

في كيفية ايراد الحج	في العشرة	في القران	في التمسح
٩١	٩٢	٩٢	٩٢
في الاخطار	في اجمع عن الغير	في السب	في المقطعات
٩٢	٩٥	٩٦	٩٦
في زيادة النبي صلى الله عليه وسلم	كتاب النكاح	في أثر طيب النكاح	في كبر طيبه وخبير لا يجوز
٩٧	٩٨	٩٩	١٠٢
ومنها الكفاية	ومنها ضا والراة	سب البكوت	في نكاح المالك
١٠٢			١٠٧
في الوكالة بالنكاح	في المهر	في النصف	في المهر المأذون به
١٠٨	١١٠		
في تكرار المهر وابتكاره	في التصرفات الفاسدة	في دعوى النكاح والمهر	في دعوى المهر
١١٥	١١٧	١١٨	١٢٢
دعوى النقرة	دعوى الجلب	في اختلاف في ماله البت	في السبادة على النكاح
١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
في الغنين	في نكاح اهل الكفر	في الجارات التي تفتن بالخلاف	في حقوق الزوجين
١٢٥	١٢٥	١٢٧	١٢٩
في التوثيق	في القس	في النفقة	في نفقة المعنفه
١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٥
في ايراد النفقة	في نفقة الازواج	في نفقة الوالد في ذريته	في نفقة المملوك
١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٤١

في كيفية ايراد الحج	في العشرة	في القران	في التمسح
٩١	٩٢	٩٢	٩٢
في الاخطار	في اجمع عن الغير	في السب	في المقطعات
٩٢	٩٥	٩٦	٩٦
في زيادة النبي صلى الله عليه وسلم	كتاب النكاح	في أثر طيب النكاح	في كبر طيبه وخبير لا يجوز
٩٧	٩٨	٩٩	١٠٢
ومنها الكفاية	ومنها ضا والراة	سب البكوت	في نكاح المالك
١٠٢			١٠٧
في الوكالة بالنكاح	في المهر	في النصف	في المهر المأذون به
١٠٨	١١٠		
في تكرار المهر وابتكاره	في التصرفات الفاسدة	في دعوى النكاح والمهر	في دعوى المهر
١١٥	١١٧	١١٨	١٢٢
دعوى النقرة	دعوى الجلب	في اختلاف في ماله البت	في السبادة على النكاح
١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٢
في الغنين	في نكاح اهل الكفر	في الجارات التي تفتن بالخلاف	في حقوق الزوجين
١٢٥	١٢٥	١٢٧	١٢٩
في التوثيق	في القس	في النفقة	في نفقة المعنفه
١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٥
في ايراد النفقة	في نفقة الازواج	في نفقة الوالد في ذريته	في نفقة المملوك
١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٤١

في الخشب	في الدين صفة الصلوة	في كفن	في دين الفصول
٢١٣	٢١٢	٢١٥	٢١٦
في الدين الموت	في الدين على الفوار على اليد	في الدين على الترتيب	في الفوار على الدين
٢١٦	٢١٩	٢٢٠	٢٢١
في الدين على الترتيب	في الدين	في الدين	في الدين
٢٢٣	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤
في الاكل	في الذوق	في الشرب	في الدين
٢٢٦	٢٢٢	٢٢٩	٢٣٠
في الدين	في الدين	في الدين	في الدين
٢٢٢	٢٢٣	٢٣٥	٢٣٨
في الركب	في الكلام	في الفارة	في الصلوة في الفارة
٢٢٩	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣
في الفارة	في الفارة	في الفارة	في الفارة
٢٤٢	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٥
كتاب الحدود	في الفارة	في الفارة	في الفارة
٢٤٧	٢٤٧	٢٥١	٢٥٢
في الشرب	في الشرب	في الشرب	في الشرب
٢٥٢	٢٥٢	٢٥٦	٢٥٦
كتاب السير	في الفارة	في الفارة	في الفارة
٢٥١	٢٥٥	٢٥٧	٢٥٨

١٤١

في الدين	في الدين	في الدين	في الدين
٢١٣	٢١٢	٢١٥	٢١٦
في الدين الموت	في الدين على الفوار على اليد	في الدين على الترتيب	في الفوار على الدين
٢١٦	٢١٩	٢٢٠	٢٢١
في الدين على الترتيب	في الدين	في الدين	في الدين
٢٢٣	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤
في الاكل	في الذوق	في الشرب	في الدين
٢٢٦	٢٢٢	٢٢٩	٢٣٠
في الدين	في الدين	في الدين	في الدين
٢٢٢	٢٢٣	٢٣٥	٢٣٨
في الركب	في الكلام	في الفارة	في الصلوة في الفارة
٢٢٩	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣
في الفارة	في الفارة	في الفارة	في الفارة
٢٤٢	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٥
كتاب الحدود	في الفارة	في الفارة	في الفارة
٢٤٧	٢٤٧	٢٥١	٢٥٢
في الشرب	في الشرب	في الشرب	في الشرب
٢٥٢	٢٥٢	٢٥٦	٢٥٦
كتاب السير	في الفارة	في الفارة	في الفارة
٢٥١	٢٥٥	٢٥٧	٢٥٨

في تحقيق كلام الشيخ والكاظم	في الاسباب والاعمال	في البرية	في النبوة
٢٦٩	٢٧٠	٢٧٥	٢٧٦
كتاب العقيدة	في القسط	كتاب الاسباب	كتاب المفقود
٢٧٧	٢٧٨	٢٨١	٢٨٢
كتاب الشكر	في المناوذة	في الخصال	في الاعمال
٢٨٣	٢	٢٨٦	٢٨٧
في شركة الوجوه	في الفاسد	المقطعات	
٢٨٧	٢٨٧	٢٨٩	
كتاب الوقت	في المسجد	في الاستماع	وقف المتقون
٢٩٠	٢	٢٩٤	٢٩٥
في الولاية	في المتابعة والابواب	في وقف الصحيح والغير	في تصديق الرضا
٢٩٥	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩
في جواز الصرف اليه	في وقف من اداء الزكاة	في الوقف على البيت المال	في تصفية العدم في حق الخلف
٣٠١	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢
في جواز وقف الربا عليه			
٣٠٣	٣٠٣		
كتاب المسج	في الموضع المسج	في جواز زيارته	
٣٠٥	٣١٢	٣١٢	
في طين القبر	في الشروط النفس	في ايج الوفاة	في ايج التلبس
٣١٤	٣١٤	٣٢٠	٣٢١

في تحقيق كلام الشيخ والكاظم	في الاسباب والاعمال	في البرية	في النبوة
٢٦٩	٢٧٠	٢٧٥	٢٧٦
كتاب العقيدة	في القسط	كتاب الاسباب	كتاب المفقود
٢٧٧	٢٧٨	٢٨١	٢٨٢
كتاب الشكر	في المناوذة	في الخصال	في الاعمال
٢٨٣	٢	٢٨٦	٢٨٧
في شركة الوجوه	في الفاسد	المقطعات	
٢٨٧	٢٨٧	٢٨٩	
كتاب الوقت	في المسجد	في الاستماع	وقف المتقون
٢٩٠	٢	٢٩٤	٢٩٥
في الولاية	في المتابعة والابواب	في وقف الصحيح والغير	في تصديق الرضا
٢٩٥	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩
في جواز الصرف اليه	في وقف من اداء الزكاة	في الوقف على البيت المال	في تصفية العدم في حق الخلف
٣٠١	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢
في جواز وقف الربا عليه			
٣٠٣	٣٠٣		
كتاب المسج	في الموضع المسج	في جواز زيارته	
٣٠٥	٣١٢	٣١٢	
في طين القبر	في الشروط النفس	في ايج الوفاة	في ايج التلبس
٣١٤	٣١٤	٣٢٠	٣٢١

في البيع الموقوف من الغنم	في قبض البيع	في قبض الثمن	في قبض البيع من غير ذكره
٢٢٢	٢٢٥	٢٢٧	٢٢٩
في الجارات	في خيار الشوط	في خيار الردية	في العيوب
٢٢٥	٢	٢٢٩	٢٢٧
في ضمان الأب والوصي والمتولي	سبل الخفاف	في بيعه	في سبل البيع
٢٥١	٢٥٦	٢٦٢	٢٦٢
في بيع المنسوب	في الألف	في بيع الدرع والبرقع	في الرجوع والتوليد
٢٦٢	٢٦٢	٢٦٦	٢٦٦
في الاستبراء	في بيع الرض	في الرداء	في اسم
٢٦٨	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٢
سبل بنتي	في الصرف	هبة الدين	البيع بقبض الدين
٢٧٥	٢٧٦	٢٧٩	٢٧٩
احكام النكاح في الفم	كتاب النكاح	كتاب النكاح	كتاب النكاح
٢٨٠	٢٨٠	٢٨٧	٢٨٩
في النول	في القضا في الجبروت	في دعوى القضا من غير ذكره	في النكاح
٢٩٢	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧
في بيع النكاح	كتاب الدعوى	في دعوى الكس	في الفرض
٢٩٧	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨
اذا كان المدعى غرة	في السعي	الدعوى بسبب الاضرار	في الجبروت في النكاح
٢٩٩	٢٩٩	٣٠٥	٣٠٩

٣١١

في البيع الموقوف من الغنم	في قبض البيع	في قبض الثمن	في قبض البيع من غير ذكره
٢٢٢	٢٢٥	٢٢٧	٢٢٩
في الجارات	في خيار الشوط	في خيار الردية	في العيوب
٢٢٥	٢	٢٢٩	٢٢٧
في ضمان الأب والوصي والمتولي	سبل الخفاف	في بيعه	في سبل البيع
٢٥١	٢٥٦	٢٦٢	٢٦٢
في بيع المنسوب	في الألف	في بيع الدرع والبرقع	في الرجوع والتوليد
٢٦٢	٢٦٢	٢٦٦	٢٦٦
في الاستبراء	في بيع الرض	في الرداء	في اسم
٢٦٨	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٢
سبل بنتي	في الصرف	هبة الدين	البيع بقبض الدين
٢٧٥	٢٧٦	٢٧٩	٢٧٩
احكام النكاح في الفم	كتاب النكاح	كتاب النكاح	كتاب النكاح
٢٨٠	٢٨٠	٢٨٧	٢٨٩
في النول	في القضا في الجبروت	في دعوى القضا من غير ذكره	في النكاح
٢٩٢	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧
في بيع النكاح	كتاب الدعوى	في دعوى الكس	في الفرض
٢٩٧	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨
اذا كان المدعى غرة	في السعي	الدعوى بسبب الاضرار	في الجبروت في النكاح
٢٩٩	٢٩٩	٣٠٥	٣٠٩

كتاب الكرام	العتق	الافراد	البيع
٥٤٥	٥٤٦		٥٤٧
في القتل وغيره	في قطع اليد	في الكف	في احد الفطرين
			٥٤٨
في غاوة الجاني	كتاب الحج	في جوار البغي	كتاب المأدبين
	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠
كتاب الغصب	في غصب العبد وتقليق	في غصب العبد ونحوه اربعة	في النسيب الاول
٥٥٢	٥٥٥	٥٥٥	
في جناية الدواب على البشر	كتاب الشفعة	كتاب النفس	كتاب المارعة
٥٥٨	٥٦٧	٥٧٣	٥٧٧
كتاب المساقاة	كتاب الزنا	كتاب الفجيرة	كتاب الكراهة
٥٨٢	٥٨٥	٥٨٧	٥٩٢
في اكل العلم	في الاكل	في الوجيب	في الكسبة
٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥
في الباب الفاخر	في الحبر والحسن	في الحمام	منظومات
		٥٩٥	
الصح الخاق	الحجاب السلام	التشبيب	طعام السلطان
٥٩٧	٥٩٧	٥٩٧	٥٩١
جائزة السلطان	في النظر	في المسابقة	
٥٩١	٥٩١	٥٩٩	

كتاب الكرام	العتق	الافراد	البيع
٥٤٥	٥٤٦		٥٤٧
في القتل وغيره	في قطع اليد	في الكف	في احد الفطرين
			٥٤٨
في غاوة الجاني	كتاب الحج	في جوار البغي	كتاب المأدبين
	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠
كتاب الغصب	في غصب العبد وتقليق	في غصب العبد ونحوه اربعة	في النسيب الاول
٥٥٢	٥٥٥	٥٥٥	
في جناية الدواب على البشر	كتاب الشفعة	كتاب النفس	كتاب المارعة
٥٥٨	٥٦٧	٥٧٣	٥٧٧
كتاب المساقاة	كتاب الزنا	كتاب الفجيرة	كتاب الكراهة
٥٨٢	٥٨٥	٥٨٧	٥٩٢
في اكل العلم	في الاكل	في الوجيب	في الكسبة
٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥
في الباب الفاخر	في الحبر والحسن	في الحمام	منظومات
		٥٩٥	
الصح الخاق	الحجاب السلام	التشبيب	طعام السلطان
٥٩٧	٥٩٧	٥٩٧	٥٩١
جائزة السلطان	في النظر	في المسابقة	
٥٩١	٥٩١	٥٩٩	

حساب القرض ١٥٩	في السنة ١٦١	في الاول ١٦٢	في القرض والشا ١٦٣
الموجود ١٦٤	في الحمل ١٦٥	المفقود ١٦٦	المختفي ١٦٧
نائب التفتيش ١٦٨	على القرض ١٦٩		

VIII

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

القلوب التي تعلق في الدرك في الشرب في التنوير في الدجول في الزج في الماكنت في الكرب
 حرمها بالعائد في النماط في النسي الكس في غير الحرف في الدجول في الزج في الماكنت في الكرب
 في الكلام في الزاة في العليين في المعرب في الفصح في القبول في السمرة في الله كما
 العلف في الفصح في القبول في السمرة في الله كما

في الزنا في القذف في السرور في الشرب في الاشارة في السرقة في طاعن الغرر كتاب المير في النعام تسهها في السرقة في الزنا في القذف في السرور في الشرب في الاشارة في السرقة في طاعن الغرر كتاب المير في النعام تسهها في السرقة في الزنا في القذف في السرور في الشرب في الاشارة في السرقة في طاعن الغرر كتاب المير في النعام تسهها في السرقة

كتاب المتن كتاب الشركة في الكساة في الاعمال في ذكر الشركة في العائد المتفق
في الولاية في المعابر والارباب في القوم في العرف في تعقب على نفسه في الرقعة على اهل البيت في تعقبات العوام في تعقبات العوام في تعقبات العوام في تعقبات العوام
واللغز في المعابر والارباب في القوم في العرف في تعقب على نفسه في الرقعة على اهل البيت في تعقبات العوام في تعقبات العوام في تعقبات العوام في تعقبات العوام
في الولاية في المعابر والارباب في القوم في العرف في تعقب على نفسه في الرقعة على اهل البيت في تعقبات العوام في تعقبات العوام في تعقبات العوام في تعقبات العوام

[illegible][illegible]

في الاشارة للنب في الساج وفي سحابة بانكر من الهوى لغير الزناك فصل بالاسم ودعوى النب كتاب الشهاد
في الاحكام الشرعية الشاهي فصل الشهادي في كتاب الاسمي في الرجع والجملة في المصلحة

كتاب الوكالة في الركن بالسبع في الواكالت في الغزل والمضاربة

كتاب النكاح والنكاح والزوجات

کتاب الاثر فی الاستثناء فی الاثر فی الارض

[illegible]

كتاب الزكوة القن السح في الفصلين في الزكوة على
 كتاب المأذون كتاب المأذون كتاب المأذون كتاب المأذون كتاب المأذون
 كتاب المأذون كتاب المأذون كتاب المأذون كتاب المأذون كتاب المأذون

[illegible]

في القضاة ماتياس والجنازة على الكرا في التجارج في فلا في الشتيتي في الاذن في البس في اليدين الشها على الذل واعين مكة العدل
في الجيز في القص ماي دغ في الروز في الاط الامل حنا الهمه حنا الملك وحنه في القائه العائه كما الوسايا

الولعات في الهوى والايواء كتاب المراضى
المالك والارث فهدى المهام العسا والحج

حساب المزايا في الولاء في الوفاء في المبالاة في المحل المقتضى في الخلق فيما يسهل في التباين

[illegible]

...
 ...
 ...
 ...
 ...

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

Kismi	Ent 12.
Yeni Kayıt No	

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين
وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم الصفاة
الطاهرون

كتاب ختم المفسرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً شاكراً ٥ ووثناً به ايمان المؤمنين ٥ وتقرباً بوحديته اقرار الصادقين ٥ ونصلي على نبيه
وحبيه سيد المرسلين ٥ وعلى جميع اخوانه النبيين ٥ وعلى اله الطيبين وصحبه الطاهرين ٥
اما بعد فان العلوم كثيرة والاعمار قصيرة فالواجب في هذه المهمة الى الامم والاقبال الى التمعن الاعم
وهو على الاحكام المبين للعدل والحكم الذي لسانه الايات وبين سيدنا عليه افضل الصلوات
اكمل النيات اذ هو قائد السعادة وزايد النجاة ووسيلة التوفيق وفيه شرف الآخرة والاولى
قد صنف فيه العلماء الشافون المبرزون ما صنفوا رضوان الله وسلامه عليهم سلام
مكتوب على الطرس عطرته كتابات الافلام والظن والليل واشتوا ما اظلم من معانيه و
استكشف ما اعمى من مآبئه ثم طيس خاطر ان اظن من كتبهم نسخة فيها المسائل التي تكثر
وقوعها وتسر الحاجة اليها وتدور عليها وافحات الامة ويقصر عليها رعات الفقهاء
الامة وهي مخنات الفتن والمسائل التي تجري فيها البلوى وكنت اقول في هذا الامر الى ان
الخاطر وقالت الخطاب وتوفرت لدواعي ولزمت الطلاب غلبا منهم وبعض الظن انهم
ازعندي مبانته من اقتداه ووقى رحم من قداحه فطفت لها ورغبتى مقدماً بجداً ومؤخر الخ
متردداً في الاشتغال به او الاقبال على ما هو اهم واخرى وهو كتاب الكافي في شرح الواقي اذ شرعت
فيه والشرع ملزم وكنت اكثر وهو مبين وما انا اكاد ان اتيه انكاه الفراغ اشار الى من
اشارته حكم وطافته غم في لغان الى هذا الجمع وكذا به وهو المولى الاعظم استاد علماء الف
مر في حوائك الامر سلطان افاضل في آدنا فراحاديت سيدنا صلى الله عليه وسلم صاحب
المنقول والمعقول ناشر الفروع والاصول كشف المشكلات فاح البواب لمصداق المش
بتشريف ومن خطه كان امراً المباحي به الملة والذين حكم الحق والملة والذين محمد صلى الله
اسادت بطول افان اقباله لحوار بابا الفضل في افضاله وارتفعت بار تفاع قد غ
اقدار الله العالم في عصر قد اصبح العلم والفضل في عصر تنسج الافوار والتفسير والحديث
بتنوع الاثار وامسى الجبل في دهر من الطوال معقول من المطالع منكوس من المنان مطووس

في فاطمة

الاثار لا تزال قد مر من فوقها وعلم فضله وعلم من فوقها ما ان مدحت هذا الحق لمحمد فقلت ما قال
الشافعي رحمه الله كيف لو صول الى ما ورد فيها قل لي الجبال الرجل حافيه وما لي مركب لك صغر والطريق
مخوف ووجعت ركباني شطوط مطايمة وشرعت مع من يحوي الصلحة لئلا يحلم لحوال في كل
الشافعي الاستشغال وبعث احمد الى راية عن اصحابنا المتقدمين وما هي مخنات عن المشايخ المتقدمين
رضوان الله عليهم اجمعين وان يليل وناح وشم ورواح وارتدت في هذا الكتاب ما هو القبول
عليه في الباب ذكر الاختلافات وكلفت عن ذكر جميع الاختلافات ما اوردت من الكتب بالاعلام
ومن الهداية ٥ والتهذيب ٥ شرح الهداية ٥ ومن الفتاوى والامام فخر الدين قاضيان ق ومن
المختصر ٥ ومن الفتاوى والامام ظاهر الدين ط ومن الشرح للطحاوي ط ومن الفتاوى الكبرى
ومن النواردين ٥ ومن الفتاوى لاهل بيت ٥ ومن الفتاوى لاهل عراق ٥ ومن الاختيار
في شرح النخا ٥ ومن شرح صحيح البخاري ٥ ومن المختصر ٥ ومن الوافي ٥ ومن الفتاوى
الباركية ٥ ومن الفتاوى لاهل بيت ٥ ومن الفتاوى لاهل عراق ٥ ومن شرح الجامع الصغير
للصغير ٥ ومن الفتاوى لاهل بيت ٥ كل ذلك بعبارته المستفيدة وارشادهم المستفيدة
الاطيل لا يصح قبحه ذلك الامن نعم فلا يشا هفت هذه الصناعة بحق وجل في ميدانها اشواقها
على من قد صنف هذا مع اعتراف بقلة البصائر وقصور الباع في هذه الصناعة وعلى ان من صنف قد
استهدف ومن الفبا استهدف ولكن لما هو معدوم والحق عند الكرام مقبول وسميت
بفتح المفسرين والمرحومون من افاضل طبعه ان لا يمان الى الكار با كما يقيم سمعة بل عليه
ان يغني النظر بجانب الاعتداف لئلا يسلك اسلاك الاشكاف والاعتداف الى الحكم اذ اريد
يقيد كان حكما اخر فارت صديقه عن لسان مداهن وعن كل طعان وعي منهم عاياه الاسف
فما توشى حسود وهو غير مكر وما توشى سكا اشرقت ساعواها جود وحسود وهو عن نورها
قهرهم الله اقرى طوى ذيل الاعتداف ونظر اليه بعين الرحمة والاعراض ولا ينظر اليه بالتبسم
والملاذ والثامة والاشتغال في ذي من غلبه النعمة وخاتمة السعادة سال الله تعالى
ان يجعلنا صالح عباد وعار في آياته ويوقنا الميثاق بغير نسيان صلى الله عليه وسلم انه
ولي الامام والتوفيق للاعظام وعلى سيدنا وبيتنا الصلوة والسلام والحيمة والكرام اللهم
من المشاكين الذين اوزق حجة الاسلام وزياره جيبك سيد المرسلين ٥ ربنا
تقبل منا انت انت السميع العليم ٥ وبك علينا انك انت التواب الرحيم ٥ ولا تخرجه
وجوهنا يا آله العالمين وختمت به خزانة كتبت من حصة الله تعالى بالنفس القدسية
والربانية الانسية وهو المولى الاعظم الاعلم المذكور ادام الله تعالى ظلاله وافاض على الكا
المسلمين فضله وافضاله اذ هو هذا العصر متقرب لشره اهل الفضل والعلم وعامه
مادر من سراج الجود والعدا معنى بالامور الدينية لا غير موفوق لاجباء معاملة كل خير
متفرخ في اقتناء الكلاص الحقيقة متخصص بانشاء الخير اذت الاخوية فلا سلب الله
العالم خلفه ولا عديم الغمامه وفضله فان لا خطه تقن غايه السؤل والمنق وبالله التوفيق
اعلم ان المفتي في زماننا من اصحابنا اذ استغنى من مسئلة سئل عن واقعة ان كان
المسألة كريمة عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم فانه يقلل اليهم ونفى

والله اعلم بالصواب
ودون من حرف
وذكر في الجريدة

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بغيرهم ولا يخالفهم برأيه سواء كان مجتهدا أم لا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا بعد
وهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله وعليه
وهم من يعتد على من هبهم ويعتد بحسن سيرته وهو الذين اجبوا سنة رسول الله صلى
الله عليه وآله على وجهها واقفا فهدى واخذوا فهدى ولا ينظر الى قول من خالفهم
ولا يقبل حجة لا لهم عن هذا الادلة وممن واكبين ما وضع وثبت وبين صدقه وهم
المشركون بتشريف خير القرون قريظة الذين بلوهم الحديث **شعر** اذا اجتمع الناس في واحد
وخالفهم في الشاء واحد فقد دل على اجماعهم دونه على عقله انه فاسد وان كانت المسئلة مختلفة
بين اصحابنا يأخذوا لا يقول ابو حنيفة رحمة الله عليه لا يقول ابو يوسف ثم يقول محمد بن حنبل
غيرهم من اصحابنا ابو حنيفة رضي الله عنه ثم يقول ابو حنيفة رضي الله عنه ثم يقول ابو حنيفة
في جانب وصاحبه في جانب قبل في الحيار الحق ان شاء الله تعالى في جانب ابو حنيفة وان شاء الله تعالى
وفي قضية تخالف قول ابو حنيفة ولا يأخذ بقوله في قضية لا يأخذ بقوله في قضية لا يأخذ بقوله في قضية
وفي شرح الطحاوي والفتية ان لم يكن مجتهدا لا يأخذ لا يقول ابو حنيفة ولا يجوز له ان يأخذ
بقوله الا في المزارعة والمعاملة لا تنافي المتأخرين على ذلك وان كان مع ابو حنيفة لحرصه عليه
رحمة الله عليه يأخذ بقوله في الوفاق والشرائط واستجماع ادلة الصواب بينهما وان كان خلافهم
اخلافهم من ان كافتضاء بظاهر العدالة يأخذ بقوله لصاحبه في زماننا للتعبير لحوال
الناس والاجتهاد بهذا الجهد في ادراك المقصود ورويه وفي غير الفقهاء بهذا الوسخ والظلمة
في طلب الحكم الشرعي بطريقه وشرائطه وان المراجعت كما ان يعلم من الكتاب والسنة ما يتعلق
به الاحكام الشرعية دون ما يتعلق به الوعظ والقصص وان يكون عارفا بما في كتاب الله
وذلك معجزة انما الكلام وهو واده ومصادره لان الحكم يختلف باختلافه ويشق ان يكون
علما بوجوه العلل بالكتاب والسنة والجمع والقياس واما معرفة الفروع المستخرجة من
الاصول باراد الجهد بن فليس بشرط فانما يبلغ الحد الذي له ان يفهم استنباطا برأيه واجتهاده
وقيل الجهد من شغل عن عشره مثلا فيصيب في ثمانية ويخطئ في البقية وقيل لا بد من معرفة
الناسخ والمنسوخ والحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة على غير
ظاهر الدلالة ان كان توافق اصول اصحابنا يعمل بها وان لم يجد المسئلة رواية عن اصحابنا
اتفق فيها المتأخرين على شيء يعمل به وان اختلفوا اجتهدوا في معنى ما هو صوابه عند وان كان
المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقوله من توافق الناس في التماسه وان كان في الجواب لا يحاذر خوفا من الغشاة
رفقة الناس عند في مصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويثبت في الجواب لا يحاذر خوفا من الغشاة
على الله بحسن الحلال وعند ثم ان ابو يوسف وهو يعقوب بن ابراهيم الانصاري ومحمد بن الحسن
الشيباني في فروع هذا والحسن بن زياد اللؤلؤي كلاهما ابو حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي رحمة
الله عليهم وابو حنيفة كان تلميذ حماد ومحمد كان تلميذ ابراهيم النخعي وابراهيم كان تلميذ
عليه وعلمه كان تلميذ عبد الله بن مسعود وعبد الله رضي الله عنه وعنه كان صاحب سنة الله
صلى الله عليه وعلى آله الطيبين واصحابه الطاهرين وازواجه الطاهرات امتها الميامين
م الله الرحمن الرحيم **كتاب الطهارة**

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

وفي انظار من الجاسة افشحت الكتاب الصلوة لا تقام العبادات بعد الايمان بالله تعالى وبدأت
بالطهارة لا تقام الا بالصلوة لا تقام الا بالصلوة لا تقام الا بالصلوة لا تقام الا بالصلوة لا تقام الا بالصلوة
فصل في الوضوء وهو لغة الحس وشريفه الغسل والمسه في اعضاء مخصوصة وفيه المعنى
اللفظي لا بد بحسن الاعضاء التي يقع فيها الغسل وهو انواع ثلاثة فرضية واجبة وستة كمال
سبحي وسجدة الحس والاصح اعادة الصلوة والاول اخيار الشيخ سرخسي **قال** الله تعالى
بلها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اليدين اذا ردتهم الصلوة وانتم تحذرون
كذلك لان عباس رضي الله عنه في ما ذكره في الآية وهو غسل الوجه واليدين مع المني فبين
منع ريع الرأس وغسل الرجلين مع الكعبين والوجه ما يواجه به ومنه من يخصر الشعر الى
استغسل الذنق وما بينه وبين عرقها وداخل العينين ليس من الوجه **قال** ابيك
الماء الى داخل العينين ليس بواجب ولا ستة ولا يكف بالاعراض ولا يغسل حتى يصل الماء
الى الاشفاق وجواب العينين **قال** يجب الماء الى الماخر لو كان في الماخر شيء يقال له بالقاء
خه لا يخرج عن الحدث وما الشفة ما يظفر منها عند الانضمام فهو من الوجه وما بينكم
عند الانضمام فليس من الوجه وهو يسقط **قال** ويجب ايضا الماء الى العذار وهو
البياض الذي بين الاذن ومنبتة لشعر لانه من الوجه ويجب ايضا الماء الى الذنق قبل
ثبات النخلة وجانب الذنق المحيي ايضا الماء اليه واما اذا ثبتت النخلة فلا يجب
ايصال الماء الى ما تحتيها **قال** والافضل له ان يغسلها وان يغسلها اجزاء **قال** ولو كان الرجل
ملتبعا لا يجب غسل ما استر من الذنق **قال** ومنع ما لا يقر بشرة الوجه من اللحية فممن وهو
الصحيح **قال** وايصال الماء في الوضوء الى اصول الشعر ليس بواجب الا ان يكون الشعر قليلا
يبدو للناظر **قال** فان كان شعره كثرا لم يصلح الا بغيره لا يجب ايضا الماء اليه ولو
توضأ وغسل وجهه واسفل على حية ثم سطوحت لحيته ليس عليه غسل موضعها لانه حين
امر الماء على الشعر كان بمنزلة غسل البشرة **قال** وكذا لو مسح على راسه ثم خلق راسه
او مسح حاجبه ثم خلق اوقله فممن او جرح فخذه لا يلزمه العمادة **قال** وان اراد غسل وجهه
بضع الماء على حية حتى يتغير الماء الى اسفل الذنق ولا يضع على راسه ولا على راسه ولا يضع
على حية ضربة عنيقا **قال** والستة غسل اليدين الى المنيغين ثلاثا قبل غسل الوجه ويغني
ان كان الماء صغيرا يحب ان يغسل يده ان يأخذ بشماله ويصب على يمينه حتى يغسلها ثلاثا
وان كان كبيرا ولم يكن معه صغيرا يرحل اصابع يده اليسرى على مفومته دون الكف ويرفع
الماء ويصب على يده اليمنى حتى يغسل يده باليمنى بالغا بالغ وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة
فان كانت منه ثم يغسلها **قال** واذا جرد يده الى عضو في الوضوء لا يجوز وفي الغسل حتى
اذا كانت طاهرة **قال** والوضوء المعقوض وهو وضوء الحدث عند القيام الى الصلوة وفي
الواجب وهو الوضوء للطواف والمندرج وذلك غير مبرور فتمت الوضوء للوضوء اذا
اراد النوم واذا استيقظ منه ومنها المحافظة على الوضوء تقصير ان يتوضأ على احد
ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وانما الشعر ومنها الوضوء
ومنها يغسل المنيش **قال** ويغسل الوجه ثلاثا والستة ان يبدأ بقل الاصابع الى المنيش في اول

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل

هذا هو الحق
ولا يخالفهم
برأيه سواء
كان مجتهدا
أم لا لان
الظاهر ان
يكون الحق
مع اصحابنا
ولا بعد
وهم واجتهاده
لا يبلغ
اجتهادهم
وهو ابو
حنيفة
وابو يوسف
ومحمد
رحمهم الله
وعليه
وهم من
يعتد على
من هبهم
يعتد بحسن
سيرته
وهو الذين
اجبوا سنة
رسول الله
صلى الله
عليه وآله
على وجهها
واقفا فهدى
واخذوا فهدى
ولا ينظر الى
قول من
خالفهم
ولا يقبل
حجة لا لهم
عن هذا
الادلة
وممن واكبين
ما وضع
وثبت
وبين صدقه
وهو
المشركون
بتشريف
خير القرون
قريظة
الذين
بلوهم
الحديث
شعر اذا
اجتمع
الناس
في واحد
وخالفهم
في الشاء
واحد
فقد دل
على
اجماعهم
دون
عقله
انه
فاسد
وان
كانت
المسئلة
مختلفة
بين
اصحابنا
يأخذوا
لا يقول
ابو
حنيفة
رحمة
الله
عليه
لا يقول
ابو
يوسف
ثم يقول
محمد
بن
حنبل



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

پاکستان کے لیے

رسخ افندم بدع

تفسير السباع

اذا

فوی خواہ
تقوٰی میں
لباس
سراپ

الاعانة من رجب اليه

• لقول تعالى

وضو المهرجانی

نوع الطبقه

و اما از آنکه فیضی است که از
باب بی حیا و رگدان می آید که بی حیا
است و از آنکه فیضی است که از

"وَقَدْ كُنَّا فِي الْبَيْتِ
 فَكُنَّا
 الْعَامِلِينَ فِيهِمْ فَتَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ
 وَأَنزَلْنَا إِلَهُكَ فِي الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ
 مُبَارَكٌ ذِي الْبَرَقِ"

ملک
ایمان و شوق
و احوال

سلف العود
نبت

و استیسه منتهی قوس زمین را منتهی قوسها
از روایه آنرا بمانند ذکر است
استیسه و العیبه هر دو آنرا

المفتوح الرش وابل تبايل مفتوح وفتوح
الفتحة بالهاء مرب

ملک
خانکرا پتہ الوصل بمبئی
مستند طبع ۱۷۷۵

وہم ہوا

کے تحت لایا اور جہاں سے لایا
 بیٹھنے و قیام کے لئے
 لایا جہاں سے لایا

والمع خلق حسن
السنن ورواه في الكافي الحسن

برجاء
الملك
والمسلمين
والنصارى

والله اعلم
بما
يخفى
عن
الغالبين

تیسرا باب بیست و نواں اور کراچی کا تذکرہ

جایان کور و السلام علی عهده

و این صول و این شهادت خداوند است
در حق او که هیچ کس را در برابر او نیست

فان كان

و من بعد این که در این کتاب مذکور است

بالباب

في ليلة

اما الجاني اذا شرب من ينقذ انسانا بالبحر في البحر وقد بقي حيوان الماء كان نجاسا لان
هنا ماء جاري **ق** النهر اذا كان يجري بموضع على الحقيقة فان كان متلا في الحقيقة فهو نجس
فان كان ما يلا في الحقيقة اقل فهو طاهر لان الاكثر يقوم مقام الكل وان كان سوا فهو نجس
تجسس النجاسة احتياطا ونظر هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح
على فاما الماء لان الذي لا يجري على العذرة اكثر وان كان العذرة عند الميزاب فان كان
كل الماء او اكثر او نصفه يلاق العذرة فهو نجس وان كان الذي لا يلاق العذرة اكثر من الذي
يلاقها فهو طاهر وكذلك ماء مطر اذا استسقط في موضعها من بعد ما كانت كان الجواب
كذلك هو الصحيح **ك** ولو نوضا من حوض على جميع وجه الماء الطلح ينجس وان كان
بحال ان جرى به يجرى والموضع الذي في النهر يقال له كذا به لا يجوز النجس منه الماء
النجس اذا دخل الحوض الكليل لا ينجس وان كان الماء النجس الذي دخله لانه على النهر
الماء بالحق صار طاهرا وان كان عين ماء والعين حال يخرج الماء منه ويجري بجري
المقضي في موضع خروجه الماء في موضع اخر ان كان اقل من العين في ان يجري في العين
يجوز والا فلا **ك** ماء الطلح اذا جرى على الطريق في الطريق نجاسة فيه تغيب النجاسة فيه
واختلط حتى لا يرى لونها ولا يشاهد فيه ماء لانه في موضع ماء الجاري **ك** ولو
امن الماء وهو كمن ولا يعلم بوقوع النجاسة فيه يجوز النجس منه **ك** الماء اذا جرى
الحقيقة هو فيها كان الماء كمن لا يعلم منه النجاسة فاما طاهر وان كان سبيل النجاسة
الماء فاما نجس **ق** حوض صغير يجرى في حوض ماء من خارج ويخرج من فان كان ان يجرى
في ان يجرى فادوية يجوز فيه النجس وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع وجوبه
الماء ويخرج منه في الوجه الاول ما يقع بكيفية من الماء المستعمل لا يستحق فيه بل
يجوز كما دخل مكان خارجا وفي الوجه الثاني لا يستحق فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان
والا يخرج ان الغدير غير لازم ولا اعتماد على ان ينظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء
يجوز من سببته لكثرة الماء وفيه ولا يستحق فيه النجس في النجس والافلا **ق**
كن البول في الماء الجاري على الاصح **ك** الميت اذا اقام في المطر المتغير يخرج العين
ما تضمنه واستشعره اغتسلت العفارة لا بدقاء جاري **ق** النجس اذا كان
عشر في وقعت فيه النجاسة لا ينجس الا ان يتغير طعمه او ريحه او لون له ان العشرة
ادنى ما يشفي اليه في عدد **ق** ويجوز فيه الوضوء والاعتنا ولا يعتن فيه ذراع
الساحة بل ذراع الكبريت هو الحنفية وعنده جلاله لم يفرغ الماء بكيفية لا ينجس ما يخرج
من الارض وهو الختان **ك** واذا كان الماء اقل من عشر في عشر لكنه يخرج في
فيه النجاسة حتى يتبين ثم انبسط وصار عشرة في عشر فهو نجس لان النهر لا يطهر
في عشر بالحق في ولا ينسأ ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع
ذلك الماء في مكان هو اقل من عشر فهو طاهر لانه لم يوجد النجس بعد الاجتماع حوض
عشر قد ما وقع وقعت منه نجاسة لذلك حتى استل الحوض اذا كان اعلاه جيل في
تغيرها ولم يخرج منه شيء لا يجوز النجس به لانه كلما دخل الماء نجس اذا كان اعلاه

فتن الحوض الجاري
في النهر اذا كان يجري بموضع على الحقيقة فان كان متلا في الحقيقة فهو نجس
فان كان ما يلا في الحقيقة اقل فهو طاهر لان الاكثر يقوم مقام الكل وان كان سوا فهو نجس
تجسس النجاسة احتياطا ونظر هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح
على فاما الماء لان الذي لا يجري على العذرة اكثر وان كان العذرة عند الميزاب فان كان
كل الماء او اكثر او نصفه يلاق العذرة فهو نجس وان كان الذي لا يلاق العذرة اكثر من الذي
يلاقها فهو طاهر وكذلك ماء مطر اذا استسقط في موضعها من بعد ما كانت كان الجواب
كذلك هو الصحيح **ك** ولو نوضا من حوض على جميع وجه الماء الطلح ينجس وان كان
بحال ان جرى به يجرى والموضع الذي في النهر يقال له كذا به لا يجوز النجس منه الماء
النجس اذا دخل الحوض الكليل لا ينجس وان كان الماء النجس الذي دخله لانه على النهر
الماء بالحق صار طاهرا وان كان عين ماء والعين حال يخرج الماء منه ويجري بجري
المقضي في موضع خروجه الماء في موضع اخر ان كان اقل من العين في ان يجري في العين
يجوز والا فلا **ك** ماء الطلح اذا جرى على الطريق في الطريق نجاسة فيه تغيب النجاسة فيه
واختلط حتى لا يرى لونها ولا يشاهد فيه ماء لانه في موضع ماء الجاري **ك** ولو
امن الماء وهو كمن ولا يعلم بوقوع النجاسة فيه يجوز النجس منه **ك** الماء اذا جرى
الحقيقة هو فيها كان الماء كمن لا يعلم منه النجاسة فاما طاهر وان كان سبيل النجاسة
الماء فاما نجس **ق** حوض صغير يجرى في حوض ماء من خارج ويخرج من فان كان ان يجرى
في ان يجرى فادوية يجوز فيه النجس وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع وجوبه
الماء ويخرج منه في الوجه الاول ما يقع بكيفية من الماء المستعمل لا يستحق فيه بل
يجوز كما دخل مكان خارجا وفي الوجه الثاني لا يستحق فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان
والا يخرج ان الغدير غير لازم ولا اعتماد على ان ينظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء
يجوز من سببته لكثرة الماء وفيه ولا يستحق فيه النجس في النجس والافلا **ق**
كن البول في الماء الجاري على الاصح **ك** الميت اذا اقام في المطر المتغير يخرج العين
ما تضمنه واستشعره اغتسلت العفارة لا بدقاء جاري **ق** النجس اذا كان
عشر في وقعت فيه النجاسة لا ينجس الا ان يتغير طعمه او ريحه او لون له ان العشرة
ادنى ما يشفي اليه في عدد **ق** ويجوز فيه الوضوء والاعتنا ولا يعتن فيه ذراع
الساحة بل ذراع الكبريت هو الحنفية وعنده جلاله لم يفرغ الماء بكيفية لا ينجس ما يخرج
من الارض وهو الختان **ك** واذا كان الماء اقل من عشر في عشر لكنه يخرج في
فيه النجاسة حتى يتبين ثم انبسط وصار عشرة في عشر فهو نجس لان النهر لا يطهر
في عشر بالحق في ولا ينسأ ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع
ذلك الماء في مكان هو اقل من عشر فهو طاهر لانه لم يوجد النجس بعد الاجتماع حوض
عشر قد ما وقع وقعت منه نجاسة لذلك حتى استل الحوض اذا كان اعلاه جيل في
تغيرها ولم يخرج منه شيء لا يجوز النجس به لانه كلما دخل الماء نجس اذا كان اعلاه

النجس اذا كان
عشر في وقعت فيه النجاسة لا ينجس الا ان يتغير طعمه او ريحه او لون له ان العشرة
ادنى ما يشفي اليه في عدد **ق** ويجوز فيه الوضوء والاعتنا ولا يعتن فيه ذراع
الساحة بل ذراع الكبريت هو الحنفية وعنده جلاله لم يفرغ الماء بكيفية لا ينجس ما يخرج
من الارض وهو الختان **ك** واذا كان الماء اقل من عشر في عشر لكنه يخرج في
فيه النجاسة حتى يتبين ثم انبسط وصار عشرة في عشر فهو نجس لان النهر لا يطهر
في عشر بالحق في ولا ينسأ ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع
ذلك الماء في مكان هو اقل من عشر فهو طاهر لانه لم يوجد النجس بعد الاجتماع حوض
عشر قد ما وقع وقعت منه نجاسة لذلك حتى استل الحوض اذا كان اعلاه جيل في
تغيرها ولم يخرج منه شيء لا يجوز النجس به لانه كلما دخل الماء نجس اذا كان اعلاه

في عشر واسفله اقل من ذلك وهو نجس في النجس من الاغتسال لانه عشر في عشر وان
نفس الماء حتى بلغ سبعين في سبعين مثالا لا يجوز النجس فيه ولا اغتسال لانه اقل من عشر في
عشر لكن تغرق منه فيقضي الحوض الكبير حتى اذا انجم ماءه فبعده انسان احيا
فانما انسان من ذلك الموضع فان كان الماء منقذ من الجمل بالأسس وان كان الماء
بالبحر لا يجوز النجس عن الثقب لانه صادقا لقصد **ش** وهذا اذا لم يكن عند ادخال
العصا فلك حرك عند ادخال كل عضو من فجان وان خرج الماء من الفم واسط على وجه
الجود بقدر ما لو رفع الماء يكون لا ينجس الماء نجاسة من الجود جاز فيه الوضوء والا فلا
ان كان الماء في النجس في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون العشر في عشر
وقيل بغير نجاسة الماء وهو الختان عند بعض المشايخ **ق** ولو نجس موضع الثقب
ثم ذهب الجرح سح او بدفعة واحدة الماء طاهر **ق** قلنا كبره يكون فيه ماء في الضيق
فمن وثق فيه الدواب والاساس لم يلا في الشتاء ماء وينفع فيه الناس الجود فان كان
الماء الذي يدخل الغدير ولا يدخل في مكان نجس فالماء والنجس نجس وان كان الماء بعد ذلك
لانه كلما دخل صان نجسا فلا يطهر وان كان كثيرا وان كان الماء الذي يدخل الغدير يستحق
في مكانه طاهر حتى صار عشر في عشر ثم انتهى الى النجاسة فالماء والجود طاهر لان الماء صان
كثير قبل ان ينجس والماء الكثير لا ينجس **ك** الحوض الكبير اذا كان ماء نجسا فدخل الماء
من جانب وخرج من جانب اخر يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه الماء الجاني لم يضر
صان في الحكم عاركا والماء الجاني طاهر لان يستساق منه النجاسة ونجس من الحوض
ولا يستيقنه ولا يفسد عليه انسال ولا يبرع النجس منه حتى لا يتبين انه قد حرق في طهره
نجسا فوضا منه ثم طهره طاهر يجوز كالتصنيف اذا قدم عليه الطعام ليس للنجس
انسال من ان ذلك هذا الطعام من الغيب والسرقة او غير ذلك **ق** حوضان صغيران
يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخر فنوضا انسان في خلال ذلك جاز لانه ماء جاري
شرعة يدخل فيها الماء ويخرج الى ان الحركة لا تسكن فيها موصيا انسان فيها فان
كان الماء لا يدخل كما وقع من درود فيها فادوية **ك** النهر الذي هو متصل بالحق
يدخل الماء النهر فنوضا انسان فيه ان كان النهر قد رزعا عين ونصف لا يجوز ولا
يجعل بقا الحوض وان كان اقل لا يجوز ويجعل بقا الحوض حوضا كبيرا وقعت فيه نجاسة
ان كانت من ربة كالعذر ونحوها لا يجوز الوضوء في موضع العذرة ولا الاعتنا في ذلك
الموضع بل يستنجى الى ناحية اخرى بين وبين النجاسة اكثر من الحوض الصغير وان كانت
النجاسة اكثر من الحوض الصغير غير مربة كالبوط ونحوه على قول مشايخ العراق
والمرية سوا **ق** مشايخا جان الوضوء في موضع قد نجاسة وهو الصحيح
ق ثلاث حياض في احدها الدهن وفي الاخر الدبس وفي الاخر الحلال اخذ من كل واحد من
الحياض وجعل في الطشت ثم في الطشت قارة ولم يغب عنها شوبطن الفانق
ان كان في بطنها الدهن في الماء من نجس فقط وكذا البواقي وان لم يكن في بطنها
شيء جري قبل ان كان كالماء فالحل طاهر والاخران نجسان وان لم ياكلها فالحل نجس

انما الجاني اذا شرب من ينقذ انسانا بالبحر في البحر وقد بقي حيوان الماء كان نجاسا لان
هنا ماء جاري **ق** النهر اذا كان يجري بموضع على الحقيقة فان كان متلا في الحقيقة فهو نجس
فان كان ما يلا في الحقيقة اقل فهو طاهر لان الاكثر يقوم مقام الكل وان كان سوا فهو نجس
تجسس النجاسة احتياطا ونظر هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح
على فاما الماء لان الذي لا يجري على العذرة اكثر وان كان العذرة عند الميزاب فان كان
كل الماء او اكثر او نصفه يلاق العذرة فهو نجس وان كان الذي لا يلاق العذرة اكثر من الذي
يلاقها فهو طاهر وكذلك ماء مطر اذا استسقط في موضعها من بعد ما كانت كان الجواب
كذلك هو الصحيح **ك** ولو نوضا من حوض على جميع وجه الماء الطلح ينجس وان كان
بحال ان جرى به يجرى والموضع الذي في النهر يقال له كذا به لا يجوز النجس منه الماء
النجس اذا دخل الحوض الكليل لا ينجس وان كان الماء النجس الذي دخله لانه على النهر
الماء بالحق صار طاهرا وان كان عين ماء والعين حال يخرج الماء منه ويجري بجري
المقضي في موضع خروجه الماء في موضع اخر ان كان اقل من العين في ان يجري في العين
يجوز والا فلا **ك** ماء الطلح اذا جرى على الطريق في الطريق نجاسة فيه تغيب النجاسة فيه
واختلط حتى لا يرى لونها ولا يشاهد فيه ماء لانه في موضع ماء الجاري **ك** ولو
امن الماء وهو كمن ولا يعلم بوقوع النجاسة فيه يجوز النجس منه **ك** الماء اذا جرى
الحقيقة هو فيها كان الماء كمن لا يعلم منه النجاسة فاما طاهر وان كان سبيل النجاسة
الماء فاما نجس **ق** حوض صغير يجرى في حوض ماء من خارج ويخرج من فان كان ان يجرى
في ان يجرى فادوية يجوز فيه النجس وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع وجوبه
الماء ويخرج منه في الوجه الاول ما يقع بكيفية من الماء المستعمل لا يستحق فيه بل
يجوز كما دخل مكان خارجا وفي الوجه الثاني لا يستحق فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان
والا يخرج ان الغدير غير لازم ولا اعتماد على ان ينظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء
يجوز من سببته لكثرة الماء وفيه ولا يستحق فيه النجس في النجس والافلا **ق**
كن البول في الماء الجاري على الاصح **ك** الميت اذا اقام في المطر المتغير يخرج العين
ما تضمنه واستشعره اغتسلت العفارة لا بدقاء جاري **ق** النجس اذا كان
عشر في وقعت فيه النجاسة لا ينجس الا ان يتغير طعمه او ريحه او لون له ان العشرة
ادنى ما يشفي اليه في عدد **ق** ويجوز فيه الوضوء والاعتنا ولا يعتن فيه ذراع
الساحة بل ذراع الكبريت هو الحنفية وعنده جلاله لم يفرغ الماء بكيفية لا ينجس ما يخرج
من الارض وهو الختان **ك** واذا كان الماء اقل من عشر في عشر لكنه يخرج في
فيه النجاسة حتى يتبين ثم انبسط وصار عشرة في عشر فهو نجس لان النهر لا يطهر
في عشر بالحق في ولا ينسأ ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع
ذلك الماء في مكان هو اقل من عشر فهو طاهر لانه لم يوجد النجس بعد الاجتماع حوض
عشر قد ما وقع وقعت منه نجاسة لذلك حتى استل الحوض اذا كان اعلاه جيل في
تغيرها ولم يخرج منه شيء لا يجوز النجس به لانه كلما دخل الماء نجس اذا كان اعلاه

انما الجاني اذا شرب من ينقذ انسانا بالبحر في البحر وقد بقي حيوان الماء كان نجاسا لان
هنا ماء جاري **ق** النهر اذا كان يجري بموضع على الحقيقة فان كان متلا في الحقيقة فهو نجس
فان كان ما يلا في الحقيقة اقل فهو طاهر لان الاكثر يقوم مقام الكل وان كان سوا فهو نجس
تجسس النجاسة احتياطا ونظر هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب من السطح وكان على السطح
على فاما الماء لان الذي لا يجري على العذرة اكثر وان كان العذرة عند الميزاب فان كان
كل الماء او اكثر او نصفه يلاق العذرة فهو نجس وان كان الذي لا يلاق العذرة اكثر من الذي
يلاقها فهو طاهر وكذلك ماء مطر اذا استسقط في موضعها من بعد ما كانت كان الجواب
كذلك هو الصحيح **ك** ولو نوضا من حوض على جميع وجه الماء الطلح ينجس وان كان
بحال ان جرى به يجرى والموضع الذي في النهر يقال له كذا به لا يجوز النجس منه الماء
النجس اذا دخل الحوض الكليل لا ينجس وان كان الماء النجس الذي دخله لانه على النهر
الماء بالحق صار طاهرا وان كان عين ماء والعين حال يخرج الماء منه ويجري بجري
المقضي في موضع خروجه الماء في موضع اخر ان كان اقل من العين في ان يجري في العين
يجوز والا فلا **ك** ماء الطلح اذا جرى على الطريق في الطريق نجاسة فيه تغيب النجاسة فيه
واختلط حتى لا يرى لونها ولا يشاهد فيه ماء لانه في موضع ماء الجاري **ك** ولو
امن الماء وهو كمن ولا يعلم بوقوع النجاسة فيه يجوز النجس منه **ك** الماء اذا جرى
الحقيقة هو فيها كان الماء كمن لا يعلم منه النجاسة فاما طاهر وان كان سبيل النجاسة
الماء فاما نجس **ق** حوض صغير يجرى في حوض ماء من خارج ويخرج من فان كان ان يجرى
في ان يجرى فادوية يجوز فيه النجس وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع وجوبه
الماء ويخرج منه في الوجه الاول ما يقع بكيفية من الماء المستعمل لا يستحق فيه بل
يجوز كما دخل مكان خارجا وفي الوجه الثاني لا يستحق فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان
والا يخرج ان الغدير غير لازم ولا اعتماد على ان ينظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء
يجوز من سببته لكثرة الماء وفيه ولا يستحق فيه النجس في النجس والافلا **ق**
كن البول في الماء الجاري على الاصح **ك** الميت اذا اقام في المطر المتغير يخرج العين
ما تضمنه واستشعره اغتسلت العفارة لا بدقاء جاري **ق** النجس اذا كان
عشر في وقعت فيه النجاسة لا ينجس الا ان يتغير طعمه او ريحه او لون له ان العشرة
ادنى ما يشفي اليه في عدد **ق** ويجوز فيه الوضوء والاعتنا ولا يعتن فيه ذراع
الساحة بل ذراع الكبريت هو الحنفية وعنده جلاله لم يفرغ الماء بكيفية لا ينجس ما يخرج
من الارض وهو الختان **ك** واذا كان الماء اقل من عشر في عشر لكنه يخرج في
فيه النجاسة حتى يتبين ثم انبسط وصار عشرة في عشر فهو نجس لان النهر لا يطهر
في عشر بالحق في ولا ينسأ ولو وقعت فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع
ذلك الماء في مكان هو اقل من عشر فهو طاهر لانه لم يوجد النجس بعد الاجتماع حوض
عشر قد ما وقع وقعت منه نجاسة لذلك حتى استل الحوض اذا كان اعلاه جيل في
تغيرها ولم يخرج منه شيء لا يجوز النجس به لانه كلما دخل الماء نجس اذا كان اعلاه

والاخر ان طاهران **ق** خندق طوله مائة ذراع او عشرين ذراعاً من الماء عامة المشايخ
 لا يجوز فيه الوضوء ويجوز التوضي في الخوض الكبير المتين اذا لم يعلم نجاسة لان البعض
 الراجحة قد يكون بطول الملك اذا ورد الرجل فاجزء من الماء لا يجوز له ان
 يتوضأ بذلك الماء الخوض المرد اذا كان دونه ثمانية واربعين ذراعاً فهو مثل
 عشر في عشر وفي النقط اذا كان دون ستة وثلاثين وهو الصحيح
 التوضي في الخوض او غسل من التوضي في النهر والقياس على الماء اذا قربت
 من النهر في وقت على قصعة الماء يغسل على الخوض وجدها بغيره والماء الجنب
ق ماء من طاهر ما طهر ما لم يعلم وقوعه في نجاسة فيه فان دخل في الخوض وعليه نجاسة
 ان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء من النجس ولا يغتسل فيه الا ان كان في المصعة نجس ماء
 الخوض ان لم يكن عشر او عشر وان كان التماس في موضع من الخوض بقصاعهم و
 يدخل من الابواب وعلى العكس فالاكثر انه لا يغسل فيه الا ان صار بمنزلة ماء الخارج في موضع
 الحمام اذا نجس في موضع من الماء لا يطهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاثاً **ق** يغسل
 حوض الحمام من حل المامن الابواب ويخرج من جانب اخر الخوض لا يطهر وحوض الحمام
 مشرع للرجال والنساء جميعاً لانه عليه السلام دخل الحمام لكن اذا لم يكن فيه كشف
 العورة الماء الذي صب على وجه الحمام طاهر على الاصح اذا لم يكن فيه نجاسة حتى لو
 خرج انسان من الحمام وقد دخل عليه وذلك الماء ولم يغسلها بعد لم ينجس وصلى جان
 وبقي لم يدخل في مكان مكشاً متعارفاً وبصبي متعارفاً من غير اسراف ولا اسرا
 ما يتجاوز الستة ولو دخل الرجل في الاناء اصبعاً او اكثر منه دون الكف بدو غسله
 لم يغسل الماء وان دخل كف بدو غسله الاصح انه لا يغسل ابداً لان الماء لم ينجس طاهر
مسائل البس البس بمنزلة الخوض الصغير يغسل ما يغسله الخوض الصغير الا ان يكون
 عشر في عشر من حصص ماء الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة
 الفرج وفي فناء كبير بعد نجاسة الماء لانه لا يجد الطهر بشي وجب فيه نزع عشرين ذراعاً مثلاً
 فرج عشره فلو سبق الماء ثم عاد بعد ذلك لم ينجس بشي معناه وسحق ان يكون بين البس والفرج
 وبين الماء مقدار لا يصل للنجاسة الى من الماء وقد روي الكتاب خمسة اذرع او سبعة
 وذلك غير لازم انما الاعتبار عدم وصول النجاسة وذلك بخلاف ذلك بصلابة الارض
 وخاوية **ق** الا ترى لطاهر اذا اغتسل في البس يطيب القلوب واللبس دون على اعضاءه
 نجاسته ويخرج حياً فانه لا يغسل الماء طاهر ويطهره لا ينجس منه شيء وكذا
 لو وقعت الشاة وخرجت حية الا انها ينجس عشر ذراعاً ولو التمسك بالقلب لا يستطير
 حتى لو لم يمسح وتوضأ جان وكذا الحمار والبغل اذا وقع في بئر فخرج حياً ولم يصل الماء لم
 الاقع وان اصاب ينجس جميع الماء وكذا الوقوع في البئر ما بين كل حجر من الابل وكذا الدابة
 المحبوسة وان كانت سجادة فوفقت في البئر فخرجت حية لم ينجس من ذلك البئر
 استحب انما احتياطاً وثقة وان كان قوضاً جان كما لو شرب عن انا وكذا ان كان البس
 كالقار والحقرة والحية اذا وقعت وخرجت حية ينجس منها ذراعاً او عشرة او اكثر بكنة

في الماء

الابوة ثوب في وسط الارض وكذا
المرء ويخرج البس مرة

ولو وقع فيها انسان وهو نزع فمروا
بها وان كان ثوباً او ثياباً نزعها
ان كان ثياباً نزعها

وكذا البس اذا غسل به في البئر
او في الاناء لا ينجس ثوباً
عالم بهج وانه لم ينجس ويترجأ

لكرهه

لكرهه السور وان لم ينجس وتوضأ جان ولو وقع حيوان فخرج حياً واصابه في ما غلظه
 حكمه سور **ح** فان كان قوضاً طاهر طاهر طاهر لا يجب نزع شيء وان كان سور نجساً
 فالله يجب نزع الماء كله وان كان سور مكرهاً فالماء مكره ولا يجب نزع عشرين
 ذراعاً وان سور مشكوك كالحمار والبغل والحمار وجب نزع الماء كله لانه حكمه نجاسة احتياطاً
ق اذا وقعت في البئر قطرت خر او بول او دم يغسل وكذا بول ما لا يكمل له وما لا يواكل
 والشرابين اذا وقع في البئر نجس ماء البئر كله قليلاً كان او كثيراً **ح** وكذا لو مات فيها
 شاة او هو مشاة في الحية كالطير والادى ومات فيه ماله دم ساكل كالقار اذا شقها
 ووقع فيها ذنب القار او قطعة من لحم الميتة او وقع فيه كلب او خنزير فمات
 او عت اصاب الماء فمات او وقع او لم يصيب نجس لان الكلب والخنزير نجس العينين
 ولهذا لو اسل الكلب وانفصرت اصاب ثوباً كبيراً من قدر الدرهم افسده وسائر
 السباع بمنزلة الكلب **ق** فالخالص ان ستة اذاعات واحدها في البئر يجب
 نزع ماء السور كله الانسان والبعير والبق والشاة والحمار والكلب وما عظم جسمه مثل هذه
 الاجسام او قوتها **ق** ولو وقع فيها صغور او عصاف فيها كالقار والحمامة والورشان
 كالسور والبط والاوز كالذباجة ان كان صغيراً ينجس اربعين او خمسون وان كان كبيراً
 كالجمل العظيم ينجس كل الماء وموت الطيور في الماء يفسد يستوي فيه والحري وموت ما له
 له كالسمك والشيطان والحية وكذا ينسحق في الماء لا يفسد الماء وان كان في الاواني وموت
 ما لا دم له كالسمك كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالعصير ونحوه وان كانت الحية و
 الضفدع عظيمة لها دم ساكل يفسد الماء وكذا الوزغة الكبير جلد الادى او حله
 اذا وقع في الماء ان كان مقدار الظفر يفسد وان كان دونه لا يفسد ولو سقط في الماء
 ظفر لا يفسد الماء شعر الخنزير والكلب اذا وقع في الماء يفسده لانه نجس العينين وشعر
 الادى طاهر لا يفسد وعظم المسه وصوفها وشعرها وقراها وظلفها وحافها اذا بيت
 ولم يبق عليه رسومه لا يفسد الماء **ق** فالخالص ان يمسح عن واحد من السراريعون
 ذراعاً وخمسون السنور والحمامة والذباجة وكذلك ما يشبهها من الطير في العظم
 واربعه اذاعات نزع من عشرين الى مائة وهو العصفور والقار وسام ابرص
 والعصوه ولبه ينجس به ماء البئر كله وان اخرج حياً الكلب والخنزير والحمار وكل
 جسم سبع هذه الاشياء فهو كذلك ولو نجس الماء البئر واحداً من هذه فخرجت
 العذرة وجد الماء اكش مما ترك ينجس مقدار الذي ترك هو الصحيح **ح** اذا وقعت
 في البئر قار او فان تان او ثلاث ينجس منها عشر ذراعاً او ثلثون وان وقع فيها اربع
 او خمس الى التسع ينجس منها اربعون او خمسون وان كان عشر كجميع الماء **طه**
 فاذا نزع الماء وحكمه طهارة البئر بحكم طهارة الدلو والرباسا ولا يجب غسلها
 لكن غسل يده من نجاسته رطبة فعمل يده على عرق القمعة كالماء على اليد فاذا
 غسل اليد ثلاث مرات طهرت العروة طهارة اليد لان نجاستها نجاسة التبر فيكون
 طهارة بطلان اليد وكذلك الحمار اذا اصابته خلأ يطهر الحمار بطلان المانع **ك** وفي كل

نفقت الشاة في سور
او في البئر ينجس سور
على انفسه سور

الانسان في سور
او في البئر ينجس سور

ولو وقع في سور
او في البئر ينجس سور

موضع يتنج جميع الماء فالباطن في ذلك انما يتنج فيه من غير ان يتنج على رأس الماء
 علامة لتنجين جميع الماء لا يتنج كذا يتنج الباطن بحسب ذلك **ق** والخيارين يتنجان
 لها بصان في امر الماء فيؤخذ بقولها وهذا القول اشبه بقول الفقهاء **واظهر** **ط**
 عن علي بن ابي طالب ان ثلث ماءه دلو هو الخزان الفوق **ح** واذا احسنا جعلناه البئر لا نجيب
 يتنج الطين للحرج **ق** والمعتن في كل من دلوها فان لم يكن لها دلو يتنج بدلو بع
 فيها ان بعد اضا ولو وقعت في البئر نجس بغيره وقطعت ثوب نجس وقعد اخر احيا
 وتنجت فيها طين الخشبة والثوب تنج لطهارة البئر والبصرة والبئر ان لا يتنج
 الماء وان كثرت فيه من وهو المثلج به ان استغش واستغش مكان كثيرا والا فلا
 والبصرة اذا امت في البئر كالتروث والبيضة الرطبة اذا وقعت في الماء لا يفسد
 وكذلك السخلة واللافتة فلما حصل ان ماء البئر يفسد بوقوع احد الاشياء التسعة
 فيه وهو الميتة والدم ولم يتنج من البئر والعدو والبول وسرقين الدواب وعبر الابل
 والغنم وجميع افعال الجش نفث فيها وبولها فيؤكل الجمل مثل الشاة فانه يفسد
 البئر الماء اذا كان يفسد بغير البئر نجس في طاهره ما لم يتغير طعمه او ريحه لان بينهما
 وهو الحار من ولو تنج ماء بئر ففت لا شيء عليه لانه عن مالك للماء بخلاف صاحب
 الجيب فانه مالك الماء فيقال ان من صب ماء جيبا لغير الجيب كما كان **ط** بئر بالوعاء خمر
 وجعلوا بئر ماء فان حفنوها مقدار ما وصلت اليه الجارية فاما الماء طاهر وجوابها
 نجس وان حفنوها او من الماء والواجب وطهر الماء والبئر لانه طاهر السنون اذا
 في البئر يتنج ماؤها كلها لان بول نجس بالانفاق حتى لو اصاب ثوبا لفسده اذا
 كان نائبا على قدره لانه زهر واذا وجب تنج ماء البئر كله فنرج كل يوم حشرون دلو
 وكش حتى تنحوا على النفاذ في مقدار ماء فيها من الماء على التفصيل التي اخبرنا بها
 لان الواجب نرج ماء مقدار قدر وجدوا اذا تنج الماء نجس من البئر بغيره الطين
 فيطين به المحجر او ارضه لان الطين صان نجسا فان كان التراب طاهرا كان نجسا
 للجارية احتياطا بعد ان لا حرج في ان اسقاط اعتبار نجس بخلاف الصنفين اذا جعل
 في الطين الطين لان فيه ضرورة الى اسقاط اعتبارها وذلك النوع لا ينجس الا بها
ك فانه يمان في نجس في وقت قطرة من ذلك الماء في البئر فانه يتنج من البئر عشرون
 دلو او ثلثون كان الفاء وقعت فيها وان لم ينجس في الجيب ثم صب قطرة من ذلك
 الماء في البئر يتنج جميع الماء ولو تنج الدلو الاخير من البئر فما دام الدلو الاخير في
 هو ماء البئر لا نجس بطهارة البئر حتى لا يجوز النقص في ماء البئر وان نجس الدلو الاخير من
 رأت البئر نجس بطهارة البئر وجد فيها فان فيبسته وكان وضوءهم من ذلك الماء ان
 استيقنت وقت وقع عمارا وضوءهم من ذلك الوقت ولو لم يستيقنت لم ينظر ان كانت
 متنجية ولو وضوءا منها بعد الصلوة ثلثة ايام وليايتها وان كانت غير متنجية بعد الصلوة
 يوم وليت **ق** بئر وجب منها تنج عشرون دلو فخرج بالدلو الاول ثم صب فيها او في
 بئر طاهر لا نجس الخنج اكثر من عشرون والاصل فيه ان البئر الثانية يطهر بما يطهر به الاولى

احسن ما في الاما في الفوت سر لها راحة
 ان كانت تكثر في الفوت سر لها راحة
 السهل في الفوت سر لها راحة
 الى ان كانت تكثر في الفوت سر لها راحة
 والعجم والكسر والروث والبشر
 بين ارض الكسر والروث والبشر
 لا نجس من صلب وطهر روات الاما
 ورسما ما لا نجس الا ما كان في روات

بئر الماء
 بيان كراهية
 البئر ان نجس

فان كانت الاول يطهر بعشرين فالثاني كذلك فغلب هذا الاحتياط ولو صب الدلو العاشر فيها
 كان عليهم ان ينحو احد عشر دلو الى البحر **ح** فلما حصل ان الواقع في البئر اذا كان دارق مما
 يرب على وجه الارض فانه لا نجس وان ثلثة اوجبة اما ان يكون فارة ونحوها كالعصفور
 او دجاجة ونحوها كالسنور او شاه ونحوها كالدب ذلك لا نجس اما ان يخرج حيا او ميتا
 وبعد الموت لا نجس اما ان يكون منقحة قد سقط شعرها او كانت غير منقحة فان استخرج
 حيا في الفصول كلها لا نجس البئر الا الكلب والخنزير وهذا اذا لم يفسد فان اصابه فبه
 ينظر ان كان صورة طاهر فالما طاهر وان كان فاما نجس فيقيد بها وان استخرج بعد الموت
 ان ينفي ان كان الواقع فارة او نحوها يتنج منها عشرون دلو او ثلثون وان كان الواقع
 دجاجة ونحوها يتنج منها اربعين دلو او خمسون وان كان الواقع شاة او نحوها
 يتنج ماء البئر كله وهذا كله اذا تنج الماء بعد ما استخرجت الفارة او الميتة واما
 قبل استخرجها فلا فائدة في النجس وان كثر وهذا كله استحسان والقياس فيه لحد
 الامرين اما ان لا نجس نجاسة كما قاله الشافعي رحمه الله فيما اذا بلغ الماء فلانين او حكمه نجاسة
 لا نجس بطهارة كما قاله سفيان بن عيينة **ق** واذا وقع في البئر دلو
 من البعر والثروت والاحتياط لا نجس ما لم يفسد الطاهر والركب واليابس والفتح
 والمكس سواء واما بالاضار كذلك **مسائل السور والبرق** السور سقر طاهر منقح
 على طهارة وسور نجس منقح على نجاسته وسور مختلف فيه وسور مكروه وسور مشكوك
 اما الطاهر فسور نجس او على اي حال كافي مسلمهم ومشركم صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وانثاهم
 طاهرهم ونجسهم كل ذلك طاهر الا شارب الخمر فان سقوه نجس حتى لو شرب الماء من
 ساعة نجس الا انفع ثلث من اذات وكذلك سور الجيوان الذي يبي كل لحمه كالابل والبق
 والغنم وغير ذلك الا البقر الحذلة اما سور الفرس فالظاهر انه طاهر وطهور وهو في الجاه
 كذا سور الطير التي في كل لحمها طاهر الا ان الحاجة للحذلة فان سورها مكروه لا نجس
 السور لكن الحذلة ان يكون على مقدارها **ح** حتى انما اذا كانت بحسب سنة لا يكون سورها فاما
 المتفق على النجاسة فسور الكلب والخنزير الا ان في الكلب اختلاف مالك رحمه الله واما
 المختلف بسور الوحوش كالاسد والذئب والفتة والغلب وغيرهم نجس عندنا وعند الشافعي
 رحمه الله طاهر واما المكروه فهو سور سباع الطيور التي لا يؤكل لحمها كالصقر والبازي
 وغير ذلك **ط** وقيل لا يكون وهو الصحيح لانه يشرب منقح ومنقح عظم حاف وقيل
 سور الذي يأكل الخبيث مكروه **ط** فما كان نجس فاسق طاهر غير مكروه لا بأس من
 اكل ميتة وكذا سور سكان البيوت مثل العقرب والفار والوزغته والهرج طاهر مكروه
 واما المشكوك فسور البغل والحمار والصبيح ان الشك في طهره ينز **ط** فلما حصل ان خمسة
 اشياء لا بأس بسور الفرس والبقر والبعير والشاة وجميع الوحوش التي يؤكل لحمها وجميع
 الطيور الا الدجاجة الحذلة فانه يكره سورها وثلث يفسد ماء الا اذا شرب منه الكلب
 والخنزير وكل ذي ناب من السباع ومشته اشياء يكره سورها ويجوز الوضوء مع اكلها
 سباع الطير والحيتة والفار والعقرب والوزغته والسنور وان بعد اشياء باس منقح

نحوه وكذا

رجل يمشي بين الطير وهو الذي لا نجس
 وقسط واستطشروا ونكثوا ان ط
 من دلو ونحوه

الفارة المفازة وجميع الفات
 وجميع الفات في الفات من الفات

جازيل فكم اربعة او خمسة وسرنا
 فكم اربعة او خمسة وسرنا
 بالارض من ركب قلب

وهو البقرة التي تنج الفات
 فهي من لبن الحذلة

في الماء البيرة السمك والصنوبر والسرطان وجميع ما يعيش في الماء وكذا ما لا دم له كالد
 والزبور وغيرهما اذا كان السقي طاهرا منقعا على طهر من استعمله كالماء الطهور في
 حال القدرة على الماء وفي حال العجز عنه ويتيمم اذا لم يجد غيره من الماء واما اذا كان مكرها
 ان كان قادرا على الماء لا يتيمم بأجزائه الكراهة واما اذا كان عذرا الماء فانه يتيمم
 ولا يجوز فيه التيمم في حال وجوده ولما المشكوك فلا يجوز استعماله اذا كان قادرا على الماء
 وان كان عاجزا للماء يجوز التيمم به وتيمم مع ذلك احتياطا فلو ترك احداهما لا يجوز
 وايضا قدم على الآخر اجزا عندنا خلافا لزم من رحمه الله **ط** المرة اذا اكلت الفارة وثبتت
 الماء في فورها تجسس وان مكث ساعة او ساعتين ثم شربت لا يتجسس هو الصحيح لعدم
 البلوى **ط** وعن كل شيء مثل سقاء ان كان سقيا طاهرا اما العرق طاهرا وان كان السقي
 نجسا فالعرق كذلك وعن قريش البعل والحار اذا وقع في الماء او لعابها فانه يجوز من شربه
 ولكن اذا اراد الوضوء فان لم يجد غيره فانه يجمع بينهما واذا اصاب الثوب من لعابها او
 عرقها لا يمنع جريان الصلوة وان غسرت في طاهر الزاوية **ط** وفي طهر لبن الحاتان مروياتان
بيان ما لا يجوز فيه التيمم لا يجوز التيمم بماء الفساق والغش والبطيخ الهندي ولا بماء الورد
 دقا ناعا لم يصرف من الماء او بطيخ بالماء ثم يصير كجوز به التيمم لانه ليس بماء
 مطلق ولا يجوز التيمم بماء البطيخ والفساق والغش والهندي ولا بماء الورد
 الزعفران ولا بماء الصابون اذا رقت رقة وصل خثجا فان بقى رقتا ولم يمتدحان به
 التيمم ولو طبع بالماء يقصد به البياض في التيمم كالسدر والخرص فان تغير لونه ولكن
 لا يذهب رقة يجوز فيه التيمم ولو صار خثجا مثل البراق لا يجوز ولو قضا بماء السيل
 يجوز وان خالطه التراب اذا كان بالماء غالبا قريبا فاما او لجا كما وان كان خثجا كالطين
 لا يجوز فيه التيمم وكذا التيمم بماء الزرديج والعصفور وكذا التيمم بماء الزعفران يجوز
 ان كان رقيقا والماء غالبا وان كان غليظا لم يجز واما مقاسا لا يجوز فيه التيمم ويعتبر
 الغلبة من حيث الاجزاء من حيث اللون هو الصحيح **ق** ولو قضا بماء الزرديج والعصفور
 او بماء الصابون ان رقيقا يستعمل الماء منه يجوز وان غلبت الحمرة قضا يستعمل
 لا يجوز وكذا ماء الصابون اذا كان خثجا وقد غلب عليه الصابون لا يجوز التيمم به
 ولو طبع فيه الخوص او الباقلا او ربح الباقلا يجرى خذ منه لا يجوز منه التيمم ولو طبع فيه الخوص
 الباقلا لسيل وتغير لونه وطعمه ولم يذهب رقة يجوز فيه التيمم ولو طبع فيه الخوص
 حتى اسود لكن لم يذهب رقة جاز التيمم وكذا اذا طرحت العفص اذا كان الماء غالبا ولو
 وقع الثلج في الماء صان خثجا غليظا لا يجوز فيه التيمم لانه بمنزلة الجمد وان لم يصير خثجا جاز
 ولو قضا بالثلج ان كان يذوب ويسيل الماء على اعضائه جاز ولا فلا وان لم يذوب جاز
 في الماء الحار في جمل اسفل منه ببق صائمه ان لم يتغير لون الماء وطعمه او ربح يجوز
 والا فلا وان كان الماء لا لا يجوز التيمم به في موضع الحاجة ولا يجوز التيمم بشيء
 من الاشربة ولا يغيرها من المايعات حتى الخلل والتمزج **ق** وطبع الماء كونه سياتا كالماء
 مسكنا للعثور **ط** فالجاء ان ما خالط الماء من المايعات وغلب عليه صان الحكم له

ولا يسى ماء الذي يسيل من الكرم
 في التيمم كذا في بعض النسخ
 ما صح
 والبرقات اما الغلب
 من
 هذا قول ابي يوسف وهو على قول لم يرد
 لا يصير التيمم مستورا ولا يحكم بالرجوع
 ومن لا يثبت يجوز ان لم يكن مستورا
 والصحيح والماء لا يفسد كذا في بعض النسخ
 على قول ابي حنيفة ان يفسد بالرجوع
 واذا كان تيمم كذا في بعض النسخ
 والتمزج هو الذي يترجم به كذا في مسند ابى المرات
 والما هو يفسد

لا الماء وان كان الغلبة للماء ولم يزل عنه اسم الماء فكل الماء المطلق **ط** ويجوز التيمم به
 التيمم في رطوبة وهو الماء الذي فيه عذرة من عذرة الماء عذرا لا يشترط ولا يصيب سكر
 فانه اذا صار سكر لا يجوز التيمم به هو الصحيح ولا يكون مطبوخا فان الوضوء بالمطبوخ منه
 لا يجوز مطلقا حلو كان او مسكنا لان التيمم به في رطوبة من عذرة من عذرة
 انه يتيمم ولا يتيمم وهو قول ابي يوسف والشافعي رحمه الله وهو الصحيح وعليه الفتوى
 فالجاء ان ما لا يجوز التيمم به من المياه التي هي ماء البطيخ وماء الفساق وماء الغش والماء
 الذي وماء الباقلا وماء الصابون وماء الاشنان وماء الفصيان وماء الورد ولا يشترط
 والبيد **ط** الماء اذا خالط بالخالط او بالخلل او بالزرق جاز به التيمم وكبر **ق** واذا خالط شيء بالماء
 يصير فيه الغلبة او لا من حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الاجزاء فينبغي ان كان يخالط لونه
 لون الماء كاللبن والعصير والخلل والزعفران ونحوها فالعبرة باللون ان كان الغلبة للون الماء
 يجوز فيه التيمم والا فلا وان كان يوافق لونه لون الماء فهو ماء التيمم والنجاسات وماء البطيخ
 فالعبرة للطعم ان كان شيئا يظهر له طعم يظهر له الماء فان كان الغالب طعم ذلك الشيء لا يجوز التيمم
 به وذلك نحو سمع الترتيب وسائر الامثلة وان كان شيئا لا يظهر طعمه في الماء فان العبرة فيه
 لكثرة الاجزاء ان كان اجزاء الماء اكثر من اجزاء الشيء في التيمم **ط** **الماء المستعمل** تقوى اصحابنا على
 ان الماء المستعمل في البدن لا يلقى طهورا **ق** وهل هو طاهر ام نجس الصحيح انه طاهر **ط**
 فاختلقوا في انه هل يصيب مستعملا بسقوط العرق اذا لم يمس ذلك او قصدا للنجاسة واخراج
 اللون من اليدين فغدا في خشفة رحمه الله يصيب مستعملا ثم اتفقوا على انه ما دام على
 العضو ولم يزل به ليس يستعمل طاهر الا بالعضو ولم يزل في الارض ولا الى موضع يستعمل
 فيه بل هو في الهواء **ق** **ط** علمنا علماءنا هو مستعمل بليل ان الحدث اذا غسل في رجليه
 فاسكن انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز وكذا الحدث اذا غسل
 عضو فغسل ان يجتمع في المكان غسل به عضو اخر لا يجوز **ط** وذكر الطحاوي وابو سهل الكبير
 وفيه يقول اصحابنا لثمة بحار ان الماء لا يصيب مستعملا ما لم يستعمل في مكان من الارض
 او الماء حتى لو بقيت في العضو لم يضر في السيل على ذلك العضو الى اللغة جاز ولو صرف الى السيل
 الذي على العين الى السيل الذي على اليسار او العكس لا يجوز وان كان في الجنابة جاز لان النجاسة
 كلها كعضو واحد في باب الجنابة **ط** وان زابل العضو وهو في الجريان لا يأخذ حكم الاستعمال
 ايضا الا اذا بعد حتى يجرى الماء ما دام في الحمام يجري ليس مستعملا اما اذا خرج من الحمام
 فيصير مستعملا واذا غسل بعض المتأخرين من اصحابنا انه لا يصيب مستعملا ما لم يستعمل
 في مكان وليسكن عن التيمم **ط** وفي الاخير الاول هو المختار والماء المستعمل هو ما ازيل
 به حدث او استعمل في البدن على وجه الغزيرة كالوضوء على العضو بنية العبادة **ط** **الحديث**
 لو طبع اذا دخل يده في الماء للاغتسال وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء وكذا اذا وقع الكون
 في الحب فادخل يده في الحب الى المرفق لا يفسد الكون لا يصيب مستعملا وكذا الحب اذا دخل
 نجلى في اللبن لطبل اللبن لا يصيب مستعملا الحب اذا اخذ الماء بفيه وغسل اعضائه
 بذلك واخذ الماء بفيه وملا به الاثنية كان طاهرا ولا يلقى طهورا هو الصحيح لانه صار

وان شرب الماء
 من المسجد
 من المسجد
 من المسجد

وهو انما هو الماء الذي
 لا انما هو الماء الذي
 النجاسة اذا لم يكن كذا
 في بعض النسخ

مستغسل يستقوي الفرج ولا يسهل البزاق فلا يكون طهورا ولو دخل به او رجه في الماء
 للتبرع بصبره مستغلا لا يسهل البزاق ولا يسهل البزاق في الطهرى لا يسهل الماء الذي غسل به البزاق
 قبل الطهور او بعد يصير مستغلا لا يسهل البزاق ولا يسهل البزاق في الطهرى لا يسهل الماء الذي غسل به البزاق
 واذا افاض الماء على راسه بوجوهها ولا يجاسه في نفسه الا يصير الماء مستغلا واذا غسل
 راسه ليحلق شعره وهو متوضا لا يصير الماء مستغلا وكذلك اذا غسل راسه بعد ما تغطت
 بالطين او العجين وكذلك اذا غسل راسه بطين الطين **ط** واذا توضا به الصبي يصير الماء
 مستغلا ولا يكون نجسا على الاصح **ط** جيب غسل فان شغ من ثوبه من الماء لم يفسد
 عليه الماء اذا كان يسهل فيه سبكا افسد وكذا في جوف الحمام على هذا الفتوى على ما لا يخبر
 من الطهورية ويكره يشرب ماء المستعمل ولما الماء النجس فيجوز الايضاح به كيبني الدواب
ح اذا غاض الرجل في ماء الحمام بعد ما غسل قدميه فيسأله اذا خرج فان لم يفعل وصلى جاز
ن المنديل الذي يمسح الميت بعد الغسل ويقال له بالغانسية آت جميع طاهر كما لا يخبر به
 الحى الميت اذا وقع في الماء وان وقع بعد الغسل لا يتنجس لانه طاهر الا ان يكون كافر فانه
 ينجس وان وقع قبل الغسل فهو بمنزلة النجس في الثوب لا يتنجس اذا غسل ثم تغاطرت منه
 قطرة فاصاب شيئا ان اصابه في المرة التالية عصرا بالغافية حتى صار كالوعاء لم يسل
 بماء الماء فاليد طاهر والثوب طاهر طاهر طاهر وان كان كمالا لم يفسد ماء الماء فاليده
 والثوب والبلى نجسة لان الاول يلبس والثوب منه غير ممكن والثاني ماء والخبر عنه
 ممكن **ك** الكلب اذا دخل الماء ثم خرج فانفطر فاصاب ثوبا لسان افسد وقدم ولو
 كان ذلك ماء مطرا اصابه لم يفسد لان في الوجه الاول الماء اصاب جلده وجلده نجس
 وفي الوجه الثاني اصاب شعره وشعره طاهر على وجهه **س** للبيضاء اذا اغتسل في بئر في بئر مكانا
 الى العشر او اكثر فعلى الفوا لا يصح يخرج من البئر الثالث طاهر والمياه الثلاثة شطوط
 ان كان على بئر نجاسة عين صا الماء نجسا وان لم يكن على بئر نجاسة صا الماء مستغلا
 والماء المستعمل طاهر على الاصح واما الماء الرابع وما رآه ان وجدت فيه الميتة
 صا الماء مستغلا عند محمد والافلا والمياه طاهرة وكذلك في الوضوء ولو غسل ثوبه
 في اجانة ثم اجانة الى العشر واكثر ثم ينظر ان لم يكن على ثوبه نجاسة فالمياه طاهرة
 لا يصير مستغلا ولو كانت عليه نجاسة كان القياس ان يصير المياه كلها نجسة ولا
 يظهر الثوب ما لم يصيب عليه الماء او يغسله فيما يجري هو فوقه **س** فلو بشير وفي
 الاستحسان يخرج الثوب من الاجانة الثالثة طاهر بالاجماع والاصل في صيرورة الماء
 مستغلا عند ابو يوسف احل الاخرين اما باستغاله نقى الى الله تعالى او بسقوط الفرج
 وتظهر فائدة الخلاف في مسألة البين في الحب اذا اغتسل فيه لطلب الدلو ان كان على
 بدنه نجاسة فان الماء يتنجس بالاجماع وان لم يكن على بدنه نجاسة **س** ابو يوسف
 رحمه الله تعالى لا يسهل الماء اما بحاله لانه لا يسقط الفرج عن فحشته ولا
 ينزح الى الله تعالى فلا يصير مستغلا واما الحب فحاله لان من هذه ان الحب لا يطهر
 في البشورة **س** محمد رحمه الله الرجل طاهر والماء طاهر لانه لم يوجد من ثوبه نجاسة

الغسل بغير ماء او بغير ماء او بغير ماء

الاجابة واما الاجابة

والرجل طاهر لان المذهب عنده ان الحب يطهر في البشورة لا انه اذا نوى الاغتسال طهر في الثلث
 ومما يظهر بواحدة لانه اذا نوى الاغتسال صا الماء مستغلا في كل مرة والثلث يستأصل
 النجاسة ومما الماء لم يصير مستغلا في كل مرة واحدة ولو ان طاهر الغسل في البشورة لطلب الدلو
 لا يصير مستغلا بالاتفاق لانه لا يقصد التقرب ولا اسقط الفرج **ط** **في بيان الجاسات**
 الجاسات ثوبان غليظة وخفيفة الخفيفة لا يمنع ما لم يفسد والغليظة اذا دنت على قدر الدنم
 يمنع جواز الصلوة والغليظة ما ورد في نجاسة ثوب واحد لم يفسد فيه ولا جرح في اجتنابه
 ان اغتسلوا فيه لان الاحتياط لا يمانع من النجس والمحققة باغفار من صارت في طهارته ونجاسته
 وعندنا المخالفة مما انفردت في نجاسته والمحققة ما اختلفت في نجاسته **ح** والغليظة
 ما لا يفسد في نجاسته او ثبتت نجاسته بدليل مقطوع كالجمل والدم المسفوح ولحم الميتة وبوله
 ما لا يفسد فيه واما النجس والبصر واخفاء البق فنجس على نجاسة غليظة عندنا خفيفة من حمله
 وبوله ما يفسد في نجاسته خفيفة لانه يلو في كل ما يعتريه الفاحش فهو مقدر
 بالربيع ثم قيل مع الثوب وقيل مبرح ما اصابه كالذيل والكم مثلك واختلفوا في مقدار النجس
 الحق ان المستحس كالعذرة والثوب ولحم الميتة ومن قد رآه همد وفي غير المستحسدا
 كالبول والخمر يعتبر اصابه ويختبر في ذلك هم اكبر من اصابه البليد كان في البليد من اصابه
 وهو ان يكون مثل عرض الكف لقولهم **س** ثم نرى في النجاسة انما كانت نجاسة قد رطقت عندها
 لا يمنع جواز الصلوة حتى اكبره وظن وكان في ثوبه نجاسة او ثوبا نجسا اصابا بالثوب همد لان قليل
 النجاسة عفو بالاجماع كافي لايها البصر ودم البعوض والبراعيت والكمثرى وغيره بالاجماع
 فعملنا الحد الفاصل فمدلهم اخذ من موضع الاستحسان فان بعد الاستحسان بالبحر ان
 كان الخارج قد اصاب جميع النجس بقي الاثر في جميعه وذلك يقع في ذلك همد والصلوة جاز
 معاجما فعملنا ان قد رآه همد عفو شرب **ح** والعذرة في نجس الكلب وجميع السباع
 وخروا في الجحيم والبطل الاثر فهو نجس نجاسة غليظة ونجس ما يلو على كل نجس من الطيور طاهر
 الاقلام لا ينجس بجمته وذرق سباع الطير كالبازي والمجاعة لا يفسد الثوب ودم السمكة
 وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب ودم النمل والبق والبرغوث لا يفسد الماء ودم النمل
 يفسد الثوب والماء بول الحفان يفسد وبول الفارة ليس نجس لوضوء **ط** الطال والكلب طاهر
 ان قبل الغسل حتى لو اطلق به وجه الحنف وصلى جازت صلوة وعاين من الدم في عرف
 المذكات بعد الذبح لا يفسد الثوب وان في شق البق الذي يطير على بدن المرح والشع ولم
 يسل ليس نجس ولو وقع انسان سته او قطع اذنه ثم اعادها الى مكانها وصلى وصلى وسنه
 او اذنه في كفه يجوز صلوة وما يطهره بالبراق يطهره بالاكوك الكلب اذا اخل عضو ان اقل
 يفسد ان اخله في العصب لا يفسد وان اخله في المراسم والعصب يفسد لانه في حالة العصب
 بالخد بالاسنان لا غير ولا يطوى في اعناته وسنه ليس نجس وفي حالة المراسم يأخذ بالاسنان
 والشفتين جميعا وشفتاه رطبتان ولما به نجس كشيء على الشف يوضع انسان رجلا على
 ذلك الموضع لو جعل النمل المشق فان لم يكن رطبا يقال له بالفارسية آت نكالا ليس به وان كان
 رطبا فهو نجس لان عينه نجس الكلب اذا مشى في طين ارضه نجس الطين والردعة فلو وطى

البزاق عرج البزاق

الروضة بالبركة والدين
 والرجل طاهر

على ان قد مره فالحكم كالتين واعاد العسل نجس كالحا العسل المثلث النجس فاعسل ثلاثا وغسل
 مرة لا يطهر بغسل ثلاثا وعصره كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في
 المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو بعصر لا يسيل منه الماء فاكل طاهر والا فاقطع من نجس
 واليكما يطهر اذا اصاب شيئا اخره اذا غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر
 من ذلك وله بالغ فيه ضيائه للثوب عن الخرق لا يجوز **ق** وحدا العصر ان لا يبقى القاطر
ح اذا تقطر من الثوب وسه فغسل طرا من الثوب يخرج حكة يطهران الثوب وهو
 الختان **ح** فلو صلى مع هذا الثوب ثم ظهر ان النجاسة في الطرف الاخر يجب عليه عادة الصلوة
 التي صلى مع هذا الثوب فالحاصل ان تطهير النجاسة واجب وهو على نوعين من سنة كالآلة
 وعين من سنة كالبول ولم يوقت في غير المدة وقد سكر قلبه اليد وطهارة المدة زوال
 عينها الا ان يبقى لها اثر يشق ان لا تطهر منه ولا يضره الا ان يكون في ثوبه عن يطهر ولو غسل
 العوض النجس في ثلث اجابات وعصر الثوب في كل مرة يطهر كلاهما **ح** اذا نام الكلب
 على حصى المجرد ولم يظهر اثر النجاسة فيه لا يجنس سوا عا كان رطبا او باسا او بياضا
 عصير ومضى على ذلك اياه جازت الصلوة فيه لانه لا يصح خرا في الثوب امرأة صلت في
 معهود القربان صلواته لانه ليس بنجس اذا قاما فيه يعني ان يغسل فاه فان اغسل
 وصلى جازت صلواته لانه يطهر بالزق وكذا اذا شرب الخمر وصلى بعد زمان وكذا اذا اصاب
 النجاسة بعض اعضائه فحسها بلسانه حتى ذهب اثرها وكذا التكرار اذا نجس ثوبا بلسانه
 او سجد بريقه **ق** الكلب اذا اكل بعض الغنوق واصاب لعاب الكلب العسل يغسل ثلاثا ويطهر
 وكذا يطهر بعد شرب الغنوق ولو عصر عينا قادمي رجله وضار في العصور والعصور سائل
 ان كان لا يظهر اثر الدم فيه لا يجنس **ق** اذا صلى على ثوب عثو بطائر نجس وطهارة
 غير نجس جازت صلواته عند محمد وعند ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وهذا اقرب الى الاحتياط
ق الارض والشجر اذا اصابته النجاسة فاصابها المطر ولم ينزل الاثر بصبير طاهر والمخ
 كذلك البساط الذي يعض اطرافه نجس جازت الصلوة على الطاهر منه سوا كانت نجس
 الطرف الاخر نجس كذا ولا ان البساط بمنزلة الارض يشترط فيه مكان طهارة المصلي على
 ما اذا صلى في ثوب طاهر وطرف نجس فليس الطرف الطاهر والى الطرف النجس على
 الارض ان كان على الارض نجس كذا لا يجوز **ق** الارض اذا اصابها النجاسة يجب
 الماء عليها وبذلك بعد ذلك وتنشف جرة اذا فعل ذلك ثلاثا طهر وان لم يفعل ذلك
 لكن صبت عليها ماء كثر حتى مر منه زوال النجاسة ولا يجوز جرد ذلك الموضع لو
 ولا يجزئ ترك حتى يمسك طاهر وكذا في كل ارض نجسة **ح** الفانث اذا ضعف
 في دن نشا سنج وماتت فيه وقد تنهاها من يطهر بالعسل ثلاثا او لو وقعت في اول
 الوهلة بان اخطت الحنطة بالدم وصبت الماء وترك من الدن مقنوقا بوجاه
 اهره ثم بصرحت فيها ماء جديا وشدة من الدن فلما فحق الدن وجدوا فارة ميتة
 فيها منقحة او علم انه وقع فيها او لمرة والحنطة تغيرت بالماء النجس براق
 ولا يشغل يغسل ثلاثا ولو جمل بنجر نجس واصل هذا ان كل ماء يتغير بالعصر كان

الرجل النجس اذا اصابه الثوب اقل من ثوبه
 نجس لانه اذا لم يمسح به لم ينجس
 اصابته اذا لم يمسح به لم ينجس
 شدة من الدن فلما فحق الدن وجدوا فارة ميتة
 فيها منقحة او علم انه وقع فيها او لمرة والحنطة تغيرت بالماء النجس براق

ونحو يطهر بالعسل ثلاثا وكل ما لا يتغير بالعصر كالحف ونحوه فالتخفيف كالعصر عند الجرح
 رحمة الله وما لا يتغير بالعصر اذا شرب فيه الماء النجس يغسل ثلاثا من است وجفف في كل مرة
 فيطهر بشرط ان لا يبقى فيه طعم النجاسة ولا لون ولا ريح وبالعسل ثلاثا يطهر ظاهره لا باطنه
 متى لو وقعت منها قطرة في الماء القليل وبعد الغسل ثلاثا يجنس وحد التخفيف ان لا
 يبقى الذرة ولو غسل الثوب نجس عن الماء من المايات الطاهرة كالحل وماء الورد والباقي لا
 في الذرة والمري واللبن والذهن جان ولا يجوز النجاسة من البدن والعصير والماء **ح**
 اذا صلى مع من ارق الشاة فزاره كل شيء ببوله فكل كثر من حتى البول فهو الحكة في المراء **ق**
 البعيل اذا اجتر فاصاب الثوب نجس كذا في سنة **ق** ماء فالدائم اذا اصاب الثوب فهو طاهر
 سوا كان من ماء الفم او سوا من الجوف لان الغالب من الماء الذي يخرج من الفم حاله النجس
 يتولد من البلغم فيكون طاهر كغيره ما كان وعليه الفتوى **ق** رجل اخط في ثوبه فوجد في ذلك
 الثوب اثر الدن عن رأس الجرحنة لا يضره لان ما ليس حدث لا يكون نجس **ق** الحمار اذا اطلع
 بالخرق الحديدا فامسح به ماء نجس عند محمد لا يطهر ايا وعنده ابو يوسف رحمه الله يغسل اللحم
 في الماء الطاهر ثلاثا يطهر ولحمد يدرج ماء الطاهر ثلاثا ويترد في كل مرة فيطهر الثوب
 من القصب يغسل ثلاثا يطهر بالخل او بالاجرة اذا كانت مقوسة فحما حكم الارض طهر
 بالحقاق وان كانت موصولة ويغسل اذا كانت النجاسة على جانب الذي يلي الارض جازت
 الصلوة عليها وان كانت على جانب الذي قام عليها المصلي **ق** اذا اراد ان يصلي على ارض
 عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب قليلا بحيث لو استنشه بجذرجة
 النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثر لا يجزئ النجاسة يجوز الحجر اذا اصابته النجاسة
 ان كان حجر حيا لا يتنثر النجاسة كالحجر الرخوي يسبه طهارة وان كانت يتنثر لا يغسل
 الا بالعتل اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم غوى الى مكان نجس ثم عاد الى الاول وان
 لم يركب على النجاسة مقدارا ما يمكنه فيه ادعاء ذكره جازت صلواته والا فلا اذا صلى
 ومعه نايحة مستل ان كانت النايحة يابسة جازت صلواته لانه بمنزلة المدبوعة وان كانت
 رطبة فان كانت نايحة رطبة متواجدة جازت صلواته لانه طاهر وان لم تكن متواجدة فحكمه
 فاسدة والمسلم حلال على كل حال في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المساقم
 لا تقاوان ان كانت دما فقد تغيرت فيضرب طاهر كرماد العذرة الصبي اذا بال في الشوارع
 سجت المرأة في الشوارع من غير عورة نجسة فخرجت ان كانت النجاسة قد هست ولم يمسسها
 قبل الصلوة الحزن في الشوارع لا يجنس الجن لان النار لما اكلت البقرة حمارا لا ارض اذا نجس
 بالشمع الحان الصبيعت الجن بالشوارع حال قيام البقرة فاجنس نجس وان صلى في ثوب ذي
 طاق واحد كالفحص وعليه نجاسة اقل من قدر الدرهم وقد نفذت النجاسة الى الجانب
 الاخر فلن يحسب كثر من الدرهم لا يمنع جواز الصلوة وصلي في ثوبين على كل واحد منهما
 ثوب نجاسة اقل من قدر الدرهم ولو جمعوا يكون اكثر من درهم فانه يجمع بينهما ويغسل بوجان
 الصلوة ولو صلى في ثوب ذي طافين فاصابته النجاسة الحمار الطافين وتعدت الى الاخر
 على قول **ق** ابو يوسف رحمه الله وهو ثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة وعلى قول

على من يمسح به لم ينجس

نحوه بالكرسي والبركة ما ذكره

على من يمسح به لم ينجس

لا ينجس الثوب من شدة من الدن

ان كان النجس على الارض

اراه بطلع مرثه نيا زوجهها سكران فصب فيه الخمر صب
كراه فيه طلاق سائر المرد كالكل في الخمر من احدث

اذ لا في غير
 اربعين النجس اذا جعلها بواحدة بطرية
 لا في غير ذلك بطرية
 بطرية
 العنق وخرج من كل لون والا يابن والرمي عام ثم نزلها
 وقيل ان الذي من كبريات مثل الزنت وغيره
 وقع منه انما اني العارون نجس لان وعاد
 في فعل مسدود انما في الكلب وهذا لان
 الكلب هو الطمار لا يترك ان يحال
 ولما سجد مسدود الكلبة وما شاكله لغو مسدود
 محمد حتى ان اربعين النجس حصل صارت
 طهر وحر التماس
 الغسل اذا كان على ما لم يتم انقضاء
 بطرية

على الاصح انه ظاهر **ح** اذا خرج شيء من السباع مثل الثعلب يطير طيره ولا يطير لحمه على
الاصح حتى لو صلي ونحوه شيء من لحمه اكثر من قدر الماء فيفسد صلواته ولو وقع في الماء
افسد وهو الخنثان **ح** ذو دخل ولسون الثمار لا يفسد الكلب الحار والمغزى للماء
اذا امتلأ في الماء لا يفسد الماء بخلاف الحيات **ح** الكلب اذا بال على طين اذا
كان حال لا يرى ولا يعلم لا يتجسس ظهره لرجل خافه فقال له الطبيب فقد علمت عليك ان
فاخر جده فلم يخرج حتى مات لا يكون ما تحوذا لان الشيا في هو الله تعالى ولا يكون
قوله متاح من فيه عصير وقع فيه البول ان الحشرات في عيشه لا يفسد لان لو كان
ماء لا يفسد فكذلك لو كان عصيرا **ح** اهل قرية ابتلوا بالاباسه بالخنثى فلا بأس بها لان
عموم البلوى يوجب سقوط اعتبار الجاهلية **ح** رجل دخل في الصلوة في أي ثوبه خياطة
اقل من قدر الدرهم ان كان في الوقت سنة فالأفضل ان يغسل ثوبه ويستقبل الصلوة
وان كان بقوته الجاهلية كان يجدي الماء والماء في موضع آخر ليكون مؤديا للصلوة
الجارية بتعيين وان كان في آخر الوقت ولا يدرى مكانه جماعة اخرى مضى على صلوة **ح**
عشره في سمن فغسل يده في الماء الحار من حوض وانما السمن باق على يده
ظهرت به لان نجاسة السمن بالحناء وقد زال الحان زعمه فبقى على يده سمن طاهر
ح اذا مسخ الرجل بمخجه بثلاث خرافات رطاب نظافه اجز من الفضل لانه يعمل عمل
الغسل **ح** **مقطع في النميم** الاصل في جواز النميم قوله عز وجل فله تجد الماء فينمى
صعبا طيبا وفي **ح** عليه السلام النميم وضوء المسلم ولو اخرج من شجر ما يجد الماء
وقد عليه السلام جعلت الارض مسجدا وطهورا انما ادر كن في الصلوة ينمى و
صليت ثم النميم يحتاج الى معرفه ان بعد اشياء انه كيف ينمى وعاد ينمى وبنى ينمى
واين ينمى اما كغيبته وهو ان يضرب على الضعيف ثم يرفعها وينفضها ويمسح بها وجهه
ويستوعب جميع وجهه بالمسح حتى لو بقي منه شيء لا يجزى كالفائدة الوضوء ثم يضرب يده ثانيا على
الارض ثم ينفضها ويمسح بها طائر اليسرى ظاهره اليمنى الى المرفق ويمسح المرفقين مع ذلك
ويمسح باطن ذراعه اليمنى ويمسح باطن ارجله اليسرى على ظاهرها اليمنى ولا يترك شيئا
من ذراعيه مع المرفقين ويفعل يده اليسرى مثل ذلك **ح** فان مسح وجهه وذراعيه ولم
يمسح ظهره كغيره لم يجز بناء على ان الاستيعاب في **ح** وفي **ح** بعضهم لا يمسح الكف لانه
مسح مرة حين ضرب يده على الارض **ح** واستيعاب العنقوين شرط حق ولا يمسح ما بين الكتفين
والعقبين ولم يجز حول الخاتم ان كان صتيقا وكذا المرأة السوار لم يجز وان ينمى باصبع
او اصبعين لا يجز **ح** ولو ينمى ثلاث اصابع مجوز وهو المسح **ح** وان مسح وجهه
وذراعيه بضرية واحدة لا يجز ولو تعكفت في التراب وجهه وكفيه وذراعيه جان ولو قام
في مهبط التراب او عدم حايطة فاصاب انفاه وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح بقوى
النميم وكذا لو دخل رجل على وجهه نرا بالحنثان مسح وجهه وذراعيه ببنوكه النميم
والعبان عليه جاز **ح** ولو ينمى وهو مقطوع اليدين من المرفق فغلبه ان يمسح موضع قطع
وتخليل الاصابع واخيه في النميم هو الصحيح **ح** فان تركه للحنثان الاستيعاب

ما تروى به الطيب

وكان من الماء او طاهر
او مسح او حبة ينمى

وتحكي الاربعة
ان تروى

شرط هو الخنثان **ح** واذا مسح في تيمم اكثر من وجهه والاكث من ذراعيه وكيفية لا يجز
هو الخنثان لان التيمم خلف من الوضوء وفي الوضوء الاستيعاب شرط وكذا في التيمم **ح**
وبما ذاب يمينه يجوز التيمم بجميع ما كان من جنس الارض ومن اجزائها نحو الثراب والترمل في
النفرة والنميج والحجر والماء والاعشاب والحل والطين الاحمر والاصفر والاحضر والخض
والنقر والمخيط والمر والبرنج والتوت والعار والاحمر المدقوق والخزف المدقوق والتخذه
والبحر الذي عليه غبار ولو لم يكن بان كان مغسولا او امسح به فاقوا وغيره من فوق **ح** ويجز
التيمم بالاحمر والحصى والحساب والكبريت والعقيق والبرنج والحنثان الجلي على الاحمر
ولا فرق بين ان يكون التراب منبتا او غير منبت **ح** وان تيمم بارض فله رش الماء عليها ان
جاز ولو كان في طين طاهر لا يقيم بل تلح به بعض جيد او ثابته وتركه حتى يفسد تيمم **ح**
ولا يجز التيمم بالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والصفير والاذني وكل ما
يدرب وينطبع ولا بالمخ الحار والرماد ولا على الزجاج ولا على الخسنة والشعير فما ليس من
جوه الارض وكان من جوه الارض لانه خلص عن جوهه بالذابة والاحتراق فانه لا
يجز بالاتفاق **ح** والذهب والفضة والنحاس والحديد وما اشبه ذلك يجوز فيه التيمم
ما دام في الارض ولم يصنع منه شيء فاذا صنع منه شيء لا يجز اذا لم يكن عليه طين ولو
نفض يده او ثوبها او لثيها الطاهر فتميم بغيرها سواء كان قاصدا على التراب
او لم يكن يجز به وصورة ان ينفض ثوبه او يده فيرفع غبارا وقع به في الهواء في يديه
فوق العنان على يده ويقيم ولو ضرب يده على التراب والقباب والبقع غبارا فيرفع يده وتيمم
جان وكذلك اذا كانت في المغارة فبقت ارجلها فبقت الغبار فاصاب وجهه وذراعيه
فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه
ذراعيه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه
الغبار يده فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه فبقت يديه
ان كانت الغلبة التراب جاز التيمم والافاد وكذا التراب اذا خالفه ما ليس من اجزائه
الارض يعتبر فيه الغالب **ح** ولو تيمم جنبا وخاض من مكان ثم وضع آخر يده على ذلك
المكان فتميم اجزاه والمستعمل التراب الذي استعمل في الوجه الذي لم يجز
النميم من مكان فيه بول او نجاسة وان ذهب الاثر ولو صلى عليه جان ولا يجز النميم
بالزقوة والسويق والعتبر والكافور والمسك والحنثان والرماد والنفرة والمسك وهو
نوع من الطيب والوسمة وجميع افواه الطيب والافواه ما يعلج فيه الطيب **ح** وشرطه
شيان النية والحر عن استعمال الماء عاتما النية فلو نوى به التطهير جاز ولا يشترط فيه
التيمم للنجاسة او الوضوء والحث اذا تيمم بغيره الوضوء اجزاه عن النجاسة وان نوى
التيمم لطلق الصلوة او للقلع او للكنو يتجوز وله ان يصلي بذلك التيمم اية صلوة كانت
ولو تيمم لصلوة الجنان او ليجدة الصلاة جاز له اداء الصلوة بذلك التيمم ولو تيمم لقراءة
الفاتحة عن ظهر القلب وعن الصحف ولان يان القبول والادفن البيت والمسح المصحف او
للاذان او للاقامة او ليقول السجدة واخر وجهه بان دخل الجرد وهو متوقفا ثم احدث
وصلى بذلك التيمم لا يجز على الاصح وكذا لو تيمم للسلام او ليرده او تيمم الكافر للاسلام ولا سلم

في النميم

منه في التيمم
انما هو في التيمم
انما هو في التيمم

انما هو في التيمم

انما هو في التيمم

انما هو في التيمم

انما هو في التيمم

انما هو في التيمم

او يقيم بين يديهم الغيرة لا يجوز بذلك التيمم اذا الصلوة **ق** ويجوز التيمم للصلاة والنجاسة
 والماء في ان يتيمم بماء خارج المصطفى او غير مسافر عاده الماء حكا او خضبة ولا
 يجوز التيمم في المصطفى الا في ثلثة مواضع على ما ذكره والماء الخارج من الداخل والخارج
 ان يكون نابعا عن المصطفى لا يسمع اصوات الناس **ق** فاذا خرج من المصطفى هذا القدر
 وعظم الماء جاز له التيمم حتى يخرج النجاسة او للزراعة بعد ان علم الماء حقيقة
 حكا اما حقيقة بان يكون بعيدا من الماء واما حكا بان يكون واقفا على رأس البئر
 وليس معه الماء من الدلو والرشاش وتشتت طحوان طلب الماء في العمران في
 في الفلوات اذا غلب على ظن المسافر انه لو طلب الماء يجد او اخبر بذلك ونقص عليه
 الطلب يتيمم في موضع الا على قدر غلوة ولا يبلغ مثالا ليل لا يضر نفسه او باصحابه **ق** ومقدار
 الغلوة ان يجره ذراع واحد او اكثر ما لا يستطاع ان يطلب مقدار الغلوة **ط** ولو خرج
 من المصطفى واستقر في الاخطاب والاختناش او طلب الماء فخره الصلوة وان كان
 الماء يفرق منه لا يجوز التيمم وان خاف خروجه الوقت والشرب هو ان يكون يسمع
 صوت اهل المصطفى ان لا يسمع هو بعيد وهو الختان **ق** والماء في المصطفى يتيمم به
 ان ينظر الى اخر الوقت اذا كان على طعم الماء فاذا كان لا يخرج ان لا يخرج ان كان اخيرا
 لا يخرج في الثاني حتى لا يقع الصلوة في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
 لا يجوز في الصلوة حتى يخرج من المصطفى في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
 للمصطفى في الصلوة في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
 تيمم في اول الوقت وقبل دخول الوقت جاز فان وجد الماء بعد ذلك وان وجد في وقت
 الشرب وفي الغلوة بطل تيممه وان وجد بعد ما شرع في الصلوة بطل تيممه والنجاسة
 اذا اشترع بالماء لم يسمع له ان شاء الله تعالى في صلوة في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
 خرج جاز في صلوة وان اخطأ بطلت **ق** ولو كان معه ماء وهو يخاف العطش جاز تيممه
 ولو كان مع رقيقة ماء قل كان غلب ظنه ان يعطيه لا يجوز تيممه بل يسأله فان لم
 يعطه بغيره وجب له ان يشرب من القدر او يريقه في الماء لئلا يفسد فيحتاج الى الزاد
 والاجاز له التيمم ويعتبر قيمة الماء في الغلوة من الموضع الذي يعطيه فيه الماء
ق وهذا الموضوع اما ساج اخذ في الشرب **ق** ولو سأل في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
 ذلك يجوز في صلوة **ق** وان كان مع رقيقة ماء في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
 انظر حتى استغنى الماء ثم ادفع اليك فالمستحق ان ينظر الى اخر الوقت فان
 خاف في وقت الوقت تيمم وعلى هذا لو كان مع رقيقة ثوب وهو عريان فقال له انظر
 حتى اخلع وادفع اليك الثوب خالف ما لو كان في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
ق ولو كان في رقيقة ماء من قد صر رأسه في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى
 العطش لا يجوز له التيمم في الجبل في طلب الماء ان يفسد ما في يده ثم يوقد بها ثوبا
 يجعل فيه ماء الزاد او ماء الرخس الذي حتى يصير له ماء **ق** وفي حكم العطش ان
 لانه لو رأى مع غيره ماء يتبعه غسل الثوب او يريقه في الماء لئلا يفسد فيحتاج الى الزاد

في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى

في وقت مكر وعقد

في وقت مكر وعقد فان تيمم قبل طلب الماء في المصطفى

في وقت مكر وعقد

تكرر

تكرر من التيمم في الجنة كيف يحسنه التيمم جماعة من المتأخرين اذا راوا ماء في صلوة قد مر ما يكفي
 لاحدهم ان كان الماء مباحا فسدت صلوة الكل وان كان ملوفا لم يلحقه فساد المالك اجبت كل
 واحد منهم او من شأكم فليست صلواتهم فسدت صلواتهم وان قال اجبت لكم جميعا لا يفسد
 صلواتهم **ق** التيمم اذا احتجى قوم من المتأخرين بكونه في صلوة فاجاز له ان يركع ركعتين او ركعة واحدة
 وقال هو لفلان فسدت صلوة فلان ويجوز القوم على صلواتهم وان لم يقل حتى في صلوة
 وسألوا الماء ان اعطى الامام قرضا الامام واستقبل الصلوة وتقبل القوم
 معه وان منع الامام والقوم فصوله الكرامة ولو ان الذي عجز بالكفر في وقت
 قبل الشروع من شأكم فليست صلواتهم فسدت صلواتهم ولو قال هو عند ذلك ان يفسد
 تيممهم **ق** قوم من المتأخرين منهم من يمتنع من الجنابة منهم من لا يمتنع منهم من لا يمتنع منهم من لا يمتنع
 في اعداء من ماء مكر فليست صلواتهم فسدت صلواتهم ولو قال هو عند ذلك ان يفسد
 صلوة المتأخرين من المحدث ولم يفسد من الجنابة لوجود القدر في الماء الجبل
 واجوز من القدر الا في ذلك ولو كان الامام متيمما للمحدث فسدت صلوة
 الكل النساء صلوة الامام ولو كان الامام متيمما للجنابة والماء لا يكفي للجنابة فصوله
 الامام ومن خلفه من المتأخرين والمتأخرين للجنابة فانه لعنهم عن الطهارة
 بالماء وفسدت صلوة المتأخرين للمحدث لقد فسد على الطهارة بالماء وان كان
 الماء يكفي للجنابة فان كان الامام متيمما فصوله المتأخرين ثمانية صلوة
 المتأخرين فاسد وان كان الامام متيمما فسدت صلوة الكل **ط** ولو كان جرح
 الجماعة من المتأخرين خذوا هذا الماء وقصوه به والماء يكفي لرجل منهم لا يفسد
 صلوة واحد منهم لانه لا يقيهم وهذا اذا كان بجهد التخليل وان قال ذلك الامام
 فسد صلوة الامام والقوم جميعا **ق** رجلان اجنبا احدهما عريان والآخر متيمم
 فقاء رجل وقصه ماء فذله في جنابه ايها المتيمم ومع ثوب فذله ايها العريان فسد
 صلواتهما **ق** ثلاث في السفر جيب واحد وميت وماء قد رما بكفي لاجلهم فان
 كان الماء مملكا لاجلهم فهو اولى به وان كان الماء لم يصب في احدهم وساج
 التيمم لكل لان الميت فيه نصيبا وينبغي لها ان يصر فاصبحت ما الى الميت ويتيمم وان
 كان مباحا مملكا كان الميت في الاصل في جنابه الميت بالكتاب وغسل الميت
 يشبه الميتة والرجل يصلح اما المرأة فيغتسل الميتة ويتيمم المرأة ويتيمم الميت
 ولو كان الماء بين الميت والابن فالابن اولى به لانه له حق تلك مال الابن ولو وجد
 لغيره ماء قد رما بكفي لاجلهم فالرجل اولى به لان الميت ليس من اهل قبول الهبة و
 المرأة لا يصلح لامامة الرجل **ق** المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه ولو كان معه ان
 يتيمم لعن من استعمل الماء وكذا لو كان معه دلو وليس معه رشا او منديل يصلح
 لذلك فان كان معه منديل لا يتيمم المصطفى اذا وجد الماء في الصلوة او قبل الصلوة
 او بعد الصلوة قبل السلام فسدت صلواته وان وجد رشا او منديل واحد لا يفسد
 ولو كان عليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهو فسدت وقيل ان يعود لا يفسد

في وقت مكر وعقد

في وقت مكر وعقد

في وقت مكر وعقد

في وقت مكر وعقد

تكرر

منها على الاضداد ولا يكتفى بها جميعا فانه يغسل القعدة ويقيم لان الغسل من الجنابة المأخوذ
الطهارتين فيصير في اليدين ثم يتيمم الحدث بعد ذلك ولو بدأ باليمين ثم غسل القعدة لا يحوط
عليه ان يتيمم بعد الغسل وذكر في التواتر عليه ان يبدأ بما يشاء ولو وجد الماء بعد
ما يتيمم للحدث فغسل يديه على وجهين اما ان يكتفيه او لا يكتفيه فان كفاه يغسله و
ان لم يكن يغسل قدميه ما يكتفيه وتيمم على حاله ولو وجد الماء بعد الحدث وتيمم للحدث
فهو على خمسة اوجه على ما ذكرنا ان كفاها صحت اليدين وان لم يكتفهما اعتدل القعدة مقدارا
ما يكتفيه وتيمم على حاله وان كان يكتفي لحدثها على الاضداد فانه يغسل القعدة وتيمم على حاله
وعلى قياس قول محمد بن قيس **ط** ولا يجمع من الوضوء واليمين فرك كان به جراحة يضرها
الماء وجب عليه الغسل غسل يديه الا موضعها ولا يمسح وكذلك اذا كانت الجراحة
في شئ من اعضاء الوضوء غسل الباقي الا موضعها ولا يتيمم لان الجمع بينهما جمع
بين البذل والميل ولا يضر في الشرع **ح** اذا اراد ان يتيمم فغسل يديه وضرب ضربا واحدا
ثم احدث فسخ بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربا واحدا ثم احدث فسخ بذلك
التراب وجهه ثم ضرب ضربا اخر لليدين الى المرفقين جانبا ان يمسح بهما فغسل يديه فاصاب
بعض جسده نجاسة اكثر من قدمي التراب فانه يمسح بهما بخرقة او ترابا ويصلى لا ت
المسح بقدر النجاسة وان كان لا يستأصلها وان صلى ولم يمسح جانبا **ق** المسافر اذا لم يجد
الماء وجد الثلج ان كان ذلك في زمان البرد ومكانه يجوز له التيمم لان التقضي
بالثلج للحيض الا بشرط ان يسيل الماء على اعضائه ويتقاطر منه وذلك لا يتصور
زمان الشتاء فاذا اجتمع من التقضي جاز له التيمم **ق** ويتيمم التيمم في اقل الوضوء والقدح
على الماء واستعماله والنية فرض في التيمم واذا صلى على جنازة فوفى بها بالتيمم في
اخرى وخاف فوفى بها جانبا ان يصلي عليها بالتيمم الا اذا حصرته وهو يحدث خاف
ان يشغل بالطهارة ان يفوته الصلوة مع الامام او صار اخر الوقت خاف فوت
الحاضرة بسبب ذلك لم يتيمم وانما يتوضأ ويصلي الظهر والحاضرة قضاء وذا سبقت
الحدث في صلوة العيد جاز له البناء على التيمم ولا يجوز **س** واذا سبقت الحدث
قبل الشروع في الصلوة ان كان يبرجوا ادراك شئ من الصلوة لا يباح له التيمم وان كان لا
يرجوا وبعد الشروع لم يخاف زوال الشمس جاز له التيمم وان لم يخش ان كان يبرجوا
ادراك الامام قبل الفراغ لاسا في التيمم وان كان لا يبرجوا ان كان مشروعا بالتيمم
تيمم وبني وان كان شرعا بالوضوء فذلك يتيمم وصلى وقدم من انفا قبل هذا في
مصلى الكوفة واما في كل موضع الماء يحيط بالمصلى فلا يتيمم في الابتداء ولا في
البناء **صل في المسح على الخفين والاصل** في جواز السنته وهي ما روي عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال **ط** يمسح المسافر ثلاثة ايام وليا يديه والمقيم
يومين وليا يديه **ق** الحسن الرضوي رحمه الله سبغون رجلا من اصحاب النبي
عليه السلام التيمم او يمسح على الخفين وقال ابو حنيفة رحمه الله من انكر المسح
على الخفين يخاف عليه الكفر فانه ورد فيه من الاخبار ما يشبه التواتر وقال

واذا اراد ان يمسح به التيمم في حال الصلوة عند
الحاجة ثم سبغ يديه في موضع ما كان في موضع
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في

والان من سبغ يديه في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في

لا يجوز له ان يمسح بهما

ابو يوسف رحمه الله يجوز فسخ القرآن بمسح **ح** والمسح على الخفين جائز عند عامة العلماء
لان مشهوره قديم من التواتر روي عن انس بن مالك رضي الله عنه انه سئل عن
السنة والحجامة فقال السنة ان يحبس الشيطان ولا يطعن في الخشين ويمسح على
الخفين وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قال من السنة ان تغسل الشيطان ويحبس الخشين
ويبري المسح على الخفين ولم تغسل طرفي عين وكل من انكر ذلك من الصحابة فقد رجع
الله قبل موته الخلف الذي يجوز عليه المسح بما يكون صالحا لقطع المسافة والشئ للشارع
عادة وبستر الكعبين وما تحتها **ق** ويمسح المقيم يوما وليلا والمسافر ثلاثة ايام و
لياليها يعتبر المدة من وقت الحدث الا من وقت التيمم ولا من وقت المسح وتبين
ذلك ان المقيم اذا حدث بعد طلوع الشمس توضأ وقام على وضوءه الى الصلوة و
ليس خفيه ثم احدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل وقت العصر توضأ فانه يمسح
الى ما بعد الزوال وان من الغد واذا انقضت المدة وهو على وضوء فانه يمسح خفيه و
يغسل جلبيه فقط وان انقضت مدة المسح وهو يحدث فانه يمسح خفيه ويستقبل
الوضوء وضوء المسح ان يضع اصابع يديه اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصا
يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدها الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين
اصابعه فان بدا من اصل الساق ومد الى الاصابع جانبا لكنه ترك السنة ولا يسن
فيه التكرار **ح** ولو وضع الكف ومدتها ووضع الاصابع مع الكف ومدتها كلاهما
حسن والاحسن ان يمسح جميع اليد ولو مسح بثلاث اصابع موضع عين ممدود
جانبا وفرضه مقدار ثلثة اصابع من اليد هو الاصبع به ولو مسح باصبع او اصبعين لا
يجوز **ح** ولو مسح بالانفام والسبابة ان كانتا مفتوحين جانبا لان ما بينهما مقدار
اصبع اخر وان مسح باصبع واحد ثم بلمها ومسح الخف ثانيا وتاما ان مسح كل مرة
غير موضع الذي مسح جانبا وكانه مسح ثلثة اصابع واظها المخلوط في المسح ليس بشرط
في ظاهره **ق** وموضع المسح ظهر القدم فلو قطعت احدى رجله فموضعها شوي
ليس بغير الخف على الصحيح **ق** فانه لا يمسح عليه ولو ليس الخف على المظفوعة ان كان الباقي
اقل من ثلاثة اصابع لا يمسح ايضا وان كان مقدار ثلثة اصابع من المعقب لا من موضع
المسح فذلك لان كان من ظهر القدم جانبا **ح** رجل لبست له الا رجل واحدة يجوز له المسح
على الخف **ط** ولو امو انسانا ان يمسح على خفيه ولو توضأ ومسح على الخفيه ونوى به التيمم
دون العمل به لم يضر ولو توضأ ونوى مسح خفيه ثم خاض الماء فاصاب ظاهر خفيه والظهر
جانبا من المسح **ط** ولو مسح باطن الخفين او مسح من العقب ومن جوبها يجوز له ما روي
عن علي رضي الله عنه انه قال **ق** لو كان الدين بالقياس لكان المسح على باطن الخفين اجبت له
من المسح على ظاهرهما ولكن رايته يخطو اصابع رسول الله عليه السلام على ظاهر الخف
ق وظهر القدم من رؤس الاصابع الى مقدم شراك الخف **ط** وشرط جواز المسح على
الخف ان يكون لايس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء ليس خفيه بعد ما توضأ
وغسل جلبيه او لا ثم ليس خفيه قبل الحدث او غسل احدى رجله وليس الخف عليها

وإذا اراد ان يمسح به التيمم في حال الصلوة عند
الحاجة ثم سبغ يديه في موضع ما كان في موضع
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في

والان من سبغ يديه في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في
في ذلك الوقت على الصلوة في موضع ما كان في

لا يجوز له ان يمسح بهما

ثم غسل رجله الاخرى بالماء الحار فليست عليه ثمة كحل الصلابة قبل الخوض في الحلق والحق الذي لا
 ساق له كالحلق الذي لم يسبق في جوار المسح واذ كان قد خضع واسعا وكان اذا رفع القدم
 انفع القدم الى العقب واذ وقع القدم عاد الى موضعه فلا ياب بالمسح عليه **ط** رجل
 له حلق واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الحلق في الساق فمقدار ثلاثة اصابع
 سوى اصابع الرجل جانبا من جهة وان بقي مقدار ثلاثة اصابع بعضها من القدم
 وبعضها من الاصابع لا يجوز المسح عليه حتى لا يكون مقدار ثلاثة اصابع كلها من
 القدم لا اعتبار بالاصابع **ق** اذا لم يكن مكملا لا يري من كعبية او قد مبهمة لا مقدار واصبع
 او اصبعين جانبا للمسح عليه وهو بمنزلة الحلق الذي لا ساق له **ق** ولو احدثت فتورا
 ومسح على الحلق ثم ابتل القدم في الحلق تنقض المسح ولو ابتل الكثر القدم الاصح انه
 ينقض المسح **ط** المرأة في المسح على الحلقين كالرجل لا تستوفي الحاجة ما مسح الحلق
 اذا دخل الماء خفقا ابتل من رجله قد ثلاثة اصابع او اقل لا يطل بماء لان هذا القدر
 لا يخرج عن غسل الرجل فلا يطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعبين
 بطل المسح المحدث اذا نهم عند عدم الماء ليس الحلق ثم وجد ماء فانه ينزع حقيقه
 ويغسل رجله لان المنهم عند وجود الماء يصير مذكرا بالحدث السابق **ق** ويجوز
 المسح على الحلقين اذا لم يكن فيهما خرق كثير فان كان قليلا لا يمنع المسح والكثير ينقض
 اصابع اليد وقيل من اصغر اصابع الرجل وهو المختار **ح** ولو لم يكن خرقا فتق جزا او
 اصابع شق يدخل فيه ثلاثة اصابع الرجل اذا دخلت الا انه لا يري شئ من قدمه
 جانبا للمسح لان المانع انكشاف ما يحجب غسله ولم ينكشف وكذا لو ظهر اصبع او
 اصبعان وكذا لو كان طول الحلق اكثر من ثلاثة اوتنا خيرا فل من ثلاثة اصابع جانبا
 المسح عليه فان كان افتناحه ثلاثة اصابع يظهر منه اطراف ثلاثة اصابع من اصغر
 اصابع الرجل لا يجوز لان الثلاثة اكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل
 الباقي هذا اذا كان في مقدم الحلق واعلا القدم واسفله فان كان الخرق في موضع العقب
 ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب جاز عليه المسح وان كان اكثر لا يجوز ولو ظهر من
 الحلق المتصا والوسطى والاهتمام من كل اصبع منها شئ لا يجوز المسح ولو ظهر من الخرق
 الاهتمام وهي مقدار ثلاثة اصابع من غيرهما جاز المسح عليها يعين في هذا انفس
 الاصابع وليست وفيها اصغر والكبير **ق** ويجمع خروجه كل حلق على حدة ولا
 يجمع خروجه الحلقين **ح** فلو كان في احد الحلقين خرق قد را صبع وفي الاخرى قد
 اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في حلق واحد خرق قد را صبع في مقدم الحلق قد را صبع
 وفي مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك وكل ذلك كان في الاستفاد من السابق
 لا يجوز المسح لانه اذا جمع يصير قد را ثلاثة اصابع وان تقترق ذلك في الحلقين لا يمنع
 المسح ولا يعين الخرق في السابق لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق في الحلق
 وكما يجوز المسح على الحلق يجوز المسح على الجباين اذا كان يصير المسح على الجراحة
 فان كان لا يضر المسح على الجراحة لا يجوز له المسح على الجباين والمسح على الجبيرة كالغسل

الا انه قد مر في انفسه في موضع المسح

ذكر في الجا من الكبر اذا كان في موضع ريشه
 والاكبر ان كان في موضع ريشه وان كان في
 حال الشئ لا حال وضع القدم مع ما كان في

وان شئ من الكبر اذا كان في موضع ريشه
 او كان في موضع ريشه وان كان في
 اصغر الاصابع بجز اصغر الاصابع

الوجه

في المسح على الجباين

لما تحته وكذلك المقصر والواحد اذا كان القصر والجرا في موضع لوجل الزباط امكنه
 ان يشترها بنفسه وان كان لا يمكن جاز له المسح على الجبين والباط وان كان لا يضره
 المسح على الجراحة مسح على الجبيرة والاستيعاب شرط على الاحم وفي الخلاصة لو مسح
 على الاكثر يجوز وعلمه الفتوى فلو كان على يده او رجله جراحة او قرحة فجعل عليها
 الجباين وهي تزين على موضع الجراحة او الفتحة جاز لان مسح عليها يتعلل موضع الجراحة
 وكذلك في حق المقصر **ك** اذا مسح على عصابة ثم سقطت العصابة فلهذا بالاحرى فالاول
 ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعيد المسح اجز الان المسح على الاولى بمنزلة الغسل
 ولهذا لا ينفذت فصالا لو مسح رأسه ثم خلق بالاحرى رجلية باحدى رجلية من جهة فعمل
 عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحة فليس الحلق عليها ثم احدث ثمة فانه لا يمنع الحلق لانه
 لو مسح على الحلق مسح على الجبيرة والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحته فيصيرها مع الجبيرة في الغسل
 ولو لم يمسح عليها كان له ان يمسح لانه ليس الحلق عليها ثم احدث ثمة فانه لا يمنع الحلق لانه
 على غير طهاره يجوز المسح على الجباين ولو سقطت الجبيرة في الصلوة ان كاسق طهاره غير
 يضي على صلوة وان سقط عن برغ يغسل ذلك الموضع خاصة ويستأنف الصلوة **ط** و
 لو نضأ وريط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجلية وغسل الجباين ثم احدث ثمة يضي
 ويمسح على الجباين والحلقين وان برأت الجراحت بعد ذلك فان برأ قبل ان ينقض الطهارة
 فانه يغسل ذلك الموضع ويمسح على الحلقين وان برأت بعد ما انقضت تلك الطهارة
 فعليه ان يغسل ذلك الموضع ويتوضأ ويغسل القدمين **ط** وايضا الماء الى الموضع الذي
 لا يمسح العصابة بين العصابة فخر من رجل على ذراع جباين فغسلها في اناء ويريد المسح
 عليها لم يحرم لغسل الماء ولو كان على اصابع يده او كف حبيبة فغسلها في اناء ويريد ذلك
 المسح عليها اجزاه ولا يغسل الماء **ح** والمسح على الجبيرة على مراتب ان لا يغسل فمسل ما تحته
 يغسله وكذا اذا طهر الماء البارد ولم يضره الماء الحار غسل الماء الحار وان خضع الغسل
 اصلا مسح على الجراحة بالماء لا يجوز به المسح على الجباين وان خضع المسح على الجراحة مسح على الجبيرة
 والمسح على الجبيرة على ثلاثة اوجه في وجه يجوز بالاتفاق وهو ان يكون الخطين من يغسلين
 وفي وجه لا يجوز بالاتفاق وهو ان لا يكونا خطين ولا يغسلين وفي وجه لا يخلو فيه
 وهو ان يكونا خطين غير يغسلين **ق** ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز وقال لا يجوز
 وكان ابو حنيفة رحمه الله رجوع الى قولهما في اخر عمر **ط** وعلمه الفتوى **ح** والخطين ان
 يقوم على السابق من غير شق ولا يقطر ولا يشق ويجوز المسح على الحلق الذي يكون من
 اللبد المتري وان لم يكن معادلا لا يمكن قطع المسافة به وكذا على الحلق الذي يقال له
 بالان مية يستر بين وهو ان يكون مشدودا مشقوقا وكذا على الحلق الذي يقال جاز
 ان كان لستر القدم جانبا للمسح عليه والا فلا يجوز على الاحم ويجوز المسح على الجبيرة
 ايضا هذا اذا كان الجبيرة من القديم او الصم فان كان من الكبر لا يجوز المسح عليه
 وان لم يمسح على الحلقين لا يحلوان ان يلبسهما بعد ما ليس الحلقين واحدا ومسح على الحلقين
 او لم يمسح بعد ما احدث ثمة قبل ان يمسح على الحلقين لا يجوز المسح على الجبيرة والجمع وان لم يمسح

انما لا يمسح على الجبيرة

انما لا يمسح على الجبيرة

في المسح على الجبيرة

الدم بل كان كدرة او صفرة او خضرة او برصه لا يكون حبيبا ولا ينشق عن الحمار بالاصلا ولو
 رأت صاحبة العادة قبل ايامها ما يكون حبيبا وفي ايامها ما لا يكون حبيبا لكن اذا جمعا
 كانا حبيبا ورأت قبل ايامها ما يكون حبيبا ولم تزل في ايامها شيئا لا يكون شيئا من
 ذلك حبيبا ولا من موقوف في الشهر الثاني فان رأت في الشهر الثاني مثل ما رأت في
 الشهر الاول لا يكون الكل حبيبا وعند ما يكون حبيبا ولو رأت قبل ايامها ما لا يكون
 حبيبا فالكل حبيبا بالانفاق ويجعل ما قبل ايامها تبعها لا يامها ولو رأت قبل ايامها
 ما يكون حبيبا فحق في حبيبة رحم الله زواياها **ط** والاشغال على ضربين اشغال
 عند واشغال مكان فاشغال العدد ان يرى يادها على مع وفها والكان غماله واشغال
 المكان ان يرى في غير موضعها المعروفة لا يشغال لا يكون الامرين لان العادة شقة
 من العود فاما لا يكون عادة ولا ينشق عاداتها الاولى فالمرأة اذا كانت عادية
 في الحيض خمسة ايام من اول كل شهر وظهرها خمسة وعشرون فرات مرة زيادة
 على معرفتها الا انها لا تجاوز العشرة فيكون جميع ما رأت حبيبا غير ان في حبيبة
 ومحمد رحمها الله لا يكون عادة ويطهر العائنه في الشهر الثاني اذا استمر بها الدم
 حتى جاوز العشرة يرد الى عادتها القديمة واذا رأت ذلك من ثين ثم استمر بها الدم
 في الشهر الثالث فالنفس على ما يول الى عليها الدم من ثين واما ما كان اشغال المكان وهو
 ان يرى الدم في ايامها مقدار ما يمكن ان يجعل حبيبا ومن ايامها لا يمكن ان يجعل
 حبيبا كما اذا رأت قبل خمسة ايام او يومين وفي خمسة ايام او ثمانية ايام او خمسة
 كلها فان ذلك كله حبيبا بالانفاق **ط** الحبيبة اذا خرج منه الحق والدم فالعبرة بالخبر
 دون الدم **ط** والعادة كما ينشق برؤية الدم الخاف للدم المرئي في ايامها من ثين كذا
 ينشق بظهر ايامها من ثين ولا يتوالجض ونفاس وكذلك لا يتوالجض نفاسا وسال
 ابو يوسف با حبيبة رحم الله عن امرات ولدت ولدين في بطن واحد النفاس من
 الولد الاول من الولد الثاني قال من الولد الاول قال ان كان بين الولدين ان يكون
 يوما في هذا لا يكون **ق** **ط** ابو يوسف رحم الله قال لا يكون النفاس من الولد
 الثاني وان نعم انفاس ابو يوسف **ط** وما تراه الحامل استخاضة لا يمنع الصوم ولا
 الصلوة ولا الوطى وان انقطع دمها الاقل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى يفصل
 او يضي عليها وقت الصلوة وان انقطعت عشرة جاز قبل الغسل **ط** والنفاس ما بينا
 وهو اسم لدم خارج عقيب نفس ولهذا سمي نفاسا لخروج عقيب النفس ولو انقطع
 للدم دون الاربعين فان جميع ذلك نفاس سواء كانت المرأة صاحبة عادة باز ولدت
 غير مرة او متباعدة لان الاربعين للنفاس كالعشرة للحيض ولو انقطع دمها فيما دون
 العشرة في الحيض يكون كلها حبيبا سواء كانت المرأة صاحبة عادة او متباعدة
 كذلك في النفاس وان جاوز الاربعين ان كانت المرأة صاحبة عادة يرد الى عادتها
 المعروفة فيكون نفاسا وما ذكره ذلك استخاضة ولو ولدت ولدا وفي بطنها ولد
 آخر فان النفاس من الولد فلا تضوم ولا تضلي بالوضع الاخر والعادة تنفص بالولد

وفي ايامها ما يكون حبيبا
 وفي ايامها ما يكون حبيبا

الآخر ولو اسقط سقطا ينظر الاستبان خلفه كان له حكم الولد حتى يكون المرأة نفسا ونقص
 به العدة ويكون الحقة به ام الولد واذا لم يستن خلفه فلا يكون له حكم الولد حتى لا ينجس المرأة به
 نفسا ولا ينقص به العدة ولا يمس له الولد واذا رأت نفثا كان حبيبا ان امكن ان يجعل حبيبا
 ولا يجعل استخاضة ولو ان المرأة ولدت ولدا ولم تزل في ايامها شيئا لا يكون شيئا من
 بعض ولدها ان خرج الاقل لا يكون حكمها حكم النفاس ولا يقطع الصلوة عنها ولو لم يصل
 نصيب عاصية لربها فحق في كيف يصل الى الوالدين في غير فعل القدر تحتها او يحجبها حبيبة فحق
 هناك ويصل الى ذى ولدها **ط** الولد اذا خرج راسه ثم صاح وخرج بعد ذلك ميتا لا يحكم
 حياته ما يخرج اكثر الولد حيا والعلم بالخلاف بين ذي النفاس لا يوجب الفصل وان كان كثر
 المرأة اذا خرج ولدها من قبل مسترها بان ظهرت عند مسترها حرة ثم انشقت وخرج
 ولد وسال الله من قبل السرة لا يصير نفاسا بل يكون صاحبه خرج سائلا ولو كانت
 المرأة معتدة انقضت ولو كانت امه نصيبا ولد مولودها ولو كان الزوج علق طفلها بالي
 طلق بوجود الشرط لما يضر اذا حبست الدم عند الدبر ولا يخرج من ان يكون حبيبا
 وصاحب الجرح اذا منع من السيلان بعلاج فانه يخرج من ان يكون صاحبه من رويجب
 لما يضر اذا دخل وقت الصلوة ان يتوضأ ويجلس عند مسدود بينه وبين القبلة لا يتنق
 العادة الا حيلة **ط** ولو كانت المرأة في اخر الوقت وصارت نفثا وهو وقت لو كانت
 طاهرة امكها انقضت فيه ولا يحكمها بقطع عنها فرض الوقت لان الوجوب في اخر الوقت
 سواء كان الوقت قليلا او كثيرا فلو وجب سبب الوجوب وهي اميت من هل الصلوة فلم
 يجب عليها القضاء للحايض والجنب اذا كانا يكبران الكتاب الذي في بعض طويع من القرآن
 يكره لها ذلك وان كان لا يقرب ان لا يقرأ من كتابه من القرآن وفي الكتابه من لا يكره
 بقوله وهو في بعض وهو صورة للشك الجنب لا يكتب القرآن وان وضع الصحيفة على الارض
 ولا يضع يده على ذلك وان كان ما دون الآية كان كتابه عن يمينه بالقرآن ويسوق في
 قراءة الآية وما دونها هو الصحيح وكذا في الكتابه من لا يجوز للحايض والجنب ان يمس الصحيفة
 بكفه او ببعض ثيابه لان ثيابه التي عليه بمنزلة البدن الا ترى انه لو قام في صلوة على نجاسة
 وفي رجله غلظان او جواربان لا يجزي صلوة ولو شرب عليه او جرب عليه وقام عليها
 جازت صلوة لانه انما يصير ثيابه كعض جسده اذا كان لا يمسها اياها وهذا جرت
 العادة بين الناس في صلوة الجنان انهم يمسون المكابح ويقومون عليها من المعلة
 في حالة الحيض تغسل الصبيان حرقا حرقا ولا يعلمهم اية كاملة لان المسقط هو الضرورة
 والنفاس في الاقل ان لا ينجس للحايض والجنب ان يقرأ القرآن او الاحجيل والقرآن
 لان الحرام كلام الله تعالى ويكره للجنب قراءة القرآن انما تستعينك لاحتمال ان هذا القرآن
 وقيل لا يكره وعليه الفتوى في المسافة اذا طهرت من الحيض فتميمت ثم وجبت المسافة
 جاز للزوج ان يمسها لكن لا يقرأ القرآن لانها لا تيمم فقد خرجت من الحيض
 فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب من ان المرأة اذا خرجت
 فغسلت النوبة والاستغفار هذا من حيث الحكم اما من حيث الاستحباب فيستغفر في بيته

لادة

فانما هو الذي

والمرأة اذا رأت نفثا كان حبيبا
 والنفاس ما بينا وهو اسم لدم خارج عقيب نفس ولهذا سمي نفاسا لخروج عقيب النفس ولو انقطع للدم دون الاربعين فان جميع ذلك نفاس سواء كانت المرأة صاحبة عادة باز ولدت غير مرة او متباعدة لان الاربعين للنفاس كالعشرة للحيض ولو انقطع دمها فيما دون العشرة في الحيض يكون كلها حبيبا سواء كانت المرأة صاحبة عادة او متباعدة كذلك في النفاس وان جاوز الاربعين ان كانت المرأة صاحبة عادة يرد الى عادتها المعروفة فيكون نفاسا وما ذكره ذلك استخاضة ولو ولدت ولدا وفي بطنها ولد آخر فان النفاس من الولد فلا تضوم ولا تضلي بالوضع الاخر والعادة تنفص بالولد

لا يجوز للامير ان يمس

الكن في كل ما

ان ينقص دينه ما كان عليه من صلاة الله عليه وسلم عن ذلك فامر بان يتصل
بدينه وان ينقص دينه ما كان عليه من صلاة الله عليه وسلم عن ذلك فامر بان يتصل
وقبل ان كان الله اسود فدينه وان كان اسود فدينه وان كان اسود فدينه
بالكنائس والاجماع **و** ليس يتبع بها ما فوق الان لا ولا باس ان يتبع بها ما فوق
مستحاضة لان المانع من الحيض وهو معدوم من امره مخبر من دبرها لا تنزع الصلوة
لان هذا ليس بجبر ولا يستحب ان يقتل عند انقطاع الدم ولو امسك زوجها من الحيض
كان احب كما ان الصلوة وهو الدم عن الفرج **و** المرأة اذا انقطع حجابها الذي بين
الفرج والذنب ليس للزوج ان يجامعها الا ان يعلم انه يمكن ان ياتيها في القبل ولا ياتي
الجاء في الذنب لان الجاء في القبل حلال وله ان ياتي بسوء الجاء في الذنب حرام وعليه
الامتناع فاذا علم انه يمكنه الا ياتي في الحلال من غير الوقوع في الحرام فله ان ياتي في
الامتناع عليه فليس له ان ياتي **ط** ومن اتى امرته في غير المأني او امرته بالحيض واستحل
كفر **ط** امرته مخبر من دبرها لا تنزع الصلوة **ط** الحائض اذا انقطع الدم عنها واماها
دون العشرة ينظر اخر الوقت وانما يخرج الى اخر الوقت المستحب دون المكروه
فرض عليه محله في الاصل فانه اذا انقطع الدم عنها في وقت العشاء فاتها وقت الصلوة
الوقت يمكنها ان تغتسل فيه ويصلي قبل ان تنقضي وقت العشاء ويقضي في
طلوع الفجر ولكن اذا خرجت الى المأجد نصف الليل مكروه **ط** ودم الاستحاضة ما ياتي في حكم
الطاهرات في حق ما يلزمها من العبادات الا انها موصاة الوقت كصلوة ويجوز زيارتها
ان تلت ذلك الوضوء ما سأت من الفرائض والنوافل ما دامت في الوقت وينقض
طهارتها بعد ذلك الوقت لا بالخروج فان قضاها بعد طلوع الفجر لم تطلعت الشمس تنقضي
وضوءها واذا انقضت بعد طلوع الشمس اجزأها ان تصلي بذلك الوضوء حتى
يخرج وقت الطهر ولا ينقض وضوءها من وال الشمس المستحاضة وضوءها كامل
فانقضت الكامل ان يتوضأ والدم منقطع وحكمه ان ينقطع عن دم سال قبل ذلك وعن
دم سال في الوقت ولا يضرها خروج الوقت اذا لم يسيل في الوقت وانما قضت ان
يتوضأ والدم سال وحكمه ان ينقطع عن دم سال وعن دم لم يسيل في الوقت وفيها
خروج الوقت سال في الوقت امه دليل ولها انقطاع كامل وانقضت بها الكامل ان
ينقطع وقت صلوة كامل وحكمه ان يوجب في العذر ويمنع اتصال الدم الثاني الاول
وانما قضت ان ينقطع دون وقت صلوة كامل وحكمه ان يوجب في العذر ولا يمنع
اتصال الثاني الاول ويكون حكمه حكم الدم المتصل بيان ذلك ان المستحاضة اذا
زال اتصالها بالدم فتوضأت في السيلون ثم انقطع الدم فيها قبل الشروع في
صلوة الطهر او بعد ما شرعت قبل ان يفتقد قبل الشهود او بعد ما فقدت مقدان
الشهود وتم ذلك لا ينقطع حتى يخرج وقت الطهر فانه ينقض طهارتها لان وضوءها
كان ناقضا فاضرها خروج الوقت فاذا توضأت للعصر وصلت صلوة العصر
وتم ذلك لا ينقطع حتى عن بيت الشمس فانه لا ينقض طهارتها لان وضوءها كان

مستحب
والمستحاضة

كامل

كامل ولا يضرها خروج الوقت فيجب عليها اعادة الطهر لان دمها انقطع وقت صلوة كامل
وهو وقت العصر وتبين انها وصلت صلوة الطهر بطهارة العذر والعذر لا يلزمها ولا يجب عليها
اعادة العصر لا يوجب الطهر بعد غروب الشمس ولو انقطع دمها بعد ما فرغ من صلوة
الطهر وسلم فلا يجب عليها اعادة الطهر لان العذر لا يلزمها بعد ما فرغ من الصلوة فهو
كالنفس اذا وجد الماء بعد فراغ من الصلوة ثم المرأة انما تستأخر باحد امرين اما بدنها
او بطهر فاسد فالتام الفاسد انفق من ثلاث ايام او زاد على العشرة او على الاربعين في
التقاسم والظهور الفاسد ان ينقص من خمسة عشر يوما ومن كان به جرح ساكن او به سلس
البول او عاف دايما لا ينقطع حكمه حكم الاستحاضة انها تنقض كل صلوة والنسوان
على البعد اصنافا خمسة رتبة المرأة ومساكنة والمرأة الأجنبية التي يحل النكاح بينهما وذي
الرحم غير المحرم والحمار التي يحل النكاح بينهما اما حكمه زوجته ومساكنة ان يحل النظر
اليها ولين جميع اعضائها من العرق الى القدم بشهوة كانت او غير شهوة وله ان يجامعها
في الفرج وفيما دون الفرج الا يكون حاجبا يستمتع بما ذكرنا والنظر الى الأجنبية في
لاجلها من ذنرها الى قدمها الا الوجه والكفين الى الفخذ والامام في صلواتها
كل شيء منها الا وجهها وكفيها وقدميها ولا ينظر الرجل من المرأة الأجنبية الا الى
وجهها وكفيها وقدميها ولا يحل له من هذه العنوين اذا كانت شابة مما يتتبع
فلو كانت عجوزة فلا باس بالمصافحة اذا كانت بينين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله
وحكمه انما الغير حكم المحارم والمدن وامر الولد والمكاتب والمستعان بمنزلة المحرم **ط** و
المستحاضة ومن به تسلس البول والطلاق البطن وانفاذات اريج والرحا في الدائم والجرح
الذي لا يبرق فيقضي وقت كل صلوة ويصلون به ما شاءوا واذا خرج الوقت بطل وضوءهم
فيقضيون صلوة اخرى والمعدوم هو الذي لا يحض عليه وقت صلوة الا والحديث
الذي ابتلي به موجود حق وانقطع الدم وقتا كاملا خرج من ان يكون صاحب عذر من
وقت الانقطاع **ح** المستحاضة لا يجب عليها الاستحاضة لوقت كل صلوة المستحاضة اذا
توضأت وانقضت الصلوة النافذة فليصلت منها ركعة فخرج الوقت فسدت الصلوة
ولزمها القضاء وكان ينبغي ان لا يلزمها القضاء لانه اذا خرج الوقت بصين محدثة
بالحدث السابق ولهذا المعنى قلنا اذا خرج الوقت ليس لها ان تسبح لاحقا لتضيق محدثة
بالحدث السابق من وجعها من كل وجه وقلنا بل هو القضاء احتياطا وكذلك اذا شرعت
في صوم الفطر انما كانت صوم رجل عفا وسال من جرح دم ينظر اخر الوقت ان لم
ينقطع الدم توضأ وصلى قبل خروج الوقت فان توضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت
صلوة اخرى وانقطع الدم ودام لا ينقطع الى وقت صلوة اخرى جائزت الطهارة
كتاب **الضوء** وهو لغة الظاهر قال الله تعالى وصلى عليهم اي ادع لهم
وفي الشرع عبارة عن اركان مخصوصة واذا كان معلومة بشرايط مخصوصة في اوقات
مقدرة وهو فرضية محكمة ولكن جاحدا ولا يسع تركها ثبت فرضيتها بالكتاب والسنة
والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ولما السنة

وقت الصلوة

الضوء

الضوء

فقد علم عليه السلام في الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله واقام الصلوة وايتاء
 الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وعليها اجتماع الامة وسب وجوبها الوقت
 بدليل اثنائها فيها اليسوع والاله المبين تكدينا ويجب في جزم من الوقت مطلقا ولا يكلف
 تعيينه بالاداء الا انه اذا لم يصلح حتى ضاق الوقت تعين ذلك الجزم للوجوب حتى
 في اخرها اتم لانها تعالى امر بالصلوة في مطلق الوقت فلا يتقيد بجزء معين **فصل**
في المواقيت علم ان الله تعالى يشيخ الصلوة فلا يقام بقول ان الصلوة كانت على
 المؤمنين كتابا موقوتا اي وقتا موقوتا والاقوات الخمس بنيت بامامة جبريل عليه
 روى انه صلى رسول الله عليه وسلم في يومين صلى في اليوم الاول في الوقت الاول و
 في اليوم في وقت اخر ثم قال يا محمد الصلوة ما بين هذين الوقتين **فصل** والوقت اول
 وآخر فاول وقت الفجر من حين يطلع الفجر المعتد من في الافق الى طلوع الشمس والفجر
 فجران هم الفجر الاول كاد با وهو البياض الذي يتبدد كذبا لسحابة ويعقبه ظلام
 لا يخرج بوقت الصلوة ولا يثبت شيء من احكام النهار والثاني هو البياض الذي
 يستطير ويعقبه من الافق لا يزال بن داح حتى ينشئ شمس مستطير لذلك يثبت به
 من احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر حتى تطلع
 الشمس واول وقت الظهر حين يزول الشمس واخر وقتها حين صار ظل كل شيء
 مثله سوى في الزوال **فصل** وطريق معرفة زوال الشمس ان تقدر خشبة مستوية
 في افق مستوية واذا ظل الظل في الانقضاء فالشمس بالارتفاع فاذا اخذ الظل في
 الانزياح علم ان الشمس قد زالت فاجعل على راس الظل علامة فمن موضع العلامة
 الى الخشبة يكون في الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل العود
 سوى في الزوال يخرج وقت الظهر وطريق اخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة
 مادام الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تنزل واذا صار الشمس على حاجبه اليمين
 علم ان الشمس قد زالت وفي معرفة الزوال والارتفاع حيلة ربه الله عز وجل ما دام في
 كبد السماء فانها لم تنزل وان انحط بسير كقدر زال والصحيح ان تقدر خشبة مستوية
 في افق مستوية تجعل عند منبتها ظلالها علامة فان كان الظل تقص عن العلامة
 فالشمس لم تنزل وان كان الظل يطول ويجاوزه للعلامة فزال وان امتنع الظل
 من القص والصلوة فهو وقت الزوال **فصل** واول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر
 واخر وقتها حين يغرب الشمس ويكره التأخير الى غروب الشمس وهو التغير في ضوء الشمس
 الذي يكون على راس الجبلان وراس الجبال ولا شجار **فصل** وقبل هو التغير في قمرها
 انما يعرف بان ينظر الى قمرها فان لم يتغير غيبناه علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يكن
 النظر الى قمرها علم ان الشمس لم تغرب **فصل** واول وقت المغرب حين تغرب الشمس
 واخر وقتها حين يغيب الشفق واول وقت العشاء حين يغيب الشفق وهو البياض
 الذي على الحجة حتى لو صلى العشاء بعد ما غابت الحجة ولم يبق بياض الموضع الذي يكون
 بعد الحجة لا يجوز **فصل** وقا الحجة وروى اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رحمه الله مثل قولها

وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الشمس لم تنزل في وقتها
 زالت لم يكن ولم يتركروا في الاوقات

وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الشمس لم تنزل في وقتها
 فاما ما في الشمس غيبا وهو الزوال

فوسم الزوال بغير الفجر لا يصلح انما هو الزوال

وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان الشمس لم تنزل في وقتها
 فلا حرج في البصر

وهو المشرق **فصل** وبعض المتأخرين وعليه الفتن **فصل** واخر وقتها حين تطلع الشمس
 ووقت العشاء على ثلاث مرات الى ثلث الليل مستحب والماء نصف الليل مباح وبعد العشاء
 الى طلوع الفجر مكروه **فصل** فلو كانت ليلة اذا غربت الشمس طلع الفجر لا يجزى عليهم صلوة العشاء
 والا فضل في صلوة الفجر التوبين وحده ان يبدأ الصلوة بعد ان يضيء في وقت لو صلى
 الفجر بقراءة مسنونة ما بين اربعين الى ستين اية او اكثر وتتل القرآن فاذا فرغ من الصلوة
 لو ظهر له سهو في طهارته فليكن ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس ولو ظهر الظهور
 في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر في العصر في الصيف والشتاء جميعا ويجعل للمغرب
 في الصيف والشتاء جميعا ويجعل العشاء في الصيف يؤخر في الشتاء الى ثلث الليل
 هذا اذا كانت السماء صافية فان كانت مغيمة يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر
 والعشاء **فصل** واول وقت الترم من حين يصلي العشاء الى طلوع الفجر والا فضل ان يصليها
 في اخر الليل ان كان يشق من نفسه ان كان يستيقظ في اخر الليل والا الا فضل ان يصليها
 في اول الليل وان تفرقت العشاء مستحبا لا يجزى وان صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد
 ثم استيقظ في الفجر فليفرغ من الوتر ذكراته صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد
 العشاء ولا يعيد الوتر **فصل** بناء على ان الوتر واجب وعلى هذا لا تذكر في الفجر انما يكون
 من غير **فصل** والاقوات التي يكون فيها الصلوة خمسة ثلثة منها لا يصلي فيها جنس الصلوة
 ولا يجزى من الاوقات ولا واجبا ولا نافلا والصلوة للجنانة ولا سجدة واحدة ولا سجدة اليد
 والاشياء من الصلوة عند طلوع الشمس حتى يرتفع وعند غروبها اذا احمرت الشمس العصر
 بوجه فانه يجزى اذا كان عند الغروب وعند الانصاف الى ان يزول الشمس ولو
 صلى في هذه الاوقات واجبا كان عليه اذ كان من قضاء القائمه او غير فانه يعيدها
 واما الوقتان الاخران فيصلي صلاته العصر الى ان يغيب وبعد طلوع الفجر الى ان يطلع الظهر
 يكون صلوة التطوع غير ركعتي الفجر قبل صلوة الفجر ولا بأس بان يصلي الجنانة ويقضي الفوائد
 ويجزى للتلاوة والشهوات من ذلك من غير كراهة ووقت اخر ما بعد غروب الشمس
 قبل ان يصلي المغرب لا يشغل بصلوة اخرى لان فيه تأخير المغرب وذلك مكروه **فصل**
في شدة اوقات يجوز فيها قضاء القائمه وصلوة الجنانة ويجوز التلاوة ولا
 يجوز فيها نفل لها سبب كالمندصر والاذن وجب بشر وعده بان شرع في وقت مستحب
 ثم انفسها ولا اذا كان يقضيها وركعتي الطواف وتجئة المسجد او لم يكن لها سبب
 بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز الا سنة الفجر وقد من بعد الفجر يصلي قبل طلوع
 الشمس وبعد صلوة العصر قبل التغير وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب
 وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند
 خطبة الكسوف وعند خطبة الاسقياء **فصل** والوقت الذي مباح فيه الصلوة اذا
 طلعت الشمس انه ما دام الانسان يقدر على النظر الى فرض الشمس فحين في الطلوع
 لا يباح فيه الصلوة فاذا عجز عن النظر مباح فيه الصلوة وفي الكتاب كذا اطلع
 الشمس حتى يرتفع قد مر محرم او محرمين واذا افشع التطوع في الاوقات المذكورة

ع
سم

ع
ح

فانه يقطع ثم يقضي في ظاهر التولية **قوله** ولو لم يقطع ومضى على ذلك فذلك هو الذي
عليه **ط** ولا يجمع بين صلواته في وقت واحد في حضر ولا في سفر الا بعين فريدين الظهور
فالعصر والمغرب في المغرب والعشاء وسبائك في المناسك الا شاء الله تعالى ولا
يجمع لعل المرض والمطر **قوله** ولو اسلم الكافر عن غرض الشمس فاذان يصيبها عند
غروب الشمس من اليوم الثاني الاصح انه يجزئ لانه اذاها كما وجبت ولو نذر في هذه
الاقوات جازاها والافضل لنا خير الى وقت آخر في صوم يوم النحر وكما في سجدة
الصلوة اذا تلا في هذه الاوقات ولو شرع في الصلوة النطوع قبل طلوع الفجر في الصلاة
ركعة طلع الفجر الاصح انه يتمها واذا انتهت الايق بالركعتين عز سنة الفجر في الاصح وكذلك
اذا صلى الظهر سبعا وقد عد في الرابعة قدر الشاهد لا سوت كركعتان عز السنة و
سنة الفجر لا يجوز اداؤها قاعا او ركبا لا تنافي في بعض الروايات واجبة ولو صلى
ركعتي الفجر ونسي اتصالهما فشرع في اداها مرة اخرى ثم تذكر فافسد هاتين
الصلوات ولو افتتح ركعتي الفجر قبل صلوة الفجر الاصح انه لا يجوز بعد افتتح الصلوة واذا
صلى الفجر جاز له الكلام والادب الكلام المباح اما الفاحش فمحرمة في جميع الاوقات
ولو خشى ان يفوته الجماعة لو اشتغل بنية الفجر بشرع في السنة فليقطعها ثم يشترع في
صلوة الامام يقضي اذا طلعت الشمس واذا كان يعلم انه لو اشتغل بسنة الفجر ترك
الامام في العتقة فانه يشترع في السنة والسنة حتى قامت مع الفرائض بسنة الفجر يقضي
مع الفجر قبل الزوال وغيرهما من السنن هل يقضي اخلاف المشايخ فيه واذا قامت
بدون الفرائض لا يقضي الا ركعتي الفجر واذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام
للخطبة يتم اربع على الصحيح وكذلك لو شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت للظهر
ط وفي الخلاصة ومناوي قاضي خان ولا يصلي الجمعة اذا خرج الامام للخطبة فان
افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويجتف
القرآن ثم يقرأ الفاتحة وشيئا من السورة وبها اخذ المشايخ ولو صلى ركعتين
وقدم ثم قام الى الثالثة ولم يعيدها بالجمعة وخرج الامام بعبود الى المقعد وسلم و
تبل بيمينها اربعا ويخفف القراءة وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت للظهر
ان كان في الركعة الاولى ولم يعيدها بالجمعة فانه يتمها ركعتين واذا سلم على رأس
الركعتين يقضي اربعا واذا صلى ركعة من الفجر ثم صليت الشمس فسدت صلاة الفجر
وبقي اصل الصلوة ولو صلى ركعة من العصر ثم غربت الشمس انتفاها واذا حاصت المرأة
وقد بقي من الوقت ما لا يمكن اداء الفريضة فيه لم تقض عهدها يوسف واذا ظهرت وقد
بقي من الوقت مقننا العسل والتكبير فضت واذا ظهرت اقام العشرة لم يقصر امكن
العسل واتما اعتبار امكن الاحتشاح **قوله** القابلة لو اشتغلت بالصلوة تخاف فوت
الاولى جاز لها ان تؤخر الصلوة عز وقتها ويؤخر بسبب الاصل وغيره **صل في الاذان**
الاذان سنة مؤكدة لا اداء المكشوات بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الامة و
اصل الاذان ثبت برواية اهل من الاضمار روى ان رسول الله عليه السلام جميع الصحابة

وكبر الامم عند كل
صلاة
فانما كان في وقتها
او كان في وقتها
او كان في وقتها

فانما كان في وقتها

ذات اربع

وشاء في امر الاذان فاشار بعضهم في ضرب لتأقوس فقال علي بن ابي طالب هو الضاري وقيل
بعضهم يضرب الدف فقال عليه السلام هو اليهود وقال بعضهم يضرب الطنبور وقيل
بعضهم يوقد النار فقال ذلك للجوس ولم ينفقوا على شيء فلما اصبح رسول الله عليه السلام
جاءه عبد الله بن زيد الاضاري كنت بين التام واليقظان فرأيت شخصا عليه ثوبان
اخضران قائما مستقبل القبلة يحكي الاذان المعروفة ثم قام فقال مثل ذلك الاذنة زاد
فيه فقامت الصلوة من بين فها عليه السلام علمه بلاذ فانه اندا صوتا منك فها
عمر بن الخطاب عنه والى ابيات ايضا مثل ذلك الاذنة مسعوي فكرهت ان اضطر عليه قوله **ط** وقيل
الاذان لم يثبت بالرواية على ما روى عن جعفر بن محمد بن علي رضي الله عنه على انه قال ان
الاذان اجل من ان يثبت بالنسبة ولكن النبي عليه السلام لما اراد ان يوجه الى المسجد الاقصي
جمع النبيون **ط** فاذا نزل جبر عليه السلام وقام وقدم النبي صلى الله عليه وسلم فضلى
خلفه الملائكة وارواح النبيون صلوات الله عليهم **ط** وانه من شعائر الاسلام حتى
وامتنع اهل مصر وخرقة او عله اجزم الامام فان لم يعاروا فانهم بالسلاح **ق** ولوان اهل مصر
تركوا الاذان والاقامة ولما علة قالهم الاحام لانه معار الذين وشعائهم **ط** واهلية الاذان
ان يعقد معرفته القبلة والعلم بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة
ابتداء وانما يحتاج المعرفة الاذان شرع لاحصان الناس الى المسجد لاداء الصلوة واعلم
بدخول وقت الصلوة واداء الاخطار وحرمة الاحتشاح فاذا لم يعرف الوقت كعمل اذانه
مسة القبلة فلو لم يكن عالما لاوقات الصلوة لا يستحق ثواب المؤذنين **ق** وشيخنا ابو
علي المدينة او خارج المسجد **ق** والسنة ان يكون المؤذن عالما لاوقات الصلوة ومواظبا
عليها فاذا اذن قبل الوقت يكن ويعاد في الوقت **ق** ولو ترك استقبال القبلة في الاذان
يكره **ط** ولو اذن على غير وضوء جاز ولا يكره ولو اذن وهو جنب **ط** ويكره **ق** والاقامة
يكره معها **ق** وخمسة يكره اذا لم يقرأ الاذنين الذي لا يعقل والمرأة والجنب
والجئون والسكران وثلاثة لا يجاز اذا لم يقرأ الاذنين الذي لا يعقل والمرأة والجنب
خ والمسافر اذا اذن ركبا لا يكره وينزل الاقامة **ق** ويجوز للمسافر ان يرفع الاذان
على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة **ق** وفي الفتاوى يؤذن لكل صلوة اذا اراد القضاء
ولو ترك الاذان واقتصر على الاقامة اجز المسافر ولو صلى الفريضة وترك الاذان لا يكره
ولو ترك الاقامة يكره وبه فارق المقيم **ط** والافضل ان يكون المقيم هو المؤذن ولو قام
غيره جاز ولا يكره الاقامة للمسلم في المسجد وان كان فاسقا والقوم كارهون له
وكذا الحمامة الا ان هنا استثنى الفاسق **ط** خمس خصال لو وجد في الاذان او في
الاقامة يوجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة وكذا اذا مات
المؤذن في الاذان او في الاقامة وكذا اذا سبقه المحدث في الاذان او في الاقامة
خلفه ليقض ما يستقبل غيره او يستقبل هو ذا جمع **ق** اذا حضر المؤذن في حاله
الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام لم يستقبل غيره **ق** جماعة من اهل المسجد يقولون في
المسجد على وجه الخافه بسبب ما يبيع غيرهم ثم يحضر قومه من اهل المسجد ولم يعلوا ما هم في المسجد

فانما كان في وقتها

فانما كان في وقتها

فانما كان في وقتها

فانما كان في وقتها

فانما كان في وقتها

الاول فاد فاعلم وجه الجهر والاعلان ثم علوا ما صنع الفريق الاقل فلم ان صليوا اعلوا وجهها
ولا عين الجماعة الاولى لم تظلم اقيمت على وجه السنة باطهار الاذان والاقامة فلا يطل
حق الباقيين ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد غير اذان واقامة ولا يكره في البيت و
الكره في ضيق القري لان اذان الفريضة والمصر اذان لهم فان تركوا الاذان والاقامة
جان وان اذنا كان اولى وان صليوا الجماعة في المغارة ان تركوا الاذان لا يكره وان
تركوا الاقامة يكره وليس غير المكتوبة بخي الوتر وصلوة العيد وصلوة الجنائز وجماعات
النساء الاذان والاقامة **ق** ولو ان رجلا في المصر في جماعة وقد صلى اهلها في جماعة تصلي
وحده غير اذان واقامة ولا يجمع فيها عندنا ولو صلى فيه غير اهلها في جماعة فلا بأس بصلاته
ان يجمعوا فيه بالاتفاق ولو كان المسجد ليس له اهل معلوم فلا بأس بترك الجماعة فيه لم
ولا يحل للمؤذن ولا الامام ان يأخذ على الاذان والاقامة اسرا فان لم يشاء طهرهم
على شيء لكنهم عرفوا حاجتهم في وقت شكا ففوض حسن له ذلك ولا يكون ذلك
اجزا اذا اذن واخذ بعد واجله على المنارة يوم الجمعة فلو وجب السعي وترت الحجاز هو
الاذان الاخذ وليس الثاني من الحرمة ما يكون للاداء ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم
في الاذان وفي الاقامة او يمضي لانه شبه بالصلوة فان سكر بكلامه ليس باليلزم
الاستقبال واذا انتهى المؤذن في المؤذن الى قوله قد قامت الصلوة له الخيار ان
شاء اتفق في مكانه وان شاء غيى الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن اولى به لان كل
ذلك ما تقرر **ق** واذا دخل المسجد فقيم ينبغي ان يقعد ولا يمكث قائما لان هذا ليس
وان الترويع في الصلوة بجل في المسجد فيخرج بعد ما اذن المؤذن يكره لانه علام التفاق
الا ان يكون امام مسجد اخر لانه يخرج بجل **ق** ويجوز اذان العبد والاموي والمصري
ولدا الزنا وغيرهم اولى والامامة افضل من التأذين لانه عليه السلام واطلبها
ح والاذان خمسة عشر كلمة وصفه الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر استشهد ان لا اله الا الله استشهد ان لا اله الا الله استشهد ان محمدا رسول الله استشهد ان محمدا رسول الله
حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
ح واذا قدم في اذانه شيئا باق لا ولا استشهد ان محمدا رسول الله والاقامة تسعة عشر
كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان ثم قال استشهد ان لا اله الا الله فعليه ان يقول
بعد كلمة الشهادة استشهد ان محمدا رسول الله وكلمات قوله قد قامت الصلوة من بين المعروف
والاذان الفجر تسعة عشر منها كلمات الاذان المعروف وكلمات قوله الصلوة خير من النوم
من بين **ق** والاختلاف في الاذان في ثلاث مواضع ان اخر الاذان عندنا لا اله الا الله
وفي قول اهل المدينة لا اله الا الله والله اكبر ولا يجمع في شيء من الاذان عندنا وفي قول
الشافعي رحمه الله ترجع وصورة ان ترجع فترفع صوتا بالشهادتين بعد ما خفض بها والشافعي
الله اكبر الله اكبر من بين عندنا وفي بعض الناس مرة والاقامة متشئ متشئ عندنا وفي
الشافعي رحمه الله فرادى فرادى وفي الاقامة من بين عندنا وفي بعض الناس مرة والاقامة
متشئ متشئ عندنا وفي الشافعي رحمه الله فرادى فرادى **ح** والسنة في الاذان التبريل

والاخذ بالادب
والادب

احمد

وفي الاقامة التبريل لان المقصود من الاذان التبريل والاعلان والتمثيل بحالة اليق والمقصود
من الاقامة الترويع في الصلوة والحذر بحالة اليق **ح** وصورة التبريل ان يفصل بين الكلمات
وصورة الحذر ان يصلي بينهما ولو ترسل بينهما واحد من الاذان وترسل في الاقامة اجزاه
ولكن يكره ذلك **ق** ويستقبل وجهه الى القبلة في الاذان والاقامة الاخذ بقوله حي على
الصلوة والفلاح يجوز بوجهه يمينا وشمالا وقدماه مكافئا الا انه اذا كان على المنارة
فلا بأس ان يستدير في موضعته **ح** ويجوز ان يصعد في اذنيه فحسن وان ترك فلا يضر
ولا بأس بالتطبيب في الاذان وهو تحسين الصوت من غير ان يتغير فان تغيرت يلقى او تترك
ولذلك في قراءة القرآن ولا بأس باخراجه من مخارج الجبلين **ق** من سمع الاذان فعليه
ان يجيب وان كان جبلا لان اجابة المؤذن ليس باذان ولهذا لا يشترط استقبال القبلة
وهو ان يقول كما قال المؤذن الا في قريش على الصلوة حي على الفلاح فانه يقول مكانه لا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **ح** ومكان قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبسبب
والمحقق نطقه ولو سمع الاذان في حالة قراءة القرآن فانه يترك القراءة ويتابعه لان القراءة
لا تقوى والاذان يوقته **ح** وفي الخلاصة لا يترك قراءة القرآن لانه اجابت بالمصنوع
ط وقاب الحواشي والمرااد الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان ولم يعيش
الى المسجد لا يكون بجيبا ولو كان حاضرا في المسجد سمع الاذان فليس عليه الاجابة فلا بأس
بالتأخير في سائر الصلوات وهو ان يقول بين الاذان والاقامة بقدر عشرين اية
حي على الصلوة حي على الفلاح **ط** واقامت قامت من ثلثين وثقوب كل بلدة ما تقار فاهل
تلك البلدة تقامت قامت في بلادنا ويجوز تخصيص كل من كان مشغولا لاجتماع المسلمين
كالقاضي والمفتي والمدرس فيقعد المؤذن بين الاذان والاقامة في جميع الصلوات
الا في المغرب فانه يقوم ساعة تسبعا وتسبعا ولا يجلس ولا يسكن في وقت الاذان او ثلث ايات
قصا **ح** فان اذن بجل واقام اخر باذنه لا بأس به وان لم يرع به الاوكل يكره ولو اخر
الاقامة لكي يترك الناس الجماعة **ح** وينبغي للمؤذن ان يؤذن في موضع يكون اسمع
للخير ان جماعة قانتهم الجمعة في المصر فاقم يصليون الظهر غير اذان واقامة وجماعة
وقيل بعد اذان الجمعة لا يكره وهذا في المصر وفي القري لا يكره بجل حال **ط** وفي ترك المصنوع
الى الجماعة عند الاذان وعند شدي وهو ما روى عن النبي عليه السلام انه قال خمسة
لا يطعنهم النيران ولا تخفف عنهم العذاب وذكر من جملتها من سمع الاذان ولا يجهر
ولو كبر المكتوبة في المسجد ثم سمع الاقامة في مسجد اخر لا يقطع وكذلك لو كبرها في بيت ثم سمع
الاقامة في مسجد فان كبرها في مسجد ثم سمع الاقامة في مسجد قطع اطلق ههنا والمسئلة
ناوله وبها اذا لم يعد الركعة بالجمعة اما اذا سجد بها اضاف اليها اخرى لانه لو قطعها
كان هذا ابطال اصل الصلوة وكان لهون فكان صلى اكثر من نصف صلوة لم يقطعها
وبدخل في صلوة الامام بعد الفرائض ان كان في الظهر والشاء **ط** واذا اقام المؤذن
ويقول حي على الفلاح يقوم الامام والقوم جميعا واذا قال قد قامت الصلوة يكره القوم
والامام جميعا ولو لم يكره حتى يخرج من الاقامة لا بأس به والكلام في الاستجاب لا في

والاخذ بالادب
والادب

تبريل
من زانه

او من في زب من ان طاهر في ثوبه ان في ثوبه طاهر
الصلوة لا اله الا الله محمد بن عبد الله

ان يجلس ولو صلى الارب ركعات الى اربع جهات جاز في الاحمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة
فجاء رجل بحق له الى القبلة وافذرى به في على وجهين ان كان الاحمى حين افزع الصلوة
ووجد من يسار له عن القبلة فلم يسال فسد الصلوة الامام والمفتدى وان لم يجد الاحمى
من يسار له جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المفتدى لان المفتدى من عمر
انه صلوة على صلوة كان او لها الى غير القبلة رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة
بالخبر فيبين انه صلى في غير القبلة جازت صلوة لانه لم يبين عليه ان يفرغ او
التاس للسؤال عن القبلة ولا يعرف القبلة بمس الجدران ولو كانت متوقفة لا يمكن
تميز الحراب فان له الخبر وقد مر **فصل في المسجد** ولا يستحب ترك المساجد في
الامطار وغيرها واذا انتهى الى مسجد حرمه وقد صلى فيه اهله فان شاء صلى فيه وان
شاء فقد جمعة اخرى وفي صلوة فيه افضل لانه لا يكون عليه رجل له في محلة
مسجد فخر المسجد الجامع لكثرة جماعته فالصلوة في مسجد افضل من اهل مسجد او
كثر لان المسجد حقا عليه وليس كذلك المسجد حقا عليه فلو لم يفتح الثغاب من الخرج بركة
الجمع وان لم يكن المسجد منزله مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله ويؤذن فيه و
يصلي وان كان واحدا لان المسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه مؤذن مسجد
محضر مسجد غيره ليس عليه ان يؤذن ويقيم ويصلي وحين ولا يصلي في مسجد
اخر **ق** ويكون الوضوء والمضمضة في المسجد الا ان يكون ثمة موضع اخر لذلك
لا يصلي فيه او توضع في اناء ولا يفرق في المسجد الا فوق البوارى ولا تحت الحصى
لانما اخرنا في علم المساجد ووضوئها عن النجاسة في اخذ النجاسة في ثوبه ولا يلقها
في المسجد **ق** فان اضطر الى ذلك فالقاء على البوارى لانه البوارى ليست
بمسجد حقيقة وما تحتها حقيقة ولو كان في المسجد غش خطاف او حمام وه
تدرك لا بأس بالقائه **ط** وان لم يكن فيه البوارى فدر في الثراب وتحت الحصى
ولا يتركها على وجه الارض ولا يفرق على اساطير المسجد ولا على حيطانه من
الداخل الى القبلة او غيرها ويكون مسح الرجل من الطين باس طوانة المسجد
او حائطه وان مسح بقطعة صيرة معلقة في المسجد لا يصل عليها ولا يولى ان لا يفعل
وان مسح بتراب في المسجد كان التراب مجموعا في ناحية غير منبسط لا بأس به
وان كان منبسطا مفرضا يكون لانه بمنزلة المسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس
لان خشبة ليست من المسجد ولا يحرق في المسجد فتلطف فيه شيء ان حضر اهل
المسجد او جل الخرا اذ اهل لا يضمن الحاق وان حضر بغيره يغني اذن اهل المسجد
يضمن الحاقه ما تلف فيه سواء كان البير بضر في المسجد او لم يضر كما لو علق رجل
ليس من اهل المسجد ثوبا او بسطة فيه حصيرا اقلف به انسان كان ضامتا ويكون
عن من البير في المسجد لانه يشبه البيعة ويشغل مكان الصلوة الا بان يكون فيه منفعة
للمسجد وان كانت نزع الاستقلال طينها فيغير من فيه الشجر لنقل النزل ولا بأس بان يتخذ
في المسجد بيتا يوضع فيه الحصى ومقاع المسجد بحريت العادة من غير تكبر ولا يجرى

من اهل المسجد عليه ان يفرق من طينها
فيسس ويحرق على طينها

فوق الطابور في بالهم والكثرة في مسجده
توت

الزكاة تحلب من الارض من الماء وتترك
الارض اذا حارت ذات ثمر او تحلب
منها التمر

ان يتخذ في المسجد طريقا يمر فيه من غير عذر وان فعل بعذر جاز ولو علق ثيابا المصلح
من بئر في المسجد وحصة فاخرجه ولم يتخذ ذلك لا يجب عليه الاعادة لانه ليس لا يعتد
ويكون ان يحيط في المجلد ان المسجد اعدا معبادة دون الاكتساب وكذا في اراق والعقبة
اذا كتب بالجرم او الملعنة اذ علم الصبيان بالجرم فافعلوا بغير اجور فلا بأس به ولو جلس
بلخياط الحفظ المسجد وتماخذه واستغل بالخطاط فلا بأس به بالجلوس في المسجد
بغير الصلوة ويكون النوم في المسجد الا ان يكون غريبا او كبر للجلوس في المسجد للصبي
ثلاثة ايام وفي غير المسجد خصل التجال للثياب والترك اولى ويكون ليجاد الضيافة
في المصيبة ان كان الوارث صغيرا او غائبا ولا بأس للعتكفان ببيع ولشترى في
المسجد ويكون صلوة الجنان في المسجد اقام فيه الجماعة الا من عذر من مطر او نحو
سواء كان الميت والقوم في المسجد وكان الميت في المسجد **ق** مسجد قديم لا يغير من
بناه لاهل المسجد ان يبعوه وليستعينوا بغيره في مسجد آخر ولا بأس لاسلام المسجد بترك
في المسجد من المعن جلد العشاء وبعد العشاء الى اخر الليل لا يجوز الا في موضع جرت
به العادة ويكون بناء الطائفة في فناء المسجد وحده اذا كان في موضع ضيق على الصلوة
ولا بأس بليجاد الظلة في باب المسجد من غلته اذا كان المطر يقصد الباب وبناء ذلك
بقدر الحاجة وفرض المسجد بالاجر من البناء لا يجوز صرف الغلات اليه بواى المسجد
اذا وقع الاستغناء عنها ففي لمن طرحها ولو دفع اهل المسجد الى فقير جاز مسجد
خرب فالذي بناه احق به اذا خرب لمحو له وان لم يغير فوا بانه واجتمعوا على بيعه
ليستعينوا بغيره على مسجد آخر جاز ولا يحرب فليس لهم نقله عن موضعه ولا اهل
المسجد ان يهدوا المسجد ويبدوا بانه ويضعوا الحجاب ويعلقوا الفناديل ولا
يجوز للنقود ان يفتش المسجد من مال الوقف وان فعل كان ضامتا ولو جعل
دانه مسجد او فتح الباب الى السكة وسلك للنقود او صلى فيه جماعة او صلى فيه
بأذن جماعة يصيب مسجد ولو بنى مسجدك وبني فوقه غرفة فله ذلك وان كان حين
بنى خاد بينه وبين الناس لم يجعل بينه وبينه لم يترك رجل اخرج من دانه مسجدا
ليترك ان يضع جدره والان يكون اخرجه وعليه جدره ولو ادعى رجل
دعوى في المسجد والباب غلته فاذا قضى القاضي على بعض اهل المسجد كان هذا
فضاء على جميع اهل المسجد بساط او يصلي عليه يستنج او الملك الله بكم بسطه
والفقود عليه شجرة عن سها الناس في المسجد اذا كبرت ففي المسجد للغار من وجه
المسجد **ط** وبني لحيمة المسجد لكل يوم ركعتان والاصح ان يصلي كما دخل ولا يجلس
ولو كان في المحلة مسجدان فالصلوة في مقدمهما اولى فان استويا ففي اقرهما فان
استويا فان كان علما يصلي في اقلهما لكثرة الجمع فيضوع **ط** سوز في لها مسجد حديث
قال تاس بن هبون الى المسجد القديم فهو افضل لان الزيادة حرمة **ط** مسجد بني على سور
المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لان السور القائمة فلم يجعل خالصا لله تعالى فصار كما
لوبي على ارض الغصب اذا فاته التكية الاولى في سجدة او ركعة او ركعتان فالأفضل

ايرى في الفتح باب من عرف

مطهر
في الضاد
في القية

اذا وبت
السجدة في

له ان يصلي فيه ولا يذهب الى مسجد آخر **ك** اذا كان امام المني فاسقا او اكل الربوا له ان يتحول الى مسجد آخر **ق** ومنه سجد وجعله الله تعالى فهو الحق الناس بمباركة وبسط البوارى و الحصى والقناديل والاذان والاقامة ان كان اهلا لذلك فان لم يلبس فالزى في ذلك اليه **ق** للبيان ومصلى للبيان لها حكمه في المسجد عند اداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم يكن الصفوف متصلة وليس لها حكمه في حق المروءة وحرمت الدخول للمني في الخلاصة لانه ليس لها حكم المسجد وفناء المسجد له حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتدائه وان لم يكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملان اليه اشار محمد رحمه الله في باب صلوة الجمعة **ق** يصح الاقتداء في الطافات والسدة وان لم يكن الصفوف متصلة دار فيها مسجدان كانت الدار اذا اغلقت كان المسجد جماعة **ق** ان في الدار هو مسجد جماعة ثبت فيها احكام المسجد من حرمت البيع وحرمت الدخول للجنب ذكرا وانما ينفقون الناس من الصلوة فيه واذا كانت الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا ينعون الناس من الصلوة فيه ويجوز ان يدبر عن الكتاب بغير صلوة المسجد فيها قبل الصلوة وبعدتها مادام الناس يصليون فيه مسجد ليس له امام ومؤذن معلوم يصلي الناس فيه فوجا فوجا جماعة الا فضل من يصلي كل فريضة باذان واقامة على حدة مسجد كبير من جليلين يدري المصلحة ان كان حسين ذريعا لا يكره وان كان اقل من ذلك يكره **ق** والجامع اعظم للمسجد والمساجد التي على فوارق الطرق وعند الميابر مسجد ويكره على باب المسجد وسد المصاحف وفي زماننا لا بأس باغلاق المسجد ولا بفتح الا في اوقات الصلوة ولا ينبغي ان يتكلف لدق ناقص النقش على الخراب و حائط القبلة لا يجعل سراج المسجد في بيته ويجعل من بيته الى المسجد الجنب لا يدخل المسجد والجنب يدخل ان يرد المسجد والعامل اذا سال الفقير شيئا وخطب بعضها بعض ضمن ولا يخرجهم من ركوعهم **ح** اهل السوق اذا صلوا متوليا بغير امر القاضي لا يجوز اذاجل شيء من المسجد طريقا ومن الطريق مسجدان ارضا الوقف اذا كانا تحت المسجد جازان يزدانها في المسجد باذن القاضي وكذا من الدور والحانات ولو كان ملك رجل وضاق المسجد على اهله يؤخذ ارضه بالقيمة كرها فقد صح عن كثير من الصحابة انهم اخذوا ارضين بكر من اصحابنا وازادوا في المسجد الحرار وان لم يكن المسجد واقاف واحتاج المسجد الى العمارة لا بأس بان يؤجر جانب من المسجد بجعل في صحته او في مرضه وهب عشرين دينارا للمسجد كذا لا يكون وصية **فصل في سنن العورة** ستر العورة فريضة لقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد والزينة ما ولى العورة **ق** النساء على ضربين حرمة وامانة والمراد بالحرمة من فرضا الى قدام عورة الا الوجه والكفين **ط** فالصحيح ان القدمان ليست بعورة في حق الصلوة وعورة خارج الصلوة ولو انكشف ذراعها جازت صلواتها على قول والامنة فالقوة منها ان بعث الظهر والبطن والفخذ الى الركبة والفخذ وكذا من كان في رقبته شيء من

النجاسة المصلي امام في الصلوة

السنن في الصلاة

وقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد

الرق كالمدينة ولما ولد والكاتبه والمستسعات بمنزلة الكتابة **ط** ثم قليل الخفاف العورة لا يمنع اداء الصلوة ولا كثير يمنع وقد روي بالربع فاذا انكشف الربع فضاعا منع واذا انكشف اقل من الربع لا يمنع واراد به ربع العضو والامنة اذا اعتقت في ربع الصلوة فان اخذت قناعها تحمل قليل وتقيت به قيل ان يؤذى ركنا لا يفسد صلواتها والمعنى بالعمل القليل ان يأتي به بيد واحدة وان كان بعد اداء الركن مع العادة بالعتق يفسد صلواتها والمعنى بالعمل القليل وكذا المصلي اذا قرى وسن من ساعته وكذلك اذا التقى عليه الثوب الجنب ثم ساعته **ط** ثم العورة غليظة وخفيفة فالغليظة هي السواتان والخفيفة ما سواهما فالمانع من الغليظة ما سد زينة على قدر الزينة وفي الخفيفة على ربع العضو كافي **ح** فاذا انكشف من الغليظة اكثر من الربع منع اداء الصلوة واعتبر به بالجائسة الغليظة اذا صاحبه ثوب اكثر من قدر الزينة منهم منع الصلوة والخفيفة لا تمنع ما لم يكن كثير كافيها فاحشا فالمرأة اذا وصلت و انكشف شيء من شعرها او ظفرها او فريضة او فريضة ان كان بحال الوجه ذلك بلغ الربع منع اداء الصلوة **ط** والاصح ان التقدير في الغليظة والخفيفة بالربع حتى لو كان قد روي ربع عضوها مكشورا لا يجوز صلواتها **ح** وتذكر المرأة ان كانت صغيرة ناهية فهي تنع للهدم وان كانت كبيرة فهي عضو على حدة واذا ن المرأة بعثت عضوا على حدة وشعر المرأة ما على رأسها عورة والمستسل عورة على الاصح لكن غسله في الجائسة موضوع **ح** فلو انكشف ربع واحدة منها منع جواز الصلوة والانكشاف المنفر قبيح كالجائسة المنفرقة ويضم الخفيفة الى الغليظة فان بلغ ربعا منع والذراع عورة على الاصح وهو الاقل اذا بلغ المنكشف ربع احد يها كان مانعا وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ انكر عليه بغف ولا يضربه ان الخ والصغيرة جدا لا يكون عورة ولا بأس بالنظر اليها ومن مسها **ط** رجل صلى في بيت واحد عولوا للجب جازت صلوة وان كان ينظر بغيره على عورته في الركوع وعورته لم تظهر في حقه وانما يظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصلي على عورة الغير لا يفسد صلوة المصلي اذا انظر الى فرج مطلقة طلاقا رجعا من شهوة يصير ملحا ويفسد صلوة **ط** وعورة الرجل ما بين سترته الى ركبته والستره ليست بعورة والركبة عورة والركبة لا تقبض عضوا على حدة بل يقع الذكر حتى لو كان ربع الركبة مكشورا لا يجوز صلوة هو الختان وفي المرأة الكعب سخان يكون حكمها حكم الركبة وفي بطن قدمها روايتان والاصح انما ليست بعورة وما بين سترته وعاهة عضوا كامل والمراد به حواجيج البدن فاذا انكشف ربعه فسدت صلوة **ح** والذكر عضوا بفراده وكذا الاثنيان وهذا هو الصحيح دون الضم **ط** امرات خرجت من الجوع رائة ومعهما ثوب لو وصلت فيه قائمة انكشف شيء من فخذها ومن ساقها ما يمنع الجواز ولو وصلت قاعدة لا ينكشف فاتها لا تصلى قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها ويرى راسها فتركب تقطية الرأس لا يجوز صلواتها ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها **ح** وتظهر البدن والثوب

صلى لو رأى رجل ركعة في الركبة
بناك عليه برفق ولا يباركه
الا ان كان ركعة في الركبة
صحيح

او لا يكون واكبر بدون الله لا يصيب شارعا **لوقا** الله ولم يزل على هذا لا يصير شارعا
على الصحيح **لوقا** الله اكبر الله اكبر بدون الله لا يصيب شارعا **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
لوقا الله لا يصيب شارعا **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
فان المفدى الله اكبر وقوله الله اكبر وقع قبل قوله الامام المصطفى **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
لوقا من قوله الله اكبر قبل الامام بعد ان كان غالب رايه انه كبر بعد الامام بحجبه
وان كان اكثر رايه انه كبر قبل الامام لا يحسنه فان استوفى الظاهر بحجبه **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
الامام في الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه
لا يكون شارعا في الصلوة **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
يوسف وعند محمد رحمه الله لا يصيب شارعا **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
الرجل ان كان الى الركوع اقرب لا يجوز وان كان الى القيام اقرب يجوز وكذا لو كان بين
تكبیر الركوع ان كبر وهو قائم جازت صلوة وان كبر وهو راكع لا يجوز **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
موضع فيرك الشاء ويترك مع الامام ولو كبر بالفارسية فقال خدای بن رك
او قال خدای بن رك او قال بنام خدای بن رك يصيب شارعا في الصلوة **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
شارعا اذا كان بحسب العربية وكذا كل ما ليس بعربية كالتركزية والترنجية والحشوية
ق والافضل في تكبير الافتتاح ان يكون تكبير المفدى مقارنا لتكبير الامام فان
لم يكبر المفدى مع الامام وادرك الامام في الفاتحة ما لثواب تكبير الافتتاح على
الخيار ولو ادرك المفدى الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك الشاء ويكبر
ويرفع وان ادرك الامام في السجود فانه يكبر للافتتاح قائما ويأتى بالشاء ويكبر ويسجد
وكذا لو ادرك الامام بالقدح **ق** وتكبير الافتتاح شرط عندنا وعند الشافعي رحمه الله
وشرف الخلاف انما يظهر في بناء الفل والسنة على تكبير الافتتاح اما بناء الفرض على
تكبير الافتتاح قبل الجوز وقيل يجوز **ق** والتكبير او ما يقوم مقام التكبير في ركعة و
اليد بن سنة ولو انه رفع اليدين ولم يكبر ونوى ذلك فقلبه لا يجوز صلوة ولو لم يرفع
يديه بالتكبير جاز ويكون مساويا في رفع من التكبير يضع يديه على شماله ويقرأ بعد التكبير جازا
اللهم وبحجبه يبارك اسمك فعلى جرك ولا اله غيرك **ق** وليس عن المتقدمين في قوله
وجلسا في رواية **لوقا** الله لم يزل على هذا لا يصير شارعا
بعض مشايخنا المتأخرين انه يأتى به قبل التكبير لاحضار النية واذا فرغ من الشاء بقعد
ذلك ان كان اماما يأتى بالنقوين والتسمية **ق** والخيار في التقوى هو اللفظ المنقول
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم **ق** الفقيه ابو جعفر الخزاز قوله استعبد
بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للحكمة الله تعالى **ق** ويجهر بالقرآن في صلوة
المحضر كالخبر والمغرب والعشاء والعيد بن والمجعة والكوف ويجزي فيما يخاف
ولا يجهر في التسمية في الاحوال كلها والتسمية ليست بآية من الفاتحة ولا من
كل سورة الا في التراويح بالتقوى والتسمية في الركعة الاولى والى الباقي بالتقوى في
الركعة الثانية وباقي بالتسمية فيما عدا ذلك يوسف **ق** وعندنا حنييفة رحمه الله

وقال ابو جعفر رحمه الله لا يصير شارعا
او كبر لا يصير شارعا
ما شاء الله

فله فرغ الامام عنها لا يكون
شارعا في الصلوة الا في الركعة الاولى
وفي الركعة الثانية الله اكبر

بحجبه

سئل عن رجل اراد ان يكبر في الصلاة
الاشارة الى قوله لا يصير شارعا
بما ذكره في العود والتمسك بالنية
الظاهر في قوله لا يصير شارعا

يأتى بها في صلاة الصلوة لا يكبرها في كل ركعة سم واذا قرأ سورة غير الفاتحة جهر كما يأتى
بها في كل سورة واذا خافت ان يهاو هذا مذهب محمد رحمه الله سم وقرا الفاتحة وقرا الفاتحة
في الصلوة واجبة وليست بفرض والفرق في الصلوة ما يبطل الصلوة بتركه سهوا او عذرا
والواجب فيها ما يجب بتركه سهوا سجود السهو ولا يجب بتركه محمدا في الصلوة
بل بنصها وهذا يبي على ان الفرض من غير الواجب عندنا فالفرق ما يثبت بدليل لا شبهة
فيه يجب به العلم والعمل جميعا والواجب ما يثبت بدليل فيه شبهة فيوجب العمل دون
العلم فالقرآن غير يقين سورة خاصة او آية خاصة او آية خاصة هي الفرض في
الصلوة وسواها كانت المألوكة كاملة او ما دون آية بل ما ينطق عليه الاسم وذكر
في الاصل انه آية تامة وهو المختار **ق** واذا قال ولا الضالين بقوله امين ويجزي في نفسه
ولا يجهر بها وكذا تقوم بقولها ويخفى بها وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
يجزي الامام خسا النقوين والتسمية والتشهد وامين والتميم بتلك الجوز واذا كان
مقتديا لا يأتى بالنقوين والتسمية لانه لا قراءة عليه سواء كان يجهر بالقراءة او لا
ق والاستغادة تتبع القراءة فيأى بها من يأتى بالقراءة والمفدى لا يتقوى والمسوق
يتقوى والامام في الصلوة العبد يتقوى بعد التكررات **ق** وان كان منفردا ان كان
في صلوة الخافه تخافت وفيما يجهر بحجبه من خيا رأت ثلثة اشياء جهر واسمع غيره و
ان شاء جهر واسمع نفسه وان كان استر القراءة ولوقر بقلبه ولم يترك لسانه لا
يجوز ولو حرك لسانه بل حرف اجزاء وان كان لا يسمع منه وق **ق** بعض مشايخنا ان
كان مجال لواتى رجل يصاح باذنه في صنع على شفته سمع جاز ولا فلا **ق** فالحاصل ان
ادى بالجهر ان يسمع غيره وادى الخافه ان يسمع نفسه وسرون ذلك مجببه وعلى هذا
التسمية في الذبح والاستبانه في اليمين والطلاق والبيع والشراء **ق** الفراه
يتبين مكانان للقرآن للقرآن والقرآن في الركعتين الاحقين نفسه ويجزي
ان يسبح او يركع لكن الافضل بين القراءة واما الوتر والنفل فيجوز القراءة في الكل
ق القراءة في الصلوة في التفرقة بقرآن الفاتحة الكتاب وآية سورة شاذ وفي الخبر بقرا
في الركعتين اربعين او خمسين او ستين سوى الفاتحة ويبني على هذا اختلاف
احوال الناس في الصلوة والشتاء وحسن صوت الامام وقوة القوم وضعفهم
فيقرأ بحسب ما يرى المصلحة وفي الظاهر مثل الفرض في العصر خمسة عشر آية وفي
العشاء مثل العصر بالنص والفصل هنا بيان الاولوية والستة **ق** فالحاصل
ان القراءة فرض في الركعتين بعين عيناها انما هي في الاوليات وان قرأ في الاخرين وان شاء
فرا في احدا الاولين وان شاء قرأ في احدا الاخرين وافضلها في الاولين فان كانت
الصلوة اربع ركعات فالقراءة في الركعتين فرض وفي الاخرين على ما ذكرنا
وان كانت الصلوة ثلث ركعات فالقراءة فرض في الركعتين وفي الثالثة بالخيار وفي
الوتر بقرا في الثلث ولو ترك القراءة في ركعة منها لا يجزيه وان كانت الصلوة ركعتين
كالخبر والظهر والعصر والعشاء فالقراءة فيها جميعا فرض فيحتاج الى معرفة ثلث

ويجزي ان يكبر في الصلاة
الصدق في قوله من هذا سنة يكون مبذرا
كرايا التسمية
سئل عن رجل اراد ان يكبر في الصلاة
الاشارة الى قوله لا يصير شارعا
بما ذكره في العود والتمسك بالنية
الظاهر في قوله لا يصير شارعا

جميع الرجال اذ لم يبين في خبره

ان كان كالحج واستناب ان يكون المراد ان
ما جاز العدة فان الركوع والسجدة كجزء من الصلاة
الا ان قول المصنف في الركعة الثالثة ان يكون
عند المصنف نهاية

وبسط ظهره ولا يركب رأسه وهو في ركوعه سبحانه رتبة عظيمة ثلاثا وذلك ادناه ولو
راد على ذلك افضل الا اذا كان اماما فلا يطوق له حتى يقتل على القوم هذا اذا كان منفردا ولو كان
امامًا يفتق لها ثلاثا **ح** ولو كان الامام في الركوع فسمع من خلفه غفوا النعال وكان في القراءة
فاناد ان يطول القراءة لتدبرك الرجل ملك الركعة بكنه له ذلك ويحسني عليه الكفر و
قل ينظر في الركوع وهو ما جاز قبل هذا اذا لم يعرف الجاني وينظر قد استجدا و
تسبعتين فان كان يعرف الجاني بكنه لانه اراد حق القوم لا التفتت الى الله تعالى
ط واذا طول الامام القراءة التي تدبرك الناس الركعة الاولى وان كان يشق على الناس
لا يفعل **ح** ثم يرفع راسه من الركوع وبعد ذلك الامر لا يخلو اما ان يكون اماما او مقيما
او منفردا فان كان اماما يأتي بالتسليم ويقول بسم الله لمن حده ولا يأتي بالتسليم و
يقول ربنا لك الحمد والتمم ربنا لك الحمد وبها ورد الاثر ولا يأتي بالتسليم ولا يجمع بينهما
وان كان منفردا يأتي بالتسليم ولا يراى في التمدد من الركعة خفيفة رجم الله واختلف المتأخرون
فيه والجمع انه يأتي بالتسليم ايضا **ح** وفي رواية البرقي ياتي بالتسليم لا غير وعليه
اكثر المشايخ **ح** والمنفرد يجمع بينهما **ح** واختلف الاخبار في التمدد في بعضها رتبة
لك الحمد وبعضها التتم ربنا لك الحمد والاضطر الاول **ح** والقومة التي بين الركوع
والسجود ليس من حق لو تركها جازت صلوة فاذا استوى قائما بعد ذلك يخبر بركعة
ويقول الله اكبر في حالة الاحتياط ولا يدخل كلمة الحمد في قوله الله اكبر ويكون قد ما يصيب
الارض ركبتاه ثم يباه ثم جبهة ثم انفة فالحاصل اذا اراد ان يجرد يجمع او لا ما كان
اقرب الى الارض وان اراد القيام يرفع او لا ما كان اقرب الى السماء هذا اذا مكنت
ذلك ولو كان راجعا لم يكن رفع الركبتين قبل التضرع فانه يضع يديه او لا ويقدم اليه
على اليسرى السجود وكما التفت في السجود وضع الانف والجبهة جميعا ولو وضع احدهما
ان كان من عذر لا يكره وان كان من غير عذر ان وضع جبهة دون انفة جان بالاجماع
ويكره وان وضع الفتون جبهة كذلك عندنا خفيفة رجم الله وقال لا يجوز **ح** و
روى اسد عن الحنفية رجم الله انه لا يجوز الامن عذره وهو فوق لها وعليه الفتوى
ح ولو وضع خذله او ذقنه لا يجوز في حالة العذر ولا في غيرها لانه ليس من اعضاء
السجود الا انه في حال العذر بها بوق ايماء ولا يجرد ويضع يديه في السجود جذا اذنيه
ناسرا اصابعه مستقبل القبلة ولا يفرش ذراعيه ويبدع صبعيه ويجافي بطنه
عن خذله والارض ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة **ح** والمرأة التي جافي ركوعها
وسجودها وتقع على رجليها وان جعلت رجليها من جانب وتقعدها حسن و
في السجدة يفرش بطنها على فخذيها ولو لم يضع ركبتيه على الارض عند السجود وجوز
وعليه الفتوى لانه لو كان موضع الركبتين محسبا يجوز **ح** واما وضع القدم على
الارض في الصلوة حالة السجدة فرض ووضع القدم يوضع اصابعه وان وضع
اصبعها واحدا ولو وضع ظهر القدم دون الاصابع بان كان المكان صليقا جاز
ولو وضع على احداهما وان الآخر يجوز صلوة كما لو قام على قدم واحد **ح** ولو

وضع القدم في السجود
فرض

يجد على الحشيش والتبن او القطن الجليج او الطنفسة ان استقر جبهة وانفة
ويجده جبهته ويجوز ان يستقر لا وكذا لو صلى على الثلج ان لم يجد جبهته وان لم يكن له مكان
ينيب وجهه فيه ولا يجده لا يجوز كالتجدة في الهواء ولو وجد على الخنطة والشعر
يجوز وعلى الدخول والجوارس لا يجوز ولو وجد على ظهر رجل هو في الصلوة يجوز وان لم
يكن ذلك الرجل في الصلوة او ليس في صلوة لا يجوز ولو وجد على فخذه فان كان يغير
عنه الخنار ان لا يجوز وان كان يغير الخنار ان لا يجوز ولو وجد على ركبتيه لا يجوز بغير عذر
ولعن ايضا **ح** لكن اذا كان بعد ركعتيه الامعاء **ح** فاذا بسط طمعه وسجد عليه ان يسطه لفتى
عن وجهه بكونه ذلك لان هذا نوع تكثر التمسك لفتى التراب عن ثيابه ويسجد عليه لانه
به لان هذا ليس تكبر **ح** اذا رفع راسه من السجود قليلا ثم سجد اجزى فان كان الى السجود
اقرب لا يجوز لانه ساجد بعد وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه جاز **ح** سجدة واحدة
اذا رفع راسه مقداما لا يشك على الناظر ورفع راسه جان **ح** ثم يقول في سجده سبحان رب
الاعلى ثلاثا ثم يرفع راسه مكبرا حتى يستقيم قاعدا وليس بين السجدة وبين ذكر ثم يسجد
مرة اخرى ويقرا فيها مثل ما قرأ في الاولى ولو ترك التسبيح اصلا او اتي به مرة واحدة
يجوز ويكره ثم ينهض على صدره ومركبته ولا يجلس جلسة خفيفة عند ثبته يقوم والصلوة
اذا كان قائما ينبغي ان يكون بين قنوية قد اربع اصابع اليد لان هذا اقرب الى الخشوع **ح**
ويجوز كذلك في الركعة الثانية الا للاستقناع لان عمله ابتداء الصلوة والقعود لانه لا يبتداء
القراءة ولم يشهد الا مرة واحدة فاذا رفع راسه في الركعة الثانية من سجدة الثانية
افترس رجله اليسرى بجلوس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجه اصابعه نحو القبلة ووضع
يديه على فخذي وبسط اصابعه ولا يأخذ الركبة هو الاصح ويشهد وتلك الفتوة واجبة
فلو تركها عدا جازت صلوة وان تركها ناسيا يلزم منه محنة السهو والشهادة للحجيات
لله والصلوات والطيبات والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليها
وعلى عباد الله الصالحين **ح** تشهدان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
وهو تشهد ابن مسعود رضي الله عنه واذا انتهى الى قوله تشهدان لا اله الا الله الله الخ
انه لا يشير بالسجدة والشهادة الاولى ولا يبر فيه الزايات التاميات واذا فقد تشهد
قلم ولا يبر من غير عذر ولا يبر على المشهد في الفتوة الاولى **ح** ثم ينفض مكبرا فيقرأ فيها فاتحة
الكتاب ان شاء وان شاء سجد وان شاء سكت والقراءة افضل وفي ظاهر التولية لو سكت
عامدا فيها مسسا وان كان ساهيا لا سهوا عليه **ح** ويشهد في آخر الصلوة كما يتينا و
يجلس ويصلي على النبي عليه السلام فاذا فرغ من الصلوة على النبي عليه السلام يستغفر
للمؤمنين والمؤمنات ويدعو بالرحمة التي يشبه القرآن ثم يقول ربنا اتنا في الدنيا
حسنة **ح** والصلوة على النبي عليه السلام من فضلة العرما في الصلوة او خارج الصلوة
وذكر الطحاوي كما سمع احد ذكر صلى الله عليه وذكروا وهو وجب على الذكر والمسمع الصلوة عليه
لقوله عليه السلام من ذكرني عند من يصلي علي فقد جفاني وعامة العلماء على الفتوى بالاجماع
على ما عدا الامر المختص للفرقة والورع لا يخفى **ح** ولا يدعوا بما يشبه الكلام الناس والاصل

مقدار رفع الرأس
من السجدة

ينبغي ان يكون بين السجدة
قدرا بعد اصابع

انتم من الله في صلوة فما لا يسهل الامن الله لا يفسد صلوة وان سال من الله ما يساهل الله من الله
 قوله اللهم اكسر قلوبهم فقد روي في التمهيد يصير خارجا عن الصلوة
 كما اذا تكلم **ح** والقعدة الاخيرة فرض والتمتع فيها واجب ثم يسلم عن يمينه ويساره ويقول
 السلام بالحق والسلام عليك ورحمة الله وبركاته بالتسليم الاولى من عن يمينه من المظنة في
 الركعتين وفي الثانية كذلك وينوي كمال الكايتين وينوي من معه في السجدة هو الصحيح **ح** و
 للمفتي بنوي ما قلنا والامام ان كان الامام في الجانب الايمن وان كان في الجانب الايمن نواه
 في جانبه الايسر وان كان سجدها بين يدي الامام في التسليمين والمنفرد بنوي المظنة لا غير
 ويسلم مع الامام كما في التكبير والصابية لفظ السلام واجب عندنا وليس بفرض **ح** واذا سلم
 من الجائدين ينظر ان كان في صلوة ينقل جدها بقوم ويتأخر عن مكانه وان كان في
 صلوة لا ينقل جدها بقوم مكانه وان كان احدهما ارشاد الحرف ميمكا وشمالا وان شاء استسلم
 بوجهه الا اذا كان سجدها اخر يصلي فيمنع لا يستقبله بوجهه لان فيه استقبال للصورة
 والتقمير دعت **ح** **فرائض الصلوة واجبات** اعلم بان الصلوة فريضة بحكم الله لا يسمع
 تركها او يتركها سببا وجوبا بعض الوقت حتى لو بلغ الصبي في آخر الوقت والكافر
 اذا سلم يجب عليه وشرايطها ستة الطهارة من النجاسة للكلية والحقيقية وطهارة
 الثوب ومنه العورة واستقبال القبلة والوقت والنية وتكبير الافتتاح شرط عندنا
 حتى لو بني على الظن مائة ركعة يصح ولا يشترط لكل صلوة تكبير على حرف واركب ان
 الصلوة اربعة القيام والقراءة والركوع والسجدة **ح** والقعدة الاخيرة وان كان فرضا الا
 انها ليست بركن اصل في الصلوة بل دليل انها لم تشرع في الركعة الاولى وانما جعلت هي
 شرطا للتخيل ان من حلف لا يصلي فغير الركعة في السجدة بحيث وان لم يوجد القعدة
 ولو اتمادون الركعة لا يجزئ **ح** وفرائض الصلوة سبعة تكبير الافتتاح لقوله تعالى وفي
 للقائين والقراءة لقوله تعالى فاقرءوا ما ينس من القرآن والركوع والسجدة لقوله تعالى
 واركعوا واجدوا والقعدة الاخيرة مقدار التمهيد لقوله عليه السلام اذا قلت هذا
 او فعلت فقد تمت صلواتك والخروج من الصلوة بفعل المصلي لقوله او فعلت فلو صلى كغير
 وله فائدة اخرى ما قام فذهب فيفسد صلوة واجبات الصلوة تسعة قراءة الفاتحة
 وفهم السورة اليها في الركعتين الاوليين ومنعها من الترتيب فيما يخل تحت التكرار
 حتى قام من الاولى في الثانية وترك سجدة فان القيام يكون معتبرا عندنا وقيل
 الاركان والقعدة الاولى وقراءة التمهيد في الاولى والاخيرة والعقود في الوقت
 وتكبيرات العبدتين والمصير فيما يجهر به والخافنة فيما يخاف فيه والصلوة على النبي
 عليه السلام في التمهيد الاخيرة ولفظ السلام **وسنن الصلوة** رفع اليدين خذاه
 الاذنين ووضع اليدين على الشمال تحت السرة والشاء والتعويد والتسمية وآمين
 وقول المفتي رتبنا لك الحمد وقول الامام سمع الله لجمع وتكبيرات الانغالات
 وسجدة الركوع والسجدة والاختلاف عند التسليم وما سواها اداب مما يكبر فناد
 منها اخرج الكفين من الكمين عند التكبير ومنها نظير في قيامه الى موضع سجده

وان كان في ركنه الايسر

ينقله

وركنه الثاني
نحوه تعالى

في الركوع الى اصابع رجليه وفي السجود الى اربعة اقطافه وفي القعود الى حزم ومنها كظم الفم عند
 الثواب فان لم يقدر بغطاء في يده او كفه ومنها دفع السعال عن نفسه ومنها مع جبهة بعد
 السلام ومنها قيام القوم والامام اذا قال **المؤذن** حتى على الفلاح **ح** والادب ما فعله النبي
 عليه السلام من تركه بينه وبين السجدة ما خاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجاهد والواجبات
 اكمال الفرائض والسنن اكمال الواجبات والادب اكمال السنن والصلوة لا يفسد ترك الواجبات
 والسنن وانما يفسد ترك الركوع والفرض **ح** واختلفوا في وقت فضيلة تكبير الافتتاح
 فالذهب انه اذا تكبر مكان التكبير الامام يصير مدركا فضيلة تكبير الافتتاح وما اختلف
 وقالوا اذا ادرك الامام في الشاء كبر يصير مدركا وقيل اذا ادرك الامام في الركعة الاولى يصير
 مدركا فضيلة تكبير الافتتاح وهذا اوسع للناس **ح** واختلفوا في كيفية الصلوة
 على النبي عليه السلام في التمهيد فضيل التمهيد صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم انك حميد مجيد وكان ابن عباس وابو هريرة رضي الله عنهما يصليان على نحو ما يتنا الا
 انها كما نيران فارح محمد وان محمد كما رحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد و
 السنة في السلام ان يكون الثانية اخفض من الاولى ولا يغض عن يمينه في الصلوة لانه يشبه
 اليهود ونظر يمينه عن يمينه او شماله لا يكره لانه عليه السلام كان يلاحظ احبائه
 بموقع يمينه في الكراهة ويكره الاحمال في الصلوة وهو ان يضرب عقيقه ويجلس عليها
 وقيل ان يضرب ركبته ويضع يده على الارض كالحلب ويكره الاعتماد وهو لف العامة
 حوله ثم يركبها وابدأ العامة كما يفعل الشيطان وكذا يكره ان يصلي وهو عاقص شعره وقيل
 ان يجزم على هامته ان اسلم ثم يلبس ثوبه على كفيه ويرسل طرفه ويكره الصلوة
 في ثياب البزاة وكذلك في ثوب فيه تصاوير والمنسحب للرجل ان يصلي بثلاثة اقباب
 فيص من الارز وعمامة والمنسحب المرة ان يضلي في قبض وخمار ومقنعة ويكره ان يضع
 ثوبه على راسه ويلف به جميع بدن بحيث لا يفتق له فرجة ويكون الصلوة في ازار واحد ويكون
 ان يصلي الرجل حاسرا راسه ولا بأس به ان كان الخشع والندال ويكره ان يصلي وفي فيه
 دراهم او دينار وان كان لا يمنع من القراءة ويكره ان سلع بين اسنانه شيئا قليلا و
 يكره التمايل على مائة مرة وعلى يساره اخرى وان اخذ قلعة في الصلوة كره له ان يقلها لكن
 يربطها تحت الحصى ويكره ان يثبت في الصلوة وان يثبت شئ من جسده او ثيابا او لينة
 ويكره ان يترفع في الصلوة بان فقد على وجه التكبر لا يجوز ويكره له ان يفتح اصابعه
 وان يضع يده على خاصرته وان يكف ثيابه اذا سجد ويكره عدا الايدي والتسبيح في صلوة
 للكنيسة او المصطفى ولو عمر بر من الاصابع لا يكره واختلفوا في كراهة الايدي والتسبيح
 خارج الصلوة ولا بأس بان يفيض ثوبه كيد لا يفيض من جسده في الركوع ولا بأس بان
 يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلوة وقيل اذا كان يضربه ويشقه
 عن الصلوة وان كان لا يصير ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التمهيد والسلام
 ولا بأس بان يمسح العرق عن جبينه في الصلوة ولا يفتش ذراعيه ولا يثاوب ولا يغطي
 فاه ولا الفدا الا اذا غلب الشاء وبخيش يضع يده على الفم ولا يغطي ولا يقلب الحصى الا اذا

وقيل لف الزواجر حول راسه
تفعل النساء بعض الاوقات ولا يسلط
ثوبه وهو يضع حجر

كان لا يمكنه السجود فيسوي موضع سجوده مرة او مرتين لا بأس به ولا بأس بقوله العقر من الجنية
الجني وغير الجني في الصلوة وهذا اذا لم يجز للشئ وللعالج فاذا احتاج للشئ والمعالجة
الكثيرة فسدت صلوة ويكره ترك الطهارة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم عليه
ويكره القراءة في غير حالة القيام ولا بأس بان يصلي في ثوب واحد منقش به ويكره لبس
القما وهو ان يجعل الثوب تحت الاطراف الامين ويخرج يديه على عاتق اليسر ومن صلى في
قبة بنى ان يدخل يديه في كفيه ويثني بالمنطقة مخافة التبدل ويكره ان يصلي وبين يديه
او فوق راسه او على عنقه او على يمينه او في ثوبه تضامين والتخييم انه لا يكره على البساط
اذا لم يسجد على القما وبهذا اذا كانت الصورة كبيرة بيد الناظر من غير تكلف فان
كانت صغيرة او نحو الركعة لا بأس به ولا بأس بالصلوة على الفرش والبسط والبلود والصلوة
على الارض وعلى نبتة الارض افضل ويكره ان يطول الركعة الاولى على الثانية في التطوع
ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع الصلوة ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة
في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع ويكره نزع الغنيم والفتنة والبسمة وخلع الحف
في الصلوة بفعل السيرة ويكره ان يشتم طيناً ولا يبرح بثوبه ويرجعه في الصلوة مرة او
مرتين ويكره الدخول في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فاذا افتحها وذلك
يشغله عن الصلوة فظعها وان مضى عليها اجزاه وقد ساء وكذا لو اصابه بعد الافتتاح
ويكره ان يجزئ اصابع يوم او جليلة عن القبلة في السجود وغيره ويكره ان يصلي خلف
الصفوف اذا وجد في الصفوف فرجة ويكره ان يصلي وضجه ويكره ان يصلي وقبلة
يأمر او قوم يجذون ويكره ان يصلي وبين ثوبين او كان ثوبين في ثوبه او قد لا يشبه
عبادة التاروان كان بين يديه سراج او قنديل لا يكره ويكره ان يصلي وهو يعتقد
على حائط او اسطوانة من غير عذر ويكره ان لا يضع يديه على ركبتيه في الركوع
او على الارض في السجود من غير عذر وكذا لا يسجد رافعاً احدى قدميه على الارض
وان رفعها للسجود صلوة ويكره قيام الامام في طاق المسجد او على دكان او على الارض
وحده والفقوم على الدكان ويكره النظر في السماء فيها ويكره السجود على كور عمارة
ق فصل فيمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح الجماعة ستة من كان لا يرضى تركها الا
من عذر **ح** فلو تركها اهل مصر ومروك بها فان قبلوا والاتقانلون عليها لا فائدها من شعائر
الاسلام **ح** واصل الباب اننا الامامة على الفضيلة والكمال فكل من كان افضل واكمل
فهو اولي بالامام فاولي الناس بالامامة اعلمهم بالسنة اذا كان يجلس القراءة ما
يجوز به الصلوة بحيث الفواحد الطاهرة فان كان متجراً في علم الصلوة لكن لم يكن
له خط في غير من العلوم فهو اولي واستوفى فافقروهم كتاب الله تعالى فان
استوفوا فافقروهم فان استوفوا فافقروهم شيئاً فان استوفوا فافقروهم خلقاً فان
استوفوا فافقروهم وجهاً وانسبهم فان اجتمع هذا الخصال في رجلين لم يترع والمجئ
الى الفقوم **ح** لجلان في الصلاح سواء ان احدهما فقدم لاهل المسجد الاخير
فقد استأوا اولياغون وكذا اذا قبل القضاء رجلاً وهو من اهل وغيره افضل

منه وكذا اولي ما الملقية فليس لهم ان يؤلوا الخلافة به الا على افضالهم وهذا في الخلفاء
خاصة وعليه اجماع الاممة والحاصل ان المستحب ان يكون الامام افضل القوم فزاة و
علما وصالحا وتباً وخلقاً اقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله فان كان الامام معلوماً
حياتياً سبقه من البشر في هذه الاوصاف ثم الافضل فالافضل **ح** ويجوز امامة
العبد والاميراني والاممي ولد الزنا والفاسق وغيرهم احب حتى لو اجتمع العبد
والمرء والمعتق مع الحر الاصل واستوفى في العلم والفناء فالحق الاصل اولي من العبد
والمعتق ويكره امامة الفاسق **ح** رجل يصلي للامامة ولا يرضى لاهل بيته ويؤمر اهل بيته
اخرى في شئ من شأنهم ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخوله وقت العشاء ولو
ذهب بعد دخول العشاء يكره له ذلك وصار كن سابق بعد دخول وقت الجمعة فانه
يكره قوم جلسوا في المسجد لداخل وقوم في المسجد الخارج لقام الموقن وقام من اهل
الخارج امام فامهم وقام امام من اهل الداخل فامهم فمن سبق بالشرع لاهل
في حقهم ولو اختار بعض القوم رجلاً وبعض القوم اخر فامهم لاجتماع اكثر رجل
ام قوماً وهم لها كارهون لفساد فيه او لاهم احق في الامامة منه يكره له ذلك
وان كان هو احق لا يكره له ذلك وان كان هو احق لا يكره رجل ام قوماً شئ من
قال كنت مجوساً فانه يحرم على الاسلام ولا يقبل قوله وصلوة الفوم حادثة ويضرب
ضراً شديداً وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جن لا يقبل قوله و
ان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على وجه التقرع والاحتياط اعاد وصلوة فقم وكذا
لو قال في ثوبي قد لزم الجزم بحسن من مور الدين وخبر الواحد في امر الدين يحرم
يجب العمل به الا ان يكون ما جاز فيمنع لا يصدق والمالجن هو الفاسق وهو
لا يلى بقوله وقوله على وجه الفاسق **ح** واذا كان مع الامام واحد يومه او جانب
اليمين هذا هو السنة ولو قام غريب جاز ويكره ولو قام خلفه قبل يكره وقيل الاول
كان معه رجل وامراه اقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه ولو كان معه رجلان فلما
بالخيار انشاء يقيم وانشاء قلم بينهما ولو كانوا جماعة منبغ الامامة ان يقيم
الا انه قام عن ميمنة الصف وميمنة او في سطة فانه يجوز ويكره وفي
ان يكون بجرا الامام من هو افضل **ح** لا يصح الاقتداء بالمرء ولا بالمجنون
المطبق فان كان يحسن ولا يقيم يصح الاقتداء في زمان الامامة والا لسكران
ولا بالصبيا ولا يصح اقتداء القاري بالاممي ولا بالآخرين ولا يصح اقتداء
الآخرين بالاممي ولو صلى الاممي وحده وحده القاري يصلي تلك الصلوة لا يجوز
صلوة الاممي وان لم يكن القاري في الصلوة جازت صلوة الاممي بالآخرين ولا
يصح اقتداء الكاسي بالقاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء
المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت ويصح المقيم بعد خروج الوقت وفي الوقت
بالمسافر **ح** المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فمست الشمس فمست مسافر في
اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداء ولا يصح اقتداء التاكم والساجن بالموى

ولا يصح اقتداء الاممي
بغيره

وصح اقتداء القاييم بالقاعا الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترضين بالمفترض
 الاخر عند اختلاف الفرضين ان كان احدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر
 والاقتداء المفترضين بالنفل وبالعكس يجوز ظهر الامس وظهر اليوم فريضان
 مختلفان واختلاف المكان كاختلاف الفرضين والظهر والجمعة مختلفان
 ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين ونذر اخر ان يصلي ركعتين ثم اقتدا احداهما
 بالآخر لا يجوز ولو نذر ركعتين فقال اخر الله علي ان اصلي تلك المكتوبة ثم
 اقتدا احدهما بالآخر جاز واقتدا الناذر بالخالف لا يجوز خلف رجلان كل واحد
 منهما ان يصلي ركعتين فافندي احدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المنطوع بالمنطوع
 فرجلان شرعا في المنطوع واقتداه فافندي احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز
 قوما فتحت المنطوع مع الامام ثم اقتدوا واقتدوا بالامام في قضاء تلك
 الصلوة او اقتدى بعض البعض مع مصلي ركعتي الظهر اذا افندي بمن يصلي
 الاربع قبل الظهر يجوز **ح** حنفى المذهب اقتدى في الوقت بالشافعي تاج اقتداه
 لان كل واحد منهما يحتاج الى نيية الوقت فله يخلف بينهما وان كان عن الخنفي
 واجب وعند الشافعي سنة نظير فيمن صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فجا
 انسان واقتدى به في الاخر بين يجوز وان كان هذا قضاء للمفتدى لان الصلوة
 واحدة فلذا هذا **ق** ويجوز اقتداء المنقضي بالمنهي والماسح على الخف **و**
 الفاسل بالماسح وصاحب الجرح بمثل والاحدب بالقاييم والصبغي المراهق بمثل
ح ولا يصح اقتداء المسبقين في قضاء ما سبق بمثل ولا الاصح بمثل ولا النازل
 بالراكب ولا الاخر من اللاحق **ق** وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء بصبي شارعا
 في صلوة نفسه على الاصح حتى لو سخن فقهه بعينه صلوة بناء على ان
 فساد الجمعة لا يوجب فساد الجمعة **ح** القاري اذا اقتدى بالاحمى لا يصيب شاعرا
 في صلوة بنفسه **ق** ولو تقدمت امرأة الصحيح ان صلوة الرجل لا يفسد لانهم يرضون
 بامامتها يصح الاقتداء باهل الاهواء والبدعة والالهيمنة والقدرة و
 الترافضي ومن يقول بخلق القرآن والخطايبه والمشبهة ولا خلف من يشك
 شفاعته النبي صلى الله عليه ويذكر كرام الكاتبين وعذاب القبر وكذا خلف من ينكر
 الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظمته فهو مبتدع ولا خلف من ينكر
 المسح على الخفين والترافضي ان فضل عليا رضي الله عنه على غيره فهو مبتدع
 ولو انكر خلافة الصديق رضي الله عنه فهو كافر ومن انكر المعراج ان انكر الاسرى
 من مكة الى بيت المقدس **ق** ويجوز عن الصلوة من يخون في علم الكلام وان كان
 بحق **ح** ويكره خلف شارح الخبر واكل الزبد والباس بالصلوة خلف الامام الحائز
 فان احبب رسول الله كانا يصليان خلفه في امه وكانوا جارين مثل المجاهدين
 فانه جاز اظالم **ق** والاقتداء بشيعي المذهب يجوز ان لا يكون متعصبا
 ولا شاكا في ايمانه ولا مل من القبلة فاحشا بان يجازي المغارب وان كان متوقفا

حاشية

من الخارج من غير السيليين ولا يتوضأ بالماء الذي وقف فيه الغاسلة وهو قد ركب
ح الفاسق اذا كان يوم الجمعة ويحرم القوم عن منعه وفي بعضهم يقتدى في الجمعة و
 لا يترك الجماعة بامامته لانه في الجمعة لا يوجد غيره وفي غير الجمعة يجوز ان يتحول الى
 مسجد اخر ولا يتم به ولو صلى خلف مبتدع او فاسق فهو يجوز ثواب الجمعة لكن لا ينال
 مثل ما ينال خلف تقي **ح** ومن شارب الستة والجماعة ان يرى الصلوة خلف كل بن
 وفاجر **ق** عليه السلام صلوا خلف كل بن وفاجر **ق** اذا قال الامام السلام فقبل ان يقولوا
 عليه السلام رجل لا يصح الاقتداء لان قوله السلام كلام تام الا ترى ان المصلي اذا
 اراد ان يسلم غيره فقال السلام ثم تذكرانه في الصلوة فسكت فانه يكون خارجا عن
 الصلوة **ق** المقتدى اذا اقتدى بثلث الامام بخاتمة ما فاته جواز صلوة دون امامه لا يجوز
 صلوة ولو كان على العكس يجوز ويكره ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى
 العكس لا يكره وعليه عامة المشايخ والارتفاع المكرم ومقدربا ارتفاع وسط **ق** ثلاث
 نفر وجوز من احدهم صوت ويرج اما احدهم للظهر والاخر للعصر والاخر للمغرب
 اجزاهم الظهر ويجوز العصر امام الظهر والامام العصر لا يجوز العصر امام المغرب
 لان الحديث اشغل اليه **ق** اذا كان بين الامام والمفتدى طريق ان كان ضيقا لم يضر فيه
 العجلة والا قال لا يمنع الاقتداء وان كان واسعاً يتر فيه العجلة والاقاربين فان كان
 المفتدى في عرض الطريق واقتدى بالامام جاز ويكره وان قام رجل اخر خلف المفتدى
 وراء الطريق واقتدى به لا يصح اقتداءه لان صلوة من قام على الطريق مكره فصار في
 حق من خلفه وجود كعدمه فلو كان في الطريق ثلثة جازت صلوة من خلفهم لان
 الثلثة صف وعند اتصال الصفوف لا يبقى الطريق حالاً ولو قام في الطريق اربعة
 الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في
 الطريق مقدار ما يتر فيه العجلة جازت صلواتهم وكذا فيما بين الصف لاقول والثاني في
 آخر الصفوف ولو كان بين الامام والمفتدى حجر يجرى فيه الزور فيمنع الاقتداء
 والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيراً وحداً كبيراً ما قلنا وان كان بينهما حائط
 لا يمنع الاقتداء لله عليه السلام **ق** لا يصح في حجرة عائشة والتاسع في المسجد يصلي
 بصلوة وهذا اذا كان للحائط صغيراً استه مقدار الفرجة بين الصفتين ذراع
 او ذراعين كما يكون بين المسجد الصغير والشتوي وان كان الحائط من الحجر او
 المداسة يكون اوسع من الفرجة من الصفتين لا يجوز الاقتداء وان كان للحائط
 كسر او عليه باب مفتوح او ثقب لوالاد الوصول الى امامه يمكنه ولا يشبهه عليه
 حال الامام بسماع او رؤية صح الاقتداء وان كان عليه باب مشدود وعليه ثقب صغير
 مثل الحجر لوالاد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن لا يشبهه عليه حال الامام الاصح انه
 يصح من العبرة في هذا الاشياء لا يمكنه المتابعة ولو قام على سطح المسجد واقتدى بالامام
 في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الامام صح الاقتداء وان لم
 يكن له باب في المسجد لكن لا يشبهه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وان استبه عليه

بجانبه نسخ

امام

قال الامام وحدثنا
 ان كان من المومنين الى الامام
 لان الاقتداء المتابعة مع الشايخ

حال الامام مع الاقتداء ايضا وان شئت عليه حال الامام لا يصح وكذا لو قام في المدينة
 مقتديا بالامام في المسجد فان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشبه
 عليه حال الامام يصح الاقتداء ولو قام على سطح داره وكان متصل بالمسجد لا يصح
 اقتداءه ان كان لا يشبه عليه حال الامام والصحيح انه يصح الاقتداء ولو قام خارج
 المسجد على مكان متصل بحضرة الاقتداء بشرط اتصال الصفوف **ف** ولو كان في المسجد
 الجامع لم يجز ان كان صغيرا لا يمنع الاقتداء وان كان كبيرا يمنع وحده الكسبي
 ما يحصى شركاؤه وقيل فيه السفن **ط** ولو صلى بالناس في الجبانة صلوة العيد جاز
 صلواتهم وان كان بين الصفوف فضا واستاء لان الجبانة عند اداء الصلوة
 لها حكم المسجد **ط** وان اقتدى برجل في الصحراء ان كان بينه وبين الامام مقدار
 ما لا يمكن الاحتفاف فيه صح الاقتداء **ق** وقيل ان كان بينه وبين الامام اقل من
 ثلاثة اذرع لا يمنع الاقتداء **ق** وهو المذكور في الظهري قوم صلوا على ظهر ظلة في
 المسجد وقد امهم نساء وطريق لا يجوز صلواتهم لان الطريق وصف النساء مانع
 من الاقتداء فان كن ثلثة كالفصل صلوة ثلثة من الرجال من كل صف الى اخر من
 الصفوف ويجوز صلوة الباقيين وان كان صفقا واحدا نقصد صلوة الكل في
 ان كان جنداهم من تخلفهم نساء جازت صلوة من كان على الظلة **ق** والصلوة
 على رفوف المسجد ان كان جدارا في حيز المسجد بركه وان كان لا يجدر بالركه و
 لهذا **ط** مشايخنا ان صلوة الترابج على سطح المسجد كرهه واذا ضاق المسجد
 على القوم لا بأس ان يقوم الامام على الطلاق مكان العذر **ط** والمقتدى اذا اقتدى
 على امامه لا يجز صلواته وان كان للمقتدى طول من الامام ورأسه عند السجود يقيم قبل
 رأس الامام جازت صلواته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان
 قد مهأ جذاذ قد لا يزوج لا يجوز صلواتها بالجماعة وان كان قد مهأ خلف قد
 الزوج لا يجوز صلواتها بالجماعة وان كان قد مهأ خلف قد الزوج الا ان
 طويلا يقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلواتها لان العبرة
 للقدم **ق** رجل صلى خلف الامام ركعة ثم فوجى ان يصلي بقية الصلوة وحده او
 نزل ان يوم امامه فيما بقي فصل على تلك النية الا انه ركع بعد ركوع الامام
 وسجد بعد سجود الامام فصلوة تامة ولو اقتدى بالامام ولا يرى انه يفهم
 او مسافر لا يصح اقتداءه مصلى الظهر اذا قام في الخامسة بعد ما قعد في الرابعة
 ساهيا فافتدى به المسلمين في الظهر صح اقتداءه **ح** اذا ادرك الامام في الركوع
 فكبّر لا كفرا لم يكن شاركا في الصلوة الا ان يكون الى القيا ما قريب لانه على تكبيره
 الافتتاح وهو القيام واذا انتهى الى الامام في الركوع وكبّر يديه تكبيرة الركوع
 ان كبر وهو قائم جازت صلواته ويكون تكبيرة الافتتاح **ق** وان كبر وهو قائما
 لم يجز **ق** يصلي في بيت غيره وفيه مالكه ومستأجره يستأذن للامانة من
 المستأجر لا منافع الناس ملكة له ولو قام وسط القوم فقد اساق الواحد مع الاما

جماعة ولو كان معه صبي يعقل بحث فيمنه ولو جاز الصف متصل سطح حتى يحسب الاخر
 فان خاف فوت الزكوة تجزى واحدا من الصفين ان علم انه لا يؤذيه واقتدى به خلف
 الصفوف جاز ولو كان في الصحراء ينبغي ان يكبر او لا يكبر ويجزى ولو جاز به اولا فتأخر
 في كبره هو نفس صلوة الذي تأخر وللعنى فيه ان هذا الجابت بالفعل فيصير بالاجابة
 بالقول **ط** اذا صلوا على دابة يجازت صلوة الامام ومن كان معه دابة
 ولا يجوز صلوة غيره اذا قام الامام الى الثالثة قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد
 فان المقتدى يتم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من
 التشهد فانه يتم التشهد ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من الدعاء الذي
 يكون بعد التشهد او قبل ان يصلي على النبي عليه السلام فانه يسلم مع الامام لان
 قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزمه الشهوة تركه بجاهل بخلاف الدعاء على النبي
 عليه السلام **ق** ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد
 لان الكلام بمنزلة السلام وان احدث الامام متعذرا قبل ان يفرغ المقتدى من
 التشهد فانه لا يتم التشهد ولو رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل
 ان يسبح المقتدى ثلثا الصبح انه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا تركها
 بالسنة ولو ركع الامام في الوتر ولم يقرأ المقتدى من الفاتحة شيئا ان خاف فوت الركعة
 فانه يركع وان كان لا يخاف بقيت ثم يركع ولو ركع الامام قبل ان يفرغ المقتدى من
 الفاتحة فانه يتابع لان الفاتحة ليس بعنصر ولو فرغ المقتدى من التشهد قبل فراغ الامام
 وذهب فأكبر جازت صلواته لان تمام الصلوة متعلق بالقدرة وقد تمت فعد
 الامام في حق المقتدى **ق** ولو نسى الفاتحة ولم يذكر حتى رفع رأسه من الركوع فانه
 لا يثبت ويجزى سجدة المشهور **ح** حسنة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها
 القوم احدها اذا لم تفتت الامام الثاني اذا ترك الامام تكبيرات العيد لا يكبر القوم
 الثالث اذا لم يقعد الامام في الثانية في دفعت الرابع والثالث لا يقعد هو ايضا الرابع
 اذا ادرك الامام آية السجدة ولم يسجد وذهب ولا يسجد القوم الخامس اذا سجد الامام ولم
 يسجد القوم لا يسجد القوم ايضا وفي اربعة مواضع اذا فعل الامام لا يتابعه ما يخرج
 عن اقاويل الصحابة فان خرج لا يتابعه ولو كثر في صلوة الجنان تحسنا لا يتابعه المقتدى
 والامام اذا قعد على الرابعة وقام الخامسة ساهيا لا يتبعه المقتدى فان لم يقعد
 الخامسة بالسجدة وعاد وسلم سلم معه المقتدى وان بقيت الخامسة بالسجدة سلم المقتدى
 ولم يقعد القوم على الرابعة وقام الخامسة ساهيا وشهد المقتدى وسلم ثم قعد
 الامام الخامسة بالسجدة فسدت صلواتهم تسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لم
 يفعلها القوم اولها اذا لم يرفع الامام يديه يرفع المقتدى والثاني ان الامام ينسى المقتدى
 ان كان الامام في الفاتحة او السجدة واذا ركع الامام ولم يكبر او لم يسبح في الركوع
 او لم يقل سمع الله لم يحسب او لم يكبر عند الخطا او لم يقرأ التشهد بقلها القوم
 ولم يسلم يسلم القوم والتابع اذا انتهى الامام التكبير في ايام التشريق وذهب

المقتدى بالوزراء والامام
 في صلواته سجدة لا يتابعه
 المقتدى ولو زاد في تكبيرات
 العيد يتابعه

بعد السلام كبر القوم **ق** المقتضى إذا أتى بالركوع أو السجود قبل الإمام هذه المسئلة على خمسة
 أصحها إن أتى بالركوع والسجود وقبل الإمام أو بعد الإمام أو أتى بالركوع قبل الإمام و
 سجده مع الإمام أو أتى بالركوع مع الإمام وسجد قبله أو أتى بالركوع والسجود قبل الإمام
 ثم يدرك الإمام يدركها في آخرها في الركعات كلها فإن أتى بالركوع والسجود قبل
 الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغیر قراءة ويتم صلوة لأنه
 لاحق ولأن الركوع والسجود في الركعة الأولى قبل الإمام لم يقع بمسئنة ففعل
 كذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود إلى الركعة الأولى فبصير ركعة تامة
 وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة فبصير ركعتين وينقل ما في الركعة إلى
 الثالثة وينقل إلى الثانية فبصير ركعتين وينقل ما في الركعة إلى الثالثة فبصير
 ثلاث ركعات بقيت الرابعة يغفر ركوع وسجود فيصلي ركعة بغیر قراءة ويتم
 صلوة وأما إذا ركع مع الإمام وسجد قبله فيجوز عليه قضاء ركعتين لأنه لما ركع
 في الأولى مع الإمام اعتبر ركوعه فإذا سجد قبل الإمام لم يغفر سجوده لما ركع في
 الثانية مع الإمام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية إلى الأولى فصار ركعة
 وبطلت الركعة الثانية لا تقابلت قيامه وركوعه ولا سجوده ثم لما ركع في الثالثة مع
 الإمام وسجد قبله لم يغفر هذه السجدة فإذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة
 في الرابعة إلى الثالثة وبطلت الركوع في الرابعة فبصير في الحكم ركعتان فيجب عليه
 قضاء ركعتين بغیر قراءة وأما إذا ركع قبل الإمام وسجد معه فيجب عليه قضاء
 أربع ركعات بغیر قراءة لأن السجود مع الإمام لا يعتبر إذا لم يتقدم ركوعه فيلزمه
 أربع ركعات وإن أدركه الإمام في الركوع والسجود في آخرها يجوز له أن يتأخر
 الواجب لكنه يكبر وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت الصلوة لكنه يكبر خلفه
 الإمام **ق** للمقتضى إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة
 فظن المقتضى أن الإمام في السجدة الثانية فوجد ثانياً والإمام في السجدة الأولى
 أن نوى متابعة الإمام ونوى السجدة التي فيها الإمام أو نوى السجدة الأولى
 جاز وإن نوى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام رأسه من
 السجدة وانحط للسجدة الثانية فقبل أن يصنع الإمام حبهته على الأرض السجدة
 الثانية رفع المقتضى رأسه من السجود الثانية لا يجوز سجدة المقتضى وكان عليه
 إعادة تلك السجدة ولو لم يعد بفصد صلوة **ح** جعل انتهى إلى الإمام بعد ما ركع الإمام
 ورفع رأسه من الركوع فكتب المقتضى الافتتاح وركع وسجد سجدين مع الإمام لم يكن
 للمقتضى مدركاً لتلك الركعة ولا يفصد صلوة وكذا لو أدرك الإمام في السجدة هـ
 الأولى كبر ركع وسجد سجدين لم يفصد صلوة رجل أدرك الإمام في قيام الركعة الأولى
 وركع مع الإمام ولم يقدر على أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية وركع و
 ركع المقتضى مع الإمام وسجد أربع سجرات للركعتين جميعاً كان السجدة أن منها للركعة
 الأولى وبعيد الركعة الثانية كلها لأنه لما لم يسجد للركعة الأولى حتى ركع ثانياً فإذا

سجد أربع سجرات للحصا بأحد الركعتين وارتفع الركوع الأخير فإذا سجد سجدتين والسجدة
 بدون الركوع لا يعتبر كان عليه قضاء ركعة الثانية **ق** جعل أدرك الإمام في الركوع فإنه
 يركع ولا يلزم بالثاء في الركوع بل أتى بالسجدة لأن الثاء سنة والسجدة كذلك
 والسجدة في محلها فأتى بالسجدة ولو أدرك الإمام في الركوع ووصل العبد فإنه يأتي
 بتكبير السجدة في الركوع لأن التكبير واجب والسجدة سنة والاستغفار بالواجب
 أولى إذا فرغ من الصلوة يستحب أن يتوجه إلى غير القبلة وكذا لو أراد أن يتطوع بعد
 المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كي لا يشبهه على القوم ويستحب أن يتوجه إلى غير القبلة
 ويصلي في غير القبلة لأن الميمين فضل على اليسار وعين القبلة ما يكون سجدة يسار
 المستقبل ويسار القبلة ما يكون سجدة يمين للمستقبل **ق** وإذا أدرك الإمام في
 القراءة يكبر ولا شيء إذا كانت صلوة جهرية والإمام يحسن بالعزاة ويكبر للإمام أن
 يتطوع في مكان صلوة وإذا خولت آخر الإمام والمقتضى يتقدم تحقيقاً للثقة و
 أن كانت صلوة لم يكن بعدها سنة يستقبل القوم بوجهه هذا هو السنة **ط** وأما
 المرأة للرجال لا يجوز حتى لو قدر بها ثم أفسدها لا يلزمه القضاء وإمامة
 الرجل للمرأة جائزة إذا نوى إمامتها إذا لم يكن في الخلوة فاما إذا كان في الخلوة
 فإن كان الإمام لبعضهم محرماً فإنه يجوز ولا يكبر وإن لم يكن محرماً فإنه يجوز
 ويكبر وإن قامت المرأة بحجب الرجل لا يصح اقتداء بها ولو لم ينو لها منها ولو قام
 خلفه صح اقتداءها نوى إمامتها أولاً وإذا صح اقتداءها به فقامت بحجب الرجل فلهما
 يستعد على الإمام صلوة ثم متى فسدت صلوة الإمام فسدت صلوة القوم ولو قد تمت
 إمامتها لا يجوز ولا يفصد صلوة الإمام ولو قامت وسط الصف فانه يفصد صلوة ثلثه
 نفر واحد من يمينها وأخرى من شمالها وأخرى من خلفها وإن كن ثلاث يفصد صلوة
 واحدة إمامة خلف واحدة عن يسارهن وثلاثاً إلى آخر الصفوف والأصل فيه أن
 الرجل مع المرأة إذا اجتمع في حرمته صلوة واحدة أو بقعة واحدة والمرأة من أهل
 الشهوة فيفسد على الرجل صلوة وإن عدم واحد من المعاني الثلاث لا يفسد ولو كن
 صفاً تاماً من النساء فانهن يفصدن صلوة من خلفهن ولا يصح اقتداءهم بالإمام
 وإن كان عشرة صفاً لأن نصف النساء إذا كان تاماً منع الاقتداء ولو كانت المرأة
 بحجب الرجل ولم ينو إمامتها وكل واحد يصلي صلوة نفسه لا يفسد على الرجل صلوة
 وإن كانت من أهل الشهوة وإمامت المرأة للنساء جائزة إلا أن صلوة خلفه في رأي
 أفضل من صلوة خلفه بحلة بالجماعة لا تفادى منسوخة ولو صليت بالجماعة يجوز أيضاً إلا
 أن إمامته تقوم وسط الصف ولا يقدم ولا يتقدم ولا تتأخر ولا تتأخر ولا تأخر
 الخشوع للثاء جازية إلا أنه يتقدم ولا يقوم وسط الصف حتى لا يفسد صلوة
 بالجماعات وإمامت الخشوع المشكل للرجل لا يجوز لرجلها امرأة والعبادات متى
 دارت بين الصلوة والفتنة فجلت على الفساد احتياطاً وإمامت المشكل مثله لا
 يجوز لرجل أن يكون الإمام امرأة والمقتضى رجل وصلوة الإمام تامة لأنه يصلي

صلوة بنفسه وصاحب البيت والى بالامامة في بيته من غيره الا ان يكون معه سلطان
او قاضيا فالخيار اولى بالامامة ولو اقتدى بالامام في اقتضا المجد والامام في الحرب جان
لان المجد مع تناهد اطرافه كبقعة واحدة ولو صلى في الصحراء ينظر ان كان يصلي وحده
فوضع سجوده يكون كالمجد له وكذلك يمينه ويساره وخلفه حتى لو خيل له انه احدث
والضرف **ح** ثم يتبين انه لم يحدث ان لم يجاوز موضع سجوده فانه يبنى على صلوة وان
جاوزه موضع سجوده لا يجوز له البناء ولو كان القوم يصلون جماعة في الصحراء الى اخر الصلوة
حكم المجد ولو كان بين الامام والقوم فرجة وهون في الصحراء ينظر ان كانت الفرجة قد ر
الضفين فصاعدا لا يجوز اقتداءهم واما مقدار المشي في الصلوة اذا مشى مقدار نصف
واحد لا يفسد وان كان اكثر من ذلك ففسد اذا صلى وليس بين يديه او بين يدي الامام
ستة فاراد رجل ان يمر بين يديه كم مقدار ما يحتاج الى ان يكون موصوعا مكرها فالج
مقدار مشيها بصر وهو موضع سجوده واذا صلى في الصحراء وله سجدة ستة فاراد العلم
ان يحط بين يديه لا يعتبر الخط هو المختار واذا انقذ عدا ستر لا يعتبر الالفاء و
هو المختار رجل يصلي التطوع في المسجد الجامع والمساكين يمرون بين يديه صلوة تامة واما
انهم عليه والام على الذين يمرون لا يفسد بالمشي عنده حتى في باب مطبخ لا يحل
للرجل ان يعطي سواد المجد رجل صلى بالقوم في قلاة من الارض مقدار ما ينبغي ان يكون
بين الامام والقوم متى لا يجوز صلاتهم اقله ما يمكن ان يصطف فيه القوم اقل مقدار
الطريق الذي لو كان بين الامام وبين المقتدى يمنع الاقتداء بمن من الجماعة وحمل العبير
وما دون ذلك لا يمنع لانه يسير **في المسبوق** رجلان سبقا بعض الصلوة فلما قاما
ليقضيان اقتدا احدهما صاحبه فصولا للفندي فاسدة قرا او لم يقرأ وهو المختار
لانه اقتدا في موضع الاقتراد وصلوة الامام جائزة **ك** ولو صلى احدهما انتم سبق
فظل له صاحبه وقضى مقدار ما قضى صاحبه ولم يقضى به سجدة صلوة **ق** رجل
اقتدى بالامام في ذوات الاربع فاحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يرى
ان الامام صلى ولم يبق عليه فان المقتدى صلى اربع ركعات ويقعد في كل ركعة
احتياطا **ق** ما ادرك المسبوق مع الامام اخر صلوة وما يقضيه او لصلوة هذا هو
الصحيح **ن** اذا ظن الامام ان عليه سهوا فوجد التسبيح وتلج المسبوق في ذلك ثم علم
ان الامام لم يكن عليه سهو الا شهور ان صلوة تقصد وان لم يعلم انه لم يكن
على الامام سهوا لم يفسد صلوة المسبوق المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام
ساهيا لم يلزم منه السجود والتسبيح لانه مقتدى بعد وان سلم بعد الامام كان عليه
التسبيح لانه صار منفردا المسبوق اذا شك في صلوة بعد ما قام الى قضا ما سبق
انه سبق بركعة او ركعتين فكم ينوي الاستقبال بغير خارج جاعل صلوة **ق**
المسبوق اذا قام الى قضا ما سبق به قبل سلام الامام يكون مسبوقا **ط** الامام اذا
احدث في ذوات الاربع واستخلف مسبقا بركعتين فان المسبوق صلى ركعتين
ويقعد حتى يتم صلوة ثم يشتغل بقضا ما سبق فلو صلى ركعتين ولم يقعد لفسد

صلوة كما لو اقتدى بالمقيم بالمسافر فاحدث المسافر واستخلف المقيم فمضى المقيم ركعتين
ولم يقعد ففسدت صلواتهم ومن تذكر الخليفة انه لم يصل الفجر ففسدت صلوة الامام الا
والثاني والقوم ولو لم يتذكر الخليفة لكن تذكر الامام الذي احدث فائت بعد ما خرج
من المسجد ففسدت صلوة خاصة ولو تذكر فائت قبل ان يخرج من المسجد ففسدت
صلوة وصلوة الخليفة وصلوة القوم **ح** المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة
التي يجهر فيها لا ياتي بالشاء وقدم ولا اذا قام الى قضا ما سبقه يثنى بالشاء و
يقعد للصلوة المسبوق بركعتين اذا نزل في قراءة في احداهما يفسد صلوة وان كان
مسبوقا بثلاث ركعات يجزئ في القراءة في الركعة الثالثة المسبوق يشهد مع
الامام وياي في الادعية على الصحيح لان صلوة ليست موضع السكوت **ط** المنفرد الذي
عليه الشهادة في القراءة في ركعة ففسدت صلوة ولو كان مسبقا بثلاث ركعات
او اربع ركعات فالقراءة في الركعتين المنبوق فيها يقضى اول صلوة في حق الشاهد
حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى قضا ثم بعد تسليم الامام فانه
يقضى ركعتين ويقرا في كل ركعة بالفاتحة والسورة ولو ترك القراءة في احداهما
يفسد صلوة وعليه يقضى ركعة ويشهد في ركعة اخرى ويشهد ويبلغ لانه
يقضى اخر صلوة في حق الشاهد **ح** ولو ادرك ركعة مع الامام من صلوة الظهر
او العصر او العشاء وقام الى القضا فعليه ان يقضى ركعة ويقرا فيها بالفاتحة
والسورة ويشهد لانه يقضى اخر الصلوة في حق الشاهد ويقضى ركعة اخرى
ويقرا فيها بالفاتحة والسورة ولا يشهد لانه يقضى اخر الصلوة في حق الشاهد
ويقضى ركعة اخرى ويقرا فيها بالفاتحة والسورة ولا يشهد وفي الثالثة بالخيار
والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين منها يقضى ركعتين ويقرا فيهما ويشهد
ولو ترك القراءة فيهما او في احداهما ففسدت صلوة لان ما يقضى اول صلوة في حق
القراءة ولو كان امامه ترك القراءة في الاوليين وقرا في الاخرين وادرك المسبوق
الامام في الاخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه وهذا كله بناء على ان المسبوق فيما
يقضى كالمنفرد والا لكان خلف الامام فلهذا القراءة على الاحق ونفسه على
المسبوق الامام اذا احدث فقدم مسبقا لا ينبغي له ان يقدمه ولو قدمه
لا ينبغي له ان يقدمه ولكن يقدم غيره وان تقدم ينبغي له ان يتم صلوة الاول فاذا اقتد
قدرا تشهد يتأخر ويقدم رجلا ادرك اول الصلوة فيسلم ثم هو الى قضا ما سبق
ولو لم يتأخر وفقد قدر الشاهد ففقدته او كملها واحدث منه ففسدت صلوة وصلوة
القوم رجل صلى الظهر اربع ركعات وجبت عليه القراءة في الاربع كلها بحيث لو ترك
القراءة منها ففسدت صلوة كيف يكون هذا قبل هذا اجل سبق بركعتين فاحدث الامام
فاستخلف هذا المسبوق وقرا الشاء اليه انه لم يقرأ في الاوليين فالمسبوق يلزمه
ان يقرأ في الاخرين لانه قائم مقام الاول في الاخرين فاذا سلم الامام القراءة
في الاخرين فكذلك على من قام مقامه فاذا قرأ في الاخرين لحقت هذه القراءة

في الاوليين فختلفوا في اخرين من القراءات فصار كان الخليفة لم يقبل في الاخرين
 فاذا قام الى قضاء ما سبق يلزمه ان يقرا فيما سبقه من الركعتين **ط** رجل صلى الفجر
 ولم يركع سبع سجودات سبب كيف يكون قبل هذا رجل ادرك الامام في قومه
 الركوع من الركعة الثانية فاحدث الامام واستخلف هذا الرجل واستأثر اليه انه
 ترك سجدة من الركعة الاولى لزمه ان يسجد ثلث سجودات سجدة للركعة الاولى
 فثقتا السجدة للركعة الثانية والخليفة يلزمه ان يسجد ثلث سجودات بربع
 سجودات لانه لم يدرك مع الامام ركعة فكان الكل سبع سجودات **ط** في الاستخفاف
 الاستخفاف جائز لما روي عن عمر بن الخطاب انه سبقت له في صلوة فاستخلفه
 كما عرفت بكبره عن الله من لا يصلح اماما في الابتداء لا يصلح خليفة في الاستخفاء
 حتى لو احدث رجل في صلوة قدم رجلا على غيره وضوء او صبغ المرأة فصولته
 وصلوة القوم فاسد **ح** امام سبقت له في صلوة فاستخلفه رجلا والفقير رجل
 آخر ونوى كل واحدة منهما ان يكون اماما فالامام هو الذي قدمه الامام لانه
 ما دام في المسجد كان حق الاستخلاف له **ق** وان نوى الامامة معا جازت
 صلوة الذي فسد بخليفة الامام وفسدت صلوة من افترى بخليفة القوم
 وان تقدم احدهما ينظر ان قدمه القوم خليفة الامام فكلنا وان قدم
 خليفة القوم فافترى عنهم نفى الاخر فافترى به البعض الاخر فصوله الاوليين
 جازية وصلوة الاخرين فاسدة وهذا اذا كان خلف الامام خلق كثير فان كان
 خلفه رجل واحد صار اماما قدمه الامام ولم يقدم نوى هو الامام او لم ينو
ح وان تقدم رجل من غير تقدم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام عن
 المسجد جاز ولو خرج الامام عن المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب فسدت
 صلوة الرجل والقوم ولا يفسد صلوة الامام الا **ق** الامام اذا احدث واستخلف
 رجلا من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح خلافه ولا يفسد
 صلوة القوم وصلوة الامام ايضا على الصحيح **ق** احدث فاستخلف رجلا من
 اخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما وان نوى حين
 قام مقام الامام وخرج الامام الاول قبل ان يصل الثاني الى مقام الاول فسدت
 صلوة الامام لانه كما خرج الامام الاول خلا مكان الامام عن الامام وشرط جواز صلوة
 الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد **ق** وهذا
 اذا احدث الامام ثم احدث المفترى فان احدثا وخرجا عن المسجد فصول الامام
 تامة وصلوة المفترى فاسدة امام سبقت له في صلوة فاستخلف رجلا واستخلف
 الخليفة غيره **ق** الفاضل ان كان الامام لم يخرج من المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه
 حتى استخلف غيره جاز وبصير كان الثاني يقدم بنفسه او قدم الامام الاول وان
 كان غير ذلك لم يجز **ق** ولو نوى الامام في المسجد وخليفته لم يؤدركا يتأخر الخليفة
 ويتقدم الامام الاول ولو خرج الاول من المسجد ونوى ثم رجع الى المسجد وخليفته

لم يؤدركا كان الامام هو الثاني **ح** امام تقوم انه رجع فاستخلف فيه فقيل ان يخرج
 الامام عن المسجد طهرانه كان ماء ولم يكن دما ان كان الخليفة ادى ركعا من الصلوة
 لا يجوز للامام ان يأخذ الامامة لكن يقدر بالخليفة لان الخلافة مأكدة باذكار كن
 وان لم يؤدركا ان يأخذ الامامة مرة اخرى لان المسجد مكان واحد فيجعل كانه لم يخرج
 وجهه من القبلة ولو ظن انه شرع على غيره وضوء ثم رجع الى المسجد فاستخلفه
 لم يستقبل الصلوة وان ظن انه احدث فاستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم علم
 انه لم يكن حدثا فسدت صلوة الكل هو الصحيح ظن الامام انه احدث فالنصف و
 قدم القوم من سجدة استيقظ بالطهارة فسدت صلوة الكل خرج عن المسجد
 او لم يخرج الامام اذا صار مطا ببا بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح استخلافه
 يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا اصابه وجع البطن او المثانة او غيره
 ذلك واستخلف رجلا لم يجز ولو قد اتم صلوة جاز **ق** والاستخلاف يكون بالا
 لركعة واحدة باصبع واحدة وان كانت اثنين فبالاصبعين هذا اذا لم يعلم
 الخليفة بذلك ولما اذا علم فلا حاجة الى ذلك ويسجد التلاوة يضع اصبعه على
 الجهة واللسان والشفوة على قلبه وقبل جوف راسه عينا وشمالا **ط** ولو تقدم رجلا
 فليهما سبق الى مكان الامام فهو اولي ولو قدم بهما يوافق رجلا فالعبرة للاكثر
 ولو استويا فسدت صلواتهم ولو احدث الامام واستخلف مسافرا وهو لا يعلم
 كصلى ولا يعلم ان الامام كان مقيما او مسافرا يصلي القوم ركعة ويقعد ثم ركعة
 ويقعد ثم يشير الى المقربين حتى يكثروا عذرين وصلى بالمسافر ركعتين ثم يصلي
 المقيمين ركعة واحدة **ح** ولو احدث الامام في الركوع فقدم غيره فليخلفه
 لا يبعد الركوع ويتم كذلك **ط** وتفسير الاستخلاف ان يأخذ بثوبه ويحمله الى المحراب
ح فالاحصل سنة اشياء اذا حصلت في الصلوة من غير ان يستدعيها المصل
 يجوز له ان يتوضأ ويبنى على صلواته الغايط والبول والريح الخارج من الدبر والرجل
 والقيح والقروح يسبيل منه شيء وللمحدث العمد والاختفاء والتفقهة يمنع بناء و
 كذلك اذا امنى من تفكر او مس لشهوة او رماه رجل بنفقة فادماه لا يبنى وكذلك
 لو مس جراحة فسال واستنجا فظهرت عورته حتى لو لم يظهر يبنى ولو قرأ
 ذاهبا وجائيا ففسد صلوة هو الصحيح لانه ان قرأها ذاهبا ففقد ادى جزءا من الحديث
 وان قرأها جائيا ففقد صلى مع المشي وانه لا يجوز ولو سجد او هل لا يمنع البناء هو الصحيح
 ولو دخل الشوك في رجل المصل او سجد فدخل الشوك في جبهته فسال منه الدم من
 غير وضوء لا يبنى وكذا لو عصه زبور فسال منه الدم ولو طلب الماء بالاشارة او
 اشترى بالطعام او نسي ثوبا في موضع الوضوء فرجع واخذ الثوب لا يبنى ولو رفع
 الماء يائنة وتوضأ به يجوز وكذا لو دخل الشربة ورد الباب ولو عطس فسبقت
 الحديث من عطاسه او تنجس فخرج بغيره لا يبنى هو الصحيح ولو توضأ ثلثا ثلثا في ايا
 لا يمنع البناء هو الصحيح اذا احدث ومكث مقدارا يركن لا يبنى وسنة يمنع البناء

شاة

وان يتقيد الفقهه واللام والاكل والاحلام والعمل بالدين والسوق في غير عمل الصلوة
ومن سبق للحدث في الصلوة فذهب ليتوضأ ويقرب به بش فذهب الى الماء قالوا ان كان
مقربه النحر والاستقاء افضل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه يسبق ولا يذهب الى الماء
المفترى اذا احدث فذهب وتوضأ ولم يفرغ الا امام فعلية ان يعود الى مكان
صلوته لمخالفة فلو فرغ امامه تحيى المفترى بين المقعود وبين الامام في مسجد
اخر وان كان منفردا فذهب ويتوضأ ثم يجتنب بين الرجوع الى المسجد
بين ان يتم في بيته والافضل للمفترى والمفترى اذا فرغ الامام من صلوته ان يعود
الى المسجد افضل ليكون مصليا في مكان واحد وقيل الصلوة في بيته افضل **ط** فاما
ان الامام اذا سبق للحدث ان كان معه رجل واحد ان كان اماما فولى الاقامة
اوله ينوقا في مقام الامام ولا قدمه اوله لقدمه لانه اذا كان وحده يعين له
حتى ان الامام الاول لو افسد على نفسه صلوته ولم يقصد صلوة الثاني ولو ان
الامام الثاني سبق للحدث وخرج من المسجد قيل ان يرجع الامام الاول فسدت
صلوة الاقامة وصلوة الثاني تامة وبني على صلوته واول سبقة الحدث من المسجد
قيل ان يرجع الاول فسدت صلوة الاول وصلوة الثاني تامة وبني على صلوته
كأول سبقة للحدث بعد اتياء الاول تحوالت الامامة الى الاول وفات صلوة
جميعا ولو جاء رجل واخذ بالثاني قبل ان يجيء الاول وسبق للثاني للحدث فخرج
من المسجد يكون الثالث اماما لها جميعا ولا تفسد صلوة واحدة منهما جميعا ولو
ان الثالث سبق للحدث وخرج قبل ان يجيء واحد من الاولين فسدت صلواتهما
وصلوة الثالث تامة والله اعلم **فصل في السنن عن عيشة وابن عمر** عن النبي
رضي الله عنهم عن النبي عليه السلام انه قال **من تأخر على اثنتي عشرة ركعة**
في اليوم واليلة بنى الله تعالى بيته في الجنة ركعتين قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتين
بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء فله مكدات لا ينفى ان
تركها **السنن** في ركعتي الفجر ثلث احدها ان يقرب في الركعة الاولى صورة الحارة
وفي الثانية الاخلاص الثاني ان يأتي بها اول الوقت الثالث ان يأتي بها في بيته
سنة الفجر لا يجوز اداؤها قاعدا او راكعا **ط** ولو افترغ ركعتي الفجر قبل صلوة الفجر فاسرها
ثم قضاهما قبل وقتها الفجر الاصح انه لا يجوز والا حسن ان يشرع في السنة ثم يسلم
للفريضة فلا يكون مفسدا للعمل ويكون مستغلا من عمل الى عمل لو خشى ان يفوت
الجماعة لو اشتغل بسنة الفجر ليشرع في صلوة الامام ثم تنفضي اذا طلعت الشمس
ط والا حسن ان يشرع في السنة ثم تركها ثم يشرع في الفريضة فاذا اداها
بعد الطلوع **ط** لو صلى ركعتين في الليل فاذا الفجر طالع لا يتوب عن سنة الفجر على
الاصح **ع** رجل صلى اربع ركعات في الليل فبين ان الركعتين الاخيرتين بعد طلوع
الفجر يحسب عن ركعتي الفجر عندها وهو رواية عن النبي حنيفة رحمه الله وبه يعني
فهذا في المسئلة الاولى منسوب عن السنة ايضا **ع** رجل انشغل في الامام

الناس في صلوة الفجر ان جاء ان يدرك ركعة في الجماعة يأتي بركعتي الفجر عند باب
المسجد وان لم يكن بهما في المسجد اشتدرك ان كان الامام في الصلوة او على العكس
وان كان المسجد واحدا يقف في ناحية المسجد ولا يصلحها مخالط الصف مخالفا للجماعة
فان فعل ذلك يكره اشتدرك لكرامة والافضل ان يصلحها في البيت ولا يطول
القرآن فيها وان كان يسجد ادر ان تشهد في ظاهر المذهب يدخل مع الامام
ويرك السنة ولو ادرك الامام في الركوع ولم يدرك الركوع هذا الم اول
الثاني يرك السنة ويتابع الامام ولو يدرك في الفجر انه لم يصل ركعتي الفجر لا يقطع
الفجر ولو صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع او الشراء والاكل
فانه يعدل السنة اما بأكملها او بشرك لا يبطل **ح** والسنة مع الفريضة في سنة الفجر
يفضو مع الفجر قبل الزوال وما غيرها من السنن فهل يقضى اخلاف المشايخ فيه **ط**
رجل ترك سنن الصلوات الحسن ان لم ير السنن حقا فقد اضر لانه ترك استحقاقا
وان راي السنن حقا الصحيح انه ياتم لانه جاء بذلك **س** رجل ترك السنن ان تركها بعد
فهو معذور والافلا بالسنة ان يصلي قبل الظهر اربع ركعاتين بعدها وفي العصر
لو صلى اربع ركعات فحسن ويكره ان يشغل بعدها وفي المغرب ركعتان بعدها
ويكره التسفل قبلها وفي العشاء بعدها اربع ركعات بتسليمه واحدة **ط** اذا جاء
بصلي الظهر الى الامام ولم يصل السنة قبلها يدخل مع الامام في الجماعة ولا يشترط
في ذلك ان يخاف فوت ركعتين من الظهر بخلاف صلوة الفجر فان من اسهم الى الامام
في الفجر يصلي سنة الفجر اذا كان لا يخاف فوت الركعتين والفرق ان سنة الفجر يفوت
لا المخلف لانها لا يقضى وسنة الظهر يقضى مادام الوقت باقيا **س** رجل صلى المغرب
في المسجد وخاف انه لو رجع الى المنزل يشتغل بسنة يصلي في المسجد ركعتين لانه
يتأخر اداؤها وقت المغرب وقت حقيق وان لم يخف صلى ركعتين في المنزل لانه
عليه السلام قال **بغير صلوة التجل في المنزل الا المكتوبة** **ك** واذا اراد ان يتطوع
بالنهار في الوقت الذي يتبطل فيه القطوع فان الافضل له ان يصلي اربع ركعات لا يسلم
الا في اخر سن ولو صلى ركعتين ركعتين جان ولا يكره والافضل هو الاربع والزيادة
على اربع ركعات بتسليمه واحدة مكره في النهار واذا اراد ان يتطوع بالليل فذلك
عندنا في حنيفة رحمه الله غير ان الزيادة بتسليمه واحدة غير مكره بالليل في ثمان
ركعات ولو ان الرجل اوجب على نفسه اربع ركعات بتسليمه واحدة فاذاها بتسليمين
فانه لا يخرج عن بدء ومن اوجب بتسليمين فاذاها بتسليمه واحدة جاز عن بدء
فهذا يدل على ان القرية في الاربع بتسليمه واحدة اكثر واذا افترغ التطوع بنية الاربع
ثم افسدها لا يلزمه الاضغاء ركعتين ولو افترغ بنية الست والثمان ثم افسدها
فعليه قضاء ركعتين في ظاهر الرواية وكذلك لو نوى مائة ركعة **ط** افترغ سنة
العصر في وقت مستحب فافسدها ثم اراد ان يقضها بعد العصر لا يجزى بخلاف
فضاء سائر الفوايت لانها واجبة من كل وجه فثابره عصر الوقت اما هذه ولجب

من قامته

غيرها فلا يظهر الوجوب في حق هذا الحكم الا بغيره انه لو افترق التطوع في هذه الحالة
 بوجوب قطعها ونوع من اقامتها ولا يقاوم الشروع صلا ولا جها فصار بالاحتمام موديا
 الواجب مع هذا يمنع من الاحتمام كفاها على هذا ستة الفجر اذا شرع انسان
 فيها ثم انصرفا ثم قضاها بعد الفجر لم يجز **ك** ومن يصلي التطوع قاعدا كما اذا اراد الركوع
 قام وسكع فالأفضل له ان يقرا شيئا اذا قام ثم يركع ليكون موافقا للسننة فلو لم يقرا
 واستوى قائما وسكع اجزاه وان لم يستوى قائما وسكع لم يجز به لان ذلك لا يكون ركوع
 قائما ولا ركوع قائما من اراد ان يصلي بنية للمصوم لا ينبغي ان يفعل لان نيت المصوم لا ينبغي
 لانه اذا صلى لوجه الله فان كان لم يجز بنية وبين خصمه عفو اخذ من حسنة ودفع اليه
 في الآخر فولى ولم يوفى وان لم يكن له خصم او كان وجري بينه وبين خصمه عفو لم يرفع
 اليه من حسنة فولى ولم يوفى **س** اذا اراد الرجل ان يصلي او يقرا القرآن فيخاف
 ان يدخل عليه الزبا لا ينبغي ان يتزك لان ذلك موهوم واذا افترق الصلوة بغيره
 وجه الله تعالى ثم دخل بعد ذلك في قلبه الزبا فالصلوة على ما اسر لان العجز عن
 يعترض في اثناء الصلوة غير ممكن **ك** رجل قضا وصلى الظهر جازت صلوة والفجر
 لا يبر هو المختار اما الجواز فلان الامن الشيء يقتضي الاجر واما القول فلان الله
 تعالى قال انما يقتل الله من المنافقين وشرايط النفوس عظيمة والرياء لا يدخل في صوم
 الفريضة وفي سائر الطاعات يدخل **ك** وكل صلوة بعد هاسته بكرة الفقد بعد هابل
 يشغل بالسنة ليدل بفضل بين السنة والمكتوبة ويلزم التطوع بالشروع مضيا
 قضا القول تعالى ولا تطولوا اعمالكم فيجب المصحب للضوء بعد الفصول
 بكرة قاعدا مع القدرة على القيام وان افترقه قائما لم يفقد من غير عذر جان **ح**
 اذا كانت السنة الاولى من الظهر بسبب الاشتغال باداء الفرض بالجماعة والوقت
 باقى فقدم الاربع على التين في قضاء السنة **ش** وان اقيمت الصلوة بعد الشروع
 في التطوع لم يشنعوا ولا ينه عليه وبعد ما صلى من الفجر او المغرب ركعة قطع وشرك
 وان كان قد صلى الثانية الفجر فان لم يقربها بالسجدة قطع ايضا واذا قربها بالسجدة لم
 يقطع ولا يشارك الامام اذا شرع في نافلة فضلى ابيها ولم يقرب ايضاً شيئا فعليه
 قضاء لكعينين بناء على ان ترك القراءة في الشفع الاول من التباعية يوجب
 فساد التبرعية فلا يصح الشروع في الشفع الثاني قبل ان يعلق الضعاء بكعينين لا عينين
 رجل شرع في نافلة رباعية فقرأ في ركعة من الشفع الاول وسأله من الشفع
 الثاني ففرضي ان يجاوا في الثانية والى عينين فعليه قضاء الاخرين ولو قرأ
 في الاخرين لا عينين فعليه قضاء الاوليين ولو قرأ في الاوليين لا عينين فعليه قضاء الاوليين
 فعليه قضاء الاوليين لا عينين فعليه قضاء الاوليين ولو قرأ في الاوليين لا عينين فعليه قضاء الاوليين
 ولو قرأ في الاوليين لا عينين فعليه قضاء الاوليين ولو قرأ في الاوليين لا عينين فعليه قضاء الاوليين
 واحد فالفقود الاول ليس بغيره اذا سمع من قراءة السورة في الشفع الاول من
 الفرض قضاها في الشفع الثاني بعد العاشرة اذا شرع في الفقل في وقت الطلوع

او الغروب ثم قطع يجب عليه القضاء واذا شرع في صلوة على ظن الغاية ولم يكن عليه شيء
 قطع له يجب قضاها **م** في التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء هو الصحيح **ط** ويجب
 ادائها بالجماعة والجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه اقامها بالجماعة بنحصر من كبار الصحابة
ق والجماعة على وجه الكفاية ان ترك اهل المسجد كلهم ففدا سوا او تركوا السنة **ط** وان اقيمت
 التراويح في المسجد بالجماعة ويختلف رجل من اساق الناس وصلى في بيته يكون تاركها
 للفضيلة ولا يكون مسيئا ولا تاركاً للسنة ان كان الرجل ممن يقتدى به وليس للجمعة بحضوره
 وعل عند عينه لا ينبغي له ان يترك الجماعة الا ان تركه لتفيل الجماعة او اصابته في البيت بالجماعة
 ففدا جان فضيلة اداء بالجماعة الا ان في المسجد افضل لان فيه تكثير الجماعة وكذلك
 في المكتوبات **ق** ويجب ان يصلي في مسجد خمس ركعات في كل يوم في كل صلاة ولو لم يعلم
 في كل ركعتين وكل ما يصلي تروحية فنظر بين تروحيين ونظر بعد التروحية لكان
 قد ربح ويحرم ثم يؤتى بركعة والانتظار بين كل تروحيين مستحب والاستراحة على خمس
 تسليمات اكثرهم على انه لا يستحب هو الصحيح **ح** والاساطهار بين كل تروحيين
 مستحب مقدار تروحية وعليه عمل اهل الحرمين غير ان اهل مكة يطوفون بين كل
 تروحيين اسبوعا واهل المدينة يصليون بذلك اربع ركعات بدل ذلك واهل
 كل بلدة بالخيار يسجدون او يعطون او ينظرون سكونا واهل بصكون قيل بركه وقيل
 لا والاستراحة على خمس المصحح انه اذا لم يسترح بين كل تروحيين لانه يخالف عمل اهل
 الحرمين **ط** ومقدار التراويح عشرون ركعة خمس تروحيات بعشر تسليمات تسليما
 في كل ركعتين **ق** ولو زاد على العشرين جماعة بكرة بناء على ان صلوة تطوع بالجماعة
 مكروه **ح** وقتها ما بين العشاء الى الوتر هو الصحيح **ق** فلو صليها قبل العشاء او
 بعد الوتر لم يوردها في وقتها ولا يكون تراويحا **ق** رجل دخل المسجد فوجد الناس يصليون
 التراويح وهو لم يصل العشاء افترق التراويح معهم ثم صلى العشاء لا يجوز على الامم
 وان وجدهم في الوتر وهو لم يصل العشاء فضلى الوتر معهم لا يجوز وتر **ح** اذا كانت التراويح
 لا يقضى هو الصحيح **ق** ويجب باخر التراويح الثلث الليل والاحضل استغابا لكثر الليل
 بالصلوة فان آخر التراويح الى ما بعد نصف الليل هو الصحيح امام صلى العشاء على
 غير وضوء وهو لا يعلم ثم صلى ثم امام آخر التراويح ثم علوا فعليه ان يعيد العشاء
 والتراويح لان وقت التراويح ما بين العشاء الى الوتر **ط** اذا نوى التراويح او سنة الوقت
 او قيام الليل في رمضان جان كما لو نوى الظهر وفرض الوقت عند اداء الظهر وان
 نوى الصلوة او صلوة التطوع لا يجوز على الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب رعايتها
 الصفة للخروج عن العدة وذلك بان ينوي السنة والاحوط الذنوي التراويح او سنة
 التراويح وسائر السنن يتأدى بمطابق السنة والاحوط الذنوي التراويح او سنة
 الوقت او قيام الليل وسائر السنن الاحتياط ان ينوي ما يقرب من الله صلى الله
 عليه وسلم **ط** واذا صلى التراويح مقننا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير
 التراويح الصحيح انه لا يجوز وكذا اقتدى بالامام بصلي التسليمة الثانية او العاشرة

سنة

والمفندي نوع التسليمة الاولى والثانية لان طلوع واحدة وليس عليهما ينوب التسليمة الاولى والثانية ولو افندي بالامام في التراويح والمفندي نوع سنة العشاء فان لم يكن صلى السنة بوجوه العشاء حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح سنة هذا الوقت سنة العشاء فلم يختلف صلواتها ولو صلى التراويح سنة الفوايت من صلوة الفجر لم يكن محسوبة من التراويح **ط** اذا صلى التراويح الواحدة امامان كل امام تسليمة الاحم ان لا يستحب امام صلى التراويح في مسجد في كل مسجد على الكمال لا يجوز الاحتفاء بالامام في التراويح وهو صلى مرة لاسباسه فيكون هذا اقتداء بالنظر بمن صلى السنة **ق** ويجوز في كل ركعة عشر آيات هو الصحيح لان المصنف في التراويح سنة وبه لان عدد ركعات التراويح في الثلثين ليلة ستمائة واثبات الفرائض في الاثني عشر فانما في كل ركعة عشر آيات في التراويح ولا يترك المصنف لكسر القوم **ق** والمصنف من ثلثين فضيلة والمصنف في ثلثين ركعات في كل عشرة مرة افضل **ط** وينبغي للامام وغيره اذا صلى التراويح وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن ان يصلي على عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات والزهاد واهل الاجتهاد كما يجمعون في كل عشرة ليالي وعن ابي حنيفة رحمه الله انما كان يجتمع في شهر رمضان احدى وستين ختمًا ثلثين في الايام وثلثين في الليالي والحدود في التراويح وصلى ثلثين سنة الفجر بوضوء العشاء والاحضن قبل الفقرة بين التسليمات **ق** الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح لا يزد على المصنوع على النبي عليه الصلوة والسلام وان ثقل على القوم **ح** اما الضبيان في التراويح للرجال لا يجوز على الصحيح والمصنفان يجوزوا كما عرفت التراويح قاعًا بلا عذر على الصحيح ويكره ولا يجوز سنة قاعًا بلا عذر ويكره الظن على السطح في شدة الحر وكذا يكره ان يضع يديه على الارض عند القيام لما فيه من الكمال الامر **ط** اذا سلم الامام في ترويحية وقفا **ب** لبعض القوم صلى ثلث ركعات وقفا بعضهم صلوا ركعتين ياخذ الامام بما كان عندهم وان لم يكن على يفتين ياخذ بقوله من كان صادقًا عنده وكذا لو وقع الاختلاف بين جمع والقوم والامام يعمل **ق** وان وقع الشك انه صلى تسعة تسليمات او عشر تسليمات الصحيح المصنف يقولون تسليمة اخرى فزادوا احتياطًا **ق** في التراويح واجب وهي ثلث ركعات كالمغرب لا يسلم بينهما ويقرأ في جمعها والمصنف ان يقرأ بعد الفاعلة في الاولى سبع اسم وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقت في الثالثة قبل الركوع برفع يديه ويكثر ثم يفتن وليس فيه دعاء مقدر وغز الله عليه السلام انه كان يقرأ اللهم اناستعينك وتستغفرك واناستغفرك وتؤمن بك وتوكل عليك وتشتي عليك الخير كله تشرك ولا تكفرك وتعلم من يغفر الله لهم اياك بعد ذلك صلى وسجد اليك نسعي وخفد زجوا حركتني عنادك ان عبادك بالكلية ملحق اللهم احدها فبين هدية وعافنا فبين عافيت وتولنا فبين تقابيت وباركنا فيما اعطيت وقنارنا شتمنا فقتيتك تقضي ولا يفضي عليك انه لا يذلل من واليت

ولا يعز من عادية تباركت ربنا وتعالى **ح** ومن الاجسب القنوب يستحب ان يقول اللهم اغفر لي ذنوبي **ب** بعضهم يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وهو الخنا واذا فت الامام في الوتر فالمفندي يقرأ خلفه ولا يصلي على النبي في القنوت هو الخنا **ح** ولو اجتمع اهل القنوة على ترك الوتر اذ بلغ الامام وجسدهم وان لم يفتقوا قال لهم **ط** واداء الوتر في رمضان بالجماعة لفضل ولا يجهر الامام دعاء القنوت على الصحيح لان الاصل في الاداء والادعية هو الاخفاء ولا يربط يديه في القنوت بل يعقد ولو كان الامام يفت في القنوة بين الركوع والسجود فالمفندي تابعه وكذا يجوز السجود قبل السلام وكذا في كبير التبعيد **ط** ولو صلى الفجر خلف الامام يفتن لاتباعه والخنا رانه سيكت قائمًا ولو سمع عن القنوت فركم لم يذكر لا يعود **ق** رجل او تر يقرأ في الثالثة القنوت وينسى القراءة حتى ركع او قرأ الفاعلة ونسى السورة حتى ركع رفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع وان قرأ الفاعلة والسورة ولم يفت حتى ركع يمضي على صلوة ويسجد السجود لان القنوت واجب ولا يجوز بعض القنوت لان قامت الواجب بخلاف الاولى لان نقص الركوع كان لاقامة الغرض **ح** رجل او تر ولم يقرأ في الركعة الثالثة لا يجوز لان الوتر في حق اشراف القراءة ليس حكم حكم الفريضة رجل شغل في الوتر وهو في حال القيام انه في الثانية او في الثالثة يتم تلك الركعة ويقت فيها ليجوز ان يقرأ في الثالثة ثم يقعد ويقوم فيصليها اخرى ويقت فيها ايضا هو الخنا **ك** فصل فيما ينسب للصلوة لنفسه للصلوة بوجاهة فعلى وقول اما الفعلي اذا حدث في صلوة من ثبوت او غايب او يجر او عاف فتعدت صلوة وان لم يتعد وسبقه الحدث ان كان الحدث موجب الفصل كذلك وان كان موجبًا للوضوء فان كان يفعل الاحدى فذلك وان لم يكن يفعل الاحدى ينسب للصلوة بل يتوضأ ويصلي واذا كان على يده دمل او جراحت او ثمة فغيرها بيده غيرا فسال منها الدم فسدت صلوة وان لم يجرها ولكن انشقت باصابع اليد او الثوب في الركوع او السجود وسال منها الدم فسدت صلوة وهو غير له ما لو رماه اناس بسدة او حجر ولو سقط من السقف حجر او خشب على المصلي فادماه او دخل لشوك في رجل المصلي او جبهته عند السجود وسال منها الدم بطلت صلوة **ق** وان فعل فعلا ليس من افعال الصلوة فان كان كثيرا لم يمتد بدنس صلوة والا لا وكل ايقام باليدين فهو كثير وان فعل بيده واحدة فهو قليل ما لم يكن ذلك فعلى هذا اذا ضرب دابته مرة او مرتين لا يفسد صلوة وان كان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة يفسد صلوة **ط** ولو انشفض عمامته كواكبويه مرة او مرتين لا يفسد وان تعمم فسدت والمرأة اذا تخرت فسدت صلواتها ولو غلق الباب لا يفسد وان انفتح الباب المخلوق بقصد لان ذلك يحصل بفعلين بادخال اليد في الخلق ثم شغل الخلق والثانية بشاغل بادخال اليد وتحرير الخلق وقت الفتح ثم اخرج الخلق من موضع الشغل ولو شغل السراويل فسدت صلوة وكذا لو شغل القميص **ق** واذا حلق من صنع من جسد ثلاث مرات بدفعة واحدة

تفسد صلوة ولو ضربت ناسا بغيره وسقطت **ط** واذا برح في راحة او كبر من ثياب
لا تفسد وان روي بعضهم فسدت صلوة وقيل في العمل الكثير ما لو راد انسان ويتيقن
انه ليس في الصلوة اما اذا شك فهو قليل والمصلّي لو سرح لحبته او رآه فسدت صلوة
ك وقيل يجوز ذلك الى المصلّي ان استكثره فهو كثير ولا فلا وهذا القول اقرب
الى قولنا بغيره رحمه الله لانه في جنس هذه السائل لا يقدر تقديره بل يجوز له ان يراى
المصلّي **ق** ولو حلق المصلّي وجهه عن القبلة من غير عذر او يقدر على الامام من
غيره فسدت صلوة بحاذا المرأة التي تجلس في صلوة مشتركة لشركة الخيمت و
المرأة في صلوة الرجل قلت الحاذات لو كثر بالغة كانت المرأة او صغيرة
عائلة افقدت اماما نوى امامتها في الفريضة او افقدت مقطوعة بالمعصية **ق** والمثاني
شروط المشاهات **ح** فان قامت بحجب امام نوى امامتها وكبرت مع الامام لم
ينفقد تحريمه الامام هو الصحيح وحذ الحاذات ان يجاذى عضو منها عضو من الرجل
حتى لو كانت المرأة على ظله ورجل جناها اسفل منها او خلفها ان كان يجاذى الرجل
شيئا منها يفسد صلوة المرافقة للفرق او الامة بالافقة اذا صلت بغير قناع جاز
ولم يفرق فسدت صلوة اذا اصاب التوبط والدك **و** والمراد افترق عاريا ثم وجد
التوبط في خلال الصلوة يفسد اذا سبقه الحدث فمكث ساعة بعد الحدث ولم يفرق
فسدت صلوة اذا اصاب التوبط والبدن نجاسة اكثر من قدر التبرهم او طرح هذا
المقتدر في الزحمة امام الامام او في صف النساء او في مكان نجس او طهر وان
لو سقط ثوبه وانكشف عورته فبما تعد ذلك فسدت صلوة قل ذلك او كثر وان
لم يتعد فان يجرد مع ذلك او مع فسدت صلوة علم بذلك ولم يعلم فان تودى ركنه
فمكث فان كان بعد لا يفسد **ق** ولو تمقهه في صلوة قبل التشهد يفسد صلوة
واذا اجردت الامام فقدم حذبا او جنبا او امرأة او صبيا او مجنون او كافرا
وخرج من المسجد ففسدت صلوة الكل صاحب الجرح المستأكل اذا قطع دمه او خرج
لوقت في خلل الصلوة والمقيم اذا وجد الماء وما سمح الحلق اذا انقضت مدة
سجدة وصاحب الجبريت اذا سقطت ثوبه فسدت صلوة اذا فرغ المصلّي
من المصنّف فسدت صلوة ولو نظر في المصنّف وفي الخراب ونظر ولم يقرأ الا بقصد
صلوة هو الصحيح ولو اغشى على المصلّي او جن فسدت صلوة ولو صلى الرجل في قصر
محلوا الجيب فوق بصره في التوكيع والتجود على من حله لا تفسد صلوة ولو نظر
لنسان من تحت الثياب وراى عورت المصلّي لا تفسد صلوة ولو مشى في
صلوة مقدار صفتين ان مشى دفعة واحدة تفسد صلوة ولو مشى مقدار
صف لا ولو مشى الى صفتين ووقف ثم مشى الى صفت لا تفسد ولو رفع المصنّف
من مقامه ثم وضع من غير ان يجول عن القبلة لا تفسد صلوة ولو تفكر
في صلوة فنكر حديثا او شعرا او كلاما مريئا ولم يذكر ذلك بلسانه
لم تفسد صلوة وان جذبت الدابة حتى اذالت عن موضع سجوده فسدت صلوة

لو اذا افترق عاريا ثم وجد التوبط
في حاله لا يفسد صلوة اذا سبقه الحدث
فمكث ساعة بعد الحدث ولم يفرق

ولو قرأ أو ركع وحده وهو قائم تفسد صلوة ولو ركع او سجد نائما اعادة وتفسد صلوة
ولو نام في ركوعه او سجوده يقيده ولو سجد على مكان نجس ثم اعادة على مكان طاهر جاز
صلوة وان تعد فسدت صلوة ولو حلق وجهه عن القبلة ثم توجه من ساعته
لا تفسد ولو اخذ من الخارج سمسة فابنعهها فسدت صلوة وان تعد فسدت
صلوة ولو حلق وجهه عن القبلة ثم توجه من ساعته لا تفسد ولو طلب من المصلّي
شيئا فاوى برأسه لا تفسد ولو كبت في صلوة خطأ مستبلا لا تفسد صلوة
الا ان يطول فيصير عملا كثيرا فحينئذ يفسد صلوة وحده الطول ان يرب
على ثلاث كلمات ولو كبت على يده او على الهواء شيئا لا يستبين لا يفسد صلوة
وان كثر **ط** وان اكل او شرب فسدت ولو وقع في فيه برودة او ثلج او مطر وانلعه
فسدت وان كان في فيه سكر يذوب ويدخل ماؤه في حلقه فسدت صلوة هو
الحنا ولو اكل السكر قبل الشروع والحلاوة وفيه فدخل حلقه مع البراق تفسد
صلوة **ع** ولو نفث شعره في الصلوة ان نفث ثلاث مرات فسدت صلوة لانه
عمل كثير وان كان اقل من ذلك لا المصلّي اذا كان يرفع رجل من مقامه ثم قام المصلّي
ولم يحلقه عن القبلة لا تفسد صلوة لا يفسد ان كان يرفع رجل من مقامه ثم قام المصلّي
او سجد متعمدا لم يفسد صلوة ولو لم يكن في الصلوة انه لم يمس برأسه فسدت صلوة
واما المفسد من حيث القول اذا تكلم في صلوة عامدا او ناسيا او نائما قليلا او
كثيرا قبل ان يقعد فمما تشهد فسدت صلوة وكذا لو سأل عن انسان او زوال السلام
فلو اراد ان يسأل عن احد ساهيا فقال السلام ثم علم فسدت تفسد صلوة ولو بكى في
صلوة فان سال دفعة من غير صوت لا تفسد صلوة وان ارتفع صوته ففصل به
حرفا ان كان من ذكر الجنة او النار لم يفسد وان كان من وجه او مصيبة تفسد
ولو قال انا وقتا وان في صلوة وقال او واه آه تفسد صلوة ان كان من وجه
او مصيبة ولو لم يمتد العزب والصابه الوجع فقال باسم الله تفسد وقيل لا تفسد
وان تخفق ان كان بعد لا تفسد وان كان بغيره تفسد ولو عطس رجل ففصل
المصلّي بيمينه فسدت صلوة لانه اجابه ولو عطس المصلّي بيمينه ان يسكت فان
قال الحمد لله لا تفسد **ق** ولو لم يدر رؤية الهلال لم يركب الله تفسد صلوة **ط**
ولو سمع اسم النبي فقال اللهم صل على محمد تفسد ولو تخنخ لتعجبين الصوت تفسد
وتخصيل الصوت لا ولو تثنى وجب فصل منه صوت او عطس فصل منه صوت مع الطر
لا تفسد صلوة ولو قرأ الامام اية الزحمة او العذاب فقال الحمد لله صدق الله فقد
اسأله ولا تفسد صلوة ولو قال للرجل اسمه موسى وما لك بيمينك يا موسى ان قضيت
فراعة القرآن لا تفسد ولا تفسد المصلّي اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول
ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الامر الاخرة لا تفسد وان كان الامر الدنيا يفسد و
لو قال رجل بين يدي المصلّي ومع الله الهما اخر فقال لا اله الا الله واراد به الجواب
تفسد صلوة ولو قال في الصلوة في ايام الشريعة الله اكبر لا يفسد المصلّي اذا عطس

وقال لنفسه بن حنك الله يا نفسي لا تقصد صلوة ولو عظم رجل في صلوة فقال له رجل
 في الصلوة بن حنك الله فقال له العاطس اربعين يقصد رجلان يصليان فعضل احد هما
 فقال رجل خارج الصلوة بن حنك الله فقال لا جيبا تقصد صلوة العاطس ولا تقصد صلوة
 الاخر لانه لم يربح له **ط** المصلي اذا فتح على من ليس في الصلوة ان اراد به قراءة القرآن
 لا تقصد وان اراد به تعليم ذلك الرجل يقصد ثم يقصد صلوة بالفتح مرة وهو الصحيح
 وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فاخذ المصلي بفحمة فسدت صلوة لانه يعلم
 وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة ولم
 ينقل الى اية اخرى جان ولا يقصد صلوة احدا الامام بفتح تحت او لا وان كان ذلك
 بعد ما قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة فان انقل المصلي الامام الى اية اخرى لا ينبغي له
 ان يفتح فان فتح واراد به التعليم فسدت صلوة وان اخذ الامام بفحمة تقصد صلوة
 الكل وان قرأ الامام مقدار ما يجوز به الصلوة الا انه توقف ولم ينقل الى اية اخرى حتى
 فتح المفسد في الصحيح انه لا يقصد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفحمة لا يقصد صلوة
 ولا ينبغي للمفسد ان يفتح قبل الاستفتاح ولا الامام ان يلح المفسد في الفتح لكنه يركم
 ان كان مقدار ما يجوز به الصلوة او ينقل الى اية اخرى المصلي اذا اخبر بخبر يستع
 فقال للمفسد الذي واخبر يا مفسد فقال سبحان الله او يجنب بحوله فقال لا اله
 الا الله اوقه الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم يقصد صلوة وان اراد به الجواب
 فسدت صلوة ولو اخبر بمصيبة او جبر بسوقه فقال لا اله الا الله وانا اليه راجعون
 ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تقصد وان اراد به الجواب تقصد
 ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده رجل اسمه يحيى فقال لا يجزيك الكتاب
 بقوله او كان في السفينة وابنه خارج فقال لا ينبغي ان يركب معنا ان قصد به قراءة
 القرآن لم يقصد وان قصد به الخطاب لم يقصد **ق** ولو قال ان اركبكم الاعلى واراد به الاجابة
 عن نفسه يصير كافرا ويطل صلوة ولو قال رجل بين يدي المصلي مع الله الهة اخرى
 فقال المصلي لا اله الا الله واراد به الجواب يقصد صلوة واذا دعا في الصلوة بما جاء في
 الصلوة ولو في القرآن او في المأثور ولا يستقبل سورة له من العباد كقول الله اعظم له
 لا الذي والحق منين والمؤمنات لا تقصد صلوة وان لم يكن في القرآن ولا في
 المأثور لا يستقبل سورة له من العباد تقصد صلوة وان كان يستقبل سورة له من
 العباد لا تقصد **ق** في **ق** الفاتح المصلي اذا اخطأ في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه اتمان
 يكون الخطأ في الاعراب او بتخفيف المشددة او بتثنية المخففة وترك المخففة وترك المد
 في الممدود او باخال المد في غيره او بترك حرف او كلمة مكان كلمة او اية مكان آية
 او بالتقديم والتأخير او بوصل المفصول او بضمه والخطأ في النية **الخطأ في الاعراب**
 اذا لم يغير المعنى لا تقصد صلوة كما لو قرأ ان المؤمنين والمؤمنات بالنصب اقر او لم
 يجعل له عينا بالنصب اقر او لم يبدل الله بنصب الدال بالميم والنصب بالنصب
 النون ويقصد بكسر الباء ونصبها لان الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه

يقدر وان يقرأ المعنى بغيره فاحشا بان قرأ وعصى ادم نبي بنصب ميم ادم ورفع الرب
 او قرأ البارى المصير بنصب الواو او قرأ انما يحشى الله من عباده العلماء برفع الهاء
 ونصب العلماء او قرأ اخر خلفنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وان لنا بفتح اللام وما يعلم
 تأويله الا الله بفتح الهاء وان الله يرى من المشرقين ومن موله بكسر اللام الرسول وما اشبه
 ذلك اذا قرأ خطأ فسدت صلوة في قوله المتعلقين وفي قوله المتأخرين لا يقصد وما
 قال المتعلقين من الحوطة وما قاله المتأخرون اوسع **ق** تخفيف المشددة لا تقصد صلوة بتخفيف
 المشددة الا في قوله رب العالمين او قوله اياك نعبد فانه يقصد وعامة المشايخ على ان ترك
 المد والتثنية بمنزلة الخطأ في الاعراب لا تقصد صلوة بقوله المتأخرين **ح** ولو
 قرأ ان النفس الامارة بالسوء وركب الناس وترك التشديد فاخار عامة المشايخ ان يقصد
ح ذكر حرف كان حرفا اذ المرعى المعنى بان قرأ ان المسلمين ان الظالمون وما اشبه ذلك لانه
 لا ينبغي للمعنى لا تقصد صلوة لانه لا يغير المعنى ويقيم بالخطأ ما يقيم بالصواب **ق** ولو قرأ
 ما ليس في القرآن بخوان قرأ كوكبا مينا مينا بالسط او لمحي القيام لا يقصد **ق** وان اخلف
 المعنى وقرأ ما ليس في القرآن بخوان يقرب الاحكام بالشعير بالشين المنقوطة فوفقا
 الثلاث يقصد **ح** وان ذكر حرفا مكان حرف وغير المعنى فان امكن العضل بين الحرفين
 كالطامع الصاد فقر الطامحات مكان الصالحات يقصد صلوة وان كان لا يمكن العضل
 بين الحرفين الا بشقة كالطامع الصاد والصاد مع السنين والطامع مع تاء الاكثر
 على انه لم يقصد ولو قرأ ولا يغوث ويعوق ونسرا بالصاد والله الصمد بالسين او
 اساطير الاولين بالصاد واساطير بالتاء وهو حسين بالصاد لا تقصد ولو قرأ التاء
 بالطاء او لا انفصام لها بالسين تقصد صلوة ولو قرأ الامن خطف الخطفة بالتاء
 فيها او ببطش البطشة بالتاء او مستسقى بالغين او والعاديات خجما بالطاء
 او ترى الجبال بالتاء او تحبها جامة بالتاء المنقوطة فوفقا او قرأ بل الساعة عدا
 بالتاء المنقوطة فوفقا او قرأ تيا با خطرا بالتاء او قرأ استر والسمع لتستر بالغين
 او قرأ الخاشعين خضيم بالسين او قرأ غنير المعصوب غير بالقاف او المعصوب
 بالتاء او بالظاء او قرأ الصراط بالتاء او قرأ لاناخذ سنة بالتاء او قرأ وامرنا
 مطرا بالتاء تقصد صلوة في الكل **ق** ولو قرأ لانتم اشد رهبة بالطاء او قرأ واطعنا
 بالتاء او قرأ تحبها جامة بالخاء او قرأ خاشعين خاشعين بالنون او قرأ فقل
 عسيتم بالصاد او فان عصوك بالسين او قرأ ففكرتكم تجلوا بالخاء المنقوطة
 فوفقا او قرأ يهودون بالتاء المنقوطة فوفقا او قرأ كل كفار عبيد بالتاء
 او قرأ بلغت بالقاف او قرأ عظيما بالصاد او قرأ بظنين بالتاء او قرأ القاتين
 بالطاء او قرأ الشيطان بالتاء او صدقناكم بالسين او بصلطون بالسين او
 قرأ اللهم صل بالسين او قرأ طلقها بالتاء لا يقصد صلوة بالوجه كلها **ق** ولو
 قرأ سربا بالصاد او سباحونا بالصاد او الى الصخر بالسين او فطرت الله التي فطر
 الناس عليها بالتاء او فاطر السموات بالتاء او فصل الآيات بالسين او ويدرأو

بين

عنه

عنهما العذاب بالنزول المنقولة فيهما أو في الطهر بالنزول ويحذفان بالسبب أو سوطا
بالصداق ومن فتوى بالصاد أوله أن يظن بالنزول أو لعل بالصادقين بالسبب أو وهو
مكتوب بالصاد أو بالذات أو قولاً سدياً بالصاد أو من القائلين بالطاء أو ومن يفتي بالنزول
أو في المعبرات صحتها بالسبب أو فتى بها بالظاء أو ذلت بالصاد أو ذلتها بالصاد
أو أن حامية بالحاء المنقولة فيهما أو قرأت في تصديق بالظاء أو اللط بـ التاء أو والقيف
بالسين أو الشاء بالظاء أو يفتح اليتيم بتسكين الذال فيفسد صلوة في الوجوه كلها
وان زاد حرفاً في كلمة فتوى على وجهين أن لا يتغير المعنى ومثله يوجد في المعنى لا يفسد صلوة
كالوقر وأمر بالمعروف والنهي عن المنكر زيادة الألف أو قرأ أو ردوها لا يفسد
صلوة عند عامة المشايخ لأن يغير المعنى بالزيادة كقوله أن سبعينك لشيء وإن بزيادة الواو
أو قرأ وأنك لمن المرسلين وذلك بالواو وسندت صلوة **قوان** نفس حرفاً عن كلمة أن لم
يتغير المعنى لا يفسد صلوة كالوقر ولقد جاء في تفسيرنا ولقد جاء في حذف التاء أو
قوان سبحان الله بحذف الفاء وكذا كل جاء بالقرآن بالواو والفاء وبدونها إذا قرأ
بغيرهما لا يفسد صلوة **قوان** حذف حرفاً أصلياً من كلمة وتغير المعنى فيفسد صلوة كالوقر
وتمامه قنهم بحذف التاء أو قرأ ما رست بغير حال أو قرأ جلتا ابن مريم أو قرأ والليل
إذا غشي والنهار إذا جلى وما خلق خلقاً لولا ما خلق **قوان** لو كانت الكلمة ثلثية في
حرفاً من أولها أو وسطها كالوقر قرأنا عن يمينك في غير ما يفسد صلوة بغير
المعنى والله يصير لغيره في الكلام وكذا لو حذف حرفاً من آخره كالوقر قرأنا عن يمينك في غير ما يفسد صلوة بغير
البناء فان كان الحذف على وجه الترقيم لا يفسد صلوة وشروطه أن يكون بعد البناء في أسماء
الاعلام وأن لا يكون الاسم ثلاثياً بل يكون رباعياً أو خماسياً فيحذف الحرف كما لو قرأ يا مالك
يا مالك لأن الترقيم نوع من الضاحية يقال أحارث مكان يا حارثه ويا غاليش مكان يا غاليش
كان النبي عليه السلام يقول لعائشة يا عائشة فان قد حرفاً على حرف في كلمة كالوقر أقصف
ما كوله مكان أجم عفت أو قرأت من فتوى مكان فتوى تفسد صلوة لأن فيه
تغير المعنى وإن أخطأ بذلك مكان كلمة فان كان بينهما اختلاف في المعنى والثانية لا
يوجد مثلها في القرآن يفسد صلوة لأن فيه تغييراً كما لو قرأ أن النجار في خيام أو
قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالطاء مكان الصالحات وأن كان بينهما
موافقة في المعنى إلا أن الثانية ليست في القرآن بأن قرأ طعام الفاجر مكان طعام الأثيم
لا يفسد صلوة وكذا لو قرأ أن ابن هبم لايه حليم ويحذف ذلك لا يفسد صلوة وإن
كانت الكلمة الثانية بالقرآن فتوى على وجهين ولما أن كانت موافقة في المعنى
المعنى ومخالفة في مكان كانت موافقة لا يفسد صلوة كالوقر المليم مكان العليم وإن كانت
مخالفة كما لو قرأ وعكنا علينا أن كنا غافلين مكان فاعلمين أو ختم آية التهمة بالعذاب
أو على العكس يفسد صلوة على قول عامة المشايخ وإن أراد أن يقرأ كلمة فجر على لسانه
شطر كلمة أخرى فزج وقرأ الأولى وحده ولم يتم الشطر أن قرأ شطر من كلمة لو
انتهى لا يفسد صلوة لم يفسد صلوة شطرها والمشطر حكم الكل هو التحجيم **قوان**

ذكر آية مكان آية أن وقف على الأولى وفقاً ما ابتدأ بالثانية لا يفسد صلوة كما لو قرأ
والسين والذين آمنوا ووقف ثم ابتدأ لقن خلفنا الإنسان وإن لم تقف وقراً موصلاً
أن لا يتغير الأولى بالثانية كما لو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلم جراً الحسن
لا يفسد صلوة وإن تغير المعنى بأن قرأ أن المبرر لفحجيم أن النجار في بغير يفسد صلوة
ح وإن ترك كلمة من آية أن لا يتغير المعنى كما لو قرأ وما ندم على نفس ما فاكسب غداً ويزلت
ذا لا يفسد صلوة وإن تغير المعنى بترك الكلمة بأن قرأ فخالهم لا يؤمنون وترك لا يفسد
صلوة عند العامة وإن زاد كلمة في آية فتدعى على وجهين أقام أن كانت الزيادة في القرآن أو
لم يكن أن كانت في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ لا تقربون الله وبأولو الدين أحساناً
وبذلك القرآن لا يفسد صلوة وإن كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في القرآن نحو
أن يقر آمن من الله واليوم الآخر وعمل صالحاً وكف فلهم أجرهم عند ربهم يفسد صلوة
وإن لم يكن الزيادة موجودة في القرآن وتغير المعنى بأن قرأ ما تودعهم بنهم وعصية
فاسحق العبي على الهدى يفسد صلوة وإن كانت الزيادة لا يتغير المعنى بأن قرأ كل من
ثم إذا أمر واستخدا لا يفسد صلوة وإن ترك آية من سورة وقرأ مقدار ما يجوز به
الصلوة فإن صلوة وإن وصل في غير موضع أو فصل في غير موضع إن لم يتغير
المعنى فاحتسب أن وقف على الشطر وابتدأ بالجزء فقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات
ووقف وفقاً ما ابتدأ أو لم يكن من غير البرية أو فصل بين الوصف والموصوف بأن قرأ
أن كان عبداً ووقف ثم ابتدأ بقوله شكركم فمثل هذا لا يحسن ولا يفسد به الصلوة وإن
تغير فاحتسب نحو أن يقرأ الله لا اله الا هو لا يفسد على الأصح وأما
ترك اللذان لم يغير المعنى كما في قوله أنا أنزلنا أو يغير كما في قوله دعاء ونداء لا يفسد على
الأصح ولو قرأ القرآن في صلوة بالاحسان أن غير الكلمة يفسد صلوة وإن قرأ في غيرهما
فعامة المشايخ الغمركر هو ذلك وكراه الاستماع أيضاً لا يشبه بالفسقة كما يفعلونه في
فسقهم **قوان** لو قرأ على عباد الله الصالحين بالسبب يفسد صلوة وقيل لا **قوان** لو قرأ التحية
بالهاء أو سبحان ربنا العظيم بالضاد لا يفسد صلوة وإذا قرأ من قراءة الفاتحة فقال آمين
بتشديد الميم يفسد صلوة وعليه الفتوى لأنه يوجد في القرآن **ك** وينبغي أن يقول آمين بالمد
بدون التشديد وبدون المد والتشديد أصله يا آمين استجب لنا لأنه صفة بقاء النداء
وإدخال المد ليقوم مقام النداء **فمسائل الشك والاختلاف** بين الإمام والمؤمن مصلى للمغرب
إذا شك أنه في الركعة الأولى أم في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ويقوم و
يصل ركعة ويقعد ولو شك بعد السلام أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً يجزم بالجواز بناء على الظاهر
ولو شك بعد ما فرغ من التشهد يتم صلوة ولا يتي عليه رجل صلى وحده أو امام صلى يقوم
فلا سلم أربع رجل عدل أنك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا إن كان عند المصلية
صلى إن بعد ركعات لا يلتفت إلى قول الخبر ولو شك المصلية في قول الخبر أنه صادق أو
كاذب يبيد صلوة احتياطاً وإن كان في قوله جلين عدلين يبيد صلوة وإن لم يكن الخبر
عدلاً لا يقبل قوله ولو وقع اختلاف بين الإمام والقارئ ففلا يقوم صليت ثلاثاً وكذا

بعضهم صلى اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقوله الامام فان عاد الامام الصلوة و
اعداد القوم معهم مقتداً بهم حتى اقتداوا به ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثاً
واستيقن واحد انه صلى اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لان
قوله المستيقن بالنقصان عارضة قول المستيقن بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو القام
ولا يبعد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لانه يقينه لا يبطل يقين غيره ولو كان الامام
استيقن انه صلى ثلاثاً كان عليه ان يعيد بالقوم لا يتقن بالنقصان ولا اعادة على الذي
يتقن بالتمام ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان
ذلك في الوقت لم يحد احتياطاً وان لم يعيد فلا شيء عليه الا اذا استيقن عدلان بالنقصان
واجراً بذلك رجل صلى صلوة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك الركعة في ركعة واحدة ولا يبري
من التي صلوة تركها قالوا يعيد صلوة الفجر والوتر فيهما فيسددان بترك القراءة في ركعة واحدة
ولو تذكر انه ترك الركعة في الركعتين بعد صلوة الفجر والمغرب والوتر ولم يذكر انه ترك
القراءة في الاربع يعيد صلوة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الفجر والمغرب والوتر امام
صلى المغرب فقال بعض القوم صليت ثلاثاً وفي بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين
عنده ثبوت يؤخذ بقوله الذي كان الامام معهما ان اعادوا مرة اخرى مع الامام قالوا
صلوة من يقود صلى الامام ركعتين فاسد **ق** رجل صلى الوتر فتشك وهو قائم انه ركع صلى فانه
ياخذ بالاقل احتياطاً ان لم يقم بحزبه على شيء ويقعد في كل ركعة احتياطاً ويعز في كل
ركعة ويقف في الركعة الاولى لا غير وقبل يقف في الركعة الثانية ايضاً ولو انزف فترك
في الثالثة القنوت ولم يقف في القنوت او قرأ الفاتحة دون الصورة فتذكر في الركوع فانه
يعود الى القيام ويقف ويقف ويركع ولو انسى القنوت فتذكر في الركوع الصحيح انه لا
يقف ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعيد الركوع لم يفسد صلوته
لان ركوعه قائم لم يمس برتق من نقص الصلوات فيضي الاوتار بقوتها لان قضاء
الوتر واجب ولا وتر بدول القنوت ولو هو انه لم يركع تكبيرة الافتتاح لم يتقن
انه كان كبر جاز له المضي وان اتى ركناً **ق** رجل شك في صلوة اصلها الم لا فان كان
في الوقت يعيد لان سبب الوجوب قائم وان ما لا يعمل هذا السبب بشرط لا داء فيه
وفيه شك وان لم يكن في الوقت لا شيء عليه لان سبب الوجوب فاته والقضاء انما
يجب بشرط عدم الاداء في الوقت وفيه شك **ك** وان شك في ترك ركعة من الصلوة قبل
الفراغ منها تمها ويقعد في كل ركعة وان شك بعد الفراغ والسلام لا شيء عليه ولو
دخل في صلوة الظهر ثم شك في الفجر انه صلاها ام لا فلا فزع من صلوته يتقن انه
لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر **ك** صلى العصر اذا تذكر انه ترك سجدة واحدة و
لا يذكرها انه تركها من صلوة الظهر او من صلوة العصر الذي هو فيها فانه يخرج - فان لم
يجز عليه شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من صلوة الظهر او من
صلوة العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر وان لم يعيد فلا شيء عليه **ق**
شك في صلوة الفجر في حال قيامه اليها الا من صلوة ام الثلاثين يجلس قدر الشهد

ويرفع ما فيه من القيام فان كان الذي شك فيه ثلاثاً فقد فضها بالعود الى القعود وتم
صلوته ثم يقوم فيصلي ركعتين فيعز او في كل واحدة منها بفتح الكتاب وسورة ثم
يتشهد ويسجد بحمد الله لها ان كانت الاولى فلم يأت بشيء من صلوة سوا التكبيرة
فيا في جميع اركانها وفي ايضاً امام صلى يقوم فذهب فقال بعضهم هي الظهر وقال بعضهم
هي العصر فان كان وقت الظهر فهو الظهر وان كان وقت العصر فهو العصر وان كان
مشكلاً جاز للفريقين به **ط** رجل صلى بقول ركعتين وسجد سجدة الثانية شك انه صلى
ركعتين او شك في الركعة والثالثة يلجأ الى من خلفه ليعلم به ان اقاموا قام هو معهم
وان فقدوا فقد هو معهم متعمداً بذلك فلا بأس به صلى الفجر اذا شك في سجدة انه
صلى ركعتين او ثلاثاً قالوا ان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاح صلوته لانه ان كان
صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانه ثابته فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه
لا يفسد صلوته عند محمد رحمه الله لانه لا يذكر في السجدة الاولى ان تفضي تلك السجدة
اصلاً وصارت كالحق لم يكن كما لو سبقه لحدث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة
في صلوة الظهر وهي مسئلة **ن** وان كان هذا الشك في السجدة الثانية من الركعة
الثالثة فسدت صلوته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية **ط** **صل في الترتيب**
وقضاء للزكاة **ك** ان اداء ما فعل في وقت المقدار او لا شرعاً وقضاء ما فعل
بعد وقت الاداء استدراكاً لما سبق وجوبه مطلقاً آخر عمداً او سهواً والاعادة
ما فعل في وقت الاداء ثانياً بعد زمان مرعات الترتيب في الصلوة شرط عندنا
فان انسى الفجر حتى زالت الشمس ثم ذكرها بدا لها ولو بدا بالظهر لا يجوز عندنا **و** من
ذكر صلوة وهو في إحدى الصلوات المحسرة فان كان بين ما ذكره وبين ما هو فيها أكثر
من خمس صلوات مضى فيها ثم قضى صلوة التي هي عليه وان كان أقل من ذلك قطع
ط والاصل في اداء الوقتية مع تذكر الغايته ان ينظر الى الغاية ان كان سنة فما
فوقها يجوز التاخير الوقتية **ق** والترتيب يسقط بثلاثه بالنسيان وضيق الوقت
وهو ان يكون مجالاً لاشتغال الغايته بخروج الوقت قبل اداء الوقتية والثالث
كثرة الغوات وحده اذا صارت الغوات شيئاً بخروج الوقت انت دسة ليقط
الترتيب ويجوز التاخير **ح** وتفسير الضيق ان يكون الباقي من الوقت مقدار
ما لا يسع فيه الوقتية والمتركة جميعاً وان كان يسع المتركة والوقتية جميعاً يكون
واسعاً وان كانت المتركة أكثر من واحد والوقت لا يسع جميع المتركات مع الوقتية
لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز زلة الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه
الوقت وتفسير رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقي من الوقت
مقدار ما لا يسع فيه المحسرة ركعات على قول **ح** بحسب حجة الله يقضي الوتر
ثم يصل الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضي العشاء بعد طلوع
الشمس وكذا لو تذكر في وقت الفجر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يوتر من الوقت لا يسع
فيه ثمان ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصل العصر وان كان لا يسع فيها المست ركعات

فانه يصلي الفجر والعصر **ق** ومتى قضا الفوائت ان قضاها بجماعة فان كانت صلوة يجزئ فيها
 الاحكام بالقرائة وان قضاها وحده فيختار بين الجهر والخافه والجهر افضل كما في الوقت
 ويخاف فيما يخافه فيه حقا وكذا الامام **ط** ولو كثرت الفوائت والادان بقضيتها يراعى
 للترتيب في القضاء وليس ذلك انه قضا فائتة ثم فائتة فان كان بين الاولى والثانية
 الثانية فوائت مستحوزة فضاء الثانية وان كان اقل من ستة لا يجوز فضاء الثانية
 ماله يقضى ما قبلها بيان هذا المصطلح ان ترك الصلوة ثم اراد ان يقضى المتركاة
 تقضى ثلثين فجزءا دفعة واحدة ثم ثلثين ظهر كانه ثلثين عصره هكذا فعل في جميع
 الصلوات الفجر الاولى جائزة لانه ليس قبلها متركة فكذلك الغيبين والفجر من اليوم الثاني
 فاسدة لان قبلها اربع متركات ظهر يوم الاول وعصر ومغرب وعشاء والفجر
 من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمانية صلوات اربع من اليوم الاول واربع من اليوم
 الثاني ثم بعدها من صلوة الفجر الاخر الشهر جائزة واقا صلوة الظهر من اليوم الاول
 فجائزة وظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلث صلوات من اليوم الاول وصلوة
 الظهر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ست صلوات متركة ثلاث من اليوم
 الاول وثلاث من اليوم الثاني وما بعدها من صلوات الظهر الى آخر الشهر جائزة واما
 صلوة العصر من اليوم الاول فجائزة وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه
 المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها
 المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة العصر من
 اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوات من ثلاث ايام وكل عصر الى اخر الشهر
 جائزة وصلوة المغرب من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متركة وصلوة المغرب
 من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها متركة وهي العشاء من اليوم الاول وصلوة المغرب
 من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها صلوات كان العشاء من اليوم الاول والعشاء
 من اليوم الثاني وصلوة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء
 اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك
 لان قبلها اربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات ثم ما
 بعدها من صلوة المغرب الى اخر الشهر جائزة وصلوة العشاء كلها جائزة لانه ليس
 قبلها صلوة متركة **ق** ولو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلوة وهو ذكر انه لم
 يصلي الخمس فانه يصلي الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض للمتركات ولم يعد
 السادسة صلى التسابعة وهو ذكر لما فعل جازة التسابعة في قولهم وعليها قضاء
 الخمس المتركة واختلفوا في السادسة **ق** ابو حنيفة رحمه الله لا يعيد السادسة
 وقال لا يعيد رجل ترك صلوة يوم وليلة فضلى مع الغد مع كل صلوة من الغد صلوة فالقوات
 كلها جائزة قد عفاها واخرها اما الوقفات ان بدا بها الايجوز وان بدا بالفوائت فالوقفات
 كلها فاسدة الا العشاء الخيرة وان كان عالما بالعشاء فاسدة ايضا وهذه المسئلة
 بولفت قول من يقول ان الترتيب فاسد بكثر الفوائت ثم قضا بعض الفوائت

وبقيت الفوائت اقل من ستة يعود الترتيب **ق** وبعضهم لا يعود وهو المختار **ق** رجل
 ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين لا بد من ايقاع الاولي فخر او لم يقع تحريمه على شيء
 يبرأ بايها شاء فان بدأ بالظهر قضى الظهر ثم العصر **ق** ابو حنيفة رحمه الله يعيد
 الظهر وقال لا يعيد ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة ايام
 عندها يقضى ثلاث صلوات ولا يجب مراعات الترتيب والفنوى على قولهما رجل
 تذكرت في وقت العصر انه لم يصلي الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان
 ركعات فانه يقضى الظهر ثم العصر وان كان يسع ست ركعات يصلي الفجر ثم العصر
 فان لم يصلي الفائتة واشتغل بالوقفت جان رجل صلى الظهر بغيب وضوء وهو يظن
 ان العصر جائز لا يجوز فان اعاد الظهر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب يكن به
 المغرب ولو قرأ في الوقت واليك نسخي ونحذف بالقال او بالصاد حتى يفند ونزع
 وصلى الفجر مدت وترى عمره وهكذا يلزم من الاعادة الوقت دون باقي الصلوات رجل
 صلى الفجر وهو ذكر انه لم يصلي العشاء لكن بن عمر ان الوقت ضيق فلما فرغ من الفجر
 ظهر انه في الوقت سعة يسع العشاء والفجر فند فخره ولو صلى الفجر نائما ثم ظهر ان
 الوقت يسع فيه العشاء فند فخره ولو شغ في العشاء بعد ما صلى الفجر طلعت الشمس
 ان طلعت قبل ان يفند قد التمس فخره جائز وان طلعت بعد ما فقد قد التمس
 فخره خلاف كونه لناعشرة رجل افنخ العصر في وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم
 يذكر انه لم يصلي الظهر فانه يتم العصر ثم يقضى الظهر ولو افنخ العصر في اول الوقت فلما
 القراة فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصلي الظهر فكذلك ولو افنخ
 العصر في اول الوقت وهو ذكر انه لم يصلي الظهر ثم اسمرت الشمس فانه يقطع العصر ثم
 يستقبلها مرة اخرى ولو كان ناسيا وقت الافنخ ثم تذكر عند الاحمال مضي فيها
 رجل افنخ العصر وهو ذكر انه لم يصلي الظهر او صلىها على غير وضوء كان عليه قضاء
 الظهر واعادة العصر فان قضا الظهر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب جازت المغرب
 وعليه اعادة العصر **ق** رجل ترك صلوة شهر او سنة ثم اشتغل اداء الصلوة في
 مواقيتها ثم ترك صلوة ثم صلى وقبضت وهو ذكر للمتركة الحديثة ولما قبلها
 من الفوائت يجوز الوقتية وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات واوصى ان يطعموا
 عنه انفق المشايخ على انه يجب مفيد هذه الوصية من ثلث الفوائت يجوز الوقتية و
 هو الظاهر رجل مات وعليه مال ويعطى لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة والوزن
 كذلك فلام احتلم بعد ما صلى العشاء ولم يسقط حتى طلع الفجر عليه اعادة العشاء
 هو المختار وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجماعا وهذه واقعة
 سمعها رحمه الله سالها ابو حنيفة رحمه الله فاجاب بما ذكرنا واعاد العشاء رجل يقضى
 صلوات عمره مع انه لم يفند شيء منها في سبعين يوما انه يكره وبعضهم قال انه لا يكره
 لانه اخذ بالاحتياط ذكر لا يقضى بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لانه اقل ظاهر
ق واذا اراد ان يقضى الفوائت قبل ينوي اول ظهر لله عليه وكذلك كل صلوة يقضيها

واذا اراد ان يقضي ظهره اخر بنوى او ظهره عليه لانه لما قضى الاصل صار قد طهرته
 عليه وقيل بنوى ظهره عليه وكذلك كل صلوة يقضيها **ط** وجوب الصلوة يتعلق
 باول وقت وجوبها موسعا وتضييق آخر الوقت وعلى هذا كل عبادة بوقته والوقت ليس
 بغيرها **ط** اذا كانت صلوة شتمت فاضاها الاصل او صلواتين ثم صلى الوقتية ذكر
 لما يوجب على الصحيح **نه فصل فيما يوجب السهو فيما لا يوجب سجدة السهو** لستت اشياء ينفذ
 ركن نحو ان يركع قبل ان يقرب او يسجد قبل ان يركع **ط** وفيما ذكر كرك سجدة صليته يذكرها
 في الركعة الثانية وبما خبر القيام في الثالثة بالنزول على قدر الشاهد وتكرار ركن
 كركوعين وثلاث سجرات وتغيير الواجب كما يحجر فيما خاف او على العكس وتكرار
 واجب كركن الركعة الاولى في الغرائض وتكرار المسن المضافة الى جميع الصلوة
 كركن الشاهد في الركعة الاولى وقيل يجب تترك الواجب وهذا اجمع ما قبل
 فيه فان هذه الوجوه الستة تخرج على هذا لان كل من واجب **نه** في الصلوة يشتمل
 على الافعال الثلاثة كان جميعا فاذ وقع له السهو في الافعال يجب عليه سجدة السهو نحو
 ما اذا وقع في موضع القيام او قام في موضع القعود او ركع في موضع السجود او سجد
 في موضع ركوع او ركع لركوعين او زاد على قراءة الشاهد في الركعة الاولى او سجد
 ثلاث سجرات او ترك سجدة من صلب الصلوة او ترك سجدة التلاوة عن موضعها
 يجب عليه سجدة السهو واذا سعى عن الذاكرة لا يجب كما اذا سعى عن التقوذ والثناء
 والتكبيرات والركوع والسجود وتبجها في خمس مواضع تكبيرات الاعاد و
 الفتوت والشاهد والقراءة وتاخير السلام **ط** وسجدتا السهو واجبة وقيل
 ستة **ط** والتاخير يأتي بتبليغتين هو الصحيح وقيل بتبليغ واحدة وهو اختيار بعض المتأخرين
 ولا يأت بالدعوات في الركعة الاولى والاحوط ان يصل في الركعتين **ط** ولو اتى
 بسجدة السهو قبل السلام اجزاء عندنا **ط** فلما حصل ان سجود السهو يتعلق بشيء
 اذا قصد فيما يقام او قام فيما يجلس فيه وهو اما او منفرد يلزم منه السهو واذا د
 بالقيام اذا استتم قائما او كان الى القيام اقرب فانه لا يجوز الركعة وان لم يكن
 كذلك فقد ولاسهو عليه وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه
 السهو يستوي فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد وان رفع اليدين من
 الارض وركبته على الارض لم يبرفعهما الا سهوا عليه **ق** وفي الخلاصة عليه السهو
 ولو جهن الاحكام فيما خافت او خافت فيما يجبه بسجود السهو في ذلك او
 كثر في ظاهر الرواية وان جهز في صلوة الاسر كذلك يجب عليه القضاء **ط** ولا
 سهو على المفس في شيء من ذلك لانه محذور بين الجهر والخفاء وحدائق الجهر
 وافضاء ما يتنا في فضل القراءة **ط** واذا ترك الفاعلة في الاولين او احدهما او
 ترك السورة في الاولين او احدهما او قرأ في الاولين او احدهما الفاعلة
 ثم الفاعلة ثم السورة يلزم منه السهو **ق** ولو قرأ الفاعلة ثم السورة ثم الفاعلة
 او كرر الفاعلة في الاخرين او قرأ الفاعلة الاخرى او قرأ اكثرها ثم اعادها

لاسهو عليه وكذا لو لم يقرأ الفاعلة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية **ح** واذا قرأ
 في الاولين او احدهما الفاعلة من بين على الولا يلزم منه سجود السهو ولو ترك قرأه الشاهد
 ناسيا في الركعة الاولى او في الثانية ويكره بعد التلايم يلزم منه السهو وعنه الى يوسف
 رحمه الله لاسهو عليه ولو ترك بعض الشاهد ساهيا يلزم منه السهو في ظاهر الرواية قالوا ان
 كان المصلي اماما يأخذ بقوله لي يوسف رحمه الله وان لم يكن يأخذ بقوله محمد رحمه الله **ق ط ح**
 يقرأ الفاعلة ثم السورة ويجزئ السهو **ق** الفقيه ابو الليث يلزم منه سجود السهو وان كان
 حرثا من السهو **ط** وان قرأ اكثر الفاعلة ونحو الباقي لاسهو عليه وان بقي اكثر فعليه السهو
 اما ما كان او منفرد او لو قرأ الفاعلة او اية من القرآن في الركعة الاولى او في السجدة او في
 الشاهد في الركوع والسجدة كان عليه السهو **ق** ولو قرأ الشاهد في قيامه قبل ان يشترع في القراءة
 عامدا او ساهيا لاسهو عليه واذا اراد ان يقرأ السورة فخطأ قن أعينها او قرأ سورة فخطأ
 فقر أعينها او اراد ان يقرأ سورة بعد سورة التي قرأها قرأ سورة قبلها لا يلزم منه السهو **ح** واختار
 بعض المتأخرين انه اذا زاد على الشاهد حرفا ولم يتم الصلوة على النبي عليه السلام يلزم منه السهو **ق** و
 لو قعد في الثانية قدر الشاهد ونسي قراءة الشاهد ثم يذكر فقر لا سهو عليه ولو ترك الركعة الاولى
 وان كان في التطوع لا تقصد صلواته ويلزم منه السهو **ح** تكرار الشاهد في القعدة الاولى يوجب سجود
 السهو وفي الاخرى لا **ح** ولو ترك قراءة الشاهد في القعدة الاولى ساهيا حتى قام ليس له ان
 يقعد ولو ساهى عنه في القعدة الاخرى ولم ينظر ان سلم وهو ذكر انه ترك الشاهد يسقط
 عنه ولا يقصد صلواته لانه لم يقصد ركوعه من ان كان الصلوة ضار تبليغ قطع الصلوة وسقط عنه
 سجدة السهو لانه لو امن بالسهو وان كان فيه اعادة ما حكم بسقوطه ولو سلم وهو ناسي لذلك
 او ترك ذلك قبل السلام لا يسقط عنه وعليه ان يقرأ أو يسلم ثم يسجد السهو لانه سلام الثاني
 وذلك لا يقطع الصلوة ولو قرأ في الركعة الاولى والثانية الفاعلة وساهى عن السورة ويذكر
 ذلك في الركوع او بعد ما رفع رأسه من الركوع قبل ان يسجد فانه يعود ويقرأ **ط** السورة ولم يعد
 الفاعلة **ط** ولو قرأ السورة وساهى عن الفاعلة ويذكر ذلك في الركوع او بعد ما رفع رأسه من
 الركوع قبل ان يسجد فانه يعود ويقرأ الفاعلة ويعيد السورة وعليه سجدة السهو **ط** ولو فتح الصلوة
 ثم شدة انه هل كبر للافتتاح ثم يذكر انه كان كبر ان شغلته الفكر عن اداء شيء من الصلوة
 كما عليه السهو والافتتاح لو شغل في كبره الافتتاح فاعاد التكبير والثناء ثم يذكر انه كان عليه
 السهو ولا يكون الثانية استغناء وظنعا للاولى **ق** وانما الشاهد في آخر صلوة فسلم و
 يذكر فاشتمل بقراءة الشاهد في قرأ البعض سلم قبل تمام الشاهد لا يقصد صلواته عند سجود
 رحمه الله وعليه الفتوى **ح** ونظير هذا ان من عاد من الركوع الى القيام ليقرأ السورة فلم يقرأ
 ولم يعد الركوع لا تقصد صلواته على الخنا **ح** ولو قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او تشهد سجدة
 السهو لانه ليس بموضع القراءة ولو تشهد في ركوعه او سجوده او قيامه لاسهو عليه للثبوت
 هذا كله موضع البناء **ط** ولو ترك قنوتها او ترك التكبيرات العبد يجب عليه السهو ولو تكبيرة
 الفتوت قبل لا يجب وقيل يجب اعتبار التكبيرات العبد **ط** ولو ترك الفتوت فذكر في
 القعدة او بعد ما قام من الركوع لا يثبت وعليه السهو **ق** ولو افتتح الظهر فني ظن انه في العصر

واذا زاد في الركعة الاولى
 على الشاهد ان كان في الركعة
 يمكن وان كان ناسيا لم يلزم
 السهو قاله الله تعالى في قوله

فصل في ركعة او اكثر ثم يذكر انه كان في الظهر فلا يسهو عليه لان تفكره يشغل عن اداء ركعتين ولو
شك في الركوع او السجود وطالت فكرته كان عليه السهو والنسيئة الاولى محمولة على ما ذالم
بطل فكرته **ط** ولو سبق له الحدث فذهب لتيقضا فشكل انه صلى ثلاثا او اربعاً فشكل ذلك
عن وضوءه ساعة ثم استيقظ فقام وضوءه فعليه السهو لانه في حرمه الصلوة وكان الشك
في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولو شك في ذلك بعد ما سكر تسليمته واسجد
ثم استيقظ باتمام الصلوة لا يلزم منه السهو لانه شك بعد المخرج من الصلوة وان شك
في ذلك بعد ما قعد قدر الشاهد وشغلته الشك عن السلام ثم يذكر فسلم كان عليه
السهو **ق** وان جهر بالقعود او بالشهادة والتأمين لاسهوا عليه **ق** ويجب جهر بالشهو
بترك التسليم ولا يترك رفع اليدين في تكبيرات العيد وفي تكبيرة الافتتاح والقعود
التأمين ولا يترك التسمية في الركعة الاولى ولا يترك سماع الله لم يحرمه وترك ذلك المحذور
يترك تكبيرات الركوع والسجود ولا يترك التسميات في الركوع والسجود **ق** من عليه
السهو في الصلوة الجهر اذا لم يجد حتى طلعت الشمس او ما قعد قدر الشاهد وسقط عنه
سجود السهو وكذا لو سجد في قضاة الغائبة ولم يجد حتى اجرت الشمس وكذا للجمعة
اذا خرج وقتها كل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام بسقط السهو اقتداء بالامام وسلم
عليه سجود السهو ان جهر الامام بالسهو صح الاحتذاء والافلا **ق** اذا سلم المصلي عن
بيان ابتداء لاسهوا عليه وادركت صلوته الليل ناسيا وقضاها في النهار وامر فيها فحافت
ساجدا كان عليه السهو وان لم يركب في صلوته النهار جهر ساجدا كان عليه السهو **ط** ولو
لم يركب في الليل فحافت فتمكنا ففدا ساوان كان ساجدا فعليه السهو والآخر السجدة
الصلبية او سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو المصلي اذا ركع ولزم رفع راسه
من الركوع حتى خر ساجدا ساجدا يجوز صلوته وعليه السهو اذا صلى العصر وقعد في
الرابعة قدر الشاهد وقام المصلي ساجدا يضيف اليها السادسة وعليه الاحتذاء **ق**
لان الظلوع انما يكون بعد العصر اذا كان في اخيرا اما اذا لم يكن فلا يكون وعليه السهو **ق**
المسبوق اذا لم يتابع الامام في سجود السهو وسهوا فيما يقضي كفاه سجدة ثان كالمسبوق في
صلوته من ان كفيه سجدة ثان فان لم يسهو فيها يقضي وقعد عن صلوته سجدة السهو الذي كان
مع الامام استخافا ولو تابع الامام في سجود السهو ثم سفي فيما يقضي فانه يسجد سهوا
امام سفي في صلوته ثم احداث فنقدم غيره فينهي الثاني ايضا سجدة الثاني سجدة ثان وكفاه
ذلك **ط** الامام اذا سلم وعليه سهو فقام المسبوق الى قضا ما سبق فقرأ أو ركع ولم يسجد
حتى سجده الامام للسهو يتابع المسبوق في سجود السهو ويتعد معه مقدار الشاهد
لان انقراده لم يتاكد لاجرم لا يتابع الامام لان انقراده قد اكتم اذا عاد الى قضا
ما سبق قبل التقييد بالسجدة بعيد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود
الامام للسهو او نقص المتابعة فلا بد من الاحادة ولا ينبغي المسبوق ان يقو له
قضا ما سبق قبل السلام الامام فان قام قبل ان يفرغ الامام عن الشاهد هذه
المسئلة على وجوه اما ان يكون مسبوقا بركعة او ركعتين او بثلاث فان كان مسبوقا

لو سجده

بركة ان فرغ من قراءته بعد فراغ الامام من الشاهد بمقدار ما يجوز به الصلوة جاز صلوة
لو مضى ذلك وان لم يفرغ من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من الشاهد ومضى
على ذلك فسدت صلوته لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من الشاهد لم يعتب
فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلوته ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسبوقا بركعتين
لانه ترك القراءة في احديهما وان كان بثلاث كان عليه فرض القراءة في الركعتين و
فرض القيام في ركعة فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام عن الشاهد ان يقو له وقا
في الاخرتين ما يجوز به الصلوة جازت صلوته وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من
الشاهد ومضى على ذلك فسدت صلوته **ق** رجل صلى المغرب ركعتين وقعد قدر
الشاهد وظن انه اتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر ينوي السجدة ثم يذكر انه لم يتم المغرب
بعد ما سجد للسجدة او قبل ذلك فسدت المغرب لانه انقلب الى السنة قبل اكمال الفريضة
ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر انه لم يتم المغرب فظن ان صلوته قد فسدت
فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة وقعد قدر الشاهد جاز للمغرب
والا فلا لان نية المغرب ثانيا لم يصح فيبقى في الاولى فاذا صلى ركعة وقعد قدر الشاهد
يتم صلوته والا فلا وان افترغ المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكمل الافتتاح فافتحها
وصلى ثلاث ركعات جازت صلوته ولو صلى المغرب ركعتين وظن انه لم يفتح فافتحها
وصلى ثلاث ركعات لا يجوز صلوته في الاولى فاذا لم يقعد على رأس الاولى في المرة
الثانية فقد ترك الفقرة على رأس الثالثة فيفسد صلوته **ق** اذا صلى الظهر اربعاً
فذكر بعد السلام انه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلوة فضلى اربعاً وسلم
فسدت صلوته لان نية استقبال الظهر لم يصح لانه كان في الاولى قضا رجا لظن المكثورة
بالنافذة قبل اكمال الفريضة فيفسد صلوته المصلي اذا سلم ناسيا وعليه سجدة التلاوة
فيجدها ثم خرج من الصلوة قبل ان يقعد قدر الشاهد فسدت صلوته **ق** واذا سلم في
الظهر على رأس الركعتين ساجدا مضى على صلوته ويسجد السهو ولا سلم على رأس الركعتين
على ظن انه في صلوته الجهر او في الجمعة او في السفر فانه يفسد صلوته وان سلم على ظن انها
للجمعة لا يفسد **ط** اذا سلم الامام وقعد ففرق القوم ثم يذكر في مكانه انه ترك سجدة الثالثة
سجد ويقعد قدر الشاهد وان لم يقعد فسدت صلوته وجازت صلوته القوم ولو قرأ في
الاخرتين من الظهر الفاتحة والسورة ساجدا لاسهوا عليه وهو المختار **ق** قرأ في صلوته الجهر
سورة الفاتحة وسجد لها ثم قام وقرا الفاتحة وقرا في جنوبهم لاسهوا عليه لانه لم
يقرا الفاتحة من بين علي الولاء **ق** ومن سجد من ثنتين او اكثر كفيته سجدة ثان واذا سجد الامام
فينجل سجدة المأموم والا فلا وان سجد المأموم لا يجاز ان احدهما ولو سجد الاخر في القضاء لا
يسجد اذا صلى ولم يركب ثلاثا صلى او اربعاً كان ذلك اقل ما سجد في عمره يستقبل وان كان
يعبر من ركعتين او سجد او سجد على غالب ظنه فان وقع سجدة على انه صلى ركعة يضيف اليها اخرى
ان كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد وسلم ويسجد لسهوه وان وقع سجدة على انه
صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وان لم يقع سجدة على شيء يأخذ بالاقفل ففي

صلوة الفجر جعل كانه صلى ركعة فيقع لاحتمال انه صلى ركعتين ثم يضيف التهان ركعة اخرى
ليقع ويسلم ويسجد ثم يركع ولو سلم وعليه سجدة التلاوة ينظر ان يسلم وهو ذاكر لها
سقط عنه التلاوة حتى لو افترى به رجل لا يقع اقتداء به ولو حققه للجيب الوضوء لصلوة
اخرى ولو سلم وهو غير ذاكر لها لا يخرج عن حرمة الصلوة بالاجماع لو افترى به رجل
صح عاده ولم يعد ولو حققه انقض الوضوء واذا كانت الحرمة باقية فببطلان ان يقول
ليجد التلاوة ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وكذلك اذا سلم وعليه فزاعة
التشهد فهو على هذا التفصيل ان سلم وهو ذاكر لها سقطت وان سلم وهو ناسي
يخرج عن حرمة الصلوة بالاجماع ولو سلم وعليه سجدة من صلب الصلوة ان سلم وهو
ذاكر لها فسدت صلوة وان سلم وهو ناسي لها ثم يذكر بعد ذلك فانه بعد السلام
لا يخرج عن حرمة الصلوة بالاجماع حتى صح الاقتداء وجب الوضوء اذا حققه وان
عاد الاحام وسجد يسجد هذا المقننى معه على طريق المتابعة ولا يقضى بهذه السجدة
لانه لم يدرك الركوع ويتشهد مع الاحام ولا سلم اذا سلم الامام ويسجد سجدة في السهو
مع الامام فاذا سلم الاحام ثانيا لم يسلم هو ايضا بل يقوم الى قضاء ما سبق ولو لم يقدر
الامام الى قضاء تلك السجدة فسدت صلوة وصلوة المقننى ايضا بفساد صلوة
الامام **في بيان السجدة** فاذا ذكر الركعة في التشهد الاخيرة في صلوة انه ترك سجدة
من ركعة سجدة هاتمة يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة في السهو ويتشهد ويسلم والاصل فيها
ان الصلوة اذا اجازت من جميع الوجوه حلت على الجواز ومتى فسدت من جميع الوجوه
حلت على الجواز ومتى فسدت من جميع الوجوه حلت على الفساد ومتى فسدت من جميع
فسدت من وجه حلت على الفساد احتياطا واصل اركان التروكة من السجدة اذا
كان اقل مما اتي بها الترجيل او مما سواه فان المسئلة تخرج على اعتبار التروكة اكثر مما
اتي به فالمسئلة تخرج على اعتبار المأني به اذا عرفت هذا لقوله جل صلى صلوة الفجر
فيذكر في اخر صلوة قبل السلام وبعد ان ترك منها سجدة فغلب ان يسجد هاتمة يتشهد
ويسجد السهو سواء علم انه ترك منها سجدة ثنتين ان علم انه تركها من الركعتين او من
الركعة الاخيرة فغلب ان يسجد هاتمة ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ولو علم انه
تركها من الاولى فغلب ان يصلي ركعة كاملة ولو لم يعلم كيف تركها يسجد سجدتين و
يتشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ولو تذكر انه
ترك منها ثلاث سجدة فانه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم يتشهد كما ذكرنا ولا ينوي
القضاء في السجدة ولو تذكر انه ترك منها اربع سجدة فانه يسجد سجدتين ويضم الى
الركوع الاقل ان كان عقيب القراءة وان كان قبل القراءة يضم الى الركوع
الثاني ويصلي ركعة اخرى واما في صلوة الظهر والعصر والعشاء ان تذكر انه ترك
منها سجدة واحدة وهو يعلم من اليقازك او لا يعلم فهو سواء يسجد سجدة واحدة
ثم يسجد للتشهد ولو تذكر انه ترك سجدتين ان علم انه تركهما من كل ركعة او من الاخيرة
يسجد سجدتين ويتشهد وان علم انه تركهما من ركعة قبل هذه الركعة الاخيرة فانه

يصل

يصل ركعة كاملة ثم يسلم ويتشهد ويسجد سجدة في السهو وان كان لا يعلم سجدة سجدتين
ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة واحدة على الكمال ولو شك ثلاث سجدة ولا يعلم من اليقاز
ترك سجدة ثلاث سجدة ويتشهد ويصلي ركعة ولو ترك اربع سجدة ولا يعلم من اليقاز
ترك يسجد اربع سجدة ويتشهد ثم يصلي ركعتين ويسجد للسهو ويقعد في كل ركعة
لاحتمال انه ترك سجدتين من ركعتين وسجدتين من ركعة فيتم صلوة بركعة ولو تذكر
انه ترك خمس سجدة ولا يعلم من اين ترك يسجد ثلاث سجدة ويتشهد ولا يعلم ثم
يصلي ركعتين ويتشهد عقيب كل ركعة ولو تذكر انه ترك ست سجدة فانه يسجد
سجدتين ويتشهد ثم يقوم ويصلي ثلاث ركعات فيقع في الثانية والثالثة والرابعة
ولو تذكر انه ترك سبع سجدة فهذا الرجل ما يصلي الا ركعة بسجدة ويسجد سجدة اخرى
حتى يصير ركعة كاملة ثم يصلي ثلاث ركعات ولو تذكر انه ترك فيها ثلث سجدة فهذا
الرجل صلى اربع ركعات ولم يسجد شيئا ويسجد سجدتين حتى يكون ركعة كاملة ثم يقوم
فيصلي ثلاث ركعات واما صلوة المغرب لو تذكر انه سجد منها سجدة فانه يسجد هاتمة يعيد
التشهد ولو ترك منها سجدتين يسجد سجدتين ويصلي ركعة ولو ترك منها ثلاث سجدة
يسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعة وفي الاربع يسجد اربع سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك
خمس سجدة يسجد سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ست سجدة يسجد سجدتين ويصلي
ح فصل في سجدة التلاوة سجدة التلاوة يجب على من يجب عليه الصلوة اذا قرأ آية السجدة او
سمعها ممن يجب عليه الصلوة ولا يجب بخير او نفاس او خرا او صغدا او يحجون **في الفصل**
في وجوب السجدة ان كل من كان من اهل وجوب الصلوة اما قضاء او اداء كان اهل
لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا فاذا ثبت هذا فنقول للحائض والنفساء او المحنون او
الصبي او الكافر اذا قرأوا واحد من هذه آية السجدة فانه لا يجب عليهم ولو سمع منهم
مسلم عاقل بالغ يجب عليه سماعه ولو قرأ للغيب والمحدث او سمعها عجب عليها وكذا المريض
ولا يجزئ سماعها من طير او من صدى ولو سمعها من المنام الصحيح هو الوجوب **ح**
فاذا حصل ان وجوب السجدة انما يكون باحد الامرين اما بالتلاوة واما بالسماع حتى لو قرأ
وهو اعم ولم يسمع وجبت عليه السجدة وكذلك اذا سمع ولم يعلم ولم يسمع واذا اجتمع سبب
الوجوب لا يجب اكثر من سجدة واحدة بان قرأ او سمع او تلاها ثم سمعها ثم تلاها وهو
في مجلس واحد **ط** ولا يلزم من السجدة تجزئ الشفتين وانما يجب اذا صحت الحروف وحصل
به صوت سمع هو او غيره اذا قرأ آية السجدة عند نائم او اعم لم يكن
على النائم والاعم سجدة ولو قرأ الصبي الذي يعقل الصلوة آية السجدة امر ان يسجد ولو لم
يسجد لم يكن عليه القضاء **ح** ولو قرأ القرآن لا يجب السجدة ولو قرأ في الصلوة لا يقطع
الصلوة لانه قرأ الحروف التي في القرآن لكن لا يوجب عن القراءة لانه لم يقرأ القرآن ولا
يجب السجدة بكتابة القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ويشترط الاداء السجدة ما يشترط للصلوة
من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز مع النائم مع
القدرة على المأني بطلانها ما يبطل الصلوة من الكلام والحديث والفعل ولا يبطلها عادات

المرأة وان نوى ان يوحها وان ضحك فيها لا يبطل الطهارة **ق** ويحكم عند الخطا والارتقاء
واذا اراد ان يسجد يستحب ان يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد ووقت
الاداء موسع حتى لو انى بها متى كان مودعا لا فاضحا ولو نوى الفارسية فعليه وعلى
من سمعها فمعه او لم يسمع اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة **ط** ولا يجوز اداؤها في الاوقات
المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت وان قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت مكروه اخر
بان قبل عند الطلوع وسجد عند الغروب بالظاهر انه لا يجوز كما لو قرأها في وقت مباح وسجد
في وقت مكروه لا يجوز ولا يجوز اداؤها في موضع الخسر وان كان سجوده على موضع طاهر
ق ولا يقرأ القرآن يركع له ان يترك آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها المالح في الذي
اخرها لا يسجد ولو قرأ المالح في السجدة وحدها لا يسجد ما لم يقرأ أكثر من آية او
أكثر من نصف الآية ولو قرأ آية السجدة من بين السورة احب الى ان يقرأ معها ايات
وان لم يقرأ معها شيئا لم يضر القاري اذا كان عند قعوده ان كان نواظرا هيبين للسجود ويقع
في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ أحسن وان كان في أحد ثين او يظن أنهم
يسمعون ولا يسجدون او يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأها في نفسه سواء كان
في الصلوة او خارج الصلوة **ح** ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلوة هو الصحيح لا
سجدة المكتوبة افضل من سجدة التلاوة وفي السجدة المكتوبة افضل يقول سبحان
الاحد فكنا في السجدة التلاوة **ق** ويقول في سجوده سبحان ربنا لا اله الا هو ثلاث
كما في المكتوبة ولو لم يذكر فيها شيئا اصلا لا يجزئ به كالمكتوبة **ح** وبعض المتأخرين استحسنوا
قول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعول **ط** وروى عنه عليه السلام انه كان يقول في سجدة
التلاوة سجدة وحيدة للذي خلقه وشق سمعه وبصره لحواله وقوته **ط** واذا قرأ آية السجدة في
صلوة فلا يجزئ من ثلثة اوجه اما ان يكون في وسط السجدة او خاتمة السجدة او يكون
بعدها آية او آيتين فاذا كان في وسط سورة فالأفضل ان يسجدها ثم يقرأ السورة
ويركع ولم يسجد لكنه ركع ونوى به السجود القياس ان يجزئ وفي الاستحسان لا يجزئ وبالقيا
ياخذ ولم يسجد ولا يركع حين قرأها ولكنه ختم السجدة وركع نوى السجود لا يجزئ ولا يسقط عنه
الركوع وعليه قضاء **ح** وفي الخلاصة ولو قرأ بعد آية السجدة ثلث ايات وركع وسجد سجدة
التلاوة **ق** الامام خواهر زاده لا يوجب الركوع عن السجدة **ق** للملوك لا ينفذ القو
ثلاثة ايات ويوجب ان قرأ أكثر من ثلاث ايات ويوجب ان قرأ أكثر من ثلاث ايات
لا يوجب وفي فتاوى قاضي خان وان لم يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم ثم ركع وسجد لصلوة
وليسقط عنه سجدة التلاوة لان هذا القدر من التلاوة لا يقطع الفور ولو كانت في خاتمة
السورة فالأفضل له ان يركع بها ولو يسجد ولم يركع فلا بد من ان يقرأ السورة الاخرى اذا رفع
رأسه من السجود ولو لم يقرأ بعد ما رفع رأسه من السجدة لكنه ركع جاز لانه وجد قبلها قراءة
ولو لم يركع بها ولم يسجد لا يجزئ له ان يركع بها وعليه قضاء **ق** وفي الصلوة ولو كان بعد آية او
آيتين فهو بالخيار ان شاء الله يركع بها وان شاء يسجد فان اراد ان يركع بها جاز لان ختم السورة
ثم يركع ولو يسجد ثم قام وختم السورة وركع جاز وان وصل اليها سورة اخرى فهو افضل

ط وسجدة التلاوة يتأدى لسجدة الصلوة وان لم ينو التلاوة وعند الركوع لا بد من النية **ح**
ينوب عن السجدة التلاوة **ق** ولو لم ينو سجدة عند الركوع لا يجوز ولو نوى في الركوع فيه روا
ط ولو نوى بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يجزئ ولو نوى عند الركوع اخلف المشايخ ان الذي
ينوب عن السجدة الركوع ام السجدة التي عقب الركوع **ق** بعضهم الركوع عنها جميعا
وقال بعضهم السجدة التي عقب الركوع عنها جميعا **ط** اذا قرأ الامام آية السجدة
وبعض القوم في الوجبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الركعة انه كبر للركوع
فركعوا ثم قام الامام من السجدة وكبر فظن القوم انه رفع رأسه من الركوع فكبروا وركعوا
راسهم ان لم يريدوا على ذلك لم يفيد صلواتهم لا فم ما زادوا الركوعا وبزيادة الركوع لم
يفيد الصلوة **ق** المصلي اذا قرأ آية السجدة في الركعة الاولى ثم اعادها في الركعة الثانية
او الثالثة وسجد الاولى ليس عليه ان يسجد لها **ح** ولا يتكرر الوجوب تكرار التلاوة وسجد الاولى
اوله يفيد الا اذا اخلف المجلس والمجلس واحد وان طال واكمل لكمة او شرب شربة او قام
وشى خطوة او خطوتين او كان راكبا فركب او نازلا فركب او استقل من رابية الى رابية في
البيت او في السجدة لا اذا كانت التلاوة كذا السلطان وان استقل في السجدة للجامع من رابية
الى رابية لا يتكرر الوجوب وان استقل من دار الى دار في كل موضع يصح الاقتداء بجعل
كركان واحدا ولا يتكرر الوجوب **ق** ولو تلا آية السجدة ثم نام مضطجعا او اكل واشتغل
بالحاجة ثم اعادها يتكرر الوجوب ولو قرأ على غرض ثم استقل منه الى غرض اخر فاعادها الصحيح
انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مرارا في الدرس او بشدة التوب او يدور حول الرضوي او
الذي يسبح في الخوض **ق** والاصل ان تكرار السجدة باحدا لا من بين اما باختلاف سجدة او باختلاف
المجلس وجوبها على سبيل الاستتباع والشئ وليست تتبع ما هو ثلثة اود ونه ولا يستتبع ما هو
خوفه والقوى يستتبع الضعيف والضعيف لا يستتبع القوى اصله ما روى ان جبريل كان
ينزل على رسول الله عليه السلام آية السجدة والنبى صلى الله عليه وسلم كان يستنبح ويتلوه ثم كان
يقرا على اصحابه وكان لا يسجد لذلك الا واحدة اذا عرفنا هذا فنقول اذا قرأها مرارا كان
يجلس واحد بكيفية سجدة واحدة وكذلك لو قرأها وسجدها ثم تلاها في ذلك المكان لا يلزم له ان يسجد
ولو تلاها بعشر سجدة في موضع واحد لم يزد من بع عشر سجدة لاختلاف ايات سواء كان
المكان واحدا وكذا اذا قرأ آية واحدة في امكنة مختلفة ولو قرأ آية السجدة في موضع ومعه
رجل سمعها ثم قام التالى وذهب ثم اضرب وقرا تلك الآية هكذا مرارا يجب على التالى
بكل مرة سجدة وللسامع بكيفية سجدة واحدة كذلك الجواب اذا كان الى على مكانه والساح
يجي ويذهب يجب على التالى سجدة واحدة وعلى السامع في كل مرة وقد يكون المكان واحدا
ويختلف حكم المجلس كما لو شرع اثنان في عقد النكاح فهو مجلس للنكاح ثم اذا شرع في عقد
البيع فماذا في عقد البيع فهو مجلس البيع وكذا في سائر الافعال كذا ههنا اذا شرع في
عمل آخر نحو البيع والنكاح او الاكل الكثير او ارضاع الصبي في المرافعة تلى آية السجدة ثم شرع
في سائر الافعال كذا ههنا اذا شرع في عمل آخر نحو البيع والنكاح او الاكل الكثير او ارضاع
الصبي في المرافعة تلى آية السجدة ثم شرع في البيع او في الشراء قطع حكم المجلس حتى لو قرأها

مرة اخرى يلزم سجدة اخرى وكذا اذا اكل المائدة قطع المجلس ولو كان العمل قليلا لا يقطع
كامل اللقمة او اللغنين او تكلم بكلمة ولو قرأ أو سجد ثم ستر بعد ذلك لم يتركه الا اذا كان ذلك فلا
يجب عليه الاخرى وكذلك لو اشتغل بالشيبخ وبالتهليل ولو قرأها في وقتها لم يتركها
فقرأها بغير سجدة واحدة وكذلك اذا قرأها في وقتها لم يتركها ولو قرأها في وقتها لم يتركها
قبل السجدة اعادة القراءة لا يجب الا سجدة واحدة ولم يجعل هذا القدر من العمل
قاطعاً حكم المجلس بخلاف الخبر اذا كانت قاعدة فقامت بطلانها بالاعتناء
بما جعل اليها والتخير متى بطلت الاعراض وكذلك اذا قرأها وهو قائم لم يتركها
بغير سجدة واحدة ولو قرأها في وقتها لم يتركها ولو قرأها في وقتها لم يتركها
ثم قام وركب القابلة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان يسير فليجوز سجدة واحدة بسجدة واحدة
ولو سار ثم تلا بعد يلزم سجدة واحدة ولو قرأها على القابلة وهو يسير ان كان في الصلوة
فليجوز سجدة واحدة وان كان في غير الصلوة فليجوز سجدة واحدة ولو قرأها وهو ماشي يلزم
الحركة سجدة على سجدة لان المكان اختلف ولو قرأ اية السجدة على القابلة فيجوز
عليها جاز ولو قرأها على الارض فيجوزها على القابلة لا يجوز **ط** ركبها على كل واحد منهما
يصل في صلوة نفسه فقرأ اية السجدة من ثلثي وسمع صاحب سجدة واحدة سجدة
اخرى مرة فسمع الا قول فعلى الاول سجدة واحدة لقراءة يوجبها في الصلوة لانه قرأ اية
السجدة في الصلوة ثم ثلثي فلا يلزم من السجدة واحدة في غير الصلوة بسجدة
لقراءة واحدة لان ما وجب في قراءة واحدة لا يكون صلواته ولا يوجبها في الصلوة وعلى
الثاني سجدة واحدة لقراءة واحدة وتوجبها في الصلوة ولا يلزم بقراءة واحدة صاحب السجدة
واحدة وعليه الاعتقاد **ق** رجل نوى اية السجدة من ركعة في ركعة واحدة لا يكره
الوجوب وكذا في ركعتين المأتم اذا قرأ اية السجدة فسمعها الامام والقوم لا يجب
السجدة الا في الصلوة ولا اذا قرأها منها وان سجدوا مع الامام لم يسمعهم في الصلوة بسجدة
اذا قرأوا من الصلوة فان سجدوا في الصلوة لم يسمعهم ولم يفسد صلواتهم رجل قرأ اية
السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلوة فقرأها مرة اخرى فانه بسجدة واحدة في
الصلوة ولو قرأ اية السجدة خارج الصلوة ولم يسجد حتى شرع في الصلوة ثم قرأها مرة
اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة وسقط عنه الاول ولو قرأ الله السجدة في الصلوة
وسجد ثم اذا سلم تكلم ثم قرأها في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى ولو قرأ اية السجدة
في الصلوة ولم يسجد حتى يسلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة اخرى وسقطت عنه الاول
لجعل سجدة اية السجدة من سجدة واحدة سمعها من رجل اخر في ذلك المكان ثم قرأها هو احده سجدة
واحدة المصلي اذا قرأ اية السجدة على القابلة من ثلثي وخلفه رجل يسوق القابلة يسجد
المصلي سجدة واحدة والسابق يسجد بكل مرة **ق** ولو ان الامام قرأ اية السجدة في
الصلوة فسمعها رجل خارج الصلوة فليجوز ان يسجدها ولو ان السامع فعل في الصلوة
وافترى به ان افترى قبل ان يسجدها الامام يسجد لتجمل معه وان افترى بعد ما سجد
الامام سقط عنه لانه بالافتراء صارت صلواته فلا يؤدى خارجها **ح** واذا ختم

القرآن وسجد لكل سجدة ثم افترقها في مكانه فقرأ اية السجدة لا يسجد مرة اخرى رجل سمع
السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد وكذا اذا قرأ رجل سجدة
فسمعها رجل من صداد ليس عليه ان يسجد **ق** المرأة اذا قرأت اية السجدة في صلواتها
فلم يسجد بها حتى حاضت سقطت عنها السجدة تجلس مع اية السجدة من قوم من كل واحد
منهم حرفا ليس عليه ان يسجد ولو قرأ اية السجدة الا للحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ
الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف
الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية يجب والا فلا **ط** ولو سمع القارئ
من اجنبي او سمع الامام من اجنبي قرأها الاجنبي خارج الصلوة لوفى صلوة اخرى غير
صلوة الامام يسجد بها بعد الفراغ من الصلوة ولو سجد في الصلوة لا يجوز لها البست
بصلاته ولا يفسد صلواته هو الصحيح **ح** ولو قرأ المصلي اية السجدة على القابلة عشر
مرات ورجل اخر على القابلة قرأ كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه بغيره كل واحد
منهم سجدة واحدة في ظاهر الرواية ولو قرأ اية السجدة في الركوع او في السجود لا يجب
السجدة لانه تجوز ويجوز اداء السجدة المعبر القابلة بالخبر ان اشتبهت عليه القبلة
وليس بخبره احديا عن القبلة **ح** رجل يصلي فقرأ اية السجدة غير فيجوز وسجد
معه المصلي ان ادا ابتداء فسد صلواته لانه افترى عن ليس امامه ولا يجوز له السجدة
تتأخر لانه اقص **ك** ولو قرأ الامام في خطبة يوم الجمعة اذ شاء يسجد على المنبر و
ان شاء نزل وسجد على الارض ويسجد معه من سمع منه ولا يجب على من لم يسمع ولا
ينبغي للامام ان يقرأ اية السجدة في صلوة الجمعة والعيد ان كان حاله لا يسمعون
القراءة وكلهم لا يسمع يؤدى الى الاشتباه وان قرأ يسجد ويسجد القوم معه على سبيل
المتابعة من سمع ومن لم يسمع **ط** وسجد السجدة في القرآن اربعة عشرة في الاعراف و
الرعد والخل وبنى اسرائيل ومنهم من قال في الحج والفرقان والنمل والمزمل وصاد
وم السجدة والجم والانشاق والعلق هكذا هي في مصحف عثمان وعلى رضي الله عنهما
ويكره للسامع ان يرفع رأسه قبل التالي لان التالي كالامام ويكره للامام ان يقرأها
في صلوة الخافه لانه يشبه الامر على القوم في باركة بعضهم وسجدة الشكر غير واجبة
ولا يتقرب بها لانه لا يحب وجبت في كل لحظة وعرفة عين لان نعم الله تعالى
على عباده متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق **ك** ولانه ركن دون ركعة والتقرب بالركعة
الواحدة منه عن فسادها او في صلاتها الركوع وقاله في قوة وطاعة لان السجدة
الواحدة مشروعة في الجملة بدليل سجدة التوبة وسجدة المناجاة بخلاف الركوع
حيث لم يشرع وحده عبادة وهذه السجدة من حيث هي عبادة شكر عبادة مستقلة
بنفسها ليس من الركعة **ح** **فصل في قراءة القرآن** من اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة
فالمستحب له ان يكون على الطهارة مستقبلاً للقبلة لا يسا احسن ثيابه ويشعم ليكون
اثماً للنفوس على وجه الكمال وكذا العالم يجب عليه ان يعظم العلم **ح** ثم يتقو ذكركه

العقود مرة واحدة ولا يحتاج الى العقود عند افتتاح كل سورة ثم يقول بسم الله الرحمن الرحيم
 والسمية عند البيت من الفلحة ولا من كل سورة بل من القرآن انزلت للفصل بين
 الصلوة وما في سورة الفلحة من القرآن بالاجماع **ق** ولو اراد ختم القرآن في الصلوة قال
 التماس وفي الشراء اول الليل ولو اراد ان يقرأ القرآن ويصلي ويحافظ ان يدخل عليه الزيا
 لا يترك القراءة والصلوة لاجل هذا وكذا الفرائض فرائض القرآن مصحفاً لا بأس به يضم
 رجله عند القراءة ويقف قبل البسملة وان اراد افتتاح الكتاب كما يقرأ التليد على
 الشاذ لا يقف قبله لانه لم يرد قراءة القرآن الا بربنا رجلاً ولو اراد ان يشكر فيقول
 الحمد رب العالمين لا يحتاج الى العقود قبله وان اراد افتتاح الكلام او التسمية
 به لا بأس به **ق** والاولى في العقود ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان هذا هو
 لما في القرآن وان قال اعوذ بالله العظيم او قل اعوذ بالله السميع العليم كان لكن لا احب ان
 يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم لانه يصير فاصلاً بين
 العقود وبين القراءة رجل يقرأ القرآن كل ما انتهى الى قوله تعالى ايها الذين آمنوا
 رفع لاسم الله لبيك يا سيديك فالاحسن ان لا يفعل ذلك ولو فعل ذلك في الصلوة
 قالوا لا يفسد والوجه ان يفسد لانه ليس من القرآن **ق** تعلم القرآن افضل
 من صلوة النطوع وقلم الفقه افضل من تعلم باقي القرآن لان تعلم جميع القرآن فرض
 كتابية وغلم لا بد منه من الفقه فرض عين والاشتغال لفرض العين اولى **ق** وجميع
 الفقه لا بد منه **ق** ينبغي لحامل القرآن عن المصحف اولى من القراءة من ظهر القلب
 لانه في جميع بين العاقلين وهو النظم في المصحف وقراءة القرآن **ق** ينبغي لحامل القرآن
 ان يختم القرآن في كل اربعين يوماً لقوله عليه السلام لا ينزل القرآن في اربعين يوماً
 رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد والآخر يقرأ سورة الاخلاص خمسة الاف مرة
 فان كان قارئاً فقرأ جميع القرآن افضل **ق** رجل يقرأ القرآن ويحبه رجل يكتب القصة
 لا يمكنه ان يسمع كان الحتم على الفاني **ق** امرأة تتعلم القرآن من الامم ان تعلمت من المرأة
 احب لان تعلم المرأة غيرة ولا يسمعها الرجل ولهذا **ق** عليه السلام التسبيح
 للرجال والنسب للنساء **ق** قراءة سورة الاخلاص ثلاث مرات عند ختم القرآن
 ان كان في المكتوبة لا ينزل على مرة وخارج الصلوة لم يستحسنه بعض المشايخ واخسن
 مشايخ العراق واهل الامصار وعليه العمل في زماننا المرأة اذا كانت تقرأ عند الغزل او
 التجل في النسج او في المشي بحوزة ان كان قلبه حاضراً قراءة الفاتحة لاجل المهمات بعد
 المكتوبة بضعه لا يقرأ قراءة القرآن على الشيطان اشتد من سائر العبادات **ق** القراءة
 في الاشياء جارية وفي المصحف احب والمصحف اسم للذي فيه جميع القرآن **ق** لا يقرأ القرآن
 في الخرج والغسل والحمام لانه موضع الانجاس فقرأة القرآن في الحمام على وجهين
 ان رفع صوته يكره وان لم يرفع بل يقرأ خفياً لا يكره هو الخمار اما التسبيح و
 التخليل فلا بأس بذلك وان رفع صوتاً واما الصلوة فان كان في الحمام صوته
 يكره والا فلا اذا كان الموضع طاهراً قالوا وكثير من ائمة تجوز ان كانوا يفعلون ذلك

ويصلون بالجماعة **ق** ولا يقرأ اذا كان عورة مكشوفة او امرأة هناك تغسل مكشوفة او في
 الحمام احد مكشوف فان لم يكن لا بأس بان يرفع صوته يكره ان يصغر المصحف ويكتب بقلم رقيق
 لان فيه تحقير المصحف والواجب لغيره المصحف اذا صار خلقاً ان صار مجالاً لا يقرأ منه
 ويحافظ ان يصنع في سره ظاهرة ويدفن **ق** قراءة القرآن عند القرآن لا يكره وعليه مشايخنا
 اذا العادة اجلاس الحفاظ في المقابر وقراءة اية الكرسي وصورة الاخلاص اولى وينفع المني
 هو الختان لان الاخبار وردت بذلك رجل مات فاجلس وارثه رجلاً يقرأ القرآن على قبره
 الختان له ليس بغيره **ق** ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وبسط وكثافته على الجدران والحوائط
 ليس بخس ولا بأس بتدريس المصحف وتفضيذه وكذا النلفظ والتفسير ومشايخنا
 جوزوا ذلك ولا بأس برفع المصحف الى الصبيان **ق** الحربي والذمي اذا طلب تعليم القرآن
 يعلم وكذا اذا طلب الفقه والحكام رجلاً ان يهدي الى الحق لكنه يمنع من مست المصحف
 الا اذا اغتسل فلا يمنع وعلى المؤمن ان يعلم عبده من القرآن ما يحتاج اليه لاداء الصلوة وجل
 يقرأ القرآن ويلج فيه وفيه رجل فيه يسمع ان علم السماع لولفته الصلوة ابي الطيعة الوحشة
 كان عليهما يعلم والترك وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن واستحسنه المتأخرون
 فلا يمنع عن ذلك **ق** جنب اخذ صفة من الدلام فيها صورة من القرآن او المصحف بخلافه
 ولا بأس به ومنه الجنب من قراءة آية تامة وفيما لا يمنع هو الصحيح ولو قرأ على فصد
 الشاة او افتتاح الا يمنع فيه في المصحف وفي التسمية لا يمنع اذا كان فضله الشاة او افتتاح ارض
 الدهر المكتوب عليه سورة من القرآن حكم حكم المصحف والمصحف اذا كان محكماً مشتملاً على
 والا فلا كخر بيطر ولو اخذ بكه كرهه عامه مشايخنا والحق للمكتوب عليه آية تامة كالمصحف
 ولا يكره للحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب وهذا التجليل المجانب للمصحف ان لم يكن
 سجاءه لا يكره وكذا لو كان معلقاً من الوتر وهو عبد الرجلين الى ذلك الجانب لا يكره والورع
 لا ينبغي ولو جعل المصحف في الجوالق وهو يركب عليها لا بأس به **ق** ومن وضع المصحف تحت راسه
 في السفر للحفاظ وغيره يكره **ق** ولا بأس بالخلق والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت
 المسلمين لا تخلو عنه **ق** ولو دخل بيت الخلا وفي جنبه درهم مكتوب عليه القرآن او عليه اسم
 الله تعالى لا بأس به ولو كان على خاتمة اسم الله تعالى يحصل الفضل الى بطن الكف **ق** رجل يدعوا
 وهو ساهي القلب كان الدماء على الرقة فهو افضل وان لم يكن في وسعه فالدعاء افضل من
 تركه وابناء دعاء ينبغي ان يكون بالشاة ثم بالصلوة على النبي عليه السلام ثم يدعو بما يحضر
 والاشتغال المستمرة اولى من الاشتغال بالدعاء **ق** فصل في صلوة المريض صلوة المريض ما يستطيع
 فان قد على القيام والركوع والسجود يصلي قائماً ويجوز ان يجزى به الا ذلك وان عجز
 عن الركوع والسجود وقدر على القعود يصلي قاعداً بايماء ويجعل القعود اخفض من الركوع
 فان عجز عن القعود يصلي مضطجاً بوي ايماء بالرأس ولو عجز عن الركوع والسجود وقدر على
 القيام يصلي قاعداً بايماء لان الغيا وسبيله الى السجود فاذا سقط المقصود سقط الوكيل
 وان صلى بايماء فبايماء جان والمستحب ان يصلي قاعداً بايماء وانما يسقط عنه القيام اذا
 كان يزداد مرضه او وجعه بالقيام فان لم يكن كذلك لكن بالحكمة نوع مشقة لا يجوز له ترك

القيام فان قدر على بعض القيام دون اتمامه يؤمر بان يؤمر قدر ما يقدر حتى اذا كان قادرا على
ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقرآن او كان قادرا على القيام لبعض القرآن دون اتمامها
يؤمر بان يكبر قائما ويقدر ما يقدر عليه قائما لا يقدر على القيام من هذا هو الذي عليه الصحيح
وان لم يقدر على القيام به هكذا **شمل الحائض** ولو كان قادرا على القيام متكئا لم يجز
قائما متكئا ولا يجز غير ذلك وكذا لو قدر على ان يقدر على او كان له خادم لو انما عليه قدر على
القيام فانه يقوم ويكبر ولو قدر على التقود ولم يقدر على الركوع والسجود فصل في مصطلح
لا يجوز وماذا يقدر على التقود ويصلي مصطلح على فقامت في حوائج القبلة يوم راسه الى
المشرق في وجده الى المغرب واذا عجز عن التقود مستويا وقد راعى الامكان واستناب
الى الحائط وقسادة او حائط او انسان بحيث ان يصلي في مكان مستنكأ او متكئا ولا يجوز
ان يصلي مصطلحا فاذا عجز عن القيام من الاماكن لم يمسكها راسه سقطت الصلوة ولا
يعتبر الحائض بالعينين والحاجبين والغلب **فان** مات على تلك الحالة لا شيء عليه
فان برئ بالصحيح انه يلبس من الفضاء يومه وليلة لا يلبس من الفضاء ولا الحائض
بجلاء النوم حيث يقضها وان كثرت لانه لا يمتد اكثر من يوم وليلة **الحائض** وفي
قفا وفي قاضي خان واذا اخبر من منة فان زاد عجزه على يومه وليلة لا يلبس من الفضاء
وان كان دون ذلك يلبس من كافي الاغذاء ولو اضر عليه ان كان يومها وليلة لم يمسكها
هو الصحيح فان كان اكثر من يوم وليلة لانه عند محمد رحمه الله يعتبر يومه وليلة من حيث
الصلوات فما لم يقدر على الصلوات شيئا لا يسقط عنه الفضاء وهو الصحيح **فان** اغشى عليه عند
ضحى ثم افاق من الغد قبل الزوال بساعة فهذا اكثر من حيث الصلوات وقت الصلوة
والجواز في الاغذاء في حق الصلوة حتى لو جرت اقل من يوم وليلة او يومها وليلة
فانه يلبس من الفضاء ما فاتته من الصلوات وان كان اكثر من يوم وليلة لا يلبس من فضاء
ما فات ولو اغشى عليه بغير من سبع اواحدى حتى غشى عليه اكثر من يوم وليلة لم يسقط
عنه الفضاء بالاجماع ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط ولو
شرب الخمر او الدماء حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة لا يسقط لانه يغفل ولو
اغشى ساعة وفاقا ساعة ان لم يكن كفاقة وقت معلوم لكن يفترق بفترة فيتكلم
بكلام الخفاء ثم يغشى عليه بفترة فلهذا الافاقه غير معتبرة وان كان لا فاقته وقت
معلوم بخلاف ما يفتي من عند بعض الفقهاء فيكون فليكن كذا في هذه الاغذاء فاقته
معتبرة بطل حكم ما قبلها **جعل** به جرح ان يصلي قائما في ايامه ولا يسبيل اخره
وان كان في سجود ساكن فانه يصلي قائما ويؤتي للركوع ثم يجلس فيؤتي للسجود ويكون
اداء الصلوة منع الطهارة فان لم يفعل ذلك وصلى قائما هكذا ويؤتي ايامه لا
يجزيه لان الحائض للسجود بجائزها اقرب الى حقيقة السجود **ان** من يصلي على حال السكافا
يرفع راسه من السجدة الاخيرة في الركعة التي بعده فظن انها ثالثة ففكر وسألك
وسجد بالايام فمضت صلوة لانه انقل الى الثانية فقبل اتمام المكتوبة ولو لم
يلتزم في الركعة التي بعده وانما كانت في الثالثة فظن انها ثالثة واخذ في القراءة

ثم علم انها ثالثة لا يجوز الى تشهد بل يصح في قرائته ويسجد السجود في آخر الصلوة ميت
عليه صلوات قاتلة فقتلها الوارث باسم لا يجوز بخلاف الحج فانه اذا حج الوارث عن الميت
باسم جان والفرق ان الصلوة عبادة بدنية لا تتعلق بالمال ولا يجزي فيها النيابة
بخلاف الحج وان كان عبادة بدنية ولها غلو بالمال ولا يجز بدونه ولا يجزي النيابة
فيه الا ان السجدة يقع مقام المباشرة عند الحاجة **ج** جعل صلى ركعة بقيام وركوع و
سجود ثم مرض وصار للحالة الائمة فمضت صلوة جعل صلى اربع ركعات جالس فمضت في الركعة
الثانية منها فركع قبل ان يشهد وهو بمنزلة القيام ويصلي ولو كان حين رفع راسه من السجدة
الثانية في الركعة الثانية في القيام ولم يقدر على السجود ويشهد لانه لا يجز النيابة لا يجز قائما
المريض اذا عجز عن الركعة فركع راسه سجودا **ج** وكبره للموئيد برفع اليه عودا او سادة
ليجوز عليه فان فعل ذلك نظر ان كان يخفف راسه للركوع ثم السجود اخفض من الركوع جازت صلوة
وان كان وضع العود على جهة ليس بصلوة ثم اختلف المشايخ فيه اربعين سجودا او ثمانمائة
بعضهم هو اياما وهو الصحيح **ط** وان كان يوضع العود على جهة ليس بصلوة ثم اختلف المشايخ
فيه انه بعد السجود او قائما **ف** بعضهم هو اياما وهو الصحيح **ط** وان كانت الوسادة موضوعة
على الارض وجوز عليه جازت صلوة المريض اذا كان لا يستطيع التحرك الى القبلة ولم يجد احدا
يؤتيه الى القبلة فصل في اعتبار القبلة في ظاهر الزواجر لا يبعد سقوطها صلى قائما بعد ركوعين
عذر في التشهد فيقف كما في سائر الصلوات فاما في حالة القرأة ففيه خلاف الاصح انه يفقد
كما في التشهد للمريض الذي له رخصة التقود ان يزداد ذلك المرض بالقيام وان كان يقدر على
القيام لو كان يصلي في بيته وان خرج الى الجماعة يعجز عن القيام ماذا يصنع **ف** بعضهم
يصلي في بيته قائما اخر الزا للركن رجل ان صام رمضان يصنع ويصلي قائما وان افطر
يصلي قائما فانه يصوم ويصلي قائما **ج** الاحدب اذ المبحر في الركوع يشي برأسه الركوع
لانه عابر عما هو اعلى منه **ك** وان كان يجلفه خارج لا يقدر على السجود فيركع على غيرهما من الاطفال
فانه يصلي قائما بالايام ولو كان حاله اذا صلى قائما سلس بول صلى قائما بركع ويسجد ولو كان
حيث لو سجد ساجدا او سلس بول ترك السجود ايجبا ويجعل السجود اخفض من الركوع فان
صلى مع السيلان في هذا بين الفضلين او سجود لا يجوز **ط** ولو صلى بعض صلوة قائما ثم عجز
فهو كالحج قبل الشروع فان قدر على التقود اتها قائما وان عجز اتها مستلقيا ولو سترع قائما
ثم قدر على القيام جاز ولو سترع موميا ثم قدر على الركوع والسجود استقبل من بين جرح تحته شيئا
بخسة وكما يسقط تحته شيء يتجسس من ساعته يصلي على حاله مستلقيا وكذا ان كان لا يتجسس
لكنه يزداد مرضه او يلحقه منفة يتجسس بان نزع الماء من عينه من بين ركب لا يقدر على من
ينزله يصلي المكتوبة بالايام او ركبا وكذلك اذا لم يقدر على الزوال للمرض او طر او طين او عذر
وان قدر على الزوال ولم يقدر على الركوع والسجود لا يجز الطين صلى قائما بالايام لا يجز عن الركوع
والسجود واذا صلى ركبا يوقف العابد في السير انشأ له وان قدر عليه ايضا فاجازت الصلوة
مع السير كما في حال اللوح **ح** **فصل في السفر** اذا جاوز المقيمين عمران مصر قائما مسيرة
ثلاثة ايام وليا يها سير الجبل ومشي الاقدام يلبس من فضة الصلوة ويرخص له ترك القيام لها شرط

مجاورة العراق لان السفن فعل فلا يوجد مجرد النية فيشترط قران النية بادنى فعل بخلافه اذا ما
نوى الإقامة حيث يصير مقيما كبحر النية لان الإقامة ترك العقل وترك الفعل لا يحتاج الى
الفعل ولما القصد هو الإرادة الحادثة لما عزم لانه لو طاق جميع العالم بلا قصد سير ثلثة
ايام لا يصير مسافرا فلهذا لانه لا معني للقصد الجرد عن السير ولا للسير الجرد عن
القصد بل المعتبر في حقيقته الاحكام اجماعها **نه** واما التغذية بسيرة ثلثة ايام وليها
لوقوله عليه السلام يبيع القيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليها جواز المسح لكل مسافر
ثلثة ايام بادخال الف واللام في المسافر فكان ذلك يقرر الحد الذي مدت السفيرة واما اقرار
مشي لاقدام وسير الجبل لانه الوسط المعتاد فان السير في الماء غايث السرعة وعلى
العجلة في غايث البطء فاعتبر الوسط لانه الغالب **ق** لان اسرع السير سير النسيب
وابطاه سير العجلة واسطه سير القافلة وخير الامور واسطها ولم يرد بها بالسير
ليلا ولها راكن جعل النقال للسير والليل للاستراحة **ط** واما ذكر الايام والليالي لان
المسافر لا يرحل كل يوم وليلة الامنة بسير الايام وليستخرج بالليالي لان المسافر لا يرحل **ق**
وعامة مشايخنا قدر ولما الفسخ بعضهم قالوا ثمانية عشر والفنوى عليه وان كان السفن
سفر جبال يعني ثلثة ايام وليا ليها وان كانت تلك المسافة في السهل يقطع يادونها وان كان
السفر سفر بحر والمختار المفتي انه ينظر ان السفينة كم تسير في ثلثة ايام وليا ليها في حال
بعد ان يكون الرياح مسنونة غير غالبية ولا ساكنة **ق** المسافر اذا بكر في اليوم الاول
ومشي الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم
الثاني ومشي الى ما بعد الزوال حتى يبلغ المرحلة ونزل فيها للاستراحة وبات فيها ثم
بكر في اليوم الثالث ومشي حتى بلغ المقصد وقت الزوال يصير مسافرا فهذا على الصحيح
ط والمسافر متى يقصر **ب** محمد رحمه الله حين يخرج من مصر ومجاورة عمرات
المصر فاصح ما مسيرة ثلثة ايام وليا ليها **ط** ويعتبر مجاورة عمران مصر من الجانب الذي يخرج
ولا يعتبر محلة اخرى بجناحه من الجانب الاخر فان كانت في الجانب الذي خرج محلة منفصلة
عن مصر في القديم كان متصلة بالمصر لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة وهل يعتبر
مجاورة الفناء ان كان بين المصر وفناءه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما من رعة يعتبر مجاورة
الفناء ايضا وان كان بينهما من رعة وان كانت المسافة بين المصر وفناءه قدر غلوة يعتبر
مجاورة في عمران مصر ولا يعتبر مجاورة الفناء وكذلك ان كان هذا الانفصال بين قريتين
او قرية مصر وان كانت القرية متصلة به برص المصر والمعتبر مجاورة القرية هي الصحيح و
ان كانت القرية متصلة بفناء المصر لا يعتبر مجاورة الفناء ولا يعتبر مجاورة القرية
ق رجل قصد بلده والى مقصد طريقان احدهما مسيرة ثلثة ايام وليا ليها والاخر ذو
فلك الطريق الابعد كان مسافرا المسافر اذا جاوز عمران مصر فلياصار بعض
الطريق ذكر شيئا في وطنه فغرم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اميلا
له بان كان مولده ببيكن او لم يكن مولده لكنه تأهل به وجعله دارا يصير بحرد العزم
الى الوطن لانه رخص سفره قبل الاستحكام حيث لم يصير ثلثة ايام وليا ليها فيعود

مقيما يتم صلوة الى الوطن واذا خرج الى السفر بعد ذلك بقصر الصلوة **ق** وهذا اذا اعزم الرجوع قبل ان يسير ثلثة ايام وليا بها وكذا اذا خرج من مصر مسافر فحضر الصلوة فانتخبها ثم احدث فاضرب ليأتى مصر فمؤنا ثم علم ان في رحله ماء فانتبى وقضى وصلى صلوة مقيم وكذا السافر اذا نوى القيام وهو في الصلوة ثم بدال ان يجزى على سفره فهو مقيم حتى يسير بعد ذراعه من الصلوة ولا يصير مسافرا بالنية كما يصير مقيما بالنية هذا اذا مضى في صلوة فان تكلم بعد ما دنا الى مكانه فانه يستقبل الصلوة ان كان في مكانه بعد تمام السفر لا يسير بغير نية الاضراف الى وطنه ما لم يدخل وطنه **ح** فانه اذا مضى الى موضع الإقامة ممن يتمكن الى الإقامة ممن يتمكن من الإقامة العمران والبيوت والحد من الحرج واللدن والمنشأ للقيام والاحمد والوبر **ق** والحاصل في باب الإقامة اذا نوى الإقامة في موضع يمكنه الإقامة باخيار نفسه فيسهل الإقامة يصير مقيما ولا فلا سانه ان المسلمين اذا حضروا مدينة من مدين الحرب وقوا الامامة فيها يصح خمسة عشر يوما فالحكم لا يصبرون مقيمين وكذا اذا نزلوا في بيت الكفرة ويقيمون معهم ولو الإقامة فيها لا يصح لجوان ان بن عجم العدي ساعة بعد **عنه** **ح** وكذا الرعاية اذا كانوا يتكلمون في المناقاة ولهم خيام واحسد وكذا التراكه والاحزاب العرب اذا نزلوا بجباهم في موضع الفسوفية التي ولو ان يقيموا خمسة عشر يوما فالحكم لا يصبرون مقيمين وعليه الفتوى لا يستحالة ان يكونوا مسافرين ابدا **ح** ولو ان سافرا نوى الإقامة في المكان لا يكون مقيما وكذلك اذا نوى الإقامة في بحر او سفينة او جزيرة من جزائر العرب ولو ان سافرا نوى الإقامة في موضعين خمسة عشر يوما وليس بصر واحد ولا قرية واحدة بخلاف بنوي الإقامة بكثر من موضعين خمسة عشر يوما او بالكوكة والحيرة لا يكون مقيما الا ان بنوي يقيم لياليها في احدهما واياهما في الاخرى فانه يصير مقيما اذا دخل للقرية التي بنوي ان يكون فيها خمسة عشرة ليلة ولا يصير مقيما بدخوله او في القرية الاخرى **ح** ومن دخل دار الحرب بامن ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحته نية الكافر اذا سلم في دار الحرب ولم يتفرضا له فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه فرب عنهم يرد سفر ثلثة ايام وليا بها لربعتين نية وكذا لا يصير في الحرب اذا انفلت منهم ووطن الإقامة خمسة عشر يوما في غارا او نحو لم يصير مقيما **ح** ومن كان موليا عليه فالنية في السفر والإقامة نية من يلى عليه كالمرأة مع زوجها والعبد مع مولاه والمند مع الامير الذي يجري عليه والامير مع الخليفة والاجير مع من استأجره والتلميذ مع الاستاد واما الغريم اذا انقلب به صاحب دينه في السفر فلزمه وجبة ان كان الغريم قاطرا على قضاء ما عليه ومن قصده ان يقضى دينه قبل ان يمضي خمسة عشر يوما فالنية في السفر والإقامة نية المديون وان لم يكن قادرا فالعشرة الحائس وحكم الاسير للحرب حكم العبد لا يصير نية الوحدة التي بعث اليه الى الخليفة ليأتى به اليه فهو بمنزلة الاسير ولو كان العبد بين موليين في السفر فنفي احد المولين الإقامة دون الاخر قالوا ان كان بينهما في الخدمة فانه العبد يصلي صلوة الإقامة اذا خدم المولى الذي نوى الإقامة واذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة كان عليه إعادة تلك الصلوة المرة اذا اضربها زوجهما نية الإقامة منذ

يصل صلوة السفر واذا نوى
المولى الاقامة ولم يعلم العبد
فدبره صلى اياها كعتي ثم
افتره المولى ص

ويجب في حق المسافر عند انقضاء المسافر إذا انقضى الصلوة كالظهور والعصر والبغياض
 حتى أن يغاف عنه فيظن أن قرأ في الأوليين ويشهد عقيبهما بحجزة والأوليان فرضية و
 الحزبان تطوع ولو ترك الفقرة في الأوليين وفي أحدهما أو ترك فقرة القول فسدت
 صلوته عند **ناح** مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة ناسيا بعد ما فقدت
 الشهادة ثم يذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فأنه يعود ويقعد وإن تذكر بعد ما قعد
 الثالثة بالتحجزة يتم سجدة صلوة أربعاً وكانت الثالثة ولما بعد له سنة الظهر وإن
 لم يقعد على رأس الركعتين أن تذكر في قيام الثالثة يعود وإن لم يعد حتى فيبنيها بالحجزة
 فسدت صلوته مسافر أم قوماً في آخر وقت العصر فلما صلى ركعتين غاب الشمس فحجاء
 رجل واقف رأى به مع اقتداءه فلو تذكر المفقود فإنه لم يصح للظهر بعد الغروب قبل الشروع
 لا يصح اقتداءه وإذا تذكر في خلال الصلوة بنفسه صلوته وإن تذكر الإمام أنه لم
 يقبل الظهر بنفسه صلوته لأن الوقت كان ضيقاً وقت شروعه ولو تذكر العاشرة في
 ذلك الوقت لا يعتد به عن الشروع فلذا إذا تذكر في خلال الصلوة مسافر صلى شعباً جميع
 الصلوات ركعتين بخلافه في غير المسافر فلو صلى ركعتين فقام إلى الثالثة
 ناسياً أو معتقداً فقام مسافر واقتداه في تلك الحالة فصوله الداخل موقوفان عادة
 الإمام إلى العشرة وسلمه فصوله الداخل ثمانية فإن لم يعد ونوى الإقامة في قيام الثالثة
 يقلب فرضه وفرض الداخل أربعاً مسافر أم قوماً مقيمين فلا صلى ركعتين نوى الإقامة
 لتحقيق الإقامة بل يقيم صلوة المقيمين لا يصح مقيماً ولا يقلب فرضه أربعاً بعد خروج
 مع جيشه في طلب العزق ولا يعلم أين يدركهم فأنهم يصلون صلوة الإقامة في الذهاب
 وإن طالبت المدة وكذا في المكت في ذلك الموضع وأما في الرجوع إن كانت مدة السفر
 يفرضون الصلوة والخلاف فرض المسافر في كل من مضى باعيتاً ركعتان إماماً الجهر والمغرب
 والوتر فلا قصر فيها ولما تم الأربع فقد خالف السنة فاقعد في الثانية أجزاء أسان
 عن الغرض وقد سألتنا حين الاستلام عن موضع ركعتان لم نأفلت لئن بادئنا على الغرض
 وقد يتناوكان أن عليه السفر حتى لا يخل مصره أو ينوي خمسة عشر يوماً في قصر أو بقرية
 وإن نوى أقل من ذلك فهو مسافر وإن طال مقامه والمعتبر في تعيين الفرض قصر أو إتماماً
 آخر الوقت حتى لو سافر آخر الوقت قصر وإن أقام المسافر آخر الوقت تم **ناح** ولا قصر
 في السن لأن العصر إنما يكون فيها هو عليه لأنها هو محس فيه ويكفي في الأفضل في السن
 قبل برحماً وقبل هو الفعل بقرباً **ناح** هذا وإن الفعل في حالة النزول والترك
 في حالة التسيب **ط** ولا يرحض في ترك سنة الجرحال **س** ويجوز التطوع على الدابة
 خارج المضر ولا يجوز المكثوبة الحسن عذر ومن الاعتذار أن يخاف على نفسه لو نزل
 من دابة أو سبغ أو لضر أو كان في طين لا يجيد سكاراً باليد أو كانت الدابة سحيقاً لو نزل
 لا يمكنه الركوب أو لا يعين أو كان سحيقاً كبيراً لو نزل لا يمكنه أن يركب ولا يجيد من يعينه
 فيجوز الصلوة على الدابة قائماً على التمسك في هذه الأحوال ولا يلزمه الإعادة إذا
 قد من له المريض إذا صلى قائماً ثم ذكر فإن صلى على الدابة يظن أن لم يقعد على الدابة

أيام يلزمها إعادة الصلوة العبد إذا أمه مولاة في السفر فتؤى المولى الإقامة بحيث يثبت حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليهما إعادة تلك صلوة العبد إذا كان مع المولى في السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلوة يتقلب فريضه أن يجأ حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة **ق** الخليفة إذا سافر بقصر الصلوة إلا إذا طاف في ولايته لا يصير سافرا **ح** وفي فتاوى الكبرى للخليفة إذا سافر يصلي صلوة المسافرين لأنه مسافر غير الخليفة إذا أمه العبد مولاة ومعها جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة تؤى المولى الإقامة بحيث إقامة بنية في حقه وفي حق عبده ولا يظهر في حق القوم فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحدا من المسافرين ينسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلوة أن يجأ وبما يعلم العبد أن المولى تؤى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بإزاء العبد فيصلي صبعده أولا ويشير بإصبعه ثم ينصب أربعة أصابع ويشير بإصبعه الرابع **ق** الحاج إذا وصل إلى بغداد شهر رمضان ولم ينو الإقامة صلوات المقيمين **ح** الكافر المسافر إذا سلم وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم وكذا الصبي إذا كان في السفر مع أبيه ثم بلغ الصبح وبينه وبين المقصد مسيرة ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم **ط** وفي **ب** مشايخنا يصلي أربع ركعات **ق** والمخاض إذا ظهرت من حيثها وبينه وبين المقصد أقل من مسيرة ثلاثة أيام يصلي أربع ركعات هو الصحيح **ط** المسافر المسلم إذا ارتحل والعباد بالله ثم أسلم من ساعة وبينه وبين المقصد أقل من ثلاثة أيام يقيم مسافرا ولا سافر المرأة بدون الحرم ثلاثة أيام ولما إليها وفي ما دون ذلك فيه روايتان والصبي الذي لم يترك ليس يحرم وإن عقل وكذلك المعتقة والشئ الكبير الذي يعقل يحرم والجارية التي لم تحضل إذا كانت مسهية لا يسافر يحرم **ط** المواطن ثلاثة وطن القران وهو وطن الأصل وهو ما ولد ببلده وما هلهما إذا كان أبوان بلده وهو بالغ فليس بوطن له وإن حكمه عن أبويه ووطن إقامة وهو أن ينو المسافر المقام في موضع خمسة عشر يوما ووطن السكنى أن تؤى المقام أقل من خمسة عشر يوما ووطن الأصل لا ينقصه إلا الأصلي كان عليه صلوة التسقر وإن لم يقم من الوقت المقدر ما يسع فيه بعض الصلوة المأثري أو مامات أو غمى عليه أغماء طوليا أو جفن جنونا مطبقا وخاصة المرأة وصارت نفسها في آخر الوقت ليسقط كل الصلوة فإذا سافر ليسقط بعض الصلوة ولو كان مسافرا في آخر الوقت أن صلى صلوة المسافر ثم أقام في الوقت لا يتغير فريضه وإن لم يصل حتى أقام في آخر الوقت يتقلب فريضه أربع ركعات وإن لم يقم من الوقت لا تقل ما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ الصبي في آخر الوقت أو سلم الكافر أو طهرت المخاض أو انفساء أو لم يقم من الوقت المقدر ما يسع فيه الحرمة أو أفا الجنون أو العتبي عليه إذا عترض شيء مما قلنا في آخر الوقت يجب الصلوة فلذا إذا أقام وإن أقام بعد الوقت يقضى صلوة التسقر **ق** المسافر إذا تؤى الإقامة بعد ما سلم عليه سهوا لم يجب بنية في هذه الصلوة لأنه تؤى الإقامة بعد الخروج وليسقط عنه سجود السهو وإن سجد سهوا ثم تؤى الإقامة صحح بنية وبصير صلوة أربع **ق** الفرض عن نية

الدابة لا يجوز الحجاء على الدابة وان كان الدابة نصيب وان قدر على إيقاف الدابة لا يجوز
الحجاء على الدابة اذا كانت الدابة يصير وكما يسقط الحراك عن الركب يسقط عنه الحراك
الى القبلة اذا خاف ان يصلي قائما غير ساجد او عدو ولو صلى قاعدا لم يراه كان له ان يصلي
قاعدا وكذا لو خاف قاعدا كان ان يصلي مستلقيا والصلوة على العجالة ان كان طرف العجلة
على الدابة وهو يسير ولا يسير ففي صلوة على الدابة لا يجوز حادثة العذر في غيرها وان لم يكن
طرف العجلة على الدابة وجاز في بمنزلة الصلوة على السدين **ق** ومن كان في السفينة
فان قدر على الخروج الى الشط يسقط له الخروج ليتمكن من القيام والركوع والسجود
وان صلى في السفينة اجزأ لوجود شرائطها فان كانت موصلة بالشط صلى قائما وكذلك
ان كانت مستقرة على الارض لانه يستقر في السفينة فيأتي بالركوع وان كانت
سايرة ويصلي قائما فان صلى قاعدا وهو يستطيع القيام اجزأه وقد اساءنا **اح فصل**
في صلوة الجمعة في صلاة الجمعة اذا اجتمعت شرائطها انما اذا كانت متممة بصلوة الجمعة
او فرض الظهر او غيبه **ق** بعضهم يجيب فرض الظهر الا انما اذا اجتمعت شرائط
الظهر وفي بعضها يجيب احدهما من اياها صلوة الجمعة او صلوة الظهر الا ان الجمعة
افرضها لان الجمعة اذا تقدمت سقطت الظهر فافرض هو الجمعة وقيل على قول
الحنيفة والى يوسف رحمه الله فرض الوقت الظهر الا انما اذا اجتمعت شرائط
الظهر وعلى قول محمد يلزم فرض الجمعة وثمرة الخلاف يظهر فيما اذا ذكر في الجمعة
ان عليه فجر يومه ان كان حاله لو صلى الغزير بك ركنة من الجمعة يقطع الجمعة بالاجماع
وان كان حاله لو اشتغل بالفجر بقوة الجمعة والظهر عن وقتها يضي بالاجماع وان كان
بحال بقوة الجمعة لكن بذكر الظهر في وقتها يقطع ويصلي الغزير في الظهر وعند
محمد رحمه الله يضي عن الجمعة ثم الناس على صنفين صنف يفيض عليهم الجمعة وصنف
لا يفيض عليهم الاول ان يكون سجدة حركا بالغا عاقله مسلما مقبلا في مصر فاذا كان
في هذه الصفات يجب عليه الجمعة ولو صلى الظهر في بيت الجواز وقد اساء الجمعة
لا يجوز اقامتها الا بشرائط ستة منها المصير للجامع فلا يجوز اقامتها في البر سائق
ولا المغاور البعيدة من الاحصار والثاني السلطان او نائبه والوقت والمخيلة و
الاذان العام والجماعة **ق** اما المصير في ظاهر الزاوية فكل موضع فيه مفتى وقاض
يقوم الحادود وينفذ الاحكام وبلغت اسمه اسمنا **ق** واحسن ما قيل فيه انما اذا
كان في الحال لو اجتمعوا في اكبر ساجد هم لم يسمع لهم حتى احتاجوا الى بناء مسجد الجامع
ح ولا يجوز اداء الجمعة في مصر بجزء او هاء في فتاوى المصير وفتاوى الموضع
المعد لمصالح المصير وهو من فضل المصير وقد رجعوا بالصلوة وبعض المشايخ يفرج
واليه مال الشيخ السرخسي والامام خواجه زاده ومن كان مقبلا في عمران مصر والمكان
وليس بين ذلك الموضع وبين المصير فحة فقلية الجمعة ولو كان بين المصير وبين ذلك
الموضع فحة من الزاوية والمراعي لا يجتمع على اهل ذلك الموضع وان سمعوا النداء
والعلو والميل والاحتفال ليس بشيء **ق** روى الفقيه ابو جعفر هذا عن ابي حنيفة

51
وابو يوسف رحمه الله وهو اخيه الخواص **ح** الفري اذا دخل المصير يوم الجمعة ان نوى ان
يكتب به يوم الجمعة لزمه الجمعة وان نوى الخروج من المصير يومه ذلك قبل دخوله
وقت الصلوة لا يلزمه وبعد دخوله الوقت لزمه **ق** الفقيه ان نوى الخروج في يومه
وان كان بعد دخوله وقت الجمعة لا يلزمه للمصير اذا اراد ان يوافي يوم الجمعة لا بأس به
اذا خرج من عمران قبل خروج وقت الظهر والسافر اذا قدم المصير يوم الجمعة على عن
ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم يوافي الاقامة خمسة عشر يوما **ح** وصلوة الجمعة
خارج المصير مطلقا عن عمران هل يجوز ذكر في الفتاوى الامام اذا خرج من الصلوة
يوم الجمعة مقدا من ميل او ميلين فحضره الصلوة فضلى جاز **ق** بعضهم لا يجوز
خارج المصير مطلقا عن عمران والاول قول الحنفية والى يوسف رحمه الله والثاني
قول محمد **ق** ومنها السلطان وهو شرط اداء الجمعة حتى لو تقدم واحد من عرض
الناس صلى بهم الجمعة لا يجوز ولو قدمت العامة بعد فصلى بهم لم يكن جمعة **ق** العبد
اذا قل عمل الناحية فصلى بهم الجمعة جاز ولا يجوز الا كونه بتر وجمعة ولا فصاياه لان اهل
القضاء كان اهل الشهادة ولا المثقل الذي لا منشور له من الخليفة ان كان
سره فيما بين الزمعة سرة الامراء ويحكم فيما بينهم بحكم الولاية لا يجوز الجمعة بحضرة
وليس للقاضي ان يصلي الجمعة بالناس اذا لم يؤمروا اذا خرج الامين **ق** والقاضي
القضاء وهو الذي يقال له القاضي الشرق والغرب ان يصلي الجمعة ويجوز له صاحب الشرط
لا يولي ان ذلك **ق** والى المصراذامات فجا يوم الجمعة اذا صلى بهم الجمعة خليفة الميت
او صاحب الشرط او القاضي جاز لانه فرض عليهم امر العامة فلو اجتمع العامة على
تفديهم رجل لم يأمر القاضي ولا خليفة الميت لا يجوز ولم يكن جمعة وان لم يكن ثمة
قاضي ولا خليفة الميت فاجتمع العامة على تفديهم رجل جاز لكان الضرورة ولومات
الخليفة وله امره وولاية على الاشياء من امور المسلمين كان لهم اقامة الجمعة **ق** و
النضار اذا امر على مصر ثم اسلم ليس لان يصلي الجمعة بالناس حتى يؤم بعد الاسلام
وكذا الصبي اذا امر ثم ادرك وكذا الواسع في صبي او نصران ثم ادرك واسلم النصران
لم يجز حكمها اذا امر الصبي او الذي وفرض عليهم الجمعة فاسلم الذي وبلغ الصبي
كان لها ان يصلي الجمعة والى المصراذامات فجا من رجلان بان يصلي الجمعة بالناس واصل
هو الظهر في منزله ثم وجب خفة فخرج وخطب بنفسه وصلى بهم الجمعة اجزأه واجزأه
الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له ان يجوع بالناس ولو من مصر من امصار ولا يثمة
فيهم بها وهو مسافر جاز للامام اذا منع اهل مصر ان يجوعوا وهذا اذا انفاهم مجتمعا
بسبب من الاسباب اما اذا انفاهم مسافرا او اضرانهم فلم ان يجوعوا على رجل يصلي
بهم الجمعة الامام اذا عزل كان له ان يصلي يوم الجمعة بالناس لان ياتيه الكتاب
بقوله ونقدم عليه الامين الثاني فاذا جاء الكتاب وعلم بقدم الامين فصوله
باطلة ولو افشخ الامام الجمعة ثم حضر والى اخر فانه مضمون في صلوة كجل امر الامام
بان يصلي الجمعة بالناس ثم سجد عليه وهو في الصلوة لا يعمل بحرم وان سجد عليه قبل الشروع

في الصلوة بغير حرج ولو فرغ الامام من الخطبة فقدم امير اخر فقدم وصلى بهم الجمعة لا يجوز
 ولو صلى الامير الثاني خلف الاول ولم يفرج اجازت الجمعة ولو غلب الاول انقض حكم
 الخطبة الاولى فان لم يحضر الامير الثاني وصلى الاقل الجمعة مع قدوم الثاني جازت
 الجمعة ما لم يجلس الثاني مجلس الحكم او يوجد منه ما يستدل منه على عزله **اولا**
 ومنها الوقت ووقته بعد الزوال وقت الظهر حتى لو خرج وهو في الصلوة فسدت
 الجمعة ولو خرج الوقت بعد ما فقدت للشمس فاسا عشرة **ط** النائم اذا شبه بعد
 فراغ الامام والوقت باق انهما الجمعة فان خرج الوقت فسد منها الخطبة وهي فرض
 لو تركها لم يجز ووثقها بعد الزوال فلا خطبة قبل الزوال لم يجز بهم الجمعة **ط** ولو خطب
 قبل الزوال وصلى بعد الزوال لا يجوز **ح** ولو خطب وحده ولم يجز احدا لا يجوز
 لو حضر واحد واشان وخطب وصلى بالثلاثة لا يجوز ولو خطب بحضور النساء
 لم يجز ان كن وحدهن ولو كان بحضور الرجال كنهم تامة وعبيدا واسم او عبيد
 لم يسموا جاز ولا يصير تباعدهم من الامام ولو خطب بغيره ذن الامام وهو حاضر
 لم يجز ولو اذن بالجمعة فهو بالخطبة وكذا الاذن بالخطبة اذن بالجمعة فلو قال
 اخطب ولا تضلي بهم امراة ان يصلي بهم ويخطب الامام يوم الجمعة خطبتين
 ويجلس بينهما للاستراحة وليست بشرط والستة ان يخطب قائما على المنبر
 مقبلا بوجهه الى الناس واذا خطب خطبة واحدة قائما او قاعكا او احدهما
 قاعكا والاخر قائما جاز ويكفي ان يخطب متكئا على فوس او عصاء او مستقبل للقبلة
 وظهره الى الناس ويخطب خطبتين ويجلس بينهما جلسة خفيفة ويجهر في الخطبة
 الاولى وفي الثانية يهون ذلك والستة في الخطبة ان يحمد الله تعالى ويشي عليه
 وبعض الناس ويقر القرآن ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو للمؤمنين و
 المؤمنين ومقدار ما يتعلق به الجواز ان يبقى الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا
 الله **ح** وهذا اذا سجد او حمدية الخطبة اما اذا عطف فن **ب** الحمد لله للعاطس
 فلا يجوز **ح** الاولى ان يخطب قائما طاهر هو المأثور فان خطب قاعكا او على
 غير وضوء **ح** جان **ط** ولو خطب وهو جنب اجزاه **ح** اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو
 محدث او جنب ثم اغتسل وصلى بالناس جاز اذا لم يشغل بامر اخر فان تعدا ثم
 اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا ان يقيد الخطبة **ق** اذا خطب الامام يوم الجمعة فاحد
 واستخلف من لم يشهد الخطبة لا يصح فلو امر هذا الرجل رجلا شهد الخطبة ليصلي
 الجمعة بالناس لا يجوز لان النفويض في الاول لم يصح فلا يملك النفويض الى غيره كما
 لو امر طيبا او معنوها او كافرا او امرأة فامر هو لاء رجلا بذلك لا يجوز وان احدث
 الامام بعد الخطبة فاستخلف من شهد الخطبة الحاتنه محدث او جنب فامر الخطبة
 بجلا طاهر ليصلي بالناس جاز لان نفويض في الاول كان جائزا ولهذا لو انفصل
 كان لانه يصلي فيملا النوايض الى غيره **ق** اذا خطب الامام يوم الجمعة قاعكا او
 مضطجعا جاز لان الخطبة ليست بصلاة ولهذا لا يشترط فيها الطهارة واستنفا

البقرة اذا خطب الامام يوم الجمعة وخرج منها فذهب ذلك القوم فجاء ففرحوا به
 ليستندوا بالخطبة فصلى بهم الجمعة لانه خطب والقوم حضور فحقق الشرط **ك** وما يجزى
 في الصلوة يجزى في الخطبة حتى لا ينبغي ان ياكل ويشرب والامام في الخطبة ويجزى الكلام
 سواء كان الكلام من بالمر وقلا وكلام اخر وهذا اذا كان قريبا من الخطيب فان كان
 بعيدا لا يستمع الخطبة فبعضهم اخذوا الشكوت ولا يشكروا كلام الناس وبعضهم اخذوا
 قراءة القرآن والاولا والى ما دلت عليه الفقه والنظر في كتب الفقه وكفايته فمن
 اصحابنا من كن ذلك ومنهم من **لا** بأس به اذا كان لا يسمع سوط الخطيب ومن
 كان قريبا من الايمان يسمع ويسبكت من اول الخطبة الى اخرها واستماع الخطبة افضل
 من ردة السلام وتسميت العاطس والصلوة على النبي عليه السلام واذا قال الخطيب
 في الخطبة ايها الذين آمنوا صلوا عليه يصلي على النبي عليه السلام ونفسه ومناجينا
 قالوا بالله لا يصلي عليه السلام بل يسمع ويسبكت لان الاستماع فرض والصلوة على النبي
 عليه السلام ممكن بعد المائدة **ح** والدون من الامام اول من يتباعد وان يسمع من
 القلم في الخطبة **ح** واذا اصعد الامام المنبر ولم يشيع في الخطبة او فرغ من الخطبة يكون الكلام
 في هذين الوقتين ويصطوي بالخطبة يكون في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين وخرج
 الامام يقطع الصلوة فان صلى ركعة بيضا فاليها للخرى ويسلم وان فوى الاربع وان
 قيد الثانية على سجدة اضاف اليها اخرى وحققنا هذا وان لا يقيد بالسجدة يعود الى
 الفقرة **ح** اذا ترك يوم الجمعة والامام في الخطبة انه لا يصلي فجر يومه فانه يقوم ويصلي
 الفجر ولا يستمع الخطبة **ط** ومنها الجماعة وهي مشروطه وان يكون شوا الى الامام ثلثة
 نفر صليحون للامامة تخفى لا يتم فضا بالجمعة بالثبابة والصبيان والمجانين لا يتم
 لا يصليحون للامامة ولو كانوا كتم عبيدا ومسافر ذكرا لا يتم يصليحون للامامة
 الامير كان السلطان اذا امر عبدا او مسافرا يصلي بالناس صلوة الجمعة اجزاهم **ط**
 امام افترج الجمعة فمقتل الناس عنه وخرجوا من المسجد فجاءوا قبل ان يرفعوا سترة
 من المذبح جاز ولو خطب الامام وكروا القوم ففقدوا يتخذون ثم جاء اخر وان
 لم يجز كانه خطب وحده حتى يكمل الاقوالون قبل ان يرفعوا راسه من المذبح **ف** ولو
 نفر الناس من هو بعد من الخطبة لا يمام وفي الامام وحده ان كان قبل ان يفتتح
 الجمعة صلى الظهر ولا يجوز له ان يصلي الجمعة ولو كان بعد ما افتتح الجمعة وقيد ركعة
 بالسجدة ثم ذهب القوم ثم شمل الجمعة ولا يفسد وان كان بعد الافتتاح قبل ان يقيد بالسجدة
 فسدت الجمعة وعليه ان يستقبل الظهر اربعاء وهذا اذا لم يبق معه احد الا اذا بقى
 معه ثلثة يتوكل الامام كله يصليحون للامامة صلى بهم الجمعة في الاحوال كلها واذا
 شهد الجمعة والامام يخطب فانه يجلس ولا يشغل الصلوة وان افتتح الصلوة قبل
 الخطبة ثم اخذ الامام بالخطبة ان كان صلى ركعتين قطع وان كان صلى ركعة
 يضيف اليه اخرى وقطع **ط** ومنها الاذن العام الى الاداء على سبيل الاستقبال حتى
 لو ان الامر انقلب الى الجهن وصلى فيها باهله وعسكر صلوة الجمعة لا يجوز هذه

سنة شرايط وسبعة اخرى شرط في الصلوة الحرة والذكورة والبلوغ والعقل والصحّة
والاقامة والاسلام ولا يجب على الكافر والعبد والصبي والمسافر والمريض والشحيح
الكبير الذي ضعف كالمريض وليس على العبد المجمع وان وجد حاملا ولو على الاخر وان
وجد قادرا ولا على المكاتب ولا على معتق البعض ولا على العبد المأذون والمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعة
المحب للمعظ الدواب ولا على العبد المأذون والمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعة
والعبد بن والمستاجر ان يمنع المجمع من حصن الجمعة واذا اصاب الناس من طهر
شديد يوم الجمعة هم في سعة من الخلف ولا بأس ان يكونوا في الجمعة والعبد بن و
المتشي افضل ويستحب للمريض ان يؤخر الصلوة الى ان يفزع الامام من صلوة
الجمعة وان لم يؤخر يكره هو الصحيح وبعد فراع الامام يصلي باذان واقامة ويكره
لهم اداء الصلوة بالجماعة وكذا المسافر في مصر واهل السجون واهل المصر اذا
فاسهم الجماعة يصلون فرادى للمسافر بن **ح** واذا اصاب الامام المنبر جلس واذن
المؤذنون بين يديه ولمنع الناس عن البيع والشراء فاذا فرغ من الخطبة صلى بهم الجماعة
ركعتين يقرأ في الاولى منها فاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفي الثانية بقا حجة
الكتاب واذا جاءك المنافقون ولو قرأها غير هاجان ويكره ويجوز الاعتناء فيها
جميعا وكذلك في العبد بن ويخطب في الجمعة قبل الصلوة **ط** رجل افندى بالامام يوم
الجمعة بنوى صلوة الامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا ابصر في الظاهر ان ظهر
مع الامام وان نوى عند التكبير ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا الامام يصلي الظهر
لم يجز ظهره مع الامام ولو افندى بالامام في صلوة الجمعة وقال افندى بهذا
الامام في الجمعة والظهر جميعا يصح عن الاقتداء في الجمعة على الصحيح ولو نوى في
الوقت يوم الجمعة لصلوة الجمعة لا يصح يجوز اقامة الجمعة في موضعين في مصر
وفي ثلثة مواضع ولا يجوز اكثر من ذلك ومن ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك
الجمعة وكذا لو ادرك في الركوع الثانية ايضا يصيب مدركا ولو ادرك بعد ما رفع
لاسه من الركوع الثاني او في السجود او في الشهادتين قبل السلام او بعد السلام
وقبل سجود السهو وفي سجود الست هو فقد ادركها وبيتها ركعتين بدليل انه لو نوى
الظهر لم يصح اقتداء به وعليه ان ينوي الجمعة دون الظهر **هـ** رجل صلى الظهر
يوم الجمعة فقد اساء وكذلك الامام اذا صلى الظهر باهل مصر يوم الجمعة اجزاءهم
واساءوا رجل صلى الظهر في بيت بعد ما غاب عن صلاة الجمعة مع الامام فالجمعة
هي الفريضة ولو صلى المريض الظهر في بيته بوجدي نفسه حقة فخرج ببريد الجمعة
ان كان خروجه بعد فراع الامام من الجمعة لم ينقض ظهره بالاتفاق وان خرج
قبل فراع الامام ان يحرم الجمعة مع الامام انقض ظهره بالاتفاق وان لم
يتجر منها حتى سلم الامام انقض ظهره ايضا ولو خرج لابرير الجمعة لا ينقض
ظهره بالاتفاق باذا نوى نفي جمعة مع الامام بيقين الجمعة ويكره البيع والشراء
يوم الجمعة اذا اذن المؤذن والبيع جائز في الحكم والاذان المعبر اذان الخطبة وهو اذان

الاول والاصح ان كل اذان يكون قبل زوال الشمس فذلك غير معتبر والمعتبر اقل
الاذان بعد زوال الشمس سواء كان عند المنبر او على المنارة اذا حضر الرجل الجامع
والمسجد مكان ان يخطي يودي الناس لم يخط وان كان لا يؤذي احدا بان لا يطأ رايلا
حسنا لا بأس ان يخط ويؤمن الامام **ح** الرضا في اذنا سحر يوم الجمعة الى مصر
بريدية اقامة الجمعة واقام حواجيج في مصر وعظم مقصوده اقامة الجمعة سال ثواب
السعي للجمعة وان كان قصده اقامة الخواج لا غير لو كان معظم مقصوده
اقامة الخواج لا ينال ثواب السعي الى الجمعة من مات يوم الجمعة بن كره فضل وكذا
من مات بركعة بجلج السعي القدر وسمع النداء ان خاف فوت الجمعة يحبسها
وفي سائر الصلوات بالجماعة لا الا اذا خاف فوت الوقت فانه ترك الطعام **ح** و
يتطوع بعد الجمعة اربع ركعات وقبلها اربع ركعات لا يسلم الا في اخرين في ظاهرها ولاية
ولو صلى بعد زوال الشمس يوم الجمعة اربع ركعات فانه يكون عن سنة الجمعة او لم يقو
لان يجعل في وقتها صلى ركعتين ليل انطقا ثم يركع ركعتين ان صلى ما بعد طلوع الفجر
اجزاء عن ركعتي الفجر الا اذا حصلت التكبير الاولى قبل طلوع الفجر لم يجز عن ركعتي الفجر
وتفسير قول عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلهما في حق القراءة لا في حق اعداد الركعات
ط ومن لا يجنب عليه الجمعة اذا صلىها اجزاء عن الظاهر وان امينها بان الصلوة
يوم الجمعة في الصف الاول افضل وبكلمة في الصف الاول منه من قال خلف الامام
في القنوت ومنه من قال ما يلي للقنوت وبه اخذ العقبة ابو الليث **ك** ثم في كل موضع
وقع الشك في كونه مكررا واقام اهل ذلك الموضع او وقع الشك في بعض شرائط ينبغي
لاهل ذلك الموضع ان يصلي بعد الجمعة اربع ركعات وينوي بها الظاهر احتياطيا
حتى انه يقع الجمعة موافقا بخروج من عرفة فرض الوقت لاداء الظهر فيجب
للتلبية والسلطان اذا كان يطوف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون
يوم الجمعة لان امامة غيره بامر محض فاما من ادركه ولو كان مسافرا **له فضل**
في صلوة العبد صلوة العبد واجبة على الختان على من يجب عليه الجمعة ويشترط
لها ما يشترط الجمعة من اللص والسلطان والمأذون العام الخطبة فان الجمعة بدون
الخطبة لا يجوز وصلوة العبد بدون الخطبة جائزة وتقدم في الجمعة وتؤخر في
العید وان قدم في العید بان ايضا ولا يجزى بعد الصلوة وقت صلوة العبد بعد
ان تغتسل الشمس من رايح او ريحين الى ان يزول والا فضل ان يجعل الاخي ويؤخر
الفضل وليس لها اذان ولا اقامة ولا يتطوع في الحائض قبل صلوة العبد وله ان
يتطوع بعزها والاضطر ان يصلي اربع ركعات **ق** واذا أصبح الرجل يوم العید
ليست له ثلثة اشياء ان يغتسل ويسال ويدق شيئا وليس احسن ثاب
جدد كان او غسيله فان غسل الطيب ثلاثين دحرجه برباطه جيئة فان يخرج
صدقة الخطبة ان كان غنيكا ثم يعيد الى الصلوة مسكاً بالليث واذا انتهى الى الصلوة
يسقط التكبير ويفعل في الاضطر ان كان لا يدق شيئا الى فراع من الصلوة

ويجب التكبير الى ان ياتي الصلوة في قولهم جميعا ويجب عليه الاضحية اذا كان غنيا حلالا
صدقته الفطر ويخرج الاضحية بعد صلوة العيد ولو نسي قبل الصلوة لم يجزئ وان كان
في موضع لا يجوز فيها صلوة العيد جاز ان يصلي بعد اشفاق الفجر في يوم النحر وفي ظاهر
الرواية التكبيرات في الفطر والاضحية والتكبير الامام في كل صلوة تسع تكبيرات ثلاث
اصليات تكبير الاضحية وتكبير التركيع وست زوايد في الاولى وثلاث في الثانية
ويقدم التكبيرات على القراءة في الركعة الاولى ويقدم القراءة على التكبيرات
في الركعة الثانية وهذا قول ابن مسعود وحذيفة وعقبة ابن عامر وابو موسى الاشعري
وابو هريرة وابو سعيد الخدري وبراء بن عازب وابو مسعود الانصاري والعلويون
منه براء بن عباس رضي الله عنه لان الخلافة لا ولادة وهو اخذ والعلويون لا يوافقونهم
ان يصلي صلوة العيد على مذهب جدهم وهو تأويل ما روي عن النبي يوسف رحمه الله انه
قدم بعدا ووصل الى الناس صلوة العيد فخلع هرون الرشيد فلبس تكبير ابن عباس وكذا روى
عن محمد بن فضال كذلك فنعلا ذلك امثالا لا مزايا ولا عقابا ومذهبه ان
يأتي بسبع زوايد في الاولى وخمس في الثانية كلاهما قبل القراءة وعمل اصحابنا اليوم
على ان في الفطر في كل ركعة خمس تكبيرات وفي الاضحية في الاولى خمس وفي الثانية
اربعة ويستحب المكث بين كل تكبيرتين مقدار ما يكسر الشجيرات وليس بين التكبيرات
الثلاث ذكر مسنون ويرفع اليدين في التكبيرات الزوايد في العيدين ويصل اليدين
ولا يضع ولو صلى خلف امام لا ترفع اليدين عند تكبيرات الزوايد يرفع يديه ولا يوافق
الامام في التركيع والخروج الى الجبابة لصلوة العيد سنة وان كان المسجد الجامع معهم ط
السنة ان يخرج الامام الى الجبابة وليست خلفه غيره يصلي المصرا الضعفاء والاضحية ويصلي
هو في الجبابة بالاقبال والاصحاب والاضحية خلفا كما كان له ذلك ولا يخرج المنبر
في العيدين وفي زماننا اخر اجرح حسن ولا يخرج العبد من العيدين بغير اذن المولى واذا
اذن له مولا فيكون الخلف واذا حضر مع مولا جرح من بانه الاحمق ان له ان يصلي صلوة
العيد بدون اذن المولى ويكره عند عامة المشايخ التغافل قبل صلوة العيد في الجبابة ط
ومن خرج من الجبابة ولم يدرك الامام في شيء من الصلوة انشاء بصره الى مسدات
صلوة ولم يتصرف ق ومن ادرك الامام في صلوة العيد تابعه في الركوع وكبره ويرفع
يديه واذا ادرك الامام في صلوة العيد بعد ما تشهد الامام قبل ان يسلم او بعد ما سلم
قبل ان يسجد للسجدة او بعد ما يسجد للسجدة ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضي صلوة العيد
ويكون مدمكا ويقضي بركعتيه ولو ادرك ركعة من صلوة العيد قبل ان يسلم او لم يسلم ط
ولا يجوز اداء صلوة العيد ركبا كالمسح ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيدين والمنشئ
افضل في حق من يقدر عليه ط ويخطب في العيدين خطبتين ركبا كالمسح ولا بأس
بالركاب هو المعتاد ويجلس بينهما جلسة خفيفة ط ويكبر في الخطبة في العيدين وليس
لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي ان لا يكون اكثر الخطبة التكبير في عيد
الاضحية اكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر فيجعل احدث في الجبابة قبل الصلوة ان

خاف فوت الصلوة لا اشتغال بالوضوء وكان له ان يصلي بالليليم وان احدث بعد الشروع كان
ذلك ايضا ومن تكلم في صلوة العيد بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه ق ولو زالت الشمس يوم الفطر
قبل ان يصلي صلوة العيد سقطت صلوة العيد ولا يصلي من الغد الا اذا نزل بعد في صلوة من الغد
قبل الزوال وان زالت الشمس من الغد سقطت صلوة العيد سواء نزلها بعد او بغير عذر
وفي الاضحية اذا لم يصلي من الغد حتى زالت الشمس يصلي بعد الغد قبل الزوال واذا زالت الشمس
في ايام النحر ولم يصلي سقطت سواء كان بعد ما روى عن غير ان التأخير ان كان
بعد لا تخفى الاساءة وان كان بعد فمدا ساقا ولا فضل ان يصلي في اول يوم النحر
وايام النحر ثلثة بمعنى ذلك كله في ايام العاشور من ذي الحجة للنحر والثلاث عشرة
للتشريق خاصة واليهان فيما بينها للنحر والتشريق في تكبير التشريق اخلاف اصحاب
رسول الله عليه السلام ورضي عنهم في تكبيرات التشريق عقب الصلوة في الندابة والخطبة
انفق المشايخ منهم في البداية انه يبدأ بعد صلوة الفجر من يوم عرفته وهم عمر وعلي وابن
سعود رضي الله عنهم وبه احد اصحابنا غير انهم اختلفوا في الخطبة عند ابن مسعود والصلوة
العصر من اول يوم النحر وهما ثمان صلوات وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله وفي قول علي بن فضال
عنه تكبير الصلوة العصر من ايام التشريق وهو ثلثة وعشرون صلوة وبه اخذ ابو
يوسف ومحمد بن يحيى الله ولا رواية عن عثمان رضي الله عنه في الخطبة وعن عمر رضي الله عنه
بداية في رواية كما قال علي رضي الله عنه وفي رواية الى صلوة الظهر من ايام
التشريق وعمل الناس اليوم على مذهب علي رضي الله عنه وانفق الشبان منهم في البداية
عن ابن عباس وابن عمر وعائشة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يبدأ من اول يوم النحر
بعد صلوة الظهر واختلفوا في الخطبة قال ابن عباس الى صلوة الظهر من ايام التشريق
وقال زيد الى اخر صلوة العصر من ايام التشريق وقال ابن عمر الى صلوة الفجر من اخر
ايام التشريق ولا رواية عن عائشة رضي الله عنها ثم التكبير او في بها بشر ابطا خمسة
على اهل الامصار دون الراسنيق وعلى المقيمين دون المسافرين الا اذا قعدوا بالليليم
في المصروع عليهم على سبيل متابعتهم على من صلى جماعة لا على من صلى وحده وعلى الرجال
دون النساء وان صليين جماعة الا اذا قعدوا بالليليم على سبيل متابعتهم ط
وفي الصلوات الفريضة الخمس دون النوافل والسنن والوتر وصالوة العيد ط وتكبيرون
عقب الجمعة ويبدأ الامام بسجود السهو ثم بالتكبير فان نسي الامام التكبير حتى انصرف
من مكانه تذكر قبل ان يخرج من المسجد فلكبر ولوله تكبير الامام كبر القوم وان خرج من
المسجد او تكلم ناسيا او غامكا او احدث عدا سقظ عنه التكبير وفي الاستدبار عن
القبلة روايان اذ احدث الامام بعد السلام قبل التكبير المصحح انه يكبر ولا يخرج للظهر
المسبوق تنازع الامام في سجود السهو ولا ثلثة بعد في التكبير ط امام صلى بالناس صلوة
العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعادة الصلوة وان علم
بعد الزوال خرج من الغد صلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان
ذلك في عيد الاضحية فله بعد الزوال وقد خرج الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد

ويعلى في صلوة العيد والجمعة والكوفة والنقوع سواء ومشائخنا قالوا لا يسجد في العيد
والجمعة لئلا يقع الناس في الفتنة **قوله** تكبير التشريف لله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد وهو مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وهو
واجب عقبه صلوات المرومات في جماعة الرجال المقيمين بالامصار **ح** ولا
يكبر قبل الامام ولو كبر جاز والقيام المعلومات عشر ذي الحجة والمعدودات بامر
التشريف وهي ثلثة بعد ايام النحر سميت احدي الايام معدودات لعظمها في الله
الله تعالى وشروطه بمن يجسد راحهم معدوده اى قليلة وسميت الاخيرة معلومات لحرص
الناس على عملها لاجل وقت الحج **ط في الكوف** الكوف فوعان كسوف الشمس والقمر
يصلى فيها جميعا في كسوف الشمس يخطب ثلثة اشياء الامام والوقت والموضع
اعا الامام فهو السلطان او القاضي وعامور السلطان او ذو السلطان الذي له
ولاية اقامت الجمعة والعيدين ولما الوقت الذي يباح فيه اداء الصلوة والفتح
الذي يصلى للبيان او المجد للجامع ولو صلوا في منزلهما جاز بياح فيه اداء الصلوة
والكوف الذي يصلى للبيان او المجد للجامع ولو لا اود افضل ولو صلوا وحدا
وفرد في منازلهم جاز ولو اجتمعوا ودعوا من غير ان يصلوا الجزوه غير ان
الا فضل ان يصلوا بالجماعة في الجمعة والعيدين فكبر ان يجمع في كل ناحية
وليس فيها اذان ولا اقامة ولا خطبة يصلون ركعتين كما يصلى يوم الجمعة
وتحافت فيها بالقرأة واذا فرغ من الصلوة يدعوا الله ويتضرع الى ان يغلى
الشمس ويصلى الامام بالناس ركعتين كل ركعة بركون وسجدتين ان شاء طوقها
وان شاء قصرها وبقر فيها ما احب كما في الصلوة المكتوبة والامام من
الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعى وان شاء ودعا وان شاء
استقبل الناس بوجهه ودعى ويؤمن القوم وهذا الحسن ولو قام منك
على عصاه او على قوس او على عصا كان ذلك حسن ايضا والصلوة في خسوف
القمر يودى في ردى وكذا في الظلمة والبرق والفرق لا بأس بان صلى فردا او بدعوى
وتضرعون الى ان ينزل ذلك واصل هذا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه
انه قال ان انكسفت الشمس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات ابنه
ابراهيم وقال الناس انكسفت بموت ابراهيم فسمع ذلك صلى الله عليه وسلم
وقال لا ان الشمس والقمر ايتان لا ينكسفان لموت احد ولا لحيات احدا
لا يتم مثل هذا فاحمدوا الله وكبروه وسجدوه وصلوا حتى يغلى الشمس وروى
عن علي الساجد انه قال اذا رايت من هذه الاقمار شيئا فادعوا الى الله تعالى
بالصلوة **في الاستغفار** ليس في الاستغفار صلوة الا كن يخرج الامام بالناس
ثلثة ايام فيدعوا وان صلوا فردى فحسن وقال يصلى ركعتين بل اذان ولا
اقامة يجهر فيها بالقرأة ثم يخرج متكيا قاسا او معتمدا على سيفه ويخطب بعد
الصلوة بمنزلة صلوة العيد وليست قبل الناس بوجه قائما على الارض لا على البئر

فيخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسته وان شاء خطب خطبة واحدة ويدعوا
الله ويقرن ويستغفر للمؤمنين وهو في ذلك منكأ ق سا فاذا مضى من
من خطبته قلبه رجاؤه ويقلبه ان جعل اعلاه اسفله وان كان اعلاه
واحدا كاطليسان فيقلبه ان يحول يمينه الى شماله وشماله الى يمينه والناس
مقبلون عليه لا ينقلبون بارؤيتهم واهل الذمة لا يخرجون مع المسلمين لان
الوقت وقت النزل والجمعة والاحتفال اهل نزل القعدة فلذلك لا يخرجون
قوله الله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال والشي صلى الله عليه وسلم
خرج للاستسقاء فيقدم فصل لهم ركعتين ثم حاسا على ركعتين ورفع يديه كبر
تكبير قبل ان يستسقى ثم **قوله** اللهم اغثنا واسقنا اللهم اسقنا غيثا
مغيثا وخارجا مريحا وجاك طيفا غيثا مغدقا موفقا عاما هنيئا مريحا من يثا
والبلاد مسكلا مجلدا داما ديرا نافعنا غيثا عاجلا غيثا لينة غيثا اللهم
تجيب به البلاد وتثبت به العباد وتجعله بلاغا للحاضر وبادا للهم انزل
علينا في أرضنا زينا اللهم انزل علينا في أرضنا سكنا اللهم انزل علينا من
السماء ماء مطهرا فاحي به بلدة ميتة واسقنا ما خلقنا لنا انعاما وانا
كفر اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد من البلاد
والاداء والحمد والفضل ما لا تشكو الا اليك **ط** والمسحبات ان القوم يخرجون
شبات في ثياب خلق او غسلة من فقة متدللين خاشعين متواضعين ناكثي رقام
ثم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون **في صلاة الخوف** صلوة الخوف
مشروعة في ظاهر الرواية والخوف لا يوجب قصر الصلوة انه يجزئ المشي والاعتقال
من القبلة الى العدو في الصلوة ومن العدو الى القبلة ثم الناس لا يجزئ من احد
ويجهين اما ان يكونوا مقيمين او مسافرين فان كانوا مسافرين فان الامام
يجعل الناس طائفتين يفتح الصلوة باحد الطائفتين فيصل لهم ركعة ويقوم طائفة
بالباء والعدو وتأت الطائفة الاخرى فيقضي بالامام فيصل لهم ركعة ثم يسلم
الامام ولا يسلمون ويصرفون فيقومون بايذاء العدو تأت طائفة التوصلت
مع الامام ركعة او لا فيقضون ركعة واحدة بعين قراءة ويسلمون فيرجعون
ويقيمون بايذاء العدو وتأت طائفة الاخرى فيقضون ركعة اخرى بالقرأة
وكذلك صلوة الفجر للقيم والمسافر على هذا واما صلوة المغرب فانه يجزئ الصلوة
باحد الطائفتين يصل لهم ركعتين واذا قام الامام الى الثالثة ينصرفون
ويقومون بايذاء العدو وتأت الطائفة الاخرى فيصل لهم ركعة ويقضون
ركعتين وحدا فبقرأة وصلوة المغرب للقيم والمسافر سواء واما حكمه للقيم
في صلوة الظهر والعصر والعشاء فعلى هذا الصلوات الامام يصل لكل طائفة
ركعتين ويقضي كل طائفة ركعتين وهذا كله اذا انصرف ما شيئا قاما اذا انصرف
راكبا لا يجزئ سواء كان انصرف من القبلة الى العدو او من العدو الى القبلة

ولو كان الخوف شديداً وهذا هو المهر الزوال عن دواهم بصلواتكم كما كان إذا حيث
 ما دارت راسهم ولو صلوا ليجاعنهم لا يجوز في ظاهر الرواية **ط** ومن قاتل أو ركب فسد
 صلواته لأنه فعل كغيره وإذا اشتد الخوف صلوا كما كانا وحدنا يؤمسون إلى أي جفنة قد
 أو لا يجوز الصلوة ما شئت وخوف السبع كالعدو لا ستواها في اللحية ولو روى سواها
 وظنوا عدو فصلوا صلوة الخوف وكان أبداً جازت صلوة الإمام خاصة **صلوة**
في الكعبة يجوز فرض الصلوة ونفلها في الكعبة وفي قفاها قام الإمام في الكعبة و
 جلق المفردون حقها جازاً إذا كان الباب مفتوحاً وإن كانوا مع جازان لأن متوجهه
 إلى الكعبة الآمن جعل وظهره الوجه الإمام لأنه تقدم على إمامه وإذا صلى الإمام
 في المسجد الحرام فخلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلواته جازاً ومن كان معهم
 اقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلواته وإن لم يكن في جانبها لأنه حيث كان يكون
 منقراً عليه لأن الفقد والتأخير إنما يظهر عند اتحاد الجانب أما عند اختلافه
 فلا **أح فصل في لباسه** وإذا اشتد منه وقرب خفه وجهه إلى القبلة
 على شدة الجوع وهو المستتر واعتبار الحالة الوضع في الغيرة فمنه وإخبار المتأخر
 الاستلقاء على قفاه نحو السماء لأنه أبعد بخرج الروح **أح** والواجب على أخواته
 أن يلقوه كلمة الشهادة ولا يقال له قل ذلك ولكن يقال وهو سميع وإذا فوض خفه
 فإنه يشد الحياء ويغض عيناه ويسرع في جهلته ويعلم جبرانه وأقرب وأصدقاه
 ولو دوا بالصلوة عليه والدعاء والتشفع له ويكرم النداء في الأسواق والحال لأنه
 يشبه غزاهل الجاهلية ثم إذا أرادوا غسله فانه يجرد وبوضع على تحت ويطرح
 على عورة ثم حرقته ثم يتوضو وضوء للصلوة من غير مضضعة واستنشاق و
 يغسل جليلة ثم يغسل رأسه ولحيته بالحطمي فإن لم يكن فيها صابون وإن لم يكن
 فيكفيه الماء القراح ولا يسرح كيكيتا شعره ولا يقلع أظفان ولا يقصر شاربه
 ولا يحلق رأسه وشعر أبطه ولا يزال شيء منه ولا يكتف يدفن على مامات عليه
 ثم يضطجع على شقه الأيسر فيبدأ بما منه فيغسل شفته الأيمن حتى ينقيها بالماء
 القراح وقد كان أنفاساً من يان يغسل الماء بالسدر فإن لم يكن فيغض وإن لم يكن
 فالماء القراح ثم يصبوه على شفته الأيمن فيغسله بماء السدر ثم يغسله مرة
 ثانية بالماء الأول ثم ثالثاً ثم يجلسه ويسنده على يده ويبيع بطنه مسكاً قيقاً
 وإذا خرج منه شيئاً مسحه وغسل ذلك إن أحب ثم يمشقه في ثوب حتى لا يبتل
 الكفن ثم يضع الخيوط على رأسه ولحيته والكافور على مساجده **ط** واختلف
 المشايخ في وجوب الغسل **أح** مشايخ العراق وجبت لغسنة الموت وقت
 البلخي لأجل الحدث والفرق بين غسل الميت والمحي من أربعة أوجه أحدها أنه لا
 يتمضمض ولا يستنشق الثاني لجنب غسل اليد ولا الميت يغسل وجهه أو
 والثالث الميت يغسل جملته عند الوضوء والمحي عند الفراغ من الغسل الرابع
 الميت لا يمسح برأسه والجنب يمسح برجل مامات ولم يحيدوا يمسحون وصلوا عليه **ح**

أح فصل في الكعبة
 أح فصل في لباسه

ثم إذا وجد ماء يغسل أن لم يوضع في القبر ويصلى عليه **ح** ميت دفن قبل الغسل وأما
 عليه القربان فيصلى على قبره ولا يمشي في القبر الميت واليوق منه عضواً لم يغسل يغسل ذلك الميت
 وإن لم يصبغ ويحذف ذلك لا يغسل إذا مات الرجل وليس **ح** يغسل بهم اسمه أو أمه جبراً ولا
 يغسل الأمه بولها وكذا أم الولد والمتكوجة يغسله والرجل لا يغسل امرأة المتكوجة
 الذي يمسح أعضاءه غسل ولا يصلى عليه ويدفن ملفوفاً في خرقة وإن سقط غلام من بطن
 أمه يغسل ويكفن ولا يصلى عليه إذا جرى الماء على الميت وصابه المطر **ح** يغسله الصغير
 أو الصغير إذا لم ينفلا حتى اشتد غشوة يغسلهما الرجل والنساء لأنه ليس لأعضاءهما حكم
 العورة المحصى والجوب كالحمل والخشني يمسح إذا كانت المرأة محرم يتيمها باليد ولا يجنب
 فغيره فتصلى يد ويغض بصره عن رجليها ولا فرق بين الشابة والنجوى إمرأت مامات
 والولد لا يغسل ب في بطنها مشق بطنها يخرج الولد ومن مات بالجرح ويحذف ذلك في
 غير الحانية أو قبله السبع أو احتق بالثنا وتردى من الجبل أو مات تحت هدم أو
 قتل بقصاص أو برجم أو قتل إنسان رافعا عن نفسه أو أماله أو عاش الجرح في الحركة
 يوماً أو خرج الرجل فحامل فلبس ثمة مات والحي يوضيئة أو قتل بفعل نفسه بأرضاء
 سيغة غسل وبك اللفسن يغسل ويصلى عليه وهو الخنثى وقيل لا يصلى عليه وهو خنثى بعض
 المتأخرين لأنه إن السبي صلى الله عليه وسلم لم ير رجل قتل نفسه بشا وقص فلم يغسل عليه والمنقصر
 من النضال ما طار وعرض **ق** ثم يكفنه ثلاثة أثواب محرم الزار وفيه من الغافة وهذا كفن السنة
 يسطر الغافة بسطاً وهو الرواء طولا ثم يسطر الأزار عليها والأزار من الرأس إلى القدم
 ثم يقصر إن كان وذلك من المكتبين إلى القدمين أو لا يعطف عليه القيد من كان ثمة
 الزار ثم يعطف عليه الزار عطلاً أولاً من قبل اليسار ثم يعطف من الجانب الأيمن
 اعتباراً بحالة الحيوة ثم الغافة كذلك وهي من العرف إلى القدم فإذا خاف أن ينش عليه
 أكفانه عقد وإذا وضعه في قبره حلقه والمرأة في الغسل كالرجل ولا يرسل شعرها على ظهرها
 ولكن يرسل بين شريها وأدى ما يكفل به الرجل فإن وهو إذا رددت وكلاهما من
 الرأس إلى القدم رجل يدين أو غسيلين وأكثر ثلثة أثواب وهو قبيص معها أو يكون
 أن يكون في ثوب واحد وأدى ما يكفل به المرأة ثلثة أثواب رداء وخمار والأزار من
 الرأس إلى القدم وأكثر خمسة أثواب معها خرقة مسطحة على اليدين فوق الأثواب
 ويكون أن يكفن في الثوبين وأخر أهقته بمنزلة البالغة وإذا كان صغيراً فلا بأس بأن يكفن
 في ثوب واحد والمرأهق بمنزلة البالغ وإن كان بالمال أكثر وبالوثر ثمة فكله فكله السنة
 أولى وإن كان على العكس فكله الكفاية أولى ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق
 فإن لم يترك مالا فالكفن على من يجب عليه النفقة وإن كان الزوج وإن ترك مالا وعليه
 الفتوى **ق** وإن لم يترك الميت مالا لم يكن هناك أحد يجب عليه نفقته في حق من كان
 كنهه على التأسيس فإن لم يقربوا سألوا الناس بخلاف المحي إذا لم يجدوا كافاً به بساله بنفسه
 لا الجير إن لا جملته **ق** وما لا يجباح للرجال ليس من الحياة لا يجباح تكفينه بعد الوفاة كالحي
 والحجر يسم ولا بأس بتكفينه من بعد الوفاة والتكفين بالبييض أفضل وبرقع هذا الكفن

من جميع ماله وان كان عليه الدين الا ان يكون الغرماء قد قبضوا فلا يسترد منهم **ط** اذ
نبت الميت وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فالكفن يكون على الوا
دون الغرماء واصحاب الوصايا جل مات في مسجد قوم قفا واحدهم وجمع الترابهم
ليكنه ففضل من ذلك شيء ان علم صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن محتاج
آخر ولا يتصل في الفقرة رجل كفن ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان
ياخذ منه وان كان وهبه للورثة وكنه الورثة فالورثة احق به وكذا لو كفن شيئا
فان سبه سبيع كان الكفن له **ق** رجل مات في السفينة فانه يفضل ويكفن ويصلى عليه
ويلقى في البحر **ط** حتى عمره وان وميت ومعه ثوب واحد ان كان الثوب ملك للميت فله
ان يليسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والميت وان لم يكن فيه الميت
ولا يليسه لان الكفن مقدم على الميراث من لا يجبر على النفقة كالاولاد والاعمام والعمامة و
الحالات لا يجبر على الكفن ويجوز الاستيجار على حمل الجنازة وحفر القبر وغسل الميت
على الصحيح **ط** واذا وجد طرف انسان كيد ورجله تلف بخرقة ويدفن عليه وكذلك
عظامه ولا يفضل ولا يصلى عليه وكذلك لو وجد نصفه مشقوقا طولا لا يفضل ولا يصلى
عليه ولكن تلفت في ثوب واحد ويدفن وكذلك اذا وجد النصف وليس معه الرأس
وان وجد النصف ومعه الرأس او اكثر من النصف فانه يفضل ويكفن ويصلى عليه
ط واذا مات الرجل في سفر ان كان معه الرجال يغسله الرجل وان كان معه نساء
اذا كان فيهن امرأة غسلته وصلى عليه ويدفن وان لم يكن معهن امرأة لكن معه
رجل كاف طنة الغسل حتى غسل ثم يصلى عليه النساء ويدفن وان لم يكن معهن
رجل فان كانت معهن صغير غير مشتهاه والطافت الغسل ملئها الغسل والانهيمه
ط والستة في حمل الجنازة ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربع بطواف كل واحد منهم
على جوانبها الاربع مقدما على يمينه ثم مؤخرا على يمينه ثم مقدما على يساره ثم
مؤخرا على يساره ويكره ان يصنعها على اصل العنق ويقوم بين العودين ويسرع
بالجنازة ويمشي بها لا يجمل ولا ابطا كجلا يحرك الميت والشيء خلف الجنازة افضل
ق والاحسن في زماننا المشي امامها لا يتبعها من النساء **ط** ويجوز لهما ما لم
يتابع عن القوم ولا ينبغي ان يتقدم كلهم ويكره النوح والتصباح وشق الجيوب ولا بأس
بالبكاء بالالتصاع وان كان مع الجنازة فاحية او صاحبة نجست فان لم ينجس فلا
باس المشي معها ويكره دفع الصقوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله تعالى يذكره في نفسه
ق وصلوة الجنازة فرض كتابية وسب وجوبها الميت المسلم وشرطها ان يكون زاهيا
واسق الناس بالصلوة على الميت سلطان بله والى الناس بالصلوة عليه الامام اذا حضر
والقاضي والوالي واذا لم يكن واحد منهم فاقام للميت وان لم يكن فالوالي الى الاقرب
فالاقرب من عصبة والياء **ط** ولا يتقدم غير السلطان وغير الامام الى الابا دن
الولى وان حضر الى مصر والقاضي والوالي اولى وان لم يحضر كلاهما لكن حضر صاحب
الشرط وامام للميت فصاحب الشرط وهو مثل السحنة اولى وان لم يحضر اولى وحضر

خليفة خليفته احق من القاضي وصاحب الشرط ولولا يحضر الا والياء وامام للميت فاما
الميت اولى ثم والياء على ترتيب العصابات الاقرب فالاقرب الا الاقرب فانه يقدم على الابن
وان تساوى في القرب فأكبرهم سنا والاقرب ان يقدم من شاء **ح** وابن العم احق بالصلوة
من زوجهما اذا لم يكن من ذابن وان كان للميت اخوان لاب وام الاكبر اولى فان اراد الاكبر
ان يقدم غيرهما فلا يصح منعه فان قدم كل واحد منهما جلا اخر فالزوي قد مر الاكبر اولى و
كذا الابن الاكبر مع الاصغر فان كان الاصغر لاجب لاهل ولاكبر لاب فالاصغر اولى
وان كان الاصغر قد غلب غير ليس للاخ الاكبر ان يمنعه وان كان الاخ لاجب لابن عاب بان لا
يقدم على ان يقدم فيذكر الصلاة ولبان يتقدم فلان ان مات فلان للاخ لاب ان
يمنعه لان الغايب بمنزلة المعدم والولى احق بالصلوة على العبد من ابيه والصلوة اربع
تكبيرات يرفع يديه في التكبيرات الاولى ولا يرفع يدها بعد الله تعالى بعد الاولى وقيل
ليست ترفع ويصلى على نية بعد الثانية ويدعو لنفسه والميت وللمؤمنين بعد الثالثة و
يسلم بعد الرابعة عزيمته وعن شمله وليس في صلوة الجنازة قراءة القرآن الا فاتحة
ولا غيرها وذكر الدعوات المعروفة التي ورد بها الاثنان يدعوها احضرك ويتشرك و
ان كان الميت غير بالغ فان الامام ومن خلفه يقولون اللهم اجعله لنا قرطا اللهم اجعله
لنا اجرا ودخرا شافعا مشفعا **ح** ولو اوصلى بان يصلى عليه فلا نفا الوصية باطله **ح** وان
قرأ الفاتحة بينية النساء لاباس به وان قرأها سه العراه كره رجل ادرك اول التكبير
من صلوة الجنازة ولم يكبر حتى كبر الامام كبر هو ولا ينظر التكبير الثانية من صلوة
الجنازة فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولى حتى
يسلم الامام لانه لو كبر الاولى كان قضاء المقدر لا يستغفر بقضاء ما سبق بعد فراغ
الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام ان يكبر هو الا فتاح قبل ان يسلم الامام
ثم يكبر فلا تقبل ان يرفع الجنازة متابعا لادعاء فيها فاذا رقت الجنازة من الارض
يقطع التكبير وان كبر مع الامام التكبيرات الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرها ثم يكبر
مع الامام واذا كبر الامام على جنازة تكبيرين فجاء رجل لا يكبر حتى يكبر مع الامام فيكبر مع الاضاح
ويكون مسبوقا باكبر الامام قبله بخلاف من كان حاضرا في اصف فانه يكبر ولا ينظر الجنازة
واذا كبر الامام على جنازة فجاء رجل لا يكبر حتى يكبر مع الامام فيكبر مع الاضاح ويكون
مسبوقا باكبر الامام قبله بخلاف من كان حاضرا في اصف فانه يكبر ولا ينظر بكبيرة
الاولى واذا كبر الامام في صلوة الجنازة تخسعا للجنازة لا يتابع في تكبير الخامسة وينظر
فاذا سلم سلم مع صلوة الجنازة في المسجد الذي يقيم فيه الجماعة تمكروه وصلوة الجنازة
عند الطلوع والعروب والزلزال ومكروه وان صلواتها لم يكن عليهم الاطاعة وبعد غروب
الشمس يذبحوا بخير يتم بصلوة الجنازة ثم لسته الغرض اذا احققت الجنازة تصلى عليها
صلوة واحدة ويجزئ عن الكل ثم انشأوا اجعلوها صفا وان شأوا اجعلوها واحدا
بعد واحد وان كانوا رجالا وكنا نساء وضع الرجال على الالمام والنساء خلف الرجال
ما بين القبلة امام صلى على جنازة فكلب عليها تكبيرة ثم انى الجنازة اخرى فوضعت معها

يخرج من الصلوة الى الاوقاف ثم يستقبل الصلوة على الثانية فان كبر ان نوى الاوقاف او نواها
اوله ينوي شيئا كان في الاوقاف الا اذا كبر في الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاوقاف
رجل مات في غير بلدة فصل على عليه ثوبا اهل غلوة الى منزله ان كانت الصلوة با من
السلطان او القاضي لا يعاد ولو كان الامام على غير الطهارة يعاد اذا دخل الميت قبل
الصلوة عليه صلى عليه في القبر امام ولا يخرج من القبر **الحق** الميت اذا اتى قبره فلا يصح
وتراذلوا او شفعوا لان الدخول فيه للوضع فيه خلون بقدر الاحتياج ويدخل الميت في
قبره من قبل القبلة وهو ان يوضع امام القبر على الحد فرفع ويدخل الميت في قبره ويقول
واضعوه بسم الله وعلى ملته رسول الله ثم يضعونه عليه بسم الله من مستقبل القبلة من
غير ان يكون على وجهه وعلى ظهره مستقيما على قفاه ويجلون عقديه والحد افضل من الشق
وصورة الحد يجنب القبر من جانب القبلة ويوضع فيه الميت والشق ان يشق في وسط
القبر ويستقبل ان يجعل في الحد العصب ويكرم الحجر والحشب ويسمي قبل المرأة ثوب
حتى يسوي القبر على الحد بخلاف الرجل لان بناء من اعلى المستن وليشم القبر ولا يرفع
ويكون من ثوبا قدر ان يمس اصابع او شبر ويكره ان يزداد على ثياب القبر الخارج منه ولا
باس ان ينثر من الماء عليها وداء الترم الحمر او داء الخال الميت في القبر من غيرهم من
الاجانب والا فمن الاجانب ويكره على القبر الجلوس عليها والصلوة عندها ولا
باس في غير بها اهل الموت وتزعمهم في البر والرقا بقضاء الله تعالى لها اجر الصابرين
والزعماء للميت والرحمة والخبرة **الحق** ولا يصح اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا
كانت الارض مفضومة وليست تحت التراب والميت قد دفن في المكان الذي مات في مقابر
او تلك القوم وان نفل قبل الدفن الى قدر ميلين فلا بأس به وكذا لو مات في غير بلدة
يستحب له ان نفل الى مصر اخره لا بأس به بعد ما دفن لا يصح اخراجه بعد دفن طويلا او قصيرة
الا بعدد والعذر ما بينا امرأة ماتت ولدها في غير بلدها فادارت بنش القبر وجل الميت
الى بلدها ليس لها ذلك لما قلنا وبكره قطع الحطب والحشيش من القبر وان كان يابس لا بأس
به ولا بأس ان يدفن انسان او ثلاثة او خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجوز بين كل
اثنين حاجزا من التراب **ق** ويصلى على كل مسلم مات بعد ولادته الا البغاة وقطاع
الطريق وانما لا يصلى على البغاة في الحرب لما اذا قتلوا بعد ما وضعت الحرب اوزارها
يصلى عليهم وكذلك القطاع على هذا والذي عليه الامام هل يصلى عليه فقيهه ورائيه والسؤال
في القبر حتى يثبت ذلك بالمشاهر من الاحاديث سوانية الاطفال وغيره وسواء
القبر النجس هذه الامنة بل هذه الامنة وكان لسائر الامم الماضية وهذا قول علمائنا
المشايخ بين طواف الشهيد وهو من قتله المشرك او وجد في المعركة جرحا او قتله المسلمون
ظلم فانه لا يغسل ان كان مسلما قاتلا بالظلمة ولا يغسل بغيره بل هو مال حال القبلة ولا
حالة النجس فهو في معنى شهيد او احد حكمه انه لا يغسل ويصلى عليه وانما شرطنا الاشارة
لان الكافر يغسل وشرطنا التكليف لان الصبيان والجانسين اذا قتلوا وانما شرطنا
الطهارة لان الجنب اذا استنشد غسله فكل الحائض والنساء اذا استنشدت

ان يخرج

وغيره

انما صلوا

القتل

وقولنا قتل ظلم لانه اذا قتل الحق نحو جرم او قصاص فانه يغسل ويصلى عليه وكذا اذا قتل شيئا لا
يوصف بالظلم كما اذا قتل من السبع او سقط عليه البناء او سقط من الجبل وغرق الماء فانه
يغسل ولا يخرج ذلك عن الغسل وكل من قتل بالسبع في الارض من النساء كاهل البقي وقطاع الطريق
والكافرين والخناق الذي خلق غير من فانه لا يغسل ولا يصلى عليه واذا قتل مظلوما فانه يصلى
عليه ولا يغسل ومن قتل ظلم لا يغسل ولا يصلى عليه وحكم المقتولين بالعصية حكم اهل البقي وقولنا
لا يجب على نفسه بدله هو مال حال القبلة فان كان يغلقه وجوب القصاص على قائله فان
المقتول يكون شفيكا وانما يجب القصاص اذا قتل ان قتل بجريمة سواء كانت للحدية او
صغيرة او كبيرة وسواء جرحا او قتلنا ولا ما دام الى حالة التمرض لانه اذا انشأت بطلت شهادة
في احكام الدنيا وهو الغسل لما هو شهيد في احكام الآخرة **الحق** الكابرون في المصبر البيل
منزلة قطاع الطريق الحار بن يصلون ولا يصلى عليهم لان المعنى جميعهم **ق** ولا يرفع عن
الشهيد ثيابا للحفا ليس من جنس الكفن مثل الخفين والقلنسوة والسلاح والعز والحبش
غير ان اولياهم بالحجار انشاء ذراعا وان شئتوا يقضوا ويكره ان ينزع عنه جميع ثيابه
ويجوز للكفن والمرث ان يجعل عن العرصة او المكان الذي خرج حيا ثم مات بعد ذلك في بيته
او على ايدي الرجال حاله للحمل وكذلك اذا اكل او شربا وباع او ابتاع او كثر كلامه طويل او
قام من مقامه ذلك او تحرك من مكانه الى مكان اخر وكذلك اذا اتى في مكانه حيا يوما كاملا
فليله كاملة فانه مرتين ولو حمل من بين صفتين كيد بطاه للذليل لا للذليل ولا يغسل لانه لم
ينزل من اوق الحية والله اعلم **كتاب الزكاة** وهي في اللغة الزيادة وفي الشريعة عبادة عن
الاجاب طائفة من المال في مال مخصوصه لملك مخصوص ويجوز على التراخي ولهذا لا يجب
العبادة بالانحياز لو هلك وهي فرضية محكمة لا يصح تركها وكيف جاحدها ثبتت فرضيتها بالكتاب
وهو قوله تعالى واقوا الزكاة وبالسنة وهو قوله عليه السلام بخا الاسلام على خمس وعليه
الاجماع **الحق** الزكاة فرض على الخاطبة ذاملك نصابا كاملا **ق** واقوا الزكاة على
ضربين السائمة وهي الحابل والبقر والغنم والخيول ومال التجارة وهو على ضربين الدراهم
والدنانير والذهب والفضة والحلي وغير ذلك من اجناسها ومنها العروض والحيوان
فما كان من جنس الذهب والفضة يجب الزكاة فيها كيفما اسكنها التجارة او غير التجارة و
العروض والحيوانات وما كان من اجناسها ان اسكنها للتجارة يجب والا فلا فانه الزكاة
يجب بشرط خمسة في المالك وثلاثة في المملوك اما الحصة التي في المالك ان يكون مملوكا
بالتمام حرا وان لا يكون عليه دين واما التي في المملوك ان يكون نصابا كاملا كحولا
كاملا وان يكون المال سائمة او للتجارة والحقوق واجبة لله تعالى المتعلقة بالمال على ثلث
مراتب حتى يجب على المالك في المالك وهو الزكاة حتى ان كل ما خلا عن المالك لسبب الوفاق
والليل المسئلة لان كوة فيها ولو هلك المال بعد حواله لحواله يسقط الزكاة لان الحق كان
فيه فملك له بلاكه وحتى يجب على المالك بسبب الملك كالحج وصدقة الفطر والاحسية
واما الحج اذا وجب بان كان موسرا قادرا على الزاد والراحلة وقت الخروج من اهله
وبلده فله ان لا يسقط الحج وتبقى دينه في ذمته وكذلك صدقة الفطر اذا وجبت

الغنا

يطلع الفجر من يوم الفطر ثم هلك المال لا يسقط الزكاة وكذلك الاحصيت اذا وجبت لا
ليسقط بطلان المال لكن لا يخلط بالزكاة المأخوذة من قبله وحتى تجب في الملك
على اعتبار المال كالعشر والحسن والسائمة هي الزاوية التي يكتفي الزكاة في اكثر
السنة وبيتها في بعض السنة فالعبرة في ذلك لاكثر السنة فان كانت رابعة في نصف
السنة لم يكن سائمة وان كانت للثلاثة فزاعها سنة اشهر او اكثر لم يكن سائمة الا
ان ينوي ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد التجارة اذا اراد ان يستخدمها سنين فيقصد
هو التجارة على حاله الا ان ينوي ان يخرجها من التجارة ويحمله للخدمة وما بطلت
فيها المنفعة دون العين كالعوامل ليست بصائمة فان اراد صاحب السائمة ان
يستخدمها او يملكها فلم يفعل حتى سال الحول كان فيها زكاة السائمة وكذا لو ورث
سائمة فحال عليها الحول كان عليه زكوةها ولو اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة
التجارة وذكر السائمة وانما ذكرها مع انما في حكم الزكاة **فصل في**
زكاة سائمة الابل ليس فيها دون خمس من الابل السائمة زكاة فاذا كانت خمسا
ففيها شاة واحدة فاذا كانت عشرا ففيها شاتان الى الاربعة عشر فاذا كانت
خمس عشر ففيها ثلاث شياه الى التسع عشر فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى
اربع وعشرين فاذا كانت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طفت
في السنة الثانية فان لم يوجد بنت مخاض فالقيمة فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها
بنت لبون وهي التي طفت في السنة الثالثة الى خمس واربعين وان كانت ستا واربعين
ففيها حقة وهي التي طفت في السنة الرابعة الى ستين وفي احدى وستين جذعة
وهي التي طفت في السنة الخامسة الى خمس وسبعين وفي ست وسبعين شاة واحدة
لبون الى تسعين وفي احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين فاذا زادت على مائة
وعشرين يستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم
في مائة وخمس وعشرين حقان وشاة وفي مائة وثلاثين حقان وشاتان وفي مائة
وحسن وثلاثين حقان وثلاث شياه هكذا الى مائة وحسن واربعين فيجب فيها حقان
وبنت مخاض وفي مائة وسبعين ثلاث حقان فاذا زادت على مائة وسبعين تستأنف
الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك الى ان يبلغ الزيادة
خمسا وعشرين فيجب فيها بنت مخاض مع الحقان الثلاث التي كانت وفي ست وثلاثين
من الزيادة بنت لبون وفي ست واربعين حقة فيجب في مائة وست وستين اربع
حقان الى مائتين في كل خمسين حقان شاة ادى عن المائتين اربع حقان وان شاء
اذا خمس نوات لبون عن كل اربعين بنت لبون فاذا زادت على ذلك يستأنف
الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيان في خمس هذه المسائل وفي اداء القيمة
عندنا من عليه **فصل في** هذا كله اذا كانت سائمة فاذا كانت للتجارة لا يثبت فيها القدر
واذا يثبت القيمة ان كانت قيمته مائة درهم يجب والا فلا وادنى السن الذي
ينعلق به وجوب الزكاة في الابل السائمة بنت مخاض فصاعدا في البقر ليس بها

دون اثنين من البقر السائمة صدقة فاذا كانت ثلثين ففيها نبيع او تبعة وهي التي طفت
في السنة الثانية وليس في الزيادة شاة حتى يبلغ اربعين فاذا بلغت اربعين ففيها من اوسنة
وهي التي طفت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الاربعين ففيها ثلث روايات عن حنيفة
رحمه الله في رواية احدى واربعون سنة سنة وربع عشر سنة او سنة او ثلث عشر
تبيع هكذا وروى الحسن عن حنيفة رحمه الله عليه انه لا شيء في الزيادة على الاربعين
حتى يكون البقر خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها سنة وربع عشر سنة وروى احمد
ابن عمر عن ابن حنيفة رحمه الله انه لا شيء في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين ففيها
سنة وربع تبعة ان اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وبعد الاربعين يعتب الاربعان
والنفسان يجب في كل اربعين مسنة او سنة وفي كل ثلثين تبعة او تبعة فاذا كان سبعين
يجب فيها سنة وتبعة فاذا كانت ثمانين يجب مستان فاذا كانت تسعين يجب
ثلاث تبعة فاذا كانت مائة يجب سنة وتبعتان وفي مائة وعشرة مستان وتبعة وفي مائة
وعشرين ان شاء ادى ثلث مستاة وان شاء ادى اربعة تبعة وللجوابين من قبل البقر
فصل في ليس فيها دون الاربعين من الغنم السائمة صدقة وفي اربعين شاة شاة
وسط الى مائة وعشرين فاذا زادة واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة
ففيها ثلث شياه الى اربع مائة فاذا كانت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة
والغنم والضأن في وجوب الزكاة سواء وادنى الشيء الذي يخلق به الزكاة في الغنم
هو الشيء وهو الذي يطلع في السنة الثانية وما دون حلال الزكاة فيها ولو كانت تسع
وثلاثين حملا واحدة شاة وسط يجب الزكاة فيها ويؤخذ تلك الشاة ولو كانت مائة و
عشرين حملا واحدة شاة وسط يؤخذ تلك الشاة الواحدة والابو مخنف عن جابر
يؤخذ من الغنم الا الشاة وقيل يجوز اخذ الجذع من الضأن كما يجوز في الاحصيت واخذ
الذئب والاشي سواها ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط من ارفع ادونها وادون ارفعها
ولم يعلل الزكاة ان يدفع اربع ويسير الفصل على الاوسط او يدفع الادون و
يرد الفضل الى الاوسط والمقول من الضبي والغنم اذا كان الام من الغنم فهو من الغنم
يجب فيها الزكاة ويعتبر الام كما يعتبر في الرقية والحزيرة وكذا القول من البقر الاحلى
والوحشي **فصل في** والمخيطان في المواشي يعتبران بغير الخيطان يعتبر بغير الخيطان على حدة ان
كان نصيب كل واحد عند الانفاد يبلغ ضابا والا فلا سواء كانت الشاة شركه عنان
او مفارقة شركه ملك بالارث وغيره من اسباب الملك وسواء كان في حقه ان
واحد او من احدى مختلفه وان كان يبلغ نصيب احد هادون الاخر وكذا اذا كان
احد عامر ويجب والاخر من لا يجب **فصل في** في الملاك والفضل والعاجل لا يجب فيها الزكاة ولا
يقتدر بها الضام فان كان في الضام سنة يجب فيها ما يجب في الكبار اذا كان
العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان لم يكن فوجد الموجود لا غير وتقدر
بجمل مائة وتسعة عشر حملا ومستان يجب فيها مستان في قولهم فان لم يكن
الاحسن واحد من تلك المستاة لا غير وكذا لو حال الحول على ستين من العاجل

وفيها ثبيع واحد يوجد ذلك الشيع لا غير وكذا احوال الخوارج على ست وسبعين فصيلا وفيها بنت لبون يوجد ذلك لا غير ويحسب على ان تجل في السائمة العيما والجفا والصغير ولا يؤخذ منها شيء وكذلك مقطوع القوائم ولا يؤخذ التوا والكيله وانما خسر الذي في بطنها ولها وفحل الغنم لانها من الكرايم ولا يوجد الهرم **ف** ومن حال عليه الخوارج في ماشية ولم يؤد زكواتها ادى زكوة الخوارج الا قد منها ثم ينظر الى ما بقي فان كان نصيبا يوجب اداء فلا بد ان اذا كان له خمس من الجبل لم يؤد زكواتها سنين يؤدى السنة الاولى شاة ولا شيء السنة الثانية ولو كانت عشر احوال حوان يجب السنة الاولى شاتان والثالثة شاة فعلى هذا التقدير وكذا هذا الاعتبار في البقر والغنم **في الخيل** كان ابو حنيفة رحمه الله يقول في الخيل السائمة زكوة الخيل لا يخلو اما ان يمسكها سائمة او علفة او للفر ولا يخلو اما ان يكون ذكورا كلها او اناثا او مختلا اما اذا كانت علفة او يمسكها للفر ولا شيء عليها بالاجماع وان كانت سائمة ان كانت ذكورا كلها فلا يجب وان كانت مختلطة ففيها الزكوة عند ابو حنيفة وصاحبها بالخيار ان شاء اعطى من كل فرس دينار وان شاء قوما واعطى ربع مش فيها **في** وهذا في افراس العرب لا في الاثنيات في افراسها يتوم ويؤدى من كل مائى درهم خمس دراهم وان كان الكل اناثا فغرسه حنيفة رحمه الله روايان وقالوا هو قيس الشافعي رحمه الله لان زكوة في الخيل والقوى على قولها ولو اجمعوا على ان الاحام لا يأخذ منه صدقة للخيل صرا ولا شيء في الجير والبغال **في مال النجا** قال النجاة نوعان احدهما مخلق ثمنه وهو الذهب والفضة والزكوة واجبة في الذهب والفضة مضروبة كانت او غير مضروبة حليا كان او غير حلي للنجاة او غيرها للنفقة او للخيل برك او سيكة للرجال والنساء ففيه الزكوة يجمع جميع ما في ملكه من الدراهم المضروبة والنواقر والحلي السيف والجمام والسرير والكوكب في المصاحف والاواني وغيرها **في** في كل مائى درهم درهم ومنها سبع مثاقيل وفي ما سواها من الدراهم لا يجب الزكوة الا ان يكون النصف من كل درهم فضة او ثوب قيمتها مائى درهم او عشرين مثقالا وان كان الفضة غالبها ففي بمنزلة الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها للنجاة وفي قيمتها مائى درهم يجب فيها الزكوة والا فلا وغير الفضة والذهب من الاموال لا يكون للنجاة الا بالينة **في** والاصل فيه ما ذكره شمس الحممة السنخشي ان كل عشرة منها من سبعة مثاقيل وكل درهم اربعة عشرة قيراطا يثبت في عليه احكام الزكوة ونصاب السرقة واصل ذلك ان الاوزان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند ابى بكر رضي الله عنه كانت مختلفة فيها ما كان الدرهم عشرون قيراطا ومنها ما كان عشرة قيراطا وهو الذي يسمى وزن خمسة ومنها ما كان اثنا عشر قيراطا وهو الذي يسمى وزن ستة فلما كان في زمان عمر رضي الله عنه طلبوا منه ان يجمع الناس على نقد واحد فاحد من ذلك كل نوع من الامنواع درهما فكان اشهر ما بعين قيراطا واما ان يضرب من ذلك ثلاث دراهم متساوية فكان كل درهم اربعة عشرة قيراطا وهو وزن السبعة

٧٦
التي جمع عليها عمر الناس ولحق كذلك الى يومنا هذا واختلفوا ان الدرهم متى صار معدو
المشهور ما هنا على عهد عمر رضي الله عنه وقيل ذلك كان سنة النواة والدينار ستمائة دينار
والدينار اربع طسوجات والطسوج جتان والحبة شعيرتان والشعيرة ستة خردل
ولمزدلفة اثنا عشر فلسا والفلس ستة فيلادات والفيل ستة نفيرات والنفيرة ثلثي
قطيراة والقطيراة اثنا عشر ذرة والدينار ستمائة شعيرة **ق** ولو باع عرضا للتجارة بعرض
فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينو لان حكمه البدل حكم الاصل ولو كان الفيل عسكا
فصالح من المقاص على الفيل لا عن الفيل لم يكن القائل للتجارة لانه بدل عن المقاص
عن المضاف ولو ورث مالا ونواه للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك مالا بجهة او
وصية ونوى للتجارة عند قبول الجهة والوصية لم يكن للتجارة وكذا المهر وبدل المهر **ق**
رجل له عبد للتجارة فقتله عند خطأ ووقع به فان المدفوع يكون للتجارة لانه بدل
مال للتجارة وبذلك شيء يحكي عن البدل **ط** وليس في الزيادة على مائة درهم وعشرين
مثقالا ذهب كوة ما لم يبلغ الزكوة اربعين درهما او اربع مثاقيل فينشد بحسب
في الزيادة ربع عشرة ما وكل بضاب الفضة بضاب المذهب وبضاب الذهب بضاب
الفضة باعتبار القيمة وتفسير ذلك اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب
قيمتها مائة درهم عند أبي حنيفة رحمه الله يجب الزكوة اشترى خادما للخدمة
وهو يوقى او اصاب رجلا يبيعه فخال عليه الحول لان كوة فيه **ف** وكذا لو اشترى جوالفا
بعشرة الاف درهم ليواجرها من الناس فخال عليه الحول لان كوة فيها وكذا الجمال اذا
اشترى ابدا للركاب او اشترى فلو راها من صفير يسكها ويواجرها لا يجب فيها
الزكوة لانها معدة للامساك ومال الزكوة معد للخارج وبين الامساك والخارج بينا في
ط ولو اشترى الصباغ عصفر او زعفران او بصغ ثيابا للناس بالاجر وخال عليه
الحول كان عليه الزكوة اذا بلغ بضابا لان ما اخذ من الاجر يقابل بالعين والاصل
فيه ان كلما يباع بعمله ويبقى اثره في الممول كالعصفر والذهن لدفع الجلد ففيه
الزكوة وان لم يبق له اثر في الممول كالمصابون والخضر لان كوة فيه لانه لا يبقى بعد العمل
فكان الاجر مقابلا بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة **ق ط** ولو اشترى الرجل دابة
او عبدا للتجارة ثم اجر يخرج من ان يكون للتجارة لانه لما اجر فقد خسر المنفعة و
لو حصل من ارضه خنطة يبلغ قيمتها قيمة بضاب ولو كان يسكها ويبسها
فامسكها حولا لا يجب فيها الزكوة كما في الميراث **ق** ولو اشترى ارضا مشتركا
خرج للتجارة وهي تساوي مائة درهم لا يجب فيها الزكوة ولو اشترى ابدا للتجارة
ثم درهما في ارض عشرة كان فيها العشر رجلا له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم لا يجب
الزكوة وان قوم بالدينار يجب فيقوم بما فيه الزكوة دفعا لحاجة الفقير وسد
الحيلة فان بعث المولى هذا العبد الى مصر من الامصار يعتب فيه العبد في المصر الذي
فيه العبد **ط** ويعتب في الزكوة كمال الضاب في قطر الحول وعدم الانقطاع فيما

بين ذلك ونفسان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع وهلاك كل نصاب في خلال الحول بطل حكم الحال رجل له غنم للبخاخ يساوي مائة درهم طاعت قبل الحول من خلالها ودفع جلد لها حتى بلغ جلد لها نصابا فتم عليه الحول كان عليه الزكاة ولو كان له حمار للبخاخ ففخر قبل الحول ثم صار خلا يساوي نصابا فتم الحول كان زكاة عليه لأنه في الفصل الأول الصفوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هل كل مال بطل حكم الحول **ف** اودع ماله رجلا لا يعرف ثم اصابه بعد سنين فلا زكاة عليه ولو اودع بغيره ثم اشتبهه سنين ثم يذكر بعد سنين فعليه الزكاة لما مضى لأنه اذا كان بمن يعرفه كان متى يودع منه غالباً ونسباً هذا اذا درج رجل بماله درهم حال بطلا ثلاثة اسواق ثم استنفا خمسة بركة السنة الاولى لا غير لان في الثانية والثالثة النصاب فحق يستقبل الحول سندا يستنفا والخمسة ولو كان له رجل مائتا درهم وخمسة دراهم فحال عليها حولا فغلبه عشرة لان في السنة الاولى وجب عليه خمسة دراهم للمائتين ولم يجب في الخمسة شيء لأنه لا يجب في الكسور يبقى النصاب في السنة الثانية كاملاً فوجب فيها الزكاة رجل له مائتا درهم على رجل فحال عليه الحول الا شتره واستنفا الفائة ثم لم يولد على المائتين ليجب عليه ان يترك الف ماله يأخذ من الذين اربعين فضاء عدا الا انه ماله يأخذ الاربعين فضاء عدا ليجب الاداء عن الاصل فلا يجب من المستنفا درهم له دين على رجل وجهته من ثالث ووكفه من يقبضه فلم يقبض حتى وجبت فيه الزكاة ثم قبض الموهوب فزال الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكيل عن الواهب بالقبض فضاء قبضته كقبض صاحب المال **ك** رجل اشترى عبداً للبخاخ بنفقة فضة ووزنها مائة درهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائة درهم مضمونة لان زكاة فيه حتى تساوي مائة درهم مضمونة فلما حصل ان في عين الذهب والفضة يعين الوزن وفي غيرها يعين قيمة مائة درهم **ط** ولو كانت قيمتهما اقل الحول واخر نصاباً وانقص فيما بين ذلك فتقصان النصاب في أثناء الحول لا يعين ويبقى فيها الزكاة رجل له الف درهم حال عليه الحول ثم اشترى به عبداً للبخاخ فضاءت العبد بطلت عنه زكاة الف ولو كان اشترى بها عبداً للخدمة لا يقطع بهلاك العبد وتضمن قدر الزكاة رجل له الف درهم وله دار وصادق لغنم للبخاخ وقيمة عشرة الاف درهم لا زكاة عليه ويجوز له اخذ الصدقة والحل هذا انه ليس على الناجر زكاة مسكنه وخدمه ومركبه وكسوته وكسوة اهله وطعامهم رجل عن زكاة ماله ووضعها في ناحية بيته فسرقتها سارق لا يقطع به عليه ان يتركها بطلت الف درهم حال عليه الحول ثم اشترى بها رجلاً لا زكاة عليه رجل شرب في الزكاة لا يدري ما كان عليه ولا يبيد الزكاة بخلاف الصلوة **ح** الدين على لا شتر لابت قوي كالعرض وبدل مال للبخاخ فاذا كانت نصاباً وحال الحول ففيها الزكاة انما يجا طلب بالاحكام اذا قبض اربعين منها فان قبض اربعين يجا طلب باداء درهم وكذا فيما زاد بحسابه ووسط كبدل مال لم يكن للبخاخ ثلث

سائر الدار وعبد للخدمة والدار للسكنى ولا يجب الاداء عندنا نقبض مائة درهم ولا يعين الحول بعد القبض لما مضى من الحول قبل القبض فاذا قبض مقدار النصاب ودى زكاة ما مضى وصنع كبدل ما ليس بماله وهو المهر وبدل الخلع والدية مقضى بها والكتابة والسعاية على العبد للخدمة والدين الموصى به والدين المورث وبدل الصلح عن دم العبد ولا يجب زكاة ما لم يقبض مائة درهم ويجوز الحول بعد القبض **ق** وهذا اذا كان للدينون مقراً اما اذا جحد سنين ثم اقام من البينة لم يكن عليه زكاة لما مضى بخلاف ما اذا كان مقراً او يعلم القاضي ولو كان للدينون مقراً لكنه مغلس فعليه الزكاة لما مضى اذا قبضه **ح** العبد الا يوق والمال المفقود والغصوب اذا لم يكن له بينه وبين نصاب وفي المدفون في البيت يجب ان زكاة والمدفون في الكرم والارض اخلاف المشايخ فيه **خ** ولو ورث مائة درهم ديناً على رجل حال عليه الحول كان زكاة عليه حتى يقبض مائة درهم ويبطل ما مضى من الحول قبل القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة اذا حال الحول فمات ولم يبق ولو كان بين الرجلين عبد للبخاخ وقيمة ماله درهم فاعتقه احدهما وهو معتبر واختار السكوت استسقا العبد ويقبض السعاية بعد سنين لان زكاة عليها ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوج امرأة على اربعين شاة سائمة فقبضت وحال عليها الحول ثم طلقها قبل الحول بها كان عليها زكاة نصف الباقي ولو كان المهر عبداً فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول كان عليها جميع الصدقة **ق** اذا اجره او عبده بمائة درهم لا يجب الزكاة ماله يحل الحول بعد القبض وان كانت القارة والعبد للبخاخ وقبض اربعين درهما بعد الحول كان عليه درهم حكم الحول الماضى قبل القبض **ق** رجل اقرب بين رجل ودفع عليه وحال الحول عليه ثم تصادقها انه لم يكن على واحد منهما زكاة وكذا لو تزوج بامه ولم يعلم انها امه ودفع اليها مهر مائة درهم ثم علم انها امه ورد المهر بها فماتت الا على الزوجه ليس على واحد منهما زكاة ولو حلق راس رجل ففرض عليه بالدية ووقع فمكث حوله ثوبت بشعره ورد الا على ليس على واحد منهما زكاة اما الجاني فلا زكاة له واما الجاني عليه فلا تستحق من يده **ح** ولو كان له رجل الف درهم فاقترض من رجل الف درهم فمضى بها مائة درهم اخرها له كما ولما الف درهم فحال الحول على حال العاصب الثاني ان ضمن لم يبرح على احد فضاء الدين عليه ما نكحوا ولو انفقوا وعرفا ستة ثمنه فمضى بها وله الف درهم ثم لم يولد على الف زكاة يهاجن في الحول فاذا قبض ان يتم الحول فعليه زكاة **ك** وفي الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس في زماننا مع اشترط الجارية ثلثة ايام في رأس كل سنة فنزكاة للاجارة الجارية في هذه الاجارة الطويلة ان كانت الاجرة الطويلة الدرام او الدينار كان ذلكها على العاقل لانه ملكها باقتصا وعند انقضاء الاجارة لا يلزم من دعوى المفتي من وانما يلزم منه رد عينها وان كان بمن لم يدين لم يقطع بعد الحول وقيل يجب على المستاجر ايضاً **ق** وفيه نظر **ط** وفي بيع الوفاء يجب عليه زكاة الثمن على البائع ان بقي في يده **ق** ويجب ان يلزمه المشتري ايضاً الدين ببيع الزكاة اذا كان مطالباً من جهة العباد كما تقرض وتثن

والاسرار والافضل لصاحب المال ان يظهر ان يؤدى الزكاة الى الفقر او بنفسه لا يفسد
لا يصنعون الزكاة مواضعها خلاف الخراج فالتم يضعون مواضعه لان موضع الخراج
المعامله فهو مقابلة لا تخفى بحون بيعته الاسلام **ق** ويكون اخراج الزكاة الى فقراء
هذا اخر الا ان يخرجها الى اقربائه مال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فان
تصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان
مكان الزكاة وصية للفقر او فالتا بصرف الفقر الذي فيه الميت رجل الماخ ففقه
القاضي عليه بنفقته فكساه واطعمه بنوى به الزكاة حتى في الكسوة ولا يجوز زكاة
الطعام من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقر او ان يطلبه ولا ان يأخذه ماله
بغير علمه فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده ان كان قائما ويجزئه ان كان هاهنا
وان لم يكن من قرابه من عليه الزكاة او في قبيلته اخراج من هذا الرجل فكل ذلك
ليس له ان يأخذ وان اخذ كان ضامنا في الحكم ما فيما بينه وبين الله تعالى من
ان يجزى له ان يأخذ **ق** رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامر بالادارة فاعطى الوكيل
ولم نفسه الصغير والكبير وامرته وهم يحاجون وجاز ولا عيبك لنفسه شيئا
المديون اذا امر رجله لمضاديه ففقدوا المأمور به وجع على الامر بعين شرط ولو امر
بأن يؤدى عنه الزكاة من ماله نفسه فادى المأمور فانه لا يرجع على الامر ماله بشرط
التجوع وفي الجنايات والمؤمن المأثمة اذا امر بغيره باذنا فاداهما يرجع على الامر بغير
شرط عامل الخراج اذا اخذ الخراج من الكاكر ورطب الارض الغايب الاصح انه لا يرجع
رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامر بالادارة ثم ادى الامر بنفسه ثم الوكيل ضمن الوكيل
علمه بادارة الوكيل ولم يعلم رجل وجب عليه زكاة ما شئتم فافهم من ماله ثم ضاعت
منه تلك الخمسة لا يسقط عنه الزكاة **ق** ولو حال الحول على درهم ومائة دينار
فاذى زكاة احدها كان المؤدى من المائتين وهذا بخلاف السنة فان الرجل اذا كان
عنده اربعون من الغنم وخمس من الابل فجعل زكاة احد الصنفين ثم يتم الحول على نصف
الآخر لم يكن الجعل زكاة عن الباقي بخلاف ما اذا كان له تضامان من الذهب والفضة
فجعل من احدهما بعينه ثم استحق الجعل منه ثم يتم الحول لا يكون الجعل عن الباقي **ط** جمل
له نصف فجعل الزكاة فعليه من كل مائتي درهم وخمس خمسة دراهم لان الحول
يجوز على المائتين وقد خرج الزيادة من ملكه قبل ان يجزى الحول ولو كان لرجل مائتان
درهم فحال الحول الى ابويهما فجعل من زكواتهما شيئا ثم حال الحول على مائتي زكاة عليه
لان الدفع الى الفقير من ملك الدافع عن المدفوع فكان التضامان ناقضا في اخر الحول
ولو كان له الف درهم فجعل من زكواتها عشرة دراهم فحال الحول ثم هلك منها ثمان
مائة وبقيت مائة درهم فعليه درهم واحد لانه اعطى عن كل مائتين اربع وبقي لكل مائتين
درهم واحد وان هلك الثمان مائة وبقيت درهم فعليه درهم واحد لانه اعطى قبل
الحول ما شئى عليه لانه يبين انه لا زكاة عليه الا في المائتين لان الثمان مائة هلك قبل الوجوب
فبين ان الخمسة من العشرين زكاة والخمسة عشر تطوع وان هلك مائتان بعد الحول وبقيت

ثمانية فعليه اربعة دراهم وان هلك المائتان قبل الحول فلا شئى عليه **ح** اذ جعل شاه عن ابي
شاه وسلمها الى المصدق فتم الحول والشاه في المصدق فجان هو الخائن **ق** والادارة
المصدق ان يجعل حق غيره ماله حتى قبل الوجوب والتا من ان الامام ان يعطيه جاز لكن الفضل
ان لا يأخذ لانه لا يدري العيش الى وقت الوجوب **ك** رجلان دفع كل واحد منهما
زكاة ماله الى رجل يؤدى عنه فخط ماله ثم مضى فخط ماله ثم مضى فخط ماله ثم مضى فخط ماله
الصديق عنه وكذا لو كان في يد رجل واقفا فخط ماله ثم مضى فخط ماله ثم مضى فخط ماله
وكذا البياع والسماز اذا خط ماله الى الناس والطحان اذا خط ماله الى الناس
في موضع يكون مأذونا بخلطه **ق** ويكره الاحتياق للمنع الزكاة وابطال الشفعة رجل
ادى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم يستوفيه لم يكن
للمنعة زكاة لتقصان الضام وان اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك
لانه لما ظهر ان الزكاة لم يكن طيبة ظهر ان الصدقة وقعت نظو عا فان رد الفقير
ياخيان كان ذلك قيمة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده الناجر اذ امر على عامل
الصدقة بما لا فخذ العامل منه اكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله اكثر فظهر ان كان اقل
يجعل الزكاة للسنة الثانية وان علم العامل وقتا رماله واخذ منه الزيادة جاز لا يجزى
الزيادة من الزكاة لانه ما اخذ على وجه الزكاة وانما اخذها ظاهرا **ق** اذا وهب الدين
من المديون بعد الحول بنوى به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجزى ويضمن الواهب
قدرا الزكاة استغسانا وان كان المديون فقيرا فهو المدين بنوى به زكاة ماله عين عند
الواهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال وكذا لو نوى به زكاة دين آخر على غيره ولو وهب
جميع الدين من الموهوب له بنية الزكاة عن الدين في الحسب يكون مؤديا ويسقط
عنه الزكاة وكذا لو وهب كل الدين من المديون ولم ينو به الزكاة كما هو كان كوة هذا الدين
استغسانا كما لو كانت تضام مينا فوهبت التضام من الفقير بعد الحول ولم ينو شيئا
كان مؤديا استغسانا وان وهب من المديون خمسة من الدين بنوى به زكاة المائتين
لا يجزى عن المائتين ويسقط عنه زكاة الخمسة وهو التمن الدرهم وان وهب من الدين
بنوى به زكاة المائتين لا يجزى عنه زكاة الخمسة وهو عن الدرهم وان وهب من المديون
خمس من الدين لا يجزى عنه زكاة الخمسة ولو وهب من المديون مائة وخمس وتسعين
وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شئ من الزكاة ينظر ان كان المال قائما في يد الفقير جاز
عن الزكاة وان لم ينو له **ح** لان كوة على طفل ولا يجزون ويجب عليها العشر والخراج
لانه لا يعيب فيها المالك وصدقة الفطر يجب في مالها واذا بلغ الصغير اذا بالعلمة بالاسم
انفق على ماله الزكاة تيمم حوله فان حاله بعد الوفاة يجب واليتيم ان على ضربين احلى وعارضى الصلح
ان يدرك حقوقا والعالم ان يدرك مقيما ثم جاز فحكمه الاصل كالتبني وينفق الحول
ابتداء بالافاقه وحكمه العان حتى انه اذا كان مقيما في بعض السنة وادرك جزا من مالها
واوصلها لآخرها وان قتل قبل ان يزكو واذا لم يدرك شيئا منها لم يجب جعل حكم الزكاة
حكم صوم رمضان انه ان ادرك شيئا من الشهر من الصوم جميع رمضان ولا يدرك

كان تردنا

شيئا منه لا يلزم ولا زكاة في مال المكاتب والمستنسخي حكم المكاتب فان وجد بعد قضاء
 السبائة ما يبلغ نصابا يجب وبلا فلا عليهم فما لهم للسيد فيجب على السيد الزكاة واهل
 الذمة لان كون عليه ولكن عليهم للزينة نصارى بنى قليب يؤخذ منهم الصدقة مضاعفة
 صاحبهم عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب في ذلك وتقدم الزكاة قبل وجوبها جائزة وما يجوز التجديد بشرط
 ثلثة اشياء ان يكون المالك منعقدا وقت التجديد والثاني ان يكون النصاب الذي يجعل منه
 كاملا في آخر الحول والثالث ان لا يفوت اصله في ما بين ذلك فاما اذا جعل قبل تمام النصاب
 او انتقص النصاب بعد التجديد ونحو ذلك فمما جعله المالك بطلان الحول يكون المؤدى نطق ولو كان
 النصاب كاملا وقت التجديد ثم هلك جميع المال بطل حكم المؤدى وصار المؤدى نظوفا
 وان بقي حيا انعقد عليه الحول حتى تستقدا قبل تمام الحول فتم الحول والنصاب كامل صح
 التجديد فاما تجديد العشر فيرجى ان يجعل قبل الزكاة لا يجوز لان العشر يجب في الخارج الى يدي
 لو فضل جيب العشر وكنت تتركه حتى استحصى تجدد العشر من الساق الى الجيب فيجب
 العشر في جوبه دون النسيب والساق ولا تجدد بعد الزكاة قبل الثبات المظهر انه لا يجوز
 لان تجديده للحادث لا للبين فيمجدت بعد **ح** ولو جعل عشر الثمار ان كان بعد طلوع الثمار
 جوبه وان كان قبل طلوع الثمار لا يجوز ولا تجدد خارج ارضه او الذي جعل خارج ارضه جاز لان
 وجوب الخارج عن الارض الا بغيره لو عطاها ولم يزرع فيها يجب الخارج والا فموجوده
 وكذلك الجزية عن نفسه ونفسه موجودة ولا تجدد صدقة الفطر بغير زينة او سنين وتجديد
 الصوم والصلوة على موافقة ما لا يجوز وكذلك تجدد الاذان على موافقة الصلوة وتجديد
 النذر على موافقة ما لا يجوز ولو جعل زكاة ماله طيبس له ان يبيت بها منهم فان كان النصاب كاملا
 وان لا يكون نظوفا ولا يجوز الزكاة الابنية تخاطمة للخارج لا لها عبادة محضة كالصلوة
 او وقت الذبح الى العقيق **ح** والاصل فيها الا ان في اشتراط ذلك وقت الذبح فالتفريق
 بوجود النية سالت العزلة تيسيرا لتقدم النية في الصوم **ح** فلو لم يصدق على احد السنة
 فتدفع من الزكاة ثم جعل يصدق ولا يحضر النية لا يجوز التجديد ان كان له ما قادرهم
 وجبت الزكاة فادى خمسة ونوى الزكاة كانت عن الزكاة الكل ولو نوى بذلك نطقا سقطت
 عنه زكاة الخمسة وهو عن درهم ولا يسقط عنه زكاة الباقي ولو بصدق جميع المائة
 على فقير او عبيد الفقير ولم ينو او نوى نطقا سقطت عنه زكاة المائة التي اصدق بها
 وهي درهمان ونصف **ح** ومن اصدق بجميع ماله سقطت وان لم ينوها **ح** واداء العين
 من الدين والعين يجوز واداء العين عن العين ومن دين سيفض لا يجوز واداء الدين
 عن دين لا يقبل بغير بيان اذ كان للرجل مائتا درهم في حال عليه الحول وادى خمسة منها ونوى
 عن زكاة جاز لانه ادى عينا عن عين ولو كانت له مائتا درهم دين في حال الحول عليها قبل
 البعض وجبت الزكاة فيه عين اذ لا يحاطب بالاداء ماله فيرض فاذا ادى منها خمسة عينا
 جاز ولو كانت له مائتا درهم في حال عليها الحول وجبت فيه الزكاة وله على فقير خمسة
 درهمين فيصدق بها عليه تارة عن الزكاة لا يجوز لانه ادى دين عن عين والدين ناقض
 والعين كامل والناقض لا يجوز عن الكامل لكن كان عليه صيام فصامها ايام التشرع او

الحول لا يجوز والحيالة فيه ان يصدق بخمسة درهم عينا بنوى زكاة المائتين ثم ياخذها منه
 قضاء عن دينه فيجوز ويجوز له ذلك واذا كان له مائتا درهم على فقير في حال الحول قبل تمام
 القبض فنصدق منها بخمسة درهم على المدون وقبض لا يجوز ما اصدق عن المقبوض لان الباقي
 اذا قبض صار عينا فاداء الدين عن العين وسقطت عنه زكاة الخمسة التي اصدق بها وهو
 ثمن درهم ومن امتنع من اداء زكاة ماله واخذها الامام كرها ووضع موضعها اجزاه لان
 له ولايتا الاخذ فقام دفع المالك ولما سألوا من زمانا اذا اخذوا الصدقات والعشور لاني
 حق اخذها الى السلطان ولا يضعونها موضعها لا يسقط باخذهم لاني لا يضعونها في اهلها
 بخلاف الخارج فانه لا يسقط باخذهم لاني بصرفه للمقاتلة وقبض ما يخرج بل يفون بالاعادة
 لا فالحق للفقراء ولا يبر فوالله لو ان صاحب المال اذ نوى وقت الذبح انه يدفع اليهم لاقدم
 فن آء في الحقيقة لا لهم لو ردوا ما عليهم من السبعات والمظالم صاروا فقراء وروى ان ابي طه
 البجلي انه قال يجوز الصدقة لمولى ابي عبيد ما هان والى خراسان **ح** وفي ثناوى فاضل خان السطحات
 الجائر اذا اخذ صدقة الاموال الظاهرة الصحيح انه يسقط الزكاة عنها ولا يؤمر باذائها ثانيا
 لانه له ولايتا الاخذ فصح اخذها وان لم يضع الصدقة في موضعها وان اخذ الجبايات او مالا
 بطريق المصادرة فنوى صاحب المال عند الذبح الزكاة الصحيح انه يجوز ويسقط عنه الزكاة
 لان ما يدين لهم من اموال المسلمين وما عليهم من السبعات فوق ما لهم فغير بمنزلة الغايبين و
 الفقراء **ح** وفي ثناوى الكبرى السلطان الجائر اذا اخذ الصدقات فن للآخرين من **ح**
 ان نوى المؤدى عند الاداء اليه الصدقة عليه لا يبر من الاداء ثانيا لا لهم فصح حقيقة ومنهم
 من قال لا يحوط ان يعني بالاداء ثانيا كالمؤدى لا يقدم الا خيرا الصحيح واما اذا لم يبر
 منهم من قال يعني ارباب الصدقات بالاداء ثانيا بينهم وبين الله تعالى لانه لا يضع موضعها و
 قال ابن جعفر لا يبر من هذا في الصدقات الاحوال الظاهرة اما اذا اخذ السلطان منه
 امرا لا مصادرة ونوى هو اداء الزكاة اليه فعلى الصحيح انه لا يجوز وبه يعني لانه ليس للسلطان
 ولا اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه يأخذ **ح** ولو ان الخواص واهل البغية طهر واهل المدينة
 من اهل العدل او قرية فاخذوا صدقة سواهم وعشرون ارضهم وخرجا ثم ظهر عليهم
 امام العدل فانه لا يؤخذ منهم ثانيا لان حق الاخذ له لاجل الحفظ والحماية وقد عجز عنه تسقط
 حق الاخذ الا لهم فينون فيما بينهم وبينهم ان يردوها مائة **ح** ولو ان واحدا من تجار
 اهل العدل من على ما شر اهل البغية والخواص بالقتل ثم من على ما شر اهل العدل ياخذ منه
 ثانيا لانه هو الذي صنع حيث من عليهم طابعا ومن باع ما شئت بسواها لا يخلوا اما ان يبينها
 بجنتها او بخلاف جنتها قبل الحول او بعد اقامتها بخلاف جنتها قبل الحول
 بطل حكم الحول واستأنف الحول على الثاني وكذلك اذا باعها بدرهم او دينار او عرض
 ونوى به التجارة استأنف الحول للثاني ولو فعل ذلك فراك من وجوب الزكاة بكرة واذا باع
 بجنتها فذلك يبطل الحول الاول وبطل الحول الثاني ولو باعها بعد الحول لان الحول
 بجنتها او بخلاف جنتها يكون دينه عليه والحق كانهما الى يدها حتى لا يسقط ليل ذلك
 البطل واما في حوال التجارة اذا استبرأها قبل حول الحول بمال التجارة فان الحول لا يبطل

سواء استبدلها بغيرها أو جلاها فجنسها لأن القول في أموال الخزانة كانت منعقدة على القيمة
والقيمة باقية بخلاف السواك فإن القول انعقد على العين وقد هلك وان استبدلها بغير
حولان أو استبدلها بأموال الخزانة وبغيرها بحياة أو جلاها فجنسها بالتاسفة فإن يكون
لا يكون ديناً عليه ولكن يبقى إلى البدل بقي بقاءه ويقترب بقاءه ولو جلاها فجنسها بالتاسفة
في مثله لا يكون نكاحاً ما جلاها في رقبته ونكاحاً ما بقي بقاءه إلى العين المشتريات بقي بقاءه
ويسقط بطلانها ولو اشتريها بغيره من غير الخزانة أو بغيره من غير الخزانة صان نكاحاً الأول
دينياً عليه حيث لا يسقط لفوات المشتري **ط** **فصل في زكاة النزع والتمار الاراضي**
ثلاثة عشر بئر خراجية وصالحية خمسة منها عشرية وخمسة خراجية واثان صليحية اما العشرية
فارض العرب كلها وارض فحامة وارض الحان والملك واليمن والطائف والعمان والبحرين و
البرية وارض العرب من غدير مكة ومن اقصى بحر اليمن بهرم **ق** وحدها من عكر
ابن الربيع العراف ومن رهل سري الى منقطع موة **ط** وكل ارض اسلام اهلها عليها طوعاً
فهي عشرية وكل ارض فخت عترة وفخر ومنعت بين الغاتين في عشرية والمسلم اذا اخذ
دارها او بيتاً فهو عشرية وهذا كانت يسبق بماء السماء واما اذا كانت يسبق بماء الخراج
فهي خراجية المسلم اذا احيا ارضاً ميتة باذن الامام وهي عشرية ويسبق بماء السماء في ارض
عشر وكذلك اذا كانت يسبق بنهر من انهار العشر او من فخالها **ط** واما الخراجية
فارض فارس وكرمان كلها خراجية والذي اذا اخذ داره بستاناً في خراجية والسلم
اذا احيا ارضاً ميتة يسبق من عين استخرجت بما لبيت المال في خراجية وما سبقه دجلة
او الفرات ففيه الخراج اذا نضت عوة **ط** وكل بلدة فخت حلقاً وقبلاً للجنبة ففي ارض خراج
وما احيا من الموات ان احيا بماء الخراج ففي خراجية وما لا يبلغ ماء الخراج او احيا بماء
او قنطرة ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها من خراج ففي خراجية وان كان حولها من
عشر ففي عشرية **ق** واما التي هي صليحية ففي ارضية ثقل صالحهم عمره والله عن
على ان يأخذ من ارضهم العشر مضاعفة والارض التي وقفت عليها الصلح لا يغتفر
حكمها بالمال لان المضاعفة بمنزلة الخراج والخراج لا يغتفر كذلك ههنا والثاني ان
بني بجران صالحهم رسول الله عليه السلام حرثت وسمهم وخراج ارضهم على الفحالة
ط والخراج على ضربين خراج مقاطعة وخراج مقاسمة اما المقاطعة فهي كل جريسيار يصلح
للزراعة فقير مما يزرع فيها ودرهم والفقير الصاع وهي ثمانية رطل والدرهم بوزن سبعة
والجريسيار من طولها ستون درهماً وعرضها ستون ذراعاً الملك الكسري يزرع على ذراع الفامة
بقبضة بقبضة الرطل الوسط وفي جريسيار الطبر خمسة دراهم وفي جريسيار الكرم عشرة دراهم
وفي ارض الرعيان والبستان يغذر ما يطبق في نصف الخراج مقدار الطائفة والبستان
كل ارض يحوط فيها اشجار متفرقة يمكن زراعته وليس في الاشجار التي يكون على المسان
شيء فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعتها فيها كرم فان كانت الارض لا يطبق
ان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخراج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن
ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض بطريق النارية ففي كل بلدة فيها نخل

من الامام لا يجوز اجزئهم ولا يزداد في قولهم وان لم يكن فيها توظيف من الامام ليس الامام ان يجعل
الخراج اكثر من خمسة دراهم **ق** وان كان ارض الخراج عليه الماء ولا يستطيع فيها الزراعة
فلا شيء فيها وكذا اذا زرعها ثم اصطلت الزرع افتر ان امكن من الزراعة ولم يزرع فخر اجها
يكون ديناً في ذمته وان اخر حجت الارض في الخراج يؤخذ نصفه وان كان مثل الخراج يؤخذ جميع
خراجها الموصوع واما خراج المقاسمة ان يمن عليهم ويجعل على ارضهم خراج مقاسمة وهو
ان يؤخذ نصف الخراج او ثلثه او ربعه ويكون حكمها حكم العشر ويكون ذلك في الخراج ثم الارض
ان كان ارض عشر ففيه العشر وان كان ارض خراج ففيه الخراج ولا يجتمع العشر والخراج
لارض واحد **ط** وان اجر ارضه الخراجية او اعاد كان الخراج على رتب الارض كما لو دفعها من رتبة
الاذا كان كرم او طبا او شجرًا ملتفاً فان اجاز ذلك واعا به باطل لان هذه اجاز وقعت
على استقلال العين ولو اجر ارضه العشرية كان العشر على رتب الارض ولو استاجر ارضاً وسقار
ارضاً يصلح للزراعة فمن المستاجر والمستقر فيها كرم او طبا كان الخراج على المستاجر
والمستقر لا تقاصرت كرمها كان خراج الكرم على من جعلها كرمها باع ارضاً سمنا خراجية ان يقصر
السنة تسعون يوماً فالخراج على المشتري والارض على البائع وهو الخزانة ولو اشتري ارض من خراج ولم
يكن في يد المشتري مقدار ما يفتك فيه من الزراعة فاخذ السلطان للخراج من المشتري لم
يكن للمشتري ان يرجع الى البائع لانه ظلم ومن ظلم ليس له ان يظلم غيره **ق** رجل باع ارضاً خراجية
فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره بعد شهر ثم باعها كذلك حتى مضت
السنة ولم يكن في ملك واحد منهم ثلثة اشهر لخراج على اجدوان يقي ثلث المشتري الاخر ثلثة
اشهر كان الخراج عليه باع ارضاً فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري
على كل حال وان باعها بعد ما انقضت الحب وبلغ الزرع هذا بمنزلة ما لو باع ارضاً فارغاً وباع
معها حنطة تصحسودة وهذا اذا كانوا يأخذون الخراج في اخر السنة فان كانوا يأخذون
في اول السنة على سبيل التجيل فذلك محض ظلم لا يجيب على البائع ولا على المشتري رجل
له قرية في ارض خراج لم فيها بيرة ومنازل يشغلها ولا يشغلها لا يجيب فيها شيء الزجل
اذا كان له دار حنطة من مصر من امصار المسلمين جعلها بستاناً او عرس فيها نخلاً او
اخرها عن منزله ليس فيها شيء من عليه الخراج اذا منع الخراج سبب لا يؤخذ لما مضى السلطان
اذا جعل الخراج لصاحب الارض وترك عليه جان اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج
ولو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على
صاحب الارض ان يصدق به وان صدق بعد الطلب لا يخرج عن العدة اشترى
عمر من خراج فعلها داراً او بني فيها بناء كان عليه خراج الارض كما لو عطلها والسلطان ان
يجبس فلة ارض الخراج حتى يأخذ الخراج في خراج الوضيعة اذا هلك الخراج قبل المصادفة
سماوية البكين دفعها كالحرق والفرق والبرية يسقط الخراج وان هلك بماء يمكن الحصر
عنه كالحق والبرية لا يسقط لانه هلك بنقصه وفي ارض العشر اذا هلك الخراج
قبل المصادفة يسقط وان هلك بعد المصادفة كان من نصيب ربه لان يسقط وما كان
من نصيب الكاكي في ذمته رتب الارض لان في نصيب الكاكي الارض بمنزلة المستاجر

وكان العشر على صاحب الأرض ومصرفه خراج الأرض والجزية وما يوجد من اضرار حتى تغلب
المقاتلة وذرارهم وكل ما يعود منفعة العامة للمسلمين نحو الكراع والصلاح والعدة للعدو وحق
المسور والقنطر وحضر الفار العامة وبناء المسجد والقضاة والفقهاء وجعل من أرض
الخراج كرمها لم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا أرض من الاشجار المثمرة كان عليه
خراج الزرع الى ان يثمر الاشجار ومن كان له أرض من العفرا فزرع فيها الحبوب كان عليه
خراج الزرع وان كان له اقلع الكرم والزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم وان كان
في أرضه قصب وزنفا وصنوبر او خلافا وشجر لا يثمر ان امكنه ان يقطع ذلك ويجعلها
من رعيه فلم يفعل كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اسلاخ لا يجب عليه الخراج والدين
لا يمنع وجوب الخراج لانه حق العباد فلا يمنع اذا اشترى ايضا ولم يقبضها او قبضها و
منعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها كان الخراج لا يجب بدون التمكن قرية فيها اشجار
ماتت اربابها او غاب وعجز اهل القرية عن جرعها فاردوا التسليم الى السلطان فان السلطان ان
يدفعها الى غيره من رعيه بالنصف والتكث ويؤدى عنها الخراج فان اراد السلطان ان
ياخذها لنفسه يدفعها من غيره ثم يشتري من الثمن من عليه الخراج والعشر اذا مات
بمخذ ذلك من تركته وبمخذ خراج عند بلوغ العدة على اخلاف البلدان ولايجل لصاحب
الأرض ان يأكل العلة حتى يؤدى الخراج **ف** قرية خراج أرضها على التفاوت تنطلب من كان
خراج أرضه أكثر السوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الامتداء كان
على التفاوت وعلى التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك وان استمر على ان خراجها كذا لا
يقبل شهادة تلك القرية انه أكثر الا ان يثبت غير احد من خراجية وقال اخر عشيرة
لهي خراجية حتى يقرر البينة ويكون ثابتا في ديوان الصحيح ويبين من الخراج بارز للمقاتلة
وارزاقهم وان فصل شيء يصرف الى المقرء وان لم يكن في بيت المال الخراج حتى
يصرف من بيت المال الى اصحاب الخراج ثم يقضى اذا خرج الخراج ويجوز صرف الخراج النفقة
الكعبة **في العشر** العشر في كل ما يخرج من الأرض من الحنطة والشعير والذخن والوزن
واصناف الحبوب والبقول والذراحيين والادوية والرحاب وقصب السكر والذريعة و
البطيخ والقنار والخيار وقوايم الخلاف والبادجان والعصف واشباه ذلك مما لها
ثمر باقية او غير باقية قل ذلك او أكثر ذلك ان كانت أرض عشر ولايجل العشر في الدين
ولا في الحطب ولا في المشيش والفتق والصنوبر والقصب الفارسى ولا في سعة النخل
ولأنه الطرفاء والذنب والشجر القطن والبادجان ولا في الادوية كالهللج والكنس
والصمغ والوزن ولا فيما يستخرج من البحر كالعنب واللؤلؤ والسمك **في العشر**
والعمل اذا كانت في أرض العشر وكذا المنة اذا سقط على الشجر الاخضر في أرضه
ولو جعل أرضه شجرة او مقصبة يقطعها ويبعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا
لو جعل فيها القصب للذباب وجب العشر في الأراضي الموقوفة وأرض الصبيان و
الجباين ان كانت عشيرة واما ففيها الخراج **ق** وما يجع ثمار الاشجار التي ليست بثمار
كالشجار الجبال يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب

والفضة والصفرة والخاص والحديد يجزى فيه الخمس ان كان لا يبيع كالزنج والكحل والزرع و
الباقيات والعقود والزرع والزرع لا يبيع فيه **ق** فالعامل ان ما سقته السماء او سقى بها ففيه
العشر قل وأكثر ويستوى فيه ما يبيع سنة وما لا يبيع وما سقى الدواب والراية فنصف
العشر وارتقى سيقا وبداية بعين أكثر السنة وان استقى يا يجب نصف العشر رجل
في دار شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة عشيرة بخلاف ما اذا كانت في الأرض
ويصرف العشر الى ما يصرفه البصرة كوة السلم اذا عارض العشرية العشر على المستعين
ان كان سلكا والى فعل الأرض وان دفع أرضه الى العشرية من رعيه ان كان البذر من
قبل العامل او من قبل رب الأرض يكون العشر على صاحب الأرض كذا في الحجة **ق**
وفي الخراج والعشر لا يثبت المالك ولا اهليه حتى يجب في الأرض الموقوفة وفي الأرض المكتبة
والصبي والمجنون والمأذون **ك** والأرض العشيرة اذا اشترى بها ذى صارت خراجية والحر
لا يصير عشيرة **ح** ولا يجزى لصاحب الأرض ما انفق على البغلة من عانة او اجرة للحفاظ
او اجرة العمال ونفقة البقر وما يلف بعضه او سرق او ذهب بعين منه فلا عشر
في الذاهب ولو اخذ متلفعة فماتت ادى عشره وعشر ما بقي وان الفه صاحبه او اكله قبل اداء
العشر فان عشره يكون مضويا عليه ولا شيء في البذر التي ليست بمقصود اليها واما
المقصود اصلها كبدن البطيخ وما اشبهها ويجزى في اصله العشر ولا يعتبر في العشر مالك
الأرض سواء كان اهلا كوجوب الزكاة عليه او لا كالعبيد والجباين والصبيان واذا
أجر أرضه عشرية فزرعها السجتر فخرج الخراج على الاجر والخارج المستأجر وان هلك
الخارج ان كان قبل المصاد فلا يجب على الاجر العشر وعلى المستأجر الاجرة لانه مكن من
الانتفاع وان هلك بعد المصاد فلا يسقط عن الاجر العشر لان العشر كان يجب عليه
فصار دينيا ولا يسقط الاجر عن المستأجر ولو هلك قبل المصاد او بعد هلك بما فيه
العشر المستفاد على ضربين مستفاد من جنس المصاد والمصل ومن خلاق جنسه فاما من
جنس الاصل على ضربين وهو ان يكون متولدا من الاصل كالاولاد والارواح او عين
مسلولة ولا يخلو اما ان يكون قبل المولد او خلال المولد او بعد المولد على الاصل
فان كان ذلك بعد مولد المولد لا يضمن الى المولد الا قبل بل يتألف له المولد اخر وان
كان ذلك مستفادا في خلال المولد ان كانت متولدة بعينه اليه بالاتفاق وان كانت عين
متولدة منه ان كان من خلاف جنسه لا يضمن بالاتفاق بخلاف ان يكون ابلا فاستفاد بقر
او غنما وان كان من جنسه عندنا يضمن اذا كان نصاب المصل كما ملكا وان فقد عليه المولد
فاما اذا اكل مع المستفاد بالمولد فيقع عليه في الخراج **المستحق** من الأرض له اسمي ثلثة
الكنز والعدن والدر كان والكنز اسم لما دفعه بؤاده والمعدن اسم لما خلقه الله تعالى يوم خلق
الأرض والدر كان اسم لها جميعا اذا كان الموجود كثيرا فلا يخلو اما ان يجد في دار
الاسلام او في دار الحرب ولا يخلو اما ان يكون به علامة الاسلام او لا اما اذا وجد
في دار الاسلام وجد في أرض غير مملوكة مثل المفاوز والجبال وغيرهما ينظر ان كانت
به علامة الاسلام كالكنز فيها لاله الا الله او اية من القرآن يكون بمنزلة النقطة

في الخراج

يصنع بها ما يصنع باللفظة فان لم يكن له علامة للاسلام قيل ان في زماننا بمنزلة اللفظة
لا يكون بمنزلة الغنيمة لان وقت الاسلام قوطل وامتدوان لم يكن ذلك
من مال الجاهلية ولو كان يعرف انه من مال الجاهلية فيخفف فدين يقع منه الخمس او
اربعة اخماسه ولو كان ثامنا من كان الموجود ذهب وفضة او غيرهما والواحد صغيرا
او كبيرا او عبدا مسلما او ذميا الا اذا كان حرمها مساسا فانه ليس به منه كذا لان هذا
بمنزلة الغنيمة الا يرى انه يجب فيه الخمس ولو وجد في ارض مملوكة اتفقوا على وجوب
الخمس فيه ولرب ما من اخماسه لصاحب الخطة ان كان حرا ولو رتبة ان كان متنا
وان كان لا يجرى في صاحب الخطة يعطى لا فحق مالك الاخر ولو رتبة الذي لا يعرف
غيره ولو وجد الكثر في دار للمسلمين وجده في ارض ليس بمملوكة لاحد فهو للواحد ولا
خمس فيه ولو وجد في ملك بعضهم فانه ينظر ان دخل اليهم بامان فلا يجزى له
ان يأخذ ولو لم يجره الى صاحبه واخرجه يصير ذلك ملكا له الا ان لا يطيب له و
ان دخلها بغير امان حل ولا خمس فيه وان كان الموعد بعد ما ينظر ان وجده في دار
الاسلام في ارض غير مملوكة فهو للواحد كائنا من كان غير المسلم او مال الخمس هل يجب
عليه ولا ينظر ان كان الموجود مما يذابة ولا ذابة ويتطبع بالجملة كالذهب والفضة
والرصاص ففيه الخمس قل الموجود او كثر واربعة اخماسه للواحد كما في الكنز وان
كان الموجود مما لا يذاب بالاذابة ولا يتطبع كالفضة والياقوت وما اسبها
من الجواهر فلا خمس فيه وذلك كله للواحد وان وجد المعدن في ارض مملوكة يكون
لمالك الارض في الاحوال كلها ثم ينظر ان وجد في التراب يكون لصاحب التراب
ولا خمس فيه وكذلك المنزل والحائوت وان وجد في ارض او كرم ففيه رواية في
الاشع وفي رواية في الخمس ولو وجد المعدن في دار للمسلمين وجده في ارض غير
مملوكة فهو له ولا خمس وان وجد في ملك بعضهم رده عليه اذا دخل بامان وان كان
بغير امان فلا خمس فيه وهو له والمستخرج من الجبل للواحد ولا خمس فيه مثل
الاولى والعنبر وفي التراب الخمس بمنزلة النقط والقبول وليس فيما يستخرج من الجبال
مثل الزنج والنفرة وما اشبه ذلك مما يرجع الى جنس التراب خمس في قولهم
جميعا ولا تصدقوا جميع خمسها على الفقراء ولا يدفعها الى الامام جان ولا يوجد
منه ثابت بخلاف الزكوة السواية والعش ولو دفع الخمس الى الوالد والاب والعم والجد
وهو محل الصدقة تان بخلاف الزكوة والعش وصدقة الفطر والتكالات والندوة
ويجوز ان يصرف الخمس الى نفسه ان كان محتاجا واربعة اخماسه ايضا له
فمصارف الزكوة وهم الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين
الاية والفقير من ليس له نصيب وعنده ما يكفيه ولا يبالي الناس والمساكين الذين
لا شيء له وبالي الناس ولا يجد قوت ولا يجيل السؤل لمن كان له قوت يوم او كان يسوق
لان السؤل لا يجوز الا للضرورة ولا ضرورة ويجوز صرف الزكوة الا من لا يجيل للمساكين
اذا لم يملك نصيبا وان كان له كتب يساوي ما في درهمه الا ان يحتاج اليه للتدريس

الاشع

او المحفظ او الصحيح يجوز صرفه لزكوة اليه **ق** ففها كان او حديدا او اذبا كتابا لبذلة و
المحنة لانها مشغولة بجاهل **ح** وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج اليها والا
يحتاج اليه وهو يساوي ما في درهمه لا يجوز صرفه لزكوة اليه ولا له اخذ الزكوة **ق** فان
كان له نختان من كتاب الكساح او الطلاق ان كان كلاهما تصنيف مصنف واحد جازها
يكون نصيبا فيه الزكوة هو المختار وان كان كل واحد من تصنيف مصنف اخر لا يقع بينهما
وان كان عنده طعام مشهور وهو يساوي ما في درهمه يجوز صرفه لزكوة اليه وان كان اكثر
من شهر لا يجوز وكذا لو كان له كسوة الشتاء ويساوي ما في درهمه وهو لا يحتاج اليها
في الصيف يجوز له اخذ الزكوة وكذا لو كان له حوائت او دار غلة يساوي ثلثة الاف
وغلها لا يكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكوة اليه وكذا لو كان صنيعه يساوي
ثلثة الاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعياله يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له دار فيه مائة
والستة يساوي ما في درهمه قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من البطيخ
والفصل لا يجوز صرف الزكوة اليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذرة دين مؤجل
على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان يأخذ من الزكوة قدر كفايته المحتول
الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا له اخذ الزكوة وان
كان المدين مؤسرا معسرا فلاجل له اخذ الزكوة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين
بينه عارلة وان لم يكن بينه عارلة لا يجزى له اخذ الزكوة ساهمه في الامر الى القاضي
فيجعله فاذا حلفه خلف بعد ذلك يجزى له اخذ الزكوة ويجوز دفع الزكوة الى فقيرة
ن وجها مؤسرا فمن لها النفقة ولم يفرض ولا يجوز له الصغير والدمعما بخلاف
اذا كان كبيرا فانه يجوز والعامل على الصدقة وهو ساعي يعطى بقدر عمله ما سعهما ولعوانه
زاد على العن او نقص لانه فرق نفسه للعل الفقراء فيكون كفايته في ماله كالمقابلة و
القاضي وليس ذلك باجاة لانه عمل غير معلوم ويجزى للفقير دون العاشم ما فيها من شقة
الوجه لو هلكت الزكوة في يد العامل سقط اجره لان حقه فيما اخذ وقد هلك **ح** ومنقطع
العزة والحاج وهو المراد بقوله وفي سبيل الله وقيل طلبه العلم والحكاية بيان في كل
رقبة وهو المراد في الرقاب لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمي ولا الى مكاتب غيا
على الصحيح والمدينون الفقير وهو المراد بقوله والغارمين والمنقطع عن ماله وهو ابن
السبيل **ح** للسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكوة مقدار
البلوع الى وطنه **ق** فاحاصل ان زكوة الاموال والسوايم والعشور وما من
به المسلم على عاشر المسلمين بغير فدية ثمانية اصناف وهو ما نصرت الله تعالى
كنا براءا الصدقات الحية فقم وان اختلفت اساميهم فالمعنى الذي به يستحقون
واحد هو الفقير لا غير الى العامل كما سبق لو دفع الى صنف واحد جان ولو سقطت
الموتقة لان الله تعالى احسن الاسلام واعنى عنهم وهم كانوا قوما من رؤساء العرب
مثل ابرع وصفياء وابن حرب وعباس ابن مرداس كان رسول الله عليه السلام
يعطيهم من الصدقات ليقول لهم على الاسلام فلا يقض رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقالوا

جاذا الى الله بكن من الله عليه واخذوا منه خطا لسماهم فجاذا الى عمر بن الخطاب عنه واحسن
بذلك فاخذوا منه الخط ومقره وقال ان رسول الله كان يعطيك ليؤلفكم على الاسلام
فاما اليوم فخذوا من الله دينه فان نعمه والافليس بيننا وبينكم الا الشيف والاسلام فانضروا
الى الله بكن است الخليفة ام هو فقل ان شاء الله هو لم يترك عليه وبطل حقه والحق سبعة نفس
منهم الفقراء والمساكين **ط** والمليين شرط فانه لو اباح لا يجوز ولو اشتري به رقيقا
عشق فانه لا يجوز لانه لا يجوز ولو صرف في سائر السجود والفتاوى والباطات ولكن المولى لا يجوز لهم
التملك وكذلك لو قضى دين ميت وهو فقير ولو قضى دين حي وهو فقير انقضه لغيره ان يكون
ميتا لا يجوز به ولو قضى من جاز كان يصدق على الغريم ويكون القاصر كالوكيل في بعض الصدقة
ط وكذا الحج من العرق لا يجوز بها الزكاة واذا دفع الزكاة الى الفقير لا يفيض الدفع ما يفيض الفقير
او يفيضها للفقير من له ولاية على الفقير نحو الاب او حتى سعيان للوصي والمجنون او من
كان في عياله من الاقارب والاجانب الذين يقولونه ولو دفع الزكاة الى المجنون او صبي لا يقبل
فدفع الصغير الى ابيه او وصيه لا يجوز كما لو وضع زكاة على مكان ثم جاء فقير وقبضه
فانه لا يجوز ولو قبض الصغير وهو من اهله حاز وكذا لو كان يعقل القبول ان كان لا يرى
ولا يجزع عنه ولو دفع الى معصوم فقير حاز **ق** ولو دفع الى حسيان اقاله دراهم
في ايام العيد يعني عبيد سنة الزكاة او دفع الى من يشترى بقدومه صدق او يحرم
يسر او يهدى ليه الزكاة او الى الطيال يعني حروان بنية الزكاة **ح** ولو دفع قوت زكاة
اموال المصنم الى من يأخذ الزكاة لنفقة فقير فاجتمع عند اخذ ما تان من ماله في درهم
قالوا كل من اعطى زكوة قبل ان يبلغ في يد الاخذ ماني درهم جاز زكوة ومن اعطى بعد ما
اجتمع عند الاخذ مائتا درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير مديونا هذا اذا كان الاخذ
اخذا لاموال من الفقير فان اخذ بغيره من جازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم يكن باهر
الفقير كان الاخذ وكما لو كان القاعين فما اجتمع عند الاخذ يكون مالا لبا فحين فجازت
زكاة الكل لو دفع رجل ماني درهم او اكثر زكاة ماله الى فقير واحد وكبر ان يعطى الفقير
اكثر من ماني درهم فان اعطاه جاز عندنا هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فادفع اليه مقدار ما
لو قضى به دينه لا يلقى شئ او بقي دون المائتين لا بأس به وكذا لو لم يكن مديونا لكن كان مديونا
جاز ان يعطيه مقدار ما لو دفعه على عياله نضيب كل واحد منهم دون المائتين والمودع الى
فقير واحد يغنيه من السؤال في ذلك اليوم افضل من التفرق على الفقراء ولو دفع
الزكاة على كفة فاشبهها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفقه فقير فغني به جاز ان
كان بغيره فالمال قائم **ق** ولا يجوز التفرغ الى غيره هاشم وان كان فقرا ولا الى اموالهم
وكما لا يجوز صرفه في زكاة او الى اموالهم لا يجوز صرفه في زكاة التامين والطهار والقتل
وجز آراء الصبيد وعشر الارض وعليه الوقف وبثوها شتم الذين لا يجمل لهم الصدقة ان
عباد آل علي وآل عتيقيل فالجعفر والجارث عبد المطلب رضي الله عنهم **ق** والغني
غنان غني محرم باخذ الصدقة وقبولها وغنى يحرم به السؤال ولا يجوز به الاخذ من غير
يسئلة اما الذي يحرم الاخذ والقبول هو ان يكون في كونه وجود صدقة الفطر والنفقة

وهو ان يملك ما قيمته نصاب فاخذوا من المولى الاصلية من عليه اموال الزكاة كالتياب والامانات
والعقار والعمال والمجبر وكما يحرم عليه الاخذ والقبول كذا يحرم على المصدق ان يصدق عليه
ان كان عالمكجالة يمين او اكثر لا يبر ولا يقطع عنه الزكاة بالصدق عليه ويجل للاغنياء صدقة
الاوقاف لا ذاتها هم واما الغني الذي يحرم به السؤال وهو ان يكون عنده قوت يومه فصاعدا
فلا يجز له ان يسأل كما بينا ولو لم يكن له قوت يومه ولا ما يستر به عورته حل له السؤال لان الحال
حالة الضرورة ولا يجوز صرف الزكاة الى الخمرى واهل الذمة بخلاف صدقة التطوع وصدقة
الفطر والذرة والكفارة فانه يجوز وانما شرطنا غنى الهاشمي ولا مولا له لقوله عليه السلام لا يجز
الصدقة لمساكينهم وان مولى الفقير يعني في حل الصدقة ومنه ما لا يفي في الفقير ليس منهم
من جميع الوجوه الا يرى انه ليس كقوله وان مولى المسلم اذا كان كافرا او من غير المسلمين ومنه
المعنى لو اخذ منهم الجزية ولا يفي بصدقة مضاعفة ويجل الهاشمي صدقة الاوقاف
اذا ساهم ولا يجوز دفع الزكاة الى الوالدين والمولودين وان علوا وان سفلا وكذلك الى زينة
وان كانت فقيرة ولا يجوز للمرأة دفع الزكاة الى زوجها وهو فقير وكذلك الحكمة في الفطر و
الكفارات والذرة والعشر الا خمس معدن او اكثر وحل محرمه الى هؤلاء وغير الوالدين
والمولودين من ذى النكاح المحرم محرم الصرف اليهم اذا كانوا فقرا **ط** فالحاصل انه لا يجوز دفع
الى اولاده واولاد اولاده قبل الذكور والامانات وان كان مخلوقا من ماله بالنزاهة وان سفلا ولا
الى والديه واجزاه وجزاه وان علوا من قبل الاجراء والامانات ويجز الى سائر اقربائه نحو
الاخوات والاخوات والاعمام والعماة والاحوال فالحالة ولو دفع على اخيه ولها على زوجها
مهر بلغة نصابا ان كان الزوج مليكا مقرا ولو طلت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكاة نساءها
وان كان فقيرا او غنيا الا انه لا يعطى ولو طلت جاز الصرف اليها **ق** وبدا الصدقات بالا فابدا
ثم المولى ثم الجيران **ط** واذا اراد اداء الزكاة الواحدة قالوا الا فضل المعلن وفي
النفقة عات الا فضل هو الاخذ **ط** رجل دفع الزكاة الى ابيه كسرة ليجعل ولها من ربح او
لبيس لها من ربح محرم على الصحيح **ط** والنية شرط لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات فلو صدق
من غيره باهر غير محرم عنه ويجوز على نفسه ولو صدق على ظن انه فقير فمترين
ان غنى فقيرا على ثلثة اجوع في وجهه على الجواز حتى يظهره خطا وما في وجهه على ضا
حتى يظهر موابه وفي وجهه اخذوا فيه فلو دفع زكاة ماله الى رجل ولم يحيطر به ماله شوع
ومع ذلك لم يشك في امره فهو على الجواز الا اذا ظهر انه ليس بمحل للصدقة فحينئذ
لا يجوز عليه العادة والمير لمان يسترد والوجه ان كان يحيطر به ماله وليك في
امر الله لم يحرم فقرا على الفاء الا اذا ظهر موابه يمين او اكثر الذي ولو شك
في امره وحري ووقع في اكثر ايامه محل للصدقة فدفعه اليه او ماله في حصة الفقراء
فان ظهر انه كان محلا للصدقة جاز وكذا اذا لم يظهر ولا ظهر انه لا يكون محلا فانه
يجوز وبسبب علمه كان ظهر انه اياه وابنه او هاشمي وذويهم ولو ظهر انه غير
او مكاتب او مدبر او ماله او مستسقات لا يجوز دفعه عليه **ط** رجل دفع
زكاة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولا ينسبه الكبير او الصغير

او امراته وهم خارج جان ولا يمسك لنفسه شيئا ولو ان صاحب المال له صدقة حيث
شت له ان يمسك لنفسه ولو ان صاحب المال اوصى الزكاة والحج فانه يبدا بما به رجل
دفع الى رجل دينا ههنا يصدق ويصل الى الفقراء تطوعا فله ان يصدق المأمور حتى يوفي المأمور
عن الزكاة من غير ان يلفظ به ثم يصدق المأمور جان عن الزكاة ولو امره بان يعقبه
تطوعا ثم يوفي المأمور عن الكفاية لرجل التطوع رجلان دفع كل واحد منهما
زكاة ماله الى رجل يوقد عنده فخطا ما هما ان يصدق عن الوكيل وكذلك لو كان في رجل
اوقاف مختلفة فخطا انزالها وقاف وكذلك البياع والسمار والطحان الاتي موضع
يكون الطحان ما دوننا بالخطا عن **ق** والافضل صرف الزكاة الى اخوته الفقراء واخوانه
ثم اولاد اخوته واخوانه المسلمين وكذلك ثم الى اعمامه الفقراء ثم الى اخواله وخالاته
ثم الى ذواتهم جامع الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى اهل مسكنه ثم الى اهل مصر **ط** ويجوز
دفع القيمة في باب الزكاة والعشور والصدقات والكفارات **ح** رجل له ماله في يد غيره
المصر الذي هو فيه فانه يبرئ الزكاة الى فقرائه المصر الذي فيه الماله دون المصر الذي هو فيه
وفي الوصية للفقراء يبرئ الى فقير البلد الذي فيه الميث **ح** فاذا كان المال في موضع
والمال في موضع اخر فالعشر مكان المال حتى يبرئ الزكاة الى فقرائه موضع المال لان سبيل الزكاة
المال محل الوجوب من عليه فوقع الغنا عن فقير الماله لانه محل اقامت الوجوب للعشر
في صدقة الفطر مكان من عليه **ك** من لا يحل له الصدقة فالافضل ان لا يأخذ جابر السليبي
لكن هذا اذا يوقد من بيت المال فان كان يوقد من موهبة لرجل وان لم يكن موهبة
لكن من عصب عصبه ان كان لا يحل له بدراهم اخرى لا يحل وان خلط بالباس به لانه صار
مكالا بالخطا **العاشر** هو من نصبه الامام على الطريق وليا اخذ الصدقات من التجار متا
بمروءة عليه عند اجتماع شرائط الوجوب وبأمن التجار بمقامه شر القصور في اخذ
من المسلمين ربع العشر ومن الذي يصدق ومن الحرب العشر فان علمنا انهم يأخذون
منا اقل او اكثر اخذنا منهم مثله والاصل فيه ما روى عن عمر رضي الله عنه لما نصب العشار
ة لم يخذلوا يمينه المسلم ربع العشر وتمامه الذي يصدق قالوا فمن الحرب في ذلك
مثل ما يأخذون متافان اغناكم فالعشر وذلك يحضر من التجار من غير كبير وان لم
يأخذوا منا لم نأخذ منهم لا تاتوا حق المسلحة ومكان الاحلاق وان اخذ الكل اخذنا
الاكثر ما يوصل العامة وان اخذوا منا من القليل اخذنا منهم كذلك هل انكرناهم
الحول او الفزع من الذين اوقافا ساديت الى عاشر اخر الى الفقراء وخلف صدق
اذا كان عاشر اخر اما اذا لم يكن فلا يصدق لظهور كذبه ولا في السواك الاتي دفعة
الى الفقراء ولا في عباد خالصه لله تعالى وهو الامين والفقراء قول الامين مع البمين
وكذا اذا كان هذا المال ليس في اولى التجار وخلف صدق ولا يشرط اخراج المنة
على الاصح والمسلم والذي سواه **ح** وان من الحرب على عاشر ثم منة اخرى لم يعشر
حتى يحول الحول فان من بعد الحول عشر تايا وان عشر فنرجع الى واحد الحرب ثم نخرج
في يومه ذلك عشر ايضا لان العشرة قد انقضت الرجوع الى واحد الحرب بالعود اليها ثبت

صحة جديدة ولا تأخذ من السلم تايا في حوله واحدا من كثر المرو ولا يصدق للحرب الا
في الجوارى يقولون هن امتعات اولادى **في النذر** رجل له ان يخرج من هذا الفم على
ان تصدق بهذه الدراهم خير ثم اراد ان يصدق في القيمة لا بالخبر جاء رجل في يديه دراهم
فقال الله علي ان يصدق بهذه الدراهم فله ان يصدق حتى تهلكت سقط النذر وان لم يهلك
ويصدق بمثلها جان ايضا ولو في كل منفعة فصل الى من مالك فله على ان تصدق
بما هو حب له فلا ن شيئا كان عليه ان يصدق كالواحد النذر وان لم يهلك له شيئا لكن اذن له
ان يأكل من طعامه فليس عليه ان يصدق بشيء ولو قال ان فعلت كذا فاني صدقة في
المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الدين في النذر ولو قال مالي صدقة على فقرائي ملكة
فصدق على فقرائي بلدة اخرى جان لان الصرف الى الفقير صرف الى الله تعالى فلم يختلف المستحق في
كالواحد يصوم يوم او صلوة بكنة ففقد وصلى ببلدة اخرى جان عندنا رجل قال كلما اكلت اللحم
فله على ان تصدق بدراهم فعليه بكل لفة درهم لان كل لفة اكلة ولو قال كلما اشتريت
الماء فعلى درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل اصة درهم **في صدقة الفطر**
يجوز ما هنا الى معونة اشياء على من يجب ولا يجب وفي وقت يجب وماذا يجب
وكما يجب الا اول صدقة الفطر فلا يجب الا على الحر الغني الغني الذي هو شرط الوجوب صدقة
الفطر ان يملك نصابا او مالا قيمته قيمة نصاب فاضلا عن مسكه وثياب بدنه وانه وفرضه
وسلاحه ولا يعتبر فيه وصفه اعماء ولم يكن عليه دين **ح** ومقدار الكفاية ان يكون له دار
يسكنها وان كان وان كان يساوي مالا عظيما وخادم يخدمه ومتاع يساويه وثياب
ليكسوها **ط** وما زاد على الثمان الواحدة والدرهمات الثلاثة من الثياب يعتبر في الفقة وكذا الزنا
على الفرسين للغانى والزنا يد على الواحد من الدواب لغير الغايزي من فرس او جمل او دهاق
وعنبره وكذا الخادم وكتب الفقة لاهله ما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير و
الاحاديث ما زاد على الاثني ومن المصاحفة يحسن القراءة ما زاد على القراءة ما زاد على
الواحد وكتب الطب والادب والنسخ كلها معشرين في الغنى والزنا ما زاد على ثوبين او ثوب
المرأثين ويعتبر قيمة الكرم والضبيعة ولو اشترى ثوبين ستة يساوي نصابا للظاهر
انه لا يبعد ذلك من الغناء وذلك اذا كان له دار لا يسكنها وبها اجر ولا يواجرها يعتبر
في ثيابها في الفقة وكذا اذا سكنها وفضل عن مسكاه يثنى بعين قيمته الفاضل في المضارب
يتعلق بهذا المصاحب ويتعلق بهذا المضارب حكمه وجود صدقة الفطر والاحجية في
وحرمة وضع الزكاة فيه وجوب نفقة الاقارب **و** يجب الصدقة على الصبي والمجنون
اذا كان لهما مال ويوقد عندهما ابوهما او صوايهما ان جدهما الما لم يكن اب ولا هو اب
ولا هو وصي وصدا وصي جدهما بعد الجدا وصي نصبه القاضي لها ولو كان الحبيب ولو كان
الحبيب غنيا يجب على الاب فلو ادى من مالها ضمن ولا يجب صدقة فطر فيها عليه ويوقد
من ثلثها وليس على الجد صدقة اولاد اولاده وان كان الحبيب نيتا وليس عليه ان يوقد
عن زوجه ولا عن ابويه وان كانا في عياله ولا عن اولاده الكبار ولا عن اخوانه الصغار
في ابته وان كانا في عياله وعلى من لم يجب يوقد من نفسه واولاده الصغار ويوقد

عن ملكه للخدمة مسلما كان او كافرا وعن مدين وامهات اولاده ولا يجب من عبيد النكاح ولا عن مكاتب ولا يردى المكاتب عن نفسه لعدم الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب ورقة في الرق لا يجب على المولى زكوة السنن الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة ولا يردى عن الابن ولا المصوب بالجوهر الذي لا يملكه وخلف الفاضل فان عاد الابن من الابن او رد المصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة مما مضى ولا يردى عن عبد المأسور ويؤدى عن المهرهون اذا كان فيه وفاء ويجب من عبد المستأجر والمأذون وان كان عليه دين مستغرق والعارية والوديعة ولا يجب من عبد المأذون وان اشتريه المأذون للخدمة **ح** ولو اوصى بخدمة عبده لم يردى بقبضه لآخر فصدقة الفطر على الوصي له بالرقبة دون الخدمة ولا يجب لاجل اولاده البكر ولا فاقلة الصغار وصدقة الفطر معلومة بالموتنة والولاية وكل من يلزمه مؤنته بولاية عليه يجب والا فلا **ح** فالحاصل انه يجب عليه صدقة فطر خمسة نفوس عن نفسه وعن اولاد الصغير ذكر وانثى الا اذا كان وج ابنته الصغيرة وسلمها اليه تزوجا او ابدا لا يجب عليه وعز عبده ولم يولد ومذبحه ولو كان عبدا بينه وبين اخذ لا يجب على واحد منهما صدقة الفطر ولو كانت جماعة عبيد وامام ما بينهما لا يجب عليها صدقة فطر هم ولو كانت جارية بينهما جاءت بولد فاعاناه معا فيكون الولد ولدها والجارية ام ولد بينهما ولا يجب عليها صدقة الفطر الجارية لكن يجب على كل واحد منهما صدقة فطر الولد كاملة **ف** ولو اشتري عبدا بشرط الخيار للبائع او المشتري او لهما جميعا ان شرط الخيار لغيره من يوم الفطر في مدة الخيار فان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع يجب على المشتري وان فسخ فعلى البائع ولو رده المشتري على البائع بخلاف رده او عيبان رده قبل القبض يجب على البائع وان رده بعد القبض يجب على المشتري وان اشتراه شري فاسد افانه ينظر ان من يوم الفطر وهو عند البائع يجب صدقة فطر على البائع لان البيع الفاسد لا يرفع الملك للمشتري قبل القبض وان كان في يد المشتري وقت طلوع الفجر فصدقت فطره موقوفة ان رده فعلى البائع وان نظرت فيه للمشتري وجبت عليه قيمته فعلى المشتري **ح** والعبد المحلول مهران ان كان بعينه يجب على المرأة قبضه او لم يقبض لانها ملكته بنفسه العقد ولهذا جاز بغيرها قبل القبض وان طلقها قبل التخلو بها ثم من يوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا فلا صدقة على احد وان كان مقبوضا فذلك على الزوج والعبد المعلق فقهه بجوهر الفطر اذا عتق يجب على المولى **ط** ويؤدى صدقة الفطر عن نفسه حيث هو وعز عبده حيث هم وامام بيان وقت الوجوب لا يجب بطلوع الفجر من يوم الفطر فان كان كافرا فاسلم قبل طلوع الفجر او كان صغيرا فاستغنى قبل طلوع الفجر وهو مسلم غنى سبب صدقة الفطر ولو اسلم بعد طلوع الفجر واستغنى بعد طلوع الفجر فلا يجب وكذلك اذا ولد له ولد بعد طلوع الفجر لا يجب صدقة الفطر ومما اذا يجب انما يجب من اربعة اشياء من الخطة والشعير والتمر والزبيب واما مقدار فان ادى من الخطة يؤدى نصف صاع اربعة امانات من الدقيق او السويق او الزبيب نصف

فطلع الفجر

صاع والزبيب بمنزلة الشعير هو الصحيح **ح** ومن الشعير صاع ومن التمر صاع فان ادى من غير هذه الاشياء التي ذكرناها يؤدى على اختيار القيمة كالتخمر والاختط **ح** ولو ادى اقل من نصف صاع من الخطة يساوى صاعا من الشعير مكان صاع من الشعير لا يجوز والصاع ثمانية ارطال فما يشق كيله ووزنه نحو العوس والماش فان كان تسع فيه ثمانية ارطال من العوس والماش فهو الصاع الذي يكال فيه الخطة والشعير هذا اذا اعطى بالصاع وان اعطى منوبين من الخطة بالوزن يجوز **ق** واداء القيمة افضل من المنصوح عليه الفئوى لانه اوقع الى الحاجة الفقيرين والاختط الخطة يخرج عن الخلاف **ط** **ح** والمستحب اخراجها بعد طلوع الفجر قبل الخروج الى العمل ولا يسقط بالاخير وان تباعدت المدف فطالت لا يكسر التاخير ويجوز ان يفيها اذا دخل شهر رمضان وعليه الفئوى **ط** رجل له اولاد وامرأة مكال الخطة لا يجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم تجمع ودفع الى الفقيرين بينهم يجوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو بغير الزكوة وقد يتاح **ح** واذا افطر المسافر والمريض في رمضان لا يبطل عنه صدقة الفطر لان سبب الوجوب وجوده في وقت الوجوب في حقهم وهو طلوع الفجر من يوم الفطر اذا وجبت صدقة الفطر بسبب ولده بيت مكانه محل الوجوب وعليه الفئوى **ك** اعلم ان واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوالارحام والقر والاختية والعمرة وخدمت الوالدين وخدمت المرأة للزوجة **هـ** ومجلة ما يحصى في بيت المال في الاموال اربعة انواع منها الصدقات وهي زكاة السوايم والعشور والذبيحة من المسلمين على العاشر وتخرج اخر ما اخذ من الخس الفخايم والمعادن والركاز ونفع اخذ ما يوجد من خراج المثلث وخرنوب الرئس وما اخذ العاشر من المستأمن اهل الحرب وما راحل الذمة ولوم اخذ ما اخذ من زكاة الميت الذي مات ولم يترك ولان الفحل النوع الاول وهي الصدقات ما ذكرنا وحل نوع الثاني المصنف الذين ذكرهم الله تعالى لقوله واعطوا ما عنتم في شئ الاية وقسمهم الله وسهم رسول الله عليه السلام واخذ وسهم الرسول سقط بخوة وسهم رضى الفخر في ساقط وهو قرابة الرسول عليه السلام فيصرف اليوم الى ثلاثة اصناف يتقاي المساكين وابن السبيل وحل النوع الثالث وهو الخراج والجزية وغيرها يعرف الى عمارة الرباط والقناطر والمبوس وشدة الثغور وكل الانفاق العظام كالجيش والهنات والدجلة والحارز والقضاة والولاة والمحاسبة والمضامين والعلمين وانفاق المفانلة ولا يصرف على صدقات يوتي دار الاسلام من النصوص وقطاع الطريق وحاصل ان هذا النوع من النبلا مستبصر في عمارة الدين وصلاح دار الاسلام والمسلمين والنوع الرابع يصرف الى فقهاء المرضى ادايتهم وعلاجهم وهم فقراء الى ان كان للمريض الذين لا مال لهم من الخطة والمطعم والمسطر وعقل جارية والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له ان يقوم على نفقته والواجب على الحمة والولاية والى المسلمين اصحاب الحقوق الى اربابها ولا يجب ما عنهم ولا يحمل لهم منها الامتياز ما يقيمهم ويكفي احوالهم وما لا بد لهم منهم وينبغي لهم اذا اجتمع المال عندهم ان يميلوا الى اربابها ولا يجوزها كنفرا وان فضل من المال شيئا بعد ان يفي الحقوق الى اربابها فتمتوا بين المسلمين وان خسر

ارجح

في ذلك استحقاق اسم الظلم والله اعلم **كتاب الصوم** هو في اللغة مطلق
 الامساك يقال صامت الشمس اذا قامت في كبد السماء وامسكت عن السير ساعة الزوال
 وقيل الساعة خيل صيام وخيل غير صائمة اي مسكات عن الرمي وغير مسكات
 عن السير وفي الشرع عبارة عن امساك مخصوص وهو الامساك عن المفترات الثلاث
 بصفة مخصوصة وهو قصد تقرب من شخص مخصوص وهو المسلم بصفت مخصوصة
 هو الطهارة عن الخبث والنقاس في زمان مخصوص وهو باض النهار من طلع الفجر
 الثاني الى غروب الشمس وهو من بنية محكمة يلفظ صاحبها ويقتضيه ظاهرها يثبت فيه
 بالكتاب وهو قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله عليه السلام وبالسنة
 وهو قوله عليه السلام صوموا شهر كرم وعليه اجماع الامة وسبب وجوب الشهر لضافته
 اليه يقال يوم رمضان لنكره متكرر الشهر وكذا يوم سبب وجوبه يومه **ح** وصوم رمضان
 فيه سنة على كل مسلم عاقل بالغ اداء وقضاء وصوم النذر والكفارات واجب وما
 سواه فقل وصوم العبيدين وايام التشريق حرام **ح** جنس الصيام على احد عشر
 نوعا ثمانية منها بالكتاب واربعة منها مسبعة واربعة صاحبها فيها بالخيار ان شاء
 تابع وان شاء فرفق وثلاثة منها يثبت بالسنة اما الاربعة المتأخرة من الفرائض صوم
 شهر رمضان وجب متابعا بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه والشهر متتابع لثبوت
 الايام والصوم متتابع متتابع الشهر ومنها صوم الكفارة الظاهر بقوله تعالى فخر
 بقية من قبل ان يمتد فحين لم يجد فضيا شهرين متتابعين ومنها صوم كفارة
 الفتل بقوله فخر برتبة مؤمنة فمن لم يجد فضيا شهرين متتابعين فربما
 من الله ومنها صوم كفارة البمين يثبت بقوله فضيا ثلاثة ايام وفي قراءة ابن
 مسعود رضي الله عنه ثلثة ايام متتابعات واما الاربعة التي صاحبها بالخيار
 بين المتابعة والنفر في منها قضاء رمضان بقوله فمن كان منكرا من رمضان او
 على سفر فعلة من اطلق ولم يقيد بالمتابعة ومنه صوم القديرة عن الحلق يثبت
 بقوله فمن كان من رمضان او بعد اذى من راسه فقديرة الامة اطلق ولم يقيد بها ومنها
 صوم المتعة وجب بقوله فمن لم يجد فضيا ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
 اطلق ولم يحدد ومنها صوم جزاء الصيد وجب بقوله او عذر ذلك حيا كما ولم يحدد
 واما الثلثة التي يثبت بالسنة منها كفارة الفطر في رمضان بسبب جنس الاجرائي
 المعروف والثاني صوم النذر والنذر على وجهين اما ان يوجب صوم شهر
 بعينه او غير بعينه ولا يخفى اما ان يوجب متابعا او متفرقا اما اذا وجب
 على نفسه صوم شهر بعينه او اياما بعينه فيلزم ان يصوم متابعا ذكر
 الشنايع او لا لان ذكر الشنايع في ايام بعينه لغو ولو افطر يوما فضاء ولا يلزم
 الاستقبال ولو اوجب على نفسه صوم شهر بعينه ان ذكر الشنايع او نوى
 يلزم متابعا وان افطر يوما استقبل وان لم يذكر الشنايع ولم ينو فهو بالخيار
 ان شاء تابع وان شاء فرفق **ح** والثالث صوم التطوع كل يوم يحتاج من عليه الصيام

ا
ح

ان ينوي ذلك في ليلة كل يوم او في ما بعده من ذلك اليوم فيما بينه وبين الزوال
 والصوم على ضربين صوم عين وصوم دين فصوم العين ثلثة رمضان والنظير
 والنذر بصوم يوم بعينه وما سواه صوم دين فصوم العين يجوز بنية قبل الزوال ولو
 نوى من الليل افضل وصوم الدين لا يجوز الا بنية من الليل لقضاء رمضان والكفارة
ح في رؤية الهلال اذا مضى شعبان تسعة وعشرين يوما طلب الهلال فان روى فقد
 وجب الصوم وان لم يرب كل الشعبان ثلثين يوما لم يستقبل الصوم **ح** وشهادات
 الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقل بالغ عاقل كان او عبدا ذكر
 كان او انثى وكذا شهادات الواحد على شهادات الواحد شهادات الحدود في القذف بعد
 النقبة ظاهرا او باهرا وهذا اذا كانت بالسماء **ح** ولا يشترط دعوى ولو قطعت الشهادة
 في هذه الشهادة كما في سائر الاخبار **ح** حق لو شهدوا على ذلك من غير دعوى احد
 سمعت الشهادة **ح** وهذا في هلال رمضان اما في شهادات الفطر والاخي يعين لفضلة
 الشهادة **ح** ولا تفاوت بين المصر وخارج المصر في شهادات الواحد على الاظهر **ح**
 وان كانت مضحكة لا يقبل شهادات الواحد على رواية الهلال في المصر **ح** وانما يقبل شهادة
 من يقع العلم بشهادتهم **ح** وهو مفوض الى رأي الامام من غير تقدير هو الصحيح **ح**
 وسواء كان الواحد في خارج المصر او في المصر على مكان من تقع لا يقبل على ظاهر الرواية
ح واما هلال الشوال ان بالسماء علة لا يقبل الشهادة رجلين او رجل وامرأتين
 ويشترط فيه الحرية والعدد ولفظة الشهادة ولا يشترط الدعوى **ح** ولا يقبل شهادة
 الحدود في القذف فيه وان تاب **ح** وان كانت مضحكة لا يقبل الا قول الجماعة كما
 في هلال رمضان وهلال ذي الحجة كالنظر وهو ظاهر المذهب **ح** واذا شهد اشهد
 على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين اتمروا هلال رمضان قبل صومهم
 بيوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي ان لا يقبل شهادتهم لانهم اعرضوا عما كان حقا
 عليهم وان جاء من مكان بعيد جازت شهادتهم لفقد التهمة وشهادات الاثنين
 في الفطر والاخي انما يجوز ان كان بالسماء علة او كانت مضحكة وجاء من مكان
 اخر والاجمع كثير كما بينا **ح** واذا ثبت في بلد لم يجمع الناس **ح** فلوراي اهل الغرب
 هلال رمضان يجب للصوم على اهل الشرق ولا غير لا اختلاف المطالع في طاهر
 الرواية **ح** اداى الامام هلال الشوال وحده لا ينبغي له ان يخرج ويأمر الناس
 بالخر وجب لكان الاشتباه رجل راي هلال الشوال وحده وهو من يقبل شهادته
 فان سبق الصوم ولا يفطر في السن رجل راي هلال الفطر وحده فلم يقبل شهادته
 كما عليه ان يصوم فان افطر في ذلك اليوم عليه القضاء دون الكفارة وان افطر
 قبل ان يرد القاصي شهادته الصحيحة لا يجب عليه الكفارة ومن راي هلال رمضان
 في الراسق وليس هناك قاصي فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر
 ان اخبر عدلان برواية الهلال لا بأس بان يفطر اذا صام ثلثين يوما بشهادة واحد
 برأيه هلال شوال لم يفطر واحق يصوم مولاهم لو افطر ولا فطر واشتهدت واحد

برأيه آخره

وشهادت الواحد لا يصلح حجة في الفطر وان كان اقصا موافقا لثلاثين رجلاين واكثر ولا اذا اهلوا
 ثلاثين يوما ولو صام اهل بلدة ثلاثين يوما للرقبة واهل بلدة اخرى شتقا وعشرين يوما
 للرقبة فاعلم منه صام شتقا وعشرين يوما فاعلم منه قضاء يوم ولا عبرة باختلاف المطالع
 في ظاهر الرواية **ق** اهل بلدة او حلال رمضان فصاموا شتقا وعشرين يوما فثبت جماعته
 في اليوم التاسع والعشرين ان اهل البلد كذا وحلال رمضان في ليلة كذا قبل يوم فصاموا
 وهذا اليوم يوم الثلاثاء من رمضان فلم ير الهلال في تلك الليلة والسماء مضيئة لا
 يباح الفطر غدا ولا يترك السن اوضح في هذه الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرباية
 على شهادت غيرهم وانما حكموا في رتبة غيرهم فلا يلتفت الى قولهم اذا شهد شاهدان عند
 قاض لم ير اهل بلدة على ان قاضي بلد كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة
 كذا وقضى القاضي بشهادتهما فان هذا القاضي ان يقضى بشهادتهما لان قضاء القاضي
 حجة **ق** واذا رآوا الهلال فارقوا قبل الزوال وبعد الايام مبه ولا يفترون وهو من الليلة
 المستقبلة هو المختار **ح** فلو رآوا هلالا من شوال في اخر يوم من شهر رمضان في الهمة
 قبل الزوال وبعد فطر ان مدة الصوم مقدارها فافطر عما ينبغي ان لا يجزى الكفارة
ح شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم السبت فاجاز يوم الخميس ايضا كان ذلك
 اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحية حتى لا يجوز التقية في هذا اليوم وما يروى ان يوم حركه
 يوم صومه كان وقع ذلك العام بعينه دون الجدل ان من اول يوم رمضان الى عرفة
 ذي الحجة ثلث اشهر فلاموافق بيوم الفري يوم الصوم الا ان يتم شهران من الثلاثة
 وينقص الواحد فاذا تمت الشهور الثلاثة تأخر عنه واذا انقضت الشهور الثلاثة
 او شهران يقدم عليه فلم يصح الاعتماد على هذا **ك** اذا سلم الرقبة في دار الحرب ولم يعلم
 ان عليه صوم رمضان لا يلزمه ما لم يخبره واحد علم او رجلان غير عدل **ح** وفي
 فتاوى قاضي خان وانما يحصل العلم باخبار التجليين العدلين او رجل واحد ان كان المسلم
 في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى بعد الاسلام علم بذلك ولم يعلم اذا اشتبه على
 المسلمين المسلم في دار الحرب شهر رمضان فحضر اشركا فصامه ان كان هذا الشهر قبل
 رمضان لا يجوز وان وافق رمضان يجوز وكذا ان كان بعد رمضان **ح** وهذا اذا نوى
 ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك **ق** وهذا انما يجوز اذا صام شتقا
 بوافق شهر رمضان في العدد وملاحيية الايام للقضاء واما اذا وقع الصوم في الشوال
 او كان شوالا فنقص من رمضان بيوم يفتى يومين يوم لا تمام العدد ويوم كان يوم
 العيد وان وافق صوم شهر ذي الحجة وهو انقص من رمضان بيوم يفتى خمسة ايام
 ايضا بوافق نقصان العدد وارجع ايام الصوم للفرد واما يوم التشريق **ق** رجل اصبح مفترقا
 في اول يوم من رمضان واصبح الناس صائمين ان صام الناس برؤية الهلال وبعد
 شعبان لم ينس يوما فمحسنون والرجل مشى وعليه القضاء دون الكفارة وان صام
 الناس خرافا فمسيئون وهذا الرجل محسن ولو اصبح وهو صائم في اول يوم من
 رمضان والناس مفترقون ان صام هو برؤية الهلال او بعد شعبان ثلاثين

يوما فمحسن والناس مسيئون وعليهم القضاء دون الكفارة وان صام حرا او مسي
 وهو محسنون **ح** رجل جن في رمضان ثم افاق بعد من في يوم الاثنين من رمضان
 ثم افاق بعد من في اليوم الاثنين من رمضان كان عليه قضاء شهر الذي جن فيه وقضاء
 الشهر الذي افاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين الماضية وهذا اذا
 افاق قبل الزوال لعمارة اذا افاق بعد يجعل كانه لم يقع في الشهر وهذا اذا بلغ عاقله ثم جن
 اما اذا بلغ مجنونا ثم افاق في رمضان يلزمه القضاء على الصحيح رجل جن في رمضان
 يلزمه القضاء على الصحيح رجل جن في رمضان كانه لم يقع في الشهر وهذا اذا بلغ عاقله ثم جن
 منه فعليه القضاء وان اغمر عليه في رمضان كله فعليه قضاء وان اغمر عليه في
 اول ليلة من رمضان عليه القضاء حين يوم تلك الليلة وهذا اذا نوى في تلك الليلة
 قبل الاعتداء فلا يبلغ في النصف من رمضان في نصف النهار لا يكمل بقية يومه و
 يلزمه صوم ما بين من الشهر وان اكل في ذلك اليوم لا يلزمه القضاء وان كان ذلك
 قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا فنوى الصوم قبل الزوال لا يجوز صومه عن الفطر بل
 عن الفطر لانه كان لهالا للقطع في اول اليوم والمجنون اذا افاق قبل الزوال ولم
 يأكل شيئا فنوى صوم من الفطر لان الحيوان اذا لم يستيقظ يكون بمنزلة المريض لا يمنع
 الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل **ق** في النية لا يصح الصوم
 الا بالنية فمما كان اوغلا ولا بد من النية لكل يوم **ق** والصوم على ضربين متعينين
 يتعين الشارع كصوم رمضان ان يتعين العبد كصوم النذر وفي يوم بعينه و
 الصومان يجوزان بالنية قبل ان ينصا فانهما والضرمان يتعينان كقضاء رمضان
 والكفارات والنذر ولا بعينه ولانه لا يجوز الا بتعيين النية **ط** ويجوز الصوم بالنية
 والنية قبل الزوال وبعده صوم بشر والنذر المعين يجب بطلاق النية ونية الطلوع
 وفي كل صوم ليس له وقت معين كالفقضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز نية مطلقة
ق والنية ان يعلم بقلبه انه يصوم ولا يخفى اسلم عن هذا في ايام شهر رمضان وايست
 النية باللسان شرط ولا خلاف في اول الوقت وهو عز وجل الشمس فلو نوى في شهر رمضان
 قبل ان تغيب الشمس ان يصوم غدا لا يصح نية **ح** **ط** والنية بالليل افضل في موضع يجوز
 نية من النهار المرض والسافر اذا نوى في رمضان عن وجب اخر كان صومه عن ما
 نوى ولذا لو نوى القضاء وكفارة الطهارة وكان عن القضاء لا حق **ح** وان نوى بالطلوع فنية
 روايان ولو نوى قضاء رمضان والطلوع كان من القضاء لانه اقوى وكذا لو نوى القضاء وكفارة
 الطهارة كان من القضاء لان القضاء اقوى لانه حق الله تعالى وكفارة الطهارة حق كل صوم
 لا يستأوى الا بالنية من الليل كالفقضاء ان نوى مع طلوع الفجر جان لان الواجب قران
 النية بالصوم لا يقتضيها نية الفطر في النهار لا يفتقر **ق** ولو اوجبه صوم يوم بعينه
 فصام ذلك اليوم بعينه الطلوع يكون عمدا وجبة على نفسه ولو نوى قبل عز وجل الشمس
 ان يكون صائما غدا ثم نام واغمر عليه او غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى
 بعد عز وجل الشمس جان **ح** رجل نوى في الليل ثم بدا في الليل ان لا يصوم فغفر على ذلك

مطلق

او موضع لفته وامسكها في فيه ليلا حتى تلام واللثة في فيه ثم انبته بعد ما طلع الفجر فابلمها وهو
ذاكرا واكل الحما منتقنا واكل الحما غير مطبوخ او اكل الحما غير مطبوخ او شحا غير مطبوخ على الخنا
او اكل الملح على الاصح وكذا لو اكل كسرة خبز يابسة او تمرة يابسة او القيم اذا قوى السيفر
انظر او سافر في نهار رمضان ولم ينظر حتى ينكر شيئا في منزله قد نسيه فوجع الى منزله
فاكل شيئا ثم خرج من منزله او المقيم اذا اكل ثم سافر او من كان به حصى غلب فلما كان
يوم الميعاد انظر على ان يهر ان الحصى يخرج ويضعفه فاخلف الحصى والمرارة اذا كان لها
في الحصى عاده معروفة فلما كان اليوم الذي ولد حصى منها افطرت ثم لم يحضر او غاب
فطن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا او اجتمع فطن انه افطره فاكل عمدا فان في
جميع هذه الصور فسد الصوم ويلزم الكفارة والعقوبة ولو ان رجلا قدم
لنفل في نهار رمضان فاستسقى حنك ماء فسقاه فسد به ثم سقى عنه ولم يقبل يجب
عليه الكفارة وكذا اذا جامع الرجل مكرها من جهة السلطان عليه القضاء والكفارة و
كذا اذا جامع امراته في رمضان طوعا كانا متعمدا ثم اكرهه السلطان على السفر
لا يسقط عنه الكفارة على الاصح ولو خرج نفسه حتى صار جال لا يقدر على الصوم لا يسقط
الكفارة هو الصحيح الكافر اذا اسلم قبل الزوال لم يبق الصوم ثم رجع في يومه متعمدا
لاكفارة عليه **ط** الصائم اذا اراد ان يجمع امراته في رمضان وليس بينهما ثوبان
كان لايسر فيه فربما لا بأس به وان كان يستر بكم لان الباشنة الفاحشة بهير
سيكا للفطر الصائم اذا عاج ذكر فامتنع بحجب الفشاء هو المختار لانه وجد الجماع معه
المرأة اذا علمت بطلوع الفجر وكنت من زوجها حتى وافقها الزوج ولم يعلم
بطلوع الفجر فعليه الكفارة لان افطارها عري عن شيمته الاباحة **ك** والكفارة
بافساد صوم رمضان لا غير **هـ** فيما لا يفيد **د** اذا اكل او شربا وجامع ناسيا لا يفيد
صومه لو كان مكرها او خاطيا فسد صومه وان ابتلع براقة الذي في فيه والخم الذي
نزله من لاسه الى الفم او دخل الفيا والفتخان او سرج الفطر والذباب حلقة او طر
شفاه ببراقه عند الكلام فاستلعه فخرج الدم من اسنانه والبراق في غالب قائله
ولم يجد طمعا او حاصره او امه او دواها بداءه يا بس وكذا اذا اجتمع او احاب وطر
الى امرأة فانزله او تفكر فامتنع او نام فاحتمل او جامع بهيمة ولم يزل وميتة ولم يزل
او الخبيث ولم يزل او جامع فيما دون الفرج ولم يزل او كان بين اسنانه شيء فدخل
حلقة وهو كان او ناسيا او متعمدا ولو خاض الماء فدخل الماء اذنه او طعن برص وانفخ
الزجوف جوفه او دخل السهم جوفه وخرج من الجاسنة الاخضر او التحل او اعاب
او غلبه القي او ساقيل لا فليد او اصبح جينا او صب في حليله دهن او في اذنه ماء
لا يفيد صومه في جميع هذه الصور **ق** والصائم اذا اداء لا يفيد صومه فان عاد الى
جوفه فهو على وجهين ان كان ملا الفم وعاده فسد صومه وان عاد بنفسه لا يفيد
صومه هو الصحيح وان لم يكن ملا الفم فان عاد لم يفيد صومه وان عاد لا يفيد ايضا
لان العليل ليس يحتاج لا يفيد ادخاله هو الصحيح وان نسا ان كان ملا الفم فسد صومه

داوي

فلا كفارة عليه وان لم يكن ملا الفم فسد صومه عند محمد وعنده ابو يوسف لا يفيد فان عاد الى
جوفه لا يفيد صومه وان عاد فقيه زيانا وان تقيا ملا الفم لم يفسد صومه الا في
اذ اقدم مصر وهو صابر في رمضان فافتق ان صومه لا يفسد فانظر بعد ذلك متعمدا لا كفارة و
ان لم يفت بذلك فلو كان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز فان رثت شبهة فيه
والاصل عندنا انه اذا صام في اخر النهار على صفة لم يكن عليه في اول اليوم يساح له الفطر
يسقط عنه الكفارة وان احمله في نهار رمضان ثم اكل متعمدا عليه الكفارة وان استغفر فمما اذا
بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح وان اجتمع فطن ان ذلك فطره فعليه
الكفارة وكذلك في الغيبة على الاصح لان عامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال الا عند
او فتوى الصائم اذا استسقى حتى يبلغ الماء موضع الحقنة فهذا هو الحق فلو
كان فطره والاستسقاء في الاستسقاء لا يفعل لانه لو لم يدر ماء عظيم ولو فطره لم يحسن
المراة فطن ان ذلك فطره فاكل متعمدا فهو بمنزلة القبيحة اذا افطرت في شهر
رمضان لصنعها صابها من عمل السيد من طبع او جهن او غسل الثياب فان خافت على
نفسها او لم ينظر عليه الفقيه لا يوجب وكذا المتكلم اذا افطرت لغيره او لم يفرح الحرام الذي
ذهب اسكر البهيم او لم يكن في الفجر ففسد الحرام وخاف على نفسه الهلاك سعى ان لا يوجب الكفارة ولو
افطر **ح** الصائم اذا دخل الى في فيه لا يفيد صومه وكذا لو دخل خشية ان كان طرعا خافا
والا يفيد المرأة اذا سبغت لظن في فمها او دخلت بالكلية انفق صومها الا **ق** اذا
افطر في رمضان في يوم فلم يكن حتى افطر في يوم اخر فعليه كفارة واحدة وان افطر في رمضان
فعليه كفارة واحدة ولو افطر في رمضان مرارا ان لم يزل ولم يزل في ما خفي بالاجماع وان لم
يكن الا في كفارة واحدة ولو افطر في يومين فوجب عليه الكفارة فاعتق ذلك فبقت
ثم افطر في يومين واغنى كفارة واحدة ثم استخف الزينة الثانية فعليه ان يعتق كاهنا
اخرى ولو استحق الاول دون الثانية قال الثانية يعتق عنها وكذا في الثالثة والرابعة
وكفارة الفطر وكفارة الظهار واحد وهو عتق رقبة مؤمنة او كفرة فان لم يملك فطرح على
العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام ستين سكيكا
كل مسكين صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من حنطة وانما يعتق من حال المكفر في جميع
الكفارات وقت الحداثة ولا يعتق بوقت وجوبها فان كان وقت الاداء معتبرا بوجوب
الصيام فان كان وقت الوجوب فسد صومه ولو اكل قسرا الرمان بشجرها او ابتلع
دعائه فعليه القضاء دون الكفارة **ط** ولو اكل قسرا البطيخ ان كان ناسيا وكان جال
يفقد مرمته فلا كفارة عليه وان كان طرنا وكان جال لا يفقد مرمته فعليه الكفارة ولو
اكره يوق الحنطة او الشعير اذا غسل بالماء وخلط بالسكندر والحبى القاسية يستحب
الكفارة وان اكل كاهرا او مسكرا او غشا او فطر الكفارة ولو اكل الفتق لا كفارة
عليه سواء كان مشقوقا او لم يكن ولا ولو اكل الدواء بحسب الكفارة **و** **المسحوق بالسنن**
من الصيامات انواع اولها الصوم الحرام والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان والرابع
سنة ايام من شق المشاغبة ويسقط عنه في كل اسبوع يومان وكذلك صوم عشرين

نين

في الحجّة وصوم عرفته لأهل الأفاق وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم وصوم
أيام البيض وهو اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر و
هو صوم نوبة آدم عليه السلام أبيضت نفسه بعد ما أسودت بصوم هذه الأيام سميت
أياماً بيضاء وقال بعضهم وهو أحسن إنما سميت لأن هذه الأيام لبنا لها صوم
وليست بصوم يوم فافطار يوم وصوم يومه النبي صلوات الله على سيدنا وعليه و
صوم الاثنين مستحب وصوم يومه أيام الصيف لصلواتها وحسنها أدب **ط** ويكون
صوم يوم عرفته بعرفات وكذا النحرية لأنه يجزى عن أحوال الحج ويكون للمسافر أن يصوم
إذا وجد المشقة والأفلا صوم أفضل إذا لم يكن رفقاؤه وعائنتهم مفطرين فان كانوا
مفطرين والنفقة مشتركة بينهم فالأفطار أفضل ويكون صوم الرمال وهو أن يصوم
السنة كلها ولا يفطر في الأيام النفقة والأفضل أن يصوم يوماً ويفطر يوماً وصوم
الواصل إذا فطر في الأيام النفقة لا بأس به ويكون صوم العمت وهو أن يصوم و
لا يتكلم ولا يأكل ولا يشرب ولا يصوم يوم الجمعة ويكون صوم النبي ومنه والمهرجان فان وافق يوم
كان صومه قبل ذلك لا بأس به وصوم جهله مكره **ح** ومن سافر في رمضان قبل
الحج لم ينظر أن يفطر إذا كانت مسافة سفره وان سافر بعد الفجر لم يفطر في يومه ذلك
الامن عن من افطر بغير عذر فغلبه القضاء دون الكفارة وأما سقطت الكفارة
يشبهه السفن والأفضل أن يصوم في سفره إذا كان يقدر على الصوم ولا يضعفه
فان كان يضعفه الصوم وليجبه المشقة فالأفضل له أن يفطر ولو افطر من غير
مشقة لا يكون أثماً والصوم في السفن عن مئة عندنا والأفطار رخصة بخلاف قصر
الصلوة ومن أكل وشرب أو جامع لغيره في ناسية الصوم لا يفسد صومه ولا قضاء
عليه ولو صبت الماء في فم الصائم وهو نام فدخل جوفه فسد صومه وعليه القضاء و
كذلك النائم الصائم إذا جامعها من وجهها ولم يسهه فسد صومه ولو أن رجلاً أخذ
لقمه من الخبز ليأكله وهو نائم فمضغه فسد صومه فبطل صومه وهو ذاك الكفارة عليه
وقد سمعناهم عليه الكفارة ولو جامع امرأته وهو نائم لصومه فمضغه فسد صومه فبطل صومه
من ساعته أو طلع عليه الفجر وهو نائم لاهله فانشع من ساعته لا يفسد صومه
ولا قضاء عليه ولو لم ينع واتم الجماع بعد الذكر فسد صومه وعليه القضاء دون
الكفارة وللصائم بقيل من وجته ومملوكة ما لم يخف على نفسه ما سوى ذلك
وهو الجماع والاحتزال وان كان لا بأس به يكون ولا يفسد صومه حتى يجمع أو ينزل
وإذا خاف الحامل والمرضع على ولدهما أن صامتا أو فطرتا وعليهما القضاء ولا
أطعم عليهما مع القضاء ومن افطر في رمضان بغير مرض والسفر والحج
ان كان قادراً على قضاء ما يلزمه القضاء لا يجزى به الطعام إذا كان بين يديه
الفدية على الصيام في المستقبل وان عجز عن الصوم واليسر عن الفدية في المستقبل
يجزى به أن يطعم عن كل يوم نصف صاع من حنطة وذلك مثل الشيع الغاني والحنفي
والكبير الذين لا يرضون بقدرتها على الصوم ولو كان عليه صوم كتمان البمين أو

كتمان القتل فجزى عنه وصار شيئاً فائياً فان أراد أن يطعم عنه لم يجز والأصل فيه أن كل يوم
كان اجتهاد بنفسه ولم يكن بد من أن يطعم جازاً أو طعاماً بل لا يجزى إذا وقع اليأس عن الصوم
وكل يوم بد من عجزه عن الجوع أو الطعام وان وقع اليأس عنه ومن افطر في رمضان بغير
وجوب القضاء لم يدر كره الموت قبل القضاء فيظن ان مات قبل زوال العذر الذي أراح له
لأجله الفطر فليس عليه القضاء لأنه لم يدر كره عذر وان أوصى أن يطعم عنه صح وصيته
وان لم يجز عليه ذلك وان صام لم يجز له يطعم عنه من ثلثه والله لكل يوم نصف صاع وان
مات بغير ذل العذر وأدرك جميع المدة ولكن فطر في أيامها لم يقض عنه مات وجب
القضاء في ذمته وان أوصى أن يطعم عنه أطعم عنه من ثلثه ما لم يكن يوم نصف صاع من حنطة
وكل صلوة بعين يومه يومه هو الحج **ح** وان مات من غير وصية فلا عسر ولا حرج في قضاء
الأطعام إلا إذا تبرع ورثته عنه وهم أهل التبرع ولو نزل عنه العذر وقدر على قضاء
النقص دون البعض يظن أن قضى ما قدر عليه ولم يفطر حتى مات كليل من قضاء ما
يقدره لم يدر كره عذر وان لم يصم وفطر وجب عليه قضاء الكل **ح** والمريض الذي يباح له
الأفطار إذا زاد عذره وجعاً أو حتى تدبره وهذا الغالب في الاحتياط أو بان يقول
له طبيب حلاً في سائر **ح** اعلم ان المريض لا يوجب إباحة الفطر بنفسه بل إباحة الحاجة
والمشقة بخلاف السفن فان يوجب بنفسه والفقير في العلية الأصلية بنفسه بل إباحة
الحاجة والمشقة بخلاف السفن فان يوجب بنفسه في المشقة والحرج والمريض أنواع منها
ما يوجب مشقة ومنها ما لا يوجب مشقة في حكم الفطر بل الكف خير له مما هو على الإطلاق
كالنوم لم يجز له على الإطلاق فاما السفن فوجب مشقة بكل حال فله أن لا يجزى
الفصل في عذر آخر في زيادة المرض من خص الفطر كخوف الفلأ **ح** وقيل إذا كان
بحال يباح له الصلوة فاحذر لا بأس أن يفطر **ح** ومن بلغ من الأطفال أو أسلم من الكفار
أو المرأة طهرت من الحيض أو انفاس بعد طلع الحيض أو معه والجنون إذا أفاق والمجانن
إذا فقم مصر بعد الأكل أميت بيقية يومه فلما حصل أن كل من صام على صفة في آخر
النهار لو كان عليه حالي أو له النهار بل من صام في الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم
عند اختلاف الشافعي رحمه الله **ح** الحائض والنفساء إذا طهرتا بعد طلع الحيض لا يجزى لهما
الصوم من الحيض ولا من القتل ويجزى عليهما ذلك اليوم والأيام التي كانت
فيها حائضاً أو نفساء ولو طهرتا قبل طلع الحيض كان الحيض عشرين يوماً ومن
النفاس أربعون يوماً فبطلت صلاتها وصومها من النفاس من العذر عن رمضان
وإذا كان الحيض دون المشقة والنفاس دون الأربعين ينظر ان وجدنا من الليل مقراً
ما يقع فيه الاحتياط ساعة قبل طلع الفجر فذلك الجواب وان وجدنا دون ذلك
فلا يلزمهما قضاء العشاء ولا يجزى بهما صومهما في الفجر وعليهما قضاء ذلك اليوم كما لو
طهرتا بعد الطلوع وكذلك الكافر إذا أسلم قبل طلع الفجر ولو ساءت بل من صوم
يوم الغد ولو أسلم بعد طلع الفجر لا يلزمه ولو نوى الصوم لا يكون تطوعاً أيضاً
كما قلنا في الحيض والنفاس والصبي إذا بلغ والمجنون الأصل إذا أفاق ولو كان

لم يصح

ويكره ولا يبعد للمعتكف من بيته ولا يشهد جنازة ولو خرج بغير عذر ساعة بطل اعتكافه وإذا
خرج بغير عذر من ساعة بطل اعتكافه وإذا خرج ساعة بعد المرض فكذلك لأن الخرج بغير
المرض لم يصير مستثنا عن الإيجاب لاقفه لا يغلب فصار كأنه خرج بغير عذر وإذا خرج ناسيا
بطل اعتكافه وإن كان ساعة وكذا إذا خرج من المصطفى أو من مكانه أو من غير ذلك أو ناسيا
هو بطل غيبته الغريم ساعة فسد اعتكافه وإذا جامع ليلا أو نهارا أو نهارا أو ناسيا
فسد وبطل للمعتكف الأكل والشرب في معتكفه وإن أكل أو شرب ناسيا في النهار لا
ينفسد وإن باشر في نهاره فأنزل فسد وإلا لا كالأكل والشرب في الليل لا ينفسد ولا يفسد
للمعتكف أن يبيع ويشترى الطعام وما لا بد منه لقاد إذا أراد أن يأخذ محلا فبكره ولا
صحت في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف سببا ولا حادلا ولا بأس أن ينام في المسجد
وصعوده المذمة إن كان بابها في المسجد فيفسد وكذلك إن كان الباب خارجا عن المسجد
الأصح ولا بأس للملوك أن يعتكف بأذن سيده والمرأة بأذن زوجها فإذا أجازها
فقد منعها لا يمنع خلاف السيد والكتاب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه
إذا أصبح صارا عن النطق فترق الله أن اعتكف هذه اليوم وأصبح امرأه ثم قال
فبطل الزوال لله على أن اعتكف لا يصح نذر وإذا أخرجه التجل بحجة أو عمة لزمه الإحرام
لا ينافي بينهما فيجمع بينهما أن يخاف فوت الجمع فيدفع الاعتكاف لأن أمرا واحدا لا يجوز
يكون قضاء في كل وقت بخلاف الاعتكاف والعمرة **ق** ثم يستقبل الاعتكاف للزكاة
بالخرج إذا اعتكف أياما فغلبه أن يستقبل إذا برأه إذا قال لله على أن اعتكف
شهرًا لزمه شهرًا بالأيام والليالي غنابا في ظاهر التولية بخلاف ما إذا نذر شهرًا
فأنه لا يلزم منه الشنايع فإن نوى بالشهر الأيام دون الليالي لا يصح منه ولو قال
على اعتكاف شهر بالنهار دون الليالي لزمه كقول ولو قال لله على اعتكاف ثلثين يوما
لزمه اعتكاف ثلثين يوما بالاعتكاف بالليالي فإن قال سوية بالأيام دون الليالي
صحت نيته ولو قال نويت الليالي لزمه بالليالي والنهار ولو نذر اعتكاف الليالي لزمه
الاعتكاف بيوميهما ولو قال لله على أن اعتكف ثلثين يوما صح نذره ويلزمه اعتكاف
ثلثة أيام بالليالي ولو قال لله على أن اعتكف يومًا صح نذره يدخل المسجد من طوع الجهر ولا
يجزى حتى يخرج من المسجد ولو قال لله على أن اعتكف يومين لزمه الاعتكاف بالليالي
يدخل المسجد من طوع الشمس ويمكث تلك الليلة ويوميهما والليالي الثانية ويوميهما
ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الأيام الكثيرة ويدخل قبل غروب الشمس لأن
ليلة كل يوم ينقضي عليه ولهذا يقال السرايح في الليلة التي يدخل فيها الهلال إذا نذر
أن يعتكف شهرًا لزمه الاعتكاف بالليالي يدخل المسجد قبل غروب الشمس **ق** ولو قال
أيامًا يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلع الفجر ولو نذر أن يعتكف رمضان صح نذره
ولو اعتكف فيه إجماعه فان صام رمضان ولم يعتكف عليه ان يعتكف شهرًا آخر بغيره
قلو اعتكف في رمضان آخر لا يجوز هذا إذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم
رمضان بعد فخصي الصوم واعتكف فيه جازح إذا أوجبه على نفسه اعتكافًا ولم

يكتف

يكتف حتى مات يعلم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة وإن كان من وقتًا لا يجاب
ولم يبرأ حتى مات فلا تنفع عليه ولذا نذر باعتكافه في تمام العيد قضاؤه في وقت آخر وإن نوى الإبر
كأن يمتنه لفوات البر وإن اعتكف فيه إجماعه وقد ساء ولو نذر أن يعتكف شهرًا ففعل
شهرًا قبله بغير نذر إذا اعتكف من غير أن يوجب نفسه فخرج من المسجد لا شيء عليه إذا
نذر مرة اعتكاف شهرًا ففعل ما مضى فافا يصل إلى تلك الأيام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال
والأولى للرجل أن يعتكف في رمضان عشر المأذنة عليه السلام كان يعتكف من كل رمضان
عشرًا فلما كانت السنة التي قضى فيها الفتكف عشر بر ليلة القدر في رمضان ولا يدري أن
ليلة هي وما يعتكفهم وما يعتكفهم وما يعتكفهم في الشهر عشرين ليلة القدر في رمضان ولا يدري أن
القدر يدري في السنة قد يكون في رمضان وقد يكون في غيره وأكثر الأوقات لها ليلة سبع
وعشرين من رمضان فلو قال أنت طالق ليلة القدر في النصف من رمضان لا يقع الطلاق
ما لم يصم رمضان من السنة المستقبلية لاحتمال زوال ليلة القدر قد مضت في النصف
الأول من الشهر الذي خلفه وفي الليلة الثانية يكون في النصف الآخر فلا يقع بالثالث
ما لم يصم رمضان من السنة الثانية والله أعلم **كتاب الحج** وهو القصد
لفظة إلى شيء المعظم قال الشاعر يحقون بيت الزبير كان المزعفر أي يقصدون معظمين
أياه وفي الشرع قصد موضع مخصوص وهو البيت بصفة مخصوصة في وقت مخصوص
بشرط مخصوص وهو فريضة محكمة يكفل حاحرها وهذا إحرام كان الإسلام يثبت فريضة
بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت الحرام والسنة وهو قوله عليه السلام بني
الإسلام على خمس الحديث وهو قوله عليه السلام حجوا بيت ربكم وعليه الفقد الإجماع وب
وجوب البيت لأخافه إليه ولهذا لا يكتفى بالبيت لا يكتفى به **ح** وشرط أدائه ثلثة
الأحرام والمكان وهو البقعة المباركة والزمان وهو شهر الحج فلا يجوز شيء من أفعالها
نحو الطواف والسعي قبل شهر الحج وبفوت الحج بانقضاء الشهر وشروط وجوبه خمس
الاستطاعة والحرية والعقل والبلوغ والوقت حتى لا يجب قبل شهر الحج وأما ركنه فثلاثة
الأحرام والوقوف بعرفة والطواف بالبيت ولكن الوقوف أقوى من الطواف بدليل أنه
يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل الطواف وأما واجبا فثمن الوقوف
بمن دلفته والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار والحلق وطواف الصدر للإفاة
وأما سننه فاربعة طواف القدوم والرجل في الطواف والسعي بين الميادين والأخيرين
سعيًا والبيتوتة بمنى في أيام الرمي ولما أحذرت فقومان أحدهما ما يفعل في نفسه
وذلك سنة الجماع والحلق وقلم الأظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه وليس
الحيط والثاني ما يفعل في غيره وهو القرص الصيد في الحلق والحرم وقطع شجر
الحرم **ق** والفرايض على مراتب منها ما يفرض على الإنسان في عمره مرة واحدة وهي
حجة الإسلام ومنها ما يفرض في كل سنة مرة وهي الزكاة والصوم في رمضان و
صدقة الفطر والاحتجيت بعد استجماع شرائعها ومنها ما يفرض في كل يوم خمس
مئات كالأصوات الخمس ومنها ما هو فرض دائم أبدًا كالإيمان بالله تعالى ومعرفة وحده

والايمان بالامر والاشهاد عن نواهي حجة الاسلام فريضة اذا استجمعت شرائطه
بقوله والله على التماس حج البيت ومكة على كل ايجاب والزام والاستطاعة الزاد و
الراحلة فشرائط الحج ان يكون عاقلا بالغ عاقل صحيح البدن ملك المال سقيا كفا
وقضاء بونه ونفقة عياله وخدمته الى وقت انصرافه ما يبلغه الى بيت الله تعالى
ذاهبا جاسدا راكبا ماشيا بنفقة وسط لا اسراف ولا تقصير مع امن الطريق وقت
خروج اهل بلد **ح** والحج فرض على الفور فلا يساح له التأخير بعد الامكان الى العام
الثاني وان اضر كان **ث** ولو اضر بعد شرائط الوجوب وجب في آخر عمره يكون
مؤديا لافاضيا ويكون جميع عمره وقت الاداء **ح** وقته شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة فاذا قدم الاحرام على الاستحسان ينعقد ويجوز ولا يجوز ان
يحل شيئا من اعمال الحج من طواف وسعي قبل شهر الحج وقت العرة ستة كلها ويكون
ذلك في يوم النحر ويام التشريق ومنه في حنيفة رحمه الله الاستطاعة بسلامة
البدن فلا يجب على الزمن والمفتوح ومقطوع الرحلتين والمرضى والمجنون وان ملكوا
الزاد والراحلة ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن فله حج حتى صار مريضا ومفتولا
لزمه الاحجاج بالمال **ح** ولا يجب على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام
اذ بلغ ولو خرج الصبي الى الحج وبلغ في الطريق قبل الاحرام احرم وجب جاز عن حجة
الاسلام وكذا لو جاز الميقات بغير احرام ثم احل بمكة واحرم من مكة عن الميقات
اجزاه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه بالجائزة عن الميقات بغير احرام شيء
ولو احرم قبل ان يحل ثم احل قبل الوقوف بعرفة وجب لا يجز به من حجة الاسلام
ولو احل ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم بحجة الاسلام وجب يجز به عن حجة
الاسلام وكذا لو رجع الميقات بعد الاحلام وجدا للاحلام بعد الوقوف
وقبل الوقوف وجب يجز به عن حجة الاسلام ولو انه لم يجد الاحرام بعد الوقوف
ومضى في حجة لم يكن ذلك من حجة الاسلام ولو بلغ الصبي حفرة اوفات
فاوصى ان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا ولا يجب على العبد ولو
حج قبل التتق مع المولى لا يجز عن حجة الاسلام وعليه الحج اذا اعتق ولو اعتق
في الطريق قبل الاحرام فاحرم وجب اجزاه عن حجة الاسلام ولو احرم قبل التتق
ثم جدد الاحرام بعد التتق لا يجز به ذلك عن حجة الاسلام بخلاف اجزاه الصبي ان
احرام الصبي لم يكن لان ما جعل كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من اهل التمام
فلا يفتن بخديقه والفقير اذا حج ماشيا ثم اسرع عليه ولا على اهل الزاد و
الراحلة وان وجد قاتلا لا يلزم منه الحج كالا يلزم للجمعة ويجب عليه الاحجاج بالمال
ايضا والمفرد والمرضى اذا امر رجلان حج عنه ان مات قبل ان يرا جاز ذلك بركن
عليه اعادة الحج ومن الشرائط المستطاعة وهي ان يكون مالا فاضلا عن مسكنه ومن
وثابه بدينه وسلاحه ونفقة عياله واولاده الصغار مدة ذهابه واياله وان يفي
ذلك الفاضل الزاد والراحلة بحمله او زحله او شق محله كان عليه الحج ولا يثبت

الاستطاعة

الاستطاعة لبعض الاجير وهو ان يكترى رجلان بعير واحد يتقربان في الزاد
يركب احدهما رحلة او فرسخا ثم يركبه الاخير وكذا لو وجد ما يكترى رحلة ويشق من رحلة لم يكن
موسرا **ح** وفي الخلاصة ولو كان عنده فضل عن المسكن والمخادم واثاث البيت
وثابه قدر ما يكترى به شق محله او رأس راحله وقدر النفقة ذاهبا وجاد ثيابا وان ملكه
ان يحج او يكترى عقبه فليس عليه الحج **ح** ولو كان الرجل تاجر بعث بالتجارة فملك مالا
مقدار ما لو رجع منه الزاد والراحلة لذهابه واياله ونفقة اولاده وبياله ومن وقت
خروجه الى وقت رجوعه وسقاه بعد رجوعه لاسر مال التجاره التي كان يحرمها كان عليه ولا
فلان كان مخفقا بشرط ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايالا ونفقة اولاده وبياله من
خروجه الى رجوعه ويبقى له الاث حرقه كان عليه الحج والا فلا وان كان ضعة ان كان له من
الصياغ ما لو رجع مقدار ما يكترى لراحته ذاهبا وجاد نفقة عياله واولاده ويبقى له
من الصنعة قدر ما يعيش فعلة الباقي فيقتصر عليه الحج والا فلا وان كان حراما فملك مالا يكتفي
للزاد والراحلة ذاهبا وجاد نفقة عياله واولاده من خروجه الى رجوعه ويبقى له الاث
للمرأتين من البقر وغير ذلك كان عليه الحج والا فلا وكذا الدرهمان اذا كان افا قافان
كان مكيا او ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة
وان كان الاثافي فخير كما يتبرع وله بالزاد والراحلة لا يثبت بها الاستطاعة وان كان
المتبرع اجنيا ففيه قولان اصحها لا يثبت ومن الشرائط امن الطريق وهو ان يكون
الغالب فيها السلامة وان كان بينه وبين مكة بحر فهو عن غير الزاد خوف الطريق و
الضرات والجحش والدرجلة اثار وليست بحار ولا يمنع الاستطاعة **ح** وقا ابوا
القاسم الصفار لا ارى الحج فرضا منذ عشر سنين حين خرجت القرامطة لان الحاج
لا يتوصل الى الحج الا بالترشق للقرامطة وغيرهم فيكون الطاعة سببا للعصية و
متى الى الامر الى هذا يرفع الطاعة **ط** ولا يثبت الاستطاعة للمرأة اذا كان بينها وبين
مكة مسيرة سفر شابة كانت او عجوزا الا بحرم وهو الزوج او من لا يجوز نكاحها
له على التأنيد برسم او رضاع او صهرية ويكون مامونا عاقلا بالغ عاقل كان او عبدا
كافرا كان او مسلما ويجب عليها النفقة والراحلة في حالها للحرم الحج به وعند جود
الحرم كان عليها ان يحرم وان لم ياذن لها الزوج وفي النافلة لا يخرج الا بذنه
وان لم يكن لها حرم لا يجب عليها ان تزوج الحج بها كما لا يجب على الفقير ان يسأل المال
لاجل الحج ولا يخرج المرأة الى الحج في عدة طلاق او موت وكذا لو جبت العدة
في الطريق في مصر من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا يخرج من ذلك
المصر ما لم ينفق عليها ومن كان له دار لا يسكنها او ثياب لا يلبسها كان عليه
ان يبيع ويحج بثمنها ان كان بثمنها وفاق الحج لانه فاضل عن حاجته ولو كان له منزل
يكفيه بعضه لا يلزم منه بيع الفاضل اجل الحج **ق** وامن الطريق وسلامته لبدن و
جود المحرم للمرأة بشرط الاداء وهو الصحيح فلو مات قبل الحج يلزمه الوصية **س**
من عليه الحج اذا فرط ولم يحج حتى توب ماله وسعد ان يتقرب من الساعة فيحج وان

لا يقدر على أداء الدين وان مات قبل ان ياتي الدين ان لا يؤخذ بذلك ولا يكون اشقا
او كان في نية قضاء الدين فالحاصل انه يجب على كل من سلفه صبيح يصير له زاد ولحم
فضلا عما لا بد منه وعن نفقة يعالها الى حين عوده مع امن الطريق والزواج والحرم للزوجة
ان كان بينهما وبين مكة مسيرة سبعة ايام على الفجر واذا اراد الرجل ان يخرج قالوا
ينبغي ان يقضي دينه ويبرئ من حصة وصومته ويقوم من ذنوبه ويخرج الى الحج يخرج من خارج عن
الدنيا ويصلي ركعتين قبل ان يخرج من بينه وكذا بعد الرجوع الى اهل بيته ويقول في ذنوب
الصلوات حين يخرج التهمة بك ايتت من واليك فوجده وبك اعتصمت وعليك توكلت
اللهم انت تفتي وانت رجاى اكنفها اصفى وما لا اصم به وما انت اعلم به متى عثر
ولا اله غيرك اللهم رددني للتقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي للحج ايتت وجهت اللهم
الى اعوذ بك من وعشه السقر وكابت المشلب والحرم بعد الكرم وسوء المنظر في الازل
والمال واذا خرج يقول بسم الله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله
اللهم وفقني لما تحب وترضى وحفظني من الشيطان الرجيم وبقراءة الكرسي وسورة
الاخلاص والمعوذتين مرة مرة واذا ركب الدابة يقول بسم الله الحمد لله الذي هدانا
للاسلام وعلما القرآن ومن علمنا بهنيت محمد عليه السلام الحمد لله الذي جعلني في خير
امة اخرجت للناس سبحانه الذي يخرج لنا هذا وما كان له مقربين وانا الى ربنا المتقربون
والحمد لله رب العالمين واذا اراد الاحرام ينبغي ان ينوي بقلبه الحج ويبلغ ولا يصير
داخل في الاحرام بحج النية كافي الصلوة ما لم ينضم اليها التلبية او سوق الهدى
ومن كان داخل الميقات وميقات المكي للحج والحرم والمهرج المحل يخرج الى المحل فيحرم
للمعرة عند التعميم بقرب مسجد عائشة رضي الله عنها والفضل الا فاق ان يحرم من
دويرة اهله ويكره ان يحرم بالحج قبل الشهر الحج قاشهر الحج وسوال وذي القعدة و
عشر من ذي الحجة لان الاحرام يطول فربما يقع في الاحرام ولهذا قالوا يكره ان يحرم
في دويرة اهله اذا كان بين مكة ومنزله مسافة بعيدة واذا احرم قبل شهر الحج صح اخراجه
واذا اراد ان يحرم فيقول ابيعتك والعسل افضل وهو سنة وينبغي الحية والحفنة
ويلبس ثوبين ازارا ودرءا جديدين او غسيلين والجديدا افضل والازار من
الكف والرداء من المحق ويدخل الرداء تحت يمينه ويلبسه على كنفه الا يترك
ويبقى كنفه الا يمين مكشوقا ويقص شاربه ويقلم اظفانه ويدهن باى دهن شاء
من طيب كان او غير من طيب باى طيب شاء ويجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يفسد
عينه بعد الاحرام وان بقيت راحيته وكذا التطيب بما يفسد عينه بعد الاحرام كالمسك
والغالية ولا يكره على الاضطرار ان يصلي ركعتين ويقرأ ما شاء وان قرأ في الركعة
الاولى بغير اخذ الكتاب وقرأ ايقا الكافرون وفي الثانية بغير اخذ الكتاب وقرأ الله
احد تبارك بغير التوسل عليه السلام وهو افضل وكثير من علمائنا يقولون بعد
الفرار من سورة قل يا ايها الكافرون ربنا لا تنزع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من
لذلك رحمة انت انت الوهاب وبعد الفرائض من سورة الاخلاص ربنا اننا من لك

رحمة انت انت الوهاب وبعد الفرائض من سورة الاخلاص ذهب لنا من امرنا شكا فادفع
من صلواتك بطلب من الله تعالى التيسير ويقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبل مني
ثم يلبس في ذنوب الصلوة وصورة التلبية لبسك اللهم لبسك لبسك لا شريك لك لبسك
ان الحرام والنعمة لك والملك لا شريك لك ان شاء الله الحمد لك وان شاء الله
بالكسر والكسر افضل وهو اختيار الكسائي لما فيه من تكبير الشاء ولا ينفص منها
وان كان اذ كان طاردا الى نواحيها ففضل الحرام وكما يجوز التلبية بالعربية يجوز بالفارسية
والعربية افضل ويصير داخل في الاحرام بكل ذكر يحصل به التقطيم سواء كان
بالعربية او بالفارسية واذا لبس وهو يحضره نية حجة او عمره في ايها ساء ما لم يعطف
بالبيت واذا طاف بالبيت شوطا واحدا كان احرامه عمره لانه ادنى كما لو اطلق النية
في الصلوة كانت عز التعلو لانه ادنى بالمواقيت **ط في المواقيت** الحرمون اربعة عشر
بمرة ومغرد حجة وقارن بينهما ومقتنع والناس كلهم على اصناف ثلثة منهم خارج
المواقيت التي وقفتها سورة الله صلى الله عليه وسلم ذلك ليس من محظورات الاحرام
وكذا لو اغتسل ودخل الحمام لو خضب لاسه بالوصم فعليه الدم فيما يجب على الحرم
اذا جامع الحرم قبل الوقوف بعرفة افسد حجة ويلزمه الدم ويجوز فيها الشاء
سواء جامعها ناسيا او عامكا وكذا العترة اذا جامع قبل الطواف ففسد احرامه
واذا فسد احرامه بالاجماع يمضي في الحجة الفاسدة ولا يفعل فيها ما يفعل في الجائزة و
يجنب مما يجنب في الجائزة فان جامعها منة اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف
بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالاجماع الثاني ولو نوى بالاجماع
الثاني رفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالاجماع الثاني شيء ولو جامع امرأته بعد الوقوف
بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزاء جامع ناسيا او عامكا ولو طاف في الدبر بمنزلة الوطئ في
الدبر بمنزلة الوطئ في القبل وان وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم لا يفسد حجه و
ان لم ينزل لا شيء عليه وان جامع الحاج والمعتمر عداون الفرج وانزل ولم ينزل لا
يفسد حجه له ولا حجه وعليه شاة والمرأة في الجماع بمنزلة الرجل وكذا اذا جمعت ثأمة
او مكرهة او جامعها صبي او مجنون فاذا تطيب بعد الاحرام ينظر ان كان عتقا
كاملا كالراس والثاق يجب للدم وان كان دونه يجب الصدقة بقدر ذلك وان كان
يبلغ نصف عضو يجب الصدقة وقد قيمته الشاة وان كان يبلغ ربعا يجب عليه
من الصدقة ولو نصيب الاعضاء كلها يكفيه شاة واحدة لا حنسن الجناية واحدة
جمعها احرام واحد في مجلس واحد من جملة غير منقومة فكفاه دم واحد والمرأة
اذا اغتصبت كفها بالحناء وهي محرمة يجب عليها وجعل الكف عضو كاملا واذا
خضب بالحناء لاسه او لحيته بالحناء يجب للدم ولو دهن بدهن ينظر ان كان تطيب
كدهن النفس والزيق وسائر الادهان التي فيها الطيب يجب للدم اذ يبلغ عضو
كاملا وان كان مطبوعا غير مطيب فلكل يجب للدم ويكره للحرم ان يشتم
الحيان وكل بيت له راحية طيبة ولا ينبغي للحرم ان يلبس الخيط فان لبس يوما كاملا

من قريض أصية أو سر أو بل أو خفين أو جوربين أو عمامة أو فلسفة من غير ضرورة
فعليه لذلك دم لا يجزيه غير ذلك لبس دون يوم فعليه صدقة وإن كان ذلك
أكثر اليوم يجب الصدقة على المظهر ولا يجب حتى يكون كاملا ومقدار الصدقة أن
يطعم مسكينا واحدا نصف صاع من خنطة أو ولو أعطى ثلث راسه أو راجه يوما
كاملا فعليه الدم وإن جمع الباسر كلها يوما كاملا فعليه دم واحد وفي كل موضع
إذا فعل بخلاف ذلك لم يكن منه الدم فإذا فعل عدة أو ضرورة فعليه أي الكفارات شاء أن شاء
ذبح هديا في الحرم وإن شاء صدقة على ستة مساكين لكل واحد نصف صاع يجوز فيه
النمل والباباحة وإن شاء صام ثلاثة أيام من شاة ناع وإن شاء فزق والصوم و
الطعام يجزي في الأماكن كلها والتج حصن الحرم فاف ذبح غير الحرم لا يجزيه
ولو زار الطبيب أن يوما كاملا فعليه دم لأنه بمنزلة الفقير وإن لم يزره فهو بمنزلة
الرجاء وله أن يلبس الرداء ولا يلبس القميص **ح** وإن باشر ما فيه الدم بعذر فإن
اضطر إلى تغطية الرأس خوفا من الهلاك من البرد أو المرض أو لبس الصلاح لأجل
المقاتلة كان عليه ما نص الله تعالى في كتابه ففديه من صيام أو صدقة أو نسك
أراد بالنسك الشاة وبالصيام ثلاثة أيام وبالطعام اطعام ستة مساكين لكل مسكين
نصف صاع ولو طيب الحرم ببعض الشارب أو بعض الحية فعليه الصدقة **ق**
ولو مشى على طيب فإن لم يزره مقدام عضو كامل يجب الدم وإن كان أقل من ذلك
يجب الصدقة وإن لم يزره فلا شيء عليه ولو جعل في الطعام تطييب فلا بأس للحرم أن
يأكله لأنه خرج من حكم الطبيب وصار طعاما وكذا كل ما عي به الطعام من الطبيب فلا بأس
بأكله وإن كان ريح الطبيب يجر منه وما لم يجره الثاني يكون أكله إذا كان يوجد
منه رائحة الطبيب فإن أكله فلا شيء عليه ولو لبس الحرم الخيط أياما فإنه ينظف
أن لم يزره يوما ولا يفرغ ما يكفيه دم واحد ولو زهره وعزم على تركه لم يلبس بعد
ذلك أن كف للاول فعليه كفارة أخرى وإن لم يكفر فعليه كفارة ثان ولو كان يلبس
بالنهار ويترعه بالليل وعزم على تركه فلا يجب عليه الدم واحد الحرم إذا مرض أو
أصابته حمى وهو يحتاج إلى لبس الثوب في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم يزره عنه
تلك العدة وليس هذا كالحج حين إذا أصابه جرح ففداه بالطيب فبين **هـ** ثم خرج
جراحه أخرى ففداه فعليه كفارة ثان ولو زال ذلك الجرح وأصابه جرح آخر ويذهب ذلك
العذر وجاء عن آخر فبينت عليه كفارة ثان وأما حكم الخلق فليس للحرم أن يبل سعة
من شعرات بدن ولا يطلى بخرقة ولا يحلق راسه قبل يوم الحزق فإن خلق من غير ضرورة
فعليه دم ولا يجزيه غيره وكذا إذا خلق ريع راسه أو ثلثه يجب عليه الدم وكذا إذا
خلق ريع راسه للتخليل على غير أنه لا يكون للسنة والسنة في التخليل خلق جميع
الرأس ولو خلق دون الربع فعليه صدقة ولو خلق راسه الضرورة فعليه أي الكفارات
شاء كما ذكرنا في لبس الخيط ولو خلق الحية فعليه دم وكذا إذا خلق شارب فعليه
صدقة لأنه تبع للحية وهو قليل ولو خلق موضع الحاجب يجب عليه الدم لأنه يقصد

بالذلة فاشبهه لا بطل والرأس ولا يجب الدم حتى يحلق جميع الرقبة وكذلك الصدر والساق
والساعدان لا يجب الدم فيه ولو خلق الإبطين أو أحدهما يجب عليه الدم ولو خلق من تحت الإبطين
أكثر يجب عليه الصدقة وفي خلق العانة دم وإن كان الشعر كثيرا المحرم إذا خلق رأس
غيره أو قلعه غير يجب عليه الصدقة لا يتناول مخطوئته إجماعه إلا أنه لا يحصل له الزينة
والمنفعة فلا يجب الدم والمخوف إذا كان محرما يجب عليه الدم سواء كان بارعا أو غير
أمن طائعا أو مكرها ولا يجمع بالزمن من الدم على الخلق إلا إذا كان من ضرورة فيجزيه
كفارة وإن نفق من راسه أو أنفه أو حية شعرات فكل شعرة كف من الطعام وليس للحرم
أن يقرر أطعامه فإذا فعل أطافير واحدة أو رجل واحدة من غير ضرورة فعليه الدم و
كذلك إذا قلعه أطافير بيضاء أو جليلة في مجلس ولو قلعه بكيفية دم واحد ولو قلعه ثلثة أطافير
في يد واحدة أو رجل واحدة يجب عليه الصدقة لكل قطر نصف صاع من خنطة إلا أن يبلغ
ذلك دما فيقص عنه ما شاء ولو قلعه خمسة أطافير من يدي واحدة ولم يكفر ثلثة أطافير يدي
الأخرى كان في مجلس واحدة فعليه دم واحد وإن كان في مجلسين يلبس دمان
ولو قلعه خمسة أطافير من يدي واحدة في مجلس واحد وحلق ريع الرأس ونظف عضوان في
مجلس واحد وبجالس مخالفة فعليه لكل مجلس دم على حدة ولو قلعه خمسة أطافير من
الأعضاء الأربعة المنفر فلا يجب الصدقة لكل قطر نصف صاع وكذلك لو قلعه من كل
عضو من الأعضاء الأربعة أربعة أطافير يجب عليه الصدقة وإن كان جملتها ستة عشر
فكل قطر نصف صاع من خنطة إلا إذا بلغت قيمة الطعام وما ينفق منه ما شاء
ولو أصاب في ذلك قطر أطافير فعليه أي الكفارات شاء ولو أبكس قطر الحرم وما
بحال لا يثبت لا شيء عليه لأنه بالانكاس خرج عن حد المامه والنزادة فصار كغير الحرم
إذا بلس **ح** ولو عطى رجل وجه الحرم وهو نائم كان عليه الدم وإن أخذ الحرم من ثيابه
يطعم مسكينا ولو غسل الحرم بأشنان فيه طيب فإن كان من رآه سماء أو شاة أو كلبين
عليه الصدقة وإن كان سماء طيبا كان عليه الدم والصدقة في كل موضع نصف صاع إلا
في الجراد والعل على ما ذكره **فيما يجب إقتل الصيد والبهائم** يحرم على الحرم صيد
البر وهو المشتمع المتوحش من أصل الخلقة أما الدواب والبقر إذا جرى وتوحش فليس
بصيد وصيد البر ما كان نواذر ومثوق في البر وصيد البحر ما كان على العكر
والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحياة
والعقاب الأبق وما يأكل الحيف وأما ما يأكل الزرع فهو صيد ولا شيء في الحية
والعقرب والقارة والذئب والنور والبقل والسرطان والذئب والبقر والبعوض
والبرغوث والفراد والحفقات والكلب العقور والسمك الضليل والذئب الشاة
والبقر والبعير والدجاج والبطل الأملح والسمك كلبا صيدا لا الكلب والذئب
ولا فر في بين العقور وغيره والعقور من الصيد في السمك والسمك العقور والسمك
ولا شيء في الدجاج والبطل الذي يكون في المنار وما يلبس في الجوهر صيد
والحمام المسرور والمصونة والباشق والسفر والبنان صيد معلوم كان أو غير معلوم

وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الحرام والمباح والملوك ولا شيء في هوان الاثر كما لقنفت
والخمس في الجنازة في الغيب والبر بوع وابن عرس والقبيل والقرن والمخترير واكل ما
صاد وحلال وذبحه بلا دلا لا تحرم وامر به وفي قملة الواحدة صدقة وفي قملتين ثلث
كفر من الخطاة وفي الشعر نصف صاع وكالا يقتل القمل لا يدفعها الى غيره ليقول ولو فعل
لذلك ضمن وكذا في اشارة الغفل والبق في ثوبه في الشمس يهلك او غسل ثوبه لهلك
ولو البق ثوبه والشمس لا يهلك فذلك القمل لا شيء عليه واذا كسر الحرم ببعض
صيدا وشوى كان عليه قيمته ان لم يكن البيضة مزرعة وان خرج منها فرخ ميت
كان عليه قيمته حيا وكذا لو ضرب بطن ضبي فطرحت جنينا ميتا ومات الضبي
كان عليه ضمانها ولو قتل طيئا حاملا كان عليه قيمتها حاملا ولو عطيت الطيور فطال
بحرم او حفر الحرم سيرا او حفرة الماء فوقع فيها صيدا وخرج الصيد من
الحرم فليس له ذلك لا شيء من الحرم ولو قتل الحرم ما كان صيدا كان على كل واحد
منها جزاء كامل ويجوز للحرم اكل لحم صيد قتل حلال وان كان فيها صنع لم يحرم لا
يجوز ولو اشترى الحرم صيدا من محرم فذلك عند الثاني يضمن البايع والمشتري
كل واحد منهما قيمته ولو اشترى محرم قفصه صيدا لا يجب عليه ان يسله وكذا في بيته وان
دخل الحرم بصيد ان سله ولو قلع الحرم من صيدا ونفق البيضة صاد لا شيء عليه
الحرم اذا ذبح صيدا لا يوق كل ولو اضطر انسان الى اكل ميتة وصيد ذبحه محرم
سأول بها شاء وجزاء الصيد قيمة الصيد معومة للمكان في الموضع الذي قتل ان كان
يباع في ذلك الموضع الذي قتل في القائل في ذلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى
بها هديا ويزج بكمه وان شاء اشترى تلك القيمة طعاما فتصدق به على المساكين
على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء ينظر الى قيمة الصيد ان لم يجد
لباع من ذلك الطعام ثم يصوم كل نصف صاع من بن يومين اذا حاكم على القائل بشيء من
هذه الاشياء يتعين عليه وفيما له مثل من النعم لا خيار فيه الحكيم ويجب على القائل مثل
المقتول في النعمانية بدنة وفي سمار الوحش بقرة وفي الضبع والظبي شاة وفي الارنب
عناق وفي البر بوع حمرة ولا يجوز في جزاء الصيد صفار النعم الا على وجه الاطعام
بان بلغت قيمة المقتول حمل او عناقا ولا يجوز للحمل والعناق في الهدي واذا قتل
الحرم سباعا من سباع الوحش والطيور كان عليه قيمته لا يجوز به دما وفي الصيد
الملوك يجب عليه قيمته بالغة ما بلغت لان ذلك ضمان الملك قيمته بالغة ما بلغت
بخلاف الجزاء في صيد الحرم لا يباح قتله ولا يغفر الا بباح منه الحرم وان قتل
انسان كان عليه قيمته ويدخل الاطعام في جزاءه ولا يدخل الصوم الحرم اذا قتل
صيد الحرم يلزمه قيمته لا قيمتان حلالا فان قتل صيد الحرم يضمن به على كل واحد
منها نصف قيمته وكذا لو قتل جماعة يقتسم الحرم على عدد الرؤس وان ضرب
احد حائضه ضربا الاخر على كل واحد منهما ما يقصد ضربه شريك الحلال محرم
كان على الحرم جميع القيمة كما لو قتل حرم ما كان على الحلال نصف قيمته كما لو كان شريكه

حلالا

حلالا ولو كان شريك الحرم صيدا او كافرا لا يجب عليه ما شيء وعلى الحرم جزاء كامل
حلالا اصطاد صيد الحرم فقتله في بيته حلالا كان على كل واحد منهما جزاء كامل ويجوز
الاخذ على الفانل ما عثره كما في غاصب الغاصب حلالا دل محرم كما وحلالا على صيد
الحرم لا شيء على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع والحرام من الشجر ما ثبت
في الحرم بنفسه مما لا يثبت السامن عادة كالشوك فاما يثبت السامن عادة كالأرارات
وامر غيلان لا يحرم قطعة ولا ضمان فيه لاجل الحرم ولو ثبت امر غيلان في أرض
يجوز فقطعة انسان كان على القاطع قيمتان قيمة لصاحب الارض لان الشجر ملكه وقيمة
اخرى لحقوق الحرم كما لو قتل صيدا في الحرم اذا قطع الرجل شجرة الحرم وادى قيمتها
بكرمه الاشفاع بها فان انتفع فلا شيء عليه كما لو ذبح صيد الحرم وادى للجزاء ثم اكل
فان عرس المقطوع فثبت فله ان يقطعها ويضع به ما شاء ولو قطع حشيش الحرم
كان عليه قيمته ينصدق به الا الاذخر ولا بأس باخذ كات الحرم لا لها البيت من الشجر
ولا من الحشيش ولا ضمان في قطع ما حفر من شجر الحرم وشجر الحرم ما كان
اصله في الحرم ولا عبرة في الفحص فان كان بعض اصله في الحل وبعض اصله في الحرم
لا يجوز اخذه نزعيا للحرم ولو رمى طيرا على عصي شجر يعتبر فيه مكان الصيد لو وقع
يقع في الحرم فهو من صيد الحرم والا فلا ولو كان لاسر الصيد في الحرم وقوابيه
في الحل فهو صيد الحل وبالعكس كان صيد الحرم كان الصيد نائما وفواجيه في الحل
وبالباقي في الحرم لا يحل اخذه ولا يرمى حشيش الحرم حلالا اخذ صيدا من الحل
وادخله في الحرم كان عليه ان يسله ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو اسل
كلية في الحل فدخل الصيد في الحرم فنبهه الكلب واخذ لا يحل اكله كما لو ذبحه ادمي
في الحرم ولا شيء على المرسل ولو رمى صيدا في الحل فنقر الصيد وفيهم السهم
في الحرم عليه الجزاء ولو ارسل كلية على ذيب فاصاب صيدا او ضرب شبكة
للذيب ووقع فيه صيد لا شيء عليه ولو اخرج طيرا من الحرم وادى جزاءها
فولدت اولادها ما تمت الاولاد وليس عليه ضمان الاولاد ولا بأس باخراج الحمار من الحرم
وترايه الى الحل في كيفية اداء الجزاء الحرم يستكثر النبلية في اعتقاب الصلوات
والاسرار وكما لقي باكا او على شرفك او على شرفا او هبط واديا واذا استيقظ
من منامه يرفع صوته بالنبلية ويبنى محذورات حرامه وهي الترفق والقسي
والجدا لا يرفع للبعاء وقيل الكرم الفاحش عند النساء ثم يوجه الى مكة
ط فاذا دخل الحرم وهو من جانب المشرق ستا ميال ومن الجانب الاخر ثا عشر
ميلا ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الاخر اربعة وعشرون
ميلا ثم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك واسكن والعبد عبدك وهذا
مقام العابد المستجيب بك من النار فلي من عذابك يوم يبعث عبادك ووفقني لما تحب
وترضى وحرم لحمي وبدني وشعري على النار ف فاذا وقع بصره على البيت
يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام تبارك وتعالى

ان كان الصيد

اللهم زدني من هذا القليل وتيسر لي ما أكره وأحتاجه وزدني من حج واعتمر تعظيما وتشريفا
 ومهابة وتكريما وإذا قدم مكة فدخلها ليكرا ولا يضره والمستحب ان يدخلها لها
 وإذا دخل مكة ابتداء بالحجر الحرام ويدخل من باب بني شيبنة اقتداء بفعله عليه السلام
 وليستحب ان يقول عند دخولها اللهم هذا حرمك وما منك قلت وفلك الحق ومن
 دخله كان أمنا اللهم محرم لحمي ودي على النار وفي من عابك يوم تبعث عبادك فادخل
 الحجر حافيا الا ان يستضره وإذا دخل الحجر الحرام وهو مائة الف ذراع وعشرون
 الف ذراع يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله الحجد لله الذي بلغني بينة الحرام
 اللهم افتح لي ابواب رحمتك في ابواب رحمتك ومغفرتك وادخلني فيها واغلق عني
 ابواب معاصيك وحبيبي العمل بها فاذ اعابني الكعبة كبري وهلال يستحب ان يقول
 الله اكبر الله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام حين انا بالسلام وادخلنا دار
 دار السلام اللهم زدني من هذا شريفا ومهابة وتعظيما اللهم فضل تقبلي وقبلي
 عشرة واعظم حظي شوقا يا حنان يا منان بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي
 ذنوبي واقبل لي ابواب رحمتك السلام على ملائكة الله اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت اللهم اهد قلبي وسدد
 لساني واقبل تقبلي وتبني بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة اللهم اني اسألك في
 مقام هذا ان تقبل عترتي وتضع عني وزلي اللهم ادخلني رحمتك في عبادك
 الصالحين **ف** والحجر في وسط مكة والمبيت في وسط الحجر الحرام والصفاء في
 في خارج المسجد من الجانب الشرقي يميل الى الجنوب قليلا ومن دلفه فوفقه من
 الجانب الشرقي ايضا وعرفات في قمار دلفه من الجانب الشرقي ايضا يميل الى الجنوب
 يوصلي من جبل في موضع من هذه المواضع يتوجه الى الموضع الشمالي **ف** وهذه صورتها

3 جنو

ودرج البيت الى جانب السماء سبعة وعشرون ذراعا ومن التقاء الى الموضع اثنتان و
 عشرون ومن الموضع الى المياني اربعة وعشرون وشبر ومن المياني الى الحجر
 الاسود واحد وعشرون وشبر وعرض حيدر البيت دراعان والبيت سقفان
 احدهما فوق الآخر وعرض البابين اربعة اذرع وعرضه سطح الكعبة ثمانية عشر
 ذراعا في خمسة عشر ذراعا والمين ابنة وسط الحيدر الذي يلي الحجر وطول باب
 الكعبة الى جانب السماء ستة اذرع وعشرون اصابع والباب من خشب الساج
 صلب بالفضة وعرض الميزم وهو ما بين الباب الى الحجر الاسود اربعة اذرع و
 عرض الحجر الذي يلي شبر وابنة اصابع مضومة وعرض الحجر الذي يلي
 فيه سبعة اشبار وطوله عشرة اشبار ومن الحجر الاسود الى المقام سبعة
 وعشرون ذراعا وموضع فيه الميزم من الكعبة في بعد ثلث وثلثين ذراعا ودرج
 ما بين المقام الى ميزم احدى وعشرون ذراعا ودرج ميزم من اعلاها الى اعلاها
 تسع وستون ذراعا ودرج عرض ميزم اربعة اذرع في اربعة اذرع والنزاع اربعة
 وعشرون اصبع مضومة واما الحجر فمن الجانب الشرقي الذي هو مقابل باب
 الكعبة والمقام ثلثون طافات ومن الاسطوانة ست وستون اسطوانة
 كلها من حديد او رخام وفي هذا الجانب اربعة ابواب باب بني شيبنة وباب
 النبي عليه السلام وباب الجناب وباب على رضي الله عنه في جانب الشامي وهو
 مقابل العظيم من الطاقات اربعة واربعون ومن الاسطوانة مائة وثمانون
 وفيه ثلثة ابواب باب دار الندوة وباب دار العجالة وباب سدة الوهو وطول
 الجانب الغربي وهو مقابل الكعبة من الطاقات تسعة وثلثون ومن الاسطوانة مائة و
 اربعون وفي هذا الجانب اربعة ابواب باب العمرة وباب دار يزيد وباب ابراهيم عليه
 السلام وباب حرورية في الجانب الجنوبي وهو المياني اربعة وثلثون من الطاقات وابوابه
 سبعة باب الى جهل وباب العلافين وباب القاديين وباب الحناد وباب الصفاء وباب
 الخيلين وباب الفيل **ف** ثم يبدأ بالحجر ويستلم ولا يبدأ بعينه الا ان يكون القوم في
 الصلوة فيدخل في الصلوة ويقول عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر الله اكبر اشهد
 ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله آمنت بالله وكفرت بالبحر والطاغوت والآ
 والعنزي وما يعبدون من دون الله ان ولي الله الذي في الكتاب وهو يتولى الصالحين
 لا اله الا الله اياك نعبدك واتقيا بكنايك وفاء عهودك واثبات السنة بينك اللهم
 اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي واشتر لي صدري واسير لي امري وعافني فمين يعافني وسيد بالحجر
 فيستقبله ويكبر رافعا يديه كما يكبر للصلوة ثم يرسها ويستلم الحجر وتقبيل ذلك
 ان يضع كفيه على الحجر ويتقبل الحركات استطاع من غير ان يركب احد الان رسول الله
 عليه السلام فعل كذلك والحكمة في تقبيل الحجر ما روي عن علي رضي الله عنه
 انه قال لما اخذ الله تعالى الميثاق على بني ادم من ذرية كذب بك كتابا جعله في جوف
 الحجر في يوم القيمة وسعدن استلمه وان لم يستطع استلام الحجر من غير ان

يردوا ولا يستلمه ولكن يستقبل الحجر ويشن بكفيه نحو الحجر ويكبر ويهليل ويحمد الله
 ويصل على النبي عليه السلام ثم يقبل كفيه ثم يأخذ من بين الحجر يطوف بالبيت
 طوافاً لقدم ويصلي طواف الحجية **ق** وهو سنة للأفان والاصح انها واجبة **ح** ويطوف
 بالبيت سبعة اشواط كل شوط من الحجر إلى الحجر ويسل في الثلث الاول ثم يمشي على هبة
 شبه الميمنة فيخطو بين الصنمين ويرى في نفسه القوة والجلادة ويمشي على هبة
 في الرابع **ف** وكذا في كل طواف بعده سعي فانه يسلي فيه **ح** وكلما انتهى إلى الحجر الاسود
 استلمه وينبغي ان يكون طوافه من وراء الخطيم والخطيم من البيت وليس قبله حق الله
 تعالى حتى لو توجه اليه في الصلوة لا يجوز فان رجمه الناس في الزمان لم يضره الا
 وهو فرجة من اجل استلام التكن اليماني وتقبله تحسن وتذكر لا يمشي **ط** وان لم يقدر
 على استلام الحجر لم يضره ان يقف بحال الحجر مستقبل الحجر يرفع يده ويقول الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر استشهد ان لا اله الا الله واستشهد ان محمدا عبده ورسوله
 ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر ويسبح وجهه بيديه وكما يمشي في الطواف يركن
 اليماني يقول ربنا اننا في الدنيا احسنه وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار و
 عند ركن العراقي يقول رب اعف عاقلهم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم
 بخي من جهنم ويقول تحت الميزاب اللهم اظني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك لا اله
 الا انت اللهم اسقني بك ماء محمد **ش** ماء لا اظلم بعد ما عند التكن الثاني
 يقول اللهم اجعل حجامة وبرك وذكركا معز وركا وسعيك مشكورا وتجاوزك لرسولك
 برحمة لا عجزين يا عفو و يقول في جميع طوافه اللهم اني اعوذ بك من الكفر والشرك
 والنفاق والفقر والذل وسق الاحلاق **ط** وفي الاخيار فيبدأ من الحجر اليماني
 باب الكعبة وقد اخطى رداءه والاضطباع اخراج طرف الرداء من تحت الابط
 اليمين والقاه على كتفه لا يلبس فيطوف سبعة اشواط وراء الخطيم هو اسم موضع
 فيه ميزاب مسمى به لانه حطم من البيت اى كسر وعمل في الثمار الاول ثم يمشي على السكينة
 والوقار ويمسك الحجر كما من يبر ويختم الطواف بالاستلام والخطيم موضع مسمى به
 دون البيت من التكن العراقي الى التكن الثاني فلو دخل فيها في طوافه لم يضره ويعيد
 الطواف فان اعاده على الخطيم وحده اجزاء لانه تم طوافه والا ولى ان يعيد
 على البيت ايضا فيؤديه على الوجه الاحسن والاحمل والرجل من الكعبتين
 كالسجدة شبيهة اظفار الجمل المشركين حيث قالوا للصحابة او هنتم حتى تشرب
 وقال عليه السلام رحم الله امرأه اظهر من نفسه خلدًا وزال السبب وابقى الحكم
 ونقى اليوم **ح** وينبغي ان يطوف بالبيت ماشيا فان طاف راكبا او محملا
 ان كان بعد رجاء ولا شيء عليه وان كان بعذر عذر فما دام يكره يسجد وان رجع الى
 اهله فعليه دم ولو كان الذي حمل هذا الشخص محرم ما يجزى عن طوافه **ح** فاذا فرغ
 من الطواف يأتي مقام ابراهيم صلوات الله عليه ويصلي ركعتين او حيث يقدر
 ويشرى في الاول قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وان فرغ من ذلك

جان ثم يدعوا المؤمنين والمؤمنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني بما يحب ومنه
 وجنبني عما يحبط ومكن وثقتي على ملة نبيك وخيلك ابراهيم عليه السلام
ق وهاتان الركعتان واجبتان قال الله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصل
 الى ركعتي الطواف عن ابراهيم رضي الله عنه **ط** وفيه يقول بعد ما اللهم هذا مقام
 العاين بك من النار فاعف لي ذنوبي انك انت العفو الرحيم ثم يستلم الحجر لانه عليه
 السلام يستلمه بعد الركعتين **ح** ولان هذا الطواف بعده سعي والاصل في كل طواف
 بعده سعي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف وانما كل طواف ليس بعده سعي
 فلا يجوز فيه الى استلام الحجر ثم يخرج الى الصفا من اى باب شاء **ط** والاولى ان
 يخرج من باب بني مخزوم لانه اقرب الى الصفا وهو الذي يستم اليوم باب الصفا و
 الصفا حال الحجر الاسود والصفا المروة حبلان يشد بينهما من يسرى ومن الكعبة
 للصفا مائة ذراع واثان وستون ذراعا والمسعى مائة ذراع واثان عشر ذراعا
 ومن الصفا الى المروة سبع مائة وست وستون ذراعا **ش** وفيه يقول
 ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلثا ويصلي على النبي عليه السلام ويقول
 بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت
 وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير هو الاول والاخر والظاهر
 والباطن وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه لا اله الا الله مخلصين
 له الدين ولو كره المشركون والمحمد لله رب العالمين والمحمد الذي صدق وعده
 ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ولا شيء بعد لا اله الا الله آله واحكامه يحخذ
 صاحبه ولاولنا اللهم اجعل هذا حجامة وبرك وسعيك مشكورا وعملا مقبولا
 وتجاوزك لرسولك ابراهيم **ق** ينزل من الصفا ويتوجه نحو القبلة
 ويقول اللهم استعطني لست بنبيك وتوفني على ملكك وملة رسولك واعرفني
 من مفضلاه فلن برحمتك يا رحمن ويمشي على هبة حتى يصل الى
 بطن الواد فاذا دخل الى بطن الواد سعى من الميادين الاخضرين ويقول في
 سعيه رب اعف عاقلهم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم
 واهدني ونجني من حن جهنم فانك تعلم ولا اعلم واذا تجاوز بطن الواد يمشي على
 هبة حتى يأتي المروة ويصعد عليها ويستقبل البيت ويقول مثل ما قال على
 الصفا ويقول ايضا على الصفا والمروة اللهم ثبتني على دينك وتوابعيتك وتوابعيت
 رسلك وجنبني معاصيك اللهم ان هديتني للاسلام فلا تنزعني مني
 ولا تنزعني منه حتى لو فاني عليه اللهم ليس لي اليسرى وجنبني اليسرى واغفر لي
 في الآخرة ولا حول الا الله اعني ولا تقن علي ولا نصرني ولا تنص علي واجلني
 لك شاكرا ذا ذكرا هياك اوابا ميثقا مقبل توفيتي واعف حوبتي واهد قلبه
 وسدد لساني ثم ينزل من المروة ويتوجه الى الصفا يطوف هكنا بينهما سبعة
 اشواط يسرى من الميادين الاخضرين في كل شوط اتفق على هذا رواه نك

رسول الله عليه السلام وإن لم تقف على الصفا والمروة يجزيك سفيحة وسعي من الصفا
والمروة واجب وليس من كان حتى لو تركه يقوم الدم مقامه ويقل من حرمته النساء بدونه
والزهاب من الصفا إلى المروة شوط يحسب من المشواط السبعة ومن المروة
إلى الصفا شوط آخر هو الصحيح **ط** ثم إذا فرغ من ذلك يقوم بك حراما حتى يحوي يوم
التروية ويحيط بالبيت كما بداه ولكن لا ينبغي عقيب كثر الاطوفة في هذه المدة
ثم إذا جاء يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة خرج من مكة بعد ما طلعت الشمس إلى
منى فاذا دخل منى قلب اللهم هذا منك وهو ما دللنا عليه من الناسك ففرغ من الحج
الحجرات كما مننت علي وليا تبارك وتعالى وأهل ما عندك من عبدك وابن عبدك فأصبر
بيدك تقبل في ما اردت اللهم وإياك ادعوا ومنك رجوا فبلغني صالح المولى والمغفر
ذنبى وقضى عذاب النار **ق** ويقول يقرب مسجد الحيف فيبيت بها حتى يصلي الفجر
يوم عرفة فيصلي مثل الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر بلس هكذا
فعل جبريل بابراهيم ومحمد عليهم السلام وهو المنقول من سنة عليه السلام
وهذه البيوت سنة ولوبات تلك وصلى هذه الصلوات بها جان وقد اشجى الحنفية
السنة **ح** ثم يوقى جملته عرفات ويقول اللهم إليك توكلت وتوكلت فيك توكلت
وبك اعتمدت وإياك اوديت إني ألتجئ إليك في سقري وانت تقضى لي بغيري
حاجتى وإن تقضى ذنوبى برحمتك يا رحمن **ق** وينزل بعرفات ذى
حوض شاة الأتة لا يوقى على الطريق كيلا يقرم بالماء فإذا ان الت الشمس من يوم
عرفة يتوضأ ويغتسل والغسل أفضل ثم يصلي الظهر والعصر مع الإمام في وقت
الظهن باذان واحد وقامتين يؤذن للظهن ويقيم ثم يقيم للعصر بعد الظهر
إن فاشته الجماعة يصلى كل صلوة في وقتها ولا يجمع بين الصلوتين في وقت الظهن
ولو صلى الظهر وحده لا يصلى العصر مع الإمام في وقت الظهر ويكره التطوع بين
الصلوتين لم يجمع بينهما إماما كان أو مأموما وإن تطوع أعاد الأذان
لأجل العصر **ط** فإذا فرغ الإمام من الصلوتين راح إلى الموقف والناس معه وإن
يختلف واحد حاجه لا بأس به ويقف في أى موضع شاء والأفضل الوقوف
من وقت بزول الشمس من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر فإن وقف
في شئ من سنة فندرك الحج فإن وقف في غير هذا الوقت لا يكون حراما إلا إذا
اشتبه على الناس هذا لذي الحجة وأكلوا ذوا القعدة ثلثين يوما كما ثبتت أن
اليوم الذى وقف فيه كان يوم النحر جازا **ح** **ق** ثم يقف رايك رافعا
بيده سبطا كالمستطعم المسكين بحمد الله ويتقرب إليه ويصلى على نبيه عليه السلام
ويسال حوائجه والأفضل أن يوقى عقيب صلوة العصر مع الإمام يقف بالموقف
مستقبلا القبلة في مكان جبل الرحمة وعرفه كلها موطن الايطن عرفة فإذا
وقف بحمد الله تعالى ويدعو الحاجته لا روى أن النبى عليه السلام كان يفعل
كذلك رافعا يديه كالمستطعم المسكين والدعاء المروى عنه عليه السلام وعن

الأنبياء

الأنبياء عليهم السلام لا آله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو
على كل شئ قدير اللهم اجعلنى في قلبى نوراً وفي بصري نوراً وفي سمعى نوراً اللهم اشرح
لي صدرى ويسر لي أمري اللهم انى أعوذ بك من وساوس الصدر وشتات الأمر وشتات
العتر اللهم انك قلت ادعوك استجب لكم وانت لا تخلف الميعاد اللهم هذا مقام المسجى
بك اعايد من النار فاجزى من النار عفوكم وادخلني الجنة برحمتك اللهم اهدني
للاسلام فلا تشق عصمتي ولا تشقني منه حتى تهتضي وانا عليه وصفتي لما افترحت
علي واغنى على طلب رضاك واداء حقك واجعلني من اعظم عبادك نصيباً من خير قسم
وهذه العيشة بين عبادك الصالحين من نور قد يدى به او رحمة تنشرها وادبرق شبط
او خير تكشفه او بلائاً تذهبها وقنة تضرها اللهم آمن روعى واستر عورتى واغنى
عشرى وافقر عني ديونى واعف عني ولوالدى وقربائى واحببني اللهم انك دعوت الى
الحج وودعت المغفرة على شعور مناسك وقد اجبتك ولكل وقد جازيت فاجعل جازيتي
من موافق هذا ان تقضى ذنوبى وتوفيتي في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقناعاً بالنار **ط** واعلم ان الاحاديث كثيرة في فضيلة يوم عرفة واجابت الدعاء
فيه فينبغي ان يستعمل فيه بالدعاء ويدعو لكل دعاء يحفظه وان لم يقدر على الحفظ
فاقرأ الكفارة ويسبح ان يقول يا رب ارفع الدرجات يا منزل البركات يا فاطر الارضين
يا سامع صوت صحت لك الاصوات اصنوف اللغات نساك الحاجات وحاجتى ان ترحمنى
في دار البلى اذا استغنى اهل الدنيا واسالك ان تقضى لي ما افترحت على من طاعتك وادام خلك
وقضاء للناسك التي ادبتها ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك اللهم لك متضرع اليك لاجبات
ولكل مسكين لا يكره رافة وقد جئتكم متضرعاً اليك مسكيناً اليك فاقض حاجتى واعف عني
ذنوبى ولا تجعلني من اجيب وفدك وقد قلت وانك لا تخلف الميعاد ادعوك في استجب لكم
وقد دعوتكم متضرعاً سائداً فاجب دعائى واعف عني من النار ولوالدى وكجيم المؤمنين و
المؤمنات برحمتك يا رحمن **ح** **ق** وإذا ان الت الشمس يصعد الإمام المنبر
ويجلس ويؤذن المؤذن ويخطب لإمام خطبتين بينهما جلسة خفيفة كما يفعل
يوم الجمعة ويعلم الناس فيها امور المناسك الى يوم النافسة من ايام النحر وإذا فرغ من
الخطبة يقيم المؤذن ويصلى الإمام والناس الظهر ركعتين ان كان مسافراً ثم يقوم
المؤذن ويقيم ثانياً ويصلى الإمام بهم العصر في وقت الظهر من غير ان يشتغل
النافلة بين الصلوتين يعني السنة والخطبة في الحج ثلاث بين كل خطبتين فاضل يوم
اوقها قبل يوم التروية وهو يوم السابع من ذي الحجة بكة بعد صلوة الظهر يعلم الناس
فيها احكام المناسك الى يوم عرفة خطبة واحدة ولا يجلس بينهما والخطبة الثانية يوم
عرفة وهي ما ذكرناه ابقا والخطبة الثالثة في اليوم الثاني من ايام النحر بعد صلوة الظهر
عنى خطبة واحدة ويعلمهم ما بقى من المناسك والأفضل ان يقف على راحلته مستقبلاً
القبلة ولم تقف على الراحلة فالوقوف قائماً افضل **ط** فإذا عزيت الشمس من يوم عرفة
افاض الإمام والناس معه على هيبهم على نحو المن دلتة ويقال لها معش الحرام ويؤخر الغزير

فأذا نزلون بها والنزول بقرب فتح أفضل ثم يصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء وقت
العشاء بأذان وإقامة ولا يطلع من الغنمين ثم يصلي الفجر بلبس ثوب يقيف ويحذر الله
تعالى ويثني عليه ويلقي ثم يصلي على النبي عليه السلام ويدعو الله لحاجته والوقوف بالمزلة
ولجب قدر ترك يلزمه الدم إلا إذا كان بعذر ولكنه يحزن به الحج والمزلة تكله موقف
الأبطح محشر والمسحوب هو الوقوف عند جبل قروح وقت ما بعد طلوع الفجر لا قبله
ليلة الفجر وليس في هذا الوقت دعاء موقف **ق** ويستحب أن يقول اللهم هذا جمع
أسالك أن تفرق بين جوامع الخير كله اللهم رب المشعر الحرام ورب مكة المقام ورب البكة
الحرام ورب المسجد الحرام ورب مكة والمدينة أسالك أن تبلغ روح محمد بن عبد الله
أسالك بنور وجهك ما بي من حب في رضاك غني في الدنيا والآخرة يا من هو خير كله
أعطي من الخير كله وأصر في حقك كل الله حرم لمحي وعظمي وشي وسائر جوارحي
على المقادير عتقك يا رحمن الرحيم لا إله إلا الله والله أكبر الحمد لله الذي لم يتخذ
ولدا ولم يكن له شريك في الملك اللهم البكت أفضت من عذابك أشفقت واليك
رجعت ومنك ذهبت فأقبل نكاحي وأصحب حوبق وعظم أجري وزدني التقوى وسد
دينق وزدني علما وحكما ثم ههنا مسئلة لابد من معرفتها وهونوقدم العشاء على
المغرب من دلفته يصلي المغرب بعيد العشاء فان لم يعد العشاء حتى الفجر الصبح
عاد العشاء إلى الجوان وهذا كن ترك صلوة الظهر ثم صلى بعدها خطبا وهذا للتركة
لحين فإذا صلى السادسة عاد إلى الجوان فإذا أسف جكا ذهب قبل أن تطلع الشمس
حق ينزل متى شاء في أي يوم يرى حرة العقبة يسبح حصيا فامثل حصي الحذف **ف**
ولا يكون أطول من النوات ويستقبل في الري حرة العقبة يجعل مئذنة من بينه والبعثة
عزيبه وكيفية الترحيل يضع ابهامه على وسط بابه ويضع الحصة على رأس
ابهامه فيرميها كذلك ويكره لكل حصة لما روي عن النبي عليه السلام أنه قال
عند الرمي بسد الله والله أكبر ربنا الشيطان وحده ويقطع النبيلة عند أول حصة
يرميها ويقدم مع كل حصة اللهم اجعل حجامة وركا وذنبنا مغفورا وسعيك
مشكورا والرمي كله **راكبا** أفضل وفي الطهيري ما يشاء أفضل ولا يقف بعد
هذا الرمي حتى يأتي منزله **ق** ولا يرى في ذلك اليوم غيرهما **ان** اتفق العلماء على أن
وقت الرمي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وأوله وقته من اليوم الأول حين يطلع
الفجر الثاني والمستحب عقب طلوع الفجر وعقب طلوع الشمس **ل** في هذا
اليوم إلى وقت الزوال فإذا وجد في هذين الوقتين فهو الوقت المستحب وجين
زوال الشمس إلى ما قبل طلوع الفجر الثاني من غده هو وقت جواز الترمي مع الكراهة
والإسائة فاما في اليوم الثاني والثالث وقت الترمي ما بعد الزوال ولورمي قبل
الزوال لا يجز به ولو أراد أن ينفض في هذا اليوم لمه أن يرمي قبل الزوال وأما لا
يجوز قبل الزوال لمن لا يرمي بالنحر وأما اليوم الثالث من أيام التشريق فلا
يرمي إلا بعد الزوال ولورمي قبل الزوال حبان وحل الرمي الجمار الثلاثة ولها الذي

بلى مسجد الخيف والوسطى والخيم وهي حرة العقبة فيقول في اليوم الأول وهو يوم النحر
يرمي حرة العقبة لا غير وفي بقية الأيام يرمي الجمار كلها ويبدأ بالاول ثم بالوسطى
ثم بحرة العقبة وإذا رمى الجمرتين العقبين في يوم النحر يرى من بطن الوادي يعنى من أسفل
إلى أعلاه به ورد الإثبات فيبقى أن يقع الحصة عند الجمرتين أو في مكانها حتى لو وقعت
بعيدا منها لم يجز ولو وقعت الحصة على ظهر رجل أو على رجل ويثبت كان عليه أعادتها
وإذا سقطت عن الرجل وعن ظهر الرجل في سبيلها ذلك اجزاه ويرمي كل حرة بجمع
حصة برفع يديه خذ ومكيبه ويحبان يكون بين الرامي والموضع الذي يقع فيه الحصة
خمسة أذرع ولورمي بحصيا أكبر من حصي الحذف يحزنه وليس بحسب وحصى الحذف
لأصغير ولا كبير مثل النواة أو اقض ويتقى أن يكون مأخوذة من قوارع الطريق
لأن موضع الرمي لا يكره نقولا لأنه بقاة الحصة هناك دليل عدم القول لما روي
أن النبي عليه السلام قال من قبل حخته وعمرته رفعت حرة ويستحب أن يمشي
إلى الجمار إذا أراد أن يرميها والجرعة التي لا موقف عند هاجرة العقبة لا يقف عندها
بحال والجرعة الثانية والأولى التي يرميها في أيام التشريق يقف للدعاء عند كل واحد
من الجمرتين أما اليوم الثالث من أيام التشريق يقف عندها من لزمه الرمي في يومه
وجملة كل حرة بعد هاجرة تقف عندها للدعاء لأنه في أثناء العبادة وكل حرة بعد
جرعة ويرمي في يومه فاسأل يقف عندها لأنه خرج من العبادة فاما من عذر يوم
النحر وهو أول يوم من أيام التشريق يرى في هذا اليوم ثلث جمرات أو لا من
بلى مسجد مئذنة رماها بسبع حصية نصفه ما رماها في يوم النحر في حرة العقبة
ثم يقف ثم ينقل إلى الجمرتين الوسطى بسبع ويرميها حصية على العقبة التي تقدمت
ثم ينقل إلى حرة العقبة يرميها من بطن الوادي لأن ذلك في اليوم الثاني وهو يوم
الثالث من النحر يرمي هذه الجمار الثلاث على العقبة التي رماها في اليوم الأول
من أيام التشريق في الموضع النبيلة أما اليوم الثالث من أيام التشريق وهو
الرابع من يوم النحر أن طلع فجر الثاني وهو مئذنة يقف قبل هذا الوقت ويرمي
هذه الجمار الثلاث كما رماها من قبله فان نفض قبل ذلك فلا رمي عليه في هذا اليوم
فان غيب هذا الترتيب فبعد في اليوم الثاني حرة العقبة فيرميها ثم بالوسطى بالذي
بلى مسجد الخيف مئذنة وهو بعد يومه أعاد الجمرتين الوسطى وحرة العقبة ليأتي بها ترميا
مستوقا ولو ترك رمي حرة العقبة أطلع لكل حصة نصف ضاع خطه واختار مشايخ
الحنابلة كيف عارى جازن ولو أقام عند الجمرتين وضع الحصة عندها وضعا لا يجز به
وقال بعضهم يأخذ الحصة بطن ابهامها وسبابة كانت غاقد ثلثين ويرميها
ولو طرحتها طرحتها جان لكنه مشى ويرمي كل ما كان من جنب الأرض نحو الحصة والدم
والطين والياقوت ولا يرمي بما ليس من جنب الأرض فإذا أخذ في رمي الجمار بكر
مع كل حصة ويقول اللهم اجعل حجامة وركا وذنبنا مغفورا وسعيك مشكورا
وإذا رمى حرة العقبة في اليوم الأول قد ذكرنا أنه لا يقف عندها يعنى للدعاء بل يأتي

منزله بعد ذلك فيظن ان كان مغزدا بالبحر يحلق او يقصر والنقص ان يقطع من رؤس
الشعر قد لا تملك ولا حلق على النساء **ط** وان كان قارنا او محتقا بزوج ثم يحلق
او يقصر والمعلق افضل واذا حلق او قصص حلكه كل شيء والا النساء ثم يدخل
مكة من يومه ذلك ان استطاع ويطوف طواف الزيارة او من الغد او بعد الغد
ولا يؤخر عن ذلك لان طواف الزيارة عند ما توفت بيوم الشعر ويوم من بعد
ط فيطوف بالبيت اسبوعا وركاء الحطيم ويصلي ركعتين وهذا الطواف هو
الحج الاكبر وقد تارة ايام الشعر ولها افضل واياها منها ولا يربط فيه لانه لا يسعى
عقبه لانه قد طاف ولا طواف الحجة وليس بين الصفا والمروة وسعي الحج واحد
ولم يكن طواف في الابداء طواف الحجة ولا سعي فانه يربط طواف الزيارة ويسعى
بين الصفا والمروة وسعي الحج واحد ولو لم يكن طواف في الابداء طواف الحجة ولا سعي
فانه يربط في طريق الزيارة وليس بين الصفا والمروة الحج عقب طواف الزيارة فاذا
طاف طواف الزيارة كل او اكثر حله النساء ثم يحج الى منى ويرى الجمار على ما
يتنا ولا يصح بكه فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر يرى الجمار الثلاثة
بيد الذي يلهي مسجد الخيف فيرى سبع حصية مثل حصية الحذف ويقف حيث
يقف الناس ويكبر مع كل حصية ويحمد الله تعالى وشي عليه ولعل ويكبر ويهبط على
السبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله حاجته يجعل في ذلك بطل كنه الى السماء
ثم يرى جرة الوصل فيرى بها سبع حصية كذلك يقف حيث يقف الناس ويفعل
ما فعل في الاول ثم ياتي جرة العقبة فيرى من بطن الوادي سبعا ويكبر مع كل
حصية ولا يقوم بعدها فاذا كان من الغد وهذا يوم الثالث من النحر يرى الجمار
الثلاث كذلك حتى يزل الشمس وينصرف سقا عنه التي في اليوم الرابع فاذا
فرغ من التي التي الابطح ويزل به ساعة ويعاد له الحصب وهو مومض بين منى
ومكة ثم يدخل مكة ويطوف طواف الصدر ان اراد الرجوع ثم يرجع الى اهله وهذا
الطواف واجب عندنا الا على اهل مكة فاذا فرغ من طواف الصدر في المقام و
صلى عنده ركعتين ثم سأل من يشرب من ماءها ويصب على راسه وجهه
فانه دواء لكل داء وشفاء لكل بلاء **ط** ويقول عند شرب الماء اللهم اني اسالك
لرزقا واسعا وعلا نافعاً وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين اللهم هذا عيشت
ولدا ابراهيم فاعشني من كذا وكذا ثم ياتي المزمع وهو بين الحجر الاسود والباب
فيضم صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويتشبهت باستل
الكعبة ويقول لسانك بيا بكننا لك من فضلك ومعرفك ونجوارحك
وكبري يقتصر والدعاء ثم ينصرف ويشي وراءه ووجهه الى البيت متباكيا
محتسرا الى فراق البيت يقول عند وداعه اللهم لك حجة وكن امنك وعليك
وقطعت ولك اسلمت واياك اريدت فيقبل فيبكي ولعقر لذي نبي وكفى عني سباني
واسئلك في طاعتك اياك ما اقيمتني في حجتك من النازل اللهم اني استودعك

نبي واماني وخاتم علي فارحطه فاعلى وعلى كل حق من ومؤمنه انك سميع الدعاء
اللهم لا تجعل هذا اخر العهد من بيتك فان زقني العود اليه واحسن اوبى بيلقني
اجلي والافق من نبي وفي نبي عبادي وجميع خلقك يتوبون غابرون ما يبقون ما جردون
ولدت خالدا ومن صدق الله وعده وبصر عده وحسن الحراب وحده لا اله الا الله
وحده لا شريك له **ط** فاحاصل ان الركن لا يخرج عن البيت ولا يتخلص عنه بالدم الا
بإتقان عيته كالركوع والتجويد في الصلوة والواجب يحجز عنه البدن ان تركه ولو ترك
العبادة او الادب لا شيء عليه وقد اساء **ط** والواجبات التي تجب بها الدم على الحاجة
خمس السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمنى لفداء الجوار والمعلق والتقصير
وطواف الصدر على الاقواق اول وقت طواف الزيارة بعد طلوع الفجر من يوم النحر واخير
وقد اجر ايام النحر فان احسنها عدا شي عليه والطواف بالبيت ما شئت افضل وان
طاف طواف الزيارة وحده او جازا خرج عن احرازه ويجزئ له النساء ولو جامع بعد
ذلك لا ينفسر حجة الا ان طاف حدها كان عليه مثاة وان طاف حدها كان عليه
بدنة وان طاف اربعة اشواط فهو كطواف كل الطواف فان اياه الطواف بعد ايام
النحر لا يستقطب عنه الدم ولو طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة بل من الصدقة ولو
طاف للصدقة على غير طهارة بل من الصدقة ولو طاف للزيارة مكسوف بعورة بقدر
ما يجمع الصلوة حان وغلبه الدم ولو طاف وعلى لونه نجاسة اكثر من قدر الدم لا شيء عليه
ومن اجتاز بين فوات وهو نائم او مغشي عليه اجزاه عن الوقوف وان جن قبل الاجزاء
فاهل غيبه اجماعه جاز وان لم يكن فافق واستيقظ من منامه فافق بافعال الحج
جان ولو احرم فافق عليه وطاف اربعة اشواط حول الكعبة على بعير او قومه بغزاة وغيره
وجنوا الاجزاء بدنة وترجوا بها وسعوا بين الصفا والمروة جان والافضل ان
يرى الجمار بيده ولا يحج لان يطاف عنه حتى يحل الى الطواف وطاف به وكذلك الوقوف
بمنى فافق التجرى اهله ولله الصغين يحجز عن الصغين من كان اقرب اليه حتى او
اجتمع اسبوعا فيرى عنه الاب دون الاخ دون لم يطف الرجل طواف الزيارة وطاف
طواف الصدر هذه المسئلة على وجه الله ان طاف اربعة اشواط حول الكعبة على
وجوه اربعة ان طاف طواف الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء فان طاف
كلاهما حبيبا ورجع الى اهله كان عليه بدنة طواف الزيارة وقضاء طواف الصدر وان
طاف كلاهما على غير وضوء وطواف الصدر حبيبا عليه ضمان دم للزيارة وقدم للصدر
والمرأة كالرجل لكنها لا تكسوف رأسها بل وجهها ولا يلي جرجا ولا يسعي بين الميادين ولا
يحلق بل يقصر ويقتصر الحيط ولا يقرب الحجر في الزحام **ط** واذا احضرت في الحج احضرت
قبل ان تحرم فاشمت الى الميقات فاتها تقننل وتحرم واذا قدمت مكة وهي خارجة
تضع ما يقع لها من غير ايقاع الطواف بالبيت ولا تسعي من الصفا والمروة وتشهد
جميع المناسك والمعلق ولكنها تقصر وان احضرت يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت
فلتبس لها ان تبس حتى تطهر ويطوف بالبيت وان احضرت بعد فالت الشتمل

وطاف جاز لها ان تنفر وليس عليها طواف الصدقة في العمرة سنة واما بتواجبه
وفتحة جميع السنة الاحمسة ايام يكون فيها العمرة لعنبر القارن يوم عرفة ويوم
الحض وايام التشريق ويجوز تكرارها في السنة الواحدة ويجتنب الحرم بالعمرة ما يجتنب
الحرم بالحج ويعمل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة والوقوف
بعرفة ما يعقله الحج واذا طاف وسعى وحلق يخرج من احرامه العمرة ويقطع الثلبية
كما استلم الحجر والزمان العمرة شيئا كان الاحرام والطواف في البيت واما ما يشبه
السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من رجا الحجار والوقوف بعرفة
وطواف الحجة والصدقة والبيضة بمبنى والمنذلة للحرم بالعمرة اذا احرم بالحج
ان احرم قبل ان يطوف بعرفة يكون قارنا وكذا اذا احرم ما طاف لها شوطا او شوطين
او ثلاثة وان احرم بعد ما طاف لها اربعة اشواط كان متمتعا رجل له حجة ونوى قلبه
العمرة او نوى بالحج او نوى بها ونوى احدهما او نوى بالاحرام ونوى كلاهما العمرة
لما نوى في **الفصل** المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع اما
المفرد بالحج والعمرة وقد ذكرنا واما القارن فهو من يجمع بين العمرة والحج في الاحرام يقول
ليكن حجة وعمرة في سفر واحد وهو افضل من المتمتع واذا اراد التمتع والقارن يتأهب للاحرام
كما يتأهب المفرد بقوماء او غنسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني اريد
الحج والعمرة فبسطها وبقبلها مني ثم يولي ويقول ليكن حجة وعمرة معا ثم يبدأ بافعال
العمرة اذا دخل مكة ويطوف بالبيت بعرفة سبعة اشواط كما يطوف المفرد ثم يسعي بين الصفا
والمروة ولا يحلق ولا يحل بل يخرج الى عرفات ويقف ثم يطوف بالبيت للحج ويسعي بين
الصفا والمروة وهذا عند محمد وعندنا يطوف القارن طوافين ويسعي سعيين
واحد للعمرة والثاني للحج ثم يأتي بآداب ما يفعل المفرد بالحج كما ذكرنا في الحجة العقيقة يوم
النحر يذبح دم القارن وهذا الدم نسك من المناسك يتوقت بايام النحر ويأخذ ان
يتناول منه عندنا ويجوز فيه الشاة والاشتر الشاة البقر افضل من الشاة والحزير
من البقر كما في الحجة وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان افضل ثم يحلق او
يقصر **ف** ان لم يطف القارن بعرفة حتى وقف بعرفات بعد الزوال يصير بافضا
لعمرة ولا قران لاهل مكة ومن كان منزله هو الميقات ومكة ولا يصير بافضا بالتوجه حتى
وقف هو الاصح وسقط عنه دم القارن **ق** **اح في المتمتع** والمتمتع من يأتي بأفعال الحج
والعمرة في اشهر الحج في سنة واحدة باحرامين يتقدم افعال العمرة من غير ان يلزم باهل
الما ما يحجها حتى لو احرم قبل اشهر الحج وان افعال العمرة في اشهر الحج كان متمتعا **اح**
والمتمتع افضل من الافراد والقارن من الكل ولو طاف طواف العمرة قبل اشهر الحج لم
يكن متمتعا والتمام الصحيح ان يعود الى اهل مكة افعال العمرة حلا وكصفته ان يحرم
من الميقات بعرفة في اشهر الحج ويدخل مكة ويطوف ويسعي ويحلق ويقصر وقد حل
هذه افعال العمرة ثم يحرم بالحج يوم التروية وقتل افضل بعين من الحرم لانه في معنى
الكنى ويفعل كما فعل في طواف الزيادة ويرمل ويسعي وعليه دم المتمتع ولم يثبت من طواف

الاحمسة وان حرم صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع والا فضل ان يصوم هذه الايام
الثلثة يوم التروية ويوم قبلها ويوم عرفة واذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق وقصر
ثم يصوم سبعة ايام بعد ما مضى ايام التشريق وخرج من افعال الحج يعني بعد ايام التشريق
وان لم يصم الثلثة لم يحرم الا الدم ولا يقضي لافا بدله ولا بدله للبدل ولا يجزئ صومها في ايام
الحج لافا وجبت كاملة فلا سارى بالمناقص ما ذا لم يصم الثلثة لم يصم السبعة لان
العشر وجبت بدلا عن الحلق وقد فات بفوات ابعوض فحج الهدى وان لم يحل الهدى
يجل وعليه دمان دم التمتع ودم لظله قبل الهدى **اح** ولو اعتمر في شهر الحج ثم ادخرها
وانتمها على الفساد وجب من عامته ذلك لا يكون متمتعا ولو قضى الفاسد بعد ما رجع الى
الميقات يكون متمتعا ولو لم يقض الفاسد حتى رجع الى موضع لاهله المتمتع والقارن ثم عاد
وقضى العمرة الفاسدة وجب من عامته ذلك لا يكون متمتعا الا ان يرجع الى مكة ثم يصوم
بالعمرة ولو خرج الى الميقات قبل اشهر الحج ثم رجع يكون محرما ويجب الدم على القارن والمتمتع
شكر المانم الله عليه يسر للجميع بين العبادتين اذا احرم بالعمرة وطاف لها بعض الطواف
في رمضان وبعضه في شوال ثم خرج من عامته ذلك فان كان اكثر الطواف بالعمرة في
شوال كان متمتعا وعليه دم المتمتع ولا لا يكون متمتعا ولو طاف في شوال ثم عاد الى اهل
ثم عاد الى مكة وطاف ما بقي وجب من عامته ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون
متمتعا والا لا المتمتع اذا لم يسبق الهدى مع نفسه فافترغ من افعال العمرة فيقبل فاساق الهدى
الهدى المتمتع سقى محرما ما لم يفرغ من افعال الحج **ق** وليس لاهل مكة ومن كان داخل الميقات
تمتع ايضا وهم اهل الحل دون المواقيت واهل الحرم كاهل البستان واهل مكة ولوقوعه على
الهدى قبل ان يكمل صوم ثلثة ايام او بعد ما حل قبل ان يحلق او يحل وهو في ايام الذبح بطل
صومه ولا يجزئ الا بالهدى ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم سبعة ايام صح
صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلثة ايام ولم يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجب الهدى
فصومه ما مضى ولا شيء عليه فان لم يجد هديا يحل فعليه دم المتمتع ودم لاهله قبل
ان يذبح ولا دم عليه لترك الصوم وحكم القارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى وان وجد
والصيام ان لم يقدر عليه ولو ان ملكا خرج الى اخاق فاقى متمتعا لا يكون متمتعا وان
ساق الهدى لقتنه **ط** وان اراد المتمتع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه
فان كانت بدنة قلدها بمرادة وفعل والتقليد وان من الضليل ويلو ثم يقبله والاول
ان يعقد الاحرام بالثلبية ويسوق الهدى وهو افضل من ان يقود ولا يشتر البدنة
وهو الادب بالبحر وصفته ان يشق ساقها بان يطعن في اسفل السنام من جانب
الايسر ويلج ساقها بالدم اعلا وهذا الصنع مكروه **ز** وما به دم على المفرد فعلى
القارن به دعان الاجوان الوقت غير محرمة فاحصل ان الافراد بالحج ان يأتي بحج مفردة
والا افراد بالعمرة ان يأتي بعرفة مفردة والقارن جمع الحج والعمرة باحرام واحد يقول
ليكن حجة وعمرة في اشهر الحج او لا في اشهر الحج من غير ان يحل فيما بينهما والمتمتع
ان يعتمر في اشهر الحج او يكون اكثر طواف عمرته في اشهر الحج ثم يحرم بالحج من عامته ذلك سواء

حرم من عمره بالخلق او النفسين ثم احرم الحج قبل ان يحل من عمره فيكون احرام عمره
 مكى وكذا احرام حجة مكى وان التحرم على الحرم سبعة اشياء الا قبل سنن الراس و
 بكل الغديرة اذا ستر راسه فضا مكاه الوجه في حق المرأة كالرأس في حق الرجل
 الثاني لبس الخيط فاذا استدام اللبس يوما كاملا فيجب الغديرة الثالثة استنهار الطيب
 ويلزمه الغديرة اذا تطيب عضو او راسه عضو الزكاة تدهين الرأس والخفية والثالثة
 خلق الرأس قبل ان يخلو ويحجب الغديرة بخلق ثلث شعرات السادسة للجماع فلا
 يسد الحج بعد الوقوف ولكن يلزمه به الغديرة وكذا التقييل والمسوشهوق فلا يشر
 واحد ما ذكرنا فيجب الغديرة السابع صيد البر عمره على الحرم **في الاحصان**
 الحصر هو الحرم بالعمرة او الحج او التمتع عن الوصول الى البيت برض او عدمه كافر
 او مسلم وحكمه انه صحت يهدى واحد شاة او بقرة او بدنة وهي افضل ويجوز
 فيها ما يجوز في الاضحية فان كانا متعة يهدى بهن وفوايدهم ان يحرر
 في الحرم يوم الحرف اذا خرج من كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم وليس على الحصر
 خلق ولا تقصير ثم ان كان محرما بعمرة فعليه قضاء العمرة واذا قدر ان كان
 محرما بحجة عليه حجة وعمره لقالح فلا بد شرع فيه وعليه اداؤه ولما العمرة فلا بد
 لما عجز عن الحج بعد المشرع ضا وكفاية الحج وفاءة الحج يلزمه العمرة وكان عليه
 قضاء العمرة اذا بعث المحصر بالهدى ان شاة اقام في مكانه وان شاة رجع ويجوز
 ذبح هدى احصان قبل يوم النحر في العمرة والحج المحصر يهدي هدى فهو محرر الى ان
 يجد ويطوف ويسعى بين الصفا والمروة ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعمرة محررا
 ولا يكون محصر في الحرم اذا امكنه الطواف بالبيت ولا حصر بعد الوقوف حتى
 مضت ايام التشريق كما عليه دم لترك الوقوف بالمرادفة ودم لترك الترمي ويطوف
 طواف الزيارة وعليه دم لتأخير ودم لتأخير الخلق وليس على اهل مكة حكم الاحصان
 اليوم لثقة الاسلام فاذا بعث الهدى ثم زال الاحصان لم يكن له ان يترك
 الهدى والحج جميعا لزمه المصنوع في الحج والتوجه جميعا ولو قد رجع الى مكة
 دون الحج لا يلزمه المصنوع في الحج وان قدر على اصابه الحج دون الهدى لا يلزمه
 المصنوع ولو كان الاحصان بالمرض فالمرض هو الاقل سواة ولو سقت نفقة
 الحاج ان قدر على المشي لا يكون محصر ولا يكون محصر ويجوز ان يلزمه الحج
 ما شيئا وان كان لا يلزمه ابتداء كالفقير اذا شرع في الحج النطق بلين ما تمام
 القول ان اذا احصر فبعث يهدى واحد للخلل او الاحرامين في حقه واحد و
 بالهدى الواحد لا يخلل عنها وان بعث لهديين لا يحتاج الى ان يعين هذا للعمرة
 وهذا الحج المرأة اذا احرمت بالحج نظرا فتنها وجهها محصر والزوج ان يحلها
 بما هو من محظورات الاحرام ولا يثبت الخليل لقول الرزح سئل عن رجل لو احرم
 بحجة الاسلام وليس له احرام فهدى ولا يخلل هذا بالهدى واذا احصر
 العبد والامة بعين اذن المولى فلو اني ان يحلها بعين هدى ويجب لقضاء العبد

العتق ولو اخرجه باذن المولى لا يجزى الاحصان على المولى ويجب على العبد بعد العتق
 ق ودم الاحصان على الامس وفي ماله ميتا ودم الفزان والجنابة على الحاج **في الحج**
عن النفس اذا حج عن الميت بامر يقيم الحج عن المجوع عنه هو الصحيح ولهذا يشترط
 النية عن المجوع عنه فيكون له والحاج يقول في النية اللهم اني اريد الحج فيستره
 لي واقبل مني من فلان والاصل في هذا ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة
 او صوما او صدقة او غيرهما لاروى عن النبي عليه السلام انه سئل بكيتين الفجيين
 احدهما عن نفسه والاخر عن امته فن اقر بوحداية الله تعالى وشهد له بالبلاغ
 جعل تصحية احدي الشائنين لامة والعبادات انواع مالية محضة كالزكاة وبدنية
 محضة كالصلاة ومركبة عنها كالحج والنيازات بحري في النوع الاول في حالتي الاختيار
 والصنوعة للحصول المقصود بفعل الداية والاخرى في النوع الثاني بحالات
 المقصود وهو ايقاب النفس لا يحصل به وحري في النوع الثالث عند العجز لمعنى ثاني
 وهو المشقة بتغيير المال ولا يحري عند القدرة لعدم انقاب النفس والشرط
 للعجز الدائم الى وقت الموت **2** لان الحج فرض العمد في الحج الفقل يجوز الانابة
 حالة القدرة لان باجبه للفعل **3** والاصل فيه حديث التثنية وقد بينا في
 شرح الوافي فالحاصل انه لا يجوز الاعتراف الميت او عن العاجز بنفسه عجزا مستمرا
 الى الموت ولا يجوز عن القادر **4** من وجب عليه الحج فليحج حتى مات فاصح
 بان يحج عنه من ثلث ماله فان لم يرض بذلك وتبرع عنه ورثته وهم من اهل
 التبرع عان ولو اوصى بان يحج عنه وان كان ثلث ماله يبلغ الحج من وطنه يحج عنه
 من وطنه وان كان لا يبلغ حجة عنه من الموضع الذي يبلغ ولو كان ثلث ماله يبلغ
 الحج ما شيئا من وطنه ومن موضع اخر يبلغ راكبا فانه يحج عنه راكبا من حيث
 يبلغ ولو كان ثلث ماله قدر ما لا يمكن الاجحاج عنه بطلت وصيته ولو كان ثلث
 ماله حج فانه يحج عنه حجة واحدة وهي حجة الاسلام الا اذا صلى بان يحج عنه بجميع
 الثلث فانه يجوز وصيته ويحج عنه بجميع الثلث والاصل ان ينفذ وصيته و
 يحج عنه في سنة واحدة ولو حجوا عنه في كل سنة حجة واحدة جاز الا ان الاول
 افضل لما فيه من تنفيذ بقيل الوصية ولو مات في غير مصر ووطنه ووصا بان
 يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه من ثلث ماله وان كان الموضع الذي مات فيه
 اقرب الى مكة او بعد ولو اوج عنه من غير وطنه مع امكان الاجحاج من
 وطنه من ثلث ماله فان الوصي يكون ضامنا ويكون الحج له ويحج به عن الميت
 ثانيا اذا كان المكان الذي اوج عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى
 وطنه قبل الليل فينبغي ان لا يكون ضامنا ولو اوج عنه من موضع وفضل عنه
 من ثلث ماله ويتبين انه كان يبلغ ابعد منه فان الوصي يكون ضامنا ويحج عنه
 من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل سيرا من زاد وكسوة فلا يكون مخالفا بين
 الفضل على الورثة **ط** المكى اذا مات بالكوفة واوصى بان يحج فانه يحج عنه من مكة

كما سئل وانت شافع المشفع الموعود بالشفاعة والمقام المحمود وقدرة الله
 تعالى والافهم اذ ظلموا انفسهم جاك فيك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
 لوجه الله تعالى اباركهم وقد جئناك ظالمين لانفسنا مستغفريين لذنوبنا فاشفع
 لنا الى ربك واسأله ان يثبتنا على سبيلك وان يحسن في من ربك وان يورثنا حشرنا
 وان يثبتنا بكأس الشفاعة الشفاعة الشفاعة بارسول الله ربنا اغفر لنا
 ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب
 النبيين واعطه الدرجة والوسيلة والفضل والفضيلة واورثنا حوضه و
 انزقنا شفاعته واجعلنا من رفقاءه يوم القيمة اللهم لا تجعل آخر العهد من
 قبر نبينا عليه السلام وانزقنا العود اليه يا ذا الجلال والاكرام ثم يقف عند وجهه
 مستند برقبته ويصلي عليه بما شاء ويتولى عليه قدر ذراع حتى يجاذي راس
 الصديق رضي الله عنه ويقولها السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام
 عليك يا صاحب رسول الله في العار السلام عليك يا خليفة في الاسفار جزاك
 الله عنا افضل ما جازا اهلنا عن امته نبينا عليه السلام انت محدث الاسلام
 ووصلت الانعام اللهم امتنا على حبه ولا تحبب سعيانا في نياية ثم يتحوس
 حتى يجاذي قبره رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام
 عليك يا مظهر الاسلام والمسلمين جزاك الله عنا خير الجزاء انت كملت الايام
 ووصلت الانعام وقوابك الاسلام وكنت للمسلمين اماما ثم يرجع قدر نصف
 ذراع فيقول السلام عليك يا ضحيعين رسول الله ورفيقه وورثه ومبشر
 جزاكم الله عنا خير الجزاء ربنا انشأ في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة الآية
 سبحانه ربك رب العزة عما يصفون الآية وبزبد في ذلك ما شاء وينقص
 ويأتي ويدعو بما يحضره من الدعاء ثم يصلي بين العترة والمنبر كعشرين وثلاثين
 بما شاء ثم يأتي الرخوة وهي كالحوض المربع وفيها يهبط امام الموضع اليوم ويكثر
 من التسبيح والدعاء والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرحمة
 ويبايع الله تعالى ما شاء ثم يأتي الجبانة ويبايع من الله تعالى الرحمة ثم يأتي البقيع
 وزار قبر خنزة وفيه القناس وفيها العثمان وسائر المهاجرين والانصار وليس
 في هذا الموقف دعاء معين فيأى دعاء دعا جان وما ذكرنا من الادعية بعضها
 مروية عن رسول الله عليه السلام وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله
 عليهم اجمعين فاليتذكر العالمين وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد وآله
 اجمعين ثم الرجاء الاول من الكتاب والمعدلة حق حرة والصلوة على محمد

و آله اجمعين الطيبين الطاهرين
كتاب النكاح وهو في اللغة التضم والتجمع وفي الشرع عبارة عن ضم زوج
 مخصوص وهو الوطى لان الزوجين حالة الوطى يجمعان ويضم كل واحد الى صاحبه
 حتى يصيران كاشخص واحد وقد يستعمل في العقد مجازا لما انه يؤول الى الجمع وانما

هو حقيقة في الوطى فتأ طلق النكاح في الشرع برباد به الوطى كقوله ولدت من نكاح
 اى من وطى حلال وايهم منه العقد بقربنية كقوله تعالى فانكحوا من باذن اهلهم
 لان الوطى لا يتوقف على اذن الاهل وقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود لان الشهود
 لا يكونون على الوطى وهو عقد مشرع مندوب ثبت بشهيدته بالكتاب والسنة
 وهو قوله تعالى وانكحوا الايماى وفى لستغالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وبالسنة
 فان عليه السلام تناكحوا اكثر واكثر فالى ابي بكر الامم يوم القيمة وقوله عليه السلام
 النكاح سنتى فمن رغب عنه شئت فليس منى وباجماع الامة **النكاح** حالة الاعتدال
 سنة مؤكدة من غلبة وحالة النوقان واجب وحالة خوف الجور مكرمة وهو احب من
 الخلق للفضل وينعقد بلفظين ما صيحين كقوله زوجتك وكقوله الاخر تزوجت او
 قلت **الح** وينعقد بقوله تزوجت وانكحت وممكنك ووهبت ونصرت وقت وجئت
 خاطبا وجعلت نفسي لك وبعث ولا ينعقد بقوله ملكك واحللت وهرمت ولا ينعقد
 بلفظ الاحبالة **الح** وينعقد بلفظ النكاح النكاح كانه على وجه الخبر عن الاخصى كقوله
 المرأة زوجت نفسي منك بكذا المحضر من الشهود فيقول الرجل قبلت او على وجه الاستفهام
 بان يقول الرجل للمرأة اتزويك على كذا فتقول المرأة قبلت ويكون اللفظ الامر بان يقول
 الرجل تزويج نفسي منك بكذا فتقول تزوجت لان الامر للاستقبال لانه يطلب الفعل في
 المستقبل وينعقد بما يكون تليكا في الاحيان فلو قال المرأة لرجل يحضر من الشهود
 نصرت نفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان
 نكاحا وكذا لو قالت ملكت نفسي منك وقال لها ملكي نفسي منك فيقول ملكت يكون نكاحا
 وكذا لو قالت بعث نفسي منك بكذا فالا شترت او قبلت يكون نكاحا وكذا لو قالت
 عزتكم نفسي فقال قبلت ولو قال لرجل نفسي او عزتكم او حللتكم او اقضتكم او او
 دعتمكم او رهنكم فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا لو قال لرجل نفسي بكذا فقال قبلت
 او استأجرتك لا يكون نكاحا ولو قالت وهبت نفسي منك وقال لرجل اخذت
 لا ينعقد **ق** ولو قال بالانارسية دخلت خويش مراد ادى فقال ادم لا ينعقد النكاح لان
 هذا استئجار واستيعاد فلا يصير وكذا اذا اراد به التحقيق دون الاحتياط
 وكذا لو قال لامرأة مرا باشرا ومرا باشيدك فقالت باشيدك لا يكون نكاحا ولو قال
 مرا باشيدك بنى فقالت باشيدك يكون نكاحا **ق** ولو قال لرجل خويش مراد ادى
 فقال ادم وقال الزوج بنى فقتم اختلف المشايخ فيه رجل قال لآخر دخلت خويش
 فلا نه را مراده بنى فقال ادم وهي صغيرة ينعقد النكاح وان لم يقل الزوج قبلت
 ولو قال لادى لا يجوز اذا قال ادم ما لم يقل الزوج بنى فقتم وقيل لادى وبه سواء
 وميدى ليس بشيء رجل بعث جماعة لرجل لينظروا بشرة فقالوا له دخلت خويش فلا نه لا
 بما دى فقال ادم وقالوا بنى بنى فميم لا ينعقد النكاح رجل خطب لابنه الصغير امرأة
 فلما اجتمعوا قال ابى المرأة لادى بنى فميم دخلت خويش فلا نه لا بهزار درهم وقال
 ابى الزوج قبلت صح النكاح لامرأة قال لرجل زوجت نفسي منك فقالت

قال في قوله النكاح

ما عقد النكاح

بكره في العقد بالاناراف

لقت وصالا في المدة

الرجل رجل وذكرا في بذر فتم بصل النكاح اذ ابقى ولولا بطلان ذلك لكثرة النكاحات
ان لم يقبل بطريق النكاح بصل النكاح قبل المرأة من زواج نفسها من فلان فقالت
لا تفت في اشارة الكلام في بذر فتم بصل النكاح قبلت النكاح لفت المرأة من زواج
نفس من فلان بالعربية وهي لا تعرفنا ايش هذا وقيل فلان بصل النكاح رجل واحدة اقرا
بالنكاح بين يدي الشهود فقالا بالفارسية ما ذلك وشوهم لا ينعقد النكاح بينهما
هو المختار لان النكاح اثبات وهذا اظها والاضمار عن الحاشات ولهذا لواق بالمال لان
كاذبا لا يصير حكما اقا اذ قالت المرأة خويشتن بوي برف دادم بعد دينار كابين وقول
الرجل من بوي برف دادم يحضر من الشهود بنعقد النكاح ولولا بذكر المهر والاحضرة
الشهود جعلنا هذا النكاح ولو قالوا اجزنا او حينا بصل النكاح ولو قال الرجل للمرأة
هذه امراتي وقالت المرأة هذا زوجي يحضر من الشهود لا يكون نكاحا لان الاقرا اجاز
عن امس تقدم ولم يتقدم وان قال لها الشهود رحيتم او اجزنا فقالا رحيتم او
اجزنا لا يكون نكاحا لان الرضا والاجارة انما يعمل في العقد ولا يعتد بهما وان
قال الشهود جعلنا هذا نكاحا فقالا لا نعم يكون نكاحا **س** رجل قال للمرأة يحضر من
الشهود خويشتن بوي برف دادم ولم يقبل بوي برف دادم وقيل لرجل
نكاح امرأة تقاين نكاح بوي برف دادم ولم يقبل بوي برف دادم فتم بكون ذلك وكذا
لرجل بين رجلين مفترقات في بيع فقال البايع بعث هذا العبد بالف درهم وقول
المشتري اشتريت جان ولم يقبل البايع بعث منك كذا ولولا ان المرأة في طلب المهر خويشتن
خرديم قور وخويشتن فقال الرجل من زواج بصل النكاح وان لم يقبل المرأة خويشتن خرديم
ان قور ولم يقبل الزوج في ختم **ق** اذ قال بغيره خويشتن خويشتن مراده فقال دادم
لا ينعقد ما لم يقبل الخطاب بوي برف دادم لان قوله امر وقيل بالواحد بصل وكذا
من الجاهلين في النكاح وقول دادم استخبار فلا يثبت النكاح به ويفي ان يقول
الخطاب خويشتن بوي برف دادم ويقول المرأة خويشتن بوي برف دادم لان في العقد
النكاح بين وذكرا بوي برف دادم في اختلاف المشايخ فلا بد من ذكر هذه الزيادة ليصير المسئلة
متفقا عليه **هـ** اذ اطلب الرجل من امرأة نكاحا وبعثت نفسها من قبل الرجل قبلت
لا يكون نكاحا وهو بمنزلة ما لولا ان ابنت وبعثتها منك فتم بصل النكاح قبلت
لا يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة خدمت نفسي منك لا يكون نكاحا رجل ادعى على امرأة
نكاحا فجددت فضا لها على مائة درهم على ان يقول بالنكاح فاقدمت له بالنكاح جان
الاقرار ولولا دعوت المرأة الخلع على زوجها فجددت فضا لها على مائة درهم
على ان تترامن الدعوى فانه لا يجوز **و** في زوجي نفسك متى فقالت بالسمع والطاعة
بصل النكاح ولولا ان يسار دادم لا ينعقد **ز** قال للمرأة خويشتن بوي برف دادم وخويشتن فقالت
فوي ختم يحضر من الشهود على قصد النكاح بصل النكاح ويجب مهر المثل كمن تزوج امرأة
ولم يسم لها مهر **ح** رجل قال لآخر زوج ابنتك فلانة مني بكذا فقال اب الصغين
ان فمها وازهد بها حيث شئت لا ينعقد النكاح رجل خطب بنتا صغيرة لرجل

مجلس جرد
مدرات بصل النكاح

بوي
بوي

الصلح وبيع النكاح المانع

منه لاجل ابنته الصغين فقال ابو البنت من زواجها من فلان فلم يصيد فمما طاب فتم
ان لم يكن من زواجها من فلان فتم بصل النكاح قبلت اب لابن بصل النكاح **م**
اب الصغين اذ قال من زواج بنتي فلانة من اب فلان وقال فلان قبلت لابني ولم يسم
الابن ان كان له ابان لا يجوز وان كان له ابن واحد بصل النكاح ولو ذكر اب البنت اسم الابن
فقال من زواج بنتي من ابنتك فلان فقال اب لابن قبلت صح ولولا ان لاجل ابنته ان سماه
جان ايجكا وان يسمه لان كان ابن واحد جان وان كان اكثر لا يجوز **ن** رجل قال لآخر
زوجت بنتي عايشة منك واسمها فاطمة لا ينعقد اذ لم يسم اليها ولو كان له ابنتان اسم
الكبرى عايشة واسم الصغرى فاطمة فقال من زواج بنت فاطمة منك بنعقد النكاح على الصغرى
وان كان بين بنتين زوج الكبرى ولولا ان زواج بنت الكبرى يحيل لا ينعقد النكاح بينهما
خ ولولا اب الصغين اب الصغين من زواج ابنتي ولم يسم عليه شيئا فقال اب الصغين
قبلت بصل النكاح لاجل هو الصحيح ويجوز ان يحيط فيه فيقول قبلت لابني **ط** لان الاب
اضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن **ط** رجل تزوج امرأة رجلا
فباعه فقولت بصل النكاح ما صنعت او بارك الله لنا فيها او احسنت او احسنت يكون اجازة
هو المختار لا اذ اعلم بيقين انه اراد به الاستمناء وهكنا في البيع والطلاق فقال انت
اعلمت بوقوعه داني بالفارسية لا يكون اذنا **ج** اب البنت قال ابنتي وصيت لك
لان يحضر من الشهود فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وان قال لا وصيت لك يا بنتي بعد
موتى لم يكن نكاحا ولولا ان وصيت لك يا بنتي ولم يسم فلان فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا
المناكحة بين اهل السنة والاعتقالات لا يجوز لان منة لا يخلق القران فهو كافر ولو
قال انا مؤمن ان شاء الله فمن المضل انه لا يجوز المناكحة وقيل لا ينبغي للحنفي ان يزوج
بنته من شفيعي الذهب ولكن تزوج بينهم **ح** ولا ينعقد النكاح بلفظ التمتع وتفسير
ان يقول لامرأة استع بك كذا من المدة بكون من المال وهذا باطل الا اذا كانت المدرة
مدة لا يعيشان اليها في الغالب كافي سنة او ثلثا سنة ولا ينعقد النكاح بلفظ التمتع
والوكالة والشركة والكتابة وخوها رجل ان سل رسولا ان يخطب امرأة بعينها فنوبها
الرسول اياه جان لان الخطبة جعلت نكاحا اذ اصدت من الامر فانه لولا
لامرأة خطبتك بالف درهم فقالت من زواج نفسي منك كان نكاحا فيكون الامن بالخطبة
امرا بالنكاح ولو خطب امرأة بالكتابة او بالرسالة اليها فنوبت نفسها منه فان سمع
الشهود كلام الرسول وقرا الكتاب جان والافلا رجل قال لامرأة تزوجت
على كذا من الدرهم يحضر من الشهود فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر لا ينعقد النكاح
وقيل بصل النكاح واليسر **ز** رجل طلب من امرأة نكاحا فجددت من الشهود
فقالت من زواج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن لي زوج فقد زوجت
نفسى منك وقيل الزوج ولم يكن لها زوج يجوز هذا النكاح لان هذا تعليق بشرط
والتعليق بشرط كابين يتخير كقول الامرات انت طالق ان كان السماء فوقنا والارض تحتنا
يقع الطلاق لان هذا تعليق بامر كابين فكون تغييرا رجل قال لامرأة تزوجتي نفسك

طلب فلان
ان لم يكن تزوجها

لم اسم ابنته

بالسنة عايشة
وهي فاطمة

لا بد من قوله لانه

السنه
لا يجوز النكاح من اهل
والاقرار والابن خفي
من زوج بنته من غير

لا ينعقد النكاح
بالكتابة او بالرسالة

السنه
ان لم يكن تزوجها

كانت مائة وثمانين

على الف درهم وقالت لا اقبل الا بما لعين فقال الرجل بقى الله فقالت قد فعلت كان
جاوباً ولو قالت ن وحت تفعل الف فقال قبلت بالعين فالمهر الف درهم الا ان يقول
بعد ذلك قبلت فالمهر الفان هذا اذا اجازت في مجلس فان اجازت بعد الافتراق
فالمهر الف امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك الف فقال الزوج قبلت قبل ان تنطق
المرأة بالتسمية لا ينفق ما لم يقل الزوج قبلت بعد التسمية ولو كانت النكاح الى نصف
المرأة الصحيح انه لا يصح المرأة ان كانت حاضرة متعقبة ولم يعبر فيها الا السجود ولم
يذكر اسمها يجوز ولو كانت غائبة لا بد من تقييدها باسمها واسم ابائها وجدها
حديثان ضعيفان قال ابن ابي ابي حمزة لا يلزم الاخر بحضر من الشهود من وجبت
ابنتي هذه من ابنيك هذا وقبل الاخر ثم ظهر ان الجارية كانت غلاماً والغلام كان
جارية كان النكاح جائزاً وهو نظير ما ذكرنا اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه
محالاً للنكاح وتظن ايضا ما لو قال الرجل اشتريت نفسي وقالت المرأة بعت
فلا كراهة لعلها لا يقع للخلع والختار انه يقع ويتعقد النكاح بلفظ واحد اذا كان
العاقدين ولياً للعصيمين بان كان جديهما او ابائهما فقالت زوجت فلانة من فلان
وكذا لو قال الرجل زوجت ابنتي فلانة ابن أخي فلان وكذا القاضي اذ قال
زوجت هذه الصغيرة من هذا الصغير والمولى اذ ازوج امته من عبده الصغيرين
ق ولو كتب الى امرأة كتاباً وفيه مكتوب زوجت نفسك من نفسي بغير كتاب فمحل
الكتاب فمحل الكتاب الى المرأة ينبغي للمرأة ان تقول في مجلس وصول الكتاب
اجازت ذلك النكاح ويشترط حضرت الشهود عند قراءة الكتاب وقولها لان
كتاب الرجل بمنزلة الصريح والمخاطب منه ولو كتب اليها او لست زوجي نفسك
متى بكتا من المهر فمحل الكتاب قالت المرأة زوجت نفسي منه او قال
ذلك بعد ايام محض من الشهود صح النكاح لان الواحد يصلح اختياراً وكيلاً
يشترط الشهود عند قولها الا عند قراءة الكتاب لان في المسئلة الاولى الكتاب
منه بتلك اللفظة بمنزلة سطر العقد فيشترط الشهود وعند لفظ الرجل المكتوب
بالكتاب وانما قلنا انه ينظر العقد لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من
الحاضر فصار كان الزوج حاضراً وقايل زوجتك من نفسي بكتا بخلاف الفصل الثاني
لان وكيل في التوكيل يكفي قولها زوجت نفسي من فلان بكتا ولا يحتاج الى القول
لان تلك اللفظة يتضمن الايجاب والقبول فشرط سماع كل واحد منهما لفظ
الاخر حتى لو لم يسمع لا يصح الايجاب والقبول **في شرائط النكاح** منها الشاهد لا يجوز
النكاح الا بشهود وسائر العقود ينعقد بعين شهود ولا يشترط دست ولا صل
ان كل من يصح ان يكون ولياً في النكاح بولاية نفسه صلح ان يكون شاهداً ومن لا فلا
ط فالنكاح ينعقد بشهادة العاقلين والاعميين والمحدودين في العتق وامرأين
ولا ينعقد بشهادة المأثمين بعين رجل ولا بشهادة العبد والعجنون والصبيات
والمختنئين اذ لم يكن معهما رجل ولا بشهادة الناعمين اذ لم يسمع كلام العاقلين

كانت مائة وثمانين

صل شدة النكاح واللعن

امساك النكاح

اضح

لا بد من سماع

وكيف

لا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرين ويجوز نكاح المسلم للذمية بشهادة الذميين
ويصح نكاح الذمة بشهادة قوم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقلين كلام صاحبه
ويسمع الشاهدان كلاهما معاً فان سمع احدهما شهادته كلاهما ولم يسمع الشاهد الاخر
لا يجوز فان اعدا لفظ النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع الاول العقد
الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح بحضرة رجلين احدهما اصم فسمع السميع دون الاصم
فصح السميع في اذن الاصم او صاح رجل اخذ لا يجوز حتى يكون سماعهما معاً فالحا
انه شرط حضور حريين او حرة وحرين مكلفين مسلمين سماعين معاً لفظي الزوج
لاعدا لها فلا يصح ارسعا متعقبتين وقيل ان السماع شرط دون الفهم حتى لو
تزوج امرأة بشهادة هندیين اعجميين جائز والظاهر انه يشترط الفهم في نكاح
ولوقد وقع امره بحضور السكري وهو عرقا امر النكاح غير ان لا يذكر في بعضها
صحة العقد النكاح ولذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنته من غيرها او بشهادة ابنتها
من غير مجوز وان تزوج بشهادة ابنته منها يجوز على الاصح وان تزوجها بشهادة
ابنته من غيرها لم يحأجل شاهد الاثنان ان حجب الاب والمرأة مدعى جازت شهادة
الاشنين فان ادعى الاب والمرأة لم يحأجل لا يقبل شهادة ابنة ولان كان النكاح بشهادة
ابنتها من غيرها ثم تجلسا الفادعت الام لا يقبل شهادة ابنتها وان جحدت والزواج مدعى
جازت شهادة الاثنين وان كان النكاح بشهادة ابنته منها فالحا احدا لا يقبل شهادة
الاشنين واذا تزوج الرجل ابنته بشهادة ابنته جاز النكاح فان تجلسا بعد ذلك فتشهد
الاشنان عند جحد الزوج ودعوى الابان كان صغيراً لا يقبل شهادتهما وان كانت كبيرة
ان ادعى الزوج وجحد الاب قبلت شهادتهما وان ادعى الاب وجحد الزوج لا يقبل شهادتهما
ولو تزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنته فجدت الرضا ودعى الاب لا يقبل شهادت الاثنين
على الرضا فالحا اصل ان الشهادة لا يجزئها وعلى اخيهما يجوز شهادتهما على ابنتهما فيما يجزئ
الاب مقبولة فان شهدا لاسمها فيما يدعى الاب فان كان الاب فيه منفعة مثل ان
يشهد بعقله يتعلق له حقوق بالاب لا يقبل وان لم يكن للاب فيه منفعة الا ان
الاب يدعى لا يقبل شهادة ابنته ابناً وشهادة الانسان فيما باشر مردودة بالاسماع
سواء باشر لنفسه واخبر وهو خصم في ذلك او لم يكن لا يجوز شهادة الوكيل
بالنكاح الوكيل اذ ان وجب الموكلة بحضرة ابنتها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا لو زوجت المرأة
نفسها بشهادة ابنتها وشاهد آخر وكذا لو وكل رجلاً بان يزوجه الرجل ابنته الصغيرة
فزوجها الوكيل بحضرة الاب وشاهد آخر جازت لواءعت المرأة النكاح على رجل وهو
يجزئ قائمت شاهدين واختلفا في المهر فتشهد احداهما تزوجها بالف وشهد
الاخر انه تزوجها بالف وخمسائة مجازت شهادتهما ويقضى لها بالف وان كان الزوج
هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح فتشهد الشاهدان على هذا الوجه لا يقبل شهادتهما
ولا يقضى بالنكاح ولو اختلف الشاهدان في المكان او في الزمان لا يقبل ولو ادعت المرأة
على رجل النكاح فقامت شاهدين يقضى بالنكاح ويجوز له ان يكون طلاقاً ولو اختلف

النكاح

لا بد من سماع

النكاح

النكاح

النكاح

ص

اصلاً

النكاح

الن ورجان ففاحا كان النكاح في لآخر غير شهود فالتقوا قول من يدين بشهر
وكذا لو خلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان انا هان زوجها
في الغدر يدين وادعى الزوج ان انا هان زوجها في الصغيرين كان القبول قول المرأة وان اقام
واي اقام البينة على ما ادعى فعيل بينة المرأة اذ ازوج الرجل ابنته بنتها دة السكارى
سمعوا كلام العاقدين ومن فوجان النكاح وان كانا لا يكرهان فبذل وان استكره
لو تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا رجلا ليس بين يدي الشهود وتزوجت
هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت وسمع الشهود كلاهما ولم يرضوا بها
فان لم يكن في البيت امرأة واحدة جاز ولا فدية وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود
كلاهما ولم يرضوا بشخصها فهو على هذا **ق** امرأة وكلت رجلا بان تزوجها من نفسه فقال
الوكيل الشهود والى قد تزوجت فلانة من نفسي ولم يعرف الشهود فلا يجوز النكاح و
ان عرفوا الشهود فلانة وعرفوا انه ان ادب تلك المرأة يجوز وان لم يذكرها ياها وحدها
امرأة كانت حاضرة منتقبة ولم يعرفوا الشهود فقال تزوجت هذه المرأة وقالت زوجت
بجان هو المختار والاحتياط ان يكشف وجهها او يذكر ابوها وحدها ولو لم يخبر
زوجها حتى ولم يسمها ولم اذنت واحدة او سمها اذ كانت لداختان جان هذا
اذ كانت المرأة غائبة **خ** فالحاصل ان النكاح حكمان حكم الانعقاد وكما لاظهار فلم
الانعقاد يثبت بشهادة رجلين وان كان قاسقا وحكم الاحتلاف وهو عند الفقهاء لا
يقبل فيه الا ما يقبل في سائر الاحكام ولا ينعقد النكاح بشهادة العبيد والصبيان و
المجانين والمكاتب والكافرين لذا كان العاقد مسلما وذا كان الزوج مسلما والمرأة ذميمة
ينعقد بينهما الذميين سواء كانا موافقين لها بالمسئلة او لا ولو وقع المباح بينهما
ان زوجين فتشهد رجلان من اهل الذمة والمرأة ذميمة فان كانت مدعيتة والتبديل
مكن لا يقبل ولو كان الرجل مكره والمرأة مكرية فتشهد لهما جائز ولو كانتا وقت الخلق كافرين
وقت الا حلا مسلمين فتشهد لهما مقبولة **ح** **ومنها** الولي الاصل في اعتبار الولي قوله عليه
السلام لا نكاح الا بولي وهو شرط جواز النكاح في الصغار والمالك والمجانين والولايه
يثبت باسباب قولها ملك البين فلا يبيع نكاح المملوك الا باذن الولي والمولى يملك
احسان العبد على النكاح وكذا يملك حارس الامنة على الرقيق واذ كان المملوك بين رجلين
لا يزوج احداهما ثم بعد ملك البين العصبية لقوله عليه السلام النكاح الى العصباء
واقرب العصباء الى الصغيرين والصغيرة الاب ثم جدات الاب وان علا **ق** و
يعتبر الترتيب فيهم كما يثبت في الميراث الا في فضلين احدهما اذ كان للحيوة اب
وابن فالولاية لابن وكذلك ابن الابن وان سفل الثاني الاخ مع الابن سواء عقلا
وعندا او حنيفة نعم الله الاحب والى ثم الاخ لابوين ثم الاخ لاب ثم اب الابوين
ثم ابن الاخ لاب والادهم على هذا الترتيب ثم العم لابوين ثم الاب ثم اب ثم ابن العم
لابوين ثم ابن العم لاب ثم عم الاب لابوين ثم عم الاب لاب وكذلك ولادهم ثم غير الجد
لاب وام ثم عم الجد لاب وكذلك ولادهم فان لم يكن واحدة فذكرنا في العبادات

الرجل

الرجل والمرأة فيه سواء ثم الامثلة في الارحام الاقرب فالاقرب ثم مولى المولادة كما ذكرنا في
الميراث وان لم يكن واحد فذكرنا في الفاضل والحناف والى الصغيرين والصغيرة والحجون
والحيوة **ح** والولى تزوج البنت الصغيرة وعند عدم العصبية كل ذى يورث الصغير والصغيرة
من ذوالارحام يملك تزوج الصغير والصغيرة والاقرب بالام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت
الابن ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت الابن ثم بنت بنت بنت الابن ثم بنت بنت بنت
الاخت لام ثم اولادهم ثم العماة والخالات والاحوال واولادهم على هذا الترتيب واذ اجتمع
لجد الفاسد للاخت قال لا يتزوج وبعد هو مولى المولادة وما دام له قريب فالقاضي
ليس بولي والقاضي انما يملك من يحتاج الى الولي اذ كان ذلك في عهده ومنشوء فان لم
يكن ذلك في عهده لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم يذره السلطان بذلك ثم اذن له
ذلك فاجاز للقاضي ذلك النكاح جاز والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة او وصيه
الاب ذلك اوله يوصى والمسلم لا يملك نكاح الصغير المفقود ولا ولاية للصبي و
الحجون والمملوك والكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية واذ اجتمع للصغير وليان
كالاخوين والعين فليهما زوج جاز عندنا وان زوجها على النكاح الا لوليان وان
زوجاهما معا ولا يعلم الاقرب بطل العقدان وان زوجها الا بعد والاقرب حاضر
يقف على احواله الاقرب وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح الا بعد
وان زوجها الاقرب حيث هو الظاهر جواز النكاح والغيبة المنقطعة ان لا ينفذ
الكفر المخاطب بمجيء الخبر منه وادنى مدت السفر حتى لا يقطع الولاية **ق** وفي الكبرى
واختيار اكثر المشايخ الشهر لانه اعدل الاقارب والصحيحة ثلثة ايام وليا لها وهي ميسرة
سفره يبق ولو تزوج الاقرب والا بعد من حيث هو فوفاها نكاح الاقرب **ق**
وان كان الاقرب مفقودا لا يعرف مكانه او غائبا في البلد لا يوفى عليه هو بمنزلة الغائب
عينة منقطعة فلوزوجها الا بعد ثم ظهر انه غائبا في البلد جاز نكاح الا بعد واذ
زوج الرجل ابنت امرأة بالكثر من مهر مثلها او تزوج ابنة الصغيرة باقل من مهر مثلها
او وضعها في غير كفوا تزوج ابنة الصغيرة امنا وامراة ليست بكفوا جاز ولا يجوز
ذلك من غير الحب والجد ولا من القاضي واذ بلغ الصغير والصغيرة وقد زوجتهما
الاب والجد لا خيار لهما ولها خيار البلوغ في النكاح غير الاب والجد واذ بلغت وهي
بكر فسكت ساعة بطل خيارها وان اختارت نفسها كما بلغت واشهدت على ذلك صح
فاما في الغلام والمجانين التي هي لا يطل خيارا بالبلوغ بكسر لها ولا يقترن على المجلس
وهو خيارها ما لم ينصر الرضاء او عمل ما يبدل على الرضاء نحو الغلبين من الوطى و
طلب النفقة وان اكلت من طعامه او خدمته كما كان في خيارها وللصغير والصغيرة
خيار البلوغ في نكاح القاضي ولا يزوج البكر البالغة بالوفاها من غيرها وفي الشب لا يزوج
بالاجماع **ق** والاقرب اذا عطل ينقل الى الولاية الى الا بعد بالاجماع **خ** السكران اذ ازوج بنت
الصغيرة ونقص عن مهر مثلها او زاد على مهر الابن لا يصح غير الاب والجد اذ ازوج
الصغيرة من رجل ينبغي ان يعقد من ثلثين مرة بثمانية ومرة بغير ثمانية جواز ان يكون

طهات الاولاد

الرجل المملوك والكافر

الغنية المنقطعة والفقير

خيار البلوغ

المطل

زوجه خیار المهر والعقد

في التسمية نقصان لا يصح الا في الثاني من الشهر لئلا يقع خيار المهر في غير وقت
من وجوب احداهما ان خيار العقد يطل بالقيام عن المجلس وخيار المهر في الغلام والسب
لا يطل بالقيام عن المجلس والثاني ان الجعل بخيار المهر لا يعتد به كحق الصغيرة
لذا قالت لا علم بخيار المهر فلا جعل ذلك سكت لا يعتد به من ابطال خيارها والمعلقة
اذا قالت ذلك صدقت لا يطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العقد
يثبت في الامت ذك الغلام وخيار المهر يثبت للمهر جميعا ومنها ان خيار العقد لا
ينظر بالسكوت وان كانت تكرر وخيار المهر يطل بالسكوت ومنها ان في خيار العقد لا
يوقف للفرقة على القضاء بل يثبت بنفس الاختيار وفي خيار المهر لا يقع الفرقة ولا يطل
المهر ما لم يفسخ العقد لعقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل المهر كان
ذلك من قبل الرجل او من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط حتى ضمن المهر **ق** وانما
امته الصغيرة ومن ضمن المهر عن زوجها مع الضمان واذا بلغت واخذت المهر
بالضمان لم يبرح المهر على الزوج ان كان الضمان بغير امره ويرجع ان كان بامر فان
كان الضمان من الاب في مرض من لم يرضع وان رجع الاب بعد الصغيرة امرأة و
ضمن عنه المهر اذا كان في صحة الاب جان وان اخذت المرأة المهر من الزوجين فلا يرجم
الاب على الصغيرة في مال ولو ماتت الاب واخذت المرأة المهر من تركته فلا يرجم
ان يرجعوا في نصيب الصغيرة بذلك وان كان الابن كبيراً وضمن عنه الاب لعنه
في صحة ثمرات الاب واخذت المرأة من تركته لم يرجع ورثته ولو ضمن الاب المهر عن
الصغيرة في مرض من لم يرضع الضمان والمجانين كالصبيان في ذلك واذا ضمن عن
لحم الصغيرة فادى كان نفقها الا اذا استهن عنه الاداء يوجب حرجاً لا يكون
منطقاً امرات جاعت الى القاضي وقالت اني اريد ان تزوج والمهر في ذلك ولا يرجم
احد ظلماً حتى ان يأذن لها في النكاح ويطلقها اذنت لك ان لا تكون في شبهة ولا عسيرة
ولا عموكة ولا ذات زوج ولا عورة الغير وكذا لو كان كاهها وزوجها وادت الاختياط
ليس في الامر الى القاضي حتى تزوجها القاضي باذنها او يأذن لها في النكاح وان كرهت
ان يرفع الامر الى القاضي وقالت اباها بالتزوج مريم الاجلعة كان زوجها وهي صغيرة
من رجل والرجل غائب واقام الاب منه على ذلك قالوا لا نسب الى منة الوفاة اجبت
حقاً مطبقاً برون ولا شبهة وان كان يجب الحق لا يفتقد تصرفه في ماله ونفسه في حال
حيوة ويعد في حال اقامته وحده المطبق **ق** رجل زوج ابنته الصغيرة من
ابن كبير لرجل غير امره خاطب عنه ابوه ثمرات او الصغيرة بخير الابن النكاح
يطل النكاح ولو كانت كبيرة والمختلعة بها فان زوجها يغير اذنها اوها لا يجل
النكاح زوج بنته الصغيرة من رجل غائب وقبل عنه رجل وماتت الاب فسمع الغائب
واجاز جان ولليته الوفاة على الابن في ماله بالبيع والشراء في نفسه بالنكاح اذا بلغ
مختوقاً او معتوقاً ولو بلغ عاقلاً لم يجر له عنه لا يعوق **ق** امرأة شافقة سكرت بالفرقة زوج
نفسها عن خفيته يغير اذ ان ايها والاب رد النكاح يقع النكاح وكل ذلك لو زوجت

زوجه بنته فخر للمهر

ماتت للثاني لا أولى

مهرها من وقت
نكاحها من وقت

نفسها

نفسها من شافق ولو شافقاً من ذلك اجبتا انه صحيح وان كان لا يقع عند الشافق اب الصغيرة
اذان وجهها من صغيرة وقبل ابوه له وكبر الصغيرة ان بينهما غيبية منقطعة وقد كان الزوج
بشهادة فسقة يجوز القاضي ان يبعث الى شافق الذهب ليطل النكاح بهذا البت والقاضي
للخفي ان يفعل ذلك بنفسه ايضاً اخذها بهذا الذهب وان لم يكن من هبائه وهذا بناء على
ان القاضي اذا قضى بخلاف مذهبه يفتد منه الى حنيفة رحمه الله خلافاً لها صغيرة زكراً
وليها من كثر ثم قالت لست انا ابوه لا يصرف لكن ينظر ان كانت ولايته ظاهرة في النكاح
والا فلا الوقت اذا اقر على وليته بالنكاح لا يجوز وكذا الوفاة اذا اقر على عبده ولو اقر على
امته بالنكاح جان ثم اذا لم يجز بحسب القاضي خصماً عن الصغيرة حتى يتكسر فيقيم الزوج
البينة على المنكر صغيرة لا يستمتع بها زوجها ابوها فلا بد ان يطالب الزوج بمهرها
دون بعضها صغيرة زوجت فذهبت الى بيت زوجها بدون اخذ تمام المهر كان لمن
كان احق بالمساكنة اذ يمينها حتى يأخذ جميع مهرها هذا في عرفهم وفي عرفنا كان لمطالبة
المهر المجل الذي ينفق له دست يمين **ق** **فمن يزوج بكاحاً ويمن لا يجزيه**
حرمة المساكنة على من يزوج من بنة وعين مؤبدة فالق بنة تثبت بالرضاع والسب والصغيرة
اقا الحرمات بالسب فما ضا الله تعالى في قوله حرمت عليكم اقماتكم الآية الام بالربوة
والزينة حرام وكذا يحرم الحرة القربى والبعدى من جهة الاب والام وكذا البنت
واولاد البنت وان سفلن وبنات الابن كذلك والحلوقة من ماء الزنا حرام وكذا الاخوات
من اي جهة كن وبنات الاخوات وان سفلن وكذلك بنات الاخوات وان سفلن
وكذا القمار والحالات من الوجوة الثلاثة وتمامات الاصول وخلافها لا يقع امر العمة حرام
وعمة العمة لاجل واما كذلك فاما عمة العمة لاجل ولا يحرم اقا الحرمات بالرضاع فما يحرم
بالسب يحرم بالرضاع الا في مسائل منها يحرم على الرجل اخت ولدت من السب ولا
يحرم اخت ولده من الرضاع ومنها انه لا يحل للرجل ان يزوج بيرة ولده من السب ويحل
عدة ولده من الرضاع ومنها انه لا يحل للرجل ان يتزوج باخت اخيه من السب ويحل من
الرضاع واما الحرمات بالصهرية فيثبت بالعقد الجايز وبما لو وطئ حلاً لا او بالسبحة
او بالزنا اقا الحرمات بالعقد سواء دخل بها او لا فتكون حرة الاب والمهر من قبل الاب
او الام وان علا ومكحلة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وامر المرأة وجعلها
القربى والبعدى دخل المرأة او لم يدخل وبنت المرأة وبنت اولادها وان سفلت
ان كان دخل المرأة اقا الحرمات بالوطئ الحلال منوطه الاب والمهر وان علا بذلك
اليمين ومنوطه الابن وابن الابن وان سفل وامر الموطوءة وجعلها وان علت وبنت
الموطوءة وبنت بنت الموطوءة كذلك واما الموطوءة غز شبهة وهي المجاورة المشتركة
بينهم وبين غيرهم اذا وطئها احد ما يحرم عليه اصولها وفروعها ويحرم الموطوءة على
اصول الوطئ وفروعه والنزاع في القبل بمنزلة الوطئ الحلال في ذلك ووطئ الصغيرة
التي لا تشبه لا يوجب حرمة المصاهرة وطئها بغير اليقين او غير وحد المشتهاة ان
يبلغ سبع سنين وما دونها لا يكون مشتهاة وعليه الفتوى واما الحرمة بالدواهي

اقرار الولي كالمهر

دنياه من النكاح

الحرام بالرضاع

مطلبة
هذا المشتهاة

للمرأة بالزوج

تسأل النكاح
لا تكون شهوة

الحرمات لا على التائب

المع الاضن

اذا سئلوا عن شهوة فثبت حرمة المصاهرة وان انكر الشهوة كان القول حق له الا ان يكون ذلك مع انتشار اللذة والمباشرة من شهوة بمنزلة القبلة وان سئلوا عن حب صديق لا يصل حرارة الملموس وابنه اليه لا يثبت الحرمة وان كان رقيقا يصل حرارة الملموس ثبت الحرمة كما لو سئل عن رجل كان له رجل في الحرمة ولو قبل امراته ثبت الحرمة ما لم يظهر انه قبلها من غير شهوة وفي المستحرم لم يعلم انه كان عن شهوة لا يثبت لان تقبيل النساء غالباً لا يكون عن شهوة والمعاينة بمنزلة التقبيل والشهوة ان يميل قلبه اليها ويستشفي ان يوافقها والنظر عن الفرج عن شهوة يثبت حرمة المصاهرة والفرج هو الداخل حتى لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا يثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة مكشوفة ولو نزل الى دبرها لا يثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلاً لا يحرم على الفاعل والمفعول وابنته وكذا لو لاط امرأة لا يحرم عليها امها وابنتها ولو سئل عن امرأة بشفوة فامني او نظر الى فرجها فامني لا يثبت حرمة المصاهرة ولو سئل عن امرأة عن شهوة لا يثبت ولو نظر الى فرج امرأة بشفوة وراى ستر فرجها او زجاج يثبت الحرمة بخلاف المرأة فانه اذا راى منها لا يثبت وكذا لو كانت على شرط جوف فظهر الرجل في الماء فرأى فرجها لا يثبت ولو نظر عن شهوة الى غير الفرج من الاعضاء او نظر الى الفرج لا عن شهوة لا يثبت الحرمة وكذا لو احلم على امرأة لا يثبت الحرمة وكذا لو جامع ميتة لا يثبت الحرمة ولا بأس للمرأة ان تشارك ابن زوجها لانه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها مخافة ان يقع في قلبه شيء وعلى الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطئ البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله ان يجامع ويشتهي ويختفي النساء من مثله واما المحرمات لا على سبيل التماس سبعة منها الزيادة على العدد المشرع والمشرع الاحكام الاربع من الحرام والايام واما المملوك له ان يتزوج امرأتين لا غير من ذواته وان تزوج المحرمات على التفات جان نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة واذا تزوج المخرج في عقد فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلث نسوة ومنها الجمع بين الاختين كما حكى ابن كاتبة او اثنين ان يزوجهما جملته بطلان وان تزوجهما على التفات صح الاقارب وبطل الثاني ومنها الجمع بين الاختين وطئاً اذا وطئ الرجل اخت امراته بشبهة يجبا لعدة على الوطء وما لم ينقل عدلها لا يجزئ ان يطأ المنكوبة ولو شترى اثنين اخنتين ليس له ان يطأها فان وطأ واحدة منها لا يجزئ له وطئ الاخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على نفسه ببيع او هبة او صدقة او كتابته لو عتق او تزوج وان وطأها ليس له ان يطأ واحدة منها حتى يحرم فرج الاخرى وان باع واحدة منها او وهب او تزوج ثم ردت اليه مبيعة ببيعها ويرجع في الهبة او طلق المنكوبة زوجها وانقضت عدة نكاحها بطل واحدة منها حتى يحرم الاخرى على نفسه لما قلنا ومنها الجمع بينهما وطئاً حكماً اذا ملكا تحت منكوحة

لم يطأ المملوك ولو ملك جارية ووطأها ثم تزوج اخنها جان النكاح عندنا ولا يطأ واحدة منها حتى يحرم المملوك على نفسه لما قلنا ولو تزوج اخنتين معاً وفسد نكاحهما ثم قال قائله ان يتزوج واحدة منهما في الحال ولو تزوج امرأة ثم اخنها جان نكاح الاول وبطل نكاح الثانية وان وطئاً الثانية لم يبطأ الا وحده حتى يتقضى عدة الثانية ومنها اذا جمع بين الاختين في نكاح وعدة نكاح اذا تزوج امرأة واخنها في عدة من طلاق من نكاح صحيح او في العدة في نكاح فاسد لا يصح عندنا ومنها الجمع بين الاختين نكاحاً وعدة عتاق صورهما اذا اعتق امرؤ ولده كان عليها الاعتدال بثلاث حبيص ولا يجزئ له ان يتزوج باخنها ويجوز نكاح الابن ومنها الجمع بين ذواتي رحم محرم ولا يجوز له ان يتزوج امرأة على عنتها ولا على خالتها ولا على ابنت اخنها ولو تزوجها معاً لا يصح نكاحهما قالوا وكذا كل امرأتين لو كانتا احداهما ذكراً والاخرى انكحتهما نكاحاً بينهما لا يجوز ان يجمع بينهما في النكاح الا في مسئلة اذا جمع بين امرأة وبنت زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ومنها الجمع بين المرأة والامة في النكاح ان نكحها جملته صح نكاح المرأة وبطل نكاح الامة ولو نكح الامة ثم سأل عن نكاحها ولو نكح المرأة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو تزوج الامة وحرة في عدة لا يجوز ولو جمع بين خمس حرائر واربع امراء في عقد صح نكاح الامراء وان تزوج حرة وامرأة معاً والحرة في نكاح الغير وفي عدة الغير صح نكاح الامت ولو تزوج امته بغير اذن موليتها ثم تزوج حرة بطل نكاح الامة لا يعمل فيه الاجابة من الموطأ بعد ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج امته على حرة وطول الحر لا يمنع نكاح الامة ومن المحرمات الكافر مكفو مخصوص لا يجزئ الوسم للمسلم ولا يجزئ لكل كافراً الا المرتد ويجوز نكاح الصائبة للمسلم ويجوز نكاح اليهودية والنصرانية واما المسلم كتابية في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام بقيت على النكاح ويجوز للمسلم نكاح الامت الكتابية ولا يجوز نكاح منكوبة الغير او معتقة الغير ولو تزوج العبد بمنكوبة الغير وهو لا يعلم انها منكوبة الغير ووطأها يجب لعدة وان يعلم انها منكوبة وطأها لا يجب العدة حتى يحرم على الزوج وطأها والمهاجرة لا عدة عليها ولها ان تزوج للحال ولو هاجر الزوج كان له ان يتزوج باخنها وان بغسوها وان كانت المهاجرة حاملاً لا يتزوج ويجوز نكاح الحال من الزنا ولا يقربها حتى تلد والزوج ان يطأ الراسه من غير استبراء واذا تزوج الذي كافرة معتدة من كافران فان اسلما بقا على النكاح وان تزاغوا الا من الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما ولو كانت الكتابية بعدة المسلم لا يجوز للمسلم ولا يجوز لذمي ان يتزوجها في عتقها والذمي اذا اسان امرأة الذمية ففسخ بها مسلم او ذمي من ساقته لا عدة عليها ويجوز له نكاحها والاباح له وطأها حتى يسئلها بحبسة رجل وطئ امرأة ابنه حرمت على ابيه وكان على الاب كمال المهر ان دخل بها وان قال الابن علت انها على حرام وعهدت انسا النكاح

المع من ذواتي رحم
وسم لمرء والامة

وطئ امرأه ابيه

المهر

كان عليه المهر ولا يرجع على الابن لانه لم يتقد الفساد وان قتل امرأة ابنه عن شقيق
حرمته عليه المهر ويحب المهر عن الامه ان كان دخل بها وان قال الابن بقول
امسك النكاح نصح الاب عليه بلا مهر من المهر وان لم يتقد الفساد لا يرجع ولا
يجل للرجل ان يتزوج حرة طلقها ثلثا قبل اصابته الزوج الثاني ولا امره بطلاقها بيمين
وكما لا يجوز نكاحها الا بجله وطلها بثلث اليمين **ق** فالواصلان للحرمان تسعة اقسام بالقرابة
وبالصهرية وبالزنا وبالحجج وبالنفذيم ويتعلق حق العن وبالمالك والكفر وبالاطلاق
الثلاث فالحرمان بالقرابة سبعة انواع الامهات وان علون والبنات وان سفلى
والاحوات من ابي جمة كن والحالات والعمات جمة ونبات الاخ ونبات الاحوة
وان سفلى فهو لا يخرج من نكاح الكتاب نكاحا ووطيا ودواعيه على التامير وما
عداهن من القرابات محلات والحرمان بالصهرية ان جمة لم امر به بنفس العقد
وبناها بالتحول وحليلة الابن وابن الابن وان سفلى وابن البنت حرام على الاب دخل
الابن بها او لم يدخل وحليلة الحب والحب من قبل الاب والحام وان علا حرام على
الابن والحرمان بالزنا من كل من يحرم بالقرابة والصهرية والحرمان بالجمع لا يجزى
للرجل ان يجمع بين اكثر من اربع نسوة والحرمان بالنفذيم لا يجوز نكاح الامه على الحرمة
ولا معها ولا في عدتها والحرمان بتعلق حق العن لا يجوز ان يتزوج بزوجته
العن ولا معذرية والحرمان بالمالك لا يجوز ان يتزوج امته ولا المرأة عبدها
والحرمان بالكفر وبالطلاق الثلث قد بينا تفصيلها **خ** امرأة مع ابنه لها مشقة
ناصية الغرائش فذا الرجل به الى امراته ليجريها الى فراشه ليحيا معها فاصاب الرجل
بنت المرأة ففقر صهاها صبيحة على ظن انها امراته ليجريها فان وقعت بدم على البنت
وهو يشبهها حرمته عليه امراته وان كان يظن انها امراته لوجود المس من شقوق
والوقر وشجاجة من ابيه حل بها وطبها حتى يعلم ان اياه قد عشيها رجل تزوج امرأة
على انها عذراء فادواها وجدها قد افضت ففلس لها من افشك فقالت
الوكيل صدقها الزوج بات منه ولا مهر لها وان كان لها في امراته **ط** المطلقة الثلاث
انما استزوج وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل في الزوج وطلقني وانقضت عدتي
ان كانت نفقة او وقع من الاول انفا صادقة وكان ذلك في مدة ينقض فيه العقدان
وذلك اربعة اشهر مضى عدك حل للزوج ان يتزوجها وان كان بعد مدة لا ينقض في
العقدان لا يجزى وكذلك لو اقرت المرأة بذلك وانكر الزوج الثاني حل لهما
للاول لو اقر الزوج الثاني بذلك في عدة وانكرت العدة دخول الثاني لا يجزى الاول
فان كان الاول تزوجها بعد مدة ولم يقل المرأة شيئا لم تقل تزوجتني وكنت
في عدة الثانية او قالت كنت تزوجت الثانية ولم يدخل بها قالوا ان كانت عالمة
بشرط لا يطرأ الاول لا يقبل قولها ولا الاول ان يسكنها وان كانت جاهلة قبل
قولها اذا تزوج امرأة كانت مطلقة للعن فقالت المرأة للثاني تزوجني وانا مفدة
عن الاول ان كان بين نكاح الثاني وطلاق الاول شهدان لا يقبل قولها ويكون

مطلق التحليل

نكاح الثاني

اقامها

اقامها على النكاح اقرارا منها بانفساء العدة والا كان القول قولها ويقرب بينهما وبين
الثاني ولو طلق الرجل امراته ثلثا ثم تزوجها بعد مرة فقالت تزوجتني قبل ان تزوج
بن زوج اخر كان القول قولها ولا يكون اقامها على نكاح الاول اقرارا منها بانها
تزوجت بن زوج اخر رجل تزوج امرأة اقرارا فلان كان زوجها وطلقها وانقضت
عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة وهي زوجي على حاله لم يفترق بينهما وان خصص الغابة
والكر الطلاق يعفي له بالمرأة ويفترق بينهما وبين الآخر وان اقر الاول بالنكاح
والطلاق وانقضت العدة وكذلك المرأة في الطلاق والطلاق واقع وعليها العدة
كالفاطمة للحال ويفترق بينهما وبين الآخر وان صدقت المرأة في ذلك كانت
المرأة للآخر وان انكرت ما اقره الاول من النكاح والطلاق كانت المرأة للآخر اذا
تزوج امرأة فقالت تزوجتني بغير شهود او في العدة او كنت امه فزوجتني
بغير اذن المولى وانكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائز كان القول قول الزوج ولو
ادعى الزوج فساد النكاح بشيء مما ذكرنا وانكرت المرأة المهر وادعت الصهرية ففرق
بينهما ولها عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها والكل ان دخل بها رجل اقرارا
امه او اخيه او بنته من الرضاع ثم اقرارا ان يتزوجها وفيها واهت وخطأت
او نيت وصدقته المرأة مما ادعى اللفظ والنسيان كان له ان يتزوجها وان
سأل الرجل على اقراره ولو اقرت المرأة بذلك وانكر الرجل ثم اكرت المرأة نفسها
وقالت خطأت او غلطت فشن زوجها جاز النكاح وان كان اقرارها بذلك بعد
النكاح نسا على النكاح ولو تزوج امرأة ثرة لم يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره وفيه
قالب وهت وليس المهر كما قلت لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره وفيه
هو حق كما قلت واشهد عليه شهودا فرقا بينهما وان جحد بعد ذلك لا ينفعه حجوده
ولو قال لامراته هي ابنتي من النسب ولها نسب وعرف لا يفترق بينهما وان كان
مثلهما يولد مثله ولم يكن لها نسب معروف ومثلهما يولد مثله ويثبت على اقراره
فرقا بينهما ولو اقر من المرأة انها ابنة ثبت النسب ان كان مثلهما يولد مثله والا
يفترق بينهما ولا يثبت النسب ولو تزوج امه العن ثم ملك نصفها بطل النكاح و
الماخون والمدر اذا شرا منكوصتها لا يطل النكاح وكذا المكاتب ولو اشتري الحر
امرته بشرط الخيال لا يطل نكاحه ولو تزوج المكاتب بنت المولى بعد موه لا ينفق
وفي خيانه برضاها فان مات المولى لا يطل النكاح ثم ان اعتق المكاتب ينقصر
النكاح وان عجز مرد في الرق بطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل
التحول وان كان بعد يقد خصنتها من رقة الزوج ليقط المهر ويبقى حصته
غيرها من الورثة اذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز فان ولدت منه اولاد كاعقوب
على المولى وكنا لو ولدت منه اولاد اسكاح فاسدا وبالوطي عن شبهة ولو ولدت
منه اولاد للغير يصير الجارية ام ولد الاب ولو تزوج الابن بجارية ابية بلذ
جان النكاح فان ولدت منه اولاد كان الولد حرا ولا يصير الجارية ام ولد الابن

منه عدم وارث

الاختلاف في النكاح

اقرار الزوجين بالرضاع او الزوج النسب

تزوج الابن كالأب

لعدم الملك وان على ما يشبهه لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد وان صدقة الاب متق
على الاب باقراره لان لو ملك لينة من الزنا يفتق عليه فكذا اذا ملك ابن ابنة من الزنا
صبيته ان ضمنها قوم كثير من اهل قرية ولا يبر من ان ضمنها واحد من اهل
القرية ان ين وجهها اذ لم يظهر له علامة ولا يشهد بذلك كانه في سعة من
نكاحها في خطب بنت انسان فقال ان فقدت المهر ومكنا الوختة اشهر واشين زواجها
فذهب الرجل ويكلف وكان يهدى الى هذا الاب هدايا وبعث اليه اشياء فمضت خمسة
اشهر ولم يقد رجع فقد ذلك المهر فلم ين وجه ابنته له ان يسترد ما بعث اليه على
وجه المهر قائما وهاككا وكذلك الهدية ان كانت قائمة وليس له ان يطالبه بمثل المستطاع
او قيمته ان كان هالكاً **ومنها الكفاة** الكفاة معتبرة في النكاح ويعتبر في الرجال
دون النساء يعني انما يعتبر الكفاة لحق النساء لا لحق الرجال فالشرع اذا تزوج
بالوضعية جان وليس للاب ولا لغيره حق الاعتراض ولو ان الشرقة تن وجت بوضعية
لا يكون كفواً ولا ولياً حتى الاعتراض **ط** ثم الكفاة تتعلق بالنسب منها النسب
فقر يشترطهم الكفاة كغير كيف كانوا حتى ان القرشي ليس لها شئ يكون كفواً لها
وغير القرشي من العرب لا يكون كفواً للقرشي والعرب كفا لبعض الاضرار و
المهاجر في غير سواء ولا يكون كفواً للقرشي والمولى لا يكون كفواً للعرب ومنها
الاسلام فالضرائرية واليهودية لا يكون كفواً للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلاً
بالنكاح فن وجه يهودية او نصرانية لا يجوز ومن اسلم بنفسه وليس له ابنة الاثم
لا يكون كفواً لمن له اب واحد في الاسلام ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفواً
لمن له ابوان في الاسلام ومن له ابوان في الاسلام يكون كفواً لمن له عشرة ابناء
في الاسلام ومنها الحرية فالمملوك كيف كان لا يكون كفواً للحرية وكذا المعتق لا يكون
كفواً للحرية الاصلية والمعتق ابو لا يكون كفواً للمرأة لها ابوان في الحرية ومن له
ابوان في الحرية يكون كفواً لمن له ابنة في الحرية وكذا مولاه اشرف القوم لا يكون
كفواً للمولى الوضيع لان الولاء بمنزلة النسب حتى ان مولاه بنى هاشم اذان وجت نفسها
من مولى العرب لا يكون كفواً لها وكذلك لعنتها حتى النفس **ط** ومنها الكفاة في المال
والشرقة ولا يعتبر ذلك في الاظهر فمن كان قادراً على المهر والنفقة يكون كفواً لمن
ملك مولا عظيمة ومن لا يقد على المهر والنفقة لا يكون كفواً للنفس والمراد
بالمهر العجل والنفقة نفقة سنة وقيل شهر ومنها الديانة فالفاسق لا يكون كفواً
لبنت الصالح معصيا كان الفاسق او لم يكن فاسكران لا يكون كفواً للصاحبة من بنات
المسلمين الصالحين كما قاله الفضلي والصحيح ان الفسق لا يمنع الكفاة ومنها الحرمة صاحب
الحرمة الدينية كالبيطار والحمام والمائكة والكناس والدياع لا يكون كفواً للبطار و
البنان والصراف هو الصحيح لان الناس يستكفون عنه والمال والعقل لا يعيدان في الكفاة
ف وفي الظاهر الكفاة معتبرة في العقل المجنون لا يكون كفواً للعاقلة والنفسية
يكون كفواً للصلي لان شرف الحب فوق شرف النسب **ق** والعلوي كفواً للعلوية

ملك ابنة من الزنا
عق عليه
مخلص
اوصفها قوم
زوجه او كل من
هل مع النسب الكفاة
شرف فوق شرف النسب

وان كان فاسقاً والمرأة صالحة امرأة دفعت نفسها من رجل على انه علوي فظهر انه لم يكن ان
كانت المرأة علوية فلها ان تقسح النكاح ان لم يكن عالماً ولو لم يكن علوية لا يفسخ لانه كفواً ولا يكون
الفسخ بعلم الكفاة الا عند القاضي كالفسخ بحار البلوغ والرد بالعيب بعد ان يفسخ ولا يكون
هذا الفسخ مطلقاً وان كان ذلك قبل الدخول والخلو يسقط كل المهر والعدة عليها وان
كان بعد الكفاة الصحيحة كان عليه كل المهر والنفقة العدة والى ان يفسخ القاضي العقيد
بينهما كان النكاح قائماً بجميع الاحكام ومن ذلك الطلاق والظهار والاملا والظهار
الزمية اذ ان وجت نفسها رجلاً لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان يكون ابنة مملوكة
او جبرهم زوجت كائناً او دباءاً منهم او نفقت عن مهرها نفصاً فاحتكاً فالحق
ان يطالب المهر او الفسخ واذا ان وجت نفسها غير كفواً كان الاولاد حق الفسخ ماله
تأله منه ولا يطالب حق الولي بسكونه بعد ما علم وان طال وان قبض مهرها وجت نفسها
به بطل حقة وان خاص من وجهها ببقية المهر والنفقة بطل حقة ايها اذان وجت
نفسها غير كفواً ورخي احد الا ولياً لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله او دونه في
الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوفه **ف** ولو رخي الاب بعدم الكفو كان للاخ
ان يطالب الفسخ لان يوجهاً الاب لا يطالب حق الاخ لان له ولاية النكاح في الجملة
ولو جاكفواً لولي لا يزوج فللقاضي ان يزوج لانه رخي لا يجي كفواً **ق** والتاكرية
لا يكون كفواً لاحد الا مثلهم وهم الذين يتبعون هؤلاء المتوفين ولو تزوجها
وهو كفواً لها فصار فاجراً واعداً لا يفسخ النكاح ويعتبر الكفاة عند ابتداء النكاح
لاستمرارها بعد النكاح والمرأة الحرة المكنته اذان وجت نفسها من غير
كفو بلا ولي فلولي ان يرفع الامر للقاضي حتى يفسخ النكاح وان لم يكن الولي
ذا رحم محرماً كان العم هو المختار **ط** صروا للمسلم عن حنيفة انه لا يجوز النكاح
والختار في زماننا الفتوى رواية للمسلم **ق** وهي اقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي
يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاضي عيلاً وكان الاحوط ستر هذا الباب **اح**
واذا ان وجهاً الولي من غير كفواً ثم فارقته ثم تزوجت بغيره في ذلك الزوج كان الولي
ان يفرق بينهما لان الزنا يستحق حقة في عقد لا يدل على الزنا بطل حقة
في عقد اخر واذا تزوج ابنته من رجل فذكر انه لا يشرب الخمر فوجد الاب شرباً
وكثرت البنت ففعلت لا رخي وابا البنت لا يشرب واهل بيته على اصلاح يترقب
بينهما ولو انتسب لزوج لها نكاحاً غير نسبه فاذا ظهر دونه وهو ليس بكفو حتى الفسخ
ثابت لكل وان كان كفواً حتى الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما احسن
فلا يفسخ لاحد ولو تزوجها الولي برضاها من رجل ولم يعلم انه غير كفواً فمعه علم انه
غير كفواً فلا خيار لها ولا للولي **ط** امرأة زوجت نفسها رجلاً ولم يعلم انه حر او
عبد اذن له في النكاح لا خيار لها ويكون الخيار للاولياء ولو ذكر الزوج انه حر فزوجها
منه ثم ظهر انه عبد كان له الخيار والمرأة اذان وجت نفسها رجلاً ولم تعلم المرأة
انه كفواً وغير كفواً ثم ظهر انه غير كفواً لا خيار لها **ط** زوجت نفسها من رجل على ان

الفسخ بعلم الكفاة لا عند
مخلص
في الفسخ من الزنا
مخلص
مخلص
الحمار عدم الحمار غير كفواً
وجت الزوج لها
لم علم انه حر او

الزوج من ثم ادعى رجل ان هذا عدي وصدقه الزوج يشبث لها حق النسخ الا ان كان زوج ابنته الصغيرة من رجل فظن انه يترك على ابقاء المجل والنفقة ثم ظهر عجزه عن ذلك كان للاب ان ينسخ لانه يحل الكفاة ولم يسطر حق لانه زوج على طلاق استه قامر الصغيرة اذ ان زوجها الاخ ففالت في صغرها وصيت ولا اخذ النكاح فلها ان ينسخ اذ ابلغت لان اسقاط الملق قبل النكاح لا يصح كالشفيع اذ قال المشتري اشترى فانه لا اخذ بالشفعة فله ان يأخذ الدار بالشفعة بعد الشراء لانه لا يشترى اسقاط الملق قبل النكاح لان حق الشفعة انما يثبت لرجل الشراء لا قبله **ف** للعالم كقول العرب الجاهل وكذا العالم العفيف كقول الجاهل الفخ والكفاة فيمن بين المولى بعثن بالاسلام لا بالنسب رجل ملك الف درهم وعليه دين الف درهم فزوج امرأة بالف درهم ومهر مثلها الف درهم جان النكاح وهذا الرجل كقولها المرأة اذ ان وصت نفسها بغير كفولها ان يمنع نفسها حتى يرضى الا وليا **خ** وفي فتاوى قاضي خان العاقلة البالغة اذ ان وصت نفسها ان لم يكن لها ولي يجوز وان كان لها ولي يجوز النكاح في ظاهر الرواية بغير كفاة وان كان وصت نفسها كفولا او غير كفولا انما اذا لم يكن للاب وليا حق الاعتراض وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز النكاح ان كان كفولا وان لم يكن كفولا يجوز والمختار في زماننا للفقوى رواية الحسن وهي اقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسن في المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعيد مكان الاحوط سد باب للزوج عليها من غير كفول قد مر ومنها رضا المرأة اذ كانت بائنة بغير كفاة ولا يملك الولي ايجابها على النكاح فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال الزوج ولم يملك المهر ولا الزوج فمكنت لا يكون سكوتها رضاها ولها ان ترد بعد ذلك وكذا لو لم يكن لها ان وجب جبري في او بنى محي وهو لا يجوز لان الرضا با الجهر لا يتحقق وان ذكر الزوج والمهر في الاستمارة مكنت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فمكنت قالوا ان وهبتها من رجل بقدر نكاحها لانها صيت بنكاح لا يسميه فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظ العينة موجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاحا لولي لانها ما صيت بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجارة مستقبله وان زوجها الولي بغير استمارة ثم اخبرها بعد النكاح فمكنت ان اخبرها به بالنكاح ولم يذكر المهر والزوج الصحيح انه لا يكون رضا كما اذا استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فمكنت كان رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي مر وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فمكنت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح او اخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل فبائنة تمنع الرضا وان سمي الولي رجلا في الاستمارة قبل النكاح ففالت بغير احتياج الى ذلك اذ كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها بغير احتياج الى ردة النكاح لان هذا الكلام محتمل فلا يطل به النكاح المنقذ

العلم كمنزلة الجاهل

زوجته بالشفعة

ملك من طهر النكاح رضا بالشفعة

وقبل النكاح يقع النكاح في انعقاد فلا ينعقد بالشك فالحاصل ان تسمية المهر والزوج والاستمارة شرط على الاصح بكون زوجها وابنتها مبلغها المهر فمكنت كان ذلك رضا لان الفخت امانة السرور وان بكت ان كان البكاء يخرج الزوج من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان اخذها السعال او العطاس حين اخبرها فلا اخذها السعال او العطاس قالت لا ارضى صح ردها وكذا لو اخذ منها ثم نزلت ففالت لا ارضى الرذل لان ذلك السكوت كان من اضطرار ولو فالت لها قبل النكاح ان فلا يتك خيطبك ففالت لا ارضى فاني لا اريد من زوجها مبلغها المهر فمكنت جان النكاح لان الرد قبل النكاح لا يرد على الردة بعده لاحتمال تبدل الحال ولو فالت بعد النكاح قد كنت قلت لا اريد فلا تملك رد على ذلك كيجوز النكاح بالشفعة زوجها فليها مبلغها المهر ففالت لا اريد الزوج او فالت لا اريد فلا يكون ردا على الصحيح لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الان واج فيكون رد الغلان وغيره ولو زوجها ولي ومرة ثم فالت لها في مجلس اخر ان اقواما يخبطونك ففالت ان لا ارضى بما تفعل فزوجها الولي من الاول ففالت ان يحس كاحد كان لها ذلك لان قولها انا ارضى به ينصرف الى غير الولي اذ ازوج البكر البالغة ثم اخلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلفظ النكاح فمكنت **ف** لا يرد ردت كان الفقل قولها كالمستعبر اذا ادعى ردة الودة بغيره وانكر المهر كان القول المستعبر لانه يمكن وجوب الضمان على نفسه كذا هذا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة سكر كان القول قولها وان اقام البينة كانت البينة المرأة على الرد او لا ففالت على الاثبات صورة ونية الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج اثباتا جازت العقد واثبات على الرد كانت البينة بنية الزوج لانها استنوي في الاثبات صورة وبينة الزوج تزوجت بلزوم العقد ولا يميز عليها وان كان الزوج دخل بها لم يصدق في دعوى الرد وان كان دخل بها كرها صدقت في دعوى الرد **ف** مسائل السكوت السكوت رضا في ثمانية وعشرين مسئلة احدها البكر زوجها وليها فعلت بذلك فمكنت كان سكوتها رضيا حتى تزوج زوجها الحب حال قيام الاب لا يكون سكوتها رضا **فصل** الثانية اذ اقتضى الولي مهر البكر فمكنت برى لان الزوج ان كان القاضي اوجبا الثالثة الشفعة الشفع اذ علمنا البيع فمكنت بطلت شفعة الرافعة اذا تراضوا في السر ان يظهر في العلانية بيع بغيره ثم فالت احداهما علانية وصاحبها حاضرانا قلنا كذا وكذا في السر وقد بدا لي ان اجعله بغيرا صحيحا وصاحبها حاضر لسمع ذلك فمكنت ثم تبايعا جازين وسكوت رضا وكذا عبد اسره المشركون فوقع بعد ذلك في شفعة المسلمين فوقع بعد ذلك في شفعة واحدة من الغنمين فباعه ومولاه الاول حاضر عند البيع فمكنت ولم يطلب ولا سبيل له على اخذ العبد السادسة البائع اذا بلغ له حتى يحسن البيع الى ان يقبض المثل فلو ان المشتري قبض والبائع يراه فمكنت ولم ينعقه من قبضه فذلك اذ لا بد من الشفعة في البيع وهو سكت ففالت ان من بالرق حتى لو ادعى الحرية بعد ذلك لا يسمع وقيل السكوت المعتبر عند

فمكنت او بكت

رد العين

اخلف

مسائل السكوت

التسليم الثانية اذ ارى عنده بيع ويشترى فسكت يكون ما دفن فان خلف لا باذن له
 في التجارة تحت في ظاهر الرولية ولكن لا يجوز بيع ذلك اليمين التاسعة وهب جارية
 من رجل وهي حاضرة فقبل وقبض بجزء الواهب ولم ياذن له الواهب بالقبض ثبت
 الاذن ولو قام الواهب قبل قبضه ثم قبضه لم يصح قبضه حتى يأمر بذلك العاشر
 اذا باع ببيعاً فاسكاً والبيع حاصر عند العقد فقبضه المشتري بجزء البايع ولم ينع
 من قبضه وسكت كان جائزاً بالقبض حتى يملك المشتري دفع العش اولها دى عشر
 رجل خلف وفيه لواء لا سكن فلما دارى وفيه لا سكن في دارى وفلان في
 دار الخلف فسكت الخلف بعد اليمين ولم يقل اخبر منها حب ولو لم يخرج
 فلم يخرج لا بحث الثانية عشر لما اذا كان للمشتري على عبد الذي اشتراه ببيع
 ويشترى وسكت فهو اخيار للبيع وابطال الخيار ولو كان للخيار للبايع لا يكون ابطلاً
 لخيار الثالثة عشر اذا ولد لولدان ولد ونفاه حين ولدت يصح النفي وكذا بعد
 الولادة يوم او يومين ولو سكت عن نفسه حتى مضى زيادة على هذا الزمان الولد واذا
 هتوع فسكت لزمنه الولد الرابعة عشر ام ولد جاءت بولد فسكت المولى حتى مضى
 يوماً او يومين من زمانه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك **ق** الخامسة عشر باع عقاراً وامرته
 اوله او بعض اقداره حاضراً ببيع وفيه النفا بغير بيعها ويشترى في ذلك
 زماناً ثم ادعى من كان حاضراً عند البيع ان العقار له ولم يكن للبايع لا يسمع دعوى
 المدعى لان حصونه عند البيع وتركت المان عنه اقرا كما منه انه ملك للبايع وجعل
 سكونه في هذه الحالة كالاخصاح بالاقترار دلالة قطعاً لاطلاع الفاسدة لاهل العوص
 في الاخصار بالناسخ **ف** وفي الجامع الصغير سكوت المالك فيما اذا باع رجل ملكه
 هو حاضراً لا يكون له ما يبيع وهذا في غير القارب **ك** **ف** السادسة عشر
 سكوت الصغير اذا بلغت بكر يكون رضاء ويطول خيار بلوغها وان بلغت ثلثاً لا
 يكون رضاً **س** السابعة عشر اذا انقضت على انسان فسكت المصغر وعليه ثبت الصلة
 ولا يحتاج الى القبول بخلاف الهبة الثامنة عشر اذا برأ مدبونه فسكت براءه ولو رد
 برأه براءه التاسعة عشر الاقرا اذا سكت المفق له صح الاحتار وبرأه براءه
 العشرون اذا وكل رجلاً ببيع عبده فلم يقبل وبرأه فذهب وباع جان ويكون قبوله كالوكان
 الحادي والعشرون اذا وقف على رجل معين وسكت الموقوف عليه صح ولو رد لا
 يبطل الثانية والعشرون سكوت من راي غيره شققة فسكت حتى سال ما فيه
 لم يضمن الشقاق الثالثة والعشرون سكوت من حلف لا يحرم فلان
 يعني علوكه فلان لحده من غير امر وهو سكت ولا ينها حنث الرابعة والعشرون
 سكوت ولي الصغير العاقل اذا ارى الصغير بيع ويشترى للمتميز فانه الحجر **ف** الخامسة
 والعشرون السكوت بعد البيع يكون رضاً بالعيب يريد به رجل فلو كان هذا العيب
 معيب فسمع قوله معيب واقدام مع ذلك على شراء كان رضاً بالعيب ان كان الخبير

لا سكن فلان دارى

سكت المصغر

سكت المصغر

علا فان كان فاسقاً لا يكون رضاً السادسة والعشرون اذا ارى من العبد وهو حاضر
 فسكت بعد العلم بالرضى ثم قالنا احتر لا يقبل قوله وكذا اذا دفعه بحاله وهو سكت
 بخلاف ما اذا اجره او عرض له على البيع او تزوجه فاسكوت ههنا لا يكون اقرا
 بالرق السابعة والعشرون اذا ارى من رجل فلم يقبل ولم يرد في جوة المولى
 فلما مات المولى بيع المولى بعض متاع المولى ونفاض دينه فهو قبول للصاينة
 الثامنة والعشرون الامر اذا سكت الموقوف اليه صح ويرد بالرد **ف** ولو تزوجت
 المرأة نفسها من غير كفوف فلو فسكت لا يكون رضاً فان قبض مهرها وجعلها
 كائناتاً وان خاصم الزوج في المهر والنفقة يكون رضاء على الاصح بزوج اليه
 البكر البالغة من غير كفوف فعلت بذلك فسكت فسكوتها لا يكون رضاء والمجد
 كالا بعد عدمه وعبر الاب والمجد ليس بولي في الاكحاح من غير كفوف لم يسكوتها
 رضاء كالزوجها الاجنبى من غير كفوف فسكت لا يكون سكوتها رضاء ولا بعد
 من النطق **ق** لاجنبية اقرا بدين وجك من فلان فقالت بالغان سيرة نوبه
 داني او تاني يكون ادنا في العرف **ق** لواليت لا يكون ذلك ادنى وان قالت
 ذلك البكر يكون توكيد كغيره استاذن مولاه في التزوج فقالت المولى انت اعلم لا يكون
 ادنى ولو قال ذلك البكر كان اذناً وقبولاً بزوج امرأة بغير اذنها فبلغها
 الخبر فقالت بالكر ثبت لا يكون احار على الاصح بكنز وجهها وليها فقالت بعد سنة
 حين بلغني الكاح قلت لا ارضى كان القول قولها ولو قالت بلغني الكاح فرددت لا
 يقبل قولها ولو بلغها الخبر وعندها قومت فقالت قد رددت حين بلغني الا الفهم لم
 يسمعوا متى لا يقبل قولها لان القوم اذ لم يسمعوا ردها كان الثابت عندهم
 سكوتها فيثبت الرضا رجل تزوج ابنة البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات
 زوجها فقالت ومرة الزوج انما زوجت بغير امرها ولم يعلم بالكاح ولم ترض
 ولا ميراث لها ولو قالت هي زوجتي بامري فكان القول قولها ولها الميراث
 وعليها العدة وان قالت زوجتي بغير امرى فبلغني الخبر فثبتت فلا مهر لها
 ولا ميراث لانها اقرت ان العقد وقع غير لانها اذا ادعت الكاح بعد ذلك
 لا يصح قولها لكان النكاح بكنز وجهها ابن عمها من نفسه وهي البالغة فبلغها فسكت
 ثم قالت لا ارضى كان لها ذلك لان ابن العم كان اميداً في نفسه وضولياً في جانب
 المرأة فلم يتم العقد فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزوج من نفسه فسكت
 ثم زوجها من نفسه جان رجل تزوج امرأة بغير اذنه فبلغه الخبر فقالت نعم ما صنع
 او بارك الله لنا فيها او لا حسنت او لا صابت كان اجازة الا اذ علم انه
 ليس قاله امر على وجه الاستعانة فلا يكون اجازة ولو لا بأس لا يكون اجازة
 ولو هناء القوم فقبل الغنية كان اجازة صبي تزوج بالبغلة وغاب فلما حضر
 تزوجت المرأة بزوج اخر ان لم يكن للصغير اباً وجد جان الكاح الثاني من المرأة

سكت المصغر

علا ولا يجوز

ما بعد اذنا

زوج ابن العم

سئل عن تزويج الصغير

لان عند الصغير لم يتوقف على هذا الوجه فلا يلحقه الاجازة وان كان الصبي اجاز
بعد بلوغه والمرأة تن زوجت بن زوج اخر قبل اجازته جاز النكاح الثاني وان كان الثاني
بعد اجازته الصبي ينظر ان كان النكاح في الصغير بمهر المثل او بما يتعابن الناس
فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفاً بعد اجازة الصبي بعد البلوغ وان كان
بمهر كثير لا يتعابن الناس فيه والصغير مات وجد فذلك لا يلحقه النكاح
عليه بمهر كثير فوقف عقل الصغير على اجازته فينفذ الاجازة قبل البلوغ زوج
ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقيل اب لابن بغير امه ثم ماتت اب الصغيرة
قبل الاجازة بطل النكاح الوحي اذ ان وجع البنت فرضت بقلبيها ولم يظهر الرضا بلفظها
كان لها ان تزده بعد ذلك لا يثبت الرضا بالقلب انما المعتبر في البنت الرضا بالكلام
او الفعل الذي يدل على الرضا نحو التمسك من الوطى وطلب المهر او قبول المهر
دون قبول الهدية واذا سال الشهود من رضاها بالنكاح ولم ينظروا الى وجهها
فانكرت الجارية الرضا لا يجوز له ان يشهد وعلى رضاها حتى ينظر والى
وجهها وبما لو انها فان نظروا وسكتت وكانت بكراً جاز ان يشهدوا وان كانت
ثيباً فلا بد من الاجازة بالقول الصبي المراهق اذا تزوج بغير امه امراً او ذكراً
بما يبلغ الاب فرد نكاحه لا يجب على الصبي حد ولا عقوبة ما لم يحد فلكان الصبي
واما العقل فلا يلحقه المان زوجت نفسها منه مع علمها ان كان نكاحه لا ينفذ ففرضت
بطلان نكاحها واذا تزوج الصغير والصغيرة بغير اذن المولى فبطلان نكاحهما
حتى يجبر بعد البلوغ والعبد والامته اذا تزوجا بغير اذن المولى ثم اعتقا جاز
نكاحهما من غير اجازة **ف** اذا مات زوج البكر بعد ما خلاها قبل ان يدخلها زوج
كاتب الزوج الابكار وكذا اذا وقعت العدة بين العتبت امرأته تزوج كاتر الزوج الابكار
وكذا لو زالت بكارتها بوثبة او طفرة او عقيس او جرح في اللبشماء او بنائين زوج
كاتب الابكار ولو زالت بكارتها بنكاح فاسد او جوعت بشبهة **ب** تزوج كاتر الزوج الشيخ
صغير تزوجت نفسها من رجل ثم بلغت فدخل بها بعد البلوغ لو صاها يكون اجازة
وكذا لو خلاها بغير رضاها **فصل في نكاح المماليك** لا يجوز للعبد والمدين والمكاتب
ومعتق البهوض ان يتزوجوا بغير اذن المولى وكذا الامته والمدينه والمكاتبه وامه
الولد لا يبيع نكاحاً حتى يغبر اذن المولى **خ** ويجوز نكاح المولى على العبد بغير اذنه
وان كان كسراً كما يجوز نكاح الامته **و** للمولى ان يحرم عده وامته على النكاح والمكاتب
والمكاتبه لا يجوز تزوجها من غير رضاها ويملك المكاتبه تزوج امته ولا يملك
تزوج العبد الاب والمدين والوحي والقاضي والمكاتب والشريك المفاوض يملكون
تزوج الامته ولا يملكون تزوج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون و
المصناب والشريك بشرطه العنان لا يكون تزوج الامته ولو تزوج الاب والوحي امته
الصبي من عده لا يجوز ولو تزوج الرجل امته من عده يجوز ويجب المهر ثم يقط

ما يصح من قبل الاجازة

سئل عن الرضا بالنكاح

مطلب سئل عن تزويج الصغير المراهق او العبد

ما تزوج البكر بمهر فخلاها على الرضا

زوج امته عده

وسمها

مطلب هم جد زوج امته على ان

بدأت المرأة او الزوج

تزوجت من غير اذن المولى فاجاز

اولاد المولى من غير اذن المولى

وصية المهر للمهر المأذون

زوج المولى على المهر

ونفقتها على المولى رجل تزوج امته من عده على ان امرها بيده ان بدأ المولى ففالت
زوجتها منك على امرها بيده اطلقها كما اراد فقال للعبد قبلت صار الامته بيده وان
بدأ العبد ففالت من زوجتي منك على امرها بيده فطلقها كما اراد فزوجها لم يصير
الامر في بيده وعلى هذا لو تزوج امرأة على القاطن او على امرها بيده فطلقها ففالت نفسها
كما ان لا يقع الطلاق ولا يصير الامر بيدها ولو بدأت المرأة ففالت زوجت نفسها
منك على ان طالق او على ان امرى بيدي طلق نفسها كما اراد فقال الزوج قبلت
وقع الطلاق وصار الامر في يدها ومطلقة الثلاث ينبغي ان يقول هكذا حتى يقطع الحجب
الحلل ولو قال الزوج تزوجتك على انك طالق بعد الزوج وعلى ان امرى بيديك
بعد الزوج ففالت المرأة قبلتها والامر بيدها اذا اذن الورثة للمكاتب بالنكاح
جاز امته تزوجت بغير اذن المولى فاجاز المشتري ان يدخلها الزوج جاز النكاح و
ان لم يدخلها لا يجوز حتى لو كانت الجارية من ذوات رحم محرم من المشتري
يجوز النكاح في الوحيين وفي العبد يجوز مطلقاً والمكاتب لا يرث كالمكاتب بالشرأف والوارث
كالمشتري حتى لو وطئ المحب ثم ورثت الابن واجاز جاز وان لم يظأ لا يجوز
اذا تزوج امه ولد من رجل فولدت ولداً من الزوج فحكم ولدها حكمها بعتق
موت السيد من رجل تزوج بامته العنق وبهاها الفضولي ثم تزوج حرة ثم اجاز
المولى نكاح الامته لا يجوز اذن لعده ان يتزوج بدينار فزوج بدينار بين
لا يجوز النكاح عبد طلب من مولاه ان يتزوج معه ففقتة والى فتق ان ياذن له
بالزوج فاذا ن له فزوج هذه المعققة **ب** ويجوز نكاح العبد على العبد كاح
باذن المولى ببيع فيه وما يجب على المكاتب والمدين سعيان في ذلك وما يجب على
العبد بغير اذن المولى يوجد بعد العتق **ق** وليس للرجل ان يزوج عبد امته الصغير
وله ان يزوج امته والمدين بمنزلة الاب ومن زوج امته فليس عليه ان يزوجها بنت
الزوج لكنه يحرم المولى ويقال له متى ظفرت بها وطيتها فان بواها ساسامه فله ان
يسقط مهرها ويطل السوية وان تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال له المولى طلقها
فليس باجازه وكذا لو طلقها وكذا لو طلقها بطلقة رجعية ففقت
اجازة والاذن في العنق للمولى الامته واذا تزوج عبد امته بغير اذن المولى ثمة
اعتق وقد النكاح ولو تزوجت ودخل بها الزوج ثم اعتقها المولى جاز النكاح و
المهر للمولى ولو اعتقها ثم دخلها فالمهر لها **خ** **فصل في الوصية بالنكاح** الوكيل
بالسواة من قبل المرأة كالوكيل بالبيع ومن قبل الرجل كالوكيل بالشراء حتى يظهر
في حق نقصان المهر وكما **ق** نجل ابن ولا ينفذ فأكراه الاب لابن على ان يملك
في تزوج ابنته فقال الابن من ان تزوجت ابنتي ابي ارمه حرة خواجه كن فذهب الاب
وتزوج ابنته الابن لا يصح هذا النكاح لانه لا يبرأ بهذا الوكيل في حالة العتق
فلا ينفذ اخيه البنت التي اراد ان يزوج من فلان ففالت بطلان فلان فانها
الم قال لا ارى في ذلك العلم بذلك ومن زوجها جاز نكاحه لانه كالوكيل فلا سعة

او كابت

المكاتب

سئل عن تزويج الصغير

وصية المهر للمهر المأذون

زوج المولى على المهر

قبل العلم بالغة وكنت رجلا بن وبعها من فلان بالف درهم فن وجهها الوكيل بخمس مائة
فلما احببت ذلك قالت لا ينبغي هذا لاجل نقصان المهر فقبل لها الا يكون منه الاماء
يريدك فقالت رضيت بجوز النكاح لان قولها لا ينبغي ليس يرد النكاح فاذا رضيت
بعد ذلك فقد صادق اجازتها عقدا موقوقا ففخت الاجارة وكل رجل يزوج فلانة
فمن وجهها الوكيل مع نكاح الوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشترى لنفسه لا يكون
مشترا لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كانه اشتراه
لنفسه ثم باعه لان ملك الباعين مما يقبل الا انتقاله الى غيره وهذا المعنى لا يمكن
تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول بمثل الشراء لنفسه
فلوان الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فن وجهها من
الموكل جان تزوجها اياه من قبض كل سانه فقال رجل الكون وكيف كنت تزوج ابنتك
فلانة فقال للريض بالفارسية انك اري ولديز على ذلك لم يصبر وكيف فلوز وجهها
لا يجوز ولو وكل رجلا بان تزوجه امرأة فن وجه الوكيل ابنته ان كانت
الابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبرى فذلك ولو وكل الوكيل
اخذ جان والوكيل من قبل المرأة اذ ان وجهها من ابنته وابنته لا يجوز الوكيل بالنكاح
من قبل المرأة اذ ان وجهها من ابنته ليس يكون لها الا بيع على الصحيح وان كافوا الا انه اعني
او صبي او معشوم فهو جائز وكذلك اذا كانت كذلك اذا كان حفيضا او عتيقا
ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأة فن وجه عياله او شلاء او رققاء او مجنونة او
صغيرة تجامع او لاحقة او امته مسلمة او كناية جان ولو وكل رجلا ان يزوجه
امته فن وجه حرة لا يجوز وان زوجه مكاتبه او مدبرة او امه ولد جان لان في
النكاح كالاتمة **ف** امرأة وكنت رجلا بان تزوجه من نفسه فقال من زوجت فلانة
من نفسي يجوز وان لم يقبل قبلت رجل وكل رجلا بان يجتنب له بنت فلان فياء الوكيل
الابن للمرأة وقا له هب بنتك فيقال لا لب وهبت ثم ادعى الوكيل انك اردت
النكاح لو حكى ان كان هذا القول من الخاطب يعني الوكيل على وجه الخطبة ومن لا لب
على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينعقد النكاح بينهما اصلا فان كان على
وجه العقد لا ينعقد الوكيل للوكيل وكذا لو كان الوكيل بعد ذلك قبلت او مالى
قا له هب فلان فقال لا لب وهبت ما لم يقبل الوكيل قبلت لا يصح **خ** جرت
العادت بين الناس ان في مجلس العقد يقولون رجلا ان هذا وكيل المرأة
بالنكاح وعقدوا لا يجوز للسامعين ان يشهدوا ان هذه منكوبة لان بذلك
القول لا تثبت وكالعدم الدعوى وقضاء القاضي لكن اذا عقدوا ثم حصل
لهم العلم بانته وكيله جاز لهم ان يشهدوا ان هذه منكوبة لانه عاين ذلك
العقد ولو حصل الشهود العلم بالتسامع بانته وكيله ثبت الوكالة ايضا لان النكاح
كما ثبت بالتسامع فالوكالة بالنكاح تثبت بالتسامع ايضا **ق** رجل ارسل رجلا ليخطب
له امرأة بعينها فن وجه الرسول ونزوجه اياه جاز لانه امره بالخطبة بالعقد ولو

مطلوب
وكل لزوم فلا تنه وجهها الوكيل مع
وكيل المرأة ليعمل كوكيلها في البيع

زوج الوكيل ابنته اه

زوج الوكيل ليركنه امره امرأة
او حرة وقد وكلت زوجها

ثبت الوكالة
النكاح بالتسامع

وكل رجلا ان يزوجه فلانة وفلان فانها جاز ولا يبطل الوكيل بهذه الحالة وان وجهها
جميعا في عقدة لم يحسن واحد منهما كما لو وكل رجلا ان يزوجه امرأة فن وجه امرأتين
في عقدة اذ اوكلت المرأة رجلا ان يزوجه من وجهها على مهر صحيح او فاسد
او وجهها من رجل بالشهود فهو جائز وان تزوجت المرأة قبل ان يزوجه الوكيل
يجوز الوكيل من الوكالة انما له ان يزوج قالت لرجل اني اخطعت من زوجي فاذا فعلت
ذلك وانقضت عدتي فن وجهي فلانة جاز ذلك على ما قالت اذا وكلت المرأة والرجل
رجلين بالتزويج او بالخلع او بالعتق على مال ففعل احدهما لم يحجز ولو وكل رجلين
بطلاق او عتاق بعين مال ففعل احدهما جاز الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك
قبض المهر للمرأة وكذلك في الكسرة الا لا حب والمجد فالتمار يمكن قبض مهر الكسرة
اذا كانت بملك استحقا كاتمة وكنت رجلا في امورها فن وجهها من نفسه لا يجوز
لانها لو وكلت بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فيها **و** وكل رجلا لزوجته امرأة
بأية على ان العجل عشرون والموكل ثمانون ففعل الوكيل العجل ثلثين لا يصح العقد ويجوز
موقوقا على الاجالة فان اقدم الزوج على التزويج ولم يعلم بما صنع الوكيل لم يفسد
العقد وان اقدم مع العلم بذلك يكون اجارة امرت رجلا ان يزوجه على الفين
فن وجهها على الف فدخل بها ولم يعلم فلها ان ترد النكاح ولها مهر مثلها بالفا
ما بلغ لان عقد النكاح لم يقع على الفين **ق** وكل ان يزوجه امرأة كذا فاسكا
فن وجه امرأة كذا جازين لم يحجز بخلاف البيع الوكيل من جانب الزوج لا يبطل بالمهر
الوكيل بالتزويج اذا ضمن لها المهر وادى ان كان الضمان بامر يجمع عليه والا فلا
بخلاف الوكيل بالخلع فان الامر بالخلع امر بالضمان ويجمع عليها قبل الاداء كالوكيل
بالشراء **ح** وكيل المرأة اذ ان وجهها او الامة اذ ان وجهها او الصغيرة بمهر
مسمى ثم ان الوكيل والامه ابن أو الزوج عن كل المهر وعن بعضه بشرط
الضمان على نفسه لم يصح العتبة والامه انما ان يحصر المرأة اذا كانت بالغة و
شرط الضمان باطل لانه لو كفل عن المرأة وقا لك اكر من رضا نهد وانشاء
من ضمانهم من شئ ما كان يتام فبطلان الكفالة ظاهر كرجل قال لا خزان
اخذ فلان ماله عليك من الدين فانما ضمان بذلك وان اراد الكفالة للمرأة
فقال كبر من ان تطلب كند من ضمانهم ويراه ان مال خويش درهم ففقد كفالة
للرأة وهي غايبة فلا يصح الا ان يسلها حاضر المرأة في المجلس والحيلة لهذا ان كانت
كبيرة ان يقود الوكيل والوكيل ان المرأة امرتني بالعتبة والامه وان انكرت ذلك
واخذت منك بغيب حق فانما ضمان بذلك فيصح هذا الضمان وان كانت المرأة صغيرة
فالو الحيلة في ان لا يكون الزوج مطا بيا لاجتماع ان يقول لا لب وقت عقده
النكاح بالفارسية وحقن خويش فلانة لا يبق ابن في دادم ليعز ان درهم بياك يا قصد
درهم تزويج ذلك وجه هذا الكلام للاستثناء كانه قد تزوجت ابنتي بالف
درهم الاتصفاة فيصح ذلك عند الكل وكذلك الوكيل وحيلة اخرى ان يشترى

وكلا
تزوج الا قبل الزوج

وما لا
ما يجوز مباشرة الوكيل

زوج الوكيل ليركنه امره

مطلوب
ضمان الوكيل المهر

مطلوب
في نفقته النساء

اب الصغيرة من وجهها بعد الكاح عرضا قليل القيمة بمقدار يرى ان يحيط عن مهر الصغيرة
فيصير الاب مستوفيا ذلك من مهرها بمن العرض رجل قال لا غير من وجه ابنتي
هذه رجلا يرجع الى علمه ودينه مشورة فلان فن وجهها رجل هذه الصفة من غير
مشورة فلان جان لان عرض من المشورة ان يكون الكاح بمن كان هذه
الصفة فاذا حصل العرض لا حاجة الى المشورة ولو وكله بان يزوج امرأة
على الف شاهية فزاد يتوقف العقد وان بعد الزيادة من مال نفسه فان دخل
بها قبل العلم بالزيادة فهو على خياره وان فارقها وقد دخل بها فلها الاقل من مهر
المثل والمسمى ابن العم اذا سقى زوج القيمة الصغيرة من نفسه جان ولو
قال ابن العم للكبير اني اريد ان ازوجك من نفسي فكنك فزوجها جان
ولو تزوجها قبل الاستيلاء فبلغها الخبر فكنك لا يجوز وكذلك اذا فسخ
بالرضا **خ** رجل تزوج رجلا امرأة بغير اذ لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا
العقد لعاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالعقل وهو
الفضولي اذ ازوج امرأة رجلا بغير اذ لم يكن **ق** فسخ الفسخ وكذا لو تزوجه
اخت المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسخا للاقل وعاقدا يفسخ بالقول ولا يفسخ بالضر
وهو الوكيل رجل وكل رجل لزوج امرأة بعينها فن وجه تلك المرأة وخا جاب
عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوجه اخت تلك المرأة
وخطب عنها فضولي فان هذا الوكيل لا يفسخ العقد الا بالعلم وعاقدا يملك الفسخ بالفعل
ولا يملك القول وصورة رجل تزوج رجلا امرأة بغير امره ثم ان الزوج وكله
ان يزوج امرأة بعد علمها فن وجه اخت تلك المرأة يفسخ كاح المرأة الاولى
ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يفسخ فسخه وعاقدا يملك الفسخ بالقول والفعل
جميعا وصورة رجل وكل رجل لزوج امرأة بغير عيبتها فن وجه امرأة خا جاب
عنها فضولي فان فسخ الوكيل ذلك العقد صح فسخه ولو تزوجه اخت تلك المرأة يفسخ
العقد **ق** والفضولي في باب الكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل
في الكاح الموقوف بملك الرجوع قولا او فعلا رجل وكل رجل بان يزوج امرأة
فن وجه امرأة بالغة بغير اذ فها وزوجها ابوها فلم يبلغها حق يقضي الوكيل
الكاح قولا او فعلا بان يزوجها خنثى ولو كان فضوليا والمستد بها لا
يملك فضوليان زوجه رجلا وامرأة يتم عقدا ثانيا فالزوج بالخيار في اجازة ابها
شاه فان كان العقدان برضا احدهما لم يكن الاخر الاجازة لان الاول يفسخ الثاني
في حق من رضي به فضولي زوج رجلا خمس سنوة في عقد متفرقة فللزوج ان يخيار
ان يمسك متفرقة ويخار في الاخرى بخلاف ما لو تزوج الرجل خمس سنوة في عقد متفرقة
بغير رضا هن لان اقامه على كاح الحاشية ينضم نكاح الا ربع دلالة لانه
يملك بعض النكاح صحيا فيملك الفضل دلالة والفضولي لا يملك نفسه صحيا فذلك
دلالة **خ** اعلم ان الاجازة ملحق بالوقوف دون الفسخ والعقد انما يتوقف

زوج الكسوف

ان لم تزوج منه

العاقد والاربع

زوج فضولية

زوج غير من

اذا كان بخير زمان وجوده اما اذا لم يكن فلا يتوقف بل يطل وهو بمنزلة ما لو تزوج الكاتب
عبد امرأة فترعت في خان العقد لا يحسن لانه لم يكن بخير زمان وقت المباشرة فلان العقد
النافذ من جانب اذ اظهر على غيرنا فله الجانبين برغمه ولو طرأ موافق فاعلى نافذ من احد
الجانبين لم يرفع بانه رجل وكل رجلا بان يزوج امرأة فن وجهها اياه على خصلين دينارا
باذنها او بغير اذ فها فترعت وجها بخصلين بغير اذ فها فترعت الاول فان اجاز به جان وبطل
الثاني لانه الاول كان نافذا من وجهه **ق** وسعد كاح الفضولي موقفا كالباع اذا كان
من جانب واحد اما من جانبين او فضوليا من جانب اصيبك من جانب فلا اما الفضولي
من جانب اصيبك من جانب فبان تزوج امرأة بغير امرها رجلا وقبل الرجل واما
من الجانبين فهو ان يقول اشهد والى تزوجت فلانة من فلان وهما غايبان
بغير امرها هذا لا ينعقد والفضولي من جانب اصيبك من جانب بان يقول
الرجل اشهد والى تزوجت فلانة وهي غائبة ولم يقبل منها **خ** فالحاصل
انه يتوقف في كاح واحد ليس بفضولي من جانب بوقف كاح فضولين او
فضولي واصيبك على الاجازة **ق** **المهر** اقله عشرة دراهم او ما قيمته عشرة
دراهم ولا يجوز ان يكون الاملاك فان سعى اقل من عشرة وان سعى غيره فالمسعى
عند الوكيل او موت احدهما يجب وان طلقها قبل الدخول لزمه نصفه **خ** فله مهر
نوعان مسمى وهو مهر المثل فالمسمى مقدار بعشرة دراهم او شئ يبلغ قيمته
عشرة اما مهر المثل فهو مهر مثل ما اشترتها قيمته في وقت العقد
من جهة ابتها اخواتها لايها واما لاسها وعماقها وبناضن ولا ينظر الى مهراتها
وخالاتها **ط** ويعتبر بقرابتها في بلدها متريا وبها في جمالها وعقارها وماله ونفسها
وحسنها وعصرها ودهنها وبكارتها وقباها ويختلف باختلاف هذه الاوصاف
فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه فان لم يوجد من قواها مثل خالها فن
الاجابة بتحصيلك للفضول **خ** فالحاصل ان للمهر لا يكون الا من مال وان سعى ما لا
يجهل لا يحسن بان يتزوج امرأة على دابة او بغير كان لها مهر المثل المثل المثل المثل
لان التسمية لم يصح وكذا لو تزوجها على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج
امرأة على عبد او ثوب هن ويصح التسمية ولها الوسط من ذلك ولا يجب
مهر المثل والزوج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها
قيمة الوسط ولو تزوجها على كس خنثى ولم يصف كان له الخيار وان شاء اعطاها
كسها وان شاء اعطاها قيمة الوسط ولو وصف الكس فقال وسطا او زيدا
كان عليه تسليم الكس ولو تزوج على ثوب موصوف خنثى وان شاء اعطاها
ثوبا من ذلك النوع وان شاء اعطى القيمة ولو تزوج على اصبين من هذه الدار
لها الخيار ان شاء اخذت الدار وان شاء اخذت مهر مثلها لا يبر ادعى قيمة
الدار وان كان مهر مثلها اكثر ولو تزوج امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلها
الثوب ودرهاك وان لم يبين الثوب حتى بلغت قيمته عشرة دراهم فلها الثوب

محل
العقد انما يتوقف لكان له مهر زمان

المهر

مهر
تزوج امرأه على ثوب ثمانية

ودرهما من ثمن قيمة الثوب يوم العقد ولون تزوج امرأة على ثمن عشرة دراهم
ولا يساوي عشرة دراهم مضروبة كان لها ذلك ولا يجب الزيادة **ق** ولو كان هذا في
السرة لا يفتح ولون تزوجها على ثوب قيمته عشرة دراهم فصار ثمن قيمته ثمانية قبيل النكاح
فليس لها غير والمهر المسمى انواع ثلاثة منها ما هو مجهول الجنس والوصف كمالو
تن وجها على ثوب واحد فلها مهر المثل وان لا يصح ما فيه من الغرر والخطأ وقد
بيننا الفاو وكذا لوتن وجها على ما في بطن جاريتها او غنمة او على ما يثمر حمله العام ونوع
هو معلوم الجنس مجهول كمالون تزوجها على عبد او فرس او بقرة او شاة او ثوب
مروى بحبل الوسط ان شاء وى عنه وان شاء لذي قيمته والوسط من العبد
عبد قيمته ان يعون اذ لم يسم الا بغير وان سمى خادما بغير قيمته حسون دينارا
وذلك قيمة الغرة ونوع هو معلوم الجنس والصفة كمالون تزوجها على مكمل او
موزون موصوف في لزمة صحة السمية ويلزمه تسليمه ولون تزوجها على بيت
ينظر ان كان النجل بدوكا فلها بيت من شعر وان كان بدوكا في عرف فلها البيت
المسمى من المدة لا المبلغ ولون تزوجها على الف وكلما منها فلها مهر مثلها لا ينقص
عن الالف فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الالف ولون تزوجها على الفين
ان كانت سلبية على الفان كانت قيمة صح الشيطان ولون تزوج امرأتين على الف
واحد بها لا يحل نكاحهما كان جميع الالف التي صح نكاحها ولون تزوجها على هذه
الاقواب العشرة فاذا هي احدى عشرة ان كان مهر مثلها احدى العشرة او زيادة
فلها اجود العشرة وهو الاصح ولو وجدت الثياب تسعة لا غير وهو بمنزلة
ما لوتن زوج امرأة على عشرين فاذا احدها حتر ولون تزوجها على هذه الاقواب
العشرة العشر ويز فاذا هي تسعة فلها تسعة وثلاثة اخر هر وى وسط ولون تزوجها
على اربعمائة دينار على ان يعطيها بكل مائة دينار خادما بغير عبته فالشرط باطل
ولها مهر مثلها لا يرب على اربعمائة ولا ينقص من اربعة خدام او اساط ولون تزوجها
على ان يخدم الخادم الزوج ما عاش فان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم او اكثر
فلها الخادم ولا خدمته على الخادم للزوج وان كان اقل من قيمة الخادم فلها مهر
مثلها الا ان يشاء الزوج ان يسلم لها من غير خدمته ولون تزوجها على حجة كان
لها قيمته حج وسط ولون تزوج امرأة على غنم بعينها على اوصافها الى كان لها المصروف
استخانا **ظ** ولون تزوجها على جانبيه سبلي على ان يكون ما في بطنها لمكون الحانية
وما في بطنها لها اجل له امرأة الف درهم بمزيج فخر وجها على ان اخذ ذلك
عنها كان لها مهر مثلها وانما اخير باطل تزوج امرأة على الالف التي لم على فلان
جان النكاح وله الخيار ان شاءت اخذت الن زوج بالالف وان شاءت اسعد المديون
ويأخذ الزوج حتى يوكها بقض الدين من المديون ولون تزوجها على ان ابرافدا
مما عليه يبري فلان ولها مهر مثلها على الزوج امرأة على قراح على الف عشرة اجرة
فاذا هي خمسة اجرة كان لها الخيار ان شاءت اخذت القراح كما هي وان شاءت

المهر انواع

عن الفين ان جعلته

على زوج او جارية

على العالقي
لدى فلان

تزوج

اخذت

الذين تقيمة عشرة اجرة مثل هذا القراح ولون تزوجها على مائة درهم على ان يسوق
بذلك اليها عشر من الدار الاى مطبق من استخانا ولون تزوج امرأة على طلاق امرأة
لها مهر على دم عدل عليها او على ان يعطيها الفدران او على ان ينجها كان لها مهر
المثل ولون تزوجها وهو حتر على ان يخبر منها سنة كان له مهر مثلها ولون تزوجها
على خدمته حتر اخبر سنة فخره ذلك الحتر كان لها غير الخدمة ولون تزوجها
زوجتك ابنتي هذه على ان تن وجني بشك فلانة جان النكاح وكل واحد منهما مهر
مثلها كمالون تزوجها على ثوب يساوي عشرين درهما كان لها مهر المثل ولون تزوجها على
هذا العبد فاذا هو حتر او على هذا الدار من الخل فاذا هو حتر او على هذا الشاة فاذا هي حتر
و على هذه الشاة الذكية فاذا هي ميتة كان لها مهر المثل ولون تزوجها على
هذا الحتر فاذا هو عبد او على هذا الحتر فاذا هو شاة او على هذه الشاة الميتة فاذا
هي ذكية او على هذا الحتر فاذا هي حتر ان لها المثل اليها هو الصحيح ولا جمع بين مال وغير
مال فلو تزوجتك على هذين العبدين فاذا احدهما حتر او على هذين الذنين
من الخل فاذا احدهما حتر او على مال او كان يساوي عشرة دراهم فان كان لا يساوي
عشرة دراهم بكلها عشرة لا غير ولو اشار الى مالين وقا لستين وشكك على هكنا
العبد او على هذا العبد واحد هما او كس والآخر ارفع ان كان مهر مثلها الاوكس
او اقل منه قلها الاوكس وان كان مهر مثلها الارفع قلها الارفع وان كان اكثر
من الاوكس واقل من الارفع كان لها مهر المثل لا يزداد على الارفع ولا ينقص عن الاوكس
وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس اقل من المتعة فان اعتقت المرأة
او كسها قبل الطلاق ان كان مهر المثل مثل الاوكس واقل منه جان عنقها في الاوكس
واذا اعتقت الارفع فان كان مهر مثلها او اكثر من قيمته جان عنقها وان كان اقل
منها لم يجز ولا يجوز عنقها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال ويجوز
في الاوكس فان اعتقها الزوج جميعا جان عنقها فيها ويضمن قيمة ابها شاء وان اعتقها
المرأة قبل الطلاق فلها مهر مثلها عتق ولون تزوج امرأة على خادم بعينها نكاحا فاستأ
ودفع الخادم اليها فاعتقها قبل الدخول فاعتق باطل وان اعتقها بعد الدخول
فاعتق جائز ولون تزوجها على الفان اقام لها على الفين ان اخرجهما من بلدها
او على الفان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة الشرط الاول جائز وان وافق
الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يرب على الالفين ولا ينقص
عن الالفين ولون تزوجها على الف حالها والعين المستنة ان كان مهر مثلها يبلغ
الف درهم اختارت ما شاءت ولون تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا اشترى فيه
كان لها مثل ذلك الرق سمكا ان كان يساوي عشرة دراهم وان تزوجها على ما في
هذا الرق من السمن فاذا اشترى فيه كان المهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء اخذ
من خلاف الجنس ولون تزوج امرأة بالالف على ان يبرها ولا يبره كان النكاح بالالف جائزا ولها
مهر مثلها اقل واكثر ولون تزوج امرأة على عبد فاذا هو حتر او مكاتب او لم الولد

على طلاق امرأة

على الخدم او على
فاذا هو حتر

او على ابنتي
سروى الشك

اعتق العبد المهر في النكاح الثاني

على عبد فاذا هو حتر

والمرأة يعلم بحال العبد ولم يعلم كان لها قيمته العبد ولو تزوج امرأة بالف درهم
ثم جدد النكاح بالف درهم لا يلزمه الاثنية ومهرها الف درهم لا يضاف
ليست بزيادة لفظا لو ثبتت الزيادة انما سب في ضمن النكاح فاذا لم يصح النكاح الثاني
لم يثبت ما في ضمنه امرأة وهبت مهرها من زوجها ان الزوج اقرب من يدي
الشهود ان كان لها عليه كذا وكذا من المهر يصح اقراره اذ قبلت ويجوز على انه زاد
في مهرها وان زيادة في المهر بعد هبة المهر جائز لكن لا بد من القبول لان الزيادة
في المهر لا يصح من غير قبول المرأة قال كذا امرأته ان اقررت بمهر كذا فانت
طالق ثم اراد ان يقر وهو صحيح فان المرأة بيعت شيئا من مهرها بمقتضى ما بين يدي ان
يقبلها من المهر بعد المرأة فيقتل على نفسه لها بشئ البيع بحث في يمينه وان كان
الزوج مريضا لا حيلة له في ذلك قال كذا امرأته ابرأني عن مهر كذا حتى اهب
لك شيئا فابرائته وابي الزوج ان يهب لها شيئا لا يبرأ الزوج من المهر تن زوج
امرأة بالف على ان كل الحلف من اجل ان كان التأجيل معلوما يصح التأجيل و
الا لا واذا لم يصح التأجيل بقي من الزوج فيجعل قدر ما يبار به اهل البلد و
يؤخذ منه الباقي بعد الطلاق او بعد الموت ولا يجزئ القاضي على تسليم الباقي
ولا يجزئ ولو ان اخا واخا وشا وادار من ابيهما فزوج الاخ امرأة
على بيت يمينه من ذلك التار ثم مات الزوج ولم يرض الاخت بذلك فيقسم الدار
بين وراثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت
للزوجة بمهرها وان وقع في نصيب الاخت فقيمة الزوج في تركته الزوج كما لو تزوج
امرأة بعد واستحق العبد من يد المرأة كان لها ان تزوج بقيمة العبد على الزوج
رجل تزوج امرأة على ثياب موصوفة الطول والعرض والرفع الى اجل معلوم
فاعطها قيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة واصل هذا ان كل ما جاز التمس
فيه قلها ان لا تأخذ الا المسمى وما لم يجز فيه السلم كان للزوج ان يعطيها القيمة
والسلم في الثياب جائز اذا كانت مؤجلة ولا يجوز بدلها الاجل فلما ان يعطيها
القيمة الا في المكبل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة
لان المكبل والموزون يصلح مهرًا وتمك من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف
وان صلح مهرًا الا ان الثوب يتعين بالغيبين فكان بمنزلة الغيبين حلقا ان
لا يتزوج امرأة الا بالاجل بعد درهم فزوج امرأة بالاجل درهم واكمل القاض
لها عشرة اجبت في يمينه وكذا لو ارادها الزوج بعد ذلك على مهرها ولو كانت
تزوجت على مهره وهي امته لم يفسد ذلك ان كان بالعتق والنكاح باطل
قال كذا امرأته تزوجت على ناقة من ابله هذه لها مهر مثلها تزوج امرأت
بالف على ان ينفقها ما يتيسر له والبقية على سنة كان الالف كلها الى سنة الا
ان يتم المرأة البقية انه يتيسر لها منها شيء او كلها فاخذها تزوج امرأة على بيت
او خادم يعتبر قيمة الفداء والخص على الخنارق ولو تزوجها على الف و

الزائد من المهر لا يصح من قبل المرأة

وهو باطل

لا يجزئ من المهر

على ثياب او ثياب او ثياب

كرامتها

كرامتها او على الف وان يجدي لها هدية فان اكرمها او اهدى هدية فيها ونفت وان
لم يفعل فلها مهر مثلها الا ان يكون اقل من الف لا ينفذ من الحلف وان طلقها قبل
الرجوع بها فلها نصف الف **ع** رجل بعث الى امرأة متاعا وهدايا والمرأة عوصا
بذلك عوصا وزفت اليه ثم وفقت فادعى الزوج الفاعارية واراد ان يسترد ما دفع
ليست ذلك واحد منها ما اعطى ولو لم تبعث المرأة اليه لكن بعث اليه ابوها متاعا بعد
ما بعث الزوج متاعا ثم قال الزوج الذي بعثته من المهر فالف فقول مع العيين
فان حلفت قائم والمرأة ترد المتاع ويرجع لما بقي من المهر وان كان كان شيئا مثلياً ردت
على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثلياً لا يرجع الى الزوج بما بقي من المهر واقما الذي بعث
ابو المرأة ان كان هالكاً لم يرجع على الزوج بشيء وان كان قائماً ان بعث من مال
نفسه يرجع وان بعث من مال ابنته برضاها لا يرجع **ح** رجل تزوج ابنته فاشهد
انني زوجت فلانة من فلان بالف درهم على ان علي في مالي الف درهم ودرهم فلان
يريد به الزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان المهر كله على الزوج و
هذا ضمان من الاجب بالف فاذا قبل الزوج ذلك صار كانه امرء بالضمان حتى
ثبت له حق الرجوع عند الاداء اذ ان رجعت المرأة نفسها ولها مهر معلوم كان لها
ان تحبس نفسها لاستيفاء المهر فان كان في موضع محل البعض ويترك الباقي في
الوقت الى وقت الطلاق او الموت كما هو عرف ديارنا كان لها ان تحبس نفسها
لاستيفاء المهر فان لم يصح على المهر يجرى الى المرأة الى المهر المذكور في العقد
انه لم يكن المهر لهذا المهر من مثل هذا المهر فيجعل ذلك محجواً ولا يقدر بالربع
ولا بالخمس وانما يظن في ذلك الى المتعارف لان الثابت عرفاً كالثابت شراً
ولو كان المهر كله موصوفاً واشترط الدخول قبل ادائه شيء كان له ان يدخل بها وان
لم يدخلها حتى حل الاجل كان له ان يدخل بها قبل اعطاء المهر **ط** تزوج امرأة بالف
وشترط الدسمان خمسمائة ودسمان مثلهما مائتين يجب خمسمائة لان المهر
كامل المهر الا بركانه ولو تزوجها على زيادة مهر مثلها يصح فذلك اذا شرط المهر
زيادة على مهر مثلها **ق** رجل تزوج امرأة على مهرها لها مهر مثلها بخلاف ما لو تزوج
امرأة على عبد الغنم لان ثم لو ايجان صاحب العبد كان العبد مهرًا من عبد المرأة
لا يصير مهرًا لها اذا تزوج امرأة بالف على ان يرد المرأة عليه القاجان النكاح ولها مهر
مثلها وكذا لو تزوجها على ان لا مهر لها **ق** المرأة اذا هبت مهرها لابنتها ان سلطه
على القرض جان لان التسليم على القرض ينكيل الابن بالقبض فيصير قاضياً لها ثم يصير
قاضياً لنفسه **ق** ولو تزوج امرأة على ان تعطي الزوج لانيها الف درهم كان لها مهر
المثل وهب لانيها او لم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج المرأة
على ان يهب لانيها عنها بالف درهم فالالف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد
دفع الاولى الى الاب رجوع عليها بنصف الف وهي الواهبة رجعت تزوج امرأة
على حكمها جاز النكاح ولها ما حكمت ان حكمت بمقتضى مهر المثل وافل وان حكمت

بوت كل منها الاخر

ضمان الاب

كوزن كل امرأته

نزوج على عبد

بأكثر من مهر المثل لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم للزوج فحكمه عقدا
 مهر المثل واكثره فان حكمه باطل من مهر المثل لا يلزمها حكمه الا برضاء المرأة وكان
 لها مهر المثل وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجنبي فحكم بمقدار مهر المثل فان حكمه
 بأكثر من ذلك لا يصح حكمه على الزوج وان حكمه باطل من مهر المثل لا يلزمها الحكم ولو قال
 تزوجتك على دراهم ولم يذكر العدد كان لها مهر المثل رجل تزوج امرات بالف على
 ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الالف والنفقة اذا تزوج بنات رحم محرم
 منه نحو الام والابنت والاخت والخاله والعمه او ابنة ابيه وابنه ودخل بها لاحد
 عليه مهر مثلها بالغا ما بلغ اذا تزوج امرأة على الف السنة كان لها الالف بعد سنة
 ولدان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يوطئ شيئا اذا تزوج امرأة وسمى لها شيئين احدهما
 مال والاخر ليس بمال ولكن لها مهر من نفقة كطلاق الصرم وان لا يخرجها عن البلد
 ونحو ذلك ولم يف بالشرط كان لها مهر المثل وان وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم طلقها
 قبل الدخول بها ما كان لها النفقة **ق** والمنفعة ثلثة ابواب نزع وخار ونفقة على قدر حال
 الرجل وفي زماننا معتبر عرفنا **خ** وان كان متعتها الترضي نصف مهرها كان لها
 النفقة لا يزداد على نصف مهر المثل وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم فطر الزوج
 او القاضى لها مهر كانه طلقها قبل الدخول بها كان لها النفقة **ق** ولو شرط ان لا مهر
 لها فله مهر المثل بالدخول او الموت والنفقة بالطلاق قبل الدخول لان النكاح
 صح فيجب الفرض لانه عقد معاوضة والمهر واجب حقا للشرع والواجب الاصل مهر
 للمثل لانه اعدل فيصار اليه عند عدم التسمية بخلاف حال التسمية فانهم رضوا به
 ولا يجب الاتهون لافاقا قامة قام نصف المهر وهي خلف منه فلا يجمع مع الاصل
 ولهذا لو كانت قيمتها اكثر من نصف مهر المثل وجب نصف مهر المثل ولا ينفق من
 خمسة دراهم وليخت كل مطلقة سواها **خ** ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر
 فكفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما يجوز الكفالة بالمسمى وان دخل بها لم يجد
 الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجب النفقة لا يوجد الكفيل بالنفقة
 ولو اخذت بالمسمى جاز ولا يشترط ان يكون المخبر بمهر المثل رجلا او رجلا
 وامرانا ولا يشترط لفظة الشهادة فان لم يوجد على ذلك فهو عدول فالقول
 قول الزوج مع يمينه **ق** المرأة اذا احوالت انساكا على الزوج على ان يودي من
 المهر لم وهب المرأة من الزوج لا يصح وهي الحيلة لمن اراد ان يهب المهر ولا يصح ولو
 وهبت مهرها من ايها ويكفي بالقبض صح رجل قال لامرأة بحضر من الشهود
 جزاك الله خيرا وهبت لمهرتك وبرات ذمتي فقالت اري تخشيد فقالت الشهود
 هل شهد على هبتك المهر قالت اري كوله باشيد **ق** هذا يحتمل العبة والرد
 والشهود ينفقون على ذلك ان قالت على وجه النفقة رجل على الاجابة وان كانت
 ردًا لكلامه وامتناعا من اجابته حملت عليه رجل **ق** المطلقة لا تزوج
 ما لم يقبض ما لك على من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها فمضى الى ان تزوج

تزوج بنات رحم محرم

النفقة ووجوبها

مطلوب
مودة المهر

نكاح
مطلوب

ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج يزوج او لم يتزوج قالست لامرأة امرأتي من
 مهر كحقي اهب لك كما فوهبت مهرها والى الزوج ان يهب لها ما وعد به مهر
 خ في حبس المرأة نفسها بالمهر اذ ان وهبت نفسها ولها مهر معلوم كان لها ان تمنع نفسها
 لا استيفاء المهر والمهر لا يجلو ما ان يكون بشرط التخييل او بشرط التأجيل او
 سكوت عنه اذا كان بشرط التخييل او سكوت عنه فيجب في الحال ويجوز ان عقد
 للمعاوضة فينفق النسوة والمرأة عنت حق الزوج وله ان يعاقب ما يقابل به وان
 كان موقفا فلا يفسد لها المطالبة الى اجله سواء كان الاجل طويلا او قصيرا بعد
 ان يكون معلوما وان كان مجهولا فمطلبة متقاربة كالحضانة والديانة ونحو
 يجوز بخلاف البيع وان كانت الجاهلة قونية فهو باطل لا يثبت الاجل ويجوز جازا
 وان كان في موضع يعجز البعض ويترك الباقي في الذمة الى وقت الطلاق او
 الموت كما هو عرف ديانا كان لها ان تخمس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال
 بالفال سنة يستيمان والموكل ايال كامين كودي وليس له ان يطالبه بكل المهر
 فان ينفق قبل المهر الجعل فذلك وان لم يسو شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور في
 العقد انه لم يكون الجعل مثل هذه المرأة من مثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل
 ذلك معا ولا يقدر بالربع ولا بالخمس وبما ينظر الى المتعارف لان الثابت عن فاك الثابت
 شرطا وان شرطوا في العقد تعجيل كل المهر بموكل الجعل وبترك العرف ولو جعل
 الكل موقفا الى وقت الطلاق او الموت او الى اجل آخر مجهول لا يصح وتطالبه بنصف
 المهر ولو لم يشترط التأجيل ولا التأجيل بل كان مسكوتا عنه فانه يجبي في الحال معا
 كاقوال بشرط التأجيل لان هذا يخرج معارضة **خ** وفي حجة الاحكام وان كان
 موقفا فلا يفسد لها حق المطالبة الى اجله سواء كانت المدة طويلة او قصيرة بعد
 ان تكون معلومة وكذلك اذا كانت مجهولة فمطلبة متقاربة كالحضانة والديانة
 فانه يجوز بخلاف البيع فان البيع الى هذا الاجل لا يجوز وان كانت الجاهلة
 مشبهة كهبوب الرجح او بطر من الشراء فان الاجل لا يثبت ويجوز حاله **ق** وان
 كان البعض موقفا واذا ذكر ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى
 باقى المهر لان الدخول بعد اداء الجعل مشروط عرفا فيعتبر ما قالوا مشروطا
 نصا ولو كان المهر موقفا بشرط الدخول قبل ادائه شيء كان له ان يدرى ان يدرى
 وان لم يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى
 اذا ادرك الجعل له ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى ان يدرى
 ان تمنع نفسها بعد ذلك كان لها ذلك وبالطلاق الرجعي تجل الموكل ولو رجعها
 لا يتأجل **خ** ولو تزوج امرأة بمهر مجهول كان لها ان تخرج في حوزتها بعين اذن
 الزوج ما لم يقبض مهرها ولو كان البعض موقفا كان لها ان تخرج قبل ادائه
 الجعل وبعد ادائه الجعل ليس لها ان تخرج الا باذن الزوج **ق** الاجل اذا اجل الجعل
 لا يصح ولو اراد الزوج ان لا يكون لها حق خمس نفسها قبل اخذ الجعل فالحيلة

مطلوب
مطلوب
مطلوب

مطلوب
مطلوب

مطلوب
مطلوب

ممن احلته المهر
او المهر المهر

طلب اخراج المهر

المهر ما عدا مهر

مهر المهر

المهر المهر

ان يقول الزوج وقت العقد اجلي شهرا لاوي فاذا احلت المرأة شهرا من
الشهر لا يعود لها حق حبس نفسها لابقا استقطت حقها كالبايع اذا اجل الثمن
شهر لا يطل للبايع حتى حبس البيع ثم اذا يقضى مدة الاجل لا يعود للبايع من حبس
البيع كذلك ههنا **صغيرة** زوجت فذهب الى زوجها قبل ان يخلعها فان كان له
حق اسكها قبل النكاح ان يرد لها المهر ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها
الى من له حق القبض لان منع النفس الطلاق في حق المرأة فلا يطل بذلك باطل الصغير
وكذا الرجل اذا تزوج ابنة اخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض المهر كان له
ان يمنعها من الزوج واذا اراد الزوج ان ينقل امره من بلد الى بلد غير اذ لفا ان كان
ذلك قبل بقاء المهر لا يملك وله ذلك بعد بقاء المهر في ظاهر الرواية وقيل لا يباح
لها وعليه النقوى لفساد الزمان فان الغريب في **اخ** يخاف عليها من الضرر في الغيبة
ما لا يخاف عليها في غيرها **ق** وله ولاية اخراجها من المهر الى الغيبة ومن القرية
الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد فيه فيكون ذلك بمنزلة النقل من محلة
الى محلة **ق** ولو تزوج ابنة الصغير كان له ان يطلب الزوج بالمهر وليس له ان يطلبه
بالنفقة الا اذا طلقه بالجماع ولا يشترط خصار المرأة للتسليم عند طلبة الزوج الاب
المهر هنا اذا كانت المرأة صغيرة او بكر فان كانت ثيبا لم يكن للاب ان يطلب الزوج بالمهر
ط من زوج امرأته على درهم بعينه كان له ان يعطيها غيرها المهر لا يخلو اما ان يكون
عينا او دينيا ويعني بالعين المهر من الثياب او سواها الكيل والوزن اما اذا كان المهر عينا
فليس للزوج ان يدفع غيرها وان كان دينيا فله ان يدفع غيره اذا كانت سرا او فقة او هبة
او فقة يتغير اذا عينت واذا اورد الطلاق قبل الدخول ففي كل موضع كان للرجل ان يعط
غيره كان لها ان يعطى غيره قبضت وما ليس للزوج ان يعطيها غيره ليس للمرأة من
ط امرأته زوجت ثيبا الصغيرة قبضت مهرها ثم ادرت الصغيرة وطلبت المهر من
زوجها فان كانت الامر وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج وان لم تكن وصية
كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يدفع بذلك على الام لان الام اذا لم تكن
وصية لم تكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان لا يدفع اليها بمهره الدفع
الى الزوج حتى وكما الوجوب فيما سوى الاب والجد اب لاب والقاضي زوج ابنته
وهي بكر وصغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج مقرا بالنكاح
والمهر مقرا بما انه لم يرد خلعها كان للاب ان يخاصم الزوج في المهر والنفقة فلا يشترط
احضار المرأة عندنا ولو وهب الزوج لها هبة او بعث اليها هدية لم يكن قبض الاب
قبضا لها وكان الزوج ان يأخذها من الاب وان كانت المرأة بالغة ثيبا او بكرا
وكان الزوج جاهلا لم يكن للاب ان يخاصم زوجها الا بكونها فان قس الزوج
دخلت بها وليس له ان يأخذ المهر الا بكونها وانكر الوكالة وقال لا اب لاب
هي بكر في منزل ولا بنت للزوج فطلب من القاضي تحليف الاب على انه يحلف فان قال
الزوج انه يأخذ المهر ولا يسلم البنت فان تضادوا ان البنت صغيرة لا يجتمع الجماع

امر

امر الزوج يدفع المهر الى الاب كالمهر الى الاب في كل حال ولو كان الاب في مكان
انا اخذ صداقا واخضعها له والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضي يأمر الزوج بتسليم الصداق
انه ان لم يأت به جازت بتحويل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت عرفا كالثابت شرعا
الا انه يأخذ كغيره بالمهر من الاب حتى لو سلم البنت اليه يري الكفيل وان عجن عن تسليم
البنت ياخذ الزوج المال من الكفيل وان كانت المصومة بين الاب والزوج في مصر
بالمهر في مصر اخر كان عقدا نكاحا ثم لو كان عقدا نكاحا في مصر الذي اختصا وانتقلت
المرأة الى مصر اخر فان كانت المصومة معها في الكوفة والمرأة بالبرقة فان القاضي يأمر
الزوج حتى يدفع الصداق الى الاب ثم يذهب الى البرقة فيأخذها ثم ولا يجب على الاب
حمل المرأة الى زوجها قبل نكاح البكر بالغة برضاها بمهر مسعى ثم اخذ بالمسعى ضبيعة
فاخبرت بذلك واخذت رد ضبيعة قالوا ان كان في موضع بقا منوا اخذ الضبيعة
بالمهر لم يبرح رد ها وان لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الضبيعة عليها وفي بلادنا اخذ الضبيعة
متعارفا واخذ السود مكان البيض وبالعكس بمنزلة اخذ الضبيعة وفي الانبار اخذ
الدواب بالمسعى متعارفا واخذ الضبيعة في بلادنا هذا اذا كانت بالغة فان كانت
صغيرة واخذ الاب بالمسعى ضبيعة باصناف قيمتها ان لم يكن ذلك متعارفا في ذلك
الموضع لا يجوز فعل الاب بها فان كان متعارفا كان رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه
رد على الزوج وصدة الزوج وكذا بنت البنت قالوا ان كانت بكر لا يصدق في الاب ابنته
لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برى الزوج بقبضه لا يملك رد وان كانت ثيبا فالقول
قول الاب زوج ابنة الصغيرة فادركت ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من الزوج
فقال الزوج دفعت الى ابنيك حال صغيرك فصدت الاب لا يصح ان الاب يطلب مهرها
ولها ان تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج اقرب بقض
الاب في وقت كان للاب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالوكيل بقض المهر اذا اقر بقض
الزمن وصدة المديون وكذا في الطالب **ق** اخذت المرأة من مال الزوج سترابحة
الصداق ليتصدق على الفقراء ان كل ما عليه الرجل يجوز وان كان لها عليه المهر لا يجوز
لان المهر ليس لها حق اخذ في الحال فلو علم الزوج ان لها ستر **ق** امرأة
سلمت نفسها الى زوجها قبل استيفاء المهر ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان
لهذا ذلك للرجل ان يخاصم في مهر ابنته البكر بالغة وغيره كالمهر منها كما ان له ان يقبض المهر
ك امرأة ماتت وثق الزوج وهبت مهرها مني في تحتها وثق الوثن
ورثة في مهرها التي ماتت فيه القول قول الزوج امرأة طالت زوجها بمهرها فقل
الزوج من او خبتها ومن قال اذيت الى ابها لا يكون متناقضا لان الاداء الى الاب
وهو يقبض للبنت بمنزلة الاداء اليها امرأة اقرت انها بالغة وهبت مهرها
من الزوج قالوا ينظر في قدرها فان كان قدرها قد المهر كانت يبرح اقرها حتى لو
قالت بعد ذلك ما كنت بالغة لم يقبل قولها وان لم يكن قدرها قد المهر كانت يبرح
اقرها ويبرح القاضي ان يحثا في ذلك ويباع لها عن سنها ويقول لها باعني

اخذ الكفيل من الاب

المتعارف بالبلاد

سكن الاب والجد

المهر المهر

مهر جواز الاموال
والنظر في قدرها

ذلك كما قالوا في غلام ان القاضى يسأله عن وجهه ويحيط في ذلك فاشترى
 لامرأة متاعا او دفع اليها دراهم حتى اشترت متاعا ثم اخلفا ففلس الزوج هو
 من المهر وفت المرأة هدية فالقول قول الزوج الا في الطعام الذي يوزن وكل وفت
 ذلك وقالوا ان كان مترا او دقيقا او عسلا او شيئا يبقى كان القول فيه قول
 الزوج وان كان مثل اللحم والجبن والشيء الذي لا يبقى القول فيه قول المرأة فالحاصل
 ان كل متاع لا يجب على الزوج مثل في ما كان القول فيه قول الزوج ان كان من المهر وما
 كان وليا على الزوج مثل الدرع والحمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج بخلاف
 الخف والملبوس للزوجة ليس على الزوج ان سهاها المهر للزوج وها هنا مسئلة تعجبية
 وهي انه لا يجب على الزوج حقها ويجب عليه لامتها لانها متعينة عن الخروج دونها
ط اذا ارسل المرأة شيئا وهو هدية ثم قال اجل تلك الدراهم من المهر ليكون
 من المهر لان الزوج نصر على الهدية او لا ارسل السكر ليعقد النكاح فلم يعقد فافدا
 هبة ان كان قائما يسترد والذي تأخذ الاثر في وقت النكاح ويسمى بشراها و
 عقد والاكتة للزوج استرداد ذلك والتم في التركة ان قبل العقد بسل الزوج
 النيا بل بيت العروس لا قرباء العروس ثم ترك النكاح يسترد الزوج ويسمى
 القيمة ان كانت هالكة الا اذا بيعت مالا الى امرأة الابن ثم وفقت المنان عنه
 بين الزوج والمرأة والاب غايبة وميتة والمرأة تقول ذلك ميتة والزوج يقول
 بعثته بجنت للجل فالقول قول الزوج وفي الذي ينفق القول قولها اب الزوج
 دفع العطاء والمرأة الابن ثم وفقت المنان عنه فلما افتقرا يريد ان يسترد
 ليس له ذلك لوجود الهبة من المهر من رسل الزوج العزم الى امراته ويقول
 ان سلت لاجل المهر والمرأة تقول هدية فالقول قول الزوج لان من جملة العطاء
 وان يبقى واما اذا كان طعاما كما يقدر او يبقى فالقول قول المرأة انه هدية
 كما يسلخ **ق** امرأة لها مما ليك قالت لن وجهها انفت عليه من مهرها ففعل
 فقلت لا احب من مهرى لانك استخدت منهم يكون من المهر ان انفق عليه
 بالمعروف وكل زوج ابنته وسلمها الى زوجها يجهان ثم قال كان
 لجهان عارية ان كان الاب من الاشراف لا تقبل قولها انها عارية
 وان كان مما لا يجهن البنات بمثل ذلك لجهان قبل قوله فان اراد الاب والابنة الاسترداد
 يشهد عند البعث لجهان رانه عارية او ولد لجهان بنين ويكتب فيها اقرا بنت
 القمارية في يدها ويشهد على ذلك تمام الاحتياط في ذلك ان يشترى جميع ما في
 النسخة من البنات بمثل معلومة سب في الاب من الغن ان كانت بالغرة لاحتمال
 ان الاب كان اشترى لها بعض ذلك في مهرها فكان الاجموط ما قلنا اجل
 خطبة امرأة وهي تنكر في بيت اخلفها وزوج اخلفها لا يرضى بنكاح هذا الرجل الا
 ان يدفع اليه دراهم فدفع الخطاب اليه دراهم ونزوجهما كان للزوج ان يسترد
 ما دفع اليه لانه رشوة امرأة في عتقه غير ما ايتها رجل وقال انا انفق البيت

سأله عن وجهه
 على الكلام ان كان زوجي

رسم التركة

مجلس
 انفق على

مال الاب لجهان عارية

مادمت في العدة بين طر ان تزوج نفسها متى اذا انفقت عنك تكرر صيتها وانفق عليها
 في العدة فانه يرجع عليها بما انفق لانه انفق عليها بشرط فليس له ان انفق عليها من غير شرط
 لكنه علم انما انفق عليها بشرط وجهاين جمع عليها بما انفق لانه اذا علم ان لا يرسل وجهها لم
 يتفق عليها كما ان ذلك غير ان الشرط امرأة ملينة فاحتدت ايتها ما تاءت بعث الزوج
 الى المرأة تعين ودجج البقرة وانفقت في ايام الماتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة
 يستل ان يفت عليها النكاح ويظلم من اجتمع عند هاتفي الماتم ولم يكر القيمة الا يرجع لانها
 استقلت وانفتت باذنه من غير شرط الرجوع وان ذكر القيمة كان لانه يرجع
 اليها لان ذكر القيمة لا يكره في الهدايا وانما يذكر لغيرها كان ذكر القيمة بمن شرط
 الرجوع وان اخلفها في ذكر القيمة كان القول قول المرأة مع يمينها وينبغي ان يكون
 القول قول الزوج لان امر المرأة نزع الاذن بالاستتملاك يعني عوض وهو يتكر
 ذلك كان القول قوله لكن دفع الى غيره دراهم فانفقتا ففلس صاحب الدراهم اقضتها
 وفيه القاضى لا يبل ويحتجى كان القول قول صاحب الدراهم **ق** في ركن من المهر
 المهر يتكر ما يعقد من غيره ولو على اخرى لو منع متكر ما يجمعها لجل في امرأة فزوجها
 وهو على بطنها كان عليه مهر من مهرها بالزنا لان اول الفل كان حراما الا ان
 الفعل في سق قضاء الشهوة كقولها فاحل فاحل الا في اخره لم يجز الحل باوله فاحل
 اخر الفعل شبهة في قوله والفعل الخلو عن عقوبة او غير امه فاذا ان يفت القول
 بعثت العنارة فيجب مهر المثل ويجب المسمى بالعنارة لان المسمى يتاكد بالخلوة فيقبل
 تمام الوطى والى ما الثاني قال رجل للمرأة كلما تزوجتك فانت طالق فنز وجهها
 في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقا ويزن مهران و
 نصف للثلاث وجهها او لا وقع الطلاق وازن نصف المهر بالطلاق قبل الدخول
 فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان عند الشافعي رحمه الله لا يقع الطلاق العلق
 بالنكاح فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاقا خسر
 وهذا طلاق بعقب الرجعة لانه اذا تزوج المعقد ثم طلقها بعد الدخول حكما وان
 كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول بعقب الرجعة ويوجب كمال
 المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجب عليه مهران ونصف والمهر النكاح الثالث
 لانها في عدة عن طلاق رجعي فلا يثبت النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولو دخل
 كلما تزوجتك فانت طالق باين فنز وجهها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانته منه
 ثلاث وعليه خمس مهر ونصف ونصف من النكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول
 ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل
 بالدخول الثالث فيجمع عليه خمس مهر ونصف واذا تزوج امرأة ودخلها ثم طلقها
 ثانيا ثم تزوجها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر النكاح الاول ومهر
 بالنكاح الثاني ولو طلقها في النكاح الثاني حتى بانته من زوجها قبل الدخول بفعل
 من قبلها كانه مطاوعة ابن الزوج يجب عليه مهر كامل **خ** وما يتكر ما يوطى

بشرط الرجوع في الماتم

اجتماع مهر

بالوطي رجل تن وج امرأة نكاحا فاسكا وطيها من اركان في بيتهما عليه مهر واحد ومنها اذا اشترى جارية وطيها من اركان استخفت فعليه مهر واحد واحد وان استخف نصفها كان عليه نصف مهر فهو مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطى احدهما من اركان عليه نصف مهر بكل وطى رجل وطي جارية ابنه من اركان كان عليه مهر واحد وهي شبهة حق التملك ولو وطى ابن جارية ابنة من اركان وادعى الشبهة كان عليه بكل وطى مهر وكذا لو وطى جارية امراته من اركان كان عليه بكل وطى مهر اذا ادعى الشبهة رجل وطي امراته من اركان ظهر انه حلف بطلا فتا وقع الطلاق كان عليه مهر واحد كما لو اشترى جارية ووطئها من اركان استخفت كان عليه مهر واحد تن وج امرأة على انها بكر فاذا ليس بكر فالمهر لانم على الزوج **ق** والمهر يتاكد بثلاث بالوطي وموت احدهما او بالخلق الصحيحة والخلق الصحيحة ان يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطى حكا او شرعا او طبعا واذا خلا امراته واحدهما مريض لا يقدر على الجماع او محرم بفرض او نفل وفي صوم رمضان او صلوة ففرض لا تقع للخلق وصوم القضاء والنكاح والنفقة الاصح انه لا يمنع للخلق وكذا صلوة النكاح والمحيض والنفاس يمنع للخلق ولو كان معها نائم في النهار او مضى عليه لا يصح للخلق وان كان معها صغيرة بمحل فانكحه ان نكحها يكون لا يصح للخلق ولو كان معها اصغر او اخر سرا وجارية احدهما او كان معها كلب المرأة لا يصح للخلق بخلاف طلب الرجل لان في الاول لا يحمل الكلب ان يكون سيده مستقر شدة وعسى يغفقه ولا يصح للخلق في المسجد والحمام والطريق الحادة ولا في صحراء ليس بقر لها احد لانه لم ياسبه ولم يمان وكذا على السطح الذي ليس بجوابه حتى يجث لو قام انسان يقع بصره عليها ولو خلا بها يحمل على قبة مضروبة ليلا او نهارا وامكنت الجامعة او خلا بها في بيت غير مستقر او في كرم او في خيمة او في مقبرة صحت للخلق ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلا بها لا يصح للخلق وفي البيوتات الاربعية واحد بعد واحد خلا في امراته في العصورى ان كانت الابواب مفتحة من اراد ان يدخل عليها يدخل في غير اسنان لا يصح للخلق وكذا لو خلا بها في بيت من دار والبيت باب مفتوح في التار اذا اراد ان يدخل عليها خادما يدخل عليها لا يصح للخلق خلوة العنان صحيحة وكذا خلوة الجيوب في المرأة اذا دخلت على الزوج وهو لا يعرفها فكلت ثم خرجت لا يكون خلوة ما لم يعرفها اما اذا عرفها وهي لم تعرفه يكون خلوة والخيار انه يصح للخلق في الزوجة كذا في سببان له باب وخلق فلو لم يكن له باب وخلق لم يصح للخلق **خ** ولو اجتمع مع المرأة في الخلوة رواق والناس يبعدون في سفل الخان لو نظر واليهما يقع بصرهم عليها لا يصح للخلق مريض جنى بامرأته وادخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها فخرجت

مجلس
وطى الارطام او انه العكس او امراته

على انها بكر

مجلس
المهر بثلاث

بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال له اشعر بها ثم طلقها وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على الوطى صحت الخلوة وكان عليه كل المهر ولا يصح خلوة الغلام القل الاجماع مثله ولا الخلوة لصغيرة لاجماع منتهان وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعت وبعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان اقرت انه لا يجامعها في كل موضع صحت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة وطلقها كان عليها العدة ان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا يجب العدة **ق** رجل طلق امرأته ان خلوة بك فانت طالق فخلاها وقع الطلاق يجب نصف المهر والعدة لا يجب **خ** فالخاتمة للخلق الصحيحة في النكاح الصحيح كالخلوة والمان الذي للخلق فيمان يا مناضة اطلع عن غيرها عليها وفي النكاح انفا سدا لا يجب الامهر المثل لا يجبا الا بالدخول حصعة **خ** والخلوة الصحيحة لا يجب كمال المهر والعدة وثبوت النسب ولا يوجب الاحصان والاباحة للزوج الاول وفي تحريم البنت عليه بعد الخلوة بالام روايتان والخلوة العاسدة ان لا يفتكر من الوطى حصعة كالمرض المذنب والصغيرة لعدة عليها واذا تمك من الوطى لكن هو ممنوع من حجة الشريعة كالصايم والمحيض والحرة يجب العدة وفي خلوة الصبي يجب كمال المهر **خ** رجل تن وج امرأة على مهر في السرو سمع في العلانية باكثر من ذلك فالمهر مهر العلانية الا ان يكون اشهد عليها او على وليها الذي زوجها منه ان المهر هو الذي في السر والعلانية سمعه فالمهر مهر السر حيث **خ** اذا تن وج الرجل امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية اكثر من ذلك فان انفقا على ذلك رجع الصداق الى مكان استقر منه وان اختلفا في ذلك رجع الى العلانية وحكم به مع يمين المرأة على ما يدعى الزوج من السر ان طلب يمينها لا يخلو اما ان يتواضعا في السر على مهر تفاقتا في العلانية على اكثر من ذلك من جنس الاول او من خلاف جنسا واشهد على المرافعة ان الزيادة في العلانية سمعه ولم يشهدا وتاقتا في السر تفاقتا في العلانية على اكثر من ذلك من جنس الاول او من خلاف جنسه واشهدا في السر ان العلانية سمعه ولم يشهدا ولا يخلو اما ان يكون ذلك في البيع او النكاح فان كان في النكاح وتواضعا على الف درهم تفاقتا على الغائب او مائة دينار ولم يشهدا عند المواقعة فالمهر هو المذكور في العقد لان المذكور عند المواقعة لم يكن مهرا والمهر ما يكون عند العقد واذا اشهدا عند المواقعة ينظر ان كان المذكور عند العقد من جنس الاول فليها المسمى من الشرط لانها ابتلا الزيادة بالاشهاد وان كان من خلافه فليها مهر المثل لان ما تواضعا عليه انعقد عليه وان ما تفاقتا عليه ابتلا بالاشهاد فقهر المسمى عند العقد في مهر المثل هذا اذا تفاقتا ثم تفاقتا اما اذا تفاقتا ثم تواضعا ان لم يشهدا ان الزيادة في العلانية سمعه فالمهر مهر العلانية ويكون زيادة على مهر الاول سواء كان من جنسه او خلافة فخير يكون زيادة على المهر وان كان من جنسه فقهر

خلوة الصغير والصغيرة

مجلس
صلى المولى طلقها لاسرارح ولو
الا طلقه بكرا كانت كذا آه

المهر السر والعلانية

الزيادة على المهر لا يكون في زيادة أو زيادة في الصداق اما بالادخول او بالخلق
 الصحيحة او الموت فيها ثبتت العتقة قبل هذه الثلاث بطلت الزيادة وينصف
 الاصل لا بقصد الاستيفاء للعقد وزيادة المهر فالاستيفاء للصحة ووجه الزيادة
 فيجعل كانه ادعى المهر الاخرى هي المهر المتقد اما اذا استشهدا بالمهر هو الذي كور
 عند عقد الاقد فالمدكور عند عقد الثاني لقول الله تعالى بالاشهاد هذا في النكاح و
 اما في البيع فبما في انشاء الله تعالى واذ كان زوج امرأة على عبد او جاريتة على عين من
 الاعيان فزادت ثمة وورد الطلاق قبل الدخول فهذا لا يخلو اما ان يكون في يد رجل
 الزوج او في يد المرأة ولا يخلو امن ان يكون بائنة منفصلة متولدة من الاصل
 كالسهم والجمال والنجاسة بياض العين او زوال الحسن واليك او غرق النخل وزرع
 الارض او منفصلة غير متولدة من الاصل كالصبي والعرب والبناء في الدار
 او منفصلة متولدة من الاصل كالولد والارث والعقود والوبر الصوف و
 القراذيل والزرع اذا حصدا وعين متولدة من الاصل كالكب والغلة اما اذا
 كان في يد الزوج ان كانت منفصلة متولدة او منفصلة متولدة ثم ورد الطلاق
 قبل الدخول ينصف الاصل **الحكم في الزيادة في المهر** والزيادة وان كانت
 متصلة غير متولدة كالدار اذا بناها الزوج فاصنع عمارت قابضة فلا ينصف
 ويجب عليها نصف القيمة وان كانت منفصلة غير متولدة من الاصل كالهبة
 والكسب فالاصل ينصف والباقي كلها للمرأة واما اذا كانت بعد القبض ان كانت
 متصلة متولدة من الاصل ينصف التنصيف والمزوج عليها نصف القيمة يوم سلم و
 ان كانت متصلة متولدة من الاصل ينصف بالتنصيف بالاجماع وان كانت غير متولدة
 من الاصل فالزيادة للمرأة والاصل ينصف هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم ورد
 الطلاق واذا ورد الطلاق قبل الدخول او لا ثم ظهرت الزيادة فلا يخلو اما ان
 يكون بعد القضاء للنكاح بالنصف وقبل القضاء قبل القبض وبعد القبض فان كان
 قبل القبض فالاصل والزيادة بينهما نصفان وان كان بعد القبض بعد القضاء بالنصف
 للزوج فكل الجواب وان كان قبل القضاء بالنصف للمرأة لان المهر في يدها كما يقضي
 بحكم عقد فاستدل ان الملك لها وقد جسد ملكها في النصف حتى لو كان عبدا فاعطى
 بعد الطلاق قبل القضاء بالنصف الزوج بعينه او اذا اعتقد الزوج لانفسه
 هذا كله حكم الزيادة واما حكم النقصان لا يخلو من خمسة اوجه اما ان يكون
 بفعل الزوج او بفعل الاجنبى او بافترسماوية او بفعل المعقود عليه ولا يخلو
 اما ان يكون قبل القبض او بعده والعيب فاحش او يسير اما اذا كان قبل القبض
 والعيب فاحش فان كان بافترسماوية او بفعل العبد فالمرأة بالخيار ان شاءت
 اخذت نصفها ناقصة ولا شيء لها غيرة لك وان شاءت تركت ذلك على الزوج
 وضمنته نصف قيمته يوم العقد وان كان النقصان بفعل الزوج فالمرأة بالخيار
 ان شاءت اخذت نصف الجارية وضمنت الزوج نصف النقصان وان شاءت

تزوج على عبد او على امرأة فزادت

تركت

تركت واخذت نصف قيمتها وان كان بفعل الاجنبى فالمرأة بالخيار ان شاءت
 اخذت النصف واسعد الجاني بنصف النقصان وان شاءت تركت ونسبت الزوج
 نصف قيمتها يوم العقد ثم يرجع الزوج على الجاني بثمان النقصان وان كان النقصان
 بفعل المرأة صارت المرأة قابضة للجارية فجعل كان النقصان حصلت في يدها وان
 كان البيت غير فاحش فلا خيار لها وبأخذ المهر وان كان النقصان بافترسماوية
 او بفعل الجارية او بفعلها فلا شيء لها وان كان بفعل الزوج يتبعه بنصف النقصان
 وان كان بفعل الاجنبى يتبعه بنصف النقصان واذا كان النقصان بعد القبض
 ان كان النقصان بفعل الاجنبى او بفعل الزوج فلا سبيل للزوج على العبد لان
 الارش ينفع التنصيف كالولد ويضمنها نصف قيمتها يوم القبض وان كان النقصان
 بافترسماوية او بفعل الخادم فالزوج بالخيار ان شاء اخذ العين ولا شيء لها
 غير ذلك وان شاء ترك العين وضمنها نصف قيمة يوم القبض وكذلك اذا كان
 النقصان بفعل المرأة فالجواب كما اذا كان سماء وكا لافها فعلت في ملك نفسها بخلاف
 ما اذا كان بفعل الزوج لان الزوج حري في ملك غيره والمرأة بالخيار ان شاءت اخذت
 نصف نقصان وجهته نصف نقصان وان شاءت تركت وضمنت نصف القيمة
 يوم العقد هذا اذا كان النقصان فاحشا وان كان غير فاحش ان كان بفعل الاجنبى
 او بفعل الزوج لا ينصف وان كانت بافترسماوية او بفعلها او بفعل الخادم تأخذ
 النصف ولأخيار **الحكم في المهر** ولو هبت المرأة صداقها من الرجل فلا يخلو
 ان يكون المهر عينا او دينيا ولا يخلو اما ان تلف البعض او الكل قبل القبض او بعده
 اما اذا كان المهر عينا فوهبت الكل قبل القبض او بعده او وهبت النصف قبل القبض
 او بعده ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان الزوج لا يرجع بشيء واذا كان المهر دينيا
 فوهبت الكل قبل القبض وكذلك الجواب ولو قبضت الكل ثم وهبت الكل او وهبت
 البعض فالزوج يرجع عليها بنصف المقبوض ولو قبضت النصف وهبت النصف
 لا يرجع عليها بشيء الا ان يكون المهر بقل من النصف فيرجع المتمام النصف **الحكم**
 النكاح لا يفسخ ولا ينسأ لهلاك المهر واستحقاقه لانه يرجع من نفسه واعداه فلا
 يتقوى مع فوائدها ولا ولو هلك العين المهورية في يد الزوج او استحققت ثمنها
 وكذلك لو وهبت الزوج ثم استحققت يرجع عليها قيمتها ولو استحققت نصف الثمن
 المهورية ان شاءت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت اخذت كل
 القيمة فان طلقها قبل الدخول لها فليس لها الا النصف الباقي وليس للمرأة خيار
 الرجعية في المهر ولا يرده الا بعيب فاحش والفاحش كل ما يخرج من اليد الى
 الوسط او من الوسط الى الردى ولا يرده المهر بالعيب اليسير اذ المرء يمكن مكيا او عورة
 فاذا كان مكيا او عورة فغيره باهيب اليسير ولو تزوج على امته بعينها فماتت
 في يدها ثم علمت انها عيبا رجعت اليها بنقصان العيب كما في البيع ولو تزوج امرأة
 على ألف درهم من ثمن البلاء فكسدت وجار النقصان غير ما فعل الزوج قيمتها يوم

هذا المهر ايجز من الزوج

برء المهر للعيب

كسدت وهو الخيان ط. والامتناع كالنكاح والكسبان لا يزوج في جميع البلدان
 فاذا كان يزوج في بعض البلدان لا يكون كاسكا فلوله يكسب ولم ينقطع نكاحه من رخص
 او غلا لا معتبر هذا اذا كان راحته وقت العقد فان كانت كاسدة وقت العقد
 يجب نكاحها اذ اساو عشرة والنكاح اذا اذ البولي يكتب خط المهر لا حسن ولو كتب
 خط المهر بانه دينار والعقد بالدرهم يجب الدرهم ولا يجزئ الدينار بالخط
 فيما بينه وبين الله تعالى القاضى حسن على الثاني لا اذا اعلن العقد الدرهم
 رجل غاب عن امرأته وهي بكر عشرين سنين فزوجت باخر وكانت المرأة تدر
 كل سنة فلما الان واجى الزوج الاول وهو بخار الفتيوى ويجوز للاب ان
 دفع الزكوة الى هو كذا الاول ويجوز شهادته واختيار الصدق الشهيد ان
 الاول والثاني وهي رواية عن علي خنيفة وفي فتاوى قاضي خان وابو حنيفة
 رحمه الله رجع من هذا وقت **الاولاد من الثاني وعليه القنوى المطلقة** اذا
 تزوج بزوج ثم قالت كنت معتدة فيظن ان كان بين الطلاق والاول وبين الزوج
 الثاني اقل من الشهرين صدقت ونكاحه صحيح وان كان الشهران فصاعدا
 لا يصدق وصح النكاح والواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر
 المثل ان كان هناك تسمية وانما يجب ذلك بالجماع في البطل ولا يجب الخلو والمهر
 عن شهوة والتفصيل والوطى في الدبر وان لم يكن مسمى فلها مهر المثل الفاسد
 ما بلغ فيه العدة ولو جاءت بولد في ستة اشهر من وقت الوطى في النكاح
 الفاسد يثبت النسب وبالخلوة الصحيحة لا يجب العدة والنكاح الفاسد
 لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نكاحا فاسدا بان مشى معها بشهوة
 ثم تركها ان يزوج الام والمشاركة في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون
 الا بالقول بان يقول تركتك نكاحا حليت سيك حليت سيكها **فصل** في نكاح
 نكاحها وقت **لها** اذ هي فزوج يكون متاركة وان لم يقبلها اذ هي فزوج
 يحرم الا نكاحا لا يكون متاركة ط. وعلم المرأة بالمشاركة ليس بشرط على الاصح فانه
 النكاح الصحيح اذا طلق امرأة من غير علمها **فصل في الفاسد عتق** منها
 النكاح وقد ذكرنا ومنها البيع الفاسد وهو مضمون بالقيمة او بالمثل ان كان
 مثليا وهذا عند المعتدك والاشهاد كذا لو كان قائما لكل واحد منهما حق النقص
 ومنها الاجارة الفاسدة قالوا يجب فيها الاقل من المسمى واجز المثل وان لم
 يكن هناك تسمية يجب كالمثل ومنها الزهون الفاسد وهو من المتاع
 قلل الزهون سبعة كالببيع الفاسد ولو هلك في يد المثل يملك امانته ومنها
 الصلح الفاسد وكل واحد منهما النقص ومنها الفرض الفاسد وهو فرض الميراث
 ولو استقرض وباع صح البيع ومنها الهبة الفاسدة والها مضمون بوعود النقص
 وقيل لا يفسد الملك ومنها المضاربة الفاسدة والمال امانة في المضاربة
 ومنها الكفالة الفاسدة والواجب فيها اكثر من المسمى ومن القيمة ومنها

مهر جبار ط
 عن امرأته عشر سنين فزوجت باخر

مطلب
 ما كنت معتدة لا فاسد ولا غير
 الاصح النكاح الكافي
 في غير ذلك

مطلب
 اعم النكاح الفاسد

مطلب للمث
 احكام التفرقات الفاسدة

المزاجعة

المزاجعة الفاسدة والمزاجع لعابا ليدخل واذا اصرح عن النفقة في النكاح الفاسد البهي
 واذا فرق القاضى من الزوجين بفساد النكاح وكان ذلك بعد الدخول بها حتى وجت
 عليها ثم تزوجها في العدة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول فلها المهر الثاني كاملا
 عليها عدة مستقلة والنكاح الفاسد بعد الدخول في حق النسب عزله النكاح الصحيح و
 النكاح الفاسد لا يكره سيرا ونظر لا يحرم امها ولا ابنتها ولا يمنع من تزوج
 احدهما وان لم يكن في بيعة وكذا لك جارية المرأة ان ستزوج باخر قبل التفريق و
 هذا كله قبل المسير والعدة في النكاح الفاسد بعين محض من صاحبه ان لم يدخل
 ولكل واحد من الزوجين فسخ النكاح الفاسد بعين محض من صاحبه ان لم يدخل
 بها فان دخل بها محض منها رد نكاح فاسدا من زن بدست زن فها ذكره ان تدر بنم باي
 خود كشاده كنى وضربها وطلقت نفسها بكم الامم يكون مثاكة وهو ظاهر **فصل** امة
 تزوجت بغير اذن مولاه ودخل بها الزوج فولدت لستة اشهر من ذلك زوجها فادعاه
 المولى والزوج فزواجه الزوج **فصل** الاصل ان النكاح يجمع مع العدة بالحديث والمال
 لا يجمع العدة والعدة كلام لا يفيد به ما طلع الكلام في طريق الحقيقة ولا يفيد
 ايضا ما يصلح الكلام له بطريق الاستعانة والمجد اصل والعزلة عارض وكل من
 نكح بالاصح فالقول قوله فلو اصاب في السر على ان يظهر النكاح ربا وسعة ولا
 يكون بينهما نكاح حقيقة فظهر النكاح بشرائطه فانه يجمع النكاح وبطلت الواضحة
 رجل تزنا بامرة فحلفت منه فلما استبان تزوجها الزاني ولم يطاها حتى ولدت ان
 لم يكن في عدة الغيب جاز النكاح وعليها التوبة وثبت بالنسب ان جاءت بالولد لستة
 اشهر فصاعدا من وقت النكاح وان جاءت به لاقل من ستة اشهر لا يثبت النسب
 ولا يرث منه الا ان يقول ان رجل هذا الولد مني ولا يتولد من الزنى رجل اقيم بامرة
 فظهر بها حبل فزوجهما ابنها منه والزوج منكر ان يكون الحبل منه جاز النكاح
 ولايجل الزوج وطبها حتى تضع عليها وحل تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان لبعض
 خلفه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح وان جاءت لاربعة اشهر لا يجوز
 لا يجوز لان الخلق لا يستبين في اقل من مائة وعشرين يوما فاذا سقطت سقطا
 استبان خلفه كان السقط من زوج قبله فلا يجوز النكاح وان ولدت ولدا تاما
 لست اشهر من وقت النكاح ثبت النسب منه ويجوز نكاحه وان ولدت لاقل من
 ذلك لا يجوز نكاحه وفي الولد التام يثبت المدة بالاهلة تبطل تزوج امرأة فولدت
 خمسة اشهر ففاسد الزوج الولد ولدى وقالت المرأة لا بل من الزنا فغير قول الاصح
 ان القول قول الزوج وان جاءت بالولد اكثر من سنين من وقت النكاح والمسئلة
 بما لها كان القول قول الزوج بحسب تزوج امرأة فمكث عنده زمنا ثم جاءت
 بولد الولد ولده ويجل شكل المرأة للزوج طلقها ثلثا قبل ذلك امرأة بلفها وفات زوجها
 فاحدثت وتزوجت باخر وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول والولد للزوج
 الثاني على الاصح **فصل** رجل تزوج امرأة فطلقها من سبعة اشهر فجاءت بولد في تمام ستة

تزوجت بغير اذن مولاه فزورت اده

مطلب
 زنا بامرة ثم تزوج
 بالزاني فزورت اده

مهر تزوج باجرة
 وطبها بغيره

قال الولد في ذلك الزنا

مطلب
 زنى النفس من غير
 ذكر الزنا طاعة لا يفسد النكاح

للخفيف والمقصود منه السكوت الذي هو اقراره بما اقترعت صريحاً بكماح الاول بعد ما تنقح
 بالثاني لا يصح اقرارها لكن للزوج الاول ان يخاصم الزوج الثاني ويجلفه على نفق العسر
 فان كل واحد منهن لا يطلان كاحد وان تخاصم المرأة ويجلفها على الثبات فالحاصل
 انه لو ادعى على امرأة تكاها والمرأة في تكاها الغير ولا بينة للزوج يستخلف المرأة والزوج
 ويبدأ بحسن الزوج بالله ما يعلم انها امرأة هذا المدعى فان حلفا قطع الحضور منه
 وان كل حلف المرأة على الثبات بالله لبسبب بامرأة هذا المدعى فان كل حلفا عليها
 تكاها المدعى امرأة ادعت على زوج انها تزوجها فحلف بالرجل ما فعلت ثم قال بلى
 فغلبه فهذا جائز وكذلك لو ادعى الرجل التكاح وانكرت المرأة ثم اقرت وليس اكار
 الزوج التكاح كادعاء الفسخ اذ الزوج العبد حره ثم ادعى ان المولى لم يأت ذن له بالتكاح
 وقالت المرأة قل ذن له يفرق بينهما الاقران بفساد التكاح ولا ينفذ في ابطال
 المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولها العفة ما دامت العدة وان لم يدخل بها
 يلزمه نصف المهر وكذا اذا قال لا ادري اذن لي او لم يأت ذن ولو ادعى على امرأة
 تكاها كاشهد الشهود لهذا اللفظ ما هو كذا وشوفا نسيم فالقاضي لا يقضي بشهادتهم
 هذه وكذا لو قال ايشان چنان باشيد اند كزك وشوفا بشد لا يقبل ولو شهد
 احدهما كراين زن وبسبب وشهد الاخر كراين زن وبسبب فكل وكذا
 لو ادعى انه امرأة وشهد كزك وبسبب واستقبل ولو ادعى الزوج انها كانت
 امراته وشهد والها امراته او قالوا كانت امراته لا يقبل كما في الهين واذا تنازعا
 اثنا في امرأة كل امرأة منهما يدعى انه تزوجها او كما اقام السبب فان القاضي لا
 يقبل واحكاما من البيهقيين ان الا ان يتزوج احدهما على الاخرى ما باقرا المرأة
 او باقاة السبب على اقرارها وبكواها في يد احدهما الا ان يقيم الاخر بينة انه تزوجها
 قبله وكذا لو كانت في بيت احدهما كان اوليها لان بمنزله لو كانت في يد رجل ما
 اذا كان العين في يد واقام عليه الحاجب سبب فان للحاجب هناك ولي وكذا لو كان
 لاحدهما دخول لانهما يكون في قبضه فان اقام الاخر بينة انه تزوجها قبل هذا
 فان القاضي يقضي بها للذي اقام البينة لانه يتبين ان الاخر غصبها ولو لم يكن لها
 بينة على السبق والثاني وكان لها سبب على التكاح فان المرأة مسأل عن ذلك
 فلا يها اقرت كما ساء امراته ولو لم يقر لا حلفها ولا كانت في بيت احدهما ولا دخل
 بها احدهما فان القاضي مفرق بينهما وسهلا لانه لا نزاع للاحدهما ولو كان لاحدهما
 يد وقد اقرت للاخر في لصاحب اليد لان اقرار المرأة لا يصح في حق ابطال حق
 الاخر اذا تنازع اثنا في امرات وكل واحد منهما يدعى انها امراته واقام البيه
 على ذلك فهذا على وجوه ان ادخاها بجنتها سواء ادعى على السواك وكل واحد
 منهما يدعى انها امراته واقام السبب على ذلك فهذا يدعى رضى ففي هذه النسخ
 الثلاثة لا يقضي للمرأة لاحدهما لانهما استويا في الحجج مسويان في الاستدلال
 وان ادعى على السواك الا ان لاحدهما يدعى يقضي لان حجته ترجح باليد

المرأة
طلب كل زوج

مجلس
الحاكم

مال المهر
بالزوج

تأخير المرأة

وان ادعى احدهما ولم يبرهن الاخر فصاحب التاخير اولى وان ادعى التكاح فثان
 احدهما سبق ففي الذي تأخرا سبق وان كان لاحدهما يد والاخر تأخير
 فصاحب اليد اولى لان يد من جهة لان كل واحد منهما يملك من جهة واحدة
 فيد احدهما يد على ان ملكه سبق فكان اولى فان اقرت المرأة لاحدهما
 والثاني تأخير فانها يكون للذي تأخرت وهكذا اذا ادعى على السواك الا ان المرأة
 اقرت لاحدهما والزوج هذا فانه يقضي بالتكاح بينهما ويفرق بينهما
 وبين الاخر وان لم يقر لاحدهما فرق بينهما لانهما استويا في الدعوى فان كانت
 قبل الدخول لا يقضي على احدهما وجب يعني من المهر ولا يجب عليها العدة
 اذا تنازع رجلان في امرأة كل واحد منهما يدعى انها امراته واقام البينة فان
 كانت في بيت احدهما او كان دخل بها احدهما فهي امراته الا اذا قام البينة الاخر
 انه تزوجها قبله فحينئذ يسقط اعتبار دليل السابق عند التعرّف بالسبق
 وان لم يكن في بيت احدهما ولا دخل بها لاحدهما فان وقتا فالاول اولى وان لم
 يوقتا وقتا واحدا فالاول فالذي زكيت منه اولى وان زكيت البيتان سال
 المرأة عن ذلك فان لم تقم المرأة بكماح احدهما فرق بينهما وان اقرت لاحدهما
 انه تزوجها قبل الاخر فهي امراته اذا اقام الاخر بينة انه تزوجها قبل هذا
 وهذا كله اذا كان التنازع حال قيام المرأة واما اذا كان بعد وفاة الزوجة فهذا
 على وجوه ولا يثبت فيه الاقرار واليد فان ادعى واحد ما سبق يقضي
 بالتكاح بينهما وبالميراث لا يجب عليه تمام المهر وان لم يبرهن او ادعى على السواك
 فانه يقضي بالتكاح بينهما ويجب على كل واحد من الزوجين نصف المهر وبيان
 فيها ميراث زوج واخت والعرق في حاله للميراث المقصود هو المرأة و
 هي لا يصلح مشتركة بينهما وبين الوفاة المقصود هو الميراث وهو مال مفيد
 الشكره فان جاءت بولاد ثبتت نسبة من الابوين وبيان الابن من كل واحد
 منهما ميراث ابن كامل لان الابن لا يحري ادعاء كالحاق فقال احدهما كالحاق
 من بيتي ثم يودم السبب بين قدر يسنده باشد جوت تاريخ معنى ذكر ذكره است
 واكره بين لفظ كواه كرايند بسند ياشد ويقضوله ادعى على امرأة انها امراته وحلله
 وهي تدعى انها كانت امراته ولكنه طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج
 الثاني وهي في يد ويدعي الثاني انه تزوجها وبكر كالحاق الاول وطلاقه تكلف
 المرأة اقامة البينة على الطلاق فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج
 الاول على الطلاق وفرق بينهما وبين الزوج ادعى على امرأة تكاها فقالت من مكوا
 وبم لكنه غاب فاحبر وبن بوفانه فرجعت لهذا بعد انقضائه مدة العدة
 فهي المدعى ما لو قالت من زن ابن مدعى بولدم لكن بيشان بن اول فودم فهي الثانية
 ادعى كالحاق صغيره قال تزوجني منها قاضي سبق ولم يذكر اسم القاضي ولا
 نسبة لا يصح الدعوى وشيخنا ان يذكر انه هل كان للصغيره ولي ام لا وهل

التأخير برفاه المرأة

ادعى اقرت ثم لو الطلاق

برفاه
فان تأخير في المهر

لوع كالحاق صغيره

والباطن ويجعل ذلك سبباً لانتفاء النكاح فان كان بمحض من الشهود يجمع النكاح والا فلا وهو الصحيح
فش ادعى على امرأة نكاحاً فاقضت له ولها ونكحت في نكاحها على مائة على ان يقر النكاح صح طلق وجد
بينه على اصل النكاح الا لا يجمع في المدة لانها بمنزلة الزيادة في المهر ولو ادعت على زوجها
الطلاق **س** ولو ادعت على زوجها الطلاق على مال وانكر فضاخته على مائة سنة ان تقتر
بالطلاق جان ولو وجدت سنة على الطلاق الاول على مال فلها ان تستنزل بدل الصلح **ع** ادعى
على امرأة نكاحاً واقام البينة فلم يظهر عدالة الشهود حل لها ان تزوج بزوج آخر **س** ادعى
نكاح امرأة فانكرت واقام للدعي سنة على ذلك ولم يظهر عدالة الشهود فله ان يزوجه كونه
ديكراً وهل يحل لها ان تزوج باخر ان امهل القاضي المدعي اياماً فما لم يضر تلك الايام لا يحل
لها ذلك **ن** امرأة قالت تزوجت زيكاً بعد ما تزوجت عمرًا وادعى الزوجان النكاح ففي امرأة
زيد **ع** المطلقة ثلاثاً اذا طلقها الزوج الثاني وادعت منه وعادت الى الاول فله نكاح جديد
ثم ادعت ان الثاني لم يكن دخلها فان كانت عالمة بشرب الخمر لا يصدق وله ان يمسكها
لان اقفاها على النكاح اقر امرئها بشرب الخمر وان كانت جاهلة بالشرب لا يصدق
لان اقفاها على النكاح لا يكون اقراراً منها بهذه الشرايط **ك** المطلقة ثلاثاً اذا تزوجت
بجواب فطلقها ان لم يحل منه لاحتلال الزوج الاول لانه لم يوجد الدخول لا حقيقة ولا حكماً
وان جلت وولدت حمل لانه ست الدخول حكماً لثبوت النسب منه ولهذا لا يثبت من
الزمن **س** تزوج امرأة ودخلها ثم ادعت بعد الدخول انها قد ردت النكاح حين
تزوجها الاب واقام على ذلك سنة الصحيح انها لا تقبل لان التمكن لا يقر ولو اقرت لا تقبل
دعوى الرد لانها منقضة الدعوى **ف** ولو تزوج الصغيرة من رجل كفو فادعى ذلك
ايام ثمرة **س** است انا بولي لا يصدق فيها قال لانه من اقصى لكن ينظر ان كان ولايته
ظاهرة جان النكاح وان لم يحسن لانه زوجها ولا ولايته ظاهرة فله طلاق ولو تزوج است من رجل
ثم تزوجت منه بغير كفو وان است حرمت عليه والنكاح ينكر فالقول للزوج لانه ينكر
الفرقة ولو تزوج است من رجل وسلمها اليه ثم ذهبت ولا يدري اين ذهبت ليس
للادمان ياخذ الزوج ليطالبها لان الطلب ليس من حقوق النكاح **ك** ادعى نكاحاً على امرأة
وهي تحت فشهد الشهود انها امرأة ففرض القاضي الفاضل بها ثلث حياء واما البينة فله
مثل ذلك لا يثبت الا الثاني لان القضاء صح ظاهراً فلا يطل ما يظهر خطأه سبعين وذلك
ان يوثق الثاني وقتا يكون قبل الاول **ف** امرأة قالت لرجل انا امرأتك فقالت عجباً
لها انت طالق كان اقراراً بالنكاح وهي طالق وان قالت لرجل انا امرأتك فقالت ما انت
ولبن وجه وانت طالق فليس هذا باقرار امرأة قالت لرجل تزوجتك فقلت نعم فله
فانت طالق يقع وان قال لها انت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقراراً بالنكاح بجل تزوج
ابنه ابالغته ثم ادعت ان البنت لم تحسن النكاح لا يسمع هذا الدعوى لرجل تزوج بنته
ابالغته ولم يعلم رضاها حتى مات الزوج فقالت زوجني منه الى بامري وانكرت
الورثة القول فلهما ولها الميراث والمهر وعليها العدة ولو تزوجت من غيره
امري فبلغني فاجرت وانكرت ورثة الزوج الاجابة فالقول قول ورثة الزوج ولا يبر

الصلح

المرأة التي تزوجت بغير

وتقر

فان كان النكاح

فان كان النكاح

فان كان النكاح

الاختلاف في الورثة

لها جعل ادعى على امرأة النكاح فانكرت ونكحت لا يحل له الزوج باخنها وانبع سواها
ولو كانت هي المدعية وانكر الزوج وحلف لا يحل له الزوج باخنها ولو ادعى الزوج ولينه
فردت واختلفا الى الولي هي صغيرة والرد باطل وقالت انا بالغة ان كانت هي مراة
القول فلهما وبت ست سنين مراة **ع** **دعوى المهر** المرأة اذا ادعت مهر
المثل ثم ادعت المسمى قبل ان المسمى يقضى بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد
بان سمي لها مهر ما نكحها ولم يسم لها ولو ادعت المسمى او لم يسم مهر المثل لا تقبل **س**
اذا مات الزوج فادعت امرأة على الورثة مهرها ان ادعت مقدار مهر مثلها
واقرا الورثة بالنكاح فذلك واجب لا مقدار المثل ان دخلها وكفى بالنكاح شاهداً
والقول قول ورثة الزوج في مقدار المثل وما زاد على ذلك فالقول قول المرأة ولو اد
ما قلنا ما ذكر طهين الدين في المحاضر المردودة انها اذا ادعت جميع الصداق بعد موت
الزوج واقامة البينة على اقرار الزوج بذلك فانه لا يسمع ذلك منها لان الظاهر ان
المرأة لا سلم نفسها الا بعد قبض شيء من صداقها فيكون الظاهر مكنها لالهالات
الظاهر انها قبضت الدسيمان وهو من الصداق امرأة لها ثلث خطوط المهر
فادعت على ورثة زوجها المهور الثلاثة لا يطالبها الا بالواحدة لان السبب واحد
وهو نكاح هذه المرأة واختلفوا في جيب البعده كما لو ادعى ثنتين او ثلثة
اثان بسبب هذه الجارية التي باعها منه لا يجيب الا بثلث واحد وان احتمل ان باع ثلثة
اشترى ثلثة باع ومع هذا لا يثبت ذلك الاحتمال فكيف في النكاح امرأة ادعت على رجل
انك تزوجتني بكذا فزعه وقول الزوج بثلث وجئت بكذا ديناً است النكاح و
يجب مهر المثل وانما يخالفان ادعت مهر المثل وقالت زوجتي على شيء صح
الدعوى لان جعل المهر مجهول فضا كان تزوجها ولم يسم لها شيئاً ادعت
المهر المسمى في الزنة وهو مائة دينار ثم ادعت انه كان الزوج في حيوة زاد لها
مائة اخرى لا يسمع دعوى الثاني لانها لما قالت كان الزوج مائة فقد اقرت ان كل
المهر المائة فاذا ادعت زيادة بعد ذلك والنكاح باطل العقد طهر ان
الامانة الاولى لم يكن المهر لكانت بعض المهر فيصير متاففاً ادعت المرأة في تزك
الزوج المهر وانكرت الورثة النكاح واقامت بينة على كلهما ثبت كلهما فلو اقامت
الورثة على انها ابرأت الزوج على المهر قبل موته لا تقبل الشافعي ولو صدقة الورثة
في النكاح لكن انكر هذا القدر من المهر واثبت المرأة المهر بالبينة ثم ان الورثة
اقامة البينة على الابراء للزوج في حال صومته ليحس ولو ان ورثة الزوج بعد ان اصاب
النكاح ادعوا ان اباها خالع مع زوجته في حال حيوة لا يسمع هذا الدفع ادعى المهر على الخلق
فلهما صاحبت مع دينار ولم يقر البينة عليه ثم ادعى الخلق ان ابنتك ابرأتني في حال
حيوتها او في حال خلتني من المال المدعى دينار لا تقبل سنة على الابراء لانه اقر بوجوب
المال على نفسه ولو قال صاحبتني عن الدعوى لا يكون اقراراً ولا تقبل بينة على الاقرار
امرأة طالبت زوجها بمهرها فقالت الزوج من اوفيتها مرة قال اوفيت الى امها

مطلوب
المرأة التي تزوجت بغير

بنت ست سنين

بصحة المهر

مطلوب
المرأة التي تزوجت بغير

تزوجتني على

دعوى المهر

لا يكون تناقضاً لأجل أن الزوج انقضت البكر من رجل واحد لا يخلو ما ان دفع البينة من مهرها
 الاب لا يستتم ان تزوج لزوجها فلا يخلو ما ان دفع البينة من مهرها
 او بعد بلوغها في الحائض لها حق المصاهرة مع الاب بعد الاستتمان وفي مهر مثلها
 المصاهرة مع الزوج **فصل** اذا اختلف الزوجان في قدر مهرها حال قيام النكاح
 يحكم بمهر المثل فان شهد لاحدهما كان القول قوله مع يمينه على دعوى الآخر
 فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او قل كان القول
 قوله مع اليمين بالله ما تزوجتها بافي درهم فان وكل ثبت الزيادة وان حلفت لا يثبت
 واجها اقام البينة فقبض وان اقاما جميعاً يقضى بينهما وان كان مهر مثلها الفان
 او اكثر كان القول قوله مع يمينه بالله ما تزوجت بالف درهم وان وكل ثبت
 الالف وان حلف فلها الفان بالتسمية ولا خيار للزوج فيها والالف يحكم بمهر
 المثل وله الخيار فيها ان شاء ادى من الدراهم وان شاء ادى من الدنانير وفيها
 اقام البينة يقضى بينهما وان اقاما جميعاً يقضى بينهما للحاج وان كان مهر مثلها
 الفان وخمسائة تخالفان لكل الزوج لزمه الفان بطريق التسمية وان وكل
 يقضى بالف فان خلفا جميعاً يقضى بالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة
 بطريق مهر المثل ومهر الزوج في الخمسائة واجها اقام البينة قبل سنة وان اقام
 يقضى بالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة بطريق مهر المثل وان
 اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول يحكم بمهر متعة مثلها فان شهدت له المتعة كان
 القول قوله مع يمينه على دعوى الآخر فان كانت المتعة بينهما تخالفان وان اختلفا
 في اصل التسمية واحدهما يدعي تسمية المهر والآخر ينكر كان القول قوله
 المنكر ويقضى لها مهر المثل وهذا وما لو اختلف الزوجان قبل الدخول
 في الوجوه سواء وان مات احدهما واختلف الحي وورثته الميت فهذا وما اختلف
 الزوجان في حيوتها سواء وان ماتا جميعاً واختلف ورثتهما في مقدار النسبي
 القول قول ورثة الزوج قلاً وكثراً وان وقع الاختلاف في اصل التسمية بين
 ورثتهما كان القول قول منكر التسمية ويقضى لها مهر المثل وعليه الفتوى ولو
 تزوجها على عبد يمينه وهلك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول
 قول الزوج وكذا لو تزوجها على ثوب يمينه ففلك الثوب قبل التسليم واختلفا
 في قيمته الثوب كان القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على ابن يمينه او ذهب
 ففلك قبل التسليم وان اختلفا في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل
 وان تزوجها على ثوب يمينه وقيمة عشرة فغير السعر الى ثمانية كان لها
 الثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية فزاد السعر فصارت
 قيمة عشرة فلها الثوب وصرهان ولو كان قيمة الثوب مائة فانقضت
 قيمة الثوب لعفونته قبل التسليم وصارت خمسة خيرات المرأة ان شاءت
 اخذت الثوب باقتضا وان شاءت اخذت قيمة يوم العقد ولو قلت

اختلاف الزوجين

اختلاف الزوجين

المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على امثلي هذه وهما المرأة
 واقاما البينة فالبينة بينة المرأة لان بينةا قامت على حق نفسها وبينة الزوج
 قامت على حق الغير ويعتق الامتعة على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها
 بالف درهم واقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام اب المرأة وهو عند
 الزوج انه تزوجها على رقبة فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امه الزوج
 مع ذلك انه تزوج ابنتها على رقبتها فالبينة بينة الاب والام وضفها جميعاً
 مهرها ويسعى الزوج في نصف قيمتها ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة
 ثم انه تزوجها بمائة دينار ثم ان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة انه تزوج
 المرأة على رقبة فان القاضي يطل القضاء الاول ويقضى بان الاب هو المهر **فصل**
 الصغير اذا ادركت وطلبت المهر من زوجها فله ان يرجع الى ابنته
 حال صغيره وصدره الاب لا يبيع الاقرار الاب على البنت ولها ان تأخذ من الزوج
 وليس للزوج ان يرجع على الاب الا اذا كان الاب عند اخذها خذت منك على
 ان ابرك من مهر ابنتي ثم انكرت له البنت ان يرجع على الاب اذا رجعت البنت عليه
 ادعت الصداق بعد الطلاق فادعى الزوج الفاه وبنتي واقام البينة فشهد احد
 الشهودين الفاه ابنته وشهد الآخر انه وبنته تقبل لان الموافقة ثابتة لان
 هبة الدين حكما سقط الدين وكذا حكم البراء **فصل دعوى النفقة** فلو تزوج
 لمرأة بمائة ولم يتبين الصفة صح العقد به وعند المطالبة يدعى عليه مائة درهم
 صداقاً فيخرج الى الوسيط كما لو تزوج على نصف يفرض الى نصف وسط ادعى عشرة
 دنانير مجازاً لا بينة فقال الزوج احمه بوسط دادم هذا لا يكون جواباً لدعوى المدي
 لانه يدعى عليه المقدار لكن القاضي يقول للزوج اقم البينة على ما ادعت فاذا اقام
 البينة لا بد وان تبين قدر المودى ليصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن المبيع فله ان اخذ
 بوجه است فاده ام قل ذلك في الجواب ايضاً رجل بعث الى امرأة متاعاً بعثت ابنة
 الى الزوج متاعاً ايضاً فله ان يقول الزوج الذي بعثته كان صداقاً كان القول قوله مع اليمين
 فان حلف فان كان المتاع قائماً للمرأة ان يودي المتاع وان كان للمتاع هالكاً ان يمسكها
 وت مثل ذلك عليه وان كان مثلياً ترجع الى الزوج بما بقى من المهر لا فله ان يرضى بكونها
 مهرًا ويرجع بما بقى من المهر على الزوج اما الذي بعثت ابنة ان كان هالكاً لا يرجع
 على الزوج بشيء وان كان قائماً وبعت الاب من مال نفسه له ان يسترجه من الزوج
 وان بعثت الاب من مال البنت البالغة برضاها لا يرجع فيه لانه هبة احد الزوجين
 لاخر ولا يمكن الرجوع فيه بخلاف الاول لانه هبة بغير ذي الرحم المحرم **فصل دعوى**
المهر ان رجل تزوج ابنته وجعلها فوات فزعم ابوها ان ما دفع اليها من المهر امانة
 وان لم يعيدها وانما اعان منها القول قول الزوج وعلى الاب البينة الصحيحة
 في ذلك ان يشهد لان الظاهر ان هذا الزوج لان في الظاهر ان الاب لا يحضر ابنته
 يدفع اليها بطريق التملك والبينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت

ادركت وطلبت المهر

اني اعطيت هذه الاشياء بنى عارية او بكسحة معلومة وتشهد البنت على قرارها
 ان جميع ما في هذه الكسحة ملك والذي وعانته في يدى لكن هذا لا يصح للقضاء للاختلاف
 لجهان انه اذا اشترى لها هذه الاشياء في حالة الصغر فهذا الاقرار لا يصير للاب فيما
 بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشترى ما في هذه الكسحة بثمن معلوم ثم
 ان البنت تهرت عن الفلن والختار للفنوى انه اذا كان العرف مستهركا ان الاب
 دفع اليها جهان الاعارية كما في ديواننا فالقول قول الزوج وان كان العرف مشتركاً
 فالقول قول الاب وفي الفنوى اذا كان الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله
 لان الجهان عارية وان كان ممن لا يحكم البناات بمثل ذلك قبل قوله ولو بعث الى
 امرأة ابنه ثياباً ثم ادعى انها عارية وامانه صدق اذا ثبت الزوج الى زوجته اثباتاً
 عند رفاقتها منها دياج فلما زفت اليه ابدان ستر من المرأة الذي باج ليس له ذلك
 اذا ثبت اليها على حجة التملك رجل غن رجلاً وقاسان زوج بنى منك فاجعها
 جهاناً عظيماً وما ترفع اليه ارفع عليك من الثلثة فتزوج الرجل ودفع الدسيمان
 الى اب المرأة بقدر وسعه ثم ان اب البنت لم يحجزها ولم يدفع الى الزوج شيئاً
 للزوج ان يطالب اب المرأة بالتحجيز فان جعز ولا يسترد على دسيمان مثلهما وفي
 الظهيرة الصحيح انه لا يرجع على اب المرأة بشئ والا ولا اختيار مشايخ بخارى تزوج
 امرأة ودفع اليها الدسيمان وزن جهاناً بيا ورد دسيماناً كداده
 باشد جهاناً تواد خولاً ستن بعرف وعادت مردمان واكر جهاناً نكده دسيماناً
 كداده باشر بان سنان تزوج امرأة على انها بكر فاذا هي غير بكر وقد اعطاها العجل
 يرجع عليها بمان ادعى دسيماناً مثلهما تزوج امرأة على انها بكر على زيادة
 مهر مثلهما فوجدها ثيباً لا يجب تلك الزيادة لانه قابل الزيادة بما هو من عوب وقد
 فات فلا يجب ما قبله وينبغي ان يكون له الرجوع فيما زاد على دسيمان تزوج
 امرأة على انها بكر فاذا هي ليست بكر فالمهر لانم عليه واكر امرأة لم تجامع بكاح
 وغيره والثيب امرأة يكون نصيبها عايناً اليها صغير تزوجها ابوها من صغير
 وقبلها ابوع فبات الابوان ثم بلغا ولم يعيلا الكاح وتزوجت المرأة بأخو ولدت
 منه اولاداً ثم ان الرجل علم بذلك وادعى ولم يمكنه اثباته ثم اراد ان يزوجه ولها
 من ولده لا يحل له ذلك ومن زنى منكوحه الغير وجاءت بولد فوقع الزوج زوة
 ماله الى هذا الولد لا يحجزه ولو لم يكن للزنية زوج لا يجوز للزنى دفع الزوة الى
 هذا الولد تزوج منكوحه الغير وهو لا يعلم بذلك ودخل بها بغير العدة وان كان يعلم
 انها منكوحه الغير لا يجب العدة حتى لا يجبر على الزوج وطبها ولو تزوج
 امرأة لها زوج وطبها لا يجب الحد وان لم يدعى للحد **فصل في الاختلاف في متاع**
البيت اذا اختلف الزوجان في متاع موضع البيت الذي كانا يسكنان فيه حال
 قيام الكاح او بعد ما وقعت القرعة بينهما بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون
 للنساء عادة كالدرع والمثار والمفاز والصندوق وما اشبه ذلك فهو للمرأة

فخر جلا

عائها لم

البكر والثيب

هم زنى منكره
دعوات بولد مهره وكره

مطلوب
الزنى منكره
مكوحه الغير

الان يقيم الزوج البيعة على ذلك وما يكون للرجل كالاستلاح والقبض والغلبة والظفر
 والعقوس فهو للرجل لان يقيم المرأة البيعة وان مات الرجل وقبضت المرأة ووقع الاختلاف
 بين المرأة وورثة الزوج فما يكون للرجل عادة كان للقول فيه قول الوارث والباقي للمرأة
 وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول قول وان ماتت المرأة والباقي و
 المشكل لي بينهما وهو ان الرجل وان كان احدهما حر والآخر مملوكا يحجزهما كان او
 ما في نكاحا كان المتاع كله للرجل منها **ق** ولو كان احدهما مسلماً والآخر كافراً فهذا
 وما كان مسلمان سواة ولو كان احدهما صغيراً والآخر كبيراً او كافراً صغيراً
 فها سواة وان كان للرجل اربع نسوة فوقع الاختلاف بينه وبينهن فما يصلح للنساء
 يكون بينهما وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل واحدة منهن
 يكون بينهما وبين الزوج ولو اقرت المرأة بمتاع انه اشترته من زوجها كان المتاع
 للزوج وعليها البيعة ولو مات الزوج وقول وانته المرأة فلكان والرى طلفك
 ثلثاً في كسحة واراد ان يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الابنية ويكون المتاع
 لها لان المشكل لي منهما فيكون القول قولها مع يمينها بالله ما قلتم انه طلقها فان نكحت
 او اقرت كان المشكل للوارث كما لو وقعت المضومة بين ابن وزوجين بعد الطلاق و
 ان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضائه العدة فان المشكل للوارث الزوج و
 لانها صارت اجنبية ولم يبق لها ابدان ماتت قبل انقضائه العدة كان المشكل
 للمرأة وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعى انه له كان
 القول في ذلك قول الزوج وان اقامت المرأة البيعة او اقاما جميعاً يقضى بيعة المرأة
 لانها خارجة معنى ولو كانت التار في يد رجل وامرات واقامت المرأة البيعة
 ان التار لها والرجل عدها واقام الرجل البيعة ان التار له والمرأة امراته تن وجها
 باليد درهم ودفع اليها ولم يقيم بيعة انه حر فانه يقضى بالتار والرجل المرأة ولا كاح
 بينهما لان المرأة اقامت البيعة على ريق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على المرأة فيقضى
 بالزنى فاذا وقضى الزنى بطلت بيعة الرجل في التار والكاح ضرورة وان اقام
 الرجل البيعة انه حر الاصل والمسئلة بحالها يقضى بحرية الرجل وبكاح المرأة و
 يقضى بالتار للمرأة لانها مقضية بالكاح صارت الرجل في التار صاحب اليد والمرأة
 خارجة فيقضى بالتار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في ايدى ايهما كانت التار للزوج
 وان اقاما البيعة يقضى بيعة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء واما البيعة
 يقضى بها للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي الكاح فاقامة المرأة البيعة ان
 المتاع لها وان الرجل عدها واقام الرجل البيعة ان المتاع له وان تزوج المرأة بالف
 درهم وطلقها فانه يقضى بالرجل للمرأة ويقضى لها المتاع ايضاً كما قلنا في التار وان اقام
 الرجل البيعة انه حر الاصل يقضى له بالحرية وبالمرأة والمتاع ايضاً لانه في متاع
 النساء يحتاج الى البيعة وان كان المتاع مستكلاً يكون للرجل والنساء جميعاً يقضى
 بحرية ويقضى للمرأة ويقضى بالمرأة لان بيعة المرأة في المشكل اولى لانها خارجة

مطلوب
احكام الزوجه في الزوج

اختلاف البيت

قال ابو حنيفة

اذا عرفت المرأة فظن زوجها انهما في العزل قبل العزلة او بعد ها فالمسئلة على
 صحوه اما ان اذن لها بالعزل ولو بها عن العزل ولم يأذن لها ولم ينهها فان اذن لها
 بالعزل وفيها اعزلة في كان القول للزوج ولا اجر لها وان ذكر لها ان اجرها سمي
 معلوما كان لها ذلك وان ذكر اجرها مجهولا او شرط ان يكون العزل والكراس لها كان
 العزل للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجرها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى
 فغير الطمان وهو كما لو دفع غزلا الى حايك لينسج له بالخصف وان اختلفا في الاجر فكانت
 المرأة عزلة لا اجر وفيها الزوج بغير اجر كان القول للزوج مع مينة لانه
 انكر الاجارة والجرعة ولو قال عزلة لنفسه كان العزل لها وان اختلفا في
 الزوج لولا ان اذن له لكان العزل له كان العزل للزوج ولها اجر المثل ولو
 قال لها اغزلي لم يجره عليه كان القول للزوج ولو بها عن العزل فظن ان
 كان العزل لها وعليها مثل ذلك فظن كمن غضب حرة فظن انها كان الدقيق للغاصب
 وعليه مثل الحرة وان اختلفا فقال صاحب العزل غزلت باذن وقالت غزلت
 بغير اذن كان القول لصاحب العزل وان حمل قطعا الى بيته ولم يقبل شيئا فغزلت
 ان كان الزوج سابقا كان العزل لها وعليها مثل ذلك العزل وان لم يكن يباع العزل ان كان
 الزوج يدعى الاذن كان القول قوله وكذا لو اختلفا في الكراس فقال الزوج للمرأة فخر
 الى الحايك لينسج باذن وقالت دفعت بغير اذن كان القول للزوج واذا عزلت المرأة
 فظن زوجها باذنه وكما يبيعان من ذلك الكراس ويشتريان بالتمن امتعة ليجتمعا
 واحتجز ببعض الراس امتعة البيت فجميع ذلك من الكراس وما يشترى به الرجل
 لان المرأة تحمل الرجل فيكون ذلك للرجل الا شيئا اشترى لها وسمي عند المشتري وعلم
 عادة انه اشترى ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع الى امراته ما يحتاج اليه وكان
 يدفع اليها احيانا من الدراهم ويقول اشترى بها قطعا وعزلي وكان يشترى
 وتغزل ثم يبيع ويشترى بها امتعة البيت كانت الامتعة للمرأة لانها اشترت من
 غير وكيل الزوج اياها بالشراء فكانت مستنزفة لنفسها **في الشهادة على النكاح**
 يجوز الاعتماد على الشهادة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل النسب والنكاح و
 الموت والفضا والدخول من الزوج والشهادة على اصل الوقف يجوز بالشهرة و
 التسامع التسامع ولا يجوز على شرائط الوقف ويجوز الشهادة بالتسامع بالمهر ايضا
 بالشهرة والاشهاد على نوعين عرفي وهو ان يسمع من قوم لا يبيع طواطمهم على الكذب
 وشرعي وهو ان يشهد عند رجلان عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة
 من غير استنفاذ ويقع في قلبه ان الامر كذلك ولا يكفي بشهادة الواحد على الاصح ولو
 راي رجلا وامرأة يسكنان في منزله وبسط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون
 بين الاقارب حله ان يشهد على كاحهما ولو قدم عليه رجل من بلدة وانت له واقام
 عنده دهر لم يسمع ان يشهد على نسبه حتى يولي من اهل تلك البلدة رجلين عدلين

الرجل لها مثل العزل

بطلان
تحمل الشهادة
بالشهر

من يعرف ويشهد له علمه بنسبه واذا تحمل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي وان
 عند القاضي جازت شهادته وان فتنه بالاشهاد على النكاح او على النسب لا يسمعت ذلك
 من قوم لا يتصور احقا عظم على الكذب لا يقبل شهادته من كس راى دارا او عينا في يد انسان
 يتصرف فيه بغير حق فذلك موقع في قلبه انه حله ان يشهد على انه ملكه فان شهد وقهر
 فقل لا يشهد ان له الا ان يشهد في حق غيره بغير حق فذلك لا يجوز شهادته وان اذاع
 الرجل نكاحا او موتا او نسب او وقع في قلبه انه حله ان يشهد على انه ملكه فان شهد
 فبين فقل لا يشهد ان له الا ان يشهد في حق غيره بغير حق فذلك لا يجوز شهادته
 واذا اذاع الرجل نكاحا او موتا او نسب او وقع في قلبه انه حله ان يشهد عند عدلان بخلاف
 ما وقع في قلبه لم يسمع ان يشهد بما وقع في قلبه او لا الا ان يتيقن بكونها وان شهد
 عند عدلان بخلاف ما وقع في قلبه او لا يسمع ان يشهد بما وقع في قلبه او لا الا ان
 يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فيها يشهد وان عاين رجل نكاح امرأة او بيع
 جارية او قتل عمدا او قران رجل على نفسه بحال ثم شهد عند الشاهد رجلا ان عدلان
 ان فلا تطلق امراته بحضرتها وان مستحق الجارية ان يدين الجارية او اقر باي طارئة
 قبل البيع ان اعتقها او امرأة واحدة ان صنعت ابن وجبت في صفها في الجوارين
 ثم ان المرأة انكرت النكاح وانكرت الجارية فملك المشتري لا يبيع للشاهد ان يشهد
 على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية لان الشاهد يدين الشاهد عند المرأة بالطلقات
 الثلاث وعند الامانة يثبت الا يجوز للمرأة او الامانة ان يدين جماعة فكل الا يدين
 للشاهدين ان يشهدا على النكاح والبيع وان شهد عند النكاح هذا الذي عاين
 النكاح وبيع الجارية عدلين واحدا بالطلاق الثلث وعقود الجارية لا يدين للشاهد
 ان يبيع الشهادة على البيع والنكاح **في العتق** النكاح العتق جازين فان عتق
 المرأة وقت النكاح انه عتق لا يضر له النساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو
 علم المشتري بالعتق وقت البيع فان لم يعلم وقت النكاح وعلم بعد ذلك
 كان لها حق الخصومة ولا يضر له عتقها بترك الخصومة والسكوت والمقام معه
 وان طال الزمان ما لم يرضى بذلك وكذا لو كان الرجل يضل الى غيرها من النساء
 وليجوز له ولا يضر له عتقها بترك الخصومة وان خصصه الى القاضي فان القاضي
 بها بالنزاع فان عتقها بطلت اليها في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت
 فيما كان القول للزوج وان قالت انا لم يكن القاضي يدين بها النساء والمرأة
 للواحدة بكنى والنيان الحوط فان قل هو ثيب كان بالقول في الزوج وان
 قل هو بكنى كان بالقول قولها في عديم الوصول فان شهد البعض بالكان والبعض
 بالثيب يبرها غيرهن فاذا ثبت عدم الوصول اليها اجل القاضي سنة من
 يوم الخصومة طلبت الحلي ولم يطلب وشهد على التأجيل ويكتفي بذلك تاريخا
 وكذا لو قل الزوج انه لم يرضى اليها اجل سنة قدمت على الصبيح لاشميت والسنة
 الشميتة ثلثا ثم وخسروا على يومين يوم الاخير من ثلثا به حبس

السنة والتمتع

من يوم والفترة بتمامه واربعه وخمسين يوما ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر
او مدينة فان اجلته المرأة او اجله غير القاضي لا يعتد بذلك التأجيل ويحسب على الرجل
شهر رمضان وايام حيضها لامة مرضه ومرضها بحيث لا استطاع معه الجماع والحيض
المرأة من زوجها لا يعتد على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بغيرها ولم تأت وان اتته
الماتجن ومثله مكان يكتن الخلق والجماع يحسب عليه وكذا لو حبست المرأة بتجوز
كان الزوج يصل اليها يكتن الخلق والمبيت معها يحسب تلك المدة والامانة وان
كانت حرة من حجة الاسلام لا يحسب على الرجل حتى يفرغ وان احرمت بعد التأجيل
لا يحسب على الرجل وهو من له عن تلك الايام وان كان الزوج مظاهرا عنها
ان كان قادرا على الاعتاق اجله القاضي سنة وان كان عاجزا عن الاعتاق
اجله القاضي شهرين للكفاية ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه
ويحسب ذلك عليه واما مصنت السنة فمات القاضي او عجز قبل ان يحرم المرأة ولا
غيره فقدمته الى القاضي الثاني واقامة البينة ان فلا تا القاضي اجله في امرها سنة
وان السنة قد مصنت فان القاضي الثاني يبنى على الاول وان مصنت السنة من وقت
التأجيل ولم يخاصم زما لا يبطل حقها وان طاعة في المضاجعة في تلك الايام
وان خاصمت الى القاضي ان كانت ثيبا كان القول قوله وان اقر الزوج انه
لم يصل اليها او كانتا بكر فتظرة النساء اليها وفلن في بكر خيرها القاضي فان
اختارت زوجها واقامت من مجلسها قبل الاخير لا واقامها اعوان القاضي
واقام القاضي عن مجلسه بطل حقها كما في خيار الخيعة وان اختارت الفروقة
في مجلسها يا من القاضي بالفرق ولا يفيق الفروقة باختيارها وان اقر الزوج ان
يفرق بقول القاضي فرقت بينهما فيلزمه وعليها العدة وان طلب من
القاضي ان يؤجله سنة اخرى احسبه القاضي فان اجلته المرأة سنة اخرى كان
لها ان ترجع من الاجل **ق** وفي دفع النكاح بسبب العنة يشترط حصة الزوج
بعد طلب المرأة وقت القضاء لان الفسخ بسبب العنة قضاء ولهذا لا ينفذ في
غير المصرف هذا اذا تضاد فان الزوج لم يصل اليها في المولى فان اختلفا
نظر اليها النساء كما يتاوان وقع للنساء شك في امرها فانه يمتحن ويؤمر ان
يتول على الجدار ان امكنتها ان يوثق يولها على الجدار في بكر والا فليتيب
وقيل يمتحن بيضة الديك فان وقع في ثيب وان لم يقع في بكر فان اخنارة
الفروقة تكون تطليقة بينة وجب عليه العدة وعليه المهر **ق** ويكون العنة نراض
او ضعف او كبر سن او من اخذ يسر وتأجيل سنة لا شتمها على الفصول
الاربعة فان كان المرض من برودة ان الله حر الصيف وان كان من رطوبة
ان الله من يسر الحزيف وان كان من حرارة ان الله برد الشتاء وان كان من
سرس ان الله رطوبة التبع وروي ذلك عن علي وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم
ح وكما يؤجل العنين يؤجل المصنى سنة وهو الذي اخرجت اساه وتوحيه

اصول النكاح

مطلب
انجاز النكاح

وكذا الشيخ الكبير وان قال لا رجوان اصل اليها والغلام الذي هو اربعة عشر
سنة اذا لم يصل الى امراته ولم امره اخرى بجامعها او بجامع الجارية كان
للرأة ان تخاصمه ويؤجل سنة وكذا الخنق اذا كان يولد من مبال الرجال يؤجل
سنة ولو كان مريضا لا يؤجل ما لم يصب وان طال المرض والعنة اذان وجهه ولي
امرأة ولم يصل اليها اجله القاضي سنة بحضرة خصمه وتأجيل العنين لا يكون
الا عند قاضي مصر او مدينة ولا يعتد بتأجيل غيرهما رجلا تزوج امرأة ولم
يصل اليها وفرق القاضي بينهما بعد مصنى الاجل ثم تزوجها مرة اخرى لا خيار
لها ولو وصل اليها ثم عجز عن الوطى بعد ذلك وصار عنيكا لم يكن لها حق الفروقة
ولو تزوج امرأة وصل اليها ووقعت الفروقة بينهما ثم تزوجها بعد ذلك
كان لها حق المصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج امرأة ولم يصل
فرق القاضي بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة اخرى يعلم بحاله
مع المرأة الاولى الصحيح ان الثانية حق المصومة لان الانسان قد يعجز عن
امرأة ولا يعجز عن غيرها ولو وجدت المرأة زوجها محبوا خبيرها القاضي
للحال ولا يؤجل لان الالة المقطوعة لا ثبت فلا يفيد التأجيل وان كان خلاها
فلها كل المهر وعليها العدة اذا فارقتا وان كان ذلك قبل الخلق لها نصف المهر
والعدة عليها وان فرق القاضي بينهما بعد الخلق ثم جاءت بولد للمستنين ثبت
النسب منه ولا يثبت تفريق القاضي ونسب العنين اذا فرق وهو يدعى الوصول
اليها فجاءت بولد لاقل من سنين من النسب ويطل تفريق القاضي ولو شهد
شاهدان على اقرارها بالوصول اليها قبل التفريق يطل تفريق القاضي ولو اقرت
بعد التفريق بالوصول اليها لم يضر ذلك على ابطال تفريق القاضي ولو وجدت
المرأة زوجها محبوا وهي رتقاء لخيارها ولو ولدت زوجها محبوا واقامت
معدن ما كا وهو ايضا محبها كانت على خيارها ولو كانت المرأة هو محبها
والزوج يتكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالنس من غير نظر بان لمس وراء
نوب ولا يكشف عورته فقل وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاضي حبيبا
ليظهر له عورته ويخير بحاله لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة رجل
تزوج امرأة وكان ياتيهما فيما دون الفرج حتى ينزل وفشل المرأة ولا يصل
الى فرجها واقامت معدن ما كا وهي بكر او ثيب ثم خاصمت الى القاضي سنة ويطل
ما قلنا رجع الامانة اذا كان متبكا او محبوا كان الخيار في ذلك الى المولى فان رجع
المولى الحق لامة وان لم يرض كانت المصومة اليه كما في العزل واذا فرق
القاضي المحب والعنة كان طلاقا بايكا **ق** فالحاصل انه اذا كان يأخذ الزوجين
عيب فلا خيار للاخر الا في الحب والعنة والحضارة اما عيوب المرأة فاجماع
لصحابنا لا خيار فيها لان المستحق من التمكن وان لم يوجد والاستيفاء من
الثمات واخذ له بالعيوب لا يؤجب الفسخ واما عيوب الرجال في الحبون

للمرأة البتة في الخصومة

وجرت زوجه محبوا

النسب في المحرمات

المعرب في الزوجه والزوجه

وكذا

والخداة والبرص فكذا كذلك لان الخيار يطلحق الزوج فلا ينت ولا يثبت فيه
 الحب والعهدة لا يختلعا بالقبض من النكاح والعقوب لا يخلو واذ كانت
 المرأة رتقاء او قنأ فلا ولاية لها في الطلب لانه لا يخلو لها في الوطى ولو وطئها
 الزوج مرة واحدة لم يفسد نكاحها ولا خيار **اخ** ولو كانت المرأة
 صغيرة زوجهها ابوها او جدتها او غيرها غيبا لا يفسد النكاح بينهما بحضرة
 الاب حتى يتعلم الاجتهاد فانما يتعلم بالبلوغ بخلاف ما لو اشترى متورثه
 عنهما وورثت الصغيرة واطلع وليها على غيب بركان عند البائع كان للولي
 ان يخاصم بالغيبة ولا ينظر بلوغه وكذلك اذا كان للصغير خصاص فللوان
 يستوفى المال وكذلك اذا كان للصغير شفعة فللوان ان يأخذها في الخيار
 ولا ينظر بلوغه وان كان احتمال الرضا بعد البلوغ ثابتا في هذه الوضوء
 والفرق ان الفرق انما يستحق بقوات حفيها في قضاء وطئها في حقها
 بمحض من خصها وطئها بخلاف القصور لان الفرق ثابت للمال و
 الصغيرين يضرر بأخير الحق الى زمان البلوغ فيقوم الولي مقام الصغير فيستيفاه
 اذا الولاية ما ثبتت الا لهذا الغرض ولو كانت المرأة بالغة في جدر زوجها غيبا
 فوكت انما بالخصومة مع زوجها وغابت هذا الفرق بينهما بحضرة الوكيل
 فبني قولان **ط** في نكاح **اهل الكفر** الاجل ان كل عقد او خيار المسمى بالطلاق
 قبل الدخول يوجب تنحيته وكل عقد او خيار قبل الدخول قبل الطلاق قبل الدخول
 يوجب المنع وكل عقد او خيار قبل الدخول قبل الطلاق قبل الدخول قبل
 نفقته مسلم تزوج مسلمة على غير معتق وقيل انما يسمى ما ليس في النكاح جاز
 ولها مهر مثلها ان دخل بها او خلاها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول
 فلها المنة ولو تزوج حرة حرة على ان لا مهر لها فلا شئ لها دخل او لم
 يدخل طلقها او ماتت اسما او اسلم احدها ولو ان الذي تزوج ذمية على ان
 لا مهر لها فالسبب ابو حنيفة رحمه الله لا يوجب كالحرية وقالوا كما في مسلم
 في المسئلة ومن تزوج من اهل الذمة امرأة في عدة من ذمي آخر وذلك في دينهم
 جازين جاز ولو تزوج حرة بمسلم قبل بينهما **ط** فالجواب ان كل نكاح من المسلمين جائز
 بين اهل الذمة وكل نكاح من اهل الذمة فهو منقسم وكل نكاح من اهل الذمة
 المسلمين لفقد شرط كمال النكاح بعين شهود والنكاح في عدة من الكافر يجوز
 ختمهم اذا انقضى وان كل نكاح حرام بحكم النكاح الحرام والمهر بين
 نسوة خمسة والمهر بين المسلمين لا يجوز ولا يتوانان به واذ اطلب احدها
 النفر في قبل الاسلام لم يفرق ولم يراد في القاضى فالقاضي لا يفرق
 بينهما ولو كانت امرأة الذمي مطلقة ثلاثا فطلبت النفر في يمينها وان
 لم يطلب النفر في لا يفرق اذا اخلها في يمينها من غير عقد او يطلقها ثلاثا
 ثم يزوجها قبل الترتيب بزوج **ط** اخل الذمية اذا كانت معتدة من مسلم

للمنفقة والولي
 ان يستوفى المال

كالمسئلة

كالمسئلة لا يجوز لها ان تنزوج الا من زوجها الاول والحريية اذا كانت معتدة
 من حربي كان لها ان تنزوج من حربي آخر ولا يجب العدة والذمية اذا كانت
 معتدة من ذمي يجوز لها ان تنزوج باخر المسلم اذا تزوج مسلمة او ذمية
 بغير شهود وشهادة من لا شهادة له لا يجوز النكاح والذي اذا تزوج ذمية
 بغير شهود او بشهادة من لا شهادة له وذلك في دينهم نكاح يجوز ولا يفرق
 بينهما وان اسما قالوا لم يفرق ولو تزوج الذي تحارمه احد او ابنته او اخته
 او جمع بين خمس نسوة فالنكاح فاسد ومع فساد لا يفسد القاضى ان لم يترافعا
 وان علم به فلو ترافعا لا يفرق بينهما ولو رفع احدها لا يفرق بينهما وقالا لا يفرق
 بينهما اكثر فمهما وان اسلم الزوجان الحرمان فرق بينهما ولو اسلم احدهما كان
 جاز يجوز اسساف العقد عليها فانه لا يفسد النكاح كنصر في تزوج نصرانية
 ثم اسلم الزوج وكذا اليهودي اذا تزوج يهودية ثم اسلم الزوج ولو كان
 جازا واستأنف النكاح لا يجوز بعض الاسلام على الاخر كالنصرانية اذا
 اسلمت بعض الاسلام على الزوج ان اسلم والا فرق بينهما وكذا المجوسي
 اذا تزوج مجوسية ثم اسلم احدها بعض الاسلام على الاخر ان اسلم
 والا فرق بينهما وهو طلاق او ابي الزوج عن الاسلام لا الوأيت ولا مهر هنا
 الا للموطوعة **ط** ثم ابا الاسلام اذا كان بينهما فالفرقة حصلت من جهتها
 ولو حصل من جهة الزوج فالفرقة حصلت من جهته **ط** ولو اراد احدا الزوجين
 وفقت الفرقة بينهما بنفس الردة وان اراد معا لم تقع الفرقة عندنا وان لم يفرقا
 سبق احدهما في الارث فاحصل في الحكم كانهما وجدا معا كما في الفرق والحريية
 وان اسلم احدها بآبانت لبقاء احدها على الردة لان الاصل ان الردة
 كانت الردة وان اسلم معا لم يبق ولا يجوز نكاح المرتد والمرتدة باجماع
 الصحابة رضوان الله عليهم ولو ارادت المرأة الصحيحة المهاجرة الفرقة لكن يخبر
 على تجديد النكاح نكاحا ولو تزوج مسلم صبيبة مسلمة فان تدا بين الصغيرة
 عن زوجها وان لم يبق لها بدال الحرب مات لانقطاع حكم القار **ط** ولو اراد معا ثم
 لحق احدهما بدال الحرب وفقت الفرقة بينهما فالجواب ان الردة وابعاء الاسلام
 ان حصل من جهتها فهو صحيح وان كان من جهة الزوج فالردة فسخ وابعاء الاسلام
 طلاق ولو ان حربي تزوج حرة بغير نية ثم اسلم احدها في دار الحرب فالفرقة
 لا تقع بنفس الاسلام ما لم تحض المرأة ثلاث حيضات ان كانت ممن يحض وان
 كانت ممن لا يحض فثلاثة اشهر وان اسلم الاخر في هذه المدة فمها على النكاح
 والا فقت الفرقة بينهما عند مضي المدة ثم المرأة ان كانت هي المسلمة
 فهي كالمهاجرة ولا عدة عليها بعد ذلك ولو كان المسلم هو الزوج فلا عدة عليها
 بالاجماع هذا اذا اسلم احدها ولو اسلما معا في دار الاسلام او دار الحرب
 او صار اذ يمين معا او خرجتا مستأمتين او سبيهما معا فالنكاح على حاله ولو

مطلب
 الزوجه ان كانت حرة

تزوج الزوجه حرة

اسلم الزوجان
 او ارتدا

اسلم
 الايمن

بنى اخذها او خرج احدها مسلما او ذميا وقت الفرة لان السببية لا تقع عليها
 والمهاجرة كذلك ولو خرج احد هما مسلما لم يفسد النكاح **ط** واذا وقعت
 الفرة بمعنى ثلث حصة الفرة بطلاق ولو اسلم الزوج وتحت كفايته ثم ارتد
 بانت ولو اسلم الزهر لى وامرته نصرانية او يهودية ففجعت بغير بينهما مسلم
 تن وج نصرانية ثم تجلس معها بغير الفرة **ظ** الذي اذا تزوج ذمينة على غير او خنزير
 باصاها لم يفسد او اسلم احدهما ان كان بعد الفرج فلها المقبوض وان كان قبل
 الفرج ان كان باعيا فلها فليس لها الا ذلك وان كان غير باعيا فلها في المهر العتمة
 وفي المهر من المثل للحرب اذا تزوج اخن ثم اسلم ان تزوجها في عقد واحد
 بغير بينهما وبينه وان تزوجها بغير عقد فكلح الاولى جائزة ونكاح الاخرى
 فاسدة وكذلك اذا تزوج اكثر من اربع نسوة ولو تزوج اطلاقا او عاكذلك
 للجواب ان تزوجها جميعا فكلها باطل وان تزوجها متفرقا فكلها صحيح
 جازين ونكاح الاخرى فاسد وهذا اذا لم يكن دخل او واحدة منهما ولو اندخل
 بها جميعا فكلها صحيحا باطلا وان دخل احدهما فان دخل الاولى ثم تزوج
 الثانية فنكاح الاولى جائز ونكاح الثانية باطل لان بحسب دليله جواز تزوج
 ايها كان ولو لم يدخل الاولى ولكن دخل الثانية فان كان الاولى والثانية امثلا
 فكلها باطل ايضا لان نكاح الثانية او جازي الامم والذخول بالامم
 يحرم البنت ولو تزوج الامم او لا ولم يدخل بها فله تزوج البنت ودخل
 بها فكلها صحيحا باطلا **ط** ولو مات احد الابوين في دارنا مسلما او من ثقاته
 ارتد الاخت ولحق بها من الحرب لمن عن زوجها وكذلك حبيبة نصرانية
 تحت مسلم تجلس ابوها وقد ماتت الام نصرانية لم يسن لو تجلس ابوها بانت
 ولا يحل لها ولو اجنت عاقلته مسلمة لم يسن ابوها لمن من زوجها وان لحقا
 بها معا بدا للحرب لهما مسلمة احدا وتزوج صغيره مسلمة فبطلت ولم يصف
 الاسلام بانت وكذلك ان تزوج نصرانية فبطلت ولم يسن النصرانية ولا دينها
 فلامر لها ويصح للزوج اذا زفت اليه امراته ان لا يفتياها حتى يسألها عن
 الاسلام فان وضعت او وضعت هو فعلت والابنت والسبيل فيه ان يصف
 هو بنفسه ثم يقول لها هل انت على هذا فاذا بلغت عاقلته ولم يعرف الاسلام
 ولم يصفه فانه يكون قد تزوج وتبين من زوجها ولو قالت بعد البلوغ انا اعقل
 الاسلام واقدر على الوصف ولا احسنه يجازي بين كذا فبطلت ما جعل وكذا
 في الاسلام من غير عذر وهو الاقرار باللسان وهو المذهب لان الاجماع
 اقران باللسان والتقدير بالقلب ما اذا قالت انا اعقل الاسلام لكن لا اقدر
 على الوصف مثل بين زوجها فبطلت اختلاف المشايخ الاصح لم يسن لانا اجمعنا
 ان السكران اذا جرى كلمة الكفر على اللسان فانه لا يحكم برده واعتبر السكر
 عذرا وان كان السكر معصية فكذلك العجز عن الوصف حرج ودخل دارنا بامان

لمعت الصغر والصف

مطلب من السكران اذا
اجرى كلمة الكفر على اللسان

تقبل الذمة بانت امرأة وان كانت المرأة هي الجانية بانت ولا عدة عليها وان كان الزوج
 هو الخارج حل له اخذها مسلمة تزوج حرة كفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج
 صده بانت ولم يخرج المرأة قبل الزوج لم يسن لهما صارت من اهل دار الاسلام
 والزوج من اهل دار الاسلام فاعدم الشاين حكما **ط في الخيارات التي تتعلق**
بالنكاح وعقبه الخيارات انواع منها ما يثبت في المصرفات التي يحتمل الفسخ ولا
 يثبت في المصرفات التي لا يحتمل الفسخ ومنها ما يثبت في المصرفات التي يحتمل الفسخ
 واقا الخيارات التي فيها لا يحتمل الفسخ كالنكاح والعقاق والطلاق وهو خيار
 الشرط اذا تزوج بشرط الخيار لهما او لاحدهما يصح النكاح ويبرطل الشرط ومنها
 خيار الرقبة لا يثبت في النكاح لافي المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب
 وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت بالنكاح فلا ترد المرأة بعيب ما وان
 وجدت المرأة زوجها محمولا او به جنام او به من ليس لها حق الفرة وان وجد
 المرأة بمجرها حبيبا لا ترد في اليسر وترد في الفاحش الا ان يكون المهر مكيلا
 او موزنا فترد في اليسر والفاحش وان وجدت زوجها عسا او مجنونا ليس
 لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك المعروف والنقز يثبت عليه
 ولهذا كانت الفرة بسبب الحب والعتة طلاقا باينا **ف** امرأة العتة اذا
 خيرها القاضي بعد مضي السنة يكون لها الخيار في المجلس وان لم يحضر نفسها
 لنمها النكاح وليس لها ان يخاصم بعد ذلك **فصل** واقا الخيارات التي تتعلق بالنكاح
 اربعة خيار الخيرة وخيار العتق وخيار الفسخ لعدم الكفاءة وخيار البلوغ
 اقا خيار الخيرة اذا قال لامرته اخناري نفسك واخناري بنو الطلاق
 فلها الخيار في ذلك المجلس وان نظا ولو عوقا او اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس
 يكون هكذا بغير سيقاء المجلس وان نظا وله خيار قبول البيع وخيار المشية
 وغيرهما وكان العيا سران يكون لها الخيار ابتداء اعتبارا بخيار الرقبة والعيب
 والبلوغ الا انه ترك ما يرد وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يبرطل بسكونها
 بكرة كانت او ثيبا وميتة الى آخر المجلس الا اذا اردت او قامت او عرضت او
 اخذت في عمل آخر بار اشتغلت بالامتنشاط او بالاعتقال لان ذلك المجلس
 صار مجلسا آخر وان اقامها زوجها بطل خيارها لان ذلك القدر ليس بغير
 وكذا لو لم يمت ثيبا لهما او دعتا ماها او شوهها لا يبرطل خيارها لان هذا
 لمور تقع الحاجة اليها في اخنارها نفسها وكل جواب ذكرنا في الخيار فهو
 الجواب في تعليق طلاقا بمشيئتها وفي قوله طلق نفسك وفي قوله امرك بترك
 وفي طلب الشفقة وفي كل موضع يبرطل الخيار بطل هذه الامور وفي كل موضع لا يبرطل
 الخيار لا يبرطل هذه الامور والفرة بعد الخيار لا يحتاج الى القضاء ويقع طلاقه
 باينة ويجب نصف المهر ان كان قبل الدخول والكل ان كان بعده **فصل** واذا
 سمعت تخيير الزوج اياها لا انها لم تقبله يثبت الخيار فقامت عن المجلس

سرع حرة اه

تزوج الشرط

الخيار
خيار مجلس

لم يسن تزوجها

بطل خيارها **ص** واما خيار العتق المنكوحه اذا كانت امه او مديرة او ام ولد فمقتضى
 قبل الدخول وبعد كان لها حق الفسخ سر كان الزوج او عبدا وكذا المكنيت
 الصغيرة او الكبيرة اذان وجهها المولى رضاها فمقتضى بالاداء او اعتقها المولى
 كان لها خيار العتق لانني دون الذكر وفروع الفرقة فيها لا يتوقف على الفضا
 ولا يطل السكوت ويمتد الى خيار المجلس لا اذا اطلت خيارها لمساها او
 دلالة بان يملكه من نفسها او ما اشبه ذلك وانما يفرق هذا خيار الخير من
 وجهين احدهما ان الفرقة تختار العتق لا يكون طلاقا في الخيرة طلاق لانه
 يثبت بالتسلط من جهة الزوج وهو اهل الطلاق والثاني ان خيار العتق ينفذ
 فيه بالجهل بخلاف خيار المحرة لان الامنة مشغولة بخدمة المولى فلا يفسخ
 الى نقل الاحكام ولا كذلك الخيرة **ق** في الدخول بالجهل بخيار العتق عند رضى لو
 علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يطل خيارها وان قامت عن المجلس وكما ثبت
 لها الخيار بالعتق حال قيام النكاح فكذلك في العدة عن طلاق الرجعي وليستوى
 ان تكون الامنة صغيرة او كبيرة غير انها ان كانت صغيرة لا تصرف بحكم
 هذا الخيار فمخا واجارة ما لم يبلغ اما فمخا بان يختار نفسها واما اجارة بان
 يختار زوجها وكذلك وليها لا يملك التصرف بهذا الخيار لان وليها قائم مقامها
 فاذا بلغت خيرة القاضى خيار العتق ولا يخيرها خيار البلوغ يعني ولا يكون
 لها خيار البلوغ وخيار العتق ينظم خيار البلوغ لانها اعم من خيار البلوغ
 ثم الفرقة بهذا الخيار ان كانت قبل الدخول لا يجب لها شيء بخلافه من قبل
 المرأة وان كانت بعد الدخول يجب كل المهر وانما يكون لها خيار العتق اذا تزوجت
 المولى او تزوجت باذنه اما اذا تزوجت بدون اذن موليها ثم اعتقت صح النكاح
 ولا خيار لها ولو اختارت نفسها بغير علم الزوج يصح واما الخيار لعدم الكفاه
 اذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفوء كان الاولياء من العصبة حق الفسخ
 وهذا التفريق لا يتم الا بالفضاء وقبل القضاء النكاح قائم بجميع احكامه من
 الطلاق والظهار والتقارر وخيار المولى لا يطل بسكوته ولا بالاستناع
 عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تلد ويكن ممتعا لا طلاقا
 حتى لو كان قبل الخلوع المصححة يسقط كل المهر وبعد الخلوع لا يسقط
 شيء منه وعليه نفقة العدة وان جاز المولى بطل حقه وكذلك اذا اخذها
 واذان وجا والمولى من غير كفوء ثم وفقت الفرقة بينهما ثم زوجت من
 هذا الزوج بغير اذن وليها كان له ان يفريق لان الرضا في عقد ولوزوجها
 المولى من غير كفوء فمطلقا جميعا ثم راجعها لم يكن هذا المولى ان يفريق بينهما
 ولوزوجها احدا لا ولياء من غير كفوء لم يكن لهذا المولى ولا لمن دونه
 حق الفسخ واذا تزوجت المرأة من غير كفوء ورضي به بعض الاولياء ليس للخيار
 حق النقص لان العقد وقع مصلحة برأيه فلا يجوز ابطاله والمولى لا بعد

مجلس
 ضا العتق كالضمان

لما رعى الكفاه

او رضى المولى بالفسخ
 لما رضى من الفسخ

والا

ولاية الفسخ اذا كان الاقرب غايكا غيبة منقطعة وقد تن وحت من غير كفوء
 الا اذا اقام الزوج البيعة ان الاقرب زوجة وانصب المولى الا بعد خصما
 من الاقرب في اقامة البيعة لانه خصه ولوزوجها من غير كفوء فمقتضى المهر
 وليها وجهها فانه رضى به وقد من واما خيار البلوغ وهو ان غير الاب
 والمجد اذان وج الصغير او الصغير ثم بلغا فلها الخيار ان شاء اقام على النكاح
 وان شاء فسخ وان زوجها القاضى والظاهر ثبوت الخيار واذان وج الامام
 فالظاهر هو الثبوت واما المعنى هذه اذان وجهها اخوها او عمتها ثم مقلت
 كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت واذان وجهها الاب والمجد فلا خيار لهما
 وان زوجها اسما لا يكون لها الخيار كما اذان وجهها الاب والمولى اذان وجه امته
 الصغيرة ثم اعتقت فبلغت كان لها خيار العتق ولا يكون لها خيار البلوغ على الصحة
 لان المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت ولاية فوق ولاية الاب والمجد
 ثم خيار البلوغ يفارق العتق في انه ثبت للذكر والامتنى دون خيار العتق فانه
 لا يثبت لالامتنى وايضا اذا ثبت خيار العتق للذكر لا يطل بسكوته بل يمتد الى اخر
 المجلس حتى ان البكر اذا بلغت ولم يفسخ العقد ساعدت بطل خيارها مادام
 المجلس قائما ويمتد الى اخر المجلس وخيار المجلس للثيب والقدام ممتد الى ما وراء المجلس
 والعرف في ذلك ولا يطل الا بالابطال بضا او بما يبر على الرضا وهذا الخيار ليس
 في معنى خيار قبل العقد بل هو معنى في سائر الخيارات التي لا تنوي والعيب لا
 يقتصر على المجلس فان كانت الغلام نفقت النكاح ونوى به الطلاق يكون
 طلاقا وان نوى ثلثا فثلاث وايضا خيار البلوغ يفارق خيار العتق في ان الفرقة
 تختار البلوغ لانث ما لم يفريق القاضى بينهما وفي خيار العتق ثبت بغير قولها
 اخبرت نفسي وعند بعض القاضى سقط كل المهر ان كان قبل الدخول
 وان كان بعد فلها كمال السمت وانما فرق بغير طلاق سواء كان من الرجل او
 المرأة ولو خلاها بعد البلوغ وهي ثيب بطل خيارها كما يطل بالتمكن من الزوج
 او طلب المهر او طلب من نفقة الصغيرة زوجت نفسها من رجل ودخل
 بها ثم بلغت فدخل بها بعد البلوغ برضاها يكون اجارة ولو خلاها برضاها يكون
 اجارة كما في الخلوة في النكاح الفضولي صغيرة زوجها عمتها فبلغت عند
 الزوج ففي خيارها ما لم يرضى النكاح اما نصا او دلالة لانها صارت ثيبا
 وسكوت الثيب لا يكون رضا والرضا نصا ان يقول رضىت والدلالة التمكن
 من الجماع او طلب النفقة ولو اكلت من طعامه او خدر منه كانت على خيارها
 لان هذا ليس برضى وقرى آخر بين خيار البلوغ وخيار العتق ان في خيار العتق
 اذا علمت بالنكاح والعتق ولم يعلم بخيار العتق حتى قامت عن المجلس كان لها الخيار
 اذا علمت بعد الجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالنكاح والمهر ولم يعلم بالخيار
 لا بعد بالجهل حتى ان الصغيرة اذا بلغت وهي بكر وسكت وفات لم يعلم بالخيار

خيار البلوغ

للاضمة الى المولى

وعند تزوجها
 في المهر
 او كان قبل
 الدخول

نفي الخ

المرأة الزوج سكتها

مهرها والاخبار عن الخيارات

نفسها في اختيارها

اصح الجاراة

الاختلاف في الرد

فلهذا سكت وفيما الزوج لا يملك فالفقهاء قول الزوج دونها وبطل خيارها
 فان بلغت بكنة خوف الليل ولم يقرب على الاستهاد كما رأت الدم تقول اخبرت
 نفسي ونقضت النكاح فان اصبحت تستشهد وتقول رأت الدم الساعة واخبرت
 نفسي ليس لها ذلك لا نقول اخبرت انها رأت الدم بالليل واخبرت نفسها
 لا يقبل قولها وبطل خيارها ولو قالت عند الشهود او عند القاضي فنقضت
 النكاح حين بلغت يقبل قولها وان وفتت وقالت بلغت ليس واخبرت
 نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الان واخبرت نفسي قبل
 قولها وينبغي للصغيرة اذا بلغت بكنة واخبرت ردة النكاح ان رده كما بلغت
 وتشهد على الرد اذا احتاجت الى اثباته ان كان يقدر عليه فان لم يكن
 عنده شهود فان بلغت للحبرض تقول حصنت الان واخبرت نفسي فاشهد
 عليه وان بلغت بالاحتلام او السن تقول كما بلغت اخبرت نفسي فاشهد
 او تقول استشهد وانني قد بلغت فاخبرت فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت
 اخبرت نفسي لا تزيد على هذا فانها لو قالت بلغت قبل هذا واخبرت
 نفسي حين بلغت لا يصدق وفي الحبرط وان لم يكن عندها من تكن من الشهادة
 يخرج الى الناس ونحوها نفسها ثانيا فان تخلفت بينهما حتى خرجت الى
 الناس بطل اختيارها والاستهاد ليس بشرط لاختيارها نفسها لكن بشرط
 الاستهاد حتى يثبت اختيارها نفسها بالاستهاد فيسقط البين عنها و
 الاختلاف على اختيارها نفسها كما في الاختلاف في الشفيع على طلب
 الشفيع فان قالت للقاضي فلا اخبرت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت
 اخبرت وطلبت الفرقة قبل قولها مع البين وان قالت بلغت أمس وطلبت
 الفرقة لا يقبل ويحتاج الى قامت البينة ولو بلغت فقالت الحمد لله اخبرت
 نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان يقطع عن الناس فبعث جاريتها
 لتأتي بالشهود ولتشهدهم على اختيارها بطل خيارها الا ان يكون على الفور
 وينبغي ان تقول من فور البلوغ اخبرت نفسي ونقضت النكاح فاذا
 بلغت ذلك لا يطل حقه بالتأخير حتى توجر التمكن ونحوه والبكر اذا استقر
 منكنت فاعلمت ان الابنة وجها من فلان فردت فتح ردها ولو ثبت للبكر
 خيار البلوغ والشفعة تقول طلب للمعين ثم يفسر ويبدل بالاختيار وقيل
 بالشفعة ولو اخبرت بالنكاح فيكون يتكفى صراخا فيكون البكاء بهذه
 الصفة رد النكاح ولو كانت تبيها بالشفعة لان خيار البلوغ للثيب
 لا يطل بالسكوت وان قامت عن مجلسها الصغيرة اذا بلغت وهي بكر فقالت
 رددت كما بلغت والزوج يقول لا بل سكت فالفقهاء قول الزوج وهذا اذا
 وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ اما لو وقع الاختلاف في حال البلوغ
 فقالت رددت وقالت سكت فالفقهاء قولها ولو قالت البكر لارض بالنكاح

فقال

وقد سكت فالفقهاء قول المرأة وان اخبر احداهما الفرقة بخبر البلوغ و
 النكاح لم يكن ذلك ردا ولا يطل العقد ما لم يفرض به القاضي حتى لو مات احداهما قبل
 القضاء ورثة الاخر بخلاف ما لو كان النكاح بعد البلوغ فرد حيث بطل برده
 وحكم الحيلولة والظهار والطلاق والتوارث وغير ذلك قائم بينهما اما لو يفرض
 القاضي بينهما واذا فرق بينهما فرقة بغير طلاق وكذا في الخيار بعد الكفا
 صغيرة تزوجها غير الاب والجد فبلغت والزوج غايب لا يفرض القاضي بينهما
 ولكن لها ان تخبر نفسها حين بلغت فاذا حضر الزوج يدعي انها اخبرت
 نفسها ويفرق القاضي بينهما وان كانت ثيبا ان شاءت اخبرت نفسها فاذا
 حضر الزوج تدعي التقرب وان شاءت انتظرت حضور الغائب ولو كان الزوج
 كبيرا او وكل رجلا في حضومة الكفاة وخيار الادراك وغاب جازت الوكالة
 ويفرض التقرب عليه وان وجدت المرأة زوجها مجنونا وطلبت الفرقة من
 القاضي يفرض بينهما ولو كان الزوج غايبا وان وكل وكذا في الحضومة فيه قبلت
 الوكالة وما لم يكن عنه خصم لا يفرض بينهما فالحاصل ان في كل موضع يحتاج
 في الفرقة الى قضاء القاضي لا يجوز لها صبي عند عينة كما في خيار الادراك
 والزوج من غير كفوف والفرقة باللعان والعنة والحب والاباء عن الاسلام
 وفي كل موضع لا يحتاج الى قضاء القاضي صبي بمغيبه الاخر كنيا العتق وخيار
 الحبرة والامس بالبدن اما للخيارات التي ثبتت في العقد التي تجمل الفسخ كالبيع و
 الاجارة والشفعة والصلح عن مال فانواع يأتى في موضعها ان شاء الله تعالى
فرض في حق الزوج وجبين للزوج ان يبيع المرأة من الفزد وله ان يضرها
 على اربعة منها ترك الزينة والثانية ترك الاحبابه اذ اراد الجماع وهي ظاهرة و
 الثالثة ترك الصلوة وترك العسل من الجنابة والحيض والرابعة الخروج
 عن منزله بغير اذن بعد ايقاء المهر **ف** فلما رادت الخروج قبل ان يقبض
 مهرها لها ان تخرج في حوائجها وتزور الاقارب من غير امر الزوج **خ**
 امرأة لا تضلي كان لدا ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهامهرها يجعل بين
 ان يطلق امرأته من غير دين واوفاها المهر وفقته العدة وسع له ذلك
 لانه تسرح باحسان واذا ارادت المرأة الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم
 يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة فسال زوجها وهو علم بذلك فاجبها
 بذلك لا يسمعها الخروج بغير اذن والا كان لها ان تخرج لها بغير اذن ان
 معها من السؤال لان العلم فيها يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسلمة ففقد
 على حق الزوج وان لم يقع لها نازلة وارادت ان تخرج الى مجلس العلم لعلم
 مسائل الصلوة والوضوء فان كان الزوج يعلم تلك المسائل ويذكر لها ليس
 لها ان تخرج باذنه ولا ياذن لها بالخروج وان لم ياذن فلا شيء عليه و
 لا يسمع لها ان تخرج بغير اذن ما لم يقع لها نازلة لها اب من ليس له من

مجلس
وهي زوجة
لزوجها

لان امرأته على اربعة

فرض المرأة

بقدر عليه وزوجها يمنعها عن الخروج البتة بقا هذه كان لها الخروج الى الاب
وان كان كافرا لان القيام بقا هذا هو الذي فرض عليها فنقدم على حق الزوج وليس
للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا بتاسبا بمتها اذا كانت في منزل مخاف
السقوط عليه ومنها الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة كما بينا
ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما ويحوز الزوج ان يأذن
لها بالخروج ولا يكون عاصيا ومنها الخروج الى زيارة الابوين ويقن بمتها
وعيادها وزيارة الحاجم والمرأة اذا كانت قابلة استأذنت الزوج لدفع الولد
وكذا اذا كانت تغسل الموتى وكذا الى مجلس العلم وكذا اذا كان عليها حق او
لها حق على غيرها وكان حالها وليس لها ان تعطى شيئا من بيتها بغير اذن ولا
بصوم من غير فرض وليس لها ان تقبل شيئا بيدها من وجهها فصلا بل من
كالجنين والطبخ والكيس رجل كدام شابة يخرج الى الولمة والمصيبة وليس
لها ان يخرج لم يكن الابن ان يمنعها ما لم يثبت عندها انها تخرج لنفسها فحينئذ
ينفع الامر للقاضي فاذا امره القاضي بالمنع كان له ان يمنع لانه قائم مقام القاضي
امرأة لها زوج الاصيل والمرأة تأتي بان يكون معها ليس لها ذلك كرجل عليه دين
لرجل وعلى رجل الدين حقوق الله تعالى من الزكوة والعشر والحج وهو لا يوزر
حقوق الشرع ليس للمدعي ان يمنع عن قضاء الدين فيقول انه يوقد في
حقوق الشرع فلا او دى حقة فاسق يتخذ الصياغة للفساق يجوز للمرأة ان
تخرج وتطمع الا انها تنهى عن الطبخ والخبز انهم ماداموا مستغولين بالاكل
يتنعمون عن الشرب كمن يجلس عند الفساق تنهى انهم يتنعمون عن الشرب
في تلك الحالة كان ذلك لي يجر اليه **قوله المنفرد** مستحقا مستحقا
في المسجد مستحب والنكاح بين العبد بن جائز وكن بعضهم الزفاف رجل
لرأه اراد ان يتزوج امرأة اخرى ان خاف لا يعيد لا يسعه وان خاف
جاء وان لم يفعل فهو ما جوزه ترك ادخال الفم عليها رجل اشترى جارية
من ميراث ابيه سبعة ابطاها حتى يعلم ان الايطاها فان بواها سنا لا يطاها
يجوز للقاضي ان يفتي الى شفعوى ليطل العقد اذا كان الزوج يشهدت
الفساق والحنفى ان يقبل ذلك نصيا وكذا لو كان النكاح بغير ولي فطلقها
زوجها ثلثا ثم تزوجها من غير محلل ويقضي القاضي بفسخ هذا النكاح وان
لا يقع الطلاق ولكن يكره اما لو بعث الى الشفعوى حتى يعقد بينهما ثم يفتي
بالفسخ يجوز وليس للرجل ان يمنع امرأته ان تقبل نفسها من قطنها او غيرها
بالاحرام امرأة ابنته ان يسكن مع امرؤ وجهها واخذته ان كان في الدار سور
وفزع سا منها لمصلحتها لم يكن لها ان تطالبه بتأخير وان لم يكن في الدار
اليوم واحد لها ان تطالبه بتأخير وان لم يكن في الدار وكذا لو ابنت
ان يسكن مع جارية الزوج المتكوحه اذا ابنت ان تطبخ او تخبز ان كان

اسباب الزواج

ينعها

لها ما تخرج

مطلبهم من الزوج
للمصلحة العامة في كل عمل

لها

لها علة لا يقدر على الطبخ والخبز او كانت من نبات الاشراف فعلى الزوج ان يأخذها لمن
يجوز للطبخ وان كانت من مخدوم نفسها حرة واخذت من خشي انها لا تحسن لكن يعطى
لها الادام امرأة من صنفه ملهى لها الجبل وانقطع لبنها وتخاف على ولدها العلال وليس
لاب هذا الصنفين سعة حتى يسأجر اظفر يباح لها ان تقايج في ستر الدماء ما دامت
نظفة او علفة او مصنفة امرأة حامل اعترض الولد في بطنها ولم يجد سبيلا الى
استخراجها الا بقطع الولد اياها ولم يسعها خاف على الام ان كانت ميتا لا بأس به
وان حيا لا يسعها التكرار اذا حبلت يزل بكارتها بالبيضة اذا لم يكن زوج لتسهل
الولادة المرأة اذا وصلت شعرها بشعر غيره يكره والرخصة بالوبر ولو قطعت
شعرها عليها ان تستقضي الله تعالى القصد اذا كان له شعر على الجبهة لا بأس
بالعاريان ينفوا الا يمتنع المرأة من زيارة الابوين في كل جمعة ومن زيارة غيرها
من الحمام في كل سنة وكذا اذا اراد ابوها او غيرها الحج إليها على الجمعة او
السنة وكذا لو كان لها اولاد من زوج اخر يأذن لها ان وجهها في كل شهرين **خ**
يجوز للقاضي ان يأذن لها الخروج الى مسجد مواضع زيارة الابوين وعيادتها و
يقن بمتها او احدها وزيارة الحمام وان كانت قابلة او عتالة او كان لها على
آخر حق او لاخر عليها حق يخرج بالاذن وبغيره والحج على هذا وفيما عدا ذلك
من زيارة الاجابت لا يأذن ولا يخرج ولو اذن كانا عاصيين وينع من الحمام فان
ارادت ان يخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج ليس لها ذلك **ن** المرأة هل ان سخط
مهرها لها ان تخرج في حوائجها وتزور الاقارب من غير امر الزوج فان اعطاها
المهر ليس لها الخروج الا باذن الزوج ولا يسافر المرأة مع عبيدها خفية كان او
فكاه ولا بأس بان تسافر مع اولاد زوجها ومع امرؤ وجهها ولا تسافر مع ابوها
الجوسي وكذا من كان من اهل الكفر الكبير والشابة سواء والصغيرة التي لا
تستحق لا بأس بان يسافر بغير محرم ولا يكون الغلام الذي لم يجتهد محرما لامراه
في السفر والمرأة لا تكون محرما للمرأة في السفرة في ظاهر الرواية واذا كان الرجل
وامرأته في خوف لا بأس بان يدخل عليها الولد والاخر بعد ان لا تكشف عنهما عورة
وبعد ان لا يكون في الجماعة لا ينبغي للرجل ان يدخل على امرؤ وبنته واخته الا باذن
وكذا كل ذي رحم محرم وكذا العبد على مولاه ولا يستأذن على امرأته **ح** شاهد
ان يشهد على رجل انه طلق امرأته ثلثا وهي تدعى الطلاق او منكر او قالت لا ادري
قبلت الشهادة لانها قامت على حوائج الله تعالى فلا يشترط فيها الدعوى فان عرفها
القاضي بالعدالة فزوجه بينهما وبين وجهها ويقضي لها نفقة العدة والسكنى لان السوق
سحق نفقة العدة وان لم يعرفها القاضي بالعدالة يسأل عن حالها وينع الزوج عن
الخلوة والرجول عليها عدا كان الزوج او فاسقا ولا يخرجها عن منزلها لانها منكوحه
او معتدة لكن يجعل معها امرأة عدلة ثقة بمنع الزوج عن الرجول عليها فان طلبت
النفقة في مدة المسئلة عن الشهود فرض لها القاضي نفقة العدة اذا دعت الطلاق

العالم بالكتاب

أخبر الولد

لها من حق الزوج

منه الا ان كان

الزوج والزوج

مطلبهم
للمصلحة العامة في كل عمل

ظاهرها منه من النفقة

مجلس
شهره على طر
امة انها حرة

ولم تنزع لانها لو لم تكن مطلقة مخونة عن الزوج وسقط النفقة زوج تزوج امرأة
وطلبت النفقة ففرض لها القاضى فاخذت النفقة شهرا ثم شهد الشهود انها اخذت
من الرضاة وخرج القاضى بينهما رجع الزوج باخذت من النفقة لانه ظهر لها
اخذت بعين حق هذا اذا اخذت بعين فرض القاضى فاذا اعطاها الزوج سجلا لم
يرجع الزوج عليها بشئ ولو شهد الشهود على امرته بذكر رجل افاحرق قبلت البيعة
لما قلنا في الطلاق فان لم يعرفهم القاضى بالعدالة يسأل عن حاله وعرض النفقة
في مدة المسألة عن الشهود ويخبره على اعطاء النفقة ويضعها في يد امرأة **ق**
في القسم يجب على الزوج للنساء العدل والتوبة بينهما فيما يملك وهو البتة
عندها للحيبة والمواثبة والمأكول والمشروب والملبوس لا فيما لا يملك في
هو الحب والجماع لان الحب عمل القلب والجماع ينشأ على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختيار
اليه اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه فتمت فيهما املك فلا يؤخذ
فيما لا املك فاذا كان للرجل امرتان حرتان مسلمتان او من اهل الكتاب واحدهما
مسلمة والاخرى كاتبة يعطى عند كل واحد منهما يوما وليلة وان شاء ثلثا ولا يعطى
عند احد منهما اكثر من الاخرى والراى في البداية البتة النيب والبكر والراهقة
والبالغة والعاقة والحقيرة والمسلمة والكناينة في القسم سواء والصحيح والمريض
والخضى والعنين والبالغ والمراحم والمسلمة والذوى والمجديرة والعتيقة في القسم
سواء كانت المجديرة بكر او ثيبا اذا اقام عند المجديرة ثلثة ايام او اكثر يقيم عند الاق
كذلك وله ان يبيد المجديرة ولو كانت تحت الرجل امه او مديرة او مكاتبه او ام
ولد فخرج عليها حرق تطلق يومان وللأمة يوم وان اقام عند الأمة يوما ثم
اعتقت لم تقم عند الحق الا يوما ولو اقام عند الحق يوما ثلثة اعتقت الأمة
ينقل الى المعتقة ولو اقام عند احد امراته زيادة باذن الاخرى جاز وكان
لها ان ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لانها ولو جعلت المرأة زوجها جعلها على
ان يبيد لها في القسم يوما ففعل لم يحسن ولها ان تستنجد المال وكذا لو جعلت عنه
شيئا من مهرها وزاد لها الزوج في المهر وجعل لها جعلها على ان يجعل يومها
لفلانة فهو باطل ولو امر القاضى بالقسم السوية عارضا فاعتته الى القاضى وجعه
القاضى عقوبة لا يكتبه الخطوط ويأمر بالعدل ولو اقام عند احد امراته شهرا
قبل المصومتها وبعد ما ثمر خاصمة الاخرى في ذلك امر القاضى بالسوية بينهما في
المستقبل وما مضى كان حراما ليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو كان
عنده امرأة عورة اراد ان يستبدلها بما شابه فطلبت القديمة ان يسكنها ويترج
اخرى ويقيم عند المجديرة اياها وعند الاخرى يوما فنزح على هذا الشرط جاز **ق**
للزوج امرأة واحدة ليس له ان يبيت عندها ليلة وفي ثلثة ليال ويحب له ان يشاء
ولو كانت حرة امه يبيت عندها ليلة ويقيم ثلثة ليال ولا يأثم **ق** واذا سافر احد
امرأته بعين اقرع جاز عندنا والفرقة افضل فلوا سافرا مع احد امرأتيه فلما

مجلس
الحجوز اسالك
ان نعم عندك ابنا

لا تم السفر

فرض طلبت التي لم يبا من معا ان نعم عندها مثل كل المدة لم يكن لها ذلك ولا تقسم في
السفر يسافر من شاة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بانها
او يشغل بغيره الاماء فنقلت المرأة الى القاضى ان يبيت معها اياها ويبيتها بغيره
احيانا وليس في ذلك شيء عمومت والمتى اذا تزوج امرأة وله امرات او لادى لادى
فما لا يكون عندهن وانما اذا بدا الى لم يكن له ذلك ولا يسكن عندها في كل اربع
يوما وليلة وكان في الثلث البواقي عندهن شاة ولو كان عنده امرتان وله امرات
او لادى السرارى اقام عند كل واحدة منهما يوما وليلة ويعطى يومين وليلة
عند من شاء من السرارى ولو كان عنده اربع نسوة اقام عند كل واحدة منهن
يوما وليلة ولم يكن عند السرارى الا نفقة شبه المارق ولو كانت احداهما حرة
والاخرى امه تسوي بينهما في المأكول والمشروب والملبوس واقا البيعة فيمكن
عند الحق بثلثين وعند الأمة ليلة **في فصل في النفقة** النفقة تغلق بالثبات
منها الزوجية والاحتباس فالنفقة للمتكوفة فضيعة محققة بدلا بل مقطوعة وهي
قوله عن وعلا على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف حسب وجوبها
احتباسها عند الزوج اذا كان نكيا حضر الزوج الاستمتاع بها اما بالوطى او بالذكاء
فيجب على الرجل نفقة امراته المسلمة والذمية والفقيرة والعفيفة والذمية ودخل
بها او لم يدخل كبير كانت المرأة او صغيرة بجماع مثلهما او كانت لا يجامع لانه نفقة
لها والمتكوفة اذا كانت امة ان ابواها المولى ساقطها النفقة والا فلا وكذا للذمية
وامر الولد والبتة ان يغلى بينها وبين زوجها ولا يستخذمها المولى وان ابواها
المولى ثم بدله ان يستخذمها كان له ذلك وان ابواها بنتا وكانت تتبر الى المولى
في اوقات ويخدمه من غير استخدام لا يسقط نفقتها والكاتبة اذا تزوجت
باذن المولى فهي كالحرة ولا يحتاج الى السوء والعبد اذا تزوج باذن المولى كان
عليه نفقة المرأة ساع في النفقة مرة بعد اخرى ولا نفقة للمريضة اذا لم تترك
الى بيت زوجها وان رقت لها النفقة ولك رقت المرأة الى زوجها وهي حرة من رقت
عنى مرضا لا يحتمل الجماع ان دخل بها فلها النفقة والا فلا نفقة لها **ق** وفي الطهر
ان مرضت في بيتة مرضا لا يمكن الاستمتاع بها فلا نفقة لها وان امكن بوجه ما
فلها النفقة وان خرجت من بيتها مرضت لا يحتمل الجماع وذهب الى منزل الزوج
وهي بريئة على حالها كان لها الخيار ان شاء امسكتها وان شاء ردها الى منزلها
ولا نفقة عليها ولو مرضت في بيت زوجها بعد الدخول واسفلت الى دار غيرها ان كانت
بحال يمكنها النقل الى منزل الزوج بحقه ونحوها ولم ينقل لاشقة لها وان لم يمكن
ففلها النفقة ويجب على الصغير نفقة امراته الكبير وان كانا صغيرين لا
يطبقان الجماع فلا نفقة لها **ق** ولا نفقة للصغير التي لا يجامع بان كانت لا تضل
للجماع ويصلح للخدمة ففقيه اختلاف المشايخ فلو كانت بنت ثلث سنين يجب و
في اقل من ذلك لا يجب وان فرض لها القاضى **ق** ولو كان صغيرا لا يؤخذ اب

أول
سرع العسل النفقة

مجلس
بالدعوى الصغير

الصغير النفقة الا اذا ضمن كل في المصاهرة ما لم يستدين الزوج عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا ليس ولو كانت محرمه او رفقا او قريبا يجب وكل من كان نكاحها قاسكا او طيبا يشبه فلا نفقة لها والناشرة لا نفقة لها وهي التي خرجت من منزل الزوج بغير اذن الزوج وان كانت لم تنس نفسها ومنعت لاستيقاء المهر لم تكن ناشرة ولو كان الزوج ساكن معها في منزلها فمعتن ومنعها من الخروج عليها كانت ناشرة اذا معتن ليجولها الى منزلها او يكره لها منزلا فحينئذ لا تكون ناشرة ولو كانت مقيمة في منزلها ولم يمكنه من الوطى لا تكون ناشرة وان غصبها قاصب وعرب بها كرها وعادت اليه لا يجب عليه نفقتها لما مضى وكذا اذا حبست ظلما او بحق كافي دين لا يجب اذ لم يقدر على الوصول اليها فان وجد به مكانا جليلا اليها يجب لها النفقة **ق** ثم الاصل في هذا ان الاحتباس من غير فوات معنى من قبلها وهي معصية معدية فلا نفقة لها ومضى فوات الاحتباس بغيره من قبل الزوج لا يفسد النفقة فاذا امتعت الدخول الى بيت الزوج لاستيقاء المحل فلها النفقة واذا امتعت بعد قبض المحل فلا نفقة لها ويجب للصونة والمحرمات ان الزوج صنفه لا يجمع لانه نفقة لها ولو كان الزوج يبيتها فمعتن من الدخول عليها فلا نفقة لها الا ان يكون سالت ان يحولها اليه ومنعت من الدخول فلها النفقة وان حبسها الزوج بدين لم عليها لها النفقة لان الفوات حصل من جهته ولو حجت حجة الاسلام ان كان قبل التسليم اليه فلا نفقة لها وان حجة بعد التسليم مع عدم النفقة لها على الاصل وان حج الزوج معها فلها النفقة لانها كالمقيمة في منزلها ولها نفقة الحصر دون السفر مرات ابنت ان تسكن مع صنفها او مع اسمائها كاهل وعزرها فان كان في الدار بيوت فخرج لها بيتا وجعل وجعل لبيتها علقا على حدة فليس لها ان تطلب من الزوج بيتا اخر وان لم يكن فيها الا بيت واحد فلها ذلك وان قالت لا اسكن مع امكك ليس لها ذلك لانها بمنزلة المتاع وكذلك لو قالت لا اسكن مع امكك ولدك **ظ** والنفقة الواجبة المأكل والملبس والسكنى وما المأكل والدقيق والماء والحطب والملح والادوية فان قالت لا احب ولا اطبخ لا يجب على الطبخ والحبز وعلى الزوج ان يأني بطلعا من مهيأ او يات بها من ينفقها على الطبخ والحبز ان كانت من بنات الاشراف لا يطعم بنفسها في اهلها او لم يكن لكن لها علة لا تقدر على الحبز والطبخ واذا لم يكن كذلك لا يجب على الزوج ان يات بها بطلعا مهيأ بل عليها الطبخ والحبز وان امتنع خادم المرأة من الحبز والطبخ لا يجب له النفقة لان نفقة الخادم مقابل ما تحمضه لا يجب ولا تقدر في النفقة وانما يجب عليها بيتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن ولا يجب له قدر الكفاية من الخبز فكذلك لا دام لان الحبز لا يوصل عادة الا مادوما واعلاما يطعم الرجل اهل الحبز واللحم واوسط ما يطعم الرجل اهل الحبز والزيت وادنى ما يطعم الرجل الحبز واللبن اما الدهن فلا بد منه خصوصا

ان السكينة
الفرق والامانة

هل على المرأة
الطبخ

في ديار الحر وهذا كله في عرفهم اما في عرفنا فننفق المرأة تختلف باختلاف الناس والاقوات ولا تقدر بالادراهم ويعتبر في النفقة بيا الزوج واعماله ويقضى عليه بقدر طاقته وسعة **ق** **ط** وقيل يعتبر حالها وعليه الفتوى **ع** ونفسير ذلك ان الرجل اذا كان من الاشراف يأكل الحواري والطير المستوى والباقيات والمرأة فقيرة تأكل في اهلها خبز الشعير يطعمها الزوج خبز الحنطة وناخذ او احتين ولو كانا موسرين كان عليه نفقة الموسرين لا اشراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا يعتبر فيه فان كانت موسرة والزوج معسرا يطعمها خبز البر وناخذ سكف لذلك **ف** ويعرض لها نفقة كل شهر ويسلم اليها **ظ** واما الملبوس فذكر محمد رحم الله وقدره بدينين وخمارين وثلثه في كل سنة وهي الملاء تلبسها عند الخروج وقيل هي عطاء القيل يلبسه بالليل واراد بالدرعين والخمارين صيفيا وشتويا ولم يذكر م السراويل في الصيف ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم واما في عرفنا يجب السراويل ولب ثياب الحر والغنائم الذي ينال عليه والخفاف وما يرفع به اذى الحر والبر في الشتاء ذرع خبز وجبة وخمارا بدينين ولم يذكر المكعب والمحف في النفقة وانما ذلك انما يحتاج اليه عند الخروج وليس على الزوج لجمته اسباب الخروج للمرأة **ق** ويعرض الكسوة كل ستة اشهر اذا تزوج وهي لها ولم يبعث اليها الكسوة لها ان تطالبه بالكسوة قبل مضي ستة اشهر **خ** اعطاها الكسوة بعد شهرين جرى الخلع بينهما ثم تلحقها فلها ان تطالب الكسوة سواء تزوجها في العدة او بعد انقضائها لانه انقطع ذلك النكاح بالخلع وكذا اذا طلقها ثانيا ثم تزوجها بخلاف اذا طلقها جميعا ثم راجعها لا يجب كسوة اخرى لان ذلك الملك باق وادار القاضى ان يعرض النفقة له لو فرغت عليك نفقة امراتك كذا وكذا او يقول قضيت عليك النفقة مدة كذا البصر ويجب على الزوج حتى لا يفسد بمضي المدة لان نفقة زمان المستقبل يصير واجبا بقضاء القاضى حتى لو ابرأت بعد الفرض يصح **ق** ولا يعرض عن الفاكهة والصابون والاشنان والحطب عليه ومن ماء الوضوء عليها ان كانت غنية وان كانت فقيرة يجب ان يسفل الزوج او يدعها يسفل بنفسها وان كانت غنية تبتاجر من يسفل ولا يسفل بنفسها ومن ماء الاغتسال على الزوج غنية او فقيرة وعليها ان تطهرت من الحيض وايامها عشرة وان كان اقل منها فعلى الزوج وكذا ان كان الغسل عن الجنابة واجبة القابلة ان استأجرت هي عليها وان استأجرها الزوج عليه **خ** تزوج امرأة فاوقاها مهرها الا ان الزوج يسكن في ارض الغصب او في دار الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت عن منزلها كان النفقة لانها محقرة وليست بناشرة تجل قايب عن امراته فنزحت المرأة بزوج اخر ودخل بها الثاني

سراويلها

الكسوة

العم الزوجه الاسفلح

نزل الغسل

منه زوجه

فعد الزوج الاقد وقرق القاضى بينهما وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها وقرقها على الاقد ولا على الثاني اما الاول فلا نفقة ناشئة واما الثاني فنفقة فلان نكاحها فاسد وهو لا يوجب النفقة طلق امرأته ثلثا قبل الدخول فنزح وحبس قبل انقضائه العدة تأخر ودخل بها الثاني ثم قرق القاضى بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول منكوحة الرجل اذا تزوجت تزوج ودخل بها الثاني فعلم القاضى ذلك وقرق بينهما ثم علم الزوج الاول وطلقها ثلثا وجب عليها العدة ولا نفقة لها على احد وكذا المرأة اذا تزوجت بعد الدخول فزانت من زوجها وجبت عليها العدة ولا يكون لها النفقة وكذا اذا طاعت الزوج او قبلته او فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة ولو كانت العدة من طلاق بائن لا ينفذ ذكر الماكول والمشروب واما السكنى فنفقة في بيت على حدة بأمته على متاعها ولا يسحق عن غيرها من معاشرته الزوج فان كان الرجل والدة او اخت او ولد عن غيرها في منزل فقلت حرمته في منزل على حدة كان لها ذلك وان كانت دارا فيها بيوت اعطى لها بيتا بغير نفقة لم يكن لها ان تطلب بيتا آخر اذ لا يمكن له اخذ من اهل البيت زوجا ذميا وان لم يكن هناك احد فتشك الى القاضى ان الزوج يؤذنها ويضربها فسامت مسكنا بين قوم صاحبين بعين قول احسانه واسأته ان علم القاضى ان الامر كذلك زجر القاضى عن ذلك ومعه وان لم يعلم القاضى بذلك نظر القاضى ان كان جيران الدار قوما صالحين اقرها القاضى هناك وسأل القاضى بان يسكنها بين قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يبع اباها وامها واحدا من اهلها عن الدخول عليها في منزل لا يبيع عن الدخول عليها في كل جمعة واذا بعينهم عن البيت ترعدها فيه اخذ منها غنما وعليه الفئوى ولا يبيع الحرم عن الزنا في كل شهر وقيل في كل سنة وعليه الفئوى واذا رادة المرأة ان تخرج لزيارة المحارم كالحالات والعمرة والاحتش هو على ما بينا ولو كان لها خادم بعرض عليه نفقة خادما ولا يفرض اكثر من خادم واحد وهذا اذا كانت من بنات الاشراف ولما بقا الزوج قطعا مهيأ وفي الطهيري والمرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم فلها نفقة خادما ومن لا لها حاجة الى خادمين احدهما بالخدمة والاخر للزينة وامور خارج البيت والفقير ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيت ونفقة الخادم ادنى الكفاية لا يبلغ نفقة المرأة بعرض خادما فاض وانما خادما وكساء كارهض ما يكون ونفق لها حاجة الى الخدم لمصالحها الخارجية ولا يفرض لها دمه الخمار ذى تزوج بخادمه فطلبت النفقة فان القاضى يحبسها بالنفقة ويجب على المحتسب نفقة خادما للمرأة ولا يسحق المرأة نفقة الخادم على الزوج اذا لم يكن لها خادم مؤسسا كان او معسرا امرأة طلبت من القاضى ان يقرض لها على تزويجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائة وطعام كثير لا يقض لها

السكنى

الا وامرأة
ولا تفرق

نفسه

منه زوجه
وكانت النسوة

مطلب
صاحب الامر لا يفرض
عليه

النفقة

السكنى
مطلب

النفقة وان لم يكن كذلك يقرضها النفقة بالمعروف شهر شهرا وذلك يختلف باختلاف حال الرجل ان كان محتسرا يقرض عليه النفقة يوما يوما لا بدعى لا يقدر على تعجيل الشهر نفقة واحدة وان كان من البقال يقرض عليه شهرا شهرا وان كان من الدهاقين يقرض سنة سنة يتطرق الى ما كان اليسر واذا قرض القاضى على الزوج لا يطالبه بنفقة وامضى من الزمان قبل القرص لا عندنا لا بصير النفقة دينيا الا بالفضاء او بالتراضي فان كانت المرأة اسندت قبل القرص وانفقت على نفسها لا يبرج بذلك على الزوج فان قرض لها القاضى او صاحبت زوجها من النفقة على شيء معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مالها او اسندت رجعت بذلك على الزوج امرها القاضى بالاستدانة او لم يأمر ولو صاحبت زوجها من النفقة على ما لا يفيها كان لها ان ترجع عن ذلك الصلح وبطلت الكفالة وان قرض لها القاضى الكسوة لسنة اشهر واعطاها قضاء الكسوة اسرفت لا يقضى لها بكسوة اخرى ما لم يحضر ستة اشهر وكذا ولو لبست لبسا غير معتاد فخرقت قبل مضى المدة لحوف لبسها ولو لبست لباسا معتادا فخرقت قبل الوصف قضى القاضى لها بكسوة اخرى وان مضت المدة والكسوة قامة ان لم يلبسها في تلك المدة وقضى لها بكسوة اخرى وكذا ولو لبست تلك الكسوة ومعهما ثوبا آخر يقضى القاضى كسوة اخرى فان لم يلبس معها ثوبا آخر مضت المدة والكسوة قامة لا يقضى بكسوة اخرى ما لم يخبر تلك الكسوة وكذا النفقة على هذا التخصيل ان هلك او سرفت او اكلت واسرفت فلم يقر قبل مضى المدة لا يقضى بنفقة اخرى وان لم يستر ولم ينفق نفقة اخرى ويقضى القاضى بالكسوة والنفقة على سائر الرجل وقدرته فان قال انما معسر كان القول قوله الا ان يقيم المرأة البينة وفي من المبيع والعرض اذا ادعى المديون انه مفسر لا يقبل قوله وكذلك في المهر والكفالة فان اقامت المرأة البينة انه مؤسر قضى عليه بنفقة المهرين واذا اقاما سها وان لم يكن لها ست وطلب من القاضى ان يبال من حال الرجل لا يجب عليه السؤال فان سال كان حسنا وان اخبر عدله انه مؤسر لا يقبل القاضى ذلك وان اخبر عدله ان مؤسر قضى القاضى بنفقة المهرين وان يلفظا بلفظ الشهادة لا يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قال اسمعنا انه مؤسر وبلغنا ذلك لا يقبل القاضى ولو قضى عليه بنفقة للعسرين ثم اليسر فخاصته عليه نفقة المهرين لان النفقة تجب ساعة فزاعة وهو نظير ما لو شرب في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه الكفارة المال ولو قرض من النفقة بالدرهم وهي لا يفيها فان القاضى يبرئ من النفقة ولو قضى بالنفقة فعلى الطعام او رخصت تغيب ذلك الحكم ولا يحسن القاضى على اعطاء الكفيل اذا اراد السفر كما لا يجنب على اعطاء الكفيل في الدين المؤجل اذا خاف الاطال ان يسالم المديون قبل حلول الاجل قال

السكنى
مطلب

السكنى
مطلب

السكنى
مطلب

ابو يوسف اخذ كفيلا بنفقة شهر واحدة في الخلاصة وعليه الفتوى
 وليس له ان يسعه من السفر وان بقي من الاجل شيء قليل وان كفل لها بنفقة
 كل شهر لم يكن كفيلا لا بنفقة شهر واحد كما لو اجره كل شهر كانت الاجارة
 في شهر واحد فيكون لصاحب الدار ان يحرمه عن الدار اذا جاء رأس
 الشهر الثاني ولو قال كفلت ذلك البقرة ما عشتا وابدان كان كفيلا
 بالبقرة ما دامت في كالحا واذا كفل ببقرة سنة مثلك فطقتا بايها او حبيبا
 يؤخذ الكفيل بنفقة المرأة ابرأت زوجها عن الكسوة والنفقة
 ثم طالبت فلها ذلك لان الابراء عن الكسوة والنفقة قبل وجوب النفقة
 لا يصح واذا شكت عند القاضي ان الزوج لا ينفق على وليس في البيت خط
 ودهن يرسل القاضي معذرة الى بيته والقاضي لو امر الزوج بالاستئانة
 فاكلت من حنطة نفسها ليس لها ان ترجع الى الزوج على تلك الحنطة لان
 الامر بالاستئانة يفسد شرائع الطعام بالدين **ف** ولو علم انه يكس في
 السفر اكثر من شهر يأخذ كفيلا اكثر من شهر ولو ضمن لها نفقة سنة
 جان وان لم يكن واجبا والمرأة اذا طلعت من الفلضة فرض النفقة على الغائب
 ان كان له مال حاضر من جنس النفقة وعلم القاضي بالشك وعرض النفقة
 ويا من هابان سقوت على نفسها بالمعروف من ذلك من غير سوء ولا تقدير
 وتأخذ منها كفيلا بعد ما حلفها انه لم يعط نفقتها ولم يكن بينكما مسبب
 يمنع النفقة من الشئ وغيره وان كان له مال حاضر لا ينفق من الا بطريق
 الاستئانة ولو كان له مال حاضر ولا يعلم القاضي بالشك فاقامت المرأة
 البينة على الشك لا يقبل ولم يقض بالشك عند ابى يوسف رحمه الله بعمل وعمل
 القاضي اليوم على هذا حاجة الناس واذا فرض الحاجة الى اقامة البينة ان
 الزوج لم يحلف البينة وعلى هذا اقامت البينة على المودع والمديون الى احد
 فان كان المودع والمديون مقرا بالمال والنزحية امر القاضي باداء نفقتها
 من ذلك بخلاف دين اخر فلو انفق المودع او المديون بغير اذن القاضي بغير
 ولا يسير ولا يرجع على من انفق عليه وينفق عليها من غلب الدار والعبد **خ** اذا
 طلت المرأة من القاضي ان ينفق لها النفقة ففرض وهو معسر فان القاضي
 يأمر بالاستئانة ثم يرجع الى الزوج اذا اليسر **و** وليس الاستئانة ان
 يقول القاضي لها اشترى الخبز والقمح والكسوة وكل ما يبسي ارجع بثمنها على الزوج
 لان يقول استقرض على الزوج لان التوكيل بالاستقرار على الغير لا يصح **ف**
 ولا يجسه في النفقة اذا علم انه معسر وان لم يعلم انه معسر لا يجسه بل يأمر
 بالاتفاق ويجبره ان لا ينفق وان لم ينفق وان عادت المرأة بعد ذلك من ثين
 او ثلثا حبس القاضي بثلاثة اشهر وكذا في دين اخر غير النفقة والصحيح انه
 ليس بمقدور بل هو مفوض الى راي القاضي ان كان في الكبر رأي انه لو كان له

كفل سنة كل شهر

مطلبه الرعي
الخاصة

مطلبه الرعي
الخاصة

نفسه

مال

مال يحفر ويؤدى الدين بخلي سبيله ولا يمنع الطالب عن ملازمة منته بل الطالب ان يدر معه
 ابنا دار ولا يقعد في مكان ولا يمنع من التصرف وان كان لا يخرج حتى يؤدى الدين
 والنفقة الامرضا الطالب وان كان له مال حاضر اخذ الطالب القاضي الدراهم
 والدنانير من ماله ويؤدى منها النفقة والدين لان صاحب الحق لو ظفر بجنس حقه
 كان له ان يأخذ وكذا اذا ظفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم
 يؤخذ دنانير موزونة يأخذ على الاصح ولا يصح القاضي عرضة في النفقة و
 الدين ولا يصح وهو قول الشافعي رحمه الله **ف** والمرأة اذا استأنتت بامر
 القاضي رجعت في مال الزوج والا فلا والعجز عن الاتفاق لا يوجب الاقرار
 وكذا اذا عجز عن اقرار المهر المجل ويكره هنا مسألة عجبية عمت البلوى
 بها وهي ان القاضي متى كان شافعي المذهب وفرض بينهما قضاة بالفرق
 وان كان حنفي لا ينبغي ان يقضي بخلاف مذهبه الا اذا كان يجتهدا ووقع
 اجتهاده على ذلك وان قضاة مخالف لرايه من غير اجتهاد ففي جواز قضاة
 روايتان وان لم يقضي لكن امر شافعي المذهب يقضي بينهما في هذه الحادثة
 ففرضي بالتقريب ان الميراث الامر والمأمور **ط** ولو قضى القاضي بالتقريب
 بالعجز عن النفقة يستعان كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يقضي **ق**
 وان كان الزوج غائبا فرضت المرأة الامر الى القاضي وقام البينة ان زوجها
 الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفرض بينهما فان كان حنفي فخذ
 ذكرنا وان كان شافعي وفرض بينهما فقيه روايتان وعندنا القضاء على التاكيد
 لا يجوز ولو قضى بغير قضاة على الاظهر **ف** واذا فرض القاضي النفقة
 للمرأة كل شهر فمضت اشهر ولم يثبت حتى مات احد الزوجين سقطت النفقة
 ولو كانت المرأة استئانة بعد الفرض من امر القاضي ثم مات احد الزوجين قبل
 القبض لا يسقط المستدان ولو فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستئانة
 واستئانة وصاحته زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستئانت
 او لم تستدك كان لها ان ترجع على الزوج بما فرض لها القاضي مادام حيين
 ولو مات احدهما لم يكن لها ان ترجع في ترك البيت والمفروض لا يسقط م
 بالطلاق على الاصح ولو فرض المطلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة
 لا يسقط القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استقرض كل شهر
 كذا وانفق على نفسيك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان تقول
 ويرجع بذلك على ولو كان الغائب ودفع في يد رجل من جنس النفقة او دين
 على رجل وطلبت المرأة نفقتها من الوديع والدين اذا كان المودع والمديون
 مقرا بالوديع والشكاح بامر القاضي باداء النفقة نظرا للمرأة كما لو كان موضوعا
 في بيته بعد ما حلفها بالله ما استوفيت النفقة وتأخذ منها كفيلا من زوجها
 لانها لو ظفرت على مال الزوج ليشي من جنس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك

مطلبه الرعي
الخاصة

مطلبه الرعي
الخاصة

مطلبه الرعي
الخاصة

مطلبه الرعي
الخاصة

سأوجهم وان كان الزوج وان شاء ضمه ومعنى هذا الضمان ان يقول لها لا اصدقك ولكن اقترحك فان كنت صادقة فلا شيء عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والوديعه او من المدين في البداية بالانفاق عليها وبعد ما امر القاضي المودع او المدين ان يدفع المودع دفعت اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قوله المدين الا بيعة ولو كان على الغائب دين اخر غير النفقة واحضر صاحب الدين عزما اخر للغائب لا يأمر القاضي المودع او المدين بفضاء الدين وان كان مفرقا بالمال والدين ولو ان المرأة استتانت على زوجها الغائب واشترت طعاما بالنسيئة ليقضى الثمن من مال الغائب ان استتانت بغير امر القاضي لا يلزم زوجها حتى لو حضر الغائب لا يكون لها ان تنزع على الغائب وان استتانت بامر القاضي رجعت بذلك على زوجها والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة الغائب ولا يباع على الغائب عن وعده في النفقة **ق** واذا بعث الزوج الى امراته بثوب فقال الزوج هو من الكسوة وقالت هي صله كان القول قوله وكذا لو اعطاها درهم فقالت هي نفقة وقالت هي هدية كان القول قوله وكذا لو كان على الرجل دين مختلف فادى شيئا ففاس هو من دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك كذا الزوج الا ان يقيم المرأة البيعة انه بعث اليها هدية وان اقاما البيعة فالبيعة للزوج وكذا لو اختلف الزوجان بعد فزجر النفقة في مقدار المهر وضوا في الزمان بعد فرض القضاء كان القول قوله الزوج والبيعة نسيئة المرأة لانها تست الزيادة لعمامة واحد لا يحسن على سماعه حتى في النفقة كافي ساير الدين ولا يباع على الحاضر عن وعده في النفقة والدين وقالوا يباع وان كان مما طلا به اخل **ح** اذا استقبلت نفقة مدة ثم ماتت قبل مضي تلك المدة ليس للزوج ان يسترد منها شيئا امرأة لهان زوج معسر وابن موسر فقالت لابن اوصه وحسن عليه وان ابى فبضر عليه النفقة امرأة قالت لن زوجها انت بريء من نفقتي ابدا ما كنت امرالك ان لم يكن للقاضي النفقة كان البراءة باطلة لانها البراءة قبل الوجوب وان كان القاضي فبضر عليه المهر لكل شهر كذا قالت انت بريء من نفقتي ابدا ما كنت امرالك صحت البراءة عن ما مضى دون ما هو في رجل اتهم بامارة وطهر لها حمل ابوها منه والى الزوج وان يتفق عليها ان اقرا الزوج ان الحمل منه يجوز النكاح في قولهم ويجوز على النفقة وان لم يفز بجوز النكاح ولا يجزى على نفقتها امرات مانت ولم يسركها الا كفرا به على الزوج وعليه الفلوى والاصل ان كل من حب عليه نفقة في حيوة يجب عليه كفنه بعد مائة قال بعض اسدين على امراتي وانفق عليها كل شهر كذا قال المأمور انفق وصرفته المرأة لا يرجع المرأة بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم واذا اقترت المرأة ان المأمور انفق عليها قبل قولها رجلك فليعبر

مطلب
مقتضى الزوج
والزوج الاصل
الاكدر

اختنا

يلزم عرض المأكل للزوجة
لا سيرة المستحيلة

مطلب
الارادة المستقلة

انفق

انفق على امراتي وعلى عيالي فانفق المأمور المعروف فلان يرجع الى الامر بما انفق رجل يسكن في ارض السلطان ويأخذ المال منه فقالت المرأة لا اقدمك ولا اكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانما ذلك يكون على الزوج ولو اسعت على السكنى مع نضير ناسرة **ق** نفقة المعتدة عن الطلاق لا تنفق النفقة والسكنى بجيبا كان الطلاق او بياجا او ثلاثا حاملا كانت او لم تكن والمباة بالخلع والابلاء والعان ودية الزوج ومجاعة متما في النفقة سواء والاصل فيه ان الفرقة اذا وقعت من قبل الزوج بباح او بغيره استحق النفقة والسكنى وكذا اذا اقترن الزوج ان نكح المرأة قاسما وكذبته المرأة وفارق القاضي بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى واما اذا الرمت وفقت الفرقة من قبل المرأة ان وفقت بفعل مباح لحيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة كان لها النفقة والسكنى وان وفقت بفعل مخطوكة البردة ومطاعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولا السكنى وان اختلف مال ولم يذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان اختلف في نفقة العدة والسكنى يسقط نفقة العدة وكان لها السكنى وان اختلفت بشرط البراءة عن مودة السكنى بان **ق** الكري بيتا واسكنى فيه كان عليها ان تكري بيتا ونقد فيه وان طلفت وهي في بيت بكره كان الكراة على زوجها ما دامت في العدة وان ابرأته عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح الابراء المنكوحة اذا كانت امه مدواها المولى بنتا وطلفت ثم عتقت واخبرت نفسها كان لها النفقة وان اخرجها المولى من بيتها سقطت نفقتها وان اعادها الى البيت بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن المولى بواها بيتا حال قيام النكاح وبقي اها بعد النكاح الطلاق لان نفقة لها اذا طلق الزوج امراته ووجبت النفقة فان تدرت والعياد بالله سقطت نفقتها فان اسلمت عادت النفقة وان ارتدت وطلعت بيهان الحرب ثم عادت مسلمة الى دارنا لم تعد النفقة والمنكوحة اذا ارتدت ثم اسلمت لا يكون لها النفقة وان طاعت ابن زوجها بعد الطلاق لا يسقط النفقة ولو طلقها وهي ناشئة فلها ان نفوذ البيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى ان يصير اليه ونفقت عتقها بالاشهر وان اكرمت المرأة انفضاء العدة بالحيض كان الفاق **ق** قولها مع البين وان اقام الزوج سنة على اقرارها بانفضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين وان مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت اظن اني حامل ولم احض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة ونقدت في ذلك أم الولد اذا عتقت ووجبت العدة ليس لها النفقة المعتدة واذا لم تخاصم ونفقة العدة حتى انقضت عدتها لان نفقة لها ولو فرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى ماتت احدها سقطت النفقة واذا طلق الصغير بعد الدخول

عن النفقة وعده

او على المعتدة المأكل

اعطى المولى زوجته
لن ابا النسبة

سنة المستحقة

التشديد في النفقة

النفقة على الزوج

مطلب ابرار

كان لها النفقة بثلاثة اشهر ويكون لها النفقة واذا احضت استقبلت العدة بالحيف وفي نفق بعد ذلك عليها حتى تنفق عليها بالحيف المعتدة اذا لم ينم سب العدة بل يستكرن ما نأوي وتخرج زمانا لا تتحقق النفقة لانها ناسنة العدة اذا ثبت ان تطبخ في المنكوحه ان كانت من بنات الاستشفاء وبها علة كان على الزوج ان ياتي بطعام مهيا والاعلية ان ياتي بدقيق وخمير المعتدة عن وفات يكون نفقتها في مالها والمنكوحه والمنكوحه كالحا فاسكا اذا فرغ القاضى بينهما بعد الدخول ليسر لها نفقة العدة رجل تزوج منكوحه الغيب ودخل بها فان كانت لا يعلم انها منكوحه الغيب لعدة عليها وفي النكاح بعين شهود اذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال لخلق امراته ثلثا فلما احضت حيتنير دخل بها فحبلت ثم اقرن بالطلاق كان عليه النفقة ما لم يصنع حملها ف طلق امراته فصالحة من نفقة عدتها ان كانت بالشهر رجا الصلح وان كان عدتها بالحيف لم يجز **ط** رجل غاب فزوجه من امراته باخر ودخل بها الثاني فحضر الزوج فزوجه وبين الثاني ولا نفقة على الاول حتى تنفق عدتها من الزوج الثاني فلو طلقها وهي في مدة الثاني لم يجب نفقة العدة على الزوج الاول مادامت في العدة فاذا انقضت عدة الثاني يجب **ح** **الابراء عن النفقة** المراه اذا ابرأت الزوج عن النفقة بان قالت انت بريء من نفقتي ابدا ما كنت امرتك فان لم تعرض لها القاضى النفقة فالبراة باطلة وان عرض لها القاضى كل شهر عشرة دراهم صح الابراء من نفقة الشهر الاول ولم يرجع من نفقة ما سوى ذلك الشهر وكذلك لو قالت ابرأتك من نفقة سنة لم يبرأ الا من نفقة شهر واحد ولو قالت بعد ما كنت اشهر ابرأتك من نفقة ما مضى وما يب تقبل برئ من نفقة ما مضى ومن نفقة ما يب تقبل بعد نفقة شهر فلا يبرأ من نفقة على ذلك وهو نظير من اجر عبده من رجل جردته كل شهر بعشرة دراهم ثم ابراه من اجر الغلام ابرا الابراء الا من اجر شهر **ك** امرأة اقامت بيتا على رجل انطلقها ثلثا وفزكان دخل بها بحال سها ولها نفقة العدة الى ان يقرض من حال الشهود فان طال البقرض عن حال الشهود حتى انقضت العدة فلا نفقة لها فان لم يعد الشهود رجوع الزوج عليها بما اخذت يفرض القاضى وان اعطاها الزوج على سبيل الباحة لا يرجع بشيء وان لم يدخلها حتى شهد الشهود على طلاقها لا نفقة لها امرأة اقامت على رجل بيتا فلا نفقة لها في هذه المسئلة عن الشهود ولو اراد القاضى ان يفرض لها النفقة من الصلحة ينبغي ان يقول لها ان كنت امراته فقد فرصت لك عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وفلا استنات وعدلت البينة اخذت نفقتها ففرض لها وان ادعى النكاح وهي تحجب فقام عليها بينة لا نفقة لها **ط** تن وج امرأة قطبت النفقة يفرض لها النفقة فاخذت النفقة شهرا ثم شهد الشهود

انها

ظن انها اخت

مطلب السنة على الزوج

امه شك من مراه حرارا

انها اخته من الرضاة وفرض القاضى بينهما رجوع الزوج بما اخذت من النفقة لانه ظن انها اخذت بعين حق وان اعطاها الزوج بعين فضله لم يرجع الزوج عليها بشيء وكوشهد الشهود على امه في بدرجل انها حرة قبلت البينة فان لم يرجع القاضى بالعدالة من ارجحهم ويفرض النفقة في هذه المسئلة على الشهود ويحرم على اعطاء النفقة ويضعها على يد امرأة عدلة **ق** اخنان ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل زوجها وهو يحسد واقامتا البينة على النكاح والدخول فلها نفقة امرأة واحدة في هذه المسئلة عن الشهود اقرت في بدرجل ادعاهما رجل انها امته واقام على ذلك بيته فنقضها على صاحب البينة هذه المسئلة عن الشهود فان اتفق عليهما شهر كذا عدلت البينة ثم قضى بها للمدعي لم يكن الذي اتفق شرا على المدعي على انه ظن انها كانت معصوبة وجنات المعصوبة على مال القاصب هدر ولو كان مكان الامت عبد والمسئلة تجالها فانه لا يبرأ من صاحب اليد بالاتفاق عليه بواجب على النفقة الا ان كان صغيرا او مريضا لا يقدر على العمل وكانت النفقة على صاحب اليد حقيقة **ط** والامه اذا كانت تقدر على الكسب كالحنن والحياطة فهو بمنزلة العبد امه في بدرجل شكت عند القاضى انه لا ينفق عليها امره القاضى ان ينفق عليها او لمع وان اجبر القاضى على النفقة فاعطاها النفقة ثم قامت البينة انها حرة الاصل وقضى القاضى بالحرج المولى عليها بتلك النفقة وبما اخذت من ماله بعين اذنه ولا يرجع بما اكلت باذنه **ط** رجل اخذ عبدا ابقا ورفع الامر الى القاضى فان القاضى امر الذي بيده ان ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يبرأ من العبد بالاكساب كيدا يابى **ق** **نفقة الاقارب** نفقة اولاد الصغار والاناث المعسرات على الاب لا يشاركه في ذلك لحد ولا يسقط بفقير ولا يجب عليه نفقة الكبار الذكور الا ان يكون عاجزا عن الكسب لمرامة او مرض فكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل فهو بمنزلة العاجز وكذا لو كان بالغ لا من اهل البقوات فذلك نفقة ابيه وان كانت له قوة العمل وطالب العلم اذا كان للعتدى الى الكسب لا يسقط نفقته عن والده اذا كان به رشد ويكون كالزمن والانثى والولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير ياخذ لبن الام لا يحرم الام على الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غلبها يجزى على الخنا وان لم يكن للاب والولد الصغير مال يحسن الام على الارضاع فان استاجر الامر على ارضاع الولد وفي نكاحه لا يسحق الاجر وان استاجرها الارضاع ولم ليس منها الاجر وان طلق الام وانقضت عدتها واستاجرها الارضاع الولد صح الاستحجار وهي اولى من الاجنية وان كانت الام في عدة من طلاق باين او ثلث واستاجرها الارضاع الولد يسحق الاجر واذا ابطل الام ان تزوجه بعد انقضائها العدة كاعلى الابان بيتا جى امرأة من صفة عند الام ولا ينزع

الولد عن الام فان قالت انا ارضعها بربيع الظير حتى اولى وان طلبت الزيادة فليس لها ذلك وبعد الطعام بغير نفقة الصغار على قدر طاقتها الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على الصغار فان لم يكن نفقة يدفع اليها لينفق على الولد امرأة طلقها زوجها ولها اولاد صغار فاقترت بها فبعت نفقتهم الخمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين وبعته مثلكم في مثل تلك المدة مائة درهم لا يصيد في الفها قبضت عشرين وان قالت بعد اقترانها بقدر النفقة ضاعت النفقة فانه يرجع على ابيهم بنفقة مثلهم امرأة اخلفت من زوجها على ان ابرئته من نفقتها او نفقة ولدها ضيقا كان الاولاد امرا ولا على ما في بطنها من الولد عليها ان تزد المهر الذي اخذت ولا نفقة عليها الولد وحسب لها نفقتها ما دامت في العدة امرأة ادعت على زوجها انه لم ينفق على ولدها الصغير ان كان القاضي فزوج من عليه نفقة الولد او فزوج من الزوج على نفسه وادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكرت الزوج حلف والا فلا رجل مصر له وللصغير ان كان الرجل يقدّر على الكسب يجب عليه ان يكسب وينفق على ولده وان كان لا يقدّر على الكسب فيرض النفقة عليه ويأمر الام حتى يستدين على ابيها ثم يرجع بذلك على الاب اذا ايسر وكذا لو كان الاب يحد نفقة الولد ويمتنع من الاتفاق بغير من القاضي عليها النفقة ثم يرجع الامر عليه بذلك وكذا لو فرض على الاب نفقة الولد فتركه الولد بلا نفقة فاستنات الامر فانفقت بامر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب وبحسب الاب نفقة الولد وان كان لا يجس ساس ديونه ولو فرض من على الاب ولم يستدك الامر واكل الولد مسئلة الناس لا يرجع على الاب بشيء وان حصل له مسئلة الناس نصف الكفاية مثلا يسقط نصف النفقة عن الاب ويصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرض عليه نفقة الاقارب فاكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذي فرضت عليه النفقة بشيء الا المرأة اذا فرض لها النفقة ككلت من مال نفسها او من مسئلة الناس كان لها ان ترجع بالمعز ومن على زوجها رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا لهم مال بحر الامر على الاتفاق فتمت جميع بذلك على الاب صغير بلغ حد الكسب كان لامه ان يرجع بالمعز ومن على زوجها رجل غاب ولم يترك لاولاده الصغار نفقة ولا لهم مال بحر الامر على الاتفاق ثم يرجع بذلك على الاب صغير بلغ حد الكسب كان للاب ان يسلم في عمل او ياجر بعمل او خدمته وينفق عليه من ذلك وان كان الولد ثيبا لا يملك نفقا الى غير الحرم للخدمة لان الخلوقة مع الاحبني حرام فان فضل شيء من كسب الولد من نفقته عيكا للاب الى ان يبلغ الصغير فان كان للصغير اربايات عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها صغيرا كان او كبيراً ونفقة البنت البالغة على الاب خاصة وكذا الغلام اذا بلغ اعلى ابيه

ما في النفقة

نصف النفقة اصلها ان ابرئته

سورة النافع على النصف

سورة النافع على النصف

اجار الوالد الولد

سورة النافع على النصف

نعمانه او غلة لا يقدّر على النفقة الكسب فاحتاج الى النفقة كان نفقة الاب خاصة في ولا يجب على العبد نفقة ولده الصغير وان لا على المهر نفقة ولده المملوك وان ابي الاب عند عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب من اجله له مائة او غلة لا يقدّر على الكسب ولد بنت كبيرة فقيرة لا يجلس على نفقتها ويجوز على نفقة اولاده الصغار للصغير مال غلبت يورث الاب ان ينفق عليه ثم يرجع على مال ولد فان انفق الاب بقدر من القاضي لا يرجع الا اذا اتى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد في غير ذلك يرجع بذلك فمات وان شغل عند الاتفاق ان ينفق له جمع كان له ان يرجع صغيري له اجماع من مال الاب مائة او غلة لا يقدّر على الكسب بحسب الاب على الاتفاق عليه ويكون ذلك ديناً له على الاب وان كان الاب غنياً فليس للصغير مال فينفق عليه النفقة على الحد بذلك على الاحتج وكذا لو كان الصغير امراً موصراً او حرة موصراً واب موصراً امرأتان ينفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الاب وبحسب الحاكم على نفقة ولده المملوك وكذا المسلم بحر على ولده الحاكم اليه من ثمنه ولا بد ان ينفقها فلو كانت نفقة الولد عليها في بحر على نفقة ولده الصغار والابن البالغ اذا كان يبرئ مائة او كثر الف والنفقة او اشغل اليد او ذاهب العقل او مفلوجا وبشرط هو العجز عن النفقة **قالوا الذين في ذلهم حلال** الابن المفسر بحر على نفقة ابويه المفسرين ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير كما ان كان الولد يقدّر على العمل وان كان الولد مملوكا لا يقدّر على العمل والابن عيال كان على الابن ان يضم الاب الى عياله وينفق على اكله والموصر في هذا الباب من يملك مالا فاضلا كعجز نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدارا يجب فيه الزكوة فان كان للصغير اثنان اخذوا فاقترن في قضاء والاخر على بضائكا كانت النفقة عليها على التوبة وكذا لو كان احدهما مملوكا والاخر دينيا عليها الفقير بحر على النفقة الا لاربعة الاولاد الصغير والبنات البالغات ايكما اكلت او تبايت والنزوجة والمملوكه رجل له اب مفسر والابن محتج بكتب كل يوم درهم يكتفي به ولعياله ان يعجزه وان كان عليه ان يصرح بالفضل الى ابيه ويجيب على الابن الموصر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادمه الاحب امرأة كانت الخادم او جارية اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن ابن فقير وله اب فقير محتج لا يجزى الابن على نفقة الاب وان كان الاب نكاحا يجزى الابن على النفقة امرأة ابنة ولده الصغير ولبنته الكريمة وعلى نفقة الاب ايضا وان كان الاب نكاحا بحر على نفقة امرأة بنفسه ولده الصغير ولا يجزى على نفقة بنته الكريمة ولا على نفقة ابنة واحدة والحز من قبل الامم بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن لان مائة به فقير له اخ موصر وابنت

مطلب لابي العبد المملوك

الامام والصغير

المهر والنفقة

من بحر على النفقة

نفق اخ وبنت

بنت موسرة كانت نفقته على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كان له بنت و
ابن ابين كانت نفقته على البنت خاصة ولو كان له ابن وبنت كان نفقته
عليهما على السواء على الخنار امرأة لها زوج فقير واخ موسر بحجر
الاخ على ان ينفق عليهما ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن تشكرك
ولها اخ موسر بحجر الاب على نفقتها على الصحيح انه معسرة لها مسكن
ولها ابن موسر بحجر الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل ولا
يباع على غاييب ماله الا لاجل النفقة الا للابوين فالنساء يبعان عرض
الابن الغاييب في نفقتها ولا يجوز مع العقار المرأة اذا باعت ماله زوجها
الغاييب لاجل النفقة لا يجوز الاب ذالفق ماله ولد الغاييب على نفسه
فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسرا وقت الانفاق وانكر
الاب بغير حاله وقت الحضور وان كان الاب موسرا يوم الحضور
كان القول قوله والا فلا وان اقاما البيينة على دعويهما كان البيينة
بينة الابن ويجب على المسلم نفقة ابويه الذميين لا الحسنيين وان
دخلوا دارا بامان ونفقة ولد المسلم على الاب الكافر اذا واجبه صغير
له ام وحدا اب لاب كانت نفقته عليهم اثلاثا الثلث على الام والثلثان على
المجد صغير له خادم موسر وابن عم موسر كانت نفقته على الخال معسر
له ابن صغير معسر وابن كبير من معسر وللرجل ثلثة اخوة متفرقين
اهل بيته كانت نفقة الرجل على اخيه لاب وام اسداسا اعتبارا بالميراث
والاصل فيه ان يجعل كل من كان محتاجا في حكم النفقة كالعدم ويكون
النفقة تعد على من يكون وارثا بقدر الميراث ولو كانت مكان الاخوات
اخوات متفرقات والولد ذكر نفقة الاب على اخوته على خمسة ثلثة
اخماسية على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت
لام ونفقة الابن تكون على الاخت لاب وام خاصة والاصل في هذا انه
اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في مراتب موسر ومعسر ينظر على المعسر
ان كان يحجز كل الميراث يحمل كالمعدم ثم ينظر الى من يرث
من يجب له النفقة فيجب النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر
لا يجوز كل الميراث يقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى
من يرث معه فيعتبر الموسر المعسر لظهور قدر ما يجب على الموسر
ثم يرجع الكل على الموسر على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغير
لام واخت لاب وام واخت لاب واخت لام الا ان الام واخت
لاب وام موسرتان ومن سواهما معسرة كانت نفقة الصغير على
الام واخت لاب وام على اربعة ولا تنس على غيرها ولو جعل من لا يجب
عليه النفقة كالمعدم كانت نفقة الصغير على الام والاخ لاب وام اخماسا

يجوز الاخ لا نفق

مجلس
لا يباع ماله غاييبا
الا لاجل النفقة

اختار
حكم الحار

مجلس النفقة
بعد الميراث

ثلثة الاخماس على الاخت والخان على الام اعتبارا بالميراث صغير له ام
موسرة واخوات موسرات اخت لاب وام واخت لاب واخت لام كانت
نفقة الصغير على الام واخت لاب وام اسداسا السدس على الام والثلثة
الاسداس على الاخت لاب وام اعتبارا بالميراث ترك ولدا صغيرا ولما كانت
نفقة الصغير على الجدة والام اثلاثا فان كانت الام فقيرة كان نفقة الصغير
على الجدة ويجعل الام كالمعدم ولو كانت الام موسرة وللصغير اخ موسر لاخ
موسر لاب وام وجده موسر اب لاب كانت نفقة الصغير على الجدة امراة
معسرة لها ابن صغير معسر وثلث اخوات متفرقات كانت نفقة الصغير
على الخال لاب وام ونفقة الام على اخواتها على خمسة ثلثة اخماسا على الاخت
لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام امراة معسرة لها
ولد موسر وابوان موسران كانت نفقتهما على الولد مقتونة له ابن واب
كانت نفقة المعقونة على الابن دون الاب امراة معسرة لها ثلث بنات
اخوة مسفرقين او ثلث بنات اخوات متفرقات كل النفقة على التي من
قبل الاب والام امراة لها ابنا موسران ففرض عليهما بالنفقة فابي احدهما
ان ينفق فنفقه على الاخ بجميع النفقة ثم يرجع هو على اخيه بنصف ذلك **ق** و
الفقر آفة الفاع ثلثة فقير لا مال له وهو عاجز عن الكسب ولا يجب عليه نفقة
غيره الثاني فقير لا مال له وهو قادر على الكسب لخنار انه يدخل الابوين في
نفقته الثالث ان يفضل كسبه عن قوة وانه يحسر على نفقة البنت الكبيرة و
الابوين والاحداد وغيره لا ان يحا غيرهم كابن العم لا يجب نفقته عليه
ونحوه ان يحرم كالمعسر لا ان يشرط النصاب وهو المحرم للصدقة فلو انقص
منه درهم لا يجب وبه يفتي امرأة لها زوج ولها ابن من غير وهو موسر
والزوجان معسران لا نفقة على الابن وقيل عليه ويكون دينكا على الزوج
والبنت اذا تزوجت سقطت نفقتها على عن الاب فان طلقت عادت
على الاب **ح** فالخاضع ان نفقة الطفل الفقير على ابيه لا شركة احد ونفقة
البنت بالغة والابن زمتا على الاب خاصة وعلى الولد الموسر ببيان الفطرة
وقيل العتيق المحرم للصدقة هو الخنار **ح** المعسر نفقة اصوله الفقير آفة بالسوق
بين الابن والبنت ويعتبر فيه القرب والحرم لا الارث ففي من له بنت وابن
ابن على البنت وارث لها وفي ولد بنت واخ على ولدها وارث والاخ ونفقة كل
ذي رحم محرم صغير او انثى بالغة فقيرة او ذكر من او اعلى على قدر الارث
فحرم عليه ويعتبر فيهما اهلية الارث لا حقيقتة ولا يجب لرحم ليس بحرم
فقير له ابن وبنت فنفقته عليهما نصفان ولو كان له بنت واخ فنفقته على بنته
لانها اقرب ولو كان له بنت بنت واخ موسر بن فنفقته على اولاد اولاده
دون الاخ فقير له اخ واخت لاب وام فالنفقة عليهما بقدر ميراثهما ولو كان

نفقة المعقونة

الفقر آفة الفاع

مجلس
اعتبار القرب
والسلا الارث

له اخت وعم فليهما نصفان ولو كان لدا م وجد واخ فالثالث على الام والبالغة
على الجد له عمر وخال النفقة على العم له خال وابن عم النفقة على الخال
والميراث لابن العم وفي العم والخالة ثلثان وثلث **اخ** ومن له داه نفيسة يوم
بيعها ويشترى الا وكس وينفق الفضل ولو كان رجلا غير محرم نحو ابن العم او
محرم غير محرم نحو الاخ والاخت من الرضاع او محرم غير محرم كالا من مراهة
نحو ابن العم وهو اخوه من الرضاع لا يجب النفقة **ط** **نفقة المملوك**
وعلى المولى ان ينفق على رقيقته فان امتنع اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن له
كب كالزمن والاعم والجارية المستحقة التي لا يؤجر اجرة على بيعهم **اخ** عبد
او مملوك تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولد له لا يجب نفقة
الا ولا حره او مملوكه اما اذا كانت حره فولدها يكون حرا ولا يجب عليه
نفقة الولد الحر وان كانت مملوكه كان الولد مملوكا للمولى الامم فكانت نفقة
على مولى الامم وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة لا يجب عليه نفقة الولد الا ان
يكون له ولد وكذا في كفايته من امته فيجب على المكاتب نفقة الولد وكذا المكاتب
اذا تزوج امته فولدت متزا ولا دكا او لم تلد حتى اشترى اها فولدت نفقة الولد
على المكاتب ولو تزوج المكاتب مكاتبه كانتا واحدة ومولاهما واحد فولد
لها في المكاتب ولد فان نفقة الولد تكون على الام لان الولد يكون للام
ويكون كالمملوك لها فكانت نفقته عليها وكذا الحر اذا تزوج امته او مكاتبه
او مذبذبة او ام ولد كان عليه نفقة المرأة الا ان في الامنة والمدينة وام الولد
لا يجب على الزوج نفقتها ما لم يبيعها المولى بيتا وفي المكاتبه يجب نفقتها
على زوجها ولا تشتت شرط الثبوت ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد على مولى
الام اذا كانت امته او ام ولد فان كان مولى الامنة والمدينة وام الولد فقير
والزوج امه لا ولا غنيا لا يجب على الزوج لان ولدا الامنة يكون مملوكا
لمولى الامنة فينفق عليه المولى الامنة فينفق عليه المولى وسعد وان كان الولد
من المدينة وام الولد مولى الام فقير فيؤجر له ان ينفق على الولد فيجمع
على المولى رجل زوج امته من عبده فبواها بيتا او لم يبيعها كانت
نفقة العبد والامنة على مولاهما وان ابى ان ينفق عليها امر بالبيع رجل
زوج امرأة ولم يبيعها المولى بيتا حتى طلقها رجعا كان لمولاهما ان
يأمر الزوج ليتخذ لها بيتا وينفق عليها في العدة وان كان الطلاق بايها ليس للمولى
ان على بنتها وبين زوجها وليس له ان يطلب نفقة العدة على الصحيح ولو كان
الطلاق رجعا كان لها ان تطلب من زوجها ان يوفها وينفق عليها حتى تنفق
عدتها وان كان بايها ليس لها ان تأخذه بالسكنى رجل زوج بنته من عبده
فطلبت النفقة لغيره لها النفقة على زوجها رجل وجد عداق فاخذ وليه
على مولاه فانفق عليه ان انفق لغيره امر القاضى كما متبرعا لا ببيع وان رفع الامر

مجلس
من دار الشريعة
بمكة المكرمة

مجلس
زوج امته من عبده

للمقاضي فكاله ان يأمر بالنفقة عليه فطر القاضى في ذلك فان راى لافاق اصل
امر بالا تفارق وان خاف ان تأكل النفقة بأمر القاضى بالبيع وامساك الثمن
وكذلك اذا وجد دابة من المصراضة في غير ولوان رجلا غضب عبدا كانت
نفقته عليه الى ان يرد به الى المولى فان طلب من القاضى ان يأمر بالنفقة او بالبيع
لا يجب ولوا ودع رجلا وعاجب جاء المودع الى القاضى فطلب منه ان يأمر بالنفقة
او بالبيع فان القاضى بأمر بان يؤجر العبد وينفق عليه من اجره او يبعه او يبيعه
لانسان ويجد منه لاخر كانت نفقته على صاحب الخدمة ان كان مريضا لا ينفقه
من الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مريضا ينفقه عن الخدمة
كانت نفقته على صاحب الوقفة فان نظا والمهر من وان راى القاضى ان يبعه
يشترى بشبه عبدا يقوم مقام الاول في الخدمة والعبد الرهن اذا ثبت
كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعه عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند
الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضى واقام البيعة على ذلك كان القاضى بالخيار
ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم يقبل واذا قبل بأمر بالنفقة ويكون الحكم
فيه ما هو الحكم في الوديعه **ق** عبد من او صغير او معتوم فاعنته مولا
لا يجب على المعتوم مال رجل لا سعة على عبده ان كان قادرا على الكسب لا يأكل
من مال مولاه من غير اذنه وان كان عاجزا يأكل والامنة تأكل مطلقا وفي البهايم
لا يجب على المالك النفقة لكن يؤمر بحسن فيما بينه وبين القاضى لما فيه من
اصانة المال وتقدير الحيوان وقدر النعم عنهما وليست من اهل الاستحقاق
ليفرض لها فيجب المولى على نفقتها او يبيعها **خ** والاصل فيه ان كل من كان مملوكا
المناقع والمكاسب محرم على نفقة ومن كان غير مملوك المناقع لا محرم على نفقة
فيجب على نفقة المديرة وام الولد وكل من يصلح للاجارة يؤجر وينفق عليه من
اجرة ولا يجب على نفقة المكاتب لانه غير مملوك المناقع والمكاسب وسائر
الحيوانات لا يجب على نفقتها في ظاهر الزواجر ولكن ينفق فيها بينه وبين الله
تعالى ان ينفق عليه وفي غير الحيوان كالزمن وروا الفقهاء لا محرم على نفقتها
ولا ينفق ايضا الا اذا كان فيه بضيق المال حينئذ يذكر له ذلك **ط** **كتاب الرضا**
الرضاع وهو واجب احياء للولد وحكم الرضا ثبوت بقليلة وكشيرة في مدة الرضا
وهي ثلثون شهرا فطم او لم يطم واذا انقضت مدته لا اعتبار بالرضاع بعد فطم
او لم يطم **ح** فالرضعة والرضعان والمصة والمصتان والاملاحة والاملاحة
يكون رضاعا بعد ان علم انه وصل الى الجوف **ط** وكما يحصل الرضا بالمص من الثدي
بحصول الصب والسقوط والوجور ولا يحصل الاقطان في الاجل والاذن
والخامسة والامنة وبالحقنة على الاظهر والرضاع في اوقات المملوك بمنزلة النسب
والطهر به كما ان الحرمة بالنسب اذا ثبتت في الامهات والبنات يتقدم
الى الحيات والنوافل وكذا اذا ثبت في الرضا يتقدم على اصول المرصعة وفروعها

رجل لا سعة على عبده

لا اعتبار بالرضاع

والخولها واخولها هذه الحرة كما ست في جانب الام يثبت في جلب الفحل الذي
ينزل لبنها بوطئته وهو اللب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفحل ففندا
الفحل اب المرضع وام الفحل جدته واخواته عماته واولاد الفحل اخوة لايجوز للرضع
ان يتزوج واحدة منهم ولا تنكح موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة
المرضع ولا منكوحته ولو كان للفحل امرأتان حملتا منه وارصعت كل واحدة منهما
رضيعا كان الرضيعان اخوين لآب وان كان احدهما انثى لايجوز النكاح
بينهما ولو كانتا انثيين لايجوز الجمع بينهما في نكاح الرجل كما لايجوز بين الاخوين
من النسب **ق** والحرمات تنقسم من الرضاع كما تنقسم من النسب على ما يتنا
في النكاح فالحاصل ان المرأة اذا ارصعت صبيا ولها زوج يحل لها لبن منه
والمرأة تكون اما للصبى وزوجها ابوه ومن لزوجها من الاخوة والاخوات
لهذا الصبى اعمام وعمات ومن كان للمرأة آباء وامهات كانوا للصبى اجداد
اوجبات ومن هذه المرأة او كاد من غير هذا الزوج كانوا للصبى اخوة واحدا
من قبل الامه واولاد الزوج من غيرهما كانوا للصبى اخوة واخوات
من قبل الاب ومن كان بينهما من الاولاد كانوا للصبى اخوة واخوات من
قبل الاب والامه لايجوز للصبى ان يتزوج للرضع ولا اخواتها ولا امهاتها
وبنائها ولا اخوات زوجها ولا امهاتها ولا بناته **ق** ومدة الرضاع في استحقاق
اجرة الرضاع على الاب مقدار يحول بين حتى ان المطلقة اذا طابت بعد الحولين
باجرة الرضاع والى الاباء لايجب ولا يحرم في الحولين واذا فطم الصبى في الحولين
فتعود للصبى واكتفى بالطعام فانرضع لا يثبت حرمة الرضاع في ظاهر الرواية
ق **اقول** وفيه نظر لان هذا الجواب خلاف ظاهر الرواية فان المذهب
عنده ان مدة الرضاع ستان واضف والرضاع في مدة الرضاع محرم سواء
فطم او لم ينفطم اذا حصل الرضاع في امرأة وشرب لبنها لم يحرم عليها امراته
لانه لا رضاع بعد الفطام بغير تزوج لها لبن فارصعت صبيا صارت اما للصبى
ويست جميع احكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول
لها كان لهذا الزوج ان يتزوج الصبية وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان
يتزوجها لانها ربيبة التي دخل بها **ق** المرأة اذا جعل ثديها في فم صبى ولا يبرق
مصل اللبن في الفم لا تست حرمة بالشك وفي الاحتياط يست دخول
في الصبى من الثدي ما يملونه اصفهت حرمة الرضاع لانه لبن فغيب لونه **ق**
ويثبت الرضاع بلبن الميتة سواء عسلت اللبن قبل الموت او بعده واذا نزل
للرجل لبن لا يثبت به حرمة الرضاع ولا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعه وله و
اخت وله من الرضاع لان نكاح اخت وله من النسب جائز اذا لم يكن ولد لها
فان الجارية اذا كانت بين رجلين فمادت بولد واحد واكل واحد
من الشركين انبتت من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج

عن جابر بن ابي

عن الرضاع
بلبن البكر

عن التزوج ما فت
ولم يرضع الرضاع

ابنة شريكه وان كانت اخت وله من النسب واذا ارتفع الصبيان من لبن بجمعة لا يست
بسرمت الرضاع بينهما واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبيين وان طبخ الطعام
بان طبخ لبنها ارضا لا يست حرمة بينهما كان اللبن غالبا او مغلوبا وان لم يطبخ باللبن
ان كان الطعام غالبا لا يست حرمة وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا يثبت الحرمة
خبر في لبنها ويشرب اللبن اولت سويا بلبنها ان كان يؤخذ منه طعم اللبن
بس الحرمة هذا اذا كان الطعام لينة لينة وان حاسا حاسا است حرمة
وان خلط لبن المرأة وبقي صبيا ان كان اللبن غالبا يثبت الحرمة وان كانت مغلوبا
لا يست وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالبا لا يثبت الحرمة
وان كان مغلوبا است ثم فسره محمد بن محمد بن الله فقال ان لم يغير الدواء
بست الحرمة وان غير لا يست واذا جعل اللبن في دواء خلطه بالماء لا يست
الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة اخرى واوجر صبيا الرضاع
من اكثرهما وان استويا يكون منهما **ق** محمد ثبت الرضاع منها على كل
حال والوجه لا يخفى امرأة لها لبن طلقها زوجها وتزوجت بزوج آخر وحلت
من الثاني فارصعت الرضاع من الاول ما لم يلد من الثاني واذا اولدت لمن
الرضاع من الثاني واذا اولدت المرأة من زوجها ولدا وطلقها الزوج الاول
وتزوجت بزوج آخر فارصعت بلبن الاول ولدها هي تحت الزوج الثاني فان
الارضاع من الاول لمن تزول اللبن كان منه تزوج امرأة ولم تلد منه فخط
منزلهما لبنها وارصعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم
على الصبى اولاد هذا الرجل من غير هذه المرأة رجل تزوج امرأة فولدت منه
وارصعت لهذا اللبن صبغة لايجوز لهذا الرجل فلا لاحد من آباءه واولاد نكاح
هذه الصبغة **ق** زنا بامه فولدت فارصعت لهذا اللبن صبغة فاراد الزمان
ان تزوج هذه الصبغة يجوز كما يجوز له ان يتزوج هذه التي ولدت هذه
الصبغة **ق** **ق** لملوك هذا اني قد اشتراه مع امه عنق المملوك ولا
يصير للجارية ام ولد له تزوج امرأة فولدت منه ولدا فارصعت ولدها ثم
لبن لبنها ثم ردها لبن بعد ذلك وارصعت صبيا كان لهذا الصبى ان
يتزوج اولاد هذا الرجل من غير المرصعة والرضاع الطارى على النكاح بمنزلة
السابق بيانه اذا تزوج صبغة فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارصعت تلك
الصبغة حرمت الكبير على زوجها لانها صارت من امهات نساء وكذلك
رجل تزوج صبغة فارصعتا امه او بنتا او اخنة حرمت الرضعة على زوجها
وكذا لو تزوج رضيعتين فارصعتا امرأة واحدة بعد واحدة فسد نكاحها
لانه صار جامعاً بين الاختين وكل واحدة منهما نصف الصداق ويبرج الزوج
بذلك على المرصعة ان تقدر الفساد وتقدران بينهما من غير حاجته لها
الى الارضاع بان كانت شبعاً ولم يقبل قولا انها لم تنفد الفساد وان كانت بمحو

سائر الفجر

لبنها
لم تلد من زوجها ونزل

ارضاع الرضعة

همه وقت غيرة
مطلوبه في المملوك
هذا انتم الشراء

وهي امرأة لا يرجع عليها والجونة نصف صداق ان كان قبل الدخول وكذا لو اخذ
 ثدي الكبير وهي نائمة فان تضع فالتامة بمنزلة الجونة ولو اخذ رجل لبن الكبير
 فادخله صبيين بعزم كل واحد منهما نصف صداق ويجمع الزوج على الرجل
 ان تغمد الفساد ولو تزوج ثلث رضيعات فجاءت امرأة وان صنعت هن
 على التقاطع وان صنعت بنين ثم ان التثنية سقطت الاوليان لانه صار جارا معا
 بين الاخنتين في كساح وبقيت الثالثة امرأتها فصارت اختا لاوليتين
 بعد ما فتد كساح الاوليين وان صنعت واحدة منهن اقل ثلث النكاح
 معا من جميعا لان الاخنية ست دفعة واحدة ولو تزوج صغير وكبيرة
 فارضعت الكبيرة الصغيرة بايا جميعا ولا مهر للكبيرة ان لم يدخل بها
 لان الفرقه جاءت من ملها ولا صغيرة نصف المهر ثم يرجع الزوج بنصف
 مهر الصغيرة على الكبيرة ان تغدت الفساد وان لم تغد لا يرجع ولان يتزوج
 الصغيرة بعد ذلك لا تفاد صارت له بنت امرأة لم يدخل بها وليس له ان يتزوج
 الكبيرة على حال انها امرأة وان كان دخل بالكبيرة لا يحل له ايضا كساح الصغيرة
 ولو تزوج الكبيرة ثلاث رضيعات فارضعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة
 او ارضعت واحدة ثم شين حرم جميعا اما الكبيرة والصغيرة الاولى لانهما
 صارتا اما بنتا واما الباقيتان فلا نهما صارتا اخنتين في كساح واحد وان اخذ
 سن معا ثم التثنية حرممت الكبيرة والاويلان ولا يحرم الثالثة لانها صارت
 ابنت امرأته بعد ما باتت امرأته قبل الدخول وان تزوج صغيرين وكبيرتين
 فارضعت الكبيرتان صغيرتان بالكبيرتان والصغيرة الاولى رجل زوج
 ام ولد من عبيد صغير لم فارضعت بلبن السيد حرممت المرصعة على مولها
 وعلى زوجها الصغير اما على المولى فلا تفاد صارت منكم حمة ابنه فيحرم على المولى
 ويجرم على الصغير لا تفاد صارت موطوءة الاب وطأ امرأته بكساح فاسد
 ثم تزوج صبيته فارضعتها امرأته الموطوءة بانث الصبيته لا تفاد صارت اخت
 الموطوءة والموطوءة في عتة فيطلب كساح الصبيته تزوج صبيته ثم عهدها
 لا بيع كساح العدة وان ارضعت العدة الصبيته لا يحرم الصبيته على زوجها
 تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان وارضعت احديهما المرأتين رضيعته
 وارضعت المرأة الاخرى الرضيعه الثانية بانث الرضيعتان عن زوجها
 ولا ضمان على المرصعتين وان تغدت الفساد لان المهر للنكاح الاخنية
 والاخنية حصلت بفعلها اجلة فلم يكن الفساد حاصلا بفعل احداهما خاصة
 ولا يجب للضمان **ق** ولا يقبل في الرضاع الاستهادت رجلين او رجل و
 امرأتين ولا يجوز شهادت امرأة واحدة على الرضاع اجنبية كانت او ام
 احد الزوجين وسعها المقام حق يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان
 عدول ولا يقبل شهادت النساء وحدهن **ح** فلو تزوج امرأة فشهدت

زوج ام ولد
من عبد النضر

لا يملك الرضاع
النساء وحدهن

امراة

امراة انها ان صنعتها الايبت المرمية بقولها وان كانت عدلة لان هذه شهادت قامت
 على نوال ملك النكاح فلا ست المرمية كما لو قامت على الطلاق وان شهد رجل عدل
 او امرأتان فكل ذلك وكذا لو شهدان مع سنة اذ اراد الرجل ان يحطب امرأة فشهدت
 امرأة قبل النكاح انها ان صنعتها كان في سنة من تكذب بها كما لو شهدت بعد النكاح
 وان شهد عدلان لا يسمعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي
 بيت الرضاع فلما اذا قامت عندها ولاقا الرجل امرأة انها اخذت من الرضاع
 ولم يصح على اقراره كان له ان يبين وجهها وان اصح لا يحل له ان يبين وجهها
 وكذا لو اقر بعد النكاح بن كز ولم يصح على اقراره لا يفرق بينهما وان اصح
 فرق بينهما واذا اقرت المرأة قبل النكاح ولم يصح على اقرارها كان لها
 ان تنزع وجه نفسها منه وان اقرت بذلك ولم يصح ولم يكن بفسادها حتى
 زوجت نفسها منه جان كاحها فان قلت المرأة بعد النكاح كنت اقررت
 قبل النكاح انه اخي من الرضاع وما قلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما **ق**
 ولو اقر ان هذه المرأة اخذت او امرأته عن الرضاع ثم قال بعد ذلك او
 هت او اخطات او نسبت لولدان بين وجهها مندت المرأة فها مصداق
 وان ثبت على الاول و **ق** هو حق كما قلت ثم ان وجهها فن و بينهما ولا مهر
 لها عليها ان لم يدخل بها ولو تزوج امرأة ثم قال هي اختي ثم قال
 او هت فالنكاح باق ولو قال لامرأته هذه اختي ولها نسب معروفا لم
 يفرق بينهما وان ثبت على ذلك صبيته ان صنعتها بعض اهل القرية ولا يرى
 من ان صنعتها فتزوجها رجل من اهل تلك القرية فهو في سنة من المقام
 معها في الحكم **ح** ولو ارضعت امرأة صبيًا حرم عليه من يقدم من اولادها
 ومن تأخر **كتاب الطلاق** وهو في اللغة ازالة القيد
 والتخليه يقول اطلقت الي واطلقت اسيرى وفي الشرع ازالة الملك النكاح
 الذي هو قيد معنى وهو قضيت مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع
 والمعقود اما الكتاب فقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله الطلاق مرتان
 والسنة قوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق المجنون والمعنوق والصبي
 وعلى وقوله الفقهاء لاجماع ولان استباحة البضع ملك الزوج على الحضور
 والمالك الصحيح القول ملكه ان الله ملكه كما في ساير الاملاك ولا مصالح النكاح
 تنقلب معاسد والنواقي بين الزوجين فدل يصيب تناقرا فالبقاء على النكاح
 حيثما يشتمل معاسد من الباعض والعدول والمفت مشرع الطلاق
 دفعًا لهذه المعاسد ومقوع بعين حاجة فقوم مباح مبغوض لانه قاطع للمصالح
 وانما صنعت الواحدة للحاجة وهي الخلاص وهي على ثلاثة اوجه احسن
 وحسن وبديعي فاحسنه ان يطلقها واحدة في طهر لاجماع فيه وبزكها
 حتى ينقضي عدتها وحسنه طلاق السنة وهو ان يطلقها ثلاثا في ثلاثة

مطلب
او تائها اخذت الرضاع

وامرأته

ارضعت بعض اهل القرية

المهمات على درجته

عالم و امرأۃ لیست بحشیہ

لا تقرب من الصلاة

三

عم صفت

خزار

طاهر علی قاجار

من طلاقك لا يقع على الصحيح كالموالة عرفت عن طلاقك ولو جمع بين منكوبة ولو جمل
 في احدكما طالق لا يقع على امراته ولو جمع بين امراته واجنبية ووقا طلاقك
 احديهما طلقت امراته ولو قال احديهما طالق ولم ينو شيئا لا يطلق امراته ولو جمع بين
 امراته وما ليس بحمل للطلاق كالبهيمية والحجيرة ووقا احديهما طالق طلقت امراته
 ولو جمع بين امراته الحبيبة والمهينة ووقا احديهما طالق لا يطلق الحبيبة ولو قال
 طالق ثلاثا وفلانته معها لامرأة اخرى طلقت ثلاثا ولو قال فلانته طالق ثلاثا ثم
 قال لا اشركه فلانته طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال لثلاثه المربع يمكن تطبيقه
 طلقت كل واحدة تطبيقا وكذا لو قال يمكن تطبيقا او ثلاثا او اربعها الا ان ينوي
 ثمة كل واحدة مفسرة مطلقا كل واحدة ثلاثا ولو قال يمكن خسر تطبيقات يقع كل
 واحدة طلاقا هكذا الى ثمان تطبيقات فان زاد على الثمان طلقت كل واحدة ثلاثا
 ولو قال لا اشركه كن في تطبيقه فكالموالة لا يمكن تطبيقه رجل في
 كنت طلقت امراتي او كنت طلقت احدي بناتي او كنت طلقت امرأة لي بعد
 نيب او كنت طلقت نيبين بنين في الحال امراته يقع الطلاق في الحال ولا يصح
 في ضرب الطلاق الى غيرها ولا في الحساد ولو قال طلقت ولما راتي تزوجتها
 اوقا كانت لي امرأة فاشهد بانها طالق طلقت امراته في الحال في هذه المسائل
 الا ان يصير بطلاق ما معنى لوجوه ان يقول كنت طلقت امرأة كانت لي اوقا
 كنت لي امرأة فطلقها اوقا كنت طلقت امراة تزوجتها اوقا كنت
 طلقت امرأة كانت لي فقلت لها نيب اوقا كنت تزوجت امرأة طلقها
 طلقت امرأة تزوجتها لا يقع الطلاق على الله في نكاحه اذ لا فية غيرها
 ولو قال انت طالق كل سنة ثلاثا يقع الثلاث من ساعة ووقا انت طالق
 يوم الخميس او في يوم الخميس يقع عليها في الحال ووقا بالان سبعة اكراسا
 زن خواهم في طالق فنزح امرأة قبل ان يلاخ ذي الحجة من هذه السنة طلقت
 ولو طلق امرأة ثم قال لها في السنة قد طلقك اوقا بالان سبعة اكراسا
 دادم يقع بطلاقك ووقا قد كنت طلقك اوقا طلاق دادم لا يقع اخرى
 ووقا انت طالق اولا وانت طالق ثانيا اولا وانت طالق واحدة اوقا او لا شيء
 لا يقع قالت لزوجه من طلاق ده فدا دة كبر وكبر دة كبر او دادة با دة او كبره
 با دة ان نوي يقع واحدة رجعية والا فلا ووقا دادة است او كبره است او دادة
 شدة است يقع واحدة رجعية وان لم ينو ووقا لنوي به الطلاق لا يصح
 قضاء ووقا دة انكار او كبره انكار لا يقع وان نوي كالموالة احسب انك طالق
 ولو قال لها كوني طالق او طلقني يقع ووقا است مردان فدا دة ناداسته كبر او دة
 ان من بان دار فدا دة بان داشت كبر ان نوي يقع والا فلا ووقا دة دست
 بان داشتت بیک طلاق فدا دة امراته بان نوي تامر دما نون فدا دة دست
 بان داشتت بیک طلاق وكذا ثلاثا يظن ان قولها ثانيا وثالثا دست بان داشتت اوقا

دست بان داشتت ام لا شك انه اخبار يكون الواقع هو الاول فيكون واحدة اقا اذا قد
 بان داشتت يقع الثلاث ووقا انت ووقا غنيت بالثانية والثالثة الاخبار صدق
 دعائه لا قضاء ووقا لا انت طالق لا قليل ولا كثير يقع الثلاث هو المختار ووقا
 او لا كثير يقع واحدة ووقا لها تاييبا رطلاق ولم ينو شيئا يقع ثلثان ولو
 قال انت طالق اكثر الطلاق يقع الثلاث ووقا دادم بیک طلاق وسكت
 ثم قال د وطلاق ووقا طلاق يقع الثلاث ووقا لها تاييبا رطلاق وسكت ثم قال
 لها ود ووقع الثلاث ووقا د وغير الاول والاولان نوي العطف يقع الثالث و
 الا يقع واحدة ووقا لا انت طالق واحدة فدا دة المرأة هز ر فدا دة الزوج هز ر
 ان نوي شيئا فهو على ما نوي والا فلا يقع شيئا ووقا سبعة بیک طلاق وابن طلاق
 او ابن واحد يقع واحدة ووقا لها انت طالق كل يوم يقع واحدة ووقا
 لامرأة قبل اللدخول بها اكر تو زن وى ترا بیک طلاق ود وطلاق دست بان داشتت
 يقع ثلث ولو لم يقل دست بان داشتت يقع واحدة ووقا اكر فلا دة بان نوي كن من
 بیک طلاق ود وطلاق وسبعة طلاق فنزح وجهها بطلاق واحدة ووقا بیک
 ود ووسه طلاق ثم ننزح وجهها يقع الثلاث ووقا لامرأة است لي بامرأة
 اوقا ما انت لي بامرأة اوقا ما انا بنزح لك ان نوي الطلاق يقع والا فلا
 ووقا هل لك امرأة فدا دة لا يقع ان لم ينو ووقا ما انت لي بامرأة
 اوقا على حجة ان كنت لي بامرأة اوقا ما كنت لي بامرأة اوقا لم اكن تزوجتك
 لا يقع وان نوي ووقا لامرأة تو مرا حيزي بناشي اوقا لم يكن بيننا
 نكاح اوقا لم اكن زوجك لا يقع وان نوي ووقا تو زن بنی لا يقع وان نوي لا نكح
 محض ووقا ما لي بامرأة لا يقع وان نوي ووقا است لي بنزح فدا دة هو صدق
 فهذا وما اوقا است لي بامرأة سوء ووقا است اخر من قوم فقال تو من اسكانه
 لا يقع وان نوي ووقا كل امرأة لي طلاق اوقا امراتي طالق لا يدخل فيه المعتقة
 عن البابين ووقا انت طالق يقع ووقا للمختلعة ابن زنا من به طلاق يقع
 الثلاث ووقا لامرأة اكر تو زن مني سبعة طلاق مع حذف الياء لا يقع الطلاق
 اذا قال لا اطلق امرأة طلقت من زوجها الطلاق فقال لها سبعة طلاق
 برادر ووقا لا يقع وان نوي يقع ووقا لها سبعة طلاق خود بردار ووقا يقع بدني
 البينة ووقا طلقني ووقا سبعة طلاق لا يقع ووقا است بیک
 طلاق يقع قال لها انك تعلقين كذا فدا دة نعم فدا دة اكر جنبين است كرتو ميكن
 هز ر طلاق فطلق ووقا في حالة الغضب دو زفنا است وسه رخت وقد
 كان طلقها قبل هذا تطليقتين ولا يثبت له لا يقع الثالث ووقا سبعة طلاق
 تو بر كرا نه رجاء در او است بر وطلاق ووقا سبعة هز ر طلاق در دامت كرم
 او كان في حالة مذكر الطلاق يقع والا فلا ووقا لها كذا نوي من طلاق
 دادن شويت ان كان لها نوج قبله لا يقع ووقا انا سكر يا من او حرام

146 Atlatl's Nummern

597

يقع بعد سنة ولو قال في حال مذكورة الطلاق هذا طلاقاً بدياً منكم من
 طلقته ثلثاً ولو قال ما نويت به يقع الطلاق كان القول قوله مع اليمين قال
 نساء العالم أو نساء الدنيا طلاقاً لا يطلق امرأته ولو قال نساء هذا البلد
 أو هذه القرية طلاقاً وفيها امرأته طلقته ولو قال أنت طالق في قول
 الفقهاء أو في قول القضاة أو في قول المسلمين أو في القرآن طلقته قضاء
 لا ديانة فيلزم أن فلا نية في قولها هيست فقهاً هيست ثم قيل بن زون
 سه طلاق هيست وهو بن عمه لم يسمع قوله سه طلاقاً وإنما سمع ابن زون
 نوهست لا يسمع قضاء قال لها قولك أنا طالق لا يقع ما لم يقل ولو قال
 لعنيم قل لها أنا طالق طلقته للحال ولو قال أنت طالق ونوى به الطلاق
 يقع ولو قال أنت طالق لا يقع وإن نوى وكذا لو قال لعنيم أنت أراء
 ولم يذكر العادة لا يعتق وإن نوى ولو قال بكسر اللام يقع وإن لم ينو
 ويكون الأعراب قائماً مقام المحرف وإن كان في حال مذكورة الطلاق أو في
 حالة الغضب يقع وإن لم ينو ولو قال أنت طالق وسكت أو أخذ
 اثباتاً منه لا يقع وإن نوى ولو قال طلقني فقهاً دائماً إن كان ذلك في
 موضع يكون ذلك في عرفهم وقع الطلاق قاله كيف لا نطقني فقهاً
 ما حوذاً سرّاً يابى طلاقاً كرهه يقع إن نوى وقيل وإن لم ينو يصحاً قال
 لها أنت طالق وأنا بالخيار ثلث أيام يقع ويطل للخيار مرة لها أنت طالق
 عند الخوف أو عند التراب أو عند الجوار طلقته ثلاثاً وكذا لو قال أنت
 طالق مثل الثلث ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث يقع واحدة بآية
 ولو قال مثل الأساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار يقع واحدة بآية ولو قال
 أنت طالق مع كل شيء لم يطلق حتى يشرب أنت طالق مع كل شيء فقهاً وكان
 ذلك بعد الدخول طلقته في الحال ثلثاً قال لها دست بان دأبتك سيك طلاق
 فقلت المرأة بان كونا كوهان بشنوند فقل لا تزوج دست بان دأستك
 سيك طلاق فقل افتراقاً قالت لم أجنبية زن را دست بان دأستك فقهاً
 دست بان دأستك سيك طلاق نطقاً ثلاثاً إلا إذا قال عنيبت بالثانية
 والثالثة الأخبار ولو قال دست بان دأستك يكون أخيراً ولو قال
 لامرأته نية طلاقاً بشر أن نوى إتياع الطلاق يكون طلاقاً ولا فلا
 أنت كذا كذا طلقته ثلثاً قالت لن وجهها طلقني ثلثاً فقل لا تزوج أيتك
 هذا طلاق لا يطلق ولو قال لامرأته لا تخن حتى لا تخن حتى من النار
 بغير إذ في فالي طلقته بالطلاق فخرجت بغير إذ لا يطلق ولو قال
 بنت فلان طالق ذكر اسم الأب ولم يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان
 فقال لها عني امرأتي لا يصيد قضيماً وطلق امرأتي كذا لو ينسبها إلى أبيها
 وإنما ينسبها إلى أمها وإلى ولدها يطلق امرأته قال لها في الغضب لئن زن

منه سه طلاق وحذف النون لا يطلق امرأته لأنه ما أضاف الطلاق إليها رجل كل
 خبراً أو شرب خمر قال نأخوهم ونبيد خمرهم زنك ما به ثروة له رجل
 بعد ما سكت به طلاق لا يطلق امرأته لأنه لما فرغ من الكلام الأول و
 سكت ساعداً كان هذا ابتداء كلامه الأول ليس فيه إضافة ولا شيء قال
 لمدينه امرأته طالق إن لم تقض اليوم حتى فقال المديون ناعم لا يريد هذا
 الجواب فقال له رجل الدين قل نعم فقال نعم يريد به جوابه كانت اليمين لازمة
 له قال لعنيم زنك أن توبه طلاقاً كذا بن كذا كرهه فقال له بن طلاق يكون جواباً
 حتى لو لم يكن هذا الشخص فصل ذلك الأمر لا يقع الطلاق قال لعنيم هذا امرأتك
 الاطلاق فقهاً لا طلقته امرأته ولو قال نعم لا أطلق لأن في المسئلة الأولى
 ليمين قائماً كليت امرأتي الاطلاق ولو قال ذلك طلقته امرأته أما في الثانية
 صار قائماً كذا امرأتي غير طالق رجل حكى عيني رجل أن دخلت النار فامرأتي طالق
 قل أنتي لئلا في ذكر الطلاق خطر بناله امرأته إن نوى عند ذكر الطلاق ترك
 الحكايات واستيفاء الطلاق وكان كلامه بطل إتياعاً للطلاق يقع الطلاق على امرأته
 واللام يقع ويكون الكلام محمولاً على الحكايات قال لها أنت طالق وسكت ثم قال
 ثلثاً إن كان سكونه لانقطاع النفس يطلق ثلثاً والبيع واحدة قال لامرأته أنت
 طالق وسكت فقل كرهه فقال ثلثاً يطلق ثلثاً قال لها أنت طالق واحدة فقلت له
 هذا طلاق فقهاً هذا بنوي الإتياع فهو على ما نوى ولو قال أنت طالق ثلثاً
 لا يقع عليك طلقته ثلثاً أنت طالق في مكة وهما في غير مكة طلقته للحال أنت طالق
 في ثوب كذا هو طالق للحال في ثوب آخر يقع للحال أنت طالق في الليل والنهار
 طلقته واحدة ولو قال أنت طالق في الليل والنهار طلقته ثلثاً ولو قال
 أنت طالق في بئرك وبها رك طلقته للحال ولو قال لها في الليل أنت طالق في
 نهارك وليك طلقته غداً أنت طالق غداً اليوم طلقته غداً ويطل ذكر اليوم أنت
 طالق اليوم غداً طلقته للحال والأصل فيه أنه إذا ذكر وسكن وليس بينهما حرف
 العطف يقع الطلاق في الوقت المذكور أو لا ويطل ذكر الثاني أنت طالق اليوم
 فإذا جاء عند يقع للحال واحدة وإذا جاء عدو في العدة يقع أخرى قال في
 شعبان أنت طالق في رمضان يعلق حتى تغرب الشمس من آخر يوم شعبان
 أنت طالق في غداً طلقته حتى يطلع الفجر من الغدا أنت طالق في الصيف
 أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق إلى في الوقت المذكور
 والصيف ما لا يحتاج فيه إلى الحشو والرفق والشتاء ما يحتاج والربيع و
 الخريف ما يحتاج فيه إلى الحشو لا إلى الوقود إلا أن الربيع يكون في آخر
 الشتاء والخريف في آخر الصيف وقيل الصيف ما يكون فيه الأشجار ثمار
 وأوراق والربيع ما يكون عليها أوراق دون الثمار وكذا الخريف أشترى منك حقة
 لا يقع عليها الطلاق مطلقاً كان أو مخبزاً ما دامت مملوكة له وكذا لو كان في

ناعم ونعم

نعم

نعم

حكاية ليمين رجل

اسكت

نعمك أو نفيك

الصيف والشتاء

مطلوب

الطلاق والطلاق

في اطلاق نساء العالم

في اطلاق نساء العالم

في اطلاق نساء العالم

في اطلاق نساء العالم

في اطلاق نساء العالم

في اطلاق نساء العالم

في اطلاق نساء العالم

يقتضي بعد سنة ولو قال في حال منكرة الطلاق هذا طلاقا بيا منتهى مكره مر
 طلقت ثلثا ولو قال ما بقيت به يقع الطلاق كان القول قوله مع اليمين قال
 نساء العالم او نساء الدنيا طلاق لا يطلق امرأته ولو قال نساء هذا البلد
 او هذه القرية طلاق وفيها امرأته طلقت ولو قال انت طالق في قول
 الفقهاء او في قول القضاة او في قول المسلمين او في العترة ان طلقت فضا
 لا ديانته قيل له اين فلا تدين نوقهت فضا هتتم قيل اين نوق
 سه طلاق هت وهو من عم انه لم يسمع قوله سه طلاق وانما يسمع ابن زن
 نوقهت لا يسمع فضا قال لها قولي انا طالق لا يقع ما لم يقل ولو قال
 لعنيم قل لها ان طالق طلقت للحال ولو قال انت طالق ونوى به الطلاق
 يقع ولو قال انت طاق لا يقع وان نوى وكذا لو قال لعنيد انت اراء
 ولم يذكر الدال لا يعتق وان نوى ولو قال بكسر اللام يقع وان لم ينو
 ويكون الاعراب قائما مقام الحرف وان كان في حال منكرة الطلاق او في
 حالة الغضب يقع وان لم ينو ولو قال انت طالق وسكت او اخذ
 اثباتا في لا يقع وان نوى ولو قال طلقني فضا دائم ان كان ذلك في
 موضع يكون ذلك في عرفهم وقع الطلاق لا كيف لا تطلقني فضا
 ما خود سرتا يا طلاق كرهه يقع ان نوى وقيل وان لم ينو ايضا قال
 لها انت طالق فانا باختيار ثلث ايام يقع ويطل الجارية لها انت طالق
 عدد النجوم او عدد التراب او عدد البحار طلقت ثلاثا وكذا لو قال انت
 طالق مثل الثلث ولو قال انت طالق واحدة مثل الثلاث يقع واحدة باينة
 ولو قال مثل الاساطين او مثل الجبال او مثل البحار يقع واحدة باينة ولو قال
 انت طالق مع كل شئ لم يطلق حتى يشرب انت طالق مع كل تظليفتة وكان
 ذلك بعد الدخول طلقت في الحال ثلثا قال لها دست بان داسمت بك طلاق
 فقلت المرأة بان كونا كواها ان يستنود ففان الزوج دست بان داسمت
 بك طلاق فلما افتراقا قالت له اجنبية زن را دست بان داسمتي فضا
 دست بان داسمتن بك طلاق نطلق ثلاثا الا اذا قال عنيبت بالثانية
 والثالثة الاخبار ولو قال دست بان داسمتيم يكون اخبا ركا ولو قال
 لامرأته نوق سه طلاق باشر ان نوى يقع الطلاق يكون طلاقا والا فلا
 انت كذا كذا طلقت ثلثا قالت لن وجهها طلقني ثلثا فقال لن وجه ابيك
 هذا طلاق لا يطلق ولو قال لامرأته لا تخن حتى لا تخن حتى من الدار
 بعين اذني فاني طلعت بالطلاق فخرجت بعين اذني لا يطلق ولو قال
 بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان
 فقال لها عني امرأتي لا يصيد فضا وطلق امرأتي كذا لو ينسبها اليها
 وانما ينسبها اليها والى ولدها يطلق امرأته قال لها في الغضب لوقن زن

في سه طلاق وحذف الدال لا يطلق امرأته لانه ما اضاف الطلاق اليها رجل اكل
 خبزا ان شرب خمر كذا قال نأخوهم ونبيذ خمرديم زن ان ما فيه ثمة قال له رجل
 بعد ما سكت بس سه طلاق لا يطلق امرأته لانه لما فرغ من الكلام الاول و
 سكت ساعة كان هذا ابتداء كلامه الاول ليس فيه اضافة ولا شئ قال
 لمدين امرأته طالق ان لم تقص اليوم حتى فقال المدينون ناعم لا يرد هكا
 الجواب فقال له رجل الدين قل نعم فقال نعم يرد به جوابه كانت اليمين لازمة
 له قال لعنيم زن ان نوق سه طلاق كذا ان كان كرهه فقال لعنيم طلاق يكون جوابا
 حتى لو لم يكن هذا الشخص فعلى ذلك لا امر لا يقع الطلاق قال لعنيم هل امرأتك
 الا طالق فقال لا طلعت امرأته ولو قال نعم لا يطلق لان في المسئلة الاولى
 يصير قائما للبيت امرأتي الا طالق ولو قال ذلك طلعت امرأته اما في الثانية
 صار قائما لامرأتي غير طالق رجل حكى عين رجل ان دخلت الدار فامرأتي طالق
 فلا انتهى الى كذا في ذكر الطلاق خطر بنا له امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق ترك
 الحكايت واستنفاذ الطلاق وكان كلامه بطريقا لطلاق يقع الطلاق على امرأته
 واللام يقع ويكون الكلام محمولا على الحكايتة قال لها انت طالق وسكت ثم قال
 ثلثا ان كان سكونه لا يقطع النفس بطلاق ثلثا والايقعه واحدة قال لامرأته انت
 طالق وسكت قبل له كره فقال ثلثا يطلق ثلثا قال لها انت طالق واحدة فقلت له
 هذا طلاق فضا هذا هو نوى الا يقع فهو على ما نوى ولو قال انت طالق ثلثا
 لا يقع عليك طلعت ثلثا انت طالق في مكة ومكة غير مكره طلعت للحال انت طالق
 في ثوب كذا هو طالق للحال في ثوبا اخر يقع للحال انت طالق في الليل والنهار
 طلعت واحدة ولو قال انت طالق في الليل والنهار طلعت ثلثا ولو قال
 انت طالق في نيلك ونهارك طلعت للحال ولو قال لها في الليل انت طالق في
 نهارك وليك طلعت غدا انت طالق غدا اليوم طلعت غدا ويطل ذكر اليوم انت
 طالق اليوم غدا طلعت للحال والاصل فيه انه اذا ذكر وسين وليس بينهما حرف
 العطف يقع الطلاق في الوقت المذكور او لا ويطل ذكر الثاني انت طالق اليوم
 فاذا جاء غدا يقع للحال واحدة واذا جاء عدو في العدة يقع اخرى قال في
 شعبان انت طالق في رمضان يطلو حتى تغرب الشمس من اخر يوم شعبان
 انت طالق في غدا طلعت حتىطلع الفجر من العدا انت طالق في الصيف
 او في الشتاء او في الربيع او في الخريف لا يقع الطلاق الى في الوقت المذكور
 والصيف ما لا يحتاج فيه الى الحشو والرفق والشتاء ما يحتاج والربيع و
 الخريف ما يحتاج فيه الى الحشو لا الى الرفق والا ان الربيع يكون في اخر
 الشتاء والخريف في اخر الصيف وقيل الصيف ما يكون فيه الاشجار ثمار
 واوراق والربيع ما يكون عليها اوراق دون الثمار وكذا الخريف اشري منك حنة
 لا يقع عليها الطلاق مطلقا كان او مجزئا كما دامت مملوكة له وكذا لو كان في

ناعم ونعم

نعم

حكاية لعنيم رجل

السكوت

نعم

ذكر اولى النكاح
وحوها

الصنف والشارع
رسالة اهل الشرع

مطلوب
الشرع والشرع

اول الطلاق اوله

او خلت سبل طلاقا وسبيلك وانت سايبة وانت حرة وانت اعلم بشايتك
 فقالت اجزئت نفسي يقع الطلاق وان قل لها ان الطلاق لا يصيد فقتله ولو
 قال لها لا تكاح يعني وبنيك اوقا لم ينفذ وبنيك تكاح اوقا لم ينفذ
 كما حكم يقع الطلاق اذا نوى واذا قالت المرأة لن وجهك انت الى بنو زوج فقالت
 الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع ولو قال لها اني اريد ان ينفذ بك وبنيك
 اوقا لم ينفذ وكذا في اوقا لا حاجة فيك ونوى اوقا لم ينفذ وكذا في اوقا
 اوقا ما اريدك اوقا اذ هي بمعنى اوقا ونوى اوقا لم ينفذ وكذا في اوقا
 وبقول قولي لا يقع ولو قال لم ينفذ يعني وبنيك عمل انا وبرك من تكاح او اجري
 عني ونوى الطلاق يقع ولو قال اربع طرف عليك مغنوخة ونوى لا يقع الا
 ان يقول اربع طرف عليك مغنوخة فتن في اي طرف تفسد يقع اذا نوى ولو
 قال جهار براه برق كشاده كردم لا يقع ما لم ينو قالت المرأة لن وجهك طلقه
 فقال لا اقبل فقالت ان لم تطلقني اذهب وتزوج فقال الزوج خول هي شوي
 كن خول هي دوت لا يقع الطلاق لان هذا اظهار فلة المبالة ظن الزوج ان
 طلاق امراته وقع فاسمها فقال تزكت هذا النكاح الذي بيني وبين امراتي فظهر
 ان النكاح كان صحيحا لا تطلق ولو قال لامرته انا برك من طلاقك وانا برك
 من ثلاث تطلقا ان يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر ولو قال بركت اليك
 من طلاقك يقع نوى ولم ينو امراته كوان في حريمه بعد بانده فقالت سعيب
 باندام اوقا لم ينفذ فقلت في فقال الزوج ان شئت الف مرة لا يقع شيء ولو قال
 ابا المرأة لن وجهك ان يخرجه من ارضه فقال برك باندام يقع اذا نوى
 كانه في الحق باهلك ولو قال بركم انزلن وان خواسته ان نوى طلاقا
 يكون طلاقا والا فلا واقعا بالكنائيات باين الا لواقع بثلاثة اعتدى استبرأ
 رجلا من واحدة فانه يقع بها واحدة اخذت فقالت اخترت نفسي فاقته
 يصح نية الثلاث في هذه الاربعة ولا يصح نية الستين في الكنايات ولو
 قال دست باندا شمت يقع واحدة باينة ولا يصح نية اربعة اطلاقا
 وعليه الفتوى ولو قال باي كشاده كرده است يقع واحدة رجعية ولا يحتاج
 الى النية لانه نفسان قوله طلقك ولو قال برك طلاق دست باندا شمت
 يكون رجعية ولو قال برك باندا شمت او ترا شمت لا يقع ما لم ينو ولو قال
 دست باندا شمت او ترا شمت او برك طلاق يقع واحدة رجعية ولو قال برك
 في طليقة او اخذت نفسي بطليقة واخذت نفسي بها يقع واحدة رجعية
 ولو قال برك او برك باندا شمت ان يقع وان كان في مذاكره الطلاق ولو نوى الطلاق
 يقع واحدة رجعية قال اعتدى اعتدى ولو قال نويت باكل
 نكاحا واحدة فطلق ثلثا قضاء لادبانه ولو قال لعنت بالاولى الطلاق

لا طلاق من وسكر

لا طلاق من كسر
واختار

طهر في النكاح

ببرك

ببرك

الزوج كذا كذا
الاسماء منها

دست باندا شمت

دلعن

ولم يعن بالباقي شيئا طلق ثلاثا ولو قال لعن بالاول شيئا ونويت بالثانية
 والثالثة الطلاق فمما يطبقان رجعتان ولو قال لعن بالاول والثانية
 شيئا ونويت بالثالثة الطلاق فهو نكاح رجعية ولو قال لعن بالاول والثالثة
 شيئا ونويت بالثالثة الطلاق طلق ثلاثين ولو قال لعنت بالاولى الطلاق
 وبالثانية العدة صحت نيته ولو قال لعنت بالاولى والثانية الطلاق والثالثة
 العدة صحت نيته ايضا ولو اعتدى فكرر ذلك مرارا وكذا في لعنت بالثالثة
 صدق في كذا امراته في وسط النهار انت طالق او هذا اليوم واخبر
 فهي واحدة ولو قال كسر هذا اليوم واولة طلق ثلاثين ولو قال انت
 طالق غدا واليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وغدا لا يقع الاطلاق واحد
 ولو قال انت اليوم وامس يقع طلاقان ولو قال امس هو اليوم يقع واحد
 ولو قال انت طالق وبعد غدا طلق ثلاثين ولو قال انت طالق كالف ان
 نوى ثلثا فثلاث وان لم ينو شيئا ففي واحدة ثانية ولو قال كعدد الالف
 او كعدد الثلاث فهو ثلث في القضاء ولو قال انت طالق كثلث او حنة
 يتم الثلاث فهو ثلث ولو قال حق اكل لك ثلث او اوقع عليك ثلثا فهي
 واحدة ولو قال مثل الثلاث ولم ينو شيئا ففي واحدة باينة ولو قال
 انت طالق مثل حمل او مثل حبة خردلة ففي واحدة باينة ولو قال مثل
 عظم الجبل او كعظم الجبل ففي واحدة باينة وان نوى ثلثا بثلث ولو قال
 انت طالق هكذا فاشارة باصبع ففي واحدة وباصبعين ففي ثلثين وثلثات
 فثلاث والمعتبر فيه الاصابع المشورة دلك المصنوعة وان قال لعنت
 المصنوعة لا يصيد قضاء ولو قال انت طالق مثل هذا واثار ثلاث اصابع
 ونوى ثلثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة **في طلاق ما لا يقبل**
 اكره على شرب الخمر او شرب الخمر اضره وسكر الصحيح انه كالا يلزم الحد لا يقع الطلاق
 ولا سدر بصره واذا شرب النبيذ او رقيقه وسدع وزال عقله بالصداع لا بالشرب
 وطلق لا يقع ولو زال عقله بالضرب او بغيره على راسه حتى زال عقله فطلق
 لا يقع وان شرب من الاشربة المتخذة من الجنوب والغواكر والعسل
 اذا طلقا واعتق لا يلزم الحد ولا سدر بصره وطلاق اللاعب والمهزلة
 واقع ومن زال عقله بالبخ والبن الزم كذا لا سدر طلاقه وعتاقه **في طلاق**
بالكتاب الكتابة على نوعين من سومة وغير سومة ويعني بالمرسومة
 ان يكون مصدر مفعولا مائلا الى الغايب وغير المرسومة ان لا يكون
 مصدر مفعولا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة
 ما يكتب على الصيغة والمحايط والارض على وجه يمكن فهمه وقرانه وغير المستبينة
 ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقرانه ففي غير المستبينة لا يقع
 الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى

الزم

كالف

مثل جلد او غيره

الطلاق يقع والتم فلا وإن كانت من سومة يقع الطلاق وإن لم يسم السومة لا يخلو ما ان اسل الطلاق بان كتب ما بعد فانت طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق و
 بل من سومة العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بالحيث الكتاب بان كتب اذا
 جاء لك كتابي هذا فانت طالق ما لم يجر اليها الكتاب لا يقع وان كتب اذا جاء لك
 كتابي فانت طالق وكتب بعد ذلك حوايج فجاء الكتاب يقع الطلاق وان لم يجر الكتاب
 وان بدله بعد ما كتب في الحوايج وترك اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فجاءها
 الكتاب وقع الطلاق وان بدله بعد ما كتب في الحوايج اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق
 وترك الحوايج فوصل اليها ذلك لا يقع الطلاق هذا اذا كتب الحوايج بعد الطلاق فان
 كتب الحوايج اولاً ثم كتب بعدها اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم جى الحوايج
 قبل قوله اذا جاءك كتابي هذا فجاءها ذلك لا يقع الطلاق وان جى قوله اذا جاءك
 كتابي هذا وترك ما قبله ووصل اليها ذلك وقع الطلاق فالحاصل ان ما كتب قبل
 قوله هذا اصل وما بعده تبع والعبرة للاصل دون التبع ولو كتب الطلاق في وسط
 الطلاق وكتب قبله وبعد حوايج ثم جى الطلاق بعث بالكتاب اليها وقع الطلاق
 كان الذي قبل الطلاق قبل او اكثر وان كان فضل الخطاب في آخر الكتاب فيه
 ما قبل الطلاق وجى اكثر ما قبل الطلاق من الكلمات وترك فضل الطلاق لا يطلق
 رجل كتب لى امراته كل امرأة لى غيرك وغير فلانة طالق ثم جى اسم فلانة وبعث
 بالكتاب اليها لا يطلق فلانة ولو كتب الى امراته اما بعد انت طالق ثم انشاء الله
 ان كان موصوفاً بكتابة لا يطلق وان كتب الطلاق ثم فرقه ثم كتب انشاء الله طلق
 امراته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى ايها فاخذ الاب وضرق
 الكتاب ولم يدبره اليها ان كان الاب مترفاً في جميع امورها فوصل الكتاب الى
 ايها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان
 اخبرها الاب فوصل الكتاب اليه وان دفع الاب الكتاب اليها وهو مزق
 ان كان يمكن فهمه وقرائه وقع الطلاق عليها والا فلا رجل اكره بالحبس والضرب
 على ان يكتب طلاق امراته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امراته فلانة بنت فلان
 بن فلان طالق لا يطلق امراته الاخر اذا كان لا يكتب ولم يشرع في مهر وفدية
 في النظر في القياس لا يفيد شيء من مترفاً من الطلاق والعناق والبيع و
 نحو كالا يفيد من المريض قبل ان يمرضه وهو قول مالك وابنه في ليل
 وعندنا يثبت هذه الصفات باشارة المعهودة كما ثبت بكتابة لانه لا يرجح منه
 العبارة فيام الاشارة مقام العبارة كما يقوم الكتابة مقام العبارة **في الغليق**
قوله لامرته ان يزيدك ان اطلقك فقالت نعم فقال لها ان تفر من منى بطلاق و
 دو طلاق وهذا طلاق في حوايج من عندى وهو بمنزلة انه لم يرد الطلاق
 كان القول قوله لانه لم يصيف الطلاق اليها **قوله** لامرته ان تفر من منى بطلاق
 ترا طلاق فذهب الى باب دارها ولم تدخل لا تطلق على الصحيح **قوله** لامرته ان تفر

باسم

باسم امرتك فانت طالق قاباها ثم جامعها في العدة نطق امرته **قوله** لغيره ان تفر
 ان وزى طلاقه ثم صمها من نياي هذا تغليق صحيح كانه قال ان لم يجر اليه صديقاً فامرته
 طالق **قوله** كرم من فلانة بن باسند من طلاق دادم اوقا لى لاجنبية
 كرم من فلانة بن باسند من طلاق دادم اوقا لى لاجنبية
 الاولى دون الثانية ولو **قوله** كرم من فلانة بن باسند من طلاق دادم اوقا لى لاجنبية
 طلق فان تزوج اخرى لا تطلق الثانية **قوله** لامرته من طلاق كرم فلان كرم
 من طلاق واراد به الغليق كان تغليقاً وعند المتأخرين يتعلق في الوجهين **قوله**
 تركت كرم بعد الغليق فامرته طالق قالوا ان نزع فيها نزعاً او قالوا او قلنا كان
 حاساً وان نزع نزعاً او حصداً لا يكون حاساً وكذا اذا كرم ولم يفر ولا يجت ولو
 وقع الى غير مزارعة او استأجر اجراً فزجر اجبره ان كان الحالف من يباشر ذلك
 بنفسه لا يجت الا ان يمس ان لا يمس غيره بذلك فحينئذ يكون حاساً وان نزع غيره
 او اجبره الذي كان يعمل له ذلك قبل البين حنت في يمينه الا ان يعي عمله بنفسه
قوله لامرته طالق كرم ابن كرم كرمه امرته **قوله** كرم ابن كرم كرمه امرته
 يقول فزجره ويحرم ويعلق الا ان يكون ذلك في موضع لا يكون تغليقهم الا بهذا
 اللفظ ولو **قوله** لامرته انت طالق دخلت النار فطقت الحبال فماتت لم يولد منه ما يمكن
 تغليقاً **قوله** لامرته ادخلت النار فانت طالق فدخلت طلق حلف بالفارسية
قوله هرگاه من اين كان كرم فلانا او هر وقت وهرگاه وهرچه كاه وهر زمان وحي
 وحيثه وهر بار في واحدة منها يتكرر الحث او الفعل في قولهم وهو قوله هر بار
 كالمرة **قوله** بالعبودية كلما دخلت النار فامرته طلق فدخل النار مرة يتكرر الطلاق
 يتكرر الخوله وفيما سواها من الالفاظ هر زمان وهرگاه لا يتكرر الحث يتكرر
 الفعل ولا يجت الا مرة واحدة كالمرة **قوله** متى دخلت النار فامرته طالق فانه
 لا يجت الا مرة واحدة **قوله** كلما ضربتك فانت طالق فضرها يدير حيقاً
 طلق ثنتين وان ضربها بكف واحدة بطلق واحدة وان وقت الاصابع متفرقة
قوله كلما فعدت عندك فامرته طالق ففعد عند ساعة فطلعت ثلثاً لان الدوام
 على العقود وعلى ما يستمر بمرة الانشاء **قوله** كلما طلقك فانت طالق فطلقها
 واحدة يقع عليها طلاقان طلاق بالغليق وطلاق بقوله كلما طلقك فانت طالق
 ولو **قوله** كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقها واحدة طلقك ثلثاً ولو **قوله**
 اذا طلقك واحدة ففي باب اوقا **قوله** في ثلثه فطلقها واحدة بعد الدخول طلقك
 واحدة جمعينة في قوله في باب وكذا في قوله في ثلث ولو **قوله** اذا طلقك فانت طالق
 واذا لم اطلقك فانت طالق فلم يطلق حتى مات طلقك ثنتين في آخر جز من اجن اجنة
قوله لامرته ان لم اطلقك اليوم ثلثاً فانت طالق ثم اراد ان لا يطلق امرته ولا
 يجهل حانت الحيلة في هذا ان يقول لامرته في اليوم انت طالق ثلثاً على الف درهم
 فاذا **قوله** لها ذلك تقول المرأة لا اقبل فلما قالت المرأة ذلك ومضى البيع كان

نار

اكره كرم

هر بار واما

كلما طلقك

طلب وقوع الطلاق في

المسلم في الزم الطلاق
السوم فانت طالق

النزوح باركا في بيته ولا يقع الطلاق ولو كان سالتني اليوم طلاقك فله اطلاقك
فانت طالق ثلاثا فقال المرأة ان لم اشكك الليلة الطلاق بجميع ما املك صدقته في
المساكين فسالته المرأة طلاقها في الليلة فقلت الزوج انت طالق ان شئت فقلت
لا اشاء ومضت الليلة لا يطلق فيكون الزوج باركا ولو سالت طلاقها في الليلة
فقلت الزوج انت طالق ان دخلت القار فمضت الليلة ولم تدخل طلفت
فقلت لامرأته ان تكلمت بطلاقك فبدي حرق ثمرة لها ان شئت فانت طالق
فقلت لا اشاء بعينك عيوني لان شرط العتق الشك بطلاقها وقد وجد وكذا
لو كانت ان تكلمت بالشرك ثم فقلت ان الشك الظاهر عظيم فقلت لها ان حلفت
بطلاقك فانت طالق ثم فقلت لها ان دخلت القار فانت طالق ان شاء الله طلفت
امرأة في قول ابو يوسف ولا يطلق في قول محمد لانه ليس بين فقلت بعين
اليك حاجة ان تضيقها فقلت نعم وحلف بالطلاق ان تضيقها فقلت الرجل حاجته
ان يطلق امرأته فقلت ان لا يصيد فقل لانه منهم حلف رجل ان يطعمه في كل ما يأمره
به وينهاه عنه ثم نهاه من جماع امرأته فجامع الحالف لا يجت ان لم يكن هناك
سبب يد عليه لان الناس لا يرون لهذا النهي عن جماع المرأة عادة كما لا يرون فيه
النهي عن الاكل والشرب حلف ان لا يطلق امرأته فالي معها ومضت المدقة ووقع
عليها الطلاق بالبركة فانت يقع عليها طلاق اخر يحكم به الجاهل ولا يطلق
امرأته وهو عتيق مفرق القاضي بينهما بالعنة لا يجت في بيعة فقلت لكر من
ابن مزن حادست باز دادم باين من رده است خفيده حرق خالفها حنت في بيعة
حلفان لا يطلق امرأته فحلفا وضوى الجهر ان اجازع الفضولي باللسان
حنت في بيعة وان اجازع بالفعل ان لم يقل شيئا باللسان الا انه نفذ بدله الخلع قالوا
لا يجت في بيعة **الاجازع بالفعل** وعليه الاعتماد واجازع الخلع الفضولي سواء
ق والمخارعة في نكاح الفضولي في الطلاق المضاعف ان اذا اجازع الحالف بالفعل
لا يجت وبالفعل يجت حتى لو فقلت ان تزوجت امرأة في طالق ثلاثا فالحيلة
في ذلك ان يعقد فضولي عقد النكاح بينهما فحلف بالفعل ولا يجت وبالفعل يجت
ولو اجازع بالفعل يجت وعليه الاعتماد والاجازع بالفعل في نكاح الفضولي
ان يبعث اليها شيئا من المهر وان قل والمراد بالبعث الوصول اليها **مس**
ولو فقلت كما تزوجت امرأة في طالق فقلت في كل مرة نية زوج يقع الطلاق وان تزوج
الف مرة فالحيلة فيه ان يزوجه غيره امرأه فحلف بالفعل وهو يبعث العديرة وما
اشبهه فيجوز النكاح ولا يقع الطلاق والاجازع يحقق بعث العديرة **ح** حلف
بايمان مغلظة ان لا يطلق امرأته ثم اراد الخلاص منها من غير ان يكون حانت
في الحيلة في ذلك ان يتزوج رضيعه ويأمر امرأته او امرأته ان تزوجها
حتى يصير المخرج اسما لا تحت امرأة او يصير اسما لامرأته فيصير جازما
بين الاثنين او جامعاً بين المرأة وخالفها فيفسد نكاحهما جميعاً انت طالق

طلب
الحلف الاشارة الى

اكرهه آه

الاجازع بالعدالة

حلف ما كان على
عدم طلاق المرأة

ان دخلت

ان دخلت هذا القار وان دخلت هذا الدار احقر فان دخلت احقر القارين
طلعت فان دخلت القار الثانية وهي في العدة لا يقع طلاق آخر ولو فقلت
طالق واحدة ان دخلت القار ثنتين يقع ثنتان الساعة واحدة اذا دخلت
الدار ولم يقل واحدة واكرهه فقلت انت طالق ان دخلت القار ثنتين يقع ثنتان
اذا دخلت القار مرة واحدة ولو فقلت لها انت طالق واحدة ان شئت ثنتين
وان شئت ثنتين ففي واحدة ولو فقلت طالق ان دخلت القار طالق ان تقع واحدة
لحال والاولى اذا دخلت القار ولو فقلت انت طالق ان دخلت القار
بصرفي التثنية الى الطلاق الا ان ينوي الدخول ولو فقلت انت طالق ان دخلت
القار عشرين هذا على الاحوال عشرين من ايام الى الطلاق فقلت لامرأته
طالق ثلاثا ان دخلت القار اليوم فمضت ثنتين ان دخلت فقلت لالحالف
عبدى حمران كانه لا ياتي لم يعيق عيونه بقولها راسه دخل القار حتى يشهد
ان غيرهما ان الاقربين رايها دخل القار فقلت لها احبيني امين كذا فقلت لا فقال
الزوج ان لم يحضر فانت طالق ثلاثا يكون على الجهد لا ان ينوي الفوق فقلت لها
اذا قيل لك ما راسه طالق فقلت لا فقلت لاني اني اني اني فقلت امين فان نوى ان
يواجمها دين ديانة لا فقلت **ق** اكرهه بخانه وخاب من الذي فقلت طالق
فقامت المرأة على العرائش فترجأ الزوج وقام معها لا يطلق ان جاء العبد و
من تراكش ثم فقلت طالق بشرط البرسر المكعب قبل العبد لكان العادة ولو
استنوي العبد يكون باركا لانه اشترى العبد كرسه عاده راسه ووده ديناراً
ترا طلاقاً فحرقاً ولم يأت بالدنانير يطلق ان عبت ثلث اشهر من نكاح فامر بك
فحضر قبل تمام ثلثة اشهر الى سها والمرأة اخفت نفسها لا يصير امرها بيدها
ف فقلت لها قبل الدخول اذا حلفت فانت طالق فقلت حلفت وتزوجت
من ساعته فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت فمضت
وعلام ابن اربعة عشر فقال للمرأة اذا حلفت فانت طالق فقلت لا فقلت
اذا احتلكت فانت حنت فقلت للجارية قد حلفت وقاب العلام قد احتلكت
يصيد المرأة ولا يصيد العلام فقلت لزوجها طلقني طلقني فقلت ان
نوي واحدة فواحدة وان نوي ثلثاً فثلاث ولو فقلت طلقني وطلقني وطلقني
فقلت الزوج طلفت فقلت طالق قال لها ان وطقتك فادمت معي فانت طالق ثلاثاً
ثم اراد الحيلة بطلقها بطلاقها ببيعة فمضت وجها من ساعته فطلقها فلا يجت
بجولة لسلامة انت طالق وان دخلت القار فطلقت لحال ولو فقلت
ان دخلت القار انت طالق او ان دخلت القار انت طالق ولو فقلت انت طالق
ولم يزد عليه طلفت لحال ولو فقلت او فقلت او فقلت او فقلت او فقلت او فقلت
ان لم يكن لا يطلق رجل به فقلت لسانه لا يمكن اتمام الكلام الا بعد هذه فقلت
بالطلاق وذكر الشرط او الاستثناء بعد رد وكلف ان كان مع وفاء بذلك

الطلب
مطلب هم في العدة

حرم
حرم الاشارة الى

ان لم يحضر من العدة

افقتها

كرو
المرأة لا يطلق

هم
واللوع دون العلام

هم
مال لا امرأته وطقتك آه

استشاره بنذر

جاء واستناده وعليقة في كـ لامر ان كانت طالق اكر من وقطع الكلام لا يقع
قـ كـ لها انت طالق انك ما خلا اليوم فطلعت للحال ولو قـ كـ كـ امراة الى طالق
الا هذه وليس له امراة سواها لا يطلق امراة قالت لن وجهها طلقني ثلثا فقال
انت طالق في واحدة الا ان ينوي ثلثا ولو قـ كـ قد طلقك طلعت ثلثا
ولو قـ كـ بكل امراة في رجل في ثلثا الحيلة ان المصنوع في
امراة فحضر الفعل ولا حيت وان دخلت في ثلثا لان دخولها في ثلثا يكون
الابال تزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المحض به فيصير في التفسير كانه قـ كـ
ان تزوجت في تزوج الفضولي لا يصير مترجعا بخلاف ما لو قـ كـ كل عبد
دخل في ملكي فانه حيت يعقد الفضولي ههنا لان ملك اليمين لا يجزى بالشرع
بل له اسباب سواء ثمة الاجازة بالفعل ولو قبلها واسما بشهوة يكون اجازة
بالفعل لكن يكره ذلك ولو خلا بها يكون اجازة وله حيلة اخرى وهو شيخ اليمين
وصورته ان هذا الحالف تزوج امراة وتراضا الا من الى القاضى الشافعي
فندى الزوج انها منك حته وقد تزوجت عليه وزعمت اني طلق كل امراة
ان وجهها في طالق وقد تزوجت في مطلقه يحكم هذا اليمين فليمن الزوج
من القاضى الفسخ فيقول طلق هذا اليمين وحكت بجواز هذا النكاح الذي
جرى بهما فيفسخ اليمين ويجوز النكاح وان نقدر رفع الامر الى القاضى الشافعي
يحكم بينهما رجلا معدا عانا عند على الصفة التي ذكرنا وحكم القاضى الحكم
فيما بين الحاكمين بمنزلة حكم القاضى المولى فيما بين العالمة وحيلة اوسع من
هذا وهو انه اذا سال فقيها عفيقا فاجابه باحل كان في سنة من ان ياخذ
بقوله وان عقد اليمين على جميع النساء فوقع الفسخ في امراة اخرى الاصح المالا
تحتاج وقيل يحتاج وان عقد بما نكح على امراة واحدة فاذا قضى بطلان نكاح هذه
ارتفعت الايمان كلها واذا عقد على امراة يمينك على حدة لا شك ان اذا فسخ
على امراة لا يفسخ الاخرى واذا فسخ بعد التزويج لا يحتاج الى تجديد العقد على
الاصح واذا عقد بيمينه بكلمة كمالا فانه يحتاج الى تكرار الفسخ في كل حين **ط** ادعت
على رجل انها امراة فحلف الرجل بطلاق امراة له اخرى ما هي امراة له فاقامت
المدعية البينة انها امراة فقال الزوج قد كانت امراة لي وطلعتني لا حيت
في يمينه ادعى على رجل ما لا يحلف المدعى عليه بطلاق امراة للمدعى عليه شيء
وشهد شاهدان للمدعى عليه وقضوا القاضى فليعلم المدعى والمدعى عليه بوقوع
ماله على شيء حث الحالف ولو شهد شهود المدعى ان المدعى اقضى القاضى وقضى
القاضى بيمينه بالف لا حيت حلف بطلاق وحث في يمينه لا يدري ان كان
حلف بواجبة او بثلاث محرمي وعمل المحرمي وان استوى طلقه ياخذ
بالاكثر احتياطا قـ كـ ان دخلت النار فانت طالق ثمة كـ امراة له
اخرى وانت طالق مطلق الثانية للحال وتعلق طلاق الاول بالثواب

مجلس
جواب بلان ثلث

سلسل الحكم

هم جز
اوسع الجدل

هم جز
علق المدعى على المدعى
ثم شهد الشهود

شكر في يمينه

قال الامراء ان طلاق
وقال الامراء ان طلاق

ولو

ولو قـ كـ لا حبيبة ان تزوجتك فانت طالق ثمة طالق لامراة له وانت طالق طلعت
امراة للحال ولو قـ كـ لا حبيبة ان تزوجتك فانت طالق ثمة كـ لامراة و
هذه كانت على النكاح قـ كـ لامر ان المدخول بها انت طالق فانت اوقـ كـ
انت طالق انت اوفانت طلعت واحدة الا ان ينوي بالكلام الثاني طلاقا اخر
فيلزمه ذلك ولو قـ كـ وانت طالق وانت لامراة له اخرى وانت اوفانت
طلعتا جميعا فان قـ كـ لم انو بالكلام الثاني طلاقا لا بد من قضاء ولو قـ كـ
انت طالق وايقا طالق وضم اليها امراة اخرى طلعتا الاولى ثلثين والاخرى
واحدة وكذا لو قـ كـ ايما اوقا ايما اوقـ كـ لها انت طالق لابل انت ففى طالق
واحدة بالكلام الاول ولا يلزم بها بالثاني طلاق اخر الا ان ينوي قـ كـ لها انت
طالق او لم يستبرج رجل وان عن رجل ففى طالق ولو قـ كـ انت طالق او ابا رجل
كان صادقا ولم يطلق امراة **ق** اكر هفت اندام من مالي فانت طالق فشرط البرعز
الرجلين واليدين والظهر والبطن والرأس **ف** امراة الفقت بالسرقة فامرت
ن وجهها حتى يحلف بطلاقها فامرت بفسخ الزوج فقالت المرأة قد كنت
سرت وصرت حائنا فيما حلفت كان للزوج ان لا يصدقها الا انها منقضت ولو
حلف بطلاق امراة ان سرت امراة من دراهم الى سنة ثم دفع الزوج اليها
دراهم لسطر اليها فاخذت ثم ردت الى زوجها ورفعت دراهم من غير اذن
الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة ورددت
الدراهم تطلق حلفا ان لا يجمع امراة القيلة الف مرة ففى طالق قالوا هذا على اللبالة
والكثرة دون العدد ولا يقدح في ذلك والسبعون كثيرة كـ ان لم يطا امراة
الليلة كالزنى ففى طالق هذا على اللبالة في الجاع دعا امراة امراة الى فراشه فاست
وقالت انك قد بني فحلف ان لا يعيد بها فحلفت في فراشه فجامعها
كرها حث ورضاها لا حث قـ كـ ان غسلت امراة ثيابه ففى طالق فصلت
لغافه لا يكون حائنا الا اذا حلف لا ياكل من مال حنثه شيئا فحسرت المرأة لا يها و
جعلت في ذلك العجين من دقيق زوجها لا يكون حاشا حلف ان لا يقرب الفلن ان
فقل التسمية لا غير ان قـ كـ الذي في سورة الفلح حث والة فلا **ق** اكر تزني
درخانه باش واكر من منى برون ولا يقع الطلاق وان نوى بقوله برون
ولا يعلق الطلاق بقوله اكر من منى وانها امراة اكر باقاشتي كتم فانت طالق
فلمر عليها ان سلم على وجه الاشتى طلق لوجود الشرط قـ كـ لامر ان
تاقر من منى وتاقر من كـ كـ امراة انت وجهها ففى طالق فطلق المنكوح حث ثم تزوج
باخرى لا تطلق المنكوح لان معناه تاقر من كـ كـ في نكاح من لان السابق ذكر
النكاح بقيد تلك الحالة **ف** حلفا ان لا يكون انت في منزله وان يقاته بعد اليوم
فلما اصبح اليمين بخلاف نفسه وثيابه وعياله ان كان للابن في دار حيث معلوم
فصرع البنت عن جميع متاعه لا حيت في يمينه حلفا ان لا يدخل دارا من امة فقامت

مطلب هفت اندام

هم
علق زوجها فانت ثمة

المراة البالغة

علق المرأة ففسخ

هم جز
تأخر تزويج

لا يرضى الامراة

حلت علی سر

مال المسلمان من اموالهم

انجمنی و مانی
عذر غدا

صلى الله عليه وسلم
محمدا و آله

المحبة بغير تنويه
سعلون بالاذن

ان لم يخرج الاسكندر

من الغزل

۵۶۶

هـ قال اما سمعت هكذا
قاع واسمع بالهمز

اگر درم، نه دارا
اگر ما و ضم

دکتر سید البرکت اللہ

اگر از خانم حضرت زکریا

• اگر ستر از روز ۱۵

لاكتشف اعلمت

ان ففت و الدار
دور کرنا ففت

لے فرمایا اور دیکھا

ان قلت التكه

ما لم يدخل فلان بامر الخالف ولو قال ان يدخل فلان بغيري فدخل فلان باذنه او
بغير اذنه بغير علمه وبغير علمه كان الخالف حائثا في يمينه ولو قال ان تركت فلانا فدخل
بغيري فدخل فلان بغير علم الخالف فلم يمينه حث والافلان اكلت من لبنه بغير نكاح او
مصلها فانت طالق وباعت المرأة بغير نكاح من وجهها ثمر حليتها فاكل الخالف لا يحنث
وهذا اذا كانت اليمين بملك المرأة سكران دعا امراته الى فراشه فابت فقار لها ان
امتنعت امرى وساعدى عالا فانت طالق فتسعدت بعد ما دعاها في المستقبل
بعد اليمين لا يحنث فان دعاها في المستقبل ولم يسعدت حث وسمع ان حث
ان لم يسعدت وان لم يحدد الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتناع للامر
السابق سكران على السطح قال لها اكرام شرب من نياي فانت طالق ولم يسمع المرأة
ذلك فلم يصعد بطلق كمن قال لها ان لم تدخل الى الدار اليوم فمضى طالق وانما عابثة
فلم يسمع فلم يدخل تطلق فلا يشترط حضرة المرأة سكران اعطى امراته درهما فالت
انك اذا صحت باخذ مني فقلت ان اخذت فانت طالق فاخذته وهو سكران لا
يحنث في يمينه طلاق شرط الحث الاخذ بعد الافاقة سكران قال لها وهبت ذاك
هذه لك ثم قال ان اقبل هذا من حليتي فانت طالق ثلثا فاق ولم يذكر شيئا من ذلك
لا تطلق امراته لان الظاهر ان ما يقوله في تلك الحالة يقول من طلقه سكران فالت
لدا امراته سكران يمينه بغير نكاح اكرام شرب من نياي فانت طالق وفسر في مكره
خویش ان كان سكوت لا يقطع النفس صح الاستثناء فيخرج وضع الرأس على الارض
برأيه من ان يكون شرطا لحث وان كان سكوت لا يقطع النفس لا يصح الاستثناء
ان قال السكران لست اذكر من ذلك شيئا كان يمينه يمين فورا لان يمينه الفور به
جماعة من النساء اجتمعن بغير نكاح فمضى طالق فمضى بغير نكاح ووجه واحد
وقد لها ان عزمت لاحد وعزمت لك احدا فانت طالق فبعثت المرأة الى بيت هذه
فقطنا لغيرها فمضى امر هذه المرأة ان كانت المرأة بعزل نفسها فمضى غيرها لا
يقع الطلاق عليها لعز غيرها قال لها ان دخلت اسام فان لم افر ففكر فانت
طالق فهذا على الابد ولو قال ولم افر ففكر فمضى طالق فمضى بغير نكاح
درهما ثم قال لها ما فعلت بالدرهم فالت استقرت اليك فقال الزوج ان لم تزدى
على ذلك المديون فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد القصاب قال سوا ما لم يعلم انه ادبت
ذلك الدرهم او سقط في البحر لا يحنث ان ضلت ثوبى فانت طالق ففعلت كذا وذا ولا
يحنث **ق**ة لها ان يبرود ثوبا من حائك الكوز فانت طالق ان كان الكلام
مقدمة بغير فليمين الى المقدمة وان لم يكن ولم ينفذ شيئا كان ينكر عليها فيما زالت
ولا يبرأ عنها الا يكون حائثا ان لم افر ففكر مع انك كل مع في الدنيا فانت طالق ان قال
مع اخنها عنها بما هو من اخلاق الليام واللصوص والخادعين والمقائنين بجيبها باكا
في يمينه ويا تذكرو يمينه هذه يقع على الكثير من ذلك واقله ثلثة انواع من القبح
قة لها ان تخرام كنى نرأسه طلاق فاباها ثوبا معها في الصدقة يحنث ويطلق ثوبا

والا كانت حصة
البقي كالحق في المال
وهي موروثة

مطلب
تعلق السكران

مطلب
تعلق السكران

مطلب
على الابد والفور

ان لم يفر من الدرهم ودر

ان لم يفر من الدرهم ودر

مطلب
ان غلبت حصة

قة لها ان اغتسلت من جنبه ما دامت امرتى فانت طالق ثلثا وذكر هذا القول من ثلثين
او ثلاثا وكانت المرأة حاملة فلم يجزها حتى وجعت حملها بعد ما مضت اربعة اشهر من
وقت اليمين بانه يواحد يحكم الابداء وينقض عقد النكاح فمضى طالق وان وطئها بعد ذلك
كان واجبا للاجنبيته وعليه النوبة ولها مهر مذهبها ان يعلم الزوج ان كلامه كان
ايلاء وانما سرمت عليه وبطل اليمين فان نزل بها بعد ذلك كانت امراته تطلقين
ولا يحنث بوطئها بعد ذلك امره فوطئها رجل الزنا فالت بانه نزل بها ان لم يحنث
بها اليوم ففي طالق فهو كالموت بانه لم يحنث زناها اليوم بطلاق ثلثا واشتات
ذلك يكون باقرار المرأة او باربعة من الشهود قال لها في غضبان فالت كذا في
خمس يمين بطلاق ففعلت قالوا ان كان الرجل خلف بطلاقها يقع الطلاق
والافلا ولو قال على وجه التحقير لم يقع ويكون القول قول الزوج الى قلت ذلك على
وجه التحقير ان بيت اللبنة الا في حجرى فانت طالق ثلثا فالت في فراشه تلك
اللبنة الا ان الزوج لم يكن احدا لها في حجر لا يحنث في يمينه ولو قال بالفارسية
اكرام شرب من نياي يكون حائثا لان هذا الكلام لا ينافي الاحقية في الحجر قال
لها ان لم ايت بعد اللبنة مع حبي صك هذا فانت طالق وقالت المرأة بيت معك مع
فتيحي هذا فمضى طالق فمضى بغير نكاح وبان لا يحنثان قال لها ان لم اطاك
مع هذه الفتنة فانت طالق ثلثا فالت بانه وطئها مع هذه الفتنة فانت طالق
ثلثا فاحيلة في ذلك ان يطأها بغير فتنة فلا يحنث ما دامت الفتنة قائمة و
ها حيان وان مات احدكما او هلك الفتنة حث حلفان لا يحنث بكنة بجلال وحرام
في العزبة فجامع امرته من غير حل النكاح بان يجعل الشرا قبل نكته او لم يكن له سراويل او
امر غير حتى يحل نكته فان كان نكته حقة حث حل النكاح لا يحنث ويكون مصدقا في ذلك
وديانة لانه نوع الحقيقة وان كان نكته بذكر الجماع حث في يمينه حلفان لا يحنث سراويله
على امراته وان اراد به الجماع يكون موطئا وان لم يوطئ به الجماع لا يكون موطئا وان لم يوطئ به
الجماع لا يكون موطئا وان نكح سراويله لا يحنث في يمينه حث في يمينه حلفان لا يحنث سراويله
الجماع يكون حائثا حلفان لا يحنث عن امراته هذه عن جنبه فجامع هذه ثم
جامع اخرى او على العكس حث في يمينه لان يمينه وقع على الجماع ولو نكح حقة الاغتصاب
فذلك لانه اغتسل عنها وعن غيرها فحنث كالحلفان لا يحنث حث في يمينه حلفان لا يحنث سراويله
غير يحنث في يمينه ولو قال لها ان اغتسلت منك عن جنبه فانت طالق فجامعها وقع
الطلاق فان لم يغتسل قال لها ان اغتسلت منك عن جنبه فانت طالق فجامعها في المفارقة
وتم حث في يمينه وقع على الجماع ولو حلفت امرأة ان لا تغتسل لاسها عن جنبه زوجه
فطأعت زوجها في الجماع حث في يمينه لان يستغنى عن التكمين عن اخنيها
وان جامعها مكره حث لا يمكنها دفعه لا يحنث في يمينه ان لم يجر معها فمضى
في وسط السوق فالت طالق ثلثا فاحيلة ان يحلها على العاري ويدخل المتوق ويوطئها
ان لم يجر معها على راس هذا الزوج فانت طالق مادام حسن والزوج قائم لا يحنث

ان لم يفر من الدرهم ودر

مطلب
على وطئ
وفي حجر
ودر كمار

مطلب
على طهر في النقض

مطلب
لا يحنث نكته

مطلب
على الاغتصاب

ان اصابه في السر
او على هذا الزوج

سأله عن حرامه ونكاحه

الحرام كرهه تراسه طلاق وقد كانت قبلت رجلا غير محرم او جامعها احبني فيما دلت
الفرج لا يحسن لان يمينه يقطع على الجماع عرفا امرأة حلفت بالله كحرام نكح دستم
عتت الله المحرم التي وانما حرم الله تعالى وقد كانت رأت لا تحسن في يمينها
وكذا لو حلف لرجل بهذه اليمين وعني به ذلك لانه في ما حلفه لفظه وان كان
الحلف بالطلاق والعناق لا يصيد قضاء قال لها ان فعلت حراما كانت طالق
ثلاثا انما حلفت بالكفر ولم يقل بالحرمه واقاما على ذلك لا يحسن في يمينها ولو
حلف بطلاق امرأته ان لا ينظر الى رجل من قتل الى وجهه اجنبية لا تحسن ولو نظر
الى فرجها او رآه ستر رقيق او زجاج او في ماء حشف في يمينه ولو نظر في امرأته
لا يحسن ان حلفت بوجهها بغير حلفه ان لا ياتي حراما فقبل علامه او شبهه بشهوة
لا يحسن وان جامع الفلام في الفرج حنث وان لم يبرز منه لانه امر او هو عرفا فاف
ان اثبت حراما فامرأته طالق فاني لعمري لا يطلاق الا اذا كان الحالف رسا قيا
من الجهل يشي خلف الدواب رجل انتم يصيبون بالالفارسية الكراوى فاحق
كرهه امر فامرأته طالق وقد كان ينظر الى هذا الصبي وقبله حنث في يمينه لان
هذا يسمى ناحضا طيقا حلف لا يفعل فلان فقبله من او رجله لا يحسن وقد بعضهم
ان عقد اليمين بالالفارسية لا يحسن ما لم يقبل وجهه ملقيا كان او امره رجل
له تليد فالفقه والدا التليد فحلف لا يستاد ان لم يقبل شيئا مما تقدمه ولم يتفكر
في ذلك فقد والدا التليد ان هذا التليد الاخر يقول امرأته يسرعه فقد
الاستاد ان رأت هذا التليد يسرعه فامرأته طالق وقد كان التليد رآه
يسرعه في شيء من امور بان يشترى شيئا او يحمل له منزلا يشي لا ينبغي لمان
يعلم بذلك غير قالوا اين حان ان لا يكون حائشا رجل الفقه امرأة رجل دخل
الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة
في ناحية اخرى من الدار فلما خرج الزوج والزوج المثلهم حلف لسلطان زوج المرأة
انك لا تأخذ فلا تسمع امرأته فحلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلا تسمع امرأته
لا يحسن في يمينه لا اخذ للتمتع مع المرأة عرفا ان يجد مع المرأة في محل لها وطيقا او
معانفة او كلاما فلا يحسن بدون ذلك **ظ** قالت لزوجها امك عنت مع الجارية
فقد الزوج ان عنت مع الجارية فانت طالق ثلثا وقالت المرأة ان كان في يمينك
هذه معنى فانا طالق فقد الزوج نعم وان كان الزوج لم يعنى سوى ما نطق به
لا يحسن ولا يكون حائشا ويطلق امرأته فيل رجل انك تفعل بفلانة كذا وكانت تلك
المرأة على السطح اخر متصلة ببعضها ببعض والبيدة مظلمة فقد الرجل ان فعلت
بتلك المرأة كذا فامرأته طالق ثلثا ولم يسمها ولم يسمها الى امرأة اخرى غير التي انتم
لها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة التي انتم بها طلقتم امرأة الحالف قضاء ولا بد له
وكذا رجل ادعى على رجل مالا فافكر فحلف القاضى بالله ماله عليه هذا المال فحلف
واشار باصبعه في كماله الى رجل اخر ليس له حق لا يحسن ديانة امرأة كانت

سأله عن

طلب
تدريس الرضا
والكث غير

اشد راعى الله
بها هل يحسن

تتم زوجها فقد الزوج ان تشي فانت طالق ثلثا فقالت للمرأة لولم لا الصغين منه اى
بلاي يحسن ان قالت للمرأة بشي من ذلك كرهت من الولد لا تطلق وان قالت بشي كرهت
منها تطلق ثلثا لا امرأته لم لا تقبل هذه الفصحة فقالت المرأة غسلها فقد
الزوج ان لم تكن غسليها فانت طالق ثلثا ولو كانت المرأة امرأت خادما بها بذلك
وغسلت خادما بها ان كانت المرأة لا تقبل بنفسها عادية وانما تأمر خادما بها لا يحسن الزوج
وان كانت المرأة تقبل بنفسها عادية وعني الزوج ذلك وقع الطلاق **ظ** لا امرأته
ان عنت على ثوبك فانت طالق فالحائض وساد من وسادها او اصطحب على فراشها او وضع
راسه على من فقها او وضع جنبه او اكثر بدنه على ثوبها حنث وان الحائض وسادة
او جلس عليها لا تحسن **ظ** لا امرأته كرهت من ان يدرك كرهه فانت طالق فحلفت
قد رجعت عنها غيرها وكل الحالف لا يحسن قال لها ان اكلت من القدر الذي تطبخين
فانت طالق فوصفت المرأة قدر في ثوب فيمنار قدر وقدرت المرأة فاكل الحالف من ذلك
طلقت وان كان قد وقدرت غيرها الصحيح ان يطلاق ايضا وان لم يكن في الثوب
نار فوصفت قدرها في الثوب وقدرت او قدت هي النار طلقت وان كان قد وقدرت غيرها
الصحيح ان يطلاق ايضا وان لم يكن في الثوب نار فوصفت قدرها في الثوب وقدرت
هي النار طلقت اذا كل الحالف من ذلك فان وقدرت غيرها لم يطلاق لان وضع القدر
في الثوب الذي ليس فيه نار لا يسمى طيقا وكذا الكافون على هذا الوجه امرأة كانت ترفع
من حال زوجها وتوقع الى غيرها الغسل لها فقد لها الزوج ان دفعت من مالى شيئا
فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترى بذلك شيئا من البقال حياج البيت او
كانت جارة لها تحضر في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطتها او قرضتها خبز
ان كان الزوج لا يكرم ذلك منها لا تحسن في القرض واعطاء الدقيق واما في ثوبها لا يحسن
في البيت ان كانت هي سوا الشراء بنفسها حيث اذا اشترت بذلك شيئا من البقال
فان لها اذا رفعت من شعري وبعثت به الى البقال فانت طالق وكان في منزله
دابة توقي بالشعير وبين يديها شعير قد فعل من اكلها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك
الشعير مع شعيرها الى فان كان الزوج لا يكرم ذلك لا يحسن في يمينه لان
ذلك ليس له بدخل في اليمين عادة وان كان الزوج يظن بذلك ويعتبر به حيث
في يمينه ان اعطيت من حنطى احد فانت طالق وعاد نويت بذلك امها صدى ديانة
لا قضاء ولا فرق بين العربية والفارسية على الصحيح **ظ** لا امرأته ان رفعت من
كسبي ذراهم فانت طالق فحلفت المرأة لاس الكيس وامرأته بالرفع رفعت وقع عليها
الطلاق امرأة رفعت من كسب زوجها فاشترى حياج وخياط الخيم درهما بدرهما
فقد لها الزوج ان لم تزد على ذلك الذم يوم اليوم فانت طالق فحلفت اليوم وقع الطلاق
لوجود الشرط فان اراد الحيلة للزوج عن اليمين يأخذ المرأة كسب الحام وسلمه
للزوج **ظ** لا لها ان تدعى على الدينار التي اخذته من الكيس فانت طالق فاذا الدينار
في كيس سلف او كيل او الاكاران لا يبرق فاحذ العنب والعقاة وكل رجل لا كل

وضع
ممنه كذا
ان لم يكن غسليها

ان لم يكن غسليها
او لم يكن غسليها

او رفعت

ان لم تزد الذم

لا يثبت لانه لا يبعد سرقته وان حمل الاكل والصاحب الكرم نصيبه في ذلك ولم يخبر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رايه ان خبره بذلك لانه بعد سرقته وغيره لو قيل الاكارا في حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الحقيقة حثت في بينه لانه سرقته رجل انهم ليس قد شيء خلف ان لم يسرق ذلك الشيء ولم يربح وكان قد راى قبل ذلك ان لم يسرقه قالوا بينه بنفقت بالسيوف عند السرق ولا يثبت في بينه رجل من ماله في منزله فطلب ولم يجد خلف بالطلاق انه ذهب ماله قالوا ان لم يأخذ انسان يخاف عليه الخس لا يدينه الا اذا نوى الذهاب عن طلبه له ثوب مشرق منه او غضب غاصب خلف صاحب الثوب وقال ان كان له ثوب كذا يسمى ذلك الثوب فامر ان تطلق ان عرف ان ذلك الثوب كان هالكا وقت بينه لا يثبت وان عرف انه كان قائما ولم يعرف حثت لان القيام اصل قضايه ذهب عن حاقته ثوب فهو فاقم القضاء احيين خلف الاحبير بالفاستية وقال ان من تزامن ان كرهه اقر فامر ان تطلق وقيل كان رفع الثوب حثت في بينه رجل دخل منزله رجل وسرق منه ثوبا فلم يبال به حتى دفع للسارق على المروقة منه دراهم فخر المروقة منه دراهم وخلف ان كان الثوب ذهب من يد السارق لا يثبت المروقة منه وان كان قائما فلا قول ان المروقة منه حثت وتبين ان لا يثبت لان الثوب اذا كان قائما فحق المروقة منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا لو ذهب صاحب الدين بعين من اعيان المديون ليس له ان يأخذ جماعة دخلوا في الليل على رجل وذهبوا بكل شيء وحلقوه وهم في السكت تراهم فاحيلة فيه ان يكتسب سامي جبراه وما من حتى يعرض عليه فيقول له هل كان السارق هذا فيقول لا حتى يتبين اليهم فيسكت او يقول لا ادر فيظهر السارق ولا يثبت الخالف جماعة قطعوا الطريق على رجل واخذوا منه ماله وحلقوه به بالطلاق ان لا خير احد يخبرهم فاستقبله القافلة فقالوا لعلنا قلنا على الطريق ذباب ففهم القافلة وانصرفوا ان اراد حقيقة الذباب لم يثبت وان اراد المصوص طلفت امر لانه احببها من هم رجل خلف المصوص بالطلاق والتلات ان ليس معه دراهم غير ما اتخذ وامنه خلف بالطلاق على ذلك فان كان معه اقل من ثلثة دراهم لا يثبت لانه ذكر الدرهم واسم الدرهم لا يتناق ما دون التلات وان كان معه ثلثة دراهم واكثر فان كانت البعير بالية فان كان الخالف عالما بما عنده من الدرهم لا كفارة عليه لان بينه كانت غنما وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه لان بينه كانت لغوا وان كانت البعير بالطلاق وضع الطلاق على الخالف بما كان عنده او لم يعلمه وان حلف بالفاسية وقال ان كان في درهمين وكان معه دراهم واكثر ففي البعير بالطلاق يقع الطلاق وفي البعير بالية كان الخلف ما قلنا ولو لم يكن من سيم است ان كان معه مال علم السارق بذلك اخذ منه حثت ولا فلا لان بينه يقع على ما يطلبون منه قال لامر ان بعد ما اصبح ان لم اجامعك الليلة فانت طالق ولم ينو شيئا ان يعلم انه كان بينه على التلية

حلف ان لم يسرق ولم يربح

الروية

دفع الثوب خلفه

قال لا كان السارق

حلف المصوص بدم الاخبار

القابلة ان لم اجامعك الليلة فانت طالق ولم ينو شيئا ان يعلم انه كان بينه على الليلة القابلة فان نوى الليلة الماضية لا ينفذ بينه قال لامر ان كان فلان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم فبعد حث طلق امر لانه وعقوبته لان لم يكن اقرار به بالحث في البعير الثانية امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلثا وهو بكر ولا تقدر المرأة على منع نفسها منه وسعها ان يسلها بالدواء لا بالالة لانهما عجزت عن دفع الشرع نفسها فباح لها ان تقبله قال لامر ان ان فعلت كذا فانت طالق ففعلت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال لها ان لم يكن من احسن من في حبك فاجري حتى تحرق ان كانا قاعين عند المقاتلة بين المرأة وحث الزوج وان كانا قاعدين بر الزوج وحث المرأة لان في جهالة القيام احسن من فوج الزوج وحالة الفجور الامن بالعكس وان كان قاعدا والمرأة قائمة بسعي ان يثبت كل واحد منهما سكران قال لامر ان لم تكن فلانة اوسع دبرا منك فانت طالق لا يثبت لانه شيء غير معلوم رجلا زنا كل منهما لصاحبه ان لم يكن سكران من اسكر فامر ان تطلق لا يثبت طريق معرفة ذلك انها اذا ما دعيا فاقها اسرع جوابا فاسر الاخر يكون انقل منه رجل هذه رجل سلطان ففعل المهدد ان كنت اخاف من السلطان فامر ان تطلق قالوا ان لم يكن سافرة خلف خوف السلطان ولا كان له جهة للخوف من حسنه على نفسه سمها من السلطان رجلا ان لا يطلق امر ان رجل تشايع اخوته فقال له ان من شمارا يكون خرايدكم فامر ان تطلق حثت للحال لانه عاجز عن ذلك ظاهر كما ان ينوي بذلك الفجر والتعقيق عليها فلا تحث ما دامت الاحياء فان مات الخالف واحد الاخوين قبل ان يفعل ذلك حثت وعليه الاعتماد قال لها ان تزدرايكم كدبرون امد فانت طالق المراد من هذا الكلام عن كادعش بروي باخوش كردن دورا ناسر الكفن وكونا كون جفا كردن قال لها ان من بانق ان كنتم كه هيج مرد باهيج زن نكره بود فانت طالق يراد به المباينة في الضرب والابتداء لها عرفا كرم بانق ان كنتم كه سكسان ار دكند فانت طالق المرأة منه المباينة في الاستحقاق كرتو كمر ان من في فانت طالق هذا يقع على النسب ولو اشكل فالقول قول الزوج قال زن وجها باسفله ما قرطبان يا كشيخان يا ثفاك او شيئا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق ثلثا تطلق المرأة كما قال الزوج كما قالت او لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على الجازات ظاهر كجزا ولا يبداء المرأة زوجها فان قال نويت به التعليق دين ديانة لا قضاء والسفلة هو الكافر والمسلم لا يكون سفلة وبه اخذ المشايخ والقرطبان هو الذي اذا راى اجنبية مع امراته او اهله او محارمه بدعه ولا يغير من القرطبان والنفك سوء والكنحان من اذا سمع رجلا يمدح اليك سوء ولا يبالى فهو كنحان والماجر هو الذي لا يبالى بما يسمع ويقال بالغارسية يتب سب والكنوح من كان

نعم كذا
ان كان طلاق طلاقا
والمكر من قبل

علم بالطلاق

ان لم يكره

ان لم يكره
دبر اشتر

ان لم يكره

ان لم يكره

يكن فكنتم

ما لم يكره

اكرتم اذن

قال سارقا
وقال انكرت

لحيته على الذقن دون الخدين او كانت على الخدين والذقن الا اذا طاقا متفرقا
غير متصلة وان كانت شعور الخدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف الحية وليس
بكمح قالت لو دها اي يلاسه زاده فقال الزوج ان كان هو بلا يلاسه زاده فانت طالق
ثلاثا فان تولى الجارات طلعت وان تولى النكاح ان علمت المرأة ان من الزنا تطلق ثلاثا
والا فلا قال لها ان شئت امرأة او ذكر لها بسوء فانت طالق ثلثة قال لها كانت
امك سلام عليك فقلت المرأة لا بل امك ان كان ذلك في بلاد بعيدة ذلك ذكر بسوء
كلم طلق امرأته والافلا تطلق كما عرفنا وهو اقرب السلام فلا يكون ذكر بسوء
قالت لزوجها اي تجيل فقال ان كنت تجيل فانت طالق ان كان عينا مع الزوجة
فوتجيل قال الله تعالى فلا آتيهم من قبله فجوابه وان كان لا يجب عليه الزوجة
ان كان عليه صدقة الفطر ولا يؤدى فهو تجيل وان لم يجب عليه صدقة الفطر ان
كان يوسع النفقة على العيال واهله فليس تجيل ولا تجيل ان شئت احكما فانت
طالق فثبتم مساطقتنا مراندا واذا قال لها ان شئتني فانت طالق وان
لعتني فانت طالق فلعنته بيق واحدة واللعن الشتم قال لها ان اغضبك فانت
طالق فغضب حيثما اغضب ان ضرب يدي في يدي فانت طالق فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها
تطلق ولا تطلق ان سررتك فانت طالق فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها
بكن بها وفيما شكال وهو ان الشروع بما لا يوقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق
بغيرها ويقبل قولها في ذلك وان كانا سعين بكن بها كالموت قال ان كنت تجيل ان
يعذبك الله بنار جهنم فانت طالق فقلت احب لي الطلاق عليها ولو اعطاهها
الف درهم فقلت لا استري كان العوق قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلقت
الاهلين فلا يستترها قال لها ان اذيتك فانت طالق فاشترى جاريتها وتترها
ان كان كلامه بناء على مقدمة بضرر معني الذي اليها سوى ما فعل لا تطلق لان
اليمين انضرفت الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان معنى هذا بعد ادنى رجل
بجل اذا ان يشترى جاريتها فقال لها ان اشترى جاريتها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها
غيره فانت طالق ثلثة فاشترى جاريتها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها فغضبها
الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد الطلاق برمان لا تطلق قال لها لست
تجبلين فقال ان احبك فانت طالق فقال الزوج بالله فادسية تخوذ تولى ان
قالت لا احبك قبل الا فراق من المجلس طلعت ثلاثا وان فارقت قبل ان يفوت
شيئا لا يطلق دها امرأته الى الفاشرة فانت المرأة ما يضع بي ويغيبك فلانة لامرأة
اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق لم تطلق ما لم يقبل الزوج احبها
قال لها ان لم تكن على اهون من التراب فانت طالق ان كان يستصحبها
استهانته فاحش فبقول الناس انها اهون عليه من التراب لا تطلق قال
لها قد نكح فانت طالق ثلثة قال لها يا بنت الزانية تطلق قال لها ان كنت
بشمتك فانت طالق ثلثة قال لها لا بارك الله فيك لا تطلق وكذا العنق قالت

ان كنت تجيل

ان غلبت اذيتك

ان سررتك و
امك سلام عليك

ان غرت

ان فبك

اهون من التراب

لزوجها

لزوجها انك تقبيلك خلف نفقة فغضب الزوج فقال المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما
يحتاج الى الغضب فغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيمًا فانت طالق ثلثة واراد
به التعليق ون الحجازة قالوا ان كان الرجل محرمًا اذا قدر يكون مثل هذه الشكاية
اهانة لا تطلق وان لم يكن محرما اذا قدر طلعت قال ان بلغ ولد الختان فلم اخننه
فامرأته طالق لا يجت ما لم يرض الختان عن ثلثة عشرة سنة وعليها الفقوى لان هذا
ادنى مدة ينقض فيها بلوغ الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقد احتلت قبل
قوله ويحكم ببلوغه وقيل ذلك لوقد احتلت لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه ولو قال
لها اذا حضت فانت طالق فقلت حضت يقبل قولها ولو كانت في حيض فهو على جيف
في المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق وهو عليه انها حاضنة فهو على
دوام ذلك الحيض الى الغدا دام على ان يطالع الفجر من الغد طلعت ولو قال
للربضة اذا مرضت فانت طالق فهو على ما يرضى في المستقبل ولو قال ان مرضت
غدا فهو على دوام ذلك المرض ظاهره ولو قال لصحبة اذا نكحت فانت طالق يقع
الطلاق كما سكت عن اليمين قال لها ان من ثرا ان كان في خوليس يوشتم فانت طالق
فدعت المرأة غن لها التي زوجها ليشيع لها باحر معلوم ودعت اليها الاخر فبيع الزوج
وابست المرأة لاحش لان الكرياس كسب المرأة لا كسب الزوج وان كان الفطن من
الزوج فذلك لا يجت ايضا وكذا لو قال لها انت طالق في صومك ففوت الصوم
طلعت حين يطالع الفجر ولو قال في صلواتك لم تطلق حتى تترك وتجد امرأة ذهبت
الى منزل والديها في قرية اخرى فنبعها زوجها وسالها العون الى منزلها فانت خلف
الزوج وان لم تذهب المرأة الى منزل تلك الليلة فخرجت معه وذهبت الى منزل قبل
النهار الصبح الصحيح انه لا تحت اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة قال لها ان تقومي
الساعة وعيلى دار ولدي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج فوجبت
هي ايضا واست دار والدته بعد ما اتاها الزوج لا تحت وان خاف فوت الصلوة
فصلت وان اخذها البول فبالت لا تحت ايضا اراد ان يجمع امرأته فلم يتابعه
فقال لها ان لم تدخل مع البيت فانت طالق فلم تدخل في القوبر ودخلت بعد
ان دخلت بعد ما سكنت شهوة طلعت ولو قال لها ان لم يأتني لاجامعك فانت
طالق فبالت فلم يجمعها لا تحت قال لها عت اكرجائة من مهمان نرويت فامرأته
طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكملوا شيئا لا تحت في بيته قال لها عند خروجهما
ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فحلت ولم يخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت
فقال الزوج كنت نويت الفجر هو الصحيح قال لها ان صعدت هذا السطح فانت
طالق فارعت بعض السلم لا تحت في بيته هو الصحيح ولو قال لها ارعت هذا السلم
او وضعت يدي عليه فانت طالق فوضع احدها يدها على السلم ثم تذكرت فخرجت
طلعت ولو قال وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضع احدها قدميه
في الدار لا تحت في بيته لان وضع القدم في دار كناية عن الدخول عرفا فلا

ان لم يكن عظيمًا

الختان وللغنى
واللغنى

ازكاكرواه

الصلوة والقوم

صلواتك او بالت

وضع القدم على السلم

ان كنت

ان كنت في العدة ولو كانت طالق اذا دخلت النار ان شئت لها المشقة بعد الدخول
 كان المشقة لها ان اسلمت فقلت انك طالق ان شئت فقلت ان طالق
 فهو باطل فان قلت ان طالق ثلث فقلت انك طالق فقلت ان شئت فقلت
 طلق نفسي ثلاثا لا يقع شيء ولو طلق نفسك واحدة ان شئت فقلت
 ان شئت ثلثا لا يقع شيء ولو طلق نفسك ثلثا ان شئت فقلت ان شئت
 فقلت فلا بد من طالق وان طالق اوقالت ان طالق طلقا جميعا وانا طالق واحدة
 ان شئت فقلت قد شئت واحدة قد شئت ثلثين اذا وصلت فقلت طالق ثلثا فقلت
 لها انت طالق ان شئت فقلت ان طالق طلقا جميعا فقلت فلا بد من طالق واحد
 لها انت طالق واحدة ان شئت فقلت شئت نصف لا تطلق فقلت لها طلق نفسك
 واحدة باينة ان شئت فقلت فقلت نفسها واحدة رجعية لا يقع ولو طلق
 نفسك واحدة مكررة رجعية ان شئت فقلت فقلت نفسها واحدة باينة لا يقع ولو طلق
 لها انت طالق ان شئت الله وشئت لا يقع ولو طلق لها انت طالق ان شئت وشئت
 فقلت شئت لا يقع شيء حتى يقول ثلث مرات شئت ولو طلق لها انت طالق
 متى شئت فقلت في المجلس او بعدها لا يشاء لا يخرج الامر من بينها وكذا لو طلق
 لها انت طالق متى شئت فقلت لا يابى ولو طلق لها طلق نفسك ثلثا ان شئت
 فقلت ان طالق لا يقع شيء فقلت لها انت طالق ان شئت واحدة ان شئت
 فقلت قد شئت طلق ثلثا ولو طلق لها انت طالق ثلثا وفلان واحدة ان شئت
 فشئت واحدة وفلان طلق فلا بد واحدة ويطلقها الثلاث فقلت لها ان
 شئت فان لم تنشأ فقلت طالق اذا قدم المشقة فقلت ان شئت وان شئت
 فقلت طالق اوقدم الطلاق فقلت طالق ان شئت وان لم تنشأ اوقدم
 الطلاق فقلت ان شئت وان لم تنشأ فقلت طالق اوقدم الطلاق فقلت
 ان شئت فان طالق بكل ذلك على وجهين احدهما اذا اعاد كلمة الشرط فقلت ان شئت
 وان لم تنشأ فقلت طالق او لم يقدم وذكر حرف العطف فقلت ان شئت وان
 لم تنشأ فقلت طالق والافعال ثلثة المشقة والجماع والكره فان لم يحد كلمة
 الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة فقلت الطلاق على المشقة
 واخر او وسط وان اعاد كلمة الشرط فان قديم المشقة فقلت ان شئت
 وان لم تنشأ فقلت طالق لا يقع الطلاق انك وكذا لو طلق ان شئت وان لم تنشأ
 فقلت طالق او ذكر كراهة في الجملة والاباء وان قدم الطلاق على المشقة فقلت
 انت طالق ان شئت وان لم تنشأ فقلت فقلت في مجلسها شئت طلق لان عند
 تقديم الطلاق يتعلّق الطلاق باحد هما كما لو طلق طالق ان اكلت وان شربت
 واذا شئت طلقك لوجوب المشقة وكذا لو طلقك عن مجلسها قبل ان يقول
 شيئا طلقك لعدم المشقة وان وسط الطلاق فقلت ان شئت فقلت طالق
 وان لم تنشأ فقلت طلقك ما لوجوب المشقة على الشرطين وان ذكر كراهة

نسب الزنا

الاباء والجدات

مقدم على الشرط

قدم

قدم العدة فقلت انت طالق ان شئت وان لم تنشأ فقلت شئت اوقالت ابنت يقع
 الطلاق لان الشرط احدهما وان قاست عز مجلسها قبل ان يقول شيئا لا يقع وان
 وسط الطلاق فقلت طالق وان امت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق هذا اذ لم ينو
 شيئا ان ينوي نوع الطلاق دون التعليل يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على
 الشرط او اخر او وسط ولو طلق انت طالق متى شئت وابتعت فقلت في المجلس
 وغيره ولا يطلق حتى يقول شئت وابتعت بخلاف قوله انت طالق ان شئت و
 ان ابنت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا مكثت باحد ما يخرج الامر من بينها اما
 كلمة متى الوقت فلا يخرج الامر من بينها انا مكثت باحد ما لا ينوي انه لو طلق
 لها انت طالق متى شئت فقلت في المجلس او بعده لا يشاء لا يخرج الامر من
 بينها ولها ان شئت بعد ذلك وكذا لو طلق متى ابنت ولو طلق بغيره
 الله تعالى فقلت انت طالق ان شاء الله اوقالت احب وارضى او ارا اوقدم
 لا يقع الطلاق وكذا لو طلق ما شاء الله اوقالت الا ان يشاء الله
 اوقالت انت طالق كيف يشاء الله يقع واحدة رجعية وكذا لو طلق انت
 طالق وان شاء الله ولو طلق الله ان شاء الله فقلت طالق لا يطلق وكذا لو
 فقلت ان شاء الله انت طالق لا يطلق وكذا لو طلق وان شاء الله وانت
 طالق ولو ذكر مكان حر فالباء كلمة في فقلت انت طالق في ارادة الله او
 في حكم الله او في امر او في فضلك او في قدرته او في تقديره لا يطلق ولو طلق
 انت طالق في علم الله او في معلومه او لم يشأ الله او لم يجز او لم يضر او
 لعون الله او بحكم الله او بقضاءه او بعلمه وقدرته نطق ومن شرط صحة الاستثناء
 ان يكون مسوعا محب لقربه ان اذنه الى قيمة يبيع ويبيع استثناء
 الاصل ومن شرط صحة الاستثناء ايضا ان يكون موصوفا ولا يقطع بالنفس
 ولا بالعطاس والمثارة ولا يخلل البناء بين الاستثناء وبين ما قبله حتى لو قال
 طالق يا زينة ان شاء الله يبيع الاستثناء وكذا لو طلق طالق فلا بد
 الا واحدة صح الاستثناء الواحد ويقع ثلثان ولو طلق طالق حتى يطيب
 فليكن ان شاء الله يكون ناصلا يقع الطلاق ولا يبيع الاستثناء انت طالق ان
 شاء الله انت طالق يضر الاستثناء الى الاول ويقع واحدة بالكلية الثاني انت
 طالق ثلثا ان شاء الله انت طالق طلقك الحال واحدة ولو طلق طالق ثلثين
 ان شاء الله لا يقع ولو طلق انت طالق فقلت ان شاء الله مع الاستثناء طلق
 امراته ثلثا فقلت عند ذلك انك ستثبت موصوفا وهو لا يذكر ذلك قالوا ان
 كان الرجل في العصب بصير حال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري على
 لسانه جاز ان يعتمد على قوله وعليه الفتوى ولو خالف امراته ثلثا ادعى الاستثناء
 الله يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الفتوى ولو خالف امراته ثلثا ادعى الاستثناء
 في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء فقلت لها انت طالق وطالق ان شاء الله

سنة

علاء

شرط الاستثناء

شهادتها كاشف

لوعلى الاستثناء

يقع الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال انت طالق وطالق وطالق يقع الطلاق لانه
 لا يحل ان يستثنى المستثنى منه ما لا حكم له فليس فلا يقع الاستثناء ولو قال انت
 طالق ثنتين وثنيتين الا واحدة طلعت ثلاثا ولو قال انت طالق ثنتين وثنيتين
 الا ثنتين يقع ثنتان ولو قال انت طالق ثنتين وثنيتين الا ثلثا ولو قال
 انت طالق اربعا الا ثلثا يقع واحدة ولو قال انت طالق عشرة الا ثلثا كانت
 طلعة واحدة ولو قال انت طالق ثلثا وثلثا الا اربعا يقع الثلاث ولو قال انت طالق
 ثلثا الا واحدة وثنيتين يقع الثلاث ولو قال انت طالق واحدة واحدة واحدة
 او قال انت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة
 طلعت ثلثا ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة واحدة طلعت ثلاثا ولو
 قال انت طالق ثلثا الا شيئا طلعت ثنتين فضاء ولو قال انت طالق ثلثا
 الا واحدة غدا او قال الا واحدة ان حكمت فلا يكون لا يقع شيء قبل مجيء العبد
 والكلام وعند الكلاد ويجيء الغدا يقع ثنتان واذا قال انت طالق ثلثا لا يقع الا
 واحدة ولو قال انت طالق ثلثا ثلثا ثلثا فاعلم ان شاء الله صح الاستثناء ولو
 قال انت طالق ثلثا اعلم ان شاء الله تعالى واذهب ان شاء الله تعالى طلعت
 ثلثا وبطل الاستثناء بحلف بالطلاق والادان يقول في اخره ان شاء الله
 فاخذ انسان فمعه فاذا ذكر الاستثناء بعد ما وقع بيمينه فمعه موصو لا يقع الاستثناء
 كما لو تحلل بين الطلاق والاستثناء عطاس وجسا رجل اراد ان يحلف رجلا
 وخاف ان يستثنى في السر فالحيلة ان يأمر الحالف حتى يقول غيب اليمين من صول
 سبحان الله واستغفر الله وكلاما لا يقع الاستثناء به انت طالق ثلثا
 او لا وفارسيته بان لا يقع شيئا وكذا لو قال انت طالق والا وفارسيه مكررا
 وان كان وفارسيه اكر بود وان وفارسيه اكر وان وفارسيه اكر في اي
 ان لم يكن وفارسيه اكر في او فارسية اكر في بود لا يقع شيء لان هذا اللفظ
 الفاظ الشرط والشرط اذا انضمل المحجزاء يخرج من ان يكون ايضا كالحلف
 بطلاق امرأته ان لا يكره فلا كما ناسيا فكله ناسيا ثم كره ناسيا
 كان حائضا ولو قال امرأته طالق ان حكمت فلا الا ان انسيك ناسيا ثم
 كره ذكر الا يكون حائضا ولو قال انت طالق ثنتين واحدة واحدة يقع
 ثنتان وانت طالق ثلثا عز ثلث من ثنتين يقع ثنتان وانت طالق عشرة
 الا شعا الا واحدة يقع ثنتان والاصل في خروج هذه السائر ان يأخذ العدد
 الا ولم يسمه ثم الثاني يساء ثم الثالث يسمه ثم لا يلزم ما في بيان عز ما في
 يمينه فما بقي من يمينه بعد الطرح فهو الواقع انت طالق ثلثا الا واحدة او نصف
 واحدة يقع الثلاث انت طالق ثلثا الا واحدة او لا شيء يقع الثلاث لانه
 لم يستثنى انت طالق ثنتين وثنيتين الا ان يكا طلعت ثنتين انت طالق
 انت طالق انت طالق الا واحدة او انت طالق ثلثا الا واحدة واحدة

اقرنا في

ان كل ثلثا

طلعت

طلعت ثلاثا انت بان سوى بذلك ثلثا الا واحدة طلعت ثنتين بان يثنين انت طالق ثلثا
 ان الواحدة طلعت ثنتين بان يثنين انت طالق ثلثا بان يثنى الواحدة يقع رجعتان
 انت طالق انشاء الشيطان او الملك وانت طالق ما شاء الله او لا ما شاء الله او الا ان
 يشاء الله لا يقع شيء انت طالق ثنتين لابل واحدة طلعت ثلاثا انت طالق لابل طالق
 ثنتين انت طالق واحدة لابل واحدة انت طالق ثلثا الا نصفها يقع ثنتان والا
 ايضا هن يقع الطلاق الثلث انت طالق لولا ابوكا ولو احسبك او لولا ابوكا فليس
 استثناء ولا يطلق شيئا **المبطل للاستثناء** خمسة احدها ان يثنى المستثنى على المستثنى
 منك قوله انت طالق ثلثا الا اربعا لا يقع الاستثناء والثاني اسماء بعض الاطلاق
 نحو ان يقول انت طالق الا نصفها طلعت واحدة والثالث ان يكون المستثنى مثل
 المستثنى منه نحو ان يقول انت طالق ثلثا الا ثلثا والرابع السكوة لا لنفس
 والعطاس ونحو ذلك من غير ضرورة وان قل والخامس ما يرد على التحصيص بعض
 الاستثناء وانما يطال بعض كقوله انت طالق ثنتين وثنيتين الا ثلثا والاستثناء
 بكم عاودة الشيا لانه بيان انت طالق بان انت طالق عني بان الا ذلك البان لا يقع الاستثناء
 واذا لم يثنى المستثنى وجب ليقول المستثنى من محصل وصفا للمستثنى منه عصفا
 لهما سنة بين المستثنى والمستثنى منه كقوله انت طالق ثلثا الا واحدة للسنة يقع
 ثنتان سنيان **ظ** ولو حرك لسانه بالاستثناء صح اذا كثر بالحر وفي المجموع
 الريح اذا دعى الاستثناء في الطلاق او في الخلع او ادعى الشرط فالقول قوله فلو شهد
 الشهود انه طلقها او خالعا بغير استثناء او شهد وان لم يثنى جان وهذه
 المسائل التي تقبل الشهادة على النفي واذا ذكر المجلع اليمين دعوى الاستثناء والطلاق
 على ما كان الخلع ولو عرف الطلاق باقراره سمع دعوى الاستثناء منه فلو ثبت بالبينة
 لا يسمع ولو قال لم يسمع اعتقك امس وقلت انشاء الله لا يحق وكذا في النكاح
 لامرأة تزوجك امس وقلت انشاء الله وقالت المرأة ما استثنيت القول قوله
 ولو ادعى الاستثناء وقالت المرأة طلعتني القول قولها ولا يصدق الزوج الا
 بينة بخلاف ما لو قال لها قلت انت طالق ان دخلت لدار ووق **طلعتني**
بحر القول قوله **تطبيق الطلاق بالشرع** ان فعلت كذا فامرأة طالق وليس
 لامرأة فتن زوج امرأة ثم فعل ذلك لا يحث في يمينه ان تزوج امرأة او امرأت
 ان تاليتين زوج امرأته في طالق ثم امر غيره ان تزوج لامرأة ففعل المأمور به
 يطلق امرأته الخالف لانه حث بالامر الى جز ان تزوج فلانة او خطبها في طالق
 خطبها امرأة وتزوجها لا يحث في يمينه لانه حث في الخطبة ولو قال لا اجنبية
 لولم يأنه اكر نكح اخاه كره او قال اكر نكح اخاه خواستن او قال اكر نكح اخاه
 نكح طلاق فتن زوجها فاولا لا تطلق امرأته لانه حث بالامادة قبل النكاح فلا يحث
 النكاح اكر فلا نكح رايين برزني دهيد ورا طلاق لا يقع هذا اليمين حتى لو تزوجها لا يطلق
 ولو قال لولم يأنه ان نكحها امرأته في طالق فزوجها امرأته بامر يمينه ويطلق هو الصحيح

مطلوب
لولا ابوكا ونحوه

اليمين
الطلاق بان يثنى

منه
نكح وقرع الطلاق

دخلت الحائض في عيها بغير الحيض ومن بين وجهها بعد ذلك عجزها المظهر وكذا لو قال
 هن زني كرهت ان يولد مني ولد وقت ولوة كرهت ان يولد مني ولد وما شدة كرهت
 مشاغلهم الله هذا والاول سواء في هذا الوجه ولوة كرهت ان يولد مني ولد
 يولد ويأخذ بطلاق كرهت ان يولد مني ولد كذا قالوا هذا احد الالفاظ الثلاثة التي يكون لغوا ويكون
 فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم ينو باحد الالفاظين الاخيرين الحائض فان نوى ذلك صححت
 نيته ويصحح البمين وفي الموضع الذي يصح تعليق الطلاق بالنزوح لو اراد ان يزوج
 نكاحا امراة ولا يطلق فله طريقان احدهما نكاح العوض في الاجازة بالفعل والثاني
 فسخ البمين والاول في زماننا اولي فان اراد الخالف ان يزوج فوضو نكاحه الى العالم
 وقتا من سوكند خيرة ام يدين وجهه كساح فوضو نكاحه تحت فرجه العالم
 امراة وجاز الخالف بالفعل لايجت وكذا لو قال لجماعة من نكاح فوضو نكاحه تحت
 فرجه واحد من الجماعة امراة واجاز الخالف بالفعل لايجت وكذا لو قال
 لجماعة كسيتي بانيكم من بيني فواحد يجوز ولا يجوز ذلك فوكيد لان التوكيد
 للمجهول باطل فاذا اراد الخالف ان يزوج فعند الفسخ بالفعل بغيره سبق مهر ولا
 يعقل ولا يمتشي كيد يكون ابتداء الفعل قبل نفاذ النكاح وان نعت اليها بغيره او
 عطيت لم يكن ذلك اجازة حتى لو اجاز بالقول بعد ذلك نطق وان نعت اليها بالمهر
 ثم اجاز بالقول بعد ذلك لا نطق لان ثبت الهدية والعطية ليس من خصائص
 النكاح واحكامه فلم يكن اجازة بخلاف سوي المهر ولوة كرهت ان يولد مني ولد
 ففي طالق فتن وجه فوضو واجاز الخالف بالفعل لايجت خفي علق الطلاق بالنكاح
 فتن وجه امراة فلم يرجع الامر الى القاضي لكن سار شفيعوكا فافتاه بعدم وقوع الطلاق
 لا ينبغي للخالف ان يأخذ بفتواه وينزك مذهبه ولو ان امراة مع الرجل حكما جازا
 ليحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم حقيقيا لا ينفذ حكمه وان كان شفيعوكا
 ينفذ حكمه على الصحيح وليس لاحدهما ان يرجع عن حكمه بعد ذلك هذا مما يعرف ولا
 يفيق كيد محاسن النجوم **في نكاح الحلال** كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 حلال او كرهت ان يولد مني ولد او حلال للمسلمين وله امراة تبين بتطبيقه وان نوى
 ثلاثا قلت وان قال لا نؤا الطلاق لا تعيد فوضو لا نؤا طلاقا عرفا ولهذا
 لا يخلف به الا الرجال فان كانت امراة واحدة يتبين بتطبيقه وان كن ثلاثا
 او اربع يرفع على كل واحدة واحدة باينة وان حلف بهذا الفعل ان كان فعل كذا وقوله
 فعل وله امراة واحدة او نسوة ثلثا وان لم يكن له امراة لا يبين مدثوقا لانه جعل
 يثابته في عومس وان حلف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له امراة
 كانت عليه كفارة البمين لان عزيم الحلال عين ولهذا لوة كرهت ان يولد مني ولد
 من باق نحن كفنت ثم كلمه كانت عليه كفارة البمين كما لوة كرهت ان يولد مني ولد
 ان كانت له امراة وقت البمين فانت قبل الشرط او بانت الى عدة ثم ياش
 الشرط لا يبين من الكفارة وان لم يكن له امراة وقت البمين فتن وجه امراة ثم ياش

في تعليق الطلاق بالزوج
 لو اراد ان يدخل امراة
 في نكاحه ولا يطلق

موقوف لا يقع به
 فسخ البمين

نكاح الحلال

الشرط

الشرط لا نطق وعليه الفتوى ولوة كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 راست كرهت ان يولد مني ولد من حرام فهو عين الطلاق وان لم ينو ولوة كرهت ان يولد مني ولد
 كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 طلاقا الا بالنية ولوة كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 باطل لا يبين مدثوقا لانه جعل يثابته في عومس وان حلف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له امراة
 ينو شيئا هذا طلاق كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 نوى على الختان ولوة كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 الثانية البمين وفي الثالثة الكذب فهو على ما نوى كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 ثم قال كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 فعل ذلك بانت منه بواحدة لان التعليق بامر في المستقبل ثم ياش الشرط يقع عليها طلاقا
 الثانية وان كان التعليق بامر في المستقبل ثم ياش الشرط يقع عليها طلاقا
 ولوة كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 نوى الطلاق ولم ينو ولوة كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 به الطلاق لا يصد فوضو لان قوله هشته رجعية فاذا كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 ويلقى الثانية بقوله حرام في بيده درهم فقال هذه الدرهم على حرام ثم اشترى
 بها شيئا حنت وان وهبها او بصدقة بها لايجت ولوة كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 ثم شرعها الفتوى على انه ينوي في ذلك ان اراد به المبرك كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 به البمين بل من الكفارة وعنده عدم النية لا يبين من الكفارة **ق** حلال خدي برون
 حرام كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 غاية الحجة لانه امر باطن ولوة كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 واكرجه ازان ما يارد اخذ لعة وعرض على غيره فلم يأخذ فقال كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 بر من حرام فوضو لا يصد فوضو لان قوله هشته رجعية فاذا كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 الثاني لايجت الحلال والثاني **ق** كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 انت على حرام يحرم عليه امراة لاها اذا حرمت عليه فهو حرام عليها ايضا فيكون
 فيكون معه في الحرام **ق** كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 ومنه حرام است كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 قوله انت على حرام ولم ينو شيئا كان ابيلا وكذا اذا اقر **ق** كرهت ان يولد مني ولد كرهت ان يولد مني ولد
 الامر باليد الاصل فيه ان الزوج ملك ايقاع الطلاق بنفسه فيملك الفتوى بفسخ
 غيره ويتيق فقط عمله على العلم ولو لم يرد الزوج بالامن باليد طلاقا فليس بشيء الخان
 يكون في حالة العوض او في حالة مذكورة الطلاق ولا يصد في الحكم انه لم يرد
 به الطلاق في الحالين وان ادعت المرأة بنية الطلاق او انه في غضب او مذاكرة
 الطلاق فالقول قول مع عيها ويقبل بنية في اشياء حالة الغضب ومذاكرة

مطلب
 فانت اي

استدركه

الطلاق ولا يقبل بينهما فيه الطلاق الا ان يقيمها على اقتران الزوج بذلك ولو لم
 بعضهم هو كالمالك الذي يملك الزوج غنلهما والصح انه لا يملك عنهما الا ان لو وكلها بالطلاق
 نفسها لا يملك عنهما لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك ثم لا يملك عنهما كذا ههنا
 ولو لم لا اجنبى طلق امرأته ان شئت يقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع فالحاصل
 ان قوله طلق نفسك في حق المرأة يملك ذكر المشيئة او لان المالك في حقها قائم
 وهو يعبر عنها بنفسها بوقع الفيد عن نفسها في حق الاجنبى لا بد من ذكر المشيئة ليصير
 تملكها ولو لم لا امرأته طلق صاحبك يكون توكيد وتخصيص على المجلس وعلقت
 الرجوع **فصل** واذا قال لا اجنبى امرأته في يدك كان تملكها حتى اقتصر على المجلس
 ولا يقبل الرجوع عنه **ط** قال رجل طلاق امرأته في يدك فهو بمنزلة قوله امرأته
 بيدك واذا جعل الرجل امرأته بيدها او غيرها فلها بان تخار بنفسها مادامت
 في مجلس عليها وان تقاود المجلس يوما واكثر بانفت منه واحدة في عمل اخر خرج الامر
 من يدها لان هذا دليل الاعراض والامر باليد بطل فخرج الاعراض فلذا بدليله فالحاصل
 ان هذا التملك يوافق سائر التملكيات من حيث انه يقتصر على مجلس العلم ويخالف
 سائر التملكيات من حيث انه يبقى الى ما وراء المجلس اذا كانت عاصه وسائر التملكيات
 لا يبقى الى ما وراء المجلس وهذا لان هذا التملك يضمن معنى التعلق فاقصر على المجلس
 لمعنى التملك وبقي الاجاب الى ما وراء المجلس ان كانت عاصه ولا يقبل الرجوع
 لمعنى التعلق يوم الشمس **فصل** في دعوى المرأة على ان جعل امرها بيدها لا يسمع
 اما لو طلقت نفسها بحكم المهر اذعت وقوع الطلاق وجوب المهر بناء على
 الامر بسمع وليس للمرأة ان ترفع الامر الى القاضي حتى يحل الزوج على ان يجعل
 امرها بيدها ولو لم لا لها امر في كفيك او يمينك او بشما كره لوما اشتهى ذلك
 فاخارعت نفسها فلهذا الزوج لراعن به الطلاق في طالق ولا بد من في التقا
 ولو لم لا امرأته عينك واشباه ذلك اسأله عن البينة ولو لم لا امرأته فيك
 او لسانك فهذا كقوله في يدك ولو لم لا امرأته بيدك المختار لان هذا كقوله امرأته
 بيدك ولو خبر امرأته او جعل امرها بيدها فقبل ان يخار احد الزوجين بيدها فاقامها
 طوما او كرها خرج الامر من يدها وكذا لو امنتشطت او اغسلت ولو كانت قاعدة
 فقامت بطل الامر بخلاف ما اذا كانت قائمة ففعلت حيث لا يطل ولو كانت قاعدة
 فاسكتت لا يطل خيارها ولو اصبحت فيه روايتان الصحح انه بطل خيارها ولو كانت
 منكثة فاستنقت قاعدة بغير خيارها ولو كانت ركة فزنت ولو كانت نازلة فزكت او
 دعت بطعام فاكلت قل او اكثر واخضبت او جام معها وجهها او افنت الصلوة
 بطل الخيار وان كانت في صلوة الفرض لا يبرهن الامر حتى يبتها ولو كانت في التطوع لا
 يبرهن الامر حتى يبتها ولو كانت في التطوع لا يبرهن الامر ان يقيم في الشفع الثاني **ف**
 ولو كانت على دابة واقفة او سائرة فسارت وان كانت واقفة فاجابت ثم سارت
 او كانت سائرة فاجابت بما سمعت في خطوتها ذلك ان كانت منه وان كانت الدابة سائرة

ما بطل الخيار وما لا

فرضها

نفعها بطل خيارها وان كانت في بيت فشت من جانب الى جانب بطل خيارها والسفينة
 كالبيت وسواء كان على الدابن او على دابة واحدة وهو يمشي او كان في سفينة او
 في سفينة او في تخمين او في محل حتى لو كان على عاون رجل واحد واخارعت نفسها
 في خطوتها اكل بابت منه والافاد ولو شئت ماء لا يطل ولو نكلت بكلامه هو ترك الجواب
 كما لو امرت وكيلها سيع او شر او اجنبيا بذلك بطل خيارها ولو قالت ادعوا اني استنصر
 او شهودا شهد بهم فخيرها لانه من باب الاموال وقت الامر اضحى عن انكار
 الزوج وان لم يجد من يدعوا بالشهود فقامت يدعوا بشهوده ولم يخرج لا يطل الا ان
 وان خرجت اخلف المشايخ منهم الله فيم ولو كانت في الوتر فامتها ثلاثا بغير خيارها
 لانه واجبة عنده كالقربا مريدك كذا شئت وفا سبته ههنا فلها ان
 تخار بنفسها كما شئت في ذلك المجلس اخر حتى يبين بثلاث الا انها تطلق
 نفسها في ذلك المجلس اكثر من واحد ولو شئت طلقت واحدة يقع فلو شئت
 اخرى وهي في العدة يقع اخرى وكذا لو شئت الثلث وهي في العدة ولكن اذا وقعت
 الثالث وتزوجت باخر وعادت اليه وشئت لا يقع ولو شئت واحدة حتى
 رجعت عليها واستفصت عندها فزنت وجبت باخر ثم عادت الى الاول عادت
 بثلاث ولو لم لا لها امر في يدك اذا شئت او حتى شئت فلها ان تخار
 نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في الحق وقت شئت ولو اخارعت
 زوجها خرج الامر من يدها لانها ردت الى ما جعل اليها وكذا في قوله اذا ما
 شئت او ما شئت ولو لم لا امرأته كيف شئت تقتصر مشتتها على المجلس
 وكذا في قوله ان شئت او لم شئت او اين شئت او اينما شئت جعل امرأته بيدها
 على ان متى غاب عنها شهر في طلقها نفسها كيف شئت وحيث شئت
 وابن شئت ولو غاب شهر لها ان تطلق نفسها في الساعة التي تهرها الشهر
 لانه هذه الالفاظ لا معنى لهم الاوقات فتقتصر على المجلس التي صار الامر لها
 في لا امرأته بيدك امرأته ان شئت قد ذكرنا ان ذلك اليها في مجلسها ولا ينفق
 في غير المجلس ولو لم لا لها امر في يدك فطلق نفسك غدا فقول طلق نفسك غدا مشورة
 فلها ان تطلق نفسها في الحال ولو لم لا اخر امرأته بيدك فطلقها تقتصر
 على المجلس في كغيره من هذه البلدة ومضى على عيني سنة اشهر
 فامر امرأته بيدك حتى تطلقها سقيمة مهرها ونفقة عدا ففاد ولم يحضر سنة
 اشهر في هذا قول مطلق حتى يبرهن بالقيام عن المجلس هو الصحيح في ك
 لامرأته امرأته بيدك في تطلقه فهي تطلقه تلك الرجعة ولو لم لا لها امر في يدك
 في ثلث تطلقا وتطلقت نفسها ثلثين او واحدة فهو رجعية ولو لم لا لها
 امر في يدك لكي تطلق نفسك وتطلق نفسك او حتى تطلق فطلقت نفسها في
 باينة ولو لم لا فان رجعية امرأته بدت قولها مريدك طلاق فهو رجعي كما لو
 في ك امرأته بيدك في تطلقه ولو لم لا لها امر في يدك في هذه السنة تطلقت

عاد الى داره شارعا

من غاب عنها شهر

ما عمل على البول

ما كثر رجوعا في الامر

نفسها ثم تنزع وجهها من بين يديها الخيار في باقي السنة ولو قال لها امرك بيدك هذا اليوم
فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم مكان على مجلسها ولو قال لها امرك
بيدك رأس الشهر فلها ان تطلق نفسها مرة واحدة في الشهر **فصل** ولو قال
لها امرك بيدك في هذه السنة ثم سألها في واحدة قبل الدخول بها ثم تنزع وجهها
في تلك السنة كان لها الخيار ولو قال لها امرك اليوم وغدا وبعد غدا فريحت
في اليوم بطل كله وليس لها ان تنزع نفسها بعد ذلك ولو قال لها اذا
جاء رأس الشهر فامر بك بيدك ثم سألها في واحدة قبل الدخول بها ثم تنزع وجهها فجاء
رأس الشهر كان الامر بيدها ان لا يبرأ من امرها بيدك بيدك بيدك بيدك
الطلاق فطلقت نفسها صح ووقع عليها جعل امرها بيدك وهي صغيرة تاياي
بكشايدي زيان شوي هر كا كه خواهد مني غايب عنها فغاب عنها ثم انفا
ايرت ذمت الزوج عن الصداق وطلقت نفسها يقع طلاق رجعي وسقط المهر
ولو قال لها من تر اطلاق دادم فان نوى لا يقع يقع وان نوى النفوذ
لا يقع لا ينجح النفوذ وان لم يكن له نية لانه يقع ظاهر فيض في ماله من
شيء اخر وتر اطلاق ايقاع طلاق تر نفوذ ان طلق نفسها في المجلس يقع و
لو قال لها انك الطلاق ان نوى الطلاق في طلاق وان لم يكن له نية فلا شيء عليه
ولو طلاق بتو دادم باي بكشايدي مرفق ظاهر انه نفوذ يقع ولو قال لها
طلاق بر دار مرفق هذا نفوذ طلاق اليها فان طلق نفسها في مجلسها
طلقت والافلاقة لها دار طلاق من غير سوء لها الطلاق يقع واحدة وقيل
يجتنب الالنية فان نفوذ هل لا مرقى امرك بيدك لاجب الامر بيدها ما لم يقل
الامر بيدها ذلك لان هذا امر النفوذ ويمثل ولو قال لها مرقى ان امرها
بيدها بصير امرها بيدك قبل الاختيار لامة الفير جعلت امرك بيدك
فقدت المرأة قد اخبرت نفسي فبلغ ذلك الزوج فاجان ذلك كله لا يقع الطلاق
باختيارها ذلك لكن بصير الامر بيدها في مجلس علمها باجازه الزوج وكان
لوقالت المرأة جعلت امرى بيدي فاخبرت نفسي فاجاز الزوج ذلك كله لا يقع
الطلاق وبصير الامر بيدها ولو قالت جعلت امرى بيدي وطلقت نفسي فاجاز
الزوج ذلك كله يقع واحدة رجعية للمال وبصير الامر بيدها ولو قالت جعلت
امرى بيدي وطلقت نفسي فاجاز الزوج ذلك كله يقع واحدة رجعية للمال
وبصير الامر بيدها حتى لو اخبرته نفسها يقع تطليقة اخرى بانية ولو قالت
اخبرت نفسي ففلا الزوج اخبرته لا يقع وان نوى الطلاق ولو قالت
انف نفسي واجاز الزوج يقع اذا نوى الطلاق ولو قال لحرمت بيق الطلاق
عسر بينة يعني اذا اجازها الزوج لان نحرهم الحال في عرفنا صار طلاقا ولو قال
لها بقت منك امرك بالف درهم ان اخبرته نفسها في المجلس وقع الطلاق
ولزمها الماان ولن جعلت امرها بيدك فقلت دست بان دأ شتم ولم يقبل

قال الهار كبري و كان

من سنة الخلا و دارم
بكم التوضيح

بعت امرك بالف

خوشتن

خوشتن والاسن ولو قالت عنت نفسي ان كان المجلس قائما يصديق والا فلا
ولو قالت الزوج انت على حرام وانت مني باين او انا عليك حرام او انا منك باين اي
انا عليك حرام فهذا كله طلاق كوفي له حلية سر سره او نحوها والا صلح في ذلك كله ان كل
شيء يكون من الزوج طلاقا اذا سالت المرأة فاجابها به فاذا اوفقت المرأة هل ذلك
على نفسها بعد ما صار الطلاق في بيدها يقع الطلاق والمراة لو قالت لن وجهها بيقع
الطلاق والمراة لو قالت لن وجهها طلق ففلا الزوج انت حرام وانت باين كان
طلاقا فاذا قالت بعد ما صار الطلاق في بيدها يقع ايضا الطلاق ولو قالت لن وجه طلق
ففلا لها الخفي باهلك وفتك لا انطلقا صدق ولا يطلق فاذا قالت المرأة
مثل ذلك بعد ما صار الطلاق في بيدها فان قالت الخفت نفسي باهلي لا تطلق ايضا
جعل امرها بيدك فقلت افكدهم تطلق نوى ولم ينفذ وكذا لو قالت امرأ فكن دم
تطلق نوى او لم ينو الطلاق ولو قالت انا حرام ولم تقبل عليك وانا باين ولم تقبل
منك فهو طلاق ولو قالت قبلت نفسي طلق وكذا لو جعل امرها بيدك او بيد
اجنبي ثم انفارت الامرا ورده اجنبي لا يقع لان هذا عليك شيء لان امر
فيقع لانها لا تجعل امرها بيدك ثم طلقها طلاقا بايها خرج الامر من يدها في
ظاهر الزاوية ولو كان رجعي لا يخرج قالوا هذا اذا كان الامر بخير بان قال
لها امرك بيدك اذا كان معلقا بان قال كرتان ثم اوفت كرتان غايب
شوم اوفت كرتان بر سر نون خواهم فامر بك بيدك ثم خلعها او طلقها بايها
لا يبطل الامر حتى لو تنزع وجهها ثم صرعها او غاب عنها او تنزع وجهها صار
الامر بيدها وسواء تنزع وجهها في العدة او بعد انقضائها امر من خود بيك طلاق
بدست بدست لها كده هر وقت كه ازان شهر بر و مر ران سامر ياي زن
من كشاده كن بيك ماه فرا كر دواين امر دسك طلاق باين باي زن كشاده
كر دم ثم تنزع وجهها ما تخرج من البلدة فالامر لا يكون بيده فلو قال لها امرك
بيدك اذا شئت ثم سألها في واحدة قبل الدخول بها ثم تنزع وجهها فريحت
طلقات ثلاثا وهون وجبت باخر ثم سالت الى الزوج ثم تنزع وجهها لا بصير
الامر بيدها وهي مسئلة التعيين بالثلاث يطل النفوذ عندنا ولو جعل امرها بيد
بيد امرأة اخرى ثم طلق النفوذ اليها بايها او خالفها لا يخرج الامر من بيدها
ولو قال لها ان تنزع وجهك عليك امراة بيدك ثم خلعها او ابانها ثم تنزع وجه
اخرى لا بصير امرها بيد النفوذ اليها لانها ما تنزع وجهها ان تنزع وجه
عليك فالحال ان وجه عليك طلاق وتنزع وجهها في عدة من طلاق باين لم تطلق الى
نزع وجه ولو قال لها ان تنزع وجهك فانك طالق فتنزع وجه اخرى والاولى
في العدة لم تطلق ولو قال لها ان تنزع وجهك فانك طالق فتنزع وجه اخرى فامر بك بيدك
ثم ابانها ثم تنزع وجهها ثم تنزع وجه اخرى لا بصير الامر بيدها لان الشرط
التزوج في هذا النكاح ولم يزوجها من بدست زن لها كده هر كا كه بر سر تو نفي

اصل كلي

قال الهار كبري و كان

صل الامر بان طلقها
هل خرج الامر من بيدها

التنحر بطلت

ان نزع وجهك عليك

ان غاب عنها شهرين

فان طلقك

فان طلقك

ان غاب عنها شهرين

ان غاب عنها شهرين

الجبس جعل امرها بيدها على ان غاب عنها شهرين ففي تطلق نفسها متى شاءت
فغاب شهرين لا يومين وحضرت في اليوم الاخر بعدت المرأة نفسها حتى تم الشهر
فتركت نفسها الاصح انه لا يقع **فصل** جعل امر امراته بيدها في الطلاق فقالت
لزوجها طلقك كانت باطلا كما لو اضاف الى نفسه اضافة الزوج الطلاق الى نفسه
ولو قالت في المجلس انت على حرام او قلت انت متى باين او قالت انا عليك حرام او
قالت انا باين منك يايت تطبيقه كما لو اضاف الزوج الحرة على نفسه ولو قالت انت
باين ولم يقل متى اوقلت انت حرام ولم يقل على كان باطلا ولو قالت دست
بان داشتم ولم يقل خوست تن را لا تطلق كما لو قالت لها اخناري ونوي الطلاق
فقلت اخبرت لا يقع الطلاق ولو قالت لها اخناري فقلت اخبرت لوقت
عنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقك وصدقت وان قالت بعد القيام
عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها جعل امر امراتي بيدها لا يصير الامر بيدها ما لم
يعلم حق لو طلقك نفسها قبل العلم لا يقع قال لها امرك بيدك الى عشرة ايام
يكون الامر بيدها من وقت النكاح الى عشرة ايام بالساعات ولو نوى ان يصير
الامر بيدها بعد عشرة ايام صحت منه فماسة ومن الله في ولو قال لغيري
امر امراتي بكذا الى سنة كان الامر بيدها الى سنة ولا يقي بعد مضي السنة
علم بذلك ولم يعلم ولو جعل امرها بيدها شهر او سنة فزدت الامر
او اخذت زوجها اوقلت لا اخنار الطلاق بطل الامر ولو قال لها امرك بيدك
اليوم وعدم ردت في اليوم بطل الامر لان المعتبر هو الوقت الذي لمن يداو
في طلق الرد كما لو قالت انت طالق اليوم غدا كان ايقاعا للحالة لها
ثلاث تطلقها تكرر بذكر فقالت المرأة لم لا تطلقني بلباسك لم يكن ذلك بركا لو
كان لها ان تطلق نفسها امرأة قالت لزوجها في الحضوة ان كان هافي يدك
في يدك سببت نفسي فقالت الزوج الذي في يدك في يدك فقالت المرأة
طلقت نفسي ثلثا فقالت لها ان زوج قول مرة اخرى فقالت طلقك نفسي ثلثا
فقلت الزوج لم ابا الطلاق يقول الذي في يدك في يدك فاتها تطلق ثلثا
بقول المرأة في المرة الثانية طلقك نفسي ثلثا حتى لو لم يقل لها الزوج قول مرة
الاخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا يطلق امراته رجل بينه وبين امراته
كلام فقالت المرأة اللهم بخني منه فقالت الزوج تزيد بن النجاة متى فامر بك بذكر
ونوي الطلاق ولم ينو العدد فقالت طلقك نفسي ثلثا فقالت الزوج بخني
لا يقع شيء امراته قالت لزوجها من وكيل يوم فقالت هستي فقالت طلقك
نفسى ثلثا فقالت الزوج بالفارسية تو بر من حرام كشتي ما را جدا باير شد
فنفرت قائلة اراد الزوج ان يراجعها قالوا سبها عن بيتة اوقلت عنيت به
التوكيل الطلاق ولم ينو العدد لا يقع عليه شيء وعليه الفتوى ولو قال لغيري
عن قول كذا فامرها بيدها فاذا خرج من الكور لما الرضا في صبر امرها

بدر

بيدها ولو قال عنت عنها عن بخا سطلق على الفتية على سر كذا المشايخ
اذ احلف لا يدخل كونه كذا او رستان كذا فدخل في انضها حنت وقيل الكور اسم
للعمران ايضا لخراسان اسم للولاية حتى لو حلف ان لا يدخلها فزيت من قراها حنت
وكذا سيق اسم للولاية للحرين ولو حلف ان لا يدخل رما او مدينة رما فهو على
العمران والفتوى في زماننا على بخا اسم للعمران جعل امر امراته بيدها في
تطبيقه على انه متى تزوج عليها بنفسها وتوكلها او بزوجه فضولي امرأة و
اجاز هو ذلك قول او فعلا فلها ان تطلق نفسها متى شاءت ثم وهبت امرأة بنفسها
من هذا المفوض بحضرة شاهدين وقيل هو حتى صار امراته وقالت عنت
يا فتوى من الملقظ باللفظ الزوج هل يصيد حتى للمفوض اليها ان يطلق نفسها الاصح
انه لا يصيد ولها ان تطلق جعل امرها بيدها ان ضربها فامر غيره بضربها هل
يصير امرها بيدها فهو مسئلة الخلف على ان يضربها بامر غيره فضربها قال
بعضهم بحت كما اذا حلف لا يضرب عبدا بامر غيره فضربه بحت وقال بعضهم
لا بحت كما اذا حلف لا يضرب ولد فامر غيره بضربه بحت قال لها ان ضربتك بعين
خيانتة فامر بك بذكر بحت من البيت بغير اذن الزوج فضربها ان اوقاها العجل
لا يصير الامر بيدها وان لم يوقها يصير الامر بيدها لان حزمها من البيت بعد ما
اوقيت العجل خيانة امر بدست زن غدا كد ويرا في جرم شرع زن بعد ان ابن زن
كفت هر ده روز ترا دستوري دادم بخانه مادر و پدر روی ده روز زن شست
ودوازده روز شد مادر و پدر آمدند و با ايشان رفت بخانه ايشان بدین دستور
جنایت باشد و بصیر الامر بيدها امر بدست زن غدا كد و جنایت شرعی زن در زن
كسوی تخم خرم خواست دادشو هر روی از دگر در عرف و عادت ان زن بود
مثلا اینها بدستوری شدی در حد حیات مود و الا بود مرد نان او مرد زن
كفت نان حق را بكن در نه بكون جنایت و اگر ان نان خوردن خشم كرد للكون
حاشه و اگر زن را در این برده او را بلند كرد و پرون خانه نماحرم می شود
يكون حاشه جعل امر امراته بيد ان ضربها بغير جنایت شرعية مادر زن بخانه
ان مرد آمد كفت زن را كه مادر تو چرا آمد است ان زن كفت مادر است
و خواهر تو مرد زن را برد امر بدست زن نشود ولو قال لها الزوج
لعنت بر تو يا د فقالت لعنت خود بر تو يا د قالت عامهم انها حاشه او لم يفرقا
فصار في الشرع ولو قال لها اي مادر است سياهه وقت مادر است
ففي اختلاف المشايخ ولو قال لها اي ليد فقالت لعنت ذلك يكون جنایت وهذا
اذا اصر حنا لها قال الزوج وان قلت قولي ففیه اختلاف المشايخ رحمهم الله
والاصح انها جنایت وصار كلفا قلت تو خود پليدي وعلى هذا اذا قال استغني
فانت طالق فقالت قولي خود فطلق لانها شامة ولو قال لها اي اديار فقالت
قولي يا مادر تو است او شمت اجنبيا فانه جنایه لا يصير الامر بيدها ولو كان

لا دخل كونه كذا

من حرمها من كل

لا يصيرها

مغربية

بدر

زوجها لاجل الكسوة فضرها صار لا من يدها لان هذا ليس جنبا نه لان لصاحب
الحق الملائمة ولو غفلت به واخذت الحنة فهذا منها حامية ولو قالت لداي
خرأي كما ويكون خيانة بخلاف وحوى وكوكشت وجهها قبل ان جنابة و
التكلم مع رفع الصوت مع غير المحرم جنابة بخلاف ولو قال لها لا تقبل كذا
فلا خوف مني ان كان ذلك في فعل هو موصوفه فيكون جنابة والا فلا
واي ابله يكون جنابة وكذا ابله برقة في حق الشريف يكون جنابة وكذا لو
قالت بشتي بان ديك شوهر من مرد نيت فضرها زوجها هذا جنابة منها لا
بصير الامر بدورها امر بدست زن فها كنه او لا يهيج كنهان بدعجانه فلان
روعي دستوري من زن بدستوري بخانه فلان رفت شوهرها وي
جنك كرد شوهرها دشنام داد شوهرها ودر كن ميزان من ياي خود را كشته كرد
شوي گفت من بدان سب زده ام كه بخواند فلان رفتي دستوري من فالقول
قول الزوج قاتل زن وجهها بطلاق من سوگند خورده كه مردي كناه شرعي
نزد من زدي من بر تو حلق مردمي كويد من بكناه شرعي زده ام فالقول قول
الزوج ولو قال الزوج من زن گفته بودم كه بخواند شوهرت مر و كنهان
انجا سخني به ابد كنوك گفته بدون سب زده امر زن منكرست من رفتن را
بخانه شوهرها فالقول قول الزوج ولا يسمع البينة في هذا جعل امر امرانه بيها
اگر بخار كنند ثم قامر فطلعت المرأة نفسها كنهان الزوج انك قد علمت سدد لانه
امام ولم يطلق في مجلس علي وقالت المرأة لابل علمت الان وطلعت نفسها في ذلك
المجلس من غير ان استغلت بكلام اخر فالقول قولها وقع الطلاق ولو قال
لصكا كاتل لها خطا الامر على اني متى سافرت بغير اذنها في تطلق نفسها
واحدة كاتلها فقلت لا ان يداي واحدة وطلعت الثلاث والى الزوج ولم
ينفقا وخرجا بصير الامر بدورها في تطلق واحدة ولو قال الغريم للمدين
اكرنا بجل وخرن من ندهي امر زن خواستني بدست نهادي حق فلان
ولم يعط المارة هذه المدة ثم زن زوج امره لاجل زله ان يطلقها ولو قال
زني كه خواهي توان دلان قوله خواستني يقع على امره بريدان بين وجهها وليس
باسم التي بين وجهها وهو كقولها ان خور ودر حجامه نو شيدى وبقايد وختني
جعل امر امرانه بريد مجلين فطلقها احدها لا يقع امر بدست زن فها دم كه اكر
يك ماه را دو دينار بقرن ساهم پاي كناه كن زن را و امر خواه بود بوى حواله
كرد پاي كشاده نتواند كند پس از كدشتن يك ماه امر بدست زن فها دم كه اكر
دستوري توان شهر نروم مردان شهر بريدون رفت و زن او را مشايعة كرد
لا يكون اذا كان امر بدست زن فها دم كه دستوري وي كنهان كنهان فذهبت من
زوجها الى المحاس واخارت جانية فاسرها الزوج لا يكون اجازة ويكون
الامر بدورها مالم يكله بالذن فان لا امرانه اكر هر شش ماهي ترا بشهر

هم در سائر
مكرهات زنا و زنا

در عذر

لا بد من العلم بالاذن

مادر

مادر و پدر زنم امر بدست تو نهادم تا پاي خود بك طلاقبان كشاده كني هر چه
گاه كه خواهي و زن قول كرد نقايض را در مجلس و پس از اين يك سال گذشت و ان
مرد زن را بخانه مادر و پدر بر برد لها ان تطلق نفسها **فصل** علق الطلاق بضرب
فظهر انهم خدشها بالظفر وظهر الدم بصير الامر بدورها علق الطلاق بضربها
من غير خيل و فالت بقصعة مرفقة لنصفها على المائدة بيم يدي الزوج فالت
القصعة فسالت بعض المرفقة فانصبت على بعض الدخول و هي حارة فادبها فضرها
ان كان الميلاق سبوق وضعها لا تطلق لها صار من خاصه ان ضربت كغير الخيانة
في تعليق الطلاق بالضرب علق الطلاق بالضرب من غير جنابة فخرجت المرأة
من البيت الى الن قيفة تا اكش در خانه ارد و كان في الرعدة رجل اجنبي ولم
يكن قصد المرأة رؤية الاجنبي فضرها الزوج لا تطلق بالجنابة ولو جاء ضيف
فامر الزوج للمرأة ان تيسط للضيف الطنفسة لاصل ان ينام فلم يفعل فضرها
صار امرها بيدها ولو ضربها ترك غسل الثياب وترك غسل الطبع فهذا ضرب جنين
للمحابة وان حكمت مع الغير ان كانت تحتاج ذلك فانعت ستا او شربت لا يكون
جنابة و بدو يكون جنابة ولو علو طلاها بضرب فظهر ان ذلك الضرب بعضو
فضرپ على شفتها وانفها حتى يظهر الدم منه لا يكون امرها بيدها **فصل** في
الغير امر ان اطلق امران كنهان فقلت الزوج نعم فقام الرجل فطلعت امرانك
ثلاثا قالوا تطلق ثلاثا والصحيح انه لا يقع شيء طلق امراني بين يدي اخي فطلعتا بغير
محضر من الاخ وقع الطلاق ولو قال لغيره لا انفك من طلاق امراني لم يكن
ذلك توكيدا **فصل** والميلة للطلقت ثلاثا اذا خافت ان يمسكها المحلل ان يقول
زوجت نفسي منك على امر يدي وقال الزوج قلت جان النكاح وصال
الامر بدورها ولو بدأ الزوج وقال ان وجيك على ان امرك بيدك فقلت هي
جان النكاح ولا يكون الامر بدورها والفرق ان الزوج جبن في امره لم يكن
هي في نكاحه والامر بالميد انما يهيج في الملك وبصا فالاسباب للملك وقد انعم الامران
جميعا فلا يهيج في الفصل الثاني وحين قبل الزوج فيصير الامر بدورها مقارنا
لضرورة انها مسكونة له ومن وكل رجلان بين وجه امرأة فزوجها امرأة على ان لمرها
بيدها جان النكاح وسطل الشرط بمسحوظ حيلة اخرى ان يقول المحلل ان
تزوجي مني وجامعك فالت طالق ثلاثا او واحدة باينة فاذا قال ذلك
تزوج المرأة بنفسها منه فاذا جاء وهذا مما يحفظ جامعها مرة يقع الطلاق
ولو خاف في هذه الميلة ان يمسكها ما ناطويك اولا يطاها حتى يقع الطلاق
يقول لها قبل ان تقع ان تزوجي ولا مسكنك فوق ثلاثا ايام مثلا فلو طالق
ثلاثا فاذا قال ذلك وصنت تلك المدة يقع الطلاق عليها واذا خافت المرأة
من الزوج ان ان تزوجها لا يعطها الامر فقالت المرأة زوجت نفسي منك بكنا
على امر يدي اطلق نفسي ثلاثا متى شئت كلما ضربته او تزوجت على مثلك جعل امرها

مات
على الضرب

محضر فلان

مطلب
الحل المطلك

انها منك

فان المرأة اراد
مطلها الاخر

مما ثبت جاز
ان شر المهر او ما عنيها وراثتها

يدها ان شر المهر او ما عنيها فوجد احد الامرين فطلق نفسها فوجد
الامر الاخر لا يكون لها ان تطلق نفسها مرة اخرى ولو جعل امرها في هذا اللفظ
ان يزوجهها عليها امراة او غيرها او ما عنيها شتر في تطلق نفسها بعد وجود
كل شرط من هذه الشروط متى شاءت في كل شرط وجود امد وبأي كساده كره
بان خواست شر من هذا الشرط الاخر لها ان تطلق نفسها ذلك قال من كان
وعايركم وزنا تكلموا كركم زن ان من سه طلاق الكركم ان من سه كان يكذب زنا
طلاق سويتم لا خلاف في النفي واختلفوا في الاثبات وهو ما اذا قال
اكر من سكي خورم وقرانكم وزنا كركم امري بدست وي فها دم ففعل واحد
منها لا يصير لامر يدها والعزم من هذه الالفاظ منع النفس وزجرها عن
ان تكلم بالخطور وكل واحد من هذه الافعال انفراد به يصح غرضا وسفي ان
يتوقف على الكل وان كان اللفظ للجمع مردى من زن خود كركم اكر من سكي خورم
وجوشيد وعصره وكلي امر تو بدست تو فها دم تا پای خود را بكشاي هرگاه كه
خواهي مرد سكي خورم وديكرها اي امر بدست زن شتر خود جرمه على هر يك
خدا بكانه محله امر بدست زن فها دم كركم زن را بنزد جنات وبن جنات زن
پای خود بكشاي هرگاه كه خواهد زنك قول كرد بعد از اين مرد مرين زنك
بند جنات زن تو اندك پای خود بكشاي فيه لافا فاجان بعض الامم تو اندك
وقال اكر من في ولو قال اكر زنك ان وي چنين اكر سكي خورم ومقامي
كند وكبون دار كل واحد منها شرط على حدة وقيل لكل شرط واحد ولو قال
كه سكي خود ومقامي نكند وكبون دار فكل واحد شرط لا خلاف في جعل
الامر يدها كه فها دم نكند بجاهن كركم امر بدست زن شتر لان المقام بين
يقولون بجاهن كركم اننت كه نه درم دم مدهد يا نه را كه چون بيرده
درم در مجلس بشاند وكر سرده در ميان ستان بعد از نرفهها بجل
وكل غير بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا ان كان الزوج نوي بالوكيل بالثلاث
طلقت ثلاثا وان لم ينفذ ثلاثا لا يقع شيء قال فيم طلق امراتي رجعية
فطلقها الوكيل باينة يقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل اسمها لا يقع شيء
ولو قال الوكيل طلقها تطليقة باينة فطلقها الوكيل رجعية يقع واحدة
باينة ولو قال انساك بطلاق امراتك فامره لا يصير المطلق وكيل ولا يقع
الطلاق قال لا امراتك امرا بك فقلت اخيرت نفسي بغير الطلاق
لان هذا الكلام فرق تفويض الطلاق اليها وهذا الجواب عما قيل اذا نفي
الطلاق اليها فان جعل امره يدها لا يكون تفويضا للطلاق الا باينة اذا جعل
امرا امراتك بيد من يفي بولي او بيد محبون صح وليس للزوج ان يرجع عنه قال
لها امرا بك في هذه السنة ثم طلقها فان زوجها واحدة قبل ان يدخلها
تن وزوجها في تلك السنة يكون الامر يدها في تلك السنة وكل رجل بطلاق امراتك

ما جرى مقامه

ما عنيها

ما عنيها

ما عنيها

فطلقها

فطلقها الوكيل في سكره الصحيح انه يقع في سكره ولكن في جميع اموري
مطلقا الوكيل امراتك لا يقع بجل كركم سلطان ليوكله بطلاق امراتك فقلت
الرجل مخافة الضرب والتخيس انت وكيلي والميرين على ذلك فطلق الوكيل امراتك
ثم قال الموكل له او كله بطلاق امراتي قالوا لا يسمع منه ذلك ويقع الطلاق
قال فعبره طلق امراتي هذه او اعنق عبدي هذا فقبل الوكيل وغاب الموكل
لا عمر الوكيل على الطلاق والمعتاق خلاف ما لو قال ادفع الثوب لي فلان
لان عمر الموكل هو على دفع الثوب بجل اراد السفر في كل رجل بطلاق امراتك
ثم عزله لعين محضر من المرأة صح عزله وان كان الوكيل بطلب المرأة ولو كان
رجلا بالطلاق وقال كما عنك فانت وكيلي يصح التوكيل وبملك العزل
ان يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزله عن الوكالات المعلقة
وقيل طريقه ان يقول عنك من جميع الوكالات وقيل عنك كما وكنتك
وكنت رجعت عن المطلق لاجمعها بباح جديد فقال الوكيل محضر من الشهود
فلان را بازه اكرم بمانه دينا يصح الشكاح وقوله بار او وديان او مرد
سواء وكل بطلاق امراتك فطلق احديهما طلفت لانه اني بعض ما امرته
وكل بطلاق امراتك للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع للحال ولا اذا
جاء وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة
يقع الطلاق وكل رجل بطلاق امراتك ثم طلقها الموكل باينة او رجعية ثم طلقها
الوكيل يقع طلاقه عليها وان كان الموكل يزوجهها بعد انقضائه العدة ثم طلقها
الوكيل لا يقع طلاق الوكيل قال فعبره اذا تزوجت فلان فطلقها فزوجه
كان للوكيل ان يطلقها ولو وكل غايكا بطلاق امراتك فطلقها الوكيل قبل ان يعلم
بالوكالة فطلاقا باطل لان الوكالة لا يثبت قبل العلم وكل رجل بطلاق امراتك
فرد الوكيل ثم طلقها لا يقع طلاقه وان سكت الوكيل ولم يقبل ولم ير حتى
طلق الوكيل يقع طلاقه ولو قال فعبره انت وكيلي في طلاق امراتي ان
شاءت او هو انت او ابدت لم يكن وكيل حتى ساء المرأة في مجلسها فان
قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق الوكالة ولو قال ان شئت فقام
الوكيل في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشاء بطل التوكيل
ثم قال انت وكيلي في طلاق امراتي على ان يلحقنا ثلثة ايا امرجانت الوكالة
وبطل الخيار وان شرط فعبره في الوكالة له اربع سنوة فقال فعبره طلق امراتي
فطلق الوكيل احدي سنات فعبره عنها جان ويكون البيان الى الزوج لا الى الوكيل
ولو طلق الوكيل امراة فطلقها جان قال بعد امراتي بك فطلقها
فقال لها للمامور في المجلس انت طالق او قال فطلقك يقع تطليقة باينة
الا ان في الزوج ثلاث فثلاث قال فعبره امراتي بك في تطليقة
او بتطليقة فطلقها المامور في المجلس يقع واحدة رجعية ولو قال

فطلقها

وكله وقاب

الزواج الوكالة

وكله طلق نفسه

مجلس

فطلقها

طلق امرأتى فاسها اوقا **ق** اسها فهو وكيل لا يتصر على المجلس والنزوح ان
 يرجع عنها واذ طلقها الوكيل يقع تطليقة باينة وليس له ان يوقع اكثر من واحدة
ف جعل امر كل امرأة تزوجها بيد امرأته ثم تزوجها فصولا امرأة فاجان هو
 بالفعل فطلقها امرأته التي بيدها الامر لا يقع الطلاق وهي الحيلة **ق** **ق**
 لامرأة اكره ما به من بعد من يتوزع فامر كيدك ارسد وان دريكر
 برسد حتى مضت المدة يكون الامر بيدها وان كان شرط الحث عدم وصول
 النفس بالنفقة ولكن ينظر في هذا الى المشروط وهو وجودها في الشهر فاذا
 مضى الشهر ولم يوجد فيجوز وقوع كيدك ما به فلا فلان نسائم بمنزلة
 قوله والله كيدك ما به فلان برسام اوقا **ق** اكرشش ما به غايب شوم ودين
 مدت من ونفقة من يتوزع فامر كيدك غايب شد ودين مدت
 تن نرسد ونفقة رسيدا وبالعكس ينبغي ان يصير الامر بيدها ولو لا كيد
 به رومر لا يفسد ومقتنع نرسام فامر كيدك كيدك برسامين وكيدك بصاير
 الامر بيدها ولو لا **ق** لامرأة اكر برسر تن خواهم وكيدك خرم
 فامر كيدك فاذا فقل لجدتها لا يكون الامر بيدها لانه معلق بوجود التعليق
 بخلاف فيما سبق لانه علق بعد التعليق **ق** **ق** لامرأة اكر في دستوري
 من لسور روى وبه جواني روى ان من سه طلاق يكون في دستوري سوى
 منظار **ق** نوجواني رفني لا نطق وكذا لا نطق اكر في دستوري سوى بسور نفه
 باشر بحث سوكند خورم كيدك سب وزد الوحيان زن نخورم سيخورد
 بحيث لانه معلق بالشراطين وقد وجد اسرها فلا يجوز ان دخلت دار فلان
 وفلان وفلان يدخل جارك فانت طالق **ق** لامرأة دخلت دار فلان وفلان
 لم يدخل دارها فانها تطلق ولا يراد بهذا الجمع **فصل** ولو **ق** لغريم طلق
 امرأتى ويوجعها امرها بك اوقا **ق** جعلت امرها بك وطلقها كان
 كان الثاني غير الاول لان الواو والعطف فاما حرف الفاء في هذه المواضع يكون
 لبيان السبب فلا يملك الواو واحدة واذا ذكر جرحا او مطلقا الوكيل في المجلس
 يتبين بتطبيقه لان الواقع يحكم الامر يكون باينا وكذا كان احدها باينا
 كان الاخر باينا صرح لانه لا يملك الرجعة فان طلقها الوكيل بعد اقام
 عن المجلس يقع واحدة رجعية لان النفوذ بطلان الفاعل عن المجلس وتيق
 التوكيل صرح الطلاق وكذا اوقا **ق** كيدك بكيدك وطلقها وابطاها وطلقها
 فطلقها في المجلس وغيره يقع تطليقة **ق** **ق** لغريم طلق لامرأتى بتطليقة
 للسنة **ق** **ق** لها الوكيل انت طالق للسنة ان كانت المرأة في طهر لم يحكمها
 فيه ولا في حيضها طلق واحدة وان كانت حائضا اوقا **ق** طهر جامعها
 فيه ولا في حيضها طلق واحدة وان كانت حائضا **ق** بطل كلام الوكيل
 ولا يقع به الطلاق لا للحال ولا الحاصت وطهرت لان الوكيل لا يملك

الحيلة بالنفوذ

مطلب كفش وقنع نسائم ونحو

مهم جدا السامع انفسه ارسد ما

سبب وزر والاشم

انا اداك اعيان كان الاخر باينا

الاضافة

الاضافة فان الرجل اذ اذ احضت وطهرت فله الوكيل
 اذ احضت وطهرت فانت طالق كان باطلا وكذا لو **ق** طلق امرأتى
 فله الوكيل انت طالق اذا دخلت الدار فجلت لا يقع شيء ولو قال
 لغريم طلق امرأتى ثلاثا للسنة **ق** **ق** لها الوكيل في طهر لم يحكمها فيه
 انت طالق ثلاثا للسنة يقع للحال واحدة ويطلق الثاني ولو **ق** طلق واحدة
 فوقع الثلاث الاصح انه يقع واحدة ولو **ق** طلق امرأتى نصف تطليقة
 فطلقها الوكيل بتطليقة لا يقع شيء **ق** **ق** لغريم طلق امرأتى فلان السنة
ق **ق** لها الوكيل في وقت السنة انت طالق ثلاثا للسنة بالفت فقبلت
 يقع واحدة بثلاث الالف فان طلقها الوكيل في الطهر الثاني وطلقت بثلاث
 الالف فقبلت يقع اخرى جدي شيء وكذا لو طلقها الثالثة في طهر الثالث
 التوكيل بالطلاق اذا لم يكن بمال لا يغزى بطلاق الموكل سواء كان باينا
 او رجعيًا ويكون التوكيل ان يطلقها بعد ذلك مادامت في العدة فاذا انقضت
 عدتها يغزى حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضائها العدة ثم طلقها الوكيل
 لا يقع طلاق امرأتى بتطليقة بالفت ثم طلقها الزوج بالفت فقبلت طلق واحدة
 بالفت وكان ذلك محررا للوكيل علم بطلاق الموكل ولم يعلم حتى لو تزوجها
 الموكل بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل بتطليقة بالفت وقبلت لا يقع شيء لانه انزل
 بطلاق الموكل طلق امرأة بتطليقة باينة **ق** **ق** لغريم طلقها بالفت
 فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في العدة ثم طلقها الوكيل بالفت
 فقبلت طلق بالفت وان لم يزوجها الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها
 الوكيل في العدة واحدة بالفت فقبلت يقع عليها تطليقة بغير شيء وكل غير
 بالطلاق او العتاق فوكل الوكيل رجلا اخر فطلق الثاني والاول **ق**
 حاضرا وغايب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق او العتاق فوكل
 الوكيل رجلا اخر فطلق الثاني والاول حاضرا وغايب **ق** فطلقها اجنبي فلما
 الوكيل ذلك لا يجوز في المانع والسكاح اذا وكل الوكيل رجلا من ففعل الثاني
 حضرة الاول او فعل اجنبي فاجان الوكيل الوكيل بالطلاق او العتاق
 واذا اقترانه طلق الموكل واعتقه امس وكذا لا يقبل قوله الوكيل لانه
 اقر بالاعتاق بعد خروجه بالوكالة **فصل في المانع** وهو في اللفظ
 القلع والازالة وفي المشرع ان الزوجية بما يعطيه من المال وهو في الزالة
 الزوجية بعين المال وان لم يعبرها بفنائها والمانع والطلاق بمزلة اليقين
 في جانب الزوج فزاعى فيما حكام اليقين ومن جانب المرأة المفاوضة فزاعى
 فيه احكام المفاوضة فلو **ق** **ق** خالفك على كذا ثم رجع قبل قبول المرأة
 صح قبولها ولا يصح رجوعه ولو قام الزوج قبل قبول المرأة ولا يصح كلامه وان
 كانت المرأة غائبة فاذا طلقها الحر كان لها خبرا بقوله في مجلسها وكذا لو

انظر الى كيدك طلق امرأتى

الزوج في قول الامام

قال الزوج اذا جاء غدا فخذ خالعهما على الف اوقا اذا قدم فلان فقد خالعهما على الف ايجه ويكون القبول الى المرأة بعد الف والقدوم في مجلسها ولو شرط الخياضة في الخلع لا يجه شرط الخياض من جانب الزوج كما لا يجه في البين من كل وجه ويراعى احكام المعاصيات في جانب المرأة ولعل حجة لو اقبلت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها على الزوج برجوعها او لم يعلم وبطل كلامها بقيام احداهما انهما قام ولا يجه كلام المرأة عند غيب الزوج اذ لم يقبل واحد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التخليق والاحناف ولو اختلفت وشرطت الخياض لنفسها صح شرطها **ق** والخلع طلاق باين ثم الخلع يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالغارسية فان كان بلفظ الخلع فان خالعهما الى مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت المهر بلزما البذل وما حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها بلزما البذل ولا يرجع احداهما على صاحبه بشيء في قولهم وان لم يكن المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بالبدل لا غير وان لم يكن مقبوضا لا يرجع المرأة عليه بشيء من المهر وان خالعهما على مهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا سمع احداهما صاحبه بشيء وان لم يكن المرأة مدخولة فان كانت قبضت مهرها وهو الف رجوع الزوج عليها بالالف وان لم تكن قبضت مهرها يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشيء وان خالعهما على بعض مهرها بان خالعهما على عشر مهرها ومهرها الف ان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوض رجوع الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك خمسون وان لم يكن المهر مقبوضا برى الزوج عن جميع مهرها وان كان الخلع بلفظ المساواة فالجواب كما في الخلع فالخا صلا ان الخلع والمباراة سيفظ كل حق لكل واحد منهما على الاخر متعلقا بالنكاح **و** ولو خالعهما ولم يذكر العوض برى كل واحد منهما من صاحبه وهو الصحيح ولا يراد عن دين اخر سوى المهر واذا خالعهما على شيء اخر سوى المهر بعد الدخول ان كان المهر مقبوضا لا يرجع عليها الا بدل الخلع وان لم يكن مقبوضا يرجع عليها ببذل الخلع ويسقط عنه جميع المهر وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا يرجع عليها ببذل الخلع ولا يرد شيء من المهر ولو خالع الاجنبى مع الزوج بان نفسه مع الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية للاجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها والطلاق على مال الصبي انه لا يوجب المبرة ولو كان الخلع بلفظ البيع والشراء لا يوجب المبرة عن المهر الا بذكر وهو الصحيح **ع** وان طلقها بالاي مبرها فالحكم فيه كالمخلع

اختلعت الخاتمة

المهر المهر

نكح بالاي كذا
سقط النكاح

ح

حتى لو طلق امراته قبل الدخول بها على الف ومهرها على الزوج ثلاثة الاف درهم سقط الالف وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وبقي الف وخمسائة للزوج عليها حكم البذل الف درهم بصد الالف فصا ما بالالف وبقي عليه خمسائة ولا يسقط ذلك ولو تزوج امرأة على الف ولم يدخل بها ولم يقبل المرأة شيئا حتى خالعهما على الف درهم بلزما الالف ولا يخي عليه ولا يقع المبرة من نفقة العدة في الخلع والمباعدة والطلاق مال الا بالشرط وكذا لا يقع المبرة من نفقة الولد والرضاء من غير شرط المبرة عن ذلك **ق** وقت لذلك وقتناز والافلا ولا زواج المبرة عند بيان الوقت والشرط فان جانب الولد قبل تمام الوقت كان للزوج ان يرجع عليها بحصة الزوج الاخر الى تمام المدة فان اراده المرأة ان لا يكون له عليها الرجوع قالوا الحيلة في ذلك ان يقول الزوج خالعتك على الف من نفقة الولد المستين وان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع لي عليك **ق** لها خالعتك فقلت قبضت طلاقا باين وكذا اذا لم يقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خالعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم اؤيد الطلاق كان القول قول له اذا لم يكن ذلك في حال مذاكره الطلاق ولو قال خالعتك على ذلك وسمى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم يقبل كالمخلع **ق** طلقك على الف درهم لا يقع ما لم يقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة له اؤيد الطلاق لم يصيد في فضة لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق طاهر او في الفصول وانه من جملة الكتابات فاذا قال الزوج لم اؤيد الطلاق لم يذكر بذل اصدق ديانة وقضاء لان اخلاعهما انواع يكون عن الثبات ويكون عن الخيرات ويكون عن النكاح وليس ثمة معنى من احد الانواع فلا يتعين وان كان بما بان **ق** خالعتك على الف درهم ثم قال لم اؤيد به الطلاق لا يصيد لان احد المال وطلبه بعين الاختلاع عن النكاح ولو قال خالعتك على كذا وهو حال معلوم لا يطلو ما لم يصل ويصدق في تركه ديانة خاصة ولو قال خالعتك ونوى المطلق فقلت قبضت لا يسقط شيء من المهر لان الطلاق وقع بقوله لا قولها ولو قال لها علك لا يقع الطلاق ما لم يقبل اشترت ولو قال لها خالعتك ونوى الطلاق **ن** ولو قال لها اذا دخلت الدار فخذ خالعتك على الف فدخلت الدار يقع الطلاق بالالف يدير اذا دلت عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج عن فصح تعليقه بالشرط ولو قال لها اخلعي نفسك اوقا اختلعي فاسئلي على وجه احداهما ان يقول اخلعي نفسك مال ولم يقدر فقلت خالعتك بنفسك الف لا يقع الطلاق ما لم يقبل الزوج اجرت لان جهالة البذل تمنع صحة التوكيل والثاني ان يقول لها اخلعي نفسك الف درهم فقلت خالعتك بم الخلع بالالف درهم وان لم يقبل الزوج اجرت وهو الصحيح والثالث ان يقول لها اخلعي نفسك ولم ير عليه فقلت خالعتك لا يكون خلعاً ولو قال لغيري اخلع امرأتك ليس له ان يخالعهما الا بما لان الخلع غالبا يكون بعوض واذا قال لها اخلعي نفسك

مطلب
الزوج الاربع
لا يرجع

الخلع الكتابات

فقلت خلفك يقع طلاق باین بغیر بدل کانه قال لها امضى نفسك فقلت خلقت
 يقع طلاق باین بغیر بدل کانه قال لها امضى نفسك وبه اخذ اكثر المشايخ
 وان كان الخطاب من قبل المرأة فقلت اخلع او بارى فقلت الزوج فعلت
 فهذا وما لو كان الخطاب من قبل الزوج في الوجوه سواء جعل خلع امرأته بما لها
 عليه من المهر ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليها ذلك المهر كما لو باع شيئا بدين
 له عليه ثم تصادقا ان لا دين لكان البيع مثل ذلك المدين في ذمة المشتري فكأن قوله
 خالعتك على عبدك الذي في يدي او على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها
 في يد شيء كان الخلع بمهرها الذي عليه فقلت والزوج يعلم ان المهر لها عليه يقع
 بتطبيقه باینه بغیر شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها يقع بتطبيقه رجعية لان
 الزوج اذا كان يعلم انه لا مهر لها عليه كان فاصدا ايقاع الطلاق بغیر بدل
 كما لو خالعهما على شيء لا قيمة له وكما لو خالعهما على ما لها في هذا البيت من المتاع
 والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغیر شيء وكذا لو باع شيئا
 بدين له وهو يعلم انه لا دين له عليه لايصح هذا البيع تنويج امرأة على مهر
 مسمي ثم طلقها باینه بعد اللخلع ثم تنويجها باسم مهر اخر ثم اخذت منه
 على مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول
 وكذا لو قالت بالفارسية خواشتم خردم ان تو بجا بين وهو حقها كمرأرت
 فانه لا يراد من المهر الاول ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع
 والشراء وقد يكون بالفارسية كما بينا فلو قال بالفارسية لامرأته سرور
 فر و ختم ولم يقل من خردم ان نوى فقوله فر و ختم الطلاق يقع والافلا ولو قال
 لامرأته سرور فر و ختم بكذا من المال لا يقع الطلاق بدون قبولها والخلع
 والطلاق على ما من جانب الزوج يمين على معنى التليك كانه قال ان قلت
 فانت طالق فيقتصر ذلك على المجلس ان كانت حاضرة وعلى مجلس العمد ان كانت
 غائبة فان قيل في المجلس صح الخلع وان قامت بطل ولا يصح بعد ذلك لو
 قبلت وكذلك لو قالت تنويجها اخلع على الف درهم بشرط الجواب في
 المجلس وكذلك لو قالت طلقني اوقالت الزوج طلقك على الف درهم
 بشرط التبول في المجلس امرأة قالت سن خردم فقام الزوج ثم قال
 فر و ختم لايصح الخلع امارة قالت عند غيب الزوج من سن خردم اي فلان
 برو وشوي مرا خبر كن فذهب فلان فقبل ان يخبر الزوج رجعت عن ذلك
 ولم يعلم الزوج ولا الرسول بنويجها حتى اخبر الرسول بما قالت او لا
 فقبل الزوج فقبوله باطل لان الرجوع منها صح من غير علم الرسول لا يقال
 لغرض العقد اليه وانما بانشرت نفسه وتوابعه ولكن سئل ان لعين الرسول
 وان لم يعلم وصار كالحا قالت ذلك حضرة الزوج فلم يسمع الزوج كلامها حتى
 رجعت عن ذلك صح وجوها ولو قالت لرجل اخلع من ان رجعي الف درهم او

قالت

قالت لن زوجها اخذتني بالف درهم ثم رجعت عن ذلك الوكيل فالزوج كاعلم ان
رجوعها ثم سخا لعها المأمور كما امره فذكر جانب عليها لانها يقول له الامس بنفسها و
لكنها وكنت غيرها وفوجئت اليه فضا وكعزل الوكيل فانه بدون علمه لا يعلم
ونعيق الخلع بالشرط من جانب الزوج ليح ومن جانبها لا يصح والخلع اذا كان
معلقا بالشرط بان قال ان دخلت الدار فقد حالفتك على الف فقولها بعد
دخول الدار وقد مر الف ولو قال لامرأة ان زوجها فعلم بطلانها منك
بكذا فالقبول اليها بعد الزوج اولى بالاشتياء طلاقا ينفق الطلاق عليها ولو
قبلت قبل الزوج فليس هذا بشي لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد الزوج
قاوما بشرط القبول بعده ولو خالعهما وشرط الخيار لنفسها خيا لا كان ولو
شرط الزوج الخيار لنفسه لا يجوز بالاجماع وقد مر والفرق ان الخلع من جانب
عن والفقهاء قالوا لا يفسد من جانبها معاوضة وانها قابلة للخيار قال لامرأة
سرخريري واكرني وادمت سه طلاق تابماني كمن ان كسي نهي كره طلاق اكر
سرخرير قالت ان زوجها مر ان تقسري وياي في من سرخريرم فقالت
الزوج اكرتر ان من هیچ نیست فروختم بطلاق ان اراد به المجازات قالت لن زوجها
اكر ان من سرخريري خويشتن خريرم فقالت الزوج فروختم ان ذكر على وجه
المجازات فان جرى بينهما ما يوجب ذلك كان خلعها صحيحا وان اراد به التعليق
لا يصح ما لم يقبل الزوج ان يفسد شدام اخذت خلعها صحيحا على ان يترك
الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لان الخلع لا يطل بالشرط الفاسد
وكون الامر احق بالولد فلا يملك الامر اطلاقا اخذت من زوجها على ان امره
من نفقتها ونفقة ولدها وهو ضيع صح الخلع امرأة قالت لن زوجها خويشتن
خريرم برانك خير برانك يك سال ورضعها فانه ترافعا الزوج فروختم
اكر برين باشي فهذا فارسية كلمة على والمعنى بالقبول في المجلس ولو قال
اكر برين شرطها برين بشرط الاداء في مجلس الخلع واسأل الولد تلك المدة ثم
يقع الطلاق بعد مضي المدة قالت سرخريرم فقالت شرطك مخرج هست
ان انك وبسار بمن ساني فروختم ان زن بعضى مما سات رساند
وبعضى به خلع درست نبود تا انچه از ان وليست هم برساند وينبغي ان
يقع الطلاق وحرم المرأة على تسليم العما سات اختصم الزوجان فقالت تان
شهری روی من طلاق ده وكفت من سرخريرم توافر وختي شوي كفت
من فروختم بشرط انك اكر و ماه را بيايم لا يقع الطلاق في الحال لان الخلع
معلق واكر و ماه را بيايد بان تكوي كمن سرخريرم طلاق نشود قال
لامرأة ان طالق ان اعطيتني الف درهم اوقه قال ان جيتني بالف
درهم فان يقتصر على المجلس فان اردت في المجلس قبل ذلك ثم جاءت بالالف
لا تطلق واذا قال لامرأة اذا اعطيتني الف درهم فانه لا يفسد على

المجلس فلما اعطيت في غير ذلك يقع الطلاق ويحبر الزوج على القول ولو قالت
 لن وجهها اشتريت لنفسك بكذا فله الزوج بعت اذا اعطيتي اوقا
 من ختم جود من رسد لا يقع الطلاق ما لم يرفع اليه الخلع اما في المجلس او في غير
 المجلس ولو قال اشتريت لنفسك بكذا اذا اعطيتي اوقا لم يخرجه
 چون اين مقدار مال من رسد ان اعطاها البدر في المجلس ينبغي ان يصح الخلع
 كما في باب البيع اذ قال في ختم جود رسد ان اعطاها الثلث في المجلس صح
 البيع استخفافا ولو قال لا من رسد الخلع انت طالق على الف لا يقع الطلاق
 الا بقولها وان كان لا يلزمها المال وان جئت مرددا وبار بان خود
 خردن وخرجه شدة است در عدت خردن وخرجه دويم شوهر كفت
 يك طلاق ديكر بيش نماند است ناسه طلاق شوم بر تو شوهر كفت ده دينار
 بمن ده تا يك طلاق ديكرت بدهم زن كفت من ده دينار بدهم تو طلاق ده
 شوهر كفت من بدين شرط دادم تطلق ولا يجب للمال **فصل** اذا وهبت
 من وجهها نصف الصداق او اقل واكثر ثم اختلفت منه بمال معلوم قبل
 الدخول بها كان للزوج بدل الخلع ولا يرجع احدهما على صاحبه شيء ولو وهبت
 نصف الصداق قبل القبض ثم طلقتها قبل الدخول بها لا يرجع احدهما على صاحبه
 بشيء فكذا في الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف
 اليه ثم طلقتها قبل الدخول رجع الزوج الزوج عليها بنصف المهر فكذا
 في الخلع يرجع عليها بنصف المهر ولو تزوج امرأة على الف درهم ثم وهبت
 نصف المهر او اقل واكثر وقبضت الباقي ثم اختلفت منه بالجهول
 كما اختلف بنوب وحيوان في الزمة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت
 من بقيت مهرها ولا يرجع لما وهبت ولا بر المرأة بالخلع عما قبضت خاتم
 امراته على ان يرجع الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت
 منه وهبت من انسان ودفعت اليه حتى يقدر عليها رد ذلك على الزوج كان
 عليها قيمة المقبوض من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها
 مثل ذلك كحل خالع امراته على عبد الغني ولم يجبر صاحب ولو خالعها على
 على هبتها من المتاع فان كان له فيه متاع فللزوج مثل ذلك وان لم يكن كان عليه
 ودما قبضت من المهر وان خالعها على ما يبتاع من شيء فان لم يكن في البيت
 شيء كان الخلع وافقا عندنا بعين بدل وكذا لو خالعها على ما في بيتها وليس في
 البيت شيء ولو اختلفت على ما في خيلها من المتاع جاز الخلع ويكون له ما على
 الخيل من القمار قل ذلك وكثير وان لم يكن على الخيل ثمار كان عليها رد المهر
 ولو خالعها على ما يتم خيلها العام جاز الخلع ولو اختلفت على ما في يدها من الدار
 يجوز ثم ينظر ان كان في يدها ثلثة دراهم او اكثر كان له ذلك وان لم يكن في يدها
 دراهم كان عليها ثلثة دراهم كما لو خالعها على دراهم وان كان في يدها درهم او

على فريدها درهم

درهمان بكل ثلثة دراهم وان خالعها على عينا وثوب جاز وان كان معيناً للزوج
 يكون ذلك وان لم يكن ذلك معيناً بيقين عينا او سقاً وفي الثوب والحيوان يقع
 الطلاق ويلزمها رد المهر امرته قالت لن وجهها وفكر كان طلقتها ثنتين طلقتي ثلاثا
 على ان كل الف درهم فطلقتها واحدة كان عليها الالف ولو قالت طلقتي واحدة بالف
 فقالت است طالق واحدة واحدة يقع الثلاث واحدة بالف وثلاثان اربعين
 شيء ولو قال طلقتي واحدة بالف فقالت انت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا بغير شيء
 ولو قالت طلقتي واحدة بالف فقالت انت طالق ثلاثا بالف يتوقف ذلك على قول
 المراقبان قبلت يقع الثلاث بالف وان لم يقبل لا يقع ولو قال لها اخلعي او
 اخلعي نفسك مني بالمهر ونفقة العدة ثم تقبضها بالعسر بته حق قالت اخلعت مثل
 بالمهر ونفقة العدة وابراؤك عن المهر ونفقة العدة وهي لا تقبل مني الكلام ثم
 قال الزوج واجزت ذلك او قبلت صح الخلع وان لم يقبل الزوج ذلك لا يصح
 الخلع لكن ولا بر الزوج عن المهر ونفقة ما مضى قال لها خلعت نفسك من
 كذا فقالت خلعت او خلعت الخمار انه ان نوى الزوج التحقيق لا السوم لصح والافلا قالت
 لن وجهها اخلعني على الف درهم فقال الزوج انت طالق كلام الزوج يكون جوازا
 ويتم الخلع ولو قالت له اخلعت منك فله اخلعت هو جواب ويتم الخلع
 مدخول بها سالت طلاقها فله الزوج ابرأني عن كل حق لك على سحقي اطلقك
 فقالت ابرأني من كل حق يكون للشئ وعلى الزوج ان يزوج طلقتك واحدة
 يقع واحدة باينة نأدت في البدر بعد الخلع **فصل** في بيع **ق** قال لها خلعتك قبلت
 المرأة يقع الطلاق ويقع البراءة عن المهر ان كان عليه وان لم يكن عليه مهر يجب
 عليه رد ما ساق اليها من المهر لان المهر ان كان عليه وان لم يكن عليه مهر يجب
 وفيه من ختم يمسك نفقة المهر الذي على الزوج ويسقط نفقة العدة لان
 الخلع في العرف هذا ولا يبرأ من المهر لان في عرفنا نألا يكون
 ما اعطاها من المهر من بدل الخلع ولو قال لا من رسد الخلع او قالت سرخردم
 از من فقالت خردم ولم يذكر المال وقال الزوج من ختم يقع طلاقه باينة
 وترد ما قبضت من المهر هو المختار وان لم تقبض برى الزوج ما قبضت من
 المهر ويرده اليه وان لم تقبض سقط ما في ذمة الزوج ثم في لفظ الخلع لا
 يقع البراءة عن دين سوى المهر وكذا البراءة والخلع بلفظ البيع والشراء الصحيح
 انه على هذا ولو قال است خواتمتن خردم ان تق فقلت خردت يقع تطبيقه
 باينة ويرد ما قبضت من المهر هو المختار وان لم تقبض برى الزوج من المهر
 لان الخلع يوجب البراءة ولا يجب عليها شيء ولو قال بعت منك نفسك ولم يذكر
 مالا فقالت اشتريت يقع الطلاق على ما قبضت من المهر ويرده اليه ولم يقبض
 سقط ما في ذمة الزوج ثم في لفظ الخلع لا يقع البراءة عن دين سوى المهر وكذا
 المبرأة والخلع بلفظ البيع والشراء الصحيح انه على هذا ولو قال است خواتمتن خردم

الزمان في بدل الخلع
 ما قالوا لك فقلت
 ولم يذكر المال

ان ترقى فذلك من المهر لان المهر لا ينفك عن الزوج وان لم يقبض
 بركا الزوج من المهر لان المهر لا ينفك عن الزوج وان لم يقبض
 يقع الطلاق ولا يبرأ الزوج من المهر بالاتفاق ولو قال لها بعثتك لا يقع الطلاق
 ما لم يقبل اشتريت حتى يقع الطلاق فحكم المهر فذكرنا فيما اذقنا لـ لها بالان
 من رخصت وهذا اذا خالها ولم يذكر المهر وان كان المهر بلفظ البيع والشراء
 اما بالبرائة او بالفارسية يوجب البرائة كل واحد منهما من حقوق النكاح وقيل
 المهر بلفظ البيع والشراء لا يوجب البرائة عن المهر الا بذكر المهر كما هو من ههنا
 وهو الصحيح فالحاصل ان صحيح الطلاق بالمسمى من المال لا يوجب بركا واحد
 منها عن المهر وليس للمهر ولا يقع البرائة عن نفقة العدة بالاجماع في جميع ما ذكرنا
 الا بالشرط وكذلك لا يقع البرائة عن نفقة الولد وعن الرضاع وعن النفقة هـ
 المهر وضمة واذا جاع على الزوج النفقة بنفقة القاضى لم يخلعها سقطت النفقة
 عن الزوج بالاجماع الا نفقة العدة الا اذا شرط ولو قالت خوليتن خريدم
 ليس حتى كره من ابرئت لا يقع البرائة عن نفقة العدة لان نفقة العدة ليست
 عليه في الحال واذا اخلعت نفسها بتطبيقه بآية على كل حق يوجب للنساء
 على لان واج قبل المهر ويعبر ولم يقبل على صداقها ونفقة عذتها يكفي وثبتت
 البرائة عن المهر ونفقة العدة لان المهر يوجب للنساء على لان واج قبل المهر
 ونفقة العدة يوجب بعد المهر هو عليهم ولو حاج امراته قبل الدخول بها و
 كان لم يسم لها مهرها سقطت النفقة بدون الذكر ابرأى عن كل حق اطلقك
 فقلت ابرأك من كل حق يوجب للنساء على لان واج فذلك اطلقك
 واحدة وهي مدخول بها يقع بآية لان هذا الطلاق يعوض وهو البرائة واذا
 خالها بما لها من المهر عليه طنا عنه ان لها عليه نفقة المهر ثم ظهر انه لم يكن
 لها شيء كان عليها رد المهر كما باع شيئا بدون له عليه ثم مضى فان لا دين
 عليه وكن نكرا لـ خالعتك على متاعك الذي في يدك وقدمت وهذا
 اذا لم يعلم الزوج بذلك اما اذا علم ان لامهر لها عليه والباقي من المهر لـ خال
 يقع المهر والبرائة على الزوج شيئا وكذلك اذا قال لـ بعك طلعتك والزوج
 يعلم انه ليس عليه مهر فاشترت يقع الطلاق رجعا كما انكاح كره ليس بعد
 دينار كما بين وصدد بخشيد ويشر ان دخول خلع كره ليس بعد دينار كره
 عقده نام برده اندولم تقبض المرأة المهر لو علم الزوج بالمهبة لا يرجع عليها بآية
 دينار وان لم يعلم يرجع واذا تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بآية ثم
 تزوجها بآية على مهر اخر ثم اخلعت من زوجها على مهر بر من الثاني دون
 الاول وكذلك لو قال بالفارسية خوليتن خريدم ان نكحها بين وجهه
 حقها كره من ابرئت لا يبرأ عن المهر الاول وخوليتن ان كره بين خريدم بركة
 حقها بآية بين خريدم وكذا قولها بعثت خريدم بركة لـ فخالعتك خريدم طلقها

بآية حتى تأكل عليه المهر ثم خالعتك على مهرها لا يسقط المهر لانه لم يسلم لها بعد
 الخلع شيء وكذلك لو ابرئت ثم خالعتك ولو طوى النكاح نكاحا فاسكا حتى وجب
 عليه المهر ثم اخلعت منه بذلك لا يسقط لان الخلع صار نفقا لانه انما يصح في
 النكاح القائم وكذا اذا طلقها بآية ثم اخلعت من زوجها في العدة اذا اخلعت
 على مكمل او من زوجك وبغيره ونوعه وجنسه فليسحق الزوج ذلك كما في البيع
 والنكاح ولو اخلعت على دابة او ثوب لا يجوز لانه مجهول جهالة فاحشة
 فعد المهر فيمنع وجوبه عليها رد ما اخذت من المهر وان سمي في الخلع مال
 مجهول بان اخلعت على ما في بيتها او على ما في بطون عنها من الولدان كان
 هناك ما سمعت فللزوج ذلك وان لم يكن ردت ما قبضت من المهر وان لم
 تقبض برى الزوج ولا يجب قيمة هذه الاشياء عالجها في نفسها واذا خالها
 على خمر او خنزير او شيء لا قيمة له فاخلع جازين ولا يجب شيء وان خالها على عبد
 لم يكن في يدها فليها قيمته وان كان ميتا وقت الخلع فليها رد ما اعطاها من
 المهر وهذا اذا لم يعلم بالموت فاذا علم فاخلع جازين ولا شيء له ولا لـ لها
 على عبد او ثوب فان كان بعينه بخان الخلع وان كان بغيره عالجها في العبد يجوز
 ويجبه عند وسط وفي الثوب لا يجوز يعني لا يبرأ عن المهر اما الطلاق
 البائنة فيقع لانه يتعلق بالقبول الا براهها او اخلعت على ما في بطن جانيها
 فان كان في بطنها ولد يكون للزوج وان لم يكن فالطلاق واقع ولا شيء عليها
 لان الطلاق يعلق بالقول وقد قبلت **فصل** اذا خالع امراته على مال
 ثم انفصلت ردت في يدي الخلع لا يصح الزيادة لان الزيادة في جعل الطلاق بعد
 وقوعه لا يجوز **فصل** واذا وقع الخلع بآية على الزوج قيل يجوز وطريقه ان
 يجعل ذلك القدر مستثنى عن المهر لان المهر يوجب بركة الزوج عن
 المهر فيجعل كان الزوج خالعتك مهرها سوى بدل الخلع للشرط عليه
 يجعل كمالها خالعتك جميع حقوقها سوى مائة درهم مثلا من مهرها و
 ان لم يكن على الزوج مهر يجعل ذلك القدر مستثنى عن نفقة عذتها وان كان
 ذلك ينزله على نفقة عذتها يجعل ذلك القدر زيادة في مهرها نصيبا للخلع
فصل قوله جاء الى الرجل فزعموا ان امراته وكلتهم بالاختلاع فخالعتهم معهم
 على الف ثم انفصلت التوكيل فان القول ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق و
 يلزمهم البذل وان كان القوم لم يضمنوا بآية الخلع كان الخلع موقفا على
 اقامة المرأة وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى انفاد كلامهم كان
 الطلاق واقعا باقرارهم ولا يجب للمال هذا اذا خالعت وان باع الزوج منهم
 تطبيقه بالقي درهم هذا الخلع سواء هو الصحيح لـ لغيره طلقها لـ
 على شرط ان لا يخرج من المنزل فطلقها لـ مورثه اخلعتك فـ لـ
 الزوج انفاد اخرجت من المنزل وقالت لم اخرج فاقول قوله ولا

خالع على عبد او ثوب

الزنا في ذيل الخلع

يقع الطلاق وهذا اذا كان الزوج المأمور قل لها انت طالق وان لم تحترج
 من المنزل شيئا فقل لها المأمور ذلك فاما اذا قل للمأمور انت طالق
 على ان لا تحترج من المنزل شيئا فقل لها المأمور ذلك فقبلت ثم في
 الزوج انها قد اخرجت من المنزل شيئا لا يقبل قوله واذا قبلت يقع الطلاق في
 الحال اخرجت من المنزل شيئا او لا كالمرة الاولى لها انت طالق على ان تعطيه
 الف درهم فقلت يقع الطلاق للحال وان لم يعطها انت طالق على دخول
 ذلك الدار فقبلت تطلق للحال وان لم تدخل انت طالق بعد عد على الف وعك
 على الف واليوم عد على الف فقلت قبلت فانها تطلق للحال واحدة بالف ويقع
 الثاني والثالث في وقتها بعين جمل في الاجنبية انت طالق على ما تسمع
 ان تزوجتكم يوما فقلت المرأة قبلت لا يقع الطلاق ولا يلزمها المال الوكيل بالخلع
 لا يجتنب بالبدل ويكون البدل على الزوج المرة وسوء المرة اذا قل
 للزوج طلقها او امسكها فقل الزوج لا امسكها وطلقها فقل لا رسول
 ابرأك عن جميع ما لها عليك فطلقها فطلقها الزوج ثم قلست المرة ما كت وكلم
 بالبراءة وانما الزوج انها قد امرت بالبراءة يقع الطلاق ويكون حق المرأة على
 زوجها وان لم يبرأ الزوج حقا عليه وكان الرسول في الزوج طلقها فقد
 ابرأك عن مهرها يقع الطلاق ويكون حقا على الزوج وكيل المرأة بالخلع اذا
 قبل الخلع يتم الخلع ولا يطالب الوكيل بالبدل ان كان الوكيل لرسول البدل ان
 باز قل للزوج اخلع امرأتك بالف درهم وعلى هذه الالف واشار الى
 الالف للمرأة كان البدل على المرأة وان اضاف الوكيل البدل الى نفسها
 ملكا وضمانا فان قل اخلع امرأتك على الف هذه وعلى هذه الالف واشار
 الف الى نفسه وعلى الف على ان وضمانا كان البدل على الوكيل لا يطالب المرأة
 والوكيل ان يرجع على المرأة قبل الاداء او بعده وان لم تكن المرأة امراته
 بالضمان رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت السكسرت وضمن الاب بدله
 الخلع تم الخلع وان خالع الاب على صداقها وضمن ثم الخلع ايضا ثم ان اجازت
 المرأة لصهرها ان يتزوجها ويسقط المهر وان لم يجز كان صداقها على الزوج ويرجع
 على الاب بذلك عكس الضمان وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب لم
 الخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب وان لم
 يضمن لا يجب للمال على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت كبيرة ويقع الطلاق
 ان قبلت الصغيرة كما لو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب عند الخلع الصحيح
 ان يقع الطلاق وان كانت الخلع بين الزوج وامر الصغيرة ان اضافت الام
 البدل الى نفسها او ضمنته يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبية وان لم يصيب
 ولم يضمن لا يقع الطلاق فهو الصحيح وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن البدل
 ان كانت الصغيرة تعقل العقد ويصير بنق فقل الخلع على قولها ولو اختلفت

الوكيل بالخلع لا يطالب بالبدل

الخلع الصغير

الصغيرة

الصغيرة التي يفعل ويعبر من زوجها على صداقها يقع الطلاق البائن ولا يسقط ولو
 وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع يصح التوكيل ويتم الخلع بقول الوكيل كما يتم بقول
 الصغير ويجوز ان يهرن والكل لا يبدل الخلع وكذا التأجيل فان اجل المهر موت
 فلان يجب لبدل الحال ويطل الاجل وان اجل المهر المصداق والدياس من التأجيل
 اذا خالع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على اتمام الاب
 خلع السكران باسره وكذا السكران بغيره فانما الرقة والاقراء بالحرد والاشهاد
 على شهادة نفسه **ق** مردى بل يكي وكيلا كرجون يكره ما به بكنه بان من
 خلع كس يكره كدشت زين خلع نكر ديس ان وكيلا اخيا بنون كرجون
 ماه بكنه وكيلا معزول نشوة كس صغير طلق امرأتك فخالعها على مال
 او طلقها على مال فالصحيح انها ان كانت مدخولا بها جان فلي هذا الوكيل بالخلع
 اذا اطلق مطلقا يجوز له ان يخالف الوكيل بالخلع اذا خالعها بعين عوض
 الاصح انه يجوز لان الخلع بعوض بعين عوض متعارف فيصير وكيلها بها جميعا
 وذكر المرعسي ان لا يصح الخلع سواء كانت مدخولا بها او لم تكن فقلت زوجها
 خواشيت خريدم بعدت وكا بين فقلت للزوج قل من وختم فقل **ق**
 ذلك الرجل ثم الخلع بين الزوجين يكي ويكيل وكيل خلع كرجون وكيل خلع كرجون
 بان من موكل بعد ان كان معلوم مشد كرجون فقلت خلع ان زن برين من حرام
 بوده است واين خلع در عدت ان خرمست افقاده است اين خلع درست
 نباشد والوكيل بالطلاق على مال اذا اطلق واخذ المال ثم بقيت انها كانت مبانة
 بسبب الردة والعدت باقية ان الطلاق واقع من غير عوض لانه لو وقع بعوض
 يقع باينا والباين لا يلحق البائن فقلو ذكر المال يقع الطلاق عليها محابا والدافع
 ان يرجع بما دفع اليه هذه المسئلة دليل على ان الفتوى في المتقدم ان لا يصح
 الخلع لان الخلع ليس بصحيح الطلاق حتى يلقوا ذكر المال ويقع الطلاق بخلاف
 الوكيل بالطلاق على مال ولو ان تدرت عن الاسلام والعياذ بالله ثم خالعها
 زوجها لا يقع الخلع ويقتل بعد ذلك الخلع ولاية المهر على النكاح خلف وقول
 حلال بن وفي حرام كرجون فلان كرجون كرجون وكره ليس ان زن در عدت كفت
 من سن خريدم شوى كفت سه طلاق فر وختم لا تطلق ثلاثا واذا امر
 الرجل امرأتها بالخلع فهو على وجوه الاول ان يقول لها اخلع نفسك بالف
 درهم مثلا فخلعت نفسها ايصح وان لم يقل الزوج بعد ذلك اخرجت او قبلت
 على الجواب المختار لان الواحد يقول طلق الخلع اذا كان البدل مقدارا معلوما
 على الزوج وابية المأخوذة والثاني ان يقول لها اخلع نفسك عال ولم يقل للمال
 فقلت خلعت او قل لها اخلع نفسك بما شئت فقلت خلعت نفسي على
 كذا في ظاهر المتن وابية لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج اخرجت لان جهالة البدل
 منع صحة التوكيل والثالث ان يقول اخلع ولم يزد على هذا فقلت خلعت نفسي

الوكيل بالخلع لا يطالب بالبدل

خلع السكران باسره

سائر الوكيل بالخلع

خلع على امرأتها كانت

الخلع مردى

لا بد من الطلاق

سؤال الطلاق

لا يكون خلعاً ولو لم لا يجوز الخلع امر في ليس له ان يجعلها بغير مال لان
 الخلع غالباً يكون بغير مال وانما يجوز له ان يجعلها بغير مال فلو كانت خلع
 يقع الطلاق بغير مال وبه اخذ كثير من المشايخ والرايع ان يقول لها الخلع
 نفسك بغير مال فقلت خلعتم الخلع بقولها لان الخلع بغير مال طلاق باين
 فكانه قال لها طلق نفسك باينة واذا سالت زوجها ابتداء ان يجعلها في
 على وجوه الاول ان يقول خلعني على الف درهم فخلعها بتم الخلع بغير الزوج
 ولا يحتاج الى قول المرأة اخلعت على الختان والمثالي ان يقول خلعني بمال
 او على مال ولم يبين مقداره فلو خالعها على شيء لا يتم ما لم يقل المرأة قبلت
 في ظاهر الرواية ومعنى قولنا لا يتم ان يد له لا يجب ولا يقع الطلاق على الام
 والثالث ان يقول خلعني بغير مال فقلت الخلع الخلع بغير مال فقلت الخلع
 والرايع ان يقول اخلعني ولم يزد على هذا اذا تلفظا بلفظ الخلع فان تلفظ
 بلفظ البيع والشراء بآراء الخلع خلعتم بغير ان يكونا او لا يكونا
 نفسك بكذا فقلت خلعتم واشترت ان يتم الخلع بقولها وهو الختان
 ولو لا اشتري نفسك بغير مال ولم يذكر قدره ولم يميز او لا لها خلع
 بغير ان يكون مالاً وبخامه فقلت اشتريت بكذا او خلعتم لا يتم الخلع بقولها
 ما لم يقل الزوج من وختم في ظاهر الرواية ولو لم لا يجوز الخلع بغير الزوج
 اشتري نفسك في فقلت خلعتم واشترت لا يطلق ما لم يقل الزوج من وختم
 ولو لم لا يجوز الخلع ولم يذكر المال اصلاً فقلت اخلعت يقع بايناً اذا نوى
 الزوج ولا يبرأ من المهر بمنزله قوله طلق نفسك ولو لم لا يجوز الخلع
 خلعتم بغير او بالقرينة اشتري نفسك فقلت خلعتم واشترت يسقط
 المهر وبه يقول خلعتم بغير ان يكون مهره ونفقة عدت فقلت خلعتم بغير
 الخلع بقولها على الختان ولو لم لا يجوز الخلع بغير الزوج بغير عدت وكما
 بين فقلت الخلع من وختم مع الخلع لانه تم بقولها خلعتم بغير عدت
 بغير بكذا واذا قال الزوج خلعتم بغير عدت وكما بين فقلت خلعتم
 وقلت الخلع من يك طلاق دامت يقع عليها طلاقاً واحداً بالخلع و
 الثاني بالتطبيق لان الخلع يتم بقولها خلعتم فلا حاجة الى ان يقول الزوج
 من وختم او طلاق دامت فقلت لها خلعتم بغير عدت خلعتم ان ذكر
 جعل معلوماً بان فقلت خلعتم بغير عدت بغير او بالآخر معلوم
 مع الخلع وان لم يذكر بل الخلع او ذكر بغير الخلع لا يصح الخلع وهي امراتيه
 وبه يقول ولو لم لا يجوز الخلع بغير الزوج من فقلت خلعتم ولم يقل الزوج من
 لا يصح انه لم الخلع وهذا اذا امرها بالخلع بلفظ الشراء ولا انها امرت بالخلع
 بلفظ البيع بان فقلت من مولا فقلت وقالت نس من مولا فقلت
 بالقرينة بقول نفسي فهو على امره او جده كما ذكرنا فيما اذا كانت الزوجات خلع

فك

وكل جواب عرفه فهو الجواب هنا ولو لم لا يجوز الخلع بغير الزوج من مهره
 ونفقة عدت فقلت خلعتم ولم يقل الزوج من وختم فغيره وان كان قال
 بغيره مشايخنا يتم الخلع لان تقدير كلامه خلعتم بغير مهره من وختم
 ولو لم لا يجوز الخلع بغير مهره ولم يقل مهره ونفقة عدت وكما بين فقلت
 خلعتم فقلت خلعتم لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج من وختم ولو لم لا
 بغير حق كزبان لا يبرأ من شوبان يا سدا خلعتم بغير مهره من فقلت
 خلعتم فقلت الخلع لا يكون لان يقع الطلاق بالباينة ولو قالت من خلعتم
 خلعتم ان فقلت الخلع او لا يكون خلعاً الا ان كان الزوج الطلاق
 كان طلاقاً والمهر بماله ولو لم لا يجوز الخلع بغير مهره من وختم ولو لم لا
 كابين من وختم فقلت نيكاً ام لا يكون جواب ولا يقع به الخلع ولو لم لا
 لها خلعتم بغير مهره فقلت خلعتم لا يتم الخلع ما لم يقل الزوج من وختم
 وكذا اذا قالت خلعتم بغير مهره فقلت الخلع لا يتم الخلع ولو لم لا
 فقلت خلعتم بغير مهره فقلت الخلع لا يتم الخلع ولو لم لا خلعتم
 خلعتم ان فقلت الخلع ولو لم لا خلعتم بغير مهره من فقلت خلعتم
 ونفقة عدت من وختم فقلت الخلع لا يتم الخلع ولو لم لا خلعتم
 لا يقع العرفه ولو قالت خلعتم بغير مهره من وختم فقلت
 انت طالق او قد طلقك الصحيح انه جواب يقع طلاقاً باينة ولا يبرأ الزوج
 من المهر على الصحيح ولو لم لا يجوز الخلع بغير مهره ونفقة عدت
 فقلت بحان خلعتم بغير طلاق باين لان هذا جواب على سبيل المباينة
 فصار كالحاقا قالت بان زوجي بغير مهره ولو قالت بعت منك تطبيقاً فقلت
 اشتريت يقع جميعاً ولو لم لا بعت نفسك متى فقلت اشتريت يقع
 بايناً ولو قالت خلعتم بغير مهره من وختم فقلت الخلع لا يتم الخلع
 رجعي دامت يقع طلاقاً رجعية لانه ابتداء لا يصح جواباً بخلاف قوله من يك
 طلاق دامت لان ذلك يصح جواباً ولو لم لا خلعتم بغير مهره من وختم وكما بين
 فقلت من يك طلاق رجعي من وختم هذا طلاق باين ويكون جواباً ولا يقع
 قوله طلاق رجعي لان المرأة سالت جواب كلامها وجواب كلامها من وختم
 ولو قالت خلعتم بغير مهره من وختم فقلت الخلع لا يتم الخلع دامت فان
 ارادها الاستبراء صدق والطلاق رجعي وان اراد به الجواب كان جواباً
 وان لم يبرأ له شيء لا يكون جواباً لان جواب كلامها من وختم ولو لم لا
 خلعتم بغير مهره من وختم فقلت الخلع لا يتم الخلع ولو لم لا خلعتم
 جواباً وقيل يكون جواباً اذا نوى الجواب او الطلاق ولو قالت خلعتم بغير مهره
 فقلت الخلع من وختم لا يصح الخلع ولو لم لا خلعتم بغير مهره من وختم
 الحنفية من احدان وجب لنا اخيار بعض المتقدمين واذا جمل مقتضات

سؤال الطلاق

سؤال الطلاق

سؤال الطلاق

سؤال الطلاق

للخالع بين الزوجين ففالت المرأة بعد ذلك خوليت من خريده بعدت وكما بين وفي
الزوج في وختم صحيح للخالع وان لم يقل منك وعلى هذا البيع والتمساح والتفويض
ان للخالع صحيح فغير احدا فة الى احدهما الكسح الاستعمال من العاقبة وعندهم هذا
يكون خطعا صحيحا فصلا بمنزله قولهم هر جده بدست لاسست بر من جنين
ولو فة لـ خوليت من جنين من بكننا ولو سرحا ففالت خريدهم يقع الثلاث
ولو فالت خوليت من خريدهم بكننا وكذا فة لـ الزوج في ختم يقع واحدة
بالت ان ذكرت النكاح ويطال الا فة الثاني والثاني بالثالث **فصل** خلع امراة
وبينهما ولد صغير على ان يكون الولد عند الاب سنب معلوم من صحيح الخلع و
بطل الشرط امراة اخلفت من زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان يسكن
الولد بنقبتها شهر معلوم فامسكت الولد سنة او سنبين ثم ردت الولد
على الولد فانها حرة على ان يسكن الولد بنقبتها ما بقى المدة فلو انها سرت و
دارت نفسها حتى تمت المدة ثم طردت رجع الزوج عليها فنفقة الولد في
المدة التي يسكن الولد وكذا لو طلق الرجل امراته على ان يسكن المرأة الولد بنقبتها
الى بلوغ الولد وعلى ان ينزل المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انها ابنت ان يسكن
الولدا فانها بهن ذلك فان لم يفعل كان عليها اخرا ساك الولد الى بلوغ امراة
اخلفت على ان يسكنه وان اخلفت من زوجها على نفقة ولد
لمنها وما عاش عليها ان تنزل المهر الذي قبضت ولو اخلفت من زوجها
على ان يرضع ما في بطنها سنبين حق يعظم وعلى نفقة الولد بعد الرضاع عشر
سنبين فان ولدته شيئا فلا شيء للزوج عليها وان ولدته حيا فان ضعه
سنة ثم مات فلا شيء عليها ولو اخلفت على ان تصدقها فولد لها اولاد جني
للخالع جابن والمهر للزوج ولا شيء للولد والاحبني ولو اخلفت على رضاع
ولدها ولم يسم المدة يجوز ذلك على سنبين وكنت رجلا بالخالع ثم رجعت
لا يعمل رجوعها اذ المهر على الوكيل بنك وان اسلمت رسولا الى زوجها ثم
رجعت قبل تبليغ الرسالة صح زوجها وان لم تقبل الرسالة ولو امر من حليل
ان عليها امراة بالت مقال احد ها خلعها بالت ولو فة لـ الاخر قد اخبرت
ذلك لا يجوز ولو فة لـ الاخر خلعها بالت ايضا يجوز امراة وكنت بان
يخالعها من زوجها بالت وكذا الزوج ايضا ان يخلعها منه بالت فخلع الوكيل بالن
لا يتم للخالع ما لم يقبل المرأة بعد خلع الوكيل او قبل الزوج او غيره لا يكون وبلا
لها جني **ق** لـ لها قد خلعك قد خلعك ثلاثا وان اردت لك الطلاق
فهي واحدة باينة ولو فة لـ قد خلعك على كذا من المهر فة لـ فة لـ قبلت
او جني طلفت ثلاثا لانه لم يقع الا قولها وكذا لو خلت خلت منك نفسي بالت
درهم قالته ثلاثا فة لـ جني او اجرت كاست ثلاثا ثلاثا الا **ق**
قالت لـ زوجها خوليت من خريدهم فة لـ الزوج هذان بار في وختم يقع

الخالع كزوال المهر العشرة

على الرضاع

واحدة

واحدة لـ المرأة طلقك على الف طلقك على ثلاثة الا ففالت قبلت فانه يكون على
المالين جميعا ولا كذلك البيع فان فيه يقع البيع على الاخر الايمان ولو قالت من اطلاق
ده ومن اطلاق ده فة لـ دام يقع ثلاثا ولو قالت من اطلاق ثلاثا بغير الدار
فة لـ دام يقع واحدة ولو فة لـ لها اخناري اخناري ففالت اخبرت
يقع ثلاثا ولو قالت طلقني طلقني فة لـ طلقني ثلاثا ولو قالت من اطلاق
كن من اطلاق كن من اطلاق كن فة لـ كن من اطلاق كن ثلاثا وهو
الاصح ولو فة لـ خوليت من خريدهم بعدت وكما بين فة لـ من في ختم بـ
طلاق قبلت يقع الثلاث والـ فلا يقع شيء الا اذا انوى الشراء بثلاث تطلقات
فحينئذ يصح للخالع قالت خوليت من خريدهم فة لـ انوى الزوج بطريق الاستئذان
دارهان من وختم صحيح للخالع سنبين خريدهم وكن الزوج وكذا فة لـ انك فخرت
لا تطلق ولو سالت زوجها الطلاق وكذا ها ولما فة لـ ابا بطلاق او ابنتك
طلاق او امرها بالحبس لا يقع لان هذا ردة الايقاع قالت لـ زوجها من اطلاق
من جواب بره داست وفي رد وميكنت انك حلاق ثم وكذا ها فة لـ
ايك دو طلاق تطلق زن كفت سنبين سنبين كفت بطريق استئذان كمن
في وختم في خري يكون خلعاً وق لـ الزوج لها في شتم في خري لا يكون
خلعاً لان في شتم وعدى قالت لـ زوجها خوليت من خريدهم بكما بين ونفقة
عدت فة لـ من وختم بـ ابن وصدد على ذلك فقالت امد هذا خلع نام
ولو فة لـ زوجها خوليت من خريدهم مروي فة لـ قبلت يكون خلعاً
ولو لم يقل في شتم لم يكن خلعاً وفيه نظر ولو فة لـ زوجها من اطلاق ده فة لـ
ابن نير داهه دان يقع اذ انوى ولا يقع برون ابنته خوليت من بعدت وكما بين
خريدي فقالت خريدهم كبر او هجني كبر يقع ان ثوبت المرأة مريدي لان طلاق
خوليت مردك مست بوم وكفت داد طلاق لا تطلق شتم زن لا كفت بوم
اي زن كفت من برون امد مردك كفت من طلاق كبر برون خلعاً ان
اراد به الجواب لان قولها برون امد صار متعارفا في الخلع وكذا قوله رها
كردم متعارف في الخلع ولا شرط الله وقوله رها كبر مريدي طلاق بـ ابن
قالت المرأة خوليت من خريدهم من في بيت فة لـ الزوج في وختم و
هو في بيت اخر وكما بين سنبين سنبين كلام صاحب صحيح الخلع ولو فة لـ لامرأة سر
توفر وختم بعدت وكما بين تو خريدي فقالت خريدهم ولم يسمع الزوج كلامها
لا يصح الخلع ولو فة لـ لامرأة سر خريدي بعدت وكما بين فقالت كاغن
بار خريدهم لا تطلق لان هذا الجواب اخر فلا يد من القبول حتى لو فة لـ
الزوج بعد ذلك في وختم تطلق ولو فة لـ لامرأة خوليت من خريدهم بعدت
وكما بين فقالت خريدهم بكما بين لا يتم للخالع ما لم يقبل الزوج في وختم ولو قال
خريدهم بعدت وكما بين يتم للخالع وان يقبل الزوج في وختم ويجعل جواباً مل

الكرار في الجور

وكذا وكذا

برون آدم مسافر في الخلع

المجمل

لامرأة تزوجت من رجل شوكر بكنا فقالت خريدم وقيل للزوج من وختي فقالت
 لا تم في ذلك المجلس فزخم لا يقع الخلع ولو قال الزوج خواتم
 خريدمت وكابن فمات بكابن خريدم بعدت في وختي الزوج بعد
 ذلك شيئا لا يقع بهذا شيء قالت خواتم خريدم فمات الزوج فزخم
 في زمان من فخلع بعد الحرام يكون على المهر ولو كانت طالق في
 زمان من فمعه انت طالق على ان نوى من مهر كفا فان قلت ذلك يقع الطلاق
 ويسقط الصداق عن ذمة الزوج وان لم يصح لا يقع شيء ولا لامرأة
 وهي صغيرة انت طالق على ان يري من مهر كفا فقلت يقع طلاق رجعي ولا
 يسقط الصداق عن ذمة الزوج وان لم يقبل لا يقع شيء ولا لامرأة
 وهي صغيرة انت طالق على ان يري من مهر كفا فقلت يقع طلاق رجعي ولا
 يسقط المهر ولو قال ان فعلت كذا فانت طالق على ان يري من مهر كفا
 فانه ينشط فمات بعد ما فعلت ذلك الفعل كذا لها ان كان كذا في
 طلاق ما ساري من ان كابن باجنين كعت وطلاق في رويان من
 فقلت المرأة براءة الزوج وان كان كذا في طلاق نشود درين صوره ككفته
 باشد ما ساري كزك شوهر ان كابن هنار كند وانما ابن كذا في طلاق
 واقع نشود كذا كذا في طلاق كذا في طلاق من كذا ان
 شوكر ان كان كابن ونفقة عذمت وعثمان نبر ان كذا في طلاق واقع نشود
 ولو قال لها ان دخلت النار فانت طالق على ان لا مهر على اوفى
 للعامة ان دخلت النار فمات طالق على ان لا مهر على اوفى
 لدخول النار في طالق على ان لا مهر لها فدخلت النار فمات طلاق
 يقع ولا فلا ولو قال تزول طلاق في زمان من سبعي ان يري ذمة الزوج
 او لا عن المهر حتى يقع الطلاق ولا جيل امرها بعد وفا كذا بيان
 فاذا وجد الشرط فعملها ان يري الزوج اولا ثم تطلق نفسها حتى يقع
فصل قال لامرأة كل امرأة تزوجها بعد طلاقها منك بدينهم ثم
 تزوج امرأة فالتقوا اليها بعد الزوج وان كانت بعد الزوج قبلت
 اوفى استشرت طلاقها اوفى است طلقها يقع وان قبلت قبل الزوج فهذا ليس
 بشيء لان هذا الكلام من الزوج خلع بعد الزوج فيشرط القبول بعد
 ولو قال لامرأة بعيت منك ثلاث تطليقات بمهر كفا ونفقة عذمتك
 فقالت المرأة عجيبه لمعت ولم تقبل استشرت لا يقع وعليه الاختيار لان
 كلامها ليس بجواب بكلام الزوج فصا را ابتداء ولو قال بعيت منك
 مهري ونفقة عذمتك واستشرت حرمي وقامت وذهب الظاهر انه لا
 تطلق لكن الا حوط بخلاف النكاح ان لم يكن قبل ذلك طلاقا ولو قال
 لها استشرت وهو الختان ولو قال بعيت منك طلاقك تطليقة فقالت

بكا بن خريدم بعدت في

قبلت الصغرى

فقلت
رسو النبوة

طالع
دار بعد والاربع

المهر طالع

استشرت

استشرت يقع رجعا اولا ولو قال بعيت نفسك منك فقالت بمهرها استشرت
 يقع باينا اولا لها بعيت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقلت مرات
 في كل مرة استشرت والزوج يقول ادبت التكرار لا يصيد في مصان يقع
 الثلاث ولا يجب عليها الاثنته الاف درهم ولو قال لها بعيت منك مهر كفا
 درهم واخاتت نفسها في المجلس وقع الطلاق وان لم الحال ولو قال لها بعيت
 منك هذا الثوب بمهر كفا ونفقة عذمتك فقالت استشرت ثم طلقها فبيع الثوب باطل
 بجماله نفقة العدة ويقع الطلاق رجعا لانما في بيع الطلاق ولو باع منها
 تطليقة بجميع مهرها ما في البيت عين ما عليها من الغنيم **ق** لها
 استشرت عن ثلاث تطليقات بمهر كفا ونفقة عذمتك فقالت استشرت
 لا يقع الطلاق ما لم يقبل الزوج بعينه **هو الختان** امرأة قالت لزوجها
 استشرت نفسي منك يا اعطيت اوقالت استشرت نفسي منك يا اعطيت واراد
 الايجاب دون العدة فقالت الزوج اعطيت يقع الطلاق لان هذا يصلح
 جوابا للمجلس اذا قال للمرأة استشرت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء
 على الرجال من المهر ونفقة العدة فقالت نعم استشرت فصل الزوج بعيت انت
 فقالت نعم يقع الخلع ويبرئ الزوج وان لم يقولها استشرت مبرور واراد
 ان خلع نفسها من زوجها فاجتمع القوم وقالوا لا للمرأة استشرت نفسك
 بجميع الحقوق لك عليه فقالت استشرت ثم قالوا للزوج بعيت فقالت بعيت
 وكان في ضمنه ان يباع متاعا من متاع البيت فالطلاق واقع في الحكم لا في جواب
 فيصرف الى الاقرب فقد خلعتك على الف ونزاعيا على ذلك فدخلت صح الخلع و
 لو قال لزوجها خلعت بكنا وهو يبيع كرايا فيجعل شيء ويجاها فمات
 خلعت لان لم يطل فهو جواب لان اذا لم يطل لم يقطع المجلس فكان جوابا
 تخالفا ولم يترك من المال شيئا فخلع لا يكون الا بما له وهذا غير سديد فانه
 يقع كذا في الخلاصة وغيرها ولو قال لها خلعتي ولم يقبل الف وكذا
 بال فقالت خلعت بطلاق **ق** قال لها كل شيء سالتني الله تعالى من اجلك
 بسبب المهر وغيره وترا فزخم يرا ان طلاق كذا بسبب فقالت المرأة استشرت
 لا يقع الطلاق امرأة سالت زوجها الطلاق فقالت لها زوجها من اوفى
 ابن رويان طلاق كذا ترا سوى من است فقالت فزخم فقالت
 الزوج خريدم طلق ثلاثا **س** واذا **س** استعت منى اوفى استشرت
 منى ثلث تطليقات بمهر كفا ونفقة عذمتك فقالت استشرت الصحيح انه لا
 يقع الطلاق ما لم يقبل الزوج بعد كلامها بعيت ولو قال لها استشرت ثلث
 تطليقات بمهر كفا ونفقة عذمتك فقالت استشرت بيم الخلع **ق** لها
 خواتم ان ابن شوكر كفا بن كذا ترا است بر وي بمهر من مده عذمت
 كذا واجب نشود بر ابروي ستمس طلاق اجنبي فقالت اخنت ثم قيل للزوج

طالع
مران دخلت الدار

طالع
عند المجلس

طالع
عند المجلس

امجدى فقـ كـ امجدى ثم الخلع بينهما لا فها صرحا بما هو فان سبه رجل طلق
 امراته رجعيًا ثم اراد الخلع فقالوا للمرأة خوليتن هذا ان بين مردك ما من وهن
 عدت منك طلاق امجدى فقـ كـ امجدى ثم الخلع فقالوا للمرأة خوليتن هذا ان بين مردك ما من وهن
 فقـ كـ داد مرقع واحدة بابنة وهو الصحيح باع من امراته نطقه بمهرها
 ونفقة عتتها فاشترى بنت ثم قال الزوج من ساعته مهر سبه مهر سبه قالوا
 بخافان يقع الثلاث رجل خلع امراته فقبل له كرهت فقـ كـ ما نشاء
 ان لم ينو الزوج شيئا طلفت واحدة قال الحنفية بك طلاق دختر من بين
 فزوجتي بمان كابين كرهت فقـ كـ الزوج فزوجته ولم يقبل الاب
 قبل لا يقع شيء فانت بن وجهها كابين بن اجنبهم مرا حكا يار ادا ان
 طلقها بسقط المهر والخلع **ق** اذا ادعى الزوج انه خالعه وهي منكروه فالفق
 قولها والطلاق واقع باقرار الزوج ذلك دعوى كابين ونفقة عدت كبد
 من اطلاق دادة وادعى الزوج الخلع وليس لها بينة فالفق قولها في حق المهر
 والفق قول الزوج في حق النفقة سوى دعوى خلع كرهت مال والكره
 هي يقع الطلاق باقراره والدعوى في المال على حاله وان كانت المدعية من
 الخلع هي المرأة لا سكر لا يقع الطلاق كيفما كان اذا قال الزوج باذن
 خلع كرهت امر المرأة منكورة يقع الطلاق باقراره وهذا اذا لم يستوي بينهما
 خلع اصلا فلو سبق خلع فاسد فقـ كـ هو ذلك بناء على الخلع صحيح في
 روايتان قيل لا يقع وقيل يقع زن لغضبي كفت شوى كفت ابن كفت حرم
 ميان ما فانت شدا بين لفظ ثم تبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر ولا جرم
 المرأة جرم بين المرأة والرجل خلع غير صحيح فساله رجل باذن خلع في كرهت
 قـ كـ نعم ففدا اقراره منه بالحرمه واقراره حجة عليه خلع امراته ثم تزوجها
 بعد ذلك ثم قـ كـ استوب من حرام مان خلع محرمة عليه لانه اجزاها لان
 عليه حرام بن كخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسمى في هذا النكاح بال
 ما بلغ اذا خلع امراته فسل عن ذلك فقـ كـ هي المرأة العاصية يقع
 الخلع الثالث فليس لهذا الرجل ان يتزوج لها بوجود الاقرار منه بالخلع
 ثلث مرات واذا اخلعت الصغيرة زوجها البايع على مال فان الطلاق
 واقع ولا يجب المال ولا يسقط الصداق ان كان الخلع على الصداق والخالع
 امراته الامه على مال يقع الطلاق ولا يلزمها المال للحال ولو لو احده بعد
 العتق وقيل لا يخلع بعد العتق ولو قبلت الخلع باذن المولى بواحد بالبدل
 في الحال ولو اخلعت بعد اذن المولى على مهرها يقع الطلاق ولا يسقط المهر
 لانه حق المولى فلا يسقط الا برضاه ولو طلق امراته الصبيبة بال يكون
 رجعيًا وفي الامه يكون باين لان الطلاق على مال في حق الامه صحيح و
 لكنه موجب وفي حق الصبيبة يصير بغير مال وهكذا الجواب المدبره وام

خلع وتبين كرهت

مطلب
 المهر والخلع

ما خلع كرهت

وقع خلع صحيح

المهر والخلع

اصل الصغير

خلع الامه

مهره ما خلع
 الصغير والام والكره
 وام الولد بال

الولد

الولد الا ان الامه سمع في الدين اذا كان باذن المولى وهما لا يباعان قال
 لامراته وهي صغيرة متى عيب عبدك امرك يدك تطليقتين نفسك موصوب بعد
 ما هرب من دمن على المهر فغاب عنها فطلعت نفسها بعد ما ابرأت دفعة الزوج عن
 المهر يقع الطلاق رجعيًا ولا يسقط المهر لان طلاق الصغير على مال رجعي لانه
 لا يجب عليها المال الصبيبة اذا اخلعت من زوجها الكبير مال فان كان اللفظ
 الخلع فهو باين وان كان بلفظ الطلاق فهو رجعي وان خلع الاب ابنت الصغيرة
 على صداقتها ولم يدخل بها وضمن الصداق فالخلع جائز ولها نصف الصداق
 للزوج فان قلت كذا يقع الخلع على صداقتها وصداقتها مملوك لها ولا ولاية
 للاب في ابطال مالها وكيف يقع صفان الاب الصداق لزوجها وان عليه
 قلت هذه المسئلة من التكاليف وجوبه انه لا خلع ابنة على صداقتها وصداقتها
 ملكها كان هذا الخلع مضافا الى مالها ولاضاف للخلع الى مال غيرها فان
 اشترى بما لغيره يصح الشراء فلان يصح الخلع والخلع اقرب الى الجواز كان
 امل وحقوق العقد في باب الخلع الى من يقع العقد ولكن اذا ضمن يرجع
 اليه الحق في تحكيم الضمان فاذا خلع من مهرها وصح بدل الخلع وقع الطلاق
 لان الطلاق يتعلق بقوله فيقع اذا قبل ويجب لها نصف المهر ونسبة نصف
 لانه طلاق قبل الدخول وعلى الزوج ان يؤدى نصف المهر الى الصغير
 باذن الاب فيجب على الاب نصف المهر للزوج لانه صفان تسليم جميع المهر
 اليه ولم يقدر على تسليم كله فانه سقط عنه النصف فيضمن النصف كما اذا
 خلع على مال غيرها ولم يقدر على تسليمه ويكون الطلاق باينا لانه طلاق
 بعوض وحيلة اخرى ان يحمل الزوج الصداق على الاب حتى يقض ذمة
 الزوج منه ويجب ذلك للصغيرة على الاب لان الاب بكل حاله مال الصغيرة
 على غير من عليه اذا كانت المحتال املا من الحيل ومثله والغالب ان الاب
 املا من الزوج وحيلة اخرى وهو ان لا يقبل الاب يقض صداقتها ونفقة
 عتتها ثم تطلقها زوجها طلاقا باينا وهذا محصور بالاب دون سائر الاولياء
 لان الاب يصح اقراره بقض صداقتها ويبرأ الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار
 غيره ولا اراد ان يكتب في هذا كتابا يكتب اقرار الزوج بالطلاق البابين
 وكتب اقرار الاب يقض صداقتها ونفقة عتتها وذكر صدر الاسلام
 اذا خلع ابنة الكبير على صداقتها وضمن فان كوى باذن المرأة ولم
 يكن باذنها لكن بلغ الخبر فاجازت الخلع جائز وسرا الزوج عن المهر
 سوى كان قبل الدخول او بعده وان لم ياذن بذلك ولا اجازت بعد ما
 بلغها فالخلع جائز والطلاق واقع لانه معلق بقوله ويرجع على الزوج بنصف
 المهر ان كان قبل الدخول ويكفر ان كان بعد الزوج يرجع بذلك على الاب
 يحكم الضمان وكذا الجواب ان كان مكان الاب جنيبا وكذا الخلع الاب

طلاق الصغير على مال
 الامه كمن سقط الخلع

خلع الامه الصغير
 والسلمة السكنا

الاب الصغير
 او اراد الخلع

او الاجنبى مع الزوج على نفقتها وهي صغيرة او كبيرة ولم ياذن بذلك ولا اجازت
 بعد الخلع فخلع جازن والطلاق واقع وبجاء النفقة على الزوج ثم هو يرجع على الاب
 او على الاجنبى لو كان الخلع هو بسبب الضمان وههنا مسائل يحتاج الى ذكرها
 منها ان الاب اذا تزوج ابنته الكبيرة من انسان على مهر ثم طلبوا منه ان يهب
 شيئا من صداقتها او يقر بعض شيء منها ما الاقراران فباطل لانه كذب حقيقة
 يعرفها هل المجلس ومن اقر به ففداقن بالكذب واما اذا وهب بعض الصداق
 ينبغي ان يهب بان البنت لان هبة صداقتها بغير اذنها لا يصح الا ان يخرج ذلك فيصح
 فينبغي ان يهب باذنها ويقول الفاديتى بالهبة ثم يهب بعين صداقتها
 لم يضمن وسعى ان يضمن للزوج على المرأة فيقول ان اكررت هي الاذن بالهبة
 ورجعت عليك بما وهبت فانما من ذلك عنها ويكون الضمان صحيحا وهو اضافة
 الضمان الى سبب الجواب وان من نعم الاب والزوج ان المرأة قد اذنت
 بما ذهبا لاب والى اثارها الا ان كاذبة وان ما يأخذ باخذ بغير
 عوض وبصيرد يتا في ذمتها للزوج وهذا ضمان بدلين واجب فيصنع من هذا
 الوجه واما اذا كانت الابنة صغيرة لا يمكن القول بعنة بعض الصداق ولا
 وجه الى الاقرار بالاستيفاء لما قلنا لكن الحيلة في ذلك ان يحيل الزوج بعض
 الصداق على اب الصغير حتى يفرغ ذمته ويجب ذلك للصغير على الاب
 بل لا احتيال بمال الصغير والصغيرة على غير من عليه فاذا دعى الزوج الاستثناء
 والشرط فالقول قول الزوج فان شهدوا الخلع او طلاق بغير استثناء بان
 قالوا شهدنا خارج بغير استثناء لا يقبل قول الزوج وان قالوا لم نسمع
 منه الكلمة للجمع والطلاق كان القول قول الزوج ولا يفرق بينهما الا ان
 يظهر منه ما يمكن دليلة على صحة الخلع من قرض المبدل او سبب اخر فينبذ
 يكون القول قولها وهذه المسئلة من مسائل التي يقبل فيها الشهادة على
 النفي طلق لعلة ثم ادعى الاستثناء او خالع ثم ادعى الاستثناء فالقول
 قوله وان لم يذكر المبدل في الخلع وان ذكره فيه فانه لا يخلو عنك على كذا فقلت
 ثم ادعى الاستثناء ولا يصدق بالشهو اذا قالوا لم نسمع منه غير كلمة الخلع و
 الزوج يدعى الاستثناء الصحيح انه لا يصدق بالزوج الا انه اذا خلعت
 فاستثنى في نفسه ولم يسمع ادنا وحرك لسانه بحرف الاستثناء جازا استثنى
 وان سمع ادناه اولق **فصل** ويجوز الخلع على مكمل او مؤزرك موصوف
 او موجود او ينفق المسمى ويجوز نزع النكاح المسمى هو روى او مروي
 ولا يجوز نزع النكاح المطلق ويرد ما قبضت من المهر وحيلته انه ان سمي باليس
 بال منصور لا يجب شيء وان سمي موجودا معلوما يجب المسمى وان سمي مجهولا
 جهالة مستدركة كذلك وان تحشيت الجهالة او يمكن للخطير بطلب التسمية
 ويرد ما قبضت من المهر وحيلته انه ان سمي باليسين مال منصور لا يجب شيء

سائر كتاب النكاح

بعض مسائل النكاح

ما يجوز في النكاح

وان سمي موجودا معلوما يجب المسمى وان سمي مجهولا جهالة مستدركة كذلك وان
 جهالة او يمكن للخطير بطلب التسمية ويرد ما قبضت من المهر طلق امراته
 على جعله الخلع في العدة وقع الطلاق ولا يجب للجعل ما الطلاق فلان صرح
 فيخلق مع المرأة اذا اخلعت مع زوجها على مال ثم اقامت البينة على زوجها انه
 طلقها باسا او بالما قبل الخلع بغير ولي ترد بدل الخلع ويكره لان ما اخذ منها شيئا
 ان كان هو الناسخ وان كانت هي الناسخ كره له ان يأخذ اكثر مما اعطاها
 ولو طلقها على مال فقلت وقع الطلاق بايها ويلزمها المان بالزهاها وما صلح
 مهرها صلح بركة الخلع واذا بطل البذل في الخلع كان في الطلاق يكون رجعا
 وذلك مثل ان يخالعهما وبصير حرا وحري او سبه او يحرم وخلفها على عبد
 فاذا هو خروجه بالمهر ولو خلع على درهم معينة فاذا هو سوه رجوع بالحداد
 ولا يرد بدل الخلع الا بغير فاحش كافي المهر ولا يبرئ بغير المهر من الثلث
 اذا اخلعت الكاسه لنزها المال بعد العتق لانه يبرئ وسوا كان باذن
 المولى وبغير اذنه **فصل في الظهار** وهو مشتق من لفظ الظاهر وهو
 قول الرجل لامرأته انت على كظهر امي هي كلمة كانوا يقولونها في الجاهلية بها
 الفراق والطلاق فجعل الله تعالى له في الاسلام كفارة وهو نسبة المنكحة
 بالحرمة على سبيل التأنيد بسبب وضاع او صهرية وحكمة حرمة الوطى
 والدواعى الى غاية الكفارة **قوله** لامرأته انت على كظهر امي ولم يوثق
 او نوى به الطلاق او التحريم او الظهار يكون ظهارا **قوله** وصورة الظهار ان
 يسمى امرأته او عصوا بغيره عن جميع البدل او خبروا شايكا في الجلة وشبهها
 بعض محر من محارمه فانه يكون مظاهرا او العنوا الذي صح اضافته
 الطلاق اليه صح اضافة الظهار اليه ولو كانت على كاي امثلي ان
 نوى الظهار يكون ظهارا وان اراد الكفر منه صدق وان لم يكن له بنت لا
 يكون ظهارا **قوله** انت على كظهر امي ان نوى الظهار ولم يكن له بنت
 يكون ظهارا وان نوى الطلاق لم يكن طلاقا وكان ظهارا ولو كانت
 على كظهر امي او كظهر اخي او عمتي او خالتي كان ظهارا وكذلك اذا شبهه
 بعنق من لا يحل له نكاحها بحال سواء من جهة النساء والسبب ولو كانت
 انت على كظهر امك كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها او لا ولو كانت
 انت على كظهر ابنتك ان كانت مدخولا بها يكون مظاهرا والا فلا ولو كانت
 انت على كظهر فلانة وهي ام المولى بها لا يكون مظاهرا ولو كانت
 انت على كظهر فلانة وهي بنت رجل نكاحها بحال لا يكون مظاهرا ولو كانت
 انت على كالمينة والدم ولم ينفق بين الصحيح انه ان لم يوثق شيئا يكون ابلا وان
 نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى الظهار لا يكون ظهارا ولو كانت
 انت على كخند امي او بطنها او فمها يكون ظهارا والاصل انه اذا شبهها

مطلب
اخلف علم الوثوق

علم المهر والكفارة

كظهر امك وابنتك

بما لا يحل النظر من اعضاء الامر يكون ظهرا وان شجها بما يحل النظر اليه
 كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهرا ولو لم يكن ظهرا
 على كنف ذمى او لم يكن كراى لا يكون ظهرا ولو كانت على كربة
 امى يكون مظاهرا قياسا وان شجها بامرأة الاحبا والابن يكون مظاهرا
 ولو شجها ببنت الاحبا والابن يكون مظاهرا وهو الصحيح ولو قبل اجنبية
 بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثم شجها امرأته
 بامرئها المرأة وان شجها يكون مظاهرا ولو شجها بظن امرأته بحل في الجملة هو
 كالجوسنة والمرأة ومنكحة العسر لا يكون مظاهرا وكذا التشبيه بالرجل الى
 رجل كان ولو كانت لامرأة انت على ظهر امى انشأ فلان على كظهر امى
 انشاء الله لا يكون ظهرا ولو كانت على كظهر امى انشأ فهو على المسه
 في المجلس ولو ظاهر من امته وامرأته يكون باطلا لا يحرم عليه وطئها و
 المرأة اذا ظهرت من وجهها كان باطلا لا يلزم منها الكفارة واذا كسر
 الظهار على امرأة يلزمه لكل ظهار كفارة وكذا لو ظهر من اربع نسوة
 يلزمه بكل امرأة كفارة وظاهر الاخرى الكتاب والاستشارة والحفصة لازم
 ولو ظاهر مومنا بانة انت على ظهر امى اليوم او شهر او سنة
 يصير مظاهرا في الحال واذا مضى ذلك الوقت بطل ولو كانت لاحده
 اذا تزوجت فانت على كظهر امى فرجها يكون مظاهرا ولو كانت اذا
 تزوجت فانت على كظهر امى فرجها لم يفسد الطلاق والظهار جميعا ولو قل
 اذا تزوجت فانت على كظهر امى وانت طالق فتن وجهها لم يفسد جميعا ولو
 قل فانت طالق وانت على كظهر امى فتن وجهها يقع الطلاق ولا يلزمها
 الظهار اذا ظهر من امرأته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك وحض
 كان مظاهرا لا يحل له وطئها حل السكرك لان وقوع الفرج لا يفسد الظهار
 وكذا لو ارتدت ثم اسلمت فزوجها وان ارتدا معا ثم اسلما فها على الظهار
 ولو ظاهر من امرأته وهي امه ثم اشتراها لا يحل له وطئها قبل الفرج
 وكذا لو اعتقها ثم تزوجها ولو كانت لامرأة واذا دخلت الدار فانت
 على كظهر امى ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار في العدة لا يلزمها الظهار
 وتثم الظهار من جانب النساء لامن جانب الرجال فلو قالت انت على كظهر
 امى لا يصير ظهرا وشرايط صحة الظهار العقل والبلوغ والاسلام سواء
 كانت المرأة حرة او امه او مدبرة او ام ولد او كفاية وكفارة كفارة للفرقة المملوكة
 ان لو ظاهر منها فلو ظاهر من امته لا يصح كما بينا والعبد والمكاتب والمدبر اذا
 ظاهر من امرأته صح ظهاره وكفارة وكفارة الحر لا تكفر بالمال فانه لا يلزمه
 ولو اعتق او اطعم باذن المولى واعتق عنه غيره لا يصح وعليه التفكير بالصوم
 وليس للمولى ان يمنع عنها ولو ظاهر من امرأته ثم ماتت المرأة سقطت الكفارة

من

الظهار من
 الامه وام الولد

مطلب
 ظهار المرأة

الظهار للكره

روى الحارث والظاهر

ومن

ومن ظاهر من امرأته لا يحل له مراها ولا شئ منها حتى يكفر بالقلبة والملاسة عن شهوة والنظر
 الى الفرج ولو جامعها بعد ما ظهر منها بكفارة واحدة ويجب عليه التوبة والاستغفار
 ولا يجوز دو حتى يكفر والعود الموجب لكفارة هو عزمه على وطئها وكفارة الظهار عتق
 رقبة ان كان قادرا وحار فيها المسلم والكافر والذكر والأنثى والصغير والكبير والام
 والاعم ومقطوع احدى يديه واحدى رجليه من خلاف ولو اعتق ملته بطن جارية ينظر
 ان جاز به لاقل من ستة اشهر يعتق والا فلا ولو اعتق مكاتبه ان لم يرد شيئا من كتابته
 يجوز له ان يتركه لا يجوز ولو عجز عن بدله الكتابته ثم اعتقه يجوز سواء كان ادى
 شيئا من بدله الكتابته او لم يرد وجاز شريه كاسا او اسه كفاية وجاز اعتق
 نصف عبده بامره ولا يحرم عتاق فاسد حلس العبد كقطع اليدين او الرجلين
 او الاغصى او ما ليس السق او المفلج او الزمن او مقطوع اليد والرجل من جانب واحد
 او مقطوع الابهام من اليدين او ثلاثة اصابع من كل يد سوى الابهام من او
 الجفون الذي لا يعقل ولا يعوق الذئى وامر الولد والمريض اذا اعتق عبدا عن
 كفارة وهو لا يخرج من ثلاث ماله مات من ذلك المرض لا يجوز عن الكفارة وان
 اجاز به الورم ولو بر من مرضه جاز واعتق نصف عبده مشترك وهو مومس
 فضمن قيمة باقية او اعتق نصف عبده عن كفارة ثم جامع الق ظاهر منها اعتق
 بامه لم يحرم هذا اذا كان قادرا على الاعتاق واذا لم يكن قادرا فصوم شهرين
 متتابعين ليس فيها شهر رمضان ولا خمسة صومها ولو افطر يوما بعد ذلك
 من مرضه او سفرا وغيره او وطئها في الشهرين بلدا علمه بامه هو استئناف الصوم
 وكذلك لو جامع الفطر او دم العرو او ام السرقة استقبل الصيام وان صام هذه
 الايام ولم يفطر لم يقبل تقبل ايضا لو حاضت المرأة فيها او في كفارة الفحل لا يلزمها
 الاستقبال لكن يصل ايام القضاء بعد الحيض ولو عتقت استقبلت ولو اضرت
 يوما بعد الحيض استقبلت ولو جامع الق ظاهر منها بها وعامدا فانه يستقبل
 لو جامعها بانها ناسيا وبالليل عامدا يستقبل وان عجز الظاهر عن الصوم اطعم
 هو او امه ستين مسكينا كل مسكين نصف صاع من براء وصاع من تمر او شعير
 او حمة ذلك ما يملك او اباحة والا باحة ان يطعم من ليتوى في الطعام مسعين
 غدا وعشا او يحرقا وعشا او يحرقا او عشا او غداين او يحرقا او عشاين سقاة
 كانت الطعام ماد وما او غير ماد وما يجوز ط و كذا لو غداهم يوما وعشاهم يوما
 آخر جاز لو جردا كلنا مسعين ولو عشاهم في رمضان لكل مسكين يلدن اجزاء
 والسحب غدا وعشا او اطعم كل مسكين مائة تغلبه ان يعطيه مائة اخرى ولا يجوز ان
 يعطيه غيره ولو اطعم مسكينا واحدا ستين يوما اجزاء وان اعطاه في يوم واحد
 عن الكل اجزاء عن يوم واحد فان جامعها في حال الاطعام لم يستأنف ومن اعتق
 رقبتين او حرم ان يبعه اشهر اطعم مائة وعشرين مسكينا عن كفارة في ظهار اجزاء
 عنها وان لم يعين لان للبشر محد فلا حاجة الى التغيين وان اطعم ستين مسكينا

مطلب
 حكم الظهار

الصيام للظهار

كل مسكين صاعاً من برأيه كفاً من برأيه لا يحزنه الا عن واحد **اح** ولو ظاهر من امراته وهو مفلس في ايسر بعد ذلك وهو من سرقة ثمر اعسر بعد ذلك يعترف في ذلك وقت الكفر لا وقت الظهار **رح** ولو اعقوبت كاعن ظهار من اوصام بشعرين عنهما له ان يعين لاي شاء وان اعتق عن مل وظهار لم يحرج عن واحد **فصل**
في اللعان وهو مصدر لا عن بل عن ملاءمة والملاءمة مفاعلة من اللعن ولا يكون الا بين اثنين وفي الشرع هو شخص واحد عرى من الزوجين بسبب مخصوص بصفة مخصوصة وهو شهادتان موكدات بالايان موثقة باللعان والغضب من الله تعالى كما تطلق في الكتاب واللعان مشروع بالكتاب والسنة اما الكتاب قوله تعالى والذين يرمون ان واجهم لاديه والسنة ما روى عنه عليه السلام انه لا عن بين العجلا في وامرته فلما فرغا من اللعان فرق بينهما ثمرة **س**
تعالى يعلم ان احدهما كاذب فكل من تاب **اخ** واللعان لا يحرج الا بين زوجين حرمين مسلمين عاقلين بالغين عر محددين في ودي حلالها اولان اللعان عندنا شهادتان موكدات بالايان فلا يحرج الا من اهل الشهادة او لم يكن احدهما من اهل الشهادة ومع اهلية الشهادة يرعى الاحتياط والعفة في جانب المرأة وحري اللعان بين الفاسقين والاحتمال لانها من اهل الشهادة فيعقل الحكم بحضرتها وسبب اللعان قذف الزوجة قلنا بوجوب الحد في الاجاب والحق السبب وامنع اللعان من قبل المرأة بان كان الزوج محرراً عاقلاً مسلماً بالكتاب غير محدود في العدة والمرأة كافرة او امته او صغيرة او مجنونة او خرساء او رطبة في العهر حراماً او موطوءة بالشبهة لا يحرج اللعان ولا يحرج حد العدة على الرجل لانه سقط بمعنى من جففتها وان امتنع اللعان لعن من الزوج وان كان الزوج اهلاً كزوج الحد عليه كان عليه حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام الحد وهو في مقام الزنا في جانب المرأة ان كانا محددين في قذف كان عليه حد القذف وان لم يكن الرجل اهلاً يوجب الحد عليه كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرايط اللعان فيها ثم طلقها ما ما او تلاثا سقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو طلقها رجلاً لا يسقط اللعان **ق** اذا قال لامرته يا زانية او قال لها نبت او قال هذا الولد من الزنا وليس مني يجب اللعان ولو لم يسمعهما جازاً حراماً او قال وطئت وطئاً فلهما حد واحد ولا لعان فاذا قذفها بالزنا فاللعان يخاصم الى القاضي ولو انفصلا لم يحصم وسكت لا يطل حقيقاً وان طالت المدة لان مفاد الزمان لا يوجب بطلان الحق من العدة والنقصان وما هو من حقوق العباد ثم اذا خاصمت المرأة الى القاضي سمع للقاضي ان يقول لها امرك وانصر في قولها من كذب وانصرفت ثم خاصمت بعد ذلك لها ذلك فاذا اخنصم الى القاضي ونكر الزوج فغلبها ان يعقلم شاهد بين عدلين ولو قامت رجلاً وامرأتين لا يقتل ولو قامت شاهدين ثم ان الزوج اقام

مطلب
من حري اللعان

منه
القادم السطر
مقرر الجبار

رجلاً وامرأتين على تصديقهما سقط اللعان ولا حد ولو لم يكن لها نية فارادت ان تخلف الزوج على الصدق ليس لها ذلك ولو اقر الزوج انه قذفها بالزنا سال منه البينة فان شهدت اربعة بانهم او كالميل في المكحلة والقلم في الحبر ينظر ان كانت محضه بينهم فان كانت غير محضه جحد ولم يكن له بينة يجب اللعان ولو شهد ثلاثة والزوج لا يعهم نظراً كانت الشهاددة قبل القذف يقتل وان كانت بعد القذف لا يقتل واذا اجتمعت شرايط اللعان بينهما فان القاضي يقتضيهما سوياً معاً بلين فيما من الزوج ان يقول او كما اربع مرات استشهد بالله انه لم يمسها فظن فيما رخصها من الزنا ولعل في المرأة الخامسة لعنت الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رخصها من الزنا ثم يا امر المرأة فتقول اربع مرات استشهد بالله انه لم يمسها الكاذبين فيما رماى به من الزنا وتقول في المرأة الخامسة غضب الله علي ان كان من الصادقين فيما رماى به من الزنا هذا اذا قذفها بالزنا واذا بقي الولد بقول المرأة في كل مرة استشهد بالله انه لم يمسها الكاذبين فيما رماى به من نفي الولد فاذا رغا من اللعان فرق القاضي بينهما ولا يبيع الفرق الا بتفريق القاضي فصل القذف الزوجية قائمة حتى يست جميع احكام النكاح من الظهار والابوة والطلاق والنقارث ولو امتنع من اللعان بعد ثبوت اللعان او امتنع احدهما فان القاضي حرمهما على ذلك ولو لم يمسها احدهما او عصب بعد ما لعن الزوج قبل ان يلعن هو سقط اللعان بينهما ولا حد عندنا ولو انفرا غا من اللعان ثم سالا من القاضي ان لا يفرق بينهما فان القاضي ان يفرق بينهما ولو انفرا احدهما فمات فمات من اللعان قبل ان يفرق بينهما او حرم احدهما او كذب احدهما نفسه او قذف احدهما انما تأخذ حد القذف او وطئت المرأة خراً ما بطل اللعان بينهما ولا حد ولا يفرق القاضي بينهما ثم يفرق القاضي بوقع تطليقة باينة ولو انفرا كل واحد منهما ثلاث مرات وفرق القاضي بينهما ببيع الفرق الا ان يا امر المرأة حتى تلحق مرة اخرى ولها امرها مرة اخرى وفرق القاضي بينهما ببيع الفرق الا ان يا امر المرأة حتى تلحق مرة اخرى بغير اللعان ولو قذفها بالزنا ثم ابانها فلا حد ولا لعان ولو قال لها يا زانية لعنتك ثلاثاً فلا حد ولا لعان ولو قال انت طالق ثلاثاً يا زانية محال الحد وان نفى ولها محضرة الولادة او بعد ذلك يوم او يومين لاعنها وان نفى الولد وهي زمان الهة وسرى له الولد وهو مقدر باسبوع الولد المولود في فراش الزوجية لا ينبغي اللعان والعن اش فلا نفق ووسط وضعيف فالنسب في العن اش الفوق كزوجية بنت من غير دعوة ولا ينبغي الا باللعان وفي الوسط وهي فراش المرأة لا يثبت الا بالدعوة **ط** واذا نفى الرجل جسد امراته وقال هو من الزنا لا يجب عليه حد ولا لعان فان جاءت بولد لسنة اشهر فكل ذلك الاحتمال ان الولد حدة بعد النفي وان جاءت بولد من سنة اشهر

اقوال الفرج
بالقذف بالزنا

بطلان اللعان

العدول الى

مهم
اقسام الزنا

فكل امرأة ولدت ولدين في بطن واحد واقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزومه
الولدان وبلا عنهما وان نفي الاول واقر الثاني لزومه وعليه حد الصدق وان نفيها
ثم ماتت احدهما قبل اللعان لا من على الحلي واما ولداه وكذا لو ولدت ولدين
احدهما بب سفاهة ثم ولد من الفخذ ولدا اخر من مه الولدان جميعا واللعان ماض
فان قال بعد ذلك هما ابناي كان صادقا ولا حد عليه وما دام المنفذان
على اللعان ليس له ان يترجها فان الكذب اللاعن نفسه بعد اللعان كان له ان
يترجها وكذا لو صارت المرأة بعد اللعان بصفة لو كانت عليها لا يحزى اللعان
بينهما بان زنت كان له ان يترجها ولو صدقت المرأة زوجها قبل اللعان
يسقط اللعان ولا يجب الحد ولو اقر بالولد صريحا كان نقول الولد مني وانه
كان سمي فسكت سواء كان الاقرار بحفرة الولادة او بعد هاتين بعد ذلك
يتلغن ولا يقطع النسب عنه ومن قال لامرأته يا زانية بنت الزانية ففهم
قادف لها وقادف لأمها فان اجتمعا على مطالبته بدأ بالحد لأمه وسقط
اللعان وان لم يطالبه الام وطالبته المرأة لو عن يمينها وحجب الحد للام ان
طالبته بعد ذلك وكذلك لو كانت الام مسه ففان لها ان تترجها وان كان لها
المطالبة ولو ان رجلا اربع نسوة فعد جميعا بالزنا بلفظ واحد او بالفاظ
مختلفة وهو من اهل اللعان يلقن مع كل واحد على حدة ولو لم يكن واحد
سقط من احد الحد فالحمد لو اقر بكنى عن الكل ولا عن امرأته بالولد ثم قد فيها
هو او غيره يجب عليه الحد ولا لعان بقذف الآخرين **فصل في الابداء**
وهو في اللغة مطلق اليمين نقى الى فلان على امرأته وقول الفقهاء الى
فلان عن امرأته هم استفادوه من قوله تعالى يؤلون من نسائهم تربصا اربعة
اشهر ومنهم من يعلق بالطرف عن قولك لك من بصر الى المؤمن على
نسائهم من نسائهم تربصا اربعة اشهر وفي الشرح منع النفس من ان المتكلم
معالمها باليمين بالله تعالى او طلاق او عتاق او صوم او حج وحقق ذلك
مطلقا او موقفا تا اربعة اشهر في المراس والشهر في الاماء من غير ان يتخلل
وقت يمكنه قناتها فيه من غير حنث فان تخلل لا يكون موليا ومورة ذلك
ان بقى الحرق والله لا اقر بكنى بكنى اشهر الا بيمين او سنة الا بيمين
فانه لا يكون موليا ماله يومه المستثنى وكذا لو قال والله لا اقر بك
حتى يعبر فلان لا يكون موليا لانه ينوهم قديمه في المدة وكذا لو قال
والله لا اقر بك حتى يموت فلان لا يكون موليا لاحتمال ان يموت فلان
في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الرجال وحتى تطلع الشمس من مغربها
يكون موليا ولو قال والله لا اقر بك حتى اعتق عبدي هذا وحتى تظلم
فلانه يكون موليا ولو قال والله لا اقر بك حتى تموت او حتى اموت او
حتى يسلم او حتى اقبل يكون موليا ولا يكون موليا الا حلف على الجماع في الفرج

ما دام اللعان
لا يصح التزوج

ما زلت بنت الزانية

الامان بتدوير الكس

فان كان

فان كان عت يدون الجماع في الفرج لا يكون موليا **فصل في الامانة والله لا يمس**
جلدي جلدي لا يكون موليا ولو قال لا يمس فني فزجك يكون موليا ولو
قال لا يمس فني فزجك فان قال ولم يمس فني يكون موليا لان المراد من
هذا الجماع في العرف وان اوى المضاجعة لا يكون موليا وان ضاجعها ولم يمسها
كان حائشا ولو قال لا يمس فني فزجك فان قال لم يمس فني يكون موليا لان المراد من
اربعة اشهر من تطليقة لانه يرد به الجماع في العرف ولهذا لو جامعها في
السنة فيما دون الفرج لا يحنث في يمينه ولو قال لها ان فزجك ودعوك
الى فزجك فان قال لا يكون موليا ولو قال لا يمس فني فزجك فان قال
دعت امرأتي فان قال لا يمس فني فزجك فان قال لا يمس فني فزجك فان قال
بعد المقالة حتى وضعت حملها بعد اربعة اشهر فاهلها من بواحدة عند انقضائه
اربعة اشهر لانه كان موليا مسعى عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك
لا يكون موليا ولو فزجها لا يحنث ولو قال لها ان فزجك الى سنة فان قال
ثلاثا واراد الحيلة ان لا يقع الثلاث فلحيلة له ان يدعيها اربعة اشهر حتى يس
سقطت له عت ثمانية اشهر تمام السنة فزجها نكاحا مستقبلا فاذا
مر بها لا يطلق ولا يقع الثلاث لانه لا يطلق ثلاثا قبل السنة لعدم القن ان وبعد
تمام السنة لا يسعي اليمين ولو قال ان فزجك بكذا فان قال ثلاثا فلا حيلة
له في هذا لانه اقر بها بطلاق ثلاثا وان يمينها يقع عليها اربعة اشهر تطليقة
فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موليا **فصل في الامانة والله لا امر بك سنة ففنت**
اربعة اشهر وبانت بتطليقة فزجها ففنت اربعة اشهر اخرى من وقت
التزوج يقع عليها تطليقة اخرى لان اليمين باقية فان تزوجها مرة اخرى
ففنت اربعة اشهر اخرى ولا يقع عليها اخرى ولو قال لا امر بك ان تمت
معك فانا بريء من اربعة اشهر كتبت الله تعالى يكون ابداءا والسقوط على الزوج ان
بطاها في كل اربعة اشهر ديانة ولهذا جرت هذه الابداء بذلك لان هذا
مسقوق من حيث الديانة والوطي مرة مطالب من جهة الشرع ومجبر وما
ولاه لا يجبره القاضي لكن قد روي كل شهر مرة حتى لا يأنم الزوج معنى اربعة اشهر
بعد ما وطئها مرة لا يكون لها حق طلب الوطى لان لها ولايت الطلب مرة لكن
ان لم يطأ الرجل اربعة اشهر ام اربعة اشهر لان ذلك يسحق عن الزوج ديانة
في كل اربعة اشهر **فصل في** ففان فزجك ففندي هذا من ففنت اربعة اشهر
وخاضعت الى القاضي ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي
بقية من يمينه ويطل الابداء ويرد المرأة الى الزوجها لانه من ان لم يكن موليا
فصل في ففان ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي ففندي
اشركك في ابداء هذه لامرأة له اخرى لا يكون موليا عن الثانية ولو اشرك
في الظهار صح اشراكه **فصل في** لامرأتين والله لا اقر بكما يكون موليا منهما

الحيلة مستلزمة

الاستحاضة الزوج ان
لها زوجة في كل اربعة اشهر

سقطت له عت

الاشراك في الظهار

الامانة

منه جلا
الى ثم طلق ثم تزوج

حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يفرق بيقع على كل واحد تطليقة ولو قال والله
لا افرق بحد كما منكم كان موليا من واحدة حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يفرق
يقع الطلاق على احدهما الى من امرته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك ورجع
لا يكون موليا الى من امرته ثم طلقها بطلقة باينة ان مضت اربعة اشهر من
وقت الايلاء وهي في العدة طلقت اخرى بالايلاء وان انقضت عدتها ثم
نكحت هذه الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء فعدة الطلاق ومدة الايلاء وكفر
رهان اليها سبق كان للحكم له الى من امرته ثم طلقها ثم تزوجها ان
تزوجها قبل انقضائها المدة كان الايلاء على حاله لو تمت اربعة اشهر من وقت
الايلاء يقع عليها تطليقة اخرى يحكم الايلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد
انقضائها العدة كان موليا لكن يعتبر مدة الايلاء من وقت التزوج الى من
بعد ما طلقها تطليقة باينة لا يكون موليا الى من امرته سه وسهاسه مسيرة
اربعة اشهر واكثر وهو من يرضى لا يقدر على الجماع كالفية باللسان عندنا
يقول فتاليها وان قال باينة ثم برأ في الاربعة اشهر ثم يطل ذلك الى ولا
يكون في الايلاء الجماع وان كان للمولى محبوبا ظاهرا يغيب حق جاز ان يكون فيه
باللسان ويكون بمنزلة الغائب والمريض ولو قال المريض لقلبي لا يلبس انه لا يعتبر
المولى اذا جامع امرته فيفادون الفرج لم يكن ذلك فها وان فرها في حالة
الحيض يكون قيا **ق** لها والله لا عيس فمن جك بصير موليا لانه لا جماع
الا بالمس **ق** لها ان اغتسلت من جنبتي ما دمت امراتي فانت طالق
لثا واعاد هذا القول ولم يعلل هذا القول وكانت المرأة حائضا ولم
يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقالة باربعة اشهر
فضا عكا وقع عليها واحدة باينة بمعنى الاربعة اشهر وانقضت عدتها
بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك جاز ولا تحت بعد ذلك **ق** لها اكر توافد
ربا ي من ابني لاحاجة اليك يعني الجماع فانت طالق اراد به خطر الجماع على نفسه
فهو مولى او جود حدا الايلاء وان لم يرد الخطر واراد ان لاحاجة الى جماعها
فهو على ما نوى ولا يكون موليا وان لم ينو شيئا فذلك **ك** وفي الطهرية
الايلاء في الشريعة عبارة عن اليمين على ترك وطئ المتكوجة مدة معلومة
باز **ق** لا امراته والله لا افرق بك اربعة اشهر والمراد بالامه الحرائر
دون الامماء اسم بالنساء والزوجان عند الطلاق يضر في الحرائر دون
الامماء لان معنى الانضمام والارد واج نافض بالامماء اذا **ق** لها والله
لا افرق بك انما فرضت اربعة اشهر وفخت تطليقة ثم مضت اربعة اخرى
وهي في العدة تنفع اخرى وقيل هذا في الكثرة الثالثة ولو تزوجها بعد
انقضائها العدة يعتبر مدة الايلاء الثاني من وقت التزوج ولو تزوجها في
العدة يعتبر مدة الايلاء من وقت وقوع الطلاق الاول والالفاظ

مطلب
في آخر

مطلب
مسائل النساء والزواج
اذا اراد به شفع ما في ظاهره غير المحرم

راسلن الى الاول

التي

الفاظ الايلاء

التي يقع به الايلاء ضربان صريح وكناية اما الصريح فلفظ لا افرق بك لا اجماعك لا
اطاك لا اباضعك لا اغتسل منك رجبا كذا كذا لا افرق بك وهي كبر ولما اكدت
فهو لقوله لا امسك لا امسك لا ادخل بك لا اعنك لا اجمع راسي ولا سها شئ او لا
ايت معك في فراش ولا ايضا جمعا ولا يقرب فراشها بما لم ينو لا يكون ابله
ولو **ق** انت على مثل امرأة فلان وقد كان فلان الى من امرته فان
نوى الايلاء كان موليا والافلا ولو **ق** انت على كالميتة ونوى اليه
يكون موليا ولو **ق** لها ان فرق بك فانت على حرام ونوى اليه
موليا ولو **ق** لا امرته انت على حرام ثم **ق** لا امرأة اخرى له
فلا شريكك معها كان موليا منها ولو الى من امرته ثلاث مرات لم
يجلس واحد يقع حلقة واحدة وفي مجلسين سعد عبد الله الى من امرته
للمرة ملكة للحرة لا يقع الايلاء ولو باعته او اعتقته فزوجها باينا بعد الايلاء
كما لو حلف بيقع بعد ان وطئها ثم باعته ثم استرده يعود الايلاء ولو
ق لا افرق بك مادام هذا الذي يجري فان كان تمالا يقطع ماؤه فهو مولى
للا فلا **ق** والحاصل فيه انه متى جعل الايلاء غاية نظر ان كان عامدا في وجوده
في الغاية والمدة ويكون موليا وان كان يوحى وجودها في المدة لا مع
بقاء النكاح يكون موليا وان كان يبرجوا وجودها مع بقاء النكاح ينظر
ان كان مما يحلف وسد فان اوجبته على نفسه يكون موليا وكذلك اذا
جعله غاية وان كان مما يحلف به ويقدر لا يكون موليا بالاتفاق سواء
اوجبته على نفسه او جعله غاية وجميع الالفاظ التي ذكرها في الايمان يكون
ايلاء ههنا كقوله الله وعظمة الله وما لا يكون بينا هناك لا يكون ايلاء ثم
اذا مضت الاربعة اشهر بعد ما انقضى الايلاء ولم يقربها في المدة بانت
منه بتطليقة باينة واليمين على حالها حتى لو فرق بها بعد هذا كفن عن يمينه
والعدة تجب من وقت السقوت وان فرق بها في الاربعة اشهر حث
في يمينه وحجب عليه كفارة يمين ولا تبين منه امرأة بمعنى الاربعة اشهر
شهر ومعنى قولنا لا يبرجوا وجودها في المدة ان يقولوا والله لا افرق بك حتى
اصوم محرما وهو من يجب يكون موليا وكذا اذا **ق** والله لا افرق بك
في مكان كذا وبيته وبين المكان مسيرة اربعة اشهر فضا عكا يكون موليا
وان كان اقل من ذلك لا يكون موليا ولو **ق** والله لا افرق بك حتى
تطلع الشمس من مغربها او حتى يخرج الدجال يكون موليا وكذلك اذا **ق**
لا افرق بك حتى تقوم الساعة او حتى يخرج الخنزير سم الحياط يكون موليا و
معنى قولنا يبرجوا وجوده لا مع النكاح ان الرجل يقول والله لا افرق بك حتى
تموت او حتى اموت فانه يكون موليا وكذلك لو كانت امرته قد نكحت
لا افرق بك حتى امسكك يكون موليا وقولنا عامدا في وجوده مع بقاء النكاح عما

مطلب
الاسم كذا الامار وقد
منه انما في الحديث
فلا يفرق

مادام هذا الذي يجري

فربما لا يبرجوا

معنى قولنا رجس وجهه ولا يبرجوا

معنى قولنا او حتى يخرج الخنزير

منه في آه

الاموال

الاموال والطلاق

المعنى في آه

مطلب
ادارة آه

منه سنة الاموال
وهذا مطلب جليل

يخلف به وسدروا وجهه على نفسه نحو ان يقول ان فريتك ففدي حر يكون موليا
ولو لم يكن ان فريتك ففدي حجه او عمره او الصوم او الصلوة لا يكون موليا واصل
اخر ان كل يمين منع الزوج من الجماع الا بحيث يلزمه فهو ابلاء فانه اذا قال والله
لا افرك بك ابنة اشهر فانه يكون موليا ولو كان اقل من ذلك لا يكون موليا ولو
قال لا افرك بك ولم يقل والله لا يكون موليا بالعريان شيء ولو قال لسان فريتك
ففدي حرجا ولو قال فامرا في طالق يكون ابلاء لانه يلزمه بالطلاق ان حق وهو
الطلاق والعناق والعين في الابلاء كالحجر ويضمن في ذلك الى المرأة ان كانت
امة ففديتها شهران وان كانت حرة ففديتها اربعة اشهر في الابلاء يشبه الطلاق
الرجعي بخبر الزوج فيه بين الترك والرجعة كذا في الابلاء وكما ان الرجعي
يوجب البيوت في ثلثي الحال كذا في الابلاء الا ان الابلاء يصح اسعاضه
لحال والرجعي لا يوجبه لخال اغا يوجه في الثاني والاصل انه متى وقع الاذى
بالقول شاع دفعها بالقول ومتى وقع بالفعل شاع دفعها بالفعل ولو قال
بالقول بدل عن العي بالفعول فاذا قدر على العي بالفعل في المدة بطل العي بالقول
يصح في المدة ولا يصح بعد انقضاء المدة ومضى المدة يدفع الابلاء دون
اليمين والقي بالفعل كنكاح في المدة دون مضي المدة غير انه يدفع المدة
واليمين جميعا والمدة المنعقدة لا يبرأ من البيوت بعد البيوت لا ينعقد
استاء ومن علق نهران امرانه يعتق عده ثم باعه سقطت الابلاء ثم اذا دخل
في ملكه قبل الابلاء بوجه من الوجوه قبل الفتيان انعقدت الابلاء ولو دخل
في ملكه بعد الفتيان كان كمنعقد الابلاء ولو قال ان فريتك ففدي هذين
سرا ففدت احدهما او باع احدهما لا يبرأ من الابلاء ولو باعها معا او
على التقاب بطلت الابلاء ولو دخل احدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل
الفتيان لا ينعقدت الابلاء ثم اذا دخل الاخر في ملكه انعقدت الابلاء من وقت دخوله
الاول ولو كانت له امرتان احدهما حرة والاخرى امة فقالت والله لا
افرك بك فانه يكون موليا منهما جميعا فاذا مضى شهران ولم يفرك لهما بانت الامة
واذا مضى شهران اخران بانت الحرة ولو قال والله لا افرك بك
فانه يكون موليا من احدهما قبل مضي الشهرين له ذلك وان مضى شهران
ولم يفرك بانت الامة يسبق مضيها للغيرين واستوفت الابلاء على الحرة
اذا مضى اربعة اشهر ولم يفرك لهما بانت الحرة ولو ماتت الامة قبل مضي الشهرين
تعتت الحرة للابلاء من وقت اليمين ولو قال لا افرك بك واحدة منك يكون
موليا منها جميعا حتى لو مضى شهران بانت الامة ثم اذا مضى شهران
بانت الحرة ولو قربت واحدة منها حنت وبطلت الابلاء وقربت لزوجته
والله لا افرك بك سنة الا يوما لم يكن موليا في الحال وكذلك اذا قال لا افرك
سنة الامة ثم اذا قربها في قوله الا يوما لا يصير موليا ما لم يقرب

الشمس

الشمس في ذلك اليوم وهذا اذا بقى من السنة اربعة اشهر واكثر فان كان اقل
من ذلك لا يكون موليا وفي قوله الامر بكون موليا بعد الفتيان ان بقي بعد
الفتيان اربعة اشهر فصاعدا كان موليا والافلا ولو قال لامرانة انت
طالق ثلاثا قبل ان افرك بك بشهر ففديها حتى مضت اربعة اشهر بانت الابلاء ولو
قال انت طالق ثلاثا قبل ان افرك بك ولا يقل اشهر لا يصير موليا ويقع الطلاق
من ساعته ولو قال انت طالق ثلاثا قبل ان افرك بك فانه يصير موليا وان قربها وقع
الطلاق بعد الفتيان بلا فصل ولو تركها حتى مضت اربعة اشهر بانت بالابلاء ولو
الحق من امرته في مجلس واحد فلان مرات واراد به التكرار فلا يكره واحد واليمين
واحدة وان لم يكن له بنته فلا يكره واحد واليمين ثلاث وان اراد به التغليب
فان الابلاء واحد واليمين ثلاث مرات واذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها
بانت بتطبيقه ولو قربها وجبت لث كثرات ولو لم يزل في ثلث مجلس من امراته
فلا يكره ثلث واليمين ثلث والابلاء على اربعة اوجه ابلاء واحد ويمين واحدة
ويمنان وابلاء واحد ويمنان وابلاء واحد ويمين واحدة اما الابلاء
الواحد واليمين الواحدة ان يقول والله لا افرك بك ولما الابلاء اربعة ويمين
واحدة الى من امرته في مجلس في مجلس آخر واما الابلاء الواحد ويمينان ففي
مسئلة الخلاف وابلاء اربعة ويمين واحدة ان يقول لامرته كما دخلت هذه الدار
فوالله لا افرك بك ولو قال كما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا افرك
فدخلت احدى الدارين دخلت اربعين او دخلت كلها الدارين فالاولى ينعقد عند
الدخلة الاولى والثانية ينعقد عند الدخلة الثانية **في الفرق بين الزوجين**
بملك احدهما صاحبه والكن اشترى امراته او شيئا منها بطل النكاح فان طلقها
قبل ان ينقضي مدة ينقضي فيها العدة لا يقع طلاقه والمملوك يحل لولاها ملك لبيها فلم
يكملها العدة لاحق المولى ولا حق الشرع ولو اعتقها بعد ما اشترىها ثم طلقها
قبل ان ينقضي مدة سمى فيها العدة لا يقع طلاقه وعليه الفتوى وقيل يقع قال
لامرانة الامة انت طالق للسنة ثم اشترىها فجاء وقت السنة لا يقع الطلاق
وكذا لو علق طلاقها بالشرط ثم وجد الشرط بعد ما ملكها لا يقع الطلاق ولو
اعتقها بعد ما اشترىها ثم جاء وقت السنة او انقضت مدة الابلاء او وجد
الشرط لا يقع الطلاق وعليه الفتوى حرة اشترى زوجها او شيئا منه بطل النكاح
فان اعتقت زوجها ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق ولو قال العبد لامرانة
الحرة انت طالق للسنة ثم ملكت زوجها فجاء وقت السنة يقع الطلاق عليها
منكون ان كانت يقع الفرقه ويجلس المرأة حتى تسلم ويجدد النكاح حكما لهذا
الباب عليها طلق امراته بدخول الدار ثم اراد ولحق بدار الحرب فدخلت الدار
لا يقع الطلاق عليها ولو طلقها بعد الحاق بدار الحرب لا يقع فان علقه دار الحرب
السلام وهي في العدة وطلقها بعد ما خرج من دار الحرب لا يقع الطلاق

الاموال والطلاق

منه حرجا
نفسه واعلمت
الامة فراقها

مطلب
عدة اشهر زوجها

مجلس
عادت الى دار السلام
فطلقها الزوج

مجلس
بلغت من زوجها
ثنتين من زوجاتها
واداها زوجها بغير مهر

مجلس
صاحبه الزوج العاشر

مجلس
مطلقة من زوجها
واسماها الزوج العاشر

مجلس
جلى اوجده
فجاءه من

اسلام العاشر

الرقا لاكثر

الخلا والرقا
لانها الزوج

المرأة اذا ارادت وطعت بدار الحرب فطلقتها زوجها ثم عادت الى دار السلام مسلمة
لا يقع الطلاق الصغيرة المسلمة اذا كانت تحت زوج ارتد ابوها من الاسلام لم يبرأ
من زوجها فان لحقها بدار الحرب بانت وان ارتد الاب لحق بدار الحرب وامها
ماتت في دار الاسلام مسلمة او من ذرية لم يبرأ من الصغيرة زوجها وصغيرة نظرية
تحت مسلم تحبس ابوها وامها نظرية قد ماتت وهي حية لم يرسل الصغيرة من
زوجها ولو تحبس لابوان بانت من زوجها ولم يلحقا بدار الحرب مسلم تزوج
نظرانية صغيرة لها ابوان نظريان فبلغت النظرانية الصغيرة وهي لا تقبل
النظرانية ولا دينها من الاديان ولا يصف بانت من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة
باسلام الابوين اذا بلغت وهي لا تعرف الاسلام ولا يصف من زوجها
كانها ارتدت فان قالت انا اعقل الاسلام واقدرك على الوصف ولا اصف
قالوا انت من زوجها ولو قالت انا اعقل الاسلام ولا اقدرك على الوصف
الصحيح انه سر لان الحمل ليس بعذر الصبي والصبيته التي تعقل ان تاد يصح
ويجب للفرقة اذا بلغ الصبي عاقلا وهو لا يصف الاسلام يكون من نكاحه
نظراني زوجها ونظرانية فاسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى نفعل
الصبي الاسلام فاذا عقل بعصر علمه الاسلام فان ابى سرق القاضي بينهما
كالوكان بالغان فجان سلمان ارتدا معا لم يقع الفرقة بينهما حتى لو اسما كان
النكاح قائما بينهما الذي اذا اسقل من دين الى دين لا يفسد بغيره حتى خرجت
الياسلمة ونكحت من زوجها المخرج في دار الحرب وفقت الفرقة بينهما وكذا لو خرج
المخرج الياسلمة وتركها مرة كافر في دار الحرب لا انفاه ان خرجت مسلمة
مرة لا عدة عليها وكذا لو خرج احدهما ذميا ووقع الفرقة وان خرج احدهما
مسلمانا لا يقع الفرقة وان خرجا بايمان فاسلمت المرأة هي امارة وتعرض
الاسلام على الزوج فان لم يفرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه
لا يقع الفرقة حتى تحت ثلاث خصال اذا سلم احد الزوجين في دار الحرب
سوققا الفرقة بينهما على مضي ثلاث حضرة ذمبية اسلمت في دار الاسلام
يعرض الاسلام على زوجها فان اسلم والاخر في القاضي بينهما ويكون طلاقا
وان اسلم الزوج وامرانه حربية او مجوسية يعرض الاسلام على ابائهم فان اسلمت
والا نزلت منها ولا يكون طلاقا وان كانت كتابية بنحو النكاح بينهما على
حاله ورده احد الزوجين لا يكون طلاقا **فصل في الرجعة** وهي مصدر
رجوعه بوجهها اذا امعاه ورده وبها الرجعت الامر الى ابيها اذا
رددت الى ابيها وفي الشرع رد الزوج الى زوجته واعادتها الى النكاح
التي كانت عليها **اح** والرجعة مشروعة لقوله تعالى ويعولن حقن
بردهن وفيه عليه الصلوة والسلام الزوج الحقن برجعتا ما دامت
في مفلسهما او الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية والاحكام المتعلقة بعقد النكاح

قائمة

قائمة بعد الطلاق من التوكيدات وصحة الادعاء والظهار وحكمها استيفاء العدة والمال
البيوتة في الثاني والعدة من وقت الطلاق لا من وقت البيوتة **ط** والطلاق الرجعي
لا يجوز الا طي وهو ان يطلق المرأة واحدة او اثنتين بصرح الطلاق من غير عوض
والدليل عليه قوله تعالى ويعولن حقن بردهن والبعل ههنا الزوج ولا
زوج الا لعمام الزوجية وقيام الزوجية بوجوب حمل الوطى بالنس والاحكام
والمزوج مراجعتها في العدة بغير رضاها من طلق دون ثلاث لا بعد العدة
وتحت الرجعة بقوله راجعتك ورجعتك ورددتك واسكتك لانه صريح فيه
فكل فعل ثبت به حرمة المصاهرة من الجانبين كوطئها ومساهمتها ونظر
الى فرجها بشهوة ولا يقبل البيوتة على الشهوة بخلاف النظر الى دبرها بشهوة فانه
لا يثبت به الرجعة وليست الرجعة باستدراك نكاح لانا اجمعنا على انه يملكها من غير
رضاها ولا يشترط فيها الايجاب والقبول ولا يجب فيها مهر ولا عوض والخلق
لست الرجعة ولا يصح تعليق الرجعة بالشروط كما اذا قال اذا جاء عند فقد
راجعتك لانه استدراك فلا يصح التعليق كاستقاط الخيار ولو قال لهما انت
عبدتي كما كنت او انت امرأتى ونوى الرجعة صح والا فلا ولا يقبلان بغيرها بالامة
وان يعلمها جان ولا يبرأ ان يباين بها حتى يشهد على رجعتها ويستحب ان يشهد على
الرجعة وان لا يدخل عليها حتى يوذنها ان لم يقصد رجعتها وان قال لهما بعد
العدة كنت راجعتك في العدة فصدقته فهو رجعة وان كذبت فلا ولا عين عليها
كالوكيل اذا قال كنت بعث قبل العدة وان قال راجعتك فقالت بحسنة لم يوج
بكلام الزوج انقصت عدته فلا رجعة واذا قال لزوج الامته راجعتك في العدة
وصدقة المولى وكذبت او بالعكس فلا رجعة واذا كذب المولى وصدقته الامته
فغيره قاتلان والفرق على احدا لروايتين ان العدة منقضية في الحال فصا
ملك المسعة للمولى فلا يملك اباطاله واذا انقطع الدم في الحيضة الثالثة لعشرة
ايام انقطعت الرجعة وان لم تقنن وان انقطع لاقبل من عشرة ايام لم ينقطع
حتى يعسل او يعصى عليها وقت صلوة او نيم ويصل ولو نسيت غسل عضو لم يجز
وفيما دونها المضمضة والاستنشاق كالعضو ومن طلق امراته وهي
حامل وكما لرجعها قبل الرجعة وكذا اذا ولدت منه وان قال ذلك
بعد الخلو الصحيحة فانه الرجعة واذا قال لهما اذا ولدت فانت طالق فولدت
ثم ولدت آخر من بطن اخر فهو رجعة ولو قال لهما ولدت فانت طالق فولدت
ثلاثة بطون مختلفة يقع ثلاث والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها العدة
بالحيض ومطلقة الرجعي يبرأ ولها ان يزوج المطلقة المتابعة بدون
الثالث في العدة وبعدها ولا يحل حرم بعد ذلك ولا امته بعد ثنتين حتى يطهرها
غيره بنكاح صحيح ويمضي عدة طلاقه او موته ولو دخل بها في نكاح فاسد لا يحل
للاول ولا يحل الاول بملك اليمين ولا يجوز طي المولى لان الشرط بنكاح زوج غيره ولم

مجلس
ومر الشك بنكاح المطلق ان كان زوجها
وهذا ما حفظه ائمة اهل البيت
فانما عنه راجع

مجلس
الرجعة ليست بانكاح
وقرر في ذلك مع بعض الاكابر

اسلام العاشر

الرجوع النكاح النكاح

وإذا وقع من بعض ما حصل من الزوج
بغيره أو من غيره من غير الزوج
فإنه لا يفسد ما كان عليه

والزوج الكاظم

مطلب
قولوا له

مرته جلد
كل في غير الرجعة

إذا رجعت

وقعت عند
الأعداء كبقية من الجن

بوجود الشرط هو لا يلازم دون الانزال وان يكون المحل جامع مثله سواء كان
مراهما أو بالغا فلا يجوز صغير لا يقدر على الإيلاج وكنه النكاح بشرط الخليل
وبطلان الأول ولو تزوجها بنفسه للتخيل ولم يشترط حلت الأول والطفان
في الأمة كالثلث في الحر والزواج الثاني يهدم ما دون الثلث وصورته
إذا طلق امرأته طلعا وطفلين وانقضت عدتها تزوجت أو تزوج آخر ودخل
بها ثم طلقها وانقضت عدتها تزوجها الأول عادت إليه بثلاث تطلقا
وبعد الزواج الثاني التولية والتطبيقين كما يهدم الثالث ولو طلقها ثلاثا
وقالت قد انقضت عدتي وحلت والمدة محملة وغلب على ظني صدقها
جازه ان يتزوجها لأنه ان كان امرؤ نبيا مقولا الواحد فيه مقبول كرواية
الأخبار والأخبار عن القبلة وطهارة الماء وان كان معااملة فقول الواحد
مقبول في المعاملات **أح** والرجل إذا طلق امرأته في حالة الإقامة راجعها
بعد ما حق قبل ان راجعها بالقول لا يصح وان راجعها بالجماع صح وإذا طلق
امرأته طلاقا رجعها حتى يحل من المهر ما كان مؤجلا ثم راجعها لا يعود
الأصل لان حقها في المهر صار مباحا ولم يوجد منها التأجيل وقد من
ولو طلقها في عدة الرجعية الأصح ان لا يقع ولو لم يفسخ بالفسخ بآزوت
أو كراهه دار من تزويج رجعية ولو أكره على المراجعة صح الرجعة
وإذا تزوج المطلقة الرجعية بصيرها رجعا على المختار ولو طلق المطلقة انت
عندي كما كنت أو انت امرأتى ان توكى الرجعة بصيرها رجعا وان توكى في
الميراث وغيره أو لم ينو شيئا لا يصيرها رجعا ولو رجع امرأته ثلثة أزواج
في مهر كذا يصح لأنها مجعولة ولو طلق راجعتك بمهر ألف درهم ان قلت
المراة صح والأفلا وان اختلفا في الدخول عند الرجعة فقل الزوج
دخلت بها فان كان قبل الخلو فالفق فقل لها في عدم الدخول وان كان بعد
الخلو فالفق فقل الزوج في الدخول **ط** ولو طلق امرأته ثلثة أزواج
راجعتها في طلاق ثلاثا فانقضت عدتها فزوجه ولم يطلق ولو كان الطلاق
بأنها يطلق **فصل في العدة** وهي مصدر عدو عده عدة وسمى الزمان
الذي يرضى فيه المرأة عقب الطلاق والموت عدة لأنها بعد الأيام المفقودة
عليها وينظر الأصل في وجوبها قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قروء وقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقوله تعالى واللاتي يتسنن من الحيض من
نسائكم ان يرتجمن فعدتهن ثلثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأيتام
اجلهن ان يضعن حملهن ويجب ثلثة اشياء بالطلاق وبالإفالة وب
بالوطى على ما نبينه ان شاء الله تعالى **أح** والاعتداء قد يكون بالحيض وقد يكون
قد يكون بالأشهر وقد يكون بوضع الولد وبإسقاط استئان حلقه

أو عصر

أو بعض خلقه فإذا طلق امرأته في حالة الحيض كان عليه الاعتداء وثلثة حيض
كامل ولا يجتنب هذه الحيضة من العدة والطلاق بعد الدخول والخلو
الصحيحة توجب العدة وتفسيرها قد مر في النكاح وان كانت المخلوقة فاسدة
فان كان الفاسد من شرعي من العتكن من الوطى حقيقة كصوره الفرض
وصلوة الفرض والاحرام كان عليه العدة وان كان الفاسد لعجز عن الوطى
حقيقة بان كان مريضا مدعا لا يحسب عليها العدة وكذا لو طلقها قبل الخلو
ولو كان النكاح فاسدا ففرض القاضي ان فرق قبل الدخول لا يجب العدة وقد
كنا لو فرق بعد الخلو كان عليه الاعتداء ومن وقت التفريق وكنا لو كانت
الفرقة من غير قضاء **ط** ولو كانت المطلقة صغيرة أو أسيية وهي حرة فعدها
ثلثة أشهر والخيار في هذه الأيام خمس وخمسون سنة أو غير كانت
أو تركية **ق** فان رأت الدم بعد ذلك فليس بعضهم يكون حبيبا وبطلان الاعتداء
بالأشهر ولا يظهر ضاد الأشهر والخيار والصح ان النكاح جائز ولا يشترط
القضاء **خ** وفي المستقبل العدة بالحيض والتي لم تحض قط فهي بمنزلة الصغيرة
يعتد بالأشهر فان طلقها زوجها من غير الشهر يعتد بثلاثة أشهر بالأهلة
فان طلقها في خلال الشهر يعتد بثلاثة أشهر بالإيماء كل شهر ثلثون يوما
فان كانت المعتدة عن طلاق أو وطى عن شبهة أو الموت حاملا فعدتها
بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو فعلت بعد الوجوب
فان خرج منها أكثر الولدان كان الطلاق رجعا ينقطع حق الرجعة ويجل
لها ان تنزع احتياكا وان ولدت ولدت في بطن واحد ليس بينهما علم
سنة أشهر تنقض عدتها بالولد الثاني لا بالأول وان كانت المعتدة عن
أمة أو مدبرة أو مكاتب أو امرأة ولد وهي من ذوات الحيض فعدتها في الطلاق
والوطى عجمان وان كانت من ذوات الأشهر فعدتها شهر ونصف
شهر وان كانت حاملا موضع الحمل وأم الولد اذا اعتقها مولاها أو مات
عنها يعتد بثلاث حيض وان حرمت على مولاها بسبب كسب عليها العدة
حتى يهتق لكن ينزل فداش الموت عنها بالحرمة حتى لو ولدت ولما لستنة
أشهر من وقت الحرمة لا يثبت النسب من الولي ما لم يبع **ق** الكاتبة اذا
كانت تحت مسلم عجب عليها ما لم يحجب على المسلمة وان كانت تحت ذمي فلا عدة
عليها في موت ولا في زواج اكان كذلك في دينهم ولا عدة على المهاجرة فان
كانت حرة حلي يجوز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وان جاء زوجها مسلما
ونزأها هناك فلا عدة عليها في قولهم جميعا **ط** مكاتب شترى منكوت لا يفسد
النكاح فان عجز المكاتب يقنا على النكاح وان اذى الكاتبة وعنت يفسد
النكاح ولا عدة عليها لانها محل لزوجه بملك الميمن وهي فداشيل من سيرة
صورة ان نفعت النكاح بعد الدخول ولا يجب العدة وان مات المكاتب

درای الزمان النكاح

مطلب
عدا ام الولد والكاتب

مطلب
ما يسأل ارماع النكاح بالزور
بلا زور العدة

في العدة يغلب عدتها اربعة اشهر وعشرا المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغايب او
موتته يعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق لا من وقت الخبر امرأة الغايب اذا خبرها
بجل بغيره ولا خبرها بجلان بحقيقة فان كان الذي اخبرها بموته شهداً عاينين جاز
او حاربهما وكان عدلا وسعها ان يقتد ويتزوج هذا اذا لم يبرحها اذ ارخا و
تاريخ شهر الحليقة يتأخر فشهدا دتمها الى رجل تزوج ودخل بها فعدت كعدت
حلفت ان تزوجت ثانياً فخطبها طالق ثلثا ولم اعرلها ما يقع الطلاق باقرار
ثلاثة ان صدق من كان لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول وعمر المثل بالرجوع
وعليها العدة بهذا الوطى ولا نفقة لها الا ما صدقته في وقوع الطلاق قبل
الدخول وان كذبت المرأة في البين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى
طلق امرأة ثلاثا فلما اعتدت حيزتين جامعها مكرها ان جامعها وهو كسر
طلاقا يلزمها عدة مستقبله وان كان مقررا بالطلاق وجامعها على وجه
النكاح لا يستقبل العدة رجل اذا طلق امرأته بائنا او ثلاثا ثم اقام معها ما نكح
ان اقام وهو ينكر طلاقها لا ينقض وان اقام وهو مقر بالطلاق تنقض
عدتها طلق امرأته ثلاثا وكتمت على الناس فلما احضت حيزتين وطئها فعدت
ثلاثة اقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها طلق امرأته ثلاثا فزوجت من
ساعة رجلا ودخل بها الثاني فزقا بينهما لا يجب على الزوج نفقتها ما
دامت في العدة امرأته من زوج ككافا ساكنا ودخل بها وفزق بينهما كان عليها
العدة بثلاث حيز من وقت الفرقة صغيرة بلغت فرائد يوما دما ثم انقطع
حتى مضت سنة ثم طلعتا زوجها كان عليه الاعتدال بثلاثة اشهر طلعت
امرأته ثم صاحته من نفقة العدة على شئ وان كانت عدتها بالاشهر حان
الطلاق لان زمان العدة معلوم وان كانت عدتها بالحيز لا يجوز لان المدة
غير معلومة ولا يمكن ان يجعل الصلح ابرار عن البعض لان الابراة عن النفقة
بعد الطلاق لا يصح كما لا يصح حال قيام النكاح ولو صاحته عن اجرة رضاع الولد
بعد ابيوته على شئ جاز الصلح ولو صاحته من السكنى على درهم لا يجوز **ق**
لو وطئها المشبهة بان قال طيبا ثم ادخل بها فهاست نفقة العدة بكل وطاة
ويتأخر مع الاول لان لا ينقض الاول فاذا انقضت الاول وثبتت الثانية
او الثالثة فالها لا يستحق النفقة في هذه الحالة وان كان الطلاق بائنا
واحدا او اثنين ثم وطئها في العدة من غير دعوى التوبة ومع العلم بالحقيقة
ليست نفقة العدة ولا عدة في الطلاق قبل الدخول ولا عدة في نكاح العضوي قبل
الاجازة لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم ينعقد في حق حكمه فلا يورث
شبهة الملك والحل والعدة وحسب صانته للماء المحترم من الخلط وعدة
امرأته من موت سيدها والاعتدال بثلاث حيز وثلاثة اشهر ان كانت
ممن لا يحيض ولو تزوجها المولى ثم مات فلا عدة عليها وان طلقها الزوج وانقضت

مطلب
ما راجع الى

النفقة
في المهر

العدو النكاح
مروا

النفقة
والزوج

لا عدو
نفسه

عن ام

عدتها

اذل من

عدتها مات المولى فغلبها العدة والعدة في النكاح الفاسد والوطى بشبهة
بالحيض في الموت والفرقة وعدة امرأة الغار بعد الحبلين في البين وعدة الوفا
في الرجعي وهي اذ اطلقها وهو من بعض فوريته وهون في العدة والاسر الحيز
وهو قول ابى بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابى الدرداء وعباد
بن الصامت وجماعة من التابعين رضي الله عنهم اجمعين واقل مدة العدة
شهران اي مدة ينقض فيها الثلث حيض ووطى فعدا ان سدا بالحيز عشرة
ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض فذلك
ستون يوما او يعتبر الوسط من الحيض وهو خمسة ايام ويجعل سدا الطلاق
في اول الطهر عمدا بالسنة فحسب عشرة طهر وخمسة حيض هكذا ثلث مرات
يكون ستين يوما والامة تصدق في اربعين يوما وفي خمسة وثلاثين
ولو كانت حاملا ولو علو طلاقا بالولادة فعلى قبا س ما قلنا لا يصدق
في اقل من خمسة وثمانين يوما ولا يصدق في اقل من شهر **اح** فيما يحرم
على المعتدة الحرة المسلمة في عدة طلاق او وفقة سوى الموت لا يخرج ليل ولا
لها نكاح الا الضرورة من خوفها الفهم او حرقا او غرقا او حياها مال او يخرج
او لم يجد كرها واعتدت منسرها وقت الفرقة والموت ويخرج معتدة
الموت في المولين وسب في منزلها ولا يخرج معتدة الرجعي والبائين من
بنتها اصلها لا يولد ولا لها نكاح والمعتدة في ذلك المكان الذي يكره في نصيبها
فان كان في النورثة من لا يكون محرما كابن العم مثلك ان امكها ان استراد
باحديها ومن الورثة حجابا يسكن في ذلك وان كان ان لا يمكنها كان لها
ان يخرج لهذا الضرورة وكذا اذا خافت على مناعها في ذلك البيت لا يخرج
بعد ذلك عن المكان اسفل اليه **ق** اذا وفقت الفرقة بين الزوجين فالراد
الزوج ان يلزم المعتدة ان تعتد بجوار القاضى فليس له ذلك واعتدت في مسكنها
قبل مفارقة الزوج اياها واذا كانت مع زوجها في منزلها باخر فمات عنها
زوجها فاجر المنزل عليها في ما لها فان مكنتها اهل المنزل من الافاقة بكر او
وهي تجوز ذلك فغلبها ان يسكن فيه وان كانت لا يجد ذلك فهي في سعة من
البعول ولو طلقها زوجها فاجر المنزل على الزوج فان كان زوجها غائبا
فاحدتها اهل المنزل بالكرأة فعليها اعطاء الكراة اذا كانت تقدر على ذلك
والمنزل اذا كان باحارة ينظر ان كانت مسافرة فلها الخول وان كانت اجماع
الى مدة طويلة فليس لها الخول وان لم يكن مع المعتدة في منزل العدة احد وهي
تخاف بالليل بالقلب من امر الميت والموت ان كان الخوف شديدا كان لها
الخول والا فليس لها الخول ولو طلق امرأة وهي معه في الخيمة والزوج ينتقل
من موضع الى موضع للماء والماء ان كان يدخل عليه ضررين في نفسه او ماله
لنزلها في ذلك الموضع كان له ان ينتقل بها بغير الضرورة اختلعت من زوجها

ولمعا في

اباها في السفر

على نفقة عدتها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة ليس لها ان يخرج وهو المختار
 لانها اطلت حقها عن اختيار فلم يكن ذلك عندكم وللعدة ان تخرج او لا يخرج
 ولا يسافر بها زوجها ولا يسافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراجاها وان
 سافر بها واستشهد على الرجعة جاز له ان يسافر بها قبل الطلاق ثم اباها او
 مات عنها ان كان الى منزلها اقل من مسيرة سفر عادت اليه وان كان لمسه
 منزلها مدة سفر ولم يقصد ها اقل من مسيرة سفر مضت في سفرها وان
 كان الى كل واحد منهما مدة سفر وكان ذلك في المفارقة سارت الى اقرب
 البقاع الامنة اليها معها ولها ولا والعود احمر وان كان في مامن ترضت فيه
 لم يخرج محرم وان كان رجعا لم يفارق زوجها على كل حال وللعدة الخروج
 الى حصن النار فان كانت مشقة على بوث وفي كل بيت اهل لا يخرج الى
 الحصن النار وان كانت المعتدة صغيرة كان لها ان يخرج الا اذا كان
 الطلاق رجعا فلا يخرج الا باذن الزوج الا اذا كانت راحة فحينئذ
 بغير اذن الزوج والكفاية بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت المعتدة مملوكة
 فيه او مكية او ام ولد كان لها ان يخرج اذا لم ينو لها المولى فان نواها
 بنتا لا يخرج الا اذا اخرجها المولى **ق** والمتوفى عنها زوجها لا بأس بان
 مضت عن بيتها اقل من نصف الليل واذا طلقها ثلاثا واحدة بانية و
 ليس لها الا بيت واحد ينبغي لها ان تتخذ منه ويمنعها جباها حتى لا يكون
 بينه وبين امرأة اجنبية خلوة وانما الكفني بالخيل لان الزوج معترف
 بالحرمة فان كان محسوبا يخاف عليها منه فاتها يخرج ولتكن لآخر غير **ق** عن
 المعصية **ط** وكذا مع نفقة وحسن ان يجعل بينهما قارعة على الحيولة و
 حسب المعتدة كل دية نحو الكحل والخنازير والحضا والدهن والتعلي والنظيب
 وليس المظيب والمصبوغ بالعصف والنزعان الا اذا كان غسلا لا ينقض
 وليس الحرق والقصب وان كانت معتدة عن طلاق رجعي لاحداد عليها
 هذا اذا التخلت للزينة فاذا التخلت للزينة كان لها ذلك وكذا اذا
 لبست للزينة ودهنت لاجل الزوج لا للزينة وان امتشطت بالطرف
 الذي اسنانه منفرجة لا بأس به ويكره بالطرف الاخر ولو لم يكن لها الا ثوب
 واحد كان لها ان تلبس وان كان مصبوغا ولو تزوج امه ثم ملكها بعد الدخول
 وقد ولدت منه فسدا اشكاح بينهما واحدا عليها وان اراد ان يزوجه غير
 لا يجوز حتى تحيض حيضين فان اغتفها كان عليها عدتان فساد النكاح
 وفيه للمهاد ومدة العتق واحدا وفيه محد في الحيضين دون الثانية
 ولو اعتفتها بعد ما حلضت حيضتان بعد فسخ النكاح عليها ان تقيد ثلث
 حيض واحدا عليها **ق** ولا تحظ معتدة الا بصريضا وهو ان يقول
 اني ان اردت ان اسرج الى منك لمعاني اريد ان يجتمع **في المعتدة التي تربت**

يرضخ الجاني بالشدة والزوج

الخلوة

المعتدة

تزوج امه
ملكها بعد الدخول

طلق

طلق امراته رجعا ثم مات وهي في العدة ومسا كان الطلاق في الصحة او
 في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ومسا الزوج وان اباها ان اباها في
 الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لم يرث وان اباها بسواها لا يرث
 ايضا وان اباها بغير سواها ثم مات وهي في العدة ورثته عندنا وان
 مات بعد انقضاء العدة لم يرث والاصل فيه ان احد الزوجين اذا باس
 الرقة بعد ما تعلق حق الآخر بما له ورثه الاخر وانما يتعلق اذا صار جارا كان
 الغالب من حاله الهلاك ميرضا وغيره لا باصل المرض لان الادي لا يسلم
 عن المرض وليس كل مرض يقتضي الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا ان
 كان المرض رجلا اصفاء المرض حتى صار صاحب فراس وعجن عن القيام بمصالح
 الخارج وبن داد كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بما له لان الغالب من حاله الهلاك
 فاذا اطلق امراته في هذه الحالة يكون قارعا وان كانت المرأة مريضة يعتس
 في جانبها العجز عن مصالح الدخلة وفي جانب الرجل العجز عن مصالح الخارج
 اما الذي يذهب ويحج في جوابه ويحكم كل يوم فهو كالمصالح والمفقد والمفوض
 الذي لا يبرأ من مرضه كل يوم فهو كالمصالح وكذا صاحب الخرج والوجع
 الذي لم يجعله صاحب فراس فهو كالمصالح وان طلق صاحب فراس امراته
 ثم صل ومات بسبب آخر في ذلك المرض فهو قارعا والذي يكون مورا للعدو
 في صف القتال اذا اطلق لا يكون ماد او مكاب البحر اذا اكسرت سفينة و
 بقي على لوح فطلق يكون قارعا وان طلق بعد اضطرار السفينة قبل الانكسار
 لا يكون قارعا ولو كان صاحب فراس فطلق ثم مرض ومات في العدة لا
 يكون قارعا ولو لم يكن المريض لامرته كت طلقك كثلثا في حق وكذبته
 المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثته المرأة ولو طلق المريض امراته بعد الدخول
 طلاقا بينة ثم فارقا لها ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها
 في العدة طلقت ثلاثا فان ماتت وهي في العدة فهذا موت في عدة مستقبلة
 بنطل حكم ذلك القرار بالتزويج وان وقع الطلاق بعد ذلك لان الزوج
 حصل بفعالها فلا يكون قارعا فان كان الطلاق الاول في المرض و
 رثت وان كان الطلاق الاول في صحة لم يرث اذا لم يرث الرجل فخل
 او لحق بدار الحرب ومات في دار الاسلام على الردة ورثته امراته وان
 ارتدت امراته ثم ماتت ولحققت بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة
 لا بغير ثمان وجها وان كانت في المرض ورثان وجهها اسحانا وان ارتدت
 مكاثم اسلم احدها ثم مات احدها ان مات المسلم منها لا يرثه المرتد
 فان مات الزوج المرتد ورثته المسلمة وان ماتت ورثته في
 المرض ورثتها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث اذا طاعت
 المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثتها الزوج امرأة

اسلم الزوج
بعد الطلاق

طلب
الارث مع الارث له
ومطالبة الارث

مطلوب
فان كان الغالب

طلقها زوجها ثلثا وماتت فقالت كان الطلاق في الموضع وقالت الورثة كان الطلاق
في الموضع كان القول قول المرأة ولو كانت المرأة أمته قد عفت ومات زوجها فادعت
المرأة العتق في حصة الزوج وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول
قول الورثة فان قال مولى الأمة كنت اعتقها في حصة زوجها لا يقبل قول
المولى من يرضى طلق امرأته ثم فلت زوجها لا يرث مريضه كرامة الامه اذا
اعتقت فانت طالق ثلاثا فاعتقها مولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان
لها الميراث اعتق امته وهي تحت زوج ثم طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم
بعقوبتها او لا يعلم يكون قالا امرأة ادعت على زوجها الميراث انه طلقها ثلاثا
فجد خلفه القاضي فحلف ثم صدقته المرأة وماتت ان رجعت الى بطنها قبل
الموت كان لها الميراث فان رجعت الى بطنها بعد موته لا يجرى ضد بقية
واذا وفقت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة ففعلها لم ماتت في
العدة ان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة باخيارها بسبب الحب والعفة واللعان
لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة الواحدة بحال البلوغ من الصغيرة و
خيارا لعنف وردة المرأة ومرة المرأة هو الصحيح امرأة قالت لن زوجها الميراث
طلقني فطلقها ثلاثا ثم ماتت وهي في العدة كان لها الميراث المسلول اذا طلق
امرأته وقد طالع ذلك ولم يصحبه كازمنة الصبي والمعتق والمفلوج ان لم
يكن ذلك قديما فهو بمنزلة الميراث فيكون قارا وان كان قديما فهو ميراث الصحيح
لان هذا علة من منتهى وليت بقا تلك واختلف المشايخ رحمهم الله فيه قيل ان
كان يوصي ببيتى بزوج بالنداء وهو بمنزلة الميراث وان كان يوصي ببيتى بزوج
الصحيح والرجل اذا عجن عن العيامة عصبها خارج البيت وهو يقدر على القيام
بصالح داخل البيت يعتبر مريضاً وقد بينا طلق امرأته ثم ماتت بعد زمان
وهي بقول لم ينعقد عدي كان القول قولها مع العيامة فان بكت لا يرث
وان حلت ورثت ولو انها لم يقل شيئا حتى تزوجت قبل موت الميراث بعد
زمان سقط في العدة ثم قالت لم تنقضي عدي لا يقبل قولها ولو انها لم تنزع
لكنها قالت بعد الطلاق ابست ثم مات زوجها بعد ما مضت ثلاثة اشهر
من وقت اقرارها لاميراثها وان تزوجت بزوج وولدت من الزوج
الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول وليس له الميراث الثاني ولو انها
لم تلد بعد الزوج لكنها قالت حصلت كان للزوج ان لا يصدقها ولا يفسد
نكاح الثاني **في النسب** والاصل فيه ان الولادة اذا كانت معانية واقف
لها الورثة يثبت النسب من غير بينة واقل مدة الحمل ستة اشهر واكثر سنتان
المعتدة عن طلاق رجعي جاءت بولد يثبت النسب وان طالت المدّة اذا لم ينفذ
بانقضاء المدّة ثم ان زادت على سنتين فقد تبعا بالعقل بعد
الطلاق فيكون رجعة وان كان قتل لم يكن رجعة هذا اذا لم ينفذ بانقضاء العدة

الفرقة في مرض المرأة

مطلوب
فان كان الغالب

مطلوب
فان كان الغالب

الزوج وقال
لم تنقضي عدي

المصلحة في الزوج
جاءت بولد

وان اقرت

وان اقرت في مدة يحتمل الانقضاء لا يثبت النسب الا اذا كان من وقت الاقرار الى المدة
اقل من ستة اشهر وان جاءت بولد اقل من سنتين يوم واخر لاكثر من سنتين يوم
قال ولد الثاني يكون رجعة وفي الميسورة والمنق في عفا زوجها يثبت النسب الى سنتين وان
لم يقف بالانقضاء بعد مدة يحتمل الانقضاء ولا يثبت الاكثر من سنتين وان كان احدهما
لاكثر والاخر لاقل لزمها وان لم تكن الولادة معانية ولم ينفذ بها الورثة لا يثبت النسب
الاجبة تامة وهي شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما يثبت بشهادة القابلة لها
ولدت ولو كان الجبل لها ظاهرا او قل الزوج بالجبل يثبت تعيين الولد بشهادة القابلة
وكذا حال تمام الفراش **ح** ولدت بعد موت زوجها ما بينهما وبين سنتين ان صدقها
الورثة في الولادة يثبت نسب الولد من البيت في حق غيرهم السوية والطلقت طلاقا رجعي
اذا ادعت ان كان يتم نصاب الشهادة بهم ست الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان
الجبل لها ظاهرا او قل الزوج بالجبل والمنكحة اذا قالت ولدت منك والكل الزوج
ست الولادة بشهادة القابلة ولا ينعى بينهما واذا امتنع اللعان من قبل الزوج كان عليه
صدق القذف هذا اذا انفك المرأة بانقضاء العدة فاذا اقرت بانقضاء العدة بعد زمان
بعض في العدة ثم ولدت بسنة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه من الزوج و
ان ولدت لاقل من ذلك ثبت النسب ويطلب اقرارها ولا سيما اني اعتد بالاشهاد
اذا ولدت ثبت نسب ولدها بالطلاق الى سنتين اقرت بانقضاء العدة او لم يقف
والصغيرة اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت ان اقرت بانقضاء العدة لم تنسب
اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر لثالث نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر
لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والبار في نفسه سواء وان يقف بانقضاء العدة وادعت انها حال
كان الطلاق بائنا يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعي يثبت النسب
الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الجبل ولم يقف بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء
المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة ولدت بعد ذلك ان ولدت
لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني
كان الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت
بسنة اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني والاقل من اجل تزوج امرأة فادعت
بولد فثبت الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر كان القول
قولها وهو ابن الزوج تزوج امه فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل من ستة
اشهر من وقت الشراي لم يثبت النسب وان جاءت بسنة اشهر من وقت الشراء لا يلزم هذا اذا
كان الطلاق رجعي فان كان طلقها سدا ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق **ح**
ولتثبت النسب من اذن ثلث احديهما النكاح وما هو في معناه من النكاح الفاسد و
المكفر فيه انه ثبت من غير دعوة ولا ينفذ بغير النفي وانما ساقى اللعان في النكاح والصحيح هو
الفاسد اذا اللعان في النكاح الفاسد والثانية امر الولد والمكفر فيها ان يثبت من غير دعوى
وينفذ بغير النفي وانما يثبت ولدها المرأة بدون الدعوة اذا كانت محل المولى وطهرها اما

نسب النسب بها لا يثبت

نزوحها من العدة جاز بالبراه

نسب النسب يثبت مرات

اذا كانت لاجل فلاست النسب بدون الدعوة كام ولدكاتها مولاه او امته مشتركتين
 اشبين استولاهما ثم جاءت بولد جلد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة ام ولد
 اذا نكحت نكاحا فاسكا ودخل بها الزوج وجاءت بولد من النسب من الزوج وان راعا
 المولى لان نكاح الفاسد اقوى في الاستطلاق النسب لثالثه الامه اذا جاءت
 بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة بجل الامه ان تزوجت بن زوج آخر وهو حاضر
 فجاءت بولد فان الولد الاول في هذا النوع يجل تحت امراه وفي يدها ولد الولد
 ليس في يد الزوج ففالت امراه تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبله
 وقال الزوج لا بولدته في ملكي هو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون
 المرأة فقال هو ابني من غيرك وقالت هو ابني منك فالقول قول الزوج ولا يصح
 المرأة **ط** ولا يثبت النسب من العيب ويثبت من الجنون ولو قال ان تزوجتك فانت طالق
 فنكحها فجاءت بولد ستة اشهر من وقت النكاح يثبت النسب لقيام الفرائض مقام العلق
 في موضع العصور وان جاءت به لاحقا واكثر من ذلك ساعة لامت النسب ولو استظنت
 سقطا استبان بعض خلقه من طفوها وتعرف ان كان لتام اربعة اشهر بالايام من وقت
 النكاح كان النكاح صحيحا وان لا قبل من ذلك كان فاسكا فاما الولد لتام بعين فيه
 ستة اشهر من وقت النكاح كما يثبت حتى لو كان اقل من ذلك كان النكاح فاسكا فان
 كان النكاح في وسط الشهر بعينين خمسة اشهر بالاهلة وشهر واحد بالايام **ح** ويثبت
 نسب ولد من اهله وهي التي يتجمع منها انت به لا قبل من ستة اشهر ولتنتفع
 لا يثبت ولو علق طلقها بولدتها فشهدت امراه لها لم يقع وان اخر الزوج بالجل
 ثم علق بغيره بلا شهادة ومن قال لا امتد ان كان في بطنك امه فهو مني فشهدت
 على الولادة امراه في ام ولد ولوة لطفل هو ابني ومات فقالت ما لطفل هو ابني
 وانا زوجته برأه وان قاله وان شابت ام ولد وجعلت حرمتها لا يثبت **ز** ولو
 كان زوج الامه رضيعا فجاءت بولد فادعاه المولى ثبت النسب **ح** **في الحضانة**
 احق الناس بحضانة الصغير والصغيرة حال قيام النكاح او بعده الام مسلمة كانت
 او كاسية او ام ولد عقت لامرأه ولا فاجر غير مأمونة فان ماتت الام او تزوجت
 فام لامر فان ماتت او تزوجت فام الاب وان ماتت او تزوجت فالأخت لاج
 وام ماتت او تزوجت فالأخت لأم ثم لالاب ثم لخالات كذلك ثم لعمات كذلك وان
 ماتت الأخت لأم او تزوجت فام لالاب ولامر وان ماتت او تزوجت فالبنة
 الأخت لالاب والأخت لالاب ولامر لخالات وبنات الأخوات والى من بنات الأخوات
 وبنات الأخت لالاب وام اولاد اولاد من الخالات والخاله اولاد من بنت لالاب
 وهو الصحيح والى الخالات لالاب ولامر لخاله لأم ثم لخاله لالاب وبنات الأخوات
 والى من العمات والترتيب في العمات ما قلنا في الخالات والحق لأمه وام الولد في الحضانة
 واهل الذم في الحضانة بمنزلة اهل الاسلام والحق للمدين وانما يطلحق الحضانة لغير
 النسوة بالنسبة اذا تزوجت بالجنين فان فارقت عا دحقها وان تزوجت بغيره

نكحت الزوج
وجاءت بالولد

النسب المحرم
لا امرأته

مطلوب
قال الامام

مطلوب
بطل الحضانة

محم من الصبي كالحجة اذا كان من وجهها جدا الصغير والصغيرة او الاما اذا تزوجت بم الصبي
 لا يطلحقها والنساء اخوة بالحضانة ما سنعن الصغير من الذم فيأكل ويشرب و
 يلبس وحده وليستجى وحده وهو مقد له سبع سنين في الطفل وفي الست حتى تشق
 وعليه الاعتماد لنفسه الزمان ويجوزها استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة او
 للقدم الاقرب فالاقرب ومن لا اولاد لها من النساء لا يطلحق الحضانة بعد الاستقنا
 في الغلام والجارية والحق لابن العم في حضانة الجارية ولا يرفع صبيته الى عصبته
 غير محرم كولي العتاق وابن العم ولا فاسق ماحن ولا حرم طفل ولا مسافر مطلق بولدها
 الا الى وطئها الذي تكفيها فيه الا الى دار الحرب وان كان النكاح فيها وهذا اللام فقط
 ولها ان تنفذ الى بعض نواحي مصر وان كان الاب لا يمكنه الرجوع من دياره في يوم
 الى وطنه قبل الليل واذا اختلف الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بن زوج
 آخر وانكرت المرأة كان القول قولها وان اقرت انها تزوجت بن زوج آخر لكن ادعت
 ان ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة فان لم يبين الزوج كان القول قولها
 وان عنت الزوج لا يقبل قولها بدعوى الطلاق ولو اختلف الزوجان في سن الولد
 وكل واحد يدعي انه اخى با مساكه فالقاضي لا يحلف احدهما لكن ينظر الى الصبي ان
 رآه استغنى عن والدته يدفعه الى الحب ولا فلا ولا يخلع الرجل امرأته ولزمنها
 ابنة احدى عشرة سنة خضمتها الام لنفسها وانها خرجت من بيتها في كل وقت وترك
 البيت ضابطة كان للاب ان يأخذ الابنة لان للاب ان يأخذ الجارية اذا بلغت
 حلا الشقوق **ق** واذا اجتمع مستحقو الحضانة في درجة واحدة فامرهم اولى ثم اكبرهم
 وليس للاب ان يخرج بولد من يلد حتى يبلغ حد الاستقنا لما فيه من ابطال حق الام
 من الحضانة وليس للام ذلك الا ان يخرج به الى وطنه وقد وقع العقد فيه **ح** **في الحضانة**
 لها اب عسر وعمة موسرة ارادت العمة ان ترضع الولد بالها محابا ولا يمنع الولد عن الام
 والام بان ذلك ومطالب الاب بالاجر ونفقة الولد والصحيح ان اللام ان يمسك الولد بغير
 اجر ولا يدفع الى العمة واذا امتنعت الام عن امساك الولد وليس لها ان تخرج لاجل
 الام على امساك الولد امراه طلع بالفارسية فقال **ح** اكر من امسك بغيره لادام
 فجاءت امراه اخرى وجعلته في الهدى ومسكت الصبي الا ان الخافعة صنعت خنثت
 في بينهما لان امساك الرضيع يكون بالارضاع حالة الصغر اذا استبان مسك للصغير ونعا
 الصحيح انها لا يجوز لان الام لا تحرم في الصحيح طلاله اولاد امراه خرجت من منزلها او
 تركت صبيته في الهدى فسقط المصلح شي وعليها كما لو خرجت من منزلها فجاءت طرفا
 طرفا في البيت لاختان عليها اذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر كان للاب ان
 يضمنها لنفسه فان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم يكن مأمونة على نفسها الغلام
 اذا عفل واجتمع رايد واستحق عن الاب ليس له ان يضمنه لنفسه الا اذا لم يكن مأمونا
 على نفسه كما ان لم يكن يضمن وليس عليه نفقته الا ان يتطوع **ق** الام اذا كانت تشرب
 الشراب ويحرم مجلس المسوق بعد طلاق زوجها فان كان في حالة الرضاع لا يأخذ منه

صاحبها

اصطفا

من مله الرطل

مطلب
الضمان والتمسك

مطلب
المال والباله الزمك
على قدر انما
ليس كماله والتم

مطلب
الزلف

سبحان الله

الولد لان الفسق لا يحل بترية الولد بالارضاع لكن اذا استغنى من اللبن يأخذ منها
لان الولد يتخلق باخلاق السوء **ف** واذا اجتمع النساء ولهن ان ولج يصفه القاص
حيث شاء لانه لاحق لهن بمنزلة من لا قرن له ولان الغلام اذا بلغ لسان ينفر بالسكنة
الا اذا كان صدره يخاف عليه الفساد فلا بد منه وكذا الجارية اذا بلغت وهو س
يخاف عليها فلا بد منه ولا يجبر الام ان ابنت والام احق بالارضاع اذا كانت ترضع بمثل
ما يرضع غيرها فان كانت بظلمة لاكثر فالعمر اوله لكن لا يرضع الولد من الام لان الحرج لها ولا
يجب على الطر الملتك في بيت الام او الدخول فيمن ان يترط عليها ذلك يكن يرضع عند
فناء الدائم يرضع **و** ان كانت ستاعزها عليها ليس لها اب ولا جد لها لكن لها اخ او
عم ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الاب والجد والفرقان الاب والجد كان لها ولاية
الضم في الاستدعاء في لان بعداها الى حجرها اذا لم يكن مامون اما غير الاب والجد فلم
يكن له ولاية الضم في الاستدعاء فلا يكون له ولاية ولا في الاعادة ايضا ولو ان امرات
جاءت بالصبي بطلت النفقة من ابيه وكنت هذا ابن ابي منك وقد ماتت امه
فاعطى نفقة فق لا اب صدقت هذا ابي من ابنتك فاما امه فلم ترضع وهي في منزله
واراخذ الصبي منها لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي له ويجزئه في اخذه لانه لما
امواها حرم الصبي فقذا فان لها حق الحضانة لم يدعي قيام من هو اولي منها في
خامسها اذا حضر الاب امرت فق لا هذه ابنتك وهذا ابنتي منها فالت لجدته ما هذه
ابنتي وقد ماتت ابي ام هذا الصبي فالقول قول الرجل والمرأة التي معه ويرفع اليه
اليملان الغرائش لها ويكون الولد لها وصار هذا كالزوجة ان كان بينهما ولد فالت
المرأة هو ابني من زوج آخر فق لا الزوج هو ابني من امرأة اخرى فانه يحكم بكون ابنا
لها لان الغرائش لها فيكون الولد لها وكن لك لجدته لوصفت وقالت هذا ابن ابنتي من
هذا الرجل وقد ماتت امه فق لا هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي فالقول قوله
وياخذ الصبي منها ولو حضر المرأة فق لا هذا ابني من هذه لامن اسك فق لا
الجد ما هذه امه بل امه ابنتي وقالت التي احضرها الرجل صدقتي ما انا بامه وقد
كذب هذا الرجل ولكنني امراته فان الاب والجد **ط كتاب العتاق**
العتق لغة القوة يقا لعتق على الطائر اذا قى على الطائر وشعره يزرط الرق عن
المملوك والرق لعمد الضعف وضعه ثوب رقيق وشريعة ضعف معنى وهو الفجر عما يقا
عليه الحر من الولاية والشهادات والمزيج الى الحج والمجاهدة وصلاحه وغيره من
العبادات والاعتاق والخير من ثبته القوة على هذه الافعال وهي قضيت مشروعة و
في من مذبذبة اما شرعية فالقول تعالى وتحرير برقة والبوق عليه الصلوة والسلام واصحا
ورضى الله عنهم اعنقوا والاحجام منعقد على شريعة العتق قد يقع قدبة وعباكا وبعبه
فان اعتقه لوجه الله تعالى وعن كفارة فهو مبرر وان اعتقه من غير نية او اعتقه
لذلان فهو مباح وليس بمربر وان اعتقه للصنم او للشيطان فهو بدعة وسيقرب له
ان يكتب كتابا بالعتق وشهد عليه به تقفوا حقوقا من التجار ولا يقع الامن مالك

حر مكلف قادر على التبرعات والاعتاق على وجوب مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد
الموت وكل ذلك يتوقع الى نوعين ببدل وغير بدل والفاظ العتق ضبان صريح وكتابة فاهم
يعمل به وكذا النية والكتابة لا يعمل بها بالنية من الفارسية والعربية **اح** والصريح ثمة القاص
العتق والحرية والمولى فلو كانت حر او محررا او معتقا او حريرا او مولا او
اويا مولا فعتق عتق بدون النية **ح** ولو لا لعتقه اعتقه حريرا او حريرا او
عتق عتق مولا او ناداه فق لا يا حر يا عتق يا مولا او قال هذا عتق او
هذا مولا او قال عتقت برة الدين لا يصدق قضاء وكنا لوفاء لانت حر وقات
عتق من العمل لا يصدق قضاء ولو قال انت لوجه الله عتق ولو قال انت
حر من عمل كذا او قال انت حر اليوم من هذا العمل عتق في القضاء ولو قال
راسك حر او وجهك حر فعتقك ويديك ونحوه ماعبره عن البدن فهو صريح و
الكنايات كالعنك لا سبيل في عليك ولا سبيل في عليك ولا سبيل في عليك ونظير
سبيك ولا منه قد اطلقك ان نوى العتق لعتق ولا فلا ولو قال وهبت لك
نفسك او عتقت منك او صدقت عليك نفسك عتق نوى العتق او لم ينو قبل العتق او
لم يقبل ولو قال وهبت لك عتقك وفي عتقتك بما لا عراض عن العتق لم يقبل ولو
قال لعتبه الذي جعل له دمه بقضاء عتقتك ثم قال عتيت برة عن العتق عتق في
القضاء ويسقط عنه الدم باقراره ولو قال انت مولى فلان او قال انت
عتق فلان عتق قضاء ولو اضاف العتق الى الحرية شاع بان قال نصفك حر
او ثلثك حر يكون اعتقا لذلك العتق بخلاف الطلاق ولو قال لسهم منك حر
فهو على المسدس ولو قال جز منك حر او شئ منك حر عتق منه ما شاء المولى ولو
قال فجزك حر قال لعتبه ولا منه عتق بخلاف الذكر في ظاهر الر والية ولو قال
لها فجزك حر من الجاع لعتق قضاء ولو قال راسك راس حر او راسك راس حر
بالشوبين ولم ينو شيئا لاعتق وقيل عتق في الوجه الثالث وهو وجه حسن
ولو قال هذا الراس حر لا يعتق ولو قال لعتبه انت حره ولا منه انت حر
يعتق له خمسة اعبد فق لا عشرة من ماله الى الواحد احرار عتقوا جميعا ولو
قال ماله العشرة احرار الا واحدا عتق اربعة ولو قال لثلاثة انتم احرار
الا فلان وفلان وفلان عتقوا جميعا وبطل الاستثناء اذا قال لعتبه يا سبي
او يا ماله الكى او قال لامة يا سبي لا يعتق وليس هذا شئ بل لطف كما لو قال لها
المولى اذا جئت بسراج ما اصنع بالسراج وجهك اصنا من السراج يا من انا
عبدك وفي الطبري لو قال يا سبي يعتق ولو دعي لعتبه المسمى بالحر يا حر
يعتق ولو لم يلف فلا يلى بله وقال له اذا استقبلك احد فقل انا حر فاستقبله
رجل فق لا انا حر ان كان المولى قال له حر سميتك حر فاذا استقبلك احد انا حر
فق لا العبد لم يستقبله انا حر لا يعتق وان لم يكن المولى له سميتك حر
وانما قاله اذا استقبلك احد فقل انا حر فق لا العبد لم يستقبله انا حر يعتق

قال الميراث في

سبحان الله

عبد من العبد والحر

والعبد والحر

تزوج بامته

قال في امر

من عبد

عبد من العبد

فقتل وما لم يقتل العبد احر لا يعتق كالوقد لا يعتق قتل احر لا يعتق ما لم يقتل احر ولو
 قتله بغيره قتل لغداي احر حر ولو لا حر عتق لخال ولو لا المامور قتل لغداي احر
 لا يعتق ما لم يقتل المامور ذلك لا يعتق باحر ولا مته باحر عتق في القضاء وان
 قتله قتل ذلك كذا ولو لا لردت به العبد يعتق قضاء وديانته عبد دخل على اهله
 فقتل المولى احر دخل علينا لا يعتق العبد لانه لا يراد به التحقيق ولو لا المولى المولى
 حاطه مملوكه هذه حاطه حر لا يعتق مملوكه فان عبيدا اهل اعداد احران ولم يبق عبيد
 وهو من اهل اعداد اوقد كل عبد في الارض وفي الدنيا لا يعتق عبيده وهو الخنا
 وكذا لو لا كل عبد في هذه السكك حر وعبيده فيها وكل عبد في الجبل الجامع حر
 يعتق ايضا بخلاف ما لو لا كل عبد في هذه التاجر وعبيده فيها عتق عبيده ولو
 قتله ولما دام كلهم احر لا يعتق عبيده قال العبد اولا مته قد اعتقك الله عتق وان
 لم يبق هو الخنا ولو لا العبد العتاق عليك يعتق ولو لا عتقك على واجب لا يعتق
 عبيد في بيع فقتل له اعتقت هذا العبد فاقوى براسه سمع لا يعتق لانه قد روى العبد
 ولو كان في يده صبي فقتل له هذا ابتكفا وى براسه سمع سب منه لان ثبات
 النسب لا يتعلق بالعبادة في انا ان ثبت بالاشارة ولو لا لامة انت مثل هذه المرأة
 حر لا يعتق امة الا ان يولى العتق وكذا لو لا حر انت مثل هذه امة لا يعتق
 امة الا ان يولى ولو لا حر انت حر مثل هذه واشتار الى امة عتق امة ولو
 قتله لحر فاما انت حر مثل هذه امة لا يعتق امة تجل تزوج بامته المعرف
 واقر بها كاحدا لا يجوز ولا يعتق الجارية ولو لا عبيد ما انت الا حر عتق العبد
 وسقط الرجل ان يعتق الرجل والمرأة ان يعتق المرأة لمحقق مقابلته الاعضاء
 بالاعضاء كما جاء في الحديث ولو لا العبد ناسي واباسدا ويا هذا احر لا يعتق ولو لا
 لامة هذه عتق وهذه خالتي لولا لافلامه هذا خالي وعمي فانه يعتق ولو لا عبيد
 على موكه فقتل احر فقتل علينا لا يعتق لانه لا يراد به التحقيق ط امر عبيده لا شيء ط
 فقتل فانت اذا احر اوقد ما انت اذا احر لا يعتق لخال وهو يتعلق ولو لا
 شيب عتق عتق بخلاف احر عتق فانه لا يعتق ولو لا انت احر اسرانا ملك اليوم
 عتق ولو لا انت احر على انه ان يدالي ذلك عتق العبد ويطل الشرط ولو لا عبيد
 عبيد ولهم برة لا احد احر اوقد هذا احر وهذه البهيمة عتق ولو لا
 انت من يعتق في الحسن لا بد من مملوكه ولو لا انت عتق فقتل عتق برفي الملك
 لا بد من قضاء ولو لا انت احر النفس يعني في الخلاق امتوت في القضاء ولو لا
 انت عتق في اسن لا يعتق ولو لا ان املكك فانت حر عتق لخال وما بعد
 اليمن فهو ملك حادث ولو لا انت عبد الله وانت الله لا يعتق وان نوى
 ولو لا لغيره ليس هذا احر واشتار الى عبيده عتق في القضاء ولو لا عبيد
 احر وهو عتق عتق عبيده وان كان احر امة ولو لا انت غير مملوك لا يكون
 ذلك عتقا وليس له ان يرد عبيده وان مات لم يرشبالا لولا ولو لا عبيده شيب حر

امك

سبحة

اشد لولا

اخر من العبد

انت ولدا

عبد من العبد

امك حر ان علم انه سبي لا يعتق وان لم يعلم انه سبي فهو حر ولو لا ابوك حر ان لا يعتق
 لاحتمال انما اعتقا بعد ما ولد وقاتل لامة العتق والمصنعة التوق بطنك حر
 يعتق ما في بطنها ولو لا عبيد يصح عبد احر كان العتق مضاعفا الى العبد
 ولو لا بقوم حر لا يعتق حر لا يعتق لخال ولو لا انت احر لوجه الله في
 مرضه فهو باطل ولو لا جعلك الله في محنته او في مرضه او في وصيته وقاتل
 لم انا العتق او لم يقتل شيئا حتى مات فانه يباع وان نوى العتق فهو حر ولو لا
 عبيد اولا مته قد اعتق الله يعتق وان لم يبق ولو لا العبد العتاق عليك
 يعتق ط قال العبد افعل في نفسك ما شئت فان اعتق قبل ان يقيم من عتقه
 عتق ولو لا قبل ان يعتق نفسه لم يكن له ان يعتق نفسه بعد قيامه من المجلس وله
 ان يبيع نفسه وان بيع نفسه ولا يشهد بنفسه على من شاة رجل عاتقه امراته
 في جارية له فقتل لامراته امره في يدك فاعتقها المرأة فان نوى المولى العتق
 عتق والافدا فان هذا يكون على السبع ولو لا امرك فيها جان فقتل على
 العتق وعينه ق رجل اخذ دابة وقاتل هذه دابة حر لا يعتق العبد ولو لا
 كل ما حر لا يعتق العبد ولو لا انت ولدي امة عتق في القضاء خاصة ط
 ولو لا كل عبد حر وله عبد احر وبن غير لا يعتق ولو كان له عبد ولعبد
 عبيد وقاتل عبد في فخر عتق عبيده سوا كان عليه دين او لم يكن واما
 عبيد عبيد لا يعتق اذا كان على العبد دين يحط برقبته نوى المولى عتقهم
 او لم يبق وان لم يكن على العبد دين عتقوا اذا نوى المولى عتقهم والا فلا له
 عبد ولعبد ابن فقتل المولى ابتكرا من حر عتق الابن ولا يعتق الابن
 ولو لا ابتكرا من حر عتق الابن ولا يعتق الابن ولو لا بانيه ان اد
 عتق بضعة كالوقد لا يضيق حر ولو لا بيا انا امة مرد اوقد ليا الا
 مرد من اوقد لامة بيا انا امة زن اوقد بيا انا درن من اوقد
 ياكلنا نوى من او ياسيد او سيرت ان نوى الا عتاق يعتق على الخنا
 والا فلا لان هذا كلف لطف ظاهرا فلا يقع بها العتق اذا لم يبق ولو لا
 نوا انا نوا من ومن يند نوا اولت ما لى وسيدى لا يعتق الابلية
 عند وضع حب نفسه منديل المولى فقتل مولاه بالفانسية بالحدادى
 مراد ست ان من يبا داس من هذا لا يعتق كانه قاتل سواك مملوكه كلام
 يذكر للتقظيم ولو لا تاق بيرة بوى عذاب نوا نوا بوم اكنون
 كنهى عتق نوا نوا نوا هذا اقر امره بالعتق فيعتق في القضاء عبيد
 قاتل مولاه انا ادى من يداكن فقتل المولى انا ادى نوا بيرة اكر دم لا يعتق
 امة قاتل مولاه انا عتقني فقتل بالفانسية ايدون كير انا اكر دم
 ولم يبق العتق لا يعتق كالوقد لا امراته خواشيش نوا فقتل حر يده كير لا يكون
 جوابا عبد اخذ موكه في موضع فقال له ان انت اعتقتني ولا فقتلك فاعتقت

مما جاز قالوا
اعتقك والا فقتلك

استدراج اعظم

اعيان الام لا يكون
اعيان الكو

جان میسر

164

الفق

ابن العبد والاسلم

خرج شدک او

لهم حيا
ان يعترفان
وما اقيم ذنك

انستیکل

همه مرا قال
لکاتبان انت عبد کرام

اسم علی بن ابی طالب

عاش المخلص وعلامة

ایکم بشری ۱۵

بشره لكرهت عليه وان قال الرسول ايها المولى ان فلانا قد قدم وان سلفي عبدك
فلان اليك عتق الرسول ذلك المولى لان البشارة وجدت من الرسول
انت حر قبل الفطر والا حتى يشتر عتق في اول رمضان كل عبد اشترى به فهو
حر الى سنة فاشترى عبدك لا يعيق حتى جاء عليه سنة من وقت الشراء ولو قال
كل عبد اشترى به الى سنة فهو حر فكل عبد اشترى من الساعة التي حلف على تمام
السنة يعيق من الشراء ولو قال لعبد لومت الى ما في سنة فانت حر هو مبدى
منقبة لا لعبد انت حر قبل موتك بشهر ثم مات بعد شهر يعيق من جميع المال فهو
الصحيح رجل وحي وصايا وكتب بوصيته ان عبد فلان حر بعد موته ولم يسمع
ذلك منه احد ثم مات ومحمدت ومثله تدبره لسحلفا لورثة على علمه وان
اقبل الوارث بما كان وعتق العبد ذكرا كان نجح من ثلث ماله ولبز منه السابعة
بما زاد على الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يحيط به يعيق
يسعى في جميع قيمته ان قيمة المدين لو كان مائة في مرضه اعتقوا حتى فلاذ
بعد موته ان شاء الله يبيع الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يبيع في الار
بالاعتاق مريضه لا لقوم معلومين ابن سيد كان مرابذه مهلبت ينبغي لهؤلاء
ان يعيقهم قال للملوك احدم ومثلي بعد موته سنة ثم انت حر فمات
بعض الورثة اذا مضت السنة من وقت الموت يعيق رجل مات وترك جارية
وعليه دين يحيط به لاجل الوارث وطى الجارية ولو ترك كلبت عقاكا وجارية
وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العقارا واحبس الجارية لذلك
ولو كان دين الميت فدر قيمة الجارية وله مال سوى الجارية فاعتق الوارث
الجارية ثم هلك تلك الاموال في الجارية حره ويضمن الوارث قيمتها
للغرماء قال لعبد ان مت فانت حر او قال متى مت او ميتا مت او قال
اذا حدث الموت فانت حر فهو مبدى مطلق لا يجوز بعده فان باعده فمضى
القاضي بطله بوجه فقد قضاه ويكون ذلك فخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوما من
الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعيق ولو قال لمت من مرضي هذا
او في بلد كذا او قال ان حدث لي حادث من مرضي هذا او في مكانه هذه
فانت حر جان بعده وان مات للمولى قبل البيع يعيق من الثلث قال الجارية
اعتقك على ان عذمتي يعيق ويسعى في قيمتها ولو قال لعبد ان ملكك
فانت حر عتق في الحال رجل نظر له عشر جوارى ثم قال ان اشتريت من هذه
الجوارى في حره فاشترى جارية لغيره منهم ثم اشترى لنفسه لا يعيق لان
اليمن قد اخلت بشراء الاول وان اشترى جارتين صعة واحدة اشترى
لنفسه والاخرى لغيره لم يعيق واحدة منها والمعنى فيه عامض لم يجازيتان
فقال ان دخلت واحدة منك هذه الدار ففي حره فباع واحدة منها فدخلت
الدار ثم دخلت التي بقيت عنده لم يعيق وان دخلت التي عنده قبل البيعة عتقت

لومت الى سنة او
انت حر قبل موتك
كسبح وصية او
مرتبدة او
مجلس
الى ان يندم اليه
افهم ثم انت حر
تكرار عليه جاز
ان شاء الله
فقد سيع المبر
قال ابن ابي عمير
على ان يندم
من هذا الجوارى
ان فلو لم يكن له

فان

قال لعبد صم عني يوما وانت حر او قال صل عني ركنين عتق العبد صام او لم يصم على الصلوة
ولو قال صم عني حجة وانت حر لا يعيق حتى يحج عنه والفرق ان انيا بخرى في الحج كافي الصلوة
والصوم ولو قال لعبد ان ادعانا الى الفاء وانما حران بعد ادواها ولو اذها احدكما
من عند نفسه بان قال لهما عني وخمسائة اخرى من صلح لا يعيقان ولو قال لخمس مائة
من عدي وخمسائة بعد ما صاحبي عتقان ولو اذها احبني لم يعيقا الا ان يقول
او دى الالف لم يعيقهما اذ لم يعلما حران فاذا قبل المولى ذلك عتقا وكان للمولى دكان
ياخذ المان من المولى ولو قال لكل ملوك امكده جنة فهو حر ولا ينة لم عتق ما اجتمع
عليه في ملكه في عذر من هو في ملكه الى الالف من ملكه غدا قال كل ملوك امكده يوم الجمعة فهو
حر فمنا على ما في ملكه يوم الجمعة ولو قال كل ملوك الى حر يوم الجمعة فهذا على ما ياتي
ملكه الى الالف ولو قال كل ملوك امكده فهو حر اذا جاء عند هذا ملكه الى الالف جميعا ولو قال
لا مئة عند وصيتي اذا خدمت ابني وابنتي حتى يستغنيا فانت حره فان كانا صغيرين
نجد معهما حتى يبركا وان ادركا احدهما دون الاخر جدهما جميعا وان كانا مذكرين
تخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل له عن جارية فاذا زوجت وبقي الابن
نجد معهما جميعا قال لامته اذا ماتت والدي فانت حره فمنا عتق من والده ثم تزوجها
ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق بين خات الوالد لا يقع طلاق ولا عتاق ولو
قال لعبد انت حر وادى الى الف درهم فالعبد حر من غير شيء ولو قال اذ الف درهم
وانت حر لا يعيق ما لم يدر رجل الغم غلامه في الحاصد ولو قال للمولى ان اعطيت عرسك برك حتى
يصدقني فعد كذا ففرضه ولو قال للعبد لمت واحدة لحدثت وتركك الحزب لا ينجح لانه
للخيول اما ان يحد او لم يحد وقد قالها جميعا دفع الى جارية ثم تركت فاكنا وها
لا يعيان عدها ثم قال لها مولاها ان لم يحدى عدها فانت حره ينبغي لها ان يقول
اعطيتني واحدة واثنين وثلاثا وهكذا يقول الى ان ينقضي جاره والعبد الذي
اعطاه اياها فاذا فعلت ذلك لم يعيق وكذا هذا في الطلاق **في العتق المبهم**
قال لامته هذه حره او هذه البهيمة واحدة كما حر عتقت الامنة وكذا انت حره او
ما في بطنك ولم يكن حاملا وولدت ميتا ولو كان عبد غير مكن بالبهيمة وهو حي
او ميت لم يعيق عبد الابن البينة ولو كان له وها جبان حر ويقيم احدهما عتوت
الاخر فمليك من غيره ومهرته واجازته وكفايته وتدبيره وبه عتقا او غير
خيلا او فاسدا او وصية او مسائمة او استلاوها وتعلق عتق بشرط وكنا بالوطى
واللس شوم والنظر الى الفرج بشوم وبالتزويج فاما لو عتق احدهما ابتداء عن كفارة
او لاعتق كفارة لعين الاخر ليهن ولو اعتق بجهة الغيب لا يعيق وفي الاخر بعد
انزال اديه الغيبين ولو قبلها رجل مائة نصف قيمتها للمولى ونصف
دينها لو تزوجها ولو قبلها على النكاح يعيق الاخر للعتق ولو قبلها رجلان
صنفا قيمتها لولاها والنصف لورثتها ولو ظفها رجل او رجلان معها ارش
العبد للمولى وكذا كسبهما للمولى وان ما شئت الامتان معا وبقي الوالدان فاختار بينهما

صم عني او
ان اذها او
كل ملوك امكده
صم عني
انت حر وادى الى الف
من عدي او
دفع الف درهم
هذه حره او ابن البهيمة

كالامنين ولو اسرها العدو واسرها جل منهم لم يملك حتى تبين الملوكة بالبيان وان
 اشترى المولى احدهما من الكافر فالآخر حر وكذا لو اشترى كل واحد من الكافر رجلا
 واشتراه احدهما ثم اشتراه احدهما ثم اشتراه المولى عتق الآخر في دار الحرب وبطل
 ولو باعها المولى وقبضها المشتري فاعتقها عتق احدها لانه ملك احدهما ملكا فاستا
 بالقبض فان بين المولى عتق الآخر من المشتري ولو مات قبل البيان عتقا وسعيا
 وبطل ما فعل ولو لم يمت حرقة او مملكت فمات المولى بعد الولادة فالولد حر لانه
 عتق بكل حال وعتق نصف الام لانها تبعته في حال دون حال ولو الفت بالفرج حيا
 متا فنيه عرق وصح نصف الام ولو قال هذا حر والافق ففوق قوله احدهما حر و
 لو قال مائة بطن احدهما حر فله الخيار وان ولدت احدهما مائة في سنة اشهر عتق
 الآخر ولو قال ان كان في بطنك ولدان فاحدهما حر فبطل في زمان بطنها فالفت غلا
 حيا ومات من الضرب والفت جارية مبنية فدية الغلام للورثة وعند الجارة
 للمولى ولو ولدته مائة فتصف دية الغلام للورثة ونصف قيمته لولاه ونصف
 مفرقتهما لولاهما وامانتان وخسبون لورثتهما ولو قال ما في بطنك حره قال ان
 حملت فغلامي هذا حر فهو على الحمل في المستقبل فان ولدت ستة اشهر صدق
 انه حاد وعتق احدهما وان كان لاكثر من سنين عتق الغلام واذا قال
 احدهما حر بالفت احدهما حر فبطل له ان يعرف الاحكام من له واحد وعليه
 المالك ان كان له واحد انت حر على الف درهم انت حر على مائة دينار فبطل عليه
 المالك وان مات قبل البيان فعتق نصف كل واحد بنصف المالكين ويسعى في
 نصف قيمته ولو قال احدهما حر بالفت والآخر بمائة دينار فبطلت فتا ولا شيء عليهما
 ولو قال احدهما بمائة والآخر بمائتين والآخر ثلثمائة فبطلوا عتقوا وعلى كل
 واحد ما سئل ولو قال احدهما حر شاء احدهما حر صا عتقا وكذا احدهما اذا جاء
 عدا احدهما حر فجا عتق ولو مات احدهما او باعه ثم جاء عتق الباقي وكذا
 لو باع سعة احدهما ولو قال هذا الاسودان حران وهذا الابيضان اذا جاء
 غلاما ولو قال هذا او هذا فمات واحد من الفريقين او باعه فبقي الفريق
 لتعيينه ولو قال يا سالم انت حر يا مبارك عتق الاول ولو قال في اخر بالف عتق
 الاول بغير شيء والثاني الفان قبل فاما يا مبارك فاعتقك سالم فالاول بالف
 غير ولو قال سالم حر فبطلت له لسانها وغيره اخبره القاضي على احدهما ولو
 اعتق احدهما لاما عينها ثلثها لم يحر ولم يتصرف فان باعه الا واحدة فبطلت البيع
 وبطلت باقية لم يودع ما باع بعينه هذه جملة ما له من ماله ولما ان يزوج منهن
 برضاهن ولو مات ولم يعرف الورثة لم يحرر ايضا ولهم السعاية الا قيمة واحدة
 ويجلفون على العلم **م** ولو قال لاميتة احدهما حره فبطلت هل عينت هذا الا
 الامنين بعينه افق لا عتقت الاخرى فبطلت له بعد ذلك هل عينت هذه الاخرى
 فبطلت لا عتقت الا انسان جميعا ولو قال العبدان احدهما حر فبطلت له ايها اوتيت فله

امراة من اشرار

يا سالم انت

امراة

اعن

اعن هذا وشار الى احدهما عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم اعن الاخر عتق الاول ايضا
 وهذا الاول سوا ولو قال احدهما من الرجلين على الف فبطلت له هو هذا فاق لا يجب
 المال الاخرى لانه امة وعبد من رقيق حران ثم مات قبل البيان فان كان له عبدان ولعت
 عتقت الامة ومن العبد من كل واحد منها نصفه ولو كان له واحد ولسا عتقت
 الامة ومن العبد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلثة امة عتق من الامة من كل واحد
 ثلثها ومن العبد كذلك ولو كان له ثلثة امة واملان عتق نصف كل امة وثلث كل
 عبد **و** ولو قال لاميتة احدهما حره فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا
 ولو اعتق احدهما فغلبها ثم قال اردت ذلك لعتق فالفقوب قوله ولو حلف على
 احدهما بالحرية ان فعل شيئا فذلك اختيار لتعيين العتق في الاخرى ولو باعها
 صفقة واحدة فشد البيع بينهما ولو وهبها او تصدق بها او تزوج عليها فانه حر على
 البيان في احد لهما يجوز الصدقة والهبة والاجهاد في الاخرى بخلاف البيع ولو
 يعين حتى مات بطلت هذه التصرفات ولو باعها من رجل صفة واحدة وسلمها
 اليه فاعتقها المشتري حار الباع على البيان فاذا عين الباع العتق في احدهما تعين
 الملك الفاسد في الاخرى وعتق على المشتري بالقيمة فان مات الباع قبل البيان بين
 الورثة فاذا بينوا عتق الاخرى على المسرى ولا سعة العتق فيهما بموت الباع امة
 بين اثنين عتق احدهما ما في بطنها وضرب بطنها فالفت جنبيا ميتا بضمض الضاء
 في جنين الامة وعندنا فيضرب بطنها بضمض في جنين الحر رجل او حي في بطن
 جارية لسان فمات الموصى فاعتق الورثة ما في بطن الجارية عتاقهم ويضنون
 قيمة الولد يوم الولادة **ط** واذا اوجب العتق بلفظ عام واستثنى نوع او نصفه
 بصدق اذا ادعاه وان كان عارضا لا يصدق واذا قال كل جارية في حرمة الا
 امهات ولا يدى ثم قال هذه ام ولدى لا يصدق ان كذبته الابينة وكذا ان كان معها
 ولد لا ينفصل من غير ويعتق الولد ويثبت النسب بدعواه ولو كان الاستعداد
 ظاهرا وقت الحصة صدق انه قبل العين وكذا اذا قال لانا لثنت لم يصدق انها
 ست الا بشفادة النساء وان ملن بكر او اشكل عليهم عتقن وان كاتبها وقت
 الحصة صدق ان النياية قبل العين ولو قال كل جارية ولدت هي او وطئتها
 او اشتريتها من فلان ففي حرمة ثم انكر ذلك صدق والاول اسم لفر سابق و
 الاخر لفر لاحق لاخر بعده فاذا قال اول عبد ملكه ملك عبد بن م عبد لم يعيق
 احد ولو ملك عبدا ونصف عبده معا عتق العبد ولو قال اول غلامين اشترى لهما
 عتقا ولو اشترى واحدا ثم اشترى لم يعيق احد ولو قال اول عبد يبيخ الدار او
 اول عبد يدخل الدار فدخلوا معا عتق الامة مع معوم الصفة ولو قال ان دخل عبدا
 الدار فدخل عبد ثم عبدان عتق الاول واحد الاخيرين ولو قال لآخر عبد اشترى
 فاشترى م عبدا ثم عبدا فباعه ثم اشتراه ثم مات عتق الثاني بالملك الاول وبطل
 بعه ولو اشترى ثانيا فلكنا عنده ولو قال لكل مملوك ملكه الا الاوسط عتق الا

مطلب بيان الورثة

ارجى ما في الورثة

اول عبد يدخل الدار

كل ملك يملك
لا يملك

اوله ولزله

اي بغيره

او من عليه

الولد والام والار
والزوجة والابن

السر وال

كما ملك والثاني حين اشترى الرابع والثالث حين اشترى السادس هكنا ولو ملك ملكا
ثمة مبداء عبد بن او على العكس عنق ولو كل ملك الى قديم قيل هو من نصيب
تشرين سنة وقيل سنة كما في قوله تعالى كالمعجون القديم **ح** اذا اول ولد ولد له
فهو حر فولدت ميتا قد ضرب بطنها انسان فحكم حكم جنين الميت فاما لو ولد
ما في بطنك حر والسلة بجائها فحكم حكم جنين الحر ويكون حرا ان ولدت لاقول
من ستة اشهر والآخر لاكثر متقا ولو ولد الاول ولد له غلاما فانت حر فولدت
غلاما وجارية ونضا دفوا الفم لا يدرك الاول فالغلام رقيق بكل حال وعنق نصف
الام ونصف الجارية فان انكر المولى الغلام او كلف على العاهر والحكم هي الام عن
نفسها وعن الجارية ان كانت صغيرة وان كانت كبيرة فهي التي تخصم عن نفسها و
عنق من تلك المولى لها دون الاخرى ولو ولد لكل واحدة من الاماء الثلاثة ان
كان اول ولد ولد غلاما فصاحا كحران فولدت الاول غلاما وجارية ثم التثا
ثم الثالثة لا يدركون كون الغلام او لا فولد الاول رقيق بكل حال وعنق نصف
ولدت لثاثة وثلاثة واربع ولدت لثاثة ومن كل جارية فلا تدرك ارباعها ولو ولد
ولدت لثاثة فهو حر فولدت مسام حاصق الحى ولو ولد لثاثة مع ذلك عنق
فالميت ولو ولد ما في بطنك حر على الف عليك فقلت عنق الولد ولا شيء عليها
ولو ولد ما في بطنك حر الذي لا يعتق ما لم يولد الا لثاثة ولو اعتق الجارية ففقد
ثم ولدت ثم المولى لم يعتق الولد ولو ولد عبد دخل على فهو حر فادخل عليه
ميت ثم حى عنق الحى ولو ولد لكل ولد ولد حر يوما ففقد كذا فهو على كل ولد ولد له
من امته كانت في ملكه يوم حلق **ح** ولو اعتق حاملا اعتق حملها معها لانه من
بها فصارت كعبد جارية ولو اعتق حملها اعتق خاصة ولو اعتق الحرة على مال عنق
وبطل المال وانما يعرف قيام الحمل وقت العتق اذا جئت به لاقول من ستة اشهر
من يوم العتق والولد مع الام في الحرمة والرق والندب لان جانب الام راجح اعنا
والولد الامة من مولاها حر ولدا مغر وحر القيمة وهو ما اذا تزوج حر امرأة
على نفاه حر فاذا اتمت فاولاده منها احرار وعليه قيمتهم لمولاها ولو كان المغر
مكاتب او مدبرا او عبدا فاولاده ارقاء ومن اعتق عبدا على مال وقبل عتقه و
لزمه المال مثل ان يقول انت حر انا وعلى الف او على الف او على الف او على الف او على الف
ان يؤدى الى الف او ثلثا من المال معناه يصير دينا عليه حتى يصير به الكفالة و
اللفظ باطلا فربما يتعلم جميع انواع المال العود والعروض والحجوان وان كان بغيره
لان معاوضة مال بغير مال ويتعلق بقوله في المجلس ان حضر وان غاب على مجلس
علم **ح** وان كان العلق باذنه كالتعليق معنى لا يتوقف بالمجلس وان قال
ان ادبت الى الف فانت حر ما ماذونا وعينك بالتعليق بينه وبين الف وله
ان يشهد قبل اداء المال ولو ادعى احدا المولى على قبوله ولا يعتق وان ادعى الف
اكتسبها قبل التعليق عنق لوجود الشرط ويرجع عليه المولى بمثلها لانه اذا

منه

من مال المولى وان اداه من مال اكتبه بعد التعليق عنق ولا يرجع عليه لا ما دون ذلك
الا **ح** منه **ح** في اعتراف بعض الشراة والاصل ان الاعتراف يجري لان الاعتراف ان الز
الملك وانتهى والعق لا يجري فاذا اعتق من العبد شقة ثبت فيه وفي عامة الاشقا
هرفرة ان العتق لا يجري فيجب ان يكون عتق البعض حرا وليس كذلك فان معتق البعض
بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله وهذا الاشتباه انما ينشأ من الجهل بتحقيقه
الاعتراف فيقول تأثير الاعتراف في ان الز الملك فضا وبثاء وفي ان الز الرق يتبع
وضمنا لان الملك حق العبد والرق حق الله تعالى لان ضرب الرق للحا ذات على الاشقا
والحر حق الله تعالى والانسان لا يتكلم من اطلاق حق الغير فضا وبثاء لكن يمكن
من البطالة ضمنا وتبعنا الاجرى ان العبد المشترك بين اثنين اذا اعتق احدهما
نصبت صاحبه لا يجوز ولو اعتق نصيبه يتعدى الى نصيب صاحبه ضمنا فلا يكون
تأثير الاعتراف في ان الز الرق فضا وبثاء وان الز الملك بما يفصل الوصف بالحرى
ففي قولنا حنيفة رحمه الله معتق البعض لا يعتق منه شيء باعتراق البعض لكن
يز والملك من البعض ويدوم الرق في الكل فلهذا كان البعض بمنزلة المكاتب
فلو اعتق احد الشريكين نصيبه وهو عسر لم يحز الضرف في عسر العبد بملكه
او هبة لقوله عليه السلام من اعتق شريكا في عبد فقد عتق كله وليس له شريك
ويسعى العبد للشريك الساكن في نصيبه وان كان المعتق موسرا وعسر السالك
يكون ما لك المقدر قيمة ما بقى من العبد لان الحاجة الى التخليصه بعسر العتق
عليه وهذا سوى المنزل والمذاحم وثبات البدن ويعتبر القيمة في الضمان والسفينة
يوم الاعتراف لان الاعتراف سلب لوجوب الضمان فيعتبر القيمة حينئذ كالغضب
وكذلك حال المعتق في اليسار والعسر حتى انه اذا كان موسرا حين الاعتراف
وجبا الضمان ولم يسقط بالعسر الطارى وان كان معسرا حينئذ فالعتق له
لم يتقصد سب الضمان فلا يجب من بعد **ط** فالحاصل انه لو اعتق شريكا خطه اعتق الآخر
او استسعاة او ضمن المعتق موسرا قيمة خطه لا مسرا ولو ادعى ان اعتق او
استسعى والمعتق ان ضمنه ويرجع به على العبد قبل ان يؤدى ولو ادعى الشريك الضمان
على العبد جان وكذا اذا ابراه الشريكين الضمان فله ان يرجع عن العبد والولد
للمعتق وبطل الاستسعاة الساكن على العبد وكذا لو اخذنا الاستسعاة بطل حقة
في الضامين الا اذا مات العبد واذا سعى فالولد بينهما والاستسعاة او احره فيها
احره ولو اخذنا بعض الوثيرة الاستسعاة ليس بالحق ان يخشا الاعتراف **ح** ولو
كان بين اثنين عتقان قيمة احدهما الف وقيمة الاخر الفان اعنتهما احدهما نصيبه
معاونه الف درهم فهو عسر ولو كان عند اقل من الف ضمن اقلها قيمة والفرق
ان فيما تقدم ما يملك المعتق مشغولا بكل واحد منهما وليس احدهما باولى من الاخر
فيمتنع ولو كان بين اثنين غلام بقيمة الف وقيمة الاخر غلام بقيمة خمسمائة
اعتقهما وله خمس مائة فهو عسر ولو كان له اقل من خمسمائة فهو موسر لصاحبه ضمن المائة

طلب العتق

الس والعتق

ولو كان بينهما عبدان قال احدهما وهو فقير احدهما حريم اسير فغير احدهما ضمن نصف
قيمة في الحال والاعتبار لو كان البيان ويعتبر وقت وجود الشرط دون التعليق
ط لو كان بينهما عبدان فاعتق احدهما نضيبه من احدهما غير عين ومات قبل
البيان ضمن رابعهما ثلث في الضمان يجوز الصلح عن الزيادة من غير الايمان **ح** رجل
اعتق عبده بعتنه وبشره بعه وهو مريض وموسر لم يضمن ولو كان العبد بين جماعة
اعتق احدهم بضمه فاختلفوا بعض الشرط والضممان وبعضهم السعاية وبعضهم
الاختاق فله في ذلك ما مات بعض من لم يعتق وله ورثة فاختلفوا بعضهم اسعاه
وبعضهم الضمان فلم يملك ذلك ولا يملك احدهم ولا يملك اخيه بالاعتاق ما لم ينفقوا
عليه يكون العتق عن الميت حتى يثبت الولاية عن الذكور دون الاناث عبيد بين
ثلاثة نفر وبواحد هو بضمه واعتق الاخر بضمه فليس الاكلان بضمن المدبر
ان كان موسرا ولا يضمن الباقي واذا ضمن المدبر بضمه اسكت له يضمن ان كان
بضمن المعتق بضمه اسكت وان يعتق الثاني حتى ضمن الثالث المدبر بضمه
ثم اعتق الثاني وهو موسر كان للمدبر ان يضمنه ثلثي قيمة لم يدر وقت غير مدبر
العبد اذ كان بين اثنين اعتق احدهما ودبر الاخر ولم يعلم اهله او له يترجى العتق
على النذير فيكون الولاية للذي اعتقه والمدبر ان يضمن بضمه نصف قيمة ما
اذا كان موسرا عبيد بين رجلين قال احدهما ان لا يرضيه اليوم فهو حر وقال
الاخر ان ضربته فهو حر فمضى بغير سوطين ثم مات بينهما يعتق بضمه الذي لم يرضيه
لوجود شرطه فان كان موسرا فللضارب الخيار بين ان يضمنه نصف قيمة مضروكا
سوطا وبين ان يستعبد العبد في ذلك واذا شهد شاهدان على احد الشرطين ان شرطه
الغايبة اعتق بضمه من هذا العبد لا يقبل الشهادة لان الاعتاق يجرى فيها
شهادان يعتق بضمه الغايبة وليس عليه خصم حاضر ولكن يجال بضمه وبين هذا
الحاضر الى ان يتقدم الغايبة ولو كان العبد بين ثلثة فادعى احدها ان يعتق بضمه
على الف درهم وشهد له شريك على العبد فالشهادة تجوز لان بضمه من العبد قد
عتق باقراره بوعده المالك عليه والاخران يشهدان بالمال على عبدهما ولا
لحقه في هذه الشهادة ولو قال اعتقه شريك من شهر او ما من ديوين لم يضمن
لانه لم يفتن على نفسه بالضمان **ط** ولو اشترى ابن احد هما لم يضمن الاب و
سعى الشريك وكذا لو اشترى الاب نصف الحبر من رجل الا ان النصف لا يضمن
لغير البايع فيضمن له وكذا لو قال اشترى عبا بدين وبنيك فاشترى ابن الامر ولو
قال ان اشترى بنت ابني فهو حر فاشترى به رجل آخر عتق باليمين ولم يضمن ولو
علق بضمه بضمه ضمن الخالف وعلق العتق بالشرط فاشترى به مع غيره لا يضمن
هو الصلح ولو قبل في الهبة للضبي بضمه سعى والضمان وفي العبد المشترك
اذا قال احدهما ان يغفر في اليوم والاخر ان يغفر ولا يعرفه وكان ذلك في الماي
يسعى في النصف لهما **ح** ولو اعتق احد الشرطين بضمه عتق فان كان قادرا

اعني على امر ومهر اخر

فبشره بعه

في يوم كره على نفسه

على قيمة بضمه بضمه فاضلا من مليونه وفوت نفقته وعياله فشرطه ان شاء اعتق
وان شاء كاتب وان شاء ضمن المعتق وان شاء استعبد العبد وان كان معسرا
فكذلك لا ان لا يضمن ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان قاعا يفتقر
لحال فان كان هالكا فالقول للمعتق ايضا وان كان الاعتاق سابقا على الاختلاف
فالقول له ايضا لانه يتكررا لزيادة ولو مات العبد قبل ان يخبر بالسكوت شيئا لم يضمن
التقاضي لان العتق والسعاية فاما بالموت فاذا ضمن رجعت العتق على كسب
العبدان كان له كسب ولو كان المعتق معسرا فللحالك كسبان برجع في كتابه ولو
مات المعتق بوجوه الضمان من ماله ان كان العتق في الضقة وان كان في المرحض
فلا شيء في تركته ولو مات اسكت فلولو رثة احد الاخيرين ان يعتق بضمه وهو
موسر فشرطه بضمه اذ كان مديونا فله خيار التقاضي والسعاية وان لم يكن
مديونا فله خيار المولى وان كان شرطه بضمه وان كان له ولد او وصي ان شاء ضمن
وان شاء استعبد وان لم يكن له ولد ينظر بلوغه وينصب له القاضي وليا وان
اشترى ابن احد هما اعتق بضمه الاب وشرطه ان شاء اعتق وان شاء استعبد
علم انه ابن شرطه او لم يعلم وكذا اذا امكاه بعتنه او وصية او ورثة
ولا يشترط دعوى الامة والمرأة بقوله الشهادة على حرينها وطلاقها **ح** ولو
اضاف الى بضمه بضمه لا يعتق ومن اعتق عبده بالان قبل في المجلس الذي يعلم به
عتق بان يقول لعبده انت حر على الف الف الفان قبل في المجلس عتق بنفسه العتق
والحال فهو عليه وان كان غائبا يعلق المجلس على ان يفلح وان اعرض اما بالقيام
او اشتغاله بعمل آخر بغيره فانه قطع لما كان قبله فلا يعتق ثم العتاق والطلاق
مال من جانب الزوج والمولى عين حتى لا يملك ان الرجوع عند القبول كسب والهة
وبخوها وكذلك اذا اعتق بوجوه الدار وسائر الشروط لا يملك الرجوع عنه فوق
وتلك فذلك وبذلك يعلقها بالاحظار بان قال ذابا فذابا فانت كذا يجوز له وطؤها
قبل القبول ومن جانب السيد والعبد مبادرة قال لا يصح رجوعهما عنه ولا يصح
التعليق بالاخصاص بخوان يقول ذابا فذابا فانت كذا فاشترى نفسه منك او طلاقك
درهم ولو قال ذابا فذابا فانت كذا فاشترى على الف درهم فهذا يجوز ويكون بكيك كسبه
ان العبد والمرأة يملكان العتق قبل وجود الشرط وبعد وجود الشرط ومن
قال العبد اذا ديت الى الف الف فانت حر هذا القول مأذون له في التجارة جلا
لانه لا يملك الاداء الا بالاكساب وبمعتق بالاداء ولا يعتق بالقول وكذا لو قال
حتى اديت او حين اديت او متى ما اديت واذا ما اديت فهذا كله لا يقنع
المجلس ولو قال ان اديت الى الف الف فانت حر على المجلس ولو قال سحر المولى على القبول
ومضى المهر لم يضمن له ومن الالف عتق سوا احدا ولا ولو قال اد الى الف
وانت حر ولم يرض ذلك لا يعتق ولو قال اد الى الف فانت حر لا يعتق الا بالاداء ولو قال
اد الى الف فانت حر يعتق للمال الذي لم يرد ولو قال انت حر عليك الف درهم يعتق

اختلفا في شرطه

المعتق

لا يشترط الرجوع في المهر والهة

الساو والظاهر

او اذ اعزاه

للفا الوفاء

ادالى

انما يخرج اليه
الملك في غفرته

علی ایام غفری

ایسے علی الفہم

قصہ

افرم

کلمہ یاد رکھو

ذكره لاهوت السباغ

قَمِّ الدَّيْسِ

يستفيد في الثلثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة ولو قال
السنة او سنة او ابدا او الى ان يموت يدخل فيه ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان
في ملكه ولو قال ان ردت بقول سنة من بقي في ملكه سنة لا بد من قضاء ولو قال كل ملك
لي حر ان دخلت القار او قدم الشرط فقل ان دخلت الدار وكل ملكك فهو على ما كان
في ملكه وقت المقالة وعقود الشرط ولو قال ان فعلت كذا فكل ملكك املكه
بوجه فهو حر فعلا ما كان في ملكه عند الشرط ولو قال كل ملكك اشتريه فهو حر ان كملت فلانا
فهو على ما يشتر به قبل الكلام ولو قال ان كملت فلانا فكل ملكك اشتريه فهو حر فعلا
ما يشتر به بعد الكلام ولو قال كل ملكك اشتريه بما ذاك فكل ملكك اشتريه فهو حر فعلا
ولو قال لكل جارية اشتريها فخرم السنة فاشترى جارية لا يعق حقهم السنة قال
لعبد اذا ادبت الى الفاء ومضى ادبت الى الفاء ومضى ادبت الى الفاء فاشترى جارية لا يعق
الاداء لا يكون على المجلس ولو قال ان ادبت لا يعق قبل الاداء ولا يعق على المجلس
وله ان يبيع قبل الاداء ولو جاء العبد بالفاء وبيع بعض الفاء بغيره على القول فان جاز
في موضع يبيع للمولى على قبضتها كان ذلك صحيحا ويعق العبد ولو حلف المولى له
بوالديه الف الف حنت في عينة ولو قال لاجني اذا ادبت الى الفاء فبقي هذا حر في الف الف
بالت ووضعا بين يديه لا يحل للمولى على القول ولا يعق العبد ولو حلف المولى له
يقبض من فلان الف الف حنت فان كان المال للخالف فله صاحبه المال ان ادب الى فلان
الف الف حنت في عينة فبقي هذا حر في الف الف حنت في عينة
ولو حلف الف الف حنت من مال الخالف ولو قال لعبد اذا ادبت الى الف الف حنت حر
فقبل العبد ثم قال له خطعتي منها مائة او قل خذ مني مائة دينار كان الف درهم
فخطعتي مائة درهم وادى اليه ستمائة فانه لا يعق ولو ادى اليه الف الف حنت
اكتسبه قبل هذه المقالة يعق ويرجع المولى عليه بمثلها ولو ادى اليه الف الف حنت
اكتسبه بعد هذه المقالة لا يرجع المولى عليه ولو مات العبد قبل اداء الف الف حنت
ما لا عماله لمولاه ولا يكون هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى اليه الف الف
وحلف المولى على القول ولو قال لعبد في مرضه اذا ادبت الف الف حنت حر
وقيمة الف فادى اليه الف الف حنت من مال الخالف يعق من جميع ماله
ولو قال انت حر على الف درهم بوجه الى نحو ما كل شهركا يكون كناية قال لرجلين
دبر عبد فلانا فذبح احدهما جان النجلى لرجلنا بوجه مائة مال كان عقل جانيه
على المولى بيمينه الاقل من قيمته ومن انش الجانيه في ماله ماله ولا يكون على عاقليه
حتى على المولى وعلى ماله كان هذا لان مقتله ماله خطأ فبقي في قيمة المدة
اذا ولدت من سيدها ولما اضير ولد له **ق** قال لعبد اذا مات فلا يسبيل
لاحد عليك فان هذا يصير مدبرا ولو قال لفلان مائة درهم في مرضه بالفارسية ابن
بنك كان من ابده مما سب هذا غير الوصية يعقهم فينبغي ان يعققهم ولو كتب في
كتاب الوصية ان عبده فلان حر بعد موته ولم يسمع منه احد ثم مات وجدا لا يرث

ان ادبت واداء

ق ولدت من سيدها

ما وجد

ما وجد في كتاب وصيته فهو مملوك لانهم انكر ما اطلقه فان ادعى العبد في الورثة فالقول قولهم
مع ايمانهم على علمهم لانهم منكرين ولو قال لرجل الله ان اعنق هذا العبد فقتل العبد حيا فاخذ
المولى قيمته لا يقصد قاتله منها ولو قال لله على ان يقصد هذا العبد والمسلته بحالها يجب
عليه ان يقصد قيمته ولو اوصى بيمينه والمسلته بحالها فالقيمة للورثة ولو قال لفلان
مدبرا فعنق ووجب عليه السعاه في القيمة فانه يقوم بيمينه مدبرا والمسلته لانه نصف
قيمة لو كان حيا وورثه لان الاسعاع بالمملوك نوهان اسعاع بعينه واسعاع ببدله وهو
الثلث والاشعاع بالعنق قائم اما الاسعاع بالبدل وهو الثلث لان الباقي نصف قيمة العنق
ق ولو قال انت حر قبل موتك بشي فمات بعد شهر فهو مملوك ولو قال انت حر بعد موتك لم يرث
لغيره فان شرب بعد موته في عمره فلا يعق وان لم يشرب بشي لم يرث الى القاضي فاعتقه ثم شرب
لم يطل لان عدم الشرب يحقق بقضاء القاضي فاما اذا مات فانت حر ان شئت او ان
شئت فانت حر بعد موتك فالمشيمة للحال ان نوى فعل ما نوى وصح فيه الاستثناء بخلاف
قوله فاعتقه ان شاء الله لم ينج الاستثناء ولا ينج الوالد الام في الثلثين المعتق و
يسعاه في المطلق وان كان حاملا كحسين وبنها والقول للمولى انفا ولده قبل الثلثين
واذ الحق للمولى بدار الحرب من ثمنه فهو كونه واذا دبر وارث الميت بعد موته ثم جاء
مسلكا اخذ مدبرا ولو دبر هو ولو حلف بغيره ثم رجع مسلكا فاشتراه فهو مدبر
ولو قال ان ملكك فانت مدبر فاستولى عليها بكماس ثم اشترها فهي ام ولده وبطل حكم
المدبر ولو قال ان ملكك فانت مدبر فملك بعضه لم يصير مدبرا ولو قال لاسن ان ملكنا
فانتا مدبرتان فلكا احدهما فادبت ثم ملك الاخرى واعتقه فالولد يقيق وصار مدبرا
ولو قال ولدك ولد مدبر لم ينج ولو قال بالتدبر في عمة يد ثم افتر بغيره لم ينج
الا اذا صدق العبد وتدبر الحسن صحيح كاصفاه وصفان التدبر والاستيلاء ضمان
بملك بخلاف ضمان الاعناق **ق** رجل دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبر على حاله فان في
التدبر معنى الوصية بخلاف ما اذا اوصى برقبته لاسنان ثم حين لم مات حيث بطل
الوصية والغرف ان التدبر يشمل على معنى العقاب والتعليق لا يطل الجنون ولهذا
لا يطل الرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا جاز تدبر المكرم ولا يجوز وصيته وكل تصرف
يقع في الحر نحو الاجارة والاستخدام والتزويج لا يمنع في المدبر وكل تصرف لا يقع في الحر
نحو البيع والامضاء يمنع في المدبر ويجوز كتابته ولو قال اعتقوا افضل عبيدي و
خير عبيدي فهو على افضلهم بالقيمة ولو قال وصيت لافضل عبيدي فهو على افضلهم
في الدين رجل اوصى بعبد رجل بعبد خطأ بعد موته فالقيمة للوصي لرجل اوصى
بان يشترى اسمه بالف درهم ثم قال فاستغنوا العلماء العتق ام الصدقة فاعاوا
بالافضل فانه ينظر ان كانت مائة في ضيق من عتقهم وسد من حالهم معهم وصي
بهم فالصدقة عليهم افضل والا فالعتق افضل قال لاهنة اذا دخلت هذه الدار
فانت حر بعد موتك فباعها فدخلت الدار ثم اشترها ثم مات وصي في ملكه لم
يكن مدبرا لطلان البمين بدخول الدار في غير ملكه ولو قال لعبد اوصيت بقبلك

وجبة

اشترى قبل موته

مهر
لا يملك المهر

مهر التدبر

مهر التدبر
كما يشترى نفسه

دبر ثم عتقه

مهر التدبر
مهر التدبر

لكن قال لا اقبل فهو مدبر وليس رده بشيء ولو قال العبد انت حرة الساعه بعد موتك يعق
 بعد الموت وعق المدبر يعق من ثلث الما اطلقا كان او مقيدا وهو من هيب على وابن السبب
 وشريح والحسن والبرسين رضي الله عنهم فان لم يخرج من الثلث فصانه وسعي في باقيه
 ولو كان على الميت دين بغير فرق ماله وقيمة المدبر في المدبر يسعي في جميع قيمته للمرماو
 اذا دبر الرجل ما في بطن جارية فهو جائز وقد مر فان ولدت بعد ذلك لاقول من ثلث اشهر
 فهو مدبر وان ولدت اكثر من ذلك لا يكون مدبرا واذا صح تدبير ما في بطن الجارية فليس
 لمدان بيع الجارية بعد ذلك ولا ان يرهنها ولا ان يهرها **ط** ولو قال لسان من مخرج
 هذا وفي سوي هذا ان مت الى عشرين سنة فهو خليلي والندبر المقتيد يجوز بيعه
 فان مات على تلك الصفة عتق ولو دبر احد الشرطين وضعت نصف شرطي مات
 على نصفه بالندبر وسعي في نصفه **في الاستيلاء** وهو لغة طلب الولد مطلقا فان
 الاستيعال طلب الفعل وفي الشرح طلب الولد من الامه فكل ملكة ثبت نسب ولدها من
 ما كلفها او بعثها ففي ام ولد له لان الاستيلاء دفع لشوقه لو ولد فاذا ثبت الاصل
 ثبت فرع لا يثبت نسب ولان الامه من ولدها لا بدعواه فاذا اعترف به صار تام
 ولان فاذا ولدت منه بعد ذلك ثبت بغير دعوى ويلحق بغيره بغير لعان ولو اقران
 امته حبل من ثمر جاءت بولدها شش شهرين نسب منه وصار تام ولدا لاكثر
 من ستة اشهر لان سوا كان الولد حيا وميتا او سقطا فلا استبان خلقه او بعض
 خلقه اذا اقر به وهو بمنزلة الكامل لان السقط يتعلق باحكام الولادة وان لم يستبان
 شيء من خلقه والعه مصنفه او خلقه فادعاه لم يصير ام ولد **اح** كل ملكة ثبت
 نسب ولدها فمن يملكها او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولدها منه وكذا
 الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بنجاح او وطى بشبهة ثم ملكها من ثبت نسب
 ولدها منه يصير ام ولد له عندنا وان ملك ولدها منها عتق عليه وان ملك ولدا
 لها من غير يكون ملكا لمدان سعة ولو قال لسان جارية منى او قال ما في بطنها من
 ولد فهو منى فاسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه يصير ام ولد وان لم يستبان
 لا يصير عندنا ولو قال لسان جارية منى او قال ما في بطنها من ولد فهو منى
 ثم قال بعد ذلك كان رجلا ولم يكن ولدا فصدقة الامه في ذلك لا تكون كنبه كانت ام له
 ولو قال لسانها في بطنها منى ولم يقبل من حمل او ولد ثم قال كان رجلا وصدقة الامه كنبه
 ولده رجلا لاجارية قد ولدت هذه ام ولد لان كان القول في الصفة يصير ام ولد سوا
 كان معها ولما اولى يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معناه ولد يصير ام ولد له
 يعق من جميع ماله وان لم يكن لها ولد يعق من الثلث وام الولد عتق موت المولى من جميع ماله ولا
 سعاد عليها على حال ولا يجوز اخراجها عن ملكه الى غيره بيع او هبة او صدقة او احرام
 او وصية فان باعها وصفي القاضى يجوز بيعها لاسعد فضاه على الصبح ولا يضمن ام الولد
 بالهضب والبيع الفاسد والاعتاق وانما يضمن بما يضمن الجارية المشتركة اذا ولدت
 ولما فادعاه مكا يصير ام ولد لها فان عتق احد هما او مات عتق مكد ولا سعاد عليها

ان المدبر المدبر

ان المدبر المدبر

كل من ولد له

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

ولا ضمان على المصدق جارية ولدت من رجل بنجاح ثم اشترى مع امه اخي يصير ام ولد لم يضمن
 نصف قيمتها بشرطه مكره كان او ميسرا وان لم يشتر الجارية ولكن ملك الولد بهمة او
 شرا ولا يجوز ذلك عتق الولد ويسعي للاخر في بضيبة ولا ضمان عليه وقيمة ام الولد قيمتها
 لو كانت فيه رجل اعتق ام ولد على ان يزوج نفسها منه فقبلت عتقت فان استبان تزوج
 نفسها منه لاسعاد عليها ولو اعتق امته على ان يزوج نفسها منه فقبلت فان استبان تزوج نفسها منه
 كان عليها السعاس في قيمتها في الجارية ان كان في بطنها غلام فهو منى وان كان جارية
 فليس فيه ثبت نسب لولد منه غلاما كان او جارية ولو قال لسان كان في بطنها ولد فهو منى
 شش شهرين لو لم يولد ثبت نسب لولد منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر
 لا يثبت والوقت باطل حرج يخرج البنات ام ولد لا يكون لمدان يسعها رجل يزوج امته
 من غيره فوالت وادعاه المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من الزوج ويعق الولد
 على المولى فان امه استولت جارية ولد يصير ام ولد له ويغرم قيمتها ولا يغرم عتقها
 واذا تزوج الرجل جارية ولد الصغرى فولدت منه لا يصير الجارية ام ولد له ويعق
 الولد بالمرء اذا اراد ان يجل ن بطيخ جارية ولا يصير ام ولد له لو ولدت فانما
 يسعها من ولد الصغرى ثم تن وجها واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى
 والزوج كان الولد من المولى ولو وطى جارية امراته وولد او جده فولدت و
 ادعاه لا يثبت النسب ويبر عنها الحد بالشبهة فان قد اخلها الى المولى لا يثبت
 النسب لان يصير المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقة في الامرين
 جميعا يثبت النسب والا فلا وان كان المولى ثم ملك الجارية يومها من البهمن ثبت
 النسب رجل في يد غلام صغير لا يعرفه هو عتق كان القول قوله فان ادركه
 الغلام وقال انا حر لا يعقل قوله وان اقام البينة قبلت بسمه وان كان الغلام كبرا
 فقال للذي هو في هو عتق وقول الغلام انا مدبر فلان كان القول قول المدبر في
 بديه ولو قال ناهر الاصل كان القول قول الغلام رجل في يديه صبي يقول هو عتق
 فاعتقه ثم جاء اخر واقام البينة انه عتق بسمه وعتق له بالعبد ويطل
 اعتاق الاول باع خلافا ثم ادعى انه كان اعتق او دبر لاسعد قوله ولو ادعى انه باع
 على من مائة ثبت النسب وطل البيع رجل شرا مائة ثم اشترى امه لا يصير ام ولد له وان
 اشترى امه عتق رجل اشترى امه لها ثلث اولاد ولدهم في بطون مختلفة فادعاه
 واحد منهم انه ولد ست تبسمه والباقيون ارجل جارية بين رجلين ولدت ولدا
 فادعاه احد الشرطين واعتقه الاخر وخرج الكلام منهما مكا كانت الدعوى او
 من الاعتاق لان الدعوى استند الحالة العلوق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون
 المعتقد معتقا ولان ولد الغير اذا اراد ان يجل ن سويح ام ولد له سعي ان يستن بها
 يخصه ثلثين وجها فان زوجها قبل ان يشترى بها جاز النكاح ولو اعتقها زوجها
 لا يجوز النكاح حتى تنقض عتقها ثلث حضن فان زوجها قبل الاعتاق فولدت و
 لكان من الزوج فالولد يكون بمنزلة الام يعق بموت المولى من جميع الما عتق ام الولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مدبر ام ولد

مطلب
ام الولد والحام

صور
الولد

ولام الولد المولى
الام المولى
محمود المولى

مطلب
اعوان المولى

مطلب
ام المولى

مطلب
ام المولى

ام المولى

تكره تكره الملك كعتق المحارم سكر سكر الملك سكر ام الولد اذا اعتقها وانزلت
ولمقت بدان الحرب ثم سقيت واشربها المولى يعود ام ولده وكذا لو ملك ذات رحم محرم
وعتقت عليه ثم ارتدت ولقت بدان الحرب ثم سقيت فاشق بها عتق عليه وكذلك
ام الولد ولو اشترى بجارية ولدت منه مع ابنه لها من عتق يقيصر الجارية ام
ولده ليس له ان يبيعها ولان بيع الامة فان زوج الجارية رجلا فولدت
منها من الزوج ليس له ان يبيع هذه لانه لا يثبت فان اعتقها ثم اشترى من بعد ذلك
السبي فالردة عدل كما كن ويحرم عليه بيع الام والابنة الثانية ولا يحرم بيع
البنات الا ولما ولد اذا ولدت ولما كان الولد من المولى الا ان سقى اذ لم يمت
ام الولد على مولاها بمصاهرة او نحوها فجاءت بولد لسته اشهر لا يلزم المولى الا ان
يدعى ولو اعتق ام الولد لم يجزعت بولد ثبت النسب المستبين ولا يجوز تقييد رجل
له جارية كان وطئها واخرجها عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لسته اشهر
منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان منها بها وكان اكثر ابيها انها خرجت فهو من
سعة من نفق ولدها وان لم يظهر منها جوار ولا غيرها فاعصمه لا يسع له ان يبيعها
هذا الولد وينبغي ان يشهد ام ولده كيد ليرى فله بعد موت ام ولده عتقها
ووصت عليها العدة لم يكن لها العتق على المولى ام الولد اذا جنت جناية موجبا للمال
كان موجب ضمانا على المولى في ما حاله كجناية المديون او ولد لا يفسد مولاها بعد
الموت ولا يملك الاسر ويجوز صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان يبيع غير محرم
ويضلي بغير ماع ولو قبلت سبيلها خطا لا يجب عليها السعاية وان قبلت عتقا وللولي
وليان يبعها احدهما العتق نصيبا للاخر ما لا ويسعي في ذلك وكذا لو كان لها ولد
من المولى سقط القضاء ويسعي في جميع قيمتها جارية ادعت على مولاها انها ام
ولده فانكر لا يثبت المولى وللولي ان يحرم ولده على النكاح ويملك الزوج الامة
عليها وان تزوجت ام الولد بخير اذن المولى ثم اعتقها المولى فان كان الزوج دخل
لها قبل العتق جاز ذلك النكاح وان لم يدخل بها من العتق ويتأكد فاشق المولى ولا
يجوز ذلك النكاح في الجارية كل ولد ليدنيه فهو حر فاما ولده فملكه عتق ولا يعق
ما في بطنها ماله تالف فان مات المولى وهو حلي من غير المولى ثم ولدت لا يعق
الولد وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضرب لسان بطنها فالت جنينا ميتا كان على
الضارب ما في جنين الامة وان باعها فولدت بعد البيع لا قل من ستة اشهر
من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لسته اشهر فضا عتقا ولاكثر
من سنتين من وقت البيع او لا قل البيع جائز وكذا لو الامت ما في بطنك حد
فولدت لا قل من ستة اشهر عتق وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يعق
واذا كانت الامة مشتركة بين مسلم وذمي وكافر وعبد ومكاتب فادعوا الولد بها
فدعوى المسلم اولى ولو كان المسلم بدماسا فدعوى الكافر اولى لان له حصة
المكدر وان ابافين **ح** واذا افتر الزوج ان هذه جارية قد سقطت سقطا

من

منه فهذا امر منه انها ام ولد والجارية المشتركة اذا جاءت بولد فادعيا معا يثبت لب
الولد منها وان كانت الجارية بين ثلثة او اربعة بكذا وان كانت للمحصن والانصاف
نحو السدر والثلث والربع فالحكم في حق الولد لا يختلف واما الاستيلاء فثبت لكل
واحد منها بقدر ملكه ولو كان احدا مشتركين حرما والاخر عبدا فدعوى الحر اولى وان
كان احدهما مسلما والاخر ذميا فالولد للمسلم وان كانت بين حر ومكاتب فالحرا اولى
وان كان بين عبد مسلم وحر كافر فالحر الكافر اولى لان الصبي يستفيد بالحرية باثبات
النسب من الحر وعكسه اكتب بالاسلام بنفسه وان سبق احدا للمولين بالدعوى فهو
اولى وان كانت بين حر ومكاتب فادعيا المكاتب وحده يثبت نسبه وضمن نصف قيمته
للشريك فاذا غنم المكاتب كان لما يبيعها ولو اشترى اخوان امته حاملا فجاءت بولدا
احدهما فعليه نصف قيمته الولد لانه اعتقه بالدعوى على عمه بالقرابة لان الدعوى
قد تقدمت فضا فالحكم في الدعوى دون القرابة والاب لا اذا دعا ولد جارية ابنة
ثبت النسب بشرط ان يكون الجارية في ملكه من وقت العلوق فباعها الابن ثم اشترى
او وجدا مشترعيها عتقا ومردوها بقضاء او بعين فضا او عتقا او حراما او شرط
او بفساد البيع ثم ادعاه الاب لا يثبت النسب الا اذا صدق الابن في حيث عن يثبت
وان كان الجارية ام ولدا لابن او مدبرته فجاءت بولد معاه الابن وادعاه الولد
لم يثبت النسب من الولد ولو ادعى ولد مكاتبه ابنة لا يثبت لانها لا يحتمل النقل ولو كان
الابن وحلي الجارية ثم ولدت فلم يدعه فادعيا ابو جازت دعوى وان كان الابن كافرا
لا يبيع دعوته ولو كان مسلما والابن كافر كجنت دعوته وان كان من ثغاف دعوته موقوف
وان كان الابن عتقا فافاق وادعى دعوته كماله وان كان مغتاليا والابن اذا ادعيا
ولد جارية مشتركة بينهما فدعوى الام اولى ولو كان جارية بين رجل وابنه ورجل
فجاءت بولد فادعيا كلهم فاحدا اولى ولو ان رجلين اشترى ابنا عبدا ليس له نسب عربي
احدهما مشعه والاخر عشر ثم ادعياه معا فهو ابناهما لا يفضل احدهما على صاحبه
والنسب فان جنى جنائية على عتقا فاعتبا كرجل اشترى امته حراما ولدا فغير من
رجل اجنبي ولا علم له بها فولدت منه ولما كثر استحقاقها مولاها فعلى ابى الولد
وهو المشتري قيمة الولد ولو لم يولد بسبب الغزو وكان سعي ان لا يكون عليه
شي من قيمة الولد على قول ابي حنيفة رحمه الله لان ولده الام الماله فيه
كافرا لا انه ضمن مع هذا قيمة الامة لا يكون فيه ماله بعد ثبوت امته الولد فيه
ولم يثبت في الولد لانه يحلف حر الاصل فلهذا كان مضمونا بالقيمة امته بين اثنين
لاحد عشرها والاخر تسعة اعشارها فجاءت بولد فادعياه معا فانه ابن
هنا كله وابن ذكركه فان مات ومثاله نصفين واخفى عقل عتقا فاعليه نصفين
فان حبت الامة فعلى صاحب العشرة عشر موجب الجنابة وعلى الاخر تسعة
اعشار موجبها وكذا ولاها لها على هذا **في العتق من الغنم** لا يشرى بغير
جاري هذه كل على ان يعق عن عبدك فلان فقبل فلان ذلك وقبض الجارية لم تكن

دعاه

اشترى الام المولى

لوع ولجارية

ادعوا المولى

دعوى المولى

اشترى الام المولى

دعوى المولى

اعترف ابنه البتة

الجارية له حتى يعق العبد من الآخر رجل اعترف عبدا له عن ابنه الميت جاز ويكون الولد
له لانه هو المعتق وللاب ثواب لا يحتاج من غير ان ينقص من اجر الاب **قوله الثاني**
اعلم ان الاصل في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حر الاصل فالقول قوله لانه
متمسك بالاصل وعن هذا قلنا ان رجلا ادعى انه حر الاصل فاقام شاهدين لا يقبل
منه لان القول قوله فلا حاجة الى البيينة لكن اذا ادعى انسان الرق عليه واقام ابنه
قال ان سهل منه على حر به الاصل فها البيينة الرق فاذا عرف هذا فقول الناس ان
بغير بيينة الا في اربعة احوال القذف بان يدعى المفذوف انه حر وطلب العذر وقيل
القاذف هو عبيد وبغيره على حد القذف فانه لا يجد القاذف حتى يقيم المقذوف بيينة
على حرية لانه حر في الظاهر وهو دار الاسلام والظاهر يصلح لدفع الاستحسان
اما لا يصلح للاستحسان حتى لو ادعى عليه الرق وادعى انه حر الاصل صدق في الحرية لانه
تمسك بالظاهر وانه يصلح لدفع ومن هذا قلنا ان من ادعى انه حر الاصل صدق في داره في دفع
الاستحسان اما لو طلب به الشفعة فجد المشتري ملكه التار لا يقبل حتى يقيم السهم انها له
ولذلك لو سقط حابط دار المالك بعد الاستهاد عليه والنقريط وانكف شيئا او ما كا
فقد صاحب التار اناسا كن غير مالك صدق ولا يصدق مدعي الضمان عليه عالم
يقم البيينة انه ملكه وكذلك لو ادعى القاذف العبد بعد ظهور حرية المقذوف وعلى حد
العبيد فجدار عن الاتان اقيم المقذوف بيينة على حره بالقاذف فجد ثابن في هذه
المسئلة وفي الاولي لا يصدق مدعي الحر به الا بيينة الثانية ادعى القاطع ان المقطوع
طل فجد ولا حقا صر على وادعى الآخر انه حر لا يصدق الا به او علم الحاكم بحرية
ولو اقام البيينة على عتق قبلت ولو غاب المولى لعنا فقا على خصم حاضر فتفقد على
الغائب حتى لو حضر لا يباد البيينة والتا لثا اذا لا المشهود عليه التهود عبيد ولو
ادعى انهم احرار فانهم لا يقدحون عليه الا بالبيينة والراجح اذا ادعى الجاني انه
والارشط مافيه وقالت العاقلة هو عبدا لا يصدق الجاني الا بيينة العبد اذا انقاد
لبيع لا يقبل قوله الى اخر الاصل بدون البيينة ولتفسير الانقياد للبيع انه ينفذ التسليم
الى المشتري يعني اذا تسلم المشتري الجاني وليسكت اما السكوت عند البيع لا يكون
انقيادا لان البيع لا يقيم به بل بوجده العاقد وقد ذكرنا في احكام السكوت اذا بيع
وهو حاضر فسكت ثم قل بعد العلم بالبيع اناسا يقبل ولو كان العبد للمشتري كاشرا
فانا عبدا ثم ظهر حرية لا يبرج المشتري عليه واذا ادعى العبد حرية الاصل فالقول قوله
مع اليقين لكن لا يمكن للمشتري الرجوع بالنش ما لم يصير معصيا عليه وطريقه ان
يدعى المشتري حره عبدا واقوله بالرق في اقيم البيينة على رقه واقرا ثم العبد
يقم البيينة على انه حر الاصل عبدا ادعى ان مولى اعترفتني واقام بيينة على ذلك يقبل
ولو اقر العبد بالرق على نفسه ثم اقام البيينة على الاعتناق سمع لان التناقض منه لا
يقع لان حرية الاصل كما لا يخفى عليه اعتناق المولى ادعى انها امها فانكرت وصاحت
على ما نرجح وصار كأنها اريت بدلا لعتق وقد اعترفتها على مال فان اقامت سه

الاسل دار الاسلام

مالنا ساكنة كبريت

انعام

كله القضا

ما تفتت
صور التنا
رفعه

عائنا

على انها اعتقها عام اول يقبل ويرجع بالماء واقدامها على الصلح لا يكون تناقضا في حق
الحرية لان من جنتها ان يقول ان لم اعلم بالعتاق حين صالحت ولو ادعى انه حر الاصل ثم ادعى
انه اعترفتني فلا يقبل لانه انكر الملك على نفسه في جميع الاحوال ثم ادعى الاعتناق واكثر
بالملك على نفسه في بعض الاحوال ان يقبل ذلك لمن انكر ان هذا ملك فلان ثم احدا انه ملكه
يقبل كذا هتافا فالحاصل انه اذا ادعى حرية الاصل ثم ادعى حرية عارضة سمع واذا ادعى
العتق ثم ادعى حرية الاصل لبيع ادعى عبدا الى كس عبدا فاعتقني واقام المدعي عليه
انك ادعيت قبل هذا الى ملكك انك قد اعترفتني ابوك لا يكون هذا تناقضا ولو
ادعى الوثره غلام على انك كنت ملكا ايك وقد اعترفتني ابوك لا يكون هذا تناقضا ولو
ادعى الوثره على غلام انك كنت ملكا ايك الى موت الموت ونحن الوارثون واقام العبد
نسب الى كس ملك فلان واعترفتني بعبدا وصدى جفما عن الغائب على ابيات الملك
والاعتناق ثم ادعى كس ملك فلان واعترفتني وقضى القاضي به ثم اقام اخر البيينة انك
عبدا لا يقبل ومن ادعى حرية الاصل ولم يذكر اسم امه ولا اسم اب لام وحدها يجوز
لانه يجوز ان يكون الانسان حر الاصل ويكون لام رقيقا بان استولى جارية فاولاد
علق حر وان لم يكن الام حرة وكذا لو كانت امرأة لم تلد من حرة فاني حرة فن وجها
واستولدها ثم ظهر انها كانت الغيرة فان الام رقيق والولد حر في حق الواطى بالقيمة وكذا
يقبل البيينة على عتق العبد بدون الدعوى ويقبل على عتقها ولا يحلف على عتق الامه
حسبه بدون الدعوى شهد شاهدان ان الميت وصى باعتناق هذا العبد لا يدعى
ذلك يقبل من غير دعوى لانه شهادة على ابيات حتى الوصية فصيحة ان الموصي مدعي
يقول العبد وادعى حتى يجب على الوثره ان يعترفوا فان امتنعوا فالقاضي يعق و
ينفذ الوصية **فصل** الميراث اذا قال ان مت من مرضي فانت حر فقبل العبد لا يعق ولو
قال ان مت في مرضي عتق رجل دبر عبدا ثم ذهب عقل فانت دبر على حاله وان كان
في تدبر معنى الوصية بخلاف ما او وصي رقبته لانسان ثم مات حيث بطل الوصية
والفرق ان التدبير احقل مع الخلق والعلق لا يطل بالحنون ولهذا لا يطل بالزوج
ولكن كذا الوصية ولهذا جاز تدبير الكرم ولا يجوز وصية المرضي اذا قال لو امرته
اعتق عبدا كذا شاء الله بعد موتي صح الامر ولا يصح الاستثناء قال العبد هذا ابني او قال
لجاريته هذه ابنتي ان المملوك ينج ولذا وهو محمول **فصل في العتق بالنسب** ويعتق
العبد سواء كان العبد اعجميا او مولى لا فان كان العبد يصلح ولذا لكنه مصر في النسب
يعتق العبد ولا يمت بالنسب وان كان الولد لا يصلح ولذا لا يثبت النسب ويعتق العبد
ولو قال العبد هذه ابنتي او قال الجاني بته هذا ابني لا يعق ولو قال عبدا يا ابني او قال
لامنة لا بنته لا يعق وان نوى كالمولى لا ابن او قال يا بنت ولم يصرف الى نفسه فانه
يعتق وان نوى ولو قال العبد هذا ابني او الجاني بته هذه امي ومثلهما بلد مثل عتق ولا
يشترط تصديق الغلام ولو قال عبدا هذا اخي لا يعق ولو قال هذا اخي لا يلا ولا
يعتق ولو قال العبد اي حج من الصبيح انه لا يعق وكل من ملك شخصا لا يجوز ان يحا على ان ياب

ولو قال هذا اخي الصبيح انه لا يعق

مطلب
صالح ان ذكر اسم

والمرور

البينة

مطلب
دبر او وصي

هذا نص في
وقوله

بسبب الاخ والاحف والعم والمخال يعق عليه صغيرا كان المالكا وكبيرا عاقدا او محبونا اذا
 اشتراها منه هي جلي من ابيه كالحا او على غرضه يتعلق ما في بطنها لانه احب ولان
 بيع الحامة اذا وصفت لان الحامة لم يصر له ولد لانه رجل فتر في مرضه لانه يالف
 درهم وليس له وارث سواء وان لم يدع له مالا الا تملكها هو اخ الابن لانه وسمه الملك
 مثل الدين ثم مات يعق المملوك لان الاقرار في المرض الوارث وصية فاذا هلك
 اخاه يعق عليه ولو كان الاقرار في صحة لاعتق لانه لم يملك المملوك بالدين رجل وكل
 رجل كان يشتري له مملوكا فمعه على طهارة وسمى له الثمن فاشترى بها المملوك
 عتق كما اشتراه الوكيل لانه صار ملكا للوكيل ولو وكل رجل جلا بانه يشتري له اياه
 فيعتقه بعد ثمن عن طهارة فاشتراه الوكيل يعق كما اشتراه ويحرق عن طهارة الامر
 ولو ملك الحر في دار الحرب ذراحم محرم منه لم يعق عليه ولو ملكا شقفا من ذرا
 حم محرم منه عتق قدر ملكه واذا ملك المأذون ذراحم محرم من سيده وليس عليه
 عتق لم يعق والمكاتب اذا اشترى ابن مولا له لا يعق ولو ملكا الرجلان ابن
 احدهما بعد من العتق عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه للشر من مولا كان او
 معسرا واذا وهب نصف عبده لغير العبد او باعه منه لم يكر على المشتري ضمان
 للبايع واذا اشترى العبد نفسه واجنبي من مولا فاعتق باطل في صحة الاجنبي
 لان مع نصف العبد من العبد اعتاق والاعتاق مع البيع لا يجتمعان في محل واحد
 ولو كان ان ملك من هذا العبد شيئا فهو حر ثم اشتراه للمالك وابوه صفقة
 واحدة عتق على الاب ولو قال ان اشتريت بعضه فهو حر وادعى رجل اخر
 ان ابنه ثم اشتراه عتق عليه ولو رثا عبدا وهو فريسي احداهما لم يعق بشرط
 شيئا واذا كان للحر ولد وهو عبد اجنبي فزوج الاب حاربية من ولده برضا
 مولا فولد حاربية ولدا فهو حر لانه ولد للمولى **ط في اعتاق المولى** **س في حربي**
 اسلم عبد للحربي وخرج الى دار الاسلام من غنى المولا عتق وله ان يوالع من احب من
 اهل الارض وليس لاحد عليه ولا وان اسلم عبد للحربي ولم يخرج اليه لا يعق فان
 اسلم مولا هم ظلم المسلمون على دارهم فقتلهم ولو اسلم عبد للحربي فباع
 مولا من مسلم في دار الحرب وادعى عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري حر لانه
 عبد كافرا فاسلم العبد ثم خدم مولا كانت الخدمة امانا للمولى ولو اعتق للحربي
 عبد للحربي في دار الحرب لاسف ذعافه ولو اعتق عبد المسلم في دار الحرب
 صح اعتاقه ويكون الولاء للحربي دارا با امان وفيه مدبر او مكاتب في دار الحرب
 فباعها للحربي جاز به ولو كان مولا له لا يجوز بيعها ولو ملك للحربي فرسه
 ودخل عليها با امان عتق عليه ولو عاد للحربي الى دار الحرب وحلف ام ولده او
 مدبره اذ برح في دار الاسلام حكم بعتقها اذا مات للحربي او قتل واسر ليعق
 مكاتبه ويكون بدل الكتابة لو ارثه اذا مات المولى عبد مسلم احب الكفار وادخل
 في دار الحرب فابق منهم عتق فانه استوى على ملك للحربي فذلك نفسه فعلق كالمولى

مطلوب
مع البيع الاجنبي

ابن العبد دار الحرب

اسلم

اسلم عبد للحربي في دار الحرب فابق الى دار الاسلام فانه يعق رجل دخل دار الهند
 ثم خرج الى دار الاسلام وهو هندي فيقول انا عبد ثم اسلم الهندى قالوا ان
 خرج الهندى من دار الحرب مع المسلم غير مكبر يكون حرا وفي الهندى ناعبد
 يكون باطلا لان اقرار الحر على نفسه بالرق وان اخرج مكرها كان عبدا **ق**
فصل في الكتابة الكتابة لغة هي الصم ومنه الكنية لاجتماعها ومنه فعل
 الكتابة لما فيها من معنى الصم والجمع فسمى العقد الذي يجري بين المولى وعبد بطريق
 المعاوضة كتابة لانه لا يتحول من كنية لانه لا يتحول من كنية الوصف ولهذا سمي مكاسبه
 على وزن مفاعلة لان العبد مكسب لولاه كما يكتب للمولى لعبده ليكون في بين كل
 واحد منهما ما يتوق به **ط** الكتابة مسبوقة لمن علم فيه خيرا اي علم امانه وشره
 في التجارة وقد رتبه على المكاتب كان البذل حالا او موقفا او غيرهما وان لم يعلم
 فيه خيرا فالاصل ان لا مكاتب **ق** الله تعالى فكتبهم ان علمت فيهم خيرا وكل
 ما يصلح مكره في البيع يصلح بطل في الكتابة **ق** ومن كاتب عبدا على حال فقبل ما
 مكاتبه ولا يعق الاباء اجمع البذل فاذا اذاه عتق وان لم يقبل له المولى اذ ابته
 فانت حر والصغير الذي يعقل الكبير واذا صح الكتابة يخرج عن يد المولى دون
 ملكه حتى يصير احق منا فعه والكتابة فاذ اذاه عتق هو واولاده بعقته وخرج
 من ملك المولى ابنا واذا اتلف المولى ماله عرفه لان الكتابة له فيكون المولى كالا **س في حربي**
 وان وطى المكاتبه فغلبه عقربها ولو حوى عليها او على ولدها لم يرد الاثر وان اعتق
 المولى المكاتب فقد عتقه وسقط عنه مال الكتابة لم يحصل المقصود به ومنه وهو
 العتق وكذلك لو ابراه عن البذل او وهبه منه فانه يعق قبل ولم يقبل **ح**
 رجل كاتب عبده على الف درهم ولم يقبل اذا ادبت الى الف فانت حر فادى البذل الف
 عتق ولو كان البذل منجرا فاخلع بجم رضى الرق ويصح رده بقضاء العبد ولا يقبض
 على الفقتاء **ق** رجل كاتب عبده على الف درهم بجمه فان عجز عن بجم منها فكتبه
 على الف درهم لم يحر هذه الكتابة لان هذا العقد لا يصح الاجتمعية البذل كالبائع
 وفي البيع لا يصح التسمية لهذه الصفقة تكونها مترددة بين الالف والالفين وان
 كاتبه على الف درهم على نفسه وماله وللعبد الف درهم او اكثر فهو جائز ولا يعق البذل
 لان مال المكاتب مال المولى **ط** والمكاتبان يسافران بغير اذن المولى ولو كاتبه على مائة
 كانت الكتابة فاسدة وان كاتبه على مائة لغيره من مكمل او موزون او عرض
 فسدت على المظهر والمولى ان يبيع الكتابة فان كاتبه على قيمته ولم يبيع حتى ادى
 القيمة فقبل المولى عتق ولو كانت اتمه على الف درهم على انه يباعها ما دامت
 مكاتبه فسدت الكتابة واذا ادبت المولى قبل الفسخ عتقت ولو كاتبه على ثوب في
 الذمة لا يصح الكتابة فان ادى اليه ثوبا وقبل لا يعق ويحل في بدل الكتابة تجها لانه
 الوصف ولا يتقبل فيه جهالة الجنس والقدرا المكاتب فمات عبدا جازا استخسانا فان
 ادى الثاني قبل الاول عتق واولاه يكون للمولى وان ادى الثاني بعد اداء الاول

س في حربي

بطل للماله

مكاتب الحاربية

كتاب الله وحيه

الكفا للبركة

ما أصح

تزوج

تزوج بغيره

بغيره

سكن

ما كمل

ما وكره

قال لاء للمكاتبة الاول اذا كانت امته وهي حامل فولد لها من ثلثها وان كانت بها
 واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة ولا يصح الكفالة ببدل الكتابة ولو كانت
 عديدين كتابة واحدة على ان كل واحد منها كفيل عن صاحبه جاز استخفافا
 المكاتب اذا مات من غير وفاء لم يردع ولدا بطلب الكتابة بموته حتى لو سرع انك
 بادا ببدل الكتابة لا يقبل منه ولا يعتق وان مات المكاتب عن وفاء يورث كتابة
 ويعتق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب او وصى بوصية فهو على وجوه ثلثة
 ان اوصى بوصية ثم مات عن وفاء لا يصح وصيته والثاني ان يفوت المكاتب
 اذا اعتقت فقد اوصيت سلك ما في لفلان ثم ادى ببدل الكتابة وعتق ثم مات
 بعد ذلك كانت وصية صحه والثالث اذا اوصى بوصية ثم ادى فعتق ثم مات
 تحت وصيته المولى لا يملك كطلب المكاتب ولا استخفافه ولا يجب على المولى صده
 فطعم ويجوز شرط الخيار في الكتابة المكاتب اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت
 كان لها خيار العتق واحكام المكاتب في النكاح والعدة احكام العبد المكاتب لا يملك
 وعلى امه فان وطئها ثم استخفقت الامة بواحد المكاتب بعقرها في الحال اذا
 مات المكاتب عز وفاء ففقد ذنبا ان لا يجد ولده المكاتب اذا تزوج بنت مولاه
 ثم مات المولى لا ينفذ النكاح فان مات المكاتب بعد ذلك ان تزكو فواء لا يطل
 النكاح وان لم تترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا يجب العدة ولا مهر وان
 كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر وان كان معها وارث
 احرم المكاتب اذا شترى منك حرة لا ينفذ النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجها ولا
 يجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان يكن ولده من امته ونفقة ولدا مكاسبه يملك
 على المكاتب المكاتبه لبيعتك النفقة على زوجها والا لم ينولها المولى سا بخلاف
 المديرة وام ولد المكاتب اذا ولدت من المولى تب لها الخيار ان شاء تادت
 الكتابة فعلت بالكتابة وان شاء لم تود ويجوز نفسها فيعتق اذا مات المولى
 المكاتب اذا تبرع بالخطا والا بطل لا يصح الاعز عيبا المكاتب مملوك خمس خصال ازيد
 ويبيع ويشترى بالنقد والنسبة ويبيع المال مصادرة ويثاكر ويكاتب عبده ولا
 يملك خمس خصال لا يعتق بجهل وعجز جعل ولا تيرز وجع الاباذن المولى ولا يجب
 ولا يصدق ولا يحال محاباه فاحشة كالعبد المادون المكاتب اذا اشترى ما به
 او اسه مكاسبه وان اشترى اخاه لا يكاتبه اذا مات المكاتب وترك ولدا ولدت
 الكتابة سمع في نومه وان كان الولد مشترى يقال له اما ان يورث لكتابة حالا
 ولا يرد في الرق وان ترك المكاتب ذان حم محرم يقوم مقامه في نجوسه المكاتب
 اذا حق جنبا بية موجبة للمال كانت جنبا بية عليه بحال اقل من قيمته ومن المشرط ان
 جنى المكاتب على مولاة او رفيق المولى فكانت جنبا بية معتبرة وكذلك جنبا بية المولى
 على المكاتب اذا اشترى حرة واستبرأها حصه ثم عتق حلاله وطئها وان عجز
 المكاتب ورث في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب

ابنة

ابنته طامه او امه ثم عجزت لا يجب الاستبراء على المولى وحرمه احضت عند المكاتب قبل
 العجز وان اشترى خبيثه ثم عجزت لا يجب الاستبراء على المولى والابنة المكاتبه
 اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى المولى اذا وهب المكاسبه من المكاتب يعنى
 الحال فان قل له المكاتب لا يقبل بعود المكاسبه ويكون المكاتب حرا مكاتب بين رجلين
 فبعض احد هما نصف المكاتب لا يعتق المكاتب فان ابراه الشريك الاخر عن نصيبه
 او وهب له نصيبه عتق المكاتب وليام الاول ما قبض ولو كانت المكاتبه الزانية قبض
 احدهما بستانه ولبراه الاخر عن ان يعانة يعتق المكاتب واما قبض الاول فيكون
 بين الاول والمير على ستة رجل وهب لنفسه عبده من عبده عتق العبد وان لم يقبل
 رجل في العبد اشترى منك باللف درهم فقال العبد فلت عتق ولو لم يقبل العبد انت حر
 على الف درهم فقال العبد فلت عتق كذلك هبتها عبدا ذون قال المولاة اشتريت
 جارية فقال المولى هي لك اصنع لها ما شئت فاعتقها المأذون لا يعتق عبد دفع
 الى رجل مالا فقتل شترته من مولاة هبتها واعتقه الصحيح انه بفداء البيع والاعتاق و
 على المشتري العمل من اخرى وما اخذه المولى ولا يملك المولى ولو لم يقبل العبد ادخل
 الدار وانت حر يتعلق بالدخول وكذا الطلاق وان كانت على ان يجزم رجلا
 ولو كانت عبده على مال يجمع ثم صاحبه على ان يعمل بعضها ويحط عنها بقى جان بخلاف
 ما لحرت هذه المعاملة بين صاحب الدارين والمديون حيث لا يجوز وان صاحبه
 على عرض او غيره موجب لا يجوز وان كانت جارية على الف درهم على ان كل ولد ولد
 للمدسه فهو للسيدا وعلى ان يجزمه بعد العتق فالكاتبه فاسدة واذا كانت العبد
 من غير شترته ومن شريكه من غير اذن شريكه يرد ذلك ولا يرد الا بقضاء
 القاضي الا ان يرضى العبد ولولاه الذي كاتبه ان بعض الكتابة رجل كاتب نصف
 عبده صار نصفه مكاتب لا غير فاذا اراد العبد ان يخرج من المصير فليبر له ان يمتعه
 من ذلك وان اراد ان يتخذه يوما ويجعل عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاكابر
 لا يعرض في شيء حتى يورث ويخرج رجل كاتب عبد المأذون وعليه يوم ما دين
 يحيط بوقتية وللعمر ما ان يرد والمكاتب بمنزلة مالى باع المولى الى ولدي ولان هناك
 الغرما يبق سلوك الى حقهم من الثمن للحال وهما لا يبق سلوك الى حقهم ولو مات
 المكاتب عن وفاء وعليه ديون وصايا من تدبر وغيره بدلين من تركه بدلين الجنا
 لان دين الاحبني اقرب من دين المولى فاذا ادبت المكاسبه حكم بحسبه وما بلى
 فهو ميراث بين اولاده وبطلت وصاياه لاها سمع دى كاتب عبدا مملوكا جازت
 الكتابة ولا يرد بطلت كاستلام ولد فادت بعض الكتابة ثم اسلمت ثم عجزت
 فردها القاضي الى الرق وقضى عليها بالقيمة لتعذر بيعها سببا لاستبدال
 بما اخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذا ان ادته بعد اسلامها لانهما هي في
 في الرق صارت مملوكة وصار هو احق بجميع مكاسبها وانما قضى عليها بالسعاية
 بعد ما صار المال للسيد فلهذا لا يجب سلك هذه القيمة وهذا من الرضا

وهي المكاتبه المكاتبة
 ذهب من عبده
 دفع المولى المالا وقال
 اشترى مني واشترى مني
 ادخل الدار
 وانت حر
 لفظ المكاتبه
 كاتبة
 مملوك
 كاتبة ذونه
 وصايا المكاتب
 تقدم دين الاجرة
 ذى كاتبة عبدا

مطلوب
سنة في القارة

كانت في
الوصف

كانت في

كانت في

كانت في

المائة

اربع واد

الكتاب

لا يجب عليها جرد الاسلام ما لم ينظم اليها قضاء القاضي وليحفظ هذه المسئلة جردا فانها
في غاية الغاية مكانت ذي شئ من امة مسلمة فاولدها جردا لانه سعد علمها
سعد لما است لها من الحق بسبب لولد فان عتق المكاتب ثم ملكه فيها صارت ام ولد
للذئبي فيسعي في قيمتها وان رد المكاتب الى الرق للرجل احرم المولى على بيعها ككاتب
الاسلام واذا مات المكاتب لاعتق واما يفسخ الكتابة واذا اختلف المولى والمكاتب
في بدل الكتابة القول قول المكاتب ولا يتخلعان لا كادته الزيادة فان اقام
البينة فالبينة بينة المولى لانه يست الزيادة الا ان المكاتب اذا ادى مقدار ما
اقام البينة عليه يعق لانه اثبت الحرية لنفسه عن اداء هذا المقدار فوجب قبول
منه على ذلك رجل كاتب عشرين كتابا واحدة على ان يأخذ بها الهاشمية ثم
وجب الكتابة لاحد ما صار جميعا حين فان قال الذي وهبه الكتابة لا
اقلها صارت الكتابة دينيا عليها السيد وصار احسين رجل كاتب عشرين كتابا
شيئين مجهولين فادى احدهما يعق واذا ادى الاخر لا يعق فمضت رجل
كاتب احدهما عليه على قيمة لا يجوز الكتابة فاذا ادى يعق ولو كاتب الثاني على
ثوب لا يجوز الكتابة واذا ادى لا يعق اذا كانت عبده على خمسة اوثاق هو
جان وله خمسة اوثاق وسط فان خالفها احرم على القبول وان كان سمي فيها
وجبها وعلوها وعرضها واحلها لم يحرم على قبول القيمة كاتب عبده على عشرين
بيع وهو من كسبه بان كان عبدا ما ذكرا في النجاة في بيعه عين حصل من كسبه
يصح الكتابة كالمالك كاتبة على درهم في بيعه من كسبه ويجوز الخيانة في الكتابة كما يجوز في
البيع ولو كاتبه سه على ان الخيانة ثلثة ايام فولدت الامة ولما فاع المولى الولد
او وهبه وسلم او اعتقه جاز ان يفرقة وبطل الكتابة ولو كاتب عبده على نفسه
واولاده الصغار على ان بالخيار ثلثة ايام فمات بعض اولاده ثم ارجع الكتابة
جان ولا يسقط من المكاتب ولو كاتبه مائة على ان بالخيار فولدت فاعتق السيد
الولد فهو على خيارها ولو كان للخيار للمولى فاعتق المولى الام لا يعق الولد منها
بخلاف ما اذا كان للخيار لها واعتقها المولى حية يعق الولد معها ولو كان للخيار
للمولى في الكتابة فولدت الامة ولما ثم ماتت في يد الخيار وبطل الكتابة وله
ان يحرمها والولد يسعي على محوم الام هي ارجح واذا عجز المكاتب عن اداء بدل
الكتابة بواراد المولى ان يفسخ الكتابة ويرده في الرق ان رضى المكاتب بفسخ بيعه من
غير قضاء وقبل البيع الانقضاء وان اراد المكاتب ان يعجز عن نفسه ويفسخ الكتابة
فلذلك المكاتب اذا مات عن وفاء واديت كتابته يستفيد العتق الى اخر جزء من
اجزاء صومه واذا مات لاعتق وفاء لكن تركه ولما مولود في الكتابة وسعى
الولد على نجوم ابيه وادى كتابته اليه لا يسد العتق الى اخر جزء من اجزاء صومه
بل يقتصر على وقت اداءه واذا عتق المكاتب سقط عنه بدل الكتابة وسلم له
الاولاد والا كسب كما لو كاتب ام ولده ثم مات المولى عتقت بجهة الاستيلاء و

وسلم لها الا كتاب والاولاد ط وان ماتت المكاتب وترك ولدا ولد في كتابة
سعى الولد على محوم امه وان تركت ولدين فمات احدهما والولد لم يلق سعى الآخر
في جمعه على محوم امه وحكم الولد المسرى ان يؤدى حالا او بمرقبة ولو اسرى
ابوها كما عليها حق يمتنع عليها فاذا مات ساعان في كتابته لم يخلد في الولد لانه قائم
مقامها وكل من يخلد في كتابتها كولدها او ابوها صار ملكا لمولاهما حق سعد لثان
فيها واذا ماتت المكاتب عن وفاء ادبت كتابته وعتق اولاده وكذا ولدها والابا
لورثته واذا ادى بعض المكاتب لا يعق واذا كاتب عشرين كتابا واحدة فادى
احدها حصته لا يعق ما لم يؤد الجميع واذا ادى احدها لم يرجع على صاحبه شي
الا اذا اخل كل واحد عن صاحبه فادى شيء ادى يرجع بنصفه على صاحبه وان
اعتق احدها سقطت حصته من البدل ويأخذ المولى الباقي اليها شاء فان
اخذ من العتق يرجع على صاحبه وان اخذ من غير العتق لم يرجع على احد وان كاتبه
على نفسه وعلى عبده عاب وعلى ولده الصغير كان الغاييب والولد مكاتبين
فيها والمال على الحاضر سواء احاد العاسا ولم يحجر عمرانه اذا ادى الغاييب حرم المولى
على القبول ولا يرجع على الحاضر شيء ولو قال كاتب على ان يؤدى هذا الخضر
عنه لم يحرم الكتابة لكن مع العتق حتى لو ادى الحاضر وقيل يعق ولو كان لكل واحد
على حدة كما سما مكانه واحدة على الف ينقسم الف على قيمتها فانها ادى حصة
يعتق لسر والكتابة ولو قال رجل للمولى كاتب عدك على الف على حار واذا ادى
لا يرجع على العبد ولو كانا مكاتبين كتابة واحدة فجزا احدهما ليس له ان يفسخ ما لم
يعجز الاخر ولو فتنى القاضي بفسخه كان باطلا وكذلك كان المكاتبين جليلين واحدهما
غاييب ليس للاخر فسخه بالعجز بخلاف ما اذا مات المولى وترك اثنين ينفرد احدهما
بالفسخ والجهالة اليسيرة لا يمنع صحة الكتابة كما اذا كاتبه على عبد مطلق او على ارجح
مطلقة جاز وينفذ الى الوسط ولو كاتبه على ان يحرمه سنة جان وان لم يرد كس
المدة لم يحجر بشرط عليه ان يحرم ما بكا او شرط عليها ان يحرمها فمادت الكتابة
وفي كل موضع فسدت الكتابة يعق باءا قيمة نفسه ولا يفسخ عن السمي ولو اخل
المولى بالكتابة رهن جان حتى لو هلك عتق والجهالة الفاحشة تمنع صحة الكتابة
كما اذا كاتبه على دابة او دار او ثوب او درهم مطلق او قيمة او كانا رجل من الخمر
ولكن يعق باءا قيمة نفسه اذا قبل المولى واذا كاتبه على الف موجد فان
اداه قبل حلول الاجل حرم المولى على القبول واذا اخل على ان يؤدى بعضه حالا
ويطرح عند الباقي جان مكاتب المكاتب اذا ادى الى المكاتب الا على عتق وكاه لو
الاعلى الا اذا ادى بعد عتق الاعلى فيكون وكاه للاعلى فان عتق الاول لم يرجع
الولاء اليه وان ماتت المكاتب وعليه دين وجانية وبدل الكتابة ومهر امرأه
نزوجها انما اذن المولى بدين الدين ثم بالجانية ثم بدل الكتابة ثم بالمهر الا في
ذالاقوى وقد كان له تركه مالا لكن ترك اولاده في كتابة سعى الاولاد

اولاد المكاتب

كانت في

المائة

الكتاب

الكتاب

كانت في

كانت في

فيها على نحوها وصفتا لانه ترك ولد يودي كترك مال يودي به ولو اقر المولى باستيفاء
 بدله الكتابة عنق وعنفق ولا حقه وكذا ادبته من ودعه عند انسان واقر
 بها واذا استعفى بدله بدله الكتابة او كان زيوفا فزدها لمسل العتق ولو كانت
 لمحرر فان ملكه ذلك العبد وادى العتق بحكم الشرط اذا لم يدر اذ ادبته الى حق
 حر وعجوز شرط الخيارات فيها من الجانبين فان مات من له الخيار لم يعد العتق
 ولو كان الخيار للمولى فاعتق بعضهما او ولدها فهو نسخ للكتابة وان كان الخيار
 لها فاعتق ولدها وكذا بنتها على حالها ولو لم يكن كذا تبكت على الف فان عجزت
 فعلى حسمائه لم يحجب الثانية ولو كانت على ان لا يخرج من البلد جازت الكتابة
 وبطل الشرط ولو كانت على خم عتق بائنا لها وعليه قيمة نفسه ولو كانت على الف
 ان يجده ما عاش او ابتاع فهو فاسد واذا ادى الالف عتق وعليه تمام القيمة
 ولو شرط عليه ان يكون الاولاد للمولى لم يحجب وكذا اذا استعفى المولى ولو كانت
 على الف قبل العتق والالف بعد جاز واذا استأجر المولى مكاتبه للخدمة
 عتق فان مات المولى قبل مضي المدة ترمى من حصه ما خدمه ولو كانت
 على الف على ان يبرد المولى عليه وصفا وسطاه لم يحجب ولو كانت من بدله الكتابة
 على طعام بعينه جاز ولو وجد المولى لبدك مستوقدا ورصاها ولم يعق بخلاف
 الزيف والسحق فان كان الفاضل فحقه عتقه في السوء عتق ويبرج الكو
 عليه بالدم لم ولو كانت ثم دبر ثم مات ولا مال له سعى في ثلث القيمة او ثلث بدله
 الكتابة ولو كان النذر قبل الكتابة سعى في ثلث القيمة او جمع بدله الكتابة
 ولو كانت ام ولده على خدمتها سنة او على رقبتهما جاز ولو اعنق المكاتب
 بعض الورثة لم يحجب لان الحق على اعنقه فان اعنقه احد الورثة
 ولم يبرج عنه حق اعنقه الاخر جاز والوصي ان يقبض بدله الكتابة للصغير
 واذا بلغ لا يقبض الوصي ولو اشتري ولو اشتري المكاتب منه وبيع امراة
 للمولى عند تكاحه وان كانت فرسه لم يعنف واذا ادبته العتق
 او متي ادبته فمتي جازها وخلى به وسبها ولم يقتل للمولى عتق اسحسانا وكذا
 قوله ان ادبته الا انه يقتصر على المجلس وان سرو من المولى الفا وادى او كان
 من كسبه قبل التعليق فكذا لم يبرج المولى عليه بمثله وان كان من كسبه بعد
 لم يبرج والفضل للمولى ولو لم يدر الى اسل الشتر الفا وانت حرم صحت التعليق
 وصار حق بكسبه من حين تملكه واذا مات المولى او العبد بطل التعليق بخلاف
 الكتابة بغير موهبا ولو لم يدر اذ ادبته الى كل شهر ما به فهو مكاتب ولو
 قال اذ ادبته الى الفا في شهر كذا فادى بعضه لا يعتق ولو لم يدر الى الاجنبي
 اذ ادبته الى الفا فغدى هذا حر فادى له عتقه على حقها ولو قبل عتق ولو كان
 ان ادبته الى الفا فانت حر وان ادبته الى الفين فانت حر صحت التعليق فان
 ادبها عتق لهما **م** والمكاتب كالمأذون في جميع التصرفات ويبيع من التصرفات

شرط الخيار للمكاتب

على الزجره كالمكاتب

سماح بالخيار

كاتبه ثم دبر

مطلب
كاتبه ثم دبر

مطلب
المكاتب كالمأذون

الامام ج

الامام جرت به العادة وله ان يباقر وان شرط المولى ان لا يخرج من البلد ويبرج
 الامه بخلاف العبد فانه لا يبرج وجهه ويكاتب عبدا وان ولد له ولد من امته
 فحكمه حكمه وكسبه له ولو تزوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت دخلت في كتابة الام
 وان ولدت من مولدها ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت صارت
 ام ولده وعجزت نفسها فان عجزت نفسها وصارت ام ولد فحكمها ما يقدر
 وان مضت على الكتابة فلها اخذ العتق فان مات المولى بعد ذلك عتقت بالاستيلاء وسقط
 عنها بدله الكتابة وان قبله وترك مال يودي منه بدل للكتابة وما يبيع برثه انما وان
 لم يترك وفاء فلا سعيه على الولد لانه حر وان ولدت ولما اخر لم يبرج المولى الا
 بدعوة لمرة وطها عليه فان لم يبرج حق مائه من غيره وفاء ينبغي الولد البقاء
 لانه مكاتبها فلما قل مات المولى بعد عتق وبطلت عنه السعيه واذا عجز المكاتب
 من تخم نظر الحاكم فان كان له مال ارجو وصوله انظر يومين وثلاثة ولا يبرج عليها
 وان لم يكن له جهة عجزه واعاده الى احكام الرق **ح** ولا يبرج وجه المكاتب الا باذن
 ولاهبة ولا يعوض ولا يصدقه الا مسر ولا يكره ولا امر له ولا اعناق عبده ولو مال
 ولا يبيع نفسه عبدا ولا يبيع الاب الوصي في رقيق الطفل كالمكاتب وشي من ذل لا يبيع
 من ماذون ومصارف وشركه مكاتبه بالشراء ولزم وابواه لامن لا ولا
 بينهما **فصل في الوكلاء** وهو نوعان ولا عتاقه ولا يسمي ولا يكره ولا يبيع
 ولا العتاقه الاعتاق لا ينافي اليه والمكاتب ايضا فله سعيه سواء كان سدا او بغير
 بدله او الكفارة او الجاهل او بالنذر وعتق القريب بالشراء والمكاتب بالاداء والمكاتب
 وام الولد بالموت اعتاق لان جميع ذلك ينافي اليه فيكون من جهة فذخر تحت
 قوله عليه السلام من اعنق والمقصود من الوكلاء سعيه الماصر فكانت الجاهلية
 تتناصرون باسائنها للحلف وغيره بعد النبي صلى الله عليه وسلم تناصروا
 الولاء فله ان مولد القوم منهم وقيل احسن القوم منهم والمراد بالخليف مولى
 الوالاة فانهم كانوا اذا عقدوا الوكلاء اكدوها بالحلف وثبت للمعتق ذكر كان او
 انثى وان شرط لغريم او ساسه لا ينقل عنه ابغا فاذا مات فهو اقرب عصبة فيكون
 لابنه دون امه اذا اجتمعا واذا استوى في القرب **ح** واذا تزوج عبد رجل
 امه لاخر فاعتق مولى الامه الامه وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها وولدها
 للمولى المأم لا ينقل عنه ابغا وكذا اذا ولدت ولدا اقل من ستة اشهر ولدت له
 اقل من ستة اشهر فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر ولدا فله المولى الام
 فان اعنق العبد حر في لاء ابنه الولد لنفسه ولا يبرج عتق على عاقلة الاب بما
 عتق او من تزوج من معتقه من العرب والعجم فولدت له اولاد فله ولدها
 لمولدها بغير عتق كافر تزوج معتقه ثم اسلم البنتى والارجلان ولدت له ولدا
 فوالدهم مولى ابيهم والمعتق عصبة قدم النسبة عليه وهو احق بالميراث من ذي
 الرحم كالحالة والعمه فان مات السيد ثم المعتق فببراه لا قرب عصبة سيده دون

اولا والشر

عجز عن تخم

التصرفات

مطلب الحلف

مطلب
جواز الوكلاء

المعتق على ذل الامام

مائه وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن واعتق من اباوين او كاتبين كائين
 او حر ولا معتقهن او معتق معتقهن **هـ** فان تزوجت عبدا معتقا الغير فلول
 فوله لمولى الزوجة لان الاب لا ولاء له فاذا اعتق حر ولا ابنه الى مولى به وصورة
 معتق معتقهن اذا اعتقت عبدا فاشترى عبدا فاشترى عبدا معتقا الغير فلولت منه
 فولاة لمولاهما لمولاهما فاذا اعتق معتق المرأة العبد حر ولا اولاده اليه ويكون
 ذلك لولاة المعتق فذل حر ولا معتق معتقها **ح** واذا اسلم رجل على يد رجل ولا
 ثم اصابه فاعتق فان الابن يكون مولى لولاة الاب ولو كان الابن معتق
 انسان فاعتق اياه انسان اخر فانه لا يحر ولا الابن اليه والولاة لا يورث
 وهو يكون بعد موت المعتق لا قربا لرجل من عصبه وهو قولي على من يريد
 وابن مسعود بن اخذ ابو حنيفة ومحمد بن عيسى الله عنهم قلوبهم عن ابي
 فالولاة لها وان مات احد الانس وترك ابنا فالولاة كل لابن المعتق عز وجل
 واخ فالولاة للجد وان مات عزاب وابن فالولاة كل لابن وان اشترت ثلث
 بنات اياهن ثم ماتت احدهن وركت مولى لها هم ثم مات الاب فانه يكون
 لها ثلثا ماله للاب والعرض والثلث للثلاث الباقي ثلث البيت الميته يعود
 الى الاب يكون لها الثلث والباقي وهو ثلث الثلث لمولى امها يحتاج الى حساب
 لثلث ماله ثلث واقله سبعة وعشرون فستة وعشرون للثلاث وواحد لمولى
 ام الميت وان مات رجل وترك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارث بالولاة
 وشهد شاهدان ان الميت كان مولاة وهو وارثه فالقاضي لا يقضي بشهادتهما
 حتى يحين المولى لان الولاة قد يكون بالمولاة فلا بد من ابيان حتى يكون الحق
 به معلوما للقاضي وكذا اذا شهدا ان ولاءه بالعق فان اسم مولى العتاقة كما
 يتناول الاسفل والشهادة على الولاة بالنساء مع لا تقبل واذا مات الرجل
 فاخذ رجل ماله وادعى انه وارثه فغيره لا باخذ المال من يد ولا يعتق في بيت
 المال فان جاز رجل اخر وادعى انه اعتق الميت وهو ملكه وان لا وارث له غير
 واقام على ذلك بينة واقام الذي يدعي الما بينة فضي بالمال بينهما نصفان
 لان كل واحد منهما بينة بينة الولاة اذ هو المقصود في هذه الدعوى وصفا
 اليد لا يخرج بالميلان لاسلب الولاة وهو المعتق لا يتأكد بالقبض **ط** وسبب
 ولاء المولاة العقد المظروب منه وله التناصر وله ثلثه شرايط ان لا يكون له
 معتق لان ولادة العتاقة افق فيمتنع بقولها لضعف الثاني ان لا يكون عربا لان
 العرب لا يبرقون فلا يكون عليهم ولاء العتاقة فولاة المولاة اولى والثالث
 ان لا ينسب الى احد ولا يكون له نسب معروف وهو عقد مشروع وصورة تبا
 اسلم على يد رجل ولاءه على ان يدره وعقل عنه فقل انت مولى من فاني اذا
 مت وعقل عنه اذا حب وقيل لا يحر فذلك صحيح وكذا انا اسلم على يد رجل ولا
 عنده صح فاذا مات ولا وارث له غير ورثه ويدخل في عقد الولاة الا اولاد الصفا

ما سئل بالولاة

الشهادتان لا يبرقون

صور عقد الولاة

السورة

للتبعية والولاية وكذا كل من يولد له بعد ذلك فان اسلم له ابن كسر على يد اخر واولاه صح
 الانقطاع ولا يبرق عنه ومن شرطه ان يكون المولى عاقلا بالغ عاقل لا يصح مولاة
 الصبي والعبد والجنون ولو ولى الصبي باذن المالك والوصي جاز والولاة للصبي
 وان والا العبد باذن مولاة جاز وكان وكيل من مولاة ويقع الولاة للمولى وله
 ان يفسخ عقد الولاة بالقول والعقل وله ان يفسخ بالقول عصم الاخر وبالفصل
 مع عنيته بان يولد لغيره كعزل الوكيل بالقول بشرط علمه لا عزله قصدا وبالفصل بشرط
 لا عزله حكما فان عقل منه او عن واده ليس له ذلك خصوصا العرض كالمهبة وكذا
 اذا كبر احدا واولاه فليس له ان يرجع عنه بعد ما عقل فان اسلمت المرأة ووالته واقربت
 بالولاة وفي يد ابين صغيرين معها في الولاة **ح** واذا اسلم الرجل على يد رجل وعاقده
 عقد الولاة ثم ولد له ابن من امرأة اسلمت على يد رجل ووالته فوله الولد لمولى
 الاب لان الاب اصل في انتساب الولد اليه امرأه اسلمت ووالته رجلا ولها الولد
 صغار ثم اسلمت الاب والى رجل ولا الولاة الى الاب ويدخل الاولاد الصغار في
 مولاة المرأة ولو ان رجلا اسلم على يد صبي ووالاه له عمر وكبر تلك الصبية وكذا اذا
 اولادها لم يحر واذا امر الرجل انه مولى امرأة اسلمت وولته المرأة ما اعتقد
 ولكن اسلمت على يد رجل والى رجل فمولاها لانها انفقا على ثبوت الولاة الا انفقا
 اخلافا في سبب الاختلاف في سبب ثبوت الحق لا يمنع ثبوت الحق فان اراد الرجل
 عنها لغيره فذلك ساء على ان من اقرب بولادة العتاقة لغيره فذلك العتاق اراد
 ان يفر لغيره ليس له ذلك رجل قال اعتقني فلان وفلان وادعى كل واحد منهما
 انه هو المعتق لا يبرق هذا الاقرار فان اقرب بولادة العتاقة لغيره فذلك العتاق اراد
 مولى المقتله **ط** واذا امر بعتا فميت في حال حيوة او بعد وفاته فالولاة للاخر
 ولو قال اخر اعتق عبدك عني على الف درهم فاعتق بكني المعتق عن الآخر و
 الولاة له ولو قال اعتق عبدك عني ولم يذكر المالك فاعسو يكون عن المامور و
 الولاة له ولو قال اعتق عبدك ولم يقل عني فاعتق بكني المعتق عن الولاة له ولو
 قال اعتق عبدك عني الف درهم ولم يقل عني فاعتق بكني المعتق بكني العبد ان قبل
 في المجلس الذي علمت عن ولزمه المال والباطل ولو اعتق من غيره كان العتق عن
 المعتق اجماع ذلك المثل والاحياء كان الرجل وميتا لانه وقع من المعتق فلا
 يوقف على غيره واعتق **كتاب الايمان** وهي جمع اليمين واليمين في اللغة
 لقوة قال الله تعالى اخذنا منكم باليمين اي بالقوم والقدره مساوي في الشرع فوعان
 حدهما القسم وهو ما يقتضيه عظيم القسم به ولهذا لا يجوز قتل الاب الله تعالى
 قال عليه الصلوة والسلام من كان خالفا فالحلف بالله او ليدرو فيها المعنى
 القوي لان فيه الحلف وفيها معنى لقوة لانهم يقولون كلامهم ويوقفون بالقسم
 بالله تعالى وكانوا اذ لم يلقوا وقاهدوا ياخذون باليمين التي هي الجاهل حلفا
 الشرط والجن آد وهو يعلق للجن آد بالشرط على يد المرأة عند وجود الشرط كقول

نسخ عقد الولاة

اقر بولادة العتاق لغيره

ان لا تكلفنا عبداً حر وهذا النوع ثبت بالاصطلاح الشرع وفيه معنى اللغة ايضا
 لان اليمين بعقد الجمل على فعل الحلو فعليه او يمنع عن فعله فان الانسان يعلم كون
 الفعل صليحة ولا يفعل المفقود والطبع عنه وجب كونه مفسدة ولا يتبع عليه لسله
 اليه وعليه سهوة عليه فاحتاج في تأكيده على الفعل والترك الى اليمين وكان
 اليمين بالله بحمله او يمنع لما لا يدر من الامم لجهلك الاسم العظيم والكفار فذلك
 الشرط والجزء بحمله ومنعه لما لا يدر من من والملك النكاح وملك الرقبة وغير ذلك
 فيحصل المنع والحمل بكل واحد من اليمين فاحصها بما لا اشتراكهما في المعنى واليمين
 مشروعة في المعاهدات والخصومات تأكيداً للقول لا الله تعالى ولكن ياتى
 بما عقدتم الايمان واليمين بعمر الله اصبحت في المستقبل لا يكون الى الماضي كبر وهذا
 لحسن **ح** الايمان بيمين تكفل ومن لا تكفل ويمين يبرحون ان لا يقر اخذ الله
 بها صاحبها اما التي يكون فيها اليمين على فعل في المستقبل فيفعله او ترك وهو اليمين
 المتقدمة فاذا حلفت فيها ففعل الكفارة واما التي لا تكفي فهو الحلف على اثبات
 شيء او نفيه في الماضي فتمت الكذب يسمى الغوس ولا حجة لكفارة وانما حجة التوبة
 واما التي يبرحون ان لا يقر اخذ الله تعالى بها وهي كفارة تعالى والله ان هذا الطير
 غراب فاذا هو حمام **ح** اما العوس فليست بمينا حفيقة لان اليمين عقد مشروط
 وهذه كثيرة فلا يكون مشروطاً بمينا بما لا يوجد بصورة اليمين كما في
 عليه الصلوة والسلام عن بيع الحر بامه ساجداً او سميت عموماً لانه يفسر صاحبها
 فان جهنم ولهذا قلنا لا كفارة فيها واليمين على الماضي مثل قوله والله ما فعلت كذا وهو
 يعلم انه فعله او والله قد فعلت وهو يعلم انه لم يفعل والحل ان يقول والله ما فعلت
 على دين وهو يعلم ان له عليه وهذه اليمين لا تنقذ ولا كفارة عليه فيها و
 انما التوبة والاستقار بالمعقبة فانواع منها ما يجب فيها لم يفعل الايض
 ونوع الماضي لان ذلك فرض عليه فيما كان اليمين ونوع حصة الحنث كفعل الماضي
 وترك الواجبات والنوع الحنث خير من البر بجلد بالسلم وخوف ونوع صما على
 السوا فحفظ اليمين فيها اولى واذا حثت في الايمان المستقبل فعليه الكفارة والفتا
 والمكره والساني في اليمين سوا ولا يصح بيمين الصحة والجنون والناثم **ح** واليمين على
 نيت الحالف **ح** واليمين على ضربين عقد في المستقبل واخبار في الماضي والاخبار
 في الماضي على ضربين عوس وانقضى على ما بينا والعقد على ثلاثة انواع مرس وعوفت
 وفور فالمرسل ان يقول والله لا تفعل كذا او لا تفعل كذا في حكمه ان الحالف والحلو
 عليه ما اذا قام اليمين لا حنث الحنث واذا مات احد هانث والموت ان يقول
 لا تفعل كذا اليوم فما دام الحالف والحلو فعليه قايمن في الوقت لا حنث فاذا فات الوقت
 او الحالف حنث بالاجماع ولو فات الحلو فعليه وفي الوقت والحالف بطلت اليمين ولا
 حنث واما الفور ان يكون ليمينه سبب يعرف به فدلالة الحال اي يجب فخر يمينه
 على فلك السبحان ههنا امر به المخرج فقل ان خرجت فانت طالق ففعل

ان الحالف

صاحبها ليس بها وهي حلف
 على امر يمينه كقوله والله
 ويرجوا ان لا يقر اخذ الله
 تعالى

اليمين على ما

اليمين على ما

في الحنث

ثم خرجت لا تطلق وكذلك ان اردت عبداً فقل لا احزن خربت فعبدي كذا وقل
 ان ضربت حر ملك ساعة ثم ضرب به بعد ذلك لا حنث **ح** واليمين على ضربين يمين بالله و
 يمين بخير اما اليمين بالله تعالى فهو ذكر اسم الله تعالى بحرف العنت مفروضاً بالحر واليمين
 بخير ذكر شرط صالح وحر اصله يحلف به وحكم اليمين بالله تعالى عند الحنث وجوب
 الكفارة وحكم اليمين بخير عند الحنث لزوم الحلو فيه وكلاهما قد يكون بالعريضة وقد
 يكون بالقار سنية وغيرهما من الالسنه **ق** واليمين بالله او باسم من اسماء كالحسن
 والرحيم والمحق او بصيغة تحلف بها من صفاته كعز الله وجلاله وكبريائه وعظمته
 وقدرته لا بعمر الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصفت لا حلف بها غير فالحسنه و
 علمه ورضاه ومخطه وعذابه **هـ** فلو قال والله والرحمن الرحيم لا افعل كذا يلزم ثلث
 كفارات وينقذ اليمين بقدر الاسم اذ لم يجعل الاسم الثاني مع الاول وقيل عليه
 كفارة واحدة وبه اخذ شيخ سمرقند رحمه الله واكثر المشايخ على الاول ولو قال والله
 والرحمن والله لا افعل كذا بعد اليمين ويلزم كفارة ثان ولو قال والله
 لا ادخل هذه الدار ثم قال والله لا ادخل هذه الدار فدخلها مرة يلزم كفارة ثان
 ولو قال لا امرئ والله لا افر بك والله لا افر بك ثم قال لا افر بك ثم قال لا افر بك
 فدخلها مرة يلزم كفارة ثان ولو قال والله لا اكل فلاناً ثم قال والله لا اكل فلاناً
 فاكله مرة ان نوى الثاني التكرار والتأكيد يلزم كفارة واحدة وان نوى به المبالغة
 ولم يوشك يلزم كفارة ثان ولو قال والله والله لا افعل كذا فهو يمين واحد كالمو
 قلة والله العزيم لا افعل كذا ولو قال بالله لا افعل كذا او سكن الحارة ونصبها
 او رفعها يكون ميمناً ولو قال الله لا افعل كذا او سكن الحارة او نصبها يكون
 مينا لان يعرفها بالكره فيكون مينا ولو قال الله لا افعل كذا لا يكون مينا الا اذا
 امر بها بالكره وضد اليمين ولو قال والرحمن لا افعل كذا وارا سورة الرحمن يكون
 ميمناً ولو قال والمحق لا افعل كذا وقل بلحق يكون ميمناً ولو قال لحلف لا افعل
 كذا ان اردت اسم الله يكون عينا على الصحيح ولو قال باسم الله لا افعل كذا يكون ميمناً
 ولو قال بصفة الله لا افعل كذا لا يكون ميمناً لان من صفاته ما يليك في غيره فلا
 يكون ذكر الصفة كذكر الاسم **ق** واذا حلف على صفة الله تعالى فيقول الله تبارك
 الصفة ان كانت من صفات الذات يكون مينا وان كان من صفات الفعل
 يكون ميمناً والفرق ان كل صفة يوصف الله تعالى بصفتها هي من صفات الفعل
 وان كان لا يوصف الله تعالى بصفتها هي من صفات الذات اذ ثبت هذا فقوله
 اذا قال وعزقه الله يكون ميمناً وكذا اذا قال بغير الله لا افعل كذا لان الله تعالى
 لا يوصف بصفاتها ولو قال بغير الله تعالى ويحلف لا يكون ميمناً لان الله تعالى
 يوصف بصفته وهو الرحمن وكذا الوكيل ورضاء الله تعالى وثوابه او عبادة الله تعالى
 لا يكون مينا **ط** ولو قال بحق الله تعالى لا افعل كذا يكون مينا بخلاف بحق الله فان
 لا يكون مينا ولو قال وعزقه الله او بعز الله لا افعل كذا لا يكون مينا وان كان الله تعالى

عكسها في الحنث

مطلب صفات الذات وصفات الفعل

وعلم الله تعالى
الاعمال

لا يوصف بغيره لان العلم بذكر ويراد به للعلوم كما يقال علم الى حقيقته الله والملائكة
معلومه ولو لم يكن الله تعالى وعظمته الله وكبريائه او ملكوته وقدرته لولا الميزان
اوله يوتى يكون مينا وكذا لولا - وامانة الله وعهده الله وذمة الله يكون مينا
ولو لم يكن الله ان فعل كذا او عليه عذاب الله او لمانته الله ان فعل
كذا لا يكون مينا ولو لم يكن الله لا فعل كذا لا يكون مينا وان نوى به الفداء
يكون مينا ولو لم يكن الله لا فعل كذا او استشهد بالله او كلف او حلف
بالله او قسم بالله او اعزم بالله او عزم بالله او كلف بالله او كلف بالله ان لا فعل كذا
و - عليه دمه الله ان لا يفعل كذا ولو لم يكن مينا او لم يكن مينا او عليه ايم الله
او امر الله او لعن الله او عليه يد الله وعلية يد الله لا يفعل كذا يكون مينا ولو
ق - هو يهودى او نصراني او مجوسي او يبرئ من الاسلام او يبرئ من الله تعالى
ان فعل كذا يكون مينا واذا فعل ذلك العقل ينظر ان كان في اعتقاده الخالف انه لو
حلف بذلك على امر في الماضي بصريح كذا واذا حلف على امر في المستقبل وفي اعتقاده
انه لو فعل ذلك يصير كافرا فاذا فعل ذلك يصير كافرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك
لا يكون سوا ذلك البمين على امر في المستقبل وفي الماضي **ق** رجل ق -
ان كنت كلمت فلانا المس فقوى من الله تعالى وهو يعلم انه كاذب الخائن القوي
انه ينظر ان كان الخالف يعتقد في ظن ان مثل هذه البمين كاذبا بالكفر لان الاقلام
عليها يكون رضا بالكفر حينئذ وان لم يعتقد وان ذلك كفر لا يكفر ولو لم يكن
ان فعلت كذا فانا يبرئ من الله تعالى ورسوله عليه السلام فعليه كفارة واحدة
ان حث لا تمنع من واحدة ولو لم يكن يبرئ من الله ورسوله عليه كفارة واحدة
ان حث لا تمنع من واحدة ولو لم يكن يبرئ من الله ورسوله عليه كفارة واحدة
والله ورسوله بربك منه ففعل فعليه اربعة كفالات لانه اربعة ايمان **س** ولو
ق لعن الله ان فعلت كذا او - عصف الله في كل ما فرض على لا يكون مينا
ولو لم يكن الحق الرسول او بحق الايمان او بحق القرآن او بالمساجد والصوم او
الصلوة لا يكون عينا وكذا لولا ودين الله او طاعته او حرمه او شرايعه
او بالقرآن او بالمصحف او سورة من القرآن او بالكعبة او بمكة او بانيابيه
او بالصيام او بالصلوة لا يكون مينا ولو لم يكن لا اله الا الله (فعل كذا او ق -
سبحان الله لا يكون مينا الا اذا نوى ولو لم يكن باسم الله لا فعل كذا يكون مينا
ق والخنا لانه لا يكون مينا **ك** ولو لم يكن على ان لا فعل كذا لا يكون مينا الا اذا نوى
ولو لم يكن حلت الدار والله لا يكون مينا ولو لم يكن لا دخل الدار والله يكون
مينا وهو بمنزلة ما لو لم يكن الله لا دخل الدار ولو لم يكن فعلت كذا فهو يبرئ
من القرآن وهو يعلم انه كاذب يخاف عليه الردة والاعتقاد في جنس هذه المسائل
على ما ذكرنا انه سوي الحكم على اعتقاده **ق** - والله ان الامر كذا وهو كاذب فهو غرور
لاكفارة فيها وفي البمين بالطلاق والعناق والنذر وما اشبه ذلك اذا كان كاذبا

هو يهودى او نصراني او مجوسي او يبرئ من الاسلام او يبرئ من الله تعالى

الاربع كفارات

بسم

بناء الحكم على الاعتقاد

بمنزلة

بمنزلة الخوف عليه ولو لم يكن فعلت كذا فهو يبرئ من رسول الله وحث كان عليه الكفارة
ولو لم يكن يهودى ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهو يبرئ من رسول الله وحث كان عليه الكفارة
هو نصراني ان فعل كذا فهو يبرئ من واحد ولو لم يكن ان فعلت كذا فهو يبرئ من الكتاب
الاربع ففعل عليه كفارة واحدة لانه يبرئ من واحد ولو لم يكن ان فعلت كذا فهو
يبرئ من القرآن ويبرئ من الانجيل ويبرئ من الزبور ويبرئ من القرآن ففعل
بمنزلة ما لو لم يكن كذا **ق** والعترة في جنس هذه المسائل انه متى اخذ صيغة البراءة
يتعد الكفارة واذا احدثت بحد ولو لم يكن هو يبرئ من عاصي المصحف فهو يبرئ
واحدة وكذا لولا - هو يبرئ عن كل اية في المصحف فهو يبرئ واحدة **ط** ولو
رفع كتاب العفة او دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وق -
انا يبرئ عاقبة ان فعلت كذا ففعل كذا على الكفارة كذا لولا ان انا يبرئ بسم الله الرحمن الرحيم
ولو لم يكن ان فعلت كذا فانا يبرئ من العترة او يبرئ من الصلوة او من صوم رمضان
ففعل كذا على الكفارة ولو لم يكن انا يبرئ من المؤمنين يكون ايمانا لان البراءة منهم
يكون لا كما لان الايمان ولو لم يكن ان فعلت كذا فانا يبرئ من الحججة التي تحت او من الصلوة
التي صليت لا يبرئ من سقي **ق** ولو لم يكن ان فعلت كذا وهو يعلم انه كاذب
فانه يستغفر الله تعالى ويوق **ك** ولو لم يكن ان فعلت كذا الذي عليه يكون
مينا لان القرآن قرآن قبل قوله فيكون السري عنه كفر بخلاف التبري عن الحججة
التي هي او الصلوة التي صلى لان السري الذي فعله من الحجج المشروعة **ك** ولو
ق - ان فعلت كذا فانا يبرئ من هذه الثلاثين يوما يعني شهر رمضان ان اراد به
البراءة عن فرضيتها يكون مينا وان اراد به البراءة عن الاحرام والثواب لا يكون مينا
وان لم يكن له بنية لا يكون مينا والاحتياط في ان يكفر **ق** ولو لم يكن ان فعلت كذا
الشاعة ان فعلت كذا لا يكون مينا هو الصحيح لان الشاعة وان كان حقا عندنا لكن
من انكرها صار مبتدعا كاذبا **ط** ولو لم يكن ان فعلت كذا لان اراد به البراءة عن
اجرها فهو عبث وان لم يكن له بنية لا يكون مينا لان وقوع الشك وفي الاحتياط
يكفر **ك** ولو لم يكن لا فعلت كذا يحرم فلان لا يكون مينا ولو لم يكن ما قال الله تعالى
كذبنا فعلت كذا يكون مينا ولو لم يكن ان فعلت كذا فاشهد واعلى بالقرآن لا يكون
مينا بمنزلة ما لو لم يكن ان فعلت كذا فهو نصراني ولو لم يكن ما فعلت من صوم او
صلوة لم يكن حقا ان فعلت كذا يكون مينا ولو لم يكن اللهم انك تعلم كذا شهدك و
اشهد مددك ان لا فعل كذا ففعل لا يبرئ من الكفارة لانه ليس بمبين ولو لم يكن
ان فعلت كذا فلا كفاية في السماء يكون مينا ولو لم يكن الطالب الغالب ان فعلت كذا
ففعل كذا على الكفارة ولو لم يكن هو بيا كل البنية او يخل الدم والحران فعل كذا لا
يكون مينا **ق** ولو لم يكن ان فعلت كذا من المظاهرة ليس بمبين الا اذا عرف فيها بسم
الرحمن الرحيم وعقب البراءة عنها ولو لم يكن ان سيصد وشعت سورة قرآن
بمنزلة ان فعلت كذا فهو يبرئ واحدة **ح** ولو لم يكن الله على صوم او صلوة او حجة

انا يبرئ عاقبة

ورسوله كذا فلان كان كذا لا يكون بمينا لان قوله ورسوله يكون فاصلا بالله وكذا
 سرق كذا لا يكون بمينا للفاصلة ولوقه لم يجرمت خدای يكون بمينا فاذ كان بين
 كذا وبينهم ان فعلت كذا فهذا ليس بمين لان الكراست اسم للكافر والجلد اما البراءة
 عن القتران فهو عين لانه عين لانه براءة عن الشرعة ولوقه لم يجرمت كذا بين كان كنتم
 ونوى المين كذا عين ولوقه لم يجرمت كذا بين كان كنتم
فعل المين فعل المين كذا عين ولوقه لم يجرمت كذا بين كان كنتم
 المين على نفسه فلا يجرى على واحد منهما اذ لم يفعل الخطاب كذا وان نوى القابل
 الحلف بذكر يكون حالفا وكذا لوقه لا الله لم يفعل كذا وكذا لوقه لا الله لم يفعل كذا وكذا
 ولم يجرى شافى الحالف وان اراد الاستخلاف فهو استخلاف ولا يجرى على واحد
 منها ولوقه لا الله لم يفعل كذا وكذا فافقه لا آخر نعم على خمسة اوجه
 احدها ان نوى المستدعي الحلف على نفسه والمجيب بقوله نعم يبريد الحلف على نفسه وفي
 هذا الوجه كل واحد منهما يكون حالفا اذ لم يفعل الخطاب كذا وكذا جميعا اما
 المبتدأ فظاهر واما الآخر فلان قوله نعم ضمن إعادة ما قبله فيصير كانه قال
 والله لا يفعل كذا فاذا لم يفعل خشا جميعا الوجه الثاني ان يبريد المبتدأ استخلاف
 المجيب المجيب بقوله نعم يبريد المين على نفسه وفي هذا الوجه يكون الحالف هو
 المجيب لا غير حتى لو فات الشرط بحث المجيب لا غير والوجه الثالث ان يبريد المبتدأ
 استخلاف المجيب والمجيب بقوله نعم يبريد الوعد في ذلك دون المين وفي هذا
 الوجه لا يكون احدهما حالفا والوجه الرابع ان لا يكون لاحدهما بنية المين
 وفي هذا الوجه يكون المبتدأ هو الحالف ان لم يفعل الخطاب ذلك حث المبتدأ
 لا غير والوجه الخامس ان يبريد المبتدأ استخلاف المجيب والمجيب بقوله نعم
 يبريد الحلف وفي هذا الوجه يكون المجيب حالفا لا غير ولوقه لا الله لم يفعل
 كذا اوقه لا الله لم يفعل كذا فافقه لا آخر نعم وليس لاحدهما بنية المين كان
 الحالف هو المجيب وقوله لا الله مثل قوله والله في جميع ذلك فقول لا الله مثل الله في
 لوقه لا الرجل بعينه اضميت اسمع من كذا اوقه لا اسمع بالله اوقه لا
 استشهد اوقه لا استشهد بالله اوقه لا احلف اوقه لا احلف بالله لم يفعل كذا و
 في جميع ذلك اضميت عليك اوقه لا اسهد عليك اوقه لا اسهد عليك فالحالف في هذه
 المضروب الثلاثة هو المستدعي والمجيب على المجيب وان نوى جميعا ان يكون المجيب
 هو الحالف لا ان يكون المبتدأ الاله المستفهام بقوله احلف وتحو ذلك فان
 الاله حلف فلا يجرى على المبتدأ ايضا رجل قال لا آخر عليك عهدا الله ان فعل كذا
 فافقه لا آخر نعم فلا يجرى على القابل وان نوى براء العنن ويكون هذا على الاطلاق
 والمجيب رجل قال لا امرأته انك فعلت كذا فعلت كذا فافقه لا ان كنت
 فعلت فافقه لا لوقه لا فافقه لا امرأته انك فعلت كذا فعلت كذا فافقه لا ان كنت
 عين المرأة لا يطلق المرأة جماعت من الفتيان اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضا

ان كذا كذا ما لا كنت اه
 اجتمع الفتيان

فقر

فقال واحد منهم من صنع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلاثا فقال واحد منهم بالقارسية
 بعد ذلك هل لا وصعه رجل بعد قوله هل لا نعم صنع هو صاحبه لا تطلق امرأة الهاد هل
 لان هذا الكلام فاسد ليس بمين من جعل قال على المشي على الله تعالى وكل علكه
 لي وكل امرأة لي طالق ان دخلت هذا الدار فقل لرجل اخر وعلى مثل ما جعلت على
 نفسك ان دخلت هذا الدار فدخل الثاني الدار لم ين من المشي على الله ولا يقع الطلاق
 والعقاق **ق** رجل قال لزوجته امرأته طالق ان لم تقض ديني فقل للمدبرون نام فقل له
 الرجل قل نعم واراد المين لانه وان دخل معها انقطع قال لا خير والله لا اجمع الى اضافة
 فقه لا اخر ولا يجي الى اضافة فقه لا نعم يصير حالفا امرأته قالت لزوجها انك لعب
 بالشرط فقه لا نعم فافقه لا امرأته طالق ان كنت لعب بالشرط فقه لا لزوج ان كنت
 لعب بالشرط فقه لا نعم فافقه لا لزوجها ان كنت لعب بالشرط فقه لا لزوج ان كنت
 لا يقع الطلاق **ح** والاصل ان اللجواب يتقن ما في المعال كقوله زن نكح بطلاق اكر
 فلان كان كذا كنت بطلاق او نعم صان حالفا ولو اجمع بالتقصير فقه لا نكح بطلاق كذا
 كذا فقه لا نعم فطلق ان لم يكر فعل ولو اجمع بالخيانه فقه لا نكح بطلاق كذا فقه لا نعم
 فقه لا لا فهو جواب وعقوان كان خان وان نوى بقوله لا ان عبده ليس بحالفا
 بعق ولو اجمعها بشيء فقه لا بطلاق هشتم اكر ابن كذا كذا فقه لا هشتم ان
 فقه لا نكح على سبيل التخييف لا يقع شيء ولو قال ان لم يكن هذا فلان فقه لا فقه لا امرأته
 طالق فقه لا نكح فلا نكح وطقت بخلاف قوله والله انه فلان فلم يكن لا يلزم منه الكفا
 لانه عين اللغو اذ لا امرأته انك فعلت كذا فافقه لا امرأته طالق ان كنت فعلت فافقه
 طالق ان اراد تخليفه لم يقع شيء ولا يقع ان كانت فعلت ولوقه لا الله ان اشتريت
 هذا العبد مني فهو حرة لا نعم صان حالفا حتى لو اشتراه بعق ولوقه لا حرة لا يبيع
 الا ان يقول لحره ان اشتريت ولوقه لا زينة منك فهو حرة لا نعم لم يصير حالفا
 ولوقه لا فعلت كذا بعيد كذا حرة طالق وعكس حرة وحده فقه لا نعم فهو جواب
 حق او فعل بلزمه ما ذكر ولوقه لا لا باذنك فهو جوابا بصحا حتى لو فعل ذلك بعد اذنه
 حث والاصل ان التزم ما لا يقبل التزوم لا يبيع والمالين والطلاق لا يقبل التزوم
 والعق والمج والصدقة يقبل **ح** لوقه لا لجان ان امرأتك كانت عندك البار حنة
 البار ان كانت امرأتك عندك البار حنة فامرأته طالق وسكت ساعة ثم قال لا بعد ذلك
 ولا غيرهما ثم ظهر انه كان عند الحالف امرأة اخرى لا تطلق امرأة الحالف على المختار قال
 لامرأته ان غسلت ما في معدى حرة فامرأته امرأته امرأة اخرى ان يغسل فقه لا الرجل
 وان غسلت هي ايضا ثم غسلت المأمورة لا حث الزوج قال لامرأته ان دخلت
 هذا الدار فانت طالق وسكت سكنة ثم قال وهذه لامرأة اخرى يعني وان دخلت
 الثانية فانت طالق يبيع الشرط ولمها دخلت وقع الطلاق على الاول لانه شدد
 على نفسه وكذا لوقه لا لاول حنة طالق ان دخلت هذه الدار وسكت حمة قال وان
 دخلت هذه الدار لآخرى فدخلت المرأة الدار الاولى والثانية طقت وكذا لوقه لا

مطلب
 على الخ لانه ان فعلت اه
 وقال الا امرأته طالق

قال لا يجزى مال نعم اه

مطلب
 ان كان على سبيل قوله
 ان لم يكن هذا فلان
 او ان كان هذا فلان

مطلب
 الزام ما تقرر الزم وال

ان غسلت

الكلام بعد

انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وهذه لامرأة اخرى فدخلت الاولى
 طلقت الاولى والثانية وكذا العتق ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم
 قال وهذه لامرأة اخرى فدخلت التار الاولى طلقت ولا يصح عطف الثاني على الاول
 لانه تخفيف **في النية** رجل حلف رجلا فحلف ونوى غير ما يريد المستحلف ان
 كان العين بالطلاق والعتاق ونحوه يعتبر نية الحالف اذا لم ينو الحالف خلاف المظاهر
 طالما كان الحالف ومطلوما وان كانت اليمين بالله تعالى فان كان الحالف مظلوما
 كان نية الحالف وان كان الحالف ظالما يبرئ يمينه ابطال حق الغير بنية المستحلف
 وفقد سلطان قد اخذ من رجل مالا ظلما وحلف ان لا يخاصم في المال الذي اخذ منه
 قالوا الحيلة في ذلك ان يخاصم عنه غيره بغير امره وصاحب المال يذهب معها حتى يصل
 الى القاضي ثم يقول المظلوم للقاضي قد حلف علي بكذا حتى نعيم القاضي ان غيره باذنا
 وهو لا يخاصم نفسه في امر القاضي يبرئ المال عليه رجل حلف اعوان سلطان ان لا يعمل
 غدا عملا ما يريد فلا تأو يأخذه بيده فاصبح الحالف وليس حصته من دخل على ميت
 وحوله من الميت من مكانه قبل ان يذهب لا يكون خائفا وعسكون على غير هذا
 العمل رجل حلف السلطان ان لا يشتري الطعام للبيع فاشترى الحالف طعاما كثيرا
 ثم بدله بباعه لا يجتنب لانه ما اشترى للبيع رجل خرج مع الامر في سفر حلف ان لا يشتري
 الا باذنه فسقط بوجه او كره فوجع لذكر لا تحت رجل سلع بغير الناس بالساعات والنجار
 حلف وقال اكره بركتي ما زبادة ازرده درهم زيان كم فامر ان طالق من خواش طر
 زيان كره زبادة ازرده درهم لا يطلق امراته ولو قال اكره بركتي كره زيان كم زيان
 خواش زيان كره دم قال عنت غير هاصدق بما بينه وبين الله تعالى ولا يصدر في القضاء
 لان قوله هي كس عام فاذا نوى التخصيص لا يصدر في قضاء في ظاهر الرواية السلطان
 اذا قال لرجل قال فلان امير نريدك نوبت فانكر فحلف بالطلاق ليس عندك مال
 فلان فحلف وكان عند الحالف اموال بعثتها امرأة فلان للامير اليه والذي جاء
 بالمال نعم ان المال مال امرأة فلان ويجوز ان يكون مثل تلك الاموال لتلك المرأة
 ثم نعمت امرأة الامير ان المال كان مان زوجها لا يطلق امرأة الحالف حتى يقرأ
 الحالف بذلك او يقضي القاضي بذلك بالنية بعد دعوى صحجة فيصير الحالف جاسا
 رجل جلب عشرين شاة من بلد الى بلد وادخل حلبة القتم في بلد غيره اظهر عشرة
 في حلقته فحلف امير المطبقة انما جاءوا الا بعشرة ولا تترك خارج البلد شيئا فحلف
 ونوى ما جاءوا الا بعشرة اي في السوق وما ترك شيئا في الخارج اي خارج السوق
 لا تحت في يمينه لانه نوى ما يحمله لفظه لكن لا يصدر في قضاء رجل اراد ان يحلف
 ضيق ليس له ان يحلف بالطلاق والعتاق واليمين الغلظة فان لم يستغنى عن
 المصلي ان يعوف الامير الى راي القاضي رجل اكرم امراته على ان لقب مهرها فوهدت
 ثم انكرت الهبة واراد النزع ان يحلف بالخيار للفقهي ان المرأة تقول للمحكم
 سألته على الهبة عن اختيارا واكرهه فان ادعى الزوج الهبة عن اختيارا حينئذ

كره المهر عن الهبة

الحيلة

سكن السلطان

مطلوب
اراد الحكم

كره اكره عن اليمين

عزل

حلف المرأة بالله ما وهبت بغير اكره ويكون صادقة في يمينها اذا ادعى على انسان مالا او به
 رهن عند صاحب المال فاراد صاحب المال ان يأخذ المالا منه بغير رهن ولو ادعى المالك
 الرهن او ليس به رهن فاقول ليس به رهن ولا يقر بالمال رجلا لا يمكن اثبات الرهن في حلف
 المالك فيقول المالك للقاضي سلمه يدعي على ماله به رهن او ليس به رهن فان قال
 ليس به رهن حلف السلطان اذا كان يطلب رجلا لياخذ به بنفقة فاخذ رجلا
 اخر واراد ان يحلف بالله ما يعلم احكاما من عمره ما به ولا من اقربا له لياخذ منهم
 وهو يعلم لا يعلم ان حلف لان اليمين الكاذبة لا تباع عند الضرر فتم لكن شئ له ان
 حلف ويدكر اسم فذلك الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غير رجل مات وعليه دين
 واراد ان يعلم بذلك فتشهد عدلان عند الوارث ان اباك قد قضى دينه لاسي هذا الابن
 ان حلف عند القاضي ان لا يعلم ان له دين على ابيه رجل مات وحلف وارثا ودينه على
 رجل فخاصم الوارث العزم في الدين فحلف العزم انه ليس للدين عليه شئ ان لا يعلم العزم
 يموت المورث برحما ان لا يكون حائفا وان علم بموت المورث الصحيح انه تحت
 في يمينه رجل قال لعينه كذا اكلت من ثمن فقه لا اكلت شئ وحلف وقد كان
 اكل من ثمن عشرة لا يكون حائفا لانه اكل العشرة والحمة فيها موجودات
 ولو كانت يمينه بطلاق او عتاق لا يقع شئ وكذا لو قال لرجل كره اشتري هذا العبد
 ففعل بما شئت كان اشتري ما شئت لا يكون كاذبا ولو حلف على ذلك بطلاق او عتاق
 لا يلزمه شئ وهو نظير ما قال في الجامع اذا حلف ان لا يشتري هذا الثوب
 بعشرة فاشترى به بائني عشرة تحت في يمينه لانه اشتراه بعشرة وزيادة رجل
 هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار انه لا يبرئ حيا من هو واراد بانه في اي مكان
 هو من داره لا يجتنب في يمينه لانه صادق في ايقاع رجل كان على سطح مع جماعة
 فاراد ان يذهب فتمنعوا فوضع رجلا ناحية ذلك الموضع من السطح لا يطلق امراته
 ديانة ويطلق قضاء **ك** السلطان اذا حلف رجلا انه لا يعلم امر كذا فحلف ثم ذكر
 انه كان علم بذلك لانه سئى وقت اليمين تزوج ان لا يكون حائفا لانه ما كان عالما
 وقت اليمين رجل حلف بطلاق امراته انه ليس في منزله الليلة مرقه وقد كان
 في منزله مرقه كانت المرقه طلبة فحلف له علم بذلك لا يقول عند مرقه لا
 تحت في يمينه وانما كانت كبيرة الا انها فاسدة لا تحت لا تحت ولها احد لا تحت
 ايضا لانه لا يبرئ باليمين هذه المرقه وان كانت بحال ياكلها البعض دون
 تحت في يمينه رجل قال لانه ان سرق من داري شيئا فانك طالق فسرقة من داري
 اجرة او امانة او نحو ذلك ان كان الاب يحلف بذلك المقدار عن ان تحت والا فلا رجل
 قال ان كان في يمينه نار فامرته طالق فاذا في يمينه سراج قالوا ينظر ان كان حلف
 لاجل بعض جهل انهم يطلبون منه النار لا اصطلاحا ولا تحت لا تحت في يمينه لان يمينه
 عند ذلك لا يقع على السراج وان كان حلف لاجل انهم يطلبون منه النار ليستوقلوا
 برحمتهم في يمينه وان لم يكن يمينه سبب وان لم ينو شيئا لا تحت في يمينه لان

سكن السلطان

مطلوب
طعن اكله في يمينه

مطلوب
حلف لا يعلم امر كذا

ان كان من نار اذنه

دیو بنو زفر اکی و انکالی

حفت الرطاح معشر أهله

طعام الملوك والاباقه

قدم نیکو از غنای عسل و ساکن

اندر

517

من ذلك مقدار ما كل غريمه جاز واجبا لهم وعشام وحهم صبي وطعم لم يحزن وعليه
ان يطعم مسكنا آخر مكانه لا يجوز التكفير بالصوم الا لمن عجز عما سوى الصوم فلا يجوز لمن
تلك ما هو منصوص عليه والكفارة ان ملك له قوة الكفارة من ريكته وثياب يلبسه
ولسعره وموت قومه فان كان له عبد وهو يحتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير
بالصوم ومن ملك مالا وعليه دين مثل ذلك وجب عليه الكفارة ومضى دينه بذلك المال
جاز له التكفير بالصوم وان صام قبل قضاء الدين فعلى الصحيح يجوز له الصوم ولو كان
له مال غائب او دين عليه رجل وليس في يده ما يكفر عنه جاز له الصوم وهذا اذا لم
يكن المال الغائب عبدا فان كان عبدا يجوز له الكفارة لا يجوز له التكفير بالصوم لانه
قادر على الاعتاق او بالصوم لا شيء عليه الا ان سكر **ق** ولو اعتق جديا مشتركا
وهو موثر فذلك نصيبا ساكتا ثم اعتقه لم يحزن ولو كان للمعتق معسر لم يحزن ولو
فسد ناولا عن كفارة يمينه اجزاه ولو فسد لسعد الجنبى ان اشترى بكفارة
حرمه جاز ان يبيعه للمسلمين ولا يجوز ان يبيعه لغير المسلمين ولو فسد لسعد الجنبى ان اشترى
ابى ففوضه لم يبيعه شيئا فاشتراه بنية الكفارة جاز ولو فسد لسعد الجنبى ان ففوضه
عن ظهارى عن فلانة فاشتراه بنية كفارة يمينه او عن كفارة اخرى جاز عما عاقى وعند
الشركة ولو فسد كل مملوك امك له ثلثين سنة فهو حر عن كفارات ايماني بكل
مالك عتق عن كفارة يمينه ولو فسد رجل عتق عبدا عنى بكنيا يبيى الكفارة جاز
ولو فسد لعنفه عنى ولم يذكر البراءة وهو في يد الامر فاعتق جاز ولو اعقب مملو على مال
سنة الكفارة لم يحزن وان سقط المملوك واذا اعقب حلال الدم وقد قضى بدس ثم عفى
عنه لو كان ايض للمغنين ونزل البياض او كان من نكاح فاسد جاز ولو اعتقه ثم
استعاه الغرماء بدسه او المهر من جاز كفارة العبد بالصوم وليس للولى منفعة ولا
يجوز اعتاقه واطعامه عند ان كان بامر والاحتياط بحال الاداء فان كان مؤثرا
وفت الى جوبه ثم اعسر بحزم الصوم وعلى العكس ومن ملك ثمن الرقبة من
السعد بن لزمه العتق ولا اعتبار بالمسكن وما فيها من اثياب التي لا بد منها انما يقبى
الفضل ويحبس العاقل فرب له وصاحب المستغلات قوت شهر والمدين لا يجوز
بالصوم والتصدق من غيره لا يجوز عن الكفارة الا بامر ومن كان له دين على
الناس لا يمكنه الاحتراز بالصوم والسحر ولا اعتبار بالاداء مع خيرة الخطة ويجوز
صفصاع من ثمنه ومن خطه واذا قدم الطعام اليهم فانتبهوا جاز ويجوز
اطعام الذى لا يجوز اطعام الستة من والصبي الصغير ولو كسا مالا يجوز عن
الكسوة بنية الكفارة جاز عن الطعام وكذا اذا اعطى جيبا نكا عن الكسوة ولم يبلغ
قيمتها فقيمة الطعام اجزاه عن الطعام وان اعطاهم ثوبا واحدا عن الكسوة يباوى
عشرة الثواب لم يحزن عن الكسوة وحرم من الطعام ولم يشترط البنية **ثم في عيين**
الفضولي في البمين مما يتوقف كطلاق والعتاق وغير ذلك لامرأة الغير ان كانت
الدار فانت طالق فاجاز الزوج ثم دخلت طلفت ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق عند

الصوم لمن عجز عليه سواه

کتابخانه العبد

الاجارة فاراحت ودخلت بعد الاجارة طلقت امرأة قالت جعلت امرى بيدى وحسرت
 نفسى والزوج حاضر فاجاز او كان غائبا فبلغه فاجاز صارا الامر بيدى فاجاز
 بالاجارة ولا يصح اخنيانها فان اخنارت نفسها بعد الاجارة يقع الطلاق بهذا
 الاختيار لا بالاختيار السابق ولو قالت جعلت امرى بيدى وطلعت نفسي وفاد
 الزوج اجرت يقع للحال واحدة رجعية ونصير الامر بيدى حتى لو طلعت نفسها
 في مجلس عليها يقع عليها تطليقة اخرى وهي باسرها حكم التفويض ولو كان فضولها
 لا لامانة العن جعلت امرى بيدى فاختارت لنفسها فافهم الزوج فاجاز
 الزوج جميع ذلك لا يقع الطلاق ونصير الامر بيدى رجل فاك ان دخل محمد
 بن عبد الله هذه الدار فامر له محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار طلق ففعل محمد
 بن عبد الله اسهدها على ذلك ثم دخل الدار يلزم منه الطلاق رجل حلف مملوك بالطلاق
 وعق كل مملوك عليك الى كذا ويصدق كل حال مملوك الى كذا سنة ان هو سأل ابي
 اوساه وكنت ذلك في كتاب والمملوك حاضر يسمع ويفهم ما يقول المولى فلما دفع
 المولى عن ذلك لا للملوك من حضر اسهدها على ذلك فمضى سأل ابي اوساه حنث
 يلزم مكره كرجل حلف على طلاق وعناق وهدي وصدة ومشي الى بيته الله
 تعالى وقال الخالف رجل اخر عليك هذه الايمان ففعل نعم يلزم منه المشي
 الصدقة ولا يلزم منه الطلاق والعناق لانه في الطلاق والعناق بمنزلة من
 قال لله على ان اعنق عبدي واطلق امراتي فلا يحرم على الطلاق والعناق ولكن
 يلزم لان يعنق وان قال الخالف رجل اخر هذه الايمان لان مكره ففعل نعم
 يلزم منه الطلاق والعناق رجل فدخل دار فلان اسهدها ففعل نعم ولم يكن
 دخل ففعل له السائل الله لو دخلها ففعل نعم ففعل هذا حلف ولو قال له دخلت دار
 فلان اسهدها ففعل لا وقد دخلها ففعل بالله ما دخلها ففعل لا قال هو ايضا حلف
 وهذا جواب كل السائل وكنا لوق له ففعل كسر ان كنت دخلتها ففعل لا فان
 عبد حر اذا لم يكن له بنت من قبله ان هذا جواب لمن سئل منه وبه حلفه وان كان
 نوى بقوله لا اى ليس عبدي حرة لا يعنق عبده رجل قال لمرأة زيد طالق
 وعليه المشي الى بيت الله تعالى ان دخل هذه الدار ففعل زيد نعم ففعل حلف جميع ذلك
 لانه بضد بيق ولو قال مرياً احرم لا يكون حالفا ولو قال لمرأة زيد طالق ففعل
 بنفسه ففعل ان دخلت الدار كان لانما ولو قال لمرأة زيد طالق ففعل زيد
 اجرت او رجعت يقع الطلاق رجل ان قال لعبد هذا العبد من زيد فهو حر
 ففعل احرم او رجعت ثم اشتراه لا يعنق ولو قال لمرأة زيد طالق ففعل زيد نعم ففعل حلف جميع ذلك
 فهو حر ففعل لزيد نعم ففعل اشتراه فهو رجل قال لعبد لمرأة طالق ان لم تقض حقة
 ففعل العزم فقام ولم يرد جوابه ففعل لا يطالب بقرعة ففعل نعم واراد به جواب
 يكون العزم حالفا **في البيمين الموقفة** التوقيتين يكون بالفاظ التوقيت و
 موق يكون بتقييد بالوقت والفاظ التوقيت ما دام وعادمت وما لم يطل وحسرت

ما لا يؤمن به من الاما

هل دخلت الدار اذ

نعام

دفر

وقيل رجل قال ان فعلت كذا ما دمت بخار فامر الله طالق فخرج من بخار ثم عاد وفعل
 ذلك لا يحسب في حينه لان مكره كانت موقفة الى غايته فلا يقع بعد الغاية ولو قال
 ان تن وحب امرأة ما دمت بالكوفة ففعل طالق ففارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا
 تطلق لان تن وحب بعد انتهاء البيمين ولو حلف لا شرب البيرة ما دام بخار ففارق
 ثم عاد وشرب ان فارق بخار بنفسه لا غيرهم عاد وشرب لا يحسب الا ان ينوي لا
 يشرب ما دام بخار وطنا له فاذا نوى ذلك ثم فارق بخار ثم عاد وشرب
 حنث لبقاء وطنا لها ولو قال لا يوبى ان تن وحب امرأة ما دما حبيبتين ففعل طالق
 فنزوح امرأة في حيوتها طلقت فان تزوج اخرى في حيوتها لا يطلق لان كل
 ان لا يوجب التكرار ولو قال لكل امرأة ان تزوج ما عدا حبيبتين او قال بالان سبعة
 هن مني كخوام تا ايشان منهنه ان يطلق كل امرأة ان تزوج في حيوتها لان كبر كل زوج
 نعم النساء فان مات احد ابوي فنزوح امرأة لا يطلق ولا يسقط البيمين بموت
 احدهما لان شرط الحنث التزوج في حيوتها ولم يوجد ولو قال لامرأة والله لا اكلم
 ما دام ابو كحسن بكلمها بعد ما مات احد ابوي طلقت ولو حلف ان لا يصطاد ما دام
 فلان في هذه البلدة وفلان امير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة اخرى لاسر ثم
 اصطاد الحمار قبل عود الامير الى تلك البلدة او بعد عود لا يحسب الا انتهاء البيمين
 بخروج الامير ولو قال لا مئة ان وطنتك ما دمت فيها لم تجرت فان حرق
 نخولا من تلك الحمار وطنتها فيها لا يعنق ولو حلف ان لا يدخل هذه الدار
 ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الخالف لا يحسب ولو قال
 ان دخلت دار فلان ما دام فلان في تلك الدار ففعل طالق ففعل فلان من تلك الدار
 نعم انما عاد ودخلت تلك الدار لا يحسب ولو قال لعين والله لا اكلم ما دمت
 في هذه الدار فالبيمين على ما دام ساكنا فيها ولا يبطل البيمين الا بانقال بطلان السكنى
 لان معنى قوله ما دمت في هذه الدار ما سكنت في هذه الدار وما بقي في الدار من غضب
 او تن يكون ساكنا على الخنار هذا اذا فلان من ينسب اليه الدار بالسكنى فان لم
 يكن فلان في حيا لعين او كان كثير ليسكن مع ابنه او كانت امرأة تكن في بيت
 زوجها فخرجت بنفسها وبقيت امشها في تلك الدار لا يبقى ساكنة وهذا اذا كانت
 البيمين بالعربية فان كانت بالان سبعة فخرج بنفسه على غرض ان لا يعود ولا يبقى ساكنا
 سعا الا يصعد على كل حال ولو حلف لا يأكل من هذا الطعام ما دام في ملكه فلان فباع
 فلان بعضه ثم اكل الخالف ما بقي لا يحسب ولو حلف ان لا ينام على فراش ما دام في القربة
 فنزوح امرأة في بلد ونام على الفراش ان تزوج على غرض ان يطلقها او يذهب بها
 فهو في العربية ان لم يكن من غرضه ذلك فليس بفريق ولو حلف ان لا يعمل عملا ما لم
 يأت فلانا فالبيمين على عمل الذي كان يعمل في سائر الايام لا على مطلق العمل من صلوة
 او طهارة او اكل او نحو ذلك ولو قال ان اكلت من حرام والذى ماله ان تزوج
 فاطمة ففعل امرأة ان زوجها في طالق فاكل من حرام والله شيئا قبل ان يتزوج

الفاظ التوقيت

ما دام حبيبتين

ما دام هذه الدار ساكنا

الغيبية

البرم

وقت وفزع الحج

الماء الوفه

المسك الزنف اه

فاطمة ثم تزوج طلقت ولوقا كل جارية اشتريها ما لم اشتري فلانته سمى جارية فهي حرة
ثم غابت الحلو فطهرها او ماتت فاشترى جارية اخرى في العبد يعتق وفي الموت
لا يعتق ولوقا لصاحب دينه والله لا قضيته دينك الي يوم الدين فلهما قضيته
طلع الفجر في يوم الخميس حنت في بيته ولوقا لا قضيته دينك الي سنة ايام لا
حنت ما لم تغرب الشمس من يوم الخامس ولوقا ان لا يكلم فلانا الي عشرة
ايام كان اليوم العاشر داخل في المين وكذا لوقا لا حنت الي عشرة ايام
يدخل اليوم العاشر ولوقا ان تزوجت امرأة الي خمس سنين فهي طالق فنزوح
امرأة في السنة الخامسة طلقت ولوقا لا حنت من امساك من خواهم كانت
العين على بقية السنة الي اصلاح ذي الحجة كما لوقا لا اصوم من هذه السنة
كان عليه صوم بقية السنة التي هو فيها ولوقا كل عبد اشتريه الي سنة فهو حر
الي سنة فاشترى عبدا قبل السنة لا يعتق حتى يبيعه عليه سنة بعد الشراء لانه
وكذا السنة بعد العتق فلا يعتق قبل السنة كما لوقا لا فاشترى طالق
الي سنة يقع الطلاق بعد السنة ولوقا كل عبد اشتريه الي سنة فهو حر فاشترى
عبدا قبل السنة عتق من مائة ولوقا ان لم يفتي الله امرأة موافقة قبل
وفزع الثلج فعلى ان اصوم كل خمس ان اراد به وقت وقوع الثلج لانفس الوقوع
فهو على وقت وقوع الثلج وكذا اذا لم يكن له منه وقت وقوع الثلج هو اول
ثلج الشهر الذي يلقاها لافارسة اذ اراد به حقيقة الوقوع فهو على حقيقة
الوقوع وذلك بان يقع على الارض من الثلج ما يحتاج الناس الي كسبه وان كان في
الهواء ولم يستنبت على الارض واستبان على المشيش او على ابن الجدران
فذلك فذلك لا يعتبر والمرأة الموافقة هي العفيفة التي احببت بما يقع عليها زوا
بأذنه نفسه ان اراد الزوج المتع بها فان تزوج بمنزل هذه قبل وقوع الثلج
وقت الوقوع لم يرد الوفاء بما التزمه ولوقا بالافارسية يا فلان سجن بكونم
تا برف برزمين بيايد ونوي الوقوع حقيقة لا وقت الوقوع بوقوع الثلج في
بلد اخر فكله الخالف حيث لان مراد الناس من هذا وقوع الثلج في البلد الذي
فيه الخالف حتى لو كان الخالف في بلد لا يقع فيه الثلج يتا بها المين ولوقا لا يكلم
فلانا الي الصيف او الي الشتاء او الخريف او الربيع فان كان الخالف من بلد لهم
حساب يعرفون الصيف والشتاء بالحساب بنصف المين الي ذلك وان
لم يكن له حساب فالصيف ما يكون على الاشجار ثمارا وراق والخريف
ما لا يكون في ثمار وراق والربيع ما يخرج فيه الاوراق ولا يخرج
وهو الحرج ولوقا لا يدخل فلانا الي التبر ويزرع على نبر ومن المسلمين لا على
نبر ومن الجوس ولوقا لا يفعل كذا الي قدوم الحاج او الحصاد او
الدياس ولم يبق شيئا فهو على اول الحصاد والدياس وعلى اول حاج يقدم
اذا وجد ينتهي المين ولوقا لا يقضي دين فلان اذا صلى الاولى ولم ينو ثانيا

لرونة

البرم

فلان نام ثام جاب

منه فلم اضره

فله وقت الى آخره لان الصلوة الاولى صلوة الظهر فصار كانه قد اذ صلى الظهر ولوقا
ذلك كان له وقت الظهر الى آخره ولوقا لا يبيد القدر ان كان غايبا يتصرف
الي ليلة السابع والعشرين من رمضان يكون جد المين وان كان الخالف فقيها ان
كان ميمنا في النصف من رمضان لا يفعل شرط الملت ما لم يحضر كل رمضان من السنة
الثانية لان بعد ليلة القدر يتقدم وتأخر فغسي ان يكون ليلة القدر في السنة
الاولى من رمضان في النصف الاول وفي السنة الثانية يكون في النصف الاخر
من رمضان فلا ينفق المين بتغير حتى يمضو كل رمضان من السنة الثانية
وهو الخنار للفنوي ولوقا لا يخرج من بلد حتى اريك نفسي فاراه نفسه
في مكان بعيد فان عرفه فلا حنت الخالف وكذا لو رآه من فوق حائط ولوقا لا
فلان لا حنت ان كان لا يصل اليه فلان لانه قد رآه ولوقا لا امرأة ان وضعت
حسك الليلة اضر بك فانت طالق فلو قد رخص بها في تلك الليلة واصب جالسه ولم
يضع حسنها لا حنت لانها لم يضع حسنها حلف لا سام حتى يراكا وكذا فانام جالسا
من غير قصد لا حنت ولوقا لان مت فلان اضر بك وكل اكله كراهات الخالف والغير
لم يعتق مما كبكه لانه حنت بعد الموت ولوقا لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها
فلان فدخلها مائة لا حنت ولوقا لا حنت حتى يشتري عبدا فاشترى عبدا
وامتة في عقدة لا حنت وكذا لوقا لا اكله حتى يكلي فوقه كلاهما معا ولوقا لا
صيل حتى يصل فلان فافتحا الصلوة معا وكما جميع الافعال لا حنت ولو
قال ان نكلت كقول ان تكلي فوقه كلاهما معا لا حنت ولوقا ان خرجت من هذه
الدار حتى اكله الذي هو فيها فامرأة طالق وليس في الدار رجل خرج لا حنت
ولوقا ان خرجت من هذه الدار حتى تقضي على قاض فكل وكما في حصة الخالف في
ففضي على وكيل الخالف فهو يكون قضاء على الخالف لا حنت بعد ذلك ولوقا لا
لا افارق حتى استوف منك حصي فبالبان منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم
فارقه لا حنت ولوقا اشترى من مديون عبدا بذكر الدين قبل ان يفارقه ولم
يغض عنه منه حتى فارقه لا حنت لان المديون حين باع العبد منه ملك ما في دونه فلا
حنت وان لم يفارق حتى مات العبد عند البايع ثم فارقه حنت ولو باع المديون
عبدا لعزم بذكر الدين ثم فارقه الخالف بعد ما قضى العبد ثم ان موطن العبد استحق
ولم يحجز البيع لا حنت ولو كان الدين على امره فحلف لا يفارقها حتى يستوفى حقه
منها فنزولها الخالف على مكان له من الدين عليها هو استيفاء ولما عليها من الدين
ولو باع المديون بما عليه عبدا او امته فاذا هو مدين او كاتبة وام ولدا وكا نا فغير
المديون ثم فارقه الطالبا بعد ما قضت لا حنت ولو وهبها الطالب الالف من
الفرع فقبلها منه او حال الطالب رجلا عليه مالي لم يعل مديون او طالب
المطلوب الطالب على رجل ولله الطالبا المطلوب الاول لا حنت مديون قال
لرب المال والله لا تحضرك ما لك اليوفاعطاء ولم يقبل ان وضعت يحشوا ان

لا قضيته كالمدين

ماخذ بيانه يد لاحت المعصوب منها فاحلف ان لا يقبل من المعصوب من الغاصب
 بقلعه الغاصب وقال حلفته انك فقل المعصوب منه لا قبل لاحت وبهذا الغاصب
 من صفات الرد كما لو حلف الرجل ان لا يوقد ركة ماله فصر على العاشر فاحتد العاشر
 ركة ماله لاحت الحالف ويسقط ما كان قال لرب الدين ان لم اقصك ماله غدا فهدك
 حر فغاب رب الدين قالوا دفع الدين الى القاضي اذ ادفع لاحت وبهذا الدين
 هو المختار فان لم يكن قاض حث ولو حلف لا يأخذ ماله عن غيره اليوم وقد
 كان وكل وكيدك بقضه فقبض الوكيل بعد اليمين لاحت في يمينه وسعي ان
 حث كما لو وكل وكيدك بالتكسح ثم حلف ان لا ينزع وج قنوج الوكيل حث الحالف
 ولولا فيض وكيدك ولكن احوال رب الدين عليه رجلا على الجبل دين قبل اليمين
 فاخذ احتال له من الغريم لاحت الحالف ولو اخذ الحالف من مديون رهنه بالدين
 فذلك الرهن في يده لاحت ولو حلف ان لا يوقد ماله عليه شر افكت
 عن القاضي حتى مضى شئ لاحت وهو كما لو حلف الشفيع ان لا يسله الشفعة فلم
 يخاصم حتى يطلب شفعه لاحت ولا اجر لغيره لاحت المستاجر فاعطاه
 المستاجر حث لانه اذا طلب لاجر واعطاه لغيره لاحت ولو اخذ ثوبا مرارة
 وذهب به الى الصباغ ولمره ان يصبغه فامته امرلة في ذلك فقال الرجل ان صبغته
 فانت طالق ثم صبغه الصباغ لاحت ولو حلف ان يقبض حبة عن غيره اليوم فقبض
 من كيد حث وان قبضه من متبرع لاحت وان قبض من قبيل حث اذا كانت
 الكفالة باسم وكذا لو احواله الغريم على رجل فاخذ الطالب من الخائن حث وكذا لو
 احوال الطالب بعد اليمين رجلا ليس له على الجبل دين فقبض احتال له حث الحالف لان
 الخائن له وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه وقبض المبيع اليوم حث
 وان قبض المبيع غدا لاحت ولو حط الطالب بعض حقه وقبض البعض اليوم لا
 حث ولو اشترى منه شيئا بعد اليمين في يومه شرأه فاستا وقبضه فان كانت
 قيمته مثل الدين او اكثر حث وان كانت قيمته اقل من الدين لاحت لانه لا يقبض
 جميع حقه وكل ما للدمع وان استهلك ما من المايوم فان كان المستهلك
 شيئا مثليا فان كانت حصه مثل الدين او اكثر حث رجل على رجل ثم مبيع فقل
 ان اخذت ثمن ذلك الثمن فامر ان طالق فاخذ مكان ذلك حنطة وقبض الطلاق
 مديون حلف ليحصد في خضاه ما عليه لفلان فانه يبيع من متاعه مكان القاضي يبيع
 عليه اذ ارفع الامر الى القاضي ولو حلف ان لا يفارق شريكه ففارقه شريكه لاحت
 ولو حلف ان لا يفارق من غيره حتى يستوفي ماله عليه ففقد حث براه ويحفظ
 فهو غير مفارق له وكذا لو احوال بينهما استقاة من اساس المسجد لا يكون مفارقا وكذا
 لو فقد احدهما داخل المسجد والاخر خارج المسجد والباب بينهما مفتوح بحيث
 يراه وان توان عن شجاط المسجد والاخر خارج المسجد فارقا وكذا لو كان
 باب معلق الا ان يكون المفتاح بيد الحالف ادخله سنا واخلى عليه وفعل على الباب

حلف لا يفارق من غيره

ان لا يفارق من غيره

حلف لا يفارق من غيره

حلف لا يفارق من غيره

ان اخذت ثمن ذلك

حلف لا يفارق من غيره

فهذا المفارقة وان كان الحث هو الحالف والحالف هو الحالف فقل الذي على الباب
 واخذ المفتاح فخذ حث الحالف ان كان الحالف هو الذي فارقته متديون قال لرب الدين
 ان لم ادفع اليك حقه قبل الجمعة فهدك حر فغاب رب الدين قالوا دفع الدين الى القاضي اذ ادفع لاحت وبهذا الدين
 رجل من مديون حلف للزوج ليا شيه غدا فحلف الطالب الى منزله اخر فاته في الموضع
 الذي لزمه لا يبرح ما في منزله فان كان لزمه في منزله حلف ليا شيه غدا فحلف الطالب
 الى منزله اخر الى الحالف المنزلا الذي كان فيه الطالب فلم يجد حث ما في منزله الذي حلف
 اليه ولو قال لغيره والله لا افارقك حتى تعطيني حتى اليوم ونوي ان لا يتركك حتى
 يعطيك حقه ولم يفارق ولم يعط حقه لاحت فان فارق بعد ما مضى اليوم حث
 ولو قال والله لا افارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو يني ان لا يتركك لزمه
 ثم فارق لاحت ولو قال لغيره والله لا افارقك حتى اخذ مالي عليك امر به الغريم
 لاحت ولو قال لياقن قتي حث ولو قال والله لا اخذ مالي عليك الاضربة وله عليه
 عشرة دراهم فجعل بين درهما ودرهما يعطيه بعد ان يكون في منزله لاحت وان
 اخذ في عمل اخر في ذلك المجلس فوجئت ولو قال والله لا اتركك حتى يخرج من هذا الدار
 فطلب اليه فقل قد تركك ثم ابا ان يخرج فانه حث اذا لم تتركك ولو قال
 لغيري ان لم اتركك حتى تقضي حقي فامر ان طالق فامتنع عن الملامزة قبل قضاء
 الدين حث ولو قال ان لم اضربك حتى تدخل البيعة او حتى يشفع لي فلان او حتى يك
 او حتى يصنع فامتنع عن الضرب قبل ذلك كان حثا وكذا لو قال حثي فقول ولو
 قال ان لم اضربك بالسيف حتى يموت او حتى اقتلك فهو على القتل ولو قال ان لم اضرب
 لم اضربك بالسيف حتى يموت او حتى اقتلك فهو على القتل ولو قال ان لم اضرب
 فلو كانا صنف حتى اضربك فامر ان طالق فاحرم بر في يمينه وان لم يضربه ولو
 قال ان لم اضربك حتى تضربني وان لم اتركك حتى تعذبا وان لم ابق حتى اعذبك اذا
 ذكر عاين كلاهما من واحد والا ولا ما عند يتعلق الوجودها جميعا ولو قال
 ان لم اترك اليوم حتى اعذبك فانه لم يبعد عنه ثم بعد اعذبك فانه لم يبعد عنه في يوم
 اخر من غير ان اناه يمينه **ق ح فيما يكون على الفجر وعلى الايد** قال الغريم ان
 فعلت كذا فلو فعل كذا اذا لم يفعل ما قل على ان فعل الحالف عليه حث في يمينه ولو قال
 ان فعلت كذا ثم افعل كذا فهو على الابد قال لعلك ان قتت ولم اضربك فشرط البر الفرب
 قبل القيام ان قام قبل ان يضربه حث ولو قال ان قتت لم اضربك فقام ولم يضربه
 لاحت حتى يموت احدهما ولو قال ان قتت فليد اضربك فهذا على فراق القيام **ق ح** قالت
 لزوجها ان لم يحرمها فاقربك فامكك من ثمنك فمالي صدقة فكت قبل التحريم
 لاحت حتى يموت الرجل او تجاريه من التحريم وهو على الابد ولو قال ان رايت فلانا
 فليد اضربه فباه من قد مرهلا واكثر لاحت لانه لم يره ولو قال ان رايتك فلم اسم
 عليك بنفي ان يكون اللام ساعة لقاء فلم يفعل حث ولو قال ان اسمك درابك
 فلم يهره سعي ان يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لادن في القضاء ولو قال ان

ما لا يدخل في الحث

لما سخرنا
اولا النار فكت

الام لا يفارق من غيره
او لا ينفك

مسح
البركة فكت

دخلت هذه النار فلم افعل كما ينبغي ان يفعله مع النحول **خ** ولو لم يجز بيتان لم يحسن اليه
حتى اجتمع من بيتين فانت حرة في آفة من ساعتها مرتين في موضعين لا يفتق ولا
في الجار بيتان لم تأت ببيتين حتى انك فانت في تلك الليلة فلم يمسها الا حيث قال
فيه اذا ذكر فغلبت احد جانبيه والاخر من غيرهم وبينهما كلمة حتى واخرها لا يصح
غايلا ولو لم يصح هو الا بشرط البر وجود اليالي ولو لم يصح ان يصح اليك
فلم تأت ببيتين حتى فانت حرة في آفة من ساعتها مرتين في موضعين لا يفتق ولا
بالبر حتى حيث من حيثين بطل البيتين ولو قال لا يفتق فلم اتركه وقال ان لم تأت
فلم اتركه فهو على الابد ولو قال لا من ان لم تطلق نفسك فعبدى حرمه على الجلب
وهو اذن لها في الطلاق اذا طلقت ولو لم يصح ان لم يصح عبدى هذا فعبدى اخر
هذا حرمه اذن له في البيع وهو على الابد ولو احرص فهو على ان تزوج قبل الدخول
وان قال فلم اتركه فانت حرة في البيع وهو على الابد ولو احرص فهو على ان تزوج قبل الدخول
بعد الدخول **ح** رجل قيل له تزوج ولا تفرق **ك** ان تزوجت ابدا فعبدى حرمه
فزوج غير فلا تفرق **د** عبدى حر ان لم يمس السماء حنت من ساعتها ولو
قال ان لم يمس السماء غدا فامرته طالق طلقت غدا حلفت ابدا ببيتين فلا تفرق في اول
شهر رمضان فانتاه تمام خمسة عشر يوما لا حيث فان كان الشهر ستة وعشرين يوما
ان اباه قبل النزول من اليوم الخامس عشر ينبغي ان لا تفرق وان اتاه بعد النزال
من هذا اليوم حنت حلفت ببيتين فلا تفرق **هـ** فاني بابه فلم اذن له فزوج
ولم يصح اليه لا حيث وان اتى بابه ولم يمسها اذن حنت في بيته حتى يبيع الزاوي
العابد من الاستينان حلف لا يذهب الى فلان فذهب بغيره ثم يكره بيته فيرجع
فهو حانت والذهاب والخروج سواء ولو حلف لا ياتي فلانا ففعلنا على ان ياتي
منزله او حاق به بعدا ولم يمسها ولو حلف لا يلعن فاتي منزله لا حيث حتى يلعنه **و**
لا حر ان رأت فلانا فلم اعلمك فعبدى حرمه **ز** او اعادته الى حبس الذي ماله حنت
ولا يعق عبد لا يمس هذا موضع الاعلام ولو قال ان رأت فلانا فلم اعلمك فعبدى
حرمه المستطاع بها لا يفتق لان لم ادخل الليلة المدينة ولم يمسها فلانا فامرته
طالق فدخل المدينة ولم يصارف فلانا في منزله ولم يلعنه الى ان اصبح قالوا ان كان
عالمًا وقت البيتين انه غاي عن منزله حنت والافلا وهو كما لو **ك** ان لم اكل
هذا الرغيف اليوم فاكله قبل غروب الشمس لا حيث **ق** وللأصل ان الفوم قد يكون
بحرف الفاء الا اذا دخل حرف الفاء في كلمة ان يكون على العمرك حرف الفاء ولو لم
كل جارية اشتت بها فلانا طاهها فحرقه او قال ان ركنك فلانا فاعطيك دابتي او
ان دخلت دارك فلم احبس وان قدمت في موضع كذا فلم اتركه ففعل للفوم فان
قدم ولم يفعله حنت **ح** وكلمة لا يحل المستقبل ما ضيا للفوم ان ضربته ولم اضرب
قبله او اقامت ولم اطعمك وان قدمت الكوفة ولم اتركه ففعل للفوم فان
ولم تخطي صرعا بعني قبل ان نطفي فان نوى حرف الفاء يكون للفوم بعد وان

مطلوب
ذكر في الجارية ما لا يفرق

مطلوب
جدا لا يسلط العرس الكبر
حتى حنت مرة

ان تزوجت ان لم يمسها

مطلوب
من ان لم يمسها

ليزورت آه

لا يذهب الى
لا ياتي آه

الفوم قد يكون حرف الفاء آه

كله لم يحل المستقبل ما

استعمل

استعمل الاستقبال في العمر اذا لم يوجد دلالة الفوم كقولهم ان رسك ولم اضربك فهو
العمر وقد يكون على الفوم كقولهم ان كلمته ولم احكم او ان ضربتك ولم اقبلك وان
قدمت الكوفة ولم اترك حرف الفاء في هذه المواضع للفوم حرف الفاء ولو لم
مينا ففجاء صنيف فقال ان اذبح بقرتي على وجه هذا الصنيف فان ذبح بقر
نفسه قبل ان يجمع الصنيف بن ولو ذبح بقرته امرته لم يمسها الا اذا كان بينهما
انسابا في مالها وان ذبح بقرته لم يمسها ان قدم القادم من بعد حنت لانه
يراد به الصنيفة وان قدم من قبيل لم يحنت **ح** **حم** في التزويج حلفان لا تزوج
فمن تزوج به ابوه لا حيث ولو لم يحن ولكن وكل وكيلك بالسكاح ففعل الوكيل حنت
لخالف ولو تزوج لخالف ولو تزوج لخالف ففعل فان كان عقد الفصولي قبل البيتين
فاجان لخالف بعد البيتين بالقول او بالفعل لا حيث لخالف وان كان عقد الفصولي
بعد البيتين لا حيث لخالف فان كان العقد الفصولي هو المختار وان اجان بالفعل كسوا
مهما ما اشبه ذلك لا حيث وعليه اكثر المشايخ والمراد من بيعت الوصول اليها
وبعد الهدى لا يكون واحدة **ك** ولو قبلها او مشها بشروط يكون اجاره ولا
حسب تلك الفعل يكون حراما **ح** ولو تزوج الفصولي نكاحا فاسكا بعد البيتين
فاجان لخالف بالقول او بالفعل لا حيث ولا يحل البيتين حتى لو تزوج بعد ذلك
نكاحا جاش لا حيث في بيته وكذا لو وكل لخالف رجلا بالسكاح فزوج الوكيل امرأة
نكاحا فاسكا لا حيث الموكل ولو لم يمسها لخالف لا حيث لخالفها ان تزوجت فعبدى
حرمه فزوجها حنت في بيته ولو حلف على امرأة الغير بعد خواتمة لتزوج هذه
المرأة اليوم فزوجها في ذلك اليوم بغيره عبد حلفان لا يزوج فزوج
مولاه امرأة وهو كان في ذلك لا حيث لان لفظ السكاح وجعل من المولى و
العبد من من يحكم **ط** ولو قال لخالف رجل من البيتين وجب سوكتا ست وعقد
فصولي حانت بعقد ذلك الرجل يكون فصولها اما لو قال ان يمس من عقد فصولي
كن ففعل الوكيل ولو قال للمرأة ان تزوجتك فانت طالق ثلثا والكر كسوي ترا بفرق
وبعز حنت لا ست طلاق واكر ففصولي بفرق ثلثا مع طلاق مع هذا وجهه ففصولي
منه واجان بالفعل لا حيث ولو قال كل امرأة اتزوجها او اتزوجها غيري لا حيث
ففي طالق ثلثا فزوجها ففصولي لا حيث يقع الطلاق قبل الدخول في ملكه ولم يحسم
عليه ولو قال كل امرأة اتزوجها او اتزوجها غيري لا حيث واجان بالفعل ففصولي
ثلثا لا وجه لجوازها وهو شدد لنفسه ولو تزوجها ففصولي وهو واجان بالفعل ثم
تزوجها بنفسه لا حيث فلو حرمت عليه ثم تزوجها بنفسه فيه اختلاف المشايخ
خ ولو حلف ان لا يزوج ابنته الصغيرة او امته لا حيث بالوكيل ولا بالاجارة على
الظاهر ولو حلفان للزواج ابنة الكبيرة وابنة الصغيرة لا حيث لاجل الان بياض
العقد بغيره ولو حلفان لا تزوج بنت اخيه او بنت عمه ففصولي المرأة وكيل
بالسكاح فزوجها الوكيل ثم ففصولي لخالف مهرها او طالبها لا يزوج بذلك السكاح ولا

مواضع كحرف الفاء للفوم

ما كره اجازة الفصولي

عقد زوجه

اكر ففصولي آه

واجرة الفوم

الحلف في فقه الجاهل والكامل

نكاحها فالرهن في ذلك ان يطلقها بالسياسة وان كان لا يقع وفي النكاح الفاسد يقع على المسامحة وعمله
المائل الى حث الخالف فيها بالمباشرة والتوكيل بنحو عشر النكاح والطلاق والعاقبة والام
او بغير مال والكتابة والابداع والاعارة والاستقانة والمهبة والصدقة والامراض
الاستقانة والصالح عن عدم العمل بغير العبد والمساطة والذبح والبناء وقضاء الدين
وقبضه والكسوة لا في حلف البيع والشراء والاحارة والاستجارة والصالح عن مال و
الخصومة والعتمة وضرب الولد **ف في العقوبات التي ليس لها حقوق** ولو حلف ان لا يصالح فلان
من حق مدعيه فكل الخالف رجلا فصالح الوكيل بحيث لا يملك الاصل في الصلح عن عدم العمل
للمدعي الصلح الوكيل ولو حلف لا يتخاضم فلانا فكل يخصو منه وكذا لا يثبت ولو حلف لا يقضي
فلانا فامره غير قضاء حث ولو حلف لا يقضي من فلان شيئا فكل فعل الوكيل حث
ولو حلف لا يهب فلان هبة فوجب له قبل او قبل ولم يقبض حث وكذا لو وهب هبة
غير مقسومة حث وكذا لو اعمر او عجل او بعها اليه بغير ماله او امر غير حث وحث
الخالف ولا يثبت بالصدقة في عين الهبة ولو حلف لا يهب فاعا لا يثبت **ف** ولو حلف ان لا
يقصد او لا يقرض فلانا فنصدقا او قرضا ولم يقبل فلان حث في يمينه ولو حلف
لا يستقرض فاستقرض ولم يقض حث **ط** ولو حلف ان لا يهب عبد فلان غير يمين
امر فاجاز الخالف حث في يمينه ولو قال ان وهب له فلان هذا العبد فهو حرقا
فلان وهبت له فكل الخالف قبلت وقبضها لا يثبت العبد لان الهبة هبة قبل القبول
ولو حلف ان لا يهب عبد فحاشا بغير امر فاجاز الخالف حث في يمينه بالتوكيل
ولو حلف ان لا يهب عبد فاذى العبد مكاتبة فعتق فان كانت الكتابة بعد المين
حث الخالف وان كانت قبل المين لا يثبت **ف** ولو حلف لا يامن فلان شيئا فادى
فلانا درهمها وقل نظر اليه ولم يفارقه لم يثبت ولو وقع اليه واسد وقطع امسها حتى
حث لانها هبة **ط** ولو حلف لا اسم الشفعة عليك فكتك ولم يخاضم الشفعة لا يثبت
في يمينه وان وكل وكذا بالاستلزام حث في يمينه ولو حلف ان لا يذن لعبد في الخاف
فراه يبيع ويشتري فكتك نصير العبد ما ذونا له في الخاف ولا يثبت وكذا التكرار اذا
حلف ان لا يذن في تن وجهها فكتك عند الاستمارة لا يثبت **ط** ولو حلف لغيره
عبد فامر غير فضر به بالخالف ولو حلف في لغيره فامر غير فضر به لا يثبت الا ان
يكون الخالف سلطانا او قاضيا ولو حلف لغيره فضر به فضر به لا يثبت هذا الدار فامر
غير ذلك ففعل حث الخالف سواء كان محسن ذلك ولا يثبت فان نوى في ذلك
نقد دينه في قضاء وهما اذا حلف ان لا يطلق فامر غير وقال نويت ان لا اطلق بغير
لابدين في القضاء وهو الصحيح ولو حلف الابن لا يضرب ولله الصغير فيملك التقوى
الى غير ولو امر غير فضر به ينفى ان يثبت الخالف ولو حلف ان لا يحدد للمنة فابا
فامر غير فاشترى بما لا يملك حث ولو حلف لا يغير ثوبه من فلان مع فلان الى
الخالف وكذا فاستغاره فاعاده الخالف حث ولو حلف لا يستقر فلانا شيئا فادى
فلان على دابة فرفد لا يثبت **ف** لانه لم يستقر والاحادة لا يتم الا بالسلامة والحق

حلفان لا ياذن

ليضرب

ولو حلف

ولو حلف ان لا يامن فلانا على شيء فادى الى فلان درهمها وقل نظر اليه ولم يفارقه لم يثبت
لانه لم يامن ولو دفع اليه دابة وقل امسها حتى افعل حث في يمينه لانه امس ولو قال
لاخيه وهو شركي ان شاء ربك فخلل الله على امره من المال والمراة ثم لا يها ان شركا قالوا ان
كان الخالف ان كسر شيئا ان يدفع ماله الى ابنه مضاربة ويجعل لابنه شيئا يسيرا من الربح ويأذن
للابن ان يعمل فيه برة ثم ان الابن يشاركه فاذ اعلم الابن مع العلم كان الابن حاشا شرط
له الابن من الربح والفصل على ذلك الى المصنف يكون الابن ولا يثبت الابن لانه لم يشارك
لخوف عليه فان كان المضارب حلف ان لا يشاركه لخوف عليه والمسئلة بها حيث المضارب
ولو كان الابن اجنبي فلم يجز كذا ولو حلف ان لا يشارك فلانا ثم ان الخالف
دفع الى رجل الا بضاعة وامره ان يعمل فيه برة يشارك المدفع اليه المال الرجل الذي حلف
رجل المال ان لا يشاركه بحيث الخالف فان كان المصنف حلف ان لا يشارك احدا فدفع المال
شركي لا يثبت في يمينه ولو حلف ان لا يعمل مع فلان شيئا فاضار وصح فعمل مع شركي فلا
حث ولو عمل مع عبد المأذون لا يثبت ولو حلف ان لا يشارك فلانا في هذه البلدة
ثم خرج جاعا من البلدة وعقد عقدا لشركة ثم دخل البلدة وعقد فان كان الخالف نوى في
يمينه ان يعقد عقدا لشركة في البلدة لا يثبت وان نوى ان لا يعمل بشركة فلان حث
وان دفع احدهما الى صاحبه مضاربة فهذا الاول سواء كان المضاربة شركة ولو حلف
ان لا يشارك فلانا فخرج الى ارضهم واشترى كاخت في يمينه قبل خلع المال ولو حلف
ان لا يشارك فلانا فشارك بالابن الصغير لا يثبت ولو حلف رجلا ان يعطيه فكل
ما يامن وينهه عنه ثم ينهه عن جميع المرة لا يثبت ولو حلف ان لا يخدم فلانا فخطا
لفلان فتصانبا بغير لا يكون حاشا وان خاط بغير اجر فذلك لا يثبت على امره لان مخاطبة
الثوب عند الناس لا يخدمه ولو حلف ان لا يعمل يوم الجمعة وعنده كبرياء من يدين ان
يحمده فحضره فخلل الى المنيط يوم الجمعة وامره ان يحيط له فابا لا يكون حاشا ولو قال
ازعم في هذا البيت عمارة فامرته طاق فخر جايها يمينه وبين جاره في هذا البيت فبقي
الحائط وقصد به عمارة بيت الجار كان حاشا في يمينه ولو حلف ان لا يستغفر من فلان
شيئا فاستغفر منه جايها ليضع عليه جز وها كان حاشا وان اسقى من يده او دخل عليه
فاضا فلا يكون حاشا ولو حلف ان لا يعمل فلانا في شيء فرفد اليه مالا فاضا رسد لا يكون
حاشا ولو قال لا واحد لا يشارك فلانا ثم اهما ورا دارا او عبدا لا يكون حاشا
رجلان ورا مالا او مضافا لهما والله ما بيني وبين فلان شركة في شيء كان
حاشا ولو قال والله ما بيني وبين فلان شركة ولم يقبل في شيء لا يكون حاشا ولو حلف ان
لا يبيع فلانا فاعطى فلان درهمه بشيء ما كسوة لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يبيع
فلانا فامرته بقتل شيء او بغيره لا يكون حاشا الا ان ينوي ان يعطيه
يدين ولو حلف ان لا يبيع دينه لا يثبت بالبيع ولا يثبت بالعرض والمسلم ولو
حلف ان لا يبيع من اكرم فلان وهو من اكره او حلف ان لا يبيع من اكره فلان
وارضه في بيع بالمرزعة وفلان غائب لا يمكنه فيقض ما بينهما من ساعة فيصير حاشا

حلفان لا يشارك

ليطعمه كل ما يابره ونهاه

الامر لهم

في مئنه ولو خرج في قريته الى ربه الارض وناقصه لا يكون حائشا لان ذلك لا يقدح مستثنى
عن اليمين عادة وان كان ربه الارض خارج المصروف فخرج اليه فادام مسقا
ياخرج من طلب الدابة ونحو ذلك لا يكون حائشا وان استقل بهل اشترى بصيرة حائشا
كما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فادام في طلب المصاح لا يكون حائشا
وان استقل بهل اخر حث ولو منعنا ان من الخروج الى ربه الارض لا يجنب في
مينه ولو كان صاحب ولو كان صاحب الارض في المصروفه انسان من طلب صاحب
الارض لا يجنب ولو حلف المزارع ولو كان له ان لا يترك المزارعة فهو يمين فلا نفقه
انسان عن الخروج الى ربه الارض حث في مئنه وهو كما لو قال ان لا يخرج من
هذه الدار اليوم فامرته طالق ففقد ومنع عن الخروج حث ولو قال الرجل لارث
في منزل والده ان لا يحضر في البيعة منزله فانت طالق ففقد الوالد عن المحضور
لا يجنب على الصحيح كما لو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فاذا الباب
مغلق فلم يقدر على الخروج او فقد ولم يقدر على الخروج لا يجنب على المختار ولو قال
لا امراته ان لا يخليني مجال فانت طالق ففقدت شاهد وان كفلت لفلان بماله على
زوجي الضمان باطل واليمين باقية لان شرط صحة الضمان اجازة المكفول له
في المجلس فاذ لم يوجد لم يصح الضمان فيبقى اليمين ولو قال ان كفلت لفلان تعدايه
او نصف عدله فامرته كذا لم يخل بعشره درهم عطف به كالحث لان في اليمين اعتبار
اللفظ كما لو حلف ان لا يذهب لفلان درهمها فذهب دينارا لا يكون حائشا ولو حلف
ان لا يعمل لفلان وهو حر فاشترى من صاحب الدكان الاب الحلف وحره ثم باعه
من الحلو فغلب عليه لا يجنب رجله مشغولات في ايدي الناس بالعتة فله ان ازي
بطلاق اكر يشر ويحذر عارا بغيره فاحذر المرأة الغلات من الناس فانفق
بعضها واعطت بعضها الزوج لا يجنب في مئنه لانه حلف على العقد ولم يعقد و
كنا لولها في ايديهم فاستوفى كل مدة عند نفسها وكذا لكر من يشر وكيل
فلان كنم تاكر خدائي فلان كنم فامرته كذا اما اكر كاري فوامهم كنم فصب لوكيل
وكيل آخر وجعل غيرهم كخدائي ثم امر الخائف ان لا يعمل له عملا ففعل حث الخائف
لا يقدح اليمين على ان لا يكون وكيل ومن عمل الغريم بامر يكون وكيل فيكون
حائشا الا اذا حلف لا يكون وكيل في الاشياء التي كان وكيل قبل ذلك
ولو قال اكر من ابن حرم من كس رعايت دهم فكذا فاعار البعض ومنع البعض لا يجنب
ولو قال لآخر ان فلان عندك دينا جاوده فله اكر كس من ديك من ديعيت فكذا
قد كان يقيم عنده وديعته حث ولو حلف لا يقيم دس ثياب داد واكر محاصري
كر لا يجنب على المختار ولو حلف لا يقيم فلانا فقام مع آخر فقام الحلو فغلب عليه وكر
لي صاحب حث ولو قال اكر من هر كن كس كنم في هذه الفترة فانت طالق فخرج بذر
البطيخ والعطن حث ولو سقى زرع او غريم لا يجنب وكذا اذا اكرها او حصدها لم
ندرك ليمس كس كرون فان دفع الى غيره من ارضه او استاجر اجيرا فخرج اجيره لا يجنب

لا يمكن

ان لم اخرج منه

مهر حرا
معتبر اللفظ والامان

اكر عارته هم

اكر عامر كنم

اذ كان

اذا كان ذلك الرجل على نفسه فان نوى ان لا يامر غيره حث فان زرع غلامه او اجيره الذي
كان يعمل قبل ذلك حث ولو قال له ربه الارض والمزارع اكر ابن كس بكار اندر مرافكا فجام
نصيبه او اقرض او وهب حث ولو استهلك رجل وصنه المالك واخذوا نفقه فحلف
لا يجنب ولو حلف لا يصطاد مادام هذا الامير في هذه البلد فخرج الامير لا من فاصطاد
لخالقه ثم رجع الامير فاصطاد ايضا لا يجنب اجيره حلف ان لا يعمل مع فلان ثم بانه قال
لشترى ذلك الشيء الذي يفعل فيه ثم سعه اذا فرغ من العمل ولو قال للنساج كن يا سكي
كبيرهم وسام السنة وحلف عليه فلو اشترى الغزل منه ثم نسج ثم وهب منه لا يجنب ولو
نسج الخمار من غير ان يشترى الغزل لا يجنب ولو حلف بالفارسية من كس فلان هم و
هو من ارضه لا يجنب واسم الخادم لا يتنا وله واسم السع ساو المزارع **اليمين على التركة**
رجل اخر دار سنة ثم قال المستاجر والله لا اتركك في داري ثم قال له اخرج من داري
يصير باركا ولو حلف ان لا يبيع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الخائف فضعه بالقول ولم
يضعه بالفعل حتى دخل حث في مئنه ويكون شرط من المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق
وان لم يدر الخائف فضعه بالقول دون الفعل حث لا يكون حائشا ولو حلف بطلاق
امرته ان لا يبيع فلانا يبر على هذه القطرة فضعه بالقول لا يكون باركا لانه لا يملك المنع
بالفعل ولو قال لا يبيعه ان تركك عمل مع فلان فامرته كذا فان كان الابن بالغ بالاعا
يقتدر على المنع بالفعل فضعه بالقول يكون باركا وان كان الابن صغيرا كان شرط من المنع
رجل عاتبه امرته في شرب الشراب فله الزوج ان تركت شربها ابتا فانت كذا وفي غيره
ان لا شربها ان لا يكون حائشا وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان المعادة
فيما بينهم الشرب في بعض الاوقات لان يشرب على الدوام فلا يبراد باليمين ذلك
وانما يبراد باليمين التركة من حيث العادة ولو ادعى ارضنا في بصرهم فقال ان تركت
هذه الدعوى حتى اخذها فامرته كذا ان خاصمه في كل شهر مرة ولم يتركه لم يضمن
شها كما لا يكون حائشا حلف له صان حث فلان عاجك ففضاه فيما دون الشهر
بين مئنه رجل ان من غريمه قال والله لا اركبك تذهب حتى يعطيني حق صرام فذهب
الغريم لا يجنب اذا انشبه فامع حتى اعطاه حقه وان اسه ولم سعه وتركه الا ان
يصير حائشا ولو قال لغريمه والله لا ادع مالي عليك اليوم فقدم الى القاضي وحلف
فحلف في مئنه وكذا اذا اقر غريمه بدين مئنه فان لم يحبس به لا يضمن الى الليل و
ان كان الدين موعدا لم يجل بقوله له اعطني مالي فاذا قال له يصير باركا ولو قال
والله لا ادع يخرج من الكور فخرج وهو لا يعلم وان رآه يخرج فتركه حث وان
لازمه فلم يقدر عليه حتى يذهب لا يجنب ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فامرته كذا
فشرط الحث ان يدخل فلان بامر ولو قال لامرته ان تركت هذا الصبي يخرج
من هذه الدار فانت طالق فخرج منها او قامت وصلي فخرج الصبي لا يجنب في مئنه
ولو قال لغريمه والله لا ارا ففك فان كان معه في محل او كان لدهما واحدا وقطارها
واحد فهو موافق وان كان كنهما مختلفا فليس موافق **في الاخذ** حلف ان لا يأخذ

مهر
مادام الامر بالبلى

مطلب هم
لا اشر كلنا دارك

المنع باللفظ والعقل او باللفظ

مهر
العاجل

ان سر الكور

لا ادعك في سوطه

لا ادعك في سوطه

ان يبتاعها

حلف لا يشترى الذهب

لا يشترى

لا يشترى

والله لا اشترى لفلان شيئا فاشترى شيئا لابنه الصغير وبعده بامر لا يحث ولو لم
 ان يبتع غلاي احكاما من الناس فعليه كذا فباعه من رجلين حث ولو لم ان يبتع غلاي
 من الناس فباعه من رجلين لا يحث ولو لم والله لا اشترى لفلان شيئا فاشترى
 بعضها لفلان وبعضها لغيره لم يكون حائنا ولو حلف ان لا يأكل من رمان اشتراه فلان
 فاشترى فلان مع غيره رمانا واكل الخالف حث ولو لم والله لا اكل من رمان اشتراه
 فلان والمسئلة بحالها لا يكون حائنا ولو حلف ان لا يشترى الذهب والفضة يدخل
 فيه التبر والمسبوع والدرهم والدنانير والطوق والحاقم وفي الميري لا يحث
 شراء الدرهم والدنانير لان باعده لا يسمى يكا الذهب ولو اشترى دانا في سقوفها ذهب
 او فضة او مسامير من ذهب لا يحث **خ** ولو اشترى سيفا محلي ان كان حليها غابا
 فيصير مقصودا لا يحث والاوان اشترى بفضة ولا سبه الذهب والفضة ماسواها
 اذا كان الذهب والفضة في سيف وفي منطقة فذا اشتراه مع السيفان كان الثمن ذهبا
 او فضة وان كان الثمن حنطة ونحوها لا يكون حائنا ولو حلف لا يشترى حديدا لا يدخل
 فيه المعول وغير المعول والسلاح وقل محمد رحمه الله يدخل فيه ما يسمى با بعد حدا
 ولا يدخل فيه السلاح والسيف والكين والبيض والدمع والابن والمسال والمسامير
 والافعال ويحث بالمشار واذ الجريد وبالنبتة في الكل والصفرة والشبة بمنزله
 الحديد فاذا حلف لا يشترى صغرا يدخل فيه المعول وغيره والقبوس **ق** ولو حلف
 لا يشترى حديدا فاشترى با با فيه صناديد وسمان حديد لا يحث ولو اشترى
 هذا الباب حديدان كان الحديد المنفصل الذي هو عوض عن الباب اقل من الحديد المركبة
 بالباب لم يحث البيوع وان كان اكثر جاز وقع الحث ولو حلف ان لا يشترى فضة فاشترى
 خاتما فيه فصر كان حائنا وان كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة لا يحث ولو اشترى باقوت
 فاشترى خاتما فضة باقوت كان حائنا ولو حلف ان لا يشترى خاتما فاشترى خاتما
 فضة من خاج ان كان الفضل لا ينزل الحلقة لا يكون حائنا وان ينزل فيه كان حائنا
 ولو حلف ان لا يشترى ببا او اجرة او طينكا فاشترى وامه بذلك لا يكون حائنا ولو
 حلف ان لا يشترى حايطا فاشترى حائنا مبنية كان حائنا استغنا فاشترى
 الدار يكون مشتركا لا يطول لا يكون مشتركا للجص والطين ولو حلف ان لا يشترى
 نخلا فاشترى حايطا فيه نخل حث ولو حلف ان لا يشترى نخرا فاشترى ارضها
 شجر كان حائنا لان الشجر كذا يشترى غابا ولو حلف لا يشترى حطب فاشترى ارضها
 شجر لا يحث ولو حلف ان لا يشترى صوفا فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يحث
 وكذا واشترى لها صوف حرره ولو حلف لا يشترى لبنا فاشترى شاة في ضرعها لبن
 لا يكون حائنا ولو اشترى لها لبن من جنسه فكلنا ولو حلف ان لا يشترى فضبا او
 حوصا فهو على غير المعول ولا يحث اشترى ابواي وان يبل ولو حلف لا يشترى
 لحما فاشترى شاة حية لا يحث ولو حلف ان لا يشترى جديدا فاشترى شاة حاملا جديدا
 لا يكون حائنا ولو حلف ان لا يشترى صوفا او شاة فهو على المعول لا يحث بشرائه المصح

فلجوا

ولجوا ولو حلف ان لا يشترى كسا فهو على ثوب الكنان ولو حلف ان لا يشترى ليد فاشترى
 مدبوحة كان حائنا وكذا لو حلف ان لا يشترى لاسا ولو حلف لا يشترى شعيرة فاشترى
 حنطة فيها حبات شعيرة لا يحث ولو حلف ان لا يشترى بنفسه ان خطمها فهو على الورق
 ولا يحث بشرائه من البنفسج ولو حلف ان لا يشترى صوفا فاشترى لها باحثة ولو
 حلف لا يشترى من كاشترى دهن البز فليل لا يحث وانما يحث بشرائه البز وفي
 عرفنا يحث ولو حلف ان لا يشترى بكون فلان ولم يبق شيئا لضرب فلان الماء عليه من كونه
 وتوضا يحث ولو حلف ان لا يشترى الخبز فاشترى العطايف لا يكون حائنا **ق** ولو لم
 ان اشترى هذه الدراهم شيئا فذهبت صدقة فاشترى بها من المضدق بها ولو لم
 ان يبتع هذا الثوب فهو هدي فباعه لا يلزم مدني والفرق ان الثوب مما يعين وكما جلد
 البيع زان ملكه فلم يلزم المضدق به والدراهم مما لا يعين فبقية على ملكه بعد الشراء
 فلزم المضدق وكان عليه ان يدفع غيرها مكانها ولو حلف لا يشترى بقل فاشترى
 ارضا ما فيها من الكراث والغنم حث لان ما فيه الارض من البقول لا يدخل
 في البيع الا بالترك فيصير سبعا معصوما بالترك حلف وفي **د** والله ما اشترى
 اليوم شيئا وقد كان اشترى في ذلك اليوم شيئا لكن بالنقاي فقد قيل لا يحث فيمنه
 ولو حلف لا يشترى غلاما من الروم او من الهند فهو على ذلك الجنس حث ما اشتراه
 ولو لم يخلو من خراسان فاشترى غلام خراسان بغير خراسان لا يحث حتى يشترى
 من خراسان ولو حلف لا يشترى لفلان ثوبا فامس فلان ان يشترى لابنه الصغير
 ثوبا فاشتراه لا يحث وكذا لو امس بان يشترى لغيره ثوبا فاشتراه لا يحث **ط**
 حلف ان لا يشترى سيفا فهو على سحر الحاج في الشراء وفي الاكل على بعض الطير و
 الراس في الاكل والشري على ما يباع في الاسواق عادة **ق** حلف لفسر الامانة شيئا
 فاشترى ثمن ان المرء دفعت ذلك لى باعده واستردت الثمن بر الرجل رجل اشترى ثلث
 شيئا بانه خمسة دراهم ثم اراد ان يبيع واحدة منها فحلف انه اشترى واحدة منها
 بخمسة وثلثين درهمين لا يحث ولو حلف لا يبيع هذه الدراهم في الدقيق فاشترى به ذنابا
 ثم اشترى دقيقا لا يحث ولو حلف لا يشترى هذه الدراهم خبثا لا يحث ما لم يبيع
 الدراهم في الخبز او لاقوة ليعي هذه الدراهم خبثا ولو لم قبل الدفع الى الخبز لا يحث
ح في الاكل حلف ان لا ياكل هذا اللبن فشر به لا يحث وانما يحث اذا اشربه واكل
 ولو حلف ان لا ياكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية
 فاكل وشرب كان حائنا وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يزوق اللبن فاكل وشرب كان
 حائنا في يمينه ولو حلف ان لا ياكل طعاما فهو على كل مطعوم حلف ان لا ياكل خبزا فاكل
 خبز حنطة او شعيرا كان حائنا فان اكل خبزا للذرة والارز كان الحالف في كل خبز
 من الذرة والارز كان حائنا والافلا ولو اكل قرضا وهو الذي يقال بالفارسية كليمج
 او جومح او مسرا وهو الذي يقال بالفارسية نواله يريم لا يحث في جميع ذلك **ق**
 وقلة الهففيه او الليث الحنا ان يحث اذا اكل القرص او الرماورد وفي الخوص لا يحث

لا يشترى الذهب والفضة

لا يشترى غلاما من الروم

حلف لا ياكل اللبن

والزماور وما يقطع من الخبز مسترد بعد ان كان عشتو بالبيض ط والاكل ان يوصل
 الحبوبه ما ساق في المصنع ولحم سواد مصنفه او ابلع من غير ان يصفه حتى لو حلف ان لا
 ياكل البهيمه والجوزة او اللوزة فابتلعها كذا لا حيت ولو حلف ان لا ياكل من هذا الذوق
 فالتخذ منه خبيث حيث ط ولو حلف ان لا ياكل شيئا لا ياتي فيه المصنع بنفسه فاكل
 مع غيره وهو مما يؤكل كذا كذا حيت حلف ان لا ياكل هذا اللبن فاكله بخبز او تمر حيت
 ولو صب عليه ماء فشر به لم حيت في قوله لا ياكل وحيت في الشرب ولو حلف لا ياكل هذا
 الخبز فحقيقه ودقه ثم شرب لم حيت وان اكله مبلوا لا حيت ح ولو حلف ان لا ياكل
 هذه الدرهم فضتها مصفا لا يكون حانثا لانه لم ياكل ولو حلف ان لا ياكل هذا الرغيف
 فاكل ربه منه شيء لم حيت في يمينه وان نوى كره حيت سمع بما يمينه وبما الله تعالى ولا
 يصدق قضاء ولو حلف ان لا ياكل حراما فاضطر الى ميتة فاكلها لا يكون حانثا لانه
 مستثنى من الحرام ولو حلف ان لا ياكل من مال فلان فاغضب منه حنطة وطحنها وجربها
 واكلمها او اغضب منه دقيقا او خبزه واكلم حيت في يمينه ولو في لسانه لا ياكل من
 طعام اعقبه منه والمثله بما لها كان حانثا ولو حلف ان لا ياكل لحم شاة فاكل لحم
 غيره لا يكون حانثا سواء كان الحانث مصركا او قز ويا وعليه الفتوى لان جميع الناس
 يعرفون بينهما ولو حلف ان لا ياكل هذا اللحم فاكل غير مطبوخ لا حيت على المختار ق
 حيت ما اكل اللحم اذا كان مشويا او مطبوخا او قد بدا سواد كان لحم بقر او غنم او طير ط
 رجل اشرف من القدر بالغرف شيئا ثم قال والله لا اكل من هذا القدر ثم اكل ما كان في
 المغرف لا يكون حانثا لان يمينه يقع على ملء القدر ولو حلف ان لا ياكل مع فلان فاشترط
 ان يصح ما يجلس لحد وان اختلف الامة ق ولو حلف لا ياكل طعاما فاكل طعاما وحلا
 او خبز او كاهن او فاكهة حيت في يمينه ق الفتوى يرى وحقيقة الطعام ما يتطعم
 ولكن يختص في العرف ببعض الاشياء فان السمن وما اشبه ذلك من الادوية الكريمة
 لا يسمي طعاما ط ولو حلف ان لا ياكل طعاما فاكل دواء ليس لطعم او كان من الاكل حانثا
 لانه لا يسمي طعاما وان كان دواء حلا مثل الخبيث حيت في يمينه لان له طعاما
 يصلح غذاء حلف ان لا ياكل اكل من طعام فلان فاكل من حله بطعم نفسه او ربه
 اوله كان حانثا لو حلف ان لا ياكل القمل فاكل طعاما فيه قمل ان وجد طعمه كان حانثا
 والا فلا وفي القميه ابو الليث لا حيت ما لم ياكل كل عين الملح مع الخبز او مع شيء اخر
 لان يمينه ما كثر بخلاف القمل وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدلى على ان اراد به
 الطعام المالح فهو على ذلك ولو حلف ان لا ياكل خلد فاكل سكباجة لا يكون حانثا
 حلف ان لا ياكل الحلو فاكل المطبخ لا يكون حانثا رجل حلف ان لا يتعدى القدر هو
 الاكل المترادف للذي يقصد به الشبع في وقت خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال
 الشمس ما يتعدى به عادة وغدا كل ليلة ما عارده اهل تلك البلدة ق والقضاء من
 طلوع الفجر الى الزوال والعشاء من الزوال الى نصف الليل والذوق ان يوصل الشيء الى
 فيه ويجعل طعمه سواء كان يطعم او لا فان غشي بالذوق الاكل لم يدين في القضاء وسواء

لا ياكل مع فلان

لا ياكل السمن الاكل

القدر والعاء

كان

كان ما كوا او مشربا ح حلفان لا ياكل غنيا فاكلمه ورمى تحته وقشره وابتلع ماء
 لا يكون حانثا وان رمى قشره وابتلع ماء وجده كان حانثا لانه اكل اكثر منه ولو
 حلف ان لا ياكل شيئا فاكل العسل لا يكون حانثا لان الصافي والشهد اسم للحنطاط ق
 حلفان لا ياكل كل بقعة فاكل بصله لا يكون حانثا الا اذا افواه حلف في رمضان انه
 لا يتعدى الليل فاكل بعد ما مضى نصف الليل لا يكون حانثا لانه لم يتعدى الليل
 كالحلف لا يتعدى اليوم فاكل بعد انقضاء النهار لا حانثا لانه لم يتعدى الليل
 فغيره حر فله في كل الامة واحدة واحدة لان الامة الواحدة لا تكون عشاء
 حلفان لا ياكل حراما فاكل خبز او كما اغضب حيت في يمينه فان باع الغضب بغيره
 واكل ذلك الشيء لا حيت لان الثاني ليس بحرام مطلق وان غضب حنطة فطحنها وان اعطا
 مثله لا حيت في يمينه لانه ملكها بعد الهلاك في على ملك المالك حتى لو صالح على اضعاف
 قيمة جاز ويكفي ذلك صلا عن الغضب لا عن القيمة اذ لو كان صلا عن القيمة لا يجزئ فلو
 غضب طعاما فاكله وقد كان حلفان لا ياكل حراما حيت وان ذكر في الفتاوى انه
 لا حيت ولا اعتقاد على هذا ق والعرف شهد لما قلنا فانه يقول في العرف فلان حرام ح
 ط رجل معه درهم حلف ان لا ياكلها فاشترى بها دنانير او فلول ثم اشترى بالدينار
 او بالفلوس طعاما فاكله يكون حانثا في يمينه ولو حلف ان لا ياكل هذا الدرهم او
 الدينار فاشترى بها عرضا ثم باع العرض بطلعه فاكله لا يكون حانثا وكذا لو اشترى
 بالدرهم شعيرة ثم اشترى بالشعيرة طعاما فاكله لا يكون حانثا حلف على ما لا يؤكل ان لا
 ياكله فاشترى به شيئا ما يؤكل واكل حيت وان حلف على ما يؤكل ان لا ياكله فاشترى به ما يؤكل
 واكله لا يكون حانثا حلف ان لا ياكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه ثم اكل بلية
 حيت ولو ق لا ياكل هذا الطعام لا حيت حلف ان لا ياكل من مال فلان فاكل الحلو
 عليه فورنه الحانث واكل لا يكون حانثا لانه اكل مال نفسه حلف ان لا ياكل مال ابنه وسهما
 دن من محل له ان ياكل قدر نصيبه يكون ذلك بمنزلة القسمة حلف ان لا ياكل هذا الشيء فاكل
 بعضه او اكل بعض ما لا يمكن اكله في مجلسه حيت في يمينه وهو الصالح حلف ان لا ياكل اللبن
 فطبخ به ان نك فاكله لا حيت في يمينه وان لم يجعل فيه ما كمل حلف ان لا ياكل هذا الحبل فاختار
 سكاكجا واكله لا حيت حلف ان لا ياكل هذا اللبن فجعله حنبا واكله لا حيت في يمينه
 الا ان ينوي اكل ما يتخذ منه وهو كالحلف ان لا ياكل من هذه الحنطة فاكل خبزها
 او سوقها حلف ان لا ياكل السمن فاكل سوقا ملتقا بالسمن ان كان السمن مستتبعا
 حيت يحد طعمه ويرى لونه كان حانثا في يمينه وينبغي ان يكون مسئلة الحرام كذا ك
 حلفان لا يتنا ولا هذا اللبن فخلط بالماء او بالخبز ان كان المحلوف قابلا حيت في
 يمينه وان كان مغلوفا لا حيت وان استنقذ حيت ويعتبر الغلبة من حيث الاجر الامن
 حيث اللون والطعم حلفان لا يشرب لبن البقرة وحلته لبن بقره اخرى فحذا وما
 لو خلطه بالماء سواء ق حلفان لا ياكل اللحم اكل حلالا كان او حراما شيئا كان
 او مطبوخا او مشويا حيت في يمينه الا السمك كل الغنم والابل والطيور ولحم الانسان

مسألة الاكل
واما فاكل ما غضب

مسألة الاكل

السم

ولم يختر في اكل السمك ان نوى بحيثنا ايضا ح وكل ما سبكن الماء لا يحثنا باكله و
الكبد والكرش والطحال وجميع ما كان في البطن كالكرش ونحوه لحم اذا كان يباع مع اللحم
فان كان لا يباع لا يكون لحم والرأس والاكاع لحم في يمين الاكل وليس يلحق في غير الشراء
وشحم البطن ليس يلحق وكذا الالبنة ليست يلحق ولا شحم ق وشحم الظهر لحم فلن حلف ان لا يأكل
شحم الظهر وهو اللحم السمين لا يحث وما لا يحث ح ولو حلف ان لا يأكل من هذا اللحم
فاكل من غيره او من يدها او عصيرها حث ولو حلف ان لا يأكل من هذه الخلقة فاكل
من باطنها او بنيذها لم يحث ولو اكل الخل المتخذ من الكرم لا يحث ولو حلف ان لا
يأكل من هذا اللبن من يده او سمها او شربها لم يحث ولو حلف لا يأكل
من هذا الشجر فقطع غصنا من هذا الشجر وصل شجر آخر فاكل من ثمر ذلك الشجر من هذا الغصن
لا يحث ولو حلف لا يأكل شاة من الخولاء فاشىء من الخولاء اكله من خبيث
او غسل او سكر او ناطف حث هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يحث بالغسل والسكر و
الطيب ح حلفان لا يشرب من داء فلان فاكل منها شيئا لا يحث في يمينه الا ان ينوي
جميع الماء كولات والمشروبات وهذا اذا كانت اليمين بالشرية فان قال بالفارسية
ان خاند فلان هج حين نخورم تناول الماكول والمشروب رجل وضع لقمه في فيه فقل
لم رجل ان اكلها فامرا انه طلق فقل لخران احرضا فبغدي حر قالوا يا كل بعرضها
وبلق بعرضها فلا يحث احدها ولو حلف ان لا يأكل من هذه البيضة لا يحث ما لم يأكل
كلها ولو حلف ان لا يأكل الخل الذي في هذه الحاسة فاكل بعضها حث ولو حلف ان لا يأكل
من بوله هذه البقرة فاكل من مخيضها حث وان اكل مرة اخذت من مخيضها لا يحث
حلفان لا يأكل فذاق شيئا بلسانه ولم يدخل جوفه لا يحث حلفان لا يأكل طيبا ان نوى
جميع المطبوخات فهو على ما نوى وان لم يوشىء فهو على اللحم المطبوخ هذا طبع اللحم بالماء اما
الفلية اليابسة لا يبيح طيبا وان طبع اللحم بالماء فاكل المرفقة مع الحبة ولم يأكل اللحم كان
حاشا حلفان لا يأكل من هذه الخلطة ان نوى ان يأكلها حبا فهو على ما نوى وان لم
يشوشها فاكل من خبزها لا يحث وفي لا يحث وان اكل غير الخلطة يحث على الصحيح وان
اكل من سويقها لا يحث وان حلف ان لا يأكل من هذه الدقيق فاكل من خبز حث وان
اكل عين الدقيق الصحيح لا يحث ولو حلف لا يأكل من هذا الطعام ان لم يوفقه بوقت
فذلك هذا الطعام واكله غير اومات الخالف حث في يمينه وان وقع بوقت فقل
يا كل هذا الطعام اليوم فمات الخالف قبل مضي اليوم لا حث وان هلك ذلك الطعام
قبل مضي اليوم حتى لا يلزم الكفار ولو عجلها لا يجوز فاذا مضى اليوم لا يلزم الكفار
ولو قل والله لا قضين دين فلان غدا ففضاها او وهبه منه او ابراه لا حث ولو
ولو مات المطلوب لا يحث حلفان لا يأكل الشاة فهو على اللحم الا ان ينوي كل شيء
مشوى فاذا اكل بطنه مشوية كان حاشا ولو حلف ان لا يأكل من خبز فلان للخبز
فاكل من خبز بعد ما اشتراه كان حاشا حلفان لا يأكل من كسب فلان فاشترى سا
من فلان او وهبه له فاكل لا يحث في يمينه ولو ورث الخالف من الخلو ف عليه فاكل

حلف لا يشرب

الطيب

يا كل من هذا الطعام

من خبز فلان

كان حاشا

كان حاشا في يمينه ولو حلف ان لا يأكل من مال ابنه فمات الابن فمات الخالف واكل لا يحث
الخالف وهو الصحيح ولو حلف ان لا يأكل من عمن عن فلانة فاشترى من فلانة او وهبت له
بئاعه واكل منه لا يكون حاشا ولو باعت فلانة عن لها ودعت اليها الثمن فاكل الخالف
حث في يمينه حلفان لا يأكل شيئا من اشياء والده ففنا ولو في بيت والده كبرت خبز ملقا
لا يحث في يمينه حلفان لا يأكل من كسب فلان فشرى من ماء الجوز الذي صنع على الطرقي
يكون حاشا ولو حلف ان لا يأكل من خبز فلان ففنا ولو من ماء جمل لا يكون حاشا وهذا
في الشاة اما في الصبيح فيحث حلفان لا يأكل شاة مما عمل فلان بعول وورده فلان فاكل
من جمل فلان يكون حاشا حلفا طيبا او مكرها كان لا يأكلها ولا يشربها ثم اكره في
اكله حث وكذا لو اكل بعد ما اغنى عليه او عن او جمل وصب في حلقه مكرها لا يحث في يمينه الشاة
قال والله لا ذوق طعاما ولا شرا فذاق احد هما كان حاشا ولو قال والله لا ذوق
طعاما وشرا فذاق احد هما ينوي بذلك فان لم يوشىء لا يحث باحدهما عليه الفتوى
حلفان لا يأكل لحم البقرة فاكل لحم الجاموس حث ولو حلف ان لا يأكل لحم الجاموس فاكل
لا يحث وينبغي ان لا يحث في الفضل جميعا لان الناس يبيعون سمها وهو كالحلف
ان لا يأكل لحم الشاة فاكل لحم الغنزة لسمها اكلت اللحم فلا على ان الصدق بدمهم ان عليه
في كل لقمه بدمهم وكذا لو قال كلما شربت الماء فغلي بدمهم يلزم بكل نفس بدمهم حلفان لا يأكل
للغز فاكل خبز عجن بالخمير لا يحث في يمينه كالحلفان لا يذوق الزيت فاكل خبز عجن بزيت
ق لسان اكلت من خبز الذمعة لم يزوج فاطمه وكل امرأه ان زوجها فحق طلق ثم تزوج
امراة يبا لها فاطمة طلقت الزوج وجها حلفان لا يأكل خيرا فاكل بدمه لا حث وكذا لو
اكل كشيء لا يحث حلفان لا يأكل مرفقة فاكل سوساة لا يكون حاشا حلفان لا يأكل
من شيء فلان محلت فلان فلان في قدر طيخت امرأته فاكل الحاشا حلف لا اذا كان
بينهما سبيل لم يحر هذا حلفان لا يأكل الطيب فاكل احد حث لا يحث حلفان لا يأكل
من كرم فلان شاة هذه السنة يكون على السنة التي هو فيها كالحلفان لا يكلم فلانا
هذه السنة او قل لله على ان اصوم هذه السنة الا ان يوشىء شاة عشر شهر كحلفان لا
ياكل البراءة اكل عصيدة جعل فيها الرب لا يحث لانه مغلوب مستهلك الا ان يكون
الرب قائما بعينه على العصيدة حلفان لا يأكل من هذا الدوم فاحث منه خبيثا
يحث وخبز القضايف كزكولان اكلت هذا الدوم فامراة طالق وان لم
ياكله اليوم فامته حرق فاكل بصفه اليوم لا يحث في الطلاق والعناق قال هذا الخفيف
على حرام فاكل بعينه لا يكون حاشا على الصحيح حلفان لا يأكل من كسب فلان فاشىء
انسان فلان بشيء فاكل الخالف منه حث لان الموصي له يملك الوصية بالقبول فكانت
الوصية كسب له وان ورث فلان مالا فاكل الخالف منه لا يحث لان الخالف اكل كسب
نفسه ولو اوصى الخلو ف عليه لا يحث وان ورث الخالف من الخلو ف عليه وكله
حث ولو حلف ان لا يأكل تمارع فلان فباع فلان زعيرة فاكل الخالف حث حلفان لا
ياكل الخبيث بغيره فلان من الطعام وغيره فذفع الخالف الى الخلو ف عليه لا يحث فالفاه

حلف ان اكره

لا ذوق

لحم البقر

المغلوب المستهلك

مكرها

لا تأكل من ثمره ولا تأكل من ثمره

الحلوف عليه في قول من قال في قطع من كثر شطوط القدر فاكل الحالف من المرقه للحث اذا التقي فيه
الحلوف عليه ما لا يطبخ وحيث وان كان مثله يطبخ وحيث ويكون له مرقه فاكل الحالف كان
حائثا حلفان لا يأكل لحم هذا الحلف فاكل بعد ما صار كسبا بحيث في الطاهر ولو حلف ان لا يأكل
هذه الحبة فاكلها بعد ما صار بطيخا الصبيح انه لا يكون حائثا ولو حلف لا يأكل هذا الغب
فاكله بعد ما صار زبجا او حلفان لا يأكل هذا الرطب والبسر فاكله بعد ما صار تمرًا
لا بحيث ولو حلف ان لا يأكل هذا الخبز فاكله بعد ما صار كسبا لا بحيث لانه لا يسمي خبزًا حلف
ان لا يأكل من هذا الكرم فاكل من عنده او تربيه او خوخه او كثره بابًا او طرًا
كان حائثا ولو اكل من عصيره او خله او ربه لا يكون حائثا حلفان لا يأكل من البطيخة
فاكل من خاضه او بطيخا بحيث كالحلوف حلفان لا يأكل من هذه الشجرة فاكل ما يخرج منها
حلفان لا يأكل من طعام استبره فلان فاكل من طعام استبره مع غيره كان حائثا ولو
حلفان لا يلبس ثوبا اشتراه فلان او لا يدخل دارا اشتراها فلان فاشترى فلان
مع غيره دارا او ثوبا فلبس الحالف او دخل او سكن لا يكون حائثا لان نصف الثوب
لا يسمى ثوبا وكذلك الدار بخلاف بعض الطعام فاكل ما ياكل من هذه الرمانة فاكلها
الاحنية كان باكرًا وان تركه ثلث حبات كان حائثا قل لاضر ان يتركها اكلت هذه
الرمانة ففقط اقل فاكلتها جميعا لم يطلو واحدة منها حلف ان لا يأكل من خبز فلان
فاكل من خبز غيره من غير حث ولو قال من رغب فلان لا بحيث حلفان لا يأكل
جوزًا او لوزًا او فستقًا فاكل منها الرطب واليابس للحث لان الغب هو اليابس من
البسر ولو حلف ان لا يأكل تمرًا فاكل حلسًا كان حائثا لان الحلس هو الجوز في اللبس حتى ينفع فاكل
وكذا لو اكل عصيدة تمرًا كان حائثا المقلد اسم التمر ولو حلف ان لا يأكل من هذه السم
فاكل من يهتها لا حث ولو حلف ان لا يأكل من هذا اللبن فاكل من اقط او مصله لا
بحيث ولو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فاكل بيضها او فرجها لا بحيث ولو حلف لا
ياكل من هذه البيضة فاكل من فرجها لا حث حلفان لا يأكل من طين فلانة بمسحله قد
طبخها غيرها فاكل الحالف لا يكون حائثا حلف لا يأكل فاكله فاكل من ثمار الاشجار
كالنخاع والاباص والقوق والمشمش ونحوها والتوت والبطيخ بحيث والغصن
الرماني ليس من الفواكه ولا فاكهة والزبيب والتمر وجب الرمان اذا يابس لا
لا يكون فاكهة بطينة واللوز والعناب والموز فاكهة والقنار والخبثا والجزر
وتخوذ لك لبيت بفاكهة والحلف ان لا يأكل فاكهة يابسة فاكل اللوز والموز لا يكون
حائثا حلفان لا يأكل من فاكهة العام فان كان في ايام الفاكهة الرطبة هو على الرطب
ولا بحيث باكل اليابس وان كانت الامين في غير وقت الرطب فهو على اليابس ولو
حلفان لا يأكل داما ولا ينوشيا فاكل الحلف واللبس والتمر والثريد وما اشبه ذلك
فما يلزق بالخبز ويصطنع به بحيث عند اكل الحلب واللبس والبسر والتمر المطبوخ
واشبهه ذلك ليس بادم وقيل هو ادم والبطيخ والغب ليس بادم هو الصبيح ق قل
ان اكلت من مال حسي شيئا فامرتة طاق فذوق اليه عجين حث فجعله في عجين اخر وخبره

ممن جرد

نحوه في قوله

الفاكهة

واكل

واكله لا يكون حائثا ولو حلفان لا يأكل من ملح فلان او حلفان لا يشرب من شرابه فاخذ
ماء وطبخ الحلوف عليه وجعله في عجين واكل من ذلك الخبز لا بحيث لانه صار مستهلكا ولو
حلفان لا يأكل من لبن هذا الغنم فاكل من لبن شاة واحدة كان حائثا وكذا لو قال والله لا
اشرب من هذا الاغفار فاشرب من ما افر واحد كان حائثا والحاصل ان كل شيء يأكل الرجل في
جلبس واحدا ويشرب في مشربة واحدا فالحلف على جميعها لا بحيث باكل البعض وكل شيء اذا
حلف على الواحد منه بحيث في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر فانه بحيث في قليله حلف لا
ياكل من زنا فحسام من الارز حسوا لا يكون حائثا حلفان لا يذوق في منزله فلان حلفا
ولا شرابا من افرنج شيئا ادخله فيه ولم يصبل الجوفه كان حائثا وهو على الذوق في ليله
رجل بعد عدا اليوم فحلف لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فان هذا يكون على الاكل
لا على الذوق قل الحرام على حرام والمختار على حرام الصبيح انه يكون حائثا حلفان لا
ياكل طعاما فاشترى بالدرهم الغضب طعاما فاكل لا يكون حائثا والمطبوخ في
البجين ما هو حرام عند اكله بل لا يشبهه فيه **ق** والبقيل ليس بادم ولو حلف لا يأكل
خبز فلانة فاحار على الخبز الحبة في التنوير **ق** التي تعجنه فان اكل من خبزها التي
ضربت حنثا والا فلا حلفان لا يأكل الرمان فعصره وشربه لا بحيث فاما اذا عصره
وشربه الرمان والمحبوب والماء بحيث لانه لا يسمى في العرف نارا خورا ولا حث لا بحيث
ق حلفا لا يأكل سكر او زعفران في فيه وجعل عصبه حتى ذاب فابتلع ما فيه لا حث فاذا حلف
بالان سبعة خمره فان اكل خمره كبروى كان عفران وكحدكره فودنه لا بحيث **ط**
وقيل **ج** حثا **خ** ولو حلف بالفان سبعة كل خمره كل صم خمره لا بحيث ولو حلف لا يأكل هذا
فاكل دهن الكراخ بحيث بخلاف ما لو حلف ان لا يشرب دهنا **ح** سوكنر خمره كبروى
ابن كان خمره فاكل المصيرة لا بحيث والمصيرة طين يتخذ من الصفر اط والليم والكرات
رجل فالفان امره جذا يحفظ هذا الفانير وياح له ان يأكل فيه ما يشاء فحلف هذا
لما وط بطلوق امراته ان لا يأكل من فاليريه وليس له فالير ملك ولا مستأجر ولا مستع
فاكل من هذا الفانير الذي من يحفظ لا تطلق امراته الا اذا كان بضافا ليه الفانير
عزفا ما بل ومن ذلك فلا بحيث بكل حال **ط** ولو قال ان شرابا من زنا خمره فاكل الداسين
ولو حلف لا يأكل من طوله هذا الكرم وصامضه فاكل من بسره وعنبه حث ولو حلف
ان يأكل سكا او يقي كل فلانا اللحم فاكل لب الخبز لا بحيث وجل اشترى منا من اللحم قالت
امراته هذا اقل من من وحلفت عليه في الزوج ان لم يكن متنا فانت طالق فانه كطبخ
قبل ان يوزن فلا بحيث الرجل ولا المرأة حلف وقال ليس في منزله مرقه فاذا في منزله
مرقه ان كانت قليلة بحيث لو علم لا يقول عندنا مرقه لا بحيث وان كانت كثيرة ان
كانت فاسدة فذلك وان كانت بها البعض بحيث رجل قال ما امسب ديك نه ختم
وحلف عليه واذا جعان جوشن وخمره لا بحيث ولو قال امراته ان ديك كرهة لو
يخبرهم فهو كقولها جنة فوضعت المرأة القدر في التنوير ان لم يكن في شعور نار
او قدت هي بطلو وان اوقدها غيرها لا تطلق وان كان في التنوير نار وان قدت

اصلهم

قال لا تأكل

فمنه في قوله

مطلبه من قوله

بادعجان

هو قبل الخلع وقع الطلاق وكذا ان لو قد هاجرها في حقها رهنه شها را دعوت
 كتم وحلف عليه فعدا على اذ بار بآية والخط ان يصنع في هذا اليوم حقاى كان
 فجمع حله او صفرها واسمى هذا مصنعا حتى لو اطعمهم حرا العفار بحث فلو عابوا في
 موضع لا يمكن الاصول اليه في هذا اليوم بحيث خلاف مسئلة الكون ولو لم يعم اكرعاه
 من يمان سويت فكنا وحلف عليه فذهبوا ولم يطعموا لهم شيئا لا يجت وتلو حلفان
 لا يأكل من من عدل ولله فاعت عن لها وهبت العن لا يشها ثم وهب الابن الخالف
 فاشتري به الخالف فاكل لا يجت **ح** الذوق عيان عن عمل السعاة والاهاة دون
 الخلق والابتلاع عيان عن عمل الخلق دون السعاة والمض عيان عن الهاة خاصة
 والمض عيان عن عمل الشفاه والخلق كذا في المتن فط اكرع شراين كاخوهم فانت
 طالق حرات لا ياكل ما وساح خلط كند واكل لا يجت حلفان لا يأكل من انقى
 لومدوم حلفان لا يأكل خبز فلان فضع ولم يسلع اكل من دلان الاكل هو
 المضع والابتلاع حلفان لا يأكل من فذكر فلان فاكل من دبه لا يجت ولو اكل
 عصير حلفان لا يأكل من فذكر فلان فاكل من دبه لا يجت ولو اكل
 والتبيل والابن فاذا حلفان لا يشرب هذا اللبن فاكل لا يجت ولو شرب فجت
 واكل اللبن ان شرب فيه الخبز ولو كل وشرب ان يشرب كما هو ولو حلف لا يشرب هذا
 العسل فاكل لا يجت ولو صب عليه ماء وشرب حلفان لا يشرب شيئا ولا سدا فاقى
 شرب شرب من ماء او غير فجت اذا الشرب لم يشرب فاكل لا يجت لا يشرب
 ولا سدا فهو على الخبز لا يجت بشرب الماء **ط** وفي عرقنا يقع اليمين على كل مسك
 حلفان لا يشرب نبيذ ان يشرب نبيذ كشمش كان حاشا لانه نبيذ حلفان لا
 يشرب هذا الماء فاكل لا يكون حاشا فاذا ذاب وعاد ماء فشراب كان حاشا
 حلفان لا يشرب من قرح فلان فصب قرح فلان عليه وشرب لا يكون حاشا
 حلفان لا يشرب فصب فذلة فلان اكثر من مرة فشراب في داه وفيه تان مرة ان كانت
 الضيافة واحدا كان حاشا حلفان لا يشرب ماء الغلية لا يكون حاشا لانه ليس ماء مطلق
 بمنزلة ماء العسل حلفان لا يشرب الخمر في هذه القرية فشراب في داه وفيه تان مرة ان كانت
 في عمر القرية او في كرمه ومنه بالقرية كان حاشا وان شرب فيها لا يكون متصدا
 بالمران لا يكون حاشا حلف طلاق امرأة ان لا يشرب السكر فصب في حلقه وحمل
 جوفه يغري بول لا يكون حاشا وان شرب بعد ذلك كان حاشا ولو صب في فيه فامسكه
 ثم شرب بعد ذلك حلف على عا سدا امراته في شرب السكر فاكل ان تركت شرب فاكل
 كذا فاما دام بهر من لا يترك شربها الا انه لا يشرب لا يكون حاشا حلفان لا يشرب شيئا
 يسكن منه فصب شرايا مسك في شرايا يسكن فشراب منه ان كان الخناط بحال لو شرب
 منه يسكن حاشا حلف وقا مسك من نبيذ خورم فعلت كذا فهو على الجي لا يشرب
 الخمر عند الفسقة ليمتلي من خورم والخنا ان اسم النبيذ يقع على كل مسك من ماء العنب
 يكا كان او مطبوخا واسم يقع على الخمر خاصة وسكن يقع على كل مسك من العنب حلف

لا يشرب نبيذ الا اذا فاجت

حلف لا يشرب نبيذ

ان تركت شرب

نبيذ من غير

ان لا يشرب

ان لا يشرب خمر ولا مثله ولا كذا ولا من لا يشرب فشراب واحدا كان حاشا كالماء قال
 والله لا اكل خبزا ولا لحما فاكل احدا كان حاشا ولو عطف ولم يعد حرا النقي وقا لا
 يشرب خمر ولا مثله وكذا فاكل الحيا حلفان لا يشرب هذا الماء العذب فصب في ماء ملح فاكل
 الملح فشراب لا يجت وكذا لو حلف على الملح فصب على العذب رجل خاصته امراته من جهة
 شرب الخمر حلفان لا يشرب خمر لما من هذا الجنس ثم قيا فاكل قاء لا يجت ولو قال الفارسية
 اكرعني لا يشربهم فامرته كذا فاليمن على ما نوى ان نوى الحق لا يجت بالاصدا وان
 نوى الاصدا لا يجت بالسقي وان لم يني شيئا فان دفع او سقى كان حاشا ولو حلفان لا
 يشرب لبن العنز فاخذ لبن العنز وخلطه بلبن الضأن ولبن الضأن غالب فشراب لا يجت
 ولو حلف على يقرع يمينها ان لا يشرب لبنها فخلط بلبن الضأن ولبن الضأن غالب فشراب
 شرب كان حاشا بخلاف غير المصر حلفان لا يشرب من هذا اللبن فاخذ الماء من الحيا والبئر
 حلف بالاناء حتى لو شرب البئر وكرع لا يجت **ق** حلفان لا يشرب ماء زمزم باى وجه
 شرب كان حاشا وان صب ماء زمزم في ماء آخر يعتبر فيه الغالب حلفان لا يشرب
 ماء السماء فاجتمع المطر في مكان فشراب منه كان حاشا باى وجه كان **ق** ولو حلف لا يشرب
 اليوم شرايا فشراب خلد او سمنا او زيتا لا يجت وحلف في السد والماء والخنا والفنوى
 انه يقع على الخمر خاصة ولو سكت كان مخوهم لا يقع هذا على المختار من الجبوب قال
 لاسرته اكرعنا فانه فلان نبيذ وي ندم فانت طالق فذهب بها ولم يبقها له حلفان لا
 قال مخوهم وديست تكبر حلف عليه واخذ بيده ونقله في موضع آخر ان لم يبق
 عند اليمين الشرب حلف لا يجت خمر فحلف عصبه في جاسه ليعصير خلاصا خمر
 ينبغي ان يحلل فيه ملحا او شيئا يغيره فان لم يفعل ان كان اهل تلك المدة يخللون هكذا
 لا يجت **ح** ولو حلف لا يشرب من الفرات فشراب منه كره عا كان حاشا وتفسير الكرع ان
 يخوض في الماء ويتناول الماسه من موضعه ولا يكون الكرع الا بعد الخوض في الماء فانه من
 الكرع وهو من الانسان ما دون الكربة من الدواب ما دون الكعب **ط** وان اخذ
 الماء ناسه او اغترضا وسقاه غيره لا يجت ولو شرب من نهر واحد الماء من الفرات لا
 يكون حاشا ولو حلف لا يشرب من ماء الماء فشراب من الفرات ناسه او با لاغتراف
 او كرها او شرب من نهر اخذ الماء من الفرات كان حاشا وان شرب من نهر لا يأخذ
 الماء من الفرات وانما يأخذ من وادكا لا حلة ونحوها لا يكون حاشا ولو حلف لا
 يشرب ماء فلانا او ماء فرائث فشراب من ماء عذب من حلة او نحوها كان حاشا حلف
 ان لا يشرب عصيرا فصرجه عبا وعنقود في حلقه لا يكون حاشا وفي الحمير اذا حلف
 وفيه فامسكه ثم ابتلع حلف ولو لم يخل العصير في حلقه كان حاشا في الوجهين وفي
 عرقنا لا يكون حاشا **ق** حلفان لا يشرب خمر فمرجه بالسكر وشرب يعتبر ذلك بالغالب
 والغلية باللون والطعم **ح** قال امراته في يدها قرح من ماء ان اشتريت هذا الماء او
 وضعت او صببت او اعطيت انا فان نظا بقا الوان سلف فيه ثوبا او فطنا حتى
 يشف الماء وهذا اذا قل في عينا او شيئا منه فان لم يقل شيئا منه فشراب البعض

اعادوه والنسب اولا

اقبال الغالب

لا يشرب الفرات اه

لا يشرب الخمر من هذا الكرم

حلفان لا يشرب الخمر

وسط الرجل

سبب فلتان

مخافون فلتان

الرجل الذي

لا يشرب الخمر

وصلت لبعض ليكون حائشا جلي عوت على شرب الخمر فحلف ان لا يشرب ثم يخرج من هذا الكرم
 فهو على شرب الخمر **ح** ولو حلف لا يشرب الخمر فخرج بالدينس يعتبر الغلبة ولو حلف بشرب
 لا يشرب وشرب منه ان كان الحنظل بحال لو شرب منه الكثير يكره حلف بالطلاق ان لا
 يشرب الخمر فتشهد شاهدان انهما سكرانا وجدها ووجد منه ربح لا يصح لهذه الشهادة
 حلفان لا يشرب السكر ثلثة اشهر فقلت المرأة اربعة اشهر فقلت الزوج جهما هما كبر شرط الاصل
 متى قضى المدة اربعة اشهر فليجان ان امرأتى كانت عبدك البارحة فقلت الجان ان كان امرأتى
 عبدى البارحة فامرأتى طالق ثوبا بعد ما سكت ولا غيرهما ثم تبين انه كذب عبد امرأتى
 اخرى لا يجتنب حلفان لا يشرب من وسط الرجل فلو حلف عليه اسم الشط وذكرك فقلت
 ثلث الشهر اربعة وما وراه وسط حلفان لا يشرب من هذا الكرم فاذا لم يشرب الكرم
 ما تركه امرأتى **ح** حلف بطلاق امرأتى ان لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل
 مورا ودخل جوفه بغير صفة لا يجتنب ولو امسك في فيه ثم شربه بعد ذلك يجتنب حلف
 بدین ده يغورم فشرب في اطرافها وان بعدت تحت حلفه كرم من مست كان
 خورم ياكل سرخ به فلم فامرأتى كذا امرأتى في فضل الشتاء وراى شرب حلف ولو حلف
 لا يشرب من هذا الكرم ان يبا حلف الماء الذي في الكرم فيكون آخر شرب منه لا يجتنب
 ولو حلف لا يشرب من ماء الوادى فهو من الماء المطر السائل ومن ماء مطر في مستنقع
 حلف لا يشرب بغير اذن فلان فاعطاه فلان يده وناولوه ولم يأذن له بالسان وشرب
 ينفى ان لا يجتنب لانه ليس باذن بل هو دليل الرضا فان ان اخذ اعناب هذا الكرم خمرات
 هذا المزيف واشربها مع اصحابى ولا اذهب الى منجرتى وان ذهبت فامرأتى كذا فاعتد
 الاعناب كلها خمر وشرب بعضها مع اصحابه هناك وحمل غيرهم من بعضها الى بيته
 فان كان مراده ان لا يأكل كلها الى بيته بنفسه لا يجتنب وان لم يكن له نية فذلك لا يجتنب **ط**
 حلفان لا يشرب من ماء الرود فشرب من ماء حوض ومنه الحوض لا يجتنب لانه النية
 عن الرود حيث دخل الماء في الحوض والنهر ومنه عرفنا عشت ان شرب الخمر فانت طالق
 فتشهد على شرب الخمر وامرأتان لا تقبل في حق اللحد ولا في حق الطلاق وهو الختان
 للفنوى كرم من با فلان مسكه خورم فانت طالق فجلسوا في جميع الفساد وشربوا فخذ
 البيانة وخرج الى الباب وشرب وبيد على القوم لا يجتنب من سكرت كد شراب
 خورم ثم شرب بل من الكهان في الامراتى كرم في اجازت شراب خورم فانت طالق
 ثم اخلفا فطالت المرأة ما اجرت وادعى الزوج الحجة فالفقول قول الزوج لانه ينكر
 شرط وقوع الطلاق **ف في اللبس والكسوة واللباطة** حلفان لا يشرب من عزل فلان فليس
 ثوبا من عزلها ان قوى عين العزل لا يكون حائشا لانه نوى حقيقة كلامه صحت منه
 كما حلفان لا يشرب الماء ونوى جميع المياه بجمع نية وان نوى ما لا يكون ولو حلفان لا
 يشرب ثوبا من عزلها فليس ثوبا من عزلها وغيرها لا يكون حائشا وان كان عزل غيرهما
 خروا من مائة جز وسوا كان عزلها حنظلا او كان كل واحد منهما في طرف وهذا لو حلف
 ان لا يشرب ثوبا فلان فليس ثوبا من فلان وغيره لا يكون حائشا ولو حلفان لا يشرب من

نحو

نحو فلان فليس ثوبا لا يشرب فلان مع غيره كان حائشا ولو قال ثوبا من شرب فلان فليس ثوبا لا يشرب فلان
 مع غيره ان كان ثوبا لا يشرب واحد فنجمة اثنان لا يكون حائشا ولو كان ثوبا لا يشرب
 الاثنان فليس كان حائشا ولو حلفان لا يشرب من عزل فلان فليس ثوبا من عزل فلان
 وغيرهما كان حائشا وان كان عزل فلان مثل خيط واحد ولو حلف لا يشرب من شرب فلان فليس
 ثوبا لا يشرب فلان فلان ان كان فلان يشرب بنفسه لا يكون حائشا وان كان لا يشرب بنفسه
 يكون حائشا ولو حلفان لا يشرب من عزل فلان فليس ثوبا من عزل فلان لا يكون حائشا وكذا لو
 لبس ثوبا فيه سكر من عزلها ولو لبس بك من عزلها لا يجتنب على الصحيح وكذا لبس البكر من
 الحرة ولو كانت العورة او الذن من عزلها لا يكون حائشا في عين اللبس ولا يكره وكذا لو
 كان اللبس من عزلها وكذا الربى وكذا اللفعة التي يكون على الجيب ولو اخذ الحالف حرم من
 عزلها قد شربين ووضع على عورتها لا يكون حائشا لانه لا يمسى لا يمسى ولو لبس من ثوبا
 او سبكه يمسى لها بالفساد رسيه فلو كان حائشا وكذا للجورب ولو حلفان لا يشرب ثوبا من عزل
 فلان فليس من عزلها عامة لا يكون حائشا لانه لا يمسى ثوبا حتى لا يجوز في الكهان وان لم يقبل
 ثوبا سمع عزلها كان حائشا واذا رفع قبضة بخرقة من عزلها لا يكون حائشا سواء قل
 اللبس من عزلها او قل لا اللبس ثوبا من عزلها **ح** حلف لا يشرب ثوبا او لا يشرب ثوبا
 همه على كل ملبس ستر العورة ويجوز الصلوة فيه حتى لو اشتري مسحا او بساطا او طمطرا
 ولبسها لا يجتنب والمسح للابس وهو الساط المصنوع من شعر المعز او الطنفسة البساط
 للحمه واذا حلف لا يشرب ثوبا فاشترى مسحا او طمطرا او مسادة ولبسها لا يجتنب
 والشرارة لا يجتنب في اللبس ولو اشتري في رجليه لا يجتنب ولو اشتري قلنسوة او لبس قلنسوة
 لا يجتنب ولو اشتري ثوبا صغيرا كالانزار والسر او بل ستره العورة ويجوز الصلوة
 فيه **ح** ولو حلف لا يشرب ثوبا من عزلها فلما بلغ الثوب المستر ولم يدخل يد في كفيه
 ورجلاه تحت اللفاف كان حائشا لانه لا يشرب ولو حلف لا يشرب السر او بل الثوبين فادخل
 احدى رجليه في السر او بل واللبس احدى رجليه لا يكون حائشا حلفان لا يشرب ثوبا في
 عليه وهو نام ثم رفع عنه وهو نام او التي عليه وهو نام فلما اقبلت القاه من نفسه لا يكون
 حائشا وان ترك حتى استقر عليه كان حائشا ولو التي عليه وهو منتبه حث علم بذلك ولم يعلم
 ولو حلف لا يشرب ثوبا من عزلها فليس كيب من عزلها كان حائشا لانه ثوب ولو قال لها اكر
 رشت ثوبا من اندريد فانت طالق فوضع يده على عزلها او خاطبه فحيث لا يكون حائشا
 حلفان لا يشرب ثوبا من عزل فلان فليس ثوبا من عزلها وعلم من عزل غيرهما كان حائشا
 ولو لبس ثوبا علم من عزلها لا يجتنب ولو كان في الثوب شيء ليس من العلم من عزلها كان حائشا
 ولو لبس ثوبا علم من الحرس لا يكون ولم يقدر العلم شيء لان العلم مع محض حلفان لا
 يشرب ثوبا من عزل فلان فليس ثوبا من عزلها وغيرها في آخر الثوب واوله فقطع
 من الثوب ما هو من عزلها ولبس ان كانت تبلغ انا او حذاء كان حائشا وان لم
 يبلغ ذلك لا يكون حائشا ولو لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منها ما هو من عزلها لا
 كون حائشا ولو حلفت امرأة ان لا لبس من عزلها فليس من عزلها فليس ثوبا او مقتعة

بكر البكر لا

لا يشرب الخمر من هذا الكرم

حلف ليقطع من هذا الثوب قبضاً وسراويل ففقط منه قبضاً ثم قطع سراويل بر
 في يمينه ولو حلف ليقطع من هذا القميص قباً وسراويل ففقط على الترتيب كان حاشا
 حلف ان لا يلبس هذا الثوب ففقط سراويلين ولبسهما على النعاقب لا بحيث كا
 لو اتخذ جوارباً وقلنسوة ولبس ولو اتخذ منه قتيلاً ولبس حشاً وكذا لو اتخذ
 منه قبضاً وفضل منه مقدار لبنة كان حاشا لان هذا القدر لا يعتبر كما
 لو حلف ان لا يأكل هذه الرمانة فاكلها الا حشاً كان حاشا **ق** الحلق ما يلبس
 النساء والحبال والدمج والسواحل ولو حلفت لا تلبس حلياً قلبت عقد لؤلؤ او
 عقد زبرجد او زمرد حشاً عندها وما ناله اقرب الى عرفه يارنا ولو حلفت ان
 لا يلبس سلاحاً ففقد سيفاً او سكت قوساً او قوساً لا بحيث ولو **ل** بالان سيرة
 سلاطينهم هذه الاشياء **ط** لوق لا امراته ان صنعت يرك على الدوك فانت
 طالق فو صنعت يرك على الدوك ولم يفر لا تطلق ولو حلفت لا يشرى لامراته
 المكعب فاشترى لا كما ان كان سيمونه مكعباً بحيث **ح** والحاصل فيه ان اسم الثوب
 لا يتناول مادون الاثر والسلاح يتناول الدرع والسيوف والفوس دون السكين
 وحديد غير مصنوع واذا حلف لا يلبس حشاً بالاسرار والارتداء ولبس الحف
 والنعل والسلاح والقلنسوة والعمامة ولا بحيث تنقل السيوف وسكت الفوس
 والمدس حلف لا يجتمع لاسي مع راسك على وسادة فو صنعت راسها عند راسه
 وهو نائم فكما اسه راسه الصحيح انه بحيث **سم** والحار ان يكون سراه حراً ولم
 غير ذلك والحار حرير كره والاعتبار فيه عرف الناس ولو **ل** على ما يملك بالاكنتا
 ولو حلف لا يكسو فلا ناعاه ثوباً عارية او اجاره فلبس له حشاً لان الكسوة عبارة
 عن التخليك وان نوى الباسه حشاً والاصل ان الصفقة في المعين لغو وفي غير
 المعين معتبر ولو حلف لا يلبس قبضاً فعلى ما يلبس قبضاً عادة ويعتبر لبس اكثره
 بعد ان اخرج راسه من الجيب **سم** في ثوب الحلو **عليه** حلف ان لا يلبس هذه الحبة فنقضت
 ثم خفي طت وجعل فيها حشواً اخر فلبسها كان حاشا ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص
 ومعه **سم** استأف خياطته ولبس به بحيث في يمينه وكذلك القباء والحية لان اسم
 القباء والحية لا تنزل بفصل الخياطة **ل** فتيص معقوق ولو حلف لا يركب هذه
 السفينة فنقضت وصارت خشباً ثم اعادت بسفينة فنكها يكون حاشا
 حلف ان لا يلبس هذه الحبة وهي محشوة فنغ خشوها وجعل لها حشواً اخر ولبس كان
 حاشا وكذا لو كانت الحبة مبطنه فنغ بطانتها وجعل لها بطانة اخرى ولبس كان
 حاشا لان اسم الحبة لا يزول عنها بزع الحشو والبطانة بخلاف ما اذا اسقطت
 خياطتها حلف ان لا يباع على هذا الفراش فاخرج منه الحشو ونام عليه لا يكون حاشا
 ولو اخرج ما فيه من الصفوف والعطن ونام على ذلك الصفوف والحلج لا بحيث في يمينه
 حلف على قسطا مضر وجب ان لا يدخل في هذه القسطا فقلع من ذلك الموضع
 وضرب في موضع آخر وخذله كان حاشا حلف ان لا يأخذ شعره فلان خلقه فلان راسه

الحق

ان يلبس
على الدوك

الحمل والار

لا يملك

ثم ثبت

ثم ثبت فاخذ شعره كان حاشا حلف ان لا يكره سنة فسقط سنة ثم ثبت كمر الثاني
 حشاً في يمينه حلف ان لا يقطع فلان كما فصل هذا السكين وروح هذا الروح ثم
 نزع ذلك الفصل وذلك الروح وجعل له فصل اخر وطعنه بالثاني لا بحيث حلف ان لا
 يكره بهذا القلم فكره ثم برأه فكره ثم برأه وكتب به لا بحيث لانه لا يبقى فلان بعد
 الكسوة وانما صار فلان نصف حاشاً فكان الثاني غير الاول حلف ان لا يلبس هذا
 الفصل فقطع شره وشركه بشراك اخر ولبس حشاً في يمينه لانه لا يبقى فغلا بد
 الشر لا حلف ان لا يلبس على هذا الماء وعلى هذا الماء طاحونة فغلا بد من ذلك
 النهر لا يفر آخر وعلى النهر الثاني طاحونة اخرى فغلا بد ان كان الماء الذي حلف
 عليه اقل من الماء الذي كان في النهر الثاني لا بحيث في يمينه لان العبرة للغالب حلف
 ان لا يأكل من هذا الدقيق فاحد منه حنيصاً او قطايف واكل منه يكون حاشا
 حلف ان لا يجلس في هذه الاسطوانة وهي من اجرة او جصل او حجار فنقضت
 ثم ثبت ثانياً بحار فغلا بد ان لا يجلس في حاشا حلف ان لا يأكل من هذه
 الكري فصار سكر ومن هذا البس فصار طبا ومن هذه الرطب فصار تمر
 او من هذا اللبن فصار جيباً فاكله لا بحيث حلف ان لا ياكل هذا الثاب فاكله بعد
 ما ساه كان حاشا حلف ان لا يأكل تمر فاكل قسماً او سكر مطبوخاً او طبا لا
 بحيث حلف ان لا يأكل طبا فاكل سكر بساً او لا يأكل سكر فاكل طبا في بس
 كان حاشا حلفت ان لا يلبس هذه المحفة فغلا بد جانيها فصار درعاً ثم ثبت لا يكون
 حاشاً ولو صنعت فعدت لمحفة وليست حشاً حلف ان لا يقبل في هذا المحصف
 ففرق لا فرق في قطع التاليف ثم الف وحش ردفته فحش حشاً حلف ان لا يدخل
 هذه الدار فعدت وجعلت سبتاناً او حماماً او مسجداً او كانت صغيرة فجعلت
 بيتاً واحداً وجعلها باباً الى الطريق الا عظم ودخل لا يكون حاشاً **ق** ولو حلف
 لا يدخل هذه الدار فصار تضرراً ودخلها حشاً ولو قال دار لا حشاً وفي
 البيت لا حشاً في الوجهين **اح** والحاصل ان اليمين تبقى بقاء اسم الحلو **عليه**
 ولا يبقى بعد زواله واذا عاهد بصع حاشاً لا يجوز اليمين كما اذا حلف لا يلبس
 هذا القميص مفصلاً في الاسم ولو خاطه ولبس بحش حلف للحام والمجد
 والنهر والكرم فانه زال الاسم ولا يبقى اليمين والمجد بعد الحدم مسجد الا اذا
 حل حماماً والخبر والخيمة اذا صنعت في موضع آخر فهي كذا الدرع والفرش
 وكذا القلنسوة والحف اذا انقص سيف الاسم كالتقيص **سم** في الدخول حلف
 لا يدخل هذه الدار فدخلها راكباً او ماشياً او محملاً بامر او حافياً او مستقبلاً
 حشاً وكذا لو نزل من سطحها او صعد شجرة اعصاها في الدار فقام على عصي
 لو سقط اسقط في الدار حشاً وكذا لو قام على حائط منها او صعد السطح لا بحيث
 في يمينه وهو الخنزير لان هالاً بعد دخوله في العجم ولو قام على كيف شارب او ظلة
 ان كان معص الكنيف والظلة في الدار كان حاشاً وان قام على سكة بالها تحت

لا يكتب من العلم

من هذا الدخول

لا يدخل الدار

او فلان من رطله

الطاق ان كان الاسكفة تحت ولو اغلق الباب كالب الاسكفة خارجة لا يكون
 حائشا وان كانت داخلة كان حائشا ولو دخل احدى حليله لا يجت قبل هذا اذا
 كان الداخل والمخرج متساويين فلان كان الداخل دار منه بطا فادخل احدى حليله
 كان حائشا والصحيح انه لا يكون حائشا ولو دخل راسه ولم يدخل قدميه لا يجت
 ولو دخل راسه واحدى قدميه حث وانما حثه انسان وادخله فيها ان كان
 الخائف لا يقدر على الامتناع لا يجت وان كان يقدر ولم يمتنع وهو راجع قلبه
 الصحيح انه لا يجت ولو جاء الى بابها وهو يسند في المشي فيغير رجله وان لم يجله
 ووقع في الدار الصحيح انه لا يجت ولن دفعته الرج ووقعته في الدار الصحيح
 انه لا يجت اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخله في الدار ان
 كان يقدر على منعها وامساكها حث ولا فلا وان ادخله انسان مكرها
 فخرج عنها ثم دخل بعد ذلك محبا للصحيح انه يجت ولو حلف لا يدخل في هذه
 الدار ولم يبق شيئا مع الدار باب ودخل حث وان نوى الباب اني كانت
 في الاصل صدق ديانة لا فضا ولو حلف لا يدخل من هذا الباب لا يجت في
 الوجوه كلها اذ لم يدخل من ذلك الباب ولو حلف ان لا يدخل دار فلان فحضر طار
 تحت دار فلان او حفر طريقا لا تحت وكذا لو حفر تحت الدار فتاة موضع مكشوف
 في الدار كان كشيرا يستقي منه اهل الدار حث اذ بلغ الخائف الموضع المكشوف
 وان كان الاكتشاف سيرا لا يسمع به اهل الدار وانما كان لغو الصاه لا يجت
 فيمنه حلف ان لا يدخل دار فلان ورجل اخر في دار حلف ان لا يخرج
 منها فقاما على سطح هذه الدار لا تحت واحدا منهما اما الذي حلف لا يخرج فلا يخرج
 واما الثاني فلان البع لا يعدونه داخلا حلف ان لا يبيع قدمه في دار فلان فوجع
 احدى قدميه فيها لا يجت ولو حلف ان لا يدخل في هذه السكة فدخل دار فلان
 السكة لا من السكة بل من السطح او غير الصحيح انه لا يجت اذ المخرج السكة
 حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجكا في تلك السكة ولم يدخل السكة لا يجت حلف
 ان لا يدخل هذا البيت فادخل فيه وهو نائم لا يكون حائشا ولو حلف لا يدخل
 دار فلان ولم يبق شيئا فدخل دارا سكنها فلان باجارة واعار حث وان دخل
 دارا مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حث وكذا لو حلف لا يدخل سارا فلان
 فدخل سارا وفلان فيه ساكن باجارة او باجارة كان حائشا حلف لا يدخل دار فلان
 فدخل دارا بين فلان وغيره ولكن فلان يسكنها حث ولم يكن فلان يسكنها
 لا يجت حلف ان لا يبيع مع ارض فلان فبيع ارضا بين فلان وغيره كان حائشا
 حلف ان لا يدخل دارا اخته فباعته الدار منه فدخل الخائف لا تحت حلف
 ان لا يدخل دارا زيدا ثم حلف ان لا يدخل دار عمر وبيع زيدا داره من عمر وبيعها
 اليه فدخل الخائف حث الخائف في اليمين الثانية حلف ان لا يدخل دار فلان فاجر
 فلان دار فدخلها الخائف وحلف لا يبيع دابة فلان فركب دابة عبدا وحلف

ادخل مكرها

الارض قد

لا يدخل الدار

لا يدخل

لا يدخل هذا البيت فادخلهم سقفه وحيطانه ودخل الغرفة او بنى بيتا بعد ذلك
 فدخل وحلف لا يدخل بيتا فدخل بيتا فادخلهم سقفه وبنى حيطانه وحلف لا يدخل
 دار فلان فدخل دارها وبنى حيطانه فيها ولم يبق تلك الدار او حلف لا يدخل
 دار فلان فباع نصف الدار فيقول فلان عن الدار وحلف ان لا يدخل دار فلان فباع
 داره وحلف عنها او حلف لا يدخل دار امراته فباعته هي دارها من رجل واستاجر
 الخائف من المشتري ان كات اليمين بمعنى من المرأة او حلف ان لا يدخل دار
 فلان الا حثي سكت يوزر لاسهم بل من قبل او هدم او حرقا وموت
 فدخل الخائف وحلف ان لا يدخل الحمام اذ يهرس شستن فدخل الحمام لاسلم على الخائف
 غسل راسه في الحمام لا يجت في الصور كلها حلف ان لا يدخل هذا البيت فادخلهم
 سقفه وبنى حيطانه ودخل وحلف لا يدخل مسجكا فدخل بعد ما اقدم سقفه
 وحيطانه او بنى مسجكا اخر بعد الاقدام فدخل وحلف لا يدخل فلان وفلان يسكن
 دارا امراته ولم يكن لفلان دار مملوكة ينسب اليه سوى هذه الدار وحلف ان لا يدخل
 علة كذا فدخل دارا لها بابان احدهما مفتوح في تلك اللحظة والاخر مغلق فدخلت اخرى
 وحلف لا يدخل دار فلان فدخل حثا متبرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس
 الحاقوت باب في الدار وحلف لا يدخل دارا شترها فلان فاشترى فلان دارا
 او وهبها من الخائف فدخل الخائف هذه الدار ولا يدخل كذا او رستاق كذا
 فدخل الارض او حلف ان لا يدخل بغداد في اي الجانبين دخل وحلف ان لا يدخل
 بعدا ثمها في سفينة او حلف ان لا يدخل على فلان ولم يسم بيتا ولم يبق شيئا فدخل
 عليه في بيت رجل اخر وحلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا فلان ساكن فيها مع
 امراته والدار للمرأة او قال لا يدخل دار فلان وهو في داره وجها يسكن معه
 او حلف ان لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها الدار وفتحها بالبيت الى
 هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب الذي كان للبيت قبل ذلك فدخل الخائف
 هذا البيت من غير ان يدخل هذه الدار حلف ان لا يدخل دارا راسه واسه يسكن
 بيت زوجها او حلف ان لا يدخل دارا بيده وامه يسكن في بيت زوجها فدخل
 الخائف وحلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا يسكنها فلان باجارة او باجارة او قال
 لغريم دخلت دار فلان مسرفا والله ما دخلها قال لا او قال ان دخلت الكوفة
 ولم اتر وجه ففقدت حرقان دخل قبل التزويج او قال لا ادخل دار فلان ولم
 يكن لفلان دار يوم اليمين فكل دارا بعد اليمين فدخل الخائف حث في الصور كلها
 ولو حلف وقال امراته طالق ان دخلت دار فلان فبات صاحب الدار فدخل ان
 لم يكن على الميت دين مستغرق او كان عليه دين مسغرق لا يجت على الجمع او حلف
 لا يدخل دارا شترها فلان فاشترى فلان دارا وباعها من الخائف فدخل الخائف
 وحلف لا يدخل قرية كذا فدخل ارض القرية وحلف لا يشرب الخمر في قرية كذا
 في شرب كرمها وضياعها ولم يكن في العمران او حلف ان لا يدخل الفرات

مكرها والعقد

ما يضاف الدار

فركب سفينة في الفرات او كان على الفرات جسر فر على الجسر ولم يدخل الماء او
 حلف ان لا يدخل الماء او حلف ان لا يدخل هذا الجسر من يد من طالع من دار
 حيا المجر قد دخل الزيادة او حلف ان لا يدخل هذه الدار من يد من طالع من دار
 او حلف ان لا يدخل على فلان بيتا او حلف ان لا يدخل بيتا وفلان فيه قد دخل المجر وفلان
 او حلف ان لا يدخل على فلان بيتا قد دخل بيتا وفلان فيه ولم يدخل المجر عليه او حلف
 ان لا يدخل على فلان قد دخل منزله وهو بنوي بالدخول على رجل اخر يكون مع
 الخلف او دخل من يد من طالع لا يمنع التي يكون في المنزل وحلف كل واحد منهما ان لا
 يدخل صاحبه قد دخل في المنزل معا او حلف ان لا يدخل على فلان قد دخل عليه في حمام
 او مسجد او ظله او دهلج دارا ونسطا طار او بيت الشعر ولم يكن الخلف عليه
 من اهل البادية او قال لا ادخل عليه في هذه القرية قد دخل القرية او قال لا ادخل
 هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج من الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة او حلف ان يكون
 حافيا فلان فمكن حافيا اخر فلان ان كان فلان ممن تسكن الحافيات او
 حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره قد دخل او قال لا ادخل دار فلان
 هذه فباع فلان داره قد دخل الحالف لا يحث في الصور كلها فاف لا يدخل الخلف على
 المرحون القرى لا نزلوا استاجر دابة الى بلح كانت الاجارة الى مصر ولو حلف ان
 لا يدخل مدينة بلح فاليمين على المدينة ورضيها فان اراد الحالف المدينة خاصة فهو
 على ما نوى ولو حلف لا يدخل صمد كذا فاليمين على عمرها كالبدة ولو حلف لا يدخل
 مدينة السلام لا يحث ما لم يدخل ناحية الكوفة والذي يتناول المدينة والنواحي
 وسمرقند واورجند اسم المدينة خاصة كنيابور وطوس وهراة وسعيد
 وفرعاسه وفارس اسم لامصان والقرى وبخارا اسم للبلدة بنواحيها حلق بطول
 امرانه انه لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال لا وهت وحلف بطلاق امراته اخرى
 انه قد دخلها اليوم بل من مطلق الاولى ولا يلزمه طلاق الثانية حلف بحق عبده
 انه دخل هذه الدار ثم قال لا ادخل وحلف بحق عبده انه لم يدخلها اليوم ثم رجع
 وقال قد دخلها اليوم وحلف بحق عبده اخر علق العبد الثلاثة جميعا رجله دار
 فيها بيتان حلف ان لا يدخل هذه الدار قد دخل بيتا لها وباب البيت ان الى بيوت
 هذه الدار ليس للبيتان طريق اخر وعلى الدار والبيتان حائط واحد يحيط بهما لا يحث
 الحالف بحول البيتان سواء كان البيتان صغيرين الدار واكثر منها وان كان البيتان
 وسط الدار وحول البيتان بيوت الدار حث الحالف بدخول البيتان **ق** ولو
 قال ان دخلت بيتي رجل غير محرم ففي طالق قد دخل بيتي صبي لا تطلق ولو قال
 اني اعمى قد دخل صبي ان بلغ حد الشهوة وكان من اهله لا يحث والا فلا في غير
 الحرم الذي وجب عليه سنن عورته وذلك هو المرأة لا الصبي ولو حلف للمجلس
 خلف هذا الدار فخر بها الدار ثم بنى ثم جلس لا يحث حلف بدخول خزانة درياد وكان
 وقت الحلف عليه لم يدخل ولا يد عليه لا يحث لان اللبد فيه اصل بل لا بد ان ينسب

باع فلان داره

مطلوب

له دار فيها بيتان

البر يقال خركاه غلين وان كان وقت الحلف بدون اللبد وقت الدخول مع اللبد
 لا يحث والظاهر انه اذا دخل في حث مطلقا سواء كان عليه اللبد او لم يكن حلف لا يدخل
 كرم فلان وفلان كرم ان احدهما ملك والاخر اسدى له ينصرف ذلك الى الدخول
 في كرم هو مملوك له المرأة في الدار فله الزوج ان دخلت الدار فانت طالق يكون هذا
 على الدخول في المستقل **ق** حلف لا يدخل بيتا فقام على اسكفة الباب ان كان حال
 لو رد الباب مع خارج لا يحث وان كان داخل حث ولو قال لها ان خرجت بغير
 اذن من الدار فانت طالق فقامت على اسكفة الدار وبعض قد مهاجلا لو اغلق
 الباب كان ذلك البعض داخلها وبعض قد مهاجلا لو اغلق الباب كان ذلك
 البعض داخلها وبعض قد مهاجلا لو اغلق الباب كان ذلك خارج الباب ان كان اعتمادا
 على النصف الخارج لا يحث وان كان على النصف الداخل لا يحث حلف لا يدخل
 بيت فلان فجلس على مكان على بابه ان كان ينفع به الخلف عليه وهو مع لسي
 يحث وفي الجامع حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل طلع الباب لا يحث ولو دخل حائط
 سرع من هذه الدار الى طريق الحادة وليس للحائز باب في الدار يحث ولو قال
 اكرتق كرديا ستانه فلان كردي فانت طالق وقال به الدخول وهو محوم حومهم ولا
 يدخل دارهم تطلق ولو قال اكرتق كرديا كرديا من كردي اوقا كرديا كرديا
 كرديا على الدخول ولو قال اكرتق فلان رايجانه اندرماه دم فلان قد دخل فلان
 داره اكرتق درهان ساعت كرديا كرديا كرديا لا يحث وان دخل صلبه لها
 حث ولو قال اكرتق بينه وبين خانة اندر مايد مكر كسبي كسبي كسبي واندر آدم
 فلان قد دخل الحالف رجلا ثم دخل هو مرة اخرى يحث ولو قال اكرتق كسبي من اندر
 ارم ولم يقل دست كسبي لا يحث ولو دخل صبي صغير من غير ان يدخل يحث
 ولو ذهب الحالف مع امراته من مصر ويوطن مصر اخر ويوطن مصر اخر قد دخل
 رجل بيته الذي اشار من غير ان يدخل يحث **ق** قال لها انت طالق ان دخلت
 هذه السكة قد دخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يحث
 حلف لا يدخل فلان حيا او ميتا فشييع جنان لم يحث وان زلزل في غير الخنار
 انه يحث **ق** لا يخرج امراته ان لم تدخل بيتي كما كنت فامرته طالق فان كان بينهما
 كلام يدل على الفور فهو على الفور لان الحال وجب القيد والا كانت اليمين على
 اللبد واليقع اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حث او امتنع الحث مرة مما كان
 معتادا لا يحث **ق** ولو حلف لا يضيع قدمة على دار فلان او لا يطيأ أرضه فهو
 مجاز عن الدخول فيما في طريقه دخل حث **ق** في الحذر **ق** قال لامرأته ان خرجت
 من هذه الدار لا لا من اللبد منه فانت طالق والمرأة حق على رجل فارادت
 ان يبري ذلك ويخرج لاجله ان كانت بقدر على ان يترك ذلك فخرجت حث فلان لم
 يبق رخصت لا يحث ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذن فانت طالق
 فاذن لها بالبر برة وهي لا تفر من البر برة فخرجت واذن لها وهي نائمة او غائبة لم يسمع

ان وقت اه

لا يقع فيه

لا يفر منه

فخرج قدسية ولبنة في البيت لا تحت في الصور كلها فان قام على قدسية حنت
 لانه خرج من البيت هذا اذا حلف وهو قاعد وان كان مستلقيا على ظهره او بطنه او جنبه
 فخرج الاكثر من جسد حنت ولو لم يكن لها ان خرجت من هذه الدار الا باذن فان
 طلق تلكا فطلقها ثانيا فخرجت بغير اذنه واذا حلف السلطان بغير جلاله لا
 يخرج من البلد الا باذنه او للكفيل بالنفس اذا حلف الاصيل ان لا يخرج من البلد
 الا باذنه فخرج السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج للمالك بعد ذلك لا تحت
 فلان الحالف تروج المارة بعد ما ابانها فخرجت بغير اذنه لا تطلق لان البين بطلت
 بالانابة فلا يعود بعد ذلك اهل الحرب اذا حلفوا لا سيران لا يخرج الا باذنه ملكهم
 فخرج الملك ثم عاد ملكا فخرج الاسير بغير اذنه او خرج مع الوالي فحلف ان لا يخرج
 الا باذن الوالي فسقط عن الحالف ثوبه فجمع لاجله او امرأة قالت لزوجها اذن
 بالخروج الى منزلي في فقه الزوج اذنت له فخرجت فحلف ان لا يخرج من داره او
 حلف ان لا يخرج امراته من هذه الدار فارتعت في الدار شجرة اعصافها خارج
 الدار تحت لو سقطت يسقط على الطريق او دخلت كها مشرعا من الدار وبها
 في الدار وصعدت السطح سواء كان الممن بالعينية او بالفارسية او حلف
 وهو في منزله ان لا يخرج الى بعيدا واليوم فخرج من باب منزله اليوم وهو يريد
 بغداد ثم بدله فخرج او حلف ان لا يخرج من داره ان كان منزله في دار فخرج من
 منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب الدار او حلف ان لا يخرج من بيته الى بعيدا فحلف
 السفينة حتى صار في البحر ثم خرج منها او حلف ان لا يخرج من بيته حتى يخرج
 ثم ركب او حلف لا يمشي الى بعيدا فحلف على الطريق وركب بعض او حلف
 لا يخرج من الدار الى الكوفة فخرج الى مكة ثم الى الكوفة ان كان نوى جيبين خرج من
 الذي ان لا يخرج من الكوفة ثم بدله بعد ما خرج فحلف ان لا يخرج من باب
 داره هذه وهو باب الحشيرة فيع الباب ثم خرج او قال ان ذهبت انت الى بيت
 اسك فانت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فخرجت ولم يصل الى دار اسك لا تحت
 في الصور كلها وينبغي ان يتوكل في ذلك ان نوى الذهاب الوصول فهو على ما نوى
 وان نوى بالخروج فهو على ما نوى وان لم يقرب فحلف على الايمان ولو قال
 لها ان خرجت الى منزلي انك فانت كذا او قال ان ذهبت فهو على الخروج عن
 قصد ولو قال ان ائت فهو على الوصول فصدت الخروج الى منزله او لم يقصد
 فلو قال لامرته ان خرجت من باب هذه الدار قلت طالق فصدت السطح
 فنزلت في دار الجار او امرأة كانت تخرج من دارها الى سطح جارها فغضب
 الزوج وقال لها ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار او الى الباب فانت
 طالق فخرجت الى سطح جارها وامرأة حلفت ان لا تخرج الى اهلها فخرجت الى
 ذي رحم محرمة منها ان كان لها ابوان وخرجت الى غيرهما لا تحت في الصور
 كلها وان لم يكن لها ابوان فاهلها المحارم من ذي ارحامها وان كان لها اب

فخرجت او قال ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت كذا فانت اذنته للخروج
 الى بعض اهلها فاذن لها ولم يخرج الى ذلك ولكنها كانت تكسر البيت فخرجت
 الى باب الدار لكسر الباب واذن لها بالخروج الى بعض اهلها فلم يخرج ثم خرجت
 في وقت آخر الى بعض اهلها او انهم امرته بخار له فقال لها ان خرجت من المنزل
 بغير اذني فانت كذا ثم قال لها اذنت لك فيما يريد ولك الامر باطل فخرجت و
 دخلت منزل الجار الذي القته فان كانت نوب عند الخروج دخول ذلك المنزل
 فان كان دخول ذلك المنزل عند الزوج من اباطل وحلف ان لا يخرج امرته الا
 باذنه فقال لها اذنت لك بالخروج كلما اردت فان لها ما عمن الخروج بعد ذلك
 الاذن العام صح لغيره حتى او خرجت بعد ذلك او قال ان خرجت من الدار الا
 باذني ثم سمع سائل يسأل شيئا فقال لامرته ادفعي هذه الكسرة فان كان السائل حين
 قال لها ادفعي اليها كسرة تحت بقدر المرأة على دفع الكسرة بغير خروج ثم ذهب
 السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه وحلف ان لا يخرج من داره فخرج من باب
 داره ثم رجع او حلف ان لا يخرج الى مكة ماشيا فخرج من سائر المصاير ما شاع
 حلفه ثم ركب او حلف لا يخرج من باب داره هذه وهو باب السب فخرج من
 موضع الباب واذا حلف جلاله ان لا يخرج من تجار الا باذنه فخرج احداهم فخرج
 الحالف باذن الاخرين او قال لامرته ان خرجت الى بيتك فانت كذا فخرجت
 ماشية ثم ركب فخرجت وقال لها بالفارسية انك فخرجت ثم ركب
 في الطريق فخرجت او حلف لا يدخل فلان بيته فدخل فلان داره او حلف ان لا
 يخرج امرته الا في كذا فخرجت في ذلك مرة ثم خرجت في غير ذلك وقال لغيره ان
 قلت فلانا فبعدك حنت في الحالف الا باذنه فحلف بغير اذنه حنت في الصور كلها
ق ط ح ولو حلف بطلاق امرته ان لا يخرج امرته الا بطلاقه فخرجت وهو
 يراها فنعها او اذن لها بالخروج فخرجت بغير علمه ولم ياذن لها فخرجت وهو
 يراها او انهم رجل امرته بخار له فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت
 كذا ثم قال لها اذنت لك فيما يريد ولك الامر باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي
 القته ان لم يكن نوب عند الخروج دخول ذلك الامر ولا امرها باطلا سواء او
 حلف ان لا يخرج امرته الا باذنه فقال لها اذنت لك بالخروج كلها اذنت فخرجت
 مرة بعد اخرى لا تحت في الصور كلها فان لها ما عمن الخروج بعد ذلك الاذن
 العام صح لغيره ولو اذن لها بالخروج ثم قال لها كذا فحلف اذنت لك فيها لا
 يصح لغيره ولو قال لها لا يخرج الا باذني فحلف الى الاذن في كل خروج فان قال عنت
 مرة واحدة لا بد من القضاء على الخار ولو قال لها الا ان اذن لك اذن لك
 يحتاج الى الاذن مرة واحدة ولو حلف ان لا يخرج امرته في غير حق فخرجت في
 حارة الوالد بن او عينا دنها او ذي رحم محرمة منها او حلف ان لا يخرج وهي في
 بيت من الدار فخرجت الى الدار او قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو قاعد

تزوج المرأة بعد الاقامة ثم فوجئت

ولم يكل واحد منهما منزلا على حدة ونزوح امها غير اسما فالاهل منزل الاحب حلف
 وهو في منزل من دار ان لا يخرج الى الجنانة فخرج من المنزل الى الدار الجنانة ثم
 لا يخرج من الدار ثم رجعت حنت قال لها ان خرجت من هذه الدار
 فانت كذا فخرجت الى البستان فان كان البستان في وسط الدار لا يخرج وان لم يكن
 كذلك فان كان البستان من الدار حنت لو ذكرت الدار لفهم البستان بلكر الدار
 خرجت المرأة الى البستان لا يكره الخروج لا يخرج واذا قال لها ان خرجت من هذه
 الدار فانت طالق فخرجت كرها في الدار ان كان الكرم بعد من الدار بان كان هم
 بذكر الدار لا يخرج وان كان لا يكره ولا بعد حنت وانما بعد من الدار وهم بذكر
 الدار اذ لم يكن كسيرا ولم يكن مفتحة الى غير الدار قال لامرأته طالق ما لم اخرج الى
 الكوفة فوضعت وجهه الى المكان ساعة عاكسا المكان الى كاري وذهب لا
 يطلق امرأته لان العمن كانت على الفور ولهذا القدر لا يقطع الفور وكذا لو
 استغن عن الوضوء لصلوة مكتوبة او لصلوة المكتوبة لا يقطع الفور ويكون
 ذلك مستثنى عن اليمين عادة وان استغن لصلوة التطوع او بالوضوء لا يقطع
 او بالاكل او بالشرب ومكث ساعة في غير طلب لكرهه سقط الفور وبطل
 امرأته رجل خرج من بخارا الى سمرقند وطلب من امرأته ان تخرج معه
 الى سمرقند فابت فقل بالفا سنية اكر شمس من يرون بياني يا فلانة فانت
 طالق فخرج امرأته حتى رجع الزوج من سمرقند الى بخارا ثم خرج الزوج
 سمرقند مرة اخرى ان لم يكن فلانة خرجت الى سمرقند لا يخرج الى الخلف وبطل
 اليمين ولا يخرج ابدا فان كانت فلانة خرجت الى سمرقند قبل رجوع الزوج
 من سمرقند ولم يخرج معها امرأته حنت وبقية الطلاق لوجود شرط المثل
 هذا اذ ان الزوج ان سعلق طلاقها بعد خروجه وخرج فلانة فاذالم
 تخرج امرأته ولم تخرج فلانة حتى رجع الزوج من سمرقند حنت في ميمته قال
 لها ان خرجت من هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلاثا فخرجت اليوم
 الى الصلوة او الى غيرهما من حاجتها ثم رجعت فان كان سببا ليمين خروج الانتقال
 او السفر لا يطلق قال لها عند خروج المرأة من المنزل رجعت الى منزل فانت
 طالق خلست ولم يخرج زمانا ثم خرجت ورجعت الى منزل ويقول الرجل نوبت
 الفور بصديق ولو الصحيح ولو قال لها ان صنعت هذا السطح فانت كذا فارجعت
 بعض السلم لا حنت وهو الصحيح ولو قال لها ان رقت هذا السلم او قال ان وضعت
 رجلك على السلم فوضعت احدى رجلها ثم رجعت كان حاشا في الوضع وفي الاربع
 لا حنت وقال ان وضعت قدمي فلان فوضعت احدى قدميه لا حنت ولو قال لها
 ان خرجت الابيضتي او بالادني فهو كقوله الاباذني بحاج الى الاذن في كل مرة
 ولو قال ان ارضي او اريد فهو كقوله الا ان اذا اذن مرة بطل اليمين ولو قال
 الابايري لا بد من الامر في كل مرة ولو قال الا ان احرق فهو على الامر مرة واحدة

فمنه الى البستان

ما سطح الفور

فيما كان الزوج في كل مرة ودعا

ولو قال

دولة ان خرجت بغير رضا والابيضتي فاذا ن لها بالخروج فلم يسمع او سمعت
 ولم يسمع بان كان الاذن لسان لا يقره المرأة لا يخرج في قولهم اذ خرجت ولو قال
 الاباذني فاذا ن لها وهي نائمة او لم يسمع لم يكن ذلك اذنا ولو قال العبد ان خرجت
 بغير اذني فانت حرة ثم قال له ان فعلت كذا فقد اذنت لك لم يكن ذلك اذنا حلفا ان لا
 يخرج امرأته من هذا البيت فخرجت الى الدار وحلف ان لا يخرج امرأته مع فلان فخرجت
 مع غيره ثم جمعها فلان لا يخرج حلفا ان لا يخرج امرأته الاباذني وقال
 منيت الاذن مرة واحدة بدني في القضاة ولو حلف ان لا يخرج امرأته الا
 باذنه ثم قال لها اذنت لك شهرا او في كل مرة صح ذلك وكذا لو قالت ايدني اليوم
 في الخروج ففعل اذنت فخرجت مرة في ذلك اليوم لا يخرج ولو قال ان خرجت
 الاباذني اوقا ان اذن لك ثم قال لها اخرجي اما والله لو فعلت كذا لم يخرج بك
 لا يكون ذلك اذنا وكذا لو عصيت المرأة ولمضات للخروج فقال الزوج وعوها
 ثم يخرج لم يكن اذنا الا ان سيوى الاذن وكذا لو قال الزوج في غضبه اخرجي
 سوى التقدير يعني اخرجي حتى تطلق لم يكن ذلك اذنا قال لها ان خرجت من هذه
 الدار فانت طالق فخرجت قبل ان يقول الزوج طالق لم حنت حتى تخرج مرة
 اخرى بعد ذلك الا ان يكون ابتداء اليمين لما رعت كانت بينهما على الخروج
 واذا كان كذلك لا يخرج وان خرجت بعد ذلك قال لها والله لا اكلك اخرجي من
 بغداد قال للخروج من الامصار يكون سديده فاذا اخرج بنفسه برون لم يخرج
 سدا له قال لآخر من مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه فجاوز البيوت ويجب
 عليه فطر الصلوة فقد برون بداله ان يرجع رجوعا لجاوزية ان خرجت الاباذني
 فانت حرة وهو تشتري مولاهما حواجر من السوق قال لها المولى اشترى بهذا الدرهم
 لهما فاذن لها بالخروج ولا حنت قال لها ان خرجت الاباذني فانت طالق فاستاذنت
 في الخروج الى ابنها فاذا خرجت حنت الى بيت اخنها لا تطلق قبل اذن لها بالخروج
 فلا يابى اذهب الى الذمار صها به او لم يذهب ولو قال ان خرجت الى الاحرا يا ذني
 فانت طالق فاستاذنت في الخروج الى ابنها فاذا ن لها فخرجت الى اخنها حلق بطلاق
 امرأته ان لا يخرج من بغداد الاباذني ثم خرج فقالت له اذن لك ولة لا يخرج قد
 اذنت لي كان القول قول الزوج ولو قال لها ان كنت تعرف فلانا او بعلي
 منزله فلان فانت طالق فقال انا اعلم واعرف لا يصديق في شيء من ذلك
 لان هذا امر ظاهر يسمع عليه غيرها بخلاف العصب والمحبة **في طاح** سكران خرجت بامرأة
 فخرجت وخرجت فقال لها ان لم تقودي الى فانت طالق ثلاثا وذلك عند العصفرة
 اليه عند العشاء الاخيرة يطلق امرأته لانه على الفور رجعت امرأته الى قرية
 فقال لها ان رجعتا اكر بيش ان سرورن باشي فانت طالق ثلاثا فانضرت المرأة
 يوم الثلاثاء الى قرية اخرى ثم انضرت اليها فاقام بها اياما ان كان الاضراف من
 تلك القرية على ان لا يعود ولا تطلق وان كان الاضراف على ان لا يعود وتطلق رجل

خروجت بغيره

لا يخرج الى مكة

لا يخرج بغيره الى مكة

النفقة والمهر

ان لم تزدها

فانه لمصر ان لم يخرج منك من هذا البيت وسكن هناك في طالق فخرجت من صلت
 وبكت تطلق في الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان في موضع بيع بكاهها تطلق وان
 لم يكن الموضع فاذا خرجت قبل ان يسكن فقد خرج عن بيعة رجل في الامانة ان تركت
 هذا الصبي يخرج من الدار فانت طالق ان سمعت في الصلوة او غابت عنه فخرج للصبر
 امرأة تخرج من دارها الى سطح خارجها فغضب الرجل وقال لان خرجت من هذه الدار
 الى سطح الجبان والى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم يجت ولو لم يجت
 هذه المقدمة بحثت كقولهم اللقطة رجل في لسانه لعل ان تفعل امرأة فلان كذا
 هذه المرأة على سطح وامرأة اخرى والسطوح متصلة بعضها ببعض والبلية مظلة
 فقل الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأة طالق ولم يسمها واشتال الى المرأة
 الاخرى سمى ولم يسمها صاحبه وقد فعل المثل في وقوع الطلاق فضا لا ديانة
 رجل مع والديه في الكرم فغضب وقال كرم من يشي انما ايم فكذا وحلف عليه يقع
 هذا كرم رجل وامرأة على السطح فارادت ان ينزل وبذها الى بيت اخنها
 فقالت لها ان نزلت من السلم وذهبت الى سلم اخيك فانت طالق فنزلت وذهبت
 لا تطلق ولو نزلت من جانب آخر من السلم وذهبت الى بيت اخنها تطلق رجل قال
 لها اكرامتي مني من سالي فانت طالق فجاءت الى الباب ولم تدخل تطلق ولو دخلت
 وهو نام لا تطلق والمشرط ان تجي اليه بحث لو جدي اليها يصلي اليه امرأة نامت
 في فراشها فدعاها زوجها الى الفراش فابت فقالت لها ان لم تحي الى فراشي السلم فانت
 طالق فابت فجاءها الزوج كرها الى فراشه من غير ان يضع قدمها على الارض فانت
 معا لليلة لا تطلق رجل غاب من داره ساعة ثم رجع فظن ان المرأة غائبة
 عن الدار فقالت ان لم تأت بامراني الى دارى الليلة فنتي طالق لما قال اصبح قالت
 المرأة كت في هذه الدار لم بحث امرأة ذهبت الى بيت والديها فقالت لها ان لم
 تجي الى بيتي فانت طالق فجاءت قبل ان تجار الصبح لا تطلق ولو حلف لم يبرأ
 فلا تأغا فانه لم يبرأ من حيث وان اتاه ولم يستأذن من حيث وان اتاه ولم يحج
 في بيته بحث لانه يمكن ان يذهب اليه **ح** ولو حلف لا يشهد فلانا في الحياء والمأثرت
 فالحياة في فح او حزن والمأثرت ان لا يشهد بموت من حلف لا عورته او لارده
 غدا فانه لم يبرأ من حيث اذن ورجع حنث وكذا لو حلف لا يذهب الى ليلة
 من ههنا حتى العاه عوارى عنده فانت عند الله لم بحث وكذا لو حلف ان لم يرحل
 هذا اليه ليلة ولم يحج ولو حلف لا امشي اكثر من ميل فنتي الى ميل ثم انصرف
 حنث لانه مشى ميلين ولو خرج الى السفر حلف لا يصح في غير هذا السفر فبذلها
 فخرج الى مكان آخر غير الاول لم بحث لانه ذلك سفر ولو حلف لا يخرج الى مكان
 فخرج الى مكان فلم يصلي وذهب الى امر آخر لم بحث وكذا لو حلف لا يخرج مع فلان
 فخرج لا معه ثم ادركه فلان فذهبا لم بحث ولو قال ان خرجت الى مكان لا ابرأ
 فهو حجة الاسلام او دعوى حجتا فيها الى القاضي ولو قال ان لا يخرج من الدار

ان تركت

ان لم يخرج من الدار

منزلة غدا

الحياة والمأثرت

ان لم يبرأ

من حلف

لا ابرأ

فهي

ففعل الزوج بعلمها او لم يبرأ وان نوى الرمي صدق **ح** الامر لا يثبت بدون العلم
 والسمع والاذن لا يكونان الا بالسمع **ط** في المسكنة والسكنى **و** الحلف ان لا يكون
 من الدار فخرج بنفسه وترك اهله ومعتاده فيها ان كان الحالف في عيال غير كالا بكم
 يكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوها لا يجت في بيته وان لم يكن
 الحالف في عيال غير لامر الا ان يدخل في البعثة من ساعة ثم يشترط الرجل الال
 واكثر المتاع حتى لو بقي فيها وقتا ومكنه لا يجت على الخمار ونفل الال والخدم شرط
 للبر وان نفل الكل الى السكة او الى المسجد ولم يسلم الدار الى غيره الصحيح ان يكون
 حائشا ما لم يتجدد سكنا آخر وان سلم الدار الى غيره بان اجره ان الملوكة او كان ساكنا
 في الدار بالاجارة او اعادة فزدها مالكها ولم يتجدد منزلا آخر لا يكون حائشا حلف ان لا
 يكن هذه الدار فاراد نفل الال والمتاع فابت المرأة ان تخرج كان عليه ان يجتهد
 في اخراجها فاذا صارت غالبة وعجز عن اخراجها فخرج الحالف وسكن في دار اخرى
 لا يجت ولو وجد الحالف الباب مغلقا ولم يقدر على فتحه لا يجت الحالف وكذا اذا
 قيد ومنع عن الخروج وكذا لو قد خرج بطرح بعض الحايض لا يجت وليس عليه
 ذلك انما يعتبر القدرة على الخروج من الوجه المعهود عند الناس ولو قال ان لم
 اخرج من هذه الدار اليوم فامرأة طالق فقيد الحالف ومنع من الخروج فانه لا
 بحث الحالف وهو الصحيح ولو حلف ان لا يسكن هذه الدار فقيد ومنع من الخروج
 فانه لا يجت حلفان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى ليفعل
 اليها الا نقل والمتاع فلم يجد دارا اخرى انا ما يمكن ان يضع المتاع خارج الدار ويخرج
 واشتغل بطلب دارية لينقل عليها المتاع فلم يجد او كانت اليمين في جوف الليل
 ولم يمكنه ان يخرج حتى اصبح او كانت الامانة كثيرة فخرج وهو سقل الامانة بنفسه
 ويمكنه ان يستلزم دواب فلم يستلزم لا يجت في جميع ذلك هذا اذا نقل الامانة بنفسه
 كما نقل الناس فان نقل كما نقل الناس يكون حائشا هذا اذا كانت اليمين بالعبرة وان
 حلف بالعاسية وقال من بابن خاند اندر بناسم فخرج بنفسه على قصد ان لا يجت
 لا يجت في بيته وان خرج على قصد ان يعود يكون حائشا اذا قال لامرأة ان سكنت
 هذا الدار فانت طالق وكانت اليمين في الليل هي معذرة الى ان يصح حلفان لا يمكن
 هذا المصريح فخرج بنفسه وترك اهله وصنياه فيه لا يجت وان كان اليمين على مسكن القرية
 هي بمنزلة المصرو وهو الصحيح والسكة والحلقة بمنزلة الدار حلفان لا يمكن فلانا في هذه
 القرية فهي على ان يسكن في دار منها ولو حلف وقال اندرين ده بناسم فخرج باهله
 ومعتاده ثم عاد وسكن كان حائشا وكذلك كل فعل عقد لا يطل اليمين فيه ولو قال
 ان من امسال اندرين ده بناسم فامرأة كذا منكن اليوم ما من سنة السنة او حلف
 ان لا يسكن هذه الدار شهر منكن ساعة لا يجت ما لم يسكن كل الشهر ولو قال
 ان لم اخرج من هذه الدار في سنة لم اذهب ونوى عيى الذهاب وعيى
 الخروج ولم يبرأ السكنى فيك فيها لا يجت اذا لم يبرأ الفور وان نوى بذلك السكنى

تدبر من الزوج

يعني لا سكن فكن بعد اليمين حنث وكذا لو نوى بالخروج من نوى الفجر او
دل الدليل على الفجر فلم يخرج على الفجر حنث في يمينه وكذا لو نوى بالقيام
اكران بخرانه يوم فكن بعد اليمين حنث اذا نوى الفجر ولو كان سكنت هذه
الدار مكرآئده ورواه فغلى حجة فهو على الايمان للصيافة والزياقة اذا انقلبه
باهله ومتاعه ومن ساعته ثم جاء زار او ضيفا لا يحث لانه استثناه عن اليمين حنث
اذا لم يكن فلا تاكل منزله فلان منزله مسكاه يوما او يومين لا يحث ولا يكون
مسكنا فلا تاكل حتى يقيم معه منزله خمسة عشر يوما ولو حلف ان لا يسكن الكوفة
فخرجها مسافرا او نوى الاقامة لغيره اربعة عشر يوما لا يحث وان نوى خمسة
عشر يوما كاخرا او ولو سكنها جميعا في جوفت في السوق سبعان لا يحث
وتكون اليمين على المنان التي اليها المأوى وفيها الاهل والعيال ولو حلف لا يسكن
فلانا فدخل فلان دار الحالف غضبا وقام الحالف معه حنث علم بذلك الحالف ولم
يعلم وان خرج الحالف باهله واخذ في العادة حين نزل الغاصب لم يحث ولو سافر
الحالف فكن فلان مع اهل الحالف لا يحث وتليد الفجر رجله لاسكن من ان
يدين شهره انما ياشتم فامرته كذا فاصابته الحى وعجز عن الخروج ولم يخرج حتى اجمع
حنث ولو حلف ان لا يكون من كره فلان وهو من كرهته او حلف ان لا يكون
منزرا فلان دار فلان في يد فلان فابى لاعتك ان سقم ما بينهما من
المزارعة حنث ولو كان ربا الارض غايبا فخرج الميراث الارض من ساعته
ونا حصة لا يحث كالحلف ان لا يسكن هذه الدار فقام الى طلب المفتاح فادام
مشتغلا بذلك لا يحث وان طال ذلك كذلك ههنا ولو اشتغل بعمل آخر غير طلب
صاحب الارض حنث ولو مضى انسان عن الخروج الى ربا الارض لا يحث ولو قال
ان لا اترك مزارعة فلان فمضى انسان عن الخروج الى ربا الارض كان حنثا
رجل هو ساكن مع غيره في دار فحلف ان لا يسكن معه في الدار فوهب المتاع من غيره او اودع
او اعاره وخرج بنفسه واليمين من ربا العود او خرج من ساعته وقت كسوت
الخروج بنفسه او حلف ان لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه ويات خارج
المنزل واهله ومتاعه في المنزل لا يحث وهذا اليمين يكون على نفسه لا على المتاع
حلف ان لا يبيت على سطح هذا البيت وعلى هذا البيت الذي حلف عليه بفرقه وان
العرس على سطح البيت حنث ان يات عليه ولو حلف ان لا يبيت على سطح فبات على هذا
لا يحث حلف ان لا يسكن فلانا والحالف في دار مع عياله واهله وله دار اخرى
حنث هذه الدار فيها غلامه ودابة ومطبخه وبعض خرائنه فسكنها عليه وعلى
الدارين باب وكل واحدة منها باب الى الطريق لا يحث حلف ان لا يسكن في
جاء الخلو ف عليه ونزل في دار عصبا فاقام الحالف معه حنث وان خرج
باهله واخذ في النقلة حين نزل الغاصب لم يحث وان سكن معه حنث وان
لم يعلم رجل كان مسكنا مع رجل فحلف ان لا يسكنه شهره كذا فساكنه ساعة في ذلك

لا يسكن فلانا

عجز عن الخروج

سنة اربع المخرج

لا يبيت في هذا المنزل

له دار اخرى

نزل غصبا

الشهر

الشهر حلف ان لا يسكن فلانا ولم يبق شيئا فكن في دار كل واحد منهما في مقصود
على حدة لا يحث وانما يتحقق المسكنة اذا سكنا بيتا واحدا او في دار كل واحد منهما
في بيت فيها متاعه واهله ولقد كان كان له اهل واما اذا كان في الدار مقاصير وكل
مقصود مسكن على حدة فلا يحث واهل البادية اذا اجتمعهم خيمة والخيمة كدار ولو
وان لم يبق شيئا فكن في دار كل واحد منهما في مقصود
وهذا في مقصود حنث وهذا اذا كانت الدار كبيت نحو دار الوليد بمكة لان هذا
الدار بمنزلة الحلة فاما اذا لم يكن لهذه الصفة حنث من نية سوا كانت الدار
مشتملة على البيوت او على المقاصير حلف ان لا يسكن فلانا مسكنا في مقصود
واحدة او في بيت واحد من غير اهل ومتاع لا يحث حلف ان لا يسكن فلانا في
دار وسمي دارا بعينها فافسماها وضربا بينهما احاطا وفتح كل واحد منهما لنفسه
بابا ثم يسكن الحالف في طائفة والاخرى في طائفة حنث ولو حلف ان لا يسكن
فلانا في دار ولم يسم دارا بعينها ولم يبق شيئا فكن في دار قد قسمت وضربا بينهما احاطا
لا يحث قال ان لم اسافر سفر طويلا ففلانة طالق فان نوى ثلثة ايام او اكثر فهو على
ما نوى وان لم يبق شيئا فهو على شهره **سواء** لا يكون في منزل فلان غدا فهو على
ساعة من الغد ولو قال والله لا ابيت في منزل فلان غدا فهو باطل الا ان ينوي
التبديل الجاس ولو لم يبق ما مضى اكثر الليل لا يبيت الليلة في هذه الدار
فهو باطل رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعاً قد سماه فحلف ان لا يصحب
هنا في غير هذا السفر فلما سار بعض الطريق بدا لها فغاد الى مكان آخر سوى السفر
الذي راده لا يحث قال والله لا اصاحب فلانا فان كان الحالف مسرعة وطار
والخوف غلبه فظان لا يكون مصاحبا وان كانا في فطار واحد فهو مصاحب وان
كان احدهما في اوله والاخر في آخره وكذا اذا كانا في سفينة هنا في باب وكل واحد
منها طعام على حدة ولو قال والله لا ارافق فلانا ان كان طعامهما واحدا في مكان ومعه
يسرون في جماعة كانت من رفقة وان كانا في سفينة وطعامهما اليمن مجتمع لا
ياكلان على خوان واحد لم يكن من رفقة ولو قال والله لا ارافق فلانا في سفر
ان كان معه في محل او كبا وحما واحدا ووظاها واحد وهو مرافق وبيت
الموافقة الا ان يجتمعا في طعام او شئ يجتمعان عليه ولو قال لا اخرج عبد مجسد
ان ساكن في هذه الدار شهر رمضان فهنا ثلاث مسائل للمصر والداري
القيريزة الدار بشرط فقل الامتعة وفي المصر لا يشترط وفي القريزة فيه روايتان
ولو اطلق احد بابا لسكنه عليه فبقى يوما وليدة لا يحث ولو كان الرجل شريفا
او صغيرا لا يمكنه نقل الامتعة بنفسه فاشتغل بطلب الامير فبقى فيه اياما لا
حنث **ح** ولو قال لا يسكن هذه الدار ثلثين يوما لم يبق حنث لا يسكن
بيتا مسكنا بيتا من شعرا وقطا او خيمة لا يحث ان كان الحالف من اهل
المصر وان كان من اهل البادية حنث ولو لم يبق حنث ان افطرت عبدك

في الدار

للمكره او اهل

دار الولد

لا يكون في دار

لا ارافق فلانا

المصر والدار والموت

اهل البادية

انما ظلت اه

ففرقت الشمس والمخالف في بيته ثم الى بيت المحلوف فيه فيعشى عبده حنث ولو شرب
مما في بيته ثم يعسى عبده لم يحث رجل نزل في حان فقال لكر من اصبحت يا ابا شثم
فكنا ينوي وعند علم النية يعرف الى الحان رجل اهتم سى فقال لكر اين كره ام
هرجه باده سان زن خواهم ان من بطلاق واكر دبرين شهر يا شثم ولم يكن فعل ما اهتم
لكر سكن مصر وتزوج في هذه المدرة بطلاق ولو قال لها ان سكنت هذه الدار
فانت طالق وباب الدار يتعلق والدار حايط فهي معدومة حتى يفتح الباب وليس عليها
ان يتصعد الحايط ولو قال لا افاقك لا بكا فغير نية لم يحث لان له نية في ترك الدار
حلفان لا يركب دابة ولم ينو شيئا فركب حمارا او فرسا او برذونا او جذاذا كان
وان ركب البعير وغيره لا يحث الا ان ينوي ولو نوى الخيل وحده لا بد من قضا اذا كانت
اليمين بطلاق او عتاق وان حلف ان لا يركب ولم يقل دابة ونوى الخيل وحده لا بد من
اصدا ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا او بالعكس لا يحث وهذا اذا حلف
بالعربية وان قال ان الفارسية اسب بنه نشيتم حنث على كل حال حلف لا يركب دابة فحمل
على الدابة كان حانثا ولو ركب دابة لا يحث حلفان لا يركب بهذا السج فزاد فيه
او نقصه وركب حنث ولو دله للمخالف الحنث والمعتبر في السرح هو الحمار اذا حلف
ليركب هذه الدابة اليوم فاوثق وجلس ولم يقدر على ركوبها حتى مضى حنث **ق**
ولو حلف لا يركب استورا ولو ركب الجمل لا يحث ولو قال لا اركب دابة والله اني
بها فركب دابة لمعه المصدق بها فان صدق بها ثم اشتراها فركب مرة اخرى
لزمه التصدق مرة اخرى **ح** حلف لا يركب دابة فركب كافرا لا يحث وانما سماه
الله تعالى دابة في قوله ان شر الذواب عند الله الذي يركب كافرا **ح** **في**
الكلام لا امر ان كلت فلا تأكلنا فانت طالق وكلت احدها لا يطلق كالو
ق لا دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق فلا يطلق ما لم يدخل الدارين
فان نوى انهما يطلق بكلام احدهما حثت نية ولو قال والله لا اكلهم فلا تأكلنا او
قال لا اكلهم هذا وهذا فكل واحد لا يحث وان نوى يحث بكلام احدهما فهو
ما نوى ولو قال لا اكلهم هذين الرجلين او قال بالفارسية هذين دون حنث
تكون لا يحث بكلام احدهما فان نوى ان يحث بكلام احدهما الاصح نية وينبغي ان
يصح لان المشي يركب دابة الواحد فان نوى ذلك وفيه تغليب على نفسه يصح ولو
قال كلام فلان وفلان على حرام وكلم احدهما الخنثا ربه لا يحث ولو قال
الله لا اكلهم الفقراء والمساكين او قال لا اكلهم الرجال فكل واحد حث لان جمع العرف
يصرف الى الجنس ولو قال رجلا او نساء لا يحث ما لم يكن ثلثا لان جمع الذكر
يصرف الى الثلث ولو قال كلام هؤلاء القوم او قال اهل بغداد على حرام فكل
واحدا منه حث ولو قال والله لا اكلهم اخوة فلان وفلان اخ واحد فكلهم فان
كان المخالف يعلم ذلك حث والاحاد **ق** حلف لا يكلم فلانا فنادى من بعيد ان كان يحث لسمع
الطعام فقال لها حث ولو حلف لا يكلم فلانا فنادى من بعيد ان كان يحث لسمع

منه جدا
لا يركب دابة
بركوب البعير

مجلسهم
او نزلوا

المرءى من
والمرءى من

افه نذر

لا يحث

يحث

حنث وكذا لو ناداه وهو نام فالبعضه او لم يستيقظ لان النائم كالبقيضان ولو حلف
لا يكلم فلانا فكلهم غريم وهو يقصد ان يسمع لا يحث حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار
وليس فيها غيرهما فقال من وضع هذا فابن هذا حث ولو قال لبيت شرقي من فعل
كذا لم يحث ولو قال لا اكلهم عبد حران ابتداء بكلام فالبقيض جميعا فكل واحد
منها على صاحبه لم يحث قال عبد حران كلتكم فبذل ان كلتكم او قال ان كلتكم لا
ان كلتكم فكلتكم الحانث ولو حلف لا يكلم فلانا فركب على قوم هو فيهم فلم يعلمهم
حنث الا ان ينوي غير قصد ديانة لا قضاء **ح** ولو قال والله لا اكلهم فلا تأكلنا
يوما ويوما فهو كقوله يومين يمين يمين بمضى اليوم ولو قال لبيت شرقي من فعل
كقوله والله لا اكلهم ثلثة ايام وفان سبعتن تكوم با فلان يركب برذونا ودون
ولو قال والله لا اكلهم فلا تأكلنا يمين يمين يمين بمضى اليومين وفان سبعتن
حنث تكوم با فلان في يركب برذونا ودون ولو قال والله لا اكلهم اليوم وغدا
وبعد غد فهو كقوله والله لا اكلهم ثلثة ايام يدخل فيه الليالي ولو قال والله لا اكلهم
اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له ان يكلم بالليالي ولو قال والله لا اكلهم كل يوم من
ايام هذه الجمعة وكله في تلك الجمعة ليك او لها كامة واحدة حث ولو قال
والله لا اكلهم في كل يوم من ايام هذه الجمعة لا يحث حتى يكلم في كل يوم ولو تركه
كلامه يوما واحدا لا يحث وان كل في كل يوم لا يحث الا مرة واحدة حث وان
يكلم في الليالي وهو كالمرة لانت على ظهر كل يوم لا يقر لها بالاولا فلها كامة حتى
تكفر فلانا كافر مرة بطل الظهار حلفان لا يكلم فلا تأكلهم الحانث وقال لا حانط
اصنع كذا ولا تصنع كذا او لقد كان كذا لا يحث وان كان قصده اسماع فلان حلف
لا يكلم صديق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او جوههم وانضاف لا يحث
الملك فزوج فلان بعد اليمين او والد له بعد اليمين فكله المخالف وكلم امرأته
انها فلان بعد يمينه او كلم رجلا عاذاة فلان بعد يمينه لا يحث المخالف وان
كان المخالف قال في يمينه زوجة فلان هذه او صديق فلان هذا فكلهم بعد زوال
الزوجية والصدقة حث حلفان لا يكلم عبد فلان او لا يركب دواب فلان
او لا يلبس ثياب فلان فهو على الثلاث واذا كمل ثلاثا من عبده العشرة حث
وكذا الدواب والثياب وان كلم اثنين منهم لا يحث ولا بد من الجمع ولو حلف لا
يكلم اخوة فلان او بني فلان لا يحث ما لم يكلم الكل حلف ان لا يكلم فلان
البابفة المخالف كسبت او قال كسبت ابن او قال كسبت اب لا يحث الا ان
يقول كى هو الخنثا لان مخاطبة بخلاف ما تقدم ولو دعاه المخالف وهو نام
واعطه حنث وان لم يستيقظ بدعائه فيه روايتان ولو من المخالف على قوم
فيهم المحلوف عليه فلم المخالف عليهم حث وان لم يسمع المحلوف عليه الا ان
يقصد بالسلام غير المحلوف عليه ولو قال للمخالف كذا بك على المحلوف عليه والمحلوف
عليه يكلمان قصد المخالف اصلا المحلوف عليه يخاف عليه الحنث ولو امر المخالف

لا يحث كلام المرأة
وانها لا تسمع

امرأة فلا يحث

عبدان او افواه

قوما فيهم الحلو ف عليه فسلم في اخر الصلوة لا يجت بالتمسك بين هو المختار سوكتان
الحالف اما ما او مؤثما ولو كان الحلو ف عليه اما ما والحالف مقدر يا فصح على الامام لا يجت
ولو علم القرآن في غير الصلوة حث شتم الحلو ف لنا فاد الحالف ان يجت فلا
يكن يكرهنا فمكت لا يجت الحالف شتم الحلو ف عليه ان الحالف فة الحالف لابل انت
حث فة ك لهما ان سكوت مني الى احك فانت طالق فجا و اخوها وعند هاصبي
لا يعقل فة لمرلة يا صبي ان زوي ففعل كذا وكذا حتى سمع اخوها لا تطلق ولو فة ك
ان سكوت مني بين يدي اخيك والمسئلة بحال ف الظاهر انه لا يجت فة لهما وقد
كلت انسان ان اعبدت على ذكر فلان فانت طالق فة ل لا اعبد عليك فذكر فلان
فانت لما لعيني عن ذكر فلان لا اذكر فلانا لا تطلق ولو فة لم لعيني عن ذكر فلان
طلعت حلفت ان لا يكذب فساله رجل شة عخر ك راسه بالكذب لا يجت ما لم يتكلم
به حلف ان لا يكذب فلانا فناد به من مكان بعيد ان كان يجت لو اصفوا اليه اذ يكلم
لا يجت وان كان يجت لو اصفوا اليه اذ يكلم لا يجت لان كان اصم او كان
مستغابا بعلم حث وان كتب اليه او له رسالة لا يجت ولو فة لا اقول لفلان كذا
وكذا فكتب اليه بذلك وان سلبه رسولا يجت ولو فة لا اكل فلانا لهذا لا يجت
بالكتاب والرسالة فة لا اكل فلانا فنيك او سريكا او عاجكا فذلك على اقل من
شهر ولو فة ل بعد ففوا اكثر من شهر ولو فة لا اكل مثلك او طويك ان نوي
شيئا فهو على ما نوي وان لم ينو شيئا فهو على شهر ولو فة لا يكلم فلانا ايام فهو على
ثلاثة ايام ولو فة لا اكل ايام هذه ايام ولو فة لا اكل اياما بعد الايام ان
كله في سبعة ايام لا يجت وبعد السبعة يجت ولو فة لا اكل شهر ايام لا يجت فهو على
شهرين ولو فة لا اكل شهر بعد هذا الشهر ان يكلم في هذه الشهر واليمين على الشهر
الذي يكون بعد هذا الشهر **ق** ولو فة لهما ان كلت فلانا وفلان فانت طالق لا
حث ما لم يكلمها وحل حث بكلام احدهما قال لهما كلت كلاما حسنا فانت طالق
ثم فة سبحان الله والمجد له ولا اله الا الله والله اكبر طلعت واحدة وان لم يعقل
كلاما حسنا طلعت ثلاثا ولو فة سبحان الله والمجد له ولا اله الا الله طلعت ثلاثا ولو
قال والله لا اكل في اليوم الذي تقدم فيه فلان فكله في اول اليوم ثم قدم فلان في
اخر حث وان لم يكلم حتى قدم فلان ثم كله في ذلك اليوم الصحيح انه لا يجت رجل
قال لعيني ان ابدا تك بكلام ابنا فبدي حراوة ك ان كلت قبل ان تكلم فسلم
معا لا يجت ولو فة ك ان كلت الى ان تكلمني او حين يكلمني فسلم معا حث الحالف
ط ولو فة لا يكلم جميعه ولا ينه له فهو على ايام الجمعة ولو فة لا يجت بين فهو على ايام
الجمعة وان فة لا ثلاث جمع فليمان يستكمل احدا وعشرين يوما من يوم حلف
وان نوي الجميع خلاصة لادين في القضاء ولو فة لا اكل بضع عشرة يوما فهو على ثلثة
عشر الى تسعة عشر حلف لا يكلم فلانا الى كذا ان نوي شيئا من الاوقات من
الواحد الى العشرة من الساعات او من الايام او من الشهر او من الحنين فهو

بالا لشكوت او

متمم الزاوية
على ذكر فلان

لا كذب اول الكلام
فلانا او بغير

سرا او بعد

ان كل فلانا وط

كلاما

لا كلام

عما نوي

على ما نوي وان لم ينو شيئا يصرف الى يوم واحد ولو فة لا اكل الى كذا وكذا ان نوي شيئا من الساعات
او من الشهر فهو على احد عشر ما نوي وان لم ينو شيئا يصرف الى يوم وليلة ولو فة لا اكل الى
كذا وكذا ان نوي شيئا فاذكر ما يصرف الى احد وعشرين وان لم ينو شيئا يصرف الى يوم وليلة قال
لعيني ان تركت كلامك شعرا فبدي حث فاليمن على تركه عينه شهر من حين حلف ان كل في الشهر
لا يجت **ق** فة لهما ان كلت الليلة قبل ان تكلم فانت طالق ثم قالت المرأة ان كلت قبل ان
تكلم فبدي حث ثم قال لهما الزوج اعطى السائل شيئا لم يعيق العبد ولا تطلق المرأة زيدا وعمرا وادعيا
لبن جارية بينهما وقضى القاضى لهما بالنسبة فكل رجل ان كلت ان زيدا وامرأة طالق و فة ل
رجل اخر ان كلت ان عمر وفبعد عمر وكل هذا الايمن حثا جعجا ولو حلف لا يكلم فلانا
نوي ففهم هو ففهم فلم عليهم حثا لان نوي غير ففصد ففضاء لادبانه ولو فة ل
السلام عليك لولا على واحد لا يجت ولولم قوما والحلو ف عليه في القوم لا يجت بالسلام وهو المختار
حلف ان لا يكلم ففل القرآن في الصلوة او كبر وهل او سمع ان كانت اليمين بالسرية لا يجت
وان قرأ خارج الصلوة او كبر وهل او سمع او دعا حث فان كانت اليمين بالفارسية لا يجت
في الصلوة ولا في غير ها **ج** رجل قال والله لا اكل فلانا يوما ثم قال والله لا اكل فلانا
شعرا ثم فة لا اكل فلانا سنة فكل بعد ساعة حث في الايمان الثلاثة وان كل غدا حث
في اليمين وان كل بعد شهر حث في يمين واحدة وان كل بعد سنة لا يجت ولا شيء عليه **ق**
حلف لا يكلم فلانا ففتح الباب رجل فة لا يكلم والي يدي الكاف حث ولو فة ل من هذا
يوما دون الباب يجت ولو فة ل ما هن شدي فة لا غوبت حث ولو لحره فلان حث
فة ل لمرسة او اخبر عمر شومة فة ل لانه حث ولو فة ل اجرنا الله واياك حث **ح** قال
والله لا اكل مادمت في هذه الدار فهو على مادام ساكنها فيها الى ان ينقل ولو فة ل والله
لا اكل مادمت بقدر دخرج بنفسه لا يجت اليمين ولو فة لا اكل تا بر فبر من نياميد
فوق الثلج في بلدة اخرى فاليمين بآية المان بيع الثلج في البلدة التي حلف فيها وان كانت اليمين
بغير د وهذا اذا عني الحالف عني الثلج لا وقت وقوع الثلج حلف لا يكلم فلانا ما هذا
فاليمين من حين حلف الى غير محرم لا على سنة كاملة من حين حلف حلف ان لا يكلم صر فخرج
على امراته وشا بر معها فالت لبا الصرة ما لك فعل هكذا فة ل الزوج حوسه ا ا م
وموسه ارم ثم قال لمراد جواب الصرة وانما عني امراتي ينبغي ان لا يصدر ففضاء
حلف ان لا يكلم امراته فدخل داره وابصر فيها غير ها فقل من وضع هذا حث ولو فة
معها غير ها لا يجت ولو فة ل شري من موضع هذا لا يجت جماعة كانوا يتحدثون
في مجلس فكل رجل منهم من تكلم بعد هذا فامرأة طالق كل الحالف طلعت امراته كما لو فة ل
ان دخل هذه الدار احد فامرأة طالق ثم دخل الحالف حث بخلاف ما لو فة ل ان دخل دار
احد فامرأة طالق فدخل الحالف لا يجت فة ل بعض الشهر لا اكل فلانا شهر فهو على عدد الايام
او مثل تلك الساعة التي حلف بدخل فيه الليل والنهار فكلنا ولو فة ل في بعض النهار لا يكلم
ثلاثين يوما وان كانت اليمين في الليل يترك كلامه من تلك الساعة الى ان غرما الشمس من اليوم
الثلاثين ولو فة ل في بعض النهار لا يكلم يوما فانه يترك الكلام الى مثل تلك الساعة التي حلف

م حلف
والا كلاما
قبل ان تكلم

الان شري

لا كلام امراته

في كل بعد هذا

من الغد وكذا اذا حلف في خلال الليل لا يكلم ليلة فهو على هذا ولو حلف في بعض اليوم والله
لا اكلم اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلا ان كان كالمه هذا اليوم فانه يحث بالكلام في
تلك الليلة الى ان يغيب الشمس من الغد والله لا اكلم شهر الا اليوم او شهر غير يوم
ولانية في اليوم فلان يخيار اي يوم شاء من الشهر وان قال في شهر الا مكلم ان يوم
فهو على ثمانية وعشرين يوما ولو حلف في وقت لا يبلغك شيئا او في لا اذكر لك شيئا
تكتب اليه حنثا حلفا لا يكلم فلانا الى الموسم فكلما اذا اصبح يوم النحر ولو حلف
ان كلت الى جميع ما لك صدقة فالحيلة ان تتبع جميع الملاله ممن بين يديك من بيتك
محرمة ثم مكلم اياه لا يدين منه شي ثم يبرء المبيع بخيار الربيه وحيلة اخرى اذا امر الحلف
عليه فقل للمحلف لا يحاطب اسمك كما يعلم ان مثل هذا وقع لا يحث وهو واقع بعد
الزمن بن عوف بن حلف لا يكلم مع عثمان بن عوف الله عنهما لا امراته ان سكوت مني
ايك فانت طالق فكذلك مندوبي وخاطبة والاب حاضر لا يطلق رجلا ان دخلت
الدار ان كلت فلانا فبعدى من دخل دار ثم كمل لا يحث وعلى العكس يحث وهي مثله
المعترضة يقدم المؤخر ويؤخر المقدم وهذا في العرس ما لو كان اليمين بالفارسية
يقدم المقدم ويؤخر المؤخر وعليه الاعتماد ولو حلف كل امرأة ان تزوجها في طالق
ان كلت فلا تفرج قبل الكلام وبعد الكلام يقع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام
ولا يطلق التي تزوج بعده ولو تزوج قبل الكلام واحدة او اثنتين او ثلاثا ثم كمل فلا
يكل امرأة ان تزوجها في طالق فعنا على التي تزوج بعد الكلام **ح** رجل رآى امرأته تكلم
اجنبيا معاطة ذلك فقل لها ان كلت بعد هذا رجلا اجنبيا فانت طالق فكلت بعد
هذا رجلا اجنبيا فانت طالق فكلت بعد هذا رجلا اجنبيا فانت طالق فكلت بعد
يكن في دارها بينهما معا ولا يحرمة بينهما او كلت رجلا من ذوي ارحامها
وليس من عاشرها نطلق ولو حلف لها ان كلت فلا تفرج طالق ثم ان المرأة طلق
بطلتها غلست يوما ثياها فقالت فلانا ما ندى شوي وهي تعلم انها فلا تفرج
فقل لآري فهذا كله كلامه وطلاق ولو حلف ان رجل يطلق امرأته لم يربق
كسي يوم وقد كان مع امرأته فلان يشرب الخمر وسعها وتقول لآلا طالع حنثا
الا انه لان تاب وانا ب تطلق امرأته لآلا طالع حنثا فانت طالق
ثلاثا ثم قل لها ان فعلت كذا فانت طالق طلق باليمين السابقة لها ان لم اقل
عند اخيك فكل قبيل في الدنيا عنك فانت كذا فهذا لا يقع على جميع انواع القنبح حلف
بطلاق امرأته يرد حرم تنهد ووي را حنثا فقت نكحت فقت لا حنثا فان
كفر فوجه كرهى لا تطلق ولو حلف لها ان كلت فلا تفرج طالق ابن
حنثا را با فلان كفت لكن بعارة لا يفهمها فلان طلق ولو حلف لها ان سميت
امي او ذكرا بسوا فانت طالق فقلت له امك ساسه او مكذب طلق **ط** حلف
لا يكلم اخوة فلان وله اخ واحد وكله ان كان يعلم حنثا ولا لا ولو حلف باين
دوتن حنثا فكونم ونوي واحدا لا يحث ولو حلف لا اكلم فلان روم وباوي

لا يملك او لا يملك
الحلف في وقت لا يبلغك شيئا
واقعة في الحرز روم
استم المقدم اه
ان اجريت طلاقك اه
خدا وانكر كره
افه فان
باري ودين

حنث

حنثا يوم فلانا فذهب الى بيته لكن حلف في موضع آخر لا يحث ولو حلف لا اكلم فلانا
بروم وباوي حنثا فكونم فلانا والمسئلة بحالها حنث **ط** لو حلف لا اكلم ما دام
اباؤك حيا وكلمها بعد مامات احدها لا يحث في الاخر والله لا اكلم ما دامت في
هذه الدار فهو على ما كان ساكن فيها ولا يسقط بينه والاباؤا بطل به السكنى
قل حنثا في فلان يكره من حنثا فكونم والله مع فلان لا اكلم يومين والله لا اكلم
مع فلان ثلاثه ايام ثم تكلم في اليوم الاول حنثا ثلث كفارات ولو تكلم في اليوم
الثاني حنثا ثلثا ولو تكلم في اليوم الثالث حنثا واحدة ولو حلف بطلاق
امرأته فلانا ان لا يكلم فلانا حلف بطلاق امرأته ثلاثا ان لا يدخل دار فلان وله
جد من ذلك الفعل فالحيلة في ان يطلقها واحدة فيدعها حتى تنقض عتقها
ثم يفعل ذلك الفعل ثم تزوجها حلف حنثا ما بان حنثا فكونم يتناول ثلثة اشهر
وفي قوله حنثا ثلثة اسابيع وفي قوله حنثا ثلثة ايام الا اذا نوى عشرة فيعزف
الى ذلك لانه شدد على نفسه حلف لا يكلم مع فلان فارسل رسولا الى فلان فجاء
الرسول وبلغ الرسالة لا يحث لان الكلام مع فلان ان يتكلم مشافهة **ق**
حلف لا يتكلم عند فلان بعينه ملكه يوم الحنث لا يوم الحلف وكذا الثوب والدار فلو قل
لا اكلم يوم السبت عشرة ايام وهو في يوم السبت فهو على سنين حلف لا يكلم اخوة
فلان فهو على الوجوه من وقت اليمين لا غير فان كان له اخوة كثيرة لا يحث ما لم يتكلم
كلهم حلف لا يكلم الى الحصاد فصد الناس به وكذلك في قدوم الحاج فقدم واحد اشهر
اليمين حلف لا يكلم قرينيا من سنة فهو على سنة اشهر ويوم ولو حلف لا يكلم قرينيا
فهو اقل من شهر ويوم ولو حلف الى بعيد فاكث من شهر ولو حلف لا يكلم فلانا لان
الضعف من ثلثة اشهر فيجعل على الاقل عند عدم النية **ح** ولو حلف لا يكلم فلانا
زمانا او حيا او في الحين او الزمان فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم يكن له نية
يقع على سنة اشهر ولو حلف لا اكلم فلانا الاحابيز والازمنة يقع على عشرة مرات ستة
اشهر وان حلف لا يكلم فلانا كاهنا فكل ذلك الجواب عندها واذ قل الدهر يقع على
جميع عمره ولو حلف لا يكلم حنثا يقع على ثمانين سنة ولو حلف لا يكلم يوما يقع
على طلوع الفجر لغروبها اذا حلف قبل الطلوع وان كان بعد طلوع الفجر يقع على كل
يوم الى الوقت الذي حلف من الغد ويدخل فيه الليلة وسوا كان قبل الطلوع
يقع على بقية اليوم ولو حلف لا يكلم يومين يدخل فيه الليلة وسوا كان قبل الطلوع
او بعد واذا عرفت الجواب في اليوم فهو في الليلة كذا ولو حلف لا يكلم اشهر او ايام
يقع على عشرة ولو حلف لا يكلم الناس يقع على واحد منهم وكذلك اذا لا اشترى
العبد يقع على واحد وكذلك لا تزوج النساء ولو حلف لا اكلم نساء او ساوا
اشترى عبيدا يقع على ثلث من ذلك **ط** ولو حلف لا يكلم فلانا فهو على المستقبل منصوص
عن نفسه حتى لو كان كل من حلف حنثا فذهب من عبيد هو هو او حلف
با فلان موصولا لا يحث ولا يحث بالكتابة والرسالة والاشارة ولو حلف ان

مطلب
ما دام حيا
واستفاد العون ما لا يربى
وراثت بعض الناس عاقلا عنه
ع ان السيرة تكون
لا اكلم العبد والسا
والسيرة
لا حنث بالكتابة والرسالة

قلت لك انك جل سؤ فعل المشاهدة حقول في غيبنا لا يحسن والليل للسواد خاصة
 والنهار للبياسم واليوم يجتمعا فان قرن بما تبدك الصوم ونحوه فلهما وان قرن
 بالامتنع كالكلام والترويج فطلق الوقت ولو قل في يوم السبت لا اكمل اليوم سنة
 فهو على سبب جميع السنة ولو قل لا اكمل يوم السبت ثلاثة ايام فهو على ثلاثة سبب لانه
 لا يمكن في الثلاثة حقول في يوم السبت عشرة فهو على سنين من حين حلف
 ولو قل لا اكمل السبت يومك فعلى سبب شتاء واخذاة اول النهار من الجحد
 الى الزوال والعتق من الزوال الى مصي نصف الليل والنسي من النصف الى الغروب والغروب
 العبد الاول ويومها واول الشهر النصف الاول والنصف الثاني من اجل الصلوة
 الى الزوال والمسماة ان احدهما بعد الزوال ان خلف فيه الغروب والثاني بعد
 الغروب والوسم واليوم التزوية واخر ليلة النحر الاخر والاخبار فينا والصدق
 الصدق والكذب والاخبار والاقرار بتحقيق بالكتابة والرسالة ولا يكون بالاشارة
 الا اذا حسر والشارة في الاعلام على الصدق في الاحالة والاعلام والباشارة والنبيل
 يجعل بالرسالة والكتابة **حم في الفتاة** حلف ان لا يقرب القرآن اليوم فقلامة
 الصلوة او غير حاجب حلف ان لا يسجد ولا يركع ففعل في الصلوة او غير حاجب
 وان قر الخائف يسلم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنت وان لم ينو
 ما في سورة النمل او نوى غيرها لا يحسن لان الناس يقولون السبيلة ببركة لا للقرآنة
 وقرن القائل على وجه قرآنة القرآن جازين وكذا كقرآنة الفاختة على وجه الشاء
 والادعاء وشايخ العراق من اصحاب اخبارنا في صلوة الجبانة قرآنة الفاختة
 بعد التكبير الاولى على وجه ابناء والدعاء ولو اراد الخائف يصلي حلق العالم
 بحماة الحنك وان سبق بركة ففضاها حنت وان اراد ان يركع في غير رمضان
 ينبغي ان يبتدئ من يومه كبد لا يحسن ولو حلف ان لا يقرب سورة من القرآن نظر
 في المصحف حتى اذا الى اخرها لا يحسن ولو حلف ان لا يقرب كتاب فلان فظهر في
 كتابه ومنهم ما فيه لا يحسن لعدم القرآنة وعليه الفتوى ولو حلف ان لا يقرب كتاب
 فلان فقل اسطر من كتاب فلان حنت ويصنف اسطر لم يحسن ولو قل لا
 ان قر كل سورة من القرآن فعلى ان اصدق بذكرهم هذا على جميع القرآن **والصلوة**
 قد لعبه ان صليت ركعة فانت حر فصلي ركعة ثم تكلم عتق بالاولى قال
 لامرأة ان لم يصل الساعة تكعنين فانت طالق فقامت وشرعت في الصلوة غدا
 وصامت حنت لوجود شرط الحنك وهو عدم الصلوة وهو كما لو قل والله لا اصوم غدا
 وغدا يوم حبيبتها صحت نذرها ولو قل لا يصوم يوم حبيتي لا يصح
 حلف ان لا اقام غدا فتشع في الصلوة ونوى ان لا يوم احد جاء قوم واخذوا
 حنت فضاء لا ديانة ولو صلى هذا الخائف بالناس الجمعة ونوى ان لا يوم احد
 فاقتدى به الناس جازت الصلوة ولا يحسن ديانة ولو اشهد في غير الجمعة
 قبل ان يدخل في الصلوة وانه يصلي لنفسه لا يحسن ديانة وفضاء **ح** ولو اقام

حلف لانه اسطر كتابه
 بنصفه الا حنت

في صلوة الجبانة او سجدة التلاوة لا يحسن وفي المناقلة يحسن اذا حلف ان لا يؤم احدا يحلف
 ونوى ان لا يؤم احدا فصلى خلفه رجلا من جازت صلواتهما ولا يحسن حلف ان لا يؤم
 فلانا رجل بعينه فصلى ونوى ان يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس خلفه يحسن الخائف
 وان لم يعلم رجل قال والله لا اصلي خلف فلان فاقتدى بفلان وقام عن يمينه حنت
 وان كانت نيت ان يكون حلف حقيقة لا يحسن فضاء في الغيبة والله لا اصلي معك
 فصلى خلفه امام حنت الخائف وان كانت نيت ان يصلي مع ليس معها غيره لا يحسن
 حلف ان لا يصلي الظهر خلف فلان او قل مع فلان وكبر معه ثم احدث فذهب و
 توجها ثم عاد فاخرج الامام من الصلوة قام صلواته لا يحسن حلف ان لا يصلي الظهر
 مع فلان او قل لا يصلي خلف فلان فكبر مع فلان وقام في الركعة الاولى حتى فرغ الامام
 من تلك الركعة ثم اتبعه وصلى تمام صلواته حنت حلف ان لا يصلي الجمعة مع فلان ثم احدث
 الامام وقدم الخائف فصلى يوم الجمعة لا يحسن حلف ان لا يصلي الظهر بصلوة فلان فدخل
 معه في الظهر فاحدث الامام في اول الصلوة او بعد ما صلى ثلث ركعات فقد مر
 للخائف فصلى الخائف ما بقى سلم فقد صلى الظهر بصلوة فلان وهو حانت وكذا لو
 ادرك من ركعة وصلى ما بقى فقد صلى بصلوة فلان حانت حلف ان لا يصلي ولو
 صلى ركعة ثم قطعها لا يحسن ولو حلف ان لا يصلي فصلى ركعة ثم قطع حنت حلف
 ان لا يصلي الجمعة مع الامام مسبقا بركعة وصلى الركعة الثانية مع الامام ثم قام و
 بعد فرغ الامام وصلى ما سبق بها لا يحسن وان ادرك الركعة الاولى حنت ولو افتح
 الجمعة مع الامام ثم نام او احدث فذهب وتوجها ثم عاد بعد ما فرغ الامام حنت
 ولو قل بعد حران ادرك الظهر مع الامام فادرك الامام في التشهد ودخل في الصلوة
 حنت في السبعين ان لم اصل الظهر اليوم الاممك اليوم فامرأة طالق فسبق بركعة
 وصلى معه ثلث ركعات حنت ويلزم من الطلاق ولو قل ان صليت الظهر اليوم الاممك
 والمسئلة بجاهها لا يحسن وانما يحسن اذا صلى لكل واحد **في الوضوء** حلف
 لا يتوضأ من الرعاف فرغف ثم بال او بال ثم رجع ثم توضأ فالوضوء منها جميعا
 ويحسب ولو حلف لا يغتسل مع امرأته هذه من جنابة فاصابها ثم اصاب اخرى واصاب
 امرأة اخرى ثم اصاب الخوف عليها واغتسلها منها ويحسب فيمنع وكذا المرأة اذا
 حلفت لا يغتسل من جنابة او من حيض فاصابها زوجها وصاغت واغتسلت فهو عتق
 منها وحنت فيمنعها ان اغتسلت من رمل طالق ولا اغتسلت من عرفة فهو طالق
 فجامع عرفة واغتسل هذا اغتسل منها وبيع الطلاق عليها حلف لا يصلي صلوة فاس
 بان يصلي بغير طهارة لا يحسن ولو نوى الفاسد صدق ديانة وقضاء ولو عقد بعينه
 على الحط ان قال ان كنت صليت بهذا فيجمع الجائز والفاسد فان نوى الجائز في الماضي
 خاصة صدق ديانة وقضاء ولو حلف لا يصلي صلوة فصلى ركعة وقطعها لا يحسن
 ولم يعد صلوة وانما يحسن اذا قيدت الركعة بالسجدة واذا قيدت الركعة بالسجدة حنت
 بنفس السجدة وقبل برفع الراس من السجدة وحلف لا يصلي صلوة فصلى ركعتين ولم يفقد

حلف لا يصلي ركعة

قد شهد فقد قيل حيث وقد قيل لا حيث وان عقد بينه على الغرض وهو من ذات
 الشئ فكذلك وان كان من ذوات الأربع حيث وهو الاظهر ولو حلف لا يصلي الظهر
 لم حيث حتى يشهد بعد الأربع وحلف لا يصلي فقام ومكح ولم يقرب لا حيث
 حلف لا يصلي هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة وجماع امراته ولا يغتسل بيني
 ان يصلي العجر والظهر والعصر بالجماعة ثم جماع امراته ثم يغتسل كما غرت الشمس يصلي
 المغرب والعشاء بالجماعة ولا حيث ولا حلف الرجل في صلاة ما اجرت صلوة من
 وقتها وقد كان مام عن صلوة حتى خرج وقتها وصلبها فيه روايتان ولو حلف لا يصلي
 باهل هذا المجد مادام فلان يصلي فيه فرض فلان ليلة ايام فلم يصلي فيها وكان فلان
 صحيحا فلم يصلي فيه فضلى الخائف بعد ذلك فيه لا حيث ولو حلف لا يصلي في هذا
 المجد مد فيه فضلى في موضع الزيادة لا حيث ولو حلف لا يصلي في مسجد بني
 فلان من دونه فضلى في موضع الرادة حيث قال لها ان تركت الصلوة فانت طالق
 فاخرت الصلوة عن وقتها ثم قضيتها يقع الطلاق على الاظهر قال لها ان تصبني
 ولم تصل فانت طالق فاصبحت وشعرته في الصلوة ثم طلعت الشمس وقع الطلاق
 على الاظهر قال لها ان اغتسلت منك جنة بتر فانت طالق فجماعها ثم وقع الطلاق
 ولم يغتسل ولوقه ان اغتسلت من الحرام فامرته طالق فعاين على اجنبية
 ودام على ذلك حتى امتي ثم اغتسل لا حيث ولو حلف لا يصلي فاصبح صائما ثم افطر
 حنث ولو حلف لا يصوم صوما حيث اذا اصبح صائما ولو حلف لا يصوم فاصبح
 ذون الفاسد ولو حلف لا يصوم فاصبح حنثا فاحرم بالجماع حيث حتى يوفق يعرفه ولو
 حلف لا يعتمر لا حيث لا يعرفه ويطوف اربع اشواط **ط في المعرفة والرؤية**
 معرفة الرجل لا يكون بدون معرفة الاسم فان معرفة الوجه على ما نوى وان لم
 يكن فلان اسم بان ولدا ولد فرأى الجار الولد قبل ان يسمي فحلف الجار له لا يعرف
 الولد هو جاني حلف ان لا ينظر له وجه فلا نه ففطر الى ما في النكاح وراى عينا
 من النكاح لا حيث عالم بكي اكثر من الوجه مكشوقا ولو حلف ان لا ينظر الى ذلك
 فراه حلف ستر او زجاج يستبين وجهه من خلفه ما حيث ولو نظر ولو نظر في امرته
 او جاء فرأى وجهه لا حيث ولو لم يجد ان يغتسل فله اضر به فامرته كذا في العبد
 من قدر ميل وعلى ظهر بيت لا يصلي اليه لا حيث قال ان رايت فلانا فامرته كذا
 فراه ميتا ملكا قد عطي وجهه حنث والرؤية في الحيوة وبعد الموت سواء حلف
 ان لا ينظر فنظر له برة او رجلا له حيث وانما الرؤية على الوجه والرأس واليد
 ولو نظر الى اعلى راسه فلم يره وان رآه وهو لا يعرفه فقد رآه ولو لا رايت
 فلا كما فامرته كذا فرأه يستحي بثوب يستبين منه الرأس والجسد حتى يصفر الثوب
 حيث ولو نظر الى ظهره او كثر بدنه حنث ولو نظر الى مقدمه فرأى الصدر والبطن
 فقد رآه ولو رآه اكثر حنثه وبطنه فقد رآه وان رآه قل من النصف فلم يره
 وان كانت العين على روية امرأة فرأها متعقبة حنث لا ان يعقوب روية وجهها

حلف لا يصلي

لا يصوم

لا ينظر

ارائيت فلم افره

الرؤية والرأس

را متعقبة

ملا

٢٤٤
 فدين ديانة قال ان لم يكن رايت فلا ناعى حرام فامرته كذا فراه حلالا باجنبية يكون
 حائثا لان ذلك ليس حرام بل هو مكروه حلف ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه اجنبية
 لا حيث رجلا لا ينظر الى وجهه اليوم او الى رأسه في نظرته المرة يكون حائثا فان كانت
 سه غير ذلك فدين ديانة ولو قال لا ينظر الى رأس اليوم فنظرته الشمس فان كان بينه
 ذلك دين فيما سه وبين الله تعالى رجل حلف سلطان انه لا يعلم بامر كذا فحلف ثم ترك
 فلو انه كان يعلم رجوان لا حيث رجل طلبه السلطان ليأخذ بهمه فاحذر رجلا واراد
 استخلافه بانك لم تعلم من ماله وادى به ليأخذ منهم شيئا فغير حق لا يصح ان يحلف
 فهو يعلم والمخيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا الصحيح عند
 المصنف وان لم يصح في ظاهر الرواية فان كان الحالف مظلوما يعصى بعباد المصافى ادى
 على رجل ما لا خلف القاضى ماله عليك كذا بعد ما انك خلفت ادا باصبعه في كده الى رجل
 اخر انه ليس له عليه حق صدق ديانة لا قضاء رجل ضرب في دار رجل فحلف صاحب الدار لا
 يدري اين هو ان ارادته لا يدري انه من اهل مكانه هو من الدار لا حيث السلطان
 اذا حلف رجلا بانك لم تعلم مكانه من مال فلان وامرأة فلان بحسب الحالف
 ودعيته والحالف يظن انها ملكة المرة فحلف ثم ان المرأة تقول ان المتاع مال الزوج
 لا حيث لان يصيد بها الزوج او يقضى القاضى ولو قال لها ان نظر فلان اليك بالحمام
 فله حنث فانت طالق فاذا انظر الى انظر كلام بره على الحامه او عمل به عليه بان يمارها
 يعرفه بذلك ولو قال لها ان كشفت وجهك عن غير المحرم فانت طالق فراهها غير المحرم
 من غير قصد لها ان سترت في الركن فاطلع عليها رجل لا حيث وان كشفت في موضع
 يراها الناس طلعت وان لم يقصد العبد ان يفتك فله اضر بك فامرته طالق فراه
 على ظهر بيت لا يصلي اليه لا حيث ولو قال لا حيث ان رايت فلانا فامرته كذا
 طالق فراه مع هذا الرجل فله يعلم لا حيث **ح في الشتم والقذف** امرأة تستنم
 زوجها فله الزوج ان تستنم في فانت طالق ثم قالت المرأة لولده الصغير منه اى
 بلاءه حنه ان كانت ذلك لشيء كرهته من الولد لا يطلاق وان قالت لشيء كرهته من الزوج
 حنث لانها شتمت زوجها فله ان شتمت اى او ذكرتها بسوء فانت كذا ثم قال
 لها كانت امك سلام عليك فقلت لابل امك ان كان المين في موضع يسمون السائل سلام
 عليك حنث ولا فلا كما في ديان تا جل جرت المشاجرة بينه وبين امراته بسبب احده
 فقال لها ان شتمت اخي بين يدي فانت طالق ثم دخل الزوج عليها فوجدها شاحرا مع احده
 فسبها فسمع الزوج انها سبت اخته والمرأة برى زوجها فطلعت حلف لا يعرف
 فلا ناعى له يا ابن النابية حنث في السب هو المخاض للفنوى حلف لا يعرف
 او لا يشتم احدا فشم ميتا او عدو مساحن قال لعبد ان شتمك فانت حر ثم قال
 لعبد لاها كذا الله فيك لا تشتمني فانت طالق ولا تشتمني فانت طالق فلعنه
 بين واحدة ولو قال لها ان شتمت فلانة فانت ملعنة طلعت قال لها ان لم اصغفك عند
 انيك غدا بكل قبيح في الدنيا فانت كذا اذا ذكر لثمن من انواع العيب والفواحش عند احدها

حلف
 الحلف بالاجنبية

تذكر بعد الحلف

لا يدري اين هو

حلف فلان امك

وكان عليه الويه والاستغفار ان كان كاذبا فبإقامة وان لم يكن شيئا كانت رجل سا
 مع اخيه واحدة فقل لها بالغانسية اكر من شئنا ان يكون حراما كنتم فكذا الاصح انه يراد
 لهذا القهر والغلبة ولا حيث حق نوما او يموت الخائف وقد مر في الطلاق ولو
 ق لاي عز من درهم انه لم يشتم اياه تحت رجل حلف لاسم امراته شئ ثم ق لها
 خدائ وان له توجه كرى لا حيث رجل في الاخر ماودة دشنام ندهي من مزيك ندم
 ترا وحلف عليه ثم انه شتمه عشرة وهو يشتمه وشتمه في وقت اخر وهو لم يشتمه
 لم حيث ولو ق لهر كاهه مراده دشنام دعي من يكي بدم في اي وقت شتمه ولم
 يكن في شتمه سابقا على شتمه عشر مرات تحت قوله لا انت ولا ولدك ولا مالك ولا
 اهلك هذا العن هو شتم ق لاسم امرته ان توفى ما داوري كنه بن هيج بن ديكها فامرته
 طالق فقل لهر في الغدا ما اريكمها او يطلقها ان لم يكن استشارة الطهر لكنها
 استأنت ذلك حيث **ح** ولو حلف الى حرمة والمخالف اصل او شتمه ذلك من اهل الهلاك
 والعدو عند الناس حيث في القضاء ولو ق لان كان فها فهو على ما يتعارف ولو حلف
 انك لست بمؤمن فقل لناموس فلان لا يصيدقه ولا حيث الا اذا كان ابن مسلم
 ولو حلف لا يكتد امركا ولا يحويه مالا فهو ان يصير في نفسه الجاسه والكمه فلو
 خانه وامره في نفسه ان لا يحرمه احرمته وكذا اذا اكتم امر او قصد ان لا يحرم
 ثم احرم واللام والحديث لا يتحقق الا بالنطق ولو حلف لا يكله سر فلان فقل
 فقل لاسم حنث والذكر لا يحصل بالكتابة بخلاف قوله لا اذكره فهو على الواجب
 ولو حلف لا اقول لك من حال فلان فقل لاسم ابنا وارسل حيث **ح** **في الضرب والفصل ونحوها**
 حلف ان لا يضرب عبده فامر غيره فضر به المامور حنث الحالف ولو حلف يضرب عبده
 فامر غيره فضر به المامور الحالف بان يري الحالف ان لا يبل في نفسه دين في القضاء ولا حيث
 وان حلف على حر لم يضربه فامر غيره فضر به المامور لا حيث ان لا يكون الحالف قاضيا او سلطانا
 ولا بل في حق الولد كالفاضي حلف لا يضرب امراته ففرصها او عضها او حنثها او مد
 شعرها فان جها حنث في يمينه هذا اذا لم يكن في الملاعبة فان كان فيها لا يحصر هو
 الصنيع وكذا لو اصاب راسه في الملاعبة فان كان في جميع ما ذكرنا على وجه العقب حنث
 على الخنا وارسل شعر الصنيع انه حيث اذا كان في العقب وان تعد غيرهما فاصابها
 لا حيث لا يعصم الثوب فاصاب وجهها لا حيث وان رماها بحجر او تشابه ونحوها
 لا حيث لانه ليس امر ق لامرته ان لم اضربك حتى اتركك لا حيث ولا ميتا فذا
 على ان يضربها ضربا موجعا شديدا واذا فعل ذلك بيمينه حلف لا يضربه بيمينه
 حتى يموت او حتى يقتله فهو على المبالغة في الضرب ولو ق لحتى تقول او حتى يموت
 عليه او حتى يموت حتى تستغيث فهو على الامر من ولو ق لان لم اضربك بالسيف حتى
 فهو على ان يضربه بالسيف ويوف حلف لمصرين فلانا بالسيف ولم يوف شيئا فضر به
 بصره بيمينه وان فوى الضرب يحل لمصر ما لمصره حلف وان لم يكن لمصر

ان كان منها

لا كذا

اللام واللام

انكر لاجته ولا يثبت

فضر به

فضر به بالسيف في علم لا يبر كالحلف لا يضرب فلانا بالسيف فضر به بالسيف في علم فلف السيف
 فلف بالسوط ووب ضر به فانه لا يكون ضربا بالسوط ولو حلف لا يضرب بالسيف
 فضر به بالسيف في علم فخرج حلف ويحج المضر بيمينه ولو ق لسان ضربت فلانا
 فبغير ضر به بعد الموت لا حيث ق لاسم بعد في ان لم اضربك ما به سوط فانه حر
 فانت العبد قبل الضرب مات حركا ضرب جركا بيمينه فاس بيمينه شتمه سر على راسه حلف
 ان لم يضرب الناس لا حيث حلف لا يضرب فلانا مقل هذا الهم او السكين ابن وج
 هذا الفصل ويدل عليه وضر به لا حيث ق لاسم امرته ان لم اضربك ولا كذا اليوم على
 الارض فيشق بيمينه فانت طالق فضر به على الارض ولم يشفق فضر به اليوم طلق امراته
 في الغيرة ان مات فلما اضربك وكل ملوك حر فانت لم يضرب لم يفتنعوا ولو ق لسان
 اضربك فانت قبل الضرب حنث الحالف في آخر جرح من اجن او حيوة ولو ق ل
 بعد ان لم اضربك مائة سوط فانت حر فانت العبد قبل الضرب مات حركا ضربت رجلا
 بمصر فامن على حة او فيما بين وبين ان اموت فلم يضرب حتى مات لا يعيق العبد
 رجل اراد ان يضرب ولده فحلف ان لا يجلده احد عن ضر به فنعما ان بعد ما ضرب
 خشية او خشنين وهو يري ان يضربه اكثر من ذلك حنث في يمينه ق لاسم امرته
 ان صنعت بنو على جاري في حرة فضر بها قبل ان كان للرجل غير المرأة لا حيث ق ل
 لغريم ان ضر به ولما اضربك فذا ان يضرب الحالف قبل الحلف عليه فان فوى عبده
 فهو على الفقرة لاسم امرته انت طالق شيئا او والله لا يضرب هذا الحالف في اليوم بر
 في يمينه وطل الطلاق ق لسان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الحة دار فلان فبغير
 حر وقد ضر به احد السوطين في دار فلان والاحضر في غير دار فلان لا حيث ولو ق ل
 ان لمصره هذين السوطين في دار فلان فبغير حر والمسلة بحالها حنث حلف لا يضرب
 حتى يتيقن او حتى يرفع يمينه فهو على اضرب حلف لا يضرب غلامه في كل حق وباطل
 ولم يوشك فهو على ان يضربه كلما سكا حيا وباطل ولا يكون يمينه على فو المشكاية ماله
 يوذ لك حلف لا يضرب فلانا الف مرة فذا على ان يضربه مرارا كثيرة حلف لا يقتل
 فلانا الف مرة فهو على شدة القتل لاسم امرته ان لم اضربك اليوم فانت طالق واراد ان
 يضربها ففالت المرأة ان من عضك عضوي فبغير حر الحيلة في ذلك ان ينفخ المرأة
 عبدها ممن يثوق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا في اليوم من الزوج وحل بمن المرأة
 الا الى حر لم تشتري عندها لم يعيق العبد ولو اشتري الزوج بخشية من غيب
 ان يبيع بده علمها ولم يقع المرأة عبدها لا يعيق العبد لهما كما اضربك فانت طالق
 فضر بها بكفه فوفعت المصابع متفرقة طلق واحدة وان ضربها سبعة جميعا طلق
 سبعة حلف بالله ان يضرب سبعة عشر سوطا ليس له ان كفره ولا يضرب كذا ان
 يجز من الضرب مائة او يوفها ولا يكره يضرب سماع وان حلف ان يضربه عبده عددا
 من السوط فضر به بسوط له شعبان جازا اذا وفعت متفرقة وان كان فوق السات خفف
 اذا اول حلف لمصرين فلانا اليوم وفلان سنان عليه يوفتان لا حيث وان لم يعلم فكل ذلك

ان لم اضربك سوط

لنت في افرجه او ارجله

حلف لا لا يضرب احد

هذه الطور

الموطا والامور

الزوجة

للمرأة من الزوج

ضر به بيمينه

اما كونها فربما يلزم من القرب كالصوم والصلوة والحج والعقود والصدقة
واما شرعية الاوامر الواحدة بالبقية قال الله تعالى واليوفي انذرههم وقوله عليه السلام
من نذر وسمى فعله الوفاء بما سمي وعلى شرعيته الاجتماع ولا يصح الا بقرينة الله تعالى من جنسها
واجب كالقرب المذكور ولا يصح باليسر من جنسها واجب كالصوم والحج وعيادة المريض
وكفيل الميت ونسب الجبانة وبناء المسجد ونحوها ولو نذر نذر مطلقا اي غير الشرط
والا بقرينة كقوله على صوم شهر ففعله الوفاء وكذلك ان علفه بشرط فوجد ولو قال
ان فعلت كذا فافعل درهم من مالي صدقة ففعله ليس في ملكه الامانة درهم لا ينفقه
غيرها لان النذر بما لا يمكن لا يصح ولو نذر صوم الحبيب وصنع الفطر ونحو ذلك لا يصح
القاضي في شهر رمضان ولو نذر عدد كامن الحج ويعلم انه لا يمكنه الا بامر غيره بالحج عنه
ولو قال الله على نذر وافي الصوم والصدقة دون العدد لزم في الصوم ثلثة
ايام وفي الصدقة اطعام عشرة مساكين ولو نذر الصوم الذي يقدم فيه ففعله بيلك
لا شيء عليه وكذا لو قدم بعد الزوال وقبله وفعل كل ولو نذر صلوة ركعة وصوم
نصف يوم صلى ركعتين وصام يوما ولو نذر ثلثة ركعات لزم ان يصلي ركعة ولو نذر
ان يصلي ركعة وصوم يوم فليس بشيء ولو نذر ان يصلي ركعة او صوم يوما كما صح ولزمه
بقراءة مسنون ولو نذر الحج ولاه او نحو لزمه ذبح شاة وكذا لو نذر الحج نفسه
او عبدا او والد او والدة الحرة او غيره من الحيوان ولو نذر لفظ القتل لا يلزم شيء بالآلة
لان النجس والخمر ورد في القرآن على وجه القربة والقتل لا يرد الا بالوجه العقوبة
والانتقام والاصح فيه ان النذر بالقرب نذر حقيقته ويلزم صوم النذر
اذا لم يعلق بشرط وكذا اذا علف بشرط بربك كقوله ان شفا في الله او قدم غلام
على حج او صلوة او صوم او صدقة او اطعام فالصدقة والاطعام على عشرة
مساكين كما في الكفاية ولو قال فعلى طعام يطعم واحكاما كعبه والصوم ثلثة
ايام والصلوة ركعتان وان علف بشرط لا يربك كقوله ان شفا في الله او قدم غلام
ان شاء كف وان شفا في الله بما التزم به هو المختار ولا يجوز صرفه الى ولده والاد
ولو قال فعلى الف حجة يلزم في كل سنة حجة في عمره وان نذرهما ليس بقربة
كقوله نذرت ان ادخل الدار او بحصينة كقوله الله على ان افعل فلانا اليوم ففعله
يلزمه الكفاية ولو علف بشرط لم يجز الا بهما ولو قال ان برأه من مرضي ذبحت
شاة لم يلزمه شيء الا ان يقول الله على ان ادبح ولو قال جيب مالي هبة في المساكين
الا ان ينوي بالهبة الصدقة وينقيها الزكاة بلغ نصابا اوله يبلغ وكذا الخلف
بصدقة ماله ويحل فيه عرض العشر ونحوها ولا يدخل فيه ان يخرج
والديون وان في جميع ماله صدقة ولو قال جميع مالي الا الدين وقوله
في سبيل الله وقوله هدي الى مكة بمنزلة لفظ الصدقة فبذلك قوت نفسه وعياله
ثم يتصدق بمنزلة اذ اقدر ثم نذر بالصدقة المقدونة بالانما يصح في المال المملوك له ولا
يصح فيما ليس بملك الا باضافته الى سبب الملك ولو قال لكل ثوب البسة من غنك فهو

النذر

النذر بالمال لا يصح

نذر بغير مال

على شرط

جميع ما يملكه المالك

عدي فليس ثوب من قطن كان ملكه يوم حلف من الصدقة ولا يلزمه من قطن اشتراه ولو قال
ان بعك هذه الدراهم وهذا الكفر ففعله صدقة فباع بها الصدقة بالكر اذا بعض ولا يصدق
بالدراهم الا اذا كانت في يد البائع بملكها بنفس البيع فليزم من الصدقة بها ولو قال ان اشترت
لهذه الدراهم او هيك هذه الدراهم فاشترى بها او وهبها وهو في يده من الصدقة
بها ومثلها ان سلمها لانها كانت في ملكه وقت الحلف حتى لو كانت في يد البائع في وقت
الشراء او في يد الوهاب له وقت الهبة لا يلزمه شيء ولو قال ان اشترت في هذه
اليوم شيئا فهو صدقة فاشترى بجاهه بعد ان لم يصدق بها وشرا الى ولدها وان
طرفها وقيمتها لو خلت خطأ ولو قال ان اشترت لهذا الثوب شيئا فالتوب صدقة
لا يلزمه شيء لان بالشراء زال ملكه عنه ولو حلف لا يشتري حينة بالسلم ولو قال
كل نذر انذره فهو صدقة فان كان الذي نذر ملكه يوم حلف مع النذر في صدقة
بشك او بقيمة ولو قال ان اجرت عبدي فاجرت صدقة فاكل الاجرة بصدق مثله
والحيلة ان يبيعه ثم يوجره بامر المشتري فيحل الصل ثم يسراه ويوجره لا يلزمه شيء
ولو قال ان لبست هذا الخلع في بيعة او ما دمت عندك فهو هدي فالحيلة ان
يبيعها ثم يلبسها محل ثم يرجع في الهبة ولو قال ان اجرت فتمت صدقة او قالت ان تزوجت
فجرى صدقة ولا يلزم منها الصدقة ما لم يقبض او لو افسخ البيع بسبب فسخ من
كل وجه بطل النذر وان كان مقبوضا فان كان مما يبيع من نحو العروص وكذلك
بطل النذر الا اذا كان الردي برضاه فيصنف قيمته للفقير وان كان مما لا يبيع
لزمه الصدقة فيها وان كان في البيع خيارا لم يبيع لزمه الصدقة بالتمش وان افسخ
فلا يلزمه بطل النذر بكل حال ولو قال كل مال استفيد فهو صدقة وعلى هذا
لا يلزمه شيء حتى يستفيد ماله لانه شرط ولو قال ان ملكت مبرا فهو صدقة فملك
نصف عبدا فباعه ثم ملك نصفه لباقي لا يلزمه شيء لانه لا يملك عبدا ولو ملك عبدا
ونصف عبدا بصدق بالعبد ولو قال ان ملكت كذا ففعل كذا ونصف كذا ففعل كذا
يلزمه شيء لان كذا اسم بمقدار معلوم ولو قال ان اشترت عبدا فاشترى نصف
عبدا وباعه ثم اشترى النصف الباقي بصدق بالباقي لان الشراء الاول باق
بخلاف الملك ولو قال ان ملكت عبدين او مائتين فهو ان يجتمع في ملكه مائتان
وعبدان للعرف وكذا ان لبست ثوبين او نمت على فراشين او بعدت بدغيتين
فهو على الجميع وان عينها فعلى الاطلاق ولو قال ان اكلت رغيفين او كلمت جملين
او اشترت عبدين فعلى الاطلاق عين او لم عين لكن لا يحسم ما لم يوجد
الشرط بتمامه ويصدق بما كان ملكه وقت الحلف ولو نذر بصدقة هذا من
الميت يصح وعن الميت لا يصح الا بامر ولو قال ان رجعت في الفح هذا فالرجع
صدقة فافترضا ثم اعطاه المستحق من مضارب فرجع بصدقة بحسنه ولو قال
ان رجعت في الفح هذا فخرج حيا لا يلزمه هذا شيء ولو قال ان رجعت في بيع
هذا العبد فالرجع صدقة فباعه بيا فاسا ورجع وفسخ القاضي ثم باعه بربح لم

بسم الله الرحمن الرحيم

رغيفين

بين مد شحم لان العيين اعلمت نارح الاول ولو استعمل المشتري المبيع في البيع الفاسد و
 اعطى البائع قيمته بصدق بالرجح ولو نذر ان يهدي لهذا السهم من جزاء الصيد
 فاطم او صام بطل النذر وكذا لو نذر ان يكبر هذا الثوب عن كفارة بينه فاطم بطل
 النذر وكذا اذا نذر نجسة عما يجب عليه بعد المول فذلك النجاسة وانقص قبل المول بطل
 النذر ولو لم يكن كذا بطل النذر ان انصرف بغيرهم فاعاد ذلك خمس مرات
 ونذر في كل يوم مرة ودرهما يتكرر الحنث في كل يومين بعد ما ولو لم يكن كذا بطل النذر
 العادة وهذا ان كان في ركوب فيل من درهم بالركوب ولا يلزم بالركوب
 شيء وان كان ركبا وعينه يلزم بكل وقت ساعة الزول والركوب درهم
 ولو لم يكن ركبا لا يلزم من الادب درهم واحد لانه ليس للركوب حكم الابتداء ولو لم يكن
 كذا اكلت فعلى كل ما يلزم بكل لمة وفي كل ماء شربت بكل تقسم **كتاب النذر**
 وهي جمع حد وهو في اللغة المنع ومنه الحد للحدود للناس من الدخول وحدود
 العقار موانع من وقوع الاشترار والحدود المعتقة اذا افسد نفسه من الملاءة والنذر
 واللفظ للجامع المانع حد لانه يمنع معاني الشيء يمنع دخوله فيه وحدود الشرع
 موانع وزجر من ارتكاب سبها وفي الشرع هي عقوبة مقدرة وحسب حاسب
 تعالى وفيه معنى اللغة والعقاصير لا يسبى حكا لانه حق العباد وكذا القدر ليس بحد
 ثبت سرعه بالكتاب والسنة والمفعول اما الكتاب فقوله تعالى الزانية والزاني
 الاية وقوله السارق والسارقة الاية وقوله الذين يرمون المحصنات والسنة
 حديث ما من والعامة وهو ان الصباغ البشرية والشهوة النفسانية مائلة الى فساد
 الشهوة واصحاب الملاءة ومجبولية على الشرب والزنا والتفني بالقتل واخذ ما لا غير
 والاستطالة على الغير بالشم والضرر خصوصاً من العوى على الضعيف فبقت شرع
 هذه الحدود وحسباً لهذه السادة ورجاء من ان كتابه يسبق العالم على نظم الاستقامة
 فان اخلا العالم من اقامة الزنا جرياً وحياً الى البحر امده وفيه من السادة لا يخفى
 واية الاشارة بقوله تعالى ولكم في العقاص حيوية **اح في الزنا** وهو في
 الرجل في غير الملك وشبهته فاذا زنى المحصن والحصة بجماع حتى يوثق ثم سدا وكفا وط
 عليهما الزاني لا يخلو اما ان يكون محصناً او غير محصن ان كان محصناً فحد الرجم بالحجارة
 وشرائط الاحصان ان يكون حراً ما قلا بالانسان من زوج امرأة فاحصن جميع ودخل
 بها والمرأة بمثل حالها لان احصان احدا من زوجين شرط في احصان صاحبه واحصان
 الواحد من ليس بشرط في احصان صاحبه بل كل واحد منهما احصان كان محصناً بجماع
 وان كان غير محصن يحد ولو تزوج بامة او صبيبة او مجنون او كافرة و
 دخل بها ما لم يصير محصناً وكذا لو كانت حرة باغلة عاقلة وهو عبد او صبي او مجنون
 لا يصير محصنة الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعق وابلوغ والافاقه فحينئذ
 يصير محصناً بمنزلة الاحصان والاسلام اذا تزوج بطهره فدخل بها ثم اسلمت المرأة
 قبل ان يدخل بها بعد الاسلام زنى الرجل لا يبرحم عليه لانه لم يدخل بها بعد الاسلام ولو كان

نكح الحرة وعده

النكاح الرجم

المرأة

المرأة فدخل بها زنى وجها ثم اعقها المولى ما لم يدخل بها بعد العتاق لا يكل احصان ولو
 كانت لحنة امرأة حرة مسلمة وهما محصنان فان تمامها بطل احصانها ولو اسلمت لابيها
 الاحصان الا بدخول جدي في الاسلام هذا اذا كان محصناً او اما اذا غير محصن يجب
 الجلاء مائة ان كان حراً وخمس مائة ان كان عبداً او امة **ط** وثبت الاحصان بالاقرار
 او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وان كان بينهما ولد معروف ثبتت الاحصان
 ويكفي في الاحصان ان يقول الشهود ودخل بها ولو خلا بامراته ثم طلقها وقبـ
 وطبها وانكرت صار محصناً باقراره ولا تكون محصنة بحجودها وكذا لو قالت
 بعد الطلاق كنت نصرانية وقولت حرة مسلمة فاذا كان احدهما محصناً دون
 الآخر خضع كل واحد بحد **اح** ولا بد ان يقول الشهود انه تزوج امرأة جامعها
 او باصعها او اغتسل منها او دخل بها ولا يضمن شهيد الاحصان بالرجوع فان
 رجعوا قبل النكاح او رجع هو من الاقرار بالاحصان يحد الا اذا ماتت البينة على
 احصانه فرجم ولا تست للجلد والرجم حتى لو ضرب بعض الجلد ثم ثبتت الاحصان
 لم يبرحم وكذا اذا وطئ بعض الحجاب وخرج ثم رجع شهود الاحصان لم يحد **ح** ثم
 ظهروا الزنا لا يخلو اما ان يكون بالبينة او بالاقرار بالبينة اربعة احرار
 عدول مسلمين شهدوا انهم رؤياه بينة كالميل في الكهنة والقلم في الدواة ولا يفي
 شهادة الرجال مع النساء ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا الشهادة على الشهادة
ط ويبال عن عدالتهم سرا وعلماً ولا يلقنهم فاذا شهدوا فللقاض ان يسألهم
 ما الزنا لان زنى العيين سبى زنا فان قالوا لا يمين يدعي هذا لا يقضي بشهادتهم
 ولا يحدون حداً القذف لانهم اربعة وكيف زنا لان الشطر ان يقولوا زنا بها
 وقد عاينا ادخل فحرف في قتلها حتى جاوز الختان واس الزنا لان الزنا لان الزنى
 في دار الحرب وفيما بين اهل البغ لا يجوز الحد لتعذر استيفاء امام اهل الحد
 الا اذا كانت الحليمة مع العسكر او في موضع اقامته الحدود ومتى زنا لان
 اختلاف المكان والوقت يمنع الشهادة ومن زنى لاها ان كانت جارية ولا
 او ولد له وان سفل ولد حراً وميتا وجارية مكاتبه او عبد الماذون
 وعليه دين او لم يكن اوجارية من الغنيمة بعد الاحراق قبل القصد وهو من
 الغائبين لا يجب الحد **ح** واذا تمت الشهادة بجماع ان كان محصناً وان
 لم يكن محصناً فاحصن ولو شهد ثلثة على الزنا والرابع على راسه في الحاف واحد
 يضطر فان احده على المشهود عليه وحد الشهود الثلاثة حداً القذف لا لفهم
 جأوا الى القذف والواحد لا حد عليه لانه لم يقذف الا اذ قال في الابتداء استشهد انه
 رأى ثم فرس بما ذكرناه ولو شهدوا وهم عبيد وكفار او محدودون في قذف او عيان
 فانه لا يجب على المشهود عليه الحد ويحج على الشهود واحد القذف ولو كانا مسلمين احرار
 الا انهم كانوا فاسقة فلا عليهم لانهم جأوا الى الشهود ولو شهد اربعة على رجل الزنا
 واشتبهوا ثم ان المشهود عليه ادعى الشهادة فقال طنت انها امرأتى وحسبته امرأتى

شهود الزنا

والا اربعة احرار

لا يقطع الحد فلو قل هو امرأتى او متى لاحد عليه ولا على الشهود ايضا والاصل
انه متى ادعى شبهة واقام البينة عليه يقطع الحد بغير ادعى بنت ولا بحد الاكراه
خاصة اذا شهد وان زنى طوعا والشهود عليه يدعى لا كراه لا يقطع حتى يقيم
البينة على الاكراه **ط** والشبهة ثلثة شبهة في الجمل وشبهة في العقد اما الاول
هو ان وطى جارية ابنه او عبد المأذون المدبون او مكاتبها وطى البايع الجارية
المبيعة ينفك فاسا قبل القبض وبعد او كان بشرط الخيار او طى المباس بالكمالات
في عدتها او طى الجارية المشتركة فانه لا يجب الحد في جميع هذه الصور وان قل
علت الفاسا حرام **ح** وكالمعتد بطلاق باين او بحكم الامر نوى اثنت او لم ينو
لان من العلماء من يقول انها واجبة ولا يجمع سه السات فيها فيكون شبهة ولا
يجب الحد وان قل علته انها حرام وبنت النكاح اذا اعتق احد الشريكين الجارية
فان ضمن لشريكه ثم وطئها احد وان سعت فان وطئها المعتق يحد ولان وطئها
الشريك الاخر لا يحد واذا اعتق امته وهو يطأها ثم برع وعاد في ذلك المجلس لا يحد ولو
عصمها فوطئها فانت من ذلك يحد بالاجماع ويؤخذ بالقيمة بالقتل لانه ضمان
دم فلا يصير شبهة ولا اذ هب بصرها بالوطى لا يجب الحد لو جوب كالقيمة ولو
كسختها بالوطى يجب الحد ونصف القيمة وان كانت حرة ثم يجب الحد والدية ولو تزوج
بجارية او بامرأة ابنه او ابنة او اخت امراته او الحامه او منكو حتما غيرها او
استاجر امرأة ليزني بها فجامعها لا يجب الحد ولو نظر وان جامعها بنكاح مختلف
فيه كنكاح الامت مع الحرة او على الحرة او نكاح امرأة حرة بمصاهرة بطريق
حرام لا يجب وان ظن حراما وكنا نكاح المملوك بغير اذن المولى ونكاح الجوزية
واخت من الرضاع والاخلال بسبب الشهودون الاباحنة والثاني شبهة فعل
فيكون شبهة في حق من ظن الجارية والدية وجارية امرأة وموكة والمبيعة
قبل التسليم في حق البايع والمهور قبل التسليم اليها في حق الزوج وكذا لو طمع
المعتدة من ثلث او خلع او طلاق يحد او المعتدة عن علق او المرهورة في حق
المرتفع ان ظن الحد والاحم ولا يثبت النكاح بكل حال لانه في كنه لا يجب الحد لكان
الاشتباه وكذا اذا ادعى احد النكاح غير النكاح ان تضاد قافلها المهر وكذا اذا
حلف رجل بحد وان حلف فلا مهر لها والحد ساقت للشبهة وان ادعى هو النكاح
ما يكون شيء فلا مهر لها والمرأة لو مكنت غنيمه عدنان وكنا رب الدين و
طى جارية المدبون من التركة او طى جارية اخيه والجارية الحائرية والودعية
او المستأجرة للخدمة محد لانه لا شبهة فيه واما شبهة العقد وهو الثالث بان
وطى امرأة تزوجها بغير شهود او تزوج العبد بغير اذن مولاه او تزوج امه على حرم
لاحد عليه ولو تزوج بحوسبة او خمسة في عقد او بجمع بين اخين او تزوج
بجارية فوطئها فانه لا يحد وان قل علته انها حرام **ح** الادعى امرأته
فاجابته غيرهما يحد ولو قل امرأته لا يحد لانه اعتقد خبرها كالمضمون وثبت

الشبهة

وجوب الحد بغير النكاح

النكاح لا يثبت الحد

كنت مؤثرا

الاخرى امرأته

النكاح

النكاح ولو وجد الاصح في فراشه امرأة فظن انها امرأته فوقع عليها يحد ولو شهد وان
زنى بامرأة فقالت كنت ناشت ببيتها شرا فاسا او بشرط الخيار البايع وادعى هبة او
صدقة او قل كنت زوجتها وكذا الشهود وان كان له ملك له فيها دري الحد عنه للشبهة
وكذا في الخمر اذا قال اشترى بها او قل الشهود اعتقها بغيرها وهو منك العتق ولو
كان باحد هار من فلاحد عليه لانه لو كان ناطقا وبما يدعى الشبهة ولو زنى بصبيبة
او بجوزية يجب عليه خاصة لان الاصل فله وان زنى ولو مكنت من صبي او
مجنون فلاحد عليه لان فعلها يقع وليس الاصل يحد بغيره ولاحد على المستأن من والمتأنة
الاتحاد القذف ولو زنى المسلم او الذمي حرة حراما والمسلم والذمي ولو مكنت
مسلم او ذمي من مسلمان يحد المسلم والذمي لان فعل المحرم زنى لكن لا يجب طاع
ولا مانع للذمية والمسلمة ولو زنى المكركم بباطنة فالصحيح انه يجب على المرأة
رجل زنى بامرأة مبينة لاحد عليه وعليه العنبر ولو زنى امرأة او غلاما في الموضع
الكره فليس عليه حد الزنا ولكن سب بالعرس والمبسر وقا لا يحد ولو فعل هكذا
بعدة او امته او منكو حنة لا يحد رجل استلقا على قفاه فجاءت امرأة ونقبت
عليه حتى مفتحت حاجتها وجب عليها الحد والذي يحد ولو زنى في حال افاض
احد بالحد وان قل زنى في حال حيوة لا يحد كالبائع اذا ربي في حال الصبي واذا
دخل في سره من المسلمين في دار الحرب فنزى رجل منهم هناك فانه لا يحد ولو حضر اربعة
بجلس القاضي فشهدوا على رجل بالزنى فشهدوا وحدها واثان او ثلثة وامتنع الباقي فان
الذي يشهد يحد القذف وكذلك اذا جاءت الاربعة متفرقين في مجالس مختلفة
وشهدوا على الزنى واخذ بحد واحد لم يقبل هذه الشهادة ويجوز حد القذف
ولو جاءوا فردى ففقدوا مقعد الشهود فقام الى القاضي واحد بعد واحد قبلت
شهادتهم وان كانوا اخرج المحدث واجمع وان شهدا رجعة على امرأة بالزنا واحدا
نكحها فان لم يكن الزوج قد قبلت شهادتهم وحدت المرأة ان كان الزوج قد نكحها
اولا والمسئلة بجماها فهم قد فسد عدون وعلى الزوج اللعان لان شهادة الزوج
لم يعمل لكان المهتمة لانه يشهدا بدينه يسعي في دفع اللعان عن نفسه خسة تشهدا
على رجل الزنا وهو غير محسن فجاءه القاضي بالحد ثم وجد احد الخسة محد وادى القذف
او عبدا ثم رجع الشهود الاربعة محد هوك الاربعة ولاحد الذي وجد عبدا او محدا
في القذف اربعة رجال واربعة شوقه شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محسن فحضر
المحدث رجعا جميعا احد الرجال دون النساء ولو رجعا قبل ان يضرب الحد حد الرجال و
النساء جميعا اربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محسن فحضر الحد فحلفت
من ذلك ثم رجعا احد واحد من الذينة ولو مات قبل تمام الحد ضمنوا الذينة ولم
يضرب الحد اربعة شهدوا على رجل بالزنى ولم يشهدوا بالاحصان احد فامر القاضي
بجلده ثم شهد شاهدان عليه بعد اكمال الحد فالتباس ان يرجم وفي الاستحسان لا
يرجم اربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد رجلان عليه بالاحصان فقتلوا في

زنى بصبي

لا حد على المستأن

طاعه

ان زنى في الموضع

عليه بالرجم ورجيم ثم وجد شاهدان احصان عبد بن اوجبا عن شهادتهما وقد
جرحت الحجة الا انه لم يثبت فالتيسر ان يقيم عليه ما به جلد وفي الاستحسان
من عمل الحد وما بقي من الرجيم ولا يضمن الشاهدان شيئا من جرحت ولا يكون
في ست اربعة شهداء على رجل الزنا فانطلق به ليرجم فحضر رجل عنقه بالسيف
او رماه بسهم وقبله ثم وجدوا الشهود عينا فالدية على العامل ولو رماه بالحجارة
قبل ان ينتهي بسلح الموضع الذي امر الامام بجمه فيه فعليه ثم وجد الشهود عينا لم يكن
على الراعي شيء والدية في بيت المال وكذا لو امره الامام بالسيف والمثلة تجالها
فالدية في بيت المال ولو شهد الشهود على رجل الزنا ثم غابا او ماتا فان كان ذلك بعد
الفضاء وامضا لا سعر الفضاء والامضا وان ماتا قبل الفضاء والامضا وبعد
الامضا او قبل الامضا فان كان الحد مجاميع العضا والامضا وان كان الحد جلد
فيضى ويضى **ط** والشهود اذا شهدوا والمحلل امانا ان شهدوا حال وقوع الزنا
او بعد تقادمه فان شهدوا حال وقوع الزنا فعليه وان قالوا بعد النظر بها لا يطل شهادتهما
لانهم لا يدرون الشهاده للتحليل ولا بد للتحليل من النظر فاذا قالوا فطرنا نكذوا لا تقبل وان
شهدوا بعد تقادمه لا تقبل ولا حد عليهم ولا على الشهود عليه وانقاد على ما بين الحاكم
ولم يوقت لذلك وقتا **ط** وان شهدوا بنات مقادم لم ينعيمهم عن اقامته بعدهم عن الامام
ولم يقبل بانه ان الشهود اذا عاينوا الفاحشة فهم بالخيار ان يشاءوا شهدوا بل بحسبة
لا قامة للحد وان شافوا ستره على المسلم حسبه ايضا فان اخفوا والا اكرم عليهم
الناخير لان ما خفي الحد حرام فيجعل تأخيرهم على الستر حسبة مما يجالهم على الاحسن
فاذا اخروا ثم شهدوا اتهموا بهم انما شهدوا الطمعه حلهم على ذلك كما قال
عمر بن الخطاب فان كان اخيرهم للحسبة المسترحتم فتمهم ورددت شهادتهم
بجملته الاقرار لان الاحسان لا يبعدى نفسه فلا يثبت ثم التقادم في الحد والناقصه
له تعالى يمنع قبول الشهاده الا اذا كان التأخير بعد ترك المسافه او مرض
ومحو ذلك الحد الزنا والشرب والسرفه خالص حق الله تعالى حتى يصح رجوع الفتر
عنها ويكون التقادم فيها مانعا وحد القذف فيه حق العبد لما فيه من دفع العان
ولهذا يوقف على دعواه ولا يصح الرجوع فيه والتقادم فيه لا يمنع قبول الشهاده لان
الدعوى فيه شرط فاحتمل ان يكون تأخيرهم لتأخير الدعوى فلا يثبتون في ذلك
ولا يلزم من حد السرقة لان الدعوى شرط للمال للحد لان الحد الصالح حق الله تعالى وقال
اذا شهدوا بعد مضي شهر فهو هادم لانه في حكم البعيد وما دونه في حكم القريب **ح**
فالحاصل ان حد الزنا باطل بالتقادم وكذا حد السرقة باطل بالتقادم الا في حق المال فانه
لا يطل وكذا حد الشرب وما حد القذف والقصاص لا يطل بالتقادم ولو ثبت هذا
كلها لاقرار يصح ولا يطل بالتقادم الا في حد الخمر لوجود الرعيه من شرطه ولو جازا به
من مكان بعيد يذهب الرعيه في مثل ذلك الوقت يقبل فاذا ثبت الرجيم بالشهاده الشريه
بديته الشهود ثم الامام ثم الناس فاذا امتنع الشهود او بعضهم او غابوا او ماتوا

انما يثبت في الحد
منع مولا الشهاده
ما خفي من الشهاده
رجوع الزنا في الحد

بعضهم

بعضهم او غابوا او فسقوا او قتلوا وهم لهذه الصفة فلا يجزى **ط** ثم ان كان الزنا امره
عمره قد مرها وان كان رجلا كان محمدا في قضا حتى يموت واذا ثبت بالاقرار وهو
ان يقر العاقل البالغ اربع مرات في اربع مجالس مختلفة بترده القاضى في كل مرة حتى
لا يراه ثم يباين كما سال الشهود الا عن الزمان فاذا سن ذلك ان من الحد
وليست بالثبوت القاضى الشهاده فيقول له لعنك الله انك لو علمت انك لو علمت انك لو علمت
ادبكم حنون او لعنك وطيب بشيعه او ملئت او لمست وان لم يدع شيئا منها فالقاضي
ان رجما كان محمدا والامام يبدوا بطريق الناس فاذا اخذوا برجمه فحضر
لا يمنع وكان ذلك رجوما منه وكذا لو كان حده الجلد فحضر بخلاف الشهاده
فانه يقع اذا هرب لانه بعد الشهاده لا يعتد بالحان رجوعه وان لم يكن محمدا جلد
ولا يرجم ولا ينفى الا ان يراه الامام مصلحه فيفعل ما يراه فيكون ساسه واخذ
فلا حد عليه **ح** ويعتد بخلاف مجلس المقر ون القاضى وفسر الجالس للثبوت
بان يذهب المقر بحيث يقول رى عن بصر القاضى والقاضى ان يطرده في كل مرة بغير الزنا
لقول عمر بن الخطاب عنه اطرده والمقر في الزنا ولو اقر كل يوم مرة او كل شهر فانه
يحد رجل اقرانه زني بفلانة وادعت المرأة الشكاح والمهر فان كان دعواها الشكاح
والمهر قبل ان يحد الرجل درى الحد عن الرجل ويقضى المهر على الرجل واذا كان ذلك
بعد الحد لا يقضى لها بالمهر ولو كذبته في الزنا اصدا او قالت لا اعرفه فلا حد عليه وكذا
لو اقرت المرأة بالزنا وكذبها الرجل لا حد عليها **ط** واذا شهد الشهود على الزنا وهو نكر
ثم اقر بطلت الشهاده ويؤخر فيه بحكم الاقرار حتى يصح رجوعه لان الشهاده انما تقبل
على النكر فاذا اقر بطلت الشهاده وان لم يقبل بها **ط** ولو اقر اربع مرات رجوع يدرا
اذا ردت الشهاده على الشهاده ولم تقبل شهاده الاصل بعد ذلك وكذا لا تقبل
لم شهاده غيرهم والاكرامه يمنع محبة الاقرار ويوجب شبهة في حق المرأة وليستوى
في الاقرار للرجل والعبد والمرأة والاعمى والذمي ومن وسقوا اذا اقر في اقامته ولا
يصح اقرار الاخرس ولا اقرار الناطق انه زنا عرسا ولا اقرار المحبوب فان اقرانه زني
في صباه او في دار الحرب لا حد ويصح اقرار المحض والعين لان لها ولو اقرانه زني
في حال ربه فعليه حد العبيد ويصح اقراره بن في تقادم حتى لو اقر في كل شهر مرة
جان ولو كان العبد بعد ما اعتق رجب وانا عبد لمن من حد العبيد والعبد اذا
اقر بالزنا او بغيره ما وجب الحد به اقراره وان كان مولا عانيا وكذا النطوع و
القصاص **ح** اربعة فسقة شهدوا على رجل الزنا واقر هو مرة واحدة لا حد ولا
كان الشهود عدولا لا يحججهم ان لا يحدوا قد بينا اذا شهد شاهدان على الرجل بالزنا
وشهد اخر ان على اقرار الرجل بالن لا احد على الشهود عليه ولا على الشهود فان
شهد ثلثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار بالن نافعا على الثلثة للحد واذا كان الشهود
مقطوعا لا يدرى فذلك لا يمنع الا قامة بخلاف ما اذا قطعوا يدريهم بعد الشهاده قبل
الرجم فان ذلك يمنع الا قامة **ط** وان كان الشهود مرضى لا يستطيعون الرى وقد حضر وارى

تألف

نفسه الجالس
النفس

اقرار العبد
الاقرار بغيره متقادم

العاصي ثم الناس وان لم يحضر فكذا ذلك ط وان لم يكن محصنا بامر الامام بجعله رجلا
بصيرها قلا والمشهد جماعة اثنين او ثلثة فضا عدا المر والمرق يوسط لامتزاجه ضربا
مقسطا وهو من الثلث وغير المولد اح والعبد والامة يصعبها ببيعة الامام دون
المولى ولا يشترط حصة المولى في الاقرار وفي الشهادة يشترط لان له طعن الشهود
الرجل بماله استغنا فان جاءت بعد الحد وادعت بكما لم يصدق ولو اقر هو
وادعت هي الاكره عدو ولا تقبل اقرار السكران ولو دعت في سكره جذا اذا افاق
ويجوز الرجل قائما بازار وحركتها والمرأة حاله عليها ثيابا وينزع عنها الخشوع
العز وان لم يكن لها عز ذلك لا يضر ويضر مفرقا على جميع اعضائها ما خلا الفرج
والوجه والراس ولا يمد السوط بعقب لا يرفع على راسه عت سدوا ابط الضارب
فان كانت حاملا او نساء او مريضة او كان حرا شديدا او بركا شديدا يجلس
على مضد القنبر حتى لا يهرى الى ان يضع حملها ويبقى عذرا من الرض
ويحلف المر والبرد كيد تصير اهلا كالفو وجب عليه الحد فهو ضعيف للمصلحة خفيف
عليه الملاك اذا حد فانه يحد حكما خفيفا مفدا وما يحد فان لم يحد يضر بسكالا
فيه ما به شراخ ط والعاصي اذا امر الناس برجم الزاني وسهم ان يرموه وان لم يرموه
اذا الشهادة وهذا اذا كان القاضى فتيها عدلا اما اذا كان فتيها غير عدلا وكان عدلا
غير فتيها لا يسهم ان يرموه حتى يعانوا اداء الشهادة والمرضى اذا وجب عليه الحد
كان الحد برجا يقيم عليه في الحال وان كان حليلا لا يقام عليه حتى يسرا الا اذا كان مريضا
وقع اليأس من بره فحينئذ يقام عليه والنفساء بمنزلة المريضة والمخاض بمنزلة العجى
حتى لا ينظر من وجهها من الخبز والمرأة اذا ادعت الحبل بعد ما اقامت البينة عليها
بالزنى فاراها القاضى انسا قتل بسن لها حبل لم يلف القاضى في قولها والزاني اذا
ضرب الحبل لا يجلس والسارق اذا قطع مجبى الى ان يوقر رجله بقا حشنة ثم ناب
وانا بالى الله القاضى لا يقيم الحد عليه لان السر مندوب اليه امرأة ثبت عليها
الزنى وهي حيلة فان ست بالاقراء لا يحسن لكن يقال لها اذا وضعت فاجعى فاذا
وضعت ورجعت قائما يقيم الرجم عليها اذا كان الولد من نكاح با رضاع وان لم يكن
ينظر الى ان يقطع ولها طان ثبت عليها بالبينة فانها محس ط والاصل فيه ان شاهد
انما يضمن اذا ظهر كذبه فاذا لم يظهر فلا يضمن ويكون ضمان القاضى في بيت المال و
اذا ظهر فسق الشهود لا ضمان على احد ولو انهم عبيدا وكفار او محدودون في قذف
فالضمان في بيت المال ولا شئ على المشركين الا اذا ايمدوا بان قالوا علنا حالهم ومع هذا
زكينا هم فيضمنون ولا شئ على الرايين الا اذا اقلد انان بالسيف فيجب الدية
عليه في مال وان كان الحد جلدا فخرجه او مات ثم ظهر في الشهود قال لا شئ على احد
ولو رجم القاضى بشهادة ثلثة او رجل وامرأتين فان قال طنت انه يجرى فعلى بيت المال
وان قل طنت انه لا يجرى فعليه ولو رجمه بالاقراء مرق لا يضمن بكل حال لان ذلك
حجة في الجلبة كشهادة العاسق ولو رجم الشهود او وجد الشهود عليه بحق والمرأة

لا يشترط اقرار السكران بالحدود

يجب الحامد

ما يترافع

الزنى على البينة

مخل
ان يجرى فيه

لنفا

ثلاثة بعد الرجم فالضمان على الشهود لكنهم لا يضمنون بقول النساء ولو شهدوا بعنف عبد وبني
فريم ثم رجلا صنف اربعة العبد المولى والمالية للموت ولو رجوا عن الحق لم يضمنوا
الدية شيئا لان الشهود الاحصان لا يضمنون بالرجوع ولو رجم بشهادة ستة فجمع اثان
فلا شئ عليه لبقاء الاربعة فلو رجم ثالث عن موافق الاربعة لان الباقي ثلثة الا بايع ومحد
الراجعون فلو شهدوا بالرجوع على رفق احدا لباقيين يجب رجم آخر من الدية في بيت
المال لانه خطا القاضى فان رجم اثان من السنة وشهدوا على رفق اثنين من الباقين جاز و
رجم الاربعة على الراجعين والربع في بيت المال لانه خطا القاضى ولو شهدا على رفق ثلثة لم يجرى
لانها يجوز لان كل الدية الواجب المال ولو رجم بشهادة ثمانية نفر بالزنى فاحكاما وكل اربعة
لوا على حد ثم رجم اربعة منهم فلا ضمان ولا حد فان رجم ثلثا من موافق الاربعة منهم
ويحدون في قولها ط اراد ان يستكر امرأة فكذا ان يقابلها وكذا الغلام وان قتله فله
عدها اذ لم يستطع منع الابا القتل وكذا المطلقة ثلاثا لو استكر المطلقة فلهما مقابلة ولو
معه لدمه حد ط من رأى رجلا يربى بامرأته وباجنيته وهو محصن فضاخ
به ولم يحس حله فله ولا شئ عليه ط اذا وجد مع امرأته او جارية يربى بها فلهما
ويربى بها فله ان لعنه فان راه مع امرأته او جارية يربى بها فله وهو مطاوع على
ذلك قتلها جميعا ط غضب جارية ومنزله بها لم يضمن ومنها فلا حد عليه رجل من ثمانية
ثم اشترىها واحد وان زنى بجره ثم زنى بها فله الحد واذ زنى بامرأته قال اشترىها
وصاحبها فيها بالخيار فله ولها كذب لم يبعها الا حد عليه ولو جلد رجل بامرأته
ثم طلقها فله الزنى وطبقتها وقالت الزوجة له بطاني فان الزنى يكون محصنا
باقراء والمرأة لا يكون محصنة لانها تترك زوجها بغير ولي ودخل بها الا
يكونان محصنين بذلك ط في القذف وهي في الغنى الروح مطلقا وفي الشرع رضى
محصوص وهو الرضى بالنزاهة وفي الحديث ان هلال براسة قذف زوجته اي ماها
بالزنى وفيه الحد وهو ثاقل سوطا ط وان يكون للعبد وجب القذف المحصن اي حرا
مكفلا مسلما مقيما من الزنا بصرح الزنا او بامتناع الحبل او سلب لاسك او سلب لان
فلان اسه في غضب وبنا ابن زانية لمن اذنت له ميت محصنة او طلب هو ط والاصل فيه
ان حد القذف معلق بشرط ان لا يتأخر القاذف بالربعة شهداء على صدق مقابلة
عدولا كافا او مضافا الى ان يحد السوء الى اخر المجلس ولو القذف
في شهود يجلس في اخر المجلس ويبعث القاضى من يحضر شهوده او يذهب هو
مع شرط ولا يأخذ بنفسه كفيما ولا يصح التوكيد بالمحسنة فيه لانه شرط محض ولا
يصح في الاستيفاء وكذا في القصاص ولا سحلف في شئ من الحدود الا في السرقة
فاذا بطل بؤخذ بالمال دون القطع ولا يجمع الشهادة اخذها في المكان والزمان
وينبغي اذا اختلف ما في لغة القاذف وكذا اذا شهدا احدهما بالآخر والاخر بالانثاء
ولا يجمع التقادم لان خصوصية القذف شرط ولا يصح العفو فيه ولا يقضى بعله
عند طلب الخصم ولا يصح رجوع القاذف بعد اقراره اذ كذب في الرجوع ولا يجب

تدبر ارا والجر

أى اجنبى ط

زنا ط

من تزوج من امرأة محرمة

للامام ان يقول للامام انصرف ولا تعادى المحضرة المقذوفة لانها بحقيقة
 المرتبة فيذهب ولا يقام بمسء فان عاد وطلب يجب الاقامة وانما المقذوف
 شرط وتفسير ما بيننا وبينه ههنا لا يشترط النكاح ويشترط مكانه العقد عن الزنا
 وكما ينزل الاحصان بالزنا من كل وجه يندل الزنا من وجه وكل وجه حرم لعدم ملك
 المسعة من كل وجه لو طأ الأجنبية وكل حرم لعدم ملك المسعة من كل وجه فهو زنا
 من كل وجه كوطي الجارية المشتركة وكل وطى حرم مع قيام ملك المسعة من كل وجه
 لعرض كوطي المرأة في حالة الحيض لا ينزل به الاحصان ط ويطل احصانه بكل
 وطى حرام في غير الملك صغير كانت الموطونة او كبيرة او امته اسفقت او معدة
 عن ثلث او عين او وطى امته ثم ادعى شهادتها او نكاحها او وطى امته مشتركة او
 متزوجة بنكاح فاسد او امته امه او امرأة مكرهه او مدفونة او امته المحرمة على
 التأيد برضاع او مصاهرة او كان زنا في كفر او في دار الحرب وفي جنونه ولا يقط
 الاحصان بكل وطى في ملكه او في نكاح صحيح فان وطأ امراته في الحيض والنفاس
 او اسلم الكافر ووطى امراته قبل التفريق او وطى مكاتبته او مملوكته بشرائه فاسد
 او صحيح وهي مسلمة او مجوسية او منكوبة الغيب فاقا اذا سمعت عليه بالنظر
 الى فرج امهاتم اشتراها او نزل وجهها وطاها لا يسقط احصانه وان كانت اخيه
 من الرضاع او حرمت عليه بوطى امه او اسر سقط احصانه ولو قذف جماعة
 جملة او منفردة يقيم عليه حد واحد وليكن في خصوصية الواحد لا يمتد الى غيره
 قذف واحد ثم قذف ثانيا كما لو زنى وحدث ثم زنى ولو اسرى امته ففسخها
 وابنتها بشهوة او نظر الفرج امها بشهوة او فطر ابوه او اسره الى فرجها بشهوة
 ووطىها لا ينزل به الاحصان وحد قاذفه ولو ضرب القاذف بعض المبلد فحرب
 وقذف آخر ثم قدم الى القاضي او الى قاض اخر فان حضر المقتد وفي الاول و
 الثاني بكلم الاول وسقط الثاني وان قذف المقتد وفي الثاني دون الاول
 فحرب للثاني بطل الاول للتداخل ولو ان عبدك قذف حر كرم اعنق فقتل فاحر
 واجتفاض ضرب الثمانين لانهما يتدخلان ولجأ به الاول وضرب بعين هجاء به
 الثاني اتم القاضي ثمانين لان الاول بعين وفقدت لها لان الدعوى احدها بالحق وقوع
 الحد لها فيبقى للثاني ان يعون واذا ادعى رجل لرجل انه قذفه وجاء بشهادتين شهد
 ان هذا قذف هذا القاضي سيال الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فان
 قالوا شهدا نرى له بان اني قبلت شهادتهما ويجوز القاذف اذا كانا عديين وان كان
 القاضي لا يعرف بالعدالة بحسب القاذف حتى يعرف عن عدالة الشاهدين والعدالة
 هي الاسرار عن عاظم ما بعده الاسان عن محصوره يده فان شهدا احدهما انه
 قذف ليرى اني يوم الجمعة وشهدا الاخر انه قذف ليرى اني يوم الخميس يقتل يوم الشهادة
 ويجوز القاذف وكذلك لو شهدا احدهما بالاقراء والاخر بالاشارة ولو ادعى قذفا
 على احد واقام على ذلك شاهدا واحدا فالقاضي لا يحيد القاذف لكن يجيبه يومين

ما يطلع الاحصان

سائر القذف

شهد واحد القذف

او ثلثة

او ثلثة ايام اذ قال في شاهد آخر وان ادعى ان له شاهدا آخر خارج المصر لا يجيبه هذا
 اذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيدا من المصر بحيث لا يمكنه الاحصان في مدة ثلثة
 ايام وان كان قريباً من المصر بحيث يمكنه الاحصان في مدة ثلثة ايام فانه يجيب ط اعلم
 ان حد القذف لا يجب الا بالقذف بصريح الزنا وعلى نسبه الى فعل لا يوجد الحد لا يكون
 قذفا ولو قال يا ابن الفجيرة يا حلة فلان يا ابن الدجيرة لاحد وكذا لولة او لولانا
 او جامعك فلانا حراما او غير ذلك فلان او قال فلان يقول انك زنا او انت تزني او ما
 رأت زنا خيرا امك او انت الذي الناس او انت الذي مؤاوت او انت الذي من الزنا او زنت
 فيما دون الفرج او زنت في ذلك امرك او بالوطى او عمت عمل قوم لوط او لعت او زنت وانت
 مكرهه او ثامه او مجنون لا حد وكذا لا يجب بالنقض بغير وعده لاحد من المحبوب
 والرتقاء والمجنون وفي دار الحرب وعسكر اهل البغال ولولة زنت وانت عبد او كافر
 حد لولة قتل كذا زاني موصولا لاحد وان فعل حد لولة يا ابن الزانية
 اولت لا يكره اولت من ولده اولت بولد ترشيد او بولدك بوكه وليس هذا
 ابوك او يا ابن الف زانية او ابن زنا او ولد زنا هذا كله قذف لامة وكذا لولة
 في غيبات ابن فلان الاجنبى او قال يا ابن الزانية او يا ابن الزاني والزانية هي
 قذف لايوبه ولولة يا ابن فلان بعوى عه او خاله او زوج امه اولت لا يوبك
 فليس قذف ولولة يا اخا الزاني فهو قذف لاخته فان كان له اخ واحد فالمخصوصة
 له ولولة يا اخ الزانية فهو قذف لاخته ولولة يا اخ الزاني فقل للبل انت بحيل القاتل
 والمخصوصة مع الاول الحاشى الثاني ولولة لاجنبية يا زانية فقلت للبل انت حد
 ولولة زنت بك لمعد لا نقا صدقة وحدت بي ولولة قالت زنت معك لمعد لا نقا
 صدقة وحدت بي ولولة قالت زنت معك لحد ولولة لاهلته يا زانية فقل
 للبل انت حد المرأة وسقط اللعان عن الزوج لان اللعان لا يجري بين الحدود
 ورفعه متقدم للحد ولولة قالت لك اللعان واحد عليها ولولة قالت زنت قبل ان تزني
 فليد اللعان ولولة كنت قذفتك باننا قبل ان اتن وجئت حد ولولة قذف امراته
 قبل الدخول بها ثم ظهر لها اخيه من الرضاع لم يحيد ولولة لعبدك يا زاني فقل
 للبل انت حد العبد دون الحد ولولة كاذبا حدين ولولة لرجل زنت فلان
 معكم قل عنت به حاضر معك صدقة ويحد لها ولولة يا ابن الزانية وفلان
 معها او انك فهو قذف لامة وفلان ولولة وفلان معك لم يكره قذفا لفلان ولولة
 زنت وهذا معك ولم فعل معك فهو قذف لها ولولة زنت لفلان وهذا معي فقل
 صدقت فها معقلان بالزنا ولولة لرجل بالزاني فقل اخر صدقت فلا حد على المصدق
 لانه محتمل الا اذا صدقت هو كما قلت وكذا لولة لرجل شهدا انك زنا فقل اخر ولانا
 شهدا بصيغ امة لصدقت لاحد على الثاني الا اذا قال شهدا بما شهدت به ولولة
 لرجل قذف فلان يا زاني لاحد على المرسل فاما الرسول ان قال فلان يقول كذا لاحد
 عليه وان قال بل اني فهو القاذف ولولة زنت يا حد هذين او هاتين حد ولولة

الدفع الى الامم الزنا

مالا رانية فالت بالزنت

احد كما زان لاحد الا ان يعين ولو قال رجل يا زانية لاحد لان حدك اخر الكلا
شائع في النساء ولو قال لامرأة زانية سعي او حاد او ثمر لا يجب شيء لانه لا يعين
ولو قال لرجل زانية بانه او اتان يجب الحد والقذف باي لسان كان بوجيب الحد
بعد ان يكون بصر الزنا ولو قال لرجل بالهضم حد وكذا لو قال زنا في الليل ولو
ادعى امته فاجابه حرة فقال يا زانية ثم قال ظننت انها امني حد ولو قال انت
طالق يا زانية ان دخلت الدار لم يكن قدفا ولو قال يا زانية انت طالق ان دخلت
الدار يكون قدفا في الحال ولو ادعى القاذف رفق المقتدوف عليه او اعقبت شراؤه
يجتاز الى البينة ولا يجب الحد ما لم يثبت المعتق ومعرفة القاضي يكفي لا يجب
الحد تقذف الصبي والمجنون حوا مطبقا فان كان محن وبيّن يجب وكذا لا يجب
يقذف المحبوب اما يقذف المحصى والعين يجب **حد القذف** لا يورث ولو قذف
بينة محصنة فالحصنة لو لها ولدا بنها وان سفل ولا سها وام ايها يتقوى
فيه الاقرب والابعد والكافر والسلم وهذا الحق يخص بقرابة الولاد وكذا الولد
البنات في ظاهر الرواية وليس للمعتبة كالموت ولو قال لولد يا ابن الزانية او
قال ذلك لعبد وامها مينة محصنة فليس لولد وعبد ان ياخذوا به وسيد
بالحد الا اذا كان لها ولد من زوج اخر فله ان ياخذ بالحد ولو كان لها ولدان
فصدها احدهما فلا خزان يخافهم ولو قذف ام عبد ثم اعنته او باعه او قذف
ام عبد غيره ثم اشتراه واعنته لاحد ثم الشهادة بانها يصير قدفا اذا
كان اقل من اربعة او كان نقلا اربعة واحدهم عبد او كافرا ومحدود في قذف
امراة حد واو يلعن الزوج وكذا لو رجم واحد قبل الفضا حد واجمعا وان كان
بعد الفضا قبل الامضاء او قبل اكمال الحد فكنك وان كان بعد الحد جحد
الراجع خاصة وبعد الرجم جحد ارجع خاصة ولا يقيم القاض الحد بعلمه وفي غير
الحدود يعقوب بعلمه في حال قضائه ولا يقضي بعلمه قبل القضاء ولو شهد بالزنا ببن
من الرجال وان بنة من النساء فوجوا قبل الحد حدوا ولم يوجوا بعد جحد
الرجال خاصة لان شهادة الرجال صادقة حجة ولا يطل في حق النساء و
لو وجدوا احد من المعة عبدا ثم رجع الاخران حدوا دون العبد ولو اقام
القاذف شاهدين ان المقتدوف زنى مكرها سقط احصانه فيسقط الحد
ولو شهد بالطوع صال اذ هو ولو شهد رجلان على اخر المقتدوف بالزنا قبل
ويسقط ولا يجب حد القذف ولو شهد عليه ثلاثة بالزنا وقال القاذف انا اراهم
لا يثبت اليه وحد واجمعا ولا يجب حد على الامام الذي ليس فوقه امام لتقذر
الولاية **حكم** قال لرجلين احدا كان فصل له اسره كذا لاحد هاتين للاحد
عليه ولو قال كلكم زان الا واحد حد ولو شهدان بعة على رجل انه زنى بامراة
غائبة فيم الزاني ثم ان رجلا قذف تلك المرأة فياخذ منه الى القاضي الذي قضى او
الى قاضي آخر وجا الرجل الشاهد على قضاء الاول دعى الحد عنه لانه تبين انهما

قال طبراني

الحد في الزنا

الحد في القذف

متفق على ما في غير الحدود

الحد في الزنا

فيكون

٢٥٣
الحد في القذف **حكم** ولو قذف امرأته ولم يدر هل هو باق على حاله من الرضا لاحد
عليه ولو قذف امرأته ثم جحد فتشهد عليه شاهدان بالقذف يلعن **ع** ولو قاتل
زوجها باق في قتله الزوج زانية باهك فان صدقته امته جحد لانه ثبت زناه وان
كذب لا يجحد **ك** ميت قذف وله ابن وابن ابن وابن بنت فلم يطالب لابن وطلب ابن
الابن او ابن البنت كان لمان ياخذ كذا الحد ابن اولى لانه اقرب واذا لم ياخذ كان
لعمه او لجد منهما ان ياخذ **ع** رجل وجب عليه الحد ولو قام عليه بعض الحد فم يحد
اخر ثم قدم الى ذلك القاضي او الى قاض اخر فان حذر المقتدوف والاول والثاني كل
للاول ويسقط الثاني لانه يتداخل وان حضر الثاني دون الاول يجر بجحد مستبدا
لثاني الاول وبطل الاول المتداخل ولا تغاقلنا في غير الثاني او حذرهم دون دعوى
الاول ولو ان عبدا قذف حرة ثم عبق بعد ذلك اخر فاجتعا ضربت من لانهما يتداخلان
ولو جاء به الاول فضر بهار يعين ثم جاء به الثاني اتم لما تقابله ولو قذف اخر قبل
ان ياتي به الثاني ثم الثانيين ولا يكون لهما جميعا ولا يفر بثمانين مستافا لان
الثانين تمام حد الاحرار فجاء ان يدخل فيه حد الاحرار **ن** اعلان من وطى وطى
حرما فلا يجنوا اما ان يكون حرما لعينه او لغيره فان كان لعينه سقط احصاؤه
ولا يجحد قذفه وان كان حرما لغيره لا يسقط احصائه ويجحد قذفه لانه ليس
بزنا قالو طى في غير الملك من كل وجه او من وجه حرما لعينه وكذا الوطى في ملكه والحرمة
ماترة وان كانت بوجه فاحرمه لغيره ويستثنى طهرمة الماترة الاجماع والحد يثبت
المشهور بيان ذلك في صور السائل وهي الوطى بالنكاح الفاسد والامة للسفوق
الاكره على الزنا والمجنون والمطاعة والحرمة بالخاصة بالوطى ووطى الاب
جارية ابنة في هذه المسائل يسقط احصان ولا يجحد قذفه لانه حرام لعينه
وان لم يأت اتم اقا التجهل والاكره بخلاف ثبوت المصاهرة بالنقيض والسر لان كسر
من الفقهاء لا يرون ذلك محرما ولا يضر في اثبات الحرمة بل هو نوع احتياط اقامة
لللب مقام المسب فلا يثبت الاحصان الثابت بالشك بخلاف الوطى لان فيه
نصا وهو فوقه ولا يستلزمه ما كان اباؤا من النساء الا ما قد سلف وقد قام الدليل
على ان النكاح حقيقة في الوطى ولا اعتبار للاختلاف مع صحيح الضر واما الحرمة الماترة
في ملك الاخت من الرضا والجارية المشتركة وانما سقط الاحصان لانه ما في ملك
السعة فيكون الوطى واقفا في ملك الغير فيصير شبهة بالزنا والحرمة للوصية كالمجوسية
والخائض والمظاهر والحرمة بالعين والامة المتكوجة والمعددة من غير والمكاتب
والمتزوجة مشتركة فاسنفا فلا يسقط الاحصان لان مع قيام الملك في الحد
لا يكون الفعل زنى ولا في معناه والحرمة على شرف الزوال **ح** ومن اقرب بالقذف
ثم رجع لم يقتل رجوعه ومن قال العربي باطى لم يجحد قاذفه وكذا اذا قال
است بعني من قال لرجل ابن ما السما فليس مقادف ولو قذف مكاتبامات
وقر قاتل لاحد عليه واذا احدا المسلم في قذف سقطت شهادته وان تاب واذا

قال طبراني

الحد في القذف

اقسام الوطى

قذف الاب

الحد في القذف

أخبرني الكتاب

أما في النسخة التي

مراتب التبر

حد الكافر في قذف ثم اسلم له عشر شهادته على اهل الذمة وان اسلم قبل شهادته علم
 وعلى المسلمين فان ضرب سوطا في قذف ثم ضرب ما يقع جازت شهادته ومن قذف
 او زنى او شرب غير مرة فخذ فهو انكركه فاحاصل انه كفى حد لحمايات جنسها فان
 اختلف **في القذف** وهو تاديي دون الحد واصله من العري على الرد والعري
 يجب في جنابة ليست بموجبة للحد **ن** والقذف قد يكون بالحبس وقد يكون بالضرب
 وعرك الاذن وقد يكون بالكلام العسف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر او
 عليه بوجه مبسوس ولم يذكر العزير ياخذ الما والخيال القزير من السلطان ياخذ
 جازين ولا يبلغ نقر بل الحد وادناه موقوف الى رأى الامام بهم يقتصر ما يرى المصلحة فيه
 وينبغي ان ينظر القاضى في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد لم يجب له ما عدا ذلك
 يبلغ القزير من اوصى غايته وان كان من جنس ما لا يجب به الحد لم يجب له ما عدا ذلك
 اقضى غايته لكنه موقوف الى رأى الامام مثلا الاول اذا قل لامرته اني انا
 ولدا اغتصب يا زانية يجب عليه اقضى غايته العزير لانه من جنس ما لا يجب له الحد ومثال
 الثاني اذا قل لرجل اغتصب يا صاحب فاسق يجب له العزير ولا يبلغ اقضا غايته
 واقل القزير لا ينقص عن ثلث جلدة واقضاه مستغنى وثلاثون سوطا واقضى غايته
 في موضعين احدهما اذا اصاب من الاجنبية كل محرم غير الجماع والثاني اذا اخذ
 السارق في البيت بعد حياض المتاع قبل الاخراج اما في عدا هذه بين الموضعين
 فلا يبلغ اقضى غايته **ط** والعزير على اربعة مراتب نقر بنظر الاشراف كالدهقانة
 والامرأ والقزير بشرط الاشراف كالفقهاء والعلوية ونقر بنظر الاشراف من الناس
 كالسوقية ونقر بنظر الاشراف من الناس فغفر بنظر الاشراف الاشراف
 بالاعلام لا غير وهو ان يقول له القاضى بلغني انك تفعل كذا فينجز جريمه ونقر بنظر
 الاشراف بالاعلام والمجر الى باب القاضى والمقصود في ذلك نقر بنظر الاشراف
 كالسوقية المجر الى باب القاضى والحبس ونقر بنظر الاشراف بالاعلام والمجر والضرب
 وصح حبسه مع ضربه في القزير وضربه اشده ثم للزنى ثم للشرب ثم للقتل فو قبل
 فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال ويصح منه العقول لانه حق العهد
 ويسأل فيه من الشهود فلو قال لصاح يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا كافر يا سارق يا خائن
 يا زاني يا بغي يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا كافر يا سارق يا خائن
 المجر يا لص يا ابن الفتيه يا ابن الفاجر يا ماوى الرواحي يا ولد يا فاسق يا ماوى الفاجر
 يا من يلعب بالصبيان يا حرام شراره يجب القزير بنظر كلفه فلو قال يا حرام يا خائن بنظر
 كلفه يا تيس يا بغي يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى
 مصحح يا كسحان يا حبيب يا ابن الفاجر يا ابن الاسود وليس ابوه كذلك يا تاسك
 يا ستاني يا معبد يا مقام يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى يا ماوى
 لا يعزير ولو قال لفاسق يا فاسق او لشارع يا شارع او لظالم يا ظالم او لظالم لا يجب
 شيء وان كان فتيه **ح** ولو قال يا فاسق وهو المضرع في الدين امر ولا

يجوز الحد

يجوز الحد لان يضيف الفعل الى السبل والمقوق اذا اجتمعت يقدم حق العبد على حق
 الشرع **ط** ولو اثنى عليه بعينه ولا يجزى فان كان البهيمه له ذبح ولا يؤكل **م** فان
 كانت لغيره يطالب صاحبها ان يدفعها اليه بيمينته ثم يذبحها وهذا ما اثنى عن عمر بن
 الخطاب **ح** وليس لغيره البهيمه حكم القزير حتى لا يجب ستره ولا يبلغ فيه بعينه لانه اذا
 في كونه كونه ولهذا قلنا انه لا ينفق طهارته بجره الا يبلغ من غير انزال **ط** ونقر
 القزير بعينه قائما في دار واحد ولو قال لغيره يا خبيث جاز لك العزير ان يقول
 له مثل ذلك ولو تخاف من غيرة ولم يفعل شيئا فهو افضل وهذا في كل ما لا يجب الحد و
 فيما يجب الحد لا ينبغي ان يحسد بمثل ذلك عمن اذن الحد رجل جزع امرأة رجل
 او اسة وهي صغيرة فاحرقها وزوجها من رجل محسد حتى يردوها او يموت رجل
 يشتم الناس ان كان له مروة وعصاة وان كان دون ذلك محسد وان كان شابا
 ضرب وحبس رجلان ومعت بينهما خصومة وهما من عرض الناس فذهب
 احدهما واخذ حطوط الفقهاء وذهب الى حصمة فق له حصمة ليس كما اتوا
 اوقه لا يعمل بهذا عليه القزير لانه باشر المنكر عبدا والاذب فلهما ان يعزير
 نقر بنظر الاشراف من الناس لان العزير بنظر الحق المولى عبد طلب ابيع من مولاه وهو مقرر
 بحسب حجة نقر **ك** ومن عذر فقات فدمه هدر **ه** **في الشرب**
 الاصل في وجوبه قوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه وان عاد فاجلدوه
 وهو كجلد الزنا ثمانون سوطا لخر وضيقا للعبد فخره عن ثيابه ويجزى بشرب قطرة
 من الخمر والسكن من كل شراب غير السكران من يخنط كلامه ولهذين فلا يجر
 على شئ في خطاب ولا جواب هو المختار **ح** ولا يجزى السكران باقراره اذا جاء
 نفس بشربه وهو سكران ولو شهد الشهود على السكران لا تقام عليه الحد حتى افاق
 فاذا افاق انقام عليه الحد سواء ذهب رايه من الخمر عنه او لم يذهب ولا يجزى
 المسكر بوجوده من الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربه او يقر ان يجر الحد
 شاهدا ومن فقد يوجب له الخمر من غير الخمر فان من استكثر من اكل سقر رجل
 يوجد منه سقر الخمر وكذلك قال الفاضل سفر حلة في شرب الخمر لانه عرفت ذوق
 وصفرة زاهد وقد يوجد سقر الخمر من شربها مكرها او مضطرا لدفع العطش
 فلا يجوز الاعتقاد **ط** ومن شرب الخمر فاحرقه بجماعه وجوزوا وجازوا ابر سكران
 وشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذا اذا اقر بجماعه وجوده وان اقر بجماعه
 رايه منها لم يجز ولا حد على من وجد منه ليجزى الخمر بعصاها ومن اقرت بشرب الخمر
 لا السكر ثم رجع لم يجز ولا حد السكران حتى يعلم انه سكران من النبيذ وشربه طوعا
 لان السكر من المباح لا يوجب الحد كسكر الرماك **ه** واختلفوا في البيع والاصح انه
 حرام **ح** وينتشر الشرب بشهادة شاهدين ويثبت بالافزار مرة واحدة
 ولا يقبل فيه شهادة الرجال مع النساء **ه** ولا حد على الذم في شئ من الاشرية
 والمسكر اذا سكر الخمر فانه لا يجزى لجواز ان شربه مكرها ولو شهد احد هاهنا شربها

سفره لكل القند

السكر المباح لا يؤكل

الاصح ان السكر حرام

والآخر انما قارها لم يجد كذا لو شهد على الشرب والربح يوجد منه لكنهما اخلفها
 في الوقت وكذلك لو شهد احدهما انه سكر من سكرها وشهد الآخر بافلاذ يشربها ان
 شهد احدهما انه سكر من الخمر وشهد الآخر انه سكر من السكر واذا شرب قوم ببيد
 فسكر منه بعضهم دون البعض حد من سكر واذا قذف السكر كان حبس حتى افاق ثم يجد
 للقذف ويجبر على الضرب ثم يجد السكر رجل ان نزع الاسلام ثم اتي به على
 الامام ثم شرب الخمر صرقا ونزاعا ثم مات فانه سكر في جميع ذلك ما خلا الخمر لان المرئ
 كافر وحد الخمر لا يقيم على احد من الكفار وجد في بيت فاسق خمر وجد القوم يحتمل
 عليها ولم يدرهم احد يشربون لها غير انهم جلسوا مجلس من يشربها يعرفون وكذلك
 الرجل يوجد مع ذكر من خمر وهي رفيق للشرب واذا اتى الامام برجل شرب خمر او
 شهد به عليه شاهدان فانما قاسا كرهت عليها اقيم عليه الحد لا يلتفت الى ما قال
ط في الاشربة وهي جمع شراب وهو كل ما يعرق في شرب ولا ياتي فيه المضغ حراما
 كان او حلالا **ح** وهي مستخرج من العنب والنبيب والنخ والطبوع ومنها حرام
 ومنها حلال فالخمر منها الخمر وهي التي من ماء العنب اذا علا واشتد وقذف بالزبد
ح انفق العلماء على هذا والحاصل في حرمها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والبير
 الابية سوال عن رضى الله عنه على ما روى انه قال رسول الله عليه السلام الخمر مهلكة
 للمال مذهب للعقل فادع الله سبحانه وجعل لبال الله بين لنا في الخمر بياننا شافيا
 فنزل قوله تعالى ليسا لوتك عن الخمر الابية فامتنع منها بعض الناس في بعضهم
 فضبت من منافعتها وبيع المائتم فيها فقال عمر رضى الله عنه اللهم نزلنا في ابية
 فنزل قوله ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فما تسمعون قالوا اخبرنا فيها
 بمنعنا عن الصلوة وقال بعضهم بل منعت منها في غير وقت الصلوة فقال
 عمر رضى الله عنه اللهم نزلنا في بيان فنزل قوله تعالى انما الخمر والميسر الحلال
 تعالى فقال انتم مشركون فقال عمر رضى الله عنه اسمها زبوا وقال عليه السلام حرمت
 الخمر بعينها وقال عليه السلام اذا وضع الرجل قدحا من خمر على وجهه لعنه ملائكة
 السموات والارض فان شربه لم يقل صلوة او يعجز ليلته وان دوام عليها فهو
 كعبا لوثن والاجماع منعوا على حرمتها **ط** ويتعلق بها احكام آخر منها انها
 يكف مستحلتها لثبوت حرمتها بدليل قطعي ومنها ان نجاستها مغالطة ون
 منها حرمها لفسادها نجاستها ومنها انه محدوا يشرب قطرة منها وانها ان
 الطبخ لا يجليها ومنها جواز حليها **ح** ولم يكن من الغليان يجلي شربه عند
 وقالوا اذا اشتد فهو خمر وان لم يسكر وحرمتها غير معلوم بالسكر حتى حرم
 فحرم منها ويكفر مستحلتها ولا تأثير للطبخ في حليها ونجاستها كاللؤلؤ فاشربها و
 الماء غالب لمحد وان كان الخمر غالبا بحيث يجد طعمه محد ولا يجوز الاحتجاج
 بدموي الخمر حتى لا يداوى به جرحة ولا يحسن به ولا تمتشط به لرفق الشكر
 ولا يسقى الصبي والدابة ولا الذي ولا ثم على من سقاها ولو سقى شاة ثم دع

سنة م سكر

قوله السكر الا حرم

مد الامام الكفار

قال ابن كرام

خمر الخمر والارض

من سعة

من سعة لا بأس بكل لحمها وانما لان الخمر صار مستهلكا فيه وبياح تحليلها
 بالعلاج وغيره وخلوها حلالا فان بقي منها بعض المرات في خمر ولوا القاهها في الخمر
 الكثير فصارت خلقة من سعة محل خلاف ما اذا القاهها في الحلاوات حتى صارت حلوها
 لا يجلي لان الخمر لا يصير حقا لكن يصير خمر ولا يجعلها في مرة فطبخها فخرام كله لكن لا يجد
 اكله ولو اتى الخمر والسكر في الخمر حتى صار خمر او من محل ولو اتى الخمر في الماء ثم الماء
 في الخمر حتى صار خلقة طاهرا وكذا الخبز او اللحم اذا اتى في الخمر فصار خمر وكذا حرقته
 اصابها خمر ولتفت في الخمر فذهب عن الخمر المرات حتى وكذا اذا اصاب الثوب خمر مع
 وجد منه ريح الخمر حتى طهر ولو عجز بالخمر ليطهر ابدا ولو اصاب خطة او حشيتا
 ان حرقا جديا او يوراد كل ما يشرب فيه ولا يمكن عصره يغسل بالدهن ويحرق في كل
 مرة طهر ويضمن المسلم غير الذي دون خمر المسلم لا يغسل مضمونة في حقهم دونها
 لا يملك المسلم شئ بالبيع ومالكه الذي ولو اسلم الخمر في دان نام شرب الخمر في ماء ملك
 بالحرمة لم يجد والذي لو اسلم وشرب وجد ولا يجد كافر بالسكر بالخمر وغيرها واذا
 خاف على نفسه بالهلاك للعطش ولجأ الى الخمر يجب عليه ان يشرب بمقدار ما يدفع
 به الهلاك ولو سكر به لا يجد ولو شرب لزيادة على العطش وسكر يجد ولو شرب في
 الخمر الذي اسلمه وقا ما علمت بالحرمة يجد لان الزنجر حرام في الاديان كلها
 وكذا السرقة ولو اكره على شرب الخمر وسكر لا يجد ولو طبخ البصير اذ في طبخه ثم اشند
 وهو البادق والطلاح حرام عندنا ولا حلال لاسكر اما الثلث وهو ما ذهب
 بالطبخ ثلثاه بعد ما رفع يمكن حكمة ان مادام حلو فهو حلال شربه **ك** واذا غلا و
 اشتد ودف الزبد او صب الماء فيه حتى رفق ثم اشتد يجلي شربه مادون
 السكر لاسمكة الطعام دون الله ويجوز بالسكر وانما قلنا حله لكثرة الاخبار وانما
 الصحابة فيه حتى قال ابن من مذهب السنة ان لا يجوز سكر الخمر وهو اللحم الاخضر والفل
 حرمه يؤدى الى تفصيل كبار الصحابة وعند محمد رحمه الله حرام قليله وكثيره ولا يجد
 ما لم يسكر **ح** ثم عند ابي حنيفة رحمه الله الحرام منه القمح الذي يطبخ بها او يغاب
 الرأى انه سكره والاشربة التي تجرد من العنب منه الخمر والبادق والمنصف والثلث
 واللبن والمهوى والميدى ويسمى ذلك ابو يوسفي اما الخمر هو الذي ماء العنب او غلا
 واشتد وقذف بالزبد وصار اسفله اعلاه وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فهذا
 ليس خمر ويجلي شربه ويجوز بيعه وقالوا هو خمر لا يجلي شربه ولا يجوز بيعه ومن حكم الخمر ان
 من شرب منه قطرة فانه يجد والبادق هو الذي من ماء العنب اذا طبخ اذ في طبخه
 ومن حكمه انه حلال شربه مادام حلو واذا غلا واشتد وقذف بالزبد حرام قليله
 وكثيره ولا يجد شارب ما لم يسكر والمنصف هو الذي طبخ من ماء العنب حتى ذهب
 نصفه وبقي نصفه ومن حكمه ذكر انه حلال شربه مادام حلو فاذا غلا واشتد وقذف
 بالزبد حرام قليله وكثيره وكان حكمه حراما قاف والثلث هو الذي من ماء العنب
 اذا طبخ حتى صار ثلثا وذهب ثلثاه وحكمه انه مادام حلو فهو حلال شربه واذا غلا و

وهو من سعة الخمر

اكره على شرب الخمر

الثلث

انواع الاشربة

اشد وقذف بالنزج شربه مادون السكر لاستمر الطعام والنفق على طاعة الله تعالى
 والتداوى لا الهو والطرب كما بينا في سحر حرام قليله وكثيره وذكر في شرح جمع
 البحرين والصحيح ما ذهب اليه محمد رحمه الله وفي الهداية والنهاية وفناوى
 قاضي خان وظهير الدين والخلاصة وفناوى الكبري وفناوى اهل سمرقند والمجدي الاصح
 ما عليه ابو خنيفة وابو يوسف رحمهما الله وهو ما بينا والنجس وهو نفسان يصيب
 الماء في العصور ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وبقى ثلثه فيكون الناهب من العصور
 اقل من الثلثين ويكون حكمه المصف والمجدي وهو ان يصب الماء على الثلث
 ويتحرك حتى تشتت ويكون حكمه الثلث ويسمى هذا ابابو سفي لان ابابو سفي
 كثير ما يستعمل ويشترط لا ياحتد بعد ما صب الماء فيه اذ في طنجرة حرمة هذه
 الاشربة دون حرمة الخمر ويجوز بيع النصف وان سكر منه ولا يفسق شرابها ولا
 يكفر مستعملها ولو شرب قطرة منها لا يجد ولا بد من ان يظهر نقصان حرمتها عن
 حرمة الخمر في حق الانتفاع حرما لا انتفاع بها شرابا ولم يحرم فيما عدا الشرب
 واذا كان مطلقا للانتفاع كان محل البيع كالدهن اذا وقع فيها قارة وماتت العصور
 اذا وضع في الطشت بالشمس حتى يذهب ثلثاه بحر الشمس وبقى ثلثه لا بأس بشربه
 وهو بمنزلة الطبخ **ع** والعصور اذا قذف بالنزج وغلوسه شربه لا يفسد والخمر حرام
 بالاجماع وان طبخ بعد ذلك لم يحل لانه طنجرة وهو خمر وكان المطبوخ حراما والطبخ لا يزيل
 الحرمة وانما يمنع ثبوت الحرمة والاحتياط التي يتخذ منها الاشربة العنب والخمر
 والزبيب واللجوج كالحظرة والشعير والذرة والعصا والاحماض وغيرها كالكافور
 بنيد التمر والبسر والعسل والذرة والحظرة والعصا والاحماض وغيرها كالكافور
 السكر وهو الذي من ماء التمر والسكر من ماء البسر المذيب فما دام حلوا حلوا
 شربه فاذا غلا واشد وقذف بالنزج فحكمه حكم الباذق واما النبيذ فهو الذي
 من ماء التمر والبسر المذيب اذا طبخ اذ في طنجرة فما دام حلوا حلوا شربه فاذا غلا
 واشد وقذف بالنزج فحكمه حكم الثلث وقدينا والاشربة التي يتخذ من الزبيب
 نوعان نعم وسد المسع ان سكر الزبيب في الماء حلولة فما دام حلوا حلوا
 شربه واذا غلا واشد وقذف بالنزج فحكمه حكم الثلث والاشربة التي يتخذ من
 اللجوج نوعان في ومطبوخ فالتي ما دام حلوا حلوا شربه وان غلا واشد
 وقذف بالنزج في روايتان وان طبخ اذ في طنجرة فما دام حلوا حلوا شربه وان غلا
 واشد وقذف بالنزج فحكمه حكم السكر اما السكر فمن كل الاشربة حرام بالاجماع
 وان سكر منه يجد وقبل بنيد العسل لا يجد وان سكر هو الصحيح **س** وفي الاشربة
 بنيد العسل والذين والحظرة والشعير والذرة حلوا طنجرة او لا اذا لم يشرب للهوى
 والطرب والاحتياط ان يجد ان سكر لان الشاق يجمعون عليه اجتماعهم على الخمر
 ولا بأس بالانتفاع في الدواب والخنثى والمزقة والبعرة ومن خاف على نفسه الهلاك
 من العطش ولم يجد الا الخمر فله ان يشرب منها ما يأمن به من الموت لان الله تعالى

ابو يوسف

العصور اذا وضع بالشمس

الاشربة الخمر

اجماع الناس

زخاف عن النبي الهالك

الاجماع

اباح للمضطر اكل الدم والميتة ولحم الخنزير والخمر مثلها في الخمر فيكون مثلها في الاباحة
 عند الاحتياط اذا امكن على نفسه التفرقة وهو خوف المهلكة فعاد الخمر **ح** وان سكر
 بذلك فقد لا يجد لان السكر حليل بباح **س** ولو صب الماء على عصارة العنب بعد
 ذلك فاستخرج الماء منه فغلا واشد يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وينبغي ان يطبخ
 فيما ذكرنا الخمر موصولا غير منقطع فان انقطع الطبخ قبل ان يذهب ثلثه العصور في الثلث مثلها
 ثم اعيد الطبخ حتى يتم ذهاب ثلثه العصور هذا على وجهين ان اعتد قبل اتمام الطبخ
 وحدوث المرات او غيرهما فيها كان حلالا لانه بمنزلة الطبخ الموصول وان اعتد
 الطبخ بعد اتمام الطبخ وحدوث المرات كان حراما هو المختار للنفق على رجل سب في
 قدر عشرة دوايق عصور وعشرين دور قاض ما ورد طنجرة فانه ينظر ان كان
 يعلم ان الماء يذهب ولا يفسد وطاؤه يطبخ حتى يذهب كل الماء او لا يتم يذهب الماء
 العشرة وذلك ستة وثلاثون دوايق ثلثها وهو ثلثه وثلثه وان كان الماء والعصور يذهبان
 معا فانه يطبخ حتى يبقى ثلثه اكل والسكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمر والزبيب
 نحو البنيد والثلث فيفيد بقدر فانه كالتطابق والعناق والاختار بالدين والعين
 وتنويج الصغين والصغير والاقاض والاسنق اض والعبية والصدف فذا
 امصها الموهوب له والمصدق عليه وبه اخذ عامة المشايخ والسكر من البنج
 وابن الرماح حرام ولا يجد ولو سكر من البنج او شرب شرابا حلالا فله ان يفتقه
 وصنع وذبح عقه فطولا يقع في العسلين الوكيل بالطلاق اذا سكر وطبق الصحيح
 انه يقع الخمر اذا حلت طهرت الحب كله هو المختار **ط** ولا يحل لاني ان ينظر الخمر
 على وجه البلد ولا يسل به الطير ولا ينسج به الحيوان وكذلك الميتة لا يجوز ان يطعمها
 الكلاب رجل شرب سعة اقتراح من سد فله ان يسكر فاجبر بالعاشرة فسكر لا حرم عليه
 ولو اجر بسعة ولو سكر فشر بالعاشرة وسكر فغيره الحد ولو سقط رجل بالخمر او
 داء اجر كالمجيد ولو صب خمر في ماء يجر رجها او طعمها او لونها فشر منه
 بعدد الا مسكر له خمر في الزرق فسق رجل زرقه وسال الخمر لا يفهم الخمر بالاجماع ولا
 يفهم الزرق عند محمد رحمه الله لو كان الخمر في بيت رجل مسلم يرد ان يتخذها خلا فشرها
 ضمن الحامه ولو كان الخمر لشركه في زرق فسق زرقه لا يفهم الخمر ولا الزرق اذا حلتها
 للشرب ولو صب المسلم خمر في ضمن مثل لان الخمر مال مسعوم في حق الذي
 الا ان المسلم يخرج عن ملكه المثل فيصير الى القيامة والذي قدر فلا يصار الى القيام
 وينبغي ان يكون القدر سقلا مستقيا واضلا عنه كذلك وما يرفع من العكر ليس
 بمعتبر فيسحق ان يطبخ بعد رفع العكر الى ان يذهب ثلثاه وينبغي ان يقسم ان تقاع القدر
 ثلثة اقسام متساوية فيطبخ الى ان يذهب ثلثاه وينبغي ان يقسم القدر الى
 العلامة السفلى **ح** في السرقة وهي في اللغة اخذ شيء على سبيل الحقيقة في
 الاستئثار بغير اذن المالك سواء كان المأخوذ مالا او غير مال ومنه استراق
 السمع وفي الشرع اخذ العاقل المبالغ بضايا محرما او ما فيه بضايا محرما للغير لا

نفقات السكر

للكول الاموال والسكر

لا يجوز اساءة الخمر والميتة للكلاب

سق زرق الخمر

مذموم

شبهة على وجه الحقيقة **ح** والذكر المتعلق بالسرقه يقطع اليد اليمنى من الرسغ لانه عليه امر يقطع يد السارق من الرسغ بشرط قطع اليمنى ان يكون بين اليسرى واليمنى
اليمنى صحيحين ولو سرق فاصابع يده اليمنى مقطوعة فقطع ما بقى وكذا اذا كانت
يده اليمنى شتلة قطعت والسارق اذا كانت يميناه شتلتا عند السرقه ثم زال الشتل
بعد السرقه فانه يقطع **ط** والنصاب عشرة دراهم مضروبة من العشرة او يبلغ قيمة
مشرقة دراهم وان كان دونه لا يقطع وكذلك ان سرق عشرة دراهم او سرق او سرقه
او رساما لا يقطع حتى يبلغ قيمة عشرة دراهم جيلد ولو سرق قطعت يده وزنها
عشرة وقيمتها اقل من عشرة مضروبة لا يقطع ولو سرق نصف دينار فقيمه عشرة دراهم
يقطع **ح** ويجوز ان يكون المال المسرقة في متقوعا في نفسه وان لا يوجد جنسه مباح
الاصح في دار الاسلام وان لا يكون نافعها اى حقيرا وان يكون قيمة عشرة دراهم
مضروبة **ط** او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم والمعتبر وزن سبعة اذ هو المنع
في عامة البلاد وقولها وما يبلغ قيمة عشرة دراهم اشارة الى ان غير الدراهم
يعتبر قيمته ولو كان **ح** هيا **ح** ويعتبر قيمته بما يروج بين الناس ولو كانت
النبرايك بين الناس فقطع ولو سرق احد عشر درهما لا يروج فان كانت ثمانية
عشرة راجحة والغدا وان سرق دينارا فقيمه اقل من عشرة دراهم لا يقطع فيه ولو
سرق نصف دينار فقيمه عشرة دراهم قطع به **ح** وقيل يعتد بالقوم باعتبار المنفعة
حتى لا يجب القطع بالشك وهو المختار عند البعض ولو كانت قيمته يوم السرقة
فانقص بعد ذلك ان كان بعضان الغنم لفحصان العين يقطع وان كان لثقتا
السعر لا يقطع في ظاهر الرواية وانما يعتد بالانصاب في حق السارق لانه
حق المسروق منه حتى ان من سرق ثوبا من اثنين يساوي عشرة دراهم
يقطع لكان النصاب في حق السارق لافي حق المسروق وكذلك لو سرق عشرة
دراهم من عشرة من شخص درهما من حمز واحد ولو سرق حلالا ثوبا فقيمه
عشرة لا يقطع على واحد منهما ولو كان قيمة ثوب عشرين يوجب القطع على كل واحد
منهما ويجب القطع في الزجر والياقوت والغير وخرج والعود والسكر والزعفران
والساج والها والابنوس والصندل والمصنوع من الخضر والاناة واللبس مخدري
من خشب **ط** ولا يقطع فيما يوجد نافعها مباحا في دار الاسلام كالخشب والسمك
طرية او مالحه والصيد والطيور والنفرة والزبرنج والمفرق وهو الطين الاسمر
والخشيش ولا ما يباع اليه النساء كالفلكة الرطبة واللبس والشم طرعا كان او
قد يكا والتمر على الشجر والبطيخ وزرع الحنظل والامينا وفيه الاثمار كالاشرية
المترية والانت اللهب والنرد والشرنج والصليب والصنم من ذهب وفضة
ولا في باب المجد ومصحف وصبي حر ولو عليلين وعبد كبير للصغير و
دفتر الحساب ولا في عصا واهليج والاشنان ولا في الرخام ولا في القدر من
الحجارة ولا في كلب وفهد وحناة وحسن ونفب وسن وسال عامية ومال فيه

خارج

في دار القطع

يجب القطع في الزجر ونحو

دفتر الحساب

شركة

شركة ومثل حقه حالا او مؤجلا ولو سرق **ط** ولا في خشب غير معولة الا في الساج و
الصندل والابنوس وقد بينا ولا في البقرة والرياحن والرجل والاصغر والمصنوع من
المنسكة ولا في شراخ الذهب والفضة ولا في البوارى ولا في السن والمنا والسوا
لا في جلد السباع المذبوحة الا ان يجعلها باطا والمصلى ولا في اناء او قبح فيه
طعام مطبوخ ولا في كلب عليه فلادة ولا في ثوب عليه دراهم لا يعلم به الا اذا كانت
الدراهم كثيرة يكون هذا الثوب غرضا لها فانه يقطع ولا اذا كان منديكا او شديف
الدراهم فانه يقطع ولا يقطع في الابواب المنقوبة فان كان مغلوقا منقورا لا يقطع
ولا في الخنطة في السبل ولا في الشيا بالمسوحة للجب ولا في المواشي في المراعى
وان كان معها الراعى الا اذا كان ياربى بالليل الى حائط عليه باب مغلق او مردود
تدخل وساقها او فادها او ركبتها فانه يقطع وفي الخيام والمساكن بابها مفتوح
او لم يكن لها باب يقطع واذا حصدت الخنطة وصاحبها نائم عليها او صافح جمع
المتاع في الصخرة فسرق منه قطع وكذا ان سرق الخواقي كالحصى وصاحبه نائم عليه
او حيث يراه ويحفظه قطع واما اذا كان على الابل يسر فلا يقطع الا اذا شقه و
صاحبه معه ومن سرق من النائم رداء عليه او قلنسوة على راسه او طوق و
منطقة على عنقه ووسطه او سرق منطقة او خمارا او امرأاة او ملاقا
وهي لا يسرها لا يقطع وقيل يقطع في المرأة وان سرق بعيرا من قطان وذبح
شاة في الدار اخرجها او انشق الثوب في الدار واختر صاحب الثمنين او
سرق ثوبا وصبغت واخرج مادون النصاب من الحرز ثم دخل فاخرج الباقى
او اخذ السارق في الحرز وقدرى بالمتاع او اخذ بعد خروجه قبل ان ياخذ
المتاع او رمى به الى رجل فاخذ او اكل الدنار وخرج او طرح المتاع فيما يحرق
بقوته لا يخرج كذا وحذف عصا تدلى من خارج فشد به او ناوله رجل من
خارج او القاه في الطريق او دخل الخمارج يده فاخذه او خولها من بيت الى
بيت او سرق من الحمام او من بيت ما دون في الدخول فيه او سرق من مسجد
مغلق سلسلة وغيرها في الليل او النهار او لبس الذي هو اعلق الباب ما
يفتح به او طرح من خارج الكمر او حل ولان كان من داخل الكمر لم يقطع في الصو
كلها واذا كان في الدار مقاصير فيكون كل مقصورة كدار على حدة فان كان من
صندوق يقطع او من عرض الحماي وختان او ملاك او بيت مقفل فان
كان صاحب المتاع جالسا عليه فسله من خنثة او من تحت راسه قطع وان
كان في المسجد قطع اذا سمع من صاحبه وان لم يخرج ولو سرق من الحمام ليلا قطع
ولا يقطع البنائش وان رفع معه مال الله فينحرز ويستوى فيه المقبرة وغيره
ولو سرق الملاجير من داره قطع فاما اذا اجر سامن دار فسرق الستأجر
من بيت آخر لا اجر فيه حرز او ثيابان ولو سرق من ذي رحم محرما او من امرأة الاب
او من ام المرأة او ابنتها او من بيت المال والغنيمة او الحسن لم يقطع **ح** ثم حرز كل شيء

لا يقطع في سطرخ الخشب

بوزن قمار

لا يقطع البنائش

حرز من قوم

عند الاقرار والشهادة والقطع حتى لا يقطع ما لم يصيد فيه **ح** واذا قال للرجل اناسا في
هذا الثوب فنون القاف واضرب الياء لا يقطع ولو قال اناسا في هذا الثوب بالاضافة
يقطع والفرق بينهما انه متى نون فلاحه دال على سرقة مستقبله كانه قال اناسا سرقة و
متى قال له سون وكلامه دل على سرقة ماضية كانه قال سرقت هذا الثوب فاذا اقر
انه سرق من هذا ماله ثم قال وسمت انما سرقت من هذا آخر لم يقطع ولا يقضي لكل واحد
منهما ماله وان شهد بذلك رعت فثبتت اشارة على الشهادة الاولى ويرجع اشارة فثبتت
على الآخر لا يقطع عليه لو اقر من غير الشبهة التي تكنت فيه وان قال سرقة ماله لابل ما ثبت
يقطع ولا يقضي من ماله اذا ادعى المقر المائتين لانه اقر بسرقة مائتين فيجب
القطع ومن وجب القطع امتنع الصمان فلو قال سرقت مائتي درهم لابل مائة
لا يقطع ومن المائتين لانه اقر بسرقة مائتين ولا يقضي منها فصح الرجوع في حق القطع
دون الصمان فيجب الصمان ولا يجب القطع ولم يصح الاقرار بسرقة ماله لعدم
الدعوى من جهة المروءة منه ولو قال سرقت من فلان مائة درهم لابل
عشرة دنانير يقطع في عشرة دنانير ويضمن مائة اذا ادعى المقر المائتين رجل دخل
دار انسان وسرق منها متاعه هل ينبغي له ان يعلم صاحب المتاع انه سرق متاعه ان
كان لا يخاف ان يظلمه متى اخبره حرم لم يصل اليه احد وان يخاف لا يخبره لانه
معدوم ترك الاحبار ولكنه لو وصل الحق اليه بطريق اخر واذا اقر السارق
بالسرقة ثم هرب فان كان في فوره لا ينعى بخلاف ما اذا شهد الشهود عليه
بالسرقة ثم هرب فانه سمع ولو قال سرقة من فلان وصفت السرقة و
فلان غائب قطع استقصا ولا ينظر حضور الغائب ويصير في المقر وقيل لا يقطع
حتى يصيد السرقة منه وهو اختيار القدروري ولو اقر انه سرق وفلان من
فلان الف درهم قطع المقر ولا ينظر حضور شريكه واذا اقر بالسرقة مكرها فاقرا
باطل وبعض المتأخرين افتوا بصحته ويجوز ضرب السارق حتى يفيق ولو اقر بالسرقة
طائعا وفي المتاع متاعا او قال استودعته او قال اخذته رهنا بدين وعليه
درم القطع عنه كما لو ثبت السرقة عليه بالبيينة واذا قضى القاضي بالقطع بينه
او اقر او سمع بالسروق منه هذا متاعه لم يبرقه متى اعانته او دعت
او قال شهد شهودي بن ورا وقال اقر هو باطل وما اشبه ذلك سقط عنه
القطع وبطل الشهادة على الشهادة في السرقة في حق المالك وكذلك شهادة
النساء مع الرجال واذا شهد الشهود على رجل السرقة وعدلت الشهود بعد
ما جلس الشهود عليه ان كان المروءة منه حاضر يقضي القاضي بالقطع وان
كان المروءة منه غائبا لا يقضي بالقطع وان كان المروءة منه حاضرا و
يقضي القاضي بالقطع ثم غاب المروءة منه قبل القطع لم يثبت في على المختار واذا
شهد بشا هذان على رجلين القمار قمار فلان وسأ السرقة واحدا الشهود عليها
غائب لا يقطع الحاضر اذا شهد كافر ان على كافر وسأ السرقة ماله لا يقطع الكافر كما لا يقطع

قال ابل عشر

هل تجزى السارق صاحب المتاع

مستم
مجلس السارق من سرقة

او بالسرقة

سئل السارق عن السرقة
في السرقة

شهد كافران

المسلم ولو شهدانه سرق من فلان ثوبا فلهما سجد هاتين مروي وفي الآخر من ويحكم
الراء بعمر وايمان **ط** وارعب فادخل يده واخرج المتاع او دخل وناول المتاع آخر
من خارج لم يقطع واذا اخرج الداخل وناول له الخارج قطع الداخل وان ادخل الخارج
يده فناولهما من الداخل قطعاً وان القاه في الطريق ثم اخذ قطع وان ادخل يده
في صندوق الصبي في اوى كم غيره واخذ قطع ومن سرق من ذي رحم محرم او من
سيد او امرأة سيده او زوج سيده او زوجته او مكاتبه او من بيت المال او من
ماله في سرقة او من منصفه او طريقه صرعة خارجة من كرمه او سرق حياض
من قطار او حلالا يقطع ولا يقطع بالسرقة من عزيمة مثل ماله عليه والمال والموكل
سوا وكذا لو سرق اكثر من حقه لانه يصير شريكا بمقدار حقه وقد جئنا وكنا اخذنا
جود من دراهم او اورد او يقطع بغيره خلاف حسن ما عليه الا اذا قال اخذته
رهقا عني او قضايه فلا يقطع ولا يقطع على شريكه الاخرى وشريكه في الرجم المحرم
ولا قطع على الاعمي لجهله بالغير **ح** ولو سرق شاة مذبوحة او ذبحها ثم اخذها
لا يقطع لانه صار لحما فالحاصل ان تسعة لا يقطعون في السرقة السارق من ذي
رحم محرم منه والسارق من بيت المال او من السجدة او من الحمام او من بيت اذن له
بالدخول فيه اذا لم يكن فيه من يحفظه والخمس والخائن والبتاش ومن قتل
بلغ قيمة عشرة دراهم فالواجب على السارق قطع يده اليمنى من رزده ويحكم **ح**
ثم رجل البصري ان عاد فان عاد بالمال لابل يحبس حتى سب فان كانت يده اليمنى
مقطوعة او ذاهبة فقطع رجله اليسرى من المفضل فان كانت رجله اليسرى
مقطوعة فلا قطع عليه ويضمن السرقة ويحس حتى يتوب فان كان اقطع
يد اليسرى او اشلها او اهامها او اصبعين سواها او اقطع الرجل اليمنى او
اشلها او اهامها عرج ينعى الشيء عليها لم يقطع يده اليمنى ولا رجله اليسرى ومجملنا انه
متى كان حاله لو قطعت يده اليمنى لا ينفذ يده اليسرى ولا ينفذ يده اليسرى
لا وكات قبل القطع لا يقطع لان فيه نفقة جنس المنفعة بطشا او مشيا
وقام اليد بالابهام بعد ما او شلها كمثل جميع اليد ولو كان اصبع واحد
سوى الابهام مقطوعة او مثلك قطع بخلاف الاصبعين لانهما كالابهام في
الطش وان كانت اليد اليمنى مثلك او ناقصة الاصابع يقطع في ظاهر الرواية
ولو كانت رجله اليسرى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع المشي عليها قطعت
يده اليمنى والا فلا فان سرق في الثالث بعد ما قطعت يده ورجله حبس وضرب
لان القطع لما سقط لم يبق المرحل للحبس والضرب **ح** ومن وجب عليه
القطع في السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه لا يخلو ما ان يكون قبل المضمومة
او بعد قبل القضاء او بعد فان كان قبل المضمومة فعلى قاطع القصاص العمد والارش
في الخطاء ويقطع رجله اليسرى في السرقة وان كان بعد المضمومة قبل القضاء
فكنا الجواب لانه لا يقطع رجله اليسرى لانه لما خوصم كان الواجب في اليمين فاذا

مجلس السارق

لا قطع على الاخر

السرقة بالقطع

مجلس السارق من السرقة
من سرقة

الرم

قطع السرقة

مطلب
ان السرقة عشرة دراهم

اصل

همه جرات من
عدم الجمع العمار والقطع

سرق السرقة زهرا

فانت سقط وان كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وكان قطع على السرقة
حق لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة او هلك في يده ولو
امر الامام الجواد ليقطع يدا السارق فقطع يده اليسرى فهو على وجهين اما ان
قاسا قطع يده مطلقا او قل قطع يده اليمنى فلا يخفى اما ان اخرج السارق يده اليمنى
وقال هو اليمنى او اخطا الجواد و قطع عنك اما اذا قل لهما قطع يده مطلقا فقطع اليدين
لا ضمان عليه لانه فعل ما امر وان قل قطع اليسرى فان اخرج السارق
وقال هو اليمنى فلا ضمان عليه ايضا لانه فعل ما امر وكذا اذا قطع خطا الا ضمان لانه
المبلغ بيد وهو اليمنى واما اذا قطع عنك الا ضمان عليه ايضا لانه المبلغ بيد
وهذا القطع يكون من السرقة كلها اذا قطع الجواد باذن الامام ولو قطع غيره
اليسرى خطا في ذلك الدية وفي العمد المضاعف ويسقط القطع عن اليمنى والعبد اذا
اقر سرقة عشرة دراهم لا يخفى اما ان يكون ما ذكرنا في التجارة او لا والمال قائم او
فان كان ما ذكرنا يصح اقراره ويقطع يده والمال لسرق منه ان كان قائما وان كان
هائلا لا ضمان عليه صدقة مولا او كذبه وان كان محجورا عليه ينظر ان كان المال
هائلا يقطع يده ولا ضمان عليه كذبه مولا او صدقة وان كان قائما ان صدقه
مولا فكذا وان كذبه يقطع يده والمال لسرق منه هذا اذا كان العبد كبيرا
وقت الاقرار فان كان صغيرا لا يقطع ثم ينظر ان كان ما ذكرنا يصح اقراره ويبرأ
المال على السرقة منه وان كان هائلا يضمن صغيرا كان او كبيرا وان كان محجورا
ان صدقة مولا فكذا وان كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد العتاق ان كان
كبيرا وقت الاقرار وان كان صغيرا لا ضمان عليه ولا اصل في جنس هذه المسائل
انه كلما اجمع اقرار المولى على عبده يصح اقرار العبد فيه والاقرار بالحدود للمولى
لا يصح على عبده فيصح اقرار العبد فيه على نفسه لانه لا ثقة فيه وكذا العاصر
لو اقر العبد على نفسه بالجنابة فيما دون النفس فما يجب فيه الذبح والغدا وينظر
ان لم يكن عليه دين صح اقراره لا في معنى الحيوان ولو كان عليه دين لا يجمع كالزنا
عليه بالمال لا يصح **ط** وان استرد السارق السرقة او وسب له او اعاده لم
يقطع واذا قطع والعين في يده وكذا ان كانت ملكها غيره بأي طريق
كان وهي بائنة بعينها وان كانت هائلة لم يضمنها لغيره عليه السلام اذا قطع السارق
فلا عزم عليه ومن قطع في سرقة ثم سرقا وهي جارية لم يقطع وان تغير جارية
كما اذا كان عمره لا يصح قطع ولو سرق شيئا منها ثم ان السرقة منه باعها من اخر
ثم اشتراها ثم عاد وسرق وثالث مشايخ العراق لا يقطع وثالث مشايخ حراسان
يقطع وكذلك لو سرق قطنا فقطع فيه ثم عزله فسرقة قطع ولو سرق ثوب حرا ووصف
فقطع منه ثم بعصر الثوب فسرقة ثانيا لم يقطع ولو سرق من اجنبة ثم لقي وجها سرق
القطع ويقطع السارق محصر المودع والمستعير والغاصب والمضارع والمتاجر
والمرتفق والحاجب والوصي اعلم ان الذين يرضون بصحبة وغيره بصحبة السرقة من اليد

العصبة

لصحة يتعلق بها القطع يدها مالك كانت او غير مالك كانت او غير مالك ومن غير الضحية
لا يتعلق بها القطع واليد الضحية يدها مالك وبما مائة كالمستعير ويضمنان كالمرفق
والعاصر على سبب الشراء والغاصب والتي لبت بصحبة يدها السارق ويقطع بخسومة
لما لا يتبين ان السارق عن هولا لا الرهن لانه لاحق له في قبض العين مع قيام الرهن
فان افضى الدين بطل الرهن فكان له ولاية الخصومة فيقطع بخسومة ايضا وكل
مليحة السارق في العين المروقة على وجهين اما ان يكون نصا او زيادة
فان كان نقصا يسقط حق المالك من العين كقطع الثوب وخياطته قباء او
جبة ونحو ذلك قطع السارق ولا يسبب للمالك على العين فلا ضمان وان كانت بالزيادة
لا يقطع حق المروقة منه كالصنع **ح** ومن سرق ذهابا او فضة يحبس فيها القطع
نصف دراهم او دراهم قطع فيه ويرد الدراهم والدنانير الى المروقة منه فان
سرق ثوبا فصيفه احمر فقطع له يوجد منه الثوب ولم يضمن وان صبغ اسود
لاخذ منه الثوب لان السواد نقصان فلا يوجب لقطع حق المالك بخلاف الاول
لانه زيادة **ع** لمن معروف بالسرقة وجد رجل يذهب في حاجته غير مشغول
بالسرقة لا يجوز ان يسلمه ولكن يأخذ ويأمن به الى الامام حتى يحبس رجل دخل
دار رجل اخذ متاعا واخذ المتاع واخرج فلما رجع له ما دام المتاع معه رجل
اطلع على حايط لرجل على الحايط فراه قاصدا صاحب الحايط ولو صاح به على السارق
فاخذ المتاع وسلم له ان يرميه سم قطع الصلوات لسرق منه فاسرق منه
دراهم سارق حفرة من رجل ولا يسعد الحفرة حتى جاء صاحب المنزل فالتقى عليه
حجر فغلى عاقله الدية وعليه الكفارة واذا قيل عزم الدية في ماله ليدخل دار رجل
ولا سلاح معه وصاحب المتاع يعلم انه لقوى على اخذه وان مكث الا انه يخاف
ان يأخذ بعض متاعه ويذهب ولا يقدر عليه صاحب المتاع وسعد ضربه وماله
فلرجل في دار فلما صاحب الدار دخل على سرق في فصله ان كان معروفا بالسرقة
فلا شيء عليه ولو ان رجلا من اهل العدل سرق مالا من انسان من اهل الله وهو
يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودمه قطع به ولو كان السارق من المروقة على
ابن السرقة منه او على اخيه او عمة او خالته قبل المرافعة الى الامام واقام المروقة
منه البينة على السارق فان لم يكن المروقة عليه في عياله المروقة منه قطعت
بيد السارق وان كان في عياله لا يقطع وكذلك ان كان المروقة عليه امرأة المروقة
منه او جارية الخاص وان كان المروقة عليه ولما سرق منه او والديه او
جده او جدته فان كان هولا في عياله المروقة منه فلا قطع على السارق
ان لم يكن في عياله فكذا ان لا قطع على الاصح وان ردها على بعض من عياله
المروقة منه قطع وان ردها على مكاتب المروقة منه هو المكاتب فرد السارق
على مولى المكاتب لا يقطع وان ردها المروقة على من يعول المروقة منه فلا قطع
الذي عليه السرقة اذا انكر السرقة فالقاضي يعمل فيه باكثر رايه فان كان في رايه انه

افضل اللطيف وروى عن الامام

مقدّم دخل الدار

سارقاً وان المال عبده عليه الاسعى راقعة الدم بأكثر الرأى يحق من حق ان من دخل على
انسان سار سار لاهله ومحسن في خاظم ان راء ليقنله كان لمان يقنله وعامة
الشاخ على انه يعزهم رجل ادعى على آخر رقة وقد مته الى السلطان وطلب من السلطان ان
يضرب حق بغير بالسرف فضره مرة من ثلثين وجبته فخاف المحبوس منه من العزة
او الضرب فضعف السطح لعل يفسق عن السطح ومات وقد كان لحقه عرامه
في هذه الحادثة فظهرت السرقة على يد غيرهم كان للورثة ان يأخذوا صاحب السرقة
بدنهم والعراصة التي اذاها الى السلطان واذا اقر بالسرقة ففلسرقت هذه الامور
ولا ادري لمنه او قال لا اعرف صاحبها لم اقطع ادعى على اخر سرقة فانكر لم يحلف وان
لكل يقضي عليه بالمال دون القطع رجل سرق من رجل الغدرهم ثم ان رجل اخر
على السروق من الغدرهم ثم غصب لاله المسروق ومن السارق لا قطع على السارق
ط ولو كان على السارق فضا من يد ففقطت يد ففقطت يد ففقطت يد ففقطت يد
قصاصا ولى ضمان السرقة وقت لم المقطوعة يد بل قطع السرقة وعلى المثلن ليد
فالقول للسارق مع اليقين ان نسو القاضى فان كل بعضا من سرقة المسروق
منه بعد ان حلف على العدم وحلف السارق للمقطوع يد بعد ان حلف على العلم
وضمن السرقة للمسروق منه ان حلف المسروق منه بالله ما يعلم انه قطع في
السرقة فلان قال السارق لا ادري ضمن لكل واحد منهما مع عين الطالب على العلم
ولو حلف السارق ما فقطت بالسرقة لا يضمن ولو لم المسروق منه ان يد ذبح
بنفسها صدق وضمن السارق السرقة ولا يطل سكره حق الاخر واذا شهد الثبوت
باقتران وهو منكر او ساكت لم يقطع ولو ادعى انه كان فمجهول لم يقطع ولا يقطع بالافتراف
بعينه المسروق منه ولا يحضر المقترن قطع واذا غاب احد السارقين قطع
الحاضر ويعاد البينة على الغائب ولو اقر اربعة لسرقة فزجج اثنان فلا قطع
وكذا لو اقر اثنان فزجج احدهما ط سرق حورجانا فرفع الى القاضى بلج فله ان
يقسم الحد للجورحان وبلغ كلة في الاصل من عمل رجل واحد وان كان واحدا
من اعمال ط الى خراسان فالسرف وحدت في موضع كان يوا الى خراسان ولانه اقامه
الحد فيقيم باساقا اذا كان حورجانا غلب عليها رجل من اهل البيعة من غير
تقليد من جهة والى خراسان لم يكن لمان يقيم الحد لانه ليس في ولايته قضاء
كما لو سرق بخارا ليس لقاضى خوانزم ان يقيم عليه حد لانه ليس في ولايته س
رجل وجب عليه القطع فرفع الى قاض فله يقطع ام لان القطع حق الله تعالى فيا ث
بتركه السارق لو ترك الشيا وبشره فاتبه صاحب المال وقتله فعليه القصاص
وانما يجوز فله اذا كان معه المتاع رأى رجلا ماله او نقب حايطا له ولا يجنبه
فضاح به فله يهرج رجل له قتله والفتوى عليه ك في قطاع الطريق اذا خرج
جماعة من اهل الاسلام والذمة يقطع الطريق على شملهم الحر والعبد سواء او واحد
فان كان لهم قوة وشوكة يقطع الطريق بهم وان لا يكون بين قريتين ولا من مصرين

سرق من الرأى
ولا ادري لمنه او

غالب السارق

جوز جنان

ترك الباطل
لاخر من

صاحبه
معه فله

فان يكون

وان يكون بينهم وبين المصر سيرة سفر واقل او كانوا في المصر لاهلهم قطع الطريق في الصح
ويشتط المحسومة للظهور ثم القطع لا يخلو اما ان خفي فوالا غير واخذوا المال اغيب
اقلوا واخذوا المال واخرجوا واخذوا المال اما اذا خفوا بورعون السجن حتى يخلوا
نوسه ويظهر فيهم سيما الصالحين او يوتوا منه ولو اخذوا المال فان رجحوا قبل ان
يوجدوا فلا قطع ويريدون ما اخذوا عليهم الضمان في الهالك ولو اخذوا قبل النوبة
فان اصاب كلا منهم بضاب السرقة ففقطوا بها ايديهم وارجاهم من خلاف ايديهم
ورجله البصري ويرد المال الى اربابها وضمان على الهالك منها وان قتلوا الا غير فالامان
بالخيار ان شاقا لهم قهر او ان شاقا صلبهم واقامة القتل الى الاحام ولا يعملون فيه عفو
ولا يلوخروا ولا غير يقضون فيما يجب فيه القصاص والارش فيما لا يستطاع فيه القصاص
وذلك الى الالاية دون السلطان وان اخذوا المال وجرحوا فقطع وان رجاهم من خلاف
وبطل حكم المرحات سوا كان عمدا او خطأ لانها في معنى المال ولا يجمع بين القتل وضمان
المال الا اذا سقط القطع عنهم لكون المقطوع عليهم الطريق ذو الرحم الحرم فحينئذ
يضمنون الاموال ويضمن في المرحات في الهدم القصاص وهو في القتل بالخيار ان
شاء عليهم قهر او ان شاء صلبهم واقامة هذا الحد الى السلطان والعفو منه لا يعمل
ولا ضمان في الهالك الا في المرحات ط والاصل في ذلك قوله تعالى انما جزا الذين يجار
الله ورسوله ويبغون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او يقطع الله بهم و
ارجاهم من خلاف وينقوا من الارض اي يجارون ولياء الله واولياءه رسوله
لاستحالة تجارته الله بطريق واحد والمضاف والمراد انهم في حكم الحار بين الهم لما اشتهر
على الله تعالى الاحام وجماعة المسلمين ويظهر بخالفته او امر الله تعالى كالفكر
حكم الحار بين وسواء كان امثلا عنهم محددا وخشا وحجارة ويكون قطعهم على
السافر يرف في دار الاسلام من المسلمين واهل الذمة دون غيرهم وروى ذلك عن
علي وابن عباس والصحى رضي الله عنهم وليستط في المال ان يكون معصوما عصمته
ماده سوا كان مسلم او ذمي حتى لو قطع على المستامن لا يقطع ح وان قتلوا واخذوا
فالامان بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجاهم من خلاف وقتلهم وصلبهم وان شاء
صلبهم وان شاء صلبهم ويصلب حتى ينفخ بطنه يرح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة
ايام وان باشر القتل احدهم اجري الحد عليهم باجمعهم لانه جزاء المحاربة وهي محقق
بان يكون البعض مردا البعض حقا اذا زلت اقدالهم الحار والهم وانما شرط القتل
من واحد منهم وقد تحقق ثم على سنة بين اهل الذمة ولا يقتلوا عليهم بل يغسل فقط
ولا تصلب المرأة ح وان كان منهم صبي او مجنون او ذمى ومحم محرم من المقطوع عليهم فقط
الاحد ولو عفى الوا وصالح سقط القصاص ولو اشترك الرجال النساء في قطع الطريق
لا قطع عليهم في ظاهر الرواية ع واذا عرض له في المعام رجلان شهرا عليه السلاح
فقتلوا واخذوا ماله ثبت منهم حكم القطع ح قطع قوم من الرجال وفيهم امرأة
وباشر المرأة القتل واخذوا المال دون الرجال هل يقيم عليها ولا يقيم عليهم وقتلهم

احوال قطاع الطريق

يون

ماله الطريق

دونها خرج قاطعا للطريق على ان يسلل مع الناس ويصلهم ان اسفلتوا فاستقبلوا
الناس فاقبلوا فقتلوا فقتلوا لاشي عليهم لانهم قتلوا لاجل ما لم فان من منهم ان يلقوا موقعا
نكروا لا يقدر على قطع الطريق عليهم ثم قتلوا كان عليهم الدية لانهم قتلوا لاجل ما لم
س رجل استقبل المصوم ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حمله ان يقابلهم ولو
لصوماء وقفوا على صوم واخذوا متاعهم فاستغاثوا بقوم حين خرجوا في طلبهم ان كان
ارباب المتاع معهم او غابوا لكن يعرفون مكانهم ويقدر على رد المتاع اليهم يجوز لهم ان
ان يقابلهم ولو ان عشرة قطعوا الطريق تسعة منهم قتلوا واحدا يقتله واخذوا
الاموال واخذوا قتلوا جميعا ولو ان عشرة قطعوا الطريق قتلوا واحدا واخذوا المال
قتلوا وصار المال **ن** في السرقة يقتل العيون والمباشر **ك** فاذا اخذ قاطع الطريق
ونابا ليسر شيئا او مقطوعة لم يقطع منه شيء وقطع او صلب واذا استند احد
الشاهدين على قطاع الطريق لمعانية قطع الطريق وتنهى الاخر على اقراره بالقطع
لحضر الشهاده لاخذلاد المشهور به واذا قطعوا الطريق في دار الحرب على تجار مسلمة
او في دار الاسلام في موضع غلب عليه عسكر اهل البقي ثم اتى الامام بهم لم ينقص عنهم الحدود
لانهم باشر والسبب حين لم يكن لغزاحت يدحا لامام خرج قوم لقطع عك على الناس
ان يقابلهم رجلا من القصر اهل الدار واموالهم **هـ** ومن قطع الطريق ليد او افعالا بالمصر
فليس يقطع الطريق **ج** وبعض المناظرين قالوا ان اما حنيقة ترجمه الله اجاب بذكر
بناء على عادة اهل زمانه فان الناس في زمانه في مصر في القرى كانوا يحولوا الاسلام
مع انفسهم مدمر مع ذلك يمكن القاصد من قطع الطريق واخذ المال والحكم لا ينبغي
ايداء فاما في زماننا ترك الناس ذلك العادة وهي حمل السلاح في الحصار فيحقق
قطع الطريق في الحصار والقرى وقبل ان يفضله في مصر او بين القرى بالسلام
فما عليه حد قطع الطريق **د** ومن خنق رجلا حتى قتله فالدية على عاقبه وان
حنق في مصر غير مرقه فله ان يصر ساعيا في الارض الفسار فيدفع شاة بالقتل
ع واذا خرب الامام الحاق او اوارا واصب معه اداة الخافين ومعه المتاع امر
بغرب عنقه وصلبه ويقال ان السيف عن الرعدة اذا غاب الجوع وكذا ذكر في المتاع
لبيرب ولو ارد قطع سنة وليس هناك من يصعد فله فاما اذا اراد ان سر
بالمرء او يصد حلو حسه ولا تقبله ويحرم القتال على الماء اذ امقه صاحبه عند الفرض
ح فالحاصل ان اذ قطع الطريق خارج المصر على المسافرين وبأخذ مثل ما يجب فيه الطريق
او قطع الطريق في مصر او خارج المصر على مسافرين وغيرهم اقيم عليهم الحد فاذا خاف
الطريق وشهر السلاح ولم يأخذ ما لا يفي من الارض وسه حليه وان اخاف
الطريق واخذ المال وقتل النفس بالامام فيه بالخيار ان شاء قتلته ثم صلبه وان شاء
قطع يده ورجله من خلاف ثم قتلته ثم طبعه وطبعن رحم حتى يموت **كتاب**
السيرة وهي جمع سيرة وهي الطريقة خيرا كان او شرا ومنه سيرة العمر من ابي
وسمى هذا الكتاب بذلك لانه يجمع سيرة النبي عليه السلام وطريقته في مقاربه

عشر سنونو

مطلب
سئل العيين

طع الطريق

ضيق الممر

وجرمه اذ لا يفتقر

بحوز السال على الله

الحجاب

الحجاب وما نقل عنه في ذلك والحجاب في بنية محكمة بكفر جاهد ثابت في بنية بالكتاب
السنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى قاتلوا الذين الا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
الى غيرهما من الايات والسنة قوله عليه السلام امرت قاتل الناس حتى يقيموا الاك
الا لله وفيه السلام الجهاد ما ضاى فرض مسند بعثى الله تعالى الى يوم القيمة حتى
عادل عصابه من امتي الرجال عليه اجماع الامنة **ح** اعلم ان المأمور به ان يقع اربعة ما
حسن المعنى في نفسه وضعا كالإيمان وما حسن في نفسه شرعا كالصوم والزكوة وما
حسن المعنى في غيره وذلك الغير لاساد بالصل المأمور به كالحج والوضوء وما حسن المعنى في
غيره لكن ذلك الغير لاسادى معال المأمور به كالحج والوضوء وما حسن المعنى في
ف الجهاد في من هذا الغير العام كونه عند علمه والفقير العام ان يحتاج الى جمع
المسلمين فالجهد المعصوم وهو اعزاز الدين وفهم المشركين الا بالجميع فيصير عليهم فرض
عين كالتلوة واذا لم يكن كذلك فهو فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين
كرد السلام ونحوه فان المقصود فيه دفع شر الكفر وكسر شوكتهم واطفائنا بهم و
اعلاء كلمة الاسلام فاذا حصل المقصود بالبعض فلا حاجة الى غيرهم والنبي عليه السلام
كان يخرج الى الجهاد ولا يخرج جميع اهل المدينة **ح** وعلى الامام ان يجيئ من ثغور المسلمين
وعين جوشا وجنودا على باب الثغور ليعلموا الكفار عن الوقوف على بلاد المسلمين ويعلمهم
وهما يحتاج الى معرفة بلاد الاسلام والكفر فعول دار الاسلام لا يصير دار
الحرب الا باجرائ احكام الشريعة فيها وان يكون مصلد بها الحرب لا يكون بينهما وبين
دار الحرب مصرا على المسلمين وان لا يبقى فيها مسلم وذى امانا بالامان الاول فالام
بوجد من الشروط الثلاثة لا يصير دار الحرب ومعنى قولنا وان لا يبقى فيها مسلم
او ذى امانا بالامان الاول ان لا يبقى فيها مسلم وذى امانا على نفسه الا بامان المشركين
وقالا اذا اجر وافيا احكام الشريعة فانها نظير دار الحرب سواء كانت متصلة بهان
الحرب او لم يكن بقى فيها مسلم وذى امانا بالامان الاول ولا يبقى دار الحرب يصير دار
الاسلام باجر احكام اهل الاسلام وان بقى فيها كافرا صلى ولم تكن متصلة بهان الاسلام
بان كان بينهما وبين دار الاسلام مصلح اخر لاهل الحرب ودار الاسلام لا يصير دار
الحرب فالبقي شيء ممن احكام الاسلام وان زال عليه اهل الاسلام كذا في شرح سيرة الاصل
وفي سيرة الاصل لا ييسر ان دار الاسلام لا يصير دار الحرب على بطلان جميع ما به
صاريت دار الاسلام لان الحكم اذا ثبت بعلة فيما بقى عليه من العلة شيء يبقى الحكم ببقاء
في مفسد شيخ الاسلام ان دار الاسلام محكومة بكونها دار الاسلام فيبقى هذا
الحكم ببقاء حكم واحد فيها ولا يصير دار الحرب الا بعد زوال العرائن ودار الحرب يصير
دار الاسلام بزوال بعض العرائن وهوان محرم فيها احكام اهل الاسلام وفي المنشور
ودار الاسلام انما صاريت دار الاسلام باجر احكامها فابق عليه من علايق الاسلام
يتخرج بجانب الاسلام وفي الملل والنحل ان السداد التي في بلاد الكفار لا شك انها بلاد الاسلام
لا بلاد للحرب لانهما عرا خمسة ببلاد الحرب ولاهم لم يغير احكام الكفر بل الفضاة

الشرع العام

كون دار الاسلام دار الحرب

مسلمون والملوك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون وان كان عن غير ضرورة
 فكل ذلك ايضا وكل مصرفه والصلوة من جنتهم بحوزتهم اقامة الجميع والاعباد واخذ
 الخراج وتقليد القضاة وتوزيع الحياض لا سيلا المسلم عليهم واقا طاعة الكفرة فذكر
 موادعة او مخاصمة واقا البلاد التي عليها ولا الكفار فيجوز للمسلمين اقامة الجميع والاعباد
 وبصير القاضى قاضيا بنزاهة المسلمين ويجب عليهم ان يلبسوا اولى مسلما **فصل**
 القتال مشروع في جميع الاوقات وحرمة القتال في شهر الحرام بحيث يقول فاقولوا
 المشركين حيث وجدتموهم واذا جاء الغيرة انما يجبر فيرضون على من يقرب من العدو
 هم يقدرون على الجهاد واقام من وراءهم بعد من العدو فهو في كفر فانه حتى يسلم
 تركه اذا لم يحج اليهم فاذا احتج عليهم بان الحز من مكان يقرب من العدو ومن القاتل
 من العدو ولم يجز واعز القامة الا انهم مكاسبوا ولم يحادوا فانه يصر على من يهزم
 فرض عين كالصلوة والصوم لا يسلمهم تركه ثم انهم ان يصر على جميع اهل الاسلام
 شرقا وغربا وعلى هذا الذريع ونظير الصلوة على الميت فان مات في ناحية من
 نواحى البلد فعلى جيرانه واهل بلدته ان يقيموا باسبابه وليس على من كان بعيد من
 الميت ان يقيم بذلك ومن كان بعيد من الميت يعلم اهل الحلة بصعود جوفه
 او يجزى من عنده ان عليه ان يقيم بحقوقه فكذا ههنا **فصل** في قتال الكفار واجب على كل
 رجل عاقل صحيح حرقا وروان تركوا اموالهم على صبي وعبد وامرأة واعمي ومغفل واخط
 واذا هم العدو وجب على جميع الناس الا قرب والارب يخرج المرأة والعبد بغير اذن
 الزوج والميدان بصير فرض عين وحقان ومع والسيده لا يظهر في بيتا بله القرض الا بغير
 كالصلوة والصوم والحج والزكوة واذا وقع العسر من قبل اهل الحرب فعلى كل من يقدر
 على القتال ان يخرج الى العدو فاذا ملك الزاد والراخله واذا سببت امرأة بالمشرك
 وجب على اهل المغرب ان يستندوها ما لم يبدخلوها دار الحرب لان دار الاسلام
 مكان واحد **فصل** ولا يفتقر على الاعمي والمزني ومن لم يكن له رقعة ولا لباس يجعل اذا
 كان بالمسلمين حاجة والحاجة ان لا يكون في بيت مال المسلمين شئ يحتاج المسلمون
 الى المسيرة ومواد الجهاد ولا شئ لهم **فصل** واذا اتى العدو قبل ان يواظبهم **فصل**
 الاعباد واهم عبادك نواصينا ونواصيم يدركهم الله امرهم وانظر عليهم لا اله الا الله
 وحده صدق وعده وبصر عبده وهما الاحزاب وحده ولا شئ بعد ويبقى ان يكون
 الويتا المسلمين بصفاء والترابا تسوداء والواء للامام والرايا للعدو لما روى
 ان طلبة رسول الله عليه السلام سوادا ولوله ابيض ويبقى ان يتخذ كل قوم شعارا
 اذا خرجوا في معانيم حتى ان من جنل رجل من اصحابه رأى شعارهم وكذلك ينبغي ان يكون
 لاهل كل اى شعار معروف وليس ذلك لواجب حتى لو لم يفعلوا لمياء ثم اوكتة افضل فالحل
 ان الشعار هو العلامة والخيار في ذلك على الامام الا انه سعى ان الخيا ركزة دالة على طهر
 بالعدو بطريق القاول ولا يجب رفع الصوت في الحرب الا اذا كان فيه تخير
 للمسلمين فلا بأس لان المباني يزدادون نشاطا لرفع الصوت ورجاء يكون فيه

ربيعه في الزكاة

الزكاة غرة في الاعمال

الزكاة والزاد

الزكاة

ارباب العدة وكرم العراه اتخاذا الاجراس في دار الحرب لا في دار الاسلام ولا بأس بجعل الاجراس
 على الخيل مع التجانيف التي يركبها بالافار سيرة بدكون عند اقل العدة ولما فيه من ارباب
 العدة ولا بأس بالطلب الذي يضر في الحرب وينبغي ان يكون امير الجيش بصيرا باسوار الحرب
 النذير لذلك وينبغي ان يكون في الامير المبان من عشرة خصال اليها ثم شجاعة كشجاعة الديك
 وشعفة كشعفة الدجاج على عينه وقلب كقلب الاسد وغارة كفارة الذئب وبصيرة
 كبر الطير وحرص من الحر كحري وحيلة كحيلة الثعلب وحذر كحذر الغراب ومن كمن
 البربخ وهي دابة وينبغي للامام ان يستقبل الصفوف ويطوف عليهم يحثهم على القتال
 ويشهرهم بالفتح ان طهر ولا بأس للجاهدان بحارص خصمه في حال القتال وذلك لا يكون عند
 وهو ان يكلم من ياربى بشئ يضمن خلاف ما يظهر كفضل على رضى الله عنه يوم الخندق حين
 بان زعموه من حدود فقتل السان فقتل الى ان لا يستعين على عسكره من هؤلاء الذين
 دعوتهم فالعت كالمستبعد لذلك فضرر على رضى الله عنه على ساقية صر به فقطع رجله و
 الرجل اذا لم يكن له من الاول ما يمكنه الاستعداد للقتل ولا مان بالخذ من غير طائفة من
 ماله بطله من نفسه وينبغي للجاهدان يخرج باذن الوالد ان اذ لم يكن السعة عاما وان اذن له
 احداهما ليس له ان يخرج من اعادة لحق الاخر لان الجهاد فرض المكافاة وبر الوالد من فرض
 عين والحاصل فيما ان رجلا جاء الى النبي عليه السلام وقل الى جيشا جاهد معك و
 تركت والدي سكان فقال اذهب فاحكمهما كما اتيتهما بخلاف ما ان الامر للعلم
 او الجحاة او الحج او العرق فذكر ذلك لولاه وهو للخفاف عليهم الصفة فلا بأس ان يخرج الا
 ان يكون السفر في البحر فحكمه الجهاد وينبغي للامام اذا حضر ان يدعوهم الى الاسلام او لا
 فان اسلموا كفوا عن قتالهم وتركوا ما لهم لهم ويجعل ارضهم عشرة تلافها لم يفتخ غير بالسيف
 ويأمرهم بالتحول الى دار الاسلام لان المقام في دار الحرب مكروه فان ابوا اخبرهم انهم
 كعرب المسلمين ليس لهم في الغنيمة والى الجنس نصيب ولا في بيت المال هذا اذا كان مكانهم
 في دار الحرب فلو كان متصلا بدار الاسلام لا يؤمر بالتحول بل هذا اذا قبلوا الاسلام
 فان ابوا دعاهم الى اعطاء الجزية على الفقر منهم اثني عشر درهما وعلى الغنى ثمانية ولا يؤمر
 وعلى وسط الحال اربع وعشرون في كل سنة ولا يجب على النسلان والصبيان و
 الجنين والعبيد والامهات شئ فاذا قبلوا الجزية صاروا اهل الذمة فلم يملك ما لنا عليهم
 ما علينا هذا هو الحكم في اهل الكتاب والمجوس والمشركين سوى مشركي العرب والمزنيين
 فاما مشركي العرب والمزنيين لا يقبل منهم الا الاسلام فان اسلموا والحقناهم
 وسودارهم ونسأهم ولا حشرنا مشركي العرب وصبيانهم على الاسلام والمباغنة
 الباغون يقتلون ولا يترقون لان الحاصل ان كل من يستعين بغيره ولا خلا
 هذا حكم اذا لم يبلغهم الدعوة فاذا بلغهم الدعوة فهو بالخيار ان شاء دعاهم ثانيا وان
 شاء لم يدعهم وفي زماننا قد بلغت الدعوة اقصى الارض واشهر الاسلام فان شاء ترك
 الدعوة معاهم وسى ذرهم ونسأهم ولا يقبل النساء ولا الصبيان ولا شيئا فانيا
 ولا اربابا يفتقد في صومعته ولا يحيا لظ الناس فان ابوا عن الاسلام استغاثوا بالله

الطير

الادب في الامور الحرام

فرد على رضى

بلغ الدعوة مرة

سنة لا يقتلون

عليهم وحاربهم وضربوا عليهم الخوابق واشدوا زروعهم واتجارهم وعس قوتهم وروهم
 وان سربوا بالمسلمين بقتلهم ونكاحهم واخذوا من كل مكان كس العدم وغيضا لهم في
 المسلمين فغلوا واداسروا بالمسلمين قائلناهم فلم يقصدوا المسلمين الا انهم ما اتوا
 وقتلوا لم يكن في ذلك عينا دية ولا كفارة **الح** فالحاصل ان سنة لا يقتلون دار الحرب
 الشيخ الغاني والمجنون والمفتقد والاحمي والمرأة والصبي الا ان يكون احد هؤلاء
 ممن له رأي في الحرب او اذما تحت يده او يكون المرأة ملكة رجلان اذا اخذ من دار
 الحرب لا يقتل منها الا الاسلام او السيف المرد او المشرك من العرب في سبب الشك
 لاقتلوا وليا ولا نسبا ولا الشيخ الكبير والولي المولود لغيره لكن هذا الاطلاق مستقل
 في الصغار عادة وهذا في الصبيان اذا كانوا لا يهبطون القتال ولا يقتدرون على الصلح
 عند السعاه الصغين ولا يكونون رؤس للجيش واذا كانوا كذلك معسولون وكذا كل الشيخ
 الغاني ويقتل مقطوع اليد اليسرى والاحرس والاحمي والذمي ومن وافق يقتل
 في حال افاقته ولا يقتل مقطوع اليد فلا بأس ان يقتل الرجل كل ذي رحم محرم منه من
 المشركين سدى به الا الوالد والوالد والاحباد والبنات من قبل الرجال والنساء
 وهذا اذا لم يضطروا الى ذلك ما اذا اضطر فلا بأس ان تقتله اذا لم يكن له الحرب
 والاختلاف واذا اظفر لاس باس في الصف لا ينبغي له ان يقصد بالقتل ولا
 ينبغي له ان يكره من الرجوع حتى لا يعود حرما من المسلمين والى الحقيقة الى موضع
 وبما سكت عنه حتى يحضر غيره فيقتله **ط** ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين
 اذا كان عسكر عظيم كما يؤمن عليه ويكره اخراج ذلك سره لايؤمن عليها فلو دخل مسلم
 اليهم بامان لا بأس ان يحمل معه المصحف اذا كانوا قوما يوفون بالعهد والعجايز محرر
 في العسكر العظيم لا قامت عمل البقي من كالتج والسعي والمرادة ولما الثواب ففان
 في البيوت ارفع للعسة ولا يشارون القتال ولا يخطبوا خراجهم للمتابعة و
 الحذمة فلان كان الابن محررا من الاماء دون الخراب ولا عائل المرأة الا باذن زوجها
 ولا العبد الا باذن سيده الا ان يبيع العبد ويبيع المسلمين ان لا يبعد ولا لا يمتلوا
 ولا يسلوا والعلو السرم من المغنم والعذر الحسنة ويقض العهد **ح** ولو كان بالمسلمين
 قوة لا ينبغي لهم موارد اهل الحرب وان لم يكن لهم قوة ورأي الامام ان يصالح اهل الحرب
 او يما منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به وان حالهم مدتهم لا يقض
 الصلح النفع الى سد ملكهم وقائهم **ق** والله تعالى فابذلهم الى سوء ولا بد من البذل
 تحريرا عن العذر ويكتفي بعذر الملك انه صاحبه امرهم ويشترط مئة يبلغ حصر النبذ
 جماعةهم فاذا مضت مئة تمكن الملك اعلامهم جازم غلبتهم وان لم يعلمهم ولو امنهم
 ولم ينزلوا من حصتهم فلا بأس بقائهم بعد الاعلام وان نزلوا الى عسكر المسلمين
 فهم على امانهم حتى يعيدوا الى حصتهم وان بدوا للجنازة على ملكهم بها قائلهم من غير بذر
 ولو دخل منهم جماعة دارا وقطعوا الطريق بغير امر الملك لا يكون نفعا في حق الجميع بل في
 حقهم خاصة فيقتلون ولو كانت لهم منفعة وقالوا للمسلمين على نية يكون نفعا العهد

العجايز محرر

التبذ

في حقهم

في حقهم دون غيرهم وان رأى الامام موارد اهل الحرب وان ياخذوا على ذلك ما لا بأس به اذا
 كان للمسلمين حاجة اما اذا لم يكن فلا يجوز والمأخوذ من المال يبر في مصارف الجندية اذا
 لم ينزلوا باحتهم بل ان سلوا سولا لا في معنى الجندية اذا لم ينزلوا باحتهم بل ان سلوا سولا
 لانه في معنى الجندية اما اذا احاط الجيش بهم ثم اخذوا المال فهو غنيمته تجسسها وليقيم البلية
 بينهم واما المريدون فيؤادهم الامام حتى ينظر في امرهم ولا يحد عليهم ما لا يولوا اخذ له يريده
 ولو حضر العدو والمسلمين وطلبوا الموائد على ما يريد المسلمون اليه لا يفعل الامام لما فيه
 من اعطاء الدين والمحاق المذلة باهل الاسلام الا اذا خاف الهلاك لان دفع الهلاك واجب
 باي طريق يمكن ولا يتابع سيلح وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح وهذا هو الفيا سنة الطعام
 والشراب والثوب ولا يمكن للرجل ان ينقل الى دار الحرب السلاح والكرام والحديد والرفيق
 اذا اشتراه في دار الاسلام مسلما كان او كافرا ولا يمنع ان يرجع بملأه من هذه الاشياء
 فان سلم بعض مبدع منع من افعاله دار الحرب وان امن رجل او امرأة كافرا او جماعة او
 اهل مدينة صح امانهم ولا يجزى لاحد من المسلمين قتالهم فان كان فيه مفسدة اذنه الامام
 وبذلهم ولا يجمع امان ذي ولا اسيرة ولا ناصية ولا من اسلم عندهم وهو منهم ولم
 يهاجر ولا امان عبد محجور عن القتال ولا امان المراهق على الخنار **ح** ولو ان جماعة
 من الكفار قالوا للمسلمين آمنوا باعلى درارنا فامنوهم على ذلك فهم امنون واولادهم ولو
 اولادهم وان سفوا امن اولاد الرجال لان اسم الذرية يجمع جميع ذلك فذرية المرفوعة
 الذي هو متولد منه وهو اصل ذرية الا ان الناس كلهم ذرية آدم ونوح عليه السلام
 ولا يدخل اولاد البنات لان اولاد البنات من ذرية اباؤهم لان من ذرية امهاتهم
 لان الناس يعترفون الى اباؤهم دون امهاتهم وقيل اولاد البنات يدخلون لان الذرية
 يتأولم **ق** والله تعالى ومن ذرية داود وسليمان الى ان قال ومن ذرية ابي عيسى
 من ذرية نوح من من قبل الدم ولو قال امنوا على اباؤنا وهم امنون وبنات فهم امنون
 وان لم يكن منهم ذكر ولا علم بنات خاصة فحق في جميعا لان هذه الضبيعة لا يتناول
 الامانات المفردة الا اذا كان المصاف اليه ابا القبيلة وان قالوا امنوا على اباؤنا
 واخواننا فهذا على الابيات دون الذكور ولو قالوا امنوا على اباؤنا ولم اباؤنا
 ولم اباؤنا وامهاتهم فهم امنون ولو قال امنوا على اباؤنا ولم اباؤنا وامهاتهم
 على الفرقة فان لم يكن لهم ابا ولكن اباؤنا امنون ايضا وان قالوا امنوا على
 اباؤنا وليس لهم اباؤنا ولم اجداد لا يدخل ذلك ولو قالوا امنوا على امهاتنا وليس لهم
 امهات بل جدات فانهم يدخلون في الامان ولو قال امنوا على موالى وليس لهم الامان
 انما فن انساب معدا حسنا وان كل امنوا مع عشرة والعشرة سوا والمخيار في قبيل
 العشرة الى الامام ولو قال امنوا في عشرة من اهل حصي الامان لم وتسعة سواه ولو قل
 امنوا عشرة من اخواني فهو امنوا وعشرة سوا من اخوانه وكذلك لو قل في عشرة
 من ولدي ولو قال امنوا عشرة من اخواني انا فيهم او عشرة من اهل حصي انا منهم فالأمان
 لعشرة سواه ولو قل عشرة من اهل بيت انا فيهم او عشرة من اهل حصي انا منهم فالأمان

في حقهم

امنوا على اباؤنا

عشرة هو حاكم ولو قال امنوني في موالي وله فوال كما نفا باثرهم امنين ولو قال امنوني
في موالي ولم موالي اعقوه وموالي اعقهم فالامان لا يتناول الا اثنين لان الاسم المشترك
لا يجوز له وانما يتناول الامان احد الغرضين ويكون ذلك على ما نواه المستامن فان
قال ما نويت شيئا فاجمع امنون وان حضر المسلمون حصنا فاشرف عليهم راس
الحصن فقال امنوني على مشقة من اهل الحصن على ان افتحه لكم فقالوا لك ذلك فتفتح
الحصن فهو امن وعشرة معه في الحين في اثنين العشرة الى راس الحصن ولو قال افقدوا
الى الامان على اهل حصنا على ان يدخلوا فيصلوا فيه ففقدوا له الامان على ذلك فليس لهم
قيل ولا كثير من النفوس ولا من الاموال واذا ارسل امير العسكر رسولا الى امير
حصن في حاجة فذهب الرسول وهو مسرورا بلغ الرسالة قال انه ان سل على لسان ابيك
للانك لا اهل عليك فافتح الباب واذا به بكتاب من راس الامير او قال
ذلك قول لا يحضر عند المقابلة تاسا من المسلمين فلما افتتحوا الباب دخلوا المسلمون و
جعلوا يبسون فقة لاسامير الحصن ان رسولكم اخبر ان اميركم اصنا وشهدوا
المسلمون على مقالتهم فالقوم امنون تزد عليهم ما اخذ منهم لان عبارة الرسول كعبارة
المرسل فكان امير العسكر منهم وان كان الذي اتاهم بهذا الرسالة رجلا ليس
برسول وكنه افعل من تلقا نفسه كذا في امانهم فدخل به اليهم او قال ذلك
لهم قولوا لان رسول الامير ورسول المسلمين فيهم في كلام والامام ان يقبل مقالتهم
ولان امير العسكر قال لهم لا امان لكم ان امنكم رجل مسلم حتى او منكم ان اتاهم
رسولهم فيهم اني رسول الامير اليكم وقد امنكم فترسلوا على ذلك فهم امنون وان كان الرجل
كاذب فذلك واذا ابلى المسلم بالقتل حرا في ابدى الكفار فانه ليس يحب لسان يصلي عند
ذلك كعتين يستغفر بعد هذا نوب ليكون آخر عمله الصلوة والاستغفار فالت
عليه السلام من ختم كتابه بالطاعة غفر له ما سلف **ط** الرباط الذي جاء الخبر
في فضله ان يكون في موضع للكون وركوه اسلام لان ما ذونه لو كان من بطا
كل المسلمين في بلادهم من ابطيخ **ح** امرأة صغت ابنها من الجهاد وهو بالغ ان
كان قبلها لا يحتمل ولا اثم عليه اذ اخرج الى العز ووليه دين لا يخرج ما لم يقض فيه
فان لم يكن عندك وقا لم يخرج الاباذن العزم لانه سعلق به حق العزم فان كان
بالمال كميل فان كان كميل اذ لا يخرج الاباذنهما وان كمل بغير اذ لا يخرج الاباذن
الطالب خاصة لان الكفالت اذا كانت باصر ففقد خلق به حق العزم والكفيل واذا
كانت بعين امره ففقد خلق به حق الطالب **ع** قوم غزاة من الصلحاء يريدون
الخروج الى العز ومعه قوم اخرين من اهل الفناء يخرجون مع امير فان امكن
الصلحاء ان يخرجوا من غير محنتهم لا يخرجون معهم واذا لم يمكنهم يخرجون معهم
المفسدين الاثم والصلحاء من الاجر لان الحق لا يترك مجبا ومنه الباطل كالابتركة
صلوة الجنان لاجل التقيا اهل النقي اذا قاتل اهل العدل وجب على اهل العدل
ان يقاثلوا البقا ليرجعوا الى امر الله تعالى واذا كان باعين يقتل لاجل الدنيا او

الى امير العسكر في نور

خرج المندوب مع الصلحاء

اقتل

اقتل اهل الحلة الحية والعصية لا ينبغي لاحد ان يعاون اهل احداها **ك** حمل رفس
الكتار الى دار الاسلام مكره هرب رجل من العدو فاخفى في موضع فاصابه العدو
ضاله عن اصحابه لانه ان يعلم موضع اصحابه وان قتل لان المكر على القتل لا يبرح من القتل
تلك الهدى واذا اهدى الى تلك العسكر فاراد الامير ان يعرضه من العينة جان بمثل
قيمة وزيادة على قيمة دليل والهدية لجميع العسكر ولوان امير العسكر في ارض الحرب
بعث رسولا الى ملك العدو فاجاز تلك العدو جازية فاخرجها فهو للرسول خاصة ولو
استاجر امير العسكر اجيرا للعسكر باكثر من اجر المثل عمالا يتعابن الناس فيه فعمل
به اجير فانفتحت المدق والزينة باطلت كالتقاضى استاجر النيتيم فاكثرت من اجر المثل
وعمل الاجير كانت زيادة باطلت ولو قال امير العسكر والقاضى استاجر به وانا اعلم
انه لا ينبغي فالاجر كله في ماله لان القاضى اذا قضى للجور فان اخطا كان خطا على
مقتضى وان تقدر ذلك كان الغرم عليه في ماله ولو استاجر الامير العسكر واستاجر
قوما مشاهرة ليسوقوا الغنم والار ما كحيث ما يدور ولم يبين المكان جاز له وله
ان يردهم غنا بعد غنم ولما كان بعد ارجاء قد ما يحتملون لانهم اخبروا وولوا امير
العسكر مسلم او ذى ان قتل ذلك الفارس فلك ما نذرهم فقتله فلا شئ له ولو كان
على فقة الامير من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم جان لان قطع الرؤس ليس بعبادة
لخا لا يستتبع عليه بخلاف القتل فانه جهاد والجهاد عبادة والاستتبع على الجهاد لا
يجوز ولو استاجر الامير مسلما او ذميا ليقول سيرا في يد امير لا يحجب الاجر
وكذا في القصاص اذا كتب الولي الى امير العسكر ان اقد وسافلا فامير العسكر امير
حاله ما يعينها والحق به الثاني وجاز فغله مثل حصن الثاني ولو كتب اليها فقتل
عن اناك فليس له ان يصلي بالناس اذا وصل اليه الكتاب **ع** قوم حاصروا اهل الحرب
نزلوا على حكم رجل من اهل الذمة لا يجوز ولو حكم فحكمه باطل لانه ليس من اهل الحكم
ولو نزلوا على حكم امارة فذلك لا يجوز وان حكمت بالقتل لا يجوز ولو حكمت باسمهم فله
جاز ولو نزلوا على حكم عبد او محدود او اعمى لا يجوز اذا حاصروا المسلمون بل هو فطلب رجل
من اهل الكفر الامان فامنه الامام على فراشه بان قال له امك وقرابك يدخل والداه
واينه الحرب اذا دخل دان بامان مع الولد فباع الولد لا يجوز اذا امانه الامام على متاعه
ثم ادعى بعد ذلك ان هذا متاعه وانكر المسلمون فان كان المتاع في يده فالفق له لان
اليد دليل الملك وان كان في يده وفي يد المسلمين فذلك لا يبرك ما ستاسبق وان كان
في يد المسلمين لا تصدق لان العدم دليل الملك ولو خرج اهل الحرب بامان فقتل
بعضهم بعضا لا يجزى بينهم قصاص حربي دخل دان بامان ومعه يديون ذكر فباعه
ثم اشترى مكانه مثله واراد ان يدخله دار الحرب لا يبيع وان اشترى ثوبا يبيع لانه
يدخل الزيادة في دار الحرب بخلاف الاول لانه مثله ولو دخل الحرب دان بامان واشترى
ارصا عشرة سنين لا يجزى ذميا ولو دخل مسلم دار الحرب بامان فوجله لقطعة ينبغي ان
يرفعها كما يرفع في دار الاسلام فاذا عرف ولم يجد المالك يقصد به باعلى فقد آثر المسلمين

البقاء
عمل الرسول
الامان الى امر
طلب
استاجر الامير

فتح الكا بالجو عند كان

استاجر الامير

انما نزلنا

بأنه للمولى وله

الاجر العسكر
ادخل الرسول
دار الحرب

الذي في دار الحرب فان لم يجد فعلى فقهاء اهل الحرب **ب** مسلم تنسج في دار الحرب احالة
 كافر تركه واعطا الامم صداقها واحضر في قلبه ان يبعها يخرج بها الى دار الاسلام فالاد
 بيعها فالباع باطل وحجته اذ خرجت معطوفا لان اهل الحرب انما يكون بالتمسك في دار
 الحرب فان لم يقرب في دار الحرب واخرجت الى دار الاسلام بغير فقر لا يصير ملكا له مسلم
 دخل دار الحرب بامان فجاء رجل من اهل الحرب باحد او غنمه او خالته او امرأته و
 قد مرها بنسبها من المسلم المستأمن لا يشترط لها منه لان الحرب ان ملكا بالتمسك
 فقد ضاع فان فخر حرجت بعض احرارهم ثم جاء بهم الى المسلم المستأمن يريد بيعهم منه
 فهذا على وجهين ان كان الحكم عندهم ان من فخر منهم صاحبه بملكه جاز الشك لا يباع
 المملوك وان كان الحكم عندهم ان من فخر صاحبه لا يملكه الا بغير الشك لا يباع المملوك
 باع الحرب ولان من مسلم دخل دار الحرب بامان فالباع باطل لان باع ما لا يملك مسلم
 دخل دار الحرب بامان فاشترى من احدهم ابنة ابنته الباع باطل مطلقا وصحى لخرجه الى
 دار الاسلام يكون حرا على الوجه **ك** اهدى ملك من ملوك اهل الحرب الى رجل من
 المسلمين هدية من بعض اهل دار الحرب لم يكن بين الهدى وبين الهدى قرابة كان
 ماله ملك الهدى اليه ان كان الهدى دار حرم محرر من الهدى وامرأة له قد ولدت
 منه لم يصر ملكا للهدى اليه لا في الرجوع الاول للهدى ولا في استقوى على الهدى اليه
 امكده وكذا الهدى اليه وفي الوجه الثاني لا يملك في بلاد الشركه فخرهم ثم اسلموا
 يكون ما ليكن ان فخرهم واستدل لهم على وجه الشبهة ويسئلهم فخر احرار لانهم
 يملكهم وان استرقهم واستقبلهم فخر عبيد **ن** بلغة يري اهلها الاسلام يصلون و
 يصومون ويقضون الفرائض وضع هذا بعيد ولا احصاء فاعا المسلمون
 عليهم وسوهم قال انسان ان يشترى من نكاح الصبايا وان لم يكونوا مقرين
 بالعبودية بل يملكهم جاز شرعا للصغار والنساء دون كبار ذكورهم لانهم لما اقروا
 بالاسلام ثم عبيد والاحصاء كافوا غير مرتدين وان كانوا مقرين بالعبودية ملكا
 جاز شرعا لكبارهم منهم ايضا لانهم اقروا بالملوكية **ك** اهل الشرك اذا استولوا على
 اهل دار الحرب من اهل الكتاب فسبوا سبايا صغارا بغير امانهم والصبيان
 على دين اهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا لا يتحولون الى الشرك بالبيع
 واذا سبوا المسلمون صبيان اهل الحرب وهو عبيد في دار الحرب فدخل باؤهم في
 دار الاسلام **ع** فاسلموا واثامهم صاروا مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى
 دار الاسلام لان التبعية بحكم الجوع لم ينقطع ولو دخل حرب دار الاسلام ذميا
 ثم سبوا لايصير الا ابن مسلما من دخل دار الحرب بامان فزق صبيكا واخرج
 الى دار الاسلام فالصبي مسلم ولو اشترى هناك صبيكا ثم اخبره فهو على دينه
 ولو ان حربا دخل دار بامان وله عبد صغير فاسلم فالعبد كافر ما لم يعلم المولى
 لكنه باع من مسلم لانه كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام
ع في الغنائم وقسمتها واذا فتح الامام بلاد فحقها فحق الخبايا ان شاقمت بين المسلمين

سليم بن جعفر
دار الحرب

شركه بنو النبت

لما لا يملك

على اهلها وسوم
وعبدون الاحصاء

افرح مساهم دار الحرب

فان شاء

وان شاء اقر اهل عليه ووضع عليهم وعلم انهم للزواج وفي المقول لا يجوز للمسلم بائرا عليهم و
 ان من عليهم بالرقاب والاراضي يدفع اليهم من المنقولات بعد ما سبوا لهم العمل وهو
 في الاحصاء بالخيار ان شاء قتالهم وان شاء اسرقهم وان شاء تركهم احرارا كدومة المسلمين
 ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب فان اسلموا لا يقتلهم ولان ليس لهم ولا يباعوا سبي
 المسلمين بالكتايب وعار سبي المسلمين بالدرهم والدنانير ولو كان اسلم الاسير في
 ايدي الاغنياء سبيهم ابيهم الا اذا طابت نفسه وهو ما مولى على اسلامه ولا يجوز
 ان على الاسارى واذا اراد الامام العود معه مواسر ولم يقدر على شئها الى دار الاسلام
 ذبحها وحرقتا وعقرها ولا يتركها يحرق الاسلحة ايضا ولا يجترق منها يدفن في موضع
 لا يعقب عليه الكفار باطلا للشفعة عليهم واما الاسارى سون الى دار الاسلام
 فان عجزوا قبل الرجال وترك النساء والصبيان في ارض ضعيفة موبوءة وعطشا و
 الغنيمات اسم لما يقبض من احوال الكفار على وجه القهر والغلبة وما من احد من اموال الكفار
 على وجه القهر والغلبة وما يقبض منهم هدية سرق او خلية او هبة فليس بغنيمة وهو الا
 خاصة ولا يقيم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام فيقسمها ولا يجوز بيعها
 قبل القسمة ولا في دار الحرب ومن مات من الغنائم في دار الحرب ومن مات من
 الغنائم في دار الحرب فلا سهم له وان مات بعد احرارها بدار ناسه لورثته واذا
 لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها ولا يضمن بالانفاق والمقابل في العسكر سواء
 حو لا هل سوق اهل العسكر في الغنيمة الا ان يملوا وان لم يكن الامام حوله يحل عليها
 العام قسمها بين العامس قسم ابلع ليلوها الى دار الاسلام ثم يرحمها منهم بنفسها واذا
 وجد في الغنم حوله يحل العنايم عليها وكذا اذا كان في بيت المال فضل حولة ولو كان للغنائم
 او بعضهم لا يخبرهم وحل لثام طعام وعلف وحطان ودهن وسلاح به حاجة بلا
 منعة لا بعد الخرج منها ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا ينفقوا منه فان باع
 احدهم رد الثمن الى الغنيمة والساب والمتاع يكره الاستفاد بها قبل القسمة من
 غير حاجة الى الاحتياج الا انه يقيم الامام بينهم في دار الحرب اذا احتاجوا الى الشاي
 والدواب والمتاع ومن اسلم منهم في دار الحرب احرار اسلامه نفسه واولاده
 الصغار كل ما هو في يده او دعيته في يدي مسلم او ذى لاوله كثيرا وعرب فان طهرها
 على الدار فحقاؤه وزوجته في كذا حملها واولاده الكبار في ومن قبل من عبيد
 في وما كان ماله في يدي حرب فهو في عصبها كان او دعيته وكذا ما كان عصبها في يدي مسلم
 او ذى فهو في واذ اخرج المسلمون من دار الحرب لم يخرج ان يملوا من الغنيمة
 ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رد الى الغنيمة اذا لم يقيم وبعد
 القسمة نقد قوا ان كانوا اغنياء واستفقوا ان كانوا احرار وان كانوا ينفقوا به
 بعد احرار ان يرد الغنيمة الى المعتمدين ان لم يقيمهم وان قسمت العصبه فالغني ينصف
 نعمته والفقيه لا شئ عليه ويقسم الامام الغنيمة فيخرج حصةها ويقسم الحصة
 الخماس بين الغائبين والغائبين سهمان والراجل سهم ولا يبيعهم الا لغرض واحد

فدرة الاسلام

لحتم بدو

لا سهم الا للغرض واحد

والمراد من العناق سوا المعبر حاله المحاوره فمن دخل الحرب فانما فيفق فريسه استحق
 سهم الفرسان اي سهمان ومن دخل الحرب فاشترى في سهم استحق سهم واحد
 فلو دخل فان ساء باع في سدا وهبا واجر او رهن يستحق سهم الرجالة ولو
 باعه بعد الفراغ لم يستحق سهم الفرسان واذا باع حالة القتال الاصح انه يسقط ولا
 سهم لملوك ولا امرأة ولا حبي ولا ذمي ولكن يوجب ما يرى الامام و
 المكاتب بمنزلة العبد ثم العبد انما يبيع له اذا قاتل والمراه يبيع لها اذا كانت بدوى
 الحرب ويقوم على الرضى والذى انما يبيع له اذا قاتل او دعى الطريق والمنسحق سهم
 على ثلثه سهم سهم لليتاي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل فخر دخل فخر ذوى
 الفرس فيهم ويقدمون فخر ذوى الفرس عليهم ولا يرفع الاغنياء وسهم ذوى
 الفرس كافوا يستحقون في زمن النبي عليه السلام بالبصرة وبعد بالقرى وذكر
 تعالى للبركة وسهم النبي عليه السلام بعه كاسقط الصفي وهو شيء كان عليه السلام
 يصطفيه لنفسه من الغنيمة مثل درع او سيف او جارية واذا دخل الواحد او
 الاثنان دار الحرب مع من هم اذن الامام واخذوا سائر خمس ولو دخل
 الواحد والاثنان باذن الامام المشهور لا نه خمس وان دخل جماعة لم تستع
 فاخذوا شيئا حرموا ان ياذن لهم الامام ويجوز السبل قبل احراز الغنيمة وقبل
 ان يبيع الحرب وازادها فيقول الامام من قبل قبيل فله سله او صاحبها
 فله رعه ويجوز له بعد الاحراز ان يهد من الخمس والسبل في اللغة اسم
 للغنيمة وفي الشريعة اسم لما خفقه الامام لبعض الفرة بحربها على القتال
 واذا جعل السلب للعادل فهو من جملة الغنيمة والعادل وغيره فذلك سواء ولو
 المقتول سلاحه وثيابه وحره والده وما عليه ومعه من ماس ومال ومكان
 مع علامه او على من اخر من امواله فهو غنيمة لكل واذا جعل الامام السلب
 للقابل ينقطع حق الباقيين منه الا انه ثبت ملكه بالاحراز ولا خمس السلب
 الا ان يقول فله سله بعد الخمس فانه خمس وكذلك ان جعل لهم الربع او النصف او
 الثلث مطلقا لخمس فان قال لهم الربع بعد الخمس فانه خمس ولا يبيع للامام ان
 سعد جميع الماخوذ فان فخر مع سره جاز لهم الربع او النصف او الثلث مطلقا
 لا خمس فان قال لهم الربع بعد الخمس فانه خمس ولا يبيع للامام ان ينفذ جميع المال
 لجوان ان يكون الماخوذ المصلحة في ذلك ولو استولى الكفار على اموالنا و
 احرازها بملأهم ملكوها فان ظهر عليهم فن وجد ملكه قبل اخذ غير شيء و
 بعدا بالقيمة ان شاء وان دخل تاجر واشترى ماله بملكه واخرجه الى دار
 الاسلام فماله بالخيار ان شاء احد بمنه وان شاركه وان وهب له اخذ
 بالقيمة وان اشترى بعه من اخذ بعه الفرض ولو كان معصوما وهو مثلي اخذ
 وان سجد واعبدا فاشترى رجل واخرجه الى دار الاسلام واسرعه باسه واخذوا
 دار الحرب فاشترى رجل الف درهم فليس للولى الاول لان يأخذ من الثاني لان

لا سهم للمكواة

سهم التيمم والخوف

القتيل

السلب

ما ورد

ما ورد على ملكه وللشركة الاولان يأخذ من الثاني بالثمن لان الحرس ورد على ملكه ثم لغيره
 المالك القديم بالعين ان شاء واذا كان الماسر منه الثاني غايكا للاول ليس لان يأخذ
 اعتبارا بجناح حضرة وان غلب بعض اهل الحرب بعقبا واخذوا اموالا ملكوها ولا يملك
 علينا اهل الحرب بالقيمة من مرسا وامهات اولادنا ومكاتبنا واحرارنا وملكك عليهم جميع
 ذكر واذا اتى عبد المسلم فدخل اليهم فاخذوا له يملكونه واذا لم يثبت الملك لهم يأخذ
 المالك القديم بغير شيء وهو ما كان او مشترى او معصوما قبل القيمة وبعد هاتين
 عوضه من بيت المال وان يدرع اليهم فاخذوا ملكوه فان اشترى رجل واخذ دار
 الاسلام فضا حبه يأخذ بالثمن ان شاء فان اتى عبد اليهم وذهب معه بعه من
 متاع فاخذ للشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه فان المولى يأخذ
 العبد بغير شيء والفرس والمتاع بالثمن واذا خرج عبيدهم اليها مسلمين فيهم احراز
 وكذلك ان ظهر ما عليهم وقد اسلموا واذا اشترى المتأمن عبدا مسلما واخذ
 دار الحرب عتق عليه واذا دخل المسلم دار الحرب تاجر فلا يجز له ان يتغير من شيء من
 امواله ولا من دماهم فان اخذ شيئا واخرجه يصدق به واذا دخل المسلم دار
 الحرب بامان فاذا ابر حرجا واذا حرجا او غنصا احد عا صاحبه ثم خرج انبيا
 واستأمن الحرب لم يمس لواحد منهما على صاحبه شيء وكذلك لو كان حرجا خفلا
 ذلك خرجا مستأمنين ولو خرجا مسلمة فصلى الدين بينهما ولم يفض واذا دخل
 الحرب دارا بامان وله امرأة في دار الحرب والاد ومال بعض ذميا وبعضه
 حرجا وبعضه مسلما فاسلم ههنا ثم ظهر على الدار فذلك كله وان اسلم في دار
 الحرب ثم جاء وظهر له الدار فوله الصغار احراز مسلمون تبعوا لاهلهم ومكان من
 مال او دعه مسلما او ذميا فوله وما سوى ذلك واذا اسلم الحرب في دار الحرب
 فنقله مسلمة او خطأ وله ورثة مسلمون ههنا فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ
 اهل الحرب اذا اسروا اهل الذمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احراز قوم
 من اهل الحرب خرجوا السافاخذوا فقالوا اسلمنا في الحرب كانوا فاضا المسلمين
 الاستبراخا من حرجا ان يهد من اهل الحرب بالف درهم ففداه بالعين بجميع
 عليه بالف ولو كان الاسير مكاتب فامر حرجا ففداه جاز وان كان المامور به
 اكثر من قيمته فاحشا ولو كان للاسير صيدا ما ذكرا لا يجوز له مولاة وبلية
 اذا اعتق ولو وكل المامور حرجا بان يهد فله لرجل اشترى له جاز وكذا
 لو قال اشترى باني ولو قال له الوكيل اشترى ولم يقبل له ولا قال باني ففعل الوكيل
 اشترى صار مطلوبا ولا يبرج على احد ولو ان اجنيا اهر حرجا بان يشترى
 اسيرا في دار الحرب فان قال اشترى باني او قال باني فاشترى باني على الامم
 وان لم يقبل له ولا قال باني لا يبرج الا ان يكون خليفه له ولو اراد الاسير ان يزوج
 فان كان هناك املة مسلمة او ذمبية اسيرة لا بأس بها حشني العنت ولم يخش
 وان لم يكن واردا ان تزوج منهم وكافوا من اهل الكتاب لم يخش العنت بكم و

خرج العبد الا بالاراء

اسلم في دار الحرب

اسروا اهل الذمة

الاسير ان يزوج

الاسير ان يزوج

في العنت

خرج الامير والاراء
الكل ارتدت امة

الوارث يعتبر بترية

لاسر للاراء
وتنكر العشر

مسجد الاراء كمرز
على التمر امة

زراع العاصم للاراء

بنة الامم للاراء
او جعلها مقبرة امة

في ايام احوال

من ايام

ان خشي لا يخرج الحسين من دار الحرب الى دار الاسلام فقالت له امراته انك
انذمت في دار الحرب فان انكر القول له لانه يكن سبب الفقة وان قال بكت لكن
مكنها فالقول لها لانه اقرب سبب الفقة وادعى امتناع علمه والمرأة منكركم ان القول له
فان صدقته المرأة فالخافي لا يصيد فيها لان تصاد فيها في الفرج لا يجوز كمن قال لامرأة
انت طالق وقال عنت به عن وثاق وصدقته المرأة فالخافي لا يصيد بها على ذلك
كتاب العشر والخراج ارض العرب كلها ارض العشر وما بين العدين الى اقصى البحر
باليمن بمكة الى حد الشام وما فتح عنوة وقسم حيشا والنجرة ايضا عشيرين والواد
وما فتح عنوة واقراهم عليه او صلحهم حرا حرة مملوكه لاهلها يجوز فخرهم وبهم فيها
ومن اجبا ما وافى معتبة بقرية فان كان من ارض الخراج فخر احده وان كانت من العشر
فخرية والخراج الذي وصفه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على اهل السواد كل حرس سبعة اناص
من براوشة ودرهم ومن حرس الرطبة خمسة دراهم ومن حرس الكرم المفضل
والنخل عشرة دراهم ولما سواه كن عفران وبستان ما يطبق ويصيف الخارج فاية
الطاقة ولا يزدان اطاقت ومصران لم يطبق ولا يخرج لوانقطع الماء عن ارضه او
غلبا وصاحب الزرع افقة وحبان عطلها ما كنها ولا يزرع ولا يخرج من الخراج
من اهل الخراج ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ولا يتكر الخراج
بتكر الخراج في سنة وتكر العشر **ع** وقد مر في الزكاة رجل له ارض خراج
باعها من رجل وهي بارعة فان لم يستبق بقية من السنة مقدار ما يقدر المشتري
على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع او لم يزرع وان لم يزرع من السنة مقدار
ذلك فالخراج على البايع فانه مقدار ثلثة اشهر ان بقي وجب على المشتري والا فلي
البايع هذا اذا باعها فان زرعها فان باعها وفيها زرع ولم يبلغ ولم ينفق
الجب فالخراج على المشتري كل حال وان بلغ وانفقت الجب كان هذا ما لو باع ارضا
فارعة سوا ولو باعها من رجل ثم ان المشتري باعها من آخر ثم باعها من ثالث
ومكث عند كل واحد شهر حتى مضى الحول يجب على من كان في يده وبقي اتمام السنة
ثلثة اشهر اشترى ارضا في بعض السنة فان بقي من السنة ما سها له ان يزرع
له ما شاء من الزرع فالخراج عليها غاصب زرع ارضا خراجا ولم يصبها فليجها
الخراج وان بعثت الارض قبلها او كثر على صاحب الارض **ح** اشترى ارضا خراجا
وبني فيها دارا فالخراج على المشتري رجل جعل ارضه معترة او خانة للعتة او سكا
سقط عنه الخراج لان سبب وجوب الخراج ارض اصيل للزراعة وقد اقدم اشترى
ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعها انسان عن زراعتها لا يجب عليه الخراج **د**
قوم اشترى واصبغ فيها كرم وارض خراج فاشترى احداهم الكرم والاخر الارض
الخراج كيف قسم الخراج فان كان الخراج في ابتداء حصته كل شيء معلوما فلي ماعرف
فان كان الخراج يخرج جلة واحدة ولا يعرف كيف كان الامر في ابتداءه ولم يكن حصته
كل شيء معلوما فان كان الكرم كرمها في الحاصل لم يعرف الا هو كرم والارض الصرا كرمها

لا زرع الكرم

كان على الكرم خراج الكرم وعلى الارض خراج الارض وان كان الكرم يقيم على قن المنافع
وان كان موضع الكرم في المبتداء اخرجا جعلت من بعد كرمها وما قسم الخراج على الارض
الصرا كان الكرم كذلك من مائتا رابعا وعشرين اهل القرية عن ارضها فاردوا
تسليمها الى السلطان فالأولى للسلطان ان يولجها ويسبق في الخراج وان تقدر
امان تقا جان لسلطان ان يسعها وان اراد السلطان ان يشترها لنفسه امر غيره بان
يسعها من غيره ثم يشترها من المشتري لان هذا البعد عن النخبة السلطان الجابر اذا
اخذ الخراج جان السلطان اذ المرطوب الخراج بصدق من عليه على الفقرة لان الخراج
دين على الذمة فاذا طلب السلطان وجبا داه البهتان لم يبق دى لا يخرج عن
المصدق السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه يجوز وان جعل
العشر لصاحب الارض لا يجوز لان اخذ الخراج حق السلطان فاذا تركه ولا الكرم
العشر لان حق الفقرا الوالى اذا وهب ارضه لابيعة ان تقبل اذ المرطوب
ذلك **كتاب المنية** ضريان جزية يوضع بالنزاع والصلح فيعذر بحسب ما يتعلق عليه
الاتفاق ولا يحجره سدى الامام وضعها اذا غلب الامام على الكفار واقرهم
على املكهم فيضع على الغنى الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية ولا يعين درهما ياخذ منه
في كل شهر اربعة دراهم وعلى وسط الحال اربعة وعشرون في شهر درهمين والعنف
وعلمه يعرف بمعا كل بارقة هو الصحيح وعلى معرفتي ثني عشر درهما ويوضع الجزية
على اهل الكتاب والمجوس والوثني من العم وان طهر عليهم قبل ذلك فهم ولتاوهم وصياتهم
في المواسر فابهم ولا يوضع على عبدة الاوثان من العرب والمزنيين ولا يقل منها
الا الاسلام والسيف فاذا ظهر عليهم فساوهم وصياتهم في ولاجنية على رهاب
الغياط لصبي ولا امارة ومملوك واعمي ومن وفقر لا يكتب ولا على مدير مكاتب
والولاد ويسقط بالموت والاسلام ومن لم يوجد منه خراج لاسه حتى مضت
السنة وجاءت به سنة اخرى تداخلت ولا يجب الا واحدة ويجوز تعجيل الجزية
لسن واكثر كالخراج فلو جعل سنين ثم اسلمه في خراج سنة واحدة ولا يرد خراج
السنة الاولى في اقامات او اسلمه بعد دخولها ولا ينقض عهدهم الا بالحق بالالحاق
والاجور احداث بعه والاكيسة في دار الاسلام ولهم اعدام المنهدم وليس لهم
ان يحولوها لانه احداث لا إعادة وسعون من بيع النخيل والخمر في بلادنا
وفي ارض العرب ينفون من ذلك في البلاد وقراها من الذي في رهم ومنهم
من حرمهم وسلامهم فلا يركب خيل ولا يعمل سباح ويظهر الكيسة وهو خيط
غليظة بقدر الاصبع من الصوف يشد الذي على وسطه دون الزنار ويركب
سرجا ككاف وسرب ساهم في الطرق والحمام ويجعل على درهم علامات كبد يثق
عليها سائل يدعوا لهم بالمعزة والاحق ان لا يتركوا الا لضرورة واذا انقبض الفجر
فيتر لوافي بجامع المسلمين ويمنعون بلباس خيش من اهل العلم والزهد والشرف
ومن امتنع الجزية او قتل مسلما او سب النبي عليه السلام او زنا عسيلة ينفق عنده

ارفرات اربابها امة

اراد السلطان ان يشترها

مهم جدا
السلطان جعل الزكاة للاراء
لصاحب الارض

لا جزيه على رابطة

تداخل الجزية

مسكون من الخراج

لا كرم الا لضرورة

تنفق الهدى

جامع بالهرية فحينئذ لا يكفر ولو قال لا ايمان خدائت ودين من تو كلف ولو قال
 في مكان من خلقي انه قد رجع مكاني كلف وينبغي ان يقول جميع الاشياء والا ما كان معلوم
 الله تعالى ومن قال خدائي تعالى يا شدد وجميع جنت يا شدد فانه يكفر لانه يقول معاملة
 واهلها وبعثا كبحيم واهلها وهذا خلاف ما قال الله تعالى في خال دون وهايم
 منها بخار جين ولو قال الله تعالى اني لم افعل كذا لا يكفر وان كان كاذبا ولو مات احد
 فقوله اخر خديرا اوى باليت يكفر ولو قال كذا جنان كذا وكان تو كذا الاكثر على انه
 ليس بخطا ولو قال لحصم باق بحكم خدائي كاري كتم فقوله لحصم من حكم خدائي ندائم
 اوقه كسيري الحكم ههنا اوقه لا يبي هذا موضع الحكم اوقه لا يحادبون من است حكم
 يكتم يكفر ولو قال رجل الله عز وجل انعم عليك فاحسن لي كما احسن اليك فقوله
 روبا خدائي جنت كن لما اذا عطيتك لا يكفر على الاصح ولو قال الامر ان انت احبالي من
 الله تعالى يكفر ولو قال خدائي تعالى بحق من هه نيكوي كرهه است بدري من است
 يكفر ولو قال اني من خدائي تعالى لا ان كان في حال الظلم يكفر وان لم يكن في حال
 الظلم وكان عنده انه يفعل بحق لا يكفر ولو قال ايكم خدائي وايكم تو ففذا قبيح من
 الكلام لا يكفر ولو قال ان خدائي في يدي وان تو يا ان خدائي اميد مبداءم وبقي ففذا
 قبيح ولو قال ان خدائي في يدي وسبب خدائي دائم فهو حسن **ظ** اعلم ان اذا
 كان في المسئلة وجوب الكفر وجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل
 الوجه الذي يمنع التكفير ثم ان كان نية القائل ذلك فهو مسلم وان كانت نية الوجه
 الذي يوجب الكفر لا ينعفه حمل المفتي كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر ويؤثر
 بالنوبة والرجوع عن ذلك ويخذي بالحق بعد الاسلام ثم ان اتى بكلمة الشهادة
 على وجه العادة لم ينعفه ما لم يرجع عما قاله بالان ان بكلمة الشهادة على وجه
 العادة لا يدفع الكفر ومن قال لا اله الا الله وان يقول لا اله الا الله فلم يقل لا اله الا
 وصف الله تعالى بما لا يليق به او باسم من اسماءه او بما من امره او انكر وعنه
 او عيبد يكفر واذا قل بين يدي الله فقد قيل ان هذا اللفظ لا يجوز والاصح انه
 يجوز وان كان بالفارسية وقال فلان را خدائي من زير دست وان پش خد
 رانه يكفر ولو قال اري الله في الجنة فهو كف ولو قال من الجنة فليس يكفر ولو
 قال حين يظهر الظالم اي خدائي پس بدو كرتي بين يدي من نبي نبيم فقد قيل
 انه كفر بانه قال ان رصيت به فاننا لا اوصي ولو قال امرأة وقع ولدها في حفرة
 حينئذ سمع كود كرهه من كاريها با ما ساخنه كرهت من رب الله تعالى
 الى الجور كفر ولو قال جلس للاضاف اوقه بالفارسية خدائي فادرا نشد
 خدائي داور استاده است فهذا كلمة كفر لانه وصف الله تعالى بالانهايم والفقود و
 لو قال لحصم ان خدائي دوجهان كرهى حق خو ديني ان زبستانم وكذا لو قال ك
 يغري التكفير للذير امثل هذا المثل لا التحقيق فله الامر ان يحال المعاقبة على
 ترك الصلوة اما محال الله تعالى فقوله لا ينبغي ان لا يكفر الا اذا كانت هذا المقابلة

انصراع اكنه

فداي تعالیٰ بسجده حیدر

بدی از مست

از خدا نترسم

عَلَى الْمُتَّقِينَ أَنْ يَحْسِلُوا إِلَى الرَّجَاءِ
الَّذِي مَعَ الْكَافِرِينَ

لا بد من الرجوع عما قال

ارے آئیں لجنہ

نسخه خطی

اما كافه

نماز کن و مجلس علم رو کن بدین تر که در حق سر او مدی یا کو بدین طرز را در کاسه و لیسه نتوان کرد یا
 کو بدین علم را چه کم مرا سیم یا بدین محاسن را بخواند و محصا هم عبا یا کو بدین کل را از من بر و که
 خدای مولا را بر من است کلا بل بران یا کو بدین خدای نوح را نادان خواند است و گفت
 با نادان نوح باشد شرح انکه یاد کرده است اله شرح بکرمه که یا کو بدین علم اله شرح بر سلسله
 نهاده یا کو بدین خانه را چون و السما و الطارق کرده یا کو بدین اکل همچو تو انکم مادر ویش
 یا کو بدین مدی سیاه کلیم شده است یا کو بدین مال فلان را و بدین سترن و حقش خوردن و
 خدا را شکر گفتن یا کسی کو بدین رسول علیه السلام حلو او دست داشتی یکی کو بدین حاجت
 شکر حوالا دست با تو رفوز بمان تقظیم کند و چیزی هدیه فرستد سوی ایشان و گفت
 ایشان را و اگر چه تخم مرغی بود و اگر چه عینی خوردند و کو بدین خوش مبارک را نکس که
 بدین روز ما خوش نیست یا کو بدین ما خوش بر هم که می یا بدین یا کو بدین مراد خدای حرا
 او بر است چون از دنیا خیزی نمی دهد یا فلان را اجر ایاد کرده است با مؤذن یا با ک
 نماز میکوبد یا میکوبد دروغ میکوبی یا کو بدین مال ساری یا بدین خواه حلال خواه حرام
 همه یکست حسنی علیه الکفر یا کسی کو بدین در می حلال دست داری یا بدین حرام کو بدین اکر
 رفوز بر بدست این یا کسی ویرا میکوبد گفت بیک یا میکوبدش حق من بدی یا بقیامت بتانم
 گفت چندان اینو می بود که مرا نیایی یا در ماه رمضان بعضی نمازها میکند بعضی کو بدینش
 چرا هر میکوبی میکوبد یکی نماز را صدی تو پسند من حساب می کنم ز یا دت
 یا بدین کفر فی جمیع هذه الصور و الاصل ان الرضا با الکفر کفر چنانکه کو بدین مغیبه
 کلاما مد بودش که مسلمان شد یا کو بدین خدایان تو ایمان بستاد یا کو بدین ایمان بر من عرضه
 کن کو بدین و فر د یا کو بدین جهودی به از بن کار یا کو بدین کفر بهتر از ظلم یا ظلم به از کفر یا کو بدین
 مسلمان نیستی کو بدین اگر با مسلمانان نشیند مسلمان و اگر با جهودان نشیند جهود
 یا زان کو بدین شوی مرا اگر رهائگی من کافر شوم ثم الاصل ان وجود امر الله تعالی و امر
 رسول کفر چنانکه کو بدین فلان کار در همه عمر نکند و اگر چه خدای فر ما بد یا کو بدین اگر خدای
 مرا بقیامت بهشت فرستد من و م یا کفر خدای را یا شریعت پیغمبر را نه پسندید
 که کسی کو بدینش خدای جهان من حلال کرده است کو بدین من این حکم را نمی پسندم
 یا کسی کو بدینش اگر نماز نمی خدای بقیامت عذاب کند و اگر کو بدین من عذاب بزرگ
 نماز یا این پیمانها و درویشی که مرا داده است از وی ظلم بود یا زان کو بدینش
 خوش بود و این اطاعت در آن بهشت در آبی کو بدین من بهشت نمی یابد اگر من
 بدین سبب بهشت بر د من و م یا کسی کو بدینش تو حیدر میبانی گفتی اگر من
 و زان باشد که چکان در د بهلستان یا موثر ندکاف نشود و اگر کو بدین نماز کن کو بدین
 نمی کنم اگر من او را بود که بعضی مان تو نکند کافر نشود اگر کو بدین کاشکی را حرام بنویس
 یا رسول کفر بود بخلاف حق یا کو بدین کاشکی نماز و روزه من صیغه نبودی لا یکن اگر فلان
 پیغمبر نبودی بوئی نکند ویری یا اطاعت وی نکند یا بقیادی کار نکند یا کفر بخلاف
 انکه اگر کو بدین پیغمبر نبودی حق خود از وی بستی لا یکن اگر کو بدین اگر خدای ده نماز فریغه

کل جہان کا علیٰ ہدایہ السلام

جلد پنجم از مثنوی

اگر با فضل شکر

ابيض عالمي

رمضان مہمانِ کرامت

مخاطب

فلان بزرگوار خوشنماید

متن کا ہے

23/11/1912

健

ملک مسلمانوں کے لئے
اہل اللہ و اہل حق کے لئے

چونندوی ملک الموت

لا اعلیٰ

• ۱۰۰ •

ان وقت كرسيم سترى قاضي و شرعيت كجا بود يكفر و قال بعض المتأخرين ان عني
قاضي البلد لا يكفر ومن قال لخصم الشرع في هذه الحادثة فقل لخصم من برسم
كان ميكنم بشع في لا يكفر عند المتأخرين ولو قل لخصم ما حجة حكم شرعيت بان برسم
فقل لخصم من يسيق كانكم بشرع في كفر لان النسق عبارة عن رسوم الكفر و لو
قال رجل لامرأة ما تقولين ليس حكم الشرع فخصب حسا غاليا وقالت ابك شرع راكذت
وما انت من زوجها اذا قل فلان لا مصيبت رسيد او قل بن رك مصيبتي رسيد
لا يكفر القاتل ولا خطاء و عليه الفتوى لان كل مكره مصيبة ولو قل لهرجده انجان
وي كما هست درجان تو زياردت باد خيشي عليه الكفر ولو قل زياردت كند خدا
خطا و جهل وهو مذهب الجمهور وعند اهل السنة والجماعة لا ينجر ادا الاجل ولا
ينقصه الله تعالى لا يتأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا اذا قال
انجان وي كما هست و جان تو نبوست او قل او برود و جان بقی سیرد يكفر وهو
مذهب السامع رجل برامن مرضه قال لا تخش فلان بار حبه فرستاد كفر ذا الشدة
مرض انسان فقل للمريض ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي كافرا صار كافرا
وكذا من ابتلع مصيبات متنوعة فقل لا اخذت مالي واخذت كذا وكذا ففعل الباطل
وما بقي لم يفعل وما اشبه هذا فقل اذا غضب رجل على عبده او على ولده ففعل
بغير برضه بكا شديكا فقل له انسان لم يصب بمق من فقل لا لان قال ذلك عسكا
كفر وان جرى على لسانه غلطا لم يكفر وقيل لا يكفر مطلقا لان معناه ان افعاله
لست بافعال المسلمين قال لا امرأة ياكفر يا يهودية يا نصرانية يا مجوسية فقل
هجينيم او قالت جنين طلاق ده مرا او قل انك هجينيم سمى بالقاشي و بانق حجت
ناركي او قل تو مرا ناركي كفرت ولو قالت انك من جنينيم مرا مدار لا يكفر
على الاصح وعلى هذا اذا قلت المرأة لن زوجها ياكفر او ياجودي او ياجوسي او يا
نصاريني فقل هجينيم او من جنينيم او ان من يهودي او نكري او نصراني او مجوسي
ناركي كفر ولو قال انك هجينيم بامن مباشر الاصح انه لا يكفر ولو قال چون كه جنينيم
او قال بكن راهك جنينيم بامن مباشر الاصح انه لا يكفر ولو قال لا جنيني ياكفر و ياجودي
فقل لا هجينيم بامن صحت مدار ولو قال انك هجينيم نجي بانق صحت ناركي الى اخر ما ذكرنا
من الالفاظ فهو على ما بين الزوجين اراد ان يفعل فعلا كه فقل انت له امرأة ان كان
كاركي كافرا باشي ففعل ذلك العقل ولم يلفت الى قولها لم يكفر ولو قال لامرأة
يا كافر فقلت لا بل انت او قلت المرأة لن زوجها ياكفر فقل لا بل انت لا يقع بينهما
فرقة قالت لن زوجها چون مرغ حجت ميكوني فقل ان زوج پس چندين كاه
بامنان باشيد امحل مامع مهر من الزوج كفر ولو قل لمعا الزوج يا مرغ فقلت
پس چندين كاه بامرع باشيد او قالت معراج لا داشته فقل كافر مخاول
قال مسلم اجنبي ياكفر او قال لاجنبي ياكفر ولم يقل المخاطب شيئا او قال
لامرأة ياكفر ولم يقل المرأة شيئا لا كفر على الاصح والمخالف للفتوى في جنس هذه

لا مردد الاجل لا يقص

مجلس
ملازمة الكافر

مجلس
كافر وامرأة

المثل

المثل ان قابل مثل هذه المقالات ان كان اراد الشتم ولا يعتد به كافر الا بكفر وان كان عتيد
كافرا فمخاطبة بعد ساعة اعتقاده انك كافر لا يكفر لان ما اعتقد المسلم كافر افقد اعتقده
لاسلام كافر ومن اعتقد بين الاسلام كفر قال رجل كافر بالي بان سر كافر را ميكوني
باماني لا يكفر واذا قل لامرأة فقل كافر فقلت نعم او قالت المرأة لن زوجها ذكر كافر فقل
نعم او قال الزوج اسدا ذكرى كافر او قالت المرأة البتة فحي كافر لا يكفر ولا يقع الفرقة
بينهما و قال قولن اي كافر بجه او قل اي مع نجه الاصح انه لا يكفر وكذا قولن لما يتكلى
كافر خندا ولا يكفر ولو قال لعير ياكفر ياجودي يا مجوسي فقل ليسك او قال اري هجينيم
يكفر ولو قل تو نجي خندا او لم يقل شيئا وسكت لا يكفر و قال بيم بود كافر شدي او خشت
ان كافر لا يكفر ولو قل لجنان برنجاندم كم كافر حواستم شدن يكفر رجل قال بن مرق
مسلمان و بندين نيت سرور كافر نيت الاصح انه لا يكفر مسلم ومجوسي في موضع
فدعا رجل المجوسي فقل يا مجوسي فاجابه المسلم ان كانا في عمل واحد كنك الساعي ففهم
المسلم انه يدعو لاجل ذلك العمل لا يميز بين الكفر وان لم يكن في عمل واحد حيف عليه
الكفر مسلمة الا اذا ملحد يكفر لان الملحد كافر ولو قل من اهر ساعتك كافر يبري ايد لا
يكفر ولو قل هر زمان كافر في شوق يكفر رجل يكلم بكلمة زعم الفقه الفكا كفر وليست بكفر
على الحقيقة فقبل كفرت و طلفت امراتك فقل كافر شدي كبير وزنك طلاق شدي
كبر كفر وتبين امراتك رجل وعظ فاسقا ويدعو الى النوبة فقل ليس ابن همة كراهه مخان
برهم نهم كفر لان احب ان يكفر بعد هذا لان وضع فلسفة المجوسي على الارسا كفر فقلت
امرأة لن زوجها كافر يودن بهنرا ان كرا بانق يودن كفرت ولو قل هر چه مسلمانى كردم
يا كافران دادم اگر فلان كار كنم و فلان كار نكره لا يلزم كفارة البين لان هذا البين
بين ولو قالت لن زوجها ان جنوني بعد هذا او لم شدي كذا كفرت كفرت في الحال كافر
اسم واعطى المسلمون له شيئا فقل ان سلم كاشكروى كافر يودى تا مسلمان شدي
ودرمان و در اجيزى خادى او قتل ذلك قبله فانه يكفر رجل سلم ولما بك كافر حاق الاب
وتركه الا فقل لا ينيى له اسلام الى الان حتى احسن مال الاب لا يكفر مسلم را خضر انيى
سميت فمما يكون نصرا نيا لزوجك يكفر اذا وضع فلسفة مجوس على راسه الاصح انه
يكفر وكذا اذا شدي نارا على وسطه واذا جعل المسلم مندبته على شبه فلسفة المجوس
و وضعه على راسه لاكثر انه لا يكفر وكذا اذا شدي وسطه حبالا عن ذلك فقل
هنا نارا اكثرهم على ان يكفر لان هذا الضريح بما هو كافر واذا شدي المسلم النار على وسطه
ودخل دار الحرب النجاف وليس السواد وليس السراج وفلسفة المعقول لا يكفر
ان كان في اعتقاده ان لبس هذا الاشياء ليس بكفر وفقت وانفرد لسميت فقلت
ان مسلم مر سكة نظري وقوم من النظرا يرون الحمر ومهم احباب الله و فقل
المار هي كوى عشرة سن برميان بايد است و بايشان در زد و دنيا را خوش
كند ما نيدا فقلت المجوسين سمر قندا نكدر معلم صبيان قال اليهودي خين من
المسلمين تكثير وانهم يفتنون حق معلم صبيانهم يكفر رجل قال كافر يكره ان يمان خيات كرهى

دعا الخمر و ابا بسم

وقيل لا يبره

وقيل لا يبره

اليهود و من يمان

الاكثر على انه يكفر ولو قال المجوسية خبير من النصارية يكفر وعلى العكس لان مخرج الى المسجد
 كفر لان فيها اعلان الكفر وكان اعانه عليه على قياس مسئلة السدة المخرج الى نيروز
 المجوسي والموافق معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم من المسلمين كفر ومن كان
 اسلام منهم فيخرج اليهم في ذلك اليوم فيوافقهم فيصير كافرا على اجل اشترى يوم السرور
 شيئا لو يكن يشترى به قبل ذلك ان اراد به تعظيم النيروز كما يعظمه المشركون كفر وان
 اراد به الاكل والشرب والتعم لم يكفر والمسلم اذا اهدى الى مسلم اخر شيئا ولم يرد
 به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي ان لا يفعل
 ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده كيلا يكون تشبيها لمجوسية لا في القوم ففقد
 عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم عن الحفص الكبير رجل عبد الله حميصة
 ثم جاء يوم النيروز واهدى الى بعض المشركين هدية يريد به تعظيم ذلك اليوم ففقد كفر
 حط عمله وهذا بخلاف ما لو جرد مجوسي دعوة للملح من الصبي ودعى الناس الى ذلك
 فحضر بعض المسلمين ودعوه واهدى اليه شيئا حيث لا يكفر اجتماع المجوس يوم النيروز
 فقد مسلم خوفي سمي فاده اندا وقل نيكش فاده اند خيف عليه الكفر مايات
 المجوس في سرورهم من الاطعمة ونحوها الى الحاكبير والسادة ومن كان لهم معرفة
 هل يحل اخذ ذلك هل يغير بين الاخذ ففقد قيل من اخذ ذلك على وجه الموافقة كفر
 يكفر ذلك بدسوان احد ذلك لا على ذلك الوجه لا باس به والا سرا عن اسلام ومن
 يبيع في وجه انسان شيئا وورد واعدوا بالكفر الذابح والمذبح من اذا ذبح اجل
 الاجل والبقرة في الموازات لا الذي يقدم من الحج والقرى وافق المتأخرين على انه
 كفر واما انا فافكر ذلك شدة الكراهة ولكن لا كفر لانه لا يبيع الظن بالمسلم ان يتقرب
 الى الادي بهذا النوع من قول السلطان ما شاء عادل كفر بالله لانه جار بيقين ومن
 سمي الجور عدلا لا يكفر وقيل بعض المشايخ لا يكفر لان لتأويله لانه يمكنه ان يقول
 اردت به انه عادل من غيري او يقول انه عادل عن ارض الملحق سلطان عطش فقال
 آخر بجملة فقال الحر لاسل السلطان هذا يكفر هذا القائل اذا قال السلطان اني
 من الجبابرة اي بان خدائي الاصح انه لا يكفر من قبل الارض بين يدي سلطان او مجده
 فان كان على وجه الحقيقة لا يكفر ولكن ارتكب الكبير وان مجد بنية العباد للسلطان
 او لم يحضر البتة كفر وتقبل بيد العالم والمسلم يجوز الفاسق اذا سقى ولد الحضر
 اول مرة فجا اقر باه نيش والامام والسك فقد كفر ما قيل فاسق انك تفعل كل يوم
 يودي الله ورسوله فقال خویش وارم اوقل واحد من العسقة اكر از بن حماره
 بریز بجبرئيل بهر خواش بر دارداوقل المعاصي ابن نيز راهبیت و مذہبی
 لو انك شيئا من الصغار فقال له ستم الله فقال من چه كرده ام تا تو به كم اوقل
 من چه كرده ام كه تو به ي بايد كرده ومن لعن انسان كلمة الكفر يستكلم بها كفر الملقن
 وان كان على وجه اللعب ولو امر امرأة حتى تترد عن الاسلام لتبين امنه وجها
 فهو كاف ومن افتى به فهو كاف ومن امر رجلا بكفر صار الا من كافرا كفر المأمور

اولدکس

اول بكفر رسا في كل قد خلفت هذا الخبر لا يكفر لانه يبرأ بالخلق في هذا المقام عادة القرن
حتى لو عنى حقيقة الخلق او قل ان نافع ان يبرجى است او قل ان تامل ابن باز وى زين
برجابت حدار وى كبريا بى بختى عليه الكفر كان يخطى امراته ويدعوها الى طاعتها
وسهاها معاصيها فقالت من خدائى چه دائم علم دائم من تن خوايش دوزخ لا
نهاده ام كبرت سابع مع قوم فقالت من اذده مغ ستينم كارتيم او قل من اذده مغ
تتم لا بكفر عليه النبوة والاستغفار قل لرجل ده درهم بدو تا بسجد عمارت كنم
يا مال محمد حاضر شو فقالت نه بسجد كنم ونه درهم نل من يا بسجد بچار وهو مصر
على ذلك لا بكفر ولكن هينه ولو قل ان الرزق من الله ولكن ان يند جنبش خواهد قيل هذا
كفر لان حركة العبد من الله تعالى وهو يوزن الرزق من الحركة ولو قل ان ابارى من
الثواب والعقاب او قل بالافاسية من يزارم ان مزد وثواب فقيل انه بكفر بجل
ضرب بجل كقتل المضر وب من اخر مسلمانم فقالت الضارب لعنت بر تو ياد وى مسلمانم
تو بكفر بجل قل لان مسلمانم يزارم او قل فلان از من كافر نراست او از هر چه فلان كو يد
هر كافر كو يد بكفر بجل ادعى الى الصلح فقالت بر لا بسجد كنم وباوى آشتى كنم بكفر
قل اخر من الظلمة لم يكي يصبح كل يوم يودى الله ويؤدى خلق الله وتظلمهم قل
ارى بكفر لانه رضى بايذ الله تعالى ولو قل انى احب المضر ولا احبها عنها بكفر وطمنا نكر
امامة ابا بكر الصديق او خلافة عمر رضى الله عنهما فالاصح انه كافر ويجب كفار الروافض
في قولهم رجعا للاخوان الى الدنيا وساخ الاصلاح واسفل روح الاله الى الاممته وان الاممته
الته وبقولهم في خروج امام باطن وينقلاط الامم والنهى الى ان يخرج الاحمام الباطن
وبقولهم ان جبرئيل خلط في الوحي الى محمد عليه السلام دون على ابن ابى طالب رضى الله
عنه وهو لاء القوم خان جون عن ملته الاسلام واحكامهم احكام المزدن ويجب
الكفر للفانج في اكنار جميع الامم سواهم وفي اكنارهم على بن ابي طالب وعثمان بن عفان
رضى الله عنهم وطحمة والنزير وعائشه رضى الله عنهم ويجب كفار السردس منهم انتظار
من العم نيفس ملته محمد عليه السلام ويجب كفار الجعانية في بينهم صفات الله وفي قولهم
ان القرآن جسم اذ كتب وعرضا اذ قرئ ويجب كفار الكشانية في ان حاسم البدر على الله
تعالى ويجب كفار القدسية في بينهم كون الشرف قد ير الله في دعوتهم ان فاعل فعل نفسه
كان مناظره بين ابى بكر وعمر رضى الله عنهما في مسئلة القدسان ابا بكر كان يقول الجناات
من الله تعالى واستياقت من انفسنا وكان عمر يضيف الكل الى الله تعالى وذكر اذك
الرسول الله عليه السلام قل عليه السلام ان من يكلمه يا قدر من جميع الخلق كلهم حسر
مكامل وكان حسر بقوله مقالند يا عمر وكما تكامل يقول مقالند يا ابا بكر ففكامل الى اهل
نفصى بينهما ان القدركه خبير وشرع من الله تعالى ومن قل تحليل صاحب الكبار في الدنيا
او بكر عذاب القبر او قل ان الله جسيم لا كالا اجسام هو متبوع ومن انكر الميزان يوم القيمة
او انكر شفاعته اثنا عشرين يوم القيمة فهو كافر ومن قل ان الميزان عباد عن العدل
فقط ولا يكون ميزان فوزن بالاعمال فهو متبوع وفي اكنار المجبرة قولان ويجب كفار عمر في

قلوبكم

از منہ غفلت خواہد

انکار امام ابی کریم ائمه

حی اکفار الروافضی
والخوارج

فقہاء اسرافیل بن خیر

في الكفار المقتل

قوله ان الانسان غير الجسد وان سحره قد خسر وان له ليس يحترق ولا ساكن ويجيب الكفار
 قوم من المعتزلة يقولون ان الله لا يرى شيئا ويجب ان الله يرى ولا يرى ويجب
 ان الله سلطان ان الله يعلم شيئا الا اذا اراده وقدره ويجب ان الله لا يرى شيئا
 بحسبه خراسان والساحر يقتل اذا علم انه ساحر ولا ساكن ولا يقتل قتله اني انكر
 السحر بل اذا اقتضاه ساحر فقد حل دمه وكذا ان شهد الشهود به ولو اقر انه كان مدعى
 ساحر وقد ترك من زمان قبل منه ولا يقبل وكذا لو ثبت ذلك البينة **ط في المرتد**
 ان ارتد المسلم العاقل عن الاسلام والعياذ بالله بحسب ثلاثه ولسان وبغيره على الاسلام
 وكشف بشبهة فان اسلم والاصل والتوبة السري عن كل دين سوى الاسلام ولو
 تبرأ من ان يقتل اليه كفاه فان قتله قاتل وقطع عضو من اعضائه قبل عرض الاسلام
 عليه كره ولا شئ على العاقل سوى كان باذن الامام او بغيره اذنه واسلامه ان يأتي
 بالشهادة وتبرأ عن غير الاسلام فان عاد ثم ارتد فحكمه كذلك وهكذا البنا والمردة لا
 فضل ولكن يجيب حتى اسلم حراً كانت او امراً والامه يحرمها مولاها ويزول ملكه من
 امواله زوال امره فان اسلم عادت على حالها وان مات او قتل او لحق بدار الحرب
 وحكمه بالخاق عتق مدبره ولم يولد وحل دين عليه وكسب اسلامه لو ارتد المسلم
 ولب رد في وعصا الديون القان منه في حال اسلامه ما اكتسبه في حال الاسلام
 في حال مدته من حال مدته من الديون في حال مدته وبطل نجاحه وذبحه
 وصح طلاقه واستيلاده ويوفى بعهده وشراءه وهبته واجارته ومفاوضته
 وتدابيره وكما سئل وان اسلم المسلم وان مات او قتل او لحق وحكمه ببطلان جاء
 مسلماً قبل حكمه كانه لم يرتد وان جاد بعهده وماله ورثته اخذ فالحاصل ان تصرفات
 المرتد رجة اقسام فاق بالاتفاق كالطلاق والاستيلاد وقبول الهبة والصدقة
 وتسليم الشفعة والخروج على عبده الماذون لانه لا سعة في امام الولاية ولا الى
 حقيقة الملك وباطل بالاتفاق كالنكاح والنسب وموقوف بالاتفاق كالنكاح وحصة
 الكفلاء بعد المساواة والاحتياط فيوقف لذلك ويختلف فيه كالبيع والشراء والعتق
 والندب والكتابة والهبة والوصية وقبض الديون ففي موقوفة عند الخليفة
 رحمه الله ان اسلم بعدت وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت وقاله جاز
 واذ لحق المرتد بدار الحرب ولم يبدف فبطلت له بنية كفايته ثم جاء المرتد مسلماً فالكتابة
 جازية والكتابة والولا للمرتد الذي اكتسبه في حال الاسلام خاصة اذا قطعت
 يد المسلم عما كان قد تم من مات على مدته من ذلك ولحق ثم جاء مسلماً فمات من ذلك
 فعلى القاطع نصف الدية في ماله للموتة وان لم يلحق واسلم فمات فعلى الدية
 كاملة واذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالا واحداً به والي ان يعلم
 فانه يوفى ماله ومكاتبته وما بقى فله رثته واذا ارتد الرجل وامرته ولحقا بدار
 الحرب فماتت المرأة في دار الحرب وولدت ولها ولها ما فطرت عليهم جميعاً قالوا
 ان في محرر الولد الاول على الاسلام ولا يحس الولد على المحرر وان ارتد الصبي العاقل

جب الكافر قوم المعتزلة

المرتد

تفقات المرتد

يطلب
اردا

ارتداد

ارتداد ومحرر على الاسلام والاصل والاسلام اسلام ولا يرتد ابو برة ان كان كافراً بين
 وكذا كذا المخرج محرر ولا اصل ومن لا يعمل من الصبيان لا يصح ارتداده واذا ثبت رده
 ترتب عليها الاحكام التي لا يرتد ولا يجوز له وتبين امره ولا يصح عليه لو مات من ثمة
 ومحرر على الاسلام ولا يصح ان تدار الحجون ولكن كره غلب على عقله بوجه من الوجوه
 كليهم والمعصية ومن سقى شيئاً من اقله ومن سقى بغيره حال جنونه للاحكام
 المجانين وفي حال افاقته احكام العقل كدوره الكركان ليست بشئ واسلامه صحيح
 واذا ارتد ابن وجبت ثم اسلم من وجهها في العدة واذا ارتد بنت امراته ويكون نكاحاً
 ولو كانت المرأة المرتدة كانت فرت بغير طلاق واذا مات واسلم لا يقع تلك البيعة
 وفي المرتد يجيب ويغيب في كل ايام حتى اسلم ومعناه عرض عليها الاسلام فان سلمت
 والاحسب ويخرج في كل يوم ويعرض عليها الاسلام فان ابنت حبسها ومولاها ولو
 قتلتها انسان لا شئ عليه لكرهه وان كانت في دار الاسلام وبغيرها في مالها جان
 ان كانت في دار الاسلام فان لم تحتها وماتت في الحبس فكسبها لثمنها ولا ميراث لزوجها
 وان ولدت في ارض الحرب بطلاق من شئته اشهر ثبت نسبه وهو من الزوج وهو مسلم
 تبع لابيها وان ولدت من شئته اشهر فماتت من حين الخاق ثم سبكا كان ما والكافر اذا اقر
 بخلاف ما اعتقده حكمه بالاسلام فمات في دار الاسلام كالثوبه وعبد الاثان والمكر
 والامور اذا قلنا شهدان لآله الله اوقلا شهدان بمحمد رسول الله اوقلا
 اسلمت وآمنت بالله وانا على دين الاسلام او على الخيفية فهذا كله اسلام وكل من
 امن بالوحداية وينكر رسالة محمد كاليهودي والنصارى لا يصح مسلماً بشتها دة
 النوح حتى يشهدان بمحمد رسول الله وطاعة في العراقين عوان ان محمد رسول
 الى العرب لا الى سائر اهل الارض فلا يكون مسلماً بالشهادتين حتى يتبرأ من دينه ولو قتل
 دخلت بحكم السلطان بالاسلام عند البعض ولو قتل اناس لم يكون مسلماً الكافر اذا اقر
 جماعة او اذن في مسجد او اعتقد حقة الصلوة جماعة يكون مسلماً لانه اني جاهون من
 خاصيته الجمان كما ان الايتان بخاصه الكفر يدعي الكفر فان من مسجد لهم او بربر بار
 او ليس بالقوة الجوس يصير كافراً واذا صلى او استقبل قبلت كان مسلماً عند محمد
 ولابو وارحم وشهدا لتاسكع المسلمين كان مسلماً **اح** واذا ارتد الابوان ولحقا بالاولاد
 ثم ولد للولد او لادفالات من اولاد المرتد واولادهم في محرمون والذكور والبنات
 منهم محرمون ولا يكونون ما وولد ولد المرتد لا يجير والمولود لمرأة لمقت بدار
 الحرب وكفرت ثم اخبرها مسلم ففكر في ذلك فخرجها وان اخرجت مطاوعة ففي حرة
 ولو ولدت ام ولد لمقت ثم سبيت وقدمات مولاها ففي حرة لان ام الولد لا يملك بالانكاح
 وكذلك المدبر والمكاتب ولان ارتد الزوجان ولحقا في سبي في حرة وكونا لو سبيت
 ام ولد مولاها هناك من تدولوا شتبه ولد كافراً وولد مسلمة فيهما مسلمان ولولد
 الزوجان في لانت لستة اشهر لم يرض منها لانه من تدوان كان اقل يرض منها لان
 المسلم يرض من المرتد المرتد لا يرض من المرتد ولو ارتد الزوج ثم اسلم ثم ارتد يجيب

ارتداد الرجل الجوز ونحوها

منكر الوهولة

في الاموال

ارسله السكر والادوية

من سائر السام

سبب الصلابة

لا تسلم من السوء والار

اموال الناس

ولغيره ولا يرث المرأة ولو ان تملك او تفضل المذني لثمة ولحقا بالمرء فيقسم مالها
 بين ورثتها ويعتق القاضي مدبرها وامهات واولادها فان عار مسلما او ذميا
 فالعق ماض ولا يرد ما كان قاعا من امواله دون ما باعه ورثته او دبره او كاتبة او ائمة
 وبدا لكتابتة له وعاد مسلما ولو اسر الذمي واعتق بغير مال رثته كما كان امارا تدت
 فضلت ضمن القابل لولاها السكران سدا لا يضمن قاتله عند محمد رحمه الله ولو شهد
 وارده محمد بن حنبل جوده اسلام مستقبلا ويحد نكاح الزنا بغير لافعل بوجه ولا
 سئل المشرع ويضرب ويحس لادان اقلت الناس يحرقها فالحق بغير ولا تقبل بغيرها
في البغاة للبغاة مسلون يقول على بن ابي طالب عن اخواننا بغوا علينا وكل
 بدعهم يخلفون ويكذبون في العلم والعلماء فكل بدعة لا يكون كذا وكذا
 يخالف عليك بوجوب العمل ظاهرا فهو بدعة وضلال ولا يبرك فيها ولا تقبل الحديث على تضليل
 اهل البدع اجمع وتخطيتم وبتاح من الصلابة ونقضه لا يكون كذا لكن يفضل فان عليا
 رضي الله عنه لم يكفر شيئا من حق الله تعالى واهل البغى كل فرقة لهم منعة معلون و
 ويجمعون ويقالون اهل العدل ويقفون الحق معنا ويدعون الولاية فان
 سلب قوم من النصوص على قرية واخذوا المال ولبسوا بقاءه وادعت قوم من المسلمين
 على بلده وخرجوا من طاعة الامام وصارت لهم منعة وشكوكه سلوا عن ذلك
 فان فعلوا الظلم ظلمهم خرجوا منعة وشكوكه ففانوا السلطان فلا ينبغي للناس ان يعصوا
 ولا ينبغي لهم ان يعصوا السلطان حتى لا يكون فينا عانة على الظلم وخر وجا على
 السلطان في الاول فان لم يكن ذلك لاجل السلطان ولكن قالوا الحق معنا وادعوا
 الولاية فصار هؤلاء اهل البغى للسلطان ان يقاومهم اذ لم يشكوا ومن دعا للناس
 ان يعصوا السلطان ويقاومهم فاذا قاتلوه من قتل من اهل البغى لا يفضل ولا يصح
 عليه ومن قتل من اهل العدل يفعل ما يفعل بالشهادة وحكمه الشهادة فاذا قاتلوه
 وهزموه لا يقتل سيرهم ولا يقتل منهم مدبر ولا يخرج اذ لم يمتدحون وليتجوز
 اليه فاما اذا كانت لهم منة يلحقون اليه فانه يقتل حرمهم ومدبرهم ويقال البغى
 بالمخيف والفرق والمخوف والخوف واذا احدهم حرا وعبد كان يقال وعسكر اهل
 البغى حاله قتل واما الاسارى ان كان لهم قوة وشكوكه يقتلهم ولو كان عبد لخدمته مولا
 ولا عدل بحبس حتى لا يبقى من اهل البغى احد وكذا اذا اخذت المرأة من اهل البغى
 كانت تقال بحبس حتى لا يبقى احد من اهل البغى وكل من سها عن صلته اذا اخذ فلا
 بأس يقتل في حال القتال ولا نعم اموالهم بل يجمع ذلك كله في موضع حتى اذا ابوا وجها
 برع عليهم او على ورثتهم وما اخذوا من كرامهم وسلاحهم ان كانوا المسلمين حابة
 في استعماله لا بأس ببيعها بغيرها فاما اهل البغى فان وضعت الحرب وزارها
 يرد ذلك كله ان بايها وجميع ما اصاب من اموالهم ولو لم يكن لهم حاجة في ذلك فان
 الكراع يباع ويبيش منه والسلاح يرد على اربابها معلوما وضعت الحرب وزارها
 وما انتفع اهل العدل من اموالهم في الحرب وقاتلوا فاصابوا الانفس لا يكون مضمونا

عليهم

عليهم وكذلك انكف البغى من اهل العدل من نفس ومال لا ضمان عليهم عندنا وقت
 الشافي رحمه الله ضفوا ويعمل باهل البغى من اهل العدل من نفس ما يفعل باهل الحرب
 فان رادهم الامام بيد بر في امورهم ويرجون عنه بغيره ولا يجوز ان يأخذ على المولد
 مالا فان اخذ رده عليهم ولا يحل ذلك لانهم مسلمون ولا جنة عليهم واهل الحرب يجوز اخذ
 المال منهم على المعادعة ولكن لا يحل لغيرهم لان مالهم يكون فينا اذا ظن عليهم وانما يجوز
 للامام ان يوادهم اذا كانوا اخيرا للمسلمين واذا كان بالمسلمين شكوكه وقول لا سعي ان يوادهم
 فان وادهم ان كان شرا للمسلمين بنذالهم الموادعة وقا لهم ولو كان الباغي ذار حرمهم
 من المسلمين لا يحل العادل ان يباشر قتله الا دفعا عن نفسه ويحل له ان يبيع سبيها يقتل
 غيره بان يقتل رجل وكذا في الرحم اذا كان الرحم ذار حرمهم فانه يبيع ولا يبيعه قبله و
 ما جناه اهل البغى من البلاد التي عليها من المزارع والعشر لا يأخذ الامام ثانيا لان ولاية
 الاخذ له باعتبار الحكامة ولا يحجمهم فان كانوا صرغوا في حق احدى من اخذ منه لوصوله
 الحق لا مستحقه وان لم يكن نواصر فوا في حقه فعلى اهل هذه فيما بينهم وبين الله تعالى ان
 يعيدوا ذلك لانه لا يصلح له مستحقه ولا اعادة في المزارع لانهم مقابل مع الكفار وكانوا
 اصناف وان كانوا اغنياء في العشر ان كانوا فقرا كذلك لانه حق الفقراء وفي المستقبل
 ياخذ الامام لانهم جميع في الظهور لا يبيد ومن قتل رجلا وهو من عسكر اهل البغى ثم ظن
 عليهم تلبس عليه شيء وان غلبوا على مصر فعلى رجل من اهل مصر يجلد عسكره ثم يتركه في مصر
 له منه اذا لم يجر على اهل احكامهم وان عجزوا عنه قبل ذلك وفي ذلك لم يقطع ولاية الامام
 فيجب القضاء واذا اهل رجل من اهل العدل باعنا فانه يبيد وان صدر الباغي وقت
 ان على حق فاننا الان على حق ورثته وارثه له ماله واذا اهل الباطل لم يبرئ منه
 ولا حصل ان العادل اذا انتفع بنفس الباغي او ماله لا يضمن ولا يام لانه مامور بجهادهم
 دفعا لشرهم والباغي اذا اهل العادل لا يجب ضمانه عندنا وبما ويكره مع السلاح من عسكر
 من اهل الفتنه وفي عسكرهم ه ومن شره على رجل سدا فوقع في قبلة المشهود عليه
 ان جازا ليقوله او ياخذ ماله حل لا يقتله وان ضرب المشهود عليه ضربة فسقطت
 يعلو ان لا يقدر على قتله لا يحل له ان يضربه بعد ذلك فذلك اذا اراد ان يضربه فخر منه
 لا يحل له ان سعه وكذلك لو ضربه ثم امتنع عن الضرب لا يحل له ان يضربه
 فان ضربه حتى مات الشاهد وبر المشهود عليه سئل المشهود عليه بالشاهد وكذا
 هذا في السارق يحل له ان يضرب السارق ليدفع شره عن نفسه فان صالح
 فرب لا يحل له ان يشعه ويضربه الا اذا ذهب بالحل لانه يتبعه ويضرب بالسلاح
 البقي ماله فان القى المشاع لا يحل له ان يضربه فان ضربه هذا اذا شتمه بالسلاح في المص
 ليك او فاعا او اعصا او خشية وان كان ليك فكل حكم السلاح لانه لا يحمي العوف
 وان كان بجال اوصاح لا يحمي العوف لا يحل له ان يقتله ولو قتل ان قتله عديده يقتل
 به وان قتل غير السلاح يحل له ان يقتله على العاقلة هذا اذا كان الشاهد مكافا فان كان مكافا
 او مجنونا فعلى المشهود عليه ولا قصاص ويكفي على العاقلة ولو صال احضر على

افضل المال والمال

شربنا

الرجال في العزة

رجل فخاف منه فظن انه يلزمه فقيته **كتاب الملقطة** وهو فصيل من اللقط
والالقطا معني مغلول ومعناه العتور على المشتى من غير طلب ولا قصد وفي الزينة
اسم على مولود وطر حمله خوفا من القيلة او فرا من قمة الرتبة مصغرا ثم وعمره
عام لما في احرام من احيا النفس فانه على شرف الهلاك وقد قال تعالى ومن احياها
فكانا احياي الناس جميعا فاناسي باعتبار ما لا يظن والالقطا مندوب اليه وان غلبت
ظنة ضياعه كان وجده في الماء او بين يدي سبع فواجب واللقط حرة ووليها السلطان حتى
ان الملقط اذا نكح امرأة او كاتب او جارية فزوجها من آخر لم يحن وولاه لبيت
المال حتى انه اذا مات من غير وارث ولا مول فتركه لبيت المال فاذا وجد اللقط
فاخذ افضل من تركه واللقط مرفق في جميع احكامه حتى ان قاذر وجد قاذمه لا يحد
بحوز شهادته بعد بلوغ اذا كان عدلا ويصح تدبيره وعقده وكنابته والجنانية له وعليه الجناية
على الاحرار وان كان الملقط رجل لم يكن لعنبره ان يأخذ منه **ط** واذا وجد مع اللقط
مال وامر القاضى الملقط بالاتفاق عليه من ذلك المال فباشرى له من طعام او كسوة
فكذلك جاز وان الملقط يغير امر القاضى فهو في ذلك متبع ان اعواها امر القاضى ان كان
القاضى مرفق بالاتفاق على ان يكون الدين عليه فان ظهر له ان كان الملقط حقا الرجوع
على امه وان يظهر له ان كان الملقط حقا الرجوع عليه اذ اكبر وان كان امر القاضى القاضى
ولم يقل على ان يكون دينه عليه لا يكون حق الرجوع وهو المصحيح ولو جعل الاحام ولا
اللقطة الملقط جاز بان يفضي في فضل مجتهد فيه **ط** اذا جاء الملقط باللقط
القاضى وطلب من القاضى ان ياخذ منه النفقة فللقاضى ان لا يصدق في ذلك بدون
البينة لانه يدعي نفقته وموته في بيت مال المسلمين ومضى اقام البينة فالقاضي يفتل
بينهم من غير خصم حاضر واذا قبل القاضى منه ان شاء اللقط منه وان شاء لم يقض
ويقول قد انتزعت حفظه وهذا اذا لم يعلم القاضى عجزه عن حفظه والاتفاق عليه
فاما اذا علم فالاول ان ياخذ ويقعه على يدي عدل ليحفظه فان جاء الاول واراد
القاضى ان يرد عليه فالقاضي بالخيار ان شاء رده وان شاء لم يرد به بخلاف ما لو
اللقط لم يترك جاء اخر وانتزعه من يده ثم اخذها فالقاضي يرد بها الى الاول وان وجد
العبد لقطا ولم يعرف ذلك بقوله والمولى يقول لعبد كذبت بل هو عبدى فان كان
العبد محجورا عليه فالقول قول المولى وان كان ما ذونا فالقول قول العبد
لان الماذون بيا معتبر فيعتبر به فيما في يده ولا كذلك المحجور ولو مات اللقط
وترك ما لا اول لم يترك فادعى رجل بعد موته انه ابنه للبيد في الحجاة بخلاف ما لو ادعى
حال حيواته وان ادركه اللقط كافر كان الملقط حرة في مصر من امصار المسلمين
فانه يجلس ويجبر على الاسلام وهو الصحيح واذا وجد اللقط في مكان يحكم بغيره
او باسلامه اعلم ان هذه المسئلة على ان يزوج او يحد او يمسك في مكان المسلم
كالمجد ونحوه يكون مسكوا وان وجد كافر في مكان الكفر كالكنيسة ونحوها يكون
كافرا وان وجد كافر في مكان المسلمين او وجد مسلم في مكان الكفار يعتبر المكان عند

تفضل على الله
والله اعلم

العقود

العقود وقيل يعتبر الى واحد وقيل هو مسلم لان الاسلام يعلى ولا يعلى واذا ادعى العبد ان
اللقط ولد من امراته هذه وهي امته وصدة المولى ولة لها عبيد ثبت النسب
كان اللقط مملوكا كالمولى لامة والاصح انه حر واذا ادعى اللقط رجل كل واحد يدعي انه
ابنه وصف احدهما علامته في جسده واصاب ولم يصيف الاخر فقتل للذي يوصف
وان وصفا او لم يصيف واحد منهما فهو بينهما وان وصفا احدهما واصاب في بعض
ما وصف واحتط في البعض فهو ابنتها ولو وصفا فاصاب احدهما دون الاخر فقتل للذي
اصاب ولو لم يدر رجل الدعوى فقل هذا غلام فاذا هي جارية او قل هي جارية فاذا هي غلام
لا يفتي له اصلا ولو ادعى رجل الدعوى اثرا منه من هذه المرأة وادعى الاخر انه ابن
من امرأة اخرى وعينهها فقتل للولد بينهما او ثبت نسب الولد من المرأتين رجلان او عيانا
اللقط واقاما البينة وارخت بينة كل واحد منهما يقضى له منه سن العصبى فان
كان سن العصبى مشتبه يحتمل ان يكون على كل واحد من التارحين بسقط اعتبار
التاريخ ويقضى بينهما اللقط اذا اقر بالرق لعنبره بعد البلوغ وصدة ذلك العنبر في
ذلك كان عبدا وهذا اذا لم يترك حرية بقضاء القاضى بما لا يفتي به الاعلى الاحرار
كل واحد الكمال والقضاء من الطرفين وقبول شهادته وعرضه للحد لقاذر اما اذا اكدت
حرية بقضاء القاضى فيقبل اقراره بالرق وكذا اللقط اذا اقر الملقط او رجل آخر
بعد ما ادرك جاز وهذا اذا لم يترك ولاه لبيت المال اما اذا اكد بالجنس جنانية و
عقل عنه بيت المال لا يجوز مولاه وان تزوج امرأة بعد ما ادرك واستدان دينها
او تابع انسانا او كذبا او وهب وسلم او بصدق وسلم او كاتب عبدا او دبره
وانتقم ثم اقر انه عبد فلان لم يصدق على ابطال شيء مما احصيناه وكذا لك هذا في
سائر المقررات لكن هنا في النكاح مشكل لانه لما اقر بالرق فقد زعم ان النكاح لم يجر
لعدم الاذن ممن بنى معه مولى لم يفتي به في اخذ بن عمة ولو كان اللقط امرأة و
تزوج ثم اقرت بالرق لانسان وصدة القاضى امته والنكاح بينهما على حاله
بخلاف ما اقرت انها اسيرة لزوجها وصدة القاضى بالرق في ذلك حيث يطل
النكاح ولو اعتقها المقر له لاخبارها والاصل في هذا ان كل حكم يلزم الزوج فيه
حرر لا يمكنه دفعه عن نفسه لا يصح اقرارها في حق ذلك الحكم **ط** الملقط اذا امر
عنان صبي هكذا العصبى يضمن لانه ليس له هذه الولاية **ك** ولو ادعى الملقط
انه عبد او عبد غيره فلا يصح ذلك له بالبينة ولو ادعاه رجلان ابنه ابنتها ان
كان احدهما مسلم والاخرى فانه يقضى للمسلم ولو كانا المسلمين فابيهما اقام
البينة يقضى ولو اقاما جميعا البينة يقضى لهما ولو بقيما البينة فخير ان احدهما
وصف علامات في جسدها والاخر لم يصيف فانه يجعل ابن الوصف ولله
يصيف كل واحد منهما يجعل اسمها جميعا ولو كان الملقى اكثر من اثنين يجوز الى خمسة
ولو كان الملقط امرأة فادعت ابنتها فانه لا يصح دعواها ان تصدق بزوج
او يقيم البينة لان فيه غيب للنسب على الغير ولو كانت المدعية امرأتان فاقامت

دعوة اللقط

او اللقط بالزور

تزوج امرأته محررة

حكم بالولاية في اللقط

ادعت اللقط انها

كل واحد منهما البينة يجعل اسمها ولو اقامت البينة احد هادون الآخر يجعل ابن البينة
اقامت البينة ولو احدى من رجلان والاخرى امرتان فانه يجعل ابن البينة اقام عليها رجلان
ط فان ادعى مدعى ابنه فالقول قوله اذ لم يدع الملقط سبنة ولا يجوز ان يقر الملقط
في مال الملقط ويجوز له ان يقبض الملقط بسله في صناعته ولا يجوز ان يجره هو الاصح
ع في اللقطة وهي كالقبط في الاستثاق وهي بضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملقط
ح اللقطة اسم لغريم آدم واللقيط لحبس بن آدم واخذها افضل لئلا يصل اليها سوا غيره
واذا اخاف ضياعها فواجب صيانته لحق الناس من الضياع وان كان يخاف على نفسه
الطعم فيها وترك التعريف فالتكرار الى اول دفعها ثم وضعها في مكانه ذلك فلا ضمان عليه
اذا هلك في ظاهر الدلالة واللقطة امانة اذا شهد الملقط انه ياخذ لحفظها ويرد
على صاحبها واذ كان كذلك لا يكون مضمونه عليه وكذلك اذا صادف انه اخذها للملك
ولو اقرانه اخذها لنفسه لا يبرها على ما كلفها فانه يضمن ولا يبر اعنه الا بالرفع
الى صاحبها وان لم يشهد الشهود عليه وفي الاحداخذة للملك وكذا المالك يضمن
ويكفي في الاشهاد ان يشهد عند اخذانه ياخذها للرد ويقول من سمعتموه شدة
لقطة تدلوم على واحد كانت اللقطة او اكثر لانه اسم جنس **ح** واذا التقط لقطة
يعرفها يعرفها سنة سواء كان نفيكا وحسبا في ظاهر الرواية وفي الاختيار يعرفها
بده يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلب بعد ذلك هو المختار لان ذلك يخالف بقية
المال وكثره ثم يعرفها في كل جمعة وفي كل سنة اشهر التعريف يكون على ابواب
المساجد والاسواق بان ينادى من ضاع له شيئا فليطاله عنده فاذا عرفها و
جاء صاحبها ان اقام البينة انما لا ياخذها وان لم يقم البينة لكنه وصف عقلا
وكما هو عدد هاهنا الملقط بلخيارا ان شأ دفع اليه واخذ منه كفيلا وان شأ لم يدفع
حقا يقم البينة ولو لم يحضر صاحبها بعد ما عرفها ان كان ذلك المشي مما يتعارف
اليه الفساد وينظر ان كان الملقط موصرا فانه يتصدق على الفقراء ثم اذا جاء
صاحبها واقام البينة عليه فهو بالخيار ان شاء احرصه والثواب له وان سأل
عمر وهو المختار بالنظر ان شاء ضمن الملقط وان شأ ضمن المصدق عليه
ان كان معلوما فانما ضمن لاجتماعه به على احد ولو كان الملقط معسرا فهو بالخيار
ان شاء اكل وان شاء لم ياكل ويصدق بها على الفقراء فان اكل فصاحبها بالخيار
ان شاء اجاز فيجعل صدقة عليه والثواب له وان شأ لم يحضر فيضمنه وان يصدق
بها على الفقراء فالحكم على ما ذكرنا واذا رفع اللقطة فمكنت في يده ان اشهد
عند الرفع انه انما رفعها لقرنها ويردها على صاحبها فلا ضمان عليه وان لم يشهد
فمكنت يمينه ولو قال المكنت لقطة او مائة او قال عندى شيئا شيئا فذلوم
على ذلما جاء صاحبها فان هلك فلا ضمان عليه وكذلك لو وجد لقطتين فقد منعه
من شيئا فذلوم على ولم يقل عندى لقطتان وكذلك اذا قال عندى لقطعة
برى من الصمان وهذا كله اشهاد لانه انما اخذها ليردها على صاحبها وانما

تتم اللقطة

العلام

لم يرد صاحبها

وجد الرجل لقطه ان كان ذلك يتسارع مما اليه الفساد كالطعام والقمار والرطبة و
الحم وغوصه عن الى ان يخاف فساد ثم يصدق بها وان كان مما لا يتسارع اليه
الفساد فانه يدفع الامر الى القاضي فينظر فيها القاضي فان كانت اللقطة مما يواجر
كالعبد والحجران وراى القاضي الصلاح في اجازته فقل وامره بان ينفق عليه من
اجرة وان راى القاضي الصلاح في بيعها وحفظ ثمنها وجعل حكمه ثمنه على حكم مثمنه
في ملكه ولو راى الصلاح في الاحتفاظ عليه بامر بالامتناع عليه ولا يكون متبرعا
نما الفوق واذا جاء صاحبها ياخذ النفقة منه فان ابلغ القاضي اللقطة فيبقى ردى
الفوق بغير امر القاضي كان متبرعا **ط** وان كانت حقيرة كالنوى وقشور الرمان
سمع به من غير تعريف لان القاهما احدا لاخذ دلالة والسند بعد المصادا اذا
جمعه فهو له خاصة بدلالة الناس وعليه جميع الناس في جميع البلاد **ح** ويجوز ان تقاطع
الابل والبقر والغنم وسائر الحيوانات فان اتفق الملقط عليها بغير اذن المالك
فهو متبرع وبامر كان ذلك دينيا على صاحبها ولقطة الحبل والحرم سواء واذا
حضر رجل ولا دعى اللقطة لم يدفع اليه حتى يقيم البينة فان اعطى علامتها الملقط
ان يدفعها اليه ولا يحضر ذلك في الفضاء ولا يتصدق باللقطة على شيء وان كان الملقط
شيئا لم يحضر له ان ينفق بها **ح** غريب مات في دار رجل وليس له وارث معلوم
خلف من المال ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير فاذا ان يتصدق بها
على نفسه فله ذلك لانه في معنى اللقطة ومن وجد لقطة عرضا او نحو فرفها ولم
يجد صاحبها وهو محتاج اليها باعها وانفق ثمنها على نفسه ثم اصاب مالا لم يجب
عليه ان يتصدق على الفقراء بمثل ما انفق وهو المختار لانه وصفت في موضع الحاجة
وصفت ملاها بالجماعة امرأة اخرى وضعت ملاها بحال لا ولي وجاءت الى
واخذت ملاة الثانية وذهبت بها لايام الثانية ان سمع ملاة الاولى لانه انتفاع
ملاة الغير وطريق ذلك ان يتصدق الثانية بهذه الملاة على انفق ان كانت فقيرة على
نية ان يكون الثواب لصاحبها ان رصيت بها ثم لم يثبت الملاة لها وجبئذ
وسمها الانتفاع بها لانه انما منزلة اللقطة وكذا الجواب في المكعب اذا اخذ وترك
له عوض وقيل هذا اذا كان المكعب الثاني مثل الاول واجود من الاول
اقا اذا كان الثاني دون الاول فله ان سمع به من غير هذا التكلف لان اخذ
الجود وترك الاول دون دبل الرصاة بالانتفاع بالادون رجل له دار ولحقها
فجاء انسان بابل واخذها في دار واجتمع من ذلك مبر كثير ان ترك صاحب الدار
على وجه الاباحة ولم يكن من دابة ان يجمع ذلك وكل من اخذ فهو ولي به لانه
مباح سقت اليه يده وان كان من راى صاحب الدار ان يجمع ذلك فصاحب الدار
اولى وبقية غنم اجتمعت في مكان واجتمعت باجماعها مبر كثير فجاء رجل
واللقطة فان كان ارباب الغنم يجمعون ذلك وهيو ملك الموضع من بعض الغنم
يجتمع بغيرها لا يجوز ان ياخذ ذلك احد بغير اذنه في غير هذه الوجوه جاز لانه وجد

ما اخذ به المالك

العلام

المشتر

اخذ ملاة اخرى او مكعب

بر الاكبر الغنم

منهم الاماحة دلالة رجل المحصنة حمام

افضلها من غيره

سيرة ابيه

الملك الناصر

منهم الاماحة دلالة رجل المحصنة حمام

افضلها من غيره

منهم الاماحة دلالة رجل المحصنة حمام اخذت بها اهل الغيرة لا ينبغي له ان يأخذ ولا
 اخذت طلبه صاحب لرد عليه في معنى اللقطة فان فرغ عنده فان كانت الام غيرة
 لا يتفرغ لغيرها وان كانت الام لصاحب المحصنة والغريب ذكر فالفرج له وهذا بين
 ان من المذفرخ حمام فاكنت فيه حمام الناس فما يأخذها من فرجها لا يجلب له وهو
 بمنزلة اللقطة في يد فان كان فقير له ان يتناولها ولا حاجة له ان غنيا ينبغي له ان
 يتصدق بها على فقير ثم يشترى منه شئ ويجلب له تناول ومن اخذها بانها او شبهه
 في مصر او سواد او في رجليه سيرا وجلبه على ان يعبره لرد عليه على صاحبه
 وكذلك لو اخذ جنبا وفي عنقه قلادة ولو اخذ حمامة في المضرب من ان مثلها
 لا يكون وحشية فان كانت مسنولة فعليه ان يعبره لانها بمنزلة اللقطة قوم اصحاب
 عبيد مذبحها في طريق البادية لم يكن قريبا من الماء ووقع في قديمهم ان صاحبه فعل
 ذلك باحده للناس فلا بأس بالاخذ ولو سبب واسه اسان فاخذها غيرها
 فاسخها ثم جاء صاحبها فان كان قال الملك عند السب جعلها لمن اخذها لا يسيل
 لصاحبها عليها وان لم يكن فبذلك فلا الاستئذان فان اخلفا فالقول للصاحب
 مع البمين ولو سبب دابة لعلته فان لم يقل فمن شاؤ فليأخذها فاخذها ان
 فاصلها كان لصاحبها استئذانا لها ملكه ولو لم يستعذ السبب من شأه
 فليأخذها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين فذلك الجواب وان قال فذلك لقوم معلومين
 ففي الاخذ جلد الفاضل الاول لان هناك جعلها لمن اخذها ففقد الاخذ معلوم
 والتكليف من المعلوم صحيح ومنها ملكها من الجهول والتكليف من الجهول لا يقع
 ويجوز رفع النفاق والكثرة من هجران واهلها وان كثر لان هذه مما سئلوا
 وكذا الخطب الذي يوجب في الماء ان كان له قيمة له وقت الاخذ ولو وجب جورة
 ثم اخرى ثم وثم حتى بلغت عشك وصارت قيمة فان وجدها في موضع
 واحد بقي كما للقطعة لان لها قيمة وان وجدها في مواضع متفرقة الخيارات
 كاللقطة بخلاف النواة وقشر الرمان وان وجدها انسان متفرقة بحيث لو
 جمعها صارت لها قيمة والفرقان الناس بين موت النواة وقشر الرمان
 فصار من مباحة بالرى اما الجوز فلا يبرر موافا بل يجوز فيها الا ان يكون من
 تحت اشجار الجوز في الخريف قد تنبت بها صاحبها عند اجتناها الثمار اذ امت
 ايام الصيف بثمان ساقطت تحت الشجران حمل الجوز لا ان كان ذلك في الاثمار
 لا سيما ان يتناولها الا ان يعلم ان صاحبها قد باع ذلك ما نفعا او دلالة وان كانت
 في الحائط والثمار ما سعى كالجوزة ونحوها لا سيما ان يأخذها اذا علم الاذن
 وان كان الثمار مالا يلقى لا بأس به ما لم تبين النفع او صرحا او عادة واما
 وان كان في الرساتيق التي يعلل بها بالفاستين بمراسية وكان من الثمار التي
 لا سيما تناولها اذا كانت الثمار ساقطة تحت الاشجار مالا اذا كانت على
 الشجر فالأفضل ان لا يأخذ في موضع ما الا بالاذن الا ان يكون في موضع كثير الثمار حيث

بجانبه

علم انه لا يشق عليهم ذلك وسيعمل لاكل ولا سيما لعل وان كان في المقبرة حطب يحرق
 للرجل ان تحطب منها وهذا اذا كان يابسا اما اذا كان طريا فبكره واذا سقطت
 الطريق في ايام بضع المروى شجر التوت فليس له ان يأخذ وان اخذ
 منه لانه ملك منقطع وان كان شجر لا يسمع به لورقه له ان يأخذ **ك** رجل الله
 شاة ميتة على الطريق فجاء اخر واخذ صوفها كان له ان ينقعه به ولو جاء صاحب
 الشاة بعد ذلك كان له ان يأخذ الصوف منه ولو سلحها وبيع جلدها ثم جاء
 صاحب الشاة كان له ان يأخذ الجلود ويرعاها اذا دباغ فيه دخل كرم صديقه
 وتناول شيئا منه بغيرة اذ ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يالي ان جوار ان لا
 يكون به باس لانه ما ذون ظاهرا **م** معلقة بقي فيها بقبية فانتصها الناس
 ان تركها لياخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كمن رفع رعه وبقي ثمنه
 سائل تركها لا بأس بالنفاطها المزارع النقط السائل بعد ما حصدا المزارع
 وجمعها كان له خاصة لانه لو لم يلقطها المزارع لم يلقطها ربه لان من كان
 المباح الملك ككتاب حلقه يري به صاحبه او نواة رماها صاحبها فان رفع الرمي
 كان هو اولى وان لم يرفع كان لمن رفع كذا ههنا ما يحقق من دقاق الحطب
 هل هي لصاحب الطاحونة الاصح انه ليس له ما يجمع للدهان في انهم مل الدهن
 الذي يقطر من الاومر وان كان الدهن مجال يسيل من خارج الاوقية ولا يسيل
 من خارج الاومر ولا يسيل من داخلها يطيب لانها كان من خارج الاومر
 ليس يشتري وان كان الدهن يسيل من داخل الاومر او من الداخل والخارج
 او لا يعلم فان راد الدهان لكل واحد من المشتريين شيئا طاب الدهان ما يقطع
 وان لم يرد لا يطيب ولا يصدق به ولا ينفع به الا ان يكون محتاجا لا يسيل
 سبل اللقطة رجل وجد دابة ضعيفة فاصلحها الواجد ثم جاء صاحبها واراد اخذها
 وهو مقتدران قد خلت خبر طيب سبلها من اخذها في له او هو منكر هذا القول
 لكن اقام الواجد البينة على ذلك اذا استخلفه فاني البمين كانت الدابة لاخذها
 لانه ثبت ذلك بالبينة او بالاقتران هذا اذا كان الواحد حاضرا سمع منه هذا القول
 ولو كان غائبا فله هذا القول بالخبر سعد ان يأخذها لو لب رجل دمه لا يجوز
 لاحرار ان يأخذ الا ان يقول حين رماه ليأخذ من اراد نشر سكرافق في حجر رجل
 فاخذ رجل اخر منه فهو جائز اذا لم يكن صاحب الحجر فحق الحجر لبيع السكر فيه السكر
 لا يكون للاخذ من حجر دفع الى اخر شيئا للنشر على العروس فان كان ذلك دسراهم
 ليس له ان يحبس نفسه شيئا لانه مأمور بالنشر وليس ضده وليس له ان يدفع
 الى غير لينشر لانه لما من يشره واذا نشر بنفسه ليس له ان يلقط منه وان كان
 ذلك سكر له ان يدفع الى غير لينشر وان يلقط لان نشر السكر على السهولة
 لا على الاستقصاء وامر الدسراهم على الاستقصاء وعله ان يحبس نفسه شيئا
 بحسب ان لا يكون له ذلك واخرا في البيت ان له ان يحبس في السكر مقدار ما

شجر التوت

دع كرم صديقه

الحطب والدم

الاولى في
او الثاني في
او الثالث في
او الرابع في

وحيث لا يجد السطر

مجلس
التجربة

بجيبه الناس في العادة وضع طشتا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل فرفع ذكر فشا
ان وضع صاحب الطشت الطشت لذلك فهو لانه احزنه وان لم يضعه لذلك فهو المراف
لانه مباح فيه عز وجل ان لكل واحد منهما مثلية واخذ احدهما من مثلية صاحبه
ثلمها وجعلها في مثلية نفسه فان كان المأخوذ منه قد اخذ موضع مجتمعه فيه الثلج
من غير ان يحتاج الى ان يجتمع فيه فلما اخذ منه ان ياخذ من ثلمه الاخذ ان لم
يكن خططه الاخذ بغيره او ياخذ قيمته يوم خططه ان خططه بغيره لان
المأخوذ منه قد كان ملك الثلج الذي اخذه الاخذ من مثلية فيكون الاخذ
غاصبا ملكه وان كان المأخوذ منه لم يجد موضعها ليجمع فيه الثلج بل كان موقفا
يجمع فيه الثلج فان اخذ الاخذ من المثل الذي في حله صاحبه لان من المثلية فهو
له لان الاول لا يملكه وان اخذه من المثلية كان غاصبا فيه فمد على المأخوذ منه عين ثلمه
وان لم يكن خططه ثلمه او قيمته ان كان خططه لانه ملك المأخوذ منه رجل دخل من
اقلام يجمع السرقين والشوك لا بأس به وكذا من دخل من رجل الاحشاش
او التقاط سبله ان تركها صاحبها فصار تركه كالاخذ فقبل ان كانت
الجزء من البيت ان كان لو استاجر ذلك الجركا بغيره بعد فتره لا يجزئ شيئا
فلا يجوز تركه وان كان لا يفصل منه شيء قليل مما لا يقصد اليه فلا بأس بتركه
ولا بأس بغيره ان يلتقط **ب** ساحة بيضاء يطرح فيها اصحاب السكت التراب
والسراطين والرماد ونحوه حتى اجتمع من ذلك كثير فان كان اصحاب السكت
على مفرقها وكان صاحب الساحة الساحة في له وان كان له بها
الساحة لذلك ففي لمن سبق اليها بالرفع **س** حمام يرى دخل دار رجل ففزع
فيها فجاأخر واخذ فان كان صاحب الدار رد الباب وسد الكوم فهو
لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار كذلك فهو لمن اخذه وان كان له حمام
فجاأخر اخر ففزع فلصاحب الدار ان في خفاها لان الوديع الحام **ن** كبره امساك
الحمامات ان كان يهرى الناس ومن اخذ برب الحمام في قرية ينبغي ان يحفظها
او يغلقها ولا يتركها بغير حلف حتى لا يضر بها الناس فان اخلط بها حمام
اهل القرية لا ينبغي له ان ياخذ وان اخذه بطلب صاحبه فان لم ياخذ
فزع عنده فان كان الحام غريبة لا يتفر من فزعها لا لعين وان كان الام لها
البرج والعزيب ذكر فالفزع له لان الفزع والبيض لصاحب الحام فان لم يعلم
ان في برجه عزيب لا شيء عليه **ن** النقطة لقطة فضاعت سنة ثم وجدها
في يد رجل اخر فلا حضومت بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديع فان هناك
للمودع ان ياخذ من الواحد لان الثاني كالاول في ولاية اخذ النقطة وليس الثاني
كالاول في اثبات اليد على الوديع **ع** وجد لقطة في طريق او مغارة ولم
يجد احد الشهود على ذلك عند الرفع يشهد اذا ظهر من يشهد به فاذا قل ذلك
لا يضمن لانه ليس في وسع اكثر من هذا فان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاء

الم شيفر لاصد يشهد

عقل

اخذ ثوب السكران

استرجع الباطل

رد النقطة الى مكانها

مهم
بين علامه لفظ الام
والزنا

ضمن لانه تركه الاشهاد مع القدرة عليه **ن** سكران ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق والسكران
نام في الطريق فجاء رجل واخذ ثوبه ليحفظه لانه ذاك الثوب صانع فصار بمنزلة
النقطة وان اخذ الثوب من تحت راسه او خاتما من يده او كيسا من وسطه او درهما من كمره
ليحفظه لانه خاف ضياعه يضمن لان السكران حافظ لما معه لان الناس يخافون **س** اخذ
شاة او بغيرها فامس القاضى بالاتفاق وانفق له هلك الصالة يرجع بالنقطة لان الاتفاق
بامس القاضى كاتفاق بامر المالك ماتت في البادية فله صاحب ان يبيع متاعه وحماره وعمل
الدرهم الماهل لانه مقيم للحسبة **ك** اذا قل الرجل وجدت لقطة وضاعت في يدي
وقد كنت اتخذت لارها على المالك واشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة و
انما صنعتها بنفسى لارجع واخذ فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس له احد
او كان في الطريق فالقول قول الملقط اذا حلف انما ضاعت عنده وان كان للبدن
ماقتضاها ضمن الملقط وان قل الملقط اخذت من الطريق وقول صاحبها اخذتها
من منزلي ضمن واذا كانت النقطة في يد رجل مسلم فادعاه رجل واقام البينة
او اقر الملقط بذلك واكره **ل** لاردها عليك لا عند القاضى فله ذلك واذا مات
في يده عند ذلك فلا ضمانا عليه سارقا دفع متاعا الى رجل فهداه الى وجهين ان عرف
الدفع اليه صاحبه دفعه اليه وان لم يعرفه صاحبه فهداه الى السارق
بكل حال واذا شهد الملقط على التقاط لقطة او ضالة او فدية عندي لقطة فمن سمع قوله
يشتد لقطة فلوله على فلما جاء صاحبها فله هلك النقطة فلا ضمانا عليه ولا يفرم
بذكر تسمية جنسها او وصفها في التعريف واذا التقط لقطة لغيرها ثم ردها الى مكانها الذي
وجدها منه فلا ضمانا عليه لصاحبها وان هلك قبل ان يصل اليها صاحبها وهذا اذا
ادعاه الى مكانها قبل ان يجولها عنه وعن محمد رحمه الله اذا خطا خطوتين او ثلث خطوات
ثم ردها ووضعها في الموضع الذي اصحابها فيه برى من الضمان ولم يعتبر هذا القدر
من التحويل فاذا اخذها لنفسه ثم ردها الى مكانه فهو ضامن ولو وجد لقطة وهي
درهم او دينار فجاء رجل واخذها وسعى وزنها وعددها ووزنها وكالها اى بالمها فالم
بيد الملقط لطلبها ان شاء دفع وان شاء ابقى حتى يقيم البينة فان دفعها اليه اخذ
كفيل او متى اقل هل حرس على الدفع فيه فلو كان ثم اذا دفعها اليه في هذه الصورة فجاأ
الاجر واقام البينة اقاله ان كانت قاعة في يد القابض يضمن بها الذي وان كانت هالكة
كان للبدن خيرا في تضمين ايها شاة فان ضمن القابض فالبعض لا يرجع على الدافع وان
ضمن الدافع يرجع هو على القابض على الاصح وان رفع الملقط الى القاضى فالقاضى الايام
بالاصح ما لم يقيم بينة على الالتقاط فان قال البينة في القاضى يقول له اتفق عليها ان
كنت صادقا فان كان صادقا رجع والا فلا وكذا اذا كانت النقطة بحيث يخاف عليها الحاكم
متى لم يبق عليها الا ان يعسب البينة فالقاضى يقول له اتفق عليها ان كنت صادقا واذا
وجد الرجل بغيره الا اخذه وعرفه ولم يتركه يضيع رجل دفع الى رجل سكران فان سكر كما
امر ليس له ان يلتقط منه شيئا وهو نظر ما لو دفع الى رجل درهم لغيره فله الفقه وليس

دفع درهم لغيره

الشيء الذي هو المراد
والقصاص

ان ياخذ منه نفسه وان كان فقيرا وقيل يجوز ان يثقله والفقير في حد القذف والقصاص
من الاحرار والله تعالى اعلم **كتاب** **الاباق** هو ترمذ بالانطلاق وهو من سيرة
الاخذ في رد امة الاعراق يظهر العبد من نفسه في المصداق فيه ضمان اوده الى مولاه احدا
وهل جزاء الاحسان لا الاحسان والاباق هو المهرج والاباق هو العبد القارب **ط**
اخذ الاباق افضل من تركه اذا كان الرجل يفتقر على اخذ فاذا اخذ ثم هلك في يده اذا
اشهد انه اخذ لردده على صاحبه فلا ضمان عليه وان لم يشهد فهو ضمان **ط** وكذا ترك
الضمان وقيل ترك الضمان اولى **اح** ويدفعها الى السلطان لو عجز عن حفظها ويجيب
السلطان الماتق دون الضمان لانه يخاف باق الاباق دون الضمان ومن رد الاباق على مولاه
على سيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه ان يعون درهما ويجاسمان نقصت المدقة فان
كانت قيمته اقل من ان يعين درهما فله قيمته الادرها **اح** والمجمل واجب في رد المديون
وام الولد اذا اقامت المولى قبل ان يعين لها ابية فلا جعل له لانهما اعتقا ولا جعل في رد
المكاتب وانما يجمل المجمل على السيد المراد والمسلم اليه حتى ان رجلا لو اخذ وردد فلما
انتهى به الى المصرايق منه واخذه آخر وردد الى السيد فالثاني يستحق العبد ولو كان
المراد اثنان والعبد واحد فالمجمل الواحد بينهما وكذا اذا كان السيد اثنين والعبد
واحد فالمجمل بينهما على قدر الملك ولو كان العبد اثنان والسيد واحد فعليه جملان
ولم يجز بالاباق ان يمسك المجمل ولو هلك في يده لا ضمان عليه اذا كان يمسكه بالمجمل ولو
جاء بالاباق وقدمت السيد فله المجمل في تركه فان كان عليه دين محط بما فله المجمل
وهو الحق بالعبد حتى يعطى المجمل وان لم يكن مال غيره بيع العبد وبدى بالمجمل ثم قسم
الباقي بين الغرماء **ط** وان كان الاباق رهنا فالمجمل على المرفق وان كان بعضه
خائفا عن الدين فله المالك بقدره من المجمل فان كان خائفا على مولاه ان فداه وعلى ولى
الجناية ان اعطاه واذا حبس السلطان الاباق مدة ولم يحج له طالب ان شاء باعه وان شاء
انفق عليه من بيت المال وجعلها دينا على ذلك وفي ثمنه ولا يوجر خوف الاباق اما
الضمان فيواخر ولا يبعده **اح** واذا حبسه الامام فجاء رجل واقام بينه وبينه عبد
قبل القاضى بينه وبينه من غير ختم بنصبه ويحلف المدعى بالله ما بعته ولا وهبته واذا
حلف دفعا ليه ولا ياخذ منه كفيلا واذا وجده في المصرايق فلا شيء له واذا وجد خائفا
من المصرايق ولكن مادون سيرة السفر رخص له ومنى وجب له الرضخ ان اصطلح
المراد والرد ود على شيء فقلل ذلك فان اختمها عند القاضى بقدر ما رخص على قدر
الامكان وتفسيره انه وجب للمراد من سيرة ثلاثة ايام ان يعون درهما فيكون
اكل يوم ثلث عشرة درهما وثلث درهم فيقضى بذلك ان رده من سيرة يوم وان
كان الاباق بين رجلين واحدهما حاضر والاخر غائب فليس للمحاضر ان ياخذ حتى
يعطيه جملته كله واذا اعطاه لم يكن متطوعا وهو نظر المشتري ان اذا فقد احدهما
جميع الثمن والاخر غائب واذا كان الاباق خدمته لرجل ورقت له لاني فاجعل على
صاحب الخدمة فاذا انقضت الخدمة رجع صاحب الخدمة بالمجمل على صاحب الرقبة

جملان

مع عبد سيرة

سيرة السيد المراد

او يبيع

او باع العبد فيه والرد اذا صالح المولى على حسين درهما وهو لا يعلم ان المجمل ان يعون درهما
جاز لغيره ان يعين ويطل العتق والافتاء للامنة والمفاسحة رخص من جملها فله جعل واحد
احدا باقا واشهد انه اخذ لردده فاقب منه فقال المولى رسلته في حاجتي ولم يبق مني فاقول
قوله مع العيين وقول اخذ ولو اخذ عبدا ابنا فآياه من مسيرة شهر فلما ارسله المصرايق
من يده فاخذه الاخر وجاء به من دون ثلاثة ايام لم يكن كل واحد جعل فان جاء به الثاني
من مسيرة ثلثة ايام وجب للمجمل الثاني ولو اخذ عبدا ابنا من مسيرة شهر فآياه به
ثلثة ايام او اكثر لم يردده على صاحبه فاعتقه صاحبه ثم هرب بعد ما اعتقه كان المجمل للاخذ
ولو دبره والمسلمت بجملها للمجمل له وان كان الماسار به ثلثة ايام ابق منه ثم اعتقه مولاه
لا جعل له لان المولى لم يقض من يده ولو جاء به الى مولاه وقضى ثم رده المجمل لان
ولو وهب له قبل ان يقضى فلا جعل له عليه ولو كان مكان العتية بيع كان المجمل في ثمنه
لانه وصل الى المولى عونه فصار كوصوله اليه رجلا لاخر ان عبد اباق فان وجدته
تخذه فقال نعم فاصابه المامور على مسيرة ثلثة ايام ونجا به الى مولاه فلا جعل له لان
للمولى استقانه ولو وعد له الاغاثة السلطان اذا اخذ عبدا ابنا فآياه على مولاه من مسيرة
ثلثة ايام فلا جعل له لانه فعل ما هو واجب عليه وهو بمنزلة الوحي اذا اخذ عبدا ابنا وكذا
راه بان وشخصه كارتان واذا دار المان من ابني القطار لا جعل لها ولا جعل لاباق اذا ارد
ابن الامة والاب المجمل لدار لابن اذا لم يكن الاب في عيال الابن ولا يستحق احدا من عيين
على صاحبه بوجه ابقه شيئا واذا ارجا الوارث بالاباق من مسيرة ثلثة ايام فالوارث لا يجزوا
اما ان يكون ولده او لم يكن ولده ولكن كان في عياله او لم يكن ولده ولم يكن في عياله ان
لم يكن له ولده ولم يكن في عياله لا يجوز له ان ياخذ في حال حيوة مولاه في حال حيوة المورث
يجب للمجمل له ولو اخذ بعد وفاة المورث وردد له لا جعل له واقا اذا اخذ في حال حيوة
المورث وجاء به الى المصرايق جوية ايضا الا انه سلم بعد موته يجب للمجمل له في حصته
شركا له وان كان المراد والى كاله او لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق المجمل على كل حال
عبد اباق الى بعض البلدان فاخذه رجل واشتراه رجل منه وجاء به الى مولاه لا جعل
له فان كان حين اشتراه اشهد انه اغا اشتراه ليرده على صاحبه لانه لا يقدر عليه الا
بالشك او فله المجمل ولا يبرح على المولى بما ادى من الثمن قل او اكثر واذا ابق العبد
وزعم مال المولى فجاء به رجل وقال له اجل مع شيئا يقبل قوله ولا شيء عليه ولا يكون
وصول به الى العبد ولا على وصول يده الى المال ولو وهب الاباق لابن له صغيرا
ان كان متزنا في دار الاسلام جاز ان يبق الى دار الحرب لا يجوز ولو وكل المولى رجلا
بطلب الاباق فاصابه الركيل ثم باعه المولى من انسان ولا يعلم الباع ولا المشتري ان الركيل
اصابه فالبيع باطل حتى يعلم ان الركيل اصابه ويجوز اعتناق الاباق عن كفارة الظهار
كتاب **العفو** وهو المعلوم المفقود باسم الموجود هو حي باعتبار اول
حاله ويكنه في الاثر كالميت باعتبار ماله اهله في طلبه ويجوز ان يلفاه اثر مسيرة
لا يجوز ان يقطع عنهم خبره واستقر عليهم اثره وبالحجر ينفصلون الى المراد مرتما

ان العبد مال المولى

قال المصنف

يتخذ إلا القاء إلى يوم التثاقل والاسم في اللغة من الاحتداد يقال قد ثقلت الشئ إذا احتداد
وفقد الشئ إذا حلت به فلم يجد قال الله تعالى والوا انفق صواع المكارى طلبناه
فلم يجد فقد عدم وكل المعسر يحصى المفقود لانه فقد من اهله وهم في
طلبه وفي الشئ الذي غاب عن اهله ولله او اثر العذر ولا يدرى احي هو ام ميت
ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو معدوم لهذا الاعتبار وحكمه حكم
فقد لا يزوج امراته ولا يقيم ماله ولا يبيع ايجارته وهو ميت في حق غيره لا يبرئ
من مات حال مسه بغير القاضى من حفظ ماله ويستوفى عياله مما لا وكيل له
فيها وسع من امواله ما يخاف عليه الهلاك ولا يبيع ما لا يخاف عليه الفساد ولا في
نفسه ولا في غيره ما يفتقر من ماله على من يجب عليه بعهده حال حضرته بغير قضاء كركن
اولاده وابويه وكل من لا يستحقها بحضرته الانقضاء فانه لا يفتقر عليه كالاخ و
الاخت ونحوهما وقولنا من مال ماله الدارم والدنانير لانها قيمة ما يستحقون
من المطعوم والملبوس ولو كان له من جنس ما يستحقونه دفعت اليهم وان كان
ماله دين او دية فان اعترف المديون والموقع بالمال والزوجية والنسب
انفق عليهم منه وان كان ثابتا عند القاضى فلا حاجة الى اعترافهم وان ثبتت
عند القاضى بعض ذلك بشرط اعترافها بالباقي ولو انفق المديون والموقع عليهم
بغير اذن القاضى ضمنّا لانها ما اوصل الحق الى ماله ولا يبرئ فان مضى له من
العمل لا يعيش من اقترانه في بلد يحكم بموته وهو لا يسر لان ما يتبع الحاجة الى
معرفة وحل الفقه في الشئ الى امثاله كقيم المتلفات ومصر مثل الفساد وبقاء بعد
موت جميع اقترانه نادر وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر دون النادر ولا يحكم
القاضى في شئ من امر حتى يثبت موته او قتله وانما يثبت موته باحد الامرين
اما بالبينة او بوقفي لها ان يجعل من يده المال حصصا عنه او ينصب عنه قتيلا
فصل عليه او يموت اقترانه ويشترط موت جميع اقترانه في السن من اهل بلد
واذا مضى من مولد هذا المقدار يحكم بموته واذا جرى الحكم من القاضى بموته يبرئ
المال الموقوف الى ورثته المفقود كذا في فتاوى المصنف **اح** وقدمه بتسعين
سنة وهو غاية ما ينتهي اليها اعمال اهل زماننا في الاعم الغلب وهو الاخر لان في
التفحص عن موت الاقران مرجح **اح** ويوقف من ماله موته الى تسعين سنة
فان ظهر حيا فله ذلك وبعد ما يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة بعد عمره
للموت ويقسم ماله بين من يورثه الان وفي ماله يوم من حين فقد في ما وقف
له الى من يرث الغير عند موته والقاضى ان ينصب وكياك في جميع غلات المفقود
طلبت الورثت ذلكا ولم يطلبوا ولهذا الوكيل ان يتقاضى ويتقاضى ويخاصم
من يجب حقا وجب بغير جري بینه وبين هذا الوكيل ما كل دين كان المفقود
وليه نفسه او نصيب كان له في عقار او مزرعة يدجل او حق من الحقوق فالوكيل
بالقبض من جهة القاضى لا يملك الخصومة الا ان يكون القاضى ولاية ذلك وهذا

موت الأقران

المرور وكما في
سنة غلات المفقود

بأنه ان ليس للقاضى ان يقضى الغائب وعلى الغائب الا اذا كان عنه خصم حاضر ولو
سند قضاءه لكونه محضاً فيه اذا كان المفقود ذليلاً خادماً قبل ان يفقد قطع
المشترى فيه يعيب وان ادان بردي المفقود لغيره لكونه اسحق هذا الخاد
من المشترى والقاضى يورثه من ماله ان كان ماله من جنس الثمن وعلى القاضى
بوجوب الثمن عليه وان ادعى انصار على المفقود حقا من دين او دية او شركة
في عقار او رقيق او طلاق او عتاق او نكاح او رد يعيب ومطالبة باستحقاق
الميراث الى دعواه ولم يقبل منه البينة ولا يمكن وكيل القاضى ولا احدكم من رثته ضمماً
فان رأى القاضى سماع البينة وحكمه برك فقد حكمه واذا قفل المرتد فله عليه الحق بدان الحرب
املا ماله بوقف ميراثه كما يوقف ميراث المفقود المسلم حتى تبين موته فكل من وقف
ميراث المرتد المفقود حتى تبين لمحقاقه بدان الحرب وان مات احد من والديه
يقيم ميراثه بين ورثته وله بحسب المفقود شئ لانه حر وم عن الميراث لكونه من تدا
فان المرتد لا يرث احد او سائمة بعد اربعة موته وهو والموتوم لا يعامل المعلوم و
ان كان المفقود امراته ضاقت وميراثها في يديها لم يقسم للمفقود من ذلك نصيباً
وان الادورثها ضاقت ميراثها وهو في ايديهم لم يقسم بينهم حتى يقوم البينة على موت
المفقود ثم يبرئ من ذلك مثل المفقود فيوقف حق عياله ماله مات قبلها او بعد ها
ويشتم ما بقى بينهم اما قبل ان يقوم البينة على موته فالقاضي لا يشغل بالاستماتان فيها
فقضاء المفقود وهو حي في حق نفسه وبعد موته ثبت للقاضي ولاية القضاء والمظاهر
موت بغيره بصيبه من الركة بمحله موقوف فاحي من سبعة بطل برؤيته قبلها
او بعد ها ولو كان في يد غيرهم قضيت لهم بثلاثة اوباعه لا سيما باستحقاقهم هذا
للدارت سلم اليهم ويوقف اربع على يد ذي اليد حتى يظهر حال المفقود ولو مات
الرجل وترك سبعة وابناً مفقوداً لهذا الابن بنت وابن والتركته في يد البنين والكل
مفروض بان الابن مفقود فاختصمو الى القاضى فالقاضي لا ينبغي له ان يحرك المال
عن موضع ما لا ينبغي له المال شيئاً من ماله سبعة وكذلك اذا قالت البنات ان مات
اخونا وقال ولدنا الابن هو مفقود ولو كان مال الميت في يد ولد الابن المفقود و
طلبت الابن ميراثهما وانفقوا ان الابن مفقود فانهما يعطيان النصف ولو كان
مال الميت في يد اخيه فقامت الابن مات اخونا قبل الاب وقول ولد الابن
الابن مفقود فان اقر ان في يد ميراث المفقود فانه يعطى البنين من ذلك
النصف ولو قال الذي في يد الماله قد مات قبل الاب فانه يحرم على دفع الثلثين
ويوقف الثلث الاخر عليه ولو كان الذي في يد الماله ان يكون هذا الماله
لميت فقامت البنات بینه على ان اباهم مات وترك هذا المال ميراثاً لهما ولاخيهما
المفقود فانه يقبل بينهما ويعطيان النصف ويترج النصف الاخر من يد ذي اليد
ويوقف على يد ولد اخيه ما لو اقر بذلك جعل غائب وجعل جازاً لم يجل لغيره
ودفع اليه ماله يحفظه فقد اذاع فله ان يحفظه وليس له ان يعير الدار الا باذن الحاكم

لوعى في المفقود

فقد الميراث

ميراث المفقود

كتاب الشركة الشركة المصيبة قال عليه السلام من اعتق شركا له في عبد اى
 نصيبا ونحوه الشريك لان كل واحد منهما شركا في المال اى نصيب وهو في الشئ الخاط
 وثبوت الحقيقة وهي مشروعة قال عليه السلام بيا الله على الشريكين ما لم يحس احد
 صاحبه فاذا خان احدهما صاحبه رفعها عنهما وبعت عليه السلام والناس تعاملون بها
 فلم يكن عليهم وباعوها الى يومنا هذا من غير كبر فكان اجماعا **اح** الشركة نوعان شركة
 ملك وشركة عقد فشركة الملك نوعان حصة واخذية وشركة العقد نوعان شركة
 في الاموال وشركة في الاعمال فالشركة في الاموال نوعان معاوضة وعنان ووجوه و
 شركة في العروض وشركة في الاعمال نوعان جارية وهي شركة الضايغ وفاسدة وهي شركة
 الضايغ وفاسدة وهي الشركة في المباحات وسيأتى اما شركة الاملاك اما الحرة
 بان يخلط مالا لرجلين اختلاطا لا يمكن التميز بينهما او بامالا والاخذية
 ان يراعى او يسهما او يوصى بها فيقيدان او يبق لهما على مال او يخلطان ماله
 وفي جميع ذلك كل واحد منهما اجنوب في نصيب الاخر لا يتصرف فيه الا باذن من
 اذنه فيه ويجوز بيع نصيبه من شركته في جميع الوجوه واما من غير فما ثبتت
 الشركة بالخلط او الاختلاط لا يجوز الا باذن شريكه وبما ثبتت بالميراث والهبة
 والبيع والوصية يجوز بيع نصيبه من نصيبه بغير اذن صاحبه واما
 شركة العقد فمركبها الاجابة والقبول وهو ان يقول شريك في كذا وكذا
 يقول الاخر قبلت وشروطها ان يكون الضرر المفقود عليه قابلا للوكالة حتى لا
 يجوز على الخطاب واشباهه ليكون المصلح بالتصرف مشتركا بينهما اذ هو
 المطلوب من عقد الشركة اما المعاوضة فهو ان يتباويا في التصرف والذين
 والمال الذي يبيع فيه الشركة لها في اللغة يقضي المساواة تعال فاقص بقاء وحسن
 اى مساويا فلا بد من تحقيق المساواة ابتداء واشتيا وذلك فيما ذكرنا
 ولا يبيع الا بين الباعين العاقلين الحرين المسلمين والذين وان كان احدهما
 كتابيا والاخر مجوسا يجوز ان يبيعا ولا يصح بين الحر والعبد ولا بين الصبي و
 البالغ ولا يصح بين العبد بين ولا بين نصيبين ولا بين المكاتبين ولا بين
 المسلم والكافر ولا يبيعت الا بلفظ المعاوضة لان الصوامع والاعلام والارباب
 وهذه الملقطة يتمتعون شرائها ومعناها او يبيع جميع حقتها حالان اعتبر
 للعاصى ولا يشترط تسليم المال ولا خطهما ولا يشترط حصول عند العقد او عند
 المشتري وينتقل على الوكالة والكفالة وهو ان يكون كل واحد منهما مطالب بالطلب
 له صاحبه بالتجارة وهو الكفالة وان يكون المصلح بالتجارة فيعمل لهما كان مشتركا
 بينهما وهو الوكالة فمما يشترطه كل واحد منهما على الشركة عمدا بغير المعاوضة
 الاطعام اهله وادامهم وكسوتهم وللبايع مطالبة ايهما شاء بالثمن
 بمعدى الكفالة ثم يرجع الكفيل على المشتري بنصف ما ادنى وما يلزم كل واحد
 منهما من الديون بدلا عما يبيع فيه الا شتر كان والاخر ضامن له كما يشترط والبيع

ما يبيع بهما شركا معاوضة

والاستيجار

والاستيجار وما يلزم بسبب لا يبيع فيه الشركة لا يلزم منه كالتحاج وبديل التبع والصلح
 من دم العبد ولو قبل احدهما بال من اجنوب لزم صاحبه ولو كانت الكفالة بغير اذن يلزم
 صاحبه في الصبي فان ملك احدهما يبيع فيه الشركة صارت عينا نال والمساواة
 وذلك مثل الاوث والوصية والاقارب والمساواة في العنان ليس بشرط فيصير ضامنا
 لوجود شرائطها وكذا كل موضع صدرت فيه المعاوضة لقوات شرط لا يشترط في العيان
 وان ملك شيئا لا يبيع فيه الشركة كالعقار والعروض والمعاوضة بحالها لان ذلك لا يطلها
 في الابتداء فكذلك حالة البقاء ولا ينفق المعاوضة والعنان الا بالدرهم والدنانير ونحوها
 الاجرى النفاذ به وبالفلس والرجلة فان كان للاحدهما درهم والاخر دنانير والاخر
 سود والاخر بفض جازت المعاوضة ان استوت القيمة لانهما اجنوب واحد من
 حيث القيمة وان تفاضلا في القيمة لا يبيع معاوضة ان استوت وبصير عينا
 ولا يجوز بما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بالثمن والنفقة فبيع الشركة بما **اح** و
 للجامع الصغير وكذا المعاوضة ثمانية اقسام ذهب وفضة ودرهم بالبر فغلى هذه
 الرواية التبرع به يتعين بالتعيين فلا يصح لئس للمال في المضاربات والشركات وفي
 الشرح الطحاوى ولا يجوز الشركة بالاموال التي يتعين المقدر كقصر الذهب والفضة
 ونحوها ومصوغها وما سوى ذلك من العروض والحيوان وكل ذلك لو كان لئس مال
 احدهما ثلثا لا يتعين العقد ولا لئس مال الاخر عتقا والحيولة في تجوين ان يبيع كل واحد
 منهما نصف ماله بنصف ماله فيحصل بينهما شركة ملك ثم اذا عقد بعد ذلك عقد
 الشركة جازت وكذلك لو كان لهما صاحب العرض بنصف عرضه بنصف درهم صاحبه وماله
 حصارا درهم والعروض بينهما ثم عقدا عقدا الشركة فيجوز **اح** والمعاوضة يسمى
 معاوضة ونفع اهل المدينة وقيل اشتقاقها من التقويض فان كل واحد منهما يبيع
 القرض لصاحبه في جميع مال التجارة وقيل اشتقاقها من المساواة فقال قوم فصح
 اى مساوون في الامتناع عن طاعة الاخر واذا اشتق والمعاوضة بان احد المالكين
 لا يطل المعاوضة واذا كان المالكان على السواء عند الشركة حق صحح المعاوضة
 ثم صار في احدهما فضل قبل سرايا ان زاد قيمة الشدين بعد عقد المعاوضة قبل
 الشراء انقضت المعاوضة وصارت عينا وكذا اذا اشتري باحد المالكين ولاد
 الاخر وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالكين فللمعاوضة على حالها وكذلك اذا
 وقع الشراء بعد ذلك لاسقف المعاوضة فلما ملك احد المالكين قبل الشركة انقضت
 الشركة واذا اشتري الاخر بعد ذلك بملك المشتري لخاصة وقيل مشتركة بينهما
 وهو محمول على ما اذا شتر في عقد الشركة ان ما يشتره كل واحد منهما وهو مشتركة
 والاول محمول على ما اذا اطلقا عقدا الشركة ولم يشترط ان ما يشتره به كل واحد منهما
 فهو ما وان لم يملك احد المالكين حتى اشتري با شيئا باحد المالكين ثم ملك المال الاخر
 ملك على ما صاحبوا نصف الشركة في المالك ويكون المشتري مشتركا بينهما
 بعد هذا شركة ملك حتى لا يصدق لهما في حصة وقيل شركة عقد حتى ينفذ

لم يشرع نكاحه

مع أحدهما في جميعه واذا انكر أحد المتقاضيين انفسه المتقاضي وكنز الحكم في جميع
الشركات واذا انكر أحد الشركاء انفسه الشركة وعال الشركة امفنة كان هذا ضيقا
لشركة ويبيع وهو الخار ولومات أحد الشركاء انفسه الشركة علم الشركة بموت
أول بعلم ولو كان الشركة ثلاثة مات أحدهما حتى انفسه الشركة في حصة
لا ينقص في حق الباقيين واذا انكر أحد الشركاء انفسه الشركة في حصة
بمنزلة فقل لك فاستخرجك لثمة بصره وضون غائب احدهم واراد الاخر ان يتنا
ليس لها ذلك بدون الغائب ولا ينقص البعض دون البعض واذا كان
أحد المتقاضيين في بيعه باع الآخر جازت الاقالة وكنز ذلك اذا كان أحدهما
سلم بأشركه الآخر ولو باع أحد المتقاضيين شيئا من تجارتهما ثم ان البائع وهب
الثمن المشتري اذا برأه منه جان ويضمن بضيق شركه فان وهب الآخر اذ ابراه
منه جان في ضيقه ولم يجز في ضيق صاحبه والى الآخر أحد المتقاضيين دين واجب
لها تخير في الضيقين احماهما سوا وجه الدين يعقد المؤخر ويعقد صاحبه او
يعقدها واذا كان على المتقاضيين دين لم يجز فاعل أحدهما الاجل بطل الاجل وحل
المال عليهما جميعا ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر والمشتري
من أحدهما شيئا من شركتهما اذا وجد بالمشتري عيبا كان لمان برده بالعيب على
شأ ولو وكل أحد المتقاضيين بضيقا بغيره عينا بغيره مسمى ثم ان الآخر
ففي الوكيل على ذلك فبغيره جان فان استتراه الوكيل بعد ذلك ففي الوكيل وكذا لو وكل
أحدهما جلا ساعض ما دأبه ولو اجر أحدهما عينا سوس شركتهما فالحكم فيه كالحكم
فيها اذا باع أحدهما عينا من شركة الآخر واذا باع أحد المتقاضيين شيئا من متاع
المفاوضة ثم افترقا ولم يعلم المشتري باقتراهما كان له ان يرفع جميع الثمن الى ابيها
شأن وان علم بذلك لم يكن لمان برفع جميع الثمن الى الذي ولي العقد ولو دفع
الى الشريك الآخر بغيره عن النصف دون النصف ولو وجد المشتري بالعبد عيبا
لم يبرده الا على العاقد وان خاضع المشتري البائع في عيب وجده حال قيام
المفاوضة وصد عليه وقضى له بالثمن او بنقصان العيب عند تقدير الرذم ثم افترقا
كان لمان باخذ ايهما شاء ولا يستحق العقد بعد الافتراق وقد كان نقد
الثمن قبل الافتراق والمشتري ان يرجع بالثمن على ايهما شاء بخلاف الرد بالثمن ولو
امر أحد المتقاضيين رجلا ببيع ارضه لمان عينا بغيره المسمى بغيره العبد والتمن فاشترى به
وقد افترقا المتقاضيان فقال لمان اشتريه بعد التفريق وهو في خاصة رة
الآخر اشتريه قبل التفريق وهو معا كان القول قول الامر مع اليقين والبينة
بينه الآخر ولا يقبل فيه شهادة الوكيلين لهذا التفريق فان قال الشريكان لا
يدري حتى اشتريه فهو الامر وان قال الامر حتى اشتريه قبل التفريق وهو
يتنا وقال الآخر اشتريه بعد التفريق وهو كخاصة كان القول قول الذي لم يأم
والبينة الآخر ولو كان هذا في شركة العيان فهو كذلك واذا وكل أحد المتقاضيين

بائع ارضه لمان

المجارية

وطي احد الشركاء

للمجارية المشتركة ثم استفتت المجارية فقلت تحقق ان يا أحدهما ما اشترا بالعقد وليس كذلك كالمهر في
النكاح ولا أحد المتقاضيين ان يكاتب عبدا سهما وان ياذن لبق القارة وان يرفع المال ضمان
وان يعاوض عن شركه ويجوز لأحدهما ان يشاركه في شركه عيان ولو زوج أحد
المتقاضيين عبدا من تجارتهما امه من تجارتهما لا يجوز وعلى هذا المكاتب اذا زوج
عبدا مثله ولا أحد المتقاضيين ان يبيع من ورثته وليس له ان يبيع ولا ان يعقود
مال ولا يزوج العبد امرأة ولا يقدر فان اقترض كان ضامنا بنصفه ولا أحدهما ان يبيع
ولمان يودع ولو ابيع أحدهما ثم افترقا فاشترى المصنع شيئا بالمصنعة ان
علم المصنوع بغيره كان ما اشترى للآخر خاصة وان لم يعلم بغيره ان كان الثمن مفقود
جان شرا على الامر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مفقود كان الشركة للامر خاصة
وان باع أحد المتقاضيين او اذ ان رجلا او لكل له رجل يد او عصب مالا فله شريكه
الآخر ان يطالب وكل شيء هو لأحدهما خاصة اذا باعه لغيره شريكه ان يطالب بالثمن
ولا للشريك ان يطالب الشريك بتسليم البيع وان اقترض أحدهما دين او اشترى او استأجر
او يرض يعقد فاسدا وعصب مالا واستفاد او فاسد في ودعية او عارية او اجارة او
كذلك لمان من ثمن بيع او من نفقة فوضه للآخر او متعة او جناية فللذي وجب عليه
الحق ان يطالب به ويطالب شريكه وما يلزم أحدهما من مهر نكاح او طلاق بشبهة او جناية
على آدم ولز من المان من لزمه خاصة فمن صاحبه وان اجر المتقاضيين نفسه في عمل
او خياطة فالآخر يكون بغيره وان اجر نفسه للخدمة فالآخر له خاصة وكذا اجر عبدا خاصة
ولا أحد المتقاضيين ان يبيع في المان بغيره اذن شريكه وهو الصعيق وله ان ينفق على نفسه
في كسوة وطعامه وادامه من جملة راس المال فان رجع حسب المنفعة منه والمكانت
المنفعة محسوبة من راس المال رجل مسلم ثوبا الى خياط ليعطيه بنفسه وللخياط شريك
في الخياطة شركة مفوضة ثم افترقا لم يكن لصاحب الثوب ان ياخذ الشريك الآخر
بالخياطة وهذا بخلاف عالم يشترط عليه بنفسه وان يحسبه ثم افترقا فانه ياخذ الشريك
الآخر بالخياطة واذا كان لأحد المتقاضيين لصاحبه ان يدا ان اشترى هذه المجارية
لنفسه فبكت شريكه فاشترى اياها لا يكون له ما لم يعلم شريكه نعم بخلاف الوكيل اذا كان
الوكيل في ارضه ان اشترى تلك المجارية لنفسه فبكت الموكل فاشترى اياها الوكيل لنفسه
فانه يكون للوكيل واذا باع أحد المتقاضيين من صاحبه شيئا من الشركة ليقطعه قبيحا
من نفسه جان بخلاف ما اذا باع أحدهما من صاحبه شيئا من الشركة لأجل التجارة حيث
لا يجوز وكذلك لو باع جارية لهاها او طعاما ليعده لمان لاهل جان البيع **ط** ان على
رجل ان يشاركه شركة مفوضة والمال في يده لأحد على المدعى البينة فان جاء المدعى ببينة
يشهدون على دعواه فعلى على وجوب امان ان يشهدوا انه مفوضة وان المال
الذي في يده بينهما او تشهدوا انه مفوضة وان المال الذي في يده من شركتهما في هذين
الوجهين يقبل سعة ويقضو بالمال بينهما وان شهدوا انه مفوضة وان المال في يده
يقضو بالمال بينهما وان شهدوا على انه مفوضة ولم يبرأوا على هذا يقضو بالمال بينهما

وان شهد على انه مفاوضة وان المال في يده يقضى بالمال بينهما وان شهد على الذي
كانت في بيع شيئا مما في يده بنفسه سرا او هبة او صدقة من جهة غير المدعى فهذه
الوجوه وان كان سجد مدعى المفاوضة شهدوا ان المال بينهما نصفان او شهدوا
انه مفاوضة وان المال عن شركتهما وفي هذين الوجهين لا يسمع دعواه ولا يتقبل
بينته وان كان شهد مدعى المفاوضة شهدوا انه لم يرض ولا يبريد ولا على هذا يسمع
دعواه وقبل سنة ولو كان المدعى شيئا من ماله في يده بطريق المثلث من المدعى
بمع دعواه وقبلت سنة في الوجوه كلها واذا افرق المفاوضان ثم ادعى أحدهما
ان شريكه كان شريكه بالنصف وادعى الآخر الثلث وقد انقضا على المفاوضة فجميع
المال بينهما نصفان وان كان في يد أحدهما ثياب كسوة او رزق عيال فذلك للذي
في يده ولا يجعل في الشركة واذا ادعى الرجل على غيره انه شريكه مفاوضة وان
المال الذي في يده بينهما اثنتان الثلثان والثلث له والمدعى عليه يحجب المفاوضة أصلا
فأقام المدعى بينة على نحو ما ادعاه قبل هذه الشهادة على أصل المفاوضة وان ادعى
المفاوضة وشهد الشهود بالاثلاث وفي المدعى بعد ذلك كانت كذلك قبل
واذا اقرن المفاوضات وأقام أحدهما بينة ان المال كان كله في يد صاحبه
وان قاضي بلد كما قد قضى بنك عليه وسموا المال وان قد قضى بينهما نصفين وأقام
البينة على صاحبه بنك من ذلك القاضي بعينه وغيره فان كان ذلك من قاضي
واحد وعلنا التاريخ بين القضاة من أحدهما الآخر هو الرجوع عن الاول
وان كان ذلك من قاضيين وعلم التاريخ بينهما اوله يعلم لزوم كل واحد منهما القضاة
الذي انفذ عليه ويجاز كل واحد منهما باعليه وراى ان الفضل خلاف ما اذا
كان القاضي واحد وعلم التاريخ بين القضاة بنك وكذا اذا كان القاضي واحد
اوله يعلم التاريخ بين القضاة بنك الجواب فيه كالجواب فيما اذا كان ذلك
من قضاة بنك واذا كانت احدا للمفاوضين والمال في يد القاضي وشهدت البينة
المفاوضة ومجد على ذلك فادام وشهدت البينة ان اياهم كان شريكه شركة متفاد
لم يقض لهم بشيء مما في يده الا ان يشهدوا بشهود ان كان المال في يده حال حيوة
الميت وان من شركة ما بينهما وقت الاحضار ما اشترى اليوم من انواع التجارات
فهو بيني وبينك فوق الاحضار فمفوضان وكذلك لو قل كل واحد منهما لصاحبه
ذلك لان هذه شركة في الشك مجازة فليس لواحد منهما ان يبيع حصة الآخر
ما اشترى الا باذن صاحبه لانما اشترى في الشركة ولا في البيع ولو اشترى رجل
عينا ففقد رجل شركته فيه فاشترى ثم جاء آخر ففقد شركته فيه فاشترى
فان كان الثاني يعلم بمكانة الاول فله بيع جميع العبد لانه طلب منه الاشتراك
بصد ونصيبه النصف وان كان الثاني لا يعلم بمكانة الاول اياه فله نصف
جميع العبد لانه طلب فيه الاشتراك في كلية العبد فيكون طالب النصف ولو
كان بين رجلين عفا فقل لجلدهما الثالث اشركك في هذا العبد وله بحجر صاحبه

افرق المفاوضان

ادعى شريكه

ما اصره كفاؤهم

في عدا ودار
افرق المفاوضان

جان يمينه

جان يمينه بينهما نصفين ولو كان مكان الشركة بيع فان باع نصف العبد المشترك ففدا البيع
في جميع نصيبه لان في الاول اصر على الشركة ولو صار جميع نصيبه لا يتحقق الشركة
ولا كذلك البيع رجل اشترى حصة وعطفا فاشترى في عطفا فاشترى فان عطفا
بنفسه فعلى الذي اشترى فيه نصف الثمن لا غير وان استاجر رجلا ليطحنه فعلى الذي
اشترى فيه نصف الثمن لا غير وان استاجر رجلا ليطحنه فعلى الذي اشترى فيه نصف
الثمن ونصف اجر الطحن لانه يجعله شريكا فيه بنصف ما قام عليه بهذا القدر فيبقى
عليه سبعة **ط في القضاة** وهو ان يشترى الرجلان في شيء خاص بعين لهما
عنا من حذر بباي بعين من يظهر ومنه قول امر القيس بن مازن كان نفاعه
عنا في ديار في ملكة من قبله وجوزت هذه الشركة ان يشترى اثنان في نوع خاص
من التجار نوع البر والطعام او يشترى في عموم التجارات وهو جبه هذه الشركة
بنوة الوكالة من كل واحد منهما لصاحبه فيما يبيع ويشترى والقبيل ليس بشرط
لعمري وان وقتا لذلك وقتا بان كل واحد في العقد ما اشترى اليوم فهو ساه
القبيل ولو قل لجلدهما في العقد في العقد ولا ينع بالنسبة اختلافوا فيه ولا يشترط
المساواة في راس المال ولا يشترط المساواة في الربح او شرط لجلدهما فضل الربح ان
شرط العمل عليهما كان الربح سهما على ما اشترط اعدا او عمل أحدهما دون الآخر وان
شركا لجلدهما على المشروط لفضل الربح جاز ايضا وان شرط العمل على كلهما رجلا لجلدهما
فاذا جاء أحدهما بالف درهم والآخر بالف درهم واشترى كل واحد منهما سهمان
والعمل عليهما فهو جائز ويصير صاحب المال في معنى المضارب لانه ساه في المضاربة
بيع يبيع الشركة والعبرة بالأصل دون التبع فلا يصيرهما اشترى لجلدهما وان اشترى
العمل على صاحب المال فهو جائز وان شرط العمل على صاحب لا لعين لا يجوز وان
اشترى لجلدهما على قدر راس مالهما اشترى العمل من أحدهما كان جائزا وان شرط
ان يكون الربح او نصيبه بينهما نصفين فشر او نصيبه نصفين فاسد ولكن
ايضا لا يطل الشركة لان الشركة لا يطل الشرط للفاسدة ولو دفع الى رجل
الف درهم على ان يعمل بها على ان الربح لواصل او نصيبه عليه ففقدت قبل الشركة
فانما يضمن من ملوكة العمل بين وبينك على ان الربح بينا او نصيبه بينا ففقدت
قبل ان يعمل بها ففقد من نصف المال وقبل لضمان اليه **ط** وشركة العنان
صح مع النفاضة في المال لانها لا يقضى المساواة ولا يضمن الكفالة بل يقفد
على الوكالة ويصح كون أحد هادرا لهم والآخر دانا يبيع بملوطة المال و
يبيع بقيمة راس المالين مختلفين يوم الشركة ويبيع بمختلفها يوم الشركة
ويبيع من النفاضة في المال والشاوي في الربح اذا عدل او شرط ان يوزع
الربح للمعامل وان تساوى المال وشرط النفاضة في الربح والنصيبين
فالربح على ما شرطت او نصيبه على قدر المال من غير فضل ولا يبيع في ما لا
يجوز كالمدة كالمطاب والاحتشاش وكل مطالب بتمن مشتركة لا غير

الوقت لشرط الشركة العنان

النفاضة في شركة العنان

وان كان للشركة لاند يتضمن الكفالة والوكيل هو المصل في الحقيقة فيم يرجع الى
 شريكه بحصته منه اذا ادى من مال نفسه واذ اهلك مال الشركة او احد المالكين
 قبل ان يثبت بطلان الشركة قبل البيع فالمشترى بينهما على ما شرطوا والشركة
 شركة عقد حتى يما باعها بعد ويبيع على شريكه بحصته من ثمنه هذا اذا اشترى
 احدهما باحد المالكين والاند هلك لاحد ما اذا هلك احدهما ثم اشترى الآخر
 بالمال الآخر ان كان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما على ما
 شرطوا وان ذكر حجر الشركة ولم يصح على الوكالة كان المشتري للملكي اشتراؤه خاصة
 ولا يجوز الشركة اذا اشترط لاحدهما درهم مائة من البرج وكل واحد من
 المفا ومنه وشريكه العنان ان يبيع المال ويودع ويضارب ويوكل من يفرق
 فيه والمال في يد احده **ع** اذا قال احدهما في بيع باعه الآخر جاز ان الاقالة
 ولو باع احدهما فله عليه بغير فضله يعني رضاء جاز ان يملكها وكذا لو خط من ثمنه
 او اخر لاجل ملة او حط من غير ملة ومن امر بخلاف منه جاز في حصته دون
 صاحبه ولو اقر بغيره في متاع باعها جاز عليه وعلى شريكه وليس لاحد الشريكين ان
 يشترك في غير اذ لم يفعل له شريكه اعمل برأيه ولو من احد الشريكين العنان من
 الشركة بدو عليه خاصة لم يجز لغيره صاحبه واذا رهن احد شريكه العنان
 متاعا من الشركة بدو عليه ايضاً لا يجوز وكذا ان رهن بدو اذناه
 فان رهن بدو بين وليا المبايع او وليا الآخر المبايع لا يجوز اصلا
 في حصته ولا في حصة صاحبه هذا اذا فحل بغير امر صاحبه فان فحل باس
 جاز وكل واحد منهما ان يوكله في البيع والشراء والاستحارة والآخر ان يخرج
 من الوكالة وان وكل احدهما يتقاضى ما دابنه فليس للآخر اخراجه وفي سوي
 هذه التفقات والترويع احد الشريكين العنان كاحد شريكه للمفاوضة وما يملك احد
 شريكه للمفاوضة تلك احد الشريكين على ثلاثة اوجه الاول ان يكون الموحش هو الذي
 ولي المبايع وفي هذا الوجه يجوز تأخير في تضيقه وضيق صاحبه لانه
 اذا وليا المبايع الثالث اذا وليا الآخر المبايع وفي الوجهين جميعا لا يجوز
 تأخير في تضيق صاحبه بالاجماع وفي تضيق نفسه ايضاً وان اقر احدهما
 بدو في تجارتهما وانكر الآخر لزم المخرج جميع الدين ان كان اقرام ولي العقد ما
 اذا اقر انما ولياه لزمه بضقة ولو اقر ان صاحبه وليه لا يلزم وهو
 الصحيح وان اشترى احدهما شيئا من تجارته فاقدر به عينا لم يكن للآخر
 ان يردده وكذا لو باع احدهما شيئا من تجارته لم يكن للمشتري ان يردده على الآخر
 وكذا الجواز على هذا اذا اشترى بالعر وض او المكيل فاشترى بالكر فكل واحد
 منهما ما اشترى قدر قيمته متاعه فان باع المشتري بعد ذلك ثم اراد التسمية
 فان كانت الشركة فيما لا مثل اعبره بوقت قيمته يوم الشراء وان كان له مثل من
 الكيل والموزون والعددي التفريق بين القيمة يوم الشراء وهو الصحيح

ما سئل عن واحد من الشريكين

اذا

اذا كان راس مال احدهما درهم ورأس مال احدهما دينار وقيمة الدينارين مثل قيمة
 الدرهم فاشترى صاحب الدرهم بالدرهم غلما واشترى صاحب الدينارين
 بالدينارين جازية ونفذ المالكين وكان ذلك في صفقين فكل الغلام والجاينة في
 ايديهما يبيع كل واحد منهما على صاحبه بنصف راس ماله ولو اشترى باهما نصفين
 واحدة وباق المسئلة يجالها لا يبيع احدهما على صاحبه بشيء ويجعل كل واحد منهما
 عن صاحبه في شريك النصف حال تفرق الصفقة ولم يجعل كل حال ايجاد الصفقة
في الاعمال شركة الصنایع ويسمى شركة العمل وهي ان يشترى صانعا اتفاقا في الصنعة
 كالنصارين والخباطين ويختلفا كالحداد والقصاب على ان يتقيد الاعمال ويكون
 الكسب بينهما يجوز ولا يشترط في هذه الشركة بيان المدة وحكم هذه الشركة ان
 يصير كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض الاعمال والتوكيل يتقبل الاعمال
 جاز ان كان الوكيل يجس من مباشرة ذلك العمل ولا يجس وهذا النوع من الشركة
 قد يكون عيانا وقد يكون مفاوضة عند اجتماع شرايط المفاوضة فيكون كل
 واحد مطالب بحكم الكفالة بما وجب على صاحبه ومضى كانت عيانا فاما بطلان به من
 باش السب دون صاحبه بقبض الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كانت
 عيانا فاذا عمل احدهما دون الآخر فاشترى عنان او مفاوضة فان لاجل
 بينهما على ما شرطوا ولو شرطوا لاجلها فضلا فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كانا
 شرطوا المتفاضل في ضمان ما يتقبلانه وما جنت بيد احدهما كان الضمان عليهما بطلا
 شاد وكل واحد منهما ان يأخذ الآخر والى ايها دفع الآخر يرى وان لم يتفادضا
 ولوا على رجل على احدهما دفع البير ثوبا للخباطة واقر ببيع اقرار بدفع
 الثوب ويأخذ الآخر لانها لمفقا ومنه فاقدر احدهما يبيع بحق الآخر ولو
 اقر احدهما بدو من ثمن صابون او خمر او قلا لا يلزم الآخر فضا له اداة
 القصابين والآخر ساشرط على ان يعمل باداة هذا في بيت هذا على ان يكون
 الكسب بينهما نصفين يجوز وكذا على هذا كل حرف ثلثة نفر من الكيايين
 اشترى كوايتهم على ان يتقبلوا الطعام ويكلموه فاصابوا من شيء كان بينهم مقبلا
 طعام باجن معلوم من رجل منهم ونفط وعمل الآخر ان كان الآخر
 بينهما ثلاثة الا ان ساوصا الشركة ولو اقر احدهما من رجلهم كره الآخر ان
 يعمل على ما قصاه الشركة بحضوره او فلا اشهد ولا انا قد ناقضناه الشركة
 ثم كال الطعام كله فلما ثلثا الاجر ولا اجر لهما في الثلث الباقي وهما منقولان في
 كبله ولا يشتر كما الثالث فيما اخذ من الاجر ثلثة نفر قبلوا من رجل
 عمل بينهم وليس اشتركا ثم عمل احدهم ذلك بالفرادة فله ثلث الاجر وهو متطوع
 في الثلثين من قبل ان صاحبه لعل لير له ان يأخذ احدهم جميع ذلك العمل معلما ان
 اشترى الحفظ للصبيان وتعليم الفتان فعلى ما اخبرنا من الجواب في الفتاوى
 ان الاستحارة لتعليم الفتان جاز ويجوز هذه الشركة ولو ان ثلث نفر من القراء

شركة الصناع

مطلب
شركة الصناع

اشترى كل لبقا في المجالس والنهار بالنزعة والالوان فلهذا الشركة فاسدة لان
ما اشترى فيه لا يكون مسخرة عليهم ولا على احد منهم **في شركة الوجوه** من الوجوه
التي يعرف لان كل واحد منهما ينظر في وجه صاحبه بان يكون احدهما وجهها و
الاخر جامدا وليست شركة الفلاس وصورة ان يشترى الرجلان من غير مال على ان
يبيعا ويشتريا لوجوههما على انما اشترى كان بينهما او حصصا لان ما اشترى به
من الرهن هو بينهما نصفان لاجل انهما الثلثين والاخر الثلث فهو كاشط وان
قال كل ان ما اشترى باقل واحد من الثلثين والاخر الثلث على ان الرج بينهما نصفان
لا يجوز وانما يكون الرج بينهما على قدر الملك وهما فيما يجب لهما وعليهما بمنزلة شريكي
العنان ولو اشترى كل واحد منهما شركة مفارقة من جوزه وبثبت التساوي بينهما فيما يجب
لكل واحد منهما وفيما يجب شركة المفاوعة بالمال **ط** وينتقد على الوكالة في كل واحد
الاخر في الشرفان شرط ما ههنا المشتري فالرج كذلك بشرط الفصل باطل لان
الشرف على الغير مما يجوز بوجوهنا اذ لا ولاية له عليه هذا عند الاطلاق ولو
شرط الكفالة ايضا كان ويكون مفاوعة ومطهره ان **ح في الفاسدة** ولا
يجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد وما اصطاده كل واحد منهما او احطه هو
دون صاحبه وعلى هذا لا يشترى في كل شيء مباح كاخذ الثمن من الجبل وغيرها
وان اخذاه معا فهو بينهما نصفان وان اخذ احد هاهنا ولم يعمل الاخر شيئا فهو للواحد
وان احدهما منفرد بين وظلما وباعاه سم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف
ملك كل واحد منهما بصدق كل واحد منهما الى النصف وفي الزيادة على النصف عند
البينة ولو وكل اثنان بان يحطبا لا يبيع التوكيل ويكون الحطب للحطاب دون
الموكل ولو استاجر رجلا لغيبته في الاحتطاب نصف المجموع كانت الاجارة
فاسدة ويكون للعين اجر المثل **ث** وان عمل احدهما واعانة الاخر في عمله بان
فعل احدهما او فعله وجمعه وعمله الاخر فالعبد اجر مثله بالغاما بلغ عند
محمد رحمه الله ولا يزداد على نصف شئ عند ابي يوسف رحمه الله واذا اشترى
واحد هاهنا فالاخر راوثة فيستحق عليهما الماء والكسب بينهما لبيع الشركة والكسب
كل الذي استقى وعليه اجر مثل الراوية ان كان صاحب العمل وان كان صاحب
الراوية فغلبه مثل النعل والرج في الشركة الفاسدة على قدر المال فطال الشركة
يموت احد الشريكين والحاقه بدل الحرب مرتنا اذا قضى المحامه والافرق بين
ما اذا علم الشريكين بموت صاحبه او لم يعلم وليس لاحد الشريكين ان يؤدى
زكوة مال الاخر الا باذنه فان اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدى زكوة
وادى كل واحد منهما فالثاني ضامن علمه باذنه او لا يعلم وعلى المامون اداء
الزكوة اذا اضطر في على الغيب بعد ما ادى الامن بنفسه واذا اذن احد المتغافين
لصاحبه ان يشترى حمارا ليطاها ليعمل به ليعين شئ وللبايع ان يأخذ
بالثمن ايها شاد **ح** قالوا لاخر ما اشترى اليوم من التجار فهو بينك

فان لاخر نعم فهو جائز وليس لواحد منهما ان يبيع حصته الاخر ما اشترى الا باذن صاحبه
وكذلك لو قال ما اشترى من الرقيق فهو بينك ولو قال ان اشترى عبدك فهو
بينك وبينك كان فاسدا لان الاول شركة وهذا توكيل والتوكيل بشرى العبد لا يجوز
حق ولو قال ان اشترى عبدك اساسا هي بينك وبينك فانه يجوز لان التوكيل بشرى
عبد خراساني جائز واذا اشترى الرجلان وقاسا بشركة في كثير وقليل من انواع
التجارات كلها ويجوز في ذلك بيننا وبشرى بالنقد والنسيئة فيما رزق الله تعالى
في ذلك فهو صاحب شركة عنان لا شركة معاوضة لو اشترى رجل عبدا ففاسده
رجل اشركه فاشركه ثم جاء اخر وقاسا شركة فيه فاشركه فان كان الثاني يعلم
بشركة الاول فله ان يبيع العبد لانه طلب منه الا شترى ان في نصيبه ونصيبه
النصف وان كان الثاني لم يعلم بشركة الاول فله نصف جميع العبد ولو كان بين
رجلين عبد فلهما الثلث اشترى كل في هذا العبد ولم يحسن صاحبه صان
نصيبه بينهما نصفين ولو كان مكان الا شترى كان سعادان باع نصف العبد المشترك
عبد البيع في جميع حصته ولو قال رجل لاجل اشترى عبد فلان وبينك ففاسد
المامون نعم ثم لقيه ثانيا فقال المامون نعم ثم لقيه ثالث فقال له مثل ذلك فقال المامون نعم
ثم ذهب واشترى فان قال الثالث ذلك فمحصرون الاول والثاني فالعبد بين الاول
والثاني ولا شيء للثالث ولا لاشترى وان قال الثالث ذلك فمحصرون الاول والثاني
فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين **ن** رجلان اشترى شركة عنان هاهنا
بالنقد والنسيئة ثم لقي احدهما صاحبه عن بيع النسيئة بجان خفية ولو قال احد
الشريكين لصاحبه اخرج الى نيسابور فلا تجاوز عندي واهلك المال ضمن
حصته شريكه لانه فعل حصته شريكه بغير اذنه ولو اشترى رجلان فاشترى
امقة ثم قال احد الشريكين لا اعمل معك بالشركة ونما يبيع عمل الاخر بالامقة
لما اجتمع فهو للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شريكه لان قوله لا اعمل معك بالشركة
منزلة قوله فاشترى بالشركة واحدا الشريكين اذا فسخ الشركة ومال الشريك الاخر امتعة
ليج الصنع هو الختان بخلاف المضاربة فان يبيع الفسخ ثلثه بقدر لسوا شركا
سلوا عملا من رجل ثم جاء واحد ففعل ذلك كله فله ثلث الاجرة ولا شيء للاخرين
ولو قال احد المتغافين لصاحبه ان اريد ان اشترى هذه الجارية ليعني خاسنة
فكنت شريكه فاشترى هاهنا يكون له مال يقبله شريكه نعم ولو افترق احد شريكي العنان
انرا استقر من من فلان الف درهم بقرارهما لانه خاصة لان الاستقرار احسن
ليس من تجارتهما فان ان كل واحد منهما لصاحبه بالاستعداد ان عليه لزمه انهما
حاصد حق كان للقرض ان ياخذ منه وليس له ان يبيع على شريكه وهو الصحيح واذا
سافر الشريك بالمال نفق من ذلك على نفسه كالمضارب رجلان لهما على اخن
الف درهم فاخذا احد هاهنا حصته كان لشريكه ان يشاركه فيها فالاول والجليد لرفع الشركة
يجب من عليهما الدين من الاخر مقدار حصته ويقبض هو ثم هو شري العزم من حصته

لغيره من شركتي حمل عليها من الرشاقي شيئا ما شره في فسطاط في الطريق فيجوز ان كان
 بهي حيوة ضمن الذي عجز وان كان لا يبرح لا يضمن هذا اذا دججه الشريك فان دججه
 غيره يضمن سواء كان يضمن يبرح او حيوة او لا يبرح جواز هذا هو المختار لاننا نعلم
 ما يدل على الاذن بالذبح فعلى هذا من ذبح شاة انسان فالحق انه يضمن وان
 كان لا يبرح حيوة لقا والراعي والبقا اذا دجج ما لا يبرح حيوة لا يضمن لانه وجد
 ما يدل على الاذن بالذبح وهو الامر بالحفظ عند الشيقين بالموت لا يكون الا بالذبح
 لانه لو لم يذبح يفسد اللحم فكان الامر بالحفظ اذا بالذبح دلالة ولو ان الرجلين
 لاحدهما فعل والآخر عجزا شتركا على ان يواجر ذلك فهايرزق الله تعالى من
 الاخر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة ويقسم الاجر بينهما على اجر مثل البغل
 والبعية ولو بعد احواله معلوم من باجر معلوم ولم يواجر البغل والبعية وملا
 على البغل والبعية الذي اصابا عقد الشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين ولو
 بعد الحمل وملا على اقتناهما كان الاجر بينهما نصفين **ك** وان بين رجلين غير
 مقسومة ففما احدهما ويبيع للاخر ان يكن بقدر حصته فيكون الدار كلها
 وكذلك المقادير ان كان بين رجلين ففما احدهما فللمعاخر ان يستقدم المقادير حصته
 في الدابة لا سيما الحاضر لان في الدار والمخادوم الناس لا سعادون في السكنى والاستخدام
 فلا يتصرف الغائب وفي الدابة الناس سعادون في الركوب فينصرف الغائب والكرم
 اذا كان بين حاضر وغائب في بين بالغ وفيهم رفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع في
 الارض ولو لم يرفع حصته بطيب له وفي الكرم يقوم له فاذا ادركت الثمرة سها
 وماخذ حصته ولو وقف حصه الغائب فان شاء ضمنه القيمة وان شاء واختر
 لانه باع ما لم يغير اذنه ولو اذى الخراج كان منقول عا دأ بين حاضر وغائب فان
 كانت مقسومة ونصيب كل واحد منهما معلومة ليس لاحد ان يكتسب في نصيب
 الغائب ولا يواجر بغير امر القاضي ان يواجر وان خاف ان يجرى له لو لم يكن
 احد ويمسك الاجر للغائب وان كانت غير مقسومة فشره ان يمكن قدر نصيب
 ومن محمد رحمه الله ان له ان يمكن جميع الدار ان خاف ان يجرى له لو لم يكن احد
 احدا للمعا وضمن اذامات ولم يضمن حال المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب
 شره **ف** رجلان اشتراكا في الصيد وجواهما المعادن وثمار الجبال نحو الجوز
 الفستق واخذ الحص والكحل والمخ من الموضع المباح فالشركة فاسدة فان فعلا
 وخطا وباعا ضمن الثمن بينهما قدر ما اصابا في الكيل والموزون بغير الكيل والموزون
 وفي غير الكيل والموزون يتقسم الثمن على قدر قيمة ما اصاب كل واحد منهما فان
 عمل احدهما طاعنا الاخر في جميع ما اخذ كان للمعين اجر المثل لاجا وزيد نصف ثمنه
 وقد مر وان اشتركا في المصطباد ولهما كلب فان سلاه فما اصاب كلب يكون بينهما
 كما لو نصبا شتركة وان ابرسا كلبا لاحدهما فما اخذ الكلب يكون لصاحب وان
 كان كلب واحد منهما كلب فارس كل واحد منهما كلبه فاخذت صبيكا واحدا ففما

لا صرهما نخل لا يبرح

فما بعد الشتركة في الدار

شركا في الصيد

وما اصاب

وما اصاب احدهما فلهما لصاحبه خاصة وان اصاب احدا الكلبين صبيكا فاحتسب ثم اصره
 الاخر فهو ثمن الشتركة كلب وان اشتركا جميعا كان بينهما نصفين ولو اشتركا رجلان
 ولا حدهما دابة ولا اخر كاف وحوالي اشتركا على ان يواجر الدابة على ان الاجر نصفان
 هذه الشتركة فاسدة ولو دفع دابة لسبع عليها البر والطعام على ان الرجح بينهما كانت فاسدة
 بنزلة الشتركة بالرجح ومن ذلك ما صدق كان الرجح لصاحب البر والطعام ولصاحب الدابة لرج
 مثلهما اعطى يدرا فيلقى رجلا تقوم عليه ويعلم بالانراق فالعقيل لصاحب البدر
 ولذا لقيام عليه قيمة الانراق واجر المثل على صاحب البدر وعلى هذا اذا دفع البقرة
 الى انسان بالعلف لتكون الحادث بينهما نصفين فاحدث فهو لصاحب البقرة على هذا
 ولو دفع وجاخره الى رجل بالعلف لتكون اليمن بينهما نصفين فالحيلة في ذلك ان يبيع
 نصف البقرة من ذلك الرجل ونصف الدجاجة ونصف يدرا فيلقى بقره معلوم
 حتى يصير البقرة واجناسها مشتركة سها فيكون الحادث بينهما على الشتركة والشتركة في
 العرض ليجوز فاذا اراد جواز الشتركة بالرجح فالحيلة في ذلك ان يبيع منها نصف
 عرض صاحبه حتى صار مال كل واحد منهما مشتركة سها شتركة ملك ثم يفقدان عقد الشتركة
 بذلك ان شاء مفاوضة وان شاء عا نا ففما العرض راس مال الشتركة والرجح بعد ما
 صارت شتركة بينهما يبيع راس مال الشتركة وكذلك اذا كان لاحدهما درهم والاخر
 مروض ينبغي ان يبيع صاحب المروض نصف مروضه بغير درهم صاحبه وسما لصان
 ثم يشتركان ان شاء مفاوضة وان شاء عا نا رجلا وكل واحد منهما طعام على حقة
 فاشتركا عليهما وحظاها واحدهما اجود من الاخر فالشتركة في هذا جائزة والثمن بينهما نصف
ط المقطعات شرط جواز الشتركة ان يكون ما عقد عليه عقد الشتركة فالأمر للوكالة
 حتى ان كل ما لا يبيع فيه الوكالة لا يبيع فيه الشتركة وفي شتركة التعلل لولا لصاحب الدكان
 اذا انفصل ولا يسل انت والطرح عليك لتعمل النصف للرجح من رجلان باعاعبا بينهما من رجل
 بمن معلوم فقبض احدهما شيئا كان للاخر ان يشتركه فيه ولو سمي كل واحد منهما
 نصيبه شتركة على حدة يقبض احدهما شيئا من الثمن كان للاخر ان يشتركه ولو كان
 لاحدهما عبد والاخر امته فباعا بالف درهم فقبض احدهما شيئا من الثمن كان للاخر
 ان يشتركه ولو سمي كل واحد لملوكه ثمن لا يمكن للاخر ان يشتركا لقا بعض في
 المتبوض ولو كان على رجل الف درهم لرجل ففعل من الغريم رجلان فادام فقبض احد
 الكلبين من الغريم شيئا يكون للاخر حق المشاركة ان ادا من مال الشتركة ولو
 كان الدين الف درهم فابر احدهما الغريم من هائه ثم خرج من الدين شيئا اقماء
 بينهما على قدر حقهما على الغريم وذلك سعة اسهم ولو قبض احدهما شيئا من
 الدين وازال عن ملكه فليس لشريكه على ما ازاله سفل وهو بنزلة المبيع سها فاسكا
 اذا بيع ولو اخر احدهما نصيبه لا يبيع ولو كان الدين مشتركا بين رجلين على امر اقا
 فز وجها احدهما على حصته لا يبيع ولو استملك احد الطالبين على المطلوب مالا وصان
 تمة ففما جها بنصيبه فله شتركة ان يرجع اليه ولو ان احدا من رجلين ائتمن على المطلوب

لا صرهما دابة ولا اخر كاف

دفع رجلا لرجل الف درهم

الشتركة في العرض

شرط جواز شتركة

بما يبيع منها

كذلك رجلان

متاعا او قبل عبدا او غفلة فانه فضاء ماله فضاءا بذكره ليس شركا ان يرجع عليه شيء
 ولو كان المطلوب على احد الطالبين دين نسيب قبل ان يجب له عليه وصار فضاءا بذكره
 لم يكن لشركه ان يرجع عليه بشيء ولو كان المطلوب باحد الطالبين دين نسيب بعد ان
 يجب له عليه وصار فضاءا فليس شركا ان يرجع عليه ولو ان المطلوب اعطى احد الشريكين
 كفيلا بمحضته او احواله بذكره على رجل ما اقضاه هذا الشريك من الكفيل والموكل فلا ذكر
 ان يشركه ولو ان المطلوب اعطى احد هاتين محضته فذلك عندك فليس شركا ان يرجع منه
 رجلان له على رجل دين درهم فضاء المديون عن الالف كلها على مائة وقبضها
 فاجاز اخذ جميع ما صنع فهو جائز وله نصف المائة **ط** والشركة بطل ببعض
 الشروط الفاسدة ولا يبطل بالقبض حتى لو شرطها التفاضل في الوصية لا يبطل الشركة
 ويبطل بشرط ربح عشرة لاحد هاتين كان كلاهما شرط فالظاهر ان لا يبطل بالكثر الشروط
 وفي المبسوط الشركات لا تبطل بالشروط الفاسدة لانه فيها معنى الوكالة ولو كانت لا
 يبطل بالشروط الفاسدة فيجوز على اطلاق ان الشركات لا تبطل بالشروط الفاسدة وانما
 تفوت في المال بشرط ان الربح والنصفه صفان فالشركة فاسدة اي شرط الوصية
 لافساد العقد واذا شرط الوصية على المضارب بحق بطل الشركة لانفس المضاربة
 وفي الشركة الفاسدة لا يجوز اجراء المثل للعامل دون شركائه شركت كرهت بكن باس
 وكبر باس برهم اعين على لا يمكن التميز ببعضه كبر باسها كبر باسها كبر باسها
 بعض ان لا يكون بغير ميرور وهو جهة مصلحة في جند عود وسوزان ووطرف ميان
 ايشان بدو نيم اين شركت درست نبود واين شركت مال بود وجوز ان يشرك باس
 كبر باسها مشتركة يعني خربون باشد فتوافر محضه شيك من طلب كندة لانه اشتري
 بالكر باس المشترك فقد عمل في شيء هو فيه شرك فلا يجب الاجر كما لو عمل المظنة المشتركة
 على حمار الى بيت شركه واكر غلامى بر لاهم خربون باشد شركه وعوض داده غلام خربون
 را باشد وكبر باس شركه رضا من بوداكر عقد شركت بر وبيع بود باشد درست
 امدد وسد بعد ذلك معنى يجب الاجر المثل في هذه الصورة لانه لم يعمل ههنا
 محل مشترك لانه اشتري بالدرهم والدينار والافلاسين في العقد فليوجد
 العمل في عين مشترك فيجب اجرا المثل في خمسة جدين شركة كرهت ينبغي ان يكون
 كالشركة في الحسب والاحتطاب واذا اشرك في الاحتطاب والاحتطاب
 وحلها ولا يعرف تكون بينهما فان اختلفا فالقول قول كل واحد منهما الى تمام النصف
 ولا يصيد في الاكثر الامانة وان انعما على شيء فالامر على ما انعما ولو اشركا
 على ان يواجر الحمار بقضا الفلانة ويكون بينهما كون شركة فاسدة والاجر لصاحب
 الحمار واجرا المثل ولو اشركا على ان يعمل على هذا الحمار من غير ان يواجر فالشركة
 فاسدة فما اصاب العامل وكلمه له عليه اجرا الحمار ولو دفع بقره سم سود وهو ان يكون
 كل شيء من البقرة يحصل بينهما نصفين فهذا استجار باجر مجهول فيجب على صاحب
 البقرة ثمن اللبن واجرا الحافظ وكل ما حصل من البقرة من الحول واللبن فهو له

الشركة في الشراء

ما بطلت الشركة

اذا اشركت في الشراء

الشركة في الشراء

منه في

الحزن

اخذ من من وعتبه يكون ذلك لما حفظ وعليه اللبن مثل اللبن الذي اخذ منه وينبغي ان ذلك
 لصاحب البقرة لانه اخذ باجره ولو اشركا على ان يسا الامن الناس وما من الله تعالى
 بينهما صفان فلكل شركة فاسدة لان التوكيل بالكارى والسؤال باطل وقال ابو حنيفة
 التوكيل لا يصح فيه الشركة وكذا لو اشركا في عمل محرم **كتاب الوقف**
 وهو لغة الحبس بين نسو وقت الدابة اذا جستها على مكانها ومنه الموقف لان الناس
 وقفون فيه اي يحسبون للحساب وفيه لغتان او وقف يوقف ابقاها او وقف يوقف بقاها
 لكن الصحيح ان الاحتياق في هذا المعنى لغو فان الحارس من ارباب اللسان قالوا لعل
 بلان وقارضة ولا يجوز ان يوقف في شيء من الكاد وفي الشريعة عند ابو حنيفة رحمه الله
 حبس العين على ملك المالك والتضديق بالنفقة على الفقراء او على وجه من وجوه الخير
 من الغوري فلا يكون للزنا وما ان يرجع ويبيع وعندنا هو حبس العين على حكم ملك
 الله تعالى من اول ملك الواقف عند الله تعالى على وجه يعود منفعة الى العباد فيلزم ولا يباع
 ولا يوجب ولا يورث من قبل المبيد بل لا يجوز ان يوقف فاصلا والاصح انه جائز اجماعا
 الا ان عنده غير لانهم لما روى انه عليه السلام يصدق البيع حوايط في المدسة وكذلك
 المعايير وقول شرط حائز عند ان يكون موصى ان يخرج مخرج الوصية فيقول
 او وصيت بكذا في هذه او بكذا في هذه او يقول جعلت هذه المدا وقفا فصدقوا
 بطلها على المسكين او يقول اذا مت فصدقته حق او لم يوص به لا يصح ويبطل على ملكه
 يجوز بيعه ولو رث عنه الا ان يخرج الوارثه فبغيره جائز ويتا بد ولو قضى القاضي لزم
 لزم وقول لانه فضاء في محضه ولا يمكن بيعه ابطاله وقال الا في شرط الحوايز شيء من ذلك
اح وهذا بناء على ان الوقف عند حبس العين على ملكه على ما يقتضيه قوله وصفت و
 التصديق بغيره وغلة للعدوم عند المسكين ولا يصح التصديق بالعدوم الا بالوصية و
 عندها هو ان الله تعالى من ملكه الى الله تعالى وجعله يحبس على ملك الله تعالى على وجه
 يصل بعضه الى عباده فيجب ان يخرج عن ملكه ويحلص الى الله تعالى وبغيره يجوز ان يعتز
 التملك ليستعمل نفقة وليستنفقه للعباد وفيه الفناوى والقوى على جواز الوقف على
 قولنا **اح** اعلم ان اصل الميراث ثابت عندنا لانه يحمل الوقف حاسب للعين على ملكه حارفا
 للنفقة الى الجهة التي لها ما يكون بمنزلة العارية والعارية تجوز غير لان من له هذه
 لو اوصى بعد موته يكون لان ما بمنزلة الوصية بالنفقة بعد الموت ولو بعهده في مرضه
 فهو كالمصنف المصنف الموت لان تصرف الموصى من الموت كالمصنف الى ما بعد الموت
 حتى يبرهن من التمسك بكن الصحيح ان ما ياشترى في المرض بمنزلة ما ياشترى في الصحة في انه لا يعلق
 بالزوم الا ان يقول في حيوتى وبعد وفاتى فحينئذ اذا كان موبكا **ط** وعند محمد رحمه الله
 صحته الوقف بعد شرائط التمسك الى الموتى وان يكون موعرا وان لا يشترط بنفسه شيئا
 من منافع الوقف وان يكون موبكا بان يجعل آخره للفقراء وقال ابو يوسف رحمه الله
 شيء من ذلك ليس بشرط واحد شايخ خراسان يقول ان يوصى في مرضه بالناس في الوقف وقول
 محمد رحمه الله اقرب الى موافقة الآثار وبما اخذت شيخنا والى ان رضى عن صدقه ولم يرد

الشركة في الشراء

الاخرى من مخرج الوصية

الحزن

على ذلك فانه يبقى ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها فصدق بثلثها جاز ليبيها كالوابع
 مال الزكاة وادى الزكاة من الثمن **ف** ولو ارضى هذه موقوفة ولم يرد على ذلك لا يكون
 وقف ولو ارضى بصدقة موقوفة ولم يرد على ذلك فان ذلك وقف جازين عندنا ولو ارضى
 صدقة موقوفة مؤبدة جاز ذلك ولو ارضى بصدقة موقوفة مؤبدة في حيوتى ومن بعد
 وفاتى جاز ذلك ايضا لكنه عندنا يحنق من ماله ما دام حيا كان ذلك منه من كمال الصدقات
 بالعتة عليها من ذلك ولما الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله ومن بعد وفاتى بكن
 ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث ويكون مسكنا سئل من ارضى بصدقة مؤبدة لانها لا يكون
 الخدمة للموصى منه والرقبة باقية على ملك المالك حتى اذا مات الموصى بالخدمة صلا بعد
 ميراثا بين من ثمة الموصى الا ان في الوقف لا يعرف عدم الموصى لهم وهم الفقراء فحينئذ
 هذه الوصية ولو ارضى هذه وقف فهو كالموقف **ف** موقوف ولو ارضى هذه
 بحصة صدقة فهي بمنزلة قوله موقوفة صدقة ولو ارضى بصدقة مؤبدة في حيوتى
 خمس موقوف فان هذه لا يكون وقف وكذا لو ارضى بصدقة مؤبدة في حيوتى ولو ارضى
 موقوفة لله ابا جاز وان لم يرد الصدقة تكون وقف على المساكين ولو ارضى بصدقة مؤبدة
 على المساكين جاز وان لم يرد الصدقة تكون وقف لوجاهة تعالى وموقوفة لطالب ثواب
 الله تعالى **ف** ولو ارضى بصدقة موقوفة على فلان مع كماله على ولدى ابنا ومن
 الطهرى ولو ارضى بصدقة مؤبدة على ولدى لا يجوز ولو ارضى هذه موقوفة على وجوه الخير
 والبرهان وكانت صدقة موقوفة ولو ارضى بصدقة مؤبدة على وجوه الخير والبس
 لم يجز ولا يكون وقف بل ذرا ولو ارضى هذه موقوفة على الفقراء والمحتاجين في العمر
 او في ايمان الموتى او في جفرا للقبور او غير ذلك من سبل البر ما يابى فانه يبيع ويكون
 وقفا على ذلك السبل ولو ارضى بصدقة مؤبدة على سبل السبل يكون وقفا على فقراء ابناء السبل
 لا على اعيانهم ولو ارضى بصدقة مؤبدة على فقراء من ابناء السبل او على ولدى السبل لا يبيع
 ولو ارضى بصدقة مؤبدة على فلان او على سائر من فلان فان كان لا يبيعون مع فان كانوا يبيعون
 وكان ذلك في الصدقة لا يبيع لانه يتايدون وقفه على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل
 آخر للمساكين على قول الكل يبيع هو المختار **ط** ولو جعل دار مسجد وجعل رجلا
 واحدا موقفا او اما ما كان هذا الرجل وقام وصلى وحده كان تسليمه على المختار
ف واذا اراد ان ينفذ صدقة المسجد في عمارته وما يحتاج اليه من الدهن و
 الخضر وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الا بطلان بقوله وقف ارضى هذه وتبين جاز
 بحقوقها ومن افقتها وقفا مؤبدة في حيوتى وبعد مائتى على ان يشغل بوجوه غلاتها
 ويبدأ من غلاتها بما فيه من عمارتها وجوه الفقراء عليها واداء موقوفها فضل منها ينفذ
 الى عمارات المسجد موضع كذا ويرى في المسجد ودهنه وحصىه وما فيه مصلحة المسجد على ان
 للقيم ان ينفذ على ذلك على ما يرى فيه فاذا استغنى هذا المسجد ينفذ الغلة الى فقراء المسلمين
 فيؤخذ ذلك لان جبر هذه القرية بما لا ينقطع ويبقى ما بقى الاسلام وان اردت اعادة احتياط
 بئى كبره كماله فيحكم لك بل ومنه لانه يحنق فيه وطريق ذلك ان يسلم الواقف

طريق الترخيل

لا الترخيل

الى الموت ثم يرجع بمقتضى عدم النجوم فيحنقهما الى الغاضق فحق الغاضق بل ومنه وبطلان رجوعه
 لان الوقف اذا كان موقفا الى ما بعد الموت لا يكون لازما للحال حتى يملك الرجوع وانما يصير
 لازما بعد الموت فاذا قضى الغاضق بل ومنه وبطلان رجوعه صا حقا عليه **ك** وان حكم رجلا
 فحكم الحاكم بل ومنه الوقف الصحيح لانه يرفع الخلاف والعاصم للمطلان بطله واذا خاف الواقف
 ان يطل وقفه بعض الغضاة فللمخرج من ذلك طريقان احدهما ما ذكرنا من حكمه القاضى بل ومنه
 وذلك ان الواقف بعد الوقف والتسليم الى المتولى انما هو الى قاض يرى لزوم الوقف وبطلت
 منه حق بطله بل ومنه الوقف فاذا قضى بغيره فمقتضى سواه كتب في احرصك الوقف اولى بحد
 على حدة ويشهد الشهود على ذلك والثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف والتسليم فان ابطاله
 قاضى جميع من الرجوع فلهذا الاصلها وجميع ما فيه وصية من فلان الواقف يباع و
 يتصدق بمحطها على الفقراء والمساكين وموقوفه ذلك بل ومنه الوقف وبطلان لان احكاما من
 لا يبيى في ابطال هذا الوقف لانه حينئذ يرد من الغرض للزوم الصدقة بها او سبها
 والذي يردى الرجم به في زماننا انهم يكتبون اقرارا لوقف ان قاضيا من فقهاء المسلمين
 قضى بل ومنه هذا الوقف فذلك ليس بشيء ولا يحصل به المقصود لان اقراره لا يصير حجة على
 القاضى الذى يراى بطله ولا يمكن القاضى بطله بل ومنه الوقف فان كان يكون كذا محصنا
 ولا حصة في الكذب وبه لا يتم المقصود ايضا ومن النادرين من قال اذا كتبت في اخر الصك
 وقد مضى بجهة هذا الواقف ولزومه قاضى من فقهاء المسلمين ولم يسلم القاضى بهج والمصعب
 ما قال الامام السرخسى ان ما يكتب في صك الوقف ان قاضيا من الفقهاء فحقى بل ومنه
 هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء **ط** رجل وقف ارضه على مسجد وله رجل آخر
 للمساكين المختار انه يجوز في قولهم **ك** واذا خرج المسجد واستغنى اهلها وصار بحيث
 لا يبيع فيه عدا ملكا الا وقفه ولو ارضى بصدقة مؤبدة على سبل السبل او على ولدى السبل لا يبيع
 وهو الاصح فان ثمة اهل الحاجة محبكا اخر فاجبت على بيع الاول ليس فواشنة الى الثاني
 فان عرف وانما وارثه لم يحس لهم ذلك فان لم يعرف فالاصح انه ليس لهم كذاك ولا جعل
 ارضه مسجدًا حتى يسلم الى القيم ويجعل فيه واحد فصاعدا باذان واقامة وانما جعل واحد
 وحده صار مسجدًا وهو الاصح وقيل لا يرد من الجماعة باذنه اثنان فصاعدا وهو المختار في فتاوى
 قاضى خان وعلى الرواية التى لا يشترط اداء المصروف بالجماعة اذا بنى مسجدًا ويجعل الثلثة
 يبيع من اهل بيته مسجدًا الاصح انه لا يصير مسجدًا لان الصلوة انما يشترط لاجل الفضل للجماعة
 وقبضه لا يكفي فكذاك صلوة ولو بنى مسجدًا وسلم الى المتولى اهل بيته مسجدًا قبل اداء الصلوة
 قبل يصير مسجدًا ويتم كايتم سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولى وقيل لا يصير مسجدًا وهو المختار في
ف مسجد عتيق لا يعرف باسء خرب فاحمد مسجدًا لغير اهل المسجد ان يسعون ويستعينون
 بثلثه في مسجد آخر لانه مسجدًا **ك** قوم صاقي عليهم مسجدهم فبنوا مسجدًا اخر ويسعون
 المسجد الاول ويستعينون به على بناء المسجد الاخر لا يجوز البيع **ن** اذا اذن للناس ان
 صلوا في ارضه ولم يوقف صا مسجدًا ولو ارضوا يوما وشتم فلا وقيل لا يصير مسجدًا
 حتى لو مات بورثت عنه حتى يلقوا صلواته ابنا وكذا اذا جعل ارضه للعباد والمجانة لرحم

طريق الوقف

في الرجوع الى اهلها

بأن لا يخرج المسجد

بأي شيء يفتقر ولأن
وغيرها ونحوها

جعلت المجرى دابة

واقف المجرى بالمال

نكر السراج الزلزال الذي
والزمن كونه

وقف المجرى دابة بماله وبنائه

جعل المجرى المجرى

بأي شيء يفتقر

لأنه لا يفتقر

المجد حق او مات لليورث عنه **ق** وفي المعبرة ان يدفن فيه ميت وفي المكان ان ينزل فيه احد
وفي الطريق بالمرو وفي الميث بالاستقاء وفي غيرها بالتسليم الى المتولى وهو ينجي في الجميع
على الخنار ولو جعل تحت المجد دابة او فوقه غرة ان كان له صلاحه يصير مذكرا ولو جعل المجرى
فلا يصير مذكرا ولو جعل وسطه مذكرا ولو جعل بطريقه ولو جعل في المجرى المجرى
فوافقه الحق بالعار فان امتنع فاهل الحلة ولو احتاجوا الى تحويله الى باب المجد وجعل المجرى
داخله ونحوه فالأمر في ذلك لا فضلهم ولا كثرهم ولو وضع انسان يوارى في المجد فليس له ان يرجع
بخلاف الحيات فلو ساء الوارى ولا ينفع به فلصاحبها ان يرفعها ويصدق بها او يبيعها
ويشتري بثمنها ولو اشتري المجد ولو لم يعرف صاحبها ذلك لاهل المجد وان عرف
هو غايب لم يجر لهم اذا كان له القيمة والسري كان له يبيع اليه سباع ويصرف الثمن الى يوارى
المجد ونحوه وان لم يكن له قيمة يلقه فياخذ من شاة كذا تحت المتولى اذا خلق ولم ينفع
به ولو اراد واقف المجد او اهله ان يفضوا ينفض المجد ليسعوا احد وعده ويشترط
احد من ذلك واذا ارادوا ان يهدموه ليسعوا احدا منه لم يجز ان يهدموا فان كان
صنيقا فهدموه ليسعوا فيه جان ولا يجوز وضع المجرى على حائط المجد وان كان
من اوقافه ولا يجعل سراج المجد الى بيته ويجعل من سراج المجد ويجوز تركه بعد العشاء الى
ثلث الليل لقراءة القرآن ودرس العلم وما يكون قربا وبعد صلوة المغرب والعشاء
لا بأس بلبس الناس بالتفعل ولو غرس من في المجد شجرة يجوز صرف ثمره الى طعام
المجد فان كان خارج المجد في ماله على المجد فكذا كذلك اذا سلم الى القيم واذا وقف
على من في المجد يجوز صرف ثمره الى ماله في تركه خراب المجد يحوي كسبه وكسبه سطحه من السطح
واخراج التراب وشراؤه لم يفسد على سطحه لكن المجد ولو وقف على عمارته تعرف
الى بيانه وتطمينه ومنازعة دون تنبيه ولو قال على مصالحه يجوز في دهنه وبولائه
ايضا ويجوز ان يبنى منارة من غلة وقف المجد ان احتاج اليها ليكون اسع للمجد ان
وان كانوا يبيعون الاذان بدون المنارة فلا ولو جعل المجرى المجرى كل شهر كذا
من غلة وقف المجد جازا اذا كان اجر المثل ولا يجوز ذلك للؤذن والامام الا اذا
شرط الواقف ذلك ولو استاجر الغنم خادما للمجد باكثر من اجر المثل فالسراة عليه
ولو شرط الواقف ان ما فضل من عماره المجد فهو الفقراء فاجتمعت الغلة والمجد
غير محتاج الى العماره فيسكن مقتدا ما لو احتاج المجد الى العماره فيكون العماره بها ويعرف
الفضل الى الفقراء واذا قتل الوقف وخراب جان يبعه وحرف ميمته الى ما وقفه
والواقف احق به او المقيم ولو سقط من بناء المجد جان يبعه بامر الحاكم الا اذا شرط
الواقف ذلك للمقيم ولا يستبدل بين القيم الا اذا اذن القاضي والقاضي ان يقرض مال الوقف
وان يشتري بها الدور ويجوز للمقيم ان يبيع اجره من ولده كالمضارب ولو اجبر
من الواقف ان اخرج من يده وسلمه الى المقيم جان ولو اجبره باقل من اجر المثل وجب
الاقل وليس محرره وبعض مشايخنا افقوا باجر المثل في الوقف بغير عقد الا اذا
سكن غصبا وليس للمهم ان يباح الاجر على الاقل وان اخاف ان يحلف المستاجر ولا

اراد اهل المجد ان يبيعوا فيه من موضع هو وقف المجد ليسعوا جان عند الحاجة ويتقوا ان
يكون باذن القاضي فلا يجوز ان يباذلة فيمن الطريق وقيل لا بأس به ان كان الطريق واسعا
ولا ضرر فيه وهو الخنار واذا جعل المتولى وقفا على المجد مذكرا يصير مذكرا ويعدا كما كان ولو
جعل في طريق العامة مذكرا ان كان للغيرهم لا بأس به ولو كان مذكرا صنيقا فاستبدلوا
بما رجع له او سح لم يجز ولو جعل القيم تحت المجد حوائت الغلة او ساء لم يجز ولو
جعل منه مذكرا وشرط للخيار لنفسه او شرط له ابطاله وبيعه فالشرط باطل ومع جعله
مذكرا بخلاف ما راجع الى اوقات ولو مال حائط الوقف وحائط المجد فاشهد على واقفه او على
القيم فالديه على عاقله الواقف وشراء الدهن للمجد افضل من المصير ان كان احرص اليه وان
استويا في الفضل لمجد من اموال الناس ففضل شيء من المثل ونحوه فان تولى ارباب الاموال
بناها فحصل لهم مرفوع الى ما شاءوا من الميز ولو ساءوا ذلك الى المتولى ما ساء حتى مع الحاجة
الى عمارته ولا يجوز صرفه في غير ذلك من الدهن والمصير ونحوه ولو قال وصيت بمائة
درهم للمجد كذا او لم يشر كذا فليس له من الميز واصلها ولو كان يحب من خرب ويصرفها للمجد
يجوز صرف الغلة الى اصلاح النهر كبا لا يصير المجد اذا امتنع اهل الحلة عن اصلاحه
ثم سعون عن اجراء المالحى في دوامته وما انفقوا ولو كان في المجد شجرة تقاح
ياكل اهلها منها ارجوان لا يكون به بأس الا اذا شرط العارس ان يبيع ثمارها الى
مصلح المجد في الحرج متاعا هذا واشترى ثمنه دهن كذا سرح به في المجد ثم مات
ان امره بالبيع في جبوته ليس له ان يبيع بعد موته لان هذا الامر توكيل والتوكيل بطل
بوت الموكل فيصير ميراثا لو شرته وان امره بالبيع بعد موته جان يبعه بعد موته لان
هذا الامر وصية والوصية لا تبطل بالموت فيجوز بيعه **ق** رجل اوصى بشي بمائة المجد
ويصرف الى العماره والمماره ما هادون ترينها **ق** ولا اهل المجد حتى يلبس باب المجد من موضع الى
موضع آخر السلطان اذا اذن ليقوم ان يحملوا الرضا من الرضا في البلد حوائت موقوفة على
المجد وامره ان يبين وفي المجد ان كانت البلدة ففت غنوة وذلك لا يصير بالمائة بعد
امر السلطان فيها وان كانت ففت صلحا لا ينفذ امر السلطان **ق** فله اهل قربة
فارا دجاعة ان ينقل عليه مذكرا لا بأس به لم يصير بالنهر ولا سرح عليهم اصحاب النهر ولو قال
صديق سارح على المجد لم يجز ولو قال له جعلته وقف على المجد جان **ق** وفي فتاوى
قاضي خان ولو يصدق بهان على المجد وعلى طريق المسلمين الفتوى على انه يجوز ولو قال
سحت حر لى هذه الدهن سراج المجد ولم يرد على ذلك بصر الحرج وقفا على المجد اذا سلمها
الى المتولى وعليه الفتوى وليس له ان يصرف الغلة الى غير الدهن **ق** ولو قال وصيت بثلث
مالي للمجد يجوز الا ان يقول ينفق على المجد ولو قال وهبت داري للمجد واعطيت
لصاحبه ويكون تملكها شرطه التسليم كما لو قال دفعت هذا المائة للمجد يصير بطريق التملك
اذا سلم الى القيم **ق** ولو اوصى بثلث ماله لاعمال السرحى ان اسرح المجد من ذلك لعل
درهم في عماره المجد ونفقة المجد ومصلح المجد لان كان لا يمكن تصحيحه وقفا
يكن تصحيحه تملكه بالقيمة للمجد واثبتت الملك للمجد على هذا الوجه صحيح فيقيم بالفضل

جعلت المجرى دابة

نكر السراج الزلزال الذي

جعلت المجرى دابة

نكر السراج الزلزال الذي

طلبهم

او على المجرى

بأي شيء يفتقر

بأي شيء يفتقر

بأي شيء يفتقر

ك حشيش المسجد اذا اخرج من المسجد بياض الربيع ان لم يكن لها قيمة لا بأس بطرحها خارج
 المسجد ولن يرفعها ان ينفع بها ولو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً لم يرفع
 عليه ضمانه للمانع والمشتري من حشيش المسجد لا يجوز بيعه الا باذن الحاكم لان البيع عند
 الولاية ولا ولاية لهم جعل جنازة وملاة ومعدن بالفارسية طشت حوان وقف
 في محلة فمات اهلها كلها لا يراد بالورثة بل بحول الى مكان اخر **ك** اذا جعلت
 ان رضى هذه صدقة للفقراء ان كان هذا في قارنهم وقفاً كان وقفاً وان لم يكن في قارنهم
 وقفاً بآية عنه فان اراد بقوله جعلتها للفقراء ان قال اردت به ان يكون وقفاً على
 الفقراء يكون وقفاً على الفقراء وان ادا الصدقة ولم يكن له نية فهو نذر بالصدقة
 ولو قال رضى هذه للمستبيل ولم ير على هذا فان كان هذا الرجل من قوم هذا اللفظة
 متعارفهم وقف فهو وقف ولا يبال عنه ان اراد به الوقف فهو وقف وان اراد بالصدقة
 فهو صدقة فيصدق بعينها او بثمنها ولو قال اشتريت من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة
 دراهم خبز او من فوق على المساكين صارت الدار وقفاً **ك** وقف على فقراء مكة او على فقراء
 قرية فان كان الواقف في حيوة وصحة والفقراء يحضون لا يجوز هذا الوقف لان
 الوقف لا يجوز الا من يكا وهذا اذا لم يقع موبكاً يجوز انهم يوتون فيقطع الوقف
 وان كان الفقراء لا يحضون جاز الوقف لانه وقع موبكاً هذا اذا كان الوقف في صحة
 ولو كان بعد موته جاز سواء كان الفقراء يحضون ولا يحضون **ع** رجل اهل
 ساحة لا يأتونها امرهم ان يصلوا فيها بالجماعة فان لم يجمعهم بالصلوة ابا وامرهم
 مطلقاً واراد به الا بغيره لا يكون ميراثاً منه وان امرهم بالصلوة شهر او سنة ثم مات
 يكن ميراثاً منه لا يراد من التابيد والتوقيت بناءً في التابيد **ك** رجل قال
 رضى هذه اوقاف جعلت ان رضى هذه صدقة كان نظراً لصدقة بعينها على الفقراء
 او بغيرها جاز ولو لم يذكر الصدقة بان قال رضى هذه موقوفة اوقاف لا رضى هذه
 وقف فان هذا وقف على الفقراء وهو المختار وهذا اذا لم يذكر الفقراء كما اذا ذكر كان
 اوقاف رضى هذه موقوفة على الفقراء كان وقفاً عند ابى يوسف رحمه الله هذا اذا
 لم يذكر التابيد فان ذكر التابيد فان ذكر بان قال رضى هذه موقوفة موقوفة على
 الفقراء وكذا ذكر في الالفاظ الثلاثة صار وقفاً عند محرم الوقف الا ان السليم
 الى المتولى شرط عند محمد رحمه الله وبه يفتى هذا اذا لم يصف الى ما بعد الموت فان
 اصاب بان قال رضى هذه موقوفة موقوفة على الفقراء في حيوة وبعد فاته
 وكذا ذكر في الالفاظ الثلاثة صار وقفاً عند الكل الا عند ابى حنيفة رحمه الله هو في رضى
 حيوة حتى لا يصدق لغيره جاز وصيته بعد وفاته هذا كله اذا لم يفتى على انسان
 بعينه اما اذا وقف على انسان بعينه فان قال رضى هذه موقوفة على فلان او
 على فلانة او على فلان وبنى وهو يحضون لا يجوز الوقف عندهم هذا اذا لم يذكر
 الصدقة مع الوقف اما اذا ذكر بان قال رضى صدقة موقوفة على فلان او على
 على ولدى او على قرابتي وكذا في الالفاظ الثلاثة جاز الوقف والغلة لذلك ما دام جازاً فان

اعتبار العرف

في جواز موقوفته

مات هو ميراث الغلة الى الفقراء لانه لما نص على الوقف وهي لا تكون الا للفقراء كان هذا
 وقفاً وذكر فلان كان لتخصيصه بالغلة وقفاً هذا ما لو وقف رجل منزلاً لغيره ولديه على
 اولادها اباها ما سألوا فاراد السكى ليس لها حق في السكنى لما حقها في الغلة اخوة و
 رثا اصباعاً فاقسموا وجعلوا لابن الاصغر باحة معلومة وسموا طولها سبعين ذراعاً
 وعرضها خمسين ذراعاً لكن لم يبق لها من تلك القطعة ثم ان هذا الاصغر طلب نصيبه و
 الاخر ان يسأله اليه فله الاصغر ثمند والى جعلتها للفقراء ثم سألوا البيه صح فرفق
 الاخر ان كان ذلك الموضع معلوماً معروفاً بما صنفوا فبعد ذلك ينظر ان كان ذلك في تقارن
 تلك البلدة وقفاً كان وقفاً للمعروف كالمسحوق من ولا سال عن ما اراد بقوله جعلها
 للفقراء لانه هو المجهوم فيخرج في البيان اليه فان اراد بذلك وقفاً يكون وقفاً على الفقراء
 واذا اراد به الصدقة او لم يكن له نية فهو نذر بالصدقة ولو قال صبيعتي هذه السيل
 ولم ير على هذا لم ير وقفاً الا اذا كان القائل من ناحية يعرفهم اهل تلك الناحية لها الوقف
 الموبك بشرط لان المطلق ينصرف الى المعامهم فيصير كالمنصرح بالوقف ولو وقف
 ساحة كوان عسل جاز وصار الخلد تابعاً للعدل ولو وقف داراً فيها حمام او دج حمام
 الحمام بقالة وعز محرم رحمه الله جواز وصف ما جرى في العادل كالفاس والقدر
 والمشار والقدر والمخار والمصحف والكتب والفنوى على قول الحاجة الناس
 ويجوز وقف الكراع والسلاح في سبيل الله ولا يجوز بيع الوقف ولا عليك وبها
 من اتقاء الوقف بعامة وان لم يشترطها الواقف فان كان الوقف على عمر من حاله
 وان وقف دار على سبيل ولله فالعامة على من له السكنى فان ابي او كان فقيراً اجبرها القفا
 وعمرها بالبر فقام ردها الى من له السكنى والمستحق من العامة بقدر ما بقي الموقوف
 على ما كان عليه وكذلك لو خرب سبيل كان ومن له السكنى لا يجوز اجازته وما اهلهم
 من بناء الوقف والكتبة صرف في عمارة مثل الخشب والاجر والقار والاحجار في شق
 عنه حبس لوقت خاصة فيصرف فيها فان تغذر اعارة عينه سبع وصرف الثمن
 الى عمارة ولا يقتصم من مستحق الوقف **ح** رجل قال جعلت حجرتي لاهل السراج
 في المسجد ولم ير على هذا صارت للحجرة وقفاً على المجدها حتى لو اراد ان يبيع
 لا يملك وهذا بعد ما سلم الى المتولى وليس له ان يبيعها الى غير الدهن **ب** قال
 لخرج متاعى هذا واشترى من ثمنه الدهن كذا شرح في المسجد ثم مات ان
 امره بالبيع في حيوة ليس له ان يبيع بعد موته لان هذا الامر توكيل والتوكيل يطل
 بوقت الموكل فيصير ميراثاً لورثته وان امره بالبيع بعد موته جاز يبيع بعد موته
 لان هذا الامر وصية والوصية لا يطل بالموت فيجوز بيعه وقف بعد موته
 وقفاً صحيحاً فلما ان يرجع لان الوقف بعد الموت وصية والموصى ان يرجع عن
 وصية **ك** قال رضى من رضى هذا فقد وقف رضى هذه للبيع برأى مات
 لانه علقه بالشرط وتعلق الوقف بالشرط باطل ولو قال ان مات فاجعلها ان رضى
 وقفاً جعلت ان رضى هذه وقفاً يجوز بالفرق ان هذا يتعلق بالتوكيل بالشرط وذلك

منها ما هو في

اعتبار العرف

القول

والقول

بما رواه ابي داود

منها ما

القول في السكنى

ابن عمر

ما تقدم

جعلت حجرتي لاهل السراج

روى عنه ابو داود

منها ما

القول في السكنى

يبيع الاخرى شاكرا ان دخلت هذا المنزل فقد جعلت ارضي موقوفة لرجل عاقل
 فاجعلوا ارضي موقوفة تجازي في مرضه جعلت بذلك كرى وقفا وفي الكرم ثم
 ولم يكن صح ويكون كرمه وقفا بتم بان كان وقف رضا وفيها نزع لا يدخل الزرع
 في الوقف سواء كان له قيمة او لم يكن **رك** وقفا رضا فيها اشجار واستثنى الاشجار
 لا يجوز الوقف لانه صار مستثنا الاشجار بوضعتها في صير الدخول تحت الوقف بجعل
 قال في مرضه شاكرا وامرغلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خيرا وفرقوا على
 المساكين صارت الدار وقفا كالموقف وقف دارى هذه بعد موتى على المساكين
 ولو وقف صنيع على الفقراء ان وقف في الصحة جاز ان يوصى اليها والى اولادها
 الحايض وان وقف في المرض لا يجوز ان يوصى اليها والى اولادها **فرض** والوقف
 على ثلث او جساما ان يكون في الصحة او في المرض او وقف بعد الموت فما كان
 وصيته فالقبض والاقرار يكون بشرط الصحة كالمهبة وما كان بعد موته فالقبض
 والاقرار ليس بشرط الصحة لانه وصيته لانه يعتبر من الثلث وما كان من حاله
 المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وان كان يعتبر من الثلث كالمهبة في المرض
 يعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من القبض والاقبال كذلك الوقف
 في المرض والصحيح ان وقف المريض من مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة
 حتى لا يمنع الارث ولا يتعلق به الزوم كالعارية الا ان يقول في جيبته
 وبعد وفاتي فحينئذ يكون لان ما اذا كان موقفا يصير الا بد لعلم المسمى له
 بالخدمة في الزوم الوصية بعد الموت من يرضى وقف دارى في مرضه موته فهو جاز
 ان كانت يخرج من الثلث وان لم يخرج وارجح الورثة فذلك وان لم يخرج وابطل
 فيما سار على الثلث وان اجاز بعض الورثة دون البعض جاز فيلزم ايجاز
 بطل الباقي الا ان يظهر لبيت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل وان كان الارث
 الذي لم يخرج الوقف باع نصيبه قبل ان يظهر لبيت مال الاخر لا يطل بعهه ويعز منه
 قيمة ذلك ويشترى بذلك ارضه ويوقف على ذلك الوجه من وقف دارى وعليه
 دين محطه بماله فانه يباع الدار ويغضل الوقف كالواشتر دارا ومما ثم جاد الشيخ
 كان له ان يأخذ الدار بالشفعة ويطل الوقف كما اذا شهد شاهدان على الوقف
 فشهدا احدها انه وقف ثلث الارض وشهدا الاخر انه وقفها في مرضه جاز ان
 شهدا لهما الا انها شهدا لوقف ثابت الا ان حكم الوقف في المرض ان ينفذ فيهما الا
 يخرج من الثلث ولهذا لا يمنع الشهادة كالمشهدا احدها انه وقف ثلث الارض و
 شهدا الاخر انه وقف ربع الارض ومثله قبل شهدا لهما على الاقل في قول من يحرم وقف
 المشاع **ق** المريض من مرض الموت اذا قال وقف دارى على مسجد كذا ولم يزد على هذه
 ولم يسم الدار ببيع ويكون وصية بغير تسليم واذا وقف ارضه في مرضه على ولد
 وولد ولد ولا مال سوى الارض ثلث الارض وقف به على ولد الولد اجاز الورثة
 اوله عمره واما الثلثان فان لم يخرج الورثة ذلك فذلك تلك الورثة وان اجازوا فذلك

رك استحق الاشجار

من مطلق الوقف على الارض

وقف على من مطلق

بين ولدا الصليب وبين ولدا الولد لكان التسوية واذا وقف ارضه في مرضه وقفا صحيحا
 وله مال يخرج هذه الارض من ثلثه فنصف قبل موته ثم مات ولما له غير هذه الارض
 فانه يكون ثلثها وقفا وثلثها ميراثا وكذلك ان مات الواقف والمال قائم فثلث المال
 قبل ان يصل الى الورثة وانه يجوز ذلك في الثلث والثلثان للورثة واذا وقف
 ارضا في مرضه الذي مات فيه على بعض ورثته فان اجازت الورثة جاز ان قالوا في الورثة
 لبعض الورثة فان لم يجز ولا فان كانت الارض يخرج صارت الارض وقفا وان لم يخرج من
 الثلث فقدر ما يخرج من الثلث يصير وقفا ثم يقسم جميع علة الارض على ما جاز فيه الوقف
 وما لم يخرج على ما يقض الله تعالى ما دام الموقوف عليهم واحدا في الاحياء فان ماتوا كلهم
 مرت حصص الوقف من العلة الى الفقراء **فرض في المشاع** الشيوع مع القبض حقيقة
 فمن اجاز وقف المشاع فانه لا يجعل القبض شرطا والاصح ان وقف المشاع جاز عند
 مشايخ خراسان ولا يجوز عند محمد وبه اخذ مشايخ بخاري وافتوا به والمتاخرون
 افتوا بقول ابى يوسف رحمه الله انه يجوز وهو المختار ان من بين شركين وقف احدهما لصنيع
 مشاعا جاز فلما اتموا الارض بعد ذلك وقف قطعة في نصيبه الواقف ففحينئذ تلك
 القطعة للوقف والاحتياج في اعادة الوقف فيها فان وقف المستوفى كان احوط **ف**
 وله ان يقاسم شركين حتى يجعل ما كان وقفا مبركا معلوما وجاز ان تهتم ولو كانت
 الارض كلها فوقف نصفها ليلزم ان يقاسم بنفسه لكن يرفع الامر الى القاضي حتى يرضى
 للوقف فيما يقاسم وهو قيم القاضي فحينئذ نصيبه ونصيب الواقف ثم يتولى الوقف
 بعد ذلك وقيل لاحاجة الى المرافعة الى القاضي ولكن سمي مكان ملكا له من هذه
 الارض من ان ثم تقاسم المشتري بعد ذلك ولو كانت لمارصون ودور وبينه
 وبين آخر فوقف نصيبه ثم اراد ان يقاسم شركه ويجمع الوقف كله في ارض واحد
 دار واحد فان هذا جاز واذا قاسم الواقف شركه وبينهما دراهم فان الواقف هو
 الذي اعطا الدراهم جاز لانه في حصته الوقف قاسم شركه واشترى نصيبا ما لم يقف
 في نصيبه شركه فجاز ذلك كله ثم حصصه الوقف للواقف وما اشتراه بالدرهم فذلك له
 وليس بوقف ولو قال وقف من هذه الارض شيئا ولم يسم مقداره فالوقف باطل
 لانه مجهول واعلم ان الشيوع فيما لا يحجب الفسحة لاجتماع صحة الوقف بلا اختلاف
 الارى انه لو وقف نصف اكام يجوز وان كان مشاعا وان وقف جميع ارضه او داره
 ثم استحق نصيبه او ربحها وما اشبهه شايع ولم يطل الوقف كالموقوف منه شيء
 بعينه ومشايخ بلخ اخذوا بقول ابى يوسف رحمه الله وهو ما بينا والوقف متى
 كان على الاجاب فارادوا الفسحة لا يقسم القاضي بل يأمرهم بالمهايات واذا كان الارض
 لرجلين فخرصدقا بيا صدقة موقوفة على الفقراء او دفعها الى ذلك يقع بها كان ذلك
 جائزا وان اضدق كل واحد منهما بنصفها على حدة صدقة موقوفة وجعلوا والى على
 ذلك رجلا واحدا وسلم اليه جميعا جاز ولو اضدقوا الواحد جميع الدار على واحد وسلم
 النصف مشاعا ثم سلم الباقي مشاعا جاز واذا كانت الارض بين رجلين اضدقا لهما على

وقف الارض على الورثة

لا يسم في الارض

الفقره وجعل كل واحد منهما وايضا فكذا على وجهين ان جعل كل واحد منهما وايضا
 لتعريف نصيبه ونصيب صاحبه بان كل واحد منهما لا يملك نصيب من هذه الارض
 يجوز وان جعل كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فكذا جاز فيهما ان يتقار
 هذه الارض فيفقر كل واحد منهما نصيبه الذي وقفه وان كان وقفهما جميعا على قوم
 سماه اسم ادا ان يتقاسما بينهما ذلك ويقدر كل واحد منهما ما وقف فيكون في بين يتوال
 ولو وقف من ارضه ودان الف ذراع جاز ثم يبيع الارض والدار فان كانت الف ذراع
 او اقل كان كلها وقف وان كانت الف ذراع كان الوقف منها نصف وان كانت الف ذراع
 خمس ما كان الوقف منها الثلثين وان كان في بعضها محبل وفي بعضها لا محبل يكون
 الوقف حصصه من المحبل امرأة ووقف منزلا في مريضها على بناتها ثم بعد ذلك على اولادها
 واولاد اولادها ما سألوا واذا انقرضت الفقره وان ماتت من مريضها وخلفت من
 الورثة بنين واختا لاجل والاخت لا يرثي بها صنف ولا مال لها سوى المنزلة لاجل
 الوقف في الثلث وله بنين في الثلثين وليقيم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم و
 توقف الثلث فما خرج من علة قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت البنات
 فاذا ماتت انصرفت الغلة لاولادها واولاد اولادها كما شرطت الواقف والحق الورثة
 في ذلك جعل وقف دارا في مريضه على ثلث بنات ولين له وارث غيرهن فاذا لم يكن
 الثلث من الدار وقف الثلث والثلثان يطلق لهن يصنعن بهما ما يتبين وان اجزن
 صارا لكل وقف عليهن ولو ان قرية بعضها وقف وبعضها سلطانى معنى المملكة و
 بعضها ملك واردا والفتنة بعضها للفقير الملك فان ارادوا فتنة موضع من هذه
 القرية لا يجوز وان ارادوا صنعت كل القرية على مقدار نصيب كل من يتجزا
 خالف بين شر كلين وقف احدهما نصيبه وان اراد الواقف ضرب لوح الوقف على ماله
 فتح الشريك ليس له ان يضره بالبيع فان الاصل الى القاضى فاذا ندم القاضى في
 ذلك جاز صيانة الوقف عن البطالان رجل وقف جريبا شايعة ارضه ثم وقف
 الفتنة فاصاب الوقف اقل من جريبه بلوذة هذه الطائفة مجاز ط ارض بين شرين
 وقف احدهما نصيبه مشاعا جاز واذا فتنا وقع نصيب الواقف في موضع لا يجب
 عليه ان يوقف ثانيا لان الفتنة يتعين الموقوف وان اراد الاحتجاب على الاختلا
 يوقف المقسوم ثانيا هذا اذا كانت الارض مشتركا وان كانت كلها له فوقف نصيبه
 ثم اراد العتمة فالوجه في ذلك ان يبيع بالقي ثم يقيمان لان الفتنة انما يحسب بين
 اثنين وان لم يبيع فرفع الى القاضى ليامر انا بالانست معوقا بينا اتفاقا لو
 رفع الى القاضى يقطع جواز وقف المشاع جاز في حق الكل ولو طلب بعضهم الفتنة
 يقسم وقيل لا يقسم وبها يان واجهوا ان الكل اذا كان موقوف فاعلى الارباب فاذا
 الفتنة لا يجوز اذ لا يملك نصيبه موقوفه للذات او لم يزد على ذلك
 وفيها ثمة قائمة فان التمسك لا يدخل في الوقف والوقف في الارض جاز ويحل الجبا
 والبناء والهايم في الوقف كما يدخل في البيع فتسمية الارض تسمية للاصل وتلقاها

لا وقفه في الخيل

وقف في الارض

وقف في الارض

منه من ماله

وقف في الارض

وقف في الارض

وفي الفتنة لا يدخل التمسك والفتنة باطله وفي الرهن يدخل التمسك والرهن جائز ولو كان
 ارضي صدقة موقوفة على الفقراء دخل الشرب والطريق وان لم يذكرها ولو وقف
 حقوقها وجمع ما فيها ومنها وفيها ثمة قائمة يوم وقف يوقف فيه التصديق بالتمسك القائمة
 على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف ولكن على معنى التمسك ولما ما يحدث
 من التمسك بعد هذا فانه يصرف الى الوجوه التي سمى في الوقف وانما لم يدخل التمسك القائمة
 لانها من حيث يدخل بطلان الوقف للحبس على الدولم ولا يمكن حبسها على الدولم
 واذا كان كذلك لا يسئل في وقف التمسك بوجه من الوجوه لكن يحتمل التصديق ولو قال
 ارضي موقوفة بعد وفاتي على ان ما اخرج الله تعالى عني فلهما فهو بعد الله فانت الواقف
 وفيها ثمة قائمة لان يكون التمسك القائمة لعبد الله ويتصدق بها على الفقراء وقيل حق
 الورثة ووقف ارضها وفيها نقل وراحيين لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل
 سنين او ثلث يدخل واقفا الرطاب فما كان من رطبة قد طلعت ففي الوقف وما كان
 من اصول ذلك ففي داخل في الوقف وكذلك الباذنجان والفضول لان يكون شجرة القطن
 غدا في كل سنة فان كان كذلك لا يدخل وبصل العنبر والعنبران يدخل في الوقف و
 يقبل السكر لا يدخل وشجر الورد والياسمين يدخل في الوقف في الصيغة يدخل في وقف
 على الصيغة ربحي الماويح البيضة ذلك سواء وكذلك الدواب يدخل والدواب لا يدخل
 في وقف الحمام يدخل في الحمام وفي وقف الحوايت يدخل ما كان في بيعها ط في المنقولة
 ما فيه عرض ظاهر بين الناس في وقفه كالجنان وشاقتها والقد والحقاني والكرام و
 السلاح والكتب وغيرها يجوز وقفه على الصنيع وقد بينا رجل وقف بقره على رباط على
 ان ما يخرج من لبنها وشراها يعطى ابناء السبل ان كان ذلك في موضع تقار فوا ذلك
 جاز ماء السقاية رجل وقف دابة على رباط فخر رباط واستغنى الناس عنه
 فانما ربط في اكثر الرباط اليه رجل وقف ثوبا على اهل قرية للضراب والامر الهج
 حاس في المسجد وعلق قند بكي كان لسان بروج فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دما رجل
 وقف بناء دون الارض لا يجوز رجل وقف ثوبا فانه من البقر والغنم والرقق يجوز
 ولو وقف دراهم او طعاما او ما ياكل او يوزن عند من يوقف لوكيف يكون ذلك يبيع
 الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما وفي الوجه الذي وقف عليه وما كالا ويوزن يجوز
 عند من رحمه الله قبل له وكيف كف كل درهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما في
 الوجه الذي وقف عليه وما ياكل وما يوزن سدع يذفع ثمنه بضاعة او مضاربة
 كالدراهم وعلى هذا العنبر ولو قال هذا الكر من الخصلة وقف على شرط اقرض الفقراء
 الذين لا درهم فترعوها لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم
 يقرض غيرهم من الفقراء انما على هذا الوجه يجوز ومثل هذا كثير في المجال الذي ما حله
 دما ويد وطرسا وان جعل الرجل ظهر دابة او غلة عبده في المساكين لا يبيع واذا
 عرس شجرة ووقفها ان غرسها في ارض غير موقوفة لا يخلو ان وقفها بوضعها في الارض
 صح بناء الارض على الامتثال وان وقفها دون اصلها لا يبيع وان كانت في ارض موقوفة

ارض من طين

من ارضه

وقف في الارض

وقف في الارض

وقف في الارض

وقف في الارض

وقف في الارض

جاز كما في البناء **ط** ولا يجوز وقف الحيوان والرقيق والثياب والبيع كالريقق والبراء
 والانت الزراعة ولو وقف سنانا بما فيه من البقر والغنم والرقق فانه يجوز وقف ما لا ارض
 له ان كان البناء في ارض وقف جاز والافلا **ق** وقف انكر دار بدون وقف الا ان كان
 وهو بمنزلة وقف البناء بدون الارض والكر دار برب كس 2 الارض ثم يفرس
 فيها الاشجار وينتج عليه الاسود ذلك التراب يسمى كبا بكس الكاف وسكون الباء جعل
 في الجدران او غلق بابا وحصل لم يكن له ان يرجع وكذلك لو غلق فيه سدا
 او حبك للفتل لان هذا تركه في المجد دائما عادة فيكون في المسجد من خشب
 في المشايخ فمات الفارس وترك اثنين فجعل احدهما حصنة للمسجد لا يكون للمجد
ك في الولاية اذا وقف وقفا صحيحا ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره فالولاية للولاية
 وهو ولي من عيده ومن اتخذ مسجدا فهو الناس في نصيب المؤذن وبطلان الحصر لان
 كان الواقف غير مأمون فالقاضي يزيه مزيه وتولية سوا شرط الواقف الولاية
 لنفسه او لم يشترط سعة لحق الفقهاء **ط** وان اشترط الولاية لنفسه وشرط ان
 ليس للقاضي عزل له فالشرط باطل لحال الغنة حكم الشرع **ح** وهذا اذا لم يكن هو مأمونا في ولاية
 الوقف والقاضي ان يعزله ومولى غيره ويكون هو كرجل وصي الرجل في ولاه وهو غير
 مأمور مأمون كان للقاضي ان يعزله **ق** وهذا المبدأ على قول محمد رحمه الله
 لان عندنا لا يجوز الوقف الا مقبوضا ولكن الذي يقبض هو الذي يحسن الوقف
 فاذا احسن الواقف وسلم اليه فليس له عزله ولله تعزير موجه من الوجوه والذي
 ذكر من ولاية في الوقف فذلك مبني على قوله ابو يوسف رحمه الله **ط** الواقف احق بالتولية
 ثم وارتد عشره الا ان يكون فاسقا يخرج مزيه وقول المجتبي وان صلح يرد عليه
 ولو ولاء مزيه ثم اراد ان يخرج مزيه ليقول بنفسه له ذلك وللقاضي ان يوصي غيره
 بعد موته ولو قال الواقف رجل انت وصي في هذا الوقف فهذا توكيل وله الولاية بملازم
 الواقف حيا فاذا مات انقطعت الولاية الا ان يقول ولاية الوقف اليه بعد
 وفاته ولم يجعل له مما حتى حضرته الوفاة فاصح له رجل يكون وصيا في امواله
 فيما في وقافته ولو وصي له اخر بعد ان يكون الثاني وصيا جعل لا يكون قبا
 ولو لم يجعل قبا حتى نصبا القاضي قبا او فقي يوصي من له علك الوقف اخرجه
 ليقول له بنفسه ولا ولاء الواقف رجلا فلما ان يخرج مزيه وقول غيره ولو زرع
 الواقف في الوقف فالقول له انه ذرعه لنفسه ولا يخرج القاضي من يده لكن
 يا مرم ان يزرع للوقف بخلاف ما اذا زرع القيمة لنفسه بحرحه من يده ويرفع
 من يثقب به وليس لقيم ان يخلط الغلة المختلفة ولو خلط فانه يقدم حائفا
 فصرها الى عمارته خرج عن العهد ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين
 بعد موته ان احدهما رجلين وصي له صاحبه في امر الوقف ومات جاز يرض
 للمتي منهما في جميع امر الوقف ولا يجوز لهما ان يشترى بفعله الوقف ثوبا ينفقه
 المسكين بل يدفع الدراهم ولو انفق درهم الوقف على نفسه لم يجزه ثم انفق مثله

وقف على ما يشاء

الكر دار

عزير غير المشرع

الوقف اقل بالولاية
شرط الولاية لا بالولاية
فالشرط باطل

القول ان يوصي

زرع الواقف في الوقف

انفق درهم الوقف

لا يملك

في مرمه الوقف يرى من الصمان ولجاء بمثل ما انفق وخطها بدراهم الوقف ضمن
 الكل الا اذا صرف الكل الى العمارة فبما من الصمان وبين دفع الاموال الى القاضي فبما
 رجل يقبض الكل فيه ثم يدفع اليه فيبر من الصمان وليس لارب الوقف ان
 يقتسموا فيها كل واحد حصلا فيبر مرمه لانه لا حق لهم في رتبة الارض فاما اذا
 المتولي اليهم من امر عت بالضعف جان وليس للقيم ان يبرهن الوقف بدون اسانته
 على الوقف فان سكنوا المرقن مرة يجب عليه اجر المثل ولو مضل ماء الشرب عن
 ضيعة الوقف لا يجوز للقيم ان يعطيها الاغنياء ويجوز للفقراء ولو اراد ان
 ينفق دكا فلو باعه وبضدق بتمنه كان افضل من وقفه لانه عسى يتقدم فيبر
 من لبة وفي الضيعة الوقف افضل ولو كان اصله وقفا وعمارة مكملة وهو يريد ان
 يتاجر اصله باقل من اجر المثل فان كان غير متاجر اكثر مؤثر صاحب العمارة برفع
 البناء وان كان لا يستاجر احد بدونه البناء فنزله في يده بما يتاجر به اولى ولو كان
 في داره موضع وقف وهو يريد ان يستاجر مئة طوية فان لموضع الوقف من دخل
 اخر الا بوجع اكثر من ثلث سنين وان لم يكن فلا بأس به لكن يشترط ان يجعل لكل ثلث
 سنين عقدا على حدة ليمتكن من تخلف بعد مضي المدة الاولى ويؤجر الوقف الى
 ثلث سنين الا اذا اشترط الوقف قل من ذلك فلا يزداد على الشرط ولو اجره باجر
 المثل سنة ثم زاد اجر المثل ليس له ان يخرج مرمه مالم يرض المدة ولو اجره باقل وجب
 الاقل فان جاز اكثر يستاجر باكثر فله ان يخرج مرمه الا ان يستاجر مثله ان اجتمعت اقله
 فاشترى بها حاقن في الغلة جاز والخيار ان يجوز مرمه ان احتاجوا اليه وينبغي ان يكون
 ذلك بامر الحاكم ولو باع القيمة وقفا فسكنه الشريك يا حاتم ظهر انه لم يكن قبا فالزعر
 للمتاجر وعليه اجر مثل الارض ولا يجوز بيع الوقف بامر القاضي وغيره من **ح** الواقف
 اذا شرط في الوقف الولاية لنفسه ولا ولاءه في غير القولم والاستبدال بهم وما هو
 من يزرع الولاية واخرجه من يبر الى المتولي جان لان هذا الشرط لا يخل بشرط الوقف
 ولو لم يشترط الوكالة لنفسه واخرجه من يبر **ق** محمد رحمه الله ولا ولاية للولاية
 للقيم وكذا لو مات ولم وصي فلا ولاية لوصية والولاية للقيم وقا ابو يوسف
 رحمه الله الولاية للواقف وله ان يعزل للقيم في حيوته واذا مات الواقف بطل ولاية
 القيم لانه بمنزلة الوكيل عند وهذا الاختلاف بناء على ان محمدا لا يجوز الوقف الا
 بالتسليم الى القيم فلا يكون له ولاية وعند ابو يوسف صحيح بدون التسليم الى القيم
 فاذا سلم الى القيم كان القيم كالوكيل عنه فيقتل بموته الا اذا جعله قبا في حيوته
 وبعد وفاته فحينئذ يصير وصيا والفقهاء على قول محمد رحمه الله من طلب التولية
 في الاوقاف لا يولى كالفقهاء لان الحر في غيره وقف وقفا في حيوته ولم يجعل قبا
 حضرته الوفاة فاصح له رجل وصيا وقبائلا او قاته ولو كان الواقف جعل الوقف
 قبا ثم حضرته الوفاة فاذا وصي له رجل فهو وصي له غير قيم على اوقافه والقيم هو
 الذي يقيم على اوقافه **ك** وقف صحيح على مصاح مسجد بعينه فمات القيم فاجتمع

لا يجوز ان يبيع الوقف

الوقف افضل
اصله قولا

في الاوقاف
اجر مرمه

شهر مرمه بالوقف

مع الوقف

طلب
لا يملك الوقف

القيم الذي يوصي

نصب أهل المحلة ورأي الحاكم

أهل المحلة وجعلوا رجلاً متولياً بغيره من القاضى فقام هذا المتولى من قس على ذلك تصرف
من غلته وانفق على مسجد بالمعروف لا يجوز هذه التولية على الخزانة ليس لهم
هذه الولاية ولا يصح من هذا المتولى ما انفق لأنه لما أجر الدار والدار كانت وقفاً
صار غاصباً فيكون الغلة له **س** وقف على إرباب معلومين محبى مدعهم بصبوا
بدون استطاع رأى القاضى قبل أصبح إذا كان نفا من أهل الصلاح والخيار أنه لا
يصح كما أن أهل المسجد إذا صبوا متولياً بغيره من القاضى لا يصح على الأصح وهو الخيار
للقضى **ن** بنى مسجداً في السكة فنانعه بعض أهل السكة في عمارة وفي نصب الإمام
والمؤذن والبدان أولى بالعمارة والنصب وهو الخيار لا إذا كان يقوم بريد
من هو صالح من يريه الباني فحينئذ هم أولى لأن سمعه ذلك يرجع إليهم وضرر
ذلك يرجع إليهم ومتولى وقف عليه مشرف ليس للمشرف أن يتصرف في أموال الوقف
لأن المرص من المشرف المحوط لا غير **س** القاضى إذا نصب قسماً على غلات وقف المسجد
وجعل له شيئاً معلوماً يأخذ كل سنة حل له الأخذ إذا كان مقدار أجر مثله لأن القاضى
أن يستأجر أجراً باجره مثله لذلك وإن لم يكن شرط الواقف فكان له أن ينصب
قسماً ويعطيه شيئاً ولو نصب خادماً للمجدوب في المسئلة بجعلها أن كان الواقف شرط
ذلك في وقف حل له الأخذ والأفلا وقفاً مولا على مولى وقفاً محبياً ومات
الواقف فجعل القاضى الوقف في مئة مئة جعل له عشر علامة وفي الوقف طاحونة
في مئة رجل بالمقاطعة لأحسبه إلى القيم وأصحاب الطاحونة يقبضون غلتها لا
يجب للقيم عشر غلة الطاحونة لأن القيم بمنزلة الجعير والجعير لا ينفق الجعير بأداء
العمل ولا عمل له في الطاحونة **ك** وإن أوصى له رجل في وقفه واشترط عليه أنه ليس
أن يوصى غيره بجان الشرط ولو اشترط أن تكون الولاية إلى فلان ثم من بعده إلى
فلان أحسن جان ذلك لأن فكر كله وصية ولو أوصى لرجلين قبل أحدهما وأبى الآخر
فالقاضى يسم مكانه حللاً حتى يجمع رأي الرجلين كما قصد الواقف ولو فرض
القاضى الولاية بتمامها إلى هذا الذي قبل جان وهذا يجب أن يكون بلا خلاف
ولو قل لها الأفضل فالأفضل من ولدي فقل لهما أفضلهم فإن صارت فاسقا
فول من هو أفضل ثم ترك الأول الفسق وتزبن بالوقار والصلاح وصار أفضل
من الباقي فإن الولاية لقود اليه وإن استقر الاثنان في الديانة والتداي
والفضل والرساد فالأعلى من الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعاً وصلاً
والأحرار وقل علماء بالمر الوقف فالوقف على ما كان يكون بجان يؤمن خائفاً
وغاليناه ولوجعل الولاية إلى عبد الله حتى يقيم زيد فهو كما قال فإذا قدم زيد
نكلاها واليان وإذا جعل الولاية إلى رجل ومات ذلك الرجل حال حيوة الواقف
فالأمر في نصب القيم إلى الواقف وإن كان القيم بعد ما مات فإن كان القيم
لا يؤمن إلى غيره فالولاية بنصب القيم للقاضى ولا يجعل من الأجانب مادام جحد من
ولدا الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك وإن لم يجد من ولدا الواقف ومن أهل بيته

نصب الوقف

شرط الوقف

نصب القيم للوقف والواقف المحب

طريقه الأساس من الولاية

استيفاء الديانة والرساد

لا يجوز من الأجانب مادام جحد من

من يصلح

من يصلح أن يجعل القيم من الأجانب ثم إذا جعل القيم من الأجانب في هذه الصورة
ثم صار من يصلح لذلك من ولده أو أهل بيته صرفاً ليد المتولى إذا أراد أن ينفق على
غيره عند الموت والولاية بالأصا يجوز وإن أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في جوبته
وجحدته لا يجوز إلا إذا كان التقاضى على سبيل التعميم **ط** **المغايير والباطل والمباح**
رجل جعل أرضه مقبرة للمسلمين فليس له أن يرجع فيها بعد تمامها أو تمامها بأن يغير فيها أنسا
واحداً بذنه ولا يقيم بالتعليم إلى المتولى وكذلك إذا جعلها حائلاً للسابلة من المسلمين و
خلى منه فإذا نزل واحد بها وكثر فلا سبيل له بعد ذلك عليه وإن مات لم يكن شيء من
ذلك ميراثاً وإذا سلم إلى المتولى نعم القرض والتسليم وكذا السقاية يجعلها في أرضه
فشرعاً إن أن أو سلمها إلى المتولى فليس له الرجوع بعد ذلك وكذلك الخوض والبئر
على هذا وإذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يغيرها من غير ما احتلف المشايخ فيه و
إذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها
القضى وكذلك إذا جعل داراً لسكنى المساكين وبغها إلى وال يقيم به أو الرجل
يكون له الدار بمكة فجعلها سكنى للحاج والمعتمرين أو جعل داراً سكنى للعزراء والمرايطين
فليس له أن يرجع فالحاصل أن التسليم على قول من يشترط التسليم وهو محمد رحمه الله يكون
بأحد طرفين إما بأشياء يد القيم عليها أو بحصول المقصود وذلك بالسكنى في مسئلة
الدار وبالنفق في مسئلة الخان وبالدفن في مسئلة المقبرة وعند أبي يوسف
رحمه الله السلم ليس بشرط فلا يشترط أشياء يد القيم في هذه المسائل والحصول
المقصود بالدفن والنفق والشرب ويكتفى بالاشتغال على ذلك وما السكنى فلا
باس بأن يسكنها العنى والفقرين يبرأ إذا جعل داراً سكنى للعزراء أو سكنى للحاج و
المعتمرين يجوز للفقير من الحاج والعزاة أن يسكنها كما يجوز للفقراء وكذلك
نزل الخان أو الدفن يستوى فيه العنى والفقر وغلة الدار والأرض إذا جعلت
للعزراء لا يأخذ منها إلا من هو في عدا الحاجة رجل ينفق خانا واحتياج المرأة
يعبر عنها بيتاً أو بيتان فيواجر وينفق من غلتها وإذا جعل داراً بمكة سكنى
لحاج فليس لها ورثان أن يسكنها وإذا مضى أيام الموسم أكره وانفق عليها
في مرضها وما فضل من ذلك فنقله المساكين رجل جعل قطعة أرضه مقبرة
ودفن فيها ثم أن رجلاً من أهل تلك القرية بنى فيها بناء لوضع الألبان وأدوات
الغبرة واجلس فيه يحفظ المتاع بغرض رضى أهلها قبن من أهل القرية هذا على
وجهين أن كان في أرض المقبرة سعة لا يحتاج إلى ذلك المكان لأباً سرية وإن
لم يكن في أرض المقبرة سعة واحتاجوا إلى ذلك المكان يرفع البناء ويرفن
فيه وإذا اشترى الرجل موضعاً وجعله طريقاً للمسلمين واشتد عليه فإنه
يصح ويشترط إقامته مرسواً واحداً من المسلمين على قول من يشترط التسليم
في الأوقاف رجل كره داراً أن يجعلها داراً للمساكين أو ينفقها ويصدقها
بتمنها أو يبيعها ويشترى بتمنها عبداً فيعتقه فالسالى أفضل مقبرة كانت للمسلمين

التسليم عند الموت

سكنى العزراء والمرايطين

بئر جوه أو كثر من

جدوا كره سكنى

مقبرة في دار

أي الرتبة أفضل

مكة المكرمة

مكة

مكة

مكة

مكة

مكة

مكة

مكة

مكة

ارادوا ان يجعلوها مقبرة للمسلمين فهذا على وجهين ان كانت اثارهم قد عفت وان
فلا بأس بذلك وان بقيت اثارهم بان بقيت من عظامهم يلبس ويدفن ثم يجعل مقبرة
للمسلمين الا ترى ان موضع مسجد رسول الله عليه السلام وكان مقبرة للمشركين فنبش
واخذوا من اثارهم ما لم يكن من غير عذر وان يظهر ان الارض
معصومة او احدها الشيع بالشفعة رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة المسلمين الذين
فيه غير ميتا ان كان في المقبرة والاركان الذين ان يدفن ميتة وهو كرجل بسط المصار
في المسجد ويرى في الرباط في ارضه فان كان في المكان سعة لا يوجد حشر الاول ولو
ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر لا يكره ذلك امره جعلت فقطعة من ارضها مقبرة و
اخر جنتها من يدوها ودفنت اثارها وهذه الارض غير صالحة للاتحاد القبور فيها الغلبة
الماء عليها لم يقبر مقبرة وكان المارة ان يسموها واذا باعت كان للمشركين ان يرفع
المشركي منها ميتة دفن في ارض انسان بغير اذن مالكها كان المالك بالخيار ان شاء
رضي بذلك وان شاء ما من باخر ارجع الميت ولا يشاء سوى الارض وزرع فوقها لان
الارض يظهرها وياطينها مملوكة واذا حفر الرجل في المقبرة التي يباح له الحفر قد من غير
فيه ميتة لا ينبش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون حجاً بين الحفاين مقبرة قديمة
محللة لم يبق فيها اثار المقبرة لا يباح لاهل الحلة الاتفاع بها وان كان فيها حشيش يحترق
منها ويخرج الحشيش الى الدواب ولا يرسد الدواب فيها رباطاً لمختلفة فيحترق
سكان فاهدم الرباط فلما بقي اثار الساكفون الذين كانوا فيها قبل الالهام ان
يسكنوا فيها الالهام بالرباط كلها وان لم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اولى من غيرهم
ولو لم يبق من ماله على حاله الا انه ن يدفيه او انقص كانوا هم اولى بالسكنى
رباط على عابه قنطرة على نهر عظيم حرت القنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط الا
بجوارق النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاورة بغير عمارة القنطرة بغلة الرباط
ان كان الواقف وقف على مصلح الرباط والا فلا لان الرباط للعام والعطمة للعلمة
فوق طريق مسجد وقد ضايق المسجد على اهله فان كان الطريق يلحق المسجد كذلك
ههنا رباط استغنى عن سوا السبل وقبر رباط اخر نصف غلة رباط الاول
الى الرباط الثاني وان لم يقبر به رباط يعود الوقف الى ورثته من رباط الرباط
فيه ثمار فان كانت ثماراً لا قيمة لها نحو التوت ونحوه فلا بأس للثانين ان يتنازلوا
منها ولو امتنعوا وان كانت ثماراً لها قيمة فالاحتران عن ذلك لحوط هذا اذا لم يعلم
انه وقف على الفقراء اما اذا علم ذلك فلا يحل لغير الفقراء ان يتنازلوا ولو مقبرة
فيها اشجار فهذا على وجهين احدهما ان كانت الارض مملوكة لاحد فالاشجار
باصلها على ملك رب الارض يصنع بالاشجار ما شاء وان كانت الارض مملوكة
لاحد كان لها فاختارها اهل الارض مقبرة فالاشجار باصلها على حالها القدسية
الوجه الثاني اذا نبت الاشجار بعد اتحاد الارض مقبرة وانما على وجهين ايضا
ان علم لها عارس في الفارس وان لم يعلم لها عارس فالحكمة في ذلك اني القاضون

راي بها وصرف ثمنها الى عمارة المقبرة فله ذلك واذا عرس شجرة في ارض موقوفة على
الرباط ينظر ان الفارس ان ولي يقاها هذه الموقوفة على الرباط فالشجرة للوقف
وان لم يول ذلك فالشجرة له وله قلعها واذا عرس شجرة في طريق العامة فالشجرة للفارس
واذا عرس شجرة على وسط نهر العامة او على شط حوض القربة فهو للفارس رجل
جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فاراد ورثته ان يقطعوا الاشجار لهم ذلك وكذلك
لو جعل ارضه مقبرة فوضع البناء لا يدخل فيه عرس شجرة على شط حوض قربة ثم قطعها
بعد ذلك من عرسها اشجار اخرى في الفارس لا تقاها في ملك اشجار على حافتي
النهر في الشارع اخضع فيها الشارب ورجل يجري هذا النهر مقابل داره وله بيعه
الفارس فان كان الموضع الذي سب فيها الاشجار ملك الشارب فالاشجار لهم وان
لم يكن ذلك الموضع ملك الشارب وانما هو العامة والشارب بحق يسيل الماء وان لم
يعلم ان صاحب الدار اشتري الدار بعد عرس الاشجار فالاشجار لصاحب الدار وان
علم انه اشتراها بعد عرس الاشجار لا يكون له وجب ان يكون هذا الجري في فناء
دار حتى يستقيم ما ذكره والشجرة الموقوفة ان كانت منفعاً لها بقاءها واوقافها
لا يقطع اصلها الا اذا امتد اعضاؤها وان كانت وان كانت منفعاً لها بقاءها
يقطع اصلها ويقتصر ثمنها اذا وقف شجرة مقبرة فيها اشجار يجوز صرفها الى عمار
المسجد ان لم يكن وقفاً على وجه اخر وان نذعت حيطان المقبرة الى الخراب و
المسجد يصح انصرف الاشجار الى ما عسى وخف عليه ان عرف وان لم يكن المسجد قبواً
ولا المقبرة فليس للعامة ان تصرف فيها دون اذن القاضي ورجل وقف ضيعة ارض
بناية واولاده من ابناها ما سئلوا واخر ذلك للفقراء ثم عرس اوقف فيها شجرة
ان عرس عن غلة الوقف فالشجرة للوقف وان عرس من مال نفسه فان كان عند
الفارس له الوقف فهو الوقف وان لم يذكر شيئاً فهو ميراث عنه ط او قاض على
قنطرة فيسئل الوادي وصار الماء الى سعة اخرى من ارض تلك المحلة فاحتج اليه
عمارة قنطرة الوادي على الجريد هل يجوز صرف غلة الاولى الى الثانية ينظر ان كانت
القنطرة الثانية للعامة وليس هناك قنطرة اخرى للعامة اقر بها جان الصخر فيهما
ن بشرى بالاجرة في قرية فحزبت القرية وانقرضت اهلها وعند هذه القرية
قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الحفر من تلك البئر يجوز ان يؤخذ الحجر
من تلك البئر وليستعمل في الحوض ان عرف الباني لا يجوز لانه رجع الى ملكه وان
لم يعرف فالطريق في ذلك ان يفسد في حفره فقير ثم الفقير ينفق في الحوض لانه
منزلة اللقطة ولو اراد القاضي ان ينفق من غير هذا الطريق فلا بأس بجعل
ارضه مقبرة فيها اشجار فلا ورثته ان يقطعوا الاشجار لهم ذلك لان موضع الاشجار
لم يصر وقفاً لانه مشغول وكذلك لو جعل ارضه مقبرة لا يدخل موضع البناء فيه
لان مشغول رجل عرس في المسجد فالشجرة يكون للمسجد لانه بمنزلة البناء للمسجد ارضه
موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المتولي وحلح فيها السرايين وعرس الاشجار

عرس شجرة في طريق العامة

صاحب الدار

نواحيها العامة

عرس الوقف

مكة

صاحب الدار

عرس المسجد

استأجرها رجل

ثروات المستاجر فالأشجار ميراث لو رثته ويوجدون بقلعها أمّا الميراث فلا ينفق
ملك الميراث ولا ينفق بالملع لان الجان قد انصفت ميراث المستاجر ولو اراد الميراث
ان يرجع في الوقف بما زاد السرقين في الارض لهم ذلك وقف شجرة ينفع باوراقها
او ثمارها او باصلها او الوقف جائز ولا يقطع اصلها الا اذا كان لا ينفع الا باصلها
واذا نفع اعضائها او كان في الاصل لا ينفع الا باصلها فيقطع طعنها حينئذ وينفذ
وان كان ينفع بثمارها او باوراقها لا يقطع **وقف الصبي والمرءى** واذا وقف
المرءى في مرض موته لا يجوز الا من الثلث الا ان يحرم الورثة او بعضهم فيجوز بقدر
ما خرج من الثلث وما اجاز ولا الباقي يظل لان يظهر لليت مال غير ذلك فيعود الوقف
كله لما انخرج من الثلث فان باع الذي ابطال بضيبة قبل ان يظهر لليت مال غير
ذلك لم يظهر لليت مال غير ذلك لم يطل بعهده ويضمن قيمة ذلك فتشترى بذلك رضى
فيوقف على سهل ما سبق وقد من ولو كان القاضى باع ذلك لفرما والمسئلة بحالها
فانه ينظر الى الثمن لا ينظر الى قيمة الارض بخلاف بيع الوارث ولو لم
ارضى هذه يعطى غلتها بعد وفاتى بولدى عبدالله وسند يكون وصية بالغلة
وكذلك اذا قل احبسوها بعد وفاتى على ولد عبدالله وكذلك لو قل احبسوها
وفاتى موقوفة على المساكين او حسن على المساكين فهذا وقف جائز واذا جعل
ارضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للفقير
الذي جعل له فاذا انقضت الغلة لو رثته على قدر ميراثهم فاذا ماتوا كانت
الغلة للفقراء ولو قل ارضى هذه موقوفة بعد وفاتى ولم يزد على هذا كان باطلا
ولو قل ارضى هذه بعد وفاتى صدقة صدق بغيرها او ببيع او بصدقة بغيرها ولو
قل ارضى هذه صدقة موقوفة على ابني فلان وان مات في موقوفة على
ولداي ونسل فلهم ميراث الورثة في ميراث بن جميع الورثة مادام الابن
موقوف عليهم حيا فان مات صار كلها للنسل جعل ارضه صدقة موقوفة
له تعالى ابنا على ولد وولد وولد ونسله ابنا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين
فان كانت هذه الارض خرج من الثلث صارت موقوفة لسبيل ثم تقسم عليها
على جميع ورثته على سهام الميراث حتى انه اذا كان له زوجة واولاد يعطى
الزوجة الثمن وان كان له ابوان واولاد فالابوان يعطيان الثلسين
ويقسم الباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الانثى وهذا اذا كان له اولاد صبية
ولم يكن معهم اولاد اولاد فان كان معهم اولاد اولاد واولاد المسئلة بحالها فانه
يقسم الغلة على عدد راس الاولاد الصلبية وعلى عدد اولاد الاولاد فاصاب
اولاده بصلبة من فلك قسم بين ورثته على فرايض الله تعالى وما اصاب اولاد
الاولاد يقسم بينهم بالتقوية فان الفرز اولاد الصلب قيمة الغلة على اولاد اولاد
ونسله من الثلث فان اجازت الورثة الوقف جائز ويكون الغلة بينهم بالتقوية
ولذلك ذكر على الاخى وان لم يجز الوقف جائز من الثلث وصار الثلث الرقبة

وقف مستاجر

وقف مستاجر

وقفا

وقفا للفقراء ويقسم الغلة بين حصة الورثة على فرايض الله تعالى ولو قل ارضى هذه
صدقة موقوفة على ولدى وسالى واخى للفقراء وارضى بذلك والارض خرج من
الثلث المال فان اجازت الغلة بين الوارث وولد الوارث على عدد راسهم وان
لم يجز وافتمت الغلة على ولد الصلب وولد الوارث على راسهم ثم اصاب ولد الوارث
يقيم بينهم بالسوية وما اصاب ولد الصلب فهو ميراث بن جميع الورثة فان
ملك بعض ولد الصلب وبين ولد الوارث وحدث بعض ولد الوارث ينظر الى عدد
يوم حدثت الغلة فما اصاب ولد الصلب يقيم على جميع ورثته والوقف يوم مات
الواقف على قدر ميراثهم ثم حصته الميراثية تكون لو رثته فان انقضت ولد الصلب
كلهم فالغلة لولد الوارث والنسل ولا شيء لسائر الورثة ولو قل ارضى هذه صدقة
موقوفة على من احتاج من ولدى وسالى ما تناسلوا واخى للفقراء فهو
جائز من الثلث واذا كانوا جميعا غنيا فالغلة للفقراء وان كان الولد فقيرا
فالغلة له واحدا كان او اكثر فان كان ولد الصلب فقيرا كانت الغلة بين جميع
الورثة على فرايض الله تعالى وان كان بعض ولد الصلب فقيرا وبعض ولد الوارث
فقيرا قسمت الغلة بينهم على راسهم ثم حصته ولد الصلب يكون ميراث
بن ورثة الواقف حصة ولد الوارث يكون له ولو وقف ارضى من مرض
موتة واوصى بوصايا فتمت الثلث ما له بين الوقف وبين سائر الوصايا فيصرف للهل
الوصايا بوصاياهم ولاهل الوقف بقية هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا
ياخذ وما اصاب بقية ارض الوقف اخرج من الارض بذلك المقدار فصار
ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ ولا خلاف العلق المستفيد
فانه لعدم على عامتنا الوصايا واذا قل المرءى جعلت ارضى هذه صدقة موقوفة
له تعالى ابنا على ولد وولد وولد ونسله ابنا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين
فان احتاج ولد اولاد ولدى كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا
احق بها ما كانوا احوالهم فاحتاج اليها ولد الصلب بعد وفاته ليرث جميع الغلة
اليهم وان مات بعض ورثة الواقف احتاج ولد الصلب زده الغلة اليهم
ونمت بين المحتاجين من ولد وبين ما كان باقيا من الورثة ولا ينظر الى من
مات منهم وان قل فان احتاج ولدى لصلبى اجزى على من احتاج بينهم من
غلة هذه الصدقة بعد ما يبعده فان ما يبعده المعروف والباقي من غلة هذه
الصدقة معتمدين بين اهل الوقف فهو جائز فان احتاج من اهل الوقف
الى ما يبعدهم لسنة الى احوال الغلة المستقبل فان بلغ ذلك مثلكا ما تناسلوا
يقيم هذه سنة الدنيا بينهم وبين سائر ورثة الوقف فاذا منتمت ذلك
اصاب المحتاجين منها اقل ما يبعدهم لسنة فزاد عليهم من غلة هذا الوقف ما
ضيق من ذلك مقدارا به كذا ان لم يبين مقدار تقاضاهم من مرض
تصدق في مرضه بنفسه صدقة ثم اوصى بالثلث بغير الحصة من الثلث

على اصاب ميراث

وقف الكون اوصى

وقف الرضا
المسكين الفقير

ان ارضى لول

طلب
من يصدق
او يصدق

مطلب
اصح المحاباة والوصية

حتى لو كان ما اعطى بنفسه يبلغ الثلث يعتبر ولا يصح وصيته فيما سواه ولو كان
هذه وصيته منفردة فتصح وتنفذه او في فلو زاد المصدق على الثلث كان
لورثة الاحتراد ان كان قاعا وان كان هاتكا ضمن القابض على الثلث ولو
اجتمع المحاباة والوصية بالثلث يبرح المحاباة الوصية ان كانت بشئ معين
من المعروف ومن نفد المحاباة والوصية من الثلث على السوية لعدم الترجيح ان
كل واحد منهما تملك العبد سوى معنى ولو كان واجب فلهذا هذا المائة ثم
في الوصية فلهذا الثلث المال فالوصية بالمائة المصدقة تقدم على الوصية بثلث
المال ولو كان العبد يوصي به يقدم المحاباة بالاجماع مخرج من لهدت غير
دينار لمجد كذا لا تكون وصية ولو لا الصريح لا تكون وصية ايضا ولو سلم
الى المتولي ان كان في الصحة تكون عليهما من جميع المال وان كان في المرض ان
كان يخرج من الثلث فكل ذلك وان لم يخرج من الثلث بصير حكم حكم
وصية المريض من الموت اذ اذ لو فقت حاري على مسجد كذا ولم يردده
هنا ولا يعلم الا ان يصح ذلك ويكون وصية فيصح بغير تسليم **فصل فيمن يجوز له الصدقة**
الب رجل قد اهدى صدقة موقوفة على الفقراء ولم يرد على ذلك وصار
الارض مقفاه وجب صرف الغلة الى الفقراء فان احصاه بعض قرابته او ولد
الى ذلك كان لهنا فصول احدها ان صرف الغلة القرابة او الى من صرفها الى الاجابة
من قبل ان فيه صدقة وصب كان او في الثواب واعظم للاجر وقيل صرف
بعض الغلة اليهم ان شارعوا فان شارعوا لاصرف اليهم شئ لانهم يرون
مكالا بيشم وتقدر ذلك موكولا الى القافي وما يتي يكون للاجانب وثانها
انه لا ينظر في هذا الى الحاجب من القرابة يوم حدثت الغلة بل ينظر يوم فتنة
الغلة وثالثها انه ينظر الى الاقرب فالاقرب فالاولى ولدا الصلب او كذا
ثم ولدا ولدا وان سفلوا فان لم يكن احد من الاولاد فمن اولادهم من
هو اقرب اليهم ثم هكذا على الدرجات فان لم يكن احد منهم فالجيران لانهم
اقرب اليهم ورابعها ان يعطى كل واحد منهم اقل من مائة درهم وهذا اذا اقبل
على فقير او قرابي فان قال فيهم حصون ينظر الى الموجودين يوم حدثت
الغلة فاعطى كل واحد ما يصيبه وان كان اكثر من مائة درهم ولو جعل ارضه
صدقة موقوفة على عبد الله ونحوها فالغلة لهما ولو ما فاكنت الغلة كلها
للفقر فان مات احدهما كان النصف للفقراء وان سمي جماعة فتنت الغلة بينهم
على عدد رؤسهم فان مات احدهم صارت حصته للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو
قال على ولد عبد الله ولم يسم عددا وما بقي من ولد عبد الله احدا لم يكن للفقراء
شئ لان الولد اسم جنس ينتظم الواحد ضاعكا ولو قال على زيد وعمر ولان
ثلثهما كان لا يباثل الثلث ولعمري الثلثان وكذا اذا سمي ثلثة ويدين نصيب الاثنين
وسكت عن نصيب الثالث وسمي جماعة وذكر بعضهم مقادير معلومة فانه يعطى

سواء كان في
منه انما

درجات الارباب

على عدله او على

منع ما سمي والباقي لمن لم يسم ولو سمي زيدا وعمر كان جعل النصف لزيد والثلثين لعمر
فانه يقسم على سبعة على طريقة القول ان يرد ثلثه ولعمري الثلث وسكت يعطى كل واحد ما
سوى والباقي بينهما اخفان ولو قال ان صدقة موقوفة لعبد الله من غلاتها مائة
درهم ولان يرد مائة فان ادت على ثلث مائة فالن زيادة للفقراء ولو قال صدقة
موقوفة على ان يرد مائة ولعمري وما بقي فلم يكن الغلة الا مائة لا يكون لغيره شيئا
وكذلك اذ قال ان يرد مائة ولم يسم لعمري صدقة موقوفة لعبد الله بغيرها
ولان مائة مائة فان عبد الله يعطى نصفها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة
والفضل للفقراء ولو لم يكن الغلة الا مائة فالغلة كلها لزيد ولو كانت الغلة
ما في درهم فللعبد الله مائة ولان يرد مائة ولا شئ للفقراء ولو كانت الغلة مائة
ونحوها فلان يرد مائة وما بقي لعبد الله ولا شئ للفقراء ولو قال ان سمي
صدقة على فقراء قرابي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه المعروف
ان ربيت الغلة والايضا يرون بذلك وان فضلت الغلة على الكفاية كان
الفضل بينهم على عدد رؤسهم ولو قال ان سمي موقوفة فما اخرج الله تعالى من
غلاتها اعطى من ذلك كل فقير من قرابته في كل سنة ما يكفيهم من طعامه وكسوته
بالعرف وفضلت الغلة على ذلك والفضل يكون للفقراء ولو قال ان سمي
صدقة موقوفة فما اخرج الله من غلاتها فليعبد الله وللفقراء والمساكين
ثلث الغلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للمساكين والمساكين اسوء
حالا من الفقير ولو قال القرابة والجيران والمساكين يعطى كل واحد
من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من المولى اليهم والمساكين باسمهم
ولو قال صدقة موقوفة في وجوه الصدقات الوجوه فوجوه الصدقات
الاخاف المذكورة في كتاب الله تعالى في اية الزكاة الا ان الوفق لا يعطى العالمين
ولا الموقوفة **ط** ولو قال ان صدقة موقوفة او وصف صدقة صح وكنى
للفقراء وقيل يجوز ان يكون الى حبيبة رحمة الله لم يخرج الا ان يقول على الفقراء
ولو قال موقوفة لله اباك على اعال البر اباك جان ولو وصي بان يوقف بثلث ماله
يجوز الا ان يكون للفقراء او لله اباك ولو قال حبيبا وجبتهما وهي حرمته
ان سميتهما لم يجز الا ان يقول موقوفة بحرمته او قال ان صدقة موقوفة على
فلان لم يخرج يوقف صدقة او اباك فيكون بعد للفقراء **ح** وقف وقفوا واشترط
ان يقسم بين فقراء اقربا به ووجه في اخره يعطى القيم في ذلك بركة هل للموصي ان
يفضل بعضهم على بعض **ب** ابو القاسم اذا ذكر فيه على الوصي عقيب ذكر الغنمة
مصدقا فهذا دليل التقضيل ويخفى ان ينصرف في الصك جعله لوقفه حبيبة
هذه على فقراء قرابي وعلى فقراء قرابي وجعل اخره للمساكين محتاجا سواء
كان حصون او لا حصون فان اراد العلم ان يفضل بعضهم على البعض فان كان
فقراء قرابة وقربته لا حصون فليقيم ان يجعل نصف الغلة لفقراء القرابة

عامه او قرابي

وجوه الصدقات

ثم يعطى كل فريق من شاة منهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لان فصدمة الصدقة
 والحكمة في الصدقة كذلك لان صدقة الوصية والحكمة في الوصية كذلك وان كان
 احد الفريقين يحصون والآخر لا يحصون يجعل الغلة بين الفريقين ولا يفرق
 الى الذين يحصون بعددهم والى الذين لا يحصون منهم واحد لان الذين يحصون
 لهم وصية والذين لا يحصون لهم صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم
 من الذين لا يحصون من شاة ويفضل البعض على البعض في هذا السهم كما شاء **ك** **فبين**
يقف على نفسه واولاده لاقر باه وجبيل منه جعل في كل صدقة موقوفة على نفسه
 هذا الوقف على المختار كما شرط في الوقف ان ياكل منه مادام حيا ولو وقف على امها
 اولاده جان كما لو وقف على نفسه لان ما يكون لامهات الاولاد في حيوة المولى يكون
 للمولى رجل وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقيل ان اكل منها يجوز من ذلك
 ولو لم يصدق موقوفة لله تعالى بما جرى غلتها على ما عشت ولم يزد على ذلك
 جان واذا مات يكون للفقراء ولو لم يصدق موقوفة بجرى غلتها ما عشت
 ثم يعطى على ولدي وولدي ولدي وسلمهم وولدي وسلمهم ابنا ما نسا سلاوا فان
 انقرضوا ففيهم المسكين جان ذلك واذا شرط الواقف مع نفقة نفسه ان يقضى
 دينه جان هذا الشرط رجل وقف على امهات اولاده من كان منهم في حال حيوة
 من يجيد منهم بعد ذلك في حيوة وبعد وفاته ماله برة وجهه فهو جائز ولو
 وقف وقفا واستثنى نفسه ان ياكل منه مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف
 معايق غيب فذلك مردود والى الوقف ولو كان عنده خبر من بر ذلك الوقف
 كان ميراثا عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة قال رجل ارضى هذه موقوفة
 على ولدي كانت الغلة لولصليبه ليسقوى فيه الذكر والانتى لان اسم الولد ما حوذين
 الولادة والولادة موجودة في الذكر والانتى ولو لم يولد على الذكر لا يدخل
 فيه الانتى ومتى جان الوقف فادام يوجد واحد من ولدا الصلب كانت الغلة له لا
 غير فان لم يولد واحد من البطن الاول يصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى ولد
 الولد شيء وان لم يكن له وقت الوقت ولا لصلبه وله ولدا لابن كانت الغلة لولدا لابن
 لا يشترط من دونه من البطن في ذلك ويكون ولد الابن عند عدم ولدا الصلب
 بمنزلة ولدا الصلب ولا يدخل فيه ولدا الميت على المصح لان اولاد البنات ينسبون الى
 ابائهم لا الى ابناء امهاتهم بخلاف اولاد البنين ولو لم يولد في هذه صدقة موقوفة
 على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه ولدا لصلبه واولاد بنيه بشرط ان
 في الغلة ولا يقدم ولدا الصلب على ولدا الابن لانه سوى بينهما في الذكر ويدخل فيه البنت
 ايضا لان ولدا لولدا اسم لمن ولد وله وابنة وله فمن ولدته ابنته يكون ولدا
 حقيقة **ط** ولو لم يولد في هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكر لا يدخل
 فيه الذكر من ولدا البنين والبنات لهم وهم سواء واذا وقف على ولد وولد
 يدخل فيه الذكر والانتى من ولد فاذا انقرضوا فهو لمن كان لولد ابن الواقف

شرطان اكل من كل على آتاه لاول

شرطان ان يقضى دينه
 اكل من كل على آتاه لاول

وذكر البنت اكل

دون طر

دون ولدا ابنة الواقف ولو قل على اولادى واولادهم كان ذلك حكم من خلية ولدا الابن وولد
 البنت لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات **ف** وقف صبغة على اولاد
 واولاد اولاده ابنا ما نسا سلاوا ولما اولاد اولادهم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى
 لانه واجب للمق لهم على سواء واولاد البنات لا يدخلون في ظاهر الرواية وكذا لو كان
 الوقف كما الوصية والفقهاء على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده
 لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام **ك** وقف ارضه على ولد وجعل آخره للفقراء فمات
 وان لا يعرف الى ولد وله لانه لم يجعل لولد ولد شيئا ان وقف على ولد وله وجعل
 آخره للفقراء يعرف الى ولد وله فاذا مات لا يعرف الى ولد وله لانه لم يجعل
 الى الفقراء فان **ب** على ولدي وولدي وولدي وولدي يدخل من اسفل منهم في
 وقف هلال البنت على ولدي وولدي وولدي يعرف الى اولاد اولاده ابنا ما نسا سلاوا
 ولا يعرف الى الفقراء مادام واحد من اولاده باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول
 الكل وقف ارضك على اولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم يعرف الوقف الى البقية
 وان مات ارض الوقف الى الفقراء الى ولد الولد ولو قل وقف على فلان وجعل آخره
 للفقراء فمات واحد منهم يعرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء والفرق ان في المسألة
 الاولى وقف على اولاده وقبل بقاء بقية موت واحد منهم اولاده وهما وقف على كل
 واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيب الفقراء **ب** وقف
 صبغة بلفظة الصدقة على ولدي فاذا انقرضوا على اولادها واولادها ابنا ما نسا
 فانقرض واحد من ولدي وحلف ولدا انصرف الغلة الى الولد الباقي والنصف للفقراء فان
 مات الولد الثاني من ولدي الواقف صرف الغلة كلها الى اولادها واولادها
 لان شرط الواقف من عي وانما جعل الواقف الغلة لاولاد الاولاد بشرط انقرض اولاد
 ولم يقرضها فكان صحته التي انقرض الفقراء لكان لفظة الصدقة **ن** ولو وقف صبغة
 لعدة ابن له واولاده واولاد اولاده ابنا ما نسا سلاوا ليقسم الغلة بينهم على من كان
 ولدا به على عدد الرؤس يستوي فيه الذكر والانتى واولاد الامسة يدخل لهم اولاد
 اولاده وتدخل في ولد الولد اولاد اولاد البنات كما تدخل في ولد البنين **ق** **ن**
 وقف صبغة على امرأته واولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها الا لها خاصة اذا لم يكن
 في الوقف شرط ان مات منهم رد نصيبه الى اولاده فيكون نصيبها من حود الى الجميع وقف
 صبغة له نصفها على امرأته ونصفها على ولده بعينه على انه ماتت امرأته صرف نصيبها
 الى اولاده واخره للفقراء ثم ماتت المرأة تكون نصف الغلة للابن الذي عينه ونصيب
 المرأة تكون لساكن الوتره والابن الذي عينه جميعا لان الواقف شرط نصيبها لاولاد الابن
 او وقف عليه من اولاده **س** **ق** وقف ارضي هذه على ولدي وولدي وولدي واخره للمسكين
 فمات ولد يعرف الغلة الى الفقراء ولو قل على ولدي وولدي وولدي واخره للمسكين
 يعرف الغلة الى ولد وله وولد وله فاذا ماتوا لم يبق واحد منهم وجعل البطن الثالث
 يعرف الغلة الى الفقراء ولا يعرف الى البطن الثالث وان قل على ولدي وولدي

دخول اولاد البنات

على اولادهم والفقراء

وقف على ولدي اكل

ولم يذكرنا بعد من لا بد
على الناس على الرشد
في نفس الكتب

للمرور عليه

على المحاسن

على امره آه على عيشه

على خواتم مثل آه

ولد ولد ولد ذكر البطن الثالث فانه يعرف الغلة الى ولادة ابنا متناسلا ولا يعرف
الى الفقر او ما بقي واحد من اولاده وان سفل فلما حصل ان الوافق في ذكر ثلثه ابطون
يكون الوقف عليهم وعلى من هو اسفل منه الاقرب والابعد فيه سواء الا ان يذكر الوافق
في وقت الحرق فالاقرب يقول على ولد على ولد على ولد على ولد على ولد على ولد
بطون خبيثين سيدنا ابا الوافق ولو وقف حبيبة على ولديه فقالت هي صدقة
عليهما فاذا انقضت افعلى اولادهما ابنا متناسلا فاذا انقضت من احد الولدين وحلف ولد
انصرف نصف الغلة الى الولد الباقي ونصف الباقي الى الفقراء فاذا مات الولد الاخير
يعرف جميع الغلة الى اولاد اولاد الوافق رجل وقف نصف على ولد وليس له ولد
ولم ولد الابن فان الغلة يعرف الى ولد الابن فان حدثت للواقف بعد ذلك ولدا عليه
يعرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة في مستحقها يوم الاحد والاعين
ما مضى من احدثت بعد الوقف وكان موجودا وقف الوقف ولو كان هذه الضبعة
موقوفة على المحتاجين من ولد على وليس في ولد الاحتياج واحد يعرف نصف الغلة الى
هذا المحتاج والنصف الاخر الى الفقراء ولو وقف ارضا على اولاده واخرى للفقراء
فمات بعض الاولاد فان الغلة يعرف الى الباقي وان ما قاصر فماتت الغلة الى فقراء المسلمين
ط ولو وقف نصف على امراته واولاده فماتت المرأة واحدا ورثة وللمرأة ان يكون
المرأة لولدها خاصة بل يكون مردوده الى عاقله الورثة اذا لم يكن الوافق شرط في الوقف
انما اذا مات كان يبيعها لولدها خاصة ولو كان في صدقة موقوفة على من يحدث
لي من الولد وليس له بيع هذا الوقف فان ادركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث
ولده بعد الغلة يبيع الغلة التي يولد بعد ذلك الى هذا الولد ولو كان في صدقة موقوفة
على بى وله اثنان او اكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد كان نصف الغلة
له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات كانت الغلة بينهم بالسوية كالقوة
ارضى من قف على اخوتي وله اخوة واخوة اشترى جميعا ولو كان على بنات
كانت الغلة للفقراء ولا تثنى البنات وكذا لو وقف على بنته وله بنون وليس معهم بنات كانت
الغلة للفقراء ولو كان ارضى صدقة موقوفة على ولد العور والعميان كان الوقف لهم دون
غيرهم ويعتبر العور والعميان من ولد يوم الوقف لا يوم الغلة ولو كان ارضى صدقة موقوفة
على صغار والى كان الوقف على الصغار خاصة يعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند
الوقف ولو كان ارضى صدقة موقوفة على ولد له بنين يكون البصر فالغلة للابن
البصر خاصة ويعتبر بان يكون يوم وجود الغلة ولو جعل ارضى صدقة موقوفة على ولد
وله ولد فجاءت امراته الحرة لولد الاول من سنة اشهر من وقت حدوث الغلة فان هذا
الولد يشارك الولد الاول في الغلة ولو جاءت به سنة اشهر فصاعدا لا يشاركه وكذلك
جاءت ام ولد بولد فهو على ما بينا من النفاصم ولو كانت له ام ولد فجاءت بولد لاول من
سنة اشهر من وقت حدوث الغلة فادعاه ثبت نسبه ولا يشاركه الا ولد في هذا الغلة
رجل ارضى صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله اخوت لاجل وام وبنت بنت بنت

افق او افاق

من غنى في يوم الوقف والى الركن

الملك العظمى

كله منكم الركن

الملك العظمى

الملك العظمى

الملك العظمى

الملك العظمى

الملك العظمى

الملك العظمى

الملك العظمى

الملك العظمى

البنت اولاد سفلت لافا من صلبه وكانت اقرب اليه من ولد على من صلبه وولد على من صلبه
موقوف على من افقر من ولد يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افقر ولو كان على من احتياج من
قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود الغلة ثم كان غنيا ثم احتياج او كان محتاجا من
الاصل ومن كان له مسكنان من اقرابه او خادمان واحد هاتين اوى ماني درهم فهو غني
حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة وان كانت له ارض يساوي ماني درهم ولا
يخرج عنها ما يكتفيه هو غني على الخزان ولا يارس اعطى الوقف الفقير المعيل الكسب ويكره له
اخذ الزكاة ولو كان ارضى صدقة موقوفة على فقرا او قرابتي وكان في قرابته يوم في الغلة
فقيرا فاستغنى قبل ان ياخذ حصته من الغلة كان له حصته فانه لو مات بعد في الغلة قبل
ان ياخذ حصته بصر حصته ميراثا ولو ولدت امرأة من قرابته بعد في الغلة لاقدر من سنة
اشهر لا يبيع هذا الولد شيئا من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير والمحتاج لا الفقير
ولو كان ارضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس له ولد
ارضى الله الاحقير واحد كان جميع الغلة له لان كل من ينظم الواحد والجميع بخلاف ما لو قال ارضى
صدقة موقوفة على فقراء فلان ولو كان في بعض القرابات رجل من سلك في البياض
اذا ادعى فقره القرابة ان له ما لا يصير به غنيا وجب اليه على المدعي عليه **ط** قال في
محتج ارضى صدقة موقوفة على المحتاجين من ولد وليس في ولد الاحتياج واحد فالنصف
من غلته ارضى والفقراء النصف وقف ارضاه على اولاد فلان رجل اخر للفقراء وليس
لفلان ولا رجاء الوقف ويكون الغلة للفقراء فان حدثت لفلان اولاد يعرف ما يحدث
من الغلة في الموصى الى اولاده فان كان لفلان اولاد وحدث له اولاد ينظر الى ولد
وقت حدوث الغلة وكل ولد وقت حدوث الغلة يعرف الغلة اليه ولو وقف على فقراء
قرابته فافقر بعضهم واستغنى الباقون ينظر الى من كان فقيرا الى حدوث الغلة فيعطى
له رجل وقف على فقراء اولاده فجاء واحد واعطاه فقير لا يعطى له ماله ينظر فقير عند
القاضي وقفا على اقرابه في قرية كذا وآخر للفقراء فقول بعض اقرابه الى قرية اخرى
ان كان يخصص يعطى الذين يخولون وان كانوا لا يخصصون لا يعطى لمن يخول تما يعطى
من بقي في القرية وان لم يكن في القرية احد فهو الفقراء وقف ضبعة له على فقراء اقرابه فالاد
بعض الفقراء من اقرابه ان جعلت القيم بالله ماله يعلم ان البعض غنيا ليس لهم ذلك لان
القيم لواقرب ذلك لم يلزم اولئك شي فاذا امكن الاستخلاف **ف** قيم وقف جميع الغلة وقتها
على اربابها حرم واحدا منهم وصرف البقية الحاجة نفسه فلما اخرجت الغلة الثانية
اراد الحريم ان ياخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى ان اخذ نصيبه العام ليس
لان ياخذ من الغلة الثانية ذلك لانه لما اخذ نصيبه القيم سلم للشركاء ما اخذوا ولم
يبين انهم اخذوا شيئا من نصيب هذا الحريم وان اخذوا اتباع الشركاء والشركاء فيما اخذوا
فله من نصيبهم من الغلة الثانية مثل ذلك لانه من حبس حقه من اخذ رجوعا على القيم
باستفاد من حصة الحريم من السنة الاولى لانه في ذلك جعل الجراح لهما وان موقوف
غالب احدهما وقبض الاخر غلته ثم خسر الغائب وقد مات الحاضر فاراد ان يرجع بنصيبه من

على اهلها والارث الا في تزوج
منزوت ثم خلعت آه

على التيم من بلد كذا او كذا
لنكاح في كذا

في كذا يوم
وعلى كذا

كل واحد قوته

الحرام

تركته فان كان الحاضر قوما كان له ان يرجع لاننا اشتغل كانت الغلة لها وان لم يكن قوما لم يكن
له ان يرجع لاننا اشتغل بالغلة لولا اشتغل القيم كان نصيبه على المستاجر كرجل
وقف وقفنا على امهات اولاده الامن يزوج فانه لا شيء لها فزوجت واحدة منهم ثم
طلقتها زوجها لا يكون لها شيء الا اذا اشتراط الواقف ان من تزوجت وطلقتها زوجها
فلها ايها الغنيمة ان يكون لها شيء لكن وقف على شيء فادخل الامن خرج من هذا البلد فخرج
بعضهم ثم عاد على هذين الوجهين وكذا لو وقف على شيء فادخل الامن فخرج من هذا البلد فخرج
اشتغل به فهو على هذين الوجهين يعني لا شيء الا ان يشترط انه لو عاد فله ايضا وقف وثقا
على اقداره المقتدين في ذلك كذا وجعل آخره للمساكين فاشتغل اقداره من تلك البلدة فان كان
اقداره من يحصون لا ينقطع وضيقتهم وان كانوا لا يحصون ينقطع فبعد ذلك يخرج
ان بقي هناك منهم احد يصرف لكل ابيه وان لم يبق صرف الى الفقراء فلو انهم رجعوا الى البلدة
ثانيا يعود وضيقتهم لانه لا شيء للمساكين في تلك البلدة غير موقت يوقف وقفنا على اربعة
في قرية كذا وآخره للفقراء ثم يحول بعض اقداره الى قرية اخرى ان كان يحصون يعطى للذين
حقوا لولا انهم سيخفون باعيانهم فصار كما لو قال لهذا الشاب فاشترى بعض الكداهن
وان كانوا لا يحصون لا يعطى لمن يحول فاما يعطى لمساكين في القرية فان لم يبق في القرية احد
فهو الفقراء **ع** ولو قال ان ضيقتهم موقوفة بعد موت علي ولدي ولدي ولدي وسلي
ثم مات بطل على ولد له صلبه وصح على ولد له ولد والغلة في كل سنة لغتهم على ولد الصلب
ورؤس ولدا لولد ولومات بعض ولدا لصلب على عدد رؤس ولدا لولد وعلى الباقي من
ولدا لصلب فما اصاب الباقي من ولدا لصلب يكون بين جميع ورثة الميت والاموات
ولو وقف على فقراء اهل هذه البلدة وآخره للمساكين فان كانوا لا يحصون اعطى القيم ايم
شاء ويفضل ايم شاء فان كانوا لا يحصون القسم على عدد رؤسهم على السواء يستوي فيه
الذكر والانثى ولو صرفنا القيم نصيب واحد منهم الى نفسه فان شاء ضمنه وان شاء
اسع شركاه الا اذا شرط الواقف ان يرجع من شاء ويفضل من شاء فان شرط ان يعطى
كل واحد مائة يعطى ما يكفي من الطعام والكسوة والسكن ثم ان كان الوقف ضيقا
يعطى كل واحد مائة سنة وفي المستغلات قوت كل شهر ولو وقف على المحتاجين من
قرابته وآخره للفقراء فمات ولما بين ان يفتقر احد من تحت اسم القرابة وهو الصحيح ولو
وقف للمريض وشرط ان يعطى من غلته من شاء المقيم فاعطى المقيم لولد الميت لا يجوز ولو
جعلها صدقة موقوفة على قوم باعيانهم ثم على ورثته او على اولاده ثم على الفقراء
جزء من الثلث وما كان للموثة يكون بطريق الارث فان لم يخرج من الثلث فابطل الباقي
الزيادة على الثلث ثم ظهر مال فان كان بعد بيع الورثة يشتري بقدر قيمته ايضا ولو
ولتبع في الدين ثم ظهر مال يشتري بقدر ثمنه **ح** وقف على فقراء جيرانه يكون الوقف
لكل فقير جمعة سجدة لخدمة يستوي فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف
للساكن دون المالك ويخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه العبيد ومكاتب الاولاد
المدينون ولا يدخل فيه الصبيان والنسوان وقيل لفقراء جيرانه المدافقون ولو كان

للاقر

لواقف جيران وقت الوقف انتقل بعضهم الى محلة اخرى وبايعوا دورهم فاسفل قوم آخر
الى جوار فالمعتبر فيه من كان جوار وقت فتمت الغلة ولو وقف على جيرانه ثم خرج الى مكة
ومات فيها ان كان اتخذها دارا فالغلة لجيرانه بركة وان خرج حاجا او معتمرا فالغلة
لجيران البلدة ولو كان له داران وله في كل واحدة منها زوجة فالغلة لجيران الدارين
ولا يدخل في هذا الوقف ولدا الواقف فان كان جارا ولدا لولد يدخل اذا كان
جارا كافيا سكا ولا يدخل سحانا وكذا كبر زوجة لا يدخل واخوه وعمه وخاله لا يدخلون ولو
وقف على فقراء جيرانه فبلغ ورثته كل الدار وانطلقوا الى ناحية اخرى فالغلة لجيرانه يوم ما
والليقت الى بيع الورثة ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران لنفسه بان لا يدخل
على فقراء جيرانه فمات والواقف على فقراء جيرانه سوا وان كان حين من نفلوا الى محلة
اخرى فمات فالغلة لجيرانه الا الذين وليس هذا بانفصال المرأة كانت تكن دارا فوقف
على جيرانها وقطاع تزوجت وزفت الى بيت زوجها وماتت فيه فماتت جيران زوجها وكذلك
الرجل اذا تزوج امرأة وانتقل اليها اسفل جوار الاول فاذا وقف على فقراء جيرانه فالغلة
تدخل اذا كانت جارا وذات البعل لا تدخل **في الوقف على اهل البيت قال والمولى وغيرهم** هذا
وقفنا على اهل بيتنا دخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل ابائنا الى افضى اب في الاب
سواء في السلم والكافر والذكر والانثى والحرم وغير الحرم والعريب والعبيد ولا يدخل
الاجل الا حقوقي ولا يدخل فيه ولدا الواقف وولده ولا يدخل ولدا لابنات ولدا لاخت
واولاد من سواهم من الاثبات الا اذا كان ان واحد من سبط اعمام الواقف على جنبه كالوقف
على اهل بيته والوقف على آل كذا وقف على اهل بيته وان وقت امرأة على بنتها او على جنبها
لا يدخل ولدتها وولدها والقبائل كل من يكون في نفقة انسان سوا ما كان في منزله او في غيره
منزله والحشم بمنزلة العيال ولو وقف على عتق فلان نفقة الانسان كل من يرجع بابائه
اليه فلا يدخل فيه ولدا لابنات الا اذا كان ان ولج البنات من اولاده واذا وقف
ارضه على مواله فالغلة لكل من اعقده هذا الرجل قبل الوقف وكل من يعتقه بعد الوقف
وكل من يعق من جهة بعد موته كدبرة وامهات اولاده بخلاف الوصية فان من اوصى
نصف ماله لمواليه ولم يدينون وامهات اولاد فمات الموصي وعقوهن كدبرة بوتر فانه
لا حظ لهم من الوصية وكذلك يدخل في هذا الوقف كل من اوصى بعقد بعد موته وكذلك
لو اوصى بان يشتري موقعا بعد وفاته فيعتق عنه دخلا في هذا الوقف وان كان لهذا
الرجل موالى اعنتهم هذا الرجل وموالى المولى فالغلة لمواليه وان كان له مواليان فالغلة
لهما سجا لهما ولو كان له مولى واحدا فالغلة له والصف لاخت الفقراء واولاد المولى يخلون
واولاد الموليات ان كانوا لا يدخلون بولاء ابائهم الى الوقف لا يدخلون وان كان ولدا ابائهم
الى قوم اخرين لم يدخلوا وان كان له موالى موالاة وموالى عساة فالغلة لموالي العساة
وان لم يكن له الا موالى موالاة صرفت الغلة اليهم وان كان له موالى ولا مولى قد ورث
هو ولا وهم عن ابيه فالغلة لمواليه ولا يكون لموالى ابنه شيء وان لم يكن له الا موالى ابنه
يصرف الغلة اليهم واذا وقف على مواليه ثم اقر انسان بعد ذلك له مولاة اعقده وصدره من اجل

دخل ولد الولد في كذا
والا لم يدخل في كذا

والسب
البيت والاولاد والعيال

على مواليه

وكتب على ارجاء اوله

على علم غلام زيد

الاجار للطلوع

كثرت رقاب الناس

بنو خازن في الوقت
م جاز اف وراك

المراد بالمراد
ان الحكم كجده

في ذلك دخل الوقف وان كان للوقف مولى الى اعتقوه ومولى الى اعتقهم لا يجزى الفريقتان من الغلة
شيء واذا وقف على امهات اولاده ولم يمتصه او لا بد منه باقيات وامهات اولاد
فلا يعتصن وامهات اولاده لم يمتصه ولو زوجهن دخل تحت الوقف امهات اولاده
اللاتي لم يمتصهن ولا بد من تحت الوقف من اغتصن ولو وقف رضى عنه على سائر غلام زيد
ومن بعد على المسكين فباع زيد ما كفا حصل من الغلة فصار له مدين وكيف ما دار
فان ملكا او وقف سالما بطل الوقف عن سائر مولى الوقف ان على سائر مولى وقف من بعد على المسكين
فالغلة للمساكين ولا يكون سائر ولا للوقف من ذلك شيء فان باع الوقف سالما هذا من
رجل لا يكون سائر ولا مولا من غلة الوقف شيء **ط في بقوات الغلام وفيمن يجوز عليه الوقف**
الموقوف من جهة القاضي اذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي
ليقرر له ولهم غيره مقام لا يخرج عن كون من متولى كان امتنع من العمل بما على المتصلين
زمانا لا ياتى بذلك فان هرب بعض المتصلين بعد ما اجتمع عليه مال كثير نحو العيال لا يخرج
الموقوف واذا لم يذكر الوقت في صك الوقف اجارة الوقف فمضى الوقف ان يواجره ان
يدفعها من ارضه فما كان ارضه على الوقف وانفع للفقراء فعل الا ان في الدور لا يواجر
اكثر من سنة واما الارض فان كانت تزرع في كل سنة لا يواجرها اكثر من سنة و
ان كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلاث سنين مرة كان له ان يواجرها مدة
يمكن المستاجر من الزراعة وفي الخناجر يجوز في ثلاث سنين وقد يباين قبل هذا
اذا لم يكن الوقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة فان شرط ذلك والناس لا يعرفون
في استجارها سنة وكانت اجارها اكثر من سنة ادر على الوقف وانفع للفقراء فليس
للقائم ان يخالف شرط الواقف لانه يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من
سنة لان هذا انفع للوقف وللقاضي ولا يذنب النظر للفقراء والغائب والتميم وان
كان الواقف ذكر في صك الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع ذلك للفقراء
فحينئذ كان للقائم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة وان اجر اكثر من ثلاث سنين يجوز
عند مشايخ خراسان فان احتاج القائم ان يواجر الوقف اجارة طويلة فالوجه فيه
ان يواجره ويجعل عقق كما مترادفة لكل عقد سنة ويكتب في الصك مستاجر فلان
فلان ارض فلان ثلاث سنين عقد كل عقد بكنا من غير ان يكون بعضها شرط
في بعض فيكون العقد الاول لازما لانه لا ياتي غير لازم لانه مضاف وذكر
السرخسي الاجارة المضافة لازمة وهو الصحيح رجل استاجر ارضا موقوفة ثلاث سنين
باجرة معلومة هل جاز مثله فلا دخلت السنة الثانية كثرت رغائب الناس فان زاد
اجر الارض ليس للموقوف ان يفيض الاجارة لنفسه ان اجار المثل للآخر المثل انما يعين
وقت العقد وقت العقد كان السهمي المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك رجل استاجر
ارضا موقوفة وبني فيها حائطا ثم جاء آخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج الثاني من
الحائط ينظر ان اجارها مشاهرة فاذا جاء سائر الشهر كان للموقوف ان يبيع الاجارة
الموقوف اذا لم يؤذن ان يجزم المسجد وسمى له اجرا معلوما لكل سنة يبيع الاجارة ان

كان ذلك مقدار اجرة علمه او زيادة يتخاين فيها الناس رجل وقف ارضا على المسكين وقف
حصصا ولم يذكر عمارتها فان عمارتها في غلة الارض ماء القيم او لا من الغلة او لا من الغلة سائر
ورم ما استزم منها فان كانت نطفة من هذا الارض سبعة لا ثبت شيئا يحتاج الى كسح
وجعلها واصلا معها حتى يثبت كان القيم ان سدا من غلة حلة الارض اعتبارا بالعمارة
واذا اراد ان يبيع فيها فمير ليش اهلها وحفاظها ويجزى فيها الغلة لاجل الحاجة الى ذلك
كان له ان يفعل وهذا كالحائط الموقوف على الفقراء اذا احتج به الخادم يكسح الحائط
ويبيع الباب وليس به فسلم المتولى يتما من بيوت الى رجل بطريق الاجرة لم يلقوم
بذلك فهو جائز واذا ضعف الارض من الموقوف عن الاحتلال والقيم يجزم
بمنها ارضا اخرى هي اكثر ربحا من الاولى كان له ان يبيعها ويشترى مكانا
اخرى ولو لم يدرى هذه صدقة موقوفة على ارضها القلان ما عاش فاذا مات
فلان سكنها القلان اخر ما عاش فاذا مات فلا فعلى الفقراء وهذا وقف صحيح و
اذا صح الوقف واحتج بالعمارة فالعمارة على من يستحق الغلة فاذا كان المشروط له
غلة الارض جماعة رضى بعضهم بان يرفع المتولى من مال الوقف الى البعض من اراد
العمارة عمل المتولى حصه حصته ومن ابى يواجر حصته ويجزى غلته الى العمارة الى
ان يحصل العمارة ثم يواجد له فان كان المشروط له السكنى ارضه طان الدار الموقوفة
بالاخر وجعلتها او ادخل فيها اجرا عا ثم مات ولا يمكن تنج شيء من ذلك الا بتضرر
بالبناء فليس للورثة اخذ شيء من ذلك ولكن يترك المشروط السكنى بعد اصفه
قيمة بناء ذلك السكنى فان ابى واخرج الدار وحضر الغلة الى ورثة الميت بقدر قيمة
البناء فاذا وقفت عليه بقيمة البناء اعيد السكنى لمن لم يسكنه وليس لصاحب
السكنى ان يرضى بقلع ذلك وعدمه واذا مات المتولى بعد ما اجر الموقوف لا يطل الاجار
وان كان الواقف هو الذي اجر ثم مات في الاسكان لا يطل دار موقوفة على
غيره اجرها المتولى هذه ثم مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا يطل الاجارة
والاجارة لا يطل موت الموقوف عليه ثم ما وجب من الاجرة الى ان مات هذا
الميت لم يرضى ورثته وما وجب بعد موته فهو لم يرضى فان عجله الاجرة وانضمها
الموقوف عليهم ثم مات احدهم لاسعوس العتمة وكذا على هذا لو شرط ليجعل الاجرة
والقاضي اذا اجر الدار الموقوفة ثم عزل عن القضاء قبل الانقضاء لا يطل الاجارة
حائطت وقف عمارته لاجل فضايل العمارة يستاجر باخر مثله فذا على وجهين
ان كان مجال الودفقت العمارة يستاجر ما يجر هو كلف صاحب العمارة دفع الثمن
ويواجر من غيره وان كان مجال الودفقت العمارة لا يستاجر اكثر مما يجر هو ولا يكلف
دفع العمارة ويترك في يد من يجره **ط** خان او رباط مسبل اذا اراد ان يجزى بواجر
ويمنع عليه فاذا اجر لا يواجر بعد ذلك متولى الوقف اذا سكن رجلا الوقف اجبه
اجر على الساكن اجر المثل سواء كانت سوا كانت الدار معدة للاستعمال او لا
تكون مائة للوقف عن ابدى الساكن الظلة للاماع الفاسدة وعليه الفسخى رجل سكن

العمارة على الارض

اراد ان سعى الارض الموقوفة

اجار المجرى لدار الموقوفة

وقد سكنه واصلاح العمارة

ما من التوالى سوا
او غل الدار

ادارة البناء واستجاره

ربا صحت اراد ان يجر

متولى الوقف السكنى

دارك لو وقف بغير من الواقف والقيم غير المثل بالغا ما بلغ متوقفاً على مسجد باع منكره موقفاً
 على المسجد المشتري ثم عزى القاضى هذا المتوقف على غيره وادعى هذا الثاني على خشي
 المنزل ان البيع كان فاسداً فعلى المشتري اجبر مثل هذا المنزل سواء كانت الدار معه ولا
 او لم يكن واذا اجبر القيم الدار باقل من اجر المثل قدر ما لا يفي بالدار فيه حق له
 بجزء الحجاز لو سكنها المستاجر كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ على ما اخذ من المتأخرين
 ومن مثلينا وكذلك اذا اجرها الحجاز فاسدة ولو استاجر المتوقف اجبر بجرهم
 دانق واجر مثله بجرهم واستعمله في عمارة الوقف وهذه الحجة من مال الوقف بغير
 جميع ما نقد واذا اجر القيم دارك لو وقف من نفسه لا يجوز وكذا اذا اجر من عبده
 او مكانه لا يجوز وان اجر من ابيه وابنه لا يجوز واذا اجر القيم الدار الموقوفة
 بغير من الموقوفين وان والاب والوصى اذا اجر دارك للقيم بغير من جازى الوقف
 عليهم لو اذروا وان بواجر وابانقتهم لا يجوز وهذا اذا كان الوقف عليه اكثر
 من واحد فان كان الحجز كله للموقوف عليه بان كان الوقف لا يجرهم وغيره
 لا يشترط في اسحقاق الغلة فيمنع جواز هذا الذي ذكرنا في الدار وفي الحواشي
 واما الارضى ان كان الواقف شرط تقديم المشر والمخرج وسائر الموقوف فليس للموقوف
 عليه ان يجرها واما اذا لم يشترط يجب ان يجوز ويكون المخرج والمؤنة عليه واذا
 كان الموقوف عليه اثنين او ثلاثة يشاركوا في كل واحد منهم ارضاً فوقعها لنفسه
 ان كانت الارض مشتركة بجزانها ياتهم وان كانت خصة لاجز من قيمه يسكن وقف
 الفقراء باجر فتركه بحسب الفقراء ما وجب عليه من الاجر يجوز وهو نظير ما
 تركه السلطان للمخرج على صاحب الارض وهو معروف لا يجوز مكره هذا ان جاز
 وقف بناحية استاجرها رجل من حاكمها بجرهم معلومة فمنعها فلما حصلت
 الغلة طلب المتوقف الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزاد عند التثاقل والرضف
 فقال الرجل على الاجر كان للموقوف ان ياخذ الحصة ربح الوقف فأكمل الجراد و
 يحتاج القيم الى النفقة او طالبه السلطان بالمخرج جان له الاستدانة والاولان
 ليستدين بامر الحاكم الا ان سعد منه فينبغي ان يسند الدين بنفسه او ساول من مال
 الوقف فضا لحد المتوقف على شئ ان كان للمؤجر غنياً لا يجوز له الخط وان كان فقيراً لا يجوز
 اذا لم يكن فيه من ظاهر ارض وقف خان عليها القيم من السلطان او وارتث الواقف
 ان يغلب عليها لا يجوز القيم ان يبعها او يصد ويشتها على الخزانة بجره وقف في دار
 وقف خربت الدار ليس للموقوف ان يبيع الشجر ويبيع الدار ولكن يكري الدار ويبيعها و
 يستعين بالكراد على عمارة الدار لا بالاشجرة الاشجار الموقوفة اذا كانت مثمرة لا يجوز
 بيعها الا بعد الطلع وكذا ما قبل الوقف لا يجوز بيعه الا بعد الرفع وان كانت الاشجار غير
 مثمرة جاز بيعها قبل الفتح باع محدداً وقد وقفه وكذا القاضى الشهادة يعلم
 الصكر لا يكون ذلك فضاء بصفة البيع او قاف المسجد اذا قطعت ونقدت استقلالاً
 قبل لا يجوز للموقوف ان يبيعها ويشترى ما فيها اخرى وقيل يجوز بغيرها خبراً منها وقد

استأجر التاجر

اجاز التاجر

انما ملكه الاقارب

من متوقفاً الوقف اذا اشترى بخلته الوقف ثوباً وقعه الى المسكين لا يجوز ولا يبيح الله
 رجل في يديه ارضاً فتر في حصة الفاضلة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز ارضاً وهي وقف
 على الفقراء لان الاوقاف عادة تكون في بد القوام فلو لم يبيع الاقارب من في يده بطل
 الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف الا ان يشهد الشهود ان الارض كانت للمقر حين اقر فيسند
 يكون المقر هو الواقف وقيل شهادة الشهود القاضى ان شاء تركه في يده وان شاء اخذ
 من يده وتاويل هذه البيضة انه ادعى عند المقر انه هو الواقف واراد ان يأخذ من يد المقر
 بيضة انه هو الواقف فيدفع حصومته المدعى ويثبت لنفسه ولاية الاية لا يرد عليها العزل ببا
 ولولا ذلك المقر بعد هذا الاقرار ان الواقف فلان لا يقبل منه ولو قال انا واقف قبل
 منه **ق** وقيل من في يده الارض هذه الارض وقف اقرار بالوقف لا يشترط لشرائط
 الوقف رجل في يده ارضاً فتر فاضلة موقوفة من والى كان هناك منه اقرار
 بالملك لوالده فينظر ان كان على والده دين او وصية وصية وليس له مال آخر سواها فانه
 باع من الارض بقدر الدين والوصية فيفرض الدين وينفذ الوصية من الثلث ثم ينقل
 في الباقي هل الميت له مث سواه فان لم يكن نفذ اقراره وكان ما بقي من الارض وقفاً
 على الفقراء ثم ينظر ان لم يبع الولاية لنفسه فلا ولاية له وللقاضى ان يولي من شاء و
 ان ادعى الولاية قبل قوله عماد الامر على السداد وان كان معه وارث اخر وانما اقرنا هو
 بركان الجواب كما قلناه وان كان نصيب المتكسر ملكاً لم يصر فيه ما شاء ونصيب المقر
 وقف واما اذا قل هذه صدقة موقوفة عن والى فانه لا يكون هذا اقراراً بالملك لوالده
 وقد صح الوقف ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت لوالا ولاية واما اذا اضاف الوقف
 الى الاجنبى فان سمي رجلاً بعينه وكانت الاحصاف تحرف فان كان الرجل في الجوع
 يرفع اليه بالصدقة والتكذيب وان كان ميتاً فالامر الى ورثته لقيامهم مقامه فان
 صدقوا جميعاً فالولاية لهم وان صدق البعض فلا ولاية لهم وان كانت الاحصاف تحرف
 عن هذا اليسر بان قلنا في الملك لفلان على ما بينا وان لم يسمه بان قلنا هذه الارض صدقة موقوفة
 من محمد او من محمد صارت وقفاً وان عين بعد ذلك رجلاً لم يصدق ولو اقر بالوقف
 وسكت عن ذكر الوقف عليه ثم ذكر ان الوقف عليه فلان القياس لا يقبل قوله
 الثاني في الاستحسان لا يقبل ولو اقر رجل بارض في يده الفاقف على قوم معلومين
 وسماهم ثم يقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص عنهم لا يثبت الى قوله
 الاخر ويجعل بقوله الاول **فصل فيمن يجوز عليه الوقف** رجل جعل ارضه او منزله
 وقفاً على كل مؤذن يؤذن او امام يؤم فيسجد بعينه لا يجوز هذا الوقف والمبيلة في
 ذلك ان يكتب في صكك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن فقير في هذا المسجد او
 المحلة فاذا خرج المسجد على من اهل يعرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين وكما يحرم
 فيجوز واما اذا قل وقفت على كل مؤذن فهو يجوز فلا يجوز ولو وقف ارضاً على
 اهل بيت النبى عليه السلام لا يجوز ولا يصير وقفاً لان الصدقة لا تحل لبيت هاشم القرشية
 والطلوع في ذلك سوء ولولا لى الى اهل بيت النبى عليه السلام وهم يجوزون جاز

وراء ارضه من مائة

او لوالده

انتم من مظهر

على كل مؤذن

وقفاً لاهل بيت النبى

لان هذه وصية وليست بصدقة الى اولاد فاطمة رضوان الله عنهم والوقف على العلوية جائز و
الوقف على الصوفية سحران كاقوال طريفة الاسلام كالجنسية والا فلا كالصوفية الذين
لا يبالون بوضوهم بل يطعمونهم من الطعام حرما كان او حلالا او يتناولون في غالب الايام
ويصلون قلبا وبلا يكون اكلاما ويرقصون ولا يترجون ولا يغسلون كالحسار
والجوالقة لانهم زناد ومنه يظنون بكفرهم والارشاد الله تعالى **ط 2** **دعوى الوقف و**
التمهيد التفتنا بالوقفية يكون قضاء على الناس كاذبة حتى لو ادعى المتولي ربحا في يده ان
التمهيد وقف على جهة كذا واشتبه بالوقفية بالبيعة وقضى بها على ذي اليد ولو ادعى رجل آخر
هذه الضيقة لنفسه لا يبيع دعواه وقبل لا يكون قضا على حتى لو ادعاه رجل
نفسه لبيع وبه اخذ بعض المتأخرين الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف حتى يفلو قاض
المتولى بينة على الوقف واقام المدعى الملك ودعى اليه هو المتولى لا يبيع بينة ذي اليد
ويقتضي بينة الخارج فلما قام المتولى بينة بعد ذلك على الوقف لا يبيع لان المتولى صار
مقتضيا عليه مع من يدعى بملك الوقف من جهة وعليه الفتوى رجل ادعى الملك في دار
والدار في يد المتولى يقول وقفا من على مسجد كذا وقضى القاضي المدعى فلما جاء متولى
آخر ادعى على هذا المدعى انما وقف على مسجد كذا من جهة عمر وقبل لان واقفا
هو من يصر مقتضيا عليه لا يطلق الا واقف ولا يبيع دعوى الوقفية ان عمر واقف
على مسجد كذا الدعوى في دار الوقف على متولى الوقف يجوز اما القاضي لو امر بانابان
يوجر دارا الوقف مشاهرة فهو ليس بخم لا لانه ليس بتولى بل هو وكيل من القاضي
بالاستقلال وليس يادون في المضومة والمتولى من يملك الوقف وكذا
لا يبيع الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف اذا ثبت انه اكاره وغلة دارا رضى في يده
رجل فان رضى في يده رجل آخر ادعى رجلان هاتين الارضين وقف عليه وقفا
جن على اولاده واحصاه اباك ما تاسلوا واحدا الرجلين غايب واقام المدعى بينة
على الحاضران شهدوا انما ملكوا واقف وقفا جميعا وقفا واحدا وذكرنا شروط
الوقف فتقضى القاضي على الحاضر يكون الارضين وقفا لان الحاضر ههنا ينصب خصما
من الغايب فصار كاحد الورثة وان شهدوا انه وقف وقفين متفرقين يقتضى
لوقفية الضيقة التي في يد الحاضر حسب ولا ينصب الحاضر خصما عن الغائب
ويقتضى ان يقتضى من جهة التي في يد الحاضر في الوجهين جميعا لان احدا الارضين في يد
الغايب فكيف يقتضى في نفسها على الحاضر رجل في مسجد او متخذ ارضه مبرة
او بني خانان يزيل فيه الناس فادعى رجل فيه دعوى والثاني غايب فتقضى على بعض
اهل المسجد فقد قضى على جميع اهل المسجد والامكان ولا يحسم له لاند الخان
من ان يוכל احدا القوم بامر ادعى كذا في يد رجل فاقدر المدعى عليه انه وقف الكرم
بشرائطه وليس للمدعى بينة وادخلت في ان ادخلت في اياخذ الكرم ان كل ليس له
ذلك وادخلت في اياخذ القيمة ان كل على اليدين له ذلك وان حلقه وكل منه قيمة
ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه انه وقف على الفقراء وما قيمته مع اقراة ويكون

احكام الحاضر وغيره

وقفا فلما اراد المدعى تخليفه لياخذ الدار ان كل لا يحلف بالانفاق لان اليدين كان مستحكما
بصره وقفا وان اراد تخليفه لياخذ القيمة ان كل فعله قياسا على لهما لا يحلف بعد
اقراة بالوقف على قياس قول محمد عليه وان كل ياخذ منه قيمة الدار والفتوى
على قول محمد رحمه الله كيد لا يحل هذه الخيلة لرفع اليدين عن نفسه وعلى هذا اذا اقر
بالدار لابنه الصغير رجل وقف ضيقة على الفقراء في صحة فادعى انسان ان
الضيقة له واقربت الورثة بذلك لم يطل الوقف ويعتصمون قيمة الوقف من تركه
البيت وان كل الورثة ذلك فالمدعى ان يحلفهم بيقا له ثم يدعي تخلفهم لتأخذ
الضيقة ان كلوا او لا تأخذ قيمتها ان كلوا فان في الضيقة فلا يمين له عليهم وان
قالت القيمة فله عليهم اليدين وقف على فقراء واستولى عليه ظالم لا يمكن ان يرضاه
من يدعي الموقوف عليهم على واحد منهم ان يباع هذه الضيقة من هذا الظالم
وسلم اليه وهو منكر فارادوا تخليفه فلم ذلك لانهم ادعوا عليه معنى واقراة بغيره
فاذا انكر استخلف فاذا استخلفه عليه بغيره وكذا لو قامت له البيعة لان الفتوى في
غضب العقان والدور والوقوف بالصفان نظر الوقف كما ان الفتوى في غضب
منافع الوقف بالصفان نظر الوقف ومقتضى عليه بالقيمة بغيره فليست له بها
ضيقة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذا بل الاول وهذه المسئلة دليل على ان
دعوى الوقف من الموقوف عليه صحيحة ارض في يد رجل نعم انما ملكه فادعى قوم
ان هذا الرجل وقفها علينا وقفا مصححا وذو اليد ينكر فاقاموا بينة على ما ادعوا
قلت بينهم وحكم عليه بالوقف واخرجت الارض من يد هذه المسئلة صريح في ان
دعوى الموقوف عليه صحيح ادعى الموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كان دعواه
بازن القاضي صحت وبغير اذنه لا تضع على الاصح لان له حق في الغلة لا غير فلا يكون
خصما في شيء ولو كان الموقوف عليه جماعة وادعى احدى ان وقف عليه بدون
اذن القاضي لا يبيع ويستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى
ادعى رجل ضيقة في يد آخر انه وقف عليه لا يبيع منه لانه لا حق له في الرقبة واذا كان
الوقف على رجل معين يجوز ان يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي والفتوى على
انه لا يبيع لانه لا حق له في الرقبة فان في الوقف وانما حقه في اخذ الغلة ولو غضب
الوقف احد لا يكون لاحد من الموقوف عليهم حق المضومة بدون اذن القاضي بين
المجدد رجل اشترى دارا فالتحقها مسجد ثم ادعى رجل فيها دعوى وصالحه الذي
بين اظهرهم في المسجد فخرجوا من ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المتولى ان الفرصة
وقف فاقام البيعة ان كان ادعى دارا وقضى ثم ان المتولى اسحق العرصه في
البناء على ملك المدعى ادعى ضيقة على انما ملكه باصلها وبنائها وقضى له ثم اقر ان اصل
الدار وقف والبناء ملكه بطل دعواه والحكم وينبغي ان يبالى القاضي انما وقف من
حيثك وقفها بعد ما قضى كرا ووقف من جهة غير كرا فان من جهة لا يطل القضاء
وان قال من جهة غيري يطل ادعى رجل على رجل محدود انه وقف على كذا فالتحقها

وقف من متبرك او غيره

المدعى عليه على مال لا يبيع لان الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال
ولودفع المتولى شيئا الى المدعى عليه واخذ الدار لاجل الوقف يجوز اذا لم تكن بينه وبينه
اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بحصم والفضولي ولو فعل
ذلك يجوز لانه لو فعل ذلك من مال نفسه لاستحلال الوقف برفع المال وانه يتبرع ولا يخذ
الدار بخلاف الموقوف عليه لانه لو فعل ذلك يباخذ الدار وعلى ان هذه الدار ملكي وشي
منه ثم ادعى ان الوقف على لا يبيع لمكان التناقص ولو فعل التناقص دار موقوفة
وملأ الوصاية في تركه بعد العلم واستغن وان هذا تركه وقف فلو ادعاه نفسه
لا يقبل التناقص ولو ادعى الوقف والائتم الميراث لا يقبل ايضا الا اذا هو وقف
وقف في كس لم يبيع لان ما فوات ابي خينته يقبل ولو ادعى الحدود لنفسه ثم ادعى
انه وقف الصلح من الجواب ان كان دعوى الوقفية بسبب التناقص يحتمل التناقص
لان في العادة تبين ان الية باعتبار ولاية الميراث والمضومة كما في التوكيل اذا ادعى
لنفسه ان ادعى ان فلان وكل بالخصومة فيه يقبل ولا يكون متناقضا اذا ادعى
الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انه وقف فلان على مسجد كذا لا يبيع دعوى الوقف لا تقبل
تجمل باع دارا ثم ادعى له كنت وقفها او قل وقف على لا يبيع هذه الدعوى
وليس له ان يحلف المشتري ما لو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا على عتق الالة
يقبل من غير الدعوى ولو ادعى المدعى عليه بانه ان الارض التي بعت متى وقفت
على مسجد كذا يقبل وينقض البيع وبه يأخذ وان لم يقبل الباع انه وقف على لا يبيع هذه
الدعوى والمدعى والمتولى لو ادعى صح فان لم يكن من متولى سبب الفسخ متوليا
ويثبت الوقفية ويستند الثمن باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفها هو قبل البيع
فان اراد حلف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ما ادعى يقبل يقبل
اليه مدعى صدق الشهود وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على
قوم باعيانهم لا يقبل البينة بدون الدعوى وان كان على الفقراء او على المسجد
يقبل ايضا على الخزان ولو باع دارا ثم ادعى انها ملك فلان لا يبيع ولو باع عبدا
انه كان حرا لا يبيع اذا اقام بانه وقفها قبل البيع يقبل ويرطل التناقص
البيع وليس للمشتري ان يحبس الارض بالثمن وان كان له بجنة فالقول قول المشتري
ولو اقام المشتري البينة ان هذه الدار كانت وقفها على اولاد فلان او على مسجد
كذا او على الفقراء وان فلانا وقف وسلم الى المتولى فدعوى الوقف لا يبيع من المشتري
ادعى المتولى على المشتري ان هذه الدار وقف على اولاد فلان واثبت الاستحقاق
على المشتري فالاد المشتري ان يبرح بالثمن على بايعه فقال الباع بل كان وقف
فلان على اولاد فلان ولكن لما مات الوقف رفع الورثة الامر الى القاضي حتى
فضي بطلان الوقف وكنت وارثا للوقف فقسمتا التركة ووقفت الدار فقبضت
بقي وقع صحيحا سيدفع لهذا الدعوى الوقفية ويبقى في يد المشتري المتولى ان هذه
الدار وقف على مسجد كذا ولم يذكر الوقف لا يبيع وهو المختار لان الوقف حبس اصل

ادعى ان الوقف على
ملكه من الارض
ادعى ان الوقف على

ادعى الوقف ثم الميراث

لم يذكر الوقف

الملك

الملك على ملكه لا وقف فلا بد من ذكره حتى لا يكون اثباتا للجهول وفي فناء وفي الظاهر
القبول ولو شهدوا انها وقف على كذا ولم يثبت الوقف بينه وبينه لا يقبل ان كان قد باع ولو
ذكر والوقف ولم يثبت الميراث ان كان الوقف قد باع قبل بيعه الى الفقراء وقف
مشهور قد يبرح لا يعرف واقفا استحقاقه على ظاهره فادعى المتولى ان هذه الضيقة
وقف على كذا معروف مشهور وشهد الشهود بذلك فالحذر ان يجوز ان الشهاد
على اصل الوقف بالشهرة يجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم باعيانهم
بدون الشرايط لا يقبل هو المختار ويقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا
شهادة الرجال مع النساء شاهدان لو فقا اذا شهدا بالوقف على نفسه وعلى احد
من اولاده او من اولاد اولاده وان سفلوا او على ابيه وان علوا لا يقبل شهادته و
كذا ان شهد بالوقف على نفسه وعلى اخيه لا يقبل واذا شهد احد الشاهدين انه
وقف على زيد وشهد الاخر انه وقف على عمرو فان عدا يقبل شهادتهما ويبرح
الغلبة الى الفقراء لا تقبل اتفاقا ان رقبته الارض وقف ولو شهدا انه وقف على فقراء
جيرانه وهما من جيران الفقراء جازت شهادتهما وكذا لو شهدا انه وقف على فقراء
مسجد وهما من فقراء المسجد جازت شهادتهما ولو شهد فقيرة المدرستين وقف للمدرستين
او وقف رجل كراسه على مسجد بغير القرآن او على اهل المسجد وشهد اهل ذلك المسجد
على وقف الكراسه او شهد اهل المحلة على وقف ملك المحلة يقبل في كلها وهو الصحيح
لان كون الفقيه في المدرستين وكون الرجل في المحلة ليس بالشرم بل ينقل وشهادة
اهل المسجد يقبل لانهم لا يجرون لانفسهم لهذه الشهادة شيئا شهدا على رجل انه
وقف ارضه ولم يحدها ولا كسرها والحدود لا يقبل شهادتهما هذا اذا لم يثبتا اتفاقا
اما اذا نبيا وعرفا يقبل ولو شهدا ان فلانا وقف حصته من هذه الدار ومن هذه
الارض ولا بد بان ما حصته فالشهادة باطلة كما اذا باع حصته من هذه الارض
ولم يعلم المشتري حصته لا يجوز البيع وان شهدا انه اقر عندهما انه جعل حصته
من هذه الارض للحدودها كذا صدقة موقوفة لله تعالى وهي ثلث جميع الارض
في نظر الحاكم فوجد حصته من هذه الارض اكثر من الثلث جعل جميع حصته وقفها
على الوجه الذي سبها جعل وقف نصف داره او نصف ارضه وذلك مشاع فوقف
ذلك وقفها صحيحا لان ذلك على مذهبنا بيو سف حلاله وان كان قد
وقف جميع حصته من هذه الارض او قال من هذه الدار ولم يسم ذلك قال استغن
ان احضره كذا اذا كان الواقف ثابتا على الاقرار بالوقف وان سجدا الواقف الوقف
فان جاءت ثلثة يشهدون عليه بالوقف وبمقدار حصته من الارض او من الدار
وسواء قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف على ما يبيع عنده منه وان شهدوا على الواقف
اقراره ولم يعرفوا مال من الارض او من الدار اخذ القاضي بان يسمي ماله من ذلك
ما سمى من شيء فالقول قول فيه والحكم بوقفية ذلك وان قال الواقف قد مات
فوان شهد بيقوم مقامه في ذلك فما اقر به من ذلك لم يرد الى ان يبيع عند القاضي غير ذلك

وقف مشهور مشهور
وقف مشهور مشهور

شهد على نفسه او لغيره
وبما يشاء

شهدا على نفسه او لغيره

دعوى

فيكون ما يصح عنده منه وان شهدوا على اقران الواقف انه اقر انه وقف جميع حصته
من هذه الارض وذلك الثلث منها وكانت حصته النصف واكثر من الثلث يكون
حصته كلها نصف كانت او اكثر وفقاً لانه انما كان اصحابنا قالوا لو قال رجل وصيت
ثلث مالي لفلان وذلك الف درهم فوجدنا ثلثه الذي درهم يعطى الموصى منه كله وهو
الف درهم فان كان اكثر من الذي درهم فله جميع ذلك لان الذي ان رجلاً قال وصيت
لفلان بحصة من هذه الدار وهي الثلث فوجدنا حصته منها النصف بحكم الوصية
له بنصف كلها بخلاف البيع فان من قال لفلان ربع من فلان جميع نصيبه من هذه
الدار وهو الثلث بكذا كان نصيبه النصف فالبيع على الثلث رجل في يد صبيغة
ادعى عليه آخر انها وقف واحضره كخطوط العود والقضاء الماصين وطلب من
القاضي القضاء بذلك الصك ليس للقاضي ان يفرض بالصك وكما لو كان على باب الخزانة
لوح مضروب بنطاق بوقية الخانات لا يجوز للقاضي ان يفرض بوقية ما لم يشهد
الشهود بوقية **في المقطعات** اذا غصب رجل من وقف ونقص منها فما اخذ
من جهة النقصان لا يصرف على اهل الوقف بل يصرف الى من مته الوقف لان حقهم في
العلة لا في الرقبة وهذا الضمان ببدل الرقبة فان زاد الغاصب فيها زيادة من عند
نفسه فان كانت هي شيئاً ليس مال ولا حكم المال يؤخذ منه بلا شيء وان كان مالا
قامت بحواضره والبناء امر الغاصب برفعه ونقله الا اذا كان يضرب بالوقف
فانه يمنع عنده لو اراد ان ينقل ويضمن القيمة او القاضى قيمة ذلك من مال الوقف
ان كانت والا يوجب الوقف ويعطى من اجرة اذا اجر المتولى ارضاً موهومة
المستاجر فيها بناء فاراد غيره ان يزيد في العلة ويخرج الاول فان اجراها مستأجر
فاذا جاء راس الشهر كان المتولى ان يبيع الاجارة لفلان اذا كانت مشاهرة فيفقد
عند راس كل شهر ثم بعد فسخ الاجارة يتظر ان كان رفع البناء لا يضرب بالوقف برقة
الثاني لانه ملكه وحرمه على الرفع اذ لم يرفع هو وان كان رفعه يضرب بالوقف
فهذا على وجهين اما ان رضى المستاجر ان يأخذ المتولى ببناء الوقف بقيمتها
او لم يرض فان رضى فللقيم ان يرفع اليه اقل القيمة بين وملك البناء لاجل الوقف
وان لم يرض لا يملك لاجل الوقف لان التملك بغير الرضاء لا يجوز في ارضها
من غيره ويبقى الثاني ان يتخلص ملكه ولا يكون بناء المستاجر مانعاً من صحة
الاجارة من غيره لانه لا بد له على ذلك البناء حتى لا يملك رفعه حائزاً وقف
عمارة لاخر ان لصاحب العمارة ان يستاجر باجر مثله فان كانت العمارة لو فنت
ليستاجر اكثر مما استاجر كلف رفع العمارة ولو اجر من غيره وان كانت العمارة
لو رفعت لم يستاجر اكثر مما استاجر بتركه في يده اذا استاجر ارض وقف ثلثين
سنة باجرة معلومة هي اجرة المثل من اجارة فنقصت اجرتها لا
يبيع الاجارة واذا زاد اجراً مثلاً بعد مضي مدة ففي رواية لا يبيع العقد
وفي رواية يبيع ويجدد العقد في وقت الفسخ ويجب المسح على ماضي ولو كانت

قال في صحيح التلخيص اه

مخرج من غير علم
باب كذا

ما هو المصالح
نحوه في العامة

بن المصالح الوهم او في التنازع

باب كذا
ما هو المصالح

باب كذا

الارض

الارض بحال لا يمكن نسخ العقد فيها فان كان فيها نزع لم يستحق صدقاً في وقت زيادته
بحسب المسح بقره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادته الاجر يعتبر
اذا زادت عند كل واحد خياراً فاختار في فوائده رواية الطحاوي وقال بانه يبيع العقد
اذا زادت الاجرة وذكر صاحب الهداية في التحفيس انه لا يفسخ الاجارة وان زاد
الاجرة ولو زادت الاجرة ورضي المستاجر الا ان الزيادة كان هو اولى من غيره
وان اجره باجر المثل سنة ثم ان زاد اجر المثل ليس للمتولى ان يخرج منه ما لم يرض المدة ولو
اجراً اقل وجب الاقل فان جاء آخر يستاجر باجر اكثر من حصة الا ان يستاجر المثل باجر مثله
استاجر عرصته موقوفة من المتولى مدة باجر المثل ونحوه عليها باذن المتولى فلما مضت
المدة زاد اجره على اجر تلك المدة المدة المستقبلة فرض صاحب السكنى بذلك ان زيادة
فهي اولى من متولى الوقف اذا سكن رجلاً دارا الوقف بغير اجر على الساكن اجر المثل
سواء كانت الدار معدة للاستقلال او لم يكن صيانة للوقف عن ابدى الظلة و
عليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بامر الواقف وبغير ارض القيمة كان عليه
اجر المثل باجر ما يبلغ جماعة رهنه الوقف وسكنه المثل من يجب اجر المثل متولى الوقف
اذا باع منزلاً موقفاً في كل المسجد فسكنه المشتري ثم غلب المتولى في القاضى عليه
فادعى هذا الثاني على مشتري المنزل ان البيع كان فاسداً فعلى المشتري على اجر المثل
سواء كان بعد الاستقلال او لم يكن والا ليقوم هذا صاحبنا انه لا يجب الاجرة في
الرقن والبيع وان كان بعد العلة ولو اجر المثل الدار باقل من اجر المثل قدر ما لا يتغابن
الناس فيه حتى لم يحرم بسكنه المستاجر كان عليه اجر المثل باجر ما يبلغ على الخزانة وكذا اذا اجراها
لجارة فاسدة والفتوى في غصب العقار والدور الموقوف في غصب منافع الوقف
بالضمان متولى الوقف اذا اجر بدون اجر المثل بل من تمام ذلك وكذا الاجر اذا اجر
منزلاً صغيراً بدون اجر المثل بل من تمام ذلك اذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها
وقف وكانت للضعيف يجب اجر المثل صيانة للوقف والصغير نزع في ارض الوقف
بغير اذن المتولى بل ان كان له ثلث يارب غلة زمين اكرهت باشدان اجرة المثل
واجب شؤذ والاجرة اجرة المثل وينبغي ان يجب الثلث والربع على عرف ذلك الموضع
وهو المختار عند البعض متولى المسجد اذا اشترى داراً الوقف دار الوقف يجوز بيعها
على الوجه المتولى لا يملك استبدال الوقف لوقف اذا انفق واحتاج الى الوقف
يرفع الى القاضي حتى يفسخ الوقف اذا لم يكن سجداً او قاف المسجد اذا نفذ الاستقلال
للمتولى ان يبيعها او يشتري بثمنها اخرى كما لها ولكن يوجد بثمنها ما هو خير
منها ومن المشايخ من لم يجوز بيع الوقف بطل او لم يطل بالوقف على الفقهاء و
احتاج بعض قرائته ورفع الامر الى القاضي فاعطاه منها لا يكون قضاءً من القاضي
ولكنه بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل له ذلك ان يعطى غيرهم من الفقهاء
فاذا اقر حكمت ان لا يعطى غير قرائته قيل فينفذ حكمه وقيل لا ينفذ بالوقف على اولاده
فلا يستحق الوقف يعتبر يوم حد وث الثقله فمن كان موجوداً من ولده يوم الوقف

اسكن في طائفة التلخيص

عنه في التلخيص

باب كذا

باب كذا

باب كذا

باب كذا

اموال العام العلم والدراسة

اموال دار الوقف والدراسة

اموال العامة

للمنفعة العامة

سكنى

وقف على الميراث

بالسجدة

صالح الميراث

ومن ولد بعد سواه في الاستحقاق اذا كان موجودا اليوم حدوث الغلة يعطى له وان
 بعد ذلك وكان غيبا بعد ذلك امام المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يترد
 منه غلته بعد السنة والعبرة بوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد
 ليستحق نصيبا من كوت القاضى في خلال السنة فترتب فيها ارضى الوقف على امام المسجد
 يصرها اليه غلته وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية
 لا يترد منه حصة ما بقي من السنة ويجوز للامام اكل ما بقي من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم
 في طلبه العلم في مدان المؤمنين او الامام اذا كان له وقف فلم يستوفيا حتى مات في
 يسقط لانه في معنى الصلة وكذلك القاضى وان كان على الامام دار وقف في يد المستاجر فلم
 يستوف الاجرة حتى مات ينظر ان لجر المتولى فانه يسقط وان لجرها الامام لا يسقط
 اذا مات القيم بعد ما مات الواقف وان كان الواقف اوصى لغيره فوصيته بمنزلة
 وان لم يرغى الى غيره فولاية نصيب القيم الى القاضى ولا يجعل القيم من الجانب الامام
 يوجد من ولد الواقف واهل بيته من يصلح لذلك القيم وان اراد القيم ان يقيم غيره
 مقام نفسه في حيوة وصحة لا يجوز اذا كان التقويض اليه على سبيل العووم والمقاصد
 ان يعزل الغم الذي نصيب الواقف اذا كان خيرا للوقف الواقف اذا شرط الولاية
 لرجل كانت الولاية للواقف ايضا وله ان يخرج من شرط الولاية ويوليها غيره رجل
 وقف مكانا وجعل له متوليا او شرط ان يكون المتولى من اولاده واولاد اولاده لا يجوز
 للقاضى ان يجعل غيره متوليا ولا يصير متوليا لو فعل القاضى ذلك اذا مات المتولى
 الواقف حتى فالرأى في نصيب قيم اخر الى الواقف لا الى القاضى فان كان الواقف
 ميتا في صيته او من القاضى فان لم يوصى لاحد فالرأى في ذلك الى القاضى قيم
 الوقف اذا مات فولاية نصيب القيم الاخر الى الواقف وقبل الى القاضى واذا مات
 بطل ولاية القيم موضع الا اذا جعله قيمته في حيوة وبعد وفاته فحينئذ يصير
 وصيا الوقف على ارباب معلومين بحصى عددهم اذا انصبوا متوليا بدون اذن
 القاضى لا يجوز وهو المختار وما اتفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن وينبغي
 ان يضمن على ما عليه الفتوى رجل هيا موضع البناء من سنة وقبل ان يبنى وقف
 على هذه المدرسة فترى بشرا يبطه وجعل اخر الفقراء وحكمة قاض بهجة يجوز هذا
 الوقف وهو الصريح رجل وقف رصنا على اولاد فلان وجعل اخر الفقراء وليس
 لفلان اولاد فالوقف جائز ويكون الغلة للفقراء فان حدث لفلان اولاد يصرف
 على ما يجد من الغلة من المؤسفة الى اولاد فلان فان كان هذا في الوقف على الاولاد
 ففهما يكون كذلك بالطريق الاولى ويصرف غلته الى الفقراء فاذا اوى المدرسة يصرف
 اليها في المستقبل وارضى الواقف اذا كانت حجب المسجد يجوز ان يبيد قدامها في المسجد
 باذن القاضى ولكن من الدور والموانيت ولو كان ملك رجل وصاق المسجد على اهل
 يؤخذ رصنه بالقيمة كرها منه مسجد واسع جعل المتولى بعضه حاقا للمسجد لا يجوز وان لم
 يكن المسجد واقفا واحتاج المسجد للعاق لا بأس بان يجر جانب من المسجد الذي يتجدد

في جانه

في جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بديل له لو رفع حوايط عادتها كما كان
 قبل وقف رصنا على انه بالخيار كان الوقف باطلا ولو جعل رصنه مسجدا على انه بالخيار كان
 مسجدا والشرط باطل رجل قال في صحة او مرضه وهبت عشرين دينارا للمسجد كذا لا يكون وصية
 واذا سلم الى المتولى ان كان في حال الصحة يكون تليها من جميع المال وان كان في حال المرض
 ان كان يخرج من الثلث فذلك وان لم يخرج من الثلث يكون حكمه حكم الوصية ويصح ان يقد
 برون التسليم او وصى في حال صحة بعد الدار على مصلح كذا في عمارته وما يحتاج اليه
 من الدهن والصبغ والشيش يكون وصية من جهة الدار حتى لو ادا المتولى معها
 باسم القاضى جان يبعد ان يجره من داره است سبيل كرم وله عشرة دنانير ان
 نوى الصدقة يتصدق بدنانير وان لم ينو فلا شيء عليه ولو قال رضى هذه السبيل
 ولم يزد على هذا فان كان هذا الرجل من قوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف فهو وقف
 وان اراد به الصدق فهو صدقة يتصدق بيمينها او قيمتها **فصل** في جعل غصب ضيعة
 موقوفة فخام الوقف المغصوب منه واقام المينة قبلت بينه وبينه عليه
 الضيعة رجل باع ارضه ادعى انه كان وقفها قبل البيع فان اراد تخليف الميراث
 عليه ليس له ذلك رجل قد بلغ من البلدان وصار فيه قاضيا في جند في ديوان الذي
 كان قاضيا قبله ذكر واقف في ابي الامناق وجعل لها سوما في ديوانه بحل الامر
 في ما كان في ديوانه قبله وان تنازع في ذلك قوم قال في ديوانه وقفه فلان
 عليا وليس لهم بينة ان كان الواقف ورثة فاقروا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء
 جازوا الا فالامر موقوف فان اصبحت او ارا دواخذ ذلك كان للقاضى ان يقسم كل
 بينهم وقبل الشهادة على اصل الوقف بالشهرة لا على شرايط المختار وان شهد احد
 انه وقف نصفها مشاءا وشهد الاخر انه وقف نصفها معبرا لم يميزا الشهادة
 باطلة ولو شهد احدهما انه وقفها يوم الخميس وشهد الاخر انه وقفها يوم الجمعة قبلت
 الشهادة ولو شهد احدهما انه وقفها وقفا صحيحا وصحة وشهد الاخر انه وقفها
 وقفا مضاقا الى بعد الموت لا قبل الشهادة ولو شهد احدهما انه وقفها وقفا صحيحا
 في صحة وشهد الاخر انه وقفها في المرض قبلت الشهادة ويكون جميع الارض وقفا ان
 كان يخرج من الثلث ولا يصير ثلثا وقفا ولو شهد بالتسامع وصرحا انهما يشهدان
 بالتسامع قبل شهادتهما لان الشهادة على الوقف بالتسامع يجوز ولعل تاريخ الوقف
 مائة سنة من الشاهد عشرين سنة فالقاضي يتحقق ان يشهد بالتسامع لا بالعيان
 فاذا اخرج بين السكوت والا فصاح متولى الوقف اذا اجر الوقف وانصرف فيه
 تصرف آخر وكتب في الصك اجر وهو متولى لهذا الوقف ولم يذكر انه متولى من او حجة
 لا يجوز لان الجهة اذا لم يذكر لا يعرف انه متولى من جهة القاضى ومن جهة الواقف
 وقف وقفا صحيحا على سكتى دار مختلفة بان يعطى كل واحد منهم شيئا معلوما كل
 يوم ثمان بعض سكتها لامت هناك وليست في المدرسة ان كان له ما وصى في البراط
 وله هناك شيء فله من الوظيفة ما لغير من السكان وكذلك لو خرج من الثمن لطلب

ارضى من الزار

اعتبار العرف

ماع ارضاء لدار

وجوز من ارضاء لدار

موقوف على الميراث

لا يجوز ان يتولى

وقف على الميراث

المعاش ويستغل بالحرفة فانه لا يحرم الوظيفه ولو ان منعها غاب عن البلد ايا ما
ثم يرجع وطلب وظيفته فان خرج الى مدينه ثلثه ايام ليس له ان يطلب وظيفته ما
مضى وان خرج الى بعض البساتين واقام ثلثه عشر يوما فليس له طلب ما مضى وان
اقام اقل من ذلك لاسر البدره منه ينبغي ان يحصل وظيفته على حالها وينبغي ان لا يؤخذ
بما اذا كانت عمده مقدار شهر وثلثا شهر فاذا زاد على ذلك جاز لعينه ان يتخذ
بما وان كان في المصر ولا يختلف للتعليم فان اشتغل بكتابه شيء من العمه يحتاج
اليه فلا بأس بان ياخذ وظيفته وان اشتغل بعمل آخر فلا بأس بان ياخذ منه قاضي البلد
اذا نصب حاكم من قبله لوقف بعد ما قلنا الحاكم الحاكم فليس للحاكم على الوقف
سبيل من لا يملك الاجارة ولا غيرها **ط** باع دار من رجل بعا صاعدا في السر
بحفر شقاة وسلمها اليه ثم وقفها في العبدانية بحضر من الشهود فوقفه صحيح في الظاهر
فلو ان المشتري ادعى عليه الشراء بعد ايام واقام البينة على ذلك صحت دعواه
وبطل الوقف فان وهب المشتري الدار من الواقف او باعها منه جاز ويكون
له وانما يحتاج الى هذه الحيلة دفعا للظلم ووجه من ظالم رجل في بيده نصف دار
ادعى رجل ان وقفها وكانت واقامت البينة بوجه جميع الدار قبل **ك** والله اعلم
الحمد لله ولا وآخر ومنه الاستعانة باطنا وظاهرا **كتاب البيع**
وهو في اللغة عبارة عن تملك المال بالمال وفي الشرع عبارة عن المبيع والمال
وجه التراضي تملكه وتلك فان وجد عليك المال بالمنافع فهو اجارة او كفاح وان
وجد محادا فهو هبة وهو من الاصلاد وبيعاً لبيع الشيء اذا اشتراه او اشتراه
ق الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وقوله تعالى اولئك الذين اشترى
الصلوة بالهدى وهو عقد مشروط بنشر شرعية بالكتاب والسنة والاجماع والعقول
اما الكتاب فقول الله تعالى واحل الله البيع وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم
بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم واقام السنة فلا نه عليه السلام
والناس يتشابهون ففرهم على ذلك والتفسير احد وجوه السنة وعليه اجماع الامة
واما العقول وهو ان الحاجة ماسة الى سرعية فان الناس يحتاجون الى الاكل
والسلع والطعام والشراب الذي في ايدي بعضهم ولا طريق لهم الى البيع والشراء
فان ما حلت به الطباع من الشح والصنعة وحبا للمال يتعمهم من اخر اجبه بغير
عوض فاحتاجوا الى المعاوضة فوجب ان يشرع دفعا لهذه الحاجة ومكنة الاجابة
والقبول وشرط اهلية المتعاقدين حتى لا يقع من غير اهل وعلم المال **ح** وكما
ثبتت الملك للمشتري في البيع والبايع في الثمن اذا كان بائنا وعند الاجارة اذا كان
موقفا وانواع في جانب البيع اربعة احدها بيع العين بالعين كبيع السلم بثلثها
ثوب الثوب بالعبد وهو بيع المتعاقبة والثاني بيع العين بالدين نحو بيع العين
بالامانة المطلقة وهو المطلق في البيع وعن العقد والثالث بيع الدين وهو
بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق كبيع الدار والدين بثلثها وهو بيع العرق والرابع

غائب التملك اياها

باع داره بالشر
ثم وقفه على العبد

بيع الدين بالعين وهو السلم فان السلم فيه مبيع وهو دين وفي جانب الثمن اربعة
احدها المساومة وهي التي لا يثبت من الثمن السابق والثاني بيع المراجعة والقاش
بيع القولية والرابع بيع الوصيفة وهو عند المراجعة حيث يضع من اس المال شيئا
وهو لا ينفق الا لفظين بسان عن الثمن والتملك على ضبيعة الماضي او
للمال نحو ان يقول البايع بعثت منك هذا البكذا او يقول بعتك هذا البكذا ويقول المشتري
اشتريت او قلت او بعيت او بعيت او بعيت **ن** وكذا كل لفظ يدل على معناها كقوله
اعطيتك بكذا او اخذ بكذا او ملكك بكذا فله ان اخذت او امضيت وكذلك لو قال
المشتري اشتريت بكذا فله ان البايع رضيت او امضيت او اجرت **ح** ولا ينفق بالصفة
الامر بان قال المشتري بعني هذا الثوب بكذا فيقول بعثت او يقول البايع اشترت
هذا العبد بكذا فيقول المشتري اشتريت ولا ينفق بالصفة الاستقبال ايضا نحو
ان يقول البايع سابعك هذا العبد بكذا فيقول المشتري اشتريت وقد يكون البيع
بالاخذ ولا عطاء من غير لفظ ويسمى هذا البيع بيع القاطي **ح** ويجوز ذلك لليسين و
النيس هو الصعيح **هـ** وهذا البيع لا يكون الا بقبض البدين جميعا وقيل في بعضها
يكفي وينفذ البيع بالهبة بشرط الموص عند قبضتها وبني عليها احكام البيع من ثبوت
حق الشفعة ونحوها ولو قل بعتك هذا العبد بالهدى فبعضه المشتري فلم يعل شيئا
كان **ق** وبيع القاطي كما ينفق باحد واعطى ينفق بالاستلام على وجه البيع واخذ
بلاثن يعني انه الناس وينفذ مع القاطي باخذ الحائنين مع بيان الثمن يعني تسليم المبيع
وجه البيع والتملك وتسلم المبيع بدون بيان الثمن في الخبز والتم والصبايون بيع ولودع
الى اخر كرايا بائنا من اردها من كرايا كرفت بيش از انكدار دهد ملك شد
وي اكر سو كند خور دكر كرايا س ملك منست بيش از انكدار د تسليم كند جانش نشود
لان في البيع القاطي القبض من جانب واحد يكفي سيم يقال داد كره ان دكان تو فلان
حين يرم ان سيم هلاك شد ليدلك على البقال لانه ملكه وهذه السئلة دليل على ان بيع
القاطي ينفق بقبض الثمن من عليه الدين اذا حمل حنطة والقها في بيت الدين فقال
له الدين كلها حتى تنظر كرهى فكلها ولم يحس بينهما بيع فان لم يكن جرى بينهما مقابلة
مقدمة تواضعا على ذلك كل فقير فلا بيع بينهما وقد وقعت واقعة الفنى في زماننا
رب الدين لا مدين ان قرار دادك در حساب من مد يكون برب دين ان من
ده وقد كان ذلك الغدر في ملكه ولو اضيا على ذلك وقد اكل مائة من الليرة دينا
الان رب الدين لم يقبض الدرة في ذلك المجلس ثم بعد ايام جاء وقبض ذلك الغدر
من الليرة في قل بعد السر لم ينفق البيع بينهما بالقرار السابق وفي الخبر ينفق والاقالة
بالقاطي صحيح كايبيع ولا ينفق النكاح بالقاطي حتى لو قالت امرأة لرجل زوجت هنتي
ملك بدينار فدفع الرجل الدينار اليها في المجلس ولم يقبل لسانه شيئا لا ينفق وان كان
محضرة الشهود بخلاف ابيع فانه ينفق بهذا المقدار وينفذ الاجارة بالقاطي
وبانه اذا استاجر قذ وركا بغير اعيانها لا يجوز لثاوت بين القدر ومن حيث

وقوله بالسر

الا انه بالقاطي
ذكر الاجابة

الصغير والكبير فان جاء بعد من قبلها منه على الكثرة بالاول جان فكون هذا الجان مبتدأ
 بالتعاطي والاجزاء الطولية لا يتعقد بالتعاطي وغير الطولية يتعقد **فصل** ولو قال لبيع
 منك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعته منك بمائة دينار فقال المشتري فقلت كان البيع
 الثاني ولو قال بعته منك هذا العبد بالف درهم ثم قال بعته منك بمائة دينار في ذلك المجلس
 او في مجلس آخر يتعقد الثاني ويصح الاول ولكن لو باع عبيد في المجلس الاول بافل وبالكثرة
 نحو ان يبيع منه بعشرة ثم يبيع منه بعشرة او باع عشرة فان باع بعشرة لا يتعقد الثاني
 والاول بغيره بخلافه الثاني عن الغاية ولو قال لبيع بعته منك هذا العبد بالف درهم فقال
 المشتري اشتريته بالف درهم يتعقد البيع بالف درهم والالف الاخر زيادة في الثمن ان قال
 البايع صح ولو ابتدأ المشتري فقال اشتريته منك هذا العبد بالف درهم فقال البايع
 بالف درهم كان ذلك خطأ لا يدرى لا لعين ولو قال لبيع منك هذا العبد بالف درهم فقال
 المشتري اشتريته بغير شيء لا يبيع ولو باعها وبها مائة دينار بان قال لبيعها الاخر بعته
 منك كما بكذا ولو قال لبيعها ما شئت من طوعة او خطوتين اشتريته لا يتعقد البيع في ظاهر
 الرواية لتفرق المجلسين بخطوات قبل القبول كالوة لبعته فقام المشتري ثم قبل وقبل بعته
 اذا اجاب الخطاب هو صدك بالخطاب وهو المختار عند البعض كالوة لها اختارها وبها
 مائتيان ففالتاخرت موضوعا بالخطاب يقع الطلاق ولو قال فليك هذا البيع بالف درهم
 فقال لآخر فقلت لا يتعقد البيع بينهما بل يفسخ الا قال رجل قال لآخر اذهب بهذه المسلة
 وانظر اليها اليوم فان رخصتها في كالف درهم فذهب بها جان وكذا لوة لان رخصتها
 اليوم ففي كالف درهم جان وهو بمنزلة قوله بعته منك هذا العبد بالف درهم على انك بالخيار
 اليوم ولو باع عبد بين فقال بعته منك هذا العبد بالف درهم فقبل المشتري احدهما او
 قال لرجلين بعته منك هذا العبد فقبل احدهما لا يجوز الا ان يرضى البايع في المجلس وحده
 من الثمن معلومة فيجوز ويكون ذلك عقدا جديدا في الثاني ولو قال بعته منك هذا العبد
 هذا بمائة وهذا بمائة فقبل المشتري في احدهما يجوز الا ان يقول بعته منك هذا العبد بين
 بعته هذا بمائة وبعته هذا بمائة فقبل المشتري احدهما جان اما اذا جاز لم يعد لفظ
 البيع وان سمي لكل واحد منهما كانت الصفة واحدة فلا يبيع قول احدهما رجلا بعته منك
 عبيد هذا بالف درهم فقال اخذته بالف درهم وعشرة دنانير فهو جائز وله الالف و
 الزيادة **ق** رجل ساءم رجلا الثوب فقال البايع ابيعك خمسة عشر وثوب
 المشتري لا اخذ الا بعشرة فذهب به والبايع لم يقل شيئا فهو بخمسة عشران كان البيع
 في يد المشتري حين ساءم وان كان في يد البايع فاخذ منه المشتري ولم يبعه البايع فحق
 بعثه ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا اخذ الا بعشرة وقال البايع لا ابيعك الا بعشرة
 عشر فذهب عليه المشتري ثم تناوله من يد البايع ولم يقل شيئا وذهب به المشتري فهو بعشرة
 ولو قال لعين بعته منك هذا بالف درهم فقال الرجل هو حر لم يكن ذلك جوابا ولا يكون
 حرا ولو قال فهو حر كان جوابا وعنى العبد فيصير قايما للعبد ولو قال له رجل بعني فلان هذا
 بالف درهم فقال قد بعته لك الف درهم فقال المشتري هو حر وبغيره قايما لرجل عليه دين

تباها وما يشاء

بعتك من الزمان درهم

صون اى العينة

بجواز

رجل قال لبيدوني لصاحب الدين اعطيتك دينك دنانير ساءم بالدينار ولم يبيع وفارقه
 ثم جاء بالدينار ودفعها اليه بالدين الذي كان ساءم عليه ثم ساءم ولم يبيع بها فحق
 الساعة وكذا الرجل اذا اراد ان يشتري شيئا ساءم ولم يبيع معه ولم يخذله فيه وفارقه ثم جاء
 بالثوب واعطاه الدرهم هو جائز الساعة ولو اخذ ثوبا من رجل قال لبيعك بعشرين وثوب
 المشتري لان يوك على عشرة فاخذ وذهب به وصاع عنده فقو بعشرين **ق** ولو قال لبعته
 عبيد هذا منك بالف درهم فقال المشتري قد فعلت كما ساءم ولو قال لم يكن بهما الا
 زجانه لوة لآخره لطلق نفسه فالتفم لا تطلق وفي فناء وى اهل من فداءه يتعقد البيع
 في الفضلين جميعا قال لآخر بعته منك هذا العبد بكذا وقال المشتري اشتريته ولم يبيع
 البايع قال المشتري لا يتم البيع وان سمع ذلك اهل المجلس والموجب يقول لمراسم
 ولما روي في اذنه لا يصدق في الغنى والآن الظاهر بكذا ولو قال لبيع بعته منك
 هذا العبد بكذا ثم قال لبعته ولم يبيع المشتري رجوع البايع وقال المشتري يتعقد البيع
 ولو قال لبيع بعته وقال المشتري اشتريته وخرج الكلامان معا يتعقد البيع **ط** رجل
 قال لصاحب عبيد بعته منك بالف درهم او قال لبيع عبيدك هذا بالف درهم على وجه
 الاستفهام فقال نعم فقال المشتري قد اخذته هو بيع لان **ق** رجل قال لآخر بعته
 عبيد هذا بالف درهم فلان لم يجز في اليوم بالثمن فلا يبيع بيني وبينك فقبل ذلك ولم يانه
 المشتري بالثمن وان لثمن من الف فقال المشتري قد بعته منك هذا بالف درهم فقال
 نعم فقال قد اخذته فذهب شرا الساعة ولو قال بعته بالف فان لم يأت في الثمن الى سنة
 نادى بيني وبينك فهذا فاسد وليس هذا كالحيار وان شرط الى سنة ايام فقال ان لم
 يأت في الثمن الى سنة ايام فلا يبيع بيني وبينك جان استخانا ولو قال الى اربعة ايام لا
 يجوز ولو جاز في الثلاثة فقال لآخر اريد باسرها فافترس لوة لان ادبته
 كذا لوة فخر وختم چون بها من رسد فاعطاه الثمن في المجلس فذا يبيع صحيح ولو قال
 لآخر عبيد هذا لك بالف درهم ان اعجبك فقال اعجبني فذا يبيع ولو قال ان وافقتك
 ان اردت او ان هويت فقال اردت او هويت فذا كله بيع في الجواب وفي الاستدراك
 لولو قال البايع للمشتري هي لك بالف درهم هي لك بالعين وقال المشتري قبلت البايع الاول
 بالالف الاول لم يجز لان البايع قد رجع عن الكلام الاول فابتعض وليس هكذا في
 الطلاق والعتاق وان قال قلت السعدين جميعا بثلاثة الاف فهو مثل قوله قلت
 البيع الاخر بثلاثة الاف البيع بالعين والالف الثاني زيادة في ثمنها وان شاهدها
 ولو قال لآخر اشتريته منك هذا الثوب وهذه الدار وهذه المبطة بعشرة ولم يقل
 بدارهم او دنانير ان كان في يد ساءم الناس بدارهم او دنانير او بقلوب يتعقد البيع في
 الدار بعشرة ودنانير وفي الثوب بعشرة دنانير وفي المبطة بعشرة افلس وان كان في
 يد ساءم الناس بدارهم في الجملتين ينصرف ذلك الى ما يباع الناس به من نفسه ولو قال
 البايع بعته بعشرة وقال لآخر اشتريته بثلاثة كان بها تسعة ونيز الى آخرها كلاما
 ولو استباع ثوبا بثلاثة فقال لآخر بالدار سبعة درهم كره درهم شدي فف

البيع الاستفهام

له من الزمان درهم

لا ازررك على عشرة

ساعة الاثر الجارية

فوج الكلامان

او الدنانير
والدرهم
والسنة

قال بالبر

باع وبيع الشئ او فناء

اضاف المجلس

الشرع

الاخر حثيت فقال صاحب الثوب لا يبيع له ذلك رجل قال لاخر بعت منك عبدي هذا
 بالف درهم فقال المشتري اشتريته منك بالف درهم البيع جائز وان قيل الزيادة في المجلس
 فالبيع بالثوب درهم وان لم يبيع بالف ولو قال المشتري هذا العبد بالفين فقال الباع بعت
 منك بالف جاز البيع بالف ولو قال لاخر بعت منك هذا العبد بعشرة دراهم ووهبت
 منك العشرة وقال الاخر اشتريته لا يبيع البيع كالباع يدون ولو باع بعد وسكت عن
 الثمن ثبت الملك اذا انضل بالقبض ولو قال بعت بغير ثمن لم يملك البيع ان قبض
 رجل قال لا هذا الثوب بعشرين وقال المشتري اخذته بعشرة فذهب بالثوب فملك
 في يده فغلبه قيمته ولو قال الباع بعد ذلك لا انقصه من عشرين بن فذهب به فملك فغلبه
 عشرون ولو كان المشتري في صلوة الفريضة ففرغ وقبل جاز ولو كان في صلوة الفريضة
 فقال الباع بعتك كذا بكنا فاضاف اليها ركعة اخرى جازت ولو كان في يده ففرح ما
 فشره ثم قال قبلت جاز وكذا بالقيمة واحدة لا يتبدل المجلس اما اذا اشتغل الاكل
 بتبدل المجلس ولو اما او احدهما ان كان مضطجعا فهو فزقه واداما جالس
 لا يكون فزقه رجل قال لاخر بعت منك كذا بكنا فقال المشتري ثم قبل واقام الباع ثم
 قبل المشتري او كان الباع خارج الدار والمشتري في الدار فخرج وقال قبلت لا يبيع
 ولو قال بعت هذا العبد من فلان فلفه الرسول او غير الرسول فقال لا اشتريته
 جاز رجل قال لاخر بعت منك كذا بكنا فقال ذلك الرجل لاخر قال اشتريته فقال لا اشتريته
 ينظر ان قال في ذلك بطريق الرسالة يبيع وان قال بطريق الوكالة لا يبيع بخلاف الملعوم
 فانه لو قال المرأة لزوجها اشتريته نفسي منك بكنا فاقول الزوج لاخر قال بعت صح سواء
 قال بطريق الرسالة او بطريق الوكالة **خ** رجل قال لرجل سمع الخطبة يكلم جميع فقال
 كل فقير بدرهم فقال كلتي خمسة اسوق فكاله فذهب بها ففويع وعليه خمسة دراهم
 رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هات حتى انظر اليه او حتى اريه
 غيبري فاخذه على هذا ففزع لاشئ عليه وان قال هاته فان رخصته اخذته ففزع فغلبه
 الثمن ولو قال ان رخصته اشتريته فهو باطل رجل استهلك طعام رجل ثم اشتراه منه
 بشئ ونفذ الثمن فوجد الباع في الثمن ليوفا بعد الا فراق يرد بضعا الزبوف و
 استبدل وان زاد على المصف فزده ينقص البيع في المردود رجل قال لغيره بعتك
 هذا الف درهم فقال لا فقال لا اخذ لا يجوز ولو قال لا اخذت جاز رجل
 قال لغيره بعتك هذا الف درهم فقال لا اقض بل بعثني بخسمائة ثم قال لا اخذ
 بالفان دفعه اليه فهو جاز والاولا رجل قال لغيره اشتريته منك هذا بكنا ففزع
 به على هو لا ففعل الباع ذلك قبل ان يتفرق فجاز رجل قال لغيره بعتك عبدي
 هذا بالف درهم فكنت ثم قال قد بعتك مني هذا بالف درهم فقال لا
 المشتري قبلت واخرت فهو على البيع الثاني ولو قال بعتك هذا بالف درهم
 بعتك هذا بالف فقال قبلت كان قبولا لهما جميعا ولو قال لفضاب من لي هذا الف
 بكنا درهما ففعل لا يكون بعا وكان للامران يمتنع عن اخذ الف ولو قال بعتك

من موقع

من موقع كذا من هذا الف درهم بكنا درهما فزمنه من ذلك الموضع لا يكون له ان لا يأخذ وكذا لو دفع
 الى فغتاب درهمًا وقال اعطيتني بهذا الدرهم وزمنه وجعله في هذا الزميل ودفع الزميل
 اليه حتى ابيع بعد ساعة ففعل الفغتاب ذلك فاكلت الهرة ففعل على الفغتاب لان الوكالة لا
 تقع لانه لم يبيع من موقع الثمن فان بين موضع الثمن فقال من النزاع او من السب فحيث يكون
 الهلاك على المشتري اذا اشترا من هذا الثمن من الكفا من الجوز وان قال من
 هذا الجاز جاز ولو اشتري ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب ففعله الباع كان المشتري
 ان يرد ولو عين النزاع من هذا الجانب ففعله الباع ولم يرضه المشتري كان لا يملك على
 المشتري وكما ينعقد البيع بالخطاب من الحاضر فيعقد بالكتاب الى الغائب اذا كتب الرجل
 الى غائب وكتب بعد عبدي فلا تملك بكنا ففعل الكتاب ففزع او قبلت ثم البيع بينهما
ف رجل كتب الى رجل بعت عبدك مني فوصل الكتاب الى رجل العبد فكتب اليه رجل العبد
 بعت منك عبدي هذا كذا بكنين **خ** وان كتب اليه اشتريته منك هذا فكتب اليه رجل العبد
 بعت منك عبدي هذا كان بعا **خ** رجل قال لاخر لانا من ليشرون كركمك هذا بالف درهم
 فقال لا بعتك منك بالف درهم فقال لا اشتريته يا صاح ان لم يكن على طريق الهرة وان اخلفا
 في الهرة والمجدي في القول قول من يدعي الهرة فان اعطاه شيئا من الثمن لا يبيع دعوى الهرة
 رجل قال لاخر كنت بعت منك هذا العبد بالف درهم فقال لاخر لا اشتريته منك ففعلت
 الباع حتى قال المشتري في المجلس وبعد ما افرقا قال قد اشتريته منك بالف جاز وكنا
 في السكاح وكل شيء يكون الملقى فيهما جميعا اذا رجع المنكر الى الضدين قبل ان يصير فز
 الاخر على التكار فوجاز وكل شيء يكون الملقى فيه لواحد من العبد والصدقة والاقرار
 لا ينعقد اقرار بعد التكار ولو قال لاخر خذ يدي ابن خمران من بكنا فقال لا
 الاخر اشتريته ولم يقل هو بعت لا يبيع البيع ولو قال لا بعتي بكنا ففعلت بعت و
 لم يقل هو اشتريته لا يبيع والاقالة كالباع حتى لو قال لاخر سمع ابن يدره بين يازده
 فقال حادهم لا يبيع الاقالة ما لم يقبل الاقالة وههنا ثمان مسائل البيع والاقالة كما
 بينا والسكاح والمخارقة وقربنا والوكالة وصورة فافضولي قال لاخر ان فلان على
 فلان كذا فافعل له بنفسه فقال لا قد فعلت والطالب غائب فقدم ورعى ببجان السادة
 اذا قال للمولى لغيره اشتريته منك مني بالف درهم فقال لا العبد فعلت عتق بالف وان لم
 يقل المولى قبلت الساعة العبد اذا قال لرجل لاخر هب لي هذا العبد فقال لا قد وهبت
 كنت العبد وان لم يقل الاخر الشائمة من عليه الدين اذا قال لصاحب الدين ابن في
 عمال على من الدين فقال لا قد ابر انك كنت البراة وان لم يقبل الاخر الكل ولو قال لاخر
 ابن اسب خود را با اسباني عو من كرم فقال لا الاخر انا فعلت ايضا صح ولو قال لا
 لاخر بعت منك هذه الدار واجرت منك هذا الاخر فقال لا الاخر قبلت يكون جوابا لهما
 ولو قال لا اشتريته منك هذا بالف درهم فقال لاخر نعم او قال هات الثمن مع البيع
 على المنيار ولو قال لاخر اشتريته منك فلما ملك هذا بائة درهم فنصدق بها على هو لا
 الساكنين ففعل ولم يملك جاز ان فعل في المجلس وان لم يفعل حتى يفرق لا يجوز ولو قال

قال زنه ومنه والشرع

البيع بالكتاب

افعلنا ان الزم الزم

ما ليس الا ان الزم الزم

قاله سائر بها

قال نعم

لاخر بعتك هذا الثوب بعشرة فاقطعه فبيعها فقطعة ثبتت الملك له رجل قال لاخر بكم هذا
للطوب فقرا بكنافه لسوق الحار لا يمكن بيعا ما ليسهم للطوب وسعد الثمن وسام كل واحد
من المتعاقدين كلام الاخر شرط صحة البيع كافي الكفاي والمطلوع فلو كان يعني بعتك هذا فقال
بعت بكذا وقال المشتري اشتريته ولم يسمع البايع قوله المشتري البايع ان ينقص
هذا البيع ولو قال لاخر بعتك هذا العبد بالفسد هم وقال لاخر قبلت وقال البايع رجعت
وخرج الكلامان بينهما معا لم يسمع البيع رجل فبعض ثوبا ففقه له صاحبا ذهب به الى
رضيعة اشتريته فذهب به فضاء لا يضمن شيئا وكوفا له ان رضيته اخذته
بعشرة كان ضامنا ولو ان رجل بعث رسولا الى بزاز ان يبعث الى ثوب كذا فبعث
اليه البزاز مع رسوله او مع غيره فضاء الثوب قبل ان يصل الى الاصل فضاء فلو
على ذلك لاحتمال على الرسول وبعد ذلك ان كان هو رسوله الاخر الضمان على الاخر
ان كان رسوله رجلا الثوب لا ضمان على الاصل حتى يصل اليه فاذا وصل اليه الثوب فهو
حما من والقرض على هذا وكذا لو كان له على رجل دين فبعث اليه رسولا ان يبعث
الى الدين الذي له عليك فابعث اليه مع رسوله الاصل فهو من مال الاصل رجل
جاء الى العصاب وقال له كم تقطع من هذا اللحم بدينهم منوبين فقه له منوبين فوزن
العصاب ودفع الى الرجل واخذ الدرهم فوزن اللحم يوما فوجد انقص ربع عليه
بقدر النقصان من الدرهم وقت اخذ اللحم ولا يرجع الى النقصان من اللحم لان البيع
لم يقع عليه بل قد صاع اهلها على سعر المنزلة والتم وشاع ذلك على وجه لا يتقارن فيقيم
رجل له خبان وقال لا عطني خبنا بدينهم وحملا فاعطاه اقل مما شاع ولم يعلم المشتري
ثم علم ان كان المشتري من اهل هذه البلدة كان له ان يرجع بحصة النقصان الثمن
وان لم يكن من اهل هذه البلدة في المنزلة يرجع وفي اللحم لا يرجع درهم الى مقابله
واخذ اللحم بعد الوزن هل يحل للمشتري ان يأكله قبل ان يزن ثانيا لا يحل وما لا يشتري
العصاب اللحم بشرط الوزن او بغير شاة ان اشترا مولد له لا يحل للمشتري حتى يزن
ثانيا كما لا يجوز بيعه قبل ان يزن فان ذبح العصاب ثلثة يحل للمشتري بدون الوزن
ثانيا والسلف مسكون الموطن لهذا احتياطا **ح** امير العسكر اذا باع القام في
دار الحرب ثم امر مناديا ينادي في العسكر من اشتري شيئا ففدا قلته فليرده ولينزع فدا
وردها وقبلوا اقلته مع ذلك وروا عن الثمان رجلا لاخر بعتك هذه الحارية
بالف درهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها ودفع ارسل اليه البايع اوله
يدفع فقه للمشتري قبلته لا يجوز لانه لو كان دخل الى من تحت البيع والاحجاب
لم يتناول الا من فضاء بمنزلة مالو باع عصيرا فلم يقبل المشتري حتى يجرم ثم دخل
ثم قبل له بجزء وكذا لو ولد الحارية ثم قبل المشتري له بجزء وكذا لو باع عبد من فلم
يقبل المشتري حتى قتل احدها خطأ وقبض البايع الا من ثم قبل المشتري له بجزء
ط فالحاصل انه اذا اوصى ببيع فالاخر ان شاء قبل وان شاء رد وهذا خيال القبول
ويتم الى اخر المجلس ولكل جبه لرجوع وليس للمشتري القبول في البعض فاما ما

سماح كل واحد من المتعاقدين
كلام الاخر

تقاضي

سماح الرسول

سماح البايع

تقاضي

بل القبول ليعمل الاحجاب فاذا اوصى ببيع فالاخر ان شاء قبل وان شاء رد وهذا خيال القبول
ولا بد من معرفة المبيع معرفة تامه للبعث قطعاً للثمن عتة فان كان حاضرا فيكون بالاحتمال
وان كان غائبا فان كان ما يعرف بالامتنع كالكبي والوزن والعدد المتقارب في
الامتزاج كروية الجميع فيذكر جميع الاوصاف قطعاً للثمن عتة فيكون له خيار الرجوع ولا بد
من معرفة مقدار الثمن وصفته اذ كان في الذمة ومن اطلق الثمن فهو على غالب فقد
البدل المتقارب والعوض المتقارب الى الاحتياج الى مقدار في جوان البيع والامتنع المطلقة
للبيع الا ان يكون معرفة القدرة والصنعة والامتنع المطلقة الدراهم والدنانير
والفولس اغان ابقا والاحتمال التي ليست من ذوات الاحتمال مسبقا ابدا فاما الكليات
والموزونات معينة فهي مبيعة وان كانت غير معينة فان استغلت استعمال الامتنع
في من يخوان يقول اشتريته هذا العبد بكن حنطة وان استغلت استعمال البيع فهو
سالم **ف** ويجوز البيع بشئ محال وموكل اذ كان الاجل معلوما ومن اطلق الثمن و
الفقد مختلفة فالبيع فاسد لان يدين احدها وهذا اذا كان الكل في الرجوع سواء
فلو كان احدهما ارجح واغلب فحينئذ يبيع في اليه وهذا اذا كان مختلفة في المالمية
فان كانت سواء فيها جان البيع اذا اطلق اسم الدراهم وينصرف الى ما قد مر من انواع
كان **فيما يجوز بيعه وما لا يجوز** رجل اشترى من اخر ساعة او رصنا وذكر احدهما ولم
يذكر فيهما الاطولا ولا عرفنا جان البيع المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف البايع ان يجوز
ولم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود وجان البيع اذا لم يقع بينهما تجا حد وقد عرف
جميع المبيع رجل قال لاخر بعتك بضبي من هذه الدار بكذا ان علم المشتري بخصيه ولم
يعلم البايع جان بعتان بغير البايع انه كافي للمشتري وان لم يعلم المشتري لا يجوز على
البايع او لا فلو قبضها وبيع صح كافي البيع الفاسد رجل قال لاخر ان كذا في يدي رصنا
حزبة لا يباي شيئا فبيعها مني بستمه درهم فقرا بعتها ولم يعلم البايع وهو توى
او اكثر من ذلك جان دار بين اثنين باع احدهما نصفه بغيره الى بضبي اما لو عين
ايضا وقال بعت منك هذا النصف لا يجوز رجل مات وترك ثلثين وثلثين
فباع احدى الثلثين بضبيها من البنت الاخرى ان كان بضبيها معلوما لها لا يجوز
وفي شرح الطحاوي ان باعت بضبيها في كل شيء يجوز اما اذا عين عينا وبيع لا يجوز
سكة غير نافذة اجتمع اهلها وبلغوا السكة لا يجوز وكذا لو اقسموها رجل اشترى
قربة ولم يستش منها المجد والقبرة فسد البيع هذا اذا كان المجد معوفا فان خرب
ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد ولو ضم الوقف مع الملك وبيعها لا يجوز كما لمجد
رجل اشترى عبد من صنفته واحدا فاذا احدها خربا يبيع في العبد فاسد سمى ثمن
كل واحد منهما اوله ليسم وكذا لو باع دين من الخلف فاذا احدها خربا وجع بين فحيتين
فاذا احدها مبيعة او عترة وكما العتمة عامكا ولو اشترى عبد من واسحو احدها
او جان يدين فاذا احدها مولدا ومديرة او كانت مكاتبه لا يفسد العقد في
الفن سواء سمى ثمن كل واحد منهما او لم يسم ولو اشترى مملوكا فباعه مع مملوك اخر له

مرد السج

الحال الرهن

مطلب
والعقود

ان كل رهن فونه اه

اجتمعت على السكة

ع من عبده او مملوكه

قبل ان يقتض ما اشترى جازا البيع في الدرع عشرة ولو اشترى ملكا وفيه طريق العامة ان
كان ليس بمجد ود ولا يعرف فيه فسد البيع والا لا تنفس والطريق عيب ولو اشترى دارا
بظرفيها ثم اسحق الطريق ان شاء المشتري رجعا في من الدار وان شا أمك حصته من الثمن
وهذا اذا لم يذكر الطريق للحدود واذا ذكر وكان ميمرا منها الدار بمحضها من الثمن
ولم يكن للخيار باع القرية وفيها مسجد واستثنى المجد في بيع القرية هل يشترط ذكر الحدود
للمجد اخلفا المشايخ فيه واستثنوا للمياض على هذا وفي القبة لابد من ذكر الحد ود
الا اذا كانت ربوة ولو باع ارضا في مزارعة الغير ان كان البذر من المزارع لا يجوز بيعه
اجارته وان كان من رب الارض ان كان البيع بعد القاء البذر في الارض كذلك قبل القاء
البذر في الارض جاز من غير اجارة وفي الكرم قبل ظهور الثمر يجوز وفي النوان
ان باعها مع نصيبه من الزرع برصاة المزارع والبذر من رب الارض ولم يسلا
شي للمزارع من الثمن وان كان البذر من المزارع ولم يسلا المزارع حصة البذر قيمته
منذ ورا في الارض وفي الكرم والخيلان لم يخرج منه شيء ولا شيء للعامل وان باع
نصيب نفسه من الزرع وقد خبتا وحرج الثمن واجاز للمزارع البيع جاز ونصيب المزارع
فيه قائم واذا لم يسلا ولم يخرج الثمن والبذر من رب الارض لا شيء للمزارع وان باع
في هذا كله بغير اذن المزارع ان كان بعد ركز ذلك وبغير العذر للمزارع ان سفل البيع
لجمل اشترى اشجارا لا يقطعها من وجد الارض فلم يقطعها حتى جاء تايام الصيف
فلا اذ ان يقطعها ان لم يكن في الارض باصول الشجر ضرر له ان يقطع **ح** وان كان فيه
ضرر من فليس له ان يقطع واذا لم يكن للمشتري ولاية القطع في هذه الصورة يبيع
صاحب الارض قيمة الاشجار الى مشتريها ونصيب الاشجار له ويدفع قيمتها قائمة لا مقطوع
على المصح ولو اشترى الشجر مطلقا ان يقطع من الاصل ولو ادعى البايع انه ليس باملا
اشجاره **ف** المشتري له التقدير لكن لم يكن منه بد ينظر ان كان مما يمكن الاحتراز منه
ضمن وان لم يكن لا يضمن رجل طلب من آخر ان يبيع منه اشجارا في ارضه لم يطلب اتفاقا
على رجال من اهل البقرة لينظر الى الاشجار بعينها انفاكم فالتقان هذا الاشجار
خمسة وعشرون وفرا من المطلب فاستثنى اها فلما فطعها كانت اكثر فهو المشتري و
ليس البايع ان يبيع ذلك منه كالزيادة في الثوب ولو اشترى شجرة فقطعها فوجد بها الاصل
الاحطاب يبيع بنفسه ان العيب الا ان يأخذ البايع مقطوعة ولو اشترى شجرة بغير ثمن
وقد خبت من عروقها اشجار فان كانت تلك الاشجار بحيث لو قطعت الشجرة بسبب
صارت مسعدة شجرة جوز اصلها واحد ولها فرعان وباع صاحبها احد الفرعين جاز
ان يبين موضع القطع ولا ضرر في القطع ولو اشترى اوراق القوت ان اشترى على ان
يأخذ من ساعة يحجز وان اشترى على ان يأخذ شيئا فشيئا لا يجوز والحيلة ان اشترى
الشجرة باصلها فيأخذ الاوراق ثم يبيع الشجر من البايع ولو قال الرجل لآخر بعتك هذه الشجرة
فهذا على البطيخ وكذا المقلدة ولو قال بعتك هذا الكرم او هذا الحقل فهذا على الارض فان
كان فيه غمر وعنب فان كان ذلك ثمنًا للملح والعنب فهو على الثمن وان كان غمرا لارض

التجديد

الخيل فهو عليه صبغة بين شريكين باع احدهما نصيبه برضاء شريكه لا يجوز ولو كان لواحد
فباع قبل ان يخرج المرحه لهذا اللفظ ان حسان بن ابي نوفل وختم بجوز والباع على شجرة
البطيخ دون ما يخرج من المرحه ثم ما يخرج من المرحه على ملكه ولو اراد ان يترك
في الارض ويكون له الولاية الشرعية فالجيلة ان يشتري الحشيش واشجار البطيخ ببعض
التمن ويتاجر الارض ببعض الثمن من صاحب الارض بايما معلومة لتتم باع حشيشه في ارضه
لا يجوز للمنه ليس بملوك بل هو مباح يجوز اخيره ان ياخذ وان كان صاحب الارض هو
الذي انبت بائناها لاجل الحشيش فبعت بكلفه جازا للباع كما لو اخذ ثمره والفاها في الماء
ثم باعها وهو بقدر على اخذها من غير صيد ولو باع ان لم يصرفها لا يجوز وان باع وهو
بقول على ان يقطع المشتري او يرسل بابتة فياكل جان وكذا لو اشترى مطبوعة لـ
بالفارسي سبست نار فهو على هذا هو المختار ولو كان الزرع مشترك بين اثنين باع احدهما
نصيبه بغير اذن شريكه بلغ او ان المصارعان والا فلا وكذا لو باع نصيبه من الشجر
على هذا ولو باع من شريكه جان ولو كان الارض والزرع مشترك كما فباع نصف الارض مع
نصف الزرع جان ولو كان الكل له فباع الارض مع نصف الزرع لا يجوز وفي فتاوى الصغرى
ولو باع نصف الزرع بدون الارض ان باع العامل من رجل الارض جاز وعلى العكس لا يجوز ما
بقى من الاعمال من السقي وغيره ينبغي ان لا يقطع من المزارع ما دامت مدة المزارعة باقدا ما
اذا باع الدهقان من غير العامل في موضع يجوز ينبغي ان يسمط من المزارع ما كان من اعمال
المزارعة بناء بين رجلين والارض من غيرهما فباع احدهما نصيبه من البناء بغير شريكه
لا يحسن شرى الثمار على رؤس الاشجار بصفقة لا يجوز ونصف آخر بعد الادراك يجوز اما
قبل الادراك ان لم يقرر او يقر ذلك لم يصح الاكل وعلق الدواب لا يجوز زيده ونسبه في
الافصاح وشرح الطحاوي بيع الثمار بعد الوجود والظن اذا لم يشترط الترك ولم يرد
صاحبها ولم يصير منفعا بان لم يصير لتناول به آدم والاعلاف والدواب والحليحة حتى
يجوز البيع والبيع بين جميع الثمرة والزرع اذا كان موجودا جائز وان كان قبل بدو الفلاحة
اذا لم يشترط الترك ولو شرط في العقد تركها فالعقد فاسد ولو تناهى عظمها فاشترى بشرط
الترك فالبيع فاسد ولو اشترى مطلقا وتركه فان لم يتناهي عظمه وتركه باذن الباع جاز و
طاب له الفضل وان كان بغير اذنه بصيد قربا زاد من ذاته وان لم يتناهي عظمها لم يصدق
بشيء ولو اخذت الشجرة في مدة التركة ثم اخرى ففي الباع فان حل له الباع جاز وان
اختلف الحادث بالوجود حتى لا يعرف وان كان قبل التجليته فسد البيع وان كان بعد
التجليته فحاشا لريكان فيه والقول قول المشتري في قدر ذلك ولو اشترى شجرة بما بعض
صلاحها وصلاح الباقي يتقارب وشرط الترك جائز وان كان يتاخر ادراك البعض الخبر
كثيرا فالبيع جائز فيما ادرك ولم يحجز في الباقي واما البطيخ والباذنجان فجاز بيع ما ظهر
دون ما يظهر ولو باع الاصل ما فيه من الثمر جاز الكل ولو استاجر الاشجار لترك عليها
الثمر لا يجوز ولو اشترى قضيبا واستاجر الارض لبيترك القليل حتى يترك لا يطيب
له الزيادة ويجب اجر المثل ويبيع نصف الثمار متاعا قبل النضج وبدوا الصلاح من شريكه

الحليم

اخذتكم والاعمال في

بلع الزرع النكر

باعت حصه زينا

بلع النمارك

سید الشہداء علیہ السلام

باع على ان ياتوا

والدم لا يملك وان دفع فان هلك عند المشتري لا يضمن والعصم ان يضمن ولو
باع شيئا معينا وسماه باسم اخر بان قال بعثك هذا الثوب على انه مروي فاذا هو مروي
لا يجوز البيع وانما باطل ولو باع فسخا على انه يافرة فاذا هو زجاج او اشيا الى مملوك فقال
بعثك هذا الفلام فاذا هو جاق كان البيع باطلا وكذا لو اشترى من رجل مدين له عليه
وهما يعلمان انه لا دين عليه كان باطلا كما لو اشترى شيئا على ان لا يضمن له ويبيع المائة في
الحوض او في البر باطل ويبيع آلات النحر كالبريط والظلم والمزمار والادف جازين كبيع آلات
اللعبة كالنرد والشطرنج وان القها اذ ان لا يضمن رجل اسلم خمر بعينها او خنزير
بعينه في حنطة وقبض الحنطة بعد حلول الاجل ملكها ملكا فاسدا لا يضمن لو اشترى
الحنطة بالخمر والخمر بغيره كبيع عليه مثلها ان هلكت في بوم كما هو الحكم في البيع الفاسد
اشترى بذر البطيط فظهر انه كان بذر القنطاريين والمشتري يبيع بالمشي لان الحبس
مختلف في بذر البطيط وان اختلف النوع لا يبيع بالمشي ولو قال بعث منك هذا العبد لحن
الشاة الذكبة فاشترى وقبض العبد فاعتقه فاذا هي مينة بطل اعتاقه ولو قال بعث
منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والدواب والشباب والمشتري لا يعلم بما فيها
كان فاسدا لان البيع مجهول ولو كان هذا الجازا فاباع ما في هذه المدينة ولو كان ذلك
لجازا فاباع في الدنيا ولو قال بعث منك جميع مالي في هذه البيت بكنا جازا وان يعلم
بما المشتري لان المصلحة لسرة في البيت واذا جازا في البيت يجوز في الصناديق
والجاليق ولو قال بعث منك عصي من هذه الدار بكنا جازا فاعلم المشتري بنصيبه من
الدار وان لم يعلم به الباع لكن بشرط قصد بقا الباع فيما يقول وان يعلم المشتري
بنصيبه لا يجوز علم الباع بذلك ولا يعلم ولو باع دارا وله من حدودها جازا
اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها ولو باع رتبة الطريق
على ان يكون للباع فيها حق المرور جازا وكذا لو باع صاحب الدار السلف على ان
يكون المبايع حقا في الدار عليه ولو باع غنما في ارض صحرا وله بطريقها من الارض
ولم يمس موضع الطريق يجوز ولو ان يذهب الى الغنمة من اى نواحي شاء رجل باع
الحمل الاحمر ان يجوز سلم او لا ثم باع او باع ثم سلم والاحوط ان سلم او لا ثم يبيع فان
باع وسلم في يوم واحد قبل ثلثة ايام جازا وان سلم بعد الاجام الثلاثة لا يجوز لانها
بدوب في كل ساعة ولو باع الحمل او الخطب او الغنم او فانا او اجمالا لا يجوز
ولو باع الحمل او الخطب على الدابة ثم باع الوقف جازا رجل باع من اخر كرا من حنطة ان لم
يكن الحنطة في ملكه بطل البيع وان كان في ملكه اقل مما سمي بطل البيع في المعدوم وفسد
في الموجود وان كان في ملكه الحنطة في موضعين او من نوعين مختلفين لا يجوز
البيع وان كانت من نوع واحد في موضع واحد لا يملك المبيع الى ملك الحنطة
لكن قال بعث منك كذا من الحنطة جازا البيع واذا علم المشتري بما كان له الجاني
ان شاء اخذها في ذلك المكان بذلك المشي وان شاء تركه قال لعنه وبعثك
مائة ذراع من خادى وان خفى وان لم يبين ذرعها وموضعها لا يجوز **ف** باع

بيع الارض والحدود والاعراف

بيع البذر

باع ما في نوازل الدار
والسنة والصندوق

بعث من كل شيء في الدار
باع ولم يبين الحدود

باع الطريق على ان لا يقطع

باع الجرد

الغنا

ارضا بشرا لجان وان لم يبين مقدار الشرب كما لو وقف لانه تبع الارض والارض
معلوم وان كان الشرب مجهولا **ك** رجل اشترى من سقاء كذا وكذا ذرية من ماء
الغرات ان كانت القرية بعينها جازا كان التعامل وكذا الدواب والجرع ولو قال
بعثك هذا الطعام كل كرامته درهم كان البيع على كل واحد فان كان الطعام كثيرا فقال
الباع كله وعلم المشتري بذلك فله الخيار ان شاء اخذ كله ولو قال بعثك هذا الجواب او
منه الزرع كله كل ثوب بمخمس درهم فابايع فاسد وان عدلها الباع وعلم المشتري
فقد هان في المجلس فقال صبيت بذلك الباع جازا البيع ولا يضمن الباع ان يمينه ولو اشترى
مائه جوز من جوز كثير فلما عدلها الباع لمدة لا ارضى لغيره ذلك ولو اشترى من
ضباب لحما بدرهم ففطع الضباب اللحم ووزنه فهو ساكت ثم لا ارضى فله ذلك حتى يقول
عبد الرحمن قد صبيت بخلاف الجوز لان الجوز شيء واحد فلما ساءت حبة واحدة
لم يضمن الذي عليه عشرة درهم بعث في هذا الثوب بعض عشرة وبعث في هذا الثوب
الاخر ما يقمن عشرة فقال نعم وبعثك فهو جازا وان قال بعثت في هذا الثوب بعض
العشرة وبعثت في هذا الاخر بعض عشرة فقال نعم فبذلك كان فاسدا لا يضمن
العشرة شيء مجهول بخلاف الاول فان لم يسم من العشرة شيء حله عند حنطة او
مكيل اجر او موزون فظن ان الفاربعة الاف من ذبا عها من اربعة مكيل واحد منهم
الف من يضمن معلوم ان باع منهم على التعاقب فالتقصان على الاخر دون الاولين
وهو بالخيار ان شاء اخذ ما وجد وان شاء ترك وان باع منهم حلة لهم بالخيار ان شاء
اخذ ما وجد بحصة من الثمن وان شاء ترك ولو اشترى عشرة اقونق فاستحق
بعضها قبل القبض خسر المشتري بغيره الصفة وان استحق بعض البعض لآخره فاذا
اشترى مكيلا او موزنا على انه كرفه جرد ناقضا جازا البيع في الباقي وان لم يكن قبض
البيع او كان قبض البعض بخران شاء تركه وان شاء قبل الكل لا خيار له وهو بمنزلة
الاستحقاق ولو باع حنطة محفورة في رطل او مجموعة في ثلث والمشتري لا يعلم مبلغها
ولا يضمن المحفورة كان له الخيار اذا علم ان شاء اخذها جميع الثمن وان شاء ترك
ف باع دود القمل يجوز على الخنا كبد منه على الحنجر واذا اشترى العلق الذي يقاب
بالفارسية زهر ويجوز على الخنا وبيع الطين الذي يوكل ان كان يشفع به غير الاكل
يجوز الا لا فاسد من الخمر او من النجاسة فلو استقر في الصيف وسلم في الشتاء يخرج عن
العهد والجهد من ذوات القيمة ولو اشترى السباع جازا ولو اشترى لحمها لا يجوز ان كان في
مينة ولو دخل الاثر كدان واخذوا في با من دان وذهبوا به وعجز المالك عن استرجاعه
فاستقا درهمين لبيته فقال ذلك الرجل بغير منى فباعه فجاء الرجل وحلفان هذا
ثوبه لا يحنثه والبيع جائز وبيع المعصوب من الغاصب وعينه يجوز وكذا لو اجر
رجل حمارا الى حنارة وقصاب فقال اعطيتهم بدرهم خبزا او لحما وسفر الخنزير والتم شهود
في البلد متفق عليه فاعطاه الاقل من ذلك فالحكم ما حسا انه يبيع المشتري حصة النقض
من الدرهم وان كان المشتري غريبا فالمشتري على ما سلم اليه ولا يبرج بشيء من

باع ارضا بشرها

كنا قرية اوراوية

بشرها او قرية ناصية

مع الفيلق والليل

للجوز ذوات النعم

بيع العصور والباردة

اكاله لوز زبا

مجلس
قدرا على ان ينفذ

الحم في المنزلة يعتبر بعد البذل ولو لم يكن من هذه المنفعة قدر ما يملأ هذا
البيت لا يجوز ولو لم يكن من هذه المنفعة قدر ما يملأ هذا البيت لا يجوز
فباع خطها جان لانه باع موجودا كالفرد على تسليمه ولو باع تبعا لا يجوز لان التبع
لا يمكن الا بعد الدوس والندرية مكان هنا مع المعلوم ولو اشترى التبع بعد الدوس
وقبل الندرية تجاز ولو باع ساق الحنطة دون الحنطة تجاز ولو اشترى حنطة في
سبيلها وشرط البذر والندوس على الباع جان ولو اشترى بالعدل شيئا او
بالفلس فكس قبل البذر يعني لا يزوج روح الامثال من الباع وان غلا او
زخم لا يفسد البيع ولا خيار لاحدهما وان استقرض عدليا او فلولي فكس عليه مثلها
كاسه ولا يضمن قيمتها ولو اشترى حنطة فظن بها الباع قبل التسليم يفسخ البيع ولو باعها
الباع من غيره فظن بها الثاني لا يفسخ البيع وحرم المشتري الاول ان شاء اخذ وان
شاء ضمن المشتري مثلها ولو اشترى شيئا بقيمتها وبكلمتها وباع بالف دينار الادب
او بالعكس والمثوب او كس حنطتها وباع براس مالها او بما اشتراه او بمثل ما اشترى فذلك
او بمثل ما يبيع الناس لا يجوز الباع الا ان يكون شيئا لا سعوات ثمنه كالحنز والحم
فان علم المشتري بالثمن في المجلس صار جائزا وحرم المشتري ان يثاء اخذ وان
شاء اخذ وان شاء ترك ولو اشترى غنما او عدل رطل واستثنى ثاء او ثوبا بغير
عينة لا يجوز ولو استثنى واحد بعينه جان ولو اشترى عشرة اجزية من مائة حرب
من هذه الارض او عشرة اذرع من مائة ذراع من هذه الدار لا يجوز ولو نظر
الى بل او بقرا او غنم او رقيق او ثياب وقتل شتر يتكل واحد من هذه بدوهم ولم يسم
بمثلها ففسد البيع في الكل ولو اشترى ذرا او رصفا او ثوبا بكل ذراع بكذا ولم يسم
جملة الذراع ففسد البيع في الكل وان كان هذا في مكمل او موزون او عددي
متفاوت لا يجوز في الواحد وان علم الجملة في المجلس جان في الجملة وحرم المشتري
ولو اشترى غنما او بقرا او ثوبا بكل اثنين منها بكذا لا يجوز ويحرم في المكمل
والموزون والعددي المتفاوت ولو اشترى عدل رطل على ان فيه خمسين ثوبا بالذ
درهم فوجد بها احدا وخمسين او تسعين او تسعا وتسعين ففسد البيع ولو
كان كل ثوب بكذا لا يجوز في الزيادة ويجوز في النقصان ولو اشترى صرة على
انها كذا فقبرها اكثر من الزيادة سمي كل فقير غنما او لم يسم ولو وجدها
الفصل اخذ الموجود بثلث الموجود وليسقط عنه ثمن النقصان ولو اشترى على انه
كذا ذرا او ثوبا لم يسم لكل ذراع ثوبا فوجد اطول خذ الثوب ولا خيار له وان وجد
انقص اخذ بكل الثمن ان شاء وان شاء ترك رجل قال اشترى ثوبا من هذا الطرف
اليمين الطرف وهو ثلث عشرة ذرا او ثوبا فوجد خمسة عشر فعلى الباع عطلت لا ينفذ اليه
ويكون الثوب المشتري بالثمن المسمى فقتل في الدين لا يسم له الزيادة رجل باع حوزا
او بطيخا او قثاء فوجد فاسدا لا ينفذ به ان كان قليلا لا يفسد كل الثمن وان كان
كثيرا فان كان الباطح ووراثا كبر جمع بالنقصان ولا يفسد كل الثمن وان وجد

خط الزرع

اشترى بالعدل

شتر كل واحد بجمع

اعا ان يفسد

وجد الحوزة بغير فاسد

البعض

البعض فاسدا ان كان الفاسد قليلا لا يجعل عفو ولا يفسد شيئا من الثمن والمادة قليل
والبعض اذا وجد من ثمنه يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد واحدة من الالف
لان الفاسد مهادم وليس في الفاسد العقد في الكل كما لو اشترى الف جلد فوجد واحدة
منها جلد ميتة او الف شاة فوجد واحدة منها ميتة لا يجوز الباع اصلا رجل جاء
الى قصاب وراه الدراهم وقال اعطني بها لحم فاعطاه اللحم فوجد الدراهم زيوفاين دها
ويرجع بالخيار لان الاشارة الى الدراهم بمنزلة النصيب على الدراهم والدراهم في السا
يتصرف الى الجياد ولو وجد المقبوض سومة او صاعا ففسد البيع وكان عليه قيمة اللحم
رجل اراد ان يشتري حجارة فجاء بصرقة واشترى هذه الحجارة لهذه البصرة
او في ثمنه هذه الصرة ووجد الباع ما فيها خلاف نقد البلد فلان يرد دها ويرجع
سدا البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجدها فنقد البلد
جان ولا خيار للباع بخلاف ما اذا اشترى هذه الحجارة بهذه الحجارة في هذه الحارة
ثم رآى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار لان في الصرة يعرف مقدار ما فيها من الخارج
وفي الحارة لا يعرف وكان له الخيار ويسمي هذا خيار الكمية لا خيار الزيادة لان خيار الزيادة
لا يثبت في النقود ولو باع حارية ثم ارعت الحارية الفاحرة ان باعها وسلمها الى المشتري
وهي ساكنة ولم يقل شيئا لا سئل فق لها جعل اشياء فقل له الباع من العقس
ذو فانكسر يضمن قيمته وان مدة باذن الباع وان قل له الباع وان انكسر فلامان
عليك يضمن بصيكا الابد والوصا اذا باع عقارا للصبي فزى القاضى بعض البيع
اصح للصغير كان له ان يفتصل وان اشترى من بعض السدنة ستر الكعبة لا يجوز
ولو نقل المشتري الى بلد اخر صدق عليه الفقهاء ولو باع شيئا بغير كفاش
واخر الثمن الى المصداق والدياس ففسد العقد على الاصح اذا فز من رجاء وشرط
في القرض ان يكون موقعا لا يبيع التاجيل ولو فز من ثم اخر لا يبيع ايضا الا راجع الى
اذا مات او بابها وعجز اهل البيت عن اداء خراجها فالسبل فيها اجازتها واستيفاء
الخراج فان تعذر الاجارة جاز للسلطان سعيها وان اراد السلطان ان يشتريها فنفسها
فلا حوط ان سعيها من غير ثم يشتري بها من المشتري واذا وقع فقرة من الم
او البول في خل او نبيت سبعة قال غير بعث منك فقير من الحنطة التي في هذا
الكدر ثم اعطاه الحنطة من موضع آخر لا يجوز ولو اشترى ثوبا على انه ابيض
فوجد مسبوغا فالبيع فاسد وكذا لو اشترى درا على انه لابنة فوجد فاذا
فيها بناء او رصفا على انها بطناء لا تخل فيها فاذا فيها تخل وباع على ان بطناء
من اخر فاذا هو من لبن كان فاسدا ولو باع درا على ان فيها بناء ولا بناء
فيها او قل علوها وسفلها ولا علوها جان البيع ويجوز المسى ان شاء
اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ولو باع باجدا عها او بابا بها ولا جندع
فيها جان البيع ويجوز المشتري وان كان فيها جندع ان جان البيع ولا خيار
للمشتري ولو قل بعكها عها فيها من الاجنعة والابواب وليس فيها شئ عجانا البيع

رجل البصرة فاسد

بأنه الصرة

ضارة الكمية

سكوت من الموعلة

تأجيل الزرع

ما اراد
الا ان يفسد

شتر كل واحد بجمع

عنه ان نزل الوتر

ففي جوارحه المذمومة

منه فاني

منه فاني

منه فاني

منه فاني

منه فاني

خيار المشتري ولو باع اشجارا على الفاعلة فوجد واحدة منها غير مثمرة فسد البيع
ولو اشترى نبتا في طرفه على ان يزين الطرف فما يظهر من ثمرته ليسقط حصته من
الثمن جاز البيع ولو باع مزرعة التسمية عمدا وقضى القاضى بجواز البيع لا يجوز ان
قضى بجواز بيع ام الوالد ولو اشترى دهن او دفع القار ومرت الى الدهان وقال
لدهان ارفع القار مرة الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القار مرة في الطريق
لهلاك الدهن من مال الباع وان قال بعثته يد غلامي لهلك على المشتري استثنى
شيئا من العائد فوجد المشتري واحدة او اثنين اسود ومرت على البقال فاطاه
فاسد اخر بغير وزن جاز وان ردت ثلاثا فاعطاه البقال ثلاثا بغير وزن لا يجوز
في الخبز اذ وجد واحدا محرقا فزده على الخبز واعطاه خبزا لا يجوز من يقن باع
عينا من اعيان من وارشه بمثل القيمة لا يجوز واذا اشترى ارضا مع اشجارها فاحتقت
الاشجار قبل القبض غير المشتري ان شاء واخذ الارض بحصتها من الثمن وان شاء
ترك وان استحق بعد القبض ياخذ بحصتها من الثمن وليس له ان يرددها
وان احترق الاشجار والبناء او قلها طاله قبل القبض خيرا لمشتري ان شاء
اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وليس له ان يأخذها بحصتها من الثمن و
بعد القبض يحسن الهلاك على المشتري وان اشترى ارضا وخل في البيع الاشجار
المثمرة فقير الذكر وغير المثمرة ايضا يدخل صغيرا كان او كبيرا ولا يدخل في
البيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط وشجر لقطن لا يدخل في البيع
والكرات ونحوها كان على ظاهر الارض لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر
وما كان مفيضا في الارض من اصوله الصالحة ان يدخل ولو باع دارا اجراها
من غير فقير المشتري اذا استحقهم الاجازة في جاز وان طلب التسليم
في الحان مسددا للعقد ولو باع ارضا فذا امرها من غير فقير المشتري اذا كان
علما بان لك جاز البيع ولا خيار له ولو باع ارضا فظهر ان بعض الارض كان مسجدا
ان كان المسجد مسجد جماعة فسد البيع في الباقي وان كان مسجد خاص لا يفسد
ومسجد الجماعة مساجد جماعات المسلمين ولو كان المسجد في دار لو اُغلق باب
الدار يكون للمسجد اهلا في الدار يصولون فيها جماعة ولا يسمعون الناس من الدار
والصلوة معهم فهو مسجد جماعة ولا يكون محلا للبيع خيرا باكا كان او عامسا وان كان
قد اُغلق باب الدار لا يفتى للمسجد اهل الدار فليس لهذا حكم المسجد منعوا الناس عن
الدخول ولم يمنعوا رجل باع كرم وفيه مسجد قديم ولم يستثنى المسجد ان كان المسجد
عاما فسد البيع وان كان خرا باكا لا يفسد ولو باع ارضا فاقتر المشتري بعد ذلك
انها مسجد او مقبرة او اقتر بها طريق لعامة المسلمين فانفذ القاضى عليه بحجز من
خاصه فيها للعامة وسلم الى الذي خاصه ثم اراد المشتري ان يرجع بالثمن
على بايعه فاقام بينة على ذلك ولم يحضر الذي خاصه فيه للعامة بين هذا وبين الارض
ففي الارض اذا اقر المشتري انها مقبرة او طريق او مسجد وانفذ القاضى اقراره ثم اقام

البينة

البينة على ذلك بحجز من الباع ليبيع عليه بالثمن لا يقبل بينته الا بحضر من خاصه فيه للعامة
ليكون بينته بينة من خاصه فيه للعامة ولو باع دارا او ارضا ثم ادعى انه باع ما هو
وقف لا يسمع دعواه كالمواضع شيئا ثم ادعى انه لغيره باعه بغيره من صاحبه فانه لا يسمع
دعواه ولا يجوز بيع القاضى مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله من اليتيم لان بيع القاضى
قضاء وانه لا يصالح قاضيا في نفسه ولهذا لو رجع القيمة من نفسه لا يجوز ولو ان
القاضى اشترى مال اليتيم من الوصي وباع ماله من اليتيم وقبل الوصي جاز وان
كان الوصي حيا من جهة القاضى لا يجوز البيع والعقود على الذي يحس ويصدق في
البرهمن والمخفي عليه الا اذا كان العاقد وكيله وكلمة في افاهه ولو اشترى البئر في
جوف البطن لا يجوز وان روي صاحب البطن يقطع بحاجة ابتلع لولو فباعها
حده مع اللولو التي ابتلعت فسد البيع وان كان المشتري راى اللولو حين اسلف
ولو كان الدجاجة مبيته فباع اللولو التي جاز ولا خيار للمشتري ان كان راها
الا اذا عبرت وان لم يكن المشتري راى اللولو فله الخيار اذا اها ولو اشترى
لولة في صدف لا يجوز على الفتوى ولو اشترى سمكة في جدر في بطنها لولة ان كانت
اللولة في الصدف كانت للمشتري وان لم يكن اللولة ان كانت اللولة في الصدف
كانت للمشتري وان لم يكن اللولة في الصدف فانها تكون للبائع ويكون في يده بمنزلة القطعة
ولو اشترى دجاجة في جدر في بطنها لولة كانت للبائع بغيره عليه ومن باع دارا على
ان الباع فيها طرايقا من هذا الموضع الى باب الدار يكون فاسكا وكذا لو شرط الطريق
للجنبى ومن موضع وطوله من هذا الموضع الى باب الدار ولو وصف الطول
والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه ولغيره اشترى ارضا في بطنها ولدا الفين
الباع بالوصية فاجاز صاحب الولد بيع الجارية جاز ولا يكون لصاحب اللسان
شئ من الثمن وان لم يحضر صاحب الجنبين بيع الجارية لا يجوز بغيره ولو اجاز
صاحب الولد بيع الجارية بغيره ما ولدت الجارية ان ولدت عند المشتري لا يكون
للولد قسط من الثمن وان ولدت عند الباع اخذ لولو القسطا من الثمن
رجلان اشترى باسيفا محلى وقاضعا على ان يكون لاحدهما حليته وللآخر
ضد كان السيف المحلى سها والخاتم مع الضرر كذلك ولو اشترى ارضا على ان
لاحدهما الارض وللآخر البناء جاز كذلك ولو اشترى باسيفا وقاضعا على ان
لاحدهما ارس وجدره وقراعه وللآخر بئر وقاضعا على ذلك ولم يترك
الباع شيئا فلكل صاحب البئر لان البئر اصل وغيره بمنزلة البيع ولو
تواضعا على ان لاحدهما ارس وجدره وقراعه وللآخر بئر فهو بينهما نصفان
اذا باع الرجل شيئا وامتنع من الاضعا على البيع لا يحضر على الاستهاد وان
رفع الاصل الى القاضى وراى القاضى ان يامر بالاستهاد كان له ذلك ولو امتنع
الباع عن كتيبه الصك لا يحضر عليه وان كتب المشتري مكا وجاء بالعدد والى الباع
وكلفسان يقر ليس للبائع ان يمتنع فان ابى ان يقر احضر مجلس القاضى فان اقر بالبائع

او ان باع ما هو

منه فاني

منه فاني

منه فاني

منه فاني

منه فاني

منه فاني

اصطلاح و كذا في الفقه

بيع الغصوب

شرط الصوابين

بيع علم النبل

بيع بركة

بيع لوكوة

شرط انما كالم

عند القاضي كنه القاضى سجدوا بشهد عليه ولو اصطاد سحكة والقاه في خيطه وباعها
 ان امكن اخذها من غير سبب جان البيع والافلا وان باع طير له بطيرة في الهواء ان كان
 حيا بعدد الى بيته ويقدر على اخذه من غير تكلف جان بعه والافلا باع الموصوب
 من عين الغاصبان كان الغاصب جاحكا ويدعى انه له ولم يكن للمغضوب منه
 بينة لا يحوز بعه وان كان له بينة جان بعه ولا يحوز بيع الحق الا في بعه من في
 بيه ولو باع ذراعا من ثياب هذه الارض لغيرها المشتري جان امس جرك ليجل ثيابا
 من منزله ليرميه فحمله المأمور وباعه جان البيع للامن ويكون الثمن للامن
 وكذا كفتش الرمان والبطيخ عمل فيه كبد او ملح فحل رجل من ذلك شيئا او حل
 شيئا من الخجاء وبيع ان كان للرجل ملكا جان بعه وكذلك الفتق والحطب لانه ملكه
 بالاحل فبطلت بيعه اشترى ثياب الصواعين بغير ضمان وجعل في الثياب ذهابا
 او فضة جان بعه وان لم يجد فيه شيئا من ذلك لا يحوز ولا باس بيع عظم النبل
 وعظم كل شيء الا عظم الادي والخنزير فانه لا يحوز بيعها ولا يحوز بيع مثل
 الماء وهبته ولا بيع الطريق بدون الارض ولا بيع الشرب ولا بيع الدهن
 في السمسم ولا بيع العصين في الغيب ولا يحوز بيع لحم الا في كل **ق 2 شرط الفسدة**
 رجل باع عبدا على ان لا يبيعه المشتري ولا يبيعه او لا يبيعه في بده كان فاسكا
 ولو باع عبدا في شرط ان يعتقه لا يحوز فان اشترى له على هذا الشرط واعفه
 بقلب البيع جان بعه وعليه ثمنه ولو باع ثوبا على ان لا يبره له من ملكه بيع او هبه
 او نحو جان البيع وبطل الشرط ولو باع عبدا على ان يبيعه فلان كان فاسكا
 وان اسرى جان بيه على ان يهاها او لا يهاها هاهنا البيع فيها وان باع عبدا
 على ان يبيعه المشتري جان وان باع على ان يبيعه حيا او كان فاسكا ولو
 باع جان بيه على ان يستولى على المشتري وبيع عبدا على ان يبره المشتري او باع
 شيئا على ان يبيعه المشتري او يبيعه عليه او يبيع منه شيء لو يبيع منه كان فاسكا
 ولو باع على ان لا يبيع من فلان كان جان بيه ولو باع على ان يبيعه المشتري بالثمن
 بهنا فان كان الرهن بمحمول كان فاسكا وان كان معاوما فاعطاه الرهن
 في المجلس جان استخسانا ولو باع على ان يبيعه بالثمن فبطلت فان كان الكفيل
 غايبا وكفيل من علم او لم يعلم كان فاسكا وان كان الكفيل حاضرا في المجلس
 كان غايبا وكفيل من الاقرار وكفيل جان ولو باع على ان يحيل البايع رجلا بالثمن
 على المشتري فسد البيع ولو باع على ان يحيل المشتري البايع على غيره بالثمن فسد
 قياسا جان استخسانا ولو باع لوكوة على الهارن مثقالا فوجدها اكثر سلمت
 للمشتري كما باع ثوبا على ان يبيعه عشرة اذرع فوجد اكثر ولو باع ثوبا على ان يبيعه
 حامل فسد البيع ولو باع عبدا على ان يبيعه جان او كان بيبه جان بيه ولو باع جان بيه
 انه يري من المجلس جان ولو باع على ان يبيعه جان او كان بيبه جان بيه ولو باع المشتري
 انه يحتاج الى الطين واذا اشترى المجلس سره شرط البراءة عن العيب فيحوز

بيع

البيع في الصحيح من الجواب حتى كان في بلد من عيون في شري الجوارى لاجل الاولاد كان
 فاسكا ولو اسرى جان بيه على ان يبيعه جان البيع لان ما شرط بيبه في الجوارى
 روى ان جرك جاء الى محمد بن محمد الله وقال اني اشتريتها على ان يفتي كذا وكذا لو كانا اذا
 في الفتوى في قال محمد بن محمد الله قم فان البيع قد لم يملكنا اخبرك عن عيبها ولهذا لم يملك
 على رجل جارية معينة بضمن قيمتها غير معينة ولو باع جارية على ان يفتي كذا وكذا لو كانا اذا
 البيع ولو باع دارا على ان يبيعه البايع شمس او دابة على ان يبيعه البايع يوم كان
 فاسكا ولو اشترى شاة او بقر على ان يفتي كذا وكذا فسد البيع وان اشترى
 على ان يفتي كذا وكذا فسد البيع ولو اشترى على ان يفتي كذا وكذا فسد البيع ولو اشترى
 على ان يفتي كذا وكذا فسد البيع ولو اشترى على ان يفتي كذا وكذا فسد البيع ولو اشترى
 جارية شيئا على ان يبيعه البايع لم يكن وطئها فان كان البايع وطئها يوم البيع لا يكون
 للمشتري ان يبردها ولو باع جارية على ان يفتي كذا وكذا فسد البيع ولو اشترى
 كان له ان يبردها باع عبدا على ان يبيعه البايع على المشتري قبل قبض الثمن كان
 فاسكا ولو باع شيئا على ان يبيعه منك بكذا على ان احط من ثمنه كذا جان البيع و
 لوكوة على ان يبيعه منك بكذا على ان يبيعه منك بكذا على ان يبيعه منك بكذا على ان يبيعه منك بكذا
 منك كذا او على ان يبيعه منك بكذا جان البيع باع عبدا على ان يبيعه منك بكذا على ان يبيعه منك بكذا
 اخر فسد البيع لانه شرط اجلا بمحمول اذ كان الثمن جاك فان باع بالفالي شهر
 على ان يبيعه اليه الثمن في بلد اخر جان البيع بالفالي شهر وبطل شرط الايقاع
 بل اخر بعض مكان الايقاع ويحوز البيع ايضا ولو اشترى شيئا على ان يبيعه البايع
 الى منزله المسري قال ذلك بالهرس لا يحوز وان قال بالفالي سية جان لان
 في العرسية يفرق بين الحمل والابقاء وفي الفارسية لا يفرق فيكون شرط الحمل بشرط
 الايقاع اشترى حطبا في قرية شرا وصحبا وقال موصولا بايعة واحمل الى موضع
 جان البيع باع حقانة خرق على ان يبيعه البايع جان كذا لو اشترى فسد على ان يبيعه
 البايع ولو اشترى من الكراية كس باسكا ان يقطع البايع فبطلت ويحيطه ليجوز
 لانه لا عرف فيه ولو باع ايضا على ان يبيعه المشتري ان يبيعه المشتري فبطلت فبطلت فبطلت
 كان البايع ضامنا لما احدثه المشتري كان البيع فاسكا لان المشتري انما يبيع
 على البايع عند الاحتقاق بما احدثه المشتري اذا كان الحدث زيادة كالبناء
 والعنبر والزرع ونحو ذلك اما ما كان نقصا ناكلا لحفر ونحوه لا يرجع به
 على البايع الرجوع مطلقا كان فاسكا باع ايضا على ان يبيعه كذا وكذا فسد
 المشتري ناقصة جان البيع ويحوز المشتري ان شاء اخذها جميع الثمن وان
 شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض بيبه ولا يكون له قسط من الثمن و
 لو باع دارا على ان يبيعه كذا وكذا بينة فوجدها المشتري ناقصة جان البيع
 ويحوز على هذا الوجه ولو باع ايضا على ان يبيعه كذا وكذا فسد البيع
 فباع الكول ثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة فسد البيع اشترى كذا باسكا على

على انها معينة

نكته الاولاد لا تشرى لغير اهلها

البيع شرط

على ان فيها كذا وكذا

منه وادعى ان يباع في عشرة ايام

انخذ عشرة ايام

منه وادعى ان يباع في عشرة ايام

منه وادعى ان يباع في عشرة ايام

منه وادعى ان يباع في عشرة ايام

اذا من

على ان خوات

طهرا وادعى ان يباع في عشرة ايام

ان ساء الف فاذا هو الف ومعه سلم الثوب المشتري ولو اشترى ثوبا على
انه وادعى فاذا هو ودعى بطل البيع كما اشترى على انه هروى فاذا هو من وى
ولو اشترى جرابا على ان فيه عشرة ايام فكل ثوب كانا فوجد اكثر لا يعلم الزيادة
للمشتري ولو اشترى قميصا على انه يتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه
فاذا هو اشترى جرابا على البيع ولا اخبار للمشتري ولو باع من اخرا بر شيئا فزمنه البايع
على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا ان كان
يجوز ان قد انتقص من القوامه فحق على البايع وكذا لو كان النقصان بما جرى بين
الوزنين وان لم يكن النقصان من القوامه ولا جرى بين الوزنين فان لم
يكن المشتري قرا انه قبض كذا منا قل ان يمنع حصته النقصان من الثمن ان
كان لم ينفذ الثمن وان كان قد تم بيع عليه بذلك فقد مر وان كان المشتري
اقر انه قبض كذا منا قل وجدته اقل من ذلك فليس له ان يمنع من البايع شيئا من
الثمن ولا يسترد ولو باع حيا من طعام ثم ظهر النقص بتنا كانه ياخذ نصف
الثمن بخلاف ما لو اشترى سرا من حنطة مجموعته في بيت فوجد حبة واحدة
كما حصر في البرر اشترى سمكة على الفاع عشرة ايام طال فزنها البايع على المشتري ثم
وجد المشتري في بطنها حجر كبرن لده ابطال حصر المشتري ان شاء اخذها بايع
الثمن وان شاء تركه ويكون نقصان الوزن فيه بمنزلة المصيب حصر كما لو
اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فاذا هو اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع فوجد
وان شاء تركه فان كان المشتري سواها قبل ان يعلم بذلك يقوم السمكة عشرة ايام
ويقوم بسبعة ايام طال فيرجع حصته النقصان من الثمن ولو اشترى ثوبا
على انه كتاب النكاح من تاليف محمد فاذا هو كذا في الطلاق او كتاب الطب و
كتاب النكاح ولكن من تاليف علي بن ابي طالب لان الكتاب هو السواد على اليسار
وذلك جنس واحد وانما يختلف انواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز ولو اشترى
شاة على انها بنية فاذا هي معن جان البايع وحصر المشتري لانه جنس واحد
ولذلك بكل مضارب احدها بالآخر في الزكوة ولو اشترى ثوبا على انه حر
فلم يجد خرابا كان له ان يرد به كذا لو اشترى عبدا على انه حرا فوجد
عقلا فلو اشترى بذر الفلق على انه بذر لوى والمشتري لا يعرف ذلك
فلما خرج الدود ظهر انه بذر لوى وبنيها فتاوت فاحش كتمان على البايع
رد الثمن ان كان قبض من المشتري وعلى المشتري رد ما قبض وهو كما
لو اشترى بذر البطيخ فزرعه فوجد بذر القاء كان على البايع رد الثمن
وعلى المشتري دين البايع وان شرط بعض الخراج على البايع فان كان ما
شرط على البايع شيء من خراج هذه الارض فذلك الجواب وان كان الذي
شرط على البايع زيادة على خراج الاصل جازا بايع كذا لو باع وشرط على
المشتري ان لا يحقل الظلم ولو اشترى ثوبا على انه ثوب من درهم فظهر

ان خراجها

ان خراجها اربعة دراهم وهو على وجهين احدهما ان يظهر الزيادة على ما شرط
والثاني ان يباع على اخر ارجها اربعة فاذا هو ثلثة يفسد العقد في الوجهين سوا
ظهر خراجها اقل مما شرط او اكثر من غير تفصيل ولو باع ارجها ولم يذكر الخراج ولم
يجعله شرطا في البيع جاز البايع ثم ينظر ان كان خراجها اكثر وبعد ذلك عينا
عند الناس حصر المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له ولو باع
ارجها على انها غير خراجية وهي خراجية فسد البيع ان علم المشتري انها من
خراج وان لم يكن عالم بذلك جاز البايع وحصر باع حاقا على ان غلته عشرون
درهما فاذا هي خمسة عشر ان اراد بذلك ان غلته فيها مضمون كانت عشرون
جازا البايع وان اراد غلته فيها سقبل عشرون فسد البيع كذا لو باع حيا على
الفاصل يوم علب كذا وان لم يبين مراده فسد البيع لان الناس يريدون
لهذا الغلة فيما يستقبل اشترى ارجها على ان البايع يحل خراجها فقبضها
المشتري فاخذها الشفع بالشفعة على ظن ان البيع لهذا الشرط جائز ثم ظهر
انه كان فاسدا ففي البيع العاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة فان كان الشفع
اخذها بتراضها كان ذلك بيعا مباحا ان شرط ان لا يخذها بالشفعة ان يحل
البايع خراجها كان للشفيع ان يرد لها والا فلا اشترى فلا شقة على ان حشوها
فطن فقضها المشتري فوجد المحسوف فاجوز البايع ويرجع بالنقصان على
الاصح اشترى حيا على انه فاسد لا يجوز البايع الا ان يكون كثيرا اشترى
بمنزلة المطلب باع زرعها وهو فعل على ان يرسل المشتري فيها دواية
جان وعليه الثمن باع عينا على ان يبعه من فلان كان كاسدا وان
باع على ان يبعه جاز اشترى ارجها ثم امتنع عن ابقاء الثمن وقاس اشترى
حربا فانها هي النفس وقال البايع بعثتها كما هي وما شرطت لك شيئا كان القول
قولا باياع في انكار الشرط مع بینه باع حيا وقال بدها شرطى فزمنه كذا غارنى
است كان للمشتري ان يرد ولو قال بعثتك على ان لا ترجع على الثمن عند الاستحقاق
كان البيع فاسدا ولو باع جارية وقال اسعك هذه الجارية على انك ان بعثتها
مع كان البيع بيننا نصفين كان البيع فاسدا اشترى ديك فوجد بهيمة في عيبه
الوقت واشترى بعيرا على انه يصع في حرم يصع زيادة على المعتاد حب
بعد ذلك عينا كان له ان يرد ولو اشترى ارجها من مسلم على ان يتخذها سعة
جازا البايع ويحل الشرط ويكون للمسلم ان يبعها بهذا الشرط وكذلك بيع العصير
على ان يتخذ من كذا لوقا لبعك على ان يتخذ من كذا وبيع طعاما على ان يأكله المشتري
ولو باع دانا على ان يتخذها سمكا للمسلمين فسد البيع وكذا لو باع طعاما على ان
يتصدق به على الفقراء لان المسجد يخرج من ملكاى الله تعالى ولو باع بشرط
ان يجعلها سعاية او مقبرة للمسلمين فسد البيع ولو باع بشرط ان يبيع منها
جازا البايع اشترى جارية على ان لا يبيعها ولا يورثها فسد البيع ان تعطينى عندك

ما عارضوا ولم يكرهوا

على ان يخذ عشرة ايام

القول السار والجار

بغير فسخ

هذا او على ان يجعل له عبدك هذا او على ان يسعها ويقطع في ثمنها او قال سعد
هذا بثلاثة درهم وعلى ان يخدمني سنة او قال سفيان ثمانية درهم على ان يخدمني
سنة او قال سفيان ثمانية درهم ومحمد بن كنانة او قال سفيان ثمانية درهم
درهم ومحمد بن كنانة او قال سفيان ثمانية درهم ومحمد بن كنانة او قال سفيان ثمانية درهم
هذا بالف درهم وبقي عبدك هذا ثمانية درهم او قال سفيان ثمانية درهم
وهبت له عبدك هذا كان فاسكا في الصور كلها ولو باع شيئا على ان يشتريه لنفسه
لا يجوز البيع اذا باع شيئا بالف درهم على ان يقرضه فلان الصبي لا يبيع
ولا خيار للبايع ان يقرضه الاجنبي ولو قال لغيري عبدك من فلان بالف درهم
على ان يكون الثمن على العبد فلان المشتري لا يجوز البيع ولو قال بيع عبدك من
فلان بالف درهم على اني خمان لك خمسمائة من الثمن جان فلو قال لغيري عبدك
هذا العبد بالف وعلى ان تقرضه عشرة دراهم جان البيع اذا اشتري شيئا بشرط
ان يكفل فلانا بالدرهم المشتري فهو منزله ما لو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رهنا
او كفيل بنفسه ان كان الكفيل حاضرا في المجلس وكذا جان وكذا لو كان ههنا
معلوما ولو باع بشرط ان يعطيه بالثمن رهنا ولم يذكر الرهن كان فاسكا فان اتفق
على تعيين الرهن في المجلس او اعطاه المشتري الثمن الجان ولو شرط على
ان يعطيه بالثمن جدي رهنا ولم يعين الكرجان ولو شرط رهنا معينا ثم
امتنع المشتري عن تسليم الرهن لا يجبر على تسليم الرهن لكن يفيء للمشتري ما
ان يدفع الرهن او قيمته او يفسخ العقد ولو اشتري عبدك بالف درهم على انه
لم يبعه الثمن في ثلاثة ايام فلا يفسخ العقد فاعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل
ان ينقذ الثمن فاعتاقه ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقذ الثمن الصحيح انه
يفسخ ولا يفسخ ولو اعتقه بعد الايام الثلاثة بعد اعتاقه وان كان في بدا الباي
لا يفسخ اعتاقه ولو اشتري عبدك وتقد الثمن على الباي ان رد الثمن في الثلاثة
ايام فلا يفسخ بينهما جان وهو بمنزلة ما لو باع على ان الباي بائنا في ثلاثة ايام ان يفسخ
البايع صح اعتاقه وان اعتقه المشتري لا يفسخ ولو اشتري عبدك وقبضه ثم
وكل المشتري رجلا على انه ان لم ينقذ الثمن في خمسة عشر يوما فان الوكيل
يفسخ العقد بينهما جان البيع ولو لم ينقذ الثمن في خمسة عشر يوما كان للوكيل
ان يفسخ ولو اشتري جارية على انه ان لم ينقذ الثمن في ثلاثة ايام فلا يفسخ بينهما
وقبض المشتري فباع ولم ينقذ الثمن حتى مضت الايام الثلاثة جان البيع
للمشتري والبايع الاول للمشتري الاول الثمن كما لو باع بشرط الخيار للمشتري ثلاثة
ايام وكذا لو قبلها المشتري في الايام الثلاثة قبل ان يسد الثمن حرم الباي
ان شاء اخذها مع النقصان ولا شيء له من الثمن وان شاء ترك واحد منهما
ولو باع سفلا على ان يكون له حق قرار العلوي عليه جان ولو باع رقبة
الطريق على ان يكون للبايع حق المروءة فبجان باع خريد جان شطرك باع

مجلس باع
شرط اعطاء الثمن والرهن

اعطى الامانة

مجلس
على ان لا يفسد قرار العلوي
او حق المروءة

في الباي

ديوان باع برهن فسد البيع ولو قال له الباي اشتري حتى ابني الخوايط جان البيع ولا يحرم على الباي
وكذا المشتري اذا لم ينشأ امساك جان شتره اشتري عبدك على انه خفي فاذا
هو غل لا يرد وبالعكس يرد اشتري فانك على انه ان رضى جدي انه اخذها لا يجوز البيع
اشترى عبدك على ان يكون سرور على الباي اخذها وخوفه عليه الى ان يستعمل المخل
بحر مل ان يستعمل المخل فرده على الباي فلم يقبضه الباي فهدك عند المشتري البيع
بهذا الشرط فاسد فان رده على الباي بحسب ما له من فقد يرى منه ولا شيء على الباي
ولو اشتري شيئا فاسدا فاسكا وقبضه ثم رده على الباي بغير بيع فلم يقبله فاعاد
المشتري الى منزله فهدك عند لا يلزم منه الثمن ولا القيمة كالفاسد اذا رد المفسد
او المفسد فيه فلم يقبله فهدك الفاسد الى منزله فباع عنه لا يقبض ولا يتخذ
العقب بالجل الى منزله اذا لم يصبه عند المالك فان وضعه بحيث ساله من ثم حله
مرة اخرى الى منزله فباعه كارضائه اما اذا كان في يده ولم يقبضه عند المالك فهدك
المالك حرم فلم يقبله يصير امانته في يده وقيل ان كان فاسدا البيع معاه عليه فرده
على باعه يرد المشتري عن الضمان وان لم يقبل الباي وان كان فاسدا البيع مختلفا
فيه لا يرد المشتري لا يقبل الباي او يقبضه القاضى وهذا شبه بالفقهاء لان
احد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا بقبضه او رضائه كما في خيار
البيع ونسخ الاحجاق للعدس واذا باع عبدك بالف درهم ورطل من تمر فالتقيد
بشئ صحيح ان اتفقا على اسقاط التمر ثم احصوا المتأخرين من مشايخنا ان
يعرف المشتري سركا فاسكا بعد القبض يجوز باعتباره ان البيع يصير ملكا بعد القبض
كما بينا او باعتبار تسليم الباي اياه على التصرف في بعضهم المشتري لا يملك
العين لكن يملك التصرف وهو قول مشايخ العراق وقول مشايخ خراسان يملك العين
فلم يشتري انه سركا لا يجال له ولها ومن اشتري دارا اما قول مشايخ خراسان
فالمشتري يملك العين عند القبض وهو الصحيح بل يملك ان يشتري دارا بشئ فاسد
وقبضها فينصب عسقا دار اخرى فالمشتري سركا فاسدا ان يأخذ كل الدار بالشفعة
ولكن لكل الادب والوصى اذا باع عند البيت بغير فاسدا وقبض المشتري فاعتقه
جان عقده ولو كان اعتاق المشتري على وجه التسليم لما جان لان تسليمها على
العتق لا يجوز وانما الاجل على الجارية ولم يست الشفعة فيما ذكر لان في قضاء
القاضي بالشفعة تأكيد الفساد وتقرير وفي الاشتغال بالوطى اعراض عن الرد
فلم يجز له ان يطأها وذكر الحلواني انه يكره الوطى ولا يحرم ولا ثبت الملك في البيع
بغير فاسدا عند القبض فالبيعة اذا كانت جارية فولدت ولها است الملك للمشتري
في الولد المتولد منها وفي الهان وبنات لا يثبت اشتري عبدك سركا فاسدا فقبضه
واكتب منه درهم رده رد الكسب معه اشتري عبدك سركا فاسدا ثم امر الباي بالهين
قبل القبض فاعتق جان ولو اعتق بنفسه لم يجز فقد ملك المامور بالامر لا يملك
الامر بنفسه ولو اشتري غلاما بخمسة مائة درهم وقيمة خمسمائة سركا فاسدا

تأخر
اشترى وانما لا يملك

رد الفاسد فانه يملك

انما
سركا عند القبض

اشترى انما سركا فاسدا
لا يملك ولا يملك

قبضه فان دانت قبضته من قبل المتعرج صاريها وفي الفلقاعة فعليه خمسة درهم
 لا غير اعتبار القيمة يوم القبض ولو عصب عبدا فبينة الف فان دانت قبضته حتى صار
 العبد ثم اشتراه من المالك شركا فاسكا ثم مات العبد فان وصل الى القاصب بعد ما
 اشتراه فعليه الفان وان لم يصل اليه حتى مات فعليه الف ولو باع على ان يحمل البايع
 بالتمن على المشتري فباع البيع ولو اشترى كسكا على انه نطاح او ديك على انه مقاتل و
 حماما على انه يبيت كذا كذا صوتا فباع فاسكا ولو اشترى جارية على انها لم تلد فظهر انها
 كانت ولدت كان له ان يرد هبا باع عنك على ان يودي التمن اليه في بلد اخر فباع البيع
 لانه شرط اجلا مجهولا كذا اذا كان التمن حالا فان باع بالف الى شهر على ان يودي
 بالتمن اليه في بلد اخر جاز البيع بالف الى شهر ويظل شرط الاداء في بلد اخر اشترى سوبا
 على ان البايع له من السجج وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه له نصف
 من جوار البيع ولا خيار للمشتري وهو نظير ما لو اشترى صابونا على انه يتخذ من كذا
 من الدهن ثم ظهر انه اخذ باقل من ذلك والمشتري كان ينظر اليه وقت الشراء جاز
 البيع من غير خيار وكذا لو اشترى قبيضا على انه يتخذ من عشرين اذرع وهو ينظر
 اليه فاذا هو من سبع جاز البيع من غير خيار ولو اشترى ليرة على انها خالصه فظهر انها
 وكسرها فله يكر كذا كذا كان لما يرد هبا **بيع الوفاء** واختلفوا في البيع الذي
 لسمه الناس بيع الوفاء او البيع الجائز وقال اكثر المشايخ حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري
 ويضمن المشتري ما اكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا باحسان المالك وليست
 الدين بهلا كذا اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزيادة اذا هلك لا يضمنه والبايع
 ان يبره اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع
 لا يكون رصنا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك
 في البيع ولم يلفظ بفسخ البيع بشرط الوفاء او بلفظ البيع الجائز وعند هذا البيع
 عبارة عن بيع غير لازم ولذلك وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه
 المواعدة جاز البيع ويلزم الوفاء بالعهد لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة
 الناس **ق** وفي الطهرى البيع الذي يعارفاه اهل زماننا والسكان في بلادنا
 احسا بالربا ومن بيع الوفاء وهو ان يقول البايع للمشتري بعت منك هذا بآلات
 من الدين على اني حقة فضبت الدين فهو له فهو على الحقيقة رهن والبيع في بيع
 المشتري كالرهن في المرفق لا يملك ولا يباح له الانتفاع لان المتعاقدين وان سماه
 بيكا لكن غرضهما الرهن والاستئثار بالدين لان البايع يقول كل من يلقاه فله
 ملكي عبد فلان والمشتري قد رخصت ملك فلان والعبرة في باب المقررات
 للمقاصد والمعالى لا للالفاظ والمعاني حقة قال اصحابنا ان الكفالة بشرط براءة
 الاصل حوالة والحوالة بشرط مطابقة الاصل كالكفالة والاسس صاع الفاسد اذا ضرب
 فيه الاجل سلم ونظايرها كثيرة والبايع يبيع ط فام نعم الدين الشقة وقد دلت عدة فتا
 الامية والمشايع انه رهن وثبت رجوعه وفي النوازل المتفق شأنا في هذا الزمان على

شركي على انطاع اه

على ان يقر

طهرى وارت

نشره على انها خالصه

فصل في البيع والقرع

في بيع الوفاء

بشرط براءة الاصل اه

بعت بيقا على ما كان عليه بعض السلف لانها بلفظا بلفظ البيع من غير ذكر الشرط فيه والعبرة
 للفظ ابينا دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن يبيع ان يطلقها بعد ما جامعها
 مع العقد وذكر في العدة والحلاصة حكمه بيع الوفاء حكم بيع الفاسد ولو تبايعا ثم قال
 احدهما صاحبه سوسم برتوانم بيع بمن يارده فقال الاخر نعم لا يفسد البيع اما اذا لم
 في البيع شرط كذا كذا يكون بها برتوانم كنيتم فيفسخ العقد ولو كان الشرط بعد العقد يلحق بالعقد
 وفي مختلف الرواية ان شرط التخيير في البيع فاليه فاسد ولو تبايعا قبل البيع ثم تبايعا
 خاليا عن الشرط جاز البيع الا اذا تضادقا الفرائد يباع على تلك المواضعة فكذا لو تبايعا
 في وقت البيع ثم عقد خاليا عن شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة السابقة وفي
 فلا يصح احباط الحيط الشرط الفاسد اذا الحق بعد الفسخ يلحق باصل العقد ولا يشترط
 الا الحاق في مجلس العقد لصفة الاتفاق على الصحيح وفي قول اصحاب الهداية المتأخرين
 اذا تبايعا ولم يذكر في البيع شرط الوفاء ثم ذكر الوفاء بعد البيع وسرط يكون البيع سعي الوفاء ان
 الشرط الا لاحق باصل العقد والشرط المفسد المفسد اذا التقت بالعقد الصحيح
 للعتق واخذت وفي قول اصحاب البعض المتأخرين مردى ملكي خريدا رد يكرى بشرط انك
 مرفت كذا بايع بها بوي بان دعه مشتري بيع بان دعه بآلان شرط كذا يكون لها بان دعه
 فلا يصح وقيل كذا كذا يبيع ملكي مشتري يشترط في اسعاف واكر مشتري يبيع لا يكرى ديكر
 فرد شد بيع صحيح بايع اوله من سلكه بار كر در جوب رضات ايم كرده باشد و
 فتوى صاحب الهداية على ان المالك يثبت للمشتري شرائها في زوايا البيع ولا
 يضمن لو استهلكها وعليه اسقط فتوى ائمة زماننا واستادنا فالحاصل ان فتوى
 ائمة زماننا على ان حكم حكم الرهن حقة لو استهلك المشتري بناء وانحاز يضمن قيمته
 كالمرفق وفي فتاوى الامام المعروف سهدام في بيع الوفاء على من جعله سكا فاسكا لو
 قبضه واكرم من غير ان كانت الاجرة له لانه لو عصب واكرم من غير ان كانت الاجرة
 له فلهما اولى واكرم من المالك لا يبيع لان الرد على المالك واجب عليه وقد ردت
 عليه والحكم في بيع الفاسد ان المستحق بحقة لا يقع الاتمن في ذلك الحقة وان وقع الحقة
 بحقة اخرى وعلى هذا قول من قال بالفساد وعلى قول من اجاز مع الحقة من ابايع
 وغيره ويكون الاجرة له وغلة الكرم على ما شرط ولو مضى بعض المدقة فجاو ابايع
 بالتمن بحسب المشتري على فسخ التمن والوفاء بشرط ويجب الاجر عا ب ما مضى
 من المدقة ولو اراد المشتري فسخ البيع واستثنى حاد التمن له ذكر في كل حال لان العقد
 لان وكل واحد منهما حق القبض والفسخ وفي فتاوى الفاضل كرم بين رجل وامرأة
 باع المرأة من الرجل بقبضها وشرطت انها متى جاءت بالتمن يرد عليها نصيبها ثم باع
 الرجل بقبضه من آخر هل يكون لها الشفعة لان كان البيع بيع ماملة فلها الشفعة
 سواء كان نصيبها من الكرم في يدها او في يد رجل لان بيع المعاملة بيع النجاسة
 كما حكم الرهن والراهن له حق الشفعة وان كان الرهن في يد المرفق كرم مشترك
 بين اثنين باع احدهما نصيبه من صاحبه سكا جاز كرم انه باع ذلك من اجنبي سكا

في بيع الوفاء

بيع المعاملة وسع المعاملة

بأنه حتى يوقف على إجماع شريك المشتري وقاء لا يكون لشريك حق الشفعة ان اجاز المشتري
 الجازير الشريك البيع البات لانه لا شفعة في البيع الموقوف الا بعد العاد بخلاف المستأجر
 كاجازت كند بيع الاجازت باطل بشود لان له ملكا المنفعة والاجر ملك الرقبة
 وفي فواير صاحب الهداية اذا باع ارضك بغير جازير وفيها نزع وشرط النزع في البيع
 ودعه الى المشتري ثم تعاها البيع ان يسكن بقدر قيمته النزع من الثمن ان كان الثمن
 من جنس قيمة النزع وان لم يكن منه من جنس قيمة النزع له ان يطالبه بمسح النزع
 كرمك بغير جازير ففرضي بعض المدعي وخرج الثمن باعه من المشتري جازيرا بعبارة ولم يذكر
 الثمن يكون الثمن للبايع والمشتري شريك جازيرا اذا اجاز المشتري من غيره ثم ان البايع باع
 من غيره في اول الشهر مثله واجاز المشتري شريك جازيرا في نصف الشهر اجر نصف الشهر
 يكون للمشتري شريك جازيرا او اذا باع بغير جازير ثم باعه من المشتري بغير ما باع فاقاسه بالثمن
 لا يعود البيع الجازير لان تقاضيهما بمنزلة بيع جديد حتى لو كان مطلقا بان كان في حق
 كافة الناس يعود للجازير في وقت بيع جازير باخر من جازير وروى في بيع رهنه فخرج
 نكره اندمال وفاراب مقدارى صلح كره ينبغي ان لا يصلح هذا الصلح لان المال لم يجب
 ففرض على البايع وانما يجب بعد الفسخ فلم يكن على البايع دين فلا يصح الصلح وعلى قول
 من يجعل البيع الجازير رهنه لا شك انه بيع الصلح خافه من وخت بيع جازير
 دينه وروى اجازت كرجنا كره معهود است حكم البيع الجازير حكم الرهن لا غير ولا
 يجوز للمشتري ان ينفع لهذا البيع كالرهن لان اقدماهما على الاجازة بعد البيع دليل
 على انها لم يردا ن البيع وانما اريد به الرهن باع ارضك بغيرك ان المشتري نزع النزع
 ثم ادعى البايع الوفاء الى المشتري حتى انسخ البيع والنزع نقل هل يجزى المشتري على نزع
 الارض ام يترك في يده اجر المثل فغيبه تفصيل لو طلب المشتري من البايع مال الوفاء
 وطالبه باذنه فادى البايع اليه حتى انسخ البيع بحسب المشتري على المهرج وان لم يطالب
 والمشتري بذلك ولكن البايع ادعى له مال الوفاء من غير ان يطالبه به لا يجزى على نزع
 الارض ويترك في يده اجر المثل ولو قبل بانه يترك باجر المثل في كلا وجهين فله وجه
 باع دان من آخر بغير معلوم بغيره وفاقا بغيره ثم استأجرها من المشتري مع شرائط
 صحت الاجازة وقبضا وصحت المدق لا يلزم الاجازة لانه رهن ولو اذن اذا استأجر
 الرهن من المرفق له يجب عليه الاجرة بهذا الحق فكذلك اذا اختلفت العاقدان
 ففلسا المشتري اشتريته شرائط او فاقا للبايع بعبه وفاقا فالقول قول البايع و
 قبل القول قول المدعى الساب وسئل صاحب الهداية اذا ادعى بغير جازير وله قاء
 حسن وفي فتاوى الصغرى وادعى احد هما فساد البيع والاخر الصحة فالقول
 قول من يدعى الصحة ولو اقاما البينة فالبينة من يدعى الفساد ولى ولو اختلفا
 المتعاقدان ادعى المشتري ان البيع بات وادعى البايع انه بيع الوفاء فالقول
 قول البايع في **بيع النجاسة** وصورة النجاسة في البيع ان يقول الرجل ببيع
 دارى مثلك وكذا والسر ذلك بيع في الحقيقة بل هو نجاسة واشهد على ذلك ثم سعى الطاهر

المشتري نزع الاخر

الاختلاف في الوفاء والنجاسة

من غير شرط

من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة الهازل فلو قبض المشتري للعبد واعتقه لا ينفذ
 اعتاقه وفي فتاوى قاضي خان ولو ادعى احد هما بيع الوفاء والاخر بغيره كان القول
 من يدعى البيع الساب والسببه الوفاء لان بيع الوفاء اما ان يفسرها كانت البينة
 البيع الا في الرهن الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احد هما البيع والاخر الرهن كان القول
 قول من يدعى البيع وان اختلفت العاقدان فادعى البايع ان البيع كان بشرط الخيار والاخر
 يدعى ان البيع كان باصاف القول قول من له الخيار على الصحيح وان كان المشتري يدعى
 الخيار ليعطى والبايع يدعى البات كان القول قول البايع وان ادعى احد هما البيع عن طوع
 والاخر عن اكره فالصحيح ان القول قول من يدعى الطوع كافي للصحة والفساد وكذا
 لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح فلا خير كان القول قول من يدعى الطوع والبينة بينة
 الاخر في الصحيح من الجواب وان اختلفا فادعى احد هما ان البيع كان للمعه والاخر ينيك
 النجاسة لا يصلح مدعى النجاسة الا بينة وبخلاف الاخر ولو باع عبدا من رجل ونقضه فقا
 ان كان ايضا قال البايع بعتك في امه وقال المشتري بعته بعد ما اخذته كان القول
 قول من يدعى الصحة وكذا في اشترى خلاصه ادعى انه اشترى بعد ما صار خادما وقال البايع لا بل
 معه حين كان حرا كان القول قول من يدعى الصحة وان اقاما البينة كانت الشهادة على بيع العبد
 بعد الاخذ على بيع العبد بعد الاخذ وعلى بيع الخمر بعد ما صار خادما ولى ولو باع جازيرا بغيره فاسا
 فقال البايع بعد ما قبضها المشتري هي حرة لا يفيق فان قال مرة اخرى من حرة عتقت كان
 كلام الاول كان صحيحا اذا كان محض من الشهود فاذا قال ذلك في حرة وكلام الثاني صادقا
 بعد ما عادت الى مكة فعتقت وان لم يكن الكلام محض من المشتري لا يصح الكلام
 الثاني وان كان قبل القبض فكل واحد منهما يفسد بالفسخ محض من صاحبه اما بعد
 القبض ان كان الفاسد بمعنى في صلب العقد لا يفسد جازيرا كما يبيع بالخمر والخمرين ويجوز
 ذلك فكل ذلك وان كان الفاسد بشرط فاسدا ولاجل فاسد فكل ذلك وان كان الفسخ بين
 ليس له منفعة في الشرط لا يصح الفسخ الا فيقول الاخر او الفسخ ولو باع جازيرا
 بغيره فاسكا في لامت عند المشتري من غير ثم ماتت الجازيرة فان المشتري يرد
 قيمتها ويرد الولد ايضا ولو اكتب كتابا عند المشتري يرد هاهنا كعب ولو باع غلاما
 يساوى خمسمائة بغيره فاسكا وقبضه المشتري فادعت قيمته ليعمر فصار
 يساوى الفانم باعه فقد يبعد ويجزم بقبضه خمسمائة ولو عصب عبدا
 قيمته يوم قبضه خمسمائة ولو عصب عبدا قيمته الف فان ادعت قيمته من السعر
 التي في درهم ثم ان الغاصب اشتراه من المالك شراء فاسكا ثم مات العبد
 فان كان وصل الى الموصوب منه بعد ما اشتراه كان عليه الفان وان لم يصل اليه
 كان عليه الف ولو اشترى امه شراء فاسكا فلم يبيتها حتى اعتقها فاجاز البايع
 اعتاقه عتق على البايع ولا شيء على المشتري ولو اشترى عبدا فاسكا فقل
 للبايع قبل القبض اعتقه فاعتق البايع من كان العتق عن البايع دون المشتري ولو
 اشترى خنطة شراء فاسكا وامر البايع ان يطحنها فطحنها كان الدقيق للبايع ولو باع

اختلفت الراس
 والبيع

عينا فاسكا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم ابراه البايع من القيمة ثم مات الغلام
عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال بركاتك عن الغلام ثم هلك الغلام
عند المشتري كان المشتري سباع الغلام ولو اشترى عينا فاسكا ثم مات الغلام
ثم تناقضا البيع ثم ان البايع ابراه المشتري عن الثمن ففعل الغلام ولو اشترى عينا
شرا فاسكا ثم قبضه ثم بعد البيع ثم ان البايع ابراه المشتري عن الثمن ففعل الغلام
عند المشتري لا شيء عليه ولو اشترى عينا فاسكا وقبضها فخرت عند حرام
فاحسنا ثم خاصم البايع الى القاضي ففرض القاضي للبايع بقيمة البايع يوم قبض المشتري
كان للشفع ان يأخذ من المشتري بثلث القيمة ولو اشترى عينا فاسكا فاسكا ففعل
فولدت عند من غيره ولما فاعقرها كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الام
يوم الاغناق ولو قبلها رجل ونوى ما عليه ضمن المشتري قيمة الام ولا يضمن قيمة
الولد يبيع البايع القابل بقيمة الولد ولو اشترى عينا فاسكا فاسكا وقبضها ونزحها
رجلا ودخل لها الزوج ثم ان البايع خاصم المشتري بفساد البيع فان القاضي
ينقض البيع ويرد الجائز على البايع ويعزم المشتري بفساد الزوج ومهر مثله
والفاح جائز على حاله والمهر المسمى يكون للمشتري على الزوج اشترى طعاما
شرا فاسكا وقبضه بملكه ولا يحل له اكله ولو اشترى عينا فاسكا فاسكا لا يحل له
وطها ولا يثبت العقد بالملك الفاسد لا بانقضاء القبض به فالقبض في المجلس
صح قبضه ما لم يفسد البايع وان قبض بعد المجلس ان قبض باذن البايع صح قبضه و
الا فلا يصير قابضا بالتبعية كافي البيع الجائز والبايع ان يسترد المبيع مالم يوجده
ما يطل حق الشفع ولا يطل حق الشفع بالخارج ولا يثبت المشتري ولو باع ان ضابطا
فاسكا ففعل المشتري سحبا لا يطل حق الشفع مالم يبين فان بناء بطل وغيره من الاعمال
بمنزلة وكذا لو قبض لا يطل حق الشفع مالم يبين ولو وصى بها المشتري ولو مات
بطل حق الشفع ولو خرج المبيع من تلك المشتري ثم عاد اليها الملك الاول يصير كانه
لم يخرج ان لم يكن القاضي قبضه على المشتري بالقيمة للبايع ولو ادعى المشتري شرا
فاسكا انه باعه من فلان الغائب واقام البينة على ذلك لم يقبل منه والبايع
ان يسترده وان صدقة البايع في ذلك بطل الشفع ويقضى بالقيمة للبايع وان من
المشتري شرا فاسكا وسلم المرفق بطل حق الشفع فان افكك البرهن فان لم
يكن القاضي ففرض عليه بالقيمة عاد حق الشفع وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة تنقضا
او غيره كان عليه هذا النقصان وان اشترى شيئا بميته او بدمه وقبض لا يفسد
نظره المشتري فيما اشترى من بيع او هبة الا انه يحل له اكله ان كان طعاما ولا
الوطان كان جارية ولو اشترى شرا فاسكا واستولدها بطل حق الشفع واذا
عزم القيمة لا يجب العقر وان لم يستولدها ردها على البايع ويعزم العقر للبايع
والغاصب اذا وطى المعصوبة بشبهة كان للمالك ان يأخذها والعقر وان عزم الغاصب
فتمت لا يعزم عقرها وسببها الشرط في البيع القاسد كما ثبت في البيع الجائز حتى لو باع

شرا له فاسدا ورجعها آه

اشترى عينا فاسكا

شرا له فاسدا ورجعها آه

وطى المعصوبة

عينا

عينا بالف درهم ورطل من خمر على ان ياتي ثلثة ايام وقبض المشتري على العبد واعتقه
في الايام الثلاثة لاسعدا عاقبة ولو اخيرا للشرط للبايع ينفذ عاقبة المشتري بعد القبض
ولو اشترى شيئا من مدبره شرا فاسكا ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون له الفسخ ان يجيب
البيع لاسبقا له ما كان له على البايع وكذا الواجب المدبر من ربه الدين اجارة فاسدة ولو
كان البيع جائزا والمجانة ناجزة ثم الفسخ البيع بينهما بوجه كان للمشتري ان يجيب
المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له البايع شرا فاسكا فاسكا بالف درهم و
قبضه ثم باعه من البايع بمائة دينار او قبضه بمائة دينار او قبضه البايع كان ذلك فسخا
البيع الفاسد وما لم يقبضه لا يفسخ اذا اختلف المساعان احدهما مدعي الصحة والاخر
الفساد ان كان مدعي الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد او حل فاسد كان القول قول
مدعي الصحة والبينة بينة الفساد وان كان مدعي الفساد يدعي الفساد بلعني في طلب
العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من خمر والاخر يدعي البيع بالف درهم
فالقول قول من يدعي الصحة ايضا والبينة بينة الاخر كان الوجه الاول ولو ادعى عينا فاسكا
يدري انه اشتراه بالف درهم وانه البايع بملكه بالف درهم وشرط ان لا يبيع ولا يجيب
او ادعى المشتري ذلك فانكر البايع كان القول قول من ينكر الشرط الفاسد للمدعي والمدين
الشيء الذي لا يحل مع الالف وان اختلفا في اهل الثمن فحق البايع بعنك عدينا هذا بملك
مناوثة المشتري اشتريته درهم ورطل من خمر عالقا وبادا فان مات لها البينة يوجد
بينه البايع والمحصل في هذا انه اذا اختلف الثمان واقعت منه البايع والمشتري على ثمن
ورادت احدي البينتين على ذلك ما يفسد البيع والقول قول من ينكر الفساد والبينة
بينه الفساد وان كان الثمان من صنفين مختلفين واحدهما يفسد والآخرهما يفسد
فالبينة بينة البايع في اعلم ان الشرط على وجه اما ان كان ما يفسد العقد فوما اذا
شرط تسليم البيع او الثمن او الفاصل او المنيان وانه لا يفسد العقد واما ان شرط
المنفعة وانه لا يفسد اما ان شرط ما فيه منفعة البايع او المشتري او المعقود عليه فان كان
في الشرط منفعة المعقود عليه باشرى عينا على ان يفتقه واشترى جارية على ان
يخذها ام ولد لا يجوز العقد وفي شرط العتق لو اعتقه يجب الثمن لا القيمة ولو
كان في الشرط منفعة لاحد المتعاقدين لعقد العقد ايضا ولو شرط شرط البس في
منفعة لا يفسد العقد ولو شرط شرط فيه ضرر بخوان شرط ان يعرض اجنبيا الف درهم
واشترى ثوبا على ان لا يفسد البس لا يفسد العقد ولو اشترى ثوبا على ان لا
يبيع من فلان لا يجوز ح فالحاصل ان البيع ان يفسد او يفسد ببيع جائز وبيع فاسد
وبيع موقوف مال الجائز يرفع الملك بمجرد العقد اذا كان خاليا عن المنيان والقاسد
لا يوجب الملك بنفسه مالم يتصل به القبض باذن البايع والاذن الجائز صحيح ودلالة
فالمرح ان يامر بقبضه المشتري بحقرة البايع او بغير حقرة واما الدلالة ان يقبض
عقبا العقد بحقرة البايع وان لم يبيعه عن القبض وصار كانه قبض باسمه والمقبوض
حكم العقد القاسد با من يبيع مملوك مضمون عليه بالقيمة او بالثلث ثم الفساد ان كان

رطل من خمر على الجارية

اختلفا في القول بالنسبة

الشرط على وجه

الشرط على وجه
والاذن الجائز

قوله دخل في صلب العقد وهو البدء والمبدء وكل واحد منهما يمكن فتحه بصفة صاحبه
عندنا وان لم يكن النسيان فلو كانا هو شرط منقعة احد المتعاقدين فكل واحد منهما
يمكن فتحه قبل القبض وبعد وللازالة الشرط ان يفتح بصفة صاحبه وليس للآخر فتحه
ولما المبيع الموقوف ان يبيع مالا غير بغير اذنه لا يقع الملك للمشتري وان قبض لا
بإجارة ماله **ط ٢٠ بيع الموقوف** وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان
كان الثمن من المعقود وان كان من العوض بشرط قيامها بها واذا مات المالك لاسد
بالاجارة الوارث وعند اجارة المالك يمكن للمشتري مع الزيادة الى حد يحد بعد البيع
قبل الاجارة ولو غصب جارية فباعها فقطعت يد هاتم اجماع المعصوب منه البيع
الاجارة ولو قبلت او ماتت ثم اجماع لا يبيع الاجارة وحقوق المعقود من قبض الثمن و
غيره عند الاجارة يرجع الى العاقد وانما فسخ العقد قبل الاجارة صح فتحه واداهلك
عند المشتري كان للمالك الخيار ان شاء ضمن البايع قيمة المبيع وان شاء ضمن المشتري
وعند احراز تقمين احداهما بغير الاخر وان ضمن المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري
ان يسترد الثمن من البايع ان كان هذه وان ضمن البايع قيمته فيندفع البايع ان كان
المبيع في ضمان البايع عند التسليم وان لم يكن المبيع في ضمان البايع قبل التسليم وسلم
بعد البيع ثم اختار المالك تقمين البايع لا يندفع الفضول في شره الفضول لا يتوقف
ويكون مشتريا لنفسه وهو على وجوه احدها ان يقول البايع بعت هذا فلان الغايه
بالف درهم ويقول الفضولي اشتريت فلان او يقول بعت فلان او قل بعت ولم يقل
فلان فهذا العقد متوقفا اجارة العايد ان اجماع يكون الشر كفلان وان لم يطل العقد
والثاني ان يقول المالك بعت هذا منك بكذا ولا يتوقف ولو قل الفضولي اشتريت هذا
فلان بكذا على ان فلانا ذلك الخيار ثلثا يام لا يتوقف وانما يوقف الفضولي اذا اشترى
بغير خيار اشتري عينا او اشهد انه يشترى فلان وفيه البايع اشتريت منك هذا الباع
فلان فقل البايع بعت وفيه فلان رضيت للمشتري ان يبيع العبد من فلان لان الشراء
وحد مادام على العاقد من عليه فان سلمه المشتري الى فلان كانت العهد للبايع على المشتري
وهو العاقد ويكون سلمه المشتري الى فلان بمنزلة بيع مستقبل جرى بين المشتري و
بين فلان امارة حات الى رجل الف وقالت اشتريت هذه الدارهم هذه الدار لجنه
الصغيره فاشترى الرجل الدار واجاز ولدا الصغيره ذلك الدار للمشتري واجاز له اب
الصغيره باطله ولو باع عبد غيره بغير ان مولاه لعرضه بغيره سوى الدارهم والدان بغير
ثم اجاز مولاه العبد بغيره والعبد يكون للمشتري وعلى قيمة العبد لمولاه ولو باع
جارية الغيرة فولدت عند المشتري فاجاز المولى الباع كان الولد مع الامه
للمشتري ولو قل لغيره اشتريت عبدك هذا من نفسي بالف درهم ومولى
العبد حاضر فقل المولى قد احترت وسلمت يجعل كلام المولى بها الساعة ولو باع
عبدًا لغيره بغير اذنه فقل المولى قد احترت وامعت لم يكن كلامه اجارة للبايع ولان براء
وان قبض الثمن يكون اجارة وان بين رجلين باع فضله فصفها فاجاز احد

عنه بغيره

شرارة الفضول لا يتوقف اه

باعت بغيره انه

الشركين

الشركين ببيعهم بغير البيع في بيع الوان ولو باع احد الشركين نصفها بغيره في نصف
الدار لان بيع المالك النصف الى النصف السابع فان اجاز احدهما بعت اجازته في ربع
الدار رجل باع امة في بطنها ولولا قد اوحى بها الرجل اخر فصار الموصوله بالولد الباع ببيع اجازته
ولا يكون له شيء ومن الثمن اذا ولدت بعد قبض المشتري وان ولدت قبل القبض
فاجاز صاحب الدار البيع جاز ويكون له حصه من الثمن والمشتري بالخيار ان شاء
قبض المبيع وان شاء اخذ دار رجل وبناءها لآخر باع احداهما بدار الآخر بغير واحد
ثم اصر فبعض البناء قبل الفسخ بغير المشتري ان شاء اخذ الدار بجميع الثمن ويقسم
الثمن على قيمة البناء صحيحا وعلى قيمة الارض مما اصاب البناء يكون للصاحب البناء
وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان القدم كل لها او صرفا وصرف غير
المشتري ان شاء اخذ الارض حصتها من الثمن ولا شيء لصاحب البناء وهذا بمنزلة ماله
جاز رجل واستحق البناء ولو وطوح حصه البناء من الثمن فكذا هذا والخبر في هذا
بنزلة البناء رجل اوصى لرجل بنشاة والآخر بصوفها ومات الموصي فباع صاحب
النشاة الشاه كان الثمن كله لصاحب النشاة ولا شيء لصاحب الصوف لان الصوف
على ظهر النشاة لا يباع فلو جعل الصوف فسطح من الثمن فسد البيع وكذا النشاة وما
في بطنها ولو باع عند رجل بغير اذنه فبلغ المولى بغيره فقل للبايع وهبت لك الثمن
او قل بصدقت به عليك فقول اجاز للبايع ان كان العبد قائما اجازته بين رجلين
باعهما احدهما بغير اذن الشريك وقبضها المشتري فاعتقها ثم اجاز الشريك
البيع للحيوة البيع في حصته ولو باع عبد رجل بغير اذنه بائة درهم في المشتري
لم مولاه واضر ان فلا باع عبده بكذا فقل المولى ان باعك بائة درهم فقل اجرت
ان باع بائة درهم او اكثر فهو جائز وباق لا يجوز ولو باع بائة دينار لا يجوز
البيع واحاره يكون على الوصف الذي ذكر ولو قل المولى ان باعك بائة درهم
اجرت لك لم يحزن ولا يكون فلك اجارة بل يكون علة فان باع بعد هذا فان شاء
اجاز وان شاء لم يحزن وهذا لا يكون اجارة لما مضى ولوبايع عبد رجل بغير
امر ثم اشتري العبد من مولاه ثم اقام البايع البيعة انما اشتري العبد من
مولاه او ورثته بعد البيع لعل ينسب ويطل بيع الاول **ومن بيع الموقوف** بيع
الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء هو موقوف بغيره وشراءه على اجارة
والدم او وصيه او حده او القاضيه وكذا المعتوم والصبي المحجور والذبح
سعها موقوف بغيره وشراؤه على اجارة الفصحى والقاضيه والعبد المحجور
اذا باع شيئا من ماله المولى او ماله وصيه واشترى شيئا بوقوف موقوف فلك
على اجارة المولى طر رجل اذا باع عبده الماذون المديون بغير اذن الغرماء
توقف على اجارة الغرماء واذا باع المولى العبد الماذون بغير اذن الغرماء وقبض
الثمن فلك عندك ثم اجاز الغرماء وقبض الثمن فلك عندك ثم اجاز الغرماء بغيره
بعت اجازتهم وبذلك الثمن على الغرماء وان اجاز بعضهم البيع وبعضهم بغيره

باع فضول المولى

باع امه بغيره

دار رجل باعها

باع لدار بغيره

البايع بائة فخرت

بيع العبد وكذا

بيع العبد المذون

اشترى عبداً بالثمن ولم يقضه حتى رهنه البايع او اجره او اودعه فمات بغير البيع ولا يكون
المشتري ان يقضي احكاماً من هؤلاء لانه ان ضمنهم وجعلوا على البايع ولو اعاره او رهنه
فمات عند المستقر والموهر ب فاستقلا للمودع فمات من ذلك كان المشتري بالخيار
ان شاء امضى البيع وضمن المستقر والمودع والموهر به وان شاء فسخ البيع ولو اشترى
عبداً فامر البايع رجلاً فمعه كان المشتري ان يعمل له ابل قيمته ولو باع شاة ثم امر البايع
رجلاً فذبحها فان كان الناج يعلم بالبيع فلا يشتري ان يقضي الناج ولا يرجع الناج على
الاحمر ولو كان له رجل شاة فامر رجلاً بان يذبحها ثم باع الشاة قبل ان يذبح ثم دبحها
المأمور كان المشتري ان يقضي الناج ولا يرجع الناج بل يك على الاحمر وان لم يعلم المأمور
بالبيع فلا يرجع ولو باع خادماً فله البايع خليفته بئسك وبين الخادم فاقبضها والمأمر في منزله
البايع بحضرته فمات المشتري دعوا الى الغد فله الخادم بئسك من مال المشتري وقيل من
مال البايع وكل من يحنون ولو اشترى غلاماً او جارية فله المشتري للعلام مع اوامره
فتنتى معه فهو قبض وكذا لولة البايع المشتري خذ لا يكون قبضاً ولو اذنه يكون
تخلية اذا كان يصل الى اخذه اشترى عبداً ولم يقضه ثم ان المشتري قد
للبايع قبل القبض من ثمنه ليعمل في كذا فامر البايع بذلك ما من يجلب في العمل فانه يعطيه المشتري
كما لو امر المشتري ليعمل في كذا ففعل المشتري في ذلك فله البايع عينا قبل القبض بصره قابضاً
وكذا لو امر البايع بذلك ليعمل في كذا ففعل المشتري في ذلك فله البايع عينا قبل القبض بصره قابضاً
شرائط احدها ان يقول البايع خليفته بئسك وبين البايع فاقبضه ويقول المشتري قد
قبضت والثاني ان يكون المبيع بحضره المشتري يحصل له اخذ من غير مانع والثالث
ان يكون المبيع معرلاً غير مشغول بحق الغير فان كان شاة فله الحق في القبض في جوف
البايع وما اشبه ذلك فذلك لا يمنع ولو اشترى شاة ففعل المشتري في ذلك فله البايع عينا قبل القبض بصره قابضاً
ركب رهنه عندك سقته الثمن او قل تركته ودعيت عندك لا يكون ذلك قبضاً ولو اشترى
شاة تبين مطبخ احدهما الاخرى قبل القبض فملك حرم المشتري ان شاء اخذ البايع
لمحضتها من الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى حماراً وشاة فاكل الحمار الشاة قبل القبض
لان فعل الحمار احسان فصار كالفاء هلك باخرة حافية ولو اشترى عبيداً فقبل احدهما
الاخرى قبل القبض خيرا لمشتري ان شاء اخذ البايع جميع الثمن وان شاء ترك ولو
اشترى عبداً وطعاماً فاكل العبد الطعام قبل القبض لا يفسد ثمنه من الثمن ولو
باع عبداً برغيف بعينه فلم يمسح به اكل العبد الرغيف فله البايع مستوفيا الثمن
لان خيانه العبد في بيع البايع مضمونة على البايع قابضاً من العبد ولو باع حماراً
الشعير بعينه فلم يمسح به اكل الحمار الشعير بغير البيع ولا يكون البايع مستوفياً
الثمن لان فعل الحمار هدر غير مضمون فيصير الشعير كالمال قبل القبض باقاة مساوية
فيفسخ البيع ولو رهنه وعمر شعير عند رجل فاكلت الدابة الشعير لا يصير مستوفياً شيئاً
من دينه اذا اشترى حنطة فامر البايع بطحنها فطحن فالذي يكون للمشتري
فيصير المشتري قابضاً للبيع ولو اشترى دهنه فباعه فله البايع الدية وامره البايع

شرط كونه تامة

نحو امر البايع الاخرى

اكل الحمار الشعير

ان يزن فيها فيزن ثم هلك ان كان البايع وزنه بحضرة المشتري فانه يملك على المشتري
وان كان ذلك في بيت البايع او حاقون فان كان البايع وزن الدهن في غيبة المشتري فله
يملك على البايع لان الواحد لا يبيع ان يكون مسلماً ومثلاً واذا كان المشتري حاضراً
وامكن جعله قابضاً بوزن البايع بامر المشتري فلا يصير البايع مسلماً ومثلاً اما اذا
كان المشتري غائباً وان صح امر المشتري بوزن الدهن في الدية لا يملك جعله قابضاً فله
فلا يصير المشتري قابضاً هذا اذا اشترى دهنه بعينه فان كان بغيره لا يكون المشتري
قابضاً سواء كان المشتري حاضراً او غائباً كما لو استقرض من احد حنطة ودفع اليه
لجواني وامره بان يكبله فيها فانه لا يصير قابضاً ولو اشترى من الدهان عشرة ارطال
ومن معين بدينهم ودفع القارورة اليه وامره بان يوزن فيها الدهن فلما وزن
فيها رطلان انكسرت القارورة في سال الدهن وهما لا يعلمان بانكارها فبطل البيع
البائس فيها فمات من مل الاوان لم يدفع القارورة الدهن وكان القارورة في يده امر
البايع يصير الدهن فيها كان الهالك في جميع ذلك على المشتري لانكاره يكون على المشتري
وما وزن بعد الانكار فله ان يملك على البايع ويقضي البايع للمشتري ما وزن قبل الانكار
فبطل الباقي عليه وان بقى في القارورة فمات من قبل الانكار كان ذلك للمشتري هذا
اذا وقع اليقارورة صحيحة فانكسرت فان كانت مكسرة وهو لا يعلم بذلك وامر
الدهان بصال الدهن فيها فبطل البيع ايضاً لا يعلم بالانكار فله ان يملك على المشتري
وان لم يدفع القارورة على الدهان وكانت القارورة في يده وامر البايع يصير الدهن فيها
كان الهالك في جميع ذلك على المشتري ولو اشترى ستما ودفع الى البايع ظرفاً فامر
بان يزن فيها وفي الطرف حرق لا يعلم به المشتري والبايع يعلم به فلف كان التلف
على البايع وان كان المشتري يعلم بذلك والبايع لا يعلم او كانا يعلمان جميعاً كان
المشتري قابضاً وعليه جميع الثمن ولو اشترى كراماً من صبره وقا البايع كله في جوف
ودفع اليه الجواني ففعل كان المشتري قابضاً ولو اكل البايع اعرى جوفه فله يملك
عنا كله فيفعل امير هذا قبض من المشتري وكذا لو وزن ان كان المشتري حاضراً
يكون قابضاً والا فلا رجل له رماح في خطيرة فباع منها واحدة بعينها لرجل وقبض
المنفعة للمشتري في موضع يقدر على اخذها بوهق ومعه وهق والى مكة لا
يؤثر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت قد رعى ان ينقلب منه ولا
يضطرها البايع فليس يقبضه وكذا لو كان المشتري يقدر على اخذها بوهق ولا يتدبر
بغير وهق وليس معه وهق وليس معه وهق ان كان لا يقدر على اخذها ان كان
معاً عوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معه عوان فانقلب لا يكون ذلك
بعضاً وان كان المشتري يقدر على اخذها بغير حيل ولا عوان فله البايع بينه وبينها
فانقلب كان المشتري قابضاً وان كانت الرملة في يد البايع ميسرها فعناه فاشترىها
منه رجل وبعد الثمن فله البايع هلك الرملة في فعله في يد البايع من المشتري
بعد ما صارت في يده في مال المشتري وان كانت الرملة في يد البايع والمشتري جميعاً

مسئله اخرى

راكانه عظم

فقد الباي خلت بينك وبينها فانقلب من ايديهم ما فوق قبض من المشتري وان كانت الركة
في يد الباي ولم يقبل في يد المشتري فقد لا الباي خلت بينك وبينها فافضها فانما
لك فاعلم من يد الباي قبل قبض المشتري لان المشتري كان يقدر على اخذها من
يد الباي وضبطها فليس هذا قبض من المشتري ولو اشترى فرسا او دابة والباي
راكبها فقد لا المشتري احلني معك فله بعطيت الدابة هلكت من مال المشتري ولو
كانت الرماك في خطيرة عليها باب مغلق لا يقدر الرماك على الخروج فباعها من
رجل حليته وبين الرماك ففتح المشتري الباب فعلى الرماك فخرجت كان الثمن
لان ما على المشتري سواء كان يقدر على اخذ الرماك ولا يقدر وان فتح المشتري
الباب وانما فخرجها رجل اخر وفتح الرجل حته خرجت الرماك في نظر ان كان المشتري لو
دخل الخطيرة يقدر على اخذها يكون قابضا والا فلا وان اشترى طيرا يطير في
بيت عظيم الا انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على
اخذ الطير في دخل الباي بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير يكون قابضا
للطير ولو فتح الباي غير المشتري وفتح الرمح لا يكون المشتري قابضا وان كان الطير لا يقدر
على الخروج الا بفتح الباب ولو باع خلد في دونه بيت وخلا بينه وبين المشتري ففتح
المشتري على الدون وتركه في بيت الباي فذلك بعد ذلك فانه يهلك من مال المشتري على الخنار
ولو اشترى ثوبا وامر الباي بقبضه فلم يقبضه حتى عضبه انسان فان كان حس
بامر الباي بالقبض امكنا من قبض من غير قيام مع التسليم والا فلا رجل باع حسا في
بيت لا يمكن اخراجها الا بفتح الباب فان الباي عمره تسليم خارج البيت فان كان لا يقدر
الحضر كان له ان يفتق الباي ولو اشترى بقره فقد لا الباي سقاها الى منزله حتى لا
خلفك واسرها الى منزلي فمات البقرة في يد الباي فالحق عليك على الباي وان ادعى
الباي تسليم البقرة كان القول المشتري مع عبته ولو دفع الى قضاب درهمين وقال اعطني
لهذا الدرهم لحا ومنه وصنع في هذا الزيل في حانوك حتى اجبك بعد ساعة ففعل
القضاب ذلك فاكلت الحرق ان لم يبين موضع اللحم كان الهلاك على القضاب و
يبرق في من الجنا ومن الذراع كان الهلاك على المشتري اشترى ذراعا من
الثوب ولم يبين الحاس ففقطعه الباي ولم يبرهن المشتري لا يبرهن المشتري لا يبرهن
المشتري وان بين الحاس فقد لا من هذا الجانب ففقطعه الباي لزم المشتري ولا
يكون له ان يبرهن ولو اشترى عبدا ولم يقبضه فامر الباي ان يبيعه من فلان ففعل
الباي ذلك ودفعه الى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قبضا ولو امر الباي
ان يبرهن من فلان عس او لم عس فعلى جاز وصار المستاجر قابضا للمشتري ولا
يم بصير قابضا لنفسه والمجر الذي ياخذ الباي من المستاجر حس من الثمن ان كان
حسبه وكذا لو اعاد الباي العبد من رجل قبل التسليم الى المشتري ووهبه ورجع
فاجار المشتري ذلك جال ويصير قابضا ولو ان المشتري اعاد العبد للمشتري قبل
القبض او وهبه او بصدق بد او رهنه عند انسان وقبضه المهر من جاز ولو اجر

مشتري طير يطير في بيت عظيم

باي حسا في بيت

اعاد المشتري اورنه او

بذل القبض لا يجوز كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز
وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة والرهن ونحوهما اذا فعله المشتري قبل القبض جاز
ولو اشترى ثوبا او باهرا لم يقبضه ولم يتعدا لثمنه فقد لا الباي ادفعه الى فلان فيكون
عنده حتى ادفع اليك الثمن ففتح الباي الى فلان فهلك عند كان الهلاك على الباي ولو
اشترى جارية ولم يقبضها فقد لا الباي بعصها مطلقا او بسكها وطأها او كان
طواها فقد لا فعله كان ذلك يكون فسخا ولو اشترى ثوبا او خطرة فقد لا الباي بعد ان
كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقبل الباي نعم لان المشتري
ينفرد بالفسخ بخيار الرؤية وانما لا يسجد له اي كن وكلي في الفسخ مما لم يقبل ولم
يقبل نعم لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون ثوبا
بالبيع سواء قال ببيع المبيع من الباي قبل القبض لا يجوز البيع الثاني والبيع الاول
ولو وهب من الباي لا يجوز الهبة وينسخ البيع ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقابل
البيع ولم تقابل حتى اشتراه من الباي حال شراؤه ولو باعه الباي بعد الا قال
من غير المشتري لا يجوز بيعا اشتري عقارا او دارا فوهبها قبل القبض من غير
الباي يجوز ولو باع يجوز على الاصح ولو اخرجها قبل القبض من الباي او غيره لا يجوز
ولو اسدى رصنا فيها من ربح يربحها والربح على من دفعها الى الباي معاملة
بالصف قبل القبض لا يجوز ولو اشترى ثوبا في بيت في جوفه فوضع المشتري يده عليها
وقد قبضت ثم باعه من غير قبض لا يخرج يجوز بيعه لانه باع بعد القبض وتاويله
اذا كان الباي خلي بينه وبين الفسخ ولو اشترى دابة من بئنة في لصطي الباي فقد لا
المشتري يكون هذا البئنة فان ماتت ماتت من مال فملك هلك من مال الباي
ولو باع حكيما في بيت مكابله او موثر فمات موثرا وقد اوزنه وقت المشتري خلت بينك وبينه
دفع اليه المفتاح ولم يملكه ولم يبرهن صار المشتري قابضا ولو دفع المفتاح الى المشتري ولم يقبل
خلت بينك وبينه قبل قبضه لا يكون قابضا واخرج الكيال ولو وزن والذراع و
العداد على الباي فلو اشترى الثمن على رؤس الاشجار كان اجرة المهر على المشتري لان
م يحقق التسليم بالتخليه وفترك الثمن يكون على المشتري وكذا اجرة النافذ ولو اشترى خطرة
او ثيابا في حراب كان فتح الحراب على الباي واخراج الثياب من الحراب على المشتري ولو اشترى
ما من سقاء من ثوبه كان صبي الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف ولو اشترى حنطة
في سبلها جاز وكانت البدوية والكلس والتخيل على الباي ولو اشترى عينا جركا
فان كان العطف على المشتري ولو اشترى عينا معينا في الارض كالنوم والبعسل
غور ذلك فكل ما اشتراه جاز فخرج ذلك يكون على المشتري ولو اشترى كيهما مكابله
وغيره فمات موثرا فمات موثرا فمات موثرا فمات موثرا فمات موثرا فمات موثرا فمات موثرا
بذل ان يحمله واذا باع من رعدة فلم يبرهن وقبض المشتري بغير ردة جاز له ان يبرق
فيه من غير ردة وفي العدد ياتر وان كان ولو اشترى على انفسا فقد لا الباي
على ركلها الان فلان فلو اخذها بفسخ فخذها على ذلك لا يجوز له ان يبرق

مطلب
كل تصرف يجوز من غير قبض

مشتري طير يطير في بيت عظيم

اذا كان يكون خالرا

مشتري طير يطير في بيت عظيم

مشتري طير يطير في بيت عظيم

فيه حتى يكمل من اخرى وكذلك الموزون فان لم يكمل حتى باع من غيره بعد الفحص او
 طعنها او اكل الخبز لا يطيب له التهمة عليه وعلى الفضل التي محمولة على اذا لم يكن المشتري
 حاضرا وقت كيل البايغ فان كان حاضرا او راى العين لا يحتاج الى الكيل بعد ذلك والبيع
 والمجاز اذا قل وزنت الان فلان ان لم يكن المشتري حاضرا يحتاج الى الوزن مرة اخرى
 فان كان حاضرا حين وزنه البايغ كفاه ذلك في الذرعات اذا اشترى ثوبا وكفاه
 البايغ هو عشرة ازرع ذرعية الان وصدره المشتري في ذلك كفاه وفي العدييات
 دنانير **ف** اربعة اشياء اذا امر المشتري بالبايغ على فعل لا يصير المشتري قابضا او فاعلا
 منها اذا امر على ثوبين لثاني لثاين او امر بالمخاض الثالث لو امر بان يفتي دواء
 الرابع ان يامر بان يداوى جرحه ولو قبض المشتري للمشتري ثم وحده عساو ومن فعل
 هو هذه الافعال لا يصير قابضا بالبيع وهذا بخلاف ما ذكر في الجامع الصغير فانه
 قال اذا اشترى جارية وبها جرح فداها فمضى رضاء ولا يصير المشتري قابضا بعشرة
 منها لو امر بمحلب الحادس القلام او القصد وان ينظر حرجه ان يقطع عرف العرش
 او كان المبيع ثوبا فامر بالفضاضة او بغيره او بغيره بان كان مكعبا او كان بعلافا
 ان حذره او طعنا فامر بالطبخ العاشر اذا كان دارا فامر بها من البايغ الحادي عشر
 اذا كان جارية فامر بان يزوجها من وجهها فدخل بها من وجهها ولو لم يدخل بها من وجهها
 لا يصير قابضا وكذا لو تزوجها المشتري لا يصير قابضا فان وطئها الزوج صار قابضا
 ولو كانت دارا فامر بها المشتري ان سلمها الى الساجر صار قابضا والا فلا ولو دخل
 المشتري شيئا من هذه العشرة بعد ما وجد به عينا صار قابضا به ولم يكن له رد و
 يرجع بالنقصان قال العبد الضعيف عفر الله له ذكر الاجارة من البايغ قبل القبض
 وانه لا يجوز منقلا كان او عقارا اشترى شيئا بعينه وجاء به البايغ فامر المشتري
 ان يطرحه في الماء ففعل ففوقا بفض خلاف ما لو قال للمدبوع اذا جاء بالمال طرحه في
 الماء ففعل حيث لا يصير قابضا **في قبض الثمن** رجل باع متاعا بالدفتر درهم فزانه
 المشتري لثا ومانا درهم ودفعها اليه فضاغت عنده كان البايغ مستقينا حقه
 بالف والن زيادة في يده فلا يلزمه شيء بملاكها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البايغ
 والمشتري على بينة لان المال المقبوض كانت مشتريا على سبعة سمس البايغ والسكر
 للمشتري ما هلك بملك على الشركة وما بقي يبيع على الشركة ولو اشترى جارية بالف درهم
 وقبضها البايغ كسك على ظران فيمالف درهم فذهب به البايغ الى منزله فادى فيه دنانير
 فحلفا ليردها له المشتري فذلك في الطريق لا يصير البايغ شيئا وان المشتري دفع له
 البايغ درهم الصالح فكسر بها البايغ فوجد بها البايغ سبعة دراهم كان له ان ردها على المشتري
 ولا يصير بالسكر لان الصالح والمكسورة فيه سواء والدرهم الفاع صار وزنه
 سبعة وستون درهم حجة هي التي يفرق في غير دار السلطان والنزوح هي الدراهم
 قول عامة المشايخ رضوان الله عليهم اجمعين الجياذفة خالصة بدون تزويج في التجارات
 وبويج في بيت المال والنزوح ما زينه بيت المال ويأخذها التجارات في التجارات ولا بأس

ما احره المشتري في الحال
 انه لا يعتبر قابضا

مهر جدار
 البايغ كسك على ظران
 ان يفرق في غير دار السلطان

مطلوب
 انواع الدراهم

بشرها

بشرها وكبرين البايغ انما يوزن بوزنه ومد لا يوزن في التجارات ولها حكم الدراهم
 في الشرع حتى لو وزن وجها في الصرف والمسلم يجوز في السبوقه فان سمي بمهر ساه وهو
 ان يكون الطاق الاكل هذه الصنعة فزدها على المشتري غير شيء وكذا لو وقع المهرجه
 الانسان ليظهر فيه فكس لا يفهم ولو باع شيئا بدرهم جياذ وقبض الدراهم قال اها رجلا
 فامعدها فوجدها قليل بنهرج واستبدلها سبعة ثم اراد البايغ صرف الكل فجاءته
 فلم ياخذها احد وقالوا كلها سبعة حمان كان البايغ اسير قبضه واقر قبضه اوقيا ستيقا اشترى
 لبرد شيئا ولا يبيع دعواه الا اذا صدق المشتري انها بنهرج فزدها عليه وان لم يكن اقر
 باقتلها ادعى انها بنهرج سمع دعوته فكان له ان يرد ولو اشترى بدرهم نقد البلد
 ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لاسر في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى
 شيئا من الفلوس من الرابحة فكسرت قبل القبض وقد دان كانت الدراهم بعد المعركة
 التجارات الا انه انقصت قيمتها لان البيع ولم يكن له الا ذلك وان انقطعت تلك الدراهم
 اليوم كان عليه فمده تلك الدراهم قبل الانقطاع وعليها الفوق وكذا لو اشترى شيئا ففكرت
 فسد البيع وان علت او خصت لا يفسد ولو باع عرسا بالدراهم وسلم العرض ولم
 يقبض الدراهم حتى صارت لا ينفق ولا يزوج في التجارات فان كانت لا ينفق في
 هذه المدة وينفق غيرها لا يكون كسادا لكن يثبت الخيار للبايغ ان شاء اخذ تلك
 الدراهم وان شاء اخذ قيمتها وان كان لا ينفق في هذه المدة ولا في غيرها من البلد
 كان كسادا عند الكل فيفسد العقد فلا يثبت الخيار ولا يفسد ولو اشترى شيئا
 بدنانير فليس ولم يذكر للمعدد يجوز البيع وعليه الفوق ولو اشترى بدرهم فليس في القياك
 لا يجوز ولو جدي به هنا ولو اشترى شيئا الا الدراهم ولا الفلوس يبرر ذلك في الدوايق
 من الفلوس وهذا اذا كان المشتري شيئا خسيجا يستوي بدنانير واما المشتري
 دارا بعشرة ولم يبرر على ذلك فهو عشرة دنانير وان اشترى ثوبا بعشرة فهو عشرة دراهم
 وان اشترى بطيخا بعشرة فهو عشرة فلس والمعتبر في هذا عرفة الناس ما يباع بالدينار
 كانت العشرة من الدنانير وما يباع بالدراهم كانت العشرة من الدراهم ولو اشترى
 بالف درهم عامه دنانير ولم يسم كل واحد منها شيئا فكل واحد منها بعد الناس
 في البلدان كانا بالكوفة فهو على دنانير الكوفة لان الدنانير يختلف باختلاف البلاد
 من حيث العباد واهل الشر وطرد ذكر واشترطهم الدراهم وزن سبعة وارادوا
 بذلك ان يكون وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل واصل ذلك ان الدراهم كانت مختلفة
 على عهد عمر رضي الله عنه حواف يزن الواحد منها عشرة قيراط وبعضها ثقل
 يوزن الواحد منها عشرون قيراطا وبعضها يزن الخفاف والثقال يزن الواحد زيادة
 الى ثلثة عشر قيراطا وبسبب ذلك يقع المضومة بين الناس في تجاراتهم فتشاور
 عمر رضي الله عنه العجلة رضوان الله عليهم اجمعين فاتفقوا على ان تؤخذ من كل نوع
 منه واحد والثلث العشرة وثلث العشرين وثلث اشع عشر فبلغ ذلك اربعة عشر قيراطا
 فزولوا درهما وزنه من اربعة عشر قيراطا وزن الدنانير عشرون قيراطا فكان وزن

بشرها

مهر جدار
 البايغ كسك على ظران
 ان يفرق في غير دار السلطان

عشرة دراهم ومنك سبعة مثاقيل ولو قال غير ذلك بعت منك هذا الثوب بعشرة دراهم
صحيح ومكسوف جان ويكون البضغ من هذا والمكسوف من ذلك ولو قال بعت عشرة
دراهم بعشرة من الصحاح وبعضها من الكسرة فشد البيع وهو اشترى شيئا بالدرهم
فقال المشتري بعد البيع نويت في قلبه بكذا وكذا البايع نويت فكذا لا يجوز من ذلك
فهو باطل وللعقد البطلان فان كان منزههم مختلفا كان ذلك على الغالب فان استويا
شد البيع **ق** والدراهم والذنانير لا سعيان في عقود المعاوضات وان عنت واما
عن الاشياء ولا يكون مبيعا عاجا وغيرهما من المكمل والوزن اعياها سعة
واوفاها من والفلوس الراحة لا يتقين وان عنت ولا يتقين لجنه ايضا اذ كانا
سويين في العدد وان كانتا متماثلتين في العدد فانهما يتقين وان يجوز العقد
بان ذلك ان من اشترى شيئا بعينه بدرهم واثار اليها فانه لا يتقين للمقدح
هلك قبل التسليم لا يطل للعقد وسعد مثلهما وله ان يحبسها ويدفع غيرها وكذا
اذا اشترى فأكلم او شيئا بعينه بدين الفلوس واثار اليها فانه لا يتقين ويحل
قبل التسليم لا يطل وسعد مثلهما وله ان يحبس ويدفع غيرها والمير للبايع مطالبة تلك
الفلوس باعيانها وكذا اذا ابتاع ثوبا بدين الفلوس بعت بدين الفلوس لا لان القايض
قبل التفريق بالابدان شرط لصحته لانها لو تفرقا عن غير قبض من الجانبين فقد تفرقا
عن دين دين ولو تفرقا عن قبض من احد الجانبين فلا يجوز ايضا لان الجنس
جمعها فلا يجوز نسبة ولو تبايعا درهما بعينه بالفلوس باعيانها لا سعيان ايضا
وجوز البيع ولو تفرقا عن غير قبض من الجانبين بطل العقد ولو تفرقا عن قبض
من احد الجانبين جان **ط** والحيان التقي ليست من ذوات الانواع صعبة
لا تبايعين واما الكليات والوزنيات والعدديات المتقاربة من سعة
وثنين فان قولت باحدى المعدن فهي صعبة لترجح معقولة في العقدين و
ان قلت بعد المتقاربين وبعد الفلوس فان كان المكمل والموزون او العددي
المتقارب مبيعا فهو بيع ايضا وان كان غير مبيع فان استعمل استعمال الاثمان فهو
مثل خوف ذلك شريعت منك هذا العبد بكذا كذا حنطة وصف وان استعمل استعمال
البيع كان سلكا نحو ان هو لا شريعت منك كذا حنطة لهذا العبد فلا بيع العقد
الاصطريق السلم والفلوس بمنزلة الدراهم وقد بينا انفا واثبت عدم بيعها في
العقود فاذا اتفقا فادراهم بدينانير ولم يكن عندهما ذلك فاستقر حنا فادرا
قبل ان يعرف احاز عندها وكان ذلك لو تفرقا فانهما في حنا فاضلكت واستحقت و
تقابضا غيرهما من جنس ما سمي جان ولو قال غير ذلك بعت له درهم الالف الذنانير جارية
واراه الدراهم ولم يسلمها اليه اعطى الوكيل حتى سرت الدراهم ثم اشترى الوكيل جارية
بالف درهم لم يمت الموكل ولا حصل ان الدراهم والذنانير لا يتقين في الوكالات قبل
التسليم بخلاف لان الوكالة وسيلة الى الشراء فيعتبر بعين الشراء وانما لا يتقين
في الشراء قبل التسليم وكذا فيما هو وسيلة الى الشراء فاما بعد التسليم الى الوكيل لا يتقين

عدم تيقن الدراهم

مقتضى
تسليم الدراهم الى الوكيل

مطلب
تفصيل البيع الثمن

الوكيل

على الامم

على الامم وفائدة العقد والتسليم شيان على الامم احدهما بوقف بقاء الوكالة بقاء الدراهم
المفقودة فان المرفق ظاهر فيما بين الناس ان الموكل اذا دفع الدراهم الى الوكيل يدين ثلثه
حال قيام الدراهم في يده والثاني قطع الرجوع الى الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل من الثمن
ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فخرجت من يده لا ضمان عليه فان اشترى الوكيل
بعد ذلك جارية بالف درهم بعد الشراء عليه لانه لم يبق ثوبا كيك بعد ذلك تلك الدراهم ولو
دفع اليه الف درهم وامره ان يشتري الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم يصير مشتريا لنفسه وان
وبقي حنما ثم اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم يصير مشتريا لنفسه وان
اشترى جارية بحنما ان كانت تاتى حنما يصير مشتريا لنفسه وان كانت
تاتى الف درهم او اقل من حنما يتقرب الناس فيه فيصير مشتريا لوكله ولو دفع اليه
الفا درهم ان يشتري جارية او ثوبا اخر فملك الدراهم في يده الوكيل قبل ان يبيعها
على وجهين ان هلك الدراهم قبل الشراء ثم اشترى الوكيل ملك ما امره بشراعه وبعد
الشراء على الوكيل وقد ذكرناه وان هلك الدراهم بعد الشراء فالشراء يكون واقعا
للكل ويرجع بمثل ذلك على الامر هذا اذا ساع على العدا قبل الشراء وبعد اما اذا
اختلفا في ذلك فالعقد قول الحاضر مع عينه ولو هلك الدراهم في يده الوكيل بعد الشراء
ويرجع بها على الامر واخذ منه ثانيا فملك الماخوذ ثانيا في يده الوكيل لم يرجع بها
على الامر بعد ذلك وكذلك لو قبض الوكيل الدراهم من الموكل ابتداء بعد الشراء وهلك
في يده لم يرجع بها على الامر وبعد الثمن للبايع من مال نفسه فالحاصل ان المفقود
قبل الشراء اذا هلك بعد الشراء يكون هالك على الموكل والمفقود بعد الشراء اذا
هلك هلك على الوكيل والعرض ما يقبض الوكيل من الموكل قبل الشراء امانة في يده لانه
قبض لنفسه اذا احق له على الموكل وما يقبضه من الموكل بعد الشراء فهو ضمن
عليه لانه يقبضه لنفسه بحجة استيفاء فاجبه على الموكل بعقد الشراء والمستوفى
مضمون على المستوفى فلهذا افترقا رجل من رجل بان يشتري جارية بالف درهم
فاشترى حاله ولم يقبضها ولم يدفع الثمن الى البايع حتى اعطى الامر الوكيل الثمن
ثم ان الوكيل استهلك الثمن وهو مبيع فالبايع ان يمنع جاريته الى ان يستوفي الثمن
ويسر البايع ان ياخذ الاجر بالثمن لانه ما جرى بينهما عقد وحقوق العقد لا يرجع
لغير العاقد وليس للوكيل على الامر سبل لانه استوفى حقه بعد الوجوب فان اهدر
الامر الثمن مع انه ليس عليه اخذ الجارية وليس للبايع ان يأخذ ثم يرجع الامر على الوكيل
بالثمن فان لم سعد الامر الثمن فالقاضي يبيع الجارية بالثمن اذا وصى الامر والبايع
بالاجماع وان لم يرض الامر لبيع فاصل الكلام ان الاموال ثلثة انواع نوع هو ثمن
محض كالدرهم والذنانير ونوع يصليح ثننا ويصليح مبيعا كالمكيات والموزونات
ففي ثلثة انواع يبيع باعيانها ففي مبيعة ومن حيث انها لا تتقلى ثننا وقيمة مثلهما واجب
في ثمن فان من اتلف على امر حفظه حن عليها مثلهما ولو لم يكن لها قيمة لما ضمن مثلهما
وكان ثننا من وجه مبيعا فان جعله العاقد مبيعا بان ادخل حن الماتى به يصير

الاول ثلثة انواع

ونوع هو سلفه محض لكنه قد يلحق بالاشئ في بعض الاحكام بادخال حرف في الاعلى ككتاب
 الى لا يصلح معه اصلاح حتى لو اختلف على آخر ثوبا لا يلزمه ثوب مثله ففي كل موضع
 كان الكيل ساعو الاستبدال به قبل القبض ولا يجوز الاقالة عليه بعد ذلك البيع ولا
 يجب رد عينه عند الفسخ وفي كل موضع كان مبيعاً لا يجوز الاستبدال به قبل القبض وفي
 كل موضع كان الثياب ثنائياً لا يجوز الاستبدال به قبل القبض ويجوز رد عينه عند الفسخ
 ولو هلك المبيع بجوز الاقالة عليه ولو جعل الكيل والموزون ثنائياً بان جعل العنب مثلاً
 ثم انقطع العنب عن ايدي الناس لا ينتقض العقد على الجميع والمكيل والموزون اذا جعل
 ثنائياً في الزمة بشرط بان مكان الامساك حتى لو باع مبيعاً مكي حنطة ديناً في الزمة فانه
 يشترط بان مكان الامساك هو المصحح **فصل ما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل** رجل
 اشترى داراً لا يدخل فيه الطريق من غير ذكر وان باع داراً ولو لم يذكر حقوقها وبرافقها
 ولا كل قليل وكثير له دخل فيها وخارج عنها كان له الطريق ولو لم يذكر حقوقها وبرافقها
 لا يدخل فيه الطريق ولو اشترى داراً فيها بستان دخل البستان في البيع صغيراً كان او كبيراً
 وان كان البستان خارجاً عن الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان له باب في الدار **ق**
 في الخلاصة ولو كان خارج الدار ومعتق في الدار ان كان اصغر من الدار يدخل وان كان
 مثل الدار او اكبر لا يدخل ولو باع داراً بكل حق هو لها وفيها رحي الابواب والرحى وما
 الرحي والانه يكون للبايع ولا يكون للمشتري ولو باع صفة لكل حق فان الرحي يكون للمشتري
 لان ذلك عين من ثوابها بخلاف الدار رجل له دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها
 من افقتها ثم اراد البايع ان يرفع باب الدار الاعظم والى المشتري لم يكن للبايع ان يرفع لانه
 باع بعض البيوت من افقتها وباب الدار الاعظم من سرفق البيوت وكذا لو باع بعض
 البيوت من افقتها وصرفها ولو باع بيتاً بعينه من من من محفوفه وحدوده فاراد
 المشتري ان يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنع عن الدخول او يمس فتح الباب الى السكة
 فان بين البيت الذي له طريقاً معلوماً في منزله ليس له ان يمنع عن الدخول في المنزل
 وان لم يبين له طريقاً معلوماً ليس له ان يمنع عن الدخول في المنزل وهو المصحح رجل
 له دار كان لها في التقدم طريقاً فسد ذلك الطريق وجعل له طريقاً آخر ثم باعها بمحوفة
 كان للمشتري الطريق الثاني دون الاول رجل باع داراً ليس بها بيت ومها عرج وسرفق
 بالاجر وعلها يكرم وجعل له لوفان باع منها بيتاً يدخل الدار والمجل لانها من المرافق
 وان لم يقل صرافتها لا يدخل الجبل والدور والمجل لانها من المرافق وان لم يقل صرافتها
 لا يدخل الجبل والدور ويدخل الكرم في البيع على كل حال لانها مركبة بالبيت اشترى داراً
 واختلفا في باب الدار **ق** البايع هو في قول المشتري لابل هو في قول المشتري فان كان الباي
 منفكاً وكما ان الباي كان القول للمشتري سواء كانت الدار في يد البايع او في المشتري
 وان لم يكن الباب مركباً او معلوماً ان كانت الدار في يد البايع كان القول قوله و
 ان كانت في يد المشتري كان القول قوله للمشتري ولو اشترى داراً فوجد في
 حدها دراهم ان قال البايع هو في كاستله وهدها المشتري عليه وان قال البيت

هذا ما خلا في السور من كذا

ما يدخل في البيع

لا كان

ان كان منزلة اللقطة رجل له علو وسفل فاشترى من رجل بيت من كل علو هذا السفل بكذا جازا البيع و
 يكون سطح السفل لصاحب السفل والمشتري حق القزاز وكذا لو اشترى هذا العلو كان للمشتري
 ان يبيع عليه علو اخر مثل الاول ويدخل في بيع الدار المستور التي يكون على السطح كانت
 من احوال خشب ويدخل السلايم في البيت والدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة
 الفصح انما لا يدخل ومفتاح البيت يدخل كالعلق وان كان باب البيت مفكك لا يدخل
 الفحل والسور يدخل في بيع الدار ان كانت مركبة والافلا والاحار وهي المستورة المبنية
 على السطح يدخل في بيع الدار سواء كان من قصبها او من ولا يدخل فيه العلو من علو وسفل
 فانه لا يدخل شترت من بيت ولم يدخل في العلو ولا في السفل ولا في كل حق هو لها
 ان يقول شترت من بيت من هذا البيت مع علو ولو اشترى داراً لا يدخل فيه علوها وسفلها
 لان لم يقل حقوقها وبرافقها ولو اشترى من رجلان داراً لا شترت من بيت من هذا المنزل بكل حق
 لا يدخل فيه العلو ولو لا شترت من بيت من هذا المنزل بكل حق هو له يدخل فيه العلو وهذا
 في غيرهم اما في غيرنا العلو يدخل في البيع كالسفل من غير ذكر الحقوق في المسائل الثلاث لان
 في غيرنا يسمي لكل سكن خاتمة صغيرة كان او كبيرة الشرب والطريق لا يدخلان في غير ذكر
 وفي الاجازة مدخلان من غير ذكر ولو اشترى داراً لها ظلة يعني باباً طاح حاسه
 في الدار والاخر على الاطراف في السكة وعلى دار الجار الذي يقاتله ان اشترى الدار
 وكل حق هو لها بين ظل الظلة في البيع وان لم يقل بكل حق هو لها لا يدخل الظلة ولا كيف يدخل
 ولو اشترى داراً فيها بطيخ ومخرج وسربط وبرها ولم يذكر الحقوق والمرفق دخل الكل
 في البيع وان اشترى من رجل لا يدخل فيه المربط والمخرج وبر الماء وان قال بكل
 حق هو له ما بين كرمه الاشياء وذكر المرفق في هذه المسائل لذكر الحقوق وان كان
 الدار طريقاً احد هما الى الشارع والاخر خاص في دار رجل اخر فباع الدار ان لم يقل بكل
 حق هو لها لا يدخل الطريق الخاص وان بكل حق هو لها يدخل فيه الطريقان والقرية
 مثل الدار فان كان في الدار او في القرية باب موضوع او خشب ولبن او حص
 لا يدخل في بيع وان ذكر الحقوق والمرفق وكذا لو اشترى داراً
 قال بكل قليل وكثير هو لها ومنها لا يدخل شيء ما ذكرنا في البيع لان المراد من قوله
 هو فيها او منها ما كان متصلاً بها وهذه الاشياء غير متصلة بالدار **ق** ولو
 اشترى داراً والطريق الخاص لها في ملك انسان او في سكة غير نافذة لا يدخل في الحقوق
 والمرافق اما الطريق الذي في سكة نافذة لا يدخل في العقد اصلاً الا جازاً ولو صية كالباع
 في ان الشرب والطريق لا يدخلان الا بالدار والدار من والصدقة الموقوفة كالاخانة
 مدخلان من غير ذكر **ح** ولو اشترى من رجل بكل حق هو له او بكل قليل وكثير هو فيه
 له البحر الماطة والسفل وكذا لو كان فيه قد عرجا من موصلاً بالارض **ق** دار لها طريق
 وسفل ما والى دار الجار فباع صاحب الدار داراً مطلقاً ولم يقل حقوقها ولا جازاً ففها
 ولا بكل قليل وكثير هو لها لا يدخل الطريق ولا يدخل ميسل الماء في البيع رد من حصة من
 باع احد من نصيبه من الطريق ليس لصاحب السكة ان يسعى لها فان اجتفوا على بيع هذه

بيع العلو بالسفل

ما يدخل في المنزل

لا يدخل في الطريق
 وسرفقها اذا جازا

دار بغيره

السكة ومسمها منعوا عن ذلك لان الناس حقا هذه السكة فان الطريق الاصح اذا
 كثر فيها الزحام كان الناس ان يدخلوا هذه السكة التي نافذة حتى يفلت الزحام
 اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار للسكة غير نافذة والمشتري في هذه السكة
 دار اخرى ليس للمشتري ان يجعل الدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع
 اهل السكة الا واحدا كان لهذا الواحد ان يمنع عن ذلك ولو رضى الكل كان ذلك نافذة
 ويكون لهم ان يرجعوا وكذا لو رجع واحد كان لهذا الواحد ان يمنع عن ذلك فريضة
 فيها داران او كل واحد منهما دارا او احدهما ان يغلق بابا في راس السكة كان الاخر
 ان يمنع ولو رضى احدهما الباب القديم ثم وضعه ليس الاخر ان يمنع ولو باع دار بجميع
 حقوقها والدار في سكة نافذة وباب هذه الدار في القديم فسكة غير نافذة الا ان صاحب
 الدار قد سد بابا للقديم فالدار المشتري ان يفتح بابا للقديم ومنه جدران السكة عن
 ذلك ان اول اهل السكة بابا للقديم كان له ان يفتح في هذه السكة وشاؤه يفتح بابا
 او اكثر وان مجددا صاحب السكة كان القول اصحاب السكة مع ايمانهم اذ لم يكن له يفتح
 على ذلك فان كل واحد صار مقرين فيثبت له الطريق فان حلف واحد من اهل السكة
 ليس له ان يفتح بابا في السكة وسقط اليمين عن الباقيين وان لكل واحد كان له ان
 يحلف الثاني فان لكل الثاني كان له ان يختلف الثالث هكذا وان لكل واحد من واحد منهم
 ليس له ان يفتح بابا بجميع هذا الواحد وان كانت السكة واسعة واقرب بعضهم بحق الدار
 وجميع اصحابهم جعل اصحابهم في ناحية ويجعل هذا المدعى طريقا في ذلك الجانب دار
 لرجل فيها اما خبايا بعض الابواب من افقها ثم اراد البايع ان يمنع المشتري عن الدار
 من باب الدار ليس له ذلك وكذا الوقت بل افقها من حقوقها لان بقوله بحقها دخل الطريق
 في البيع فاذا دخل الطريق دخل الباب لان الباب مضروب على الطريق ولو باع بيتا من منزله
 بحدوده وحقوقه وصاحب المنزل يمنع عن الدخول ويأمر بفتح الباب الى السكة
 ان كان بين صاحب المنزل طريقا معلوما لم يكن له ان يمنع عن الدخول وان لم يكن
 كان له ان يمنع وفتح المشتري بيتا الذي اشتراه بابا الى السكة وليس له ان يمنع البيع
 رجل وضع خشبة على حاجز دار او حفر سد بابا تحت داره ثم باع تلك الدار
 وطلب المشتري وضع الخشب والسرداب للمشتري ان يفعل ما كان لبايعه الا ان يشترط
 في البيع تركه فليس للمشتري ان يغير شيئا من ذلك رجل باع دارا واخر مسئلا وفيه
 صاحب المسئلة الدار ان كان له رتبة المسئلة كان لصاحب المسئلة حصته من الثمن
 وان كان له حق جري الماء فقط فلا سطر لصاحب المسئلة من الثمن وبطل حقه اذا
 رضى بغيره كمن اوصى مسكودا رجل مع الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت وصيته
 ولو لم يرضى ولكن لم يرضى المسئلة بطلت حقه في المسئلة بطل حقه ان كان له حق جري الماء
 فقط وان كان له الرتبة لا يطل حقه لان قوله ابطلت حتى لا يرسل ملكه حائطا مشتركا بين
 رجلين لاحدهما في بنية ثلث طاقات من اللبن وراس الطاقات على هذا الحائط المشترك
 فباع صاحب الطاقات داره من رجل ثم اراد المشتري ان يوقع الطاقات ويضع مكانها

سجها

سطها من الخشب ان كان مثل الثاني مثل الاول داخل وضرة كذلك ليس للجاران منع فلان
 كان مثل الثاني لكثرة من الاحكام كان له ان يمنع الا ان يمنع الجار على الحائط مثل ما وضع هو
 سوان في العمل ومنه غير نافذة لا تقوم فتعجل لهم بابا من داره في سكة اخرى في هذه
 السكة بان اهلها ورضاهم ثم اشترى رجل دارا في تلك الرقعة واراد ان يمنع الجار
 الذي احدث بابا في هذه الرقعة عن فتح ذلك الباب للمشتري ان يمنع الجار عن المرور
 في هذه الرقعة وليس له ان يأمر برفع الباب دارين رجلين باع احدهما نصفا شائعا
 من بيت معين من هذه الدار لرجل لا يجوز البيع لان شريكه يقضي بذلك عند القسمة
 ولو كان بين الورثة دار مشتملة على بيت فباع احدهما بيتا من تلك الدار لا يجوز
 رجل باع ثلثي كرمه من رجل على ان لا يكون له الطريق في الثلث الباقي وكتب في
 الصك وطرحا التي في ان اتفق الشرايعان على ان يفتحوا في البيع على ان لا يكون الطريق
 في الثلث كان كذلك وان انكر البايع الطريق كان القول قول المشتري ولما لم يرفعه
 ولو اشترى حبيبا سطا مع سطح جارة بيتا وان فاضل المشتري جارة من حبيد
 ما ساطعه وبين الجار ليس له ذلك لان الاحسان لا يحرم على الشراء في ملكه وان اراد
 ان يمنع جارة من صعود السطح حتى يتخذ سكة ان كان في صعوده يقع بصره في داره
 كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع
 عن الصعود لانه كما سره هو يضره لا يضره رجل له داره بخرق فصاد فباع
 اعصابها ولوار تغاه المشتري يقع بصره على عوارض الجار المختار فيه انه عمرهم وقت
 الارتقاء في اليوم مرة او مرتين حتى يسر والقسمة من اعمات المحققين جميعا فان لم
 يفعل ذلك لم يضر الجار في القاضى فان رأى القاضى ان يمنع عن الصعود والارتقاء
 فعل ولو باع صنعة فيها غصان الاجنحة الجار مدله كان للمشتري ان يأخذ تنوع
 الصنعة عن غصان الاجنحة وكذا لو مات صاحب الصنعة كان لوارثه ان يأخذ
 الجار باقالة الضرر ويمنع الغصان بجله داران في سكة في كل واحدة منها
 اسكن رجلا في بيتي احدهما ساكنين ساباطا ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها
 وعلى حائط الدار التي تليها الساكن الاخرى وجعل بابا ساباطا الى الدار التي هو فيها
 لا عبرة بمرث الدار يعلم ذلك ثم ان الثاني طلب من رجل الدار ان يبيع منه الدار التي
 هو فيها كذلك فباع ثم اخضعهم المشتري ان قال اذا المشتري الثاني ان يرفع خشب
 السباط عن حائط كان له ذلك رجل احدث بابا او عرفة على سكة غير نافذة ورضى
 بها اهل السكة فجاو رجل من غير اهل السكة واشترى دارا من هذه السكة ليس
 للمشتري ان يأمر صاحب العرفة برفع العرفة ولو اشترى ارضا حواها ثم اشترى
 ما قارادان بجري الماء في ذلك الجري الا رصينة ان اراد ان يجري الماء من نهر في اخرى
 لا يجوز وان اراد يجري من نهر هذه الفترة المختارة له ليس له ذلك اذا طلب المشتري
 من البايع ان يكتب له صك الشراء والبايع ذلك لا يجوز عليه وان كتب المشتري
 بالفسخ كما وطلب من البايع وان يخرج الى الشهود ليشهدهم لاحد البايع على

باع حصه من اخيه

السكان المتواليين

اذا اراد ان يجري جارة

طلبه كرامة السكة

ان يخرج وان جاء المشتري الى البايع وطلب ان يشهدهم فامتنع البايع عن ذلك فان المشتري
يبيع الاصل الى الفسخ فان اقر البايع عند الفسخ بالبيع كتب القاضي له سجداً وشهد
الشهود على ذلك فان طلب المشتري من البايع الصك القديم فلم يعطه لا حصر عليه
فان احاط المشتري من صك البايع لنفسه كما مك ذلك وثبت فيما سأل الشهود الذين
بدلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو جاء البايع الاول يوم اراد ان يبيع او جاء وارثه
واراد ان يأخذ البيع من يد المشتري يعرف المشتري شهود البيع فيستشهد منهم و
يدفع من الخصومة وان كان شهود الصك القديم اثنين او ثلثة يكتب شهادتهم
دوامهم بالاستشهاد على شهادتهم فان الاستشهاد على الشهادة من عند الشهود
جائز فان اقر البايع ان يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك كما يحضر عليه
داراً ولم يقل بحقها وليس له طريق له الخيارات ان يتقاء اخذ وان شاء ترك ولو باع حائزاً
وذكر الحقوق والرافق او لم يذكر يخل فيه الا لو باع الحائز بمرافقة والحائز
ظلمه يخل فيه وان لم يذكر المرافق لا يخل ولا محل الفضل في بيع الحائز
والرافق والبيوت وان كان الباب مفقداً ذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر ولو باع
الحائز حائزاً يخل في الحداد في البيع وان لم يذكر المرافق وكو الصانع لا يخل
وان ذكر المرافق ونزق الحداد الذي يفتح فيه لا يخل وان كان قد مر القضا الذي يفتح فيه
الثوب لا يخل في البيع ومعه السواقي التي يفتح فيه السوي من الحداد والحداد
لا يخل وان كانت في البناء وقصاع الحمام لا يخل في البيع وان ذكر المرافق
واذا باع بيتاً وفيها حائز لا يخل تحت البيع ولو كانت في الضيعة يخل اذا ذكر كل حق
هو لها **ح** ولو باع ارضاً فيها نزع ولم يذكر الحقوق والمرافق لا يخل في النزع في
البيع من غير ذكر وهذا اذا كان النزع متفقاً ولا يخل وانما يعرف قيمته ان
يقوم ارض مبدرة وغير مبدرة فان كان قيمتها مبدرة اكثر من قيمتها
غير مبدرة علم انه صاير متفقاً وان كانت مثلاً او اقل علم انه لم يصر متفقاً
فقد يخل في البيع من غير ذكر كل دخل والمرافق الشجر واذا شرط ان يكون للمشتري او
لغيره قليل وكثير يخل **ق** ولو لم يصر صاحبها فيها ولم يصر لا يخل تحت البيع الا اذا
بين فهو للمشتري ولو ثبت ولم يصر له قيمة الصواب لا يخل **ح** ولو اشترى ارضاً
فيها اشجار صغار يجوز ان يصل الى بيع فان كانت تقطع من اهلها يخل في البيع ويكون
للمشتري وان يقطع من وجه الارض لا يخل في البيع من غير شرط ولا اشترى حائزاً فيها
رطوبة او عفران او خلاف يقطع في كل ثلث سنين او راحين او يقره ولم يذكر في
البيع ما فيها فباعها من وجه الارض يكون بمنزلة الثمن لا يخل في البيع من غير
شرط وما كان من اصولها في الارض يخل في البيع وكذا لو كان فيها قصب وحشيش
او خبط نبات ما هو على وجه الارض لا يخل في بيع الارض من غير ذكر واصولها في
الارض يخل وفيها خلاف لا يخل على المختار وان كان في الارض شجر فظن بيعت
الارض لا يخل ما عليها من القطن واصل القطن لا يخل على الصنيع وان كان في الارض

ان يخل في الصك

ما يخل في البيع

ما يخل في البيع

كرامه

كرامه مع الارض مطلقاً اذا كان على ظاهر الارض لا يخل وما كان معيباً منه في الارض
الصحيح انه يخل وفيها الباذخان يخل ولو باع الارض قال بمرافقها لا يخل ما كان
فيه من النزع والتمش ولا يخل فيه الطريق والشرب وان كان فيها نزع قد حصدت وثلاً
قد حصدت وقال بمرافقها لا يخل او فيها لا يخل ذلك في البيع ولو اشترى ارضاً فيها
اشجار عليها ثمار وقال في البيع بمرافقها فكل البايع الثمار سقطت حصته الثمان من الثمان من
التمش وحرر المشتري ان شاء اخذ الباقي ما بقي وان شاء ترك وهو المختار ولو كان في الارض
نزع فباع الارض بدون النزع او النزع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون
النزع وان باع من يخل بدون الارض لا يجوز وكذا لو باع نصف الارض من المزارع
لا يجوز فان باع المزارع يضييعه من ربح الارض جاز ولو باع احد يما يضييعه من يضييعه
يجوز يخل المزارع يبيع الارض فيها اشجار فباع الوكيل الارض باشجارها وقال الموكل مالاً
بيع الاشجار فالقول قول الموكل والمشتري ياخذ الارض حصتها من الثمن ان شاء
وكذا لو كان مكان الاشجار بناء ولو اشترى ارضاً فيها اشجار والمبايع في الفناء التي في
منها الارض ماء كثير يعطي المشتري من الماء بقدر ما يلحق هذه الارض فيكون ذلك
شراً مع الارض ولو باع ارضاً فيها اشجار باع وان لم يصر مقدار الشرب لان
الشرب مع الارض فاذا كانت الارض معلومة بحاله البيع لا يمنع الجواز ولو اشترى
على طريقها في الارض ولم يصر موضع الطريق وليس له طريق معلوم في ناحية
معلومة يجوز له البيع ياخذ للخلط طريقاً من اى ناحية شاء لانه لا نقاد فان كان
متفقاً لا يجوز له البيع ولو باع كرمه مجرى ماء وكل حق هو له ومجرى ماء في سكة
غير نافذة منه وبين رجلين وعلى صفة الثمر اشجار فان كانت رتبة المجرى ملكا للبايع
كانت للمشتري لان رتبة المجرى دخل في البيع فدخل اشجار تبعاً للرتبة و
اذا لم يكن رتبة المجرى ملكا للبايع بل يكون الحق مسئلاً للماء فان اشجار يكون للبايع
وان كان الفارس غير البايع كانت الاشجار للفارس ولو اشترى كرمه وفيها اشجار
العصا وشجر الورد وعلى شجر الفرساد ثمر واوراق وعلى شجر الورد ورد فقال
بكل حق هو له لا يخل في البيع الثمر وورق الفرساد والورد لانه بمنزلة الثمر اشترى
شجرة بشرط ان يقطعها الصحيح انه يجوز للمشتري ان يقطعها من اصلها وان اشترى
بشرط القطع يجوز له البيع على الاصح وله ان يقطعها من وجه الارض وما عرّفها لا يكون
لما لا بشرط ما تحتها من الارض ان اشترى ارضاً بشرط القطع لا يخل وان اشترى ارضاً
مطلقاً او بشرط القطع يخل من الارض مقدار ما يستقر عليه الشجر ولا يخل مقدار
طول العروق والصحيح انه يخل بالشجرة بمرقها ولا يخل في البيع ما تحتها من
الارض وفيه الخلاف ولا يخل ما تحتها من الارض تحت البيع وهو المختار وفيه التهمة
والاقرار بالشجرة وهبة الشجرة والوصية بالشجرة يخل من الارض مقدار ما يستقر
عليه الشجرة ولا يخل مقدار ما تهاه اية العروق والاعضاء وفيه الموضع الذي يخل
الارض انما يخل مقدار غلط الشجرة وفيه هذه الفرافات حتى لو ان راد غلط الشجرة بعد

ما كان فيها الارض

اراد بيع ارضه

بايع بمرافق

دفع الاشجار تبعاً لرتبة

عدم دفع الثمر

مطلوب
لا يخل في الارض ما عرّفها ولا يخل في الارض
مطلوب

كل وقدر الكرم

وهذا هو

ما في

خارج

بيع الثمار قبل ان يصير منفعة ولو اشترى الثمار على رؤس الخشخاش ونحوها حتى
اخرى قبل الحمله ولا يمكن التميز بينهما قبل البيع وان كان هذا الخليفة للقيس ويكون
المشترى البايع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري ولو قال بعت منك غنم هذا
الكرم كل وقدر كذا حتى يبيع في اكل سوا من جنس او اجناسا وهو الخشخاش للمنفوق كرم
بين رجلين باع احدهما نصيبه من ربه وهو حصص لا يجوز رجل اشترى مسطحة فاراد
الصحة وكل ما يخرج منها يكون للمشتري ينبغي ان يشترى شيئا رابط الطبع باصولها ولو باع
اشجار البطم واعار الارض حتى زانها الا ان الاعارة لا تكون لازمة ويكون له ان يبيع
بعدها اكله غارة في صنعت رجل فباع الغارة ان كانت الغارة بئرا او شجرة اكلان اذا لم
يشترط التركة في الارض وان كانت كذا او كذا فغارة ونحو ذلك لا يجوز لان ذلك ليس
بعين مال منقول **ت** اشترى دارا وكتب بحقها فاهلها حارط منها فوجد فيها
او شيئا او خشكا ان كان من حمله البناء كالحطب التي تحت الحائط هو للمشتري وان كان
موقعا يكون للبائع كالموقف المشتري في جنة من جذوعها ونا سده هو للبائع وهذا
اذا قال البايع هولي فان لم يكن له حكمها حكم القطة رجل باع دارا ببلدة اخرى
ولم يسلها الا بالقطعة ثم امتنع المشتري عن اداء الثمن يوفى من البايع ان يخرج هو المشتري
الى البلد الذي فيه الدار ويحت ويكفي بقبض الثمن وسلم الدار **ح** واذا باع كرم
فاي شيء يدخل فيه من غير ذكر شيء فالرطاب والاعراس التي يغرس للفتح يدخل على الارض
كالشجر الكبير وقوايم الخلاف **ق** بعضهم يدخل من غير ذكر كالاخشجار والمغرة بعضهم
بالثمار والعقب الفارس يدخل من غير ذكر كالاخشجار والمغرة بعضهم بالثمار والعقب
الفارس يدخل من غير ذكر لانه ليس ربيع الارض ولهذا لا يجنب فيه العشر وضرب
السكر لا يدخل من غير ذكر وهو كالزروع والورد والاس لا يدخل من غير ذكر
اصولها يدخل من غير ذكر كاليا سمين والقطن والعصفر بمنزلة الثمار لا يدخل
من غير ذكر واصولها لا يدخل من غير ذكر كقلاقان والكرات واللحس والرطبة ما كان
على وجه الارض فهو بمنزلة الثمر وما كان معسفا في الارض لا يدخل من غير ذكر وقيل
يدخل كالجوز وكذلك جميع الرطبات على هذا والمز والليم والبصل ان ادركه كان
للبايع ما لم يذكر الطاهر والمعسوف وان لم يدركه كان للمشتري وما الزعفران
فلا شك انه للبائع ما لم يذكر وفي اصله رطبان والمحبوب كلها كالحصص والباقلاد
والعدس فهو بمنزلة الزروع والرمح والكمكان والرمح كذلك **ف** في خيار الزرع
است وجعلت كعت هرجه درين خيار بنه است بنوقر وختم جكندها با
بركها در اين واذا اشترى مسطحة وغير ذلك من الاشجار التي يخرج ثمرها مرة
بعد مرة في عام واحد فالبائع ينبغي ان يشترى حشيشها ثم يستغير الارض
او يتركها الى مدة معلومة لان الاجارة لا تكون لازمة تكون له ان يبيع
بعدها اشترى نصف ما في هذا الكرم من العنب الذي على الكرم على انه خسمه
من كان العقد جائزا وحده بذلك الوزن او قل او اكثر من ذي شري في ختمه

بر انك تفقد من انك لست بدرك كرمك باس سبب من انك لم تدركه باس سبب فاسد بود
ومشتري ثوابه مثله ان سبب من انك لم تدركه باس سبب فاسد بود
خواهد چهار صد من انك لم تدركه باس سبب فاسد بود
فلم يخرج منه الا قدر ثمنه من ثمنه فاشترى ان بطل البايع بحصة ثمانية من ثمنه
والعقد فيما وجد صحيح وما وجد من الثمار بعينه بعد بعض الباطل والباذخان يجوز
بيع ما ظهر منه ولا يجوز بيع ما لم يظهر والسبيل ان يبيع الاصل عافيه **ف** واذا اشترى
ثارا معلومة قد بدا صلاح بعضها بقاوت بشرط التركة يجوز له ان يبيعها
في التركة وان كان ادراك بعضها يتاخر تاخر كثيرا باس سبب فاسد بود
هذا في العيب **ك** اذا اشترى اربال كرم وبعضها في وبعضها قد فسخ فان كان
كل فرع بعينه لا يجوز وان كان بعض الانواع بئرا والبعض قد فسخ الصبيح انه يجوز
في الوجهين وهذا اذا باع الكل فان باع النصف والبعض والكل لا يجوز وهذا
اذا باع من اجنبه فان باع من شريكه لا يجوز **ط** اذن الانسان بنه اعز ان يبيع
فرضها ثم اراد رتب الارض ان يخرج له ليرب في ذلك فلو قال انا اعطيك نفقتك
وبنك واخرجك ان كان قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعد ما ثبت واصطلى
على ذلك جاز وان زرع بغيره اذنه اخبر ربه لارض بالقطع اذا ثبت الان ان يرضه
الزارع ان ياخذ من ربه ربا لارض ولو زرع ارض غيره بغير امره فقال مالك
الارض لما ادان رعت فقال الزارع ادفع اليها ندرت واكون اكارا والزارع غنما
كان هو الرسم فرفع اليه مثل ذلك البذر وادرك الزرع يكون الكل لصاحب الارض و
للزارع اجر مثله واذا كانت الارض بين رجلين زرعها احدهما ونبت الزرع فترابها
على ان يعطيهما الاخر نصف البذر ويكون الزرع بينهما يجوز ومن اشترى ارضا
وزرعها ثم اسكر غيرها في الارض والزارع جاز ولو اشترى في الزرع دون الارض
لا يجوز واذا غصب حنطة سبب الثلث او الباع على عرض القرية در دهي كه معهود
است كه ايشان غلدران در حصه زمين سه يكي يا چهار يكي بدهند كسي كه
معهودان ده غله واجب شود اذا باع كرم با بئرا او وفاقه وان فرد الثمن شيئا
لان الثمن لم يظهر وقد ظهر ولكن ليست له قيمة فضا كالحادث وبعد البيع وثمنه
يكون للمشتري لانه ما ملكه كراهنا باغبان باخذ او در رست مشاع فن وخنه ان
ان هيانه چهار يكي فن وخنه ان در هون غلدران سه يكي اين بيع درست نه بود
والبيع اذا كان بغير رضاء المزارع فللمزارع ان يطل البيع واذا سمي المزارع في
بيع ارض يكون البيع موفقا على اجازة المزارع فان لم يجر لا يجوز بغيره اشترى
ارض فيها زرع متوقع ولم يذكر المزارع في البيع حتى لم يدخل فيه يكون بيع الارض
ناسكا وقيل انه موفق حتى لو قلع المزارع بغيره جاز **ف** هلاك المعقود عليه
قبل القبض ان كان يافاة سماوية او بفعل المعقود حيوانا فصل نفسه فان البيع
بطل في هذا كله ولو استهلك المشتري فعليه بمبه سوا كان البيع مطلقا او بشرط

السبيل

انكر

زرع الارض

مطلب

الخيار بالبيع وان كان البيع فاسدا لزمه ضمما لمثله ان كان مثليا وقيمة ان كان من
 ذوات القيمة وان هلك لا يفعل المشتري فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع
 وعاد المبيع الى ملك البايع ويضمن الخالي المثل في المثل والقيمة في المقوم ثم ينظر
 ان كان الضمان من جنس الثمن وفيه فضل على الثمن لا يطيب له وان كان من
 خلاف جنس الثمن يطيب له وان اخذ المشتري وابتاع الخالي بالضمان له
 ذلك وعليه الثمن للبايع ثم ان كان الثمن من جنس الضمان لا يطيب له وان
 كان الضمان من خلاف جنسه طامبه الفضل ثم احسان اساع الخالي بالضمان
 بمنزلة القبض وان كان الهلاك بعد القبض فالحلاك على المشتري الا اذا هلك
 باستهلاك البايع والمشتري قبض بغير اذن البايع والثمن حلال غير مفقود صار
 البايع مستردا وبطل البيع وسقط الثمن عن المشتري ولو هلك البعوض قبل
 القبض ان كان يفعل البايع طرح عن المشتري حصة النقصان من الثمن سواء
 كان ذلك النقصان نقصان قدرا ونقصان وصف والمشتري بالخيار في
 البايع ان شاء اخذ بحصة من الثمن وان شاء ترك وان كان نقصان وصف
 لا يطرح عن المشتري شيء من الثمن لكن له الخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن و
 ان شاء ترك والوصف ما يدخل تحت البيع من غير ذكر كالانجرار والبناء في الارض
 والاطراف في الميوان والعودة في الحكي والوزن وان كان الهلاك بفعل المفقود
 عليه الجواب هكذا وان كان يفعل المشتري صار قابضا قدرا ما استهلكه بالاسم
 والباقي بالضيق حتى لو هلك الباقي في يد البايع قبل وجود الجنس هلك على المشتري
 وان هلك بعد الجنس هلك على البايع ووزن على المشتري حصة ما استهلك
 لا غير فان حبس له حق الجنس لزم ضمانه وعلى المشتري ضمانه وهو جميع
 الثمن ولو هلك البعض بعد القبض فالحلاك على المشتري الا اذا كان يوق
 البايع حينئذ ينظر ان لم يكن له حق الاسترداد فهو كاستهلاكه من الاجبة
 وان كان له حق الاسترداد فيسقط العقد في قدر ما استهلك البايع وسقط
 عن المشتري حصته من الثمن ولا يكون مستردا للباقي حتى لو هلك الباقي
 في يد المشتري لزمته حصة الباقي من الثمن الا اذا هلك الباقي من سرية
 جنابة البايع فانه حينئذ صار مستردا بذلك وسقط عن المشتري جميع الثمن
 وان اختلف البايع والمشتري في هلاك المفقود عليه فقد استهلك البايع هلك
 بعد القبض وفي المشتري هلك قبل القبض فالقول قول المشتري واما
 اقام البيعة قبلت ولو اقاما فالبيعة بيعة البايع وكذا اذا ادعى البايع ان المشتري
 استهلك المبيع وادعى المشتري ان البايع استهلكه فالجواب على ما ذكرنا هذا
 اذ لا يمكن التبيين تاريخ فاذا كان لها تاريخ يفعل بيعة لا سبق في الهلاك
 والاستهلاك هذا كله اذا كان قبض المشتري المبيع غير ظاهر فاما اذا كان قبضه
 ظاهرا ثم ان المشتري ادعى ان البايع استهلكه والبايع يدعي ان المشتري استهلكه

الرضا في البيع
 من غير ذكر

اختلفوا في الهلاك

فالقول ههنا قول البايع واما اقام البيعة قبلت وان اقاما جميعا فالبيعة بيعة المشتري
 ثم ينظر ان كان في موضع البيع حق الاسترداد للجنس صلبا بالاستهلاك مستردا
 والفسخ المبيع بينهما وسقط الثمن عن المشتري وان كان في موضع لم يكن له حق الاسترداد
 للجنس فالمشتري ان يضمن البايع قيمة المبيع ولا يفسخ البيع بينهما **ح** ولو اشترى
 عبدين فقبضهما فضاقت احدهما ثم اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري مع البايع
 الا ان يشاء البايع ان ياخذ الخالي ولا ياخذ من الثمن الميت شيئا والمتبايعان اذا اختلفا
 حال قيام السلعة وحسب الخلاف قبل المحدث وبعد واذا هلك السلعة بعد القبض
 لم يجز الخالف ويحلف المشتري ولو كان المبيع شيئين وهلك احدهما لم يجز الخالف الا
 والقول قول المشتري مع البايع ولو اشترى عبدا فاختلف البايع والمشتري في
 الثمن فقل البايع ان كنت بعتة الا بالف درهم فهو حر وان قال المشتري ان كنت
 اشتريته الاجسمائة فهو حر فالبيع لازم ولا يعيق العبد ولا يلزم من الثمن
 ما اقتره المشتري عبدا وهو في يد اخر باعه رجل ثم قال البايع بعت بغير
 امره واقام البيعة على اقرار المشتري انه باعه بغير امره لا يقبل ولو اراد ان يحلفه
 على ذلك لم يسره ذلك **ح** في **الخيارات** في **البيع** خيار ان يبعته خيار القبول
 وخيار الروية وخيار الهيب وخيار الشراء اياها خيار القبول ان يحاطب احدهما
 صاحبه بالبيع والاخر بالخيار ان شاء قبل وحكمه ما بينا انه يقتصر على المجلس ويكون
 للخاطب الخيار قبل قبول صاحبه بين ان يرجع عنه وبين ان لا يرجع ولصاحبه الخيار
 بين ان يقبل وبين ان لا يقبل ولا يوجب الملك للمشتري ولا يكون مورا **ح**
 والخيارات التي ثبتت في العقود التي يحتمل الفسخ كالبيع والاجارة والعتمة والصلح
 عن مال جاهل وهو انواع خيار الشرط وخيار الروية وخيار الهيب وخيار النفيين
 وخيار يعرف المصود عليه بعدا له البعض قبل القبض والاستحقاق وخيار الاجارة
 عقد المصود له اياها خيار الشرط فيثبت في بيع الفاسد كما في الجارية حتى لو باع عبدا بالف
 درهم ورطل من غمر على انه لحياء فقبضه المشتري باذن البايع واعتقه لا يجوز
 وخيار الشرط لا يثبت في الصرف وفي السلم حتى لو شرط الخيار في الصرف والسلم
 لاحدهما يبطل العقد ويبيع شرط الخيار في الاجارة ويبيع في العتمة كما في البيع
 ويبيع في الصلح حتى لو ادعى رجل على اخر ما لا فضالة على درهم واشترط له
 الخيار جان وشرط الخيار في الصلح مثل الشرط في البيع ثم البيع بشرط الخيار لاحد
 العاقدين او لهما جانبي عندنا وكذلك الاجنبي وهو موقت بثلاثة ايام او اقل وان
 شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام فسد البيع كالشرط الخيار ابتداء في بيعه
 اصول الفقه خيار الشرط يبيع في ثمانية اشياء في البيع والاجارة والعتمة و
 الصلح عن مال بعينه او بغيره وعينه والكتابة والمخلع والعنق على ما اذا شرط
 الخيار من جانب المرأة والعبد يبيع وان شرط من جانب الزوج او المولى لم يجز
 وان شرط المرفق لا يبيع لان له ان يقبض الرهن متى شاء ومن غير خيار وان كفل

ما جاء في المتن من اختلاف

التام

الكسبة الابار في قوله

المراهن خيار ثلثة ايام جاز وان شرط المرفق بنفسه او مال بشرط الخيار للكل
 له او الكفيل جائز ومن استاجر بان كان شهره اكلنا على انه بالخيار ثلثة ايام جاز كل
 البيع فلو فسخ في اليوم الثالث بحكم الخيار لا يجب على المستاجر احرازه وان
 شرط الخيار على الليل والوقت الظاهر او الى ثلثة ايام كان له الخيار في جميع الليالي
 الظاهر ثلثة ايام ولا ينعى الخيار على ما لم ينفى العاه ولو باع بشرط الخيار ولم يبين المدة
 فالبيع فاسد وان ابطال صاحب الخيار خيار في المدة وهي ثلثة ايام عاد الى الجواز
 عندنا وان اطل من له الخيار خيار بعد مضي ثلثة ايام لا يقع دالي الجواز ثم البيع
 اذا كان بشرط الخيار لها لا يثبت حكم العقد أصدا ولو كان الخيار فيه لاحد من الاثني
 حكم العقد في حق من له الخيار رضى لو كان للخيار للبايع ولا يخرج المبيع عن ملكه
 ويخرج الثمن عن ملك البايع ولو كان الخيار للمشتري لا يخرج الثمن عن ملكه ويخرج
 المبيع عن ملك البايع ولا يدخل في ملك المشتري بيان ذلك في مسائل اذ باع عبدا بالخيار
 على ان باع العبد بالخيار في ثلثة ايام فاعتق البايع العبد في الايام الثلاثة فبطل
 اعتاقه وبطل البيع لانه اعق ملك نفسه وان اعتق الجارية جاز ويكون اسقاطا
 للخيار ويتم البيع وان اعتقها في كلام واحد يفيد عتقه فيها ويعين قيمة الجارية
 لبايعها ولا يفسد اتفاق المشتري في العبد ولا في الجارية اما الجارية فلا تخرج
 عن ملكه واما العبد فلا يخرج عن ملك بايعه ولو كان الخيار للمشتري
 كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية مملوكة لبايع والخيار للبايع العبد
 لا يبيع الجارية ولو كانت زوجته لا يبيد النكاح بينهما لانها لم يدخل في ملكه و
 لكنه لو اعتقها فبطلت اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للخيار ولو كان العبد ان
 اشتق نيك فانت حر ثم اشتراه على انه بالخيار ثلثة ايام عتق عليه وسقط خياره
 ولو كان للبايع بشرط الخيار لها فمات احداهما لم يفسد البيع في حاسه والاخر على
 خياره واذا باع بشرط الخيار اكثر من ثلثة ايام فالبيع فاسد فان اجاز البيع
 الذي له الخيار في الايام الثلاثة وسقط الخيار بموت من له الخيار او بموت
 العبد واعتقه المشتري او حدثت فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز
 وعليه الثمن وكذا اذا باع بشرط الاجل للمصادر والدياسم حدف صاحب
 الاجل الاجل قبل ذلك الوقت فالعقد صحيح واختلفت عبارات اصحابنا في العبارة
 عن هذا فذهب اهل العراق الى ان العقد فاسد ويرفع الساقط في شرط
 وذهب اهل خراسان الى ان العقد موقوف فاذا مضى جز من اليوم الرابع
 فسد العقد وذكر الكشي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان البيع موقوف
 على اجازة المشتري في المدة وان ثبت للبايع حق الفسخ قبل الاجازة **فصل** وخيار الشرط
 لا يبرأ اذا اشتري ثوبين على ان يختر احداهما ويب والآخر في ثلثة ايام جاز
 ولو هلك المبيع في يد المشتري فان كان الخيار للبايع ينفذ البيع ويلزم على المشتري
 القيمة وان كان الخيار للمشتري يلزمه الثمن ويتم البيع وان هلك في يد البايع او

اعنى الرابع العبد والامام

والا ان يشترط في
 واشترى بالخيار

باع رطل القار
 اكثر من ثلثة ايام

استفاد

استفاد قبل قبض المشتري سعى البيع كافي المبسوط ولو باع عبدا بضم في المزمة
 على انه بالخيار ثلثة ايام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار او ابراه عن الثمن او
 اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن ببيع شره وبراه وهبه وبطل خياره ولو
 اشترى من غير المشتري بذلك الثمن شيئا بطل خياره ولا يجوز شره ولو كان
 الثمن دينافا فوافاه المشتري ففسد وبصرف فيه لا يطل خياره وكذا لو كان الخيار
 للمشتري للبايع فذفع المبيع الى المشتري لا يطل خياره ولو كان الخيار للمشتري
 فاباه البايع عن الثمن لا يبيع ابراه ولو كان الخيار للبايع او للمشتري ففسد
 من له الخيار ان لم يفعل ذلك اليوم فبطل خياره كان ذلك باطلا ولا يطل
 خياره ولو لم يقبل ذلك ولكنه لا يطل خياره اذا جاء غدا فبطل خياره
 ولا يبر هذا كالاول لان هذا وقت نفي الاحالة بخلاف الاول ولو باع جارية
 على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اعتقها او دبرها او كانتها او وهبها وسلم ورجع
 لو اجر كان ذلك فصلا للبيع فكذا اذا فعل المبيع ما يدل على استيفاء الملك بان باشرها
 او وطئها او قبلها بشهوة او نظر الى فرجها عن شهوة كان فصلا للبيع علم الآخر
 بذلك ولم يعلم ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من ذلك كان امسا للبيع وكذا
 في خيار الرقبة والعيب ولو اشترى قبلها بغير شهوة كان القول قوله ولا
 يطل خياره والنظر الى الفرج من غير شهوة لا يكون اسقاطا للبيع ولا اسقاطا
 للخيار ولو قبلت الامه بشهوة بطل خياره ان اقر المشتري انها قبلها بشهوة و
 ان ادخلت فرجها في حرجه وهو كان او مطوع بطل خياره من له الخيار راذا
 جاز البيع واسقط الخيار جاز على كل حال سواء كان صاحبه حاضرا او غائبا
 واذا فسخ البيع ان كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غائبا يتوقف فسخه ان
 علم صاحبه بذلك في مدة الخيار جاز اذا كان الفسخ بالقول فان كان بالفعل يجوز
 بغير علم الآخر وذلك بان **فصل** في البيع بان باعه من غيره او وطئ البيعة فان
 كان الخيار للبايع يعين ذلك فسخ البيع وان كان للمشتري يكون ذلك اجازة **فصل**
 والمراد من الحضرة العلم لانفس المصنوع حتى لو علم صاحبه بالفسخ في الايام
 الثلثة صح البعص رضى به او الى حضر او لم يحضر وان لم يعلم حتى مضت الايام
 الثلثة لا ينفذ **فصل** هلاك المبيع قبل القبض سعا اما او بشرط الخيار باقة
 شامية او بفعل البايع او بفعل المبيع بطل البيع وان كان بفعل المجنبى
 المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز واخذ الضمان من المستهلك
 وفي الجامع الصغير للصدر الشهيد واذا انفصل البيع من له الخيار بغير محضر
 من صاحبه لا يجوز له ان يبره لغيره ولو باع عبدا على انه بالخيار ثلثة
 ايام والعبد في يد البايع ففسد في الثلث قد فسخ البيع الفسخ فان كان
 بعد ذلك حرب وفعل المشتري جاز استحسانا ولو كان الخيار للمشتري واجاز
 البيع ثم فسخ بعد ذلك وقبل البايع جاز والبيع يفسخ وفي الاجازة الطولية اذا

باع بالخيار ثم اعتقها

صبح احدی في ايام الخیار عند غيبة الآخر جاز ولو كان الخیار للمشتري فصح احد
 في ايام الخیار عند غيبة الآخر جاز ولو كان الخیار للمشتري فصح احد في ايام الخیار
 صاحب لا يجوز فصح ولو اشتري شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض المبيع باذن
 البايع ثم اودعه البايع فذلك عند البايع بطل البيع ولو كان الخیار للبائع فصح البيع
 الى المشتري ثم ان المشتري اودعه البايع فذلك عند البايع في مدة الخیار بطل البيع
 ولو كان السع ناسا فصح للمشتري المبيع بان البايع اوجبه اذنه والتمس حاله و
 من اجل ذلك اشتري خيار روية او عيب او اودعه البايع فذلك عند البايع صح
 البيع ولزمه التمس ولو باع شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام وسقط له المشتري ثم
 غيبه من المشتري لم يكن ذلك محال للبيع ولا ابطال للخيار ولو باع عبدا على انه
 بالخيار ثلثة ايام على انه ان يستعمل جاز وان فعل ذلك لا يطل خياره ولو
 باع كرا على انه بالخيار ثلثة ايام على انه ياكل من ثمره لا يجوز ولو اشتري شيئا
 وقبضه ثم قال له البايع بعد ايام انت بالخيار ثلثة ايام فله الخيار ثلثة ايام
 قال هو الصحيح ولو اشتري شيئا فشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كان له ان يفسخ
 البيع ولم يكن ذلك للبائع وان اشتري شيئا في رمضان على انه بالخيار ثلثة
 ايام بعد شهر رمضان فله لعقد لان ما قبل الشهر داخل في الخيار فصح
 بشرط الخيار ان بعد ايام فيفسد العقد وكذا لو كان الخیار للبائع على هذا الوجه ولو
 شرط المشتري على البايع فله الخيار ثلثة ايام في رمضان ولكن الخيار في ثلثة ايام بعد
 رمضان اذ في البايع للمشتري لا خيارا لكان في رمضان ولكن الخيار في ثلثة ايام
 بعد مضي رمضان فله البيع ولو اشتري على انه بالخيار ثلثة ايام لا يكون للبائع
 ان يطل به بالتمس قبل سقوط الخيار ولو اشتري شاة او بقر ثم على انه بالخيار
 ثلثة ايام محلت له بطل خياره ولو اشتري جارية بالخيار وقبضها فباعها
 الى فلانة لا يطل خياره ولو باع رجلا على انه بالخيار فطل خياره فيها كان فسخ البيع
 وان كان الخیار للمشتري فطل خياره فيها يعرف مقدار الطعن لا يطل خياره ولو
 كان الخیار للمشتري فيعرف في المبيع جان وسقط بطلوع وكذا لو وهبه او هب
 وان لم يسلم وكذا لو عرض على المبيع وهذا بخلاف خيار البايع فان وهبه
 او رهنه بغير تسليم او عرضه على البيع لا يطل خياره لانه لا يملك فسخ المبيع
 عند غيبة صاحبه ولو اجر المشتري بالخيار بطل وان لم يسلم **فصل** ولو
 اشتري ثوبا على انه بالخيار او خادما فلبس الثوب واستخدم الخادما مدة
 لا يطل خياره وان استخدم من ثوبين او لبس الثوب من ثوبين او كانت دابة
 فركبها من ثوبين بطل خياره الشرط ولو ركب الدابة ليسقطها او لم يركبها على البايع
 لا يطل خياره ولو باع عبد بين على انه بالخيار فيها وقبضها المشتري ثم مات
 احدهما واستحق لغيره المبيع في الباقي وان تزانيا على اجارة المبيع ولو
 قال البايع في حق العبد ان يعصني المبيع في هذا بعينه او قال لعصني المبيع في هذا

في شهر رمضان
 على انه بالخيار ثلثة ايام

استخدم من ثوبين

باع عبدا
 على انه بالخيار

كان بعضه باطلا كانه لم يسلم به رجل له دار فيها رجل مسكنها باجر فباعها من رجل
 على ان المسكن بالخيار ثلثة ايام وضرب السكن فطلب المشتري الاجر من الساكن
 في مدة الخيار كان امضاء للبيع ولو اسدى دارا وهو ساكن فيها على انه بالخيار ثلثة
 ايام ودام على السكنى لا يطل خياره ولو ابتدا السكنى بطل خياره **ق** وخيار الشرط
 في الفسخ لا يطل بالسكنى بعد الفسخ كذا في الظهير ولكن وضع المسئلة فيما اذا دام
 على السكنى والمشتري بشرط الخيار اذا تم العقد او سقاه دواة او خلق لاسه
 فهو رضاء ولو امر له به عسوط او دهن او لیس ولسر برضا ولو اشتري رضاء بالخيار
 وفيها حرث فسقط الحرث وسقط منه شيئا او حصده بطل خياره ولو عرض
 ولو عرض للمشتري المبيع لا يطل خياره ولو عرض لبائع بطل خياره ولو اسكن المشتري
 الدار ابتداء واسكنها جارا او بغير اجر او رم منها شيئا او احدث فيها بناء
 او حصنها او طمها او هدم فيها شيئا فهو امضاء للبيع وفي خيار الرؤية لو اسكن انسانا
 باجر بطل خيار الرؤية ولو اسكن بغير اجر لا يطل بخلاف خيار الشرط ولو عرض حوا من
 الدابة او واحد من عرفها لا يكون رضاء ولو دحها او برعها يكون رضاء والودع سق
 الادراج **ط** ولو اشتري عبدا بالخيار ثم ان المشتري ملى العبد ثم الناس باجر
 مكنت فهو رضاء وان كان يحج بغير اجر لا يكون رضاء ولو اسدى جارية فامر بها
 ان ترجع ولاه لا يكون رضاء لانه استخدام ولو باع بشرط الخيار ثم وهب الثمن للمشتري
 في مدة الخيار او ابراه عن الثمن او اشتري المشتري شيئا بذلك الثمن بطل خياره ولا
 بيع شراؤه ولو كان الثمن دينارا والخيار للمشتري فافواه المشتري ما به يقبض ويعرف
 فيه لا يطل خياره **فصل** ولو اشتري حارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضها ثم جاء
 بجارية وقال هي التي قبضتها واكثر البايع كان القول قول المشتري وللبائع ان يملك
 الجارية ويطلبها وكذا الفضار اذا اردت باعينة على صاحب الثوب فله هذا في كل
 وكذا الاسكاف ولو باع بطنها على انه بالخيار فخرج الفرج من البطن في المدة بطل البيع
 ولو كان الخيار للمشتري بطل خياره ولو اشتري فصيله كشترا ما باعها رضاء
 قبل الفرج بطل البيع ولو اشتري عبدا شرا ما باعها ثم المبيع بينهما في البايع للمشتري
 قد جعلت بالخيار ثلثة ايام بعد شهرين سب بالحمار من ساعة شهر او ثلثة ايام ويعيد
 العقد ولو للحق بالعقد الصحيح مكان الخيار شرط فاسدا لمحق الشرط الفاسد ويعيد
 العقد ولو للحق بالعقد الصحيح شرط جائزا او خيارا جائزا لمحق ولو باع ارضا على
 انه بالخيار ثلثة ايام وبعها بضع ان البائع يعرض المبيع في الايام الثلثة يبقى الارض
 مصنونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري ان يجسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه
 للبائع فان اذن البائع بعد ذلك للمشتري في رابعة هذه الارض سنة فزعمها
 بغير ارض امانة عند المشتري فكان للبائع ان ياحقها للمشتري حتى شاء قبل
 ان يؤدى ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري ان يجسها لاستيفاء الثمن الذي
 كان على البائع لان المشتري لما نزعها باذن البائع خيارا كانا سلمها الى البائع ولو

دام على السكنى

ما سطل للخيار مالا

وارتفع المشتري بطلان

نصب الحكم الرد بالعيب

بعض الامور وقت سقوط الخيار

صور سقوط الخيار

اشترى جارية على انه بالخيار فولدت عند المشتري وبطل خيار وان كان الولد ميتا ولم ينعصها الولادة لا يبطل خيار ولو حدثت الزيادة عند المشتري في ذات المبيع كالسمن وغير ذلك بطل خيار ولو اشترى عبدك على انه بالخيار من من العبد عند المشتري ثم ان المشتري لقي البائع وقال البائع نفقت البيع وزدت عليك العبد فلم يقبل ولم يقبض فان مضت الايام الثالثة كان للمشتري ان يرد العبد بذلك لو كان فيه ولو اشترى شيئا على انه بالخيار فجاء المشتري في الايام الثلاثة باجابه البائع لم يرد البيع فاحتج البائع منه فطلب المشتري من القاضي ان يطلب خصما من البائع لم يرد عليه فيجب خصما نظير المشتري فان لم ينصب خصما وطلب المشتري من القاضي الاحضار حملنا القاضي الى ذلك فنبعث مناديا ينادي على باب البائع ان القاضي يقول ان حكمك فلان يرد ان رد البيع عليك فان حضرت والا ففقت البيع عليك ولا يصح البيع من غير احضار وبينني المشتري ان يستوثق في اخذ منه وكيل بعد اخذ الغيبة حقا اذا خاف البائع يرد على الوكيل فان اشترى شيئا يتساع له الفناء على انه بالخيار ثلثة ايام يظل للمشتري اما ان يفسخ البيع واما ان يأخذ البيع ولا يثنى عليك من الثمن حتى يحضر البيع او يفسد البيع عندك دفعا للضرر من الجانبين ولو باع شيئا ويتساع اليه الفناء سعادا ما ولم يقبضه المشتري ولم ينفذ الثمن حتى غاب كان للبائع ان يبعه من آخر وكل للمشتري الثاني ان يشترى وان كان يعلم بذلك ولو باع شيئا بغير حق على انه بالخيار ثلثة ايام يفسخ الاجل من وقت سقوط الخيار لامن وقت العقد وكذا لو كان الخيار للمشتري ولو باع دار على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام والدار تنفع فان كان الشئ بطلت الشفعة وقت العقد واعلم بالبائع لا وقت سقوط الخيار وفي بيع الفضولي بطلت الشفعة عند الحجاز وفي البيع الفاسد عند انقطاع حق الاسترداد في الهبة بشرط العوض عند العقد هو المصحح **ق** ولو باع دارا على انه بالخيار ثلثة ايام ففصل المشتري على جرحهم سماعة او على عرض يمينه على ان يسقط الخيار فيخط عنه من الثمن كذا ويرده على هذا العرض يفسخ في البيع جان ذلك ولو كان السع جارية فدمها من له الخيار وهو البائع او المشتري الى فراشه لم يبطل خياره اشترى كذا با على انه بالخيار ثم انه الفسخ منه لنفسه لا يبطل خياره ولو درس منه ولم يكتب بطل خياره ولو اسع لغيره لا يبطل ولو بطل الخيار بالادون الدر استكان له وجه قال الفقيه ابو الليث وبه يأخذ **ط** الوكيل بالبيع اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام او الوصي باع على انه بالخيار ثلثة ايام او الوكيل باع بنفسه بشرط الخيار لغيره ذات الوكيل او الوصي في الايام الثلاثة او مات الموكل او الصغير او مات الذي ساع بفسخ او الذي شرط الخيار في الايام الثلاثة يتم البيع في جميع ذلك والموقوف في هذا بمنزلة الموهب ولو باع الاحبا والوصي مال اليتيم على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ اليتيم مدة الخيار يتم البيع ويبطل الخيار وقيل يكون الخيار لليتيم ان شاء بعض البيع وان

شاه

شاه اجاز في مدة الخيار وبعد انقضاءها وجون هذا خيارا لا جارة لا خيارا بشرط الكاتب اذا باع على انه بالخيار ثلثة ايام ثم حجس عليه الربوي ثم الباع يبطل الخيار ولو باع عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم قال البائع للعبد ان دخلت الدار فانت حر لم يحر ذلك نقضا للبيع ولا يبطل الخيار وكذا لو قال لهذا العبد انت حر او هذا العبد احل وكذا لو كان الخيار للمشتري فخلع بذلك ولو اشترى عبدا على انه بالخيار ثم قال المشتري قد اجرت شرائه او شئت اخذه او وضيت اخذه بطل خياره ولو قال هو بيت اخذه او حوت او ادوت او قال قد اعجبني هذا وقال قد را فقني لا يبطل خياره من له خيارا بشرط اذا قال ابطلت خياره بطل خياره من له خيارا بشرط اذا قال ابطلت الخيار لا يبطل خياره ولو اشترى ثوبا على انه بالخيار يوما وقبضه ثم جاء ليرده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا ثوبي وقال لا ثوبك القول قول المشتري والبيعة بينه البائع وكذا لو كان الخيار للبائع ولو اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خياره والمشتري ولو قطع البائع يده قبل تسليم الى المشتري لا يبطل خياره والمشتري ولو قطع اجتنى عند المشتري بطل خياره والمشتري ولو اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الباعين بالخيار فرضا احدهما بالبيع ولم يعرض الاخر لزمها البيع ولو اشترى ابنه على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري فاجاز البائع البيع عتق الابن ولا يرث اباه **ق** ولو باع من اخر شيئا ومضى على ذلك ايام وقبض المشتري البيع فقال البائع له انت بالخيار ثلثة ايام هو المختار ولو قال له انت بالخيار وما دام في المجلس الاكل والشرب واللبس والركوب رضا والوطى والمس بشهوة والنظر الى غيرها بشهوة رضا اذا اقر بالشهوة وكذا القبلة بالشهوة ولو قبلها المشتري وقال كان عن غير شهوة صدق **ح** وفي البيع بشرط الخيار لو زاد الباع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة كالجمال والسمن والبرد وانجود والبياض عن العين منع الرد ولزم البيع وان كانت متصلة غير متولدة كالصنم والخياطة ولت السون بالسن وبناء الارض وغرس الاشجار تمنع الفسخ وان كانت منفصلة متولدة كالولد والارض واللبن والتمر والصوف يمنع وان كانت منفصلة غير متولدة كالغلة والكعب والخبز والخبز لا تمنع فان اجاز المشتري ففيه وان نقض فذلك عندها وعند ابي حنيفة ربح يرد على البائع واما خيار النسيان فله صورتان احدهما رجل اشترى من اخر شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضه ثم جاره ليرد على البائع بحكم الخيار فقال ليس هذا هو الذي بعتك وقال المشتري هو ذلك قال القولي قول المشتري مع يمينه وان كانت السلعة غير مضمونة واراد المشتري ان يجيز البيع ويأخذ العين من يد البائع ما بعتك هذا وقال النسيان لا يلزم يميني هذا القول قول البائع كما لو ادعى بيع هذا العين وانكر البائع اصله هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان للبائع فان كانت السلعة مقبوضة واراد البائع الزام البيع في عين فقال المشتري ما اشتريته هذا فاقول قول المشتري والثانية

بائع شاه على انه بالخيار ثلثة ايام ثم مات البائع فمضى الخيار بطلان

لو اشترى ثوبين على ان يختار ايهما شاء وورد الاخر في ثلثه ايام جاز ويجوز التعيين
في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري والبائع ان يلزم ايهما شاء المشتري وبأخذ
فان هلك احدهما في يد المشتري فله ان يلزم الثاني وليس له ان يلزم الاول والى
حدث في احدهما عيب في يد البائع له ان يلزم سليم وليس له ان يلزم المعيب الا ان
المشتري فان الزم المعيب ولم يرض له ليس له ان يلزم الاخر بعد ذلك ولو قبضها
المشتري وخيار التعيين للبائع فله ان يسلط ان مات البائع فالخيار لو رثته وكذا
لو مات المشتري والخيار له ولو رث خيار التعيين ولو رث خيار الشرط وخيار التعيين
لا يجوز الا موقتا بثلثه ايام ويلزم احدهما الا ان يكون مع ذلك خيار الشرط فيكون
ما هو مبني مضمونا بالثمن وغير المبيع يكون امانة ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد
الا ان منها ما يتعين البيع بكون مضمونا بالقيمة والباقي كما قلنا في البيع الجائز فان
ضمن نصف كل واحد منهما ولو شرط الخيار اكثر من ثلثه ايام ولم يبين وقتا او ذكرتنا
مجهولا فاجاز في الثلث او اسقطه او يسقط بموته او موت العبد واعتقد المشتري
او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد ينقلب جائزا وخيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه
وخيار المشتري يخرج به ولا يدخل في ملكه **اعلم** اننا البيع بشرط الخيار لا ينفذ
في حق حكم وهو ثبوت الملك بل يتوقف ثبوت حكمه على سقوط الخيار ثم الخيار
اما ان يكون للبائع او للمشتري اولهما فان كان للبائع فلا يخرج المبيع عن ملكه لانه
انما يخرج بالمراضاة ولا رضاع للخيار حتى نفذ اعناق البائع وليس للمشتري التصرف
فيه ولو قبضه المشتري فله ان يرد مده الخيار فله ان يرد مده الخيار لانه لم ينفذ البيع
ولا نفاد للتصرف بدون الملك قصار والمقبوض على سوم الشراء وفيه القيمة ولو
هلك في يد البائع لاشي على المشتري ويخرج الثمن من ملك المشتري بالاجماع ولا
يدخل في ملك البائع وان كان الخيار للمشتري يخرج المبيع عن ملك البائع لان البيع
لزمه مرتبه ولا يدخل في ملك المشتري والثمن لا يخرج من ملك المشتري ولا
ملك البائع مطالبة بالثمن قبل الثلث وثمة الخلاف يظهر في ما يل منها لو كان المشتري
قريبا له لم يحتق ولو كانت زوجته لم يفسد النكاح ولو وطئها لا يبطل خياره لانه
وطئها لا يبطل ~~خياره لانها وطئها بحكم النكاح~~ الا ان يكون بكرا او نقصها بالوطئ
ولو كانت حرة قد ولدت منه لا نصبر ام ولد له ولو كانت عنه في هذه الخيارات
ثم اجاز البيع لا يخرج بملك المبيعه عن الاستبراء ولو ردها لا يجب على البائع
الاستبراء ومن شرط الخيار لغيره جاز و ثبت لهما وايضا اجازها وايضا انفسخ
انفسخ فان اجاز احدهما ونفسخ الاخر فالحكم للاسبق وان تكلمنا معا فالحكم
للفسخ ويسقط الخيار بمضي المدة وبكل ما يدل على الرضا **اعلم** ان الخيار لا يسقط
بثلثه اشياء احدها الاسقاط صريحا كقوله اسقطت الخيارا وابطلته
اجزت البيع ورضيت به وما شابهه والثاني الاسقاط دلالة وهو كل فعل
يوجد من قبله الخيار ولا يحل لغير المالك لانه رضى بالملك مثل الوطئ والمستن

والقبلة بشهوه ولو فعل البائع ذلك فهو فسخ والثالث سقوط الخيار بطريق
الضرورة كضي مدة الخيار وموت من له الخيار وان كان الخيار لها فانما العقد
وان مات احدهما فالآخر على خياره ولو اعمى عليه او جنى او نام او سكر بحيث
لا يعلم حتى مضت المدة الصحيح انه يسقط الخيار ولو ادى العبد او عالج الدابة
او عمر في الساحة او رم شععت الدار او قلع الخيل بطل لان هذه الصغار
من خصائص المالك كالعتق والتدبير والكتابة والبيع والاجارة والرهن والحبلة
مع القبض **فصل في خيار الرؤية** خيار الرؤية يثبت في كل عين ملك
بفقد يحتمل الفسخ كالمبيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يثبت
في الديون كالسلم والايمان فاذا اشترى عينا لم يره وقت الشراء وقبل
ذلك فله الخيار وكذلك الثمن اذا كان عينا يثبت فيه خيار الرؤية وخيار
الرؤية يثبت في كل عقد ينفسخ بالرد كالاجارة والصلح عن دعوى مال
وما اشبه ذلك من العقود التي ينفسخ العقد برده ولا يثبت خيار الرؤية
في كل عقد لا ينفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم وما اشبه ذلك
من العقود التي يكون المردود فيها مضمونا بنفسه لا بما بقا بلة لان الرتبة
هذه الموضع لا يفسد خيار الرؤية وخيار العيب يثبتان في البيع الفاسد
ايضا وكما يثبت الخيار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان عينا
فهو بمنزلة سايرا لا عيان وكذا الثمن من الذهب والفضة والاواني ولا
يثبت خيار الرؤية فيما ملك دينيا في الذم كالسلم والدرهم والدينار
عينا او دينيا او المكيل والموزون اذا لم يكن مضمونا فهو بمنزلة الدرهم والدينار
لا يثبت فيها خيار الرؤية اذا قبضا من له خيار الرؤية اذا فسخ العقد
قبل الرؤية صح فسخه **ق** وفي الجامع الصغير ولو فسخ قبل الرؤية صح فسخه
بطل ذلك في الرضا بالخيار وان اجاز العقد وبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح
ابطاله حتى لو رده بعد ذلك كان له خيار الرؤية وكذا بعد الرؤية اذا سكت
او اطل باللسان لا يبطل ما لم يقبل رضى والفسخ بخيار الرؤية لا يحتاج الي
نفاذ القاضي ويصح من غير قضاء ولا رضاء ولكن لا يصح الا بحضور البائع
والرضا يصح بدون حضرته وهو فسخ على كل حال فيل القبض وبعده ولو فسخ
بخيار الرؤية بغير محضر البائع ولم يعلم هو به حتى هلك المبيع يتقرر عليه الثمن
لان الفسخ لم يتم لان تمام الفسخ عم البائع بالفسخ ويحلف البائع انه لم يعلم
بالفسخ واذا اشترى محدوما واقر بقبض المشتري ثم قال بعد ذلك
لم ارجع المحدد ولا يقبل قوله **فصل** وينفسخ البيع بقوله ردت ويجوز الرد
قبل الرؤية لان الرد بخيار الرؤية فسخ وقبل الرؤية اقرب الى الفسخ والرضا
قبل الرؤية لا يجوز وله الخيار اذا راي ثم خيار الرؤية يثبت حكما لا بالشرط
ولا يتوقف ولا يشع وقوع الملك للمشتري حتى انه لو تصرف فيه بجوز قصرته

وبطل خياره ولزمه الثمن وكذلك لو هلك في يد صاحبه او صار لغيره لا يملك الفسخ والرد بطل خياره ولزمه الثمن وخياره لا يورث حتى ان المشتري لم يمت قبل الرؤية فليس لورثته الرد كما لا يورث خيار الشرط ويورث خيار العيب وهو انه اذا اشترى شيئا لم يعلم بالعيب وقت الشراء ولا علمه قبل ذلك والعيب ليس او فاحش فله الخيار اذا رضى بجميع الثمن وان شاء رد وكذا ان وجده عيبا قبل القبض **ح** ولا يتوقف خيار الرؤية بوقت بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله ويبطل ما يبطل به خيار الشرط كالنسيء والبيع والاحارة والرهن والهدية وقاوع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب بقضاء او بما هو فسخ من كل وجه او بطل الرهن او انقضت الاحارة لا يعود خيار الرؤية فهو الصحيح ولو باع بعد الرؤية بغير ان يملكه ثلثه ايام او عرضه على بيع او وهب ولم يعلم بطل خياره وان فعل من ذلك شيئا قبل الرؤية لا يبطل خياره **ق** باع بخيار البائع بطل خيار الرؤية وبخيار المشتري يبطل وكذا اذا باع بغيره فاسد خياره **رؤية** وان هلك بعض الباع عند المشتري بطل خياره فاذا تعذر رد البعض بالجهل او بالعيب يبطل خياره ولو عرض على الباع بعض الباع بطل خياره خلافا لابي يوسف **و** وفي الظاهرية ولو عرض بعضه على الباع او قال رضى ببعضه بعد ما رآه فله الخيار ولو اشترى شيئا لم يره فقبضه بعد ما رآه بطل خياره ولو ارسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول لا يبطل خياره ولو وكل وكيله بقبضه فراهي الوكيل وقبضه بطل خياره الموكل كما لو كان الوكيل ماعدا فقبض ما راي لم يكن للموكل خيار الرؤية وخيار العيب لا يبطل بقبض الوكيل بعد العلم بالعيب واذا اشترى شيئا لم يره ثم رآه فقبضه ونقضه بطل خياره رؤيته وكذلك في خيار العيب وقبض المبيع مع العلم بالعيب رضى بالعيب ولو اشترى شيئا لم يره ثم وكل رجلا بالرؤية وقال له ان رضيت فخذ لا يجوز ذلك ولا يكون رضى الوكيل بالرؤية كروية الموكل بالشراء اذا اشترى شيئا كما ان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للموكل خيار الرؤية وهذا اذا كان وكيله بغيره فلو كان وكيله بشرا شي بعينه وقدره الموكل ولم يره الوكيل فليس خيار الرؤية اذا اشتراه **فصل ق** وفي الفصول وخيار الشرط وخيار العيب لا يسقط بالتوكيل بالقبض ورؤية الوكيل بالشراء كروية الموكل اما الرسول بالشراء فلا يكون رؤيته كروية المرسل **فصل** قال الصدر الشهيد فعلى هذا اذا وكل انسانا وارسله قبل الشراء حتى رآه ثم اشتراه الموكل او المرسل بنفسه يجب ان يثبت له خيار الرؤية والتوكيل بالرؤية مقصورا لا يصح ولا يصير رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل انسانا بالرؤية وقال ان رضيت فخذ لا يجوز وقد بينا لو كان وكيله بشرا بغيره فاشترى عبد قد رآه الوكيل فليس له ولا للموكل خيار الرؤية ومن راي شيئا ثم اشتراه فله خياره الا ان يطول المدة والشروط وما ذكر

فله الخيار وان شاء رضى
بجميع الثمن وان شاء رد

قليل ولو تغير فله الخيار على كل حال ولا يصدق في دعوى التغير الى محله وهي بنية او عين الباع الا اذا طالت المدة وفي الصغيرية فعليه البنية في التغير وعلى الباع البين والبيع لا يخلو اما ان كان من بني ادم او من البهائم او من العروض او من الطير فان كان من بني ادم وهو عبد او جاريه فراهي الوجه ورضى به ولم يرسل بالاعضاء بطل خيار الرؤية وان كانت الجارية منتقبة فراهي صدرها وظرفها وساقها ولم يرز وجهها لا يبطل خياره وكذا لو كان عبدا فهو بمنزلة الجارية وان راي وجهه من وراء الزجاج كان رؤيته وان كان المبيع دابة فرسا او ابله او بغلا لا يبطل خياره ما لم ير وجهه وهو خمره وان كان المبيع شاة لم لا بد من الحسن مع الرؤية حتى يبطل خياره بعد ذلك وان كان شاة فبنيه لا بد من النظر الى ضرعها مع الرؤية الى جسدها وان كان المبيع منقولا ليس بخير ان كان شيئا من مذكورات كما لوجه في المعافاة واشباه ذلك لا يبطل خياره ما لم ير وجهه وان لم يكن شيئا منه مقصودا كما الكرواس اذا راي البعض ورضى به بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة ولو كان ثوبا يختلف قيمته باختلاف العلم يعتبر رؤيته العلم ايضا لا بطل خياره والرؤية وان كان الثوب مطويا فراهي موضع المطي ورضى به بطل خياره وان كان الثوبا ما لم يركل ثوبا لا يبطل خياره وان كان المبيع عقارا فاذا راي خارج الدار ورضى به لا يبطل خياره والرؤية وهذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل وما هو المقصود منها ومكيد الغنوي وان كان كرها فاذا راي رؤوس الاشجار من خارج وراهي دانس كل شجر ورضى به لا يبطل خياره والرؤية هذا اذا كان المبيع شيئا واحدا فان كان اشياء فهو على وجهين اما ان كان من العدديات المتقاوية كالبخار والرومان والسفرجل او من العدديات المتقاربية كالجوز واللوز والبيض والقناح والاحاص والمكحل والموزون فان كان كيليا او ذبائيا وعاءا واحدا ولم يكن في وعاء بل هو موضوع على الارض فهو كشئ واحد اذ راي منه حفنة واكثر ورضى به كان رؤيته اذا كان غير المرئي مثل المرئي وان كانت الحفنة او الشعير في جوارقين او الدهن في ذقين كشئ واحد وهو الصحيح فراهي احدهما كروية وبهما جميعا وانهما كشئ واحد في حكم العيب حتى لو وجدتهما في احد الوعاءين عيبا ان كان قبل القبض عيبا كما او ردهما فان كان بعد القبض عيبا لم يضره العيب خاصة كما لو وجد باحد الثوبين عيبا بعد القبض هذا كله اذا كان غير المرئي على صفة المرئي فان لم يكن يبقى خياره والرؤية فان قال المشتري لم اجدا الباقي على تلك الصفة وقال الباع لا بل هو على تلك الصفة كان القول قول الباع والبنية بنية المشتري وان كان المبيع من العدديات المتقاربية كالرومان وغير ذلك ما لم يركل لا يبطل خياره **ق** ومن راي ثوبين ملفوفين ثم اشتراهما بثمن متقاوت فله الخيار لانه بما يكون الاو وبكثير الثمين وهو لا يعلم ولو اشترى

حل إلى مكان كان فيه ثم رده ولو
شئنا وحملنا البائع إلى منزل المشتري
ولم يرد المشتري ثم رادنا واددناه

ثوباً معلقاً قد كان راداً قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم أنه ذلك الثوب كان له
خيار الرؤية ولو رادني ثوباً بآخر فرفع البائع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يبرئ
الباقي فله الخيار ولو اشترى مشاعاً وحمله إلى موضع ثم راد واددناه بخيار
الرؤية ليس له ذلك كذا اختاره أبو الليث نعم اشترى دهنًا ووجد به عيباً
قله ان يردده بالعيب في البلد الذي اشتراه قبل ان لم يذهب من القرية شيء
وموته رد المبيع بالعيب وبخيار الرؤية على المشتري وجعل اشترى قطناً
في بلدة ينسأ بور وحمل المبيع إلى هرة ثم راد في هرة واراد دقه بخيار الرؤية
او بالعيب ليس له ان يردده ههنا بل يرد المبيع إلى الموضع الذي جرى العقد بينهما
فيه ثم يردده ثم وجعل اشترى قمراً بالري وحمله إلى الكوفة ثم اطلع على عيبه
واراد ردها ليس له ذلك حتى يردده إلى الري اشترى أرضاً لم يرها فزها
اكان وبطل خياره وكذا اذا قال الاكار رضى للمشتري ان تصرف في الشئ
سقط خياره الا في العارية فانه اذا اعاد الارض قبل ان يرها ليزرعها المستبر
فان الخيار لا يسقط قبل الزراعة واذا اشترى داراً لم يرها فبعت داراً
بجنيها فاحدها بالسفعة لا يبطل خيار الرؤية ولو عرض للمشتري بشرط الخيار
المبيع على البيع بطل خيار الشرط ولا يبطل خيار الرؤية اشترى داراً لم يرها
فيها رجلاً بغير اجر فبعت ذلك الرجل بطل خيار الرؤية اشترى داراً لم يرها
فراها ولم يقل سمدان يانامد لكنه قال للقوم كواه باشد خريدين من ابن
خاندان ثم راد الرد لم يكن له ذلك **فصل** استاجر كرمًا لم يره وفقد كان صاحب
الكرم باع الاشجار منه قبل الاجادة حتى صحت الاجارة فكان للمستاجر خيار الرد
في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خيار الرؤية ولو اكل من ثمار
الكرم لا يبطل خياره واذا اشترى سرجاً بادانه وقبضه ولم يرا البث ثم راد
قله ان يرد الكحل واذا اشترى شاة وبقره فخلب لبنها بطل خيار الرؤية والشرط
جند باده زمين باجادة كرفت بك صفقه وبعضه ازين ذميتها راد بغير
رويت باقى نديد تواندكه رد كذا تمت رالان المبيع اذا كان اشياء وبيعها
تفاوت لا يكون رؤيته احدها كروية جميعها فلم يبطل خياره قلناه ان يرد جميع
ولو راد في خيار الرؤية والشرط ان يرد البعض دون البعض ليس له ذلك وانما
ان يرد الكحل او يرضى بالكحل واذا كان المشتري اشياء فان كان من العدييات
المتفاوتة كالطبخ والنياب لا يبطل الرؤية ما لم يرا الكحل وان كان بغيرها
العدييات المتفاوتة فان كانت في وعاء واحد فبطلت الرؤية البعض كروية الكحل اذا كان
الباقي على تلك الصفة وان كانت في وعاءين فبطلت احدها كروية الكحل وهو قول
مشايخ العراق وهو الاصح اذا كان الباقي على تلك الصفة ولو اشترى وزين
من السمسم والزيت والفسل او حلين من القطن والخطبة او الشعير او شئ
من الحبوب وراى احدها ورضى به فليس له ان يرد الاخر الا ان يكون مخالفاً للاول

شئنا ياخذها او يردوها ولو اشترى وقبض ما لم يرا الكحل لا يبطل خياره اذا
كان الطبخ في غزارة وهذا اذا كان اكثر من نوع واحد فان كان من نوع واحد
لاصح ان يرد رؤيته البعض كروية الكحل ايضا وذكر الامام طهراي الدين ولو كان
من نوع واحد من الكحل والمردوق في وعاء او في وعاءين فبطلت رؤيته البعض كروية
وهذا اذا لم يتفاوت وفي العدي المتفاوت يعتبر رؤيته الجميع وفي عيب الكرم
يعتبر ان يري من كل نوع شئاً وفي الخيل نوعاً منها وفي الرمان الحامض
والخوخ يعتبر ان يراها وفي الثمار على رؤس الاشجار يعتبر رؤيته جميعها فخلب
الموضوعة على الارض وفي الذخيرة وفي شري الدار يعتبر رؤيته ما هو المقصود
حتى انه اذا كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيتا طابق
يشترط رؤيته الكحل ولا يشترط رؤيته المنيعة والمطبخ والعلو الا في موضع يكون
العلو مقصوداً وبعضهم شرطوا رؤيته الكحل وهو الاظهر والاستشبه بالصفة واذا اشترى
داراً واستثنى منها بيتاً معيناً لا بد من رؤيته المستثنى لا بطل خيار الرؤية كما
يشترط رؤيته المبيع لسقوط الخيار بشرط رؤيته المستثنى لان جهاله وصف
المستثنى يوجب جهاله في المستثنى منه **فصل** في شراء المغيب في الاوصاف كالحرد
والفجل والشليم ونحوها الخيار يجب ان اقلع على الخيار والقاع على البائع في الاظهر
ورؤيته البعض لا تكفي وقيل اذا قلع ما يستدل به على الباقي فرضيد لزمه
وان كان المغيب في الارض مما يكال او يوزن بعد القلع كالنوم والبصل والحرد
فقلع المشتري شئاً باذن البائع او قلع الباقي ان كان المقلع مما يدخل تحت
الكيل والوزن اذا راد المقلع ورضي لزم البيع في الكحل ويكون رؤيته البعض
كروية الكحل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلع شئاً يسيراً لا يدخل تحت
الوزن لا يبطل خياره ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل وقلع البائع
شئاً من موضع وقال ابيعك علي ان في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز
بيعه ولو اشترى جزداً في جوالق فوجده في علاه جزداً طويلاً وفي سفله صغيراً
صغيراً فان كان القصير لا يشترى به الطويل كان عيباً فيرجع بنقصان العيب
ولو باع شئاً مغيباً في الارض ثم اختلف البائع والمشتري في القلع فقال لم
البائع اخاف ان قلعه لا يرضى به وقال المشتري اخاف ان قلعه لا يصلح
فمن نزع منهما بالقلع جاز وان تشاحا في ذلك فنسخ القاضي العقد بينهما رجلاً
اشترى شئاً لم يراه لا يكون لاحدهما الرد بخيار الرؤية اذا اشترى شئاً لم يره
فقال للبائع بطل البيع لو اشترى لؤلؤه في صدف لا يجوز البيع على الخيار اذا
اشترى نافعاً منسك فخرج منها المنسك لم يكن له ان يرد بخيار العيب لانه تبعيت
بالاخراج حتى لو لم يخرج المنسك كان له ان يرد بخيار الرؤية ولو اشترى
لبناً على ان يحمله البائع إلى منزل المشتري ان كان البيع بلفظ القادسية جاز
واذا جاز البيع فان لم يكن المشتري راداً للبائع فانه بعد ما حمل البائع إلى منزله لم يكن له

تجار الرؤية

ان يرد به خيار الرؤية لورده يحتاج الى الحل فيصير ذلك بمنزلة عيب حادث عند الشراء
ولو اشترى جبة مبطنه وراى بطنها كان له الخيار اذا راى ظهرها ولو كانت الظهيرة
مقصودة فراى الظهيرة لا يبقى له الخيار والرؤية الا اذا كانت البطانة مقصودة ايضا وكفى
برؤية احدكما وان لم يكن الظهارة مقصودة لحقا رتبها والبطانة مقصودة اذا راى البطانة
لا يبقى له خيار الرؤية رجل راى شيئا ثم اشتراه بعد زمان فقال وجده متغيرا
كان الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالبا لا يصدق ويكون القول باطل
وان اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء في ذلك الزمان غالبا كان القول
قول المشتري كما لو راى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين وقال فغيرت كالقول
قوله وعليه الفتوى ولو اشترى خفين او مصراعين او ثوبين فراى احدهما كان
خيار الرؤية اذا راى الباقي اشترى راوية بعينها من ماد وقد كان شرط انه
من ماء دجلة وهو منها كان له خيار الرؤية الا ان اشتري شيئا جازا شراؤه
وكان له خيار الرؤية والاشبه ان يוכל بصيرا بالقبض فاذا قبض وهو ينظر اليه
بطل خيار الموكل ولو اشترى جارية لم يرها فباعها بالبيع منتقصة لا يبرئها
المشتري فقبضها فهو قبض وكذا لو اشترى خفا فالبسها بالبيع اياه وهو قائم في
ولو اشترى جارية بعد الف وثقايضا ثم ردها ببيع الجارية العبد بخيار الرؤية لم ينقض
البيع في الجارية محصة الف والوطى والولاية بطل الخيار وان مات الولد والمهر بطل
بدلا عن عيب التزويج وان كان ارش العيب اكثر من المهر بغير الباقي وهو الصحيح في البيع
بخيار البائع لا يبطل خيار الرؤية والبيع بخيار المشتري يبطله وكذا اذا باع بغيره
وسله واذا قبضه ثم رده فهو على خياره ولا يكتفى ان يرى ظهره المنتقصة ما لم يبرئها
وموضع الوثق منها وما كان وجهان مختلفان يعتبر رؤيتهما ومن باع ماله بربان
ورثه فباع قبل الرؤية فلا خيار له وما يبطل خيار الشرط من تعيب او تصرف يبطل
خيار الرؤية ثم ان كان تصرفا لا يمكن دفعه كالاعتاق والتدبير ونحوه لا يبرئ
للفكر كالباع المطلق والرهن والاحارة يبطله قبل الرؤية وبعدها وان كان تصرفا لا يبرئ
حقا للفكر كالباع بشرط الخيار والهبة من غير التسليم لا يبطله قبل الرؤية ومن نظر الى
الصبرة او الى ظاهر الثوب مطوبا الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكفها فلا
خيار له والاصل في هذا ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة لتقديره فيكفى برؤية
ما يتدل علم العلم بالمقصود ويسقط خيار الاعمي بحسن المبيع اذا كان يعرف بالجره وشبه
اذا كان يعرف بالشم وبذوقه اذا كان يعرف بالذوق كما في البصير ولا يسقط خياره
في العقار حتى يوصف له لان الوصف يقيم مقام الرؤية كما في السلم اذا اختلف العائد
في الرؤية قال البائع بعثك ما رايت وقال المشتري لم ان كان القول قول المشتري
مع عيبه وكذا لو اختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا بعثك وقال المشتري هو
هذا كان القول قول المشتري بخلاف خيار العيب اذا اشترى ان يرد العيب
يحدث مثله عند المشتري واكثر البائع ان يكون العيب عنده كان القول قول البائع

ولو اشترى مكعب مربوطة وجوعمها فنظر الى صومعها كان له خيار الرؤية ولو اشترى
وزنا من ثياب المعدن بعينه فلا خيار للرؤية اذا خرج ما فيه كذا في الفتاوى الظهيرية
فصل في العيوب المهر وبديل المهر وبديل الصلح عن دم العبد لا يبرئ بالبيع
اليسير ويرد بالبيع الفاخس وفيما وراء ذلك من العقود يرد بالبيع اليسير والفاخس
جميعا والبيع الفاخس في المهر كل ما يخرج من اليد الى الوساطة ومن الوساطة الى الرؤى
واما لا يبرئ المهر بالبيع اليسير اذا لم يكن مكبوه او موزونا اما اذا كان مكبوه او موزونا
فيرده باليسير ايضا وخيار العيب يثبت في الاجارة سواء كان العيب قديما او حدث
بعد العقد وبعد القبض بخلاف خيار العيب في البيع فان فيه لا يبرئ بما حدث بالبيع
والقبض وخيار العيب وخيار الرؤية يثبت في البيع الفاسد كما يثبت في البيع الجائز
وخيار العيب يثبت في القسمة فاذا وجد بعض الشركاء في نصيبه بعد القسمة عيبا
فان كان شيئا واحدا لكل الكل والموزون فلا ان يرد كله وينقض القسمة سواء كانت
بتراضها او بقضاء القاضي وان كان نصيبه شيئا بآن كان عددا من الثياب والعبد
او الجارية والغنم رده العيب خاصة كما في البيع ويكون المردود بينه وبين شركائه ويخرج بحسبه
فما اقل شركاؤه لان عوض المردود في جميع ما اخذوه فان كان العيب دارا فسكنها بعد علم
بالعيب لم يكن ذلك رضا العيب وخيار العيب يثبت في الصلح عن دعوى ائمال حتى لو
ادعى دينا وصالحه على عبد فاذا اذ المصلح ان يرد بالعيب فلا ذلك والحكم فيه كالحكم في
البيع انه اذا رده بالقضاء كان رضاه للصالح وكان للذي رده عليه ان يردده على بايعه
ولو رده عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مستدرا وان لم يكن له ان يردده على الاول وفي الهداية
ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بغير فان قبله بقضاء القاضي باقراره او
بينة اياه يمين له ان يردده على بايعه الاول لانه ضخم من الاصل فجعل البيع كان لم يكن وان
قبل بغير قضاء ليس له ان يردده وخيار العيب يثبت من غير شرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع
الملك للمشتري ويكون موزونا فلو وجد العيب قبل القبض فلا خيار ان شاء رضى به وان شاء
رده وان اختار الردي فسخ بقوله ردودت ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى قضاء القاضي
وان وجد العيب بعد القبض فرده لا يفسخ الا برضا البائع او بقضاء القاضي فان رده بغير
البائع يكون منقضا في حقهما ويباع بعدد في حق ثالث سواهما وان رده بالقضاء يكون منقضا
عاما وكذلك هذا في كل عقد يفسخ بالرد ويكون المردود مضمونا بما يقابل له فانه يرد بالبيع
اليسير والفاخس واما كل عقد لا يفسخ بالرد فيكون المردود مضمونا بنفسه لا بما يقابل له
كالهرو بديل المهر والقصاص فانه لا يبرئ بالبيع اليسير واما بطلان الفاحش واعلم بان العيوب
على اقسام الاول ما يكون ظاهرا معاينا يراه كل واحد كالعود والشلك والصم والخرس
والعرج والسن الساقطة والسوداء والشاغبة والاصبع الزائدة والامراض والقروح
والخروق والخفونة في الثياب والنز والسبخ في الارض اذا لم يعلم بالمشتري وعلم به
بعد البيع فلا ان يردده ثم اذا كان عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة الا ان يدعى البائع
البرادة عن العيوب او رضى المشتري به وهو ينكر فحينئذ لا يردده مالم يعلم بالبيع على ذلك

او يحلف المشتري وان كان حيا يحدث مثله في تلك المدة فالقول قول البائع واليب
لم يكن عنده لا يحدث في حال به الى اقرب الاوقات الا اذا قام المشتري ببينة انه كان
هذا العيب فان كل رده عليه وان خلف فلا خصومة بينهما وفي المبسوط والصواب
ان يحلفه بالله لقد سلمته بحكم هذا البيع وما به هذا العيب لانه ربما يكون العيب بالبيع
قبل التسليم فيحلف صادقا ويطلب حق الرد وفي الموضع الذي نكل البائع او اقام البينة
البينة على ما ادعي اذا قال البائع انا احلف المشتري بالله ما رضى بالعيب ولا عيب
على البيع يحلف على ذلك لانه ادعي عليه امر لوقا فله يلزمه فاذا انكر فيستحلف الثاني
ما لا يعرفه الا الاطباء كالتدق والسسل واللمى القديمه ونحوها فعلى القاضي ان يرد به واحدا
والثاني احوط وذكر بعضهم بريد مسلمين عدلين لانه قول ملزم فله بد من العدد كما في
فان قال ان هذا العيب موجود فيه وانه لا يحدث في مثل هذه المدة بحكم برده وان قال لا
مثله في مثل هذه المدة والبائع ينكر كون العيب عنده فعلى المشتري ان يقم البينة ويحلفه
كما هو واليب الذي لا يثبت الا بقول الاطباء لا يثبت في حق سماع الخصومة ما لم ينفق عدل
منهم بخلاف العيب الذي لا يطلع عليه الرجال حيث يثبت في حق سماع الخصومة بقول امرأة
واحدة ولم يذكر العدالة والمأثرت ما لا يعرفه الا النساء وهو ما يكون في موضع لا يطلع
الرجال فعلى القاضي ان يرد به حرة عدله والاثان احوط فان اخبرت انه لا عيب به فلا
خصومة بينهما لانه لا بد من ثبوت العيب حتى يتوجه الخصومة نحوه فان اخبرت بالعيب
فله برده بخلاف قولها بانفرادها ليس يلزم لكن يحلف البائع فان نكل برده عليه وان خلف فله
خصومة بينهما والرابع ما لا يعرف الا بالخبر كالباقى والسرقه ونحوها فان كان البائع منكرا
لا يسمع خصومة المشتري في ذلك ما لم يقم البينة على وجود العيب عنده فان اقامها يثبت
ولا يجنبه له على وجود ذلك العيب عند البائع يحلفه بالله لقد باعه وسلمه وما سرق وما
ابق وما بال بعد البلوغ وفي الخنون يحلفه بالله لقد باعه وسلمه وما جنى قط فان نكل رده
عليه وان خلف فله منازعة بينهما فان لم يكن للمشتري بينة على العيب في يده وطلب من
البائع على العلم لا يحلفه لان البينة انما تتوجه على الخصم بعد صحة الدعوى واقامة البينة على
العيب شرط توجه الخصومة ولم توجد في فتاوى قاضيان ما يكون باطنا من الجرب في
الجواري والغلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى اهل البصر ان اخبر بذلك
عدل يثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد انه كان قريبا
عند البائع رده على البائع وما كان باطنا في الجواري يعرفها النساء ولا ينظر اليه الرجال
كالقرن اذا اخبرت امرأة واحدة بذلك يثبت العيب في حق الخصومة لاني الرد في ظاهر
الرواية ولو اشترى عبدا قد ابق او سرق او بال في الفرائش عند البائع في كبره ولم يفعل
عند المشتري ليس له ان يرد ما لم يعد عند المشتري وهو الصحيح وفي المحيط المعاوذة في
السرقه هل هي شرط الصحيح انه يشترط العود في يد المشتري بخلاف الجارية اذا دنت في
يد البائع ههنا لا يشترط المعاوذة في يد المشتري والعنة عيب وكذا الحصى ولو اشترى عبدا
على انه حصي فوجد مخدلا لا يرد وعلى العكس بركة والكناخ عيب في الجارية والعنوم ولو اشترى

عبد فابق من يده وقد كان ابق عند البائع لم يكن له ان يرجع بنقصان العيب ما دام العبد
حيا ابقا وكذا لو اشترى دابة فسرق منه ثم علم بعيب بها لا يرجع بنقصان العيب واذا
ابن العبد من يد المشتري ليس له ان يطالب البائع بالثمن قبل عود العبد من الاباق كان العبد
والمشتري مقرين بذلك ولو اشترى عبدا فسرق عنده اقل من عشرة دراهم زد كان
سرق عند البائع مثل ذلك كان له ان يرد وكذا لو ابق عنده اقل ما دون السفر كان له ان
يرد لانه يسمى صادقا وابقا وكذا لو كان العبد نقبا لبيت ولم يخرج شيئا منه كان له ان يرد
واذا غصب رجل عبدا فابق من الغاصب ويرجع الى مولاه لا يكون عيبا وان لم يرجع الى
مولاه وهو يعرف المنزل يكون عيبا اذا كان يقوى على الرجوع اليه والابق فيما دون السفر
عيب والابق من البلدة الى القرية عيب وكذلك الاباق في البلدة من المولى عيب وان لم
يخرج من البلدة لان العيب ما ينقص القيمة وهذا بهذه المثابة ونصوابا لسرقته ليس
بشرط لكون عيبا حتى لو سرق درهمين يكون عيبا وسواء سرق من اجنبى او من المولى
اما لو سرق بصلوان بطيخا من الفاليز او سرق فليس كما يسرق التلذذة لا يكون عيبا
وان سرق المأكولات لاجل الاكل من المولى لا يكون وان سرق من الاجنبى يكون عيبا
هو المختار ولو سرق بطيخا من فاليز الاجنبى يكون عيبا على الاصح وان سرق شيئا من
المأكولات لغيره خارجا يكون عيبا والمولى والاجنبى في هذا سواء ولو اشترى بقره وبغها
تمت من منزل المشتري الى منزل البائع يكون عيبا ان كان ذلك على سبيل الدوام
كما في ذنا العبد وان كان مرة او ثلثا لا يكون عيبا ولو اشترى عبدا فوجد مقامرا
ان كان ذلك بعد عيبا كالتقار بالرد والشرط ونحوها فهو عيب وان كان ما لا يقدر عيبا
كالتقار بالجوز والبطيخ يقال بالفا رسيد جوز ما ختم وشبهه زدن وخزبه زدن لا يكون
عيبا ولو وجد العبد شارب الخمر ان كان ذلك منه على سبيل الاعلان والادمان يكون عيبا
وان كان يشرب على الكتمان في الاحيان لا يكون عيبا كما في ذناه ولو اشترى ثورا بوقت
كا ذكره في خبسه يكون عيبا وكذا لو اشترى بقره فوجد بها بشرب اللبن من ضرعيها فهو
عيب سكه اكر فاحش بدو عيب برد الا لا كما وبأكر سفند بليدي مخوود اكر بوسند
خوود عيب بود واكر در هفتة دو بار خوود عيب بنود وهجنين براكركس خود
اذا اشترى دابة فوجد بها ياكل الذباب اكثر ذلك فهو عيب وان كانت اجناسا فليس
بعب ولو اشترى بقره فوجد بها نليله الاكل فله الرد ولو اشترى بعلى الذهب فليس له الرد
الا اذا اشترى على انه عجول وان كان يعتكر كثيرا دايم فهو عيب وان كان في الاحيان فليس
بعب والمهرن عيب وهو الكمل في الدابة على وجه لا تسيير لا بتسير بليغ ولو اشترى حمارا
فوجد حرونا وهو الذي يرس في الطريق الموضع من غير ما كان له ان يرد به ولو اشترى
فرسا فوجد كبر السن لا يكون له الرد به الا اذا اشترى على صغير السن اذا اشترى
جارية على انها صغيرة السن فاذا هي كبيرة السن ليس له الرد لان المقصود هو الخدمة والكبير
اقدري على ذلك ولو اشترى جارية فوجد بها رجع الفرس بايتها مرة بعد اخرى فان كان
قديما له الرد وان كان حديثا فلا **فصل** ولو اشترى غلاما وبركته ورم فقال البائع

انه وروى حديث اصحابه بضره وروى وليس يقدّم فاشترى المشتري على ذلك ثم ظهر انه قدّم عليه
ان يرد وكذا لو اشتراه على انه حديث فوجدته قديما وهذا اذا لم يبين السبب فاما اذا
بينه ثم ظهر انه كاسبب اخر غير الذي بين كان له ان يرد كالمشتري عبد الله هو محمد بن خالد
البائع هو حرمي غيب فاذا هو غير ذلك كان له ان يرد **ق** ولو اشترى فرسا وقد ظهر له
رجليه بنزقيا له بالفارسية حنام وقال البائع ان يرد اخر غير الحنام واشترى المشتري على
ذلك ثم ظهر انه كان حناما ليس له ان يرد ولو اشترى عبد الله كان محمدا عند البائع واخذ
الحمي كل يومين او ثلثه ايام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند المشتري فاشترى ان يرد ولو
صار صاحب فراس بذلك عند المشتري وهذا عيب اخر غير الحمي فيرجع بالنقصان ولا يرد
وكذا لو كان به فرجة فانجرت او كان جديرا بافانجر كان له ان يرد وان كان به جرح فدمت
يده من ذلك عند المشتري او كانت موصوفة فصارت آمة عند المشتري ليس له ان يرد ولو اشترى
عبد الله فقبضه ثم غدره وقد كان محمدا عند البائع ولم يعلم به المشتري ان حرم عند المشتري في الوقت
الذي يحرم عند البائع كان له ان يرد وان حرم عند المشتري في غير ذلك الوقت لا يرد
ولو اشترى خطه فوجدتها دابة لا ردها لان الردا ليس بسبب وان وجدها مسومة
او عتقة كان له ان يرد كالمشتري انا فضة فوجدتها دابة من غير غش لا يرد
ولو اشترى جارية فوجدتها فحصة الوجه او اسود الوجه لا يرد لها ولو كانت محزنة
الوجه لا يسنين لها فخرج الاجال كان له ان يرد لها ولو اشترى جارية فوجدتها كالتدنية
عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المشتري كان له ان يرد لها وعليه الفتي ولو اشترى
جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض لا تسع وعوي المشتري الا ان يدعي ارتفاع الحيض بسبب
الحبل او بسبب الداء فان يدعي بسبب الحبل تسع منه ويربها النساء فان قلن هي حبل يسنين
البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فله يدين على البائع وفي امره دابة في فطنها يرجع
الي الا طبيا فتدبشها ورجلين اذا شهدا انه قديم واما الحبل فيثبت بشهادة النساء في حق الحبل
ولا يرد بشهادتهن ولو اشترى جارية فقبضها فلم تحض عند المشتري شهر او اربعين يوما
فان ارتفاع الحيض عيب وادناه شهر واحد اذا اتفق هذا القدر عند المشتري كان له ان يرد
اذا اثبت انه عند البائع اشترى جارية فوجدتها لا تحيض طريقات ايس عيب فراد
بائع باشد ما يكون وي اربعين وجزاين وجه ويكونا شد كذا في الفتوي الديناوي اذا
ادعي المشتري عيبا باطنا في الامة لا يخلو البائع بالله لقد بعتهما مسلمة ومما بها اخذ
العيب واذا اشترى جارية وادعي انها لا تحيض واسترد بعض الثمن ثم حاصت ان كان
البائع اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان له ان يسترده منه اشترى جارية وهي من
تحض فوجدتها مرتفع الحيض يدعيها حتى يبين انها ليست بحامل وقال ابو مطيع بن عيسى
ثلاثة اشهر وقال محمد بن روح يدعيها اربعة اشهر وعشرا **فصل** ولو اشترى جارية على
انها بكر ثم قال هي ثيب فان القاخي يربها النساء فان قلن هي بكر فاقول قوله البائع
ولا يمين عليه وان قلن هي ثيب كان القول قول البائع مع يمينه فان وطئها المشتري لم
بالوطئ فان زانيتها كما علم انها ليست بكر بل وثبت الا لزمته الجارية **ق** ولو كانت الجارية

في العدة فان كانت عن طلاق باين فليس يبيع وان كان عن طلاق رجعي الا حرام ليس
بسبب في الجارية وكذا اذا كانت حرة الوطئ على المشتري برضاع او مهر لا يكون
عيبا ولو اشترى جارية وقبضها ثم ادعي ان لها زوجا واراد ان يرها فقال البائع كان لها
زوج عندي ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قوله ولا يرد عليه ولو اقام المشتري
البينة على قيام النكاح الحال لا يقبل ببنينه وعليه اقرار البائع بذلك قلت ببنينه ولو قال
البائع كان زوجها عندي فلون ابانها قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كان القول قوله
البائع فان حضر المفتر له بالنكاح وانكر الطلاق كان للمشتري ان يرد لها ولو قال البائع
كان لها زوج عند يرم البيع فابانها او مات عنها قبل القبض او بعده والمشتري ينكر
الطلاق كان للمشتري ان يرد لها ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان
زوجها عندي غير هذا الرجل ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قوله البائع
ق اشترى جارية على انها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري
التياء فلو امتنع الرد بسبب من الاسباب رجوع المشتري على البائع بحصة البكر من الثمن
فتقوم بكرا وتقوم غير بكر فيرجع بفضل ما بينهما ولكن من الثمن ولو شرط الثمن بزوجها
بكر اتمى له ولا خيار للبائع وفي الزيادات وانما شرط كونه غير بكر باقرار البائع لان علم
ذلك بالوطئ فالوطئ يمنع الرد وان عرف بقول النساء فيقولن لا يثبت الرد **فصل**
ولو اشترى جارية وقبضها فوطئها او قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يرد لها ولكن يرجع
بنقصان العيب الا اذا رضي البائع ان ياخذها ولا ياخذها بالنقصان ولو وطئ المشتري ثم
علم بسبب فباعها بعد العلم وقيله لا يرجع بنقصان العيب **ع** وجلا اشترى جارية فوطئها
وخاصم البائع في عيب باجارتيه لم تترك الحضومة اياها ثم حاصم فقال له البائع امسكتها
طول المدة بعدما اطلعت على عيب فقال المشتري انما امسكتها لا نظرت ان هل يرد
العيب فترك الحضومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يرد لها على البائع **ق** ولو اشترى
شيئا وخاصم البائع في عيب به فترك الحضومة اياها ثم عاد الى الحضومة فقال له البائع لم
ترك الحضومة فقال لا نظروا سال هذا عيب فله ان يخصم في العيب وكذا اذا اراد
الرد فلم يجد البائع فاطعه وامسكه اياها ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا ثم وجد
البائع فله ان يرد **ط** ولو اشترى خفين فوجدتها ضيقة لا يدخل فيها رجلون ان
فانا لا يردون لعل في رجله لا يرد وان كان لا لعل في رجله ان اشترى البائعها
ن يرد وان اشترىها مطلقا لا يرد وقال الامام ابو علي السعدي له ان يرد اشترى
لبس او غيره فان وجد احدها ضيق من الاخر كان خادجا عما عليه خفافات
الناس في العادة رد والا فله ولو كان لا يدخل لعل في رجله وقال البائع درياي توفرخ
شود فاخذ المشتري وليس يوما فلم يتسع لا يرد ولو اشترى شيئا فباع بعضا ثم وجد
سبا لا يرد ولا يرجع بشئ ولو اشترى شيئا فوجد به عيبا قبل القبض فقال البائع
دونه عليك بنقص البيع بينهما قبل البائع او لم يقبل ولو اشترى بردا وكان
باحدي يد به جرح اندمل وثبت عليها شعر ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري

بعد أيام بالبرذون وشيل منه الدم ان كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان
ان يترده والا فالقول قول البائع ان هذا العيب حدث عند المشتري ولو اشترى متعمدا
فوجد بعضا شجارها معيبا يرد الكل او يأخذ الكل وليس له ان يرد العيب خاصة وان
كانت متباعدة قال قاضيان ان كان قبل القبض فكذلك الجواب وان كان قبل القبض
واشترى المتجره بارضاها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد العيب خاصة
اشترى بغيره وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطى في الطريق
فانزله على المشتري ثم ان المشتري ان ثبت العيب يرجع بقصده على البائع
والمشتري اذا اطلع على عيب في الدابة المشتراه في الطريق وله عليه حمل وبجاءت
كركوبه فوره يكبره بارهلا حتى يشوهه رميان داه باربرين داه بكاشت وتامز
بدليس اذا ان ميخواه كبره كمد ليس له الرد وكان بعض المشايخ يفتون بانه
يرد واذا ادعى عيبا في حمار فركبه ليرده فلم يتمكن من اقامه الحجة فركبه جانيا لا يسطر
حق الرد اذا اشترى جارية من رجل وغاب البائع واطلع المشتري على عيب الجارية
فرفع الامر الى القاضي واثبت عنده العيب والشراء فاخذها القاضي ووضعها
على يدي عدل فماتت في يده وحضر البائع ليس للمشتري ان يسترد الثمن منه لان
الرد على البائع لم يثبت لكان غيبته وكان الهلاك على المشتري وينبغي ان يكون هذا
فيما اذا لم يقض القاضي بالرد على البائع بل اخذ منه ووضعها على يدي عدل اما
اذا قضى على البائع بالرد ينبغي ان يهلك من مال البائع ويسترد المشتري الثمن لان القضي
ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من غير خصم حاضر وكمن القضاء على الغائب
يقتضي في طهر الروايتين عن اصحابنا ومن اشترى شيئا واجره ثم اطلع على عيب فله ان ينقض
الاجارة ويرده بالعيب بخلاف ما لو دهنه من غيره فانه يرد بعد الفكاك ومن اشترى
ثوبا فاذا هو صغير فله ان يترده وكذا اذا قضاه درهم ونيفا وقال القاضي الفاضل فان كان
فقال لياط انه صغير فله ان يترده وكذا اذا قضاه درهم ونيفا وقال القاضي الفاضل فان كان
عليك والافدها على ذلك فلم ترج فلا ان يرد ما بخلاف ما اذا قال له البائع عرض
علي البيع فان لم يشتر منك فزده على فان لم يشتر منه لم يكن له ان يترده واذا قال المشتري
البائع في خياد العيب ان لم ادره اليوم فقد رخصت بالعيب فهذا القول باطل وله ان يترده
فصل ولو اشترى حنطة فوجد فيها ترابا ان كان التراب مثل ما يكون في الحنطة
ولا يعتد عيبا عند الناس ليس له ان يترده وان كان بعد عيبا عند الناس الا انه ليس
كان له ان يترده وان كان التراب فاحشا كان الحنطة للمشتري ان شاء اخذ الحنطة بقبضها
من الثمن وان شاء رد الحنطة وبأخذ كل الثمن كما لو اشترى حنطة على انها عشرة فوجد
فوجد هاتسعة كان له الحنطة على هذا الوجه هذا اذا علم المشتري بذلك قبل التميز
فان كان المشتري ميز التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا يعمله ذلك عيبا
عند الناس ان امكنه ان يخلطه التراب بالحنطة فوجد التراب ويردها بذلك الكيل
على البائع من غير نقصان يترده اكل على البائع ويسترد الثمن لانه رد كما قبض وان كان جديلا

لا يمكن

لا يمكن الرد بذلك الكيل لا يتقاصها بالتدريه لا يرد لانه لا يمكن الرد كما قبض لكن يسك
من الثمن حصصه نقصان الحنطة الا ان يرضى البائع ان يأخذها ناقصة فيكون له ذلك اكل
كل ما لا يتخلو من التراب فهو مثل الحنطة فهو على هذا التفصيل الذي ذكرنا ولو اشترى مسكا
فوجد فيها رصاصا كان له ان يميز الرصاص ويرده على البائع بحصنه جعل ابو يوسف رح
بجنس هذه المسائل اصله فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيرا وكل ما لا يسامح في قليله
كان له ان يميز كثيرا والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فميز كثيرا يسامح في قليله للرب
فميز كثيرا وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية ولو اشترى نخاس فخره فخرج منها
حجر مثل ما يخرج من الفاس كان له ان يرد الحجر ويسك من الثمن بحساب ذلك الا ان
البائع ان يأخذها كذلك ويرد الثمن رجلا ان تبايعا بغير وثقافها فوجد فيها رصاصا
الذي اشترى عيبا فمات عنده والعيب الاخر مرض عند الذي اشترى بخير الذي
وجد بالعيب الذي اشترى عيبا ان شاء رجع بحصة العيب من البعير الاخر وان
رجع بحصة العيب من قيمه البعير الاخر صحيحا غير مرض وانما بخير لمرض البعير الاخر
ولو اشترى جارية فظهر انها كانت محصنة الراس ان ظهر بهذا شط كان له ان يترده
وان ظهر بها شعر لم يرد الا ان يكون سواد الشعر شوطا في البيع والصورة وهي لون
بين الصفرة والحمر بعد عيبا في التزكية والهندية لاني الرومية والصعاب لانه لا
شعور اهل الروم يكون كذلك ولو اشترى عبد امرء فوجد محروق اللحية وقص
الحية كان له ان يرد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند البائع
ولو اشترى خبزا بدرهم فوجد خبزا واحدا محتقا فزده على البائع فدفع البائع اليه خبزا
اخر جزافا من غير وزن لا يجوز ذلك ما لم يوزن لان هذا القدر مما يدخل تحت الوزن
فقد ارجسته اساتير وعشرين اساتير له حجر على حدة فلو يجوز الا بالوزن وان كان اقل من
ذلك فالبيع حجر معلوم على حدة فلو بأس به ولو اشترى ثوبا لنفسه ثم قطعه بقصا ولوى
عند القطع لانه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ولو نرى المقطع لانه البائع
كان له ان يرجع بالنقصان لان الهبة لا تتم في البائع بدو القبط ولو اشترى رصا او كرا
فظهر ان شربه كان نافعا وقد وقع على ظهره فوضع موضع اخر كان له ان يترده ولو اشترى جبه
مخطئة فوجد فيها فارة ميتة كان ذلك عيبا ولو اشترى ثوبا بخمسا ولم يبين البائع ذلك
بماز البيع ثم ينظر ان كان ثوبا ينقص قيمته بالفضل يكون عيبا وان كان لا ينقص لا يكون
عيبا وان كان فيه دهن فهو عيب وجل ادان لمشتري جارية فزاد بها قرحه ولم يعلم
بها عيب فاشترىها ثم علم انها عيب له ان يتردها ولو اشترى جارية لها لبن فارضف
مياها ثم وجد بها عيبا كان ان يتردها ولو اشترى جارية فولدت بعد البيع ثم قبضها
وجد بها عيبا له ان يرد هاتسعة من الثمن ولو انها ولدت عند البائع بعد البيع ثم علم
اشترى بعيب قبل القبض فهو الجناح ان شاء اخذها وان شاء تركها ولو اشترى
شيا فوجد به عيبا قبل القبض فقال للبائع ردته عليك ينقص البيع بينهما قبل البيع
لم يقبل ولو قال ذلك عند غيبته البائع لا ينقص ولو باع خد فلما صيد في جالته اشترى

بحسره المشتري ظهرا انه مشتري لا ينتفع به هو اما عند المشتري ان هلك او فسد لا يملكه
 عليه وان اهراته المشتري لفساده ان لم يكن قيمه واشهد على ذلك شاهد من لا يملك
 المشتري ولو اشترى بغيره وقبضه فوجده لا يملكه ثم ظهر به ربح فوقع ما كره فانه
 لا يرجع بالنقصان على البائع ولو اشترى بغيره فلما ادخله داره سقط فذهب انسان فظفر
 الى امعنه فاذا جئ فاسده فسادا قديما ان كان الربح لم يجد بغير امر المشتري لا يرجع بالنقصان
 لوجوب الضمان على الذابح وان وجد بامر المشتري او وجد المشتري بنفسه كذلك وقال
 يرجع بالنقصان ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم وجد المشتري بها عيبا فاراد ان
 يرد على البائع كان للبائع ان لا يقبل الرد بغير قضاء وان كان يعلم بالعيب ولو اشترى
 ذهبا في وق فوجد به عيبا فانه يرد بالبائع الذي اشتراه فيه ولو باع له سكين
 في حانوت لغيره فاخبر المشتري ان اجرة الحانوت كما تظلم ان اجرة الحانوت كان اكثر
 من ذلك ليس له ان يرد السكين بهذا السبب ولو اشترى عبدا فوجده مختاكا
 ان يرد هذا اذا كان التخت بالعمل القبيح فان كان التخت في المشي وفي القول لا يكون
 عيبا وان وجد كافر كان له ان يرد وان اشتراه على انه كافر فوجده مسلما لا يرد ولو اشترى
 عبدا او جارية فوجده بسبيل الدمع من عينه كان له ان يرد ولو باع عبدا وهب الثمن للمشتري
 ثم وجد المشتري بالبائع عيبا ليس له ان يرد وقيل يرد وان علم بالبائع قبل قبض البائع
 ان يرد ولو اشترى ارضا فوجد فيها طريقا يمر فيها الناس كان له ان يرد ولو اشترى ثوبا
 فوجد فيه بؤت الثعل كثيرا كان له ان يرد ولو اشترى عبدا فوجده به عيبا فصر به بعد
 ذلك ان اثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان ظهر به سوطين او ثلث
 ولم يؤثر فيه كان له ان يرد ولو اشترى عبدا فقتله رجل عمدا عند المشتري وقتل به
 القاتل ثم علم بالبائع فانه لا يرجع بالنقصان ولو اشترى عبدا وقبضه ثم باع من البائع
 فوجد به البائع عيبا قديما له ان يرد على المشتري الا قول ولو اشترى عبدا او باع من
 ابنه في محته ثم مات فودته الابن وليس له وادب سواه ثم بالمشتري عيبا قديما كان له ان يرد
 الا انه يسأل القاضي حتى ينصب خصما عن الميت فيرد الابن على ذلك الحضم ثم الابن يرد
 على بائع ابنه وان كان الميت وادب اخر يرد الابن على ذلك الوادب ثم يرد على بائع
 الميت سواء كان الميت استوفى الثمن او لم يستوف وهذه المسئلة دليل على ما قلنا ان
 الرجل اذا باع ثوبا ثم انه وهب الثمن ثم وجد المشتري به عيبا كان له ان يرد ولو اشترى
 الرجل عبدا وقبضه ثم باعه من موثره ثم مات الموثر فودت الابن اباه ثم وجد بالولد
 عيبا قديما لا يرد على احد بخلاف الاول عبدا ما دون مدبون باع من مولاه عبدا من
 اكسابه بمثل القيمة جاز فان وجد الموالي بالمبيع عيبا وكان ذلك قبل القبض كان له ان
 يرد على عبده وان كان بعد القبض والثمن من الثمن لا يرد على عبده ولو اشترى جوي
 فكسر بعضه فوجد فاسدا لا ينتفع به ولا قيمة له كان له ان يرد ما بقي ويسترد كل الثمن
 وان كان الفاسد مما ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب بما كسر
 ولا يرد المكسور ولا الباقي الا اذا قام البينة على ان الباقي معيب ولو اشترى بغيره

وجه

بليغ عدد افكسر واحدة منها بعد القبض فوجد فاسدا لا ينتفع بها كما كان عليه من ربح
 بحسره من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البائع في هذا كالجود
 شيئا واحدة اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والظن
 والفسق والبعض واما الطبخ والرياح والسفرجل والخيارد لا يرد غير الواحدة الفاسدة
 ولو اشترى جارية من فلان فوجد بها عيبا فقال لم ارده على فلان ولا ارده على فلان
 فذلك له ولو اشترى شاة فوجدها ثم وجد بها عيبا ان لم يكن الجز نقصا ناك ان ردها
 ولو اشترى كرها فاشترى عنده فقطع ثمره ووضعها على الارض ثم وجد بها عيبا لم يعلم
 ان كان القطع لم ينقص شيئا فلا ان يرد ولو اشترى عبدا اخبأ او كاتبا فنتى
 ذلك عند المشتري ثم وجد به عيبا كان له ان يرد ولو اشترى عبدا وقبضه فوجده
 من رجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع في الحبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان له وقت الشراء
 لم يكن له ان يرد ولو اشترى غلاما وقبضه فادعي انه يبول في الفراش فان القاضي
 بضد على بدعي عدل لينظر فيه ولو اشترى جارية قد بلغت فادعي انها خنثى يحلف
 البائع انها ما هي كذلك لانه لا ينظر اليها الرجال ولا النساء ولو اشترى عبدا وقبضه
 فاكشأ كسبا باعده المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبا ثم ائلف الكسب لم يكن
 ائلف الكسب رضاء بالبائع ولو اشترى عبدا فاراد ان يرد به عيب فاقام البائع البينة
 انه باعه من فلان وفلان حاضر محمد والمشتري الاول محمد ايضا كان حجودها بمنزلة
 الا فانه لا يرد ولو اشترى عبدا بصفتين بكل صفقة نصفه ثم وجد به عيبا كان
 عند البائع وادان يرد احد الصفتين دون الاخر كان له ذلك والضرع عيب هو
 انتفاخ تحت السرة والادرع عيب وهو عظم الحضتين والعفل عيب وهي للنساء
 الادرة للرجال وقيل ان يكون الماني منها شبة الكيس لا يند الواطي بوطها والذين عيب
 وهو ان يسيل الماء من الحضرت وذلك الماء يسمى زينا والبسر عيب وهو ان يعمل بسا
 ولا يستطيع العمل بمينه الا ان يكون اعسر يسر والعشي عيب وهو ضعف بالبصر حتى
 لا يرى عند شدة الظلمة او شدة الضوء ومنه سمي الا عشي وهو من لا يسمع بالليل
 والا جهر من لا يسمع بالنهار والعشم عيب وهو يوسه وتشيخ في الاعصاب ومنه اطلح
 والخرع عيب وهو ورم يكون في دور حافر الفرس والقدع عيب وهو عوج في الرسغ بين
 وبين الساعد وفي القدم كذلك عرج بينه وبين عظم الساق وفي الفرس النوا والوسع
 من الجانب الايمن والعرج عيب وهو في الفرس تباعد ما بين الكعبين والصمكة عيب
 وهو ان يصطك وكبتاه اي يضطرب والنجف عيب وهو اقبال كل واحد من الاطراف
 الى صاحبه وقيل الذي يشي على ظهر القدم والصدف عيب وهو التوار في اصل العتق
 والشدق عيب وهو توسع مفترق في الفم والفرل عيب وهو ان يعزل ذنبه في احد الجانبين
 وذلك يكون عادة لا خلقه وانما يفعل ذلك اذا واث والشمش عيب وهو شيء ينخر
 في الفم حتى يكون له حجم ليس له صلوة العظم والجود بالذال المعجزة عيب وهو كل ما حدث
 في غر فرب الدابة من نزايها وانتفاخ عصب والزوايد عيب وهي اطراف عصب يتفرق

الذي اشتراه

عند العجاء وينقطع عندها ويلصق بها والجانة عصبه في فرس العيون وينقطع عنها
والحرث عيب وهو ان لا ينقاد الفرس للراكب ويل الخوة عيب وللخوة ما يجعل يده
للخوة المشدش ومنه قوله عليه السلام لا تختلج خنوعها والغرب بالسكون عيب وهو
في الماشي ودعا يسيل منها شيء والمفقد عيب وهي دابة في عرض ابي صدره والانتفا
عيب وهو انتفاخ العصب عند الاعباء والتعب والشر عيب وهو انتفاخ في الخنجان
والحل عيب وهو ضعف البصر حتى يرى كشيء شبيه بالحوص والقبيل عيب وهو
فوق من طول والظفر عيب وهو باض يظهر في انسان العين ويسمى بالفارسية ناخه
والشعر في جفن العين عيب ورجح السبل عيب لانه يضعف البصر والحرب عيب هو
القديم عيب اذا كان من داء اما القدر المعنا ومنه فو عيبا والبرص عيب والجذام
عيب والبؤس عيب اذا كان ينقص من الثمن وكذا الحال عيبا ان كان ينقص من الثمن والعيوب
في الشعر عيب وهي حمرة الشعر وكذلك الشط عيب وهو اختلاط سواد الرأس بالياض لان
الشط في اوانه غمر وفي غير اوانه من داء في باطنه والداء عيب والفرس بالسكون عيب
والفرس التي تفرجها مانع يمنع من سكوك القصب فيه والرق عيب واحراة رقاء اذا لم يكن
بها خرق الا المبال والفتق عيب وهو يخرج في المثانة والسعلة بالكسر عيب وهي زيادة خشونة
في الجسد كالفده والسعلة بالفتح التي يقال بالفارسية خوكه والكبي عيب الا ان يكون فيه
كما في الدواب والسعد العلامه والد فر بالخرط عيب وهو مصدر دفر اذا خبت راحته
وبالسكون الاسم ومراد الفقهاء والجهد الابط والذفر بالذال المعجمة حدة الراحمه ومنه
اذ فرابط ذفره والسن الساقطه عيب مهرسا كانت او غيرها ثم سقوط السن فبالا
يبذ منها كالطواحن والارحاء بنقص من المنفعة وفيها بدو منها كالصواحن بنقص من
الجمال والظفر الاسود عيب اذا كان ينقص من الثمن والميتون عيب ان كان اكثر من يوم
وبله فادونه فليس بعيب واذا اشترى غلوما امره فوجده مخلوق الخبيث فهو عيب اذا
اشترى جارية تركية لا تعرف التركية ولا تحسن والمشتري عالم بذلك الا انه لا يعلم
انه عيب عند التجار ثم علم انه عيب فان كان هادعا يبين لا يخفي على الناس لم يكن له
ان يردّها وان كان حفيّا كان له ان يردّها واذا اشترى جارية هندية وهي لا تعرف
الهندية ان عده التجار عيبا فهو عيب والا فله واذا اشترى سبدا من الثياب
فوجد في اسفلها حشيشا فله ان يردّها وكذا لو اشترى صبرة فوجد في اسفلها كفا
ومن اشترى ناقة معترة وهي التي شد البايع مهرها حتى اجتمع اللبن فيه فصار عيبا
كالصبرة وهو الحوض فليس له ان يردّها والتعدينية ليست بعيب وكذلك لو سواد نيل
عبد واجلس على المعرص حتى ظنّه المشتري كاتبا او البسه ثياب الجبان حتى ظنّه
خيارا فليس له ان يردّها لانه معترو وليس بمعرو ولو اشترى معصفا على انه جامع فاذا
فيه ايتان ساقتان او اية واحدة فهو عيب يردّه ولو اشترى ارضا فنزلت عليه
وفد كان ذلك عند البايع فله ان يردّها الا اذا وقع المشتري وجد الارض ويعلم ان
رفع التراب او جاء الماء الغالب من موضع اخر وفي الصغر عيب وينظر ان كان الزبيب

اخرى ان كان في يد البايع بسبب نزهر وفي يد المشتري بنزهر اضرب يده وان كان
بعين ذلك السبب يرد ولا يشتري ان يكون الثمن في يد المشتري اكثر مما كان في يد البايع
او كان ذلك القدر بل اذا كان بعين ذلك السبب يملك الرد كيف ما كان واذا اشترى
سجما مقددا فوجد فيه مثله كثيرا ان كان الملع مثل ما يكون في السم ولا يعده الناس
فليس له ان يرد ولا ان يرجع بنقصان العيب وان كان مثل ذلك الملع لا يكون في السم
يؤده الناس عيبا فله الرد وان اراد ان يرد السم كله فله ذلك وان اراد الجزاء لم يرد
على البايع بحصه من الثمن ان ميز فوجد مثله كثيرا بعد الناس عيبا ان امكنا ان يردّه
على البايع فله ان يرد ولا استخدام بعد العلم العيب مرة لا يكون دليل الرضا بالعيب وفي
المرة الثانية دليل الرضا هو الصحيح وضرب الاستخدام بان بامرها بان تصعد الملتاع
على السطح او بانزله عن السطح او بامرها بان تغزو وجهه بعد ان لا يكون عن شهوة او بامر
بالجزء والبيع بعد ان يكون يسيرا فان امرها بالخيز والبيع فوق العادة نذلك يكون رضا
وطبي الجارية يمنع الرد بالعيب بركات او ثيابا وكان له ان يرجع بالنقصان الا ان
يقول البايع انا اقبلها كذلك ووطي غير المشتري كذلك يمنع الرد بالعيب سواء كان
الوطي عن شبهة او غيرها غير ان الوطي اذا كان عن شبهة كان للمشتري ان يرجع
بالنقصان وان قال البايع انا اقبلها كذلك لكان العقر الواجب بالوطي عن شبهة
وان كانت الجارية ذوات روج عند البايع فوطيها زوجها عند المشتري ان كانت
الجارية بكر فليس للمشتري ان يردّها وان كانت ثيبا ان نقصها الوطي فكذلك
الجواب وان لم ينقصها الوطي كان للمشتري ان يردّها هذا اذا وطئها الزوج
في يد البايع مرة ثم وطئها عند المشتري اما اذا لم يطأها عند البايع مرة بل وطئها
عند المشتري الصحيح انها ترد بالعيب ولو اشترى برون ناخصاه ثم اطاع على
عيب به كان له الرد اذا لم ينقصه المصا وكان الامام طهيري الدين المرعشي يفتي بخلافه
قل والزيادة هل تمنع الرد بالعيب اعلم ان الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة وكل منهما
على نوعين متولدة من البيع وغير متولدة منه فالمتصلة غير المتولدة كالصبي وما اشبهه
وانما تمنع الرد بالعيب سواء قال البايع انا قبله كذلك او لم يقل والمتصلة المتولدة من
البيع كالسن والجمال والخلوة والياض فانها لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الروا اية بان
الى المشتري الرد واذا الرجوع بالنقصان وقال البايع لا اعطيك نقصان العيب
وكذا رد على المبيع حتى ارد عليك جميع الثمن ففي قولها ليس له ذلك خلوة فالجواب
والمتصلة المتولدة كالولد والتمر وما هو في مضاهاها كالاشن والعفروا فانما تمنع الرد
بالعيب ويرجع بالنقصان وكذا تمنع الضخ والمنفصلة غير المتولدة كالكتب والعلل وانها
لا تمنع الرد والضخ كسائر اسباب الضخ ويبطل خيار الروية والشرط بولادة الجارية مات
الولد ولم يمت لانه مات فالولادة لنقصان وان لم يمت هي زيادة منفصلة وفي خيار
العيب اذا امتنع الرد بسبب الولادة او مات الولد ليس له الرد ولو كانت دابة فولدت
لم يرد لا بخيار الروية ولا بخيار الشرط لما ذكرناه زيادة منفصلة ولو مات الولد فله الرد

لان الولادة لا تنقض في غير نبات ادم اشتري شاة على انها بالحياء رابعا
فباقت او ولدت الشاة بطل خياره فان كان الولد ميتا والبضة فاسدة فخر في
خياره الا اذا انقضت بالولادة وكذلك هذا في خيار العيب بان اشتري شاة
فقتل ومات الولد ثم وجد بها عيبا فله الرد الا اذا انقضت بالولادة قلت واد
فرق في كون الولد ما نعام من الوديع ان يشتريها حيا او حاملا فولدت في المشتري
ولو اشتري حيا وانه حامل فولدت زال العيب ثور به عراج فعالج الثور حتى بري
ثم باعه من اخر فاستعمله المشتري فعاد ذلك العرج ليس له ان يرد لانه باع
كان هذا عيبا غير ذلك العرج كذا في الاشترو شتى وقال بعض ائمة زماننا ان ثبت
ان العرج لما رث بسبب علة العرج القديم له ان يرد **فصل** فالحاصل ان مطلق البيع
يقضي سلامة ماله المبيع فكلا اوجب بنقصان الثمن في عادة القادر فوجوب اذا علم
المشتري بالعيب عند الشراء وعند القبض فيسكت فقد رضي به واذا اطلع المشتري على
عيب ان شاء اخذ للمبيع بجميع الثمن وان شاء رده وليس له اخذ النقصان الا برضاء
وكذلك لو كان المبيع مكسرا او موزونا فوجد به عيبا فليس له ان يمسك الجيد
ويرد المبيع والا باق ولو لي ما دون سفر والسرقه والبول على الفرائش عيب فيمنع
يعقل وليس بعيب في الذي لا يعقل اعلم ان جواز الرد انما ثبت عند اتحاد المال بان
فعل هذه الاشياء عند البائع والمشتري حاله الصغرا وحاله الكبر اما اذا افعله
عند البائع حاله الصغر وعند المشتري حاله الكبر فليس له الرد ولا استخاضه
وارتفاع حبض بنت سبع عشر سنة لا اقل عيب والجر والدفر والزنا والتولد منه
في الجارية لا في الغلام والشيب والكهر والجنون عيب فيها وان ظهر عيب قديم بعدما
حدثت عنده آخر فله نقصان لارده الا برضاء البائع كقوله شراء فقطعه فظهر عيب ران
صبغ الثوب او خاطه او لست السويق يمين ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه وان كان
العبد او اعقده رجع بنقصان العيب وكذلك الذبيح والاسيلة واد فاكله لا يرجع
اذا اشتري فتعيب عند المشتري بفعل المشتري او بفعل الاجنبى او باذنه
ثم علم بعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان ولا يرد وطريق معرفه النقصان
ان يقدم صحيحا لا عيب فله ويقوم به العيب فان كان ذلك العيب بنقصان غير
كان حصه النقصان عشر الثمن فان رضي البائع ان ياخذ بالعيب الذي حدث
عند المشتري ويرد كل الثمن كان له ذلك واذا اراد المبيع عند المشتري ان يرد
ثوبا فنصفه بعصفر او زعفران او اشتري ارضا فبنى فيها بناء او غرس شجرة ثم وجد بها
عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع انا اقدر ان
واد كل الثمن لم يكن له ذلك وان اشتري طعاما فباعه ثم علم بعيب كان عند البائع
لا يرجع بنقصان العيب وان باع بعينه ثم وجد به عيبا يرد ما بقي بحصه من الثمن ولا يرجع
بنقصان العيب فيما باع وعبد الفتوى وان اشتري طعاما فاكل بعينه ثم علم بعيب كان
عند البائع فانه يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما اكل ويعطى لكل بعض حكم نفسه

في رد العيب في البيع

من العبد فتمت نفسه ولو اشترى لرضا ليس عليها اخراج فوجد بها عيبا ثم وضع
عليها المراج لا يكون له ان يردّها ولو اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها
عند المشتري وانقص كيلها له ان يردّها وكذا لو كان فيها رطوبة نجفت عند
المشتري واشترى خشبة رطبة فبست عنده ولو اشترى جارية فوجد بها
عيبا فساومها البائع فقال له هل تبغيها مني فقال نعم بطل حقه في الرد وانما اشترى
ثوبا فوجد به عيبا فقال البائع اذهب به وبع فان لم يشتروا منك فرده على فاعل
بطل حقه في الرد ولو وجد بالدرهم المقبوضه عيبا فقال انفقها فان لم تخرج وجب
علي لا يبطل حقه في الرد ولو اشترى جارية فاعنفها ثم وجدها ذات زوج فانه
يرجع بنقصان العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا يملكه البائع ان
يسترده منه ما ادعى اليه من النقصان اشترى فادوا فبضها فادعى فيها رجل
مسيل ماء واقام البينة هو عيب والمشتري بالخيار وان شاء امسكها جميع الثمن وان
شاء رده ولو اشترى عبدا قد سرق عند البائع ولم يعلم به المشتري فسرق عند
المشتري سرقة اخرى ففطعت يده في السرقتين كان للمشتري ان يرجع على البائع
بنصف النقصان وهو ربع الارش ولو اشترى عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم
اشترى المشتري ان البائع كان اعتقه قبل البيع او تبرع وانكر البائع ذلك وحلف
فان العبد يعتق على المشتري باقوان ويصير مديونا وكذا لو ادعى ان العبد
موجود المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب
على البائع ولو اقر المشتري ان البائع باع منه وهو عبد ندان وحده البائع وصدقته
المقر له واحده منه العبد واجاز البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده البائع
على بائعه هذا اذا اقر المشتري بالعبد لغيره قبل رؤية العيب فان اقر بعد ما رأى
العيب فكذلك وان صدقته المقر له فانه لا يرجع المشتري بالنقصان على
اجاز المقر له البيع او نقصان العبد وان كذب به في الاقرار رده بالعبد
ولو اشترى كتاب عدل فوجد اسفلها اودي وهي بعينها لزمه لانها كشيء واحد
شاه مع دلها فاعلم بالعيب ثم ارتفع منها ولدها كان له ان يردّها ولم يكن ذلك
رضا بالعيب وان كان هو ادخل عليها وان حبل المشتري شيئا من لبنها فاكله الولد
واطعمه هو اياه بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب ولو حبل لبن البقرة و
للم شرب يكون رضا لانه لا يمكن الرد بدون اللبن لانه الفضل فهو يكتفئ بفتح الفتح
للفسخ في الحبل وذي حريد وميوها خردو ياكاي حريد وشير خردو فتؤخذ سبب
كردن اذا اكتسب العبد في يد المشتري فانلف العبد اكسبه يعلم ما علم البائع لم
يكن له الرد اذا اشترى شيئا فتعيب عند المشتري بفعله او بفعل الاجنبي او
سماوية ثم علم بعيب كان على البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد كثيرا من خرد
انك خبا راسك ويشتر انك معلوم كروي فروخت بهمين شرط معلوم شدك
باشوده است بخرنده اول رد كردوي نیز تواند که بر بایع اول رد کند ولو اشترى

جارية فنقصها فوجد بها عيبا فردها على البائع ثم علم البائع بعيبه عند المشتري
كان للبائع ان يردّها بالعيب الحادث في يده مع ارش العيب الذي كان عند البائع
او عيبه الجارية ولا يشي له اشترى زوج ثوب وقبض ثم وجد بها عيبا لم
لجواب ان له ان يردّها المعيب حاصلا كالعبد بن وقال شيئا بخنا ان الف اخر مقبض
لا يعمل الامعة لا يردّها المعيب حاصلا بل يردّها وصا وكصراع الباب اذا اشترى ربيعا
وبله بالماء فوجد به اذ وكرده يرجع بنقصان العيب الا ديم اذا انفق في الماء ثم اطلع
على عيب به لم يردّه وان دفعي به البائع وهذا مشكل ولو اشترى فدوما وادخله
في النار ثم اطلع على عيب به لم يردّه لان الحديد يتقضم بالادخال في النار ولو اشترى
بكينا فوجد به عيبا ان حده بالماء وليس له ان يردّه لانه يتقضم منه شيء وان
حده بالحجر له الرد يكي سه جرم خرد بدانت دبانت غرقى است ووداد راب زباد
معلوم شدك دبانت ساج است وان عيب فاحش است بنقصان عيب ان
دركير وجون نمزواند كردن وباقى را باهل بصورتايد اكر كنيد دبانت ساج است
بب رد كنيد بختا شترى عبدا فوجد منكرها مسفاه كشكالا لا يبطل حقه في
خلاف ما لو سقاه وادخله لاجل الاطلاق فانه يبطل ولو اشترى عبدا به يعمل عمل
قرب لوط ان كان مجانا فهو عيب وان كان باجر فليس بهيب بخلاف ما لو اشترى
جارية فوجد بها زانية هو عيب باجر ويغير اجره ولو اشترى عبدا وبه عيب ثم
اطلع على عيب اخر فبالح العيب الاول مع العلم بالعيب الثاني ليس له الرد وانما يرجع
ثم علم بعيب اخر له الرد ثم كرم حيا وخوابه خرد سد خوا به آمد بهج جيز ورجوع
نتواند كردن على المختار اشترى بذرا قبلن فلم يخرج الدود ان لم يكن متفقا
نالباع باطل بزه البائع الثمن على المشتري ولا يجب على المشتري مثله كمن اشترى
بعضه نكسرها فوجد بها فاسدة لا يجب على المشتري مثلها ولو اشترى القليل
وبله بالماء ثم وجد بعضه فاسدا ان لم ينقصه البيل رد الفاسد ويرجع بجزء من
الثمن ولو اشترى حنطة على انها ربيعه ثم ظهر بعد ما ذرعا انها حريفه يرجع
بنقصان العيب اشترى على انها بذرا بطبخ شترى فوجد به صيفيا بعد ما ذرع
نالباع باطل وعلى البائع رد الثمن وعلى المشتري مثل ذلك البذر اذا اشترى بذرا
البطبخ فروعه ثبت القضاء او بالعكس فالبيع باطل اذا اشترى بذرا وزرعه
ولم يثبت اكر معلوم شود كه بزنا آمدن ار عيب تخم است بها بان ستاد شترى
بذرا البصل وزرعه وبذر قلم يثبت ان ثبت كه بر سيد دود است يرجع بالثمن وفي
قواید مرغینا فی اذا اشترى حب القطن فروعه في ارضه ولم يثبت له ان يرجع
العيب وقيل لا يرجع اشترى بذرا الحنار وزرعه فلم يثبت اكر معلوم شود كه بزنا
آمدن بسبب ستاد تخم است بنمن رجوع کند ثبت فساد به با فامه البینه انه
كان فاسدا او بتخلف البایع او باقراد البایع او بتخلف البینه **نقص** ولو اشترى
عند علي عنقه كى قال البایع ليس هذا اثر الخنزير فاشترى فانت الغلام فظهر

انه كان اثر الخبز يرجع على البائع بالقبض ان وكذا لو ارجى على رجل الفرس
فقال البائع حج خوده است فاشتره فاذا هرجتاه يرد اكل الطين وخضاب
السعر عيب اشترى غلاما فاذا هو غير مختون ففي المولد عيب ان كان بالغ
وثقب الاذن ان كان واسعا في الهند يرد ليس بعيب وفي التوكية عيب ان عثر
عيبا اشترى جارية فوجد بها سورا باصل الخلقة لا يرد اما اذا اشترى على
انها جميلة فوجد بها قبيحة يرد اشترى بقره فوجد بها لا يلبس ان كان على
شترى للخلب فله ان يرد وان كان مثله اشترى للحم لا يرد واشترى دابة فوجد بها
قليل الاكل يقال بالفا وسيدنا خور ان فهو عيب ولو كان يطنى البري ياكل
فليس عيب ولو كانت الدابة اكله خا وجا عن المعتاد فهو ليس بعيب وفي الجارة
عيب اشترى بيتا فاذا سودا ح كليله ان على جدار الغير فهو عيب وكذا
لو وجد على جداره نقبا بعد ق نه عيبا بان كان كبير ولو وجد في الكرم من النير
او سيل ماء الغير او وجد همار نفقه لا يصل الماء اليها الا بالسكن ولو وجدها
باني ا به فليس بعيب رجل قال لا خرجدي هذا البني فاشتره مني فاشتره
وباعه من غير فوجئنا لنا في ابقا فاد ان يرد محتما باقرا انه قال لا البائع اشترى
فانه ان لا يقبل هذا منه ولو قال له البائع عند البيع بعثت منك على انه انق
فهمنا يرد وكذا لو قال البائع بعثت منك على اني بري من ابا فمكون افراد
ولو قال على اني بري من الابا لم يكن افرادا ولو اشترى سمنا فاما فاكله ثم
اقوا البائع ان الفاره وقعت فيها وماتت فله ان يرجع بقض ان العيب علة الفرس
ولذا دعي ارتفاع الحوض بسبب الحمل فان كان من وقت شراء الجارية شهران وحسب الام
يسمى الدعوى وان كان اقل من ذلك لا هو المختار **خ** المبيع لا يخلو اما ان يكون شيئا
واحدا او شيئين في الحكم كشيء واحد من حيث لا يقوم احدهما بدون صاحبه
كمصراع باب او زوجي حف او فغل او مكعب اما ان يكون شيئين واشياء ليس
في الحكم كشيء واحد كثرين او عبيدين او دابتين وما اشبه ذلك مما يقسم كل واحد
منها بدون الاخر ثم لما دث بزمان نزع واستحقاق والحوال ثمة قبل قبض المبيع
او بعد قبض البعض دون البعض اما اذا وجد ببعض المبيع عيبا قبل قبض الكل
وكان ذلك العيب موجودا وقت البيع ولم يعلم المشتري وقت البيع او حدث
بعد العقد قبل قبض المبيع في يد البائع فالمشتري بالخيار ان شاء رضى بالمبيع وانه
جميع الثمن وان شاء رده الكل وليس له ان يرد المبيع خاصة واخذ الباقي خاصة
من الثمن وكذلك ليس للبائع ان يقبل المبيع خاصة الا اذا تراضيا على رد المبيع
خاصه واخذ الباقي بحصته من الثمن فلما ذلك لان الصفقة غير تامه بدليل انه
لو وجد به عيبا بنسخ المبيع بنفس الرد من غير قضاء ولا رضا ولو قبض البعض
المعقود عليه ولم يقبض ثم وجد بالمقبوض عيبا او بما يعني حكم هذا الفصل حكم
الفصل الاول في جميع ما ذكرنا لان الصفقة لا يتم بغيره سواء كان المعقود عليه شيئا

واحدا او شيئا ولو قبض جميع المبيع ثم وجد ببعضه عيبا كان عند العقد او حدث
بعد العقد قبل القبض فانه ينظر ان كان المبيع شيئا واحدا كالدار والكرم والارض وكلها
او ذنبا في وعاء واحدا وفي صبرة واحدة او شيئين في الحكم كشيء واحد والمشتري
بالخيار ان شاء رضى بالكل للجميع الثمن وان شاء رده الكل وليس له ان يرد البعض دون البعض
وقد بينا وان كان المبيع شيئين او اشياء ليس في الحكم كشيء واحد كالنار والبد
او كليل او ذنبا في او عنه مختلفة فالمشتري بالخيار ان شاء رضى بغيره ولو قبض
الثمن وان شاء رده المبيع خاصة وليس له ان يرد الكل الا اذا تراضيا على الكل ولرذه
جميع الثمن وليس له ان يرد المبيع الا بقضاء القاضي او رضا البائع ولو كان في المبيع
خيار ودية او خيار شرط فاد ان يرد البعض دون البعض فليس له ذلك سواء كان
قبل قبض الكل او بعد قبض البعض دون البعض وسواء كان المعقود عليه شيئا واحدا
او شيئا مختلفة واذا استحقق ثمنه ينظر ان استحق بعض المعقود عليه قبل القبض
بطل البيع في مقدار المستحق والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصته من الثمن
وان شاء رده سواء كان استحقاق ما استحق يرد عيبا في الباقي ولا يرد اذا
كان الاستحقاق بعد قبض البعض دون البعض واستحق المقبوض او غير المقبوض بالبر
على ما ذكرنا ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع باطل في مقدار المستحق ثم ينظر ان كان
استحقاق ما استحق يرد عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا
عما في تبعضه ضرر كالدار والارض والعبد والمشتري بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن
وان شاء رده وكذلك اذا كان المعقود عليه شيئين في الحكم كشيء واحد استحق احدهما
فله الخيار في الباقي **د** كما اذا كان المبيع ثوبين او عبيدين ثم استحق احدهما او صبرا او
حمله كليل او ذنبا فاستحق بعضه فانه لا ضرر في تبعضه فيلزم الباقي للمشتري بحصة
من الثمن وليس خيار الرد **ح** ومن شرط البراءة من كل عيب فليس له الرد اذ صلا
ببيع وان لم يسم العيوب ولو حدث عيب بعد البيع قبل القبض دخل في البراءة **خ**
ولو اشترى عبدا وبري اليه البائع من كل غائله ثم وجد به السرقة او الاباق
فانه لا يرد وان وجد به مرضا رده المراء من الغائله في البيع السرقة والابق والزنا
ولا يدخل فيه الكي والدمل والتولون والامراض ولو تبره البائع من كل عيب دخل
في العيوب والادواء وان تبره من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكي ولا البيع
الراية ولا اثر قرح قد برء وقيل الداء هو المرض الذي يكون في النفوس طحال او كبد
ولو باع عبدا او جارية وقال انا بري من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه لا يبرئ
من العيوب ولو باع جارية وقال برئت من كل عيب بعينها فاذا هي عودا فانه
لا يبرء وكان له ان يرد ولو قال برئت اليك من كل عيب بيدها فاذا هي مقطوعة
اكتف لا يبرء وان كانت مقطوعة اصبع واحدة بري وان كانت مقطوعة اصبعين
فهما عيبان ولا يبرء اذا كانت البراءة عن عيب واحد باليد وان كانت الاصابع
كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو باع جارية وقال انا بري من كل

عيب بها فهو بري من كل عيب بها ولو قال انا بري منها لا يبرأ من العيوب ولو قال
 لغيره انت بري من كل حق لي قبلت يدخل فيه العيب ولو اشترى ثوبا فاذا كان البائع
 فيه خرقا فقال المشتري قد ابرأتك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد
 ان يقبض الثوب من البائع فزاد الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما ابرأتك
 منه كان ذلك شيئا وهذا ادراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذلك
 في زيادة ما من العين وكذا لو ابرأ عن كل عيب بها او ابرأه عن عيوبها ثم قال المشتري
 هذا خدش بعد ابراء او قال قد ابرأتك عن البرص او عيبه او قال عن كل
 عيب ولم يقل بها فحده براءه عن كل عيب فاذا ادعى المشتري بعد ذلك عيبا فقال
 ما كان هذا العيب بها يوم اشتريتها وقال البائع لا البائع الان يقيم المشتري
 البينة على ذلك فيكون له الرد عند تحميد روح وفي ظاهر الرواية يدخل فيه العيب
 الموجود وقت البيع والذي يحدث قبل التسليم ويصح البراءة عن اكله ليس له
 حق الرد ولو باع عبدا وقال برئت اليك من كل عيب بهذا العبد الا ان
 فوجده ابقا كان له ان يردده ولو قال برئت اليك من كل عيب بهذا العبد الا
 ابا قد فوجده ابقا لا يردده ولو اشترى عبدا ففطن رجل للمشتري بحصته فوجد
 فيه من العيب من الثمن كذا فذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البائع فان له ان يرجع على
 المضا من حصته العيب من الثمن كما يرجع على البائع واذا اشترى رجل عبدا فقال له دخلت لك
 عماه فكان ان عجز ثوبه على البائع فانه لا يرجع على المضا من ثمنه ولو قال المضا ان كان
 اعني على حصته العيب من الثمن فانه لا يرجع على المضا من ثمنه ولو قال المضا ان كان
 عيبا فقال له دخلت لك هذا العيب لا يلزمه شيء المشتري الثاني اذا وجد البائع
 عيبا وتعد رده على بائعه بعيب حدث عنه فيرجع بائعه بتقصيه فان العيب لم يكن
 لبائعه ان يرجع بالتقصان على البائع الا في وجهه ان شهد اعني وجهه على البراءة عن كل
 عيب في هذا العبد ثم اشتراه احد الشاهدين بغير براءة ثم وجد به عيبا كان له ان
 يردده وكذا لو شهد اعني البراءة من الباقي ثم اشتراه احد الشاهدين فوجده ابقا
 له ان يردده ولو شهد اعني البراءة من الباقي ثم اشتراه احد الشاهدين فوجده ابقا ليس
 ان يردده ولو باع ثوبا على انه بري من كل شيء من الخرق وكانت فيه خرق وقد
 حاطها او دفعها او رفاها فهو بري من ذلك لان هذه خروق وان كانت
 مخيطه او مرقعة او فيه خرق من حرق ناد او عفوته فهو بري منها ولو باع
 عبدا وقال برئت اليك من القروح التي فيه وكانت فيه انا وقروح قد برأت
 فهو بري مما برء وما لم يبرأ وان كانت فيه انا ومن كي كان له ان يردده ان يردده لا يبرأ
 غير القروح ولو باع شيئا على انه بري من كل عيب لا يكون اقرا بالعبث والبراءة
 عيب واحد او عن عيبين كان ذلك اقرا بالعبث ولو اشترى عبدا وقبضه
 ثم جاء به وزعم انه مخلوق الحية والباع ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه ينكر العيب
 فان اقام المشتري انه مخلوق الحية اليوم فان لم ينكره انى على البيع وقت يومه فيه

او قال عن كل برص مر
 هذا العيب بها يوم اشتريتها
 كان القول قول البائع

لو قال ان يبرأ
 من كل عيب بها
 او قال ان يبرأ
 من كل عيب بها

خروج الحية عند المشتري لا يرد ما لم يبق البينة انه مخلوق الحية عند البائع او
 يستخلف فيشكل المشتري اذا ادعى المبيع عيبا انكره البائع فاقام المشتري
 بينة ورده عليه كان للمردود عليه ان يردده على بائعه رجل اذا كان يبيع شيئا
 فيه عيب وهو يعلم ذلك ينبغي له ان يبين العيب ولا يدليس فان باع ولم يبين
 انه لا يصير مردودا الشهادة لان هذا من الصفات ولو اشترى شيئا فعلم بعيب
 قبل القبض فقال اطلت البيع بطل البيع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبته
 لا يطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال اطلت البيع فالصحيح انه لا يطل البيع
 الا بقضاء او رضا اشترى ثوبا بخمسة دراهم وهي ثيابا ويضمن فوجد به عيب
 بنقطة خمسة دراهم فانه يرجع بنصف الثمن على البائع وهو درهمان ونصف درهم ولو اشترى
 جارية فوجد بها عيبا فانها ان يرددها فاصطفا على ان يدفع احد حاشيا من المدايم
 ينظر ان اصطفا على ان يدفع بائع الجارية المدايم الى المشتري حتى لا يرد المشتري الجارية
 جارية لانه صلح عن العيب وان اصطفا على ان يدفع المشتري المدايم الى البائع ليقبل
 البائع الجارية لا يجوز الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فابراؤه
 عن العيب ورضي بالعيب يلزمه ولا يلزم الامر والرد بالعيب يكون للوكيل وعليه
 ما دام الوكيل حيا عاقله من اهل لزوم العهدة فان لم يكن من اهل وجوب العهدة
 بان كان عبدا محجورا او صبي محجورا كان الرد الى الموكل فان كان من اهل
 وجوب العهدة فبات الوكيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرد الى الموكل المكاتب
 اذا اشترى عبدا ووجده عيبا كان حق الرد للمكاتب فان عجز المكاتب ورده
 في الرق كان للولي ان يرد وكذا اذا باع المكاتب او مات الوكيل بالشراء اذا اشترى
 وسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البائع الوكيل
 بالشراء اذا وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فان رده بالعيب صح رده وان رضى
 بالعيب ان كان العيب يسيرا لزم الموكل وان كان فاحشا يلزم الوكيل ولا يلزم
 الموكل وما لا يدخل تحت تقويم المقومات لا يقوم احد مع العيب بقيمة الصحيح
 فهو فاحش وجعل العيب اليسير كالغبين الفاحش وقبل ما لا يفوق جنس
 المنفعة كقطع احدى اليدين فهو يسير وما يفوق جنس المنفعة كقطع اليدين فهو
 فاحش اذا كان المبيع مع العيب يسيرا والتمس الذي اشتراه ورضي به الوكيل فانه يلزم
 الامر وهو الصحيح الوكيل بالشراء اذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض
 بهذا العيب فرفض به لا يلزم الامر وهو بمنزلة ما لو رضى به الوكيل بعد القبض الموكل اذا
 براء البائع عن العيب صح ابرأؤه ولا يبقى للوكيل حق الرد الوكيل بالشراء اذا اشترى
 بالغبن اليسير يلزم الموكل والغبن الفاحش يرد ولا يلزم الموكل هذا فيما ليس له
 فيه معلومة عند اهل البلد كالعبد والثوب ونحو ذلك فاما ما له فيه معلومة
 عند اهل البلد كالخبر والتمس اذا راد الوكيل بالشراء على ذلك لا يلزم الامر قلت ان
 او كثرت الوكيل بالشراء اذا اشترى جارية فوجد بها عيبا

كان له ان يرد لها سواء كان الموكل حاضرا او غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يملك الرد
الا بامر الموكل فان ادعى البائع في الوجد الاول ان الموكل رضي العيب والموكل غائب فطلب
يمين التوكيل او يمين الموكل ليس له ذلك فان اقام البائع بينة على ما ادعى قبلت بيمينه
وان اقر التوكيل كان ابراء البائع عن العيب حتى اقراده على نفسه ولا يصح على الامر
التوكيل بالبيع اذا باع ثم تخوصم في عيب فقبل المبيع بغير مضاء لزم التوكيل ولا يجوز
ان يخاصم الموكل فان خاصمه و اقام البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل قبل
بينة لان الرد بالعيب بغير مضاء بمنزلة الاقالة في حق الموكل كان التوكيل شرا من
المشتري هذا اذا كان عيبا لم يحدث مثله فان كان قدما لا يحدث مثله لزم التوكيل
دون الموكل وهو الصحيح وان كان الرد بفضاء فان كان بالبينة لزم الموكل قدما
كان العيب او حادثا وان كان ينكول التوكيل فذلك عند علمائنا وان رد على التوكيل
باقراده بالقضاء ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رد على الموكل وان كان
عيبا لم يحدث مثله لزم التوكيل ولو كمل ان يخاصم الموكل وان اقام التوكيل بينة على ان
هذا العيب كان عند الموكل رد على الموكل اشتري عيبا او جارية فزوج الجارية للبد
ثم وجدها عيبا لا يملك الرد لان النكاح عيب فيها فان اباها قبل الدخول كان رد
ولو اشتري عيبا فوجده عيبا فانكر البائع ان يكون عنده فاقام المشتري شاهدين شهدا
انه باعه وبه هذا العيب وشهد الاخر على اقراو البائع لا يقبل كما لو ادعى عيبا في يد جارية
فشهد احد الشاهدين انه ملكه وشهد الاخر على اقراو ذي اليد انه ملكه لا يقبل هذا البند
ولو باع جارية ثم انكر البائع والمشتري يدعي الشراء لا يحل للبائع ان يطاها فان طمس
على ترك الخصومة وسمع البائع من المشتري انه عزم على ترك الخصومة كان البائع مطالبا
وق من اشتري عيبا فادعى باقا لم يحلف البائع حتى يقيم المشتري البينة اباقي
عنده فاذا اقامها حلف بالبد لقد باعه وسلم اليه وما انقضى وان شاء حلف بالبد
حق الرد عليك من الرجة الذي يدعي او بالله ما ابقى عندك قط اما لا يحلف بالله
لقد باعه وما به هذا العيب ولا بالله لقد باعه وسلم وما به هذا العيب لم يجد المشتري بينة
على قيام العيب عنده واذا تخلف البائع ما يعلم انه ابقى عند المشتري يحلف على
قولها ومن اشتري جارية وتقا بضا فوجدها عيبا فقال البائع بعثك هذه
واخري معها وقال المشتري بعثتها وحدها فالقول قول المشتري **فصل**
في نص فوات الاب والوصي والتولي ولاية في مال الصغير الى الاب ووصيه الى
وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص فولاية الى الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي
وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصيب القاضي والنفقة كلهم ولاية الجدة بالعرف
في مال الصغير والصغير ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعا وفي المنقولات
والعقارات جميعا فان كان بيعهم واجادتهم بمثل القيمة او باقل بمقادير يتقارب
الناس في مثله جاز وان كان قد رما لا يتقارب الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على
الاجارة بعد الاحراز لان هذا عقد له لا يجوز له حاله العقد وكذلك سيجاهم

للصغير وشراؤهم له ان كان على المعروف جاز وعلى الصغير والصغيرة وان كان باكثر قد
مالا يتقارب الناس نفقدهم ولا يجوز عليهم ولا يجوز عليهما واذا ادرك الصغير في ملك الاجارة قبل انقضاء
المدة فان كانت الاجارة على النفس فلا خيار وان شاء ابطال الاجارة وان شاء امضاها وان
كانت الاجارة وقعت على مكوكة فلا خيار له وليس له فسخ البيع الذي عقد عليه في صفة
اجر الاب والوصي والجد والقاضي الصغير في كل من الاعمال الصحيحة لا يجوز الاجارة
وان كانت باقل من اجر المثل ولا بان يعير ولده الصغير وليس له ان يعير ماله وتا ويل ذلك
ان دفعه الى استاد ليعلم الحرفة ويخدم استاذة اما ان كان له جارة فذلك لا يجوز وفي
بيع شرح القاضي ان الاب والوصي يملك اعادة مال اليتيم وهذا مما يحفظ جدا وفي
الذخيرة ولا بان يعير ولد الصغير وليس له ان يعير ماله على الصحيح وليس لغير الاب الجدة
والوصي اجارة الصغير اذ كان له واحد منهم فان لم يكن له احد منهم فاجرة ذووهم محرم منه
وهو في حجره جاز ان كان في حجر ذي رحم محرم منه فاجرا اخر هو اقرب كالصبي اذ كان له اتم
وعمة وهو في حجر عمته فاجرة امه جاز للذي ولي الاجارة على الصغير ان يقبض الجارة
لانه من حقوق العقد فتعلق بالمعاقبة وليس لغير الاب الجدة ووصيه ولاية الصغير
في مال الصغير وكذلك اذا وهب الصغير هبة فللذي هو في حجره ان يقبضها وليس له ان
ينفقها عليه وللاب والجد ووصيهها اجارة عبد الصغير وسائر املاكه وامواله
فصل ولهم ووصيهها اجارة الصغير ولو اجر الوصي نفسه للصغير لا يجوز ولو
استاجر الصغير لنفسه يجوز اذا اخذه بما لا يتقارب الناس فيه والاب لو استاجر الصغير
لنفسه يجوز واذا جري نفسه للصغير يجوز على المختار ولو استاجر الوصي عبد اليتيم من نفسه
ليعمل لغيره في حجره وهو وصيه لا يجوز كما لو باع مال احد اليتيمين من الآخر **فصل**
والوصي الاخ والعم ان يبيعوا المنقول وغيره لفضاء دين الميت والباقي يصير ميراثا
للصغير ثم ينظر ان كان للصغير اب حاضرا وصي الاب وصي وصيته او الجدة والاب
فليس لوصي الام ولاية التصرف فيما تركته الام وان لم يكن واحد من ذكرنا لفظ
وبيع المنقول من الحفظ وليس له ان يبيع العقار وليس له ولاية الشراء على سبيل التجار
الشراء ما لا بد للصغير منه من نفقة او كسوة وما استفاد الصغير من مال غيره
الام فليس لوصي الام ولاية التصرف فيه منقول او غير منقول **ط** ولا صل في هذا
ان اصعب الوصيين في اقوي المالكين كقوي الوصيين في اصعب المالكين ومنه
الوصيين هي الام والاقوي المالكين حال كبر الوثة ثم وصي الام في حال صغر الوثة كوصي الاب
الجدة بالقاضي واضعف المالكين حال كبر الوثة ثم وصي الام في حال صغر الوثة كوصي الاب
في حال كبر الوثة واذا كان الواث غائبا فله وصي له يبيع المنقول ولا يبيع العقار
كوصي الاب حال كبرهم **فصل** ويجوز ذلك الاب والجد ووصيهما واذن القاضي وصيه
للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير واخذت وعمة وحالة لان
هؤلاء ليس لهم التصرف في ماله فلا يكون لهم ولاية الاذن ولا بان يسافر مال الصغير
والصغير وله ان يدفع ماله مضاربة الى غيره وله ان يدفع بضاعة وان يوكل بالبيع وشراؤهم

والاستيجار وان يودع ماله وان يكاتب عبده ويزوج عبده ولا يبيع عبده ولا يغير ماله
قياسا وفي الاستقسان له ذلك وله ان يرهن ماله الصغير بيد الصغير وبين نفسه
فان هلك يضمن مقدار ما صار مودعا من ذلك دين نفسه وله ان يجعل مضافا ونفسه
ويبيع ان يشهد على ذلك عند الابتداء ولم يشهد بحال فيما بينه وبين الله تعالى ولكن لا يشهد
وكذلك اذا شأوه ورأس ماله اقل من ماله الصغير فان شهد يكون الزم على شرط وان لم يشهد
بحال فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضى لا يصدقه ويجعل الزم على قدر رأس المال
كذلك هذا كله في الوصي **ق** وفي الميسر واذا لم يشهد الوصي على نفسه ان يعمل بمضاربة
كان ما اشترى كله للورثة وليس للوب ان يعق عبدا الصغير بماله وبغير ماله ولا ان
يهب ماله بوعض وبغيره ولا ان يقرض وللقاضى ان يقرض ماله للتميم والوقف والقبول
وليس للجد ووصيه ووصي الاب ووصي القاضى ان يقرض ماله **ق** ولو اقترض الوصي
مالا للتميم مع انه لا يجوز له لا يكون خبايا حتى لا يستحق به العزل وان اقترض وصي
كان منها مالا والقاضى انما يملك اقراض ماله للتميم انما لم يجد ما يشتره يكون غدا للتميم
فاما اذا وجد فله يملك الاقراض بل يبيع عليه الشراء وكذلك اذا وجد من يبيع
اليه مضاربة وانما يقرض من المولى لا من المفلس **فصل** وليس للمتولي ان يودع ماله
الا اذا اودع من في ماله وكذا لا يقرض ولو اقترض ماله من ضمن المستقرض
ايضا **ق** والتميم اذا اقترض ماله المسجد لياخذ عند الحاجة وذلك اخره من الامساك
لا يكون به باس ولو استقرض الوصي لنفسه من ماله للتميم ضمن بخله فالاب ولو قضى
القاضى دين نفسه من ماله الصغير لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز وهو الاصح
اذا كان محتاجا لباس ان يكمل من ماله للتميم على قدر ولا يكون مضربا للوصي ليس له
ان يكمل منه وان كان محتاجا الا اذا كان له اجرة في ذلك فياكل قدر اجرة الاب والوصي
اذا باع ماله الصغير في دين نفسه يجوز كما يجوز ان يرهنه بدين نفسه الوصي اذا استقرض ماله
التميم ونصرف فيه ويبيع ثم انفق على التيم مدة من هذا المال الذي تصرف فيه يكون
وليس له ان يأخذ بحساب ماله لانه ماله مضافا يخرج عن العهدة مالم يرفع الامر الى
القاضى والى مضرب القاضى وكذا المتولي واستقرض الاب لابنه الصغير يجوز وكذا لو
اقربا لاستقرض جاز واذا رهن متاع ولده الصغير بدين نفسه وقيد الرهن اكثر من
الدين فملك عند الرهن فانما ضمن الاب مقدار الدين لا ما زاد ولو كان وصيا ضمن
القيمة **فصل** ولو استد ان الوصي للتميم في كسوته وطعامه ودهنه ماله للتميم
جاز والاب اذا احتاج الى مال ولده قال له في المصهر واحتاج اليه لفقرة
كله بغير شيء وان كان في فلاة من الارض واحتاج اليه لانعدام الطعام معد
مالا كله بالقيمة **ق** والاب اذا باع العقار والمنقول على الصغير جاز كمال الوارث
ثم له ان يأخذه منه لنقصه لا لغيره حتى حقه واذا فقد الرجل وترك اموالا
عقارا ومنقولا لا ينبغي للقاضى ان يبيع عقاره ولا ماله ليقنع اليه الفساد لا في نفقة
ولا في غيرها بخلافه اذا كان شيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف في نفقة

اقارب المفقود فاما الاقارب بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله لاحتاجهم الى
النفقة اجتمعوا على انه لو كان ماله عقارا لا يكون له البيع لاجدا لنفقة سواء كان القريب
ابا او غيره وان كان ماله منقولا ليس من جنس حقهم كالحادوم ونحوه اجتمعوا على انه ليس
لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة وللب ان يبيع منقولات ابه الكبير حال غيبته
لحاجة النفقة وليس للوب ولا لغيره بيع المنقول حال حضرة الابن والام كسائر الاقارب
في هذا وللب ان يبيع عقار الصغير ومنقوله في نفقة نفسه وفي شرح الطحاوي وللب
ان يبيع من منقولات ابه الكبير القاضى بقدر حاجته من النفقة ولا يجوز له ان يبيع الزيادة
واجتمعوا على انه لا يبيع العقار والحاجة والاب لا يملك بيع منقولات ابه الكبير لئلا
لدين اخر سوى النفقة واذا كان على الميب دين فوهن الوصي بعض التركة عند بعض
الغرماء لم يجز ولو كان الغريم واحدا فوهن عنده بعض التركة جاز الوصي لا يملك بيع
عقار الوصي بغير جازر واجاب صاحب المداينة انه يملك والاصح هو الاول فان كان
وصي كرم ماله اثارا سيدة تمام بروي نفقة كرم وبسي ديكر وام كرم بروي نفقة كرم
ارضي بعد ان يطلع طلبه في توافقه كرم وكذلك الاب لو استقرض وانفق على الصغير لا يبيع
بعد البيع ولو استقرض الوصي اياه من حبل يعمل بها من اعمال التيم في وزك الذي ذكر وصي
غاصبا تم عطيت الدابة فالضمان في مال التيم الوصي اذا اخذ من التيم ماله رعه
ان كان الدين من جهة التيم لا يجوز ان كان من جهة الوصي يجوز ولو تصرف
الاب والوصي في مال الصغير فيظهر البيع ثم قال كنت مضاربا لا يكون من البيع شيء
الان يشهد عند المقرض انه يصرف بحكم المضاربة وهذا في الفقهاء حتى لا يصدقه
القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيجعل له البيع وان لم يشهد عليه وللوصي
ان يخلط طعامه بطعام التيم ويأكل منه بالمعروف والقاضى اذا باع مال التيم من نفسه
لا يجوز وكذا لو باع ماله من التيم ولو ربح التيم من نفسه او من انتبه لا يجوز
بخلاف ما اذا اشترى مال التيم من وجهه او باع ماله من التيم وقبل الوصي
حيث جان وان كان وصيا من جهة هذا القاضى واذا باع القاضى ماله لحد من
التيمين جاز كما ان الاب اذا باع مال احد الصغيرين من الاخر فانه يجوز للاب ان
اشترى مال ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة او بغيره من جاز ولا يجوز له ان يبيع القاضى
والوصي لو اشترى قبل القيمة او بغيره لا يجوز بالاجماع اكثر من قيمته بخلاف
الجد كالاخي في شراء مال التيم من نفسه او بيع ماله من التيم وفي الصغير الوصي
اذا اشترى من مال التيم لنفسه يجوز اذا كان خيرا للتيم وتبين المحنة ان يشترى
ما ياي عشره بخمسة عشر فعا عكا او يبيع منه ماله بغير ما ياي خمسة
عشر بشرطه فهو خير وبما في حقها وهذا مما يخفى وبه يبيع الوصي عقار التيم
جوز بثلاثة شرائط اما ان رغب فيه احد نصف القيمة او للصغير حاجته
بينه او على الميت دين ولا مال له الا هذا وبه يبيع في المذهب لا سيما بظاهر
الرداية انه يملك ان يبيع ماله من ابنه او سر ماله لابن نفسه ولا يضر ربه

اعاد الكتاب الثاني

مال الظاهر بطلت فبارك

افضل الوصي اصل التيم اثر

لوصي ظلم الطعام

مطلوب شراء المال التيم

نفسه الخيرة

بيع الاب الصغير او الوصي

نقض الصغير العاقل
مع الاب والوصي

انفق الوصي

الصغير فلو باع قبل العمه او اشترى قبل القيمة يجوز في الوصي بغير ان يكون حرا لئلا
 الا ان في العقار اذا اراد بيعه على قوله المتأخرين لا يجوز الا بضعف قيمته **فصل**
 في الحظر الاب اذا باع مال الصغير من اجنبي بمثل القيمة فالمسئلة على مثلثة او
 اما ان يكون الاب محمدا عند الناس او مستورا كان او فاسكا على الاول والثاني
 يجوز حتى لو كبر الاجنبي ما لم يكن له ان يفسد وفي الوجه الثالث ان باع العقار
 لا يجوز حتى لو كبر الاجنبي له ان يفسد وهو المختار الا اذا كان خيرا للصغير
 بان باع بمثل ضعف قيمته زائجا وان باع ما سوى العقار من الموقوفات فعلى المختار
 لا يجوز الا اذا كان للصغير خيرا وذلك ان يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى
 فالحاصل ان بيع الاب عقارا للصبي بمثل القيمة يجوز اذا كان محمدا او مستورا
 وان كان مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة والوصي في بيع العقار مثل الاب
 المفسدان كان باع بضعف القيمة يجوز والا فلا احدا الوصيين اذا باع مال اليتيم
 من الوصي الاخر لا يجوز كما اذا باع من اجنبي ولو باعت متاع زوجها بعد موته
 ونزعت انها وصية ولن وجهها ولا رصفار ثم قالت لم اكن وصية لا يصدق
 على المشتري وبمعها موقوف الى بلوغ الصغير فان صدقها بعد البلوغ انها كانت
 وصية جاز بيعها وان كذبوها بطل البيع فان كان المشتري عمره في الارض اشترى
 لا يرجع على المرأة شيء والاب والوصي اذا باع عقارا للصغير ثم راي القاضي
 بعض البيع كان له ان يفسد اذا راه حرا للصغير ولو باع ماله من ولده لا يصير قسما
 لو له نفس البيع حتى لو هلك المال يمكن من العسر حقيقة لهلك على الولد ولو
 اسرى الاب مال اليتيم لنفسه لا يسر عن القس حتى يرضى القاصي وكذا
 للصغير في اخذ المثل من الاب ثم لو راي القاضي ان الاب رجل باع من ولده
 الصغير مبيعا فقلعت عدي هذا بالف درهم من ولده جاز ولا يحتاج
 الى ان يوقد قبلت وكذلك لو اشترى لنفسه مال وله الصغير فقلعت
 لنفسه عبد ولدي جاز ولا يحتاج الى قول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز في البيع
 ما لم يقل قبلت اذا اشترى الاب الصغير شيئا بعد الامن من ماله ينوي ان يرجع
 به ولم يشهد على ذلك والقاضي لا يحكم بالرجوع ويبعد فيما بينه وبين الله تعالى ان
 يرجع به في ماله وان لم يعد الامن حتى مات لوجد الامن من ماله لانه دين
 عليه ثم لا يرجع نفسه الوارثة بذلك على هذا الوارث ان كان الميت لم يشهد
 انه اشترى لولده ليرجع عليه الا اذا اشترى لصغير ثوبا وطعاما واشهد انه
 يرجع عليه فانه يرجع ان كان له مال يرجع عليه والا فلا لانه جئت بحرام على طعامه
 وكسوته وان اشترى له عبدا او دابة او دابة ان اشهد انه يرجع عليه سواء
 كان له مال ولم يكن وان لم يشهد لا يرجع عليه اذا انفق الوصي على السهم من مال
 نفسه ومال السهم فهو مقطوع الا ان يشهد انه وصى عليه او انه يرجع في ماله
 الا اذا وقع مهر امرأة ابنته الصغير من مال نفسه ان اشهد وقت الا اذا

دفع

الاب الصغير او الوصي

ارار الوصي على الميت

صالح الوصي

دفع لك يرجع على ابه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد لا يرجع والاب اذا ضمن
 مهر ابنته الصغير فاداب يرجع من مال الصغير الا اذا شرط الرجوع ولو كان مكان
 الاب وصي او غيره من الاولياء يرجع في مال الصغير في اصله وان اصره اشترى
 ضيقه لو ادها الصغير بما لها على ان لا يرجع بالتمسك على الولد جاز استحسانا ولو كان
 الام مشترية لنفسها لانها لا يمكن الشراء لو ادها الصغير ثم يجبر هبة منها لولدها
 وليس لها ان يمنع الضيعة عن ولدها ولو اشترى دار لابن ابنته من مال نفسه
 حال قيام ابنته واشهد على ذلك لا يصح شراؤه لانه لا ولاية له عليه في هذه الحالة
 لانه اجنبي واذا مات يكون تركه ولو طمع السلطان في مال السهم فاعطاه الوصي
 شيئا من مال السهم ان كان لا يعقد ماله دفع الظلم من من غير اعطاه شيء لا
 يضمن وان كان بعد يضمن وصي مال السهم على جازين ويخاف ان يبراه سرعه
 من يده سر من مال اليتيم لاضمان عليه وكذا المضارب اذا اذن الوصي على الميت بلين
 او غيره او وصية باطل الوصي اذا صالح عن حق الميت وحق الصغير على رجل فان كان
 الذي عليه مفسدا بالمال او عليه بينة او كان قضا عليه بذلك لا يجوز له صلح الوصي على
 اقل من الحق وان لم يكن كذلك لا يجوز له صلح الوصي عن حق مدعي لسان على الميت
 او على الصغير ان كان للمدعي بينة على عوايه او على القاضي بذلك وكان قضى بذلك
 جاز وان لم يكن كذلك لا يجوز **فصل** في المبسوط اذا كان للصغير دين فضاحجه
 ابو او وصية على تقين وخط عنه ان كان الدين وجب بمعايرة الاب والوصي
 بيع للفظ ويضمن الوكيل اذا ابر المشتري عن المثل وان لم يعاقد لا يبيع
 لانه يبيع بماله ولو صالح من الدين على مال اخر ان كان يعينه او اقل بما يتقايين
 الناس فيه جاز وذكر ابو الليث اذا ادعى رجل على صبي في داره حقا او في
 مبدع دعوى فضاحجه الاب على وحميين اما ان يكون للمدعي بينة او لم
 لكن فان كانت حارة صلح الاب من مال ولده بمقدار قيمة الدعوى او
 بزيادة قليلا يتخاف من الناس فيها لانه بمنزلة البيع ويجوز بيع الاب بمقتار
 القيمة او بزيادة قليلا في موضع على مال نفسه يجوز قليلا كان او كثيرا وان لم
 يكن للمدعي بينة لا يجوز له صلح الامن من مال الاب ولو كان الصبي دين على رجل او
 دعوى فضاحجه الاب على مال وكيل فان كان لابنته له والاخر ينكر جاز صلحه وان
 كان الدين ظاهرا بالبينة او بالاقرار فان صلحه على عاياه شعاع الناس في
 مثلها جاز بمنزلة البيع وان سوط مبدع ما لا يتقايين الناس فيه لا يجوز والوصي
 في جميع ما ذكرنا كالاب ولو كانت الوارثة مفسدا او كيارا او كانت دعواه في دار
 فضاح الوصي مبدع ما لا يتقايين الناس في مثلها جاز في نصيبهم جميعا وكذا لا يجوز
 الا في نصيب الصغير ولو كانت الوارثة كلامه كجار لا يجوز له صلح الوصي في شيء الا اذا كان
 عينا جاز صلح الوصي في العريض لا يجوز له في العقار ولو كانت الوارثة كلامه مفسدا
 اذا ادعى انسان في دارهم دعوى فضاحجه الوصي على احوالهم على شيء فان لم يكن للمدعي

صلح الام وشرا

تأخر الوصي للدين وحواله
واقاله

هل يمكن الوكيل الاداء

بينه لا يجوز صلح وان كانت له بينة جان عقدا ما يتقايان الناس سوا كانت اليقينة عند الله
او الوصي ولا يجوز صلح الامام على الصبي وكذا صلح الاخ والعم وصلاحى الامام والاخ
والعم لا يجوز الا فى الصروض والحيوان والمعد كلاب عند موته اذا لم يكن للاب وصيا
كاللحم من صلح الاب ولو احتال بالاسم ان كان الثانى اقلا من الاول لجل وان كان
مثله لا يجوز وهذا اذا وجب مدها للميت فان وجب مدها للوصى يجوز ان يحكم
وان لم يكن املا من الاول والوكيل البيع اذا قبل للموكل البيع والعم للموكل سوا
كان المحتال عليه املا او اقل من خلاف الاب والوصى فانما لو قبل للموكل المثل من هو
املى لا يضمن شيئا وفى المبسوط الوصى اذا اخذ دين اليتيم فان لم يكن الرضى
تولى العقد لا يجوز بلخير وان كان قد بولى يجوز ويعين ولما حوالته فان كان المحتال
عليه املا من الاول جاز ولا فلا الا ان يكون هو الذى تولى العقد بنفسه يجوز
وايضا من وصطه كالسحران بول العقد بنفسه جاز وما اقلته فيجوز لانها اشرا
الوصى اذا اشترى شيئا للصغير ثم اقال ان كان فى الاقالة نظر اليتيم جاز والا
فلا والوكيل البيع اذا اقال واحتال او ابن او خطا وهب يجوز وفيه مو للوكيل
فانما يمكن الوكيل البيع الاقالة اذا لم يقبض الثمن اما اذا قبض فلا يمكن واذا عمل
المشترى صح امهالها وان كان الموكل ان يطالب الوكيل فى الحال بوعدى من مال
نفسه ثم عند حمل الاكل احد من المشتري لنفسه ولو كان للمشتري دين على الموكل
بالبيع مثل الثمن يصير مضا من الموكل وان كان الدين على الوكيل فذلك لا يغير
الوكيل مثل ذلك الموكل ولو كان دين المشتري على الوكيل والموكل يصير الثمن
مضا من دين الموكل حتى لا يضمن الوكيل شيا والوصى ان لا يخل الكفيل بدين الميت
او الراهن ولو اوصى بان يصدق عينية بالقرم يصدق الوصى بعينها
من الناس لغيره ذلك ولو اوصى ان يصدق بعينه لهذا الثوب لم يكن له
ان يبيعه للورثة ويصدق بغيره ولو قال يصدق على هذا الدرع على كان للوصى
ان يصدق بصدقه بشي ولو قال يصدق على ثوبى وله دويرة ولو قال
ويصدق على الوصى ان يصدق الدويرة والارصان والمبيد ويقصد بثلث الثمن
ولو قال يصدق على اربع مائة يصدق الوصى بالباقي سواها من مال الميت
واخذ هذه الحلف للورثة جاز المضارب باخذ دين المضاربة والجليله وتلك
الاقالة والحوالة والابراة والمخطو ومن خصته من مال المال لو حط
عن العزيم شيئا او حرمة او حصص فان لم يكن فيه ربح جاز حطه وبقيته
لانه ملكه وان كان فيه ربح جاز مصادره ويحرم حطه فى حصته نفسه والمضارب يمكنه
هنا كله وما حرر من مال لا يجوز حرقه بين اثنين باع احدهما باذن شريكه ثم ان
احدهما حط من امره واخر عنه فان كان البايع هو الذى حط واخر جاز وفيه
ويضرب جناحه الا ان يضمن حصه شريكه واما الذى لم يبيع جاز حطه فيضربه ولا
يجوز في تضربه الاخر واما اذا اخذ لا يجوز في تضربه ولا في تضربه الاخر والوكيل

اذن

ما لا يملك من ثمنه او الفاضل

اذ ابيع من لا يقبل شهادته له ان كان فى اكثر من القيمة يجوز بخله خلاف وان كان اقل
من القيمة بعين فاحشر لا يجوز بالاجماع وان كان بعين لا يجوز البعنا وان كان
بمثل القيمة فقبضه او ايتان ويبيع المضارب وشراؤه ممن لا يقبل شهادته لا يجوز
بعد منه باكثر من قيمته وشراؤه منه باقل من قيمته يجوز ويبيع الوكيل من نفسه
او ابن له صغير وعبد له غير مدون لا يجوز وان امر الموكل بالبيع من هو لاء
واجاز له ما صنع ولو امره بالبيع من الولد او من اولاده الباطنين او من الاقبيل
شهادته له واجاز له ما صنع فباع منهم جاز وعلى الاب اذا اشتق من ابنه
وابنه شيئا للدم اذا استمرى ما سعى التا سر في مثله لم يجز قيمه الوقت اذ ابيع
مالا لو اقف ممن لا يقبل شهادته له لا يجوز وكذلك اذا اجره منه وكذا الوصى المتولى
اذا اجره دار الوقت معا طعة من ابنه الكبير ومن ابنه لا يجوز الا اذا اجره هاهنا
باكثر من اجر المثل والمتولى اذا اجره من نفسه اذا كان خيرا للواقف جاز والا فلا
ونفسه المحرم ما يبيع من قبل في بيع الوصى مال الدم من نفسه وعليه الفتوى والوكيل
بالبيع والشرا اذا اضاف العقد الى الموكل لا يرجع حقوق العقد الى الوكيل وقيل
يرجع وكل وجه اذا باع الاب مال ابنه الصغير ثم ادعى ان فيه عينا لا يبيع هذا
اذا اقف بقبض من المثل واشتد على ذلك لقا اذا لم يقرب ولم يشهدا وقت
بعث ولم اعلم بالعقد او قال علت بالعقد ولم اعلم ان البيع لا يجوز ببيع الوصى
ملكه ان يملكه بغيره بكل ما يجوز ان يعمل بنفسه في امر اليتيم فان بلغ الدم قبل ان
يفعل الوكيل لم يكن له ان يفعل وان مات الوصى واليتيم يبيع الوكيل
وان كان الاب والابن ولو وكل الدم رجلا واحدا وحبيته جاز المتولى اذا اراد
ان يوصى له غيره عند الموت يجوز واذا اراد ان يعم غيره مقام نفسه
فى حيوة لا يجوز الا اذا كان التقبض اليه على وجه العوم والمتولى ان وكل
غيره في البيع والشراء وغير ذلك ولو اخذ المتولى درهم الوقف وصرفه لغيره
الى عمارة الوقف يجوز اذا كان خيرا للوقف ولو انفق على الوقف من مال نفسه
له ان يرجع وان لم يشترط كالوصى وفى الملقط اذا شرط الرجوع رجوع والا فلا
ولو عمل المتولى في عمارة الاوقاف بنفسه لا يجوز اخذ الاجرة على العمل لانه لا يبيع
ان يكون اجيرا ومستاجرا والحيلة فيه ان يرجع الامر الى القاضي حتى يامر بالعمل
فيه فحينئذ لا يجوز ولو استعمل المتولى مال الوقف حتى صار مائة مائة وضع
مثل ذلك على مال الوقف لا يخرج عن العهدة والحيلة ان يرفع الامر الى القاضي
حتى يفسد عمل فيرفع اليه ثم يرفع ذلك الى رجل البيه وانفق في عمارة الوقف يخرج
عن العهد ولو خلط المتولى ماله بالوقف لا يضمن كمال الوقف بمال الوقف
وكا لقاضي اذا خلط مال الوقف ومال الصغير في ماله لا يضمن التماسا اذا خلط
مال الانسان بمال الغير لا يضمن وبما لا يضمن القاضي اذا وضع اموال اليتامى في
بيتة ومات لا يبرى ابن المال ولم يمس من ماله مودع ولو دفع القاضي الى

هل يمكن الاداء
مع العلم اماره
أبو التولى

الوصى بملكه

هم
اراد التولى ان يبيع

على التولى ان يبيع

فلا

ان لا يملك

أوجه حساب التركة

بيع العقار

مال الورثة في غير التركة

بيع نصيب الغائب

مال المتجر في التركة

الى قوم قوم معه ولا يدري الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره والمقاضي والذمة اما
 مال لا يتايم القيمة اذا اكرم الدار من الموقف عليه جاز ولا يجوز من سرق من المتوفى الوقت
 المتوفى اذا كان اميا فاستاجر رجلا ليكتب حساسا بحسب الحاجة بماله لا في مال الوقت
 الاسدانه لمصلحة الوقت عند الضرورة يجوز باذن القاضي وان كان سعدمه
 يستدين بنفسه استقراض الاب لابنه الصغير يجوز وكذا الواقف بالاستقراض
 يجوز اقراض الوصي والمتوفى واستقراض لأجل الصغير والوقف لا يجوز والكره
 اجاز معهود كره مدون ما لم يطل بولده واذن اجاب بعض الامم نقاسد بيع الوصي
 العقار لا يجوز الا اذا كان خيرا لليتيم بان سعت المشتري في الشراء بصعيف القيمة
 او كان خيرا لهما ولا يفتنا وموانعها ان يدين على غلامها او على الميت دين لا يعي غير العقار
 بذلك وكان الميت اوصى بالمرسل ونحوها او كان بالوصف حاجته بالثمن لا يخل
 النفقة ونحوها فان لم يكن شيء من ذلك لا يبيع العقار هذا اذا كانت الورثة من
 فان كانوا اكبارا وهم حصون وليس في التركة دين ولا وصية فان الوصي لا يبيع
 شيئا من التركة وان كانت التركة مستفقة بالدين او كان الميت اوصى بوصية
 مرسله كان للوصي ان يبيع التركة بفضاء الدين الا انه يعدم بيع العرض ولو يرض
 بيع العقار فان مست الحاجة الوصية يبيع وان قالت الورثة حر بعض الدين
 وسعد الوصية من اموالنا وببعض التركة لانفسنا كان لهم ذلك ولو كانت التركة
 كبا اركسا وليس على الميت دين ولا وصية للوصي ان يبيع غير العقار وان كان
 بعض الورثة تصنور وبعضهم فيكيا او واحد منهم غائب فان الوصي يملك
 بيع نصيب الغائب من العروض والذميق والمنقول لأجل الحفظ واذا ملك
 الوصي بيع نصيب الغائب ملك نصيب الحاضر اذا كان على الميت دين لا يخل
 بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند اكل وهو ملك ماله عليه واذا كان
 في التركة وصية بالف من سلة فان الوصي يملك بقدر ما سدره الوصية ولا يملك
 ما زاد عليه واذا كانت الورثة كبا اركسا فهم صغير فان كان ملك بيع نصيب الصغير والكبير
 ايضا وهذا في وصي الاب وصي الجد وصي وصية ووصي القاضي ووصية
 وصي القاضي بمنزله وصي الاب في حله وهي ان القاضي اذا جعل وصيا في
 ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل رجلا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع
 كلها وصي الاب اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان كان كافيا غير
 عدل سدر له وببعض غير من السر فمحل في بيع الاب والوصي والوكيل والعين
 البسيطة جاز في كل الاحتمال ما تملك الوكيل اذ باع من عند نفسه وحطه من قبضة
 بقدر ما يتقارب فيه او باع من لا يجوز شهادته ومنها مال الاب باع مال المضارب
 قبل ان يرضى بالرجوع وحطه شيئا يسيرا ومنها المربيع الذي عليه دين يحفظ بالمال اذا
 باع وحابه محابة لسرة لا يبيع المحابة او حاربت الورثة او لم يحزن ويترك
 للمشتري اما ان يبلغ تمام القيمة والا يبيع البيع ومنها الوارث اذا اشترى

من مورثة

من مورثة في مرض منته فالحاصل في بيان ما يتخل منه العبن ومن لا يتخل ان الوكيل
 بالبيع يبيع بقبيل الثمن وكثيرا وكذا المكاتب والعبد والوصي فيما باعوا واشتروا و
 الاول يبيع الحب والحد والوصي والقاضي لا يبيعون بالاقول الا بما يتقارب الناس فيه
 وشراؤهم كبهم والوكيل بالشراء لا يشتري باكثر من القيمة الا بعقدا للقابن و
 المضارب والمقترض وشريك المالك لو باع بغير فاحش فهو في المحابة البسيطة حلال في
 الاسواق الا في اربعة احوالها اذ باع الماذون للمدبون من هؤلاء وجاني لا يجوز
 وان قلت المحابة والثاني المربيع المدبون اذ باع من احصى وجاني لا يجوز وان
 قلت المحابة والمشتري بالخيار انشاء او في الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ واما
 وصية بعد وفاته اذ باع تركته لقضاء ديونه وحاق فيه قدر ما يتقارب فيه من سعة
 يعمل ذلك عفو وهذا من عيب المسائل ان المالك لا يملك المحابات ومن قام مقامه
 بملك والثالث اذ اربا المال المضاربة وجاني لا يجوز وان طس الربيع لمنا باع المربيع
 من وارثة لا يجوز اصله ولا يجوز بل محابة فان جاني لم يحزن اصله وكذا لو باع
 الصبي من مورثة المربيع لا يجوز وقال لا يجوز بمثل القيمة وبعض بسير لا يجوز
 والذي لا سارسه من كل في العروض ذهني وفي المحبان دة يارده وفي العقار دة
 دوانده وحل ما لا يدخل تحت لتمام المقومين فغوما لا يتقارب فيه ثم في موضع
 بيع المحابة السيرة والعبن السدر انما يكون عفو اذا كان باعرا دة اما اذا كانت
 المحابة والعبن فاحشا فمقتدا بالسدر لا يكون من عفو **فصل** مسائل الاستحقاق
 الاستحقاق نوعان استحقاق مبطل للملك كالعقود ونحوه واستحقاق ناقض للملك
 كاستحقاق بالملك والناقل لا يوجب فسخ العقد والمبطل يوجب فسخ انما يتحققان من
 وجه واحد وان كان من وجه واحد والاتفاق انهما يتحققان المستحق عليه ومن يملك ذلك
 الشيء من جهته مستحق عليه حتى واجعا منهم لو ادعى واقام البينة على المستحق بالملك
 لا قبل بسرة ووجه الاختلاف ان الاستحقاق والناقل اذا ورد فان كل
 واحد من الماعة لا يرجع على باعه ما لم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل ما لم يقض
 على المكفول عنه وفي الاستحقاق المبطل يستل كل واحد منهم الرجوع على باعه
 لان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل وان لم يرض على المكفول عنه وفي الجامع
 الاستحقاق على ضربين قديم ومن حقا الرجوع على البايع بالثمن لانه يظهر
 ان البايع باع ملك غيره واستحقاق حديث ومن حقا ان لا يرجع على البايع
 بالثمن لان البايع باع ملك نفسه ثم ورد الاستحقاق بسبب كان عند المشتري
 في ملكه الا ان الرجل اذا اشترى شيئا يتكهن عند سنة ثم جاء رجل واقام
 البينة ان شيء الذي له منذ شرفاته لا يرجع على باعه بالثمن لان الذي اشترى
 لم يستحق عليه والذي استحق عليه لم يشتري لان المشتري كان اس والمستحق
 نص لان الاستحقاق ورد على ملك الحال بامر حادث لان الرجل اذا خاط
 قبيضا لا يجوز است احد فيه ملك لا بسبب حادث بعد الخياطة اما يشتري

ملل المحابة

الملك للمالك المحابة
ورقم ملكه عليه

العن التركة

سما لا يملك

من الذي خاطه او باقران وكذا الجواب فيمن اشترى خيطا طويلا ثم استحق
 الدقيق وكذا لو اشترى لحما فشواه فاقام البينة ان اللحم المشتري له واحد
 لم يكن للمشتري على البائع سبيل لان لما سواه لا يجوز ان يثبت لاحد فيه ملك
 حادث بعد الشيء الذي ان رجلا لو غصب لحم رجل فشواه ليس لصاحب اللحم
 ان يأخذ منه لان لما جاء له من المسحق ان يأخذ منه ثبت ان حقه وجب بعد
 الشيء وفي جوابه العتالي اشترى ثوبا وخاطه فمجهجا فاستحقه انسان باسم
 العتيق لم يرجع المشتري على بايعه لان لا يدعى التملك عليه بعد ما صاب غيبا وان
 اقام بينة انه كان قبل هذه الصفة يرجع المشتري بالتمش فالحاصل ان المسحق
 في هذه الرجوع لو اقام البينة ان اللحم كان لما والمخطة كانت له او الثوب كان
 له فان القاضي يفتي على المشتري بالقيمة في ذوات القيم وفي المثلثة
 ذوات الامثال المستحق ثم يرجع المشتري على البائع لان الاستحقاق ورد
 على الاصل وكذلك على هذا في العضيا اذا غصب لحما فشواه او المخطة غيبا
 او ثوبا ففقطعه فمجهجا وخاطه ثم جاء مسحق واستحقه لغير البائع الغائب
 من الغنم لان استحق منه غير ما غصب ولو اقام المسحق البينة ان
 اللحم او الثوب او المخطة كان له ان يبرأ الغاصب من الضمان ومن غصب ثوبا
 ففقطعه ولم يخطه او غصب شاة فزبحه حتى لم يقطع حتى المالك ثم استحقها
 رجل يبرأ الغاصب من الضمان لان استحق عليه عين ما غصب ولو اشترى
 شاة فزبحها وسانحها فاقام رجل البينة ان الاطراف والراس واللحم والجلد
 كلها له فاشترى ان يرجع على بايعه بالتمش لان هذا استحقا وعلى اصل الشاة
 الا يري ان من غصب شاة فزبحها لم يقطع حتى المالك من عين الشاة بخلاف
 ما اذا قطع الثوب وخاطه او غلب المخطة لان من سيطع حوا المالك بذاك النعل
 فثبت قضى له وانما قضى ملك حادث لا ملك قديم واما ههنا فالملك القديم
 باق واذا كان كذلك كان للمشتري ان يرجع على بايعه بالتمش ولو لم يستحق
 على هذا السبيل وكترجى رجل فاقام البينة ان الجلد له واقام اخر البينة
 ان الراس له واقام اخر البينة ان اللحم له فليس للمشتري ان يرجع على بايعه
 لانه لا يثبت لاحد حق في اللحم والجلد والاطراف الا بسبب حادث فالاستحقاق
 ورد على المالك الحادث وفي الفصل الاول ورد على الاصل المستحق اذا اقام
 البينة على المشتري ان العين له ولم يوقت وقتا وقضى له يرجع المشتري على
 البائع بالتمش وان اقام المدعى بينة ان العين له منذ شهور وقد اشتراه المشتري
 قبل ذلك يعقبي للمدعي ولا يرجع للمشتري على البائع بالتمش واستحقاق المبيع
 على المشتري يوجب بوقت العقد السابق على اجارة المسحق ولا يوجب
 استغاضه والبائع لا ينفخ ما لم يرجع المشتري على بايعه بالتمش فاذا ارجع الان
 ينفخ حتى لو اجاز المسحق بعد قضاء القاضي وبعد قبضه قبل ان يرجع المشتري

غصب ثوبا كاشفى

الرجوع على البائع بوجه

على بايعه يبيع والمصحيح ان القضاء المستحق لا يكون من الساعات كلها ما لم يرجع
 كل واحد على بايعه بالقضاء في الزيادات اذا استحق المبيع هل يفسخ البيع المصحح انه
 لا يفسخ ما لم يفسخ وان احكم القاضي واذا استحق المشتري وان اشترى
 بعض المبيع من غير قضاء ولا رضا البائع ليس له ذلك واستحقاق المشتري على
 المشتري انما يوجب الرجوع بالتمش على البائع اذا كان الاستحقاق بسبب سابق على الشراء
 اما اذا كان بسبب متأخر عن البيع لا يوجب الرجوع بالتمش على البائع والاستحقاق
 انما يوجب الرجوع بالتمش على البائع اذا ثبت الاستحقاق بالبينة اما اذا ثبت باقر
 المشتري او سكو له عن البين او باقران وكيل للمشتري بالخضومة او سكو له
 عن البين لا يوجب الرجوع بالتمش لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره واذا اذ
 المشتري استحقاق المشتري على البائع واراد ان يرجع عليه بالتمش لا بد ان
 يبرأ الاستحقاق ويبرأ سببه ثم اذا برأ سبب الاستحقاق وصح ذلك انكر البائع
 البيع واقام المشتري البينة على البيع فثبت بيئته ولما ان يرجع بالتمش ولا يشرط
 حصة المشتري لسماع هذه البينة وبه يفتي طه بن الدين المرعشي بل اذا ذكر
 سبب العبد وصفته ومقدار التمن كاهه وعلى هذا العبد اذا تناولته الابري
 فادى حرمة على المشتري الاخر ويرجع البعض على البعض لا يشترط حرمة العبد عند
 الرجوع بالتمش بل اذا شهد الشهود ان العبد الذي قام البينة على حرمة باعه هذا
 من هذا كفاهم اذا قبلت بينة المشتري ويرجع المشتري على بايعه بالتمش بقبض
 القاضي كان البائع ان يرجع على بايعه بالتمش وان نعم انه ليس له حق الرجوع عما انكر
 البيع لان القضاء القاضي عليه بالبينة للحق بزمه بالعدم ولو ابرأ المشتري عن
 التمن او وهبه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بايعه بشئ وكذا ينعى الداع
 لا يرجع بعضهم على البعض وكذلك اذا تناولته الابري ثم ان احكام من الداع ابرأ
 المسرى من التمن ثم استحق ويرجع الداع بعضهم على البعض فالمشتري الذي ابرأ
 البائع عن التمن لا يرجع على بايعه بالتمش ولا يمكن لعبد الداع ان يرجع بعضهم على
 البعض بعد القضاء على الذي ابرأه مشبهة والبائع اذا ابرأ المشتري عن التمن
 ثم استحق لا يرجع المشتري الثاني على بايعه لوجود الابراء ويرجع الاول الى
 بايعه واذا رجع المشتري على بايعه وصالحه البائع على شئ فقبيل كان للبائع ان
 يرجع على بايعه بجميع التمن وكذلك لو باع المشتري بايعه عن التمن بعد ما قبضه
 القاضي له بالرجوع عليه كان له بايعه ان يرجع لبائع ايضا القاضي اذا قضى المستحق
 ثم صالح المشتري المستحق لياخذ المشتري بعض التمن من المستحق ويدفع الباقي
 الى المستحق ليكون له ان يرجع على بايعه بالتمش لان بالصالح ابطال بعض الرجوع اشترى
 عبدا وقبضه ثم ادعى صلح ان ثبت الاستحقاق صلح المشتري مع المستحق ودفع
 شيئا اليه وامسك العبد لا يرجع بما دفع على البائع لانه دفع اليه ما دفع قبل ثبوت
 الاستحقاق ولو اثبت الاستحقاق ومضى له ثم دفع اليه شيئا ودفع وامسك العبد

ما روي في الروايات

هل البينة في البيع

صالح المبيع والبراءة

يكون هذا منه شراء العبد من المستحق فحينئذ يرجع بالتمش على البايع اشترى دارا
 فادعى رجل نصفها فاشتراه منه لا يرجع على البايع بشئ الا ان اشترى منه بعد
 الاستحقاق فيرجع بنصف التمش وفي البسوط رجل اشترى شيئا فادعاه رجل
 او ادعى فيه شفعا فضا الحصة المشتري مع ولاد ان يرجع بذلك على بايعة الجوز
 لان الاستحقاق لم يثبت وهذا مع المال برضاء نفسه فلا يرجع اشترى دارا و
 قبض ودفع التمش فجاء رجل وقال هذه داري فاشترىها منه ايضا ثم استحقها
 بالتمش والمسلمة وقضى له يرجع المشتري على كلا البايعين وليتد التمشين جميعا منه
 لوجود الشراء منها ولو اشترى دابة فاستحقها رجل بالبينة فجاء المشتري
 ليرجع على بايعة بالتمش فانكر البايع انه باعها منه ثم ان المشتري بعد ايام ادعى على
 ابن البايع انك بعتهني هذه الدابة واراد ان يرجع عليه لبيع دعواه لانه لا منافاة
 بينهما لجواز ان اشترى من الابن ثم من الابن بعد ذلك ثم ورد الاستحقاق
 عليه وان لم يذكر التوفيق حرجا واذا ثبت البهتان يرجع عليهما بالتمشين جميعا
 وان كان الصحيح احدا لبيعهين لان الرجوع بالتمش عند الاستحقاق يصح
 وجود صور الشراء لاحقة الشراء دارا في يد رجل فادعى رجل نصفها فضا
 على الف وادعى الآخر نصفها فضا الحصة على الف ثم استحق نصف الدار لا يرجع على
 واحد منها بشئ لان كل واحد منهما في يدك نصف وان استحققت الثلث ارباع
 الدار يرجع عليها بنصف ما اخذ اشترى جارية معصومة وهو يعلم ان
 البايع غاصب فاستولدها كان الولد رقيقا لا فداها الغريم حين كان
 عالما بحقيقة الحال لكن يرجع بالتمش على البايع لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع
 على البايع بالتمش عند الاستحقاق اشترى شيئا وهو يعلم انه ليس ملك البايع
 يرجع بالتمش ولو اقام البايع بينة ان المشتري اقر بالشراء ملكه المبيع للمستحق
 لا يخل حق الرجوع ولو قال البايع بدون شرط مغير ونعم كدعوى يستبدان
 لا يرجع بالتمش لو استحق فاستحق له الرجوع بالتمش واذا استحق المبيع بعد ما
 تناولته اليد لكثيرا ويرجع بعضهم على البعض بالتمش بقضاء القاضي فانكر
 البايع من الداعة البيع يحتاج الى اقامة البينة على البيع ويحتاج البينة على الرجوع
 وعلى استحقاق الاوكد ان لم يعلم القاضي ملك الرجوع ما بان لم يكن بين يديه
 ولكن بشئ وان كانت الرجوع ما بان بين يديه وهو ذكر لها لا يحتاج الى اثبات لها
 واذا استحق المشتري من يد المشتري الاخير يكون ذلك فضا على جميع
 الباعين حتى لو اقام الصمد واحد من الساعة على المستحق بالملك المطلق لا يقبل
 لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بايعة بالتمش من غير اعادة البينة ولكن
 انما يرجع كل مشتري على بايعة قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك
 لا يكون للمشتري الاول ان يرجع الكفيل بالدرم ما لم يرجع عليه والمشتري
 اذا اراد ان يرجع على بايعة بالتمش ما لم يرفع البينة على الاستحقاق لا يجب على البايع

الرجوع بالتمش

ادعى الرجوع

انكر بايعة الباع البيع

دفع التمش

دفع التمش ولو اراد الرجوع بالتمش واراد رجل القاض في الاستحقاق فاقبها بالاستحقاق
 وقبض الجمل ووعده ان يدفع التمش ثم اقر ذلك حرج القاضي على دفع التمش ولو لم يقبض
 بالاستحقاق ولكن وعده ان يدفع التمش لا يحرجه الوعد لا يلزم شيء واذا استحق
 حارس من يد المشتري بخارا وقبض المستحق عليه السجل ووجد بايعة لبيعه فند
 واراد الرجوع عليه بالتمش واظهر رجل قاضي بخارا واقام المستحق عليه بينة ان هذا
 رجل قاضي بخارا لا يجوز له ان يبيع سرقته ان يجل به ويقضي المستحق عليه بالرجوع بالتمش
 ما لم يشهد الشهود ان قاضه بخارا قضى على المستحق عليه بالخمار الذي اشتراه
 من هذا البايع واخرجه من يد المستحق عليه هذا وهذا لان الموطا فلا يجوز
 الاعتقاد على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا على قضاء القاض وعلى مصر يد
 المستحق عليه واشترى دارا وقبض الدار ثم علم المشتري ان البايع باع الدار من
 غيره ليس له ان يسترد التمش من البايع ما لم يخرج الدار من يده اشترى من آخر
 عبدا وبعده من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم استحق من يده
 هو على بايعة ثم بايعة يرجع عليه ثم هو يرجع على البايع الاول لان القضاء بالملك
 للمستحق لا يوجب الفسخ الساعات فصبي مع المشتري الاول وشراء ثابتن
 على حالها فلا يكون له الرجوع على البايع الاول اذا اشترى دارا واخذها الشفع
 بالشفعة وتوفي فيها ثم استحققت من يد الشفع رجوع الشفع على المشتري بالتمش
 ولا يرجع بقيمة البناء لانه هو الذي اخذ بناءه والمستعير اذا هلك العارية
 في يده ثم استحقها رجل بالبينة ومنه قيمتها لا يرجع المستعير على المعبر بل يضمن
 ولو هلك الدابة في يد المرفق او المودع والمستأجر ثم استحق رجل بالبينة و
 اخذ القيمة منه كان له ان يرجع على الراهن او المودع والمودع ولو هب ما
 غضبا وبيع او يصدق به او اجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته ولا
 يرجع المرفقون له او المتصدق عليه والمستعير يضمنون على الغاصب ويرجع
 المستأجر والمودع والمرفق بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالتمش عليه ولا يرجع
 السارق من الغاصب ولا غاصب الغاصب دار بين رجلين شرعا وميراثا
 ففتمهاها وبني احدهما في حصة بناء ثم استحق من يده الثاني الموضع الذي
 فيه البناء لا يرجع على شر كدعوى من قيمة البناء اذا ادعى المستحق على المشتري
 اخذ الدابة من غير قضاء القاضي فقال المشتري للبايع المستحق اخذ الدابة
 من غير قضاء فادعاه الى دفع البايع التمش الى المشتري ثم ان البايع اخذ المستحق
 واقام البينة ان الدابة ملكه من غير حصة المشتري صح والمستحق اذا اخذ
 المدعي من يد المشتري بغير قضاء وملكه في يده كيف يرجع المشتري على بايعة
 بالتمش فالوجه فيه ان يدعى المشتري عليه انكر قبضت العينة بغير حق
 وكان ملكي وقد هلك في يدك فادعيتك وهي كما فهم الذي اخذ العبد منه
 ان العبد الذي اخذ به منك كان ملكي وقد اخذ به منك بحق يقبل البينة

امانة الضمير

نحو هذا في هذه نسخة

ماله في البيع

الاشترى من غيره

كمية

بالبيع عند البيع
تحت في ملكي

ويرجع المشتري على بايعه بالتمن اذا استحق المبيع فاراد المشتري ان يرجع على البايع
 في دفع له من وجهه لا يلتفت اليه ويقضى عليه او بين وجه الدفع ولكن في
 سعيه من البكوة فكل ذلك الجواب وكذا اذا بين وجه الدفع الفاسد فالحق
 كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال في حاضرة في البلد محملة الى المجلس للبلد
 المستحق عليه بالبيعة اذا اراد ان يرجع على بايعه بالتمن والبايع اراد ان يقم البيعة
 على الساح او على السلم من المستحق سعيه او نحوه فلا يشترط حضرة المستحق بسماع
 هذه البيعة اذا ادعى المستحق واقام سعيه او نحوه فاقام المدعي عليه بيعة على
 المستحق انك قدرت اني اشتريت من فلان سديع دعوى المستحق لانه
 اثبت ساقصة في الدعوى اذا استخفت الدار من يد المشتري فاراد ان
 يرجع على بايعه فاقام البايع سعيه بحضرة المستحق انه قال قبل الدعوى ان الدار
 ملك فلان اخر لعلى البيعة واصبر متنا فضلت دعوى الملك لنفسه فظهر بطلان
 مصاد المشتري اذا رجع على بايعه بعد ثبوت الاستحقاق فادعى بايعه بحضرة
 وحضرة المستحق اذ ان هذا المدعي كان ملكا لا يبركه ميراثا لي وانا الوارث
 له لا غير مع هذا الدفع المستحق اذا اقام البيعة على الملك المطلق واحد الحار
 ومع بعض الماعة على البعض بالبيعة وقضى القاضيه ثم ان المرجوع عليه اراد
 ان يرجع الى بايعه وقال بايعه ان هذا الحار ع على ملك بايع وليس لك حق الرجوع
 على واقام البيعة على ذلك يقبل اذا كان بحضرة المستحق وان لم يكن بايع المرجوع
 عليه حاضرا لانه ينصب خصما عن بايعه ولو اقام المستحق بعد ذلك سعيه على
 اساح لا يقبل واذا كان في يد رجل جارجا اخر فادعى انه حاره واقام البيعة وحل
 القاضيه ودفع اليه بجو ليرجع على بايعه فلما اراد الرجوع على البايع قال البايع
 للمستحق كم مدة غاب هذا الحار منك فقال البايع انا اقام البيعة ان هذا الحار
 كان في ملكي منذ سنين لا سديع عنه المضمومة لهذا ولو باع رجل حمارا من
 رجل فجاء رجل وارعه فقبل ان يسال الاستحقاق اقام البايع بيعة على
 المدعي ان الدابة تحت في ملكي لبيع هذه البيعة واذا استحق دابة من يد
 انسان وقال المستحق في دعواه عا ج الدابة هي منذ سنة فقبل ان يقضى
 بالدابة المستحق اخبر المستحق عليه البايع من الغنمية فاقام البايع بسمان الدابة
 ملكه منذ سنين يقضى القاضيه بالدابة للمستحق واذا قال المستحق للمشتري بعد
 القضاء خذ الثمن الذي اعطيت البايع مني فاخذ فان ادعى الاحا وقبل رجوع
 المشتري على بايعه لا يكون فاصدا ديه وكان له ان يسترد ولو طلب المشتري
 من البايع الثمن ثم قال للمستحق خذ الثمن مني فاخذ ثم اراد ان يسترد
 لبيعه ذلك **فصل** المستحق عليه اذا اراد ان يرجع على بايعه فقال البايع اني
 تحت في ملكي ولم يقدر على الاثبات حتى قضى عليه واخذ منه الثمن ثم اراد
 ان يرجع على بايعه وانكر بايعه البيع فاقام مدعي الساح البيعة انه باع مني لمان يري

وفي المصنف

وفي المصنف واذا رجع المشتري على البايع بالتمن وقضى القاضيه عليه ثم اراد البايع اقامة
 البيعة على انه ملكه لا يقبل لانه مقتضى عليه ولو اقام السعي على انه ملكه المبيع من المستحق
 على المشتري لا يعمل ولا يشترط اقامتها على المستحق واذا اقام على المستحق لبيعه ان يلزم
 المشتري واذا رجع المشتري على البايع لكن لم يقض القاضيه عليه بالبر حتى اقام البايع
 بيعة على السلم ان اقام على المستحق يقبل وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري ان
 يقبل ذلك الا في البايع السلم واذا اقام البيعة على السديع بحسان يقبل لانه لو اقام
 على المستحق كان له ان يلزم المشتري يكون دفعا وكذا في الفصل الاول عند ابي يوسف
 وهو قوله محمد بنهما الله وبه يقضى **فصل** ولو اشترى عبدا وقبضه وباعه من اخر
 ثم استخوله رجل ثالث بالبيعة من يد الاخر واقام المشتري الاخر بيعة ان المستحق بايعه
 من البايع الاول والبايع الاول بايعه من بايعه اصله وهوى له بالعيد ولو لم يقم
 البيعة ولكنه خاضع بايعه في التمن وقضى له بالتمن ثم ان بايعه اقام البيعة ان المستحق
 بايعه من الاول والاول باعه منه واخذ العبد لبيعه ان يلزم المشتري مع جري في
 رضى ثم استحق وطلب المشتري من البايع الثمن فدفع اليه ثم ظهر فساد القضاء فليس
 المستحق عليه ان يسرد ملك الاخر لانه وجد المقابل فلو لم يسرد او لكن القاضيه قضى
 للمستحق بالارض وفسخ البيع ثم ظهر فساد القضاء ظهر فساد الفسخ انما اراد المشتري
 شيئا فله المشتري انما استحق على ما ابراه البايع عن ضمان الاستحقاق ولا راجع
 على البايع عن ضمان الاستحقاق ولا راجع على البايع بالتمن فانه لا يصح هذا الا براء لان
 خليف البراء بالشرط لا يصح واذا استحق المشتري من يد المشتري واراد المشتري
 الرجوع بالتمن على البايع فله البايع المشتري قد علمت ان الشهود تشهدوا سري
 ان السعي في المشتري انما تشهد ملك المبيع كذا ان الشهود تشهدوا سري فالمشتري
 ان يرجع على بايعه مع هذا الاقرار لان المبيع لم يلم فلا يحل له التمن ولو اشترى شيئا
 من رجل ثم استحق من يده ثم وصل بوجه لا يخر بالتليم الى البايع عمدا فادعى بصادق
 ملكا البايع ثم استحق من يد المشتري ورجع بالتمن على البايع ثم وصل اليه بوجه
 بالتليم الى بايعه لان اقراره بالملك له سطل والرجوع عليه عند الاستحقاق لو اقر
 بالاستحقاق ومع ذلك اقام الراجع بيعة وان ثبت عليه الاستحقاق بالبيعة كان له
 ان يرجع على بايعه المدعي فاذا اقام البيعة على دعواه ثم ادعى المدعي عليه بالملك له
 فالقاضي يقضى للمدعي بالافران لا بالبيعة لان البيعة انما يقبل على المتكر لا على المقتن
 ادعى شيئا في يد رجل وانكر المدعي عليه واقام المدعي سعيه على ما ادعاه فقبل الحكم
 اقر المدعي عليه بالعين المدعي فالقاضي يقضى العين المدعي بالافران لا يشتري شيئا
 وهبه لآخر ثم ان الموهوب له بايعه من اخر واستحق من يد المشتري لم
 يكن للمشتري الاول ان يرجع على بايعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب
 له واذا رجع رجع على المشتري او وهبه لغيره فاستحق من يد الموهوب له
 يرجع الواهب بالتمن على بايعه واذا اشتري جارية وهبها لانيان ثم

اشترى من البايع

تخليف المشتري

وهي الموهوب له لاخر ثم استحققت من يده لا يبيع احد بالتمن وفي المشتري بخلافه
المستحق عليه ان اذ ان يحلف المستحق انما باعه ولا وهبه ولا صدقة ولا يخرج من ملكه بوجوب
الوجه يحلف على ذلك وان كل كنت بعتة وخرج من يده ولكن اشترى بيت من فلان منذ سنة
وانا املكه منذ سنة وشهد شهوده انه عيبر اشتراه منه منذ سنة ليعم استحقاقه
ولو قالوا هو عيبر يملكه منذ سنة لما افضن بحقي شهدوا انه اشتراه من فلان وان قال
المستحق بعد ما عرض عليه اليمين بعتة من رجل لا عرفه ثم اشترى به منه وقبضتة اليمين
وشهد شهوده انه عيبر اشتراه منذ سنة او لم نقولوا اشتراه وقالوا هو
عيبر يملكه منذ سنة فان افضن له من قبل انه لم يزل واحد وقوله اشترى به من رجل لا
اعرفه بمنزلة ما لم يقبل واحد ثم اذا حلف انه ما خرج من ملكه ثم استحقاقه وان
بكل لا يبيع استحقاقه ولو اشترى عيبرا ولم يتفقا ايضا حتى ادعاه رجل والمشتري فتر
بالبيع فاحضر البايع والمشتري مع الحاكم وقت الاستحاف واستخلفهما الحاكم خلف
البايع وبكل المشتري فان المشتري يؤخذ بالتمن فاذا اداه سلم العيبر للمشتري
فان خلف المشتري وبكل البايع فعلى البايع جميع قيمة العيبر الا ان يحضر المستحق
البيع ويرضوا بالتمن اشترى عيبرا بدينارهم ودفع الدنيا بدينارهم وعوضا عن الدينارهم
ثم استحق البيع يرجع على البايع الدينار ولو اعطى عوض الدينارهم عرضا يرجع الدينارهم
لأن بيع العرض قد صح وانما لم يبيع البيع الا بالتمن بخلاف الدينار بدينارهم
لأنه تبين انه لم يكره عليه دينارهم فلم يغير قابضا لان القبض شرط من الجانيين
في الصرف وفي المعاوضة لو استحق احد العوضين يرجع المستحق عليه في
عوضه قيا كما على ما اذا ادعى عينا فضا له من عين اخر ثم استحق بدل الصلح
يرجع في دعواه رجل تزوج امرأة بدينار ودفع اليه بحساب خمسين
دينارا لكر ما ثم استحقوا الكرم يرجع عليه بمسدين دينارا استثنى من اخر قرن اطين
بتمن معلوم واعطى المشتري حمارا معينا بتمن القراطيس بعمدين وقيمة اربعون
دعوى استحقاق القراطيس يرجع المشتري على البايع بسبعين ولو ادعى دارا
فضا له منها على دار اخرى وبناكل واحد بناقي الدار التي هي في يده ثم استحق
الدار التي هي في يده الصلح يرجع في دعواه واذا اقام المدعي بينة على دعواه
او حلفه وبكل عن اليمين يرجع عليه بقيمة البناء في الدار التي كانت بدل الصلح
ولا يرجع عليه بالدار المدعاة وانما يرجع عليه بقيمة الدار المدعاة وليس له ان يفسد
بناه لان من اشترى دارا اشتراه فاسكا وهي منها يصير الدار مستملكة
بطل حق البايع في الاسترداد ويوم القيمة وعند هاله ان يفسد بناه
استرد منه الدار لان الدار المشتراة شرهه فاسكا لا يصير مستملكة بالبناء
فله ان ياخذ بناه وبناخذ الدار هذا اذا استحققت دار بدل الصلح فان استحققت
الدار المدعاة فليس له ان يرجع بقيمة البناء على المدعي لان في زعمه انه ساقى
ملك نفسه وانه غير معروف ولكنه يرجع على المدعي بقيمة الدار التي هي بدل الصلح

مطلب دفع الزمان من الدار

مطلب الزمان من المشتري

مخرج

والسبب ان لا يتردد بدل الصلح لان المدعي ملكها من جهة ملكها فاسكا وبني فيها فانقطع
حق المدعي عليه في الاسترداد وقالا انه ان ياخذ عن الدار لان البناء لم يطل حقه في الاسترداد
وهذه المسائل يدلى على ان من اسرى شركا فاسكا وبني فيها ثم استحق يرجع للمشتري بقيمة
البناء على البناء كما في البيع العاصم وسعى ان يكون كذلك ليعم العرف والاسرى دارا وبنا فيها
بنام استحقاق الدار بالبيعة وقضى ببناء المشتري في عامة الكتب ان المشتري يرجع
بقيمة البناء على البايع اذا اشترى دارا وبني فيها ثم استحققت واشترى دارا فتر
فيها او عرس ثم استحققت يرجع المسرى بالمرح على البايع ويسلم البناء والزرع والشجر
النه ويرجع عليه ايضا لعمدة البناء والزرع مبنيا قايما يوم يسلم فلان البيع
فان المشتري سكن في الدار عشرة الاف منكو وسكن فيها زمانا حتى خلف البناء
وقبروا بعد ثم بعته ثم استحققت يرجع على البايع بعمدة البناء يوم سلم البناء على البايع وكذا
لو دارت قيمة ما انفق في الدار يوم الاستحقاق فانه يرجع عليه بقيمة البناء يوم
السلم الى البايع ولا ينظر الى ما كان انفق فيه وانما يرجع على البايع بقيمة ما يمكن
ان يقصده وسلم الى البايع حتى لا يرجع على البايع بعمدة الخبز والطين ولو اشترى
دارا وحضر فيها بشرا او نبي المالوعة او رسم الدار شيئا ثم استحققت الدار لا يرجع
بشي من ذلك على البايع لان المالك وجب الرجوع بالعمدة لا بالنفقة حتى لو كتب
في الصك ما انفق المشتري فيها من نفقة او روم فيها من مائة فعلى فلان هذا
يفسد البيع ولو حضر بشرا او طواها يرجع بقيمة الطين ولا يرجع بقيمة الخبز
واذا اشترط فسد البيع وانما يرجع اذا اشترى فيها او عرس بقيمة ما يمكن بعينه
وتسليمه الى البايع اشترى دارا وبني فيها ثم استحققت يرجع على البايع بقيمة ما فيها من
البناء وقام البينة ان الدار وجميع البناء وقضى له واخذ الدار بجميع بنائها
فالمسرى لا يرجع على باعه الا باليمن ولا يرجع بقيمة البناء **نفس** وفي المطاوعة ان
المستحق اذا انفق البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحق فانه يرجع على البايع
بالتمن وبقيمة بناءه مبنيا اذا سلم البعض الى البايع وان سلم البعض لا يرجع على
البايع الا بالتمن ولا عرس من المشتري في الارض ثم استحققت فعلى البايع قيمة
الاشجار ثمانية واذا استأجر ارضا وعرس فيها ثم انقضت المدة فعلى الموهوب
قيمة الاشجار مقلوعة **فرض** ويعني من البايع في الارض المشتراة اذا استحققت العرس
والزرع وضمان الزرع ان ينظر ما قيمة الزرع فيضمنه وذلك اذا لم ييسر قصد
اسرى دارا وهو يعلم ان البايع غاصب غير مأمور بالبيع من جهة المالك وبني
فيها ثم حاكم المالك واخذ الدار بعدا قاصدة السنة على وجه الصلح لا يرجع المشتري
بعمدة البناء على البايع المسرى فان عرس في الارض حنطة او شيئا من احصاء
الرياحين والبقول ثم استحققت الارض يرجع المشتري بقلع الزرع ان كان
البايع غاصب ولا يرجع على بايعه بشي فان كان الزرع احصا بالارض فالمستحق ان
يعني به ضمان الارض ثم لا يرجع المشتري على بايعه الا باليمن وان كان المشتري

بني او عرس فيها

لزمه الايجار

فذكر في الارض من او حفر ساقية او قنطرة على البئر فطرة يرجع على البايع بالتمن ونعيه
ما احدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع بما العتق كرى النهر وحفر الساقية ولا في ساء
وجعلها من التراب وان جعل المساء من اجراء قنطرة او لبن او شي لم يمتد فانه
يرجع على بايعه نعمه ذلك وهو قائم في الارض ثم لو من البايع بقلع ذكر ولو اشترى
دارا ونى منها ثم اسحق رجل بعضها ورجلها لم يرد على البايع كان له ان يرجع
على البايع بالتمن وينصف قيمة البناء لانه معروف في النصف ولو اسحق منها نصف قيمه
فان كان البناء في النصف المستحق خاصه رجوع المشتري نعمه البناء وان كان في النصف الذي
له يستحق كان له ان يرد البناء ولا يرجع بشئ من قيمة البناء **اشترى** دارا واستحق
منها وبعض البناء فله المسمى انا حيا وميت معرفه على ان يرجع على البايع وقال
البايع بعلمها مبنية فالقول للبايع ولو اشترى كرمًا فاستحق انسان اصل كرم دون
الاشجار والقفبان والحيطان فلو اراد المشتري ان يرد الاشجار على البايع ويسترد
جميع الثمن كذا في ذلك ولو اشترى حمارا مع البردعة جميعا وقبضهما ثم استحق الحمار
دول البردعة ليس للمشتري ان يرد البردعة ويرجع جميع الثمن بل يسكن البردعة
بحصتها من الثمن استمرى رصنا فيها اشجار حتى دخلت من غير ذكر ثم استحق
الاشجار ليس لها حصه من الثمن كما في ثوب الخياط الجارية وبردعة الحمار فانهما كذا
سواء وما يدخل بطريق التبعيت لاصح له من الثمن وقيل يرجع المشتري بحصه
الاشجار واشترى جارية وعليها ثيابها التي يباع مثلها فيها ما يبيع لها ولو استحق
ثوب منها او جرد به عبيدا لم يكن للمشتري ان يرجع على البايع شئ لان ذلك لم يخل
في البيع حتى دخل بها اما اذا ذكرها في البيع يرجع بحصه الاشجار واشترى دارا
فالقدم بناء في يد المشتري ثم اسحق العرصه فالمشتري يرجع على البايع
حصه العرصه من الثمن والقدم المشتري بناء فكذا ذلك ولو هدم الاجنبى بناها
لا يرجع جميع الثمن فالحاصل ان الاوصاف لا تلتصق لها من الثمن الا اذا ورد
عليه القبض والاصناف وما يدخل في البيع من غير ذكره وذلك كالبناء والاشجار
في الارض والاطراف في الحيوان والوجود في الكلب والوزن في الكفيل بالدركه
لا يخلو احد في ظاهر الرواية بقيمة البناء الذي بناه المشتري بل يضمن الثمن عند
الاستحقاق رجل باع من اخر حمارا واستحقه انسان فان اراد ان يرجع على بايعه
وهو ميت ولم يبق منه وارث فان القاضى يوجب الدار ولو من المشتري
سعر البناء ولو اشترى سادا استغنى وبض من ثمنها ثم جاء رجل واقام البنية
ان نصف الدار يبقى له بنصف الدار ولو من المشتري بعض البناء ولو اشترى
بيتا ذا سقفين ومعه خرب السقف الا على من جاء مسحق واستحق الاغل
للخيل اما ان اشترى بيتا له او يدون بناء في كنهنا الحائنين نعم الثمن على
الاعلى وعلى الاسفل مما اصاب الاعلى سقط ورجع بما اصاب الاسفل ولو استحق
الاعلى والاسفل بعد التحريم فالمستحق بضمه قيمة القنطرة ويرجع المشتري

اشترى اصل الكرم

اندمم فاستحق

هل يرد الكسب بالدركه

على البايع

على البايع جميع الثمن فاذا استحق نصف الدار شيئا او ثلثها او ربعها فالمشتري بالخيار ان
شاء رد ما بقى ورجع الثمن وان شاء أمسك ما بقى ورجع على البايع بشئ المستحق وان
استحق منها موضع بعينه ان كان قبل القبض فهو بالخيار كما ذكرنا وان كان بعد القبض
فلا خيار له ويرجع بالتمن المستحق وفي نزع الطحاوي اذا اشترى شيئا استحق حصه فان
كان شيئا لا يمكن تمييزه كالحجر والكرم والارض ورجل الحمار في الباب و
العبد بخير المشتري ولا فلا يباع استحق منها طامه معلومة للطرف العامة او المعبرة لا يفسد
البيع في الباقي وان ظهر ان بعض الارض مسجدا ان كان مسجد جماعة فسد البيع وان كان مسجد
خاص لم يفسد وكل رجل يبيع ضيعة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة وقفت فاراد المشتري
ان يرد هاهنا الوكيل وافق الوكيل بذلك كان له ان يرد على الوكيل والوكيل لا يرد على موكله و
ان ردت على الوكيل البنية كان له ان يرد هاهنا الموكل ولا يفسد العقد في الباقي على الصحيح
ولو اشترى الرجلان جارية فوهب احدهما ضيعة من شركه فاستقلدها ثم اسحق
فانه واحد المستحق للجارية وعقرها واهمها الولد ثم يرجع الاجل بنصف الثمن واضف قيمة
الولد على البايع ولا يرجع في النصف الاخر رجل ورث امته من امته فاستقلدها ثم استحق
كان الولد حرا بالقيمة ويرجع بالتمن والعمة والولد على بايع مورثة الاسرى انه يرد به بالعيب
الموهوب اذا استقلدها ثم اسحق حيث لا يرجع على بايع الموصى ولهذا لا يرد به بالعيب
ولو اشترى جارية معصوبة وهو يعلم ان البايع غاصبا وبزوجه امرأة احرة انها حرة
وهو يعلم انها كاذبة فاستقلدها كان الولد حرا فكذا لا يرد به والعزور ولو اشترىها
وهو يعلم انه لعن فله ان يرد البايع ان حاصبها وكل يبيعها او مات وقد وصى الى و
استقلدها ثم جاء صاحبها وانكر الوكالة والوصية فانه ياخذ جارية وبأخذ عقرها وقيمة الوكالة
لان العزور قد يحق بما اخبر البايع به واذا عر ما المشتري فانه الولد يرجع به وبالتمن
على البايع ولو اشترى عبيدا وغاب والعبد مفترضا عبيدا ثم تبين انه حر للرجوع المرفق بدبته
على العبد ولو كان شري رجوع بالتمن عليه ثم رجوع العبد على البايع بالتمن ولو كان لاخر اشترى
فاني عبيدا اشتراه ثم ادعى حرته الاصل واقام النسب وقد غاب البايع يرجع على هذا العبد
بالتمن ويرجع العبد على البايع اذا اخذ من مري خائنة من خود لا يفرمان من ذلك عمارت كره
يجوز لها بكان يرد ان كان شرط من موست كره رجوع كره فواند كره انچه بكان يرد استحق
رجل اقرب بالمرأة في حصته فغمرها الرجل من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار فادعى
الابن العمار بينهما سببا والمرأة تدعى انها دارها فعمارها ان كان عمرها باذنها فالمرأة
لها والنفقة دين عليها فيرجع حصة الابن وان كان عمارها بغير اذنها لنفسه فالعمار ميراث
عنه وعمره فمعه ضيعة من العمار اساء وسلم العمار كلها لها هذا اذا عمرها لنفسه
فان عمرها للمرأة بعراذها فالعمار لها ولا شئ لها من النفقة وهو مستطوع في ذلك
ولذلك على هذا التفصيل في عمار كرم امراته وسائر املاكها كذا اذا استغنى بيت
امرأة بامرها فالسقف لها وان فعل بغيرها فلان يرد فقه وفي العدم كل من
بنى في دار غيره بامر بكون البناء لا من بني غيره بكون له ان يرجع الا ان يضر

اشترى لطلن او الجرد

اشترى او ورث سوار ثم استحق

ما كان في مال

عذر امراته

بالبناء فحينئذ يمنع تعني ذاتي لنفسه لغيره امر يكون لئلا يرفع ولما اذا بنى لرب البيت
 بغير امر مسموع ان يكون متطوعا استاجر دارا في موضع من التراب الذي كان فيها لغير
 امر صاحب الدار فانقضت مدة الاجارة او انقضت ان كان البناء من لبن اتخذ
 من تراب كان في هذه الدار فان المستاجر يرفع البناء ويغير قيمة التراب لصاحب
 الدار وان كان البناء من طين لا يرفع البناء لئلا يرفع يرفع التراب واذ انكب
 في المطاوعة جبر من ماله او اتخذ فيه حديدا او استاجر من ماله وانقضت المدة
 ان فعل الامر صاحبها على ان يرجع في العلة يرجع بذلك ويكون للامر وان فعل ذلك
 بغير امر فان كان غير مركب في البناء فهو له ان يرفع وما كان مركبا دفع اليه
 قيمته يعني اذا فعل ذلك لنفسه اما اذا انكب لاجل المالك بغير امر فانه يكون متطوعا
 اسيا بان سكتي سكتي كدست واسيا كد ان كرهه تواتر كد حساب غلة من ماله
 وبسكتي سكتي ازان ويؤدى وتلقى فتمت بكثرة واكر سو كد دهن كد سرفا
 تواتر لان الاقرار والاعتراف فيه سواء ويأخذ قيمة بالتراضي في الحال واكر اسيا
 درميانه سكتي سكتي كدست واسيا كد ان كرهه تواتر كد حساب غلة من ماله
 مركب في ملكه واذا خضع المستاجر الدار وفي سها بالاجر او مركب بابا او جعل
 علفا او سمارة في بايها وامر به المستاجر واراد المستاجر قلعه وذلك مما لا يضر
 قلعه قلعه وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعه ولكن يضمن له ربا الدار وجمعه لو لم يضر
 حائز متوقف بغير سكر بغير اذن المتولي وقال نفقت فيه كذا وكذا ان كان
 لا يضر البناء القديم نفسه وهو الساكن الثاني وما لا يمكن رفعه الا بغيره فهو الذي منع
 ماله فالسهم الى ان يخلص ماله من تحت البناء ما لم يخلص من اجل اخذ السلطان
 لصادره فقال لغيره خلعني فذفع المأمور ماله الا وخلصه الاخر يرجع على الامر بما ذكر
 وهو الختان ولو اشتري من رجل دارا بالف درهم ونفذ الثمن وقبض الدار فلما
 اخذ المشتري البيعة ان الدار كانت لابنهات كها ميراثا لولا خيعة هذا المشتري فانه
 يقبض المدي بصف الدار وان كان به المشتري كان المشتري بالخيار ان شاركه نصف
 الباقي على البايع وليترو منه كل الثمن ان كان نفذ وان شاء امسك ويرجع على البايع
 بنصف الثمن وان كان المشتري صدق اخاه المدي بصف النصف في يوم بنصف الثمن
 ويرجع على البايع بنصف الثمن رجل اشتري ارجا مشرفا واستحق الشرب قبل
 القبض تخير المشتري ان شاء اخذ الارض بجميع الثمن وان شاء تركه كذا السيل
 وان استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الارض واخذت فيها بناء او غرس
 غرسا فان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل جعل محمد رحمه الله لهذا
 اصلا فقال كل شيء اذا بعه وحده لا يجوز بيعه واذا بعه مع غيره جاز فاذا استحق
 ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء
 تركه وكل شيء اذا بعه وحده جاز بيعه فاذا بعه مع غيره فاستحق كان له حصته
 من الثمن رجل باع عقارا او امرا او ولد او بعضا من حاضره يعلم بالبيع وبيع

بني حاكم الدار

بني حاكم الدار

بني حاكم الدار

بني حاكم الدار

بني حاكم الدار

العائض

العائض بينهما ويخرج المشتري في ذلك زمانا مدعى بعض من كان حاضرا عند البيع
 العقار له ولم يكن البايع لا يبيع المدعى سدا الباب للتليس وقت لمتشاج بخارا
 يبيع فينبغي للمشتري ان يظهر في ذلك ان كان البايع والمدعى معا باللسن والمضيق
 الماطلة سعى المدعى ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي بصحة الدعوى وهذا
 اذا لم يكن السلطان استثنى بولك المحضوم في تعلد القاضى فان استثنى كافي
 انه لا يبيع دعوى المنفعة للملكة لا يجوز للقاضى ان يسمع هذه الدعوى ولو حكم
 لا يسمع فقتلوا رجل باع دارا او عقارا ثم ادعى انها باعها لغيره او فقا الصالح انه لا يبيع
 دعواه كالأدعي انه باعه وهو لغيره بخلاف ما لو باع عينا ثم ادعى انه حر او ادعى انه غرق
 ثم باعه فانه لا يبيع دعواه رجل اشترى دارا او موقعا معصية مداسان فذهب الى السوق
 ليعتق دارا رجل يدين ليشترى ثوبا او سامة ثم انعم النظر فيه فاذا هو ثوب الذي
 غرقه فادعى انه ملكه لا يسمع دعواه لان الاسام اقن ان غرقه ان ليس له ولو اشتري
 عينا وقبضه ونفذ الثمن فاستحق رجل البيعة ثم حضر البايع واقام البيعة ان المستحق
 كان اعم منه بكذا فاصل البيع وصفي القاضى بينه البايع فادى المشتري ان ياخذ العبد
 لا سيل المشتري على العبد شيئا فذا اقن انه ملك البايع ثم استحق عليه ويرجع على البايع بالثمن
 ثم وصل اليه بوجه من الوجوه فانه لو لم يبتلعه الى البايع ولو اسرى شيئا فاستحق
 من يده ويرجع المشتري على البايع بالثمن ثم حصل المبيع الى المدي بوجه من الوجوه
 لا يؤمر بقتله الى البايع **ف** من دى قصابا كوسقيدان ان جلاب بخر يد وقصابا
 معلس سدا جلابا في ذلك اعدا كوسقيدان جلابا ولا كفت بوي فوش كد من دى
 نيكس بوي فوش جلابا ولا ليجسابا كوسقيدان عبا جلابا كد بوي
 داشت ان دى بخر جلابا دوى معلوم شركه دى معلوم است مى خواهد كد
 بواسطه غري وى جلابا ولا رجوع كند تواتر كد لان بخرد العن وى ليس
 بعتان ولا رجوع الامرى ان من دى لغيره اسك هذا الطريق فانه امن فملك
 ثم اخذ الاصول فلا ضمان وقد جعلت العن وى غنا الموجب للضمان والرجوع
 ضمان السلامة اما غنا فان لغيره اسك هذا الطريق فانه امن فان اخذ مالك
 فانا ضامن لذلك دعى انسان وصالح على ان ض ثم ظهر ان الارض متاع بين المدعى
 عليه وبين غيره مع الصلح في ملكه حتى لو كان الدين المدعى عشرة واستحق نصفه
 الصلح مدعى نصف العشرة ولا يبيع الصلح في ملك الغير ولو استحق كل مدعى الصلح
 وهو الارض يرجع بجميع الدعوى فاذا استحق النصف يرجع بقدره اعتبارا لبعض
 بالكل اذا ضامح من الدين على عبد بعينه جاز ويجوز ان يشترط العبد ما عليه من الدين
 فان مات في الدين قبل التسليم يرجع الطالب الى اصل حقه وهو الدين وكذلك
 كل شيء بعينه ولا يطله امر تقاضى القبض ولو ضامح الدنانير على درهم وقبضها
 ثم استحق بعد المقر ببيع الدنانير لانه حرف فحق استحق بدلها يرجع على اصل
 حقه ولو كان عليه الف من جلة فقتضاه قبل الجلبان ولو استحق لرب جميع مثيلها

معه
باع وامر ارض
افار جلابا

ادعى انه باع بخر

الاستام او ارباب

الرجوع لخر

استحق بدل الصلح

حتى يجبل الاجل وكذا لو باعه لها عبدا او صالحا لها على عهد فاستحق او ظهر محررا او وجد
 به عيبا فزده بمصا لا يرجع الى اصل حقه ما لم يجبل الاجل فاذا اجل الاجل يرجع الى اصل
 حقه وهو ما عليه من الدراهم ولو صالح من مائة درهم في خمسين درهما فاستحق
 بدل الصالح رجع بمثلها ولا يرجع بجميع الدين الا في الاول والحاصل ان الصالح اذا وقع على
 سبيل الخط والاسقاط لا على حجة المعاوضة بان وقع الصالح على خلاف جنس
 المدعى ففقد الاستحقاق يرجع الى اصل دعوى هذا ان استحق بدل الصالح فان استحق
 المصالح عنه كالمودعي ان افاض الصالح عنه المدعى عليه واحدا المدعى بدل الصالح ثم استحق
 الدار من يردى اليد كان له ان يرجع على المدعى ويسترد منه ما دفع اليه وفي الميسر
 لا بد من معرفة استحقاق ذلك المفقود واستحقاق بدل الخلع بوجوب الرجوع
 همه واسحقا بدل البيع بوجوب الرجوع باجر المثل الذي هو مهمة المنفعة واستحقاق
 المنفعة بوجوب الرجوع بالاجرة او بقيمتها ان كانت هائلة وفي الخيرة ولو كانت
 الاجرة عيبا او ثوبا يمينه اذا اسحق باجر مثل الدار ولا يجب قيمة ذلك الشيء
 والفقوى على هذا **فصل** ولو اشترى من رجل عبدا ثم وهبه لرجل ثم ان الموهوب
 له باعه من رجل فاستحق من الماشري له بغير الماشري الاول ان يرجع بالثمن
 على بايعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع رجع رجل في يده بعد
 باع نصفه من رجل ولم يسلح حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف اليه ثم جاء رجل
 واستحق نصف العبد باليمينه كان المستحق من البيعين جميعا كان المستحق
 منهما رجل اشترى عبدا من رجلين فباعه درهم وقبضتهما ثم استحق نصف احد
 فان العبد الثاني يكون للمشتري حصه من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق
 نصفه واذا اشترى منه من انسان فاستحققت من يده بالملك المطلق وقضى القاضي
 بالامه للمستحق وقضى من المشتري عن الامه ورجع المشتري على البايع بالثمن
 فاقام البايع بيمينه ان هذه الامه ولدت في ملكه من امته وان القاضي للمستحق
 وقع باطلا وليس له على حق الرجوع بالثمن قبلت بيمينه اذا اقامها بحضرة الحق
 والاظهر انه لا يشترط حضور المستحق **ط** ومن ادعى حقا بحصوله في دار
 فضاحه الذي على يده على مائة درهم فاستحققت الدار الا ذراعا كانتا
 له يرجع لشيء ودلت المسئلة على ان الصالح عن المجهول جاز **ه** **فيما ذكر** وكذا
 العنق وهو ان يبيد في الثمن ولا يبيد الشراء له من غيره والسوم على سوم
 غيره وهذا اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ **ز** **الساومة** فاذا لم يكن احدهما
 الى اخره ففويج من يريه ولا بأس به فليج للجلد المضربا لاهل البلد فان كان لا
 يطر الا باسبه الا اذا البس الشعب على الواردين فحينئذ يكره وبيع الحاضر للبادي
 هذا اذا كان اهل البلدة في خط وغروم وهو سوس من اهل البلد فليج في الثمن
 العالي اما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به وبيع عندا ان للجمعة كل ذلك بيمينه
 يفسد به العقد ولا يكره بيع من يمينه ويكره لمرؤ صغير عن ذي رحم محرم حبه بل

المرامه كانت

الصالح المملوك

مستحق

مستحق لو كان الفريق بحق مستحق لا بأس به كدفع احدهما بالحيثانية وبيعه بالدين
 ورده بالعيب والمنع معلول بالقرابة المحرمة للتحاكي حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب
 ولا قريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جازا التقريب منها ولا بد من اجتماعهما
 في ملكه حتى لو كان احدا الصغيرين له والاخر لعنصره لا بأس ببيع واحد منهما **م** **أصل**
الشيوخ امهات مسائل الشيوخ سبع بيع الشايع اجماع المشايخ اعارة المشايخ من
 الشايع صدف الشايع والشايع ينقسم الى قسمين قسم يحمل القسمة كنصف العبد ونصف
 الهام ونصف الثوب ونصف البيت الصغير والفاصل بين السهمين حرف واحد وهو
 ان ينظر اذا كان هذا العين بين اثنين فطلب احدهما القسمة واني الاخر ان اخبر
 القاضي على القسمة كان من القسم الاول وان لم يحرم كان من القسم الثاني فاما بيع الشايع
 فانه على قسمين اما ان يحمل القسمة ولا يجزئها وكل قسم على وجهين اما ان باع
 من اجنبي او من شركه فالاول وهو البيع من الاجنبي على صنفين اما ان كان
 الكل فباع النصف وكان بين اثنين فباع احدهما نصفه فالباع جاز في الموضع
 ابيع شجرة بين قوم اقدم باع نصيبه مشاعا والاشجار قد اشقت او ان القلع حتى لا
 يترها القلع جاز الشراء للمشتري ان يقطع لانه ليس في القسمة ضرر لرجل باع نصيبا له
 من الشجرة بغير اذن شركه ان كانت الاشجار بلفت او ان القلع جاز ولا فالباع فاسد
 لانه يتضرر بالقسمة وعلى هذا النزاع اذا كان بين اثنين باع احدهما نصيبه من رجل
 فوطئ هذين الوجهين مشقة مشتركة بين ثلثة فباع احدهم نصيبه من احدهما حبيه
 لرجل ولو باع منهما جاز لرجل من شركتيه وعليهما ثلث ارض بين اثنين وفيها نزع
 فباع احدا الشريكين نصيبه من الثقل والتمر ومن الارض والنزع يجوز وفي الصغير
 باع الارض مع نصف النزع لا يجوز من ردى نبي درخت مشاع خريديا لرجل هيزم
 نداني بوجوه لا يشترط قرار خريدي بوجوه هيجين مشاع ولو بد بيع عارة بدينه مشاع
 وبيع درختان مشاع في زمين وواحد دار بين رجلين باع احدهما بناها
 من رجل آخر لا يحسن بغير اذن شركه وكذا المنزعة والنزع ولو باع من
 شركه جاز ولو باع ساما من غير اذن على ان يترك المشتري للبايع فاسد ولو
 ان سارا ورضا بين رجلين فباع احدهما نصيبه من البئر من غير شركه من غير ان
 يكون له طريق في الارض جاز وان باعه على ان يكون للمشتري في الارض طريق لا
 يجوز فلو كانت الدار بين اثنين فباع احدهما ساما من رجل لا يجوز **فصل**
 دار بين رجلين شركتيه فباع احدهما نصيبه من بيت معين من الدار فلا خلاف ان
 يطل البيع **ح** رجلان نسما دار فباع احدهما نصف بيت منها شيئا والبيت
 معلوم لا يجوز البيع كما لو باع نصف كل من بيت من الدار بخلاف ما لو كان بينهما عشرة
 ابواب مربعة مما يقيم فباع احدهما نصف ثوب معينة من رجل فانه يجوز كالعم
فصل احدا الوارثة اذا باع شيئا من التركة ينظر ان باع نصيبه من كل شيء والمشتري
 علم نصيبه يجوز وان باع شيئا معين لا يجوز مكمل او موزون مشترك بين اثنين

مستحق

باع احدهما بضيقه من شريكه يجوز ومن الاجنبى لا يجوز وفي البسوط المال المشترك
 بين اثنين اذا باع احدهما بضيقه من شريكه يجوز كيف ما كان ولو باع من غير الشريك
 بضيقه بغير اذن شريكه ينظر ان كانت الشركة بسبب الاختلاط بين المالكين من غير
 غلط او بسبب خلطهما لا يجوز وان كانت بسبب الهبة او الارث او الصدقة او
 الشرى او ما جرى هذا المحرى جاز واذا باع نصف البناء دون الاخر من اجنبى
 او من شريكه لا يجوز ولو باع نصف البناء مع نصف الارض جاز سواء باعه من اجنبى
 او من شريكه وقالوا هذا اذا كان البناء حق اما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من اجنبى
 ومن شريكه **ن** رجل وكل رجل مع عبدهما فباع الوكيل نصفه وقال هو نصف فلان
 فهو جاز وان لم يبين عند البيع اى النصفين بيع جان بيمينه في نصف شياع للامر من
 قول لا يجوز **ق** غلام بين رجلين ليسا بشركيين في الاشياء قال احدهما صاحبه
 لقد وكلت ببيع نصيبى من هذا العلام فباع المامور نصف هذا العلام بعد هذا القول
 ولم يبين اى النصفين هو ثم مات العبد بعد التسليم فقال البائع بعد الموت قد بيعت
 نصيبى فالقول **ط** رجل قال لآخر بعبت ملك نصيبى من هذا الدار بكذا او علم
 المشتري نصيبه ولم يعلم البائع جاز البيع بعد ان يقرب البائع انه كما قال المشتري
 وان لم يعلم المشتري كد نصيبه منها فان البيع فاسد علم البائع او لم يعلم و
 المشتري اذا كان يعلم مقدار نصيبه البائع جاز البيع علم البائع او لم يعلم جماعة ورثوا
 مالا وكان في حصة ما ورثوا منقص من دار فاقترضوا المال واسترطوا الشقص
 لواحد ولا يعلم مقدار الشقص فالقسمة باطلة وان كان الذى شرط له الشقص
 يعلم الشقص جازة القسمة عندهم وان كان لا يعلم فعلى الخلاف واذا قال وليتك
 البيع بما قام على او قال بعبت منك مرا حجة بريح ده يان ده ولا يعلم المولى بكم قام عليه
 لا يجوز وان علم المشتري جاز وفي بيع المتاع لو كسبه سهما واحدا شايها بجدة
 هذا المهم كان مشايخ من قديم يقولون بانه يوجب العناد والصحيح عندى انه لا يوجب العناد
ن واما اجارة المشايخ فلا فرق بين ما عطل القسمة وبين ما لا يجمله فالعين اذا كان
 بين اثنين فان اجر احدهما بضيقه من شريكه جاز بالاجماع سواء اجر كل بضيقه من
 شريكه او بعضه ولو اجر من اجنبى الصحيح انه لا يجوز ولو كان العين كله لرجل
 فاجر النصف من اجنبى فيعقد فاسكا حق مجيب لاجر المثل هو الصحيح وان كان
 الكل له فاجر الكل من اثنين فان اسجل وقال اجرته الدار منكما جاز وان فضل
 فالقسمة لا يجزى اما ان يكون بالتضييف بان قال اجرته نصفها منك او بالاشارة
 بان قال اجرته ثلثها منك ولها منك وثلث هذا الوجه الخيارات لا يجوز والشيوخ
 الطائى لا يفسد الاجارة ولو استاجر دارا من اثنين ثم مات احد المومعين بطل
 العقد في حصة الميت وبقي في حصة الحي ولو استأجر رجل فمات احدهما بطل
 في حصة الميت وبقي في حصة الحي ولو اجر الدار وفيها بيت في اجارة العنبر جازت
 الاجارة فيما وراء البيت وان كان البناء لرجل والعرضة لآخر فاجر صاحب البناء

بأنه لا من صاحب العرضه الفئوي على أنه يجوز كما لو جاز من صاحب العرضه وطريق جواز
اجازة المشاع ان يلحق بها قضاء القاضي ويعقد في الكل ثم ينسخ في البعض وفي المبسوط
اذا كانت الارض بين جماعة فكل احدى وكيفية اجازة نصيبه فاجز من جميعه جاز ولو
اجز من احدى لا يجوز بميزة ما لو باشر الموكل بنصفه واما اعارة المشاع وابداعه فجاز
في الجميع كلها واما هبة المشاع فغيا لا يحتمل المسموع من الشريك ومن الاجنبى وما
يقتضيه الاجور لا من الشريك ولا من الاجنبى والشيع الطارى لا يفسد الهبة
ويفسد الرهن والشيع الطارى ان يرجع في بعض الهبة شايها اما الاستحقاق فيفسد
الكل ولو قل لرجلين ووهبة كل واحد من الدار لهما نصفها ولهذا نصها جاز ولو قل
لاحدما وهبت لكل نصفها ولهذا نصها لا يجوز ولو وهبت لرجلين درهمها الصصح
انه يجوز وهبة المشاع اذا فسد لا يفسد الملك وان قبض الجبله وهو الصصح واما
الصدق بالشافعي وهبة المشاع في جميع ما ذكرناه سواء الاصله واحده وهى انه اذا
وهب الكل من اثنين فيما يحتمل القسمة وسلمها اليهما لا يجوز وفي الصدقة يجوز
على الاصح واما وقف المشاع فعلى المختار يجوز ويلزم واذا وقف نصف الحمام جاز
وفي الواقعات لو وقف مشاعا لم يجز عند محمد رحمه الله وبلفق فان رفع الى القاضى
وقضى بجواز جاز عند الكل ولو كان موقفا على الارباب وارادوا القسمة لا
يجوز القسمة ومنعها وان رخص من شركين وقف احدهما بنصيب مشاعا جاز وبه
لغز بعض مشايخ خراسان فمن اجاز وقف المشاع لا يجعل القبض شرطا واما رهن المشاع
فليجوز لا من الشريك ولا من غيره محتمل القسمة وفيما لا يحتملها والشيع الطارى
والقارن سوا فيه والشيع الطارى في الرهن ان العدل اذا باع بعض الرهن
وقد كان وكيد لا يبعه بصفته او مضرا باطل الرهن في الباقي وكذا لو رهن فلها
دفعه عشرون فانكسر فمن نصف الثلث وبغيره ويطل الرهن ولو اسحق بعض
الرهن مشاعا يطل الرهن بالاتفاق واما قرض المشاع فجاز واما غضب المشاع
فهل يحقق ذكره رشيد الدين في ان غضب نصف الشيء شايها لا يتحقق ولا يتحقق
ونكر الصدق الشهيد انه يصح وفي دعوى غضب نصف الدار شايها لا بد من بيان
كون جميع الدار شايها وهل بعض المشايخ لا يميز ذلك بل يرى نصف الدار شايها و
غضب نصف الدار شايها بدون الكل يصح بيان تكون الدار في يد رجلين فيغضب
من يباحدها اذا كان كل الدار في يد رجلين في كل واحد نصفها شايها لا بد من بيان
جميع الدار في يد كل واحد منهما بل يكون النصف في يد هذا والنصف في يد الاخر
وامتناع اجازة المشاع معنى اخر يفيد استيفاء المنفعة على الوجه الذي اقتضاه العقد
لان العقد يقتضى استيفاء المنفعة من ملك الموجب وهو يستوفى منها من ملكه
ومن ملك الشريك شرب بين خمسة نفر فغضب السلطان نصيب احدى
اخرجه من الشرب قل هو من الوسط وشارك المعصوب منه اصحابه بحصة
فيكون الشرب بينهم على قدر انصافهم كما كان وكذلك الدار بين ثلثة نفر فغضب

سبب التماس واعانة

وَقَدْ اُتِيَ

رسالة الساع

رفض الشارع غضب الشارع

ابن السكيت

أجواب أسئلة

۱۰۰

دعوى الشاع

بنو اخو لوليا

السلطان نصيبا حدهم واخرجه من الشرب قال هو من الوسط ويا ركا المعصوب
 منها صحابه بحسنه فيكون الشرب بينهم على قدر انصاهم كما كان وكذا الدار
 بين ثلثة نفر فغضب السلطان نصيبا حدهم وقال لا اعصبا الا نصيبه فهو
 بينهم جميعا كما في الشرب واما دعوى المشاع فجارعة ولوا دعوى رجل ثلثة اسهم
 من عشق اسهم من دار وقا هذه الثلثة الاسهم من العشرة الاسهم من الدار
 المحرور ملكي وحقي ونه يدي هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار
 في بيعه وكذلك شهد الشهود ان سمع هذه الدار في بيع هذه الدار صحبة والنه
 مقبولة واما استحقاق الشايع فاذا استحق نصف الدار شيئا او ثلثها او
 ربعها فالمشتري بالخيار ان شاء رد ما بقي ورجع بكل ثمنه وان شاء امسك ملكه
 ويرجع ثمن المستحق هذا وفي الذم من واذا اشترى ذاكرا بنى فيها بناء ثم استحق
 نصف الدار شيئا بغير رد ما بقي من الدار ويرجع بنصف قيمة البناء فان استحق نصف
 الدار بعينه فله ان يرد ذلك النصف والبرجع بنى من قيمة البناء ولو كان في رجل
 ارض فخرس فيها وبنى فيها ثم استحق نصفها او ثلثها او اشترى ارضا فخرس فيها
 ثم استحق نصفها شيئا هل يخير على تغريم الارض كانت واقعة الفئوى وينبغي ان
 تكون الحكم فيه كالحكم في بناء احد الشريكين في الارض المشتركة ثم يقيم الارض
 بينهما ما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن يورس بقلعه وفي الجامع للعقار اشترى
 حايطا وبنى عليه ثم استحق ثلثه فله ان يرد البايع ويرجع بالثمن وثلث قيمة البناء في
 البايع **فرض في بيع المعصوب** شركة المعصوب صحيح غير ان البايع اذا غرم
 التسليم كان للمشتري حق الفسخ وههنا لما علم المشتري بالمعصوب وجبان لا يكون
 له حق الفسخ كمن اشترى الموهون والمستاجر ان كان لا يعلم بذلك كان له الخيار ان شاء
 فسخ وان شاء رد اصله وقت فكاك الرهن وانقضاء مدة الاجارة وعن ابى يوسف
 رحمه الله انه لا يكون له حق الفسخ والمشاخ اخذوا بهذا الرواية وفي ظاهر الرواية
 لا يجوز المعصوب من غير الفاسب الا ان يكون الفاسب معقرا بالمعصوب او كان
 للمعصوب منه بنته رجل عصب عنها من رجل وبايعه فجاءه المالك واجاز البيع
 ان كان المعصوب منه بقدر على اخذ العبد فاجاز به جائز والا فلا وان كان
 اغنصه بالرى والعبد بالكوفة والفاسب والمعصوب منه كلاهما بالرى
 فاجاز المعصوب منه البيع اذا علم ان العبد كان حيا يجوز اجارته والا فلا
 وفي الطحاوى من باع ملك غيره ثم اشتراه وسلم الى المشتري لم يحز ويكون باطلا
 لا فاسدا وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الفاسب اذا باع المعصوب
 ثم ضمنه المالك جاز بيعه ولو اشتراه الفاسب من المالك ورهنه منه لا سعد
 سعد فله ان يرد لان الفاسب سبب الملك عند الثمن وفي البيع لو عصب عبدا
 فباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الفسخ جاز بيعه وان ضمنه قيمته يوم الدفع
 لا يجوز البيع لان الفاسب انما ملكه يوم الدفع فله ان يرد **في الاقالة** وهو

منه

منه في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما فطلعت بعد ولادة المبيعة وصحت مثل
 الفسخ الاول ولولا لغير حبس العتق الاول ففسخ بالثمن الاول ويجعل السمة لغوا اذا
 شرط الاكبر الاقالة على العتق الاول وهلاك العتق لا يمنع صحة الاقالة وهلاك المبيع
 يمنع وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في الباقي ولو تلفت باجورا الاقالة بعد هلاك
 احدهما ولا يطل هلاك احدهما فالحاصل ان الاقالة قبل قبض البيع وبعد القبض ففسخ
 للعقد على العتق الاول في الاحوال كلها سواء كان قبل القبض او بعد منقولا كان
 او غير منقول وما سمي من خلافه من الاول من زيادة او نقصان فهو باطل ففسخ
 الاقالة على العتق الاول وبطلان ما سمي لا يوجب بطلان الاقالة ولو تلف المبيع
 من غير ذكر العتق صح لان الاقالة عباق عن رفع العقد الذي جرى بينهما وانما جرى
 العقد بينهما بالثمن الاول فكذا رفعه وفسخه وهو قولنا ففسخ في حق المتعاقدين
 انه يجب رد العتق على البايع وما يطعمه بخلافه بطل الاقالة لا يطل بالشرط
 الفاسد ولو تلفت بدل المبيع قبل ان يسترد المبيع من المشتري لو باعه من المشتري
 فاسا جاز البيع لانه فسخ في حقهما ولو باعه من غير المشتري لا يجوز البيع لانه بيع
 حديد في حق غيره ولو كان المبيع غير منقول يجوز البيع من غير المشتري ولو كان
 البيع مكيلا او موزنا معا فلا تسترده البايع من غير كيل مع قبضه والمبيع
 اذا صار بحال في يد المشتري بحث لا يحتمل الفسخ الاقالة باطله كما ان المشتري
 اذا وهب المبيع للبايع قبل القبض وقبله البايع انفسخ البيع بينهما ومعنى قولنا
 بيع جديد في حق ثالث فان المبيع لو كان عقارا مما يجب فيه الشفعة فسلم الشفع
 في اصل البيع منفعة ثم تقابلوا وعاد الى ملك البايع له ان ياخذ بالشفعة ولو تقابلوا
 قبل قبض المبيع او بعد ثم ان البايع وحده عينا كان عينا بايعه فاراد ان يخام
 بايعه في الرد ليس له ذلك لانه بمنزلة بيع جديد في حق ثالث سواءها فاضا كما
 اشترى وورثه ولو ان المبيع كان حرقا فالنفاض من كلا الجانبين شرط لصحة
 الاقالة ولو كان البايع وكيلك لغير يصح الاقالة عليه دون الامر ولو اشترى
 شيئا وقبضه فقتل بعد العتق ثم باعه من آخر مقابل وعاد الى المشتري ثم ان البايع
 اشترى من المشتري باقل من العتق قبل النقد جاز في حق البايع كانه ملك بسبب
 بيع جديد وهلاك بعض المعصود عليه لا يمنع الاقالة ولا يطلها بعد صحتها بيا نه
 اذا ابتاع عينا بعين وكل واحد منهما مما يقبض بالعقد وتقابضا ثم ملك احدهما
 في يد المشتري ثم اختلفا معا فالاقالة صحيحة وعلى المشتري المهلك فتمت الهلاك
 او مثله ان كان مثليا يسلمه الى صاحبه ويسترد منه العين وكذلك لو تقابلوا
 والمعهود عليهما قاتمان ثم هلك احدهما ولو اشترى ما يتعين بالعقد يقين بين
 عوان يشترى عرضا بدينار او دينارين وعين الدراهم والدينارين او درهمين وكذا
 الكيل والوزن اذا كان موضوعا في الذمة بغير عينه وكذا العدى لان المكيل
 والموزون اوصافهما ثمن واعيانهما سلعة ثم هلك المبيع بغير ان كان العبد قاتما

الاقالة لا يطل بالشرط

هالك الموهون عليه

في بيع مشترى صحة الاقالة سواء كان الثمن قائما او هلك في يد البايع وان كان البيع
هالك في يد مشترى او هلك بعد الاقالة قبل التسليم في البايع بطلت الاقالة سواء
كان الثمن قائما او هالك في يد البايع وكذلك لو كان المعهود عليهما عرضا وقاضا
هلكا جميعا ثم تعادلا لا يجوز الاقالة وكذا لو كان احدهما هالكا وقت الاقالة و
الآخر قائما وصحة الاقالة ثم هلك المقام قبل الرد بطلت الاقالة ولو عقد عقد
السلم وراس المال عرض تعيين بالعقد ودرهم او دنانير والعلم من التي لا يتبين
بالعقد ثم يقابل السلم وراس المال قائما في السلم اليه او هلك فالاقالة صحيحة ولو
كان راس المال قائما وهو مما لا يتعين بالعقد فعلى السلم اليه رد عينه وان كان هالك
رد قيمته ان كان غير مثلي وان كان مثليا رد مثله وان كان راس المال مما لا يتبين
بالعقد فعليه المثل قائما كان او هالك وكذلك لو قبض السلم ثم نقضه والمقبوض قد تم
في يد رب السلم على ما ذكرنا وعلى رب السلم رد عينه ما قبض ولو اشترى عبدا بثلثة
فقر او مصوغ مما يتعين العقد وتفاضل هلك العبد في يد المشتري ثم تعادلا و
العصاة قائم في يد البايع فالاقالة صحيحة لان احدهما قائم وعلى البايع ان رد الفقة
بعينها ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهبيا لان الاقالة وردت على قيمة العبد
وفي استردا فقة فضة يكون ربوا الجواز ان يكون فيها زيادة او نقصانا وبمبدل
لو تعادلا والعبد قائم ثم هلك فعلى البايع ان رد الثمن ولسرد قيمة العبد ان
فقت وان شاء ذهبيا لان الاقالة صححت على عين العبد ثم القيمة انما يجب على
المشتري بدلا للعبد ولا يبول بين العبد وحمه هذا في الاقالة وما في البيع
هالكا كاحد المعهود عليه ينع البيع وهلاك احدهما بعد صحته يبطل البيع كما اذا
تبايعا عرضا عرضا واحدهما هالك اذا كانا قائمين هلك احدهما بعد العقد قبل القبض
بطل البيع بخلاف الاقالة ومن وجبه حق من عرض او ثمن بيع فاساع به شيئا
بعينه جاز قبضه او لم يقبضه **ط** الدين لا يخلوا اما ان يكون دراهم او دنانير
او فلو سا او مكينا او موزنا او قيمة المستفاد شترى به شيئا بعينه او بغير
عينه اما اذا اشترى به شيئا بعينه في المصنوع كلها جاز الشراء وقبض المشتري
ليس بشرط لانها افترقا عن عين دين الا اذا كان صرفا كما اذا اشترى بدينه
وهو دراهم او دنانير فينبذ القبض من شرطه وان اشترى به شيئا بغير
عينه فانه ينظر ان الدين دراهم او دنانير او فلو سا فاشترى به دراهم او
دنانير او فلو سا جاز شراء الا انقبض المشتري قبل الفرق بالابيان بشرطه
لا يقع الافتراق عن دين بدين لانه لا يتبين للعقد وان عين فان اشترى به
كيليا او وزنيا او شانا موصوفا في الدمنة من حلة وهو بغير عينه فانه لا يجوز
الشراء ولو كان الدين كيليا او وزنيا فباعه بدينه او دنانير او فلو سا او
اشترى هذه الاشياء بدينه جاز كيف ما كان وكان القبض قبل الفرق بشرط
حتى لا ينع الافتراق دينا بدين وان اشترى به كلاما من خلاف جنسه ينظر

شترى بغيره ثم تعادلا

ثم شترى بغيره

ان جعل

ان جعل الدين شيئا والآخر شيئا فالشراء جاز وان كان بغير عينه ولكن البتة في المجلس
شرط وان جعل الدين شيئا والآخر مبيعا فالشراء باطل وان اشترى في المجلس لانصار
بائع ما ليس عينه وذلك لا يجوز والاقالة ثبت بلفظين بعينه عن الماضي و
الآخر عن المستقبل كقول الرجل قلني فيقول صاحبه اقلت وقل محمد هو كاليوم وفي
الصداق اخذ قول له ولو قل المشتري تركت البيع وفي الآخر وصفت واجرت يكون
اقالة ولو طلب البايع الاقالة من المشتري فقه للمشتري ما بطل الثمن وقبل البايع فلهما
بطله قوله اقلني وفي الخلاصة قول الاقالة في المجلس شرط وما ينع الرد في البيع الفاسد
والرد بالعيب يمنع الاقالة رجل باع من اخر كراويا سلما اليه فاكلت المشتري راسا
ثم سادلا لا يصح وكذا لو هلكت الزيادة المتصلة او المنفصلة او استهلكها اجنبى
اشترى ثوبا فقه للبائع قد اقلتك البيع وفي هذا الثوب فاقطعه فقبض ففعل قبل ان
سواه ولم يملكه صارت اقالة القوم في غيبة وهذا شترى من رجل معهم في الغيبة
استفت خفيفا لفرق ودفع الاساء على العاصم الامنعة عن الغيبة حتى يحلف
الغيبة فقه للبائع الامنة من طرح منكر المتاع الذي اشترى من قبضه اقلته البيع
منه فطر حول صحة الاقالة استفسا اذا اشترى غيبا بشرة دراهم ودفع الدنانير
عوضا ثم نقض العقد وفلخص الدنانير يرجع على البايع بما وقع عليه العقد وهو
الدراهم ولو اشترى عبدا بالف درهم وباقضاهم كسرت الدراهم ثم تعادلا فانه يرد
الدرهم الكاسرة او الوص او المتولى ذبايع شيئا باكثر من فقتة ثم اقال لا يصح اذا اشترى
الماذون جارية بالف درهم وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البايع الثمن ثم تعادلا فالاقالة
باطلة ولو باع جارية ثم انكر البيع والمردى يدعى الشراء لايجل للبائع ان يطاها فان
عزم المشتري على ردك الموصومة الا ان يحل له وطئها رجل اسدى من رجل ومقر
حفظه بدهم معلومة وقبض المخطئة وسلم بعض الثمن ثم جاء البايع ليقبض منه ما بقى
من الثمن فقه للمشتري انه قام على سمن على فردا البايع عليه ما قبض من الثمن واخذ
المشتري لم يكن ذكرا قاله لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا يكون الا بالاجاب و
القبول وان كان ذلك بطريق التقاطع فذلك لا يكون الا بالقبض والتسليم من
البائعين والصحيح ان قبض احد البائعين نكح ولو اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالحمار
جدرا بعة ايام ورجعه على البايع فلم يقبل البايع بقرحيا واستقل الحمارا بايما ثم امتنع عن
رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك ولو كبل بالشرا لا يملك الاقالة وفي الكبرى
انه يملك فلو كبل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن البايع اذا قل للمشتري اقلني فقه
اقلت لا يتم الاقالة ما لم يقبل البايع قبلت ولو اشترى من رجل صابونا رطبيا وقبضه
وجف عند انقضاء زمنه بالخاف ثم اهما سادلا البيع صحت الاقالة ولا يقبض على
المشتري شيء من الثمن لاجل المنفصلان لانه ما فات شيء منه ولو اشترى عبدا
بالدرهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد فقه البايع بعد ما لمسه وحسب لك المصد
والثمن كان نصيبا للبيع وهب الثمن لا يصح اشترى من رجل عبدا بامه وباقضاهم

انما الاقالة

دفع الدنانير

انما الاقالة او المتولى

الوكيل بالشر لا يملك الاقالة

قبض العاصم

ان المشتري باع نفسه من رجل ثم اقال البيع في الحامه بعد ذلك جازت الا قاله
 كان عليه لبايع العبد ولو باع امته فان كل المشتري المشتري لا يحل للبايع ان يطالب الجار بماله
 بغيره على ترك الخصومة لان البيع لا يفسخ بمجرد المشتري فان عزمه بالبيع على تركه
 الخصومة حل له ان يطأها لانه محذور المشتري ففسخ في حصة واذا عزم البيع على تركه
 الخصومة حل له ان يطأها لانه محذور المشتري ثم الفسخ بغير ضيقه اخل به الا على كماله
 جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض الجارية ثم ان المشتري رد على البايع في ايام الجارية
 جارية اخرى وقبض على التي اشتريتها وقبضتها كالفول قوله لانه انكر قبض غيرها
 قال في البايع بما حل للبايع ان يطأها لانه لم يفسخ بالقبض وكذا الفضايل اذا رد على صاحب
 الثوب ثوبا لغير ثوبه وهو صاحب الثوب وكذا الاسكاف وغيره ولو باع شيئا
 ثم قال المشتري اقلني البيع فقل لا فذلك لا يمكن في ذلك الا في ظاهره ولو اية حتى قوله
 البايع بعد ذلك قبلت رجل اشترى ثوبا او شيئا يتباع اليه فذهب المشتري الى
 بيته ليحضر الثمن فقال له وخاف البايع ان يفسد كان للبايع ان يبيعه من غير و
 للمشتري الثاني ان يشتري من البايع وان كان يعلم بذلك ثم ينظر ان كان الثمن اكثر
 من الثمن الاول كان عليه صدق الزيادة وان كان العكس فالنقصان يكون من
 مال البايع ولو اشترى عبدا ثم ادعى انه باع من اول من اشتراه قبل بعد الثمن وفسخ
 البيع وادعى البايع انه اقاله ابيع كان القول قول المشتري في انكار الا قاله مع يمينه
 ولو كان البايع يدعي انه اشتراه من المشتري باقل فاباعه والمشتري يدعي الا قاله
 يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه **ق** والا قاله بالتقاطي يصح كالباع كذا في الزيادة
فرض بيع الوالد لزوجته والدا الصغير امرأة قالت لزوجها وبينهما ولد صغير اشترى
 منك دارك هذه لاسمنا فقال الاب بعتما جاز لان الاب لما قبل البيع فقد اجاز
 للصغير فحوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والاختبى فقالت المرأة لهما اشترى
 منكاهن الدار لا شيء بماله فقل لا معا جاز لان الاب لما حوزها حمله الدار
 فقل ان له بشرا له الحلة رجل مات وله اب وابن واحد فباعته امرته دارا من تركته
 وكيفية ثمن الدار بغير اذن باقي الورثة جاز البيع في حصتها اذا لم يكن على الميت دين
 يحيط بماله لانها باعت مال نفسها ويرجع في مال الميت ان كفته كفن المثل وان كفن
 باكثر من كفن المثل لا يرجع ومعدا كفن المثل ايضا لا يرجع لانها سعت وكفن المثل
 هو ما كان من بين يديها من عبيد بن في حوزته امرأة باعت مال ولدها الصغير
 بغير امر العاصي ولم يكن وصيه للوالدان بطل ذلك البيع وان كان قبل البلوغ والاب
 يطأه بغيرنا الدين اذا كانت التركة في يده واذا قضى الدين من مال نفسه كان له حق
 الرجوع في التركة ويصير التركة مشغولة بدينه وان لم يعمل وقت الفضل الى امضى لا
 يرجع في التركة التي اذا باع مال اسم بالنسبة اذا كان التاجيل فاحش بان لا يباع هذا
 لهذا الاجل الا يجوز وان لم يكن كذلك ولكن يخاف عليه الجور عند حلول الاجل او هلك
 الثمن عليه فكذا نك وان كان لا يخاف عليه الجور ولا هلك الثمن جاز بيع الوصي **في المراجعة**

بيع اسارع اليه ان شاء الله

بيع الوصي اسم

والنكاح المراجعة نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زياده ربح والنكاح حتى يكون
 العوض الاول مماثلة لمثل لانه اذا لم يكن له مثل ملكه بالقيمة وهي مجهولة ويجوز ان يبيعه في
 راس المال احره العصار والصبي والطرار والنقل واجزت حل الطعام ولكن يعول الفاهم
 على كذا والنكاح المراجعة بكذا وسوق الغنم بمنزلة الحل بخلاف اجزت الرعي وكذا سب
 الحفظ فان اطلع المسمى على خيانه في المراجعة فهو بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان
 شانه وان اطلع على خيانه في النكاح اسقطها من الثمن فلو هلك قيل ان يرد له او يرد
 فيما بين الفسخ بين جميع الثمن ومن اشترى ثوبا بقباعه بربح ثم اشتراه فان باعه من ربحه
 طرح عنه كل ربح كان من ذلك فان كان استغرق له يبعه من ربحه وسورة اذا اشترى
 بشرة فباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه من ربحه بخمسة ويقول قام
 على خمسة ولو اشترى ثوبا بعشرة وباعه بعشرين من ربحه ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه من ربحه
 اصدا ولو اشترى ثوبا فاصابه ورض ما احر حرفه باسعة من ربحه من غير بيان ولو
 كسره وطه لا يبيعه حتى يسير **٢** رجل اشترى خنايرة وبيعها لهم ثم باع الدنانير
 من ربحه لا يجوز لان الدنانير لا سعين في البيع فلم يكن المتبقي من بيعها مراعيا
 البيع الاول ولو اشترى صاعا بالف درهم ببعداد ثم باعه سبعة دراهم كان ربحه
 ما دفع ببعداد والربح بعد من يربح به يارده كان راس ماله من نقد تبرين ولو اشترى
 ثوبا بثلثمائة جند وبفقد الدروهم كان له ما كان باعه من ربحه كان راس ماله الخياط لان البيع
 الاول كان بالخياط رجلا عصب عصب فابقي من يده يقضي القامه بقيمة العبد ثم عاد العبد
 من الاباق كان للفاسقان سعة من ربحه على القيمة التي عزم لانه ملكه العبد بثلث القيمة
 لكن لا يقول لا اشترى بثلثا وانما يقول قام على بكذا وان اشترى عبدا ثم وقضه فابقي
 من يده وقضى القامه عليه بقيمة العبد يحكم فساد البيع كان له ان سعة من ربحه على قيمته
 ويقول قام على بكذا ولو اشترى دجاجة وقبضها فباعت عند عشرين بيضة فباع
 البيضة بربهم ثم اراد ان يبيع الدجاجة من ربحه على الثمن الذي اشتراها ان انفق
 على الدجاجة بمقدار الثمن الذي باع البيضة جاز ويجعل عن البيضة ومما انفق
 وان لم ينفق لا يجوز لان البيضة من اجز الدجاجة بخلاف الاخر **ق** ومن اشترى
 شيئا بنسيئة فليس لها ان تسعة من ربحه حتى يسير لانه اشتراه بنسيئة لان بيع المراجعة
 بيع امانة يوقع عنه كل تحمة وخيانة وفي معارض الكلام ههنا نوع فقه هذا اذا كان
 الاجل مشروطا في العقد فان لم يكن لكان منقضا كما هو الرسم بين الباعين والمشتري
 في ذلك الثمن منجم كل اسبوع محال ان يبيعه من ربحه من غير بيان ثم في الاجل المشروط
 اذا باعه من غير بيان وعلم به المشتري فله الخيار ان شاء رضى وامسكه وان شاء رده
 وبغير هذه المسئلة رواية نبي اشترى شيئا وصار معصوبا فيه عيبا فاحشا
 ان له ان يرد على البايع بحكم العين وهو المختار واذا ولدت جارية او سائمة
 او اشترى النخل المشتراة فلا بأس ببيع الاجل مع الزيادة من ربحه وان استهلك
 المشتري الزيادة لم يبيعه الاصل من ربحه حتى يسير ما اصاب في ذلك ولكن نك

عصب عبد فابقي

البائع من رجل بشي ثم يبيعها من المشتري فقبضها المشتري ثم يطلقها زوجها ويسير طلاق
 يكون طلاق الزوج بعد قبض المشتري فان طلقها قبل القبض كان على المشتري ان يشتريها
 اذا قبضها في الاصح وحيلة اخرى ان يبيعها قبل التزوج ويأخذ الثمن ولا يملك الجارية الى
 المشتري ثم يزوجها المشتري من غيره او احببى ثم يبيعها ثم يطلقها الزوج بعد
 ذلك وحيلة اخرى ان اذا اراد ان يشتري الجارية فترجعها المشتري قبل الشراء اذا
 لم يكن في كاحصره ثم يسلها اليه المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء ولو اشترى
 جارية واراد ان يزوجها قبل القبض وخاف له لو يزوجها من غيره او احببى رجعها
 الزوج فالحيلة ان يزوجها ان يكون امرها بيد ما يطلقها متى شاء ورجعوا على ان قالوا
 بطل حق الغير لا يكون فيه استعمال الحيلة واقام فيه ابطال حق الغير يكون فيه الاستيصال
 كمن وجوب الزكوة على الجمع وكبر طلاق الشفقة وكما يجب الاستبراء باثبات ملك له
 بغير بيع باعده ملك كان له ولو باع جارية وسلمها الى المشتري ثم ردت عليه لعيب بقضاء
 او بغير قضاء او بخيار روية او شرط او اقاله كان على البائع ان يشتريها بحصة ولو انسخ
 البيع بينهما قبل البيع لهذا السبب لا يجب الاستبراء ولو باع جارية وسلمها الى المشتري
 ثم عاد البيع في المجلس كان على البائع ان يشتريها ولو وهب رجل لولد الصفي جارية
 او باع منه او اشترىها لنفسه يلزمه الاستبراء ولو باع شقها من جارية كانت له و
 سلم ثم اشتراه لزمه الاستبراء ولو اشترى احد الشريكين نصيب صاحبه من الجارية
 المشتركة لزمه الاستبراء ولو باع جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري
 ثم ان المشتري بطل البيع ورد الجارية بحسب الاستبراء على البائع وقيل لا يجب ولو باع
 جارية يبيعها فاسكها وسلمها الى المشتري ثم استردها بقضاء او منكر كان عليه
 الاستبراء واذا انقضت الجارية وباعها من غيرها وسلم الى المشتري ثم استردها
 المعصوم منه بقضاء او منكر ان كان المشتري عكس بالعصب لا يجب الاستبراء
 المالك وطاها المشتري من الفاصل ولم يطاها وان لم يعلم المشتري وقت الشراء
 انفا عضبان لم يطاها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان وطاها يجب
 لو وهب جارية قبضها الموهوب له ثم رجع الوهب في الهبة كان عليه الاستبراء
 لو اشترى العدو جارية وحرزها بالحرز فاضتها العزلة وانتمى الغنمية واخذ
 المولى من الغاني بالعمه او اشترىها مسلم او ذمي في دار الحرب واخرجها الى
 دار الاسلام فاخذها المولى القديم بالثمن من المشتري كان عليه الاستبراء وان
 وجدها في الغنمية قبل الفسنة ياخذها معه ويلزمه الاستبراء ولو ابيع الجارية من
 المسلم ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء لان الاستبراء عليه اذا خرجت من ملكه
 اذا خرجت اليه من يده فلا كما لو كانت امته ثم عجزت ورددت في الرق لا يلزمه الاستبراء
 ولو عصب جارية رجل ثم استردها من الفاصلة وهرهن جارية ثم فكل المهرن او باع
 جارية على انه بالخيار ثلثة ايام وسلم الى المشتري ثم بطل البيع في مدة الخيار او باع المهرن
 او ام الولد وسلم الى المشتري ثم استردها الى المشتري قبل الوطى او اشترى جارية و

انبت ثماره
 لا يجب الاستبراء

قبضها

فتعها واشترىها ثم زوجها حركه فطلقها الزوج قبل الدخول والنفحانية رجل
 ثلثت او حرمت نظوا باذن المولى ثم حلت من احرامها او اشترى المكاتب جارية
 وعاصت فندح حبيته ثم ادركها لكتابة وعق سلت له الجارية والنفقة الاستبراء
 في الصور كلها كالو وسحار به الرجل او اشترى النظر الى جارية فانه لا يلزمه الاستبراء فان
 وطاها ثم اسلم النظر الى الجارية لا يجب ايضا فان اسلم قبل الوطى والحجيج يجب ولو
 اشترى من غيره المادون جارية بعد ما عاصت عند العبد فان لم يكن العبد مديونا
 يجب وان اشترى العبد المادون جارية فباعها من المولى قبل ان يجيئ عنده كان
 على المولى ان يشتريها بحصة مديونا كان العبد ولم يكن وان اشترى المكاتب والدة
 او ابنة فاصت عنده حبيته ثم عجز المكاتب وردد في الرق كما للمولى ان يباع النبت والوالدة
 قبل الاستبراء ولو اشترى المكاتب حنة او خالدة او ابنة اخنة او اخنة ثم عجز وردد في
 الرق كالمولى ان يطاها قبل الاستبراء عاصت عند المكاتب او لم تحض ولو اراد ان
 يزوج جارية بعد الوطى فلا قبض له ان يشتريها ثم يزوج وكذا اذا اراد ان يزوج جارية
 فان زوج الجارية قبل الاستبراء كان النكاح وليست جارية لانها حرة
 حصه **ق** ولو اشترى جارية من امرأة او صبي او اشترى جارية في بكنان
 حره على البائع بوضاع او مضاهرة او اشترى حرام من حرة من الجاني حر او يملك
 جارية بالارث او الخلع او الصلح عن دم العبد او اشترى جارية فاصت قبل القبض
 ثم قبضها او عاده اليها لا قاله بعد القبض او بالرد ففسد البيع بعد القبض او بالرد بالعيب
 بعد القبض او عصب جارية وباعها من لا يعلم انفا عضب فوطاها ثم قضى بها المالك
 الاستبراء في الصور كلها **في بيع الميراث** الميراث الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع
 عينا من اعيان ماله من اجنبي نقبين بسبب لا يبيع الميراث لاجاره الوارث او يحرق
 واية للمشتري ان شئت بلغ تمام العمدة وان شئت فاضع البيع وان لم يكن عليه دين يجوز
 اذا كانت الميراثات بعد الثلث الميراث الميراث اذا باع من اجنبي وحاشي لا يجوز البيع
 ووصيته بعد وفاته اذا باع تركته لفتاة دين وحاشي فيه قن ما يتقارب الناس مع سعة
 وهذا من عيب المسائل ان المالك لا يملك الميراثات ومن قام مقامه ملك ولو كان
 هذا مع الوارث لا يجوز بيع الميراثات الوارث وان كان بمثل القيمة وكذا وحاشي
 الميت اذا باع من الوارث والوارث الصحيح اذا باع من ميراثه الميراث ومن الادوية
 بحيث من جميع المال لكن يشترط ان يشتريها من اجنبي اهل الوارث لها من الوارث
 لا يبيع **فرض الربوا** وهو في الفقة الزيادة وفي الشريعة الزيادة المشروعة في العقد
 وهذا انما يكون عند المقاتلة بالحبس وقيل الربوا في الشريعة عبارة عن عقد فاسد
 بصفة سواء كان فيه زيادة او لم يكن فان البيع بالدينانية يشبه الربوا لان زيادته فيه
 والحاصل في غير ذلك نقالي واحل الله البيع وحرمت الربوا وقوله لا تأكلوا الربوا
 المراد المشهور وهو قوله عليه السلام الذهب بالذهب مثله بثلثا بثلثا بالفضة
 بالفضة بالفضة مثله بثلثا بثلثا بالفضة بالفضة مثله بثلثا بثلثا بالفضة

النفقة جارية مديونا

فأباه المهر

اجتنب المسائل
النام عام

والفضل ربوا والفضل بالقرن مثله كمثل كيل والفضل ربوا والمثل بالمثل مثله كمثل
 بكيل بكا بد والفضل ربوا فالفضل ان الربوا افضل حال عن عوض شرط لاحد العاقلين
 وعلة الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس سواء كان مطعوما او لم يكن فاذا باع الكيل
 او الوزن بحسنه مثله كمثل جان البيع وان تفاضلا لم يحزن وكوم مع الحصة بالحقين و
 التفاضل بالتفاضل ان عدم الكيل والوزن ولو باع فقير حصل بغيره بين او طلامن
 حديد بطلين لا يجوز العلة لوجود العلة وهو الكيل والوزن وما دون نصف صاع
 فهو في حكم الحصة لانها لا تعد في الشرع بما دونها واذا ثبت ان العلة ما ذكرنا فاذا وجد
 اخر من التفاضل والنسأ واذا عدهما اي الوضعا ان حل التفاضل والنسأ واذا وجد
 احدهما وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النسأ مثل ان يبيع خنطة في شربة فللذهب بالنسأ بحرم
 الربوا الفضل في الوضعا وحرم النسأ باحدهما وحدهما الربوا ورجعة عند الماله
 بحسنه سواء وكل شيء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تحريم التفاضل فيه كيك
 فهو كمثل بكا وان ترك الناس الكيل فيه مثل الخنطة والشعير والتمر والتمر وكل ما رخص
 على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو من وزن ابكا مثل الذهب والفضة وما لا يزن على
 فهو يحول على عادات الناس وكل ما يباع بالايوان وينسأ الى الرطل فهو وزن في لانها
 قدرت بطريق الوزن حتى يثبت ما يباع فيها وزنا او اذا كان من وزنا وكا فلو بيع بكيال
 لا يعرف وزنه بكيال مثله لا يجوز **ج** فالخااصل عندنا اجتماع القدر والجنس و
 القدر هو الكيل فيما كان والوزن فيما يوزن ولو باع اخر من الربوا وهو الفضل من
 حيث التقييل فالاول حقيقة الربوا والثاني شبهة الربوا ويسمى الربوا النسأ والاول
 يثبت بحقيقة العلة وهو القدر مع الجنس في الكليات والوزن فيات والثاني شبهة
 العلة وهي احد وصفي العلة ويثبت بالكيل وحده بالوزن وحده وقد ذكر الله تعالى
 لكل الربوا حسن من العقوبات احديها الخنطة **د** والله تعالى لا يعقوبون الا كما يق
 الذي يخططه السلطان من المساي ينفع بطنه يوم القيمة بحيث لا يحل قدماء وكما
 اذا القيام بسقط فيكون منزلة الذي اصعب من الشيطان فيصير كالمضروع الذي لا
 يقدم على ان يقوم والثاني الحق **هـ** والله تعالى يحق الله الربوا ويرى الصدقات
 والمراد بالهلاك والاسية قتال حتى لا ينفع هوبه ولا ولد نعوذ والثالث الحرب
 قال الله تعالى فاذا نزل الحرب من الله ورسوله اى علموا ان اكل الربوا حرام الله تعالى
 ورسوله والاربع الكفر قال الله تعالى وذر ما بقى من الربوا ان كنتم مؤمنين والخامس
 الخلود في النار **و** والله تعالى ومن عاد فاولئك هم الخالدون **ز** والله تعالى
 اكل درهم من الربوا لشد من شدة ونكس من رزية بين يديها الرجل ومن بنت لحمه من حرام
 قالوا به الناس **ط** اذا عرفنا هذا حاسا الى المسائل فلم يحزن بيع البر بالبر مستاونا
 وزنا وبيع الذهب بالذهب مماثل كيك وان تفاضل قول ذلك لم يحزن حرامه هذا اذا
 باع الخنطة قدر ما يدخل تحت الكيل وزنا فان كانت الخنطة قليلا لا تدخل تحت الكيل
 جان كالوباع الحصة بالمعنيين **ق** وعقد الصرف ما وقع على جنس الختان بغيره

الكيل والوزن

جاء اكل الربوا

عوضه

عوضه في المجلس وما سواه مما فيه العس ولا يعتبر التفاضل **ح** ولا يباع المسه وهي القبا
 عليها الصغرة في الفطره واحد باثنين وجان بيع الفلن بالنسأ باهيانها ولا يجوز بيع الخنط
 من اللظن بغير المحلج الا مثله كمثل وكذا بيع التمر المشقوق الذي استخرج منه النوى بغير
 المشقوق وكذا الدقيق المنقوب بغير المنقوب وبيع الخنط بالدقيق لا يجوز الا بطر او الاعتبار
 وهو ان يكون الخنط الخالص اكثر من الخنط في الدقيق وبيع الخنط بالخنط بالخنط بالخنط
 وبيع الخنط بالدقيق والدقيق بالخنط يجوز متساويا ومتناخرا وعليه الفتوى لان الخنط
 كيلي والدقيق والخنط وزنه في فحوضه مع احدهما في الاخر متساويا ومتناخرا اذا كان نقدين
 فان كان احدهما نسيه ان كان الخنط فكذا جان عند احبنا وان كانت الخنط او الدقيق و
 الخنط نسيه فيجوز على الاحم ولو باع صاعا من الخنط الرديه بنصف صاع جبي
 من الخنط او باع نصف صاع من الخنط بما دون نصف صاع منها لا يجوز اذا كان
 في احد الجانبين مقدار ما يدخل تحت الكيل وان باع ما دون نصف صاع من الخنط بما
 دون نصف صاع واحدهما اكثر من الآخر جان كالمو باع الحصة بالمعنيين ولو باع الخنط
 بالشعير متفاضلا بكا سديجان وان كان في الشعير حبات للخنط قدر ما يكون
 في الشعير ولو سعت الخنط بالخنط لا يجوز الا مستاويا وان كان واحد من
 الجانبين حبات الشعير والتمر مع الاخر يثبت بمنزلة الدقيق من الخنط ولا باس
 بيع شاة على ظهرها صوف بصوف اذا كان الصوف المحروما اكثر مما كان على ظهر
 الشاة وكذا الشاة التي في ضرعها لبن بلبن وان اشترى شاة بجمعها فهو على وجوه
 ثلثة من وجوه مسئلة استخرج شعيرها وابعها وها ان تساوى وزنا جان ولا فلاح
 وان اشترى بجمع شاة مذبوحة غير مسئلة استخرج شعيرها وابعها وها ان تساوى وزنا جان ولا فلاح
 او لا يري لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المذبوحة جان وان اشترى بالجمع شاة
 حية جان وان لم يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو الخنط ولو باع فقيرا من خنطه
 مسئلة بغيره من مثله او اشترى فقيرا من الرطبة التي خرجت من سبلها بمثلها
 او المسلوله باليابسة او باع فقيرا من الرطبة التي خرجت من التمر الذي اصابه ماء
 واشترى بمثلها او الزبيب الذي اصابه ماء بمثلها جان المبيع في جميع ذلك ولا يعتبر نقاوت
 الذي يكون بينهما عند الخفاف ولا بأس ببيع الناطف بالتمر متفاضلا الا ان يكون
 ذكر في موضع يباع التمر فيه وزنا جان نسيه **ز** والتفرق كلهما من جنس
 واحد وان اختلفا سماءا وها واهما ولداها ولا يجوز بيع بعضها ببعض الاساء
 بسواء في الكيل مينا بغيره فاذا استويا في الكيل جان وان تفاضلا في سائر الاوصاف
 وان تفاضلا كيك لا يجوز وان استويا في غير من الاوصاف ولم يبع بعضها ببعض
 الاسواء بسواء في الكيل مينا بغيره فاذا استويا في الكيل جان وان تفاضلا في
 سائر الاوصاف وان تفاضلا كيك لا يجوز وان استويا في غير من الاوصاف
 ولم يبع بعضها ببعض مجازفة الا اذا كيل وعرف تساويها في الكيل قبل الاختراق
 بالابان عن مجلس العقد وان كان سريها اشين فاقسمها جان ولا يجوز لان الشمة

الربوات

القرن الابن سم

بمنزلة البيع الا اذا علم الشاوي في الكيل قبل الاختراق ولو بيع بعضها ببعض وزنا
وتساوي في الوزن لا يجوز لان الشرط تساوي في الكيل ولا يبرى والعيب جنس
واحد وان اختلفت الوافا واسماؤها وصفاته وبلده وكذا ان يبيع فلا يجوز بيع بعض
بالبعض الا مثلا بمثل ولو بيع الثمن بالعيب وبالنسيئة وبالحطبة متفاضلا بعد
ان يكون عيبا بعين جاز لان النوع اختلف ولا يجوز نسبة لان الكيل جمعها و
لحوم الغنم كلها جنس واحد من المعز والضأن والنعجة والكباش حتى لو بيع لحوم بعضها
ببعض ونحوها ولبنتها بعض بعض لا يجوز الا سوا **ط ح** ولا بأس مع لحوم
الطير واحدا بالآخرين ساد لانها لا توزن ولا خيرة فيه نسبة لحم البقر والغنم والديك
اجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض المتفاضل بديابيد ولا خيرة فيه وكذا اليه
والحم وشم البط اجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض متفاضلا بديك بديك ولا
خيرة فيه نسبة والسمن جنس اللحم لا يباع بالحم الا متساويا كاصوف الغنم الاسود
والابيض جنس واحد الصوف والشعر غير المتساويان ولو يباع بديك بديك
اذا كان السدجال او بعض يهوده صوفا بغير المساواة في الوزن ولكن كان لا يوزن
لا يبيع ولا بأس بيع السمك واحدا بالآخرين لانه لا يوزن وان كان جنس منه يوزن
فلا خيرة فيما يوزن الا مثلا بمثل **ق** ولو يباع لحم الشاة بشحمها او باليتها او بصوفها
يجوز كيف ما كان ولا يجوز نسبة لان الوزن جمعها وصوف الشاة مع شعر المعز
جنس واحد مختلفان ولو بيع بعضها بعض متفاضلا لا يجوز لان متافهما مختلف وكذا
يجوز نسبة واما الرأس والاذن والجلود يجوز بديك بديك ما كان ولا يجوز نسبة
لانه لا يبيض بالوصف الا بغيره لا يجوز السلم فيها ولحوم الابل كلها نوع واحد من
العراق والحلي وسنابرين وذو سنام واحد والمجاري فيه كالجوارح في المعز و
الشاة والضأن ولحوم البقر والمجاري ليس كلها نوع واحد ولو يباع لحم الابل لحم الغنم ان
البقر ولبنتها ليس بالبقر والغنم يجوز كيف ما كان ولا يجوز نسبة فاذا اشترى جوا
يلزم من خلاف جنسها جاز كيف ما كان بعد ان يكون عينا بعين ولو اشترى جوا
يلزم من جنسه نحو ان يشتري شاة حية يلزم شاة او بشحمها فالبيع جاز كيف ما كان
بعد ان يكون عينا بعين **ط ح** وكل مصر لا يوزن من اللحم لا بأس بان يباع طابق
لطابعين ونظرة ذلك في حال اهل البلدة ولا يجوز بيع الحليب من لبن الغنم
بالسمن الا ان يعلم ان ما في الحليب من السمن اقل من السمن وكذلك اللبن مع الزبد
ولو اشترى اللبن بالسوى لا يجوز الا ان يعلم ان ما في اللبن من النقي اقل ولا بأس
بيع الزبد بين بالزبدون ودهن السمسم بالسمن والعصبر بالعنب وشاة البون
بالبس والرطب بالدرس والمجوج بالقطن والعنق بالقطن ان كان يعلم ان المتاخر
اكثرها في الحسن وان كان لا يبرى لا يجوز واذا باع الدقيق بالذوق كيك كيك
يجوز اذا كان مكيوسين فان باع الدقيق بالذوق هو جاز في نفسه رقايتان
وبيع الخاسر بالخاص لا يبيح ان علم ان الاحمر اكثر من الابيض جاز والا فلا

وبيع السنف المكي بالوزن بوزنه خالصه وبيع المنطقة المفضضة بالدرهم او بالبر لا يجوز
الا ان يعلم ان الفضة لها الفضة اكثر ولو باع حليا من ذهب فيه جواهر لا يمكن اخراجه
الا بغير قباعة ذهب لا يجوز الا ان يكون الثمن اكثر مما في الحلي من الذهب ولو يباع
بطيخا او تينا بطيخ غير مغفول في وتين غير مغفول لا يجوز على كل باع كوز ماء
كوز ما جاز لان المال ليس بكيل ولا وزن فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا
لانه ان كان يباع وزنا قاصع بالحمه بغير المساواة في الوزن **ف** باع الحنجر بالحنجر متفاضلا
عددا او وزنا جاز ولا خيرة فيه نسبة والخنجر ليس بوزن في ولا يلد في ويستقر من
الخنجر وزنا لا عددا عندنا في يوسفره الله وبه يبيع ويجوز بيع الحمار البري
الدقيق وان كان احدهما نسبة به يفتي **ف ح** باع اناة من حديد ان كان
الاناباع وزنا بغير المساواة في الوزن والا فلا وكذا لو كان الاناباع من نحاس
او صفر باعه بغير **ف** ولو اشترى جنسين جنسين تماجر فيهما الربوا نحو ان
يشتري خنطرة وشعيرة بنحس وخنطرة او ذهبا وفضة بذهب وفضة
جاز البيع في الاحوان فان امكن حرف الجنس الا خلاف الجنس يعرف ويجوز البيع
وان لم يتمكن ذلك وروى الى الربوا يعرف كل جنس في خلافه ويجوز البيع **ط ح**
يجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل لان الرطب لو كان تمرا فيجوز لانه بيع الحنجر
بالحنجر وان كان غير تمر فيجوز لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف
شئتم والرطب بالرطب يجوز متماثل كيك وكذا الخنطرة العتيقة مع الخنطرة
الجديدة جنس واحد وكل لك السقمع المحسى والقان سقى مع الدقيق في الثمن
جنس واحد مع اختلاف الوصف ولو اشترى خنطرة في سنبلها بخنطرة منزلة
للجوز الا ان يعلم ان المفردات اكثر على نحو ما ذكرنا **ط** رجل في بيع دراهم
اغضبها فاشترى بها شيئا كان له نصف الشراء الى تلك الدراهم بطيب له المشتري
وان اضاف الشراء الى تلك الدراهم وهدمها لا يطبله ويلزمه الصدق ولو
حلف ان لا يشتري بهذه الدراهم لا يجنب اذا اضاف الشراء الى الدراهم الفضية
رجل غضب انفا فاشترى بها جارية ثم باعها ورجل يبيعها الصدق بالرجل هذا
محرم على ما اذا اضاف الشراء اليها بعد بيعها بطبله على الاصح الا اذا اضاف
الشراء اليها وهدمها السلطان اذا اشترى بالدراهم المرسلة وقضى الثمن
بما اخذ من الناس ظملا كمال الصخرة في زماننا ليس تنا ولا طعنهم ولو دفع مالا
مضاربة الى جاهل ففرضه العامل ورجل خط الصاحب لئلا ان يأخذ من الدراج
يعلم انه اكتسبه من الحرام وكذا لو كان المضارب في شيء ولو اشترى من النجر
شاهل للمزقة السؤال انه حلال او حرام قالوا ينظر ان كان في يده من حرام
كان الغالب هو الحلال في اسواقهم ليس على المشتري ان يبال انه حلال او
حرام وبني الحكم على الظاهر وان كان الغالب هو الحرام او كان البايح رجلا
بيع الحلال والحرام بحسب ما يبال انه حلال او حرام يجعل هاتين كسبه من

المرام ينبغي للورثة ان يقرضوا فان عرفوا ان بايعا دوا عليهم ولا تصدقوا له ولو
اشترى دارا فوجد في حذوها دراهم بردها على البائع فان لم يقبل البائع يتصدق
بها رجله على رجل عشرة دراهم فاراد ان يحفلها ثلثة عشر الى اجل قالوا لا يشترى
من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون ثلثة عشر الى
يقع التفرغ من المرام وهل هذا مردى عن النبي عليه الصلوة والسلام انما من بذلك
رجل طلب من رجل دراهم ليقضه بده دون ده فوضع المستقرض متاعا بين يدي
المقرض ولعله للمقرض يبيع منك هذا المتاع بمائة درهم ويشترى المقرض ويبيع
اليه الدراهم ويأخذ المتاع ثم يقرضه المستقرض يعني هذا المتاع بمائة وعشرين درهم
فجعل المستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه ويحب للمقرض عليه وعشرين درهما
والاحوط ان يقول المستقرض المقرض بعد ما قدر المعاملة كل معاولة وشرط كان
بيننا وقد تركزت ثم يعقدان بيع المتاع هذا اذا كان المتاع للمستقرض فان كان
للمقرض فليس للمستقرض شيء ويريد ان يقرضه عشرة ثلثة عشر الى اجل فان المقرض
يبيع من المستقرض مائة ثلثة عشر وسلم السلعة الى المستقرض ثم ان
المستقرض يبيع السلعة من اجنبي ويبيع السلعة الى الاجنبي ثم الاجنبي يبيع
السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويضعها الى المستقرض من
الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فيصل السلعة الى المقرض بعشرة
للمقرض على المستقرض ثلثة عشر الى اجله وحيلة اخرى ان يبيع المقرض من
المستقرض ثلثة عشر الى اجل معلوم ويضع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض
من اجنبي ثم ان المستقرض يقبل البيع مع الاجنبي قبل القبض وبعد ثم يبيعها
المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل المستقرض عشرة وعليه
للمقرض ثلثة عشر ويحيل السلعة الى المقرض والمقرض وان صار مشتريا ما باع
باقا لما باع قبل فخذ الثمن الا ان ذلك جائز ليجل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين
المستقرض والاجنبي رجل استقرض عشرة دراهم ثم اوفاه وزاد ان كانت
الزيادة قليلة يجرى بين الوترين لما نوى المائة لا بأس به وان كانت كثيرة
كدرهم مائة لا يجوز وعليه رد الزيادة واختلفوا في نصف درهم في حلية قل
بعضهم هو كثير لا يجوز وهو المختار ولو استقرض ذهب الزيادة من المقرض لا
يبيع رجله عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيعها باثني عشرة درهما مكسرة لا يجوز
لانها بول فان اراد الحلية يستقرض من المشتري اثنى عشرة درهما مكسرة ثم يقرضه
عشرة خيا دانه ان المقرض يرد من درهمين فيجوز ذلك ولو كان له على
رجل عشرة دراهم مكسرة الى اجل ولما حل لاجل جأ المديون سبعة صحاح وقال
هذه التبعة بتلك العشرة لا يجوز لانه ربا فان اراد الحلية يأخذ التبعة بالستة
وسره عن الدراهم الباقي جان فان خاف المديون ان لا يرايه عن الدراهم الباقي
يبيع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح وفسكا او شيئا بشرا عوضا عن الدراهم

يبيع الى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح وفسكا او شيئا بشرا عوضا عن الدراهم
الباقي جان ذلك ويقع الاذن رجل دفع الى خبان درهما وقال لشئيت بها منك مائة من
التمر وجعل كل يوم ياخذ خمسة امنا قالوا ما ياكله فهو مكره وان دفع الدراهم ولم
يشتر منه لكر ياخذ منه كل يوم ما يريد لا بأس به وان كانت منه وقت الدفع الشكر فلا
غير لذلك البينة ما لم يلفظ ولو قال عند اخذ هذا على ما قطعته كان اولى ولا يربوا
بين العبد وسبيته ولا بين المسلم والحرية وفي دار الحرب وهذا اذا كان مأذونا ولم
يكسبه دين وان كان عليه دين لا يجوز لان ما في يده ليس ملك المولى وكبير السفاح
وهو قرض استفاد به المقرض من الطريق وصورة ان يقرضه دراهم على ان يأتيه
معه ثاقي بلوغ او على ان يجيء في الطريق **في السلف** وهو في اللغة التقديم و
التليم وكذلك السلف وهو في الشرع اسم لعقد يوجب للمك في الفل عاجلا وفي
الثلث اجلا وسمي به لما فيه من وجوب تقديم الفل وهو عقد شيع على خلاف القياس
لكنه بيع المعدوم الا ان اثار كذا القياس بالكتاب والسنة والاجماع اقا الكتاب فقول
قالوا ايها الذي استولانا فاني نقيم بين يدي الى اجل مسمى فاكبوه وقال ابن عباس رضي الله
عنه ان الله تعالى اجاز المسلم وانزل فيه احوال يترقى كذا به وتلى هذه الآية واما السنة
فقول عليه الصلوة والسلام من اسلم منك فاليسلم في كل معلوم الى اجل معلوم وفي
الاجماع وبسبب بيع المغاليس شرع لاجلهم الى راس المال لان اغلب ما يعقد لا يكون المسلم
فيه من ملكه لانه لو كان في ملكه سعة مائة الفين فلا يحتاج الى الفل **الح** وركنة الاجماع
والقول بان يقول رب اسلم لآخر اسلمت اليك عشرة دراهم في كرخطة او اسلمت
نقل الاخر قبلت ويسمى هذا ربا اسلم والاخر يسمى المسلم اليه وسمي الخطة اسلم
فيه ولو قال للمسلم اليه لآخر بعيت منك كرخطة بكذا وذكر شرائط السلم فانه ينعقد
ايضا فانه بيع واما شرائط جواز فبعضة عشر سنة في راس المال واحد عشر في السلم
فيه اما السنة التي في راس المال احدها بيان الجنس انه دراهم او ذنانير او من المكيل
خطة او شعير والثاني بيان النوع انه دراهم عارسة او سعدة او مروية
وهذا اذا كان في البلد بفوق مختلفة واما اذا كان في البلد فقد اختلفوا في الجنس كذا
والثالث بيان الصفة انه جيد او ردي او وسط والرابع اعلامه ودر راس المال والخامس
كون الدراهم والذنانير سعدة والسادس يحمل راس المال وقبضه قبل فترق العاقدان
واما شرائط الاحد عشر في السلم فيها احدها بيان الجنس المسلم فيه خطة او شعير
والثاني بيان نوعه سقية او نجسية او حبلية او سبلية والثالث بيان الصفة خطة
جيدة او رديئة والرابع اعلامه فذ المسلم فيه انه كذا فقتن يحكى معروف عند الناس
والخامس ان لا يشتمل البدين احد وحفي ملة الربوا وهو الفقد المتفق والجنس لانه
يتضمن ربا والسأ والعقد الذي فيه الربوا فاسد والسادس ان يكون المسلم فيه
ما يتقبن بالتقبن حتى لا يجوز السلم في الدراهم والذنانير والتبر في روابه والسابع
الاجل في السلم فيه والثامن ان يكون العقد باكا ليس فيه خيار الشرط فيها والاحد

السلف

اسلم المسلم

شرائط السلم

لا ينفذ على

حتى لو اسلم عشرة دراهم في كرسطة على انه بالخيار ثلثة ايام وقبض المسلم البير لاسر المال
 ولغيره با بابه ما يطل المسلم وخياره في راس المال وخيار العيب لا يفسد السلم و
 التاسع مكان الايقاف فانه حمل وموتة والعشر ان يكون المسلم فيه مما يضبط بالوصف
 وهو ان يكون من الاجناس الاربعه المكمل والموزون والمعدود والمنقارب والمزني
 والحلوي عشر ان لا ينقطع من وقت العقد الى وقت الحبل وان لا يستبدل المسلم فيه قبل القبض
 وانه لا يجوز كالاقتبال بالمبيع المعين لان المسلم فيه بيع وان كان ديناً فيكون بيع المبيع المستوفى
 قبل القبض فانه لا يجوز به **قوله** فالماصل ان السلم بيع فيما يعلم قدره وصفه كالكيل
 والموزون بثمن والمزجج كالنوب ساطول وعرضه وصفه والمعدود بمقادير كالبحر
 والبصر واللبس والاجر بلبس معين ولا يجوز فيما لا يعلم قدره وصفه كالمثل له كالحبوان
 واطرافه وحلوه عدد والمطبخ حرما والجوهر والحجر والمكيل ما لا يدخل تحت الكيل ولا
 دناه نصف صاع ونصف اربعة امان حتى لو باع عشرة اصا من الخطة بعشرة اماناتها
 لا يجوز وكذا لو باع الوز في خمسة مائة لا يجوز ولو باع الخطة بالدراهم موازنة نجاز
 ولو باع حكا من الخطة بمدين منها لا يجوز ولو اسلم في المصلحة وزنا يجوز على الخيار
 لتعامل الناس ولو اسلم في الفلوس عدد اجاز ويجوز السلم في الحزن وزنا هو الخزانة
 ويجوز السلم في الكاغد عدد كعرضه وفي الالبية والشحم ايضا ولو اسلم قطنا هو رباح
 ثوبه وري جان ولو اسلم شعرك في مسع من الشعرا ان كان المسع بحيث لو نقص
 يعود شعرك وان كان يعود لا يجوز ولو اسلم مغلول سا في صفر او سيفا في حديد او
 قضبا لو ارى لا يجوز ويجوز السلم في البادجنان عددا وفي الكثر والشمع وفي البصر
 عددا وكيل او في الماونة اذ بين المساح وفي الحرد وفي اللبس والاجر اذا
 ذكر عددا معلوما ومسا معلوما وكذا اذا اسلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض
 بالزرعان المعلومة كبرياشا او حريزا لا شرط ذكر الوزن في الكوناس ويشترط في الحرر
 على الاصح ولو اسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرفعة ولم يذكر الوزن جاز
 وان ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرفعة لا يجوز وباع ثوب بخرن ببايد لا
 يجوز الا وزنا او اسلم في اللبس كبرياشا او زنا جاز اذا اسلم الدراهم في كرسطة والناس
 لم تكن منه فيدخل تحتها وخارج الدراهم فان يورى عن عين المسلم اليه عند دخول
 البيت بطل السلم والا فلا المتقاندان عقد السلم والمتصار فان اذ صار اسدا او
 كثر قبل القبض جان ما لم يفرقا ولو ناما او نام احدهما ان كانا حين لم يكن ذلك
 فرقة وان كانا مضطجعين فهو فرقة رجل على رجل عشرة دراهم فاسلم الى المدبرين
 الدراهم التي له عليه وعشرة ذنانيرة في كرسطة فسد السلم في الكل وكذا لو اسلم العشرة
 التي له عليه وعشرة اخرى من غير جنبها ولو كانت من جنبها جان في حصة النقد في السلم
 اذا اوهب السلم فيه بطل في النصف وبقي في النصف كما لو اشترى شيئا في هب نصفه من
 البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اقل في النصف بنصفه لثمن رجل اسلم في شيء
 وقبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم اليه وحديث به عيب عند المسلم بانه

السلم والكافد

سموية

مما ينفذ على الجنب خسر المسلم اليه ان شاء قبل مبيعا بالعيب لم يحدث ويؤد المسلم وان
 شال قبل ولا شيء عليه الا من راس المال ولا من نقصان العيب ويجوز السلم في الدقيق
 كالدونزنا كقرضه ولا يجوز السلم في اللحم وان بين موضعين ومنزوع العظم ولا يفسد
 والميلة لجواز السلم فيه ان يرفع الى القاض حتى يفتيه بصحة ولا سهل ان حكار حبا
 حتى يحكم فيه وطريقا اخر ان يجعل اللحم شنا واقرض اللحم بجوز واذا لفظ لحم انسان بغير
 قيمة وهو الصحيح واذا اشترى شيئا بحكم في الذمة لان ما يصح اجرة في الحجة يصح
 مثله في الباعث ولا يجوز السلم في الاواني المتخذة من الزجاج ويجوز في الطابق اذا
 بين ثوبا معلوما وفي الاواني المتخذة من الخزف ان بين ثوبا يصير معلوما عند
 الناس يجوز ولا يجوز في جلود الجوارح والروس والاكراع ولا في البطح والرمان و
 الفرجل ويجوز في المسوح والبسط والاكسية والمخلاق والاسنة وما كان من جنس
 الثياب ولا يجوز سلم الخطة في الدراهم الموعلة ولا في الصبح سما يطل العقد مطلقا
 ولا يطل السلم باستحقاق المقبوض بعقد السلم ويرجع على المسلم اليه مثله ولو
 قبض السلم فوجد به عيبا رده لا يطل العقد ولا يرد به بخلاف ردية وان استحق
 لاس المال بعد الافتراق ولم يجد المستحق بطل السلم وان لجاز لا يطل ولو اخذ
 المسلم اليه راس المال رهنا فهلك في المجلس بقى العقد على الصحة واذا افتراق والرهن
 قائم بطل واحد بالسلم فيه رهن فهلك الرهن يصير مستوفيا للسلم فيه ولو ابل
 السلم اليه راس السلم عن راس المال وقبل البراة سطل السلم وان رده لبراة لا سطل
 ولا يجوز الاستبدال بالسلم فيه ولا عن راس المال ولو اعطاه مكان الردى جبرا
 حرر راس السلم على القبول وان اعطاه ردا كان مكان الجيد لا يجوز **قوله** وفي الخلاصة
 والسلم جائز في جميع ما كان له ويوزن بما لا ينقطع من ايدي الناس كالمحطة والشعر
 والمنتم والزيت والزيب والسمن والعسل والزعفران والمك والغنير والخناز
 والورد والوسمة والرياحين الالبية والحديد والصفر والرماس والناس واذا شرط
 في السلم ثم جابط بعينه او قربة او مصر بعينه لا يجوز كما لو اسلم في صوف غنم بعينها او
 الباقا ويجوز السلم في المصل والمجنون وزنا ولو كان المسلم فيه ثوبا جديا جاء بثوب
 ولا سخذ هذا ولا رد عليك درهما فله ثلث مسائل اربعة في المزروعات وان عبة
 في الكيلوت والوزنات لقا المزروعات اذا كان السليم ثوبا جاء المسلم اليه ناريد
 وصبا او زنا وكل خذ هذا وزنا في درهما جان ويكون زيادة الدراهم بقا بله للبقوة
 والذراع الزايد ولو جاء بثوب او جاهوا فنقص درهما فقل خذ هذا وان رد عليك درهما
 فقل لا يجوز ولو اعطاه الردى وقل خذ هذا او لم يقل وار رد عليك درهما فقل جان
 ويكون ذلك بله عن الصفة ولو ابراه عن المسلم فيه جان ولا يكون ان لا وكلنا اذا
 ابراه عن الصفة وان كان السلم من الكيلوت او الوزنات بان اسلم عشرة
 دراهم في عشرة اقتر من الخطة قال بخطة جيدة وقل خذها وزنا في درهما لا
 يجوز ولو جاء باحد عشرة اقتر وقل خذ هذا ولم يرد درهما او جاء بتسعة اقتر وقل

الاستبدال راس السلم

خذ هذا وإن زد عليك درهما ففعل ذلك جاز ويكون اقالة للسلم في قبض واحد واذالة
 السلم كما يجوز في الكل يجوز في البعض ولو جاء بعشرة اقترعة ردية وقيل جاز هذا
 وإن زد عليك درهما لا يجوز ولو اسلم الى رجل دينه عليه واقرقا قبل العقد لا يجوز
 ولا بعد مثل لا فتراق جان ولو اسلم دينه على ثالث لا يجوز وإن قبل الا فتراق
 وإن صالح عن السلم على رأس المال يكون اقالة للسلم واذ جاء المسلم اليه الرب
 السلم او خلو بينه وبين السلم بصيرة قابضا بالتقليد كما في دين آخر ولو قال رب السلم
 كل مالي عليك في غدا وكأني لعله واعزله فسك ففعل لا بصيرة رب السلم قابضا
 ولو دفع اليه غدا في كل مالي عليك في غدا وكأني لعله في غدا في كل مالي عليك في غدا في كل مالي عليك في غدا
 السلم غاي لا بصيرة قابضا او قبضا ولو اشترى طعاما فباعه على انه كره وقع العسر الى البائع
 وفي كل فيه ففعل بصيرة قابضا ولو دفع رب السلم عرايه الى السلم الله ومها الطعام و
 قال كل مالي عليك في غدا في كل مالي عليك في غدا في كل مالي عليك في غدا في كل مالي عليك في غدا
 المسلم اليه ليطيح بالمخضبة ففعل كان الدين للسلم اليه ولو اسلم السلم غلام السلم
 اليه واسبه بقض السلم ففعل كان جائزا في كل استقرض من رجل كذا من طعام و
 قبضه ثم ان القرض باع من المستقرض ما عليه والقرض قائم في بيعه جاز ولو باع المستقرض
 الكثر القرض جاز ولو كان القرض شيئا لا يقبض كالدرهم والدينار فيباع المقرض من
 المستقرض ما في دمتحان ولو استقرض من انسان كرا ثم قضاه المقرض كذا بغير كيل
 جاز للمستقرض ان يصر فيه من الكيل فيه ولو اشترى كرا وقبضه لا يجوز ان
 يصر فيه حتى يكيله ولو استقرض من رجل عسكرا او حيوانا كلفه في دينه
 فقبضه وقضى دينه كانه عليه ففعله اذا اسلم في شيء واخذ بالسلم كفيلا ثم صالح
 الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على اجازة المسلم اليه كانت الكفالة
 بامر او بغير امر ان اجاز الصلح ويرد رأس المال وان لم يرد بطل ويبقى السلم
 على حاله وكذا لو صالح لجنبه رب السلم على ذلك هذا اذا كان رأس المال من العود
 فان كان عينا كالعبد والثوب يتوقف الصلح على اجازة المسلم اليه رجلا ان
 اسلم الى رجل في طعام فضله احداهما على صحة من رأس المال يتوقف الصلح على
 اجازة الشريك ان اجاز جان عليهما ويكون المقبوض من رأس المال وما بقي من السلم
 بينهما وبين الشريك بطل الصلح ويبقى السلم رجل وكل رجل بجزء من السلم لا يشرع
 دنا بغيره كرحضة فاسلم الوكيل ودفع الدراهم من مال نفسه كان له ان يرجع في
 التركة ولهذا الوكيل ان يقبض السلم واذ قبض كان له ان يجيبه عن الامر حتى
 يستوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل ان يجيبه من الوكيل
 هلك امانة وان هلك بعد الجبس يسقط الدين قلت قيمة الدرهم والكثير كما يسقط الثمن
 لهلاك المبيع قبل القبض لو وكيل السلم اذا قبض السلم اذن من المشرع جاز ويكون
 ضامنا للوكيل مثل المشرع ولو كالأولاه عن المسلم ولو وهب الوكيل من السلم
 اليه السلم قبل القبض واذ اقال السلم واحتال السلم على رجل وابر المسلم اليه جاز

يكون ضامنا للوكيل مثل الثمن المسلم رب السلم قبل القبض للسلم او الموكل بالبيع اذا
 قبض الثمن او ابر المشرع عن الثمن واشترى بذلك الثمن شيئا من المشتري وما لم
 من الثمن على شيء جاز والثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل القبض
 لا يبيع هبته وكذا لو كان الثمن من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يبيع وما ذكرنا
 في الثمن فذلك في السلم ايضا ولو كان للمشتري دين سأل الثمن على الموكل بصيرة الثمن
 قضا صا من الموكل وان كان الدين على الوكيل بصيرة الثمن قضا صا من الموكل
 يقض الوكيل الموكل مثل ذلك ولو كان دين المشتري على الوكيل والموكل جميعا بصيرة الثمن
 قضا صا من الموكل حتى لا يقض الوكيل شيئا ولو احتال الوكيل الثمن على رجل يسع الحوالة
 له كاحتال عليه ائتمنى من المشتري ودونه والاب والوصي اذا حالوا او ابراعاهو
 واجب للصبي بعقدهما جاز وان لم يكن واجبا بعقدهما لا يجوز رجل وكل رجلين ان
 يئله عشرة دراهم في كرحضة فاسلم احدهما لا يجوز وان اسلم جميعا ثم بارك
 احدهما لا يجوز الوكيل السلم اذا اسلم ومحل العنق الفاحش لا يجوز الوكيل السلم
 اذا اسلم لنفسه او معارضة او عبده لا يجوز والى السلم لا شريك له شركة عنان
 جاز اذا لم يكن ذلك من عا دهما وان اسلم الى ولده او امرأته او احد ابويه لا يجوز
 رجل وكله رجلا من كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعامه لكل واحد منهما
 طحقة فان اسلم لهما في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم اسلم كان السلم له ويكون
 ضامنا لهما بالخلط ولو دفع الى رجل عشرة دراهم يشترى بها ثوبا فافق الوكيل
 دراهم الموكل على نفسه واشترى ثوبا لا درهمين نفسه كان الثوب للمشتري ولا
 للامر ولو اشترى ثوبا لا درهمين نقد الثمن من مال نفسه وامسك دراهم الامر كان الثوب
 للامر وطيبه دراهم الموكل كالأولاد والوصي اذا قضى دين الميت بما لنفسه
 وكذا دفع رجل الى رجل دراهم وامر ان ينفقها على عيال الامر فالقول المأمور دراهم
 نفسه وامسك دراهم الموكل فذلك الجواب ولو انفق الوكيل دراهم الامر في حاجة صار
 ضامنا فان انفق من دراهم نفسه على عيال الامر بعد ذلك خرج عن الضمان ولو امر بثلث
 ان سح لا متعة ويوقع الثمن الى فلان فباع وامسك الثمن حتى هلك لا يقض بتغير
 الاداء ولو دفع الى رجل عشرين درهما يشترى به باهية فاشترى بحبة وعشرين
 لا يلزم الامر وان اشترى سبعة عشر درهما او عشرين لزم الامر وان كانت
 تساوى لا يلزم واذ وجد رأس المال ستوفة او صفا ان كان ذلك قبل الا فتراق
 واستبدل بها فجاز وان لم يحز واحد دراهم ان كان قبل الا فتراق والاستبدال جاز
 فان كان بعد الا فتراق لم يحز وان وجدها من فاحوزها حار وان كان بهتكا
 الا فتراق السلم وان كان اسعر رأس المال فجاز المستحق قبل الا فتراق او بعد
 جاز قبل الا فتراق وبعد وان ردها واستبدل مكانها ان كان قبل الا فتراق
 جاز وان استبدل بعد الا فتراق ان كان المراد قليلا لا بطلا وان كان كثيرا
 بطل بقدر الرد وما دون النصف قليل وما فوقها كثير وان جاء السلم اليه بربو في

وانكر ربك المسلم ان يكون الذي يوفى من درهم فالفقار قول المسلم اليه مع مائة الان
 يكون قبض وقرنه قبض راس خاله او قرنه قبض حصته او قرنه استوفى راس
 المال فيمنع عن لا يقبل قول المسلم اليه ولو اقر قبض الدرهم ثم ادعى انه وجدها زبوا قبل
 قوله وان ادعى استعانة بقوله لا يقبل رجل سلم في حنطة جيدة فجاء المسلم اليه بحنطة وقال
 هي خبيثة وقول ربك السلم هي رديئة فان القاصي من رجلين يعرفان قال الجيد يعمل بوزن
ق ولا يجوز السلم بل الاجل وادناه شهر والاجل على ضربين محموله ومعلومة
 فالمحمولة خبر بان جهالة متفاوتة ومعاربه المعلومات كالوقت والصلوة والايام
 والشهر والسنة ولما المحمولة منها جهالة متفاوتة كالخضار واليابس والبروز والامر
 جاز وقدوم الحاج وخروجهم والمداود والعطاف وصوم النصارى وفزاجهم قبل الدخول
 في صومهم ولان دخولهم في صومهم صار فظلم معلوما واما المتفاوتة كهبوط الجبل وارتفاعه
 الجبل من سفره الى ان يطر السماء والى المسرة وامثال ذلك التي يتوهم وجودها وعدمها ثم
 بيع العين بثمن دين الى اجل معلوم جان وللجوز الى اجل معلوم جان وللجوز الى اجل محمول
 سواء كان الجهالة متفاوتة او متفاربة ولو كان الثمن عينا ضرب فيه الاجل فالبيع فاسد
 سواء كان الاجل محمولا او معلوما والجل في العين باطل وكذلك في اخريه تسليم البيع
 اقبل ولو باع بثمن دين الى اجل محمول جهالة متفاوتة ثم ابطال المشتري الاجل قبل حمله
 وقبل ان يفسخ البيع بينهما الاجل الفاسد انقلب الى الجوان عندنا ولو لم يفسد قبل الابطال كان
 الفاسد ولا يفسد الى الجوان ولو باع بثمن حال ثم اخرا بشر الى هذه الاجال ان اسر الى الجهولة
 جهالة متعارفة مع التأجيل ولو اخر الى الاجال المحمولة جهالة متفاوتة فالتأجيل باطل
 الثمن على حاله حال ولو اشترى عينا بثمن دين على ان يسلم اليه الثمن في مصر آخر ففسد
 لا يخلو اما ان يكون الثمن ماله حل ومعه مصر ولا يضر به الاجل ولا ان يضر
 له الاجل فالبيع فاسد وان ضرب له احلام معلوما على ان يسلم اليه الثمن بعد حمله
 الاجل في اخر فان كان الاجل مقدارا لا يمكن الوصول الى الموضع المشروط في ذلك
 فالبيع فاسد ايضا وصار كان الاجل لم يكن وان يضر بغيره من الاجل معكنا ما يمكن الوصول
 الى الموضع المشروط في حبل تلك المدة فالبيع صحيح والتأجيل صحيح واذا اجل الاجل
 فطالبه البايع بالثمن في غير ذلك الموضع المشروط في نظر ان لم يكن للثمن حلا ومرة
 محل المشتري على تسليمه في اي موضع طال به البايع بعد حمله وان كان له حلا ومرة
 لا حصر على التسليم في اي موضع المشروط ولو كان الثمن عينا فشرط تسليمه في مصر اخر
 وشرط الاجل او لم بشرط فالبيع فاسد في الوجهين جميعا ورأس المال ان كان حيوانا
 او شيئا من العدييات المتفاوتة يصير معلوما بالثمنين والاحتراق اليه كافي ولا
 يحتاج الى اعلام قدره ولا بد من تسليم رأس المال قبل الاضطرار بالادان سواء كان عينا
 او دينا لا يلزم التسليم في المجلس الا ان يرضى ان يوافقا التسليم مكيافيا او يمين
 ولم يفسد احداهما عن صاحبه ثم سلم رأس المال ففرض التسليم والتكليف يجب ان يكون
 من خرفة وحدها وخشب بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان فان كان مما يحتمل

لا يجوز السلم بالاجل

الزيادة

الزيادة والنقصان لا يجوز وكذا الزرع لا بد من اعلام قدره وان اعلم بحسبه بعينه ولا بد من
 كونه او بنوعه او بنوعه فلا يجوز ولا بد من بيان مكان الايقاع فيماله حمل ومونة والا حصر على
 سلم حيث شاك وان تنازعا في مكان العقد لم يكن التسليم فيه وان لا يمكن سانه كان العقد
 في وسط البحر او في الجبل سلم في اقرب ما يمكن اليه **ح** وان اختلفا في مكان الايقاع القول
 قول المسلم اليه ولا يخفى ان **ق** وان اقاما البيعة فالبينة ببيعة الطالب **ط** ولو اختلفا
 في اصل الاجل فادعى احد ما شرط الاجل والاخر منكر فالقول قول المدعى الاجل والعقد صحيح
 وان اختلفا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول رب السلم مع مائة والبينة ببيعة
 السلم اليه ولو اختلفا في قدر الاجل واختلفا في مضيقه كان القول قول المسلم اليه والبينة ببيعة
 ايضا اذا شرط الاتفاق بلغة بنشأ بوجاز ويكون السلم اليه في اي محله شاك وان اختلفا
 فقال رب السلم شرط عليك الايقاع في محله كذا او في السلم اليه بل لكن ادفع اليك في محله
 اخرى عدا السلم على القول ولو شرط الايقاع في منزله لم يفسد السلم جازا السلم ان السلم
 السلم اليه في محله اخرى وعدا السلم على القول ولو اشترى وقر حطب كان على البايع
 ان ياتي به الى منزله المشتري عرفا حتى لو هلك في الطريق لم يفسد البايع ولو اشترى وقر حطب
 كان على البايع ان ياتي به في منزله المشتري ولو شرط على ان يحمل البايع الى منزله المشتري ففسد البيع
ق وينبغي ان لا يتوهم انقطاع السلم فيه من ايدي الناس من وقت العقد الى حين محل الشرط
 والانتفاع ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في البيوت
 ولو سلم فيما يوجب حيا وينقطع حيا **ف** كالتجارة والفواكه واللبان فالسلم فيه على اربعة اشهر
 في ثلث منها فاسد ومحمول في وجه واحد اما الثلاثان يكون منقطعاً وقت العقد ومحمول
 وقت المحل او موجودا وقت العقد منقطعاً عند المحل او موجودا وقت العقد والمحل و
 ينقطع فيما بين ذلك والذي يجوز ان يكون عام الوجود وقت العقد والمحل ولا ينقطع فيما بين
 ذلك والذي يجوز ان يكون عام الوجود وقت العقد والمحل ولا ينقطع فيما بين ذلك وينبغي
 ان يبين النوع على ما بين للبشر اذا كان مختلف نوعه ويتفاوت فانه اذا سلم في شهر حده
 لا يجوز حتى يتبين نوعه لان الثمن انواع مختلفة وكذلك في الحنطة مما لا يبين النوع
 او نحو او ربي او خرفي وان كان لا يتفاوت ولا يجعل بيان النوع شرطا والسلم في السلم
 لا يخلو اما ان يكون طرا او ملكا ولا يخلو اما ان سلم وزنا او عدا فان سلم عدا
 لا يجوز طرا كان او ملكا لانه يتفاوت وان سلم وزنا في نظر ان كان ملكا يجوز
 ان كان طرا كان في حينة يجوز والا فلا وفي الجرد عن محابنا ولو سلم وزنا لا يجوز **ح**
 ولو سلم في حنطة خراسان او عراق فانه جائز لان ذلك ولاية انقطاع الحنطة في الولاية
 في ارض الناس من موسم ولو سلم في حنطة حديثة قبل حدها فالسلم فاسد لانه
 منقطع ومن مات وعليه السلم او جين سواه الى اجل حل ما عليه موت من عليه بطل
 الاجل لانه حقة وموت من عليه لا يطل الاجل وليس له ماله ولا ورثته ان يطلوا قبل
 حله ولا يباس بالدهن بالسلم فان هلك في يده صار مستوفيا السلم وفي الزيادة يكون
 امينا وان كان قصه اقل من السلم فيه صار مستوفيا ذلك العقد ورجع عليه بالزيادة

الاصل في الاجل

الوجه الرابع

الآن بالسلم

الا حلال السلم

شهر فابره ولم ينفذها حتى زوجه

مقرات الاخرى

الطلاق بالكتاب

هذا اذا اخذ المسلم رهنا بالمسلم فيه ولو اخذ المسلم اليه من رجل مسلم بل من سرقه
 قبل التفريق جاز الا انه اذا هلك قبل التفريق لم ينفذ بهما وصار مستوفيا لرأس ماله اذا
 كان في قيمة وفاء ولو لم يهلك حتى انفرا بطل السلم وعليه رد الرهن على صاحبه وان هلك
 قبل الرد هلك برأس المال ويجب عليه رد رأس المال والا قاله في السلم لا يخلو اما ان يكون قبل
 محل الاجل او بعد ولا يخلو اما ان يكون في بعضه او كله اما اذا انقضى السلم كله فصح
 الاقالة قبل محل الاجل وبعد وجب على المسلم اليه رد رأس المال ولا يجوز استبداله قبل
 القبض فاذا انقضى بعضه ان كان بعد محل الاجل صحته الاقالة فيما انفذ وبقي السلم
 الباقي على حاله ولو كان هذا قبل محل الاجل ولم يشترط تعجيل الباقي من السلم صحة الاقالة
 وعنه السلم عليه الى اجله ولو شرط تعجيل الباقي من السلم فالاقالة صحيحة بشرط تعجيل الباقي
 باطل وعلى المسلم اليه رد رأس المال بعد ما وقع عليه الاقالة وعنه السلم الى اجله **ط**
ح ولا يجوز الصرف في السلم فيه قبل القبض فاذا استصنع شيئا جاز استعانة الفلاس
 بأقرب جوار لانهم يعدون لكن استعانة الجوار للتقاسم بين الناس والجمع انهم عاقدون ويفقد
 على العين دون العمل حتى لو جاء بعين من غير علم جاز والمشتري خيار الروية والضرر
 بغيره قبل الروية واما اذا رآه المستصنع ويصغي به لم يكن للصانع بيعه ثم انما يجوز فيما جرت
 به العادة من اولى الصفه والخاس والنجاح والعيدان والحفاظ والعلاس والاوية
 من الادم والمناطق وجميع الاسلحة ولا يجوز ما لا تعامل فيه كالحجاب وبيع الباب وان
 ضرب له احلا صار سلما في شرطه بشرط السلم من بيان مكان الايقاع ونحوه
 الله اعلم **سائل شته** مع بيع العهد والكلب والسياع هل لا ودعي في البيع كالم
 الا في الخمر والخمرين وهما في عقد الذي كالحل والاشاة في عقد السلم ولا يجوز بيع الخمر
 للمسلمين ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى روجها فوطئها الزوج فالنكاح جائز
 وان لم يطأها فليس يقبض ومن اشترى جارية بالف مثله ذهب وفضة فقامت
 ومن له على اخر عشرة دراهم جياذ ففضمناه زبوا وهو لا يعلم فانفقها او هلك فقضى
 فضا ولو افترق طرقت ارض رجل فهو لمن اخذ وكذا اذا باض فيها وكذا اذا انكس فيها
 صبي وكذا اذا دخل الصبي دارا او وقع ما سر من السكر والكم في ثيابه ولم يعده
 ولم يكف **ع** وبيع الاخرس وابتاعه وعقوده على نفسه بالاشاة المعهودة
 جائز وهو في اشارة ما يعرف كالمكلم وهذا اذا اؤلاخرس فاما اذا طرأ عليه الصمم
 فليس كذلك الا اذا طام به حتى الس كلامه وصار له الاشاة يعرف به صار ذلك كالأف
 الاصل ويجب عليه العصا في النفس وفيما دونه يثبت له العصا على غيره ولو طلق
 امراته بالاشاة المعهودة وقع الطلاق ولو طلق امراته بالكتاب او عقد عقودا
 بالكتاب فهو في حكم الكتاب العيص سواء تم حكم الكتاب على ثلثة اوجه في وجه يلزمه
 فلا يصدق انه لم يودبه الزوج معوان يكتب الرسم في مثله وينفوت فاذا ثبت ذلك الكتاب
 بالاقترار او البيعة او كونه فيما يجب الامن فيه لزمه ولا يصدق انه لم يودبه الزوج
 لان مثل هذا الكتاب يكتب للوجوب واللزام وفي وجه ان نوى به الوقوع وقع فانه

فأش

قد راعى به فالقول قول استخوان كتب على البياض وعلى ما يلزم فيه لا على رسمه والوسائل
 في وجه ان نوى الايقاع ولا يلزمه شيء بخوان كتب على الهواء او على الماء او الصخر الصماء الذي
 لا يستبين للخط والكتاب فيه لانه لو وقع وقع بحجر البنية والاصح من الحجر البنية وهي التمر على النخل
 يمر محدود مثل كبله حرصا والملازمة والفا الحجر والمنابة ولا يبيع ثوب من ثوبين
ع ٢ **العرف** وهو في اللغة الرفع والرد ومنه الدعاء صرف عن كذا كائدين
 في السهم بيع الاثمان بعضها ببعض مسمى بوجود وقع مافي يد واحد من المتعاقدين في
 المجلس بشرط ثلثة اشدها ان لا ينفق الا عن تقاض في المدين والراد منه من
 الايدان والراد منه يعرف الايدان كالمذاهب عن موضع العقد والثاني ان لا يكون في هذا
 العقد خيرا بالشرط لاحدها الثالث ان لا يكون في هذا العقد اجل **نه** اعلم ان الصرف
 اسم يعقود ثلثة بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة واحدها بالآخر ويسوق
 في ذلك مصرف بهما ومطبوعمها وتبرها فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يحسن
 الامتلاك بمثل بل يابد فاذا اختص السلم الصرف لخص بشرط ثلثة احدها وجود التقاض
 في المجلس من الجانبين سواء كان العقد وعليهما عينان سعيان بالعقد كالذهب و
 الفضة المضروبة او احدهما ما يتغير ثم وجود التقاض في المجلس العقد ليس بشرط
 لصحة الصرف ولكن وجود التقاض قبل التفريق بالايديان شرط على انهما لو تقاضيا
 ولو تقاضيا حق مشا ميكا واكثر ولم ينفق احدهما صاحبه ولا غاب عنه ثم تقاضيا
 وانفرا جاز التفريق والثاني ان يكون عقد الصرف باثنا الاختيار فيه ولو شرط للمباين
 ثم انظر ضاحبا لاختيار خيار قبل التفريق ثم يفرق بعد ذلك عن قبض من الجانبين جميعا
 انقلب الى الخيار ويثبت في عقد الصرف خيار العيب وخيار الروية الا ان خيار الروية
 يثبت في العين خاصة بخلاف سائر العقود فانه يثبت في العين والدين ولو استحق
 احد بدل الصرف بعد التفريق فاجال المسحق ومن الباقى جاز الصرف وان استمر
 او تمسك التقاض بقيمة وهو ما لك بطل الصرف وخيار المسحق لا يطل الصرف كيان
 الروية والعيب والثالث ان لا يكون بدل الصرف موحدا ويكون حالا فان اطلق
 الاجل قبل التفريق ونفق عليه ثم افترقا عن قبض من الجانبين انقلب العقد الى
 الخيار وعقد الصرف بشرط الاجل في احدا ليدلين او بشرط الخيار فيما ينفق
 الى السداد والتفريق فيما اذا انفق عقد الصرف على الصحة بطل الفوات شرطه وبهتاما
 اذا انفق على الفساد وقايدته يظهر في مسئلة وهو انه اذا كان لرجل جارية في غفها
 طوق وضمن الطوق مائة فباعها من رجل بالف درهم حاله جاز البيع بينهما
 وعنه المائة صرف والجارية بتبعها بيع ولو افترقا لاعتن قبض من الجانبين
 بطل الصرف وبيع الجارية بسمها صحيح ومثله لو باعها بالف درهم الى اجل الصرف
 باطل وبيع الجارية انجنا على الصحيح واحتياج الى شرط باع في عقد الصرف اذا كان
 العقوق عليه من جنس واحد وهو التناوي في الوزن ولو تباعا ذهبا
 بذهبا وفضة بفضة بخار من لا يجوز البيع ولو علم تساويهما في الوزن ينظر ان علم

باع الجاهل بدوز الحرف

ذلك في المجلس ثم تفرق عن قبض من الجاهلين مع البيع والنصف وان علم بعد التفرق
لا يقع لان العقد يقع على الفساد لعدم الوزن ويؤكد الفساد بالافتراق فلا يجوز
بعد ذلك ولو ظهر انهما غير متساويين في الوزن لا يجوز البيع لان الفضل سبوا
كذلك لو كان بين رجلين ذهب وفضة فانفسهما محاروم لم يجز الا اذا علم
تساويهما في المجلس ولو تباعيا فضة بذهب يجوز وان كانت محارومة او كانتا متساويتين
في الوزن ولو اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالفضة ذهباً مع غيرها كما اذا اشترى
سيفاً على حيلة فضة او مطلقاً مفضضة فضة مع غيرها او بالفضة ذهباً مع
غيره كما اذا اشترى سيفاً او لحاماً او سريراً او سكيناً مفضضة او جارية مفضضة
طوق مع طوق فافترق المسائل على اربعة اوجه في ثلث منها البيع فاسد وفي وجهها
جائز اما الثلاثة الاولى احدها ان يكون وزن الفضة المنفردة مثل وزن فضة
مع غيرها فيكون الفضة بالفضة والفضل سبوا او كان الفضل من جنسها او خلا
جنسها والثاني ان يكون وزن الفضة المنفردة اقل للتعدي مع غيرها والثالث اذا كان
لا يبرى فترى لا يجوز لان جهة الفساد غالب لانه يفسد من الوجهين اللذين
بعضا ويجوز من وجه واحد ان يكون المنفردة اكثر فيحمل على الفساد والوجه الجازم ان
يكون قدر المنفردة اكثر فيكون فضة بالفضة والزيادة باءلا خلافة ثم عقد اجتماع
في هذا العقد صرف وهو الفضة بالفضة وبيع وهو الزيادة من الفضة بخلافها
فبما عني في الصرف شرائطه ان وجد اسعاض قبل التفريق بالابدان ثم الصرف و
البيع وان عدم التقابض او وجد في احد الجانبين دون الاخر اطل الصرف ثم ينظر
ان كانت الفضة يمكن فصلها وسرها من غيرها من غير وزن كالجارية مع الطوق
فالبيع جائز وفساد الصرف لا يوجب فساد البيع وان كان لا يمكن فصلها الا بغير
بطل البيع ايضا لانه لا يجوز بيع غير الفضة بوزن الفضة الا يبرى ان باع السيف
دون الحلية او الحلية دون السيف لا يجوز ولو باع الجارية بدون الطوق او الطوق
دون الجارية جاز ولو شرط في هذا العقد خيراً او دخلاً فيه الاجل فالصرف باطل
بالاجماع وبطل البيع ايضا سواء كان يمكن غير الفضة بغير وزن او بغير هذا
الحكم فيما اذا اشترى ذهباً بذهب مع غيره كالقوب المصنوع بالذهب او الجارية
معها على من ذهب على ان يبيع او يبيع على ما يبيع او يبيعاً فضة بفضة او ذهباً بذهب
وزن احدهما اكبر ووزن الاخر اقل ومع اقلها وزن شيء آخر من خلافه
فالبيع جائز وان كان معه الخلاف تبلغ قيمة الزيادة او اقل مما يتغابن الناس فيه
يجوز البيع من غير كراهة وان كانت قيمة الخلاف قبلية كالجوزة والفلس والكاغذ
واما ادخله لصوت البيع فان البيع يجوز من طريق الحكم ولكنه يكون وان لم يكن للحكم
قيمة كالكفن من تراب ونحوه فالبيع لا يجوز لان الزيادة لا تكون بائناً بذكر
فيكون ربول واذا اشترى تراب المعادن ففدا لا يجوز اما ان يداد معدن
الذهب والفضة اشتراه بجنسه او بخلاف جنسه اما اذا كان معدن فضة

لا اشتراه

واشتراه بفضة او بدرهم لا يجوز البيع لان المعقود عليه من التراب ما فيه من الفضة
دون التراب لان التراب لا قيمة له ممكن بيع فضة بفضة بخلافه لا يبرى كما تبين
وزن الا لا يجوز ولو اشتراه بذهب جاز الصرف ثم ينظر ان لم يخلص من التراب
شيء ومن فساد لانه اشتراه على انه مال فاذا هو ليس بمال فصار كما اشترى شيئاً
في جد محراقان خلص منه الفضة فالبيع جائز والمشتري بالخيار لانه اشترى شيئاً
لم يبرى من اشتري ثوباً في سقطة وسكة في حب ولو اشترى بثوب او بقرص فالشراء
جائز ولا يبرى فيه شرائط الصرف كما في الذهب ثم ينظر ان لم يخلص شيء من الفضة بين
فنا البيع وان خلص جاز البيع وله الخيار او راء ولو اشترى ذلك سراج مثله لا
يجوز البيع لان المعقود عليه ما فيها فصار كأنها تباعيا فضة بفضة محاروم فلم يجز
ولو اشترى سراج معدن الذهب جاز ويبرى فيه شرائط الصرف ثم ينظر ان لم يخلص
شيء من الذهب والفضة بدين البطلان وكذلك ان خلص من احدهما ولم يخلص من
الاخر وان خلص من كل واحد منهما جاز البيع ولهما خيار الرؤية ولو كان تراب معدن
الفضة بين رجلين اسماء بهما لا يجوز بيعه اذا لم يعلم التباين فاذا علم التباين
واسمائه بالوزن جاز ولو اشترى فقيراً من التراب بغير غيبة يبرى وذهب واشترى
ارضاً بغير غيبة من التراب بغير غيبة لا يجوز البيع لان المعقود عليه مجهول ولو اشترى
تراب معدن يجوز وعلى المشتري ضمان ما خلص منه والقول قوله القابض في قدر
ما يتخذ ولو استأجر اجير لتراب معدن بغيره جاز ان خلص منه شيء
وله الخيار ان شاء رخصه ولا يبرى فيه ولا يبرى في رخصته ورجوع على المستاجر بالجر مثله
وان لم يخلص منه شيء مبيع فساد الاجارة ورجوع عليه بالجر المثل بالغام بالغ ولو استأجر
بغيره من تراب بغيره لاجوز الاجارة لان بيعه لا يجوز ولو استأجره بصف هذا
التراب او سلمه ساعاً من الحلة يجوز ان خلص منه شيء ويكون بينهما وله الخيار
وان لم يخلص لا يجوز وله اجر مثله واصل ان كلما ابيع ان يكون ثمنه في البياعات يصلح
ان يكون اجره في الاجارات وما لا فلا واذا اشترى تراب الصواعين ان كان فيه
فضة خالصة يكون حكمه كتراب معدن الفضة وان كان فيه ذهب خاصة يكون حكمه
حكم التراب معدن الذهب ولو كان فيه ذهب وفضة اشتراه بذهب لا يجوز
لجواز ان يكون ما فيه من الذهب والفضة اكثر وان اشتراه بفضة لا يجوز لجواز
ان يكون ما فيه من الفضة اكثر ولو اشتراه بذهب وفضة جاز ويبرى فيه
شرائط الصرف في غير المجلس الى خلاف المجلس ولو اشترى بغيره من جوز ولا
يبرى فيه شرائط الصرف هذا كله اذا خلص منه شيء وان لم يخلص بين فنا البيع و
الدراهم المصروفة على ثلثة انواع احدها ان يكون ثلثاه صغير وثلثه فضة او ثلثه
اربعة صغير واربعة فضة او خمسة اسداسه صغير وسدسه فضة او كان
الصغير هو الغالب ونوع منها ان يكون ثلثها فضة وثلثها صغير وثلثها باعة
فضة واربعة صغير وكانت الفضة من الفالسية ونوع منها ان يكون الفضة من الصفر

التراب هو الصواعين

سواء أتا النوع الأول من الدراهم فيحصل كسبين مختلفين صفر وفضة ولا يكون
 أحدهما مقلوباً وأما النوع الثاني فلو كان من هذا النوع من الدراهم
 فضة خالصة أو ماله حكم الفضة لخالصه فذلك على أربعة أوجه في ثلاث منها
 فاسد وفي وجه جائز أما الثلاثة الأولى أن يكون وزن الفضة لخالصه أقل من
 الوزن الفضة التي في الدراهم فيكون فضة بفضة وزيادة الفضة في أحدهما
 ربوا والثاني أن يكون وزن الفضة المنفردة مثل وزن الفضة في الدراهم لأن
 الصفرية ربوا والثالثة أن لا يدرى وزنها فلا يجوز والوجه الذي يجوز أن يكون
 وزن الفضة لخالصه أكثر فيكون الزيادة باركة الصفر ويرعى فيه سابط الصرف
 حتى لو أخذ بشرط من شرائطه فنظر الصرف ومطلوع البيع في الصفر أعتنا ولو اشترى
 بهذا النوع من الدراهم ذهباً يجوز كنهها كان لأن الحبس اختلف فلا يوجب إلى الربوا
 ويراعى فيه شرائط الصرف فلو أخذ بشرط من شرائطه بطل الصرف وفقد البيع في
 الصفر لأن في تميزه ضرراً ولو تباعا هذا النوع من الدراهم بعضها ببعض يجوز كنهها كان
 متفاضلاً أو متساوياً بالاندفاع حنينين بالجنسين فلا يوجب إلى الربوا والتفاضل
 فيها شرط وكذلك حكم الذهب إذا خلط بغيره فهو على هذه الأقسام وأما إذا
 كاسوها بماء الذهب والفضة فان الموهبة ليس بشيء ولا يصح ولا يبرأ في شرائط
 الصرف لانه لم يخلص وهو بمنزلة التلون والنوع الثاني من الدراهم يجعل في الحكم
 كفضة خالصة ويكون الصفر مقلوباً بالفضة فلو اشترى بهذا النوع من الدراهم
 فضة خالصة لا يجوز إلا سواء وزنها بوزن وكذا لو تباعا هذا النوع من
 الدراهم بعضها ببعض لا يجوز إلا سواء وزنها بوزن والنوع الثالث أن يكون
 نصفها فضة ونصفها صفر فهذا النوع من الدراهم ان كانت الفضة هي الغالبة
 فيكون حكم الذي يليها فضة وثلاثة صفر وان كان الغالب هو الصفر فيكون
 حكمه حكم النوع على ما ذكرناه **ط** وفي فناء وفي قاضي خان الدراهم التي غلبت فيها
 فان ثلثها صفر وثلثها فضة يجوز الواحد بالآخرين بيا منها بايعانها لا يمكن
 بشرط التفاضل في الحبس وان كان نصفها صفر ونصفها فضة لا يجوز فيه
 التفاضل رجلان باعوا الفضة بالفضة كفة بكفة جاز وان لم يعلم مقدار وزنها
 وان تباعا الدراهم بالدراهم ولا يعرفان وزنها ويعرفان وزن أحدهما لا يجوز ذلك
 عرفاً المساواة في الحبس جاز وبعد الحبس لا يجوز وتجزئ الدراهم بالدينار
 محارفة رجله على رجل مائة درهم لا يعقد الصرف والمدينون عليه مائة دينار
 قرصاً أو غصباً لا يقع القصة بينهما ما لم يتقيا بعضاً فاذن نقاباً بصدر الدراهم تقا
 بمائة من قيمة الدينار وبقي لصاحب الدينار على صاحب الدراهم سبعون ديناراً
 رجله على رجل درهم فظفر بدراهم مديونه كان له ان يأخذ دراهم المديون اذا
 لم يكن دراهم المديون لوجوده أو لم يكن مؤجلاً وان ظفر بدراهم مديونه ليس
 ان يأخذ الدراهم المديون اذا هتق الدين الاجود عليه لا يحرم من الدين على

من الدراهم التي غلبت فيها

بجوز بيع الدراهم
 بالدينار جاز

منه
 ظفر بجنس

القبول

القبول كما لو دفع اليه بعض ما عليه وان قيل جاز كما لو اعطاه خلاف الحبس ولو كان الدين
 مقلوباً بقبضه قبل طول الاجل يحرم على القبول وان اعطاه المديون أكثر مما عليه وزناً فان
 كانت الزيادة زيادة بحري بين الدينين جاز ولو اشترى بالفلوس الرابحة والعدول في زمانها
 فكذلك الفلوس قبل القبض وصارت لا يبروج رواج الإيمان ان كانت لا يبروج في الدراهم
 تكون كاسدة وعند الكاسد فسد العقد في المشتري البيع ان كان قائماً بقيمته ان كان
 مائتاً وان علا او رخص لا بعد العقد ولا احصاء لأحدهما واذا اشترى بالدراهم
 الرابحة شيئاً وبعد بعض الثمن ثم كسدت خسر العقد ما لم ينفذ ولو اشترى شيئاً بالدراهم
 الكاسدة فان كانت الدراهم بعينها جاز لانها بعد الكاسد صارت سلعة وان لم يكن بعينها
 لا يجوز والاصح انهما يجوزان ولو اشترى الرابحة فكسدت عليه قيمتها في آخر يوم كانت
 رابحة وعليه الغشوى وكذا لو غشى الفلوس الرابحة فكسدت ولو تروى امرأه على الدراهم
 الرابحة فكسدت لها منه الدراهم من الذهب والفضة مثل الكاسد وهو الصحيح ولو
 تزوجها على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كان
 قيمتها دون عشرة يكمل لها عشرة ولو اشترى شيئاً بالدراهم الرابحة وتفاضل ثم كسدت
 ثلثها البيع صحته الا ان كان البيع قائماً وكان على البائع مثل ذلك الدراهم كاسدة
 كما في الاستقراض من رجل استقرض من الدراهم التجارية بخمسة مائة بقى المستقرض في بلد لا
 يدرى على تلك الدراهم معلقة قدر المسافة ذاهباً وجائياً ولا ينفق ثمنه كفضل ولا
 يأخذ قيمتها ولو باع بالدراهم الحاضرة شيئاً ثم التفت في آخره لا يجوز فيها تلك
 الدراهم فالحكم ما بينا ولو ان رجلاً استقرض الدراهم المكسرة على ان يوعدهم حجاجاً
 كان باطلاً وكان عليه مثل ما قبض وتأجيل القرض باطل ولا يجوز القرض الا فيما اذا
 كان مثلياً رجل قال لغيره استقرض من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض
 وقاد معها الى الامر وجد الامر كذلك فان المال يكون على المأمور ولا يصدق المأمور
 على الامر ولو بعثه رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان اعطه الى كذا درهماً قرضاً كذا على
 فبعتهم الذي وصل الكتاب لم يكن ذلك من مال الامر حتى يخط اليه ولو ان رسولاً
 الى رجل قال لبعث الى بعشرة دراهم قرضاً فاعطاهم وبعث بها مع رسول كان الامر مقاماً
 لها اذا ارسل رسولاً قبضها الوكيل الاستقراض من رجل معين اذا استقرض ان قال
 الوكيل للقرض على وجه الرسالة ان فلان يقول لفلان حتى كذا كان القرض الموكل وان لم يقول
 الوكيل ذلك واستقرض كان القرض على الوكيل ولو استقرض من رجل دراهم فأتاه القرض
 بالدراهم فعلى المستقرض التقا في الماء فالتقاها الاشياء على المستقرض ولو استقرضها
 بالعراق فأتاه صاحب القرض بمكة عليه قيمة بالعراق يوم اقبضه وقبل يوم اخذها ليس
 عليه ان يرجع معه الى العراق فيأخذ طعامه رجله على رجل الدرهم قرض فضاها على
 ما به منها الى اجل صحت الحط والمائة حاله وان كان المستقرض جاحداً للقرض فالماله الى
 اجل رجل استقرض من رجل طعاماً في بلد الطعام فيه رخص فليس عليه القرض في بلد
 الطعام فيقال فاحضره الطالب لجمعه فليس له ان يجيب الطالب ويؤم من المطلوب بان يوثق له

ما جوزه الإصر
 ما جزل الزفر باطل

منه
 من اجل كتابه وبار
 اوصى الى آه

مطلب
التشريع في النكاح

استقرض من الزوج

استقرض من الزوج

حتى يعطى طعاما يراه في البلد الذي استقرض فيه ولو استقرض طعاما له حمل وموتته او غيب
فالتفريق في بلد اخرى لطعام فيها عدا وان حصل ان كان الغصب قائما في يد بوعمر بالتدريج
اليه ان كانت قيمة في الموصفين سواء كانت قيمته في هذا الموضع اكثر من كانت قيمته
اقل ان شاء طلبة بقيمة مكان الغصب وان شاء اخذ الغصب وان شاء نظر حتى يعلم
اليه في مكان الغصب وان لم يكن الغصب قائما في يد وفيه في الدار الذي التقيا اقل من
قيمة في بلد الغصب كان الغصب منه خيارا ثلث ان شاء اخذ مثله ان كان مثليا و
ان شاء اخذ قيمته يوم الغصب ببلد الغصب وان كان ينظر لياخذ مالا الغصب وان كان
قيمة في هذا المكان اكثر خيرا لفاصل ان كان شاعطى مثله وان شاعطى قيمة في بلد الغصب
وان كانت قيمة الغصب في الموصفين سواء فالغصب منه ان يطالبه ولو استقرض
شيئا من الفواكه كذا او من ناقة فله يقبضه حتى انقطع فانه محرم صاحب الفرض على تأخير
الى ان يفي المديون الى ان يتزانيا على القيمة رجل اقترض من رجل من الخطة ثم ات
المستقرض اشتري الفرض من المقرض بدهم جان سواء كان الفرض قائما في يد المقرض
او لم يكن اذا اقترض الجوز كذا جاز ولو اقترض صبيكا او مفعوقا فاستهلكه الصبي
والمفعوق لا يضمن وان اقترض صبيكا محجورا فاستهلكه لا يضمن قبل العتق وهذا ولو
سواء **ف** المقرض اذا مات واحد وارث المقرض لا يبيع كما لو اجل المقرض لان
الفرض عارية والعارية سطل بالموت والمقرض اذا نكح كل ثمن لم يراد الرجوع فله
ذلك والمصلحة في صحة تأجيل المقرض ان يحمل المقرض المقرض على اخر دينه فاجل
المقرض ذلك الرجل مدة معلومة فانه يبيع حتى لو اراد المقرض ان يطالب المستقرض
الدين ليس له ذلك ولو اراد ان يطالب المختار طلبة بعد ما اجله ليس له ذلك اذا
مات من عليه الدين وسال وانته صاحب الدين ان لو حل المال فاجله لا يجوز
والاصح عندي ان تأجيله صحيح وعليه فتوى قاضي خان لانه وان كان هذا الدين
سعلق بالتركة وكثيرا في الدفعة فلا يكون عيبا حقيقيا فيصح التأجيل وانفق بعض
مشايخنا بعدم الصحة واذا مات المستاجر واجل وامرته يبيع هذا التأجيل ولو اجل
المستاجر الجبر بعد فسخ الاجارة صح واذا اخلت المرأة زوجها مدة معلومة في حق الله
فانه يبيع هذا التأجيل حتى لو طلقها طلاقا بائنا ليس لها ان يطالبه بالمهر مادام الاجل
باقيا اذا مات المدينون وترك اعيانا فاجل ببيت الدين لا يبيع لان الدين تغلق بالتركة
والتأجيل في العيان باطل والمشتري من موكل اذا مات حتى صار الثمن حاله بموته و
اجل البايع الورثة حصه الخلاف اذا اشترى عينا الى سنة ثم مات البايع لا يطل الاجل
ولو مات المشتري قبل المال ولو اجل مال المشتري شهرا لا يبيع اذا قال المسري البايع هر هه
عند من يد اقل لك ما ه لانه لا يكون تأجيلا ويجوز تأجيل كل دين سوى الفرض
الوكيل بالشراء اذا اشترى للموكل ثم ابر البايع الموكل عن الثمن يبيع وفي السعاق يبيع
والوكيل لا يبيع اذا باع فابرا الموكل المشتري عن الثمن الصحيح انه يبيع ابرا وم اذا باع
لبيت الدين من المدينون ثم ان رجل الدين ابر المدينون من الدين يبيع المدينون

لا نفق

صور الابراء

بافترض وهو المختار عند المسري والمصدر الشهيد وذكر خواهر زاده انه لا يبيع وهو
اغنياء بعض المشايخ الوكيل بالقبض الثمن ثم ابر دعهما المشتري عن الثمن صح ويرد الثمن
على المشتري والبايع اذا ابر المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يبيع ولو لم يبرد الثمن
الى المشتري والمقرض اذا ابر المستقرض بعد ما استقرض الدين يجوز ولو قبل بر ما قبض
الى المستقرض ولو قبل المديون تركت وبني عليك اوقافا فان سية حق خورش بنو ما ندم
يكون ابرا حتى لا يملك ان ادعى ذلك قالت لزوجهما مستفيضان بنو ما ندم في كسفا
خان لا يكون ابرا ومن لا يكون ابرا فانه ذكر في نوادر ابن رستم اذا قال الطالب تركت
دينني بر ولو قبل المديون من ان زين داهم كبريت بزار شدم بر ولو قبل لاختصومة
عليك لم يكن له ان يخام بعد ولو قبل تركت الدين عليك لا يبر ولو قبل تركت سراه
ولو قبل الطالب ابن يكر دينار وسم كذا مديون يبار كرفت بكر دينار ليس كفن قال
ليس كرم ان نوى فابرا والا فلا ولو قبل المديون وفي يده قبالة بعشرة دينار ح دينا
يار تا قبله بنو دهم يكون ابرا عن الباقي ولو قبل تركت ديني عليك لا يكون ابرا لان
معناه ديني عليك كالمص في ثاني الحال ولو قبل مران نوح جري فانه هذا اقترا بفرغ
دمته ولو قبل المديون در كان خدای كرم دمت اوقافا لجنای ما ندمت اللفظة الاولى
يعقل ان يكون ابرا اذا نوى والثانية لا يكون ابرا اذا نوى والثانية لا يكون ابرا
ولو قبل لرجل الدين وامر كذا بر فلان است من بخش اوقافا بمنست كن اوقافا
در بای كرفه لجنشيدم اوقافا كرم يكون ابرا وفي العرف ومعناه نوى بحسن الاجل
ولو قبل المديون ترا ان اذكر دم سراه اذا نوى ولو قبل لاختصومة لي معك يكون ابرا ولو
قال فان كان في فلان مرابروى دعوى نيت يكون ابرا عما يدعى عليه من هذا التلخيص
جوبة وبعد وفاته بسبب قبل هذا التلخيص ولو ادعى بسبب حاصل بعد البراءة لا يبيع لانه
لا يبيع البراءة عنه ولو قبل لاجرة مر اخل كرفه لت كرم لا يبر ولو جعلت زوجها
في حل بمر عن المهر كما اذا ابرات عمرها الا اذا كان سابقة ولو قبل لزوجهما مر اهرجه
ي بايت ان نقي يا فتم لا يكون ابرا من افران منها قبض المهر ولو قبل ابات جميع عمر ما
لا يبيع الا براء ادعى محدو كذا في يد رجل ثم قال المدعى ان بن مبلغ خبدين بمان فقال
ماندم كان هذا استقا طال ذلك المقدار حتى لا يبيع دعوى صاحب الدين بعد ذلك في
ذلك المقدار **فصل هبة الدين** هبة الدين من غير من عليه الدين لا يبيع الا اذا هبه
واذن له بالقبض فقبضه جان وان يامر بالقبض لا يجوز وابيت لو هبت مهرها
من اسها ان امر به بالقبض جان ولو باع الدين من غير من عليه لا يجوز ولو باعه من
المديون او هبه جان في الهبة الدين عمر عليه لا بشر القبول على الصحيح ولكن يبر بالرد
وهو بشرط لصحة الرد مجلس الاسراء اختلف المشايخ ولو قبل ابر اتني مائل على فقال
ابرا نك لا اقبل فتوى يرى والبراءة يتم بدون القبول لكن المديون حق الرد قبل موته
ان شاء عزم الميت اذا هب الدين من الوارث صح لانه هبه ممن عليه معنى ولو رد
الواهب الهبة مردا واذ كان الدين بين شركين فوهبا لحد من المدينين صح **البيع**

جزء ناند

ما يتر بالرق

الحرام غير المحلل

استغنى المحلل

بث الدار غير بط

بقضاء الدين اذا تبرع انسان بقضاء الدين بغير رضى من عليه الدين صح وكذا لو قبل الشا
 لحوالة من غير امر المحلل رضى المحلل لم يصح واذا تبرع انسان بقضاء دين غيره جاز نلوا
 بعض ذلك بوجه من الوجود يعود الى تلك القاضى لانه نقول بقضاء الدين وماله
 قضاء يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضى مثله ولو تبرع ماله المهر ثم خرج من ان
 يكون مهر لبرده المرأة او خرج بغيره من ان يكون مهر بالطلاق قبل الدخول يرجع
 الى ملكه لان وجه وكذا المتبرع بالتمن الى التضييع البيع يرجع في الثمن من دين غيره بغير امر
 فغدا نقاع السبب يعود المقضى به الى تلك القاضى ولو قضى بالامر يعود عند نقاع
 السبب الى ملك المقضى منه ولو كفى الميت متبرعا فاقترنه البيع يعود للمكهن الى ملك
 المكهن ولو اشترى حصيرا او حسيبا او فندكا بجد ثم وقع الاستسقاء عنه عاد
 الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان مات ومن ساع ويعرف منه الى حوايج المجدد
 ان استغنى الناس عن هذا المجدد يفر الى سجد آخر للحل اذا تبرع باء الدين الى المحل
 فانه يحرم على القبول وكذلك لو كان كفيلا بالنفس في شهر فسلم قبل الشهر حرم على القبول
 ومن قضى دين غيره بغير امر قاضي ربه الدين ان يقضى فله ذلك لان القاضى ليس بغير
 الاجازة اذا تبرع به لابلن ثم لم يحرم الاجازة حتى يقع النكاح المهر الى ملك الاب
 اذا تبرع انسان بقضاء الدين بغير رضى من عليه الدين يعود الدين الى ملك المتبرع **فصل ما يكون**
قبضا وما لا يكون الغصب الوديعة اذا وضع بين يدي المالك بدين والافلاحة نصفه
 في حجره او في يد غيره فان رماه في حجره ترقى الفاصلة والمودع اذا اوقع العين بين يدي
 المالك بمره وان لم يوجد حقيقة القرض بخلاف ما اذا استهلك الموصوب والوديعة
 ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك لا يبرأ منه بوجد حقيقة القرض المديون اذا
 بعث الدين على يدي رجل الى الطالب فآذبه الى الطالب واخبره ورضى به وقال لا شيء
 شيئا فذهب المشتري فهلك في يده قبل الشراء قبل ملك من ماله المطلوب وقيل من
 ماله الطالب لانه لما امر بالشراء ففدا كالا من القرض رجل له على آخر دين دنانير فبلغ
 اليها المديون دنانير وامر بان سدها فهلك في يده الطالب هلك من ماله المطلوب
 والدين على حاله لان الطالب وكيل منه في الاستعداد ولو كان يده كبره ولو لم يقبل
 المطلوب شيئا واخذ الطالب ثم دفع الى المطلوب لسعد فهلك في يده وهلك
 من ماله الطالب لان المطلوب وكيل الطالب وان كان له رجل على انسان دين من
 حيسر واحد فادى المديون شيئا من الماله القبول قوله الدافع فانه دفع باى حية
 فسقط ذلك عن دفته ولو كانا من جنسين ان كان احدهما من الذهب والآخر من
 الفضة او احدهما من الحنطة والآخر من الشعير فادى الفضة وقيل لا ديت عوضا عن
 الذهب لان المعاوضة لا يتم الا بالطرفين دلالة شيئا ثم ان المشتري عشرة دراهم
 الى الدلال ويقول دفعت من الثمن وقال الدلال دفعت الدلالة الى القبول قوله الدافع
 مع عينة لانه للملك رجل دفع لاجته ماله ثم اراد الاسترداد كان القبول قوله انه دفع
 مرهنا لانه هو الملك رجل ادعى على آخر انى اقترضت لاسك الف درهم وانه قد مات

ولم يزل

ولما يتلى شيئا فاقام وارثه بينة ان الاجازة اعطاه الف درهم يقبل هذه البينة ويكون القبول
 قول الوارث ان الاجازة اعطاه الدين لان الوارث قام مقام المورث فيكون القبول قوله
 في حجة التملك ولو كان عليه الف من كفا له الف من ثمن بيع فبالف وقال اودى هذه من
 الكفاة وقال الطالب لا اخذها الا من جميع مالى عليك ذلك وحصل القبض من المالكين و
 يرجع بما بقى عن القبول عنه وان قبض ولم يقبل شيئا للطاوبان يحفل من اى المالكين شيئا
 جعل عليه مال واحد من اى من بيع حال او مؤجل ادى بعض المال وقال هذا من احد الف مدين
 لا غير ذلك ولو قبل بعض المال جعل ادى بفضا الماله وقال هذا منى كفاة فلان يعتبر
 وكذا لو كان بكل نصف كليل او كان اصل المال مختلفا احدهما منى كفاة والآخر كفاة رجعت
 الى امرأة شيئا فقال هو من المهر وقالت بل هو هدية فالقول قوله انه من المهر لانه
 الطعام الذى ياكل فان القبول قولها مع اليقين وفي المعين القبول قوله الا فيما لا يشك ويفسد
 والتم البيع وان كانا من الحنطة والذوق بغير فعل هذا يكون القبول قول الزوج في الحنطة
 لانه ينفق وذكر كفاة خان والقياس في الطعام ان يكون القبول فيه قوله الا ان اتى لنا ه
 لعرف قائم يقصدون بالطعام المصليا للكل نحو اللحم الشوى والخلو وغيرهما من الاشياء
 التى لا يمكن ادخالها الى وقت البيع فيقصدون الكحل حتى ان ماله يكون معينا للاكل
 كالشاة والحنية والحنطة والذوق والمسكر كان القبول قول الزوج ويكون من المهر وذكر
 في الهداية وقيل ما يجيب عليه من الثمن والدمع وغيره ليس له ان يجيبه من المهر لان
 الظاهر بكده وفى قنا وعلى الدين ان القبول قول الزوج لافى الطعام الذى ياكل
 ومما ذكره قالوا ان كان تمرا او رقيقا او عسلا او شيئا سقى كان القبول قوله الزوج
 وان كان مثل الحنطة والتم والشئ الذى لا سقى لا يقبل قول الزوج انه من المهر وقيل
 او القاسم الصغار كل ماعدا لا يحصى على الزوج شراؤه لها كان القبول قوله انه من المهر وان
 كان واجبا على الزوج شراؤه مثل الدرع والخمار ومتاع الدليل لا يقبل قوله فليل له
 الحنف والملافة ليس على الزوج ان يبرأ اسباب الخرج قال الفقيه ابو الليث قول القاسم
 سن وبه يقول وههنا مسئلة عجبية وهى ان لا يجيب على الزوج حقها ويجب عليه حنف
 اخنها لانها منهيبة عن الخرج دون امها ولو بعث الى المرأة عبد رها شيئا ثم قال هذا
 الديباج احده من برار واراد الاسترداد ليس له ذلك ولكن لصاحب الديباج ان
 يسترده بحجة الزوج اذا بعث الى زوجته منذرها شيئا منها الديباج فلما وقت
 اراد ان يسترد من المرأة الديباج ليس له ذلك لانه بعث اليها على حجة التملك **احكام العارية**
في ملك العارية ولو اقربا لاجل متعة في الصفة وهى خراب بغيرها من ماله ثم مات
 وترك هذه العارية هذه المرأة واساقا دعى الاجن العارية بغيرها ميراثا والمرأة ترضى عنها
 دارها وعمارها لها فان كان عمرها باذنها فالعارية لها والنفقة دين عليها مع حص
 الامن وان عمرها بغيرها فبالعارية ميراثا عنها ويعين قيمة نصيبه من العارية
 وان ماتت وسلمت العارية وكلها لها وان عمرها بغيرها فبالعارية لها ولا شيء عليها من
 النفقة وانه منطوع في ذلك وعلى هذا التفصيل ما ذكره من امراته وسائر ما لها من دى

من الكفاة

بث الدار غير

سحب

عارة ملك اراء

خانه زن خود عانت کرد و چو به بیکار برسد اگر بدان شرط فرموده است که رجوع کند نواند که
 محبت سیم احد بکار برده است بخود اهدا ذاسقف منزل اقربا به باسرها فالسقف لها
 وان فعل بعد امرها فلان بر همه کل منتهی در غیره باسرها يكون البناء وان بلی بدون امر
 يكون له وله ان يرفعها الى ان يضره بالبناء فحينئذ يرفع يعني اذا بنى نفسه بدون الامر
 اذا بنى لرجل اخر ينبغي ان يكون متطوعا استأجر دارا وبني فيها من التراب الذي كان
 فيها بغير امر صاحب الدار ثم انقضت مدة الاجارة فنقضت الاجارة ان كان البناء من
 التراب كان في حق الدار فان المستأجر يرفع البناء ويعزم قيمة التراب لصاحبه وان كان
 البناء من طين لا يفيض البناء لانه لو نفض يعود نزاكا الطمان اذا ركب في الطحونة حجر
 من ماله واتخذ منه خبيثا والساجر من ماله وانقضت المدة ان فعل ذلك بامر صاحبها
 على ان يرجع في العلة يرجع بذلك يكون ذلك الامر وان فعل ذلك بغير امر فان غير مركب
 في البناء فوله ان يرفع فان كان مركبا دفع اليه قيمته مع اذا فعل ذلك لنفسه اما اذا
 ركب لاجل المالك بغير امر يكون متطوعا اسبابان مسكوسكي كرده است واسيا كرده
 كرده نشوئند كه غله فرو رود وسكوسكي ازان وي بود وسراخي نمي بكيه و اگر سكرند
 دهكه روا نشوئند شغل اندان الاقرار والاخبار فيه سوكا باخذ القيمة بالتراضية في الحال
 واكراسيا بان درميانه سال سكر خويش اندر او مرد بعد از گذشتن مده اگر سكر الاقرار
 لغاده است تواند و اگر سكر بغير اين لغاده است نخواستند بدي رضاي خدا و ندا سيا
 بر داشتند لانه مركب في ملكه ولو في الخليله ادفع الى فلان درهما ففعل مائة بضمن
 الامر وان المدفع اليه لانه لا يدفع بحسابي بوجود العرف على هذا وبمثله لوقه
 اقترض فلانا الف درهم ففعل فانه لا يضمن الامر دوكس باكره بكر انبان ذكي انبان
 ديكر گفت كه فلان كس بخ ديوان وام بخواهد چون بيايد و دي هي ان مستقرض نزيك
 ان مامور مد ويچ ديوان گرفت وان شهر برفت وان انبان ذكي انبان برانداخته
 شد الكون انبان مزير دهته از فرمايند بخ درهم بخواهد كه بگفت تو داده امر
 منع ان لا يمكن من المطالبة منه الاستيذان امر رجكان بعده بالف لغاده بالفين
 يرجع بالفين عليه وليس بمنزلة الوكيل والشركة لانه ليس هنا عقد وانما امر ان يخلصه
 فضاكن امر ان سق عليه الفاقصو العن وان اجبا امر رجول بيشترى سكر
 فان قال سكر لى اوقه من مالى فان المامور يرجع الى الامر وان لم يقل من مالى ولا
 الى الدين جعلا ان يكون حلقا فلان المامور رجلا بان بعده او كل وكيل كذا
 الوكيل رجل اشترى مالا لوكيل الثاني متطوعا ولا يرجع الى احد عامل الخراج اذا اخذ
 الخراج من الاكادوسها الارض غايب ظاهرا لى وانه لا يرجع على ربا الارض وكذا
 الجواب في الجيانه اذا اخذ العامل من المستأجر او من غلة دارم والله اعلم
فصل في كفاية الكفاية هي في اللغة الغنى قال الله تعالى وكفاها زكرا الى خصالها
 نفسه وفي الشرع ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة هو المصحيح ولهذا يراه الاصيل عدم
 بقا المطالبة ولا يراه الاصيل سراه الكفيل بقاء الدين في ذمته وهي عقد وثيقة وغرامة شرعية للمطالبة

بني عكره

سماخ ويز

الطائر كرجا

توفر ظنا

امر الكبر ان ينفذ

افضل ارجح الكار

وهو حصول المكفول الى ايصاحه واكر ما يكون او لها ملامته واسطها ملامته واخرها غرامة ومن له
 يصدق للمخرج حقيق في البكته من السلامة دل على شريتها فله عليه السلام الرعم عام الى الكفيل
 مناس وعمل السلام والناس يتكفلون قاصم عليه الناس من ذلك الصدم الاول الى يومنا
 من غير يكون كفا فله الكفيل كفا لك بما لك على فلان ومولا المكفول له قبلت وشرطه ان يكون المكفول
 به مفعولا الى الاصيل مقدرا للتسليم للكفيل ليصح الالتزام بالمطالبة وينفذان بها وان يكون الدين
 مفعولا الى الاصيل الكفاية ببدل الكفاية وحكمها سيرة ومرتعة الكفيل مضمونة الى ذمة الاصيل
 في حق المطالبة دون اصل الدين ولا يلزم من لزوم المطالبة على الكفيل وجوب الدين عليه الا ترى
 ان الوكيل مطالب بالدين وهو على الموكل من لغيره البايع الموكل عن الدين جان وسقطت المطالبة على الوكيل
ح الكفاية نوعان كفاية بالنفس وكفاية بالمال على نوعين في الدين وفي الاحيان والكفاية
 بالدين الصحيحة صحيحة بلا خلاف والكفاية بالاحيان على ثلث انواع كفاية بعين هو لها خبير
 واجب التسليم كالمدينة ومال المضاربة والشركة في الاصل اصل وكفاية بعين هو امانة لكنه
 واجب التسليم كالعارية والمستأجر ليصح الكفاية بتسليم العين ولكن لو هلك لا يجب على الكفيل
 قيمة العين وكفاية بعين مضمونة بالعمه كالغصوب والمبيع بيقا فاستأجر الكفاية وبغير
 تسليم العين مادام قائما وسلمت قيمته اذا هلك ولا يصح الامس على التبع وينفذ النفس
 بقوله تكفلت لنفسه او برفقته وكل غصوب بعينه من الراس كالباس والوجه والروح و
 بالجزا الشاع كالحسن والعشر بقوله خفنته او على والى وانا زعيم به او قبل او تأمل
 او تأمنين او لك عندي هذا الرجل وان امكنه الواجب احضار وتثمينه في مكان
 على كية بعد سلمه فاذا فعل ذلك برى ولو سلمه في سيرة لا يبرأ وكذا في السواد ولو سلمه
 في المصارى في السوق برى وقيل لا يبرأ في زماننا ولو سلمه في مصر اخر برى وان شرط
 تسليمه وقت معين لزم احضار فان احضره والاحبسه الحاكم وهذا اذا كان المكفول
 بحاضر كقولك ان غاسا امهله الحكم مده ذهليه وايا به فاذا مضت المدة ولم يحضره و
 حبه واذا حبسه وثبت عند القاضي بغير عن احضار على سيرة وسلمه الى الذي حبسه
ح الكفاية للقايه لا يصح الا ان يقبل عن المكفول له فصولا فاذا قبل عنه فصولا
 يوقف فان اجازت جان ولو قال استأجر فلان برى من يصير كفيلا على المحض ولو قال استأجر
 من او قال اشترى مالا صدق الكفاية بالنفس ولو قال اشترى مالا صدق الكفاية بالمال ولو قال اشترى
 ففوق كفاية بحكم العرف ولو قال اشترى مالا صدق الكفاية بالنفس ولو قال اشترى مالا صدق الكفاية بالمال
 وقضى الدين من ماله ثم الى لا يجبر عليه ولو قال انا ضامن لمعرفته فانه ضامن لمعرفته
 او معرفته فانه لا يصير كفيلا وكان بمنزلة ما قال انا ضامن لك على ان او لك عليه ولو قال
 هو على حتى تلفها هو كفيل الى الغاية التي ذكرها ولو قال انا ضامن لك حتى يجمعا او حتى يلتقيا
 فنيه لفيان ولو قال لك عندي هذا الرجل او قل على والى او قل دعه الى فهذا كله كفاية ولو
 قال كسر فلان حاضر نوانم كرجول برى مال برى من لا يكون كفاية ولو قال الذي كسر فلان
 ان ادفع اليك انا سلمه اليك انا اقصيه لا يكون كفيلا والمرغينا في مولا اذا اتى بهن الا
 بغيره لا يكون كفاية وان اتى بها معلقا بان قال له يوع ما لك عليه فانا ادفع يصير كفيلا

الكفاية بالدين

صلى الكفيل بالنفس

الكفاية بالمال

صلى الكفيل بالنفس

على الميت وليس للكفيل بالاجرة ان يأخذ المستاجر حتى يودي لكن الزمه فله ان يلدن المكفول
 عنه حتى يودي عنه واذا ادى الكفيل فله ان يأخذ المستاجر بالاجر ولو قل بغيره ما اقول
 به فلان فهو على ثمرات الكفيل ثم اقول بغيره فلان الزم المال في ترك الكفيل وكذا ضمان الدرك
ب الكفيل بالدرسة كقيل المش اذا استحق المبيع اشترى ثوبا بعشرة دراهم بغير خيار فضمن
 الانسان للبائع الثوب بعشرة دراهم فضا منه باطل لانه لا يعلم ما ضمن فان كان في البيع
 خيار للبائع او لشري في الثوب ثلاثة ايام فضا منه جائز اذا قل ضمن ذلك هذا وان
 شئت هذا فانه يضمن الا قول لانه لم يضمنه **ف** واذا كف رجل بفس رجل فله ريات
 به وظهر مظه عند القاضي حصة القاضي حتى يحرق ولا يجيبه في اول مرة وانما يجيب
 بعد الدرع مرتين او ثلث مرات هذا اذا كان مقرا بالكفالة اما اذا كان منكر فضا
 البينة عليه او حلف القاضي بكل حصة في اول مرة وليس هذا وفي هذا الموضع خاصة
 بل في عامة الحقوق هذا اذا كان الكفيل قادرا على التسليم للحال فان كان عاجزا
 عن التسليم بان كان لا يعرف مكان المكفول به فالتكفيل لا يوافق اخذ به وان كان يعرف
 مكانه فهو يوافق اخذ به لكن يشترط مقدار المحي والذهاب فاذا مضى ذلك ولم يسلمه الا
 ان يجيبه واذا احبس المكفول بنفسه بدنه او غيره يوافق اخذ الكفيل به هذا اذا كان
 محبوبا في مصراخا اذا كان محبوبا في هذا المصراخ يحسن القاضي الذي حصما اليه
 لا يطالب الكفيل بالتسليم ولكن القاضي يخرج به من السجن حتى يجيب حصة ثم يعيد
 الى السجن اما اذا كان محبوبا في هذا المصراخ في السجن قاض اخر فان كان في المصراخ
 قاضيان او حبس في سجنين الوالي فانه لا يوافق اخذ به استخفا واذا اوكل الطالب
 رجلا ان يأخذ كفيل من المط بفسه فهذا على وجهين اما ان اضاف الوكيل
 الكفالة الى نفسه وفي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للوكيل واما ان اضاف
 الكفالة الى الموكل وفي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للموكل فان دفع الكفيل المطلق
 الى الموكل يرى في الوجهين جميعا كما في البيع رجل له على رجل مائة درهم و
 جاء انسان وكفله بنفس من عليه المائة على انه لو يوافق به غدا فعليه المائة التي له عليه
 صحت الكفالتان جميعا ثم اذا لم يوافق به غدا يصير كفيل بالمائة ويبقى الكفالة
 بالنفس على حالها فاذا ادى الكفيل المائة بعد ذلك الى الطالب لا يبرأ من الكفالة بالنفس
 واذا شرط في الكفالة بالنفس انه ان لم يوافق به غدا فعليه مائة عليه من المال له
 ليس مقدار المال صحت الكفالتان فاذا لم يوافق به غدا فان تراضوا على مقدار من المال
 او قاضية البينة بذلك لزم الكفيل ذلك وان اختلفوا في مقدار فالقول قول
 الكفيل لان كان الزيادة واذا شرط في الكفالة بالنفس انه ان لم يوافق به غدا فعليه
 مائة درهم ولم يقل فعليه المائة التي عليه فلم يوافق به غدا ينظر ان اقر الكفيل ان
 له عليه مائة درهم وقد كفله بغيره بتركه يصير كفيل وان قال الكفيل لم يكن للطالب عليه
 شيء فهذا اقر الطالب بمائة درهم وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد
 كفلت له عنه بذلك مطلقا بعدد المواقف في الاستحسان لزم على الكفيل المائة

الكفيل بالدرسة

حبس الكفيل بالنفس

الامراف

واذا قل

واذا قل ان له اوافق به غدا فعليه مائة درهم التي له عليه والطالب يودي مائة دينار لا
 غير فله يوافق به غدا لا يلزم منه شيء واذا قل ان له يوافق به غدا فضا مائة درهم التي له على فله
 الاخر على فالكفالة الثانية جازية ولو قل ان له اوافق به غدا فالمان كل على فلان اخر فلات
 حاضر فقبل يجوز ولو قل ان اوافق به غدا فالمان الذي لفلان اخر على فلان اخر على لا يصح الكفالة
 الثانية واذا قل ان له اوافق به غدا فالمان الذي لفلان اخر على هذا المكفول بالنفس لا يصح الكفالة
 الثانية واذا قل ان له اوافق به غدا فعليه مائة درهم التي له عليه حق فالكفالة الثانية جازية
 واذا كف بنفس فلان على انه لو يوافق به غدا فالمان الذي عليه للطالب عليه فضا مائة المكفول
 به قبل معنى العقد ثم معنى العقد يصير كفيل بالمال وان مات الكفيل قبل معنى الاجل
 فان وافى الكفيل المكفول به الى الطالب قبل معنى الاجل لا يلزم الكفيل المال وكذا اذا دفع
 المكفول بنفسه نفسه الى الطالب من جهة الكفالة قبل ان يفضا الاجل لا يلزم الكفيل
 المال وتسليم المكفول بالنفس نفسه من جهة الكفالة انما يصح اذا كانت الكفالة بامر اما
 ان الركن فله والورثة اذا لم يوافقوا حتى انقضى الاجل لزم الكفيل المال ولو كف
 بنفس رجل لرجل على انه متى طالبه تسليم اليه فان لم يسلمه فعليه مائة عليه فضا مائة المكفول
 بالنفس فطال الكفيل المكفول بالتسليم حتى يحرق عن التسليم ينبغي ان لا يلزمه المالك
 واذا قل ان رجل للطالب كس فلان عاجزا مدركا مدركا مائة عليه من المال فانا كفيل
 به او قل فانا ضامن لما لك عليه فقل قبل انما يظهر عجزه اذا طالبه بالاداء ولم يقدر عليه
 واذا قل بغيره ان لم يوفق فلان مائة عليه فانا لرضا من انما يلزمه المال اذا تقاضاه
 فله لا اعطيك او لموت المطلق بقتل ان يتقاضاه ولو قل ان تقاضت فلانا مائة
 عليه فلم يوفقك فانا ضامن فضا المطلوب قبل ان يوطيه بطل الضمان واذا كف رجل
 بنفس رجل على انه ان لم يوافق به غدا فعليه مائة عليه المطلوب للطالب فالكفالة الثانية
 جازية حتى ان الكفيل اذا لم يوافق به غدا او اخر المطلوب بعد ذلك بشيء واحدا الكفيل
 به فوق بين هذا وبينها اذا لم يوافق به غدا فعليه مائة عليه والطالب عليه فلم يوافق به
 غدا او ادى الطالب عليه الف درهم فاض المطلوب بذلك وحج لا يلزم الكفيل
 شيء اذا انكر الكفيل شيئا من ذلك الا ان يعتم الطالب البينة على ذلك او سئل
 الكفيل واذا ادى على اخر الف درهم وانكر المطلوب ذلك فقل لرجل ان الكفيل بنفسه
 على ان له اوافق به غدا فعليه مائة درهم ما ادعيت عليه من الالف والكفالة بالمائة جازية و
 يلزم الكفيل ما ادعاه الطالب والكفالة بيد الكفالة والدية والساعة لا يجوز
 اذا كان لرجل على رجل درهم مؤجلة فكفل رجل ولم يسلم في الكفالة الاجل فانه يصير
 كفيل بالمائة ذلك الاجل فان مات الكفيل قبل الاجل فعليه مائة عليه حاله فخذ من ماله و
 ان ادى ورثة الكفيل الدين من الشركة لم يكن لهم ان يرجعوا بالدين على الاصيل مالم
 يحل الاجل ولو لم مات الكفيل وكف مائة الاصيل سقط الاجل في حقه ولا يستط
 في حق الكفيل والكفيل يرجع بما كفله لاجل ادى حتى لو كفله بالحياء وادى الز يوف
 رجع بالحياء والمأمور يرجع بما ادى لاجل ادى من رجل اشترى من رجل مائة درهم

ما الكفيل بالنفس

الكفالة عند الكفاية والقرابة

الكفيل بالدراسة

سنة الكفيل التزم

توارى الكفيل او البائع

كسر النفس في السجن

وكفيل بالثمن كفيل بما لم يشتري وقبض المشتري بعد وبعد الكفيل الثمن للبائع ثم
 غاب الكفيل ثم استحق العبد او وجد حراً او مديناً او مكاتباً فهذا على وجهين اما
 ان يرجع الكفيل على المشتري بما عدا ولم يرجع ففي الوجه الاول المشتري ان يرجع على
 البائع بما عدا الكفيل وفي الوجه الثاني لا سبيل للمشتري على البائع والكفيل ان كان حراً
 فهو بالخيار ان يشأ ابيع البائع ولحقه منه ما دفع اليه لانه قبض بعينه حق وان شاء
 ابيع المشتري فيرجع عليه لان الامر بالكفالة ان يطل في الامر الدفع ولو كانت الكفالة
 بغير امر المشتري كان الذي يرجع على البائع بما عدا الكفيل كمن قبض بنفس رجل على انه
 يسلمه الى الطالب يوم كذا مما له على الرجل فهو على ما رأى المكفول له فالكفيل ان يرجع
 الى الحاكم لينص له وكيف فيسلم المطلوب الى الكفيل من الكفيل وكذا لو توارى
 البائع والمشتري بالخيار فان المشتري يدفع الامر الى الحاكم لينص على البائع وكيف
 يريد عليه ان اراد ان يثبت بعينه العبد وهذا الجواب على قول ابى يوسف واما
 على قولهما من له الخيار لا يملك الفسخ بغير محضر صاحبه ولو اخذ القاضي بقول ابى يوسف
 في هذا فهو حسن ولو دفع الكفيل عنه الالف الى من قبض عنه بها بامر ولو يرجع
 الكفيل الى الطالب ليس للمكفول عنه ان يستزجها منه الا ان يأخذ الطالب المال
 فحينئذ ان يأخذ الكفيل حتى يقبضها الطالب او يردّها عليه هذا اذا دفعه
 الكفيل على وجه القفلة اما اذا دفعه على وجه الرسالة فله الاحتراز ولو دفع
 المطلوب الى الكفيل ثم اخذ الطالب المال من الكفيل فالتطالب ان يأخذ المطلوب
 واذا اخذ فالتطالب ان يأخذ الكفيل حتى يخلصه من الطالب ويرده عليه المال
 الذي قبض منه فمن عن رجل مالا بامر او قبض عنه بنفسه فالرجوع ان يخرج
 ومنه الكفيل فان كان خمائة الى اجل فلا سبيل له عليه وان كان خالفاً للكفيل ان
 يأخذ حتى يخلصه منه ما باء المان او براءة دمه او يرد بنفسه في كفالة النفس
 ولو ضمن بنفس رجل فبفس المطلوب في السجن فاقى به الذي ضمنه الى مجلس القاضي
 فدفعه اليه لا يبر لان في السجن فان كان انما ضمن بنفسه وهو في السجن قد دفعه
 اليه في السجن بمر لا لانه سلمه كما التزم سلمه بخلاف الوجه الاول فان كان فيمته
 في السجن ثم خلى عنه ثم حبس بآئنه فدفعه اليه فان كان الحبس الثاني في امر من
 امور التجار ونحوها فلان يقع اليه في الحبس وان كان في شيء اخر من
 امور السلطان لا يبر بدفعه اليه في ذلك الحبس لانه ما التزم بتبليغ كذا وكذا وهو
 نظير الخراج الحام من اصبع النائم واعادة اليه ولو حبس الطالب المطلوب في
 السجن ثم اخذ الطالب الكفيل وقال ادفعه الي فدفعه اليه وهو في الحبس يرى
 لانه سلم اليه وهو في حبسه وكذا لو قال المطلوب في السجن دفعت نفسي اليك بنفس
 لرجل كفل به وهو محبوس ولم يقيد له ان يأتي به لا يحبس الكفيل وان كان كفل
 بنفسه في غير حبس ثم حبس بحبس الكفيل حتى يأتي به واذا كفل بنفس رجل
 والمكفول به محبوس في السجن ينبغي للقاضي ان يخرج به حتى يدفعه الكفيل الى المكفول

فكر

كف هذا خلاف ما ذكرنا ان اذا لم يمكن بحبس وقت الكفالة سلمه في السجن لا يرى
 كان وقت الكفالة في السجن لا حاجة الى اخراجه من السجن للتليم لان التليم في السجن
 حينئذ يبيع والفقير على قوله ابى يوسف رحمه الله واذا كفل بنفس رجل ثم ان الكفيل
 به حبس بغيره ثم خافهم المكفول له الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت
 به وجبته لفلان بدينه فان القاضي يامر باخراجه بخصوصه الذي اراد عليه وقد كفل
 له به وهذا لو دما احراهما لان فيه مراعاة الكفيل والمكفول له ولا ضرر على من حبس لاجل
 الكفيل بالنفس اذا دفع الى الطالب في غير غير المصالح التي كفل له به فيه وهناك سلطان
 او قاضي يرى وان كفل بعض رجل على ان يوتى به في مجلس القاضي ودوا اليه في السوق
 او في موضع اخر في ذلك المصروف ابى الكتاب انه بمر والتاخر ون على انه لا يبر الا
 في مجلس القاضي لان في ممانا اكثر الناس يسمون المطلوب على الاحتجاج من
 المصور مجلس الحكم لغلبة اصل الفسق والفساد فكان يقيّد التليم بمجلس القضاة
 مدافيع به يفتى **ك** واذا ضمن الرجل مالا عن رجل بامر فهذا لا يخلو اما ان
 يكون الكفالة بشرط براءة الاصيل او بشرط اليرة فان شرط براءة الاصيل جازت
 حواله وان لم بشرط براءة الاصيل فهو كفاية ولا يبر براءة الاصيل من غير
 شرط والطالب بالخيار ان شاء اخذ حقه من الاصيل وان كان من الكفيل كان
 له ان يلازمه المكفول عنه واذا حبس حبسه واذا او كان له ان يرجع على الاصيل
 اذا لم يكن على الكفيل دين مثله فان كان عليه دين مثله فليس له ملازمة الاصيل
 او لزيم ولا الحبس لو حبس ولا الرجوع اذا ادى ولو كانت الكفالة مقيدة
 باعليه من الدين انقطعت مطالبة الاصيل منه وان كانت مطلقة لا ينقطع مطالبة
 الاصيل له وقت القضاء هذا اذا كانت الكفالة بامر فان كفل بغير امر ليس
 للكفيل ملازمة الاصيل اذا لزيم ولا يحبس اذا حبس ولا يرجع اذا ادى لانه
 سبرع ولا يجوز الحوالة ولا الكفالة لا يقبل المحال له فالذي عليه الدين اذا قل
 لآخر فلان على دين فالكفيل له اصل له عنى فقلل الاخر مبلغ الطالب فاجانها لا
 يجوز وكذا لو ان فضولنا قالا شهدوا اني ضمن ما فلان على فلان من الدين وهما
 غايران فبلغتهما واجاننا لا يجوز ولو قيل عن الغايب احد متوقف فان بلغ هذا العقد
 او لا الى المطلوب فمن موقوف ثم بلغ الطالب من موقوفه ما كان الحوالة حصلت بالآخر
 فيرجع على المطلوب اذا ادى وان بلغ الطالب فاجان ثم بلغ المطلوب فلم يرجع ما
 كان كفل واحشا لغير امر لا فاعر برضا الطالب لا يرى انه لا يمكن الرجوع عنه بغير رضا
 ولا فائدة لرضا المطلوب بعد رضا الطالب وكذلك اذا لم يرجع المطلوب
 او لان الكفالة لم يبر برضا المطلوب لا يرى ان له ان يرجع عنه بعد رضاه الا
 ان يبرض الطالب واذا كفل اجنبي لا يغير عن نفسه لا يتوقف على قبول وليه فاذا
 ابر المكفول الكفيل عن الدين وقبل ذلك لا يبر الاصيل ولو بر الاصيل بمر
 الكفيل الا لانه ابر الاصيل بشرط قبوله او موته قبل القبول والرد فيقوم

دع في غير موضع كمال

سنة الكفيل التزم
مال حرم مال طار غايبان

ابى الاصيل

اخر عن كفيل او كفل موصلا

مقام القول ولو رده ارتد ودينه على حاله والدين هل يعود الى الكفيل فحينئذ خلاف
ولو ابر الكفيل صح البراءة قبل او لم يقبل ولا يرجع على الاصيل ولو وهبه او تصدق
عليه يحتاج الى قبوله واذا قبل له ان يرجع على الاصيل ولو قال الطالب للكفيل برسالي
صار لانه اقرب بالاستيفاء ولو قال لبراك برى الكفيل دون الاصيل ولو قال برسالي
يقبل له ان يبرئ فلو لم يبرئ برسالي حتى يرى الكفيل والاصيل ولو اصر الطالب الدين من
الكفيل لا يكون باصر من الاصيل ولو رد الاصرار من خلاف البراءة ولو تاخر الدين
عن الاصيل باصرهما ولو كان له دين من رجل على اخر فاخذ منه كفيلا منه يد على الكفيل
موجدا ولو كان الدين عليه حال الكفيل من رجل موجدا صح الكفالة ويخرج عنها جميعا
الاجل الحق بالدين على الاصيل الا ان يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة
فلا يتاخر عن الاصيل وان الكفيل حال المكفولة على رجل فقبل المكفولة والحال
عليه الحوالة ففقد برى الكفيل والمكفولة عنه ولو شرط الطالب وقت الحوالة براءة الكفيل
برى الكفيل ولا يبرأ المكفولة عنه والطالب ان ياخذ بدينين شاء الاصيل وان شاء
الحال عليه فلا سبيل له على الكفيل حتى يرضى ما على الحوالة عليه واذا كفل الرجل رجلا بال
عليه ثم ان الكفيل صالح الطالب على بعضه ففدا على بسا وجه في وجه بطل الاصيل والكفيل
عن الباقي وفي وجه بطل الكفيل خاصة دون الاصيل اما الوجهان ان يقول صاحب الحق
من الالف على خمسمائة على اى المكفولة عنه بدين من الخمسمائة الباقية برأ جميعا والطالب
بالخيار في الخمسمائة التي وجب له صلح عليها ياخذها بما شاء والوجه الثاني ان يصلح على
خمس مائة درهم فيهما برأ جميعا والوجه الذي يبرأ الكفيل دون الاصيل ان يشترط في
الصلح براءة الكفيل خاصة فالطالب بالخيار ان شاء اخذ جميع دينه من الاصيل
وان شاء اخذ خمسمائة من الكفيل وخمسمائة من الاصيل ويرجع الكفيل على الاصيل
بما ادى ان كان يامر ولو ادى الكفيل والمأمور خلاف الدين ورضي الطالب بذلك
رجع بما كفل المأمور بها امر ولو صالح على الفاجود من الدين رجع بما كفل لا بما ادى
ولو لم يكن كفيل ولكن امر بعضا الدين ففقد الاجود يامر اوى ما امر فانه يرجع على
الامر باقلها ان كان ما ادى اقل او جب ورجع بما ادى وان كان ما ادى اجود رجع بما امر
لانه في قضاء الاجود متبرع ومن ضمن عمده لرجل في دار اسماها الضمان باطل لان العهد
مجهولة وضمان العهد ضمان الضعيفة بعين الصك وهي غير معقولة على البايع وال
جانب ضمان العهد عن البايع للمشتري وهو بمنزلة ضمان الدرك لان الناس يهينون
العهد درك وضمان الدرك ضمان الفس عند استحقاق البيع ولو استحقق البيع كان
للمشتري ان يرجع الى البايع ويكون القضاء بالمشتري على البايع قضاء على الكفيل بالدرك والمشتري
ان ياخذ الدرك بما شاء وهو الثمن وليس له ان يخاصم الكفيل ولا في ظاهر الرواية
ولو كان البيع عبكا وظاهر انه حر بالبينة والمشتري ان يخاصم البايع شاء ولو اشترى البيع جنفا
وصار الثمن معقولا على البايع لا يؤخذ الكفيل به بخلاف البيع بينهما احصا اربعة
او محار الشطر او محار العيب **ط** واذا كان لرجل على رجل درهم ففقد رجل

فان الدرك

ومريم

كفل بالدين الموطن

ولم يسم في الكفالة الاجل فانه يصير كبيع المالك في ذلك الاجل فان مات الكفيل قبل الاجل فحق عليه
حاله من ماله وان ادى مائة الكفيل الدين من التركة لم يكن لهم ان يرجعوا بالدين على
الاصيل ما لم يجل الاجل ولو لم يجبه الكفيل ولكن مات الاصيل سقط الاجل فيحقق لا يسقط
في حق ولا يسقط في حق الكفيل والرجع بما كفل لا بما ادى حتى لو كفل بالحياد وادى الدين
رجع بالخيار والمأمور يرجع بما ادى لا بما امر به رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم
وكفل بالثمن كفيل من المشتري وقبض المشتري العبد وفقد الكفيل الثمن البايع ثم عاب
الكفيل لم استحق العبد وجد حرا او مديرا او مكاتبه ففدا على وجهين اما ان يرجع الكفيل
على المشتري بما فدا له ويبيع في الوجه الاول المشتري ان يرجع على البايع بما فدا وفي الوجه
الثاني لا سبيل للمشتري على البايع والكفيل ان كان حاضرا فهو بالخيار ان شاء اسع البايع و
استد منه فادفع اليه لانه قبض بغير حق وان شاء اسع المشتري فيرجع عليه لان الامر بالكفالة
ان يطل بغير الامر بالدين وان كان الكفالة بغير امر المسرى كان الدين ببيع على البايع
بافدا الكفيل واذا سلم الكفيل المكفول نفسه الى الطالب ولم يقبل سلمته كبيع بجهة الكفالة
فناش وجهاين الاول ان يسلم بعد ما طلبا الطالب التسليم من الكفيل وهذا الوجه يبرأ
الثاني ان سلمه ابتداء من غير طلب للمدعي وفي هذا الوجه لا يبرأ فوق بين هذا وبين اذا
اقط الطالب وقيل قد قبضت نفس فلان من فلان العبد فان هناك من رجل مطلق الاقرار
بالعص على الاقرار بالعص بجهة الكفالة وهذا هو مطلق التسليم على التسليم بجهة
الكفالة كذا ذكره الامام خواهر رده وذكر الشيخ اذا سلم الكفيل المكفول الى الطالب
اليه ولم يشترط التسليم بجهة الكفالة ولا التسليم بعد طلب المدعي وكل ما عورث القائه
او رسوله اذا اخذ كفيلا بنفس المدعي عليه فان اضاف الكفالة الى نفسه فحق مطالبة الكفيل
بالسليم له واذا سلم اليه سرا ولا سرا التسليم الى المدعي فان اضاف الكفالة الى المدعي كان
المدعي كفيلا بنفس المدعي فحق المطالبة للمدعي واذا سلم الى المدعي ببل واذا سلم الى
القائه ورسوله لا يبرأ **ط** واذا كفل رجل ميسر رجل ميسر الى شهر او الى ثلاثة ايام او ما شبه
ذلك فهو جائز وانما يطلب الكفيل بعد انقضاء الشهر ولا يطالب به الحال باعلى ان الكفالة
متى جعلت الى اجل فاما يصير كفيلا بعد انقضاء الاجل وان مضى الاجل بمر الكفيل ولو
قال فلنت ميسر فلان من هذه الساعة الى شهر مسمى الكفالة بمضى الشهر ولو لم يفت
ميسر فلان شهر او ثلاثة ايام هذا وما لوقال الى ثلاثة ايام سوك وقبل ان الكفيل في هذا
الوقت يطالب في المدعي وسر معنى المدعي واليقال ببل الى احد الشياطين **ط** والاصح انه
على كذالة ابنا حتى يسلم اليه او سره **ف** واذا اراد انسان ان يستكمل بنفس فلان ولا
يهي كفيلا اصلا بالطريق فيه ان يقول الكفيل عند الكفالة لعلت ميسر فلان الى
شهر على ان لا يكون كفيلا بعد الشهر فانه لا يصير كفيلا اصلا لانه لا يصير كفيلا بعد الاجل
فتبيها الكفالة في ما وراء الشهر ميسر ولا يصير كفيلا في الحال فاذا لا يصير كفيلا اصلا رجل
كفل بنفس فلان او بماله او بنفس فلان اخر او بماله جان رجل ففقد بنفس فلان فانه
طالب بالكفالة بالنفس على حالها فبعد ذلك ان دفع الكفيل المكفول اليه الى وصي الميت

غاب الكفيل او كفل العبد

مهم كفل الكفيل

اراد ان يكتفله الاصل

أمر رجل أن ينفق على ولده

بسم الله الرحمن الرحيم

أفكار بالأمم

كذلك ما لم

أقامت على الدعاء بل يصر

المذوق البية رجل أصغر من رجل عليه الفاعلة الرجل فقال المأمور قد فعلت وصديقه
الاجتر وكذب صاخب المال فان المأمور لا يرجع به على الأمر ولو جحد الأمر والمقتضى
القضا فاقام المأمور حجة على القضاة من الدين ويرجع على الأمر ولو قال
الأمر المأمور دفع الى رب المال الفاضل منها من دينه الذي اراد على اني ضامن
لها فدفع اليه وجحد رب المال القضاة فادعاه المأمور وصديقه الأمر يرجع على الأمر
لها ويرجع رب المال على العزيز بدينه رجل قال لرجل فلان على الف درهم فبقي عندك بها
فوق جاز **ف** احدا لشركين في الدين المشترك اذا ضمن حصته صاحبه ان كان لها
على رجل دين لا يبيع هذا الضمان وما ادى بحكم هذا الضمان الفاسد على صاحبه فله
ان يأخذ منه لانه قضاة فساد فيرجع عليه كالمواري بكفالة فاسدة يرجع بما ادى
ونظير هذا اذا كفل رجل مال الكفالة لم يصب ومع هذا لو ادى على الفساد يرجع بما ادى
والوكيل يبيع اذا ضمن القرض للبايع عن المشتري لا يجوز ولو ادى بحكم الضمان يرجع ولو
اوى بغير ضمان جاز ولا يرجع قال خبر اذ دفع الى هذا الصبي عشرة دينار ينفقها
على نفسه وعلى اني ضامن حتى اردها عليك والصبي يجمع عليه ففعل كان ضامنا على
الكفيل ولو دفع الدرهم وامر ان ينفقها الى نفسه ثم ضمنها رجل بعد الدفع كان ضمانه
باطلا اذا كفل جعل الضمان وبطل الجعل اذا لم يكن مشروطا فاصل الضمان بطل الجعل
والضمان والكفالة باسرها المكفول عنه انما يوجب الرجوع على الأمر اذا كان الأمر ممن
يجوز ان يقر ان على نفسه حتى لا يرجع على الصبي المحجور وان كانت باسرها وفي العبد
يبيع عليه بعد العتق ولو لم يغيره اسك هذا الطريق فان اخذ مالك فانا ضامن فملكه
فاخذ ماله كان الضمان صحيحا والمضمون عنه مجهول ومع هذا جاز الضمان
ولو قال ان ضمن فلان ما اكله واحد من هؤلاء القوم فانا ضامن يبيع ولو قال
ان خصصك فلان شيئا فانا ضامن لا يبيع وكذا لو قال ان كل ابك سبع او تلف ما لك
سبع فانا ضامن لا يبيع ومن شرط جواز الكفالة على المضمون كون المكفول
به مضمونا على الاصيل بحسب على تسليمه وعن هذا قلنا ان الكفالة بالامانات
كالودائع واموال المضاربات والشركات باطلة والكفالة بتسليم العارية صحيحة
وهو المختار والكفالة بسلم نفس الشاهد يحضر مجلس القاضى فيشهد لا يجوز ولو
دفع ثوبا الى مضارب ليقتصر ضمن له رجل ان هلك ضمانه باطل وكذا ما شبهه من الضمان
ولو قال ان افسده فانا ضامن يبيع الكفالة وكذا لو قال الموضع ان يحجر الموضع الى ديرة
واكلها فانا ضامن يبيع الضمان وكذا في سائر الامانات واذا كفل المسلم عن الذي
بالخمر للذي لا يبيع سواء كان الخمر عند **فصل** بعينها او بغير عينها وعلى القياس قول
ابن حنيفة رحمه الله اذا كانت الخمر بعينها عند المطلوب يبيع الكفالة لانه ان لم يبيع
لعل الخمر والمسلم يضمنه فاقول الخمر الا ترى انه لو اجر نفسه بسلم الخمر يجوز فكذلك ما
اذا قال لا تشهدوا اني قد ضمنتم فضا بالفسخ ثم اقام فلان على فلان ثم اقام فلان البينة انه
كان قضاة قبل ان يضمنها الكفيل برى الذي عليه الاصيل عليها ولا يبرح الكفيل لان

ذكر

ذلك اقل من الكفيل بالمال وذلك حجة في حقه ولو اقام البينة على القضاء بعد الكفالة بغير
شهادة الكفيل ايضا لان الثالث بالبينة العادلة كالثابت عما ناولو عيانا قضا الاصيل بعد
كفالة الكفيل برى الكفيل فكذلك اقامت البينة بذلك بخلاف ما لو اقام البينة على القضاء
قبل الكفالة لان ذلك لا يقبل في حق الكفيل لان باقر ان صار مكذبا بالشهود القضاء
سلطان اخذ حيلدا والزمه غرامة فكذلك المال رجل فباع السلطان خاتمة من هذا
الكفيل بقدر مال الفرماء فيشتع رجل المطلوب مسله اليه سلطان فاذا اراد سلطان اخذ
الكفيل بمن الخاتمة فان كان الكفيل مكرها في شراءه فالباع فاسد وان كان طابعا لكن فض
الخاتمة ففئة فالباع ايضا باطل وان كان غير المضمون خاتمة الباع فان ترقا قبل القبض فان كان
فئة بجال لا يمكن بيعه الا بضرر عند البيع في الكل وان لم يكن في سرعه ضرر لا يضر ببيع
عقبة للخاتمة وجاز في حصة الباع **ف** واذا شهد شاهد على الكفالة معاينة وشهد
الاخر على اقل الكفيل الكفالة قبلت بينهما وانما واذا شهد شاهدان على الكفالة بالف
درهم واختلفا في اللفظ فلهما احدى اقلهما او قال احدهما انه قال
الى وقال الاخر انه قال له على الشهادة جازية ولي شهد احدا شاهدين على رجل انه اصل
عليه وشهد الاخر انه ضمنها على ان ابل الاول والطالب يدعى الحوالة فيشهد بها وتما ولو اخذ
الحوالة عليه بالمال والذي عليه الاصل فاذا شهد شاهدان على رجل انه كفل فلان عن فلان باف
درهم ان احدهما قال له وقال الاخر لا بل في حالة والطالب يدعى في حالة ويجحد الكفيل
للكفالة او اقر بها وادعى الاجل فالمال عليه حال في الوجهين ولو ادعى على رجل انه كفل بنفس
فلان فانكره فاقام المدعى على الكفيل انه كفل له بنفسه والنزاع الكفالة ثم الكفيل اقام
بينة انه كفل بنفسه بامره لا يقبل بينة فاذا ادعى على رجل انه كفل بنفسه رجل بالفسخ
له عليه ان يوافيه غدا وشهد بذلك شاهدان وشهدان المكفول به امر الكفيل بذلك
والكفيل والمكفول عنه يتكران المال والأمر فمضى القاضي على الكفيل ولم يواف به غدا واخذ
المال فاداه فان الكفيل يرجع بذلك على المكفول وان كان من رغب الكفيل انه لا يرجع على الاصيل
فانه لا يمكن بینه كفاية الا ان القاضي كذب في ذلك فاذا شهد شاهدان على رجل انه كفل لهما
فلان بنفسه رجل فرفقه بوجهه ولا يفرقه باسمه فالشهادة جازية ويؤخذ الكفيل بالكفالة
ثم قال للكفيل بين فادى رجل ان يوقا المكفول به هناك كان القول قوله فبعد ذلك ان صدق
المكفول به فيما بين فلامين عليه وان كذب فانه محلف واذا شهد شاهدان على رجل بالكفالة
بالنفس غير الخاتمة في المكفول به لا يقبل هذه الشهادة ولكن اذا اختلفا في المال المكفول
به بان شهد احدهما انه ضمن وشهد الاخر انه قرض وشهد الكفالة اختلفا في
المكان او الزمان فالقاضي يتبع هذه الشهادة وان اتفقا في الزمان والمكان اختلفا
في الاجل وكانت الدعوى في الكفالة بالمال فلهما احدى اقلهما الى شرفه لا الاخر كفل
به الى شهرين فان كان المدعى يدعى اقرب الاجلين فالقاضي يقبل شهادة بقا وان
كان يدعى بعد الاجلين لا يقبل شهادة تهما وان كانت الدعوى في الكفالة بالنفس فتشهد
احدا شاهدين باجل تشهد وشهد الاخر باجل شهرين يقبل هذه الشهادة **ط** ولو ادعى

من الغلط
مدرسه بالالكفالة الاصل

اوامر من الكفالة بالامانة

قالا في جبهه

افكار بالامم

الكفالة فتشهد على اقراره بالكفالة او شهدا احدهما على الكفالة والاخر على الاقرار بها قبل
احد المشاهدين اذ شهد على الكفالة بهذا اللفظ كواهي يديهم كفلان حين كفت كذا
فلان سرهه لا مال له هدم من ضمان كرم من مال را وشهدا الاخر كفلان حين كفت كذا
كفت كذا من ايمان ما هدم من ضمان كرم من فلان را سرهه لا يقبل هذه الشهادة لان
احدهما شهد بيمينه والاخر بيمين معلق وبغيرها معاير فلا يقبل **فصل** في اقامات الرجل
وعليه ديون ولم يركب شيئا فيكفل رجل عنه للفرماء له بيع ومن كفل عن رجل الف عليه ففضاه الا ان
قبل ان يبيع صاحبا لمال فليس له ان يرجع فيها وان رجع الكفيل فيه فحوله لا يصدق به
ومن اقام البيعة على ان له على فلان كذا وان هذا كفيل عنه بامر فانه يقضي به على الكفيل
وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير امر يقضي على الكفيل خاصة وانما لا يقبل لان المكفول
به مال مطلق ومن باع دارا وكفل رجل عنه بالدمك فهو تسليم حتى لو ادعى الكفيل بعد ذلك انه
لا يبيع بعهده وكذا اذا ادى الشفعة ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكره شيئا وهو على دعواه
واذا كتبت في الصك باع وهو بكمه او بقبابا تا فادى وهو كتب شهد بذلك فهو تسليم الا اذا كتبت
الشهادة على اقرار المتعاقدين باع الوكيل لرجل ثوبا ومن له الثمن او مضارب مقيم
من متاع فالغفان باطل وكذا رجلان باع عبدا صنفعة واحدة ومنهم احد هما صاحبه
حصنة من الثمن فالغفان باطل ومن ضمن عن اخر خلع به ونوابه ونسبته فهو جائز
فالحاصل ان الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال وحكما ما ذكرنا **كتاب**
الحوالة وهي مشتقة من التحول بمعنى الانتقال ومنه التحويل وهو نقل شيء من محل الى اخر وفي
الشيء تحويل الدين من ذمة الاصيل الى ذمة الخال عليه من سبل التوثيق ولهذا قلنا اذا
صحت الحوالة برى الجبل وهو عند مشروع ثبت شرع فيقول عليه التكم من اجل
على فلفسه وانما درجات الامر للجواز وشرايطها صحة الخال عليه وقبول الحوالة سواء
كان على المحتال عليه دين او لم يكن وكذلك قضاء الطالب وقبوله شرط لصحة الحوالة و
رضاء من عليه الدين وامر ليس بشرط لصحة قبول الحوالة من غير حتى ان من قال
لغيره ان لك على فلان كذا وكذا من الدين فاحتل به على ورضي بذلك صاحب الدين
صحت الحوالة فان ادى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الاصل ويبرى الذي عليه الاصل
كما في الحوالة بالامن **فصل** في صحة الحوالة بعقد على حوالة المحتال له والمحتال عليه فلا يصح الحوالة
في ذمة المحتال له الا ان يقبل رجل الحوالة للغير ولا يشترط حذره في المحتال عليه صحة
الحوالة حتى لو احواله على رجل غاسم علم الغايب قبل صحت الحوالة وكذا لا يعتبر حذره
الجبل حتى لو قل رجل لصاحب الدين كذا على فلان ابن فلان الف درهم فاحتل بها على فني
الطالب بذلك واجاز صحة الحوالة حتى يكون لفلان يرجع بعد ذلك ولو قل رجل للمدين
ان فلان ابن فلان عليك الف درهم فاحل له بها على فلان المدين احلت ثم بلغ الطالب
فاجاز لا يجوز **فصل** في صحة الحوالة براءة الجبل من الدين بالقبول وتوجه المطالبة على الخال
عليه واختلفا في ان الحوالة لو جبر براءة ذمة الجبل عن المطالبة والدين
جميعا ام لا **الاجم** انه لو جبر براءة ذمة الجبل عن المطالبة والدين جميعا فالحوالة

كفر البيت

شهادة اربعة
وانما كفى بواحد

صاحب الكفيل والغار

شرط الحوالة

اذا ذهب الدين من الجبل واير من الدين بعد الحوالة لا يصح ابراءه وهبه وارضى الدين في
ذمة وجب ان يبيع ولو ابراء المحتال عليه او ذهب الدين منه يبيع وهذا يقتضي حوالة الدين
الى ذمة الخال عليه وبراءة الجبل عن الدين قوله شائنا وهو **الاجم** وهو جائز بالدين دون
الايمان واذا احوال الرجل رجلا بمال عليه على رجل له عليه مثله فحله بذلك المحتال له والمحتال
عليه فقد برى الجبل من مال المحتال به وصار المال المحتال به على المحتال عليه والحوالة براءة
والكفالة بغير مبراة والمطالب باختيار ان شاء طلب حفته من الاصيل وان شاء على الكفيل
الا ان يكون الكفالة بشرط براءة الاصيل فيكون حوالة ويحتاج الى معرفة اشياء اربعة **فصل** في الجبل
وهو الذي عليه الدين الاصيل والمحتال له وهو الطالب الذي له الدين والمحتال عليه وهو الذي قبل
للموالة والمحتال به وهو المال الذي اصيل به وفي الكفالة يحتاج الى اربعة اشياء المكفول
عنه وهو الذي عليه الدين والمكفول له وهو الذي له الدين والكفيل وهو الذي يثبت عليه
الدين والمكفول به وهو الدين والموالة على ضربين مطلقة ومقتدة فالمقتدة ان يقتلها
بما عليه من الدين والمطلقة ان لا يقتل به وفي النهاية والمقتدة على نوعين احدهما
ان يقتل الجبل الحوالة بالدين الذي على الخال والثاني ان يقتل الحوالة بالدين الذي لم يدر
المحتال عليه بالعصب او بالوديعة والمطلقة ان يطلق الحوالة اطلاقا ويرسلها الى الاصيل
بالدين الذي له على المحتال له ولا يعين الذي له في الاحتال عليه او يحيل على رجل ليس له عليه دين
ولله في يد غيره ثم المطلقة على نوعين ايضا حالة وهو حله فالحالة منها ان يحيل المدين الطالب
على رجل الف درهم فيكون الالف على المحتال عليه ان يرجع على الاصيل قبل ان يودي
لكن اذا اودع فلان يلازم الاصيل واذا حبس كان له ان يحبس الاصيل حتى يخلصه
عن ذلك كما في الاصيل واذا ادى رجوع على الاصيل بما ادى واما المطلقة والموجلة
رجل له على رجل الف درهم من ثمن بيع الى سنة فاحل له على رجل الى سنة فالحوالة
جائز والمال على المحتال عليه الى سنة وحكم الحوالة المقتدة فيما اذا كانت مقتدة بالدين
او بالدين والعين اما ان كانت الوديعة او عصبيا هو ان لا يمكن الجبل طلبة المحتال
عليه بذلك المعين او الدين الذي قيدة به الحوالة وصورة احواله عند رجل الف درهم
وديعة او عصب او على صاحب الوديعة لرجل الف درهم دين فاحل صاحب الوديعة الطالب
على المودع او على العاصب على ان يعطيه الالف التي عنده ووديعة او عصب فليس للجبل
ان يأخذ ذلك من المحتال عليه بعد الحوالة واذا كانت مطلقة غير مقتدة بالوديعة
والعصب فليس المودع والعاصب ان يودي دين المحتال له من الوديعة والعصب
لجبل ان يأخذ الوديعة والعصب من يد المحتال عليه واما الحوالة المقتدة بالدين الذي
لجبل على المحتال عليه صورتها رجل له على رجل الف درهم احوال المطلوب الطالب بالالف
على رجل المطلوب عليه الف درهم على ان يوديها من الالف التي المطلوب عليه فافها
جائز وببر الجبل من دين المحتال وليس بعد الحوالة على الجبل سبل الا ان ينوي
ما على المحتال عليه واذا نوى بطلب الحوالة وعاد الدين على الجبل كما كان في الاصيل ثم
القول على وجهين ان يموت المحتال عليه ولم يترك ما لامعنا ولا ديننا على الناس

ما على المحتال والموالة

الوديعة والمقتدة

والثاني ان يحجب المحتال عليه للحوالة ولم يكن للمحال له ولا للجبل بينة وحلف المحتال عليه وقد
 يؤدى وعاد المال على الجبل ولا يكون النوى غير هذين وقال ايضا يكون ليقضى الثاني
 بافلاس المحتال عليه والحوالة تقع بغير امر الذي عليه الدين كما يقع بامر عتيق بن رجل في
 الطالب معوله ان كان على فلان كذا وكذا من الدين فاحتل بها فحق بذلك الطالب صحة الحوالة
 ثم برأ الاصيل الا اذا نوى على المحتال عليه غير ان الفرق بين الحوالتين ان الحوالة اذا كانت
 بامر الجبل فادى المحتال عليه الدين يرجع على الجبل اذ لم يكن عليه دين مثله للجبل وان
 كان عليه دين صار بامره ادى قضا صا **ط** ولو احتال الاب بدين لابنه الصغير على رجل
 الى رجل لم يجز وكذلك الوصي ولو احتال الوصي بدين الوصي الصغير على رجل (ملى من غير)
 الاول والاب بدين لابنه الصغير على رجل املى منه جان لان فيه نقفا للصغير
 ولو مات المحتال عليه فعلى الطالب لم يترك وقاء وكذا المطلوب فالقول في الطالب
 وعلى المطلوب البينة انه ترك وقاء وتوفى المحتال عليه للمال اياها الجبل يرجع على
 الجبل ضمن هذا المال على قوله ان رب المال لم يره ضمنه هذا المال ولم يقل عنه لا يمكن ان يجعل
 هذا وكذا من القبض اذ لم يقل ضمنه ولو كان لرجل على رجل الف درهم بدله للمال فاحال
 عليه غريمه ثم وهب الجبل المال من المحتال عليه لم يجز العينة رجل حال الطالب بدنيه على رجل
 فقبل منه ذلك الرجل ثم ان الطالب لحاله على رجل عليه دين وقبل ذلك الرجل استغنت
 الحوالة الاولى بالثانية ولا يبقى للطالب عليه شيء والثاني ان يطالبه بدنيه على مقتضى الحوالة
 وفي الظهري ومن شرائط صحة الحوالة رضا المحتال عليه وقبول الحوالة سواء كان على
 المحتال عليه دين او لم يكن وكذلك قضاء المحتال وهو الطالب وقبوله شرط صحة الحوالة ولما
 رضا من عليه الدين وامر قليل بشرط صحة الحوالة حتى ان من قال لغيره ان لك مائة
 لكنا وكنا من الدين واحتل به على قرضي به صاحبه الدين صحت الحوالة وان ادى المال ارجع
 بذلك على الذي عليه الاصيل والدين يعود الى ذمة الجبل بموت المحتال عليه مقلدا ولو وقع
 الاختلاف بين الجبل والمحتال فعلى المحتال انه مات مقلدا وعاد ديني الى الجبل وقال
 الجبل للبل مات ميتا ولم يعد الدين الى فالقول في المحتال ولو كان بالدين المحتال كمثل
 لا يعود الدين الى ذمة الجبل عليه مقلدا سواء كانت الكفالة بامر او بغيره من ولو ان المحتال
 اليه محمد الحوالة ولم يكن له بينة حاضرة على ذلك يعود الدين الى الجبل لظاهر الرواية
 رجل على رجل الف من مائة سنة فاحاله بها على رجل في سنة فالحوالة تجازية والمال
 على المحتال عليه الى سنة ولو جعلت الحوالة بينهم سنت الا جعل فحق للمحتال عليه كافي الكفالة
 وان مات عليه الاصيل لم يحل المال عليه وان مات المحتال عليه حتى حل المال والجبل حله
 بترك المحتال عليه وقام الجبل على الجبل الى اجله ولو كان المال حيا على الذي عليه الاصيل من
 قرض او غضب او مثن بيع فاحاله به على رجل في سنة فهو له جائز وان مات المحتال عليه
 قبل انقضائه الاجل عاد المال للجبل لا فوق الحوالة والكفالة فان الكفيل اذا كفل بدين
 واحل الطالب الدين ولم يصرف الاجل الى الكفيل صار الاجل مشروطا للاصيل حتى لو
 مات الكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحوالة متى انضاف الاجل الى الدين لم

رضا المحتال

عنه المثل في الجبل

يصنف الى المحتال عليه مقلدا يعود الدين الى الاصيل حاله ولو ان رجلا احتال على نفسه
 بدين على ان يؤدى من مائة الحيل وقد كان الجبل امرع بذلك حتى جازت الحوالة لا يجز
 المحتال عليه على اعطاء المال قبل بيع الدار وهل يجز على البيع ان كان البيع مشروطا في الحوالة بغيره عليه
 كانه الرهن واذا كانت الحوالة بغيره بالهين التوجه للجبل في يد المحتال عليه ثم ان المحتال
 وهب لعين المحتال عليه وهذا الفصل مشكل لان المحتال الحوالة لم يمكن له ان يكفيل بها
 المحتال عليه بتكليف المحتال اياه لكن بقا لان المحتال الحق التملك فيجوز منه التملك ببيع
 حق التملك لان من كان المضارب اذ باع عينه من اصيل المضاربة نجح جاز وان لم يكن المبيع
 ملكا للمضارب ولكن لما كان له حق الملك كفي بذلك لجواز البيع من ربه للمال وان احال
 المولى امره على المكاتب حوالة معتقدة بهذا الكتابة ثم ان الحوالة عنق المكاتب حتى سقط
 بدله الكتابة لا يطل الحوالة استحقاقا ولو باع عبدا من رجل الف درهم ثم ان البائع
 احال غريمه على المشتري حوالة معتقدة بالتمش فمات العبد قبل القبض القرض او رد العقد
 بخيار روية او شرط او عيب قبل القبض او بعد لا يطل الحوالة ولو استحق العبد البيع
 او استحق الدين الذي على الحوالة من جهة الغرماء فان مات الجبل مقلدا وعليه
 ديون فان الدين المحتال به يقيم بين الغرماء بالخصص والمحتال من حلتهم فيطل الحوالة
 بالاجماع واذا وقعت الحوالة معتقدة بالدين الذي اداها للجبل على المحتال عليه وهو الف
 فلم يؤده المحتال عليه شيئا حتى مرض الجبل ثم اداها الى المحتال ثم مات الجبل من مرضه
 وعليه ديون ولا مال سوى تلك الالف سلمت الا لاف للمحتال ولا حق لغرماء الجبل فيها
 ويؤخر الف اخرى من المحتال عليه بين غرماء الجبل والمحتال عليه كاحد من المحتال عليه
 بغير عينة الجبل اذ ادعى على المحتال ان الدين الذي للمحتال على الجبل كان بمن لا يبيع عناه
 وان اقام البينة على ذلك وكذا هذا في الكفالة ولو ان المحتال عليه دفع المال الى المحتال
 وارا والرجوع على الجبل فحق الجبل ان الالف التي احلت بها عليك شر حم فلا خصوصية
 بينهما وان اقام البينة على ذلك يملك الجبل الالف الى المحتال عليه وارجع المحتال و
 خاصه ولو حضر المحتال وخصمه الجبل فاقام البينة على ان الالف مشر فملك منه
 وكان المحتال عليه بالخيار ان شاء يرجع على المحتال وان شاء على الجبل بها والمحتال اذا اخذ
 المال من الجبل بطريق التغليب وقال ان المحتال معتلس والحوالة معتقدة بالدين الذي
 للجبل على المحتال عليه الصحيح انه يرجع للجبل على المحتال عليه بالدين الذي له كان على
 المحتال عليه رجل على آخر الف درهم وباحد على الالفين التي كفل بها فلان عتيق احل لك
 بها فلقول قول المطلوب وقال الجبل لم يكن لي به ادراك وكفى الساعة اجعلها من
 الالف الذي كفل بها فلان عتيق لم يبر له ذلك والالف التي احال بها من الالفين
 جميعا نصفان واذا احال رجل على رجل بال على ان المحتال بالخيار فهو جائز وكذلك كان
 احواله على انه متى شاء يرجع على الجبل فهو جائز والمحتال بالخيار يرجع على ايهما شاء رجل
 اشترى شيئا وقبضه واحاله بالتمش على انسان ثم ان امسا فاصاه عن المشتري لم يمكن
 للمحتال عليه ان يرجع بذلك على المشتري ولو كان قضى من المحتال عليه رجع المحتال عليه

لولا ان يبرأ المكتوب

الشرع في الزمان

لولا ان يبرأ المكتوب

بذلك على المشتري ولو فضاءه الاجنبي ولم يسن فالقول قوله فلو كان غائبا او ابنا
او مسافرا لقضاء من الخصال عليه ولو اشترى من رجل دينارا بعشرة دراهم ودفع بايع الله
اليه الدنانير لم يضمن الدراهم حق كقول الدراهم رجل بايع او بغير امره جازت الكفالة
فان لم يضمن حتى اداها صاحب العشرة من العشرة برى الكفيل سواء قبل ولم يصل اليه
في حقه ابراء محض واما المكفول عند فان قبل الابراء يبيع والا فلا وان لم يكن احد
لكر بايع العشرة احوال بها صاحبه على رجل حاضر وقيل يجوز ويشترط القبض في
المجلس للمعاقدين كمال في الكفالة فان لم ينفقوا حتى ابر الخصال المحال عليه عن الدين
صح الابراء وانفسه من المرف قبل حق بايع العشرة على رضاه وقوله **ط** والحالة
لمست اقرار بالدين فانها يكون بدونه فان طالب الخصال عليه بمثل مال الخوالة
الحيل املت بدين على عليه لم يقبل قوله وعلى الحيل مثل ما احتال في الدين واذا طالب
الحيل المحال بما احواله به فقل انما احلتك لقبضته الى وقال المحال بل احلت بدينك
عليك فالقول قول الحيل مع اليمين **اخ** ومن ادعى رجلا الف درهم واحال بها عليه
آخر فهو جائز فان هلك المودع برى والله اعلم بالصواب **كتاب ادب القضاة**
الارب هو الخلق بالاخلاق الحميدة والمخالفة للمجيدة في معاشة الناس ومعاملتهم
وادب القضاة التزامه لما ندب اليه الشرع من طه العبد ودفع الظلم وترك الميل
والمحافظة على حد ود الشرع والجري على سنن السنة والقضاء لغة بمعنى الالتزام
ق الله تعالى وقضى ريبك ان لا تبدوا الا اياه ومضى الاخبار **ق** الله تعالى
وقضى الرب اسرايل ومعنى الضراغ فاذا قضيت الصلوة ومعنى الضمير به
قضى الحاكم النفقة اي قدرها ويستعمل في اقامة الشئ مقام غيره يقال قضى فلان
دينه اي اقام ما دفع اليه مقام ما كان في ذمته وفي الشرع قوله علمهم بعبد من
ولاية عامة وفيه معنى للغة وكانه النية بالحكم واخير به ورفع من الحكم بينهما
قدر ما عليه وماله واقام قضاء مقام صلحها واصيها لان كل واحد منهما فاعل
للمصومة **اخ** واعلم ان القضاء الشرعي اصل الحاسن ومجمعها ومنشعب الحكم
ومنشاها لان المراد منه ساسه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فان القضاء
بالحق من اقرى الفرائض بعد الايمان بالله تعالى واشرف العبادات وما من حق من
الانبياء الا وامر الله تعالى بالقضاء واثبت لادم عليه السلام اسم الخلافة قال
اني جاعل في الارض خليفة واسم لنا واد عليه السلام فقال ادا وانا جعلنا خليفة
في الارض فاحكم بين الناس بالحق الاية وبه امر كل من نزل حتى خاتم الانبياء
عليهم السلام فقال تعالى انا انزلنا القرآنة فيها هدى ونور يحكم بها النبىون وقال
وان احكم بينهم بما انزلنا الله ولان المقصود منه اظهار العدل ودفع الظلم و
انصاف المظلوم من الظالم وايضا الحق الى المستحق والامر بالعرف والنفى
عن المنكر وكل واحد منها مما يبين عول اليه كل عقل عاقل ولجل هذه الاشياء شرع
تعالى الشرايع وارسل الرسل عليهم السلام **ه** والقضاء على خمسة اوجده واحده

ما روي الا وادب القضاة

ان يبين

ان يبين له ولا يوجد من يصلي غير لانه اذا لم يفعل دى الى صبح الحكم فيكون قوله امر
بالعرف ونهيا عن المنكر وانصاف للظالمين والمظلومين وانه فرض كفاية بمنزلة
صلوة الجنان حتى لو امتنع بامر **ه** ومستحب وهو ان يوجد من يصلي كمن هو اصلي
واقوم به ومحب فيه وهو ان يستوى هو وغيره في الصلاحية والقيام به وهو غير
ان شاء قبله وان شاء اياه **ف** ومكره وهو ان يكون صالح للقضاء لكن غير اصلي
بحرام وهو ان يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الانصاف فيه لما يعلم من باطنه من
اماع الهوى ما لا يبرقون فيجزم عليه **اخ** واختلف العلماء في هذا القضاء ولو قال
بعضهم بكون اى لا يباح طلب القضاء عند اكثر العلماء اذا اعلى من غير طلب لم يحل
له الشئ ما لم ير عليه وهذا عند اكثر الخ والمصنف وعلما العراق وهو اخبار الى
حنيفة رحمه الله **ح** لما روى عن النبى عليه السلام انه قال من ابتلى بالقضاء كفا
نج بغير سكين انما شبهه بهذا لان السكين يعمل في الظاهر وفي الباطن اما القتل
بغير سكين هو القتل بطريق الحق والهم وانه يوثق في الباطن دون الظاهر والقضاء
كذلك لا يوثق في الظاهر لان ظاهره جاء وحشمة ولكنه يوثق في الباطن فانه سبب
الهلاك فشبه به لهذا كذا روى المصنف وذكر محمد رحمه الله في ادب القضاة بلغنا
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من استبان يقضى بين اثنين فانه يديج نفسه بغير سكين
والمعنى بقوله لا يعنى لاحد ان يروى بهذا اللفظ كيك بصيبيه ما اصاب ذلك
القاضي فقل حتى ان قاضيا روى له هذا الحديث فقل كيف يكون هذا وازدري به
ثم دع الى مجلسه من يسوي شرم فجعل الخلاق على الشر من تحت ذقته فاستقر ان عطش
القاضي فاصابه موسى والقى راسه بين يديه **ك** وروى عن عبد الله بن وهب انه
استقضى فلم يقبل وعان ودخل منزله وكان كل من يدخل عليه يحس وجهه ورفق
ثيابه فجاء واحد من اصحابه على راس الكوة فقال يا ابا عبد الله لو قبلت القضاء و
عدلت كان خيرا فقال يا هذا او غفلك هذا انا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
القضاء يجشرون مع السلاطين والعلماء يجشرون مع الانبياء والمشهور ان ابا
حنيفة رحمه الله كلف القضاء قال حتى ضرب سبعين سوفا فلما خاف على نفسه
شا وراصحابه فسوق لما بوى سيفه رحمة الله وقال لو تقلدت لمقتت الناس فقل
لوامر ان اعبر البحر سباحة لكت قدر عليه وكافي بك قاضيا فكنس راسه ولم
ينظر بعد ذلك ومن العلماء من رخص في ذلك وعليه مشايخنا لكن ينبغي ان يكون
عدلا في نفسه عالما بالكتاب والسنة واجتهدا في الرأى لان الصعابة والتابعين و
من بعدهم من علماء الدين قبلهم من غير اكرام فان كان جاهلا عدلا او عالما غير
عدلا لا ينبغي له ان يتقلد ولا يتقدم الجاهل الثقة اولى بالقضاء من العالم الفاسق
ث وعن علي رضي الله عنه القضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة اما اثنان
في النار رجل علم ففقد عقله ورجل جاهل ففقد عقله واما الاخر فزجل اتاه الله
تعالى ففطن به فذلك في الجنة **خ** والمجتهد بذل الجهد ليسيل المقصود وشرط صيرورة

لما روي في ادب

القضاة

المراجم هذا ان يعلم بالكتاب والسنة مقدار ما يتعلق به الاحكام دون المواقف وهو
 الاجماع وكونه عدلا او مجتهدا ليس بشرط حتى ان الجاهل اذا استقصى بغير قاضيا وكذا
 الفاسق يصلح قاضيا والعدالة شرط الاولوية في ظاهر البروتية ولو قل وهو عدل
 ثم هو مسوق للعدل ولكن لا يفتن به وبه اخذ عامة المشايخ فيجب على السلطان ان يزل
فصل حتى لو قضى بعد الفسق جاز فقتلوا سواء كان القاضي من تذا من بيت المال او
 لم يكن **ف** وصار كخليفة لا يغربا للفسق ويسحق العزل الا انه لا يسي ان يعلل كما في حكم
 الشهادة واهلية الشهادة ان يكون حرك مسلما بالفا عا قلة عدلا **ف** ولا يجوز قضاء
 من ليس باهل الشهادة وكل قلته لا يجوز شهادته لا يجوز قضاءه كذا في الكبرى فالقاضي
 اهل له يبيع تقيده ولا يقبل كماله قبول شهادته ولا يقبل ولو فسق العدا استحق العزل
 وعليه مشايخنا ويجوز قضاء المرة فيما خلا الحدود والقضاء **ف** والاجتهاد الاولوية
 ويغنيان الا قدره والاولوية لا يطلب القضاء وصح الرخول فيه لمن يتقى عدله وكره لمن
 خاف عجزه وحسنه واجمع العلماء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد لانه سن
 احكاما للشرع فانما يمكنه ذلك اذا علم بالدلائل الشرعية الا ترى ان ما روي عن ابي حنيفة
 رحمه الله انه قل لا يجزى لاحد ان يسي بغير ما حتى يعلم من ان **فصل** وفي المثلث
 واذا كان حوايه اكثر من خطا سجد ان يفتي وان لم يكن من اهل الاحكام دال على
 له ان يفتي لا بطريق الكفاية فيمكنه بالحفظ من افترا الفقه **فصل** واجتمع الشرايط
 الصالح ان الدخول في القضاء فتنها كاختصاصه والامتناع عزمه اما العزيمة فمن
 وجهين احدهما ان القاضي مأمور بالقضاء بالحق وعسى نظن في الاستبأ انه
 يفتي بحق ثم لا يتقضي بالانتهاء والثاني ان لا يمكنه القضاء الا بمعية غيره ومنه
 بعينه غير وعسى ان لا يسهل **ف** ولو كان في البلد قوم يصلحون فان اجمع واحد
 منهم لا يأمم واذا لم يكن فامسح بام لانه معين باقامة فرض الكفاية واذا كان في
 البلد قوم يصلحون فامتنعوا ان كان السلطان يفصل الخصومات بنفسه
 لا يأممون واذا كان لا يصلح يأممون ولو ترك الكل حتى قل جاهل يشركون في
 الامم **ع** واذا اعدل يجوز ان يعلل من الامير العادل وان اعدل من السلطان
 الجائر يجوز ايضا ان الصعابة يعلل الاعمال من معاوية والحق مع على رضي الله عنه
 في نوبته وعلل من يزيد مع فسفه وجور والتابعون يعللوا من الحاج مع انه
 كان جلوي زمانه ويجوز نقل القضاء من اهل البغي لانهم بمنزلة فساق اهل العدل
 والفاسق يصلح قاضيا على اصح الاقوال ويل فاذا غلب اهل البغي على مدينة ونصبوا فيها
 قاضيا ففتى باشيء ثم ظهر اهل العدل على تلك المدينة فرفعت قضايها الى قاضي اهل
 العدل فانه ينقد منها ما كان عدلا وكذلك لو قضى ما رآه الفقهاء بمسما اذا كان
 مختلفا فيه كما في سائر القضاء وهو بمنزلة الحكم للحكم وفيه القناوي والتقليد من
 اهل البغي يبيع الخواج واهل البغي اذا قللوا رجلا من اهل البغي قضاء ببلد غلبوا
 عليها لا ينفذ قضاءه وان قللوا رجلا من اهل العدل يبيع تقليدهم ونفذ قضائهم **ق**

فتى العدل

قضاء المرأة

اجمع العلماء على كون المفتي من اهل الاجتهاد

تعدد واختلاف ما روي

وجوز

ويجوز استيلاء الباقي لا ينفذ قضاء العدل ويبيع عزلا الباقي ليعلم حتى لو انهم اباغي بعد ذلك
 ان ينفذ قضاياه بعد ذلك ما لم يعلم سلطان العدل ثانيا لان الباغي صار سلطانا بالفتن والقبلة
 واهل البغي هم الخارجون على الامام الحق بغير حق بيانه وهو ان المسلمين اذا اجتمعوا على احد
 وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجه عليهم نظام عليهم فالياس
 من اهل البغي وعليان يتركوا الظلم وينصقهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم لانه
 اعانة على الظلم ولان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعانة لهم على خروجه على
 الامام وان لم يكن خروجه عليهم عليه ظلم ظلمهم ولكن ادعوا للحق والولاية فقالوا الحق معنا نعم
 اهل البغي فعلى كل من يعي على القتال ان يضر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم مملوون
 على لسان صاحب الشرع فانه قال على الاسلام الفتن تامة لعن الله من اعينها فان كانوا كلوا
 بالخروج لكن لم يفرعوا على الخروج فليس للامام ان يتعرض لهم وفي زماننا الحكم للقلية
 ولا يبرى العلة والباغية لان كلهم يطلبون الدنيا **فصل** السلطان اذا قلل قضاء مصر صا
 فادرك الصبي ليس له ان يقضي بذلك الامر ولو قاضيا مشتركا على المسلمين فاسلم
 فخر على قضاءه ولا يحتاج الى تولية ثامنا **خ** رجل ولي القضاء وهو مستحق الا ان غيره
 افضل منه فالافضل والى اربعة اهليته وكذا الولي على هذا اما الخليفة فليس لهم
 ان يولوا الا افضلهم وهذا في الخلفاء خاصة والامام اذا لم يكن عادلا حكامه جازين
ك القاضي اذا اخذ القضاء بالرشوة الصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضائهم
 ومن يقبل القضاء بالرشوة او بالشفعة اذا قضى في خلافه فيتم دفعه الى قاض اخر
 فان وافق رايه فصاه وان خالف رايه اطله بمنزلة حكم المحكم ولو نزل المال للدفع
 الظلم من نفسه وماله ليس برشوة والاصح ان الذي طلب القضاء بالشفعة فهو
 الذي بالرشوة سواء في حق نفاذ القضاء في المجتهدين والقاضين اذا ارتشوا وحكم
 لا ينفذ قضائهم فيما ارتشوا به وما ارتشوا به لا يبرئش وهو اختيار الشافعي
 والمضاف **فصل** فالحاصل ان العلماء اختلفوا في القاضي والاسباب اذ صار له ارتش
 قل بعضهم هاسوا به فيفسد لان بنفس الجوهر والخيانة ومن يعلل القاضي دون الامير
 والاصح ما بينا **ك** والرشوة على وجوه منها ما هو حرام من الجانبين كالقاضي اذا
 اخذ القضاء بالرشوة ومنها اذا دفع الرشوة الى القاضي ليقض له بهذه الرشوة حرام من
 الجانبين وان كان القضاء بحق ومنها اذا دفع الرشوة خوفا على نفسه او ماله
 وهن الرشوة حرام على الاخذ عر حرام على الدافع وكذا اذا طمع في ماله فرباه بعض
 المال ومنها اذا دفع الرشوة لسوي من عند السلطان لجله الدفع ولما جيل الاحداث
 باخذ **ف** وان ارتشني ولدا القاضي او كاسه او بعض اعوانه فان كان بامر ورضا
 فهو مال وان ارتش القاضي سواء يكون قضا ومرددا وان كان بغير علم القاضي نفسه
 قضائهم وكان على المرتشي ردها فبعض منه وفي العدة القاضي القاضي اذا اخذ الرشوة
 وقضى وقضى ثم ارتشني او اخذها من القاضي او من لا يقبل شهادته لا ينفذ
 قضائهم لانه لما اخذ المال واخذ منه يكون عاملا لنفسه او لبلنه **فصل** القاضي اذا

اهل البغي

قلل قضا او سرق

تعدد الشيوخ او الرشوة

اقسام الرشوة

اخذا الرشوة ثم بعث الى شافعي المذهب والى رجل الخليلي المخصوصة بين اثنين وعيكم
بينهما لا ينفذ قضاءه الثاني وحكمه وان كتب الى الثاني ليرفع المخصوصة واخذ اخر من الك
يصح حكمه المكوف باليه القاضى اذا عيى ثم البصر فهو على قضايه كذا لو اسلم بعد الردة ولكن
قضاءه لا ينفذ في حال عاه ورمه وتقليق القضاء والامان بالشرط يجوز وكذا يجوز
اضافتها الى وقت في المستقبل بان قال له الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض
انت اميرها **ق** وكذا يجوز باقية القضاء زمان بان قال انت قاضى هذه البلدة هذا الشهر
او هذا اليوم ويكون قاضيا بعد ذلك وكذا يجوز تعيينه بالمكان حتى لو قيد القاضى
باسم مسجد معين لا يكون لان يقضى في مسجد اخر وتعلق التكليف بالانسان بين اثنين
الاضافة الى وقت في المستقبل لا يصح وعليه الفتوى وكذا يجوز استثناء سماع بعض الحكماء
كروى النجاشي في زماننا او دعي في سماع حصة رجل بعينه ولا يصح قضايه
في المستقبل لان القضاء بانه عامة فلا يجوز الا بما انا ب وكذا لو قال لا يسمع خصومة
فلان حتى اجمع من سفرى لا يجوز لما ان يسمع ويقضى حتى يرجع ولو قضى لا ينفذ وتعلق
للكومة بين اثنين بالشرط لا يصح وعليه الفتوى **ق** القاضى اذا اختلف حكمه
وشرط عليه ان لا يشي ولا يشرب الخمر ولا يسل امير احدى هذه القضاة اذا
جعل نائباً عن الغائب حتى يسمع عليه المخصوصة ويسمى هذا المحضر والغائب ليس في ولاية
هذا القاضى لا يصح هذه النيابة وليس لهذا طريق عند علماء ولو قضى القاضى في خادته يفتى
ثم امر السلطان وقال له اسمع خصومة فلان ثانياً بمشهد من العلماء لا ينفذ على القاضى
ذلك واذا قل السلطان رجلاً قضاء بلد لا يدخل فيه السواد والقل ما لم يكن في منزلة
مكوف بذكر البلدة والسواد السلطان اذا قل قضاء ناحية الى رجلين فقضى احدهما
لا يجوز كما لو كيدى ولو قلدهما على ان ينفذ كل منهما بقضاء يجوز **ق** السلطان
اذا قل لرجل قضاء بلدة ولم يعزل الاول لا ينفذ وهو الاشبه السلطان اذا شرط في
التقليد ان لا يمثيل امر احد مخالف العزل ولكن لا يبطال ما قضا من قضايه ولو قلدهم
وصل اليه ان لا يسمع خصومة فلان العزل في حق فلان **ق** القاضى اذا لم يكن ماذن
في الاستخلاف فاستخلف غيره لا ينفذ قضاء خلفه سواء كان الاستخلاف في
صحة او مرضه او سفره وان استخلف غيره باذن الامام يكون خلفه قاضياً من
جهة الامام حتى لا يمكن القاضى عزله الا اذا قال له الخليفة ولت من شئت فلان استبدل
من شئت فحينئذ ملك عزله بخلاف المأمور باقامة للجهة فان له ان يستخلف غيره
وان لم ياذن له الامام وان لم يكن ماذن بالاستخلاف فاستخلف وحكم خلفه في كل
القاضى بين يديه جاز كوكيل المبيع اذا وكل غيره قباع الثاني بحضرة الاول ولو عيى في عيبه
ثم رجع قضاءه الى القاضى فلما جاز بعد قضاءه وكذا القاضى اذا جاز حكمه للمكان في الحكم
السلطان اذا قال لرجل جعلك قاضياً ليس له ان يستخلف الا اذا اذن له بذلك كما في
دلالة بان يقول له جعلك قاضى القضاء لان قاضى القضاء هو الذى ينفذ في القضاء
تقليداً او عيى السلطان امره ببلدة وامر بعصب القاضى جاز له التقليد بطريق

عزله او اسلم

تعلق القضاء

الشرط

قضى في غير السلطان
ثانياً بمشهد من العلماء

قلدهما لرجل من الاول

الاستخلاف

كافة الشافعي

النيابة عن السلطان ولو قضى وهو لا ينفذ في القضاء لو صلى هو وامر غيره جاز ولو قال
السلطان لرجل فلان ولايت بتوادم لا يمكن نصب القاضى لان ذلك تفويض لبعض الاحوال ولو
جعل اميراً على بلدة وجعل خراجها له واطلق له التصرف في الرعية لا يقضى الامانة فلان بعد
وان يعزل واذا قال الخليفة لى الى البلدة هر كراى يا بدت تقليد كى قضاء وقال قل من شئت
مع ولو قال كى را بعد كن او قال قلداً حكام لا يصح كما في الوكالة لولا الوكيل فكل من شئت صح ولو
قال لى احدا لا يصح اهل الكلدان اذا عيى على سلطنته احد يصير سلطاناً ومثل ذلك في القضاء
لا يجوز لان في الاول خمرية والآخر مرتبة في الثاني اذا لم يكن عدلاً جاز احكامه وحكامه و
خلفه ليس لهم ان يولى الا افعالهم **ق** ولا يجوز تولية السلطان اذا كان صغيراً ويخفى ان
سوى والاعظم ويخفى ان يكون الامام قريشياً القوله عليه السلام الامية من قريش ولا
يشرط ان يكون هاشمياً وان لم يوجد من قريش فالاولى ان يكون عدلاً اميناً عالماً بشروط
القضاء قد بيناه **ح** اذا مات السلطان واصف الرعية على ابن صغير السلطان وجعل
سلطاناً لا يجوز والاتفاق ينبغي ان يكون على وال اعظم فيكون في حق الاحكام هو السلطان
ويكون التقليد منه وهو ينفذ نفسه تبعاً لابن السلطان احتراماً له وفي الحقيقة والى
هو السلطان **ق** وفي فتوى السفي مات واصف رعية على ابن صغير وجعل سلطاناً
ما حال القضاء والمظنة وتقليد اياهم مع عدم ولايته قال ينبغي ان يكون الاتفاق على
وال اعظم فيصير سلطاناً لهم فيكون التقليد منه وهو ينفذ نفسه تبعاً لابن السلطان ويظلم
الشرع ويكون السلطان في الحقيقة هو والى السلطان المولى اذا كان صغيراً فبلغ هل
ينى سلطاناً امر يحتاج الى تقدير الاحكام انه يحتاج الى بعد جدي وكذا الصبي اذا استغنى
ثم لم يحتاج الى تقليد جديد **ق** ولزمات والى بلدة فاجتمع الناس على جعل اصيل لهم للجمعة
على عامل الخليفة صحت جمعهم الا ان كان عيى رضى الله عنه صلى الناس وعثمان رضى
الله عنه محصور **ق** وتعلق التكليف لسان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل
لا يصح وعليه الفتوى **ق** والمشرط لعداء القضاء ظاهر الرواية وفي النوادر ليس بشرط
وهو المختار ولو امر انسانا بالخدمة في الرستاق جاز وكذا لو خرج الى العري وقب
فيما في امور الصفرى في الوقف في نكاح اليتام جاز قضاء الامام وامير المؤمنين
اذا خرجوا بعد الى موضع فلهما ان يقرروا لان هو لا يسمع بقضاء الرضا انما هم قضاء
الخليفة واما خرج فلما نصبه ان يقضى وان خرج القاضى وحده لم يجز قضاءه **ق** العزل
القاضى لا يترك على القضاء اكثر من سنة والسلطان ان يعزل القاضى ويستبدل
بما كان اخر له بغير ريبه **ق** ان بعد خضالاً اذا دخلت بالقاضى صان معز ولا يها
البر وذهب السمع وذهب العقل والروية واذا عزل السلطان القاضى لا ينفذ
ما لم يصل الحركه الى حقه لوقضا بقضايه قبل وصول الخبر فيفتى ولو عزل مطلقاً
بشرط وصول الكتاب اليه لا ينفذ ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل قبل وصول
الكتاب ولا يعلم وتعلق عزل القاضى بالشرط جاز وجع من المتأخرين على لا يجوز
وموت السلطان لا يوجب عزل القاضى حتى لو مات الخليفة وقضاء لقم على حاله ولو

اهل البلد اسلموا على سلطانهم

السلطان اذا كان صغيراً

سلطان العسك

لا يترك على القضاء اكثر من سنة

ما يصح من قوله

تعلق العزل

موت السلطان لا يوجب عزل القاضى

النيابة

عزى السلطان القاضى بغيره ناسه وكل لا يفرق وهو المختار عند كثير من المشايخ بخلاف
ما اذا مات القاضى حسب لا يفرق نايه واذا عزى السلطان نايه نقاضى لا يفرق القاضى
السلطان اذا قلده مشاهبه ليس له ان يعمل بعد ماره وان قلده معاشيه باز يعشاه
منشور فريده ثم قبل قبله ذلك وان كان التفتيد بالرسالة فريده كان له ان قبله
بعد ذلك ما لم يعلم السلطان بالردة كما في الوكيل والموجه له بطريق الرسالة اذا رد كان
لها ان يقبل بعد ذلك ما لم يعلم الموكل والموجه القاضى اذا قل عزى نعتى او خرجت
نعتى عن القضاء وسمع السلطان بغيره كما في الوكيل المتأبدون سماع السلطان فلا يكون
اذا كتب كتابا الى السلطان ان عزى نعتى واتى الكتاب السلطان صار القاضى
معز ولا وصى القاضى اذا عزى نفسه بغير محقر من القاضى بغيره اذا علم القاضى
كفر الوكيل بنفسه فانه يشترط فيه علم الموكل **فصل** ولا يفرق القاضى ان يفعل ما يرى
الى التهمة وشئ قضى في فصل شقوق على بطلانه لا ينفذ قضاء ومضى قضائه بخلاف
فيه نقد قضاء ومضى قضائه بالاجتهاد ان خالف النص لا يجوز وان خالف
اجتهاد غيره يجوز والنص الكتاب والخبر المتواتر **ط** ومن قلدا القضاء سال
ديوان القاضى الذي قبله وهو الخراط التي فيها السجلات وعبرها ستمائة
لعمريها جعفر الغزول اماميه وبها لانه شيا نفيها ومحمدان كل واحد منها
في خريطة ونظر في حال المحبوسين فمن اعترف بحق الذمة اياه لان الاقرار ملزم
ومن انكر لم يعمل قوله الغزول عليه الامسه فان لم يقم لم يعمل بحله حتى يبارى
عليه وينظر في امره **ح** وصفه النفا ان ينادى في مجلسه ان امن كان يطلب فلان
بن فلان المحبوس حتى يلجف فاذا احضر وادعى عليه وهو على جحد ابتداء الحكم بينهم
ولا يقبل قوله الغزول في ذلك وان لم يحضرهم احد كفيل منهم بنفسه فلعلى
محبوس حتى عاين بعد ما سألته عليه وهو حينئذ القاضى الغزول واذا استقر
بكفيل على سبيله **ن** ثم ينظر في اوداعه وان تفاع القوق فيقبل به على ما يقوم به اليه
او يعترفه ولا يعمل قوله الغزول الا ان يعترف الذي في يده ان الغزول سألها
اليه فصل قوله الغزول منها وحل محل الحكم جلوسا ظاهرا في مسجد والجامع او في
والجلوس في داره واذن بالدخول جان ويجلس معه من كان مجلس قبل ذلك وينبغي
ان يتصرف بين الخصمين ولا يجزى اياها على التصديق وسوى سها في اللق
والنظر واللام ولا يشا اياها ولا يشا اليه ولا يقف في وجه احدها ولا يمازج
ولا واحدا منهم ولا يقبل هدية الامن رحمهم او من جرت عادته قبل القضاء عما لا
وكذا الاستقراض والاستفارة **ط** الهدية مال يعطيه ولا يكون معها شرط والشرط
مال بشرط بعينه **ق** ولا يعطى احداهما ولا يحس الدعوة الخاصة الا من كان يحل
الدعوة قبل القضاء ويحضر الدعوة العامة والخاصة لو علم المضيفان القاضي لا
يحضرها لا يتخذها هذا اذا لم يكن بين القاضى وصاحب الدعوة قرابة فان كانت
محبة وان كانت خاصة والاحم عند الطحاوي انه لا يجب للخاصة وان كان قسما

ما لا يفرق نعتى

النص الكتاب والخبر المتواتر

الا ان الاظهر انه لا يحسن ان كانت له خصوصية والاحتية والعق فالامام بقول الهدية و
لجاية الدعوة الخاصة **ف** ولا يفرق صوت على احدها ولا يطابق بوجهه على احدها ولا يمان
احدها ولا يسمع ولا يسمع في مجلس القضاء ولا يقضى وهو غضبان ولا يطيل المجلس كيلا يغير
النظر في الحج ولا يقضى وهو مشغول بشئ او دخله او ناسرا او جوع ولا يحل خصوصية ولا
يحيى يوم معى لا يقول له من جئتك ولا اوصى عليك وانظر عواك ولا باس بان يقدر عنده
اهل العلم والفقه وسعى ان يقوم الرجال على خلة فالتك على خلة ولو قرر لكل قوم
يوم فلا باس به اذا كثر المحضوم وكل من جاء ولا يفرق اولى بالقدم الا ان الغزما كانه لا باس
بان عدله او لا لان لهم زيادة شغل الا اذا كانا اكثر من واحد فدخل الضرب باهل المهر فحينئذ
سندهم على السوية ولا باس بان يشهد المجتاه ولو لم يفرق في قضائه بما في كتاب الله تعالى
فان لم يجد فيما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد فيما روى من الهبة
ولن كان الاختلاف اخبار من اقاويلهم احسنها ولا يحدث من رايه قول اخر فان
يحدث في ذلك رايه فيقضيه بما اجتمع راي الاجتهاد على ذلك فان اشكل عليه شاوره عطا
من الفقه فيلخص احسنها واشبهها بالفقه وان خالفها بالاجتهاد ان خالف النص
لا يجوز قضاء وان لم يخالف النص لكنه راي بعد ذلك راي لا يصل ما مضى لان الاجتهاد
لا يفرق بالاجتهاد ولو مضى في المسائل ما راد وان قضى بشئ في نظر اية مذهب
فنه لم يمس انه مذهب غيره له ان يبطله وليس الاخران سطله وان قضى بمذهب
غيره وهو يعلم بذلك بعد قضاء **ط** ولما نكثت انواع حلال من جانب المهدي و
الاخر وهو الاهدى للتقود والثاني حرام من الجانبين وهو الاهتداء لقبيته على
الظلم الثالث حلال من جانب المهدي وهو ان يهدي بكف عنه الظلم وهو حرام على
الاحد والحمد ان سألهم الله امام او يحرم ليجل له ثم سألهم اذا كان فدا
يجوز الاستئذان عليه كتيلع الرسالة ويحرمها واذا لم يبين المدعى لا يجوز وهذا اذا
كان شرطا اما اذا كان الاهدى من غير شرط فان علم بيقا انه انما يهدي نفسه عند
السلطان فلا باس به ولو قضا حاجته من غير شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو
حلال لا باس به كالموجع للامام والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان **حسنا**
وهذا الغير القاضى فان القاضى لا ينبغي ان يقبل هدية الا من كان يهدي له قبل القضاء
لا يمينه الا حسن فيه والقريب سواء وان كان يهدي اليه بعد القضاء اكثر مما كان
قبل القضاء يرد الزيادة وهذا اذا لم يكن له خصوصية فان كان لا يقبل هدية فان
قبل هذا ان امكده ان دعى صاحبه ردها عليه والا وضها في سائلها وكما في كل
منع ليس له ان يعمل فان كان المهدي بعد بالرد يقبل ويعطيه مثل قيمة هديته ولا باس
بعمال الدينون الميت وما الى التيمم وفي غير مجلس القضاء لا باس به بنفسه **ح** والصحيح
ان لا يسمع بنفسه ولا في مجلس القضاء ولا في غيره بل يجوز له ان يسمع لان الناس يهابون
في ذلك فيكون منه بمنزلة الامان نشاء **ط** وانما عدم الرجل الى القاضى وادعى
نل رجل حقا ولا يفرق القاضى انه يحق او يبطل ولا ادحض خصمه ان كان خصمه

البرابرة اذواع

الاسرار السابعة

في المصطفى وكذا لو كان خارج المصطفى كما لو كان باهلا وان كان بعيدا من
المصطفى يحضر الدعوى وناظر المدعى اقامة البينة لكتبه لا يقضي عليه فاذا حضر بعد
البينة والمرأة السر كالجمل ولو كان المدعى عليه مريضا او امرأة محددة وهي التي لا تقبل
الخروج الا للضرورة ليس للقاضي ان يكلفها بالخروج ولكن يبعث للقبلة او لغيره
احكاما كان مازنا بالاستخفاف ويذهب الخصم معه ليقضي بينهما وفي المحيط ويذهب
القاضي بنفسه الا ان في زماننا القاضي لا يذهب بنفسه وفي اختلاف المرأة الفاحشة
او لا يقبل ان كانت من بنات الاشراف فالقول قولها انها محددة سواء كانت بكرا او
ثيبا وان كانت من بنات الاوساط فالقول قولها ايضا ان كانت بكرا وان كانت ثيبا
لا يقبل قولها وان كانت من بنات الاسافل القوم لا يكون محرمه كبركا كانتا وثيبا
فان اراد القاضي فلم يجد المدعى عليه ولا المدعى ان يوارعني وسال ان يسر الباب
فانه يكلفه اقامة البينة ان في بينة فان شهد بان وقالا لا يراه اليوم او امر او
منذ ثلثة ايام فانه فصل ويامر بالتحقق وان كانت الروية قد تقدمت لا يقبل ومن عرض
الى القاضي ولا بعد ثلثة ايام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر من الباب الذي
من جانب السكة والباب الذي من جانب السطح ويبقى الدار المستجرة والتمثيل الذي
بالسار وكذا دار امراته ان كان ساكنها فيها والعبارة للساكنة فان قال الخصم بعد ما
ختم الباب انه جلس في دار فبغت رولا معه وشاهد في دار فيا روى عليه بانه
ثلثة ايام كل يوم له مرات يا فلان ان القاضي يقول لكر احضر مع خصمك فلان بن فلان
يجلس الحكم والاضمين لك وكذا قال قبل عليه البينة وسعي ان يكون وقت جلوس القاضي
واصحابا لا يجوز الهجوم وصورة الهجوم ان يبعث القاضي امينين معهم اعوان القضاة
والنساء فيقوم اعوان القضاة حول البيت من جانب السكة والسطح للتلصص ويخبر
النساء محرمة ثم يدخل اعوان القضاة فيقبضون الدار عزفا وما تحت السرير والتمثيل
ان يكون كما فعل عمر رضي الله عنه والتمثيلون من بعد ثلثة ايام في القضاة ان لا
يبعث الاشراف ولا يعطى البينة او الخاتم للاحضار جان وصدا في خارج المصطفى
الاشراف فان جاء بالصينة وامتنع الخصم يقول له هل عرفنا هنا خاتم القاضي
فان قل نعم لكن لا احضر اشهد واعليه شاهد من هذا القاضي يبعث اليه من
يخضع او ليس بالوال في احضار واجره المستخلص في بيت المال ويقل في مال المجر
ولو لم يلزم احضر مع هذا الحكم معاينة فان حضر القاضي قال القاضي يجلسهما بين يمين
والاين والادب كالاثنين في حق الجالوس بيتويان ويحلمان وان رعا او افساد
حسامتهما القاضي ولا يرفع سوطه على احدهما الا يرفع على الآخر وان كان مثل
فله الى اخذ الخصمين واجبان يظهر محبة لا يفعل ولا يكون فطغا غطا واما
اعوانه بالرفق ويقضي وهو جالس متكيا او مريضا ولا يقضي وهو يمشي
خ ولا ينبغي لمن يدخل مجلس القضاة لاجل الخصومة ان يسلم على القاضي ولا
سلم لا يجب على القاضي رد السلام وتركه فان اراد القاضي جوابه سعي ان لا يرد

مجلس
المحكمة

الاجم والشهر

الطه

اجه المخفر

سبح القادر شكلا ورتبا

لا يحسد السلام

عاقلة

على قوله وعليكم ف وسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه ط وان سلم عليه احد غير المدعي
فان يحضر من رد السلام وتركه وكذا المدعي وكذا لو جلس للذكر او لقراءة القرآن
عنه رد السلام ولا يقضي راعتين تحت المجلس ومثليهما على انه يبتدئ ظهره الى
الحجاب والناس بين يديه ليقفون مستقبلا القبلة ويضعي القاضي وهو مستقر
حظر من الطعام والشراب ولا يقضي وهو جايح ولا شبعان ف فان دخلهم
او غلبوا فاسروا جميعا او كان نظيف من الطعام اي متليا او موحدا من الناجين
وهو جالس السواجل وان واحسن من النساء كف عن حته يذهب ويجلس في حله
النهار ولا يتعب نفسه في طول المجلس وكذا الفتى والفتية ولا سعي ان يتطوع باليوم
في اليوم الذي يريد الجلوس ولا يصح وهو يدافع احد الاختين وان كان القاضي
شاكرا سعي له ان يقضي شهوة من اهله قبل ان يجلس للقضاء ط واذا خاضع رجل
السلطان الى القاضي مجلس السلطان مع القاضي في مجلسه والمخرج على القاضي سعي
للقاضي ان يقيم من مقامه ويجلس لجلسا فيه خصم السلطان حتى لا يكون مفقودا ف
احد الخصمين على الاخر في الجلوس والمسئلة مدعى ان القاضي يصنع قاضيا على
السلطان الذي قلل ويجلس في مجلس حبه والجامع افضل اذ في وسط البلد فان
كان في طرفه البلد يختار محلة في السوق ليكون اشهر ولا يقضي في دار ولا يدخل
فيه والقاضي يحضر السن او مجلس بحيث يسمع كلامه خارج المسجد والمشرع يدخل المسجد
ويخرج للقضاة احسن ثيابه واعدا حوله ف واذا جلس للحكم نصب بوابا
ليمنع الحضور من الاندحام ولا يباح للبلاد ان ياتوا شيئا على الاذن في الذي
واذا جلس للخصوم بين يدي القاضي يستمعهم فيقول ايكم المدعي فلا يعرف
لولا لما تدعى وهو ارفق بالناس ط واذا ادعى المدعي شيئا على المدعى عليه
يكبت القاضي على يرض صورة الدعوى ثم يورد المدعي عليه ما ذا القول فان
اقرب ادعاء المدعي ثبت اقول في كتابه ويامر المدعي بالقرار الحق وان انكر ثبت
انكاره ثم يامر المدعي باقامة البينة فان جله المدعي بشهود فتشهدوا عند
في الترتيب يكبت القاضي شهادته كل شاهد وكسامة واسم ابه وحده
ويترك بين كل خطين بياضين بالشهادة كل واحد ولا يسمع من رجل جليل
او اكثر في مجلس واحد الا ان يكون الناس قليلا ولا يقبل جلا غير جاقبله
ولا يقرب في المجلس حكما ولا تقريبا خ واذا كان في المجلس قاضيا كل
واحد منهم في محلة على حدة فتجب الخصومة لاجلها من محلة والاخر
من محلة اخرى والمدعي يريد ان يخاضع الى قاضي محلة والاخر يات في ذلك العبارة
لذلك عليه هو الصحيح وكذلك لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل
البلدة فاراد العسكر ان يخاضع الى قاضي العسكر فهو على هذا ولو ان الامام
قلد رجلا القضاة واذن له في الاستخفاف فامر القاضي رجلا ليسمع الدعوى
والشهادة في حادثة وسرع من الشهود وليسمع الاقرار ولا حكم هو بذلك

الامر بغيره فاضحا

كتاب جرد الدعوى

اراد العسكر ان يخاضع الى قاضي العسكر

وكنه يكتب الى القاضي بذلك وسمي الله حتى يفتي هو المسمي ولم يكن لهذا الخليفة
 ان يحكم وانما يفعل ما امره القاضي به واذا دفع الامر الى القاضي لا يفتي بذلك الشهادة
 ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعي والمدعى عليه واذا شهد بذلك بحضرة الخصمين
 فحينئذ يفتي القاضي بتلك الشهادة وهذه مسئلة يغلط فيها القضاة وانما كان
 كذلك لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولا ذلك الاقرار لا باخبار الخليفة فكيف يفتي
 بتلك الشهادة بذلك الاقرار وقايد هذا الاستحلاف ان يفتي بالخلف هل المدعي
 شهود او يكذب المدعي في قوله لي شهود او يكذب له شهود الا انهم عرعدوا او عدوا
 الا انه لا يفتي بشهادة تم مسووم القاضي النظر في ذلك الى الخليفة والرجل الذي توجه
 اليه للحكم بالنية فيوانى او غاب المدعى عليه بعد ما سمع عليه القاضي البينة او غاب
 الوكيل بالخصوصية بعد قبول البينة قبل التقديل او مات الموكل ثم عدلت تلك البينة
 او اقر المدعى عليه ثم غاب او غاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البينة او غاب
 الموكل ثم حضر الوكيل لا يفتي عليه ولا ابو يوسف رحمه الله يفتي عليه وهو ارفق
 بالناس ولو اقيمت على احد الوترين ثم غاب فانه يفتي بتلك البينة على الوارث
 الاخر وكذا لو اقيمت البينة على ناسيب الصغير ثم بلغ الصغير يفتي عليه سلك الله
 يكلف عادة البينة **ط** محدودى دعوى كرد وابن محدودى ولايت ابن قاضي
 وبه شهود ابن قاضي حكمه تان كرد اذا كان في ولاية حق قلده اذا كان للقاضي
 خصوصية فخاص عند خليفته ففتي له او عليه يجوز حكمه له وعليه وقبل لا يجوز **في الفتا**
والجتهاد اعلم ان كل شيء اختلف فيه الفقهاء ففتي فيه القاضي كان قضاؤه جائز
 او لم يكن لقاضي آخر ان يطلبه به فاخذ وفتي القاضي في المجتهادات فاذا ذكر سماع
 يكون عالما بمواضع الخلاف وهو قول المخالف ويقتضى بما به حتى يصحح على قول
 جميع العلماء وان لم يعرف مواضع الاجتهاد والخلاف ففي نقاذ قضائهم روايا
 الاصح انه سفذ ولو ادعى المدعي مسئلة الصلح على النكاح بدل الصلح فقه
 المدعي عليه لا يلزم متى جاءه سبب فساد الصلح لانه كان عن النكاح وانه لا يصحح على قول
 الشافعي رحمه الله واذا قضى عليه بصلح الصلح وبطل قول المخالف فنقض قضاؤه
 قول جميع الرجال اذا جاء الى القاضي وهو يرى من جهة المخالف وادعى شفعة بالحوار
 على رجل هل يفتي له القاضي بالشفعة ام لا فيه اختلف قول بعضهم لانه المدعي عليه
 يدعى انه لاحق له فيما يدعى فاذا علم القاضي بذلك لا يفتي الى دعواه ومنهم من قال
 يفتي لانه لما طلب الشفعة فقد ركن الى مذهبه فيقبل دعواه ويقتضى له وان يفتي
 خلاف ذلك والاصح انه اذا تقدم الى القاضي بالشفعة عن ذلك القول ويقول هل يفتي
 وجوب الشفعة بالحوار فان قال نعم فتفي وان قال لا دفعه من مجلسه ولا يسمع كلامه
 هذا اوجها الاقول واحسنها كذلك ادب القاضي للصدر الشهدا القاضي اذا لم يكن
 مجتهدا ولكنه قضى بتقليد فتية لم يسن انه خلاف مذهبه فيفتي بغيره بغيره
 له وان يفتيه وان كان القاضي مجتهدا له ان يفتي برأيه نفسه في المجتهادات وان كان

محدودى دعوى كرد وابن محدودى

مطلب
الشفعة بالحوار

اذا لم يكن مجتهدا

مجتهدا

كتب القاضي في الفتوى

زنى بام امرأة

فتي بطلان طلاق
المرأة

ثم تزوجها ثانياً وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فزوجهما الا قبل انقضائها العدة وحكم
 ببيعة هذا النكاح فينفذ قضاءه والاجابة اذا خلع الصغيرة على صداقها ادى الى الخلع خبرنا
 كانت لا حسن المشرق مع زوجها فان قضى بذلك قاض ينفذ قضاءه والمرأة اذا طلقها
 زوجها او مضى عليها ستة اشهر ولم ير الدم بحكم باناسها حتى تنقضي عتقها بعد ذلك
 بثلاثة اشهر فعلى هذا في ممتدة الظاهر قبل ان يبلغ خدر الحامس وهو خمس وثمانون
 سنة اذا قطع الدم قبل ذلك بسنة او سنتين اذا طلقها زوجها ومضت عليها
 اشهر واعتدت بثلاثة اشهر بعد سنة اشهر وقضى بذلك قاض ينبغي ان ينفذ وهذا
 يجب حفظها فانها كثيرة الوقوع ولو طلق امرأته قبل الدخول وقد بقيت اليها وعمرها
 فقضى القاضي للزوج نصف الجوز لان ينفذ قضاءه ولو قضى بشهادة الابن الابنة او
 بشهادة الاحب لابنة لا سعد ولا مضى بالشهادة على الشهادة فيما دون ميسرة سفر
 فقد قضاؤه لانه مجتهد فيه فابوابي سفر رجة الله لا يشترط مسرة السفر ولو قضى
 بشهادة شاهدين على خط ابنة لا ينفذ ولو قضى بشهادة شهود على قضية مخنومة من
 غير ان نوى عليهم امضاه الآخر وكذا اذا قضى بما في ديوانه وقدرته وكذا اذا قضى بشهادة
 هن يشهد على ذلك لا يجوز ذكر ما فيه الا انهم يعرفون خطوطهم وخامهم امضاه
 ولا ينبغي الاول ان يفعل ذلك ولو قضى بشهادة شهود ينفذ وقيل لا ينفذ ويتوقف
 وموقف على امضاء قاض آخر ولو قضى في حد او مضى بشهادة رجل وامرأتين ينفذ
 ولو قضى بشهادة الزوج لزوجته ينفذ ولو قضى القاضي لامرأة نفسه لا سعد فقتل
 عيدا وصبي او اخر في استغنى بقضية ثم رقت الى قاض اخر فامضاه لا يجوز
 قضاؤه ولو ان اعنى قضى بقضية ورفعت الى اخر فامضاه انقضاه امضاه ولو
 قضاؤه الى قاض اخر لا يرى جواز قضاؤه ابطله ولو ان امرأة استغنت جاز قضاؤه
 في كل شيء والحد في الحدود والقصاص فلو قضت في الحدود والقصاص فامضاه قاض اخر
 ينفذ قضاؤه ولو قضى في قسامة تقبل لا ينفذ قضاؤه ولو قضت ولو قضت في بين الزنا
 بشهادة امرأة واحدة برصاع ينفذ قضاؤه ولو قضت لولد على اجنبى بشهادة الاجنبى
 لا يجوز ولو قضى بشهادة لولد على اجنبى فرفع ذلك الى قاض اخر ابطله ولو قضى
 بشهادة النساء في الحدود والقصاص ينفذ قضاؤه وليس ينفذ ان يبطله اذا طلب
 منه ذلك ولو قضى لجوان من المشاع ينفذ اذا وقع الرهن مشاعا ينبغي ان يلحق باخر
 حكمه حكم حتى يصح ولو ان قاضيا حرم على نفسه الحق المحرم ثم رفع ذلك الى قاض فنفذ
 بطلان المحرم والطلاق ورفع منه المحرم واجاز ما منع جاز اطلاق الثاني واذا جرح في
 السجعة بالفساد لم يصر محرم عليه واذا قضى بجوان بيع الدرهم بالدرهمين او من
 النساء او بجوان بيع نصيب الساكن في عديدين اشبين اعتقت احدهما وهو مفسر فلان
 اخر ان يبطله ولو قضى بجوان بيع الماء ليس ينفذ ان ينفذ وان نفذ ليس ينفذ ان
 حرم ولو قضى بجوان بيع فسد سبب اجل يجهول سعد قضاؤه واذا حرم عليه رجل
 لغيره ما سكه ولو قضى بجوان بيع المذبح سعد قضاؤه بخلافه لو ولد فانه لا ينفذ

محمدا

لا يشترط ان يكون

قضى بالزوج لزوجته

نفذ قضاؤه في الحدود والقصاص

موقف
قضى بجوان بيع المذبح

الظاهر

في قضاء المهر

قضى المهر في المهر

مكرر

كل ابن العاقلة

اوصى بشيء من المال

لا يدرى اسما له

او وجه من جهة الحاكم ولم يسم القاضى الذى ولاه جان لان جهة القولية صار ت
معلومة ويعرف ذلك القاضى بالمظهر الى تاريخ الصك فلهذا القياس اذا اصبح الى كتابة
القضاة في المحندات كالوقف والمجانر المشاع ويحوز ذلك ولو كتب وقضى بصحة قاض
من قضاة المسلمين ولم يسم القاضى جان وان لم يكن القاضى قاضى بينك والكا تبك
كذلك لا شك في انه يكون بعتنا والذى جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرارا والوقف
ان قاضيا من قضاة المسلمين ففى لزوم هذا الوقف فذلك ليس بشيء واذا لم يكن
القاضى قاضى بالوقف فاقرار يكون كذا محضاً واختار بعض المتأخرين من مشايخنا
انه اذا كتب في اخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف قاض من قضاة المسلمين ولم يسم
القاضى جان فالحاصل ان في كل موضع يكون القضاة سببا لثبوت الحكم بشرط ذكر ذلك
القاضى ان فلا نأ القاضى حكم كذا كما في الحرمة الثانية باللعان وكما في الطلاق بسبب
العد وكما في الفرقة بسبب الادراك اذا زوجهما غير الاب والمحر وكما اذا زوجت نفسها
من كفوة فان في هذه المواضع سببا لثبوت الحرمة فان الحرمة ساقطة على خريفة
فلا بد من ذكر القاضى ليجري معلوما اما في القضاة وصحت الوقف لا يشترط ذكره ويكفي
بقوله سلم الى المتولى وقد قضى بصحة قاض من قضاة المسلمين لان القضاة ليس
لثبوت الفقيه انما هو شرط الزوم والحاصل انه ينظر ان كان سببا لادب من الذكر
لان الحكم لا يثبت من غير ثبوت السبب وفي الجمل لا يحقق السبب وكذا في السبب
في الرجوع من الاصحاق لابد وان يذكر القاضى لاسباب الرجوع القضاة فلا بد
ان يكون القضاة معلوما وكذا لو اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا من القضاة حكم
بان شاهد هذا المدعى محمد بن قزف لا يقبل ما لم يذكر القاضى واذا شهد
شاهدان ان قاضيا من القضاة اشهدا ان قاضيا من قضاة المسلمين وقضى لهذا الرجل
او يحق من الحقوق او قالوا يشهدان قاضيا من قضاة المسلمين وقضى لهذا الرجل
على هذا الف درهم او قالوا يشهدان قاضى الكوفة فعل ذلك ولم يسموا القاضى
فانه لا يقبل هذه الشهادة ولم يسموا القاضى الذى قضى به لان القضاة عقدين
العقود فان شهدوا بالعقد ولم يسموا القاضى معلوما فلا يجوز ان يجرى رجل
الاعاها رجل فاقام صاحب الدية على المدعى ان يشترط هذه الدار من وصيكة
صعرك بكذا الا انه لم يسم الرهن واقام على ذلك منه هل يسمع دعواه او يسنه اختلف
المشايخ فيه وكذا لو ادعى ان فلانا باع هذه الدار بالطلاق القاضى في صعره ولم يسم
القاضى واقام على ذلك سنة اختلفوا وعلى هذا اذا شهد الشهود على الوقف وسلم
الواقف ياه الى المتولى لانهم لا يسموا الواقف وسموا الواقف دون المتولى فيه اختلف
المشايخ فالحاصل ان دعوى الفعل والشهادة على الفعل هل يشترط تسمية الفاعل فيه فيه
اختلف المشايخ الصريح ان تسمية الفاعل ليس بشرط بدليل ان من ادعى على رجل
انه وارث فلان الميت وان قاضى بل كذا اشهدنا على قضاة ان هذا الرجل وارث
فلان الميت لا وارثا غيري والقاضى يجعله وارثا لا يشترط تسمية ذلك القاضى ولو

قضى ذلك من قضاة المسلمين

قالوا لا بد ان يشترط ان يشهدوا بالطلاق

ادعى على

ادعى رجل امته في رجل وجا شهود سعدوا ان قاضى بل كذا قضى بغير الاحتجاج ولم
يشترط تسمية القاضى ولو ادعى دار كذا في رجل الفالى لشترتها من فكيك بالفسد لم
يسم الوكيل وشهد الشهود على الشار ولم يسم الوكيل يسمع دعواه وشهادة شهوده وهذه
المسائل كلها تدل على ان تسمية الفاعل ليست بشرط لصحة الدعوى والشهادة فيها بل عند
الفقوى **فصل** وما يقبل القضاة من النقوض الا شافى المذهب في نسخ اليمين بالمصاف
وسمى المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان الموقوف من ذلك بان قال لاح في اجتهاد في ذلك
اما اذا كان لا يرى ذلك لا يبيع نفقه فيه وقيل يبيع النقوض وان كان لا يرى ذلك وهو
المتعار وان قضى القاضى في فصل بجهته فيه وهو لا يعلم انه مجتهد فيه وانما قصد القضاة
على وجه الاجماع لا يتعد قضاة ولو تعد على امرأة واحدة ايماناً بان كل امرأة ان تزوجت
فلا تفي طلق يسمع القاضى بيمين واحدة لا يفسخ الكل ويحتاج في كل من الى نسخ على حدة
الا ان تدعى المرأة انه حلف بطله فها ثلاث مرات ان لا يزوجها وقد تزوجها فاقب
القاضى منعت جميع انه يكون ذلك فتجدا لايمان كلهما ولو قال كل امرأة ان تزوجها ففى طلق
فزوج اربعا بعد اليمين ثم تزوج خامسة فاصنعت القاضى الى القاضى فنسخ القاضى
اليمين على الخامسة لا يظهر الفسخ اليمين فيمن كانت قبلها واذا قضى القاضى بطلان
اليمين في الطلاق المصاف وغيرهما من المجتهدات وبعد قضاة وينفذ على المفضي
لرسو كما شفوقا او ضعيفا حتى كان على المفضى عليه اتباع راي القاضى سواء كان
راى القاضى موافقا لرايه او لم يكن وفي المفضى له بعد ان كان عاميا وعليه اتباع راي
القاضى وان كان عالما بغيره خلاف المفضى لما القاضى ينفذ قضاة القاضى في حقه ايضا
وان كان المفضى له عاميا جازا هلا واستغنى ففهيها اعلم ان من القاضى فافناه بوقوع
الطلاق فهذا وما لو كان المفضى له عالما ولا راي سوى ان الفقوى في حق الجاهل بغير
الراى والاجتهاد في رجل قال كل امرأة ان تزوجها ففى طلق فزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق
واقعا فاصنعت المرأة الى القاضى وقضى القاضى له بالحل ثم تحول الى الزوج وصار
من يري الطلاق ثم تزوج امرأة اخرى فانه تنكح المرأة الاولى ويقارن الثانية
ويبنى الاصل على راي المتأخر في المرأة الثانية فاما الاول فنقد قضى القاضى عليها بطلان
اليمين وبقاء النكاح فنقد قضاة موافقا لرايه في ذلك الزمان فلا يطل ذلك للقضاة
ولو قال للمرأة كل ما زوجتك فانت طالق فترجوها ووقع الامر الى القاضى
ففضى القاضى بطلانها ثم طلقها ثلاثا ثم عادت بعد زوج اخر هل يحتاج الى نسخ القاضى
في هذا النكاح اختلف المشايخ فيه بناء على ان المتعقد بكلمة كلهما من واحد ام
ايمان فيه روايتان رجل حلف بطلاق امرأة ان لا يزوجها حكما رجلا ليكسرها
في الطلاق المصاف حكم بطلان اليمين لا ينفذ حكم الحاكم في حقها وقيل ينفذ
حتى لا يكون لاحدهما ولاية الرجوع عن حكمه وحكم الحاكم في المجتهدات نحو
الكتابات والطلاق المجاين في ظاهر المذهب وهذا ما كنتم ولا يفتى به كيتا تجاسر
العوام الى مثل هذا وحكم الحكم بمنزلة القاضى المتولى الآن الفرق بين حكم القاضى

المحرف
سئل القضاة في الفصل
والشهود لا يشهدون

الشفقة على كل من هو له

ما كنتم ولا يفتى

وحكم الحكم ان حكم الحكم في المجتهدة اذا رفع الى القاضى ان كان موافقا لرأيه امضاة
وان كان مخالفا لرأيه رده وليس للقاضى ان يبطل غير من القضاء في المجتهدة بل
طلق امراته وهي حلي او حايضا او طلقها ثلاثا قبل الدخول فرفع ذلك الى قاض لا
يبرى الثلاث ولا طلاق الحامل والحايض ولحقها حكم سلطان طلاق الحامل والحايض
ويبطلان ما زاد على الواحد من الطلاق ثم رفع الى قاض اخر فان الثاني يبطل الاول
ط في الحكمة ومع حكم المضمين من صلح قاضيا لانه بمنزلة القاضى في شرط اهلية القضا
ولا يجوز حكمهم الكافر والعبد والدي والحدود في القذف والفاسق والصبي والداس
اذا حكم بحيا ان يحوز كالفقهاء ولو من مباحكم بالبينه والاكولة والاقرار وكل واحد
من الحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليهم واذا حكم لزمها واليحيى في الحكم في الحدود و
القصاص فلو حكم في دم حط ايقض بالدية على العاقلة لم ينفذ حكمه ولو حكم على الفان
بالدية في مال رده القاضى ويفض بالدية على العاقلة ولو حكم على رجلين لا بد من
اجتماعهما ولو كان رأى احدهما على خلاف رأى الآخر لم يحجز وصح الحكم في المجتهدة
الحدود والقصاص ولا سوى دفعها لغير العوام فان رفع حكم الحكم الى
قاض ان وافق مذهبه امضاه والا بطله **ح** ويصدق في حال كونه حكمها انك
اقررت عندي بكذا او قامت بينة عندي عليك بكذا ولا يجوز الحكم عليه ولا يخرج
عن الحكومة قبل ان يحكم لم يصدق وينبغي ان يشهد على حكمه لانه لو اخرج بحكمه
بعد ذلك وانكر الحكم للصدوق ولو حكم ارجح فاقام احدهما بينة على صاحبه
ان له على فلان الغالب كذا من المال وان هذا كقيل عنه بامر فحكمه سعد على الخ
دون الغائب وحكم قاضى المطاق سعدى الى الغائب **م** فيما يفعل القاضى
يجوز للقاضى ان يستغنى ويقتضى بالفتوى ويستحب المشورة اذا لم يكن وجه القضا
سافا فان كان سالا محتاجا الى المشورة وسعد للقاضى ان سعى بعامته وقد جرى
الرسم في بعض الديار القاضى سقلس بقلنسوة وذلك لاسباب العامة اول ولا
باس بان يجلس مع القاضى معه من سقلسه وامانه وفيه في مجلس الحكم قبا
منه حيث ليس معون كلامه وكلام من يحضر من المصنوم اما الدابة ولا مانه
فلان مجلس القضا عماراة شابة فلو لم يكن امينا رجلا يتكلم به فسادا واما الفتنة
فلان القضا من المشورة اصابة الحق واستخراج الحكم وذلك انما سدى
بمشاورة القضا ولا ينبغي ان يشاورهم بحضر من المصنوم في شيء مما تقدم فيه
لكي لا يعلم الحكم ما يدور بين القاضى وبين من يشاوره وما يعزم عليه رايه و
القاضى اذا زل قدمه فعلى القضا الذي جلس معه ان يقوم ويرد عليه وفي
زماننا لا يجاهدون بالرد عليهم واذا ولى على القاضى حكمه من الاحكام نظرت
ذلك فان كان بما قد نزل به الكتاب وجاءت به السنة فلا حاجة به الى المشورة
وان كان شيئا لم يات في كتاب الله ولا في السنة احتاج فيه الى المشورة الى
اهل العلم فينبغي ان لا يعجل في ذلك حتى يشاور الجماعة كان افضل لان الصواب

طلب
الحكم في المجتهدة

احكام هذه الا على من لا كذا وان هذا كقيل

شاوره

لا عدم

لا يعيدوه ولا باس بان ليس لهم على المصنوم وبين يديه تسليمهما كما وان تركه وسعد ذلك
والصحيح ان الناس يسلمون عليه واختلف الناس في احدا القضا منهم من قال لا
ياخذ ولا يقر في اي حال كان ومنهم من قال لا ياخذ اذا جلس للقضا اما اذا كان
في دار او في ما دار ياخذ ويقر وهو المذهب عندنا فان الخلفاء الراشدين رضي
الله عنهم كانوا ياخذون القضا وكذا من بعدهم من الامراء والخلفاء هذا لان الجائز
ان يكون المضم المحميا لا يقرق القاضى ولا القاضى لانه فلا بد من ان يستعين بغيره
وليكنه في دفعه الى القاضى فيصير الحادثة معلومة للقاضى واذا اخذ القضا يقول
للمضم اهذه قضيتك فان قال نعم يقول ان كفته فان قال نعم يقول هو كما فيه فان قال
نعم يقول فان كان فيه اقرار لا يقض عليه باقرار الا اذا علم القاضى ما فيه فان اعترف
يقض عليه باقراره على نفسه ونظير هذا ما قالوا في مسئلة التوكيل بغير رضا المضم
ان احد المضمين اذا وكل القاضى ان اتهمه بالتلبيس والتلبيس والتقلب
على المضم لا يقبل منه الركاك وان عرف انه عاجز لا يقدر على البيان بنفسه يقبل
فلذا هنا في ادب القاضى وفي الميدي وسئل ابو القاسم عن شريفه اخصومة
مع من دونه فيوكل ولا يحضر بنفسه وخصمه يري بان يحضر بنفسه قال ابو حنيفة
رحم الله التوكيل بغير رضا المضم لا يجوز قبل معناه لاحد خصمه على قبوله الوكا
وعندهما يجوز وهو الخنار والشريف وغيره **س** ويجوز للقاضى ان يقوم
على راس الجلود ليمنع الناس من اسفاه الادب والسعد الى القاضى ولا ينبغي للدي
يقوم بين يدي القاضى ان سار احد في مجلس الحكم لانه نايب القاضى وينبغي ان
يخبره كائنا وراما سلكا لان القاضى لا يحسد من الكار وفي كل ما احتاج القاضى
مجلسه فلو لم يجد الاعوان ربما يتخفف بالقاضى فيذهب مهابة الاسرانه
لا سعى ان لشي في السوق وحده لانه ليتخفف فيذهب مهابة ولان القاضى محتاج
الى احصاء المصنوم ولا يمكنه الاحصاء بنفسه وهم لا يحضرون بالنفس فيتحذروا
للمض والمصنوم مجلس القضا ومن سبق من المصنوم استعمال القاضى بجماع خصومة
وفصل خصومته وقد بينا وينبغي للقاضى ان يشرف على كاسه واصحاب ماله و
امعاه وسفقا احوالهم واحوالهم وامورهم ليكون على احوالهم بصيرا ويجاب
الامانة على ما يعملون في كل سنة وعلى ما حري على ايديهم لينظروا هم خائف في شيء
والله اعلم بالصواب **كتاب الدعوى** الدعوى مشتقة من الدعاء
وهو الطلب وفي الشرع قول يطلب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه و
ثبيل اخبار بحق له على غيره فالمدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى
عليه من يجبر والدعوى اذا حجت هذا القاضى اوجب على المضم المصنوم الى مجلس
القاضى فاذا حضر وادعى عليه وجب عليه الجواب بلا او نعم حتى لو سكت كان الحكم
فيهم البينة عليه دفعا للمض عن المدعى الا ان يكون اخرس **د** الدعوى لا تخلو اما
ان تقع في الدين او في العين فان وقعت في العين فلا تخلو اما ان تكون عقارا او

الركن في هذا الحكم

سئل القاضى عن امره

كسهم في المصنوم

منقول فان كان منقولاً فلا يجوز اماناً ان كان هالكا او قائماً فان امكن احضار مجلس
الحكم فالقاضي لا يسمع دعوى المدعى ولا شهادة شهوده الا بعد احضار ما وقع عليه الدعي
مجلس الحكم حتى يشير اليه المدعي والشهود لينقطع الشركة بين المدعي وغيره وفي دعوى
احضار المدعي مجلس القضاء لا يقيم البينة عليه ان كان جاسكاً ولا بد من ذكر
هذه اللفظة في الدعوى لان هذا لا بد لو كان مقراً لا بد منه الاحضار لانه ياخذ من
المقر وان كان المدعي عاجزاً عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويذكر
منها فيسمع دعواه **وقد** ولو ادعى عبثاً صفة كذا كان ملكي في يد فاسد بالاحضار اما
يبيع اذا كان شكري اما اذا كان ودعية عنده فلا يبيع الا امر الاحضار لكنه يطلب منه
القيمة لان في الودعية في صحيفة ويذكر منها فيسمع دعواه ولو انكر والمدعي الاحضار
كان محققاً ادعى في يد رجل واراد احضاره في مجلس القضاء فانكر المدعي عليه ان يكون
في يد فجاء المدعي بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ
بسته يسمع ويجوز المدعي عليه على احضاره ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القضاة
كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاخص ذلك الموضع او يتردد
ذلك ولا يثبت خليفته الى ذلك الموضع ان كان مازوا بالاختلاف وان كان ثابتاً
يتعذر نقله كحجر الرجب فالحاكم بالخيار ان شاخصه وان شاخصه وان شاخصه وان شاخصه
له حل وموتنة لا يجبر المدعي عليه على احضاره مجلس القضاء وتفسير الحمل والموتنة
ان يكون بحال الواسع انما يحمله الى مجلس القضاء لا يحمله بما نابل يطلب الاجر وقيل ما
يمكن رفعه بيد واحد فهو ماله حل وموتنة فلو ادعى مائة فغير حنطة بوزن
كنا او مائة من القطن الا يرضى او يقرر من السفر حل ويقرر ان كان قائماً يار
بالاحضار لا يقيم البينة عليه فانه لا يامر بالاحضار بل القاضى قد ولا حلاً للذهب
به المبيت المدعي عليه ليحضر بين يديه فيقيم البينة عليه ويجزم ثمة هذا اذا وقع الدعي
في عين وهو قائم وان كان العين هالكة فها في الحقيقة دعوى الدين فيشترط
فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كانه سائر الدين وان كان ادعى
قيمة عيني من ماله مستهلك لا بد من ذكر الانوثة والذكورة والسن والنوع بان
يقول فرس او حمار ولا يكتفى بذكر اسم الدابة لانها مجهولة لان حق المالك
في الغير المستهلك قائم الا ترى انه يبيع الصالح عن العين المفضوب المستهلك على اكثر
من قيمة فلو لم يكن عين المستهلك باقياً على ملكه لا يجوز الصالح على اكثر من قيمة
لا حينئذ يكون الواجب في ذمته المستهلك قيمة المفضوب وهو دين في الذمة
واذا صالح من الدين على اكثر من حنطه لا يجوز ومن المشايخ من ابي ذكر الذكورة و
الانوثة وقال المفسرون في الداء المستهلك القيمة والمدعي والشهود ليستفون
عن ذلك بيان القيمة والدعوى والشهادة على القيمة مقبولة فلا حاجة الى بيان
الذكورة والانوثة الا ترى ان من ادعى على اخر مالا مقدراً وشهد الشهود بذلك فقام
القاضي عن السب فقالوا استهلك دابة فالقاضي يقبل ذلك منهم ولا يشترط ذكر اللون

احضار المدعي

لا بد ان يكون المدعي حاضراً

القيمة

نشره على مؤنه

دعوى المستهلك

المدعي

والشبه

والشبه فلو ادعى انه غصب منه حماراً وذكر شبهه واقام البينة على وقوع دعواه فاحضر
المدعي عليه حماراً **وقد** المدعي هذا الذي ادعيته وزعم الشهود كذلك لا يثبت فظراً واذا
بعض شياً به على خلاف ما لو كان بان ذكر الشهود انه مشتقوا لاذن وهذا الحمار غير
شقوق لاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء المدعي لا يكون خلاصاً في شهادتهم **فمن** ولو
ادعى اعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة لكل جملة ولم يذكر فيه كل عين على
حقة يسمع المدعي ولا يشترط التفصيل وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى غصب هذه
الاميان ولا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ان ادعى ان الاميان قاعة في يد غيره
باحضارها فيقبل البينة بحضرتها وان قال لها قد هلك في يد اداستهلكها وبين قيمة
الكل جملة يسمع دعواه ويقبل بده ولو ادعى انه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها يسمع
دعواه ويؤمن من الجارية فان عجز عن رد هكاه كان القول في مقدار القيمة قوله الغاصب فلما
سمع دعوى الغصب من غيره بيان القيمة فلان يسمع اذا ميز قيمة الكل جملة كان اولى واذا
كانت الدعوى في السرقة يشترط ذكر القيمة يعلم ان السرقة كانت نصاباً **ح** ادعى على رجل
عند القاضي انه غصب منه غلاماً تركياً وبين كل صفاته وطلب احضاره ليدعيه فاحضر
فلا يجادف بعضاً وصاف بعض ما وصفه هو في المدعي هذا الذي احضره ملكي
اقام البينة عليه يسمع دعواه وتقبل بينة وهذا الجواب يستقيم فيما اذا ادعى انه ملكه
فقال هذا ملكي ولم يرد عليه فحمله على ادعائه ابتداء فاما اذا قال هذا هو العبد الذي
ادعيته او لا يسمع دعواه لكان التناقض ولو ادعى انه غاصب فله كذا مدعيان حاراً
مشدوا اقام البينة على انه ملكه بحضرة الزم يسمع لكن يذرع فان كان ان يدا وانفقر
في الذرع لا يقبل بينة ولو ادعى دابة وقال هذه الدابة التي سنها اربع سنين ملكي
وشهد شهوده كذلك وظهر انها ان يدا وانفقر لا تقبل ادعى الحدود كران وزنه
سبعة امتار والحديد يحضر مجلس الدعوى فوزن الحديد وزاد على القدر المذكور
او نقص يسمع الدعوى والقضاء اذا وجدت الشهادة عليه لان الوزن في المشارة
لغرض في دعوى الحدود اذا ذكر انها خمس مكائيل ندر وبين حدودها واخطا في البذر
اختلف فيه المتأخرون وعلى هذا اذا ادعى داراً وذكر ان فيها داراً فاذا هو انقص فعله
هذا **فمن** ادعى حدوداً وذكر حدودها وفي تقريرها وفيها اشجار وكان الحدود
بذلك الحدود لكنها خالية عن الاشجار لا يطل دعوى المدعي وكذا لو ذكر مكان الاشجار
حطاً ولو قال في تقريرها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا ينقص حدودها
بعد هذه الدعوى لان حدودها يوافق الحدود التي ذكر بطل دعواه ولو ادعى رضا وذكر
حدودها وفي له عشر برات ورضا وعشر حرس وكانت اكثر من ذلك لا يطل دعواه
ولو ادعى ارضاً فيها خمس مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك اقل لان الحدود واقعة
دعوى المدعي لا يطل دعواه **ف** وان قضت الدعوى في عين غائبة لا تعرف مكانها بان
ادعى على رجل انه غصب منه ثوباً او جارية ولا يدرى له قائم او هالك فان بين الجنس
والصفة والقيمة فدعواه مقبولة وبينه مسموعة وان لم بين القيمة والصح انها مسموعة

عدم مواد المدعي

المدعي عليه

عنه القاضي

من الزمان

الحدود

ادعى جارية

وان لم يكن القية والاصح انما هو مائة واذا كانت المسئلة مختلفة فينبغي للقاضي ان
يكتف بالدعوى بان القية فان كلفه ولم يكن ليجمع دعواه **فصل** في حاصل ان الدعوى لا يقبل
حتى يذكروا شيئا معلوما في جنبه وقدم وان في المدعى عليه وفي المنفق ليزيد بغير حق
وفي العقار لا سيما اذا لا يحتمل او علم القاضي والمطالبة به فان كان غنيا كلفا حضان
يشير اليه المدعي والشاهد والمخالف وان لم يكن حاضرا او بعد ذكر قيمته وان كان
عقارا كحدوده وذكر انه في المدعى عليه وانه يطالب به ويذكر الحدود الاربعه والثلاثة
ويذكر اسماء اصحاب الحدود وانما بهم ولا بد من ذكر الحد هو الصحيح ولو كان الرسل
معروفا مشهورا يكفي بذكره فان ذكر المدعي جميع ذلك ولم يذكر السبب في المدعى
عليه سلم من اي وجه يدعي المدعى القاضي عن ذلك فان لم يكن بين المدعي والمدعى عليه
ف وان ادعى عقارا فلا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى ثم ذكر الحصة و
السكت ويكتب حدود الدار فلو كتب له دار فلان او كتب له دار فلان كفي ولو ذكر
حدود لا يكفي وان ذكر ثلثة يكفي في الدعوى والشهادة فيبدأ او لا يذكر الكورة ثم
بالحصة ويبدأ بالحكم ونزل من الاعم الى الاخص لان العام يعرف بالخاص ولا يعرف
لخاص بالعام وبعد ذكر الحدود يذكر حدودها كلها وحقوقها لانه لو لم يذكر
الحقوق لا بد من المسئلة والطريق فلا بد من استحقاق الدار لانه سقط عليه
الاستماع بالدار ولا ينبغي ان يذكر وطريقها مسيل ما فيها لانه لو كان بابا لدار على
طريق العامة يصير مدعى ذلك الموضع ملكية نفسه ولا يجوز ان طريق العامة
لا يملكه والمحقق عبارة عن المسيل والطريق وغير ذلك والمراد فوجها عن
الحقوق واذا ذكر في الحد ليرى ان في الوقف فذلك لا يكفي وينبغي ان يذكر لها وقف
على الفقراء او على الفقراء او على مسجد كذا وما اشبهه كذا واذا قال الشاهد بالقارية
ابن مدعي عليه ابن محروك لا بامه حدها وحققها ويكفي ما بين مدعيه ووقت ولم يقبل
لهجة حدها وحققها والشهادة صحيحة وان ذكر في الحدود طريق دار فلان ان
ينتهي الى دار فلان فالشهادة صحيحة وان ذكر دار فلان او ذكر في الحدود الطريق
او المجرد لا يصح الشهادة ولو ذكر الشهود الحدود الثلاثة وقالوا لا يعرف الرابع
جاءت شهادتهم ولو غلطوا في الحد الرابع لم يحرموا وانما اخذ حده
ان جميعها يصل بمثل المدعي لا يصح الى ذكر الفاصل وان كان متصلا بمثل المدعي
عليه يحتاج وقيل ان كان المدعي ارضا فذلك الجواب وان كان بيتا او دارا فلا حاجة
الى ذكر الفاصل والمعبان **فصل** في الحدود ولو ذكر الشهود ان الحد الرابع متصل بمثل المدعي
عليه لا يقبل شهادتهم في الاراضي اذ لم يذكر الفاصل ولا يقبل في الدار و
الحكم والمنازل ولو ذكر في الحد الرابع متصل بمثل المدعي عليه جازت شهادتهم
وان لم يذكر الفاصل في الاراضي وان ذكر الفاصل وحكم الحاكم بالمدعي من قبل القائل
في الحكم **ف** وان كان المدعي ارضا واحتج الى ذكر الفاصل فذكر الفاصل محرم
يكن لان الفاصل يجب ان يكون محيطا بجميع المدعى به حتى يصير معلوما وفي فتاوى

لا يجوز على ما ذهب
لا بد من ذكر الحدود في الدار

ينزل من الاعم الى الاخص

لا يكفي الا ان يذكر في الوقف

تفكر في الحدود

يشهد بالحدود

نشهد بالدين ان الحرم والمسناه فاصلا وينقطع به المنارعة والمقبلة اذ كانت دوى
يصلح حدا والافلاوا اذا جعل الحد والحدود ارض الوقت على مصالح كذا ولم يذكر ان
يدين لا يصح واذا كان الحد ارض وقت لا يحصل المعرفة ما لم يقل على اي مصرف من الفقهاء
والفقهاء والفقراء حتى يكون بان المصرف مع قوله وذكر اسم الحد صاحب الحد شرط واذا
ذكر في الحد طريق ملك ورثة فلان لا يكفي لان الورثة مجهولون منهم صاحب فرض ومنهم
عصبة ومنهم ذوالارحام وكانت مجهولة بحالة فاحتمل الامر على ان الشهود والشهود
ان هذا وارث فلان لا يقبل شهادتهم لكان للجهالة في الوارث وقيل لو كتب ليرى
ارض من تركه فلان يصح وهذا حسن ولو ذكر في الحد طريق ارض ميان دهي لا يحصل
التعريف لان ارض ميان دهي وقد يكون للغايب وقد يكون ارضا كانت ملكها على ارض
القرينة بالخراج وقد يكون سكت ليرى دوات باهل تلك القرية من وقت الفتح فيكون
بسمته واذا جعل الحد طريق ارض لا يدري مالها لا يكفي ما لم يدل على ارض
في فلان حتى يحصل المعرفة واذا ذكر الحد طريق ارض الملكة يصح وان لم يذكر
القاضي يدين لان ارض الملكة يكون في يد السلطان بواسطة يد فاسه لكن يشترط ان
يقود والفاصل بينهما كذا والمخاراة اذا ذكر اسم ذي اليد يكفي اذ كان الحد ارضا لا يدري
مالها ولو قل ليرى ارض الملكة يذكروا اسم امير الملكة ونسبه اذ كان الامير اثنين
واذا جعل الحد طريق المعامة لا يشترط ان يذكر فيه انه طريق القية او المدة و
الطريق يصح حسا فلا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصح حدا
والاصح ان يصح كالحندق وذكر رشيد الدين في فتاوه سور المدينة والنهر والقرية
لا يصح حسا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يصح حسا وسمي الحجة اخذت قولها ولو ادعى
حدودا وذكر حدوده ولم يذكر اسم الحد وقال طريق دار فلان لا يصح وذكر الاسم والنسب
في الرجل انما يحتاج اليه اذ لا يمكن مشهورا اما الدار فلا بد من حددها وان كانت مشروطة
ونام تجديده يذكروا صاحب الحد وقال الحد يد ليرى بشرط اذ كانت الدار معروفة
كدار عمرو بن الحارث بالكنية فعلى هذا في الحدود اذ ذكر طريق دار فلان ولم يذكر
اسمه ونسبه وهو معروف فكفيه لان الحاجة اليها الاعم ذكر الرجل وهذا يحفظ حدا
واذا ذكر في الدعوى وفي الشهادة ليرى ارض فلان وفلان في هذه القرية التي فيها
الاراضي المدعى ارض كثيرة منفردة مختلفة تحت الدعوى والشهادة وذكر اسم الحد
صاحب الحد وذكر الحد الواقف شرط ولو ذكر في الحد وكسه صاحب الحد بفلان
وذكر ابن فلان فقال لا يكفي الا اذا كان صاحب الحد معروفا مشهورا كاشه او خفية
لا اذا قال الشهود في شهادتهم احد حدود هذه الارض طريق شرط الواري ثم اقر المدعي
ان من شرط الواري وبين الارض المدعى طريقي العامة يطل شهادة شهوده
وان ظهر ذلك باخشا بالمساكين لا يطل شهادتهم ولو ظهر ذلك عند القاضي بما هو طريق
حصول العلم سوى اقراره بطل شهادتهم في مقدار الطريق لا يقبل فيما سواه وفيما شرط
حدود المستثنات نحو الطريق والمقبلة والحياض اختلف المشايخ فمنهم من شرط ذلك و

ذكر اسم الحد
لا يكفي
شهادة وارث
ان يبين ارض دار الملك

القرية والنهر والحدود
لا يصح حدا

دار عمرو بن الحارث

شهادة

حدود المستثنات

منهم من لم يشيظ ولا من محددا المستثنى تحت يقع به الامتياز وما يكون في زمان
 في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعه لربق ارض دخلت في هذه الدعوى وفي هذا
 البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في الحدود من الربق هذا المستثنى تحت يقع
 التميز وما يكون في زمانا وقد عرفنا المتفق ان هذا ان جميع ما ورد عليه العقد
 علما فقلنا تترد في بعض مشايخنا وهو المختار لان البيع لا يصح به معلوما للقاضي عندنا
 فلا بد من التيقن وان ادعى محدودا وذكر الحدود الثلثة ولم يذكر للحد الرابع والحد الرابع
 متصل بكل المدعى عليه لا فاصل بينهما او ذكر وقال للحد الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصل
 يصح هذه الدعوى وهذا التقليل اثنان الى ان الرجل قال في قرية وذكر حدودها
 الاربعه والقرية مشتملة على المستثنى فقل المدعى في دعواه ومن المستثنى
 ارض فلان الفلاني وحدودها الاربعه لربق ارضي دخلت تحت هذه الدعوى
 لا يصح الدعوى ولو ذكر في الحد الرابع لربق الرقاب اليها المدخل والياب
 فذلك لا يكفي واذا كان الحد الرابع ملك جليل فكل واحد منهما ارض على حدة فقل المدعى
 بيان للحد الرابع والحد الرابع لربق ملك فلان ذكر الحد الرابع ولم يذكر الاخر لربق وكذا
 لو كان الحد الرابع لربق ارض فلان وسجد فقل المدعى للحد الرابع لربق ارض فلان ولم يذكر
 المسجد يصح وقيل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفضلين اذا ادعى محدودا في موضع
 كذا وبه الحدود ولم يسن ان الحدود ما هو كرم او ارض او دار او شجرة او شجر او شجر او شجر
 لا يصح الدعوى والشهادة وقيل ان ما بين المص والمحلة والموضع والحدود يصح الدعوى
 ولا يجوز ترك بيان ان الحدود ما هو جهالة في المدعى وكان خيرا الدين المرعسي في كتب
 في جواب الفتوى او سمع قاض هذه الدعوى جحونه واذا ادعى عسدي بدار ارض
 وبين حدود التسع دوا واحدة فان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه
 الاراضى فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضي بالجملة عند ظهر الحجة وان كانت هذه الواحدة
 على طرف مدون ذكر الحد لا يصح معلومة فلا يجوز ان يقضي بها اذا ادعى سكنى دارا
 وحانوت وبين حدوده لا يصح ولو اشترى علوب بيت ليس له سفل ولا حد العلوي
 وهذا اذا لم يكن حودا العلوي حجرة فان كانت فينبغي ان يذكر حدود العلوي لانه هو
 المتنع فلا بد من اعلامه وعلامه بذكر حدوده وقد امكن واذا شهد بملكه الارض
 وسواحد وها وقالوا سي بقمار خمس كاسيل بده والمدعى بذلك واصا بولاه
 بيان الحدود وخطا في بيان المقدار وظهر انه تسع فيها اثنتا عشرة كاسيل من الايطال
 الشهادة والدعوى لان بيان مقدار الدر بعد ذكر الحدود غير محتاج اليه فصار ذكر
 سوا وقل يطل الدعوى والشهادة في المحيط ولا تقبل البينة على كل حال وهو
 الاصل والاشبه بالفقهاء ادعى على اخر كرم او بين حدوده وان حدها هم سوسه
 زعيم بن احمد بن احمد بن يوسف است ايشان سوسه زعيم بن احمد بن عمر
 سوسه بن محمد بن دعوى كرم وكواهان برين كوله دادند وقاضه حكم در حق ابن
 زعيم در دست مدعى عليه است لا يصح جوب بعض حدوده سافل كنه اندكاجون

ما كتبه من زمانا ودر في
 المتفق فان اء

الحد الرابع ملك جليل

تدري

للمدعى ان يتعرف فيه اذا ادعى دارا وذكر ان احد حدودها دار زيد ثم ادعاها ثانيا
 راعى لا يقبل لان كان المدعى عليه بصدقانه غلط او لان الحدود لحدود هذه الحدود غير
 الحدود بالحد الاول واذا غلط الشاهد في احد الحدود لا يقبل شهادته بخلاف ما اذا
 ترك الحد والفرق ان بلغ غلط بخلاف المشهود به وبالكثرة لا يختلف وانما است
 غلط الشاهد في ذلك ان قال الشاهد الى غلط في ذلك ما لو ادعى المدعى عليه ان الشاهد
 قد غلط في جميع الحدود وادعى بعضها لا يصح دعواه ولا يقبل به عليه وهذا لان دعوى
 الغلط من المدعى عليه وانما يكون على الشاهد بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه
 والمدعى عليه حين اجاب المدعى فخذ صدقة ان المدعى بهذه الحدود فمصر يدعى الغلط
 عدد ذلك متافضا والشاهد اذا اخطا في بعض الحدود تدارك ولعاد الشهادة واصاب
 ثلث شهادته عند امكن التوفيق سواء تدارك في المجلس وفي مجلس آخر وتفسير امكن
 التوفيق ان يقول كان صاحب الحد فلان لانه باع داره من فلان ونحن ما علمنا
 او نقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم ونحن ما علمنا به
 هذا اذا ترك الشاهد احد الحدود او غلط فان ترك المدعى احد الحدود او غلط فهو على
 نحو ما ذكرنا في الشاهد **ف** ولو قال المدعى عليه للمدعى هذا الحد وفي يدى غيرا نكر اخطا
 في الحدود ولا يثبت اليه الا اذا قاضا على اللط فحينئذ يستأنف الخصومة بعد القضاء
 ان المدعى اخطا في الحد الرابع لا يصح دعواه وكذا لو ادعى ذلك قبل القضاء بعد ما اجاب
 المدعى انه ملكي ثم ادعى انه اخطا في الحد الرابع لا يصح **ف** الشاهد ان زاد في الشاهد
 قبل القضاء بها او بعد وقال او هنا وها غير متجهين قبل فملكتهما وكذا لو جاء بعد يوم
 وقال سلكتنا في كذا وكذا منها او قال ارجعنا من شهادتنا في كذا وكذا او قل لا غلطنا في كذا
 وكذا او نسبنا ان كان القاضي يبرئهما بالصلاح قبل شهادتهما فيما بقى وان كان لا يبرئهما
 فهذه تهمته التي شهدا بها ولو قال الشاهد بعدت ولم اغلط ثم بنا الى ان اجمع اذا
 رجع عن ذلك لم يقبل شهادته فيما بقى ولا في غير ذلك حتى يحدث بوجه وبما فيه القاض
 ادعى دارا واقام شاهدين ان الدار له ثم قال الشاهد ان بعد ذلك قبل القضاء الى البناء
 ليس للمدعى انما هو المدعى عليه ان قال ذلك قبل ان يتفرقا عن مجلس القضاء قبلت شهادتهما
 ما لم يطل ذلك واذا قاما وطال ذلك بطلت شهادتهما **ف** ادعى على آخر ما لا فائدة له خارج
 المدعى خطا با قبال المدعى عليه بذلك المال فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فاسك كتب
 شدة لا يقضي بذلك المال عليه لمنا سبة الخط على الصحيح ولو قل هذا خطي لكن ليس على
 هذا المال ان كان الخط في وجه الرسالة مصدر امصوا لا يصدقوا ويقضى عليه بالمال وان
 لم يكن على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقراء فان اشهد على
 با فيه يكون اقرا ركا بلزومه **ف** وان كتب الخط بين يدي الشهود وقراء عليهم كانت
 اقراء اهل ايم ان يشهدوا عليه وان لم يقبل اشهدوا على وان كتب بين يدي الشهود
 ولم يقرأ عليهم ولكن في ايم اشهدوا على بما فيه ان عملوا بما فيه كان اقرا لاهل ايم
 ان يشهدوا وان يعملوا الايجل لهم ان يشهدوا بما فيه وسياتي في الاقراء ما شاء الله تعالى

دعوى الغلط في الحد

هذه
 الخط الصدق العنق

في دعوى المكيل وانما دعوى مكيل بذكر جنسه كالحظنة او الشعية ونوعه كالشعية
والرعية او الخيرية ويذكر ايضا صفته انها جارية او وسط او سرية ويذكر مبررها
كعدم سرخ او سفيد ويذكر ايضا قدرها بالكيل فيقول كذا كذا فقيرا ويذكر فقير كذا لاس
العصران سعادتي في ذاتها ويذكر سبب الوجوب لان احكام الدون تختلف باختلاف
اسبابها فانه اذا كان سبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الايقاع ولا يجوز الاستبدال به
قبل القبض وان كان من سبب محو الاستبدال به قبل القبض ولا يشترط فيه مكان
الايقاع وان كان من فرض لا يجوز التاجيل فيه ولو ادعى الدهن او الزرع وذكر
انه حسن احمر به وسط لا بد ان يذكر انه حرثه او سقى ونوع يزرع ليجعلك فلا بد من
القيمة ويذكر في السلم بيان شرائط من اعلام جنس من المال وعينه ويذكر نوعه
وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنا وسما وسما في المجلس حتى يبيع ولو قال ببيع
بيع صحيح ولم يبين شرائطه لا يبيع الدعوى عند عاقل المشايخ وفي دعوى البيع
قال ببيع صحيح جرى بينهما صححت الدعوى بدخول في كل ب
له شرائط كثيرة لا بد من تعدادها الصحة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفي بقوله
ببيع كذا صحيح وان لم يكن له شرائط كثيرة لا بد من تعدادها الصحة الدعوى عند
عامة المشايخ ولا يكتفي بقوله ببيع كذا صحيح وان لم يكن له شرائط كثيرة يكتفي بقوله
صحيح وفي القرض يكره ان المقرض اقترضه كذا من مال نفسه لئلا يكون وكيل بالقرض
والوكيل في الاقراض مضر ومغير لا يملك المطالبة بالاداء ويذكر ايضا القبض ومصرف
المستقرض ذلك الى حاجة بينه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان عند ابي يوسف
رحم الله المستقرض لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بقرضه الى حوائج نفسه وفي القرض
لا يشترط بيان مكان الايقاع ويقترب مكان العقد **فصل** في بيع العين هل يقترب مكان
العقد للتبليغ ففي الجاهل يقترب وهذا اذا كانت الحظنة حاضرة وقد مر في النوع وقيل
لا يقترب بل يبيع مكان البيع حتى لو باع في المصر حظنة بالسود كان الحظنة لو ادعى
حظنة بسبب الشراء لا بسبب التبليغ بطالبه بتبليغها في الموضع الذي كانت فيه واذا
ادعى شرطه افتقر حظنة ديناً عليه ولم يذكر باي سبب لا يسمع ولا بد من بيان السبب
لانها اذا كانت بسبب السلم فانما يكون له حق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان كانت
بسبب كونها من المبيع سعيه مكان القرض والبيع مكان الايقاع وان كانت بسبب الغيب
والاستفلاذ فيكون له حق المطالبة بتبليغ الحظنة في مكان الغيب والاستفلاذ
فالحاصل ان دعوى المثلثات لا يبيع الا بعد بيان السبب فلا يستقرض من رجل طعاماً
في بلد فيه الطعام رخيص ثم المعاش في بلد فيه الطعام غالي فاخذ الطالب بجمعة فليس له
ذكر في المطلب حتى يوثق في فيه في البلد الذي استقرض فيه استقرض من آخر
مكيك ثم وقع للبلد وانتقل الى بلد آخر ثم طالبه بالقرض في البلد الذي كانا
فيه والمستقرض لم يسمع في البلد الذي استقرض فيه والقيمة مختلفة في البلدين
بلزم قيمته في موضع القرض وقيل يلزمه مثل ما قبض فان لم يجز بجد قيمته انما اخذ

بيان السبب

ولو ادعى

ولو ادعى انه غصب منه كذا فقير حظنة وبين الشرائط لا بد ان يذكر مكان الغيب والمقصود
اذا كان قائماً في يد الغاصب فالمقصود منه ياخذ غير ذلك شيئاً كان المقصود به ولم يكن في
هذا ينبغي ان يذكر في دعوى غصب المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير فكان
الغيب حقاً يعلم ان هل ولاية المطالبة ام لا واذا ادعى الوديعة لا بد من ذكر موضع الجبايع
انه في اي مصر سواء له وموتة او لا وفي دعوى الغصب فلا يمكن حمل وموتة ولا يشترط
مكان موضع الغصب وفي غصب غير المثالي واستفلاذه ينبغي ان يبين قيمة يوم الغصب
في ظاهر الولاية واذا ادعى انه غصب بينا بسبب استفلاذ الاحيان لا بد ان يبين سبب الاحيان و
ان سبب مساقاة موضع الاستفلاذ كان غصبها ولا يكون من ذوات الامثال و
بعضها من ذوات القيمة ولو ادعى الحظنة او الشعية بالامتناع من اوصافها المختار ان بيان
المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب الغرض والاستفلاذ لا يفتي بالصحة لان ذلك مضمون
بالمثل ولو ادعى بسبب عين من اعيان ماله الحظنة في الزمة او بسبب السلم يعني بالصحة و
ذكر طهر الدين ان ادعاها بسبب البيع والسلم يفتي بالصحة وفي الزمة والبيع يعتبر الفرق
اماني الاشياء الستة فالمقدر هو الكيل في الاربعة منها وهي الحظنة والشعية والتمت
والملح وفي الذهب والفضة المقدر هو الوزن ولو ادعاها ماله واقام البينة على
اقرار المدعى عليه بالحظنة او الشعية ولم يذكر والصفة في الاقرار قبلت بيمينه
في حق الجرح على البيان لا في حق الجرح على الاداء وان ادعى الدعي بالفقر لا يبيع لانه
يتفاوت لا يكتفى به بالكيس ولا بد من ذكر الوزن حتى صححت دعواه ولا بد ان يذكر
شكرا وشدة ويذكر مع ذلك ماله وغير ماله ويذكر مع ذلك انه جيد او وسط
او ردي **ص** فان كان المدعي من نياقاً ما يبيع الدعوى ان سبب الجنس بان قال
ذهب وفضة وبعد فكلان كان مضر وباقول كذا ديناً لا ويذكر نوعه على الضر
او نثاره في الضرر وسعى ان يذكر صفته انه جيد او وسط او ردي وانما يحتاج الى
ذكر الوضعية اذا كان في البلد نفود مختلفة اما اذا كان في البلد نفود واحد فلا بد ان
كان في البلد نفود مختلفة فكل في الرواج سواء ولا فضل للمض على بعض جوار
البيع ويعطى المشتري البايح اي نفودنا الان في الدعوى لا بد من تعيين
احدهما وان كان احداً المقتدين او سبب للاخر فضل والعقد جائز وينصرف
الى الرواج وفي العادي واذا كان في البلد نفود واحد ها او راج لا يبيع الدعوى
ما لم يبين وكذا لو اقر بعشرة دنانير احرف في البلد نفود احمر لا يبيع ما لم يبين جوده
البيع فانه يفرق الى الرواج وعند ذكر البينة يري والبينة الى الحظنة الى ذكر كونه
امر ولا بد من ذكر الجوده عند عامة المشايخ واذا ذكر كذا ديناً لا نثاره بيمينه منتفذة
يعني سر كرهه للحاجة الى ذكر الجوده مع ذلك هو الصحيح وان لم يكن الذهب مضر وباق
لا بد من ذكر الدعوى كذا ديناً لا ونما يذكر كذا مثلاً ولو اقر بعشرة دنانير حملاً وفي
البلد نفود سحر لا يبيع ما لم يبين وانما كان في البلد نفود مختلفة والكيل في الرواج
على السوا لا يجوز البيع الا بعد بيان وكذا لا يبيع الدعوى من غير بيان وان كان التفسير

ادعى الحكم والغيب

ادعى وزنه

اوج ولاخر فضل ينصرف الى الاوج بصير ذلك كالمفوط في الدعوى فلا حاجته
 البيان الا اذا كان مضمون الزمان طويل من وقت العقد الى وقت الخصومة بحيث لا
 يعلم الاوج وقت العقد فحينئذ لا بد من بيان الاوج وقت العقد وان ادعى سبب
 العرض والاستهلاك لا بد من بيان الصفة على كل حال وان كان فيه عيش يذكر ذلك
 ويقول الدسمي والرهشي وما اشبه ذلك واذا ادعى عشرة ذنان من حرمانه
 جيدة ولم يقل راجحة ليعم ويشترط في دعوى الذنان ان يقول دعه اوده لبي اوده
فصل ولو ذكر ثياب من ركنية ولم يذكر الاحمر فان لم يكن من ذلك الا الاحمر والا
 لم يعم ولو ذكر الف دينار هريرة وسمى في الدعوى ولم يذكر الجيد في شهادة الشهود
 وذكر الجيد لم يعم ولو سكتوا عن ذكر العيار ويتفاوت ذلك من وقت الدعوى تفاوت
 فاحتمل لم يعم وان كان المدعى انفرق فان كانت مضروبة بذكر نوعها وهو ما يضاف
 اليه ويذكر صفاتها وقد رهاها ان كلا درهما وزن سبعة اوزن الدسمي يختلف باختلاف
 البلدان وان كانت غير مضروبة ان كانت خالية عن العيش يذكر كذا فضة خالصة
 ويذكر نوعها انفرقة كالحج او نقرم طماحي ويذكر صفاتها ان جيت اوسط او ردية و
 ان كان المدعى ادهم مضروبة والعش فيها غالب ان كان يتقابلها وزنا يذكر نوعها و
 وزنها وصفها وان كان يتقابلها عددا بذكر عددها وان ادعى على اخر مائة مدية
 غصبا وهي منقطعة عن ابدى الناس وقت الدعوى ينبغي ان يدعى قيمتها فان كان
 المضمون من ذوات الامثال وقد انقطع عن ابدى الناس بحسب العدة وفي اعتبار
 القيمة اختلاف ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة لانها لو كانت ضمن بيع
 فبالانقطاع قبل القبض فيفسد البيع وان كانت لسبب القرض او الكاح او الغصب
 القيمة فلا بد من بيان السبب لينظر هل له ولاية الدعوى له لا استقرض من رجل
 حائقي فلوس و عدد الفلوس عشرة بدانق واكثر فمرت الفلوس فصار الدانق ستة
 او رخصت فصار من الدانق خمسة عشر فانه ياخذ منه عدما اعطى ولا ينظر
 عليه وان ادعى عيكا فانما ليعم الدعوى بحضرة عند الاحتشاق اليه وحينئذ يستقي
 عن ذكر الاوصاف و بيان الوزن والنوع وان كان دينافان كان في وزنه فلا
 بد من بيان المقدار والنوع فالصعقة فيقول اودى طالع اعل بالاطي سدان
 الحامدي او القري والسري على حسب اختلافه فيقول في بلادنا ملاحى انكور رزق
 سريخ يا سياه ثم يذكر جودية او ساليمة او رداية وان كان بعد انقطاع وحل الانقضاء
 ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت فالقاضي يقول
 ماذا تدعي بها المدعي في المال عين العنب و قيمته فان حل عين العنب فالقاضي لا
 ليعم دعواه وان قال القيمة يارم ببيان سبب العيوب لان العنب ان كان ثمر
 مبيع فيفسخ البيع بانقطاعه قبل التسليم وان كان لسبب السلم او الاستهلاك
 او القرض فبالانقطاع لا يقطع ذلك عن دمه فمستم المطالبة بالقيمة وهذا غير
 صحيح لان اخذ قيمة السلم فيه اعياص من السلم فيه قبل القبض وفي ذلك الجوز ولكن

دعوى العنب

بطلبه

بطلبه براس المال ان شاء وذكر ايضا العنب اذا كان ضمن مبيع يفسخ المبيع بالاطاع
 قبل القبض وليس كذلك فانه ذكر خواهر زاده ان من اشترى شيئا القير من رطب
 في الزينة ثم انقطع او ان الرطب لا يفسد الا قدم وكذا لو اشترى شيئا القير من رطب
 والرطب منقطع عن ابدى الناس يجوز ولو ادعى العنب بسبب الشر ان ادعى انه
 اشترى من المدعى عليه الف من من العنب الطائفي الاحمر حين كان في ملكه وطالبة
 بتسليمه وقت الانقطاع فان كان في ملك المدعى عليه يوم الخصومة هذا المقدار
 من العنب يارم القاضي بتسليمه وان لم يكن في بيع شي لا يسمع دعوى المدعى العنب
 ولا يارم بالتسليم عليه لانه لا يخلو اما هللك العنب المبيع في يد البايع او استهلكه هو
 او غيره فان هللك واستهلكه البايع قبل التسليم يفسخ البيع وان كان بفعل الجنب
 غير المشتري ان شاء ففسخ البيع وان شاء اجاز واخذ العنان من المستهلك و
 ان ادعى نوعين من العنب فان ادعى الف من من العنب الطائفي والعلاني والعلاني
 لوسط لا بد وان يقول من الطائفي كذا ومن العلاني كذا لان بدون ذلك لا يبرى
 القاضي باي قدر يقضي من كل نوع فعلى قياس هذه المسئلة اذا باع الف من من العنب
 الطائفي والعلاني ولم يسر مقدار كل نوع منه سعى ان لا يجوز لما فيه من الجهالة
 المعصية الى المنازعة واذا ادعى كذا كذا عنب طائفا لا يبيع ما لم يقل احمر او اخضر وان
 ادعى قمره ان او سفرجل لا بد ان يذكر الوزن لان الوزن يتفاوت ويذكر مع ذلك
 الصغر والكبر والحلاوة والخوض ثم يبرى بالاحضار وقيل ينبغي ان لا يشترط ذكر
 هذه الاشياء في دعوى الاحضار ولو ادعى على غيره ان باع منها مشركا يبرى هو و غيره
 وان قد اشترى من البايع حبيب وصل الى الجنب بالبيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن اليه
 لايبيع الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا العين كان قاعا في يد المشتري وقت
 الاجازة فانه لو كان فاسكا قبل الاجازة لا يعمل الاجازة وكذا لا بد وان يذكر قير
 البايع الثمن من المشتري لان الاجازة في الالبته مبررة الاذن في الاحتشاق والكيل
 لا يطالب بسلم الثمن قبل القبض من المشتري ويسال القاضي المدعي بان العين
 كان مشتركا بينهما شركة ملك او شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه
 الشرايط وان قال شركة عقد لاحاجة الى قيام العين وقت الاجازة لان العقد قد
 بعد حال وجوده ولكن يشترط قبض الثمن ليعم مطالبته باداء النصف الثمن
 وفي دعوى الرهن واشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع محتاج الى الاحضار
 والاشارة اليه وان كانت الدعوى بسبب الاستهلاك او سبب القرض او سبب
 المسد لا يحتاج الى الاحضار وفي دعوى الديار الهضم انه لا يشترط ذكر الوزن
 كذا في الجوهر وانما يشترط ذكر الوزن اذا لم يكن حاضرا فان كان عينيا حاضرا لا يشترط
 ذكر او ما فساد على اخره من كمال لا يبيع الا بعد بيان السبلان في السلم وفي
 الخبر اختلاف في الاستقراض كذلك وفي الاستهلاك يحجب القيمة وان بين
 انه عن المبيع يبيع الدعوى لكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكمال المتخذ من الدقيق

دعوى الرمان

دعوى الرمان والرياح

دعوى الكمل

دعوى العطن والشار والقرنبا

المقول او غير المقول وكما ينبغي ان يذكر ان وجهه ايضا او من غيره وجهه
ايضا لو سدد وفي دعوى العطن لا بد وان بين العطن النير في او لا يفتي بالبر
ولا يشترط على الخائن ذكر ان يحصل من كذا منعت من الخروج ادعى كذا من الخائن لا بد وان
بين كذا وبين او الوسط او الردي في كذا برك او سود او كونه بغير نفع للجهالة ولو ادعى
قد سكر من التوبيا ينبغي ان يذكر في دعواه كوفته او ناكوفته ودفعه لا يصح الدعوى كان
الجهالة ولو ادعى كذا عند كذا من الابرة او المسلة فان كان مينا فلا بد من الاحضار و
الاشارة اليها وعند ذلك يستغنى عن ذكر الامتياز وان وقعت الدعوى في الدين
فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الدفعة الاستهلاك لان الابرة والمسلة من نوات
القيم وكذا لا يجب بالعرض لان قرضها لا يجوز ولو ادعى كذا من الجنب او من محله
بعينه لا بد من بيان السبب لانه لا يجوز ان يكون السبب السلم فانه لا يصح ويجوز ان
يكون سبب الاستهلاك وفي استهلاكه لا يلزم اختلاف الشئ انه مقفون بالقيمة او المثل
ويجوز ان يكون سبب القرض وحينئذ يصح الدعوى فابن او صافه وموضع بناء
على ان الكيل والموزون اذا استعمل استعمال الخائن فهو مثن وانتهى شكل لان المص
الذي لا يصح به السلم بين العطلين اذا ادعى على الاخر مثن مع مقبوض ولم يسلح
او محدود ولم يحد مثن وهو المصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة
تجدي المستاجر لان هذا في الحقيقة دعوى الدين ولو ادعى على اخر اننا ستاجر المذكر
عين معين وصفه كل شئ بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة للثمن
ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ادعى ان يصح الدعوى لان هذا ايضا دعوى
الدين في الحقيقة ولو ادعى مثن مع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع بحلف القضاة
حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما اذا ادعى مثن مع مقبوض فانه لا يشترط احضار
وفي دعوى قيمة الاعيان لا بد من بيان الاعيان ولو ادعى عليه انه اشترى
هذا العين من فلان وهو مضبوط وانت اليها المالك اخبرت البيع فادفع الى العين
ولم يذكر للفضولي اسم ابيه او جده لا يصح هذه الدعوى دارا في يد رجل فقال
المدعي عليها شترت هذه الدار من فلان وانت اخبرت البيع لا يكون هذا نقا
لدعوى المدعي في دعوى السعاية لا يشترط ذكر قابض المال **فصل** رجل ادعى على رجل
اننا من فلانا فاخذ منه كذا من المال فان كان المدعي عليه المأمور سلطانا فالدعوى
عليه صحيحة مسموعة وان لم يكن سلطانا فالدعوى عليه غير مسموعة لان امر
السلطان اكراه لانه لو لم يثبت ليقا به ولو هدده السلطان بالعقوبة ان ياخذ مال
الغير ففعل كان الضمان على السلطان دون المأمور فاما امر غير السلطان فليس
باكره وكان امره والامر على المالك الا ان يخرج الامر من الدين ويبقى الفعل
مصفوا على المأمور وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا
لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور و
مجرد امر المأمور اكراه ادعى على انسان اننا ضربي كذا بسبب انك سوايتك دما

احد ان ادعى انك سوايتك دما

ادعى من مشيخه فخره لانه سوايتك دما

دعوى العطن والشار والقرنبا

ادعى انك سوايتك دما

بالحجر

بالحجر سلطان يباحق وشهد الشهود كذا ابن فلان سعلت كذا بالحجر سلطان بنا
من بين مدعي مدعي بالحجر سلطان ليست تدفن بناحق ابن مدعي بسبب سعاية ابن مدعي
عليه ابن فلان مال موصوف وهذه الدعوى والشهادة صحيحة وان لم يذكر واقاض
المان على العيين ولا بد من تفسير السعاية لئلا يظن انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز ان
سأ الى احباب السلطان وقال له عليه حق واجب فزاد بالرفع الى فطلب بالاداء واخذ
الجهل منه وهذه السعاية لا تكون من جهة الضمان لانها باحق وكذلك ادعى وقال انه
بجى الى امر لى فاخذ السلطان واخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان
لانه يكلم بما هو صدق وهو قاصد للحسنة في هذا فلا يكون هذه السعاية موجبة
للضمان والموجب للضمان ان ياتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه ولا
يكون قصده اقامة الحسنة كالوقوع عند السلطان ان فلانا وجد مالا وقد وجد
مالا فلانا موجب للضمان لان السلطان ظاهر باخذ منه المال بهذا السبب فبنا
السبب جدا واستفاد فادعى عليه المدعي عند المصطاع لا يصح الدعوى لان في حالة الاخذ
لا يبق دفع الجرد واجبا عليه وان كان الجرد من ذوات الامثال فله ان يدعي قيمة يوم
المضومة ولو ادعى ما بين وبين صفة احدها ولم يبين صفة احدها ولم يبين
صفة الاخر ونوعه واقام البينة على ذلك لا يقبل اذا كانت الشهادة واحدة يعني
لا يقضي القاضي المال الذي بينه وصفه لانه شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل
كلها وفي فتاوى الرشيدى ان القاضي يقض بالمال الذي بينه وصفه و
الفنا بسبب الجهالة لاحدها لا تقضى الى الاخر في دعوى العيين فابن
نوعه وجنسه وصفه وفيه لا بد وان يذكر وان بين من له يان انه خرد يان
ادعى على غيره انه وصى باع الاقشنى منك كذا وكذا في حالة الصفة بكذا وانه مات قبل
استيفاء شئ من الثمن فادفع الى مثن اقشنى لا يصح هذه الدعوى على قول بعض
المشايخ لان بعد موت الوصي حق قبض الثمن يكون لوارثه ولو وصيه وان لم يكن
له وصى او وارث فالقاضي ينصبه وصيا وعلى قوله بعض المشايخ في الوكيل
بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل بعد بلوغه ويصح الدعوى في
القول بذكر دور وصوفه ووزنه وفي التمر بذكر نوعه كثر الشجر الاجر
فصل لو ادعى طاحونة في يد رجل وبين حذوها وذكر الادوات القائمة في
الطاحونة الا انه لم يسم لادواة ولم يذكر كيفيتها فعلى المحج لا يصح الدعوى ولو
ادعا ادوات خرس خانه مركبة مع اصله ينبغي ان يذكر كل الادوات العرضة لبيع
معلوما ويذكر ما فيها من المركبات ايضا سكينات نري دعوى كذا وبين حدود
الكرم وقال جميع ما في هذا الحد ومن السكينات ملكي لم يسم السكينات ويصفها
ويبرهنها لانه لا بد من الحد وما يدعي ما فيه فلا بد من بيانه **فصل** ولو ادعى دارا
من تركه والى ان اشترىها من والى في مرضه وانكر باقى الوارثة فقد قيل
لا يصح هذه الدعوى وقيل يصح ولو ادعى على اخيه عينا وقال كان هذا ملكي

السعاية التي يوجب الضمان

ادعى الجرد او ما بين
او لحي

دعوى باع اقشنى

دعوى الاول والثاني
والثاني

ادعى انه اشترى الدار من والى

الدعوى على من يدين في الدين

دعوى الدين

مما دعا غيره من المالكين

دعوى الدين

مما دعا المالكين

دعوى الدين

مات وترك ميراثا في ولدان وسمى عدد الورثة لانه لم يسن حصته نفسه هذه
الدعوى صحيحة منه وان اقام البينة على دعواه شفع وكذا ان الميراث المطالب به
لا بد وان سبب حصته واسن حصته عدد الورثة بان قل مات الى وترك
هذا العين ميراثا في الجماعة سبب وحصته منه كذا وطالبه بتسليم ذلك لا يصح
منه الدعوى ولا بد من بياى عدد الورثة لجوان انه لو بين كان نصيبه انقص ما
سمى **ن** وفي دعوى الدين على الميت اذا توفي قبل اداء شئ من ذلك و
خلت من التركة في يد هذا الدين ما يلقى هذا الدين وزيادة ولم يسن اعيان التركة
يسمى هذه الدعوى على الجمع لكن انما يامر القاضى الوارث بقضاء الدين اذا ثبت
وصول التركة وعندا كان وصول التركة اليه لا يمكن المدعى اثباته الا بعد بيان
اعيان التركة في يده بما يحصل به الاعلام واذا ادعى الدين على الميت الحاجة الى
ذكر كل الورثة وتكفيه ذكر وارث واحد بحجة مجلس الحكم فيقول قرا ب عليه
اداء ذلك من تركته التي في يده واذا ادعى الدين الوارث لا بد من بيان كل الورثة
بايع وان غيره وسلمها الى المشتري فادعها المالك على البايع ان اراد اخذ الدار
لا يصح دعواه لانها ليست في يد البايع وان اراد تقصينه بالغصب فعلى الخلاف المعروف
ان عصب العقار هل يتحقق موجبا للضمان بالبائع والتسليم روايان وان اراد ارجاء
الباع واخذ الثمن يصح دعواه **ف** واذا باع الغائب المعصوب من رجل باع
المالك صحته الاجارة اذا استجعت الحاجة شرائها وهي قيام البايع والمشتري
والعقود عليه وان تكون الاجارة قبل المضوفة حتى لو كان المالك قد خاصم الغائب
في المعصوب وطلب من القاضى ان يقضيه بالملك ثم اجاز الباع لا يصح اجارة
وذكر الشيخ ان الاجارة صحيحة في ظاهر الرواية دأب في بيان ان ادعاه احراره
عصبه منه بقا المدعى عليه هذه الدار كانت في وقفها على كذا وكذا وادعى المدعى عليه
لا يحلف وعند محمد يحلف وهو المختار بناء على ان عصب الدار يتحقق عند والفوى
على قوله رجل غصب عينا من رجل فاقام اخرا البينة على الغاصب ان ذكر العبد
ملكى لا يقبل منه لان دعوى المالك المطلق لا يصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غيره
ذو اليد انك عصيته من يسمع دعواه في حق دعوى الضمان الاترى ان دعواه الثمن
على الغاصب لا ولا يصح وان كان العبد في يد غاصب الغاصب وفي دعوى عصب الدار
شايقا هل يشترط ان سبب كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف لما شاع فيه قال
بعضهم يشترط لان عصب نصف الدار شايقا لا يمكن الا يكون كل الدار وقل بعضهم
عصب نصف الدار شايقا يتصور بان يكون الدار في يد رجلين فيغصب من يراى
يكون عصب نصف الدار شايقا واذا ادعى على آخر ثلثة اسهم من دار وقا هذه
الاسهم الثلثة ملكي من عشرة اسهم من هذه الدار المحدود ولم يذكر ان جميع هذه
الدار في يدى وكذا الشهود لا يشهدون ان جميع هذه الدار في يد هذه الدعوى صحيحة
والشهادة مقبولة ادعى دارا في يد رجل اياه وفي يد المدعى عليه بغير حق انما يحتاج

الدعوى

المدعى الى اقامة البينة ان الدار في يده المدعى عليه وان اقر هو انما في يدى اذا
سبب الشراء من ذي اليد واقر في اليد انما في يدى وانكر الشراء منه لا يحتاج الى اقامة
البينة على اليد اذا ادعى شرا من انسان يشترط ان يقول والبائع يملكه ادعى عينا
في يدها سبب الشراء لا يخلو اما ان يدعى الشراء من صاحب اليد او من غيره فان
ادعى من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فحجب وان ادعى الشراء من غيره لا يفتى
لحسب يثبت معه احد الاشياء الثلاثة احدها اثبات الملك لبائعه وقت العقد و
الثاني اتمام الملك لنفسه في الحال والثالث اثباتات القبض والتسليم يحتاج الى بيان الثمن
منها جميعا يعني فيما اذا ادعى الشراء من ذي اليد او من غيره ولو ادعى على اخر انه شق
في ارضه سيرا وساق المأقبة الى ارضه لا بد وان يسمى الارض التي سق فيها النهر وسائر
موضع النهر ان هذا النهر من الجانب الايمن من هذه الارض او من جانب الايسر وسائر
تدوير طول النهر وعرضه وعقده فلا بد من ذلك اقر المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه
بأنه ما احدث في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعى ولو ادعى انه بنى في ارضه بناء لا
يلتزم الى دعواه حتى سبب الارض لم يصغف لبناء على طول وعرضه وانه من الخشب او
المدر وكذا اذا ادعى غرس الشجر في ارضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعى ذلك ان اقر المدعى
عليه ان يرفع البناء والسحر رجلا ان شهدا على انه بعض حايك فلان ان ذكر حدود
الحايك وسائر الطول والعرض يعرف القاضى قيمته بالسؤال عن اهله وقيل لا بد ان يذكر
من المدر والثلث وسوا موضع لان الحايك من المدر مع الحايك من المختب
يختلفان اختلفا فافحشا واذا ادعى سيل ماء في دار رجل لا بد وان بين سيل
ماء المطر وما الوضوء وسعى ان سبب موضع السيل منه وانه مقدم البيت او
في مؤخره وكذا اذا ادعى طريقا في دار انسان سعى ان سبب طول وعرضه وموضعه
من الدار وسعى ان يكون لفظة الدعوى في دعوى الودعية ان لم ينعده كذا فامر الجعفر
لانهم عليه البينة على ان ملكي ان كان منكرا وان كان مقرا فامر بالحليته حتى وقع ولا
يقول فامر بالرد لان في الودائع الرد غير واجب والامر بالاحضار انما يكون اذا كان
منكرا فاما اذا كان مقرا فلا يصح الامر بالاحضار لكن يطلب منه العلة حتى لو ادعى
ان في يده فرفق من الذهب فوجب عليه احضار القلب لافهم عليه البينة ان كان
حاشا لا تثنى ذكر هذه اللفظة لما ذكرنا ان ذا اليد لو كان مقرا لا يلزمه الاحضار
وفي دعوى الودعية المجردة لا بد ان يقول ان كانت قامة فعليه ردها وان كانت
هالكة فعليه رد مثنها او قيمتها بعد الجحود لان الهلاك قبل الجحود لا يوجب الضمان
عليه اما اذا استهلك بعد الجحود فوجب الضمان عليه وعلى من استهلكها وفي دعوى
مال لشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان بين انه مات بمجهول المال لشركة انه مات
بجهول للمشتري بال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة
ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية وفي دعوى البضاعة
والودعية بسبب الموت بمجهول لا بد وان بين قيمته يوم الموت لان الواجب عليه

ادعى شق النهر او غرس الشجر او البساتين

ادعى سيل

الامر بالاحضار

دعوى الودعية

دعوى الودعية والضمان

مؤنة الرد

ادعى بالاكراه

ما لا يبرر السعي لا جهة الى تقييد العنوان على الاتح
ولو ادعى صح

اقام التمسك بالنسب

الكفاية في الكفاية غيرا وسهلا

ادعت على رز الزرع وعر السب والناجح والرجح

ادعاء قيمة يوم الموت وكذا في مال المضاربة اذا مات المضارب معجلا والمال عرض
فان ولاية الدعوى لقيمة تلك العروض وفي الامانات التي يكون فيها مؤنة الرد على المال
لا يستقيم المطالبة بالرد والتسليم كمال المضاربة والشركة وانما يطالبه بالتخلف وفي العارية
والعصب يطالب بالرد والتسليم لان الرد يجب على المستقيم والغاصب وفي الرهن لو
ادعى تسليم الرهن على المرهن هل يصح ذكر الطحاوي ان مؤنة رد المرهون على الراهن
فعلى هذا يطالبه المرهن بالرد والتسليم لا يصح لانه لا يجب عليه ذلك وانما يطالبه بالتخلف
كافي الدية وقيل مؤنة رد المرهون على المرهن بغلي هذا ينبغي ان يصح دعوى الرد والتسليم
على المرهن كالمستقيم كذا الخزانة في شرح الجامع المكرم على البيع اذا باع مكرها وسلم
مكرها ثم اراد ان يدعى على المشتري وليستد منه ان يقول اني بعته هذه الدار منه
مكرها وسلمت اليه مكرها ولو حق الاسترداد منه فاسترد صحة الدعوى
ولو كان قبض الثمن بذكر قبضت الثمن مكرها الصيكا ويفهم البينة على جميع
ذلك اما لو ادعى انها ملكي وفي يد غيره حق فانه يكون مطلقة الدعوى لان
بيع المكرم يثبت الملك اذا انضد به القبض فعلى هذا في الاسترداد بسبب البيع لكان
ان يكون كذلك ولو ادعى الاسترداد بسبب البيع للفساد يستفسر عن بيان
الفساد لجواز ان يظن ما هو صحيح فاسد وفي دعوى البايح الاكراه على البيع لاحاجة
الى تعيين المكرم كالمواضع لان الجارية التي في يدك ملكي وفي يدك بغير حق صحت
الدعوى وان لم يذكر يوم العصب وكذا لو ادعى انه عصب من هذه الجارية وله
يقول ملكي ابيع ولو اقام البينة على المعصب بن مر بالرد عليه اما لا يصير خصما في حق
اقامة البينة على الملك حتى لو اقام المدعى عليه بينة بعد ذلك انها ملكه بغير ادعى ما لا
بسبب الكفالة لاجد من بيان المال انه باي سبب ليظهر انه هل يبيع الكفالة به ام لا فان
الكفالة سعة المرأة اذا لم يذكر مدة معلومة لا يصح الا ان يقول ما عشت او ما د
في النكاح وكذا الكفالة بما لا كفاية لا يصح وكذا بالدنية على العاقلة ولا بد ان يقول
واجاز المكفول له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو قال في مجلسه للبحور ولو ادعت
امراة ما لا على ورثة الزوج وقالت كان لي على من كرم وقد مات قبل الاداء لا يصح
الدعوى ما لم تكن المسبب لجواز ان يكون دين السعة وانما يسقط بالموت
وفي دعوى الملك بسبب البيع والاجارة والوصية وغير ذلك من اسباب الملك لا
بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع منه طائفا وراعتا وفي حال نفاذ قسرة فانه
لانه يحتمل ان يكون مكرها في ذلك العقد وفي ذكر النكاح والصلح عن التركة لا بد من بيان
انواع التركة ولا بد من بيان تجديد العقارات وبيان الامتعة والعروض والنجوات
والمكيل والموزون وسن منه كل نوع حتى يعلم ان الصلح لم يقع ما بين يدى يمينه ضيق
لانهم لو استقلوا التركة ثم صاحلى المرء على الزيادة على قدر نصيبه للبحور كالمسئول
منه اذا صاح الغاصب على اصناف قيمة **الدعوى بسبب الاقرار** لو ادعى عينا في يد
انسان انه لما ان صاحب ليد اقر ببله اذا ادعى عليه وراحم وفيه دعواه الى عليه الف

دع

ق
والاقرار
الاقرار الجرد لا يكون سببا للملك

الاقرار من جهات امر سابق

اقرار من منسوق

هل كفى الاقرار

دعوى ما ان اقر به له او قال بتم ان هذا الرجل اقران هذا العين لي او اقران لي عليه
كتمان الدراهم لاصح هذه الدعوى على قول عامة المشايخ لانفس الاقرار لا يصح شيئا للاسحقاق
فان الاقرار كذا بالاستلزام للاسحقاق للمقر له وقد اضاف للاسحقاق الى ما لا يبلغ سالا
ودعوى الاقرار من طرف المدعى يصح على المختار حتى لو اقام المدعى عليه سدا ان المدعى اقران
هذا العين ملك هذا المدعى عليه صح واجمعوا على انه لو اقر هذا العين ملكي وهكذا اقر
به صاحب ليد او في رجليه كذا وهكذا اقر به هذا المدعى عليه يصح الدعوى للمبينة على اقراره
لانه لا يحل الاقرار سببا للوجوب ولو انكر لا يحلف على الاقرار على المال وانما يحلف
على المال وفي دعوى الدين اذا اقر المدعى عليه ان المدعى اقر باسقاط هذا المال منه اقام عليه
البينة قيل لا يصح لاهذا دعوى الاقرار من طرف الاستحقاق وفي فتاوى قاض خان
المدعى اذا قال للعائنه ان المدعى عليه اقران هذا الشيء لي بمره بالتسليم الى **ق**
عامة المشايخ يصح دعواه واذا اقام بينة على هذا با من بالتسليم اليه وفي رد
القاض ان المدعى لو ادعى عليه انه اقران هذا الشيء لي بمره بالتسليم الى ولم يدع انه ملكي
عامة العلماء لا يصح وبما من بالتسليم اليه وفي الخلاصة ان عند عامة العلماء لا يصح هذه
الدعوى وقد ساء على قول من يقول من المشايخ ان الاقرار بتلك الحال يصح ان يصح دعوى
المال بسبب الاقرار انه ما ذكر القاض ابو حاتم انه اخبر عن امر سابق وذكر ابو عبد
الله الجرجاني انه يملك في المال استند الجرجاني بمثل منها اذا اقر رجل فرد اقراره
ثم قيل لا يصح ولو كان اقراره ثم قيل لا يصح ولو كان اخبرك مع ومنها اذا اقر في المرض ولولته
بدين لم يصح ولو كان اخبرك مع ومنها ان الملكا الثابت بسبب الاقرار لا يظهر في حق الزواجر
المستفك حتى لا يملك المقر له مطالبته من المقر ولو كان اخبرك كانت مضمونة عليه
اذا استهلكه واستند ابو حاتم بمثل منها اذا اقر بنصف دار مشاعا صح ولو
كان يملكها لم يصح ومنها اذا اقرت المرأة بالزوجة صح ولو كان يملكها لم يصح الا بحجر
من الشهود ومنها اذا اقر المرء بدين يستغرق جميع ماله صح ولو كان يملكها لم يصح
وكما لا يصح دعوى المال بسبب الاقرار لا يصح دعوى النكاح ايضا بسبب الملك فاستند
بسلطين احديهما المدين الذي عليه دين اذا اقر جميع ماله لاجنبى يصح اقراره ولا يتوقف
على الجاه الوارث ولو كان يملكها لاسعد المقتدر الثالث عند عدم الاجارة والثابت العبد
اللازول اذا اقر رجل بعينه في يده صح اقراره ولو كان الاقرار عليك يكون بترعا من العبد
فلا يصح وبما قلنا اذا اقر المسلم لرجل بمر يصح اقراره حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان
تلكا لا يصح لانه يملك ماله ليس بمملوك له ومن ادعى على آخر الف درهم فاقترعها ثم انكر
اقراره هل يحلف على اقراره بالله ما اقرت له بها لا ابو القاسم الصفاق ليس
ان يحلفه وفي رد اللوحى ان يحلف بالله ما اقرت له بها بانه ان الاقرار
هل هو سبب للمكالم لا عين في يد رجل فاقترع لرجل ولم يكن بينهما مع ولا سبب من
اسباب الملك فالفصل في اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان اراد المقر هذا الامر
تلكا مستألا يملكه لان الاقرار اخبر وليس بتلكا دعوى شيئا في يد غيره وفي **ق**

هذا ملكي وان صاحب اليد احدث يد عليه بغير حق لا يكون هذا دعوى القرض على
ذو اليد ولو ادعى هذا العين كان في يدي وانه اخذ مني واقام البينة هل يأمر القاضي
بالسليم اليه ذكر في الدعوى مقارنة بين رجل احدث للرجل يد عليه لا يصير هذا صاحب
اليدين ولو علم القاضي بذلك يأمر بالسليم اليه ولو ادعى عليه انك احدث اليدي على هذا
العقد كان في يدي حلف ولو دام البينة ان هذا الحدود في يد من عشرين سنين
وان هذا احدث يد عليه لا يصير المدعى عليه مقتضيا عليه حتى لو اقام بينة بعد ذلك
انه ملكه قبل ولو شهدوا انه كان في يده من عشرين سنين او الفكاكات في يده ولم
يقض له عشرين سنين لا يستحق بها شيئا ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه الفكاكات
في يده امسها من القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذها من المدعى له
ادعى انه قبض من جهة السوم كذا رد بحاطه كذا وعرضه كذا وقيته كذا فواجب عليه
تسليم عينه وان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا هذه الدعوى كذا يصح ما لم
يقض من جهة السوم في دعوى الارثان والقبض لا بد ان يذكر حال كون
الدار فانها عن متاع الرهن وغير حتى يصح القبض كذا في الهبة وفراغها عن
القبض شرط ولو شهد الشهود على اقرار الرهن بقبض الرهن ولم يشهدوا على
معانية القبض بقبض هذه الشهادة عين في يد رجل انه اشتراه من فلان
الغائب وذو اليد يدعيه لنفسه لا يقبل منه الشراء من الغائب ما لم يشهد
الشهود على احدثه امان يشهدوا على ملكه البايع بان يقولوا باع وهو يملكها او
يشهدوا بالملك للشري بان يقولوا هو لشري لانه اشتراه من فلان الغائب او
يشهدوا على قبض المشتري بان يقولوا اشتراها من فلان وقبضها منه فاذن القاضي
القاضي لم يدرى الشراء ثم حضر الغائب وانكر لا يثبت الى ايمان لان الذي في يده حال
خصما عن الغائب وانما يقبل بينة المشتري على ما ذكرنا من الوجوه في دعوى الشراء
اذا كان ذو اليد منكر الملك البايع فاما اذا كان مقرا بالملك البايع لا يقبل بينة الشري
عليه ولو شهدوا على الشراء ونفذ المثل ولم يشهدوا على احد هذه الاسباب لا
يقضي بالملك ادعى دارا او رثا من ابيه ورجل اخر ادعى انه اشتراها في المتوفى
وجامد على الشراء بشهود شهدوا ان الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه
هو يملكها قالوا ان كانت الدار في يد مدعي الشراء او مدعي الميراث قال الشهادة
جائز رجل كلب الميراث وادعى انه عم الميت اصحة دعواه فيفسر فيقول عمه لايه وانه
اولا به اولا به ويشترط وانه لا وارث له غيره ولو اقام البينة لا بد للشهود ان يشهدوا
الميت والوارث حتى تنفيا الى اب واحد ويقولوا هو وارث لا وارث له غيره
ولو اقام البينة لا بد للشهود ان يشهدوا الميت والوارث حتى ينفيا الى اب
واحد ويقولوا هو وارث لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك وشهدوا
انه اخ الميت لايه وانه اولاد له ولا يعلم له وارثا غيره جان ولا يشترط
في هذا ذكر الاسباب واذا ادعى انه ابن عم للميت يحتاج الى ان يذكر نسبة الام

دعوى الارثان والقبض

ادعى على ذي اليد الميراث او الرهن

بما دهن يملكها

دعوى الميراث

الاب

الاب الى المدعي يصير معلوما ادعى انه اخوه لايه وانه شهد الشهود ولم يذكر الاسم
الام ولم يذكر الاسم الحد لا يقبل لانه لا يحصل القرض ادعى دارا على رجل ميراثا عن
ايه فانما يقبل شهادته شهوده اذا شهدوا على سبب الملك وذلك بان شهدوا بالملك
للموت وقت الموت بان يقولوا الشاهدات وهو يملكها او باليد له وقت الموت
بان يقولوا مات ابوع وتلكها ميراثا له فان ادعى دارا او شيئا اخر وشهدت شهود
على احد هذه الوجوه لعزل ولو شهدوا الفكاكات دارا به او كانت في يده ولم
يزيدوا على هذا لا يقبل وكذلك لو شهدوا الفكاكات لايه مات وتلكها ميراثا له او
شهدوا الفكاكات في يدها ميراثا له ان مات وتلكها ميراثا له او شهدوا الفكاكات
في يدها ميراثا له ان مات وتلكها ميراثا له او شهدوا الفكاكات في يدها ميراثا له
ميراثا له او شهدوا الفكاكات في يدها ميراثا له او شهدوا الفكاكات في يدها ميراثا له
ولا يقضي للموت ما لم يشهدوا على الاصل انما على الملك عند الموت او على ما يقوم مقام
الملك وهو اليد عند الموت ولو ادعى ان العبد ملكي وقع في قسمتي من تركته الى وادام
البينة ان اباك اقر بان امة تقبل من استحقاق الارث لان اقرار الاب اسبب
النسب ادعى الى وارث فلان لابن اخيه لاجل اقام البينة فاقاضي ليس الشهود
على ما ثبت كنه ودارت فقالوا سمعنا من الموت قال لانه وارثه لا يقبل
هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت كونه وانما لانه حل النسب على الغير لكن اذا
اقر الموت في حيوة انه وارث وكان له ابن فمات ثم مات الميراثان المتعلق باخذ
المال بحكم الوصية وقال هو قرض ومات الميراث ترك امراة فانها باحد الزوجين والباقي
ياخذ ذلك الميراث ادعى انه وانكر لابي ابن عمك وام ولم يذكر اسم الحد لا يصح والاصل
في المسائل دعوى النسب المشاع فيه فان كان ذلك بحيث لو اقر فثبت باعترافها كالابوع والسوة
والولاة والوصية فان هذا المدعى كونه حصما اذا انكر المدعى عليه ويقبل بينة سوا ادعى
نفسه حقا او لم يدع وان كان بحيث لو اعترف لا يثبت باعترافها كاحق فانه ينفرد ان
ادعى حقا مع ذلك فهو خصم لذكر الحق وان لم يدع حقا لا يكون خصما واذا ادعى على
آخر اخوه واراد اثبات نسب لم يستقم عليه الا ان يدعى حقا من ميراث او من غير
من نفقة الا في الن وجين والابوين والولدين ولا العمام والمولاة فانه يقبل منه البينة
لان لم يدع فيه حقا لانه يثبت بحق نفسه في ذلك كله ادعى ان له علي محمد بن احمد بن محمد كذا
من المال وهو هذا فتشهد الشهود ان هذا محمد بن احمد بن محمد وان له عليه كذا اثبت
للمال لا يثبت النسب ولو ادعى ان له علي فلان دينكا وانه مات وانت وارثه وانت ابنه
واسم ابيك كذا واسم جدك كذا فاقام البينة فانها تقبل وتثبت النسب **فصل** عبد باع عبدا
من الاعيان بحقة المولى ثم ان المولى ادعى ذلك العين لنفسه فان كان العبد مازوا
لا يصح دعوى المولى وان كان محجورا لا يصح دعواه سكوت المال فيما اذا باع رجل ملكه
وهو حاضر لا يكون رضا بالبيع رجل باع عقارا وامراته او ولده او بعض اقرار به
حاضر ولم يقل شيئا ثم ادعى على المشتري من كان حاضرا اعتدال بيع ان العقار له النفق

ات دهن يملكها

قال انه وارث

ادعى ان اخوه

بيع ملكه وهو حاضر ساكت

مشايخنا ان هذه الدعوى لا سمع وهي تبليس محض وحضرهم عند البيع وتركوا من عندنا
 يسمع ان من له ملك البايع وجعل سكوته في هذه الحالة كالا مضاع بالاقطار دلالة قطعا
 للاطماع الفاسد وفوقه مشايخنا على ان لا سمع فيقول المقتني في ذلك فان كان في ذلك
 يسمع الدعوى لا اشتهاا للمدعي بالاختيار والتبليس ولا في ذلك كان حشا يكون سوابدا
 التزوير واذا كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري فافضاه الثمن وفيه البايع البايع
 دعواه بعد ذلك الملك لنفسه وتصير بغير البيع مقاضا الثمن فلا يبيع دعواه بعد ذلك
 وقد من **فصل** ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضى وقال كان لي على حايظ هذا الذي قد
 في موضع كذا خشبة فسقطت اوقار فتمت الاصلع غيرها وقد سمع صاحب اليد هذا
 هو حق في هذا الحايظ ليدان سدن موضع الخشبة وغلطها وجعل باع عينها من
 الاميان وهو عبد محض مولاه ثوان المولى ادعى العين التي باعها العبد بنفسه فان كان
 العبد ماذن بالبيع دعوى المولى وان كان محجورا عليه يبيع اذ تشهد شاهدان على رجل
 ان قاضيا من القضاة قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بالف درهم والقاضى لا يستل
 هذه الشهادة حتى يسمع لقاضيه الذي قضى وسدوه واذا قام المدعى عليه بينة
 ان شهود المدعى بخبره ورون في قذف لا بد ان يسمعوا من حده وفي دعوا مال
 الاجارة المنسوخة لا يشترط تجديد المستأجر ولو ادعى على اخر عشرة دراهم ثم يبيع
 مقبوض ولم يصف في البيع يجوز وهو الصحيح ولو ادعى على اخر بعين فصيل في بطن
 امها فما لا يسمع دعواه الا ان يدعى قبل المدعى عليه بذلك فيجوز ان يبيع وان ادعى القاضى
 على المامور فان ادعى على رجل ان فلانا امرك باخذ كذا من مالي واخذت فان
 كان الامر سلطانا فدعوى القاضى على المامور لا يبيع وان لم يكن سلطانا فدعوى القاضى
 عليه صحيحة ولو ادعى على صغير شيئا بحضرة وصيه يجوز ولا يشترط حضرة الصغير
 سواء كان المدعى دينا او عينيا مباشرة الوصى ولا قبل لواءه دينا وجب مباشرة
 الوصى لا يشترط حضرة الوصى وان وجب له مباشرة الوصى كضمان الاستفاد
 ونحوه يشترط حضرة الوصى ولكل من جحون ولو ادعى على صبي محجور عليه بالاب
 او محضبان كان المدعى الى بينة محضرة يسمع دعواه ويشترط حضرة الوصى
 يحضر مع ابواه او وصيه وان لم يكن للصغير اب ولا وصى فطلب من القاضى
 ان ينصب له وصيا اجابة القاضى الى ذلك لكن يشترط حضرة الاطفال الرضع عند
 الدعوى ولو ادعى على الميت دينا او عينيا مباشرة سفار لا يشترط حضرة الكل لكن حضرة
 الواحد يكفي جية في احدى ثلثة نفر احدهم يدعى بطائنها والثاني فظنها والثالث كلها
 واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فيقتضون جميعها المدعى لكل لان الظاهر ان سلم له بلا
 منازعة وهو ينافى المدعىين الاخرين هو المدعى المظنة نصف قيمة البطانة والمدعى
 المظن نصف المظن قطان من الابل على اربعة منها رجل راكب على بعير في سطر
 رجل راكب على البعير الاخير منها رجل راكب على كل واحد منهم ان الابل كلها
 فالبعير الذي عليه الاول الاول خاصة والاخر الاخير خاصة وما بين الاول

كان على حايظ آه باع كثره

شاهدان قاضيا القضاة

هل يشترط حضره الصغير

الاستفاد كالأول

جبة وادراكها

الاوسط صفان رجل اقام بينة على رجل ان فيه الدار التي جدها كذا وبني حدودها
 فان القاضى لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته على الملك ما لم يقيم البينة ان الدار التي ادعاها
 في يد المدعى عليه وان كان المدعى عليه مقرر بان الدار التي ادعاها في يد المدعى عليه لثقتهم
 الغير او انما والحدود في يد ثالث على ان يبيع احدها فيقر الاخر بها في يده وعدم المدعى
 البينة انما له وهذا باطل والعصاة المحرمان سدا ذالم يعلم القاضى انه سخر اما اذا علم
 انه سخر لاسفد وعليه الاعتقاد دارا ومنقول كذا في يد رجلين فاقام كل واحد منهما
 البينة له اعلم بان الفقار والمفقول اذا كان في يد رجلين يجعل في يد كل واحد منهما نصف
 ويجعل كل واحد منهما مدعى فيما ادعى صاحبه مدعى عليه فيبذل في يده فاقام البينة
 على ما ادعى فان لم يدر سخر او لم يسخر والتاريخ مما على السواد يقضى به بينهما نصفين وان
 ارخا وتاريخ احدهما السابق فيقضى به لاحد منهما تاريخا وان ارخ احدهما ولم يرخ الاخر
 فيقضى بينهما دارنة في يد رجل ادعى رجل ان دار ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بينة
 ان اشتراها من فلان منذ سنين وهو ملكها فبذل بها الخارج دارنة في يد رجل اقام رجل البينة
 ان اشتراها من فلان غير ذي اليد بالف درهم وهو ملكها وهذه الثمن واقام الاخر البينة
 ان فلانا اخر صحتها واقبضها اياه واقام اخر البينة على الصدقة من رجل واقام اخر
 البينة انه ورثها من ابيها فان الدار يقضى به بينهم ارباعا وان ادعى ذلك من رجل واحد فيقضى
 بها للمشتري ولو ادعى رجلان اقام احدهما البينة على العبة والقبض واقام اخر البينة
 على الصدقة من ذلك الرجل فها سواد والرهن اولى من العبة والصدقة ولو ادعى رجل الشك
 من رجل وادعت المرأة الامها فالشك اولى وقيل لها سواد وهو الاقرب ولو اشترى
 دارا ولم يقبضها حتى اغتصبها رجل من البايع ان كان المشتري فبذل الثمن او كان الثمن
 الى رجل فالحصم هو المشتري والملاحة البايع دارنة في يد رجل اقام رجل البينة ان بجانب
 اليد باع منه نصفا شائعا مقابلا بالف درهم واقام البينة انه باع منه نصفا معلوما منها
 بالي درهم فان القاضى يقضى ببينة البايع ببيع النصف المعلوم بالي درهم ويقضى ايضا
 ببيع نصف الباقي للاخر بحسب ما ادعى من رجلان ادعى ادا كذا في يد رجل اقام احدهما
 البينة ان هذه الدار كانت دار فلان مات منذ سنين وتركها ميراثا واقام اخر البينة
 ان هذه الدار لفلان الميت غير الاول منذ سنين ومات وتركها ميراثا فالدار لمن هي
 اقدمهما تاريخا لا مهم وقتا الملك دون الموت عبدة في يد رجل ادعى رجلان اقام
 كل واحد منهما البينة انه باع من الذي هو في يده بمائة على ان المشتري بالخيار فيه
 وقنا معلوما والذي في يد منكر دعواه ويدعيه لنفسه فالذي في يده العبد
 بالخيار يدفع الى ايها شاء وعليه ثمنه الاخر دارنة في يد رجل فادعاها رجلان واقام
 كل واحد منهما البينة انه طارح امرها من الذي في يده شقرا لمشرع درهم وان سكتها
 شمر الذي في يده الدار ينكر دعواها فانها ياخذان الدار بينهما نصفين ياخذان منها
 عشرة دراهم لاخر اذا ادعى ما كانا اثنا وشهدا الشهود انها كانت دارا ليه وقت الموت
 ولم يبق لونه شهدا منهم وهو ابنه ودارته لا سمع هذه الشهادة لانه يشترط في الشهادة

احمال الزنا

القضاة على كل من
دعوى رجل ادعى
ما باع في التاجر

صور دعوى الرجل

الشك والامر

ادعى القاضى ولو اراد

تمت
لم يتركوا عهد الورث
ولم يتركوا لاسم وارثا

مقتضى الكساح
ولا انما لم يترك

ان اباه امره انما زول البس

مكتوبه الورث

الارواح

ان يقولوا انه ابنه او وارثه والاصح انه قوله ووارثه ليس بشرط ولو ادعى اكا في يد رجل
لا يسمعت وتلكها ميراثه وشهدا الشهود انه مات وهو وارثه ولم يذكر واحد الورثه
ولا قالوا لا يعلم له وارثا آخر فان القاضى لا يقبل شهادته ولا يدفع اليه شيئا فان قالوا
هو ابوه ولم يقولوا لا يعلم له وارثا آخر فان القاضى يتلقى زمانا فان باقى زمانا ولم يظهر
وارثا فانه يدفع اليه الميراث ولا يأخذ منه كفيك هذا اذا كان الوارث من لحيته غير
كالا بوالام والابن فلان كان ممن تحسب غيرهم كالابن والعم والمجد فانه لا يدفع اليه شيئا
وان كان الحاضر من لا يحجب لكن يوقد نصيبه مرق ويكثر اخرى كالزوج والزوجة
ينظر ان كان الزوج يعطى النصف لان كانت زوجة يعطى الربع وقيل اقل النصيبين
الثلث للمرأة والربع للزوج رجل ادعى دارا في يد رجل فاقام الزوج في يد الدار البينة
ان فلانا الغائب كان ادعى هذه الدار واستحقها من يده ودفعها القاضى الى المستحق
ثم احضر منها لاقبل بينة ذي اليد ولو ادعى شيئا لا يسمعه واقام البينة وان كان له ميراث ما
يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ثم ان امرأه اقامه البينة على ما شئت الابن قبل
موت يومه على النكاح فان القاضى يقضى بكل واحد منهما بالنكاح للمرأة وللأب
بالميراث ولو اقامت امرأة اخرى بينة انه كان نكاحها بعد نكاح الاولى يوم يقضى بنكاحها ايضا
مع نكاح الاولى لهما بالميراث مع الالب ولو ادعى الابن ان فلانا قبل العاقد في يد كذا
من شهر كذا من سنة كذا واقام البينة على ذلك ثم اقامت امرأة شئت على النكاح في يوم
كذا بعد ذلك اليوم يوم فانه لا يقضى بالنكاح ادعى كذا في يد رجل ان اباه اشتراها
من ذي اليد بالف درهم ومات ابوهم فباعت اباه ذلك مع دعواه وان لم يترك في دعواه
ان اباه مات وتلكها ميراثه وهو الذي يقال الشرط لصحة الدعوى ثم القاضى يبار
البينة فان اقام البينة على ذلك وقالوا لا يعلم له وارثا غير القاضى بالبينة وبأس
المدعى ان ينفذ الميراث وتكون الدار في يد رجل فباعت البائع لآخر من الميراث صحة الدعوى
ط ولو قال المدعى عليه هذا الشيء او دعه فلان الغائب واعانية او امرته او غنمه
او عصيته منه واقام بينة على ذلك سقطت خصومة المدعى وان قال اشترى
من الغائب او قال المدعى عصيته او سرقته او سرقته فهو خصم وان اقام البينة
على الابيع وان قال المدعى بعت من فلان وقال صاحب اليد او دعه فلان ذلك
يسقط الخصومة بغير بينة لانها موافقا ان اصل الملك فيه لغيره واذا ادعى اثنان عين
في يد اخر كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد من صاحب اليد واقام
بينة وكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك
وان قضى القاضى به بينهما فقل واحد لا خيار له يمكن لاحدهما ان يأخذ جميعه وان
ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول منهما ولو وصفت احد منهما ولم يوقت الاخرى
فهو صاحب الوقت لثبوت ملكه في ذلك الوقت واحقل الاخر ان يكون قبله او بعد
فلا يقضى له بالشك وان لم يذكر تاريخا مع احدهما فبقي فهو اولي معناه انه في يد كذا
لو ذكر الاخر وقتا الا ان يشهد ان كان قبل شراء صاحب اليد وان ادعى احد

حج

الارواح

تمت
مكتوبه الورثه
مكتوبه الورثه

ان تسميها

الاصل والارواح
والاصلاح والاعادة

رهنه وقبضها والاخر مته وقبضها واقام البينة فالرهن اولي واقام كل واحد منهما البينة على
الشراء من الاخر ولا تاريخ معها فباعت النسيان ويترك الدار في يدي اليد وان اقام
الدينين شاهدين والاخران عتبه وهما سواهما اذا اثنان عا في دابة واقام كل واحد منهما البينة
القاضى عنده وذكر تاريخا ومن الدابة يوافق احد الثاينين فهو اولي وان اشكل ذكر كانت
بينهما وان خالف بينهما فان خالف بين الدابة الوقتين بطلت النسيان وتترك في يدي اليد
وان برهن احد الثاينين على عصبته والاخر ودعته استقوا والابن الحق من اخذ
الكم والراكب من اخذ الحمام ومن في شرح من ودفعه وبجالت الباطل والمعلق به سوا
كن بعد ثوب وطرفه مع آخر اذا كان العصب في يدي رجل وهو غير نفسه فقال لا احد
فالقول قوله ولو قال انا عبد فلان فهو عبد الذي في يدي وان كان لاغير عن نفسه فهو عبد
الذي في يدي فلو كبر وادعى للميراث لا يكون القول قوله واذا كانت دار منها في يد رجل مشرق
تبوت وفي يد الاخر سب فالساحة بينهما نصفان لاستقوا يهما في الميراث واذا ادعى اثنان
ارضاعيني يدي كل واحد منهما انها في يدي لم يرض عنها في يد واحد منهما حتى يقيم البينة انها
في يديهما وان كان احدهما قدام في الارض لم يرض عنها او جف في يدي لوجود الدار فيها
في الايجور قضاء القاضى والاصل فيه ان كل قضاء ارتشى فيه او جارا ويكون للنص ان
لا اجتماع يكون باطلا فلا ينفذ باعضاء قاض اخر وان كان مختلفا فيه فان كان الاختلاف
في جهة القضاء وحده فاذا قضى بغيره بالاجماع وليس يصح ان يطله وان كان الاختلاف
في نفاذ القضاء احتجج الى امضاء قاض يري ذلك فامضاء يصير متفقا اما الباطل اذا قضى
لنفسه او لولد او كان على القاضى دين ليت ففضاه لو ساه لشرعن الدين كان باطلا وكذا
اذا قضى وصيا بعد القضاء اليه كان باطلا الا ان يعطى لوصاية او عصبه وصيا قبل قضاء
الدين اليه ثم فضاه دين الميت وابوه او امرته مرد عن الدين لان هذا على نفسه من حيث
انه مستحق حق الدين منه فاذا كان الدين على ولد او امرته فكذلك على التفصيل
ومنها قضى العتبي والعبد باطل وقد ينشأ فلا ينفذ باعضاء قاض لآخر من ذلك ومنها
قضاء في غير الميراث الذي يستحق عليه او قاضه العكس لم يقبل الا في حق اهل العكر ففضاه
في غيرهم باطل ومنها اذا قضى بشاهد ومن ابطاله الثاني ومنها اذا قضى بجوار المتعة
فهو باطل ومنها القضاء بالنسيان في المال بان تلف مال اثنان في محله ففضى بالصفاء با
على النفس كان باطلا ومنها اذا كان لرجل حق خصومة في دار فلم يخاصم تلك سنين ففضى
بطلانه على قوله من يقول ببطلانه ففضاه باطل ومنها اذا قضى ببطلان حق شرجه
المقبول او ابنه بناء على قوله لا الحق للنساء في الوفاص ففضاه باطل ومنها اذا قضى بجوار
فان الخلاص في الدار باطل في الثاني ومعناه انه يضمن المشتري لو استحق الدار فله
الخيار من يدع شرا او يخوع وكذا ضمان العهد ومنها اذا قضى بالرجوع في الميراث
من غير ان يشئ ذلك عند البائع على قوله من يقول به ومنها اذا انفرت المرأة في مالها
بعق او وصية بغير اذن زوجها ففضى ببطلانه على قوله من لا يرضى بغير اذن الزوج
ومنها اذا قضت المرأة المهر بغير اذن زوجها ففضاه باطل ومنها اذا قضى بفسخ

الجواز الى الزوج فهو باطل ولا يبرأ منها وانما اخذت ومنها اذا راي رجل خطا يبرأ على مك
 فشهد بذلك ونقض القاطع بجوازهم فهو باطل ومنها اذا طلق امرأته ثلثا او واحدة وهي حامل
 او حائض او قبل الدخول ففرض بطلان الطلاق وعلى قوله من يرى ذلك فهو باطل ونقض
 بالوحد في ايقاع الثلث فهو باطل ومنها القضاء بالحد بالذف بالعريض على قوله من يرى
 ذلك فهو باطل ومنها القضاء بان العنين لا يوجب البطل ومنها التسامح في القتل وهو
 ان يدخل انسان في محلة فوجد ميتا من قريب معين ولما القليل رجلين في المحلة فوجد
 انما ساد ففرض بالقبض عليهما فباطل ومنها حلف سب من حبه اليوم مع فحالة
 القاطع فنقض عن القاتس وكذا ففرض به فباطل ومنها اذا قضى بشهادة العمى والحرد
 في القذف اذا تاب وبشهادة احد الزوجين مع اخر صاحبه او بشهادة الوالد للزوجة
 او الولد للزوجة ولغيره حتى لا يحوز للثاني البطلان وان راي بطلانه ومنها القاطع
 المطلق ففرض بشهادة رجل وامرأتين في الحرد والقصاص وهو يرى جوارحه و
 نفذ ومنها اذا قضى بفسخ نكاح امرأه لعيب العمى والجنون وهو يرى نفذ ولا يبط
 الثاني وكذا اذا قضى بفسخ النكاح في البعوت بعد هو الطاهر وكذا اذا قضى بطلان قضاء
 الكرم او قضى بجواز النكاح في الطلاق المصاف ومطلان العنين وهو يرى جازا لنكاح
 اجماعا وحل وطهها ومنها اذا قضى بجواز نكاح مرسه الاصل والابن جاز ولا يبطله الثاني
 رجل الوطى ومنها في الكنايات ففرض بكونه رجليا وهو يرى ذلك بعد ومعه الثاني ومنها
 قضى بجواز النكاح بغير شهود او بشهادة النساء وحدهن نفذ ولا يبطله الثاني ومنها
 قضى بثلاث تظليقات في الحر يكون ثلثا ومنها في الاحتلاقا بعد وكذا اذا قضى
 مع الما بغير ارض والقضاء على الغائب والقضاء بان الحكم في العنين والقضاء بكتاب
 القاطع بعد موت القاطع الكتاب وبعد عزله والقضاء بالشفقة لصاحب الطريق دون
 صاحب الحايطة والقضاء بينهما بعد وكذا القضاء بالفاقة او بالقرعة نافذ وكذا القضاء
 بسع المدب وكذا اذا شهد وان افتر بما في هذا الكتاب من الوصية او قول وصية
 بما في هذا الكتاب ولم يقر عليهم ففرض بعد نفذ ومنها انه لا يقضى با وجده في ديوانه
 ولا يبرأ منه فان قضى نفذ وكذا اذا شهد بان شهدوا خطهم في الصك وختمهم ولا
 يبرأ من الحادثة بعد وما ما يكون الاختلاف في نفس القضاء وينفذ بمصاف اخر
 يرى ذلك فالقاضي الذي عليه دين اجل قضى بوجاهة رجل يدعي انه وكيل فلان القاطع
 كل حق له واقام منه فيقض بوجاهة له لم يعد عنده فان انقضت امضاء قاض اخر بعد
 ولا يجوز ابطاله وان كان دفع الدين اليه ثم قضى بوجاهة له كان باطلا اجماعا ولو كان
 القاطع العمى او محدوذا في قذف وقلنا بفسخ ففرض بوجاهة على امضاء قاض
 اخر فان امضاءه لا يبطله الثالث وان يحضر الثاني لكن ابطله وهو يرى بطلانه
 بطل ومنها اذا قضى لامرأة فان امضاءه الثاني نفذ ولا يبطله الثالث وان ابطله
 الثاني بطل ومنها اذا قلدت المرأة ففرضت في حل فان امضاءه الثاني نفذ ولا يبطله
 الثالث **حرم يبيع خصما بغيره ومن لا يبيع رجل استاجر ذابته فجاء رجل وارث**

لنفذ من اليوم قاتل

هذا المستاجر والمالك عايبا انه استاجر هذه الدابة من المالك واقام منه فالمستاجر الذي هو
 صاحب اليد مثل من خصما اخذت المتأخر من فيه الاقرب الى الصواب انه ينصب
 خصما لان صاحب اليد هو المستاجر الاول يدعي المالك لنفسه في شيء ينصب خصما للمزني
 المالك في ذلك الشيء ولهذا الطريق ان ينصب المدعى عليه خصما للمدعي في دعوى العين وذكر
 الشيخ الصريح ان المستاجر الاول لا يكون خصما حتى لا يحضر المالك بمنزلة المستقر لانه لا يدعي
 ملكا الغير فلا يكون خصما للاول فلما امكن ان المستاجر لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة ولا
 لم يدعي الرهن ولا المدعي الشراء والمشتري يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له والى هذا
 قال الامام خواهرزاده وغيره الذين المرغب الي رجل باع من اخر شيئا فادعى ثلثه ان البايع اجبر
 منه البايع او رهنه منه قبل ان يبعه من فلان لاخصومة بين المدعي وبين المشتري
 حتى يحضر البايع فاذا حضر واقام المدعي البيعة الا ان يقبل بيئته رجل استاجر ثلاث دواب
 ثم ان رتب الدواب اجرة دابة من غيره واعار اخرى وذهب اخرى او باع في جمل المستاجر
 الدواب في اي يبيع فان كان باع من غيره فبيعه جائز وان باع من غيره غير كان للمستاجر
 ان ياخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صرحته سعي موه الاجارة
 ثم ياخذها وان شاء فسخ البيع لانه غير المفقود عليه فله الخيار وان وهبها برب الدابة
 من غيره او اعادها واجارها فان كانت الاجارة الا وحدهم وفقة فله ان ليسترد منه
 وان لم تكن معروفه فارادها قام البيعة فانه ينظر ان كانت الدابة في يد الموهوب
 له فلان نقيم البيعة وياخذها وان كان الواهب غائبا لان الموهوب له يدعي
 المالك لنفسه وهو خصم فيه فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس الموهوب
 له ان ياخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري والمشتري خصم فله ان نقيم البيعة
 عليه وان كانت في يد المستقر والمستاجر فادان نقيم البيعة عليهما والاجارة و
 الاعان من الثاني ظاهرة او لم تكن واقام المستاجر الثاني بيئته على
 العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا يقبل بيعة المستاجر عليهما في الغناوى
 الصفري ان المشتري لا يكون خصما للمستاجر والمرئى والمشتري شركاين
 لا يبيع خصما للمدعي بدون حضر البايع وفي دعوى العين المرهون يشترط حضر
 الراهن والمرهون ومن ادعى على غيره انه اشترى هذه الدار من فلان بها جارية
 وفلان غائب وصاحب اليد يدعيها لنفسه بجميع دعوى المدعي وبيئته عليه
 كما اذا ادعى المبيع البات وكالوادعى الرهن والمشتري شراء فاسنكا يبيع خصما
 للمدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالحضم هو البايع وحده ولو اشترى بجارية
 ولم يبعها حتى استحقها رجل البيعة فالقاضي لا يسمع البيعة المستحق ولا يقض
 له بالجارية ما لم يحضر البايع والمشتري لان الملك للمشتري واليد للبائع فيشترط
 حضرهما لان هذه البيعة يبطل ملك المشتري ويبطل البايع فصار كدعوى الرهن
 ولو كان المستحق بعد القبض يشترط حضر المشتري دون البايع والاخذ
 بالشفعة نزله الاستحقاق والمستحق ولحقية الدعوى على البايع وان لم يكن العين

المستاجر هل يكون

باع بغير الاجارة

ادعى المالك الدار والقاب

لا يبيع خصما

دعوى المأجر

أمر بغيره

أمر بغيره

في يد وكان في يد المشتري لأن البائع غاصب والمشتري غاصب ودعوى المدعى على الغاصب
 يصح وإن لم يكن العين في يد مدعى المستأجر بشرط حضرة المأجر والمستأجر ولو
 اشتري دارا ولم يتجند حتى يصحها رجل من البائع أن كان المشتري جاهلا بغيره أو
 كان الثمن موقفا فالحق هو للمشتري والافاضة هي للبائع وإذا أجازها رجل لم يفسد
 الدار من يد المستأجر فدعوى الملك على الغاصب لا يصح بدون حضرة المستأجر
 المستعير إذا وجد دابة المستعان في يد رجل يبيعها فلهما ملكة فهو خصم وإن قال
 الذي في يده قد أودعها فلان الذي أعرضها عنه فليس خصم عليه في يد رجل يبيعها
 له وإنه فلان الغاصب فاقام رجل بينة أنه اشتراه من فلان وبعده الثمن فإنه
 لا ينفذ اليه حتى يحضر الغائب ولو أنكر صاحب البطان يكون ملكا للغائب فيقتضى عليه
 وعلى ذلك الغائب ولو أقام صاحب البطان فلان الغائب وأدعى رجل أنه اشتراه
 من المفلح وبعده الثمن وصدق في اليد لا يؤمن بالتسليم إلى المدعى المودع أو الغائب
 إذا كان مقررا بالوديع أو الغصب لا ينصب خصما للمشتري وينصب خصما لوارث
 المودع أو الغصب منه حتى لو ادعى عينا في يد رجل أنه اشتراه من فلان الغائب
 وصاحب اليد يقول أنا مودع الغاصب أو غصبته منه لا ينصب خصما للمدعى على ذلك
 ما لو ادعى رجل أنه وارث فلان بوضع أو ابنة أو الغاصب المودع بغير المال ولكنه قال
 لا أدري ما مات فلان أو لميت ولو قال لا أدري ما مات وارثه أم لا وقام البينة على ذلك
 وعلى أنه وارثه يقبل بينة وينصب خصما هذا إذا كان المودع أو الغاصب مقررا بالوديع
 أو الغصب أما إذا أنكر وأدعى الملك لنفسه فإنه ينصب خصما للمدعى حتى لو ادعى
 عينا في يد رجل أنه اشتراه من فلان الغائب وصاحب اليد يقول هو لي فإنه ينصب
 خصما للمدعى ولو اشتري شيئا بميت أو دم أو خمر أو خنزير أو بقرة أو بقرة أو بقرة أو بقرة
 مستحق واستحق المشتري بالبينة ففي الميراث والميتة والدم لا يكون مشتري
 خصما ولا يسمع البينة عليه إذا استحق البيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع
 المشتري على البينة بالثمن فاقام البائع بينة على الشك وان القاضي للمشتري وقبض بالطلا
 وليس كذلك الرجوع على المشتري على هل قبل هذه البينة بدون حضرة المشتري واختلاف الشك
 فيه الإجماع أنه لا يترط حضرة وإذا أراد أن يرجع إلى البائع بالثمن فاقام البائع بينة
 على الشك أو على وجود ذلك الشيء إليه من جهة المشتري ببيع أو نحو بشرط حضرة المشتري
 بسمع هذه البينة على الشك ويحرم له دفعه إلى المشتري حتى يسترد البيع من يد المشتري
 لا يجوز والشك الترخي يفيق أنه يقبل هذه البينة بدون حضرة المشتري ولا يترط
 حضرة على الظاهر والاشبه المشتري شرا فاسمها إذا ادعى استرداد الثمن فقله أن
 الملك وقع فاسمها وأنكر البائع البيع أو أقر بشرط حضرة المبيع والموصى له ينصب خصما
 للموصى له فيما في يده وإن قضى للأول بالثمن ولم يقبض شيئا انخاصه إلى القاضي الذي
 قضى للأول بالثمن ينصب خصما ويبيع البينة عليه وإن خاصه إلى قاض آخر لا
 ينصب خصما للفرع ولا من الفرع الأول شيئا أو لا يقبض والموصى له لا ينصب خصما

مقتضى الحق

للعقود

كرن الروايات

للعقود أيضا وهذا إذا كان يبيع له بالثمن لغيره وإن كان يوصي له بما زاد على الثلث صح
 بأنه لم يكن يتم وارثا فلو وصى له بغيره لغيره وبغيره لغيره لأن أسحق ما زاد على
 الثلث من حصايع الوارث والمودع أو الغاصب والدون لا يكون خصما للموصي له إذا
 كان الذي قبله المال مقررا بأن المال الميت والمضم في ذلك وارثه أو وصيه فإن قال الذي
 في يد رجل أن فلانا الغائب اشتراها منك لأجل مبيعتي وليد البيع يقبل بينة المدعى
 عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا يبيعه لغيره ما بين قوم ميراث أدعى رجل أنه اشتري
 من بعضهم نصيب الذي ورث من أبيه وهو غائب وأقر الوارثه بينة الغائب فيها
 فيد يشهدون له على الشرا لا يقبل بينة ولو قال هذه الدار لنا لاحق فلان فيها
 قلت بينة المدعى رجل جالسك باسم غيره على رجل إلى ذلك الرجل وقال هذا المال الذي
 في هذه الصك باسم فلان عليك فلان قريب فلان لي والميتة على ذلك فإن أنكر المدعى
 عليه أن يكون فلان الغائب عليه شيء فهو خصم بغير بينة هذا المدعى عليه ويقضى له
 بالمال وإن أقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا يقبل منه هذا على الغائب الذي صك باسمه
 حتى يحضر وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يقبل بينة وإن أنكر المدعى عليه أن يكون
 فلان الغائب عليه شيء وإذا أراد الشفع بالشفعة وذلك قبل قبض المشتري
 بشرط حضرة البائع والمشتري العتقاء بالشفعة وإذا استحق المستأجر بالبينة
 شرط حضرة المعير والمستعير في دعوى الضياع لا يترط حضرة المزارعين على الأشبه
 وإذا ادعى كساح امرأة ولها زوج ظاهر بشرط الزوج الظاهر بسمع المدعى بالبينة
 ولو ادعى أنه زوج ابنة البكر البانعة من هذا بامرها وأراد قبض صداقها وأقر
 الزوج بالكساح ولم يدع الدخول فالقاضي يامر الزوج بدفع المهر إلى الإبل ولا يترط
 أحضار المرأة ودعوى الكساح عليها يزوج والدعوى صليحة بدون حضرة الولد جاز
 وهب لعبد رجل شيئا ثم أراد الرجوع ومولى العبد غائب فإن كان العبد مائنا وكما
 يقضى له بالرجوع وإن كان محجورا لا يقضى له بالرجوع ماله يحضر المولى فإن قال العبد
 أنا محجور وقال المولى أحب لبلد انت ما دون فالقاضي قال لو أهب مع عبته وإن قام
 العبد بينة أنه محجور لا يقبل بينة هذا إذا كان العبد حاضرا والمولى غائب فإن كان
 المولى حاضرا والعبد غائب فإن كان المولى هو ب في يد العبد لم يكن العبد خصما وإن
 كان في يد المولى فهو خصم عبده مصلح ماله غير ماله وعند ماله وغاب العبد
 ليعم دعوى صاحب المال على المولى وإن كان العبد غائبا وموافقا أن المال
 وصل إليه من جهة عبده المدعى عليه حتى لو ادعى على مولى العبد أنه يملكه بغيره فإن
 عين من مفسد كده است وبق حاده وبمن تسليم كن وخواجه مقررت كده ملك
 قوت وبند بن داه است ليعم الدعوى عليه وإن كان العبد غائبا وقال
 فواليد هذا المال ودعيته عبدك فلان ولا أدعى هو لك ماله وصدقة المدعى
 أن عبده أو دعه إياه وأقام المدعى البينة أنه ماله يقضى له بدفع المال إليه وإذا كان
 في يد المدعى عليه من جهة عبد المدعى ولم يقر بالملك المدعى ولو أقر بكونه ملكا للمدعى بأن

دار من قوم مزارع

جاء بالهك

أدعى كساح

بالأنا محجور

عبد غائب

هذا ما لك عصبه منك عصبك ودفعه الى وصده بذلك صاحب المالك لئلا يصح التماسه
بالسليم الى المقر له لانه اقرانه ماله لكنها تضاد قاعلي انه ليس خصم كما اذا ادعى عينا في يد
انسان فقال ذوا اليد ان فلانا اودعه او عصبه منه وصده المدعى لا يثبت خصما
كنا ههنا عبدا وادع عبدا انسان فليس لولا ان يأخذ من المودوع ماله بحضر العبد
وان كان كسبه فلم يلق الحق الاخذ جمل دفع عينا الى عبده ما يزدرك فلا تكرر اما
لهذا بن بنده مان كسر اد وابق العبد بعد ذلك خنا وند غلام ابن عبيد رانين
طلب ميكند ومودع مقرات كنه ابن ملك خواجه او ست فعلى قياس ما يثبت
ان لا يملك المطالبة منه وفي الدجر سعي له ان يكون له ولاية المطالبة من المودع
ادعى عامة في يد رجل وقل هذه عامتي بصبها على يد تليدي ليكر لصلحه وانكر
ان يكون العامة للمدعى لا يصلح هذه الدعوى من هذه المدعى لانه مقر ان العامة
وصلت الى يد الرقا من جهة الغير فلم يكن بين الرقا وخصم من جهة حكم اقراره
دفع شيئا الى دلال لصد ماعه وسلمه وغاب الدلال فجاء الاخر وادعاه على المشتري
واقرانه دفع الى فلان لصد ولكنه انكر البيع هل علك الدعوى عليه ان صدقه ان المالك
دفعه اليه لا يملك الدعوى عليه طذا قلم ذواليد سه انه اشتراه من وكيله بنده
دعوى المدعى الوكيل بالحفظ من جهة الغايبه اذا ادع عند غيره ومات فالذي
في يد يكون خصما لكل من ادعاه رجل باع عبدا عبدا عبدا وعاصم ارا دان بر العبد
بالعبد لا يشترط حضرة العبد الاخر سواء كان الرد مصدا او مصدا ولو لم يكن العبد
العبد حاضرا وقت الرد صح الرد ايضا وكذلك اذا استحق احد العبدان لا يشترط
حضرة العبد الاخر ولو علق طلاق امراته ان يزوج عليها امراته فادعت امراته
انه يزوج عليها فلانه وفلانه غايبه عن المجلس فاقامت امراته بشفه على ذلك
هل يسمع حال عيبتها لاصح انه لا يقبل واذا مات الرجل وترك شيئا يمكن نقلها
دبر مستغفر تركه وليس له وارث ولا وصي فالقاضي يصب له وصيا البيع
تركة ولا يشترط احضار التركة لصب الرعي وهل يشترط احضارها لاثبات
التركة فقد قيل يشترط واذا شهد شاهدان على عبد ماذون بغصب اغتصب
او بو دعيه استظفها او شهدا على اقراره بذلك او شهدا عليه بيع او شراء او اجار
وانكر العبد ذلك ومولاه غايب قبلت شهادتهما ولا يشترط حضرة المولى ولو كان الماذون
محجورا والمسئلة بجائها لا تسلم على المولى لا يحاطب المولى بيع العبد اما نقل التماسه
على العبد ولا يقضى القاضي عليه حتى لو احده عبق العبد وان كان المولى حاضرا مع
العبد فان ادعى المدعى استقلاك ماله وعصبه ماله فالقاضي يقضى على المولى
ان ادعى استهلاكه ودعيه او استهلاكه بضاعة على العبد المحجور لا يسمع هذه
العصه على المولى ويبيع على العبد بواحدة بعد العتق وان شهد الشهود على اقرار
العبد بذلك لا يقضى على المولى سواء كان حاضرا او غايبا الصبي الماذون اذا ادعى
على رجل مالا لا يشترط حضرة وصية كالعبد اذا ادعى مالا يشترط حضرة المولى ولو ادعى

عبد ادعى عبدا

ادعى عام على الرقا

ما بال رقا

ادعى الوكيل

ادعى العبد بوزن الرقا وارث والاذن

احضار الرقا

ما اقره العبد بغير العتق

شارجل

على رجل انه نقا عن عبده قيمته الف درهم وحج المدعى عليه دعواه والمدعى مقر ان
الصبي فاقام المدعى بينة على دعواه فالقاضي لا يسمع منه ولا يقضى بالارث على
المدعى عليه الا بحضور من العبد ولو كان العبد مساو صغيرا لا يسمع نفسه فالقاضي
يقضى بالارث للمدعى على المدعى الباقي ولا يشترط حضرة العبد ولو ادعى عليه اسباعين
ردوه وقيمة الف درهم وانكر المدعى عليه فاقام المدعى بينة على دعواه فالقاضي
يقضى به للمدعى المدعى على المدعى عليه وان لم يكن البردون حاضرا ولو ادعى جن غا
في دابة او خرف في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب بسباع هذه البينة لان المدعى
في الحقيقة الحر العات من الدابة والثوب والوكيل يشترط ان اذا اشترى الدابة وقبضها
لما الشفع واراد ان ياخذ الدابة من يد الوكيل كان له ان ياخذها ولا يشترط حضرة الموكل
ولو كان الوكيل لم ياخذ الدابة فالشفع لا ياخذها الاحضرة الموكل ووكيله ولو استحق
المشتري من يد الوكيل الشري لا يشترط حضرة الموكل للقضائه المستحق فيكون بحضرة الوكيل
لنامه مقام الموكل كالشاهد واعلى غايب على انه طلق امراته هذه ثلاثا لا يقبل فان كان الرجل
حاضرا والمرأة غايبه يقبل وكذلك لو شهدوا انه اعتق امرته وهي غايبه يقبل دعوى
القتل الحظا على الفاضل والبينة عليه مسموعة عند من حضرة العاقله المشتري اذا ادعى
على البايع تسليم البيع لا يلتفت الى دعواه ماله بحضر العتق اذا لم يكن العتق مؤجلا فاذا
حضر الا ان يحضر البايع على احضار البيع واذا ادعى تسليم الرهن من المرهون لا يحضر
على احضر العبد المرهون حتى يحضر الرهن فدر الدارين احضار التركة من الوتره ليس
بشرط لصحة ثبوت الدين في التركة بالبينة لكن اذا ثبت الدين لا يمكن من المطالبة الا
اثبات التركة ولا يمكن اثبات التركة الا بالاحضار لان في النقل يشترط الاحضار اثبات
فيقول ربنا الدين للقاضي كلف احضار التركة ليقوم البينة بها مملكهم فان حضر ولم يقد
ما بقى بالدين لا يشترط احضار الباقي لحصول المقصود رجل عصب عبدا فاقام احد البينة
على الغاصب ان العبد ملكي وقضى له ثم ان المفصوب من اقام البينة على الغاصب ان
العبد كان ملكي لا يثبت بشفه لان دعوى الملك المطلق لا يصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على
غير ذي اليد انك عصبته مني يسمع في حق دعوى الضمان الا ترى ان دعواه على الغاصب
الادى صحيح وان كان العبد في يد مناصب الغاصب ولو اقام المفصوب بشفه بشفه على
المفصوب له ان هذا العبد ملكي قبل وكذا لو ادعى ان العبد ملكي غصب مني فلان واقام البينة
يقبل ودعوى الغصب على غيره ذي اليد مقبولة ودعوى الملك غير مقبولة غصب شاة
فدعيها لم يقطع حق المالك عينا فلو استحقها رجل من الغاصب من الضمان فيما عدا
مدعى على قبل العتق ادعى دارا في يد رجل واقام المدعى عليه بينة ان الدار كانت ملكا
بشفه من فلان منذ شهر وسلمها اليه ثم ادعتهها وغاب فالقاضي يسأل المدعى عن
ذو اليد ان صدقه في ذلك فلا خصومة بينهما وان كذب المدعى ذي اليد انه صدقه
في ذلك فلا خصومة بينهما وان كذب المدعى ذي اليد فيما ادعى الا ان القاضي علم ان الاس
كان لخاليد وقد علم ان يد ذي اليد ليست بيد خصومة في دفع الخصومة وان كان

نقا عن العبد او البردون

كمن المدعى للرعا

السلطان والملك

ي ادعى على احضار البينة
بنداهما الرقا

ما لم يضر احضار الرقا

دعوى الملك المطلق
الاصح الاعلان الرقا

صور الدعوى الرقاب

استأجره من
اربعين

القاضي لا يعلم لا يندفع الخصومة ولم يسمع من البيع من فلان وقال او دعها فلا
يبتدع الخصومة واذا لم يقبل يمتنع على البيع والابداع من فلان يقضي القاضي عليه فاذا
حضر الغائب بعد ما قضى القاضي للمدعي ان الدار ان ساء القاضي من اي وجه سارت له
فان لم يرد من مجلسه بغيره وهو بالدار وان كان صارته الدار لم يحفظ الشكر
ذي القاضي لا يقبل حصة على ذلك لان القاضي بالملك على ذي اليد قضاء على من يملك
الملك من حرمته هذا اذا حضر بعد الحكم للمدعي فاما اذا حضر قبل الحكم للمدعي ان اقام
البينة على الملك المطلق صار القاضي للمدعي بمنزلة الحاجب من رعيان ملكا مطلقا
ان ادعى الشراء من ذي اليد منذ شهر واقام البينة قبلت بينته في دفعه منه المدعي على
المدعي عليه للذين ساء ما قامت على غير خصم وفي المدعي اعد يبتدع على هذا الذي حضر
اذا ادعى المدعي ملكا مطلقا وفي ذي اليد بعت وسلمتها اليه ثم ادعى عليها اقام اذا ادعى
المدعي الشراء من ذي اليد وفي البينة الدارين من ذي اليد منذ كان وفقد الثمن
ولم يقبل الدار في صاحب اليد بعثها من فلان منذ شهد وسلمتها اليه ثم
او دعيتها وعاسب القاضي سال المدعي ان صدقه في ذلك او علم القاضي فلا حضر
بينهما واذا لم يقبل ولم يعلم القاضي فان القاضي يقضي للمدعي ان يقضي ثم حضر القاضي
لا يلتفت الى دعواه ان ادعى كانه ذو اليد ما لو ادعى ملكا مطلقا او الشراء
من ذي اليد قبل شراء المدعي ببيع دعواه فلو حضر قبل قضاءه واقام بينته على ما قال
صاحب اليد فسمع منه في حق منه في دفع البينة المدعي على ذي اليد اقامها على غير
الخصم وفي ذي اليد اعد يبتدع على الذي حضر فان اعاد كان هو والي وان لم يرد فلا
يقضي له شيء ولو حضر قبل القضاء ولم يرد البينة على ما قال صاحب اليد الا انه صدق ما
اليد فيما قال لا يندفع خصومة المدعي عن ذي اليد على ما ادعى هنا كله اذا باع قبل
الدعوى اقام اذا باع بعد الدعوى فان ادعى ثمة قاما من عند القاضي ومكثا ما قاله
بعد ما الى القاضي في المدعي بشاهدين يشهدان الدار وفي المدعي عليه انها
كانت لي بعينها من فلان بعد ما قما من مجلس القضاء وفي وجهها من فلان
وسلمتها اليه ثم ادعيتها وغاب فان اقر المدعي بما قال ذي اليد ولم يقبل ولكن علم
القاضي بذلك ولم يعلم القاضي ايضا اصلا لان صاحب اليد اقام بينته على اقرار
للمدعي بذلك فلا خصومة بينهما وان لم يكن شيئا من ذلك واقام صاحب اليد
على ما ادعى القاضي لا يسمع منه ولا يندفع الخصومة عن ذي اليد وكذلك لو اقام
المدعي شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي وباع المدعي عليه ثم بعد ما الى القاضي
فحق على هذه الوجوه وهذا الخلاف ما اذا اقام المدعي شاهدين فقبل ان يقضي
القاضي قاما من عند القاضي وباع ذي اليد من فلان ثم بعد ما الى القاضي فادعى
ذو اليد ان يباع من فلان بعد ما قاما من عند القاضي ثم ان فلانا او دعيا منه وفي
اقر المدعي بذلك او علم القاضي به لا يندفع الخصومة عن ذي اليد ولو اقر بالدار بعد
بعد ما اقام شاهدا واحدا او شاهدين يكون اقراره باطلا ولا يندفع به الدعوى

قال من بعد ما تمت من هذا القضاء

جل في بيته وان حارب رجل واحد من داره وطلب القاضي من المدعي به فقاما من عند القاضي
فباع ذو اليد الدار من رجل فبيع صحيح حتى لو بعد ما عد ذلك الى القاضي وجا المدعي شهرا
يشهدون على ان الدار له وقد علم القاضي ببيع المدعي عليه او اقر المدعي بذلك فلا خصومة
بينهما وان كانت الدار في يد المدعي عليه وكذلك لو اقام المدعي شاهدا ثم قاما من عند
القاضي فباع المدعي عليه الدار من رجل فبيع صحيح حتى لو بعد ما عد ذلك الى القاضي وجا
المدعي بالشاهد لا يندفع الخصومة لا يسمع خصومة المدعي اذا علم بالبيع او اقرار
المدعي بذلك ولو اقام المدعي شاهدين بعد ذلك ولم يقبل القاضي بشهادتهما ثم قاما من عند
القاضي فباع المدعي عليه الدار من غير لا يسمع ببيع صحيح حتى لو بعد ما عد ذلك الى القاضي فالقاضي
يقضي عليه بتلك البينة وان اقر المدعي ببيع او علم القاضي به فرق بين الشاهد الواحد
وبين الشاهدين في ظاهر الرواية ولو ادعى دارا واقام المدعي شاهدا واحدا او شاهدين
ولم يقبل القاضي بالدار بشهادة شاهدين بعد ذلك اقر المدعي عليه بالدار لرجل اخذ في الدار
بالدار لاخر او ظهرت عدالة الشاهدين والدار في يد المدعي بعد القاضي يقضي على القر
واذا خصم رجلا في سلمه فلم يقدمه القاضي فباعها المدعي عليه جاز وبعد التقديم
الى القاضي لا يجوز الا اذا علم انه ترك الخصومة ولو باعها بعد التقديم الى القاضي
قبل اقامة البينة فادعها المشتري اياه واقام على هذا بينة لا يقبل ولو باعها
بخصم من القاضي اقر المدعي ببيع فلا خصومة واذا باع بعد اقامة البينة يحضر
من القاضي لم يحضر بغيره هو خصم وفي الشئ اقر المدعي دارا او عبدا واقام شاهدين
فلم يقبل القاضي بشئ حتى باع المدعي عليه ذلك الشيء او وهبه لآخر بغيره ولا وجه
فصل في شري عسكرا فاستحق رجل واقام البينة فقبل ان يقضي المستحق رد
المشتري العبد على ما يبيع بالعيب بقضاء القاضي بشرائطه لا يندفع عنه دعوى
المدعي ولو ان المستحق لم يقيم البينة والمسئلة بحالها سدفع الخصومة عن المشتري
ادعى ان الدابة التي في يده ملكي فانكر ذو اليد فصل ان يقيم المدعي البينة دفع الدابة
الى رجل اخر ثم ادعى المدعي ان المار الذي كان في يده ملك فلان ودفع اليه قاع عليه ان كان
ذلك حق لا يندفع القاضي المدعي عليه على احضار شاهدين او شاهدا واحدا فقبل فلان
العدالة لا يملك المدعي الا غيره ولو ادعى ان الدار ملكي فقال ذي اليد بعتها من فلان وكانت ملك
وهو عبوسة في يد رجل ثمن في الحال واقام البينة لا يسمع **فصل** واذا ادعى دارا في يد رجل
فقال الذي في يده الدار هذه الدار فلان بين فلان الغائب او دعيتها او غضبتها
منه او اجرتها وان لم يسمع منه لا يندفع عنه الخصومة حتى يقيم البينة على ما اقام فلا
خصومة بينه وبين المدعي حتى يحضر الغائب لكن لا يثبت الملك للغائب وكذلك لو ادعى
في يده الدار لم يثبت البينة على ما ادعيت من ملك فلان الغائب لها دار او دعيتها
او غضبتها منها واستاجر ثما او اقر ثمنها ولكن قد اقرت انت بها واقام البينة على اقرار
المدعي بان الدار فلان الغائب فلا خصومة بينهما في ذلك ايضا حتى يحضر الغائب للمدعي
الثابت من الاقرار بالبينة كالثابت بالمعينة ولو عاين القاضي اقرار المدعي ان هذا

او دارا او عسكرا
على اقراره

طالب
قال المدعي عليه او غيرها

شيء ملك فلان الغائب لا يكون بينهما خصومة فكذا اذا ثبت هذا بالبينة ولو كان
 الذي في يديه الدار ليست لي بينة ان فلانا او دعي ذلك واعلني او هبني وان
 ذلك ملك فلان وان هذا المدعي لم يمان هذا الامر هكذا فاستخلفه انه لا يعلم
 ذلك فان القاضي يستخلفه على علمه بالله ما تعلم ان فلان بن فلان الغداني او دعي
 هذا الشيء واعان او هبني واجرم لان المدعي عليه مدعي عليه معنى لو اقر به لزمه
 فاذا انكر كان له ان يستخلفه لكن على نفق العلم لانه استخلف على فعل الغير فان نكل عند
 البين فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو كانت دابة او ثوبا او غلاما فقال
 الذي ذلك في يديه هذا الغداني سرقته منه او اشترته منه او وصل ذلك الى من قبل
 فلان وهو على ملك فلان واقام نفسه على ذلك فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد
 الشهود ان فلان الغائب دفعها الى هذا ودعيه او عارية او غصبا او اجارة
 او هذا لا تدري هي لفلان الغائب ولا احتم شهد ان يده هذا بامانة وليت
 بيد خصومة وكذا لو قال انا سارق ذلك من فلان ولا تدري هو لفلان ام
 لا هذا كله سواء ولا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو قال الذي في يديه فلان
 او دعي هذا ولد منته منه او استأخرته منه فانه القاضي البينة عليه ذلك
 فاقام شاهدين شهدا ان هذه الدابة او ذلك الشيء الذي في يدي المدعي عليه فلان
 الغائب ولم يشهدوا على عارية ولا ودعيه ولا شيء مما ذكرنا ولا ان ذلك وصل اليه
 فلان فهو خصم لانه شهدوا بالملك فيه للغائب لا غير فكانت هذه الشهادة قارة
 للغائب ولا يبرهن خصم حاضر فوق بينة البينة والاقرار فان المدعي اذا اقر بان ذلك
 ملك فلان الغائب يندفع عنه الخصومة والفرق ان الاقرار بان ملك فلان الغائب
 اقرار على نفسه يصح فثبت ان يده هذا لست بيد خصومة ولو قال المدعي اشترتها
 من فلان الغائب وقال الذي ذلك في يديه او دعي ذلك واعانني او عصبتني او
 سرقته منه او اقران ذلك وصل من قبل فلان الغائب فلا خصومة بينهما الا ان
 نقيم المشتري سدا ان فلان الغائب وهو الباع وكله يقبض ذلك من هذا الذي هو
 في يديه فان اقام على ذلك سيقبل وكان له قبض ذلك ولو كانت دابة او اجارية في
 يد رجل فقال المدعي هذه دابتي او جاريتي عصبت مني او سرت مني واقام الذي ذلك
 في يديه بينة ان فلانا او دعي ذلك واقام معه انه مودع فيه من جهة فلان لا يندفع
 عنه الخصومة بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق فانه يندفع ولو قال المدعي دابتي او
 جاريتي عصبت مني او سرت مني واقام الذي ذلك في يديه سدا ان فلانا او دعي
 ذلك واقام معه انه مودع من جهة فلان في الغصب يندفع الخصومة وفي السرقة
 لا يندفع ولو ان رجلا اشترى دارا شوا فاستأجرها فقبضها ثم اعادها لرجل واقام به
 انها له بالشرع وحكمه وقبضها عليه الذي قام بالبينة ويجمع المشتري على ما به بالشرع
 الذي بعد اياه فيصير خصما كذا في ادب القاضي **في قيام بعض اهل الحق عن البعض** رجل
 باع من رجل نصف عبدة دابة او دعي نصفه ثم غاب الباع فجاء رجل واقام السدا ان له

او الدعي عليه ما
 ذلك ملك فلان

نفق

نصف العبد فلا خصومة به ومن المشتري اذا اقام المشتري البينة على ما كان من الباع
 ولو اشترى نصف العبد من رجل ثم او دعي نصفه لرجل آخر كان خصما للمدعي ويقضي عليه
 بنصف ما اشترى وهو الربع ويجمع المشتري على الباع بنصف الثمن ويوقف نصف
 النصف الا حصر الا ان يحضر الغائب ولا يقضي بنصف الوديعة ولو اقام رجل سدا ان اشترى
 دارا من رجل في الدينهم وبعضهم حاضر وبعضهم غائب والحاضر يقضي للغائب بنصيبه جاحدا
 للبيع فاقام المدعي سدا على دعواه فالقاضي لا يقضي الا على الحاضر في حصص لان الحاضر لا يقضي
 خصما عن الغائب فلا يكون القضاء عليه قضيا على الغائب واذا كان جاحدا بنصيب الغائب فالفاسد
 يقضي بالدار كلها للمدعي ادعي على رجل انه باع فلان الغائب عبدا بالف درهم واقام البينة
 يقضي على الحاضر بنصف الثمن ولا يقضي على الغائب لان يحضر الغائب وهذا البينة عليه
 ولو ضمن كل واحد منهما ما على صاحبه من الثمن جان ويقضي عليها ولا يحتاج الى اقامة البينة
 ثانيا على الغائب ولو ادعي على رجل انه وفلان الغائب اشترى هذه الدار من هذا الرجل الف
 درهم وفلان الثمن واقام البينة على ذلك يقضي على حاضر بنصف الدار فاذا قدم الغائب كلف
 اعادة البينة رجل في يديه عبدا دعي رجل انه باع من رجل احد غائب من غير وجه ميراث
 وقال الذي هو في يديه بل هو مني فلان رجل اخر سوى الذي سمي المدعي بغير ميراث
 فاقام المدعي البينة ان نصفه له فانه يقضي له بالرجوع لان النصف الذي في يده هذا الذي
 هو من المدعي ومن الذي يزعم انه شريكه صفان ولو قال الذي العبد في يديه هذا العبد
 ولو اقر فلان اخر فقال المدعي فلان الذي قلت نصفه والنصف الاخر لي واقام البينة
 يقضي بالنصف ولو قال الذي في يديه العبد بنصف هذا العبد فلان وهو دفعه
 الى النصف الاخر لا ادري لمن هو فقال المدعي نصفه فلان كما ذكرت وانه دفعه
 اليك ولكن النصف الاخر واقام البينة فانه لا يقبل حتى يحضر فلان الغائب الدافع
 رجل في يديه دار باع نصفها من رجل غير مقسوم واشهد له بالعقب وباع النصف
 الاخر من رجل ثم استحق رجل نصف الدار وهو خصم للمشتريين جميعا ياخذ من كل واحد
 منها نصف ما في يده وايضا طرزه فهو خصم ياخذ منه نصف ما في يده ولو اجاز بيع الاخر
 لم يكن به وبين المستحق خصومة ولو باع نصفها من رجل غير مقسوم وقبض المشتري
 ثم جاء المدعي يكون خصما للمشتري وخصما للبائع ياخذ كل واحد منهما نصف ما في يده فان
 قال الباع انا اسلم اليك ما في يدي من هذه الدار وهو النصف غير مقسوم جان ولا
 خصومة بينه وبين المشتري فان بين اثنين غاب احدهما فادعي رجل نصف هذه
 الدار مشاعا على الحاضر يكون خصما للمدعي في نصف ما في يده وهو الربع دار مشتركة بين
 رجلين جان رجل واحد على نصف هذه الدار على احدهما يكون دعما الربع وهو نصف ما في
 يده ادعي دارا على رجلين ان الدار التي في يديهما ملكي واقام البينة على احدهما فان
 كانت الدار في يده احدهما بجملة الميراث يكون القضاء عليه قضيا على الغائب لان
 احد الورثة يشترط خصما عن الباقيين فان لم يكن كل الدار في يده لا يكون هذا قضيا
 على الغائب بل يكون هذا قضيا دبا في يد الحاضر ولو كانت في يدهما او في يدهما

اكله زنة عالة السند للمدعي

نصفه

اسماء الساء

اسماء الورثة

يحكم الشر لا يمكن القضاء على أحدهما فقام على الآخر رجل ادعى ان له نصف من الدار
مشافكا والدار في يدي رجلين فاقسما ما بعد الدعوى وقبلها وغابا أحدهما في حاكم المدعي
الحاضر منها وفي يده نصف مقسوم فشهد شهوده ان هذا النصف الذي في يده هذا
الحاضر للمدعي وقد ادعى المدعي نصف الدار مشافكا فشهدت باطلته وانكر ما ادعاه **دعوى**
الدين رجل اقام البيعة ان له وفلان الغائب على هذا الف درهم وقضى القاضى بنصف الف
ثم قدم الغائب ليس له ان ياخذ من القريم شيئا الا ان نعم البيعة وله ان ياخذ من
شريكه نصف ما اخذ باقران بالشركة رجل كيه دين بين ثلاثة فغاب ثلثان وحضر الثالث
وطالب نصيبه فخير المدون على الرفع رجل ادعى على رجلين مالا في حصة واقام البيعة
واحد حاضر والآخر غائب والحاضر يحيد يقضى على الآخر بنصف المالا على الخصال الا ان
كفيل عن الغائب بامر فانه يقضى عليه جميع المالا لانه يستحق الرجوع بذلك فكل
خصم الغائب وان كان كفيلك فغير امر فلا يثبت له الرجوع رجل باع عبدا من رجلين
بالف درهم على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ان البائع لقي احدا من الرجلين فقام
عليه البيعة ان له على هذا وفلان الغائب الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
بامر فانه يقضى على الحاضر بالف درهم خمس مائة بالكفالة وخمس مائة بالاصالة فان حضر
الغائب قبل ان ياخذ البائع من الحاضر الف درهم لم يكن البائع ان ياخذ من الذي حضر الا
خمس مائة اصالة ولو كان لرجل على الآخر الف درهم ولها كفيل بامر المطلوب فليطأ
الاصيل قبل ان يطع الكفيل واقام عليه بيعة ان لي عليك كذا فلان كفيل به بامر فانه يقضى
على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان ياخذ
منه شيئا قبل ان تقيد البيعة عليه ولو لقي الكفيل ولا وادعى ان لي على فلان الف امانات
كفيلته مالى عند امره واقام البيعة شيئا لئلا عليه وعلى الغائب وينتصب فلان خصما
الاصيل بخلاف الاصيل فانه ينتصب خصما من الكفيل رجل ادعى على رجل الف درهم منه
وفلان الغائب من ثمن عيد باعاه واقام البيعة يقضى بنصيب الحاضر دون الغابة
حتى لو حضر الغائب كلف اعادة البيعة ولو كان الف ميراثا بينه وبين الغائب لا يكتف
الغائب عادة البيعة بالحاصلان الدين اذ كان مشتركا بين الشريكين لا بحصة الارث
بل بحصة اخرى فاحدا الشريكين لا ينتصب خصما عن الاخر وان كان مشتركا بحصة الارث
ينتصب خصما وعندا بوي يصفحه الله نصب خصما على كل حال وهو استحقاق
فصل دعوى الميراث اذا ادعى الدار ميراثا عن ابيه لنفسه وللأخوة فلا
وفلان وفي الشهود ولا تقبل له وارثا غيرهم واخوة كلهم عت فالبيعة في استحقاق
جميع الدار للميت مقبولة لان احدا الورثة ينتصب خصما عن الميت فما يستحق له وعلى
الارث حانه لو ادعى على الميت دين حفره احدثه يثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى على
الورثة دين على انسان لميت فقام استحقاق واقام بيعة تحت الدين في حق الكل ويدفع
للحاضر نصيبه مشافكا غير مقسوم ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين وترك في يده
وقا لا يوضع على يدي عدله وجعل اليد لو كان مقرا لا يوضع نصيب الغائب من

ممن جاز
لن الحال اصل او كتمل

ممن جاز
كان احد من شركاء الارث

اسما في الورثة فقام الميت

احكام

بمراة هذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدله ان كان منكرا وان كان مقرا ترك في
يد وادعى الغائب لا يحتاج الى اعادة البيعة على الاحصاء ولو ادعى الدين ليسب الميراث فانه
يقضى بنصيب الحاضر والغائب احد الورثة اذ كان حاضر وطالب نصيبه والباقي غيب
لا يقسم القاضى وان اقام البيعة على ذلك لان النعمة في معنى القضاء والحاكم يملك
فلا بد من مقوله ومقتضى عليه وملك ومملك ولو غابا احد من الورثة وحضر اثنان
واقر انا دارا وهي ميراث وبن احدا الغائب وطالب النعمة او طلب احدهما لا يقضى
بقسم القاضى بينهما حتى يقيم البيعة على ادعيا ولو كان بعض الدار في يد الغائب وفي يد
مورده لا يقسم حتى يقيم البيعة على ذلك ولو كان المورث متفق لا يقسم بدون البيعة
ولو ادعى الشركة بالشركة وطالب النعمة يقسم باقرارهم بدون البيعة اذ كان الكل
حاضرا وهذا كله اذ كان للحاضر اثنين والغائب واحد ولو كان الحاضر واحدا لا يقسم
القاضى وان اقام البيعة على ذلك واجمع وان في المنقول المورث وفي العقار والمنقول
المشرك بسبب الشراء والهبة والصدقة وغيرها يقسموها بين الشركاء وباعتزاقهم ولا
يكنهم اقامة البيعة على اصل السبب وهذا اذا لم يكن غائب فان كان منهم غائب اى في
الملك بسبب الميراث لا يقسم بينهم حتى يحضر الغائب لان المصير ليسوا بخصوم عن
الغائب سواء كان الغائب واحدا واكثر **فصل الدعوى على الورثة** رجل مات وترك
ثلاث بنين ودارا فغاب ثلثان ولقي ابن والدار في يده نصيبه لم يصب الغائبين
ودعية عنده والدار غير مقسومة فادعى رجل كلها فان دعى ملكا من سكا وادعى الشراء
من ابيهم فان القاضى يقضى بالدار كلها للمدعي ثم اذا حضر اثنان وصدقا في الميراث
بعد القضاء عليهم جميعا وان قال الدار ان اشتريتها من رجل اخر فليها ان ياخذها
لدى الدار لانه ظهر ان الحاضر لم يكن خصما عنها لم يحضر القضاء وعليها وقال المدعي اعد الله
فان اعار يقضى له الا فلا ولو لم يكن الدار كلها في يد الحاضر وكان نصيب الغائبين و
دعية عند اخر فالقاضى لا يقضى عليها ابدا والحاضر يكون خصما في نصيبه الذي في يده
فيقضى عليه بذلك ويسمع البيعة عليه رجل ادعى ان ميتا اعصب شيئا واحدا بعض قسمة
واقام على البيعة على ذلك وبعض هذا الشيء في يد هذا الحاضر وبعضه في يد وكيل الغائب
وهذا الحاضر اقر بان هذا الشيء ميراث لهم من ابيهم يقضى على هذا الحاضر بدفع ما في يده لا
على وكيل الغائب ولو كان كله في يد الحاضر يقضى عليه بذلك يدفع الى المدعي فان قدم الغائب
وقال ان هذا في يداي لانا من غير الوالد لا يقبل قوله فالحاصل ان اخذ الورثة ينتصب
خصما عن الميت في عين هو في يد ذلك الوارث لا في عين ليس في يده حتى ان من دعى عينا
من الميراث وحضر وارثا للميت في يد لا يسمع دعواه عليه وفي دعوى الدين احد
الورثة ينتصب خصما عن الميت وان لم يكن في يده شيء من الميراث هذا اذا ادعى عينا
من الميراث على بعض الورثة فان ادعى الدين على الميت وبعض الورثة حاضر والبعض غائب
او بينهم صغير فلا يغلو ما ان اقر الحاضر بالدين او انكر فان كان في الورثة صغيرا واقت
الكبار بالدين على الابحساج القريم الى ان اقامت البيعة يثبت دينه في حق الصغير لان

كل احد الورثة التمس

طلب الشركاء التمس

الاحكام على الورثة

طلب
احد الورثة من شركاء الارث

منه
او احد الورثة بالدين

ما يحفظ
شهادة الورثة بالدين
وانما المصلحة مع اقارب

منه
ففي كل واحد من الورثة

ما انفق من الميراث بالدين

الانشاء على الميت

وهب من الميراث

كل الورثة على الميراث

اقرانهم لا يعمل في حق الصغار احد الورثة اذا اقر بالدين يلزمه ذلك حتى يستغرق
جميع حصته وان ادعى رجل ديناً على ميت واقر بعض الورثة بذلك لو خذ من حصته
المصدق جميع الدين وقيل يؤخذ منه ما حصته من الدين وهذا القول لا بعد من الضر
احتمال الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل آخر على ان الدين كان على الدين فانه
يسمع وقيل شهادة هذا المقران باقرار لا عمل الدين في نصيبه ولا يملكه فضاء
القاضي اذا لو كان الدين بحل في نصيبه بغير اقرار كان لا يقبل شهادة لما فيه من دفع
المعزم وينبغي ان يحفظ هذا المسئلة فان فيها فائدة عظيمة اذا اقر الورثة بالدين
واراد الطالب ان يقيم البينة على حقه ليكون حقه في جميع مال الميت فانه يسمع ببنته لانه
اذا اقامها يستوفي نصيبه من كل التركة ويصير كلها مستغنية بدنيته واذا ادعى
على الميت ديناً والورثة اكبار غيب والصغير بنصيب القاضي عن الصغير وكذا لو ادعى
عليه واذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة عدا ان الفقهاء يستوفي دينه
من النصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب اكبار فاذا حضر اكبار يرجع بذلك عليهم
لان الدين يقدم على الميراث وهذه المسئلة دليل على ان الدين اذا ثبت على واحد
من الورثة البينة يستوفي جميع الدين مما في يده لا ما حصته من الدين ولا يرجع
نصيب غيره ليقض الدين واو كانت التركة مستغرقة لاسعها الا رجماً الغرماء ولو كانت
التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بني باخذ رجل الدين من كل
واحد منهم ثلثة آلاف لو طفرهم جلد عند القاضي اما اذا طفر باحدهم فانه ياخذ منه جميع
ما في يده احد الورثة اذا اقر الدين وبعض الورثة غايبا وعصب بعض التركة غاصب
جميع الدين من نصيب الميراث الاجماع ولو ثبت الدين باقرار الورثة ثم غاب بعضهم او
عصب بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من هذا الباقي والحاضر رجلان ورثا
داراً من ابيهما باع احدهما نصفها من رجل ببنته اقام رجل لها داراً ورثها من ابيه
فالقضاء على المشتري قضاء على البايع والقضاء على الاخ قضاء على المشتري الا ان يقول
المشتري لم يرث هذا من ابيه اذا كانت الدارين شرابين شرية ميراث او غير ذلك فقام
احدهما فجار رجل وادعى على الحاضر انه اشترى من الغايب نصيبه فانه لا يقبل البينة لانه
يدعي الشراء من الغايب لا من الميت فانه ينصب الحاضر خصماً عن الغايب فلا يقبل هذا
البينة بخلاف ما لو ادعى انه اشترى ما يخصها او كلها من المورث فانه يقضي بذلك على الحاضر
الغايب لان احد الورثة ينصب خصماً عن الميت وعن باقي الورثة فيما يدعى على
الميت فيقبل **فصل** رجل وهب جمع ماله في مرضه او وصي به ثم جاءهم بعد موته
وادعوا دماً على الميت ليعلم البينة على من في يده المال وقيل يجعل القاضي خصماً يخافهم عنه
في ذلك ولا يسمع عليه البينة **فصل** ولو ادعى على ميت ديناً وادعى على ورثته ولا يسمع
شيء يقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال متروكة واقر الدعي
بحلف الورثة ولو ادعى ديناً في تركه واقام البينة على ان التركة على بدنيته واقام البينة
على ذلك يكتفي به ويقبل مطلقاً وهو المختار ولو ثبت هذا الغريم التركة واستوفي دينه

ما يحفظ

ثم حضر عنهم للتحليل الى اثبات التركة ولو حضر عنهم الثاني فانكر الوارث الدين وصدقه
الغريم الاول فما اخذ الغريم الاول من المال فهو بينهما الا ان اقر انه شريك في الاقتراض فلهما
سواء بالدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عصباً من التركة والتركة مستغرقة بالدين
وقالت الورثة ان ابائنا باع هذا العصب حال حيوانه واخذوا الثلث واقاموا البينة فبنته تربت
الدين اولى لانه سب الفهم عليهم وهم ينفون والبنات للابنات التركة المستغرقة بالدين
اذ لم يجرهم ولو ادعى الدين فالحكم الوارث والورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين و
كما احد الورثة اذا امتنع الباقر ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يحرم ولكن القاضي يغيب
ويجاء رجل ادعى على ميت حقه فحضره الورثة او الوصي فلو قضى القاضي على احد الورثة يكون
قضاء على الكل وان لم يكن في يد ذلك الوارث شيء من التركة رجل مات وترك الدارهم وعليه
الدينهم وترك الابن فله الابن كان هذا الدين ذبيحة عند ابني فلان باع فلان وادعى وصيه
غرماء الميت في ذلك وكذبوا وقالوا لا ندرى لمن الالف فان القاضي يقضي بالالف للغرماء ولا
يعمل للمدعي الوذبة لان اقرار الورثة لا يسمع لانه لا ملك لهم في التركة لاستغراقها بالدين وكذا
صدق الغرماء ايضا اذا قاموا لان التركة لم تصير ملكاً لهم انما حقهم في الاستيفاء
من التركة الا ان في الصدوق اذا اخذ الالف فلولوع الرجوع به عليها اذا اقر الورثة في
الدين لا يسمع في حق الغرماء اما يسمع في حقه حق لو ظهر مال الميت باخذ المقر له رجل ادعى على
ميت ديناً فخذ وارث واحد فاقربه قالوا الطالب باقمة البينة حتى يكون رجوعه على
جميع الورثة له ذلك ولو ادعى وصيته على الميت واقر وارث بها فاقام الوصي له البينة على
الوصية ليقبل البينة ولو اقر الورثة بالدين لم يسمع في حصته حتى ينفق جميع حصته وعلى
قياس ما يحتاج الى ان ينفق القاضي عليه باقراره لان مجرد الاقرار لا يحل الدين في نصيبه
ح واذا توفي الرجل وادعى عليه رجل حقه او شيئاً ما كان في يده مائة او مائة او مائة او مائة
او مائة وادعى عليه ديناً فاحضره في ذلك بعض الورثة او الوصي واراد ان يثبت عليه
حقه ذلك بحضرة وارث واحد او وصي فذلك جائز على جميع الورثة فان كان الذي ادعاه
للضم ما كان في يده الميت واقر الوارث بذلك كانت حصته من ذلك للضم والورثة الباقيون
على حقتهم وان ادعى قوم على الميت ديناً وارادوا ان يثبتوا ذلك فليس لهم ان يثبتوا ذلك
الا بحضرة من وارث او وصي وليس لهم ان يسألوا على غريم ميت عليه دين ولا وصي ولا
غريم له على الميت دين وان كان الميت ورثة في بلد آخر فعليه تركته هنا حيث توفي فاذا
عليهم حقوقاً ومالا فان كان البلدا الذي فيه ورثة الميت بلداً مقطوعاً عن هذا
البلد جعل له القاضي وصياً وامر بالثبوت عليه لانه القبية المنقطعة جعل بمنزلة الموت
ولو كان الوارث ميتاً فان القاضي يحمله وصياً وكذا هذا وان لم يكن البلد منقطعاً عن
ذلك البلد وارادوا ان يثبتوا حقوقهم عند هذا القاضي ليعلمهم بذلك لم يقبل ذلك منهم
فان سألوا ان يسمع من شهودهم ويكتب لهم لما يسمع عندهم من امورهم الى ذلك القاضي
سمع وكان الجواب فيه كالجواب في العقار فان العقار في هذه البلد والمطلوب في بلد
اخرى فان قاضي هذه البلد يكتب الى قاضي تلك البلد ثم يكتب الى قاضي الكاتب ليعلم العقار

الاصحاب المال والركن
دمه

قال الورثة ابو نافع قال حرم

منه
الاصحاب الورثة
عصا من التركة
والا لم يتركها

مطلوب الحفظ
مركز الدين على الورثة
قال الورثة الوارث

الوارث الوارث

انما الدين على الورثة

كون الدين في يد الوارث

ما روي في الخبرين
منه

فان كان الغائب
موجودا في البلد
او كان غائبا
فان كان غائبا

صواب
كون المدعى على الغائب

اجوبه

اليه كذا ههنا يكتب هذا القاضى الذى مات المورث في بلد والتركه في بلد الى قاضى بلده
الوارث فيقضى ثم يكتب الى هذا القاضى كما كتب لىسلم التركه اليه ولو ان رجلا مات فجاء
قوم الى القاضى وقالوا فلان موفى وانا عليها احوال وقد ترك ما لا وهذا مره مره
وساوا القاضى ان يجعل التركه موفى وحتى يسون عنده حقوقهم فلا يجيب على القاضى ان يقيم
من القرض لان فيه قرض على اليد عن ماله بدون التجهه فان قالوا لنا شهود حصون بتمناه
الجلس للثاني والوارث من عاف عليه الاستلا فلا واثرا من فلانا مات غائبا او عرف القاضى
هو لاجل المدعىين بالصلاح او قال سلمه الى ائمه صادقون والوارث من يخاف عليه الاثلا
لاباس بان يوفى ما ياتى **قضى القضاء الذى يقضى على الغائب** القاضى على الغائب لا يجوز
عندنا سوا كان غائبا عن المجلس حاضر في البلد او كان غائبا عن البلد ولو ادعى على غايبه
شيا ليس للقاضى ان ينصب عنه وكبلا ولو ان قاضيا سمع بنبه عن الغائب من غيرهم وكان
وعصى على الغائب وقضى على الغائب في اتخاذ قضاءه قلان قد بعضهم الى انهم ينفذون و
الاكثر على انه لا يتقدم وفي المسبوط لا ينبغي للقاضى ان يقضى للغائب من غيرهم كالاكثر
على الغائب لان يكون مع هذا لو وكل وكبلا وانكر الخصوم بينهم فهو جائز وعليه العتق
وفي الحيط والاصل ان القضاة بالبينة للغائب وعلى الغائب لا يجوز ان لا اذا كان عنه خصم حاضر
اما عصى وذلك بتوكيل للغائب ياه واما حكمي وذلك بان يكون ما يدعى الغائب سببا لثبوت
ما يدعى على الحاضر لا محالة ففي هذه الحالة يقضى على الحاضر والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب و
انكر لا ينفذ الى انكاره وذكر عامة المشايخ ان السبه بسوط مما اذا كان المدعى شيا واحدا
وهو الاشبه بالفقه لاشيئين ولو كان المدعى شيئين وما يدعيه على الغائب قد يكون سببا
لما يدعيه على الحاضر وقد يكون ان كان فيما ينفيك عنه حال فانه ينظر ان كان مدعيه على الغائب
نفسه قد يكون شيا لما يدعيه على الحاضر فانه يقضى بالبينة في حق الحاضر ولا يقضى
في حق الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك يحتاج الى اعادة السبه ولا ينصب الحاضر
خصما من الغائب في هذه الصورة وان كان المدعى عليهما شيئين والمدعى على الغائب
سبب لثبوت المدعى على الحاضر باعتبار البقاء الى وقت المدعى القاضى لا ينفذ دعوى
المدعى ولا يقضى بنبه لافى حق الحاضر ولا في حق الغائب اعتبارا بان الاصل الاول هو
ما اذا كان الحاضر وكبلا عن الغائب فظاهر واما بيان الثاني وهو ان يكون المدعى
على الغائب والحاضر شيئا واحدا وما يدعيه على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر
لا محالة فيصير ذلك في مسائل منها اذا ادعى ما كان في يد رجل انما دارم اشتراها من
فلان الغائب وهو يملكها وانكر ذوا اليد والدارد انى فاقام المدعى بنبه على دعواه
فقبلت بنبه ويكون ذلك قضا على الحاضر والغائب وينصب الحاضر خصما عن الغائب
لان المدعى شيئا واحد وهو الدار وما يدعى على الغائب وهو الشرأ منه سبب لثبوت ما
يدعى على الحاضر لان الشرأ من المالك سبب لا محالة وههنا ويجوز ذكرك في الصغرى
عين في يد رجل ادعى انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وحده دون المدعى في ذلك
فالقاضى لا يامر ذاليد بالاستليم الى المدعى حتى لا يكون قضا على الغائب بالشرأوه

عجبه

ادعى انه لم يورثه

امام الشافعي رحمه الله

قالوا ان

ادعى ان

معه

نمنا اذا ادعى رجل على رجل انه كفل عن فلان بما بين وب له عليه فاق للمدعى عليه ما لكفالة
وانكر الحق فاقام المدعى البينة انه ذاب له على فلان الف درهم فانه يقضى بها في حق الكفيل الحق
وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا ينفذ الى انكاره ومنها اذا ادعى الشفعة
في دار بينان وتول ذاليد الدار داني ما اشتريتها من احد فاقام المدعى البينة ان
ذاليد اشترى هذه الدار من فلان بالف درهم وهو يملكها وانه شفعه يقضى بالشرك
في حق ذاليد والغائب جميعا واما الاصل الثالث وهو ما اذا كان المدعى شيئين وما يدعيه
على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر ويكون الحاضر خصما من الغائب فينباه ايضا
في مسائل منها اذا شهد شاهدان على رجل بحق من المعوق فقا للمشهود عليه ما القام
الغائب فاقام المشهود له بنبه ان فلان الغائب اعقها وهو يملكها اعتبار هذه الشهادة
ويثبت العتق في حق الحاضر والغائب جميعا والمدعى شيئا ان المال والعنق على الغائب لا
ان المدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة لان ولاية الشهادة لا ينفك
عن العتق بحال فصار كشيء واحد من حيث المعنى ومنها اذا ادعى محضنا حتى وجب
عليه المدفوع للقاذف اغا عبدا وعلى حد العبد وقا للمعد وقا لال اعتقك عولاك وفي
عليك بعد الاحرار فاقام سبه على ذلك يقتل ويعصى بالعنق في حق الظاهر والغائب
جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر العتق لا ينفذ الى انكاره وان ادعى شيئين من ثلثين
ومنها اذا قيل رجل عتقا وله وليان غائبا احدهما فادعى الحاضر على القائل ان الغائب عتقا
من نفسه وانقلب عصى ما لا وانكر القائل فاقام المدعى البينة على ذلك يقتل ويقضى بها
في حق الحاضر والغائب ومنها امرأة ادعت على حاضر انه كان على زوجي فلان بن فلان
الامر كذا وانك ضمنت لي ذلك عنان حرمت عليه ثلاث تطلقات واني اجرتك فماتك
هذا النفس وانه حرمت على نفسه ثلاث تطلقات وصارت بقية المهر واجبة لي
عليك بضماتك هذا بوضع الفرقة ويطلبه بالادراك فقير المدعى عليه بالنعمان ويترك
العلم بوضع المهر الفليضة فيشهد الشهود بوضع المهر الفليضة ويجوز القاضى بالمال
على الحاضر وبوضع المهر الفليضة الزوج الغائب وهذا المدعى شيئا ان المال على الحاضر ويوقع
المهر الغائب والمدعى على الغائب وهو المهر سبب لثبوت المدعى على الحاضر فينصب
الحاضر خصما عن الغائب وفي هذا نظر لان المدعى شيئا ان العتق على الغائب والمال على الحاضر
والمدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر بل شرط وفي مثل هذا لا ينصب
الحاضر خصما عن الغائب وعليه عامة المشايخ فسعى ان يقضى بالمال على الحاضر ولا يقضى
بالمرء على الغائب كما في الدخيرة واما اذا كان المدعى شيئا وما يدعيه على الغائب
لا يكون سببا لثبوت ما يدعيه على الحاضر لا محالة بل قد يكون سببا وقد لا يكون سببا
قد ذكرنا انه لا ينصب خصما ولكنه يقضى في حق الحاضر دون الغائب وبيان في سئل
احدهما رجل قال للمرأة رجل فاسان زوجك وكنتي ان احملك اليه فقلت انه قد طلقني
نكاحا قائمته على ذلك يقضى بقهرها الوكيل منها ولا يقضى بالطلاق على الغائب حتى
لو حضر الغائب وانكر الطلاق يحتاج المرأة الى اقامت البينة لان المدعى على الغائب وهو

صور اليد والاشتراك

الطلاق ليس بسبب لبثت ما يدعى على الحاضر وهو قصر يد الوكيل لا محالة فان الطلاق في
قد يحق قد لا يوجب قصر يد الوكيل بان لم يكن وكيلاً بالحمل قبل الطلاق وقد كان وجب ان
كان وكيله بالحمل قبل الطلاق فكان للدعي على الغائب سبباً لبثت المدعى على الحاضر
وجه من دون فعلنا بانه يقضي بقصر يد الوكيل ولا يقضي بالطلاق والثانية رجل جلا
عبدان ولة لان مولاك قد وكلني بان احمل اليه فاقام العبد منه بان مولاك اعطته
لقبل في حق قصر يد الحاضر ولا يقبل في حق المعتق على الغائب حتى لو حضر الغائب
وانكر يحتاج العبد الى اقامة البينة ولو وكل رجلاً باحراق عبد فاقام العبد ببينة
اعتاق الموكل له او وكل رجلاً باخراج امرأته فاقامت ببينة على الطلاق او وكل رجلاً
بقبضه ان فاقام ذواليد منه على الشراء من الموكل فان في هذه الصور لا يدعى الى
الوكيل ولا يقضى اقاموا الشهادة عليها بل يوقف الى ان يحضر الموكل ولو وكله القبض
الدين فاقام منه على الايقاع الى الطالب يقبل ذلك منه وليس للدين كالتشي القاييم
بعينه واما اذا كان المدعى شيئين ونفس ما يدعى على الغائب لا يكون سبباً لبثت
ما يدعى على الحاضر الا باعتبار البقاء وقد ذكرنا انه لا يثبت البينة المدعى في حق
الحاضر ولا في حق الغائب وبانه في مسائل منها لو اشترى جارية ثم ادعى
المشتري ان الباي قد كان زوجها من فلان الغائب قبل ان اشتراها وقد اشترى
ولم اعلم بذلك وانكر الباي دعواه فاقام على ذلك ببينة ويرد مرد الجارية لا
يقبل هذه البينة لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيان النكاح على
الغائب وهو النكاح بعد لبثت بسبب لبثت المدعى على الحاضر من غير اعتبار البقاء
لجوان بان يكون تزوجها ثم اطلقها وان اقام البينة على البقاء بان تشهد طائفة
امرأة فلان الحال لا يقبل ايضاً لان البقاء تبع للابتداء ومنها المشتري شراء
فاستاك اذا اقام البينة انه باع من فلان الغائب مديته ان طالع حق الباي في
استراد لا يقبل ببينة لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب ومنها اذا ادعى الشقة
بالجوار فقال المشتري ان الدار التي في يدك ليست لك وانما هي لفلان فاقام الشق
سه ان الدار التي في يده اشتراها من فلان الغائب لا يقضي بالشراء لا في حق
الحاضر ولا في حق الغائب وذكرنا ان الانسان سبباً لبثت المدعى على الغائب
في اثبات شرط حق كما ينصب في اثبات سبب حق لانه كما لا يمكن اثبات حق
الا باثبات سببه لا يمكنه ايضاً الا باثبات شرطه كما لو ادعى القاذف انه عبد لفلان
واقام المقذوف ببينة ان فلان اعطته يقبل وان كان اعتاق الغائب شرطاً لم يلزم
قل لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأة الخالف ادعت ان فلان
طلق امرأته وفلان غائب ومزوج المدعى عليه حاضر فاقام البينة لاسباب لا
يحكم بوقوع الطلاق عليها لان بينهما على فلان الغائب لا يصح لافي ذلك ابتداء التقا
على الغائب فالحاصل ان الانسان اذا اقام ببينة على شرط حقه باثبات فعله على
الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب يقبل هذه البينة وينصب الحاضر خيراً

لا سبب له الغائب في الحاضر ولا في الغائب

زوجها من فلان الغائب

اذا لم يثبت شرطها

عن الغائب

في اثبات الكرامة الغائب

من الغائب وهو الاحص رجل وكل رجل سبع عين من اعيان ماله فاراد الوكيل ان ينسب الوكيل
بالبيع عند القاضى حتى لو جاء الموكل وانكر لا يثبت الى ان كان فله وجوب احدها ان يعلم
الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل من ماله بالقبض والبيع فسلمه الى فيقول ذى
اليدين لا علم لي بالوكالة معهم البينة على انه وكيل بالقبض والبيع فبيعت القاضى ذلك منه
ويارس بالتليم اليه فيبيعهم وناسها ان يقول هذا ملك فلان اسعه منك فاذا باعه
منه وقبض منه يارس بقبض المبيع فقول المشتري لا قبض منك لاني اخاف ان يحرق
الملك وينكر الوكالة وربما يكون المقبوض هاك في يدى او يحصل فيه نقصان فيضمن
فيقيم الوكيل ببينة انه وكيل فلان بالبيع والتليم ويخبر على القبض ويبثت باقامة البينة
ولا يثبت على القبض والثالث رجل ادعى ان الدار التي في يدك ملك فلان وانت وكيله بالبيع
وقد بعت منى وقال فلان بعت منك ولا كن ليست بوكيل من فلان ولم يوثقني بالبيع
فاقام مدعى الشراء ببينة على انك وكيل فلان بالبيع فهو خصم حتى يقبل البينة عليه و
متكونه وكيله عنه في البيع رجل باع جارية وقبض المشتري ثم ادعى المشتري ان لها
زوجاً غائباً مريضاً فادعى الباي واقام المشتري ببينة على ما ادعى من النكاح واداد
ردها بالغيب لا تقبل هذه البينة كنانة الطهرى وفي فتاوى الديار روى انه يسمع هذه
البينة في حق الرد بالغيب ولا يسمع في حق النكاح على الغائب وفي المسئلة طعن ابو
حازم المرارة وقد ذكر مع جوابه في الفضول الاسرى والعمادى جزاءهم الله تعالى
خيراً ادعى على امرأة نكاحها فانكرت واقامت ببينة انها امرأة فلان الغائب لا يدفع
مدعى المدعى ولا يحل ان يكون خصماً لكن ادعى في مدعى رجل واقام ذواليد ببينة ان
العبد الذي في يدى ملك فلان لا يدفع للمضومة عنه ذلك هذا فان اقام المدعى به
انها امرأته يعقبنى بها فاقراها بالنكاح للغائب لا يدفع ببينة المدعى ويبيع اقراها
بالنكاح للغائب ولا كن يطل بالتكذيب ويبيع عنها اليمن وقال الفضلي الاقرار بالنكاح
لغائب لا يصح ولا يدفع عنها اليمن واذا شهد شاهدان على الطلاق والزواج غائب لا
يقبل ولو كان الزوج حاضراً لم يسل وان لم يوجد عوى المرأة بالطريق للمسبة وهذا
في الشهادة عند القاضي اما اذا قالوا لامرأة الغائب ان زوجك طلقك او اخرها بذلك
واحد عدل فاذا انقضت عدلها حل له ان يزوجهما بزوج اخر واذا شهد ول على
رجل ان طلق امرأته ثلاثاً وهو غائب لا يقبل شهادتهما وان كان الرجل حاضراً والمرأة
غائبة يقبل وكذلك هذا في عتق الامنة لان المرأة والحامية لا حذرتا وكذا ببناء اليهود
لا يثبت في حقهما وكل من حضر وكذا في الشهود لا يثبت في تكذيبه لا بالى حضر ولم
يحضر ولو تزوج رجل امرأة يحضر من الشهود فشهدوا عند القاضي ان هذه المرأة
منكحة فلان الغائب لا يقبل هذه الشهادة ادعت امرأة اني حررت لاني كنت
لفلان الغائب وهو غنقى وهذا لا يثبت في حقها واقامت ببينة على اعتاق الغائب
والملك لا يقبل لانها مدعى قصر يد الحاضر عنها ولا يمكنها اثبات ذلك الا باثبات الاعتاق
من الغائب ومنه خصماً فاذا اقامت ببينة بعضي بعضها وقصر يد المدعى عليه عنها

مدعى غائب
ادعى ان لها زوجاً غائباً

الادارة بالنكاح

لا حاجة للزوج والملك

مدعى
والزوجة لاني

قال كنت ملكا واعترف

صور من هذا دور المصروف
والاصدق دعوى الاعتراف

هـ
كل رجل غائب

مجلس
نفسه

نفسه
مجلس

غائب
مجلس

هـ
المرء لم غائب

ادعى الورثة على غلام انك كنت ملكا ابنا الى يوم الموت ونحن الوارثون فاقام العبد حجة
ان كنت ملكا فلان الاخر وانما اعتقني لقبيل بيننا العبد ومصب خصما عن الغائب
اثبات الملك لان ملكه شرط عتقه فينصب خصما في ثبوت الاعتناق ادعى على عبد
انه ملكي فاقام العبد انما ملك فلان وان فلانا غائبا ان اقام العبد بينة على ما ادعى
اندفع دعوى المدعي كما لو ادعى عينا فاقام ذوال اليد سلة انه وديعة في يده يندفع
دعوى المدعي كما ههنا عبد في يد رجل ادعى ذى اليد انه عبد فلان الغائب وان
اعتقه واقام ذوال اليد بينة انه عبد فلان لانسان اخر دفعه اليه وديعة واجارة
اوردها لا يقضي القاضى بعقه ولو زعم ذوال اليد انه عبد فلان الغائب او دعه
اياه وقال العبد كنت عبدا اعتق او قال كنت عبدا فلان الاخر اعتقني فانه لا يقبل
قوله العبد ولو قال انا حر الاصل بعد والفرق ان في دعوى الاعتناق اقر على نفسه بالعبودية
وادعى ان ذلك بالاعتناق فلا يصدق لا بحجة وفي قوله انا حر الاصل انكر ثبوت الرق
على نفسه والقاضى قال المنكر لا يرى ان فلانا لو كان حاضرا وادعى ان العبد ملكه
انا حر الاصل فالقول للعبد رجل وكل رجلين فقبض دين له على رجل وغاب
الموكل واحد الوكيلين فحضر الاخر مجلس القضاة وحضر الغريم فاصدق الغريم
بالدين ومجد الوكالة فاقام الوكيل بينة على ان صاحبه الدين فلا تا وكله فلا تا
الغائب بعض هذا المال يقضى القاضى لو كانها حجة اذا حضر الغائب لا يكلف اعادة
البينة وكذا لو حذر الغريم المال والتوكيل واقام الوكيل الحاضر بينة على الدين والوكيل
يقضى على الغريم بالدين ولو كانها ثم لا يقضى الحاضر شيئا في الوكيلين حتى يحضر الوكيل
الاخر اذا ادعى انسان على آخر والقاضى يعلم سخر لا شئ عليه لا حوز ولو حكم عليه
لا يجوز تفسير المحضر ان ينصب القاضى وكيف كان الغائب يسمع المضمومة عليه
وكذا لو حضر رجل غيره عند القاضى لسمع المضمومة عليه والقاضى يعلم انه
مسخر ليس بحجم فالقاضى لا يسمع المضمومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اخيه
اخفى في سبه ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما تناه الى داره ووردى على ابيه
داره المشتري اذا غاب قبل قبض المبيع وقيل نفذ المضمومة منفردة ولا بدري
ابن هوجان للقاضى ان يبيع المبيع ويوزع ثمن البايع اذا كان المبيع منقول اما
اذا كان عقارا فلا يبيعه ولو رهن عينا بدين وغائب لدرين عليه منفردة
من ههنا المرتقن الاصل الى القاضى حتى يسمع الرهن بدينه ينبغي ان يحضر المدعي عليه
اذا اقر ثم غاب يقضى على اقراره بالاجماع ولو حضر فانكر فاقامت عليه البينة
ثم غاب يقضى عليه واذا غاب المدعي بعد ما سمع القاضى البينة عليه او غاب الوكيل
بالمضمومة بعد قبول البينة قبل التقدير ومات الوكيل ثم عدلت تلك البينة
لا يقضى لها وقال ابو يوسف يقضى وهذا الرق بالناس واذا غاب الموكل بعد
ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الوكيل او غاب الوكيل بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر
الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا يقضى على الورثة باقامة البينة ولو كان الوارث غائبا

هـ
منه منفردة

نفسه
المرء لم غائب

هبة منفردة ينصب القاضى وكيف كان يطلب المحض ويقضى عليه بتلك البينة وكذا لو اقيمت
البينة على احد الورثة ثم غاب يقضى بتلك البينة على الوارث الاخر وكذا لو اقيمت البينة
على نائب الصغير ثم بلغ الصغير فقضى على الصغير بتلك البينة والذي يوجهه عليه الحكم
لا يخفى لا يقضى القاضى عليه ولو قضى القاضى على المدعي عليه الحاضر فغاب وله مال
عند الناس لا يدفع القاضى الى المحض له حتى يحضر الغائب ولو ان رجلا حيا الى القاضى وقال
ان هذه الدابة وديعة عندي وقد غاب المالك ولم يترك النقطة فري بالاعتناق
عليه لا يسمع بالنقطة على المالك ولو قال النقطة هذه الدابة او رددت هذا الابن
من سيرة سفر والمالك غائب وطلب منه ان يقضى بالنقطة حتى يرجع بها على الغائب فان القاضى
سال عنه البينة فان اقامها قضى بالبينة على الغائب فاذا حضر يرجع عليه وكذا لو امره بما
الى القاضى وقالت ان زوجي غائب وطلبت مني ان يقضى له النقطة فان القاضى يحكم اقام
البينة على التماس وعلى ان الزوج مالا وديعة عند حاضر فان قامت فري لها النقطة
حيلة اثبات الدين على الغائب رجل بكل مال المدعي على الغائب وحضر المدعي كفاية
في المجلس فيدعي المدعي على الكفيل ما لا مقدار راسب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة
ويترك كون المال للمدعي على الغائب فيقيم المدعي بينة بالمال على الغائب فيقضى القاضى
على الكفيل بالمال الذي ادعاه عليه باقراره بالكفالة ثم يبرأ المدعي للكفيل عن المال
مسالم على الغائب لا تشايب الكفيل خصما عنه وهذا اذا كانت الكفالة بكل مال له
على الغائب ما اذا لم يكن بان ادعى ان له على فلان الغائب كذا وهذا الحاضر كفيل له
بهذا المال واقام البينة على ذلك فقبض القاضى على الكفيل لا يكون ذلك قضا على الغائب
الا اذا ادعى الكفالة باسرها يباها اذ الكفيل بكل مال له على الغائب فالقضاء على الكفيل
بالعين يكون قضا على الغائب سواء ادعى الكفالة باسرها الغائب وبغير امره و
للوكالة في هذا الكفالة وهذا اذا كانت المضمومة في الوكالة والكفالة اما اذا
كانت بين الكفيل والمكفول عنه بان لا الكفيل للمكفول عنه كقلت عنك بال فلاس
عليك بامرته واديت والى الرجوع عليك وقال المحتال عليه المحيل اخذت عليه بامرته
واديت والى الرجوع عليك واقام البينة يقضى عليه بالضمان وعلى الغائب يقضى المحض
وكذا لو اقر بالامر وانكر الا اذا اقام البينة كان قضا على الغائب ولا ينفذ له
ان كان بعد ذلك ولو قال الغريم كذا على فلان الف درهم وقد كذبت لها كذا وجب الماله
على الكفيل ولم يست على المكفول عنه متى حيلة اثبات الحرمة على الغائب اذا حرم
الرجل امراته على سبه المحضر من الشهرة ثم غاب عنها قبل ثبوت الحرمة عند القاضى
واراد ان تزوج بزوج آخر ولا يمكنها ذلك لا بعد اثبات الحرمة على الزوج
في مجلس الحكم بالاشهاد يكون النكاح معسوقا ولا يمكنها احضار بعد المسافة
فاحيلة ان يدعى على رجل حاضرا انه كان له زوجي فلان بن فلان ببقية المهر كذا
دينارا وانك صمت الى ذلك ان حرمت عليه ثلث نطليقات فاني قد اخذت ضمانك لنفسه
في مجلس الضمان فانه حرمت على نفسه ثلث نطليقات وصارت نفقا للمهر واجبة

هـ
حيلة اثبات الرزق

هـ
حيلة اثبات الرزق

في المهر
صلى الله عليه

عليك ولطائفه بالاداء فيقر المدعي عليه بهذا القمان كما ادعت وينكر القمان بوقوع المهر
الغليظة في مجلس المحكم بحضور المرأة شهود كما يشهدون بوقوع المهرمة الغليظة بينهما
ويحكم القاضيه بالمهرمة وحيلة اخرى في اثبات هذه المهرمة ان تدعى على انسان
ضمان نفقة البعد مطلقا بوقوع الفرض ويطالبه بالاداء وليقيم البينة على ما ذكرنا
ويحكم القاضيه بوقوع الفرض ويصحب القمان ذلك بنفي القاضيه ان يحتاط في سماع
مثل هذه الدعوى نظرا للغايب لانه وان صح في الظاهر ولكن المشقة في ذلك سهل
اذ حضر الغايب ونفي القاضيه ان يقضي المال ولا يقضي بالفرض عليه عامة المشايخ
وحيلة اثبات العتق على الغايب ان يدعى رجل على رجل مالا ويقيم البينة فيقول
المدعى عليه ان الشاهد عبد فلان ولا شهادة له فيقيم المدعي البينة ان فلانا اعنته
وهو حر اليوم فيقضي القاضيه بعقده ويكون تقاضا على الغايب وحيلة اثبات
الرهن على الغايب ضيقة رهن والراهن غايب فاراد الراهن ان يقضي القاضيه بذلك
يقيم رجلا يدعى رتبة الضيقة فيقول ذاليد هي رهن عندي ولعم البينة على ذلك
فيقضي القاضيه بكونه رهن في يد هذا على رتبة لان الراهن ما رهنه فذا استخذه
فاذا انقضى عليه الحفظه الجارية البينة واثبات الملك للراهن صار خصما في ذلك
كافي الوديعه وذكر الحصاص ان النسبة على الرهن مقبولة وان كان الراهن غايبا
وللقاضيه ان تقرض مال الغايب وسعي منقول المفقود اذا خاف التلف ولو كانت
جارية ابتعا وفي الدمارى فاعدا الرجل ولد جارية او غلام ملك للقاضيه ببيعها
ولو كان غايبا غير مفقود لا يملك فلا يسع عقار المفقود ولو باع بغيره ولو باع
على الكبير الغايب عقار لا يجوز ولا اذا كان المدين غايبا لا يسع القاضيه عروضة
وعقار بالدب وقال يسع العقار كالغرض والمقاضي ان ياخذ وديعه المفقود
منه هي يد ويضعها في يدى عدوله ان يؤخر حصته وان اذا كانت مقسومة ما يقبض
احرة ويحفظه رجل غضب شيئا للغايب للقاضيه ولا يبر القاضيه منه المولى اذا كان
بين اثنين صانت احدهما فذبح الشريك لا حركها الى الداعي فهلك بضمن بضمن
صاحبه وللقاضيه ان ينصب عن المفقود وصييا الطالب ديونه من الغرماء ولا ينصب
عن الغايب قوم ادعوا حقوقا على ميت وورثته غايب غنية منقطعة بخير القاضيه
نصب الوصيه منه وان لم يكن منقطعة لا يحضره اشترى جارية وغايب البايع فاطلم الشري
على غيب فذبح الامر الى القاضيه واثبت هذه الشراء والعيب فاخذها القاضيه و
وضعها على يدى امين فماتت في يدىه وحضر البايع ليس للمشتري اخذ الثمن منه
وكان الهالك على المشتري وهذا اذا لم يقض القاضيه عليه بالرد بان قضى على الغايب
بالرد حل غيبته يملك على البايع على الاصح لان العتقاء على الغايب سيفذ في المظهر
وهو قصاص على الغايب **فصل** ولو حضر الغايب وطلب الردي عليه ردها وهي نصب
كرهه ان ذاب املك غايب بغيره وشد ولام ويبرهه مستحق بدين ملك دعوى
مكينة مسموع بناسد تا غايب حاضر نشود **فصل** رجل غايب فخرت وحب امراته واقام

صلواته العتق والرهن

البيع المبرور
الكل الا ان

بيع المالك بالثمن
للراعي الرهن المهر

نصب الرهن

مهر الجارية
طهر المهر

التم لا يكون فيها

الزوج البينة الفا امرأة لا يجزها القاضيه لانه يمكنها ان يقول وجدت البينة على الطلاق
وهذا اذا ادعت هي الطلاق حين تن وحبت قاضيه احسان فلا تطلق امراته تكفا
وهو يمكنها في البيت لو استرق الحراير ان كان الخمر عدلين يطلبه القاضيه اشتد الطلب
وان كان عدله لا يجيب عليه الطلب لان كان عدلا ان لم يصدق فذلك لان صدره بطلبه امرأة
ادعت ان زوجها طلقها وغاب القاضيه فيظن ان عرفها امرأة يدخل منها من النكاح وان لم
عرف واقامت بینه على ذلك لا يقضي لها الفرض اذا غاب زوجها مالا فليقاضي ان سير يصدق
حق خمر الوارث فان لم يحضر يصير في بيت المالد يصير في الفضاطر ببقية الاسام فليخرج
خمر الوارث بوقفي ماله من بيت المال **فصل في النفاذ** التناقض كما يمنع صحة الدعوى
نفسه يمنع تحت الدعوى لغيره فمن ادعى نفي فكا لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه
لغيره بضائه او كالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرا بالملك له اما اذا ابراه عن حرج
الدعوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او ماله منه يسع ادعى ذلك لنفسه ثم ادعى لها
فلان وفقها عليه يسع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره بالوكالة ولو ادعى لوقف ولا
ثم ادعاه لغيره لا يسع كما لو ادعى لغيره ثم ادعاه لنفسه المساومة بالشركة او بالاجارة وما اشبهها
بينما صاحبها من الدعوى على وجه الاستحقاق لنفسه ولغيره من جميع الوجوه ومن
يملك من حصوة لثان واقام المدعى عليه شبه على مساومة من سيعت منه واستغنى
او اسعاه خرج الوكالة شهود المدعى عليه اذا شهدوا على استجبا للمدعى او على
استداعه او استعانة او استيهايه من المدعى عليه او من غيره بطل دعواه سواء
ادعى لنفسه ولغيره **فصل** في المسقوط ولو ادعى عينا له لم يتم ادعى انه فلان وكله المفقود
نصف ما اخذ باقى رسم بالشركة رجل عليه دين بين ثلثه فغاب ثلثان وحضر الثالث
وطلب نصيبه عن المدعى على ان يرضى رجل ادعى على رجلين مالا في ملكه واقام البينة
واحد حاضر والاخر غايب والحاضر يرضى على الحاضر نصف المال على المختار الا
ان يكون كفيلا عن الغايب بامر فانه يقضي عليه جميع المال لانه ثبت له حق الرجوع
بذلك فيكون خصما عن الغايب واذا كان كفيلا لغيره امر فلا يست له الرجوع رجل باع
عينا من رجلين بالقرض درهم على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ان البايع
لحق احد الرجلين واقام عليه البينة ان له على هذا وعلى فلان الغايب الف درهم
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بامر فانه يقضي على الحاضر بالف درهم حسما به بالقاضيه
وحسما به بالاضافة فان حضر الغايب قبل ان ياخذ الغايب من الحاضر الف درهم لم يكن
للبايع ان ياخذ من الذي حضر الجحسما به اصاله ولو كان لرجل على الاخر الف درهم
والكفيل امر المطلوب فليطالب الاصيل قبل ان يلحق الكفيل واقام عليه بینه ان لا عليك
كنا فلان كفيل بامر فانه يقضي على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا قضاء الكفيل
حق لو لم يلق الكفيل ليس له ان ياخذ منه شيئا قبل ان يعيد المنة عليه ولو لقي الكفيل
اولا ودعى ان له على فلان الف الف وانت كفلت به الي عنه بامر واقام البينة ثبت المال
عليه وعلى الغايب وسحب فلان خصما عن الاصيل بخلاف الاصيل فانه لا يستحب

اخر الامر ان طلقا
طلاقا او ان

طلقا او غاب
مال الزوجه كمالا

ادعى الزوجه لا اده
المساومة على دور الاكراه

الزوج

زائد عن الكفيل رجل ادعى على رجل الف درهم لنفسه وغلان الغائب من ثمن باعاه واقام
 البينة بقبضه بالاضرون الغائب حتى لو حضر الغائب كلف اعادة البينة ولو
 كان الخلف حيلة ثابته وبين الغائب لا يكلف الغائب اعادة البينة فالاحتمال ان الدين
 اذا كان مشتركاً بين الشريكين للجهة الارث بل بجهة اخرى فاحدا الشريكين لا يثبت
 حصصاً منه واقام البينة على ذلك ان يقبل منه لانه لا منافاة بين الدعوى فان الوكيل المقتضى
 قد ضيف العين الى نفسه على معنى ان له حق المطالبة ولو ادعى لو كان لغلان وكله بالخصومة
 فيه ثم ادعى لنفسه لا يقبل الا اذا وفق كان لغلان ثم اشترى منه كما لو اقام بينة انه لغلان
 اخر وكله بالخصومة فيه فانه لا يقبل **فصل** الوصي اذا اقر بعين لآخر ثم ادعى انه للوصي
 لا يبيع دعواه للوصي لجل استجار ثوبا او استعار من رجل ثوبا ثم اقام بينة انه للوصي
 يقبل ولو ادعى الغاني حقه بانه باعته ثم جاء بالبينة ان ذلك المال حقه لغلان وانه وكفى
 بالخصومة فيه لغلان ذلك منه لما بينا عين في يد رجل يقول ليس له وهناك من يدعي بكون
 اقراره بالملك المدعى حتى لو ادعاه لنفسه لا يقبل وعند عدم المنازع لا يبيع نفسه حتى لو
 ادعى حل العين لرجل اخر فدعاه ذوا اليد ايضا وقال هو لي صح دعوى ذوا اليد ولو ادعى
 داراً فقال المدعى عليه ان المدعى اقر قبل دعواه ليست هذه الدار لي لوقا لمكانت
 هذه الدار لي بطل بينة المدعي ان اقام المدعى عليه بينة على ذلك ولو ادعى الميراث فاقام
 بينة على اقرار موته في ذلك يدفع دعوى المدعي **فصل** رجل ادعى داراً في يد اخر فقال
 المدعى عليه ان المدعي فكل ان اقر قبل هذا ان لاحقه في هذه الدار لا يقبل هذه البينة
 ولا يكون هذا دفعا لدعوى المدعي لان قوله الانسان لاحق في حق هذه الدار و
 ليست هذه الدار لي ولا يمكن هناك احد مدعي لا يبيع من الدعوى بعد ذلك **ق** ومن
 اقر ان لا ملك له في هذه العين ثم ادعاه لنفسه يقبل وان قال انهم ملك فلان ثم ادعاه
 لنفسه لا يقبل اقول في بعض ما ذكر تشويش وتناقض ولنا للحص ما هو المعول
 من الباب بتوقيع الملك الوهاب اذا قل ذوا اليد ليس هذا لي وليس ملكي ولا
 حق لي فيه او ليس لي فيه حق او مكان لي وفي ذلك ولا منافاة في حين ما قال
 ثم ادعى ذلك احد فقال ذوا اليد هو لي صح ذلك منه والعقل قوله وهذا التناقض
 لا يمنع لان قوله ليس هذا لي واشباه ذلك مما ذكرنا لا يثبت حق الرجل لان الاقرار
 للجهول باطل والتناقض مما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان لدى اليد منافع
 يدعي ذلك حين ما قل هذه الالفاظ التي ذكرنا فاعلى رواية للجامع تكون هذا اقراراً له
 بالملك المنافع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً للمنافع لكن القاضيه سال ذوا اليد
 ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكر اسلم المدعي باقامة البينة عليه ولو قال
 عين ذوا اليد ليس هذا ملكاً لي او مكاناً لي يبيعه من الدعوى بقدر ذلك التناقض فلو ادعى
 ما كان في يد رجل فاقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكاً لي او مكاناً
 لي اندفعت بينة المدعي **فصل** ولو ادعى المدعي لا دعوى في قبل فلان او اخصومة من
 قبله يبيع حتى لا يبيع دعواه عليه الا في حق حادث بعد البراءة ولو كان برات من دعوى

ادعى الوصي لغيره ثم ادعى الغائب

والناقض لا يمنع

ادعى الوصي لغيره ثم ادعى الغائب

هذه الدار يبيع ولا يبيع له حق فيها ولو قال برات من هذا العبد كان بريئاً منه وكذا لو قال
 خرجت من هذا العبد ليس له ان يبيعه ولو قال انك عن هذا العبد يبيع العبد ودعيه عنده
 ويكون ذلك اقراراً عن ضمان القيمة **ق** غضب حابة او ثوبا او درهم وهي قاعة بعينها فابرأ
 منها بصيرة امانة في يده وان كانت هائلة لصبر امانة وان كانت هائلة فانه ابرأ عن الدين
 وان كانت قاعة فانه ابرأ عن ضمان العقب ولو اقر انه لاحق له في يد فلان داراً ثم اقام
 البينة على عبده في يد فلان انه عصب منه لم يقبل حتى يشهدا على غضب بعد الاقرار ولو
 قال مالي في يد فلان دار ولا حق ولا نساه الى رفاق ولا فدية ثم ادعى ان له قبله حقا
 بالري في رفاق او امره لم يقبل منه ولو قل المدعي لا يثبت على ثم اقام النساه هل يصل
 فيه روايتان وفي الملقط يصل ان وفق ولو قل المدعي عليه لا دفع لي ثم ادعى ان يبيع
 فيه روايتان ايضا ومن قل لا دعوى في قبل فلان ثم ادعى عليه لا يبيع واقر ان هذا
 العبد لفلان ثم مكث معتدا بما يملكه الشريك منه ثم اقام بينة على الشريك من فلان
 لم يوفق الشهود وقامت بينة بتمت فكما لو اقر ان هذا العبد كان لفلان لا
 حق لي فيه ثم لما اقام النساه انه اشتراه ولم يوفق ولو اقر ان هذا العبد كان لفلان
 لاحق فيه ثم مكث حياً ثم ادعاه انه اشتراه من فلان واقام البينة وسال النساه
 انه اشتراه بعد الاقرار قبل والا فلا وكذا لو اقر انه لفلان لاحق في مته ولو اقر انه
 لاحق له قبل فلان ثم ادعى عبداً في يده عصبه منه ذوا اليد لا يبيع الا ان يقيم
 البينة ويوقت بعد الاقرار وهذا بخلاف ما اذا اقر المدعي عليه وفي جميع ما في
 يد من قليل او كثير لفلان ثم انه مكث اياماً محض فلان لها خذ ما في يده فادعاه عبداً
 في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعي كان هذا العبد في يديك يوم الاقرار
 فالقول قوله المدعى عليه والعبد عديم الا ان يقيم المدعي بينة انه كان في يده يوم
 الاقرار من يد ذوا اليد خذ ما في يده فادعاه ان دعوى يمكنه ان يركن
 درناح من يورده است ومن طلاق نفاذه ام لا يبيع للتناقض اذا ادعى ملكاً مطلقاً
 ثم ادعاه في وقت اخر بسبب حادث على ذلك الرجل عند ذلك القاضيه صحت بينة دعواه
 وقبلت الملك بسبب اولي ثم ادعاه بعد ذلك الرجل عند ذلك القاضيه ملكاً مطلقاً لا
 يبيع دعواه ولا يقبل بينة ولو ادعى الشايج او لا ثم ادعاه بسبب بعد ذلك الرجل فعلى
 قياس ما اذا ادعى الشايج وشهدا الشهود بالملك بسبب فينفي ان لا يبيع دعواه بخلاف
 ما اذا ادعى ملكاً مطلقاً او لا ثم ادعاه بسبب يبيع ولو ادعى الشايج مع العدم ولا ثم
 ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضيه ملكاً مطلقاً يبيع فيه اختلاف
 الشايج كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهدا الشهود له بالملك للمطلقا فيه اختلاف
 الشايج فدعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك على قوله بعض المشايخ واذا
 كان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلقا اليد على قوله هو الشايج فاذا ادعى
 اقل الشراء مع القبض ثم ادعاه ثانياً الملك المطلق لا يكون تناقضاً عند هؤلاء المشايخ
 فيبيع دعواه ثانياً **ق** رجل ادعى ملكاً بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكاً مطلقاً وشهد

من ادعى امره

مال لا يدعي اولاد في

مال لا يدعي اولاد في

زنى بالبرم دونه

شهوده بذلك لا يسمع دعواه على الاطلاق ولا يقبل منه **ف** اذا ادعى ذاك لسبب الشراء
 وظهر ان الدار المدعى بهم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه حتى لم يسمع ثم ادعى الملك
 بصل ان كان الناح مع متاخر في ذلك عند القاضى هذا العين ملكى لسبب الشراء من
 فلان اولى لسبب الادب ثم ادعى ذلك العين عند قاض من العضاة ملكا مطلقا فالقاضي
 لا يسمع دعواه اذا ثبت عند انه قال قبل هذا العين ملكى لسبب الشراء هذا ادعى الشراء
 من رجل اما اذا ادعى الشراء من رجل بجحوله بان قال اشتريته من رجل لا اعرفه او كان
 اشتريته من رجل ثم ادعى بعد ذلك عند القاضى ملكا مطلقا لبيع دعواه ادعى عينا في
 يد انسان ملكا مطلقا وادعى مدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعاهما العين قبل هذا
 سبب وقال المدعى ان ادعيه الان بذلك السبب ايضا وترك دعوى الملك المطلق لبيع دعواه
 ثانيا ويطلب دفع المدعى عليه ادعاه وادعاه مطلقا وقد دفعه قبل ذلك سبب دعوى بغير
 سموع بود ولكن كوا في ملك مطلق مسموع بود ولو ادعاه اذا كان اشتريته من ادعى
 الميراث لبيع ولو ادعى ولا سبب الادب ثم ادعى الشراء لا يقبل وبسبب الساقض ولو
 استاجر دارا من رجل ثم ادعى على المورث ان هذه الدار ملكى لان ابى كان اشترياها
 لاجلى في صفري وهي ملكى واقام البينة ولا يكون الاستيجار اقرارا للملكية وهذا
 التناقض لا يمنع صحة الدعوى كما لو اقامت المرأة بينة بعد الخلع على ان الزوج طلقها اثنا
 قبل الخلع يقبل ولها ان يسترد بعد الخلع وان كانت منافضة وكما ان الزوج اذا
 قام اسم اخ امرأته سدا بها وافر الاح انه لا ينفق ابنته ان الزوج قد كان طلقها اثنا ذلك
 جائز ويجمع الاخ على الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك المرأة اذا قامت ورثت
 ن وبيها الميراث وهم كبار كلهم وقد اقر والها ن وحيث ثم وجدوا شهودا ان زوجها
 كان طلقها اثنا في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث وكذلك المرأة
 اذا ادعت بدله الكفاية ثم اقامت البينة على اعتاق المولى لها قبل الكتابت تقبل وكذا
 العبد **فصل** اشترى ثوبا في جراب ومندبل فلما اشتراه قال هذا متاعى ولم اعرف قبل
 بئنه رجل فلم يلد واستاجر دارا فقبل له هذه الدار ايكم مات وتركها ميراثا لك
 وقال المستاجر ما كنت اعلم به فادعاهاميراثا عن ابيه لا يسمع لما فيه من التناقض لشركي
 دارا لابنة الصغرى من نفسه واستشهد على ذلك شهود فكل الابن ولم يعلم بما صنع ثم ان الاب
 باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استاجر الدار من المشتري ثم علم
 بما صنع الاب وادعى الدار على المشتري وقال ان ابى كان اشترى هذه الدار من نفسه
 ليس في صفري وانما ملكى واقام على ذلك بينة فله للمدعى عليه في دفع الدعوى انك متاخر
 في هذه الدعوى لان اسمارك الدار من اقرار ان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك
 الدار نفسك يكون تناقضا فبعد اختلاف صحابنا فيه والصحيح ان هذا لا يسمع دفعا للمدعى
 ودعوى المدعى صحيح وان ثبت التناقض منه ولم يسمع التركة بين القرينة ثم ادعاه
 فقال المدعى عليه هذه الدعوى ملكى حتى وفي يدى ثم قال في مجلس اخر ان هذا
 المحدودة التي في يدى ليست على هذه الحدود التي ذكرها المدعى بل بعضهم كان في يدى

ادعى المدعى عليه
او لو ادعى المدعى

لم يرد بها جواب

استاجر الدار ثم ادعى

سلس

لما قبل

الواقف المدعى عليه ولو ادعى بصف دار في يدى رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الدار وبالعكس فيبيع
 انه يبيع في الوحيين **ط** وفي فتاوى علماء شيعه اذا ادعى الدار بصفها ثم ادعى كل الدار لا يبيع
 وعلى العكس يبيع ولو ادعى الثلث وقال لاحق لي فيما وركا الثلث ثم ادعى الثلثين لا يبيع ولو
 ادعى ثلث الدار ثم ادعى الثلثين يبيع اذا ادعى عينا وقضوله بالبينة فلم يقضه المدعى حتى
 اقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعى انه لاحق له في هذا العين ان كانت اقامة البينة قبل القضا
 يطل دعوى المدعى وشهادة شهوده وان كانت بعد القضا لا يطل القضا ولو اقر في
 غير المجلس القضا ان الدار ملكى لسبب الشراء من فلان ثم ادعاهما ملكا مطلقا فاقام للمدعى
 عليه بينة انه اقر مدعاهما ملكه بسبب الشراء من فلان يكون دفعا وله ان يكون له من دار
 ان يجلفه بالله ما اقرت قبل هذا انك اشتريت هذه الدار من فلان له ان يجلف
 اذا ادعى دارا فله للمدعى عليه في دفع دعواه انك اقرت قبل هذا انك كنت هذه الدار
 متى وارا فان حلف المدعى ذلك ولو اقام بينة يقبل ويدفع دعواه ولو ادعى ملكا لا بسبب
 الشركة في بيع ثم ادعى فلك المال ببناء عليه لبيع وبالعكس لا يبيع ولو ادعى ملكا ولم يكن الاثبات
 ببناء المدعى عليه وسلمه ومضى على ذلك زمان ثم ادعى المدعى مطلقا فاقام المدعى عليه
 وهو المشتري بينة ان المدعى ادعى هذا العين على ما بقى لسبب الشراء والان ادعاه مطلقا
 يبيع هذا الدفع ولو للمدعى ان ادعيه الان بسبب وتركه الدعوى الملك المطلق لبيع دعواه
 ثانيا ويطلب دفع المدعى عليه دارا وثب في يد رجل ادعى اخر افقاه واقام بينة على ذلك
 فقال ذواليد او دعيت فلان او اجريته او اقرنته او عصيته منه اوقا لاخذت هذه
 الارض من اربعة من فلان او هذا الكرم معاملة منه فان المضمومة لا يندفع عنه ماله
 بغير الله على ما قلنا فان هذه البينة انما تقبل من ذى اليد بشرطين الاول ان يكون
 صاحب الدعوى او يكون معروفا بالاحسان والتميز وبقا فان ذلك يشترط عند ابى يونس
 رحمه الله خلافا لما التاقي ان يدعى الابداع من رجل معروف والشهود يشهدون
 كذلك **فصل** **المعرفة** **الثلاثة** معرفة بالوجه والاسم والسبب ومعرفة بالاسم
 والاسب دون الوجه ومعرفة بالوجه فقط فاذا عرفنا الشهود ذى اليد المدعى باسمه
 ونسبه وقالوا يعرفه بوجهه فالتقاضى يقبل هذه الشهود ويدفع المضمومة عن صاحب
 اليد وان قالوا نقض المدعى باسمه ونسبه ولا يعرفه بوجهه فيه قولان احدهما يندفع
 للمضومة وان قالوا ذواليد او دعيت من رجل لا يعرفه وقال الشهود او دعه فلان يعرفه
 بوجهه واسمه ونسبه لا يقبل ولا يدفع دعوى المدعى ولو قال ذواليد او دعيت
 فلان رجل معروف وقال الشهود او دعيت من رجل لا يعرفه لا يقبل ولا دفع الشهود او
 دفع رجل يعرفه بوجهه واسمه ونسبه ولكن لا يشهد به فانه لا يدفع المضمومة ولو
 شهد وان فلانا دفعه اليه ولم يقلوا انها ملك فلان او قالوا لا ندري لمن هي متروكة
 للمضمومة عن ذى اليد ولو شهدوا على اقرار المدعى ان فلانا دفعه اليه يندفع المضمومة
 عن ذى اليد ولو شهدوا على اقرار المدعى انها لفلان ولم يردوا عليه المضمومة
 عليه وذواليد يقول فلان او دعيت اندفعت المضمومة عن ذى اليد ولو ادعى دارا

المدعى
انما ادعى المدعى عليه
على اقرار المدعى

ما قبل في الدعوى

المدعى
الملك والميراث

انه اشترىها من فلان وهذا الثمن وكان صاحب اليد او دعيها فلان ذلك فلا حضومة
 ولو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعى انها فلان الا ان صاحب اليد لم يقل او دعيها فلا
 سدفع للحضومة ولو اقر المدعى انها كانت في يد فلان ولا ادعى دفعها الى هذا ام لا وذا
 المدعى قد دفعها الى فلان فلا حضومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها فلان وله
 ليشهد وان فلان او دعيها اياه لا يقبل ولو اقر المدعى ان رجلا دفعها اليه ولا يدعى الا يعرف
 الدافع فلا يثبت وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعى انه دفعها اليه رجل لا يعرفه فلا يثبت
 لا يجعله خفيا ولو اقام المدعى على ذى اليد ان صاحب اليد ادعاها لنفسه لم يقبل من صاحب
 اليد ذلك بل يثبت على الاسماع اصلا هذه المسائل كلها فيما اذا ادعى المدعى ملكا مطلقا او يبيع
 ولكن لم يدع فعلا على صاحب اليد اقالوا او ادعى فعلا عليه بان ادعى انها دار او دعيها من
 صاحب اليد اجراما منه او دعيها او عصبها واقام على ذلك بينة وقال ذى اليد انها فلان
 الغائب او دعيها او احرمها واقام على ذلك بينة انه ودعيته عنده من جهة فلان لا
 سدفع للحضومة منه واذ لم يدع ولو ادعى لها المدعى فلو حضر الغائب واقام بينة انها
 داره كان دفعها الى صاحب اليد ودعيته تقضى القاضى له ادعى عنها في يد رجل انما يشترط
 من ذى اليد بالقدرة والقدرة الصانع وادعى ذى اليد انه ودعيته عنده من جهة
 فلان لا سدفع للحضومة من ذى اليد هذا اذا ادعى الشراء بدون القبض فان ادعى
 الشراء مع القبض منه وشهد الشهود كذلك والمسئلة بجملتها لا سدفع للحضومة ولو
 اقام المدعى بينة ان صاحب اليد هبتها او اجراها او وهبها او تصدق بها عليه
 وانه قبضها منه واقام بينة على ذلك وادعى ان ذى اليد دعيته او دعيها فلان لا يندفع
 عنه الحضومة وهو الصحيح ادعى عنها انه ملكه عصبها منه ذى اليد فاقول ذى اليد
 به لانه الصغير لا سدفع عنه الحضومة والعين لانه ادعى عليه ففكر ادعى دارا انها
 له وملكه في يد ذى اليد عصبها فاقام ذى اليد بينة انها ودعيته من فلان لا يندفع
 وهو الصحيح ومن ادعى خفيا مدعى النقل عليه لو اقام البينة على الالباع من جهة
 الغائب لا يسمع ولو اقام بينة على اقرار المدعى على الالباع من جهة فلان يسمع ويندفع
 عنه الحضومة ولو ادعى دارا في يد رجل خفيا المدعى عليه هو لولدى الكبير لغائب لا يندفع
 للحضومة عنه ما لم يقيم البينة على الالباع كما لو ادعى الوديعة لاجنبى ان كان المقر له حاضر
 صح اقراره وتحول الحضومة الى المقر له ولو ادعى الصغير لا يندفع للحضومة
 لانه لو كان صادقا في اقراره كان هو خصما في ذلك ولو ادعى ادعى دارا في يد رجل انه عصب
 منها لولدى في يد له فعلا المدعى عليه هو وقف على سبيل غير معلوم لا يندفع للحضومة
 فان اقام المدعى به على ما ادعى فيخفى له فان لم يكن له حلف المدعى عليه على دعوى
 المدعى فان حلف برى وان نكل ضمن يثبت المدعى لانه صار وقفا باقراره فاذا نكل يثبت
 عليه تسليمه وعليه تسليمه الى المدعى بحكم اقراره بالوقف فيضمن فمعه المدعى ولو اقام
 المدعى عليه البينة على الوقف فشهد وان وقف ولم يذكر الوقف لا يندفع عنه حضومة
 المدعى ولا يبرأ عن الغمان لانه صار وقفا باقراره فكان وجود هذه البينة وعدها

ادعى فعلا على ذى اليد

ادعى نكاحا والبراءة وقف

بنية والاقرار بالوقف بنية الاقرار بولده الصغير ولو دعى صغير غيره كما يلزمه بالاقرار
 للولد الصغير يلزمه بالوقت **ق** ادعى عينا فادعى ذى اليد الالباع من فلان وادعى المدعى
 بعد ذلك عليه انه عصب منه سيدفع منه دعوى الالباع ولو ادعى الشراء والقبض من
 ذى اليد او دعى مطلقا فسدقته صاحب اليد ثم ادعى انه ودعيته فلان واقام البينة انما
 للحضومة منه ولو لم يقيم البينة ثم بالتسليم الى المدعى فان حضر الغائب فقال اقم البينة
 انه لك وانت ادعته اياه فاذا اقام لعقوله ولو قال هو ودعيته فلان عندى ثم قال هو
 للمدعى ولم يسمع السد على الوديعة ودفع الى المدعى ثم حضر الغائب امر المدعى بالسلم الى
 الورع ثم هم المدعى البينة عليه ولو صدقة المدعى في الوديعة لا تعرض له حتى يحضر الغائب
 كالوثب بالبينة وكذا اذا علم القاضى ان الغائب ودعه رجل او دعه رجلا نصف عبدا و
 نصف دار غير معصوم ثم باع منه النصف الاخر وسلمه اليه ثم جاء رجل وادعى النصف
 واقام البينة واقام صاحب اليد بينة على الشراء او الوديعة لم يكن سهمها حضومة حتى
 يحضر البايع رجل عصب جارية فادعى عنها رجلا فاحضر الجارية والمودع عند القاضى
 فاقام المودع بينة انها ودعيته فلان حضومة سهمها وان لم يكن على الوديعة فهو
 خم وان اقام البينة يقبل منه وان كان المودع مجهولا لانه اثبت انه ليس بحصم
 ولو اقام ذى اليد به انه ودعيته عنده بعد الدعوى المدعى الملك المطلق ثم اقام
 للمدعى بينة انه عصب معنى يتقبل هذه البينة وسطل دعوى المدعى عليه دارا في يد انسان
 ادعى اخر فقال فاقول الذى هي في يد انما كانت للمدعى وقال فلان او دعيها واقام
 السد على ذلك فلا حضومة بينهما وان لم يسمع السد على ما ادعى لا سدفع عنه الحضومة
 فان حضر فلان وجد ذى اليد ما قال لا سيع الدار من يد المدعى حتى يسمع للحضومة انها
 لو كان كذلك بيا الاقرار بالوديعة بان قال هذه الدار او دعيته فلان وهي لهذا المدعى
 ان اقام السد على الالباع سدفع عنه الدعوى والا فلا سدق من بالسلم الى المقر ولو
 اقر ولا للغائب ثم للمدعى فالاصل عندنا ان من اقر بعين الغائب لم الحاضر وصلة
 للحاضر في اقراره لو لم يقر بالسلم العين الى الحاضر وان حضر المقر له بالوديعة
 وصدق المقر فيما ادعى من ابياعه اخذ الدار منه حتى يسمع المدعى به انها له ولو علم
 القاضى ان الدار لم يجرى فصار له بعد ذلك في يد اخر فحاشا ان وجاهم الذى كانت
 في يد هذا القاضى فعلا ردوا اليد وعصبها واقام البينة فلا حضومة بينهما ولا
 يخرج الدار من يد الذى هي في يد حق يحضر الغائب ولو علم القاضى ان فلا ناخصها
 من الذى كانت له او ادعها الذى في يد اخذها من يد ودفعها الى الذى علم
 انها كانت له بخلاف ما علم ان فلان او ادعها هل الذى في يد له ولم يعلم انه عصبها
 من المدعى ثم ان محمد كرم الله وجهه اعتبر علم القاضى في هذه المسئلة حتى قال اذا علم
 القاضى ان فلان عصبها من المدعى اخذها من ذى اليد ويدفعها الى المدعى القاضى
 اذا علم ان الدار ملك للمدعى وقال الذى في يد يد او دعيها فلان الغائب واقام اليه
 سدفع الحضومة عن نفسه لان علم القاضى بنية البينة ولو اقام المدعى بينة كان للمدعى

علم ان الغائب

غيبه واودعها

السلم الى اعتبارها علم القاضى

بها

ادعى على فلان

ولو قال ذوا اليد هذا العين للمدعى لا انه او دعوى فلان الغائب واقام البينة برفع المدعى
عن نفسه وان لم يرفع المدعى ذوا اليد ودعيته ولم يكن اثباتا حتى قضى القاضي
سيفد فضاوم ولو اراد بعد ذلك ان نعم السعة على الابناء لا يعمل ولو قدم الغائب
فقد على حجة ان كانت في يد ذوا اليد فليس له ان يسلط القضاء ولو لم يرفع المدعى حتى صار حقا
واقام المدعى شاهدا واحدا او شاهدين ثم وجد صاحب اليد بينة على الودعية بقبل وان
ادعى حاكما فادعى ذوا اليد الودعية من فلان فله المدعى كان فلان او دعما عندك
ولكن باعها منك بعد ذلك او رهنتها لك فالقاضي يحلف الذي يدر بالله ما وجهها
لك ولا باعها منك فان حلف فليس حكم وان كل كان خصما ولو اقام المدعى به ان ذلك
باعتها من الذي في يده بقبل ويجعل المدعى عليه ولو ادعى عليه الودعية ولم يرفع بينة
وطالب المدعى به ان ذلك الرجل او دعما اياه يحلف القاضي بالله فلان او دعما اياه وانما
يحلف على البينات لاعلى العلم وان كان على فعل الغير لان تمامه به وهو يقول فحلف على
البينات ولو طلب المدعى عليه عن المدعى بحلف على العلم بالله ما يعلم ان فلانا او دعما
اياه ولو طلب بيمين ذوا اليد ان هذا الودعية فلان في يديك ليرى ذلك لانه جعل
نفسه دعما فان هذا في الودعية فلان ولا يمين على المدعى ولو حلف لاسدع هذه الخصومة
ادعى جارية في يد رجل فقال اشترها من عبد الله بالف درهم وفقد الثمن وقال
ذوا اليد ادعها عينا لا يندفع منه الدعوى ولكن للمدعى ان يحلف بالله قدا
عبدك المدعى عليه انما قال في غير مجلس القضاء انه ملكي ثم قال في مجلس القضاء هو
في يدي من فلان او الودعية لانكون خفيا اذا اقام البينة على ذلك ولو اقام المدعى عليه
بينة انه قال في غير مجلس القضاء انه ملكي يصير خصما لانه سبق منه ما عيغه صحته
الرهن ولو ادعى حاكما مطلقا واقام ذوا اليد بينة انه او دعما فلان الغائب او ان
من ثم بعد ذلك ادعى المدعى ان ذوا اليد غصبني ليجمع وينفع به بينة المدعى عليه سوا
ادعى الغصب على ذوا اليد في ذلك المجلس وفي مجلس اخر ولو ادعى مدعى الشركة انه اشترى
من فلان وقد ذوا اليد او دعيت ذلك القلان دفع للخصومة عن نفسه بدون اقامة
البينة وكنا لولا ان عصبته منها وسرقته منه سدع عن الخصومة لاسا فان الملك كان
للغير فلو قال المدعى الشركة اني اشترى من فلان المدعى بالبيع لا يرفع المدعى من الخصومة
المدعى ان ادعى الشركة من الغائب الذي يدعى ذوا اليد الودعية منه فيقطع الخصومة
سهما بغير بينة اذا حلف الذي في يده على الودعية فان بكل عن اليمين صار خصما
ان قال حين استخلف القاضي ما او دعيت ولكن عصبته منه وحلف على ذلك جله
القاضي خفيا وفي المحيط القاضي لا ينفذ الى مقابلة للتناقض والاتفاق بينهما في
المعنى ولو ادعى ان هذا الثوب غصبه من فلان الغائب واقام بينة وقال ذوا
اليد ان ذاك الرجل او عينة سدع للخصومة عنه وان لم يرفع بينة وهذا بخلافها
اذا قال هذا ثوبي سرقه من فلان الغائب وقاد ذوا اليد او دعما ذلك الغائب
فانه لا يندفع خصومة ولو ادعى عينا او غصب مدعى واخذ منى فاقام ذوا اليد

المدعى على البينة وان كان على حلف

ادعى على فلان

قار غصبته

بذ على انه وصل اليه من جهة الغائب يندفع عنه بالاجماع ولو ادعى سرقا مني لا يندفع
ولو ادعى الشركة من رجل وقال ذوا اليد اني اتبعته من ذاك الرجل ارضا ففهم ولو قال
ذوا اليد الدار فلان اسكنني فيها تشهد على ذاك او تشهد واعلى اقرار الغائب انما سكن
للمدعى عليه في الدار وقالوا لم نمن دفعها اليه ولكن علمنا ان الدار ان كانت في يد هذا الذي
في يده اليوم ولو مثله يندفع دعوى المدعى رجل او دع دارا هذا اخر وغاب فادعى
رجل انه اشترى هذه الدار من الغائب بيجا جايئا فاقام المودع به الفا ودعيته
منه من جهة الغائب هذا يندفع للخصومة بدون اقامة البينة ومن اثبت
وكالته مائة من احد بين القاضي لقاضي الحكم القاضي بها وباع عقارا للموكل معا جايئا
فادعى رجل اخر انه اشترى هذه الدار من فلان الموكل والمدعى يقول اشتريتها
من وكيل الذي يدعى بلقي الملك منه شراء جايئا يندفع للخصومة بدون البينة لانه
ثبت ان يد ليس يد خصومة كما في الودعية والشركة اذا ادعى بها ان هذه الدار
ان اشترى بها من فلان وقال ذوا اليد او دعيتها فلان ذلك يندفع بدون البينة
وان وقع الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعى عليه بينة انه كان عندى
ودعية او رهنا او مضاربة او شركة لا يقبل به المدعى عليه ثم ادعى بالقيمة للمدعى
واخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال
ففي الودعية والرهن والمضاربة والشركة يجمع المدعى عليه على الغائب بما حضر
ولا يجمع المستقير والقاص والسارق بما ضمن على الغائب هذا اذا صدق
المدعى عليه الغائب انه وصل اليه من جهة فان كذب صاحب اليد الغائب
في اقرار انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يقيم
البينة عليها او ما من الاحجاء والرهن والودعية والشركة والمضاربة لانه
يدعى نفسه دينيا على الغائب بسبب عمل عمله وهو ينكر اذا ادعى على اخر قيمة
دارا وعين هالك في يده لا يندفع للخصومة عن المدعى عليه باقامة البينة على
الابناء من جهة الغير وانما يندفع للخصومة باثبات الابناء من المدعى بالاثبات
ابناء غير بخلاف العين واذا البق العبد فادعاه على الذي بوق من يده واقام
المدعى عليه به على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا اعاد العبد
من الاباق ففي فضل الودعية والرهن والاحجاء والشركة والمضاربة يعود
على ملك الغائب وفي فضل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان
في يده لان الضمان يقين عليه والاستتباب والاستشراء لا يكون اقرارا
بالملك للبايع على المحرم وفي الزيادة لا يكون اقرارا وهو الصحيح والاقسام على
الاستشراء والاستتباب والاستتباع الاستتجار اقرارا بانه لا ملك له فيه
حتى لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى استنق حبه مؤا واستاجر منه او استام
منى او قال القارسية خريده خواست ان من ابن عين لا يكون دفع للمدعى
المدعى ولو ادعى التوقف وقال كان ملكي لكنه قبض منى ولا يدفع الى ما اشترى به

اشترى كالا عانة او

الرفق بفلان

المدعى على البينة

الاستثمار والاستتجار

قال المدعي ان في نفسه
سجل المدعي

او انه اكار

الاجل ان اكر بالملك
سجل دار الفرس
الاصح

ادعى المدعي بعد الاقرار

دليل كنهه في نفسه

اكر في نفسه دعوى حرام

متمم
الكل على المدعي

بعت دار الفرس

منه لا يسمع من المدعي **نفس** في دعوى الكرم ولو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي امر
نفسه متى يجعل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرا من المدعي انه ليس ملكه وكذا
لو اقام بينة ان المدعي استاجر منه هذه الدار واخذ هذه الارض من زارة او اقام
انه قال في ابن خاتمه راعه تالكريم او قال ابن زك راعه نبات ذروى ده يكون
دفعا ويكون اقرا بانه لا ملك له فيه رجلا فانه اكار في هذه الارض ثم ادعى الملك
لا يسمع الا اذا ادعى التوفيق ويقول مناع من دم ثم اشتريت لما لا يسمع دعوى
مطلق الملك منه ادعى عينا بالوكالة فعلى المدعي عليه انك ستبعت مني هذا العين
واقام البينة يكون دفعا صحيحا ولو ادعى الموكل بعد ذلك صح ولو ادعى المولى فعلى
المدعي عليه انك ستبعت مني وتو مرقا مرقا كنهه ملك مننت لا يسمع هذا الدفع دار
في يد رجل قال له اخرا دفع الى هذه الدار اسكنها او لا عطيتني هذا الثوب
البنة او لا اعصيتني هذه الدابة ان كنهه فاني ان يدفع اليه ثم ادعى السائل يسمع
يسمع ولو لا اسكنني هذه الدار وادعيتني هذه الدابة او الدابة او هذا الثوب ثم ادعى
نفسه لا يسمع لان الاستعانة اقرار بالملك المستعان منه ساكن دارا فانه كان يبيع
الاجر لفلان ثم قال الدار داري فالقول قوله ولا يكون اقرا ان الدار لفلان
وقوله الوديعه هل يكون اقرارا بالملك للوديع وقد ذكرنا ان الاستيلاء اقرارا بانه
لا ملك له فيه ادعى دابة انما ملكي فاراد ذواليد ابطال دعواه فعلى المدعي بحضرة التوفيق
خذ هذه الدابة وديعه فاحفظها الى الغد حتى يذهب الى الفاض غدا فاخذها الله
لا يسمع دعواه بعد ذلك لان قول الوديعه اقرارا بالملك مروي درده سرت
كبر ديا وكفى بامر ماري كره ثم ادعى العرويه لنفسه لا يسمع ويعد هذه الاعمال اقرا
منه بانه لا ملك فيه دلا على كره وبيع راند تا بر نيا بيم ثم ادعى لنفسه ملكا مطلقا
او قل الدال للمشتري اشتري هذا ولم ير على ذلك يسمع دعواه وان قال لا اشتري فانه ملك
البائع لا يسمع دعواه ويكون دفعا لدعواه ان اقام البينة عليه رجلا فانه لا يسمع
اشترى هذه الدار لك اشتري ثم ادعى ذلك الرجل في اقراره انك قد خربت من خرب
ام ابن خاتمه عمو شتى راعه هذه الدعوى رجلا راد ان يشترى دارا فقال المشتري
ليرجل اكر در بن خاتمه دعوى خواهي كره ان يكون كره فله ذلك لرجل ابن خاتمه راد
دست قد دستر ان دام كره دستوي لا يكون هذا اللفظ ابطالا لثمنه لحق
الدعوى لانه لا يجوز ان يكون معناه در دست قد دستر دام كره دعوى
كمن زى دنت تو انم كره فتن رجلا في يد بر مملوك فادعى رجلا بانه له جلد واليد وقال
هو لي خلفنا القاضى ما هو المدعى بكل من العن واما ان يخلف فيقضى القاضى المدعى
فعلى الذي كان في يديه ان كانت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البينة على ذلك فانه
يقضى به له ولا يكون اباه البين ان كانا بالشهود على الشراء ادعى عينا في يد رجل انه له
فاقام المدعي عليه بينة في دفع دعواه انه باع هذا العين من فلان قبل بينة ولو ادعى
عينا واشت بالبينه فاقام المدعي عليه بينة انك بعت هذه العين من فلان الغايب لا يثبت

هذا الدفع

هذا الدفع ولو ادعى على ميت عينا بحضرة الوارث وعين وق له من الميراث فاقام الوارث
بينه ان الميت كان باع هذا العين من فلان في حيوة كان دفعا صحيحا ادعى عينا فله ذلك
انك بعت هذا العين من فلان وانا اشتريته منه واقام البينة بين دفع دعوى المدعي وان
لا يمكن له بينة فله ان يحلف المدعي ولو ادعى ملكا مطلقا فاقام بينة فعلى المدعي عليه ان يثبت
هذا العين متى ثم افلنا البيع واليوم هذا العين ملكي واقام بينة لهذا ليس يدفع ولو
ادعى الدار ملكا مطلقا فعلى المدعي عليه ان يثبت ان الدار من المدعي فعلى المدعي ان يثبت
البيع الذي جرى بيننا كان هذا دفعا صحيحا وكذا لو ادعى المدعي في دفع دعوى المدعي عليه
انك اقررت انك ما اشتريته بها من كان دفعا صحيحا ولو ادعى دار ملكا مطلقا فعلى
المدعي عليه ان يثبت ان الدار من فلان وانت اخبرت البيع لا يسمع منه هذا الدفع ادعى
دارا بسبب الشراء من فلان فعلى المدعي عليه ان يثبت انك اشتريته من فلان ذلك ابيك واقام
بينته وتاريخ الخارج اسبق فعلى المدعي عليه ان ادعى انك باطله لان في التاريخ الذي
اشتريت هذا الدار من فلان كانت هذه الدار من فلان عند فلان ولم ير من شرايك
شراي لانه كان بعد ما فكر الراهن الرهن واقام البينة لا يسمع هذا الدفع لانه لاحق لذي
اليد في ذلك الرهن لان المرفق لم يبيع الرهن فكيف يبيع دعوى الرهن ولا يقر بملك
الرهن وبطلان حق المرفق فعلى المرفق السابق لان البيع كان صحيحا بين البائع
والمشتري وامتناع العاد لحق المرفق فاذا ابطال الرهن نفذ البيع السابق في جميع
الناس ادعى على آخر اني اشتريته هذا الكرم من فلان بهما جابرا وقبضت واليوم
في يدك غير حق فاجب عليك تسليمه الى فعلى المدعي عليه ان الذي يبيع المشتري منه
من فلان بهما جابرا قبل ان يبيع منك بهما جابرا ثم باع منك بهما جابرا ثم باع منك بهما
جابرا بغير اجازة المشتري الاول ثم باع منك المشتري الاول معا بانهما صحيحا وانا اشتريته
من مشتري البابا بيبك في هذا الوجه دعواك قد رجع عن دفع هذا الوقع اذا اقام البينة
ادعى دارا انما ملكي لاني اشتريتها من فلان وقال ذواليد لا يملك لاني اشتريتها من
فلان وقال ذواليد لا يملك لاني اشتريتها من فلان ذلك ابيك فعلى المدعي جري الفسخ بيبك
لذا لا يسمع ثم اشتريته من فلان بعد ذلك واقام البينة لتبيع ادعى عينا في يد رجل
انك اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد لا يملك اشتريته من ذاك الذي
تريه الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبقتها تاريخا فلان من يدعي
البيع بتاريخ لاحق يقول ان يبعده في التاريخ السابق كان للمعه فالآخر منك كان له
ان يحلفه وتقسيم السهم ان تراض ويظهر البيع عند الناس لكن لا يكون فخر ذلك البيع
معتقه وقد ادعى عينا في يد خزانة ملكه اشتراه من فلان بتاريخ كنهه واقام المدعي عليه
سه ان الذي مدعى بيبك الملك من جهمه اقرارا عاقل شرايك ان هذا العين ملك اخيه فلان
وصدنا حو في ذلك وانا اشتريته منه اي من الاخ ولم ير التاريخ في الاقرار يجوز
يكفيه بل شرايك **نفس** اذا ادعى دارا ملكا مطلقا فعلى المدعي عليه ان يثبت انك اشتريته هذه الدار من
فلان وانت اخبرت البيع لا يكون هذا دفعا لدعوى المدعي لان الانسان لا يبيع مع رجل

قال المدعي البيع

انما
قال اني اشتريته من فلان

نفس المدعي

انك اقررت البيع

ولا يكون للغير ما كانا اذا ادعى دارا فقال المدعى عليه اني اشترى هذه الدار من وصيكم
صفر بكنا ولم يسم الوصي وقال ان فلانا باع مني هذه الدار باطلاق القاض في حال صفر
ولم يسم القاض هل يبيع وهل يكون دعاهم اختلاف المشايخ ولو سمي الوصي والقاض
جان بالانفاق ادعى دارا انما ملكها واباه باعها من ذي اليد في حال بلوغه بغير
رضاه وقال صاحب اليد ان اباك باعها مني في حال صفرك فالقول قول الابن والبيه
لنفي اليد وان اقاما محبان بقتل بنته ذواليد لانها هي البينة ادعى البائع على المشتري
تمن العبد المبيع فقال المدعى عليه ما اشتريته لعبدك خط واقام المدعى بينة
شرا العبد فقال المدعى عليه او فيتم الثمن واقام البينة لا تقبل للتناقص ادعى انه اشترى
منه هذه الدار وانكر البائع فاقام المدعى بينة على البيع ثم ادعى المدعى عليه الاكراه
هذا الدفع ولو لم يبيع الاقالة ولكن ادعى ايقاع الثمن او الابراء اخذوا المستحق
فيه البائع اذا ادعى الاكراه على البيع فقال المشتري اخذت الثمن طاعة او سلمت طاعة
واقام البينة يكون دفعا وكذا في الهبة لو ادعى لو اهبته لفلان على الهبة فاقام المدعى
له بينة على انه اخذ العرض طاعة يكون دفعا ولو ادعى الاكراه على البيع فقال المدعى عليه
انه ساقم مني هذا العبد بعد ذلك وانه اجاره منه لذلك البيع هل يكون دفعا
فيه طريقان ما لم عند الفتوى لان الشفع اذا ساقم المشتري يكون تسليما
فهذا يقضي ان يكون اجاره لان المساقمة تعين ملك البائع ويحمل ان يصدق
الى ما في يد ولا طريق له سوى هذا فهذا يقضي ان لا يكون اجاره وفي دعوى
الاكراه البائع على المبيع لاحاجة الى بعض المكن كالواضع المال بسبب الحاجة
الى تعيين العنوان ولو اثبت اقرار رجل بشيء طاعة فاقام المدعى عليه ان كنت
مكرها في ذلك لاقرار فيبينة الاكراه او في القبول لا فيبينة الاكراه نسب خلاف الظاهر
ولو ادعى صبغة سبب لشراؤه من ذكابين وقال في اخر الدعوى وهكذا اقر الذي
في يد غيره بشراؤها من فلان المدعى عليه في دفع الدعوى ان كنت مكرها في الاقرار
بالبيع لا يكون هذا دفعا ولا قرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طاعة
لو اقام بينة على الاكراه في البيع والاكره يقبل ولو ادعى المال على الكفيل بحكم الكفالة
خضر الاصيل وقال المال غير واجب على الكفيل لما انه غير واجب على وكنتم مكرها
في الاقرار لا يبيع هذا الدفع وقيل يبيع اذا كانت الكفالة بامر رجل كفيل من رجل
بالف دعوى ثم اقام الكفيل بينة ان الالف الذي ادعاه على المكفول عنه من شخص
لم يقبل ذلك من الكفيل ولو كان الكفيل ذى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه
الطالب غلب وقال المكفول عنه كان المال فنانا او من مينة او مالا شبيه ذلك
اراد ان يقيم البينة على الكفيل لا يقبل بينة اذ كفيل رجل عن اخر ممن يبيع ثم ان الكفيل
اقام البينة على ضاد البيع لا يقبل وكذا لو ضمن المبيع ثم اقام البينة على ضاد البيع
ولو اقام البينة على ايقاع الاصيل وعلى بناء يبيع ادعى نخاح امرأة انه بن وجعل
غرمه شرا وكذا اقام على ذلك بينة واقامة المرأة بينة انه اقر بعد هذا الشايع بثلاثة

ممن جدا ادعى عليه الاكراه دفع المهر او الاقالة والاكراه

ادعى الاكراه

ادعى على الكفيل

اشهر الفاحرام عليه والفا السيت بامارة فهذا دفع صحيح حتى يحلف الله ما اردت به الطلاق
فان كل مدعى للمصومة عن المرأة ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة واقامت هي بینه
على وجه الدفع انه حالها فهذا دفع صحيح وان لم يوجها او وقت احدى دارين الاخر وان
وقتا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينة المرأة مردودة ولو ادعى نكاح المرأة وبه
تدعى اقرار المدعى حرمها فهذا دفع وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو
ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها منكوبة فلان الغائب فهذا ليس بدفع ادعت على رجل
انه تزوجها على كذا من المهر فانكر النكاح فاقامت بينة على النكاح فادعى الزوج الخلع يسمع
ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في
الرشدي ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلا فاقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى
الزوج بعد ذلك انه خالعه لا يندفع امة في يد رجل ادعى اخر انها امته وان ذال بغيرها
منه واقام ذواليد بينة انها كانت امته فلان وقد اعنفها وان اتن وجتها فهذا دفع المدعى
عليه اذ ادعى الايقاع فان من يفلان حواله كرهه امره او رسا بدينه است لا تقبل للتناقص
لان للمعالة غير الايقاع ولو ادعى الايقاع ثم قال فلان كسرت رسا بدينه است بامر من
يقتل ولا يكون متناقصا ادعى بينة ذنان برفقة المدعى عليه فذا وفيت كها فاجابته
يشهون ان هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى خت ذنانه الا ان لا يدرى من اى
مال دفعها اليه من هذا الذي ذكرهم من اخراجات شها دهم وتزوي المدعى عليه
ولو ادعى مالا واقام البينة ثم قال بعد ما اقامها اني استوفيت من هذا المال كذا
قال بالفارسية جدين يافق بدم بطلت منه ادعى كسرت رسا بدينه درهم واقام بينة
وقضى ثم اقر ان لهذا المدعى عليه مائة درهم لا يسقط عنه الفلانة ولو ادعى الاكراه
وشهد شهوده بهذا اللفظ اين مدعى عليه جزاين مقدار راده في بينة لا يقبل لان من
في الحقيقة شهادة على الفتوى ولو ادعى الدين فافترقه قال من رسا بدينه ام ان كان كل
القولان في مجلس واحد لا يقبل للتناقص وان تفرقا عن هذا المجلس ثم قال رسا بدينه
واقام البينة على الايقاع بعد الاقرار بغير عدم التناقص وان ادعى الايقاع قبل
الاقرار لا يقبل ادعى ما لا واثبت بالبينة فاقام المدعى عليه مدعى على بعض المال
لا يطل دعواه فيما سوى ذلك ادعى الغد درهم فقال المدعى عليه قضيتك في سوق
سرقند فطلب بالبينة فقال لا بينة لي ثم قال بعد ذلك قضيتك في قرية كذا واقام
البينة قبل لان التوقيف ممكن وفي الملقط اذا ادعى انه قضى دينه بمرقند ثم اقام
البينة انه قضاه دينه بخار كان تناقضا الا اذا وقف **فصل** اذا صالح من دعوى الدين
ثم اقام المدعى عليه بينة على الايقاع وان كان الصلح من الكتاب لا يسمع دعوى المدعى عليه
وكذا لو اقر الدين ولم يبيع الايقاع وصالح على شيء ثم ادعى الايقاع لا يقبل ولو ادعى
دينا وادعى المدعى عليه الايقاع فلم يعد رخصا ثم اقام البينة على الايقاع بصل
لو ادعى مالا فاقض وصالح ثم ادعى الابراء او الايقاع بصل الصلح لا يقبل كما لو وقع الصلح
عن انكار ثم اقام البينة على الايقاع او الابراء بصل الصلح لا يقبل ادعى انفا فانك فصل

ادعت انها منكوبة

ادعى الزوج الخلع
الكار النكاح

ادعى الاكراه
دعوى المدعى عليه

مطلب
قال الشهود لا يدرى
من اى دوا

رسا بدينه

قال انما المال

بغير قرض

ادعى المدعى عليه

على حسنة ثم ان المدعى عليه ادعى انه ليس عليه تسليم خمسة مائة لانه ضائع قبل هذا عن مدعى
 الالف على مائة واقام البينة بيمينه لان كل صلح باطل في خمسة دنانير فان
 المدعى عليه قد اقر بيمينه وبيّن في يمينه ان هذا المدعى عليه دفع الى هذا المدعى
 خمسة دنانير الا ان الاول من اى مال دفعها اليه من هذا الدين او من دين اخذ جازت
 شهادتهم وقرروا المدعى عليه ادعى مالا واقام البينة ثم قال بعد ما افاقا الى استوف
 من هذا المال كذا او ما بالغا رسية صدق يافقه بولم تبطل بيمينه ادعى ان كذا فأنكر
 وصالح على شئ ثم اقام البينة ان المدعى اقر قبل الصلح انه لا حق له في هذا الثوب
 لانه بيمينه وكان الصلح والقضاء ما ضيق لانه اخذ في حبيبه وان اقام البينة ان
 المدعى اقر بعد الصلح انه لم يكن الثوب لم يطل الصلح ولو ادعى ديناً فانكر واعطاه مع
 الجور وصالحه واعطاه ثم اقام البينة على اقر المدعى انه اقر بعد الصلح وقضى للمال
 انه لم يكن قبل فلان شئ يطل الصلح والقضاء وان لم يقض للقضاء عليه حتى لو اقام
 البينة بطل المار عنه ولم يقض عليه بشئ اذا ادعى المدعى في دعوى الثوب ان المدعى
 اقر باستيفاء هذا المال منه واقام البينة لا يسمع بيمينه ادعى عشرة دنانير فأنكر
 المدعى عليه فاقرا كذا كذا من اجز دو دينار خول سقى نيت فكذا ليس يدفع ولو اقر
 المدعى عليه فأنكره كذا من اجز دو دينار خول سقى نيت فكذا ليس يدفع ولو اقر
 نيت واقام البينة بيمينه ادعى على رجل مالا او ديناً فأنكر المدعى عليه انكر اقررت
 في حال جواز اقررت ان لا دعوى ولا خصومة لي عليك وان ثبت ذلك بالبينة يسمع و
 يدفع دعواه اذا ادعى على آخر شيئاً واقام المدعى عليه سبباً كذا اقرت من الدعوى
 كلها في سببها يصح هذا الدفع المدعى عليه اذا اقرت من الدعوى من هذا الدعوى
 فالقضاء سبب المدعى انكر المدعى على المال فان اقام المدعى على المال حلف المدعى على البراءة فان
 لم يكن له سبب على المال حلف المدعى عليه او لا على دعواه المال في دعواه البراءة لا يكون فلان
 بالمال فان على الاصح فان حلف المدعى عليه برك وان نكل حلف المدعى على البراءة ادعى
 ما لا فاقن لكن المدعى عليه يرسب الا يصح للجواب كالبقاء والشراب البينة وكذا
 المدعى في السبب وان كان المدعى عليه سبباً على ذلك يندفع دعوى المدعى وان لم يكن له بينة
 يحلف المدعى عليه فيكون القول قوله مع اليمين هذا قولها واماعتداً وحقيقة رحمة الله
 المال المدعى عليه ولا تصدق قوله انه من مبيته او دين تار ولو اقر للمال برجل وكسبه
 الكتاب اقرت كاصحاً ثم ادعى بعد ذلك انه دفع الى درهم وامرني بالاقراء بالذهب
 وانما ادعى ان ذهب بنائه هذا لا يسمع لانه رجوع ولو اقر بكن حصة اقرت كذا مطلقاً ثم
 ادعى فنادى لا اقرار والحظرة لعن الله السام والمقر له مدعى مطلق الحظرة بناء على ما
 الاقرار لا يسمع مع المدعى عليه ولو ادعى مائة دينار فاقام المدعى عليه بينة كذا فاقرا
 كذا كذا من بين مدعى عليه يسم دأده ام كذا صدق دينار في ذلك برر خط سبباً ثم
 دفع صحيح ولو ادعى على آخر عشرين ديناراً كذا المدعى عليه فأنكره كذا دأده پارسان
 لكن من خط سبباً ان من واين نيت دينار بيان سبب دعوى ملكي واقام البينة

قال الشافعي في هذا
 ان لا يثبت المدعى

على اقرار المدعى بذلك فعناد دفع صحيح اقر للجواب كذلك لكن فيما اذا اخذ منه الحظ بالمال
 بعد ما دفع الحظ في يد الفاضل فاقا اذا دفع اليه حصة ففرضها وهي بامه في يمينه اذا
 اخذ منه حصة بالمال يصح ويكون سبباً لذلك الحظ من القاضى بذلك المال فنجوز من كان له
 على آخر حصة او شعير او ما اشبه ذلك فصاحبها باخذ من عليه عند غلا الشخير
 خطاً بالذهب وبالعقصة بمن ذلك سبيوه فيما بينهم كذا من اكره فانه فاسد لكونه
 افترق من دين دين وهذا اصل يجب حفظه والناس عنه قالون **فصل** ادعى على آخر وقال
 اني دفعت اليك عشرة دراهم فمناوة قال نعم دفعت الي وكذا امرتني اني ارفعها الى فلان وقد
 دفعت اليه واقام البينة فعناد دفع صحيح ولو ادعى قيمة تجارية مستهلكة فاقام المدعى عليه
 بينة ان الجارية بحية قاعة داساها في بلد كذا لا يكون دفعا ولو جازاً بحارة حية كان دفعا
 ادعى انه اخذ منه مالا وهو كذا وكذا وضعه بما يعرف فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى
 اقر ان المال المعسر اخذ منه فلان الاخر لا يكون دفعا لدعوى المدعى اذ لا منافاه بين الامرين
 لجوان فلان اخذ ثم رده عليه ثم اخذ المدعى عليه ادعى على اخر مقدراً من الحظ
 انه قبض من نري كان في ارض كذا ولم يسم دعواه حتى ادعى بعد ذلك هذه الحظ
 على هذا الوجه على رجل اخر فسمع اذ لا تافى بين امرين لجوان انه دفع الحظ من
 نزع فلان لروية فها منه فلان اخر ادعى كذا من الدهن الموصوف فعاد المدعى
 عليه اني اعطيت المدعى عرضاً من هذا الدهن كذا ديناراً فعناد ليس يدفع ما لم
 بين سبب وجوب الدهن ولو ادعى ما لا فأنكر فاقام المدعى به انك استعملتني
 منذ عشرة ايام وقال المدعى عليه انك برئت منذ عشرين يوماً لا يصح دعوى الا برأتنا
 تاريخ الاستعمال عن تاريخ الايراد ولو ادعى مالا فاقام المدعى عليه ما كان على شئ قط
 وليس لك على شئ قط فاقام المدعى بينة على المال فادعى المدعى عليه الالباع والبيع
 ولو اقام البينة بنت ولو قال ما كان لك على شئ قط والاعرفك والسنة بحالها لا يسمع و
 رد على القدر كما انه يبيع ولو ادعى المودعة وانكر فاقام المدعى بينة على الالباع ثم ادعى
 المدعى عليه انك اقرت بان قال في الجواب والاكثار ليس لك على شئ فسمع هذا الدفع لا يحل
 التوفيق ولو قال ما او دعوتني لاصح لا يسمع لعدم الامكان ولو ادعى انه اخذ دابة بغير
 حق وهلك في يد فاقام المدعى عليه سبباً انه اخذها حق لما انما ملكي كان دفعا لصاحبها
 ولو كانت الدابة قاعة فادعى الذي كانت في يد على نحو ما قلنا واقام بينة انه اخذها بحق
 لانها ملكه بيمينه الاخذ وفي التفسير ادعى انك قبضت من هذه الدابة بغير حق فاقام المدعى
 عليه بينة انه قبضها بحق مثل هذه المدعى لانه خارج وكذا لو ادعى من كل الدنانير بخلافها
 قبضت حق وقال لا اخذ قبضت بحق بيمينه المدعى ولو قال قبضت بحق لاني جئت
 منك كذا اخذت منه واقام البينة سبباً للخصومة عنه الوكيل بغير مال اذا اثبت
 او كانت بالدابة وقضى في ذلك بيمينه ان المطالب جاز على ان الطالب قد مات قبل دعواه والبيع
 حق البينة فنادى دفع صحيح ان اقام البينة بيمينه يدفع به دعوى المدعى عليه اذا جاء بخط البراءة
 فقال المدعى كنت حبيبا وقت لا يراد بالقول قلنا اذا شهد شهود المدعى عليه على اقرار المدعى

كذلك بها ما يصدق والاعراض

قال الاعراض

قال الشافعي في هذا
 ان لا يثبت المدعى

قال الشافعي في هذا

ان شهوده معه اقران انه استاجرهم على اقرارهم انهم لم يحضروا في الجلسه كان هذا الامر فيه
يكون مبطلا بشهود المدعى فاذا اقام البينة ان المدعى قال اننا مبطلة في الدعوى كان شهوده كاذب
او ليس له عليه شيء يصح الدفع ولو قال اننا اقيم البينة ان المدعى قال بدموع كراهه انهم لا يسمع ذلك
منه ودعوى الدفع من المدعى عليه لا يكون بتقدير الشهود حتى لو طعن في الشاهد وفي الشاهد
يصح دعوى وفي دعوى لعقل اذا انكر المدعى عليه مرق او من تبن ثم قال ان الارض التي في
يدي ليس على هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع ادعت على جبرته زوجها المهر فانكر وانكر
ايهم معها او قامت بنته على النكاح فادعت الورثة في دفع دعواها الفا كانت امرأة ابان
في جبهة عن المهر لا يصح الدفع للتاقتض وان قالوا ابدات عن دعوى المهر يصح الدفع ولا يتاقتض
في الرشيدى اذا ادعت الورثة الابرا بعد النكاح راصل النكاح فقيه زوايان في ربايت سئل ولو
ادعت الورثة للطلع بعد النكاح راصل النكاح لا يصل ولا يصح هذا الدفع شهدا ثمان انه ماتت هذه
امرأة واخران انه كان طلاقها قبل الموت فشهدات الزوجية اولى على الراجح ادعى
ان الدار ملكي لان اشترى بها من ايديهم وقام ذوالبيد انه كان ملكا له في اليوم وموتت وماتت
وتركها ميراثا ثلثي لا يقبل ببنه ذوالبيد ادعى ان ميراثا من اسه فقال ذوالبيد كان ثلثي
الاخر وان باعها مني في اليوم ملكي فهذا السب لا يسمع **فصل** ادعت والميراث في ورثة
زوجها وقالت الورثة ان ابانا مرفها على نفسه قبل موته بنين فقالت في دعوى ان
الزوج اقر في من موته حلال عليه فهذا دفع صحيح فادعت الميراث وقالت كنت ملكا
له وانكر الورثة ودعواها فقامت بينة على النكاح فقالت الورثة ان ابانا لم يلدها ثلاثا
والفقت عندها قبل موته ان انكر والنكاح وقالوا كانت زوجة لا يتاقتض لا يكون
دفعا وان لم يكن والنكاح ولكن انكر واميراتها ليس لها الميراث بشبهة الزوجية
ولم يكن زوجة له عند الموت فهذا دفع ولو ادعى الميراث فقام المدعى عليه بينة ان الورثة
اقر في حال حيوانه ان المدعى عليه ليس له او هو ملك المدعى واقر الوارث قبل موت
المورث او بعد انه لم يكن لابي له كان كله دفعا وان شهد وان الوارث اقر ان
اباه مات والدار ليست له كان دفعا وان شهد وان الوارث اقر انها ليست لابي
لانه وهبها لي وباعها مني في حال صحته لا يكون دفعا ثم اذا اقام المدعى عليه بينة ان
المورث المدعى اقر ان هذا ملكي في حال حيوانه فهذا دفع وان لم يعمل وانما صدقته
ادعى ان اباي ثامن ابيه فقال المدعى عليه ان اباي ثامن فلان في حال حيوانه وصحة
كنا وفي اشترى من فلان واقام بينة يصح هذا الدفع على الاصح ادعى ان اباي ثامن
من اسه ودعوى المدعى عليه ان اباي اقران هذا وصحة في يد ذوالبيد ادعى فلان
واقام منه مدعى المدعى الا اذا ادعى الوارث التوقيف ويقول كان ملك
فلان وفي يدي وصحة لكن اشترى ابي عن فلان وبقي في ملكه اليوم وموت وانا
وارثه فحينئذ سئل ان ثبت بنو الميراث لا سأل الى الجدة فقام المدعى عليه بينة انه ادعى
على اخوانه ابن عمك وذكر اسم ابيه وحن وقضى القلعة بنسبه من ذلك الرجل يدفع
دعوى المدعى دعواه كدبر اصناده مسمى وارث كفت كفتك فقهه كدبره ثم يوم ينف

انكر الورثة النكاح
ثم ادعوا الابرا

مهرها
شهادة الزوجية

صور دعوى الزوجه
مع ورثة زوجها

دعوى كدبره كدبره

ان الجدة

ان لا يكون مناقضا لان التوقيف ممكن فان كانت ستم الميراث من جهة اخي الميت قال ولد ولد
ثم الميت وابن ابن اخيه امرأة ماتت فجاء رجل يدعى ميراثا وقال كانت في كاحي الى يوم
موتها فقال ميراثها انك قلت قبل هذا ان ابن من من يدعى ميراثا بردي واثبتنا
بالبينة فقيه زوايان ادعى انه وصيت الميت وابن عمه وذكر النصب واقام البينة ثم اقام
للمهر منه ان النصب بخلاف هذا ومن ان لم يقض الاول لا يقض الثاني وان قضيا بالاول
لا يقض الثاني ولو اقام بينة انه ابن عمه لابي وامه فقام الدفع بينة انه ابن عم لامي لابي
كان دفعا قبل القضاء ادعى على اخوانه كان لابي على ابن ابي القاسم بن محمد عليه كذا
وانه مات قبل استيفائه منه وصار ذلك ميراثا للمدعى فقام المدعى عليه ان والدت
القاسم بن احمد لا يكون هذا دفعا لدعوى المدعى كذا في يد رجل ميراثا عن جده ابي امه
وكان احمد واسم ابي عايشة وابوها محمد بن الحارث بن علي فقام المدعى عليه بينة
ان المدعى كان نزع قبل هذا انه ابن فاطمة بنت علي بن حسين لا يدفع دعوى المدعى
وقيل يدفع ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله كذا دينا ثم ظهر انه اسم جده
احمد بن عبد الله لا يطل المدعى الجواز ان يكون لجده اسمان ادعى الميراث وقال
لا وارث له غيري ثم ادعى عليه ان كذا اخا واخنا وقد قلت لا وارث له غيري فقام المدعى
لواقر بذلك بطل المدعى والشهادة اما لو اراد المدعى عليه اثباته لا يسمع وفي
البنيات في النخبة انه يستمع ادعت امرأة ان فلان بن وجي في رجب كذا
ويدعى المهر والميراث فقام الورثة البينة ان مورثا مات في جمادى الاولى في
تلك السنة لا يقبل هذه البينة لانهم يشقون الموت والموت لا يدرى هل خجل حجة القضاء
ويثبت النكاح والمهر في تركته ادعوا انه مل مورث يوم كذا فقام المدعى عليه بينة ان
مورثه كان ميتا في ذلك اليوم لا يصل البينة على الموت ادعى ميراثا من جهة
ابيه ماتت ولا وارث له سواها ثم ظهر ان لها فارقا اخر يصح دعواها في قدر
صحتها من الميراث لانه لاحق لها في الزيادة اذا ادعى الميراث فادعوا عن ابيه
واقام منه دفع فقام المدعى عليه بينة ان اباي اقر حال حيوانه انما ملكي سيع هذا الدفع
ولو اقام المدعى بينة انك اقررت ان هذه الدار ملكا لي وحقة فصل هذا
الدفع ايضا وقد يعارض المدعى ان يقبل بينة الارث بلا معارضة ولو ان
المدعى عليه ذكر ان كان في اقرار الموت والمدعى لم يذكر النكاح في اقرار المدعى
عليه فثبت المدعى ان كان في يد انسان ادعى اخوانه اشترى هذه الدار من فلان
بكذا وهو عليه يومئذ واقام البينة على ذلك فدفع هذه الدعوى ان يدعى المدعى
عليه المدعى انها اشترىها من يدك الشراعية المدعى ولعم البينة على ذلك
فهذا دفع صحيح لان كل واحد من سلمي لملك من واحد وجينغ من صاحب
اليد باليد ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان بن فلان في سنة كذا
اقام منه مدعى دعواه وتبين له المدعى عليه في دفع دعواه ان الذي ادعيت
علق الملك من جهة اقر قبل يارح شرا منك وقبل شرا منك سنة طابقا ان هذا العين

ما شاء الله

ذكر الزوجه المدعىة

محرران

الا كذا وكذا

تتم

ذكر ان

ادعى بان

ملك اخي فلان وحقة وصدقة فلان في ذلك وانا اشتريت هذا العين من اخي
ودعوا كعلي باطله لهذا السبب فضا دفع صحيح ولو طلب المدعي عليه من مدعي الدفع بيان
ذلك لا حقا رانه متى كان وفي اي شهر كان فالقاضي لا يكلفه ولو ادعى رانه ملكا مطلقا
فقال المدعي عليه على وجه الدفع ان المدعي قران المدعي عليه اشترى هذه الدار من فلان
وان هذا اخي رانه ان ملك له فيه لا يكون هذا دفعا ادعى ان هذه الضيعة ميراث له و
لاخيه من امه فلان فقال المدعي عليه انك اقترعت ان اخي باع الضيعة هذه منك مسلم
وهذا اخي رانه ملك لاخيه فلا يصح منك دعوا الحث من الاب لا يصح هذا الدفع و
لو ادعى ميراثا بالقصوبة فدفع ان مدعي المدعي عليه اخي المدعي رانه من ذوي الارحام
يندفع الدعوى اذا كان قبل الفضا بالقصوبة اما بعد الفضا بالقصوبة فلا يصح ولو
طلبت المرأة التفريق بعد انفصاء الاجل بسبب العتة فالمدعي دفع دعوى فزاها بالدين
اليها او دعوى اخيرا بها المقام معه ولو ادعى على انسان مالا فانكر ضلحه على
ثم ان المدعي عليه قبل الصلح ادعى الفضا او الابرا وانكر المدعي ذلك فضا له على ثم
اقام المدعي بيئته على الفضا او الابرا قبل وطل الصلح اذا قلنا وان است فلان لا يصح
ما لم يبين جهة الارث ولو قال ثالث بوارث بوارث فلان ثم ادعى رانه واره وبن
للجهة يصح واذا قل ليس هذا الولد مني ثم قل هو مني يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال
ليس بولدي لا يصح النفي وهذا اذا صدقة الابن اما بغير الضد بيق فلا يثبت السب ولا
انكرت الاب لاقران فاقام الابن البيئته انه اقتراني ابيه بصلحه ولا قران بانه ابني
مقبول ولو ادعى ان ابني فلان وصدقة فلان وثبت نسبة فيه ثم اذا ادعى انه ابن فلان
آخر لا يصح واذا قل ان ابني فلان ولم يصدقه فلان ثم ادعى اني ابن فلان اخر لا يصح
اقران لان الاول حق الضدين فلو صححنا اقران بوقدي ذلك الى ابطال حق الضدين
لاخر وانه لا يجوز كما لو ادعى انه مولى ولم يصدقه فلان ثم ادعى انه مولى فلان اخر
فانه لا يصح لانه ثبت الاول حق الضدين ولو ان معروف والنسب من رجل قال ان ابن
فلان اخر لا يصح لانه لا يقد على تحويل النسب ولا يجوز للقاضي ان يسمع رجلا ابن
فاتر هذا الرجل ان فلان اخي لا يثبت اقران في حق اثبات النسب فلو مات الابن ثم
مات المفتر بجميع ماله المفتر له ولو كان المفتر معروف والنسب وقال المفتر هذا ابن اخي
ان فلان اخي وابن عمي ومات ولم يبق له وارث فذلك الجواب لانه لا يقر بانه ابن
له ففقد وص بالملك له فضا كالص من جميع المال فبصيرته معنى الوصية **فصل** رجل
اشترى خادما مسعرا من رجل فلما زففت نفقا بها قال المشتري هي لي ولم اعرفها
الشركة لا يقبل قوله ولا سبه رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعي عليه ما كان
لك على الف درهم قط وقد كنت ادعت على هذه الالف ليس قد نعت اليك فقال المدعي
لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فضا له من دعواه على خسمائه ثم ان
المدعي عليه اقام بيئته بعد ذلك فشهدوا انهم ذوا المدعي عليه دفع الى المدعي مائة الف
درهم لا يثبت اليها منهم ولو كان المدعي عليه قال المدعي حين ادعى صدقة كان ذلك

دفع دعوى العتق

ادام البينة الصلح

والدعوى
ثم لعلى الالف

مال بغير مرد
انا امره ان لا

مات
فان قالوا بالفساد
وقالوا بالاد

شركة مع الصلح

على الذم

على الف درهم الا اني قضيتكم امس فقال ما قضيتني فدفع اليه المدعي عليه الف او صالحه
من الالف على خسمائه ثم انه اقام البيئته فشهدوا انه دفع اليه الف درهم جازت شهادتهم
وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما اخذ منه ثانيا بجل ادعى داركا في يد رجل فضا له على ان
على ان يسله الذي في يده الدار ثم ان المدعي عليه اقام البيئته الف الف واراد ان يرفع يرفع
في الالف ليس له ذلك بجل ادعى عليه وارثا مرة مرة فأنكر وقال من اخبرني نادى
نيث فاقام الوارث بيئته على ما ادعى فقال المدعي عليه للقاضي دفعي دار له فقال له
له القاضي الدفع يكون بالافقار والابرة فايها مدعى فقال المدعي عليه كليهما قالوا كلامه هذا
لا يطل دعواه لا يمكن التوفيق لانه يمكن ان يقول كانت المرأة ابرأتي لم يحدث فوافيها
ايها واذا قل المدعي عليه عند سؤال القاضي انه عن الدفع لا دفع لي ثم قال دفع بصل منه
ودفع الدعوى كما هو صحيح فكذا دفع الدفع وكذا دفع الدفع فضا عدا هو المختار
في دعوى الخارج مع ذي اليد رجل ادعى داركا او عقارا او منقولا في يدي رجلا
ملك مطلقا واقام سبه على الملك المطلق بيقضيه للخارج عندها وهذا اذا لم يذكر
تاريخا اما اذا ذكره وكان سوا فكذا لا يقضى للخارج وان كان تاريخ احدهما سبق
بيقضيه لآخر تاريخا وفي النكاح لو اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بيئته على النكاح
مطلقا من غير تاريخ يقضى بيئته صاحب اليد فلو قضى للخارج في النكاح بيئته ثم اقام صاحب
اليده سبه هل يقضى سبه فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى مطلق الملك فيما سوى النكاح لا
قبل بيئته صاحب اليد على الملك بعد ما صار معصا عليه الا السفلة من المدعي ولو ادعى
احدهما دون الاخر ففقد للخارج فالخامس ان الخارج مع ذي اليد اذا ادعى مطلقا
مطلقا فالخارج اولي الا اذا اقام صاحب اليد بيئته على النكاح او ارجا وتاريخ صاحب اليد
سبق فلو ادعى داركا او قال في دعواه هذا المارغا بغير من شهر وقال المدعي عليه اني اقيم
البيئته ان هذا المار ملكي في يدي منذ سنة وما اشبه ذلك لا بلغت الى سنة المدعي
عليه لان ما ذكر المدعي من التاريخ تاريخ غيبة المار عن بوم لا تاريخ ملك وكان دعواه
في الملك مطلقا والدار عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ الا ان التاريخ حالة لا افراد
لا يعتبر بها ان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيفقد بيئته
للتاريخ ولو اقام التاريخ سبه ان هذه الدار له منذ سنين واقام ذوا اليد نفقا في
بوم منذ ثلاث سنين فهو للخارج لان صاحب اليد لم يقيم البيئته على الملك وان ادعى
النكاح فانه يقضى بيئته ذي اليد وكذا اذا ادعى ذوا اليد النكاح والخارج ملكا مطلقا
وهذا اذا لم يجرى وان رعا فقي لصاحب اليد ايضا الا اذا كان من النابة مخالفا
لوقت صاحب اليد موافقا لوقت التاريخ فحينئذ يقضى للخارج وان كان سن النابة
مخالفا للوقتين عامة المشايخ على انه يمارس النان وترك النابة في يد صاحب اليد
واذا اشكل سن النابة انما يقضى بينهما وقد سبنا وهذا اذا كانت في يد ثالث وان كان في
يد احدهما يقضى بها لذو اليد كذا في العادي وآت في رجل اقام اخر سبه الف الف منذ
عشر سنين فطر الحاكم في سبها فاذا عرفت ثلاث سنين لا يصح دعواه لان سن النابة

ادعى الدار من اراد

دفع الدعوى الى التاريخ

مهر جدا
ادام الخارج وذو اليد
سبه على النكاح

ادام النكاح

سن النابة

الكذب شهوده هذا اذ لم يبرع الخارج عليه فعلا اما لو ادعى عليه فعلا فان ادعى ذواليد
 الشئج وادعى الخارج انه عصمه منه ذواليد واخرج او اعانه او اودعه من فساد ملكه
 بينة يفيق بينة الخارج فلما حصل ان سنة ذواليد على الشئج اغايرج على بينة الخارج
 الشئج او على مطلق الملك بان ادعى ذواليد الشئج وادعى الخارج الشئج او ذواليد
 ملكا مطلقا ولم يبرع عقدا كالعصب والورثة والرهن والاعانة قاما اذا ادعى الخارج
 فعلا مع ذلك منه الخارج اولى في التمسك بخالف ما ست فعل دابة في يد رجل
 اقام آخر سنة انه دابة اجرها من ذواليد واعارها منه وصاحب اليد اقام البينة
 على الشئج يفيق له بخلافه اذا ادعى الخارج ملكا مطلقا وقضوله ثم اقام ذواليد بينة
 على الملك لطلق لا نقل منه كذا في الذخيرة شاة في يد رجل اقام بينة الهاشنة ولدت
 في ملكه وقضوله بها ثم جاء الآخر وادعى البينة الهاشنة ولدت في ملكه فعلى ذواليد
 للقاء في قرضيت لي بها بالسنة فان اكتفيت بذلك والاعدت عليك البينة فان ابر
 باعادة البينة لان الاولى قامت على غير هذا فلم تكن حجة على هذا المدعى فان اعاد
 فهو اولى لانه ذواليد وان لم يعر في هذا المدعى فاذا قضى له ثم ان ذواليد اقام البينة
 على بينة الشئج قضى له بها وبطل قضاءه للخارج لانه اقام البينة على شئج لو اقامها
 عليه الاستدعاء كان اخفى بها فكذا في الانتهاء واذا قضى على رجل بالشئج او ملك
 مطلق ثم اقام سنة على الشئج او على الثلث من المدعى قبلت بينة فلما حصل ان
 المستحق عليه لا يستحق على المستحق الا اذا ادعى استحقاق من جهة او الشئج
 وفي الدرهم واذا قضى له بالشئج ثم ادعى عليه اخم الشئج اقام البينة ان اقام
 المقضى له بالشئج بينة على الشئج يفيق له وان لم يقيم له المدعى ثم اقام المقضى له
 اولا وهو المقضى عليها ثانيا البينة على الشئج هل يقبل وهل يفسد القضاء في الاصل
 انه ينفذ وفي الاصل لا يفسد وفي النهاية ان المقضى عليه بالملك المطلق اذا
 اقام البينة على الساج يقبل وينفذ القضاء **فصل** فاذا اقام الخارج سنة على ان
 امته ولدت من هذا العبد في ملكي وادعى ذواليد سنة على مثل ذلك فانه يقضى
 للمدعى **ق** ادعى رجل على رجل دابة في يديه افا ملكه فعلى ذواليد او عتيها فلان
 ولم يبق البينة على الاساع حتى فقه القاضي للمدعى بالبينة ثم جاء المودع وادعى البينة
 على الشئج والمدعى الملك المطلق اقام البينة على الشئج ايضا يفيق للمدعى لان المدعى
 ذواليد وادعى البينة على الشئج ليكون له ويد ثابتة في الحال بالقضاء والمودع
 ما اقام البينة على انه كان مودع يثبت ما السابق اليه المودع ذواليد
 يد المودع فلما يفيق له حتى لو اقام المودع بينة على انه او دعته ويد كانت يد
 من حيث المضي في شئ يفيق بالشئج المودع وظهر ان القضاء الاول للمدعى بمطلق الملك
 كان قضاء على غير خصم وانه لم يكن نافعا وهزم المسئلة دليل على ان دعوى
 الشئج بعد دعوى مطلق الملك يصح دعوى ذواليد لشر من رجل والشئج على
 ملك باقية والخارج يدعى شراء من رجل والشئج على باقية وادعى البينة قضى له

ادعى فعلا

ادعى الشئج في كونه والشئج

ادعى على الساج
 وسقط القضاء

اليد

اليد ولو ادعى شاة انها ولدت في ملكه وادعى ذواليد بينة انها شاة بمكها من فلان فلان
 ولدت في ملك فلان قضى لها الذي ليد هذا ادعى الملك بالشئج وان ادعى الخارج
 ذواليد بسبب نحو الشراء او الميراث وما اشبه ذلك فلا يخول امان ادعى الملك
 من جهة واحدا ومن اسبق فان ادعى من جهة واحدة وادعى البينة يفيق للمدعى
 اليد ولو ادعى رجل على الشراء اما اذا ادعى الخارج احد ما سبق كان هو اولى وان
 ادعى احد ما قبل ذلك ذواليد اولى بخلاف ما اذا كانت الدار في يد البائع واخذ المدعى
 تاريخ حيث كان المورخ اولى ادعى عبد الله اشتراه من زيد وادعى ذواليد انه اشتراه
 من زيد ذلك ايضا ولم يكن لزيد بينة على الشركة من زيد حتى قضى بها للمدعى ثم ان
 المقضى عليه اراد ان يقيم بينة على الشراء من زيد يقبل لان هذه سنة لو اقامها في الابتداء
 كانت مقبولة فكذا في الانتهاء وصار كما في دعوى الشئج بالخارج وذواليد اذا ادعى الشراء
 من واحد وان بالخارج او ادعى ذواليد ذواليد اولى كذا في الترشيد كذا ادعى الشراء
 من واحد وادعى البينة والدان في يد البائع وقت ادعى دون الاخر فصاحب الوقت
 اولى ولو وقت سنة احدهما ذواليد الاخر فصاحب الوقت اولى كذا في الزيادات ولو وقت
 بينة احدهما دون الاخر لكن شهدوا على معاينة القبض فان ذى شهد له على معاينة
 القبض اولى وان شهدوا على اقرار البائع بالقبض فصاحب الوقت اولى هذا اذا
 كان الدار في يد البائع وان كان في يد احدهما وقت بالخارج ذواليد اولى ولو
 وقت شهود ذواليد ولم يوقت شهود بالخارج مد واليد اولى ولو ادعى الشراء
 من واحد والدان في يد البائع فادعى احد البينة على الشراء وانه قبض منه
 منذ شهر وادعى البينة على الشراء وانه قبض منذ عشرة ايام كانت الدار
 لصاحب الوقت الاول ولو كانت الدار في يد الذي اقام البينة على القبض منذ عشرة
 ايام اخذت منه ودمت الى الآخر ولو اقام الذي ايت في يديه قبض منذ
 شهر وادعى ذواليد بينة على القبض من غير توقيت او اقام البينة على الشراء
 ولم يبر شهود القبض كانت الدار له ولو كانت الدار في يد البائع ولم يبرهوا للشراء وما اذا
 احدهما البينة على القبض منذ شهر وادعى الآخر على القبض ولم يوقت صاحب
 الوقت او في سنة كل هذه الفصول او وقتا للشراء وقت احدهما سبق و
 صاحب الوقت الاول اولى هذا اذا ادعى الملك من جهة واحدة فان ادعى
 من جهة اثنين فانه يفيق بالخارج بخلاف ما اذا ادعى الملك من جهة واحدة
 ولم يبرها او ان خا على الشراء او ادعى احد ما دون الاخر فانه يفيق له لزيد ليد
 وهما يفيق بالخارج وان كان تاريخ احدهما سبق يفيق باسبغها تاريخا ولو ادعى
 بالخارج وذواليد كل واحد منهما الميراث من اخر بالخارج اولى كما في الشراء ولو
 ادعى صاحب اليد لارث عن ابيه وادعى خارج مثل ذلك وادعى البينة يفيق بالخارج
 ولو ادعى تاريخ احدهما سبق فانه لا سبق وان تاول الوقتان فهو بالخارج
 بالخارج وذواليد اذا ادعى الشراء من اثنين وادعى تاريخ احدهما جهالة فان

مطلوب
 بيان الخارج
 سلى

ادعى الزمان واحد

ادعى تاريخ وذواليد
 كل منهما الميراث

ادعى الزمان اثنين

ادعى المدعى انه اشتراها من زيد منذ سنين واقام البينة واقام ذوا اليد بينه وبينه
من عمره منذ سنة واكثر فالبينة بينة المدعى واذا ادعى احدها الملك بسبب الشراء
من فلان منذ سنين وهو يملكها او قبضها منه يقضى للخارج ولو ادعى الخارج
الملك بسبب مواريثها بسننين واقام ذوا اليد بينة انه ملكه مطلقا موصى بها فلا بد
سنيين ففرض بينته الخارج ايضا ولو ادعى الان احدها ذكر تاريخا معلوما وذكر
الاخر تاريخا قبل ذلك التاريخ لكن لم يسن التاريخ بان ادعى على رجل عسكرا فقال اشتريته
من فلان منذ شهر واقام الاخر بينة انما اشتراها من فلان ايضا قبل ان يشتره
ثبت السبق لعن القدر الا ترى انه اذا ادعى الشراء من واحد والخارج قام
البينة ان اشتراه سبق ولم يذكر صاحب اليد التاريخ فهذا من الخارج يكفي السبق
في دعوى التنازع اذا ادعى احدها تنازع من يشتريه استهين قدره يندى
جوك تاريخ معين ذكر تكند واكثر معين لفظ كونه كذا من مائة من مائة
ويقضى له بها ومشايع المتقدمون كانوا يفتنون بان السبق يست لهذا القدر
غيره بان وفي فتاوى الدسارى لا يسب السبق لهذا القدر ما لم يقولوا ان تنازع
هنا كان في نصب سنة كذا وتنازع الاخر كان في شعبان في تلك السنة عتق في يد رجل
وادعاه رجلا على السوء بان كل واحد منهما مات ابى وترك ميراثا الى فانه يقضى
بينهما نصفان وان ارجا وتاريخ احدها سبق بان قام احدها من اباه مات
منذ سنة واقام الاخر بينة ان اباه مات منذ سنين وترك ميراثا يقضى بينهما
تاريخا وان ارجا احدها دون الاخر يقضى بينهما نصفان هذا اذا ادعى الميراث من
رجلين والدان في يد ثالث وان لم يورثا او رجا على السوء يقضى بينهما وان كان احدهما
اسبق تاريخا فعلى ما بينا في الميراث وكذا ان ارجا احدها ولم يورث الاخر فعلى ما ذكرنا
في الميراث وان ادعى لثالث جان يلقى الملك من جهة واحد بان يكون تاريخ يد رجل
ادعاه رجلا كل واحد يدعى انه اشتراها من صاحب اليد بكذا وان لم يورثا
ارجا على السوء يقضى بينهما بحسب كل واحد منهما ارجا احدهما نصف الدار بنصف الدار وان
شترك وان رضى احدهما والى الاخر بعد ما خسرهما القاضى وقضى لكل واحد بالنصف
فليس للرجل الا النصف الا ان يكون ترك المنازعة قبل ان يقضى القاضى بشئ فيكون
جميع الدار للاخر بكل الشئ وان ارجا وتاريخ احدهما سبق يقضى للذي سبق يقضى
سبق تاريخه وان ارجا احدها دون الاخر فالمرح اولى وان ادعى لثالث جان اشتراها
من ذى اليد واقام البينة وان ارجا احدها سبق يقضى له وافق صاحب اليد
لاحدهما لا يفسد لانه شهادة على قوله بعينه واذا شهد البائع لشتره بالملك
والغير في يد غيره بان كان هذا ملكه لاني بعته منه او كان ملكا لغيره منه
ان كان المدعى في دعواه ادعى الشراء منه لا قبل لانه شهادة على قوله نفسه هذا الذي
ذكرنا اذا ادعى الجار جان الملك بسبب وان ادعى ملكا مطلقا بان ادعى ملكا في يد رجل
ملك مطلقا وارجا على السوء او لم يورثا يقضى بينهما وان كان تاريخ احدهما سبق

تسخر التاريخ والتنازع

ادعى الميراث من

ادعى الخارج جان

يقضى

يقضى بينهما تاريخا وان ارجا احدها دون الاخر يقضى بينهما في الاصح رجلا وان ادعى
ميراثا يدعى احداهما بالشر من زيد وادعى الاخر انه ارثه من زيد يقضى
واقاما البينة ولم يورثا او ارجا على السوء فالشراء اولى وان ارجا احدها دون الاخر
فالمرح اولى ايها كان وان ارجا وتاريخ احدها سبق فهو اولى وان كان الغير في
يد احدهما فهو اولى الا ان يورثا وتاريخ الخارج اسبق فيثبت يقضى للخارج ولو ادعى
احدهما مئة وقبض من رجل وادعى الاخر الشراء من فلان لرجل ولم يورثا او رجا
على الشراء فالشراء اولى وكذلك جميع ما ذكرناه في الرهن وان كان العين في ايديهما فهو بينهما
الا ان يورثا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وللجواب في الصدقة
والقبض مع الشراء كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء واذا اجتمعت البنتان
كالجواب فيما اذا اجتمعا الشراء ان المدعى ان كان في ايديهما وقدا ادعى الشراء من
واحد واقام به ولم يورثا او ارجا على السوء يقضى بينهما وان ارجا احدها دون
الاخر فالمرح اولى وان ارجا واحدهما سبق فهو اولى وان كان في يد احدهما فهو
كردوى الخارج مع ذى اليد فاذا ادعى الشراء من واحد واذا اجتمع الرهن والهبة
والصدقة فالرهن اولى عند الشراء كجدة وان سرج احدهما بالتاريخ او سمار
باليد يقضى له به واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كالاجتمع
الشراء ان واذا اجتمع التنازع والهبة والرهن والصدقة فالشراء اولى وفي كل هرة
الصورة اذا ارجا وتاريخ احدهما سبق فهو اولى ثم ان كان العين في يد احدهما فهو
اولى الا ان يورثا وتاريخ الخارج اسبق فيثبت يقضى للخارج ولو كان في ايديهما
يقضى بينهما نصفان الا ان يورثا وتاريخ احدهما سبق فيثبت يقضى له بهذا في الشراء
الهبة والصدقة مستقيمة لان الشئ الطارى لا يفسد الهبة والصدقة على عليه
القوى اما في الرهن فلا يستقيم لان الشئ الطارى يفسد الرهن فيثبت ان يقضى بالكل
لدى الشراء اذا اجتمع الرهن والشراء لان مدعى الرهن اثبت رهنا فاسكا فلا يقبل
بينه وصار كان مدعى الشراء يعود باقامة البينة ولهذا ما لا يخفى الاسلام خوله زاده انا
يقضى بينهما نصفين فيما اذا اجتمعا الشراء والهبة اذا كان المدعى بما لا يحل القسمة كالعبد
والدابة واشياهما واما اذا كان شيئا يحمل القسمة يقضى بالكل لمدعى الشراء هذا اذا
ادعى يلقى الملك من جهة واحد سنين مختلفين وان ادعى يلقى الملك من جهة
اشين مختلفين بان ادعى احدهما الهبة مع القبض وادعى الاخر الشراء ان كان العين في
يد احدهما او في يد احدهما او في يد احدهما قايما بينة كالجواب فيما اذا ادعى ملكا مطلقا
ثم استأنف الى نفسه وكان بتره مالو حذر المالك فادعى لانفسها ملكا مطلقا ولما
بينت كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقضى بينهما نصفان فهنا كذلك يقضى
بينهما نصفين وفي المبسوط وانه في يد رجل ادعى انه اشتراها من فلان و
ادعى رجل اخر ان فلان اخر رهنتها واقام البينة بحمل بينهما واذ ادعى المشتري
بينه انه اشتراها من فلان واقام الاخر بينة انه رهنتها وقبضها منه فصاحب

ادعى هبة والاخر

الرجل لدار

عندي
ما كل رجل منكم

الشركة اولى ولو ادعى رجل الشرا من رجل واحد من غير الثالث والشرا من
من ابيه والرابع الصدقة والقرض من اخر قضى بينهما ارباعا عند استوائ حجتهما اذا
ادعى الرهن الواحد سجلان كل واحد منهما لقوله هو من عندي بالف وقبضه وبقيم
البينة فان كان الرهن في يدى الرهن لم يحكم به لو احدى منهما في القياس وان اقام احد
البينة انه اولى او وقت بينة كل واحد منهما وقفا فهو رهن او لها رضاء وان كان في يدى
فوا الى الان نعمتا الاخرى انه اول وان صاحب اليد ادعى عينا في ايدها لم يحكم
ان يعلم ان العقار والمسوق فاذا كان في يدها جعل مدعيها فيما يراه صاحب مدعيه عليه
فما به فاذا اقام المدعي على ما ادعى ولم يقر بخلافه او اقام المدعي على ما ادعى ولم يقر بخلافه
وان كان تاريخ احدهما سبق لقوله السابق وان ارجح احدهما ولم يقر بخلافه الاخر يقضى
بينهما **معرفة الخارج من ذي اليد** عقابا وضيقا في يدى رجل جارا وغلب
عليه واحد شديدا عليه لا يصير لهذا ذا اليد ولم يقر القاضى به يا من بالتسليم اليه
فلو ادعى ذي اليد على هذا المقلب ان هذا العقار له وانك لحدثت له يدا وانك لحدثت له
اقام البينة ان هذا المقلب في يدى من هذا منذ عشرين سنين وان هذا الحدث يد
عليه يقضى لمن اقام البينة باليد ويأمر المقلب بالتسليم لكن لا يصير المدعي عليه
مقتضيا عليه ههنا حتى لو اقام البينة انه ملكه يقبل بينته ولو اقام البينة ان هذا
المحذور كان في يدى من عشرين سنين او قل كان في يدى من ثلث عشرين سنين
لا يقبل ولا يستحق لهذا شيئا ولو شهد واعلى اقرار المدعي عليه انه كان في يد
المدعي اصرى القاضى بالرد عليه وكذا لو شهد وان المدعي عليه احدها من
المدعى ادعى رجلان كل واحد منهما انه في يدى ان اقام احدهما البينة فصل ولكن
الاخر خارجا ولو لم يكن لها بينة لا تحلف واحد منها ولو اقام احدهما البينة
على اليد اقام البينة على الملك لا يقبل من بينة ذي اليد على الملك لا يقبل سجلان تارة
في دار كل واحد منهما يدعى انه له وفي يدى قتل كل واحد منهما البينة والاقالين
وان اقام احدهما البينة يقضى له في اليد واصير هو مدعيه عليه والاخر مدعيها وان اقام
البينة يحمل الدابة ايدى دابة في يدان جارا اخر واحدا في يدى اخذت الدابة
من يدى لانها كانت ملكي فاقام المدعي على ذلك فصل لانه اقر ان قبضت منه فقد
اقر بالحقيقة ان ذا اليد انما هو الخارج واذا اقر المدعي على ان اخذت الدابة من المدعي
لان كان ملكي فان كثر المدعي في اخذت منه لا يقر من بالسلم الى المدعي لانه رد
اقراره ونعم البينة على ذي اليد وان صدقة انها كانت في يدى حتى انشئ بها من
يدى من بالتسليم الى المدعي فيصير المدعي ذا اليد فيكون عليه اليقين وعلى الاخر
البينة غضبا رضاء ونزع فيها فادعى رجل انه غضب منى ونزع وقوله البينة
يكون هو ذا اليد والذى نزع رضاءا ولم يثبت احداث يدى يكون الزايع
صاحب اليد والمدعي هو الخارج ادعى عند القاضى ان جميع الحوزة الذي في يد هذا
فاقر المدعي عليه انه كان في يد المدعي بغير حق فهذا يكون اقرارا باليد وعليه الضم

والصغر اذا ادعى المنقول فاقوله المدعي عليه انه في يدى يقبل اقراره وفي العقار لا يقبل
حتى يقيم البينة فان انكر اليد ولم يكن للمدعي بينة يحلف **فصل** ادعى محدودا فانكر المدعي عليه
ان يكون فلكل في يدى يطلب المدعي عليه حلفه القاضى على ذلك حتى يقر فاذا اقر باليد حلف
على الملك فاذا اقر باليد بركة العرض فان ارد المدعي ان يقيم البينة بعد اقراره باليد انما له
لا يقبل المدعي على الملك ما لم يقيم البينة الهافى به المدعي عليه فان لم يقيم البينة الهافى
بالمدعي عليه واقام المدعي على الملك بعد اقرار المدعي عليه وقضى القاضى بها للمدعي لا ينفذ قضاه
ف ولو شهد بملكه الدار للمدعي ولم يشهد بالهافى في يد المدعي عليه لا يقبل فان شهد
بملك المدعي في يدى الدار ولم يشهد بالهافى في يد المدعي عليه وشهد اخر ان كونه في يد المدعي
عليه يقبل كلاما اذا شهدوا الهافى في يد المدعي عليه سألهم القاضى عن سماع يشهدون انها
في يدى او عن معانيه لانهم ربما سمعوا اقرار الهافى في يدى وطولوا ان ذلك يطلع لهم الشهادة و
فما شتبه على كثير من الفقهاء ان يجرد اقراره من يدى حكمه واذا كان موضع الا
فما يذكر في شهادتهم انهم عاينوا يد المدعي عليه لا يقبل القاضى منهم ولا يخفى هذا
من الحادثة بل في غير هذا كانت لو شهد واعلى البيع والتسليم بيا لهم القاضى عن معانيه
يشهدون واعلى اقرار البائع بالبيع والتسليم والحكم في ذلك يختلف فان الشهادة في البيع
والتسليم معاينة شهادة بالملك للبائع ولو شهد واعلى اقرار البائع بذلك لا يكون شهادة
بملك البائع وعسل يعرف الشاهد بين الامرين فيباليهم القاضى لدفع هذه الشبهة
فصل واذا شهدوا انه ملك المدعي ولم يشهدوا انه في يد هذا المدعي عليه بغير حق الاصح
انه لا يقبل لانه لم يثبت انه في يدى لغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم وعليه الضم كذا في
القيمة واذا كان العبد والفرس والناقة في يدى رجل فادى ذلك رجلان كل واحد منهما
يدعيه كماله الله واقام كل واحد منهما شاهدين على ما ادعى من ذلك فان القاضى به بينهما
ضفين وكذلك ان اقاما جميعا البينة على الشناج فهو بينهما نصفان وان اقام احدهما
البينة انه له نصف في ملكه واقام الاخر البينة انه له ولم يقيم على الشناج فضا صاحب الشناج ان
وهو له وان اقام احدهما البينة انه له في ملكه منذ عشرين سنين واقام الاخر انه له في
ملكه منذ ثمان سنين نظر القاضى في سبه فان كان على بينة احدهما قضى له وبطلت بينة
الاخرى وان كان مشككا ففضى به بينهما نصفين ومعنى سبه ان كل واحد منهما ادعى
الشناج بان ادعى احدهما انه له في ملكه منذ عشرين سنين وادعى الاخر انه له في ملكه منذ
ثمان سنين فاقام البينة على ذلك لان نظر القاضى في سبه فان كان على بينة احدهما
قضى له وان كانت مشكلا قضى به بينهما نصفين هذا اذا ادعى الشناج اما اذا ادعى
الملك المطلق فادعى احدهما انه له في ملكه منذ عشرين سنين وادعى الاخر انه له في ملكه منذ
ثمان سنين واقام على ذلك بينة فاقاضى لا ينظر ههنا الى السن بل يقضى لصاحب
وقت الاكد كذا في شرح ادب القاضى في الاشارة والسمة الاشارة في مواضعها
من اهتم ما يحتاج اليه في الدعاوى وانما كانت اعم قطعاً للاحقاق حتى قالوا اذا اكتفى
المحضر فلان مجلس الحكم واحضره نفسه فلا فادعى هذا الذي حضره عليه لا يفتى به

اما كون الدعاء فيه

هل ثبت الاقرار بغير

معه
اقام المدعي

حكم السن

هذا الذي حضره في هذا الذي حضره

لا بد ان يكون له في هذا الذي حضره

هذا الذي حضره في هذا الذي حضره

الحضر وبقول ان كذا ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي حضره لان يدونه يوم انه حضر
هذا وادعى على غيره وكذا عند ذكر المدعي والمدعى عليه في المحضر وفي السجل واستيرهما بان
يكتب في السجل شكرا وصحت المحضر وهذا على احد هذا لبيان يدعى المدعى عليه فيكتب
وقضيت المحضر هذا المدعى على احد هذا المدعى عليه ولو كتب وشهد الشهود على وفق الدعوى
لا يصح واذا كتب في المحضر والحضر المدعى شهوده وسالني الاستماع اليهم فتشهدوا على موافقة
الدعوى والله بصحة المحضر وكذا لو كتب في السجل فتشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتقر
بصحة السجل وفي كتاب القاضى الى القاضى لو كتب وشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتقر
ولا بد ان يذكر ويشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد
من المدعى لان عند الطأوى اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعى الشهادة
وفي الاخيرة وعند ان كل ذلك ليس بشرط وبقول المدعى في دعواه ان من عاين من
وملك منته ولا يكتفى بقوله حلفت ومالك من وكذا في جانب المدعى عليه وكذا في شهادة
الشهود ولو قال حق ومالك منته كفى الاتفاق ولو قال لا يشهدان هذا العين من
الى المدعى لا يكتفى بذلك ما لم يصححوا بالملك ولو قالوا انا نشهدك ان غلام فلانست فخذنا
بنزلة لو قالوا ملك فلانست وللقاضى ان يقضيه بالملك لان هذا فارسية قوله ان هذا والله
للمالك وان استفسر القاضى ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا في شهادة ان مدعى ملك
مدعيته ولم يفتقر الى ادعاء من اين مدعى عليه باحق است الصحيح انه ان طلب المدعى
من القاضى العقدا بالملك فانه يقبل هذه البينة وان طلب التسليم لا يقضيه لهما ما لا يقول
در دست اين مدعى عليه باحق است ولا يشترط ان يقول الشاهد واحبت برين مدعى
عليه كدست كراه كنس على الصحيح والاحوط ان يذكر الشاهد ذلك ولو جاء المدعى بشاهد
فتشهدا حدهما وفسر الشهادة على وجهها ثم في الاخر اشهد بمثل شهادة صاحبي بمثل
ق احدا الشاهدين انا شهد بشهادة فقال لآخر وانا اشهد بما شهد به هذا الشاهد
من اوله الى آخره يجب ان يقبل شهادة مدعى المدعى ولو قال المدعى او وكيله الدعوى فقال
الشاهد اشهد ما ادعى هذا المدعى على هذا المدعى عليه او يقول المدعى اني بغير حق يقبل
ولو ادعى انا وراجل من النسخة فقل لا تشهد ما هيچين كراهه ميدهم يقبل وانا
كان الشهود امين وكتب شهادتهم في نسخة وقرأ غير الشاهد ما في النسخة فلما دفع
من القراءه قال هيچين كراهه ميدهم كراهه ميدهم كراهه ميدهم كراهه ميدهم كراهه ميدهم
مدعى عليه يصح هذه الشهادة ولو قالوا ما هيچين كراهه ميدهم كراهه ميدهم كراهه ميدهم
لا يكتفى هذا القدر ما لم يشهد المدعى والمدعى عليه ثم اذا كانت الشهادة على الحاضر يحتاج
الشاهد الى الحشاق الى ثلثة مواضع الى المدعى والمدعى عليه والى المشهود به وان كانت
على غايب حضرنا سيما وميت حضر وصية فسمى ونصوبه الى ابيه فقط لا يقبل بغير
الرجوع وقوله لان المعرفة لا يحصل باسم واحد لانه لا يقع به التميز ولا يميز ولا يميز
اقا اذا ذكر اوبين يقع به التميز غالبا فيزول به الاشتباه لان الاثنين جماعة فيكون ذكر
الاثنين كذكر المشرق وان ذكر اسم وذكر ابيه وصناعتها لا يكتفى الا اذا كانت صناعة

يرف بها لانه لا يثبت في يد المدعى ذكر اسم وذكر ابيه وقيلته وحرفته ولو لم يكن في محلة
سجل ذل هذا الاسم وهذه المعرفة يكتفى وان كان مثله آخر لا يكتفى حتى يذكر شيئا آخر يحصل به
التبني وهذا كلما اذا لم يكن الرجل مشهورا وان كان مشهورا كاشهر ابو حنيفة رحمه الله
لا يشترط ذكر النسب لان المقصود منه ذكر النسب القريب وانه حاصل بشرط القريب ذكر
ثمة شيئا فعلى هذا لو ذكر لقبه واسمه واسم ابيه الصحيح انه لا يكتفى فاذا قضى قاض بين
ذكر المدعى في ذل فادعى قاضه خان وان حصل القريب باسم واسم ابيه ولقبه
لا يحتاج الى ذكر الجدة وان كان لا يحصل الا بذكر الجدة لا يكتفى والمدينة والقريبة والكوفة
ليست بسبب القريب ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت واذا كان الرجل
يرف باسم واسم ابيه او جده لا يحتاج الى اللقب وان كان القريب لا يحصل الا بذكر
اللقب بان كان يشاركه في المصنوع في ذلك الاسم والنسب كما في احمد بن محمد بن عمر فبهذا
لا يقع القريب لان في ذلك يشاركه غيره فالحاصل ان المعتد انما هو حصول المعرفة في
اتفاق الاشارة **فصل** في شرح ادب القاضى ولو قال الشاهد الثاني اشهد بما شهد
به هذا الختان ان يحصل الجواب على التخصيص ان كان الشاهد خصبيا يكتفى بان الشاهد
على وجهه لا يقبل منه الاجمال وان كان اجماعا غير خصبى يقبل منه الاجمال اذا كان بحال
ان يشتم على القاضى يكتفى ان يقرأ الشهادة بلسانه اما اذا كان بحال لا يكتفى ان يقرأ بلسانه
فانه لا تقبل منه البينة **ق** الشاهد ان يحصل الجواب على التخصيص اذا احسن
القاضى عنده من الشهود بشهادة الناصر كل شاهد ان يقرأ شهادته وان لم يقرأ
من العامة لا تكلف ويحكم في ذلك رايه وهذا اذا قال الثاني اشهد بما شهد به الاول او بمثل
ما شهد به الاول اما اذا قال اشهد على شهادة الاول لا يقبل بالاجماع وكذا اذا قال اشهد على مثل
شهادة الاول وكذا اذا قال اشهد على مثل ما شهد به الاول فاذا شهد شاهد بالكتاب غنى
ان يكتب شهادة في باص فبما يقره بعضهم او يقرأ عليهم فيقول الشاهد اشهدان لهذا المدعى
جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعى عليه مع حق واجبة عليه تسليمه
يصح من الشهادة لان الشاهد ربما يكون طويلا فلا يمكن للشاهد حفظها عن ظهر قلبه فلو لم
يشهد من الكتاب لبطل حق المدعى فيسأله ذلك **ق** فاذا اخبر شاهدان عدلان ان هذا
القرعة فلانة بنت فلان فذكر كفى الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى الا انما يقبلا
لو شهدا عند القاضى فيقضي بشهادتهما وانما القاضى في الشهادة فيجوز باخبارهما بالطريق
الا انه فان عرفهما باسمهما على يد العدلين ان يشهدا على شهادتهما هو لا تشهد كما
هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهد واعند القاضى على شهادتهما بالاسم والنسب
لا يشهدوا باصل الحق بطريق الاشارة فيجوز ذلك بخلاف ولو قال رجل اسمي واسم ابني
وجدت كذا وسبع بخل ابيصير شاهدا فهذا القدر وان اخبر اثنين حاله ان يشهدا على
اسم ونسبه مطلقا ولا يقول شهدا عندي بكذا وكذا الجواب في المواضع التي حلل الشهادة
بالتسامح فيها واذا شهدا على امرأة بالاسم فاشهدوا على حاضرة فقال القاضى للشهود
هل يقرن المدعى عليه فقالوا لا يقبل شهادتهما ولو قالوا اعلمنا الشهادة على امرأة اسمها

المشهد كالمشهد

الحصل المدعى والمدعى

اللقب

شاهد بلسانه

الشهادة بالكتاب

معه الشرف

في ملكه من امته هن فانه يقضى باليد الذي امه في يد ستانان في يد رجل احد
بيضا والاخر سودا فانهما رجل واقام البيعة بينهما وان هن البيعة ولدت
هن السوداء في ملكه واقام ذواليد البيعة اهما وان هن السوداء ولدت
هن البيضاء في ملكه فانه يقضى لكل واحد منهما بالثاة التي ذكرت شهوة انها
ولدت في ملكه وانها كان في يد رجل عام او نجاج او طيرتها يخرج اقام رجل
البيعة انه له فنج في ملكه واقام صاحب اليد البيعة على مثل ذلك فقضى لصاحب
اليد ولو ادعى ابنا في يد رجل انه له ضربة في ملكه فاقام عليه البيعة واقام صاحب
اليدين البيعة على مثل ذلك فقضى به للخارج ولو كان مكان اللين اجر او حصرا و
ثورة يقضى به لصاحب اليد امرأة اذعت غزال فظن في يد امرأة اخرى انه
ملكها غزاله واقامت بينة على ذلك واقامت صاحبه اليد بينة على مثل ذلك
فقضى بالزنا لصاحبة اليد ولو كان مكانه عزاء صوف فللخارجة او الى الصوف
ودرق الشجر ثمرة بمنزلة التناج وغصن الشجر والمنطة ليس بمنزلة التناج ولو
اقام رجل بينة على ثوب في يد رجل انه لبيعه ولم يشهدوا انه له لم يقض له به
لانهم لم يشهدوا بالملك صا وقد ينسج انسان ثوب غريم باذنه وكرهه لو
ادعى دابة في يد رجل انها بحه عنده ولم يشهدوا انها له لم يقض له بها ولو
شهدوا انها بنت امته فليس في هذا شهادة بالملك انها فيه شهادة بالنسب
وكذلك لو شهدوا على ثوب انه غزال من فظن فلان ونسج له لم يقض له به ولو قال
المدعي بينة انه البيضة التي تعلقت من هذه الدجاجة كانت له لم يقض له بالدجاجة
ولكن يقضى على صاحب الدجاجة ببينة مثلهما لصاحبها لان ملك البيضة ليس
لملك الدجاجة فان مزعوب بینه وحسنها حاجة له كان الفرج
وعليه مثلهما بخلاف الامة فانه لو عصب امه او دابة فولدت عنده ولدا لا يملك
الولد بل هو لصاحب الحمل ولو كان المدعى في جلد شاة اقام كل واحد منهما
بينة انه سلخها في ملكه يقضى به لذي اليد واذا كان قباء محشوا في يد رجل واقام
رجل البيعة انه له قطعة وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذواليد بينة على مثل
ذلك فقضى به للمدعي وكذلك الحبة المحشوة والعرو وكل ما يقطع من الثياب و
البسط والاعطاط وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران اذا اقام للمدعي
وذواليد كل واحد منهما بينة انه صبغه في ملكه وكذلك والى الصفر والحديد
الا ان يعلم انه لا يصاغ الامة واحدة فحينئذ يكون في معنى التناج وكذلك الابواب
والشباب والكراسي اذا اقام كل واحد منهما البيعة انه محرم في ملكه ان كان لا يكون
الامة واحدة يقضى به لذي اليد لانه في معنى التناج **ط** ولو شهدوا للمدعي ان
هذه المنطة من نسج هذا وهذا الزيت من كرمه او هذا التمر من غلة يقضى
للمدعي وجلد شاة ولحم شاة وصوف شاته الصحيح التسوية في الفصول ولو
اقام ذواليد البيعة انه ملكه من قبل ما كره بشر او ميراث او حبة او صدقة متبرعة

قائه ولدت له ملكة من قبله يقضي لذي اليد لانه سلق الملك من جمعة كانه
حضر هو واقام البيعة على السراج وكذا ما ينبغي من واحدة من الشباب لشاهد لو عاين الولد
من تقع منها ويقول لانه ولدي جاز له ان يشهد على السراج اذا اقام رجل البيعة على عبد
في يد غيره انه عبد ولدت له ملكة ووفيت البيعة وقتنا معلوما والعبد اكبر من ذلك
واصغر وانه معروف لا يقبل هذه الشهادة اذ في يد رجل البيعة الفاعلة وان قاضيه
يدل كذا فنهى له على هذا الرجل واقام ذو اليد البيعة الفاعلة ولدت له ملكة فنهى
ثمة اوجه الاحوال ان تشهد وان فلا القاضيه لانه عليه ولم ينو سبب العقبات فانه
لو خذ للعقبات ولا يقبل منه ذو اليد الثاني اذا سبب للعقبات تشهد وان القاضيه اق
عندهم انه قضا على هذا الشهادة تشهد وشهد واعند الفاعله او ان الفاعله بالنسبة بالسراج
فانه سبب للعقبات بالاتفاق لانه لا يكون اعلاها الامن المعايينة وذو اليد لو اقام البيعة
على السراج بعد ما قضى عليه القاضيه بالملك المطلق او بالسراج قبلت منه وقضى له به وبطل
القضا وكذا اذا قضى عليه بالسراج الثالث اذا بينوا سبب القضا بان تشهد وان قضا له بالتا
بالبيعة ولم يشهد وان القاضيه اقرا له بالبيعة بالملك المطلق ان بالتا لافضل القضا لاحمال
العقبات بالشرع من ذي اليد او بالاقراء من ذي اليد اذ المذكر اقرا القاضيه الولد اذا كان في
يد غيره للمعا عليه وقد قضى بالام بالبيعة للذي لا تقضي بالولد للذي لا يحضره الذي لو لم ي
يود خلاف الخلة في يد رجل والتمتع في يد اخر حيث لا يشترط حضرة الذي التمتع في يد القضا
بالام لا يكون قضا بالولد وقبل قضا بان للرجل اذ عبادا به كل واحد منهما لولا انها ملكي
ما راكبان عليها ان كانا في الشرح يقضي بها لهما وان كان احدهما في الشرح والاخر رد فبقضي
بجانين الشرح رجل اشترى قتلنا وجوزنا واهدت اخت المرأة لها فظن وجوز واقررت
ونجت كبراشتم ماتت المرأة ان كانت المرأة هي التي دفعت العزل الى السراج بفرض من الزوج فالكبر
لمر شها الزوج في ما لها غزله مثل ذلك ولو كان الزوج هو الذي دفع بفرضها فالكبر ليس
لها وعليه مثل غزله وان دفعا او دفعه باذن صاحبه فالكبر ليس بينهما لكل واحد منهما بقدر
غزله ولا ضمان على واحد منهما صاحبه رجل اشترى خطا فزله المرأة باذنها وبغير اذنه
مسلم للزوج قلت هذا على وجوه اذ غزلت المرأة فظن زوجها ان اذن لها ان زوجها بالفرز
او انها عن الفرز او لم ياذن لها ولم يشهدا ولم يعلم بفرضها ان اذن لها بالفرز فخطا
على وجوه ان قل لها اعزله لي ولنفسك ولتكون الثوب لي ولك اذا غزلته مطلقا فلو قال
غزلي فالفرد للزوج ولها باسمي من الاجرة وان لم يدكر الاجرة فهو اسمعانه واذا
اختلفا غزلات المرأة عزله باجرة للزوج له اسم شيئا فالفرد للزوج مع الزوج وان
قال غزلي لنفسي فالفرد لها ويكون ذلك هبة لها للفطن ولو اختلفا فعلى الزوج
ان اذنتك لقوله لي وقالت لا بل قلت اغزلي لنفسي فالفرد للزوج ولو قال اغزله
ليكون الثوب لي ولك اذا غزله للزوج والمرأة عليه اجر المثل وان قال اغزله مطلقا فالفرد
له وان لها عن الفرز فالفرد لها وعليها مثل ذلك الفطن وان لم يشهدا ولم ياذن
لها ان كان الزوج يبيع الفطن فالفرد لها وعليها مثل ذلك الفطن وان لم يكن يبيع الفطن

عائز الجلاله توضع طر الشاهك
بالشاهك

سید العبد اکبر ادا صغیر

شخص القضاء

العصا واللام
بالقوس

سائل الغزل

اراد عليه اه

في غير العبد راحة عشر الاوادم

سنة وعشر من موت النصارى كراس اه

ما ثبت من احوال

الحكمت على النصارى

فانقرض للزوج كما اذا جرت ديق الزوج او طغت لم الزوج فالحزن والهم والمرء للزوج كما
 هذا امره معلوم وزوجها يمينها احياها فاحصل فقولها في الفاظ السبيلة اذا طغت
 فهو يمينها والمنقاة وت غير معتبر كمن سرق رجل على عنته فادعاه الكناس وصاحب البيت
 فقول صاحب البيت عند ملك رجل موثر في بيت معتبر ليس في بيت الاحصير وعلى عنت
 العبد بقرعة فيه عشرة الاف درهم وادعى كل واحد منهما في الذي عرف باليمين النصارى اذا
 نعت اربع كراس الى صاحبها سد لمسد صاحب الثوب فجاء الى مالك الثوب بثلاث قطع فاد
 الفقدان دعوت اليه لربك وقال الرسول دفعه الى ولم يعده على مال الرب الثوب صدق ايمانه
 شئت ان صدق الرسول بربك وتوجه اليه على الفقدان وان نخل لزمه الفقدان وان نخل
 بربك والفقدان على صاحب الثوب اليمين على الاخر ان حلف ربح له من الاخر محقة هذا الثوب
 وكذا اذا صدق الفقدان بربك وجب اليمين على الرسول ويجب عليه اجر الفقدان اذا حلف
 على ذلك وصدقة صاحب الثوب حايط لرجل وله اشجار على صفة لفرقت من عرقه فله
 الجانية الاخر من النور اشجار ورجل اخر في ذلك الجانب كرم ومن الكرم والنهر طريق فادعى
 صاحب الكرم الاشجار وادعى الاخر وادعى الفقدان ان اشجاره من عرقه الفقدان عرف
 اشجاره ففي صاحب الاشجار طعن لم يعرف له ذلك ولا يعرف لها عرقه فله ان اشجار
 لا مالك لها فلا يستحق احدها ولو ثبت زرع او شجر في ارض انسان من غير ابحاث ففي صاحب
 الارض والسيل لرجل بالتراب والطين ووضع في ارض رجل او يعرفه هو صاحب الارض
 والمهر وكذا اذا اجتمع من الطاحونة من دقاق المطحن لصاحب الطاحونة اهل مكة بربك
 الرماح والسيرقين والتراب في ساحة هي ملك لرجل فذلك لمن سبقت يده اليه وكان
 يتاحيطا وجعل موضعها كجفع فيه الدواب يكون لمن سبقت يده اليها رجل له دار
 بواجرها فجاء رجل بال دنانيرها في داره فاجتمع فيها بغير كسبه ان ترك صاحب الدار ذلك
 ولم يكن من رايه ان يجمع فكل اخذها وادعى بها وان كان من رايه ان يجمع فصاحب
 الدار والرجل في **الاستخلاف** الاستخلاف بغير في الدار على الصبيبة دون فاسد فادعى
 اذا انكر المدعى عليه ونقول المدعى الاستخلاف في داره ثوب ذي غيب او مدعى اما اذا قال
 بيمينه تخاخر في المصر وطلب عين المدعى عليه لا يستخلف ثم بعد حجة الدعوى بما استخلف
 سوى الفضا من النفس في موضع جاز الفضا بالكلية وفي موضع لا يجوز الفضا بالكلية
 لا يجوز الاستخلاف واما كيفيت الخليف فيقول ان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه
 من كل جهة بان ادعى على رجل انك سرفت هذا مني او غضبت هذا مني يستخلف على ابحاث
 وان وقع الدعوى على غير فعل الغير من كل جهة حلف على المدعى في ادعى على ميت يحضر فله
 بسبب الاستخلاف وادعى ان اباك سرق هذا العبد مني حلف على العبد وكان خرا اولا
 البرد وي بزيه على هذا الاصل خرافان الخليف على فعل نفسه على ابحاث وعلى فعل غيره على
 العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فيستخلف على ابحاث خرج على هذا الرد باليمين
 ان المشتري اذا ادعى ان العبد سارق او ابق واثبت اباقة وسرقه في نفسه فادعى
 انه ابق او سرق في يد البائع وادعى الخليف البائع حلف على ابحاث بالله ما ابق بالله ما

سرق في يدك هذا حليف على فعل الغير لان ذلك ما يتصل به لانه تسليم العبد سليم واجب على البائع
فصل ولو ادعى رجل على مورثة دين او عينا حلف على العلم ولو ان رجلا قد سرق رجلا الى الفضة
 فقال ان اب هذا قد نوفي في ولي عليه الف درهم دين فانه سعي الفضة ان يبال المدعى عليه هل
 مات ابو لان الجواب انما سوجه على الحقم وانما يتصل بالابن حقا بعد موت الاب بعد
 ذلك المستلثة على وجهين اما ان اقروا له نعم او انكر ان يكون ابو مات فان اقروا له
 نعم يباله عن دعوى الرجل على ابيه لانه صار خفما والجواب يتوجه على الحقم فان اقر بالدين
 على ابيه يستوفي الدين من نصيبه لا قراه على نفسه بذلك وان انكر فاقام المدعى اليمين على
 ذلك قبل ويقض بالدين ويستوفي من التركة لانه نصيب هذا الوارث لان له حلا الوارث
 يتصلب خفما فيها يدعى على الميت فصار من البيعة القائمة على هذا الواحد كالبيعة القائمة
 على جميع الورثة او على المورث لو كان حيا فنبت الدين في جميع التركة فيستوفي من جميع
 التركة وان لم يكن للمدعى سنة على ذلك وادى استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم
 يحلف بالله ما يعلم ان فلان ابن فلان هذا على ابيك هذا المال الذي دعاه وهو الف درهم
 وكاشه منه فان حلف انتم في كل سوفي الدين من نصيبه فان لم يصل اليه من ميراث
 الى شيء ينظر ان صدقة المدعى فلا شيء عليه وان كذبه وادعى بل وصل اليه الف درهم واكثر
 يحلف على ابحاث بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الحلف ولا شيء منها لانه يحلف على
 فعل نفسه وان كل لزمه الفضا وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلف على الدين او لا ثم على
 الوصول وان حلفه على الوصول ولم يكن المدعى حلفه على الدين وادى ان حلفه على الدين بعد
 ما حلفه على الوصول فقال الابن ليس على يمين لانه لم يصل اليه من ميراث الى شيء فان الفضة
 لا تصل قوله وحلفه على العلم لان الحاجة الى ابحاث الدين وفي ابحاث الداليع الحاجة
 الى وصول شيء من الميراث الى يد وفي ابحاث الدين فادى فانه متى استخلف وافق
 او كل ثبت الدين بعد ذلك اذا ظهر الاب ودعية او بضاعة عند ان لا يقع الحاجة
 الى ابحاث فكان فيه فانه من غلظ هذا اذا كان حلفه على الوصول او لا ثم على الدين ولما
 اذا اراد ان حلفه على الدين او لا فقال الابن لم يصل اليه من ميراث الى شيء وليس على يمين
 ينظر ان صدقة المدعى مع هذا اراد استخلافه على الدين فله ذلك وان كذبه وادى استخلاف
 على الدين والوصول جميعا يحلف من يمين على الاصح من على الوصول على ابحاث وحلف
 من على الدين على العلم هذا ان اقروا له نعم اما اذا انكر ان يكون ابو مات وادى
 الفرم استخلافه على ذلك يحلف من يمين على الموت من على العلم وعلى الوصول من على
 ابحاث فان لكل حصة من الموت حلف على الدين على علمه وان حلف لم يكن عليه شيء ولو
 ان رجلا مات فادعى وارثه على رجل انه كان لاجيه عليه الف درهم دين فصار ميراثا
 لوارث المدعى عليه بالموت وانكر الدين فادى وارث ان يحلفه على الميت بالله ما كان
 لاجيه عليه الف درهم دين ولا شيء منه من الوجه الذي يدعيه لان الدين اذا ثبت
 للاب على المديون يبقى له ان يوحدا المسئلة وهو القبض الا ترى ان في حجة الاب حلف
 المديون على الدين ولا حلف الاب بالله ما قبض المال لان يكون المديون نائير وبدي

الدين سرق في نفسه

حلف الوارث ان قال اهل الى

الحكمت

الاستيفاء كذلك فلهنا وكذا ان اقام الابن البينة على الدين لا يحلف على قبض الابن فان
افتر المديون وادعى على الابن ان اياه قد قبض منه الدين او عوض المديون فقد يكون
على انسان دين ثم لا يبقى باعتبار ان صاحب الدين يقبض ذلك منه وانا لا احبان
اقر في مجاز من بلزمني والاداء استخلافه حينئذ فحلف الابن على العلم بالله ما
نقله ان اباك قد قبض المال ولو ان جلا قد تم رجلك واثابيت الى القاضى فادعى ان له
الميت حقما منى وان الميت او حوله وصية فان الوارث ليس يحلف على علمه في ذلك
لا على فعله **ف** وان وعاد الدعوى على عمل المدعى عليه من وجه وهو فعل الغير من
وجه بان قال لا شترت منى استاجر منى استقرت منى فان في هذه الاحوال فله
وفعل غير فانه يقوم باثبات في هذه الصور يحلف على الثبات وقد قيل ان التحليف على فعل
الغير انما يكون على العلم اذا كان الذي استخلف لا علم له بذلك فاما اذا علم بذلك فله
على الثبات الا ترى ان الموعود اذ اذال قبض صاحب الوديعة منى فانه يحلف للموعود
على الثبات وكذا لو كيل بالبيع اذ ابيع وسلم الى المشتري ثم اقر الى المشتري بالبيع ان
الموكل قبض لثمنه وحجدا الموكل فالغلام قول الموكل مع مبنه فاذا حلف برى المشتري
ويحلف الوكيل على السات بالله لقد قبض الموكل وهذا تحليف على فعل الغير ولكن الوكيل
يذكر ان له ملكا بذلك فانه قال قبض الموكل الثمن فحان له علم بذلك فيحلف على الثبات ادعى
انه اشتراه من فلان فقال ذاك اليدا ودعيته ذلك الرجل رفع الخصومة عن نفسه اقام
البينة ولو لم يبق بينة وطلب المدعى مبنه ان ذلك الرجل وادعى اياه يحلف القاضى
البينة بالله لقد اودعه اياه ولا يحلف على العلم وان كان على فعل الغير لان مامه به وهو
القبول فيحلف البينة ولو طلب المدعى مبنه المدعى يحلف على العلم بالله ما يعلم ان
فلان اودعه اياه لانه يبين على فعل الغير ولا يتناول به **مس** ولو كان الرهن
في يد المرتهن فالغنى في المداخر فطالبه المرتهن بالدين من دفع المال الى المرتهن
فان ادعى الرهن هلاك الرهن وانكر المرتهن حلف على الثبات بالله واهلكه
كانا وصفا الرهن على يدي عدل فاختلف في الهلاك حلف المرتهن على العلم **مس**
ولو ردت رجل عبدا فادعى رجله لانه له يحلف الوارث على العلم بالله ما يعلم ان
هذا عبده ولو ذهب رجل عبدا وقبضه واشترى من رجل عبدا وقبضه واشترى
من رجل عبدا فادعى رجله لانه عبده ولا بينة للمدعى استخلف المدعى عليه على الثبات
الفقه فيه ان الوارث حلف عن الميت والسانه لا يحري في الممن حتى يحلف على الثبات
كالقهرت ولا كذلك المشتري لانه اهل بنفسه لانا من غيره وفي كل موضع
وجبنا ليمين على الثبات فحلف القاضى على العلم لا يعتبر في ذلك النكول ولو وجبت
العلم فحلف على الثبات يستقل منه الحلف على العلم لان الثبات ولو وكل عنه يتقنه
عليه كذا في المحيط فبعد هذه المسئلة على وجوب اتمان ادعى المدعى دينه او ملكا
عين او حق في عين وكل ذلك على وجهين امان بدعيه مطلقا او لم يذكر له
او ادعى بيا على الميت فان ادعى دينه لم يذكر له سببا يحلف على الحاصل بالله ماله ملك

لا ارجح انه من

ما يكون العلم على العلم

تعلقه

انرا وادعى اياه

لا يكون مبنه او اذا نقل
عن ايمه عن العلم

هذا المال الذي ادعى ولا شيء منه وكذا اذا ادعى ملكا في عين حاضر وحقا في عين حاضر دعاه مطلقا
ولم يذكر سببا يحلف على الحاصل بالله ما هذا العين لفلان ولا شيء منه وان ادعى بيا على السبب
بان ادعى عليه دينه بسبب الفرض او بسبب الشراء او ادعى ملكا بسبب البيع او الهبة او ادعى عضبا او
وديعة او عارية بسبب حلف على حامل الدعوى في ظاهر الرواية ولا يحلف على السبب بالله ما عت
منه ما شترت منه ما او دعاه ما استقرت ما عصبته وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حلف
يحلف بالله ماله هذا المال الذي ادعى في يدك وديعة ولا شيء منه ولا قبلك حق منه لانه من
استخلفها او دل انما عليها لا يكون في يديه فيكون عليه قيمته فلا يكون في يديك بل يقيم
ايه ولا قبلك حق منه احتياط وهذا يستقيم على ظاهر الرواية لانه يحلف على الحاصل ولو
ادعى ان دعوت عندك كذا فادعى او دعوت مع فلان اخر فلا ادركه اليك حلف المدعى عليه بالله
ان رد الكل اليه ليس يلزم عليك فاذا حلفا ندفعت ولو ادعى عرضا من العرض ما سئل و
يجوز فان كان حاضر يجلس القاضى يحلف بالله ما هذا العين ملك للمدعى من الوجه الذي يدعيه
ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان اقر المدعى انه في يده وانكر كونه ملكا للمدعى عليه
احضار حتى يبينه الحاشية في الدعوى وان انكر كونه في يده يقول للمدعى سمع وانسبه المجهه
وسم قيمته ومثل يشترط بان القيمة فيها اختلاف ثم اذا سمع جميع ذلك حتى سمع دعواه واراد
استخلافه استخلف بالله ما لهذا في يدك هذه الجارية التي وكرها ولا شيء منها ولا هي
عليك ولا ملكك ولا قيمتها لثمنها وهي كذا ولا شيء منها وان ادعى شراء ضيعة وبيع حذرها
وبين الثمن وانكر المدعى عليه حلف على الحاصل بالله ما سماع قام الساعة فادعى دعاه ولو ادعت
ساعة على رجل كذا وكذا الرجل او ادعى الرجل على امرأة كذا وكذا المرأة ولا بينة للمدعى
سما وطلب من المنكر لا يستخلف عنه ولكن يكون على خصوصية حتى يحدد البينة وقال لا يستخلف
فان نقل حلفه بالنكاح والخنا فلهما وهذا بيا على ان النكول يولد واقر عند بركة البكر لا يحري
في هذه الاشياء وعند ما اقر والاقرا لا يحري في هذه المواضع وكذا لو ادعى على ولي منته
انه زوجه اياه وانكر الولي ذلك استخلف القاضى عندها لان النكول عندها اقرار واقربا الى
على مولته بالنكاح صحيح عندها وانكر لو كانت الدعوى في الرضا بالنكاح او في الامر بالنكاح
يستخلف عندها **مس** وكما لا يستخلف عنده في النكاح لا يستحق الرقعة والتم في الايلاء
والزرق والولاء والنسب واهلية الولد وقال استخلف والفنوى على قولها في النكاح **مس**
ثم هذا الخلاف فيما ذكرنا ان كان المدعى لا يدعى بها مالا فاما اذا ادعى بها مالا بان ادعت
المرأة النكاح والطلاق والمهر والمهر والمهر المرات الطلاق وادعت النفقة فانه يحري الاستخلاف
فيها بالاجماع لان المقصود دعوى المال وفيها يحري الاستخلاف ثم عندها ان
احلفه حلفه على الحاصل **مس** ولو ادعى على رجل انه زوج امته الكبيرة لا يحلف عندها ايضا
بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لان النكول عندها اقرار واقربا الى وليه على مولته
بالفقه بالنكاح لا يصح عندها وعلى وليته الصغيرة يصح ولكن يستخلف البنت على العلم
اذا كانت كبيرة لانها استخلف على فعل الغير ولو ادعى على رجل انه زوج امته يستخلف
الولي عندها وان كانت كبيرة لان اقرار الولي على امته بالنكاح صحيح عندها وسود الاشياء

ممنه اخر
قال او دعوت مع فلان

ادعى عرضا غائبا عن المجلس

للاستخلاف

ممنه
المدعى لا يحلف عندها

الشيء قد بينا في شرح المعلوم ولو ادعى اجماع ضبيعة او دار او حانوت او جدار او ادعى
 مزارعة في أرض او معاملة في محل وانكر المدعى عليه حلفه على ما اصل بالله ما بينك وبين هذا
 المدعى اجماع قائم بامه لازمة اليوم في هذا العين المراجعة والالة فتلك حق بالايمان الذي هو
فصل رجل اخرج صكاً باقر او رسل فادعى المقران المقر له رد اقران واراد ان يحلف على ذلك
 له ان يحلفه وفي كل موضع لو اقرن منه فان انكر يحلفه كذا ثبت سائل منها الوكيل بالشر اذا
 وجد المشتري عيباً فالادان رد بالعيب فالاد البائع ان يحلف بالله ما يعلم ان الموكل ضمن
 بالعيب لا يحلف وان اقر الوكيل ان من ذلك ويطلب حق الرد الثانية لو ادعى الاصل رضاه لا
 يحلف فان اقر من الثانية الوكيل بقض الدين اذا ادعى المدين ان الموكل ابراه عن
 الدين وطلب من الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر من ذلك رد على كفاية او حواله على آخر
 ولا ينسب له حلف وان نكل من المال وان حلف برئ ورجع على الاصيل او الجبل رجلاً
 على اخره الا واقام السنة وفي المدعى عليه للقاضي حلف المدعى ان يحلفه شهده شهد
 لحق الاصل وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرح ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد
 بالحق بالحلف **ح** ولو ان رجلاً اشترى من رجل جارية او غيرها وقبضه فذكره ثم ان
 رجلاً ادعى ان اشترى ذلك من البائع قبل ان يشتريه منه هذا وقدم هذا المشتري على
 القاضي فان المشتري الذي ذكر في بنية حلف على علمه لكن على السبب بالله ما يعلم ان هذا
 الرجل اشترى هذا الشيء من فلان بن فلان قبل ان يشتريه انت منه فان عرض
 المشتري الذي هو ذواليد بشئ فقال قد يشتريه ثم ينقض البيع ولا احبان اقرانه
 ان يبين متى فان القاضي يحلف الا ان على الحاصل بالله ما يعلم ان هذا الشيء شري هذا
 من فلان قبل ان يشتريه استولوا رجلاً قد قدم رجلاً الى الحاكم فادعى ان غلاماً له قد
 استهلكه ماله ان هو عليه جنابة فيما دون النفس وادعى ان حقه على ابنه او عبده
 جنابة في النفس او فيما دونها او ادعى ان قبله ليلته خطا او عدا او ادعى ان قبله ليلته
 له عدا وادعى ان المولى على ذلك فهذا على وجهين ان ادعى جنابة موصوبة
 لخال فالبين يتوجه على المولى دون العبد لان البين مشروع لوجاه الاقرار وان
 المولى على عبده صحيح فاما اقرار العبد بنكاح لا يصح بخلاف ما اذا ادعى المالك على العبد فانه يتوجه
 البين على العبد لان اقرار العبد على ما سبها المالك صحيح في حق نفسه الا انه لا يثبت في المالك
 لحق المولى بدليل انه انفسه على المولى بالعق بطلب به في الحال فاما اقرار العبد
 على نفسه بالجنابة موصوبة لخال لا يصح حتى يبال بعد العقد فكان المسمى في هذا المولى
 اذا ادعى جنابة موصوبة لوصاص فالعين يتوجه على العبد لان اقرار العبد انفسه
 على نفسه صحيح فاما اقرار المولى بنكاح لا يصح فلا يحلف الا ان في الوجه الثاني العبد يحلف
 على النكاح وفي الوجه الاول يحلف على العلم **ف** ادعت امرأة على زوجها انه
 جعل امرها يدها وانها اختارت نفسها وانكر الزوج ذلك فاستدلت على ثلثة اقران
 اما ان ينكر الزوج الامر ولا يخبر جميعاً وفي هذا الوجه القاضي لا يحلف الزوج
 على الحاصل بخلاف لا يحلف بالله ما بين منك الساعة من الوجه الذي ادعت لان

كل من دفع لغيره مالاً
 سأل المالك له سأل

مخلد
 ادعى ان له اموالاً
 ولا ينسب له آه

لا ادعى ان له مالاً
 ادعى ان له مالاً

صوره محلف المولى في الدعوى على العبد

ادعى ان له مالاً
 ادعى ان له مالاً

منه بعض الحكماء الواقع بلغة الامم باليد رجح فلو حلفناه بالله ما هي بين منك الساعة وما سأل
 في هذا القابل يتخلف على السبب ولكن حياط للزوج يحلف بالله ما فعلت لها منذ آخر يزوج
 بن جها امك يديك وما يعلم انها اجازت نفسها بعد ذلك في مجلس الامم بجواز ان يزوجه
 بعد ما اختارت لنفسها يحكم ذلك الامم فلا يمكن الحلف على ذلك ولو انك لم تدرك ثم ادعى النكاح
 بعد ما يصدق ويلزمه الطلاق يحلف على الوجه الذي قلنا وان اقر بالامر وانكر اخبرها
 نفسها يحلف ان يزوج ايضاً بالله ما يعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامم الذي ادعت و
 ان اقر بالاخيار وانكر الامر يحلف بالله ما علمت امرها كل هذه بيدها قبل ان تختار نفسها
 في ذلك المجلس وكذا اذا ادعت ان الزوج حلف بطلاقها نادى ان لا تفعل كذا وفرض
 هو على التفصيل الذي ذكرناه وان انكر ان يزوج الامم يحلف بالله ما هي بين منك ثلاث
 تكليات ورجوع من اخر عينا فادعى ان العبد عبد عصمة منه البائع ان اراد
 اخذ العين لا يحلف البائع وان اراد اخذ القصة لا يحلف لان دعوى العبد
 غير ما حسب اليد لا يسمع المشتري اذا ادعى المشتري فان ذكر نقد الثمن والمدا على حلف
 بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعى ولا يحلف بالله ما عت وان لم
 يذكر المشتري نقد الثمن فقال له احضر الثمن فاذا احضر بينه وبين القاضي بالله ما عليك
 قض هذا الثمن ويسمي هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاحلفه بالله ما حكم
 بين هذا سائراً قائم الساعة فالحاصل ان دعوى المشتري مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا
 مطلقاً وليست مدعى للعقد ولهذا يصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك الثمن ادعى
 على رجل ان اشترى منه داراً بالف درهم او عبداً او ثوباً وانكر المدعى عليه وقال ما
 بعته منه شيئاً فقط فطلب المدعى منه يحلف القاضي للحاصل بالله ما هي ملك المدعى
 بالسبب الذي ادعى بهذا الثمن سمي فلا يثبت حلف بالله ما بعته ولو ادعى ان باع منه
 عبداً او ثوباً بالف درهم فحلف المدعى عليه وقال لا يشتريه ان ادعى المدعى انه سلم
 ما باع الى المدعى عليه ولم يقبض الثمن حلفه بالله ما له فذلك هذا الثوب ولا شيء ولا
 يستحلف بالله ما اشترى به بالثمن الذي ادعاه ولا يحلف على العين والثمن جميعاً
 كذا دعوى الشراء وان ادعى انه باع ولم يسله ولم يقبض منه الثمن يحلفه بالله
 ما هذا الدار لك بهذا البيع الذي يدعى بهذا الثمن الذي سمي ولو ادعى الكفالة
 بالان ومن حلف على جاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفاية صحيحة
 مخبة او معلقة بشرط متعارف ويذكر ان الكفالة كانت باذنه او ذكر اجازته
 للملك الكفالة في مجلس الكفالة اجاب دون ذلك لا يكون مدعي كفاية صحيحة
 فلا يثبت عليه التحليف واذا حلفه حلفه بالله ما له ملك هذه الالف بسبب هذه
 الكفالة التي يدعيها حتى لا تتناول كفاية اخرى وكذا اذا كانت كفاية تعرض حلفه
 بالله ما له فذلك هذه الكفالة بسبب هذا الثوب وفي النفس يقول بالله ما بينك
 سم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها ادعى على احد مالا فانكر فاصلها
 على ان يحلف المدعى عليه وهو برئ من المال فحلف المدعى عليه والصالح باطل والمدعى

دعوى العبد في مال البائع

الحلف على قول المدعى

الحلف على الكفالة

الرجل عن غير العاصي
رسالة والكلور العاصي

قال ان حلفت فزكريا اظلم اه

الرجل الذي هو الجمل

عرض الرجل من اذنه اه

السكرتير كراكتي

وارث
كل ما يقع عليه ثم جاز
هل كلف ما ياب

الرجل الذي هو الجمل

على دعواه وان اقام بينه اخذ بها وان لم يجد بينه واراد ان يستخلفه عند القاضى ان لم يكن
الاستخلاف الاول عند القاضى يستخلفه القاضى ثانيا لان اليمين عند غير القاضى غير
قاطعة وان كان الاستخلاف الاول من القاضى لا يجلف ثانيا كذا ولو اصاب على ان المدعى
لو حلف فالمدعى عليه ضامن للحال وحلف فالصلح باطل ولا شيء على مدعى عليه والحاصل ان الجمل
عند غير القاضى لا يعتبر كما ان النكول عند غير القاضى لا يوجب الحق ولو قال المدعى حلف
المدعى عليه فان ابرئ او قال فدعوى باطلة لا يطل دعواه ولو قال له عليك ان تدفع درهم فقال
المدعى عليه ان حلفت انك اكلت ديتي ابيك فخلف فاذاها اليه هل له ان يسرد هاتمه بعد
ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي شرط كان له ان يسترد هاتمه من عليه دين
موجب فلا اراد ان حلفه عند القاضى سعى للمدعى عليه ان يسأل القاضى ان المدعى يدعى
ام نسبية فاذا قل حاله محلفه بالله ما عليه هذه الدراهم التي يدعى ويسعه ذلك
عرض اليمين على المدعى عليه ثلاث مرات ليس يلزم في ظاهره راية تحت يوقضى
بالنكول في المرة الاولى فنقد قضاؤه وعليه عامد المشايخ وهو الصحيح ولو عرض عليه
اليمين ثلاث مرات فابى ان حلف وقضى عليه بالنكول ثم قال ان حلف لا يلتزم اليه
وان قال حلف قبل ان يعفى عليه بعتل ذلك منه ويشترط ان يكون القضا على من
النكول عند بعض المشايخ وقلة المحصاف وان استعمل المدعى عليه من القاضى
يومين او ثلثة بعد ما عرض عليه اليمين ثلاث مرات وكل من السمن في كل مرة فلا اراد
بان يهلكه فان لم يجد له وامضوا للحكم جان ولو عرض عليه اليمين ثلاثا فلم يقبل لا اخذ
وكنس في كل مرة يقضى عليه وكذا لو امتنع عن جواب المدعى بالسكوت فالقاضي يجعله
تاكلا والنكول نوعان حقيقي وحكي فالحقيقي ان يقول لا اخلف والحكي ان يتبع
عن اليمين وانما يجعل الامتناع عن اليمين نكولا حكما اذا عرف انه ليس له لسانه
اذا يمنع عن اليمين او في اذنه ما يمنع سماع قوله القاضى جعل في يديه عند وشره من
اخييه فادعائه ان العبد عبد او دعه اياه للميت وانكر صاحبه ليدفنه فانه يثبت
صاحبه ليدعى على دعواه لكن على العلم فان حلف بربى وان نكل قضا عليه وامر
الى المدعى فاذا سلم وجا رجل اخر فدعاه على المدعى عليه بمثل ما ادعاه الاول والاد
ان يستخلفه ليس له ذلك هذا اذا لم يكن في بدا الابن شيء من تركه الاب سوى هذا
العبد اما اذا كان في يد من تركه الاب شيء سواء هذا العبد استخلف الثاني
اذا نكل يقضى عليه اذا ادعى على عبد مجبور مالا او حقا كان للمدعى احصان فانما
احضره وانكر يستخلفه سواء كان دينيا او خذيه في الحال كدين الاستخلاف كما
اشبهه او كان دينيا لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد التيق كدين المهر والكفالة
وان كان مازنا فالجواب كالجواب في العبد المجبور والصحيح التاجر والعبد
التاجر يستخلف ويقضى عليه بالنكول كذا في الفصول وان وقع الدعوى على شيء
مجبور فان لم يكن له بيتة لا يكون له حق احصان لعدم الفائدة لانه لو اقد
لا يصح ولا يتوجه عليه اليمين وان كان له بينة وكان بين عليه الدين بسبب

الاستخلاف

الاستخلاف هل يشترط احصان ذكرنا في مسائل من يشترط حضرة وان كان صبيا ما دوننا
في الفتاوى ولا يمين عليه حتى يدرك وفي المبسوط والنوادر انه يجلف الصبي
الماذون وبعضه ينكول وفي فتاوى قاضى خان رجل ادعى على صبي ماذون مالا فانك حلف
في قوله علما نأوب ياخذ وعلى قوله ابي حنيفة رحمه الله لا يجلف لان فائدة التحليف النكول
وعند النكول يولد والصبي لا يملك ابد له وقال لا يجلف لان عندها النكول اقرا وهو
من اصل الاقرا وقيل يجلف عند الكل والمدعى عليه اذا كان اخرس وطلب المدعى منه
فانه يحلفه وصورة التحليف ان يقول له القاضى عليك عهد الله وميثاقه ان كان
كنا فاذا اوى بلسه بنهم صير حائفا ولا يقول له القاضى بالله ان كان كذا لانه لو اثار بر
بهم في هذا الوجه بصير مقرا بالله ولا يكون حائفا ادعى سلم على ذى حمرا بعينه يصح
واذا انكر يستخلف لانه لو اقر به يصح فيكون التحليف مغيبا وان ادعى عليه استخلا
نكر لا يجلف لانه لو اقر لا يلزمه فلا يفيد الاستخلاف ويجوز الاقتداء عن اليمين
والصلح عن اليمين صلح على الانكار وبعد الصلح على الانكار لا يصح دعوى المدعى فيما وقع
الصلح عنه ادعى على آخر مالا فانكر دارا والمدعى استخلافه فقة المدعى عليه ان المدعى
قد حلفنى على هذه الدعوى عند قاضى بلاد كذا وانكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بينة
على ذلك بقتل وان لم يكن له بينة واراد تحليف المدعى له ذلك ولو ادعى المدعى عليه انه
ابرئ عن هذه الدعوى قول القاضى حلفه انه لم يبرئ عن هذا الاجل فله القاضى بخلاف
ما لو قال ابرئ عن هذه الماله فانه يحلف لان دعوى البراءة عن المال قران وجوب
المال والاقرار جواب ودعوى البراءة سقط فيترتب عليها الاستخلاف بخلاف قوله
ابرئ عن هذه فانه ليس اقرار ولا انكار فلا يكون مسموعا من المدعى عليه ومن المشايخ
من قال الصحيح انه يجلف على دعوى البراءة كما يجلف على دعوى التحليف واليه مال شمس
الائمة للحلواى وعليه اكثر قضاة زماننا اذا وكل رجلا بطلب سفعة وادعى المشتري
على الوكيل ان الموكل سلم الشفعة واراد ان يجلف الوكيل لا يجلفه القاضى كما اذا ادعى
الفرج ان الموكل ابراه واراد ان يجلف الوكيل بالله ما يعلم ان الموكل ابرئ لا غير على الوكيل
ويقال له اذ الدين الى الوكيل وانت حصص متكم مع الموكل وان ادعى تسليم الوكيل
الشفعة من غير مجلس الحكم لا يجلف الوكيل لان تسليم الوكيل الشفعة في غير مجلس
الحكم لا يصح واذا ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل حلف والمحرم بخار البلوغ
في حق اخيها رها نفسها بمنزلة الشفع في طلب الشفعة كانها كما بلغت بالحيفض او بالن
ينبغي ان يخيار كما ان الشفع اذا بلغه الخبر ينبغي ان يطلب الشفعة ويشهد على اخيها
نفسها ان كان عندها من يمكن استهاده وبقتل شهادته وان لم يمكن عندها من يمكن
شهادته خرجت الى الناس واختارت ثانيا وشهدت وان لم تحضر في بيتها وخرجت
الى الناس بطل خيارها والاشهاد ليس بشرط لاختيارها نفسها لكن بشرط حتى يست
اختيارها نفسها بالشهود فقط عنها اليمين والاستخلاف على اختيارها نفسها
نظرا لاختلاف الشفع على طلب الشفعة فان قالت القاضى قد اخترت نفسي حين بلغت

كل ما يقع عليه ثم جاز

تلف الاخرس

ادعى

الرجل الذي هو الجمل

قال طيفه فامر بذكره
او ابرأ اه

كل ما يقع عليه ثم جاز

مهمته الشريعة
ما تضمنه طلبات الرد او قال

الحلف في نية الدين

مهمته كثيرة الوقوع
قال اقررت كاذبا

اقررت بغير غم
او غير الغم

الشخص اذا اقر
المالك في حقه

اقرت بالحبس وكفى ما وهبت وطلب بين الموهوب له وابو يوسف رحمه الله يستخلف
بدون طلب المضمون في اربعة مواضع الاولى في الرد بالحبس بخلاف المشتري بالله ما رتب
الثانية بخلاف الشفع بالله ما اطلت شفعتك الثالثة المرة اذا طلعت النفقة ما ظفرك
زجرك ولا خلف عندك ولا اعطاك النفقة الرابعة في الاستحقاق بخلاف المستحق بالله
ما بعث ولا وهبت وعند ما لا يحلف دون طلب المضمون بل يحلف ان من ادعى دينك
على الميت يحلف من غير طلب الوصية والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون
الميت ولا من احد اذاه اليك عنه ولا قبض لك قابض لمرك ولا ابرائة منه ولا شيئا منه
ولا احلت بذلك ولا بشئ ومنه على احد ولا عندك به ولا شئ ومنه رهن المالك للحكم اذا
حلف ليس للمدعي ان يحلفه عند القاض **ح** ادعى الشفعة بالجوار فقل للقاضي للردا
عليه ما انا نقول فيما ادعى فلهذا الدال على هذا الطفل مع اقراره لابنه فان قال
الشفيع للقاضي حلفه بالله ما انا شفيعها فانه لا يحلفه وان اراد الشفع ان يقيم البيعة
على الشراء كان لا بد خصما وليسمع البيعة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان
الابن كبيرا كان خصما وكذا هذا وان ادعى رجل مينا في يد رجل واراد استخلاصه وقال
ساحب اليد هذا العبد فلان الغائب لا يرفع اليدين عنه ما لم يقيم البيعة على ذلك بخلاف
ما اذا قال ابنا لابي الصغير الفرق ان اقراره للغائب يوقف عمله على بضد الغائب
فلا يصير العبد مملوكا للغائب بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيد الخليف
لان فائز النكول وان اقراره لم ينظر بلوغ الصبي مسئلة فان صدق المدعي في دعواه
فالامر ماض وان كذب لم يخذ العبد من يده ويدفع اليه وبين الاب المدعي فيه العبد
وارادى ما رافقه اصاب اليد فاقف على كذا فقراره بالوقف جائز ويصير الدار وقفا
ولكن لا يندفع اليدين عن صاحب اليد بخلاف فان حلف يدعي عن الدعوى وان
نحل وضمن قيمة المنزل للمدعي ولو اقام صاحب اليد على وقفيته لا يندفع اليدين
عن المدعي عليه ولا يندفع خصومة المدعي لافا صارت وقفا قبل اقامة البيعة
فان وجودها وعدمها بمنزلة اذ ادعى رجل على تركه ميت دينيا واراد تخفيف
الوصية فان كان الوصي ولما لا يحلفه والا فلا يحلفه ولو لم يدع عليه الشاهد
اراد تخفيف المدعي ما يعلم انه كاذب لا يحلفه وكذا لو لم يدع عليه ابن شاهد
مقرعه است بشان ابن كواهي كره ابن خذوه منك منته واراد تخفيف الشاهد
او المدعي لا يحلف اذ اطلب المدعي عليه من القاضي ان كلف المدعي ان ما اخذ بحق لا
يجيبه القاضي الى ذلك الشاهد اذ انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو لم يبين شاهد
ابن خذوه زار دعوى كرهه است من كواهي كواهي ولا تخفيف الشاهد ان
المدعي لا يحلف وكذا لو طلب المدعي من القاضي ان يحلف المدعي عليه كما بين سو كند است
خورد لا يجيبه الى ذلك ايضا **ح** على صحت ما لا وله ابله وصي او على قيم ان هذه
الامر ملكي او على متولي الوقف شيئا من الوقف فانهم لا يحلفون جميعا وطريق هذا البيعة
فصل رجل ادعى على اخر واقام البيعة وقضيه واخذ المالك ان المدعي بعد ذلك

اقررت

مهمته الشريعة
ما تضمنه طلبات الرد او قال

ما تضمنه طلبات الرد او قال

مهمته الشريعة
ما تضمنه طلبات الرد او قال

مهمته الشريعة
ما تضمنه طلبات الرد او قال

اقرت بالحبس وكفى ما وهبت وطلب بين الموهوب له وابو يوسف رحمه الله يستخلف
بدون طلب المضمون في اربعة مواضع الاولى في الرد بالحبس بخلاف المشتري بالله ما رتب
الثانية بخلاف الشفع بالله ما اطلت شفعتك الثالثة المرة اذا طلعت النفقة ما ظفرك
زجرك ولا خلف عندك ولا اعطاك النفقة الرابعة في الاستحقاق بخلاف المستحق بالله
ما بعث ولا وهبت وعند ما لا يحلف دون طلب المضمون بل يحلف ان من ادعى دينك
على الميت يحلف من غير طلب الوصية والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون
الميت ولا من احد اذاه اليك عنه ولا قبض لك قابض لمرك ولا ابرائة منه ولا شيئا منه
ولا احلت بذلك ولا بشئ ومنه على احد ولا عندك به ولا شئ ومنه رهن المالك للحكم اذا
حلف ليس للمدعي ان يحلفه عند القاض **ح** ادعى الشفعة بالجوار فقل للقاضي للردا
عليه ما انا نقول فيما ادعى فلهذا الدال على هذا الطفل مع اقراره لابنه فان قال
الشفيع للقاضي حلفه بالله ما انا شفيعها فانه لا يحلفه وان اراد الشفع ان يقيم البيعة
على الشراء كان لا بد خصما وليسمع البيعة عليه لان الاب قائم مقام الابن ولو كان
الابن كبيرا كان خصما وكذا هذا وان ادعى رجل مينا في يد رجل واراد استخلاصه وقال
ساحب اليد هذا العبد فلان الغائب لا يرفع اليدين عنه ما لم يقيم البيعة على ذلك بخلاف
ما اذا قال ابنا لابي الصغير الفرق ان اقراره للغائب يوقف عمله على بضد الغائب
فلا يصير العبد مملوكا للغائب بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيد الخليف
لان فائز النكول وان اقراره لم ينظر بلوغ الصبي مسئلة فان صدق المدعي في دعواه
فالامر ماض وان كذب لم يخذ العبد من يده ويدفع اليه وبين الاب المدعي فيه العبد
وارادى ما رافقه اصاب اليد فاقف على كذا فقراره بالوقف جائز ويصير الدار وقفا
ولكن لا يندفع اليدين عن صاحب اليد بخلاف فان حلف يدعي عن الدعوى وان
نحل وضمن قيمة المنزل للمدعي ولو اقام صاحب اليد على وقفيته لا يندفع اليدين
عن المدعي عليه ولا يندفع خصومة المدعي لافا صارت وقفا قبل اقامة البيعة
فان وجودها وعدمها بمنزلة اذ ادعى رجل على تركه ميت دينيا واراد تخفيف
الوصية فان كان الوصي ولما لا يحلفه والا فلا يحلفه ولو لم يدع عليه الشاهد
اراد تخفيف المدعي ما يعلم انه كاذب لا يحلفه وكذا لو لم يدع عليه ابن شاهد
مقرعه است بشان ابن كواهي كره ابن خذوه منك منته واراد تخفيف الشاهد
او المدعي لا يحلف اذ اطلب المدعي عليه من القاضي ان كلف المدعي ان ما اخذ بحق لا
يجيبه القاضي الى ذلك الشاهد اذ انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا لو لم يبين شاهد
ابن خذوه زار دعوى كرهه است من كواهي كواهي ولا تخفيف الشاهد ان
المدعي لا يحلف وكذا لو طلب المدعي من القاضي ان يحلف المدعي عليه كما بين سو كند است
خورد لا يجيبه الى ذلك ايضا **ح** على صحت ما لا وله ابله وصي او على قيم ان هذه
الامر ملكي او على متولي الوقف شيئا من الوقف فانهم لا يحلفون جميعا وطريق هذا البيعة
فصل رجل ادعى على اخر واقام البيعة وقضيه واخذ المالك ان المدعي بعد ذلك

ادعى عليه ما لا فائدة يسأل عن المال الذي دعاه ان قال هو الذي مرقت اليه لم يكن بينهما
 خصومة لانه صار منفعا عليه الا بذكر التلقية وان قال مال الاجرة فهذا دعوى مبتدأة
ح رجل امان دابة من رجل واجرها اولاد وعملها المدي وقام البيعة الفاه لا
 يقضي له شيء حتى يحلف بالله ما عبت ولا ذهبت ولا اذنت فيها ولا هي خارجة عن
 ملكي لئلا فان حلف وقضى له بالمال للمدعي يقبل ان يقضه هلك في يد المدعي
 بالحيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض وان ضمن الدافع لا يرجع على احد
 وان ضمن القابض ان كان القابض مودعا او مستاجرا او من قضا يرجع باضمن على
 الدافع ولا يرجع المستفيع لانه عامل لنفسه ادعى عبثا وقام البيعة وادعى ذواليد
 انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعي المبيع فالمدعي يستخلف على دعواه ويجلف
 على الدافع ما هذا العيب الذي ليدعوى الميث اذا ادعى بقاء الدين للميت يحلف الميث
 على العلم بالله ما علم ان ابانا فقبض هذا المال ولا شيء منه ولا يرى اليه منه القاض
 اذا حلف المدعي عليه بالطلاق فيجوز لا يقضي عليه بالتكول وكذا اذا حلف وحلف ثم قال
 بالله كذا بين سوكتة استخوفتني عن كل من هذه الميمن لا يقضي عليه بالتكول لان حنة
 في اليمين مرة وقد حلف مرة ادعى على اخر شيئا من العوض والدرام والدنانير والفضة
 وانكر المدعي عليه ذلك كله فالقاضي يخرج الكل ويحلفه مئة واحدة رجل اشترى جارية
 او شيئا آخر وقبضها ثم ادعى رجل اخر انه اشتراها من البائع قبل ان يبيتها لها فها
 منه وادعى حلف المدعي عليه حلفه القاضي على العبد بالله ما علم ان هذا اشترى من
 هذا البائع قبل شرائك ايها منه ان ان يتقر من ويقول قد اشترى الرجل من الرجل
 شيئا ثم سقض البيع بينهما باقالة او غيرهما فالقاضي يحلفه بالله ما يعلم ان بينهما بيعا فاما
 الساعة **ن** ادعى كذا ولا بيعة للمدعي وادعى حلف المدعي على ذواليداني وادعى
 من ابني وعلى الوارث العبد على العلم فانما حلف على العلم قالوا ان الذي ليدان يحلف
 المدعي بالله ما يعلم انما وصلت اليه من قبل ابيه فان حلف فبعد ذلك حلف المدعي
 عليه على الثبات وان نكل المدعي يحلف المدعي عليه على العلم بالله ما يعلم انما ملك المدعي
 وان ادعى وارث الميت على رجل دين او عينا لمورثه وحلف المدعي على الثبات
 فالقاضي لا يادعوى دين او عينا على وارثه يستخلف على العلم ولو ادعى الوارث
 دين او عينا يستخلف على الثبات ولو ادعى على ميت مالا وله ورثة فله ان يحلف الوارث
 عليهم على علمهم ولا يكتفي بمسئ احدهم ولو ادعى الوارث ما لا يملك على رجل وحلف عليهم
 المدعي عليه عند القاضي اكنفى به حتى لم يكن البيعة الورثة ان يحلف لان النيابة لا تجزى
 في الحلف ويجزى في الاستخلاف وهو نظير ما لو ادعى احد شئ من المفاوضة والمان
 حقا من الشراكة على رجل وحلف المدعي عليه للكون لاخر ان يحلف ولو ادعى رجل حقا
 من شراكة عليهما وحلفا احدهم كان له ان يحلف لاخر **فصل** ولو ادعى جماعة
 الشراكة على رجل وحلفا احدهم كان لعنه الشر من ان يحلفوا واذا ادعى
 رجل بما لا انسان ومات المقر ثم قال ورثة بعد موته ان ابانا اقرا ما كان كاذبا وان

على الدعوى ان

عزم اليه الدعوى ان

دعوى حلف المدعي عليه
 حلف المدعي عليه
 حلف المدعي عليه

على الدعوى ان

صود الدعوى على
 وعلى

اللف
 وكذا في الاحكام

دعوى حلف المدعي عليه
 ما في المقر والارادة
 انه ان كان كاذبا

جميع اقرا والمقر له عالم بذلك وادعى حلفه على ذلك لم يكن لهم ان يحلفوا او
 على وارث رجل ما لا يخرج صحابا لا اقرا للمورث بالمال فادعى الوارث ان المقر له
 رد اقرا وطلب عيّن المدعي كان له ان يحلفه ولو ادعى انه اقرا تجب له ان يحلفه
 بالله لقد اقرا لك اقرا صحتك ولو ادعى انه اقرا لا يقبل ذلك منه رجلان بين عيان
 ايديهم وادعى احدهما ان يحلف الاخر بالله ما علم ان الدار المدعاة في يدك ليس
 له ان يحلف لان اليد في العيان والبيعة لا يرى ان المدعي او اقرا صحتك
 ان الدار المدعاة في يد المدعي عليه لا يكتفي ولا يثبت اليد بذلك القدر حتى تعلم المدعي البيعة
 على انفا في يد صاحب اليد ليقوم انفا قاضيا والدار في يد ثالث **ف** الشاهدت
 القائمة على عتق العبد لا تقبل يدون الدعوى وتقبل البيعة عن عتق الامة وطلاق
 المرأة حسبة من غير دعوى ولا حلف على عتق العبد حسبة يدون الدعوى وتقبل
 يد لا يحلف وهو اخيرا بالسخني رجل قال لاخر ان فلانا الميت وصي اليك وجعلك
 ميثاقا ماله وانكر الوصي فلا عيّن عليه وكذا الوكيل ان فلانا وكلك بطلب حقوقه ولى
 على من كل مال وانكر الوكيل الوكالة لا عيّن عليه **فصل** ولا يمين في المدعى وسوقا كان
 لمدخله لحق الله تعالى بخوجلا من الشرب والسرقة او دابة بين حق الله تعالى
 وحق العبد وحق القاتل حتى من ادعى على آخر انه قذفته وانكر القاذف لا يمين عليه
 لان الغلب فيه حق الله تعالى للحق بالحدود والخاصة لله تعالى واما في السرقة فان
 السابق يستخلف لاجل المال اذا اراد المالك اخذ المال دون القاطع وقا لا مال في
 في النفس لا يقضي بالنكول ولكن بحسب حق القاتل ويحلف ولا يقضي بالدية ولو ادعى
 على رجل انه قال يا فاسق يا كافر يا فاجر يا منافق يا خبيث يا خائن يا لص يا لوطي
 يا اكل الربوا يا سارق يا فاجر يا خائن يا ابن القبة او ما سوى ذلك
 فما يجب عليه التقري وادعى عبثا انه قال يا زاني او امة ادعت انه قالها يا زانية
 او ادعى امر ايجب فيه المحجب بان ادعى انه ضربني او شتمني او لطمني وانكر المدعي عليه
 حلفه القاضي لان هذا من حقوق العباد يجري فيه العقول والاموال ولا يسلط
 بالتقادم وتقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى
 القاضي ولا تختص الاعمام بالاقامة فان الزوج يؤدبها الملة والمولى يؤدب
 العبد ولو رأى انما فعل ذلك كان له ان ينهيه ويمنعه ويؤذيه ويضربه ان
 كان لا يميز بين المانع باللسان فيجوز فيه اليمين **ف** ولو ادعى رجلان عينا في يد رجل
 كل واحد يدعي انه اشتراه من ذي الدعا فذواليدانه باع من احدهما بعينه
 ولة لاخر للقاضي حلفان لم يسمع من لا يمين عليه وكذا لو لم يجد ولكنه حلفه
 لاحدهما فكل وقضى عليه بكتوله لا يحلف لاخر ولو ادعى الرجلان امراة كل واحد
 يقول بين وجهها فاقرا لاجلها وانكرت الاخر فعلا لاخر حلفها الايمن عليها بالاتفاق
 وكذا لو لم يفر ولكنه يحلفها لاحدهما فكلت الايمن للاخر ولو ادعى احدهما الشراة
 من ذي اليد وادعى الاخر انه ارثته من ذي اليد وقبضها فاكتر البيع واقرا باليمين

تواضعوا في ذلك

دعوى حلف المدعي عليه

دعوى حلف المدعي عليه

دعوى حلف المدعي عليه

ادعى المدعي عليه

ادعى احد الزوجين
الشركة في المهر

ادعى الزوج ان
المهر كان على
مهره

ادعى الزوج ان
المهر كان على
مهره

ادعى الزوج ان
المهر كان على
مهره

ادعى الزوج ان
المهر كان على
مهره

ادعى الزوج ان
المهر كان على
مهره

ادعى الزوج ان
المهر كان على
مهره

يخلف المشتري ولو ادعى احداهما الاجارة والاخر الشرا فافترقوا بالاجارة وانكر الشرا فافترقوا
بالاجارة والمشتري ولو ادعى المشتري ان الشرا فافترقوا بالاجارة او بغيره من الاجارة او بغيره من الاجارة
والقبض والزوج انه زوجها برضاها وانكرت ذلك ولا بد من اقرارها او رجل امره بالقبض
فادعى الزوج ان يكون له من ذلك او رجعت به فلا بد من اقراره عليه ولو ادعى على رجل
انه تزوج ابنته الصغيرة وانكر الاب لا يمين عليها ولكن كتمان من المشتري اذا اختلف في المصنع
فلا بد من اقراره ولو ادعى المشتري ان الشرا فافترقوا بالاجارة او بغيره من الاجارة او بغيره من الاجارة
بينه له للجلبة فاذا ادعى المشتري ايضا الشرا والبيع يمكن حلف البائع وكذا المشتري
اذا ادعى ايضا القرض وانكر القرض حلف المقرض ولو ادعى المقرض الشرا والشرك دفع المال
وانكر رتب المال والشرك القرض حلف المقرض والمضارب والشرك الذي كان المال فيه واذا
ادعى المشتري ايضا الشرا والشرك فافترقوا بالاجارة او بغيره من الاجارة او بغيره من الاجارة
من غير طلبه ثم اراد المشتري تخليفه ثانيا له ذلك ثم ادعى حلف البائع انه لم يستوف الشرا
في المشتري انا اجبى باليمين على الايقام فالقاضي لا يخير المشتري على اداء المال بل
يجعله ثلثة ايام بشرط ان يرضى من الشرا او اياها اذا قال شهودي غيب لي على المال ولا يملكه
مال الشرا او المضاربة او الوديعة فقل رسائيد ام يقبل قوله مع اليمين ولو حلف رجلان
والمودع والشرك لاخرهما فانه لا يعتد به ذلك ولو ادعى المقرض او الشرا المبيع فقل رسائيد ام لا يقبل
قوله ويعتد بيمين البائع والمقرض انه لم يقبضه فالقاضي ان في كل موضع كان المال امانة في يده
في الدفع مع اليمين وكذا البينة بخلافه وان كان المال مضمونا عليه فاليمين بيمينه على الايقام
القول قوله مع اليمين ادعى على اخر الف درهم حلف المدعي عليه بطلاق او عتاق ما لا يملكه
فشهد عليه شاهدان بانف والتمس القاطن وهو متكره وتقبل البعثة وهو المختار ومن
المعسر دعت امرأة على رجل انها امراته حلف الرجل بطلاق امراته او اخرى ما هي امراته لئلا
المدعية بينة انها امراته فقل الرجل فذ كانت امراتي الا اني طلقته لا بحث في يمينه ولو ادعى
امرته طالق ان كان فلان عليه شئ فشهد شاهدان ان قد اقرضته الف درهم قبل اليمين وقضى القاش
بالمال لا بحث ولا شهد فان فلان عليه الف درهم وقضى القاش ببعثته في يمينه فالقاضي ان
انه جعل شرط حشده وجوب شئ من المال عليه وقت اليمين وجوب شئ من المال على القرض
المال عليه وقت اليمين بخلاف ما اذا شهد وان المال عليه **فصل** رجل ادعى على اخر الف درهم فافت
بها ثم انكر اقراره وله ان يحلف بالله ما اقررت له بها **ف** ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي
قال ان اباهذا توفي وله عليه الف درهم وسال القاضي المدعي عليه فقل قد مات ابى ولهذا عليه الف
فقال المدعى قد ترك لولده في يد ما ارضاه القاضى عند ذلك فقل تركه هذه الالف وهو لاه اخواني
واخضرم وهم اشان او ثلثة صغارا وكبارا فالمسئلة على وجهين ان اقر بالدين او لا يقر
بتسليم جميع الخلف الى صاحب الدين وان ادعى الاخوة او لاق من يتسلم نصيبه اليه لانه
اقر بالاخوة او لا مفداقر لم بالشركة وصارت الشركة مقتومة بينهم بالمصيص فخذ ذلك
بالدين بيمين على نفسه لانه غير فيستحق في نصيبه في ذلك الدين بخلاف ما اذا اقر بالدين او لا

ما استحقا الميراث عينا واقرارا بالاخوة بعد ذلك اوردى الى ابطال الاستحقاق الثابت فلا يقبل
ف والحلف بالله تعالى والاصل فيه قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر
اذا حلف القاضي في كل موضع حلفا وشاغل وان شاغل فليحلف كرسخ ان يتامل حتى لا يترك عليه اليمين
فانه متى حلفه بالله الرحمن الرحيم كان يمينا واحكاما وحلفه بالله الرحمن الرحيم يكون ثلثة ايمان
والسحق عليه عين واحد وصفة التعظيم ان يقول له قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم الطالب المذكر الذي لا يدرك بالسر ما يعلم من العباد بنية ما فلان هذا منك
ولا يملك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا ولا شئ منه ولا يخبر بصفة التعظيم الى القضاة
يريدون في التعظيم ما شاؤوا وسفوف ما شاؤوا واليمين بغير صفة التعظيم فاذا ذكر اسم الله تعالى
وهو ان يقول والله ثم اختلف المشايخ فيه منهم من قال القاضي للبيان ان شاغل وان شاغل في كل
مدعى وعلى كل مدعى عليه ومنهم من يقول ان عرفه بالصلح الكافي بذكر اسم الله تعالى
ان عرفه على غير ذلك الوصف فقل في اليمين ومنهم من قال لا يجزى حال المدعي به ان كان مالا عظيما
غظ في اليمين وان كان حقيقا كفى بذكر اسم الله تعالى **ف** والتعريف بالطلاق والعتاق
ولا يمان المظنة لم يجوز اكثر من اثنا فان استأجره فالتعريف الى القاضي **ف** فان لم
للمضمحل معهما في زمانا ويحلف بصفاته كما بينا لا بالمكان والزمان فلا يعتد به حلف
اليمين على المسلم بن مان كما في يوم الجمعة بعد العصر او نحو ولا مكان كاعتد المقام
او عند الروضة او محرق بيت المقدس فلو حلف القاضي بالطلاق فنكح ضمنيا بالمال
لا سعد قضائي هذا على قوله الاكثر **ح** وحلف اليهودي بالله الذي انزل القرآن عليه على
موسى والنضر الى الله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار والوشى
بالله ولا علمون في معابدهم **هـ** رجل ادعى على اخر الف درهم ثم حلف بحلفه بالله الذي
الله الا هو ما لهذا عليك الف درهم مما بين يديه من القرض ولا اقل من ذلك والظاهر
من مذهبنا ان يفسد به الله الحلف على حاصل الدعوى كما هو من وجهها وفي دعوى
البيع يحلف بالله ما بيننا البيع الساعة ولا يحلف بالله ما طلقناه في النكاح يحلف بالله ما بيننا
يحف بالله ما بين منك الساعة ولا يحلف بالله ما طلقناه في النكاح يحلف بالله ما بيننا
نكاح الساعة ولا يحلف بالله ما تزوجت ولو ادعت المرأة حلف بالله ما هو حق الساعة
بعنا العتق الذي لدى جفك ولا يحلف على العتق امرأة ادعت على زوجها بظليقة
رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت الظليقات الثلث
يحلف بالله ما هي باين منك الساعة بثلث ظليقات كما ادعت وان شأ حلفه
ما طلقها ثلثا في هذا النكاح الذي يدعى ولا يحلف ما طلقها ثلثا مطلقا وفي دعوى
البيع حلف بالله ما لهذا عليك ثمن هذا العبد الذي يدعى انه باعك به ولا يحلف على الشرا
هذا اذا ادعى انه سلم المبيع فان ادعى انه سلم المبيع فان ادعى انه لم يسلمه حلف ما عليك
ثمن هذا العبد وقبض الحق ولا شئ منه ولو كان المدعى هو المشتري والبائع منكر ان ذكر
انه سلم الثمن يحلف على الحاصل وان ذكر انه لم يسلمه الثمن فقل له احضر الثمن فان احضر
محلس القضاء يحلف ما عليك بخمن هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى

كسنة التعظيم

الحلف بالله

الحلف بالله

كسنة الحلف

الحلف بالله

رجل غضب جارية ونهبها واقام المصوب منه بنية انه قد غضب منه جارية فانه جبر
 حقيق بها ويرد على صاحبها وهذه الدعوى صليوية مع قيام الجعالة للفرقة وحلها
 عليك بما ولا قيمة عندك اذ لا اقل من ذلك لا يحتل امان قال المدعي ان العبد المصوب
 في يد اوقالهاكل وقال ادرى ان قال قام في يد ايرم القاضى باحضار العبد من غير ذكر البينة
 وهكذا في سائر المنقولات وفي القدر على من ذكر القيمة والوصف وفي الدابة بذكر سنهاتها
 ثم اذا احضر حلف بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعي من الوجه الذي ادعاه ولا شيء منه فان ذكر البينة
 فهو احوط فان ذكر حلف بالله ما هذا المدعي بملك هذا العبد الذي يدعيه ولا شيء منه في
 الذي يدعي ولا عليك ولا فيك قيمة ولا شيء منه فان قام المدعي بالبينة ان هذا العبد في يد
 حيس حقيق به وان مضى من ولم يحضر وقال الا قد عليه او قال هكذا فانه سلوم القاضى في
 النجوم الى اى القاضى ان وقع في قلبه انه حارق وبين الشهود قيمة العبد في شها دهم
 ففوق قيمة العبد فان لم يكن له بنية القول فله مع بنية وفي دعوى الودعية والعارية لا
 يحلف ما عليك تسليم هذا العبد اليه بسبب الودعية بل يحلف ما عليك تسليم اليه وما هذا ملكه
 وفي الكفالة تحلف ماله ملكا لانه بذلك المال ادعى على اخره خرقا ثوبه فاحضر الشوب معه
 الى القاضى لا يحلف ما حرق ينظر في الفرق ان كان بسيرا حتى وجب النقصان قوم الثوب
 صبيحا وصغيرا فيضمنه ذلك النقصان فاذا حلف يقول بالله ماله عليك هذا العبد من الزمان
 التي تدعى ولا اقل منه فان لم يكن الثوب حاضرا فان القاضى يكلف ان يبين قدره في الثوب
 ومقتدا بالنقصان ثم يرتب عليه اليقين وكذا هنا في دعوى هدم الغايط او اضرار متاع او بيع
 شاة او نحو **ح** المدعي وكلها لا يجب فيها الا بالان السريعة فانه يستخلف فيها ان ادعى
 ولا يجوز رد العامين الى المدعي فاذا ادعى على غيره حقا واستخلفه فحلف ثم جاء المدعي بعد ذلك
 بالبينة فان بينه يكون مقبولة لانه لما جاء بالبينة العادلة تبين ان المدعى عليه كاذب في
 فكان رد العامين العاجزة اولى من رد البينة العادلة ولان عامين المدعى عليه لم ينفصل الحقة
 لكن القاضى لا يمكن المدعي من المضمومة الاجبة والحجة ملته بينة واقراء وتكون فاذا ادعى
 والنكول بقت البينة فاذا جاء بالبينة فقد رد دعواه بالحجة وتبين ان المدعى عليه كان كاذبا
 مبنية في جعل العمل بالبينة العادلة واذا قال المدعي المدعى عليه اذا حلفت فانت بريء من هذا
 الذي ادعيت به فملك ولا حلف وانت بريء اذا حلفت فانت بريء من هذا الحق الذي
 فملك فحلف ثم جاء بالبينة بعد ذلك على الحق فقتل بينه ولو ادعى عليه مالا او حقا من يفتق
 فانكر المدعى عليه ذلك فحلف فانه القاضى الك بينة فحلف لا فاحلف المدعى عليه
 فلما حلف المدعى عليه ابي حنة فان القاضى يقبل ذلك منه وقبل لا يقبل **ق** رجل مات وعليه
 دين بحيث يجمع ماله فادعى رجل على الميت دينا وعجز عن اقامة البينة ليس له ان يحلف لانه
 او الغرماء ولو اقام البينة يقبل فان كان في المال فضل على الدين يحلف الوارث
 في اقامة البينة الوصى فان لم يكن وصيا جعل القاضى وصيا رجل قبل رجل مالا و
 ذكر اسمه ونسبه فحضر رجل بعنا الاسم والنسب فحلف المقر انه ليس بغلام وليس له
 بينة يحلف على الحق ولا يحلف ان ليس بغلام من له حق الخلف على البتات اذا حلف القا

منه حجة
 مضمون ما قال المدعي عليه
 لا اقر على اقرار المدعي

لا يثبت له
 دور البينة الخلف

قال الامام انا

لا يمكن الادعاء بالتبني
 الحصر في البينة

حلف محمد
 اقر على ذلك المدعي
 حصر على التمسك

خبره على العلم متى للمدعي حق التعقيب على البتات حتى لو كان عن اليقين على العلم ففرض القاضى بالنكول
 لا ينفذ فضاؤه وعلى العكس الجواب بخلافه الدعوى اذا اجتمعت من واحد على واحد يكتفي
 بين واحدة والحلف على فعل العين على العلم الا في موضع بالحلف دفع القيمة عن نفسه كالقول
 اذا ادعى ان ربه الودعية قبض الودعية من داري **ح** رجل ادعى على رجل اخر مالا فلزمه
 السكوت فلم يحيا صلا فوجد منه كفيل ثم سال جيرانه عسى به امة لسانه او سمعه فان
 سكوت ولم يجب سله متكررا وان ظهر انه حرس حجب بالاشارة فان اشار بالاشارة لم يرض عليه
 اليقين وان اشار بالاجابة كان بينا رجل ادعى منزلا فكنه يد رجل انه ملكه عصبه منه ولان
 ذلك له ملكه وهو يمينه عن ذلك فحلف المدعى بالبينة على انه وقف على وجه معلوم ولم
 يذكره او قالا لا يندفع عنه اليقين ومنازقا فقا باقراره والبينة فضل لا يحتاج اليها هذا
 اذا قل هو وقف اما اذا قال وقفتهما على حصة معلومة واراد المدعي ان يحلف يحلف
 على الاصح ولو كان يحلف بالبينة ولو اراد ان يحلف بالاتفاق ولو قال لا اله الا الله
 على هذا او قال لو اشهد فهو زور او قال البتات في شهادة ثم شهد بغير لعله بشيء
 ثم تذكر ولو لم يكن له شهادة ثم صارت **ح** ما يكون حكما من القاضى اذا قال القاضى
 ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا يكون حكما ولا يلزم منه ان يقول حكمت وفضيت
 او اقدت عليك البضاعة وثبت عندى كذا وكذا اذا قال ظهر عندى صح عندى علمت
 فكذا حكمه وقال الحلواني قوله القاضى يثبت عندى يكون حكما منه وبه يأخذ لكن
 الاولى ان يبين ان الثبوت بالبينة او بالقرار ولو قال القاضى للمدعى عليه لا ادرك
 حقا في هذا المدعى لا يكون هذا حكما منه وكذا لو قال بعد الشهادة وطلب الحكم سلم الحدود
 الى المدعى لا يكون هذا حكما منه وفي المحيط وامر القاضى لا يكون قضاء فانه لو قال للقاضى
 للمدعي ان يحد ويد باني مدعى ده فكذا لا يكون حكما وينبغي ان يقول حكمه كرم به امين
 يحد ويد اين مدعى **فصل** في اوقات القاضى ثبت عندى او اشهد عليه او صح عندى
 او علمى او علمت فهو حكم يحل فيه عدل الجرح من اربعة شهود وله يذكر اسم العدلين
 الا يصح الجمل المقضى له اذا اقر بعد ما قضى له ان ما قضى له حرام ولو امر رجلان
 بان يشترى له ذلك الشيء من المقضى عليه بطل حكم القاضى ولو اقام رجل البينة على ان
 هذا العين له بالشركة او بالارث ثم قال لا يكون قط او لم يقل قط لم يقبل بينه
 وبطل القضاء وبطل هذا ليس بكنى لا يبطال القضاء عبد ادعى الحرية وقضى بالحرية ثم قال
 العبد كذبت وانا عبد لا يبطال القضاء بالحرية بخلاف القضاء بالملك لان الحرية يتحقق
 بها حق التماس ما الملك فحلف فحلف اذا قضى القاضى في حارسه ثم ظهر له راي بخلافه
 لا ينفذ فضاؤه القاضى او اياه ان يرجع عن القضاء ان كان الذي قضى خطا فيه
 وان كان مختلف فيه امضاه وفي المستقبل قضى بالذي يرى انه افضل فان ظهر له
 نص بخلاف فضاؤه ينفذ فضاؤه وان كان في حقوق العباد كالفقاص والطلاق
 والعقود والكساح ان ظهر ان الشهود صيغا محدودة في قذفه ان قال
 القاضى بعدت يضمن الضمان في ماله ويعزى للغبانية وان كان خطأ يضمن المقضى

من لا يملك العلم على العلم

سكت المدعي عليه

قال المدعي عليه

منه حجة
 قال الامام انا

ما يكون حكما

ما سطر القضا

الحصر في البينة
 دور البينة كذبت

منه حجة
 طهر من راي كذا في
 هل سطر قضاؤه

منه حجة
 طهر من راي كذا في

الدية وفي الطلاق بيرة المرأة الى زوجها في العتق بيرة العبد الى مولاه وفي حقوق الله تعالى
كحد الزنا والشرب والسرقة اذا ظهر ان الشهود عبيد وقال تقدمت فهو من الدية وان كان
خطا فضاؤه في بيت المال وهذا اذا ظهر الخطا بالبينة او باقرار القاضى اما اذا اقر القاضى
بذلك لا يصدق ولا يطل القضاة كاشهورا اذا رجعوا اذا وكل القاضى رجلا يبيع دارا وغير ذلك
لا يقضى لو كيله ولا لو كيل ابنه وكذا كل من لا يقبل شهادته له والقضاة
لنفسه وعلى نفسه لا يجوز ان يدفع مال اليتيم الى ابيه او باع ما لا يتيم في دين لا يصدق على
القاضى والعهد على الذى يقع القضاة فان جحد المشتري المشقة فانه يقضى القاضى بالبيع
ويأخذ منه الثمن وكذا لو باع امين القاضى ولو مات هذا القاضى واستغنى عنه شهود
قوم القم سمعوا القاضى الاول يقول استودعت فلانا مال فلان المقيم او شهود ولا
يبيع مال يقيم ويجعل لهم يقبل في اخذ المشتري بالمال القاضى في حق حقوق العباد
بان علمه في حال قضائه في مصر ان فلانا غضب مال فلان او طلاق امرأته في حروبه
تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا يقضى بعلمه الا انه اذا اتى بالسكران بقدره وفي القضاة
القذف لا يقضى بعلمه واما اذا علم قبل القضاء في حقوق العباد لا يقضى بذلك العلم الا اذا
رغبت اليه تلك الحادثة وقال لا يقضى واذا علم في غير المصر الذى فيه قاض ثم حضر مصر
فرغت اليه تلك الحادثة فعلى هذا الخلاف ولو علم في رستاق مصر بغيره على الاصح
كان نقلها على الرستاق او لم يكن واصل هذا ان قضا القاضى في الفترة والمفارقة لا
ينفذ ولو علم بحدته وهو قاض في مصر ثم عزله عن القضاء ثم اعيد على القضاء بعد ذلك
لا يقضى ولا لا يقضى ولو شهد رجلان على قاضى انه قضى في ناحية المصر غير مجلس القضاة
او خارج المصر يقبل القاضى هل يعمل بما جحد في ديوانه ان كان ذا كراة تلك الحادثة
وان لم يكن ذا كراة لا يقضى وقال لا يقضى واجمعوا انه لا يعمل ما جحد في ديوان قاضى قبله
وان كان محسوبا فلو شهد شاهدان ان القاضى قضى فلان على فلان بكنا وقال القاضى
له افض بشىء لا يجوز شهادتهما وقضا القاضى في العقود والمسوخ بعد ظاهرها
وباطنها كالباع والاقالة والهبه والتملك وفي الاملاك المرسلة ينفذ ظاهرها لا باطنها كاشهور
او ظهر واعينها او محذرون في قذف وكفاة كاشهور لا باطنا ولو اقر بالطلاق
الثلاث ثم انكر وحلف وقضى له لا يحل وطئها واذا اختلف الفقهاء في مسألة فبها
به قاضى يقول ثم جاء قاضى اخر يرى غير ذلك ما مضى القاضى الاول ويجب ان يعلم عمل
الاجتهاد في القضية واعتبر واخلافا للجمهور فلو قضى في مسألة الاستيلاء ان
الكفار لا يملكونها لا ينفذ ولو قضى بجواز بيع الدرسهم بالدرهمين يكايد باعيانها لا ينفذ
ولو قضى بحل منزله وكما السمنية عامما ينفذ ولو سار رجل امام امرأته فحلها القاضى وراى
ان لا يحرم عليه امرأته ثلثا حله انها واحدة او بان لا يقع بشىء لا ينفذ ولو قضى بابطال
طلاق المكرم فنقض قضاؤه ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود فنقض قضاؤه واما ينفذ
القضاة في الاجتهاد اذا علم انه يجتهد فيه اما اذا لم يعلم انه يجتهد فيه لا ينفذ واما
قضى بجواز بيع الموهون والمستاجر ينفذ القاضى اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك

لا يجوز قضاء الرجل

ممن جاز
في القضاة رجلا

قضاء القاضى في الزنا

استقام اه

القضاة في القضاة

زنا المراه اه

لا يرى

بل يرى خلافا بينه وبينه الفنى الصبي او العبد والضرفى اذا استغنى عنه الفنى
وان امضاه قاض اخر ولو استغنى عنه المرأة فنقضت بغيره ولو قضت في حدود
في القضاة من خارج الى قاض اخر فامضاه ليس لعزمه ان يبطله ولو ان قاضيا قضى بغير القاضى
زما نام علم انه عبد او ذى اوجده في قذفه وفسقه او اعى او قتل في الحكم فان
قضاياه ترفع ولا ينفذ شىء من ذلك ولو قضى بشهادة الزور لم ينفذ قضاؤه
ولو قضى لامر الله لا يجوز ان يفتى قاض اخر بجواز ليس لمن بعده ان يبطله ولو قضى بكونه
للطاع بشىء ينفذ **ج** ولو كان رجل العدم الى القاضى ومعه رجل فعلى القاضى انك قضيت
على هذا الرجل فلان وكذا من المال او حق من الحقوق فلم يذكر القاضى ذلك واقام القاضى
عند شهود اعدوا يشهدون ان عبد الله اشهدهم انه قضى لهذا المدعى على هذا الرجل
الذى معه بالحق الذى ادعاه فنقد ذلك ويجزم ذلك ويجزمه ولو شهدوا على قضية
عند القاضى آخر فان القاضى الاخر ينفذ القضية ويجزم بهن الشهادة القاضى اذا
وجد بشهادة في ديوانه وهو محقق بحجته مكتوب بخطه او بخطه نائبة لكن لا يذكرك
تلك الشهادة لا يقضى بتلك الشهادة وقال لا يقضى واذا وجد في ديوانه
وهو محقق بحجته مكتوب بخطه او بخط نائبة قضاه او كتب في آخر محطه الى قضيت
لهذه القضية فامضاه القضاة بذلك لكن لا يذكرك لا يضى واذا وجد القاضى في ديوانه
اقر رجلان من الحقوق او شهادة شهود وشهد الرجل على رجل حق من الحقوق
وهو لا يذكرك ذلك ولا يحفظه لا يحكم بذلك ولا ينفذ حتى يذكرك ولا يحكم بذلك وينفذ
اذا وجد محام له ضاع محضر رجل من ديوان القاضى وفيه شهادة شهود لا يحق من
الحقوق والقاضى لا يذكرك ذلك وشهد عند القاضى كاتبا ان شهود هذا الرجل شهدوا
له عندك على هذا الرجل بكنا لا ينفذ القاضى ان يثبت ذلك ولا ينفذ واذا ضاع عمل من
ديوان القاضى فشهد كاتبا ان عندك انه امضى ذلك فان القاضى يقبل واذا ضاع اقرار
رجل رجل شهد كاتبا ان عند القاضى ان هذا اقر عندك لهذا بكنا وكذا قضى بشهادتهما
وبنى القاضى ان ينفذ بقضايا القضاة التى رفع اليه ويجزم بها اعلم ان قضايا القضاة
للمرفع الى القاضى لا يحلوا من ثلثه اوجه اما ان يكون حورا لمخالفة الكتاب والسنة
واجماع العلماء او يكون مجتهدا في وجه الاول فالقاضى الذى رفع اليه القضية
سفسها ولا ينفذها حتى لو شهدا ثم رفع الى قاض ثالث فسفسها لانه كان
باطلا في الوجه الثاني اذا قضى بقوله البعض حكم بذلك ثم رفع الى قاض اخر يرى
خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية ويمضيها حتى لو قضى باطلها ونقضها ثم
رفع الى قاض اخر فان هذا القاضى الثالث ينفذ قضا الاول ويبطل قضا الثاني لان
قضا الاول كان في موضع الاجتهاد والقضاة في المجتهدين نافذ بالاجماع وكان الثاني
قضا سلطان الاول بخلاف الاجماع ومخالفة الاجماع باطل فله الثالث ان يقضها
وان كان رايه بخلاف ذلك ولو قضى بقوله المجبورين فالتالى يقضها ولا ينفذها الا القوا
المجبورين ساقط الاعتبار في مقابلة المجبورين ولو ان رجلا وطى ام امرأته او بنتها فحاشته

قضا القاضى المراه

قضى بها المراه

ممن جاز
قال قضاة المراه

ممن جاز
وقضى بها المراه

ممن جاز
شهد كاتبا القاضى

الحكم

ممن جاز

فمنها ما لم يفسد
ثم رقت الارض فافترق

كم فاضل الخراج

خطا ان يفتي على وجهين

نفسه

زوجته في ذلك الى قاض يرى ان المهر المهرم للخلل فحقى المرأة لزوجها ثم ان المرأة بعد ذلك
رفعت زوجها الى قاض اخر يرى ذلك ان يجرمها على زوجها فانه ليس لهذا القاضي الا
ان يظل قضا ذلك الاول بل ينفذ ذلك واصرها الى زوجها فاذا قضى فقد قضى
بالاجماع لان هذا ما اختلف فيه الصحابة والعلماء فلا يكون لاحد بعد هذا خلاف
فانه قضا الثاني بخلاف ذلك كان هذا القضا مخالفا للاجماع فكان هذا باطلا وعيلا
لنوع القام معها ان كان جا هلكا وبيع في ذلك راي القاضي فان قضى بالمرأة له بعد
قضا في محل له المقام معها وان كان عالما فهو لا يرى ذلك فيبيع راي نفسه حتى لا يخلل
معهما وقتيل مع راي القاضي حتى يخلل المقام معها وهو المختار ولو ان رجلا
قال لو تزوجت فلانة فحق طلق ثلثا ثم زوجها في صمته الى قاض لا يرى ذلك لقول
فاجاز النكاح وبطل الطلاق ثم خاصته الى قاض اخر يرى الطلاق صحيحا لثاني
قضا الاول ويخصيه بحل الزوج المقام معها ولو ان قاضيا قضى بشاهد ومن ادعى
نقل صامه او بيع ام الولد ثم دفع الى قاض اخر فلا ينبغي لهذا القاضي ان ينفذ
ولو قضى بصحة النكاح المتعة فالثاني ابطال ذلك ولا ينفذ ولو ان قوما من الخوارج
او اهل التاويل غلبوا على مصر من امصار المسلمين حتى نفذت امورهم وولوا
احكامهم في البلد ثم ولوا قاضيا فان ولوا قاضيا من الخوارج لا ينفذون قضا
حتى لو رفع الى قاض من اهل العدل بطله وان كان موافقا للشرعية لان ما يفعله
قاضي الخوارج واهل التاويل لا يفعله على وجه الحكم وانما يفعله على وجه الاستحلال
فانهم يستحلون دماء واموال الناس فيكون ذلك على وجه الحكم فلا سعد وان ولوا قاضيا
من اهل العدل ينفذ قضا حتى لو ظهر اليهم اهل العدل فدفع الى قاض من اهل العدل
نفذه ولا ينبغي لهذا القاضي ان ينفذ بينهم الا بالحق عند وما يحكم به القاضي فالحق
به فهو على وجهين اما ان ظهر خطاه في حقوق الله تعالى فان قضى في حد الزنا والسرقة
وشرب الخمر وما اشبه ذلك ثم ظهر ان الشهود عبيد او ظهر خطاؤه في حقوق البعاد
ففي الوجه الاول كان ضامن ذلك في بيت المال وفي الثاني المسئلة على وجهين
اما ان كان خطا يمكن رده بان قضى بالوجبة او بغيره او بطلاق او ببيان
ثم ظهر ان الشهود عبيد او حردون في القذف او لا يمكن رده باز قضا بالقضا
واستق في القضا حتى ظهر ان الشهود عبيد في الوجه الاول توجد ذلك من القضا
له ويرى الى القضا عليه وفي الثاني يجب الدية على المقتضى له في ماله هذا اذا اخطأ القضا
قاما اذا بعد واقرانه فقد كان الضمان عليه ويصير به فاسقا وكذا اذا قضى على هذا
الرجل حيا او اقرانه شقة في الحكم صير فاسقا ويعزم ولا ينفذ تلك القضية في
الحيلولة والاصل في الباب ان كل ما كان حق الله تعالى ثبت فيه الحيلولة ولو كان
حق الله تعالى لانت فيه الحيلولة الا ان يبالي المدعي وانه حق الله تعالى ان المدعي
اقام البينة ثم ترك لا يتركه وانه حق العبدان يتركه فلو ادعى رجل امه واقام عليها شاهدين
عند القاضي فقال له القاضي لا يعرف الشهود بان كانا مسودين سعى للقاضي ان يضع البينة

بشر

على يرى امرأة نكحة مأمورة بحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يدها عليه سوا كان
عزلا ولا وهذا اذا سأل المدعي من القاضي ان يضعها على يده وكن ذلك الامة لو ادعت
الفاخرة الاصل او اعقبتها ذواليد واقامت عليه البينة فانه يضعها على يده ويحفظها
ولا يتركه في يدها ليدسوا سالا ولم يسأل وكذا لو ادعت بامرأة ان زوجها طلقها
ثلاثا واقامت البينة على ذلك فبئس الزوج منها ويجوز له وسما ولم يشترط سوا لها
كل في العدة الا ان في الامة يخرجها من بيت المولى فيضعها على يده وفي المرأة لا
يخرجها من بيت الزوج لكن يجعل معها امرأة عدلة يحفظها ويبيع زوجها منها حتى يلا
عن شهودها فان عدلت البينة فزوجها وان لم يعد له وقالت في شهود آخرى
احضرهم فشهدوا لها بالطلاق فانها يتركه على حالها الى ان يستبين امرها ولو ادعى المدعي
القائمة لو ادعت الامة للحرمة او للامة الطلاق ولم يكن لها بينة وسال الحيلولة الى
ان يحضر الشهود لا يلتفت الى ذلك واذا اقام شاهدا واحدا وقال له شاهدا اخر في
المصاهرة به في المجلس الثاني يجوز ان اكان الشاهد عدلا وان كان لا شاهدا الى الجحيم
ادعى انه اشترىها منه واقام البينة على ذلك في نفسه ان يضعها على يده فان ركب البينة
امر المشتري يدفع الثمن ان كان لم يدفع ويسلمها اليه وكذلك ان ادعى الهبة والقبض
او الصدقة والقبض واقام البينة فانه يضعها على يده الى ان يسأل عن الشهود
هذا اذا سأل المدعي وكانت في يده رجل وان كانت في يده امرأة فلا يخرج من يدها وان
سأل ولو ادعى على ام بكاه فان القاضي يحكمها ولا يضعها على يده عدله هذا في الزوج فاما
في غير الزوج من الاموال لاست الحيلولة بشهادة شاهدين مستورين وان سأل حتى
لو ادعى بستانا او رجا فيها محل او شجرة في ذلك ثم اقام على ذلك بينة وسال من القاضي ان
يجعل ذلك على يده حتى يسأل عن شهوده هذا اذا كان الرجل معروف بالاستهلاكة
ولو ان رجلا ادعى غلاما او دابة او ثوبا او ماسعا وحول انه ابتاعه من الذي هو في يده
وهو منكر فاقام المدعي البينة على دعواه وسال القاضي ان يجعله على يده الى ان
يسأل عن شهوده فان القاضي لا يخرج ذلك الشيء من ذي اليد لكن اخذ منه كفيلا بنفسه
وبذلك المدعي عليه حتى لا يعيب ذلك الشيء ويأخذ منه وكيفية المضمومة اذا اعطى بينة
مختارا اما اذا ادعى ولا عسر على ذلك واذا كان المدعي عليه مثلا فاصبح على يده عدله وان
ادعى ذلك فللمدعي ان يلزمه ويلزم ذلك المعنى الى ان يعطيه كفيلا وان كان المدعي ضعيفا
عن ملازمته فيبيع ذلك الشيء على يده عدله ولو ادعى نصف الجارية واقام به على ذلك وسال
ان يضعها على يده عدله لخدمة المية كما اذا كانت امته بين رجلين فاحدها الى القاضي
وقال ان شريكك لئن عوتن فيضعها على يده عدله فان القاضي لا يلتفت الى ذلك وكان القاضي
اذا قالت الامن على زوجي ان يرضى في حال الخيض يصعني في حال الخيض على يده عدله لا يلتفت
اليها لكن يرضى منه كفيلا بنفسه وبالمدة **ف** اجرة الوثائق والسجلات بحل القاضي ان
ياخذ الاجرة على كتابة السجلات والحاضر وعينها من الوثائق وانما يطيب له اذا اخذ
قدرة ما يجوز اخذه لغيره والعديد في ذلك ان الوثيقة اذا كانت بحال مبيع العاصمة من المهر

الحيل

ادعى انهم نكاحا

الرضع على من يدر

اجرة الوارث لها

وفي الفين خمسة في ثلثة آلاف خمسة عشر كان لكل الى عشرة الاف حتى صبر خمسين في عشرة آلاف
ثم ما زاد ففي كل الف درهم بضم الف الى الخمسين الواحدة في عشرة آلاف وان كان اقل من الاف
ينظر ان لمقتنه من المشقة قدر ما لحقه في وثيقة الف درهم ففيه خمسة دراهم وان كان
صنعه عشرة وان كان بصفة فذرها ونصف وفي الزيادة والف نقصان بعد ذلك لان
ذلك غير واجب عليه بل الواجب عليه هو النقصان وايصال المثل الى المستحق فحسب **ف** وفي
اللفظة ويجوز للقاضي ان ياخذ الاجر على كسب التجارات والمخاض والوثاق ويأخذ قدر ما
اخذه لغيره قبل في كل الف عشرة دراهم او دونه **ح** وما قل في كل الف عشرة او خمسة الف
به ولا يلق ذلك لعمه احسا او اي مشقة الكاتب في كثرة التفرع وانما ياخذ اجرا مثله بقدر
مشقة وبقدر عمله في صنعه لا يتاجر الحكام والسعاى باجر كثير في مشقة قليلة واجرت
الجل على المدعي لانه به احيا حقه وكان نفعه لاجل اليه وفي الجرح على الدعا عليه لانه اخذ الجرح
وقال القاضي خان على من استاجر الكاتب وان لم يامر احد من القاضى فعلى من ياخذ
الجل وعلى هذا الجرح الصكاك على من ياخذ الصكاك عن غرضه والمخيرة على المسكب والمعتبر في هذا
العرف **ن** واجرة صحيفة التعديل على المدعي **ح** ولو اعطى المقر اجرة الصكاك يكون الكاف
ملكه فيملك جنبه بعد قضا الدين وفي الصغير اذا قضى الدين واراد ان ياخذ صكا لا يقل
من المقر ولا يدفع اليه المقر لا يحرم في الرشد على المدعا عليه اذا اخذ خطا اقر ان كان
كان مقر بالمال ياخذ المال منه وياخذ المظلم منه ان كان ملك المدعي وان كان ملكه بغيره
على ان خطه في يده وياخذ منه جبراً ويدعى عليه المال وحكم للمظلم منه وان لم يكن له بيت
على المظلم خلف ان خطه ليس في يده فان كل حصة دفع للمظلم ثم يدعى بالمال من المظلم **ن**
وهو من سب على المترد بتمرد وتمرده ان يقول لا احضر او سكت او قال احضر في وقت كذا
ولم يحضر فاذا احضر عزمه بضره وجس على حسب حاله على ما يراه **ح** ولو اختلفا البتة
في قدر الثمن او البيع حكم بين يمينه وان رجعها حكم لثبت الزيادة وان اختلفا في الثمن
والباع جميعا فحجة الباع في الثمن وحجة المشتري في البيع اولى وان لم يكن لها ابنه قبل
المشتري ما ان يرضى بالثمن الذي ادعاه الباع والاختصاص بالبيع وقيل للبائع اذا كان يعلم
ما ادعاه المشتري من البيع والاختصاص بالبيع وان لم يرضى بالثمن فالحاكم كل واحد منهما
على دعوى الآخر ويتدعى بيمين المشتري هو الصحيح ونسخ القاضي البيع بعد التخالف
ومن نكل عن اليمين منهما ان مدعى الآخر وان اختلفا في الاجل او في شرط المبادى
في استيفاء بعض الثمن فلا يخالف بينهما والقول قول من يكره لغيره والاجل مع بینه
فان هلك الباع بعد القبض ثم اختلفا في القول والقول قول المشتري وان هلك احد
العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يخالف الا ان يرضى الباع الا ان يرضى الباع الا ان يرضى الباع
ومن المشتري جارية وقبضها ثم يتا بلان اختلفا في الثمن فانها محتلفان ويعود البيع
الاول ولو قبض الباع المبيع بعد الاقالة فلا يخالف ومن اسلم عشرة دراهم في كذا
خطة ثم يتا بلان اختلفا في الثمن فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم اذا اختلفا
الزوجان في مهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت من وحنى الفين فانها اقاما البتة

قبل بینه وان اقاما البينة بینه المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان لم يكن لها بينة
تخالفوا ولا يبينع النكاح ويحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او اقل فحسب ما قال
الزوج وان كان مثل ما ادعته المرأة او اكثر فحسب ما ادعت المرأة وان كان مهر المثل اعرف مما
اعترف به الزوج فاقول ما ادعت المرأة قضى لها بمهر المثل ويبدأ بيمين الزوج وان اختلفا
في البتة او في المبداء في الاجابة قبل استيفاء المعقود عليه تخالفوا ويراد وحلفا المستتر
اولا ان اختلف في الجيرة او الوجران اختلفا في النفقة طى كل ثبت قول صاحبه وای
برهن قبل وان برهننا فحجت الوجران وان اختلفا في الجيرة وحجت المستاجر ان اختلفا
في النفقة وحجت كل في ضل برهيه وان اختلفا فيها ولا يخالف ان اختلفا بعد قبض النفقة
والقول للمستاجر وبعد استيفاء قبض بعضها تخالفوا وفحجت فيما بقى والقول للمستاجر
فيما مضى وان اختلف الزوجان في متاع البيت فلهما ما صلح لهما والنزاع ما صلح لرو
لها وان مات احدهما فالمثل للحي وان كان احدهما بعد فالحلل للحي وللحي بعد
الموت **د** دعوى النكاح واذا باع جارية بغير فادعاه الباع فان جاءت به لاقل من
اشهر من يوم باع فهو ابن الباع طمعه ام ولد له وبيع وبيع وبيع الثمن وان ادعاه المشتري
مع دعوى الباع او بعد فروع الباع اولى وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت
البيع لم يسمع دعوى الباع وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولاقل من
سنتين لم يقبل دعوى الباع فيه الا ان يصدقه المشتري واذا صدقه ثبت النكاح
ويطال البيع والولد حر والام ام ولد فان مات الولد فادعاه الباع وقد جاءت به
لاقل من ستة اشهر لم يقبل دعواه في الام وان مات الام فادعاه الباع وقد
جاءت به لاقل من ستة اشهر ثبت النكاح في الولد واخذ الباع ويرد الثمن كله وان
باع عبدا او ولد عبدا وباعه المشتري من اخر ثم ادعاه الباع الاقل فهو ابيه ويطل البيع
وكذا اذا كانت المشتري الولد او رهنه او اجره او كانت الام او رخصها او رخصها
ثم ادعاه هو ابنه ومن ادعى نسب احد السوا من ثبت نسبهما منه ولو باع احد التامين
ولمّا عند واعقه مشرتيه ثم ادعى الباع الاخر ثبت نسبهما منه ويطال تنق المشتري
اذا كان الصبي في يد رجل قل هو ابن عبدي قلان القايب قل هو ابني لم يكن ابنه
ابا وان وجد العبد سوبه واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني فهو
ابني وقال المسلم هو عبدي فهو ابن النصراني وهو حر ولو قال زوج امرأة نصري
صوبه من غيرها وقالت ابني من غيري فهو ابنها واذا ادعت امرأة ذات زوج صبي
انه ابنها لم يحضر دعواها حتى يشهدا من على الولادة وان صدقها زوجها فهو ابنها
وان لم يشهدا امرأة ومن اشترى جارية فقولرت ولما عنده فاستحقها رجل غم
الاب قيمة الولد يوم يخامهم وهو حر فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته ولو قبله
الاب بغير نفقة وكانا قبله فيمير فالحزدية ورجع لهما على بايعه **هـ** رجل ادعى على
اخر انه اخوه لابييه وامه ادعاه بها الميراث او النفقة لبيع الدعوى ويقضى باء
اخره وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع نسبها ما لا يمكن اثبات

احكام الاور والمساوي
احكام الميراث
باع طاربه بولد فادعاه الباع
التمرد في الحكم او بكت
اختلف البيع المار والشر
ادعى الله او اقربها

التمرد في الحكم او بكت
اختلف البيع المار والشر
ادعى الله او اقربها

الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوه لا يبيع وكذا لو ادعى انه ابن ابنته والابن قابليا وميت
وكذا لو ادعى انه جده ابنته والابن قابليا وميت فان ادعى ابيا بالامن النفقة وعرضها
ينصب خصما من الغايب ولو ادعى على رجل ان ابنته او ادعى على امرأته ان
زوجته او ادعت امرأة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على مولاه انه اعتقه وهو ماله
او ادعى المولى ان هذا كان عبدا له انه اعتقه او المرأة ادعت على رجل انها امه او ادعى
المولاة والذى ادعى قبله منك فاقام المدعى البينة لقبول سواء ادعى بسب هذه الاشياء
او لم يدع بخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى على الغير ولهذا لو اقر انه ابنته او ابنته او
زوجته صح ولو اقر انه اخوة لا يبيع امرأة ادعت على رجل لغيره في بيع انه اخوها من ماله
انه عبده يقبل المرأة ويقضي لها المهراس بحق المصانة رجل له عذقة في مرض من انه
ابنته وليس له نسب معروف ومثله بولد يبله فانه ابنته وبرثه ولا يبيع في شيء سواء
كان اصل العلوق في ملكه وله يكن وعقده من جميع المال وكذا لو كان عليه دين يحيط بجميع
ماله وليس فيه ابطال حق الفراء والورثة رجل له احد هذين الصبيين ولد مع غيره
على البيان رجل ادعى على اخيه ابو لا يصدق الابنية او يصدق من المدعى عليه ولو
ادعى انه ابنه ان كان له من نفسه فكن كذا وان كان صغيرا لا يصدق من نفسه يصدق استحقاق
البينة شهادت رجلين او رجل وامرأتين رجل قال لفلان هذا بنتي البنت منه من غير
ان يولد ولد على فراشه ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال مني يبيع ولو قال مني ثم قال ليس مني لا
يبيع النفي رجل ادعى على اخيه اخوه لا يبيع وفي دعوى الاخوة لاجل النفقة او الميراث
عليه بطلب الميراث ويدعى انه اخوه لا يبيع وفي دعوى الاخوة لاجل النفقة او الميراث
لا يشترط ذكر المدعى في ابن العم بشرط ذكر المدعى وذكر نسب الاب والام الى الجد رجل ادعى
على اخيه ابن عم الميت بطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك اخوه لا يبيع ولو عاد وادعى
انه ابن عمه يبيع رجل مات وترك في بيته رجل درهم ودنانير وغير ذلك فادعى رجل انه
اخ الميت لابنته وامه فاقروا اليد ذلك فان القاضى سأل في ذلك ولا يجل ولو ادعى
انه ابن الميت وصدقة ذوا اليد فانه يامر القاضى ببيع المال اليه فاذا باى الى الجهر
وارث اخر دفع المال اليه وان لم يحضر وارث اعطى كل المدعى ما اقر به لكن ياخذ كذا
وثقة وان لم يجد كفيلا اعطاه المال وصفته ان كان ثقة حتى لا يهلك امانته وان
كان غير ثقة يلزم القاضى حتى يظهر انه وارث للميت او اكبر رايه ذلك ثم يعطيه المال
بيمينته ولم يقدم مدة السليم بشئ لكنه مولود الى راي القاضى وهذا شبه بالنفقة
هنا اذا لذي اليد لا وارث له غيره فان قال له وارثه لا يملك مادام انه
ميت لا يدفع الى احد منه شيئا قليلا وكثيرا قبل النجوم ولا بعد حتى يقيم المدعى البينة
انهم لا يبيعون للميت وارثا فبيع وكل من يثبت مجال دون حال كالاخ والاب والام
والبنات كالا بن **كتاب الشهادات** اصل الشهادات الحضور فان
عليه السلام الصحة لمن شهد الوفاة حصرها في الشرع الاخبار عن امر حصة الشهود
وشاهدوا اما معاينة كالا فعلا بخلاف القتل والناسا او سماعا كالعقود والاقراءات

منه السلام

فلا يجوز

فلا يجوز ان يشهد الايمان حصره وعلمه جاتا او سماعا ولهذا لا يجوز له اداء الشهادة حتى يترك
المادة قال عليه السلام اذا علمت مثل السمن فاشهد والافق وعي حجة مظهر للحق مشروعة قال
الله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقال عليه السلام البينة على المدعى والبينة الشهادة على الجماعة
فالحاصل ان الشهادة اخيان بحق الغير على آخر ومن يعين المحلل لا يفسد ان يمتنع اذا طلب بل يجب
طلب المدعى وان لم يتبعين فهو مخير ولا بأس بالخبر عن الخلل فاذا تحمل وطلب لادعاء يقتضيه
عليه الاداء ويجزم الامتناع الا ان يقوم للمدعى بغيره بان يكون في ذلك حجة من يقوم للحق به فيبقى
له الامتناع لان الحق لا يضيع باعتناعه ولا نفاذ كفاية وهو مخير في الحدود بين الشهادة و
الستر والستر افضل ويقول في السرقة اخذ المال لا سرق وصاحب المال بالربعة رجال وبليته
للحدود والقصاص رجلان ولا يقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص وما سواها من
المقوق يقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان مالا او غيره مال كالسكك والطلاق
والرضاع والوكالة والوصاية وقيل شهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة
والجناح وعيوب النساء ويقبل فيها شهادة امرأة واحدة والسان احوط والثلاث احب
والاربع يخرج من الخلاف والحكام الشهادة في الولادة يعرف في الطلاق وقد رت واقا
البكاف فان العتدين رجل واحد وقرق بينهما بعدها اذا قلن الفاكرو بشرط في ذلك لفظ الشهادة
مدمشخ خراسان ولا يشترط عند مشاخ العراق وقيل شهادة ثنتين في استئصال الصبي في
حق الصلوة دون الاكبر وكذا لا يقبل في الرضاع شهادة معة لصاحبه رجلين او رجل
واثنين وقدم في الرضاع ولا بد من العدالة ولفظه الشهادة والمجربة والاسلام **هـ** واهلية
الشهادة انما تكون بالعقل الكامل والضبط والوافر والقدرة على التمييز بين المدعى والمدعى عليه
ط فالحاصل انه شرط لكل العدالة ولفظه الشهادة فلو قبل ان قال علمه فاقبلت ولا يقبل
المكره في المسئلة على ظاهر عدالة الذي الحدود والقصاص ولا يسل الا من عن شاهد بلا طعن
للمقيم فان طعن للمقيم فيه سأل عنه وقالوا لا يسم في جميع الحقوق سأل عن عيونه وعليه
النوى **ح** ولا بد ان يقول المترك هو عدله جازين الشهادة لان العبد عدله غير جازين الشهادة و
يجب ان يجمع العلق عدله من غير جازين الشهادة صالح مقبول القول وقيل يكفي بقوله هو عدله
لان الحرية ثابتة بالان وهذا صحيح **د** والعدد في المترك والمترجم من قوله القاضى الى المترك
بشرط **ز** والواحد كفى بالمتن شحط والعدالة والحرية شرط وكذا اسلام المترك بشرط اذا
كان المشهود عليه سكا واللفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط ويقبل للعبد لوكاه والا بن لا يلب
في السريع والصبي اهل القابل السر وكذا كل من لا يقبل شهادته ولا يقبل السران
كشاه القاضى في الرقعة الى القاضى في السر واخرج بعدالة فيقبل القاضى ولا يشترط فيه
العد ولا اهلية الشهادة ولكن بشرط العدالة واما العداية بامر القاضى الطالب فيا في
يقوم بركهم في العداية بلفظ الشهادة في مجلس القضاء ويشترط العدد لانه في معنى الشهادة
ولهذا لا يبيع من هو ليس اهل للشهادة وان كان عدلا ولا بد من تركية العداية ان يجمع بين
المترك والشاهد ويكتفى بركية السر في زماننا لان تركية العداية لا وفنة وبغى القاضى
ان يحا السند عن الشهود او وثق الناس واودعهم ديانة قوا عظمهم امانة واكثرهم بالاس

ان هذا خبر لا يثبت

ما تدرى بالاس

اهلية

السفر المترك والمترجم

شاهدوا

ما ذكره الله تعالى

حصة واعلمهم بالاعتبار غير معروفين بين الناس كليله قصد واستوى او يحدوا وسفي للمركب
ان يقال عن احوال الشهود وغيرهما من جبرائيلهم واحل سؤقتهم فان ظهرت عدالتهم
عند كتب ذلك في اخر الرفعة هو عدل عندى جابر الشهادته والاكثباته غير عدل
وختم الرفعة وسردها ويقول القاضى للمدعى مرد في شهودك ولا يقول حوا **ح** او
يقول لمحمد شهودك عندى لان هذا اقرب الى السر والسر على المسلم واجب بقدر الامكان
ولا يشرط ان يكون المترك في السر الذي تركهم في العلانية واذا احاط القاضى واد
ان يقال غير الاول فانه يفصل مع الثاني كما فصل مع الاول ولا يعلم انه سال من حالهم من غير
فان خرج الاول وقد عدله الثاني تعاضا وصار كانه لم يبال احكاما فان عدله الثالث بالعدول
اول وان خرج صرح الجرح اولى والغريب كالتقدير بدرجة فجميع كلاهما من المرات والمردود
في الفتنة **ح** وقبله تركته الشهود الولد والوالد وكل ذي رحم محرم والعبد والاعلى
المردود في الفتنة لانهما اخوان بخلاف تركته العلانية فالقاضي شهادته والشهود الكفار بين
المسلمون وان لم يعد فهم المسلمون سال المسلمين عن عدولهم المتركين ثم يقال وليك
عن الشهود ولا يقبل تركية المدعى عليه اذا قلهم عدولهم الا انهم احاطوا او نسوا اما قوله
صدقوا او هم عدول صدقة فقد اعترف بالحق فيقضى بالقران لا بالبيعة لان البيعة
عند الجرح **ح** سواء عدل الشاهد قبل الشهادته او بعدها وتركية المدعى ليس بوجه ولو
شهد جماعة على المتركه واثنان على الجرح فالجرح اولى الا اذا كان بينهم يقضب فانه لا يقبل
جرحهم ولو حذر الشاهد انه ليس بعدل فافتراسه على نفسه جابر ليكن لا ينبغي ان يفصل
وان كان الشاهد غريبا ولا يجد من يبدله كتب القاضى الى قاضيه بلده ليعرض حاله
ولو عرف فسق الشاهد فغاب غيبة مستطرفة واكثر ثم قدم ولا يدرى منه الاصل
لا ينبغي للعدل ان يخرجهم والشاهدان لو عدلا مفدا ما نال فالقاضي بشهادتهما وكما لو
ثم عدلا ولو خربا او غنا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما **ح** واذا من القاضى بالسؤال
عن الشهود ينبغي ان يبين عن حيرانه لانهم اعرف بحالهم فان لم يكن في جيرانه
من يصلح للسئلة ولم اسواق وكان منهم من يصلح لبيانهم وان كانت الشهود
شهدوا على حد وقضا من سال عنهم اخبارهم ونحت عن ذلك حسا شافيا حتى
معرفة ذلك فان استقصى بما يظهر بسببها لوجب سقوط المدعى والمدود
بغير بالشهادت ولو قال المدعى بعد ما خرج المترك شهوده انا انى بعد لهم من اهل
الثقة والجماعة او قال للقاضى اسمى لك قوما من اهل الثقة يبالغهم عنهم مسمى قوما
يعلمون المسئلة فان القاضى يسمع قوله فان جابهم وعدلوا او يسال وليك فندلوا
ينبغي للقاضى ان يسال وليك الذين طعنوا منهم بما يطعنون اليه لانه يجوز ان يكون
جرحوا بشيء يكون حرا عندهم ولا يكون ذلك حرا عند القاضى وعند المعدلين
فان سوا حرا عند كل الجرح اولا والا لا يلتفت الى ذلك واخذ بقول الذين
عدلوا ولو ان شهودا شهدوا على رجل بحق فاقام الشهود عليه شهودا شهدوا
ان هذا المدعى استاجر هؤلاء الشهود ليشهدوا له على بغير الشهادة لا قبل من

قال لهم المدعى استاجر الشهود

الشهادة

الشهادة لان المقصود من اقامة هذه الشهادة ابطال شهادة المدعى وفيها والشهادة
شريعة لا يثبت الحق لا للنفى **ح** واذا عدل الرجل واحد وخرجه واحد فان القاضى يعتد
بالمائة فاذا اجتمع رجلان على التقدير بالتقدير اولى وان خرج رجلا واحد وخرجه جماعة فلجرح
اولى فاذا قل الشهود عليه هذان الشاهدان عدلان وقا لا حرجان لم يملك قتل هذا
على وجهين ان عرفهما القاضى وعرف حريتهما لا يلتفت الى قول الشهود عليه وان كان
لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول الشهود عليه ولا يقبل شهادتهما لان الاصل في الناس
الحرية الا في اربع مواضع احدها هذا الا ان يقيم المدعى بينة او هما يقيمان بشئ لهما
حدان فيشدد يقبل شهادتهما فان قال لا شئ علينا فلم يقبل ذلك منهما فان سال منهما
فاخبرهما فحاران فقبل شهادتهما كان ذلك حسنا ولو شهد عدالة الشهود عند القاضى
وقضى بشهادتهم ثم انهم شهدوا عند القاضى في حادثة اخرى ان كان العهد قريبا لا
يشغل بقدر بلهم وان كان بعيدا يشغل وهو مقدرا ستة اشهر قبل القاضى شهادتهم
من غير تركته اخرى وان كان بعد ما معنى ستة اشهر لا يقبل من غير تركته اخرى وقيل
ان مقوض الى رأى القاضى وهو الصحيح **ط** وان قال الشهود عليه انا اقيم البيعة انهم عيود
واحد من عيودا ومردود في قذف او شارب خمر او قاذف او عاشية ذلك من الكبار
قبل ذلك منه هذا اذا كان حديثا اما اذا كان متقا دكا فلا يقبل **ف** والغريب اذا نزل
بين ظهر ان قوم يبيعهم ان يعدلوا وسعى للقاضى ان يكتب ذكرا سامي من عدله في الجمل
ولا يسعى ان يكتب اسم جميع الشهود ثم اسم من عدله والعدل ان يحترز عن الفحش
لنفسه فيها المدود وشهادة اصحاب الكبار لا يقبل وهم تسعة الا شراك بالله تعالى و
الفرار من الزحف وقيل المؤمن بعرق وعقوق الوالد والدين وسب المؤمن والزنا
وشرب الخمر واكل الربوا واكل مال الغير بغير حق وقا لا صحابا الكبيرة سارها على ثلثه معا
اسد هان بربك ما كان شينعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله والثاني ان يكون
فيه سابع المروة واكرم وكل فعل يعرض المروة واكرم فهو من الكبار والثالث
ان يعرض المعاصي والجفور والخمار ان العدل من يغلب حسنة سائة ولا يكون
صاحب كبيرة يعنى لا يكون معصرا على الكبار واذا كان معصرا عليها فهو صاحب كبير
وفي الصغير ولو ان تكبيره يقطع العدالة وفي الصغير المعصية للغالب و
الدائم على الصغير يصير كبيرة وفيه **ح** وانفقوا على ان اعلان كبير فمن
الكبار يتبع الشهادة وفي الصغير ان كان معصرا نفع فسق مستشع نعمة الناس
بذلك فاسقا مطلقا لا يقبل شهادته وان لم يكن كذلك ان كان صلاحه اكثر من
فساده وثوابه اقل من خطاه ولا يكون تسليم القالب يكون عدلا مقبل شهادته لا
غير المعصوم لا يخلوا عن قليل ذنب فيعتبر فيه الغالب والقاسق ان كان وجهيهما
دائرة جازت شهادته لان مثله لا يكتب ومن اشتد غفلته لا يقبل شهادته وفي
ام القناوى القاسق المردود وشهادته المعلن الفسق ويعرفه الناس فاسقا على الاطلاق
اما من كان فاسقا في سبب فهو مردود وشهادته مقبولة وامور على احسن احوال

الاول للمراة الا ان يرضى

طريقه الى العبد للمركب

المركب

الكلمة

الاساس هو المحلل

بجهولة وهو الصحيح ولا يتقبل شهادة مدمن خمر ولا مدمن السكر لانهما كبيران واما شرط
 الايمان ليعلم ان كل عند الناس فان من انهم بشر بالخمر في سنة لا يتقبل عدالته وان كان
 شرب الخمر كبرية وانا يتقبل ذلك بان يخرج سكران فيبصر منه الصبيان او ظهر ذلك لان
 لا يجتنب عن الكذب **ط** واما شرط الادمان في الخمر ولم يورده الادمان في الشرب لانه
 لا يطبق وانا اراد الادمان في الخمر يعني شرب ومن شبه ان يشرب بعد ذلك اذا وجب
 ومنه المبسوط شرط الادمان في الشرب وفي كتاب الدعوى من المبسوط ولا شهادة
 من من الخمر في موضع آخر ونفسه لادمان ان ينوي شربها من وجدها فاما اذا
 لم ينو ذلك فهو باطل واما اقامة شربها فمقصود **ق ط** الشاهد اذا كان فاسقا
 في الشر وهو في الظاهر عدل واد القاض ان يقضي بشهادته فاجبر الشاهد عن نفسه
 انه ليس بعيد صح اقراره على نفسه الا انه اذا كان صادقا في الشهادة فلا يسمه ان عمر
 من نفسه انه ليس بعيد لما فيه من ابطال حق المدعي **ح** رجل ادعى على رجل حقا واقام
 على ذلك شهودا اخر حرم المدعى عليه وان اراد ان يثبت ذلك بالبينة فله ان يجمع بين
 ان يكون حراما مفردا لا يدخل تحت الحكم بحوزة بيقول انا اقيم البينة على ان شهود
 المدعي فسقة او زناة او اقر بالشهود ان المدعي ستاجرهم على هذه الشهادة او اقر
 انه لا شهادة عندنا للمدعي على هذا المدعى عليه او اقر وان المدعي مبطل في هذه الدعوى
 او اقر ولا منهم شهودا سريرا واقر ولا منهم لم يحضر ولا المجلس الذي كان فيه هذا الامر
 لم يتقبل شهادة شهود المدعى عليه ولاست المرجح لكونه اساءة للقاض بل واحد
 بوجه عليهم وان ادعى المشهود عليه حراما دخل تحت الحكم بان اقام البينة ان شهدي
 المدعي نوا وعصفوا الزنا وشرب الخمر وسرقوا من شيئا قبلت شهادتهم وطلب منه
 المدعي لان شهود المرجح وان اظهر والقاض فانهما اظهر اظهر ولا هنا الايجاب للمدعي
 واقامت البينة فجازت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار المدعي ان شهودا في
 في المشهود به وهو الحال وشهدوا ان شهود المدعي حذوا في قذف وشهدوا على
 اقرار المدعي ان شهودا فسقة او اقام المشهود عليه البينة ان المدعي وكل الشاهد
 في هذه القضية قبلت شهادته وقد خاصم قبلت شهادتهم ولو ان نورا وشهد
 فعده ثم اسلم قبلت شهادته ولا ينافي فيه ولو ان صبي احل ثم شهد بشهادة لا
 يقبل شهادتهم ما لم يبال عنه لان الضرر في قضاة كانت له شهادته مقبولة قبل ان يسلم
 وكان الصبي قبل ان يحل لم يكن له شهادة فلا بد من النظر في شهادته ان شهدا لرجل
 والقاض يعرف عدالة احدهما فعده الذي عرفه القاض بالعدالة لا يقبل نقدي له ولو
 كانوا ثلثة شهدوا والقاض يعرف عدالة اثنين منهم فعده الثالث يقبل بقاها
 في شهادة اخرى لو شهد هذا الشاهد الثالث ولا يقبل بقاها في الشهادة الاولى
ط فالاحصاء انه اذا انكب حانة موجبة للعقوبة في الدنيا ولو عيدين في الآخرة وذلك
 منصوص عليه في الكتاب وما يشبه من الكتاب فانه يسقط به العدالة وان كان جميع
 اخلافه صالحا فاما اذا سلم عن الفواحش التي تجر فيها الحدود وما يشبه ذلك من

شربها
الادمان ان يكون

مدعي
اقراره ليس بعيد

شهادة المدعي
بمنصحه

الكجاش

الكجاش ينظر في معاصيه وفي طاعاته فيعترف في الغالب كما قلنا من قبل اذ ثبت هذا فالساق
 وجب عليه القطع بنصر الكتاب وكذا قاطع الطريق والزاني ومن يعمل عمل قوم لوط لان هذا من
 الكجاش وكذا من شرب الخمر وشرط محمد رحمه الله مع هذا الادمان حتى اذا شرب الخمر في السر
 لا يتقبل عدالته وهو الصحيح لان لهذا اللفظ بآراء كالمروعة وكذا من يسكر من النبيذ
 بشرط ان يعتار ذلك ويظهر ذلك للناس ولا يخفى الصبيان منه ويلعبون به وهو الصحيح
 وكذلك من يجلس مجالس الخمر والحاف على الشرب وان لم يشرب والحاصل ان العدل
 في المسلمين من لم يطعن عليه في بطن ولا فحج معنى لا يقال انه اكل الربوا او اكل مال المفسور
 وما شبه ذلك ولا يثبت في زاني فاذا اسلم عنها وعن نوابه ما كان عدلا مقبولا في الشهادة
 والكاذب لا يكون عدلا والكذب من علمه الطعن في البطن لان موضع البطن ويخرج منه
 وشهادة الرجل جارية عالم يقرب حقا فاذا ضرب فيسقط عدالته الا ان يظهر ثوبه بعد
 ذلك والناس لا يخجلون عن ان كتاب الصغار شرعا ولا يخجلون عن ايتان ما هو مأذون به
 في الشرع فجعل العبرة في ذلك للغالب يريد به في حق الصغار فان كان غالب حاله انه
 ياتي بما هو مأذون به في الشرع ويحترز عن ما لا يحل في الشرع كان جائزا الشهادة بعد ان كان
 محرزا عن كل الكجاش وان كان غالب حاله انه لا يحترز عما لا يحل في الشرع لا يكون جائزا في الشهادة
 وان كان ياتي بالمأذون به شرعا فالاحصاء انه اذا كان عامته له اعماله موافقا للشرعية
 ويكون حافظا للمروعة يكون جائزا في الشهادة وحفظ المروعة ان يحفظ لسانه ويخاف من هتك
 السر واحسن ما سئل في هذا الباب انه قال في الشهادة ان يكون محتسبا عن الكجاش ولا
 يكون مصرعا على الصغار ويكون صلاحه اكثر من فساد وصوره اكثر من خطائه وان يستعمل
 الصدق ديانة ومروعة ويحترز عن الكذب ديانة ومروعة واعلم ان اسباب المرجح كثيرة
 منها الركوب في البحر الى الهند لانه اذا ركب البحر الى الهند فقد خا طر بنفسيه ودينه وسكن
 دار الحرب وكثر سوادهم وكسبه لهم لينال بذلك ما لا يرجع الى اهله غنيا فاذا كان لما
 ياتي ان يخاطب دينه ونفسه فلا يؤمن من ان ياخذ من عرض الدنيا شهيدا وبالزور
 ومنها التجار في قري فارس فانهم يطعمونهم الدنيا وهم يعلمون واكل الربوا من اسباب المرجح
 ومنها انه لا يتقبل شهادة الاشرف من اهل العراق لانهم قوم معصون واذاب
 احكامهم نافية اني سيد وجه فيشهد له سيد قومه فلا يؤمن من ان يشهدوا بالزور
 وكل من ردت شهادته للرق او للكفر او للصبي ثم زالت هذه الموانع فادها قبلت
 لو ردت لمسوقا وزوجية او العبد لمولاه او المولى لعبد ثم زالت فادها لم يقبل
 الفرقان الاولى ليست بشهادة لعدم الاهلية فلم يكن الرد تكديفا شرعا والثانية
 شهادة لقيام الاهلية فكان تكديفا فلا يصل اليها ولا تخلفها العبد لمولاه او احد الزوجين
 والاخر فادها بعد العتق والنسوة قبلت وكذا ان يحلها وهو عبد وكافر وصبي
 فادها بعد زوال هذه العوارض قبلت لان المعتبر حالة الاداء ولا مانع حينئذ ولا
 يقبل شهادة الاعمي ولا الحدود في قذف وان تاب بخلاف الحدود في غير القذف
 فانه يقبل اذ اب ولا يقبل الشهادة للولد وان سفل ولا للمولود فان عاد ولا المرأة لزوجها

اسباب المرجح

عقوبة الاربعة

ولا الزوج لامرأة ولا العبد لسيد ولا السيد لصبي ولا الشريك لشركيه ولا الجاني
للمستجير ولا شهادة تحت وهو الذي يفعل الافعال الردية ولا ناجية ولا من يغفل الناس
واحد من الشرب على النهي يري به غير شارب بالخمر لان شاربها مردود والشهادة على كل
حال فلا حاجة الى ابطال شهادتها الى ان يشربها على الله وقيل محمد رحمه الله من شرب
النبيذ مثا ولا قبلت شهادته ما لم يسكر ويجز على الحق ولا من يلعب بالطيور و
الطيور ولا من يسل كسرة لوح الحديد وسعة ولا من ياكل الربوا بشرط بعضهم
الادمان عليه ولا من يقامر بالشرط لكن بشرط انضمام احدي المعاني الثلث اليه
اذا قام عليها او شغلته عن الصلوات او اكثر الخلف عليها بالكذب والباطل لان افعالها
حرام وتقرب الصلوة من اعظم الكبائر والعين الكاذبة من حيلة الكبار فاقابلها
انضمام احدي المعاني الثلث اليه لا يسقط العدالة لان العلماء اختلفوا في حرمة اللعب
بالشرط وباحته عند انضمام هذه المعاني فحق حكمه بما شرته على الانفراد لا يصلح عليه
لسقوط العدالة واذا ترك الرجل الصلوة بالجماعة استحقاقا بالجماعة او محامه او فسقا
لجور شهادته لم يرد هذا الاستحوا فالاستحوا بالدين لان المستحق بالدين
كافرا رادبه ان لا يستعظم بقوت الجماعة كما يفعله العلوم لانه به يصير ساقط الشهادته
لانه ظهر فسقه ومحامه وشهادة الماجس لا قبل وان تركها مائلا ولا بان كان الامام
ما ساقطه لا فتناء ولا يمكنه ان يصرفه فصر في بيته وحده او كان ممن يصدر الامام
ولا يرى لاقتناده جازي فكذا لا يسقط العدالة واذا كان الرجل يلعب بشيء من الملاهي
وذلك لا يشغله عن الصلوة ولا عما يلزمه من الفرائض فيظن ان كان مستشفعا به
الناس كالمنازة والطناب لم يجر شهادته فان لم يكن مستشفعا بحول ولا وضرب
العصيب جازت شهادته الا ان يتفاحشوا ان يرفضوك به فيدخل به في حد للعامة
فحينئذ يسقط به العدالة ولا من يدخل الحمام بغير اذنان فانه لا قبل لعنته باذاعة
ولا من يفعل الافعال المسخفة كالبول والاكل على الطريق لانه يسقط المروءة فلا
يحاشه عن الكذب وكذا من يشي في السوق بالسراويل وكذا من يعتاد الكذب فلما
اذا كان يقع فيه احبانا فلا بأس وقبلت شهادته لانه لا يعلم احكاما من الذنوب
ولا قبل شهادته من يظهر سب السلف بخلاف من يكره ولا السلام للناس والجيران
والاولاد ولا شهادة العدو وان كانت العداوة بسب الدنيا وقبلت ان كانت بسب
الدين **ح** والعدو من يفرح بخرجه ويحزن بخرجه وقيل يعرف بالعرف **ح** ولا قبل
شهادة تارك الجماعة محانة وعليه الفتوى **ط** واشترط بعضهم ترك الجماعة ثلث مرات
وان تركها العذر مرضا وبعد من المصروف والامام لا يبرئ شهادته ولا قبل شهادته
من مجلس مجلس الغيبة واعتار ذلك ومن اخر الزكوة والنجح ان كان صالحا قبلت شهادته
لانه لا وقت لها وما كان له وقت كالصلوة والصوم يبرئ شهادته بالتأخير الا ان يكون
لعذر ولا قبل شهادته الفحاشين والدلائل لانهم يكنون ولا قبل شهادته اهل
جميع الصناعات كلها اذا كانوا عدوا الا اذا كان يجري بينهم الخلف والايمان القابل

تارك الجماعة

العدو

تغير العداوة

شهادة الحاكم والراي

ومن يجر

ومن يجر ويفيق فشهادته جازية حال افاقته ولا قبل شهادته اهل الاهوال الغفابة وهم قوم
من الرافض يستقيمون الشهادة لكل من حلف عندهم من الشيعة ويردون الشهادته
لشيعة واجبة ولا قبل شهادته للجمعة لانهم كفروا ومن لا يكره من اهل الاهوال قبلت شهادتهم
ح ولا قبل شهادته من يرفع مقرعا او مغمما نفسه **ق** **ط** ومن تزعم مع نفسه لا بطل
عدالة واذا اودم الامير لانه خرج الناس وجلسوا في الطريق فيظنون اليه ان خرجوا لانظافهم
من يستحق التعظيم ولا الاعتبار سطل عدالتهم والذي يعلم شعر العرب ان كان لاجل العربية
لا بطل شهادته وان كان فيمغش وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقدف في شعره لحنانا
ومن كان يجر من اصحاب النبي عليه السلام ورضي الله عنهم لا سطل عدالة وان شبههم بطلت
عدالتهم **ط** ولا قبل شهادته غلاة الرافض **ط** ومن احرسه لمن سمع الخمر لم يستطع
ولا يسقط عدالة بشرط ما اختلف في حله بشرط في شرب الخمر الادمان والاعلان و
ان شمل الحية السخنة بشرط مع الادمان ان يظهر ذلك على الناس حتى لو شرب في
السر لا يسقط العدالة وتفسير الادمان ان يوشى بشربها متى وجدها **ق** وذو المروات
لا يردون بالشرب من يشتم لاهل والماليك كل ساعة لا قبل فان كان احسانا حث لا تخش
لرسوخ لا يجوز شهادته للمخارج ولا الذي غالب كسبه من الحرام ولا الذي اعتاد الكذب في الاسواق
ولا الصالح وكل من يلعب بالملاهي **ح** والفاسق اذا تاب وطالب لا قبل شهادته ما لم يظهر
ان التوبة والصحيح ان ذلك موقوف الى راي القاضى ولا يقدر السنة او سنة اشهر والعرف
بالعدالة اذا شهد طهر وقاب لا قبل شهادته وعليه الاعتماد النصري اذا سلم وقد كان
فاسقا فشهد في حادثة لا قبل شهادته حتى يسكن حاله بعد الاسلام ولو كان هذا النص
عدلا فاسلم ثم شهد لا قبل شهادته من غير ان يبال عنه والصبي اذا احل ثم شهد لا قبل
شهادته ما لم يبال عنه واذا شهد رجل فهو فاسق فلم يقبل القاضى بشهادته حتى تاب
فان القاضى لا ينفذ شهادته وان شهد رجل لامرأة بحق ثم تن وجها بطلت شهادته حتى تاب
فان القاضى لا ينفذ شهادته وان شهد رجل لامرأة وهو عدل فلم يرد الحاكم شهادته حتى
طلعتا وانفقت عنهما فالقاضى ينفذ شهادته ولو ان كافرين شهدا على كافر فعلا فلما
وجه القضاء اسلم المتهود عليه ثم اسلم الشاهدان فان القاضى يامرهما بالشهادة ويكتفي
بالعدالة السابقة وشهادة ولد الملا عنة الذي نفاه لا قبل ويجوز شهادته ولدا الملا عنة
لزوج امه الذي نفاه ويجوز شهادته ولدا زنا في الزاني واذا شهد الرجل لابن ابنه جازت الشهادته
ط ولا قبل شهادته اهل الغيبة بعضهم على بعض ولا قبل شهادتهم على المسلم ولا قبل شهادته
الردم على الهند وبالعكس شهادة المرتد ولا قبل شهادته المستامن على الذي ولا قبل شهادته
الذي عليه ولا قبل شهادته الذي عليه ولا قبل شهادته الا قف والمغشى والمغشى ولدا زنا
وعلى السلطان واجبه على اخيه وعنه ومن حرم رضا غاوا وضاهق **ح** **ط** والمعتبر حال
الشاهد وقت الحادثة لا وقت الفصل **ح** فالحاصل ان اربعة وعشرين من الشهادة لا قبل
شهادتهم العبد والمكاتب والمدير وام الولد والمحدث في العدة وان تاب والشريك
لشريكه فيما هو فيه شركه والمعاوض والذي يحرم لنفسه بشهادة مغمما وشهادة اهل

شهادة الشاعر

الادمان

طهور المني

شهادة كل الزمة

الكفر على المسلمين وشهادة المولى المأذونة وكما به وشهادة الاعم والخمسة المشكوك بها
او امراته ولو شهد مع رجل وامرأة يقبل وزوج لعمه والمرأة له وشهادة الرجل المعتد به
عن ملاق باين والعدو في الدنيا والخيال والاسير الذي يأكل معه ولا يسله اجرة معلومة
والفاسق وتارك الصلوة وشهادة الاصول والفروع وبخلاف الشهادة على ابيه
وعلى اولاده وبخلاف شهادة الاخ لاختيه من النسب وان كان ابوها حيا اذا شهد
الاجير لاستاده بشئ لا يقبل الاجير العامل اذا شهد على ولي القليل العقوج اذ
شهادته وذكر الحصار فان شهادته الاجير لاستاده مردودة وهذا الذي يمكن
الاجير مشرك فان كان يقبل فان كان اجير وجد مشاهقة او متاهة او مياومة
لا يقبل شهادته لاستاده لافي حاربه ولا في شئ آخر فهو المختار **ف** ويقبل لام
امراته واسمها ولو زوج ابنته وامرأة ابنة وامرأة ابيه ولاخت امراته ولا بوي
من الرضاع ولا يقبل شهادة الولد وهو الذي ساومه او مشاهقة او متاهة
باجرة معلومة والاجير المشترك اذا شهد للمستاجر يقبل والوكيل والمشفقة
المفترية كاجير المشترك فيقبل شهادتهما وشهادة السكاكين يقبل على الاصح ومتى ردت
شهادته لعلته ثم زالت العلقة لا يقبل الا في حصة مواضع احدها اذا كان عبدا فرت
شهادته ثم عتق فشهد في تلك الحادثة يقبل ان كان عدلا الثاني الكافر اذا شهد على مسلم
فردت ثم اسلم فشهد في تلك الحادثة يقبل الثالث الاعمى اذا شهد فردت شهادته ثم
صار بصيرا فشهد في تلك الحادثة يسأل الرابع الصبي اذا شهد في حادثة فردت شهادته
ثم بلغ فشهد في تلك الحادثة يقبل الخامس اذا تحمل المملوك شهادته لمولاه فلم ير حتى
ثم شهد بها يقبل وكذا الزوج اذا ابان امراته ثم شهد بها جاز ولو كان بصيرا
وقت الخلل ثم عي هذا لاحدا لا يقبل واذا شهد احد الشهود على الحق مسرا والآخر
شهد على شهادته لا يقبل ولو قال شهد مثل شهادتها صالحة يقبل على الاصح وقد مر
في الدعوى واذا اقر المدعى او وكيله الدعوى وقال الشاهد شهد بما ادعاه هذا
المدعى على هذا المدعى عليه او بقوله المدعى في يده بغير حق يصح وقد مر رجل ادعى بان
وقال رجل من القبة فقلت الشهود ما هي بين كواهي في دهيم كه ويك زين نخه
برخواند يقبل ولو قال الشاهد شهد فيما اعلنه او قال فلان على فلان الف درهم فبنا
اعلم لا يقبل ادعى على اخر عشرة دراهم والشهود شهدوا ان له مبلغ عشرة دراهم يقبل
ح وفي المجدي ولو ادعى عشرة الاف درهم فشهدوا ان له عليه مبلغ عشرة الاف
درهم لا يقبل لان مبلغ الشئ يدكر ويراد به ما بلغ فتمت ذلك ولو ادعى عليه درهم
وهو شهد واكن لا يقبل وكذا لو ادعى ان ملكه ان درهمه وان له مائة دينار فشهدوا
لا يقبل ولو ادعى على آخر قبض شئ وشهدوا في هذه العبارة ابن مدعى عليه چنین گفت
كراين مدعى ابن مدعى لا ير من فرستاد لا يقبل ولو شهد وان اباه مات وهو
حامل لهذا المتاع او لهذا الطر او راكب على هذه الدابة او يشهد وان اباه مات وهو
ساكن في هذه الدار يقبل ولو شهد وان اباه مات وهو قاعد على هذا الفراش او نائم على

ميراث شهادته

الشهود شهادته

هذا الباطل وهذا القوي موضع على راسه او هذا الظاهر واقع على راسه لا يقضي بشئ
ما لم يشهدوا وان كان حامله ولو شهدوا هو الذي وضعه يقبل واذا شهدوا
ان مات على هذه الدابة ففي ميراث ولو شهدوا ان هذا المدعى اقر وقال ان وابن
تدري بانه ام او نواسم استانك يقبل عند شرائطه **ح** رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري
ثم ادعى العبدان المشتري عتقه وانكر المشتري ذلك فشهد البائع بذلك فشهد البائع
بذلك لا يقبل شهادته امرأة ولدت ولما فارقت من زوجها هذا ومحمد الزوج
او وابنه ان الزوج امرانه ولدت منها جانت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك و
المرأة فشهد عليها لولها انها ولدت وانما اقرت بذلك لا يقبل شهادتهما و
قبل يقبل رجلان في ابنيهما رهن رجل فباع رجل واحد من الرهن فشهد له المرتفعان
جانت شهادتهما ولو هكذا رهن عند المرتفعين وقيمتهم مثل الدين او اقل واكثر لا يقبل
شهادتهما وبعثان قيمة الرهن المدعى **ط** وبخلاف شهادة رجل الدين لمدينه باهون
جنس دينة ولو شهد لمدينه عال لم يقبل لان الدين لا يتعلق بالمدىون في حقيقة ويتعلق
بدرقاة **ق** رجل عليه دين لرجل فشهد المديون مع رجل اخر ان الطالب قرض الدين
فلان ان شهدا لمدينه بذلك قبل اداء الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد
جانت شهادته **ق** رجل اشترى من رجل جارية ونفا بضا ثم ساءل الباع او سرد
الجارية بغير فضا ولم يدفع الجارية الى البائع او دفع فادعاهما فقام شاهدين احدهما
المشتري لا يقبل شهادته ولو كان الرد بالبصير بفضا قبل القبض بغير فضا او بخيار
الردية او بحار الشطر جازت شهادته رجل اشترى جارية بغير فضا ثم وجد
جارية غيرها فزدها بفضا وحبس الجارية بالبعد ثم جاء رجل واحد الجارية بحفرة بايضا
فشهد المشتري مع رجل اخر انها المدعى لا يقبل شهادة المشتري وان شهد بعد
مادفعها الى بايها جازت شهادته فالماصل ان الشهود في يد الشاهد متى كان
مضمونا عليه بالقيمة لا يقبل الشهادة وان لم يكن مضمونا عليه بل كان مضمونا عليه بالثمن
او غير كالدائن ليس خرج على هذا الغضب والمبيع بكم فاسكا مستاجر البائرا اذا
شهد مع رجل اخر ليس الدار الذي اجره او شهد للمدعى بالدار بخلاف شهادته في
وجهين رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري
وانكر المشتري ذلك فشهد البائع للمدعى بما ادعى من الشراء لا يقبل شهادته رجل مات
واوهم لفقر اجبرانه بشئ وانكر الوارثه وانكر الوارثه وصية فشهد على الوصية
رجلان من جيرانه فهما اولاد حوايج لا يقبل شهادتهما كما لو شهدا على رجل انه
قد فاسماها فقلنه لا يقبل شهادتهما فاذا وقع على فقره جيرانه فشهد بذلك فقيران
من حيث انه جانت شهادتهما وهذا اذا كان جيرانه كثير لا يحصون وفي الوصية
محملة على ما اذا كان قليلا يحصون رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل اخر ان
المرأة اقرت بانها امته فلان وهو يدعيها لا يقبل شهادة الزوج الا ان يكون
الزوج اعطاها مهرها والمدعى يقول كنت ادبت لها في النكاح وقبض المهر رجل شهد

شهادته بالدار

شهادته

الشهود كالمعتق

شهادته بالدار

شهد على قضاة ابيه وشهاده

شهد العبدان للزنا

شهادته

الكليل

كل يوم اكل الطعام
وكرر الدوام
من الشهود

قال ابن الهيثم

ما يجوز له ان يشهد

على قضاة ابيه رجل لا يجوز شهادته على شهادة ابيه يجوز واذا شهدا بنا القاضي رجل
ان اباها ففضلي لهذا على هذا الاصح انه يجوز وبه يأخذ رجل اشترى عبد بن فنتها
المشتري ثم اخلف البايع والمشتري في العتق يقال البايع كان القاطن والمشتري كان
خمسائة فشهدا للمعتق ان العتق كان القاطن فشهدا فلهما في العتق
وكذا المشتري ببيع لا يبيح وانكر البايع ذلك فشهدا للمعتق ان البايع
ابراه عن العتق بجازت شهادتهما رجل ادعى رجل حقا فشهد بذلك بآ القاضى بقبول شهادته
رجلان شهدا على رجل انه باع من هذا المدعى داره بالف درهم على القاضى كيدان
بالعتق ان كان ضما لهما في اصل البيع لم يجز شهادتهما والاجازت رجل عليه دين رجل
فشهد المدعيون مع آخرين الطالب قات الدين لفلان ان شهد المدعيون بذلك قبل
الاداء لم يقبل شهادته وان شهد بعد جازت الاجابة فاشهد لاستاده ومراجه
شهدا لم يرد شهادته ولم يعد حتى يرضى المهر ثم عدل لم يقبل شهادته ولو لم يكن اجيرا
عند الشهادة ولا عند القضاء لكنه كان اجيرا فيما بين ذلك لا يفرض بذلك ولو ان القاضى
لم يقبل شهادته ولم يعمل ثم ادعى اعادة الشهادتين فشهدا فلهما في الاجابة جازت اشهاد
رجل احسن الدعوى والمصومة فامر القاضى رجلين فعلى الدعوى والمصومة ثم
شهدا على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين ولا باس بذلك على القاضى بل
جائز فيما لا يقدح في المصومة ولا يحسنهما ولو كان الشاهد شيئا كبيرا لا يقدح في المشتري ولا
يكنه للمصومة ولا الشهادة الاسر كبرا وليست عند دبا فاض كبرا لا يقبل شهادته وفي
المبيد ويجوز ان يعطى دابة للشاهد يركبها ويعطيه طعاما ان اكل الشاهد طعام
المشتري ان لم يكن المشتري له هيا طعاما للشاهد بل كان عنده طعاما يقيدهما اليهم فاكلوا
يرد شهادتهما وان هيا لهم طعاما فاكلوا لا تقبل هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم
يكن كذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد فشهدا لم يرد طعاما او بعتهم دواب وانهم
من المصروف كعبا واكلوا طعاما لا يقبل شهادتهما في الركوب ويقبل في اكل الطعام
على المختار اذا شهدا على امرأة ان زوجها طلقها ثلاثا او عنوا مائة وقالوا كان ذلك
في العامة القاضى جازت شهادتهما شهدا وفي جارية ثم قال احدهم قبل القضاء
استغفر الله قد كذبت في شهادتي بسمع القاضى ذلك لقوله ولم يعلم انهم قال ذلك
ناله القاضى فقالوا كلنا على شهادتنا لا يفتقروا بشهادتهم فان جاء المدعى باثنين منهم يوم
الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهما **ط** ويجوز الشهادة بالسامع في خمسة اشياء
منها الموت وان قالوا سمعنا ولم يباين وان طلقها او قالادناه او شهدا جنانا جانا
ولو اخبر واحد عدل بموته جاز ان يشهد ولكن ان احضر القاضى به لم يحضر عندهم
ح ويجوز ان يشهد الرجل على موت من لم يبركه وعلى موت من لم يحضر وفاة
ان كان مشغولا عند الناس لا ترضى ان تشهد على موت الخلق الاربعة وموت المدعى
رضوان الله عليهم اجمعين وان لم يبركه ولم يحضرهم فلو باقى باب انسان فخرج
يجوز ان فلانا قد مات فيقول له ان يشهد على موته كما ان الجنان اذا حضرت جازت

ان يشهدوا

ان يشهدوا على موته وان لم يباينوا موته الا اثنان او ثلاثة واذا شهدا شاهدان على موت
رجل فلهما على وجهين اما ان يشهدا على موته ولم يباينوا شيئا او فسر او قالوا لم يباين موته
وكل وجه على قسمين اما ان يكون من ذلك رجل مشغولا او لم يكن في الوجه الاول
قبل الشهادة في القسمين جميعا وفي الوجه الثاني في القسم الاول لا يقبل على الصحيح وفي
القسم الثاني لا يقبل الاجتماع واذا اطلق الشهادتان جازا واذ اباين السبب لم يجز واذا شهدا
انه مات فلان وفي الاصح دفناه او شهدا انه مات فلان وفي الاصح فاجازته فشهدا
جائز واذا اخبر الرجل الشفعا والمرأة الشفعة رجلا بموت زيد وقال الخبر بذلك فاعاينته
فالمخبر في سبعة ان يشهد على موته واذا سمى الرجل من ارض الى ارض وضع اهله ما يصنع على
اليت فانه لا يصح احكاما ان يشهد على موته الا من شهد موته او يخبره بذلك من شهد موته
من شقة او يأتى بذلك الاحبار والمتواترة ومنها النكاح ويجوز للرجل ان يشهد لامرأة
لم يخبره عقد كاحكامها وقد عرفت هذا فلا بد من ثبوت فلان الفلاني انها امرأة فلان بن فلان
ان احتاجت الى ذلك ويجوز ان يشهد للزوج على المرأة انها امرأته ان احتاج الى زوج
الى ذلك ان استشهد امرها الا ترى اننا شهدنا فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم زوجت على ابن ابي طالب رضي الله عنه وان حضر عقدهما والا ترى ان الغائب
اذا قدم فقيل له ان جارك فلانا تزوج فلانة بنت فلان وجرى الامر على هذا وتواترت
الامانة ومضى على ذلك سنون يجوز لهذا العادم ان يشهد ان فلانة امرأة فلان اذا
اجتمع الى شهادته والا ترى ان الصغيرة اذا كبرت فقيل له ان فلانة امرأة فلان وبعلاها
يجوز مثل امه واكبر جاز له ان يشهد عليه والا ترى انه لو كان بينهما ولو سبها لهما وسع
لغيره ان يشهد وانه ابنتها وان لم يباينوا الولاة هذا اذا ثبت الشهادة الحقيقية وكذا
اذا رآها يسكنان في منزل واحد ومسط واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الزوجين
وسعة ان يشهد لهما بالنكاح ومنها النسب والشهادة بالسامع جائز على النسي الا ترى
اننا شهدنا على ابن ابي طالب رضي الله عنه وان لم يبركه فكذا لك الغلام منا اذا بلغ ثلاث
رجلا نسب الى ابيه وقيل فلان ابن فلان ولم يبركه هذا الغلام ابا فيشهدان هذا فلان
ابن فلان بعد ان يكون ذلك مشهورا بالاجابة المتواترة وجبان يجوز وهذا لا
العيب شئ عليه ولو ان رجلا رأى رجلا فقال فلان ابن فلان لم يسمع الذي سمع هذا
ان يشهد على نسبه لانه لو سمع لهذا ان يشهد لوسع للقاضى ان يقضو بقوله انا فلان
ابن فلان ولا يقضو فكلنا لا يشهد بقوله ما لم يثبت ذلك بدليل والدليل هو الاستشمار
وكن الاستشمار في النسب ثبت بطريقين احدهما حقيقيته والاخرى حكمية اما الحقيقية
ان يخبره قوم لا يوثقون طواطمهم على الكذب مشاع الاخبار ويشترط ولا يشترط
في هذا العمالة ولا لفظ الشهادة فاما الحكمية ان يشهد عنه رجلان عدلان او
رجل وامرأتان بلفظة الشهادة بكن هذا اذا شهد عنه من غير استشمار هذا الرجل
فانه اذا قضي جليلين مدلين شهدا عنه على نسبه وعرف حاله وسعد ان يشهد
وان اقام الرجل شاهدين عنه يثبت على نسبه لم يسمع ان يشهد ولو ان رجلا

استشمار من الرسل

في

بغير علم من قومهم ولا يعرفونه ولا فلان بن فلان لم يسمعهم ان يشهدوا على نسبة حتى يبيع مائة
 ما قال في قلوبهم وقد رآه ذلك سنة فان وقع ذلك لعقوبهم قبل النسبة لم يسمعهم ان يشهدوا
 على نسبة حتى يبيع من اجل بلده رجلين عدلين فيشهدان عنده على نسبة قال المحققان في
 الصحيح **و** يجوز للرجل ان يلعن نفسه ان يشهد على نسبة انه فلان بن فلان ولو ان
 لم يعرف نسبة الا انه سمع جيران ذلك الرجل يقولون هذا فلان بن فلان وشهد ذلك عنده
 ان يشهد انه فلان بن فلان وكان له ان سمع من السعيا والبقال والمخادم والعوام وكانت
 اخبارا على عروقهم ان يشهد ان ما ثبت بالشبهة الحقيقية لا يشترط فيها العدالة انما يشترط
 ان لا يتناولوا على الكذب واذا اراد ان يعرف امرأة ليشهد لها بكونها او باس من الامور
 التي يحلحاح ان تقول او تسمع عندي فلا بد ان يثبت فلان بكنا ينفى ان يدخل عليها وعند جماعة
 من النساء من يثبت بهن ذلك الرجل فليس له من هذه فلا بد ان يثبت فلان فانما قلن نعم وقلن لا
 هي نكحها اياها لم يعللها بحضرة احدى موضع مثل ذلك ولكن لا يتردد ما فيها من انكره
 او ثلاثة اشهر فاذا وقع ممرها فقله يقول رجال ونساء شهد عليها بذلك ومنها المهر فالتأكد
 بالمهر بالتسامع يجوز كما يجوز بالكساح وهو الاصح بان قال قاضيه مصر وكر الناس وسمع الناس
 يقولون انه قاض يبيع له ان يشهد على كتمان الى قاض مصر آخر والشهادة على الدخول
 بالملك حجة بالتسامع لا يجوز ولو اراد ان يسأل الدخول مستلخا للصيغة **ح** والوقت
 فالصحيح جواز الشهادة على اصل الوقف لانه يبقى بعد قضاء وقوفه وان يشترط على شرط
 الوقت لا يجوز ولا يشترط ان يتلفظ بالخبر بالموت بل بلفظة الشهادة عند الذي يشهد
 اما الذي يشهد عند القاضى يتلفظ بلفظة الشهادة وفيه الفضول الثلاثة التي شرها
 فيها شهادة العدلين ينفى ان يشهدا عنده بلفظة الشهادة وفي الموت مستلخا بحجة
 وهو انه اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضى لا ينفى بشهادته وحده ما اذا
 يضع قالوا يحرم بذلك عدلا مثله فاذا سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك
 الشاهد فيقفى بشهادتهما ولو شهدا عند القاضى وقالا شهدان فلا نامات اخبر بذلك
 من يثق به جازت شهادتهما هو الاصح والعمل بالموت وكنا يجوز الشهادة انه قاضى بلد
 كنا وان لم يعاينوا المنشور والتقليد وكنا يحل له ان يشهد ان هذا والى بلد كنا وان لم
 يعاين المهد والمنشور وما سوى ذلك لا يجوز للشهادة فيه بالشرعية وفي الشهادة
 على الكساح بالتسامع يشهد على الكساح دون المهر وفي الوقف يشهد على هذا الوقف
 دون الشرطية في الموت اذا شهد جازا او دفنه او احرم بذلك رجل او امرأة
 حل له ان يشهد على النيات وان لم يعاين موته وكنا الشهادة على الكساح بالشرعية يقبل
 اذا شهد زافقا واخبر بذلك رجلان عدلان ان هذا امرأة فلان حل له ان يشهد على
 النيات ان هذه امرأة فلان وكنا في النسب يقولون هذا ابن فلان او اخ فلان حل
 له ان يشهد على ذلك وكنا لو اخبر بذلك رجلان عدلان ولو لم يجل امرأة حل له ان
 من الناس ان زوجك فلا نامات جاز لها ان تزوج ان كان الخبر بعد اقلوان امرأة
 اذا تزوجت بن وجب آخر ثم اخبرها جماعة ان تزوجها حتى صدقت الاول فالكساح جائز

اراد ان يزوجها

من الخطر عليه

طلبه تزوجت زوجا لفرها فانه زوجها في

في النسب

وفي النسب لا يشترط قصد الوفاة لكن شرط العدالة على الخبر وان كان الخبر عدلا لكنه انما
 عدل في القذف فهو جائز فلو اخبرها واخذ بموت الغائب واخبرها اثنان بحبونه
 ان كان الخبر بالموت يشهدانه عاين موته او شهد جازا وكان عدلا ومع المرأة ان تزوج
 بآخر بعد انقضاء هذه اذ لا بد من خا اما اذا رجا وتزوج شاهد على الحبق اولى ولو شهد
 عند المرأة عدلان زوجك ان تدهل لها ان تزوج فيه روايتان وفي الشهادة على الموت
 لا يقبلان سمعا من انسان لكنهما يقبلان دفناه وصدينا عليه حتى يقبل ولو شهدوا
 بالشبهة في هذه الفصول وقالوا ليعاين لكر اشتهم عندنا يقبل بخلاف ما لو قالوا شهد
 بهذا الملك لان رايه ينصرف فيه عرف الملاك فانه لا يقبل الشهادة وهل يجوز ان
 يشهد ذكر في الجامع الصغير اذا رأى شيئا في يد رجل جاز له ان يشهد الا في العبد والامة
 وهذا اذا كانا بالعين او صغيرين يعمران عن انفسهما اما اذا كانا بالغير ان عن انفسهما
 فما كالدابة والمتاع والقاضى اذا رأى عينا في يد رجل جاز له ان يقضى بالملك والمصاف
 شرط الحرف مع اليد فانه قال اذا رأى شيئا في يد رجل يقرب فيه نعرف الملاك جاز له
 ان يشهد له باله وفي الاضحية زاد على هذا فالا رأى شيئا في يد رجل يقرب فيه نعرف
 الملاك ودفع في قلبه افعاله يبيعه ان يشهد بالملك له وبه ياخذ حتى لو رأى دقة في
 يد كناس وكنا با في يد جاهل ليس في يده من هو هل لذلك للحيل له ان يشهد بالملك له
 ثم المستلخ على اربعة اوجه اما ان عاين المالك والمالك بان عرف المالك باسمه ونسبه
 وعرف المالك بعد دده وسأله يعرف بقرض الملاك ولا يمنع احد في ذلك ويدعى انه
 له او رآه اشتراه فانه يشهد بالملك ولو شهد يقبل الثاني لا يعرف المالك والمالك
 فلا يحل له ان يشهد ولو شهدا يقبل الثالث ان يعاين المالك والمالك بان عرف
 الرجل معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا ضيعة وهو لا يعرف ملك الضيعة ولم يعاين
 يد عليها لا يبيعه ان يشهد ولو شهد لا يقبل الرابع اذا عاين المالك دون المالك بان
 عاين ملكا بعد دده بنسب الى فلان بن فلان وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرف نسبه
 فعلى الاصح يبيعه ان يشهد ويقبل لان النسبة بالشبهة والتسامع فيصير المالك معلوما
 بالتسامع والمالك معلوم فيقبل وهذا اذا لم يعرف الشاهد عند القاضى واطلق اما
 اذا نكر فلا يقبل واما الولاء فلا يشهد فيه وان كان مشهورا اذا كانت اورثته التي
 اضاف اليها لولا ان يعمون انه رقيق لهم ولا يجوز الشهادة بالتسامع على الصق والطلاق
 بغير حصرهما ثم احسب الشهادة للشترى يشهد به بالملك بسبب الشترى ولا يشهد
 له بالملك المطلق لان الملك المطلق تلك من الاصل والملك بالشرع حادث الشهود
 يشهدون على انسان بما له من اهل يالم القاضى من اى وجه يشهدون وان سألهم
 ولم يعمروا هل يقبض بشهادتهم اذا كان الشهود عدولا ولا يقبض بشهادتهم وان لم
 يبينوا السبب **ح** واذا شهد من ادرك المالك ولم يعاين المالك والمالك كانت
 امرأة لا يخرج من ولا يجوز لها ان تزوج ان كان الخبر بعد اقلوان امرأة
 جائز وهذا اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان الامر كما اشهر واذا كان الدار والدابة

اذا اخرج ما كان في المكنى

راى شئ من رجل فاعلم انه العبد والامة

الشهاد بالشرع والاشهاد

علم الرجل بالبنت الواحدة

كتم الشهادة

تجمل الرجل على المرأة

البرق

اولا الثوب والعبد في يد رجل وسفك ان يشهد ان ذلك له وان لم يكن رايته قبل تلك الساعة
 في يد واما العبد والامة بينهما روايتان في الامة يجزى ان يشهد اذا وقع في قلبه انه مال
 وبه باحدلان بالمولي ثابته على العبد والامة فصار كغيرهما من الاموال **ف** واذا سمع
 انسان اقرار انسان لا بشئ او عتقا او قذ فاجاز له ان يشهد
 وان لم يسمع ذلك وبه ياحذر لان الشهادة تعتمد العلم وقد وجد وهذا اذا سمع من
 الرجل بغير هذه الاشياء وبما يبينه فاما اذا سمع من الرجل الجلب لا يجوز له ان يشهد ولو شهد
 وفتر للقاضي لا تقبل لان العلم لم يحصل وانما حصل من ظن لان النفقة بسببه النعمة فان جاز
 في بيت و علم انه ليس في البيت غير واحد ثم خرج وقد على باب البيت وليس للبيت
 مسكلا لهذا الباب فافتر رجل الذي داخل البيت بشئ والرجل الجالس على باب البيت الازالة
 الان وسعد ان يشهد بما اقر عليه لانه حصل له العلم فصار شرط الشهادة على السمع الحلي السبر
 اما ان يسمع منه وبما يبينه او سمع منه على الوجه الذي ذكرنا وان رجلا اشهد رجلا
 على نفسه بحق لرجل فسمع ذلك رجل اخر وسعد ان يشهد عليه بذلك الحق وكذلك القاضي
 اذا شهد قوما انه ففتر رجل على رجل بشئ وقوم اخرين يسمعون ذلك ولم يشهد هم
 القاضي على قضائه وسمع ان يشهد والذالك وان فسر ذلك للقاضي الذي شهد
 عنده جانت شهادتهم وكذا تروى امرأة بحضرة قوم سمعوا ذلك فزوجهما الولي وقوم
 حضور يسمعون ذلك وسمع ان يشهد على الكاح ولو دخل بين قوم يقولون لا
 تشهد واعلنا باسمهم من اقرار او غيره وسمع من احد القريعتين ما يكون اقرارا
 للفرقة الاخر وطلب لفرقة الشهادة وقالوا اشهد بما سمعت تجزى ان يشهد لانه حصل
 العلم فلو امتنع عن الشهادة صا كمالا للشهادة ولا يجزى ان يكتم الشهادة ببول من تحت
 عليه الحق ولو كتم كان اثما واذا كان لرجل على رجل اخر من حق فيقر في السر ويجوز في العلانية
 ويجزى صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتار ذلك فاختار قوما من العدول في بيتهم
 استخف من عليه الحق فافتر بذلك معاسرا وخرج فسمع الشهود هل لهم ان
 يشهد والان العلم قد حصل فيجوز له الشهادة ولكن انما يجوز اذا كان الشهود
 بدون وجهه وبغير قوته وسمعون كلامه وان كان في موضع لا يسمع منه لكن انما يسمعون
 كلامه لا يجزى لهم ان يشهد وفتر والقاضي لم يقبل القاضي شهادتهم هذا اذا لم يحيط
 علمه اقا اذا حاطوا احدان لانه ودخل بها و علم انه ليس في هذا البيت غيره وليس
 لهذا البيت مسكلا اخر وسمعوا اقرارا بحيث لا يشبه عليهم حاله يجزى لهم ان يشهد
 وان لم يسمع وجهه وفتر الاقرار **ف** واختلف المتأخر في جواز تجمل الشهادة
 على المرأة اقا اذا كانت مسعنة بعلوم توسع في هذا وقالوا يبيع عند الفقر وان لم
 يبر ولا وجهها وتعرف الواحد بكفي المشتق احوط واذا اخبر عدلان انها فلانة فذلك
 كفي وهو الاصح المرأة اذا حشرت عن وجهها قالت انا فلانة بنت فلان وقد ثبت
 لزوجهما في فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان
 بما دامت حية فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة المشاهدين انها فلانة

بنت فلان

بنت فلان ويبيع تربيعة من لا يبيع شاكها سوا كان الاشهاد لها او عليها من له شاك
 ودقت المصومة عند قاضي غير عدد لبيعة ان يكتم الشهادة حتى يشهد عند قاضي
 عدل اذا امتنع الشاهد عن الشهادة فان كان في الصك جماعة من يقبل شهادتهم
 سواء واجابوا ببيعة ان يبيع من الشهادة ولم يكن في الصك جماعة سواء وكانوا من
 لا يقبل الحق بشهادتهم او كان يظهر بكن شهادته هذا الشاهد اسرع فتولا لبيعة
 الامتناع في حقوق العباد اذا طلب المدعي من الشاهد ان يشهد له واخر من غير
 عنده فاهرا ثم ادعى بعد ذلك لا يشهد شهادته هذا الشاهد لانه بالتاخير من غير عنده
 ما فاسقا وهذا اذا اقر من لا حارة الشهادة رجل اخذ سوق الخيلين متاطقة
 من السلطان وكتب بذلك كتابا واشهد شهودا لا يجزى لهم ان يشهدوا بذلك ولو
 شهدوا وحل لهم اللعن لانهم شهدوا وباطل ولو شهدوا على اقراره وقد عرفوا السب
 فم ملعونون ويجزى ان يجزى واعين مثل هذا الشهادة وكنا هذا في كل اقرار هو
 بناء على الجرام ولو ان رجلا جاء الى رجلين مع اعوان السلطان واقر عندهما ان
 فلان على ديننا وفلان من اعوان السلطان ثم طلب منهم الشهادة فقل على اقرار هذا
 المقر والمقرين ثم اقر خوقا من مقره فان على الشاهد ان يحسم هذا الامر فان
 وقعا على امر فيه خوفا واكره للمقر وقت اقرار امتناع من الشهادة وان لم يسمع على ذكر
 يشهدان على اقراره ويحسم القاضي اقراره ومعه اعوان السلطان حتى يتاقي القاضي
 اذا شهد عدلان عند شاكهم في الدين ان صاحبه قد استوفاه لانيهما ان لا يشهد
 بالدين اذا طلب منهما صاحبه وكتمها يشهدان ايضا بما اخبرهما الشاهدان وقبل يشهدان
 انه كان عليه ذلك ولا يشهد له ان عليه واذا تروى رجل امرأة بشهادة شاهدين على مهر
 ميسر وفقوه على ذلك سنون وولدت اولاد ثم مات الزوج ثم انها استشهدت
 الشهود وليشهدوا على ذلك الميسر وهم يتذكرون ذلك لسمعهم الشهادة على ذلك وعليه
 الفتوى رجل ادعى انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدوا انه ولدت
 فلان الميت لا وراثته لسواه فان القاضي يبا لها عن السبب لانه اخوة وابنة ولا ينفق
 قبل السؤال ولو اقام المدعي انه وارث فلان وان قاضي بلد كذا فلان ابن فلان قضى
 بانه وارث لا وراثته له واشهدنا على قضائه ولا ندرى باي سبب قضى فان هذا القاضي
 ساد المدعي عن السبب الذي قضى له القاضي به فان بين قضى له بالميراث ولا يعقني
 بالنسب اذا شهد الشهود لرجل بدار في يد رجل وقالوا ان قرب الدار وسعد على حدودها
 اذا شئنا اليه لكننا لانعرف اسم الحدود فان القاضي يقبل ذلك شهادتهما اذا عدلوا معها
 القاضي مع المدعي والمدعي عليه واسمى ليغفل الشهود على الحدود بحضرة الامس من
 واذا وقع على الحدود وقال انه حدود التي شهدوا بها لهذا المدعي يرجعون الى
 القاضي بالدار التي تشهد بها الشاهدان بشهادتهما وكنا هذا في القرى والخوانيت
 وجميع الصنياعات ولو شهدا ان الدار التي في بلد كذا في محلة كذا في فلان فلاحق
 بالفلان بن فلان هي في يد فلان المدعي عليه هذا المدعي لكنا لا نعرف حدودها

او الشهادة من غيره

الشهادة على الكفاية

قضية بانه وارث وانهما

او لعلان و لعلان اولاد

ولا نفعل عليها وقال المدعي القاضى انما اتيك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار و
انني بشاهدين يشهدان ان حدودها كذا وكذا فيه رواية في رواية تقبل وبالحكم بالحد
كل في الاولى وفي رواية لا تقبل ولا يحكم فيها المدعي وكذا في الفري والصناعات والمواثيق
وجميع العقارات على هذا وهذا كله اذ الم يكن الدار مشهورة وان كانت مشهورة باسم
رجل وشهد بها الشاهدان ولم يذكر الحدود لا تقبل لشهادتهما ولا يقبل رجل لثبوت
اولاد اخر في حال جوار اقران ان خمسة من اولاده فلان وفلان سماهم في الصك عليه ان
درهم ثم مات بعد ذلك فطلب خمسة من اولاده ذلك وانكر سائر الورثة فشهد الشهود
على اقران بذكر صحة وقالوا لا نفرف للمقر لهم لانهم كانوا قايدين وقت الاقرار ان اقر
سائر الورثة باسم ايت المال بشهادة الشهود كما لو اقر رجل قايدين وذكر الاسم بالنسب
فجاء رجل بذكر الاسم والنسب وادعى المال له وان جدد سائر الورثة اسماهم كلف المدعي
اقامة البينة على انهم يسمون بالاسماء التي ذكرها الشهود وان اقاموا البينة ولم يكن
في الورثة سواهم بذكر الاسم يقضو لهم بالمال رجل ادعى ان اكا انه ورثها من ابيه ورجل
اخر ادعى ان اباها من المتوفى فجاء مدعي الشراء بشهود فشهدوا ان الميت باعها منه
ولم يبقوا وهو يملكها ان كانت الدار في يد مدعي الشراء او يد مدعي الميراث فالشهادة
جائزة **ط** كتب منك وصية وقال الشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ عليهم الا يجوز لهم ان
يشهدوا بما فيه حتى يعلموا بما فيه **ن** امرأة اشهدت شهودا على نفسها لابنها وانجبا
بال يدين بذلك ضار الزوج والولد والشهود يعلمون بذلك فسمهم ان يقبلوا الشهادة
ولكن يمكن تحملها لكن اذا تحمل يودي اذا شهد عند شاهد الدين عدلان ان الطالب
ابرا المطلوب لا يسمعها ان يمسكها عن الشهادة الا ان يكون سمعا اقران الطالب
بالابرة او الاستيفاء **ك** لو اشهد على نكاح امرأة ثم اخبر رجلا ان يثق بها انه قد
طلقها وجحدت النكاح فسأله ان يشهد له ان يمتنع عن الشهادة ولو كان الطالب هو
الذي اخبر بالطلاق ثم دعاه الى تلك الشهادة لم يشهد بها ولو شهد غيره من الشهود
لم يذكرهم وان كان عدوا له ولا يثق به فبهم خير ولا شر **ن** اذا علم الشاهدان
ان الدار للمدعي فشهد عدلان عندهما ان المدعي باع الدار من الذي في يده يشهدان
بما علموا ولا يفتنان المشتري بالبيع ولو شهدوا وشهد عند شاهد الدين العبد عدلان
بالعق على البايع لا يشهدان **ف** حضر اصل النكاح او اقران رجل او بيع او صل ثم شهد
عند عدلان انه طلقها ثلثا بحضرتها او ارضعها امرأة وها صغيران في الحولين اولان
المشتري اعترف بالبانية او ان البايع كان اعنتها او ان الولي عفا عن دم العمد او ان
عفا عنه قبل موته وقد انكرت المرأة ان يكون امراته وجحدت الجارية ان يكون جارية
المشتري لا يسمع للشاهدان يشهد على ذلك الا ترى انما لو شهدا على ان وجبت بالطلاق
او عند الامنة بالعق لا يسمعها ان تدعى فاجمعها وكذا لا يسمع للشاهدان يشهدان
كان الذي شهد به لك عندك ولهذا لا يبيع للشاهدان يمتنع عن شهادته الاولى كما لا يبيع
للزوجة ولا لامنة منع الزوج والولي من الجماع والفقوى في هذه الفصول كلها على انما

شهادة بالبيع والعق

شهود

شهود عند الشاهدين بذلك عدلان وفي غلته انما صادف ان ليس له ان يشهد وان كان الذي
شهد عن واحد او اثنين لكن لم يظنهما صادقين لا يمتنع **ك** فاذا رايت رجل ثوبا او را
او مناعا وقع في فلكك انه له ثم رايت في يدي آخر في يديك ان يشهد الاول وان لم يقع في فلكك
حين رايت في يديك انه له لا يسمعك ان تشهد انه له فان وقع في فلكك انه له فاردت ان تشهد
له فشهد عندك عدلان انه لهذا الثاني كان او دفعه عند الاول لا يجوز لك ان تشهد به للاق
رجل ميت زينا او سمنا او حلا لعينم دعا فيه الشهود فقال الصاب مات فيها فارة فالقول له
مع يمينه ولا يسمع للشهود ان يشهدوا ان صب زينا له غير محسن لكن يشهدون ان صب زينا
له زوج ابنته من رجل في بيت وفي بيت اخر قري يمينه عن التزوج ولم يشهدوا ان كان
من بيت العقيد الى بيت السامعين كره لولا الالب والزوج يجوز لهم ان يشهدوا وان لم يروا
لا يجوزهم ان يسموا كلامهم بولي زوج امرأة من رجل ثم مات الرجل والورثة ينكرون ذلك
جاز له ان يشهد بذلك ولا يذكر العقيد ان يشهد ان قد نكح زوج فلانة بحضرة كذا حلف بطلا
امراة تكون ان ضرب هذين الرجلين فضر بها وقد علم باليمين وسمعهما ان يشهدا عليه بطلان
ثلاثا ولا يحران كيف كان ولو اخبر بذلك فسمعهما ولا تقبل شهادتهما اذا ادعا الشاهد
لا ادعى الشهادة وهو الرضا في اذ كان في موضع لو حضر مجلس الحكم عكيد ان يشهد ويبيع
الى اهل في يومه ذلك وجب عليه ان يجسر والا فلا ولو كان الشاهد يعلم ان الحاكم لا يقبل
شهادته فان لم يكن حرة وغابا لعدالة عند القاضى ايسره ان يمتنع عن الشهادة من العرض
نفسه ولو كان الشاهد عدلا ويحفظ الشهادة على وجهها ولا يضرب قلبه على شيء من امر
شهادته لا يسمع ان عاقل وان ما طر فهو مسمى في التقدير اذا سئل عن اثنان فان كان هنا
سواء من بعد له نصيبه ان لا يجب والا لم يسمع شهادته على رجل ان يطلق امراته ثلاثا وهو
صاحب مال ثم قال لا تشهدنا في حيوتك لكن امرنا بالكتمان فكنتا لا تقبل شهادتهما الا انهما
اقر على انفسهما بالعق ان الشاهد اذا كان يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف خطه الا انه
لا يعرف الوقت والمكان حل له ان يشهد لانه لا غير لما الشاهد اذا كتب الشهادة ينبغي له
ان يعلم علامته يامن بها عن الغير الى زيادة ونقصان ويعرفها اذا راها **س** رجل شهد
على ملك دار بعينها الا انه لا يعرف حدودها يجوز له ان يبال العامة عن حدودها انها
لكن يشهد بالدار على اقرانه ولا يشهد بذكر الحد ود على اقران حتى لا يكون كاذبا **ك**
رجل حلف فقال ان استقضت من فلان درهم فبدي هذا خر فاجلان يدعي القرض
عليه يشهد على ذلك ايت العبد ورجل آخر يفتن بالمال دون العقق لانا لو قلنا هاتي حق العقق
فلنا شهادة الاحب لالابن وانه لا يجوز بخلاف المال ونظيره لو قال ان اشتريت خمر اعد
حر فشهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر بعق العبد ولا يجوز لرجل ان يدخل دارى من واحد
فامر سطايق فشهد ثلثة انهم دخلوا ان قالوا دخلنا جميعا لا يجوز شهادتهم وان قالوا اؤثنا
ودخل هو معنا يجوز شهادتهم ثلثة قتلوا رجلا عذما ثم تابوا واقرتوا ولا تشهدوا ان عفا
عنا لا يجوز وان قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا يقبل شهادتهما لهذا الواحد على الخمار
اشترى الامين فاعتمها ثم شهدا على البايع انه استوفى منهما يقبل شهادتهما بايع العبد

صلواتهم على رسوله

ان اشرقت فما ان خروا ركعتان

شهادة المالك

بعد قبضه ان المشتري اعترف فشهادتهما باطله لانهما سهران ان القسما عن العدة ولو انتم
ثلاثة فارتفع شهادتان منهما ان الثالث باع بضميه بطلت شهادتهما زوج انه امره
وسمى لها من لا وبعده منها بغيرها صبيها ثم مات فادعت الورثة ان المنزل الذي سماه
قد كان باعه من غيرهما قبل ان يبيعه لها لا صدق في ذلك والمنزل لها وعلى المشتري بینه
على ان يثبت تاريخ قبل تاريخ المرأة ولا يجوز في ذلك شهادة المرأة فان المرأة لو وجدت
بالمنزل عيبار دعت على الورثة بذلك وخاصهم فممن شهادتهم فغيرها يبرأون انفسهم عن
عهد شرائها تزوج امرأة ثم شهد هو واخرها اقرب بالمرسلان وقلان في
ذلك لم يقبل شهادته الزوج ولو كان الزوج دفع المهر اليها ثم شهد فان كان الدفع باهر
للولي جازت شهادته وان كان غير امره لا يجوز ان يصرح من ماله لمجوده فانكر
الورثة وبعض اهل المجد يشهدون على ذلك جازا فاكوا فاعدوا ولا اهل بحلة شهدوا
على رجل انه وقتل ابنه على مجد فاشهدا منهم جازع رجل كان لا يحسن الدعوى
للخصومة فامر القاضي رجلين فعداه الدعوى والمقصود ثم شهدا على ذلك
والخصومة لم يصر مطعونين بما عدا وشهادتهما جازع اذا كانا عدلين ع ولو ان
بجاسبا وعندها قوم فقة لا لا تشهدوا علينا بما سمعوا من منافق لحدوها قبضت كذا
جانت الشهادة ولو راى خطه وخفه على الصك لم يذكر لم يجز له ان يشهد وقال
محمد بن زوان لم يجز عليه العمل حم وفي شرح ادب القاضي لا ينبغي لرجل ان يشهد
على صك وان راى اسمه وخامه وخطه فيه ولم يذكر الشهادة فان شهد على ذلك وعلم
القاضي لم يجز شهادته ولم يفتن ها وان ذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة ويذكر
كتبا سمع في صك وختم عليه ولم يذكر انه اشهد على ذلك فلا يشهد عليه وكذلك لو يذكر
انه اشهد على ذلك لما لم يسمع ان يشهد عليه وكذلك ان قال قوم من يثق بهم ان قد
شهدنا عليه بحق وانت وهو لا يذكر فانه لا ينبغي له ان يشهد بذلك وفي ادب القاضي للحصا
من شرط الشهادة ان يتذكر الحادثة والتاريخ والمال مبلغه وصبيته حتى اذا لم يتذكر
شيئا منه وسقن انه خطه وخامته لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور وفي
النوازل اذا عرف خطه والخط في حرره ونسب عن الشهادة يسمع ان يشهد وبه اخذ
ولو كتب ذكر حق على نفسه ثم قال لقوم اشهدوا بهذا ولم يبين الكتاب ولا هم قرو فان
بين اسمهم واملاهم على انسان وسمعهم ان يشهدوا واهل هذا ان الرجل اذا كتب وصية
ثم قال لقوم اشهدوا على ما في هذا الكتاب لا يجوز ذلك حتى يقرأ او يرونه بغيرا يكتب
هم يعرفون كتابه ويقرأون المريف اذا كتب وصية وختمه ودعا بالاشهود وقاله وصية
وهنا حتى فاشهدوا على ما في هذا الكتاب لا يجوز لهم ان يشهدوا على ما فيها حتى يقرأ
ما في الكتاب بان قروها او قريت واذا شهد على صك ولم يقرأ ولم يعلم ما فيه لا يجوز له
يشهد على ما في الصك والكتابة على وجوه منها ما هو المستبين المرسوم وهو ان يكتبها
على صحيفة واصطرها وعون على وجه كتاب الغائب فان قال له اوبه الطلاق او له
الادب الاقر الدين فيما بين الله تعالى والدين في الدنيا حتى يجوز لشاهد ان يشهد

شهادة اهل الحلة

شهادة المالك

الكتب على وجه

دون

وعلى ما فيه سواء لا للشاهد تشهد على ذلك ولم يقبل ولو راى قوم كتب ذكر حق على نفسه لرجل ولم
يشهد هم به على نفسه لم يكن ذلك لان ما لا ينبغي لمن علم ان يشهد به لانه يحتمل ان يكون للخبيرة
بخلاف الكتاب المرسوم ويخلف خطه السمان والصراف فانه حجة فان مجد الكتاب
فقامت بينة انه كتبه او املاها جازا ولو ادعى اقران ومجد وكذا سائر المقررات على هذا
بخلاف الحدود والخصام المرسوم وغير المرسوم فيه سواء ولو اقر بقرعة في كتاب مرسوم
يفض المال ولا يقطع واقا الكتاب الذي غير مرسوم يجوز ان يكتب على الاذن وصحيفة او حرقه
او لوح او كتبه بغير مداد في صحيفة الاله يستبين فان قال لهم اشهدوا وسمعهم ان
يشهدوا والا فلا واما غير المستبين بخوان كتب على المداد او على العوار ثم قال تشهدوا
بذلك لسمعهم ان يشهدوا عليه وان علموا ما في كتابه لان الكتاب الذي لا يستبين الكلام
الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذمي فيه سواء ح وكل شهادة ردت لثمة الفسق
فاذا قاب واعاد لم يقبل بخلاف ما اذا ردت للصبا واللق في ثرا عا د بعد من والهن
للوابع جازا وقد ردت شهادة اهل القرية بحق لهذه القرية جازا كافوا الا يجوزون ولو
شهدوا قالوا كذا في يوم واحد وفي موضع واحد حين شهدنا ثم اختلفا في ذلك اليوم
وفي ذلك الموضع جازت شهادتهما لانه ليس عليهما حفظ اليوم والموضع ولو شهدا
بالكساح واختلفا في المكان او في الايام لم يجز وفي العصب جازا ان ادعى المدعي عصبيا مطلعا
ولو شهد احد هما انه اقران هذا المدعي شترى الدار منه بماره وشهد الاخر باقرانها
له وسلمها اليه يقبل ان ادعا الامرين بان ادعى انه اشترىها منه وسلمها اليه و
ان ادعى اخذها لم يقبل ولو شهد احد هما الفاله وورثها من ابيه لا يثبت له عي
وشهد الاخر الفاله جازا وان ادعى الفاله وكذا اذا شهد احد هما الفاله اشترىها من
فلان او وبنهاله وسلمها وهو يملكها وشهد الاخر الفاله جازا ولو ادعى دارا في بلادنا
تشهد احد هما على اقران ذي اليد انه اشترىها والاخر على اقران ان المدعي ودعها اياه
قبل يلقه للمدعي بخلاف قوله دفعها اليه لان الدفع اليه يكون بملك ولا يجمع بين قوله
احدهما انه له وقوله الاخر ان ذا اليد اقران المدعي ساكنها وجمع بين استباحته و
استيثاره واقران بانها له يجمع من الاقران بالهبة والاقران بالصدقة وكذا بين الاقران
بالشركة بالدرهم والاقران بالدينار وجمع بالقرض والاقران به ولو شهد احد هما بشر
الارض بشرها والاخر بشرها بحقها جازا ان ادعى الحقوق ولا يجوز شهادته احدهما
بشر الارض بالف والاخر بشرها بشرها بالف وجمع في الدين بين الهبة والابراء ولا يقبل
على الاقران باستيفاء الدين اذا ادعى الابراء او الخليل الا ان يقول البراءة كان بالاستيفاء
ولا يجوز شهادته ضامن المدعي بقبض البايع الغن او بامره ولو وكل رجلين بقبض مائة
جازا ان يكونان بالخصومة شهدا احدهما على الاخر انه وكيل لم يجز وان عرق التوكيل
جازا ان يكون بقبض الدين يجوز شهادته بالدين بخلاف لو كان بالخصومة الا اذا عر
قبل ان يخاصم ولو مجد الدين وثبت عليه ثم اقام البينة على القضاء والابراء يقبل ولو
قال مع ذلك لا عر كقطم اقام بينة على القضاء لم يقبل ولو كانت الدار في يد انسان فاقام

الكتاب المرسوم

شهادة اهل الزمر

الاصل والوراثة

شهادة المالك

شهادة المالك

المدعي البينة على البينة منه كذا لم يقبل منه لان اليد محتملة الا اذا اقام البينة على اقرار
 ذي اليد فان كانت في يد المدعي او من الراد اليه ولو ادعى لو كين بالحضومة ديناً بحجة الكل
 فادعى المدعي عليه قضاء فشهد له لو كين بذلك لا يسمع لان دعواه ابطال شهادته **سم** ولو
 شهد بدين رجل فردت ثم شهد لآخر لا يسمع وان كان بعد عشرين سنة وكنا وكيلها اذ
 المهر على الزوج لم يقبل شهادته للزوج بالخلع ولو شهد به من ولم يسم بما ذا منه
 له لم يقبل ومن شهد من اصحاب المدينة على وفقة لم يسمع فان اخذ من الوقت
 شيئاً لم يقبل ولا يقبل ولا يقبل شهادة اهل المسجد على وفقة المسجد ولو شهد بعض الشفعة
 على شرائ الدار جازت شهادته ان لم يطلب الشفعة ولو شهد ان هذه المارة على هذا
 بثلاث تطبيقات واجب عليه الكف عنها فيه خلا لانه لم يقل طلقها ثلثاً ولو شهد انه
 حلف بطلاقها لم يسمع حتى يذكر اليمين لعله هل هو صحيح ام لا ولو شهد انها امراته
 وحلله ولم يذكر العقد المختار انه يجهل ولو شهد احدهما انه اقر في المسجد والاخر
 انه اقر في السوق جاز ولو ادعى الميراث وقضى ثم ادعى ان ان اشتراكية من مودة
 وصرفه الوارث بطل القضاء بالارث ولو قضى له على ذي اليد بعد ولده يسلم العقد
 المدعي الحق قام منه ان المدعي كان اقر قبل القضاء انه لاحق له فيه او يخل عن اليمين
 بطل القضاء بخلاف ما اذا ثبت باقراره بذلك بعد القضاء لا يسلط القضاء ولا يقبل
 الشهادة على الشراء او على البيع الا ان يقولوا بانه وهو يملكه وسلم الى المشتري او
 هو ملك المشتري ولو شهدوا بالشراء وقبض المبيع ولم يذكر في التمس فينبى لو قبض
 المبيع بامرهم فان لم يحسوا لم يقبل وان ما تيقا قبل ان يسلم لهم حل على انه قبض بامرهم و
 يقضي التمس ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا له بالملك بسبب الارث او الشراء والعبه
 جاز وعلى العكس لا يجوز ولو شهد احدهما بالشراء والاخر بالعبه او الارث او ادعى الله
 فشهدوا بالشراء لم يجز ولو شهد ذين بالدين والاخر بالبراة الاولى ولو شهد احدهما
 بالقتل بالسيف والاخر بالتكسين لم يجز ولو كانت الشهادة بان باقراره جاز ولو شهدوا
 على رجلين بان فقل تعالى على هذا وحده خمساً تجاز وليس بالكتاب ولو اقام كل واحد
 بينة ثم اقر لاحدهما يجمع اقراره ويقضى بينهما نصفين ولو شهدوا انه مات وترك
 هذه الدار ميراثاً لورثته لم يجز حتى يهنوا عددهم ولو شهدوا ان هذا وارثه لارث
 له غيره لم يقبل حتى يسوا سبب الارث بان يقولوا ابنة او ابوه ولا يحتاج انه وارثه
 لانه لا يجب مجال وان قالوا اخوه لا بد ان يسوا انه لانيه وامه او لانيه وامه و
 كذا في العم والمال حق يقولوا او وارثه وفي المولى حتى نعتوا ان بعينه وفي الجدا بوايه
 او ابوايه وفي الجدة كذلك وان قالوا وارثه ولم يقولوا لارثه له غيره جاز ولكن
 سدوم القاضي زماناً فانما نعلم ولم يظهر وارثه اخر فان كان ممن لا يجب كالابن و
 الابن يدفع جميع المال اليه ولا يأخذ منه شيئاً وان كان ممن يجب كالخ وخنوخ لم يدفع الا
 اليه حتى يقولوا لا يعلم له وارثاً اخر غيره وان قالوا لا تعلم ثم شهدوا بوارثه آخر جاز
 لانهم لم يعلموا ثم علوا وان كان ممن لا يجب كخنوخ نصف كالزوج والزوج يسمع

شهادة اهل المسجد

شهادة امرأته او ولدها
واخر ما يهتدى السوف

ادعى الملك المطلق
فشهدوا بسبب

لا بد من بيان عدل الورث

لما اقل

لما اقل النصيبين وان قالوا لا يعلم له وارثاً اخر في هذا البلد لم يسمع **سم في الاختلاف**
الدعوى بالشفعة وشرطه موافقة الشهادة الدعوى لان الشهادة لا يقبل الا بعد الدعوى
 فان لم يوافقها قدمت كاشط اتفاق الشاهد بين في النظر والمعنى فلو شهد احدهما بان
 والاخر بالعين لم يقبل كاشط اتفاق الشاهد بين او الطلقة والصلفتين **اح** الشهادة اذا
 خالت الدعوى فهو على وجوه اما ان كان المدعي ديناً او ملكاً او عقداً فان كان ديناً
 بانل ما ادعاه المدعي نحو ما اذا ادعى العا وخمساً فشهدوا بخمساً يقضى بخمساً
 من غير دعوى التوفيق وان ادعى العا فشهد احدهما بان والاخر بخمساً لا يقضى
 بشئ لان اتفاق الشاهد بين في المشهود به لفظاً شرط ولم يوجد خلاف يقدم لان مدقق
 الشاهدان على خمساً والموافقة بين الدعوى لفظاً والشهادة لبيت بشرط فيقبل شها
 على خمساً ولو ادعى خمسة عشر فشهد احدهما بخمسة عشر والاخر بعشرة لا يقضى بشئ
 رجلاً شهد ان لهذا على هذا الف درهم قد اقضى منها مائة درهم وقال الطالب
 لا اقضى منه شيئاً يقضى بالالف ويجعل مقتضى المائة شهدا على رجل الف درهم وقال
 ثم قضاه خمساً وقال الطالب لي عليه الف درهم وما قضاني شيئاً او قال صدق في الشهادة
 على الدين وها في الشهادة على الفضا او قال شهدا بان الحق وخمساً بباطل وبزور
 ان عدل جازت شهادتهما الا في قول شهدا بباطل ومنه وفاته لا يقبل شهادتهما في اصل
 الدين ايضاً وان كان المدعي عيماً وشهدوا باقل ما ادعى نحو ما اذا ادعى كل الدار فشهدوا له
 بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير خوف ولو ادعى داراً في يدي
 رجل الفاه وشهدا المشهود بانه اشترها من الذي هو في يده جازت شهادتهما **ط** شهد
 شاهداً رجل على رجل بالف درهم قال احدهما بدين وقال الاخر بسود واليه فضل
 على السود او شهدا بدين حقة فاحدهما جدي وقال الاخر ردي وشهدا احدهما
 بالف درهم والاخر بالف وخمساً او بالف وعبد او بالنفقة بدين ادعى المدعي اكثرهما
 قضى بالقول وان ادعى قلها بطلت الشهادة الا اذا وفق فقال كان لي عليه بالف وخمساً
 كاشهد لك في ابراء عن خمساً ولو شهدا على مائة دينار شهد احدهما ان المائة
 بدين او ربه وشهدا الاخر انها تجارية واليه بدين او ربه فضل على التجاري ان ادعى المدعي
 السان ربي يقضى بالتجاري وان ادعى التجاري لا يقبل ايضاً ولو اختلفا جنس بان
 شهدا احدهما على كحظية والاخر على كس شعير لا يقبل صدقاً ولو شهد احدهما على
 عشرين والاخر على خمسة وعشرين يقبل على العشرين وان ادعى المدعي خمسة و
 ثشرين اما اذا ادعى عشرين فلا يقبل ولو شهدا احدهما انه اقر لهذا المدعي بالف درهم وقض
 وشهدا الاخر انه اقر انه او دعه الف درهم يقبل وهذا اذا ادعى المدعي الف مطلقاً اما
 اذا ذكر احد السببين في الدعوى ففقد كذب احد الشاهد بين فلا يقبل هذا اذا شهدا
 على فراق واختلفا في الجهة اما اذا شهدا احدهما ان لهذا المدعي الف درهم وقض
 شهدا الاخر ان له عندك بالف درهم ودعيت فلا يقبل هذا اذا ادعى مدعي عقداً فان كان ذلك
 في دعوى العقد ففي ثمان مسائل المبيع والاجارة والكتابة والرهن والعقود على مال

دتهما

قال المدعي شهدا او كذا بباطل

ذكر سبب من الشهادة

والخلع والصلح عن دم العمد والنكاح اما في البيع اذا شهدا احدهما انه اشترى عبد فلان
بالف درهم وشهد اخرانه اشتراه بالف وخمسائة لا يقبل هذه الشهادة سواء كان الله
يدعي الشراء بالف وخمسائة وسواء جرد الدعوى من البايع او من المشتري و
اما الاجابة ان كانت في المدة فهي كالباع وان كانت بعد مضي المدة والمدعي هو
المستاجر فهي كالباع ايضا وان كان المدعي هو المستاجر فهو دعوى الدين وقد ساو
الكتاب كالباع ان كان الدعوى من العبد وان كان المدعي هو المولى لا يقبل وفي الرهن
ان كان الدعوى من الراهن لا يقبل وان كان من المرهق فهو دعوى الدين فثبت
الرهن بالف ضمتا ونجا وفي العلق مال والخلع ان كان الدعوى من العبد و
المرأة فهو دعوى العقد وان كان الدعوى من الزوج والمولى فهو دعوى الدين
والصلح عن دم العمد كالمخلع وفي النكاح ان كان المدعي هو الزوج والمرأة مبتكرة فهو
دعوى العقد بالاجماع وان كان الدعوى من المرأة فهو دعوى الدين وفي شرح
الجامع الصغير لم يفصل بين ما اذا كان الدعوى من الزوج والمرأة وفي
سواء كان المدعي الزوج والمرأة اذا اختلفا لثا هذان في قدر المهر والمدعي بين
الاقل والاكثر يقضي بالنكاح باقل المالين **ح** ادعى داركا في يد رجل بسبب نحو الشراء
والميراث واقام البينة على مطلق الملك لا يقبل وهذا اذا ادعى الشراء من رجل مؤثر
بان يقولنا اشترى منها من فلان بن فلان اما اذا ادعى الشراء من مجهول بان يقول
اشترين من محمد ثم اقام البينة على الملك المطلق لا يقبل لان قايمة ما في الباب لا
مقرر بالملك لها بغيره الا ان هذا لا يقر لم يصح منه لانه وقع بمجهول باطل فصار كانه
لم يدع الشراء وهناك يقبل البينة على الملك المطلق كذا ههنا ولو ادعى الملك مطلقا
وشهد له بالسب يقبل وقد مر انما في هذه الصورة ينبغي للفاضة ان يال
المدعي يدعي الملك لهذا السبب الذي شهد له او يدعيه بسبب اخر او قال لادعي
لهذا السبب ففي الاخيرتين لا يقبل شهادتهم ولو ادعى الشراء مع القرض وشهد
بالملك المطلق ففيه روايتان في رواية لا يقبل لان دعوى الشراء مع القرض دعوى
مطلق الملك لا تشرط لصحة هذه الدعوى اعلانه حتى ان من قال بعين بيت
ملك عبدا بكذا وسلمه اليك صح دعواه وان كان العبد مجهولا ولو ادعى ملكا مطلقا
ولو شهد له على الملك بسبب ثم شهد له على الملك المطلق لا يقبل شهادتهم كما لو شهد
على الملك المطلق ثم شهد له على الملك بسبب ولو ادعى النكاح وشهد له على الملك المطلق
لا يقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهد له على النكاح لا يقبل وهذه دليل على انه اذا ادعى
النكاح او لاثم ادعى الملك المطلق لا يقبل ولو ادعى الملك المطلق ثم ادعى النكاح لا يقبل
وفي الخيط ولو ادعى الملك بالنكاح وشهدا لشهود على الملك بسبب لا يقبل بخلاف ما ان
ادعى الملك مطلقا وشهدا لشاهدين بسبب والاخر مطلقا لا يقبل ويقضي بالملك للمدعي
كما اذا شهدا جميعا بالملك للمدعي وان ادعى بسبب وشهدا احدهما بسبب والاخر
مطلقا لا يقبل كما اذا شهدا جميعا بالملك المطلق الفاظه اذا سال عند الشهود قبل الدعوى

ادعى رواية المطلق

الملك المطلق

عن لون

عن لون الفاية المدعى قالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا على خلاف ذلك اللون يقبل لان
الفاضة سال الشاهد عما لا يكلف الشاهد به انه وكان ذكره والعدم بمنزله ولو ادعى الملك
من رجا وشهد الشهود على الملك بعد تاريخ لا يقبل ولو شهدا احدهما على الملك المورخ و
الاخر على المطلق ان ادعى المدعي الملك المورخ لا يقبل شهادتهم واذا ادعى المطلق لا يقبل
يقضي بملك مورخ ولو ادعى الشراء مورخا وشهد له من غير تاريخ او على العكس او
ادعى القرض مورخا وشهد له على القرض او على العكس فيه روايتان ادعى عينا
يدرجل انه ملكه وان صاحب اليد قبضه بغير حق منذ شهر وشهدا لشهود له بالقرض
مطلقا لا يقبل شهادتهم كالوا دعى المدعي القرض مطلقا وشهد له بالقرض منذ شهر
فانه لا يقبل الا اذا وقف ولا ردت من المطلق القرض من ذلك الوقت الذي
شهد به الشهود فحينئذ يقبل ولو ادعى ان هذا العين لي منذ سنة وشهد له ان له
مشرتين لا يقبل شهادتهم ولو قال هو لي منذ عشرين وشهد له ان له منذ
سنة يقبل ولو ادعى الملك بسبب الشراء منذ سنة وشهد له بالشراء من غير تاريخ
فيه روايتان في رواية يقبل ولو ادعى بسبب الشراء مطلقا من غير ذكر التاريخ في الشراء
والشهود شهدوا له بتاريخ سنة في رواية يقبل ادعى ان قبضت مني عشرة دنانير بغير
حق وشهدوا على القرض مطلقا يقبل ويجعل على انه قبضت مني عشرة دنانير بغير
الحاق ولو قال المدعي قبضت منذ شهر ولم يذكر الشهود التاريخ لا يقبل ولو ادعى
القرض بغير حق مطلقا وشهدوا على القرض الحاق ولو قال المدعي قبضت منذ شهر
ولم يذكر الشهود التاريخ لا يقبل وادعى القرض بغير حق مطلقا وشهدوا على القرض المورخ
لا يقبل ادعى داركا ميراثا من ابيه واقام بينه على ملك مورثه وشهدا احدهما على الملك
المطلق للمورث وشهدا لآخر على انه ملكه اشتراه من فلان يقبل الشهادة على الملك
للمورث بسبب ويقضي للمورث بالملك بسبب ويجعل مطلقا الشاهد الاخر على الملك
المطلق يقضي له بنفس الملك واذا ادعى الشراء او من امر وشهدوا انه اشتراه في
الامر يقبل ومثله في النكاح لا يقبل لان البيع قول يعاد ويكر اذا ادعى النكاح مطلقا
من غير تاريخ وشهدوا انه تزوجها وشهدا لشهودا لا يقبل وعلى العكس يقبل واذا ادعى
الشهادة على ملك الغني بسبب داراد ان يشهد بالملك المطلق الاصح انه يبيعه ذلك اذا
ادعى الدين بسبب القرض وما اشبه وشهدوا بالدين بسبب القرض وما اشبهه و
شهدوا بالدين دينيا في الشهر المطلق الصحيح انه يقبل اذا ادعى القرض وخمسائه منها
بن عبد اشترى مني وقبضه وشهد له بخمسائه مطلقا يقبل الشهادة بخمسائه
وذكر السبب ليس بشرط واذا ادعى على امرأة انها منكوبة ولم يدع التزوج وشهد له
الفايز وجها او ادعى على امرأة انه تزوجها وشهدا انها منكوبة قبلت الشهادة و
المدعي اذا ادعى الملك في الحال وشهدا هذان الشهود ان هذا العين كان ملكه يقبل
اذا ادعى الدين لرجل وشهدا هذان ان كان له عليه كذا وقال ابن مغازا ان
درضمن ابن مغازا عليه بود من بين مدعي را سفي ان يقبل هذه الشهادة اذا قال الشهود

ادعى الملك المورخ

ادعى مورثه

شهران هنا ملكه يقبل ويصير كما قالوا لشهران هنا ملكه في الحال ولا يجوز من القاض ان
يقول ملكي مبدئاً ادعت كما على رجل وقلة احد الشاهدين انها امراته وشهد
الآخر انها كانت امراته يقبل كالشهادتهما ان هذه امرأة هذا الرجل وشهد آخر
انها كانت امراته ولو شهدا احدهما ان هذا الفين ملكه والآخر شهدا انه كان ملكه
يقبل ويقضي به له اذ الذي يحتاج امراته بان قال هذه امراتي او قال هذه منكوت
وشهدوا انه كان بينهما ولم يقر من الحال بان يقولوا انها منكوت حتى يقبل هذه الشهادة
هنا اذا شهدوا بالملك في الزمان الماتى اما اذا شهدوا باليد في الزمان الماتى
بان ادعى داركا في يد رجل فشهدوا ان هذه السار كانت في يده هذا المدعى لا يقبل ولا
يفضي للمدعى بشئ في ظاهر الزمان ولا يثبت له شاهد على اليد في الزمان الماتى وقد
عرف الخراج عن يده بغيره ولا يكون كذا اذا شهدوا بالملك في الزمان الماتى ولو
شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده المدعى يقبل ولو ادعى الملك في الزمان الماتى
وشهدوا على ملكه في الحال بان قال هذه الحارية كانت ملكي وشهدوا انها لا تقبل على
الصح وكذا لو ادعى انها كانت له وشهدا انها كانت له لا يقبل لان اسناد المدعى دليل
على الملك في الحال اذ لا قابلية للمدعى في الاسناد مع قيام التكرار في الحال بخلاف الشاهد
اذا اسند الملك في الزمان الماتى لان اسنادها لا يدل على النفي في الحال ادعى على آخر
ماه فقير حنطة بسبب السلم الصحيح وشهدا لشهود المدعى عليه اقرار له عليه
ماه فقير حنطة ولم يبرر واسم هذا فيه روايتان رواية يقبل وفي الحديث ولو
ادعى الدين وشهدا احدا للشاهدين ان للمدعى على هذا المدعى عليه هذا المال وشهد
الآخر على اقرار المدعى عليه بهذا المال يقبل هذه الشهادة وفي فناء وقاض خان
لو ادعى الفاء واثام شاهدين فشهدا احدهما ان له عليه الف درهم وشهدا الآخر
باقراره بالف جازت شهادتهما عند ابي يوسف رحمه الله وفي الرشيدى ولو ادعى
القرض وشهدوا على اقرار بالمال يقبل من غير بيان السبب وفي المسبوط ولو شهد
احدهما على القرض والآخر على اقرار المستقرض بالقرض جازت شهادتهما ولو ادعى عثم
دراهم قرضا وشهدا له بهذا اللفظ كما ولا دأبنا لا يثبت القرض لان الوديعه
كذاك ادبنا ولو قال حاد نبت بسبب القرض يقبل ادعى قرضا على رجل وشهدا
ان المدعى رفع اليه عشرة دراهم ولم يقلوا قبض المدعى عليه كاشهادة على البيع شهادة
على الشراء ويكون القول قوله والبدان قبضت بجهة الامانة فان ادعى انه قبض بجهة القرض
يحتاج الى اقامة البينة على القرض المدعى عليه اذ ادعى الحق وشهدا احدهما انه قضا
دينه والآخر يشهد ان ربه الدين اقر بالقرض لا يقبل ولو شهد على امر واحد يقبل
احد شاهدي القرض اذا شهدا انه اقر منه وشهدا الآخر انه اقر منه ثم قضا به ثبت
القرض ولاست القضاء ولو شهد باللفظ لا يثبت الا احدهما قضا منها فحسب ما
يقبل الشهادة على الالف ولم يسمع قوله قضا الا ان يشهد معه الآخر وسعى الشاهد
اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يقر المدعى انه قبض منحه - والشهادة على عند

ادعى كالجارية

شهدا احدهما بالمال
كذا والآخر بالقرض

في القرض لا يقبل

عامة

تامة كالرهن والحبسة والصدقة يطلها الاختلاف في الزمان والمكان وفي البيع والابحار
والصنع والمخام لا يطلها الاختلاف في الزمان والمكان فلو شهدا احدهما على الفعل
والآخر على الاقرار ولا يضر ولكن لكل القرض وان كان تمامه بالقبض ولو شهدا احدهما
على اقرار بالبيع بالالف والآخر على اقرار امس الف جازت شهادتهما وفي الصغير
اذا اختلف الشاهدان الزمان والمكان وفي الاتساق او الاقرار بان شهدا احدهما على
الاتساق والآخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني في
العرف كالغصب والجنابة او في قوله ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القول وان كان
لايم القرض لا يقبل وهو السليم واذا شهدا بالرهن واختلفا في الزمان والمكان وشهدا
بشهران على معاينة القبض فالشهادة مقبولة وكذا الشراء والصدقة والهبة ولو شهدا
على اقرار بالبيع والمتصدق والراهن بالقبض جازت الشهادة واذا شهدا على
بيع او اجارة او طلاق او عتاق على مال وقد اختلفا في مقدار البذل لا يقبل شهادتهما
ادعى على امراته انه تزوجها وهما محمد فشهدا ههنا تزوجها بالف وشهدا الآخر
انه تزوجها بالفين والزوج قوله الفين او يقول الفاء ويقول لمراسم لها شيا فانها
جائز ولو ادعى البيع وشهدا على اقرار بالبيع بالبيع واختلفا في الزمان او المكان لا يقبل
شهادتهما ولو ادعى الشراء وشهدا احدهما على الشراء والآخر على الاقرار بالشراء
يقبل ولو سكت شاهدا البيع عن بيان الوقت والمكان فالشهادة قاضى فله لا يفتكم
ذلك يقبل شهادتهما وليس للاختلاف بين الشاهدين بمنزلة الاختلاف بين المدعى
والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقة للآخرى
في اللفظة الذي لا يوجب خللا في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي
ان يكون للمعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهدا احدهما على الغصب
والآخر على الاقرار بالغصب لا يقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب يقبل اذا اشترى
جارية فوجد بها عيبا وادان يدها به وانكر البايع ان يكون باعها وبها ذلك
اليب فشهدا شاهد انه اشترى هذه الجارية وبها هذا العيب وشهدا الآخر على
اقرار البايع به لم يجز هذه الشهادة كما لو ادعى عينا له فشهدا احدا للشاهدين انه
ملكه وشهدا الآخر على اقرار ذي اليد انه ملكه لا يقبل ولو ادعى الرهن فشهد
احدهما على معاينة القبض والاقرار بالراهن بقبض المرثين ولو شهدا احدهما
ان المدعى في يد المدعى عليه والآخر شهد على اقراره في يده لا يقبل ولو ادعى
الوديعه وشهدوا على اقرار المودع بالابيع يقبل كما في الغصب ولو شهدا احدا
الشاهد على الابيع والآخر با اقرار على الابيع يقبل ولو ادعى النكاح وشهد
على تزوجها بالنكاح يقبل كما في الغصب ولو شهدا احدهما على النكاح والآخر على الاقرار
بالنكاح لا يقبل ادعى الصداق بعد الطلاق وادعى ان زوج انها وهبت الصداق
واقام بینه فشهدا احدهما على الهبة والآخر على الاقرار يقبل ادعى داركا فشهد
احدا هديه انها دارع وشهدا الآخر على اقرار صاحب اليد انها للمدعى لا يقبل بخلاف

الاختلاف في الزمان والمكان

الاختلاف في الزمان والمكان

على الشراء والاقارب
والأصل

شهادة بالادارة

ما اذا شهد احد على الدين والاخر على الاقران بالدين لقبيل ولو ادعى عبداً واقام البيعة
على اقران ذي اليد ان لا يدعى لقبيل بيعة ويقضي بالعبد ولو شهد احد على اقران ذي اليد
ان العبد للمدعي وشهد الاخر على اقران ان المدعي ادعى ان العبد له فقبلت شهادتهما ولو شهد احد
على اقران ان المدعي وشهد الاخر على اقران ان المدعي دفع اليه لا يقبل ولا يقضي بالعبد
للمدعي ولو شهد احد الشاهد على اقران ذي اليد ان العبد للمدعي وشهد الاخر ان اقران
انما اشترى من المدعي وقبض المدعي صاحب اليد فقبض المدعي الا ان اقران المدعي من شئ
قبل البيعة ويقضي بالعبد للمدعي ولو ادعى المدعي صاحب اليد اقران باحد الامرين لا يقبل
هذه الشهادة ولو ادعت الطلاق فشهدا على اقران بالطلاق او شهدا باحد الطلاق
والاخر على الاقران بالطلاق لا يقبل ولو ادعت الخلع واقامت البيعة على اقران وج بالخلع
لا يقبل ولو شهد احد على اقران في المجد وشهد الاخر ان اقران في السوق او شهدا باحد
اقران مدعي وشهد الاخر ان اقران عشيبة جان وفي الشهادة على الاقران ان اختلفا في المكان
جان ت شهدا فقبضت ولو ادعى ان سلم ثوبا الى صباغ وجد الصباغ ويشهد الشاهدان ان
دفع اليه لم يصبغ احد وشهد الاخر ان دفع اليه لم يصبغ احد لا يقبل اذا شهد شاهد على
رجل ان اقران لهذا المدعي عليه الف درهم وشهد الاخر ان هذا المدعي ودعا الف درهم
والمدعي يدعي ديناً مطلقاً لا يقبل ولو ادعى احد السبي فقبل لا يقبل ولو ادعى ان قبضت
مالى كذا درهم بغير حق وشهد شهوده ان قبضت بحجة الربوا لا يقبل ولو ادعى الغصب و
شهد واقران قبضت بحجة الربوا لا يقبل اذا ادعى ان قبضت بحمان وشهد شهوده ان هذا
الحمار ملك للمدعي ولا يدعي هذا بغير حق لا يقبل هذه الشهادة ومن ادعى على آخر ان من مالى
كذا قبضاً موجباً للرد وشهد واقران بالقبض لا يقبل ادعى عشرة افرق خطبة
وشهد شهوده ان المدعي عليه قال ابن مدعيه فقبحه كندم بدين حقة بدين من فرساده
لا يثبت قبض المدعي عليه لانه ارسل اليه ولم يقبض ولو ادعى القتل وشهد احد على
على القتل والاخر على اقران به لا يقبل ولو ادعى المديون اللبا وشهد واقران المدعي
بالاستيفاء لا يقبل ادعى شرا دار من رجل فشهد فانه على الشراء من وكيله او شهد وان
فلان باع وهذا المدعي عليه لاجاز يبعه لا يقبل ولو ادعى سرقة وشهد بالمظنة البيت قبل
على المظن لان البيت والدار في عرفنا واحداً يقال فلان كذا يبيع فلان ولو شهد
احدهما انه وكله بطلاق فلانة وحده وشهد الاخر انه وكلها بطلاقها وطلاق فلانة
الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اجتمع عليه ادعى الوكالة في شئ معين او في خصوصية
معينة واقام شاهد بين شهدا احدهما انه وكله بالخصوصية مع فلان في هذا الشئ معين
وشهد الاخر انه وكله وكبلاً مطلقاً عاماً في سائر المتفرقات ثبت الوكالة المعينة فقبض
ولو ادعى كفاية فشهدا على اقران بالاكفالة والاخر على الاقران لا يقبل احد الشاهدان
اذا شهدا على الكفاية والاخر على الكفاية لا يقبل على الكفاية ويجزم لهما اذا شهدا احدهما
على الكفاية لفظاً كواهي ميدهم كفلان جنبين كفلت اكر فلان سرماجه رماه فدهم
من ضمان كرم برين مالى وشهد الاخر كفلان جنبين كفلت كرم من ابن مالى رضاعان

الشهادة بالادارة

الشهادة على الغيب

الشهادة بالادارة

الكفاية والادارة

كردم

كردم ان فلان من فلان ناسرناه لا يقبل هذه الشهادة لان احدهما شهد بيمينان بخبر والاخر
بضمان معلق وبيمينا مقابرة فلا يقبل ادعت امرأة ارضاً وشهدا احدهما ان هذه الارض
ملكها لان زوجها فلان ادعى اليها هذه الارض وعوضاً لثمن الدسقمات وشهد الاخر انها ملكها
لان زوجها اقر انها ملكها لا يقبل شهادتهما مدعى العقار ميراثاً عن ابيه فشهدا احدهما ان
هذا العقار ملكه وشهد الاخر ان هذه الضيعة ملكه لا يقبل لان العقار اسم للمصلحة المبنية في
الضيعة اسم للمصلحة لا غير ضمان كمالوا مدعى العقار وشهدوا على البيت ان لا يقبل ادعى ان مولى
اعقني وشهدا الشهود ان حراً لا يقبل الامة اذا ادعت ان فلان اعقني وشهدا انما حرة
لا يقبل ولو ادعى العبد حرية الاصل وشهدوا انه اعقنه فلان لا يقبل ادعى انك قبضت من مالى
خمسة مائة درهم وذكر قيمته وشيئة وشهدا الشهود ان هذا الذى هو ذى اليد قبضت من مالى
فلان غير المدعي لا يقبل هذه الشهادة حتى يحضر على الاحضار لانه ادعى انك قبضت من مالى لانه
ادعى انك قبضت من مالى ولم يقبل حتى فاضا فضا الشهود قبضت من غير المدعي لا يكون تناقضاً
حصر ولو ادعى ان فلان له شهدا احدهما انما اشترى فلان وهو يملكها وشهد الاخر
ان فلاناً اخر يملكها وهو قبضتها ولو شهدا ان لهذا عليه الف درهم ولكنه قد ابرأ منها وقال
المدعي ما ابرأته من شئ وقال الشهود عليه ما كان له على شئ ولا ابرأته من شئ فقبضت عليه
بالالف فاذا شهدا الشهود بدار رجل فكل المشهود له هذا البيت من هذه الدار لا يقبل رجل
اخر غير المدعي عليه فقد كذب شهوده ان قال هذا المثل قبل القضاء لا يقضى ولا فلان يشئ
وان كان بعد القضاء اضرب اقران فلان وجعلت له البيت ومردت ما بقى من الدار
على المظنة عليه ويضمن قيمة البيت للفقير عليه رجل في يديه عبداً ادعى رجل ان اشتراه
من ذى اليد وذو اليد يحجج المدعي بشاهد من شهدا ان باعه منه ولا يدري هو للبايع
ام لا باعته شهدا فقبض المدعي بشاهد من شهدا ان باعه المدعي عليه من
هذا المدعي فان القاضى يقضى بينهما المدعي ولو اختلف الشاهدان في الشايد ليقول
على الطالب والمطلوب والمركب وكذا احدهما كان مع فلان وقال الاخر لم يكن مع فلان
بخبر ولا يبرطل هذه الشهادة شهدا احدهما على اذن المولى عند في البر وشهد الاخر
على اذنه في الطعام وانكر المولى لاذن لا يقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما على مخرج الاذن
فانبر وشهد الاخر انه راه اشترى البر ولم يسمه لا يقبل واذا ادعى حنطة جديدة
يشهدا احدهما بالجودة والاخر بالرداة فيفخى بالردى واذا ادعى البيض من البراعم
فشهدا احدهما بالبيض والاخر بالسود لا يقبل على السود وهو اسم لا يقضى من البيض ولو شهد
احدهما على تطبيقه ونصف وشهد الاخر على تطبيقه بجازت شهادتهما ولو شهدا احدهما
انه قال لهما انت خلية وشهد الاخر انه قال لهما انت بنية لا يقبل بالاجماع وان كان مع
الفرطين واحداً كما لو شهدا احدهما ان طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد
الاخر طلقها ان كلفت قد كلفت لا يقبل وكما لو شهدا احدهما ان طلقها ثلاثاً وشهد الاخر انه
قال انت على حرام ونوى الثلث لا يقبل ولو شهدا احدهما ان طلقها واحداً وشهد الاخر
طلقها ثلاثاً واخذ لا يقبل ولو شهدا احدهما ان طلقها ثلاثاً وشهد الاخر انه طلقها بالشهادة

ادعى حراً

القيصر والعمر

ادعى للبره

قال الشهود امرهم

قال المدعي

قال الشهود امرهم

الشهادة بالادارة

الاصالة والشهادة

الفرع **ح** وشهادة الابن على شهادة الاب جانبا على قضاءه على الصحيح
 وقيل الشهادة على الشهادة وكذا كتاب القاضى شهود الفرع يجبان بذكر الاسم والشهود
 الاصول واسم ابهم وجدهم ولو شهد رجلان على شهادة رجلين وشهدا أحدهما
 على شهادة نفسه في ذلك الحق فهو باطل لان شهادته بشهادة نفسه اصل وشهادته
 على غيره بدل فلا يثبتان ولا يثبتان على ان يثبت بشهادة الاصل لما مضى
 بثلاثة ارباع الحق نصف الحق بشهادة واحد وربع الحق بشهادة مع آخر على شهادة
 الاصل القاضى ولا يجوز ان يثبت شهادة الواحد بثلاثة ارباع الحق ولو شهدا أحدهما
 على شهادة نفسه وشهد الآخر على شهادة رجل آخر فبطل ولو شهدا على شهادة
 رجلين انما اعتق عبده فلم يقض بشهادتهما حتى حضر للصلان ولهما الفرع عن
 الشهادة مع النفي عند عامة المشايخ الشهادة على الشهادة وان كثر واعتدل وصفه
 الاشهادان يقول الاصل للفرع اشهدوا على شهادتي اني اشهدان فلان اقر عذري
 كذا ويقول للفرع عند الاداء اشهدان فلانا اشهدنا على شهادتنا اني اشهدان فلانا
 اقر عذري بكذا وقال في اشهد على شهادتي بكذا ولو قالوا لا اشهدان فلانا اشهدان
 فلان عليه الف درهم وقال شهدوا على شهادتنا بكذا كان تخيلا صحيحا فلان
 ان المنار لو قال الفرع اشهد على شهادة فلان ان فلان على فلان كذا واشهدنا على
 شهادة فلان وامرنا بان يشهد بها فيكفيه خمس مائة ولو سمع الشهود قاضيا يقول
 لرجل قضيت عليك لهذا الرجل الف درهم ثم عزله واستغنى آخر هل يسمعها ان يشهد
 ان القاضى قضى عليه لو سمع في غير مجلس القضا لا يسمعها على الاحوط **ح** الفرع
 اذا لم يعرف الشهود عليه بعينه وشهد عليه باسمه ونسبه يقبل شهادته ويقبل الشهود
 عليه ثبت ان المقرين شاهدوا الاصل هو هذا ولو ان عدوا جارا الى عدو والآخرين
 فشهدوا عندهم ان فلانا استغنى فامن فلان كذا ما لا يسمع لسا معين ان يشهدوا
 عند القاضى بالاستغنى الا ان يشهدوا على شهادتهم الفرع اذا لم يعرف الاصل بجلالة
 ولا غيرهما فهو مسمى في الشهادة على شهادة بترك الاحتياط ولو شهد الفرعان
 سألها القاضى عن الاصلين فان تركاها سأل من الفرعين ويؤخذ في هذا وان
 لم يركباها لا يقبل ولو شهدا على شهادة رجلين فثبت للقاضى شهادتان رجلين
 يرفعا الشهادتان على شهادتهما انهما يشهدان بكذا وقال القاضى لا يسمعها انك او
 قال لا يرفعا سألها لم يقبل حتى سميا الاصلين ولا يجوز شهادته شاهد على شهادته
 رجل ولا على شهادة امرائين على ان يشهد على ذلك رجلان او رجل وامرأتان
 ولو شهد رجلان او رجل وامرأتان على شهادة امرائين جان وقام ذلك مقام
 شاهد واحد **ق** ولو ان عثرة شهدوا على شهادة واحد يقبل لكن لا يفيضي
 حتى شهدا هذا اخر لان الثابت لشهادتهما شهادة واحدة ولو ان رجلين
 شهدا على شهادة مشرق رجلان بكذا وحكم به الحاكم ولو ان عثرة نسوة شهدوا
 على شهادة رجل واحد او على شهادة امرائين او على شهادة امرأة لم يقبل الحاكم

ذكرت يشهد معهن رجل ولو ان رجلا اشهد رجلا على شهادته ورجل اخر سمع ذلك
 ولم يشهد ولم يقل له اشهد على شهادتي لم يسمع لهذا الرجل ان يشهد على شهادته و
 ان شهد وفسر ذلك للمقاضي لم يجز شهادته وان عدله الفرع اصله وثبت عند الاصل
 لان الفرع ثابت عن الاصل في نقل عيانا الى المجلس القاضى فاذا نقل منها حكم النيابة نصا
 هو بنقله الاجاب فيصح القبول وان شهد رجلان على شهادة رجل من يرضى المصير لا يقبل
 ان يحضر مجلس القضا فالشهادة جائزة لانه عجز عن الحضور بنفسه لا ذكاء الشهادة فيلزم
 للمضرب بنائيه **ف** وان انكر الاصل شهادة الفرع بطل شهادته فرعه ومن اقرانه شهد
 زورا وشهد له بعينه وهو ان يبعث الى السوق ان كان سوقيا والى محلته ان لم يكن سوقيا
 فيقال لهم ان القاضى يقول انا وجدنا هذا شاهدا هذين فاحذروا وحذروا الناس عنه
كتاب القاضى الى القاضى وهو نقل الشهادة حقيقة واذا قدم الرجل الى
 القاضى بيا له ان يقبل عينه عنده على رجل في بلد اخر يكتب له كتابا الى قاضى ذلك البلد
 القاضى يسمع منه شهوده على حقه الذي يدعى لان الحاجة ما بينه الى هذا فان الناس قد
 سددوا عليه البيع بينه وبين خصمه والشهود في مجلس القاضى فيه حاجة ما بينه كانه
 الشهادة على الشهادة ثم الشهادة على الشهادة جعلت حجة مكان مساهل الحاجة فكذا
 كتاب القاضى الى القاضى ثم المدعى لا يخلو اما ان يكون دينا او عقارا او عروضا او
 في الدين والعقار يجوز كتاب القاضى الى القاضى وفي العروضا عواشيب والعقار في
 البراري ونحو ذلك يجوز على الصحيح عند المتأخرين وعليه الفتوى ولكن لا يجوز في النجاس
 والنسب والمقصوب والامانة والمضاربة المحرمين وعن محمد رحمه الله قوله فيما ينقل
 وعليه المتأخرون ولا يجوز نقل المدعى والقاضى ثم اذا كان القاضى ان يكتب الى قاضى آخر
 يكتب في الكتاب اسم المدعى واسم جرح وحليته ونسبه القليلة او محله وصناعته ان لم يكن
 من العرب وكذا يكتب اسم المدعى واسم ابه وجد وحليته فان ذكر اسمه واسم ابه
 ولم يذكر اسم جرح ففيه دليتان ولو ذكر اسم جرح ايضا وترك ما سوى ذلك من الحلية كفا
 ذلك فان ذكر اسمه ولم يذكر اسم ابه كمن نسبته الى قبيلة او حدة فقال فلان البصري
 او البجلي لا يسمع الكتاب بالاجماع واذا ثبت النبوة فعد ذلك المسئلة على ثلثة اوجه
 اما ان عرف القاضى المدعى ولم يعرفه بكنى سأل الشهود عن اسمه ونسبه ونحوه او لم
 يعرف ولم يبين في الوجه الاول يكتب حضر مجلس الحكم يوم كذا رجل يقول له فلان بن
 فلان بن فلان وقد اشتهت معرفته انه فلان بن فلان بن فلان او يكتب معرفته انه فلان
 بن فلان بن فلان ونزع عمر ان له على فلان بن فلان بن فلان كذا الى اخر الكتاب
 وفي الوجه الثاني يكتب حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا رجل ذكر انه فلان بن فلان
 بن فلان القلاني ولم اعرفه فاقام بينة فشهدوا انه فلان بن فلان بن فلان القلاني
 واست معرفته او يكتب معرفته او يكتب ثبت ذلك عندى بحجة حكيت انه فلان بن فلان
 القلاني وفي الوجه الثالث يكتب حضر مجلس الحكم يوم كذا رجل ذكر انه فلان بن فلان
 القلاني فثبتت قضيتي في معرفته فاذا عرف المدعى عرف المدعى عليه على هذا يكتب اسم

مصدق الفرع الاصل

شهادة الزور

شهادة الزور والاشهاد

شهادة الزور

شهادة الزور

الشهادة على الحاكم

صحة الاشهاد

الاشهاد بشرط

رطل اشهاد على الحاكم

صورة الكتاب الحكم

ذكر

الشهود الذين شهدوا عنده واسماهم وحلامهم ومواضعهم ومعرفة المدعى والبلد
 يكتب اسمهم واسماهم والكتاب بقوله شهد بن كذا عندي شهود عدولهم قدر فهم كفاه
 ثم اذا كتب اسم الشهود ذكر ما لهم فاذا كتب الكتاب يقرأ كتابه على الشهود الذين شهدوا
 على الكتاب ويدفع اليهم نسخة يكون معهم حتى يحفظوا ما في الكتاب لانهم ان سوا
 ما في الكتاب لا يقبل شهادتهم ويختم الكتاب بحضرتهم ويشهدون ان هذا كتابه الى
 فلان القاضى بكذا كذا وهذا خاتمة فالحاصل ان شرط صحة كتاب القاضى الى القاضى
 شيئا احدها ان يقرأ عليهم الكتاب ويحضرهم ما في الكتاب والثاني ان يختم بحضرتهم
 والثالث ان يحفظوا ما في الكتاب حتى لو عدل من هذه الاشياء لا يقبل
 والرابع والخامس حتى ولو سافر حرم الله ليشترط شيئا من ذلك حتى يشترط بالقبض
 بل اذا شهدهم القاضى ان هذا كتابه وخاتمة فشهد واسم الكتاب والحكم عند
 القاضى المكتوب اليه كفى ولا يلزم الحرك المعينة واختار الامام السرخسى قوله واذا كتب
 القاضى الكتاب فقال هذا من فلان بن فلان الى قاضى بلد كذا فلم يكتب اسم
 ذلك القاضى واسم ابيه ينبغي للقاضى الذى يرد اليه الكتاب ان لا يقبله وكذا اذا
 كتب فقال هذا من فلان بن فلان الى فلان بن فلان من وصل كتابي هذا من قضاة المسلمين
 وحكامهم لا يقبله **ق** وابو يوسف وسع واجان وعليه عمل الناس اليوم **ح** ولو كتب
 وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضى بلد كذا فلان بن فلان الى كل من وصل اليه
 كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم فحق ويرد الكتاب على كل قاض يقبله فاذا ورد
 الى القاضى لا يقبله الاجتزاع للحزم لانه بمنزلة اداة الشهادة فلا بد من حضوره فاذا
 حضر المدعى عليه بطلب المدعى اذا ادعى المدعى حقه عليه فانه الجواب فان اصاب
 سم وقع الاسماء عن الكتاب وان اجاب بلوجا وان يعلم الكتاب الى القاضى
 لان كتاب القاضى الى القاضى بمنزلة الشهادة على الشهادة والقاضى انما يبيع الشهادتين
 على الشهادة حال انكار الحق فلذا الكتاب فبدفع المدعى الكتاب الى القاضى فيقول له
 القاضى ما هذا فيقول كتاب بلد كذا اليك فالقاضى لا يقبله بالكتاب بل ينظر الى ختمه
 ويسأل عن المدعى اليه ان هذا كتاب قاضى بلد كذا اليه فاذا اقام المدعى اليه على
 ان هذا كتاب فلان بن فلان بن فلان قاضى بلد كذا اليك وهذا خاتمة فيباليهم هل يراهم
 وختم بحضرتهم وان شهدوا على ذلك قبله وان قالوا لا يراهم علينا ولكن ختم بحضرتنا
 او قالوا قرأه علينا ولم يختم بحضرتنا لا يقبله والشرط الرابع ان يكون عنوان الكتاب
 من فلان بن فلان الى فلان بن فلان حتى لو كتب اسم المكتوب اليه لا غير واسمه و
 اسم ابيه لا غير واسمه واسم جده لا غير وذكر كنيته بان ذكر اليه فلان لا غير لا يبيع
 الكتاب والخامس ان يكون داخل الكتاب الاسماء كما كان على عنوان الكتاب حتى لو
 يكون في داخل الكتاب الاسماء ولا الكنى وان كان على عنوانه لا يقبله هذا شرط صحة
 الكتاب والاول شرط صحة الشهادة على الكتاب فاذا شهد الشهود على الكتاب
 ختم القاضى وهو كتاب صحيح اى مستجمع للشروط وعلم القاضى بعدالة الشهود فن

من فرائد الحكم

الكتاب

الكتاب بحضرة الطالب والمطلوب وعلى ما فيه والفقه وان لم يعلمه لا يقضيه لو بعد
 فان عدلوا بغير الكتاب ولو لم يعلموا لاقضه الطالب بغيره في شهود كذا على الكتاب
 وان لم يقبل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه حتى مات القاضى الكتاب او عزله او عي
 او فسق او صار بحال لم يقبل حكمه لم يقبل هذا القاضى الكتاب ولم يقبله لان القاضى
 الكاتب بعد العوارض صار كاحد من الرعايا والقاضى لا يقبل واحد من الرعايا وان
 مانع الكتاب من الرجل قبل ان يوصله الى القاضى او وصله الى القاضى وهرب خصمه
 سأل الرجل الذى جاءه الكتاب من هذا القاضى ان يكتب له الى القاضى الكتاب الى القاضى
 البلد الذى فيه الحزم لا يلزم ان يفعل ذلك ولو فعل لا بأس به ولو لم يكن خصمه فيه
 وقال الذى اتى بالكتاب القاضى هذا كتاب قاضى بلد كذا اليك وهو لا يشهد على الكتاب
 يبيع منهم ويكتب الى قاضى البلد الذى فيه خصم فان القاضى يقبل منه الكتاب ويبيع
 من شهوده عليه انه كتاب فلان القاضى اليه واذا ثبت ذلك على كونه كتابا وهكذا
 الثالث الى العاشر حتى وصل الى المقصود ولو ان رجلا اخذ كتاب قاضى بغداد الى
 قاضى هراة في حقه فلا صار الى الرى من شهوده الذين يشهدون له على كتابه
 القاضى ولم يبرضوا لكن بباليهم ان لا يأتوا هراة فاشهدوا على شهادتهم قوما آخرين
 جاز فاذا اتى بالكتاب الى قاضى هراة وشهدوا اولئك الشهود على شهادة اولئك
 الشهود قبل قاضى هراة لانه ثبت بشهادة الفرع شهادة الاصول وبشهادة الاصول
 كتاب قاضى بغداد الى قاضى هراة ولو ان رجلا اورد على قاضى كتابا من قاضى بحق له
 على رجل من البلد وقدمت المطلوب واخضر الطالب وورثه المطلوب ووصية
 وجاء بالكتاب الى القاضى واخضر شهوده الى القاضى فان القاضى يقبل الكتاب ويبيع
 من شهوده على الكتاب بحضرة من وارثه المطلوب والصحة وينفذ لكان كان
 النسخ بعد موت المطلوب وقبله وان اورد كتاب من قاضى الى قاضى بشئ لا يراه
 هذا القاضى وهو مما اختلف فيه العلماء فانه لا سعد بخلاف الجدل فانه اذا اورد على قاضى
 عمل من قاضى اخر وهو لا يرى ذلك وهو مما اختلف فيه العلماء فانه يفيد وبمضيه
 وان كان الكتاب على ميت احضر بعض الورثة ويبيع من الشهود وقيل الكتاب
 ولو اتى الى هذا القاضى رسالة من القاضى الكاتب بمثل ما يكتب في الكتاب وشهد
 على ذلك لم يقبل القاضى هذه الرسالة وان عدت القاضى الكاتب او مات بعد ما وصل
 الكتاب الى القاضى المكتوب اليه وقرأ ما فيه ولم يقرأه وان مات او عزله قبل وصول
 الكتاب اليه لم يقضيه ولو فسق القاضى او صار بحال لا يجوز حكمه من ذهاب عقل
 بعد وصول الكتاب فان القاضى لا سعد ما فيه وان عمى القاضى الكاتب بعد وصول
 الكتاب لا يقضيه ولا ينبغي للقاضى ان يقبل كتاب عامل ولا قاضى رستاق ولا قرية
 الاقاصى مصر ومدينة منها مبرك وكتاب الخليفة لان قاضى الرستاق ليس بقاضى
 وما يفعل بفعل على سبيل الصلح لا على سبيل القضاء فان القاضى لا يقبل وكتاب عيسى
 القاضى لا يقبل فان كتب القاضى الى الامير الذى استغله وهو من مصر وميت به

الكتاب الحكم الرستاق

جاء الكتاب والمطلوب

اذا كان الزوج من الطلاق

مع ثقة ولم يشهد على الكتاب فدل ولو كان في المصيرين فلا يقبل منه الكتاب لان يكون
محتوما ومعه شاهدان يشهدان كما يشهدان على كتاب القاضى الى القاضى ولو انكر
خاتم القاضى الذى على الكتاب وعليه خواتيم الشهود فان القاضى يصدق ذلك ولا
يكر الشهود عليه خوفاً وقالوا نحن شهدان هذا الكتاب فلان قاضى بلدكم امره علينا
واشهدنا عليه فانه يقبل وكذلك لو كان الكتاب محتوماً وفيه اسفد خاتم فان
القاضى يقبله اذا شهدت الشهود عليه وانه قرأه عليهم والاصح انه لا يقبل اذا كان غير
محتوم ولو ان المطلوب طعن عند هذا القاضى في القاضى الذى كتب له وفي الشهود
الذين شهدوا عليه بالحق عند القاضى الذى كتب الكتاب وفي هذا القاضى اني انكر
لما اوضح هذا عندك او قال له من ذلك فانك تجد على ما قدت لك في فهم ما يسطر
به عندك بان قال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضى الكاتب عليه بالحق عند
او من اهل الدية سمع القاضى هذا الطعن فان اقام على ذلك شاهدين لم يقبل القاضى
ذلك الكتاب وان اقام شاهداً واحداً مكنت الشهادة في القضا فينقض فان وجد
الامر على ما شهد به هذا الواحد والا ففى الكتاب ولو ان رجلاً حضر القاضى
فقال له كان فلان الغلام على كذا فصرها قد دفعها اليه وابى له منها او وجها
لى وهو في بلدك ولا امن ان اصير الى ذلك البلد فياخذنى لهذا المال وشهوده
هنا فاستمع منهم واكتب الى ذلك القاضى فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتبه ولو
قال محمد في الاستيفاء ونجا معنى من اخرى حتى يثبت الحق معنى مرتين واراد
اقامة البينة على انه اوفاه ليلكتب الكتاب الى قاضى ذلك البلد فانه يسمع من شهوده
ويكتب **فت** فالخاضع له لو ادعى دينا على غايب فارد ان ياخذ الكتاب واقام
البينة ان كان المدعى والمدعى عليه والمدعى معاً يقبل ويكتب في قبول دار
بشهادتها وبالخصوصية فيها او بيعها ولو كان دعوى كمال بالاربعين يدكر من
سلك الملك منه بالانكشاف ويذكر اسمه واسم ابه وجده ثم قال قولى وترك دارا بالكلية
فبني فلان ولا بد من ذكر الملك المورث ولو كان المدعى ما لا يباع في اعلانه يذكر جبه
ونوعه وصفه وقدره وان ارد ان يوجهه ويكتب ويبنى ان يهدا بكتابة عنوان
الباطن وهو المعتبر حتى لو جاء كتاب عليه عنوان الظاهر لا يقبل ان لم يكن عليه عنوان
الباطن ولو كان على الكس يقبل ولو لم يكتب في الكتاب لئلا يبرح لا يقبله وان كتب
فيه تاريخاً ينظر هل هو قاضى في ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالشهادة اذا لم يكن مكتوباً
وكذا كونه كتاباً للقاضى لا يثبت بحدتها منهم بل وان الكتاب فيه وكذا لو شهدوا
على اصل الحادثة ولو لم يكن مكتوباً لا يسمع ولو مات القاضى المكتوب اليه او عزل
واستعمل مكانه اخر ثم فصل الكتاب ليس للقاضى المولى ان يقضى بهذا الكتاب
اذا ادعى ان الشق سلم الشفعة وهو قايى واقام البينة وطلب ان يكتب لا يكتب
ولو ادعت المرأة الطلاق عند القاضى على زوجها الغايب وطلب الكتاب لا يكتب
فلو قالتان زوجي طلق ثلثاً وانقضت عدتي وتزوجت بآخر فالى اخاف ان ينكر

طعن في كتابه

الكتاب

كتاب

الطلاق

الطلاق فاحضر من زوجها وقالت للقاضى سدد حقك اذا انك ائت البينة عليه فالقاضي
القاضى يكتب بعد ان كان العلم الحاصل قبل القضا رجل وامرأة ادعيا اساقا لاهو مهر
النسب متا وهو في بلدك ان اشترى في بلدكنا وطلب الكتاب فانه لا يكتب وان ادعيا
النسب ولم يذكر الاسترقاق يكتب **ح** **في الرجوع عن الشهادة** ولا يسمع عن الشهادة
الاخذ قاضى لانه فسخ للشهادة فيجوز ان يخلص به الشهادة من المجلس وهو مجلس
القاضى اى قاضى كان فان رجعا عنها قبل الحكم لها سقطت ولا ضمان عليهما لانها
ما بلغا شيئا ولا على المدعى ولا على الشهود عليه فان حكم بشهادتهم ثم رجعا لم يفسخ
الحكم وعليهم ضمان ما البعوض بشهادتهم واذا شهد شاهدان بالحكم للمكاتبه لم
رجعا ضمانا المال للشهود عليه وانما يضمنان اذا قبل المدعى المال ديناً كان او عيناً
فان رجع احدهما ضمن النصف والاصل ان المعتبر في بقاء هذا من سبق الرجوع
من رجع وقد بقي من سبق الشهادة نصف الحق وان شهدا بمال ثلثه فرجع احدهم فلا
ضمان عليه فان رجع اخر ضمن الرجعا نصف المال وان شهد رجل وامرأتان
فرجعت امرأة فصف ربع الحق وان رجعتا ضمننا نصف الحق وان شهد رجل
ومرأة فرجعتا فصف ثلثه ولا ضمان عليهما وان رجعت اخرى كان عليهما
ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النساء خمسة
اسماسه وقال على الرجل النصف وعليهن النصف وان رجع النساء المشر دون
الرجل فلهن نصف الحق ولو شهد رجلان وامرأة بمال ثم رجعا فلهن ضمان عليهما
دون المرأة وان شهد شاهدان على امرأة بالشكاح بمقتا مهر مثلها ثم رجعا
فلا ضمان عليهما وكذا اذا شهدا على رجل بزوج امرأة بمقتا مهر مثلها وان
شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمانا للزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة او
اكثر ثم رجعا فلهن ضمان وان كان باقل من القيمة ضمن الرجعا وان شهدا على رجل
ان يطلق امراته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمانا نصف المهر وان شهدا انه اغتصب عبد
ثم رجعا ضمانا قيمته واذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمانا الدية ولا يقبل
منهم واذا رجع الشهود الفروع ضمنوا ولو رجع شهود الاصل وقالوا لم يشهد
شهود الفروع على شهادتنا فلا ضمان عليهم وان قالوا استشهدناهم وغلطوا الضمان
عليهم ولو رجع الاصول والفروع جميعاً على ضمان وان قال شهود الفروع
كذب شهود الاصل او غلطوا في شهودهم لم يثبت الى ذلك واذا شهد شاهدان
باليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فلهن ضمان على شهود اليمين فاحاصه
ولو رجع شهود الشرط وحدهم فلا ضمان عليهم واذا شهدا الشاهدين بما لا يثبت
فقد يرضى ثم ادعى المشهود عليه انما رجعا من شهادتهما وان ادعى بينهما لامين عليهما
فذلك ولا يقبل البينة على ذلك ولا حكم للرجوع عنده غير القاضى وكذا هذا في سدد
المقوق والمردود وكذا اذا رجعا من شهادتهما وشهدا بما لا يثبت بالاجل
الرجوع ثم جحد ذلك فشهدا عليهما الشهود بالمال من قبل الرجوع والضمان لا يقبل اذا

قالوا

شهادة باليمين وشهادة بوجود الشرط

تصادق عند القاضى على الاقرار بهذا السبب فالقاضي لا يلزم منها الصمان ولم ينفذ التاكيد
 بشهادتهما حتى رجعا عنها لم يصب لهما ولم يضمنهما شيئا واذ اجمع الشاهدان عن شهادة
 شهد بهما عند القاضي اول مرة وحجلا الرجوع فقامت عليهما البينة بالرجوع وتبطل القضاة
 بالصمان فانه بعد ذلك عليهما ويضمنهما المال وكذا لو رجعا عند القاضي الذي شهدا
 عنده فضمنهما ذلك ثم اخضعوا الى غير الشاهدان اذا شهدا عن شهدا عن شهدا عند القاضي
 لا يبرأ القضاة لكن ضمنوا المال الذي شهدا به سواء قبض المحقق له المال الذي قضى به اول
 يقض وكذا العقرار بعد ذلك وعليه الفتوى في ذل شهدا رجلا على رجل ان يباع عبدهما
 من فلان بالف درهم والبايع يحسد والمشتري يدعى وقضى القاضي بالبيع وامر المشتري ببيع
 الثمن ثم رجعا الشاهدان ان كانت قيمة العبد الف والقل لم يضمن شيئا للبايع لانهما عاونا
 مثله او اكثر وان كانت اكثر ضمن البصل لعدم العوض ولو شهدا بالبيع ثم رجعا
 له وان كان لرجل على رجل دين فشهدا انه وهدبه له او يصدق به عليه او ابراه ثم رجعا
 ضمنا ولو شهدا انه اجل سنة ثم رجعا بعد القضاة قبل الحول او بعد ضمنا المال للطالب
 ورجعا المطلوب الى اجله فان برى ماله المطلوب بموتة مفسد لم يرجعا على الطالب
 بخلاف الحوالة ولو شهدا على هبة عين والتسليم ثم رجعا بعد القضاة ضمنا وان كان
 الواهب يملك الرجوع لانه فسخ واذا ضمنا لا رجوع لهما ولا الواهب ايضا ولم يضمن الباي
 الشاهدان فله الرجوع في الهبة **ح** وفي الحيط يحتاج الى بيان شرط صحة الرجوع
 وبيان حكمه اما بيان شرط صحته فيقول شرط صحته على الخصوص مجلس القاضي حتى لا يبيع
 الرجوع في غير مجلس القاضي وثمرته يظهر فيما اذا ادعى المشهود عليه عند القاضي رجوع الشاهد
 في غير مجلس القاضي انه رجع عند غيره صح اقراره وطريق صحته ان يجعل هذا رجوعا ضمنا
 من الشاهد لان يعتبر ذلك الرجوع الذي كان عند غير مجلس القاضي واما بيان حكمه
 فيقول الرجوع الشاهدان كان قبل القضاة يبيع في حق نفسه وفي غيره حتى يجب على الشاهد
 البعير ولا يقضى القاضي بشهادته على المشهود عليه وان كان بعد القضاة ينظر الحال
 الرجوع ان كان حاله عند الرجوع افضل من ماله وقت الشهادة في العدة المحررة
 في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التقدير ويفضل القضاة ويرد المال على المشهود
 عليه وان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدة او د ونسب عليه
 التقدير ولكن لا يقضى القضاة ولا يبرأ المشهود به على المشهود عليه ولا يجب الصمان
 على الشاهد واذ صح رجوع الشاهد ينظر بعد هذا ان لم يكن المشهود به مالا بائنا
 كان قصاصا او نكاحا فلا ضمان على الشاهد وان صار الشاهد متلفا لذلك بشهادة
 وان كان مالا بائنا كان الاختلاف بعوض بجاهل ضمان على الشاهد ايضا وان كان بغير
 لا يبرأ له فيقدر العوض من الاضمان ويجب الصمان فيما وراه وان كان الاختلاف بغير عوض
 اصلا يجب ضمان الكمل كذا في المحيط ولو شهدا على انه وهب عبده هذا لهذا الرجل
 وقبضه وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا عن ما قيمة العبد ولا رجوع للمولى في الهبة
 اذا اخذ القيمة من الشاهدين والشاهدين ان يرجعا في الهبة ولو شهدا انه باع

صور الرجوع في الشهادة

الرجوع في القضاة

عبد

عبدان هذا بالف درهم وهو يساوي الغنم على ان البايع بالخيار ثلثة ايام وقضى القاضي
 بذلك ثم مضت الثلث ورجعا اليه ثم رجعا عن شهادتهما ضمنا فضل ما بين القيمة والتمن وان
 ينبغي ان لا يضمن لان البيع بشرط الخيار للبايع لا يبرأ من ملكه عن البيع وقد كان البايع متكافيا من دفع
 الضرر من نفسه فيمنع البيع في المدة فاذا لم يفعل كان راضيا فينبغي ان لا يضمن الشاهدان
 ولكن قبل زوال الملك وان كان يتأخر الى سقوط الخيار بالسبب هو البيع المشهود به و
 ثبت الملك يومئذ ولهذا استحق المشتري البيع بن وائى فكان الاختلاف حاصلا بشهادتهما
 ولو شهدا هذا ان طلق امراته واحقة واخران انه طلقها ثانيا ولم يكن دخلها فنفى
 بالفرقة ويصف المهر لهما ثم رجعا جميعا فصمان نصف المهر على شهود الثلث لا على شهود
 الواحد ولو ادعى رجل على رجل الف درهم فاقام عليه بها شاهدين وقام المدعى عليه بالالف
 شاهدين انه ابراه منها او شهدا على انه امراته من كل قليل وكثير يدعى عليه فعدلوا و
 اجتفت السان عند القاضي فانه ينبغي له ان لا يبيع من الشهود الذين شهدوا بالمال
 لان ههنا شهادة بالبراة والبراة مسقطه مفرقة للذمة فان اخذ القاضي بشهادة
 شهود البراة ففضى لهما ثم رجعا شهود البراة فان كان القاضي يكفل المدعى فانه
 البينة ولا يثبت الى ما قضى لانه لم يقض بشهادتهم على اصل المال والشهادة التي لم يقبل
 به القضاة لا يكون موجه شيئا فلا بد من اعادةها ومق اعادة البينة فخصمه في ذلك شهود
 البراة الذين رجعوا لانه يدعى عليهم الصمان فهم خصمان في ذلك فان شهدا شهود
 بالافافا على المدعى عليه في الاصل فصانها على شهود البراة ليحقق المدعى ذلك حال شهادتهما
 عليه بالبراة فيضمنان ولا يبرحان على احد من الشاهدان على ان يجرى بغيره وخبرين
 ثم سلم الشاهدان ثم رجعا عن شهادتهما فقيمة الخبرين وفي الخبر لا يضمنان شتا
 في الشهادة على الشهادة اذا جمع الاصول والفروع جميعا فالصمان على الفروع خاصة **ط**
 والرجوع ان يقولوا كما كاذبين في الشهادة فلو قالوا ما شهدنا عند الفروع او ما شهدنا
 ما فلا ضمان ولو شهدا بعة على شهادة اثنين واثنان على شهادة اثنين فالصمان على
 الفروع مضمان فان شهدا اثنان على شهادة اربع واثنان على شهادة اثنين فالصمان
 اثلاث وان شهدا اثنان على اثنان واثنان على اثنين فجمع واحد واحد ضمنا ولو شهدا
 عليه بسرقتين فطلعت ثم رجعا عن احداهما فلا ضمان عليه فهو النكاح للحياة اذا ظهر انها
 اخيه من الرضاع وانما ضمان المهر عليها وكذا ما احدث من النفقة لعرض القاضى وكذا لا
 ضمان على شهود البيع اذا ظهر العيب حرا او مدبرا وانما ضمان الثمن على البايع وكذا الاضمان على
 شهود الخلع اذا ظهر انها كانت مطلقة باثلاث قبل الخلع وانما ضمان بدل الخلع على الزوج وكذا
 الاضمان على شهود القرض ان اثبت البراة او الاستيفاء وانما فلك على المقرض الا ان يشهد
 بان له عليه كذا فيضمن الشهود ثم يرجعون على المشهود له ولو شهدوا بالبيع للبايع ثم رجعا
 لم يضمنوا للمشتري شيئا الا ان يكون الثمن زيادة على قيمة البيع فيضمنوا الزيادة ولو شهدوا
 على البايع ضمنوا الفضل على الثمن وان شهدوا على البايع بالبيع بالغنم الى سنة وقيمة
 الف فان شاخص الشهود قيمته حال الاوان شاء اخذ المشتري بالغنم الى سنة وقيمة

الرجوع في الشهادة

شهادة الخو وشهادة الاخوة

الرجوع في الشهادة غرامة المحرم للغير

انكار الشهادة على المدعى
 لا اصاب على الشهود

يرى الاخر فان اخذ الشهود رجعا بالتمسك على المشتري وسد فكون بالفضل فان رد
 المشتري لم يبيع يعيب بالرضا ارجع على البائع بالتمسك ولا يمسك على الشهود وان رد
 بقضاء فالتمسك على الشهود بحاله وان ادعى رجعا بما اذا ولو شهدا على البائع بالبيع وقبض
 التمسك وهو الاكثر من القيمة ضمن القيمة ولو شهدا بالبيع وقبض التمسك عليه فقبض
 التمسك وقبض التمسك ولو شهدا على البائع انه انراه عن كل قليل وكثير له قبله وقبض
 به ثم شهدا عليه انه باعه هذا العبد قبل ذلك واذن العبد فان رجعا عن البيع ضمن القيمة
 وان رجعا عن البراءة ضمن التمسك ولو شهدا على الزوج بالسكاح بالف ومهر مثلها ضمن
 ضمن الزيادة ولو شهدا عليها لم يضمن لها شيئا فان ادعت السكاح بالدين والزوج يقول
 بالف فشهد عليها بالف ضمن ما زاد على الالف الى مهر مثلها ولو شهدا على المستاجر بالتمسك
 اجر المثل ضمن ما زاد على اجر المثل ولو شهدا على الاجر لم يضمن له شيئا بكل حال لان المنافع لا
 يضمن ولو شهدا على المشتري بالشفقة فلا ضمان الا ان يثبتى المشتري وليتصرف بناؤه البناء
 والمهر لها والاعتماد على شهود العفو ولو شهدا على العامل بالصلح بالف ضمن له ولو شهدا بذلك
 على الولي لم يضمن شيئا ولو شهدا بالخلع مطلقا ضمن له البذل ولو شهدا على الزوج لم يضمن له ولو
 لو شهدا بالدين وآخران بالبراءة من كل قليل وكثير لم يبيع شهود الدين ولو رجع شهود
 البراءة فعاد شهود الدين بحضرتهم لاجل تغمينهم وكذا شهود السكاح وشهود الطلاق
كتاب الوكالة وهي باقية من النفق يقين والاعتقاد **قال الله تعالى**
وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ اي من اعتمد عليه وفوض امره اليه كفاه وحل وكل اذا
 كان قليل البطرش ضعيف المخرج يكل امره الى غيره فيما ينبغي ان يباشره بنفسه وفي الشرع نفوذ
 انصرف الى غيره وقيل الوكالة للحفظ وهذه المعاني موجودة في الوكالة الشرعية فان الموكل فوض
 امره الى الوكيل واعتمد عليه وثق برأيه لينصرف له النظر في المحسن وكل ذلك ينبغي
 على الحفظ وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى فابعدوا حدكم بقرآنكم هذه الى الدين
 وبينة وهو ما يبيع انه عدم وكل بالشراعية عروة السارني وكل في السكاح ايضا فوض
 بن امية الضميرى وعليه تعامل الناس من لدن صدر الاول الى يومنا هذا من غير
 تكبر ولا غفلة لان الانسان قد يعجز عن مباشرة بعض الافعال بنفسه فيحتاج الى الوكيل
 فوجبان يشترط فاعا الحاجة ولا يبيع حتى يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام
 والوكيل يعقل العقد ويتصرف فيه فكل الموكل البالغ مثل ولو وكل صبيا لا يعقل ولا يحسن
 فهو باطل ولو وكل صبيا فاقلا ما ذونا او عبدا ما ذونا او محجورا باذن مولاه جان
 وكذا اذا وكل المسلم ذميا او بالعكس او حر يمسكنا وكل عقد جان ان يعقد بنفسه
 جانان يوكنه فهو باطل بالضرورة في جميع المحقق وايضا فاعا الاستيفاء بالحدود و
 القضاء فانه لا يجوز استيفاءها مع غيبة الموكل **اح** رجل وكل غيره لانه ان كان من طلاق
 امرأ لا يحسن امرها بالطلاق من لوطي لا يقع وكان كذا لو كان العبد لا انما كان من طلاق
 لا يكون ما ذونا وينبغي ان يصير العبد ما ذونا لان بالسكوت يكون ما ذونا وهذا فوق
 السكوت فكل رجل وكل في جميع اموري فاعا لا وكيل طلق امرأ بكل ثلاثة اوقات وقت

شهدا بالدين واقرارا على البراءة

اول الظاهر ان المراد من قوله ما ذونا محجورا
 والوكيل ما ذونا محجورا والسكوت ايضا لا يكون
 بغير ذونا حيا الى الموت بسبب تشرير وصبر ما ذونا
 بغير ذونا حيا الى الموت بسبب تشرير وصبر ما ذونا

نحوه

جمع ارضك لا يجوز على المختار قال لآخر ما صفت في عبيدي فهو جازين فاعنتهم كلهم لا يعقلون
 على الاصح قال لآخر ما صلت بما مر كفه جازين او قال لآخر وقال وكلك فاعنتهم كلهم لا يعقلون
 ثم قال طلعت امرأتك ثلاثا او اعقت عبدا فلانا او زوجت بختك فلانة من فلان ان
 صدقت من مالك بكذا على الفقراء فاعا لا رجل لا ارى بذلك هذا الكلام متوجه الى
 الذي جاء ورافيه وقيل ما يكون هذا الكلام والتفويض الينا على ساقه يحرم بينهما فان
 كان كذلك فالامر على ما يباع بغيره بما حرم في مخاطبة فيه فان فعل شيئا خارجا من ذلك النفع
 لم ينفذ على الموكل دون انعاده **ك** رجل قال لغيره ان لم يرد عدي فامرته طالق بصير الخطاب
 وكيله والوكيل يعتقد بلطف الاجازة بان يقول لغيره اجرتك كسج عدي هذا ولو كانت
 وكيل في كل شيء جازين امرك فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء والهبة والصدقة لانه فوض
 اليه الضرعات عاما فصار كانه قال ما صلت من شيء فهو جازين فيملك جميع انواع الضرعات
 حتى لو طلق امرأته يبيع وقيل لا يبيع وبه اخذ ابو الليث ولو وكل بكل قليل وكثير هو له فانه يصير
 وكيل بحفظ اعيان ماله قل واكثر ولا يصير وكيل بالمعقود وكذا لا يصير وكيل بيقاضه
 ديونه ولو كانت وكيل بالدين فهو وكيل بالقبض ولو كانت وكيل في حق وكيل بالحفظ
ط ولو كانت وكيل فطلق الوكيل امرأة الموكل ثلثا لا يقع على الاصح قال له انت وكيل في كل
 شيء جازين مستفك فانه وكيل في المعاوضات دون الهبات قال لامرأته تو وكيل في همه
 خواهي كن فقلت اكر وكيل تمام خواشيتن يا دست بان داشتم به طلاق فاعا **ك**
 الزوج لم اراد الطلاق فان لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هنا جوابا له فالحق بالزوج
 وليعنه انصد بيقه اذا حلف وان سبق لم يقع اكثر من واحدة رجعية ان كانت من خولا
 بها وقيل اذا كان السابق دليلا على ارا دت الثلاث فحينئذ يقع الثلاث فضا وهو
 للثلاث اكرهه السطان لئلا يكله بطلاق امرأته فقل بخافة للنفس والضرمانت وكيل ولحين د
 فطلق الوكيل امرأته والزوج يقول لمرأته بالطلاق طلعت امرأته **ك** بخلاف ما لو قال
 انت وكيل حيث تصدق والوكيل انما يصير وكيل اذا علم بالتقكيل بخلاف الوحي
 رجل وكل بان يطلق امرأته او يبيع عبدا او وكلت رجلا امرأته بان يزوجها ففضل
 ذلك الوكيل صل ان يعلم بالوكالة فهو جازين على الاكراه **ط** في الوكيل بالبيع امر
 رجلا يبيع عبدا فباعه فباعت جازين على الاصح اذا باعه بسنة يبيع بها الناس اما اذا
 طولا المدة لا يجوز ان يبيع عبدا بالف فباع نصف بالف جان بعه وقدا حسن وان باع
 نفسه بالف لادرها فكر حطة بطل وان باع العبد بالف وكر من طقام بعينه فالامر بالخيار
 ان شاء ابطال المبيع كله وان شاء اجاز البيع وبصير اكر للوكيل وعليه حصنة من قيمة العبد
 وان باعه بالف ثم زاده المشتري كرا بعينه او بغيره بعينه جان من غير خيار ولكن لا امر امر
 رجلا يبيع مملوكه هذا بالف فباعه وقبض التمسك وسله الى الامر ثم زاد الوكيل للمشتري
 دارا فهو جازين والدار والمملوك للمشتري بالف والوكيل متطوع فيما زاد وللشفيع ان يلخص
 الدار فاز اسحق الدارين جمع على الوكيل بحصنتها من الالف ولا يرجع على الامر ببيع
 وان استثنى المملوك جمع الوكيل بالف فيدفع الى المشتري حصنة المملوك وحصنة الدار

حرم
 طلاق
 قال وكل من

الوكيل مستفك

انت وكيل كل

باع الوكيل بالسنة

وكل بالبيع بعينه

تفسير ما وكل ببيع

ماع منقول

اراد ان يشتر نفسه

ماع المستوفى له
ارض مملوكة

الوكيل ماع كونه وكيل لنفسه

فما ان وكيل

للكيل وكله ببيع عبد قيمته الف بالف فقبل ان يبعه الوكيل بغير شرم الى الغني ليس له ان يبعه
 بالف لوكيل ببيع الدار بالدنانير اذ باع بعين فاحش لا يجوز وكله ببيع جارية قيمتها الف بالف
 بالف على ان الوكيل بالخيار ان يثا فزادت قيمتها الى الغني ليس له ان يبعي ولو لم يبع ببيع لكن
 سكت حتى مضت مدة البيع جازين وقيل باطل ولو مات الموكل قبل مضى مدة الخيار والوكيل
 وارثه لم يطل البيع ولو باع الوكيل بشرط الخيار لثلاثة ايام ثم مات هو او موكله في التمدد فابيع
 ما مضى من بيع غلامه بمائة دينار فباعه المأمور بالف درهم ولم يعلم المولى بما باعه فقال
 المأمور قد بعته الغلام فقال المولى قد اجرت بغير بيعه بالف كانه بعه بامر وكذا التزويج
 اذ اوكله ببيع ما له حمل ومقنة فحق على البطل الذي فيه الوكيل والموكل اذ كانا في بلد واحد
 حتى لو خرج به الوكيل الى بلد اخر فترك او ضاع ضمن بخلاف ما لا يملك حل وموتة **ك**
 الوكيل ببيع الجارية اذ اراد ان يشترها لنفسه بما طلبها منه غيره فان باعه من آخر
 وسلمها اليه ثم اشتراها لنفسه من المشتري منه جاز ولا يجوز ان يشترها لنفسه
س الوكيل بالبيع اذ قبل ان يبيع بواحد موكل غيره فباع الوكيل الثاني من الوكيل الاول لا يجوز
 اذا وكل رجل ببيع عبد وكل اخر ببيع هذا العبد فباعه احدهم بشئ ثم باعه الثاني من
 المشتري بالكثر منه جاز لان الوكيل الثاني لم يخرج من الوكالة ببيع الاول الوكيل الثاني
 لم يخرج من الوكالة ببيع الاول الوكيل ببيع الضيقة اذ باع فظهر فيها قطعة ارض موقوفة كالأرض
 المشتري لرجوع بذلك على الوكيل ان اقر الوكيل ببعده ان يبيع عليه ثم ليس الوكيل ان يبيع
 الى موكله ولا يبيعه لغيره فياخذ القطعة الموقوفة على الصحيح اعطى رجلا دينارا ليعم
 فباع الوكيل دينارا من ماله لنفسه لاجل الامر وحسن دينار الامر لاخره ولو دفع اليه دينارا
 ليشترى له ثوبا فاشترى دينارا من ماله فباعه جاز لشر الامر والدينار للوكيل كالأرض
 اليه دينارا ليقضي دينه الى مزرعة ففوضه الوكيل من ماله لنفسه وحسن دينار الموكل لنفسه جاز
ن رجل وكل رجلا ببيع له هذا الثوب ليعشره درهم فاشترى الموكل الاخر ليعم ففوضه جاز
 ان كان الاول حاضرا او غائبا رجل وكل رجلا ببيع عبد له فباعه الوكيل ثم اسبقه المشتري
 قاعا له فابعد يمينه الوكيل فيكون الثمن عليه للموكل رجل وكل رجلا ببيع ثوبا فباعه
 الوكيل فمن له على الموكل دين جاز واصحاب الدين ان يجعله فضلا بد بينه وبينهم
 الوكيل للموكل الثمن وان قال الدين للمشتري على الموكل ليس له ان يجعله فضلا **و** الوكيل
 بالبيع يجوز ببيع بالفيل وبالسنة وبالعرض وياخذ بالثمن بهما وكيفية ولا لا
 يجوز الا بمثل القيمة حالكا او بما يتغابن فيه ولا يجوز الا بالاثان ولا يجمع ضمانه
 عن المشتري ولو وكله ببيع عبد فباع نصفه جاز **ح** الوكيل بالبيع بالف دينارا اذ باع
 بالتمسك بهم ولم يعلم الموكل بذلك ومكن قال له بعتة فقال اجرت بيقول الوكيل بالبيع
 اذا قل بعتة من رجل لا اعرفه وسلمته اليه ولما اقدر عليه يضمن الوكيل بالبيع اذا
 وقع البيع الى رجل ليعرضه على من احب ففرض ذلك لرجل فذهب بالبيع او هلكه يوم
 فلو كان من رجل دفع الى رجل طشتا فامر ان يبعه ففكس الوكيل ثم باعه فان كان
 كسر يقضي الامر على الوكيل بالنقصان فيبغضه جاز وان كان كسر يقبل الامر اعطى

الطشت

الطشت وخذ قيمته مبيعة على الموكل باطل واذا وكل رجل ببيع اشترى وقال له اعمل فيه بواحد
 في كل الوكيل فكيف وقال له اعمل فيه بواحد لم يكن للثاني ان يوكل بالثانية **ط** والوكيل بالبيع
 والشراء لا يجوز ان يبعق مع ابيه وجده ومن لم يقبل شهادة له ومو امر رجلا ببيع عبد
 فباعه وقبض الثمن او لم يقبض فزده عليه المشتري بسبب لا يحدث مثله كالأصبع الزائد
 بنقش آينه او بائنا من او باقر فانه يرد على الامر ولكن كان رده عليه يعيب يحدث
 مثله منه او بائنا من او باقر فانه يرد على الامر ولكن كان رده عليه يعيب يحدث مثله
 او بائنا من فان كان فذلك اقرار ان لم يرد المأمور ولو كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير فضا
 باقرار يمين الموكل من غير خصومة وفي عامة الروايات ليس له ان يخاصم ومن قال
 لا خصاص انك مع عبد سقطت ببيعته خسية وقال المأمور امر ان يبعه ولم يقل شيئا فالفق
 قول الامر ومطلق الامر بالبيع بسطه نفذ واسية الى اى اجل كان ومن امر رجلا
 ببيع عبد فباعه واخذ الثمن بهما فضا في يده واخذ به كفيلا فمضى الى المالك عليه ضمان عليه
ع في الوكيل الشراء دفع الى آخر درهم وقال ليشتره بها شيئا لم يحرم هذه الوكالة لهما
 فاحش في الشيء وان قال شيئا على ما يجتاز وتراه جاز من الوكالة لان للمالك ان يفت
 تفويض الامر للوكيل ولو وكله بشرأ ولو له لم يجز حتى يبيح الثمن لان التفويض
 بين اللاتي فاحش في الاخر اشترى جارية اطاهها فاشترى له رقيقا فان لم يعلم
 بذلك وقت الشراء لم تمت للامر وله حق الرد وان كان يعلم بذلك فهو مخالف ولزمته
 للمارية ولو اشتراها على ان البائع يرى من كل عيب لزم الوكيل علمه ولو لم يعلم وكل
 رجلا بان يشترى له عبد فلان بالف ففطعت يده ثم اشتراها لآخر الامر وان كان
 يعلم بذلك فهو مخالف ولزمته المارية ولو اشتريها على ان البائع يرى من كل عيب لزم الوكيل
 علمه ولو لم يعلم وكل رجلا بان يشترى له عبد فلان بالف ففطعت يده ثم اشتراه
 لا يجوز للامر وان كان وكله بمسألة لا يشترى عبدا والمسألة بجها لهما جاز ولو
 اشترى مفعول اليد بين يجوز اذا لم يكن فيه عين فاحش على المختار اذ وكله بشرأ
 بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يجوز النصف على الموكل و
 ان كان الموكل اشترى نصف الدار ولا ثم اشترى الوكيل النصف الباقي فهو جازين و
 ان استحق النصف الذي اشتراه الموكل من النصف الباقي ولو امر بان يشترى
 دارا بالف فاشترى نصف دار ومرة الموكل مع اخيه جاز امر ان يشترى له نصف دار
 غير معسومة بالف فاشترى وقاسم البائع فشرأ ثم جازين وفتننه باطلة بخلاف
 ما لو كان الشيء مما يبال او يوزن حيث يجوز قيمته ابيغا وكل رجلا بان يشترى له دارا بنقش
 فاشترى له دارا السوكند ان كان الموكل من اهل المدينة يلزمه وان كان من اهل الرضا
 جاز وهو ما يعرف من ذلك دفع الى آخر درهم وامره ان يشترى بها خطبة بزرعها و
 دفع اليه عشرة دراهم اخرى فاشترى بها وزرعها في وقت لم يخرج من رده ان كان اشترى
 في وان الزرعة وزرعها في غير الفاجان الشراء على الامر وهو ضامن للخطبة و
 ان كان اشترى بها في غير وان الزرعة فالشراء المأمور وهو ضامن لثمن الخطبة

ما وكل على الامر
عند ظهور العيب

في الامور التي لا يملكها المالك

وكذلك في الامور التي لا يملكها المالك

وكذلك في الامور التي لا يملكها المالك

في الامور التي لا يملكها المالك

في الامور التي لا يملكها المالك

لا يلزمه الاثر ولو قال بقره لا يلزمه الذكر وفي الجامع البقره الهاء وبدون الهاء اسم
جنس واذا امرنا ان لا يشتري له حمار يضره الامر لا نذكره الا من حق لو كان الامر هو
القاضي فاشترى المأمور حمارا مقطوع الاذنين او مقطوع الذنب لا يجوز له ان يشتري
كان الامر هو الفاعل حيث يجوز ولو كان ان يشتري له حمارا فاشترى
له احل مرة او حبلان او معقود فهو جائز ولو قال لعيزم اشتر لي حمارا فاشترى
فاشترى له حمارا وانتهى جاز الشراء على الامر ولو امر ان يشتري له حمارا بطا
فاشترى حمارا صغيرا لا يوطأ منها او عجوبة فهو مخالف ولو اشترى رتقاء ولم
يعلم به جاز على الامر وله حق الرد ولو كان يعلم فهو مخالف وكذلك لو يعلم بشرط
براة المبيع عن كل عيب ولو امر ان يشتري له حمارا بغيره عن طهاره فاشترى حمارا
عياء او مقطوعا للبدن ولم يعلم بعد على الامر وله حق الرد ولو كان يعلم فهو مخالف
فلاخر اشترى حمارا فلان فذهب المأمور مائة ثم قال شهد في اشترينها
فلان كان ذلك الامر ولو لا اني اشتريها لنفسه كان له امر رجلان يشتري له عبدا
نسبة بالف درهم لا يجوز ان يشتري باقل من مائة الوكيل المبيع والشراء اذا وكل غيره
فباع ذلك الغير واشترى والا وحاضر فهو لازم ثم اذا باع واشترى بحقرة الاولى حتى ان
الامر فالحقوق يرجع الى الثاني وقيل في الاولى واذا وكل رجل كبيع او شراوة له
اعمل فيه براك فوكل الوكيل وكيدوة له اعلم فيه براك لم يكن الثاني ان يوكل ثانيا
ط ومن وكل رجلا بشرائه فلا بد من نسبية جنسه وصفته او جنسه وبلغ ثمنه
الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اسم لي ما رايت والاصل ان الجهالة السببية تجعل الوكيل
الجهالة الوصفية ان كان اللفظ يجمع اجناسا او ماهوت في معنى الجحاس كاللحم
لا يبيع التوكيل وان بين الثمن وان كان جنسا يجمع انواعا لا يبيع الاحسان الثمن او
النوع مثلا اذا وكل بشر عبدا او حمارا لا يبيع لانه يشتمل انواعا فان بين النوع كالترك
وللمبشني جاز وكذا اذا بين الثمن ولو بين النوع او الثمن ولم بين صفة للبودة و
الرداة جاز **هـ** فلما حصل ان لا يبيع بشرائه في فحش جهل جنسه كالرفيق والوثب
والدابة وان بين ثمنه الا اذا ذكر نوع الدار كالحمار او ثمن الدار والمحلل وصح شرا
شئ على جنسه لا صفة كالشاة والبقر وصح بشرائه في جهل جنسه من وجوه
كالعبد وذكر نوعه كالنكاح ونحوه في الجامع للجهالة ثلثة انواع فاحشة
وهي الجهالة في الجنس والوكالة فيها لا يبيع وانه بين الثمن كشر القوبل وخابة لان
القوبل بين الكناس والحري والمشتري وجهالة بسيرة وهي ما كانت في النوع كالحري
كشر حمار او من فقهه تقع وان لم بين الثمن ويصرف التوكيل في ما يليق بحال
الوكيل في الامور واجبا من العوام رجلا بشرائه الفرس فاشترى فرسا يصالح المالك
لا يلزم الامر جهالة بين الحبس والنوع كشر عبدا او حمارا او بين الصفة ان
الثمن فقال هند كجازات الوكالة وان لم بين الثمن او الصفة لا يجوز ومن دفع
الى امر صرام وقال اشترى بها طاما ان كشرت الدرهم فهو على الخطه وان قلت

فعلى الخبز وان كان فيما بين ذلك فعلى المدينين واذا اشترى الوكيل ثم اطلع على غيبه فله ان
يرد بالعيب مادام المبيع في يده فان سلمه الى الموكل يرد له الا باذنه واذا رفع الوكيل
بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل قبضه
هلك من ماله الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يجيبه عنه يستوفى الثمن وان جيبه
فذلك كان مضموغا ثمان المبيع وقيل فما الرهن واذا وكله بشرائه عشر ارطال لحم بدرهم فاشترى
عشر برن رطل كدبر درهم من لحم يباع منه عشرة ارطال لحم بدرهم ثم الموكل منه عشر بنصف
درهم ولو وكله بشرائه بعينه فليس لها ان تشتريه لنفسه اذا قبل الوكيل فلو كان
الثمن من فاشترى بخلاف جنسه او لم يكن مسمي فاشترى الثاني والا ولا غايه
الملك الوكيل المولى في هذا النوع ولا اشترى الثاني بحقرة الوكيل الاول صح وبعد على الموكل الاول
وان وكله بشرائه عبدا بغيره فاشترى عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء
للموكل او يشترى بالموكل قال صاحب الهادي المستند على وجوه ان اضاف العقد الى درهم
الامر كان الامر وان اضافته الى درهم نفسه كان لنفسه وان اضافته الى درهم مطلقا كان
براهم الامر فهو للاس وان بواها بنفسه فله نفسه وان كاد ما في الهبة يحكم الفخذ وان
تلقا على انه لم يحضر الهبة فهو العاقد ومن امر رجلا بشرائه عبدا بالف فاشترى
ومات عبدا وفي الامر اشترى به لنفسه فالفقود قوله الامر وان كان دفع اليه
الالف فالقول قول المأمور ولو كان العبد جيا حين اخلفا ان كان الثمن منقوذا
فالقول للمأمور وان لم يكن منقوذا فالقول للامر وان كان امر بشرائه عبدا بعينه
ثم اخلفا فالعبد في القول للمأمور سواء كانت الثمن منقوذا او غير منقوذا و
من امر رجلا بان يشتري له عبدا بين باعيا ونما ولم يسم له ثمن فاشترى احدهما جاز
الا فيما يتقايان الناس فيه ولو امر ان يشتريهما بالف فقيمتها سوا ان اشترى احدهما
بجنسائه او اقل جاز وان اشترى باكثر لم يلزم الامر ومن له على الخراف فامر
ان يشتري بها هذا العبد فاشترى جاز وان امر ان يشتري بها عبدا بغيره فاشترى
فاشترى فاشترى في يده من قبل ان يفضله الامر مات من مال المشتري وان قبضه الامر
فقاله ومن دفع الى آخر الف وارم ان يشتري بها حمارا فاشترى فاشترى فاشترى
بجنسائه سواء كان المأمور اشترى بها بالف فالقول قول المأمور وهذا اذا كانت تساوي الفا
فان كانت تساوي جنسائه فالقول للامر وان لم يكن دفع اليه الالف فالقول
قول الامر ولو امر ان يشتري له عبدا لم يسم له ثمن فاشترى فاشترى فاشترى
بجنسائه وفي المأمور بالف فصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه
واذا قال العبد لرجل اشترى نفسه من المولى بالف ودفعها اليه فان قال الرجل للمولى
اشترى نفسه فباعه على هذا فهو حر والولاية للمولى وان لم يعين للمولى فهو عبد
للمشتري ومن قال لعبد اشترى نفسك من مولانا فقال له لا يعني نفسه فلان يكن
فقال له الامر ولو قال يعني نفسه ولم يقل فلان فهو حق **٢٥** الوكالة **بالحق ومدة**
والقبض للوكيل بالخصومة القبض كالتوكيل في ظاهر الوجوب وقال من منعه الله

الطعن الوكيل عيب

وكذلك في الامور التي لا يملكها المالك

في الامور التي لا يملكها المالك

في الامور التي لا يملكها المالك

في الامور التي لا يملكها المالك

لا يكون له القبض والقبض المستلزم على قوله نظير الجناية في الوكالة وقد يمتنع على المضمومة و
 القاض من لا يؤمن على المال والوكيل يقبض الدين يكون وكيفية المضمومة حتى لو اقيمت
 عليه بالينة على استيفاء الموكل وامرته تقبل والوكيل يقبض العين لا يكون وكيفية المضمومة
 حتى ان من وكل وكيفية قبض عبده فاقام الذي هو على يده البينة ان الموكل باع اياه
 وقف الامر حتى يحضر الغايب اذا قبل الموكيل بالمضمومة على موكل عبده القاض جازا فقام
 عليه ولا يجوز عند غير القاض والوكيل بالمضمومة بغير رضا المضموم لا يلزم ولا يلزم ثم
 اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا رضى المضموم ليس بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط
 لزومه وهو الصحيح الا ان يكون الموكل مريضا او مسيعة سفر فحينئذ يلزم والخبرة
 بمنزلة المريض هو الخنثاء والفقير ابو الليث اخبرني لها الفتوى **ط** والشرع والحق
 في ذلك سواء **ط** وبعض مشايخنا المتأخرين قالوا ان احسن القاضى هو المضموم
 اشارة التوكيل لا يمكنه من ذلك فعمل التوكيل عليه وان احسن القاضى من الموكل فقد
 الى الاضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا لبرضا صاحبه
 والمريض ان كان بحال لو حمل على ايدى الناس وركب الدابة بزاد من ضمه يلزم مثله
 وان كان لا يبراد مرضه بالركوب والمحال لا يلزم منه توكيله وهو الصحيح واذا قال ان اريد
 السفر يلزم منه التوكيل طالبا او مطلقا ولكن يكفل المطلوب لئلا يتمكن الطالب من استيفائه
 دينه وان كذب المضموم في اراسته المضر جيلف القاضى بالله انك تريد السفر **ط**
 امرأة مستورة وبها علة لاسهامها المخرج من دار الزوج مدعى عليها رجل من
 غير شاهدين ليس له ان يخاصم زوجها ولا يبيع الزوج مع وكيل امرته او معها
 امرأة وكلت وكيلة بالمضمومة فوجب عليها اليقين وهو لا يعرف بالخروج وبخالفة
 الرجال في المواجه سمعت ابها الحاكم ثلثة من العدد يستعملها احدهم وشهد الاخر
 على حلقها او غيرها **ك** ومن الاعراض المفضة والنفا من اذا كان القاضى يقضى في
 المسجد وهذه المسئلة مع وجهين اما ان كانت طالبة او مطلوبة فان كانت
 طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان اخرها الطالب حتى يخرج القاضى
 من المسجد لا يقبل منه التوكيل وان لم يوجدها قبل منها التوكيل وان كان الموكل
 محبوسا ان كان محبوسا في محن الوالى والى لا يمكنه من المخرج للمضمومة يقبل منها
 التوكيل واذا وكله بالمضمومة عند القاضى فلان كان للتوكيل ان يخاصمه الى قاض اخر
 ولو وكله بالمضمومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخاصمه الى فقيه آخر **ط** وكل جلة
 يقبض كل حق يحدث له المضمومة فيه جازا من فانه يدخل فيه الدين والى دينية و
 العادية وكل حق وكل الموكل اما النفقة في الحقوق التي لا يملكها آخر **ن** عبد
 في بي بي جلة فالت كنت عبد فلان ولدت في ملكه وقد وكلني بخصمك في نفسك
 ليس لولاه ان يبيع اذ كان للعبد بينة على الوكالة ولو قال باعني منك ولم يقبض
 النش فوكلني يقبض النش منك فلولاه ان يبيع من المضمومة وكل وكيلة يقبض
 كل حقه على الناس وعندهم وعهم وفي ايديهم ويقبض ما يحدث له حق والمضمومة

الوكيل من الموكل والغرض من التوكيل بالقبض

رضا المضموم الكوثر طالم

طالكندر على الكوثر

مؤذن

في ذلك شرط له القاسمة من شركائه ويجب من يرى حبه وبالحيلة عنه اذا اراد ذلك
 كتب في آخره انه يخاصم ويخاصم ثم ان قوما يبيعون من الموكل مالا والموكل غايب فاقتر
 الوكيل عند القاضى انه وكيله فاحضر واشهودهم على الموكل لا يجب للقبض على الوكيل اذا لم
 ينظم هذه الوكالة امرضا بالاداء لاضا **ع** قدم رجل الى القاضى وقال ان قدما وكلني
 بطلب كل حق هو له وقبضه وله على هذا الفدرهم فاحضر واشهودهم على الموكل
 والمال في ذلك المجلس لا يقبل الشهادة على المال حتى يثبت الوكالة وكله بمضمومة كل
 احد فاحضر الوكيل جلة بقاء بالكوفاة بالوكالة فقال للوكيل انا اقيم البينة لبيع على غيري
 فان القاضى يقبل ذلك ويجعله وكيلة لغيره المطلوب اذا وكل وكيلة في خصوصية
 على ان الوكيل ان يوكل من راي ثم اشهد المطلوب بغيره من الطالب انه يجد على
 الوكيل ان يوكل غيره فجد جازا وقيل ليس له ان يجد اذا قال لآخر ان فلا تاكل
 الى امرتك القاضى كلتك بقبضه منه ثم قال الوكيل قبضت وصدقة المقرض وانك الموكل
 قالوا للموكل لو وكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل قالوا
 له مع اليقين بخلاف الوكيل بالاستقرار اذا وقع التنازع بينه وبين موكله قالوا
 للموكل **ك** اكثرى جالا وحل الحولات عليها الى بلج وامر المحال بان يسلها الى وكيله
 ويقبض الكراء منه فعمل وكيله الحولات وارى بعض الكراء ويمتنع عن ادا البا
 ان كان لصاحب الحولات دين على الوكيل وهو مع بالدين والامر يقبض الكراء
 اخر على دفع البائة وان انك الامر فللمحال ان يحلف بالله ما علم انه امر بالقبض وان
 لم يكن له دين لا يحضر بجل جاه اخر برسالته من ثالث ان ادفع الى هذا خمسة فقل
 لا دفعها اليك حينئذ الى الامر فيا رى بنفسه ثم قال بعد ذلك للرسول بعينه و
 امرته بدفعها اليك ثم الى الوقع فقال نهاني فله ان لا يدفع الا ان يكون المال دينا عليه
 الامر فيلزمه الدفع الى الرسول حينئذ ولو ان رجلا قال لآخر ان فلا تاكل وكلني يقبض
 ماله عليك من الدين فقال للمدين صدقت ليس له ان يمتنع عن الدفع بعد المضد بين
 ولو قال له وكلني يقبض ماله عندك من الوديعة فقال صدقت له ان يمتنع من الدفع
 ادعى ان فلانا وكله يقبض دينه على هذا فله يقبضه القويم ودفع الاول المال على الاكار
 ثم اراد ان يسترده منه لم يكن له ذلك على الاحم **ك** وكل رجل يقبض وديعة له و
 جعل له على ذلك اجرا مسمى على ان ياخذها واسبها فهو جازا وان كان دينا لم يقبض
 له جرا الا ان يوقته وقفا لا امام وكنا الوكيل بالمضمومة وجعل له اجرا كان فاسما
 الا ان يوقته له كاذرنا قال لآخر دفع هذا الثوب الى فلان واعتق عبدى هذا وبيع
 عبدى هذا كات عبدى هذا وطلق امرأتى فقبل ثم غاب الموكل فجاء هو اخذ
 بذلك لآخر على شيء من ذلك اتى دفع الثوب وهذا اذا لم يكن التوكيل بالطلا
 وسؤال المرأة اما اذا كان سبوا فقيه اختلف المشايخ **ن** قال لآخر خذ ذك
 مالى من الدين الذي له على فلان وله على فلان درهم فاحذ المامور مكانه دنا سيد
 له جرا ولو قال وحببت منك الدرهم اتى على فلان فاقبضه منه فقبضت منه مكانها

ان فلانا وكلني اه

مال الموكل مضمومة

ادفع الى وكيلك خذ الامر

جار باكره

جعل وكيله

مال الموكل من المامور

ادفع لفلان من المامور

دنانير جاز وكذا اذا وجه من الاجنبى وكل بالقبض منه جان واذا جاز هبة الدين صار
 الحق للمو هو بلمو ملك الاستبدال المديون اذا بعث بالدين على يدي وكيله فجاءه الى الطالب
 واشترى بفضه وقال اشترى شيئا فذهب واشترى بفضه شيئا وطرف منه الباقي بملك
 مال الطالب الى الاحص لا من مال المديون دفع الى اخر درهم وكل بالقبض بها عند الدين
 الذي لفلان عليه ثم ان الطالب انت من الاسلام ففضاه الوكيل في ردة ومات على ردة
 ان علم الوكيل ان دفعه اليه لا يجوز فهو ضامن للموكل فان لم يعلم بان دفعه لا يجوز
 لاضمان عليه **ع** مريض دنا مائة فوكل رجلا وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها
 الى ابني واخي ولهم بين شيئا غير هذا وكيل ولا يحمل له ان يدفع ذلك الى الورثة وانما
 يدفع الى الفرع لان الموت انقطع لوكاله فبقى المال امانة في يده كالمودع والمودع
 اذا دفع الوديعة الى الورثة بغير امر القاضى وفي التركة دين يضمن دفع الى اخر عشرة
 دراهم ليتصدق بها فاعمال الوكيل لم يصدق ومن عنده لم يحس ويضمن المشرقة
 وان كانت الدراهم عنده لم ينفقها حتى يتصدق بها من عنده ويحرم استحقاق
ن امر رجلا ان يتصدق شيئا من مال الاحص ودفع المال اليه فيتصدق الوكيل على
 ابنه الكبر بجازا من وكيله بان يتصدق على فلان وكذا تقنين من الخطبة التي في باب الوكيل
 فامر الفلان ذلك الوكيل ان سعيها قبل التسليم الى المتصدق عليه فاعمالها يوقفها به
 على اجارة الموكل والوكيل الفلان ليس بشيء ولو اراد احد الشريكين ان يمسك
 لصاحبه ان ردت العتقة فوكل وكيله بما سمي له المتاع ثم غاب فاراد الاخر ان يملك
 وكيله يقاسمه لا يجوز ولو قال وكل من شئت فوكل فلا تقاسمك يجوز على الاحص **ك**
 الوكيل يقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر وكيل اخر يقبض الدين ليس ان يقبض
 من الوكيل ولو وكل الثاني يقبض كل شيء له فقبض من يد الوكيل ليس للوكيل الا ان
 ان يقبض من الثاني شيئا ولو وكل رجلا يقبض حار فقال وكلك يقبض دارا في موضع
 كذا في بفلان فقبض الوكيل ثم وكل ثم وكل اخر بعده مثل ما وكل به الاحص وقبض
 هذه الدارين فان كان الاول قد قبض الدار قبل ان يوكل الثاني فالثاني ان
 يقبضها من الاحص وان وكل الثاني قبل ان يقبضها الاول فليس للثاني ان يقبضها
 منه ولو وكل وكيله يقبض كل دين له ثم حدث دين فله قبضه استحقاقا ولهذا
 وكله يقبض الغلة دار يتنا ولا لحادث الوكيل ان يقبض الدين لا ينفق احد هما
 ولو قبض احد هما لا يبرأ المطلب حتى يجلس في الاخر الوكيل يقبض اذا وكل من
 عياله صح حتى لو قبض وهلك في يده لا يضمن ولو قال الوكيل اخذ هذا المال بافلان و
 ادفع الى فلان فانما قضى جاز المديون اذا جاء الوكيل في يده لا يضمن ولو قال
 الموكل اخذ هذا ما يقبضه الطالب متى يضمن صح وكذا لو لم يضمن لكنه قال قبض منك
 على ان اسرك من فلان فانكر الطالب وقبض المال من المطلوب له ان يدفع على من اخذ
 منه وان كان مصدقا اياه لانه وكيله وكذا الاب اذا قال لحن حين يقبض المهراتين
 منك على اريك من مهر شي فلن رجعت على الزوج فالزوج يرجع على الاب رجل قال

مريض دنا مائة

دفع الوديعة الى الورثة

قبض الوكيل ثم حضر وكيل اخر

دفع الوكيل الى المديون

لاخر

لاخر وكلني فلان يقبض ماله عليك من الدين لا يخلو ما ان يصدر المديون او يكون او سكت
 ان صدقة عمره ان يرفع اليه وليس له ان يسترده بعد ذلك وان كان له وسكت لا يحضر على
 دفعه مع هذا ثم اراد ان يسترد ليس له ذلك **ح** الوكيل يقبض الدين من رجل اذا وجب عليه
 من جنس الدين المطلوب وقت المعاصرة والوكيل يقبض الدين اذا وجه الدين من الغرم او
 ابراه وان تهن به لا يجوز تجاوزه الوكيل وبالسبع ولو اخذ بكفيل جاز فلو امر المديون باخذ
 الدين لاضمان على الوكيل ولو اخذ به وكيله على ان ابراه لا يجوز لانها حرة في الوكيل
 يقبض الدين ليس له ان يقبل الموالة الوكيل يقضاه اذا وقع الدين بغيره لا كتابه براه لا يجوز
 الا اذا قال له لا يدفع الا بشهود ولو قال شهدت وانكر الموكل القبول قول الوكيل ويجوز
 ان يكيل يتقاضى الدين وقبضه من غير رضا ولا يقر هذا الوكيل بموت المطلوب و
 يقر بموت الطالب ويخلف ولو قال الوكيل كنت قبضت المال حال حيوة الموكل وسلمته اليه
 لم يصدق الا لجهة فان احال الطالب بالمال على آخر وابراه المطلوب ليس للوكيل ان يقبض
 المال من المحتال عليه وان نوى المال على المحتال عليه وعاد الدين الى المحل فالوكيل على وكالته
 ولو اشترى الموكل المال صبا فاستحق او رد بالعيب بطريق الفسخ فالوكيل على وكالته
 ولو اخذ الطالب نسيجا ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو وكل رجلا يقبض دين له على
 ابي الوكيل وابنه وعبد او وكل من لا قبل شهادته له اذا قال قبضت وهلك عندي
 فالقول قوله الوكيل يقبض ملك يقبضه الا اذا قال له لا يقبض الا جيعا اذا وكل المديون
 بابر نفسه صح ولو وكل يقبض الدين من نفسه او من عبد لا يصح **ح** واذا وكل رجلا الحق
 فهو على مجوع منها ان يوكله بالخصومة ولا يقبض بشيء وفي هذا الوجه يصير وكيلة
 الاتقان والاقرار ومنها ان يوكله بالخصومة فيرجاين الاقرار بصير وكيله بالاتقان و
 منها ان يوكله بالخصومة فيرجاين الاتقان بصير وكيله بالاتقان ويصح الاستثناء ومنها ان
 يوكله بالخصومة فيرجاين الاقرار بصير وكيله بالخصومة والاقرار جميعا والوكيل بالاتقان
 صحيح ولا يصير الموكل مبرا بنفسه التوكيل ومعنى التوكيل بالاتقرار ان يقول للوكيل وكلك
 بالخصومة وبالفدي عني فاذا رايته حدينه ليحقتني بالاتقان واسصوب بالاتقرار فاقتر
 على فاني قد جرت ذلك ومنها اذا قال وكلك بالخصومة فيرجاين الاقرار والاتقان يصح
 ويكون وكيله بالسكوت اذا وكل رجلا بالخصومة رجل ثم اراد ان يستثنى اقرار الوكيل
 عليه ان كان يحضر من الطالب جاز وان كان بغيره حضر فذلك اذا وكل وكيله بالخصومة
 واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيله فيها يرضى الموكل وهذا التوكيل
 صحيح **ط** ولو دفع الى رجل عبدا فباعه وخذ حقه منه فباعه واخذ الدراهم وهلك
 فيه هلك من مال المديون **ع** فغلبت الوكالة بالشرائط جازين متقارفا كان الشرط
 او غير متقارف فلو وكل وكيله ببيع عبده غدا كان وكيله في العند وفيما بعد لا فيما قبله
 ولو وكل ببيع امته فوات ولما ليس له ان سعى الوالد كما لو وكله ببيع غلامه فاشترى
 واذا وكله رجل بقاء كل دين له او وكله بكل حق له او بالخصومة في كل حق له جاز
 وان لم يعين المصروف والرجل الذي عليه دين ولو وكله متقاض كل دين او وكله بطلب كل

دكتي فلان نسفك

مال الصفت المال والاصل والوكيل

الوكيل بالخصومة

الوكيل بالاداء

سكن الوكالة

حق له على الناس وكله بطلب كل حق له في مصر كذا ينصرف في التوكيل في القيام والحادث
 من وكل رجلا بقبض علامه كان وكذا بالواجب ويجوز ولو وكل بقبض دين
 له على فلان او وكل بقبض كل دين على فلان ينصرف في القيام لا الى الحادث رجل قال غيره ان
 وكيل في خصومة كل ضيقة لرجل سان فقدم الرجل الذي في يديه الضيقة محرسان
 فله ان يخاصم وان كانت الوكالة في دين ليس له ان يخاصم بالكونة عدم باس من حل
 الكونة وعليهم دين الموكل فله ان يخاصم بالكونة واذا وكل اننا بطلب كل حق له وبالمشقة
 فيه والقبض بقبض اننا منه اذا وكل الموكل ان يخاصم فيها وان ينصب اذا وكل كل في
 اشتققة لرجل هذا وكذا بطلب الشفعة وله ان يقبض شفعة قضى بها للموكل **ط** و
 اذا وكل رجلين بالخصومة في دين فلا حد لها ان يخاصم وليس له ان يقبض الا مع
 صاحبه ولو وكل رجلين ببيع عبده او بشرا ففعل احدهما دون صاحبه لم يجز
 وكذلك ان سمي لهما الشئ واذا وكل رجلين بقبض ودقيقة له فقبض احدهما بغير اذن صاحبه
 كان ضامنا له ولو قبضها باذن صاحبه فلا ضمان **ط** ولو كان وكله بطلب كل حق له
 قبل اننا ان معينة لم يبيع القاض من الشهود على الوكالة الا بحضر من ذلك وان تقدم
 رجل الى القاض فادعى ان فلانا بدين فلان وكله بقبض دينه الذي على فلان واحضر الثاني
 فادعى ان فلانا بدين فلان وكله بقبض دينه الذي على فلان واحضر القاض معه فله ان
 ثلثة اوجه اما ان اقر الغريم بالدين والوكالة جميعا واقر بالدين وحده والوكالة او اقر بالوكالة
 وحده بالدين اما اذا اقر بالدين والوكالة فان القاض يامر بدفع الدين الى الوكيل فان
 ابا ان يدفع فالتاض عمر على الدفع فان حضر الطالب وانكر ان يكون وكل هنا كان للغريم
 ان يحلف بالله ما قبض فلان في هذا المال من الغريم بامر وكذا انك ياه بذلك فان
 حلف رجع على الغريم بالدين واخره وحل يرجع الغريم على الوكيل فله ثلثة اوجه
 اما ان يكون الدين الذي دفع اليه قائما عنده او مستهلكا استهلكا لتاقتصر وهكذا
 ففي الوجه الاول يرجع ويأخذ منه وفي الوجه الثاني يضمن منه وفي الوجه الثالث
 لا واما اذا اقر بالدين وحده والوكالة فقال الوكيل حلفه ما يعلم ان الطالب وكله
 بقبض ذلك منه فلا يمين عليه واما اذا اقر بالوكالة بان الطالب وكله بكل حق له
 قبله وخصوصه ومجد الدين فقال الوكيل انا اقيم البيعة على هذا الحق لم يقبل ذلك
 القاض منه ولا يكون بانها من الحق الا سمع فشهد له على الوكالة او حضر الموكل
 فنوكله وان وكل رجلا بطلب حقوقه وقبضها والخصومة فيها على ان لا يجز
 اقران عليه ولا صلحه ولا تقدر بل شاهد وهو يشهد عليه بشئ يطل به حقا فان كانت على
 هذا الشرط جائز لان الوكيل قائم مقام الموكل فاذا اقام مطلقا جاز وان قيد جاز فان
 اقر هذا الوكيل ان الطالب قبض هذا الحق من الغريم لم يجز ذلك على الموكل وان دل
 الوكيل قد قبضت انا هذا الحق من الغريم فضايع من اوقال قد فعل الى الطالب مع
 اقران ورجع الغريم ولو ان رجلا وكل رجلا فقال فلان وكيل في كل شئ فهذا
 وكيل في الحطة لا غير فان قال فلان وكيل في كل شئ جائز امر وهذا وكيل في

ممنه الوقوع
 احمر خطا ولا علة له الوكالة

وكل على الاكوار او غيره

حطب
 من التبريل منهم بالكلية الوكالة

الحظنة والبيع والشراء والهبة والصدقة ومقتضى دينه وحقوقه الى غير ذلك ولا يشترط
 بشهادة ابناء الوكيل وابويه واولاد وان سفل وشهادة اجداده وان انفق
 لشهادة ابوي الطالب واسمه واولاد واولاد واجداده وشهادة امارة الوكيل
 وامارة الطالب **ف** الوكيل مادام حي حاضرا يرجع الحقوق اليه وان غاب فكل كل على
 الصحيح عبدا مستقوع ودبيرة ثم غاب لم يكن لولاه ان يأخذ الوديعه بل كان العبد
 او يحق عليه **ف** في الغل عزله الوكيل لا يبيع من غلبه والوكيل بالبيع بالخصومة والبيع
 والشراء والتمساح والطلاق كتاب الغل الى الوكيل فله ان يفرط اذا علم بما فيه وكذا اذا
 ارسل اليه رسول كائنا من كان عدا كان او غير عدل حوا او عبدا صغيرا او كبيرا ينفذ
 ان فلانا ارسلني اليك ويقول اني عزلك من الوكالة فيفطره وان لم يرسل ولم يكتب اليه
 لكنه عزله واشهد والوكيل غائب فانه لا ينفذ والغل للحكم لا يحتاج فيه الى علم الوكيل وينفذ
 عند وجوده علم به الوكيل ولم يعذر غوان يوت الموكل ويخرج العين المأمورة ببيعها
 عن ملكه او يبرهنه ان الغل الوكيل علمه ولم يعذر وكذا اذا اجن الموكل جنونا مطلقا او
 ارتد والعياذ بالله ولحق بدار الحرب وقدر بسنة وقيل بسنة اشهر وكان سكتا فمجن
 او ماذ وكذا يحجر عليه او كانا شرعيين فافترقا وكذا الوكيل بالخلع من جهته اذا اطلقها الزوج
 ناسا او غلها بنفسه وتقليق الغل بالشرط لا يبيع ولو وكل بقبض الدين ثم ان رجلا بدين
 وهبه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهكذا يبرم فلا ضمان عليه و
 للنافع ان يأخذ به الموكل ولو مات العبد المأمور بالبيع او الموكل ولم يعلم به الوكيل
 فباع بقبض الشئ وهكذا يبرم ضمن ولم يرجع به على الامر ولا في تركه ان كان هو
 الميت ولو وكل رجلا بالخصومة ثم عزله حال غيبته لم يضمن فله ان يجهل الاول
 ان يكون وكيل الطالب وفي الوجه العزل صحيح ان كان الطالب غائبا والثاني ان يكون
 التوكيل من غير التماس احد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني
 وكيل المطلوب وان على وجهين احدهما ان التوكيل من غير التماس احد وفي هذا
 الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني ان يكون التوكيل بالتماس الخضم
 وفي هذا الوجه ان كان غائبا وقت التوكيل ولم يعذر بالتوكيل عزله على كل حال وان
 كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل او غائبا ولكن قد علم بالوكالة ولم يبردها فان كانت الوكالة
 بالتماس لطالب لا يبيع عزله حالنا عنه الطالب ويصح حال حضرة رضى الطالب
 او سخطه هذا اذا كان التوكيل بطلب الطالب ما اذا كان بالتماس القاض حال غيبته
 الطالب فزله بحضرة القاض صحيح وان كان الطالب غائبا عن حضرة الطالب مع الغل
 ايقا ولو وكل رجلا بطلاق امرأة حين اراد السفر بالتماس المرأة ثم عزله بعد حضرتها
 مرضاها ملك ذلك وهو الصحيح وعزل العدة في باب الرهن لا يبيع وان كان بحضرة
 الرهن ماله يرضيه الرهن ويطل الوكالة بقبض الموكل بالبيع الحاضر اذا باع
 ثم مات الموكل لم ينفذ الوكيل هذا اذا مات الموكل ولو مات الوكيل بالبيع او بالشراء
 نحو المطالبة يكون الى الموكل والوكيل بالشراء اذا مات يتمكن الموكل من الرد بالبيع

عند استقوعه

الغزل الحمر والستر

عزل العدة

اد الوصاء او الوصاء

حجة الوكالة الشريفة

الوكالة الشريفة

وكلاء بارز وفلانة

فالوكيل يتصرف بغيره لا بولاه ولا يتصرف بموته الوكيل او الوصية اذا اراد الوكالة او الوصية للنجح من الوكالة والوصاية لا يعلم الموكل والموصى وحضرة الموكل والموصى ليس بشرط لصحة عزل الوكيل والوصية نفسها بل بشرط علم الموكل ولو جحد الموكل الوكيل وقال لم يكن او كله لم يكن ذلك عزله واذا وكل وكيل بالخصوصية وقال له كلما عزتك فانت وكيل فيها وكالة مستقبلية صحت الوكالة عند عامة المتنازع وبذلك العزل عن الوكالة المتعلقة كما يمكن من المخرة ويمكن الرجوع الوكيل بعد ما حصل الوكالة اذا قل اعنت سديك اذا قل ان ابرئ من هذه الوكالة او قل انما افتادم بوكيل وكان ذلك محض من الموكل لا يخرج عن الوكالة واذا وكله بشيء ثم قال والله لا اوكلك شيء فقد عرفت بمحدك هذا عزله ومن قال لا خير وكلتك بكذا على اني مت عزتك فانت وكيل في فخره ان يقول عزلك ولو قل كلما عزلك فانت وكيل بقوله عزله رجعت عن الوكالة المتعلقة وعزلك عن الوكالة المجزئة بالوكيل فالبيع اذا باع ولم يقبض المثل حتى وكل الموكل قبض المثل فله ان يعزله من الوكالة بحضرته وان لم يوكله حتى قدمه الموكل في القاضى وامر القاضى ان يوكله فوكله لم يكن له ان يخرج به بعد ذلك من الوكالة ويخفى لما اذا اصح عند اخبر الوكيل في قبض المثل ان يقول للموكل قد جعلتك وكيلك في قبض هذا وليس للوكيل اخراجه عن ذلك واذا وكل انسا فاقبض الدين لم يحضر المدينون ثم عزله صح العزل وان حصل التوكيل بحضر من المدينون لا يصح العزل ما لم يعلم المدينون حتى لو دفع المدينون المال الى الوكيل قبل ان يعلم به المطلب واذا جاز الوكيل فان حين جنونا مطيقا وصار الحال لا يستل الوكالة والبيع والشراء يخرج الوكالة واذا كان بيع البيع والشرى والوكالة بان كان حوله في شيء اخر فانه سوي وكبيك ولا يعزله واذا وكل بيع عبده ثم رهنه او اجره وسلم لا يخرج عن الوكالة وان باع الامر العبد وامره المامور ثم ودع عليه بالعب بعضا فان للوكيل ان يبيعه فان رده بالعب بعد القبض بغير قضاء فانه لا يعود بوكيل وكذلك هذا في الاقالة فان باع الموكل بشرط الخيار ثلثة ايام فلو وكيل ان يبيعه وكذلك لو كان الوكيل باعه بشرط الخيار ثم قبض وكذلك اذا كان الخيار للشري ثم قبض ولو مات المشتري بعد ما اشتراه شركة تاما فورثة الموكل لا يعود وكبيك واذا وكل رجلا لهبة عبده ثم ان الموكل وهبه بنفسه ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل ان يعيه ولو وكل وكبيك بان يزوج امراة بعينها ثم ارتدت المرأة ثم اسلمت فتركا الوكيل منه جاز ولو وكلت المرأة رجلا بان يزوجها من رجل ثم ان المرأة تزوجت بنفسها فقد خرج الوكيل عن الوكالة علم او علم وكبيك لو ارتدت ولحققت بدان الحرب او لم تلحق ولو امر رجلا بان يزوج امراة بعينها فترجى الامر يا امها او اخها فقد خرج الوكيل عن الوكالة حتى لو طلقها قبل الدخول بها ثم رجع الوكيل اياها لا يحول وكذا الامر ان يشتري له عبدا بعينه ثم اشتراه الام من نفسه ثم باعه ثم اشتراه المامور لا امر له من رجل وكل رجلا بان يزوج فلانة فن زوجها الوكيل لنفسه وجاز

بالاولاد

باع الوكيل ثم الوكيل

باع ثم من اذ

الموت والوكيل الطلاق

كتاب الاقرار

بالاولاد ثم طلقتها فانقضت عدتها ثم زوجها من الموكل والعقد جائز واذا باع الموكل العبد منه بنفسه ولم يعلم الوكيل به حتى باعه الوكيل وقبض المثل وهكذا يبيع فالمشتري يرجع على الوكيل بالمثل والوكيل ان يرجع على الموكل بذلك وكذلك لو باع الموكل واستحق او وجد حرا كان للوكيل ان يرجع عليه ولو كان رجلا من رجلك ان يبيد وان ثم ان الامر باع المهر ثم هدمها المامور وقيل التسليم ولم يعلم ببيع الوكيل فله ان يرجع المهر المامور فقيمة البناء ولا يرجع المامور على الامر ولا عزم واذا وكل رجل بيع داره بشيء له بيا فهو رجوع عن الوكالة فان خصصها فليس يرجع واذا وكل بيع ارضه ثم عرس فيها فهو رجوع عن الوكالة ولو عرس فليس يرجع ولو امره بشرا دار وهو ارض من سفا اشتراها الوكيل لم يرجع على الامر ولو كانت مبنية فزاد فيها حائط او خصصها صاحبها فهو جائز على الامر ولو وكل بيع وضيفة او ثوبا فصار بغيره فباعها بعد ذلك واشترها بغيره وكذلك للمحل والمحل للمبيع اذا صار طبيا والمغيب اذا صار نبييا بطلت الوكالة رجلا من رجلك بان يوكلك انما تبشرا شي ففعل واشترى الوكيل فان الوكيل يرجع على الموكل وهو المامور والمامور على الامر ولا يرجع الوكيل على الامر وكل عقد بضيفة الوكيل له نفسه كالباع والمأجرة والصلح من اقراره معلق حقوقه به من تسليم المبيع ونقد المثل والخصوصية بالبيع وغير ذلك الا العبد والوصية المحجورين فيجوز عقودها ويتعلق الحقوق بموكلها لا باسالم المبيع الى الموكل لغيره الوكيل بصلح الجاذبه وللشري ان يمتنع عن دفع المثل الى الموكل فان دفعه اليه جاز وليس للوكيل ان يطالبه ولو كان للشري عليها دين او على الموكل يبيع المفاضة بدين الموكل وكل عقد بضيفة الى الموكل بحقوقه يتعلق بوكله فالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد لا يطالب وكيل ان يزوج بالمهر ولا يلزم على وكيل المرأة تسليمها ولا بد للخلع حتى لو اضاف العقد لنفسه كان النكاح واقعا لا لوكله كالرسول **اح** رجل وكل رجلا ان يطلق امراته فطلق الوكيل امراة الموكل في حالة السكر لا يقع الطلاق لان بزوال الطلاق من السكران على امراة جعل عقوق عليه التوكيل في اليقين بالطلاق جائز ولو وكله يعيق عبده اليوم فاعتقه غدا جاز ولو وكله بان يعتقه غدا فاعتقه اليوم لم يجز **كتاب الاقرار** وهو في الاصل التوكيل في الاثبات والقرار والسكون والاثبات يقال فلان بالمرء اذا سكن وثبت وقررت عنده كذا اي اسمه عنده ويقتل استقرا لا من على كذا اي عليه وفي الشرع اعتراف حار ومن القرين يظهر به حق ثابت **اح** ونيل هو اخبار بحق لاحر عليه وحكمه ظن من المظن لا انشاء ومنه اراد في سقاط الواجب عن فتنه باخبار واعلامه ونظر العقل والبلوغ والمهنة شرط في بعض الاشياء دون البعض وسيأتي والرضا والطلاق شرط حتى لا يصح اقرار المحكم وكبيك الالفاظ الموجبة وحكمه لزوم ما اقرب على المقر **نه** وهو حجة شرعية دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع والمعقول اما الكتاب فقول تعالى فوالقامين بالفتن شهد الله ولو على انفسكم والشهادة على النفس اقرب

الاورار الجور

فلا لان الاقرار حجة لما اقر به وما السنة فلا نه عليه السلام بسم صاغرا او العامد به بالآ
 وعليه الاجماع ولانه حرم صدق عن صدق لعدم القيمة اذا لم يحجب طبقا فلا يكون
 في الاقرار به لغبر وهو حجة مظهرية للحق يلزمه الحال حتى لو اقر بدين او عين على انه بالخيار
 ثلثة ايام لزم المال وطل الخيار وان صدقة المقر له في الخيار لان الخيار ينفسخ وهو
 لا يحتمل النسخ لانه اخبار والنسخ يرد على العود بشرط كون المقر به بما يجب تسليمه له
 المقر به حتى لو اقر بلف سربا وجبة خطية لا يصح ولو اقر بحرف مكلف لحق معلوم او مجهول
 صح لانه قد يكون عليه حق ولا يرى كمية كغرامة متلف لا يرى كقيمة او ارض
 جراحه او باق دين او معامله ولزمه بيان ما جعله فان قال له على شيء من حق
 لزمه ان يبين به القيمة فان كذبه المقر به فيما بين فالفقود للمقرع مبنية وكذا الوفاك
 عصيت منه شيئا يحجب ان يبين بما هو قال ولو قال لفلان على مال فلم يرجع اليه في بيان
 وقيل قوله فيما بين الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال لفلان عظيم لم يصدق في اقل
 من مالى درهم وهذا اقل من الدرهم اما اذا قل من دنائره فالتقدير فيها بالعشرين
 وفي الابل خمس وعشرين وفي غير مال الركوة بقدر النصاب ولو قال لفلان مائة
 فالتقدير ثلثة نصاب من وقت سماه اعتبار الادنى للمجم ولو قال درهم كثيرا لم
 يصدق في اقل من عشرة ولو قال درهم ففى ثلثة ولو قال كذا وكذا درهم لم يصدق
 في اقل من احد وعشرين ولو قلت بالواو وبنو دامة ولو دفع ترداد الفا ولو قلت بغير
 فاو فوجب احد عشر درهما وهذا كله اذا ذكر الدرهم بالنصب وان ذكره بالحقن
 بان قال كذا درهم يوجب مائة درهم وان قال كذا كذا دينار او درهما فغلبه احد
 عشر منها بالسوية ولو قال عشرة وسف فالبينان في النصف اليه وقيل بتفسيره في
 اقل من درهم لانه عبارة من مطلق الزيادة ولو قال بصعة وعشرون فالبقع ثلثة
 فضا عدا ولو قال على مائة درهم فكل درهم وكذا كل ما يكال ولو وزن ولو قال
 مائة وثوب يلزمه ثوب واحد وتفسير المائة اليه وهو القياس في الدرهم وكذا كل
 ولو قال مائة وثوبان ولو قال مائة وثلاثة اوثاب فكل ثياب ويلزمه من الدرهم اثنا
 بالوزن المعتاد في البلدان كان في البلدان وزنا مختلفة او تقود وجبا قلها بالتقير
 ولو قال على ثياب كثيرة او وصاف كثيرة يلزمه عشرة ولو قال على مال فالدرهم
 مال وكذا لو قال على مال قليل ولو قال على مال لا قليل ولا كثير عليه مائة درهم ولو قال
 لفلان على درهم اضعا فاضعا او مضاعفا اضعا فابلزمه ثمانية ولو قال
 على درهم مضاعفا يلزمه ستة درهم ولو قال لفلان على كثير الدرهم فغلبه عشرة
 درهم وقلا ما ثمان ولو قال لفلان على شيء من الدرهم او شيء من درهم فغلبه ثلثة
 درهم ولو قال لفلان على ما تبين درهم الى عشرة فغلبه تسعة فان قال ما تبين عشرة الى عشرة
 فغلبه تسعة عشرة ولو قال لفلان على ما تبين درهم فغلبه واحد ولو قال غصب من فلان
 شيئا فالاقراء صحيح ويلزمه البيان ولا بد ان يبين شيئا هو مال ولا بد ان يبين
 بحرف فيه التنازع بين الناس حتى لو ضم عنه خطية لا تقبل ذلك متى وليتقى ان

ما عرفت من

عشر

من شيئا يضمن بالعصب ولا يضمن حتى لو بين وقال انه دار سبيع عنه ولو قال المعصوب
 زوجته او ولده لا يقبله ولو اقر انه غصب عبدا فالفقود لقله في نفسه ان كان قائما
 وفي يمينه ان كان هائكا ولو قال لفلان على مائة درهم ثم قال هو وزن خمسة او
 ستة واقراره بالكوفة فغلبه درهم وزن سبعة اذا فصل وان وصل صدق
 وكذا الدنانير والاقرار يتضمن ثلثة اشياء المقر والمقر له والمقر به ان كان الكل معلوما
 صح وان كان المقر والمقر له معلوما والمقر به مجهولا صح ايضا وان كان المقر مجهولا
 بان قال لرجلين لاحدهما على الف درهم فكل واحد منهما ان يغلبه ولو كان المقر مجهولا
 بان قال لرجلان لآخر كل على احد بالف درهم لا يصح ولو قال لفلان على دار وعبد
 يلزمه شيء ولو قال لفلان بشارت يداي وادبنت لابلزمه شيء ما لم يقبل هو على
 او رتبتي او في ذمتي او دين واجب او حق لزم ولو قال اعطيتي الف الذي
 عليك فعلا اصبر لا يكون اقرارا ولو قال سوف اعطيكها او قال عندما اعطيكها يكون
 اقرارا ولو قال سوف ياخذها لا يكون اقرارا **ح** والاصل فيه ان الكلام اذا خرج
 على وجه الكفالة عن المال الذي ادعاه المدعى يكون اقرارا **ف** وان قال لفلان
 وبقي فهو ديني الا ان يبين موصولا انها ود بعبدة ولو قال عندى ومعى وفي بيتي
 وفي كيسي وفي صندوقى فهو امانة ولو قال لآخر اعطيتك الف فقلت اني انا او اصدق
 او جلفيها او قضيتكها او احلفك بها فهو اقرار ولو قضا دقا على انه قال على وجه
 الحرة لا يلزم ولكن كل ذاك ان لم يؤخذها او لم يحل عدل او عدا او كل من نصبت منها
 او اجل ما عزمك او ببيت سين اليوم او ما اكثر ما ساعد بها او ابرأني منها او
 تصدقت بها على او وجهتها الى فالحل اقرار ولو لم يبين كسها الكناية لا يكون اقرارا
 ولو قال بالغان سبعة كيسة بد ورا كيسة بن وزلا يكون اقرارا ولو قال كيسة
 بد وراش بفضيل النون يكون اقرارا ولو قال بكسر النون لا يكون اقرارا ولو قال
 تان وبيان كائى لا يكون اقرارا ولو قال لفلان درهم فقال ساو سركن لا يكون
 اقرارا ولو قال سره كفش بفضيل النون يكون اقرارا او كسر النون لا يكون اقرارا
 ولو قال لفلان درهم فقال المدعى عليه غير واحد او قال لا يحل فان ادفع اليك فقلت
 حتى انفع صندوقي او قال المدعى عليه كرامة كان اقرارا ولو قال لفلان درهم فقال
 المدعى عليه اما خمسمائة منها فلا صرفها يكون اقرارا بخمسمائة ولو قال اخذها وان سل
 ثمانا من بيتيها او صرفها او لا ياخذها مني اليوم او قال حتى يدخل على مالى او حتى تغتم
 على نادى فهذا كله اقرار ولو قال فقد طواسدا فاقبض فليس اقرارا ولو قال
 لم يحل فهو اقرار وكذا لو قال لآخرها على او صالحنى فافترار ولو قال لآخر عني دعوى
 شهرا او قال لآخر الذي ادعيت فليس اقرارا **ك** ولو قال لبرأى عن هذه الدعوى
 او صالحنى عن هذه الدعوى لم يكن اقرارا وكذا في دعوى الدار ولو قال لبرأى عن
 هذه الدعوى لا يكون اقرارا كالمال اعطيتك دعواك ولو قال لاصمها الى وحيثك
 لجاما وا حل من شئت على او قضى فلان عني او ابرأى اطلقتني فاقرا بها ولو قال

مال اصبر اه

ما كثر الزار

اقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من احد سواك وغيرك وقبلك وبعدك واستقرضت
 منك لا يكون اقرا ولو قال اقرضتني مائة درهم فاقرا ولو قال اقرضتك مائة درهم
 فقال لا اعود بها او قال لا اعود بعد ذلك فهو اقرا **ف** ولو قال مالك على الامانة درهم او
 سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم هذا اقرا بالامانة وان كتب على وجه اليمين
 في ترابا وخرقة ونحوها لم يكن ذلك قرا ولا يجزى ان يشهد واعليه بذلك المال
 الا ان يقول لهم اشهدوا على هذا المال وكل ما عرف في الاقرا فهو في الطلاق والنفقة
 كذلك لا حجة للحدود والفضاض ولو كتب في صحيفة ستمائة فلان على الف درهم
 ثم اقرا له كتب وانكر المال وشهد الشهود على انه كتب وهو يكره المال لا يلزمه شيء ولو
 قرأ على رجل صكا بمال وقال له عليك بهذا المال الذي في الصك فقال نعم كان ذلك قرا وجل
 له ان يشهد عليه **ح** وان اقر بدين مؤجل وادعى المقر له انه حال استخلف على الرجل
 ومن اقر بجائز فله الحلف والعص وان اقر بسيف فله الصل والحسن والمال ومن
 اقر بثوب في منديل وفي ثوب لزمه ما به ومعناه اقر بالعص ولو قال ثوبا في مشقة
 اقواب لزمه ما به ومعناه اقر بالعص ولو قال ثوبا في عشرة اقواب لزمه ثوب واحد
 ومن اقر بخمسة وان اراد الضرب ولو قال حتى من درهم الى عشرة او مائتين درهم الى
 عشرة لزمه تسعة ولو قال له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط ما
 بينهما وليس له من الحائط شيء من قربانية في اصطيل يلزمه الدابة فقط **ح** ما
 في رجل ادعاها رجل فاقرا الذي هو في يديه اشترى بها من المدعي بترك في يوم
 ثلثة ايام ويؤخذ منه كفيل حتى تقم اليه على الشراء والقياس ان يترفع الدار
 من يديه ويرفع الى المدعي حتى تعلم اليه انه اشترى بها من المدعي وفي دعوى الدين
 اذا ادعى المدعي عليه الاثبات فقام اليه قيا سكا وبعض المتأخرين يفتي بوجه
 القياس في المستلزم المدعى عليه اذا قال ليس له والمدعى عليه ليس بملك لا يكون اقرا به
 للمدعي وقيل يكون اقرا به وهذا اذا ادعى عينا في يد رجل فله المدعى عليه ليس بملك
 اما اذا لم يدع احد فعلا الاقرا ففوت لوقا هذا الدار ليس له ثم اقام البينة اخاه
 فله بحسبه لانه لم يقر بغيره عرف رجل ادعى على اخوانه فبعض منه كذا درهم فغيره
 لا يكون اقرا ولا ولو قال دفعته الى اخيك بامر كذا اقرا واعليه اثبات الامر ولو قيل
 هذا فكن قال باي سبب وقعت فهو اقرا وفيه نظر ولو قال سوكتك بقرانك
 اقرا ولا اشارة المصودة من الاخرس يكون اقرا كذا كذا بقرانك ولو كان قادرا
 على الكتابة فاشارة جازت اشارة والمسبب الذي عنقل لسانه لا يعتبر اشارة بل كذا
 تقبيل **ف** من عليه الدين المؤجل اذا حلف حاله قبله القوم في لا يكون اقرا
 بالحال للمدعي ويسعى ان يجعل هكذا ان لم يقصد ان يذهب بحقيقة وهذا اذا قدم
 المدعى على القاضيه قبل ان يجعل الاجل رجل ضمن لآخر ما يجب للاجر على المستاجر من
 الاجرة فمما قرا يكون المستاجر ملكا للاجر مالو ضمن المستاجر مال الاجارة في
 الاجارة الطولية لا يكون اقرا كذا يكون المستاجر ملكا للاجر ولو ادعى الاخر مال

اقر بقرانك

قال في شهادته

قال الدين

اشارة الاخرس

ضمن الاجارة

قرا

فقال بضمنه لكنه ملكي قرا بالدينية ولو قال لا اخرا فض الحلف الى عليك في غلبه عدي فقال
 نعم فهو اقرا ولو قال لا اعطيتكها او فدا اعصيتكها او انقد فاسقدها او اتقد فاقبضها فهو
 اقرا الا اذا تضاد قرائه قال على وجه الجزية ولو قال لا اخرا علم فلا تان له على الف درهم
 او اخبره او فشره فاقرا بالالف ولو قال فلان على شيء فلا حصر ان له على الف درهم
 لا يكون اقرا بالمالا اذا لم يسم بالشيء لكنه لا حصر فلا تان له على الف درهم او لا يعلم
 يكون اقرا كذا ولو قال فلان على الف درهم من ثمن متاع اشترته منه ولم يقبضه لا يصدق
 رسل او فصل وكذا لوقا فلان على الف درهم من ثمن خر وكذا لوقا باقت درهم ثم
 قال هو مال العار ولا يصدق فصل ولو قال البسه انه مال العار او ثمن الخمر
 فبطل وينفع المضمومة منه ولو صدقة المقر صدق لا يلزمه شيء ولو قال فلان على
 الف درهم فيما اعلم او في علي فهو باطل ولو قال قد علمت ان فلان على الف درهم كان
 اقرا كذا ولو قال له على الف فيما اظن او فيما ظننت او حسبت كان باطلا **ف** ولو قال
 الدين الذي على فلان فلان او الوديعة التي على فلان فليفلان اقرا له وحق القبض
 للقران ولكن لو سلم له المقر بقران ولو قال فلان ساكن هذه الدار فاقرا بالدار ولو
 قال فلان ساكن هذه الدار فاقرا بالدار ولو قال فلان فزرع هذه الارض او غرس
 هذه النخيل او بنى هذه الدار وكلها في يد المقر فادى الاخر انها ملك للمقر ولو قال هذا
 الطعام من زرع فلان او هذا الثمن من ثمن فلان او من ارضه او من بستانه او هذا
 الصوف من غنم فلان فلكل اقرا ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرا كذا
 ولو قال قبضت من بيت فلان مائة درهم او من كسبه او من ثمنه ثرا او من زرع كسبه حنطة
 فمن **ح** ومن قال لفلان على الف درهم فان قال وهو فلان او مات ابوه في رثته بالاقرا
 صحيح ثم اذا جازفت في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرا لزمه فان جاءت ساقا لمال
 للمدعي والمورث حتى يقيم ورثته ولو جازت بولدين حين فاما لهما ولو قال المقر باعني
 او اقرضني لم يلزمه شيء وان اهتم الاقرا بلسان ولم يذكر سبب حقه لم يصح ومن اقر
 بمل جاربه او حمل شاة لرجل صح وادمنه **ع** ولو اقر لرجل بدين من قرض او عصب او دين
 او مارية قايمة لم يستهلكه على انه فيه بالخيار ثلثة ايام فالاقرا جائز **ف** ولو قال
 له على صك الف درهم او كتابا وحساب بالف يلزمه المال وكذا لوقا له على الف
 درهم من شركة بني وبنيها ومن خلطه لزمه الف ولو قال له على الف درهم في عينا
 فلان العفقيه او سماء لا يلزمه شيء كذا لوقا يقول فلان ولو قال له على الف درهم
 عصا فلان وفلان القاضيه يلزمه المال وان لم يكن قاضيا ولو قال الطالب بخانكا
 اليه فنضف عليه بالف يلزمه المال وان تضاد قرائه فلا يلزمه حاكم بينهما لا يلزم
 شيء **ف** ولو قال لا ملاقة بين مدعي الناس عفرته لك حيث وجبت لي مهرتك
 فقلت آري بخشيدم فقال القوم هل تشهد على هبتك فقلت هرا ان كواه ماست
 قالوا هذا محبب للرد والتصدقين فانما يصير قرا كذا بالقرينة ان نقله لواء لا
 يكون اقرا كذا **ف** ولو ان رجلا في يديه ما كذا اقرا له كان يدفع غلبتها الى فلان لم يكن

هنا وقرا انه قال وجه الجزية

لا يخبر طائفا

او بالدار

او بخدم

او انه يدفع غلبتها الى فلان

كل ما وجد من نكاح المولى

ما ذكره الساع خط السار والخراف

المكتوب المصدر المرسوم

أمر من سبعة ايام

جاءت

متمم جرد الامور التي صدرت في هذا اليوم

الحمد لله رب العالمين

اقرار فلان بالدار ولو ادعى رجل ما لفلان المدعى عليه كل ما بين يديه من ماله المدعى
 بخطه فقد التزم منه لم يكن ذلك اقرارا لانه لو قال فلان اقر فلان على فلان ما هو فيه
 قال فلان على الف درهم في كتابي كان باطلا ولو قال في حسابي فهو اقرار
 يكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان ولو قال وجدت في كتابي ان فلان على الف درهم
 او كتبت بيدى ان له على فلان درهم اكل باطل فانه لم يقر فلان على الف درهم كان اقرارا لان
 مكتوب بخطه الساع وحدت في يادى كاري بخطي ان فلان على الف درهم كان اقرارا لان
 في يادى لا يكتب الامانة على الناس وما للناس عليه حيا به له عن الدين خط الصراف
 والمصارحة فلو كتب على نفسه ذكر حق حفرة قوم او املاء على انسان ليكتب
 اشهد واطع فلان فلان كان اقرارا ويجل لهم ان يشهدوا عليه بالمال المكتوب
 فيه فان لم يقر الصك على الشهود ولم يقره عليه كان الكتاب وان كان محتملا الا
 انه لما اقرهم بالشهادة لم يبق الاحتمال وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقر
 عليهم ولم يقر اشهد واطع لا يكون اقرارا حتى لا يجمل لهم ان يشهدوا بذلك المال
 على سبيل السبق ان كان المكتوب بمصدر موصىا بحوان يكتسب لهم الله اكرام
 هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه فلان بالف درهم وعلم الشاهد عامه وبه
 ان يشهد عليه بالمال المكتوب وان لم يقر عليهم ولو كتب وقر على الشهود يجمل لهم
 ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقر اشهد واطع وان غير الكاتب من عليه الكتاب بين يدي
 الشهود وقال الكاتب اشهد واطع بما فيه كان ذلك اقرارا وان لم يقر اشهد واطع
 اقرارا ولو كتب بين قوم امس كتابا وقال اشهد واطع بما فيه ان علم بما فيه حل
 لهم ان يشهدوا عليه والا فلا سواء كان الكتاب مخنونا او لم يكن وان كتب على وجه ان
 بان يكتب هذا من فلان بن فلان الى فلان بن فلان اما بعد فان لكل الف درهم
 على من قبل فلان حل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال اذا علموا بما فيه وان لم يقر عليهم
 ولم يشهدهم ولو قال الصك اكتب فلان خط اقرارا بالف درهم على فلان يكون اقرارا
 ويجل للصك ان يشهد هذا بالمال ولو قال الصك اكتب ان يشهد هذا بالمال ولو قال الصك اكتب
 اكتب خط بيع هذا الدار بكذا وكتب الصك اكتب فلو اقرارا بالبيع وكذا لو قال
 اكتب لاسرائيل طلاقها ولو قال الصك اكتب ثانيا اكتب لها طلاقها يكون اقرارا بتطبيقه
 وهذا للقاضي ولو قال كتبت بخط يدى شهادة فلان وفلان صك بالف درهم
 والقوم ينظرون اليه فقال لهم اشهدوا على فلان كان اقرارا اشترى جارية متبقة
 فلما كشفت وجهها قال له فادعها لايبيع وكذا لو اشترى ثوبا في حراب فلبسها
 نشر فلان ثوبا لايبيع والاسديام والاسديام والاستقارة والاستقارة
 والاستقارة اقرارا بانه لذي اليد وسواء ادعى نفسه او غيره ولو اقيمت البينة
 على انه ساء ومضى مجلس القضاء خرج هو من المصومة وخرج الموكل ايضا من المصومة
 ولو قال المساومة في غير مجلس القضاء خرج هو من المصومة دون الموكل
 وكما ان الاسديام اقرارا قلنا قبوله اودبته ولو قال له عليك الف درهم

فان الرد

ما يرد اقرارا

فلان المدعى عليه مع مائة دينار ولا يكون اقرارا ومال ان صدقة في الدنيا وجمع اقرارا به
 وان كلف فيه صح اقرارا بالدينهم ولو ادعى عن آخر الف درهم فقال المدعى عليه قد اعطيتك
 دنانير لم يكن اقرارا ولو ادعى انسان ورافقه ان يرضى من هذه الدار لا يكون اقرارا ولو
 ادعى ما في درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة ولا حق لك على لم يكن اقرارا
 ولو قال قد قضيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا ايضا **ف** ولو قال قضيتكها كان
 اقرارا وعليه اثبات القضاة ولو قال له عليك الف درهم فقال المدعى عليه الف درهم
 لا يكون اقرارا وكذا لو قال المدعى عليه ولي عليك مثلها او قال له عليك الف درهم
 او قال له عليك ايضا الف درهم لا يكون اقرارا كما لو قال فلان توهرار دينارى بايدي
 فقال الخطاب مرار ان توهرار دينارى بايدي لا يكون اقرارا على الاصح وقيل يكون
 اقرارا من الثاني **ف** ونظير لوقا اعفقت عبدك فقال الخطاب وانت ايضا اعفقت
 عبدك او قال قلت فلانا فقال الخطاب وانت ايضا قلت فلانا لا يكون اقرارا في شيء
 من ذلك رجل ادعى على رجل انه غضب منه مائة درهم فقال له اعضب مع هذه المائة
 شيئا او قال له اعضب من احد فلكل واحد سوكا واجد معك فكل واحد
 اقرارا ولو قال لقسام اقيم هذه الدار ثلثا فلان وثلثا فلان وثلثا فلان اخر لم يكن
 ذلك اقرارا سلسلى الدار حتى يقول فلان ثلثها وفلان ثلثها ولو قال اجبر فلان
 ان له على الف درهم ولا حصر فلان ان له على الف درهم كان اقرارا ولو قال لا يشهدان
 فلان على الف درهم لا يكون اقرارا ولو قال اشهدوا ان فلان على الف درهم كان
 اقرارا ولو قال لغيري عليك الف درهم فقل حقنا وقينا او قل الحق او اليقين والصدق
 او قل حقا حقا او قلنا فبقينا او صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق او اليقين
 يمين او الصدق صدق لا يكون اقرارا وتغلق الاقرار بالشرط باطل كما لو قال بسلف فلان
 على الف درهم ان شئت فلان فقل فلان شئت او قل فلان على الف درهم ان دخلت الدار
 او ان حبس الرمح او ان وصى الله تعالى او ان يبر الله في اوله اصبت مالا او ف
 ان كان حقا كان كله باطلا **ف** ولو قال اشهدوا ان فلان على الف درهم ان شئت كان
 عليه الف عاشر ومات وكذا لو قال فلان على الف درهم اذا جازا من الشهر او اذا فطر
 الناس كان ذلك اقرارا ودعوى الاجل باطل الا ان ثبت الاجل بالبينة او باقرار الطالب
 ولو قال له على الف درهم الا ان سدولى عند ذلك او قال لا اري غير ذلك فانه لا يلزمه
 شيء بباله او مات قبل ان سدولى **ف** ولو قال له على الف درهم في شهادة فلان
 او علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال لغير فلان او بشهادة فلان كان اقرارا ولو
 قال في قول فلان او بقوله او في حيايه او بحيايه او في كتابه او بكتاب لا يلزمه شيء
 ولو قال له صك فلان او صك ما وصك او في صك من غير اضافة الى احد فهو اقرار
 وكذا لو قال لجل او في لجل او في كتاب او من كتاب شئ وبينه او من صاحب بينى وبينه
 كان فلكل اقرارا ولو قال فلان في مالي الف درهم او قل لراعى هذا اقرارا بالدين ولو
 قال هذه الماله كان اقرارا ولو قال ابن جبر فلان لست اقول تاست يكون اقرارا

سلطان الادب

مال قرض دماغ غيب

بل عصبى فالفرض من فان كانت الدراهم قائمة فالفقر ان ياخذها ولو قال لآخر اخذت منك الف درهم وديعة فقلت عندى وقال صاحب المال بل اخذتها عصبك ضمن المقر ولو قال لا اعطيتك دية او دفعتها الى وديعة وقال صاحب المال بل اخذتها عصبك للضمن المقر ولو قال هذه الالف كانت وديعة عند فلان فاخذتها منه وقال فلان كذبت لكنها فى المقر ان ياخذها ولو قال اعربت دابتي هذه فلانا فربها ثم ردناها وقال فلان كذبت بل الدابة لى قال المقر فى القول فى القياس القول فى المقر وهو قولهما ولو قال فلان على الف درهم من ثمن متاع او قرض ثم قال هو زبوف او سرجه لا يصدق وملازم فضل ولو قال عصب منه الف درهم او ادعى الف درهم او قال لدينه قضيت الف درهم الا انه زبوف او سرجه صدق وملازم فضل ولو قال فى هذا كله الف درهم الا انه يفسد منه كذا ان وصل صدق وان فضل الا كالا استثناء ويوصل بالانقطاع جميع اذا وصله بعد ذلك وعليه الف درهم رجل مات ولم على رجل ماله درهم له اربان فقال احدها فبعض منها الى خبثين لاشئ للمقر والا بن الاخر على المديون ثم هو درهمها ولو قال لآخر عصبك الف درهم وسجبت فيها عشرة الاف درهم وقال المقر قد امرت بك فى القول قول المعصوب منه ولو قال لابل عصبتي عشرة الاف كلها القول قول القاصب رجل زينا او دهنا لرجل بمائة الشهود يقبل له في ذلك وقت ينفق فارة وماتت قال المقر قوله لانه ينكر الضمان والذي يبيع للشهود ان يشهدوا على الصب حسب ولا يسمعهم ان يشهدوا على انه ليس بحس ولو عهد لرجل في السوق بالحم فاستهلكه ثم قال له سمع لا صدق والمشهود ان يصدق على كونه ذكية يحكم لخال ولو قتل رجلا ثم قال انه ان تد لا تقبل ذلك منه وكذا لو قل قبله لانه قبل له لا يسمع ذكر منه الوصية اذا قال قبضت كل مال فلان الميت على الناس بخار عزمهم وقال الوصية انى دفعت اليك كذا درهمها وقال الوصية ما قبضت منك شيئا قال المقر قول الوصية مع عيونه والوكيل ببعض الدين والوديعة والمضاربة على هذا ولو قال دفع الى هذا الالف فلان وهو فلان وادعى الالف كل واحد منهما فهو المدعى ولو دفع الى رجل بعضا لا يضمن ولو قال هذه الالف فلان امرضها فلان رجل اخذ وادعاهما كلاهما ففى الاول والمقرض عليه الف درهم ولو قال هذا العبد الذي يدي فلان باعني فلان بكذا فان انكر صاحب العبد الا ان يبيع قال المقر قوله مع مستحق وياخذ العبد والثاني ياخذ الثمن من المقر وكذا القرض على هذا اذا اقر ان هذا العبد فلان عصب المقر من فلان فانه يدفع الى الاول ولا يضمن للثاني شيئا اذا اقر انه اقتضى من فلان الف درهم كانت له عليه وقبضها فقل فلان اخذت من هذا المالك ولم يكن لك على شئ فالفقرض من بعد ما يحلف المقر له انه لم يكن عليه شئ من رجل قال لآخر انا عبدك فقال لآخر لا ثم قال بلى انت عبدى فانه عبدى ولا يكون لغيره شئ لان الرق لا يطل بحجود المولى كالطلاق والعتاق ولو كان في يد رجل عبد فقال ذواليد ليس هو عبدك يا فلان فقال فلان كاشم قال بلى هو عبدى وقال ذواليد بلى هو

مت زنا رجل وفار وقت منها فارة

مهر جيا مال الوصى او المولى من قبله

مال من اهلان فمما يملك

مال ابيك ووالدك ثم ابيك

عبدى ففى ليدى ولو قال ذواليد فهو عبدك فقال لآخر بل هو عبدك ثم قال بلى هو لى وجاء هو بالينة لم يقبل للتناقض واذا اقر الرجل بالرق لرجل ثم باع جاز فلو ادعى العتق واذا كان حر من الاصل لم يسل للتناقض ولو اقام البينة على اعتناق البائع قبل البيع او على انه حر الاصل قبلت بینه وان كان الدوى شرطاً في العبد رجل وامرأة مجعولان لهما ابن صغير لا يكمل اقل بالرق على انهما اولى بهما ايجاز والابن لو تكلم وقال فاجر فالفقر قوله ولو كان له امهات الاولاد والمملوكون فاقرار بالرق لا يبعد في حقهم في الاستثناء واذا استثنى بعض الاقرب منه من صلح وزمه البائى والاصل ان الاستثناء كالميل بالبدن بعد الشاء والاستثناء صحيح ويحيز استثناء الاكثر كما يجوز استثناء الاقل فلو قال بلى لى على الف درهم فليمن به سحابة وتسعة ولو قال لست هامة وخمين يلزمه شق واستثناء الكل باطل لانه رجوع لما ينافى ان الاستثناء كالميل بالبدن بعد البائى فلا يمكن استثناء الرجوع عن الاقل ولا يبيع ولو قال فلان على الف درهم يا فلان الا عشرة صم الاستثناء ولو قال على الف درهم فاشهد على بذلك الا عشرة دراهم لا يبيع الاستثناء اح ولو قال فلان على الف درهم وفلان على الف الا خمسة لا يعرف الاستثناء الى الاقل والاخر حجة يقضى للاول بائى والثلاثة خمسة ولو قال لرجل واحد لى على الف درهم ومائة دينار الا درهمها هذا استثناء في القياس من الدنانير وفي الاستثناء من الدراهم على هذا ولو قال لى على كرخطة ومائة درهم الا تقير خبطة فالاستثناء من الخبطة ولو قال فلان على الف درهم استغفر الله الامانة درهم كان الاستثناء جازم ولو قال فلان على الالف ولو قال الا عشرة وقد قبضها اياه كان عليه الف درهم الا عشرة ولو قال بلى فلان على الف درهم فصدفها اياه كان عليه الف درهم ولو قال فلان على درهم غير دافق بالصب يلزمه خمسة دافق ولو قال غير دافق بالرفع يلزمه درهم فيكون غير صفة درهم للتغير دافق ولو قال لى على عشرة غير درهمين بالصب يلزمه ثمانية ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة ولو قال لى على عشرة درهم الا غير خمسة الا غير ثلاثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة درهم ولو قال لى عشرة درهم الا غير اربعة الا غير ما ذكرناه يلزمه ستة درهم الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه خمسة درهم ولو قال فلان على عشرة الا درهمين يلزمه ثمانية درهم ولو قال لى درهمان يلزمه عشرة درهم ولو قال لى على عشرة غير درهمين بالصب لم يجب شئ ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه درهمان ولو قال فلان على عشرة درهم ودرهم ان شاء الله كان الاستثناء لاجمعا الى الدرهم الواحد لا الى المال كله ولو قال فلان على احد عشر ان شاء الله تعالى لى من شئ وكذا ان علقته بمن لا يعرف نسبة كالمملوك والملازمة ولو قال فلان على مائة درهم الا قليلا فقلية احد وخمسون وكذا كسوة الاستثناء ولو قال بلى على سحابة وخمسة الا خمسة فلا استثناء رجائى وعليه خمسة واستثناء من الممتنع

او مال قرض ثم ادعى له

او المولى بالارز

الادهم

اكتسب بالارز

جميعا ولو قال فلان على الف الفين يلزمه الف ومن اقرب ما به درهم الدينار
او لا فقير خطية لزمه المائة المحيطة الدينار والقفيز وكل لكل كمالا ويوزن
وبعد لو استغنى ثوبا او شاة او دارا لا يبيع ولو قال له على الف لا يشك لزمه نصف الف
وزيادة والقول قوله في الزيادة ولو قال له على مائة درهم او قليلا عليه احد خمسون
ولو قال على عشرة الادبعضها فغلبه اكثر من النصف ولو قال لعصبة من زيد لابل من كز
فحق لزيد وعليه قيمة لعرو ولو قال له على الف لابل فلان يلزمه الفان وفي القياس
يلزمه ثلثة الاف وهو قول من رحمه الله ولو قال لعصبة عبيدا اسوا ولا بل لابل
لزمه عبيد ابيض ولو قال لعصبة ثوبا هروما لابل من روميا لزمه ما وكذا لو قال له على كل
حظنة لابل كس شعير لزمه ما ولو قال فلان على الف درهم لابل فلان لزمه المالا
ولو قال له على الف لابل خمسمائة لزمه الف والاصل في ذلك ان لابل من ثلثت من المالا
من حسن لزمه ما وكل من جنس واحد اذا كان القتره اثنين واذا كان واحد
والجنس واحد والجنس واحد لزمه اكثر المالا لان لا يبل لا يستكمل القلظ والغلط اذا
يتبع غالبك في جنس واحد لانه اذا كان لرجلين كان رجوعا عن الاول الاول فلا يقبل
وثبت للثاني باقرار الثاني وان كان الاقرار الثاني اكثر صح الاستدراك وبصدقه
القره وان كان اقل كان منهما في الاستدراك والقره لا يصدق فيلزمه الاكثر
ومن اقرب ما به فاستثنى احدها او احدهما وبعض الاخر فلا يستثنى باطل
ان استثنى بعض احدها وبعض كل واحد منهما صح ويحرم في جنس ومصوره اذا
قال له على كرسية وكرسية وكرسية او على الاكر حنطة او على الاكر حنطة وقفيز شعير فغلبا بطل ولو قال
الاقر حنطة او على الاقر حنطة شعير صحيح الاستثناء وكذا لو قال له على حنطة وقفيز شعير
واستثنى البناء من الدار باطل مثل ان يقول هذه الدار فلان الابناء او قال
وبناها في على هذا الخ والشجر مع انسان والطهارة والبطانة من الحب والغرض
لثام ولو قال لا يثنيها او لا يثنيها ولو قال يثنيها في العرصة فلان وكما قال
لان العرصة اسم البقعة دون البناء ولو اقر بجاي لزمه بارضه وكذلك اذا اقر
لبا طوانه من احر وان كانت من خشبة لا يلزمه الارض لان الاول يبي
اسطوانه قبل البناء فان امكنه دفعها ولا ضمن قيمتها للقره كما في عصب السلة
ولو اقر بشرة تخل لا يدخل الخلة ولو اقر بخلة او شجرة يلزمه موضعها من الارض
لانه لا يسمى شجرة وتخل الا هوناب وقد مر وكذلك الكرم ولا يلزم الطريق انه
ليس من خروسات الملك وان قال له على الف من ثمن عبد لم اقبضه ولم يعينه لزمه
الف وصل او فصل ولا يصدق في قوله ما قبضته وان كذبه وقال له عليك الف من
قرض او عصب وغير ذلك ان وصل صدق والا فلا وان عين العبد قبل القتل ان شئت
سلم العبد فان سلم اليه لزمته الف والا فلا هذا اذا صدق وان قال للقره العبد
عبدك ما بعته وانما بعته عبيدا غير هذا لزمه المال ولو قال للعبد عبدي ما بعته لابل
شئ ولو قال ما بعته غيري فلان ولو قال له على الف لابل فلان يستثنى

او شئ ما شئت

استثنى البناء

على ان يرضى

صحيح ان دخل صدق والا فلا **اح** ولو كتب في نفسه ذكر حق فلان عليه كذا واجد كذا
ومن قام بذكر هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى فهذا المال باطل ولا يلزمه
شئ، رآني الصكر ولو قال له في هذا الكيس من الدراهم فهو فلان الا الف درهم
فانها لي ان كان فيه الف درهم وزيادة فالزيادة للقره والا الف للقره قلت انما
او كبرت وان كان فيه الف درهم لا غير او كان فيه اقل من الف فالدرهم
كلها للقره ولو قال فلان على دينار الامانة درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال
له على الف درهم الا طلا من دستا حرمه واذا قال فلان على الف لابل خمسمائة فغلبه
الف ولو قال فلان على الف درهم ولم يذكر النسبة قال له روف او درهمه يصدق
في دعوى الزانية ولو قال **ب** قبضت من فلان الفائم قال له روف قبضت قبضه ولو قال
منى سقوه لا يقبل وان مات القتر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هو روف لا يصدق
ولو قال فلان على كرسية من ثمن بيع او قرض من ثمن قال له روف قبض قبضه لان الرضا
لا يكون عينا وكذا كرسية كل ما يكال او يوزن سوى الدراهم او الدنانير اذا اقر بقبض
راس المال لا يقبل قوله انما كانت روف وان كان اقر بقبض الجياد او اقر بقبض حقه
او با ستيفاء راس المال او باستيفاء الدرهم او بقبض راس المال لا يقبل قوله انما
كانت روف وان كان اقر بقبض الدراهم فعليه سقوه في دعوى الزانية استثناء
ولو قال اعطيتني الف او قال اقرضتني الفائم قال له روف قبض ان كان ذلك موصولا
صدق وان قال فلان مفعولا بصدق استثنى انما جعل في يد دارا اقر انها فلان
لاحق في فيها وقال للقره ما كان لي فخط بكتها فلان وصدقة فلان ففي الثمانية
ط وصلى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولها الميت واستشهد
الميت على نفسه انه قبض تركه لوالد قبل ولا كثيرا الا قد استنفاه ثم اوعى في
بما الوصي شيئا **و** هذا من تركه والذي قام الهيئة على ذلك قبلت بینه وكذا
اذا اقر الوارث بذلك ثم ادعى شيئا انه تركه الميت يبيع دعواه **في الاقرار في المرض**
ديون الصحة ما لزمه مرضه لسبب معروف مقدم على ما اقر به في مرضه من دين
او ودعية وما اقر به في مرضه مقدم على الميراث ومعناه انه يتنقض دين الصحة والدين
الموقوف السب فان حصل بيع وصى ما اقر به في مرضه فان حصل ثمنه فلو ورثه واقر
المرضى للوارث لا يصح الا ان يصدق نفسه الوعده بعد موت المرضي حتى لو ارجان ولا
قبل موته لا يعتبر احاديثهم ولهم ان يرضوا واذا اقر الرجل في مرضه موته بدين فغير
وارث فانه يجوز وان احاط ذلك بما له واذا اقر بدين ثم مات في مرضه
بخاصا وصلا م فصل ولما اقر بدين ثم بودعية بخاصا وعلى العكس الودعية
اولى ولو اسقط مرضه في مرض موته او استرضى شيئا وغابت الشئ ووعده فانه
يخاص مرضا والصحة **ح** ولو اقر الوارث ثم خرج من ان يكون وارثا بان اقر لاح
له ثم ولد له ابن ثم مات المريض صح الاقرار وان اقر لمن لم يكن وارثا وقت
الاقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الاقرار بان اقر لابنه المهراسنة

ان هذا الكيس

مال اعطيتني فام

مال الوارث استوفى

صدور الوارث

او لا يرضى

الوارث لا يرضى

ثم اسلم قبل موت ابيه لا يبيع الاقرا وان صار وارثا لسبب حادث كما لو اقر الجنب
 ثم تزوجها صح الاقرا ولو اقر لمن كان وارثا وقت الاقرا لسبب ثم صار وارثا
 وقت الموت لسبب اخر وخرج من ان يكون وارثا بين ذلك بان كان يوم اقر
 وارثا لمولاه او زوجته ثم خرج عن ان يكون وارثا للجنس بمولاه او زوجته
 ثم صار وارثا بالمولاه او الزوجة بطل اقراره من يرض اقرار المرأة بدین المهر صح
 اقراره الى مهر المثل فاذا اقر لها بكن صح الاقرار ثم قامت البينة بعد موتها
 المرأة وهبة المهر لن وجهها في حال حيوتها هبة صحيحة لاقتل البينة على البينة
 اذا كان اقرار الزوج لها في المرض باسما مرضية قالت في مرضها تزوجها لامرئ
 عليك صح اقرارها بجل اقراره لثبته ومات ثم اختلف المقله وبقيت الورثة
 فقال المقله كان الاقرار في الصحة وقال بينة الورثة لا بل كان في المرض كان القول
 قول من يدعي ان الاقرار في المرض فان اقاما البينة قبينة المقله او لو
 وان لم يكن المقله بينة وانما استخلف الورثة كان له ذلك ولو لم يكن
 في مرضه كان هذا المال لقطة وليس له مال غير ذلك وكذا الورثة هو من
 الثلث ولو اسدى عبدا في صحة من فاحش على انه الجاني لثلاثة ايام ثم
 مرض في ملك الخيار فاجال او سكت حتى مضت المدع ثم مات المريض كانت
 المجازات من الثلث ولو اقر في مرضه بالرض في بديه انما وقت فالمسئلة
 على ثلاثة اوجه ان اقر انه وقف من جهة نفسه لعنبر من الثلث كما لو اقر
 المريض لعنبر عبدا وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدق ذكر العنبر
 او وارث ذلك الغير بعد موته جاز في الكل وان اقر به مطلقا فهو
 الثلث من يرض اقر بلا حسي ثم مات المقله ثم مات المريض ووارث الجنب
 المقله من ورثة المريض لا يجوز ذلك الاقرار وان اقر المريض لوارثه و
 الاجنبى بدین فاقرا به باطل بصادق في الشبهة او كما ذك **ط** ولو اقر
 في المرض لذي مات فيه ان يباع عبدا من فلان في صحة وقبل الثمن و
 ادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن لا بقدر الثلث
 ولو اقر في المرض ان هذا العبد لفلان كان مصدقا ولو كاتب عبدا في صحة
 على الف درهم ثم مرض فاقرا باستيفائه فهو مصدق ولو باع عبدا من وارثه
 في صحته ثم اقر باستيفاء الثمن في المرض فانه لا يبيع ولو اقر في صحته ان يعصب
 من رجل جارية ثم قال في مرضه مائة درهم ولا مال له غيرها وعليه دين
 فعنا جازين وهو مصدق ولو اقر في صحة ان لفلان عنده الف درهم ودية
 وهذا الف عينها هي صدق وصاحب الدية او من صاحب الدية
 ولو اقر لامرئ الف درهم لم يرضه وفاقته ثم اقامت الورثة البينة
 ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حيوته الزوج لا يقتل والمهر لازم باقرار
 المرأة اذا اقرت باستيفاء الصداق من زوجها في مرضه بوجدها الطلاق

اقرت بالمر او بالمر

مال يقر له او ترك
فرض الموت

اقرت بغيره فاقرا
او سكت في مرضه

اقرت بغيره فاقرا
او سكت في مرضه

او باسما المهر او بالمر

المهر الف
او اقرت بالمر او بالمر

ظلمها تاما وانقضت عدتها او لم يرض صح وان كان الطلاق مرجحا وانقضت
 عدتها صح وان لم يرض عدتها في الطلاق الرجعي لا يبيع من يرض ادعى على رجل مالا وثبت
 وارثه لا يجوز بدله ان كان عليه دين ولو ابرأ العدة لا يجوز من سوا كان عليه دين او
 لم يكن ولو كان الخدم على الوارث دين في ميراث امه فاق بقبضه من ابنته
 لم يصدق وان كان مودنا ولو اقر لاجنبى صح وكذا لو اقر انه ليس لامرئ على ابنته
 في صح بخلاف ما لو ابرأ او لهبه الميراث اذا قالت لفسد على زوجي صداق ولا
 حق لابن الميراث اذا قال لم يكن علي فلان في وطء حور وان كان عليه دين
 صح ولو اقر باستيفاء دين الصحة في المرض بغير سوا كان عليه دين الصحة او
 لم يكن اما اذا اقر باستيفاء دين او انه في المرض لا يبيع ان كان عليه دين
 الصحة وان لم يكن عليه دين الصحة جاز الاقرار بعرض الدين من الوارث
 لا يبيع اذا كان في مرض الموت الميراث اذا اقر لرجل مال فوات المقله ثم مات
 المريض ووارث المقله وارث المقله صح الاقرار وكذا لو اقر لعبد لاجنبى
 فقال لاجنبى هو فلان اخذ ورثة المريض ولا يجوز الاقرار لعبد ووارثه
 او لعبد قائله ولو اقر في مرضه بدین من مهرها لامرئ يصدق قاله
 تام مهر مثلها وبخاصة غرضا والصحة المريض اذا باع عبدا من اجنبى لباعه
 المشتري من وارثه المريض او وهبه صح اذا كان بعد القبض اذا كان
 دين صحة يحيط بمال المريض فاقرا المريض ان اقر من رجلا درهمين ثم قال
 استوفيه منه لم يصدق ولو ترك اثنين فاقرا لهما لدين رجل فاقرا
 احدا بينة ان الاصل استوفى ما على الغير ثم في حيوة ومجد الابن الاخر
 وحلف له ان يبيع الغريم بنصيبه لا يبيع الغريم على المقله في ميراثه
 بئ وفي الزيادة اقرا ورجع الغريم على المصدق بالخمس التي اخذها الكلد
 منه وهذا ظاهر الرواية رجل اصابه فلج فذهب لسانه وامره فلج فذهب
 على ثمانين اشرا ربي او كتب شيئا فاقرا ثم ذلك مطال سنة فهو بمنزلة الاخر من
 وكذا صاحب الشئ اذا اتى عليه سنة فهو بمنزلة الصحيح وفي العيون المريض
 الذي به امثل فبسته وبصرفه كسائر المرضى ما لم يظا ول وفسر انما
 سنة ولو يقر بعد سنة فهو كقرنه في حال الصحة كذا في المواقف
 الكثير من مرض الموت من لا يخرج الى حياجه بنفسه وهو الاصح وقيل يعتبر في حق
 المسنة ان لا يرض على الزوج الى المسجد وفي حق السوقي ان لا يقدر على
 الزوج الى الدكان وفي حق المرأة ان لا يقدر على الصعود على السطح من عليه
 دين الصحة فاقرا في مرضه لاجنبى بدین او عين في يديه مضمونة او غير
 مضمونة او امانته بان قال بمضاربة او امانة او ودية او غنم يقدم
 دين الصحة ولا يبيع اقراره في حق غنم الصحة فان فضل من المركة في
 يرض الى غنم الصحة ولو اقر في مرضه بدین فذلك جائز يستوي فيه

الاقرار بالامانة

اقرت بالمر

المخرج والمكسور

المريض

عدته

المتقدم والمتأخر لان حالة المريض حاله واحدة وكل دين رجب على المريض بدلا عن
 حاله ملكه او ملكته وعرف لا باقراره فهو بمنزلة دين الصحة بشانكم صاحب في التركة
 واذا اقر المريض بعدة يوم انه لفلان وعليه دين الصحة لم يبيع ذلك على غرماء
 الصحة وكالواحق به ولا يجوز للمريض ان يقضي دين بعض الغرماء دون
 بعض سواء كان ذلك في المرض والصحة الا ان يكون اسعصر من مرضه
 النفاك ويقتضها او اشترى شيئا بثمن قيمته وقبضه ثم قضى القرض ونفذ
 ما اشترى فان ذلك يجوز على الغرماء المريض اذا اقر بدين ثم يدين او بدين ثم يدين
 بينها صحاها ودين الصحة معدوم على الوديعة والدين الذي يقر في المرض وقد
 من ولو اقر في مرضه بدين وليس عليه دين الصحة ثم اقر في يده انه وديعة لفلان
 فيها دينان ولا يدين الوديعة ولو اقر المريض بدينه الف درهم لرجل ثم مات ولا
 يعرف بعينه ففي دين تركته كدين المرض ولو قضى بعض غرماء الصحة دين في
 مرضه ثم مات لم يسلم اليهم ولم يبرء عنهم وكان بين غرماء الصحة بالحضر المرض
 اذا تزوج امرأة واعطاها مهرها لبيتها ما اخذت ويكون بين الغرماء
 بالخصم فالمرأة واحدة منهم بخلاف ثمن البيع فان الثمن يسلم للذائع وان
 كان في المرض ولو استاجر المريض بعيرا او اوفاه الاجر فهو كالنكاح وان اقر
 في مرضه لرجل ثم قتله المقر له لا يبيع اقراره ان كان صاحب فراش ولو لم
 يكن صاحب فراش ولو لم يكن صاحب فراش يبيع اقراره كالأقر لو ارثه وهو
 ليس صاحب فراش ولو اقر في صحة ثم قتله المقر له صح اقراره ولو كانا وهب
 له شيئا وسله ثم قبله الموهب له اقر لا يجزي ثم قال مني بلسه وسطل اقر
 المريض اذا اقر بدين لو ارث او غير وارث ثم برأ عليه دين وجب باقراره
 في صحة فالذي اقر به في المرض واجب لان المرض اذا انعكس بركان له حكم الصحة
 الا ان يمانه يجوز تبرع به في هذا المرض ولو اقر المريض لو ارثه بدين او او صحا
 بوصية ثم برأ يبيع الاقرار ويطلب الوصية اذا اقر المريض لابنه وهو عند ثم منق
 ثم ماتت الابن فانه يطل الوصية وجان الاقرار لانه للمولى دون العبد بخلاف
 ما اذا وصى لابنه وهو عند ثم منق ثم ماتت الابن فانه لا يطل الوصية لانها حينئذ
 يكون لابن ولما اقر لخبه وله ابن ثم مات الابن فانه لا يطل الوصية ولم يكن الاقرار
 لان الاخ يورث بالقرابة وهي كانت موجودة وقت الاقرار وهذا بخلاف ما اذا
 اقر لاسم في مرضه ثم تزوجها ثم تزوجها ثم تزوجها ثم تزوجها ثم تزوجها
 بولدين ويبيع ثلاثة او يبرق يوما ويبيع يومين فاق للابن بدين فان فعل ذلك في
 مرضه صح بعد جان ماصنع وان فعل في مرضه انزعه الفرائش فافصل عوته لم يحسن
 والمعتبر في باحله اقرار المريض لو ارثه كون المقر والمقر له قائم وقت الاقرار وقد يكون
 لانهم مودع المقر لكن بشرط ان لم يكن المقر والمقر له قائم وقت الاقرار وقد يكون
 وريث المقر وانما المقر والمقر فان سبب الوارثة بين المقر والمقر قائما وقت

لا يجوز للمريض ان يبيع دينه في مرضه

فقط من بعض النسخ

سراج المرض واعطاه

ارث المرض

اولا انه وريث

الاقرار وقد ورث المقر بالسبب القائم بينهما وقت الاقرار لم يكن اقرارا للوارث
 فلا يبيع اذا كان المقر مريض وان لم يرث بالسبب القائم بينهما وقت الاقرار لم يكن الاقرار
 اقرارا للوارث ومن هذا قالوا ان المريض اذا اقر بحال يريث بالسوق العامة يوم
 الاقرار فان جاز قبل موت المقر له او ارتدا والاب قبل موت المقر يبيع الاقرار وفي
 الزيادة اقر المريض لو ارثه بدين لا يجوز ويؤدعه مستهلكا يجوز وان
 ادع الرجل اياه الف درهم في مرضه الابن في صحة بمعاينة الشهود فلما حضر الموت
 اقر باستمارة صدق على ذلك ولو اقر او لا بهلاكه في يده ولا يورث استمارة
 فكل من اليمين ومات لم يكن للوارث في ماله شيء المقر مريض الموت اذا اقر
 انه استقر في الدين من عمره فان كان الدين وجب له على الاجنبي في حالة الصحة فان
 جازين باستيفاء وان كان عليه دين معروف وسوا وجهه للدين الذي اقر باستيفاء
 بدلا عما هو مال كالثمن او وجب له لا على اليسر مال كبدل الصلح عن دم محمد والمهر
 عوم فان كان الذي اقر باستيفاء وجب له على الاخص في مرض الموت وعليه
 دين معروف وفي دين معروف وجب في المرض بمعاينة الشهود ان كان الذي
 اقر باستيفاء بدلا عما هو مال كالثمن ونحوه لا يبيع اقراره بالاستيفاء وان كان
 دينه بدلا عن مال ليس كبدل الصلح كدم العبد فان اقراره بالاستيفاء جاز وان
 كان عليه دين معروف ولو لم يكن في حالة المرض او اقر في مرضه ثم مات وليس
 مال غيره وعليه دين وجب في مرض الموت واقر بالاستيفاء في هذا المرض فان لم
 يكن عليه دين لا يصدق وعلى الاطلاق يقضي منه ديونه ان لم يكن شيء آخر وكان
 ولكن لا يبي بالديون فان قصت ديونه وبقي شيء على الغريم لا يوجد منه ويكون له
 المريض مرض الموت اذا اقر اني قبضت من الثمن الجبل لا يبيع اقراره بدون
 تصديق بالقرينة ولو اقر المريض بقض ثمن باع لو ارثه بامر او بولاية لم
 يصدق لانه اقرار بالدين للوارث الا ان يدعى الهلاك لانه يكون ديناً في يدك و
 ان قال قبضت هذا الثمن او استهلكته لم ير المشتري واذا ادعى لم يبيع وكذا
 لا يصدق في قبض ثمن ما باع لغريم من وارثه الا ان يقول ضاع عندي او دفعته
 الى الآخر اذا وجب للمريض في مرضه دين على انسان من جنسية عليه يديه او على
 ملوك بعد او خطأ او مهر واقر باستيفاء صدقة البراة وان اوجب عليه
 من ثمن حال اشتراه منه او قيمته عند غضبه اياه في مرضه يملكه عند تصديقه
 على استيفاءه واذا باع في مرضه شيئا باكثر من قيمته ثم اقر باستيفاء الثمن لم يصدق
 وقيل المشتري ان الثمن مرة اخرى او انفس البيع واذا اقر المريض مع غيره
 صحة من رجل والعبد في يده او في يد ذلك الرجل وقبض الثمن لم يصدق على
 استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه وان اقر المريض في جميع
 هذه الوجوه بانه ابراه غريمه في صحة من حقه او وهبه شيئا في صحة فذلك
 في يده لم يصدق في شيء وكان ذلك وصيته له من ثلثه او من المرضه انما وهبت

او لو ارثه بدين او غيره

او باستيفاء الثمن

ماع من صاكر الثمن
 واورا صاكر الثمن

أقرانها وبتزنا

أقرانها

النساء كالموتى لا يورث من الميراث

سواء أقرانها أم لا

كل من أقرانها

أو غيرها ولو لم يكن له

أقرانها بالبلد

منها من وجهها لا يصح إلا أن يصدر عنها المرأة من يرضى له ولستأن ماتت
 أحدهما ثم أقران لم يصب والبركة الذي مات كذا دينا وقد سبق لها منه في حال
 صحته يصح لأنه لا يتم فيه كالأقران المريض المبرأة عنه المثل ولو أقران المريض أن كان أبرأ
 فلا نامن الدين الذي له عليه صحة لم يخرج بخلاف الأقران بالقبض وإذا مرض العبد
 المذنب ولم يفرق بين من مرضه أو يديعه ثم مات وأبى عليه دين الصحة فالله
 جازي بمنزلة المولى ولو استأجر المذنب أجيرا في صحته أو مرضه فلا يجرته أو يبيع
 أمولا بآذن مولاه وفقي مظهرها فالفر ما يخاطبون الأجير والمرأة فيها قبض
 ولو باع واشترى أو استأجر لحبابة ثم مات تكون بحابته من جميع المال و
 يعتبر أقران المريض بغيره وإن شرب يوم موته ميراثه ولو أقران في مرضه ما ح وصدة
 المقر له ثم أنكر المريض بعد ذلك وقال ليس بي شيء وبنيك قرابة ثم أقران بماله كله لأن
 ثم مات ولا وارث له فالملك كله للموتى له جميع المال ولا شيء للمقر له بالأخوة ولو
 لم يكن أو صي بماله كله لأن ثم مات ولا وارث له وقد عجز ما قر به كان
 ماله لبيت المال أقران المريض بالخير له من أبيه وأمه وله عمة أو خالة فالمرثثة للعمة
 وللخاله لا للأخ فإن أقران له وصدة بعد موته أو صوته كان وله الميراث
 للأخوة وللخاله وأصهاره بصدق الأب إذا كان بالفا **فرض** إذا مات الرجل
 وترك ابنين فأقر أحدهما باخ والآخر بخرطية المقر بصف ما في يده ولو
 أقران الرجل يصح بأن يرثه بالابن والأب والبن وجدة ومولى العتاقة وأقران
 المرأة تقع بثلاثة بالاب والبن وجدة ومولى العتاقة فالخالان في الأربع
 يرث المقر بالثمن مع الوارث المعروف ويشاركه في الميراث في الأربعين
 فيها راء الأربعين لا يرث مع الوارث المعروف أما الأقران فصحيح ونفسه
 حتى لو لم يبق له وارث كان الميراث له لا لبيت المال **ح** ومن طلاق زوجته
 في مرضه ثلاثا ثم أقر لها بدين فلها الأقل من الدين ومن ميراثها منه
 من أقر بسلام بولده مثله بثله وليس بغير معروف أنه ابنه وصدة الغلام
 بنت ثمنه وإن كان مريضا ويشاركه الوارث في الميراث ومن أقر ب
 من غير الوالدين والولد بنى الأخ والفم لا يقبل أقران في النسب لأن فيه عمل
 النسب على الغير فإن كان له وارث معروف فزينا أو بعد فهو له
 بالميراث من المقر له وإن لم يكن له وارث استحق المقر ميراثه وبيت
 هذه وصية حقيقة حتى إن من أقر بأخ له أو صي لأخيه جميع ماله كان للموتى
 لم يثبت المال ولو كان المال وصية لأخيه كالتشريع كالتعدين ومن مات أبرأ
 فأقر بأخ لم يثبت نسب أخيه ويشاركه في الإرث ومن مات وترك ابنتين
 وله على أخيه مائة درهم فأقر أحدهما أن أباه قبض منها خمسين لا شيء للفر
 وللآخر خمسون **ح** حتى أقر بالبلوغ إن كان من أهله فأقر له ولو قال
 بعد ذلك لكان بالغا لا يصح له قوله وإن لم يكن من أهله كان مثله لا يجتمع

عادة لا يصح أقران بالبلوغ وقيل في اثني عشر سنة وبعد اثني عشر سنة
 يصح إذا كان مثله بحالمة عادة وهو أخيا ربع المتأخرين إذا أقر بقبض الثمن
 ثم عجز أو راسخا في المستقر لم يكن له ذلك ولو أقر أحد المتأخرين
 بماله في صحته أو مرضه بواحدة شريكة وهذا إذا كانت الكفالة بأمر المكفول
 منه فاما إذا أقر بغيره من فانه يلزمه خاصة في قوله الكل وهو الصحيح ولو أقر
 الصحيح من المتأخرين لو أن شريكه المريض لم يصب منه الصحيح كله دون المريض
 ولو أقر بغيره من الأخرى استفتى بجوابه على الأول دون الثاني ولو أقر
 رات لثنتين يجب المذهب عليهما **كتاب الصلح** وهو ضد الفساد
 يقال صلح الشيء إذا زال عنه الفساد وصلح المريض إذا زال عنه المرض وهو ضد المراج
 في الشرع عقد يرتفع به التنازع بين الخصوم وهما منشا الفساد
 ومساو القسوة بالتراض من رتبة الإيجاب والقبول بشرط أن يكون الصلح عنه
 مالا أو حقا يجوز للأجانب عنه كالقصاص وحكمه في جانب البطلان وهو المصالح
 عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه موقرا أو منكرا وفي جانب
 البطلان وقوع الملك فيه للمدعى عليه إذا كان مما يحتمل التملك كالمال إن كان
 المدعى عليه موقرا به وإن كان مما لا يحتمل التملك كالقصاص فحكمه وقوع البراءة
 عليه فحكمه في جانب المدعى وقوع البراءة للمدعى عليه عن القصاص وفي جانب
 البطلان وقوع البراءة عن جانب المدعى سواء كان البطلان شيئا يحتمل التملك أو لا
 يحتمل وهو جائز بالكتاب والسنة أمّا الكتاب فقوله تعالى فلا جناح عليهما
 أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وأما السنة فمأروى عنه السلام صلح
 أهل كل عامر الحد بضمه على وضع الحرب بينه وبينه عشر سنين ودخل رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد رأى رجلين يتنازعا في بوق فقال
 لأحد قل كل إلى سطره هل لك في التثمين فتدعياهما إلى الصلح ما كان يدعوهما
 إلى عود جائن الصلح على ثلثة أضرب صلح مع أقران صلح مع سكوت وهو
 إن لا يقر المدعى عليه ولا ينكر وصلح مع انكار وكل ذلك جائز فإن وقع الصلح
 عن أقران اعتبر فيه ما يثبت في الساعات أو وقع عن مال لوجود معنى البيع
 وهو مبادلة المال في حق المتعاقدين براضهما صحى فيه الشفعة في البديلين
 إذا كان عقارا أو بردا بالعبث وسب فيه خيرا بالشرط والرديئة ونفسه
 جملة البطلان لا فصا إلى المنفعة ولا ينسد جهالة المصالح منه إسقاط بشرط
 التدبر على تسليم البطلان وإن وقع عن مال بغير سب الإجازات موجود معنى
 الأجانب وهو تملك المتنازع مال والاعتبار في العقود لمعانيها في شرط التوقيت
 فيها بطل الصلح بغير أحد في المدة كما في صورة الأجانب فإن استحق في
 الصلح عن الأقران بعض المصالح عنه رد حصة من العوض وإذا استحق كل
 المصالح عنه رد الجميع وإن استحق كل المصالح عليه رجع بكل المصالح عنه وفي البعض

أقرانها

أقران

أنواع الصلح

بخصته والصلح عن سكوت وانكار معاوضة في حق المدعي لان من رعمه انه ياخذ
عوضا عن ماله وان يجوز في دعواه وفي حق المدعي عليه اقتضا عن اليمين لان
من رعمه ان لا حق عليه وان المدعي يظل في دعواه وانما دفع المال لغيره بخلافه
المقصود وان استحق فيه المصلح عليه رجع الى الدعوى في كله وفي البعض بعد
وان استحق المصلح عند رد العرض ورجع بالمقصود وان استحق بعضه
حصته ورجع على المستحق بالمقصود فيه وهذا البدل قبل التسليم كما استحق
في الفصلين اثنى الاقرار والالتزام ويجوز الصلح عن مجهول لانه انما
لا يجوز الا على معلوم ولانه يملك فالحاصل ان الصلح على أربعة اوجه بحسب
احوال المصلح عليه والمصلح منه عن معلوم على معلوم بان يدعي المدعي حقا
معلوما في دان في يد رجل فضالجه المدعي عليه لانه جائز وعن مجهول
على مجهول وان على وجهين ان كان فيه لا يحتاج الى التسليم والتسليم بان
ادعى رجل حقا في دان في يد رجل ولم يسمه وادعى المدعي ولم يسمه فاصطفا
على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه وانما جائز وان احتج الى التسليم
بان اصطفا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يسمه على ان
يترك الاخر دعواه او على ان يسلم اليه ما ادعاه وان لا يجوز وعن مجهول
على معلوم وان على وجهين ايضا ان المصلح عنه يحتاج الى التسليم لا
يجوز كما لو ادعى حقا في دان في يد رجل ولم يسمه فاصطفا على ان يعطيه المدعي
مالا معلوما ليس المدعي عليه المدعي ما ادعاه وان لا يجوز وان كان المصلح عنه
يجب لا يحتاج الى تسليم بان اصطفا في هذه الصورة على ان يعطى المدعي
عليه مالا معلوما ليرك المدعي دعواه وانما جائز وعن معلوم على مجهول
وان على وجهين ايضا وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان
كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم يجوز فالحاصل ان كل ما يحتاج الى تسليم
لا ان يكون معلوما لان حاله بعضه في المنازعة وما لا يحتاج الى تسليم
يكون اسقاطا لا يحتاج الى تسليم لانه لا يقضي في المنازعة ولو ادعى رجل مدين
مال في يد رجل كالدان والارض والعبد وغيرها ادعى كله او بعضه
والمدعي مفترار جاهد وساكت وان الذي وقع عليه الصلح لا يجوز الا
ان يكون دراهما او دنانيرا او كيليا او قيرنيا او مائا ولا يخلو اما ان يكون
معينا او موصوفا غير معين او وقع على منفعة اما اذا وقع الصلح على دراهم
لغير عينها فالشرط فيها بيان مقدارها ويقع على الخيار من نقد البلد وان
كان في تلك البلد نفقا مختلفا يقع على الغالب منها وان لم يكن للبعض
عليه فلا يجوز الصلح ما لم يسم فندا مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها
حالة وموجله وقبض ما وقع الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط واذا
افتراقا قبل قبض البلد افتراقا من عين يدين الافتراق على هذه الصفة في

الصلح على البلوغ

بشرط

غير الصرف والعلم وما لا يطله لئلا لا يطل العقد هذا اذا كانت الدراهم غير متعينة
وان كانت متعينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف وينتقل العقد
بعضها لان الدراهم والدنانير لا يتعينا في البالدات حتى لو اراد جوف لها
ويطلى غير هاله ذلك ولو هلك في يد قبل التسليم في المدعي واستحق لا يطل العقد
عليه تسليم مثله ولو اختلفا وقدرها ووضعها بعد العقد يتخالفان وبما ان الصلح
والدنانير كالدراهم ولو صلح على كيل كالخنة والشعير او زنة كالديد والصفوان
كان معينا وضاف العقد اليه وهو حاضر او غايب بعد ان كان في ملك المدعي عليه صح
الصلح ويقع على ما يحس من الكيل والوزن وان اشار اليه ولم يسم الكيل والوزن
بان ويعين ذلك العقد وان كان موضوعا في الذمة فالشرط فيه بيان الدرهم والصفه
وبان الاجل ليس بشرط ولو بين الاجل جاز ويست الاجل والاصل ان الكيل
والوزن في اعيانها سلفا او مافها يلفه او مافها يثمن فان كان عينا علق العقد
بما بينهما واذا وصفا ولم يسمه صار وحكما الدراهم والدنانير ولو صلح على
على ثبات ان كان متعينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لغيره وان لم تكن معينة
لا يجوز الصلح ماله موات بجميع شرائط اليكم ولو صلح من دعواه على حيوان او على
مال يجوز فيه التسليم بجهالة لا يصلح الا ان يكون متعينا ولو صلح من دعواه
على متعينة معلومة ان كان فيما يجوز وروى عقد الحجارة عليه يصح الصلح والا
فلا والصلح على التنازل بعد دعوى فاسدة لا يجوز ولا بد من ان يكون الدعوى
مصلحة حتى يكون الصلح على التنازل صحيحا لان المدعي ياخذ ما ياخذ في ربح حق
نفسه بدلا عما يدعي او يتق ما يدعي او بعض ما يدعي فلا بد من صحة الدعوى حتى
يكون ماله حقه واذا صلح احدا لورثة الباقيين من التركة وفيها اعيان
عقار وعروض وحيوان وامتنعة والمدعي لا يدري ما هي وجميعها في يد المدعي
عليهم جاز الصلح بنا على الابراء من الحقوق المجهول جائزا اذا ادعى حقا في دان
في يد المدعي فصلحه احدثهم على ان يكون له خاصة جاز اذا ادعى مائا فانكر المدعي
عليه ثم اصطفا على ان يدفع المدعي كذا دينارا الى المدعي عليه وبما اخذ الدان صح ولو
اشترى دارا فادعى الشفيع الشفعة فضالجه على ان يدفع اليه دراهم ليسلم
الشفعة جاز تسليمه ولا يجوز له ان ياخذ الدراهم لان سلم الشفعة لا قيمة له
فلا يجوز اخذ المائا شيئا لا قيمة له وان ادعى رجل دارا في يد مدعي فضالجه منها
على عبد فاستحق العبد رجع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المسحق الصلح اما
اذا جاز بان وسلم العبد للمدعي ورجع المسحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان
لم يرد واحد منهما بطل الصلح ورجع المدعي على دعواه والا يستحق بصف العبد
فالمدعي الخياران شأبا بالتقفا البات وما في بصف الدعوى وان شاء رد العبد
وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح منها واما اذا كان دينارا
الدراهم والدنانير والكيل والوزن في غير اعيانها او موات موصوفة حقا حله

الدراهم لا تسمن في المبالغة

صالح عبد الله

لا يطل الصلح بالاستحقاق لكنه يبيع بثله لانه بالاستحقاق يطل الاستيفاء فصار كأنه لم
يستوفى ولو صلح من دعواه على خادمة عبده ستة او ركوب دابة او سكنى داره
او ليس بره او زلعه ارضه سنة فالصلح جائز لانه لا يجوز عقد الحيازة عليه فكذا على
الصلح فاذا مات المدعى عليه لا يطل الصلح والمدعى ان يستوفى المنفعة بعد موت
المدعى عليه كما كان يستوفى قبل موته ولو مات المدعى لا يطل الصلح في خدمة العبد و
سكنى الدار وزراعة الارض ويقوم ورثته مقامه في الاستيفاء وفي الدين و
الركوب مطلق لان الناس يتفاوتون فيه فانه لو استاجر ليركب او ليلبس ليس له
ان يواجر غيره ولو استاجر ليعتقه او دارا ليسكنها بنفسه او ارضاً ليزرعها
كذا ان يواجر من غيره ولو هلك الذي صلح على منفعته بغيره او اسحق بطل
الصلح ولو استهلكه مستهلك بغيره ان استهلكه المدعى عليه فلا ضمان عليه لانه المثل
ملك نفسه بطل الصلح وان استهلكه اجنبى لا يطل الصلح وذكر المدعى بالخيار
ان شاء ابطال الصلح وعاد الى اصل الدعوى وان شاء بقي بالصلح وبشترى
له مثله فليست في منفعته وان استهلكه المدعى لا يطل ويؤخذ منه قيمته ويشترى
به عبداً اخر خدمه ولان المدعى اجر بعد الصلح يجوز ولو اجر عن المدعى عليه
في مدة الصلح جازت الحيازة ولا يطل الصلح كما لو اجر من غيره رجل اخذ سارية
في دار غيره فادان ان يرد سارية السارية من الدار فصالحه على مال معلوم
حتى كف عنه كان باطلاً وعليه ان يرد ما اخذ على السارق ولو كان هذا من
صاحب السرقه لا يجب المال على السارق ويبرأ من الخساره اذا وقع السرقه
لما ملكها الامام او القاضى اذا صلح شارب الخمر على ان يهاخذ منه مالا
ويعفو عنه لا يبيح الصلح ويرد المال على الشارب الخمر ولو قد شرب الخمر
بائناً عنه وجب الكفان ثم صلحها على مال على ان لا يطل عليه سراً للبعان كان
باطل وعفوها بعد ذلك باطل وكذا في المحضنة او المحضنة فادان المدعى
على قدر فضالته ان يرد ما دفع على مال على محال على ان يعفو عنه بغير الصلح
باطل ولا يسقط الحدان كان ذلك بعد ما دفع الى القاضى فان كان قسماً
يسقط رجل ربه بامرأة فعلمن وجهاً بذلك وادار حدها فضالها معاً او
احدهما على مال على ان يعفو كان باطلاً وعفو باطل سواء كان قبل الدفع او بعد
رجل اشترى داراً ودفع الثمن فادان له غيره ماله ابن خاتمه بنام بنت فادفع له
كذا من المال لدفع اليك ففعل لا يمكن من استرداده اذا صلح الوتره من الوتره
قبل موت الموصى له لا يجوز الصلح عن الموصوب على اكثر من قيمته جازين سواء
كان قائماً او مستهلكاً وهو الصحيح اذا صلح من الدواب والسيارات او العصب
او الحسب يجوز الصلح على درهم اقل من قيمتها بال حبان الناس فيه فاذا قال
المودع ضاع الوديعة او قال رددتها عليك فهو مضدق في ذلك كونه اميماً فان
صالحه صاحبه بعد ذلك على مال لا يجوز والحاصل ان هذه المسئلة على ثلثة اوجه

المودع

الصلح عن النصف

ان يدعى صاحبها عليه الاستهلاك وهو نكح جاز الصلح والثاني ان يدعى الرعي
او الهلاك والمودع لا يدعى الاستهلاك لكن يدينه فيما يقول فيه الخلاف الثالث
او قال المودع رددتها ان هلكت وقال المودع لا بل استهلكتها ثم صلح بجزء ولو
قال المودع قد كنت عند الصلح اني رددتها اليك وانكر الطالب هذه المعاملة عند
الصلح سمع ذلك فادان المدينه واذا اقام برى من الصلح واذا لم يكن سله ان
حلف الطالب وادامه على الصلح لا يكون اقرا كانه بان الامر كما يقول الطالب
والذي الخاص والترك اذا قال ما شئتة او اكلها السبع او سرفت فضالته
الغنم على درهم معلومة لا يجوز بغيره المودع اذا ادعى عيناً في يد انسان فقال ذى
اليده في يدية فلان او دعته فضالته بعد اقامة البينة او قبله صلح الصلح ولو
اشترى رجل شيئاً فادعى ذلك الشيء وسقنا منه رجل المشتري صح ولو ادا ان
يبيع بذلك على بائعه لا قدر رجل على عشرة دراهم وعشرة من الحنطة ثمانية
فضالته من ذلك كله على احد عشر درهماً وفارقه قبل القبض فانه يطل العقد
في قدر الدرام واذا كان المدعى ديناً فضالته على مكيل او مؤزون مشارف
الجلس او في البيع ولا يطل بالقيام من المجلس بدون القبض لانه لم يرد
الا فراق عن دين بدين ولو كان الكيل والموزون صرحه بطل بالافراق
عن دين بدين ولو كان لرجل على رجل كرجلة فضالته على ذلك على عشرة
دراهم فان قبض العشرة قبل افراق جاز وان فارق قبل القبض بطل وان قبضه
وبقي خسة وبقي مفرح الصلح في النصف وبطل في النصف ولو كان لرجل على آخر
الف درهم فضالته من ذلك على ثمانية سمائة ثم افترقا قبل القبض بطل الصلح للزحف
وان كان وقع على النكاح ذلك كل ما يكال او يوزن صرحه لان الطعام متى وصل من
الدراهم او صار مبيعاً وباع ما ليس به باطل ولو صلح على الف على مائة منها و
افترقا قبل القبض لم يطل الصلح وكل كل صلح وقع على بعض الدين ولو ادعى عيماً
في بيع رجل فضالته من ذلك على درهم او ثمانية موجهة والعقد قائم اوها كجاء
وان صلح على طعام او عوض موجه فان العبد قائم جاز لانه عين بدين وان
كان مالاً لم يجز لانه دين بدين وان لم يكن فيه اجل ان كان عينه جاز وان
لم يكن حسنه على درهم موجهة جاز لانه عين بدين وكذلك الذهب والفضة
وسائر الموزونات ولو صلح على كيل موجه لم يحل له ان ياكل الطعام مستهلكاً
لرجل الصلح على شيء نعم هنا سله لانه دين بدين الا اذا صلح على طعام من جنسه
على مثله او اقل منه موجهة جاز لانه عين حقه والمطجابين ولو صلح على
اكثر منه لم يجز لاحالاً ولا موجهة لانه ربه رجل على اخر فلو سقا شترى عليه
بدرهم ولم يرد درهم كان العقد باطلاً هذا فصل بحفظه والناس
عنه غافلون فان العادة مما بينهم ان من كان له على اخر حنطة او شعيراً
او ما اشبه ذلك فصالحها ياخذ من غلته عليه عند علا السعر حطباً بالذهب

الادام على الصلح الاستيفاء او اياها

ادعى غير الفضالته

لوع دار الصالحه

صالحه كرسطه على كرسطه

ثالث ذلك ويسمونه فيما بينهم كنهم لا بها كرسطه فاسد لكونه افتراق عن دين رجل
ادعى بامر الصالحه على بيت او على فظلمه منها لم يحسن الاعتدال لقرار ولا عند الاشجار ما قبض
عمن حقه وهو دعواه في الباقي فبقي احد من امان من درهما في بدل الصالح
فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او الحق ذكر البراءة عن دعوى الباقي وان صالحة على دار
اخرى او على شيء اخر لا يصل دعواه بعد ذلك ولو كانت دعواه في الدين فصالحه على
بعض الدين لو على غيره بطلت دعواه بخلاف الدين وفي الحيلة اذا ادعى دار في بدل رجل
فاصلحا على سب معلوم ففنا على وجهين ان وقع الصالح على بيت من دار اخرى ففنا
عليه فهو جازي وان وقع على بيت من الدار التي وقع فيها الدعوى فكذلك الصالح جازي لان
في زعم المدعى انه اخذ بعض حقه وترك البعض وفي زعم المدعى عليه انه فله عزمه ثم
لما هذا الصالح هل يبيع دعوى المدعى بعد ذلك رجل يقبل بينة على باقي الدار ففي الوجه الاول
لا يقبل وفي الوجه الثاني اختلف المشايخ بعضهم على انه يبيع وبعضهم على انه لا يبيع وفي
المبسوط رجل على اخر كرسطه فصالحه بعد اقرار او اقرارا على نصف كرسطه ونصف
كرسطين لرجل فالصالح باطل ولو كان الشعيير عينه والحيلة بغير عينها كان جازيا ولو
وان كان الشعيير بغير عينه فان قبضته في المجلس جاز وان فارقته قبل قبض الشعيير لا يجوز لانه
فنا دطاري وان كانت الحيلة حالة او موجهة وقبضها او لم يقبضها لا يضر لانه
استيقا للمعاوضة ولو غصب كرسطه فصالحه من ذلك على نصف كرسطه ففنا
على وجوه اما ان يكون المصوب مستقلا او قايما محصرة وهو ظاهر وعسالة السد
عليه ولا يخلو اما ان يكون الغاصب مقرا ومنكرا فان كان مستقلا جاز الصالح عن
بعضه ويكون استيقا بعض حقه وبراءة عن الباقي ولو كان قايما ومن عينه او اخفا
وهو مقرا ومنكر جاز في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى وان كان حاضرا بحيث براه
المقصوب منه ولكن الغاصب منكر جاز الصالح في القضاء لانه بمنزلة الهالك لا براءة
بينه وبين الله تعالى وان وجد المصوب منه بينة على بينة المال الذي في يده
قضيت له به ولو كان الغاصب منكر بعض الحيلة وهو ظاهر في يده ودر المنع
منه على قبضها فصالحه على بعضها على ان ابراه فيما بقي لا يجوز الصالح واذ غصب الف
درهم فصالحه على خمسة منها فهو على هذه الوجوه التي ذكرها ولو صالحة في ذلك
على ثوب ودفعه اليه جاز في الوجوه كلها ولو كان المصوب عبدا او عوضا فصالحه
الغاصب المصوب منه على نصفه وهو بعض من المقتضب منه والغاصب منكر
ومنكر لم يحل لان الصالح على نصفه اقرار منه بانه قام بخلاف المكيل والموزون لان
الاقرار بقيام نصفه لا يكون اقرارا بتمام كله لانه يتصور فيه هلاك البعض دون البعض
عادة وفي المبسوط واذ صالح على شيء من المال فلا يخلو من خمسة اوجه في وجه على
الذكر المقنن والصفة وفي وجه يحتاج الى ذكر المقنن والصفة ومكان التسليم
وفي وجه يحتاج الى ذكر الصفة والاجل وفي وجه يحتاج الى الاشارة والقبيل اما
الاول بان يصالحه على درهم او دينار او فلس فنقع على النقل الغالب في البلد واما الثاني

اذ صالحة

الصالح والكساح

لا نرى ما كان في عالمك

اذ صالحة على السر على شيء من الموزون او الكيل ما لا حمله ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر
المقنن والصفة واما الثالث اذ صالحة على شيء من المكيل والموزون ما لا حمله مؤنة
فيحتاج الى ذكر المقنن والصفة والبيان مكان التسليم واما الرابع بان صالح على شيء
فلا بد من بيان الزرع والصفة والاجل واما الخامس بان صالحة على شيء من المبيوع
لا يجوز الا ان يكون بعينه اشترى عبدا وقبضه ونفذ الفتن ثم وجد به عساو
انكر البائع ان يكون باعه وفيه ذلك لعينه فصالحه البائع على ان سر عليه درهم معصاة
حاله جازي ويكون هذا صالحا عن بعض الفتن الذي وجب على البائع بده ان صالح من العيب
على دينار فان نقده قبل ان تنقرا جازي وان تنقرا قبل القبض فصالحه واذ
صالحه على مكيل او موزون ان كان بعينه جاز ولو ادعت امرأة على رجل فصالحه
على مال بله لها لم يحسن ولو ادعى رجل على امرأة تكاكا وهي بخلافه على مال
ربك له هي ترك الدعوى جازي وكان في معنى الخلع في المبسوط ولو ان رجلا ادعى
نكاحا امرأة فانكرت فصالحته على مائة درهم عن ان يترك من تزويجها الذي ادعى
اخرى اذ قبل ويكون هذا خلاقا في حق المدعى وبذلك الحال والرسوة في حقها قطعاً
للمعاوضة عنه فلوا قام بينة على النكاح بعد هذا لا يقبل ولكن لو قالت انك اعطيتك
مائة درهم على التاركة او على انك من برئ من دعواك وعلى ان لا نكاح بيني وبينك
ادعى النكاح على امرأة ذات زوج انكرت واقرت للذي هو في يده فنوسط المتوسط
حتى اختلفت منه بما لا يجتمع لان نكاحه لم يست فكيف يبيع الخلع فلم يجب بدل الخلع
وكان النكاح على حاله صحيحا مري من ديكر را دعوى كرسطه وصالحه كرسطه على ان
يجتمع من الدعوى بما لا يجوز هذا الصالح ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلاثا
فاكر ان زوج فصالحه على مائة درهم على ان يبرأ من الدعوى لا يبيع وللزوج ان يبيع
عليها بما اعطاها من البدل ويكون المرأة على دعواها وكذا لو ادعت او طلقين
او خلقا ان بر شوي حرمت غليظه دعوى كرسطه وانكر الزوج فصالحه على عشرة
درهم وخالفها على ذلك ففقت المرأة الدنانير اليه ثم اقامت بينة الطلقات
الثلاث يبرأ ما دفعت اليه امرأة استودعت رجلا ودعة كانت عندها غيرها
ثم قبضها منه واستودعت اخرى ثم قبضها منه فقعدت فباعها منها ففقت
اذمبت ولا ادري الكا اصابه وفي لا يدرى مكان في وعاءك غير انك دفعت
الناس عاقله نفيته وردنا عليك فصالحتهم على شيء فلهي سامنه لصاحب
النوع قيمة ذلك ومن استقار دانه الى وقت ففقت فقال المستقير بعت عبي
وكذب رب الدابة وهو مقرا بالعارية فافترى المستقير صالحا لم يحسن وكذا لو قال
المستقير فقتها اليك وان يكون رب الدابة العارية وقد بعت الدابة بحال المسع
فصالحه جازي الا ان يقوم المستقير بينة على العارية المطلوب اذ انكر الالف
الذي عليه واراد الصالح على المائة فقتا لطالب المحتك على مائة درهم من الالف
الذي عليك وابرا انك من البينة او لم يقبل ابرائك وبها المطلوب عن الباقي في حكم

الظاهر ولم ينس انما من الله تعالى ولو كان المطلوب قضاء الالف فانكر الطالبية صلته
المطلوب على مائة درهم بالصلح جائز لكن فيما بين الله تعالى لايجل للطالب ان يأخذ المائة اذا
انه لا شيء عليه اشترى صبغة ثم اشترى لها رجل من البايع واستولى عليها فاخذها
من يده فجا المشتري الاول واراد ان يخاصمه في الصبغة فضالحه المشتري الثاني
على مال معلوم وجعل على ان يتركه الصبغة في يده ولا يجاسها فيها فصل المان وترك
الصبغة في يده ثم ان الذي في يده الصبغة بين يديان سينفذ المان فيمن اعطاه ليس ذلك
وصارت الصبغة ملكا للمشتري الاخر بين جهة المشتري الاول وليس للثاني ان
يلزمها اياه ادعى حق دار في يدا لورثة فضالحه احد من نصيبه على ان لا يكون له
خاصة جاز ان ظفريه وهذا دليل جواز البيع في المجهول بلفظ الصلح دار في يده
ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غايب خضاج الحاضر منهم المدعى على شيء سمي من جميع
حقه فهو جائز لانه في حصة شركائه فصرع بالصلح المسرع جاز اذا التزم العوض
والدار للورثة على حالها ولا يرجع هذا المصلح عليهم بشيء لانهم لم يامر من يده
شيء ولو كان صالح على ان يكون حقه له خاصة دون الورثة فهو جائز ايضا
يقوم هذا الصلح مقدم المدعى فيما بينه وبين شركائه على حجة المدعى فان اثبت له الحجة
ملك شيء معلوم ثبت ملكه في ذلك الشراء وان لم يكن له بينة فله ان يرجع على
المشتري بحصة شركائه التي لم يسلم له لان المدعى عاجز عن تسليم ذلك اليه و
الصلح مسبق على نعمه فيتحقق عجزه عن التسليم في ذلك القدر فبطل الصلح فيه
ويرجع بما يقابل به من البدل الا ان يان رجلا لو ادعى دارا في يدا آخر فضالحه رجل
منها على عبد على ان يكون الدار له ثم يخاصم الذي في يده الدار فلم يظفر بشيء كان
له ان يرجع على المدعى بالعبد ان كان قائما وعمته ان كان هالكا لان العقد انفسخ
بينهما لغدر تسليم المعقود عليه بزمها كذا ههنا وقع الى آخر بصاعة فقطع
عليه الطريق فاخذ ماله وبصاعه الدافع فضالحه المستبصع اللص ويقول
انما صالحت عن مال والمصع يقول انما صالحت عن بضاعة فان كان وقت العقد
سمي الدافع انه من جملة ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان في
شيئا فهو ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان اهما ولم يغيرا فان كان اللص حيا
فالقول له غن ردي اذا لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غايب لا يقدر
عليه ولا يوق الصلح والمستبصع انه لم يسم عماد فحقه عن الجميع لانه ليس البعض
اول من البعض فجعل مقابلا لكل اذا صلح عن الشراء على مال معلوم جاز ان
ان كانه لا يجوز كما اذا ادعى سكنى دار فضالحه عنها على سكنى دار اخرى مدعى
معلوم جاز واجازة السكنى لا يجوز بين اسكان سرق من حانقته حفاف
لا قدام فضالحه الاسكان مع السارق فان كان المروق قائما بعينه لم يحسن الصلح
الا باجارة اربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجارة اربابها بعد ان يكون الصلح
على درهم وان يكون فيه طرح كره من القيمة لان اللودع ان يصلح ويستتر

الضمان

الضمان والغاصبان يخاصم ويستتر في الضمان عمران فعدت فكل وكيل فان كان فيه خط
كثير لم يجز على موكله لان ما وكله مطلقا انما ثبت ذلك من حيث الحاكم فطر لا لما اكده
بذل القيمة او عين بس بخلاف وكيل بطلق البيع ع غضباناء فضة واستهلكه
ينقض عليه بقيته ثم تفرق قبل قبض القيمة لا يبطال البقاء وعلى هذا لو صالح على القيمة
ثم تفرقا ولو استهلكا بفضة او درهم فضالحه على عشرة دراهم مثلها الى اجل جاز
مدعى الدار اذا صلح ذا اليد المنكر على مائة درهم لاشفعة للشفع فان اقام الشفع
البينة انما كانت المدعى فله ان يأخذها بالشفعة بمائة درهم لانه اذا ثبت ملك المدعى
كان هذا بمنزلة البيع فثبت فيه الشفعة امرأة صالحت من ميراث زوجها على مال
معلوم ثم ظهر على الميت دين فثبت عند الحاكم بذرهما حصتها من الدين في حصتها
من التركة ويؤخذ من بدل الصلح في الخارج واذا كانت التركة بين ورثة ما خرجوا
احدهم فيها مال اعطوه اياه والتركة عقارا وعرضا جاز فليد ما اعطوه اياه او كثير
وان كانت الفضة ذهبيا او كان ذهبيا فاعطوه فضة فهو كذلك لانه بيع الحبس بخلاف
الحبس فلا يعتبر للتساوي ويعتبر النفاض في المجلس لانه صرف غير ان الذي في
يده بقية التركة ان كان جاحدا كون التركة في يده يكتفي بذلك القرض وان كان مفرقا
لا بد من تجديد القبض وان كانت التركة ذهبيا وفضة وغير ذلك فضالحه على فضة
او ذهب فلا بد ان ما اعطوه اكثر من نصيب ذلك الحبس حتى يكون نصيبه بمثاله
وان زيادة بحقة من بقيمة التركة ولا بد من النفاض فيما يتقابل نصيبه من الذهب
والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا جاز مطلقا ولو كان في التركة درهم او دينار
وبدل الصلح درهم ودنانير ايضا جاز الصلح كيف كان ويشترط النفاض في الخارج
انما يصح اذا لم يكن في التركة دين اما اذا كان فلا يصح ثم في الموضع الذي يصح يسم
البائنة بينهم على مهامهم التي ظهرت قبل الخارج لا ان يجعل هو الخارج كان لم يكن
بائنة اسره رست واخ لاب وام اصل المسئلة من ثمانية منهم المرأة واربعة للبنت
الباقية للادخ منه منها في البنت والاخ سبعة فاذا اخر حيت المرأة من السد يعطى
البائنة سبعا على سبعة ولو جعلت المرأة بالاخ كان لم يكن يقسم الباقي بينهما نصفين
ولا جعل كذلك فاذا صولحت عن يمينها وصداقتها والورثة تعردن بنجاحها فان
كان في التركة دين على الناس فصولت المرأة عن منها وصداقتها الورثة تعردن
بنجاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولت عن الكل على ان تكون نصيبها
من الدين الورثة او صولحت عن التركة ولم ينقطعوا بشيء آخر كان الصلح باصدا
فاذا انسد الصلح في حصة الدين فسد البائنة فان طلبوا اجوبين هذا الصلح على
ان يكون نصيبها من الدين الوارث فطريق ذلك ان يشترى المرأة عينا من اعيان
الوارث فيقيدان نصيبها من الدين ثم يحيل الوارث على من يرم الميت بعينها
من الدين ثم يعقدون عقدا الصلح بينهم من ميزان يكون ذلك شرط في الصلح فان
صالحت ورثة زوجها عن اعيان التركة خاصة دون الدين فهو على وجه ثلاثة

صلح مردان زوجهما على مال

الخارج

احدها ان يكون بدل الصلح من الدراهم والدنانير وليس في التركة من جنسها
فهو جائز على كل حال وان كان في التركة نقد من جنس بدل الصلح بان كانت في التركة
دراهم فضولت على درهم ان كان بدل الصلح التركة من حصتها من درهم
التركة تجاز وان كان حصتها من درهم التركة مثل بدل الصلح او التركة من بدل
الصلح كان باطلا هذا اذا علم اما اذا لم يعلم ان نصيبها من التركة اقل من بدل
الصلح او اكثر اختلف المشايخ والصحيح ان الشك في ذلك في وجوب ذلك في
التركة يجوز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لا يبرح ان بدل الصلح
اقل من حصتها من درهم التركة او اكثر ومثله عند الفقهاء للمالك والشهد
انما سئل الصلح على اقل من حصتها من مال الربوا في حالة الفضاة ما في
حاله المحذور والتكاذب فيجوز وجه ذلك ان في حال الكاذب ما يأخذ لا يكون
بدا لا في حق الواحد ولا في حق الخاف وان كان في التركة درهم او دينار
فضالحوها على درهم ودنانير يجوز الصلح على كل حال ويعترف الجنب بالخلاف
لجنس وان صلحها على حيوان بعينه او عوض جاز الصلح سواء كان في التركة
عوض من جنس ذلك ولا يمكن وهذا الذي ذكرنا اذا صلحوها وليس على
الميت دين فان كان عليه دين فطلعت المرأة عن ثمنها على شيء لا يجوز هذا
الصلح لان الدين في التركة وان اقل مع جواز الصرف وان طلبوا الجواز
فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت يشترط ان لا يرجع في التركة الى من
حق يشترط براءة الميت او لو دراد من الميت من مال آخر ثم يصلحوها من ثمنها
او صداقا على نحو ما قلنا جاز وان اجاز غيرهم الميت فستهم ومثلهم قبل الدين
يصل اليه حقه كان له ان يرجع عن ذلك رجل وهو رجل بعد ودارك ترك
ابنا وابنه فضالحي الابن والابنة الموصى له بالعبد على مائة درهم ان كانت
المائة من مالها عن الميراث كان العبد بينهما نصفين وان صلحته من المال
الذي ورثاه من ابنتها كان العبد بينهما اثلاثا وقيل ان كان الصلح من اموال
كان العبد الموصى به بينهما نصفين وان كان عن الخمار فكل الميراث
هو اختيار بعض المشايخ والصلح عن الميراث على هذا المركة اذا صلحت عن
ثمنها وصداقها عن درهم معلومة ولم يكن التركة دين ظاهرا ولا بعد حتى
جاز الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الوارثة او ظهر فيها عين لم يعلم بها الا
لا يكون الغير والدين داخل في الصلح ويكون ذلك الدين او العين بين جميع
الورثة على مقادير هو ابراهيم ولو ان دارك في دين ورثة ادعى رجل فيها حقا
وبعض الورثة حاضر والبعض الآخر غائب فضالحي الدعا الحاضر فيهم على من
من جميع حقه جاز ذلك ويكون متبرعا في هذا الصلح في حصة شركائه حتى لا يرجع
عليها بشيء وان صلح على ان يكون حق المدعى للوارث الحاضر خاصة بدنه
غيره فهو جائز ايضا ويقوم الحاضر مقام المدعى في اثبات حصة الاسلام له

والكردي

سئل عن غائب

دراهم

ولم يثبت بان لم يدر على اثباته بطل الصلح في حصة الشركاء حتى لا يرجع بشيء وان
حالي على ان يكون حق المدعى للوارث الحاضر خاصة دون غيره فهو جائز ايضا ويقوم
الحاضر مقام المدعى في اثبات حقه وان است يسلم له وان لم يست بان لم يقدر
على اثباته بطل الصلح ويرجع المدعى بحصة ذلك من البدل امرأة ادعت قتل ورثة
زوجها ميراثا وهم جاحدون انها امرأة الميت فضالحوها على اقل من حصتها
من المحرق الميراث على درهم سماعة ونصيبها من الميراث من تلك الدراهم
اكثر من بدل الصلح جائز فان اقامت المرأة بعينه بعد ذلك انها امرأة المرأة
بطل الصلح رجل صلح على امرأة ابنة من ميراثها على الف درهم ودينار وليس
للميت وارث سواها وفي التركة درهم وذهب في بدلين لا يجوز هذا الصلح الا
ان يكون ما ترك من الذهب والفضة حاضرا عند الصلح او يكون غيبا معصوما
على الابن افتراقا من غير قبض رجل ادعى على رجل حقا دينيا وانكر المدعى عليه فضالحي
الاجنبي على مال صالح ثلثا من دعواك على الف درهم فقال المدعى صالحت وتوقف
الصلح على اجارة المدعى عليه ان اجاز جاز ويلزمه البدل وان رد بطل ويخرج الاجنبي
من الدين واذا قل الاجنبي للمدعى صالحتك من دعواك على فلان على الف درهم
هنا والاول سوا ولولا الصلح على الف درهم اولا صلح فلا تملك على الف من مال
او قال على الف على من ثمن في هذه الوجوه الثلاثة ينفذ الصلح على الاجنبي و
يلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه او لا يكون الصلح بامر المدعى عليه هذا اذا
كان المدعى عليه منكرا او صلح الفصولي بغير امر فان صلح بامر ومنكر ان قال المأمور
للمدعى صلح فلا تملك من دعواك على الف درهم بعد الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه
ويخرج المأمور من الدين وان صلح فلا تملك على الف درهم على من ثمن بعد الصلح
على المدعى عليه يجب له المال عليه ويخرج المأمور من الدين فلا تملك على الف درهم
على من ثمن بعد الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شأطط المدعى عليه بالبدل
بحكم العقد وان شأطط للمصلح بحكم الكفالة بخلاف ما اذا لم يكن مأمورا
في هذا الوجه هذا اذا كان المدعى عليه منكرا اذا كان موقرا بالدين صلح الاجنبي
بغير امر ان قال الاجنبي صلح فلا تملك على الف درهم يتوقف الصلح على اجارة
المدعى عليه وان قال صالحتي على الف درهم بعد الصلح على الاجنبي ويلزمه المال
ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صلح فلا تملك على الف درهم على من ثمن يتوقف
ذلك على اجارة المدعى عليه وقال صالحتي بعد الصلح على المدعى عليه وبطال
المأمور بالمال وهو يرجع بذلك على الامر ولولا صلح فلا تملك على الآخر من مالي
او قال على الف على من ثمن بعد الصلح على المدعى عليه ويجب على الاجنبي بحكم
الكفالة التحكيم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء بخلاف ما لو كان
من مالي فان لم يلزمه المال فحكم العقد حتى يرجع على الامر قبل الاداء كالكيل
بالشرع هذا اذا كان المدعى دينا فان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا صلح

اراه ان

صلح الاجنبي

الاجنبى بغير امر للمدعى عليه فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صلح عنه بغير امر
 وان كان مفقدا فان صلح الاجنبى بغير امر ان قال صلح فلانا سوقف على اجاز
 المدعى عليه ولا ينفذ على الاجنبى وان قال صلح فلانا على الف من
 مالى او على الف فانه سعد عليه وان قال صلح فلانا على الف على الف من يتوقف
 ان اجاز بصير كفيلا في الدين ولا يجوز الصلح بالدين الا ان يكون
 مرجحه وهو ان يكون عليه عشرة دراهم الى اشهر فان صلح على خمسة على
 شهرين فيجوز ولو كان عليه مائة درهم وعشرة دراهم فانه فضل له على مائة درهم
 وعشرة دراهم على ان تنقذه خمسين وستين درهما موجبا ثم نقض خمسين
 قبل ان يسقط فاجاز وعشرة من ذلك حصته الصرف ولو كان عليه مائة درهم
 لا يعلم ان ورثها فضال له على عشرة دراهم او اقل اكثر جان ولو كان عليه الف
 درهم الى اصل فاعطى الف على ان يرد في اصل الدنيا ولو عجله المائتين ان
 يؤجله في الف لم يجز لانه مبادلة اصل وذا لا يجوز واصله على جنس
 ماله عليه اخذ لبعض حقه وخطه لئلا لا معاوضة كمن لا على آخر الف درهم
 درهم فضال له على خمسمائة ولكن له على آخر الف صار فضال له على خمسمائة زور
 جان وكانه ابراه عن بعض حقه ولو صلح على الف موجبا لجان وكانه اخذ نصف
 الحق ولو صلح على دنانير الى شهر لم يجز ولو كانت له الف موجلة فضال له على خمسمائة
 حاله لم يجز وان كان الف سود فضال له على خمسمائة من غير خلاف ما اذا
 صلح قدر الدين وهو احرر فانه جائز لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالصفة
 ويشترط العتق في المجلس ولو كان عليه الف الف ومائة دراهم فضال له على مائة
 درهم حاله او الى شهر صلح ومن له على آخر الف درهم صالحته من الف على
 خمسمائة بدفعها الى غدا وانت برئ من التقصد على انك ان لم يدفعها غدا فالالف
 عليك على حاله فلا امر على ما قال واذا قال ابراهم من خمسمائة من الف على ان
 يعطيني الخمسمائة غدا فالابراهم واقف اعطى الخمسمائة او لم يعط ولو قال
 اد الى خمسمائة على انك برئ من الفضل ولم يوقت الاقا وقتا يبيع الا برأ ولا
 يعود الدين واذا قال ديت الى خمسمائة او اذ اديت متى اديت لا يصح
 الالباء وان قال لآخر شرا لا مركبها لك حتى يورخ عني او يحطه عني ففعل صح
 عليه واذا قال علانية بوجه في الحال رجل له على درهم فقضاه درهم بمقدار
 لا يعرف وبنها لا يجوز ولو اعطاه اياها على وجه الصلح جان ولو كان له على
 اخر الف جيباد فضال له على الف ثمخرجه الى اجل جان الا ان اصل المال اذا كان
 فزجنا فضال له الى اجل لا يجوز الفاضل ولو ادعى على رجل الف درهم سودا
 فضال له منها بغير الاكثار على الف درهم افضل من التسوية الى اصل لا يجوز
 كان على العكس جان والاصل انه متى صلح على اجود من حقه صعد انقص
 قدر لا يجوز وان صلح على اقل حقه قدر وجوده او على مثل حقه جوده

صلح الدين

وانقص قدر اجاز ولو ادعى على رجل الف ما يكر للمدعى عليه فاراد ان يصلحه على مائة
 فقال المدعى صالحته على مائة درهم من الف الشئ عليك وابرأتك عن البقية
 جان وبير المدعى عليه عن الباقى وان قال صالحته من الف على مائة ولم يقل ابرأتك
 من الباقى برئ المطلوب عن الباقى قضى لادبائه رجلين بينهما احد واعطا وسع
 وقضى وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يبرأان ما لا طالب على صاحبه فضال له
 على مائة درهم الى اجل جان رجل له على رجل الف درهم فضال له على مائة وقبض المائة
 ثم استحققت المائة يرجع عليه بمائة ولا يسطر الصلح سواء كان الصلح بعد الاقرار
 الاثلا وقبضه وكنا وحدها او بخرجه ولو صلح على عشرة دنانير وقبض الدنانير
 ثم استحققت الدنانير لا يسطر الصلح ولو صلح على فلوس من سماعة وقبضها وتفرقا ثم
 استحققت الف من رجل الصلح ثم ولو قال لآخر لك عليك الف درهم فقال له المدعى عليه
 ان اخلفت الف لك على ادفعها اليك فحلف برفع المدعى عليه الدراهم ان ادى
 حكم الشرط الذى شرط فلو باطل والمنازع ان يستدفيه ولو عصب من رجل الف او
 اخفاها فضال له المالك على خمسمائة واعطاء الغاصب من تلك الف او من عيدها
 جان الصلح قضاه وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان
 كان الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحدا فذلك للجواب
 لان الجود بمنزلة الاستهلاك فيجوز الصلح فان وجد المعصوب منه ستة بعد ذلك
 واقامها يقضى بينة ماله ولو كان مقرا بالغصب والدراهم ظاهرا في يده وقد مر
 المعصوب منه على اخذها منه فضال له على بعضها على ان ابراه الباقى يجوز الصلح
 قضاء ولو كان له على رجل الف درهم فقال حططت عنك خمسمائة على ان
 يعطيني خمسمائة هذه ثلث مسائل احديهما ان يقول حططت عنك خمسمائة على ان
 ينقذه خمسمائة ولم يوقت لذلك وقتا في هذا الوجه اذ قبل الغريم ذلك برئ
 عن خمسمائة اعطاه الباقى ولم يعطه الباقية ان يقول حططت عنك خمسمائة على
 ان سعد الى اليوم خمسمائة ان لم يسق في اليوم لابر الثالث ان يقول حططت
 عنك خمسمائة على ان ينقذ الباقى في اليوم ولم يرد على ذلك فضل الغريم هنا براه
 الوجه الثاني ولو قال حططت عنك خمسمائة ان بعد من لي خمسمائة لا يصح للفظ
 بعد ان لم سعد وكنا لوقد لغريم اذ اديت منها خمسمائة او متى اديت او قال
 ان دفعت الى خمسمائة فان ابراه من الباقى هنا كله باطل لابر عن الباقى وان ادعى اليه
 خمسمائة وذكر له الصلح ولم يرد على ذلك على ما كان فاضل له ان حلف للمدعى
 عليه وهو برئ اذا صلح على ان يحلف المدعى على دعواه على انه حلف للمدعى عليه بكون
 ضامنا لما يدعى او قال المدعى عليه ان حلف فلان غير المدعى فالمال عليه او قال
 بديه فلان على فهو يشهد به فلان او قال الطالب للمطلوب اشتري من دعوى
 هذه على ان يحلف مالى هكذا حلف هذا كله باطل ولو ادعى على رجل الف فقال
 له المدعى اقل بالى على ان اخذت عنك فانه كان جائزا للصلح ولو ادعى انه تزوجها

سما لغير اعطاء

مطلوب من خمسمائة

اذا ابراه

الصلح للمدعى او لغيره

تجدت فضاها على مائة درهم على ان يقر بذلك واقترحت مع ويلين مه المال ولذا
 كان الدين بين شركيين وصالح احدهما من نصيبه على ثوب شركيه بالخيار
 ان شاء اتبع الذي على الدين بنصفه وان شاء اخذ نصف الثوب لاني ان يقر
 له شركيه ربع الدين واصل هذا ان الدين المشترك بين اثنين اذا قبض احدهما
 شيئا وصاحبه ان يشترك في المقبوض ولو استوفى نصف نصيبه من الدين
 كان لشركيه ان يشترك فيما قبض له برجعان على الغريم بالباقي ولو اشترى احدهما
 بنصيبه من الدين سلعة كان لشركيه ان يضمن ربع الدين او اسع غريمه ولو
 دفعت المقاصة بدلين كان عليه من قبل لم يرجع عليه الشريك فلو ابراه من نصيبه
 فذلك ولو ابراه عن البعض منهم الباقي على سهامه ولا اخذها عن نصيبه الا ببيع
 ولو غصب احدهما عيناً منه او اشترى شراً فاسكاً وهلك في يده فهو قبض ولو
 الاستيجار ونفسه قبض واذا كان السلم بين شركيين فصالح احدهما من نصيبه
 على راس المال لم يجز ولو كان صاحب الاجل يرضى من الاجل اوجه الاجل الى الاجل
 يطل الاصل ولو كان المطلوب للطالب برات من الاصل بنصيبه لكان له سطل
 الاصل فاذا قال الطالب برات من الدين الذي على فلان برفع الثاء يطل المطلوب
 من الدين وهو الصلح واذا قال تركت الاجل فغيره واثبات ولو قال من دينه
 على عبد يجوز ولو ربه مدحجة رجل له على رجل حصة عشرة افقرت فاخذ بركا
 ففقد المطلوب ليس له حصة فبعه ذلك منه ففقد الطالب بعث منك ما كان
 لي من الحصة فذلك بعشرين درهماً ففقد المطلوب ففقد الساع فاسد والحيلة في
 جواز ان يشتري منه ثوباً بثلث الحصة وقبض الثوب ثم يبيع منه ذلك الثوب
 بعشرين درهماً يجوز ولو ادعى رجل على رجل مائة درهم فاكبر او اقرب ثم صالحه
 منها على عشرة دراهم حاله او الى اجل او شرط الخيار ثم افترقا فالصلح جائز ولو
 كان عليه الف درهم مكفوف الى اجل فصالحه المدعى على خمسمائة درهم صحيح
 لم يجز ولو كان له على رجل الف درهم خيأ فصالحه على الف درهم بنهرجه
 يجوز ولا يكون هذا صلحاً بل يكون خطأ عن صفة الجودة ولهذا لو كان له على
 رجل الف درهم صار فصالحه على الف درهم سهرجه موجباً وجاز ولو صالح
 مكاسبه بعد ما حلت الكفاية وهو الف درهم على الف درهم بمائة درهم
 الى اجل جاز ذلك كله سجله على الف درهم فخرجا الى الطريق واحدهما انفق
 واعطى المطلوب ما عليه للطالب فاذا طالب ان لا يأخذه ان كان الاخر
 قد استوفى عليهم ان يمنع عن القبول كمن كفيل بنفسه رجل ثم سله في مكان
 لا يكون هنه تليماً رجل اشترى من آخر صنعة ثم ان البايع باعه من رجل
 آخر ثم ان المشتري الثاني الصنعة فاراد الاقول ان يتخاصم ففقد الثاني
 الصلح على مال معلوم واسكر الصنعة في يدي ففعل هذا صلح جائز وبصر الصغير
 ملكا للثاني من جهة الاقول وليس له ان يسره ما اعطاه وعلى هذا الشرط رجل

برات من المال بالرفع والنصب

صالح المال

افهم

ان يبيع الى اخيه اخر ان يحج عنه فاعطاه ثلث ماله الى رجل ليحج عنه فذهب ذلك الرجل
 بعض الطريق ثم بدله ببيع من غير قدر فصالح ابنه والوصي بما اعطى على بعضه فلهما
 ان يخطما منه ما حطه ولو صالح على ان يست على سطح بيت ادعاه سنة جاز ولو صالحه
 على سبيل ماء لم يجز هذا اذا لم يوفت لذلك وقتاً اما اذا وقت الصبيح لله لا يجوز
 امضاه ولو مد في عصي نخرة في دار رجل فصالحه على دراهم بقر عرضة في
 مائة دان لم يجز ولو ادعى على رجل بجمول انه عبد فانكر ثم اصلحه على مائة جاز
 وكان لمران العتق فان اقام المدعى بعد ذلك بينة على انه عبد لم يقبل
 اذا قال المستودع صاحب الوديعة او قال مرددتها عليها وهو صدق في
 ذلك لكنهما اميناً فان صالحه صاحبه على مال والآخر عنه امين يجوز الصلح والمصلحة
 على ثلثه او جوه احدهما ان يبيع صاحبه الاستفادك وهو يتك ذلك وفي هذه
 الصلح يجوز بالاتفاق والثاني ان يقول المودع قد هلك او ردتها ولا يدعى
 صاحبها عليه الاستفادك لكنه يكذب فيما يقوله في هذا خلاف والثالث اذا قال
 المودع ردتها وقال المودع استفادك ثم صالحه على مال لا يجوز هذا الصلح
 وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي ما في درهم فصالحه منها على مائة درهم
 بعد اقرار او اتجار لم يجز اذا قامت البينة على الوديعة او لم يقر وكان المودع
 يتك فالصلح جائز وان كان الصلح على عرض فهو جائز على كل حال ولو رهن رجل
 مائة بائة درهم وقبلة الرهن ما بقي درهم ثم قال المرفق هلك الرهن وقال
 الداهن لم يهلك فاصالحا على ان يرد المرفق عليه خمسين درهماً وابراه عن الباقي
 كان باطلاً غضب عبداً ثم صالحه على الف درهم من قيمته حالا او الى اجل ثم اقام
 الغاصب بنيه ان قيمته اقل من الف لم يقل بيه والصلح عن المصوب
 على اكثر قيمته جائز هذا اذا كان المصوب قائماً بان كان عبداً ابناً اما اذا
 كان مستهلكاً حقيقة لا يجوز الصلح على اكثر من قيمته وذكر السرخسي ان الصبيح
 انه يجوز استفادك الرائي الخاص والمشارك اذا قال ما تشاء من الغنم اي اكلها
 السبع او سرق فصالحه ربت الغنم على دراهم معلوم لا يجوز رجل ادعى على رجل سرقه
 مائة ثم صالحه على مائة درهم يعطها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسارقة
 ففعل فلهذه على وجوه اما ان يكون السرقة عروفاً او دراهم او دانير وكل ذلك
 على وجهين اما ان يكون السرقة قائمة او مستهلكة فان كانت عروفاً وهي
 قائمة بعينها جاز الصلح وسرقة مكمل المدعى بالمائة التي دفعها الى السارق
 فان كانت العروضة مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت السرقة دراهم لا يجوز
 الصلح سواء كان قائمة او هالكة وهذا اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسرقة
 اما اذا علم انها كانت مائة نجاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت السرقة
 ذهباً فصالحه على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة وهذا اذا علم ونهر
 الذهباً اذا لم يعلم فلا يجوز رجل له حلة او كشف ثاوع في الطريق خاصة انسان

صلح المودع

الصلح المصوب على اكثر من قيمته

صلح السارق

في دفع الظلة وطرحها كان له ذلك اذا اراد الرجل ان يحصل على الطريق الاعظم للحلقة او ما اشبه ذلك كان لكل واحد حق المنع عن الموضع وليس له ان يجاوزه في الدفع والطريق العام بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق الخاص لكل واحد من الشركاء حق المنع والمقصود من الدفع اخرجك بالشركاء اوله بغير فكل في الطريق العام لكل مسلم ان يمنع وذلك لظاوي سام له الاسماع اذا كان لا يضر العامة قبل ان يجاوزه فيها احد فان خاصه احده في دفعها فلم يرفع مقام الانشغال حينئذ رجل له ظلة او كسف سار على الطريق الاعظم فخاصه انسان في دفعها فخاصه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليرتك الظلة في موضعها فهو على وجهين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح ولغيره عن عرض الناس ان يجاوزه في دفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يعرف حالها وان خاصه الامام فضله على ان يعطي صاحب الظلة ما لا يعلق على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة وراى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ ما لا يصعب في بيت المال للمسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر العامة هذا اذا جرى الصلح على ان يترك الظلة على حالها فان اصلها على ان يعطي المصالح صاحب الظلة ما لا معلوما لدفع الظلة جاز ولو كانت الظلة في طريق غيرنا من مصالح واحد من اهل السكة صاحب الظلة على ان يأخذ الخاص ما لا يعلق ليرتك الظلة على حالها ان اضاف المصالح الصلح الى جميع الظلة فقال صاحب السكة لدن المال على ان يترك جميع الظلة في موضعها يصح الصلح في حصته ويتوقف في حصته الشركاء ويطلق في حصته المصالح واحتاجت الظلة ان يرجع عليه حصته وان اصلها على ان يعطي صاحب الظلة ما لا معلوما لدفع الدفع ان كان المصالح من اهل السكة والطل حدسه والصلح ولو ادعى حقان دار في يدي رجل ولا يبرم فضاله على بيت معلومة من هذه الدار او من له اخرى وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعى بينه ان جميع الدار لا يأخذ البلية لا يتبل بينه ولو ان المدعى لم يقيم البينة ولكن المدعى عليه اقرا ان الدار للمدعى صح اقرا ان هو لم يسلم الدار الى المدعى رجلا ادعى في داره فاضلته من ذلك على مسئ ما او على بضع حايط منها كنا وكنا خذ ما كان باطلا ان لم يوقت وقت فقيه روايان ولو ادعى ان رجل حقا فضاله على شرفه شهر لا يجوز ولو ادعى في بيت رجل فضاله المدعى عليه من ذلك على ان يسأل على سنة يجوز اذا كان السطح محررا فان لم يكن يجوز لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح ولو استاجر على السطح لا يجوز ولو ادعى بضع دارضه صاحب البيت على دراهم مسماة ودفع الدارهم اليه ثم استحق بضع الدار ان كان المدعى ادعى بضعاً شايكاً ان لا المدعى البضع في البضع المدعى عليه او يقول البضع في ولا ادعى ان النصف الاخرين هو او سكتا ولة البضع

معه
الصلح على الظلة والكسف

الاخر

الاخر فلا بد من غير المدعى عليه في الفصل الاول رجع بضع البذل وفي الثاني والثالث لا يرجع ولو ادعى بضعاً معيناً فضاله المدعى عليه ثم استحق البضع الذي كان مدعى به رجع المدعى عليه بجميع البذل وان استحق النصف الاخر لا يرجع بشيء وان استحق بضع شايك من الدار رجع المدعى عليه بضع البذل على المدعى ولو ادعى دار في يدي رجل فانكر للمدعى عليه ثم اصلحها على ان يسكنها المدعى عليه سنة ثم يدفعها الى المدعى جاز ولو اشترى داراً فاشتد بها سبباً ثم ادعى رجل فيها دعوى فضاله الذي جعله مسكناً او الدين المسكود برأيه جاز الصلح ولو ادعى حله في رضى باصلها بحد المدعى عليه ثم صالحه على ان يخرج من شرفها العام يكون للمدعى لا يجوز في ذلك رجل له بابا وكوة فخاصه جاز فضاله جاز على دراهم معلومة يدفعها الى الجار ليرتك الكوة ولا يسيرها كان ذلك باطلا لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة لسد الكوة والباب كان باطلا ولو اشترى داراً فادعى رجل شفعاً من الدار انه له وطلب الشفعة في الباقى فضاله المشتري على ان يأخذ المدعى بضع الدار بضع الثمن على ان يبراه عن الباقى جاز ولو اشترى رضاء مسلم الشفع الشفعة ثم انكر التسليم فضاله المشتري على ان اعطاء بضع لارض بضع الثمن جاز ويكون سبباً مستمداً ولجري الصلح بين صلح الشفع والمشتري على ان يأخذ الشفع بيتاً معيناً من الدار لخصته من الثمن على ان يسلم الشفعة في الباقى لا يجوز هذا الصلح ويستشفعة في جميع الدار بخلاف ما اذا صالح عن الشفعة على ان يعطي المشتري الشفع الدراهم المعلومة ليسلم الشفعة لا يجوز الصلح ولا يجب المال ويطلق شفعته ولو اصلحها على ان يأخذ الشفع الدار باكثر من الثمن الذي اشترى المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتم فيلزمه جميع ما قبل وطلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرا وطلب الصلح عن المدعى يكون اقرا كما رجحان لكل واحد منهما على صاحب فضاى فاصلحها على ان على كل واحد منهما على صاحب جاز الصلح ولو ادعى رجل على رجل الف درهم فاقبلها وانكرها ثم صالحه منه على مائة درهم الى شهر على ان اعطاه الى شهر فهو برى فيما بقى وان لم يعطها الى شهر فصارا درهم لم يخرط داران من رجل فيها ما على ان كل واحدة منهما سكتى دارا ويو اجرها جاز فان راد رطله احدها لم يفسد ولو كانت الدار واحدة بها سام بينهما ياكل هذا سنة وهذا سنة جاز ان استوت العنان وان فضلت سنة اشركا في الفضل بضعين ولو كانا عبيدين بها ساقى حدمها سنة وسنة جاز ولو بها ساقى اكلها باكل هذا عليه عند سنة والاخر عليه عند اخر سنة لا يجوز ولو كانا داسين مها ساقى ان ربح هذا شهراً وياكل عينها شهراً لا يجوز وقال لا يجوز ولو كان داراً وملوكا بها ساقى ان يسكن هذا سنة جاز ولو بها ساقى علمها لا يجوز ولو بها في لبس الخدمة فوطى احدها المنة عند فولدت منه وطلب المما ماساقان في الاخرى ولو بها ساقى محل على ان يأكل واحد منهما على عينها لم يجز عيدين رجلين

سهم المدعى

صلح الشفع

من الثمن

على ما لا ينكر

البحر من التهاويل وما لا

طلب احدهما من القاضى مهابة في الخدمة والى الآخر بخرق القاضى عليه ولو صلت
امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من بعض ما كل شهر فبقي شهر اخر حذبه للشهر القاضى ولو
صلها مرة ثانية بعد ما صلحها على ثلث محام ذيق لابعده لايجوز ولو صلح الزوج
امرأة وهي بعد منه على دراهم معلومة ما دامت بعد منه فان كانت بعد بالخير
لايجوز وان كانت بعد بالاشهر خاف رجلان الحاد بن علي رجل فالاحدهما ان يخذل
نضيه على وجه لا يكون للشريك فيها نصيب بالمصلحة منه في ذلك ان سعى من المطلوب
كفا من سب ماله درهم ويسلم اليه كسره عن نصيبه من الدين ويطلب الثمن فيخذل
لا يكون لشريك فيها نصيب ولو كان دين على رجل بين رجل فاشتري احدهما نصيب
منه ثوبا يضمن ربع الدين لشريكه وربعان عينه بنصف الدين بينهما نصفين ولو
صلحه من نصيبه على ثوب فان شئت ضمن لشريكه ربع الدين وان شاء على نصف
دار بين شريكين لاحدهما ان يسكن في نصيبه ولو كان ارضا مشتركا فاراد احدهما
ان يزرع في حصته فيه روايان دار مشتركة بين قوم فلبعضهم ان يربطوا الدار به
بها وان يضع المشاع على وجه لا يضر باصحابه وهو ان لا يضييق عليهم الطريق لم يزرع
ولو عطفها احد لا يضمن سفل الدار في يد رجل وعلو الدار في يد اخر فادعى كل واحد
منهما الدار كله له يفتى بالدار لصاحب السفل ولصاحب العلوان يحرم على ذلك لان
احدا لا يحرم على اصلاح ملكه ولكن يؤول لصاحب العلوان السفل وان سفل العلوان
اياه صاحب السفل فاراد ان يسكن فيها ما منعه حتى يوطئه ما انفقه عليه ويكون
السفل في يده منزلة الرهن بما انفق عليه رضى بين رجلين في بيت لها حريب كلها
حتى صارت محرا لا حرة على العمار ولتسلم الارض بينهما فان كانت اخوة قائمة سأل
الا انه ذهب منه شيء فخلل الشريك على ان يعرضها مع الشريك فان كان الشريك معسرا
فيلل الشريك انفق ان سفل ويكون ذلك بينا كل على شريك الحرام على التفصيل الذي
لما حرف من شريكين الى احدهما ان سعة فانه يحرم على ذلك وان سفل النزع
قبل ان سقيه فانه يحرم على ذلك فانه لا ضمان عليه درت بين خمسة سباع احدها
يضمت من الطريق جاز البيع حايط بين رجلين لا يكون لاحدهما ان يرد عليه حمله بغير اذن
صاحبه لان الملك لهما حايط بين رجلين سفلوا لاحدهما مائة عورقا يطلب من
حاره ان تبيع فاني اربعة فقط ذكرنا انه لا يحرم ولا يكون من بناء يكون سراجها
في زماننا لساد الزمان حايط بين رجلين سقط عليه حوله وحمله احدهما اسفل
فاراد ان يبيع ما رآه صاحبه له لا للجدار بينهما فله ان يستوي لصاحبه ولو اراد
ان يبيع حوله على من صاحبه ان كان للجدار من الاصل الا على مشترك بينهما فله ذلك
ان كان لا يضر لصاحب الاعلى وان كان لغيره ليس له ذلك حايط بين رجلين فوصى فاراد
احدهما ان يرفعه لصلحه وابي الاخر سعى له ان يخرج حايط بين اثنين ولا حمله
عليه حوله فقط فاراد الاخر ان يبيع عليه حوله ان يبيع حوله صاحبه ان كان الحايط
عمل ذلك كما لو كان جزوع احدهما اكثر فللاخر ان يرد عليه في حله وعه ان كان الجدار

وضع الجذوع

من جاز

من جازب الامين الى الايسر فله ذلك ولو كان عليا فسفله لا بأس به حايط بين شريكين
افندم واحد ها غايب ففتى الحاضر في ملكه حذارا من حيث وبقي موضع الحاضر على حاله
ثم قدم الغايب فاراد ان يسه مدرعا حذارا صاحبه ويحمل الاسر كله في ملكه ليس له
ذلك وان يسه بغيره نصف الاسر ما يله حذارا صاحبه فله ذلك حايط بين رجلين
لاحدهما عليه حولة فالاحدهما فاحرم بذلك واشهد عليه ولم يرفع حتى افندم وكما
مرين فان الحايط بينهما فاما اذا فندم على شريكه فهو ضامن بنصف قيمته ولو صلح احدهما
ان فعل ذلك باس صاحبه او باس الحاكم له ان يرجع عليه بنصف ما انفق ولا يكون موقوف
ولو اراد ان يحمل عليه فله ان يمنعه حتى يوجل نصف ما انفق او نصف القيمة اذا بدله
لطين او خشب من عند نفسه متى لرجل حايط مشترك بينه وبين جاره فاراد
صاحب البيت ان يفتح فوق بيت غرفة ليس لشريكه ان يمنعه اذ الركن في ذلك ضربان
كان معتمدا على الحايط ولا يبيع عليه حكا ويحمل ذلك في حذنه رجله حايط وحده
في دار رجل فاراد احدهما ان يطين حايطه ولا يسئل له الى ذلك الا بدخول دار جاره
وصاحبه يمنعه من الدخول او افندم للحايط ووقع الطين في دار جاره فاراد
ان يدخل وسفل الطين فغده صاحب الدار فله لصاحب الدار اما ان تقول حتى يصلح
ملكه واما ان يصلح ماله ونظير حوض في كرم انسان ورجل يحتاج الى الماء وصاحب
الكرم يمنعه يكره له اما ان يخرج الماء اليها فادرك له بالدخول لا غير حايط مشترك
بين رجلين ونصيب احدهما ان يغرق فهدم الحايط فاسما ان يصلح فلما بلغ ابنا الى موضع
سقف فمنا الى اربعة بعد ذلك لا يحرم على ذلك حايط بين رجلين ولا حمله عليه
جزوع فاراد الاخر ان يبيع عليه جزوعا يمنعه صاحبه والحايط لا يحمل الجزوعين
فان كانا ممرين بان كان الحايط بينهما يؤول لصاحب الجذوع ان شئت فادفع حمله على
الحايط واشترى من صاحبك حقه ولا يخط عنه عدم ما امكن بشره كما لا ترى ان
ان كان دار بين رجلين واحدهما ساكن فاراد الاخر ان يسكن فيه الدار لانه يبعه
سكنا واما سها ساكنا هنا واذا كان للجدار حاصر بين دارين فاراد كل واحد من
صاحبه الدار منظر قامت لهذا البيتة قضى بينهما وان قامت لاحدهما فله ان يشرع
على صاحبه من البناء لانه وضعه بغير حق وان لم يكن لها بيتة يفتى في بيده وان
كان للجدار داخل في تراسع بنا احد الدارين دون الاخر ففتى لصاحب التراسع وصوت
التراسع ان يكون للجدار المتنازع فيه متبعا لحيطان دار احدهما او متبعا لحيطان
اصناف السور يحايط احدهما الدارين فان كان للاخر عليه حولة فلا يولى من بصره
شركة على حاله وقد يجوز ان يكون الملك لاحد والبناء عليه للاخر كالسقف الذي بين
السفل وبيت العلوان ملك لصاحب السفل ولصاحب العلوان حقه في لو اراد مكا
السفل ربعة منع منه كذا هذا بخلاف ما اذا اقام البيتة بغير بناية ولو لم
يكن الحايط داخل في تراسع بنا احد الدارين ولكنه متصل بينا احد الدارين ومن شرط
به قضى الحايط لصاحب الاحضان واذا كان لاحد عليه بناء فصاحب البناء اولى

اقفال التراسع
تأخر في الدار
١٥

من صاحب الفضل لان صاحب البناء مستعمل الحائط فهو اولى واذا كان لاحدهما على الحائط سترق ويقضى به لصاحب السترق الا اذا كان للاخر عليه بناقضي لصاحب البناء والحول ولا يبرى من صاحب السترق برفعها ولو كان لاحدهما عليه هو اولى لا يفتى لصاحب البواري بحولته والهواري الفضي الموضوع على ناس الحائط وان كان لاحدهما عليه بنا ولا يفتى للاخر ينظر ان كان لاحدهما حسنة واحدة والاخر اختا قضي لصاحب الاختاب والآخر ما يجب خشية ولو كان لاحدهما ثلث خشب وللآخر عليه جماعه خشب وقضي بينهما نصفان ولو كان وجه الحائط الى احداهما والآخر الى الآخر يفتى للحائط بينهما سوا جعل الوجه وقت البناء الى احدهما او بعد البناء بالنفس والصين وكذا لو كان الحصن بين السطحين والآخر الى احدهما يفتى بينهما فاذا كان سفلي بيت لرجل علو لآخر فاذا كان صاحب السفلي ان سده وتكا على الحائط او سكره او حفر طاقا وليس فيه مضرة لصاحب العلو ان يمينه من ذلك كما لو كان له مضرة ولو اراد صاحب السفلي ان يحفر في سعة بالده او سرا او سر دافله ذلك وليس لصاحب العلو منعة من ذلك ولو اراد صاحب السفلي ان ينادى بالمطبخ او الحمار او حصا الماء للفصل والوضوء فانه لا يمنع منه الا اذا اقتدى بغيره اليه فانه يمنع من ذلك ولو اراد صاحب العلو ان يبنى على علو نفا فنه صاحب السفلي فله المنع سوا كان فيه حفر بالسفل ولا واما السكة في العلو وانها د النار وصلة لا يفسد والوضوء لا يمنع من ذلك سوا كان ببناء او غير معنى ويقع العلو انما يجوز اذا كان مسا واذا اسرع الرجل صاحبا الى الطريق او مرانا هنا لا يخلو اما ان يكون السكة نافذة او غير نافذة فان كانت السكة نافذة ينظر ان احضر المارة لا يحول ذلك وكل واحد ان يبلغ وان لم يضر المارة قل له الاستعانة ماله ينفعه احد بالرفع بالمعنى فاذا يقوم اليه واحد بذكر من عرض الناس ليس له الاستعانة بعد ذلك لا يحل ذلك للمكث في عن الاشجار وبنات الدكان للجلوس للبيع والشراء على حار عن الطريق ولو تقدم اليه متقدم فضله على غيره ولا يكر واحد ما لا فلا يجوز هذا الصلح ويكون الماخوذ رشوة ويجب عليه رده ولو كانت السكة غير نافذة ينظر ان كان له حق في التقديم لا يمنع من ذلك وان لم يكن له حق فقد ثم فلا هذا السكة ان يمنعه سوا اخر لهم اولا ولو خاصه واحد من اهل السكة فصالح يستحق على مال الشركة واحد منه مالا لا طرح والبعض فالصلح جائز ويبطل المال لانه مشترك بينهما لكل في ذلك حبيب فاذا اخذوا جارا على ابطال نصيبه في ملك مشترك جاز واما طريق المسلمين فلا ملك لاحد فيه ولا حق فيكون فيه اخذ المال بغير عوض بله فلذلك امرقا واذا كان لرجل على اخر مال فصالحه فهو لا يخلو اما ان يكون حالا او مؤجلا فان كان حالا فصالح مع المطلوب بابل من حقه من حصة العذر والوصف ومن جهة القدر والوصف فالصلح جائز وقبض ما وقع عليه الصلح قبل الافتراق ليس بشرط ويجوز هذا الصلح حالا او مؤجلا لان هذا حطوا بل

اسرع جانا فونغ الصلح

درم آبدون الحق ولو صالح على اقل من حقه من حقه القدر وسيد من حقه ان كان حقه في المهرجه فضالحه على خمسة جيدة لا يجوز وعليه رد ما قبض والرجوع عليه جميع حق ولو صالح من حقه على ان يبر من حقه الوصف بخوان يكون حقه بالف مهرجه فضالحه على الف جيد بعد مال جانا الصلح والقبض قبل الافتراق شرط ولو كان مؤجلا لم يجز ولو صالحه على ان يبر من حقه فهذا لا يجوز لانه ربا كتاب **المضاربة** وهي معاملة من القرف وهو السير في الارض قال الله تعالى واذا ضربتم في الارض وليسمى هذا النفع من القرف مضاربة لان فائدة وهو الربح لا يحصل غالبا الا بالضرب في الارض وهي باخرة اهل الجان معارضة وانما اخبرها المضاربة لموافقته نظر القرآن وهو له واخرون يربون في الارض يستفون من فضل الله اى يبايرون التجارة وفي الشرح عبارة عن دفع المال الى من لم يعرف فيه ويكون الربح على ما شرط فيكون الربح لرب المال بسبب ماله لان ما ماله والمضاربة باعتبار عمله الذي هو سبب وجود الربح وركبتها الالفاظ التي سبها المضاربة وهي ان يموله رقت هذا المال اليك فضاية او عمله او خذ هذا المال واعمل به على ان ما رزق الله من شيء فهو مساهم نصفان او على ان ربعه او خمسة او عشرين وشرا تطلها خمسة احدها انها لا يجوز الا بالبعد بين الثاني اعلام راس المال عند العقد اما بالاشارة او بالتسمية ويكون مسلما الى المضاربة لثالث ان يكون الربح شايكا بينهما الرابع اعلام قدما الربح لكل واحد منهما لئلا مسر ان يكون الشرط للمضاربة من الربح حتى لو شرطه من راس المال ومنها فسدت فالمضاربة بالدين لا يكون لا يجوز حتى ان من كان له على اخر الف درهم فامر صاحب الدين ان يعمل بها مضاربة لا يجوز المضاربة وكل ما يصح الراس مال الشركة يصح الراس مال المضاربة والا فلا فالصالح لا يشترط ان يكون راس المال دراهم او دينار فان كان راس مال المضاربة قلوغا رابحة لا يجوز من وفي القدر مري من دفع الى رجل عرضا وقال له واعمل به منه مضاربة فباع به درهم او دينار وعرف فيها جان ولو باع بغيرها فلا وكذا لو قال له اقض مالي على فلان واعمل به مضاربة جان واذا قل ربح المال والفاسيل المستقذع او المستضع اعلم اني برك مضاربة بالصف جان ولو دفع الرجل دراهم مضاربة ولا يبرى واحد منهما ما وزنها فهو جائز لانه لم يوجد التسمية وقت العقد وجدت الاشارة الراس مال والى شرط ربح المال على نفسه مع المضارب لا يجوز المضاربة سوا كان المالك عاققا او غير عاققا اذا شرط عمله مع المضارب لا يصح المضاربة وذلك كالايب والوصى اذا دفع مال للصغير مضاربة وشرط عمل الصغير معه لا يجوز ولكن كل احد السامع من او احد شريك العصابة فاذا دفع مال الشركة مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا يصح المضاربة واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد من يجوز ان ياخذ المال مضاربة بنفسه وذلك كالايب والوصى

شرائط المضاربة

المضاربة بالدين

دفع عرضا وقال له عمل به

اذا دفع مال الصغير مضاربة بشرط على نفسه ان يعمل مع المضارب محرر من الربح والخسارة
 المضاربة فان كان العاقد ممن لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة بشرط عمل نفسه مع
 المضارب فيسقط العقد وذلك كما اذا كان يدفع المال مضاربة ويشترط عمله مع المضارب
 وان شرط الماذون عمل مولاة فان لم يكن عليه دين فالمضاربة فاسدة وان كان عليه
 دين جازت المضاربة والمكاتب اذا شرط عمل مولاة مع مضاربة لا يفسد المضاربة و
 المضاربة اذا دفع مال المضاربة على غيره باذن رب المال بشرط ان يعمل هو مع رب المال
 فالمضاربة فاسدة واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة على ما رزق الله تعالى من ذلك
 شيئا فالمضارب من ذلك مائة او خمسون اذا قل او كثر بعد ان يمتحن من ذلك شيئا
 لا يجوز ولو شرط عليه ربع مائة درهم من راس المال لا يفسد هذا مضاربة جازية
 ولو شرط ربع هذه المائة يبيعها او شرط ربع هذا النصف من المضارب يبيعها فالمضاربة
 فاسدة ويجل دفع مال المضاربة على ان يبيع في دار رب المال او دار المضارب كان
 جائزا ولو شرط ان يسكن المضارب دار رب المال ورب المضارب هذا لا يجوز
 وقال القدر في بيعه ويمنع ان يكون الفاسد في الشرط لانه المضاربة والاصل في هذا
 ان كل شرط فاسد بوجوب جملة الربح او قطع الشركة في الربح بوجوب فساد المضاربة
 وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة واذا اشبه المضاربة فيقول
 حكمها شرعا ان المضارب يشترك في الربح ورأس ماله الضرب في الارض
 فاذا سلم راس المال اليه فهو امانة لانه قبضه باذن المالك لا على وجه البدل والزيادة
 واذا انقرف فيه فهو وكيل لانه يقرض فيه بامر فاذا ربح صار شريكا لانه ملك خدام
 الربح يعمل وان شرط الربح للمضارب فهو قرض لان كل الربح لا يملك الا بملك راس
 المال فلما شرط له جميع الربح معد ملكه راس المال وان شرط له ربح المال فهو لصا
 واذا فسدت المضاربة فهي اجارة فاسدة فلا ربح له عنده بل اجر عمله ربح او لا
 لا يزداد على ما شرط خلافا للحمد رحمه الله ولا يضمن المالك في الاجارة الفاسدة كما
 في الاجارة الفاسدة كونه الصحيحة واذا اختلف صار عاصبا فالاصل انه منته
 فسدت المضاربة فبيع المضارب واشترى ورجع مالا كثيرا لا يكون له شيء من الربح
 وانما له اجر مثل عمله سواء ربح او لم يربح واذا فسدت المضاربة والمالك في يده امانة
 حتى لو عمل فيه المضارب وتلف ثلثه اجر مثل عمله بخلاف الفسار والمباطل واذا
 وقع الرجل الف درهم مضاربة على ان للمضارب نصف الربح او ثلثه ولم يتقرر ثلثه
 ربح المال فالمضاربة جازية والبلد في ربح المال ولو قال على ان لرب المال نصف
 الربح او ثلثه ولم يبق للمضاربة جازية ويكون للمضارب بالبلد والمزارعة على هذا
 ولو قال لرب المال على ان لي نصف الربح وذلك ثلثه للمضارب بالبلد والبلد لرب
 المال لانه دفع ملكه واذا قال لغيري خذ هذه الالف مضاربة بالنصف او بالثلثين او ما
 اشبه ذلك فالمضاربة جازية فان قل رب مائة يكون الثلثان لي لم يصدق
 ولو هكذا مال المضاربة في المضاربة الفاسدة لا ضمان على المضارب هو الصحيح ولو قال

المضاربة بالناسخ

ما رزق الله تعالى في ذلك شيئا فهو ساسا فهو مضاربة جازية وكان له نصفه وان لم يربح
 مضاربة كان قال خذها واعمل بها على ان الربح حسا لان كل بين كل نصف ولو قال
 خذ هذه الالف فاشتر بها ثوبا فربها بالنصف او رقيقا فهو فاسد ولو قال
 خذها على مثل فاشترط فلان ان علم الجاز وان علم احداهما دون الآخر لا يجوز ولو شرط
 ان يعمل المضارب مع عند رب المال فهو جازية وان دفع على ما رزق الله تعالى قبضه
 لرب المال ونصفه للمضارب والعبد محاربا ايضا ولو دفع الاب مال ابنه الصغير
 على ان يعمل المحب مع المضارب فهو جازية لان الاب لو دفع مال ابنه الى نفسه فمضاربة
 يجوز لان الاب على العقد من الجانبين ولو قال على ان يعمل الابن معه وهو ابن عشر
 سنين لم يجز والوجه مثل الاب في ذلك ولو دفع المضارب مال مضاربة الى رب
 المال اشترى وسع جاز وهو على المضاربة لان رب المال عمل في المضاربة باذن
 المضارب فصار عمله منقولا الى المضارب كما لو استعان المضارب باخرى فصار
 كان المضارب عمل بنفسه ولو عمل بنفسه ست المضاربة على حالها كذا هنا ولو اخذ
 رب المال المال بغير امره فاشترى بالمال بعد استرد المضارب وهذا اذا كان مال
 المضاربة بامساك اذا كان مال المضاربة عبدا فباعه رب المان بغير امره جاز وهو
 على المضاربة وان اشترى بثمنه عبدا كان العبد له وقد استرد المضاربة ولو
 اخذ المضارب بالنصف ثم دفع الى رب المال الثلث فهو على المضاربة الاولى
 وهو جازية في يده وكذلك المودعة ولو دفع الى رجل مضاربة بالنصف على ان
 يعمل معه عبدا رب المال كل شهر بعشرة فعمل لا اجر له والمضاربة جازية ولو استاجر
 اجيرا ببيع له واشترى كل شهر بعشرة دراهم ثم دفع اليه مالا مضاربة بالنصف
 فعمل به لم يكن له ربح وان عمل في مال اخر غير مال المضاربة لرب المال استوجب
 الآخر ولو شرط لاحدهما زيادة عشرة قله اجر مثله لفساده فلعلة لا ربح الا
 هذا القدر فسقطت الشركة في الربح واذا فسدت المضاربة مطلقة جاز للمضارب
 ان يبيع واشترى ويؤكل ويسافر ويضيع ويودع ولا يضمن ربا لان ياذن
 له رب المال ويقول له اعمل برأك فان خسر له ربح المال انصرف في بلد لا يضمنها
 او في سكة يبيعها لم يجز ان يتجاوزها وكذا ليس له ان يدفعه ببيعة الى من يجزى عنها
 من تلك البلدة فان خرج الى غير تلك البلدة فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه لانه
 صرح بغير امره وان لم يشتر حتى رده الى الكوفة وهي التي عنها برى من الضمان
 كما لو دفع اذا اختلف في المودعة ثم ترك ورجع المال مضاربة على حاله ليقاؤه في يده
 بالسند السابق وكذا اذا رده بغيره واشترى بغيره في المصر كان المردود والمشتري
 في المصر على المضاربة والصحيح ان بالشراء يتقرر الضمان لانفسه لا يخرج بخلاف
 ما اذا قال على ان يشتري في سوق الكوفة حيث لا يبيع المصدلان المصر مع تهاين
 الحرانة لفساده واحرق فلا ينفيد التعيين ونظيره لو قال لامرأة انت طالق
 ان خرجت من باب هذه الدار فخرجت لامن الباب بحيث في ميمه لانه اراد به

الخروج عن الدار وله ان يشتري في غير السوق بالكوفة اذا صرح بالسعي بان
 اعمل بالسوق ولا يعمل في غير السوق ومبني التخصيص ان يقول على ان يعمل كذا او
 مكان كذا وكذا اذا اخذها لعماله في الكوفة او قال فاعمله في الكوفة او قال
 ما عمل به في الكوفة او قال لحد بالصف بالكوفة اما اذا اخذ هذا المال و
 اعمله بالكوفة فله ان يعمل فيها وعمرها ولو قال على ان يشتري من فلان وسع منه
 مع النفيين بخلاف ما اذا قال على ان يشتري بها من اهل الكوفة او دفع في القرى
 على ان يشتري به من المضاربة وسع فيهم فباع في الكوفة من غير اهلها
 او من غير المضاربة جاز وان وقت المضاربة وقتا بعينه بطل العقد حصصه
 ولو اخذ بالكوفة مضاربة لم يكن لو احدث منها لو احدث منها ان ينفرد بالبيع و
 الشراء لانه رضى برأيه لا يرى احدها ولو عمل احدهما بغير اذن صاحبه ضمن نصف
 المال وله رجعة وعليه ررضعه ولو اشتري المضارب من ابنه او ابنه بالكثر
 من قيمته بما يتعاقب الناس في مثله لم يكن على المضارب لاحد المضاربة ولو
 اشتري المضارب ذان حم محرم منه ولا فضل فيه جاز وهو على المضاربة و
 ان كان فيه فضل على راس المال لا يجوز ولو اشتري ذان حم محرم من رجب المال
 ضمن ولا يعتق وصار مشتريا لنفسه دون المضاربة ولو كان المضارب
 كافرا وجب له مال مسكنا فادق جاز على المضاربة ولو اشتري الخبز وباع على
 المضاربة وصدق حصصه من الربح ولو باع احد المضاربين شيئا بالانفا
 الناس فيه فاجاز رجب المال لم يجز واذا باع احد المضاربين بما لا يتعاقب الناس
 فيه فاجاز المضارب الثاني يجوز على المضاربة كما لو باعوا وذكر القدر وري يجب
 ان يعلم بان المضارب مملوك على رجب المال ما هو يحتاج من كل وجه وما هو من
 صنيع التجار بان لم يكن للتجارة منه داما ما ليس بتجارة من كل وجه او هو
 تجارة من وجه دون وجه وليس ذلك من صنيع التجار لا يملك المضارب
 ذلك على رجب المال وعن هنا قلنا ان المضارب لا يملك تنزيح فلام النفا
 وبيع الامنة والمضارب لا يقتاع والا يبيع واستيجار للهاد والاعمال والتجارة
 المنان لحفظ الاموال واستيجار السعائن والدواب لحمل الاحمال ولو ان
 بيع بالتقدي والنسبة وان يوكل بذلك وله ان يوهن من قال المضاربة بدريت
 عليه في مال المضاربة وكذا ان يتره بذلك وله ان يستاجر ايضا يضاعف
 يشتري ببعض المال طعاما غير رطب وغير خشب ولا يملكها لغيره فيها خللا او
 شجر او لو اخذ المضارب شجرة او شجرة معاملة على ان يتفق في بيعها وتأثيرها
 من المال لم يجز على رجب المال وان قال له اعمل برأيك ولو اخذ الخبز من اربعة
 واستسهاهم بطعام اشتراه بعض مال المضاربة يجوز ان كان قال له اعمل لك
 وان قال له اعمل من قبل رجب الارض والعمل على المضارب مما حصل له
 للمضارب وكذا ان كان البقر من قبله ولو وقع ان يتره بغير رجب من رجب جاز

المضاربة المأجورة

كان

المضاربة

كان له رجب المال اعمل برأيك ولم يقتل والمضارب لا يملك الاستدانة وان رهن به
 المضارب شيئا من المضاربة فمضنه ولو اذن له رجب المال في ذلك كان الدين عليهما
 نصفين ولو اخذ المضارب الثمن جاز على رجب المال ولا يضمن المضارب شيئا بخلاف
 الركيل الخاص ولو له ربح ولكن خطه الثمن ان كان ذلك بسبب طعن فيه المشتري فليس
 كان حصته العيب من الثمن فاخط او اكثر بحيث يتعاقب في مثله جاز وان كان
 خط اكثر ما كان حصته العيب بحث لا يتعاقب فيه بيع ويضمن ذلك من ماله لرب
 المال وكان راس ماله من ذلك ما بقى على المشتري ويحرم على المضارب وطى جارية
 المضاربة ولكن كذا الدعاى وان اذن رجب المال في ذلك ولو تزوج المضارب جارية
 سروج صاحب المال اياه وان لم يكن في المال ربح جاز وان كان فيه ربح لا يجوز و
 جاز خرجت الجارية عن المضاربة وليس للمضارب ان يشارك الا ان يقول له اعمل برأيك
 وليس له ان يخط مال المضاربة بماله ولا بما لا يفرغ الا ان يقول له اعمل برأيك
 والمضارب ان ياذن بعد المضاربة في التجارة وله ان يبيع عند المضاربة اذا ركه
 من حاضر كان رجب المال رعى ساوله ان يباخر بمال المضاربة وليس له ان يعمل
 ما فيه ضرر ولا لا يعمل التجارة ولا ان يبيع الما قبل لا يبيع التجارة اذا اشتري بها
 ما يملك بالقبض فليس بخالف وما اشتراه على المضاربة ولو اشتري ما لا
 يتعاقب الناس في مثله يكون مخالفا سوا قيل له اعمل برأيك ولم يقتل ولو باع
 لبنه الصفه فهو جائز وليس له ان يلد والطريق يخوف ولو جمل آخر مال في البلدان
 في هو يد الرجل اليه مال الرجل الذي يري يد الرجل يوصي ماله هذا الرجل الذي
 مال في ذلك البلد يكتب هو له كذا بالي من في بيع المال حق بدفعه اليه ان اودم
 عليه فالمرضى ستفيد لهذا الاقتراض الامن من خطر الطريق وانه مرضى منفعة
 ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشتري سفيته بمائة درهم والمال عند
 على حاله ثم اشتري بالالف كله طعاما وجهله في السفيته فهو مقطوع في الكراء
 اشتري بثمان مائة منها طعاما وقيت في يوم مائة فاداه في الكراء لم يكن مقطوعا
 ولو اشتري المضارب بالالف المضاربة شيئا من ولد او ولد له او مكاتبه او عنده
 وعليه دين وذلك الدين يساوي الف درهم فهو جائز على المضاربة وان كان يساوي
 اقل من ذلك بما يتعاقب الناس فيه فهو مشتري ليقسم واما المشتري القيمة في آخر
 ولو اشتري ثباتا وعمرها ماله فهو مقطوع ولو صبغها من ماله فهو ضامن ان لم
 يمل فيها اعمل برأيك وان لم يكن فيها مال وصل على راس المال فرق بالخيار ان
 شاء ضمنه قيمتها غير مصبوغ وان شأ أخذها واعطاها ما زاد الضيع فيه
 يوم يختمون وان محم شيئا من ذلك حتى باعها المضارب جاز بعه ولو باعه
 ساوة قسم الثمن على قيمة السات غير مصبوغ وعلم ما زاد الصع فيها ولو باعها
 ملاحة قسم على اجر الصباغ وعلى ثمن البنات التي باعها فما اصاب ما زاد
 الصبغ واجر الصباغ فالمضارب من نال فهو على المضاربة وامر ان يعمل فيها

المضاربة

المضاربة

المصارف في فوطتها

اعترف

برايه لم يضمن ويملك بيعها ولو لم يربح المال اعمل فيها براكيل كان الاول ان يوقد
 للثاني والثالث وان كان مع المصارف بالصف ما اشترى بها جارية قيمتها
 الف فوطتها فجات بولديا وى الفا فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام الفا وخمسمائة
 والمدعى هو سر فاشترى رب المال سسوى الغلام في الف ومائتين وخمسين وان
 شأ اعتق ولو اشترى المصارف عبدا كل واحد منهم قيمته الف درهم وراس ماله
 الف درهم لم يضمن عتق المصارف في واحد الا ان يكون فيه فضل ويجوز عتق
 رب المال في ذلك كله ويضمن نصيب المصارف في الربح موصرا كان او معصرا
 ولا اشترى بالالف المضاربة قيمتها الف درهم فولدت ولها قيمته الف درهم
 فادعى المصارف لم يضمن دعوتهم وصح العفو ولو كان العسر جارية لم يجز الجارية
 خمسون درهما فضا فيكون ربحا ويكون بينهما ويصير الجارية ام ولد المصارف
 ويضمن نصيب رب المال شفعة وخمسين درهما فاذا استوفى له ظهر ان الولد
 ربح بينهما فسوى من الولد عتقه وهو نصيب المصارف ويعتق في الصف لرب
 المال ولو صارت قيمتها الف درهم مل ربان بيعها للجارية ام ولد المصارف
 ويضمن من يضمن من قيمتها الف وخمسمائة لرب المال موصرا كان او معصرا
 والولد رقيق على حاله ماله ميراث عليه من قيمة الام والعقود ولو ادعى رب المال
 الولد ولم يربح المصارف صارت ام ولد له وسلسه منه ولا يضمن غير
 العسر شيئا وليس للمصارف شيء من قيمة الولد هذا اذا كانت الجارية تادى
 الفا اما اذا كانت تادى الفين فيضمن رب المال ثمن العقر ودفع قيمتها
 الا ان هذا الربح ربع نصفه لرب المال ونصفه للمصارف فلا يقوم شيئا
 لنفسه ويقوم للمصارف نصفه وهو الفين ولو ادعى المصارف وقيمتها
 الفين ضمن ثلثة ارباع قيمتها وثلاثة اثمان العقر ولو ادعى المصارف في
 اشترى رابع جاز وعمده على رب المال ولو ادعى رب المال ثم اشترى
 ضمن راس المال ولو ادعى المصارف ولملق بدار الحرب والمال معه فاشترى
 رابع هناك ثم عاد مسكنا كان المال كله ولو لم يربح المال للمصارف شارك
 به كان له ان يرفع الى غير مضاربة رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنف
 فاشترى رب المال عبدا بخمسمائة وقيمته الف درهم ثم باعه لمن المصارف
 بالالف المضاربة فاراد ان سعة مراعاة باعه على قتل الثقلين واذا دفع المصارف
 للمال لا غير مضاربة ولم ياذن ولم ياذن له رب المال لم يضمن بالدفع ولا يضمن
 المصارف للثاني حتى يبيع فاذا ربح ضمن الاول لرب المال وقالوا اذا اعمل في
 ربح او لم يربح وهو ظاهر الرواية وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة فان كانت
 فاسدة لا يضمنه الاول وان عمل الثاني ولا يضمن الثاني وصل رب المال الجارية
 وان شأ ضمن الاول فان شأ ضمن الثاني وهو المشهور بان دفع اليه رب
 المال مضاربة بالنصف واذن له بان يدفعه بالثلث وقد نفى الثاني دفع

فان كان

فان كان رب المال قد علم ان ما رزق الله تعالى بها نصفان فرب المال بالنصف و
 للمصارف الثلث والثلث للمصارف بالاولى السدس وان قال على ان ما رزقك الله فهو سا
 نصفان فاللصارف بالثلث والثلث والباقي بين المصارف الاول ورب المال نصفان ولو
 كان له فماتت من شئ مبيعى وبنيك نصفين وقد دفع الى غيرهم بالنصف قلنا في النصف
 والباقي من الاول ورب المال ولو كان في لى على ما رزق الله فلنصفه اوقا
 فما كان من فضل فيني وبنيك نصفين وقد وقع الى اخر مضاربة بالنصف فرب
 المال بالنصف والمصارف بالثلث بالنصف ولا شيء للمصارف بالاول وان شرط
 للمصارف بالثلث ثلثة الربع فرب المال بالنصف والمصارف بالثلث بالنصف ويضمن
 المصارف بالاول للثاني السدس الربع في مال مضارب نزل خانا ومعه ثلثة نفر
 فخرج ثلاثة نفر فخرج المصارف مع اثنين منهم وترك واحدا في الحجر وخرج الرابع
 ارضا وترك باب الحجر مفتوحا كان الرابع بحال يعتد عليه في المفظ لاضمان على
 المصارف والضمان على الرابع وان كان مما لا يعتد عليه فالمصارف ضامن ولو
 دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ولم يقبله اعمل فيه براكيل فدفعها الى رجل
 بالثلث فلم يعمل بها حتى ضاعت لم يضمن واحد منهما ولو عمل به الاول صار قاصبا
 وكذا الثاني وان ضمن الاول لا يبرح الاول على الثاني وان ضمن الثاني رجع
 الثاني على الاول ولو دفع رب المال مضاربة فاسدة الى الاول ولم يقبله اعمل فيه
 براكيل فدفع الى رجل آخر بالنصف لم يضمن واحد منهما ولو دفع الى رجل الف درهم
 من بالنصف والآخر بالثلث فخطبها قبل العمل بها لم يضمن وهما على ما شرطوا ولو
 عمل باحدهما ورجع فيه ووقع في الآخر ثم خطبها ضمن الذي وضع وان كانت
 مختلفة حقيقة وحكما بان كان المصارف اثنين والعقد اثنين فخطبها ضمن المالكين
 ولو كانت متحدة حقيقة وحكما بان عقد المضاربة على الاثنين يكون له من احد
 الاثنين نصف الربح ومن الاخر الثلث ودفع الاثنين في كرتين فخطبها قبل حصول
 الربح في المالكين وهو خمسمائة من المال الثاني ولو دفع اليه الف درهم مضاربة ولم
 يقبله اعمل فيه براكيل فاشترى بها وبالف من عنده عسكرا ثم خطبها بالف ثم نفذ البيع
 لم يضمن ولو حكم ما خطب قبل ان يدفعها الى البايع ضمن الالف المضاربة بضمان البايع
 ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة ولم يامر ان يعمل فيها براكيل ودفع الى رجل آخر
 الف درهم ولم يامر ان يعمل فيها براكيل فخطبها قبل ان يعمل لم يضمنان رجل دفع ماله مضاربا
 فالراد ان يكون المصارف حكاما فالحيلة في ذلك ان يقرض المال كله للمصارف وسلم
 اليه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يدفع بعد ذلك الى المصارف حكاما مضاربة ونفقة المصارف
 في مال المضاربة متى سافر بمال ونفقة ملبوسة ومطعمونة وما يحتاج اليه في غسل
 ثيابه وفي اجرة الملاق والمهام فاما ما انفق على نفسه في دواية وحجامة ونحو ذلك مما
 يتاوى به فانه يكون في مال المصارف واشترى جارية للوطى والحزنة كان ذلك في
 ماله خاصة وان استأجر احرارا في السفر في المصارف اذ اتاه للطبخ والخبز وغسل الثياب

نزل فانا

المالكين المصارف

وعملها لا يبرهنه كان ذلك من المضاربة واذا خرج المضارب من مصر الى السودان لشرك
الطعام وذلك المكان اقل من سيرة ثلثة ايام فاقام في ذلك المكان يسع ومشتري نفقة
في ذلك المكان على المال ولو كان في مصر عظيم اهله في القصر والمصر والمكان الذي مع
ويشتري في الجانب الآخر من مصر فانه لا يحق النفقة وان خرج من منزله
لعمل المضاربة وهذا اذا اقام ثمة وان كان بعد وثم ترجع الى منزله فليس بخارج
من المصر بل هو بمنزلة اهل المصر واذا كان للمضارب اهل بالكوفة واهل بالبصرة وطنه
قبلها جميعا والمضارب مع المال بالكوفة فخرج من الكوفة يريد البصرة فان نفقته
في الطريق في مال المضاربة فان ابلغ البصرة كان نفقته في ماله واذا دفع الرجل
الى رجل الف درهم مضاربة وهما بالكوفة وبيت الكوفة وطنا للمضاربة نفقة
المضارب مادام بالكوفة على نفسه فان ضلعه بمال المضاربة ثم عاد الى الكوفة
في تجارة كان نفقته في مال المضاربة وكان كوفه وغيرهما من بلاد سواد واذا
سافر بالمال واعانه عليه ربح المال بعلامه ودوابه في المضاربة يكون نفقة القائل
والدواب على المضارب فان انفق المضارب من مال المضاربة على مسيرته
المال ودوابه فالمضاربة صان من لما انفق فان ربح في المال ربحا كبريا برأس المال فله
ربح المال برأس المال وما بقي من الربح يقسم بينهما على ما شرطت فيها اصحاب المضارب
من الربح فانه ينسبه من الربح بما عليه فان كان ينسبه من الربح مثلها عليه من
الضمان لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ شيئا وان كان ينسبه من الربح اقل من الزيادة
وان كان ربح المال من الاتفاق على ربحه ودوابه كذلك من ربح المال
ولربح المضارب لا قامة في مصر من الامصار وحمة عشر يوما فله النفقة
في مال المضاربة ولا يطل نفقته الا باقامته في مصر او مصر محدودا واذا كانت
المضاربة فاسدة فلا نفقة للمضارب في مال المضاربة واذا اشترى المضارب
بالمال المضاربة وبالف من عنده عبكا وانفق عليه فهو متطوع واذا دفع الى
رجل الف درهم مضاربة على ان ما يربح الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما وله
يزد على هذا شيئا فهو مضاربة وكذا لو كان على انهما يشركا في الربح ولم يكن
مستارا ذلك ولو قال على ان للمضارب شريكا من الربح فالشركة والشركة واحد وهو
بينهما نصفان واذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة على ما شرط فلا نفقة له
من الربح فهذا على ثلاثة اوجه او على ما شرط فلان يجوز وان لم يعلم لا
يجوز وان علم احدهما فقط لا يجوز ايضا واذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة
بالنصف ثم دفع اليه الف اخرى مضاربة بالنصف فخلط المضارب الاثني عشر الف
بالالف الثانية فلهذا المسئلة على ثلثة اوجه اما ان قال رجل للمال للمضارب
في كل واحد من المضاربين اعمل فيه براكيل ولم يقل اقل في واحد منهما دون
لآخر واما ان خلط مال احدي المتضاربين بالآخرى قبل ان يربح في المالين او
بعد ما ربح في المالين فان لم يقل له في المضاربين اعمل فيهما براكيل فان خلطه احد

المالين بالآخر قبل ان يربح في واحد من المالين فانه لا ضمان عليه وان خلطهما بعد
ما ربح في المالين فانه يضمن للمالين جميعا وحصة ربح المال من ربح المالين قبل الخلط
اما اذا ربح احد المالين دون الآخر فانه يضمن المال الذي لا يربح فيه هذا اذا لم يقل له
فيهما اعمل براكيل فاما اذا قال له في احدي المضاربين اعمل فيه براكيل ولم يقل في الاخر
فانه مسئلة في المضاربة الاولى اعمل فيه براكيل ولم يقل له في المضاربة الثانية
فخلط مال المضاربة الاولى والثانية فالمسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان
خلط احد المالين بالآخر قبل ان يربح في واحد من المالين او خلط احد المالين بالآخر
بعد ما ربح في المالين وخلط احد المالين بالآخر بعد ما ربح في الاولى ولم يربح في
الثانية او خلط بعد ما ربح في المال الثاني دون الاولى في الوجهين منهما يضمن
المال الثاني الذي لم يقل له ربح المال فيه اعمل براكيل ولا يضمن المال الاول لاحدهما
اذا خلط احد المالين بالآخر بعد ما ربح في المالين والوجه الثاني اذا خلط احدهما
بالآخر وقبل ربح والمال الاول الذي قال له اعمل فيه براكيل وفي الوجهين منهما
لا يضمن للمال ولا الثاني اذا خلط احد المالين بالآخر قبل ان يربح في واحد
من المالين الثاني ان يربح في مال المضاربة الثانية الذي لم يقل له اعمل فيه براكيل ولم
يربح في المضاربة الاولى الذي قال له اعمل فيه براكيل دون المضاربة الاولى فالمسئلة
التيك على اربعة اوجه على نحو ما ساس في الوجهين منها وهما له اذا خلط احد المالين
بالآخر بعد ما ربح في المالين جميعا او بعد ما ربح في المال الثاني الذي قال له فيه
اعمل براكيل ولم يربح في المال الاول الذي لم يقل له اعمل فيه براكيل فيضمن المال ولا يضمن
المال الثاني وفي الوجهين منهما وهما اذا خلط احد المالين بالآخر قبل ان يربح
في المالين او ربح في مال المضاربة الاولى دون الآخر فانه لا يضمن للمال الاول
ولامال الثاني وهذا مسئلة يرضيها من محترفي علم الفقه وانما اوردتها لتذكرك واذا
شرط المضارب لربح المال ثلث الربح ولعبد ربح المال ثلث الربح على ان يعمل العبد معه
ونفسه ثلث الربح فهو جازي وثلث المضارب وثلثان للمولى لان كسب العبد للمولى
واذا لم يكن عليه دين فهو للمفراة هذا اذا كان العاقد هو المولى ولو عقد العبد للمأدب
عقد المضاربة مع اجنبى وشرط العمل على المولى لا يبيع ان لم يكن عليه دين وان كان
عليه دين صح لان المولى بمنزلة الاجنبى ولو اختلفا في المضاربة مرتين النقد والنية
وهو ربح المال لاجل امرك بالنقد دون النسبة فالقول قول المضارب وكذا لو قال
امرك ان تعمل بالكوفة او امرتك ان تشتري كذا فالقول قول المضارب بربح عقد
مع آخر عقد المضاربة بالعرض ثم ادعى المضارب اني مرددت اليك العرض فاقول
قول المضارب لانه امين ولو اختلفا في قدر من المال في القلة والكثرة وفيما شرط
من الربح فالقول قول المضارب في راس المال كلف المودع والقاصب اذا اختلفا في
مقدار المقبوض والقول قول ربح المال في الربح ولو اختلفا في العموم والمفوض
فهما مسئلتان احدهما فيما اذا قال المضارب دفعت الى المال مضاربة بالنصف ولم يسم

المالين

شيئا وقال له رب المال انما دفعت اليك فاذت لك في المرو والثاني اذا انفقت في الموضع
واختلفا في الجنس الذي وقع فيه الموضع بان كل من ربح المال شرطت لك المصلحة
وقال المضارب شرطت الى الشفعة في المسئلة الاولى ان كان الاختلاف قبل البيع
لا يكون المضارب له تصرف في العموم وان كان الاختلاف بعد المصروف فالقول قوله
المضارب مع يمينه وعلى المدعي البينة كالميتا يمين اذا ادعى احدهما بشرط الخيار
وانكر الآخر فيكون القول قول المدعي في المسئلة الثانية القول قوله رب المال
وعلى المضارب البينة ولو قامت له بينة وقتا وقسركان القول الثاني باسحار الارض
ولو لم يوقنا او وقت احدهما في المسئلة الاولى وهو ما اذا اختلفا في العموم
والموضع فالبينة بينة رب المال في الثانية وهو ما اذا انفقت في الموضع
اختلفا في الجنس الذي وقع فيه الموضع فالبينة بينة المضارب ولو اشتري المضارب
مبيعا بالعرف درهم واختلف رب المال والمضارب وقال المضارب اشتريته
على المضاربة وقال رب المال اشتريته لنفسك والالف قائمة في يد المضارب
فالقول قوله المضارب وهو على المضاربة فان هلكت الالف قبل ان ينفذها الباع
يرجع المضارب لمثلها على رب المال ولو قال في كل المضارب والالف قد هلكت
لم يصدق المضارب ولو قال ذلك وقد هلك العبد والمال قائم في يده ثم هلك
المال فالقول قوله رب المال ولا ضمان عليه ويصدق على رب المال في حق تسليم
ما في يده الى الباع ولو هلك في يده واراد ان يرجع على رب المال بالباقي كما يصدق
ولو اشترى بالالف مضاربة عبدا ونفذ من ماله ثم قال اشتريته لنفسى لم يصدق
وهو على المضاربة ويأخذ الالف عن المضاربة قصاصا بما نفذ ولو اشترى بالعرف درهم
ولم يسمها فالقول قوله المضارب مع يمينه هذا اذا كان كاديا اما اذا اتفقا انه لم يجر
المضارب سه وقت الشرا يحكم بالنقد ولو اشترى عبدا بالعرف درهم ولم يسم
شيئا ثم اشترى عبدا اخر بالعرف درهم ولم يسم شيئا ثم قال بوسهما على المضاربة
ولم يسم المال بعد وصدق رب المال كان الاول على المضاربة دون الثاني
ولو قال رب المال اشتريته الثانية للمضاربة فالاول لنفسك فالقول قوله رب
المال ولو اختلفا في اشتراط الرجوع فله رب المال شرطت لك ثلث الرجوع وقال
المضارب الرصف فالقول قوله رب المال والبينة بينة المضارب ان اقاما
واذا انقسم المضارب ورب المال واقر اهما واحد كل واحد منهما حصة ثم اختلفا
فقال المضارب قد كنت رفعت لاس المال الى رب المال وانكر رب المال ذلك فالقول
قوله رب المال ولا يكون اقرار رب المال بعتمة الرجوع اقرارا لا يقبض لاس المال
وفي الاستحسان يكون اقرارا واذا اختلفا قبل القسمة فله المضارب دفعت
اليك لاس المال وهذه الالف الذي في يدي ربح وقال رب المال لم اقبض منك
شيئا فانه يجلف رب المال فان حلف رب المال اخذ الالف القائمة برب المال ثم
سحوا المضارب على دعوى رب المال فان حلف برى عن الضمان ولكن لم يثبت قبض

رب المال فان حلف برى عن الضمان ولكن لم يثبت قبض رب المال لاس المال في اخذ
رب المال الالف القائمة من المضارب برب المال وان نكل المضارب عن اليمين فتد
اقرار رب المال في اخذ رب المال الالف القائمة والالف الذي في المضارب يحا فيرجع
رب المال على المضارب بخمس مائة منها حصة من الرجوع وان اقام كل واحد منهما على اقرار
صاحبه بما ادعاه فان علم اقرارا لقرارين واخرها بان ارضا وقايح احدهما سبق
فالبينة بينة الذي يدعى الاحقر اما اذا لم يعلم بان يرضا او ارضا وقايحهما على السوية
والبينة بينة المضارب ولو قال رب المال قد شرطت لك مائة من الرجوع او قال
دفعت المال اليك مضاربة ولم اشرط لك شيئا من الرجوع وكل اجر مثلك على كقول
المضارب لابل شرطت لي نصف الرجوع فالقول قوله رب المال مع يمينه ولو كانت
المضاربة في شرطت لي ثلث الرجوع وزيادة عشرة وكل على اجر مثلك على كقول
قوله المضارب وله ثلث الرجوع ولا يصدق في رب المال على ما ادعى من الفساد وان اقاما
البينة على ما ادعيا كانت البينة بينة رب المال ولو ادعى رب المال انه شرط
للمضارب ثلث الرجوع الا عشرة وقال المضارب شرطت لي ثلث الرجوع كان القول قوله
رب المال وان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب واذا ادعى المضارب انه دفع
اليه المال مضاربة وشرط له ربح مائة او ادعى انه لم يشرط له شيئا او ادعى انه شرط
نصف الرجوع وقال رب المال انما دفعت اليك المال بضاعة فالقول قوله رب
المال مع يمينه وان اقاما البينة فالبينة بينة المضارب ثم ينظر ان كان شفويا والمضارب
شهودا ونصف الرجوع فله نصف الرجوع وان شهد طانه شرط له نصف مائة درهم
او لم يشرط له شيئا فله اجر المثل وان قال المضارب بعد ما يصدق ويرجع اقرضتني
هذا المال والرجوع كله لي فله رب المال دفعته اليك مضاربة بالثلث او قال
دفعت اليك بضاعة او قال دفعت اليك مضاربة ولم اسم لك رجعا او قال
رب مائة درهم فان القول في ذلك قوله رب المال وعلى المضارب البينة فيعد ذلك
ان ادعى رب المال المضاربة كان الرجوع مع لاس المال لرب المال ولا شيء على رب
المال وفيما اذا انه مضاربة بالثلث اخذ المضارب ثلث الرجوع وفيما اذا قال
دفعت المال اليه مضاربة من غير تسمية او ربح مائة فالمال كله لرب المال والمضارب
اجر المثل وان اقاما جميعا البينة فالبينة العامل وان هلك في يد المضارب
بعد ما اختلف العامل ورب المال فالمضارب ضامن بجميع ماله في يده رب المال عمل ولا
يعمل ولو قال المضارب دفعته مضاربة وقال رب المال دفعته اليه فريضا فالقول
قوله رب المال فان هلك للمال في يد المضارب بعد هذا ان هلك قبل العمل فلا ضمان عليه
وكان هذا نظرا اذا كان المودع اخذت منك ودبقة هذا المال وقوله رب المال
لا يخذلني فريضا وقد هلك المالا في يدي قبل العمل فلا ضمان عليه فان هلك المالا في يد المضارب
بعد العمل كان المضارب ضامنا للمال وان اقاما جميعا على ما ادعيا سنة فالبينة
بينة رب المال في الوجهين جميعا ويكون المضارب ضامنا للمال قبل العمل وبعد العمل

الاصل

قال في مضاربة وقال رب المال

وجامته او مشتري جارية للخدمة فهو في ماله خاصة ولو خرج الى محضر خله فيه
 اهل النفق من مال المضاربة مادام في الطريق فاذا انفق من ماله نفسه كمال
 كان في مصر الاولى وكذلك لو كان بالكوفة ووطن المضارب ببلد مصر ولا وطن
 له بالكوفة انفق من ماله نفسه بالكوفة حتى يخرج منها فان خرج الى مصر ثم عاد الى
 الكوفة انفق من مال المضاربة ونفقة عائلته في الطريق ونفقة غلمان المضارب على المضارب
 في المال مع المضارب على سبيل الاعانة في الطريق ونفقة غلمان المضارب على المضارب
 مادام في عمل المضاربة مثل نفقته وكذا لو جلس المضارب في مصر وعيشت غلامه
 في مصر آخر ولو اضعه مع رجل آخر كان نفقته المستبضع عليه دون المضاربة وكذا
 لو اضعه ربح المال ولو خرج المضارب بماله ومال المضاربة كان حصص المضاربة
 من النفقة على المضارب وحصص ماله عليه خاصة كن دفع عشرة الاف درهم
 مضاربة الى رجل ودفع الاخر الى ذلك الرجل النافس فيهما كان نفقته من مالهما
 على احدى عشر حين وان يبيع المسافر في مصر رد ما حصل من ماله من يمانه من الكسوة
 والطعام الى المضاربة واذا مات ربح المال فنفق المضارب بماله المضاربة او خرج
 من مصر آخر سوى مصر ربح المال لا نفقته له في مال المضاربة ويضمن المال علم او
 لم يحصل يعلم رجل دفع الى رجل مالا مضاربة ففقد الما المضارب لم يدفع الى شيئا ثم قال
 قد دفعت الي ثم اشترى بها بعد ذلك فهو على المضاربة وان منعت اما ان ضاعت
 راعى الضمان ولو جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن وله ما اشترى ولو اراد
 المضارب ولحق بدار الحرب والمال معه فاشترى وباع هناك ثم عاد مسلما
 كان المال كله له ولا ضمان عليه ولو دخل حرب دار الاسلام فامتن واخذ مالا
 مضاربة ثم دخل دار الحرب ثم عاد ودخل مالا ودينية عند رجل ثم اشترى
 به وباع فهو كله له وضمن راس المال ولو دخل الحرب دار الحرب مع المال باذن ربح
 المال فهو على المضاربة ولو دفع حربته الى مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار
 الحرب فهو على المضاربة ولو دخل مسلم اذ في دار الحرب قد دفع اليه حربته ولو
 دفع الى حربته مالا مضاربة بربح مائة جان فان ربح مائة كانت له ولا يجمع ثمة
 الربح حتى يثبت ربح المال راس المال ولو قسم ربح المال والمضارب ربح
 او لا فخذ ربح المال خسمائة من الربح والمضارب مثلها وحصص كل واحد
 منها اكثر من ذلك واقل ثم هلك ما في يده المضارب فانه يحل ما اخذ ربح
 المال من راس المال فان لم يمتضم ما اخذ المضارب حتى يمت فان فعل شيء فهو الربح
 وان اختلفا فله المضارب دفعت اليه راس المال وهذا ربح وكذا به ربح المال
 لم يصيدق المضارب وقسم الربح لا بد على اقران من راس المال ولو اصر
 ربح المال للمضارب ربحان يستدين على المال او على ربح المال فاستقرض من
 رجل الف درهم واشترى عبدا كان للمضارب خاصة ولو اصر بان يستدين
 على المال فاشترى بالمضاربة متاعا فاشترى دولا فاعطاهما عليها بمائة درهم

نفقة العائل

دفع الى راس المال

كالنذر

كانت المائة مشتركة ان باع المتاع مرا بجهة قسم على احدى عشر حرا وعشرة مضاربة وحرة
 شركة ولو اشترى المضارب سلعة اكثر من مال المضاربة كانت الزيادة للمضاربة
 والمال دين عليه ربحه وعليه صنعه ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى بها
 المضارب عبدا بين قيمة كل واحد منهما الف حتى صار كل واحد منهما مشفوقا لبراس
 مال المضاربة فاشترى المضارب لا يبيع بولوا عتقهما ربح المال ببيع واذا بيع لعتاق
 اياهما ضمن ربح المال بضيب المضارب منهما وذلك خسمائة مائة او مائة
 ولو دفع الى رجل الف نصفها فترض على المضارب ونصفها مضاربة فان فخر
 ورجع كان له ربح خاصة وعليه وصنع والنصف الاخر يكون على ما شرط ولو قال
 خذ هذه الالف على ان نصفها فترض على ان يعمل بالنصف الاخر على ان يكون الربح
 لرجل ولا يكره فان فخر في الالف ورجع بينهما على التوا والصنع عليهما لان الالف
 صار ملكا للمضارب بالقرض والنصف الاخر بضاعة بين رجل قال لغيره خذ هذه
 الالف نصفها مضاربة بنصف الربح ونصفها هبة فقبضها غير مقسومة كانت
 المضاربة قاسدة فان هلك المال في يده قبل العمل او بعد يضمن قدر الهبة لانها
 هبة المشاع ولو دفع الف نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بنصف الربح فعمل ورجع
 نصف الربح يكون لرب المال لانه ربح البضاعة والنصف الاخر يكون بينهما على التوا
 لانه ربح المضاربة ولو مات المضارب وعليه دين فرب المال الحق براس المال وحصص
 من الربح ان كانت مروفة ولو قال المضارب هذه الالف مضاربة في يدي وليس
 عليه صح الاقرار من جميع المال لانعدام المهمة فان كان عليه دين الصحة لا يصدق
 في حق غرماء الصحة وان كان عليه دين المرحل ان ما بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب
 المضاربة وان بيا بالدين ثم بالمضاربة بحاصا المضارب اذا اقر في انه ربح الفان مات
 من غير بيان للاضمان عليه وان كان اقر انه ربح الف او وصل اليه يرضى من نزك
 ولو دفع الى رجل الف درهم وقال نصفها مضاربة بنصف الربح ونصفها ودعية
 قسم نصفها للمال نصفين وعمل باحد النصفين ورجع نصف الربح يكون للمضارب
 والنصف الاخر يكون بين ربح المال والمضارب نصفين والضبيعة يكون عليهما
 ضفين واذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب و
 يقطعا ويخيطها بيد على ان ما رزق الله من شيء فهو بينهما نصفان او على ان يشتري
 بها الجلود والادوم ويحزنها خفافا فهو جائز على ما شرط بخلاف ما لو دفع اليه ماسلا
 ان يحطب على ان ما رزق الله منه شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز
 ولو دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال هذه عندك مضاربة بغير شرط
 الشتر في قرض كذلك ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاقترضها المضارب
 من رجل ثم قبضها وعمل فيها ورجع ان ربح تلك الدراهم اليه فبقيتها على المضاربة
 ولو دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها صبايا وادى الف درهم
 فنهاه ربح المال ان ساع الا العمل وقال المضارب السعة بالنسبة اوقا ربيع حصتي وفيه

أمر المضارب

مال المضارب

المضاربات والشركات
الاساطيل والكثرة والاسكان

المراد من المضاربة

مضاربة

وهي الربح بالنسيئة فليس له ان يسع الاجبال نقد فان باع المضارب ثلثة ارباع بالنقد لم
يكن له ان يسع الربع بالنسيئة حتى يعرض لثمة الارباع ويؤخر من ذلك مضارب المال
ماله ويرجع ثم يسع بعد ذلك الربح بالنسيئة ان احب المضارب ان يشتري بالربح
الفاقد على الاطلاق ويبتل الشروط فلو دفع مالا مضاربة على ان يسع في دار
ربح المال ودار المضارب كان حاسط ولو شرط ان يسكن المضارب في دار رب
المال وربح المال دار المضارب فانه لا يجوز ولو دفع المال مضاربة بشرط ان يكون
مال المضاربة في بي المالك كل ليلة فسدت المضاربة بجله على آخر دين فامع ان يجله
مضاربة وقد عرفت معك عقد المضاربة بالمال الذي عليك فامع ان يشترى له
ما باله من المتاع وسعه والربح بينهما بصفان وحل ذلك الرجل فهذا فاسد وما اشترى
فوق شتر لنفسه ورجعه له ولا شيء له بالمال ولو كان رب المال في رجل قبض
ماله على فلان ثم اعلمه مضاربة بالنفس جاز ولو قال المديون ادفع الدين الذي لك عليك
الى فلان اشترى فلان كذا ويسع على ان ما يحصل من الربح يسا بصفان فتدفع ذلك
مع مضاربة لان فلانا يصير قابضاً عن رب الدين او لا ثم يصير قابضاً لنفسه بحجة
المضاربة واذا دفع الرجل في مرضه الف درهم على رجل على ان يارزق الله تعالى
من ذلك شيء فهو بصفان ففعل المضارب ورجع الفاهم مات رب المال و
مرضه واجر مثل المضارب تما شرط له من مبيع فيما على عليه المال دين عبط بماله
فللمضارب نصف الربح سدا قبل دين المريض ولو دفع الصبي الف درهم مضاربة
الى مريض على ان للمضارب عشرين الف درهم ففعل ورجع الفاهم مات رب المال
مرضه ذلك وعليه دين كثير فللمضارب عشرين الف درهم وعليه وان كان اقل من
آخر مثل عمله المضارب اذا اقرضه مرضه انه ربح الفاهم مات من غير بيان لاختار
عليه ولو اقرضه ربح الفاهم وصل به ياخذ من تركته ويبتل المضاربة بموت رب المال
لانها وكالة وانما يبتل الموت ويرده رب المال والحاجة من ثمنه ولا سطل برده المضارب
ولا يغزله بالعرف ماله يعلم كالكيل فلو باع واشترى بعد العزل قبل العلم بعد وان
علم بالعزل والمال من حبس راس المال لم يحجر له ان يصره فيه وان كان خلاف
جنبه فلو ان سعه حتى يصير من جنبه فاذا اقرضه في المارديون وليس فيه
ربح وكل ربح المال على اقتضاها وان كان فيه ربح اخر على اقتضاها وما هلك من مال
المضاربة فن الربح فاراد من راس المال فان اقتضا الربح والمضاربة بجاهلها ثم هلك
المال وبعضه ربح في الربح حتى يسقط في راس المال ويبدا او لا براس المال لا
فالاهم فلو فسخا المضاربة ثم اقتضا الربح ثم عقد المضاربة ففعلك لاس المال لم يبر
والربح ولو مضارب على السلطان فاخذته شيئا كرها لا ضمان عليه وان دفع
اليه شيئا يسكن ضمنه وكذا اذا اراد العاشر ان ياخذ منه العشر ففعل المضارب
بشيء من المال حتى كثر منه ضمنه **كتاب الوديعة** وهي مستقنة من
الربح وهو التركة يقرع هذا ان تركه ومنه المودعة في الحرب ان يترك كل واحد

من النزلتين

من النزلتين للحرب ومنه المودعة لان كل واحد منهما ترك صاحبه وعاره او صم للفظ
قال عليه السلام في حديث وداع المسافر استودع الله دينك وامانتك اي استخفظه
ولمنا لا يوضع الا عند من يعرف بالامانة والديانة وفي الشريعة هي امانة تنكس
الحفظ وقيل هي مبان عن التسلط على حفظ المال **اح** وهو عقد مشروع امانة لا غرامة
بشئ عيتمها بالكنة وهو قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلهما
ولما فيه من الاعانة على البرق الله تعالى وقفا ونوا على البر والتقوى ولقوله عليه السلام
ان الله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه المسلم وركنهما الاحجاب والقبول
وسمها كون المال امانة عنده مع وجوب الحفظ عليه والاداء عند الطلب **و** الوديعة
امانة ويجب حفظها على المودع اذا قبلها الوديعة بان يكون بصريح الاحجاب والقبول
وتان بالدلالة فالصريح قولك ودعك وقول الآخر قبلت ولا يتم في حق المودع الا
بذلك ويتم في الاحجاب وحده في حق الامانة لقول الفاضل ودعك المصوب
يرى من الضمان وان لم يصل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله و
الدلالة اذا وضع عنده متاعا ولم يقل شيئا او لا هذا وديعة منك وسكت
الاخر ما روي عنك لو غاب المالك ثم غاب الاخر فصاع لانه اساع وقوله عرف واذا
كانت امانة وهلك من غير عدى لم يضمن وله ان يحفظها بنفسه ومنه عياله
وان لفاه لانه التزم ان يحفظها بما يحفظ به ماله وذلك بالحز والبيد ما لم يدر
مدار ومثله وحاقوته سواء كان مكاه او لجان او عارية اما اليديين ونزوجه
فزوجها وامته وعبد واجير الخاص ولد الكبير وان كان في عياله **اح** هذا
اذا لم يسه صاحب المال عن الدفع الى من في عياله فاذا لفاه عنه ثم دفع وضامت
الوديعة ان كان محددا من دفعها فذم يضمن وان لم يحدد لا يضمن فلو
قال لا بدفعها الى شخص بعينه من في عياله عن لباله منه فان لم يكن له عيال سواه
لم يضمن وان كان له سواه يضمن وليس له ان يحفظه لغيره فلو حفظه ضمن الا
ان عاف الحرب فبيلها الى جاره او العرف فبلغها الى السقنة اخرى لان للفظ
يعين بذلك لكن لا صدق الابينة وان خلطها بغير حق لا يضمن ضمنها والذم على
وجع احدها الجنس بالجنس كالحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والدرهم الدرهم
بالبيض والسود بالسود والثاني خلط الجنس بغير كالحنطة بالشعير والفحل بالدرهم
وبحومها والثالث خلط المانع بجنبه وهو استهلاك في الوجع كلها فيضمنها وينقطع
حق المودع عنها وان اخلطه بغير منعة فهو شريك لانه لا يصنع له فيه فلا ضمان عليه
تعيين الشراكة ولو عدى فيها بالركوب واللبس والاستخدام او ادعها ثم زال العقد
لم يضمن ولو ادعها فتكت عند الثاني فالضمان الاول **اح** فان طلبها صاحبها
فجددتها عار واعرف لا يبرأ عن ضمانه الا بالتسليم الى صاحبها بخلاف ما اذا خالفتم
ترك الخلاف ارتفع الضمان **ط** ولو جدها عند غير المالك لم يضمن وان جدها جارا
بها فله صاحبها دعوى وديعة عندك فهلك فان امكنه اخذها فلم ياخذها لم يضمن

فظل الربح

وان مجدها لانه ايداع جديد كانه اخذها له او دعها وان لم يكن اخذها ضمن لانه لم يتم الرد ولو دع ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل ومقنة ماله ينفقه اذا كان الطريق امينا بخلافه لو كان كسب في البحر فان الغالب منه الهلاك ولو ادعى عند رجل مكيد او موزر وكما او غيرهما ثمر حصن احداهما بطلب فصله لم يؤمر بالدفع اليه ماله بحضرة الآخر ولو دع المودع امرت به ان ادفعها له فلا بد وان كان المالك ضمن الا ان تقيم البينة على ذلك او يتكلم المالك ولو ادعى عند الرجلين شيئا مما قسم الصماء وحفظ كل واحد منها نصفه ولو سلم احداهما جميع الوديعة الى صاحبه فضاقت ضمن المسلم بصفه لوديعة ولا يضمن القابض سا وان كان مما لا يقسم حفظ احداهما بامر الآخر في الطحاوي ولو كانت الوديعة لا يحفظ القيمة منها بيان في الحفظ ويضمن ضمن لان حرز الدارين بحفظه لان يكون احرازه كتمان سرانه وكذا لو امر ان كل واحد بالتسليم الى صاحبه **ح** ولو رد الوديعة الى دار ما تكها ولم يسلمها اليه ضمن ولو امر صاحب الوديعة ان يصفها في داره ونفاه عن الوضعية في داره اخرى وصحة في داره التي نفاه فضاقت امره ان يصفها في داره في هذه الفترة ونفاه ان يصف في داره في فترة اخرى فيضع في الدار التي نفاه عن الموضع فيها يضمن الا اذا كان تلك الدار احرازه وكان في الحرز سوا فلا ضمان وقيل يضمن وان كانت الثانية احرز وهو بخلاف بعض المشايخ **ط** ولو امر ان يصف في هذا البيت موضعها في البيت الذي نفاه عن الموضع بها لا يضمن لان حرز السنين في دار واحدة غير مختلف الا ان يكون البيت الذي امر بالبيع فيه ولو حرز من البيت الذي نفاه عنه من ضمن ومما ادعى رجلا ثم ساه ردها عليه منعه يضمن لانه حسبه ومن استودع عند رجل وديعة فادعها منه عند رجل ليس في ماله فضاقت فهو ضامن وصاحبه ان يضمن المودع الاول وليس ان يضمن الثاني ولو استهلك الثاني ضمن وصاحبه لوديعة بالخيار من ان يضمن الاول والثاني فان ضمن الاول رجع على الثاني فان ضمن الثاني لا يرجع على الاول ومودع الغاصب يضمن اذا ملك في يده والمفوض به منه بالخيار ان شأ من الغاصب وان حذر من المودع فان ضمن الغاصب لا يرجع على المودع وان ضمن المودع يرجع به على الغاصب ومن ادعى صبيكا مالا فهلك في يده لا ضمان عليه ولو استهلكه ينظر ان كان مأذونا له في التجارة ضمن وان كان محجورا وكنت قبل الوديعة بامر فله ضمن وان قبل بغير اذنه لا يضمن الحال ولا بعدا بلوغه ولو كانت الوديعة عند فسله الصبي ضمن في الحال والله على عاقله ولو حرس عليه فيما دون النفس كان ارشده في مال الصبي وكذلك لا يباع من العبد اذا هلك عند ضمان ولو استهلكه فغل التفصيل الذي سأل في الصبي فالوديعة لو كانت غنما فجنى عليه في النفس وفيما دون النفس واحد مولاه من الدفوع والنداء يضمن للمال ومن كان في يده الف درهم فخرق رجلا من كل واحد منها قسم البينة انه اذنه

اخرج عن علي

دق

مبتدأ
او عيا الله

وقد المودع او دعيتها احدكما ويبرع كما هو في المدعيان ان اصطلح على ان ياخذها تلك الالف ويكون بينهما كان ملما ذلك وليس للمودع الاحتناع منه وبعد الاصطلاح ليس لها الاختلاف سبيل ولا يبين لها على المودع واذا لم يصطلح او كل واحد منهما مع الالف واراد احدهما احدا لالف من المودع ليس له ذلك لان المقترنه بحقوق لكل واحد منهما ان لا يتخلف المودع ثم لا يجزى من ثلثه او حقه اما ان حلف لها او كل لها او يحلف لاحدهما ويكفل الآخر فان حلف لها قطع دعواها وليس لها الى الاصطلاح واحدا لالف بعد الاختلاف سبيل وان يكفل لها يرضى بالالف بينهما ويضمن الدنا اخرى بينهما وان حلف لاحدهما ويكفل الآخر قضى للذي تكفل له خاصة ولا شيء للذي حلف بينهما **ح** رجل جاسقون الى غيره وقوله هذا وديعة عندك ولم يقل الاخر شيئا وسكت ثم غاب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعدد وترك الثوب هناك وضاع ضمن لان الماخوذ منه قبوله عرفا ولو وضع الثوب ولم يقل شيئا والمسئلة بما لها ضمن ايضا لانه ادعى عرفا هذا اذا لم يقل الاخر شيئا باللسان فلو قال لا انا لا قبل الوديعة فركبها صاحبها عند ذهاب وبات المسئلة على حالها لا يضمن لان القبول عرفا لا يثبت عند الرد صريحا ودخل بباية خاتمة لاصاحبه لان ابن ابن بطها فقال هناك فربطه ورجع فلم يجد احداه فقضى لصاحبه الحان ان صاحبها اخرج الدابة لسعيها ولم يكن له صاحب الحان لان قوله ابن ابن بطها استحقاقا فاشان صاحب الحان الى موضع الربط احابه منه الى الحوط وكذلك لو دخل الحمام وقول صاحب الحمام امن اضع الثياب فاشان صاحب الحان الى الحمام الى مكان ثم خرج رجل واحد يضمن وان كان صاحب الحمام بعد احد العله ولو وضع الثياب ممرى عينين صاحب الحمام في اي موضع يضع ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن الحمام سالي حامه دار يضمن صاحب الحمام ما يضمن المودع لان وضع الثياب ممرى عينيه استحقاق وان كان الحمام سالي وهو حاضر لا يضمن صاحب الحمام الا اذا انضم على استحقاق صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام اين اضع هذه الثياب فحينئذ صار صاحب الحمام مودعا وان كان سالي فيضمن ما يضمن المودع رجل من اهل المجلس قام وترك كتابه فهلك فهم مناهسون وان قاموا واخذوا الصغار على آخرهم كمن باع قنبر خنطرة من قنبرين وهلك قنبرين منها عين القنبر الثاني للعقد اسوة قام من حانوته الى الصلوة وفي حانوته ورابع منه ثلثه لا ضمان عليه لانه غير مضيق على حانوته بالقيام الى الصلوة لان حرانه يحفظونه استقرض منه رجل عشرين فاعطاه مائة ففقد ثلثها عشرين قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه مائة الحان اربعين ففقد ثلثها مائة درهم لم يضاقت الدرهم اهرم كلها لا يضمن الا اربعين ويضمن مئله ولو استقرض خمسين فاعطاه ستين علطا فاخذ العشرين لم يرها فهلك في الطريق ضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك

صالح المار والناظر

المسئ
اعطاه من علي

القدر من والبائة ودنية وكذلك لو هلك الباقي دفع الى اخر عشرة وة بسنة منها
 هبة لك خمسة ودنية عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة البائة
 ليضمن سبعة ونضيقا لان الهبة الفاسدة في الجنة مضمونة تامة استهلك كان
 نصفها امانة فصارت مضمونة بالاستهلاك ولو كان ثلاثة من هذه العشرة لك
 والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلكت الدراهم في الطريق ليضمن الثلاثة لانها
 كانت هبة فاسدة ولو كان وصية من الميت لم يضمن لان وصية المشتاع ولا يضمن
 السبعة في المسئولين جميعا لانها امانة في يده **ب** بعثت الى رجل الف درهم بضاة
 ليسري لها ضاعا فادفع المبعوث اليه مائة دينار واشترى متاعا ثم بعث الى صاحبه
 فاصت في الطريق لا يضمن ولو لم يقل صاحب المال انها بضاة والمسئلة بحالها يضمن
 الا ان يكن البسار اشترى بحجر منه غاب عن منزله الذي فيها ونعت وحلف له
 في المنزل فلما رجع طلب فلم يجد فان كانت امراته امسه لا يضمن لانه غير مفيع
 فان له ان يحفظ الوديعة سد من عاله وان كانت امراته منقمة غير امينة يضمن
 لانه مفيع ولو ادعت المرأة ودنية فدفعته الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج
 في عاله في حق النفقة لان العبرة في هذا الباب للمساكنة دون النفقة ولهذا
 لو كان الامن ساكنها معها ولم يكن في عياله فخرجا من المنزل وتركه المنزل على
 الجبن لا يضمنان ولو لم يدفع له زوجها وحضرها الوفاة ودفعته الى جارة لها فهلك
 عندها فان لم يكن وقت وفاتها يحضرها احد من عياله الا ضمان عليه ولو اجر الرجل
 شيئا من داره انما يدفع الوديعة الى هذا المستاجر فان كان لكل واحد منها
 على حدة يضمن لانه ليس في عياله وان لم يكن لكل واحد منها على حدة وكل
 واحد منها يدخل لصاحبه بغير حشمة لا يضمن واذا دفع المودع الوديعة الى ابن
 او على امره مشاهدا او الى ابنه الكبير وهو في عياله لا ضمان عليه وقدم ولا
 دفعها الى رجل يجرى عليه نفقته كل شهر يضمن وبه اذ كان يجرى عليه نفقته
 لكن لا يضمن معه وبه ان الفارسية احراخوار لانه غير ساكن معه ولو كانت
 له امرتان وكل واحدة منهما ابن من غيره ليسكن غيرهم وشقق عليهما فصما
 في عياله المودع اذا دفع الوديعة الى منزله المودع او الى احد من عياله فصامت
 ضمن وقيل لا يضمن وهو المختار للفقهاء **ج** لو كانت غائبة ولو بعث المودع
 الوديعة على يد ابنه والا ابن عياله فهلك ان كان الابن بالغا يضمن والا لا
 ان لم يكن في عياله الا ترى انه لو بعث الوديعة على يد غير المودع الذي اجر من غيره
 لا يضمن من غيره وكذا الابن ولو ادفع صاعدا منقسطا وامر بان يسلم الصك
 الى غيره ان دفع الدراهم الى صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغرم الى
 صاحب الدين الدراهم بعد ثلثة اشهر وجا المودع يطلب الصك ان علم المتقسط
 قتيلا ان المطلوب قد اعطى كل المال الذي في الصك وان كان بعد المدة فانه يدفع
 الصك الى المطلوب لان في الدفع الى الطالب اعانة على الظلم ولو ادعت المرأة

دفع المودع الى السار

مكتبة عند امرته او المراه عند زوجها

مكتبة مع امرته

اموع صاعدا منقسطا

كتاب

كتاب وصيتها رجلا بحفرة زوجها وامرته بان يسلمها الى زوجها بعد وفاتها فماتت
 من مرضها واذا دت ان ياخذ الكتاب وان كان في الكتاب اقرار الزوج بمال او
 بنصف مهر فله ان يمتنع وان كان القراض ملكا لها لا في الرد عليها اعانة لها
 على الظلم الزوج فلا يجوز الا ترى ان الوديعة لو كانت سبعا فادفع المودع احد
 ولا يرب به رجلا بغير حق كان للمودع ان يبيع كذا هات **د** دخل الحمام ونزع ثيابه
 بحفر من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان نادى عاكفا
 لا يضمن لانه غير بارك لحفظ وان نام مضطجعا بان وضع جنبه على الارض فمن لانه
 تارك لحفظ وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان عليه فام عاكفا او
 مضطجعا **س** دخل الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج اخر من الحمام و
 لبسها لصاحب الحمام لم يبرأها ثيابه ام لا ثم خرج صاحب الثياب وقال هذا لبيث
 ثيابي وقال الحامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظنت انها ثيابه ضمن صاحب
 الحمام لانه ترك الحفظ المودع اذا قل سقطت الوديعة من مضاعف او في **هـ**
 بالفارسية بيضا دان من لا يضمن ولو لا سقطت او قال بالفارسية بيضكندم ضمن
ك ويشفي ان لا يضمن بمجرد قوله اسقطت او بيضكندم لان العامة لا يفرقون
 بين قوله بيضكندم **ط** ولو لا لادري صبت الوديعة او لم ارضع يضمن ولو لا
 لادري بضاة الوديعة او لم يضع لا يضمن قوم يدعون للملح لرجل درهم
 ليدفع الحراح عنهم واخذها وشترها على قنديل ووضع في كفه فدخل المسجد
 فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت وهم لا يصدقون لا يضمن
 اذا قال المودع ذهبت الوديعة ولو ادري كيف ذهبت فالقول له مع يمينه
 ولا يضمن لانه امين ولو قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم تذهب من مالي
 شئ قبل قوله مع يمينه طلب الوديعة من المودع فقال اطلبها عاكفا فقال المودع
 ضاعت لبيال عن وقت الصنيع فان قال ضاعت قبل اخباري يضمن وان قال
 ضاعت بعد اخباري لا يضمن رجل ادعى عليه الف فانكر ووضع الفاعندان ان
 حثه بالي المدعي بالبينة فلم يات المدعي بالبينة فطلب المدعي عليه الالفين ذلك
 الانسان فابى ان يبر عليه ثم اعرض على التاحية فيقول ذهبت بالالف فان كانت
 الدراهم وضعت جميعا عند فامتنع من دفعها الى احد من عياله ان هلك و
 ان كان صاحب المال هو الذي وضعها عند دون خصمه قارا وسعها منه فهو
 ضامن لانه ليس له المنع **ق** المالك المودع في السر من احرك بعلاده كذا فادفع
 الوديعة اليه تجا من اجل ومنع المالك والى هلك العلامة فلم يصدق
 المودع ولم يدفع اليه حتى هلك لا يضمن ولو ان المودع قال وضعت الوديعة
 بين يدي ثم قتت وسلمها فصامت يضمن لان لسانه يضع منه ولو قال وضعت
 بين يدي في داري والمسئلة بحالها يضمن ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار
 وعرصة الدار لا تغد حرجا له كهرت الذهب ونحوه فذكر وان قال دفعت في داري

سقط ضمان المالك

من المودع

قال المودع خارجا

نبتة

او في كرى ولسب موضعها لا يضمن اذا كان للدار والكرم باب لا يضمن
 ولو لم يكن باب في موضع آخر ولسب مكانها يضمن وكذلك لو لم يكن مكان
 الدين لكنه سرق في الدبيعة من المكان المدفون فيه فان كان للدار والكرم باب
 لم يضمن ولا يضمن المودع اذا وضع الوديعة في مكان حصين ولسب الخزانة
 ان كان وصفت في دارى ونسبت المكان لا يضمن لان له ان يضع في داره
 قال لا ادري وصفت في دارى لم في موضع آخر يضمن فاذا وضع المودع الوديعة
 في الدار وخرج والدار مفتوح فاسرق ودخل واخذ الوديعة فان لم يكن في
 الدار احد ولا في موضع يبيع للمسلم يضمن لان هذا وصع ولو غاب عن المنزل الذي
 فيه الوديعة وجلس في اوقام السوق من الخانات الذي فيه الوديعة لا يضمن
 ولو ادعت المرأة صبية من بنات سبه فاسعنت بشئ فزفت الصبية في المال لا
 ضمان عليها لان الوديعة امانة فلا يضمن بالهلاك بخلاف ما اذا كانت مسه
 مفصولة والمسئلة بحالها يحيل الضمان ولو كانت الوديعة شيئا من الصوف
 والمودع غاب غيب خفيف عليه الفساد فان دفع الى القاضى حتى يسهه جان وهو الاول
 فان لم يرفع حتى يفسد الضمان عليه لانه حفظ الوديعة على مقدار ما امرته ولو كانت
 الوديعة خطية فاضدها الفان وقطاع على ثقب مروف فان اخبر صاحب
 الخطية ان خطيتها ثقب الفان لا يضمن لان صاحب الوديعة رضى به وان لم يرض
 بعد ما اطلع على ذلك ولم يرض يضمن لانه ضيعة **ع** ولو كانت دابة فاضدها
 شيء وامر المودع ان يبيعها فباعها فاعطى من ذلك فان صاحب الدابة بالخيار
 يضمن ايها شاء فان ضمن المستودع لم يرجع على الذي عالجها لانه سبب الله عالج
 دابة يرضى وان ضمن الذي عالجها فان كان يعلم وقت المعالجة ان الدابة لغير المستودع
 بان اخبره ان هذا ليس ملكه ولم او مر فيها بهذا لا يرجع على المستودع لان الامر
 لا يبيع فلا يسفل الفعل في المستودع وان لم يعلم انها لغيره يرجع لان الامر قد
 صح فاسفل الفعل اليه او دفع فامساها موصوعها في خانة وكان السلطان ياخذ
 الناس مال في كل شهر سماه وصعه عليهم فاخذ ثياب الوديعة من حرمه الوطعه و
 رهنها من غير فسرقت فالودع لا يضمن ان كان لا يقدر على منع السلطان من دفعها
 لانه امين والمرقن يضمن ان كان طائفا لانه غاصب الغاصب والسلطان غاصب
 في صاحب الثوب بين السلطان وبين المرقن ويسئ على هذا الحال ان يقول
 له يا فلان سبى بالكار ادا الغاصب احد شيئا رها وهو طابع يضمن وكذا لو اخذ الما
 داهم وهو طابع يضمن وكذلك الصراف اذا كان طائفا يضمن واصر الحالى والمركب
 بحرمين في الشهادة رجل في سبه مال لثان فماله السلطان مساوان لم
 يدفع الى هذا المال بسك شرا او ضربك ضربا واوطف بك في الناس لا يجوز له ان
 يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال قطع بك او اضربك خمسين فلا ضمان عليه
 المودع اذا وضع الوديعة في خانة فماله صاحبها لا يصع في الخانات فانه يحفل

مع اضر على

وضع الوديعة في خانة

ورثتك

ورثته فيه حق سرق سلا فان لم يكن له في الموضع سوى الخانات لا يضمن لانه غير قادر
 وان كان له موضع آخر يضمن اذا كان قادرا على الحمل لانه قادر دفع الى رجل سراقا
 سبه ارضى ولا سوارى من غيرى سوى الرجل ارضى الا من سوارى غيره فضاء المطاف
 ضاع قبل ان يرفع من السبب الثاني احدث منه يضمن لانه مودع مخالف وان ضاع بعد ما فرغ
 فان سرق منه لا يضمن وحكم الرهن كالوديعة بخلاف الاجارة والاعارة فانها اذا خلا
 في الضمان لا يخرج من الضمان بترك الاستعمال لانه اودعوا رجلا ما لوكوا ولا لا يرفع
 له رجل هناك حتى يحقق كليا فرفع مضيق كل واحد منهم اليه فهو ضامن لانه لا يتبين خفيه
 الا بالاشتمة فهو لا يمكن التهمة رجلا ان اودعوا ثوبا وقال لا لا يدفع الا اليها جميعا فرفع له
 احدها يضمن والحيلة للمودع في تحصيل نفسه عن الضمان ان لا يعرض لهذا الخاضع بالدفع
 الى القاب بل يقول له احضر خضعتك حتى ادفع اليها او دفع عند رجل سلا يبيع
 للاب الحارس ثم يجره وادعى انه كان فيه قد دنا فذهب منه فماله المودع
 نصيبا من ثوبه ولا ادعى ما فيه الا ضمان عليه ولا ضمان عليه ايضا وكذا اذا دفع
 درهم ولم يرد على المودع ثم ادعى انه اكبر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعى على
 الفعل وهو النصب او الحانة ولو اجلس المودع في خانة وفيه ودائع فسرقت
 ثم وجد المودع بعضها في يد غيره وقد الف البعض متاع المولى الفلام فان كان
 المودع سبه على ذلك ضمان بالخيار ان شاء اثار السع واخذ الثمن وان شاء انصرف البيع
 وابعه في بيته لان ظهر ان المولى باع عينا مدبوها وان لم يكن له بينة فله ان يحلف
 مولاه على علمه وان حلف لم يرض وان كلف فهو على وجهين ان اقر المشتري كان هذا
 وما لو ثبت البينة سواء وان انكر ليس له ان يفسد البيع بل ياخذ الثمن من المولى غاب
 رجل فادعت امراته ان في سبانه وديعة فظالمة بالنفقة فان كان المحب متكررا له
 لخصوصية بينهما اصلا وان كان مقرا فان كانت الوديعة غير الدراهم والدنانير لا يبيع
 النفقة الا بزواج فكذلك لخصوصية بينهما فان كان الدراهم او دنانيرا فاصح النفقة
 الزواج لها ان يخاصم لكن يرفع الى الحاكم حتى يامر بالدفع اليها وليس للاب ان يدفع
 اليها وليس للاب ان يدفع اليها وليس للاب ان يدفع اليها بغير امر الحاكم رجلا ان جالسه
 رجل وقال كل واحد منها او دعته هذا الوديعة فقال المودع لا ادري انما اودعها
 ولا بينة لواحد منهما فعليه ان يحلف لكل واحد منهما او دعها عبده فان ان يحلف
 لهما اعطى كل الوديعة اليها ويضمن مثلها لهما ان كان مثلها وان اختلف الطالب
 وورثته المودع فقال الطالب قدمات ولم يبين فصار دينه في ماله وقالت
 الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلك بعد موته
 فالقول للطالب سواء الصحيح مات المودع فقال ورثته مدبر الوديعة في حيوته
 لم يبق قلم والضمان واجب في مال الميت لانه مات مجهولا فان اقام الورثة البينة
 على اقران الميت انه قال في حوته ردت الوديعة فقبل قال المودع لرب الوديعة
 فقد ردت بعض الوديعة ومات فالقول قول رب الوديعة فقبل فيما اخذ من يمينه

لله او دوا رجلا
دست

اودع ثوبا

لا ادري انما اودع

قال ورثة المودع

ردت بعض الوديعة

ولو قبض موالد الشا على العاصم ولو سبي وان كان وضع في سبه ولا يرى ابن
 المال ضمن وان كان دفع الى يوم ولا يرى على ما دفع لا يضمن رجل له على آخر ان
 فارسل رسوله بعض دمه فذهب وقص منه الدين ودفعه الى المرسل
 وانكر المرسل دفعه اليه فالقوله قول الرسول مع مينة انه قد سلم ما قبض الى مرسله
 لان الرسول مودع ولو ادفع رجلا خمسة مائة فانفق منها ثلثا ثم دسهم ورد عليه
 ما تبين ثم حلف انه لم يجبس من الوديعة شيئا لا يجب لان ما انفق صار دينا عليه
 فلا يكون حاسبا للوديعة رجل في دية ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه
 اياه كان هذا على الوديعة الابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن اليه
 لكن بشرط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ وفي حق الزوجة بشرط المسكنة
 والنفقة هي ان الزوج اذا كان يكثر في محله والمرأة يكثر في محله اخرى
 ولا ينفق عليه زوجها فدفع الوديعة اليها فلا ضمان عليه والزوجة في هذا المحل
 بمنزلة الابن الصغير والصبي اذا لم يكن في عياله بمنزلة الابن الصغير ايضا
 اذا وقع في بيت المودع حريق فان امكنه ان سناولها بعض من في عياله فيها وليها
 اصا من والصح ان الحريق اذا كان غالبا وقد احاط بمنزلة المودع اذا اناول الوديعة
 الى الجنبه بصروهم ان ادعى انه وقع للحريق في سبه لا يصدق الاسه واذا حفظ
 الوديعة في حرز ليس فيه ماله يضمن والمراد به حرز غير فاما اذا استاجر
 حرزا لنفسه وحفظ فيه الوديعة لم يضمن وان لم يكن ماله حراف حرج الى
 القوي حرز الحراف فاعطاه رجل حقا يصلحه فوضعه مع رجله في دار ودخل
 البلد فسرقت للمساكين كان وضعه في دار رجل لا يضمن فيه معه في تلك الدار فهو
 ضامن بقا الى رجل الف درهم بضاعت يشتري بها متاعا فدفع المبيع الى الابن
 الى سمار فاشترى متاعا ثم بع الى صاحب فاصب المتاع في الطريق لاضمان
 ولو لم يقل صاحب لا يضمنها الصامه والمسك بحالها يضمن الا ان يكون المسك
 اشترى بخبر منه صاحب الحان اذا ترك علامة في الحان وذهب طامر وذهب
 الغلام بوجع الناس فضا حجب الحان يضمن وان علم ان غلامه السارق ليس
 بأمين واداع الى غيره وديعة ولا يضمنها الى امرئتك ولا في ائمتها فندفع
 ان كان لا احد من المودع اليها بان لم يكن في عياله سواها لم يضمن ان كان
 لحدها سبه فهو ضامن المودع اذا وصفت الوديعة في حاله ففقد صاحبها
 لا يضمن في الحانوت فانه مخوف فتركها منه حتى سقت ليل ففقد على وجهها
 ان لم يكن له موضع اخر اسر من الحانوت لا يضمن وان كان موضع اخر
 اخر من الحانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمال اذا قاتل كسب
 صعبها في هذا السل فاشا الى بيته في موضعها في الحقيقة لا يضمن المودع
 اذا فعل الدرام الوديعة في الحف فسقط عنه ان جعلها في الحف للمف للمف
 فهو ضامن وان جعلها في الحف اليسري فلا ضمان عليه لانه في جعلها في الحف

اليه فقدر منها للضياع والسقوط عند الركوب على الدابة ولا كذلك اذا جعلها في
 الحف اليسري وقيل لا ضمان على كل حال ولا كذلك اذا ربط الدرام في كده او طرف
 عمامته او شد الدرام في منديل فوضعتها في كده ضرب فلا ضمان عليه نام المودع
 وجعل الوديعة تحت راسه او تحت جنبه فضاعت فلا ضمان وكذلك اذا وضعها بين
 يديه وهو صحيح حملها الوديعة على دابته فنزل في بعض الطريق ووضع الثياب
 تحت حبه فسقطت ان اراد به الرقيق فهو ضامن لكونه مستقلا للوديعة وان
 اراد به الحوط لا يضمن ونظير رجل استقوع عنده طبق فوضعه على راس حاسه
 له فسرقت ان كان في الحاسه ما يضمن لانه اغا وضعه لصياحه الما مصر مستقل
 الوديعة فيضمن وان لم يكن فيها ما لا يضمن ولو قال وضعت بين يدي ففتت
 ونسيت فضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في داري والمسك بحالها ينظر
 اذا كان الوديعة مما لا يحفظ في عرصة الدار وعرصة الدار لا بعد حرز له كهرم الذهب
 وغوا فكذا لو لم يوجع القصص نحو المودع فدفع الوديعة حتى الى واحد من يديه
 ومن خوفي ثم يرجع نظرا بالمكان الذي دفن الوديعة فيه ان اسكنه ان يجعله
 فلامه فلم يجعل ضمن فان لم يمكنه ذلك وامكنه العودة امرت بالوفات بعد انقطاع
 للرف فلم يعد ثم جاء لم يجد الوديعة كان ضامنا وان كان رجل الوديعة معه برهان
 حمله فلما اتى حجت القصص قال له بعث الوديعة فيها ثم ذهب القصص
 وذهبوا ايضا لا يضمن المودع لان الدفع كان باذن رب المال ولو كان عنده وديعة
 انسان في ثياب ملغومة في الحاف فوضعتها تحت راس صف له بالليل كالوسادة
 لا يجب الضمان يخرج الموضع تحت راس الصف مادام المودع حاضرا اما اذا احدث
 المرأة ثوبا الوديعة وشرب المجرمين به فهي ضامنة لان هذا استئصال ليس يحفظ الوديعة
 وانما سدها الفارق وقد اطلع المودع على ثقب معروف ان كان احصا صاحب الوديعة
 ان هفتا ثقب الفارق فلا ضمان له وان لم يحضر عدما اطلع عليه ولم يبين ضمن
 واذا استقوع عنده ما يقع فيه الوسوس في زمان الصيف فلم يرد بها بالهوى حتى
 وضع فيه سوس وقت لا يضمن المودع اذا ربط الدابة على باب دار وتكها و
 دخل الدار فضاعت ان كان تحت يراها فلا ضمان وان كان تحت لا يراها فان كان
 في المرفق فهو ضامن وان كان في الفري فلا ضمان وان كان لربطها في الكرم او على
 لاس البعوضة وذهب قبل ان عاص عن نصر فهو ضامن المودع اذا عاص الحمار والبقر
 الى السج عسرة في ذلك العرف والعادة مودع ربط سلسله باب قيطونه في الحان
 عمل ولم يسلمه وخرج مرفقا للوديعة ان عد هذا افعالا واهل الاما من الناس
 ممن والاقتلا والعطون سب يحزن به الاسعة والسلم موكع غاب عن منزله
 فة له احسب في منزله شيء فاحذمته الفتح فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة
 لاضمان علينا المرأة التي بعث ثيابا للناس اذا وضعها الثياب على سطحها للتجفيف
 فسرقت الثوب ان كان السطح حصن بريق لا يضمن المودع اذا وجد الوديعة وهي عقال يضمن

نام المودع

دفع الوديعة

استقوع ما وقع فيه السوس

ربط على الدابة

القطون

المرأة تترك الدار

بالجود الامانات سلب بالموت مضمونه الآتية ثلثة مواضع احدها متولى لا وقاف
اذ امات ولم يبر في حال عليها التي اخذها ولم يبرها عند موته بل موصى بمحملا الاضمان
عليه الثاني السلطان اذا عرى نعم اموالا وادع بعض القنينة عند بعض الغائبين
ومات ولم يبر عند من ادع للاضمان عليه الثالث احد المتقا وصين اذ امات
وفي يده مال الشركة ولم يبر عند من ادع للاضمان عليه المودع اذا جن جنونا مطبقا ولم اموال
فطلب الوديعة ولم يبر عند من ادع للاضمان عليه فادع المودع اذا جن جنونا مطبقا ولم اموال
مال المضاربة فلا نا الصير في ثم مات فلا شئ عليه ولا على ورثته فان قال الصير في فيما
او دعني شيئا كان القول قوله مع يمينه فلا شئ عليه ولا على ورثته الميت صبي له فعل البيع
والشراء يحجى ر عليه او دعه رجل الف درهم فادرك ومات ولم يبر مال الوديعة فاد
ضمان في ماله الا ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده في حينه في يضمن بالموت عن
بجمل ولان عبد المحجى ر عليه او دعه رجل مالا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم يبر
الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة في يده بعد المتقا
او لم يشهد وان مات وهو عبده فلا شئ على مولاه الا ان يبر مال الوديعة بفلان فبر
على صاحبها اذا طلب صاحب الوديعة فالتقاضي له عذرا فيضيا عن ضاقت
قل قولك اطلبها غدا او بعد ذلك ان قل قبل ذلك فهو ضامن وان قال بعد ذلك
ضمان رسول المودع اذا جال المودع فطلب الوديعة فادع المودع لا دفع الى الذي
جاءها الى ولم يدع حق هلك يضمن رجل بحث ثوبا على القصار على مد يده ثم انما
الثوب بحث الى القصار فادع المودع لا دفع الى من جاك به ينظر ان كان الذي جاء به الى
القصار لم يقبل للقصار هنا ثوب فلا يمينه اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه وان قال
هذا ثوب فلان يمينه اليك فان كان الذي جاء بالثوب سرقا في اموره فكلنا لا يضمن
وان لم يكن سرقا في اموره فكلنا لا يضمن وان لم يكن سرقا في اموره يضمن اذا امر
صاحب الوديعة المودع بالدفع الى رجل يمينه فادع دفعها اليه وقال ذلك الرجل
لم اقبضها منك فادع ربه الوديعة لم يدفعها اليه انما المودع قال القول قول المودع
في حق ربه عن الضمان لانه حق ايجاب الضمان على المدفع اليه اذا جال المودع الى
المودع سدا استدرد الوديعة فادع المودع لا يميني احصاها الا ان سرقها ورجع هذا
استبنا الايباع لانه لما طالبه بالرد فقد عزله عن الحفظ فخرج من ان يكون مودعا او
بالترك عند نصيره مودعا عند استبداءه وادع ربه الوديعة للمودع احول الى الوديعة
اليوم فقال فعل لم يفعل حتى مضى اليوم وهلك عنده بعد ذلك فلا ضمان ليس في
الوديعة ففعل المسرعة للحوض للمنافع الثوب ووضع على الواح المسرعة فلا يمين في
الثوب الى يمين لانه لما نزع ففقد ترك العدى وعاد الى الوفاق فلا يضمن الوديعة
اذا كانت غراما فاخذها المودع وصعد بها السطح وسرقها فرب منها الرجوع واعادتها
الى المكان الذي كانت فيه من البيع لا سرقا الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك
العدى خاتم اعترافهم فانكر الاخر ثم اخرج المدعى عليه ثم الف درهم وضعة

جز الودع اودع عند محجور

رسول الودع والمدين

مال المودع في ماله آه

ليس في الوديعة

يدان حتى تلف المدعى بالينة فليأت بالينة واراد المدعى عليه استرداد الدراهم
فادع عليه ثم اعادوا تلك الناحية وذهبوا بالالف وجمع المدعى والمدعى عليه عنك لا يضمن
اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان المدعى عليه وضع في يده صده يضمن بالمشع
عنه رجل ادع رجلا الف درهم فاشترى بها ودفعتها ثم استردتها بينة او شرا او بها
الى موضعها فصاعدا يضمن اذ امات المودع واختلف صاحب الوديعة الورثة فقال
صاحب الوديعة مات بجهدك بحق صان ضامنا وارعت الورثة مام الوديعة بعد الموت
فالقول قول الطالب فيجب الضمان في مال الميت والمستبصع لا يملك الاضضاع فان
اصح وهلك فرب لمال ان يضمن انما شيئا وان لم يجعل الرجوع كان الملك لرب
المال والمستبصع لا يملك لا يباع والاب والوصي والقاضي يملكون الايباع عند ادع
رجل شيئا وغاب لم يكن لمولاه ان يسترد الوديعة سواء كان العبد ماز وحا
له او يحجى ر عليه دين او لم يكن رجل ادع عند احد حصة اسر كالمقاوضة شيئا
ثم مات المودع من غير بيان كان الضمان عليها لا الشريك الحي مائة في يد شريكه
في حيوته لم يكن مصدقا رجل وضع عند رجل وديعة وضع المودع في خانقته
ثم ذهب الى الجمعة وترك باب الخانات ان كان الصبي من يضمن بضبط الاشياء
ويحفظها لم يضمن وان كان ممن لا يضبط ضمن وقيل لا يضمن على كل حال رجل استغنى
من رجل ادية فحضرته المتعلقه فدفعها الى غيره ليس كها فضاعت ان كان بشرط
في اهل الغارة تركيب نفسه ضمن لانه لو اعان غيره يضمن وان لم بشرط معصيا وانجلس
ص صمبر الحفظ حان فيه لا يضمن المصير لا يملك الايباع ولو فعل كان ضامنا ولو
في المودع لم يبر الوديعة ففقد ردت بعض الوديعة ثم مات المودع كان القول
قول صاحب الوديعة فيما اخذ من الوديعة مع تشر المودع اذا قد دفعت الوديعة
الى المصير وانكر الابن ثم الحسن في رثت الاب ماله كان ضامن الوديعة في ترك الابن
رجل مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فادع الابن هذه الالف وديعة
كانت عند ابى فلان فادع فلان يدعى ذلك وصدة غرماء الميت في ذلك وقالوا
الالف فلان فان القاضى يقضى الغرماء بالالف فصاعدا الميت ولا يحفظها المدعى الوديعة
لان اقرار الابن بالوديعة وصدقة الغرماء لم يصح اما اقرار الابن فلان احاطة
الدين بالترك مع ملك الورثة فكان اقراره ملكا صغير فلم يصح واما اقرار الغرماء
فلان القاضى لا يبعد قهم على الميتان تركهم من ثمنه بالدين لكن القاضى اذا قضى
لها دون الغرماء رجع المودع فيما اخذها منهم باقرارهم انما له والجواب في المضاربة
والبرضاة والعارية والاجارة والرهن كالوديعة المودع مراعاة كعصاى الدار
بان قال احفظها في هذه الدار اذا ولا يحفظها الى في هذه الدار المودع اذا شرط
شرط على المودع فتركه فان شرط مسدا من كل وجه يحفظها في دار اخرى
لا يضمن لان النقصان يلغى في هذه الحالة لانه لا يطالب منه حفظ ماله بطريق الا
يقدر عليه وهكذا اذا كان لايضا في الوديعة فنافر بها يضمن لان حد ما من المسافة

تم ذلك الودع

الودع العبد والغابر

الحائز مودع وصبي

آه مال المودع في ماله

قال ابن هذا القول فلان آه

الشرط

فما في ذلك لا يضمن وقال ما حفظ الوديعة بركه ولا يضعها من يركه كان الكلام لغوا وقال
 ضعه فكيف موضع في الصدق لا يضمن ولو كان ضعهما في اللواقح من غير اشارة موضعها
 في الحقيقة لا يضمن وقال لا يدفع الدابة الى غلامك فدفق لا يضمن المودع اذا وضع الوديعة
 في بيت خراب في زمان العمة فان وضعها على الارض يضمن وان جعلها احسا انتراب
 لا يضمن وقدم وديت وادراستين لها رباد وحسماد وهاك شدة لا يضمن واكره
 فاد ولو وضعها في كيسه او شدها على السكة صاعت لا يضمن ولو وضع العشت على لرس
 السورة في سبه فوقع عليه شيء فأنكر ان وضعه بوطيه للسور يضمن وان وضعه كذا
 العادة لا لاجل التغطية لا يضمن لكي يزد ديكه بركي چیزی امانت نهاده است وكرى
 امه است وكرى برد وودع مبيد وچیزی نيكويدتاوان دارشود چون امكن منع
 باشد فكذلك اذا كانت عند رجل بديعة فجاء اخر دفعها ولم ينع المودع فان كان بكية
 الدفع فلم يدفع ضمن وان كان لا يمكن الدفع لما انه يخاف من دعائه وصره لا يضمن ولو علق
 سكة او غيرها على باب الدكان وذهب في اليوم ليس يصنع في بلادنا وفي السبل يصنع
 في المحارم في اليوم والليلة ليس يصنع رجلا قبالا في عزمه ولهنا وديعة عندك
 فقل لا اقبل الوديعة فترك المال وذهب ثم ان الذي لم يقبل دفع الانتاع وادخله في
 بيته ومنع من غير ضيعة يضمن لانه غاصبا بالدفع عن ذلك الموضع فيضمن ثم بان سم راعلا
 خویش هاند ورفت فذهب لفلان بوداع الناس ثم بان ضامن شود ان علم ان غلامه
 سارق وليس اامين او دعو عند آخر كسب فيه درنگا ودرمها عله ثم ادعى ان زاده الاخوان
 عليه حتى يدعى عليه الحام او الصنع المودع اذا فتح باب الاصطبل وحل قيدا لبيد يضمن
 وارث اذا ادسارقا على الوديعة لا يضمن بمنزلة الاجنبي والمودع اذا ادسضمن المودع
 اذا حوط الوديعة في حرن غير ليس فيه ما لا يضمن بمنزلة الاجنبي والمودع اذا ادسضمن
 المودع اذا حفظ الوديعة في حرن غير ليس فيه ما لا يضمن واذا استلج برسان نفسه وحفظ
 فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله المودع اذا استلج بيتا في مصر الذي دفع الوديعة
 فاحسن زها وافر وقرنها فيه لا يضمن مري درخانه يكي كندوي كندهم با مات نهادم ان
 المودع اجبر هذا البيت من رجل واسقل للدار اخرى ودفع هذا الدار الى المستاجر يصاع
 شيء من هذه الخطة لا يضمن المودع اذا اسقل من موضعها ساج يضمن مع ضمير ثم الذي
 دانا وقل متاعه وترك العز في دار التي اسقل منها ان لم يسقل العز من المكان الذي كان
 فيه الى بيت آخر من دار ضمير ولا او دعه لا يضمن المودع اذا دفع الوديعة الى امين باذن
 المودع او دفع واجاز المالك خرج المودع من السن كانه دفع الى المالك سجل استاجر دان
 الحمل له حمل ومونه لا موضع لدفعه الى رجل فوج لرجل فاقا فترك الاخير الحمل على رجل
 ليوصله الى ذلك الرجل ينبغي ان لا يضمن ولو وجد الرجل كنه لم يقبل دفعه الى القاضى ولو طلب
 القاضى منه ولم يدفع لاحد مودع مراك لا كنت كمن باغى مرقوم ودفعه برا بهمايه ثم
 كنت به بوى داد وبيع رفت باز آمد وديت ملا ان هسا به گرفت وبيجا وخوايش ان يرد
 وهكذا يضمن المودع المودع اذا است دابة الوديعة في العز امانت لا يضمن لانه لو

الوديعة
 مع الباب وحل القيد

بهايه ميم

سيرة الوديعة في العز

في الاصطبل

في الاصطبل لا يضمن كذا ههنا وفي الاصطبل يضمن لانه بالارسال والمسارضا منا كما لو ضاعت
 اذا اكله الدس المودع اذا حصل الحام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي الساي ضاعت ضمن
 لانه ليس للمودع ان يودع له صاحب الاصطبل لا يضمن لانه ابيع ضمن وانما يضمن المودع المودع
 دخل الحام في سالي حاتم رهن يضمن المودع وضع الوديعة مع ثيابه على سطة النهر واعتل
 ليس ثيابه وليس الوديعة ضمن المودع وكذا اذا اسرفت خسر العرس ضمن المودع ودا اذا مر
 واذا دفع الوديعة الى امراته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسرد منها شيء هلك في يدها
 لاجنبي يضمن كذا في مسئلتنا لانه يجب عليه الاحتياط كما اذا دفع للمرأة وان المودع دفع الى
 اجنبي لا يضمن ولو دفع من ذلك لم يسرد هات هلك في يدها لاجنبي يضمن كذا في
 مسئلتنا وفي سقاضي خان لا يضمن لان المودع انما يضمن وحين دفع غير مضمون عليه
 فلا يضمن بعد ذلك مرة حفرة الوفاة فدفع الوديعة الى جارية هلك لا يضمن ان لم
 يكن عند دفنها احد من عيالها المودع او دعو الوديعة عند غير فاما يضمن اذا وضع عند
 تركه عند وغاب فاما اذا كان حاضرا معه هلك في يدها لا يضمن وفي الدخيرة اذا
 دفع الوديعة الى ابن المودع او عبد او الى احد من عياله او الى الوديعة وضعتها في منزله يضمن
 اذا ضاعت لانه اهتبه ولم يرض لغيره والدية لا يوليئ والشيخ في في المامع لا يضمن فاليه
 قال القاضي وقدم ولطلب المودع الوديعة فقل المودع لا يمكن ان احضرها الان وتركها
 فخرج هذا ابتداء ابيع لانه ما طلب بالرد فقد عزله عن الحفظ يخرج ان من يكون مودعا
 وبالتركه عند بصير مودعا ابتداء وقدس ولو قال صاحب الوديعة للمودع ادفع الوديعة
 لا غلامي هنا وطلب غلامه تلك الوديعة فلم يدفع اليه بصير ضامنا دفع عينا الى رجل وارم
 ان يدفعه الى فلان فاته وقت لان فلانا اسود عك هذا فعليه ثم رده على الوكيل هلك
 فلما كان يضمن ايها الشاء سلطان هدد المودع بانكوف ماله ان لم يدفع اليه الوديعة
 تدفعها اليه ضمن ان يرضى له قدر الكفاية وان احرك ماله فهو معذور ولا ضمان عليه نظير
 السلطان الغالب والمغلب على كره طلب من الوصي بعض مال اليتيم وهدده ان خاف
 الوصي على نفسه القتل والتلف عض منه دفع لاضمان وان خاف الحبس والقتل واعطى
 ضمن ان خاف ان ياخذ ماله وسقى له قدر الكفاية لاجل دفع مال اليتيم وان اعطى ضمن
 واخشي اخذ ماله فهو معذور فلا ضمان عليه وان دفع مال اليتيم وهذا كله اذا كان الوصي
 هو الذي دفع وان كان الجاني هو الذي اخذ لا ضمان على الوصي مري ترك متاعه
 عند مريوة له اذا بيعت اليك من بعضهما منك فادفعها اليه بعد ايام فلم يدفع
 اليه هت ضاعت ضمن بالان بالمنع صار غاصبا ولو قال ذابجا اخي فادفع اليه الوديعة
 فجاء اليه اخوه وطلب الوديعة فقال غنا فلما عاد اليه قل هلك ضمن دفع الى رجل
 الفاقه لا دفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها هت ضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك
 ولو طلب الوديعة فقال اعطيتها ثم قال بعد ايام ولم اعطها وكنت ضامنا عت لم يصدق
 ويضمن للشافع ولو طلب الوديعة فقال لها او دعيتي ثم ادعيتي ثم ادعيتي الراد والهلاك
 لا يصدق ولو قال له على ثم ادعى الراد والهلاك لا يسمع المودع اذا طلب الوديعة فقال

دفع المودع

ادفع المودع

لا يمكن افضار الان

ادفع المودع

الشافع

المودع انفق على اهلك بامر مني بالانفاق علينا وانفق علينا
صاحب الوديعة يضمن وكذا المودع اذا مضى دين المودع من مال الوديعة يضمن
ان كان الدين من جنس الوديعة وفيل لا يضمن وهو المختار عند البعض واذا دفع
الوديعة الى المودع ثم استحقه رجل فاختار على المودع لانه رد ما اخذ الى من اخذ
وكذلك كل امانة وعصب ولو فاق المودع ادفعها الى فلان ودفعها اليه ثم استحققت
ضمن المودع لانه لم يرد الى من اخذ وله ان يضمن الى السلافة شيئا مودع الغائب
اذا رد الموصوب على الغائب فانه يبرأ عن الضمان المودع اذا دفع الوديعة الى
وارث المودع وفي التركة يضمن الفقهاء ولا يبرأ بالرد على الوارث اذا دفع
غاب واقام بينه وبينه ان اباه مات لا وارث له غير و اخذ الوديعة ثم جاء به
بضمن الابن والشاهد يضمن ولا يضمن المودع ولو كان غيبا يضمن كل واحد
منهم اذا جعل المودع حاتم الوديعة من حصصه والسر يضمن وان جله من
السباية او الوسطى والايهام لا يضمن وعليه الفتوى ولو كان المودع امرأة
فلم يصب له يضمن اذا اخذ المودع درهم الوديعة لينفق ثم بباله فزدها
الى مكانها لا يضمن وكذلك اذا اخذ بعضها ثم بباله فزدها الى ذلك فبعض لا يضمن
ولو انفق بعض درهم الوديعة يضمن ما انفق ولا يضمن الباقي فلو ما ميل ما
انفق وخطب درهم الوديعة يضمن الكل خالف حبره ولو استهلك الوديعة
في عياله المودع لا يضمن المودع ويضمن المستهلك صغيرا كان او كبيرا او عبدا
او محبوسا اذا مات المودع ولم يعلم مال المودع الوديعة يضمن اذا عرف وارث
الوديعة والمودع علم انه يعرف فمات لا يضمن قال الوارث انما علمت
الوديعة وانكر الطالب ان مال الوديعة بان فالت كانت كذا وكذا واعلمها
وقد هلك وصديق كما لو كانت الوديعة عنده فله هلك اذا اختلف الطالب
ورثة المودع فله المودع بمجملاته صار ضامنا وقالت لورثة الوديعة وقال
ورثة المودع الوديعة كانت قائمة عليها يوم مات المودع وكانت معروفة فله
هلكت بجرمته فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت ديناً في
الظاهر في التركة فلا يقبل قول الورثة ولو كان ورثة الوديعة في حجة
لم يقبل منهم الامانة والضمان واجب في ماله فان قام الورثة البينة ان المودع
قال في حجة رد ديتها قبل قوله واذا مات المودع بمجملاته وادعى الوارث الصباغ
حال حيوة لا يقبل قوله الوارث اودع بطيخا او عينا فان المودع ثم قدم المودع
بعد من يعلم ان هلك الوديعة لاسيما لكل المدعي في مال الميت والله اعلم
كتاب العارية العارية بالتشديد مشتقة من العارة وهي
التناوب فكانه جعل المودع في الاسماع بملكه على ان يعود النوبة اليه بالانفاق
في شئ ولهذا كانت الاعارة في المكمل والموزون رضا لانه ينفع بهما الا بالاستهلاك
العين ولا يعود النوبة اليه في ملكه في ملك العين فلا يكون عارية حقيقة وانما يعار

مال لا يملك من المثل

احي المودع

معدن

دفع الوارث المودع

اعود المودع

المودع

اصحاب التمسك

النوبة

النوبة اليها في مقلتها او من العارية وهي العارية الا ان العارية احصت بالاجمان والعارية
بالمنافع او سميت به لعمره عن العوض وفي المشرع عبارة عن تملك المنافع بغير عوض
وهي عقد مستحب مشروع مندوب لما فيه من فضا حاجة السلم وودبت المشرع
اليه لانه تعالى وتعالى فوا على البر والتقوى ولا يملك عليه السلام الله تعالى في
عون العبد ما دام العبد في عون اخيه المسلم ولا يملك التمسك العارية مردودة
واستقرار المصلحة عليه السلام زرعها من صفوان لان التملك مع نفعه ان يعوض وبغير
عوض والاعيان قابلة للتقويض البيع والهبة وكذا المنافع بالاجارة والاعارة نوعان
حقيقة وبجانب الحقيقة اعارة الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع ساعها كالشجر
والدار والعبد والعارية والاجارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك كالعنبر
والزبيب والمكمل والموزون والعرضي مساعرب فتكون اعارة صورة وضابولي
استقرار درهم لم يرد بها جازا لانه ليس له ان ينفق ما سمي من المنفعة ولا فرضا كما
بالجلى وفي امانة لا يضمنها من غير عدوى ويصح بقولك وعمر ملك واطعتك هذا الاذن
واخذت هذا العبد وتحتك هذا الثوب وحملك على هذا الدابة اذا لم يرد بها
العبة ودارى كل بلخي وعمرى يسكن في التغيير ان يعرفها والعارية على اربعة اوجه
احد فان يكون مطلقة في الوقت والاسماع كمن استعار دابة او ثوبا ولم يبين
وقتا ولا غير من يملكه فله ان يستعمله في شئ بعه شئ وفي اي وقت شاء وترك
وليس غير عملا بالاطلاق فلو سرك هذا او ليس له ان يركب غيره ولا يبيعه وكذا
لو سرك غيره لا يركب هو والثاني ان يكون مسدا فيهما بان استعار دابة او ثوبا يستعمل
بنفسه فليس له ان يركب غيره ولا يبيعه غيره لاختلاف ذلك باختلاف المستعمل فله
ان يغيره لانه لعل كذا ان يعرفها لعل وكذا ان يغير العبد بالدار والثالث اذا كانت
مسدة في الوقت مطلقة في الاسماع بان استعارها لعل عليها خبطة فله ان يخل
لخطة من شئ والاربع اذا كانت مطلقة مسدة في الوقت مسدة في الانتفاع
بان استعار دابة ثوبا او لعل ما يخل عليها فله ان يخل ما شاء في اليوم فان سكاها
بها الوقت ضمن ان اسفع بهما في اليوم اذا وان اخلفا في الوقت وان كان وما يخل
عليها فالقول للمعير بمينه وان اخبرها فلهك ضمن وللغير ان يضمن المستعير
او المستاجر الوديعة لا يودع ولا يباد ولا يجر والمستاجر وجب ويجاد ويوع والعارية
لاجر وفي المبسوط الاجارة ما روي واجز وودع ولا يجرهن والعارية بيار ويودع
ولا يجرهن ولا يجرهن فالوديعة يودع ولا يجرهن ولا يجرهن ولا يجرهن
لا يودع ولا يجرهن ولا يجرهن والعارية ينفقها التملك من فله ان يغير
منفعة دارى هذا شجر او فله جعلت سكنى دارى هذا شجر او فله ان يركب
سكنى او فله سكنى كانت عارية ولا يجر للمستعير ان يجر المستعير من غير ما
كانت الاعارة تملكها واذا اجر كان ضامنا لئلا يجره وله ان يجره من سوا
كان شيئا يتفاوت الناس في الانتفاع بها بنفسه واما اذا شرط عليه فله ان يعرفها الانتفاع

القول للمعير

ما نفق العار والمساوي والمثل

الناس في الاستماع دولها واثق في سال هذا استقام من آخر قوا باللبس فيه
 او دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس من غيره ولا ركاب غيره ولو استقام داركها
 بنفسه فله ان يركبها من شاء ولو استقام بوما باللبس ولم يمسح باللبس ودابة الركوب
 ولم يمسح الركاب فله لباس غيره واركاب غيره عملا بالطلاق والعقد وان البس غيره واركاب
 غيره في هذا الصogue ثم ركب بنفسه او لبس بنفسه بعد ذلك لا يضمن وقيل يضمن وهل
 له ان يودع الاحم ان له ذلك رجل عاد رجل اوة لسله لا يرفع له غيرك فرفع ذلك
 عنده فهو ضامن ولو استقام من رجل شيئا ففكك المالك فالاعان لا يست بالكوت
 ولو استقام من آخر دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب سم ثم استقام واخر غدا الى الليل
 فاجابه سم فالحق يكون السابق منها وكذا بعض اصحابنا بان التقي المتاجر والمستقام
 لا يودع ابتداء لانه في زمن استاجر واستقام وليس الاجير ان يسلم الامانة الى
 من لا يدخل حرره المعير اذا وجد المستقام في يد رجل فالاد اخذ فله ذواليك
 او دعى الدعا عترة منه لا يكون ذواليد خصما كالفاسب من المستقيم والمتاجر
 منه استقام دابة او استاجر بها ليشيع جنازة فركبها ثم نزل ودفعها الى انسان
 ليصلي صلو للجانة فموت فلا ضمان على المستقيم ولا على المتاجر **ط** وفي فتاوى
 ظهير الدين لمكان يصلي في الصخرة فزله من الدابة واسكنها واهلها لا ضمان عليه
 وهذه المسئلة دليل على ان المعتبر ان لا يصحها عن بصيرة استقام دابة فخبرت
 الصلوة فدفعها الى غيره ليس كما مضت فان كان شرط في العارية ركوب ننه
 فهو ضامن والا فلا ضمان اذا كان الرجل على دابة باجاجة او اعانة فزله عنها في
 السكة ودخل المسجد ليصلي فخلى عنها فهلك فهو ضامن لانه لما دخل فقد عينها
 بصير ضار مبنيا مضميا لا يرى انه لو سرق في هذه الحالة لا يجب القتل ولو سلم
 الدابة الى رجل سلمها الى مالكها فضاقت وقا الفقيه ابو الليث رحمه الله هنا
 اذا كان شرط ان يحمل ويركب بنفسه فاما اذا اطلق ولم يبين فلا ضمان لان العارية
 يودع ولو دخل المستقيم المحل في بيته وترك الدابة المستقارة في السكة فهلك
 فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غلبها عن بصير فقد ضيعها حتى لا يتصور
 انه اذا دخل المسجد والبيت الدابة لا يغيث عن بصير لا يحمل ضمان وعليه الفتوى
 استقام دابة ليحمل عليها عشرة مخايم حنطة فبعث بالدابة مع وكيل له ليحمل عليها
 الطعام فخل الوكيل طعام نفسه منه لا يضمن ولو ارسل رسولا الى رجل ليبتعير
 دابة الى طوس فزله الى صاحب الدابة وكان ان فلانا يقول اعرف دابة
 الى نيشابور فذبح اليه الدابة ثم بدا له ان يركب الى طوس وهو لا يشترع بفعل الرسول
 فركبها الى نيشابور وهلكت يجب ان لا يضمن ولو ركبها الى طوس والمسئلة نجاة
 يضمن ولا يرجع على الرسول بما ادى وكذا الاجازة ولو استقام من صاحبها ما لا يركبها
 فركبها وارفع نفسه اخر فاسقطت جنينا فلا ضمان على المستقيم في الجبن
 ولكن اذا انقضت الايام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان لان النقصان حلال

لا تست الاعان بالركوب الى نيشابور

فابع بصير

رسول الاستماع

رسول نيشابور

مركوب

وركوب غيره ومركوبه مادون فيه فلا يصح سبب النقصان ومركوب غيره وليس مادون فيه
 واجد ناله عليه ضمان النصف لهذا وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبها انسان واقفا
 اذا كان لا يمكن فهو اندف ويضمن النقصان المستقيم ولو استقام دابة وفي بطنها ولا خلاف
 من غير صفة واسقط الولد لا يضمن المستقيم ولو حكمها بالجمام او قفا عليها يضمن ولو
 طلب من رجل ثوبا عارية له فله المعبر اعطيكها غدا فاعطاها كان الغدا احد المسير
 الثوب فغير اذن صاحبه فاستعمله بغير اذن المستقيم وقيل يضمن واليه في بعض
 المتأخرين ان يركب مستقر معين ما ريت خولت كفت ليس في دابة او سر مستقر مد
 وان سورا الى مستقرى مرد وكافر مود وان مستقر درين روي كرم ميعاد مردون
 بوزن ميعاد مردون يود باذن بغير هلاك شذ لا يضمن استقام رجل ثوبا عارية
 ان كان الناس يقولون مثل ذلك لا يضمن ولا ضمن استقام ثوبا كدب ارضا عينه
 مكرنا بغيره فمكرنا بغيره اخرى غير تلك الارض يضمن لو عطب لان الارض
 يتفاوت في الكراب باعتبار الارض والصلابة اذا ترك الثوب المستقام في الشرح فهلك
 ان علم المعبر ويرضه كونه في السرح وحده كما هو عادة بعض اهل الرساتيق لا يضمن
 وان لم يعلم فكانت العادة مشتركة يضمن استقام دابة واستعمله في الظاهر ثم يركبها
 الى الدابة واكلها الدبيب ضمن وان كانت للمساء سرح هذا البقر وكان المعبر في
 يكون فيها بان يدعى فيها بوجه لا يضمن ولا ذارد الثوب المستقام الى المقار او الى
 بالمرء كان المعبر عاه فيه ووضي كونه فيه وحده ولا حافظ لا يضمن استقام دابة
 ليركبها الى ناحية فاخرجها الى الغرات سقيها وهي غير تلك الناحية فهلك يضمن
 استقام ثوبا واستعمله ثم وقع ولربح الحبل من الثوب فذهب الشعر الى الشرح
 وصار الحبل في عنقه وسد هلك فضمن في النوازل اذا ربط الحمار المستقام بحبل
 فاحشوا لا يضمن استقام دابة الى موضع فتلك بها طريقا ليس في المادة فغطي
 ضمن ولو عين طريقا فتلك طريقا اخر ان كان سولا لا يضمن وان كان البعدا وغيره
 ضمن اذا كانتا متناظرتين في الارض حتى ان الطريق الذي سلك فيه اذا لم يكن احدهما يضمن
 اذا استقام دابة ليركبها الى مكان معلوم فمضى طريق ذهابا اذا كان يسلكه الناس
 فيه لا يضمن لان مطلق الاذن يفترض في المعارف اذا جعل الدابة المستقارة
 في الربط وجعل الباب مردودا لان لا يخرج الحمار من فوق ان استوثق وشيعة
 لا يتعد الحمار على الدابة فلا ضمان عليه بعث اجيره ليركب دابة فاعان وعلى
 الحمار سم فسقط ان سقط من عنقه لاجيره فلا ضمان عليه خاصة مستقرى عارية
 خواست وكسرت تادانا نزل معبر ياردمامو مستقر دابة برشت فهلك
 يضمن لما مور وكسرت على الامر اذا لم يكن مامورا من حمه وهذا اذا كانت سعاد
 غير ركوب اذا استقام دابة من رجل فان سأل آخر ليقبضها من المعبر فركبها المبعوث
 في الطريق سركا فمات او كلفه كفت هل يضمن المبعوث فهو على هذا التفصيل استقام
 حمارا ففقد في حماران في الاصطبل جدها ايها شئت فذهب باحدها لا يضمن ولو هلك

ترك الثوب المستقر في السرح

ركب المبعوث

موت ادلاع كركنت

لما نقل

او الكائنات العارضة

عليه لا يبرأ كالمورد الى اصله او منزله اذا كانت العارية عند جوارها شيئا مما دفع
الى غير المعبر والمجاور يضمن المستأجر ان خالف ثم عاد الى الوفاق وردها الى من في عيال
الغير لا يبرأ عن الضمان والمستقبلي لا يبرأ على الجاني فضاء يضمن استقامت ملاه ورعتها
داخل البيت والباب مفتوح صعدت على السطح فعدت الملاءة يضمن وقيل لا يضمن
لو استقامت سراويله لثوبه فيلبه وهو يبرأ من ثوبه فقلت رجليها فيرق السراويل لانها
عليها لانه لا يصح لها فيه اذا انتفض العين المستفاد في حاله الاستقبال لا يجلب الضمان بب
الضمان اذا استقبل استقامت لامرأة عادت بغيره دون زوجها من متاع البيت
بايكون في بيدها عادت لم يضمن لانها اهدت باذن الزوج كدالة ولو دخل منزل رجل
بأذنه فاخذ ثوبا لينظر اليه فوقع وانكسر لا يضمن وان اخذ بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل
في السوق الذي يباع فيه الاكاف اخذ الاكاف بغير اذنه فسقط وانكسر ضمن ساوم رجلا وزجرا
فتشترى من صاحبه فقل انني قد حكت هذا فقله لينظر فخط منه ووقع على القلح
اخرى فانكسر القلح ما فداخ اخرى لا ضمان في القلح الذي ساقه ويضمن الا قلع ول
استعمل فضاء الحمام مستقط من يده فانكسرت اذا اخذ فضاء كما يشترى سقطت
اخذ قدما ففقد من يده لا يضمن لانه عارية اذا طلب العين فقل المستقيم نعم ارفع
البك ثم قل بعد ذلك ضاعت معي اذا كانت رجلا ان يحرق ولم يضمن عنه لا يضمن
وان ابرئ منه ومع ذلك وعدم ثم احرق الصاع فقله الضمان وكذلك المحرك في الطريق وقال
الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الرد ثم اخبر بالصاع
ضمن للثنا فضاء المعبر اذا طلب العارية فقط في الدفوع حتى هلك في يده ان كان عاجزا
وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا ولم يبرده يضمن ولولا ذلك دعهما مندي و
تركها فعدت لا يضمن حتى استقامت من يده شيئا كالقدوم ونحو فاعطاه وذلك الشيء
لغيره الدافع فعدت في يده ان كان الصبي لا يضمن الا اذا كان لا يجلب الضمان على الثاني وانما
يجب على الاول الا انه اذا كان ما ذكرا ونما سمح الرفع منه فحان حاصلا بتدبيره ولو كان
ذلك الشيء لا يضمن ايضا وان كان الاول محمولا عليه يضمن ههنا الدفوع ويضمن
الثاني بالخذ فيه لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب استقامت انان
من غير شيئا فدفوع ولله الصغير المحجور ذلك في مزارع عارية فضاء ضمن الصبي
الدافع فكذلك المدفوع اليه لان الاول غاصب وكذا الثاني فكذلك عارية خلو
ودكري مرد كرفت باكل كند مرد وكلي كرفت وبرد ورفت لا يضمن المستقيم
استاجر فاسا واستاجر اجرا لعله فدفوع الفاس الى هذا الجير معر الخسار انه لا يضمن
المستاجر كل في العارية اذا اختلف المعبر والمستقبلي في الايام او في المكان او في
يجل العارية فالقول في رتب الدابة مع بينه ولو نظر في المستقبلي وادعى ان المعبر
اذن له وحمل المعبر ضمن المستأجر لا اذا اقام بينة على الاذن استقامت فذوما
ليكر للطب في المرفوع في يده حتى هلك من غير تفصيل لا يضمن وفيه بضم
ان يضمن لانه ما ذون بكر للطب لا يضمنه في البيت وهو اختيار بعض المتأخرين

اعارة من صاحب البيت

موقع الدفوع على الدافع

اصل الدفوع المستقيم

فان المستقيم في العارية

ولو استقامت دابة ما في الفان وسود حلف به نجاة انسان وقطع المفقود وذهب
بالدابة لا ضمان عليه ولو حرق الموقد من يده واخذ بالدابة ولم يبرأ من ذلك يشترط وهذا اذا
نار مضطجعا اما اذا نام جالسا فلا وقد مر ولو استقامت رجلا الى الطاحونة فاخذها
المربط الذي هناك وجعل تحت الباب حسا لكيلا يخرج الحمار فحرق الحمار لا ضمان عليه
استقامت ذهبا فقله صبي فحرق فان كان الصبي بضبط حوط ما عليه لا يضمن وان
كان لا يضبط ذلك يضمن **ط** رجلا ان سكنان في بيت واحد وكل واحد منهما في رواية
فاستقاما احدهما من صاحبه شيئا وطالبه المعبر بالرد فقل المستقيم ومنعهما في الطاق
مستقيما لا يضمن ولو كان في بيت رجل ثوب عارية فطلبه ريت الثوب فقل المستقيم نعم
فقط في الدفوع حتى مصر ثم فحرق من المستقيم فقط المستقيم فان عاجزا عن
الرد وقت يطلب لا ضمان عليه وان كان قادرا فان كان المصر يرضى على الخط يضمن المستقيم
فان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان قادرا فان كان المصر يرضى
على الخط يضمن المستقيم لان وجوب الرد ثابت بعين وكذلك اذا لم يرض على
الخط ولا على الرض لان وجوب الرد ثابت بالطلب وفي المسقط وهو الرضا
احتمال حتى لو رض على الرضا لا ضمان على المستقيم لانه اسقط وجوب الرد ولو استقام
كذلك فضاء ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه بالكتاب ولم يجبره بالصاع وعده الرد ثم
اخذ بالصاع كانه عليه الضمان وقد مر واذا اخذ كوزا انفق ليشترى فسقط وانكسر
لا ضمان عليه لانه عارية في يده رجل باع من آخر عصيرا واعاها لبايع المشتري حارا
حتى يحل عليه فلما حمل عليه المشتري واراد سوقه قال له البايح حد عوان وجهه
كذلك ولا يجلب عنه فانه لا يمسك لانه كان قد فضا مضوية حلى عن عوان فاق
في الشيء فسقط وانكسر ضمن المشتري للمار لانه خالف شرطه فضا مضوية غاصبا
ن انما رجلا شيئا وقيل له لا تدفع الى غيرك فدفوع وهلك عنده فهو ضامن وهذا
فيما يختلف الناس في الاسماع به اما في المال الذي يختلف الناس في الاسماع به فانه يضمن
وان لم يقل له ذلك وليس له الا الصغير ان مصر متاع الصغير بخلاف الما ذون حيث
كان له ان مصر ولو استقامت رجلا من آخر شيئا يوما ثم جاء لبيته فحرقه وكان
الرجل غاصبا فاستقامت من امرائه فدفوعه اليه فذهب به الى امرائه فضاء ضمن لانه
قبض بغير اذن المالك ولو رهن عند رجل فاما وفيه للمرفق يختم به فتفعل فذلك
لناتم فالدين على حاله لان الخاتم صار عارية فخروج من ان يكون رجلا ولو اخبر
الخاتم من الاصبع ثم هلك هلك بالدين لانه عارضا هنا اذا امر بان يضمن
بمنه للنظر اما اذا امر بان يحمم بالصبر فذلك في حالة يملك بالدين ولو امر بان
حمم به بالنظر ويجعل الفض من جانب الكف فهذا وما اذا امر بان يحمم
النصر من جانب الكف سوا هذا الصحيح استقامت من آخر دفعة ليحمله على مضيه
او حبه ليحمله في ثيابه فهو ضامن لان هذا فوض هنا اذا لم يقل لاردها
عليك ما اذا قل لاردها عليك فهو عارية لان العرض عليه لا يكون واجب الردضا

نص الخط

فيما لا يبرأ المستقيم
فيما لا يبرأ المستقيم
فيما لا يبرأ المستقيم
فيما لا يبرأ المستقيم

هنا عام والمثل

اعانة مولى العبد اذا له عندى واستخدمه واستعمله وذلك من غير ان يستعمل
 المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على المولى نفقة العبد المستعار على المستعير وكذا
 على المعير او اراد ان يستخدم من اجرة غيره فان استاذنه فله ذلك الا ان ينهيه
 ذلك وان لم يستاذنه ولكن اعلم بذلك فذلك الجواب وان لم يستاذنه ولم يعلم
 بذلك فان كان بينهما انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن بينهما انبساط فلا بأس
 له ذلك طلبه العلم اذا كان في مجلس ومعه كتاب فكتب واحد من مجرى غيره
 بغيره من لا بأس به استعار كتابا ليقراه فوجد في الكتاب خطا ان علم ان صاحب
 الكتاب يكره اصلاحه ينبغي ان لا يصحح والا فان كان يعلم جاز ولو لم يفعل لانه عليه
 استقار من آخره اذا اوبى فيها حايطا من التراب واستاجر حجير فلما استرده
 المعير ويعين المستاجر ان يرجع على المعير بما انفق وليس له ان يعيد الحايط اذا
 كان قد ساه من راب صاحب الارض واستعار دابة واستاجرها الى الماشي
 حان فذفعها الى انسان ليصلي فمضت فلا ضمان على المستعير لان هذا عارية
 وان من عادة اهل القرى انهم يستفرون الثيران بها وما شبه ذلك وينفقون
 ثم يردونها ويديفون ثيران انفسهم بعد ذلك للاصحاب الثيران لينفقوا بها وهذا
 في معنى العارية فيما بينهم فلا يجب الفمان اذا كان المستعار مقدول فله في
 عبد يقوم على الدواب فهو ضامن ما لم يصل الى المالك استقار من آخره رعا لغيره
 فاعلم ان اياه واذن له في ذلك ان يستصدر زرع ثم اراد صاحبها احدها
 قبل الاستقصاء كالمزارع بالحيا انشا قلع الزرع وان شاكات الارض عليه باجر
 مثلها الى زمان الاستقصاء ويستقصده في الآخرة هنا لا غير زرع ارض غيره
 نفسه باذن صاحب الارض ثم اراد رتب الارض ان يخرجها من يده ليس له ذلك
 حتى يستقصده الزرع فاذا استقصده الزرع فلصاحب الارض ان يأخذ الارض مع الآخرة
 وقبل هذا اذا احرمها منه والا فلا يجب الاجر فان الى الرابع ان يكون الارض
 في يده باجر المثل وكذا الزرع ايضا وان يضمن رتب الارض قيمة الارض
 ولو لم يملكه متصل بداره فله ذلك لا يرضى من يملك الارض ان يتركها للزراعة
 ارض حتى يستقصده يكون ذلك منه وفاته بالشرط وقيل ليس للمزارع ان يضمن
 رتب قيمة الزرع واذا اراد رتب الارض ان يعطى المزارع بدمه ونفقته ويجوز
 الارض من يده ويكون الزرع لرب الارض ورطب المزارع به وكان الزرع له
 بطبع من الارض لا يجوز ان كان الزرع قد طلع جازا استقار او شكا لغيره في المزارع
 غير سائم اراد رتب الارض اخرجه وارعاجه من ارضه فله ذلك سواء كانت العارية
 مطلقة او موصوفة ويضمن صاحب الارض قيمة الاستقار ان كانت العارية موصوفة
 وان كانت مطلقة فيه روايتان رجل استقار من رجل امانة لرضع ابنه فارضعه
 فصار الصبي لا يأخذ الاثنيها في سلكه المعير ارد عليه اتمى ليس له ذلك وله اجر
 مثله الى ان ينقطع الصبي ولو استقار من رجل فربى عليه فاعان اياه ارضه

اذا كان بينهما انبساط

مصلحة كتاب المعير

رجل استعار من رجل امانة

رجل استعار من رجل امانة

سهم من الارض

سهم من الارض

سهم من الارض

استقر

اشهر لقبه شهرين في بلاد المسلمين فاذا واحد كان له ذلك وان لقبه في بلاد
 الترك في موضع لا يقدر على الكراء والشركان للمستعير ان لا يدفعه اليه على المستعير
 اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى ادى الموضع الذي يجد فيه الركوب
 كبرا او شرا استقار محلا او مطا او هو في المصنف فيه وهكذا لا يضمن ولو
 استقار سبعا او ثوبا او عمامة فاضرب به فمض **ط** ولو استقار ارضا المدة معلومة
 كان للمعير ان يستقر قبل مضي المدة لان المولى في العوارى باطل لانها تنزع فلو جاوز
 الاصل بصر لان ما ولهذا بطل الاجل في القرض ومن استقار ارضا لينفق فيها او يرس
 فيها او يزرع فيها لا يخلو ما ان يكون موصوف او غير موصوف فان كانت موقنة فاراد ان
 يستقر قبل مضي الوقت ينظر ان كان فيها زرع لم يدره لا يحرم المستعير على قلع الزرع
 ولكنه يترك حتى يستقصده ويترك بالاجر حتى لا يتضرر به المعير لان لا درك الزرع
 نهاية معلومة ولو كان فيها بيا او غراس كروم حرم المستعير على قلع ذلك لانه ليس
 غاية معاومة وكان في التركة معيرة بالمعير الا ان يكون في القلع مصرم بالارض بترك
 ضمنه معاومة غير ماسة اذا طلبها المعير ذلك ولو كانت العارية موصوفة انفق ونفقا
 نفقا كما ذكرنا في الاوقات فيها وان لم يضمن الوقت واراد الاسترداد كان له ذلك ولا يحرم
 المستعير على قلع ما احدث من بيا او غراس والمعير بالخيار ان يشأ حبسها بتمتها قاعة
 على الارض غير معلومة ان يشأ حبسها بتمتها قاعة على ارضه مضي المدة فيخسذ
 حرم على قلعها لانه ضمن ركب العا الى تلك المدة **ط** واجبر رد العارية على المستعير
 واجبر رد المستاجر الى الجبس **ح** ومن اعاد ارضا يضاك انك اطعنتي فلا يكت
 امرته **كتاب الهبة** وهي العطية الخالية عن تقديم الاستحقاق
 بآب وهبة منه وهبت له والانتاب قبول الهبة ولهذا شرط فيها القبض
 وملاطال الشيء الى المعير ما ينفعه سواء كان مالا او غير مال ومنه قوله تعالى فبني
 من لدنك وليا ولكن اصلها في المال **ح** وفي الشريعة بيان عن نيك المال بغير
 عوض وهو امر مندوب وصنع محمود سب بالكتاب والسنة اما الكتاب
 فنقوله تعالى فان طبر لككم عن شئ منة نفسا فكلوه هنيئا مريئا **ط** واما الحاجة الاكل
 خصوصا ما لو وصف الجبل دليل جواز الهبة وقوله تعالى فاذا حبيبتكم بحجة فحيوا يا احسن
 ربها والمراد بالحقية العطية وقوله عليه السلام هادوا عاونا وقوله عليه السلام
 لو اهدى الى طعام لمسلم ولو دعيت الى كراع لاحبث وسبها ارادة الثواب اما
 ثواب دنياوى كالعوض وحسن الشا والنجية من المعصوب له واما اعقارى
 فحينئذ كانت الهبة مستقاة للصدقة التي هي موصوفة لطلب ثواب الله تعالى
 بالاخلاق في الدنيا والتم الخلد في العقبى وشراط صحتها انواع منها في الواجب
 وهوان يكون من اهلها او كونه من اهلها ان يكون حركا عاقلا بانكا ما كمالا للهوب
 حتى لو كان عبدا او مكاتبا او مدبرا اقام ولدا ومنه في رقبته شئ من الرق له
 كان صغيرا او مجنونا او لا يكون ما كمالا للهوب لا يجمع ومنها في الموهوب وهوان يكون

الرجل العوارى بالطل كافي الزرع

تهدأ
بمنه او لوى

الرجل

مقبولاً حتى لا يشأ الملك الموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب متميزاً عن
غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب لرضاها
زرع للواهب ون الزرع او عكسه او جلاها من الواهب معلقة به دون التمتع او
عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً فيها متاع للواهب وطرافيه متاع للواهب وركبتها
الاجاب والقبول كقولهم وهبت هذا الشيء لك وما يجري مجراه من الفاظ الهبة
التي يجزئ ان شاء الله تعالى وحكمها ثبوت الملك الموهوب له غير لازم حتى يبيع الرجوع
والفسخ **ن** نوعان تليق واسقاط وعليها الاجماع ونفع الاجاب وحده حق
الواهب والقبض والقبول في حق الموهوب له ومزم ذلك يظهر فيمن حلف ان يهب
عبد لفلان فذهب ولم يقبل فله ثبوت في ماله والقبض لا بد منه لثبوت الملك وان
قبضها الموهوب له في المجلس غير المراد بالاجاب وان قبض بعد الاثر لم يجز
الا ان ياذن له الواهب في القبض وينفقد الهبة بقوله وهبت وعملت واعطيت
واطعمتك هذا الطعام وعملت هذا الثوب لك واعمرتك هذا الشيء وحملك على
هذه الدابة اذا نوى بالجلان الهبة **و** ولو لم يكره هذا الثوب يكون هبة
ولو لم يحكم هذا الجارية او هذه الدابة ففي عارية الا ان ينوي الهبة ولو لم يكره
ذلك فيما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو هبة كالدرهم والدنانير والمطعم و
المشروب **ح** ولو لم يذاري لك هبة سكنى او سكنى سه ففي عارية وكذا اذا قال
عمري سكنى او جعل كني صدقة او صدقة عارية او عارية هبة ولو لم يثبت سكنى
ففي هبة **و** هبة المشاع فيما لا ينقسم جازية وفيما ينقسم لا يجوز لمن وهب شيئاً
فشاع لا يجوز فان قسم وسلم جاز لان القبض لم يسبق شيوع وذلك كسهم في
دار ومثله الدين في الضرع والصوف على الظن ونحوه على غل وزرع في ارض و
كذلك لو وهبه من شريك لا يجوز **خ** ولو وهب دفتياً في حنطة او ذهباً في
سهم فالعقد فاسد فان ظن وسلم لم يجز واذا كانت العين في يد الموهوب
له ملكها بالهبة وان لم يحدد فيها شيئاً واذا وهب الاب لابنه الصغير
هبة ملكها الابن بالعقد ولو كان في يده او في يد مودعه لان بين كبد و
الصدقة في هبة مثل الهبة وكذا اذا وهبت له امة وهبت عيالها والابن
ولا وصية له وكذلك كل من سوله وان وهب له اجنبي هبة مع بعض الاب
واذا وهب لليتيم هبة لقبضها له وله وهو ولي الاب او جلي اليتيم او
وصية فان كان في حجره به فصحها له جازين وكذا لو كان في حجر اجنبي سره
لان له عليه بيا صغيره الا ان ياتي به لا يمكن اجنبي اخرا ان سره من من يملك
ما يحضره في حقه وان قبض المصوح الهبة بنفسه جاز اذا كان عاملاً
و ولو لم يهب لك هذه السحارة الحنطة وهذا الرق السمن دخلت هذه
الهبة الحنطة دون الغران والسمن دون الزرق ولو لم يهب لك غرام
الحنطة من الرق والسمن دخل جميعا الغران والزرق دون الحنطة والسمن ولو لم

منه فمستحب

منه

وهب الله الصغر

منه في الوارث والغير

منه

جميع ما نقر في ما وسالى لفلان يكون اقراضاً والفرق انه لما قل ما املك وهذا الملك التام
حقيقه فالملك التام له لا يصير غيره الا بالتكليف فيكون هبة ولما قل جميع ما يعرف
بما ينبغي اني وما يعرف به او ينبغي له يجوز ان يكون ملك غيره فيكون اقراضاً
ولو لم يلقين بالفارسية ابن غلام نزلت يكون اقراضاً لان اقراض الغلام وقت
الكلام وان يكون له الاوان يكون اقراضاً ولو لم يلقين غلام نزلت يكون هبة
حتى لا يبيع الا بالقبض لانه حيلة له في المستقبل وذلك كون بالتكليف الحصة
ابن من نزلت فذهب وان نزلت الحصة عند حلق هذه المقالة فقلت
سارت الارض له لانه هبة فبيته بالقبول ولو لم يلقين ذلك لا يصير الارض له لانها
م بجله لا يخرج هذا المال واعمرته سبل الله تعالى فهو فرض الله تعالى
خذ هذا المال للتكليف وقوله واعمر مشورة فيكون اقراضاً الا ان يقول عياله ماله
ولو لم يلقين هذا الدرهم وافقها ففعل وهو فرض بخلاف ما اذا رفع
اليه ثوباً وقال اكسني لفك ففعل حيث يكون هبة والفرق ان هذا عليك في
المسكين جميعاً فذلك يكون بالهبة وقد يكون بالعرض والقرض او لانه دون
لانه يملك المنفعة فكان نسيه او ما امكن وقد امكن في الدرهم دون
الثوب لان قرض الدرهم يجوز دون قرض الثياب اذا لم يكره هذه القصة
من الشريد فاحذرها الاخر فكلها فغلبه مثلهما او قيمتها ان لم يكن لها مثل وهذا
نقض وهذا اذا لم يكن بينهما تقاضي ولا دلالة الهبة ولو لم يلقين وجه المزارع
مب ليقول الاخر وهبت وفيه الاول قبلت وسلم اليه جازت الهبة لاستجماع
الشرائط **ك** واذا قال لغيري هبة في هذه الجارية فقال فداي تقبلا لا يكون هبة
وكذا لو قال اذن تقديري فبعت **م** ولو قال وهبت عبيدي هذا منك فقبض
الاخر والعهد جازت الهبة لان القبض في المجلس دلالة القبول لا الاخر
وهبت هذا العبد منك فقبض الموهوب بحضرة الواهب مع وان لم يقبل قبلت
لان القبض في باب الهبة كالقبول **ع** رجل له ابن صغير غير سر كرماء وقال امرسه
باسم ابني لا يكون هبة ولو قال حيلة لابني يكون هبة ولو لم يكره هذا الدار
او اعطيتك هذا الثوب عطية او كسوتك هذا الثوب فهذا كله هبة ولو لم
ارقيك هذه الدار لا تكون وقصير العري ان يقول الرجل لغيري هذه الدار لك عمر
فاذا امت انت ففعل او يقول هذه لك عمري فاذا امت وراي منك ففي تملك
في الحال ويبيع والرجحان يقول صاحب الدار هذه الدار لي من بعد صاحبه
اي ان امت انا ففعل وهذا ليس بملك وهذا العقل سمي ارقاباً وهي من رقت
الشيء رقباً وارقبته ارقاباً اي سطره واذا سمي بذكر لا كل واحد منهما يثبت
موت صاحبه واذا كان الموهوب في يد الموهوب له ست الملك الموهوب
له من غير قبول بقوله وهبت وفيه نظر ومما يلاحظ على خلاف هذا
قالا بن اذا وهب الدين للدين لا يبقظ الدين ما لم يقبل والصحيح انه لا

وهب الله الصغر

هذه الجارية ملك طلال

التملكه قبضه

دعوى الوار

هبة ثلث على الشغل

وهبت دارهم منوها

يشترط القبول ولو قل هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر القبول
 ولو ولو قل هذه الهبة لك لرجل فلان فلهذا على انه احل فرجها له فلا يجوز الا ان يكون
 قبله مطلق يستدل على انه وهبها له ولو قل هبت لك فرجها فهو هبة اذا قبضه
 وهب من آخر ثوبا فقال الموهوب له قبضت والثوب حاضر لا يصير قابضا لم يقبض ولو
 قل اغيرم وهبت هذا لك والعبد حاضر فقبض الموهوب له العبد ولم يقبل فقلت
 او كان العبد غائبا فذهب وقبضه ولم يقبل قبلت جازت والقبض الذي يعلق به
 سوا الملك قبض باذن المالك فالاذن نوعان صريح ودلالة ففي الاذن الصريح
 القبض في المجلس وبعد الاقرار ان اذن له صريحا ولو لم ياذن له صريحا يصح
 القبض في المجلس ولا يصح بعد الاقرار عن المجلس والقبض نوعان حقيقي وان ظاهر
 وحكمي وذكر بالتخييل والاصح ان التخييل ليس يقبض في الهبة الصحيحة وفي الفاسد
 ايضا ولو وهب لرجل فلان فلهذا قبضه الموهوب له حتى وهب الواهب لرجل
 آخر ثم وارها بالقبض فقبضاه وهو الثاني وكذا لو امر الاول بالقبض فقبضه كان
 باطلا وهب له ثوبا في صندوق مقتول ودفع الصندوق الى هبة ليس يقبض ولو
 كان الصندوق مفتوحا فهو قابض ويشترط كون الموهوب مقبولا
 ومعرا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب نصف دار لثلاثة اشخاص
 بغير حصة وهب النصف لآخرهم والكل يجوز ولو قل لرجلين وهبت لهما
 هذه الدار لهما نصفها ولهما نصفها جاز ولو قل لاحدهما وهبت لهما نصفها
 يجوز كما لو قل وهبت لهما هذه الدار لهما نصفها على الاصح ولو وهب نصف دار غير
 مقسومة ودفع الدار الى باع الموهوب له ما وهب له لا يجوز بغيره وهو بمنزلة
 من باع هبة لم يقبضها وهذه المسئلة دليل على ان هبة المشاع لا يقيد الملك عند
 انشائه القبض بها ولو وهب لرجلين درهما صحيحا الصريح انه يجوز لرجل منه درهما
 فقط لرجل وهبت لك درهما منهما ان كان الدرهما متنا وبيد لرجل
 الا ان يعين احدهما وان كانا مختلفين جاز واما الدرهم المقطعة فالمكسرة
 فلا يجوز الا بعد التسليم فلو دفع درهمين الى رجل وقل احدهما لك هبة لرجل
 كانا في الوزن سواء املا ولو قل نصفها لك فان كانا في الوزن والمجودة
 سواء لرجل ولو كان احدهما ادون من الاخر وهبة الشاغل يجوز وهذه المسئلة
 لا يجوز والاصل في جنس هذه المسائل اشتغال الواهب بالموهوب لا يمنع تمام
 الهبة مثاله وهب حراما طعاما ولو وهب طعاما في جراب جاز واذا هبت
 المرأة دارها لزوجها وهي ساكنة فيها او لها امتعة فيها فالزوج ساكن معها
 يصح ولو وهب لانه الصغير دار مشغولة بمتاع الاحب جاز بصدق على ابنه
 الصغير بدار والاب ساكنها يجوز على الختان ولو قل لغريم وهبت لك
 هذين البيتين واحدهما مشغول لا يجوز الهبة في واحد منهما ولو قل
 وهبت لك هذا البيت وحصتي من هذا البيت الاخر جازت الهبة واذا

وهبت من اشته احداهما صغيره عياله والاخر كبيره ان قبض الكبير فالهبة فاسدة
 ايضا على الصحيح ولو اعطى رجلا نصف دار هبة والنصف الاخر صدقة عليه وقبل
 ذلك الرجل وقبضها فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة وان كان في
 يدي رجل ثوب وبيعة لرجل فقل لصاحب الثوب اعطيتك فقل اعطيتك بغير
 هبة ولو قل لآخر قد معك لهذا الثوب ولهذا الدار قبضها منه هي ولو قل
 لآخر انت في حل في مالي حيث ما اصبحت فخذ منه ما شئت فهذا على الدرام والذانية
 خاصة ولو اخذ من ارضه او شجرة فاكهة او نوعة او سلب درهم او غنم لا يحل له ذلك
 ولو قل هذه الدار حسبك ودفعها اليه كان باطلا لرجل عنده درهم فقط له
 صاحب الدرام اعرفه في حوائجك كان فرقا ولو كان مكان حنطة فقط له صاحب
 الحنطة كلها يكون هبة ولو قل هو لك ان شئت يجوز ولو قل لغريم وهبت
 لك هذا العبد امس لم يقبل كان القول قول الواهب ولو قل في الدار هي لك هبة
 لجان كل شهر درهم او قل لجان هبة في امان رجل ضل ولو قل فوهبها لاجر
 وسلطه على طلبها وقبضها حتى وجدها هذه هبة فاسدة لانها هبة على حطر رجل
 له على رجل الف درهم فسد سله المال والى علة قال للدين وهبت لك احد
 المالين جازت الهبة والبيان اليه ما دام حيا ولو رثته بعد رجل دفع الى رجل ثوبين
 فقط لسه ايما شئت فهو لك والاخر لا يملك فلان والابن صغير ان بين الموهوب
 له قبل ان يعرفه ولو وهب شيئا على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز
 قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئا على ان الواهب
 بالخيار ثلثة ايام صححت الهبة وبطل الخيار اذا اشتركتين ان قل لشركه وهبت لك
 حصتي من الدار ان كان المال قاعا لا يصح لانها هبة المشاع فيما بينهما وان كان
 الشريك يستهلك المال صححت الهبة لكنها اسقاطا حينئذ ط اذا وهب من اسنان
 من واحد دار اجاز وان وهبها من اثنين لا يجوز واذا اصدق على يحتاج بعشرة
 دراهم او وهبها جاز ولو اصدق لها على عشرين او وهبها لهما لم يجز م
 شريكه بان ينفذ الى ولد ما لا فاشع الشريك عن الاداء فان كان امره بالدفع
 اليه على وجه الهبة لولد لم يكن للولد ان يخاصم وان لم يكن الامر بالدفع على
 وجه الهبة فلولو لدار محاصم وهبة المشاع اذا قدمت لافيد الملك وان قبض
 للبلد وهو الصحيح **فصل** ولو وهب لغريمين على وجه الصدقة ما يجمل الضمة وما
 لا يجمل يجوز وفي العسرين في الصدقة والهبة لا يجوز م وان نعوم وهبت جاز
 من لاسدكم فليأخذ من شاة فاخذها رجل منهم كاتب له لان هذه هبة من كل واحد
 منهم عادة **ك** من يعطي بعض ولد شيئا دون الباقيين فان كان ذلك الزيادة برقة
 فهو باس بذلك وان كان في البرقة لا ينبغي ان يفعل ذلك فان كان في ولد فاسق
 لا ينبغي ان يعطيه اكثر من غيره كي لا يكون معينا على المعصية لرجل له ابن وسب
 اراد ان يهب لهما شيئا جعل بينهما سوا وهو الختان لان به وردا لثان وان وهب

وهبت الجار

لدارهم وبنيت اراد ان يهبها لثاني

وهبت من راحل اسمها الصغر من راحلها

انكر لانه اول ولد له

وهبت من راحل اسمها الصغر من راحلها

المرأة من النكاح

منه الا ان كان له ولد

او ان كان له ولد

ما كلكه للابن جاز في النكاح ولو هبت المرأة مهرها الذي لها على وجهها لكانت
من زوجها هذا قبل الاب المختار لانه لا يبيع لان هذه هبة غير مقبوضة ولو قد
الاب وهبت هذا المهر لكانت الصغرى جازت الهبة من غير قبول لان الاب يقول هذا
وكل عقد يتوالت الواحد يكتفي فيه باليجاب كبيع الاب ماله من ابنه الصغير ولو اتخذ
ولدا للصغرى شيئا كما ثم اراد ان يدفع الى ولدا اخر ليس له ذلك لان سائر وقت الوجود
انه عارية له ولو اتخذ لولد ثلثا ما ثم اتى فاراد ان يدفع الى غيره فان اراد الاحتياط
بينه انه عارية حتى لو ابقى امكنه الدفع الى المتأخر ولو وهب لابن الصغرى دارا
مستغولة سمع الاب جاز ولو وهب لوصية من الصبي مملوكة الذي للصبي عليه دين
جاز وبطل الدين **ع** رجل اهدى حماره شيئا من المأكولات في الاكل فاراد ان ياكل
من ذلك الا ان كان ثوبا او نحوه يباح له ذلك وان كان شيئا من الفاكهة فان كان
بينهما انبساط في مثل هذا فكل ما دون دلالة وان لم يكن لا يباح **س** رجل قد
من سفر وجا هذا الى من يزل منه وقت له اقيم هذه الاشياء بين اولادك
وبين نفسك ما دام المهدي فاعا يرجع في البيان اليه وان لم يكن قائما فما يصلح للنساء
خاصة فهي لامرأة وما يصلح للصغار فهو لهم فان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الى
المهدي ان كان من اقارب لكل او غار مقله وان كان من اقارب المرأة او ما
قلها فاذا العول على العادة **ك** اذا اتخذ الرجل ولما للمحافل اهدى الناس
هدايا وصعدوا بين يدي الولد فآفة المهدي هذا الولد ولم يقل فان كانت له
يصلح للصبي من بيان الصبيان او شيء يستعمله الصبيان فهو للصبي وان كانت
لا يستعمله الصبيان كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدي فان كان من اقرب الاب
او معارفه ففي الاب وان كان من اقرب الام ففي الام فان اتخذ ولما له او ما
الى سب زوجهما فاهدي اقربا الزوج او اقربا المرأة فالرجوع الى قول المهدي
والا كما ذكرنا في عرفنا يكون للسان كان للمهدي من اقاربها او معارفها الا
للزوج وان كان المهدي من اقارب او معارفه ولو اهدى للصغير من المأكولات
شيء لا يباح لوالده ان ياكل منه **س** اذا اهدى الفتاة الى الصبي الصغرى
يجل للاب والام الاكل اذا اريد بذلك بل الابوين لكن اهدى للصغير استقيا
للهدية واذا احتاج الام الى ولد فان كانت في المصراع واحتاج لتقرم واكل لعتيق
وان كانت في الفارة واحتاج لاعداد الطعام معه وله مال اكل بالقيمة وان كان
فقيرا اكل بغير شيء رجل وابنه في الهجر او في مفارقة ومهما من المأكولات
فالابن الحق بالمال لان الاب لو كان الحق كان على الابن ان يسعي اياه ومقضى اياه
مات هو من العطش فيكون هنا عارية على من لقيه وان شرب هو لم يمس الاب
قبل نفسه ضارا كرا حلين احدهما قبل نفسه والاخر قبل غيره فعامل نفسه اعظم اثما
ن اذا عمل الصبي قبل البلوغ حسنا كصلوة النافلة وغيرها كان الثوب له لا لوالده
لانه ليس له الاما سعة الشفقة في حق الاولاد ان يقول الاب اذا اراد امره لوص

انما يسر لفلان كاربوذي لانه لو امر الابن ربما عارض الابن في صغره عاوا ومستحق
عقوبة العاق **س** رجل قد لآخر وهبت الى ابنه درهم ثم قال بعد ما سكت لم يقبضها كان
القول له اقل انه وهب لفلان عبدا كان هذا اقربا له هبة صالحة ولو وهب رجل عبدا
غيره بغير امر ثم ادعى مولاه انه عبده وانكر الوهاب ذلك فاقام المولى البينة ثم اجاز الهبة
بصح الاجازة على الاجم الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض **ك في الرجوع في الهبة** واذا
وهبت هبة لاجنبى فله الرجوع فيها ويكره ذلك فان عوصه او اراد ان زيادة منفعة
في نفسها او ماله احدثها او خرجت من ملك الموهوب له فلا رجوع والمعاينة
النافعة من الرجوع في الهبة من القرابة والنوعية والمعاوضة وحزنها
من ملك الموهوب له وحدوث الزيادة او العسر في عينها وموت الوهاب
او الموهوب له وهداك الموهوب وضابطها حروف ومع حرمة الماهل ان
للوهاب ان يرجع في هبة اذا لم يكن الموهوب له من ذى الارحام والمحام والماله
يعوض وماله يرد الهبة في مدها خيرا او زيادة الثمن لا يبيع الرجوع ولو ولدت
الهبة ولما كان للوهاب ان يرجع في الام للحال ولو ارادت الهبة في مدها خيرا ثم وهبت
الزيادة كان للوهاب ان يرجع في هبته ولو خرجت الهبة من ملك الموهوب له
غيره لا يرجع وكما لو هلك الوهاب او الموهوب له وان ادعى الموهوب له الهلاك كان
القول قوله من غير بين **ط** ولا يرجع في الهبة من المحام بالقرابة كالايسة والامهات وان
على الاولاد وان سفلوا واولاد البنين والبنات في ذلك سوا وكذا الاخوة والاخوات
والاعمام والمعات والحرم من السلب كالبقرابة ولا يبيع الرجوع كالايسة والامهات
والاخوات والاخوات من الرضاع وكذا الحرم من المصاهرة كاهبات النساء والربائب
وان واج البنين والبنات **ق** فان وهب لآخر رثا بفضاء فانبت في ناحية منها
غلا وبني بنا او ذكانا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها وان باع
نصفها غير متسوم رجع في البقية وان لم يبع شيئا منها له ان وهب فلا رجوع و
اذا انا الموهوب له للوهاب خذ هذا عوضا من هبتك وبدل عنها او في مقابلها
فقبضه الوهاب سقط الرجوع وان عوصه اجنبى من الموهوب له منبره كاقبض
الوهاب عوض بطل الرجوع لان عوض لا يسقط الحق فيصع من الاجنبى كبدل المانع
والصلح واذا استحق نصف الهبة رجع بنصف عوض وان استحق نصف عوض
لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما يقره ثم رجع فان وهب دارا ففوضه من النصف
رجع من النصف الذي لم يعوض **م** رجل وهب لغيره رجل جارية فقبضها ثم اراد
الوهاب ان يرجع فيها والمولى غايب فان الماله في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان
كان ما ذواله في التجارة فله ان يرجع وان كان محجورا عليه فله ان يرجع وان
اختلف الوهاب والعبد الموهوب له في الحجر والاذن فالقول قول الوهاب
سواء كان له ان يرجع فلما قام العبد البينة انه محجور عليه لا يقبل وهبة لغيره
بطل الدين وكذا لو وهب وكذا لو وهب العبد الجاني واذا رجع مولى العبد في هبة

وهبت من راحل

المرأة من

موانع الرجوع من الهبة

الحرم من الرضا

المرأة من

علم بالبركة

فان كان في وقت واحد لم يجز وان كان في وقتين فالخيار ان لا يجوز ايضا لان
 للواهب حق الرجوع فيه وكان الاحد رجوعا لا عوضا حتى لو كان ثوبا
 الموهوب له او كان صدقة فجعله عوضا عن الهبة جاز ولو وهب من غيره جارية
 فعلمها الموهوب له الفزان او الكتابة او المشط ليس للواهب ان يرجع فيها هو المختار
 لان هذه زيادة **ن** وهب من رجل متاعا هرويا بزيادة فخله الموهوب له الى الكوفة
 ليس للواهب ان يرجع فيه اذا كانت قيمته بالكوفة اكثر فان كانت سوا ذلك ان يرجع
 وقدمت **ك** الموهوب له اذا عوض الواهب عن الهبة وقتا **ك** هذا عوض
 هبتك او ملك هبتك او فاك فانك وانك او صدقت به عليك بدلا من هبتك
 يكون هبة لا يبقى للواهب حق الرجوع ولا للعوض ان يرجع على الواهب في العوض
 وان لم يقبل شيئا من هذه الالفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى ويشترط
 شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحارم والاقترار لانه يرجع ويجوز
 تفويض الاحبى سوا كان بامر الموهوب له او بغير امر ولا يفي للواهب حق
 الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاحبى العوض ان يرجع على الموهوب له سوا
 عوض بامر او بغير امر الا ان يقول الموهوب له عوض فلان على اني ضامن و
 كالمرة **ك** افضل ففضاه فكان للمامور ان يرجع على الامر وان لم يقبل على
 ضامن والاصل في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة
 يكون الامر بآدائه سببا للرجوع لا بشرط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالنفس
 والملازمة يكون الامر بآدائه سببا للرجوع لا بشرط الضمان واذا وجد الواهب
 في العوض عيبا لم يكن له ان يرجع في شيء من الهبة فاحتمل ان العيب او بشرط ان
 استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويبركه عوضه الباقي و
 ان كان سكا يطل به حق الواهب في الرجوع فان كان الواهب ابل دما بقي من
 العوض وارجع في الهبة لم يكن له ذلك وان استحق نصف الهبة كان المقوض
 ان يرجع بنصف العوض وقد من رجل وهب لرجل الف درهم فغوضه الموهوب
 له درهمان من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا فكذا اذا كانت الهبة دارا فغوضه
 بيتا منها ولو وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسد اكل اليه ثم عوضه الثوب
 او الدراهم لم يكن عوضا ولو وهب لرجل خنطة فطحن الموهوب له بعضها
 فغوضها هذا طحنا من تلك الخنطة كان عوضا وان كانت الهبة بشرط العوض
 يشترط لها شرائط الهبة في الاحتيا حتى لا يصح في المشاع الذي يحفل القسمة
 ولا يثبت الملك القسمة وكل واحد منهما ان يمتنع عن التسليم وبعد التفاهن به
 لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان وثبت بها الشفعة و
 كل واحد منهما ان يبرء بالبيع ما قبض وان استحق ما في يده احدهما يرجع
 على صاحبه باقي يده ان كان قاعا ونفتمته ان هالكا والصدقة بشرط العوض
 بمنزلة الهبة بشرط العوض **هبة المريض** رجل وهب عبد لمريض ثم رجع

مطلوب

هو الوهاب

للمرءة المريضة يجوز من الثلث ولو رجع فيها بقضا قاض جاز ولا شيء
 لورثة الموهوب له وهب جارية لمريض فردها الموهوب له على الواهب فهو جاز
 بمنزلة ان تجامه منه وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء فان العبد
 يسرى في ثلث قيمته لورثة الواهب ويسرى في ثلث ثلث الثلث لورثة الموهوب له
 ما وهب مريض وهب عبد لرجل وعليه دين بحسب قيمته ولا مال له غير المبيع فاستغفر
 الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اعقته بعد موته لا يجوز من مريض وهب
 جارية في طيها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين يستغرق برد الهبة ويجب
 على الموهوب العقب وهو المختار من مريض وهب لمريض عبدا وله فاعتقه وليس لواحد
 منهما مال غير ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسرى في ثلث قيمته
 لورثة الواهب ويسرى في ثلث ثلث الباقي لورثة الموهوب له من مريض وهبت دار
 لرجل وسلمها اليه ثم مات ولا مال له غير الدارهم ولم يحل الهبة الورثة ولو صحت
 في الثلثين لم يطل الهبة في الباقي من مريض وهب عبدا فمعه ثلثمائة لرجل صحيح على
 ان يعوضه بمثل قيمته ما وعاضا ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال غير
 العبد والى الورثة ان يحرموا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان يشتري
 بنصف الهبة ويرد الموهوب كل واحد عوضه وان شأه ثلث العبد الموهوب على
 الورثة وسلم ثلثا ولم يخذل من العوض شيئا فان قال الموهوب له او مدني العوض
 بقدر ما له بآدائه من الحيازة على الثلث لم يكن له ذلك **ط** مريض مرض الموت طلق امرأته
 ثلثا وباع منها منكره ووصيه او هو لها باف درهم ثم مات وهو في العدة قال
 وصية الثمن على قول من اجاز البيع باطلان لانها وقعا للوارث فان اجازها
 الورثة فهذا على وجهين ان قالوا اخر ما اصره الميت حازت الوصية وبطلت
 الهبة وان قالوا احسن ما فعل الميت حازت الوصية والهبة جميعا واذا
 وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من
 مريض خبار ومنه البيع عسر المشتري وهب في مرض الموت ولم يسم خصما
 يطل الهبة مريض وهب غلاما مالا مائة فقبضته واعتقته ثم مات المريض
 فالعتق فافذ ويضمن القيمة من مريض وهب عبدا ليا ويضمنه درهم
 ولا مال له غير من صحيح وعلى ان يعوضه الصحيح عبدا ليا ويضمنه درهم ولو اوصا
 ثم مات المريض فان الموهوب له يرد على الورثة ثلث العبد ولو كان مكان
 ذلك بيع بمائة درهم **ك** رجل قال لامرأته مولى وهبت لك مائة فقلت
 في العجبة لا تحسن العربية لا يصح الهبة بخلاف الطلاق والعتاق والفرق
 ان الرمناس شرط جواز الهبة وليس بشرط وقوع الطلاق ولا سوت العتق منقضية
 وهبت صداقا لزوجها فان رأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض
 فان كانت مريضة غير مرض الموت فكذلك الجواب وان كانت مريضة مرض
 الموت لا يصح الا باجازه الورثة والمختار في مرض الموت انه اذا كان الغالب منه

وهب لزوج المرأة

مرض الموت

دار الامت من مرض

من المرض في اربها

الشروط

لا تزوجك في لست اه
اخذت من جازنك وعندي اه
معه ومعه كانه

الموت كان مرض الموت سو كانت صاحبة فراش او لم تكن من بطنه قالت لزوجه
ان مت من مرض فمهرى عليك صدقة او فانت في حل من مهرى فانت من ذلك
المرض فقولها باطل للزوج ويصح هبتها ولا يبرأ الزوج عن مهرها بالوصاء عن امرأة عن
زوجها اجنبى عن مهرها على عوض لم يرم ولا ينظر الا بد الصلح حتى يهب مهرها للزوج
ثم ينظر الا بد فبرده بخيار الروية فيعود المهر على الزوج كما كان ويظل الهبة
امراة قالت لزوجهها وهبت مهرى لك على ان كل امرأة تزوجهها يحمل امرها بهدا
فان صل الزوج تحت الهبة وان لم ينزل بطلت واذا قبل تحت الهبة فان فعل الزوج
ذلك فالهبة ماضية وان لم يفعل فذلك عند البعض امرأة قالت لزوجهها وقت الخييار
او لم تفعل في الويلمة فانقص ذلك من مهرى فالمرء كما قالت رجل منع امراته
المريضة من المصرك اليها فقال الزوج ان وهبت لمهرى يسكن الى انك
فعلت افضل ثم قدمها الى الشهود فن هبت بعض مهرها واوصت بصدقه
البعض على الفقراء او غير ذلك بين يدى الشهود فالهبة باطلة لانها بمنزلة الكرم
ولو لا لامرأة ابرلته عن مهرى حق اهب لك كذا وكذا فامرأة ان الزوج
الى ان يهب منها ما قال فانه يعود المهر عليه كما كان لا بها وهبت بشرط ولم يحصل
لها الشرط ولا تكون راضية بالهبة **ك** الزوج اذا ماتت فزوجه امرأة مهرها امرأة
وهبت مهرها الزوج ليقطع له في كل حوله ثوبا من ثياب ففعل الزوج ومضى حوالا
ولم يقطع فان لم يكن ذلك شرطا في الهبة لا يعود مهرها وان كان شرطا لا يعود لان الهبة
حصلت بشرط العوض ولم يحصل العوض وكذلك اذا وهبت منه مهرها على ان يهب
اليها فلم يهب كان الهبة باطلة **ل** امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يهبها
ولا يقطعها ففعل الزوج ذلك فطلتها ان لم يكن وقت لا مسك وقتا لا يعود مهرها
وان وقت وقتا فطلتها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله امرأة قالت لزوجه
تركت مهرى على ان يجعل امرى بيدى ففعل الزوج ذلك كان مهرها عليه على حاله ماله
يطلق نفسها امرأة قالت لزوجهها كاهن تزوجني شديما جئت باذن دار من ان
يطلقها لا يبرأ عن المهر لانها جعلت المهر عوضا عن الطلاق واذا ارادت المرأة ان
تزوجها ان يقطعها ففعل لها المطلق لان وجب حتى يهب ما لك على قالت وهبت
مهر لذي فمهرها عليه على حاله يزوجهها او لم يزوجهها وظهر من حيث الصورة
امرأة اخذت من رجل اجنبى نفقة في عتقها لبيتز وجهه فغلبها رد ما اخذت
سوان وهبت نفسها او لم تزوج امرأة قالت لزوجهها وهبت مهرى لك ان لم
تظلمني ففعل الزوج ثم طلقها بعد ذلك فالهبة فاسدة بخلاف ما لو قالت وهبت لك
مهرى على ان لا تظلمني ففعل تحت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو
قال لامرأة انت طالق ان دخلت الدار لا يطلق ما لم يدخل ولو قال
انت طالق على ان يدخل الدار فقالت قبلت وقع الطلاق وقاد مهرها على حاله
اذا طلقها لان المرأة لم يرض بالهبة الا بهذا الشرط فان قامت الشرط قامت

اما الطلاق

نالت اذات من مرض

على الزوج بها

اذا امت فانت بتر

اما الطلاق فالرضا منه ليس بشرط والفقوى على هذا القول اذا تزكت المرأة مهرها على
الزوج على ان يبعها بصل الزوج وان يبعها كان المهر عليه على حاله الطلاق اذا اراد
ان تزوجهها من طلقها مرة اخرى ففعل لها الا ان تزوجهها حتى تسي ما لك على فوهبت
مهرها على ان يزوجها ثم الى الزوج ان يزوجها فالمرء باطل للزوج تزوجهها
او لم يزوجها وهبت من زوجها صبيعة على ان يهبها ولا يقطعها ثم طلقها بعد
ذلك فان كانت شرطت الامساك وترك الطلاق وترك الطلاق وقتا موقتا فاذا طلق
قبل مضي ذلك الوقت فالهبة باطلة وان لم يذكر وقتا فالهبة صحيحة امرأة قالت
لزوجهها انك تسعي كسيرا فان مكثت معي ولا لعب فقد وهبت لك الحائط الذي
في مكان كذا ففعلت معها زمانا ثم طلقها فالمسئلة على خمسة اوجه الاولى اذا كانت
عده منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج لا بالعدة لا يملك
الزوج الثاني اذا وهبت منه وسلمت اليه وبعدها ان يملك منها وفي هذا الوجه
الحائط للزوج لان الهبة مطلقة الثالث اذا وهبت بشرط ان يملك منها وسلمت
اليه وقبل الزوج وفي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج وهو الحصار الرابع اذا
قالت وهبت مسكرا فان مكثت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الخامس
اذا اصلحت على ان يملك منها على ان الحائط هبة فلا يكون الحائط للزوج لان
الصلح باطل ولو وهبت من رجل ارضا فملكها واشترط على الموهوب ان يبيع
على الواهب من الخارج فالهبة فاسدة بخلاف ما اذا كان كرها وشرط ان يبيع
عليه من غير ان يبيع الهبة ويظل الشرط **ك** امرأة قالت لزوجهها اذا مت من مرضك
هنا فانت في حل من مهرى وقالت فمهرى عليك صدقة ففعل باطل ولو قال الطالب
للدبونه اذا مت فانت بريء من ذلك الدبون لا يبرأ وهو خالص لا يعتد باعتباره
وصية اذا لم يصر احيايا للملك والموت عند موت الموصي لا عند موت الموصى ولو
وهب عبد الابن لولد الصغير يحرر اذا كان العبد يتردد في دار الاسد ام
وان باع لا يجوز واذا تصدق بدار على امراته وعلى ما في بطنها وهي حية لم يجز
شئ من الصدقة ولو قال لها صدق على وعلى ابنى اوتى عليك وعلى نفسك
لهذه الدار لم يجز ولو قال تصدق عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت
وبغيره احد او قال تصدق فله الدار على بنى الصغار والثلاثة وهو بطن
انهم احياي فكلهم ميثاق وهو لا يعلو فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو
يعلم بموت من مات منهم جازت الصدقة وكلها للميت واذا تصدق على رجل
بصدقة وسلمها اليه ثم مات المتصدق عليه والمصدق وارثه فمهرت تلك
الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها اذا اعتق ماله بطن جارية ثم وهب
لجارية لرجل وسلمها اليه جازت الهبة في الام ولو باعها لم يجز الا ان يزوج
بائع جارية وحلى واستثنى ماله بطنها لم يجز البيع ولو وهبها فاستثنى
بطنها جازت الهبة في الام فالولد قبض الاب والجد الهبة على الصغير جازين

وان لم يكن في عيال لها وغيرهما نحو الاخ والاب والام وسائر القربايات لا يملكون اجرة
 الهبة على الصغار وان كانوا في عيال لهم وكذا وجبة هؤلاء وكذا الاجتنب الذي
 يقول النعم وليس للنعم احد سواه ولا فرق بينهما اذ كان الصبي يعقل القرض
 او لا يعقل وهذا كله اذ كان السمسار غائبا غيبة منقطعة واذ كان
 حيا حاضر والصبي في عيال هؤلاء لا يبيع بقبض هؤلاء عن عم الميت اذ هو
 الذين للموارث صحت لانه هبة الدين من عليه الدين ولو ورثا الوارث
 الهبة يريه ولو كان لانسان دين على عبد الغير فهو هبة لمولاه صحت الهبة
 فان رد يد **ط** رجل محتاج ومعه درهم فان اراد ان يفيق فالانصاف
 على نفسه افضل وان كان حاله انفق على الفقراء لا يصير على الشدة وان
 كان حاله يصير فالانفاق على الفقراء افضل ولو خذله به على مسكين والساكن
 يسألون الناس الحافا ويأكلون اسرا فانهم ما حورما لم يعلم ان هذا الفقير
 بعينه هذه الصدقة لانه نفى سد خلته والمعتبر منه الاتري الى ما روى
 انه قيل لرسوله الله صلى الله عليه وسلم فذكره السؤال فبيط قال من رتبك
 عليه قال ابن المبارك رحمه الله يحبني ان سال سأل الله تعالى ان لا
 يعطى شيئا لان الدنيا حسن فاذا سأل لوجه الله فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا
 يعطى له زجر له لا ينبغي ان يتصدق على المسائل في المجد الجامع لانه اعانة
 على اذى الناس والخيار انه اذ كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا هم يري
 المصلي ولا يبال الحافا ويا لامل لا بد منه فلا بالسؤال والاعطاء لانه السؤال
 كانوا يبالون على عهد رسوله الله صلى الله عليه وسلم في المجد وسروا ان
 عينا رضي الله عنه تصدق بخاتمه وهو في ركنه فندحه الله تعالى ووثق الزرق
 وهم راكعون ولانه عليه السلام نزل عن خطبته يوم الفطش ثم اقبل حتى ازالنا
 مع بدل فقرأ يا ايها النبي اذ جاءكم المؤمنات ثم قال من على ذلك ففالت
 امرأة واحدهم يا رسول الله قال فصدقن وابسط يداك ففعلن يمينين
 بالفتح والمحاكم في ثوب بلال رضي الله عنه وان كان يتخطى رقاب الناس
 وممن يدي المصلي ولا يبال بكره هذا والصدق على مثل هذا مكره اخرج
 الخبر لا السكين فلم يجد فهو بالخيار ان شأى ادى مسكنا اخر وان سأل يود
 لانه لم يخرج عن ملكه ولو صدق عن الميت او ردها له يصلي الثواب الى
 الميت يصدق رجل بها ليس له ان يرجع سوا كان المتصدق عليه فقيرا او
 غنيا ولو صدق بامة ودفعها وعلها ثيابا وجلبان وكون الثوب والمالي الذي
 يصدق لها بخلاف ما اذا وهب دارا وفيها متاع الواهب واحله وسلمها حيث
 لم يكن لان قيام هذا الشغل باقطة عادة لانها لا تنتم مرياته عادة ولا كذلك
 تلك المسئلة ومن وهب جارية الاحلها صحت الهبة وبطل الاستئثار ولو اعتنق
 ما في بطنها ثم وهبها جازى ولو ورث ملك بطنها ثم وهبها لمعرفان وهبها له

الحاج محمد رابع

الاعطاء من السجد

عالم ببرد

على ان يرد لها عيلا وعلى ان يقتتها او يحدها ام ولد او وهب دارا او تصدق عليه دار
 على ان يرد شيئا منها او يوصيه شيئا منها فالهبة جازية والشروط باطل ومن له على اخر
 ان يردهم فقال اذ اصاعدهك وانت منها برى او قال اذ ادى الى نصف ملك
 نصفه وانت برى من النصف الثاني فهو باطل والصدقة كالهبة لا يفتح الا بالقبض
 لانه تبرع كالهبة فلا يجوز في متاع يحقل القسمة فلا رجوع في الصدقة وكذا اذا تصدق
 على شيء مستحانا وكذا اذا وهب لفقير لان المقصود هو الثواب وقد حصل
 والله الحمد **كتاب الاجارة** وهي فقال من اسلم سم لا جرة وهي عطيت
 من كراء الاجير وقدر اجره اذ اعطاه اجرة من مالى لم يجرى فهو كراء الاجير والاجر
 ما يفتق على عمل الغير وكذا كراء يدى الانسان فيه لاجرك الله وفي الدين اجرت
 مملوك اجرة اجارا فهو موصى في الاساس اجرة في داره فاستاجرته وهو موصى ولا
 يملك اجرة فانه خطأ وفي الشرع عناية عن تلك المنافع بعوض ودليل حوان الكتاب
 والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى ورفعتنا بعضهم فوق بعض درجات
 يستخذ بعضهم بعضا بخيرا اي في العمل تاجر وقوله تعالى فان ارغعن لكم فاقوهن
 اجورهن واما السنة فقوله عليه السلام من استاجر اجيرا فبجمله اجرم وبه
 عليه السلام والناس يتعاملون بها فانهم على ذلك وعليه اجماع الامة اعلم ان التملك
 زمان يملك حين وملكك منقطع وملكك العين فومان بعوض وهو البيع و
 غير عوض وهو الهبة والصدقة والوصية وملكك المدافع فومان بغير عوض وهو
 العارية والوصية بالمنافع وعوض وهو الاجارة وتسمى مع المنافع لوجود
 معنى البيع وهو بدل الاعراض في مقابلة المنفعة وهي على خلاف القياس
 لان المنافع معدومة وبيع المعلوم لا يجوز الا اذا جرت اها بالحاجة الدار اليها **اج**
 ولا بد من كون المنافع والاجرة معلومة واعلام المنفعة بيان الوقت وهو
 الاجل فالبيان المساف واعلام العمل بيان محل العمل واعلام الاجران كانت الاجرة
 دراهم او دنانير سان القدر انه كذا وبيان الصفة جيدا وردى **اح** وما صلح
 تناسل اجرم فالمكيل والموزون والمعدود والمرفع المتعار بمصلحة اجبر
 في الاجارة اذا اختلفت جنسها وبيئتها بالشرط ونسب فيها خيرا والرفقة
 والشرط والعيب وبيان وبيع كماله المبيع **ه** اعلم ان عقد المبيع يعقد على
 التاميد والابهام والاسم بطله وعقد الاجارة بعد على التاميد والاسم
 بطله وعقد الاجارة بعد مفاوضة لا يجوز الا ان بين البذل من الجانبين
 اما بيان المنفعة باحدى معان ثلثة بيان الوقت والعمل وبيان الاجرة ان
 كانت الدراهم او دنانير فالشرط فيه بيان القدر والصفة ومع ذلك على هذا البيان
 اطلق وان كانت العقود مختلفة ومع على هذا القالب وان كانت الفدية مختلفة فالاجارة
 فائدة ما لم يبين نقدا منها فان كانت الاجرة كيدرا او ضربا او عددا متنازعا
 فالشرط فيه بيان القدر والصفة ويحتاج فيه البيان كما ان الايقا اذ كان له محل وقوة

الصدق بالنفس

العقد الثاني فسخا للاول كالباع الف ثم باعه بالكثر فالمعبر هو الثاني **ط** وفيه نوع
 اشكال وهو انه لو جعل هذا فسخا للاول واستاء اجارة حتى ان يجوز الاجارة
 في الشهر الاول ثم بعد ذلك كل شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار عند محدد كل شهر
 كالوقد اجرتك هذه الدار كل شهر كبقا **ق** ولو قال لا اخراجك داري هذه يوما
 بدينهم وسدحاما فسخها سنة كان عليه اجر مثله ليوم واحد والباقي يكون مجازا
ط ولو اجر دابته من رجل ثم اجرها من غير وسلم وجا الاول واراد ان يقيم
 السنة على الاجارة وان كان الاجر حاضرا فسخه عليه وان كان هو مقرا باجارة
 الاول وان كان الاجر غائبا كالورهن عند انسان عينا وسلم ثم انتزع من يده فغير
 الزم وباع وسلم ثم جاء المرثي والى الورهن واراد ان يسترده من المشتري واقام
 البينة على ان الورهن قبلت بسبه وان كان الراهن غائبا ولم يخذ العين من يد المشتري
 ويسلم الى المرثي حينئذ في يد رجل مانع فيه اثان احدهما يدعى عليه الاجارة و
 الاجر يدعى عليه الشراء فاقضى المدعى عليه الشرأ فاقضى المدعى عليه المستاجر فاراد
 مدعى الشرأ ان يحلف على البيع كان له ان لا يكون الاجر ان يحلف ولو اجر من غيره اجاز
 باجره ثم باع من غير ولو اجره ثم باع من من آخر ازم البيع من الاجر واذا انكسر
 كان له ان يحلف ولو ان المدعى عليه ادعى الاجارة واقضى المدعى عليه باجارة احدهما
 لا يفسد بيعه في حق المستاجر فاراد المستاجر ان يفسخ البيع الصحيح انه لا يملك الفسخ
ق ولو قال اجرتك هذه الدار كل شهر بدينهم على ان اهبك كل اجرة شهر رمضان او
 على ان الاجر عليك في شهر رمضان فهذه اجارة فاسدة اجر حاماسة
 بسنة درهم على ان يخط عنه اخر شهرين للمعطيل فالاجارة فاسدة لان
 هذا شرط بغير مقتضى العقد لان مقتضاه ان لا يلزمه اجر ايام المعطيل شهرا
 كان او اكثر واقل فحجمه محط شهرين بخلاف مقتضى العقد حتى لو قال ان مقدار
 كان معطلا فلا اجر عليه جائز لما كان هنا موافقا لمقتضى العقد ومقررا له نظيره
 ان اشترى زينا على ان اشترى رما على ان يخط عنه لان الرق خسين رطل
 قدر ولو قال على ان يخط عنه مقدار وزن الرق جاز استاجر حاما على انه
 ناسه بانه فلا اجر له فالاجارة فاسدة لان الثانية ان يعرض له شغل فعند
 الشرط فاسد ولا فرق بين الاجر والمستاجر في ذلك **ك** ولو غضب من رجل
 دانا فاجا المصوب منه الى الغاصب ولو قال الدار داري فاخرج منها فان
 لم يخرج ففي عليك كل شهر سنة درهم ان كان الغاصب جاحدا ويقول الدار داري
 باقام المصوب سنة النية ببل سنة انها لا يقضى الدار ولا اجر له على الغاصب
 وان كان الغاصب مقررا انها للمصوب منه فله له صاحب الدار اخرج منها فان لم
 يخرج ففي عليك كل شهر سنة درهم فلم يخرج ومكث زمانا يلزمه ماسي ولو اكرى دارا
 سنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال له ربي الدار ان امر عليها اليوم والاخر
 قال عليك كل يوم درهم فلم يصح زمانا في المستكرى مقررا بالدار يلزمه ماسي من الاجر

شهرزینا علیا الحائسہ عالمہ الزرقاہ

قال للفاطمة افترج والّا انا

وان لم يكن له محل لا يحتاج الى بيان الوصف والقدر والاجل واذا كان جواز
لا يجوز له الا معينا واذا كان بدله منفعة ينظر ان كان من جنسه لا يجوز
دائما مركب دابة تركب دابة واذا اختلف الجنس يجوز ثم الاجرة يستحق المثل
ثلثا ما يشترط التحويل والتحويل او باستيفاء ما يكون الاجرة بدله عنه ولو التمكن
عنه فبجلبه ادى وصوب ولم يستفد ثم الاجرة لا تخلو اما ان يكون معجكا او مؤجلا
ومعجكا او مؤجلا عنه فان كان معجكا بملكه وله ان يطالبه واذا كان مؤجلا لا
يطالب الا عند محل الاجل واذا كان معجكا يطالبه عند مضي كل يوم وان سكو
عنه يطالب عند مضي كل يوم **ط** ولو قال لغيرك اشتريه منك خدمة عبدك
هذا شهر لا يكون اكانت فاسدة ولو قال وهبت منك منفعة هذا الدار شهر
بكذا او لا يملكك منفعة داري هذا شهر لا يكون اكانت الاجارة جائزة والحالة
تستفيد بوطء المهر والصالح فلوا دعي شقضا من دار فانكر المدعي عليه فضالاه
على كنه بيت معلوم من هذه الدار عشر سنين جاز فلوان المدعي جاز هذا
البيت من الذي صالحه جاز ولو ان المدعي باع سكنه هذا البيت من رجل لا يجوز
ولو قال لغيرك بعت منك منفعة هذه الدار شهر لا يجوز كما لا يجوز بيع
خدمه العبد شهر بكذا ولو قال اجرتك منفعة هذه شهر لا يجوز على الاصح
ق ولو قال اعرف منك داري هذه شهر بدله كان كانت اجارة جائزة
لان الاعارة بعوض يكون اجارة ولو قال اجرت منك داري هذه شهر
بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا يكون اعارة ولو دفع داره الى رجل
ان يكتها ويرمها ولا اجر عليه كانت اعارة ولو قال لغيرك اجرتك داري
هذه راس الشهر كل شهر بكذا جاز ولو قال اذ جاء راس الشهر فخذ اجرتك
هذه الدار بكل شهر كذا يجوز ذلك وهو المختار ولو احر داره كل شهر بكذا
ثم اذ جاء راس الشهر فخذ بطلت الاجارة لا يبيع فليقل الفسخ على المختار الا
اذا اضافة الى العدة ولو قال لغيرك داري هذه غدا بدله ثم اجبره
اليوم من غيره الى ثلاثة ايام فجاء الغد واراد المستأجر ان يفسخ الاجارة
لبيس له ان يفسخ الثانية ولو كانت الاجارة مضافة الى العدة ثم باع
من غيره يفسد البيع ويطل الاجارة على المختار فان برده عليه يفسد قضاء
او يرجع في الهبة قبل الحج وفوت الاجارة الى حالها وان عادت اليه يملك قبل
لا يعود واذا اجبر الرجل اجاره بالهرم من غيره لا يفسد الاجارة في حق
الاجير حتى ان الاجير مع المستأجر الاول اذا ما بها الاجارة لا يجبر عليه
ان يسله الى الثاني **ق** ويفسد الاجارة بالنقطة واذا استأجر رجل من
آخر قدوة باعيانها يجوز بغير اعيانها لا يجوز واذا جاءه بغيره وقبلها
على الكراهة الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتداه بالنقطة ولو قال لاجرتك
هذه الدار منه بالف درهم كل شهر عاينه فالاجارة يقع على الف وبالي درهم وبغير

محمد علي الله والصلح

مال اور غذا تم باہ

شام الحمد لله الله افلا يجعلها في مقدار ما سئل مشاعه منها باجر مثلها فان هذا
 حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت ولا اجعلها بعد ذلك باقاً
 كل يوم ولو استاجر كل ثوباً كل شهر ثلثة دراهم فلما مضى شهر ان قد له صاحب البيت
 اي رخصت كل شهر خمسة دراهم والاصح بالمحائوت ولم نقل المستاجر شيئا ولكنه
 سكن فيه يلزمه كل شهر خمسة دراهم لانه لما سكن فعلى يدك وبوابة المستاجر
 لا ارجى خمسة وسكن لا يلزمه الا الاجر الاول الداعي اذ كان من عى الغنم كل
 شهر باجر مسمى فقد لصاحب الغنم الا ان يعمى غنمك بعد هذا الا ان يعطيتي كل يوم دراهم
 فلم يقل صاحب الغنم شيئا وتركها الغنم عنده كان عليه كل يوم دراهم ولو استاجر رجلاً
 ليعمل له في ارضه عملاً معلوماً كل شهر بكذا فاضات المستاجر بعد زمان فقال الوحي
 للاجير اعلم على ما كنت تعمل فان لا احصى عنك اجر ك فاني عن ذلك نام ثم باع الوجه
 فقد المشتري للاجير اعلم عملك فانا اعطيتك الاجير في حيوة المستاجر يكون في
 تركته ومن يوم قال له الوجه اعلم عملك يكون على الوجه ومن يوم قال
 المشتري ذلك يكون اجل المثل اذ لم يعط بالمشي ولو اراد ان يستاجر غلاماً
 فقا حب صاحب الغلام هو بعشرين يوماً والمستاجر هو بعشرة فافترقا على
 ذلك فانه يكون بعشرين يوماً والمستاجر هو بعشرة فافترقا على ذلك فانه
 يكون بعشرة وقضى الغلام يلزمه الاجر الذي صرح به المستاجر **ق** ولما قد
 جعل لغيره اعطيتك هذا العبد لخدمتك سنة جاز وهذا اجاز ولو ادعى شقاً
 من دان وانكر المدعى عليه فضالمة على كفى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جان
 فلوان المدعى اجر هذا البيت من الذي صالحه جاز **ط** حانوت احترق فاستاجر
 رجل كل شهر خمسة دراهم على ان يعمر على ان يجيب بنفقته من الاجرة فمهر فوات
 الموجر بعد من مئة فالاجارة فاسدة واذا سكن المستاجر فعليه اجر المثل بالناس
 بلغ والمستاجر اجر النفقة الى انفقها في العمار واجر مثله في قيامه في العمار جاز
 كان بعضه خراب وفيه خوايت عامرة فاستاجر رجل العامرة كل شهر خمسة عشر
 والخراب كل سنة خمسة على ان يعمر الخراب بماله ويجيب نفقته من حمله الارض
 فاستجار الخراب اجير فينتفع به بعد ذلك فاسد والمستاجر على الموجر بنفقته
 واجر مثله فيما عمل والموجر ان يسترد الخوايت من المستاجر لما سددت الاجارة
 واما الخوايت العامرة فالاجارة فيها فاسدة جازية لعدم المعسر لحر من اجر مثله
 شهراً يطبخ فيه العصر واشترط على المستاجر ان يحمله الى منزله الموجر عند الفراغ
 فاسدة واذا فرغ من عمله قبل مضى الشهر فعليه الاجر الى تمام الشهر وان كان استاجر
 كل يوم بكذا فافترقا من عمله سقط الاجر عنه ردها الى صاحبها او لم يرد لها
ن استاجر ان مائة فخرج فيها ثمان مائة المستاجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان
 على ورثته ما سمي من الاجر الا ان يدرك الزرع لان الاجارة كما ينقض بالاعلان
 وكذا لو مات الموجر وبقي المستاجر في الاجارة الى ان يدرك الزرع وان انقضت

قال صاحب النظم سرور المستاجر

اسام على الاثر

ساجد فرزند

الاجارة

الاجارة والزرع نقل بقوله ان شئت فاقطع الزرع في المال وان شئت فانترك
 في الارض الى ان يدرك وعليك صاحب الارض اجر مثل الارض ولو استاجر الارض من
 وزرع عليه او غرس فيها شجرة انقضت مدة الاجارة بيقين من قبل الارض المستاجر
 بنية الشجرة منقولة وقيل بطالبه من الارض المستاجر ببيع الشجرة وبه صرح
 الارض ولا يفيق الاجارة هنا بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة وليس
 له ان يملك الارض ان يملك الشجرة على الناس بالقيمة اذا لم يكن في قطع الشجرة ضرر
 فاحش بالارض فان كان حينئذ كان له ان يملك الشجرة عليه بنقيتها منقولة دفعة
 بالزرع من ثمنه ولما استاجر على بيت ووضع عليه دنان خل فانقضت مدة الاجارة
 فاني المستاجر دفع الدنان بستر ان كان الخلد مع مبلغا لا يقيد بالحق بل يوم المستاجر
 بالرفع لانه سبعت في الاسفاعة وان كان الحق بل بسد الخلد بلسان المستاجر ان شئت
 فادفعه وان شئت فاستاجر البيت في وقت بلوغه ويكون عليك اجر المثل **ق** استاجر
 حمارا وكراوة لسله الموجر ما لم يريدها على صحبه قل عليك كل يوم درهم فبعضها
 وقد انكرت فالاجارة في الحمار فاسدة وفي الدنان جازية اذا سمي اجرة الا
 اذا علم ان لها حمل او مونة صحبة الكمران حصة ما سمي في وقت الكسر وفي
 الحمار يجب اجر المثل وللمرسم اجرة الحمار واحر الكمران فالعقد فاسد
 وان لم يكن الكمران حمل ومونة استاجر اجير ليقطع له اشجارا في قرية بعدد
 عن المعمر على ان اجر الزهاب والرجوع على المستاجر على المستاجر اجر المثل في الزهاب
 وليس عليه اجر الرجوع وينسد الاجارة **ك** ولو استاجر رجلاً ليحفظ كرمه ثم باع
 الكرم فقد المشتري للاجير اعلم عملك واعطيتك الاجر بنقطة الاجارة استاجر
 ارضاً فيها زرع او غرس ما ينعى من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان
 الزرع له في الارض ان ساع الزرع منه ثمن معلوم ولما باعها ثم يوجر الارض منه
 فان كان بغيره لوجر بعد مضى المدة فلواجر مع هذا من الحيلة ثم سلم ما ساع
 وحصد سبيل حاشا لهذا اذا لم يدرك الزرع فاذا ادرك بحيث لا يضر الحصاد
 يجوز ويجوز اخذ بقل الزرع ولو اشترى رطله في ارض فاعلامتها ثم استاجر
 الارض لا يجوز اما اذا اشترى الرطله باصلها والشجرة باصلها والشجرة باصلها
 ثم استاجر الارض جاز ولو استاجر داراً شهراً بعشرة على ان سكن يومها فعليه
 عشرة فسدت الاجارة ولو استاجر دابة لم يقد بعشرة على ان رجع عن
 الطريق فعليه عشرة او على ان بلغ فدية كذا فعليه الاجرة لا يجوز وعلى هذا
 لو استاجر دابة على ان يحمل كذا فاجرة كذا لو استاجر ارضاً على ان زرع
 كذا فاجر كذا وان زرع كذا او استاجر داراً على ان سكنها فالاجر كذا وان
 انقد فيها حداً وان طحنا فاجر كذا لا يجوز ولو استاجر داراً على ان لا يملكها
 فسد ولو استاجر هذا على ان يسكن وحده يجوز وهذا اذا لم يكن في الدار
 بئر او بئر او بئر او بئر ولو اجر نصف الدار ونصف الارض مشاعاً لم يحسن سواء

زرع او غرس في الارض

ساجد على ان

كان يحتمل القسمة ولا يحتمل ولو اجر من شريكه يجوز سوا اجر كل حصته او
 بعضه ولو اجر دانه من رجلين يجوز ولو اجر دانه ثم تناخا في المصنف لا يطل
 في الباقى وكذا لو مات احد المستاجر بن بطل في حصته الميت دون الحي واصله
 ان الشيوخ الطائري عرّفه ولو اجر البناء دون الارض لو كان البناء ملكا
 والعرضه وفقا فاجر البناء لا يجوز ولو اجر الدار ونسب منها في اجارة الفرجان
 الاجارة فيما وراء البيت ولو كان البناء لرجل والعرضه لآخر فاجر صاحب البناء
 لا من صاحب العرضه الفتوى على انه يجوز ولو اجر صاحب العرضه لا شك انه يجوز
 ولو استاجر العرضه دون البناء يجوز وطريق جواز اجارة المشاع ان يلحق بها فضاء
 القاضى ويعقد على الكل فيفسخ **في البعض ح** ولو كان العين بينهما فاجر احدها
 بضمه من اجنبي لا يجوز ولو كان العين كله لرجل فاجر المصنف من اجنبي لا يجوز
 وينعقد فاسكا حتى ينجب اجر المثل وهو الصحيح وان كان الكل له فاجر الكل
 اشترى فان اجملة ساجرت الدار منكم لجان فان فصل والتفصيل لا يخلو اما ان
 يكون بالنصف بان قل نصفها منك ونصفها منك او بالثلث بان قل ثلثها منك
 فعلى الاجم لا يجوز واذا كانت الارض بين جماعة فكل واحد هم وكيف باجارة نصيب
 فاجر من جميعهم جاز ولو اجر من احدى لا يجوز بمنزلة ما لو باشر الموكل
 بنفسه ولو كان الدار بين ثلثة فاجر احدى بضمه من احدى لا يجوز
 موت المكارى في الطريق لا يطل الاجارة والمستاجر ان يركبها بذلك الاجرة حتى ياتي
 خاسا فان بلغ مامسا لا يخاف على نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك
 قاضير رفع الامر اليه وان لم يحدد انه اخرى يمكن ان يمكث في ذلك المكان فيطل
 الاجارة نزولا العذر ويطل الاجارة بموت الاجر والمستاجر لا يطل بموت
 الوكيل ولا بموت الاب والوصى ولا يبلغ **الصحة ق** ولا يطل بموت الموقوف
 عليه ثم ما وجبت من الاجرة الى ان مات هذا الميت يصير فالى ورثته وما وجب
 بعد موته فهو لمن يقع **ط** ويطل بموت الموكل ولو اجر رجلان دارا ثم مات
 احدهما بطلت الاجارة في حصته فان رضى عارت الميت وهو كبران
 يكون حصته على الاجارة ورضى به المستاجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع
 فيضيه لكهما من الشريك وكذا لو مات احد المستاجر بن وان مات
 الفضل في الاجارة ان مات قبل الاجارة يطل المقتد وان مات بعد
 الاجارة لا يطل كما لا يطل بموت الوكيل ولو استاجر دابة الى موضع
 باربعة دراهم على ان يرجع في يومه لك فيرجع بعد خمسة ايام فعليه
 دراهم لانه خالفه في الرجوع فيسقط عنه اجر الرجوع ويبقى الذهاب
 ولو استاجر دارا شهرا فاسكنها شهرا بن ان لم يكن معدا للاستغلال لا
 يلزمه اجر الشهر الثاني وان كان معدا للاستغلال يحجب اجر الشهر الثاني
 استاجر تاما او ارضا او دارا وعليه الفتوى وان مات المجر منكم المستاجر

اجارة البناء

مطل الاجارة بالكل

المعد للاستعمال

بعدمه

بعدمه فعليه اجر ما سكن بعد الموت لانه ليس بغائب في السكنى بل هو ماض على الاجارة
 وسفى ان لا يظهر الاستباح هنا حاله يطالبه الوارث بالنقح سوا كان بعد الاستغلا
 ولم يكن واذا انقضت مدة الاجارة وورث الدار غائب فنكح المستاجر بعد ذلك
 سلا يلزمه اكثر اهل هذه السنة لانه لم يكن على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة
 والمستاجر غائب والدار في يد امراته لان المرأة لم يكن لها باجر ولو اجر دانه او حانوته
 كل شهر بغيرهم كان كل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر وان خرج المستاجر
 قبل تمام الشهر فليس امراته ومتاعه فيها لم يكن للاجر ان يفسخ الاجارة عند تمام
 الشهر وان خرج المسافر مع المرأة لانه ليس بجسيم فان اراد ان يفسخ عند غيبة
 المستاجر فليطه ان يواجر الدار من النسيان اجر مثل قام الشهر ودام هذا الشهر
 يفسخ الاجارة الاولى بعد الثانية فيخرج المرأة من الدار ويملك الثاني كن
 باع شيئا على انه بلخيا ثلثة ايام ثم اراد ان يفسخ بحكم الخيار عند غيبة المشتري
 لا يجوز ذلك فان باعه من غير جاز وينتقض البيع الاول وهذا اذا كان
 المستاجر غائبا فان كان حاضرا وقد اجر دانه كل شهر حتى يفسخ الاجارة
 اجمع انه يفسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان وقت الفسخ اول
 الشهر باو الشهر السيلة ويومها وعليه الفتوى ولو اجر دانه من رجل سنة
 بالف درهم ثم قال استاجر وهبت متك جميع الاجر اوقا ابر انك عن الاجر
 مع ذلك وقيل لا يصح وهو الهثار عند البعض ولو ابر انك عن خمسة من هذا
 الاجر مع عن الكل ولو كان بفحيل الاجرة شرط كان الاجارة ثم وهب منه الاجرة وبله
 من الاجرة مع ولو اجر دانه ثم وهب له اجر رمضان ان استاجرها سنة جاز وان
 استاجرها شاطهر لا يصح الا اذا وهب بعدما دخل شهر رمضان ولو اجر دانه
 سنة بعيد عينه ثم ان الاجر اعتقه العبد من ساعته لم يحجز اعنافة الا ان يكون بفحيل
 الاجر شرط في الاجارة او لم يكن شرط لكنه يحل ولو اجر دانه سوب نعه او بعده
 بينه ثم قال للمستاجر وهبت متك هذا العبدان قبل المستاجر والافلا الاجر اذا
 باع المستاجر فاداد المستاجر ان يفسخ بعهه الصحيح انه لا يمكن الفسخ بخلاف المرقن
 فانه لو باع الراهن بغير اذنه كان له ان يفسخ **في الاجارة الطويلة** فاجر اجارة
 يفتى بجوازها بعض الامة بخلاف بعضهم يكرهونها وهي على وجهين احدها ان اذا
 اراد ان يواجر الكرم اجارة طويلة او الارض وفيها زرع بيع الاجار والزرع
 باصولها من الذي يربد الاستيجار بين معلوم وسلم ثم يهاجر منه الارض مدة
 معلومة ثلث سنين او اكثر غير ثلثة ايام من اجر كل سنة او كل سنة اشهد
 بالملوم على ان يكون اجر كل سنة من السنين الاولى غير الايام المستثناة ههنا
 من تلك الاجرة كذا وقسمه ما لاجارة كذا في ايام الخيار يكون بمقابلة السنة الاخيرة
 وان يكون لكل واحد منهما فسخ الاجارة وثمانيها ان يرفع الاجار والزرع
 الذي في الارض معاملة الذي يربد الاجارة على ان يكون الخارج بينهما على

كل شهر بغيرهم

استقر الساجر

باع الاجارة بالساجر

ما به سهم سهم منها للدافع والبلد في العامل ثم يوكل العامل في صرف نصيبه من الخارج
 فيما احب ثم يواجر منه الارض مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير ان يكون احد المتدينين
 شرط في الاجر ومشايخ **الح** وبعض مشايخنا انكر هذا الوجه الاول لوجوه اخرى
 ان مدة الخيار بين عشر وثلاثة ايام وهي مفسدة للعقد الثاني انه باع الاشجار او لا
 في اجاز الكرم استاجر الارض ثانيا اجارة طويلة والبيع ينفسخ بانفساخ الاجارة
 وينتهي بانتهائها والباقية شرط لصحة الاجارة والسادس شرط لصحة البيع وطلب هذا
 التقدير بصير البيع موقفا فانه فاسد الثالث ان هذه الاشجار اذا خرجت الثمار
 بعد القبض ثم التفتت الاجارة في الارض بسبب من الاسباب فيفسخ البيع في الاشجار والاراضي
 المتصلة في البيع بعد القبض مانعة من الفسخ الرابع ان البيع بصير مشروط
 الاجارة بمعنى دليل انفساخ البيع بانفساخ الاجارة فيبقى دي في صفتين في صفة
 وانه حرام الخامس لا يجوز للمستاجر قطع هذه الاشجار ولا بيعها ولو كان البيع مجزا
 لجاز له ذلك كونه مكماله وان لم يكن مجزئا كان فاسدا السادس ان بيع الاشجار ليس
 بيع الزرع ليس بيع وعنه بل هو بيع معنى النجعة ولهذا لا يكون للمستاجر ان يقطع الاشجار
 وعند فسخ الاجارة ينفسخ البيع من غير فسخ وبيع النجعة لا يزيل البيع من مكانه
 البايع وان افضله القبض وبقاء الاشجار والزرع يبيع الاجارة في الارض
 والمشون جوزه وطريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا بيع النجعة بل هو بيع رعه
 لانها لما قصد الصيغ الاجارة والخدمة للخدمة الاجرة يبيع النجعة فقد قصد البيع
 الرغبة ويجوز ان يكون الاشجار مملوكة للشري ولا يملك قطعها ليعلق حق العدة
 كالمراهن لا يملك قطع الاشجار الرهن وان كان يملكها ليعلق حق الفير ومن جوزه
 الاجارة الطويلة اختلفوا في انها عقد واحد ومفوق ومفودة في بعضهم
 مفودة متعددة وفي بعضهم هي عقد واحد وثمرته للتلف بطل فيما اذا اجر دار
 البيت ثلث سنين كانت الاجارة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فيفسد الاجارة
 في السنة الثالثة ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا
 قول من يجعلها عقدا لا يتعدى احد العاقدين في الاجارة الطويلة اذا فسخ
 العقد في ايام الخيار غير محضر من صاحبه يجوز المستاجر اجارة طويلة اذا اسيد
 من الاجر بعد القبض اجارة مشاهرة لا يبيع الاجارة الثانية وما يباخذ من الاجر
 يكون محسوبا من مال الاجارة اذا كان من جنبه المستاجر اذا اجر من الاجر
 ولم يكن الاجارة طويلة لم يبيع الاجارة الثانية وليسقط الاجر عن المستاجر
 الاول ان كان الاول قبض الدار من المستاجر الثانية وان لم يقبض لا يفسد
 فان كان الاجر الاول قبض الدار من المستاجر حتى ليسقط الاجر من
 المستاجر لا يطل الاجارة الاولى وكان للمستاجر ان يسترد الدار من الاجر
 فلو ان المستاجر قبض الدار من الاجر ثم اعادها من الاجر ولم يواجرها منه

رسالة الاجارة

الاجارة الطويلة
عقدها او عقد

اجارة المستاجر الاجرة

للمستاجر

لا يسقط الاجر من المستاجر حتى يسقط الكرم الى الاجر معاملة ان كانت الاجارة
 الطويلة بطريق بيع الاشجار اجازت المعاقدة وان كانت بطريق دفع الاشجار والكرم
 الى المستاجر معاملة ثم دفعها المستاجر معاملة الاجر لا يجوز اذا مات المستاجر اجارة
 طويلة وعليه ديون كان المستاجر ارحم من سائر الفرماء كالمرفق بالرهن المستاجر
 اجارة طويلة اذا اجر من غير اجارة طويلة او رفع الى غيره من اجاره على ان يكون الرهن
 من قبل العامل ثم ان المستاجر الاول مع اجره معاشا الاجارة الاولى في الصحيح ان
 الاجارة الثانية والمزمنة ينفسخ سواء اتخذت ايام الفسخ في العقد بين او
 اخلفت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلثة ايام من اجر كل سنة كما بين
 واما ايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك وعلى خلاف ذلك المستاجر اجارة طويلة
 اذا كان الاجر في ايام الخيار او في غيرها ما لا اجازت فساد الاجر بهرم او لا
 الاجر زمانه من ان ينفسخ الاجارة دفع المال او لم يدفع وكذا المشتري اذا كان
 البايع بما بان دونه فساد البايع بدمه يكون فسخا للبيع المستاجر اجارة اذا اجر من غير
 اجارة جاز في الاجارة الثانية ولو لم يفسخ لغيره اجرته حاكم هذه اجارة
 طويلة بكتابة كساحت وامر صاحب الدار الكاتب بكتابة الصك فكتب على الرسم
 ولم يكن منهما شيء آخر ودفع المستاجر مال الاجارة الاجر لا يكون بينهما هبة اجارة
 ولا هبة الاجر على المستاجر سوى للدار وان كانت الدار مدة للاستقلال ولو
 استاجر دارا اجارة طويلة بدنانير فاعطى الى مكان الدنانير دسهم فباعها الاجارة فان
 المستاجر يبيع على الاجر الدنانير ولا بد له من ولو اجر دار اجارة طويلة من حصة
 واجرها غير من حصة الى مدة يعلم انهما لا يبعثان الى ملكا لمدة ففيه رواية
 المستاجر اذا اراد في الاجر بعد ما مضى بعض المدة لا يبيع الزيادة وبيع المدة
 ولو استاجر كرم لم يبيع اجارة طويلة واشتري الاشجار كان للمستاجر خيار
 الروية فان فسخ في الكرم ففسخ الملاك سطل خيار الروية فان كان لكل
 الثمار لا يطل خيار الروية الاجر اجارة طويلة اذا باع المستاجر ثم ساق مدة
 الخيار مدسعه فيه كالوباع في ايام الخيار من الاجارة الاولى لا يفسد الاجارة الثانية
 في الخيار ولو اجره ثم باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كان له الخيار
 سارص حتى يمضي ايام الخيار فانتفى بطل الخيار ولو استاجر رصا وقبضها
 واجرها من غيره ثم ان صاحب الارض استاجرها من المستاجر الثاني يبيع
 واستاجر رصا اجارة طويلة ثم اجرها من عبدا ذون لصاحب لا رصا اجارة
 مشاهرة ان كان العبد استاجرها بغير اذن المولى فما اخذ المستاجر من العبد
 لا يحسب على المستاجر من ماله مال الاجارة ولو استاجر جوفه مشاهرة و
 فسخ واجر من غير اجارة طويلة وسحبه وامر صاحب الخانات المستاجر اجارة
 طويلة قبض اجره الخانات من المستاجر الاول فيقبض فغاب صاحب
 الخانات فاقبض المستاجر اجارة طويلة من المستاجر الاول كانت له الاجارة

المستاجر لا يملك الرهن

قوله الاجارة الطويلة

بعضها مشغور ببعضها فافهم

استجر بالصفحة

الشهر وقع فيه الاجارة الطويلة اذ كانت فاسدة بسبب كان على المستاجر اجر المثل
لا يزداد على الشهر وفي الاجارة الطويلة اذ اكتب في الهك وكل واحد منهما
ان يفسخ العقد في مدة الخيار في حضرة صاحبه وعنه نفس العقد ولا يجوز
الاجارة الطويلة في العقار والضياع يجوز في الرقيق وكل شيء ينتفع به مع ناعسه
ولو استاجر ضياءا بعضها فارغ وبعضها مشغور بجوز الاجارة في الفارغة
بعضتها من الاجر لا يجوز في المشغولة وان اختلفا ففي الاجر اجر ثقتا
وكانت مشغولة من روعه وفاقا للمستاجر كانت فارغة كان الفقد
في ذلك قول الاجر في الاجارة الطويلة اذ افسخ الاجر الاجارة في ايام الخيار
وفي الارض زرع لم يبركه يبقى الاجارة باجر المثل **ط** وفي الظهري والحيلة لحوان
اسحاا الدابة اذ كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة و
معاملة السنين المقدمة ما هو حديثه او كرم يرى ولما الصغير المستاجر عن ابر
السنين المقدمة ويصح ابراه وان اراد ان يصير محججا عليه ليحق به حكم الحاكم
والحيلة فيما اذا استاجر الاب للصغير عقارا او ضياءا كان يقاتل اذ كان مال الاجارة
الف درهم مثلا اجر مثلا اجر مثلا اجر مثلا هذه الدار لكل سنة مائة يجعل بمقابلة
عشرين سنة من اوانل هذه السنين في قليل ويجعل بمقابلة عشرين
المتن العقد لا شيء قليل فيجوز جعل المقصود ان كان ولواستاجر كرمها ما لم يرد
كان صاحبه كرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى تمت الاجارة كان للمستاجر خيار الرتبة
في الكرم وان تصرف في الكرم تصرفا لا يملك بطول خيار الرتبة ولو اكل من ثمار الكرم
لا يطل خيار الرتبة **ط** واذا جعلوا ايام الفسخ في اجرة كل سنة والاجارة في نصف
الشهر اعتبر السنة بالايام بمقابلة ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع
الاجر المستاجر قبل تمام السنة من اذن المستاجر حتى اذا ابا ايام الفسخ يفسخ اذا
افسخت الاجارة الطويلة وقد كان فيها بيع الاشجار يفسخ البيع في الاشجار الاجر
اذا استهل بالاجارة بعد الفسخ في الاجارة الطويلة بعد الفسخ السكنى حلاله
المستاجر **ب** ولو استقرض من رجل ما لا مملوكا وقبض المال ثم ان المستقرض من
القرض في حاقوة ما لم ارده عليك فزككك الطالبك باجرة الخاقوة ان ترك الاجرة
عليه مع استقراضه منه كانت الاجرة واجبة على المقرض وان تركها بعد الاستقراض
او قبله فالخاقوة عاريت في بدء ولا اجرة على المقرض ولو استقرض درهم
اسكن المقرض في دار يجب اجرة المثل على المقرض ولو اخذ المقرض من المقرض
حمارا يستعمله الى ان يرد عليه الدرهم ثم ان المقرض سلم الحمار الى عار ففقره
فمن المقرض قيمة الحمار **ق** استاجر رجلا لحفظ له هذا السكنى كل شهر كذا وكذا
الاجر ومضت مدة ثم ظن ان هذا السكنى كان ملكا غير المستاجر ينبغي ان لا
يجب اجرة مضى ولو استاجر الراهن المقرض لحفظ الرهن لا يجوز لان الحفظ
مستحق عليه بخلاف ما اذا استاجر المستقرض الموضع لحفظ الوديعة حيث يجب

لا تفرق

لانه تبرع به غضب عينا او استاجر رجلا لحفظه يجب لاجر المستاجر وفي المسئلة الحكام
وهو انه بالتبض صار غاصبا الغاصب والمفظة واجب على غاصب لغاصب فكيف يجب لاجر
باعتها واجب عليه ولان المالك ان يضمنه والاجر مع الضمان لا يجتمعان كذا في فصول
العماري من المستحق للاجر غير المستحق للضمان والاجر والضمان لا يجتمعان لواحد وفي
قوله صاحب الحيط ولو غضب دابة واجرها من انان يجب على الاجر وان كان المستاجر
غاصبا لغاصب لان الاجر غاصب بمقابلة الانتفاع وقد وجد الانتفاع ههنا يجب
الاجر وفي مسئلة المسكين الاجر غاصب بمقابلة الحفظ وانه مستحق عليه فلا يجب
الاجر بما اخرج معهوده حلالا لم وطع غضب من آخر عبدا او اسقانا واستاجر
غيره ليحفظ كل شهر بكذا ثم ان المالك استاجر هذا المستاجر ايضا ليحفظ هذه العين
فالاجارة الثانية ينفذ ويتضمن نسخ الاولى فان كان غاصبا صار مستردا وان كانت
عارية كذلك ولو هلك العين المستاجرة على حافظة ثم اختلفا ففي الاجر هلك بعد
تمام السنة وفي عليك اجرة السنة وفاقا للمستاجر لا بل بعد شهر واحد فان الفقد
قول المستاجر لانه سيكر وجود الاجر عليه دفع الى المقرض مشطا واستاجر لحفظه
حتى يارب الدفع اليه مع العين لانه هو القارض فكان اعلم به نظيره جعل امر امراته بهن
ان لم يوصل اليها السوق مثلهما او دما لها عليه الى شهر ففنى شهر ثم اختلفا في وصول
السوق والدين اليها اذا اختلفا لاجر والمستاجر ففي المستاجر دفعت المدفوع
اليك من راس المال وقال المقرض من الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بحجة
الدفع ولو كان هذا الاختلاف بعد موت المطعوب بين ورثته وبين الطالب بخلاف
الشرع الى اقامة البينة لانه اعلم لهم استقرض من رجل مائة وكنت بالعرض مكا ودفعه
الى المقرض ودفع اليه مشطا واستاجر حطة المشط كل شهر بكذا كما هو المعهود فجعل
المقرض مكا المقرض بالمشط وحفظها يجب لاجر ولا يصير ضامنا مكا للمشط ادعى على امر
المستاجر المدعي يحفظ عين سماء كل شهر بكذا وبين الاجرة وتاريخ الاجارة
وصف العين وان حفظ مدة كذا فواجب عليه الاجرة المشروطة كذا دينارا لانه
لم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ليصح دعواه لان هذا دعوى الدين في الحقيقة وقد
سنة الدعوى مثله استقرض من اخر خمسة دينار وكنت اليه مكا لاقرار بهذا العقد
واستاجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المقرض قبل قبض المال ثم المقرض
لم يدع الا ان يعده مائة وخمسين دينارا ومضى على ذلك شهر والمقرض معترف بجميع ذلك
يجب لاجر المشروطة كاملة ولم ينفذ فيسقط الحنين الى المدعي في المقرض
بخلاف ما اذا مضى بعض مال المقرض معترف بجميع ذلك يجب لاجر المشروطة ولم
ينفذ فيسقط الحنين الى المدعي في المقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال المقرض
مثلا نصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يمكن من مطالبة الاجرة له بعد قضاء
النصف او من او استقرض لاجر اليتم والوقف ودد احادب معهوده
كرد مدار وقف وان عاد ناسيه نقا نذ واذن اجاب بعض الاجمة نقا نذ وان لم

اختلف الام والساج

أنكره أو أوجب له أو عذر

يعتمد على جوابهم من دى ديكري ما وكيل كركه ندى مران ديكري قرضين وبدل الجارة
شرعي لكن نالغ بر وجه شرع برنق واجب شود من ان عهد بهرون آيم ان وكيل ما نكه فرموده بود
بكره و مدني برين بكن شتابن وكيل المحرر بحافط داده باشان من كل توان ذكره ولا يكون
له ولا ينة المطالبة لان التوكيل بالاستقراض في صحيح فيكون التوكيل مستقر على نفسه
ثم مقرر ان اياه فانه بقوله انجه برنق واجب شود من ان عهد بهرون آيم وان مجرد
وعد مردى مرادى كرفت بنگاه داشتن عيني هر ماه بيك د سنه كلفه موصوف
ولو صاف كاعده كفت بيع الاجار رجلا ان استقرضنا من ثالث ما لا واستابر
المقرض على حفظ ما هو ملكهما ثم مات احد المستاجر بن هل يفسخ الاجارة في
الآخر من المستقرضين المستاجر بن املا ذكره في جواهر الفقهاء ولو اجر الرجلان
من اجل ارفاق احد الموجه بطلت الاجارة في نصيبه وفي نصيب الى يست
على طاهها ولو دفع الى اخرها لا وامر بان يدفعه الى فلان قرضا ويعقد له عقد الاجارة
المسومة فدفع التوكيل المال الى المقرض وقد استاجر المقرض التوكيل على
ان يحفظ عينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستاجر التوكيل لا يفسخ الاجارة
ببوتة لان من عقد له الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل يعقد الاجارة
من المقرض لو كمل بقبول العمل وهو الحفظ والتوكيل بقبول العمل هو الحفظ
صحيح والمقرض عقد الاجارة المسومة على حفظ عين كل شهر بكذا وكان
الصكاك وامر المقرض بكتابة الوثيقة بالقرض وبدل الاجارة وترك المقرض
العين المستاجر على حفظه بعد ما قبضه من المقرض عنه الكتابه ليكتب عليه
واوصافه مسومة في الوثيقة فمضى على ذلك شهر ولم يكتب الكتابه في الوثيقة بره
من الزمان والعين منه هل يجب الاجر بالحفظ لشك المدة ام لا اجاب بغير
الامة يجب ان الشرط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له ان يحفظه
بكل من يعتمده وقد عتمد على هذا الكتاب على ذلك حيث تركه عنده كيف
وقد علم المستاجر وشرعى دفع القرض العين المستاجر على حفظه الى من ليس
في عياله وامر بالحفظ لحفظه زمانا يجب له لتلك المدة اجر على المقرض
لان الاجير على العمل اذا لم يشترط عليه ان يعمل ذلك العمل بنفسه له ان يقتدر
فيه غير مقامه وهذا لم يشترط على المقرض ذلك فله ان يحفظ المقرض ذلك
العين بيد من شاء **فصل** رجل اقترضنا نكاد را هم ثم المقرض اجر حجب الميزان من
المستقرض كل شهر بدينارين ان لم يكن لحجب الميزان قيمة ولا يستاجر عادة لا يجب
على المستاجر شيء ولو استاجر من رجل قد سخرس واراد الاجر يكون الله
مضمونا على المستاجر مع من المستاجر نصف الدين بثلثين المثل واكثر ثم يواحد
منه النصف ما شاء فان ذلك جائز اما الخلاف في اجارة المشاع من غير الشراك
رجل اقترضنا نكاد را هم واراد ان يسكنه المستقرض في غير اجر المستاجر
المقرض مدة معلومة سنة او اكثر باسجل ثم بيع من المستقرض شيئا يسيرا

المقرض اجاره المشاع غير الشراك

بكر

تلك الاجرة حتى يصير الاجر قضايا بشن قابغ من المستقرض من رجل وكل جرك
ان يستاجر له دارا بعينها سنة بائة درهم تفعل التوكيل ذلك وقبض الدار ومنعها
من التوكيل لاستيفاء الاجرة ذكره في الجامع ان الاجارة اذا كانت مطلقة لا بشرط التخييل
لا يمكن التوكيل ان يحبس الدار من التوكيل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة باجر
من اجل فان مبعض التوكيل الدار وحبس حتى مضت المدة كان الاجر على التوكيل بحكم
القدر يرجع التوكيل على الموكل ولو قبض الموكل من التوكيل بالاستجارة ثم ان التوكيل
عاد على الموكل واحد منهما ومنع من الموكل حتى مضت السنة كان للاجر ان يطالب
التوكيل بالاجرة ثم التوكيل يرجع بذلك على الموكل ولو ان التوكيل حبس الدار من
الموكل ثم جاء اجنبة وعصب الدار عن التوكيل ولم يرجع الى التوكيل حتى مضت
السنة سقط الاجر عن التوكيل والمحل جميعا ولو كان التوكيل استاجر الدار
باجر مشروط بالتخييل واستاجر بمائة مطلقة ثم عجل له الاجرة جاز ذلك منه
ولو ان يجبرها من التوكيل لاستيفاء الاجرة فله حبسها بالاجر حتى مضت
السنة لا يكون التوكيل ان يرجع على الموكل بالاجر ههنا رجل امر رجلا ليستاجر
له دابة الى الكوفة فبعش من درهم فاستاجرها التوكيل خمسة عشر رجلا الى الموكل
وقال قد استاجرها بعشرة فربها الامر لا اجر على الامر ويكون الاجر
لصاحب الدابة على التوكيل ولو امر رجلا ان يستاجر له ارضا بعينها فاستاجرها
التوكيل ثم ان الموكل اشتراها من صاحبها بعد ما استاجرها التوكيل وهو لا يعلم
بالاجارة ثم علم بعد ذلك لم يكن له ان يردها ويكن في يده بالاجارة القاصب
اذا اجر العبد ثم فله المصوب منه انا ام ترك بالاجارة فله القاصب
لما مر في كان القول قول المصوب ولو اجر القاصب فلما انقضت مدة
الاجارة فله المصوب منه كذا جرت عبيدي قبل انقضائها المدة لا قبل قوله
الامه القاصب اذا اجر المصوب ثم المالك ان اجاز قبل استيفاء المنفعة
بمحتاجا بة ويكون جميع الاجر للمالك وان اجاز بعد ذلك انقضاء المدة لا يصح اجاز
ويكون جميع الاجر للقاصب وان اجاز بعد ما مضى بعض المدة فاجر ما مضى من
القاصب واجرها باقى ويكون للمالك على الخثار ولو عصب دارا فاجرها ثم اشتراها
من صاحبها فالاجارة ماضية وان استقبلها كان افضل القاصب اذا اجر من
القاصب واحدا لاجرة من القاصب كان للقاصب ان يسترد الاجرة من المستاجر
شاحه في المشايخ في مقابلة حانوت رجل اجرها صاحب الحانوت من رجل سبع اشهر
كل شهر بدينارين فما ياخذ صاحب الحانوت من الاجر يكون له وان كان غاصبا
والمستجير ان يتصدق بدينار للقاصب اذا اجر واخذ الاجر المتولى اذا اجر الوقت
ان كان الاجر شرط لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الاجارة اكثر من سنة فان لم
يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى لسن سنة ولا يجوز اكثر من ذلك **ف**
وتة الحنفيان ولا يجوز اجارة الوقت اكثر من المدة التي شرط الواقف وان لم يشرط

اجر القاصب

اجاره الدار اكثر المدة شرط الواقف

زادوا في التلوة

لهم على الاجارة

اجارة الصغير بغير اجارة

صرف الرشي باب الف

طريق صحيح الاجارة

مدة فالمقدمون واصحابنا قالوا يجوز الاجارة اى مدة كانت والمتأخرون قالوا لا يجوز
 اكثر من سنة وقيل يجوز في الصباح ثلث سنين باجر المثل ثم ان دامت لكثرة الرعي
 لا ينقص الاجارة لان المستأجر المثل يبيع العقول للموقوف عليه اجارة الوقف
 الا ان يكون وليا من جهة الواقف او نائبا عن القاضى واذا اجره القاضى او نائبا
 او الولي او المتولي لم ينسخ بموته لانه كالتوكيل عن الموقوف عليهم والعقد لا ينسخ
 بموت الوكيل ولا سكت الموقوف عليه فله ذلك ان شرط الواقف السكنى وان
 شرط العلة الاحوط ان يوجرها الغنم من غير وعطية الاجرة متوقفا للوقف
 او الوصا في اجرها للصغير والوقف باقل من اجره مثله بالايضا بن الناس
 فيه يجب اجر المثل بالغام بالغ وهو المختار ويسعى ان يكون الاجر والمستأجر غابا
 كالوكيل يدفع الارض من اربعة اذ ارفع الارض من اربعة وشرط لصاحب الارض
 سكا يسر لا يتقارب الناس في مثله يصير الوكيل غاصبا وكذا المدفوع اليه ولو
 غصب رعا وقفا وارعا للصغير لا يضمن الغاصب الاجر المستحق من اجل اجرة
 منزله كان ولي والده وقته على ولاده ماتت اسلوا فاجر هذا الرجل اجارة
 وافق المستأجر في عمارة هذا الوقف باجر الموجد ان لم يكن للموجد ولاية
 في الوقف بان لم يكن متوليا يكون الموجد ولا على غيره لانه كان مقطوعا وان
 كان متوليا كان على المستأجر الاجر المستحق ان كان ذلك مقدار اجر المثل
 واكثر ويرجع على المستأجر في علة الوقف بما انفق في العمارة متوقفا للوقف اذ اجر
 الارض من معلومة ثم مات الموجد ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة
 فرفع ورثة المستأجر غلة الارض وان كانت الغلة زعارة عمارتها المستأجر من
 كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الارض ان كانت الارض انتفعت بنافعهم وبيع
 ذلك انتفان على مصالح الوقف ولا حق للموقوف عليهم في ذلك الا في اذ انفق من
 مال البيت على باب القاضى في خصوصية كانت للصغير وعليه فما كان على وجه الرقة
 يكون ضامنا استأجر رعا فانقطع الماء ان كانت لتقى بيا السماء المطر الرشي اذا
 آجر رعا ليتهم واستأجر ليتهم الصكا بالبيتهم اجارة طويلة رعية ثلث سنين
 لا يجوز ذلك وكذلك للصغير ومتوقفا للوقف وطريق تصحيح الاجارة الظاهر
 في ارض المتهم والوقف بما ان يجعل آخر السنين كلها مقدارا اجر المثل ثم ان
 ومتولى الوقف يبرئ المستأجر من اجر السنين الاولى ويبيع ذلك على الاجر
 استأجر جانونا وقفا على الفقراء فاراد ان يبنى عليه فرقة من ماله وينفع ان
 كان لا يبرئ المستأجر في اجرة الحاقنات على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له البناء
 الا ان يبرئ في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحاقنات
 معطاة في اكثر الاوقات وانما يبرئ فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له في
 ذلك وان كان لا يبرئ في البقرة وجعل استأجر حجرة معقوفة من اوقاف المسجد كسر
 فيها الخشب بالمقدم والمزان لا يبرئون بذلك والمتق لا يرضون ان كان من ذلك ضرر

الجرة

الجرة مثل ضرر القمار والمرد والموتى عند من استأجرها بتلك الاجرة كان على المتولى ان
 ينفعه من ذلك فان لم ينفذ اخرجه من الجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجد من يجرها
 بتلك الاجرة كان للمتولى ان يتركها لغيره في يده الا اذا خاف بآ الوقف المتولى اذا اجره من الوقف
 من رجل ثم جان بجل آخر وزاد في اجرة الحاقنات ان كان حين اجر الحاقنات من الاول اجره بقدر اجر
 مثله وينقصا ان يسير يتقارب الناس في مثله فليس للمتولى ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة
 الاجارة وان كانت الاولى لا يتقارب الناس فيه يكون فاسدا وله ان يوجرها اجارة
 صغيرة اما من الاول او من غيره باجر المثل والزيادة على قدر ما يرضى به المستأجر وان
 كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم زاد اجره مثله كان المتولى ان يفسخ الاجارة وماله
 يفسخ يكون على المستأجر اجر المسمى بالارض اذا كانت وقفا على قوم فاجرها وهي الميت
 ثم مات بعض الموقوف عليهم لا يطل الاجارة المتولى لا يملك لا يملك استبدال الوقف الا اذا
 كان الواقف جونا الاستبدال الاب والجد اب الابا وصيهما اذا اجر الصغير في
 عمل من الاحمال فينفذ عليها الصغير جاز وصي الجرم مقدم على الجد وان لم يكن للصغير اب
 جدر وصية فاجر ذرهم محرم من الصغير وكان في الصغير في جرم جاز واذا اجر
 ذرهم محرم من آخر وهو اقرب من الذي كان في جرم غوان يكون في جرم الغنم فاجرة
 اذ جاز واذا بلغ الصغير ما اجره انما مضى الاجارة وان شاء فسخ سوا اجره الابا وغيره
 وليس لمن كان الصغير في جرة ان يدفعه الى خال ليتعلم تلك الحرفة وان لم يكن باب الصغير
 من له حق الاجارة اذا استأجره سدا ليعلم العمل في تلك السنة فلها مائة ضعف السنة
 ولربعله سكا كان المستأجر ان يفسخ الاجارة وللأب والجد وصيهما اجارة دفع
 الصغير ودوابه وعقار لا يغيرهم الوصي اذا استأجر نفسه او عبده للصغير لا يجوز
 واذا استأجر الوصي بنفسه ليقم نفسه جازا اذا كانت باجرة ليس فيها عين والاب
 اذا اجر نفسه للصغير لا يجوز او اجر ماله للصغير واستأجر ماله للصغير نفسه جاز
 وان لم يكن ذلك انفع للصغير الابا اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا اجر له وان
 استأجر الابن اياه للحرفة لا يجوز فان عمل الاب كان ذا اجر ولا فرق بين المستأجرين
 بين ان يكون احدهما سدا او ذميا وان استأجر للمراة المكاتب جاز وكذا لو استأجر
 ابنه العبد من مولا جاز والمرد اذا استأجر ماله العبد بطل ذلك الصبي المجور اذا اجر
 نفسه لا يجوز الا لاسما والجد او وصيهما اذا اجره سدا او عبدا للصغير من معلومة
 ثم بلغ الصغير فليس للصغير ان يفسخ الاجارة والصبي اذا اجر ما مضى للمالك فاجر
 ما يجر للعبد وان كان اجره المولى ثم غنى نصف السنة كان للعبد ان يفسخ الا
 فيما يجره وانما مضى فان اجار الاجارة والمولى كان اجره باجر مجمل واستعمل الاجرة
 بعد الاجارة كان جميع الاجر للمولى المكاتب اذا اجره عبد ثم محض لا يطل الاجارة ولو
 استأجر المكاتب عبدا ثم محض بطلت الاجارة ولو ادى بدله الكتابة وعنى بعد الاجارة
 رعا مقدسيا عند رجل يتعلم حرفة فاختار الرجل الصبي كسوة ثم بيا الصبي ان لا
 يعمل ان كان الرجل اعطى كسبا ويكلفه لصبي خياطته لا يكون للرجل على الثوب

اجر عام الوقف

استبدال الارض

اجر الصغير

لا بد من الصور

استأجر الاب والابن

اجر الصبي

سبل لان حقه بالخياطة **ت** اكثرى دابة من رجل فقالت ان ركبتي الى موضع كذا فكننا
وسمى ثلثة مواضع جاز ولا يجوز اكثر من ثلثة والاصل ان الاجارة متى وقعت على
احد شيئين او ثلثة اشياء وسمى لكل واحد اجرا معلوما بان كذا اجرتك هذه
الدار خمسة دراهم او هذه الاخرى عشرة او هذه الثلثة خمسة عشر وكان
ذلك القول في الحوائث او العبيد والمنسافات المختلفة بان قد هذه الدابة الرطبة
بكننا والى الكوفة بكننا والى بغداد بكننا فذلك كله جائز وان ذكر اربعة لم يجز وعلى
هذه في انواع الخياطة والصنع ان كثر ثلثة جاز ولا يجوز فيما زاد على الثلثة
ولو لم يلب الخياط ان خطه فارسيًا ملك درهم وان خطه روميًا فلك درهمان
او ثلثة اشباع ان صبغته بعصفه فلك درهم وان صبغته بزعفران فلك درهم
جان واي العاملين على استخراج الاجرة **ك** وانة اذا سكنت هذه الدابة
مطار فبدرهم وان سكنت حداد فبدرهمين جاز واي العاملين استخراج المسح
فيه وكذا ان استاجر دابة الى الحرم بدرهم الى القادسية بدرهمين وان حملها
كرشعر فبدرهم وكرخطة بدرهمين **ح** وان اسكنت مستاجر ولم يكن له
حتى مضت المدة فعليه اقل مستجرين لان الزيادة انما يتحقق باستيفاء
زايده فاذا لم يوجد يجب الاقل ولو لم يخطا ان خطه اليوم فلك درهم
وان خطه غدا فلك نصف درهم فالشرط الاول صحيح والثاني فاسد
فان خاطه غدا فله اجر مثله لا ينقص من نصف درهم ولا يزاد على درهم
وقيل ان له اجر مثله لا يزاد على نصف درهم قال القدرى وفي الرواية
الصحيحة وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله لم يجز من نصف درهم
وسمى من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح
وان في الخطه اليوم فبدرهم وان خطه غدا فلا اجر له فان خاطه
اليوم الاول فله درهم وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله لا يزاد على درهم
اذا دفع الى خياط ثوبا يعطيه ويخيط فيه فاعلى ان يفرغ منه في يومه
او اكثرى سائلا الى مكة على ان يدخله في الاغشيين ليلة كل عصر بعشرة دراهم
ولم يزد على هذا فالاجارة جائزة فان في بالشرط اخذ الاجرة الذي شرطه
وان لم يرب بالشرط فله اجر مثله لا يزاد على ما شرط **ك** ولو استاجر دابة
للكوب ولم يرب من يركبها ولم يرب عليها ولم يرب ما يرب
او قدس البطيخ فيها ولم يرب ما يطبخ او استاجر ثوبا للبس ولم يرب من يلبس
الاجارة في جميع هذه المواضع فاسدة فان اخضعها الى الماء بطل الاجارة وان
لم يخضعها حتى يلبس او يلبس غيره غير مجزى المثل قياتا وصحيا المسماة
ولو استاجر دابة ليعيشها او لايكها او يربطه على باب له ليرى الناس ان له فرسا
او دابة لا يكفها لكن ليظن الناس ان له دابة او عبدا على ان لا يتخذها ان
دراهم يضيعة ونيتة فالاجارة فاسدة ولا اجر له معاوضة النوان في الكراب

الاجارة

لا امره اما اذا اعطى البقر ليخذ الحمار جاز استاجر حمارا الى نيشابور على انه ان حصل
مقوده في الطريق يرجع كان فاسدا ولولمقا هذا الشرط بالعقد يتحقق اذا كان في
الجلس رجلان بينهما طعام استاجر احدهما صاحبه او حمارا صاحبه ليعمل بضمه الى مكان معلوم
فلا يجب الاجر وكذا في قصر الطمان فاسد ولا يجب شي ولو استاجر حمارا ليجل الحمار
سرى منها لاجان فاسدة ويجب اجر المثل ولا يجزى المسمى وكذا لو دفع الى حمارك غزاة لينسج
بالصنف وكذا اذا اكثرى دابة الى فارس ففي فاسدة والحمار احاسه لان فارس من خارج
وشام وفرعاه وسعد اسم الولاية وبلغ وبخارا وسمرقند وارجند اسم الكوفة
ثم في كل من خرج كان اسم الولاية اذ بلغ الا الى اخر مثله لا يزاد على المسعى وفي
كل موضع كان اسم البلد اذ الى البلد يجب عليه ان ياتي بجنة ولو استاجر عبداه
معلوم وطلعا معك يجوز رجل دفع بغيره الى رجل مناصفة وهو التي سماها وهم شود
فان دفع على ان ما يحصل من السمن واللبن فهو بينهما نصفان فهو فاسد فلو اكل اللبن
مع هذا والبعض قائم فما كان من اللبن فاعاد على مالك البقرة وما اكل من مثله من
اللبن والمصل الذي فعل وله على المالك قيمة مطلقا واجرا المثل في قيامه عليها والحيلة
ان يبيع نصف البقرة منه ويبره عن الثمن ولودع الزجاجة لتكون البضعة بينهما
فوق على هذا ولودع بغير المثل على ان المثل بينهما نصفان فلما خرجت الدودة
فكشريكه ان اكثرها فله هلكة فله حله صاحب الدرهم دفع الى ثمن البذر وانا
بهرى منها والشريك كاذب فيما قال ولودع كلهما فله على صاحب الدرهم
وعليه اجر المثل لشريكه لقيامه عليها وعليه فقه وقرقا الفراض **ح** فيما يجب الاجر
عليه الثاني **ق** رجل اكثرى حمارا معني الطريق فامر المكثري رجلا ان ينفق على
الحمار ففعل المأمور ان علم المأمور ان الحمار لغيره الامر لا يرجع بما انفق على احد للذ
منه وان لم يعلم المأمور ان الحمار لغيره الامر له ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر
على الضامن ولو ان رجلا قال لغيره انفق بئنا الدار ولم يقل على ان يرجع بذلك على المبيع
ان يرجع وفي اللقطة اذا دفع المثل الى الامر الى القاتل انفق عليها ولم يقل على ان يرجع
بذلك على صاحبها الصحيح ان لا يرجع رجل استاجر دابة كل شهر بكذا ثم ادعى المستاجر
ان صاحبها باعها منه بعد الاجارة وانكر صاحبها البيع ومضى على ذلك ما ان
على المستاجر ان يرضى لان البيع لم يثبت فعلا فالاجارة ولو استاجر دابة
الى مكان بعينه فلما سار بعض الطريق ادعاها المستاجر لنفسه وانكر الاجارة و
صاحب الدابة يدعى الاجارة يلزمه اجر ما قبل الانكار ولا يلزمه اجر ما بعد الانكار
ولو استاجر عبدا سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة حجدا الاجارة وادعاه لنفسه
وقيمة المبد يوم الحجود الفان فمضت السنة وقيمة الف درهم ثم مات العبد في ذلك الشهر
وقيمة الف عليه اجر ما مضى قبل الجود وليس عليه اجر ما بعد الجود ولودع المثل ثوبا ليجب عليه ففعله
لخياط ومات قبل الخياطة له اجر القطع وهو الصحيح رجل دفع الى خياط ثوبا ليجب عليه ففعله ثم جازل
وقعه قبل التسليم لانه لم يخطه في دار صاحب الثوب فان مله في داره كان له الاجر

٢٢

وليس على الحياط ان يخطى مرة اخرى في الحين وان كان الحياط هو الذي في كاهله ان يخطى مرة
 اخرى وكذا الاسكاف رجل كثرى سقينه من اجل ليعمل فيها الطعام الى موضع فلما بلو السفينة الى ذلك
 ردها النزع الى المكان الذي اكثرها ان لم يكن الذي اكثري السفينة مع الموضع على المسكن وان
 كان معه فليد الكراء ولو استاجر بعد ذلك الى موضع كذا يجمع بين بعض الطرق وكذا الموضع الذي
 استاجر فعليه الاجر ولو استاجر رمتا سنة فزرعها ثم اشتراها المستاجر من رجل اخر ففقد الاستاجر
 فتركه الزرع في الارض حتى يبيح من ويكون للشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر
 الارض ولو استاجر رمتا ليزرعها فزرعها فقل ما وقع له ان ينقص الاجارة وله ان
 يخاصم الاجر حتى تنكها الحاكم في يوم باجر المثل الى ان يترك الزرع فان سق
 زرع بعد ذلك كان رمتا وليس له ان ينقص الاجارة وكذا الرجل اذا انقطع
 ما وقع حق مقت السنة سقطت جميع الاجرة وان قل الماء وتدرى الرجل والحق على من
 ما كان يطحن قبل ذلك كان للمستاجر ان يرد ما كان له من حق يطحن كان ذلك
 رمتا وليس له ان يرد الرجل بعد ذلك ولو استاجر رمتا من راضي الجبل من راعي ثم زرع
 طرطر عام ولم يثبت حتى مضت السنة ثم مطرت السماء ونبت فالزرع كله للمستاجر
 وليس له عليه كراء الارض ولا نفصاها ولو استاجر رمتا ليزرعها فاصاب الزرع افتر
 فهلك او غرق ولم يصب كان عليه الاجر ولو غرق في الارض قبل ان يزرعها فلا
 اجر عليه وكذا لو غصنها رجل وزرعها لا اجر على المستاجر ولو كانت في يد المستاجر
 فلم يزرعها حتى مضت السنة كان عليه الاجر وكذا لو زرع البعض ولم يزرع البعض
 ولو استاجر سنة ليذهب بها الى موضع كذا ويحل عليه كذا الى هنا فلم يحجبه الطعام
 فليس عليه شيء من الكراء لانه لم يعمل فليز من شيء ولو استكرى دابة ليجل من
 هناك حوله فجاء الى المكان وقال ذهبت فلما احل الحلال صدقة المستكرى
 في ذلك كان عليه اجر الذهاب خالدا عن الحمل ولو استاجر في المردية ليجل الدقيق
 من طاحونة كذا او الخطة من قرية كذا فذهب فلم يكن الخطة طحنت او لم
 تحدد في القرية خطة فرجع الى المصرا كان المستاجر قال استاجرت منك
 هذه الدابة بدمهم من هذه البلدة حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف
 الكراء واذا كان المستاجر استاجرت منك هذه الدابة بدمهم حتى احمل الدقيق
 من الطاحونة فلم يجد الدقيق هنا لا يجب شيء ولو استاجر رجلا ليجل كذا
 البرصة في بعباله فيجد معهم قد مات فجاء من بقله الاجر بحسب ذلك
 اذا كان عياله معلومين ولو استاجر ليجل طعام الى فلان بالبرصة فذهب
 بالاطعام ووجد فلانا قد مات فرد الطعام لاجر له وان استاجر ليجل
 بكتا الى فلان فيجي بجوابه فذهب بالكاء فلانا قد مات فرد الكتاب لاجر له
 ولو ترك الكتاب ثمة او من فتر ولم يرد كان اجلا الذهاب ولو استاجر رجلا ليجل كذا
 ويدعو فلانا اليه بالجر مسجعي هبالي ذلك الموضع فلم يجد فلانا الاجر هبالي موضع كذا
 وروى رساله الى فلان فذهب فلم يجد فلانا كان له الاجر ولو استاجر رجلا ليجل كذا
 لا يكون

وجد فلانا قريات

لها الاجر في ذلك لان خذم البستجي بها دابة فوجب الاجر لها الحريم وطبقه ولو استاجر ما انفصل ثابته يكون لها الاجر
 ولو قال المرأة لزوجي باعز رجل على ان كل على الف درهم فغفر الزوج وجعلها اليه ان قالت لا اريد الزيادة في الاجارة
 ما طلة ولا شيء عليها رجل اشترى الثمار على راس الاشجار ثم استاجر الاشجار ليزرع الثمار الى ان
 يترك وقفا معلوما لم يكن عليه امر الاشجار ولو استاجر طاحونة فانقطع ماها كان له ان
 يرد ما كان له من حق مقت السنة يسقط جميع الاجر وان قل ما وقع كانت الطاحونة بدم
 يطحن على نصف ما كان يطحن كان يطحن كان للمستاجر ان يرد ما كان له من حق يطحن
 كان ذلك رمتا منه وليس له ان يرد ما بعد ذلك ولو استاجر رمتا ليزرعها فزرع
 ما وقع له ان سقوا لاجارة وليس له ان يتركها الحاكم في يوم باجر المثل الى ان يترك
 الزرع فان سق سقها كان رمتا وليس له ان سقوا لاجارة الى ولو اجر ولان ثم اجرها
 من غير بعد ما سلمها الى الاول فاجار المشتري الاول بعدت الاجارة ولا اعاق
 ولكن لا يجب لاجر على المستاجر ما دام في يد الاجر ولو استاجر دابة وقبضها
 سقط منها ساء وحايط كان المستاجر ان يبيع الاجارة بحفرة الاجر ولا يصح نكحه
 عند غيبته وان انهدم كل الدار كان للمستاجر ان يبيع عند حضرة وغيبته ويسقط
 الاجر عند الكمل ولا يفسخ الاجارة ما لم يفسخ ولو استاجر رمتا ليزرعها فلا اجر
 عليه اذا استاجر رمتا للزراعة فزرع فاصطلت آفة كان عليه اجر ما مضى وسقط
 منه اجر ما بقى من المدة بعد الاصطلام ولو استاجر رمتا فزرعها فلم يصبها
 فبس الزرع ان استاجر رمتا بغير شرب فلم ينقطع ما التهر الذي رحي منه السقي فعليه
 الاجر وان انقطع كان له الخيار وان كان استاجر رمتا فأنقطع عنها الشراب فجاو
 الوقت يفسد فيه الزرع عند انقطاع الماء وفسد الزرع سقطت هذه الاجر
 كالوا استاجر رمتا ما فأنقطع الماء ولو استاجر رمتا فأنقطع الماء ان كانت الارض
 يسقى بالارض وماء المطر فأنقطع ما المطر والارض رمتا لاجر عليه ولو استاجر رمتا
 ليزرعها شيئا سماه فزرع ولم يصب واصابة آفة فأنقطع ما كان في وقت لا يسقط
 ان يبيدها من رمتا اخرى فاراد ان يزرع فيها غير ما سماه ان كان الثاني اقل من الاول
 المسحوق ومثله فعل ذلك وان كان الثاني احر بالارض لم يكن له ان يزرع ويرد الارض على
 صاحبها بعد ما كانت في يد من الاجر ويطلب منه الزيادة ولو استاجر قميها ليلبسه
 ويذهب الى مكان كذا فلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان لاجر عليه لانه حاله
 فاس ولو استاجر دابة ليزرعها بومها الى النيل فاسكنها في بيته ولم يركب لا يكون ضامنا
 ولو استاجر دابة بعينها ليضع عليها حمل مئة الى موضع كذا فاراد المكاي ان يضع عليها
 مع ذلك شيئا عند نفسه كان للمستاجر ان يبعه وان وضع المكاري ذلك وبلغت الدابة
 الى ذلك الموضع كان على المستاجر جميع الاجر المسمى ولو استاجر دابة ومبعضها
 ثم ان ربت الدار شغل بعضها فباع نفسه سقطت عن المستاجر حصة ذلك من
 الاجر ولو كاري دارا شغرها واقام معه ربت الدار فيها الى آخر الشهر سقطت من
 المستاجر حصة ما كان في يد الاجر رجل استاجر كذا بالبقير ما فيه من شغل ونه لا يجب عليه

الاجر وكذا المصنف وكذا اذا استاجر طناً لسمه لاجب الاجر وكذا اذا استاجر
بيتاً من مسلم ليصلي فيه استاجر دابة الى مكة ليركبها فلم يركبها ومضى راجعاً
ان شئ راجعاً ولم يركب من غير عذر بالدابة كان عليه الاجر وان كان بعذر فان
لم يركبها لعلة بالدابة او لم يركبها على الركوب لاجر عليه ولو استأجر
ثوباً لبس به كل يوم بناق ووضعه في بيته ولم يلبسه فمضى بنون كان عليه لكل
يوم ناق في الوقت الذي يعلم انه لو لبسه لاحترق فاذا مضى وقت يعلم انه لو
لبسه محرق سقط عنه الاجر كالمراة اذا احترت الكسوة من الزوج ولم
يلبس ولبت ثوب نفسها اذا مضى وقت لو لبسها لبا ساقطاً راجعاً كان لها
ولاية المطالبة بكسوة اخرى والا فلا **ق** اذا استاجر رجلاً ليركبها من رعاها
اخرى او دار ليسكنها سكنى دار اخرى والركوب بالركوب والملبوس بالملبوس
والخدمة بالخدمة لا يجزئ وكذا استجار السكنى بالخدمة او الركوب جازين ثم اذا
فسد الاجارة فمناخا وحسب النفعة فاذا استوفى احداهما النفعة فعليه
اجر المثل استاجر رجلاً ليحصد له العصف في الاحم على ان يعطى اجر خمس حرا
من مضى هذه الاجرة لا يجوز لان الحرمان محمول ولو عين حرمان وفاة
استاجر تك بعينه الحرمان من القصب لا يجوز بجهالة الحرمان اذا اخرج
ثوبه من رجل ثم اشتكى في عمل يعلان في ذلك الحان فالتشكة بوجه الاجارة
ويسقط الاجر اذا علم فيه حكم الشركة لانه لم يسلم والاجارة **ك** والاجارة **ب**
بالاحذر وذلك ما ان يكون من قبل احدا قدينا او من قبل المعقود عليه
واذا عقق العتق قبل ان يفسخ وفي بعضها قال سفس وبعض مشايخنا
فقالوا ان كانت الاجارة يفرض ومقصود فلم يفسخ ذلك العرض ولا ذلك المقصود
كالاستاجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد باق له ثم حضر الغريم
اعاد العبد عن الجباقي بسعير الاجارة لانها وقت لم يفسخ وقد فات وكذلك
لو طعن ان بنى دار على فاستاجر رجلاً لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او
استاجر طباً لولده العريس فباسا لم يفسخ بطلت الاجارة وان اجر الاب
الوجه او القاضى ارض اليتيم فبلغ اليتيم في مدة الاجارة لم يكن له ان يفسخ الاجارة
واذا اجر الاب نفس الصغير فبلغ الصغير في مدة الاجارة كان له ان يفسخ الاجارة
وكذلك لو اجر المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبد ان يفسخ الاجارة
ولو اظهر المستاجر في الدار شيئاً من اعمال الشرب الخمر واكل الربوا والزنا والدعارة
فانه يوفى بالمعروف وليس للاجر والمجبر ان يخرجوه من الدار وكذلك لو اتخذ داراً
ماوى للصوم واذا كاري بالامم كوفى الى بغداد ثم بدله ان كاري لا يكون
عذراً وان اشتري بغير او دابة يكون عذراً لانه استغنى عن الاجارة ولو
اكثرى داراً عن الاجارة للسكنى ثم اشتري داراً لا يكون عذراً والفرق ان
اكثر الدار يمكنه اكثر من غيره لان الناس يتفاوتون في الركوب دون

المراة لم يلبس الكسوة

فسخ الاجارة

السكنى

السكنى ولو استاجر ارضاً ليربى ثم بدله ان يترك الزرع اصلاً كان عذراً وان لم
يترك الزراعة ولكن اراد ان يزرع ارضاً اخرى لا يكون عذراً وان مرض المستاجر
وعجز عن الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه فهو عذر وان كان ممن لا يزرع
بمنه لا يكون عذراً ولو استاجر عبداً للخدمة فوجد غير هادق في الخدمة لا يكون
عذراً من اجل بيك في قربة استاجر ارضاً في قربة اخرى ثم بدله ان يترك هذه الارض
لثة استاجر ويزرع ارضاً في قربة اخرى كان بينهما مسير ثلثة ايام كان له ذلك
ان كان اقل من ذلك ليس له ذلك وان سقط حايط من دار جلا اكثرها ان كان ذلك
غير بالسكنى كان للمستاجر ان يفسخ الاجارة وان كان لا يضر بالسكنى لم يكن له ذلك
كالواستاجر عبداً للخدمة فاعوز العبد لا يكون للمستاجر ان يفسخ العتد اذا كان ذلك
لا يكون خلو في الخدمة واذا فسخ الاجارة فاما يفسخ اذا كان الاجر حاضراً ولا يفسخ
اذا كان غايماً ولو اجر دار او حانوتة كل شهر بدراً كان لكل واحد منهما ان يفسخ
الاجارة عند تمام الشهر فاذا خرج المستاجر عند تمام الشهر وحلف مرارته ومعا
فيها لم يكن للاجر ان يفسخ الاجارة مع المرارة لانها ليست بخم فان اراد ان
يفسخ عند غيبة المستاجر بواجب الدار من انسان قبل تمام الشهر فاذم الشهر يفسخ
الاجارة الاولى وينعقد الثانية فيخرج المرارة من الدار ويسلم الى السالى ونظيره
رجل باع شيئاً على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اراد ان يفسخ بحكم الخيار عند غيبة
الاشترى لا يجوز فان باع من غير جاز ومنه فصل البيع الاول هذا اذا كان
الساخر غائماً وان كان حاضراً حتى يفسخ الاجارة قالوا لولا فسخت الاجارة
التي سارا شهر الثاني جاز وعليه العتوى رجلاً آجر داراً ثم مات احدهما
انفسخت الاجارة في نصيبه فان رضى وارث الميت وهو كبير ان يكون نصيب
في الاجارة ورضى به المستاجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع في نصيبه
لكنها من الشريك وكذلك لو كان احد المستاجر ينفسخ الاجارة وان مات
الفصل في الاجارة بطلان مات قبل الاجارة وان مات بعدها لا يطل
ولو اهدم المسكن الذي يكتنه الاجر وليس له مسكن سوى الدار الذي احس
لم يكن له ان يفسخ الاجارة ولا يطل الاجارة فيجبون الاجر والمستاجر ولو اجر
ارضاً على عليه الرجل وصارت سحت بطلت الاجارة واذا اراد الاجر لو المستاجر
والعباد بالله ولحق به الحرب وفسخ القاضى لمحام بطلت الاجارة وان علم مسكناً
الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة العبد الماذون له في الجبا
اذا اجر شياً من كسائه بطلت الاجارة ولو اجر مكاتب نفسه ثم عجز او العبد
الماذون له في القاضى اذا اجر نفسه ثم عجز عليه المولى لا يطل الاجارة رجلاً
اجر نفسه في خزان او حجارة او صناعة من الاعمال الربوية ثم قال ان اصاب
من هذا العمل واستحق من الناس وان يد الحق الى غيره من الاعمال لا يقبل ذلك
منه وعليه اتمام العمل وان اجرته المرارة نفسها فيما ياتى عليه كان لاهلها ان يخرجوه

بر المستاجر من الزرع او من

سقط حايط الدار المستاجر

الفسخ الاجارة للمرارة

الفسخ الاجارة

اجابة الساع الركب

النص في الاجارة

اجر المتبني العبد الماذون

لا يلزم له ان يخرجها

معه وعدا كجب الراجح المنز

مدرسة الامام الخليلي

من تلك الاجارة المستاجر اجارة طويلة اذ ان الاجارة في ايام الخيارات وغيرها ما اجازت
من يبره وقال الاخر بدهم او قال زمان ده من ينفسخ الاجارة دفع المال او يبره
وكذا المشتري اذ ان البايع بها بان ده فعلا لا يبيع بدهم يكون فسخا للبيع واما اذا اخذ
مال الاجارة من غير طلب مما لم يأخذ الكل لا ينفسخ وبه يفتي في الاجارة الطويلة
اذا كنت في الهلكة ولكل واحد منهما ان ينفسخ العقد في مدة الخيار بحضرة صاحبه
وغلبته ينفسخ العقد جلا استاجر دارا اجارة طويلة ثم ان الاجرة مضرباها
برضاء المستاجر ثم جدد بناها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل جلا اجرة ان كل
شهر كل شهر بدهم وسلم ثم باعها من غيره مكان المشتري ياخذ اجر الدار من هذا
المستاجر ومضربا على ذلك زمان فثمان المشتري وعد البايع انه اذا رد عليه الثمن يرد
داره عليه يجب ما قبض من المستاجر من ثمن الدار فجا البايع بالدرهم وارا داره
الاجر بحسب ما من الثمن والوا الما طلب المشتري الاجرة من المستاجر كان هاتمة اجارة
مقبلة فيكون المأخوذ من المستاجر مكلل المشتري لانه وجب بعقده وليس للبايع
ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشتري للبايع انه يجب ما قبض من المشتري من
ثمن الدار عند رد الدار وعدا فادامه وعد كان حنا والا فلا يبرمه الوفا بالمواعد
وان كان شركا في البيع كان ذلك منسكا للبيع المستاجر الاول اذ انفسخ الاجارة الاول
ينفسخ الثانية بعدت المدة واختلقت وعليه الفتوى وتفسير اتحاد المدة ان
يكون ايام الفسخ في الثانية ايام الفسخ في الاولى وفي الاجارة الطويلة اذ انفسخ
الاجارة في ايام الخيار في الارض يزرع له يستحصل اجارة سقي بالمثل لا يفسخ
اعتبارا انما لو انتفت مدة الاجارة في ايام الخيار وفي الارض يزرع له يستحصل ولو
استاجر دارا ثم اجرها من الاجرة واعرها منه يكون ذلك نقلا للاجارة ط ولو استاجر
ارضاً ثم دفعها الى الاجرة من ارضه ان كان البذر من قبل ربه لارضه لا يجوز ويكون
ذلك نقلا للاجارة وان كان البذر من قبل المستاجر جاز ولو استاجر دارا وارضاً
فيها ثم اجرها من ربه الدار فان الاجارة الثانية يكون بقضاء الاول ويكون على
الدار حصنة بناء المستاجر من الاجرة المستاجر اجارة فاسدة اذا اجر من غيره
اجارة صحيحة لا يجوز الاجارة الثانية ولو استاجر رصفا وقبضها فاجرها من غيره
ثم ان صاحب الارض استاجرها من المستاجر ببيع استيجار صاحب الارض من الثاني
الاجارة الطويلة اذ كانت فاسدة نسب كان على المستاجر اجر المثل بالفا مبالغ
اجر المثل من غير ان يرد على المسمى ولو كانت الاجرة عيناً فربها للمستاجر
قبل الارض وقبل المستاجر بطلت الاجارة ولو كانت الاجرة ديناً فربها للمستاجر
قبل القبض وابعاد عنها بارات الغيبة والابراء ولا يطل الاجارة ط رجل اعطى
رجلاً درهمين ليعمل يومين فعمل له يوماً واحداً وانتفع من العمل يوم الثاني ان
كانت سمى له عملاً فالاجارة جازية ويحسر على العمل فان مضى اليومان ليس له ان
يطلبه بالعمل ولو عمل يومين من الايام فالاجارة فاسدة وله اجر مثل

عمله

آثار الدين السور

استاجر كل شهر بدهم

استيفاء

عمله ان عمل استاجر رجلاً ليكتب له مصحفاً او فقها او غنياً او من حاجنا استاجر كل شهر
داره او استاجر سفراً لاجارة الفارة في بيته لا يجوز في الاجارة الفاسدة
والاجارة بقيد بالشروط كما يفيد البيع وكل جهالة مفسدة للبيع ينفسخ الاجارة
من جهالة المعقود عليه والاجرة او المدة ولو اجره الدار على ان يبرها او يطيرها
او يضع فيها جذاً فهو فاسد لجهالة الاجرة لان بعصتها مجهول لانه لا يبرى ما يحتاج
اليه من العارف واذا فسدت الاجارة يجب اجر المثل ولا يبرى له المسمى استاجر
داراً كل شهر بدهم في شهر واحد لانه معلوم ونسب في بقية الشهر الا ان لم يسم
شهوراً معلومة فيكون صحيحاً في الكل كونه معلوماً فاذا تم الشهر في المسئلة الاولى
فكل واحد منهما يقضى للاجارة لانها المدة فان سكن ساعة من الشهر الثاني مع
العقد فيه ايضاً وكذلك كل شهر ومن استاجر رجلاً ليجعل له محلاً الى مكة جان ولا العتق
عن ذكره وان استاجر شاة لالحال المحل فهو اولى ولو استاجر رجلاً ليراد فكل
منه فله ان يرد عوضه وكذا غير الزاد اذا اكله بدم مثله ولو استاجر بعيراً ليجعل على
احدهما حملاً فيه رجلان وما لهما من العطا والذئار وما يربا بين الكاري فذلك على
الاخر داحلة فيه قدر من الزاد وما يحتاج اليه من الخيل والزيت ونحوها وما يفيقه من
الماء ولديين فذلك وما يصلح من القرابة وخيطها والمطهر ولديين ومنه ان
شرط ان يجعل له مكة ما يجعل الناس فهو جائز لان ذلك معلوم عرفاً وكذلك اذا انكر
عنه للعارف وكذا اذا استاجر دابة لسعاة في الركوب يبره احداهما ويركب
الاخر فان لم يبره مقدار ما يركب كل واحد منهما بالحرمان القار في ذلك اح
ولو اجر با داراً وحافيت بدون الارض جازاً استاجر رصفاً فان اجرها من صاحبها
كانت الاجارة الثانية باطلة وان لم يبره فيها المستاجر ثم اجرها من صاحبها كان
له حصنة البناء للاجارة الفاسدة جازية وان استاجر القاضى رجلاً لا
لحدود والعصا والقطع بين او ليقوم عليه في مجلس القضاء شهراً باجر معلوم
جازت للاجارة ومن له القصاص في النفس اذا استاجر رجلاً لا يستيفاء القصاص
فقبل ان لا اجر له اذا استاجر رجلاً لا يستيفاء قضاؤه في الطرف مع ذلك
واذا فعل الاجر يستحق المسمى امير العسك اذ قال المسمى اذ منى ان قبلى
ذلك الفارس ذلك مائة درهم فقبله لاشته له ولو كان ملى فبالا لايبر من قطع
رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بها بخلاف الاول ولو استاجر
الاجير ذمياً او مملوكاً ليعمل سيراً حريراً كان في يده فقبله لاشته عليه ولو استاجر
كلباً مملوكاً ليعصده او البانزى لا يجيب لاجر ولو استاجر قرداً لكسب الببت
مجهزاً اذا بين المدة لان العمل يعمل بالضرب بخلاف السفور ولو استاجر قنقاراً
ليكتب به ان يبين لذلك وقتاً صحت الاجارة والا فلا ولو استاجر رجلاً ليعمل
وله شجرة او ادباً او خطاً او حساباً او حرقاً من الخياط ونحوها ان يبره لذكر
معلوماً كسنة الشهر وما شبه ذلك مع وجوب المسمى بعينه في ذلك المدة الاولى وان لم

بين لذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى لو يعلم يستحق اجر المثل وان لم يعلم لا
يجب شئ ولو شرط على الاستاد شهودا معلومة في تعليم النسخ على ان يعطى الاحتيا
للمولى كل شهر بهرهما فوجاين ويكون ذلك اجارة للفلام ولودفع غلامها وولد له
استاد ليعلم له عملا ولو لم يشترط احدهما الاجرة على الاستاد او على المولى فلما علم العمل
اختلفا فطلب الاستاد اجر من المولى وطلب المولى اجر الولد والعبد من الاستاد
يرجع في ذلك على العرف والعادة ان الاجر على من يكون في حكم العرف ففي عرف ديار
في الاعمال التي ينفذ المتعلم فيها بعض ما كان متوقفا حتى يتقبل نحو عمل ثقب الجواهر
وما اشبه ذلك مما كان من جنس ذلك يكون الاجر على المولى ان كان مسمى وان لم يكن
فاجر المثل على الاستاد وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاد دفعه في
خياط ثوبا وقلة له خط ثوبا حتى اعطيت كل جركه نقدا لخياط لا اريد منك الاجرة
خاط لا اجرة ولو استاجر رجلا ليقاضه دينه ان بين لذلك وقتا جازا ولا فلا وكذا القوم
وكذا اذا استاجر دابة ليركبها اليوم بدرهم تركبها غدا لا يجب شئ رجل استاجر
اجيرا ليخيط له الى الليل بدرهم جاز وكذا النقطاد الى الليل ويحط بجاز ويكون
الحطب والصيد للمستاجر ولو لم يصطاد هذا الثوب ويحطب فهو اجارة فاق
والحطب والصيد للمستاجر وعليه للاجبر اجرا المثل ولو استعان من انسان في
الاحتياط والاصطياد فان الصيد والحطب يكونان للعامل ولو استاجر رجلا
لحاح له كذا سما من القطن او ليفصر كذا ثوبا وليس عند المستاجر ثوب ولا قطن
لا يجوز ذلك لان اقامة العمل في المعلوم لا يتصور فان كانت الابواب والقطن
عنده ولم يربها الا الاجبر فلا جبر خيارا في ذلك في القطن ولو استاجر باده زيد
سعى بالان لا يمكن ذلك عند المستاجر لاصح الاجارة وان كان ذلك عند المستاجر
ومين وشارف فعل في البعض وانتع في الباقي حذر على العلل ان الاجارة كانت حجة
فيلزم العمل رجل دفع الى تواف الثوب بقطر من عند نفسه ولم يبين له الاجرة
ومثل القطن وبهنا اخذ واعطا فاجارة جازية للعامل حرة اجرت نفسها من
ذي عيال جاز ويكره الحرفة بها سلم اجرة نفسه من نصر الى الخدمية لا يجوز ولا غيرها
يجوز ذى استاجر مسلما ليحل له خرا او استاجر الذي دابة مسلم او سفينة لينقل
عليها الحمار واستاجر دميكا لذلك واستاجر ليرعى الغنم ليرجى وان استاجر المسلم
ذميكا ليعمل له غمرا او مينة او دما لا يجوز ولو استاجر مسلم مسلما ليحفر
حمارا مينا من دار او استاجر المشركون مسلما ليحل ميتا فيهم الى موضع بين
فيه ان استاجر لينقل الى مقبرة البلد جاز وان استاجر لينقل من بلد الى بلد
ان لم يعلم الحال انه خيفة فله الاجر وان علم فلا اجرة وعليه الفتوى ولا
يجوز الاجارة على المعاصي كالقتل والنوح ولو اجر المسلم نفسه من الجوس
ليغرب لهم نافع او ليعلم اصناما او ليعرف لهم بيتا بالغايل لا يجوز ولا
اجر له بخلاف ما لو يجب لهم طبوا او يربطوا ففعل طالب له الاجر الا انه نام به وكذا

ان من له الحق في

لربى للبريعة او كيسة للبهود والفضاى طالب له الاجر كما لو كتب لامر كتابا لا
حسما باجر ولو استاجر مشاطة لمرين العروس لا يطلب لها الاجر الا ان يكون
على وجه الهدية بغير شرط ولا مسمى وينبغي ان الاجارة اذا كانت هوفدا وكان
العمل معلوما ولم ينفذ المثل ان يبيع الاجارة وطيب لها الاجر الا ان يربى العروس
بماح اهل بلده على علمهم خلافا فاستاجر رجلا باجر معلوم ليزيل السلطان
ويرفع القصة لمحمد عليهم السلطان مع تخفيف واخذ الاجرة من عامة اهل البلد
من الاغنياء والفقراء وان كان حال او ذهب الى بلدة السلطان سبيله اصالح
الامر في يوم او يومين جازت الاجارة وان كان حال لا يحصل المقصود في
يومين وانما يحصل في مدة فان وقتوا للاجارة وقتا جازت الاجارة وله كل
المسعى والافدت وكان اجيرا المثل على اهل البلد على قدر موسم ومنافهم وهو
الختار **ق** ولا يجوز الاجارة على الطاعات كتعليم القرآن والتفقه والاذان و
التدريس والذكر والمج والعزو وبعض اصحابنا المتأخرين قال يجوز على التعليم والامانة
في زماننا وعليه الفتوى **ح** لان في زماننا انقطعت عطايهم وانقضت رغبات الناس
في امر الآخرة فلما شغلوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح معاش يحيل معاشهم فغلبا
بصفة الاجارة وجوب الاجر للمعلم والامام بحيث لو امتنع الوالد عن اعطاء الابن
حسب فيه ويخرجون ما به وجه شنبى وعبدى وغير ذلك وان لم يكن بينهما شرط
يؤمر بالولد تطيب قلبا للمعلم وارضاه والحيلة ان يستاجر المعلم مدة معلومة
ثم يامر بالتعليم ولو استاجر ليعلم ولد الكفاية او النجوم او الطب او الفقه جاز
بالاتفاق **ح** والاستجار على تعليم الفتى باطن الاجماع **ق** وعند بعض المتأخرين
جاز وعليه الفتوى ولو استاجر معلما سنة ليعلم ولد القرآن فمضت سنة
شهر ولم يتعلم شيئا كان له ان يفسخ الاجارة ولو استقر رجل ليعلم الميت
لا يجوز وان استقر لحفر القبر ان بين الطول والعرض والعمق يجوز ويقع على
الوسط فما يفعله الناس وان استقر رجل لحمل الخبازة ان لم يكن هناك موت
يجوز لا يجوز وان كان هناك من يحملها جاز **ق** معلوم احداث المصير من الصبيان و
يعرف البعض في حاجته والبعض في المصير بعد ما استعمله زمانا فله ذلك
بخلاف ما اذا اخذ من الصبي من المأكولات ويدفع الصبي الى ولد المعلم فانه
لا يحل له **ح** ولو استاجر رجلا ليلا في فيها لاصح الاجارة واللبس كله للبيان بقيمة
التراب اصحاب الارض ان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب
قيمة فعلى البيان اجرا لارضه ان لم يكن ينفع بالارض وان كان ينفع بالارض
فلو شئ على البيان اذا استاجر رجلا ليعمل فان كان عملا لواردا للاجبر ان يخذ
لعمله المال فيقدر عليه محت الاجارة ذكر لذلك وقتا او لم يذكر نحو ان يعقد استاجر تك
لغيره عشرين ما من المصير مدرهم جاز ان كان المستاجر في ذلك الوقت عملا لالت
لغيره كالدقيق ونحو ذلك وان لم يقدر على العمل لكنه ذكر لذلك وقتا فاستاجر تك

هم
استاجر واهل البيت
وما قد الاخرة

الاجارة على النكاح

استاجر رجلا ليعلم

استجار الطير

اجبار الامم الارضاع والاعمال

كفر اجماع الرضا على القارب

الصبي في التوبة ويجوز بطعامها وكسوتها ويجوز بيان مكان القاء الطعام وفي الكسوة بشرط
 بان الاجل يتناقص بان القدر والمبني وليس المستاجر ان يمنع زوجها من وطئها الا
 ان المستاجر يبيعه من عشاها في منزله لان المنزل حقة فان حبست كان له ان يبيعه
 الاجارة اذا اخاف على العينة من بينها **هـ** وليس عليها من عمل امرى الصغير شيء ان كلفها
 عينا او خبز او نحو ذلك وما كان من عمل الصبي كعمل ثياب وما يصلح مما يعالج به الصبيان
 من الدهن والرياحين فهو عليها والفنوى على ان ليس عليها الدهن وان كان
 الصبي ياكل الطعام فليس عليها ان يشتري له الطعام **و** ولو استاجر طيرا ليرضع
 ولده سنة فارضعت شهو ثم مات الاب فقالت عمة الصغير ارضعيه حتى يترك
 الاجر فارضعت شهو ثم بعد ذلك ان لم يكن للصغير مال حين استاجر الاب الطير
 كان الاجرة عليه من ماله واذا ماتت بطلت تلك الاجارة فاذا قالت العمة بعد الموت
 ارضعيه حتى يعطيك الاجر ولم يكن العمة وصية كان ذلك استجارا من العمة فيكون
 الاجر عليها وان كانت العمة وصية من قبل الاب يرجع بذلك الاجر على الصغير
 اذا استفاد الصغير مالا ولو كان الصغير مال حين استاجرها الاب لا يطل
 يموت الاب ولو كان الاب عاقدا لولد فلا يطل الاجارة بموت رجل استاجر طيرا
 شهرا فلما مضى الشهر انت الطير ان يرضعه والصبي لا يجزئ في غيرها على ان
 يرضعه لاجر منها صغير ليس له مال ولا لاية وامسعت الام عن ارضاعها
 وهو لا يقبل ثدي غيرها حتى الامم على الارضاع وعليه الفتوى الا اذا كانت
 مريضة يرضعها الارضاع ولو استاجر طيرا ليرضع ولده سنة بمائة درهم
 على انه اذا مات الصغير قبل سنة فالدرهم كلها يكون للصغير فسدت الاجارة
 رجل استاجر امرأة ليرضع ولده منها فارضعت لاجر لها وان كانت لا عمر على
 ذلك ولا يستوجب الاجر كما لو استاجرها على كسر البيت والطبخ والغسل و
 المعتدة من الطلاق رجعي في هذا كما تنكح حرة وان كانت عن حلاق باين
 او ثلاث يبيع الاجارة وليستحق الاجر كما لو استاجرها بعد انقضاء العدة
 وهذا اذا استاجر امرأة ليرضع ولده منها على ان يكون الاجر على اب من ماله
 فان كان للصغير مال فاستاجر الاب امرأة على ارضاع ولده فهذا يبيع الاجارة
 ويكون لها الاجر لان الارضاع بمنزلة النفقة وان كان للصغير مال لا يفتقر
 على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير وبعض المشايخ اخذوا هذه الرواية
 وان استاجر الرجل امرأة لارضاع ولده من غيرها جازت الاجارة ولها الاجر
 وان استاجر الرجل خادما امرأة ليرضع ولده هذا لا يحل الاجر وان استاجر
 مكانها جاز ولا بأس للسلة ان يرضع ولده كافر باجر وان استاجر امرأة او ابنة
 ليرضع ولده جاز ويحبب الاجر ومن سوى الاب والمجد والوصية والتاخي
 اذا استاجر طيرا للبيوت كان اجنيا كسائر الاجانب فاذا لم يكن للبيوت امرئ
 ولا مال له فاجر رضاعه يكون على قاربه بغير مرايتهم لان اجر الرضاع بمنزلة النفقة

ولغير

ولا يجب على من لا يجب عليه النفقة واذا ظهرت الظاهر كافتة او زانية او مجنونة او سمحا
 كان لهم ان يبيعتوا الاجارة وكذا اذا سفر الى الظن ان يخرج معهم لا يجزئ على السفن
 وكان لهم ان يبيعتوا الاجارة ولو كان لها زوج ولم ياذن لها بالاجارة كان الزوج ان يبيع
 الاجارة وهذا اذا كان النكاح طاهرا فان لم يكن واقعت المرأة بالنكاح لم يكن للغير ان
 يبيع الاجارة ولو لم يكن المرأة معروفة بالطورة وكانت ممن نصر ذلك كان لها ان
 يبيع الاجارة وكذا لو كان يقوم الصغير بودنها كان لها ان يبيع الاجارة ولو استاجر
 بعد انقضاء العدة لارضاع ولده منها جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء
 مدة الاجارة لا يطل الاجارة وان اجرت امرأة نفسها من اقوال اخرين رضع
 لهم صبيكا ولا يعلو اهلها الا ولون بذلك فارضعت حتى فترحت فانها فترحت
 لانها وحاص وله الاجر كما ملك على الفريقتين لانها حصل مقصود الفريقتين ولا يبعد
 شيء منه **ط** ولو استاجر نحر اياها لسوق المذقة الى ارضه لا يجوز وكذا لو استاجر
 منبر بالبحر في المطر على سطح الاجرة واستاجر بالوجه لا يبيع فيها حقوه
 لا يجوز واذا استاجر موضع معلوما من الارض لسل الماء الى ارضه جاز بخلاف
 السطح لان في السطح موضع سبيل الماء ومجول وسبيل الماء بعد ما لا يبيع في
 وسه يجوز ان ياخذ المطر مكانا بالسطح منه بخلاف الارض ولو استاجر مراكبا
 ليركب في دانه كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان المراكب مراكبا في حايطة الاجر
 لا يجوز ولو استاجر بكرة او دلو او رشا او ميزانا او موقعا من الحايطة ليد
 فيه وتلك الاجرة وكذا لو استاجر شجرة ليبسط عليه الثياب لحف لا يجوز ولو
 استاجر طريقا في دار لير فيها لاجرة ولو استاجر طهر بيت يسكن فيه او
 يبيع عليه متاعه وقفا معلوما جاز واذا استاجر سطح بيت لير عليه لا يجوز ولو
 اشترى عقارا فاجر قبل القبض لا يجوز ولو استاجر شاة ليرضع صبيبا او
 جديا لا يجوز ولو استاجر ثيابا ليبسط في بيت لا يحس عليه ولا ينال لا يجوز
 ولودفع ارضا الى رجل على ان يغرس فيها يكون الاشجار والارض بينهما لا يجوز
 فان غرس فيها فالفراس يكون لصاحب الارض وعليه قيمة الفراس للعامل واجر
 مثله ولو استاجر مبرا كل شهر بكذا على ان يكون طعامه على المستاجر وداية على ان
 يكون عليها على المستاجر لا يجوز ولودفع صمغا الى دهان ليعصر على ان يكون
 بعض الدهن له او شاة ليدعها على ان يكون بعض اللحم للجوز ولو استاجر رجلا
 يقطع له اشجارا في قرية بعيدة عن المصر على ان اجرة الذهاب والرجوع
 يكون على المستاجر اجر الذهاب واجرا الرجوع واذا شرط ذلك على المستاجر
 فسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للثبات
 والريضة الوقت لا يصح الاجارة فان لم يكن الوقت كان اجره من ذلك
 الزمان فكان عليه اجر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لاجل ثلثها ان يكون
 ساكنا باجره لا يصدق انه سكن بغير اجر كن دخل الحمام كان عليه الاجر ولا يصدق

اجرة الطير منها جزم

هنا هو سطح الاشجار

انه دخلها عصباً الا ان يكون ظالمًا معروفاً بالظلم بان كان صاحب جيتش فانه لا يستاجر عادة **ق** **الاجير المشترك بالواحد** الاجر على نوعين اجير مشترك واجير خاص والمشارك من لا يستحق الاجر حتى يعمل كاصباغ والخاص لان المعقود عليه اذا كان هو العمل واثره كان له ان يعمل للعامة لان منافعه لم يضر مستفيدة لو احد فمن هذا الوجه يسمى مشتركاً والمتاع امانة في يده ان هلك لم يضمن شيئاً وان شرط عليه الضمان وهو المختار وما تلف بعلمه لخزيق الثوب من دنة وزلق الحال وانقطع الجبل الذي يشده المكارى الجبل وعمرى لسفينة من مدة مضى عليه الا انه لا يضمن بغير دم ولو استاجر ليجعل له دناء من الفرات فمضى بغير الظرف مكرراً تشاؤمه فيتمتة المكان الذي حمله ولا اجر له وانشاؤه قيمة في الموضع الذي نكس واعطاه اجره لجساره والاجير الخاص الذي يستحق له الا بتليم نفسه في المدق وان لم يعمل كمن استنوجر شجر الخدمة او لرعى الغنم وانما سعى اجير وحده لا يمكنه ان يعمل لغيره لان منافعه في المدق صارت مستحقة له والاجر مقابلاً للمنافع ولهذا ينفق الاجر مستحقاً وان نقص العمل ولا يضمن ما تلف في يده او بعلمه **ق** امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي يسكن الثياب فلما خرجت لم يجد ثيابها ان كانت هذه اول مرة دخلت الحمام لا يضمن السائل اذا لم يعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت اول مرة ولم يعلم بذلك وما شرط لها الاجر على الحفظ كان ذلكا بداً على المودع لا يضمن عند اكمل الا بالوسع وان كانت المرأة دخلت الحمام قبل هذا دفعت اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب فعلى المختار لا يضمن ايضاً **ق** رجل دخل الحمام ولف لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان اقر صاحب الحمام ان غيره دفعه وهو يراه وبطريقه يرفع ثيابه نفسه فهو ضامن وان اخراى رايته احكاماً مدفع ثيابك الا ان ظنت ان الراض انت فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضع وان الثياب الى خادم دار الضمان عليه رجل دخل حماماً ولف للمحامي ابن اضع ثياب فاشار للمحامي الى موضع فوضع ثيابه ودخل الحمام ثم خرج رجل ودفع الثياب فلم يبق للمحامي طم صاحب الثياب ضمن للمحامي على الاصح رجل دخل الحمام ونزع الثياب من يده الحمام ولم يقبل لسانه شيئاً فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن للمحامي سائل يضمن صاحب الحمام ما يضمن المودع وان كان للمحامي سائل لا انه لم يكن حاضرًا فذلك يضمن وان كان حاضرًا لا يضمن صاحب الحمام لان هذا استحقاقاً من الثياب دلالة دون صاحب الحمام الا اذا نفع صاحب الثياب على استحقاق صاحب الحمام بان قال له اين اضع الثياب فحينئذ يضمن صاحب الحمام مودعاً فيضمن ما يضمن المودع وقد من في الودعية رجل دخل الحمام ودفع الثياب الى صاحب الحمام واستاجر الحفظ وشرط عليه الضمان اذا تلف فضايع يضمن للمحامي انما وان

ضمان

ضمان

عليه

عليه الضمان لا ضمان عليه على المختار **ق** امرأة دخلت الحمام وضعت ثيابها في بيت المسخ والحمامية ينظر اليها فدخلت الحمامة في الحمام بعد المرأة ليخرج الماء يغسل به ابنتها وابنتها مع صبيها كانت في دهن الحمام يرى انها فصاحت ثياب المرأة ان غاب الثياب عن عين الحمامية او عين ابنتها ضمننت للحمامية والا فلا لان لها ان يحفظ الثياب بيد ابنتها فاذا لم يصب عن بصرها وبصر ابنتها لا يضمن **ق** في الحمام ولو استاجر حمله لا يعمل له دن خالف انكسر في الطريق اسقط من راسه وزلق رجله بعد ما اشهر الى المكان المشروط ثم انكسر الدن فله الاجر والضمان عليه ولو انكسرت في وسط الطريق من غير علمه بان اصابه حجر من مكان او وقع عليه حايط او كسر رجله وهو على راسه فلا ضمان عليه ولو استاجر رجلاً ليعمل عليه طعناً الى مكان مسبقاً به ثم ردى ذلك المكان الذي حمله منه يسقط الاجر ويصير فاصباً كالسليم اليه حقيقة ثم اخذ منه ولو دفع متاعاً الى حال وصاحب المتاع يضمن مع صغر الحال وسقط المتاع وفقد فهو ضامن لانه من خيانه يده ولو استاجر حمله لا يعمل له دن من ضمن حمله صاحبه والحال يضمنه على راس الحال فوقع صرق الزرق لا يضمن الحال لان الزرق هادام في يد صاحبه لم يملكه الى الحال وان حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم اراد دفعه فاستعان بربله لنزق ورفضه انضاه على راسه فوقع ونجس فالحال ضامن لانه دخل في ضمانه وباعنه لرب الزرق ما صار الزرق مسلماً اليه فلا يبرأ عن الضمان فان حمله ودفعه بت صاحبه ثم انزله للحال مع صاحب الزرق من راس الحال فوقع من ايديهما فالحال لا يضمن على الاصح ولو زلق الحال في الطريق وانشق الزرق وذهب ما فيه وانقطع الجبل من يده ضمن اذا سرق المتاع من راس الحال ورب المتاع معه ولا فلا يضمن واذا انقطع جبل الحال وسقط الجبل ضمن الحال لا تفاق ولو ائتمت الحصة بنفسها وخرج ما فيها لا يضمن على الاصح الحال اذا نزل في مكانه وهرسه الانتقال فلم يسقط حتى ضد المتاع لسرقه او مطر فهو ضامن اذا كانت السرقه والمطر عابثاً استاجر حمله لا يعمل له دن طريق كذا فاحذر في طريق آخر يملكه الناس فذلك المتاع فلا ضمان وهذا اذا كان الطريقان متقاربين لانه حينئذ لا يصح التقيين لعدم الفائدة واما اذا كان بينهما تفاوت ظاهر من حيث الطول والسهولة والعسوبة فيضمن الاجير **ق** **ضمان اجير الخامس والمشارك** الاجير الخاص غير ضامن لما هلك في يده من نسيئة وكذلك ما هلك من علمه الماذون فيه فلا ضمان عليه ولا ينفصه من اجرة والاجير المشترك ضامن لما احت يده وكذا ما هلك في يده لا يضمنه عندها ولا ابو حنيفة رحمه الله لا يضمن وانما من سوا هلك بامر مكن العرصة كالسرقه والنصب وبامر لا يمكن التميز منه كالحرق والغالب والعان الغالبة والمكاره وقال ان هلك بامر يمكن التميز عنه كالسرقه والنصب فلا ضمان عليه وقول ابو حنيفة رحمه الله قولا على رضوان الله عنده وقولهما قولا على الله عنده ولاجل الاختلاف

اعانة صاحب الزرق

القمار وتلخيص

الضمان اخذ المتأخرين الفلوي بالصلح على النصف كذا ذكر السخسي رحمه الله
وفي الفتاوى اذا اهلك العين عين الاجير المشترك نحو القضا والصبغ والساج
بعد الفراغ من العمل الاجرة ولا يضمن الثوب كالحاوص وقال لا يضمن صبغة
الاموال الناس وهذا مذهب عمر بن الخطاب ومذهب ابو حنيفة رحمه الله
مذهب عطاء وطاوس وهو من كبار التابعين وبعض العلماء اخذوا بقول
ابي يوسف رحمه الله احتسابا لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وبعضهم انوا
بالصلح عملاً بالقولين وان اهلك بفعله بان يحرق مدوا وعصر يضمن على الاتح
بغير الرأى والقضار والحمام الخاس والدلالة ومن بان اجير مشترك حتى لو ضاع
شيء من يدق كاه من غير صنعهما لا ضمان عليه والصلح الذي يملكه اثر في العين
كالصناع والخطاط اذا احبس العين لا استيفاء الاجرة فهلك في يده فلا ضمان عليه
ومن ليس له اثر فيه اذا احبس العين لا استيفاء الاجرة فهلك في يده يجب
الضمان اذا امر السارق اخرج الرحان يحمل شيئا الى مكان ما كانه فوق عين
ظهور كالعقار والحال يجب لضماني على الاستاد ان يمس سعيها معتادا كما في ر
تليد العقار واجبر حيث لا ضمان عليهما اذا دقاه دقا معتادا بل الضمان على
الاستاد ولو دقاه دقا غير معتاد يجب لضماني على التليد وكذا في مسئلة
السار اذا سعى من معتاد يضمن وولد العقار مثل التليد في هذا الحكم
وسائر الصناع واجبر لضماني عليهم الا اذا فقدوا فيه وفيما لا يقدرون فيه
لا يضمن الاستاد ولا يرجع عليهم تليد العقار اذا وقع من يده سراج غير
يضمن الاستاد ولو وطئ ثوبا لا يضمن الا لو طأ مثله ضمن الاجير فان طأ مثله ضمن الاستاد
وان كان الثوب في يد يعة غير الاستاد والضمان على الاجير ولو ادخل الرهن
على دكانه فاصاب ثوبا ضمن الاستاد وان دخله باجره وان حرق الاجير ثوبا
بالدق ضمن الاستاد دون الاجير والاجير المشترك كالخطاط والقضا رهن
الرهن عليه لا على رب الثوب الخطاط والعقار اذا نفي من عمله وعب بالثوب
سائبة الصغير الى مالكه فهلك في الطريق ان كان عاقلا يمكنه الحفظ لا يضمن
والا ضمن **مصر ضمان الرأى والبت** اذا استاجر راعيا او بقارا وكان
استاجر كل راعى غنم هذه سنة كل شهر بكذا يكون الرأى اجيرا مشتركا الا اذا
خرج بما هو حكمه اجير وحده بان قد لا يرعى معها غنم غيري فحينئذ يكون اجير
وحده فان اورد العقد على المدق او الجان قد استاجر كل شهر بكذا لئلا
غنى كان اجير وحده لا ان يكون بعدهما هو حكمه اجير مشترك بان قد لا
او كل لا يرعى مع غنم غيري فحينئذ يكون مشتركاً ويتغير اول الكلام
باجرة وكذا الحكم في حق من كان في معنى الرأى ثم الرأى اذا كان اجير وحده فانه
من الاغنام واحد حتى لا يضمن لا ينقص من الاجير جباها لان الغنم لو ماتت
كلها لا ينقص من الاجر شيء ولو ضرب شاة منها فمعا عليها ان كسر رجلها ضمن

ولهذا

ولو هلك منها شيئا في الشق والرأى لا يضمن وهذا اذا كان الرأى اجير وحده
فان كان مشتركاً فانه من الاغنام لا يضمن عند ابو حنيفة رحمه الله خلافا
له وهذا اذا كان سالموت يتصادقهما او بالبينة فاما اذا ادعى الرأى الموت
يجد ربا لاغنام فالقول قول الرأى لانه امين كالمورد والاجير المشترك اذا
ساق المواشي عطيت منها شاة لانه من سوقه بان صعد الجبل او مكانا مرتفعاً
مردى منه عطيت لا ضمان عليه لان الهلاك ما كان من قبله وكذا لو اردها لغير البينة
ففرقة شاة منها لا يضمن وكذا لو اكل منها سبع او سرق ولز ساقها الى المالك
عرفت يضمن بالاجماع وكذا لو ساقها عطيت منها شاة سواء ان استعمل
عليها سرب وانكسرت رجلها او غنمها فعليه الضمان **فصل** رجل سلم بقرة الى بقار
ليراعيها فجاء البقار ليكده وزعم انه رد البقرة وارادها القرية فطلبها صاحبها فلم
يجدها وجدها بعد ايام في بئر في الحامة مدعيت ان كان العرف فيها بينهم ان يدخل
البقرة في القرية ولم يطالبوا منه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان القول
قول البقار مع بئنه ان ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه وكذا لو ان سلم كل بقرة في
سكة صاحبها فصاعت قبل ان يصل الى صاحبها لا يضمن لانه ترك البقرة في الحامة
وطالب عنها فوفقت البقرة في ذرع رجل فافسدت الزرع لا يضمن البقار
لان يكون البقار ارسا البقرة في الزرع او اخرج البقرة من القرية وهو
يذهب منها حبة وفقت البقرة في الزرع او الفت مال انسان في سنها
ضمن البقار اذا ساق البقرة فطعمها بعضا او وطئ بعضها بعضا في سواه
ضمن البقار في ذلك وان كان البقار اجير وجدل جل لا يضمن وان كان مشتركاً
لغنى شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقر لغنى شيء وهو اجير احد هم يكون ضامناً
لما تلف من سبابة **ق** والحدث هذه العوارض من سوقه ان كان الرأى
شريكاً فهو ضامن على كل حال وان كان ضامناً ان كانت الاغنام لواحد لا يضمن
وان كانت لاثنتين او ثلثة فهو ضامن وصورة الاجير الخاص في حق الاثنتين او الثلثة
ان سار رجلان او ثلثة راعياً شهر ليرعى غنماً او لهما **فصل** ولو مد بقرة من اباؤ
لغاف البقار ان يوسع الدار يضع البقرة كانه في سعة من لا يبيعها ولا يكون ضامناً
لما دس لانها ضاعت بغير فعله وكذا لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتب
البعض وترك البعض لا يضمن وان كان الرأى اجير مشتركاً فراعاه في موضع فطعت
واحدة منها او هلكت بانه يحول الفرق في الماء ومثاله فقال ربها الغنم اغاشرت
عليك ان يرعى في موضع كذا وكذا ضمن موضع غير هذا الموضع وقيل الرأى لا يشرط
فيه الرأى مطلقاً في الموضع الذي رعيها فالقول قول رب الغنم بالاجماع حتى يضمن
الرأى والبينة بينة الرأى وكذا اذا كان الرأى اجير خاص واختلفا على نحو ما بينا
فالقول لرب الاغنام وفي فتاوى صاحب المحيط الرأى اذا ادعى في مكان لم يوزن
له بالرأى عطيت لغنم او ما شبهه صار الرأى ضامناً لما هبط ولا اجرة وان سلمت

الاجير المأجور في الاستئجار

المراد بالمراد
تعيين

يجب الاجر عليه استخفافا راي المالك اذا هو حق في عتقها خدما فثبت يضمن لان
المراد لا يدخل على العقد وان فعل بادن صاحبه لمكة لا يضمن سواء كان اجيرا
او خاصا وان شرط على الراعي ضمان ما مات يفسد العقد الراعي اذا خلط الغنم بعضها
ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في قوله في تعيين الدواب
التي لا تلدن وان خلط لا يمكن التمييز يكون ضامنا بغير قيمتها والقول في مقدار الجيرة
قوله الراعي ويضمن قيمة الاعنام يوم الخلل وان دفع غنم رجل الى غير صاحبها
فاستهلكها المدفع اليه واقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان على المدفع اليه
وليد يقر في الباقر ترك الراعي ساعها فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه
وما يدعي الاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركاً فكذلك ولو لم يمت فرقا
ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك البعض بعد
وهو ان لا يضيع البقرة وفي الملتقط راي بقر يرب عنه بقر فلم يدرها وجات
على البقية الصنع لا يضمن بقار لاهل قرية ولهم مرقى لمع بالاجار لا يمكن النظر
الى كل بقر فضاء بقره لا يضمن ولو لم يمت بقره على قطرة قد خلها رجلها في ثقبها
فانكسر ودخل في ماء عيق والبقر لا يعلم ولم يبقه ضمن اذا امكن سوفه الى جهة
اخرى اهل موضع جرت العادة بينهم ان البقار اذا دخل الشرح في السكك لم يضمن
كل بقر في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك فضاء بقره او شاة فقتل ان يصل الى صاحبها
لا ضمان عليه لان المعروف كالمشروط ولو لم يقره الى البقار لم يرها حاجا البقار لملان ثم
ان رد البقرة واخذها في القرية وطلبها صاحبها فلم يجد حاتم وجدها بعد ايام
فقد هلك في من الحياه ان كان المعروف فيما بينهم ان البقار ياتي بالبقر الى قرية ولم
يكلف ان يدخل كل بقر في منزله صاحبها فالقول قول البقار ان قد جئت بالبقرة
الى القرية مع مبنه ولا ضمان عليه اذا خلط وان اتى ان يحلف ضمن قيمتها وابقا اذا
شرط مع صاحب البقر على اذا ادخلت البقر القرية الى موضع كذا فانا باري منها لا يضمن
جائين وهو باري وان بعت سقر رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل الشرطي
كان بين الراعي وبين اهل القرية لغير البقار حتى يرد عليه وان كان قد سمع الشرط
فالشرط جائز عليه استخفافا امرأة يقر الى البقار ثم جاء الرسول وقال
البقر لي واخذ منه وهكذا يرد فان قامت لها بينة فلها ان يرجع الى البقار لانه ظهر
ان البقار دفع ما لها الى غيرها بغير الاذن ثم لا يرجع البقار الى الرسول ان كان يعلم الفا
له ودفع ذلك اليه والايحرج لانه مقرور رجل بعت بقره الى البقار على يدي رجل فجا
الى البقار بهذه البقرة وقال ان فلانا سب اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها
فاني لا اقبلها فذهب بها فهلكت فالبقار ضامن لانه اذا جاءها الى البقار فقد اتى
الامر فيصير البقار امينا وليس للمدعي ان يودع اهل قرية يدعون دواهم بالقرية
فذهب منها وامة في نوبة احدهم لا يضمن لان كل واحد منهم معين في رعيه لا
اجير لانه لو جعل اجيرا كان ذلك منادله منفعة بمنفعة من جنيها وذلك لا يضمن

اسرلت بقره برسول المالك

فلان

فكان معينا والمعين لا يضمن ولو كان نوبة احدهم ولم يذهب هو ولكن استاجر رجلا ليحفظها فخرج
البقرة الى المغانة ثم رجع الاجير الى كدته عاد فذهب البقرة منها فظن ان ضاعت بعد ما رجع
الاجير عن الاكل فلاحض ان على احد وان ضاعت قبل ذلك ضمن الاجير دون صاحبه لو ملان له
ان يحفظها باجره لكن هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما شرط عليه الحفظ بنفسه
بضمن بالوقع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا
من املا ما اذا ترك مع الدواب حافظا من اهله فلا ضمان عليه بحال البقار في الفناوي والحضري
اذا شرط على العامل ان يعمل بنفسه فلا يضمن ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فلا يضمن
من يستعمل فلهذا اذا كان الاجير لغير الاول والراعي يبعث بالاعنام على يد غلاما وولد
الكبير الذي في عياله لان الرد من الحفظ سدد من عياله فكان له الرد سدد من عياله كما
وان هلك في دين في حالة الرد فان كان الراعي مشتركاً فلا ضمان عليه على قوله وان كان الراعي
اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو ورد بنفسه وهلك في دين حالة الرد البقار اذا ترك
البقرة على يد اجير ليحفظها ان تركها مدة يسيرة مثل ان يولد او ياكل او يتقنا او نحو
ذلك لا يضمن لان هذا القدر عموما وان ما تدبست كسي فكره كوسا الخور وضامن يرد
چون بدست عيال خویش مانه بود كوان بان كوان راضيع مانه وچانه رفت وزن فرست
وزن نگاه داشت تا شبگاهه كوي غايبت وچي دانده كچه وقت غايب شده است يضمن
البقار **فصل** الراعي والبقر اذا خافا الهلاك على شاة فذبحها يضمن قيمتها يوم الذبح وفي الغنم
لا يضمن استخفافا ولو راي رجل سقطت شاة انسان وخيف عليها الموت قد يحرقها
لا يضمن استخفافا والخنازير في الفتوى لا يضمن والثانية ولا يضمن في الاولى ولو
اختلف الراعي وصاحب الغنم فقد صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقوله الراعي لا بل
نعمها وهي ميتة كان القول قول الراعي بقتل يحفظ باجره فنترك البقرة عند رجل ليحفظها
ورجع هو الى القرية لحاجة بنسه فضاء بعض ما كان حافظا لم يكن الحفظ في عياله
ضمن والاخلاق البقار والراعي اذا نام حتى فضاء بعضها ان نام مضطجعا كان ضامنا فان نام
جائسا فان غاب البقر عن عينه كان ضامنا والا فلا وما اكل الراعي من الحليان يكون
ضامنا اذا استاجر رجلا او بقارا لا استاجر تكرازا غنم هذه سنة كل شهر كذا يكون
الراعي اجير مشترك الا اذا صرح بما هو حكمه اجير الواحد قال علي ان لا يرعى معقها
غنم غيره فحينئذ يكون اجير وحده وان اورد العقد على المدة او كان قال استاجر منك شهرا
فكان البقر في غنم كان اجير وحده الا ان يذكر معها ما هو حكمه اجير مشترك بان قال علي ان كان
راعي مع غنم غنم غيره فحينئذ يكون مشتركاً ويتغير او لا الكلام باجره وان استاجر دابة
ليركبها فخر بها او خرجها او هانت وهي على وجهين اما ان ضربها باجره صاحبها او بغير
امر صاحبها فان ضربها باجره صاحبها فهو على وجهين اما ان ضربها في الموضع المعتاد او
في غير معتاد فان ضربها في غير معتاد لا يضمن في قولهم وان ضربها في غير الموضع المعتاد يضمن
وان ضربها بغير امر صاحبها فان ضربها بغير معتاد يضمن وان ضربها في الموضع المعتاد يضمن على الاصح
ومستاجر العبد يحكم بالضرر لا باذن المولى ويستغير الدابة يضمن عند اكل الا اذا ضرب

لمودع

ترك البقرة بيد صاحبه

ذبح الشاة

ضرب الدابة

وان كان ذلك من ثياب الوضوء وذلك بوطا مثله لا يضمن الاجير ويضمن القضا
 وكذا لو انقلب لمدة من اجير الوضوء وتليده فوقت على ثوب من الثياب الوضوء
 من الاستاد ولو وقت على ثوب ليس من ثياب الوضوء كان الضمان على التلميذ
 ولو وقت المدقة على موضعها ثم وفقت بعد ذلك على ثوب اجير الضمان على الاستاد
 لا على التلميذ وان اصابه المدقة انسانا كان الضمان على التلميذ ولو انكس شيء بهل
 التلميذ من اداة الوضوء مما يدور به ثوبا من ثياب الوضوء فغتر به انسان
 وسقط لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد ولو سقط الوضوء ثوبا على رجل في
 الطريق لتجفيف الثوب فرت حوله حرقه كان الضمان على سابق المثل دون
 القضا ولو رقا الى القضا ثوبا ليقتصر له بدائق فاستعان برب الثوب في
 دقة فاعانه وحرق الثوب ولا يبرى عنه من رقا القضا او من دق صاحب
 الثوب لا يجيب الضمان على القضا لان الثوب امانة عنده وليس يضمن عليه فلا
 يجيب الضمان بالملك وقيل يجيب عليه نصف الضمان وهو حسن كما لو منك رجل
 يثق به انسان محدب صاحب الثوب بوجه فيحرقه كان على الممنك نصف الضمان المثل
 ولكن صاحب الثوب اذا اراد ان ياخذ ثوبا من القضا فيسكن الوضوء فخذ
 صاحب الثوب كان على القضا نصف الحرق حاكم نسي ثوبا فيعلق صاحب الثوب
 بثوبه لياخذ والى المالك ان يدفع عنه ياخذ الاجير فيحرق الثوب على صاحب الثوب
 لا يضمن المالك وان خرق من سد على ودية كانت عند صاحب البيت
 فافسد ما حسن وكذا لو غير وسقط عليها ولو علق كان على المالك نصف الحرق
 واذا لم يخرق والثوب ليس من الاجير مقدار ما يخرقه من قبل المالك
 كما لو صاحب الثوب خطا بعض الثوب في يد الخياط او نسي بعض الثوب في يد
 الناج فان سقط من الاجير بحسنه رجل ارسل رسولا الى قضا ليبتد منه
 ثيابه الاربعة فلما جاء الرسول بالثياب الى المرسل كان الثياب ثلثه ففقد
 الرسول دفع القضا الى الثياب ولم يعبد على سال صاحب الثوب انهما نصدا فاما
 صدقة بري من خصوصته وانما كرهه بحلف فان حلف بري وان اكل من ثوبه
 ما ادعاه صاحب الثوب وان صدق صاحب الثوب الوضوء كان عليه الوضوء
 اجر الثوب الرابع وان كذب القضا وحلف فلو قضا ان يحلف صاحب الثوب
 على ما ادعاه من اجر الثوب الرابع فان حلف بري من رجل دفع ثوبا الى قضا ثم امر
 رجلا ان يقبض ثوبا من القضا فدفع القضا اليه غير ذلك الثوب ففقد ذلك
 الثوب في يد الوكيل لا شيء على الوكيل ولرب الثوب ان يبيع القضا بثوبه
 في يد الوكيل الضعيف هذه الله اما عدم وجود الضمان على الوكيل فيشكل اذا
 كان الثوب الذي دفع اليه القضا ثوبا من رجل اخر لانه اخذ ثوبا من انسان غيره
 اذنه القضا لو دفع الى صاحب الثوب ثوبا فيمضيه فاخذ صاحب الثوب على ان
 انه له كان ضامنا **فمن** وان كان صاحب الثوب يبعث الى قضا ثوبا لياخذ ثوبا

الممنك على الضمان

دفع القضا الى الوكيل ثوبا غير الثوب

من القضا

من القضا فدفع اليه القضا ثوبا غير ثوب المرسل فضا ع عند الرسول ان كان الثوب
 الممنوع القضا لا يضمن الرسول وان كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن القضا
 وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القضا لا يبرح القضا على الرسول فضا تسمى
 ثوب القضا فاحترق في مكان ضامنا وكذا اذا حصر الثوب بحرف فان فعل ذلك
 اجير القضا ولم يعبد القضا لا يضمن الاجير ويضمن الاستاد واذا ادخل
 القضا رسا جاك في حانقته فاحترق ثوبا بغير فعله ضمن عند هاهنا عند خيفة
 لا يضمن ما هلك بغير صنعه دفع ثوبا الى قضا ليقتصر فجا صاحب الثوب يطلب
 ثوبه منه فقد دفع القضا دفع ثوبا الى رجل ظنت انه ثوبه كان القضا ضامنا
 وهو نظير ما لو سلم رجل ثيابه الى الشاقي في الحمام ليحفظها فقد الشاقي حرق رجل
 وليس ثيابه فظنت انه ثيابه كان الشاقي ضامنا بقت ثوبه بيد تليده الى قضا
 ثم قال القضا اذا اصلحت فلا يدفعه الى تليده في اصلحه دفعه الى تليده
 فذهب بالثوب ان كان التلميذ حين دفع الثوب الى القضا لم يقل هذا
 فلان بعث اليك لا يضمن وان كان قال ذلك القضا فان صدق القضا التلميذ
 في ذلك ضمن والا فلا كاري يا دمرى جامد مراد كان ما ندفه هلك واكرجنا
 درجنان دكان درجنان زمان غايند در عرف مردمان لا يضمن والا يضمن
 واذا دفع الثوب الى قضا فاذا اقرضه فلا يبيع من يدك حتى يفرغ منه ولو شرط
 اليوم او غدا فله يفعل فطالبه صاحب الثوب مراكا ففطر حتى سرق لا يضمن
 واذا شرط على القضا ان يبيع اليوم من العمل فله يفرغ وهكذا في العمل يضمن
 كاري را جامه وسيم دادك فضا ت كنى وهم دور و من حوى بكر دودا
 جندا نكه هلاك شد ضا من شود ولو اختلفا فقد ربت الثوب بان شرط
 داده ام كه ده روز را تمام كنى وقد انقضت المدقة ثم هلك الثوب ولم عليك
 الضمان وقد القضا لا يدل دفعت الى مطلقا لا قصر لم يعين مدة فالقضا
 في القضا لانه يتك الشط واذا شرط عليه ان يبيع اليوم الى نحو من العمل ولم
 يفرغ منه وقصر بعد ايام لا يجيب الاجير اذا اجد الثوب ثم جابه معضورا خلا
 ما لقرقر قبل المحمود فانه يجيب الاجير **فمن الصباغ** رجل دفع الى صباغ
 اربابا ليصبغه بكنا ثم قال الصباغ لا يصبغ ابر ليمى وردة على ذلك فلم
 يدفعه ثم هلك لا يضمن الصباغ وكل فعل هو سبب انقضاء في المال واستهلا
 له فانه مدروله ان يبيع كما لو استاجر ليقتصر له ثيابا او ليخيط او ليقلع او
 ليعمل بناء او ليزرع له ارضه ثم يدور ان يمتنع والحمام يحرق على العمل لانه يمكنه
 ان لا العمل من غير حرق بل يجمع فاما المستاجر فلا حرج ان يبيع الحمام صاحب
 الثوب اذا اراد ان ياخذ الثوب من القضا قبل تمام العمل ويعطيه الاجير
 بمسبه ليس له ذلك دفع ثوبا الى قضا ليقتصر او الى صباغ ليصبغه او غنى لى الناج
 لينسجه فجد المدفع صاحب الثوب اذا اراد ان ياخذ الثوب قبل تمام العمل

قضا تسمى

دفع القضا الى المالك

اراد ان ياخذ ويبيع الاجير به

ان قبل الحذف

صبغة بصبغة اخرى

المراد بالثوب الخضر

ويعطيه الاجر بحسب البية الثوبية والفرد وحلف على ذلك ثم اقر وجاء منسوب
او مقصودا او مصبوغا وكان قد عمل قبل الحذف فله الاجر وان عمل بعد الحذف في
النساج الثوب له وهو منسوب للمالك عز لا مثل غزله لانه صار غاصبا للفرد
بالحذف ومن غصب عزر لگو ونسجه يكون الثوب له وفي القضا بالثوب للمالك
ولا اجر عليه لانه ليس في الثوب غير قائم وقد عمل بعد اطلاق الاجارة وفي
الصباغ ربه الثوب بالخيار ان شاء اعطاه قيمة ما زاد بالصباغ فيه لان له عسا
قائما وهو الصباغ وان شاء ترك عليه ثوبه وضمنه قيمته ايض في العصب اذا
وقع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصر من عنده فصبغه باسمي لانه خالف في صفة
ما يفرم به بان صبغ وقطر في الاصباغ حتى يمس الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء
ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ايض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل
عمله رده بجائز به المسمى من رجل ليصبغ ثوبه بالزعفران او بالبنم فصبغه بصبغ
من جنس آخر كان له ثوب ان يضمنه قيمة ثوبه ايض ويترك الثوب عليه
وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى ولو صبغه بجنس ما امر
الان يخالف في الوصف بان امر ان يصبغه برقع فصره صبغه بصبغه بصبغ
وامر بذلك ربه الثوب ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه وان شاء
اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العصفريه مع الاجر المسمى وهذا اذا صبغه
الفقير او لا ثم صبغه بثمنه ارباع الفقير فيكون على الوجه الذي ذكرنا اما اذا
اصبغه لثوبا بفقير بصبغة واحدة واخرا اخذ الثوب واعطاه ما زاد
الصباغ فيه ولا اجر له ههنا وانما اخذ الصباغ وره الثوب فله
رهب الثوب لمكانه ان يصبغه بعصر وقال من ثوبه ان يصبغه بعصر
قال لقول ربه الثوب مع يمينه **فان الصباغ** دفع الى صباغ ذهبا ليختار سما
منسوجا والصبغ لم يكن من عمل هذا الصباغ فاصبح الصباغ الذي ذهب ودفعه الى من
ينسجه فسرق من المال ان كان الصباغ الاول دفع بغير اذن المالك ولم يكن الثاني
اجيرا لا اول ولا ثانيا يضمن المالك ايها شاء عندها وعند أبي حنيفة رحمه الله
يضمن الصباغ الاول واما الثاني فان سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه
اذا فرغ من العمل صار يده ودعيه فاما دام في العمل كان يده يضمن لانه يفرق
في ما لا يفرق بغير اذن مالكه وعند مودع المودع لا يضمن ما لم يفرق في الودية
ولو امر رجل ان ينقش اسمه في فضة خاتمة فقلط ونقش اسم غيره يضمن الخاتم
فان الخاتم والبهاء امر بخاتم البهائم سمك البهائم فسمكه وما دام على حاله ثم سقته
من غير فعله فله الاجر ولا ضمنا عليه فان سقط كما قام من عمله وانكسرت الاجزاء
فلا ضمان ولا اجر **فان** استاجر اجيرا ليقطع حيطانا او ليغيره بغيره في ملكه للتبديل
ففعل ثم انهار رحت الاجر وليس له الاجر اصلاحه ثانيا ولو امر لغير البش
في المتقاة فاهرب البش قبل التسليم لا يثبت الاجر ما لم يصيب ويبلغ اليه دروسه

انكره

امر كره تا علم كره كره وحربا لبنت بفعله يضمن الخاتم لان الاجير المشترك
ضامن لما جبره **فان ان يراق والغلاف** دفع الى رجل مصغفا ليعمل فيه ودفع القلاف
عه او دفع سيفا الى صبي ليقبضه ودفع الحصن اليه ايضا فسرق لا يضمن القلاف
واعطاه مصغفا ليعمل له غلافا او سيفا ليعمل له عمدا فضاع المصغف والسيف لم يضمن
الاما هلك بصبغه او بقبضه المصغف كالمودع دفع الى رجل سيفا ليصلح من حصة شاة
صاع بضده لا يضمن وكذا لو دفع اليه مصغفا ليقطع باجر فضاع عمدا لا يضمن
وكذا لو دفع اليه ثوبا ليرميه في مندبل فضاع المندبل وكذا اذا دفع ميزابا
ليصلح كفة فضاع العود الذي يكون في الميزاب لا يضمن دفع مصغفا الى وراق
ليجمل منساجا واخذ من المنسوج يضمن على الخمار **فان الطباخ** استاجر
طباخا لطبخ له طعاما للوليمة فامسدا الطعام بان احرقه كان ضامنا **فان الملاح**
اذ غرقت السفينة ان كان من سرج اصابتها او موج او حبل تقطعت من غير هذا الملاح
وفعله لا ضمان عليه بالارفاق وان كان بفعله ان خالف بان تجاوز المعتاد يضمن
بالاجماع وكذا ان لم يجاوز عندنا لانه اجير مشترك فيضمن بحسب يده وان دخل
في السفينة فامسدا المتاع ان كان يده وفعله يضمن متاعا فان كان لا يفعل ان لم
يكن الحرز عنه لا يضمن اجماعا وان كان بسبب يمكن الحرز عنه لا يضمن على الخمار
وهنا كذا اذا لم يكن ربه المتاع او وكيله في السفينة فان كان فلا ضمان في جميع
ما ذكرنا اذ الرحا فان لم يجاوز المعتاد لان محل غير مسلم اليه **فان الاسكاف**
الاسكاف اخذ خفا ليعمله فلبسه ضمن مادام لا يبيعا فاذا انزعها ثم ضاع لا يضمن
فهو كالمودع خفا فخرج الى القرى فحرقه الحمار فوضع خفا ليرجله دارا ان اخذ
الدار السكوفى فحرقه اخذ فلا ضمان عليه لانه تركه في يده نفسه وان وصفتها
دار رجل لا يمكن فيه ضمن لانه اودع غيره المودع اذا دفع صرما الى اسكاف انقطع
لخفا او مكعبا ففعل منه شيء فسرق ضمن واذا دفع رجل خفا الى اسكاف ولتاجر
باجر مسمى على ان يحرقه خفين ويحمله المتعار والصفة فان عمل الاسكاف
بانيه فان عمله موافقا صامحا لا فاد فيه فهو جائز ولا فاضا حب للمبلد الخمار
ان شاء ترك الحنف وضمنه قيمة جلده فان شاء اخذ الحنف واعطاه اجر
مثل عمله **فان** دفع الى اسكاف حلة الحرز له خفين على ان يلبسهما ينقل من عنده
وسمته ووصف له ذلك كدجان وان كان يتعكك ايجاره للتعامل فان خالف
شرطه فله الخيار فان اخذ له اجر مثله لا يزداد على المسمى وقيمة ما زاد وفيه
فعله وبطائنه ولا يلزم منه قيمة الفعل والبطانة بالفت ما بلغت كالبيع الغائب
وكذا لو اعطاه خرفة ليصنع له منها قلنسوة ويطبخها ويحشوها من عنده **فان الملاح**
واذا دفع حديد الى حداد ليعصه ميسما به باجر مسمى فبأية الحداد على ما اضره
ما حب للملاح فانه لا خيار لصاحب الحديد ويحرم على القبول ولو خالف فيما امر به
فان خالده من حيث الحسن بان امر ان يصنع منه قد وما يصنع له ضمن له حداد

وان لم يفرغ اليوم فلك نصف درهم فالشرط الاول صحيح والثاني فاسد حتى لو خاط
 في اليوم وفتح فله درهم وان خاطه غدا فله اجر المثل لا يزاد على درهم ولا ينقص
 عن ربع درهم ولو خاط نصفه في اليوم ونصفه في الغد حسنة في اليوم نصف
 درهم وفي الغد للنصف الاخر اجر المثل لا يزاد على نصف درهم ولا ينقص عن
 ربع درهم ولو خاطه في اليوم الثالث فهو كما لو خاط في الغد بجر المثل وان
 بربا بالغد ثم باليوم الصحيح هو الشرط الاول لفظا ولو قل ان خطنه اليوم
 فلهك درهم وان خطته غدا فلا شيء لك مسد الغد ولو قل ما خطنه اليوم فهو
 بحساب درهم وما خاطه غدا بحساب نصف درهم فيسد لانه محمول ولو
 قال ما خطت من هذه الثياب روميا فلان وما خطته فارسيًا فلان فهو
 فاسد بجهالة العمل ولو قل في ثوب واحد ان خطته روميا قدره وان
 خطته فارسيًا بنصف درهم جاز ولو قل افطعه فبها فخطه قباء او امر
 ان يحيطر روميا فخطه فارسيًا فان شارب الثوب ضمنه قيمة الثوب وترك
 الثوب عليه وان شاء احده واعطاه اجر مثله لا يزاد على القيمة ثوب محط فله
 ربع الثوب انا خطته وقال الخياط انا خطته فالقول قد من كان الثوب
 في يدك وان كان في ايديهما فالقول للخياط والسك على ربة الثوب والايدي على
 الخياط وقد مر ولو شرط عكس ذلك **م** اذ قال صاحب الثوب للنجاشي
 اذهب بالثوب الى منرك حتى اذا رجعتا من الجمعة سرت الى منزلي ولو لم يرك
 اجره فاحلش الثوب من يد الخياط في الرحمة ان كان الخياط دفع الثوب الى
 مالك او ملكه من الاخذ ثم دفعه الى الخياط ليوثره الاجر يكون الثوب روميا
 فاذا هلك يملك الاجر وان كانا صاحب الثوب دفع اليه الثوب على وجه الحق
 لا يضمن الخياط ويكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو منعه الخياط بالاجر
 قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصلها على شيء كان حسنا رجلا دفع الى
 نجاشي كرايا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق ذلك عند النجاشي فما
 قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه يضمن النجاشي
 كل الثوب وهذه مسائل افتقوا فيها على قولها منها هذه ومنها جل
 دفع الخياط كرايا فخاطه قديما وبقي فطعه من الكرايا منسوجا يضمن
 الخياط ومنها جل دفع صرعا الى خفاف لم يمس له خفا ففصل شيء من الصرغ
 فسرق يضمن النجاشي كان ليكن مع صرعه ثم الكري دارا وانتقل اليها ونزل
 متاعه وترك العزل في الدار التي انتقل عنها ان لم ينقل العزل من المكان
 الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صرعه لا يضمن لان سكناه لا يسل ملية
 له فيها شيء **ف** اذا دفع الى نجاشي غير كرايا ساقا ودفع النجاشي الى
 آخر لينسجه فسرق من بيت الاجر ان كان الاجير اجيرا الاول فلا ضمان على
 منها وان لم يكن الاجير الاول فان كان اجيريا يضمن بل خلاف ولا يضمن

دفع كرايا النجاشي

الاجير

الاجير علام راجح لاهه رادتا بافد كذا امور وان جواهه ديكر داد تاكارا موزد
 ليس له ذلك نسيج ترك الكرايا في بيت الطراز فسرق ليكر ان كان البيت حصينا
 سكر الثياب في مثله لا يضمن وان لم يكن حصينا ولا يمسك الثياب ان كان
 صاحب الكرايا يترك الكرايا فيه لا يضمن وان لم يرض به يضمن ولو سرق
 من بيت الطراز من او من يمين للخروج من ان يكون حصينا الا اذا فحش
 اخذ كرايا من راد كرايا مائة ست شب بخانه رفت ودرست وذلك
 في وقت غلبة الكرايا ان كان ترك مثل ذلك الكرايا في ذلك المكان في
 هذا الزمان لا يضمن والا فمن دفع الى نجاشي كرايا سكر في ذلك المكان في هذا
 الزمان لا يضمن والا فمن دفع الى نجاشي كرايا بعضه منسوج وبعضه غير
 منسوج فينسج ما فيه فسرق من عنده يضمن الكل عندها ومن غضب من لا
 ونسجه ينظر حق المالك وضمن مثل ذلك العزل **ف** ولو دفع عزلا ل
 حاكم لينسجه ساعا اربع عمله اكثر من ذلك واصغر كان لصاحب العزل
 الخيار ان شاء ضمنه مثل عزله وان شاء اخذ الثوب واعطاه الاجر المسمى ولا
 يزاد على الاجر في الزيادة وفي الغفمان اعطاه من الاجر بحساب ما نقص
 ولا يجاوز ما سمي وكذا ان امره لينسجه ضيعقا فجاء بقيق او على العكس
 ولو ان النجاشي في الزرع والصفة وراذ زراعا واحدا على ما شرطت فاجت
 العزل بالخيار ان شاء ضمنه مثل عزله وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب
 واعطاه الاجر المسمى ولا يزاد عليه لزيادة الزرع لانه متبرع في الزيادة ولو
 منع عزلا الى حاكم طامع ان يربط في العزل من نفسه رطلا فله زردت وانكر
 رب الثوب فان حلف سرب الثوب على علمه يرى وان يكره منه مثل الزيادة
 فان اتقا ان عزله الامر كان ما والثوب منعان فعلى الامر الزيادة على الحق
 لا قبل قوله لان ورنه الدقيق في العادة لا يبلغ ورنه العزل وان كان الثوب
 مستهلكا وانكر الامر الزيادة كان القول قول سرب الثوب ولو دفع الى النجاشي
 حبة وامر ان يربط من عنده شيئا من القطن فجاء بقرص استار قطن في الثوب
 ولة المامور دفعت الى عشرة اساتير وشرحت عشرة وقال سرب الثوب
 دفعت اليك خمسة عشر وشرحت خمسة كان القول قول النجاشي ولو قل
 صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر وامر ان يربط من عنده عشرة عشر وقال
 النجاشي دفعت الى عشرة وامر ان يربط من عنده عشرة عشر فاجت صاحب الثوب ان شاء
 صدقة ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ منه قيمة ثوبه ومثل عشرة
 اساتير فظن ويترك الثوب على النجاشي **ف** ومن يملك اثرا في العين كالبصاغ
 وقصار يتصرف بالنجاشي والبصاغ والمالك يضمن للاجير وان حبس فضاع
 في يده فلا ضمان ولا اجر له كهلالة العقود عليه قبل التسليم ومن لا اثر له له
 كالحال والملاح وغاسل الثوب لا يضمن له بامره كرايا فيت وخصم راكفت

نسيج دفع كرايا الطراز

حرمه انكره

اتفق من ماله كان مقطوعا وكذا المضارب ولو اشترى المستبضع ببعض
 المال ساهم مات المستبضع ثم اشترى بالباقي وانقضى في الكسرة والفئة
 من الشراكيع من فله يوت المستبضع او لم يعلم وفي الاتفاق ان علم بضمن
 علم بوقت البضع او لم يعلم وفي الاتفاق ان علم بضمن وان لم يعلم فكل
 قياسا ولا يضمن استقانا جعل استهلاك البضاعة فصاحبه المستبضع من قيمته
 على شيء جان الصلح ان صاحبه على القيمة او اكثر حظه عنه شيئا لا يجوز
 ان اخذ بضاعة من رجل وباعه واشترى بمثل شيئا فقل ساهم المال
 امر تك بالبيع لا بالشراء وفي المستبضع لا بل اشترى بامر كلاحل فلو
 لصاحب البضاعة مع اليقين لانه انكر الاذن ولو اخذ المال بضاعة ثم باعه بسببه
 ان قال له بيع واشترى بمثل كذا لا ينفذ البيع وان اطلق له بان قال بيع فله ان
 يبيع بالنقد والنسيئة **س الخامس** اجبر مشتركة وقدر حصة لوضاع من يدهن
 غير ضبعة لاضمان عليه كالدلالة بقجارينة الى الخامس معها امره الخامس
 في حاجة فخرت بحجب الضمان على امره الخامس جارية جاءته الى الخامس بغير
 اذن موكلها وطلبت البيع ثم ذهبت ولا يبرك بين ذهبت فقل الخامس رد
 عليك فالقول قول الخامس ولا ضمان عليه **فصل** استأجر فاسقا واستأجر اجيرا
 ليعمل فدرغ له الفاس فذهب بها الاجير يضمن المستأجر **في اجارة الدواب**
 رجل تاركا بالامسحى بغير عينا من كوفه الى مكة باجر معلوم يحوز ولو استأجر
 دابة ليطلع بها كل يوم بدينهم وما يطلع من الخنطة او الشعير ان يبين مقدار
 ما يطلع كل يوم يحوز وعليه الفتوى رجل اتى بالامسحى الى بغداد ثم اخلفها
 في وقت الخروج من بخارا فالقول في ذلك قوله من يدين الخروج في الوقت
 المعروف للخروج الى اهل بخارا ولو اكترى ابدا من كوفه الى مكة ليحز ذاهبا وحاسا
 كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق ولو
 استأجر اجيرا يوما ليعمل كذا ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى
 العصر فهو على ذلك وان كان على غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف شركا
 فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا باليوم ولو استأجر ليعمل ليل ليل العير
 في العرف هو الوسق وهو الامتاماتين وان يكون منا ولو استأجر دابة او عبدا
 سرقته مثلا فاذا دخلها كان له ان ياتي بها الى منزله ولو استأجر دابة او عبدا
 قوة الرد بعد الفراغ على صاحب الدابة والعبد وحقة رد الرهن على الراهن
 والوديعة على صاحبها والمستعار على المستعير والغصب على الغاصب ورسد
 المبيع بيعا فاسقا بعد النسيج يكون على القايض ولو استأجر دابة ليعمل عليها
 حملا منتظرا او حمل ثم اراد صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا من متاعه مع حمل
 المستأجر ان يمنعه فان وضعه مع ذلك ولفقت الدابة الى الموضع الذي ساءه كان
 على المستأجر جميع الاجر المستحق وليس هذا كصاحب الدابة اذا عمل بعض الدابة

الخامس من

المستأجر

المستأجر يبيع نفسه فان تمه يسقط عن المستأجر حصة ذلك الموضع الذي اشغله
 صاحب الدابة من الاجر ولو استأجر دابة وقبضها كان له ان يواجرها ويبيعها
 ويرد وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس ما اذا استأجرها لركوب
 نته ليس له ان يركب غيره ولو استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركب وحمل
 مع نفسه حلا ضعفت الدابة يضمن من قيمتها مقدا الزيادة وطريق معرفة الرجوع
 الى اصل البصر ان هذا المملوك لم يركب في انفس هذا اذ اركب ووضع للحمل في
 غير الموضع الذي ركب فان ركب على موضع الحمل يضمن جميع القيمة ولو استأجر
 دابة ليذهب بها الى موضع كذا فركبها في الموضع حوايجها يكون مخالفا حتى لو
 عطيت الدابة من ركب به فضمن قيمتها ولو استأجر دابة ليسيح فسيح ليار
 عليها سبيع فلو سح كان عليه الاجر المسمى للفرسخ وفيما زاد على الفرسح يكون غاصبا
 ولا اجر عليه وان اراد المستأجر صاحب الدابة بشيء كان افضل ولو استأجر حمارا
 ليعمل عليه وفر حنطة الى المدينة فحمل عليها الحنطة الى المدينة فلما انصرف من المدينة
 حمل في انصرفه على الحمار فغيرا من ملح فرض الحمار في الطريق وهلك ضمن قيمة الحمار
 اذا حمل عليه الملح بغير اذنه ولو استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من موضع معلوم
 الى موضع معلوم يوما الى الليل كان يحمل الحنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع
 الحنطة ثانيا يركب الدابة فغطيت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم يكن العادة
 فلو كان عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند ابي الليث رحمه الله **فصل** ستوري
 كراي در راه مانه شد وويرا سامان باشيدن نيت وكسى را ان مال كركي
 دهد بقاض دهد واكر قاض نبود يا ميني دهد اكر تلف شود ضامن نبود على
 المختار للفتوى للضرورة والبلى وكذا الجواب اذا كان عارية استأجر
 دابة الى سمرقند فحجز عن المضى بالفارسية فر وماند فذهب وترك الحمار ان كان صاحب
 الحمار معه لا يضمن ولو لم يكن معه ومن الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب
 لا يضمن لان فيه ضرورة الحمار المستأجر فاعنى او يحجز عن المضى فباعه المستأجر
 واخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصلح له الحمار حتى يامر ببيعه
 لاضمان عليه وكذا الحمار وكذا ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك او يستطع
 اسكه او رده فهو ضامن للقيمة استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار اخر فحمل عليه ايضا
 فلا سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك ان كان
 بحال لراس الحمار المستأجر يملك حماره او متاعه لا يضمن والا فيضمن استدلالا بان
 البقرة اذا ركب من السرح وتركه الاجير اساعها ليلاد يبيع البقرة فذلك الذي يرد
 لا يضمن فلو في اجارات الداحم لو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما
 فضاع الاخر ان غاب عن بصر فهو ضامن فعلى هذا سقى ان يضمن في المسئلة الثانية
 ان غاب عن بصر فذلك فناء من عند الفتوى المستأجر اذا دخل الحمار في سكت فيها
 ثم غلب الحمار فوقع مع الحمار في النهر فاشتغل بقطع الحمار فذلك الحمار ان كان المكان ضيقا

ما يجوز للمساكين

وهو حال لا يسع فيه ذلك لئلا يضمن وان كان حاله على ما ذكره من ذلك الحمل فاز عتقت
عليه في الضرب حتى دس من ظهريه فهو ضامن والا فلا مكان حمل وقرا اخر فاستبدل
الاصوص فطرح الحمل وذهب بحال ان كان يعلم انه لو لم يطرح اخذ والحمار والحمل
وليس في وسعه دفعه لا يضمن قيمة الحمل **فصل** ولو استاجر حمارا ليحمل عليه اثني عشر
وقد آمن التراب الى ارضه وصاحب الدابة يعرفه رضى فكما عاد المستاجر من ارضه
يحمل عليه وقد آمن اللبن ان سلمت الدابة حتى خرج من العمل وجب الاجر ولا يجب
الضمان وان هلك الحمار ان هلك في الرجوع من اللبن يضمن قيمة الحمار ولا يجب الاجر
لانها لا يجتمعان ولو استاجر دابة ليركبها بنفسه فركب واراد فخرج فعطيت
الدابة يضمن القيمة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تطيق ذلك وان سلمت كان
عليه كل الاجر ولو استاجر دابة للركوب الى الكوفة فخرجها من الكوفة مقدار ما لا
تساع فيه الناس وركب في ذلك الزيادة او لم يركب ورجعها الى الكوفة كان عليه الاجر
الى الكوفة فيكون الدابة مضمونة عليه ما لم يرددها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق
الكوفة فيكون الدابة مضمونة ما لم يسقط عنه شيء من الاجر وان استاجر
دابة ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق وجد الاجارة وادعى ان الدابة
لم يرضها من حيث لو عطيت بعد الحجو قيل ان يركبها بعد الحجو فيضمن قيمتها وان وجد
رثم ركبها بعد ذلك يبرئ عن الضمان وكذا طلع جميع الاجر ولو استاجر دابة الى الركوب
او كما كان له ان يركبها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ولو استاجر دابة
فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر الثاني والنهار كالدم
واذا استاجرها الى العشاء يقضى الاجارة بدخول وقت الظهيرة ولو استاجر
دابة ليركبها اثنان فاركبها امرأة ثقيلة بشح او رجل فعطيت لا يجب عليه الضمان
ولا على المرأة الا ان يعلم ان مثل تلك الدابة لا يطيق حملها فيضمن قيمتها اذا عطيت
ولو استاجر دابة الى موضع معلوم ليركبها بنفسه فلم يركب غيره وسلمت الدابة لا
يجب الاجر وان عطيت يضمن قيمتها وان ركب بنفسه واراد فخرج غير كان
عليه كل الاجر والضمان عليه اذا سلم وان عطيت الدابة من ركوبها بعد ما بلغ المكان
المشروط يضمن نصف القيمة وعليه جميع الاجر سواء كان الرديف اخف منه او
اقل ان كانت الدابة مثيلها وان كانت لا تطيق يضمن جميع القيمة ولو استاجر
دابة ليركبها الى موضع معلوم فحمل عليها صبيا صغيرا فعطيت الدابة كان ضامنا قيمتها
كما لو حمل عليها مكان الصبي حمارا آخر ولو استاجر دابة للحمل ولم يرسس له ما يحمل
عليها فسدت الاجارة ايضا لان الحمل يتناول الركوب فلو انه حمل عليها او اركب
حتى جازت الاجارة يصير كأن العقد ورد عليه ابتداء حتى لو فعل بعد ذلك شيئا
بخالف الاول بان اركب ثانيا او لا وركب ثم اركب غير الاول ولو كان الاول
حمارا ثم ركب اركب بصيرا فاصبنا ولو استاجر دابة ليحمل عليها شيئا سماه فحمل عليها غيره
فهو على وجوه ان حمل عليها من جنس المستحق لانه يخالف المشروط بان استاجر

اراد غيره

يحد الاجار

علا او دسبه

دابة

دابة ليحمل عليها عشرة غنايم من هذه الحنطة فحمل عليها عشرة غنايم من غير تلك الحنطة
او حمل عليها حنطة رجل آخر لا يكون مخالفا وكذا لو استاجر ليحمل عليها ثوبا هرويا
فحمل عليها ثوبا هرويا مثل ذلك وربما والثاني ان خالف في الجنس ان استاجر ليحمل
عليها عشرة اقفره حنطة فحمل عليها عشرة اقفره شعير الا ان يكون ضامنا في الاخر
فاسلمت الدابة يجب الاجر المستحق ولا يكون مخالفا وان عطيت الدابة من ذلك
يضمن قيمتها ولا يجب الاجر وان استاجرها ليحمل عليها عشرة اقفره حنطة مثل
كيل الشعير يضمن قيمة الدابة لان الحنطة اشد من الشعير واقل فيضمن كما لو حمل
عليها مكان الحنطة حديدا ولو سمي من الحنطة وزنا معلوما فحمل عليها من الشعير
مثل ذلك الوزن وعطيت الدابة يضمن قيمتها ولو استاجر دابة ليحمل عليها شعيرا
فحمل عليها في احد الحقين شعيرا وفي الاخر حنطة فعطيت الدابة يضمن نصف
قيمتها وعليه نصف اجر حاله في النصف مخالف والثالث ان يخالف في النوع
اضربا بالدابة بان استاجرها ليحمل الحنطة فحمل عليها حديدا او حبرا او قطنا
او ثوبا او حطبيا مثل وزن الحنطة فعطيت ضمن قيمتها وان سلمت لا يجب الاجر
وان سار ليحمل عليها عملا فحمل راحله يكون ضامنا ولو استاجر دابة ليسبح
فاكملها فعطيت كان ضامنا فدر ما زاد الثقل كالميزان في الحمل ولو استاجر حمارا
ليسبح ليركبه فاسرجه سرجا اخر فان اسرجه ليسبح ليسبح به الحمار لا يضمن وان
اسرجه ليسبح لا يسبح بمثل الحمار كان ضامنا وان او كفه باوكاف يوكف بمثله
للمار كان ضامنا فقه هذا اذا كان موكفا حين استاجر فان كان عربيا ناحيين
استاجر فلسجه وركب يضمن ومثليها قالوا هذا على وجوه ان استاجر من
بلد الى بلد لا يضمن لان الحمار لا يركب من بلد الى بلد عادة لا يسبح او كاف فان سجر
يركب في المهر فان كان من الاشراف فكذلك وان كان من العوام الذين يركبون
في المهر عربا فاذا اسرجه يكون ضامنا وان استاجر بغير حجام فالحجما او كانت
طيلة ومع وابله بالحجام مثله وركب لا يضمن وان كان يركب بغير حجام فالحجما بالحجام
لا يلزم بثلثها كان ضامنا ولو استاجر بغير ليعيل عليه بالنصف وبالثالث فهو
فاسد ثم ينظر ان كان العامل يجر الدابة من الناس وبأخذ الاجر
كان الاجر لصاحب البعير وللعامل اجر مثل عمله وان كان ينقل عليها الطعام
وسم كان الكسب للعامل ولصاحب البعير اجر مثل البعير ولو استاجر دابة
ليركبها فاسكها ولم يركب ان استاجرها ليركبها خارج المصر الى مكان معلوم
فاسكها في المصر لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استاجرها ليركبها في المصر
وبعد الى الليل فاسكها لم يركب كان عليه الاجرة لا يكون ضامنا ولو استاجر دابة
الى بغداد على ان يعطيه الاجر باجمع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه
بالكثرة ما لم يرجع من بغداد فان هانت المستاجر في بغداد ياخذ صاحب الدابة اجر
الذهاب من تركته ولو استاجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق تعصب

اسم الدابة

الدابة وصعب عن السير فان كان المستاجر استاجر الدابة بعينها كان المستاجر الخيار
 ان شاء يقض الحجاز ان شاء من ان يقوى الدابة وليس ان يقوى الدابة وليس
 له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستاجر يكاري عنده محله بغير اذنها بعينها
 الى ذلك المكان فاذا اصغعت الاول كان له ان يطالب بدابة اخرى **فصل** ولو استاجر
 حمارا لينقل عليه الخطب من كرمه فارقم بما يوقر به مثله فاصاب الحمار سايكا او عجزا
 فذلك ان كان المستاجر ساقا مقفلا في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يفت
 عليه لا يضمن جماعة اجبر كل واحد منهم حمارا من اثنان وثلث الى اربعة والواحد
 اذ هبوا شتمه يتفادوا من هرب معه فقل له المستاجر قف ههنا مع المارحة
 اذهب بما رو احد الجوالق فذهب بالمارح لاختمان على المتفادان لم يقدر على
 الاخذ منه لانهم امرؤ يتفادوا في غير استاجر دابة من الفريز الى المصريف
 صاحب الدابة رجل مع المستاجر فعامل المبعوث في الطريق يامس من الامور وذهب
 المستاجر وحده بالدابة فضا عتق في يد لاختمان الرجل المبعوث استاجر دابة الى
 مكان معلوم واستاجر جركلي يذهب مع الدابة وقل له ان يجمع مع الغير فليقبل القدر
 ويرجع الغير ويختلف الاجير واستقل الدابة ايا مكانه عمله بنفسه ثم رجع مع غيره
 آخر فاعير على الدابة يضمن الاجير ولو استاجر حمارا ولو استاجر حمارا وترك الحمار
 على باب المنزل فلما خرج ولم يجد ان كان الحمار غاب عن بصر حين دخل المنزل
 ضمن والافلا الا ان يكون في موضع لا يبعد هذا القدر من الذهاب بصحبا بان
 كان في سكة غير افدة او يكون في القرى استاجر حمارا فاقفه ليصل الى القرية
 الحمار واشتبه انسان فان رآه سهما وذهب ولم يقطع الصلوة يضمن
 مع ذهاب خولف مع قطع الصلوة وان كان درهما وان ترك الحفظ مع القدر
 عليه المستاجر حمارا فصل في الطريق فترك المستاجر ولم يطالبه ان كان ذهب
 بحيث لا يشعر وهو ضامن حافظ لاختمان عليه بترك الطلب الا اذا كان
 وجوده بعد ان طلبه في حوالى المكان الذي ضل فيه وان ذهب عن بصره
 ولا ينفذ فهو ضامن وعلى هذا مستاجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الحمار واستقل
 المنزلة وترك الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يصر فلا ضمان
 استاجر حمارا ليذهب به الى موضع معلوم فاحمران في الطريق لصوبا ولم يفت
 الى ذلك واحد التصوم ونهبوا الحمار فان كان الناس يسلكون ذلك الطريق
 مع هذا الخبر بدوابهم واموالهم فلا ضمان لانه ليس بضيق والافضاض من لانه يفت
 استاجر حمارا لينقل التراب من خربة فاحمر في القفلة فاقدم للزير وهكذا الحمار
 ان القدمت من معالجه المستاجر يضمن قيمة الحمار لانه تلف بصغره وان القدمت
 من غير معالجة بل ساقا فيها ولم يعلم المستاجر به فلا ضمان عليه المستاجر
 لا يملك ان يذهب الحمار الى السبخ فان فعل يضمن لو هلك وفي الصقري
 المستاجر ان يورده بصره ويودع والبعض الى السبخ ابيع فيه ملكه استاجر دابة

صلى الله عليه وسلم

الموت الحرة والمكمل

فابصر

يذهب الى القرية

الافضل

اقاما جميعا بعضي بينة المتاجر وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا فقل الاجر لاجل
 الى القصر بعشرة دراهم وقال المتاجر لا بل الى الكوفة بنجمة دراهم فانما يتجافان واذ لفظا
 فسح المقدر بينهما وانما اقاما البينة قبلت منه وان اقاما يقضوا البينة جميعا فينتفي
 زيادة الاجر بينة الاجر وبن زيادة المدة والمسافة منه المتاجر وانما يبدأ بالذي
 يحلف صاحبه او لا هذا اذا اذاعا ان الاجر كله دراهم او دنانير فان اختلفا في
 الحسن فقل الاجر اجر تلك الدابة الى القصر بدينا وقال المتاجر بل الى الكوفة
 بعشرة دراهم فانما يتجافان وانما اقاما البينة قبلت وان اختلفا في الاجر بعد ما
 بعض المدة او بعد ما سار بعض الطريق فانما يتجافان واذ اختلفا فيسح الاجارة فيما
 بقي ويكون القول قول المتاجر في حصنة ما مضى ولو استاجر دابة شرا ثم ادعى
 المتاجر ان الاجر باعياها منه بعد الاجارة وانكر الاجر ثم مضت المدة بقت
 ذلك فالاجارة تكون لازمة فيما مضى رجل كاري دابة من رجلين فاختلفا
 المكارين فقل احدهما اكرها بعشرة دراهم وقال الاخر لا بل اكرها بنجمة عشرة
 والمكرى يقول اكرها بعشرة ان كان قبل الركوب كان القول قول المكارى الذي يركب
 خمسة عشر في نصيبه وان كان بعد الركوب فالقول قول المكرى رجل ركب
 دابة رجل لا بعد دافرة قال اعرضها وقال رجل الدابة اجرها درهم ونصف
 فالقول قول الراكب **ق** فوب بخير فقل ركب التوب فاحطه وقال
 الخياط انا خطته فان كان في يدي التوب فقل الخياط مع يمينه واذ اختلفا في الاجر على رجلين
 بين الخياط او في يديهما جميعا فالقول الخياط مع يمينه واذ اختلفا في الاجر على رجلين
 اعطى خياطان كل واحد نصفه ما يحشونك ودفع اليه البطانة والوظف فقطعه وخاطبه
 وحشاه واقفنا على العمل والاجر غير ان ركب التوب ليقول البطانة لبيت جاك
 فالقول الخياط مع يمينه ان هذه بطانته واذ اختلفا في الاجر على رجلين
 دفع الى قصار ثوبا فلما سلمه القصار اليه قال ليس هذا ثوبي فالقول قول القصار
 مع يمينه ان هذه بطانته واذ اختلفا في الاجر على رجلين ليقول البطانة لبيت جاك
 سلمه القصار اليه قال ليس هذا ثوبي فالقول القصار مع يمينه ولا اجر له ولو
 قال القصار رددت عليك الثوب لا يصدق الا منه وكذا الراعي المشترك
 اذا قل ذلكا وتل مات هناكه وقل اذا قل القصار قد ردت فالقول
 قوله مع يمينه وعليه الفتوى المتاجر اذا ادعى انه استاجر الارض وفي فارغة
 وادعى المجرها كانت مشغولة منه وعنه يعتبر الحال ان كان الارض قارة فالقول
 قول المتاجر وان كان مشغولة فالقول للاجر وهو المختار **ك** ولو دفع
 شيئا الى صغار لم يضرب له طشتا وصف له ففزع كور ان كان له الخيار ان شاء
 اخذ الكور واعطاه اجر مثله لا يجاوز به ما سعى وان شاء صفته مثل ذلك السنة
 ولو دفع الى قصار ثوبا ليقصر بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك وقال
 صاحبه لثوب ليس هذا الذي كان القول قول القصار وكذلك كل اجير بشرط

القول الخياط مع يمينه

القول القصار مع يمينه

رجل اجير دابة

من شرط الاجارة

رجل اجير دابة سنة فلما مضت السنة احد صاحب الدار ولبسها وسكنها فقال المتاجر
 كان لي فيها درهم فانك كنتها والقسم في الطريق ولي عليك ضمانها فان انكر صاحب الدار
 ذلك كان القول قوله صاحب الحاقوت امر اجير الله ليرش في طريق المسلمين ففعل
 طلب نذر انسان يعين الاحمر ولو امر بالوصف فتوضا كان الضمان على الاحمر **ت**
 وبحث الاجارة ونقصها والمزارعة والمعاملة والوكالة والكفالة والمضاربة والانصاف
 والطلاق والمعتاق والوصية والوقف مصادم لا البيع واجارة وصحة والقبض
 والشركة والهبة والكساح والرجعة والصلح عن مال وابراء الدين **كتاب الاكراه**
 وهو عبارة عن حل انسان على شيء بكرهه فقل اكرهت فلانا اكرها اي حمله على امر
 يكرهه وفي الشئ عبارة عن اسم لفعل لا من يفعله فيبغى به رضاه او يفسد به اخياه
 من ان يهدم به الاهلية في حق المكر او يسقط عنه الخطاب وقيل الاكراه عبارة عن
 تقديم القادر غير مكره ما حده بمكره على امر حيث ينبغي به الرضا قيل هو الاكراه و
 الاخبار على بكره الانسان طبعيا او شرعا فيقدم عليه مع عدم الرضا ليدفع عنه ما هو
 اضمر منه وشرطه قدرة المكر على ايقاع ما يهد به سلطان كان او لصلاته ان لم يكن
 قادرا عليه لا يتحقق الخوف فلا يتحقق الاكراه وما روي عن علي بن حنيفة رحمه الله
 ان الاكراه لا يتحقق الا من سلطان باختلاف عصر وزمان وفي المكر شرطان
 يكون حاله في نفسه من جهة المكر على ايقاع ما يهد به عاجلا لانه لا يصير ملجأ
 بلعا الا بذلك وشرطه فيما اكره ان يكون ملعا او منعا عسويا او من جبا ما ينفذ
 الرضا باعتبار كالميسر والضرب وشرطه فيما اكره عليه ان يكون المكر متمعا منه
 بل الاكراه اما الحق كبيع ماله والشرع واعتاق عبده او لحق ادعى آخر كالاكراه مال
 الغير او لحق الشئ كالقتل والزنا وشرطه في هذا الحول لا يختلف الحكم
 فتارة تلزم الاقدام على ما اكره عليه وتارة يباح له وتارة يجرى على يمينه
 ان شاء الله تعالى **خ** والمراد من الضرب الذي يكون اكرها الضرب الذي يجرد منه الالم
 الشدي لا يصلح له واقا القيد والمحبس الذي يكون الاكراه به اكرها اي يجي منه
 الاعتقال البين والمحبس المؤبد والعقيد المؤبد يكون اكرها وكذا لو لم يكن مؤبدا
 ولكن لطيفة كسجن امرر واعتقال شديد فهو بمنزلة المؤبد فهو بمنزلة واذ اكره السلطان
 رجلا بعبودية فيكون حبس على ان يفتل فلا تالا يكون مكرها وان قبل فلانا ذلك كان
 على المأمور بالقضاء وان اكره بوعيد فقل وتلف عضو يكون اكرها فان مل المأمور
 ذلك الرجل بقتل احمر فضاك ولا يقبل المأمور **ف** فلو اكره على بيع واجارة او اقرا او
 سرقا قبل او ضربا شديدا او حبس ففعل ثم زال الاكراه فان شاء امضا وان شاء
 فسخه لان الملك يثبت بالعقد لصدور من اهله في محلة الا انه يبد شرط المحل وهو
 التراضي فصار كغيره من الشروط المنسوخة حتى لو تصرف تصرفا لا يقبل البعض والفق
 ونحوه فينفذ ويلزم منه الغنمة وان اجاره حمار لوجود التراضي بخلاف البيع الفاسد
 لان الفسخ يلحق الشئ فلا يجوز باجارتها ولو اكره بضرر سوط او حبس يوم ان

الكره ما مضى

الكره على نفس

مته

اكره على الاوار بالطلاق العاص والنذر

تقيد يوم لا يكون اكرها لانه لا يبالى به عادة الا اذا كان ذامضا يستفريه
 فيكون اكرها في حقته لزواله الرضا وان قبض العوض طوعا فهو ايجان وان
 قبضه مكرها فليس لجان وببرده ان كان قايما فان هلك المبيع في يد المشتري
 وهو غير مكره فغلبه قيمته لانه بيع فاسد والمقبوض منه مضمون بالقيمة و
 للمكره ان يضمن اياها فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته لانه صار
 كالبايع فان ضمن المشتري بعد كل بيع حصل بعد الاكره لانه ملكه بالضمن
 والمضمونات بمالك اداء الضمان مستغنى الى وقت القبض وان اكره على
 طلاق او عتاق فعلى رجع ويرجع على المكره بقيمة العبد والوكلاء للمعتق وفي
 الطلاق بنصف المهر ان كان قبل الدخول وبما يلزم من المنفعة عند علم الشبهة
اخ ونفس الامر من السلطان من غير تهديد اكره ثم الاكره على نوعين اما ان
 يكون بوعيد قبيد او حبس او بوعيد قبل وانلاف عضو الاخر في الاقرار
 نحو البيع والاحسان والاقرار ونحوها فلا يبع منه سد النقضات ولا يظهر في
 الاقرار حتى لو اكره بوعيد قبيد او حبس على ان يطرح ماله في الماء او في النار
 او على ان يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها والاكره بوعيد القتل
 وانلاف العضو يظهر في الاقرار والافعال جميعا حتى يظهر في النكاح والطلاق
 تزوج امرأة على مشقة الآف ومهر مثلها الفجان النكاح وللأمة مقدار مهر
 مثلها واذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فدخل بها است احكام الدخول
 من تارك المهر وجوب العدة ولا يرجع على المكره بشيء ولو ان امرأة اكرهت
 على ان تقبل من زوجها تطليقة بالف درهم فصلت يقع تطليقة رجعية ولا يلزم
 المال كالمصيبة والمحقونة فان قالت بعد ذلك وحسبت بذلك التطليقة وجاز
 لزومها المال يكون التطليقة باينة ولو كان مكان التطليقة مطلق بالف درهم كان الطلاق
 باينا ولا شيء عليها ولا اكره الزوج بوعيد تلف حتى خلع امرأة بوعيد على الف درهم
 ومهرها الذي تزوجها عليها اربعة المائت درهم وقد دخل بها والمرأة غير مكره
 بالنكاح واقع والنزوح على المكره لانه انلف عليه تلك النكاح ولا قيمة للملك النكاح ولا
 الزوج على ان يطلق امرأة بالف درهم واكره المرأة على ان يقتل بعدا وقع الطلاق
 بغير مال ولو اكره بوعيد تلف على ان يطلق امرأة ثلثا ففعل ولم يكن دخل لها مال
 منه وعلى الزوج نصف الصداق ان كان سمي لها مهر والا فالمنفعة ويرجع ذلك
 على المكره ولا يبيع الاكره على الاقرار بالطلاق والعتاق والنذر حتى لو اقر بانه
 الاشياء لا يلزم منه شيء منه ولو اكره لجعل له طلاق امرأة او عتاق عبده بداراة
 او بغيرها او بغيرها فطلق المفوض لينة واعتق يقع الطلاق ويرجع المأمور
 الامر في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر وقيمة العبد ولو اكره رجل على ان يرجع
 ابنه الصغيرة من رجل ليس بكفيلها او باقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح
 باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ المسمى مهر مثلها وان لم يكن

لا يبيع النكاح

لا يبيع النكاح ط فالخاصل ان تصرفات المكره على نوعين منها ما يبيع منها ما لا
 يبيع اما الاول اذا اكره على النكاح فنزوح او على الطلاق فطلاق او على العتاق فاعتق
 صح نكاحه وطلاقه وعتاقه ولو اكره بيقض بالطلاق فاقتر لا يبيع كما لو اقر بالطلاق هازلا
 او كاذبا وكذا لو اكره بيقض عتاق او نكاحا وحدا وقطع او شب فاقتر بذلك لا يلزم منه
 شيء ولو اكره براجع امراته المطلقة ففعل صح الرجعة ويعود النكاح ولو اكرهت
 المرأة على ارتضاع الصغير واكره الرجل على ان يوصي من لبن امراته صغيرا
 ثبت احكام الرضاع **ن** وفي المسمى اقل اكره لو تزوجت ففعل الضمان الى المكره وفي
 اباحة المحض خوف ذهاب عضو من قطع او ضرب نوى الى مثله او نحو
 يؤدي الى الموت كاجرة كلة الكفر والذمف مالا غير وترك الصلوة والصوم
 في المحض ونحوه ويؤثر الاكره الخفيف وهو الحبس والعتيد وما يجي منه الغم البين
 والضرب في العتود والاقارب كلها وكذا في الحدس المرأة فاما ضرب سوط في
 موضع يجعله البدن او حبس يوما وتيد يوم او نحو فلا غير وكذا لا يعتبر التعدي
 بالسم وكذا اذا هدد بالسيف عنده انه سدد النزع دون التحقيق وكذا
 للرجل بحق فقتل لا يخرجك حتى تصدق فاقترجار والاكره الشديد لا يبيع قبيلا
 ولا قطع ولا ضربا يؤدي الى مثله ولا يبيع صحة ما يبيع مع المهر لكان النكاح
 والطلاق والعتاق وتقليتها والنذر بالعتاق ويؤثر في اباحة شرب الخمر
 واكل الميتة واجرة كلة الكفر وقيل مطهر وترك الصلوة والصوم وقيل الصيد
 في الاحرام والحرم ونزول المرأة والغذف واخذ مالا غير وانلافه واكله وضربه
 سوطا وحلق الحبيثة وسد مسامك حتى يقبل والدلالة على صلاح المسلمين اذا
 امكن الهيال بدونه والطلاق والعتاق والوقوف مع الكفار في الصف وهو في
 سعد من ذلك كله وان صرحه قبل كان ما جاز الا انه شرب الخمر واكل الميتة
 فانه بائنه بالبصر وكذا اذا اكره على الحق للملك فلفعل على وجه الخينة دون
 العادة وكذا اذا اكره الكفار ان يدلم على مدسه واكثر له انهم يقتلوه عليها له
 ان يفعل الا اذا كان فيها اساس من فلا يفعل ولا يكفي بالتهديد بالحبس والعتيد و
 قبل غير مزايه وابنه ونحوهما من محارجه ولو اكره بالسيف خطري بالذنا ويل فله
 من كفر ولا يصدق في الحكم انه نوى ويصدق انه لم يحضر وفي العتق لوقا
 هو حرا واعف عنه ثم قال ردت به الكذب لم يصدق في الحكم ولو ردت
 الامتياز استبأ ولم يخطر بانه الحرام باضمن المكره وله ان يحلفه ويبيع الاسلام مع
 الاكل والواريد بعد لا يقبل ويجيبس ولا يبيع الردة مع الاكره **حم العتق** ولا
 ان رجلا اكره بوعيد قتل على عتق عبده واعتق سعد العتق وعلى المكره ضمان قيمته
 موصرا كان المكره او مفسرا ولا سعاية على العبد الوكلاء للمكره عبدين رجلين
 الره احطاجا زعفت حتى اغتبه والمكره ضامن بضم المكره سواء كان المكره موصرا
 او مفسرا والسكوت بالخيار ان كان المكره موصرا ان شاء اعتق ضميمه وان

ما في الاكره

شاء الاستعانة وانما ضمن المكرم قيمة بضميه فان ضمنه يجمع المكرم بما ضمنه العبد
 واستعانة فيه وانما بين المكرم والمكرم سعيان وان كان المكرم معسرا فالتكليف
 حق الاستعانة والاعتاق والولاء بينه وبين المكرم نصفان ولو ان رجلا
 اكرم رجلا بوعيد تلف على ان يعق عبدا له ثيابا وى الف درهم عن رجل بالث
 درهم ففعل ذلك وقيل العتق والعق عنه طابعا فالعبد حر عن المعتق عنه و
 الولاء له ومولى العبد بالخيار ان شاء ضمن قيمة عبده العتق وان شاء المكرم وان
 شأ ضمن المكرم قيمة رجوعه على المقت عنه والولاء ولو اكرهت على ذلك بالحبس
 فعلا ضمن للعتق عنه قيمة مولاه واخضمان على المرم ههنا ولو اكرم الرجل
 بوعيد تلف حتى اشترى من رجل عبدا بمشقة الف درهم وقيمة الف و
 دفع الثمن وقبض العبد ولو كان المشتري خلف يعق كل عبد يملكه فيما يقبل
 او خلف على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع على المكرم بشيء ولو اكره
 على شري ذي رحم محرم منه وعلى قبضه بكثر من قيمته فاشتره وقبضه عتق
 عليه وعلى قيمة ولا يرجع على المكرم ولو اكره بوعيد تلف حتى يجعل عبده في يده
 الرجل او طلاق امراته ولم يدخل بها ففعل وطلق ذلك الرجل المرأة او عتق العبد
 وقع الطلاق والعتاق وعلى المكرم ضمان قيمة العبد ونصف المهر الذي غرم
 لامرأته ولو اكرم على ان يجعل كل مملوك يملكه فيما يستقبل حرا ففعل ثم يملكه
 بوجه من القوم عتق واخضمان على المكرم وان ورثت مملوكا بضمن قيمة
 المملوك الذي ورثه الا انعدام الصفة من جهة خلاف الولاء فان العتق
 انما حصل باعتبار منعه من جهته وهو قبوله سببا للملك وهو مخفاه فيه
 فافترقا ولو اكره على ان يخال العبد ان شئت فانت حر فاشاء العتق عتق
 عدم المكرم قيمته ولكن لو اكرم على ان يخال له ان دخلت الدار فانت حر
 ثم دخلها العبد ولو اكرم على ان يقول لعبد ان صليت فانت حر او اكلت
 او شربت ثم صنع ذلك فان العبد يعق ويعيزم العتق قيمته وكذلك كل فدية
 لا يجد المكرم بيا من ان يفعلها ولو فاد له ان يعاصب ديني الذي على
 فلان او اكلت طعام فلان لطعام بعينه فانت حر ففعل ذلك ثم فعل الذي جلت
 عليه عتق العبد ولم يعيزم المكرم شيئا وان اكرم على عتق عبد بعينه عن طمأنينة
 ففعل عتق على المكرم قيمة ولو اكرم رجلا على ان يقول لامرأته ان تزني ففعل
 حر فان قرنها عتق عبده واخضمان عليه وان تزكها قبلت بالابدية قبل النكاح
 لها من نصف الصداق ولم يرجع به على المكرم وان لم يكن دخل بها لزومه نصف
 المهر ويرجع على المكرم باقل من نصف ومن قيمة الذي استخلفه على عتقه
 ولو اكره بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة الله تعالى او صوما او حجاً
 او عرفة او غزوة ففعل الله تعالى او سها او شيئا يشترط منه الى الله تعالى
 لزومه ذلك وكذلك ان اكره على البعير او على الابل او على الظهار ثم الاضمان

اكره على شرا قريب

اكره على الصدق والصوم

خط المكن

على المكرم في شيء من ذلك ط فالخصال ان الاكرام على ما وجد حد ومنزله حد بعيدا
 فله المكرم عليه قبل النكاح والطلاق والعتاق ولو اكرم فقبل او جرحه او قتل او حبس
 او ضرب او سوط على اقراره بالف درهم فاقبله جازا قزان وهذا اذا كان الرجل
 من اوساط الناس اما اذا كان من الاشراف او من كبار العلماء والروسا
 بحيث يستكف عن ضرب سوط او حبس يوم او ساعة لم يجز اقراره ولو اكرم
 يتل على اقراره بالف درهم واقف بحسب ما لم يلزمه شيء ولو اقر بالعين لزومه
 الف وبطل عنه الف ولو اقر بجأته دينار او نصف آخر لزومه واقبله فلان بالف
 درهم لم يلزمه شيء اذا صدقة فلان في الشركة وان اكرم لم يلزمه شيء ولو
 اكرم على ان يبيع جارية هذه فلان او يبيع الف درهم فلان كانت الهبة باطلة
 اذا اكرم على الهبة والتسليم ولو اكرم على هبة مكرمة لعبد الله في حبسها الزيد
 وعبد الله جاز نصفها الزيد **س البيع** ولو اكرم على البيع بالف فباعه باقل لم يجز
 وبالكس يجوز ولو اكرم على الهبة بغير فباع جاز في الاكرام بالبيع اذا قبض الثمن
 طابعا او سلم فهو جاز **م** واذا اكرم بوعيد تلف على بيع عبد له ثيابا وى عشرة
 الف درهم من هذا الرجل بالف درهم ودفعه اليه وقبض الثمن منه يفعل
 ذلك ما يشاء والمشتري غير مكرم فلما عرفوا من ذلك المجلس في البيع قد
 اخذت البيع كان جائزا وكذلك لو لم يكن البيع قبض الثمن فقبضه بعد ما عرفوا كان
 هذا منه اجازة للبيع لوجود دليل الرضا ومنه وفي البيع بشرط الخيار للبايع اذا
 قبض الثمن لا يسقط الخيار على الاصح ولو لم يقبل البيع ذلك حتى اعتق المشتري
 او دير واستولم **ق** المكرم بعد ذلك جازت فاجازته باطلة ولو كان
 المشتري مكرها دون البيع فله المكرم عند المشتري ان هلك من غير علم
 بهلك اماته ولو كان البيع مكرها والمشتري غير مكرم فعلى المشتري بعد القبض
 فسخ البيع لا يبيع وان فسخ قبل القبض فسخ وان كان المشتري مكرها والبايع غير
 مكرم فكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري
 دون البيع ولو باع مكرها وقبضه المشتري وباعه مرم وم فليبايع ان يفسخ
 وان اجاز واحدا من العتق وجازت العتق وكلها ما قبله وما بعد ولو اعتق
 المشتري لاجر قبل اجازة البيع جاز العتق على الذي اعتق قبضه ولم يقبض فان
 اجاز البيع البيع الاول لا يبيع اجازته وكان له الخيار ان شأ ضمن المشتري
 الاول وان شأ ضمن غيره فان ضمن المشتري الاول جازت الباعات
 كلها وان ضمن غيره محرم كل بيع كان قبله ولو اكرم رجلا على الشراء والقبض
 ودفع الثمن والبايع غير مكرم فلما اشترى المكرم وقبضه او دبره او كانت
 امه فوطها او قبلها بشهوة كان اجازة للشراء ولو ان المشتري لم يقبض
 حتى اغتف له عتقه ولو اغتفاه معا قبل القبض كان اعتاق البيع اولى ولو
 كان البيع مكرها والمشتري غير مكرم الاصح اعتاق المشتري قبل القبض ويبيع بعد

الاكرام ما لم يجد وجوبه

ضرب بدوا كراهة في البيع

هكذا في البيع

اعتناء ما

اكر على الرب

اكر على الكفر

القبض فان اجاز البايع البيع بعد ما اعتق المشتري بفعل البيع ولا يفقد العتق قبل
 القبض ولو كان البايع والمشتري غير مكرهين فان احار من غير اكره جاز
 ط ان اجاز احدهما بطل خيار ففعل ما امر به كان ذلك الاكره ولو اكرهه بن عبد
 تلفت حصة تفرق على مسلم رجوت ان يكون في سعة منه ولو اكرهه على اجرا كل
 الكفر على اللسان كان في سعة منه وكل لك لو اكرهه على شيعة محقة على الله عليه
 قبل كان في سعة منه **ط** ولو اكرهه رجل لقتل او لخرجه او ضرب بخلاف تلف نفسه
 او تلف عضو على شرب سحر او دم او اكل ميتة او لم يخن بر فهو في سعة منه شر با
 كان او اكل لان الشئ اباح بشرط الخمر ونحوها لدفع التلف عن نفسه بالبيع
 والعطش فيباح انما لدفع ضرر عن نفسه بالاكره ولما ابلغ الحق هذه الاشياء
 المباحة ومن امتنع عن اكل المباح حصة هلك كان انما كان ههنا ولو اكرهه بقتل
 او حبس لا يجله ذلك ولو اكرهه وخوف بالجمع لم يجز له ان لو كل الميتة ما لم يجز
 يخاف على نفسه وكذا العطش **س** ولو ان رجلا اكرهه لص بالقتل على قطع يد
 نفسه فهو في سعة من ذلك ولو وقع في يد اكله والعباد بالله كان له ان
 يقطعها فان قطع يد نفسه ثم خاصم المكرم قضى القاضية على المكرم بالعقد ولو اكره
 الرجل الكفر بالله تعالى والعباد بالله فقد كفرت وقلته مطمئن بالايمان لم يجر
 منه امراته ولا ديانته ولا قضائه المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يقول قد
 خطر بي ان اقول لم قد كفرت بالله اريد به الخبر مما مضى فقلت ذلك فيها مضى وهذا
 يخرج له صحيح فيما بينه وبين ربه ولا يبيعه الا ذلك اذا خطر بياله ولا يظهر للناس
 فان اظهر للناس بآيات منه امراته في الكفر وان لم يبين فيما بينه وبين الله تعالى
 الثاني ان يقول خطر بي الى ذلك ثم قلت قد كفرت اريد ما طلب مني المكرم ولم اريد به
 الخبر عن المسألة فهذا كاف في سعة امراته فضاير وديانة الثالث ان يقول
 خطر بي الى شيء ولكني كفرت بالله كفرا مستقبلا وقلبي مطمئن بالايمان لا يبين له امراته
 وكذلك لو اكرهه على ان يجعل هذا الصليب فيجد فان لم يخطر بي الى شيء لم يبين منه
 امراته وان اراد الحجرة للصليب كالواكع عليه كفر وثابت منه امراته وهذا
 المسئلة بد على ان التجود لغير الله تعالى على وجه التعظيم كفر ولو اكرهه ولو اكره
 على شتم محمد صلى الله عليه وسلم فان اجابهم الى ذلك ولم يخطر بي الى شيء لم يبين
 منه امراته وان خطر بي الى رجل من الضاري ياب له محمد او يريه ذلك
 الضرر في اثنين منه امراته فلن تركه ما خطر بياله وشم محمد صلى الله عليه وسلم
 وقبله كاره بذلك كان كافرا وبين منه امراته لان شتم النبي صلى الله عليه وسلم
 كفر كالصلوة للصليب ولو ان لصا اكره رجلا بوعيد بلفا على رجلا ما و اكره
 الاجر مثل ذلك حصة قبضه فذلك لما عنده فالضمان على الذي اكرهه دون
 القابض ولو اكرهه صاحب المال على ان يسب صاحبه واكرهه الاخر على ان سب صاحبه
 وقبضها او عدل بلف فان كان قبضها على ان يكون في يدى مثل الودعية فالقول

قوله مع يمينه وان قال اخذتها على الهبة ليسم كان لرب المال ان يضمنه ان شاء وان
 شاء المكرم فان ضمن المكرم على الموهوب له ولو ان لصا اكره رجلا بالحبس على
 ان يودع ماله عنده هذا الرجل فاودعه فذلك عند المستودع ولا المكرم شيء ولو اكرهه
 بوعيد بلفا على المال بالخيار ان شاء ضمن المكرم وان شاء ضمن المستودع وبما ضمن
 لم يرجع على صاحبه بغيره ولو اكرهه بوعيد بلفا على ان يأذن له في ان يقتل عبدا
 عمدا فاذن له مع في ذلك فقتله كان للولي ان يقتله به ولو اكرهه على ذلك بالحبس
 كان كذلك قبله ولكن في الاستئذان لا يلزمه القود ولكنه ضامن في قيمة عبده
 ولو ان رجلا اعتق عبد الرجل فباعه فاكرم ما اكرهه عبد الرجل بالحبس على ان يخرج ففعل
 بعد العتق ولم يضمن المكرم شيئا ولو اكرهه بالقتل فقتله بالسيف فهو بادي
 والقصاص عليه وكذا لو اكرهه باكراف يده ففطمها فالقصاص عليه ولو قتل المفعول
 به باذنه طائفا فالدية على المكرم ولو قتل اقله والا لاحتد ماله ولا قتل لباكر
 لو اكرهه واخرى مكفلة قبله وكذا في اطلاق مال الفير ولو اكرهه على اطلاق مال
 الفير او اكله له ان يفعل وله ان لا يفعل الا في البيوت والاولى ان يفعل ويضمن
 المالك بهما شاء ويخرج على المكرم بما ضمن **ح** **ع** **احدا** **الفعلين** وكذا لو اكره
 على ان يكفر بالله او بغير هذا المسلم وعدا وتلف عضو مقتل المسلم لا تقبل المأمور
 ويجب الدية ماله في ثلث سنين هذا اذا لم يعلم المأمور انه يرضى له اجرا
 كرامة الكفر على اللسان اذا كان قلبه مطمئا بالايمان فان علم بالرضى لا تقبل المأمور
 قضاها لان اجرا كرامة الكفر بخصه وليس بمباح ولو اكرهه على اكل ميتة او لم يخن بركا
 او قتل مسلم يقبل المسلم يقبل المأمور قضاها ولو اكرهه على ان يقتل مسلما او يزي
 ليس له ان يفعل احدهما فان زنى لاحدا شخصيا او عليه من هاهنا وان المسلم
 قبل الامانة ولو كان الاكره بوعيد حبس او قيد او خلق لحية لا يكون اكرها فان قبل
 المسلم يقبل الفائل قضاها ولا يقبل الامر لعدم الاكره بل يرضى وان اكرهت
 المرأة على الزنا بقيد او حبس لاحد عليها بخلاف الرجل ولو اكرهه الرجل على ان يقتل
 فلانا المسلم او يتلف مال الغير كان له ان يأخذ مال الفير ولا يلفه سواء
 كان ذلك المال قل من الدية او اكثر ولو اكرهه ان يأخذ مال هذا الرجل وهذا
 الرجل فلا بأس بان يأخذ مال احدهما ولو اخذ مال اعيانها كان احب ولو
 اكره بوعيد بلفا على الطلاق او التناق فلم يفعل حصة قبل لا ياتم ولو فعل
 احدهما ولم يخل بالمخالفة فضاير باشره باشره بغير المكرم الاقل من قيمة العبد
 ومن نصف مهرها ولو كان الزوج ضلها لم يضمن المكرم شيئا ولو اكرهه على ان يكفر او يشر
 للزنا وبكل الميتة بوعيد قيد او حبس لم يبيعه ان يكفر فان فعلت منه امراته
 وكذلك لا سعة ان يكمل الميتة ولا ان يشرع للخمر فان شرب الخمر عند الاكره
 بالحبس لاحد عليه في الاستئذان ولو اكرهه ان يقتل احدهما من الرجلين
 عمدا فان القود على المكرم الامر ولو اكرهه بوعيد بلفا على ان يستلصق عمدا

وقيمة الفداء واستهلك حاله هذا وهو الفداء الى ان يفعل واحدا منهما حتى قتل كان بحر
 أثر ولا شيء له عليه ولو اكرم بوعيد قتل على ان يضرب احد عبديه ففعل ذلك احد
 فمات منه عزم المكر اقل لقيمتين ولو اكرم بوعيد قتل على ان يقطع بدينه او يبتل
 عمدا ففعل احدهما كان له ان يقبض من المكر ولو اكرم على ان يستهلك المال او
 يضرب بالعد ما من صوت فلا بأس باستهلاكه المال وفعله على المكر الامر سوا
 كان العبد والمال المكر او لغريم فان ضرب عبدا فمات لم يكن على المكر الامر فان
 ولو اكرم وقيل له اقتل عبدا هذا واقتل عبدا الاخر واقتل اباك لم يسه
 ان يسئل عبدا الذي اكرهه على قتله ولو اكرم على ان يستهلك مال هذا الرجل
 او يقتل اياه واستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكر ولا يأن في هذا الاستهلاك
 ولو لم يستهلك المال على رجل اياه لم يكن عليه ان الما ان يكون شيئا يسيرا فلا
 احبلا ان يترك استهلاكه ولو قتل لا يقتل اباك او اباك او يسعدن عبدا
 هذا بالف فباعه فالباع باطل على الاصح ولو اكرهه على ان يطرح نفسه في نار من
 ففعل فهو ان شاء الله في سعة من ذلك ان كان يبجوا النجاة من النار فانه عليه
 نفسه قصدا للنجاة وان كان لا يبجوا النجاة فذلك **م** ولو كان الخراج لرجل
 مسلم ان دفعته الى هذه الجارية لان في بها دفعت الف نفس من المسلمين غلهم
 عن اميرنا الاجل لهذا المسلم ان يدفع الجارية فالحاصل ان الاكره على تناوب
 المخطور على نفسه اوجه في وجوه يباح تناوله ولو امتنع باثم وبخ اخذ به وفي
 وجه يباح تناوله ولو امتنع لا يواخذ به وفي وجوه لا يبعد الاقام عليه وان
 الاقرار على نفسه الا ان يكون على شرب الخمر واكل الميتة باكره يخاف منه
 تلف البدن او العضو والجراحة بجبل له ان ياكل ولو امتنع باثم وبخ اخذ به لانها
 حالة الضرورة وقد جاز الضرورة ومن ترك المباح باثم الثاني ان يكون على اجر
 كلمة الكفر او يشتم مسلما او يهلك مال انسان ان فعل فهو معذور وان لم يفعل
 قتل فهو ماجور الثالث الاكره على القتل والنا لا يباح له ذلك لانه لا يجري
 الاباحة بوجه من الوجوه هذا خطر الحظر والاباحة فاما حكم الجواز والناس
 وحكم الضمان اذا اكرم على مقدم من المعقود فهو على وجهين ان كان عتقا
 لا يطله الهزل مثلا النكاح والطلاق واعتاق جاز العقد ولا يطل الاكره
 وان كان عتقا يطله الهزل مثلا البيع والاحارة وغيرهما فانه لا يجوز وبطلان الاكره
 سواء كان الاكره بغيره يخاف منه الثلث ولا يخاف واما حكم الضمان فكل
 لا يصلح بالآلة غير الضمان على الفاعل خاصة وكل شيء يصلح بالآلة غير الضمان على
 المكره مثلا الاول اذا اكرم رجل على اكل مال الغير والضمان على الفاعل اذا اكرهه على
 القتل او استهلاك مال انسان فالضمان على المكر خاصة لان المكر صار
 بمنزلة الاكره الذي اكرهه **كتاب الحج** وهو في اللغة مطلق
 المنع وهو حجر الكعبة لانه منع من الدخول فيها وسمي بالحجر لانه منوع من

على ان يطرح نفسه في النار
 ان يذبح الجارية
 وقتل الكافر المسلم
 الاكره على تناوب الاكره على تناوب

ايضاح المكر

القرقر

القرف فيه وهو في المنع من اشياء مخصوصة وقيل عبارة عن منع مخصوص وهو
 المنع من القرف في شخص مخصوص وهو الصغير والرقيق والمجنون واشباه
 الصغير والرقيق والمجنون لان الصغير والمجنون لا يبتدیان الى اصلاح ولا يفرقاها
 فتاب الحجر عليهما والعبد بصره ما عد على مولاه فلا ينفذ الا باذنه وبحاسن الحجر
 على المنظر فالمرحمة في حق الحجر لان الحجر اذا حجب على هواه لا سبب فيمنع
 من سواه بان الله تعالى خلق الوصي وفاتت بينهم في الحج ففعل بعضهم اولى الراي
 والغنى ومنهم اعلام الهدى ومصابيح الدجى وجعل بعضهم مبتلى ببعض سبب
 الردي فيما رجع الى معارم ملات الدنيا والمجنون الذي هو عديم العقل والمعنوق
 الذي هو ناقص العقل ما سب الحجر عليهما عن الضرر فانظر من الشجاعة عليهما لان
 الظاهر من نقرهما وهو ضرر بلين مما لانه ليس لهما العقل الكامل يرد عنهما امر
 واقرب منهما من تقاطعها ليحضر فعه ويلين معها الضرر فلا يحصر له بعد بحقته
 ما سب نقرهما لكن يمنع الضرر عن الوقوع في اصله وكذلك حجر الصبي والرقيق
 فلا يجوز نقره بالمجنون والصبي الذي لا يقبل اصلا لعدم الاحلية وبصرف
 الذي يعقل ان اجاز وليه واذن له جاز والعبد مع مولاه كالصبي الذي يعقل
 وليه فلا يجوز نقره بالعبد الا باذن سيده فانه رجع طلاقا ويجنون معلوب
 الى الذي لا يعقل ولا يعقها ولا اقرارها ولا سببها المعقود وان انفا شيئا
 لم يماضيه احب الحق المثلث عليه والضمان يجب من قصد كناية التام بافلا
 طيه والمحابط المائل بعد الاستعداد واقوال العبد نافذة في حق نفسه لا هليته
 لانه حق سيده وان اقر بما لزمه بعد العتق لعجزه في المال وصار كالمعسر
 وان اقر بحد او قضا او طلاق لزمه في المال ولا يجوز على الحر العاقل الباطل
 وبصرفه في ماله جائز وان كان مبذرا مفسدا سلف ماله فيما لا غرض له فيه
 ولا مصلحة فالحاصل ان الحر المكلف لا يجوز له وحجر ودين الا الطبيب الجاهل
 الذي يشي الناس السم وعنده انه دوا والغنى الماحن الذين يعلم الناس الحلال
 الشرعية والمكاري الفلاس وهو تقبل الكراهة ويواجر الاجل ولا يسل ابل ولا
 ظن يحل اليه ولا مال يشترى به الدواب والناس يعتقدون عليه ويدفعون الرأ
 اليه ويعترف هو ما اخذ منهم خاصة فاذا جاءوا ان الخروج الى الحج تحفي و
 ينقل الا فلا سواي يخفى هو نفسه فيذهب قوا الناس وبما نصر ذلك
 سببا لنقادهم عن الخروج الى الحج فان هو كراهة الثلثة يحجرون لان الاول
 يفسد النفس والثاني يفسد الدين والثالث يفسد المال وفيه ضرر فاحش
 واذا بلغ عمر رشيد لا يعلم اليه ماله فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة يعلم اليه
 وان لم يونس رشده وان يعرف فيه قبل ذلك فقد كبر في هذه فانه
 الله تعالى ولا كلوا مما اسلفوا وابدان ان يكبروا وهذا اشارة الى انه لا يمنع عنه
 اذ كبر وقوله ابو حنيفة رحمه الله عليه هذه المدف لان الغالب يباين الرشيد

لزم بعد العتق

الطبيب الجاهل

على عمر رشيد

سبع مال الدين

منها الا تركانه يصلح ان يكون جبا ولا يجز على الفاسق ولا على المدين فان طلب غرامه
حبسه حتى يسع ماله ويرى الدين فان كان ماله دراهم او دنانير والدين مثله قضاء
والقاضي في الدين يغير امره وان كان احد هادراهم والاخر دنانيرا وبالعكس باعه
القاضي في الدين ولا يسع العروض ولا العقار ولا يسع وعليه الفتوى **اح** وقال
سبع ماله ان امتنع المدين من سبعة وقصة بين الغرماء بالحصص فاولى على قولها
في الدين النقص ثم العروض ثم البقار ويترك له ثياب بدنه دست او رداستان
وان اقرضه حال الجسر بالسعة بعد قضاء الدين ولو استهلك مالا لزمه في الحال و
ينفق من ماله عليه وعلى زوجته واولاده الصغار وذوي رحمه ولو تزوج امرأه ففى
في مهر مثلها اسوة الغرماء **اح ط** وفي الطهيري واذرك الرجل ديون فطلب
غرماءه من القاضي حجره فان القاضي حجر عليه ويشهد على حجره فيقول اشهدوا اني
قد حجرت على هذا او على فلان فلان لاجل دين فلان وينبع عنه ماله وينبع ماله اذا
سال غرماءه قلت وهذا مذ هبها واذا اياه ان يسع ماله يترك له دستا من اليان
وينبع ما سوى ذلك ولا يواجر القاضي ولا يشترط لصحة الحجر حفرة من بريل الحجر
عليه بل يصح الحجر حاضرًا كان او غائبا الا ان الغائب لا يجز ما لم يبلغه ان القاضي
حجر عليه واذ حجر على المدين بعد ما حبه الدين او صل ذلك يظهر اثر الحجر
في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما يكتسب ويحصل له بعد الحجر قلت وهذا
قولها ويجز الزكاة من مال السعة وان اراه حجة الاسلام لم يمنع هلها
ولا يبرأ القاضي النفقة اليه ويملكها الى معه من الحاج كسلا يملكها في غير
هذا الوجه ولو اراد عمر واحد لا يمنع منها بخلاف ما لو اراد على مرة واحدة
من الحج ولم يمنع من القرآن ولا يمنع ان يشوق فان مرضه وادعى بوجوبها
في القرب وابواب الخبر بما في ذلك في ثلثة **اح** وبلغ الغلام بالاحتمام
او بالاحتال ولا تزال وبلغ ثمانية عشر سنة والحجارية بالاحتمام او
للجبل والمحيط وبلغ سبعة عشر سنة وقالوا بلوغها بتمام خمسة عشر
سنة لانه المعتال الغالب **ح** قال بعض المتأخرين والفتوى على قولها وادنى مدة
يصدق الغلام فيها على البلوغ اثنا عشر سنة والحجارية تسع سنين واذ
راحق الغلام او الحجارية حله واسكن اخرا بالبلوغ فقد بلغت فاقول
قوله واحكامه احكام البالغين كما يقبل قول المرأة في الحيض **ح** ولو اقر المحرم
عليه انه اخذ مالا لرجل غير امره واستهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح كل
عما كان اقرب فان اقربا كان حما احده وان انكر ان يكون حقه لم يوجد
به سعة تروى جت باقل من مهر مثلها بالانقياب في الناس فيه ولم يدخل بها
قبل ازومها ان شئت فاقم لها مهر مثلها فاسر به والده وان شئت فنفق
بينهما وان كان قد دخل بها فعليه تمام مهر مثلها ولا يفرق بينهما ولو ان رجلا وكل
رجلا يسع عنده وهو صلح فباعه ثم صار الباي مفسدا امر يفتق عليه الجحد

رتبه البلوغ

بعض

ببعض الثمن به ذلك لم يبرأ المشتري الا ان يوصل القايض الى الاخر فان وصله
لم يشتري وان لم يصل الى الاخر حتى هلك في البايح هلك من مال المشتري ولا
ضمان على البايح وكذا الصبي فاذا اذن له وليه في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل
قبض الثمن فادفع اليه المشتري لم يبرأ **كتاب الماذون** الاذن
في اللغة الاعلام قال الله تعالى واذ في الناس بالح اي علم ومنه الاذن لانه
اعلام بوقتها لصلة ومنه الاذن في الشيء رفع المانع لمن هو بحجر عنه وللام
باطلاقه فيما حجر عنه من اذن له في شيء وفي الشرع فكالحجر والطلاق القرف
لمن كان ممنوعا عنه شرعا كما انه اعلم بك الحجر عنه واطلاق بقرفه **اح** وقيل الاذن
مبارك من فكالحجر الثابت الرق ورفع المانع من القرف فيصير بالاذن كالاحرار
في حق القرف **ح** ثم العبد بالاذن يصير كاحرار في النقرفات لانه كان مائكا
للنقرفات باهلية باصل العطف باعتبار عقله وفطنته الذي هو ملاك التكليف
والحجر عليه انما كان لحق المولى لاحتمال خوف الضرر به يتعلق الدين برقبته او بكسبه
وكل ذلك ملك المولى فاذا اذن له فقد رخصه فيصرف باعتباره ما يكتبه الاصلية
ولهذا انه لا يبق وقت لان الاستقاطات لا توقف حتى لو اذن له يوما او شهرا
كان ما ذ ونما مطلقا ما رنيه وكذا اذن القاضي والى من بعد اليتم وكذا لك
الصبي الذي يعقل فان الحجر عليه انما كان خوفا من سوء تصرفه وعدم هدايته
للاصلح فادها له دليل صلاحية القرف مجاز بقرفه **ح** والاذن كما ثبت بالهرع
يثبت بالدلالة كما اذا ارادى عبده ويشترى منك يصير ما ذ وناسوا كان البيع للمولى
او لغيره امر صحيحا او فاسدا لان سكونه عند هذه القرفات دليل رضاه كسكن
الشفيع عند قرف المشتري وبصره ما ذ ونال اذن العام والمخاض فالعام ان
يقول عبده اذنت لك في التجارة او اذنت لك في البيع والشرا ولا يفتد
بشيء لان ذلك عام فيمتا لجميع الانواع وكذلك اذنت له الى سفله فان
اذنت الى فانت حر لانه لا قدر على ذلك الا بالكسب ولا بالتجارة ولو
باع او اشترى بالعين البيرة فهو جائز وكذا بالعاشر والمخاض ان ياذن
له في التجارة في نوع خاص بان يقول له اذنت لك في الشرا او في القرف
او في الخياطة فانه يصير ما ذ ونكا في جميع التجارات وكذلك اذا فاه عن التجارة
في نوع خاص وكذا لو قال اذنت لك في التجارة في البر دون البحر فالاحصا انه
محرر للرجل ان ياذن عبده وامنه بالعين كانا او غير بالعين في التجارة بعد
ان اعتد بالبيع والشراء وعرفا التجارة وكذلك اذا اذن له ان يعمل في الخياطة
ونحوه او لسعي الماء في الحمار وسعه فكون اذنا في التجارة والاذن في
الاجارة اذنت في التجارة بان يبيع حمارا ولا يفتل عليه كذا بالاجرة والاذن
في التجارة اذنت في الاجارة ولو اذن له في نوع كان ما ذ ونكا في الانواع كلها
ومضى اذن له في شيء هينه لا يكون اذنا كالوة له اذ هب واشترطها ما

الاسما لا امرتها

فكده او ثوبا قال به او ثوبا لاهل ولوة الشنن لهما بدمهم او طعاما وفساه ذلك
 فهذا استخدام وليس باذن لان التجارة ما يطلب منه الرجح والماذون ان
 سيع ويشترى ولو بعين فاحش ويوكل بها فيدهن وينسج ويصنع ويصاير
 ويعتبر فيو جرو بيتا جرو الارض ويأخذها من اربعة ويشترى ذرا بزرعه وبنار
 عنانا ويستاجر وله ان يوجر نفسه وان لم يودعية او غصب ودين ويهري
 القليل من الطعام ويصنف معاملية وقيل ذلك على قدر مال التجارة فان كانت
 مئة عشرة الاك فالحضنة بعشرة وان كانت تجارة عشرة دراهم فدانق كثير
 ان يحط من الثمن بعينه عهد ولا يخط بعينه ولا يترج ولا يزوج ولا يملك
 ولا يجات ولا يعنى بال ولا يغير عوض ولا يتصدق بال درهم ونحوه ولا يتكفل بنفس
 ولا مال وقا لوالا باس المرأة بتصدق سب من بيت زوجها كالرغيف **ع** ولو
 اجر عبد من رجل سيع له في حانته صار ما ذ وناله ولو اذن بعبد ولم يعلم فاشترى
 ثم علم ثم اشترى شيئا آخر لم يحزن الاول وجاز الثاني **س** ودونه معلومة
 يباع للفرماء الا ان يعده المولى كالدين الذي وجب بالتجارة او ما في معناها
 كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار وضمان الغصب والوراع والامانات
 اذا اجدها وعقن وجب بوطى مسرة بعد الاستحقاق ولعسم عنه بينهم بالمضطر
 لتعلق حقهم بالرقبة فضا كملقة بالتركة فان فصلت من دينه طوبى
 بعد الحرمة ويتعلق دينه بكسبه سواء حصر قبل الحووف الدين او بعد ويتعلق
 بما يقبل من الهدية ولا يتعلق بالاشترى المولى من يده قبل الدين وله ان يأخذ
 غلة مثله بعد الدين والزيادة على غلة المثل يرد لها على الفرماء **ع** ولو اشترى
 على عبده الماذون في بيته دون اهل سوفة لم يحزن ولم ينجز فيشر مثله سببا
 للفرور والمضمر عن الناس ولو باع منه من سيع حجر منه في بيته جاز ولو باع
 السوق ونهى عن رجل او رجلين لم يحزن حجر حق يحضر جماعة من اهل السوق
 وان لم يحضر كلهم جاز حجر ولو حجج عليه في بيته يحضر من اكثر اهل سوفة تجز
 المعتبر بسبع الحجر واشتهان وسعي العبد ما ذ ونه الى ان يعلم بالحجر فلو حجر العبد
 المسافر ما الى اهل سوفة وقتل قد حجت عليه وهو لم يعلم بالحجر لان علم العبد
 مع علم اهل السوق شرط الصحة الحجر وكذلك لو كان العبد في مصر ولا يعلم حجره في
 سوفة فهو على اذنه من يراه ولو باعه مولاة او ملك رجلا بوجه من الوجوه او مات
 مولاة ولم يعلم ربه من ذلك اهل سوفة فانه صير بحجره عليه ولم يعلم ولو ارسل
 اليه رسولا او كتب حجر صار بحجره عليه وكان الرسول عدلا او فاسقا والذي جاء
 بالكتاب كذلك فان لم يرسل اليه ولكن اتاه رجل فاجر بحجره ان مولاة حجر عليه لا يكون
 هذا حجر حجة حتى يحضر بذلك رجلان او رجل عدل ولو باع العبد الماذون كانت
 اباقة حجره عليه ولو اسره العبد واحضره بدار الحرب صار بحجره وكان في
 دار الاسلام فهو على اذنه والعبد الماذون اذا عصمه انسان ان بقي للمولى مكان

لمراه ان يضره اه

سيع الماذون في الفجر

حجر الماذون

الاذان كان الغاصب مقرا او كان له بيعة حاضرة بقي العبد ما ذ ونه ولو كان بحجر
 فاذن في هذه الحالة وان باعه مولاة بحجر او خنزير فهو على اذنه ما لم يقبضه المشتري
 فاذا قبضه صار بحجره عليه وان رده على الباع فهو على حجر ولو باع ببعاء صحيحا على ان
 الباع بالخيار ثلثة ايام فهو على اذنه ما لم يعد اليه لانه لم يزل عن ملكه لو كان الخيار للمشتري
 فهو حري ولو لم يزل العبد الماذون له في التجارة فهو ماذون بخلاف الاستيلاء
 ولو اذن الماذون لعبد في التجارة ثم حجر المولى على الاول فان كان على الاول
 دين فحجر المولى على الاول يكون حجره عليها جميعا ولو مات الاول فهو حجر على الثاني
 وان لم يكن على الاول دين فحجره لا ولا يكون حجره على الثاني وكذلك
 لو مات الاول ولا يكون حجره على ماذون مكانه كما لا يجوز على ماذون ماذون
 ولو كان للماذون عليه دين فاذن المولى بعبد في التجارة فان يحرم عن الكفا
 حجره عليه ولو مات الاول في المسئلة الاول فموت حجره على العبد بن وموت
 المكاتب وعجزه سواء وعجز المكاتب حجره على عبده ولو مات الحر عليه دين وترك
 ابنا ومكاتبه صير عبدا بحجره عليه ولو اذن الابن بعبد لم يحزن له ملك تركة ابنة
 وان كان الدين مستغرقا لا يصح اذنه ولو وهب له رجل ما لا يقضي الدين كخبر
 الاذن الاول من الابن الحر وهو الصحيح للمكاتب على ابيه الحر دين وكان الدين
 على الماذون فموت حجره وان اذن له ابيه قبل موت ابيه فهو ماذون له ولو
 تقضى الابن دين ابيه من ماله ثم اذن لعبد ابيه لم يحزن وان ابرأ اياه جاز اذنه
 الاول ولو جرح المولى جرحا مطبقا فذلك حجره على ماذونه لولا ولابنه كالموت
 ولو كان جرحا غير مطبق فذلك حجره على ماذونه وحده المطبق سنة وقيل اكثرها ولو اراد المولى
 نباع عبده واشترى ثم قتل المولى لم يحزن ما باع واشترى ولو سدا جاز ولو كانت
 امرأة فارقت فاذا ولها على اذنها ولو لحقت بدار الحرب ففرض لهما فهو حجر
 على عبدها **س** ولو رجعت ورجع المرتد قبل فضا القايض لهما تھا فهو على اذنه
 ولو اراد العبد الماذون نباع واشترى ثم اسلم جاز وان سلمه ردية بطل ولا
 يجوز حجره برب المال على عبد المضارب اذا اذن له المضارب ولو حجر المولى على
 ماذون ماذون لم يحزن كان على الاول سيع او لم يكن ولو اذن الوصي لليتيم او لم
 يكن لعبد ثم مات ووصى الى اخر فموت حجره عليه فاذا اذن القاضى ثم عزل
 او مات او جرح فهو على اذنه ولو اذن رجل لعبد ابنة الصغير ثم مات ابنة وصية
 ابيم فهو حجر عليه ولو ادرك الصبي بعد ما اذن ابيم لعبد فهو على اذنه وليس
 للعبد الماذون ان يكتب لاهل ان يحرم المولى ولا دين عليه فيكون مكاتبيا من المولى
 فان ادرك المكاتب جميع المكاتب قبل ايجاز المولى لم يعتق فان اجاز المولى المكاتب
 وعلى العبد دين محط بربقته وكسبه لم يحزن اجازته وان لم يكن عليه محط عتق
 المكاتب ايضا ويضمن المولى قيمته ولو اشترى من رجل متاعا فذهب لثمن
 منه او من مولاة جاز هبته عليه دين او لم يكن ولو قتل العبد الهبة او المولى

عبد المولى المظن

ثم وجد العبد ما اشترى عينا لم يقدر على رده ولو اذن الاجبا ولجدا بالاجبا
 وصح الاجبا ان لم يكن العبد اليتم في التجارة جاز ولا يجوز اذن الام وامنه وعيه
 وخاليه والصبي الذي يعقل البيع والشراء مثل الكس في الاذن وهو يعلم
 ان البيع سالب للملك والشرا جالب وعرف العبد من الفاسق لا نفس
 العبد ولو اذن قلته لصبي في التجارة وله ابي وصبي ايا ذلك ولم يوصا فهو
 ماذون واذ الحق العبد الماذون له دين قبل مولاه معه في الدين او اوصه
 من ما كان له يكن في العبد وفا بدينه لا يجوز بيعه الا برضا الغرماء او باس
 القاض ولا يجوز بيع الا برضا الكل العبد لشرك ولو باعه القاض للغرماء الذين
 حضروا وبعضهم غايب حبس حصة الغائبين منه ولا يبيع القاض الماذون
 الا بحضرة مولاه ولو باعه مولاه بغير امر الغرماء وقبضه المشتري ثم جاء
 الغرماء فيطلبون فنجدوه في يد المشتري ومولاه غايبا وجدوه والمشتري
 والمولى غايب وقبض العبد فلا خصومة بينهما في رقبة العبد حتى يحضر الثلثة
 البايع والمشتري والغرماء ولو طلى المولى جارية عبده فولدت منه صابا ولد
 له وضمن قيمتها مستغفرا كان الدين او لم يكن ولو اشترى العبد الماذون عبدا
 فادعى المولى له هذا واعناه سوا واذ اقر العبد الماذون انه اشترى جارية
 هذا الرجل وهى بكر فاقبضها لزمه العقد كغيره من الديون اذ استحصرت الجارية
 ولو احدثه في المال ولو اقرانه اقترضا من رجل باصبعه غاصبا ولو كان
 اقتران باطلا ولو اقر عبدا بدينه انه حر الاصل وعليه دين صدق فيه ولو
 اشترى عبدا من رجل ثم قال ان البايع كان اعتقه او دبره او كانت امه
 فقالت انها كانت ولدت منه لم يصدق الماذون في شيء من ذلك ولو باع العبد
 الماذون من رجل عبدا فقالت المشتري هو حر وصدقة العبد لم يصدق العبد
 ولو اقر لابن مولاه او لاپيه بوديعة او دين وعليه دين صدق ولو اقر لابن
 بعينه او لاپيه او مكاتب لاپيه لم يجز شيء مما اقر به كان عليه دين او لم يكن
 عليه وفي يديه الف درهم فاقربها في حال حجر لرجل او اقر له بدين الف درهم
 صدق بمقتدار ما في يده المولى اذا اعتق عبدا ما دفعنا مديونا وهو عالم بالدين
 لا يصير منا جميع الديون بل يصير منا مالا لا قل من قيمة العبد ومن الدين
 كما لو يعلم ولو قبل العبد رجلا خطاء ثم اذن له مولاه في التجارة ولم يفته
 دين لم يكن ذلك اخيارا ولو اشرك عبدا ماذونان في التجارة شراكة عنان على
 ان يبعها بالنقد يجوز ولو اشترى كاعلى ان يبعها بالنسبة لا يجوز المولى اذا باع شيئا
 من عبده الماذون المديون صح ويجوز لاستيفاء الثمن ولو سلم قبل استيفاء
 الثمن بطل حق المولى **س** اذا ولدت الماذون مولاه من مولاه فذلك حجر عليها
 واذا استدان الماذون اكثر من قيمتها فدينها المولى ففي ماذونته على حالها
 واذا حجر على الماذون فاقتران جائز بما في يده انه امانة لغريم او غضب منه او

الصبي الذي يعقل

حق الماذون

ولم يحضر

ولدت الماذون

برين عليه فيقضى له بيه واذ الزم ديون بخيط باله ورقبة لم يملك المولى ما في يده ولو
 اعتق من كسبه عبدا لم يعق وان لم يكن الدين محبسا باله جاز عنه وان باع من المولى
 شيئا مثل قيمته جاز وان باعه بنقصان لم يجز وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او
 اقل جاز البيع وان اسكه في يده حتى يستوفى الثمن جاز ولو باعه باكثر من قيمته بيه
 بازالة الحماة او اوصى البيع فان باعه المولى وعليه دين يحيط برقبة وقبضه المشتري
 عليه فان شاء الغرماء ضمنوا البايع قيمة وان شاء ضمنوا المشتري وان شاء الجاز
 البيع واخذوا الثمن فان ضمن البايع قيمته ثم رد على المولى يعيب للمولى ان يرجع
 بالقيمة ويكن حق الغرماء في العبد ولو كان باعه المولى من رجل واعلم بالدين
 فله نعم ان يريد والبيع وهذا اذا لم يعيل اليهم الثمن فان وصل ولا عناية في البيع
 ليس لهم ان يردوه بوجه حقه اليه وان كان البايع غايبا فلا خصومة بينهم
 وبين المشتري معناه ان انكر الدين ومن قدم مصر او قال انا عبد فلان
 فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة وهذا اذا باع ساكنا عن اذنه وحجم ولا
 باع لدينه الا اذا اقر سبيد باذنه والماذون ينصرف باهلية نفسه عبدا كان او
 ميبا فلا يتقيد بصره ببيع دون نزع ويصير ماذونا بالسكوت كخفي العبد ويبيع
 اقتران بملء يده من كسبه وكذا يجره في ظاهره غاية كما يبيع اقرار العبد ولا يملك بيع
 عبده ولا كفايته كما في العبد المعتق الذي يعقل البيع والشراء بغير الصبي يبيع
 ماذونا باذن الاب والوصي والمردوك غيرهم وحكم حكمه الصبي **س** المولى اذا
 راي عبده سبيع واشترى ان كان المولى غاصبا العبد ماذونا له في التجارة و
 المقر الذي ياشترى لا يفتد بسكوت المولى فانه اذا راه سبيع شيئا فبكت لا يفتد
 هذا المقر ولو قال عبدا ادى الى العمل كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن منه
 له في التجارة ولو قال اذهب فاجر نفسك كل شهر من فلان لم يكن هذا اذنا في التجارة
 ولو قال له اسبق هذا الحمار وبعه كان اذنا له في التجارة ولو ان عبدا دفع اليك
 رجلا متاعا ليس به فباعه بغير امر المولى والمولى يراه يبيع ولا ينهاه فهو اذن والبيع
 في المتاع جائز باذن صاحبه لا بسكوت المولى ولو امر المولى ان سعه له ثوبا وحكما
 ربي بذلك البيع والتجارة فهو اذن له في التجارة والامر والحرار والاسر
 بدون الاحرار ليس يحرق كذا الغضب لا يكون حجرا جعل غضب عبد انسان
 ولم يكن للعصوب منه هينة والغاصب يحذر ذلك فاذا ناله الغاصب في التجارة
 فباع واشترى منه براه يبيع واشترى فلم ينهاه ثم اقام ربه العبد بينة
 ان العبد عبده يفتدى بيه له فحق القياس سكوت المولى من النفي اذن كالنفي
 بالاذن لكنه يترك هذا القياس لان السكوت من النفي مع التمكن دليل الرضا
 فاما بدون التمكن من النفي فلا يكون دليل الرضا والعبد الماذون اذا اذن
 لعبده في التجارة ثم ان المولى حجر على عبده الاول والعبد الاخر يعلم بذلك ولا
 يعلم فان كان على الاول دين حجر عليه حجر عليها ولم يكن عليه حجر عليها والعبد

سج الكرامة

سج الكرامة

سج الكرامة

وعزل القطن وفسخ الغزل بخلاف ما اذا دعي شاة وسلمها لان الاسم باق ولا يفسخ
 به حتى يؤدي بدله ولو ادى بدله او ابلغ المالك جازله الانتفاع به ويجوز بيعه وقت
 مع الحرية ولو عصب خيطا فخط به بطن عبده او امته ولو حافا دخله في سفينة
 انقطع ملك المالك الى الضمان ولو عصب ببرا عصره دراهم او دنانير وانية
 لم يملكه فاخذ المالك ولا حقه للقاصب ومن خرقا ثوب غيره فابطل عاهه منفعة
 ضمنه لانه استهلكه معنى كما اذا خرقه فاذا ضمنه جميع القيمة ترك الثوب
 للقاصب وان امسك الثوب ضمنه النقصان وان كان خرقا قليلا لا يضمن نقضا
 لما انه لم ينفق شيئا والفاشش ما ينفق به بعض المنافع والبيير ما لا ينفق
 به شيء من المنفعة بل يدخله نقصان عيب **خ** اذا امر انسان باخذ مال الغير
 فالضمان على الاخذ والتسلطان لو امر رجل مال الغير هل يجب الضمان على المامور
 ذكر في الدخيرة رجل ادعى على رجل انه امره فلا كما فاخذ منه كذا من المال فان كان
 المدعى عليه الامر سلطانا فالمدعى عليه مسموعة وان لم يكن سلطانا فالمدعى
 عليه غير مسموعة ووجه ذلك ان امر السلطان اكره لان المامور يعلم انه لم
 بمثل امر باتباعه هذه عادة السلاطين ولو هدره السلطان بالعقوبة وعلا
 ان ياخذ مال الغير او سلبه ففعل كان الضمان على السلطان دون المامور
 فكلما اذا امر بذلك ولم يهدده وان كان الضمان في هذه الصورة على السلطان
 كانت الدعوى عليه صحيحة فاما امر غير السلطان فليس اكره لانه لا يباي ق
 المامور لو لم يمشه فكان مجرد امره وان لم يبيع فخرج الامر من التبين وبقي
 الفعل موصوفا على المامور فكان الضمان عليه دون الامر وهذا في زمانهم
 امانة زماننا فكل ظالم يكون السلطان في الاكره وان ادعى الضمان على المامور
 بان ادعى على رجل ان فلانا امره فاخذت مالي كذا وكذا فان كان الامر سلطانا فالمدعى
 الضمان على المامور غير صحيحة وان لم يكن سلطانا فالمدعى عليه صحيحة من قال
 لغيره حرق ثوب فلان فالضمان على الذي خرق لا على الامر امره بخرقه
 الشاة فكانت الشاة لحان ضمن الناج ثم ان علم ان الشاة لغير الامر لا يكون
 له ان يرجع على الامر فان لم يعلم حتى ظن صحة الامر كان له ان يرجع عليه
 رجل قال لا خير احضره باغا في هذا الحايط ففعل والحايط لغيره ضمن الحافور ورجع
 بدعى الامر وان كان الامر ساكنة في الدار واستاجر على الحضر رجوع الحاضر
 بالضمان على الامر منى مدي راكفت كد ابن خاكر ان ابن خاتنه يهرون انسان قال في
 الرجل التراب ثم حضر زوج المرأة فتلا في وصفت كذا ذهاب في ذلك التراب
 فلو ثبت انه وضع في التراب ذهبيا فالضمان على الرجل المامور الذي التراب
 السلطان الجاني فاخذ المودع بحبس شهر او ضرب او سلف عضوه منه
 ليدفع اليه الوديعة فدفع ضمن وان خوفه يتلف عضو لا يضمن رجل اخذ غريبا
 له نجبا ابنتان وانشرعه من يده حتى هربا الغريم فانه بعد ولا ضمن المال الذي

الضمان

اخذ الغريم من يده

فوق الصك

على المديون **ق** ولو خرق صك رجل او دفتر حسابه الاصح انه يضمن قيمة الصك بكنوبا
 ولو عثر رجل ذراع انسان فنجذب صاحب اليد به فسقط ذكرا الرجل وذهب لحم
 ذراع هذا فندية الانسان هدره ويضمن العارض ان شرب ذراع هذا الحالى اذا
 امر العوان بالاحذ قيمته نظرا باعتباره الظاهر لا يجب على الجاني الضمان انما يجب على
 الاخذ ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني فيما مله في ذلك عند الفتوى **ق** ان
 قاله خان الفتوى على ان الماخذ منا من على كل حال ثم هل يرجع بذلك على الامر
 ان كان دفع الماخذ الى الامر يرجع وان هلك عنده او استهلكه لا يرجع وان
 انقعه في حاجة الامر بامر فلو بمنزلة المامور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة
 الامر ويرجع من غير شرط الرجوع على الاصح وفي الحيط في مسئلة الجاني وفي
 الحيط في مسئلة **ط** والمختار انه لا يجب الضمان على الجاني واما الجاني اذا ارى
 العوان بيت صاحب الملك ولم يامر به شيء او الشريك ادى العوان بيت الشريك
 فقاخذ المال واخذ من يرضيه رهنا بالمال الذي طوالب لاجل ملكه وضاع الزهر
 فالشريك والجاني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منهما امر ولا حمل ودفع الهوى
 يمكن بطريقه فاما دفع السلطان فغير ممكن باى كار كرى ان يخاصه بى كى جيزى بر داشت
 وكروكره فلان الملك يضمن ايما شاء من الجاني والمرقن اذا كان المرقن طابعا
 ومن اخذ شيئا رهنا وهو فيه طابع كان ضامنا وكذا اذا اخذ بالجناية دراهم
 وهو طابع كان ضامنا وكذا المراف الذي يرقن الماخذ ويوصل الدراهم
 اذا كان طابعا ويصير مودع الشهادة ولو سعى الى سلطان طامرا حتى عنم
 رجلا ان كانت السعاية بحق بان كان يؤذيه ولا يمكن دفع الاذى الا بالرفع
 اليه او كان فاسقا لا يمتنع بالامر المهر وفى هذا الموضع لا يضمن الساعي
 ولو سعى الى سلطان ظالما وقل ان لفلان مالا كثيرا او انه وجد ما لا كثيرا
 او صاحب ميراغا او قل عنده مال فلان الغائب او انه يربى العجور باهلى وان
 كان السلطان من ياخذ المال لهذه الاسباب كان ذلك سعيًا موجبا للضمان
 اذا كان كاذبا فيقال وان كان صادقا الا انه لا يكون متظلم ولا محسب
 في ذلك فكل ذلك وان قال انه ظلمنى او ضربنى وهو كاذب فيما قل كان ذلك
 سعيًا موجبا للضمان **ش** رجل ادعى على آخر سرقة وقدمه الى السلطان فطلب
 منه ان يضربه حتى يقر بقرضه مرة او مرتين فغلبه فخاف المحبوس من العقاب
 والضرب فصعد السطح لينفلت فسقط عن السطح فمات وكان الحق غرامه
 في هذه الحادثة فظهرت السرقة على يد غيره كان للمقرض ان ياخذ بالضمان
 السرقة بدينهم وبالفراصة التي اذاها الى السلطان **ط** ولو قل ان فلانا
 وجد كنزا او غطه وقد ظهرا انه كان كاذبا ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا
 يضمن بمثل هذه السعيات او يقدم بغيره ولا يضمن الساعي ولو وقع في
 قلبه ان فلانا يجرى الى امراته او الى جارية بيته فوقع الى السلطان بمره ثم ظهر كذب

فان المحبوس من العقاب

ضمان السعاه

محمّد بن عبد الله القاسمي

القصير

نسج العمل

العبد خبالا او قاربا ويقوم غنم خبالا فيضمن العاصب ضل ما بينهما **ق** رجل غضب بضيق بحسن
 احد يما عنت بجاجة له ونحت بجاجة اخرى له ايضا الاخرى فالفرخان جميعا العاصب عليه
 يفتان ولو كانتا ودبة عند ماى خصا للجاجة لاصاب البضة ط وولم العصفية ونماؤها
 كالمشس وتخرج البستان المعصوب اعانته يد العاصبان هكذا فرخان عليه الا ان يتعدى فيها
 او يظلمها لكها فيبعضها اياه ط ولو دخل وارسل فخرج منها قبا ووضعته منزعضا
 الثوب فان كان بين المثلين تقاؤا في الظن فحق والافلا ولو حبس على طرف ثوب رجل الغنم امر
 فقام ربه الثوب فخرج الثوب من بين المثلين نصف الخرف رجل دخل على صاحب مكان بادية فخلق
 بشبه شئ عراقي كانه فسقط لا يضمن اذ لم يكن السقوط بفعله ومعه وكذا كان الحد شيئا
 يبرأ منه لينظر اليه سقوط لا يضمن ويجب ان يضمن الا اذا اخذ بانه اصابه كذا او لا **ع** رجل
 دخل منزله رجل باذنه واحدا من بيته بغير اذنه لينظر اليه فقع من اية فانكسر لافان عليه
 ما لم يجر عنه ربه البيت لانه ما دون فيه دلالة الا ترى انه لو ساقه لكونا فترقب منه فسقط
 يد فانكسر لافان وعمله لوانى سواك سبع انا فاخذ بغير اذنه لينظر اليه فقط من يد فانكسر
 لانه مره دون دلالة لعدم الى سماع الخرف فاخذ كذا باذنه لينظر فيه فوفقت من يد على كثران
 الخرف لا يضمن قيمة المأخوذ لانه اخذه باذنه ويضمن قيمة ما سواه لانه لم يفت بغير اذن وهذه
 المسئلة قد مررت في القافية **ك** غضب العبد وما يتعلق **ب** اذ ان غضب عبيد غير ايا الا باق
 او قال اقل لنسك ففعل عبيد عليه قيمة العبد ولو قال لنسك مال مولاك فانكسر لا يضمن الا من
 من يد غلامى راكزفت وخواجه غلام لا كفت غلام نزل ديك منسك ان غلام باز بكر بحين
 مرد تاوان دان بود بند بكي بكنجيت وبند بكي را ياخود ببردين بند برين صاحب
 خندا وندان ديك بند نق انك بقيمة بند خود ادين بند طلب دارد وعمل المولى على ذلك
 لانه اتا ففعل من استقلال عبيد الغنم كان بمنزلة العاصب اذ انق من يد ومن استقلال عبيد
 كذا لو ادع حله فغضب المودع في حاجته صار عاصبا عبيد ادين استعمل ما حدها
 بين صاحبه فماتت في خدمته لا يضمن وفي العانة يضمن وانصرف في الجارية المشتركة لا
 يوجب الضمان كالاستخدام فان كان للجلد وطها استقلال عبيد الغنم وجانية العبيد
 والبق في حالة الاستقلال فهو صان بمنزلة العاصب اذ انق من يد ومن استقلال عبيد
 شركا وحرارا مشتركا بينه وبين غيره يضمن بحسب شريكه واستقلال عبد الغنم يوجب الضمان
 سواء لمه عبيد الغنم او لم يعلم وكذا لو قال العبد انه حرق استعمل ثم ظهر انه عبد فضمنه وفي
 العوايد جاء رجل الى رجل وقال ان حرقا استعملني في عمل وهكذا الرجل ثم ظهر انه عبد فضمن
 قيمة العبد سواء كان علم او لم يعلم وهذا اذا استعمله على نفسه اما اذا استعمله في غيره
 لا يضمن كذا قال عبد الغنم ارق الشئ وانثر الشمس لتاكله انت فقط لا ضمان على الامر
 ولو قال لساك انت وانا يضمن بتمه كذا لانه استعمله كله في منفعة نفسه غلام حمل كوز
 ما استعمل في بيت مولاه باذنه ففعل اليه رجل كوزة للجلد ما له من الخوض بغير اذن المولى فهلك
 العبد في الطريق فيضمن كل قيمة العبد لانه ففعل صان تاجرا لعفل المولى فيصير لكل العبد
 فاصبا امر عبد غيره فاستعمله كذا الانسان فان المولى بعنه من ذلك ثم يرجع المولى على الامر

اَلْاَكْلُ وَالشُّرْبُ اِلٰهٌ لَّكُمْ

أمر الحسن بن علي

المال الذي مع المضروب لانه هو المستفاد كذا يصمن بالانتي عليه لو لم يلبس ولولا هذا
 والقاه في حوض او غيره في جنب هذا الرجل وفي كسبه دراهم فسقطت في المني
 ان سقطت عند وقت خروجه من الماء لا يصمن لانها ضاعت بفعل صاحبها فمن ظالم
 فاحذر انسان حتى ادركه الظالم واخذوا خسر او طلب الظالم رجلا لم يتبع منه
 خيانة فدل رجل عليه فاحذر منه ما لا الفتوى على انه لا يصمن لا اخذ وكذا لو غاصم
 رجلا من فضله لحد ما لا خسر بضره المظلم على الولاى فاحذر لا يصمن المظلم
 لانه طلب الفتوى اذا كسى من سلطان بنهان شديدا فيمكن نحت كسى ويراى
 داد يا كنت فلان جابيت ديني كرفتن وزيان كرفتن ان كسى لا يبرئ من دينه حتى
 رجوع نباشد بظاهر الواية واكراسخا ن كند قيا من بر قول مشايخ در عباد
 دورنيا شمردي ن ديك والى تظهر كره كه مديون حق من نى دهد سلطان ويراى
 زبان كره وصاحب حق نچيزى واجب نباشد وام داران دست ميرت دين
 ستان وام داران نخت لاضمان عليه بعنه الامام يكي از وام دار خط سندن
 دينار ويكرى ان خط را بدزد يد يا پار كره بر دزدند يا پار كند ان ده
 دينار واجب نباشد وكن خرق صكر غير يصمن قيمة الصكر مكشوكا وكذا في دفتر
 للمساب مردى در سفر بر سر و مراحي بر سيد ديكرى كفت يد بر راه و
 كراى راه ايمز است فاستقبله النصوص في هذا الطريق واخذوا ماله وماله
 شكه ان كس دانسته بوده وراه نموين كره برين سخن تا وان دار نشود ولو دل
 لغير اسلك هذا الطريق فانه امن نسلك واخذوا النصوص لا يصمن ولو دل وان كان
 عنقا واخذوا مالك فانا ضامن وباقي المسئلة بجاهها ضمن وليق بالظان
 الخطة اجعل الخطة في الدل فجعلها في الدلو فذهبت من ثقب كان به الى الماء
 والظان كان عالما به يصمن رجل دخل في دار انسان واخرج منها ثوبا ووضع
 في منزله اخر وضاع منه الثوبان لم يكن متفقا وبالحزن لا يصمن ولا يصمن
 فتح باثامن الفقص حتى خرج منه الطائر وفتح انزق والسمن جامد فذاب فخرج
 منه السمن يصمن ولو رجل قتل العبد فابن العبد لا يصمن لاحد العبد غريمه وان كان
 العبد ذاهبا العقل يصمن وتيل لا يصمن في هذا كله وهو المختار عند بعض المتأخرين
نص رجل اصاب رجلا في الضيف عنده ثوبا فامعه المضيف بالثوب فغضب الثوب
 غاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج المدينة
 فهو ضامن من شرف الفتح فمن رجل فان لم يخذ فلا ضمان عليه فان اخذ ثم تركه حتى
 سال ما فيه فان كان المالك غايبا فهو ضامن وان كان حاضرا فلا ضمان على احد رجل
 في يد بر دراهم ينظر اليها وقع بعضها في دراهم غيرها فاختلطت كان الذي وقع الذي
 من يد غاصبا وضامنا هذه جنابة منه وان لم يبعد هار رجل غضب عجب لكا ستلكه
 وپس ابن امه يصمن الغاصبة الجود وفصان الام فان لم يبعد الغاصبة في الامر
 فذلك كان التنبه لادى اذا خاف على شاة فذبحها يصمن قيمتها يوم الذبح وهذا اذا

كسب بر راه و

خروج مكره

قال الظاهر

فتح العتق او طر السند

اخذوا دراهم

رجوعها انما اذا اتيقن ببولها فلا يصمن لانه ما من يحفظها واذبحها في هذه الحالة يحفظ ولو لم
 بشاة لغير وقد شارفت على الهلاك فذبحها لا يكون ضامنا لانه ما ذوقا دلالة رجل جال
 سفينة مسدودة فخلها وذلك في يوم ربح ان شئت بعد الحلال القليل ثم سار به عرفت
 يصمن ط اذا شق رقبة رجل فمال ما فيها حتى سال الى الجانب الاخر في وقت في الاخرى
 ويحرق وسال ملك الرق الاخر من المساق الا انه اذا شاقها ربت الدابة مع عمله بالشق لاضمان
 بالاشاق على كل حال ولو شق رقبا وهن سال حتى سال يصمن وكذا في قطع جبل العبدان يصمن
 ولو فتح باب الفقص او المصطبل حتى طار الطير اخرج الحمار وحلقت عين حتى ابق او فتح الذي
 والتمن جامد فذاب فخرج لا يصمن في هذا كله واذا شق رجل راية انسان فانه يصمن
 لما شق منها وما ساله ولو حل براط الزيت فان كان داسا ضمن فان كان جامدا فذاب
 السمن وسال لا يصمن ولو فتح باب دار فخرق اخر منه متاعا لا يصمن الفاع تسوق
 عيب الفخ او بعد وكذا اذا حل سباط دابة فخرقها انسان او فتح باب المصن وحل قيد
 العبد او فتح باب المصطبل حتى ذهب يصمن لان اتفاق لانه التزم الحفظ الا انه اذا
 دل الغاصب والسارق على الودعية ضمن وغيره لا يصمن وفي الموضع لا يختلف من اسقف
 ثم يذهب او يذهب بغير توقف ولو بغير طر انسان من رجل لا يصمن ولو قصد بغيره يصمن
 ولو ثبت حائط انسان بغير الاذن ثم غاب الدابة فدخل انسان من ذلك الثقب وسرق
 بسا الاضمان على الثاقب لانه مسبب والسارق مباشر وهو المختار للفتوى ولو
 جاء الى قطار بل رجل رجل بعضها يصمن خان فيه سوب واحوا اخرج انسان لالا
 ولقي الباب مفتوحا فغاصم وشرق شيئا لا يصمن كفتح باب المصطبل فاكانت دابة
 رجل في مربوط ففتح ففتح انسان الى الباب فذهبت في البحر هو ضامن وهذا خلاف
 جواب الاصل وان كانت مشدودة والباب والباب مغلق فخلها انسان وفتح
 الباب اخر فاضمان على فاع الباب وكذا في الفتم ولو قيد عبده واغلق عليه الباب
 وبقي المسئلة بجاهها لاضمان على احد لا يصمن ادم عزمه ولا عزمية للهايم التي شاة
 ميتة في نهر طاحونة فسال بها المالك الى الطاحونة فخرس ان كان المصراع يحتاج الى الكرى
 لا يصمن وان لا يحتاج اليه يصمن وينبغي ان يبالى ان يسد ربة المالك القاهها
 ثم ذهب لاضمانا نجي على كل حال لان ذهابها بعد ذلك لا يكون مضافا الى الملقى فلهذا
 كان مضافا الى الملقى فلهذا كان الماء ولهذا امثلة كثيرة في الشرح منها اذا ارسل
 دابة فاصابت شيئا في وجهها ذلك ضمن صاحبها وان وقف ساعة ثم شار بها لا يصمن
 ومنها اذا نظ رجل رجل والحق في البحر وتركه حتى مات فان عرف ساعة يصمن حتى
 وان سمع ساعة ثم عرف لم يكن عليه شيء رجل دفع للنسي من لاس الحجر ذاب الجود
 لانه حصل التلف لا يبعد مردى سوا لخر سيوه خاكة كسى كشاد سراما وميوها فطر
 كان البر غاليا كس محمد الثا اذا دفع الثقب ومضى على ذكره وان لم يعلم به بالبيت
 بالفتح الثقب ينبغي ان يصمن وقيل لا يصمن بكل حال جاه كند كسى كشاد اجازت
 شاة وندجاه وبار كندم بر وجهه جاه كشاده مانه ديكرى كند وياقيل بر كس

فتح الرار

ط السند

سوق الرق وكحه

الى رجلان البحر

جاء كندم كس

الولاية

العلم

وجدها في الزرع

ضمان

طائفة من اهل الارض في الحرم فالتفت صيد الحرم لا يضمن سقور لانسان قبل ما يجازي
 عليه لفقوله عليه السلام خرج البعوض من مصر الى مصر كالدابة اذا قدست نزع انسان ولا يجب
 الضمان على صاحب الدابة اذا التفت شيئا لبلدا او لها را من ان يكون ساعا
 لها او قايما رجل اخذ مرقا فالتقاها الى حمامة انسان او دجاجة فالتفت المرقا
 ان اخذت المرقا برمية والتقاها البهاضم وان اخذتها واكلتها بعد الرمي والا
 لقأ يضمن ولو ان سلكه على انسان راعا ففقرم وجرحه الطيب يضمن لانه
 بالاستيلاء والاعرا جعل عليه الله يعقر فصار كانه ضرب به حد سيفه ولو غضب
 مجولا واستهلكه وحسن لسانه صر الغاصب منه الجول والغاصب الامر
 وان لم يفعل الغاصب في الامر فعلا كما ان النسب ولو اقرت في سوق الدوا
 فاحمل الضمان على صاحبها ان اتف شيئا ولو اوقفها على باب السلطان يضمن
 ما اصاب وكذا لو ان تعهل على باب المسجد الاعظم او المسجد الاخر الا اذا جعل
 الامام للمسلمين موقعا يتقون دوابهم فيئذ يضمن ولو ادخل مرقا مصر
 بالقدر في السرح وصرحت من حاسا لا يضمن صاحبه ان قتل شربت
 درخانة يكي ورد فاصاب بغير صاحب الدابة ودخل بغير اذن صاحب الدابة
 ضمن فان دخله باذن لا يضمن والبعير المغنم وغير المغنم سواء والمغنم
 هو الذي سكر من فطر شهوة يكي يرد ويكرى معان احمد وخبر لا يرد من
 ودكنى مد واندر من رخر خود راها كره ان خر كشاده من خر شبه
 جراحت كره كره في سقور كره خد واندر رخر خود راها كره باشر خد واندر
 خر كشاده تا وان دار با شد دخلت غنم بيتا فافندت وصاحبها معها
 يبق فقا ضمن ما افندت واذا لم يسمعها لا ضمان عليه وكذا النهر والحمار الربيع
 اذا ارادها قايما من الزرع محسوسا تبا ولت ضمن الراعي الزرع اذا
 وجد دابته في سرحه لغنمها فزدها قدر ما خرجت من سرحه لا يضمن وان
 وجد في زرعه او كره دابة افندت الزرع فغنمها فهلكت ضمن ولو
 اخرجها الخنفا لان اخرجها او ساق فهلكت يضمن وان اخرجها او كره
 يبقها لا يضمن وكذا في اخرج دابة لغنمها عن زرع غيرها ولو ساقها
 ولو ساقها الى مكان بيتا من فيها على زرع لا يضمن كانه اخرجها عن
 زرعها واكثر ما يجنا على انه يضمن وعليه الفتوى اذا وجد دابة في زرع
 فخل عليها فاسعت ضمن ما اصابه وكذا اذا ساعها بعد ما اخرجها كشيئا
 فذهبت ضمن وان اخرجها اجنبى لا يضمن رجل بعث الخنزير الى قاري على
 يدى رجل فجا الرجل الى العاد بها وقال ان فلان بعث بقره هذه اليك قال
 البقان ذهبها الى ما كرها فاني لا اقبل فذهب بها فهلكت فالبقان ضمن ولو خسر
 دابة رجل فالتفت الراكب ومات الراكب ان كان ياذن الراكب لا يضمن الا ان
 وان كان بغير اذن له بحال الدابة ولو ضرب فان كان بغير اذن له بحال الدابة ولو ضرب

الناح

الناح فمات فدمه هدر وان اصابته جمل بالدابة وبالرجل وكيف ما اصابته ان يجربها باذن
 الراكب فالضمان عليها اصطبل مشترك بين اثنين وكل واحد منهما بقره دخل احد هما
 الاصطبل وشتر جرحه صاحبه كيد لا يفر بقره ففكر البقره وحلف بالجمل وماتت الاضحية
 عليها ذالم يفتلها من مكان الى مكان اخر اخذ حمار بغير اذنه واستعمله وورد
 الى الموضع الذي اخذه وكان خلفه محشر فاكله الذئب لم يقرض الجحش معها اذا صار
 جالما يضمن وان كان حين ساق الا ان ساق الجحش معها ايضا ضمن ولو ركب
 دابة غيره بغير اذنه فقتل ضمن ساقها او لم يفتلها ولو دخل دابة في دار عين واخرجها
 صاحب الدابة لا يضمن ان تلف ولو وجد دابة بقره مربوط فاخرجها فهلكت غضب
 مربوط وشرفه دابة فاخرجها مالك الدابة لا يضمن اذا ربط حماره على موضع
 مربوط حمار اخر على ذلك الموضع ايضا ففقد احد الحمارين لا يجب الضمان
 ولو ربط حمارا وتوسا به فجا اخر مربوط حماره على تلك الكارثة ففقد احد
 الحمارين الا ان لا يجب الضمان ان لم يكن الموضع طريقا ولا مكملا لاحد فلا ضمان
 على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة وان كان ذلك في طريق المسلمين
 وفي موضع ان لم يكن لهما ان يربط حمارها فهو ضامن ما اصاب حماره ولو اصابك
 دابة في مرقا المباح فجا اخر فارسل دابة ففقد الثانية الاولى على عضها على
 النهر ضمن والله فلا وان كان ذلك في مرقا لاحدهما لا ضمان على صاحب
 مربوط دابة رجل دخلت دار غيره فماتت فاخرجها على صاحب الدابة و
 كره كره لرجل مانت في بئر غيره فاخرج الطير على صاحب الطير وليس عليه نزع الماء
 ادخل دابته في دار غيره فاخرجها صاحب الدابة ففقدت الاضحية عليه ولو وضع ثوبا
 في دار فزى به صاحب الدابة فهو ضامن ولو دخل دابة لرجل ونزع غيره
 فاخرجها صاحب الزرع في آذ ب فاكلها ان اخرجها عن الزرع ولم يسمعها بعد
 ذلك لا يضمن لان له ولابيه الاخراج وان اخرجها من الزرع وساقها اكثر من
 من ذلك ضمن على الخنار وكذا البغايا اذا وجد في سرحه بقره لغنم فطره
 قدر ما خرج من سرحه لا ضمن لان له ولابيه الاخراج وان وجد بقره
 في زرع فاخرجها صاحبها لغير حمارها فاخرجها صاحبها فاسد الدابة الزرع عند
 الاخراج ان كان صاحب الزرع احب صاحب الدابة ان دابته في زرعها ولها مرق
 بالاخراج يضمن صاحب الدابة سقور قتلت حمامة لانسان لا ضمان على صاحب
 السقور ساق حمار عليه ودر حطب وكان في الطريق رجل واقفا وليس
 ثوبا لسانق سقا وكوت فان لم يسمع الا فف ذلك لسمع الا انه لم يتقيا له
 السقور لضيق المكان حتى اصابه الحطب فخرق ثوبه ضمن السابق لانه بخير في
 سوقه وكان الثلث مجنبا بيه وان سمع الا فف وتيا له التقيي لكن لم يفعل فضا صابه
 الحطب فخرق ثوبه لا يضمن السابق لان الا فف رضي بترك الحماره فصار اقام حمارا
 على الطريق وعليه ثياب فجا ركب فخرق الثياب التي عليه فان كان الراكب سمر الحمار

لا ضمان على صاحبها

وقد علم الجالس فانه

هدم داره لاسطاع

مسألة جرح الجرح

سقط

والثوب يضمن وان كان لا يضر ذلك لا يضمن فعلى هذا الموضع الثوب على الطريق ففعل الناس
 بمرورهم عليه حتى يجزى وهم لا يضررون لا ضمان عليهم رجل جالس على الطريق فوق عليه
 انسان فلم يضر فمات الجالس لا ضمان عليه ولو طرح عليه باب دار حبه في احد
 جانبي السكة فساقت صبي حمارا في ناحية المسكن فدخل رجل الحمار في المسكن و
 انكسر ثوبه لم يضر المسكن بالمارة ولا ضمنت عليهم طريقهم ففعل الصبي سوف فمات
 في ذلك الموضع مع الاستغناء بجان لا يضمن **ك** من رجل يرفق من قصب
 في قرية وقد اودع الضبي نارا في السكة فالتفتوا شيئا منها في القصب فاحد من رجل
 الحمار تحت سطح في حطب فان تعفت النار الى المطبخ فخذت فالتفت الى ذلك المطبخ من السطح
 فاحترق الحمار فان كان المطبخ الذي التفت الى الحمار يوقد القصب فالتفت الى النار ولم يضر
 المطبخ يضمنان جميعا لان الحمار احترق بفعله ولو وقع حريق في محله فهدم انسا
 داره غير بغير امر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذا لم يفعل بل
 السلطان **ك** رجل وضع حرم على طريق ثم جاء ووضع حرم اخرى من حرجت احدها
 لكسرت الاخرى لا ضمان على يد حرجت حرمه وان انكسرت التي يد حرجت كان
 على صاحب الحريم التي يد حرجت ولو ان رجلا اغترف من الخوض الكبير حرم ووضع
 على الشط ثم جاء بآخر وفعل مثل ذلك فقد خرجت الاخرة وصدمت الاولى فانكسر
 يضمن صاحب المرة الاخيرة قيمة المرة الاولى لصاحبها وضمن يضمن كل واحد منهما قيمة
 حرم صاحبه والذي يعول عليه في جنس هذه المسائل ان يقول كل موضع كان للواضع
 فيه حق الوضوع لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضع شيء سواء تلف به وهو في
 مكانه او بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضوع فيه اذا عطب
 في الموضع يضمن ان عطب للموضع في مكانه لم يضمن الوضوع وان عطي به بعد
 ما زال الموضع عن مكانه ان زال بمنزل ان يضع سمرة في الطريق ففتت بمراسم
 واذا نالها عن مكانها فلتخرقت شيئا لا يضمن الواضع وان كان النزال عن الموضع
 الذي كان فيه لا يضمن وان وضع حرم في الطريق ثم جاء آخر ووضع حرم اخر في الطريق
 من حرجت احدها على الاخرى فانكسرت يضمن كل واحد منهما قيمة المرة التي لا
 زالت عن موضعها وان حرجت ها الرخ عن مكانها فاعطى بها شيء لا يضمن صاحب
 المرة المدحرجة وان وضع رجل في الطريق حرج حرم بلا من الزن او غيره ثم جاء
 آخر ووضع بحرف هذه المرة حرج اخرى ضال من الاول شيء وابطل المكان ففعل
 اخرى فانكسرت لا يضمن صاحبها لا يضمن صاحب الاول شيء رجل وضع شيئا
 في الطريق فانقلب منه دابة ان رجل قالعت شيئا لا يضمن الواضع اذا لم يصيبها
 الموضع في الطريق وكذلك رجل شهد عليه في حائط ما ناله الى الطريق المسلمين
 فسقط الحائط فانقلب منه دابة رجل مطسرجك لا يضمن صاحب الحائط
 رجل من سوق المسلمين فعلق ثوبه بنقل حانوت رجل فحرق وان كان العنقل
 في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه ضمن فاذا تعلق ثوبه بذلك فحرق ثوبه يضمن

بهم لا يضمن صاحب العنقل سقيمة حملت عليها احوال فاسمرت السقيمة على بعض الحمارين
 فوق رجل بعض الاحمال ليحتمل السقيمة فجاء انسان وذهب بالاحمال التي اخربت
 على الذي اخبر ضمان ان لم يحتمل الفرق لانه صار غاصبا وان خيف الفرق
 فان ذهب انسان قبل ان يامن عنرقها لا يضمن وان ذهبها بعد ما آمن
 عنرقها يضمن **ط** وفي عين الشاة قيمة النفسان وفي عين بصر الحمار و
 عين حرد ورم ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس وفي المنقعي ما يحمل
 على ظهره وفي عينه ربع القيمة وما لا يحمل عليه لصم كالعصيل والمحصن فان قطف
 من عين واحد فيه ربع القيمة والرحام كالشاة اذا قطع اذن الدابة او بعضه ضمن
 النفسان جعل قطع الاذن من الدابة نقصانا يسيرا ولو قطع ذنبها ضمن النفسان
 ولو قطع احدى قوائم الدابة ان لم يكن مأكولة اللحم ضمن جميع قيمتها وان كانت
 مأكولة اللحم ان شاء الله اليه وضمنت لقيمة وان شاء امسكها وضمن النفسان
 استهلك رجل حمارا لغيره وبعده ففقط يد او يذبحه ان شاء صاحبه ضمنه
 وملك اليه وان شاء حبه ولم يضمنه شيئا وعليه الفتوى ولو ضرب رجل الدابة
 حتى صارت عرجا فهو كالقطة ومن ذبح شاة غير فاكها بالخيار ان شاء ضمنه
 بيتها اليه وان شاء اخذها وضمنه نقصانها وكذا المرو وكذا اذا قطع
 يدها والدابة اذا لم يكن مأكولة بالثمن اذا قطع الغاصب حرقا له ان منها قيمته
 جميع قيمتها ومن ذبح شاة انسان طمأ فاكها بالخيار ان شاء ترك المذبوحة
 عليه وضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة وضمنه انقصان وكذا اذا اجما
 وجعلها عضوا عضوا وان قطع يد حمار او رجل او قطع رجله فضا حبه بالخيار
 ان شاء ضمنه القيمة ودفعه اليه وان شاء امسكه ولم يجمع على الغاصب شيء
 بخلاف ما اذا كان المصوب عبدا او جارية ففقط يد الجارية او رجلها كان
 لصاحبها ان يضمن الغاصب قيمتها ويدفع اليه المصوبة وان
 شاء ضمنه النفسان واخذ المقتولة ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمن النقصان
 ولكن يضمنه جميع القيمة ولو باع عسي حمارا ان شاء للمليه اليه وضمنه كل القيمة
 وليس له ان يملك الحية ويضمنه النفسان اذا ذبح شاة انسان لا يرضى حيوانا
 لا يضمن والراعي والاجنب في ذلك سواء وفي الفرس والبغل يفتي النفسان
 في الاجنبى وانما يضمن قيمة فرس وحمار لا يرضى حيوانا والراعي او
 البقر لو ذبح البقر او الحمار لا يضمن كما في باجحة دابة هرجه يبايد
 يفتي ويحرم من ابن اجارت درست بنودا كران كاور خست مردن
 ان مردا او ما يكسرت لا يضمن استنانا واكر خضم ستور منكر شود قول
 قوله سواند ستور باشد وبراكشند بيه شود دكه خوات مردن ولو
 علق الشاة للسلح فجاء انسان وبلغ بغير ذنبه ضمن بخلاف الذبح لان الناس يفتون
 في السلح دون الذبح اذا اخذ ثوب غير من يده صرام من قلبه ثم رده الى بيته

الذي يضمن الا بالمراسم

الاعمال والمال
الذي يضمن الا بالمراسم

سقط

ووضع فيه فذلك لا يضمن وكذا لو اخذ الدابة ولو ركبة دابة غيره ثم نزل ومات
 لا يضمن ما لم يحولها من مكانها اذ جلس على ثوب انسان وهو لا يضمن حتى قام صاحبه
 وانشق ثوبه من جوفه ضمن النقصان وكذلك الجواب في المكعب تشبث بثوب رجل
 تحته الشبث من يد صاحبه حتى يخرج يضمن تمام القيمة فان جذبه صاحبه من يده
 المشبث ضمن التشبث نصف الغنة غضب ثوب انسان واللبه في صاحب
 الثوب فحذوه والغاصب لا يعلم انه صاحب الثوب فيخسر ثوب الثوب لا
 ضمان على الغاصب لانه يخرج من ماله ولو قال صاحب الثوب مد على ثوبه فضمنه
 صمد لا عد مثله من شدة فيخسر لا ضمان على الغاصب من رجل في الطريق
 وهو يحمل حماره وقع على انسان فابله يضمن لانه اشرفه المامور في الطريق اذا
 اصاب بالانسان وابلعه يضمن ولو وقع في الطريق للبيع فثلف به شيء وان فقد
 بان السلطان لا يضمن وان فقد بغير اذنه يضمن ولو لفق قشور لمرمان او
 البطيخ على قارعة الطريق فربح به دابة انسان فبلفت يضمن لانه غير ماذون
 في هذا الفعل ومن فعل فعلا هو غير ماذون في هذا الفعل فمخالق لم يضمن
 مضمونا ولو عرض رجل بياض فخرج يده من فم فكسر انسان العاض وسقط
 وما لم يحم هذا وخرج يده لا يجب موجب السن لانه مضطر في نزع يده من فمه صاحب
 الثوب يحفظ ثوبه فدان انسان الثوب حتى يخرج ضمن قيمة كاملة ولو اخذ
 يد رجل فم ذلك الرجل يده فشتان اخذ لاجل الحية لا يجب الضمان ولو اخذ
 لاجل المصن جيب الدية على الاخذ وانه مضطر في مذهب من جفير يراو غطى
 فوقع آخر الغطاء فثلف به شيء ضمن لاجل حفرة في ارض غيره ضمن النقصان ولو
 قد مر جارا غيره لا يجب على بناءه والمالك الجيار ان يثاء ضمنه قيمة الحائط و
 البصر للضامن وان شأ اخذ النفس وقيمة النقصان **فصل** رجل حفص يراو
 المغارة بغير اذن الامام في موضع ليس بمحرر ولا طريق لان في انسان فوقع فيها لا
 يضمن الحاضر وكذلك لو وقع في المغارة او نصب خصمه فغثر به انسان ولو حفر
 بركا في طريق المسلمين ثم كبسها ازكيسها بالطلب والجص وما هو من اجزاء الارض
 ثم بنا اخذ ودفعها فوقع فيها انسان يضمن للثاني دون الاول ولو كان الاول كسبا
 بالطعام ونحوه والمستلة بجافا يضمن الاول لان لهذا الكبس ليزيد عنها اسم
 البئر فعلى هذا اذا حفر بركا وعطى لاسه ثم جاء اخر ورفع الدفاعة وقع فيها انسان
 يضمن الاول واذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يبيع فيه
 حصة ويبط فيه دابته وان يتوضا فيه حتى لو غطت انسان بما فعل لا يضمن وان
 حفص فيه بركا او بني فيه بنا غطت به انسان ضمن ولكل واحد من اصحاب الدرة
 حصة الا شفع ماله دوهم ما ليس بغيرهم من القيا الطين والمطب وربط الدواب
 وبناء الدكان والتعمير ولكن هذا كله بشرط السلامة فلا احدث في سكة غير
 نافذة شيئا ان كان حدثا ليس يمكن فثلف به انسان لا يضمن حصة نفسه ^{تضمن}

فقد في الطريق

عضد

هم جوارحه

عزرا

حصة

حصة الشراء وان كان حدثا من حيلة السكنى لو وضع المتاع وربط الدابة لا يضمن لان من
 حدث في الملك المشترك شيئا من حيلة السكنى لا يضمن لان له ذلك رجل من يبيع شاة
 ملوكة له ثم ان الاممها معها قبل ان يبيعه المامور ثم ذبحها فان المامور يضمن قيمتها الا ان
 سوا علم بذلك او لم يعلم وليس له ان يجمع على الامر لشيء علم او لم يعلم يستاجر اجرا ليجز
 له جناحا في فتاد او ماس او كان اخبر انه كان له حق الاشتراء في القدم فقط
 وصل ان انا على النقصان على الاجر سواء قبل او بعد يجمع الاجر على الامر واذا
 اخبر انه ليس له حق البناء في القديم او لم يخبره وعلم الاجر بذلك فان سقط
 قبل الفراع من البناء فصل الانسان ضمن الاحسين وكذا يجمع على الامر وان سقط
 بعد الفراع يجمع ولو استاجر لغيره بركا وفتاد وان خفي بركا ونزع من العل ثم وقع فيها
 انسان ان كان اجرا المستاجر الاجير ان له حق الحفر لضمنا على الامر وان اخبر
 انه ليس له حق الحفر فالضمان على الامر ان كان بعد الفراع من العمل بخلاف الاجر باشرع
 للناح لان هناك المامور المباشر والمباشر يضمن متصفا كان او لم يكن لكن يجمع
 اذا كان معد وركا وهما مسبب والمسبب بما يضمن ان كان متغديا والمتغدي
 مهنا الامر دون المامور رجل يتخذ في دار طاحونة لم يكن في القديم
 رتيدي ضرر فلكل الى دار جاره ان كان الضرر ساظا هرا كان دونه لانه
 حابط الجار لانه يمنع عن ذلك رجل راد ان يجد ان اصطيده ولم يكن في القديم
 جاره يضره بذلك ان كان جوار الدواب الى حابط الجار ليس له ان يمنع
 وان كان حوا فرها الى حابط الجار لانه يمنع رجل راد ان يجد دار خطرة
 للغم ويتاذى الجيران سائر السرفين ولا يضمنون على الرعاة والسكة غير نافذة
 ليس للجيران ان يمنعوا عن ذلك رجل يتخذ دار حماما ووجاهه فينا ذى الجيران
 للجيران ان يمنعوا الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران صاحب الدار
 اذا رفع بناءه فاندلس والشمس على جاره او يفت جداره او فتح ابوابا
 لا يمنع منه وان يضر به الجار لانه متصرف في ملك نفسه والملك جهة في اطلاق
 الدرف وهو الاصل عندنا وقال بعض المتأخرين لو هدم داره واضع من
 العمار وذلك يصير للجيران ان قد على بناقها فلم اخذ طبريد الضرر عنهم
 هذا رفق بالناس والا ولم يختار المتقدمين دار في سكة غير نافذة بين
 جماعة فاشتموها دارا وكل شريك ان يفتح بابا في حرم كان له ذلك وليس لاهل
 السكة ان يمنعوا عن ذلك ولو ان دارا رجل مائة في سكة غير نافذة فاشترى
 حارا عسها وفتاب هذه الدار في سكة فاراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه
 الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح تلك الدار طريقا في هذه
 السكة لا في داره ليس له ذلك حكمة غير نافذة من عشرة لكل واحد منهم ولو ان
 عمران لاحد دار في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة عن جيران حابطها
 مانع هذه السكة هل ان يفتح بابا في هذه السكة قيل نعم لان اهل السكة شركاء في

المسبب بالتدبر

اراد امر طاحونة او اصطبل

رفع بناءه

جميع السكة من علاها الى افضاها ليل ان الشفعة يجب لهم ولو شارب مع الما خطا كل من
 يمنع من رفعه لم يمنع من خرقه وفتح الباب لما يمنع لم يمنع من ذلك لجميع من دخوله
 فيها لانه مدخل في ملك نفسه وقيل ليس له ان يمنع من هذه السكة الى ملك الدار
 وقال ابو الليث وبه يأخذ رجل له باب دار فارد ان يفتح بابا اخر على الجدار من
 من ذلك الباب في سكة غير نافذة ذلك وان لم يكن عليه اهل السكة **ط** وينبغي ان لا
 يجوز ذلك الا باذنه **ح** فليتا مل عند الفتوى من اشترى دارا في سكة غير نافذة
 واراد ان يجعلها طريقا للحاجة ويصير السكة نافذة بذلك فان كان فيه ضرر فاحس
 منع من ذلك والا فلا اشتري رجل في رواق غير نافذة ارضا في اقصاها وفي ظهرها
 طريق نافذة فارد ان يهدمها ويجعلها طريقا لمن شاكلهم ان يمنع من ذلك ولو
 اراد ان يهدمها ويجعلها سكة فليطبخ في رواق غير نافذة ان ترك من الطريق
 معتاد الممر للناس ومنعه شرعا ويجوز حيا لا يمنع من ذلك للممر الطلين في سكة
 غير نافذة وان نصب له كان ايضا ان كان لا يضر والا فاذنهم جعل له هدف في دار
 فيه الى الهدف منها فاجاز ومنه من دار نافذة في داره رجل اخر لم يزل
 كان ضامتا وكون ضمان المال في مال السامي ولزمه التمسك على عاقلة الراعي رجل
 من الناس في موضع له حق الرعي فوفقت شرا في ملك انسان او القتها الرعي لا يضر
 وان لم يكن له حق الرعي ومنه ذلك الموضع ان وفقت منه شرا في يمين وان
 وهبت بها الرعي لا يضر ومنه عليه الفتوى ان سل جابته في السعي ثم جازى له بلبانته نصف
 دابة الثاني جابته الا ان عظمها على الفوق ومن والا فلا وان كان خاك في مربي
 لاحدها الا ضمان على صاحب المربي ويضمن الاخر وقد من **ط** تقرب رجل وبخاصة شدة
 المتعلق برشي فضاء يضمن المتعلق لانه ضاع ببعده رجل عنهم فجازا انسان وامره
 من يدع لغيره لانه حجة لكنه لا يضمن لانه لا سلف له مال **و** ولو اراد سعي زرع
 فجاز رجل ومنعه الما حجة فسد الزرع لم يكن عليه ضمان الزرع غضب عبدا فانه
 جعل رجل لغير نفسه او ما تحت حلف له ضمن القاصب **ن** غضب ثوبا قيمته
 ثلثون فضبة احرصه الصبي حتى صار بياوي خمسة وعشرين ينظر الى قيمة ما زاد
 الصبي فيه فان كانت خمسة فرب الثوب الجبا ان شاكرك الثوب في يد القاصب **هـ**
 ليشن كانه غضب ثوبا قيمته ثلثون وان شاكرك الثوب في يد القاصب ومنه خمسة
 دراهم ويصير الخمسة الباقية من الفضل فضاء صاغا بالخمسة التي هي زيادة الصبي
 جزعما بغير اذن صاحبه وجعل صوفها ليدكا فالبد للقاصب بكل حال لانه جعل
 بصفه وعليه الضمان ثم ان لم يفرص قيمة الفم فقلبه مثل الصوف لان الصوف
 وزنه وكان مثليا فان فضضها فضاء صاحب الفم بلحيا ان شاكرك صوفها مثله وان
 شاكركه قيمة الفضل ولو غضب لها فقلبه او حنطه فقلها كان عليه الضمان
 وصال مكاله وحل له اكله لانه ملكه بالبد لغضب طعاما فضضه صار بالمضغ مستهلكا
 فليما ابتلع ابتلع حلالا **ك** حاجة اشعلت لوق رجل ينظر الى قيمة اللؤلؤ والقيمة

اراد ان يهدمها

عنه احد الرابطين الاخر

تعلق جلد آه

صبي الركب النسي

الوجه

اسلع اللؤلؤ

الرجلة فانهما كانت اكثر من حاجتها فان كانت قيمة اللؤلؤ اكثر من ثمنها ان شئت فاعط قيمة اللؤلؤ
 واذبحها وان شئت فادخل الى الا ان يخرج اللؤلؤ منها وان كانت قيمة الرجلة اكثر
 ياد لصاحبها ان شئت فاعطه اللؤلؤ والا فاذبح الرجلة وكذا للجواب في الاثر
 اذا دخلت في قارورة الانسان فدخل ابتلع دقة رجل فمات ولم يدع مالا عليه
 القيمة ولا يشق بطنه ودع رجلا مضيقا فادخله المودع في سبه ثم عظم فلم يقدر على
 اخراجه الا بقتل بابه فله ان يعطى قيمة الفصل ثم صار في حله لا يتطبع المخرج
 من الباب فيقتل وان شاكرك بابه ورجل الفضيل ويجوز ان يكون تاويل المسئلة
 اذا كان قيمة ما يهدم من البيت باخراج الفضيل اكثر من قيمة الفضيل اما اذا كان
 قيمة الفضيل اكثر والى المودع قطع الباب لاخراج الفضيل حملان بئس صاحب
 الفضيل يجوز ان يهدم صاحب الفضيل بئس قيمة ما يهدم الى المودع واخراج
 الفضيل وهذا اذا دخل الفضيل في سبه واما اذا استقر المودع بها فادخل
 الفصل وبلغ المسئلة بجاهلها لئلا يهدم الفضيل ان امكنك اخراج الفضيل فخرجه
 والا فاحرم واجعله قطعاً قطعاً وان كان مقام الفضيل حراما وعمل فان كان
 من البيت فاحشاً فكل ذلك الجواب وان كان يسيرا له ان يقطع الباب ويعين
 مقدار ما افسد من الباب شجرة فزع بنت في ارض رجل ضاربت في حب رجل
 فالفقت فيه حجة عظمت ولا يمكن اخراجها الا بكسر الحائط والقرع ينظر
 ان اكثرهما قيمة فيقتل لصاحبه اذ قيمة الاخر فيقتل وان باع الحبيب مع القرع جان
 ويضرب في الثمن كل واحد منهما قيمة سلفه فضاء ربطا ثوبا على حبل فجاء الرعي
 فخلته والفنة في اجانة صباغ فاصبح بعصره ليس على القصار ولا على ربت
 الثوب من الصبيغ شيء لكن باع الثوب فغضب فيه الصباغ بقيمة صبيغه
 وربما الثوب بقيمة ثوبه ولو اراد صاحب الثوب ثوبه يضمن ما زاد الصبيغ فيه
 الا اذا اراد ان لا يداخل فحينئذ كان الجواب كما قال فضاء غضب ثوبا فجاء الى المفضو
 منه ومنعه في حجره والمعضوب منه يعلم بالوضع لكن لا يعلم انه ثوب فجاء انسان
 فخر من حجره والمعضوب منه والخنا ان القاصب يبرهن الضمان كما ان
 القاصب لو اطم المعضوب المعضوب منه فانه يبرهن الضمان ان كان لا يعلم
 ولو استهلك الرجل ثوبا ثم جاء بقيمة فضاء للمعضوب منه لا اريدها
 ولا اجعل في حل بين فع الامر الى الحاكم حجة حرم على القبول ولو لم يدفع ولكن
 وضع في حجره او في يد يديه وان وضع بين لايدي ولو غضب من اخريشكا
 فغاب المعضوب منه وجا القاصب الى القاضي وطلب منه ان ياخذ او يعرض
 له الفقة وان كان الرجل محوفا فرائي القاضي ان ياخذ منه وسعة لا بأس
 به عصب موصى دمه ثم ردة عليه فان كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء يرضى
 الضمان وان كان ممن لا يعقل لا يرضى غضب رجلا من ظهر دابة ثم اقلها على
 ظهره لا يرضى عن الضمان فان استهلك القاصب له ثم ادى فمات الى السبي وهو يعقل

كبر الفضيل لم يخرج البئر

فأب القاصب

فان كان ما ذونا بيري وان كان محجورا لا يبرى لان في لما ذونا اذا القمان
 اليه قبح وها اذا كان محجورا فلا ولو غضب حنطة او شعير او ثم ان المالك
 وجد الغاصب في بلد اخرى وسما المعنوي في تلك البلدة او اقل واكثر فهو للمالك
 بين ثلثة اشياء ان شأ اخذ مثله للمالك لانه مضمون بالمثل وان شأ اخذ
 قيمته يوم خفها في بكمه غضب فيها وان شأ حصر حتى يرجع الى تلك البلدة
 فياخذ منه مثله حمل رجل كرها الى بعض البلاد فعلى المالك ان يرفع الى الموضع الذي
 حمله منه وكن اكل مال حمل وموتة اذا غضب سقيمة فلان كبرها وبلغ وسط البحر
 لحقة صاحبها فليس له ان يبردها من الغاصب لكن يوجرها منه من ذلك الموضع
 الى الساحل وكذا لو غضب دابة فخلقة صاحبها في المكان في موضع مهيكل لا يبرده
 منه لكن يوجرها منه افسد تا ليف حصر رجل فان امكن اعادته كما كان امنا به بالان
 اليه كالمواخذ مسلم انسان وورسائه او اخذ عرض انسان فاخذ بحاجتها
 يؤمر بالاعادة وان لم يكن اعادته كما كان سلم له المنقوض ومنه ففتح الحصر مصححا
 ولو حل شرك فقل غير فان كان الفعل مثل الذي يستعمله العامة ههنا لاشته عليه
 وان كان الفعل عريضا فان كان لا يفسد فيه سيرة ولا يدخله عيب لو اعيد
 بوجوه الاعادة ولا يضمن شيئا وان كاسه في سيرة ويدخله عيب لو اعيد
 يضمن النقصان هدم حبان رجل ثم بناه الهادم قبل ان يضمن القيمة ان بناه كما
 لاضمان عليه يكن موصوفا ان ثم خاطه ولو شق رق حصر سلم لا يضمن الميراث
 يضمن الزرق استهلك جارية مقينة فعليه قيمتها غير مقينة ولو استهلك لسانا
 مقينة عليها تائيل فعليه قيمته غير مصورة وان لم يكن التماثل وسر عليه
 قيمته مصورة ميتهم فحظنة غير ثم جاء اخر وزاد على نفسا فمات الاول وضمن
 الثاني قيمتها يوم ضرب الثاني سم او صرع او شارس لعن وان كان الانا باع
 وشرأ حنط صاحب الامان ان شأ تركه وضمنه بالقيمة ان شأ اسك الانا ولا
 يضمنه شيئا وان كان باع الانا عددا له ان ياخذ ويضمنه بالنقصان كسر حبة
 او حوت في جدر او خلتها فاسكا وكسر درهم انسان فاذا هو متوق لا شئ
 عليه استهلك سرقين انسان يجب عليه القيمة لكنه ليس بمثل لانه لا يكال ولا يزن
 ولا يجل وقاتا فيضمن القيمة قال لا خير احضره با بانه هذا الخايل فاذا لحاظ
 لغير يضمن الحاضر ويرجع الى الحاضر وكذلك لو قال احضره في حائط او كان
 ساكنا في تلك الدار ولا استاجر عليه لا يرجع رجل جارية الى امر ليفلها
 فقال لرجل واقف هناك ادخل هذه الدابة النهر فادخلها ففرت وماتت
 ان كان الامن ساين الدابة لرجل اخر ولم يعلم المامور بذلك ان كان الماحال
 يدخل الناس فيه دوابهم للفصل والمسمى لاضمان على المامور ولا على الماسر
 لان السائل ان يفقد ذلك يده وفيه غير وان لم يكن الماحال يدخل الناس
 دوابهم فيه فخير صاحب الدابة ان يشأ ضمن المامور وان شأ ضمن الناس فان ضمن

وجد الغاصب في بلد اخرى

وجد الغاصب في المارة

الغاصب في المارة

استهلك الجارية النسيئة

قال السابغ دخل من الدابة في النهر

السابغ

السابغ لا يرجع السابغ على احد وان ضمن المامور يرجع بذلك على السابغ دفع الى رجل
 ارضا وبدا وقترا من ارضه فلم الشرايع البقر الى الراعي فضاقت لاحفان عليه ولا
 على الراعي بعثا حقا الى ماشيته فاخذ المبعوث دابة الامر وسركها وهلك في
 الطريق فان بين المامور والامر انباط في ان يفعل بمثل ذلك لا يضمن لانه ما ذونا
 دلالة ولا يضمن الخيال اذا انزل في مكانه وبهالة الاسفل ولم يفعل حتى فسد
 المتاع لمطر او سرقته فهو ضامن وقا وبدا اذا كان المطر والسرور غالبا رجل له الف
 درهم دفن في دار رجل وخاف ان صاحب الدار لو علم بذلك يغيه عنه فلان
 بين رجل وان كثر شئ ان يعلم الصلحاء انه انما يدخل ان ذلك المغيه فان لم يجد الصلحاء
 وامكنه ان يدخل فياخذ ماله في سر من غير ان يشع به صاحب الدار فلا بأس
 لانه يخاف لنفسه المان فان كان لا يخاف التلف من صاحب الدار لا يدخل بغير
 اذنه لا يجوز من غير ضرورة رجل اخذ من حانوت رجل ثوبا وهر ب
 فتبعه صاحب الثوب حتى دخل الهار من داره لا بأس بان يدخل دار حتى اخذ
 حقه من رجل في ارض اخر اذا صاحب الدار ان يدخل ارضه ليعالج النهر ليس له
 ذلك بل يعيش بطن النهر وان كان ضيقا لا يقدر على الشئ فيه فليس له ان يدخل
 الارض من له بحري حكمة دار رجل فاراد حفره ولا يمكن ان يمر في بطن النهر
 او ساية فاراد اصلاحه ويمينه صاحب الدار ان لا يصاحب الدار ما ان يرد
 حتى يصاحبه وان يصاحبه من ماله وبه تلخد رجل صاحبها وجهه في غير داره فاراد
 ان يطيل الحائط وله ان يغيه من دخوله داره فان القدم الحائط وقع الطين
 في داره جاز فان دخل الطين وليس له سبيل الا ان يدخل الدار الى صاحب الدار
 اما ان ياذن له في الدخول او يخرج انت طينه اشترى شجرة او قطعها فاستاجر رجلا
 يقطع الشجرة ووضع الاشجار فيها وليس له ان يرض المستاجر طريق في ارض رجل فزيد
 المشتري ان ينقل الاشجار وشم مع حمولاته وخشبه ودوابه في طريق هذا الارض
 وذلك مما يضر الارض التي فيها الطريق له ان يمر وان كان طريقه في بستانه رجل
 اراد ان يمر بارض انسان او يزرع بها ان كان بها حائط او حائل فلا بأس به ان اعتبر
 في هذا الباب عادات الناس رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ما قلده محمد
 مسلما الا ان انسان فلا بأس بان يعيش فيه لان فيه ضرورة الا ان رجل ان
 يمر في ارض غير فان كان طريق اخر لم يكن له ان يمر وان لم يكن فله ان يمر
 ما لم يغيه لانه راض دلالة فاذا منع ليس له ان يمر فيها وهذا في حق الواحد اما
 الجماعة فليس لهم ان يمر وامر غير رضاه لانه لا رضاء دلالة ولولاد المروسة في
 الطريق للحدث فان كان صاحب الملك هو الذي جعل ملكه طريقا حل المروسة
 فان لم يعلم ذلك لكن لا يعلم انه ايضا غضب فكلنا الجواب المصلي اذا ابتلى بين
 الصلوة في الطريق وبين ارض انسان فان كانت الارض من رعة فالافضل
 ان يسلط في الارض وان اراد ان يصلي في بيت رجل في مصلاه ان استاذنه

دفع المالك في بستانه

دخل داره

الرجل في ملكه

الاصول في المروسة

كان احسن فان لم يبت الله وحله لا باس به **ك** لغو معصوب **ك** ان كان واراد
 النقص منه واشرب منه فان لم يحول القاصب والهنى عن موضع جان لان الزك
 شركا في الماء وان حول يكون من العامة بحسب محل خفض الماء وحريم الهن من صار
 النهر في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ارضه راحى فله ذلك لانه نصب في ملكه
 ولو اراد ان ينصب في نهر العامة للغير له ذلك لانه نصب في ملكه **ن** نصب طاحونة
 واجرى ماءها في ارض غيره بغير طيب من نفس صاحب الارض لا ليجل المسلمين الانتفاع
 بهذه الطاحونة اذ اعلموا بذلك لا شري ولا اجارة ولا طنا اخرج ولا عارية لانه
 استعمال ملكه لغيره **س** نصب خانقا فاعمل فيه مع طاب لسائر الختد و ذ
 ضرف ورق الناس وعلقه اياه عليه ان يتصدق بالفضل على قبة د و د
 يوم يبع الصليق الاكل من ارض ميان د بهي طس للزلا كره نصيبهم اذا اخذوا
 من ارضه او اجارة لانهم ملكوه في اكرهم والاشجار ان كان يعرف اربابها
 لا يطيب لللا كره ولا لغيرهم لانه ملك الغير وان لم يعرفوا طاب للا كره نصيبهم
 لانه صار بمنزلة ارض بيت المال ما نصيب بيت المال من نصيبه ان يتصدق
 به فان لم يفعل لا اثم عليه هذا طريق الحاكم وطريق الورع لا يجزى غضب من اخر
 ارضه فزرعها ولبت ففصلها ان ياخذ الارض ويامر القاصب بتفريق الارض
 فان اذن ان يفعل فله موصوب منه ان يفعل يارن الحاكم غضبا رصا وزرعا
 حنطة ثم احصاها وهي بغير حساب من فضا حبل الارض بالخيار ان شاء
 تركها حتى نبت ثم يقول له اقلع زرعا وان شاء اعطاه قيمة البذر لكن مبذورا
 في ارض غيره وهو ان يقوم الارض غير مبذور ويقوم مبذورا لكن مبذورا
 لغيره حق البعض والقلع اذا نبت فصل ما بينهما قيمة بذر مبذور ومنه ارضه
 التي البذر في ارضه ثم جاء اخر واتى بذر وسقى الارض فنبت البذر ان جميعا
 او التي فيها الثاني بذر وقلب الارض قبل ان يثبت بذر صاحب الارض فثبت البذر ان
 جميعا ما نبت يكون للثاني لان خلط الحبس الحبس استهلاكه ولا اول على الثاني
 قيمة بذر لكن مبذور في ارض نفسه فان جاء صاحب الارض وهو الذي
 فالتى بها بذر نفسه مرة اخرى وفلت الارض قبل ان يثبت الارض ان جميعا فيها
 او لم يغلب سقى فيما نبت من البذر وكلها ففصلها عليه للقاصب مثل مبذور لكن
 مبذور في ارض غيره لانه اتلف كذلك والجواب المشيع انه يقسم للقاصب
 الاول قيمة بذر الاول مبذور في ارض نفسه ثم يقسم قيمة البذر من جميعا
 مبذورين في ارض غيره هذا كله اذا لم يكن الزرع ثابتا فاما اذا ثبت زرع المالك
 ثم جاء رجل واتى بذر وسقى فان تغلب فاذا است الثاني كان للجواب كما وان
 قلت فان كان الزرع الثابت اذا قلت بنبت مرة اخرى فالجواب على مت وان كان
 بحث لو لم يثبت مرة اخرى فالزرع الثاني وعلى الثاني قيمة زرعه باس لانه
 اتلف كذلك **س** بنى حائطا في كرم رجل بغير امره فان لم يكن للتراب قبة فالجواب

ما يطيب الرخ القاصب

غضب وزرعها

الزاد عند الخبز

لها صير

صاحب الكرم والباقي معين وان كان له قبة فالجواب للباقي وعليه قبة التراب لانه
 صار غاصبا للتراب فصار ضامنا غصبا رصا وهي فيها حائطا في صاحب الارض و
 اخذ الارض فاراد القاصب ان ياخذ الحائط فان كان القاصب بنى من تراب
 هذه الارض ليس له البعض ويكون لصاحب الارض والا ولا البعض قطع اشجار
 كرم انسان يقسم القيمة لانه اتلف غير المشي وطريق معرفة ذلك ان يقوم الكرم مع
 الاشجار البانية ويقوم بقطع الاشجار فصل ما بينهما بالاشجار ثم يوزن ذلك صاحب
 الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع ومنه تلك القيمة وان شاء
 اسك ودفع من تلك القيمة قبة الاشجار المقطوعة ويضعه الباقي قطع شجرة في دار
 رجل بغير امره فرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع ومنه قبة الشجرة
 قائمة لانه اتلف الشجرة قائمة فطريق معرفة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير
 الشجرة يقسمه فصل ما بينهما فان شاء اسك الشجرة ويضعه قبة الفضان فاما لانه
 اتلف عليه القيام فطريق معرفة انك اذا هربت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي
 يقدم بعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قبة الشجرة المقطوعة فصل ما بينهما
 قبة فضان القطع وان كان قيمتهما مقطوعة وغيرهما سوا ذلك في ملكه اخذ
 شجرة الجوز في وما فيها جوز صغار رطبة فانك انك انك تلك الجوزات يقسم نصفان
 الشجرة لان تلك الجوزات وان لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا يقسم بالانكاف
 الا على الشجرة فانك انك على الشجرة ينقص قيمة الشجرة فينظر ان هذه الشجرة
 مع تلك الجوزات بكم تشتري ومع تلك الجوزات بكم تشتري فيضمن فصل
 ما بينهما **هـ** هدم بنا انسان قيمته مائة بغير امره وقيمة التراب المهدوم ثلثون
 فرب الارض بالخيار ان شاء ضمنه مائة وان شاء التراب للمهدوم وان
 شأمنه سبعين وليس للمهدوم من التراب المهدوم ومن شاء وكذا الشجرة
 النارية اذا كسر عضا من اعصافها كنيها وميزا وبطلت اس شارع الى الطريق
 نافذ فصرح جبا وخاصم صاحبه فله على كل حال يضر الناس او لا وان كان قد يمي
 لان طريق العامة قد تم ايضا فلا يتصور الحق في طريق العامة اتخذ كنيها في دار
 واشترى الى طريق المسلمين او كانت دارا واحدة ما بينة والاخرى ليس
 وما بينهما طريق المسلمين فيبقى عليه حلة فان كان ذلك بغير الطريق لم يوقع
 ان يفعله وان كان لا يضر وسعه ومن خصم من المسلمين قبل المسألة ان
 ينفعه وعدا لئلا ان ينفعه لان الحق لهم سكة نافذة في وسطها مذ بلة
 الاد واحد منهم ان يفتح من بلة بنية ويجعلها الى ههنا ويتأذى به الجيران
 كان له منفعة عن ذلك وكذلك لكل واحد من عرض الناس لان من احدث
 نظرا في سكة يتضرر به العام كان لكل واحد منهم حق المنع **و** رجل من اشجار
 على فناء في سكة غير نافذة وفي السكة اشجار غير ذلك فاراد واحد من
 اهل السكة ان يقلعه ولم يقرض الاشجار الاخر ليس له ذلك لانه معصوب وليس

بنى حائطا في كرم

قطع اشجار كرم

بجانب وكذلك الحكم على الادان ينقض جباها كما كان الى الطريق الحاد الان يكون
رجلا محتسبا يتصرف في جميع هذه الاشياء اتخذ على باب دار في سكة خيرا فان
اراد مسك دابته سكاك فكل واحد من اهل السكة ان يامر سكران الارض ولا ينفق
غزاسا كالدواب على باب دار من غير شئ على صفة نهر عامة تجارجل ليس بشئ في السفر
اخذ سلعا فان كان هرا كثيرا الناس فله ذلك لان الحق للامة والا وحان يرفع الى
الحاكم حتى يامر بالرفع اخذ الجور من السكينة الى منزله يكرم ولا يجل لان المعصود هو الشرف
لا الملل دفع طينا او ترايا من طريق المسلمين فان كان في ايام الاوجال فالرفع والى
والا فان كان فيه مضرة بالمارة لا يجوز له ذلك لا يجوز له ان يربط من المصلح
فكان حق الجماعة فان اهدم شئ من الرض ولا يجتليج اليه فليجاسن بحله هدم بيته والله
تباركا كثيرا لرب الحق الذي بيته وبين جاره ووضع فوقه بيتا كتيبا كتيبا كتيبا كتيبا
بعضه فان كان اللبس سجا على الحايض مضطربا بحيث دخل الرهن في الحايض من فعله
ضامن ولورحل المتعاقب الخشبة في منزله في سكة غير نافذة فالاراد اهل السكة ان يسمون
ذلك فان كان بعضهم عن ظهر الدابة وضعا ليس لهم ان ينفقوا لانه لا يتصرف في ملكهم الا باذن الدابة
ذلك فان كان يطيرها يبرهاهم فلم يضره جوار من رجلين لاحد هامة يتا واحد والاخران يتا
الاراضة لبيتا الاخران يجعل على بيته القليم يتا اخر فلم يضره صاحبه فله ان يفعل مثل ما فعل
شربا كتيبا لبيتا جوارها على السكة اطراف جوارها في سكة واحدة على جوارها وهي حال لا يجمل مثل
فقطها صاحبا لدار فان علم صاحب الجوز بان لا رنهما ولا اقلها لا يضمن لانه رضى بقلعه
وان لم يرض بضمها اذا كان لرجل آخر في ملكه فخرج شغبها الى ملكه فبره فالاراد العبران يتفق
فله ذلك بغير اذن القاضي لو نزلت اعضاء شجرة رجل في دار غيره فاحدثت هو وان قطع
صاحب الدار الاغصان فان كانت تلك الاغصان بحيث يمكن لصاحب الشجرة ان يفسد
داره من غير قطع بان يجمع ويشد بجبل فانه يضمن لقطع والا فان كانت الاغصان غلظا
فان قطع صاحب الدار الاغصان من الموضع الذي كان يقطع الحاكم ليرفع اليه لا يضمن لان قطع
اكثر من ذلك لا يضمن **ك** بايع اقل ما كانت له عليهم ديون وليس له وارث معروف
فاخذ السلطان دينه ثم ظهر له وارث لا يبرأ الفرما وعليهم ان يردوا الى الوارث ثانيا
لانه سبيل انه لم يكن للسلطان ولانه الاخذ رجله على اخر دين فاحذر من ماله مثل
حقه الخنار انه لا يصير غاصبا لانه اخذه باذن الشرع فلو اخذ غير صاحب الدين صار قصدا
على الاصح غضبا لا لغصب منه ذلك الما لا يبرأ المعصوب منه فالخنار ان المعصوب منه بالخيار
ان شاقص الاول وان شاقص الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ وان ضمن الثاني لم يبرأ الاول
له على امره الحق فله ان يلازمها ويجبس عليها ويحبس على بيتها لان هذا ليس بحرام
فان ضربت ودخلت خلوت دخلها اذا كان يامن على نفسه ويحفظها بينه وسدا
فقطع مال رجل فلما لا افضل لصاحب المال ان يخلد من ماله وعليه فرض استقرضه فقلت
بذل ان يؤدى جوبه ان لا يؤخذ اذا كان من ماله القضاة مات ابوه وعليه دين ت
نسبه فالجنس في ذبه فان لم يلى الدين حتى مات لا يؤخذ به في الاخر رجلا هضم فمات ولا

اخذ الجبل

نزلت غصبا في روضه

مسجد
ماز بل والى اقامه

لعل ارادته اه

مات ولم يرض

لار

وارثه لم يصدق عن صاحب الحق بقتار ذلك ليكون وديعة عن الله تعالى ويوصل الى خصامة
يوه القيمة ولو غضب من الذي سلمه وسرق منه تعاقب المسهر يوم القيمة ولو سرق من
ابيه ثم مات ابوه وهو وارث لم يبق اخذ به في القيمة وانتم بنة السرقة من ردين على آخر
وما ظله مع القدر ومات صاحب الدين اشغل له وارثه وهو آثم رجلا له على آخر دين بعاما
منه فلما مات صاحب الدين لا يكون حق المعصومة والدين للوارث والمضوم منه في
الظهر بالمنع لانه الدين اشغل له الوارث رجلا له على آخر دين قبله ان العزم قد مات
له قد جعلته في حل وقلد وهبته منه ثم مضى لوكا اودابه او دلهام وه فائمه بعينها
فابراه منها لم يصر الى دية غضب من رجل شيئا ثم ان المعصوب منه حله من ذلك برى
الغاصب من افعان خامم في دار ثم قال للمدعي عليه قد ابرأتك من هذه الدار ومن حقوق
في هذه الدار ومن دعوى في هذه الدار فمذاكله باطل وله ان يخاصم فيها ويقيم البينة
ويأخذها ولو لم يبرأ من هذا العبد واخرجت من هذا العبد ليس به ان يدعى
انما لا يخرطه من كل حق كعلي وابراه فان كان صاحب الدين عالما بما عليه برى حكما
ودبانه وان لم يكن عالما فكذلك على الاصح رجلا له على آخر دين ولم يولد جميع المال فله
الدين ابرأ من ماله على فله الدين ابرأ من ماله على الاصل على الخنار رجلا له ابرأ من
جميع غنما ماله ولم يسمي ببيانه ولا يظلم بهرون على الاصح واذا كل كل غنم في نفس
في حل لا يبرأ من ماله ولو لم يلى الكوفة دارا ومالى على مال ثم ادعى دارا بالكوفة او حقا
بجل رجل يبيع ولوقا لابرأت جميع غنما ماله لم يكن براه اذا لم ينفق على قوم معينين ولو
قال قبله فلان فان كان لا يخلصون فهو مثل ذلك فان كانوا يخلصون فالبراة جائزة وكذا
الاخران رجلا له على الناس دراهم وهو غيب عنه فقال من كان لي عليه شئ فهو في حالي
فوجابن وهم في حل فاكمل عليهم دين واما اذا كان ثوب قام في يداخل وعبد قائم
في دين فله ان ياخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه ولو كان له على آخر حق فابراه
على انه بالخيار صح الا براه وبطل الخيار ولو وهب عينا على انه بالخيار صحت الهبة و
بطل الخيار فهذا اولى رجل في ذاته وله فلان من مالى فهو له حلال فليأخذ فلان من
غيره ان يعمل باحة جاز ولا تخاف عليه وكذا لو كان لكان تناول من مالى فهو له حلال
ولو لا الخرافات في حل ما اكلت من مالى واخذت ما اعطيت حلاله الاكل فله على الاخذ
الاعطاء ولو قال لحيث فلان ان ياكل من مالى وفلان لا ياكل من مالى لا يباح له ان كل ولو قال
لاخر اخل كرمي وخذ من العنب فله ان ياخذ مقدار ما اشبع به انسان واحد ولو
قال جعلتك في الدنيا او جعلتك في الساعة فهو في حل في الدنيا وفي الساعة
كلها ولو قال لا اخلصك ولا اطالبك في مالى فذلك فله ليس بشئ ارض او كرم بين جمل
وناب او من باع ويقوم برفع الما على الاصل في ذلك فان لم يرفع في الارض ان يرفع
حصنة فطسه وفي الكرم يقوم عليه فاذا ركت الترخ ببيعها وياخذ حصته ويوفى
حصنة القاديب فاذا قدم القاديبان شأنته القيمة وان شأجانه وان ادى للمراج
كان منطوقا واذا كان بين الرجلين دار غاصبا حدها فالخاف ان يكون الدار كلها وكذا

ما ساق عليه في الاخرة

اراد جمع غنما

ابرأ قبله لا يجوز

كرم ثم حاضر وغاير

اراد ارضه بغير

لنظام بخلق الدابة ولوان الشريك باعها واخذ حصته من الثمن واكلاهما جاز له وسع نصيب الغائب
ويحفظ الثمن فان حضر صاحبه فاجاز له قوله ولا حصة قيمته وان حجب نفسه فحق للظن
يتصدق به واخذ ارضه مشترك بين اثنين نزع احدهما جميعا ولم يرض به صاحبه و
طالبه بالقلم فالتفت لايامد بالقلم يقيم الارض بينهما فاق في نصيب صاحبه
امر بالقلم وما ينبغي في نصيبه بقي في ملكه كما كان ارض بين رجلين فطالب احدهما
فليس بكم ان ينزع نصف الارض ولوان اذ في العام الثاني ان ينزع نزع النصف
الذي كان نزع وان علم ان النزع نفع الارض ولا ينفقها فله ان ينزع كلها واذا
حضر الغائب فله ان ينفع بكل الارض فمثل تلك المدقة وان علم ان النزع او انكر
ينفعها وبين بينهما فله ان يسير للآخر ان ينزع شيئا منها ط من حضر في ارض غيره
ضمن النقصان ولو هدم جدار غيره على بناية والمالك بالخيار ان شاء ضمنه
قيمة الحائط والنقصان وان شاء اخذ البعض وقيمة النقصان رجل حفرت
في ملكه فطما جعل ترابا فوقها حفرة وغير حفرة فيضمن فضل ما بينهما وان طرغ
ترابا اخر اخره على ان يخرج منه هدم حائط انسان ان كان متحكما من الخشب ضمن
القيمة وان كان حديدا امرا بانه كما كان الفاضل ذاهبا في الدار المعصوبة
فرضي به المالك ان اراد الفاضل ان يطعمه البير لمذلك مرجع ما سار انسان فصار
لاسته لاشء عليه رجل قطع غصنا لرجل منب مكانا اخرى لا يبرأ عن النقصان
وكن لو حصدها او ففك فثبت مكانها اخرى لا يبرأ من النقصان المحصور والمطلوع
ولو غصب رعتا وفيها نزع ثابت وهو فضل وهكذا الفضيل او يسير لا يضمن وكذا
اذا غصب وفيه نخار منس لا تخار في يد الفاضل لا يجب على الفاضل ضمان
النخار من هدم دار انسان فله ان يضمنه قيمة الدار معاملة لان الاختلاف
وقع على البناء ولا يضمنه قيمة العرصه لانها قائم والغصب لا يتحقق في العقار
والفتوى على غصب النقصان والدور الموقوفه بالنقصان والفتوى في قطع غصب
مناقع الوقف بالنقصان اشترى دارا وسكنها ثم حفر فيها وقفا او كانت لغيره
يجب عليه اجرة التلصيص لئلا الوقف والصغير المعصوب اذا كان
قائما في يد الفاضل والمعصوب منه ياخذ مثليا كان المعصوب او غير
مثلي في الوجوه كلها الا اذا كانت قيمته في يد المعصوب اقل من قيمته في يد
الفاضل فيضمن للفاضل من حارزات ثلثه ان شاء شرط وان شاء اربعة
به وان شاء اخذ قيمته المعصوب في مكان الغصب ليوم الحضور وفي
المثل الجواب على التفصيل ان يباوى القيمة في البلد بين يطالبه ببدل
المثل وان كانت القيمة في بلد الغصب اكثر فالمالك بالخيار ان شاء رضى بالمثل
ان شاء طالبه بالقيمة في بلد الغصب ليوم الحضور وان شاء شرط وان
كانت قيمته في بلد الغصب اقل فالفاضل بالخيار ان شاء اعطاه المثل وان
شاء اعطاه القيمة في بلد الغصب وفي مكان الغصب يوم الحضور الا اذا فسخ المالك

هدم حائط انسان

غصب النقصان كمن ساع المعصوب

كمن اعمد للشئ اخر

بالتاخير

بالتاخير فيكون له ذلك قبل ان يبيع ان يترك في دعوى غصب المكيل والموزون سوى
الذاهب والذاهب ان كان الغصب حتى يبيع ما انه جاز له ولاية المطالبة اولا وفي
غصب واستحقاقه يبيع ان يبين قيمة يوم الغصب غصب شاة فتمت في يديه
ثم رجعا ضمن قيمتها يوم الغصب ليوم النزع واذا زده غاصب الفاضل الاول
بما عن الضمان ولو هلك المعصوب في يد غاصب الفاضل فادى الفاضل
ايضا حتى لا يكون للمالك فله ان يضمن الثمن في قيام القيمة مقام العين وهذا
اذا كان في نفس الاول مرفوعا باقامة البينة او بضد بين المالك فاما اذا اقتدر
الفاضل بذلك فانه لا يصدق في حق المالك ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار
في تضمين ايها الشا ولوان غاصب الفاضل واخذ الثمن لا يكون للفاضل الاول
ان ياخذ الثمن غير ان لا يبرأ من المكيل ولا يبرأ عنه ولا يكون له اجرة البيع المعصوب
منه بالخيار في تضمين الفاضل وغاصب الفاضل المالك اذا اجر المعصوب
من الفاضل بغير ان الضمان بنفس الغصب كولو باعه منه ولو اعان منه لا يبرأ
حتى لو هلك قبل الاستقبال يكون مضمونا على الفاضل اذا قال للمالك الفاضل
او دعك المعصوب ثم هلك في يد يضمن ولو شروا لجارية المعصوبة من الفاضل
لا يبرأ ولوان المالك الفاضل ان يضمن الثاة المعصوبة ففيل النصيحة لا يخرج عن
ضمان الغصب وتكامل المالك الفاضل ببيع المعصوب لا يبرأه عن ضمانه وان باعه
ما ربيعه الى المشتري ولوان المالك المعصوب لا يخرج عن ضمان الفاضل ما لم
يليه الى المشتري من غصب من اخر شيئا وبقضه فاجاز المالك قبضه بغير ضمان
ولوان انتفع به فاسر بالحفظ لا يبرأ عن الضمان ما لم يحفظه غاصب الدابة اذ اجازها
او ما جازها فلم يضمن منه صاحبه بل من كرها حتى ضاعت فلا ضمان على الفاضل كمن اخذ
سدن انسان ثم دى بالسديل الى صاحبه فلم ياخذ بل تركه حتى ضاع لا يضمن الاخذ
الراسم الفاضل اذا باع المعصوب باع الفاضل بغير ان الضمان كما لو كان طعنا
فاكله ماله ولو وهبه منه وسلم اليه ان يابعد منه ولا يبرأه عن الضمان وان
اخذ الدابة من يديها كلها غصبا ثم ردها في دار صاحبه على مغلقتها ورضها عليه فان
لم يجد صاحبها ولا خادمة يضمن غصبا ثم ان المالك له الفاضل ذهب الى موضع
كلا وبه ذهب به وعطى فهو ضامن فضا بكونه يضمنه بغير ان يبرأ من الضمان وان
خدا وندك ففقد كفت كمن يضمن من جهة كدى كفت بجواب ان ادم كفت وكفى
كمن يضمن ان استحوك بسان يدي يذهب وقال لا يخرج من الضمان بهذا الفرض
جاءت بجاءت الى نخاس يبرأ ان مولاها طالبة البيع ثم ذهبت لا يبرأ من ذهب
فقال النخاس يبرأ من ذهبك فالتفت قوله ولا ضمان عليه لان النخاس لم ياخذ الدابة
من يديها جميعا وصحة الردان يامر بها بالذهاب الى المنزل فثبت آخر وهو
بائع وزناقا للمالك بالخيار ان شاء امسك الطست ولا شء له وان شاء دفع المكور واخذ
لنفسه التميم وكذلك كل آما موضع وان كان لا يباع وزناقا ليقف فكم انسان كان

القيمة الى

صهر غاصب الدابة

ما يبرأ به الغائب

فادى بالغصب لم يضمن

باع المعصوب بغير ان

جاءته فارتا الى نخاس

منهم الحمت اه

عليه قيمة ما نفقه فان استهلك السيف الكسور آخر كان عليه حد بد مثله
 اذا تغيرت العين المقصودة بعمل القاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المقترب
 منه عنها وملكها القاصب وضمنها لاجل الانقاع بها حتى يودي بد لها كن غضب شاة
 فذبحها وشواها وطبخها او حديها فلتخذ سيفا او صفرا ففعله آتية او عبثا ففعله
 او حنطة فزرعها او برصه ففحصتها وجاجة فخرجت او قطنا فغسله ونجيه او عنقا
 لنجه او ثوبا فقطعه وخاطه او صفا فلبس او حفا ففعله زينا او ثوبا فلبسه
 ولو غضب شاة فذبحها وجعلها اربا اربا ملكها وعليه قيمتها حية ولو غضب حمارا ففعله
 ففعله يرد او رجلاه ملكه وعليه قيمة صحيحا ان اغضب شاة فذبحها وسحقها او قطع ثوب
 غيره او غضب قلب حصه فكسره او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 فيبذره او قطعها ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 لا يقطع حق المالك هذه المفردات بسا وحافوت بين شركين سكتة احدهما الحي
 عليه الاجر وان كان معدا للاستقلال زرع ارضنا مشتركة بينه وبين غيره حل الشك
 ان يطالب بالبيع او بالتكليف ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 انه لا يملك ذلك كمن يورث بمضاهي من الارض ان يدخل فيها النقصان طعاما مشتركا
 والشرك فاسا فاخذ الحاضر حصته لا بأس به رجل ارضنا رجل اخر ففعله او فطره ففعله
 وسعد كذلك ولا يخل منه فانه لا يفسد الا هكذا ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 فاسع في المشتى ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 مردى حري يكي من ستاد وكنت علف في دهيد وكان في فربا يدجون خذا ونخر خذا
 بازخواست انكس حنرا او رد ودر لاه هينم باز كرد حنرا ودر لاه هينم باز كرد حنرا
 كند و تا وان دار نباشد يكي لا يبيع كفنش اندر وادي شد هاب واد كنيكو كند و
 پاي نزد وكفنش كشت ودر نباشد تا وان دار نباشد جاعني يكي لا يبيع واد كند و
 كسره وخط بستان انكس وجوه بدار وخط نشانده من با شد يكي صيني
 يكي يري دار كند وديك فلان كسي لا يمانت به ما مو ان عين رادر خانه خور زباد
 وينز وديك انكس بزد يعني هلاك لا يضمن ولو لا لاضرعت منك دي بلس
 او بالي ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 لا تضامن عليه ولا يوجب الدية في الاعوج ولو لا قتل عبدي ففعله او فطره ففعله
 رجلى ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 عينه فذهبت لا يضمن كالوة لا قطع يدي ففعله او فطره ففعله او فطره ففعله
 التضامن اما لا يشك ان يوجب الدية في ماله اذا تضامنوا ولو كان في سب الفارسية
 مشت ن دون فذهب بين احدهما يوجب التضامن اذا امكن وان قال كل واحد
 منها الاخره ده وكذلك اذا سار را في حانغاه في وجه التعليم او على وجه
 الملازمة فاصابت الغشبة عين احدهما وذهبت فانه يوجب التضامن اذا امكن

غضب ضمير

زرع ارضنا مشتركا

الوجه المشترك

بنت منكر دي

والاخر اقلني ا

وقع عينا الى دلال ليعنه فغرضه الدلال على صاحب وكان وتركه عنده فربما صاحب الدكان
 وذهب به لاضمان على الدلال وهو الصعيح **فصل كتاب الشفعة** وهي مأخوذة من
 الشفع الذي هو ضئلا لو نزلنا فيه من هم شئ في شئ وفي الشفع عبارة عما يتلكه
 المراد على المشتري حين اشتري العقار من شريك الشفع او جاره وسببها انقال
 ملك الشفع بملك البايع وشترطها ان يكون الحل عقارا سافكا كان او علوا بحيث يمكن التمتع
 كالدار ولا يمتثلها كالحمار وركنها اخذ الشفع ما اشتراه المشتري وصفته ان لا يخذ
 بشفعة بمنزله شرا مبتدئا فكل ما شتر المشتري من غير شرط بخوار وجبار الروية يثبت
 الشفع وما لا يثبت للمشتري لا بالشرط لا يثبت للشفع الا بالشرط وحكمها جواز طلب الشفع
 عند خفت سببها فالحاصل ان الشفعة هي تلك العقار على من شتر به حرا بمنزله
 نه لاشفعة الا في العقار والدور ولا يجب في المنقول ويجب في العقار سواء
 كان ما يقيم كاللور والمواخيت والفرج لا يقيم كاللور والري والطريق وانما يجب
 الشفعة فيما اذا اهلك العقار عوض هو ما احتل ملكه بغير عوض كالهبة والوصية
 والصدقة والميراث او ملك بموخر البين كالبذل الشكاح والخلع والصلح عن دم
 العدم لا يجب الشفعة بحسب الموهوب بشرط العوض ابتداء وكذا يجب الصلح عن
 القتل وسكوت وبيع بعد البيع ويستقر بالاشهاد ويملك بالاختاذ اخذها
 من المشتري وحكمه بها حاكم والمسلح والذبي والمادون ومعتق العوض سواء
 اخذ ولو تزوج على مهر مسمى ثم باعها به دار او تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها
 دار بهر المثل لا يجب الشفعة ولميز وجبها على الدار وعلى مهر مسمى ثم جعل بعض
 الدار مهر فاشفعة ولو صالح من الجنات التي يوجب لاد من على الدار دون الذي
 يوجب له فاشفعة ولو صالح من الجنات التي يوجب لاد من على الدار دون الذي
 ليس بهن مال **ط** والشفعة على ثلاثة مراتب ويثبت اولها للشريك الذي لم ينام
 وهو الشريك له في كل جزء من اجزاء البيع ثم للشريك في حقا المالك من الطريق
 والشرب وهذا يسمي خليفه تاريخ شريك في حقا المالك طو كرا ثم الجار الملاصق
 وقيل الشفعة يثبت على اربع مراتب بان ذلك في مثلثين احدهما مسمى دار مكية
 غير نافذة والبيت للثنتين والدار لفق قباع احدا الشريكين بضميه من البيت فالشفعة
 او لا يثبت للشريك في البيت فان سلم فللشريك في الدار فان سلم فللشريك في الدار
 فان سلم في الطريق فان سلم فللجار الذي هو ملاصق بالبيت خلف البيت الثانية
 الدار اذا كانت بين الشريكين في سكة غير نافذة قباع احدا الشريكين في الدار بضميه
 من الدار من الشان فالشفعة او لا يثبت للشريك في الدار وهو الشريك الذي لم ينام
 فان سلم فللشريك في الخارج المشترك الذي يكون بين الدارين لان نصف الخياط
 مبيع وهذا الشريك يشفيع في جزؤه من المبيع فان سلم فللشريك في الطريق فان سلم
 فللجار الذي يكون ظهر هذه الدار الى داره وباب تلك الدار في سكة اخرى وللجار
 الذي له شفعة الجار الملاصق الذي داره لذي الدار التي وقع فيه الشراء وهذه المسئلة

دفع الى الدار

ويسمى

في المصالح على وجهين اما ان تكون الدار التي وقع فيه الشرا في سكة نافذة في هذا
الوجه الشفعة للدار الملاصق واما ان يكون في سكة غير نافذة وفي هذا الوجه جميع
اهل السكة شفعاء المداق والمقابل في ذلك سواء دار فيها ثلاث بيوت بيت في
اول الدار ثم البيت الثالث في جنب هذا البيت ثم البيت الثالث في جنب الثاني كل بيت لرجل واحد
باع واحد منهم جهة ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة
في الطريق فان كانت ابواب البيوت في سكة نافذة لانه الدار فان بيع البيت الاول
فالشفعة للصاحب الا على والاسفل وان كان بيع البيت الا على كانت الشفعة لصاحب
الوسط وان بيع البيت الاسفل كانت الشفعة لصاحب الوسط لا غير لانه جاز
ملا في صراح في سطة ساقية حارة شرب القراح من الجانبين من الساقية فيصير القراح في
شفيعان لهذا الصراح احد على عين الساقية والاخر على شئها لهما كان الشفعة لهما جميعا
ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا اخرى في تلك السكة كان
لاهل السكة ان ياخذوا اول الشفعة **ط** ثلثة اساب في دار كل واحد فوق الاخر كل واحد
لان باع واحد منهم سعة فان كان طريق الكل في الدار فليباقيين ان يشتركا في الشفعة
لانها سواء في الشركة الطريق وان كان ابواب البيوت في السكة فان باع الاوسط فليكون
والاسفل ان ياخذ الشفعة لانها جاز ان باع الاعلى فالوسط والاول لانه هو المزارع
المداق وان باع الاسفل فالوسط ايضا والاول لانه هو المزارع الملاصق دار بيت ولها
بابان رافعين فان كانت الدار المبيعة في الاصل دار بين بابين هما في باب وباب
احدهما في رفاق اخرى فاشترى احد من دفع المايط من بينهما حتى صار بيتا واحدا فلا عمل
كل دار وان ياخذ الجانب الذي لم يسه وان كانت الدار المبيعة في الاصل واحدة ولها بابان
والشفعة لاهل الدارين التي في اسفلها رفاق اخرى الى الجانب الاخر وكذا في سكة
غير نافذة فدفع المايط من اسفلها حتى صارت نافذة فاهلهم فيها شركاء ارض بين
قوم اقتسموها بينهم فرفعوا طريقا بينهم فجعلوها نافذة ثم سواد دارهم وليس في جعلها
ابواب الدار ثمانية الى السكة باع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء لان هذه السكة
ان كانت نافذة فكانها غير نافذة لان لهم ان يرجعوا ويسدوا الطريق فان جعلوها
طريقا للمسلمين فكذلك الجواب لان لهم ان يرجعوا ويسدوا الطريق هو المختار من سكة
بدها لاهل السكة اخرى سكة اخرى متصلة بينهما فاحرز حرب ولاحق لاهل السكة
الاولى في السكة السفلى مع دار من السكة العليا كان الاصل على الشفعة
لان لهم طريقا كاهل السكة العليا ولو ان سكة غير نافذة فيها رابعة باع واحد من
اهل الرابعة فالشفعة لاهل الدار لان شركهم خاصة وكذلك من رابعة فيها
شرب قوم باع رجل من اهل الرابعة ارضا فالشفعة لاهل الرابعة وان بيعت دار من غير
الرابعة او اراض من اعلى المزارع فالشفعة بين الكل لانهم سواء في الشركة العامة قراح
واحدة وسط القراح ساقية جارية منها شرب هذا القراح من الجانبين فيصير
القراح كله في شفعان يدعيان الشفعة احد على هذه الناحية من القراح

دارها باع في رفاق

الارض

الارض على الناحية الاولى فيها شفيعان جميعا في القراح كلها لانه الساقية ساقية هذا القراح
فكانت من حصة المبيع فلم يكن حاله **ط** لا كبيرة فيها مقاصير فباع صاحب الدار منها مقصود
او قطعة معاومة ففيها الشفعة لاهل الدار الكبيرين كان جاز ان يواجبها لان المبيع
من حصة الدار فجار الدار يكون جاز المبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري ما اشترى
لم يكن الشفعة الاجل في ذلك المبيع وكذلك لا يشتري رجل بيتا من الدار والدار كلها لواحد
فالشفعة لاهل الدار وان لم يكن جاز ذلك البيت المشتري فلوان الشفع سلم الشفعة
ثم باع المشتري البيت فلا شفعة للشفيع الذي سلم الشفعة لم يكن جاز ذلك البيت
فقد اشترى رجل دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى بعد ذلك اخرى كان لاهل السكة ان
ياخذوا تلك الدار الاخرى فتكون شركاء في الثانية وكذلك لو كان من ثلثة نفر دار
فاشترى رجل نصيب واحد بعد واحد فلان ياخذ قيمة الاول وليس له على البيتين
الباقيين سبيل ولو كانت الدار بين اربعة نفر فاشترى رجل نصيب الثلاثة واحدا
بعد واحد والاربع غايب ثم حضر فلان ياخذ نصيب الاول وهو في نصيب الاخرين
شريك ولو اشترى رجل اربعة نصيب للاثني واحدًا بعد واحد ثم حضر الرابع
كان شركاء في النصيبين جميعا ب رجل له خمس منازل في رفاق غير نافذة فباع هذه
المنازل وطلب اشفع الشفعة في واحدة من هذه المنازل فان طلب الشفعة لحق المشتري
في الطريق لم يكن له ذلك وان طلب الشفعة لحق الجوار وجوار في واحد هذه المنازل
لا غير ذلك رجل له ارض كبيرة للون والمزارع لا يشترى احد فباعها من ارض مع دارهم
الن وخمسة وللدار شفيع فان كانت الارض بحال يشترى احد من اصحاب السطرا في
يقيم الثمن على قيمة الدار وعلى قيمة الدار وهو على ذلك القدر التي يشترى بها من اصحاب
السلطان وان كانت الارض بحال لا يشترى احد وهو جاز سعة بها ينظر ارضيتها
في آخر الوقت الذي هيبت برغبة الناس منها فيقيم الثمن على ذلك الذي اشترى عشرة
الترعة متلازمة والشفيع ملازم بعضها فليس له ان ياخذ الا ذلك القدر ولكن
الترعة الاراضى ولو اشترى دارين من تحتين بان كان احدهما بالشام والاخر
بالرافد في عقد واحد شفيعها واحد ليس له ان ياخذ احدهما وحده بل ياخذها
او يتركها **ك** كل من كان له شرب في النهر الصغير فهو احق به من الجار
المداق وان كان نهر كبير يجري فيه السفن كمنجلى الفرات وكل ما يجري فيه
السفن من الانهار يكون في معنى دجلة والفرات وما لا يجري فيه السفن يكون
في سكة النهر الصغير وعامة المشايخ على ان الشركة في النهر اذا كان لا يجفون
فقرن كبير وان كانوا يجفون فيه فهو من صغير والصحيح انه يفرق الى داري كل
مجتهدان استكثروهم كانوا كثيرا وان استقلهم كانوا قليلا دار بين ثلثة نفر اشترى
نصيبا واحدا ثم جاز رجل لا يشتري نصيبا آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبع نصيبه
كان له ان ياخذ النصيبين جميعا بالشفعة فان لم يجز الثالث حتى جاء المشتري
الاول الى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويقول له يا نصيبك نصيبك

اشترى دارين فجلس

النهر الكبير الصغير

جميعا فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غايها وطلب الشفعة اخذ جميع ما اشتراه الاول ونصف
 ما اشتراه الثاني ولو لم يقع القاضى للمشتري الاول بما اشتراه الثاني قضى
 الثالث بالنصيبين جميعا فانه في سكة خاصة باعها صاحبها من رجل بلا طريق ولا
 السكة الشفعة وكذلك لو باع بلا شرب فلم يسل الشربة الشفعة ولو سقت هذه الدار
 او هذه الارض مرة اخرى فليس لهم فيها شفعة سكة غير نافذة وفي السكة دور
 طريق واحد فيها ثم ان واحدا من اهل السكة باع دار من اهل السكة او
 اقضاها فاهل السكة كلهم شفعاء لبيتوى فيه الملاصق وغيره ولو كانت في السكة
 سكة اخرى غير نافذة فان بيعت دار في السكة السفلى فاهلها والدار في الشفعة من العليا
 وقد مر به انما ولو بيعت دار من السكة العليا فاهل العليا والسفلى فيها سوا
 وان كانت السكة نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة للدار الملاصقة دون القابل
 كذلك لو ان من ارض خاصا لبيتوى منها ارض معدودة او كرم معدودة فبيعت
 ارض من تلك الارضين او كرم من تلك الكرم فاصحاب ارض شفعاء ولو كان النهر
 عامكا فالشفعة للملاصق فلما صل ان الشفعة بحسب الخليط في نفس البيع ثم للطلب
 في حق البيع كالشرب والطريق خاصين ثم لدار ملاصقة بانه في سكة اخرى
 سكة غير نافذة اقضاها مسجد ظهرها او طرف منها الى الطريق الاعظم بيعت فيها دار
 لا شفعة الا لدار المجاورة لان المسجد غير ملوك ضار بمنزلة العضا وهذا ما كان الجدل
 حطة اما اذا احدثه اهل النهر الدرب وحت لم الشفعة فعلى هذا حكم السكة
 التي اقضاها الراى بحال بشرط عامة لانهم يخرجون الى الوادى دار في ارض
 وهذه الدار نافذة الى الطريق العامة فان كان هذا طريقا للعامة وليس لاهل الدار
 ان يمنعهم فلا شفعة لهم وان كان الطريق لصاحب الدار ولا لاهل الدرب بان
 اخذوا ولم منع العامة فلم لاخذها بالشفعة لغير خاص بشرط منه اخر وباع رجل
 ارضا على النهر المتبرع يكون الشفعة لاهل النهر المتبرع رجل اشترى ارضين
 والشفعة شفع للاحداها باحد التي هو شفعها خاصة على النهر للفقوى طر
 اذا وقع البيع فيها بغير الشفعة فعلى هذا حكم الشفعة فان اشترى رجل دارا على البيع
 فهو على شفته وان اخبر بطلب شفته والشفعة تحت البيع فلو طلب الشفعة
 قبل البيع لا يصح طلبه ولو قبل البيع فتسلمه باطل ولو سلمه بعد البيع وهو
 لا يعلم بالبيع شفته ولو سكت قبل البيع ولم يطلب شفته ولو سكت بعد
 البيع ولم يطلب وهو لا يعلم بالبيع بطلب شفته وان لم يعلم لا يطلب واذا علم
 الشفع بالبيع ينبغي ان يشهد على مجلس على الطلب وهذا طلب المواسه وهو على
 العسر وان لم يشهد بعد التمكن منه بطلب ولا يطلب اذا سمع الله او سمع اوص
 او سمعت وكذا اذا سأل عن المشتري وكية الثمن وجاهيته ولو كان في الادعية
 بعد الجمعة او قبل الظهر باصهاره بطل ولو زاد على ركعتين في غيرها من السنن
 يطلب ثم هذا الطلب بانما عليه اذ اجتزته رجل عبدك او جيران مستقران

طلب الشربة

رجل وامرأتان فالغلبة للطلب دون الاشتهاد وانما الاشتهاد للاثبات حتى لو صدق المشتري
 على الطلب لا يحتاج الى الشهود اح وطلب الشفعة على ثلثة مراتب عند التماع ان يقر
 طلبها واخذتها والثاني عند اللعان يقول الشفعة في الدار التي اشتراها من فلان
 والثالث الطلب عند الاضمان يقول فلان اشترى هذه الدار وطلبت اخذها بالشفعة
 ثم ليس لها بالشفعة هذه ولابد من تجديد ديار ياخذها بالشفعة وتجديد ديار
 ياخذها بها وقيل لا يحتاج الى تجديد ديار باحديها ط فلما صل ان الطلب ثلثة انواع مؤا
 واستحقاق المواناة عند التماع من غير سكون ويشهد على طلبه شهودا ثم لا يكت
 حتى يذهب الى البائع والمشتري ان كان البيع في يوم او الى المبيع ويطلب منه واحدا
 من هؤلاء طلبا اخر وهو طلب استحقاق ويشهد عليه شهودا كالح وهذا طلب الغنير
 يقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة واطلها
 الان فاشهد واطلها ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى زيد دار كذا وانا شفعيها بدار
 كذا وانا شفعيها بدار كذا الى فرج يسلم الى وهو طلب تملك وخصوصة الشفع اذ طلب
 الشفعة باى لفظ يفهم منه طلب الشفعة جاز حتى لو طلبت الشفعة واطلها او ل
 اطلها او قال طلبت الشفعة او ل اطلت الشفعة جاز واذ قال المشتري يقول
 اطلب الشفعة او بعها يفهم منه المشتري الطلب في دار اشترى بها من فلان التي
 اخذها من فلان كذا والثاني والثالث والرابع كذا فكلها الى واذ قال الشفع للمشتري
 شفاعته فوام بطلب الشفعة ولو رجا الشفع الى المشتري وقال انا شفعيها
 واخذ الدار منك بالشفعة بطلت شفته لان قوله انا شفعيها كلام غير محتاج
 الى رضا رافع كانه قال للمشتري كيف اصحت وكيف لا ربيت بطل شفته
 مع دار احد رجل وهو شفعيها وهو بين عمران رتبة الدار المبيعة له فخاف
 انه ان ادعى رقبته فان وصلت اليها والا انا فعلى شفعتي منها لان الجملة كلام واحد
 فلا يحقق السكون عن طلب الشفعة دار ربيت وفيها دعوى لرجل هو شفعيها
 فلو طلب الشفعة بطل دعواه لانه لو اقدم على الدعوى كان منافعا فلو اراد ان يطلب
 الشفعة على وجه لا يطل دعواه يقول طلبت الشفعة انما لم يثبت فيها الحق الذي
 ادعى فيها ولو ادرست الصبية فبيعت لها خيار البلوغ وبست لها شفعة ايضا فطلبت
 الشفعة واخترت نفسها بان قالت طلبت الشفعة واخترت نفسها وقالت
 في العكس يجوز الاول منها واطل الثاني لانها قادرة على الفزان بان يقول
 طلبتها جميعا بالشفعة والخيار فاذا افرقت مع الاول وبطل الثاني اشترى دارا
 وهو في يدى البائع فاشهد الشفع بطلبه على البائع او على المشتري وعلى الدار جاز وان
 اشهد بعد ما قبض المشتري فان شكك اشهد على المشتري وان شكك اشهد على الدار
 ولا يشهد على البائع لانه لا يسمع لانه لا يسمع عليه شيئا ك الشفع اذا ترك الاقرب وذه
 الى الابعد وطلب الشفعة عنده وان كان الشفع او الابعد خارج المصر بطل الشفعة
 فان كان كلاهما في المصر لا يطل سحفا الا اذا اختلفا على الاقرب ولم يطلب لان

والشفعة اذا اطلب الشفعة باي لفظ طلب يفهم منه طلب الشفعة بجانحة لولا طلبت
 وطلبها وانا طالبها او طلبت الشفعة او قال اطلب الشفعة بجان لان الالف ظ
 فوالب ما لها غير انما العبرة بالوجه حتى ان الرستاق اذا سمع بيع ارض في جنبه
 فقلت شفعة كان ذلك منه طلبا والدار اذا كانت في يد البائع لم يسمع الطلب عند وان
 لم يكن في يده لا يسمع ومدة هذا الطلب مقدار الملكة من الاشهاد عند واحد من
 هو لاء الثلثة وانما يحتاج الى طلب الاشهاد بعد مدة اذا لم يكن الاشهاد عند طلب
 الموالية بان السمع السرا حال ضيقته عن المشتري والبائع والدار ما اذا سمع عند خصم
 احد هو كذا فطلب طلبا لموازية واشهد واشهد على ذلك كيكيفية ويقوم ذلك مقام
 الطلبين والشفيع اذا علم بالشراء وهو في طريق ملكه فطلب طلبا لموازية وعين عن الاشهاد
 بنفسه يوكل وكيف لا يطلب له الشفعة وان لم يفعل ومضى يطلب شفعة وان لم
 يجد من يوكله ووجد فها كس على يد كذا وكذا ويوكل وكيف في الكتاب فان لم يفعل
 يطلب شفعة وان لم يجد وكيف لا يطلب شفعة حتى يجد البيع والشفيع اذا
 علم بالبائع في نصف الليل لم يقدر على المزاج فان شهد حين اصبح صبح الشفيع بالمزاج
 اذا الخاف انه او طلب شفعة عند القاضي والقاضي لا يرى فذلك ان كان القاضي
 شافعي المذهب فطلب شفعة فلم يطلب فهو على شفعة **ط** اذا اخبر الشفيع بالبائع
 فلم يطلب الشفعة لا يطلب شفعة ما لم يكن للمر حلا عدلا او رجلين فاسقين
 ولرباع احد الشريكين يصدره من الدار فعمل الشريك الثاني ولجان ومما في موضع
 واحد ان فلانا باع بضيقه فقلت الشريك فطلب الشفعة وسكت الجار ثم ترك
 الشفيع بالشفعة ليس للجار ان ياخذ الشفعة ولو اشترى دارا الى يده ولم يطلب
 الشفيع طلبا لاشهاد ولا نظر الى البية بطلب شفعة وكذا لو اشترى دارا على
 ان المشتري بالخيار ولم يسمع لطلب الشفيع طلبا لاشهاد بطلب شفعة اجل بين اثنين
 وثلاث اشهر او احدها عسى لا يعلم ان له بضيقا فمع احد الاخرى يجوز هذه
 فلم يطلب هو الشفعة فلما علم ان له فيها بضيقا طلب الشفعة فلا شفعة له شفيع
 ظن ان المشتري الدار فلكل منك فاذا هو غيرم كان له الشفعة ولو اشترى
 رجل دارا فقلت له الشفيع قد سلمت لك شفعتها فاذا هو قد اشترىها لغيره فهو
 على شفعة الشفيع اذا سلم الشفعة بعينها اخبر بالبائع بالف درهم ثم ظن انه كان بربا
 قيمتها الف درهم جازا لتليم انها كشي واحد رجل اشترى صنعة بالف درهم فبيع
 الشفيع فلم يطلب الشفعة ثم ان البائع خلع منه خمسمائة فبيع الشفيع كان له
 ان ياخذ **ك** اليهودي اذا سمع البيع يوم السبت فلم يطلب طلب الاشهاد بطلب شفعة
 شفيع اراد ان يشهد وتركه الاقرب وذهب الى الامم بطلب الاشهاد فان كان
 الشفيع في مصر والابعد خارج مصر او على العكس بطلب شفعة وان كان الابعد
 في مصر والشفيع في مصر لا يطلب شفعة الا اذا اجتاز على الاقرب ولم يطلب لان
 نواح مصر جلت مكان واحد حكما وهذا هو الشرط ايضا السلم في الصحراء وان لم يعين ناحية

لا سلطان للشفيع في المخرج

سراج اليهودي السبع يوم السبت

منها

منها فلا يظهر الاقرب والابعد في مصر واحد اشترى عقارا فطلب الشفيع وهو واقف في الدار فلم
 الشفيع على الاقبل ان يطلب الشفعة بطلب شفعة وان سلم على الابن لا يطلب اذا
 قبل ان فلانا باع داره فكت مسه ثم اراد ما يدها فقلت الشفيع اذا علم بالبائع
 وهو في القلعة فطلبها اربعا او سنا الخنار انه يطلب شفعة لانه غير معدنرا اشترى
 دارا فجاء الشفيع فقلت سلم لي ففهمها بالشفعة فاني المشتري لا يطلب شفعة هو الخنار
 وكذا لو قال ان الشفيع هذه الدار فلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لكل نصف الثاني وبالي المشتري
 ولو اشترى الرجل دارا ولها شفيع بداره فباع الشفيع دارا كلها الا شفعا منها لا يطلب
 شفعة لان الشفيع كشي سببا اذا اوجبه الشفعة فو هبها او باعها من انسان
 لا يكون نسيجا للشفعة اذا اطلب الشفيع طلبا لمواسه هو در حال وطلب لاشهاد وهو
 على شفعة ابدا ما لم يلبس لسانه وهو الخنار الشفيع اذا اطلب الشفعة فقلت المشتري
 هات الدار لم وخذ شفعتك فان امكنه احضار الدار لم ولم يجز بل في ايام الخنار انه
 لا يطلب اذا اشترى الشفيع ان لم يحضر الثمن عندا فانت بري من هذه الشفعة
 فاجابه الى ذلك فلما جاء الفدو لم يحضر الثمن بطلب شفعة لان تطبيق التسليم بالشرط
 صحيح لانه اسقاط الحضر حضره دانير والثمن درهم لا يطلب شفعة اشترى دارا الى وقت
 المصاد فقلت الشفيع انا اعمل الثمن واخذها بشفعة ليس ذلك لان المشتري ملكها لم
 الفاسد وهذه احد الحلول لابطال الشفعة **ع** اشترى دارا ثم صنعها با شيا كثر
 نجما الشفيع بالخيار ان شاأخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاأتركها وفيه
 نظر فان المشتري اذا بقي في الدار المشفوعة بكانا للشفيع ففرض ابنا او ياخذ
 النصارى يعطيها زاد ما زاد **ب** اشترى كوما ولم شفيعا غايب فاشترى الاشجار فلكها
 المشتري ثم حضر الشفيع واخذها كذا بالشفعة فان كانت الاشجار وقت قبض المشتري
 ذات ولاسدوا الطلع من الرسة لا يسقط شيئا من الثمن وان كان قد بدا الطلع
 قبض المشتري يسقط ذلك بقدر ذلك ويبيع قيمة يوم قبض المشتري الكرم وكذا
 اذا كان المشتري ايضا وفيها نزع لا قيمة لغايبه الرسع وحصل المشتري ثم جاء
 الشفيع واخذ الارض لا يسقط شيئا من الثمن اشترى ارضا كائنا وورق منها الراس
 وباعه بمائة ثم جاء الشفيع وطلب الشفعة اخذ الارض بنصف الثمن وهو
 مسون ولو كبس المشتري الارض واعادها على ما كانت قبل ان يحضر الشفيع ثم
 حضر الشفيع يفتي المشتري ان رفع ما احدث فيها لان ذلك المشتري
 ساشترى من رجل ارضا وقبضها فجاء الشفيع وطلب شفعتها فلم المشتري
 اليه ثم نفذ المشتري ثمنها الى البائع فوهبه البائع له خمسة دراهم من الثمن
 وقد قبض المشتري من الشفيع جميع الثمن فعلم الشفيع بالهبة ليس له ان يتردد
 شيئا ولو وهب البائع خمسة دراهم من المشتري قبل قبض الثمن كان الشفيع
 ان يتردد ولو وكل رجلا ببيع داره فباعها بالف ثم خط عن المشتري مائة
 درهم ومن ذلك لاسم فليس الشفيع ان ياخذها بالشفعة الا بالف اشترى دارا

قال في الدرر المرفوع

بني بيا شفيع

بالمباد ونفذ الزير فخذ الشفع بالجيا **د** اشترى نعيك من دار فقام الباي ثم جاك الشفع
فان كانت الفسحة مصدا ياخذ الشفع بالشفعة ولا يطل الفسحة وان كانت الفسحة بطلا
لم ياخذ الشفع بالشفعة ولا يطل الفسحة وان كانت الفسحة مصدا فلا يطل الفسحة
على الخار ولو اشترى دارا وهما شفيعان ولا شفيع ثالث ففسحاها ثم جاك الشفع الثالث
فلم ان سعة الفسحة سوا كانت الفسحة بطلا او مصدا فصار سعة دار سعة ولها شفيعا
احدهما قاب ففسحا القاضى للاحض فان الثاني يطلب من الشفع للاحض ومن المشتري هذا
اذا اطلب للاحض جميع الدار بالشفعة اما اذا اطلب نصف الدار على المشبان انه لا يمتنع
الا نصفها بطلب شفعتها وكذلك اذا كان للاحض بين مطلب كل واحد منهما الشفعة
في نصف الدار بطلب شفعتها الوكيل ليس له الدار اذا اشترى وقبض فجا الشفع
وطلب الشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار الى الموكل مع وان كان تسليم
الوكيل الى الموكل لا يصح ويطلب شفعتها هو الخار وهذا في الطلب لما تسليم الشفعة
من الوكيل بشرط صحيح سوا كانت الدار في يد اوله يكن والفرقان الطلب للتبليك
والوكيل بعد التسليم ليس يحسم في التبليك اما التسليم فاستقاط حق من الشرا والشرا
اقام بالوكيل لو وكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز شفع استولى
على الارض من غير حكم ان كان من اهل الاستنباط وقد علم ان بعض الناس
قال ذلك لا بصيرة فاسقا فان كان لا يعلم حق فاسق لانه طامر رجلا ساعا فطلب
الشفيع الشفعة بحضرتهما لسا الباي كان البيع سابع مما ملته وصدق المشتري
على ذلك لا يصح فان على الشافع بل القول لمن يدعى جوار اذا كان الحال يد له
عليه بان كان المبيع كثيرا لقمته وصدق بمن قبله لا سابع به مثله فحينئذ
يكون القول لها ولا شفعة للشفيع اشترى لانه الصغير اذا كان ثم اختلاف مع
الشفيع في القول فالقول للاب بدم من رجل ساكن في دار سعة بجنبها دار
فان اذا ساكن الشفعة فعلى المشتري انك ساكن لا منك لك فالقول للمشتري
واذا قال المشتري لا اعرف المدعى الشفعة دار لا يمتنع بها الشفعة فالقول
له فان اراد الشفع ان يحلف المشتري فله ذلك فاحلف تحلف على العلم وعليه
الفنوى للمشتري اذا انكر طلب الشفعة عند سماع البيع فالقول له على البيع
مع اليقين على العلم بالله ما لم يعلم ان الشفع حين علمه بالبيع طلب وان
انكر طلب الشفع الشفعة عند لقاء حلف على اتيان ولو دعى رجل شفعة بالجوار
فيل رجل لا يرى الشفعة بالجوار فانكر المدعى عليه فله شفعة المدعى يحلف
بالله ما لهذا فملك الشفعة على قوله من يرى الشفعة بالجوار **ك** واذا
ثبت شفعة بطلبين وادى المشتري ان يسألها اليه فهو على شفعتها ابدا
ولا يطل شفعتها بعد ذلك بترك الطلب في ظاهر الرواية وعليه الفنوى **د**
وروى ان من سعه الله انه اذا مضى شهر ولم يطلب من بطلب شفعتها قال صاحب
المعيط والفنوى عليه واذا خصص الى القاضى فالتابع لوجمل الشفع للاحض

انكر الشرا طلب الشفعة

التمن

التمن قدر ما يرى فان احضر في الدار فصوله والا يطل شفعتها ولا يمتنع للقاضى ان يفتي
بالشفعة مع حق يحضر التم وان يفتي ولا يمتنع قضائهم وكذلك للمشتري ان يجلس حتى
ينفذ وانما يملك الشفع الدار ما بقضا القاضى او بتسليم المشتري اليه ولا يملكها
قبل ذلك وان اسس شفعتها بطلان حتى لو كان المبيع كراما فاكل المشتري من ثماره
لا يكون مصفوا عليه ولا يطرح عن الشفع شيء من الثمن اذا احدث الثمن
بعدما قبض المشتري واذا كان ثمن المشفوع به مثليا اخذ الشفع بمنته والا
اخذ لقبحته وان كانت الدار في يد الباي لا يقضى بالشفعة حتى يكون المشتري والبايع
حاضرين اما حضرة الباي فلا بد له واما حضرة المشتري فلا بد له فاقاضى
بحضرتهما فنذ الشفع الثمن الى الباي وكتب المهد عليه ويطلب المبيع الذي جرى منه
وبين المشتري وان كانت الدار في يد المشتري فحضرة الباي ليس بشرط لانه لا بد له ولا
ملكه فاذا قضى بالشفعة ينفذ الثمن الى المشتري وكتب المهد عليه ولا يطل المبيع
الذي جرى بينه وبين الباي الذي جرى بينه وبين الباي والشفعة على عدد
الرؤس لا عدد قدر ما لا يضيقا فلو ان دار بيعت ولها شفيعان جاز ان جان
احدهما بثلاثة ارباع الدار وجوار الاخرين بمها ولا حد لها في قدر شترين
ولاخرين شترين مطلقا جميعا الشفعة ففوق بينهما ولو حضر واحد من الشفعين
واثبت الشفعة ان كان الثاني شفيعا مثل الاول يقضى له بنصف الدار وان كان
الثاني اول من الاول يطل القاضى شفعة الاول ويقضى للثاني وان كان
الثاني اول الاول في الشفعة فالقاضى يقضى الاول دون الثاني وكذلك
حكم الشرا لو ان رجلا اشترى دارا وهو شفيعها ثم جاك شفيع مثله قضى
القاضى له بنصفها وان جاء شفيع اخر ولم منه فصوله بجميع الدار وان جاء
شفعة دون فلا شفعة له واذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول
في ذلك قول المشتري والشفيع بالخيار ان شاء اخذ بالثمن الذي قاله للمشتري
وان شاء تركه ولو ان الباي صدق الشفع بنظر ان لم يقبل الباي باستيفاء الثمن
فالقول قول الباي وياخذ الشفع بذلك ولا يصح للمشتري على الزيادة
وان كان الباي اقرب باستيفاء الثمن قبل ذلك فلا يصح للباي والفوق قول
المشتري هذا اذا لم يقيم لاحدهما بينة فان اقام لاحدهما بينة قبلت
وان اقاما جميعا فالبنية بينة الشفع والمشفيع خيارا الروية فيما ياخذ الشفعة
اخذ الدار بالشفعة بمنزلة المشتري المستقيل ويثبت فيه من الحقوق ما يثبت في
الشرا والمستقيل بخيار الروية والرد بالعيب فان كان المشتري قد رآها ولم
ير الشفع او ابى الباي عن العيوب لا يطل خيار الشفع بالرد ولو كان الثمن
على المشتري مؤجلا لا يكون الاجل ثانيا للشفيع وهو بالخيار ان شاء عمل واخذ
الدار وان شاء ان يطره على الاجل وكذلك اذا اشترى المشتري على انه بالخيار ثم اخذ
ها الشفع فليس له ردها بخيار الشرط ولو اشترى من رجلين صفقة واحدة

الشفيع ان يأخذ شفيعه احد المشتريين باقام عليه وان كان المشتري واحدا استأجرها
 لنفسه او لجماعة بأكمل عليهم والبايع واحدا وجماعه بشفيعه واحدة كان للشفيع ان يأخذ
 الكل او يدع ولو كان المشتري جماعة اشترى والاشفيع او لاخذ بشفيعه واحدة
 او تفرقة للشفيع ان يأخذ نصب احدهم ولو ان حصة اشترى او ضيق او دارين او دار
 والداران مثله صفان في قرية واحدة وقريتين وشفيعهما واحد كان له ان يأخذهما
 جميعا او يدع ولو كان شفيعهما مختلفين كان لكل شفيع ان يأخذ شفيعه والشفيع لا يرد
 فلو سعت دار وطلب الشفيع طلبين ثم مات قبل الاخذ بقضاء او بتسليم المشتري اليد او
 الوتد اخذه ليس له ذلك ولو ملكها بالقضاء او الاخذ بالتسليم اليه يكون ميراثا لورثته
 وان باعد المشتري قبل حضور الشفيع ثم حضر الشفيع فهو المقتطع ان شاء اخذ
 بالبيع الاول وان نشأ بالبيع الثاني وان اخذه بالاول انفسخ الثاني
 وان اخذه بالثاني عم البعان ولو وحده الشفيع المشتري الثاني
 والدار في يده والمشتري الاول غائب فاداد ان باخذ الدار بالبيع
 الثاني له ذلك وحضرة المشتري الاول ليس بشرط وان اداد
 الاخذ بالبيع الاول ليس له ذلك حتى يحضر المشتري الاول ولو
 ولو باع نصف الدار ولم يبع كلها ان اراد الاخذ بالبيع الاول اخذ
 جميع الدار وان اراد بالبيع الثاني اخذ نصفه بطل
 شفيعه في النصف الذي في البيع الاول ولو وجب المشتري الاول
 جميع الدار وسلمها الى الموهوب له ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضر
 ان له الاخذ بالشفعة بالبيع الاول دون النصف فان اخذها بطلب النصف والمشتري
 وان حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا حضرة معه حتى يحضر المشتري ولو وجب
 المشتري نصف الدار مقسوما وسلمها ثم حضر الشفيع وادار اخذ النصف بالبيع الاول
 بنصف النصف ليس له ذلك وانما ياخذ جميع الدار بجميع النصف او ترك والمشتري يكون للمشتري
 دون الموهوب له ولا يشتري نصف دار مشاعا ثم جاء الشفيع فطلب النصف فالتاخي
 ليقضى بصف المشتري مقسوما بل يبرأه ان يطل فسمته سوا كانت النصف بقضاء
 القاضى او بغير قضاء ونصيب المشتري وقع من جانب الشفيع او جانب الموهوب والشفيع
 ان يمتنع من اخذ المبيع بالشفعة وان بدله له المشتري حتى يقضى القاضى له
 من اشتري دارا وقبضها وجب فيها ثم حضر الشفيع فان القاضى يقضى بالشفعة
 ويأمن المشتري ببعض البناء وكذلك لو عسر الالة اذا كان في القلم نفصا ثانيا
 الارض واراد الشفيع ان ياخذها مع البناء والاخر اسبق بيمينتها فله ذلك
 فلان المشتري يبيع في الارض ثم حضر الشفيع فالمشتري لا يجبر على قلوه لكنه ينفذ
 وقت الادراك ثم يقضى للشفيع ولو جعلها المشتري مسجدا او مقبرة للمسلمين او
 بها طائفة حضر الشفيع لم ان ياخذها ويطل جميع ما صنع ومن باع انه لخير لم يكن الشفيع
 اخذها بالشفعة حتى ينقطع خيار البايع ولو كان الخيار للمشتري كان للشفيع ان ياخذها

شهر ربيع الثاني عام ١٢٨٥

بالشفعة

بالشفعة لان المبيع خرج من تلك البايع الا ترى انه لو اترسيع الدار من زيد وانكره زيد
 ثبت الشفيع الشفيع لا يقطع حق البايع وان لم يثبت ذلك المشتري ولو كان البيع
 بشرط الخيار لهما جميعا فلو شفيع لاجل خيار البايع ولو شرط البايع الخيار للشفيع
 فلو شفيع وان اجاز الشفيع البيع جاز ويطلب شفيعه لان البيع قديم من جهة الشفيع
 قصا بكافة باع وان منعه فلو شفيعه لا ملك البايع لم يزل والخير قد ان لا يجبر ولا
 يفسخ حتى يصير البايع او يفسخ بمعنى المدة وكذلك لو باع داره على ان يعين له الشفيع
 الثمن عن المشتري والشفيع حاضر فضمن جان ولا شفيعه لان البيع قديم من جهة
 وكذلك لو اشتري على ان يعين الشفيع له الثمن عن البايع والشفيع حاضر فضمن
 جان البيع ولا شفيعه له لان البيع ثم بغيره وكل من باع او بيع له فلو شفيعه له لان
 البيع ثم بغيره وكل من اشتري او اشتري له فلا شفيعه **ط** واذا انفق البايع و
 والمشتري ان الشفيع علم بالشراء منذ ايام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال
 الشفيع طلب منذ علمت وقال المشتري طلبت فالقول قول المشتري وعلى الشفيع البينة
 ولو قال الشفيع علمت الساعة وانا اطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم يطلب
 فالقول قول الشفيع المشتري اذا انكر طلب الشفيع الشفيعه عند سماع البيع يحلف
 على العلم وان انكر كليمه عند لقائه حلق على النيات فان قال المشتري للقاتي
 حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعة علمه بالشراء
 من غير شوف ولا تأخير حلف القاضى على ذلك فان اقام بینه ان الشفيع علم بالبيع عند
 زمان ولم يطلب الشفعة وادام الشفيع بینه انه طلب الشفعة حرك على البيع فالبينة
 جهة الشفيع والقاتي يفتقر بینهما بالشفعة وان لم يحضر الشفيع الثمن ويكون للمشتري حق الاسك والار
 الشفيعان جازان احدهما غايبا فيقام للمشتري القاضى لابي الشفيع بالجوار وفقا
 القاضى له لا شفعة كلاهما بطلت شفعتك ثم قدم الشفيع الاخر فقام المشتري الى قاض بري الشفيع الجار
 فانه يفتقر جميع الدار وان طلب الاول والنصف من هذا القاضى فالتاخي لا يقضى له بشي وجل اشتري من اخر
 دارا بالمرم وباعها من اخر بالمرم وسلمها ثم حضر الشفيع واداد ان ياخذ الدار بالبيع الاول بشرط
 حصة المشتري الاول شفيعان احدهما حاضر فطلب الحاضر الشفيعه في النصف فلما علم انه لا شفيعه الا في
 النصف يطلب شفيعه وكذلك لو كانا حاضرين وطلب كل واحد منهما الشفيعه في النصف لار السكوت
 عن نصف الباقي تسليم في النصف المسكوت عنه فاذا بطلت شفيعه في النصف بطل في اكل رجل شري
 دارا اجزاء الشفيع وقال سلم لي نصفها بالشفعة فاني المشتري لا بطل شفيعته وهو الصحيح
 وكذا لو قال الشفيع انا شفيع هذه الدار وسلم لي نصفها بالشفعة واسلم لنا النصف
 الباقي ولو اخبر الشفيع ان المشتري نلوا وسلم الشفيعه فاذا المشتري نلوا مع غيره
 شفيعه في نصف الذي سلم واخذ بنصيب غيره ولو اخبر سوا نصفه وسلم ثم ظهر انه اشتري
 اكل فله الشفيعه ولو اخبر سوا الكل فسلم ثم ظهر انه اشتري النصف فله شفيعه له وهذا
 اذا كان من النصف مثل من اكل بان اخبر انه اشتري النصف بحسبه لا يكون على شفيعه
 واخبر ان الثمن شي من ذوات التيم فسلم ثم ظهر انه كان مكيلا او موزونا واخبر ان الثمن
 الف درهم فاذا هو مكيلا او موزون فهو على شفيعه على كل حال ولو اخبر ان الثمن شي

من ذوات القيم بان اخبر ان الثمن دار فاذا الثمن عند وقوعه على شفيعه على كل حال قبل
هذا اذا كان قيمته ما ظهره قل من قيمته ما اخبر به وغير صحيح فيما اذا قيمة ما ظهره
قيمة ما اخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهره مثل قيمة ما اخبر به واكثر ولو قال لك شفيعه
الدار ان كنت اشتريت لنفسك فان كان اشتراها اخبره كالشفيع على شفيعه ولو اكره
على استعانة الشفيعه فاسقط لا يبطل حقه في الشفيعه واذا قال الشفيع البائع او المشتري
وهو وكيل اخبر سلت لك بيعك او شركته فهو تسليم الشفيعه ولو قال ذلك الاجنبي
ان كان ذلك مبروقا بالسؤال يصح وان كان ابتداء كلام لا يصح واذا قال المشتري الشفيع
انا ابيعها منك بما اخذت فله فائدة لك في الاخذ فيقول الشفيع نعم او يقول اشتريت
بطلت منه شفيعه وانما مكره بالاجماع رجل جعل بيتا من داره هبة لرجل ثم باع بقدر
الدارها من الشفيعه لاياس به وقبل هيكه والحيلة التي يصل رعيه الشفيع في الحيلة
ان سعى الدار من المشتري بشفيعه اعشاد الثمن ثم سعى لشفيعه اعشاد الدار الثمن
فلو لم يرض الشفيع في اخذ العشر بكمرة الثمن ولا حق له في الباقي يكون المشتري شركا شريكا
في عر الشفيعه ولو ان المشتري في هذه الصورة حافا انه لو اشترى العشر بشفيعه اعشاد
الثمن لا يبيع البائع الباقي فالمشتري بعشر الثمن والحيلة في ذلك للمشتري ان يشتري العشر على
خيار ثلثة ايام حتى ان البائع ابي سعى الثمن والمشتري ينقص البيع حكم الحيا ولو ان البائع حيا
هذه الصورة انه ان باع الباقي بعشر الثمن ينقص المشتري البيع في العشر الاول بحكم الحيا والحيلة البائع ان يبيع
الباقي بشرط الحيا لنفسه ثلثة ايام ثم يحير ان البيع معار ترك كل واحد منهما وكله باجازه البيع بشرط
على وكيله ان يحيز بشرط ان يحيز صاحبه ولا يحيز ان لم يحيز صاحبه ومنها ان يشتري الدار ثمن كثيرا
يعطى المشتري بذلك شيئا منه فحسبه هو قل قيمته منه فاسفح ياخذها بالثمن الاول ولا يربح في كثرته
وبما يقل بد رغبة الشفيع ان يبيع صاحب الدار البناء من الدار لشفيعه المشتري بثلث قليل وباع الك
بثلث كثير فليجيب الشفيع الشفيعه في البناء ويجب في الساحة ويجوز للشفيع لا يرغب في تلك الساحة بالشفيع
لكثرة الثمن ومنها ان قيمة الدار اذا كانت الدار الفتنه ببيع شترى الدار شيئا من اعيانها ما
قيمتها لبا العن حتى يجب للمشتري على باع الدار الف درهم ثم شترى الدار بالف درهم ببيع
المقاصد بين التمين وحينه لا يرغب الشفيع في ملك الدار بالشفيعه بالف درهم كثر الثمن فله
القيمة والحيل التي يبيع الشفيعه ايضا انواع منها ان يبيع البائع بيتا معدوما من الدار بطريقه
معدوما من الدار بطريقه او يصدق في حيز الذهب والفضة قد ثم يبيع بغيره الدار منه بثلث فيعبر الي
من الدار ومنها ان يبيع صاحب الدار من المشتري ثوبا للبدن بها الجرم من ثوبه من داره ثم يبيع
لمض المرم او يشرط العجل حتى يث ذلك الجرم ثم يبيع الباقي منه فهو يكون له الدار الشفيعه لا في الدار
ولا في الدار الباقي ومنها ان يوكل الشفيع ببيعها فاذا باعها يطلب شفيعه ومنها ان يبيع بشرط ان يبيع
الشفيع الدارها ويضمن الثمن للبائع فاذا حيز يطلب شفيعه ومنها ان يبيعها بشرط الحيا والشفيع
شفيعه لا قبل اسقاط الحيا فاذا اسقط الحيا وبطلت شفيعه ولا حيل لاسقاط اسقاط الشفيع
ومنها ان يبيع من الدار بناها ومن الكرم شجره او لا بقليل الثمن ثم سعى الارض كثر الثمن ومنها ان
يبيع الحيا الذي منه وبين الحيا باصله بثلث كثيرا ثم يبيع بغيره الدار بقليل الثمن فله شفيعه لا في الدار

الحيا صا اوهي الحيا باصله او الاوض من الجانب الذي على الحيا وسيله الدار
سعى الباقي منه او سعى الدار بحيث من الدار ان يبيع غير معلومة المقدار او بما مثله وتقطع
بقوله المقدار يعني وهذه كلها لا بطل الشفيعه قبل البيع وبعد البيع ان يقول المشتري
للشفيع صا حلك على كذا اعلى ان سلم لي شفيعتك فقال قبلت بطلت شفيعته ولا يجب شيئا
والحيلة في البطل الشفيعه بعد ثبوته بكمرة لا بطل الحق واجب واما قبل ثبوت ثوبه بان هو
المختار والحيلة في سعى وجوب الزكوة بكمرة بالاجماع وبطل الشفيعه لموت الشفيع بسا كل الشفيع
ويجوز عن الشفيعه بعض وسعى المشتري به قبل القضاء والشفيعه في بعض الدار عن البايع ولسا الشفيع
بيعها فاجابة وكذلك اذا طلبها منه بولته واخذها من رعيه او ساعده وكل ذلك اذا كان بعد العلم بالشره ولا
يبطل عود المشتري ولا شفيعه لو كمل البايع ولو كمل المشتري الشفيعه ومن باع منها ثم باع الباقي بالشفيعه في الدار
لا غير شترى دارا فله يقض حتى يبعث بغيرها دار فله الشفيعه لانه ملكه فثبت له الحيا ولو اراد ان يبيع دارا
حتى يبعث دارا بغيرها ثم قبل الرصيد فله شفيعه ولو مات قبل ان يعلم بالرصيد ثم بيعت الدار بغيرها فادى
الرصيد شفيعها فلم ذلك اسلم دارا في حنطة فسلم الشفيعه لشفيعه ثم افترا قبل القبض بطل السلم ولا
للشفيع لان هو اوضح ليس بشفيع جديد ان لم يفرقا حتى تقابضا ثم افترا فالشفيع فيها الشفيعه ولا
يبيع بغيرها للشفيع والشفيع الشفيعه وهو المختار لانه باع المملكه رجله ارض فف عليه فاشترى رجل
ارض اخرى بغيرها ليس لصاحب الارض الموقوفه شفيعه لانه الشفيعه لم يملكه ولا ملكه دوت
بغيره والوقف فله شفيعه للوقف حتى ان القيم لا ياخذها لو لم يوقفه لست بمملوكه لاحد والشفيعه
تجس لملك الشفيعه لانه الصغير الوث شفيعها فادى وان ياخذها بالشفيعه كان له ذلك ويقول
اشتريت وطلبت الشفيعه والوصي كالب ان لا يفرقا بغيره اشترى وطلبت الشفيعه ثم رفع الى القاضي
عن الصبي فباخذ الوصي منها الشفيعه وسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الى الوصي لو توكل الرجل عن الغير بشرا دار
هو شفيعها يثبت له الشفيعه فيطلب من الموكل لان الركن لم يملك بالشرا الرجل بغيره دار ويرقبها
لاخر فليست دارا في حيزها فشفيعها للذي وصي به بالرقب رجل اجره هذه معلومه ثم باعها بغير
مضى المدة والمستاجر شفيعها في البيع جائز في البائع والمشتري موقوف في حق المستاجر لقيم الاجاز
فان احاطه المساجر نفذ في حقه وقد البائع على التسليم لانه يطلب الاجازة وكان المستاجر لشفيعه لوجه
فدري البائع لكن طلب الشفيعه بطلت الاجازة ولو اخذ الرجل ارضا فروعها فلكان الزرع بغيره اشترى
الزراع الارض مع نصب ربا الارض من الزرع ثم باع الشفيعه فله الشفيعه في الارض وفي نصبه الزرع كنه
حق يدرك الزرع ولو قال المشتري ان كان البيع سعى وفاد الشفيعه يقول لا بل كان بائنا ليقول الشفيع
الا اذا كان الثمن قليلا اسلم دارا في ما يقيز رسم افترا قبل قبض الدار بطل السلم والشفيعه لشفيعه
الوقف فله فاسد وله شفيعه في العقد السادس فان لم يفرقا حتى يقابضا السلم ثم افترا فالشفيعه فيها
الشفيعه رجل له ارض لها حراج كثيره ومرونها فلم يقبل منه فقال اعطى مع الارض كذا فلو يقبل
ايضا وكانت له ارض قيمتها الف فباع الدار مع الارض الف والدار شفيعه فلم ياخذها ان كانت الارض
بحال لا يشرى بها احد ولكنها بحال ينشفع بها بغيره قيمتها في اخر الوقت الذي ذهبت رعيات الناس
فبها فينظر كم كانت قيمتها اذ ذاك فيقسم الثمن على ذلك رجل اشترى عقارا واداه جزا فاداه البايع
انه لا يعلم ان هذا الدار كره وقد هلك في يد البايع بعد القبض فالشفيعه على القول باحد الدار
بالشفيعه ثم يعطى الثمن على ذلك اذا اثبت المشتري ثباده عليه ويصل لشفيعه الشفيعه وقد روي
ان رجلا ورت دارا فبيعت دارا بغيرها فاخذها بالشفيعه ثم بيعت دارا اخرى بغيرها الدار الدار ثم بيعت

رجل وصي

المروية فطلب الحق الشفعة فانه يأخذ الباقي والمائة ويكون الواو اثنى عشر والباقي ثلثه رجل اشترى دارا
وهو صغير بالبحر فطلب جارا اخرها الشفعة فسلم المشتري الباقي لها كان فضل الدار بالشفعة والشفعة
بسلم الشفعة البيع تسليم في الحقة بشرط العوض حتى ان الشفعة اذا اخلت سلم الشفعة بغير ان يكون بغيره كان
يشترط العوض فلا شفعة له وكان على العكس **كتاب القسمة** وهو في الاصل رفع الشيع و
تعلق الشكر قال الله وينهم ان الما قسمة بينهم اي غير شايع ولا شريك بل لهم يوم والمائة يوم
ومعنى قسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم القام انه افردوا وقطع الشكر فيها وهذا العجز
في الشيع الا ان يقع تارة افرازا وعشني لانها تارة مباحة ومعا وفيه وهي شرعية بالكتاب وهو
تعالى واعلموا انما غنم من شئ فان الله خمسة الاية بين الايهما وهو معنى القسمة والله وهو على الله
وسلم قسم القام والموارث وقسم جبري اصحابه وعليه اجماع المسلمين ولان الشكر لا يمكنه الا في
قسمة الحاجه الى القسمة لكل واحد الى المنفعة بملكه فالحاصل ان القسمة امر شرعي وهو تعيين الحق
السامع ثم هي لا تعمل عن مبادله لان ما يجمع لاحدها بعضه كان له وبعضه لصاحبه فموجب
عوضا عما بقي من حقه في نصيب صاحبه وكان مبادلة وافرازا ولا فسادا هو الظاهر في المكيلة والوزن
وسائر المثليات لعدم التفاوت حتى كان لاحدها ان يأخذ نصيبه على صاحبه وبغيره من القسمة
على نصف النش ومعنى المبادلة هو الظاهر في الميراثات والعروض والعقار وكل ما ليس بشئ حتى يكون
لاحدهما اخذ نصيبه مع غيبة الآخر ولو اقسما فليس له بغيره ما لم يجد لانا اخذ ليس بشئ لا ترك على صاحبه
الا انه يحجز الممتنع منها على القسمة اذا التصد للجنس كالايل والبقير والغنم قيمها للشفعة فان الطالب
ليس الالقاضي ان يخصصه بنصيبه ويمنع غيره من الانتفاع به فحجبه القاضى الى ذلك لانه يصح
ودفع الظالم والاجبا على المبادلة جائزا اذا تعلق بها حق النير كالمشركي مع القنع والميراث
على بيع مملكه لا يعا الدين ولا يجبر عند اخذ في الجنس كالحول مع العقار والبقير مع الحيل لغير
المعادلة فيه لتفاوت الفاحش بينهما في المقصود وكذلك الثياب اذا اختلفت اجناسها والوزن
اذا اختلف قيمتها وخيفي للقاضي ان يغيب قاسما عدلا ما مزانا لما بالقسمة تركه من بيت
المال ليقيم بالجر وهو واجب لانه ارفع الناس وان نصيب لا جراحده من القاسمين يصح
يعمل لهم وهو على عدد روس القاسمين لا على قدر الاضربا ولا يحصر الناس على قاسم واحد
اذا لم يقدر واجرة ولا يركب القسام بشركون **اخ** وصحت القسمة برضا الشركاء الا عند
احدهم فيحتاج الى امر القاسمي لانه لا ولاية له عليهم جاعدا في الدينهم عقا وطلبا من القسمة
وادعوا انه ميراث لم يقسم حتى يقيموا البينة على الوفاة وعدد الورثة **اخ** وان ادعوا الملك ولم يذكر
استقل قسمة بينهم وفي المانع الصغير ارض ادعاهما وجبوا واقاما البينة انها في ايديهما وادعوا القسمة
يقسمها حتى يقيموا البينة انها لا حال ان يكون غيرها واذا حفرها وامران واقام البينة على الوفاة
الوثة والدار في ايديهم ومعهما وادعوا غائب شهما القاضي يطلب للماضين ونصيب وكذا يقض بنصيب
الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبا تقسم ونصيب وصيا يقض بنصيبه ولو كان
مشتري لم يقسم مع عليه احدهم وان اقاموا البينة على الشراء وان كان العوض
في يد الواو اثنى عشر او شبا منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مودع اثنى
الصغير وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة ولو كان للماضين او صغيرا يقض

القاضي عن الصغير وصيا وقسم اذا اثبتت البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث
فيها مطلبها القسمة واقاما البينة على الميراث والوصية **ع** واذا طلب احدا لشركا
القسمة وكل منهم شفيع بنصيبه قسم بينهم وان كان يستقر ان لا يقسم اعلم ان القسمة
على ضربين قسمة يتقلاها الشركاء بالقسم فحيز وان كان فيها رقة قسمة يتقلاها الحاكم او
ابنه فلا يجوز فيما فيه ضرر عليهم كالحايطة والبئر لان القاضي نصب له من الخضر ولا
يجوز له فعل الضرر وان طلب من القاضي في رواية لا يقسم وفي رواية يقسم وان
كان احدهما ينفق بنصيبه والاخر يستقر قسم يبطل بالنفقة وبطلب الاخر على الاصح
ايضا لانه لا اعتبار للضرر مع الرضا كما اذا اقسما بانفسهما ولا يقسم للجواهر والرعي
والحمام والحايطة والبئر بين دارين والرحا لا يترانهم وكذا كل ما فيه ضرر كالب
الصغير والحسد والتعصب وتقسم كل واحد من الدور والارض والمواثيق وحده
وان كانت دور مشتركة في مصر وفي ارض متفرقة قسم كل دار وان ضرت على احدها
وهو الخضران وتقسم الثبوت قسمة واحدة والمنازل ان كانت في دار واحدة
متلازمة كالثبوت وان كانت منقسمة تقسم كل منزل على حدة سواء كانت في
دار او بحال واذا قسم الدار يقسم العرصه بالذراع والبيت بالقيمة ويجوز ان يحصل
بعضهم على البعض ولو اختلفوا في الطريق فكل بعضهم يدفع طريقا مساويا ومنع
الاخر فان كان يستقيم لكل واحد طريق واحد فنصيبه قسم بينهم بغير طريق وان
كان لا يستقيم رفع بينهم طريق ولا ينفقت الى الممتنع فيجعل الطريق على باب الدار وطريق
الارض قدر ما يمر فيه النهر في نصيب احدها واعصافا متدلية في نصيب الاخر لا يجزى
على قطعها لانه استحق الشجرة باعصافها وعليه الفتوى واحدا الشركيين ان يحصل في
نصيبه برك وبالقوة وسورا وحلما وان كان يصير جايط جان ودان لسكون الاخر
لكذلك صاحب الحايطة ان يفتح فيه بابا وان مادي دار والكف عما يؤدى الى الجار احسن
وتقسم سهمين من العلوي بينهم من السفلي وعند محمد حمده الله بالقيمة وعليه الفتوى
اخ واذا كان سقلا على عليه وعلو لاسفل وسفلا على قوم كل واحد على حدة
وتقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك فان قسم بينهم ولا حدم سبل في ملك الاخر وطريق له
بشرط ان القسمة فان امكن صرف الطريق والمسبل عنه ليس لسان يستطرق دليل
في نصيب الاخر وان لم يكن صنعت القسمة **ع** دار في يدي رجلين وطلبا جميعا القسمة
وتراشبا ليس بنصيب كل واحد منهما ما ينفق به فان القاسم يقسم ذلك بينهما لان الملك
وقد تراشبا به وان طلب احدهما القسمة والباي الاخر لم يقسم ثم المشترك بين الجماعة اذا
للمباحهم القسمة والباي الاخر فقسما على ثلثة اوجه اما ان لا يكون فيه تفاوت
ويكون اعتبارا للتفاوت في المنفعة كالدرهم والدنانير والكيليات والموزونات
او صل فيها التفاوت نحو الساب من صنف واحد او كبر فيه التفاوت بان كانت
الثبات من اجناس مختلفة ففي الوجه الاول والثاني القاضي يقسم وفي الوجه الثالث
لا يتركم حتى يقسموا فيما بينهم طر دنانير بين رجلين او امان او كمان او منزلان

الحاج في نفسه الى الشراعي

الى البعض

بالجواز ان يشترط الفدية كلها فاسما هو من يدان ان شئت كذا نصف ورجع عليها بعد ما استحق
منه **ط** الاراض اذ كانت بين الشركاء لحد من عشرة اسهم والآخر خمسة اسهم ولا خلاف ان ارادوا
تسوية الاراض لصاحب الحصة الاسهم ان يقع سهامه منفصلة ولا رضى بذلك الذي له سهم واحد فتمت الاصل
منفعة كانت او منفردة بينهم على قدر سهامهم عشرة وحصة واحدة وكيفية ذلك ان يجعل الاراض
على عدد سهامهم بعد ان عدلت وسويت ثم يجعل يدق سهامهم على عدد سهامهم وينتزع بينهم فاولئك
يخرج موضع على طرف من اطراف السهام وهو ولد السهام ثم ينظر الى البندقة لمنه فان كانت
لصاحب الحصة اعطاه ذلك السهم ونسبة اسهم منفصلة بالسهم الذي وضعت البندقة عليه فيكون
سهام صاحبها على الاحتفال ثم يقع بين الستة كذلك فاولئك يدق يخرج موضع على طرف من
اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة لمنه فان كانت لصاحب الحصة اعطاه القاضى ذلك السهم
واربعة اسهم منفصلة بذلك السهم وبقي السهم الواحد لصاحب وان كانت هذه البندقة لصاحب
الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه ويكون الحصة الباقية لصاحب الحصة وتفسير البندقة
يكتب القاضى اسما الشراك في نقاط ثم يطوى كل بطا من بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم
يدلكها بين كففيه حتى يصير مستديرة فيكون شبيهة بالبندقة **س** مات وترك ثلاث بنين
وترك خمسة عشر شاة خمس منها ملو و خلا وخمس منها الى نصفها اخل خمس منها خالية كلها مستقر
فأراد البنون ان يفتعلوا الحظا على السوا من غير ان يربطوا من موضعها فالوجه في ذلك ان يعطى احد
البنين خاتين بن ملو بنين وخاتية الى نصفها وخاتين بنين ويعطى الباقي ان كان له خمس حواشي
احديها ملو له واحد لها خاتية وثلاث الى نصفها حواشي البن الثالث ذلك لان السوا داة بذلك
يقع رجلان بينهما خمسة ارغفت لاحدها رقيقان واكثر ثلثة فحيا ثالثا واكثر اجمعيا مستقرين
ثم ان الثالث اعطاها خمسة دراهم وقال افتماها على قدر ما اكلت من رقيقك فلهما رقيقين
درهمان ولصاحب الثلثة ثلثة لان كل واحد منهما اكل رقيقا وثلاث رقيقا شاة ثلثان من
ذلك نصيب صاحب الرقيقين ورقيقا تام من نصيب صاحب الثلثة لان الحصة اذا امت
على ثلثة اصحاب كل واحد من الثلثة واحد وثلثان واجعل كل ثلث سهمها وكان اكل السهمين
من نصيب صاحب الرقيقين وثلثة اسهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة فيقسم البدل
لكل **ح** شريك ان اقتسما كذا نصفين وفيها اثنان وثلثان فان قال على ان هذا النصف لثلاث
كل ثلثة وكثير او قال بما فيه من الاغنام اجعل الاغنام مقسومة وان لم يقدر ذلك على
حشره لان فدية المقار بين سبع الاكم لا يكون بين الاغنام ولا بالاعتصاف ولا بذكر التكفل
والكثير فلو وقع نصيبا على الاكم لاحدها ونصيبا لاسفل الآخر وجعل الطريق القديم له فالاجبا
لكون له وان جعله حق المرونة لا يمكن الطريق فالاجبا بينهما كما كانت ولو كان بين شريكين دار
احدهما باطنها ووضعاها في الدار ثم قسم الدار فالباقي للموضع في الدار لا يدخل تحت الفدية وهو
الشركة دار بين شريكين لاحدهما اكثر والاخر قليل لا ينفع نصيبه فطلب بعد الفدية فطلب صاحب اكثر
الفدية وابي صاحب القليل فتمت الدار بينهما وان طلب صاحب القليل وابي صاحب اكثر فالحق للفقير
اذا تقسم ولو ان اشكا بين رجلين طلب احدهما الفدية وطلب الآخر الفدية وقال قد لعبت نصيبا في
البينة على البيع لطلب البينة الذي في الفدية عنه لانه يريد ابطال حق الفدية بالثبات اجمع بالبينة وهو غل

ما ذكره في
ورقة كاتبة

فقه فلا يبرر على اثباته دار بين اثنين انهدمت فقل احداهما ابني والآخر فتمت الدار بينهما ولو
كان مكان الدار منى والمسئلة بها لكان لاطالب البت ان يني ثم يواجر فياخذ نصفه لان الدار يجعل
الفدية والرجح الامات وترك امارة بها جمل فان كانت الولادة بقرية اشترط بيع الفدية عن علم وان لم
يكن بقرية لا يبرر لان ذلك يخرى او متى فتمت التركة اى قد يوقف ياتي في الفرض ان شئت الله تعالى
وباع من اخشى شيئا فضمن له انسان بالدمك ثم ماتت الفدا من قسم ماله لانه لا مانع من الفدية
فلان كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم ادرك الميت درك الورثة وبعض بعضهم لان هذا
بمزية الدين مقارن للموت وهو الخناز **ك** واذا اخل احد من الغلط وزعم ان مما اصابه شيء في
بعضه وقد شهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك الا سنة فان لم يكن سنة استخلف
الشركاء فان نكل منهم جمع من نصيب الناكل والمذبح فيقسم بينهما على قدر ارضائهما وينبغي ان لا يقبل
دعواه اصلا لينا فضمنه في الاشهاد على الاستيفاء فان قال قد استوفيت حتى واخذت بعضه فاقول
قوله مع من يمينه وان قال اصابني لا موضع كذا لم يسمع اليه ولم يسمع له نفسه بالاستيفاء وكذا به
وشركه بخالفه ونسخت الفدية ولو اختلفت في الفقه بان لا احد لها قيمتها اكثر مما قر منه ويكره الا
لم يلقها ليد الا اذا كانت الفدية نصف الفاض والعين فاحش ولو اقتسما دارا واصاب كل
واحد ظايفة فادعى احدهما ساقى الاخر ما اصابه بالفدية وانكر الاخر فعليه اقامة البينة وان
اقام البينة فوخذ بينة المدعى وان كان قبل الاشهاد على القبض بخالفنا وترا دونا اذا اختلفنا في
الحدود واقاما البينة بعض لكل واحد بالخبر الذي في بعضه وان قامت لاحدهما بينة قضى له
وان لم يتم لواحد منهما ثلثا لكان في الميع واذا استحق بعض نصيب احدهما بينة لم يبيع الفدية ورجع
بعضه ذلك في نصيب صاحبه ولو استحق بعض شايع في الكل فبيع ولو وقت الفدية ثم طهر في
التركة دين بحيث ردت الفدية وكذا اذا كان يبيع حيط الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين ومراها
ثم ولو ابراء الغرماء بعد الفدية او اداء الورثة من ماله مبيع غير حيط جازت الفدية ولو ادعى
احدا المتقاسمين دين في التركة دعواه ولو ادعى عينا باي سبب كان لم يبيع **ز** دعوى الغلط
في الفدية نوعان دعوى الغلط في التقويم ودعوى الغلط الواجب بالفدية فاما دعوى الغلط
في التقويم فهو نوعان نوع يبيع ونوع لا يبيع والذي لا يبيع ان يبيع احد المتقاسمين الغلط في التقويم
بين يمين فله الدعوى لا يبيع سوا حصلت الفدية بالتراضى او بقضاء القاضى والى يبيع ان يبيع
احدا المتقاسمين الغلط في التقويم بغير فاحش ولا نصيب وان حصلت الفدية بالتراضى لاسم الدعوى
في الخناز وهناك كل واحد يبيع كل واحد منهما بالاستيفاء فاما اذا اقر بذلك فلا يبيع دعوى الغلط و
البن من كل واحد منهما بعد ذلك فاما دعوى الغلط في مقدار الواجب بالفدية وانه نوعان نوع
يوجب الختالف وهو من ماله ستة بنين اثنين اقتسما ماعثم قال احدهما صاحبه فبقت ثلثا وثلثين
فلما دانا ما فبقت الاثنا واربعين وقال الاخر ما فبقت شيئا غلطا وانا اقتسماها على ان يكون كل
خمس وخمسون ولكن خمس واربعون ولم يقع لواحد منهما بينة ونوع لا يوجب الختالف وهو ان يبيع
الغلط في مقدار الواجب بالفدية على وجه يكون مدعيها الغضب مدعى الغلط بان قال في
مسئلة الشاة اقتسماها بالسوية واخذنا ذلك ثم اخذت خمسة من نصيبه غلطا وقال الاخر
ما اخذت شيئا من نصيبك غلطا وكنا اقتسماها على ان يكون لي خمس وخمسون وثلثين

ما ذكره في
ورقة كاتبة

نصف السهم

في مقدار

اجرة التمه

ولاينة لواخذ منهما فانهما لا يجتازان والفقير قوله المدع عليه ويجوز للتاخذ ان ياخذ على
 القسمة اخيرا وقد بينا في الدعوى والمستحب ان لا ياخذ ولما استخرج له رجلا لنا خابطا
 او يطيبين سطح مشترك او كرى من مشترك او اصلاح قناة مشترك فالاجر بينهما على مقدار انفاق
 قاسم دار بين شريكين فاعطى احدهما اكثر من الآخر غلطا وبني احدهما في نصيبه يستقبلون القسمة
 فمن وقع بناؤه في قسم غير رفع بناؤه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء وكذا يرجعان عليه
 بالآخر الذي اخذه دار بين رجلين جاء رجل الى احدهما وقال كوني شريكا في حصة اقسامك
 فلم يصدفه ولم يكن به مقاسمة ثم بنى الشريك للآخر ثم جاء الغائب وانكر ان يكون وكل
 بذلك يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء ولو كان داران بين رجلين اقتسما
 واخذ كل واحد احدهما وبني فيهما بناء يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء ولو كانا خادمين
 فاخذ هذا الخادم كما فعلت احدي الخادمين من الذي اصابهما ثم استخما رجل من يده رجوع على
 شريكه بنصف قيمة الولد ولو كان دار بين رجلين بشرأ او ميراث اقتسما هاتين بنى احدهما
 ثم استحق من نصيب البناء الموضع الذي فيه البناء يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء طاعة
 بين رجلين خربت فصار من حصة وصلى حافنا النهر لغير كل واحد يطالب احدهما صاحبه
 البناء بجبر وممت ولو كانت قائمة وذهبت بعضها اجبر الشريك على اصلاحها ولو كان
 انفق الطالب في حمة وكان نصفه دين الله على شريكه بنصفه من الانفاق به حتى يعطيه نصف
 ما انفق والمباركة لطاحونة والبيت الصغير اذا حرت كله او بعضه يجبر صاحبه على اصلاحه
 لان ارضه لا يتقبل القسمة والمخاطب اذا اقدم تقسم ارضه اذا كان نصيب كل واحد ما بين يده
 بناهما وان لم يكن فان كان لهما عليه جذوع عجرة وان كان معسرا انفق الاخر
 ومنع صاحبه من وضع الجذوع حتى يعطيه حصة فان لم يكن لهما عليه جذوع لم يحضر شريكه وبنا
 الآخر ان ساوان هدماه يجبر صاحبه على البناء حتى تمت ارضه او لم يقسم وان بناه احدهما
 فهو كالمن حتى يعطيه نصف قيمة البناء ولو كان العلوة والسفل للآخر فانهم ما يجبر صاحب
 السفل ولو بناه صاحب العلوة ان يبنعه حتى يعطيه حصة وكذا اذا خيف ان يهدم ولم
 يوافق شريكه في الهدم فهدم او ما لو اهدم سوك في الحكم ولا ضمان عليه وفي المخاطب الشريك
 اذا كان لاحدهما عليه جذوع وليس للآخر عليه شيء فانهم لم يحضر الذي ليس له جذوع على بناء
 يبنى للآخر ان شئت ابنه وان شئت تمت الارض فان اراد هو البناء وادار الآخر القسمة
 تمت وكذا لو كان للمخاطب الذي لا جذوع له والمجذوع عليه والآخر فهو كعلو رجل وسفل
 للآخر الهدم وكذا اذا كان سرق للآخر فانهم ولو اهدم احدهما الحمام او الدار والمخاطب
 بناء وشريكه فاني يخضر فان شاء منعه هدم واعطاه بنصف ما بنى ويكون بينهما
 فان شاكرا من الرفع ويتمان الارض ولو كانت انما بينهما فبناء احدهما فخر الآخر لا يبر
 برفع كل البناء لكن يرفع ما وقع في نصيبه بالقسمة فان تراضيا بالقيمة حتى يعطى الباقي نصف
 قيمة الارض فيكون الكل او ياخذ نصف قيمة البناء فيكون بينهما حارة والسفينة كالحمام ان
 انكرت شئها حرة صاحبه على اصلاحه وان صارت الى انا فتمت وان انقطع ما العين اجبر الاجير
 على اصلاحه فان انفق احدهما والآخر معتبر كان ديناً له عليه وينبغي من السقي والمزى انفق ان

فوق البعير

شقة

بالسقي من العين الى ان يعطيه حصة ولو كان حايط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع وليس للآخر شئ فله ان
 يبيع مثل حياط الآخر ان كان للمخاطب حياطه ولا يتدبر ما يحتمل وليس لاحدهما ان يربى بغير اذن
 صاحبه وان كان حياطه ولو كانت قناة او بئر او حمام مشترك بينهما فاستأمن الطين يجبر شريكه
 رفع الطين من القناة والبئر ولا يجبر على تخويله الى موضع وكذا لا يحضر على بئر ولو اراد ان يزرع
 حياطه حياطه فان كان لا يضره لا يبنعه والضرر ان يشتد عليه بحيث لو ان يزرع حياطه وان لم
 يكن كذلك لم يبيع ولا يقيم القايض الطريق بين رجلين الا ان يصير نصيب كل واحد مقدار ما يكون طريقاً
 له وكذا سبل الماء ولو اقتسما الدار التي فيها حق المروغين هاتين هاتين لها يترك مقدار عرض باب
 الدار الا يحتمل الى بابها ذلك الغير لا يجوز بيعه الا ان يمتنعوا فاذا باعوا كان الثمن انقضاء وكذا
 لغرضها سئل يتركه سبل ماء وان كان لرجل آخر طريق الى الدار في ناحية اخرى
 عزله لكل واحد طريق الى بابها من مقدار عرض باب الدار الا عظم ولا لصاحب السفل في
 غلده ولا مساكنه وله ان يحضر عمرا وباني غلده وكذا لصاحب العلوان يبنى على علوه الا اذا
 كان يضر السفل وقيل ليس له ذلك وهو المختار عند البعض **ح** ولو اصاب احدهما النهر في ارض الآخر
 فان كان النهر في ناحية الارض وله طريق الى حافته فله صاحب الارض ان يبنعه من المروغ
 في ارضه وان لم يكن له طريق آخر فله المروغ في ارضه ان ذكر في القسمة الحقوق والا لم يحضر
 القسمة الا اذا امكنه الدخول في باطن النهر وشرطان لا طريق له فيجوز المساء التي بين
 النهر والارض لصاحب الارض لغير من عليها والآخر اسره ولا شفعة في القسمة ويجوز فيه
 شرط للملأ ثلثة ايام ويثبت فيه خيرا رالعب ولو باع بعض الورثة نصيبه بعد القسمة ثم رد
 الشترى يعيب بقضا فكل باع ان بعض القسمة بسبب الباع فان رد المشتري بقضا فليس للبائع
 ان بعض القسمة ويثبت في القسمة خيار الردية اذا كان بالراضة فاما بالقسمة فلا ولا شفعة
 واذا دخلوا دينا للبيت في القسمة او كان للبيت ديون على اناس شئ فاقسموا على ان
 ياخذ كل واحد بناه ليعم ولو اقتسما واستند على قبض كل واحد نصيبه وامام ادعى الفلانة
 لم يسمع الا اذا ادعى الغصب حايط لرجل اذن عزم بالتسقيف عليه ثم نباله له رفعه على الاصح لانه
 اعان فله ان يبنيه وكذا اذا كان للمخاطب مشتركاً لغيره عليه شئ فاذن احدهما صاحبه ان
 يسقف عليه ثم نباله فله منعه سا باط لرجله وسجن وعنه على حايط دار الآخر ليس لصاحب
 الدار عليه شئ فنان على المخاطب فهو لصاحب الدار وان انفق على ان المخاطب لصاحب الدار
 ليس له ان يرفع الساباط وقيل له ذلك ولو استحق بالهينة له ذلك ولو استحق بالهينة
 له ذلك جاعاً فان هدماه ثم بناه فله وضع الجذوع حايط بينهما ليس لاحدهما عليه شئ والآخر
 جذوع في اعلاه فاراد ان يبغله فله ذلك لانه اقل ضرراً وان اراد ان يرفع من السفل لا الا
 ليس له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فله صاحب السفل ان يرفع حياطاً وصاحبه الاعلى
 ان لم يضر المخاطب ولو اراد احدهما ان يزرع جذوعه من المخاطب له ذلك ان لم يكن في نزع
 ضرر بالمخاطب وان لم يكن لاحدهما جذوع عليه فالادان يضع الجذوع مثل ما صاحبه
 له ذلك حايط سفل للآخر وعلو للآخر فاراد صاحب العلوان يبنى على علوه او يضع على جذوعه
 او يشرع فيه كسفاً فان كان يضر السفل ليس له ذلك وان كان لا يضر فله ان يشرع في الخنار وكذا

نهر في ارضه

لا يضر السفل

الارض قد تضررت

ليس لصاحب السفل ان يبيع فيه ما يضر بالعلو وان لم يضر فله ذلك وان اشرك فلصاحبه المنع
وان اراد صاحب العلو ان يتخذ فيه تنورا معناتا الخنار ان له ذلك اذا كان لا يضر بالسفل
ومن اراد ان يتخذ تنورا في وسط البدارين للخبز فيضد خاتة فلم ان ينعى وان كان مسيل ما فيه
فناة في دار رجل فادان بسيل فيه الماسح اخر واراد ان يحمل الميلت اطول او اقصر او
اضيق او واسع او اراد ان يبقله او يرفعه ليس له ذلك عانة السطح الذي عليه سيل ما
غيره على صاحب السطح لا على صاحب السيل **م** وينبغي للقاسم ان يبيع بينهم فمن خرج اسمه
على سهم اخذ في ذلك بعد ما تصور ما يتسبه ويعدله على سهام القسمة وينزع الساحة ويقوم
البنا الحاجة الى ذلك ولا يعمد كل نصيب بحقوقه عن يقية الا بصا ويلقب بالابن بالاولد
والثاني والثالث ويخرج القسمة كما يقدم ويقدم على اقل الابن فان كان سدا جعلها اسدا
بيتا او ثنائيا فان لانه اذا خرج اقل الابن خرج الاكثر ولا كذلك ولو عين لكل واحد
نصيبا جاز من غير ذرع والقرعة لتطيس النفوس وفي القسمة والميل ليس لاحد منهم الرجوع
اذا قسم القاسم او باء بالتراض والمهاياة جارية وهم بما ذلة معنى اراد صورته حتى
يجري في الاعيان المتفاوتة كالدرهم والعبد دون الثلثات ونحوها المتنع اذا لم يكن
منقشا وليست كاجارة ولهذا لا يشرط فيه المدف ولا يطل مودتها ولا يموت احدهما
ولو طلب احدهما القسمة بطلت المهايات فيما يحتمل القسمة ولو طلب احدهما القسمة
والاخر المهاياة فالقسمة اولى ويجوز في دار واحدة بان يسكن كل واحد منهما ما
او احدهما علوها والاخر سفلهما وكل واحد منهما اجارة واحد عليه ولو تقابا في
دارين على ان يسكن كل واحد دارا جازا خشيلا ويجوز في عبد واحد يجدهم هذابو ما و
كنا في البيت الصغير وفي عبيدين يخدم كل واحد احدا فان شرط اطعام كل عبد على من يخدمه
جائز في الكتب لا يجوز في علمه عبد ولا عبيدين ولا في الدابتين **اح كتاب المزارعة**
وهي مفاعلة من الزراعة وهي الميراث والندحة ويسمى بخابرة وفي الشئ عقد على الزرع
ببعض الخارج وهو جائز عند ابويوسف ومحمد ومهما الله ومندا حنيفة رحمه الله فاسق
والنقوى على قولهما الحاجة الناس وقد يعامل بها السلف فصارت شريعة متواترة
وقضية متعارفة وقول للصيرى وفرع ابو حنيفة رحمه الله هذه المسائل على اصوله
لعلمه ان الناس لا يخذون بقوله وجواز المزارعة عندهما يدور على اصول ثلاثة
وعلى شرايط سنت اما الاصول فاخذها ان المزارعة ينعقد اجارة في الابتداء ثم
شركة في الاستداء ثم يصير شركة في الانشاء فلان مفوضها من هذا العقد الشركة
في الخارج ولا يجوز استيجار البقر ببعض الخارج لان هذا استيجار باجر مجهول
فلا يجوز فينا سكا وانما عرف جواز بالخبر ولم يرد حديث في استيجار البقر ببعض الخارج
وثابتها ان الخارج كله يحصل على ملك صاحب البقر لانه ما ملكه وصاحبه انما يستحق
ما يبتحقه بكمال الشرح والاستيجار باءا منافع الارض وباءا العمل والاستحقاق العمل
او منافع الارض مشروعة لان الزراعة مشروعة بالاتار والعمل ومنافع الارض بالاد
منها في الزراعة فصاحب البقر مستاجر عاملا وثالثها ان البقر اذا كان من قبل صاحب

الاشغال

الارض

الارض يجوز ان يكون البقر منه ويجوز ان يكون من قبل العامل لان في الوجه الاول يكون
مستاجر العامل ليعمل بالاشربة الارض وذلك جائز وفي الوجه الثاني يصير مستاجر العامل
ليعمل بالاشربة ويكون البقر تابعاً للعامل لان منفعتها من جنس منفعة العامل كما لا يرق
للخياط وان كان البقر من قبل العامل ينبغي ان يكون البقر منه فلا يجوز ان يكون البقر
من ربه لان الرضا لا يبيع ان يكون تبعا للارض لان منفعتها تختلف منفعة الارض
فيكون ذلك استيجارا للبقر ببعض الخارج وقد بينا ان ذلك لا يجوز والمزارعة اذا عقدت
وجب على صاحب البقر اجار المثل لصاحبه ثم ان كان البقر من العامل جيل من الخارج
مقتدا بالبقر وما اتفق وما اتفق فيه وما دفع من اجار المثل فيقصد قبالته وان كان
البقر من صاحب الارض بطيب له الكل ولا يقصد قبليته والفرق في الظهري واما الشرط
فاحداهما بان المدف لا يملك كانت ينعقد اجارة كان النقص من شرطها كالواحد للارض
ولو دفع ارضه مزارعة ولم يوقت ضدته وهو المختار للنقوى واكثر مشايخ طي جوزوها على
اول السنة وقالوا المفسد في بلاد صاحب الكفاية جهالة الوقت لان وقت الزراعة عندهم غير معين
فما كان وقت المعاملة معلوما عندهم جوزه وهايدون بيان الوقت على اول السنة وقت
الزراعة في بلادنا معلوم فيجوز بدون بيان الوقت كالمعاملة الا اننا نقول ان وقت لا يغلق امر المزارعة
في بلادهم لان الزرع الواحد يقدم ويؤخر شهرا وبزيادة بخلاف المعاملة وعقد المزارعة جوزه
جوزه على خلاف القياس فيجب التحذر عن جهالة فيها لا ضرورة فان ذكرنا وقتا لا يمكن فيه من
تلك الزراعة كان كالمذكر والقديم والفائدة وكما لو ذكرنا وقتا لا يعين في مثله في العادة
ضدت والشرط الثاني الشركة في الخارج عند حصوله على وجه لا يقطع الشركة فان شرط اصلها
لفسدا فضرر معلومة او ناحية معسة من الزرع لا يجوز لان هذا شرط يؤدى الى قطع
الشركة لاحتمال ان لا يخرج الا ذلك القدر وتلك الناحية الثالث بيان من البقر من
قبله الان البقر اذا كان من قبل الارض فهو مستاجر للعامل وان كان من قبل العامل
فهو مستاجر للارض وعند اختلاف الحكم لا بد من البيان ليكن ترتيب الحكم عليه فاذا ذكر
لفظا يدل عليه بان قال دفعت اليك البقر عاها او ففسك واجرتك هذه الارض واستخرجت
لعمل فيها جاز وان لم يذكر شيء من ذلك يحكم العرف في ذلك الموضع ان الجوز كان
العرف مختلفا ضدت المزارعة الرابع بيان جنس البقر لان الاجر بعض الخارج
واعلام جنس الاخر شرط لان بعضها ارض بالارض والاربعين البقر ان كان البقر
من قبل ربه لا رضى يجوز وان كان من قبل العامل لا يجوز الا اذا علم بان قال على ان يزرع
ما باءا لكل وبالي وان لم يكن شيء من ذلك ضدت المزارعة فاذا زرعها ينقلب
جائز كما لو استاجر دابة ولم يبين ما يحمل عليها لا يجوز وان حمل عليها شيئا ينقلب
جائزا الخامس بيان نصيب من لا يزرع من قبله لانه انما يبتحق بعض الخارج بالشرط
ولانه اجره في حقه فينبغي ان يكون معلوما فان بينا فهو على وجوه ستة ان شرط ان
يكون الحب والتبن بينهما نصفين جازت المضاربة والطلب والتبن بينهما على ما شرطاه
وكذا اذا شرط ان يكون الخارج او الزرع او الربح بينهما لان هذا يؤدى معنى الاول وان

بيان

وشرطا ان يكون الخارج او الزرع او البذر بينهما لان هاتين دى الحب لاحدهما بعينه والذين
 للآخر لا يجوز وكذا لو شرط ان يكون الحب لاحدهما بعينه والتين بينهما وان شرط ان يكون
 الحب بينهما والتين لاحدهما بعينه فان شرطه لصاحب البذر جاز ولو شرطه للآخر
 فقد وان شرط الحب بينهما وسكن عن التين يجوز على الثقل والتين لصاحب البذر
 وقيل بينهما كالحب وان شرط ان يكون التين بينهما وسكن عن الحب لا يجوز السادس
 التولية بين الارض والعامل كالموشر التولية بين المال والشارب يجب ان يقول رب
 الارض للمزارع سلمت اليك الارض لبيع وهذا الشرط لم يذكر في الكتاب فكل ما
 يمنع التولية كشرط العمل على رب لا يفسد العقد فان شرط العمل بمسدد في الارض
 ان كان البذر من العامل لا يجوز لان فيه استحيار العبد ببعض الخارج وان كان البذر
 من رب الارض جاز فيصير العبد لولاه ومن شرط التولية مزارع الارض عند العقد
 فان كان فيها زرع وقد ثبت كانت معاملته وان كان فيها زرع قد استخمد لا
 يجوز لانه استحق عن العمل وجب له ان يعمل المزارع ارضا حق لو فاقدا وهو لا
 يعمل لم يحسن لان الرضا منه لم يتم **ك** واذا دفع الرجل ان يرضه الى رجل
 ليزرعها على ان ما نزل في الله تعالى من ربي فهو بينهما نصفان فالمسألة
 على وجهين احدهما ان يكون البذر من قبل العامل والثاني ان يكون
 البذر من صاحب الارض وكل وجه على ثلاثة اوجه اما ان سكتا
 عن شرط البقر على العامل او على رب الارض فان سكتا فالبقر على العامل
 سواء كان البذر منه او من صاحب الارض لان البقرة آلة العمل فيكون على من يملك
 وان شرط البقر على العامل يكون عليه ايضا وان شرط البقر على صاحب
 الارض وان كان البذر من قبله يجوز وان كان من قبل العامل لا يجوز
ط وفي الكبرى المزارعة متفوع الى نوعين احدهما ان يكون الارض من
 احدهما الثاني ان يكون منها وكل نوع على وجهين احدهما اما ان كان
 البقر من احدهما او منها اما الوجه الاول من النوع الاول وهو اما اذا كان
 الارض من احدهما والبذر من احدهما فقد على ستة اوجه ثلاثة منها جائز
 وثلاثة منها فاسدة اما الجائز احدها ان يكون الارض من احدهما والبذر
 والبقر من الآخر لان صاحب البذر يكون مستأجر الارض ببعض الخارج
 وقد ذكرنا انه جائز الثاني ان يكون العمل من احدهما والارض والبذر
 والبقر من الآخر وانه جائز لانه استجار للعامل ببعض الخارج الثالث ان يكون
 الارض والبذر من احدهما والعمل والبقر من الآخر وانه جائز لانه
 استجار للعامل ببعض الخارج ايضا والبقرة آلة العمل فيكون يتبع للعامل
 واما الثلاثة الفاسدة احدها ان يكون الارض والبقر من واحد و
 البذر والعمل من الآخر وانه فاسد لان صاحب البذر يستأجر الارض
 والبقر ببعض الخارج لانه لا يمكن جعل البقر يتبع الارض لما بيننا وقد ذكرنا

الارض متفوعة الى المزارع

والعمل

الاستحجار

ان استجار البقر ببعض الخارج فاسد الثاني ان يكون البذر من واحد والباقي من
 الآخر وانه فاسد لان جوار المزارعة عرف بالاحتز وليس في دفع الارض
 وحده اثر الثالث ان يكون البذر والبقر من واحد والارض والعمل من
 آخر وانه فاسد ايضا في دفع البذر وحده ولو شرط ان يكون البذر منهما
 فهو على وجهين اما ان شرط العمل عليهما او على المدفوعة عليه فان شرط ان
 يكون العمل من المدفوعة اليه بان دفع ارضه على ان يكون العمل من المدفوعة
 اليه والبذر منهما نصفان فلهذا مزارعة فاسدة واذا ضمت كان الخارج
 بينهما على قدر ملكهما لانه استقله بحكم اجارة فاسدة وكذا اذا شرط ان
 ان يكون الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لرب الارض على العكس والنسبة
 فيه نظير وان شرط ان يكون البذر منهما نصفان والعمل عليهما نصفان و
 الخارج بينهما نصفان جاز واذا كانت الارض بينهما فاشترط على ان يكون البذر
 والعمل من احدهما والخارج بينهما نصفان واذا كان البذر من دافع والخارج
 بينهما نصفين لا يجوز ايضا وكذا اذا شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع و
 كذا اذا شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل ولو كان البذر من العامل فشرط
 ثلثي الخارج للعامل جاز ولو كان البذر بينهما نصفين فان شرط بينهما الخارج
 نصفين جاز وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل وثلثه للدافع لا يجوز في الاصح و
 كذا لو شرط ثلث الخارج للعامل وثلثه للدافع لا يجوز ايضا ولو شرط ثلثي البذر
 على العامل والخارج بينهما نصفين لا يجوز **ز** رجله ارضا را دان ياخذ بذر من
 رجل حتى يزرعها ويكون للخارج بينهما من الحيلة لمة ذلك ان يشتري نصف
 البذر منه وصره البايع من الثمن ثم يقول له ان زرعها بالبذر كله على ان الخارج
 بينهما نصفان لان البذر اذا صار مشتركا فالخارج يخرج من عمل مشترك
 بينهما فيكون بينهما بدون الشرط فاذا شرط اول دفع الى رجل ارضا وبن
 وباع نصف البذر من المزارع بعض البذر في ارضه نفسه وبعض في ارض
 الدافع والبيع جائز وما زرع المزارع في ارض نفسه وكل ما خرج منه لانه
 صار مستهلكا لذلك البذر وما زرع في ارض الدافع فالخارج بينهما على
 ما شرط دفع ارضه الى رجل ليزرعها ببذرهما جميعا والبقر عند الاكابر
 ان الخارج بينهما نصفان فتشارك الاكابر في نصيبه رجلا يعمل بعدا لمزارعة
 والشركة فاسد ان يكون المزارع بين الدافع والمدفوع اليه على قدر مددتهما ولصاحب
 البذر على المزارع الاول اجر مثل نصف الارض وعلى المزارع الاول ايضا للعامل
 الثاني اجر مثل عمله وليس للمزارع الاول منفصل نفقته وبذر وما عندهم رجل
 اخذ ارضا خرا با على ان يزرعها ويزرع مع رب الارض ثلث سنين فلهذا مزارعة
 فاسدة لما شرط عليه من عانة الحربة فاذا زرعها بينه فرب الارض ان يزرعها
 مزرعة والزرع بينهما على قدر البذر والعامل اجر مثله فيما عمن من الحزبه ولصاحب الارض

اجر مثل قدر الارض الذي استعمله العامل لانه انشغ به بحكم عقد فاسد جازع ارضه
ثم قال لا يخرج من هذا النوع وان زرعه في ارض كذا على ان الخارج بينهما نصفان لم يجز لان
الفلح عمل لا ينفع به العامل فاشترطه عليه بوجوب العقد واذا قطع سقى ان لا يقبل
نصفان لم يجز لان الفلح عمل لا ينفع به العامل فاشترطه عليه بوجوب العقد
ينبغي ان لا يقبل جازعاً في كل موضع جازت المزارعة فلم يخرج شيئاً لا شيء لواحده
منهما على صاحبه لان عند جواز المزارعة المستحق بعض الخارج فلا يجب شيء
اخر عنده بعد وان كانت المزارعة فاسدة وقد اخرجت زرعاً كثيراً كان الزرع
لصاحب البذر لانه غاملكه وعليه لصاحبه اجر المثل ان كان عمل لانه لم يزرعه
بحال فاذا لم يسلم له ما طمع وهو بعض الخارج ليعتق الموجب لاصلي وهو اجر المثل
كان في الاجارة الفاسدة وان كان البذر من رجل لارض والمزارعة فاسدة
يطيب له الزرع وان زاد على قدر بزرعه واجر مثل ارضه لانه غاملكه حصل
في ارضه وان كان البذر من العامل اخذ مثل بذر واجر مثل بشتق
وما عزم من اجر مثل الارض ويتصدق بالفصل واذا لم يخرج شيئاً في المزارعة
الفاسدة فعلى صاحب البذر اجر مثل صاحبه ان كان صاحبه عاملاً وان كان
صاحبه ربحاً لارض كان عليه اجر ارضه كانه المضاربة الفاسدة اذ المصيل اليه
كان على ربح المال اجر مثل المضارب لا يجاوز المسمى ثم اذا اراد ان يجز
المزارعة للمنفعة عند الكل او اراد ان يجز عندا لكل المزارعة التي جازت
عندها فالجبة لهما ان يميز الصبيان بضيء ربح الارض وضيء المزارع ثم يبقوا
رب الارض للمزارع هذا نسبي وقد وجب عليك اجر مثل الارض ونفساً
ووجب لك على اجر مثل عملك وبيئتك ويلزمك فعل صاحب الحق على هذه الحظ
وعلى اجر المثل الارض ونفساً الذي وجب عليك مما وجب لك على مصول
المزارع صالحة ويقول المزارع لرب الارض وجب لك على اجر مثل ارضك
او نفساً لها ولي عليك مثل اجر مثل على ومراي ويدري فعل صاحب الحق مما
وجب لك على على ما وجب عليك وعلى هذه الحظ فيقول ربح الارض صالحة
فاذا قال ذلك ونزاعاً على هذا الوجه جاز لان الحق بينهما لا يبعدوها فاذا نزاعاً
بذلك زال المواعيد للثنت فيطيب لكل واحد منهما ما اصاب سقى ارضاً وكرمه
بما سرق بطيب له الخارج كز غصب غنائم به ذابته ضمن العلف ويطيب له
ما زاد في التركة والا فضل له ان يتصدق بالخارج لان الماسق في الخارج بخلاف
الدابة لان العلف لا يبقى فيها بل يصير بطيبها شيئاً آخر **ك** رجل دفع الى رجل
ارضاً على ان يزرعها بذر سنة هذه على انه ان زرعها حنطة والخارج بينهما
نصفان وان زرعها شعيراً فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمّاً جازعاً
الارض ربعه جازعاً شرطاً في لزوم بعضها شعيراً وبعضها سمّاً جازعاً
ايضاً على ما شرط في كل نوع وكذا لو دفع الى رجل ارضاً ثلثين سنة على ان يزرع

ان زرعها حنطة وكذا اه

من حنطة او شعيراً او شيء من غلة في الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما عزم
منها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما الثلث لصاحب الارض ثلثاه وللعامل
ثلثه فهو جازعاً ما اشترط اسواً من كل واحد من النوعين او زرعه بعضها و
جزل بعضها كرمات ظاهرة او روية ولو دفع ارضاً مزارعة على ان يزرعها
بذلك ويقوم على ان يزرع بعضاً حنطة وبعضها شعيراً وبعضها سمّاً
فازرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرعه منها شعيراً فله ربح الارض
منه ربعه فها فاسد كل بخلاف ما تقدم لان ههنا نص على النقيض و
حيث لم يسلم ان يزرع كلها احداً النوعين وما كل نوع في بعض الارض
وذلك البعض مجهول الحال وعند الفاعل البذر في الارض لانه اذا زرع
بعضها حنطة لا يدري ما يزرع في ناحية اخرى ولو دفع الى رجل ارضاً ليزرعها
ببذر على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيراً
فالخارج كله للعامل جازعاً وكذا لو دفع الى رجل ارضاً على انه ان زرعها حنطة
فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيراً فالخارج كله للعامل جازعاً وكذا لو دفع
الى رجل ارضاً على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيراً
فالخارج كله للعامل وان زرعها سمّاً فالخارج لصاحب الارض جازعاً والعقد والتغير
والمنطقة دون السهم ولو دفع الى رجل ارضاً ليزرعها سبب ما بدا له على ان ما
يجز من السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج
لرب الارض فهو جازعاً ولو دفع ارضاً الى رجل سنة هذه على ان يزرعها ببذر
فظم فخرج بينهما من عصفه فوالمزارع وما خرج من فظم فهو لرب الارض
او على العكس كان قاسماً سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل
المزارع لان العصف كل واحد منهما مقصود في المزارعة فاشترط احدهما
لاحد العاقلين خاصة بشيئ الشركة في المقصود لاحتمال ان يحصل احدهما
ولا يحصل الاخر وكما كل شيء له نوعان من الربح كل واحد منهما مقصود كبذر
الكثان والكتان وكذا الرطبة وبزرها لا يجوز تخصيص احد هما بشيء من
المقصود بخلاف مع التبن لان ذلك غير مقصود بخلاف بذر الرطبة معها
والعصف مع القنطري لان كل واحد منهما مقصود رجلاً دفع الى رجل ارضاً
ثلث سنين على ان يزرعها في السنة الاولى ببذر ما بدا له على ان الخارج
بينهما نصفاً على ان يزرعها في السنة الثانية ببذر وعمله على ان الخارج
للعامل وعلى العامل اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة
الثالثة ببذر صاحب الارض على ان يكون لصاحب الارض والمزارع عليه اجر
مائة درهم لعل جازعاً جميع ذلك واذا اراد المزارع ان يدفع مزارعة فالمسألة
على وجهين اما ان كان البذر من ربح الارض او المزارع فان كان من ربح الارض
لم يكن للعامل ان ينفقها مزارعة اذ لم يتل له ربح الارض اعمل فيه برايك

اراد ان يزرعها

عشر ارض و بزر

وان قال سربا لارض عمل فيه براك كان له ايضا ان يدفعها من ارضه كالمضاد
اذا قال له سربا الما له عمل فيه براك فلم يقبل من الارض الى المزارع وهو دفع
صار غاصبا للارض والبذر جميعا ومن غصب رشا وبذرا ودفعها الى غيره
مزارع كان المزارع يمينه وبين العامل على ما شرطوا ولرب الارض والبذر ان
يضمن البذر ايها شاء لان الاول غاصب بالدفع والثاني غاصب بالتبضع
فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لان الاول ملكه باءا الظمان فبضمين انه
دفع ملك نفسه وان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول لانه صار مفعولا من
جهة الاول فكان له الرجوع ونقصان الارض يكون على الثاني وليس لران
يضمن الاول واذا قال له سربا لارض عمل فيه براك حتى تملك دفع
الارض الى غير مزارعة وقد كانا شرطنا ان يكون الخارج بينهما نصفين فاذا
دفع المزارع الى الثاني ينظر ان شرط الثاني نصف المالح كان نصف الخارج للمزارع
الثاني والنصف لرب الارض نصيب نفسه من المزارع وقد ثبت وخرج فاجاز
المزارع البيع فهو جازم ونصيب المزارع فيه قائم واذا لم يخرج المزارع ولم يست
والبذر من سربا لارض فله في المزارع في الحاضر فان باع بغير رضا المزارع بغير
عنه فكلما الجواب باع ارضها فيها مزارع ولم يست فان كان البذر عفت في الارض
فهو للمشتري والافقو للبائع فلو ساه مشتركة شت ولم يكن غفنا من البائع فهو للبائع
ارضها والمشتري مستطوع وكذا لو بكن سعوهم بعد واختار الفقيه ابو الليث انه
للبيع في الاحوال كلها الا اذا تبع مع الارض ما نصفا او دلالة وبه يفق **ك** ولو
دفع الى رجل ارضا ونذر على ان يزرعها سنة هذه على ان الخارج بينهما نصفين
فزرعها ولم يقصد حتى تهربه العامل وانفق صاحب الارض من القاش على
الزرع حتى استخضه ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يهتد صاحب
الارض جميع نفقته ولو لم يهرب ولكنه انفق وقت المزارعة قبل ان يستخض
الزرع والمزارع غايب فان القاش يوقل لصاحب الارض نفقته ان شئت
فاذا استخض لم يصل العامل الى الزرع حتى يهبطيك نفقتك فان ابى ان
يهبطيك النفقة ابيع حصته من المزارع واعطيك حصته من الثمن حصته من
النفقة فان لم يقب حصته بذكر فلا شيء لك عليه رجل دفع ارضه مزارعة
سنة واحدة فاخر العامل المزارع حتى زرع في آخر السنة لم يبيع من ذلك فاذا
زرع ثم انقضت المدة والزرع يقل بعد فالزرع بين العامل ورب الارض نصفان
والعمل فيما بقى عليهما وعلى العمل اجر مثل نصف الارض وان اراد رب الارض
ان يأخذ الزرع عدلا لم يكن له ذلك بخلاف العامل فان له ذلك وبقية لصاحب
الارض فله فيكون سكما او اعطه قيمة نصيبه منه او انفق على الزرع كله واربع
فحصته بما ينفق في نصيبه واذا اختارا لانفاق يجمع بما ينفق في نصيبه الا
انه لا يرجع الا بقدر نصيبه حتى اذا كان نصيبه من النفقة اكثر من نصيبه **الزرع**

لم يرجع

لم يرجع عليه بالفضل ولو كان البذر من صاحب الارض فبذاله ان لا يزرع بعد ما كرمها
العامل فحفل نمارها كان له ذلك ولا شيء للعامل اما يمينه وبين الله تعالى فيعطى العامل
اجر مثل عمله ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل ان
يستخضه فله ورثته من ثمنها على ما لها فلهم ذلك لانهم قاموا مقام الوث
ولا اجر لهم في العمل ولا اجر عليهم وان قالوا لا يحرون على ذلك وليا لصاحب
الارض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين او اعطهم قيمة حصتهم من الزرع
او انفق على حصتهم ويكون نفقتك في حصتهم مما يخرج من الارض على نحو ما ذكرنا
الا ان هذا اذا اراد صاحب الارض لانفاق يرجع بنصف النفقة في نصيب
العامل ومقتضى جميع النفقة في نصيب الوث فان كان البذر من سربا لارض لربها
كثيرا فقد سربا لارض شرطت لك الثلث ولة للمضارع شرطت الى النصف فالقول قول رب
الارض ميمنه فان اقاما فبشر المزارع كالموا اقام هو ولو اخذنا قبل ان يزرع
شيئا بخلافه ويرا المزارعة ويبدأ بين المزارع وان اقاما قبل التخالف او بعد
فاليمين بين المزارع وزرع ارض غيره فلا حصصا للزرع فالصاحب لارض كانت
اخرى زرعتها بذري ولة المزارع كذا كان لك وزرع عن بذري فالقول
قوله المزارع مزارع زرع الارض فاكله المزارع واكثره فاراد المزارع ان يزرع
فيها شيئا اخر فيما بقى من المدة فله صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة
بينهما على ان يزرع فيها نوعا معينيا ليس له ان يزرع فيها بقى من المدة ماشاء وان كان
احدهما مزارعة عامة او مطلقة كان له ان يحذف منها ما شاء مادام الوقت باقيا
واذا دفع رجل الى رجل ارضا على ان يزرعها حنطة فليس له ان يزرع غير الحنطة و
ان كان ذلك اهوون على الارض واقل جزا من الحنطة بخلاف ما اذا استأجرها
بدراهم ليزرعها حنطة فزرع فيها ما هو اقل جزا بالارض من الحنطة حيث يجوز
ويستحق الارض وكذا لو كان خذ هذه الارض ليزرعها حنطة او ليزرعها بنبطة
او قاش فان زرعا حنطة بالفا فله كله شركا حتى لو زرع غير الحنطة يصير حانفا
ط مزارع وقت له سنة فزرع في السنة الثانية ايضا بغنمها ان رب
الارض فلم يجز ان كانت العادة بين اهل تلك القرية ان يزرعوا مدة بعد
اخرى بعد مدة المزارعة فذلك جازم مضت مدة المزارعة ثم زرعها المزارع
كذلك عشر سنين قتل لا يجوز وعلى المزارع ان يزرع مقدار عمله وشبهه ويكفي
ويستحق الفضل وقيل يجوز هذا هو الاصح وهذا اذا كانت مدة المزارعة
مزارع زرع ارضا معقدة للمزارعة فزرعها ان يمتنع بعد العقدان كان الممتنع صاحب
البذر فله ذلك وان كان غير الممتنع فله ذلك لا يبعد وفي المعاملة ليس لاحد امتناع
الابذر والبذر من قبل رب الارض دين لا فاعاله الا من ثمن الارض وان
كان العمل قد عمل في الارض ينظر ان كان ذلك العمل كرى الانهار ويسوي المسناة
وعو ذلك لا شيء له على صاحب الارض وان كان قد زرع ونبت الزرع فليس له البيع

فاخرجت الارض ع

ما زال المزارع والزرع بغير

علم

في الدين حتى يستخصد ويجوز القايض من الميسر حتى يستخصد الزرع ثم يبرده
 الى الجحن وكذا لو وجد العامل سارقا او غافلا فهو عذر والعذر في جانب العامل
 المرض الذي يجرى عن العمل او عن السعة بحكم مقتدر الوصول الى الماك **ك** وللعامل الخيار
 اذا كان البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكراب وان شاكرك وعلى عامله حفظ
 نفسه من ماهر محرم عليه فلا يكسر شيئا من الاشجار والعقبات او الدعايم
 او العرش لطيف العذر واذا اخرج الزراعيين وقت الربيع لاجل ان ياخذ من الفضل
 ومن الاعصاب التي تقطع من الشجر عند التشذيب ولا يصر في الحاجة نفسه شيئا
 من ذلك بغير اذن صاحب الكرم ولا يخرج شيئا من الثمار للصنف وغيره الا باجر
 صاحب الكرم **ط** ولو مضت المدفوع والزرع بقل فالزرع على ما شرطنا والعمل
 فيما بقى عليها حتى يستخصد وعلى العامل اجز مثل نصف الارض لصاحب الارض
 وانما تأخذها قبل الشروع فلا خسران يبيع بعد الشروع يفسخ العقد فان كان الذي
 مات رب الارض والزرع بقل وقد عقدت المزارعة ثلث سنين فانه يبقى العقد في هذه
 السنة حتى يستخصد الزرع بغير الجابين فاذا استخصد فمضى على شرطهم فمضى المزارعة
 فيما بقى ولو مات المزارع والزرع بقل فبان قال ورثته عن فعله لا يكون لصاحب الارض
 ان يقطع ويبقى المزارعة مما شرط الى ان يستخصد ذلك الزرع فان قالوا لا نعمل بقل الارض
 فيكون العمل بينهما ولا يجبرون على العمل وقاله لصاحب الارض ان يقطع فيكون بينكم
 او اعطهم قيمة حصصهم والزرع كله لك او انفق وتفتك في حصصهم فيرجع بالنفقة
 في حصصهم والخيار في ذلك لرب الارض واذا كان البذر من رب الارض فبداه
 ان لا يزرع بغيرها كرهيا العامل وحضر انفارها فله ذلك ولا شيء عليه للعامل
 لكن بينه وبين الله تعالى فعلى رب الارض ان يرضى العامل دفع ارضه مزارعة مسع
 على ان يزرعها المزارع ببذر وعمله على ان الخارج بينهما نصفان فزرعها المزارع
 فلما صار الزرع بقل باع رب الارض ارضه بزرعها او لم يذكر الزرع فالبيع موقوف
 فان اجارا ولم يجبر لكن لم يفسخ القايض العقد بطلب المشتري حتى استخصد الزرع
 ومضت السنة حجازا للبيع واذا اخذ البيع في الارض المدفوعة مزارعة فان
 كان باع الارض دون الزرع فالارض للمشتري والزرع بين المزارع وباع
 الارض نصفان واذا كان باع الارض بحصة من الزرع فالارض ونصف الزرع
 للمشتري بكل الثمن من غير خيار له سواء كان بيعا او هبة المزارع او بغير
 المدفوع وان كان باعها بالزرع كله فان كان النقاد باستخصد الزرع ومضى المدفوع
 او باجاء المزارع في حصصه رب الارض والمشتري لم يكن علما وقت البيع بشرطه الذي
 خيل للمشتري ان شاء اخذ الارض ونصف الزرع بحصصهما من الثمن لو قسم على الزرع
 والارض يوم العقد وان شاكرك لم يفسخ النفقة عليه وان كان بيعا او هبة
 باجاء المزارع بيع الارض مطلقا لزم المشتري كل الارض والزرع بجميع الثمن
 من غير خيار له ثم بعد ذلك حصص الارض لرب الارض خاصة وحصص الزرع بينه وبين المزارع

نصفين

باع صرما ووقع مزارعة

نصفين ولو اراد المزارع ان يفسخ البيع قبل استخصد الزرع الصحيح انه ليس له ذلك **س**
 دفع ارضه مزارعة ثم باعها قبل ان يزرع المزارع فان كان البذر من رب
 الارض فالمشتري ان يبيع المزارع عن المزارعة وان كان من المزارع ليس له
 ذلك لانه حينئذ ينزله ما لو استاجر لارض من رب الارض الى اجل
 معلوم ببعض الخارج ولو استاجر منه او قاطع منه من جلا ثم باعها رب
 الارض كان المستاجر والمقاطع ان يجعل بزرع الى ان يفسخ الاجل وليس للمشتري
 منه فكذا في المزارعة اما اذا كان البذر من رب الارض فهو مستاجر
 للمزارع لا للعمل فلا قيمة لعمله **ب** دفع ارضه مزارعة او كرمه معا فعمل
 العامل فيه عملا قليلا او مزرع الارض ثم باع رب الارض ارضه او كرمه بربها
 المزارع او العامل فان لم يكن سه الزرع وكان البذر من رب الارض فلا شيء
 للمزارع من الثمن في الحكم وان كان من المزارع فله حصص البذر قيمة من ذوق
 في الارض واما الكرم والتخل اذ لم يكن خرج منه شيء فلا شيء للعامل واذا
 باع رب الارض مع ولا شيء للمزارع الاول وان قال الاول والثاني دفعها لك
 على ان يكون نصف الخارج لرب الارض والثلث لك والسدس لرب الارض والخارج
 بينهم على ما شرطوا وكذا لو قال الثاني على ان يكون نصيب من الخارج بيننا نصفين
 فهو جازين ونصف الخارج لرب الارض والنصف بين المزارع الاول والثاني نصفين
 هذا اذا كان البذر من رب الارض فان كان البذر من العامل كان له ان يبرعها
 الى غيره مزارعة سواء شرط ان يكون البذر من الثاني او من الاول لان البذر اذا
 كان مشروطا على العامل فهو مستاجر لارض والمستاجر ان يواجر وان يبرع الى غيره
 مزارعة بخلاف ما اذا كان البذر من رب الارض لان العامل هناك جبر وليس
 للاجير ان يواجر او يبرع الى غيره مزارعة الا اذا قال له اعمل فيه بربك ثم او
 اجاز هذا والمزارع الاول جعل الثاني نصف الخارج فهو على ما ذكرنا ان نصف
 الخارج للمزارع الثاني والنصف لرب الارض ولا شيء للمزارع الاول **ك** واذا شرط
 في المزارعة صاحب الارض على العامل ما يحصل له الخارج كالحفظ والسقي الى ان
 يبرك الزرع لا يفسد المزارعة وكذا لو شرط على العامل ما لا يخرج بدونه
 زرع معتاد كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط ولكن اذا شرط عليه يلزمه الوفا
 به واذا شرط على العامل ما سعى منفعته بعد انتهاء المزارعة يفسد العقد سواء
 كان البذر من العامل ومن صاحب الارض لان ذلك لا يرضى اصلا **ل**
 وكري لا يفسد المزارعة ولا يفسد المزارعة ولا يفسد المزارعة ولا يفسد المزارعة
 صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض وفي المزارعة والعاملة على
 المزارع والعامل العمل من الموط والسقي وغير ذلك حتى يستخصد الزرع ويبرك
 الثمار حسلا لرب الارض فان ادرك الثمار واستخصد الزرع كان العمل من قطع
 الثمار وقطع الغيب والمصار والمجمع والرفع الى البذر والرياسة والتدبير و

للمنفعة وغير ذلك عليها على قدر حصتها وبعد التفتة على كل واحد منهما وتخصيبه فان شرط ذلك
 على العامل عند العقد في ظاهر الرواية وقبل ذلك جازبه وهو اختيار اكثر مشايخ
 خراسان ليعامل الناس به هذا اذا اشرط هذه الاعمال على العامل فان شرط
 على ربا الارض عند العقد لعدم التوافق وشرط كرى الانهار وبناء المستات
 وبناء الخابيط والفا السرقين ونصب المرايش وتقلب المسار وعسرها على العامل
 ليسد المزارعة والمعاملة فلوان المزارع حصدا للزراع وراس بعينها من
 الدافع من غير ان يشترط ذلك عليه وحصة الدافع مصنونة عليه ولو شرط عليه
 ذلك وعامل من المصادق هكذا الزرع بعينه حصة الدافع وهذا اذا اشرط
 لا يفعل الناس مثله اما لا يعين بتأخير لا يفعل الناس مثله وهذا بناء على ان اختيار
 اكثر مشايخ بلخ على خلاف ظاهر الرواية وكذا هذا في اجتناء الفطن انفق
 ط ولو كان الاكاد ترك سقى الارض مع الفدر عليه حتى يسر فانه بعينه قيمة الزرع
 بايتا والمعتبر في النجوم حين صار المزارع بحال بفرقة ترك السقي فان لم يكن للزرع
 قيمة حينئذ فانه يقوم الارض من روعه وغيره من روعه فصمن نصف فصل
 ما بينهما واحصا لما يتبب الارض على الدافع ثم السقي بعد ذلك على العامل والخيار
 ان كان من السقي على العامل مثل فتح فترقة هذا الصغير من الكبير الا ان يتقيد
 والا في موضع اعتاد الظلمة منع الما حينئذ تبين انفع على الدافع وان شرط
 على المزارع شرطا لا يقتضيه مطلق المزارعة ولا حدها فيه منفعة فان كان
 عملا سقي منفعة بعد انفق جميع مدة المزارعة كالكراب فاشترط لا يفيد
 وفي الاخير ومضى شرط في المزارعة ما ليس من اعمالها فندت لا شرط
 لا يقتضيه العقد وفيه فغ لا حدها فصار كاشترط الحمل عليه وعن ابى يوسف
 جواز وعليه الفتوى للشامل كالاستغنياء ولو شرط البنان فيسد ثمره
 الكراب نائيا على ما يحتاج اليه لزوم الزرع المعتاد وقيل ان يبذل الارض في
 ربا كروية بعد فراعها ثم شرط الكراب على العامل اذا لم يكن مفسدا لا شك
 انه يلزم بالذكرا ما بدون الشرط ان كانت الارض تخرج زرعاً معتاداً من
 غير كراب لا يلزم وان لا يخرج اصلا ويخرج لكن شيئا قليلا غير معتاد الا
 الزراعة لاجله يلزم ويجز عليه وكذا السنة على هذا اذا كانت الارض لا تخرج
 زرعاً معتاداً بدون السقي يجز عليه وكذا الفاسرقيين وما شابه ذلك على
 هذا فالعامل ان كل عمل لا يخرج الزرع المعتاد بدونه فهو على المزارع في الزراعة
 وعلى العامل في المعاملة بمطلق العقل وكل عمل لا يثير في الزيادة على المعتاد لا
 يكون عليهما بدون الشرط واذا اراد احدهما حرجه لانه يحدث في تلك
 السنة وان لم يخرج الثمر لآفة سماوية يحدث في تلك السنة كانت المعاملة جازية
 ولا اجر للعامل ههنا ولو دفع الى رجل ارضا معاملة وفيها اشجار لا يحتاج الى عمل
 سوى الحفظ ان كانت بحال لم يحفظ بذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة وان

ما كثر في المزارع من العمل

كانت

كانت بحال لا يذهب ثمرها قبل الادراك لم يحفظ لاجوز المعاملة رجل دفع الى رجل ارضا بعتا
 سنين معلومة على ان يغير سها شجرا او كرم ما على ان ما اخرج الله تعالى من ثمر او
 شجرا او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين فهو فاسد والنسب
 والفارس ربا لارض وللآخر بقية غرسه واجرمه رجل دفع الى رجل ارضا لغير
 فيها الاشجار والكرم يقضيان من قبل المدفع اليه ولم يوقت لذلك وقتا ففارس المدفع
 اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستاجر الارض من صاحبها كل سنة باجر
 ستمى ثم ان صاحب الارض اخذ المدفع اليه وقت الربيع قبل السنين ونزحت بطلع
 الاشجار ان اخذ بذركه وقت قبل خروج الثمر كان له ذلك وصاحب
 الارض انما يملك ذلك اذا تمت السنة رجل دفع الى رجل ارضا لغير سها وفيه اليه
 البتة مرسفا لصاحب الارض نادفت اليك البتة والاشجار له وقت الفارس قد
 سرفت تلك البتة والشجر له فالفوق لصاحب الارض ولو دفع الى رجل ارضا لغير سها
 في حافة نهر لا هل قرية فلا غرس وادرك الشجر في الدافع للفارس كحادث
 دى وفي عياله دفعت اليك البتة لغير سها فيكون الاشجار له ان علم ان التات
 كانت للفارس فيكون الاشجار له وان كانت للدافع فان كانت الفارس على مثل
 هذا العمل كان الاشجار للدافع وان لم يكن الفارس على مثل هذا العمل ولم يفرسها
 باذنه فهو الفارس وعليه قيمة التات واذا كان الفحل بين رجلين فدفع احدهما الفحل
 معاملة الى صاحبه على ان يقوم عليها تسعها ويجوزها ما اخرج الله تعالى من
 ذلك من شجرة فهو بينهما اثلاثا ثلثه للدافع وثلثاه للعامل ففقد المعاملة فاسدة ولو كان
 مكان المعاملة مزارعة بان كانت الارض بين رجلين فدفع احدهما الى صاحبه لغير سها
 يذره بينهما نصفين على ان للعامل بسنه فالزراعة فاسدة في الصحيح ط دفع الى
 ابن له ارضا لغير سها فيها اشجار على ان الخارج بينهما نصفان ولم يوقت له
 لغرس فيها ثم مات الدافع وحلفا لابن المدفوعة اليه وورثه سواه فاراد غرس
 من الورثة ان يكفون قطع الاشجار ليقسموا الارض فان كانت الارض يحمل السنة
 نمت بينهم فما اصاب حصه الفارس قلع مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف
 ثلعه ونصيبه ارضه ان لم يحضر منها صلح وان كان والارض لا يحتمل السنة كلف
 قلع الكل الا اذا جرى بينهما صلح دفع اشجارا الى رجل معاملة على ان يقوم عليها
 ويشد منها ما يحتاج الى الشد وتشدب منها ما يحتاج الى الشدب فاحتر الكار
 شد الاشجار حجة اصحاب البرد واما اشجار ان لم يسد منها البرد فالكار ضامن قيمة
 ما اصابه البرد ولو اخذ كرم معاملة فقام عليه اياما ثم تركه ثم جاء من ادراك لا تزال
 فطلبه لشركة ان كان رده على صاحبه بعد ما خرجت الثمر والعنب وصارت بحال
 لو قطعت لكان لها قيمة لا يطل شركة وهو شرك على الشرط المقدم وان كان رده في
 وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة له شجرة الجوز يجوز رفعها معاملة وللعامل
 حصه من الثمرة لانها تحتاج الى السقي او المنفعة حتى لو لم يحجج الى احدهما لاجوز والرقب

دفع على الارض من كرمها اه

دفع اليه اه

دفع اليه لغير سها اه

على صاحب الكرم وعلى النخل حتى يصير عريشا على العامل على صاحب الكرم ونصيبها في
 الكرم على العامل ولا يحرق العامل من الاشجار والنقبات والدعام والعريش بطبع
 القدر واذا قطع النقبات وقت البيع لا يحل له ان ياخذ من النقبات الا باذن
 صاحب الكرم كما لا يخرج شيئا من الثمار للصف وغيره الا باذنه دفع كرمه معاملة
 قائم وكان الدافع واهل دانه يدخلون الكرم في كل يوم فيأكلون منه ويملون
 والعامل لا يبيخد الا فلان فان كان اهله من الدافع وحملا بغير اذن الدافع فالضمان
 عليه دون الدافع كالحصى وان اخذ باذنه وهم من يحول عليه نفقة للظمان
 عليه ويضمن الدافع تضيق عاملة كما لو قبض بنفسه واعطاهم وان لم يكن فاق من
 معهم عليه لم يضمن حراب غرس اشجار في ارض بغير امر صاحب الارض
 فلما كبرت الاشجار اخذها فيها فان كان سربا لا يرضى منها بالاشجار غرسها للارض
 من ارض نفسه ففي المراثي لكن لا يطيله زيادته فيما من الله تعالى وان كان غرس
 بامر من غير شرط شركة طلب له لانه صار معه الارض بغيره في ارض رجل سرب
 من مرقها في ارض غيره فان كان صاحب الارض هو الذي سقاها واسه فقول
 وان كان سرب بنفسه فهو لصاحب الشجرة ان صدره ربا الارض الغامق عرق
 شجرة وان كذبه فالقول له قوله ليجل دهبه الربح الى كرم غيره مستمها
 سبيل ولم يعد الحب تحت الاجاق فيكون الارض بين سرب الارض وبين
 المزارع ولا شيء للقاصب من ارض الغير بغير اذنه ففضلة الزراعة ضمنه نقصان
 الارض ويظهر الى ابرقها لا الى ثمنها قبل استقلا الفاصب وبعدها وهو الخلف
 فلو انه قال بالنقصان من المزارع من الضمان ان قال بفعله ربا الارض لا يرى
 اصلا كما وان قال بفعله ربا الارض وصلى احد ارض اليتيم مزارعة ان كان البذر
 من السهم لا يجرى وان كان من الوجه جاز والخيار انه ان كان اجرا للمثل او
 الضمان النقصان والبذر ولو كان من اليتيم عند السهم مما نصه من الخارج لم
 يحرم المزارعة ارضه هذه السنة على ان يزرعها بغيرها وعملها فخرج منه
 فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسد والعتقة صحيحة فصدقا اجر
 مثل نصف الارض وان زرع المزارعة الارض رعا فخرجت شيئا او لم يخرج
 جميع الخارج للمارة ولا صافق لها على الزوج الصدا المادون له في التجار اذا دفع
 ارضه مزارعة واخذها بشرائطها يجوز وكذلك لصبي المادون له في
 التجار وصلى دفع ارضا مزارعة ثم ان المولى يحب عليه فهو وجهين الاول
 ان يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه المزارعة على حالها
 سواء احس عليه المولى قبل الزراعة او بعدها الثاني ان يكون البذر من جهة
 الصدا اخذ ارضا مزارعة ثم يحب عليه المولى فان كان البذر من جهة صاحب
 الارض فالزراعة على حالها وان كان البذر من قبل الصدا فان الحب قبل
 الزراعة فالجور وان كان المحر بعد الزراعة لا يورسها والصبي كالصبي للمادون

عز الشجار سرب صاحب الارض

سبب عرض

صلى اخذ ارض اليتيم ارضه

احد مزارع ثم جرحه

اذاعة

اذا مات الاخر فندفع المستاجر بذرنا الى ورثة الاخر وقالوا ان زرعوا في هذه الارض من
 زرعوا فالخارج يكون لورثة والمستاجر على ورثة الاجر مثل ذكرا البذر واذا
 مات الرجل وترك اولاد صغيرا وكبيرا فعلى الاولاد عمل المزارعة من زرعوا ارضا مشتركة
 وفي الغيرة بالاكاد وهو الاولاد كلهم في اعيالهم في ارضهم معا حوالهم وهم يزرعون
 ويجمعون الغلة في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة وهذه الغلة يكون
 شراكة بين المرأة والاولاد وان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين
 ان كانوا اكبارا او باذن وعوان كان البعض مفعلا وان زرعوا من بذر بينهم
 كانت الغلة للزراعيين شجرة او ربع بذر في ارض انسان من غير ان يزرعه
 احد فهو لصاحب الارض **كتاب المساقاة** ويسمى معاملة معاينة من
 السقي والعمل فيه ان يقوم بما يحتاج اليه الشجرة والسقي وغيره دفع الثمن الى من يزرع
 عرض من ثمن وهو كالزراعة حكما وخلافه وشرايطها الا المدقة فانها توضع بلا ذكرها
 على اول الثمرة يخرج وشرايطها اربعة منها تضيق العامل فان شيئا نصيب العامل
 وسكتا نصيب الدافع جان وبالعكس ايضا لان هذا بين نصيبه كمال
 تعالى وورثة ابواه فلامنه الثلث من نصيب الام ثم كان ذلك ما بان البلع
 لا بكذاها ومنها الشركة في الخارج ومنها الحصة من الاشجار والعامل
 ومنها بان المدقة فان سكت عن الوقت جازا سكتا نا ويقع العقد على
 اول الثمرة يكون في الملك السنة ليجل دفع اصول رطلية في ارض الى رجل
 معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد لان الرطبة ليست لها عامه سمي
 اسها فان كانت رطبة وليست لها غاية سمي بها ثم يقطع ثم يخرج بعد ذلك جاز
 المعاملة من غير بيان الوقت ويكون المعاملة على اولى حر يكون
 ولو دفع بجلا فطاع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة بعد
 ما صار سدا اسرا واخذ ارضه لم يثبت عظم جازت المعاملة ولو دفع
 اليه بعد ما تنهاى عطمة لا يثبت بعد ذلك الا انه لم يطل بعد كانت المعاملة
 فاسدة فان عمل فيه العامل كان له اجر مشد ولو دفع الى رجل رطبة
 فلانها جازها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على ان
 ما رزق الله تعالى من بذرها ففي بينهما جاز وان لم يسميا وقتا والبذر
 بينهما والرطبة لصاحبها ولو اشتد طاعا لان يكون الرطبة بينهما
 صفيين مشد المعاملة ولو دفع رجل الى رجل عراس محل او سرح او كرم
 فزعلت في الارض ولم يسم الثمن على ان يقوم عليها ويسقيها وليحق النهر
 فخرج من ذلك فهو بينهما نصفان وكانت فاسدة اذ لم يكن يسم سنين
 معلومة فان شئ من ذلك وقتا معلوما جاز ولو دفع عملا او كرم او شجر
 معاملة مشد معلومة بغير انها لا يخرج الثمن في ملك المدقة فان دفعها في
 اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسدا ولو شرط ان لا يكون وقتا قد يبلغ الثمن في ذلك

مات وترك اولاد فاعملوا على الارض

دفع الى اخر عراس محل

الوقت وقد يتاحر عنه حاز فان خرج التمر في ذلك الوقت فهو بينهما على ما شرطوا وان
تاخر عن ذلك الوقت فللعامل اجر مثل عمله فيما علم ان لم يكن تأخر بغير اذن رب
الارض فالزراع بينهما على ما يكون من عادة اهل ذلك الموضع واذا اختلفا
عادتهم في ذلك ولم يكن الارض معتدة لذلك لا يصير الزارع منازعا بل حكم حكم
القاصب وهذا اذا لم يعلم ان هذا الزارع ما زرع هذه الارض على وجه القصب
اقا اذا علم انه زرعها على وجه القصب اما اذا علم انه زرعها على وجه القصب
اما بنصره بترك وقت الزرع او بغيره حاله بان يحمل منصبه عن اخذ الارض من
الخارج كله له وعليه نقصان زرع الارض ان يوصفها زراعتها ولو لم يعلم منه
وقت المزراع شي من ذلك ثم ادعى بعد ذلك له زرع غصبا فالقول له زرع
زرع ثوبا فاخذ بعضها من الارض وبقي البعض من بعد مضي المعاملة ان
كان ينفذ في الارض على حاله ولم يقطع فهو بين المزراع ورب الارض على ما شرطوا
لان حكم المزراع في الاول باقية وان لم يقطع فالحق للذي نبت بغيره وان نبت من
غيره حتى يبين ان يكون بينهما على قدر حقهما في البذر اكار رفع الزرع من الارض فنت
فيها زرع مما كان تناوثر منه وادرك فهو بين الاكار والمزراع على قدر نصيبهما
ويستحب الاكار ان يتخذ قباله من نصيبه ولو كان لرب الارض سقاءه
قام عليه حتى نبت فهو له لانه استهلكه فان كان للحب قيمة فعليه ضمان ذلك والا
فلا شيء عليه وان سقاه اجنبى كان منقطعاً والزراع بين الزراع ورب الارض على ما
اشترطوا من استجارها من زرعها ورفع الزرع معب هناك شأ بل ينفذ الارض
حتى ادركت للحياة ففي الارض بين رجلين فعلا بحدهما فليترك ان يزرع
نصف الارض ولما اذنت العام الثاني ان يزرع زرع النصف الذي كان زرع وان
علم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها وقدم واذا حضر الثاني
فله ان ينفع بكل الارض مثل تلك المدة فان علم ان الزرع ينقصها والترك ينفعها
وينبذها فله ان يزرع شيا منه اصلا ولو كان مكان الارض دار
فلما اضران ليسكن جميع الدار اذا خاف ان يحرق ولو لم يكن ما ان لم يحرقها
اذا علم ان السكنى لا ينقصها فله ان يسكن ولو كان مكان الدار بوم فله ان ياكل فيه
ويبيع نصيب الغائب ويسكن عليه الثمن فان حضر فله الثمن والارض قيمته ان كان من
ذوات القيم ومثله ان كان مثليا ويكون الثمن للبائع وان لم يحضر فهو كالنقطة
يتخذ قباله على الخنار اراضى مشاعة بين قوم على بعضهم في شيء منها فزرعها بين
وسقاهما بالمال المشترك واستند الارض على هذه الارض من وكن ذلك كله
بغير امر مشترك ان كان الذي اشتغل من الارض هو مقدار حصته او حله
على المهاجرة وكان قبل ذلك يتهاون ولم يكن مشتركاً في طلب الكسوة فلا ضمان
عليه فيها اشتغل ولا يشترط شكاؤهما فيما استند من ذلك ولان ثلثة اخذوا
ارضا بالنصفين زرعها بالمشركة فغاب واحد منهم فزرعوا الاثنان بعض الارض حطة

نبت بغيره في العامة

فابعد المكنز

زرع ارضاً ثم زرع آخر عليه

نبت من غير نبت

تمت

الشيخ حسن بن محمد

النهر فهو لجميع اهل السكة ما كان على حريم النهر فهو لارباب النهر طاحونه
شجر بعض ذلك الشجر على شط النهر الذي فيه نصب الماء وبعضه لا بعد منه
فان باب الطاحونه لا يثبتون شجر حريم النهر بقدر اهلهم في الطاحونه
واختلاف ملكهم في الطاحونه لا يكون دليل على الملك في الشجر لان الشجر
لبيت من نواحي الطاحونه فكان لها حكم على حدة **ك** ويجوز المساقاة في
النخل والشجر والكرم والرباط واصولها ونجانا وليمن لصاحب الكرم ان يخرج
العامل من غير عذر وكذا العبر للعامل ان يترك العمل بغير عذر فان رفع
بحد فثمرة المساقاة والشرطين بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم يجز فاذا جاز
المساقاة فللعامل اجر مثله وينظر بالوقت وان مات رب الأرض والنخل
يسر للعامل ان يقوم عليه ان يترك العمل وان كرم ذلك ورثة رب الأرض ولومان
العامل فلو رثته ان يقوم عليه وان كرم رب الأرض وان مات جميعا فالحيا لورثة
العامل ان يقوموا عليه كان الحيا في ذلك لورثة رب الأرض فيمنع بالاعتذار وكان
العامل من يجاز لا يترك العمل وان كان يخاف على سعة او ترم عذر والله اعلم
كتاب الذبايح وهي جمع ذبيحة والذبيحة المذبوحة وكذا الذبح قال الله
تعالى والذبح مصدر ذبح وهو الذكوة قال الله تعالى
اي ذبحتم الذكاة حل الذبيحة فحرم ذبيحة لم يذكر والذكاة على ضربين اختيارى
واضطرارى ففى قوله على الاختيارى لايجل لانه متى نجح عند ذكوة الاضطرارى
والاختيارى ما بين الله والمسلمين واللبية هو الصدر والحيان الذوق والذكاة
بينهما **ح** والذوق كله مذبوح ثم الذبح في اربعة في الملقوم والمرى والودجين
فان قطع الكل جاز وان قطع البعض ان ترك الواحد قطع الثلث جاز اى واحد
كان او اى ثلث كان **ح** وعنه محمد رحمه الله اذا قطع الملقوم والمرى والاكثر
من كل ذبح جاز ولا يذبح وهذا **ط** فلو قطع فوق القعدة لايجل **ف** تضاعف
ذبح شاة في ليلة مظلمة فقطع اعلان الملقوم واسفل منه حرم كلها لانه ذبح في
غير المذبوح والمذبوح هو الملقوم فان قطع البعض ثم علمه فقطع مرة اخرى للملحوم
قبل ان يموت فذا يذبح وجهين اما ان قطع الاول تمامه او قطع شيئا منه ففى
الوجه الاول لايجل وفي الثاني لايجل **ط** وفي الميسوط واعلى الخلق واسطه
واسفله في ذلك سورة وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق كله واسطه
اعلاه واسفله ففى هذا لو وقع الذبح فوق الخلق قبل القعدة لايجل على رواية
الميسوط لانه وان كان قبل القعدة فهو من الله والحقن لايجل على رواية وجهين
الجامع لايجل لان محل الذبح الخلق فلما وقع الذبح قبل القعدة لم يكن الخلق محل الذبح
فلا يذبح وفي الذبيحة واذا وقع الذبح اعلى من الملقوم لايجل وفي رواية
الامام الرضا عن عدي بن عوف هذه الرواية حيث قال ذبح شاة فبقيت سعة
الملقوم فما يلي الصدر وكان يجبان في ما يلي الراس فكل ام لاقى هذا قوله

سئل عن

العام

العام من الناس وليس هو معتبر ويحرم اكلها سواء تقبضت القعدة فما يلي الراس وما
يلي الصدر لان المعتبر قطع اكثر الاقدام وقد وجد والامام حافظ الدين البخاري
رحمه الله كان يفتي بهذه الرواية فالخلافان هذا موضع الخلاف فاما عند
الشافعي ذكلك وجه وان قطع نصف الملقوم ونصف الاقدام لم يوكل وان
قطع الاكثر من الاقدام والملقوم قبل ان يموت كل **هـ** والسنن في الشاة الذبح
وكذلك في البقر وفي الابل للحد ولو ذبح فيها يجب الضرع فيما يجب الذبح جاز
ولكن ترك السرة ويكره ان يسلع بالذبح الضرع وهو عظم العنق هذا من قبل الملقوم
ولو ذبح من قبل القفا فان قطع الكلا والاكثر من كل واحد منهم قبل ان يموت جاز
وان مات قبل ذلك لايجل هذا ذكر في الاختيارى فما ذكر في الاضطرارى فالجرح في
اي موضع كان من البدن كالطعن بالذبح في الصدر وفي كل مكان بعد الصدر كالابل
اذا نبت او وقع في البر ولم يقدر على ذبحه فذبحه ان يطعن في اي موضع قد
يشترط ان يذبح الدم والذبح يتعلق بثلاثة اشياء بالذبح والمذبح والذبح فالذبح
يجب ان يكون مسلما او كائنا كان في الضرع او في البطن او في الصدر او في
قوم ومن ليس من اهل الكتاب لايجل ذبحته وكذا المرتدان ان تدر على دين
اهل الكتاب والحرم لايجل ذبحه في الملل كان او في الحرم **ح** وفي الهداية
ومن شرطه ان يكون الذابح صاحب ملة النقيض اما اعتقا كالكامل
او دعوى كالكتابي وان يكون حلالا للخارج ثم انما لايجل ذبيحة الكتابي فيما اذا لم
يذكر وقت الذبح عن راسه او المسح فاما اذا ذكر لايجل لايجل ذبيحة المسلم اذا
ذكر وقت الذبح غير اسم الله تعالى وانما لايجل اذا كان يعقل السمعة بان يعلم
ان حل الذبيحة بالسمية وان يقدر على الذبح ويعلم شرائط الذبح من يرى
الادراج والملقوم وان كان صبيغا او مجنون او افاة او اقلها واخرس
اما اذا كان لا يضببط ولا يعقل التسمية والذبيحة فلايجل واطلاق الكتاب
ينظم الكتابي والذي والحري والعربي والعلى لان الشرط قيام الملة ولا
يؤكل ذبيحة المجوسي والمرتب والمرتب والوثني لانه لا ملة لهم فلا يؤكل حرامى اوسر
نصراني يهودى او مجوسى لوكل ذبيحة او صبيغ اما لو مجوسى ونصراني فلم
يجل صبيغ ولا ذبيحة **هـ** ولللال اذا ذبح في الحرم صيد الحرم لا يوكل ولو
ذبح غير الصيد من الاهل على التسمية شرط للحل فلو ترك الذابح التسمية
عما فالذبيحة ميتة لا يوكل ولو ترك ساهيا على ولو اضطرر شاة للذبح وسعى
وتركها وما الى اخرى فذبحها بتلك التسمية لايجل لانه لم يسم عليها **ن** ذبح
شاة وسمى فان الادوية التسمية على الذبيحة او لم يكن له من حل وان اراد
بغير التسمية على الذبح لايجل لانه لم يذبح بالسمية ذبح شاة ولا عليها بسم الله
باسم محمد رسول الله لايجل لانه اهل غير الله وبه ولوة بسم الله ومحمد
رسول الله ان قال بالمفضل لايجل ايضا فان قال بالرفع لايجل لكن الاولى لا يعقل

والاكثر

المكره

ولو قال بسم الله صلى الله عليه وسلم على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ان لا يفعل وان ذبح شاة وقال
بسم الله وباسم فلان لا يجزى له يظهر المحاذير في قصد ذكر اسم الله بجل لانه قصد التسمية
والعرب قد يحذف حرفا من خبها وان لم يقصد ذكر اسم الله وقد ترك المحاذير
لانه لم يسم **ك** ولو اصطحبها وسمى ثم انقلب او ارسلها فاعاد اصحابها لا بد من
التسمية عند نزعها لا عند اكلها الكبر والرسوخ عليها ثم كذا انسان او شربة ماء او اخذ الكبر
او وثقه او اخذ اخر جاز ان لم يطل ذلك مقدار وضوء وقيل ينظر فيه الى العاد
فان استكثر الناس يكون كثيرا وان اسقلوا يكون قليلا **و** قال ان زعفران
اذ احد الشفرة يقطع التسمية ويجوز التسمية بالفارسية وبالسيب والتهليل
والتهليل اقلوى ولو قال بسم الله سام فلان بغيره ولا يجزى كما بالواو ولو قال
بسم الله صلى الله عليه وسلم على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وافق الذبح التسمية ولو اصبح احدى الشاتين
على الاخرى كفى تسمية واحدا اذا ذبحها بالمراد واحدها في بعض الصايفه برب ذبح
ويسمى ذبح على اثنين ولم يسم له بجل الثاني ومن السكين على الكل جاز اسمه واحدا
ولو قال بسم الله تذكروا التسمية عمدا لم يجز ولعمدة قيمته والمخجل ان يقول
بسم الله والله اكبر **م** وقال تعالى والمسبحان يقول بسم الله اكبر
الواو ولو قال مع الواو ويكره ولو قال الله اكبر وقال سبحان الله وقال
الحمد لله ان اراد به التسمية او التمجيد والتكبير قبل الذبح بالقبول وغيره نحو قوله
بسم الله يقتل من فلان فان كان ذلك بعد الذبح فلا بأس به ولو اخذ بينهما
ثم وضع ذكر اليهم واخذ سحما آخر ورماه لم يجز بذلك التسمية **ط** فلما اشد
انه ان يكره ان يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غير ذبح وان يقول عند الذبح اللهم
نقل من فلان وهذه ثلث المسائل احدها ان يذكر موصولا لامعطوفا
لقوله بسم الله محمد رسول الله فيكره ولا يجزى الذبيحة لان الشكر له في الذبح
الا انه يكره لوجود القرآن صورة والثابت ان يذكر موصولا لوجه
العطف والشكر ان يقول بسم الله واسم فلان او يقول بسم الله محمد
رسول الله بكنى لانه يجرى الذبيحة لانه اصله لغير الله والثالث ان يقول
مفصولا عنه صورة ومعنى بان يقول قبل التسمية وقبل ان يضيغ الذبيحة
او بعد وهذا لا بأس به والشرط هو الذكر المجرد للحاصل **ل** ولو قال
عند الذبح بعد ما عطس الحمد لله لا يجزى بالاصح وما ثلثا ولله الا عند الذبح
وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله
تعالى اذكر واسم الله عليها صوابا في قائمة فاما المذبح يجب ان يكون مأكلا
الهم فان لم يكن لا يجزى ذلك والذى لا يجزى كل ذلك ذى ناب من السباع
ولا كل ذى ناب من الطير والسنو الا على والبرى فيه سوا ولا ياكل اللحم البيل
والضب والبرقع وابن عرس والجر الالهية والبغل والخيل والضبع والحفاة
والذئب والابغ الذي يأكل الجيف والغراب الاسود ولا ياكل جميع الهوام ما

بسم الله

يكون

يكون سكناه في الارض والاحجار مثل الغار والاوزاع والخنافس والامم والارض والذئب
والنمط والقنطرة والحياة وجميع هوام الارض الا براس خاصة فانه يجزى كلها
والسودانية والعقروفا وشبه ذلك ما لا يحسد لا بأس باكله والغراب الاسود
الذى يأكل الحب والزرع وكل وما ياكلها الجيف والحب ياكل على الاصح والسحاب
والسك والسمور والدلق وكل سبع مثله من القتب وابن عرس لا ياكل **ح**
السبع وكل خارج قنار مسهب سفند عادة كالاسد والنمر والفهد والذئب والثعلب
والدب والفيل والفرد وابن عرس والدلق والسمور وذوى الخيل من الطير كالعقور
والباني والسر والعقاب والشاهين والحداة والشراف وكل ما ليس له
دم كالحرام والجراد مثل الذباب والناسير والعقارب ويكره الرخم
والبغات والضب ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك الذي لم يطبخ **ح**
ويكره الطافي منه ولا بأس باكل الحرب والمارمات رجل الحمار وانواع السمك
بلا ذكوى اكل الحطاف والفاخنة والموشحة والهدهد وكل ذى طوف لا
باس به ما كل ودوا الفسور قبل ان يسم فيه الروح لا بأس به رجله دجاجة
او شاة او بقر او ابل عطفها بحامه فالدجاجة تحبس ثلثة ايام والشاة اربعة
والبقرة الابل عشرة **ع** المجزى اذا كان يربى ليس الا بالان والاربر
اما قلاباس به لانه بمنزلة الحلاله والجلالة اذا حبست انا ما فطفت لا بأس بها
سمكة بعضها في الماء وبعضها في الارض ميتة فان كان الراس خارج الماء اكلت
وان كان الراس داخل الماء فان كان ما على الارض اقل من الضفلة وانعظم
يؤكل وان كان اكثر اكلت واذا اكل السمكة حر الماء وبرده تؤكل على الاصح **ك**
واليوم تؤكل **ط** واما التي في الآلة ما هنالك دم وافرى الاوماج والحجر الحرد
والقرب يحل الذبح به الا السن القائمة والظفر القائم ولو ذبح بهما مروعين
لا بأس باكله ويكره وليست بجان يحد شفرة قبل الاستحاج ويكره بعد كان حجر
ما يربى ذبحه برجله الى المذبح وكرم السلم قبل ان يبرد وما استأنس من الصيد
فذكوة الذبح وما فوحش من النعم فذكوة العقور والجرح فالشاة اذا نذت
في الصخرة فذكاة العنق وان نذت في المصر لا يجزى بالعقر والمصر وغيره
سواء في البقر والبغير لانها يدفعان على انفسهما فلا يقدر على اخذها وان
نذت في المصر فيقتق العنق والصيالي كالنذ اذا كان لا يقدر على اخذها لو قله
المسولة عليه وهو بين الذكاه حل اكله ومن عجزنا فت ذبح بفرقة فوجد
في بطنها حنينا ميتا لم يؤكل شعره ولم يضر **هـ** الشاة اذا مرضت وبقي
فيها من الحياة مقدار ما بقي في المذبح بعد الذبح او قطع الذئب بطنها
وبقي من الحياة مقدار ما بقي في المذبح بعد الذبح بقيل الذكوة حتى لو ذكوا
جلى على الخنار شق الرجل بطن شاة واخرج ولدها وذبح الولد ثم ذبح
الشاة فان كان الشاة لا يعيش من ذلك لا يجزى لان الذكاة هو الولد وهذا لا يصلح ذكوة

ما يؤكل

الكل لا يؤكل

الكل

الكل

موت الشاة

صدا ما سمع من الرب

وان كانت الشاة يبيعش من ذلك لجل لان الذكوة هو الثاني دج شاة او بقرة محرنة
بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح لانه وحيد علامة الحيوة وان خرج
منها مسفوح ولم يتحرك او تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح حلت
لان علامة الحيوة احدى هذين الامرين وان لم يتحرك ولا خرج منها دم
مسفوح لا يجل لانه لم يوجد علامة الحيوة لكن هذا اذا لم يعلم بحيوته
وقت الذبح اما اذا علم حلت وان لم يتحرك ولم يخرج منها الدم اصلا
ذبح شاة مريضة فماتت بحركتها منها شاة الا فاهلا يوكل وان صمنه اكلت و
ان فخت عينها لا يوكل غصت عينها يوكل وان مدت رجلها لا يوكل وان فخت
رجلها يوكل وان نام شعرها لم يوكل وان قام شعرها يوكل جعل البعض علامة
لحيوة والبعض لا لكن هذا اذا لم يعلم انها حية وقت الذبح اما اذا علم انها
حية وقت الذبح حلت في كل حال **ن** واذا تفاوتت ولادة شاة حملت
ذبحها بقرعة يمين عليها الولادة فادخل يده وذبح الولد حلاله وان خرج
في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر على مذهبه حل ايضا لانه عجن عن الذكوة
الاختياري كالا بل اذا وقع في البئر فان كان يندرج على مذهبه لا يجل لانه
لم يبعث ولو ذبح شاة ففقط للحلقوم والا وحاج الا ان الحيوة فيها باقية
فقطع انسان منها بضعة يجل اكل المقطوع منها لانه لا يسمي حيا مطلقا
المكبل الممل اذا جرح الصيد بعد ارساله وبقي فيها من الحيوة مقدار مما
في المذبوح بعد الذبح فالصيد لا يقتل الذكوة بالاتفاق حتى لو اخذه المالك
ولم يملكه حل لان الاول وقع ذكوة فيستغنى عن ذكوة اخرى ذبح شاة في الذبح
فلم يسل الدم منها وقد يكون ذكرا بان اكلت العناب قبل لا يجل وقيل يجل
واذا ضرب البازي الصيد ببقائه حتى احس او جرحه الكلب ثم جازاها
ويمكن من اخذه فلم ياكله من الكلب والبلدي مرة اخرى ومات
الصيد لا يجل اكله عند الجمهور واذا رمى سمكا الى صيد فاصابه ومات لا يجل
اكله هذا اذا علم انه مات من السمية الثانية او لم يعلم انه من السمية
الزمنية مات ما اذا علم انه مات من السمية الاولى حل وقد ذكرنا
غير مرة ان العبرة في الحل بوقت الرمي لكن ينبغي ان يستثنى منه حتى يطرد في جميع
المواضع ولا يتناقض والمسئلة ما ذكرها محمد في آخر كتاب الصيد
وصورة نفا الملاد اذا رمى سمكا والرامي الصيد في الحل فله يصيب السهم الصيد
حتى يدخل الصيد في الحرم والسهم على اثره فاصابه السهم في الحرم وما
في الحرم او في الحل لا يوكل واعتبر وقت الاصابة واذا ذبح ما لا يوكل
لحمه وجلده الا لادمي والمخنن فان الذكوة لا يعمل فيها الا لادمي لحسنه
وكرامته والمخنن ينجس كانه الدباج والله اعلم **كتاب الاضحية**
اسم بكسر المعزة ومنها لما يذبح ايام النحر سنة القرية الى الله تعالى ولكن

علاما الحيوة

عند رمي السمك الى البحر او في البحر

الضحية بفتح الضاد وكسر هاء وياء ايضاً الضحية على اهل كل بيت
في كل عام اصحاء ولا ضحية تما يذبح ايام النحر **ح** فلما حصل ان كل من يجب عليه
صدقة الفطر يجب عليه الاضحية وما لا فلا يجب على المساكين ولا على
الحاج اذا كان محسرا ان كان من اهل مكة ويجب على اهل الامصار
والقنري والسوان وانما يجزئ دقته وهو ثلثة ايام الحادي عشر
والثاني عشر والعاشر من ذي الحجة او لها اضلها والنهار والليل فيه
سواء غير انه مكروه الذبح في الليالي ويجوز ان يذبح بعد الصلوة اذا
كان في المصدر فاذا ذبح قبل الصلوة يكون لها ولا يجوز من الاضحية
وان كان في الرستاق والسواد يجوز ذبحه بعد طلوع فجر يوم النحر وان
كان الرجل في السواد والشاة في المصدر يجوز الذبح عنه الا بعد اذان الصلوة
وانما يجوز في الاضحية الثني من كل شيء فصاعدا من الابل والبقر و
الضأن والمعز والثني من الابل التي اتي عليه اربعة احوال وطعن في
الخامسة من البقر التي عليها حولان وطعن في الثالثة ومن العنم و
المعز التي اتي سنة وطعن في الثانية والمعز في لا يجوز الا من الضأن
اذا كان صما عظيمًا وهي التي انت عليها سنة اشهد والهدى مثلثة
اشيا من الشاة والابل والبقر والانت افضل من الابل والبقر
والذكر من المعز والضأن افضل والمعز ومن الابل خاصة والثاني
لا يجوز الا من واحد وان كان عظيمًا والبقر والابل يجوز عن سبعة اذا
كانوا يربون به وحدا لله انهم معلوم او اختلفت فان اراد
احدهم اللحم للجوزة وكذلك لو كان ضيبا احدهم اقل من السبع و
اما اذا كانا اقل من السبعة بضيب احدهم النصف والاخر
الربع جاز بعد ان لا يفسد الضيب عن السبع هذا اذا اشترى
بالشركة او اشترى احدهم منه الاشتراك ثم اشترى بعد ذلك
جوزة ولو اشترى لابنية الاشتراك ثم اشترى جوزة الاضحية ولكن
بضم فيه ما باع ويسوي للجواب اذا كان الكل من جنس واحد او
واحد واحدا من جنس واحد يربون به جاز الصيد والاخر هتا
المنفعة والاخر الاضحية بعد ان يكون لوجه الله تعالى والقياس ان لا
يجوز واذا اضحافا لافضل ان يتصدق بالثلث ويخذه بالثلثين
الضيافة الاقارب والثلث بخيارها لنفسه وان لم يصدق فكل
باسميه ولا بأس بان يهديها الى الاغنياء ويوكل ودرج ويجب
من يشاء ودرج لا ان يهديها لغيره عيال بوسعة عليهم والا فلا بأس
بقره الا في مكان او في زمان فاما مكان الحرم والزمان ايام النحر
والجوزة اكل الامن الدما الامن اربعة الاضحية ودم المنقة والفزان والهدى

وذلك النحر

من فروع الأصول الباردة

التعلق اذا بلغ محله والمسلم ولم مضى الوقت ولم يقع سقوطه يكون مساحلا
صدق الفطر لانها لا تنقطع بمضي الوقت اذ عين الاصحبة فبعد ذلك
مضى الوقت لا يسقط والنفس هو النية عند الشك او الفقد اذا كان
في ملكه وفي الشرايع من يجرى النية ولا يحتاج الى الفقد واذا كان
في ملكه فانه يقتل اضحى بها لا يتغير فاذا بقين ثم مضى الوقت لا يجوز
الذبح ولكن يقصد بغيرها حية واذا ذبح لا يجزئ الاكل ويتصدق
بالحم وقيمة النفسان ولا يجزئ جز صوف الاصحبة في حيوتها
ولا حلب لبنه ويحرم بعد الذبح جز صوفها ولحمها مع خرقها
بالما البارد حتى تطهر ولدها يوم مقامها في الوجوب حتى انه
لو باع مع الامر بعد ذبح الام يجوز ولو ذبح قبل ذبح الام لا يجزئ كله
ويصدق بها ولو باع الاصحبة يجوز ويشترى بها اخرى
ويصدق بمصل ما بين القيمة ولو ولدت المسبقة او زادت
قبل ان يشتري يبدلها الاخرى يكون مضمونا عليه واذا اشتري
ببدله آخر انتقل الحق اليه ولو اشتري الاصحبة فصلت فاشترى
اخرى فنجد الاولى فالفضل ان يذبح الكل فان ذبح الاول جاز ولا
كانت قيمة الاول اقل واكثر وان ذبح الثاني ان كان مثله الاول
او افضل جاز وان كان دونه يضمن ان يادة ويتصدق به ولا
يلزمه ان يذبحها جميعا ولا فرق بين الموسر والمسر ويتصدق
بجلدها او بعجل منه آله ليستقل في البيع كالحراج والقطع والعمران
وحورها ولا بأس بان يشتري ما ينفعها بعبئة في البيت مع بقاء
استعمالها ولا يشتري به ما لا ينفع الا بعد استهلاكه كالحل والابازير
والمعنى انه يفرق على قصد القول **ع** **ط** فالحاصل انه يجوز الانتفاع
بجلد الاصحبة ويجوز بيعه بكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ولا
يجزئ بيعه بشيء لا يمكن الانتفاع الا باستهلاك عينه كالدرهم وق
الدنانير والماكولات وبيع لحمه وشحمه لهذه الاشياء لا يجزئ ولا
يعطى اجر الجزار من الاصحبة ولا فضل ان يذبح اصحيتها ببدله
ان كان يحسن الذبح وان كان لا يحسن فالفضل ان يستعين بغيره
واذا استعان بغيره ينبغي ان يشهدا بنفسه فقوله عليه السلام
لقاطر رضي الله عنها فاني فاشتهى اصحيتك فانه يفكر بان يذبح
من دمه كل ذنب ويكره ان يذبحها الكتابي ولو امره فذبحه جاز ولا
ما اذا امر المحرم واذا ذبح وقال اللهم افعل من فلان ان كان قبل
الاصباح او بعد الذبح فلا بأس به واما في حالة الذبح فبكره ولو كان يصلي
المعينة موضعين صلى في احدهما جاز الذبح سواء كان المصلي على اوله يصل

ولا يجزئ

ولا يجزئ الاصحبة عند ولادة الصغار وعنده ولا يجوز في الاصحبة معلق
الاذنين او احدهما بكاله وكذا اذا كانت ذاهبة احدي العينين ولا
يجوز ايضا معلقة الذنب ولا لتزويجها اكثر اذ لها وذنبها وان بقي اكثر الا
جاز في الجامع الصغير وان قطع من الذنب والاذن او العين او الالية
الثلاث او اقل احدها وان كان اكثر لا يجوز والفحالة لا تقى لا يجوز وكذا
المرجأة لا تباع المنك وان كان يبلغ المنك على قواها جاز وماعرف
من الجواب في قطع الاذنين فهو الجواب في قطع الالية والذنب ويجوز
ان يضيء بالحقاق هي التي لا فرق لها وكذا مكسورة القرن والحصى والثؤالا
وهو المحوور وهكذا اذا كانت بعلا ما اذا كانت لا علف ولا حرس
والحران ان كانت سمينة جاز وان كانت بخرولة لا يجوز ويجوز العلف
اذا كانت علف وهي ساقطة الاسنان ولا يجوز الشكا وهي التي لا اذبح
لها حلفة ولا آكية لها حلفه والاصول ان يكون كسفا اقرب الى الملح ولو ذهب
العين بعد الذبح لا بأس بها انجمها فاضطربت فانكسر رجلها فذبحها احراه
وكذا لو بعثت في هذه الحالة فاعلمت اخذت من فورها وكذا بعد
فورها عند محمد بن سمع الله ولو اشتري رجلان كل واحد شاة للاصحبة
علط كل واحد منهما وذبح شاة صاحبه اخرى منها ولا حمان عليهما
ولو غضب من رجل شاة ونحى بها لا يجوز وصاحبه بالخيار ان شاء اخذها
ناقصة وضمنه النفسان وان شاء ضمنها فبغير الشاة ملكا للقاصب من
وقت الغضب فيجوز الاصحبة ولو اشتري شاة فضي بها ثم استحقها رجل
فان اجاز البيع جاز وان اشتري الشاة من المسحق لا يجوز ولو اشتري
شاة يثا فاستحقها فبها جاز الا انه صار ملكا بالقبض فان ضمنه البايع
قيمتها حية جاز وان استردها منه مذبوحة يجب عليه ان يشتري
ببدله اخرى وكذا لو ربه له هبة فاستحق فضي بها فالواهب بالخيار ان
شأ ضمنه قيمتها حية ويجوز الاصحبة وبكل منها وان شأ يتردها اي يترده
النفسان ويضمن الموهوب لها قيمتها حية وياكل ويتصدق اذا كان بعد
مضي وقت الاصحبة وكذا لو ربه له هبة للشاة لرجل في مرضه و
عليه دين مستغرق فضي بها فالقرم بالخيار ان شاء استرد وعينها
ان يتصدق بقيمتها وان شاء ضمنه قيمتها فيجوز الاصحبة ولو اشتري
شاة سوب صفي بها ثم وجد البايع بالفت عينا فله الخيار ان شاء ضمنه
قيمة الشاة ولا يتصدق المضمون ويجوز له الحكد وان شاء استردها
ناقصة مذبوحة بعد ذلك ينظر ان كانت قيمة الثوب اكثر يتصدق
بالثوب كان باعها وان كانت قيمة الشاة اكثر يتصدق بقيمة الشاة
ولو ان رجلا وهب لرجل شاة فضي بها ثم اراد ان يرجع في نصيبه ليس له ذلك

فلا يجوز غشحه

الحج ولا يجوز من الوحش شيء والاعتبار بالنول للام وكذا في الحول ويجوز
 صغيرة الاذن والسرقة وكذا مغلوبة الاذن وهو منفلت به مدا برق
 او مقابلة وان اسن منه وابا في اكثر من الضفلا يجوز وان لم يكن لها
 حافر وتمشي بجوز ولو بقدر شاة بحرية البقر والشاة افضل من سبع البقر
 وان استويا في اللحم والقنمة والبقرة افضل من سبب شياه اذا استويا
 واذا وجب سبع شياه وهي افضل من البقرة والخنزير البقرة عنها جاز
 الشاة الممينة حبكا افضل من شاتين وان نساويا في القنمة والفحل
 اذا كان اكبرا فاصل من الحصى والا فالحصى افضل لانه اطيب ولا عبرة بالون
 ولو استن في عشرة عشرة اغنام بينهم فضي كل واحد واحد جبان وقيم اللحم
 بينهم بالوزن وان اقتسموا بحارفة يجوز اذا كان احدا كل واحد شيئا من الاكارع
 او الراس والمجد وكذا لو اخنطت الغنم فضي كل واحد واحد وصرنوا
 بذلك جبان ولو كان اوجب كل واحدة شاة وقبضة احدهما ثلثون والاخرى
 عشرون والاخرى عشرة بصدق صاحب الثلثين بعشرين درهمهما وما
 العشرين بعشرة ومن نحي شاة نفسه من غيره بامر او بغير امر لم يحز
 عن ذلك العن بحدافا لا عاق منه بامر ولو ذبح شاة غيره عن نفسه بغير امر
 جاز عن الناج ان ضمن وان اخذ للام منه لم يحز ولو كان المصني فتيبا
 وذو عيال فالأفضل ان ياكل هو وعياله ولا يسع منه شيئا ولو باع بصدق
 بثمنه ولو مات وترك ابنا وامارة فصاحبها لم يحز لان نصيبها الثمن
 استن في سبعة بقرات ونحو ثمنهم القنمية واحدهم الولية او المبيعة
 اجرهم واذا مات احدا لشركا فقال ورثته فكلها عز الميت وعنكم
 جاز وصدق الورثة بحصته والقنمية او لم يصدق بثمنه ولو نحي من
 الميت بغير امر فالنقاب للميت ويغ عن المضي ولو بالانحية فهو على الشاة
 والعبرة كما ان الانحية لا مكان من يضي عنه ولا يجوز ان يصمه بعد الشاهد
 ما لم يعلم الامام هو الصحيح وان لم يصلوا بعدوا وبغير عذر جاز الذبح
 بعد الزوال وان ظهر انه يوم عرفة اعادوا ولو ظهر ان الامام صلى لهم جنبا
 جازت الاضاحي ولو شهدوا بعد الزوال وان هذا اليوم يوم الاضاحي
 وان شهدوا قبل الزوال لم يحز الا اذا زالت الشمس وتأخرت الصلوة
س وقت الاضحية ثلاثة ايام لان وقت الاضحية ايام الاضحية وايام الاضحية
 ثلاثة وايام التشريق ايضا ثلاثة فاليوم الاول وهو يوم العاشر للاضحية
 خاصة واليوم الثاني والثالث لها جميعا **ن** لا يجوز التضحية ليلة النحر وفي
 الليلة الاولى لان التبدل في كل وقت سبع لها راي وفي ايام الاضحية سبع لها
 ماضى وقفا بالناس ولو شك في يوم الاضحية استحب ان لا يؤخر الذبح الى اليوم
 الثالث لانه يجب ان يقع في عزومه وان اخر استحب ان لا ياكل منه ويصدق

السنه افضل من الشاة

سنة

بذلك

بذلك كما ويفتقد ما بين المذبحة وغير المذبوح لانه لو وقع في غير وفيه لا يحز
 عن العهدة لا بذلك ولو استن في الضحية في اليوم الثالث والمسئلة بحالها
 ليس عليه شيء ولو سرفت الضحية الرجل ولو عدها حتى مضى ايام النحر فعليه
 ان يصدق لها اذا وجدها ولم يذبحها فان ذبحها ثم صدق بلعها اجزا ويقتل
 بفصل ما بينهما ان بعضهما الذبح لكن التصديق بها حبه احسن **س** رجل ما شاة
 درهم فاستن في بعشرين درهما الضحية يوم الثلاثاء مثلك وهذا الضحية يوم الاربعاء
 نحر يوم الخميس وفي يوم الاحد ليس عليه ان يذبح لان الاضحية انما تحب في يوم
 الاحد وهو فقير في يوم الاحد لانه لم يملك مصا بالامام اذا صلى العبد يوم
 مرفة وفي الناس وكان يشهد عنده شهوة على هلال ذي الحجة جاز الصلوة
 والضحية وان لم يشهد عند شهوة على هلال ذي الحجة لم يحز ولو ضحى الناس في
 اليوم الثاني وهو اليوم الاول من ايام النحر فان صلى الامام في اليوم الثاني
 لم يحز بضمية الناس وان لم يصلي الامام في اليوم الثاني وكان ضحى الناس
 قبل الزوال فان كان الناس يرحلون ان يصلي الامام لا يحزهم وان كان
 الناس يحولوا بعد الزوال لم يحزهم وهذا كله اذا تبين انه يوم مرفة اما اذا لم تبين
 لكن شكوا فيه ففي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا عند الامام لم يحزوا
 من الغد من اول الغد وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عند الامام لم يحزوا
 ان يصحوا من الضحى بعد الزوال واذا صلى الامام يوم العيد ثم ذكر ان صلى على غيره
 رنوا فان علوا بذلك قبل الزوال وقبل الذبح بعد الامام والناس جميعا الصلوة
 رنوا وان علوا بذلك بعد الزوال وقبل الذبح ليس عليهم شيء وجازت ذبايحهم
 باذا اخر الامام صلوة العيد يوم العيد ينبغي للناس ان يوحروا بالضحية ليلا
 وقت الزوال وقدمت لان قامت الصلوة اما سهوا واما عمدا جاز لهم التضحية
 في هذا اليوم ولو خرج الامام الى الصلوة من العدا وبعد العدا من نحر بعد العدا
 او بعد العدا قبل ان يصلي الامام اجزا ولو ان بلدة ونفت فيها فترة ولم يبق
 فيها والى لصلتهم صلوة العيد فضا بعد طلوع الفجر جاز هو الختان لان البلدة
 صارت في هذا الحكم كالسواد واذا كانت الاضحية بالريثاق والرجل في
 مصر وامر بالضحية ففعلوا في الرستاق بعد طلوع الفجر قبل الصلوة يجوز
 لو كان على العكس لا يجوز لان سببه الجوبة لمال ومن عليه محل الجوب
 المال ومن عليه محل الجوب فخرج بالمال لانه محل قائمة الواجب **ب** مصري وكل
 وليا بان يذبح شاة وخرج الى السواد فخرج الوكيل بالضحية الى موضع
 لا يد من مصر وذبحها هناك فان كان الموكل في السواد جاز احصته عنه
 لان كان قد دعا الى مصر وعلم الوكيل بقدمه لم يحز الاضحية عن الموكل وان
 لم يعلم الوكيل بعقد الموكل الى مصر حرمه على الختان ولو ان المصري ان
 سجل التيم في يوم الاضحية يامر باخراج الاضحية الى السواد فيضحي هناك قبل الصلوة فيضحي

الامر بان يذبح في اليوم الثاني

لان المعبر في الاضحية مكانها **ك** رجل يضحى بالجاموس بجوز عرس سبعة وهو المختار
 الشاة اذ انتدب وتوحتت فرماها صاحبها عن الاضحية بجوز اشتري للاضحية
 بثلاثين درهما شاتين فهو افضل من واحدة بخلاف ما اذا اشترى بشرى
 حيث كان الواحد افضل شري الاضحية بثلاثين درهما شاتين فهو
 افضل من واحدة بخلاف ما اذا اشترى بعشرين حيث كان الواحد افضل
 شري الاضحية بعشرة اولى من ان يتصدق بالفرجل بثمانين فالاضحية
 كلاهما **ك** وفي الظهي الزيادة على الواحد تقطع او اعورست فان ذبحها
 على الفور وترك ذبحها وذبحها من القدر اجزاء شاتان بين رجلين وبخلافها
 عن نكحها اخرها بخلاف لعبد بين اثنين امتقاهما من كفارةتهما لا يجوز
 ابل بين اثنين محسنة فان كان لاحدهما سبع او سمان والباقي للاخر
 يجوز وان كان بينهما نصفان فكل ذلك على الاصح **س** سبعة من الرجال
 اشترى بقرعة بخمسين درهما للاضحية وسبعة آخرون اشترى وسبع
 شياه بانه درهما للاضحية وذبحوا فالافضل هو الثاني اكثر ثمننا واظهر صفقة
 للفقر ولو ان سبعة يضحون بقرعة فاقسموا اللحم ووزنا جان وان اقتسموا
 جزا فلا يجوز ولو فعلوا مع هذا وحلوا الفصل بعضهم لبعض لم يجز **ك** ولو
 الذي وجب عليه الاضحية من له ما ساد درهم او عشرة ودينارا او
 شيئا يبلغ ذلك وسكنه ومناعه مكنه ومركبه وخادمه في حاجته الى
 لا يتغنى منها فاما ما عدا ذلك من مشايخه او رفيق او حبل او متاع الخجان
 او غيرها فانه يعتبر قيمته في بيان وان كان عقار ومستفادات مملو فبقيمة
 قيمتها وان كان العقار وقفا عليه ينظر ان كان قد وجب له في ايام الحج
 قدر مالي درهم فضا عكا من الهلة فغلبه الاضحية والا فلا والمرأة تعتبر
 بذلك وان كان له مصحف قيمته ما ساد درهم وهو من يحسن ان يقترا منه
 فلا اضحية عليه سواء كان يقرأ منه او يتهاون ولا يقترا وان كان لا يحسن
 ان يقرأ منه فغلبه الاضحية وان كان له ولد صغير حسن المصحف لا يحل
 حتى يبلغ الى الاستاد فغلبه الاضحية وكتبه لغيره والحديث مثل مصحف
 العزكران في هذا الحكم ومن كان مؤسرا في ابتداء ايام النحر ولم يصح حتى
 مات وانفق قبل نفضا ايام النحر سقطت عنه الاضحية ولكن كذا اذا
 انفق حتى انفق للنصاب قبل نفضا ايام النحر وان انفق بعد نفضا
 ايام النحر سقطت الاضحية عنه وكذا لو كان مؤسرا في ايام النحر فلم يصح حتى
 مات قبل مضي ايام النحر سقطت الاضحية عنه لا يجب عليه الاضحية
 ولو مات بعد مضي ايام النحر لم يسقط التضد في بقيمة الشاة حتى
 يلزمه الاضحية وهذا اشارة الى ان الوجوب باخرا الوقت ولو كان
 له اولاد بعضهم في مصر فليس عليه ان يصح عن الدين معه وعليه ان يصح

مركب عليه الاضحية

عن المقدم

عن المقيمين في مصر اشتري شاة ليضحى بها فافتر في ايام الاضحية قبل ان يصح بها فلما نهيها
 والوقت السخيل للاضحية في حق اهل السواد بعد طلوع الشمس في حق اهل مصر
 بعد الخطبة واذا استخلف الامام من يصلي بالصعفة في المسجد الجامع قبل ان يصلي
 اهل المدينة فضحوا بجوز لم يصلي ولم يصلي لا يجوز واذا صلى الامام صلوة العبد
 يوم عرفة فضحى الناس بهذا على وجهين اما ان يشهد تشهدا على هلال ذي
 الحجة او لم يشهدا على الاول جازت الصلوة والاضحية وفي الوجه الثاني
 لا يجوز ومضى لم يجز في الناس في اليوم الثاني وهو اول يوم النحر فضا على
 وجهين اما ان صلى الامام في يوم الثاني ولم يصلي ففي الوجه الاول لم
 يجز وفي الوجه الثاني اما ان صلى من الزوال او بعد ما كان صلى بعد جاز
 وان صلى قبل الزوال فان كان روحا الامام وصلى لا يجز وان كان لا يجوز
 عرسه والاضحية تجوز من اربع من الشاة والعن والبقر والابل ذكرها
 واما اهلوا كذلك الحامش والذي توارى من الاهلي والوحشي ان كانت
 الام اهلية تجاز ويشترط الكامل ولا يجوز النقصان سواء كان النقصان
 من حيث السن او من حيث النوات سبعة اشترى بقرعة للاضحية بين
 احدهم الاضحية عن نفسه لهذه السنة ولذي صحابه عن السنة الماضية يجوز
 الاضحية عن هذا الواحد ومنه صحابه عن السنة الماضية باطلة وصار واعتقل
 وجب عليهم التضد في لحمها وعلى الواحد ايضا ولو اشترى بقرعة للاضحية
 ولذي الصبح منها العامة وسد اسماء من الشاتين الماضية بجوز عن العام
 ولا يجوز عن العوام الماضية واذا غنى بدنة عن نفسه وسنة من اولاده
 ان كان اولاده صفارا جاز عنه ومنهم وان كانوا كبا ان فعل بامرهم
 جاز عن الكل وان فعل بغير امرهم او بغير ما من بعضهم لا يجوز عنه ولا
 منهم وان نوى بعض الشركاء التلويح جاز واذا مضى ايام النحر فضا فانه
 النج قبل من التضد في بقيمة الاضحية اذا كان من يجب عليه الاضحية
 والشاة يصير واجبة للاضحية بالبيان في سبعة على ان يصح هذا
 وهو دليل على ان الاضحية واجبة لان الاجاب عن العبد لا يصح اذا كان من
 جنس ما كان فاجبا بايجاب الله تعالى ولا يصير واجبة بحمد النية بان
 نوى ان هذه الشاة ولم يذكر ببيان شيئا وهل يصير واجبة بالشرا
 من الاضحية فان كان المشتري عيبا لا يصير واجبة حتى لو باعها واشترى
 اخرى ومن من الاول جاز ولا يجب عليه شيء وان كان المشتري فقيرا
 يصير واجبة واذا صرح ببيانه وقت الشرا انه اشتراها لصعها يصير واجبة
 ولو كان فخلت كذا فعلى ان يصح لا يكون هذا مبينا لان التضحية واجبة
 ولو اوجب على نفسه عشرة اضحية الصبح انه يجب لكل واذا قال له
 على ان اصحى شاة في ايام النحر فضا لا يجز اما ان يكون مؤسرا او فقيرا

سنة
صحي لوعنه

منه ايام النحر

او يجب عليه التضد

الاذن والحول التي في عينها حول والسماوه التي قد سقطت اسنانها من
تداسها والصقفا وهي التي في فريها التواكل اذ لها وانكسر فريها ففي فريها
ولا يجوز الحداد وهي التي انقطع لبنها من لبن ويستمرعها ولا المبرمة
الاطبا وهي الناقلة التي عولجت حتى انقطع لبنها ليكون اقوى لها والبراءة وهي
المعقولة الذئب والمعقورة وهي التي استعملت اذنها والحقا والمعرفة السوداء
الاصحية فاشترى بصرها او حمراء او بلفا وهي التي اجتمع فيها السوداء والبيضاء
لزم الآخر وان وكله بان يشترى له كبشا اقرب اعين للاصحية فاشترى
كبشا اسم ليس له قرن وليس باعين لا يلزم الامر وان وكله بان يشترى له
الثني من البقر ولم يسم له الثمن فاشترى له مسنة فمنا على وجهين ان
كان الثني يشترى باقل مما يشترى به المشية لم يلزم الامر وان كانت المسنة
والثني بمن واحد لم يلزم الامر لانه خالف الى صر وان وكله بان يشترى له
شاة للاصحية فاشترى عن اخرى في الاصحية لزم الامر لان الشاة
اسم جنس يتناول الضان والمغنر رجل قال لاخر ان اشتريت بفكرة
للاصحية ففي بني وبهم ففك لا اخر نعم فذهب فاشترى بقره كانت
بينها ولواوص بان يشترى بقره بجميع ماله ليخفي عنه ثم مات ولم يحضر
الورثة فالوصية جائزة ويشترى بالقتل ويخفي عنه ولواوص بان يخفي
عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ويقع ذلك على الشاة ولواوص شاة للاصحية في
ايام الغنم وهو ففني ففني بعامم البصر في ايام الغنم لا يعيد وبه ياخذ
كتاب الكراهة المكروه عند محمد رحمه الله حرام الا انه لم
يحدث فيه نصا قاطعا لم يطلق عليها لفظ الحرام وعندهما انه الى الحرام اقرب
بغير الكلام والنظر فيه والمناظر فيه ولا قدر الحاجة ينهي عنه لما روى حماد
بن عيسى عن زهراء بنت محمد الله كان يتكلم في الكلام فيها الاب عن ذلك ففك
ما رقد ابيك مايت فكلم ففك بالكل تنها في عنه ففك يا بني كنا نتكلم وكل
واحد منا كان الطير على راسه ففك ان نزل صاحبه اثم اليوم تكلمون وكل
واحد منكم يريد ان نزل صاحبه وان اراد ان نزل صاحبه فاراد ان يكفر
صاحبه من اراد ان يكفر صاحبه ففك كفر قبل ان يكفر صاحبه ولان في الكتب
الكلامية بيان مناهب الفلاسفة والمعتزلة ولا يجوز النظر فيها كيد
يرغ الشكوك في الذهن وتتمكن الذهن في العقائد اللهم الا اذا اراد الرد
عليهم وكل ذلك المجسمة كتب ولا يجز النظر في تلك الكتب فانهم شر البرية وقد
صنف الاشعري كتب كثيرة له في جميع مذهب المعتزلة الا ان اصحابنا خطر
في بعض المسائل فمن وقف على المسائل التي اخطا فيها ابو الحسن وعرف
خطاؤه فلا بأس بالنظر في كتبه والتمويه في المناظر هل يجز ان كان للشرع
التقدم وتحييد خاطره ودفع المتعبد المتعبد في الدين فلا بأس وان كان

نہرا فخر و فخر

السفر في الكلام

التورم في الناطق

فان كان نحوًا فعليه ان يصحى شاتين الا ان يعني بالاجاب ما يجب عليه
وان كان فقيرًا على فعليه شاة فان ايسر كان عليه شاتان واذا قال
نه على ان يصحى شاة او اهدى شاة وصحى بقرعة او جزوا اجزاه ولو
اشترى شاة بدينارين لم يصح بها فضاعت ثم اشترى اخرى بدينارين يصح بها
ثم صعد الاولى فان صدق بدينارين لا يصل ما بينهما دينار ولو اشترى الشاة
الاخرى بدينارين وذلك قيمتها فضحى بها ثم وجد مالاً على فعليه ان يتصدق
بدينارين لا يئتم به القنية بالتقيد وحدها ولو اشترى بثلثم الاضحية حراماً لا
يجوز ولو اشترى بحل الاضحية لحكم بالاكل لا يجوز ولو اشترى بحل الاضحية
شيئاً من المحبوب لا يجوز ولو اشترى بلحمها حبواً كاجاز وكذا لو اشترى
بلحمها الحماجاز والاصل في هذا يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ولو حلت
اللبن من الاضحية قبل الذبح او جزء منها يتصدق به ولا ينفع به
وادمد ذبح لا يוכל منها الا اذا كان اكل كان عليه قيمته واذا اخذ الشيء
من الصوف من طرف من اطراف الاضحية للعلامة في ايام النحر لا ي
يجوز له ان يطرح ذلك الصوف بل يصدق به على الفقراء واذا اشترى
بقرة واوجبها اضحية فولدت ولها ذبحها ولها ما معها ولو امر رجل رجل
ان يذبح شاة فلم يذبحها المأمور حتى يامها الامر ثم ذبحها فالمأمور ضامن
ولا رجوع له بما ضمن على الامر علمه بالبيع او لم يعلم ومن يضيء من البيت يضيء
به كما يصنع بالحسن متناول من لحمه كما يتناول من لحم الاضحية ولو ذبح
الضحية غيره بخلاف من صدق باجاز عن الضحية المالك ولا ضمان ولو غضب
الضحية غيره وذبحها عن نفسه ضمن القيمة لصاحبها اجزاه ما صنع ولو
كان مكانه ودية او رهن والمسئلة بحالها لا يجزى عن الضحية احدها
المالك مذبوحة او ضمنه قيمتها ولو كان مكان الغضب استحقاق وضمنه ضامن
يجوز لثلاثة امر اشترى واكثر شياه ثم اختصموا ان هاتين الشاتين
ليست لنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة بهر فالتانان الميت المال والثالث
تباع ويتصدق بثلثها ولو اشترى ثلثة امر ثلثة شياه ثم اشكل عليهم
عند الذبح ينبغي ان يוכל واحد صاحبه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو
ذبح شاة غيره بامر جاز رجل اراد ان يضيء فوضع صاحب الشاة يديه
على السكين مع يدي القصاب معارنا على الذبح يجب على كل واحد منهما التسعة
حتى لو ترك احدهما التسمية لا يجوز ولو اشترك ثلثة نفر في فطره على ان
يدفع احدهم اربعة دنائير والاخر ثلثة دنائير والاخر ديناراً ولو اشترى
دساراً بها بقرعة على ان يكون البقرة بينهم على قدر اسرهم ومخواله
يجوز ولو اشترك خمسة في بقرعة فجاء رجل وسألم الشركة فيها فاجابه اربعة
منهم وامتنع الواحد فضحوا بجان ويجزى في الاضحية الصغار هي الصغيرة

محمّد المصطفى

فتح الحنفی

الغضب

الاذن

علم القرآن الحكيم

سطح الورد والسنط الكرام

علم النجوم

لاخراج صاحبه فلا واذا علم رجلان علما كعلم الصلوة وخوفا احدهما يتعلم
 للناس والاخر يتعلم ليجهل فالاول افضل واذا قال الكافر لم يتعلم على القرآن
 فلا بأس بان يعلم ويفقهه في الدين ولكن لا يعمل المصنف وان اغتسل
 ثم مسح لابس به ويكسر كتبه الرقاق والصافق بالابواب لان فيه امانة
 باسم الله تعالى واسم نبيه بساط او صلى كتبه عليه الملك به يكسر بساطه و
 الفقود عليه واستتماله وعلى هذا قالوا لا يجوز ان يجد قطعة بتيكاض
 مكتوب عليه الله عز وجل او محمد عليه السلام علامة فيها بين الاوراق
 لما فيه من الانبساط فلو قطع الحرف من الحرفا وخط على بعض الحروف
 في البساط والمصلى حتى لم يبق الكلمة متصلة لم يسقط الكراهة وكذلك
 لو كان عليه الملك لا فير وكذلك لالف وحدها واللام وحدها رجل اراد
 ان يتعلم بالجنوم فان كان يتعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلوة و
 القبلة لا بأس به لانه يحتاج اليه لاداء الصلوة والزيادة حرام
 الرجل اذا امكنه ان يصلي بالنيل وينظر بالسموات في العلم فان كان له ذر
 يعلم ويقفل الزيادة فالنظر في العلم افضل من الصلوة ويعلم تمام
 القرآن افضل من صلوة النطق وتعلم الفقه اولى من تعلم القرآن
 طلبت العلم اذا اختلفوا في السبق فان كان لواحد منهم منه وخذ
 عنه وبعده سبعة وان لم يقترع بهم صلى مع الاحاديث وهو لا
 ثم كبر جاز له ان يرى من الحديث بخلاف ما هو في علمه صك وهو لا يفهم
 ثم كبر حيث لا يجوز له ان يشهد متعلم معه خريطة فيها كتب من اخبار
 الرسول عليه السلام او كتب الفقه تمام فتفسد على الخريطة ان قصد
 الحفظ لا يكون وان قصد التوسد بكم ويكره ان يجعل الشيء في كاعدها فيها
 اسم الله تعالى بخلاف الكسر حتى يكتب عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كتبه
 الرقاق في ايام النير والصافق بالابواب لان فيه امانة اسم الله تعالى و
 التثنية بالجنين **ك** امر ان اسكافان يتخذ خفلا على ما توى خفاف
 الكفار والفقة فزاد له لا جلا اري ان يعقل ذلك وكذلك الحياطا اذا
 امر بحفظ ثوبا على ربي الفساق ولا بأس ببيع الزنا من الضاكي و
 القسوة من الجوس والمكعب المفصص من الرجل اذا علم انه يشتريه
 لبئسه مكروه واذا اهدى الى معلم الصبح شيئا ان لم يبال ولم يلج عليه
 لا بأس به لانه بر المعلم مستحب جل مات وكسبه من بيع البارقي فللورثه
 ان يرد والمال على اربابها وان لم يعبر فواربها بصدقة على الفقراء و
 كذا الجواب فيما اخذ ظمرا رجل مات وابنه يعلم ان اياه كان يكسر حجب
 لا يجزى لكن لا يعلم ذلك بعينه ليرد عليه المال فاليرث حلال له في الحكمة
في الكتب والعلم طلب الكسب فربما كان ان طلب العلم فربما كان عليه السلام

طهر

الكتاب النبوي

المرآة

حالت

طلب العلم والكرامة

اعتد

افضل الكتب للهاو

طلب الكسب فربما كان ان طلب العلم فربما كان عليه السلام
 والانبيا عليهم السلام كانوا يكسبون قادم عليه السلام نزع الخطة وسقاها
 وطنها وعجنها وخبزها ونوع عليه السلام كان نجارا وابراهيم عليه السلام كان نارا
 وداود عليه السلام كان بصنع الدرع وسليمان عليه السلام كان خياطا
 يصنع المكابيل من الخوص وادريس عليه السلام كان خياطا وزكريا عليه السلام
 كان نجارا وبيننا عليه السلام كارع الغنم وكل من كان راعيا لا غنام وكان
 الصديق رضي الله عنه كان بنارا وعمر رضي الله عنه يعمل في الادب وعثمان
 رضي الله عنه كان تاجرا وعلي رضي الله عنه كان يكتب وطلحة رضي الله عنه
 كان يواجر نفسه ولا يثبت الى حال الجماعة الذين فقدوا في المساجد والمناظرات
 وانكر والكتب واعينهم طامحة وابديهم مارة الى ما في ايدي الناس نبيون
 انفسهم المتوكلين وليس كذلك يتكلمون لقوله تعالى وفي السماوات رزقكم
 وما نعدون وهم لغناه وتاويلهم جاهلون فان المراد المطر الذي هو رزق
 انبات الرزق ولما كان الرزق ينزل علينا من السماء لا من الارض ولا من رزق
 السحابة في الاسباب في الله تعالى فامشوا في مناكبها وكلوا من رزق
 ربه في الله تعالى اففقوا من طيبات ما كسبت وما اخر جبالكم من الارض وفي
 الاحاديث الربانية يا عبدي حررك بذكرك عليك الرزق والدلائل كثيرة فالحال
 ان طلب العلم والكتب فربما كان ان طلب العلم فربما كان عليه السلام
 ومعرفة الحق من الباطل والحلال من الحرام ومعرفة الله تعالى وسببه وكتابه
 وجميع ما يصير به مومنا عدلا ومستغبرا كقوله ما الاجتهاد اليه كالفقر يتعلم احكام
 الزكاة والبيع ليعلمها من وجب عليه وكذلك يعلم الضايل والسنن كالاذان
 والاقامة وندم الختان وخوها ومباح وهو الزيادة على ذلك المربطة
 والكمال ومكروه وهو التعليل لياهي به العلماء ويأري به السفهاء قال
 عليه السلام من تعلم علما لياهي به العلماء ويأري به السفهاء لجم بلما
 من النار يوم القيامة وكذلك كره تعلم الكلام والمناظرة فيه فمراة من الحاجة
 والتعليم بقدر ما يحتاج اليه لاعامة النفس من رزقها حتى لو قالوا يجب
 على المولى ان يعلم عند من القرآن والمعلم بقدر ما يحتاج اليه
 لاداء الفرائض ويعبر عن العلم بتعليمه الى ان يفهم المقام او يحفظه و
 يضبط الله لا يمكن من اقامة الفرائض الا بالحفظ ولا يجب للفقير ان يح
 من كل ما يبال اذا كان هناك من يحب غيره فان لم يكن لزمه الجواب لان الفتوى
 والتعليم فرض كفاية وافضل اسباب الكسب الجهاد لان فيه الجمع بين حصول
 الكسب واعتزاز الدين وتزك الله تعالى ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة
 وقبل الزراعة افضل من التجارة ثم هو انواع فرض وهو الكسب بقدر الكفاية

لنفسه وعباده فهو في سنة فقد صح ان النبي صلى الله عليه السلام لو خرقوا
 عياله وسنة وسقط وهو ان يادة على ذلك ليواسي به فقيرا او يحاري به قرا
 وانه افضل النكاح للفضل العباد لان منفعة النفل تخصه ومنفعة الكسبه
 ولنفسه في كسبه السلام خبير للناس من ينفع الناس وحيات وهو الزا
 للزيادة والتملك في كسبه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح ومكروه وهو
 الجمع للنفق اخر والتكاثر وان كان من حل في كسبه السلام من طلب الدنيا
 مفاخر متكاثر كلقى الله تعالى وهو عليه غضبان اعلم ان الله تعالى خلق
 بني آدم خلفا لقوام له الا بالاكل والشرب واللباس وكل منها ينقسم الى مباح
 ومختل ومكروه وعينها واما الاكل فعلى مراتب فمن وهو ما يندفع به الهلاك
 لانه لا مقلقية اذا لا يقا بدونه وبه يتمكن من اداء الفرائض ويوجر على ذلك
 في كسبه السلام ان الله تعالى ليوجر في كل شيء حتى الفقه بر فقه العبد
 الحفيه فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي ما جوزه عليه
 وما زاد عليه لم يتمكن من الصلوة قائما ويسهل عليه الصوم في كسبه
 السلام المؤمن القوي احب الى الله تعالى من الضعيف ومباح
 وهو ما زاد على ذلك الى الشبع ليزداد فوق البدن ولا اجر فيه ولا
 وزر ويجازي عليه حشا لا يسيرا ان كان من حل وحرام وهو الاكل
 فوق الشبع لانه تبيذ واسراف في كسبه تعالى لا تشر فلو انه لا
 يحب المرفقين الا اذا مضى به الفنى على صوم الفداء وليد ليس في
 الضيف والنبي عليه السلام ما ياكل في جميع عمره في مجلس الامع لقوات ولا
 يجهز الرياضة بتقليل الاكل حتى يصعب عن اداء الفرائض في كسبه السلام
 ان نفسك طبييتك فاروق بها واما تجوع النفس على وجه لا يجهز
 عن اداء العبادات فهو مباح والشايب الذي يخاف السبق لا بأس
 بان يمنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يجهز عن اداء العبادات
 ومن امتنع من اكل المبيت حالة الخفصة او صام ولم ياكل حتى مات
 آثم ومن امتنع من التماوى حتى مات لم يآثم لانه لا يفتن بان هذا
 الدواء يشفيه ولعله يصعب من غير علاج ولا بأس بالتفكه بانواع الفكاهة
 في كسبه تعالى كل من طبيبات ما رزقنا كره فيه ترك قوله تعالى
 لا تجتر مواطيات ما احل الله لكم وتركه افضل لئلا يصعب درجته و
 يدخل تحت قوله تعالى اذهبتم طبيباتكم في حيويتكم الدنيا واتخذوا ان
 الاطعمة والساعات ووضع الخير على المائدة اكثر من الحاجة سرف عليه
 السلام ففي من ذلك الى ان يكون من فضله وان دعوا للاحتياط
 قوما بعد قومه ومن الاسراف ان ياكل وسط الخبز ويدع خواشيته او

الكل

لا بأس بالتفكه

يكل

ياكل ما ينتفع فيه ويترك الباقي الا ان يكون غيره يتناول فلا بأس به كما اذا خاف
 رغيافا دون رغياف ووضع الملمحة على الخبز ومسح الاصابع والسكين
 به مكروه ولو وضع الملح وحده على الخبز لا يكره ومن اكرام الحران لا
 يظن الا دام اذا احضر ومن الاسراف اذا سققت من ريع لقمته ان يتركها
 في كسبه السلام التي عندها الاذي ثم كلها وستن الطعام السهلة في
 اوله والمحدثه في آخره وان نسي في الوسط وعند اليدين قبله في كسبه
 عليه السلام الوضوء قبل الطعام في الفقير بعد سق اليتم والمراد عند
 اليدين والادب سدا للشباب قبله وبالشيء بعده ولا يبيع يده قبل
 الطعام بالمندبل ليكون اثر العسل باقيا وقت الاكل وبعد بمبعضه الميزيل
 اثر الطعام بالكلية ويجب اتخاذ الادوية لنفل الماء الى البيوت لحاجة
 الوضوء والشرب لاسأله عورة وقد يهين عن الخروج فيلزم الزوج
 ذلك كراحتها واتخاذها من الخرف افضل في كسبه تعالى عليه السلام
 من اتخذوا في بيته خرفا زارة الملائكة ويجوز اتخاذها من ثياب او رصاص
 او شبه او ارم ولا يجوز من الذهب والفضة وينفق على نفسه وعباله
 بلا اسراف ولا يشتر ولا يكلف يحصل جميع شهواتهم ولا يمنعهم جميعا ولا
 يستديم الشبع في كسبه السلام اجوع بوجها واشبع بوجها فالخاسر انه
 يجثم على المسكر الا فساد الى اكتسبه والشرف والحيلة فيه في كسبه
 تعالى ولا يجبل لفساد ومن اسند جوعه حتى عجز عن طلب الفقه فزنته
 كل من علم به ان يطعمه او يدرك عليه من يطعمه صونكاه عن الهلاك فان امتنعوا
 من ذلك حتى ماتت اشترى كونه الاثم وكذا اذا راي لفظا اشرف على الهلاك
 او افعى كاد يزدى في البر وصار هذا كاجا المزيق والمزيق فان فطر على الكسب
 لزمه ان يكسب فان عجز لزمه السواك فان ترك السواك حتى مات آثم
 ومن كان له قوت يومه لا يحل له السواك ويكره اعطاء سوال المساجد وان كان
 لا يتجمل الناس ولا يمشي بين يدي المصلي لا يكره وهو المختار وقدم وان
 كان بين يدي المصلي ويجعل رقبا لئلا يسيركم ولا يجوز هدية امرأ
 للجور ان الغالب في ما لهم للخدمة الا اذا علم ان اكثر ماله حلال فان كانت
 صاحب تجارة او زرع فلا بأس به لان اموال الناس لا تجلوا عن قليل
 حرام فالمعتبر الغالب وكذلك اكل طعامهم ووليمة العرس وفيها مشقة
 عظيمة في كسبه السلام اوله ولو بشاة **ح** واذا بنى الرجل بامراته
 سقى ان يدعو الجيران والاقرباء واصدقاء وينزع لهم ويضع لهم طعاما
 واذا احسد سعى لهم ان يحسوا فان لم يعقل آثم في كسبه السلام من لم
 يحب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائغا احاب ودعى وان لم
 يكن صائغا ودعى وان لم ياكل آثم وجفا ولا بأس بان يدعو ابو صند ومن الغد

من اكرام الحران لا يظن

اولم ولو بساة

مسندوه واذا منى الرجل
 بامرأته ويرجو راجي غلط
 او لا يفي بيمينه يكره
 مع كونه على امانة
 ايمشه تأمل انه يراوه ليس
 مني بهي كذا في كسبه
 نقطه واحده تحتها
 صحيح بنى المصطفى
 شبيه قلته يكره بنى عليها
 وبكر زوجته واقل اليه
 وزفاف ابنته في مسند
 عوده برقيه بنى عليها
 فمروا بنى عليها
 من سبها وكره
 النكاح لكره

وبعد الغدث ينقطع الفرس والوليمة ولا بأس بان يكون ليلة المرسد في بغير الشهر
واعلان النكاح هذا اذا لم يكن عليه جلاجل ما اذا كانت فيكون ولا يباح اعداد الضيافة
ثلاثة ايام في ايام المصيبة وان اعتذر فلا بأس بالكل منه ولا يكره الاكل يوم الا
قبل الصلوة لكن يجب ان لا ياكل ولو دعي قوم الى طعام فزرتهم على اخوته ليس لاهل
هذا المكان ان ياكل من طعام من خوان آخر لانه انما يباح له هذا الطعام ويكره للضيف
اعطاء السائل وكل من يكره له اعطاء من دخل عليه لمصلحة والاضياف اذا اعطى
بعضهم بعضا لفته بعين في ذلك فقامل الناس والضيف اذا ناول من المائدة هبة
لصاحب الدار شيئا من اللحم والخبز يجوز ولو كان عند كلب صاحب الدار ولغيره
لا يبيعه الا باذن صاحب الدار ولو ناوله الخبز المحرق والطعام وسعد ذلك
واما رفع النذرة فحرام ما لم يقل لم صاحب الدار فغفر لانه انما اذن لهم
في الاكل دون الترفع والاعطاء ويجب على الضيف اربعة اشياء احدها ان
يجلس حيث يجلس والثاني ان يرضى بما قدم اليه والثالث ان لا يقوم الا باذن
صاحب البيت **والرابع** ان يدعو له اذا خرج وكان عليه السلام اذا خرج يقول
افلح عندكم الصائمون وصلى عليكم الملائكة ونزلت عليكم الرزقة وسحان
لقول المضيف احسا اكل من غير الملاح ولا يكثر السكوت عند الضياف ولا
يجيب عنه ولا يقضي على خادمه عند الضياف ولا يغير على عياله لاجل
الاضياف وينبغي ان يخدم المضيف بنفسه اقتدا بابراهيم عليه السلام ولكن
تغليق الخبز بالمقاييل يوضع حيث لا يعلق ويكره اكل الطين **عليه السلام**
اذا اراد الله بعد شئ ابتلاه بنفخ الخيبة واكل الطين وكان فرعون ياكل
الطين **ط** والاكل متيكا لا بأس به لانه عليه السلام اكل يوم للخير متيكا رجل
ياكل خبز مع اكل حله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتهي اكلها فله ان يطعم الدجاجة
او الشاة او النعور وهو الافضل لان اطعام هذه الحيوانات جائز ولا
ينبغي ان يلقينها في النهر وفي الطريق الا اذا وضع لياكل اقل فحينئذ يجوز اذا
غلب به من الخالة او راسه او ارجلها ان لم يسق فيها من الدقيق شيء وهي غائبة
علف لها الدواب فلا بأس لانهما بمنزلة الشين **ك** ومن دعي على وليمة عليها فلو ان
علم به لاحب وان لم يعلم حتى حضر ان كان يقدر على منعهم فقل لانه نفي عن منكر
وان لم يقدر فان كان القوم على المائدة لا يقدر ان استناع القوم حرام والاجابة
سنة والامتناع من الحرام اول من الايمان بالسنة وان لم يكن على المائدة
كان مقتدره لا يفعل لان فيه ستر الدين وفتح باب المعصية على المسلمين
وما روي عن علي بن حنيفة رحمه الله انه قال اسليت بعد امر فضررت كان قبل
ان يصير معدي به وان لم يكن مقتدره فلا بأس بالعقد كتنشيع الجنان لانا
كان معها بالخير لا يترك التنشيع والصلوة عليها لما عندنا من النياحة كنا هذا
اخ استناع صوت الملاح كالضرب بالقضيب وغير ذلك حرام لانه من الملاح وقد

رفع الزلة

كرام الضيف

نت الله

الملاح

فان علة السلام

عليه السلام الملاح مصيبة والجلوس عليها فسق والثلاذ لهما من الكفر وهذا جرح على وجه التشديد
لعظم الدنيا لان يبيع بقبية فيكون معدوم والواجب ان يحتج بما أمكنه حتى لا يسمع لاروحه عليه
السلام ادخل اصبعه في اذنيه وقوله اشعارا العربيه اذا كان فيها ذكر العشق والخمر والغلام يكره ولو اظهر
الرجل التسوق في دار فينبغي للإمام ان يتقدم اليه فان كفه لم يرض له لانه ترك وان لم يكره فالامام
بالحيارا ان شأنيته وان شأنا دبه سبها وان شأنا رجه عن طار لان الكل يصلي للغدير رجل راى
مكنا وهذا الذي يركب هذا المكنا يلزمه ان ينهي مخالاة الواجب عليه ترك المكنا والنهي
عنه في تركه انما هو لا يفيقه عنه الاخر رجل علم ان قد نال عاظمي من المنكر حل عليه ان يكره الى
انه يتركه ان وقع في قلبه انه يمكن للامام ان يقدر على ائنه حله وان وقع في قلبه انه لا يمكنه ذلك
لا يكتب لانه تخافه ووقع العداوة بينهما فلا فائدة وكذا بين الزوجين وكذا بين السلطان و
الربة والامير بالمعروف والنهي عما يجب اذا علم انهم يسمعون والا فلا **ك** فلا بأس بالزناح بعد ان لا
يكلم الانسان فيه ما لم يأت او يقصد به التحاكم لاية لقوله عليه السلام اني لا منزع ولا اقول
الاحقا ولا بأس بضرب الدف في العيد لما روي عن عائشة ان ابا بكر رضي الله عنهما دخل عليها
وعند هاجران يلعبان بالدف يوم العيد وعندها رسول الله عليه السلام جالس فقام عليه السلام
بهما يا ابا بكر فان لكل قوم عيبا وهذا عيبنا والامير المعروف على وجوه ان كان يعلمه يكره
راية انه لو امرهم المعروف فقبل منه فالامر واجب عليه ولا يبيعه تركه ولو علم اكثر راية انه لو امرهم
بترك قد فزع فتركه افضل وكذلك لو علم انه يقع العداوة بينهم وبينه ولو علم انهم لو ضربوه صبر على
ذلك لا شكوا الى احد فهذا لا بأس به وهو مجاهد في ذلك وهذا منه علل الاشياء عليهم السلام
ولو علم انهم لا يثبتون منه ولا يخاف منهم ضربا ولا شتما فهو بالخيار ان شاء امرهم وان شاء
تركهم والامر افضل ويعمل الامر بالمعروف والنهي على الامر والامر على القلب
لعمام الناس **الكسوة** فرض وهو ما يستر العورة ويدفع الحر والبرد قال الله تعالى حذوا
زينتكم عند كل مسجد واكل ما يستر عنكم لانه لا يقدر على اذا الصلوة لا يستر العورة وحلقه
لا يحتمل الحر والبرد فيحتاج الى دفع ذلك بالكسوة فصار يطير الطعام والشراب مكان فرضا
وينبغي ان يكون من القطن والكتان ويكون بين الدف والنقيس وينبغي ان يلبس
الفسيل في عامة الاوقات ولا يتكلف الجديد ومستحب وهو ستر العورة واخذ
الزينة قل عليه السلام ان الله تعالى يحب ان يرى ثوبه على عهده ومباح وهو الثوب
للليل للترين والجمع والاحياء وجامع الناس فقدر روى انه عليه السلام كان له حبة فنكسها
يوم عيد ومكروه وهو اللبس للتكبر والمجندة ويستحب لا يرض من الشياطين لقوله عليه السلام
خير ثيابكم البيض ويكره الاحمر والمعصر ولا يكره بلبس جبين واكثر في الشتاء اذا لم يقع
الاكتفاء بذلك والا فلا لاكتفاء باحد الى واخيرا والخشن اولى لشتا فانه ارفع البرد
واللن في الصيف وان لبس اللين في الموقشين فادأ بره السنة واحاطوا العامة بين
كثيرة هكذا فقله عليه السلام ثم قيل قد شرب وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الخنجر
واذا اراد ان يحددها ليقضها كما فعلها ولم يلقها على الارض وقية واحدة هكذا نقل
عن نفسه عليه السلام **اخ** وليس الشياطين بالميلة مباح اذا كان لا يتكبر اذا كان للتكبر لان

الازواج على الارار

الامر بالمعروف

لف الثوب

وفش ديباج

بما فيه التواضع

تمه العلم

مسألة حرر والمغفرة

النقص

الكبر حرام وتفسر ذلك ان يكون معها ككان قبلها وانما الشتر على البيت مكره لانه
 زينة وكبر ولا بأس ان يكون في بيت رجل ستم من ديباج لا يقد عليها ولا يامر عليها
 وكذلك والى الذهب الخجل لا يشرب منها لان الحرام لا تنفع والاشغال في النجوم والنوم
 على الفراش وفي الاواني بالشرب **ك** ويجوز لادنان ان يسط في بيت ما شامرا الثياب
 المختلطة من الصوف والظن والكثان المصبوغة وغيرها والمنقشة وغيرها ويجوز
 ان يسط ايضا ما فيه صوف او يتخذ ما يجلس عليه من المصليات وهي ما عليه الصليان
 ولا يجوز ان يعلق على موضع شيئا فيه صورة ذات روح ويجوز ان يعلق غير ذات
 الروح ويجوز فرش الديباج والحري في البيت والجلوس والنوم عليه وتليقه على الابواب
 وستر الجدران به **ط** ويجوز للنساء لبس الحري ولا خيل للرجال الا لمقدارا اصابع اربع كالعالم
 ولا بأس ببقعه واكثر شبهه وكذا ستر الحري وتعليقه على الباب ولا بأس
 بلبس الحري والديباج في الحرب وقيل بكونه وهو الاصع ولا بأس بلبس ما سواه حري وبقعة
 غير كالظن والحري في الحرب وغيره وما كان لحمة حري وسواه غير حري لا بأس
 بلبس الحرب الصوفية ويمكن في غيره والاحتياط للحري بالذهب والفضة
 الى اللثام والمنطقة حيلة السيف من الفضة وفي الجامع الصغيرة ولا يمتنع بالفضة وهذا
 على ان الختم بالحري والحديد حرام سواء كان الختم ديباجا وغيره والختم بالذهب على الرجال
 حرام وبالفضة يجوز ولو اتخذ خاتم فضة او غيره من اجا ويا فقت ونفس عليه اسمه
 او ما بدا من اسم الله تعالى لا بأس به وينبغي ان يلبس خاتمه في خصره اليسرى ولا يلبس في غيره ذلك
 ولا يلبس في اليمن ويجعل الفطرة الى باطن كنهه بخلاف النسوان لانه مظهر منهن في
 حشمتهم وانما يمتنع القاضى والسلطان الحاجة فاما غيرها فالافضل ان يتركه وينبغي ان
 يزد على مشقال هكذا ورد في الخبر عن النبي عليه السلام قال سنة ان يكون قدرا من الثقال
 مما دونه ويجعل فضة الى باطن الكف بخلاف النساء فانه للبره في حشمتهم ودون الرجال
 ولا بأس بشد نقب الفضي سما لا ذهب لانه قليل فاشبه العلم ويكره الختم بالحديد
 والفضة للرجال والنساء لانه حلية اهل الثناء وقد نهى عنه **ح** ولا بأس بان يجعل في
 اطراف سوار الحزام والسفر واللب والمنطقة الفضة ويمكن ان يجعل جميعه او ثلثه
 الفضة او الذهب في ذلك الى ان يجعل في اطراف سيفه ما كان في قامه سيفه
 الله صلى الله عليه وسلم **ط** ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحديد ولا يجوز استعمال
 آنية الذهب والفضة للرجال وعلى هذا الجمر والمعلقة والمدهن والمكيل والمكحلة و
 المرأة ونحو ذلك ويستحب فيها الرجال والنساء على ما نهى وعليه الاجتماع ولا بأس في
 العقيق والبلور والزجاج والزرنيجد والرصاص ويجوز الشرب في الاواني المعصفر
 والجلوس على السراير المعصفر اذا كان سقى موضع الفضة او سقى ذلك وقيل في اخذ
 باليد وكذا السرج المعصفر والكسرى والاواني المصنوعة بالذهب والفضة ولا بأس
 بالاشغال بالانعام بالانعام **ح** ولا بأس في الخيل والاعلام مع مولاة ومولاة راكب بعد ان يطبق
 ذلك ويكره اذا ربطت في **الكلام** الكلام منه ما يوجب حرجا كالسبيج والتجديد وقران

القرآن

انواع الكلام

كبرياء البارز

التمه ونزلات

الزوال اول

القرآن والاحاديث النبوية وعلم الفقه وقد يات به اذا فعله في مجلس الفسق يعلم وان سجد
 في الامتثال والاذكار لا يشغلوا عما هم فيه من الفسق فحس وكذا من سجد في الوقت
 منه ان الناس عاقلون مشفقون بامور الدنيا وهو مشغول بالسبيج وهو افضل من
 توجه في غير المسوق لعل عليه السلام ذكر الله في الفاطنين كالمجاهدين في سبيل الله ويكون فعله
 للناج من فتن متاعه وكذا النفاي من فتن الفتن لقوله لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم
 يات بذلك لانه ياخذ بذلك مما بخلاف العاري او العالم اذا كبر عند المبارزة وفي مجلس
 العلم لانه يقصد به التعظيم والتعظيم واطهار شعار الدين ويكره الترسيع بقراءة
 القرآن والاستماع اليه لانه يشبه بفعل الفسقة حال ضيقهم وهو السعي ولم يكن
 هذا في الاستماع ولهذا كره في الاذان وعمر النبي صلى الله عليه وسلم كرم رفع الصلوات
 عند قراءات القرآن والمنازة في الزحف والاذن كبر الى الوعظ فما ظنك به عند استماع
 الفناء المحرم الذي يسمونه محبدا ويجوز قراءة القرآن عند الفتن بل اكرهه على الخثار
 لما فيه من النفع للبيت وروى الآثار بقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والقلحة
 وغير ذلك عند الفتن ومذهب اهل السنة والجماعة ان الانسان ان يجعل ثواب عمله
 لغيره ويجعل اليه الحديث للجمعية ومن الكلام ما لا يجزئ ولا يتركف لك فتم واقتد
 بكت وشرب وتحم ومنه ما وجب الاثم كالكذب والغيبة والنسبة والشتيمة
 كذلك معصية حرام والكذب محظور الا في الفتن المحذرة وفي الصلح بين
 اثنين وفي ارضاء الاصل وفي دفع الظلم عن الظالم ويجوز الغرض من الكذب
 لا الحاجة كقولك لرجل كل فيقول اكلت بغير امر فانه كذب ولا غنية لظالم يوذى الناس
 ولا اثم في السعي به الى السلطان ليزجره لامن باب النهي عن المنكر منع الظالم ولا غنية
 الا لظلمتين فلو اقامنا اهل قذرية فلبس بمسبه لان المراد محموله فصار كالقذف
 واذا ادى الفرائض وادان يقيم بمنظر حسن وحوار جميلة فلا بأس به ومن
 قنع باذني الكفاية وحرف ابد في المانعة في الاخرة فهو اول لان ما عند الله
 خير والبقى واعلم ان الاختصاص على دنى ما يكتفيه عزيمته وما زاد عليه من التعم ونيل
 اللغات فخرصة والذي يجب على المسلم ان يتكلم بخلاف منها المحترمة عن ان يحارب
 الفواحش ما ظهر منها وما بطن ومنها المحافظة على اداء الفرائض من اوقافها بواجباتها
 تامة كما امر بها ومنها التحذير عن ظلم كل مسلم او معاهد ومعاذ ذلك **ح** رجل ذكر
 سوا ما حنيه المسلم على وجه الاهتمام لا بأس به لان هذا ليس بعتبه انما الغيبة فان
 يذكر ذلك من غير السب والنقص ولو كان الرجل يصلي ويصلي الناس باليد واللسان لا غيبة
 في ذكره ما فيه والاشتمية باسم لم يذكر الله في عباده ولا ذكر رسول ولا استغله
 المسلمون الا والى ان لا يفعل ولو كفى ابنه الصغير باي بكر او غيره الصبيح انه لا بأس
 به فان الناس يبدلون به التنا والمنا سعيه باي في الحال لا التحقيق في الحال
 جعل كان في البيت واخذت الزلزلة لا يكره الفرار الى الفضايل سبيج لانه عليه السلام
 مر عابط ما يبل قاسم في ثلث امرأة ماتت وبها جيل يعلم انه حتى يشق بطنها من الشق

جودت البكر

سنة الولد اربا

نيزج

المرأة العنبر

النسج

الايسر البكر اذا جودت فيما دون الفرج فجلت بان دخل الما فربها فلاق بل وان ولدت
 تزال عن رها بيضة او جوف الدرهم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك **ك** ولو اعترض
 الولد في بطن حامل فلم يوجد سبيل الى استخراج ذلك لا ينقطع الولد اربا او يكاوي
 لم يفعل يخاف على الام فان كان الولد ميتا في البطن لا يسهل وان كان حيا لا يفتق
 القطع اربا اربا رجله سلعة او جوف فالادان ليخرجه ويخاف منه الموت
 ان كان احد فعل فخا فلا يسهل بان ينفذ من له سلعة في يده وقطعها ان
 كان الغالب الهلاك فلا يفعل ولا فلا يسهل رجل وامرأة قطع الاصبع الزاير من ولاء
 لا يضمن لان له ولاية المعلية الا ان خاف البعدى او هتات اليد ولو قطع
 ما وجبت وهتات اليد ضمن رجل مضطر لا يجد ميتة وخاف الهلاك فقل له رجل
 اقطع يدي وكلها لا يسهل ذلك لانه ربما يؤدي الى اند فحصى عدم مكروه لانه
 لا ينفق عليه منفعة مشروعة وكذا كره هو كسب الحصى لانه كسبه يحصل الحظ
 مع السوان لا يسهل دخول الضولن الحصىان على النساء لم يعلق اللهم وقد ذكر
 حنة عشرة سنة لان الحصى لا يحتمل والواحد والكثير في هذا سوا حصا الفرقا
 كان فيه منفعة او دفع ضرر لا يسهل ولا يسهل الا عناء وخصا ابهام لا يسهل
 مكي الصبيان اذا كان لهما اصاب الصبيان ولا يسهل ثقب لذن الطفل من السات **ك** رجل
 له كلب عقوق كالمبر عليه عصه فلا همل القرية ان يقتلوا هذا الكلب فان عض جيب
 الضمان على صاحبه ان يقدموا اليه قبل العصر والا فلا ضمان عليه بمنزلة الحاريط
 وفيه نظر لا ينبغي للرجل ان يتخذ في فان كلبا الا كلبا يجر سماله قرية فيها كلاب كثيرة
 ولا همل القرية فيها ضرر يؤمر ان ياب الكلاب ان يقتلوا الكلاب فان ابول ضرر الى
 الامام حتى يامرهم بذلك **ع** رجل له كلاب لا يحتاج اليها ولجرائه فيها ضرر فان
 امكها في ملكه ليس طيرانه منعه وان ارسلها في السكة لهم منفعة فان امتنع
 بعفوا الى الحاكم او الى صاحب السكة حتى يبيعه من ذلك وكذلك من امكها
 او حيا او عولا في الرستاق فهو على هذا **س** **المرأة** اذا كانت موزية لا ينبغي
 ان يضربا ويترك اخضا لكنها تدج بكيين حاد مثل الجراد لانه صيد لا سيما اذا كان
 فيه ضرر عام قتل الفلانة ان اسد بالادى فلا يسهل يقتلها وان لم يسهل يكره قتله
 وانفقوا انه يكره القاءها في الماء وقيل الفلانة يجوز بكل حال اجراء القتل والمقرب بالنار
 مكروه وطرحها حية مباح لكن يكره من طريق الاذنب الصلق الذي يكره له بالقدسية
 بيده يلتقي الشمس اجفوت البيان لا يكون به يسهل لان فيه في ذلك منفعة الناس
 الا انزى ان السمكة تعلق في الشمس فيموت ولا يكره **ق** غلان خشن فلم يقطع لبسكة
 كلها فان قطع اكثر من النصف يكون خشنا وان كان نصفها ودونه فلا الصبي
 اذا لم يخش ولم يكن ان يجلد ذكره ليقطع الا بتشد يد عليه وخشفته ظاهرة اذا
 رها انسان برياه كانه اجسد ينظر اليه البعات واهل مصر من الحمايين فان قالوا
 هو على خلاف ما يكره الاحسان فانه لا سد عليه ويترك لان الواجبات يسقط بالاعدان

قال السن

فالسنا ولي والمنازسة اذا سلم الشيخ الضيف المجوس وقال اهل البصر لا يطيق الختان تركه
 مصر اجعلوا على ترك الختان يجارهم لان الختان سنة فيجاءهم في تركه كافي تركه سائر السن اذا وقفت
 يوم الجمعة لعلم الاطفال ان راي انجاء من الختان مع هذا يؤخر الى يوم الجمعة يكون وان تجاوز الحد وقد
 سكا الاخبار في سحبه ولو قصر اظافر اوجين شرم يحل من مدمن وان روى فلا يسهل وان
 القاء في الكنيف والمفتل فهو مكروه لانه يورث الداء ينبغي للرجل ان ياخذ من شرابه
 حتى يصير مثل الحليب ولو حلفت المرأة لاسها فان فعلت من حياها فلا يسهل ولا يسهل مكروه
 واذا وصلت شعرها غير ما يشترها يجب ذلك ولا يسهل الا بخال يوم عاشوراء هو الختان
 ولا يسهل بان يدخل النساء الحمام اذا كان للنساء خاصة لعموم البلوى ويخلفن بغير زعفران
 في الحمام مكروه اذا كان من غير ضرر ومكانه من ضرره فلا يسهل ولا يسهل في قوله
 المرأة اذا كانت تستمن نفسها من زوجها لا يسهل ويكره للرجل ذلك ولو عالجت في اسقاط
 الولد لا ياتى ما لم يستبين شيء من خلفته لان ما لم يستبين شيء من خلفته لا يكون وكما امر
 من صفة ظهر بها حبل وانقطع لينها ويخاف على ولدها الهلاك وليس لآب هذا الولد سنة
 حتى يتأخر الظير يباح لما ان تقالج في استنزاله مادام نطفة او علقته او صفة لم يخلق
 له عضو وعلقته لا يستبين الا في مائة وعشرون يوما ان يكون نطفة او ربعون علقه
 وان يكون مصفة **س** ولو غرر من امرأة بغير اذنها ما يخاف من الولد السق لا يسهل
 وقيل يسهل لسو هذا ان كان امرأة اتى على حملها فشرها فادارت القاء العلق على الظهر لاجل
 الدم سال اهل الطب فان قالوا يضرب بالجل لا يفعل ذلك وكذا العصد والمجامة حتى
 لتضرب بالولد الرجل اذا ظهر به ذلك قال له الطبيب قد عليك الدم فاحترجه فلم يفعل حتى
 مات لا يكون ما خوروا استطلق بطنه او رمدت عيناه فلم يعالج حتى احتفقه وما
 فيه لانه عليه السأوى لان الان اذا اشاروا اليه فلا يسهل **س** وفيه نظر لان لبن
 الانان والاستشفاء بالحرم حرام **ك** واذا كان رجلا جراحة يكره المعالجة بعظم
 للفنز والاسنان لانه يحرم الا تنفع وجب ارجل المرأة في احبها للثداوى يكره العجين
 اذا وضع على الجرح ان عرف الشفا فلا يسهل ذلك اذا سال الدم من انفسا انسان نكتب
 فاحنة الكتاب على جهته ويجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول ان علم
 ان فيه سقا لا يسهل ذلك لكن لا ينقل لان الحرمة تنقطع عند الاستشفاء الا انزى ان
 العطشان يرخص له شرب الخمر والجايح يرخص له اكل الميتة **ق** الساحر يقتل اذا
 كانت تعقده ذلك فيصير منته وان كانت منته لا تقتل بالحرقة هل يسهل بوسه
 او شل قال الساحر على ثلثة اقسام ساحر يعقده خالق ما يفعل في حيا من ذلك وقال
 الله خالق كل شيء وسرا عا كان يسهل بوسه ولا يسهل لانه كافر اسلم وان لم يسهل لانه
 كافر وساحرا لا يقتل والمجربة غير معتقده لذلك فهذا ليس بكفر ولا يقتل وساحر هو واحد
 لا يدرى كيف يفعل ولا يغير به هذا الاسباب وسهل اذا اخذ والاستثابة احوط
ك الخناق والسحر يقتل لان لانهما يبيعا في الارض بالنسب وان تابا لم يقتل ذلك
 منهما لا يعرف وقتا لا ياليت تابا هل ان يوحا صب بوسها فان لم اخذ ثم تابا لم يقتل

فصل الاطوار والارباب

عالمات واسماء الولد

البالغان

كتب بالبول

الخناق والاسنان

ذلك ويقتلان وكذا الذي يوق المروءة بالمعنى فيه يعني **ع** ويجب المجامعة لكل احد
ولا بأس بالمعقنة لدفع الفرس الى الفرس ويجوز الرجل الرجل الى الفرس الى الفرس الى الفرس
للقنة فاذا اكل الرجل اكثر من حاجته واراد ان يبالا باس به ولا بأس بشق المشاة
اذ كانت فيها حصاة وفي الجراحات الخوف والفرح والظيمة والحصاة الواحدة
في المشاة ونحوها ان قيل من نحو قد يموت او نحو فلا يموت يعالج وان قالوا لا
يخو اصد لا تداوى بل يتركه رجل يتبع دمه لرجل فمات الميت ولم يحلف ما لا عليه
القيمة ولا يشق بطنه ولا بأس باكل الفاني ذبح وانواع الاطعمة ويجوز للامتنان سر
بزيه بالحصى والاجر والساج والوانع الاصابع وما انذهب والفضة ولكن لا يحل
ان يصير موق في موضع بينه ذات روح لا في سقف ولا في حائط ولا في ارض ولا في
ولا نحوها ويجوز للامتنان ان يسطر في بيته ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف
والفلس والكتان المصنوعة وغيرها والمنشئة وغيرها ويجوز ان يعلق طوق
شيئا فيه صورة ذات روح ويجوز ان يعلق غير ذات روح ويجوز ان يعلق الدجاج والكر
في البيت والملبوس والقمم عليه وفلقه على الابواب وسائر الجدران يدا اني انما
باب دار غيره يجب ان يبيد ان يبيد ان يبيد ان يبيد ان يبيد ان يبيد ان يبيد ان يبيد
قال المسائل على الباب السلام عليكم لا يجب رد السلام ورد السلام وتسميتهم
وقت الخطبة الا صوم لان العمل على السلام مع القوم سلم عليه وقت السلام عليكم
فرد بعض القوم صوت ذلك عن الذي عليه سلم ولا يقطع عنه الجواب ويجوز ان
يشير الى جماعة بخلاف الواحد ومتى كان هذا انشليما على الكل لا يفتي بجواب الواحد
هذا اذا لم يسم واحدا قوم جلوس من عليهم رجل فقل السلام عليكم وان جئتم بالسلام
عليك يا زيد فاذا الجواب غير زيدا لا يقطع الفرض من زيد فان لم يسم ولكن اشار
ليقطع رد جواب السلام ولو لم يسمه المسلم لا يقطع عنه الفرض لان الجواب
لا يقطع عنه الا بالسمع فكذلك لا يجب الجواب موافقة الا بالسمع فان كان المسلم
اصم ينبغي ان يرد بغيره كذا جواب الخطبة من رجل يفتي القرآن لا ينبغي
ان يسم عليه فان سلم عليه رد على الختان بخلاف السلام وقت الخطبة اذا اجتمع
المسلمون والكفار يسم عليهم ويقول السلام عليكم وينوي بقلبه المسلمون ووقول
السلام على من اتبع الهدى يجوز ولا بأس برجال السلام على اهل الذمة واذا كان
المسلم اليه حاجة لا بأس بالسلام عليه لان فيه ليس لوم ويكون المصلحة معه ولو
قال مسلم لاني انا الله بئنا فان نوى بقلبه ان يطيل الله بقاءه سلم او لودي
لجزية عن ذل وصفا لا بأس به وان لم ينو شيئا لا يجوز **س** التسميت اذا عطف
الصلوة ينبغي ان يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله على كل حال ولا يقول
غير ذلك ولو عطف التسميات ينبغي ان يحمد الله في كل مرة وينبغي لمن حضر ان يسمه
فاذا اراد على الثلاثة فالعاطس يحمد الله تعالى واما من حضر ان شتمت فحسن
وان لم يفعلوا بعد الثلاثة فحسن ايضا واذا عطف المرأة فلا بأس بتسميتها الا

الحق شق الكسائر

استمع لولوة فمات
اكل الدار وزج

الم

انه يكون

ان يكون شابة امراة عطست فان كان عجزا كبيرا لم يجرى عليها وان كانت شابة يجرى عليها وفيه
اذا اراد الرجل رؤيا يحبها فيجوز له عليها ان شاققها على شق بطن شاة فيصهل ويه الله
قال في المنام لا يجوز ان يصر عليها والكوت احسن لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
هو شق من عايد لوثق تقبل بها العالم والسلطان العادل جازين ولا يقبل من غيرهما
المختار لانه لا يبرخص ولو قيل لرجل لارض بين يدي احد من اصحاب السلطان تعظيما له
لا يكره لانه يبريد الخيبة لا العبادة اذا قيل للمسلم لاجل المكرك لا فلتناك فلا تفضل ان لا
يجد لانه كفر وان سجد سجود الخيبة فالافضل ان يسجد لانه ليس بكفر فهذا دليل
على ان السجود لله الخيبة اذ كان خائفا لا يكون كفر فعلى هذا القياس من سجد
عند السلطان على وجه الخيبة لاجب كافر رجل يخلف الى رجل من اهل باطل
والسؤال يدفع سوء نفسه فان كان هذا الرجل شقوا ما يفتدي به يكره لانه اذا كان
يختلف اليه ظن الناس انه يرضوهم كان فيه مذلة اهل الحق وان لم يكن من سجد
به رجل يدعوه الى الامير فيباليه عن شيئا كان تكلم بما وافق الحق ياله المكر فلا ينبغي
ان يتكلم بخلاف الحق وهذا اذا لم يخف القتل وتلف بعض جسده او اخذ ماله فان
اخذ ذلك لا بأس به السؤال عن الاخبار الحديثة في البلدة وغير ذلك لا بأس به
على المختار **ك** رجل دخل على السلطان فتقدم اليه شي من المأكولات فان استنزل
بالقمار ولم يترك هذا الرجل لا يعلم انه من المعصوب بعينه حله اما الذي
اشتراه الثمن فلان العقد يقع بفرض الشراء اليه فلا يمكن الخلف في البيع واما الثاني
فلان الاشياء على اصل الاباحة ما لم يسن دليل الحرمة ولو علم ان ذلك لشق المعصوب
بعينه فلا بأس **ن** عامل امير السلطان مات واجي بان يعطى الفقرة المقتضى هل يكون
حلالا للمولى اخذ اذا علم انه مال غيره او لم يعلم انه ماله او مال غيره فهو حلال حتى
يبين **ع** رجل هدى الى اثنان او اضافة فان كان غالب مال المهدي من حرام
لا ينبغي له ان يقتل ولا ياكل من طعامه ماله محرمان فذلك مال حلال ورثة او استقرضه وان
كان غالب ماله من حلال لا بأس به بل يكره ما لم يظهر منه انه حرام لان مال الناس لا يجاوز
عن قبيل حرام ويجوز ان يشبهه فكان العبرة للغالب **س** مسلم دعاه نصراني الى ان
ضيقا وليس بينهما مخالطة الا بالتجارة حله ان يذهب للجوحي والضراحي ودار جارا
الطعام يكره وان قال شترت هذا اللحم من السوق وان كان الداعي يهوديا فلا بأس
لان اليهودي لا ياكل الا من ذبحة اليهودي او المسلم ولا ياكل الخنزير بخلاف الجوحي
ك قول الجاهل من السلطان ان كان غالب امواله يرضو لا يجوز قبوله جازين ان الا ان
يعلم ان الذي بعثه اليه اصابه من حلال وان كان غالب احواله انه من حلال فلا
باس بالقبول وتركه افضل فمما يفرق الفقران من المصاحف وقرآن رجل واحد من الجاهل
والاشراف فقام القاري قالوا ان دخل عالم او اوم او استاده الذي علمه العلم جاز له
ان يقره لاجله وما سوى ذلك لا يجوز ولو سمع القاري الاذان فالافضل ان يسكن
القرأة ويصلي الاذان ويكره بصغرها المصحف ويكره بالقرأة الدقيقة ولو كتب القرآن على السلطان

رويه

التقبل والجواز

استأجر الدار

ما له السهم

قيام قاري القرآن

فكأن مخافة السقوط تحت الاقدام الناس رجل مسك للصنف في بيته ولا يفر ان تومي به للبر
والبركة لا ياتم بل يرجى الثواب الحسن اذا قال لا اله الا الله في حراسته او ما مشبه ذلك
يكون آثما ولا باس بالبول قائما رجل يني في انضاضه سجيكا او حاما او حانقا لا باس
بالصلوة في هذا المجد ولا يستاجر منه الحمام والمخافات ولا ينبغي للمعلم ان يجلس في المجد
للتعليم الا ان يكون تعليمه للمسببة كالفقراء والغنياء للندم ليس رجل يني الموت ان
تني لبنيق عيشه ولشئ اصابه من ظلم او عدو او غم او كرم وان تموت بغير زمانه
عافية الوقوع في المعاصي لا باس به ويكره اكل الهدم والهرم ولا سخب كل الدبسي و
الصمك والعنق واللقلق ولوان رجل يطلب منه ان يكتب الشهادة او يشهد
على عقد فاني ان وجد الطالب غير يشهد عليه او يشهد به فلتشاهد ان يسمع من ذكر
والا فلا يسمع الا بالامتناع عن ذلك ط ولا يجوز للرجل ان ينظر الى الاجنبية الا
الى وجهها وكفيها والحاجة ولاجل له ان يمشي وجهها ولاكتها وان كان يأمس
الشهوة وهذا اذا كانت شابة اما اذا كانت عجوز فلا يجوز بمصافحتها من يراها ويحيى
للقاضة اذا اراد ان يحكم عليها والشهادة اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها
وان خاف ان ليسه قبل النظر لجل الشهادة اذا اشتمل على الاصح انه لا يباح ومن اراد ان
يتزوج امرأة فلا باس ان ينظر اليها وان علم انه يشتمها ويجوز للطبيب ان ينظر
الى موضع المرض منها للضرورة وينبغي ان يعلم امرأة مداقتها وان لم يقدر فليستر
كل عضو منها سوى موضع المرض ثم يفيض بصره كما استطاع لان ما ثبت بالضرورة ثم يقدر
يقدرها وصار كمنظر الخافضة والخشان وكذا يجوز للرجل النظر الى موضع الاحتقان من
رجل لانه مداواة ويجوز للمريض الاحتقان وكذا للمعالج والقاضين وينظر رجل الى
كامل الى جميع بدنه لا الى ما بين سره حتى تحت مكبته ويجوز للمرأة ان تطلع من الرجل
الى ما ينظر الرجل اليه منه اذا امتنت الشهوة وينظر المرأة اذا ما يجوز للرجل ان ينظر
اليه من الرجل الى ذوات غايجه الوجه والراس والصدر والساكنين والوضوء
ولا ينظر الى ظهرها وبطنها وفخذها والخصم من لا يجوز المنكحة بينهم وبينها على التاميد
يبس كما في اوسسك الرضاع والمصاهرة ولا باس ان يمس ما جاز ان ينظر اليه
منها بخلاف وجه الاجنبية وكفيها حيث لا يباح المس وان ابع النظر الا اذا كان
يخاف عليها او على نفسه الشهوة فينبغي ان لا ينظر ولا يمشي ولا يابس بالخلوة ولا في
بين وينظر الرجل من ملوكة غير الى ما يجوز ان ينظر منه الى ذوات غايجه ولا
يجل النظر الى بطنها وظهرها سواء كانت مدبرة او مكائبة او امر ولد ولا
يجوز الخلوة والمسافرة معها ولا باس ان يمس ذلك اذا اراد الشراء وان اخاف ان
والمفني والمجوب والمخت في النظر الى الاجنبية كالخلع ولا يجوز للملوك ان
ينظر من سجد الا ما يجوز للاجنبية النظر اليه منها ويعزل من امنه بغير اذن
وعن عرسه باذنها واذا اشترى جارية او ملكها بارت فانه لا يقربها ولا يملكها
ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها يشهق حتى يشهقها وكذا لو اشترى لها من امرأة او

تتمة الرث

الطراز والشمع

الى

الاستبرار

عبد

عبدان بحرهما من مال صبي وكذا اذا كانت المشترة بكبر المرقط حتى يستبري بحبيته
فمن تخيض ويشهر في ذوات شهر ويوضع المول في الحامل ولا يجزى بالحبيضة التي اشترىها
فيها وبالحبيضة التي خاضتها بعد الشراء وغيره من اسباب الملك قبل القبض ولا بالولادة
للمصلحة بعد ما قبل القبض ويجب في جارية المشتري فيها يسقط فاشترى ابلايته
ولا يجزى لا شتر اذا رجعت لاجلته او ردة المحصول في ظهريها والمستاجر او فكة المرقط
ولا باس بالاختيال لا لساظف الاستبراء خلا فالحمد لله الله والمأخوذ في الاول اذا علم ان
البائع اذا لم يعرفها في ظهريها ويقول محمد فاما اذا قرنها والحيلة اذا لم يكن يحبس المشتري
حرة او يتزوجها قبل الشراء ثم يشتري فلو كانت والحيلة ان يزوجه البائع قبل الشراء
او المشتري قبل القبض من سواهما ثم يشتريها ويقتضها او يتزوجها ثم يطلق الزوج
ومن له امتان اخشان فقبيلها بشهوة فانه لا يباح واحد منها الا قبيلها ولا يتها بشهوة
ولا ينظر الى فرجها يشهق حتى يحس احداهما بكل وكناح او علق وكمن للرجل ان يتنزل
لرجل او شيئا منه او يعاينه اراد واحد اذا كان عليه قميص او جبة لا باس على
الصحيح ولا باس بالمصافحة وكمن يمس العذرة خالصة ومع في القول الصحيح اذا كانت غائبة
كيع السرفين ويجوز الانشغال بالخلوة لخالصها ومن علم تخافها انها لرجل فرائ
آخر سعيها وتول وكفي صاحبها يسعها فانه يسعد ان يشترىها ويطلقها وكذا لو كان
اشترى منها او وجهها الى وقصد فليعل على وهذا اذا كانت ثفة وان كان غير ثفة
واكره ان يمسها صارق فكذلك فاباع المسلم حرة واخذ ثمنها وعليه دين فانه يكره
لصاحب الدين ان ياخذ منه وان كان البائع يضربها فلا باس ويكره الاحكام
في فوات الامتناع والبهام اذا كان في الضرر له وكذا التلق فاما اذا كان لا
يضرب فلا باس به ومن اخبره عن صبيته او ما حبله من بلل اخر فليس يحبس ولا
سعي للسلطان ان يمس على السلطان وكمن يمس السطح في ايام الفتن من اهل
وان كان لا يعرفه انه من اهل الفتن فلا باس بذلك ولا باس ببيع المصير من علم
انه يفتن ثمرك ومن كبر بيتا يفتن فيه بيتا او كنيسة او بعة او ساع فيه للمساكين
فلا باس به ومن حمل المذي ثمرك فانه بطيبه الاجر ولا باس ببيع حاكمه ويكره بيع ارضها
واجانها ويكره التفتير والنقطة في المصنف ولا بد في زماننا من النقطة وهو الخنار
ولا باس بخليقة المصنف ولا باس بان يدخل اهل الذمة المسجد الحرام ولا باس بعبادة
اليهودي ويكره ان يقول الرجل في دعائه اسألك بمقداد من عرشك ويكره اللعب
بالسوط والنرد والاربعة عشر واليهود لا باس لقبول هدية العيد انما جاز واجابة
دعوة واستفاعة دابة ويكره كسوة الثوب وهدية الدرام والدانير ويكره ان
يحمل الرجل في عتق عبده الطوق الحديد الذي يمشي به ان يحرك وهو سادس الظلة
ويكره القعود على القعود ويكره الاشارة الى الهلال عند رؤية تعظيما له اما اذا
اشارة اليه ليريه صاحبه فلا باس لاجل الخمر الخلل ويجل الخلل اليها ولاجل الخفة الى
الهرق والهرق اليها ولاجل مراح المسجد الى بيته ولا باس بجلبها من البيت الى المسجد

الشرع والمأخوذ

الحكم

الحكم في
قوة

دول الرمح

عالمه المملوك

اليه بالملك

المسألة وكذا العلم

الموات ما لا يملكه احد

اح في المسألة يجوز المسابقة على الاقدام والخيول والبغال والابل فان شرط فيه جعل من احد الجانبين او من ثلث لا سبقهما فهو جائز وذلك مثل ان يقول احداهما صاحب ان سبقني اعطيتك كذا وان سبقك لا اخذ منك شيئا او يقول الامير لجماعة فرسان من سبق منكم فله كذا وان سبق لاشئ عليه او يقول الجماعة من اصحاب الهدف فله كذا فان شرط من الجانبين فهو حرام وان شرط لاشئ او لاولى ان يكون بينهما محل لغزس وكذا اذا اختلف فقيهما في مسكنة والاداء الرجوع الى شيخ وجعل اعلى ذلك جعلا ك **ك** وللجوز الذي يهتبه الصبيان يوم العيد بول وكل وهذا اذا لم يكن على سبيل المقامرة وما اذا كان فهذا الصنع حرام **كتاب احياء الموات**

الموات ما لا ينفع به الاراضي لا لقطاع الماعنه او لغلبة الماعليه او ما اشبه ذلك ككنها حجرة او سجة مما يمنع الرعاة سمي لبطالان الانشغال به فها كان منها عاديالا ما كذا او كان مملوكا في الاسلام لا يغير له ملك بعينه وهو بعد من القرية تحت اذا وقف انسان من ارضي العالم فضاخ لا يسمع الصوت فيه فهو موات من احياء باذن الامام ملكه ملكا كان او ذميا والا فلا ومعنى العادي ما قدم حراره والافيه ان كل من ملك شيئا ما ملكا كان او ذميا ما ملك فانه لا يملكه عنها بالذکر كما اذا ملك رضا او دارا ثم خربها فنضت عليه السنون فهو ملكه ما كذا الا ولد ولا يكون ارض موات فارض للموات هي التي لم يكن ملكا لاحد قط ولم يكن من مزارع البلاد وكانت خارج البلدة ثم يام بعيد حتى ان سحر اخراج البلاد من مزارع او لكه عظيمة لم يكن ملكا لاحد كان ارض للموات في الظاهر الرواية كذا في الطحاوي وقال ابو يوسف رحمه الله ارض للموات البقعة التي لو وقف الرجل على ادناه من العام فنادى باعلى صوته لم يسمعه اقرب منه في العام اليه لان الظاهر ان ما مكن في شئ من القديرات لا يقطع ارتفاق اهلها عند سد الحاكم عليه وهذا هو الصحيح **ح** ويجب فيه العشر على المسلم والمطالع على الذي وان سقاه بما يخرج من الموات والاحياء ان يبيعها بشئ او يزرع فيها رجا او يجعل للارض مسانحة فذلك يكون له موضع البناء فان عود غير وقيل ان عمر اكثر من النصف كان اجبا بجميعها وان عمر نصفها له ما عودون الباقي وقيل ان حفرها يكره او ساق اليها ما فذل احياءها رزع او لم يزرع ولو شق فيها الفار لا يكره اصلا الا ان يجري ما فيكون احيا **ح** ولا يجوز ما قرب من العام ولا ما عد عنه الماء وجاز عوده فان لم يجز حار ومن احياء مواتا ثم تركها فزرعها اخرى في الاقل على الاصح ومن احياء مية احاط احياءها بالاربعة من اربعة فتر على التقاطع وطريق الاول في الارض الاربعة ومن حفر ارضها ثلث سنين فلم يزرعها دفنها الامام الى غير لان الخجين ليس باحيا ولا يجر ان يعيدها بعد مائة بان وضع الحجارة او غير حارها اعظا ما يابد او لم المشيش والحرقة الشوك ونحوه فان حفرها في عام وليس باحيا ولهذا لو احياءها بعد قبل مضي ثلث سنين ملكها لانه احياءها الا انه كرم ذلك كما يكره السوم على سوم اخيه ولو عقد جاز العقد والتقدير ثلث سنين روى عن عمر رضي الله عنه وهو يحرم

المعروض

القرية قبل ثلث سنين الاراضي اذا كان لها اثار علامة عارة كالمنارة ونحوها ولها ارباب كرك لا يبرون فذل ينبغي لاحد ان يحسها او يملكها او ياخذ منها ثوبا اذا احياء رجل مواتا ليس لها شرب وحفر لها من بحر العامة ما مغير مملوكة وساق اليها ما يكرهها من المال ان كان لا يضر العامة كان له ذلك وان كان يضر العامة ليس له ان يفعل ذلك ولا للامام ان ياذن له بذلك وكذا ليس للامام ان يبين بين النهر العظيم كثره او كثر ينين او كان يضر العامة وفي النهر الخاص للملك ليس له ان يفعل كذا اضر صاحب النهر ولم يضره والخليفة ان يعطي من الطريق الجارة الحد الذي عليه ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر فليس له ذلك والسلطان ان يجعل ملكا الرجل طريقا عند الحاجة شجرة في ملك رجل لا يبرع غارسها ليس لاحد ان يقطعها بغير اذنه وكذا كل ما كان له ساقا كالمشيش والشوك الاحمر وان كان ذلك فلا فان لم يكن له ساق فكل واحد ان ياخذها وان لم يكن موضع الشجرة ملكا لاحد كنه بين الى قرية او الى اهلها فان كان فتلهم فلا بأس ان يخطب ما لم يعلم انه ملك وكذا النخيل والكرهيت والفا والادوية ولو كانت في روض رجل ملحة فخذ انسان من ذلك الماخذها عليه كالأخذها من حوض انسان وان صار الماخذ فلا سبيل لاحد عليه ومن اخذ كان ضامنا لانه لم يترك ما بل صار من اجزاء الارض وكذا النهر اسبق بحري الماطين واجتمع في ملك انسان فذل مراع او اكثر لم يكن لاحد ان ياخذ من ذلك الطين وان اخذ كان ضامنا لان الطين بعدها اجتمع في ملك رجل صار من اجزاء ملكه وكذا الخلل اذا عسلت في روض رجل كان لصاحبه لارض بخلاف العيدا اذا انا ضنبا واخرخت في روض انسان او شجرة فان ذلك ان اخذه وكذا اذا روى وقع في ارض انسان ولا يدرك من رماه فانه لا يكون لصاحبه لارض وكذا الصبي اذا ملك في ارض انسان وصار بحيث لا يستطيع ابراج لا يصير ملكا لصاحب الارض وانما يكون من اخذه وكذا الرضيب مسطاطا فيعمل بها صيد لا يكون لصاحب القسطا وانما يكون لمن اخذ بغير احسالة لا يصير ملكا لركن كذا اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا لالابا ولو ان رجلا اسكا ارضها كانت معصية وزرعها ثم جاز رجل وادى انها ملكه ردت عليه ويكون الزرع للزراع الا ان مقدار البذر وارضه الاجر وشاه ذلك لطيب له ويتصدق بالزيادة كالنضيب رزعا وزرعها ولو احياء ارضامية بان الامام وزرعها بما العشر ثم باعها مع الزرع ان كان الزرع مبادر كفا لشرطه الباع وان كان الزرع بفنك فاعشر على المشتري ومن حفر في روض الموات لاذن فخر بها اربعون ذراعا من كل جانب للناضح والعطن فمن الادان يحبس حفرة في خربها منع حريم العين حسمائة ذراع من كل جانب ومن اراد ان يحفر في حريمها منع منه فان اخذت اخر بئر في حريم الا ولد لا ولد ان يحمله ويكبه وقيل له ان يضمه الفضان ثم يكسبه بنفسه كما اذا هدم جدار غيره هذا هو الصحيح وما عطف في الا ولد فلا ضمان فيه وما عطف في الثانية منه الضمان وان حفر الثاني بئر في حريم الاول فذل هب ما البئر الا والاشئ عليه لانه غير متقدي في حفرها والثاني للحريم من اللواتي الثلاثة دون الجانب الا ولد يسبق ملكا لافرا لا وال فيه القنائة له حريم بئره ما يحمله والشجر اذا غرس في ارض موات لها حريم ايضا حتى لم يكن لغزس ان يغرس شجرة

شجرة لا يبرع غارسها

عالم البئر

في حريمها مغد رخصة اذرع والفتاة عند خروج الماكاهين ومعه مل هو مفوض
 الى اهل الامام وقبل الاخرم للفتاة ما لم يظهر الماكاه في موطى فيعتبر بالظن
 ولا حريم للظاهر اذا كان في ملك العنبر لا بينة وكذا في حفرة في ارض من اهل الحرم
 لرواق الحفرون من مشايخنا الشرح من بقدر ما يحتاج اليه لا لفتا الطين
 ونحو وهو قد روى البطل من كل جانب **الح** وقيل مقدار نصفه على المختار **ك**
 وما عند من العلة والرجلة يجوز احياهم ان لم يحتل عوده اليه لانه كالموات وهو
 في يد الامام اذا لم يكن حريما لعمام وان احتل عوده لا يجوز الحاجة العامة
 اليه لفرج لرجل الى جنبه مسنة او من بكرها وليت المسنة في بداحها بان ليس
 لاحد ما عليه غرس ولا طين ملقى فهو لصاحب الارض حتى كان ولاية الفرير
 له ولو كان لاحد ما عليه غرس فمما صاحب الشغل والى لانه صاحب يد **ح** يترجل في
 دار غيره فليس له حق ملقى الطين اذا حفها والله اعلم **كتاب الشرب**
 وهو الكسر المضيق من الماء الارضى لسان الله تعالى لعاشرب ولكم شرب يوم منى
 وقسمه المأين الشراكماينة وهو النبي صلى الله عليه وسلم والناس يفعلون
 فامرهم عليه ومعاملة الناس له غير يومنا من غيب تكبر وهو قسمه باعتبار
 الحق دون الملك لان المأين ملوك في النهى والفتنة تارة يكون باعتبار الملك وتارة
 باعتبار الحق كقسمه الفنام **ح** ويجوز دعوى الشرب بغير ارض لجوان ان يكون
 الشرب حقا له بدون الارض بان اشترى الارض والشرب ثم باع الارض
 وبقي الشرب له وقدره قد يملك الارض ما لا يملك البيع كالمضام والمهر فاذا شهدوا
 بشرب يوم منى لا يقبل اذ لم يقبل من كرم يوم ولوا دعوى زنتك على شربها منه فشهدوا
 له بالارض فقتلوا ويحتملها من الشرب لان الارض لا ينقل عن الشرب ولو ادعى الشرب
 وحده فشهدوا له لا يقضى له بشي من الارض ويورث ويوصى بنفقة دون رفته
 لانه حق مالي يجري فيه الارض وبهالة الوصية لا يمنع الوصية لان الوصية من اوقاف
 العفو حتى جازب بالعدوم والعدوم ولا يوجب ولا ينفذ في عدم
 فصور البعض ولانه ليس بمعوم حتى لو شرب به غيره لا يقض من وقيل اذ باع الشرب
 بخار بنه جان وبصر الماكاه لجرى **ح** رجل باع ما تحاره بغير ارض ينظر الى عادة اهل تلك
 القرية تقارنوا ذلك جان لان هذا بيع للجرى والمأكاه لعمامة له ومشايخ بل يجوز
 بيع الشرب لان اهل بلخ تقارنوا تقاملوا بذلك لحاجتهم والقياس يترك بالتعامل
س ولا يصح مهره ويجب مهر المثل ولا بد له من المثل حتى يبرح ما فني من المهر
 ولا بد له من الصلح عن دعوى المثل ولا في المضام ولا في القياس ويجب الدية
والقياس والمياه انواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الانشغال به بالنفقة
 وحتى الارض وسقى الانهار حتى ان من اراد ان يكرى نهرها منها الى ارضه
 لم يمنع من ذلك ولا انتفاع بما يجري كالانشغال بالشمس والنجس والهوا فلا يمنع من
 الانشغال به على اي وجه شاء والثاني ماء الودية النظام ليحوي ويحيون ويجلته

الوادع السعد

ارزاع المياه

للفلزات

والفلزات والنيل الناس فيها حق السقة على الاطلاق وهو سقى الارض بان احيا
 واحدا رخصا مينة وكري منه نهر اسمها ان كان لا يضر العامة ولا يكون النهر
 في ملك احد ولهم نصب لارحه والد الى ان كان لا يضر العامة وان كان يضر
 بالعامه فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجبة وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب
 اذا انكسرت صفته فعرفه لمرى والارضى وكذا شق السقة للرجى والدالية والثالث
 ما يجري على نهر خاص لقرية فلفيرهم فيه شركة في الشقة وهي الشرب وبقي الدماء
 ولهم اخذ الماء للوضوء وعند الشاي والطبخ لا غير وان لى على الماء لكنه روى انه قد
 على ابي حنيفة رحمه الله من خراسان ما لم يضر نهرها الى نهر فليكتب منها رجل له ماء
 بحر الى من اربعة فغيري فغيري سهل فيبقى ابله ودوايه منه حتى ينفذ كله حل له ذلك مكر
 ز فليس له ذلك فغيرها على ابي حنيفة رحمه الله فغلطه ذلك لصاحب الابل ذلك
 والبئر والموض حكمها حكم النهر الخاص والرابع ما احضر في حب وبحوه فليس لاحد
 ان ياخذ منه شيئا بدون اذن صاحبه وله سعه لانه ملكه بالاحرار فصار
 كالصيد والحشيش لانه لا قطع في سقته لقيام شبهة الشكة حتى لو سرقته
 انسان في موضع بغير وجوده وهو يابى نضا باكم يقطع يده ولو كان العاين
 او النهر والموض في ملك رجل له ان يمنع من يري الشقة من الدخول في ملكه اذا
 كان يحد ما يقرب من هذا المأمن غير ملك احد وان كان لا يجدي لصاحب
 النهر اما ان يعطيه السقة او ينزك ياخذ بنفسه بشرط ان لا يكره صفته ولو
 منع عن ذلك وهو يخاف على نفسه او موطئا لعطش قابله بالصلاح لانه قد
 انلاذ منع حقه وهو السقة والمأقي البرمياح غير مملوك بخلاف الماء الحرز في
 الانا حشيشا لانه بغير صلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند اصابة المخصصة كالما
 الحرز في الانا في الاباحة والمفائلة ولو كان النهر والبئر في موات قدا احيا
 طيس له ان يمنع صاحب الشقة من الدخول اذا كان لا يكره المشاة لان الموات
 كان مشتركا ولا يحق ليشرك فلا يقطع حق الشقة اذا كان باقى على المأكاه بان كان
 حذولا صغيرا وفيما يبر من الابل والمواشي كثر ينقطع الماكاه لا يمنع منه ولهم
 ان ياخذ المأمنه للوضوء وعند الشاي في الصحاح فترقوم ورجل ارض بحسه
 ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضأ ويتقى طابه
 من هذا النهر والبئر ان يبقى ارض او شجرة او زرع او لان ينصب دولا على هذا
 النهر لارضه ولو اراد ان يرفع المأمنه بالقرب والا الى وليقى زرع او شجرة الا ان
 انه ليس له ذلك ولا اصل النهر ان يمنع ولين لاحد ان يبقى ارض او زرع من
 نهر البئر وعينه او فتاة اضطر لذلك ولم يضطر فان سقى ارضه او زرع
 بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء ان اخذ مرة بعد مرة يود به
 السطان بالضرر والخيس ان دى ذلك وان لا دغير الماكاه ان يبقى شجرة او حقل
 وانك في دان بمل بطران له ذلك في الاصح لان الناس يتوسعون فيه ويبعدون المنع

سقى ارضه نهر اذن حواله

لا يجوز ان يشرب من الشرب

من الماء وليس ان يبقى ارضه ويخلطه ويخرج من نهر هذا الرجل ويترى فنامه الا باذن صاحبه
ان يبيع من ذلك فان اذن له صاحبه في ذلك واعاد فلا بأس به لانه حفة ويجري فيه الا
كلما اخرج من اياه **ح** فاذا استهلك شرب رجل بان كان لرجل شرب يومه جاني
رجل وحتى فيها الشرب لرض نفسه الاصح انه لا يضمن لان الما قبل الاخر ان بالاول
لا يصير ملوكا فقد تلف ما ليس بملوك لغيره فلا يضمن لانه ملك استهلكه بان يعلف دابة
فلا يضمن الاستهلاك بجهة اخرى كذا في الاحذية لخص في ارض رجل كان لصاحب
الارض زبيقة منه ارضه اذ كان لا يضر صاحب النهر ولم ان يمنعوه بجل شرب
من نهر الارض شربا من ارضه اخرى ليس بها شرب من هذا النهر لانه رصه الا ولي ليس
لدا ان يجري ويجعلها مكان الاق ليس له ان يبيح بخله او نزع ما له في ارض اخرى
الا ان يلا الاولي ويولد عنها المآم بعد الى اخرى بعد مرة بعد اخرى رجل له نهر
خاص من الوادي لارضه خاصة ليس له في النهر شربا كجربت ارضه فاراد ان
يوق المآ الى ارضه اخرى سوى الاولى قالوا ان كان ما كان الوادي كثير لا يحتاج
سكران لهم انما من هذا الوادي الى هذا المآ لا يضرهم ذلك كان لهما
النهر ان يوق ما نهر الى حيث شاؤوا كان ذلك يضر باهل النهر لا يمكن ذلك سانه
بين قوم لهم عليها ان يكون لكل واحد منهم عشرة احره فاخذ كل واحد منهم نصيب
وساقه الى ارضه وكان في نصيبه احره فضل ما لا يحتاج اليه واحتاج اصحابه
الى ذلك كان شربا ثم اولى بذلك الفضل لانه لو استغنى من جميع نصيبه لشربا منه
فلو ان هذا الذي فضل ما وقع عن نصيبه اراد ان يوق ذلك الفضل الى ارض
له اخرى لم يكن له ذلك لا برضه شربا منه فان لم يرضوا كان بينهم على قدر ارضهم
ولو كان له سدس المآ عشرة اوقال واكثر في نهر بين قوم فاخذ نصيبه من
ذلك النهر كما في ان يوق نصيبه الى حيث شاؤوا من الارضين ولو كان الماء
في النهر بحيث لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكر سلاها باهل الاسفل ثم بعد
ذلك الى اهل الاعلى ان يسكنوا السكالى ارضهم **ط** نهر بين قوم خاص
جان قسمة الشرب بالايام يعني بالهاوا والالها والكرى على قدر ارضهم
ولو حنوا بالتفاوت جونا ولو وقع الخسران في نصيب واحد غدا طيب
توفية تحفة ولو اختلفوا في مقدار كل واحد فيقسم على قدر ارضهم لان المتفق
حتى الارض ولو كان فيهم صغيرا وغايبك لم يجز القسمة ان لم يكن غايبا
فا بانوا واقفوا حقا وان وليس لدا ان ينفصل لانه يحتاج الى اعادة مثله فلا يبيد
ولو كان بعضهم رائد او ساقه لم يحصل بالنهر فالنهر بينهم على قدر ارضهم
فان كان بعضهم شرب من نهر اخر فلا حق له في المتنازع وان كان ارضه
متصل بالنهر المتنازع لان الارض لا تكون له شرب من نهرين عادة
وان لم يكن لارضه شرب من نهر اخر يجعل شربه من هو النهر متصل كان نهر
او منفصل وان كان النهر عميقا لفق خاص فلا يثبت لغيره الاستة سواك

قوله شرب

نهر

له شرب من نهر اخر ولم يكن ولو اراد واحد منهم ان يوسع في هته نهر او يزيده
كم او يجعله نهر الى الاعلى او الى الاسفل وذلك في ملكه ويجعل كونه مسفقا
عن نهره لم يجز الا برض اصحابه ولو اراد اهل السفلى سحوا في هته ليكثر
الماء واهل العلو يتضررون او اراد اهل العلو ان يضيقوا نهرهم كيدا
فيض الماء الى ارضهم لم يمكنوا من ذلك والاصل في هذه المسائل ان يعرف
في النهر المشترك والمسرة في القسمة الاولى للجونا لا برض اصحابه وان لم يصيب
المآ لا يذ لك وكذا ليس لاهل الاعلى ان يسكنوا النهر وان لم يدخل الماء في نهرهم
الا في ذلك الا اذا استغنى اهل السفلى عن الماء حينئذ لا بأس بذلك الا اذا كان السكر
بالوج لا بالتراب والمشييش بخلاف اهل السفلى كان لهم ان يجزوا السفلى ولو
تراضوا عند قلة الماء ان يسكنوا كل واحد في نوبته جان وان لم يرضهم لم يجز وليس
بعضهم ان يكون نهر من النهر مشترك بين قوم خاص ولا يضر رحي
او دابة الا اذا فقل ذلك في ملكه ولا يضر بالنهر ولا بشركانه ولم ينج جريان
المآ من خيعة لا يبيع وله ذلك في النهر العامة اذا اعترض ولو فاك
لشركه استغنى من شربك يوما على ان اعطيك من شربك يوما وعلى ان يجزى
عدي كذا ففوق فاسد وكذلك للجونا نهر بالنهر ولا شيء على اخذ الشرب لانه
ليس محل العقد الاجاير ولا فاسكا وعلى مستخدم العبد قيمة خدمته لانه
استوفاه بعقد فاسد وانه محل العقد واما لو ساق في نوبته احدها ثم ساق في نوبته
الاخر وليس لغيرهما منعها ولو في لشركه اجعل في نصف النهر ولك نصفه
فاذا كان في نصيبه سدوت من الكرم ما اريد وانت في حصتك فخلها كلها
فوجاين برض اصحابه فلو نزل ارضيا على ذلك ثم بدا لاحدهما ان يعيده الى القسمة
القديمة له ذلك وكذا وشره بعد موته لانه بمنزلة المغير والمعتبر هو القسمة القديمة
س وسئل عن نهر من وهو نهر عظيم عن بله يوسف سرحا اذا دخل المركان ماء بين
اهل الكوى بالحصص لكل لقوم كوة معروفة فاحيا رجل رضا ميتة لم يكن لها شرب
من شرب من هذا النهر فكري لها فسر من فوق ومن موضع لا يمكن اخذ ساقا
اذا اياه من ذلك النهر العظيم قال ان كان النهر الحادث بغير باهل من وطرا سلة ما ثم
ليس له ذلك وكل واحد ان يبعه من ذلك وان كان لا يضر فله ذلك الوادي
العظيم على اصل الاباحة ولا يصير حقا للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع
المسئلة فيما اذا كرى نهر من قوم سرحا ما اذا ضربهم وكل واحد يكون ممنوعا عن
لدا الضرب بالقيمة فك محمد سالت ابا يوسف رحمه الله هل لاحد من اهل النهر
لخاص ان يتخذ عليه رحي ما يكرى لهما من نهر في ارضه ويسيل فيه ماء ثم يعيده الى النهر
لخاص وذلك لا يضر باهل النهر لخاصة ليس له ذلك لما فيه من حجب سفل النهر
وكذلك البئر والعين بين قوم على هذا وسئل ابو يوسف رحمه الله عن رجل له نهر
خاص باخذ الماء من الفرات او الجلة او النيل فهو نهر في الرقة ليعتق بانه ارضه

سئل ابو يوسف عن نهر

السنة ١٠

الرفعي من ماء السحاب الخبز

او كرمه فاجراه انسان على اخر الى ارضه قبل ان يصل الى ارض صاحب النهر ان ينعوه و
 اذا استقضى صاحب النهر عن هذا الماء لاري له ان ينعوه من ان يبقى ارضه بين
 قوم ياخذوا الماء من النهر الا عظم وكل واحد من القوم من هذا النهر كوة سماة
 واراد احد حمان يمد كرمه ويفتح الاخرى ليس له ذلك ط الشفة هو النهر بسبب آدم
 والبهايم دون سقى الزرع والاشجار ولصاحب النهر ان يبيع من السعة دون الشفة اراد
 سقى جماله او يقرض من نهر رجل وهو ينعوه من النهر الخفاف من نهر النهر وفساد
 المساقاة والقطاع الماء لكثير البهايم فلذلك وكذا البئر والموض والعين نهر بين قوم اذا نوا
 كلهم بالسقي عنه الارجل منهم او صبح لا يبعد ان يبقى حتى ياذا نوا جميعا سوا في
 ذلك السقي بالسبح او بالهرس او بالنقا او بالقطاع ولهم منعه من ذلك كله التوقيف
 من ماء السقاية لا يجوز وكذا كل ما اعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منه التوقيف فلي هذا الميزان
 المصدق للشرب يمنع التوقيف منها وبقى البستان من ماء السقي لا يجوز عين لرجل او
 ماء او نهر لا يمكن احدا ان يبقى ما زرعه ولا ارضه وان اضطر اليه ولو فعل ذلك فلا
 ضمان عليه وقد مر وان فعل مرة بعد اخرى هو الصحيح الا ان لصاحب النهر ان يرفعه
 الى الامام فيؤديه بما يرى من الحبس والغرب بين رجلين اراد ان يسوق الماء فيه
 هذا يوما وهذا يوما جاز ولو كان لكل واحد فله من الخاص فاصطالح على ان يبيع
 هذا من نهر وهذا من نهر لم يجز من اجله مياه متفرقة في قرية اراد ان يجمع كله
 ويجعل في سائر وروا حذله ذلك لانه يجمع حقوقه رجلا ان لها شارب ومن
 ما في نهر قرية لكل واحد منها من واحد وانفعا ان يسوقا ماء في جميعا في يوم واحد
 كان لها ذلك وليس للشركا منعها لانهما منفردان في حقها على وجه متفاوت في
 حق الشراكا رجل له ارضان على نهر احدها ببيعة ان لم يكن ان يبيع تلك الارض من نهر
 آخر فالقول لصاحب الارض لان الارض شاهدة له اراد ان يجفر نهر في مسجد
 او في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه يقع من كل وجه فله
 ذلك نهر ان لغريتين في مكان واحد وقع الاختلاف في جريهما فما كان شقوقا
 بئر ارباح فهو من نهر في ابدى ذلك النهر والقول في ذلك نعم ولا يصدق الاخر
 على دعواه الا بسببه وما كان بين النهر غير موضع فان سعى لم يشغل بئر ارباحا حدها
 ولا يمانع فيه لاهل القرية بين فهو بين القرية بين نصفان الا ان يفهم احد الفريقين
 منه ان ذلك لهم خاصة **في الكري** اعلم ان الانها ثلثة منها ما يكون كرمه على
 السلطان ومنها ما يكون كرمه على اصحاب النهر وكثرتهم اذا امتنعوا الاخرين
 عليه ومنها ما يكون على اصحاب النهر واذا امتنعوا اخرين عليه اما الاقله فهو النهر العظيم
 الذي لم يبلغ المقاسم كالقرايت والنجلة والنيل اذا احتاج اليه الكري واصلاح شطه
 فذلك على السلطان ويكون في بيت المال ولو لم يكن في بيت المال ما يحسن المسكين على
 كرمه واما النهر الذي يكون كرمه واصلاحه على هذا النهر واذا امتنعوا اخرين الامام
 على ذلك فهو النهر العظيم الذي دخل في المقاسم وعليه قري واما النهر الذي يكون كرمه

ما اهل

على اصل النهر والامتنعوا الاخرين فان النهر الخاص ما يكون لعشرة فادونها وعليه قرية
 واحدة يعني ما وقع فيها ويحقق فيه الشفعة وان كان النهر في قفا الشفة فهو عام
 وقيل ان كان لما دون المائة فهو خاص وقيل ان كان لما دون الالف فهو خاص و
 اصح ما قيل فيه ان يفرض على راي المحدث حتى يخالف الا قاييل يشاكن في النهر الخاص اذا
 اراد بعض الشركا ككري واشتغ الباقون غيرهم على ذلك لما اذا ابحثوا على كري
 النهر بين راي الكري من اهل النهر فاذا اقرض الكري ارض رجل رفعت عنه مؤنة الكري
 وكانت المؤنة على من يبيع من اصحاب النهر وليس على اهل الشفعة الكري والمسبل ان كان
 لرجل في ملكه غير لا يلبس به نفقت وان امتنع به كما كان مسبل ما على سطح غيره
 لم يكن عليه عارة السطح يستعمل عليه ما وقع في مدينه اجزاها الامام للشفعة اراد
 بعض الناس ان يحتجوا عليه باثنين ان لا يضر ذلك اهل الشفعة فلا بأس انما اذا اقرضهم
 بان كان لا يصل اليه من الماء الا شئ قليل فادبهم ذلك ولو اراد امرس على النهر
 والنهر في الطريق ان لم يكن في الطريق فلياسرهم للناس ان ينعوه من ذلك نهر
 سابقه يقوم بتر في بستان رجل فصاحب البستان ان يفرغ على حافته واذا ضاق
 فخرجهم بسببها فحينئذ يفرغ من بستانها الا ان يوسع النهر من الطرف الاخر بقدر ما
 كان على وجهه لا ينفذ في حق صاحب النهر اذا اراد واحد من اصحاب النهر ان يصب عليه
 سى او دابة او سائبة فان كان لا يضر بالنهر ولا بالماء والشرب ومنعها في ارضها
 ولا يحتاج الى الضرف والسبابة جان به حتى في حان رجل ولا فيها بستان بيقية من
 هذا النهر وقد مر في وسط النهر شجرة فيدخل الملك في عرضها من هذا النهر
 الى داره وان تعامت هذه الدار الى الخراب فان لم يفرسها في حرم النهر لم يؤمر بفتحها
 فاذا كانت عروقا دخلت داره فغلبه قطعها فان لم يقطعها فلجان قطعها من من غير ان
 يرفعه الى القاضي سكة غير نافذة بين خلفها نهر يشافهم وعلى النهر بالوعة منذ قديم فلجان
 ان ياخذ صاحب البالوعة برفقها على الشفة فان لم يرفعها رفعة الى صاحب
 المسبة او القاضي لياسرهم برفقها ولا غير في هذا القديم وقال بعض العلماء ان كان
 النهر سبق او لم حينئذ يرفعها اما اذا علم ان البالوعة اسبق فانه لا يضر خلفها العقد
 عطا على مجرى ان لم يكن على موضع الجري عطائه القديم فلا ريب بالجرى ان ياخذ في
 كشط الوطاء عنه بئر في سكة لما المطر عند باب دار رجل متلاصقة منه وله منها
 ضرر فان كانت السكة نافذة او غير نافذة لكن البئر محدثة فله كبها دار في
 سكة غير نافذة وفي السكة بئر اراد صاحب البئر ان يدخل الملك في داره ويجوز له الى
 بستان فلجان ان ينعوه وله ان يبيع البئر من من مثل ذلك ومن اجري غير ذلك فلا ريب
 احده فله من سعة وان كان ذلك قد يما لم ينعوه في سكة مجففة كل سنة
 بترابين صحيح والسكة تراب كثير فان كان التراب معجاف جريم النهر ليس له حمل
 السكة ان يكلفوا ان ياخذوا النهر فقل التراب فان كان التراب جان جريم النهر
 فلهم ذلك **ك** رجل له مجرى ما يقرب من دار آخر واجري في النهر ولا يجمل النهر فدخل الماء في

سكة غير نافذة مدخلها نهر

مائة الى دار الاخر وخرجا فان كان الثقب خفيفه ولو لا الثقب ما بعدى الماء الى دار الاخر
 صاحب الجري وان حمل عليه من الما حتى يتعدى بغيره ففوضا من واصل ان من سقى
 ارضه شيئا بغيره ففوضا فيعدي بغيره على الاصح **س** اذا سقى ارض نفسه فبعدى الى الارض
 جان فوي على وجوه ان اجري الماء على ارضه لا يتعدى في ارضه بل يتعدى في ارض
 جان ضمن وان كان يتعدى في ارضه ثم يتعدى الى ارض جان بعد ذلك ان كان جان
 قد تقدم اليه بالاحكام والتكليف فيقول ضمن استغناكا لا استغناء على الجاني المار بل
 لم يكن يتقدم اليه بذلك حتى بعدى لا يضمن وان كان ارضه في صعد وارض
 جان في هبوط ولا يعلم انه اذا سقى ارضه يتعدى الى جان يضمن ويؤمر بوضع المساة
 حتى يجعل بينه وبين القدي ويمنع من السقي حتى يضع المساة واذا لم يكن ارضه في صعد
 لا يمنع السقي وان كان في ارضه ثقب وحجر فان علم بذلك لم يمس حتى قدمت
 ارض جان ضمن وان كان لا يعلم لا يضمن حتى ارضه بعد الماء من حجر فاراد الى ارض جان فافند
 متاعه او زرع او كرم لا يضمن وكذا لو احرق حشيش ارضه او كرسى او سد وفسد
 النار من ارضه الى جان لا يضمن وهذا اذا لم يعلم به فاما اذا علم فبضم على الخنار
 سقى ارضه وارسل الى الماء في النهر حتى جاوز عن ارضه وقد كان طرح رجل ارضه
 في النهر حتى جاوز عن ارضه وقد كان نارا فان الماء من النهر وسال حتى خرج به وجاؤه
 مغرقا فضر رجل فالصمان على من طرح التراب في النهر وليس على من سق الماء ان كان
 له في النهر حق رجل في دار بجري ما حوله الى ناحية داره ولم يترك بين النهر وبين جانيه
 الجار فجرح او ترك فتر من ذلك فانه لم ياربط جان ففوضا من لذلك في الحالين لانه
 حتى في تخليه فيما قلده منه فهو جانيه منه فيضمن ولو ترك الماء الاول على حاله
 لم يكتسب لكن جعل له ثانيا كان جعل الما فيه فافندم دان جان فان ترك بينهما فتر متا
 ذراعين على حسب ما يصلح حاله لا يضمن **ط** نهر كبير ينشعب منه نهر
 صغير فترت في همة النهر الصغير فارادوا اصلاحها بالاجر والمجس فالاصلاح
 على صاحب النهر الصغير لفر كبير ونهر صغير بينهما مسلة احتيج الى اصلاحها
 فالاصلاح على اهل النهرين والتفقت عليهما نصفان ولا يعتبر قلة الماء وكثرة جاريه
 بين جارين مولى احد هما عليه اكثر فاحتج الى النفقة عليه فهي عليهما نصفان
 رجل لم يجري ما سقى على سطح جان فخرت سطح الجار فيقول لصاحب الجري ضع
 فاوقا في موضع الجري حتى يتعدى الماء على مصيبة فاصطلاح الجري على صاحب
 السطح الذي يجري عليه الماء انه في دار رجل يتعدى الى ارضه من مائة الى دهلية
 ثم يتعدى من الدهلية الى دار مائة وفي ذلك ضرب فاحش ان لم يكن النهر ملكا للرجل
 وانما النهر يجري في داره والماء اصل الشفة فكل من كان شاة نفقة فعليه صلاح النهر
 ودفع المضرة عن نفسه وقيل اصلاحه على اصحاب الجري وهو الخنار عند بعض المتأخرين
ك رجل له ارض على شط نهر العال كان للعامة من واحة هذه الارض نفقة و
 اصلاح النهر وما اشبه ذلك ليس لصاحب الارض منهم من المروعة ارضنا ذا المكن لهم

نفقة النهرين

طريق في غير ذلك رجل له ارض في نهر لرجل را وصاحب النهر ان يدخل ارضه لبيعها لهم
 كان لصاحب الارض ان يمنع من الدخول في ارضه الا ان يرضى في بطن النهر وكذلك الغن
 والبشر والبهائم لرجل رعى في ارض رجل لنفسه ارض نهر او صاحب الارض ينكر فان
 كان الما جارا الى ارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول المدعى وان لم يكن جارا
 الا ارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض الا ان يقيم المدعى بينه وكون
 النهر جفوا في ارض المدعى عليه لا يصلح حجة للمدعى رجل ادعى ارضنا واقلم شاهد بين الغن
 ولم يذكر الشرب فانه يقتضى الارض ويحبسها من الشرب ولو شهد بالشرب في
 الارض لا يقتضى له شيء من الارض من عظيم لاهل قري لا يحصون ادعى قوم سوام ان
 هذا النهر لقري معلومة لا يحصى اهلها واقام البيعة على من ادعى والمدعى عليهم لا يحصون
 ومنهم الصغير والكبير والغائب وانما حضر واحد منهم اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز
 الدعي يدعى واحد من المدعيين على واحد من المدعى على من المدعى عليهم وان
 كان النهر لقوم محصون معروفين لم يقتض عليهم عند حضره واحد ولا ياتى قضى
 على من حضر منهم خاصة لفر من قوم لهم عليه ارضى بعضهم عليه سواقي والبعض
 دالى والبعض ارض من ليس لارضه على هذا النهر دالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف
 من هذا النهر ولا من غيره اخضعوا فادعى صاحب الارض ان ارضه شر بها من هذا النهر
 وهذا النهر على شاطئ النهر فيمكن بينهم على قدر ارضيه التي يكون على شط النهر
 ان كان يعرف نهر قبل ذلك فهو على ذلك المعروف **ط** باع ماله بجارية بغير ارضه في
 تلك القرية على الماخراج وبيع المياه بحارة فابيع جابز ولاخراج على المشتري ولو
 شرط الماخراج على المشتري في عقد البيع ينبغي ان يفسد البيع وان لم يشترط فالحال
 على البايع على حاله ولا يعتبر بالمعرف في الماخراج لان ذلك حكم من الامام
 فلا يمكن نقضه بالمعرف اشتري شرابا بغير ارض فقبضه وبيع مع ارضه فابيع في
 الشرب لا يجوز الا ان يجزى البايع الاول لانه لا يملكه بالشري والقبض لان البيع لم يقع على
 شيء موجود الا ترى انه لو باع الارض والشرب فابيع جابز وان كان الما منقطعاً وقت
 البيع فابيع اذ يقع على ما عيشت وقتا بعد وقتا لا يجوز بيع الثاني لانه بناء على مكل لا اول
 وقبل شري الشرب بغير ارض حكمه حكم البيع الناس فاذا اتصل البضن وباعه بجبان يبيع وهو
 الصعيح **ع** رجل له ارض ونهر خاص لهذه الارض فباع النهر من رجل لا يدخل فيه المريم
 الا بالذكر كالطريق فان اراد مشتري النهر ان يمر في هذه النهر الارض على جانب النهر لاصلاحه
 ليس ذلك الا برضاي صاحبها ويمر في قطر النهر وكان على شط نهر العامة ارض العامة ان
 يمر وافية للشفة واصلاح الوادي وليس لصاحب الارض منهم اذ لم يكن لهم طريق الى
 في هذه الارض داران للرجل مثل اسطح احديهما على سطح الاخرى فباع القليلهما
 السيل بخلق هو لها ثم باع ما دار الاخرى من رجل آخر فاراد المشتري الاقل
 ان يمنع الثاني عن استعماله الماء على سطحه فله ذلك الا ان يكون اشتراط البايع عليه وقت ما
 باعته ان يسيل الماء الذي لم يبيع في الدار التي بيعت رجله دارا من مساحقتان احدهما ملكا

النهار مال الارض فصار
بروز المسكر

المرطبا

در باب شکار و طعمه

والاخرى عامرة فباع للزاد وكان يصيبه من الزاد ما لم يلقى له في الزاد ففرض المشتري
ثم اراد المنع فله المنع وان استثنى لنفسه سيل الماء وطرح الثلج فاستثنى سيل الماء وطرح
الثلج لا يجوز وقال ابو الليثان كان له ميزاب في ملكه الدار وسيل سطحه الى هذا الجانب
وصيل سطحه الى هذا الجانب وعرضه ان ذلك قد تم فله على حاله وان لم يشترط
كثا لو كان سيل سطحه الى دار رجل وله فيها ميزاب فقدم فليس لصاحب الدار منعه وانفرد
على ذلك ابو القاسم رحمه الله له سيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار دار مع السيل وصرفه صاحب
السيل فلما ان يضرب بذلك في القصر وان كان له الجري دون الرقبة لاشي له من القصر ولا
سيل له صاحب السيل لا يملك حتى يبيع السيل فاكاني له اجرا الماء دون الرقبة بطول
حقه قياسا على الثلج وان كانت له رقبة السيل لم يطل لان الملك في العين لا يطل الا بالاجاز
ك رجل اشرب ماء مات وعليه مدين لم يبع في دينه الا ان يكون معارض في بيعه لان
في حال حيوته لا يجوز بيعه وكذلك بعد وفاته ويحكم ما يشاء ما اذا يصنع بهذا
الشرب منهم من يقول لا يتخذ حوصلا يجمع فيه الماء في كل قرية ويسمى الماء بمثل معلوم و
يقضي الدين حشيش بيت في ارض انسان من غير امان يكون مياكا لكل من
ياخذ الا انه لا يدخل ارضه الا باذنه فان كان لا يجد ذلك في موضع آخر يقول لصاحب
الارض ما ان يحسن ويدفع الى ما ان يأذن بالدخول ومضى الشكر في النذر الشكر
في الاصطلاح او الاستفاد ان اراد ان يصطلي بدار غيره او ياخذ سراجا في دار غيره
كان له ان ياخذ غير استئذان **ط** لفر رجل جري في ارض غيره ليس لصاحب الارض منعه
ح وحكم الحاكم المالك لانه مباح ولا كذلك الجرد والوصف في ملكه وما ثبت موقوفه
والشجر ما است على الساق والكل ما لا ساق له والسوس والشوك كالكلاء والغير والبرزخ
والغير منج كالبشر ومن اخذ من هذه الاشياء فمنه وان اقام بينة ان له جري في النهر
فله حق الاجر دون الرقبة فتاة عادية اخذها رجل من السلطان فعمل عليها واستحق
لها اقاربها في دور قوم بنوا عليها بنا لم يكن لهم منعة من الحفر لفر في دار انسان خرب
ويضرب به صاحب الدار من المالك في النهر يوم صاحب النهر باصلاحه مسجع ماء بيقام
في بيتان رجل ويضرب ذلك بيستانه فانهم يتركون باصلاحه **م** ولو جعل امير خزان
لرجل في النهر الاعظم شرا كان ذلك بغيره بالناس لم يحسن وان لم يضرب ذلك بالناس لم يحسن وان لم
يضرب ذلك بالناس جاز لان امر الامام كامر واحد من الرعايا باختياره من شرا لنفسه بغير
ما لو احدا لامام لنفسه شرا ولو اخذ لنفسه شرا من النهر الاعظم ان كان بغير العامة
ليس له ذلك وان كان لا يضرب ذلك في بيع عشر النهر والفتاة جاز لانه باع حوراشا
معلوما من جملة معلومة فيجوز ولوقت وج اصابة على شرا كان له مهر المثل وقد مر
اعلم **كتاب الصيد** وهو مصدر ما يصيد ويطلق على المفعول في الصيد
الامير وصيد كثير ويراد به المصيد ومثله الحق والعلم يطلق على المخلوق والمخلوق
في الله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه ولهذا قلنا اذا قال وعلم الله لا يكون بيضا
لان المراد معلومة وهو جاز في الجوارح المعلقة والتهام المحدد للمجمل لانه لا يكون معالاجيل

وعلم الاكون شيئا

اصلا

اكله جلد وشعر والجوارح ذوات من السباع وذو مخالب من الطير وهو ان يكون مكتسب ماله
او عليه ويمتنع به ويجوز الاصطلاح بكل ذي ناب من السباع الا ما كان نجس العين كالحنزير لانه
لا يحل الانتفاع به ولا يجوز الاصطلاح بالاسد والذئب فانها لا يقتلن وكذلك لدب حفر لو غلقوا
جاز فان غرس في ارضه فبغير جاز ولا بد فيه من المخرج وكون المرسل والراي مسلما او كتابيا
وذكر الله تعالى عند الارسل والراي وان يكون الصيد محتسبا ولا يتوارى عن بصره ولا يقبل عن
طبعه وتقليم ذي الناب كالكلب ونحو ترك الاكل ودخول الخلب كالبازي والصقر ونحوهما الا ان
اذا ارسل والاحسان اذ ادعى ان التقليم ترك العادة الاصلية وعادة ذي الخلب النفاذ فاذا اطلب
اذا دعي فذلك عادة فصار معلوما وعادة ذي الناب لاقتباس والاكل فاذا ترك الاكل فقد ترك عادة
فصار معلوما ويرجع في معرفة التقليم الى اهل الخبرة بذلك ولا ماسم وقيل ان ترك الاكل ثلثا
صار معلوما ولا يملك الثالث **ح** واذا ارسل كلبه المعلم او البلية وذكر اسم الله تعالى عند ارسل
فاخذ الصيد فخرجه فمات حل ولو تركه ناسيا حل ايضا ولو تركه القسمية عمدا لا يحل ولا بد من
المخرج ليحقق الذكرة الاضطراب وهو المخرج في اي موضع كان من البيت فان اكل منه الكلب و
الفرد لم يملك فان اكل منه البان على كل حال انه صادر صيدا ولا يملك منها ثم اكل من صيد لا يملك هذا الصيد
يكلم بصيده بعد حتى يصير معلوما واما الصيود التي اخذها من قبل ما اكل منها لا يظن للمرية فيه
لاستدام الخلبة وما ليس بخمره بان كان في القارة بعد سالحية فيه وما هو بحر في بيته فذلك
ولو ان صقرا قتر من صاحبه فمات حيا ثم سار لا يملك صيده ولو شرب الكلب من دم الصيد ولم
ياكل منه اكل ولو اخذ الصيد من المعلم فمقطع منها قطعة والتمها اليها فاكلها يملك باق لانه لم يصب
فصار كما اذا اتى اليه طعام غيره وكذا اذا وشب الكلب فاخذ من صاحبه فاكل منه ما اكل من الصيد
ولو فطر الصيد فمقطع منه بضعه فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم ياكل منه لم يملك منه ولو
التي ما لبث واتبع الصيد فقتله ولم ياكل منه فاحد صاحبه ثم مر بملك الضغفة فاكلها يملك
الصيد وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه وان تركه مذكاة حتى مات لم
يملك وكذا البازي والسهم هذا اذا تمكن من ذبحه بان كان في الوقت سعد ومعه آلة الذبح
فاما اذا وقع في بئر ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبح لم يملك
وهنا اذا كان سعيه بقاء اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في بئر صاحبه حل وهذا الذي
ذكرنا اذا ترك الذكاة فلوانه ذكاه حل كله وكذا المنزلية والطيحة والموقود والذبي
الربطه وفيه حيوة خفية او نسه ولو ادركه ولم ياخذ فان كان وقت لوانه امكنه
دعه لم يملك وان كان لا يمكنه ذبحه اكل وان ادركه ذكاه حل واذا ارسل كلبه على صيد
فاخذ غيره حل ما دام في جهته ارسله ولو ارسله على صيد كثير وسحق من واحدة حاله الارسل
فلو قيل الكلب يحمل عبء التسمية الواحدة ومن ارسل هذا سكين حتى يستمكن ثم اخذ
الصيد فقتله يملك وكذا الكلب اذا اعتاده عادية ولو اخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ صيدا
آخر فقتله وقتله له صاحبه اكل جميعا ولو قتل الاول عجم عليه طوبى من النهر ثم منجه
صيدا فقتله لا يملك الثاني ولو ارسله المعلم على صيد فوقع على شئ ثم اتبع الصيد فقتله
فقتله فانه يملك وهذا اذا لم يكتف من ما اكله بل للاستراحة وانما مكث ساعة لا يمكن ولو

ولوان بازيا معلما اخذ صيغا فقتله ولا يدركه انسان ام لا يوكل كل وان سمعه الكلب
ولم يحرجه لم يوكل ولو شاك كلب غيره معلما او كلب يوحى او كلب لم يذكر اسم الله عليه
يرى به عسما لم يوكل ولو رده عليه الكلب الثاني ولم يخبر معه ومات يحرج الاول
يكنى كلبه خلاف ما اذا رده الجوسى بنفسه حيث لا يكره ولو لم يرعه الكلب الثاني على الاول
لكنه اشند على الاقلا حتى اشند على الصيد واخذ وقته لئلا يأس باكله ولو ارسل المسم
كلية فخرجوه يوحى فارجح لرجل لم يوكل وكل من لا يجوز ذكر كونه كالمزني والجرم وتارك
التسمية عمنك في هذا بمنزلة الجوسى وان لم يرسله احد من حرم مسم فارجح فاخذ
الصيد فلا بأس باكله ولو ارسل المسم عليه على صيد وسعى فادركه فطره ثم ضرب فقتله
اكل وكذا اذا ارسل كلبين من مده احد فقام فعدله الاخر اكل ولو ارسل رجلان كل واحد
كلبا فونذ وقته الاخر اكل فالملك الاول **ج** ومن سمع حكاية عن صيد فرماه او ارسل
كلبا او بازيا عليه فاصاب صيغا ثم سمن ان سمن صيد بل المصايد صيد كان لا يرضى
الاصطيد وان سمن ان سمن ادى وحبوب ان اهلى لا يجبل المصايد لان الفعل ليس باصل
والطير الداجن الذي يادى السوت ويقال له بالفارسية دستا من اهلى والطير الموثق
الذي شق بالوثاق بمنزلة ولو رى الى طار فاصاب صيغا ومن الطار ولا يدري حشر
هو وغيره حتى حل الصيد ولو رى الى طار فاصاب صيغا ولا يدري ناد هو ام لا لا يجبل الصيد
لان الاصل فيه الاستيناس ولو رى الى سمكة او جرادة فاصاب صيغا يجبل لانه صيد و
اصاب المسموح حبه وقد ظنه آدميا فاذا هو صيد يجبل فاذا سمى الجبل عند الرى اكل المصايد
اذ اخرج المسم فمات وجميع البدن يجبل هذا النوع من الذوق ولا بد من المخرج ليعتقد
معنى الذوق وان اذركه حيا ذكاه واذا وقع المسم بالصيد فمات حتى حاب
عنه ولم يترك في طلبه حتى اصاب اكل وان فقد عن طلبه ثم اصاب ميتا لم يوكل ولو
وجد حراجه سم لا يجبل واذا رى صيغا فوقع في الماء او وقع على سطح او جيل ثم رى
الى الارض لم يوكل وكذا السقوط من على شجرة وان وقع على ارض ابتدا اكل وان كان
الطائر ما سافا فان كانت الجراحة لم يمس في الماء اكل وان اغتلت لا يوكل كما اذا
وقع في الماء وفيه حيوة مستقرة المقرض بعرضه لم يوكل وان حرج اكل ولا يوكل كما
اصابه السدقة فمات بها وكذا كان رماه وتخير وكذا كان جرحه وتاويكته
اذا كان سدا ودرج وان كان البحر خفيفا وبه حدة يجبل ولو كان البحر حيفا
وجعله طويلا كالسم وبه حدة فانه لا يجبل لانه لم يمسحجه ولو رماه من جدي بده
ولم يصع بضعا لا يجبل لانه قتله ذقا وكذا ان رماه بها فابان لاسه او قطع او داه
ولو رماه بعضا او يوقد حتى قتله لا يجبل لانه يقتله تنفلا لاجرا كما اللهم الا اذا كان
له حد سمع بضعا فحينئذ لا بأس به بمنزلة السيف والرمح والاصل في هذه المسئلة
ان الموت اذا كان مضافا الى المخرج سمن كان الصيد حلالا وان كان مضافا الى
التفلي يتعين ان كان حرا كما وان وقع الشك ولا يدري موات بالجرح او بالتفلي كان حرا
فان رماه فخرجه ومات بالجرح او كان بالجرح مديا يجبل لانفاق وان لم يكن مديا

فذكر

اصاب المسم

فذكر عند المتأخرين سوا كانت الجراحة كبيرة او صغيرة ولو فوج شاة ولم يسل منه الدم قبل
يجل وقيل لا واذا اصاب المسم ظف الصيدا وقته فان ادماحا والافلا واذا ادى حيثما
فقطع عضو منه اكل الصيد ولا يوكل العضو واذا قطع بيكا او رجلا او فخذا او سبه مما يلى القوام
او اقل من نصف الراس يجبر البان منه ولو قد بصره بيا او قطعته اندا ولا اكثر مما يلى الفخذ
او قطع نصف لمسه او اكثر منه محل اللسان والبيان منه وان تناول السمك وما ليس منه ميت
الا ان ميتة حلال ولو ضرب عين شاة فابان لاسها يجبل ففقطم والا وداج ويكره هذا الصنع
وان ضربته قبل التقاط ان مات قبل قطع الا وداج لا يجبل وان لم يمت حتى قطع الا وداج حل
ولو قطع مذب صيد ففقطم بيا او رجلا ولم يمس ان كان سوهم الا لسانه والاندما
فاذا مات حل كله وان كان لا يتوهم بان يمس منقطا حل حلى ما سواه ومن رى صيغا فافاضا
ولم يحرجه ولم يحرجه عن خيرا لا منتناع فرماه آخر فقتله هو الثاني لانه هو الاحد
عند التلامذة الصيد لم يخذ وان اغتله فرماه الثاني فقتله هو الاول ولم يوكل هذا اذا
كانت الرمية الاولى بحال يخفى منه الصيد ما اذا كان الاولى بحال لا يسل منه الصيد
بان لا يتقي فيه من الحيوة الا بقدر ما يتقي في المذبح كما اذا ابان لاسه يجبل وان كان الرى
الاول بحال لا يسل منه الصيد لانه يوفى فيه من الحيوة اكثر مما يكون بعد الذبح بان كان يعيش
يوما او دونه لا يجبر بالوصية الثانية وقبل يجبر والثاني ضامن لقيمة الاولى غير ما يقضيه
الجراحة وقيمة المعتبر المثلث يعتبر بريم الاتلاف والماصل انه اذا علم ان المقتل حصل الثاني
بان كان الاول عارضا وخوفا ان يسل الصيد منه الثاني بحال لا يسل منه الصيد ليكون
التفلي كله مضافا الى الثاني وقد قيل جيوئا مالمو كالاول منقوصا بالجراحة فلا يملكه
كلما اذا قيل بميتا من ميتا وان علم الموت حصل من الجرحتين او لا يدري يضمن الثاني
ما به صنية جرحته ثم يضمن نصف قيمته جرحا كجرح الحنين ثم يضمن قيمة لحمه وان كان
رماه الاول ثانيا لا يجبل ويجوز اصطياؤه ما يوكل لحمه من الحيوان وما لا يوكل **ج** نصب شبكة
سفل بها صيد فجاء انسان واحد فقتل ان يتخلص ويظهر فهو لا تملك ولو اخذ الثاني بعد ما تخلص
وطاف هو الثاني ب حفره بغيره فاصيد وقع فيها وصار بحال يؤخذ بغير صيد فان كان
حفر البئر للصيد فالصيد الواقع فيها له حتى لو اخذ القرفا لم يخرق به وان كان
حفر البئر للصيد الواقع فيها لا يكون له ملان ياخذ حتى لو اخذ قبل ذلك غيره كان
الاخذ اخقا به وكذلك على هذا وجعل موضع ما يدخل فيه الماء ويجمع فيه السمك ويصب
السمك بحال يؤخذ بغير صيد وكذلك على هذا الصيد اذا حن في ارض رجل
او كس لا يملك صاحب الارض حتى كان الاخذ اخقا به فلو جاء انسان واراد ان ياخذ
كان للمالك ان يبيعه فلو اخذ ذلك الغير مع هذا ففنا على وجهين ان كان صاحب الارض
قربا منه بحيث لو مد يده ياخذ فهو اخق به من الاخذ فان لم يكن صاحب الارض
قربا منه لم يكن اخقا به وعلى هذا اذا دخل الصيد في رجل فاعلى صاحب الدار الباب
ومار الصيد بحال يبيد على اخذه بغير صيد فان اراد اغلاق الصيد ملكه وان
لم ير به الصيد لبيكته حتى كان الاخذ اخقا به ولو نصب مشبكة فوقع فيها صيد

حفر البئر

فاخذ طرب حتى يتطعمها فيخلص ثم اصطاده الاخر فهو له وان الصيد لم يتخلص منها حتى جازى صار
 في موضع يتندر على اخذه فخل الجبل او فتح الشبكة فيخلص فصاده غيره فهو الاول الذي الاول
 قد اخذ وكذا لكل الشب من فاري به الرجل في الماء تغلق به سمك فان رضى به خارج
 الماء في موضع يتندر على اخذها فان طربت وقعت في الماء ملكها لانها اخذها وان
 انقطع الميط قبل ان يخرجها من الماء ملكها لانه لا يخذها وكذلك على هذا لو ارسل
 كلبا على صيد واخذ ثم يخلص منه فهو على ما ذكرنا في اشترى سمكة في خيط مسدود
 في ما بين يده والميط الباع والم لا يخلو في ثقب سمكة اخرى فاعلمت المشتراة فالمبتدئة
 للبايع لانه سوا الذي صادها يخرج السمكة المشتراة من بطنها ثم يبيع للمشتري من
 غير خيار وان يفسد لا يتبع ولو ان المشتراة من التي ابتعت الاخرى فيها جميعا للمشتري
 وان لم يكن المشتري قبل المشتراة لانه صارها ملكا للمشتري فيكون للمشتري رى
 صيدا لنفسه عليه ساعة من غير حرج اذ قد ذهب عنه تلك الافة فمضى الاخر فهو له ولو
 حرجه حرجا لا يستطيع معها التفاوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم بدل فرماه اخر حيث
 الصيد للاول ان الصيد ملكا لا يخذ ولا اخذ فوان جمع في حكمي فالمعقبي ظاهره
 ولكيما استحال ما هو موضع الاصطاد فصد به الاصطاد امره يقصد حتى من نصب
 الشبكة فيعتد بها صيد ملكه صاحب الشبكة فصد به صاحب الشبكة الاصطاد امره
 يقصد لان الشبكة انما تنصب لاجل الصيد حتى لو نصبها للحظاق فيقتل الصيد لا يملكه لانه
 لا يصير له اخذ بالشبكة واخذ الحكمي يكون ايضا استعمال ما ليس موضع الاصطاد اذا قصد
 به الاصطاد حتى ان من نصب ويقتل الصيادان فصد به نصب القطار الصيد ملكه
 ان لم يقصد به الصياد به الصيد لا يملكه رجل هيا موضع ما يجنيح منه الماء الى ارض يتصيد
 السمك في ارضه فخرج الماء من كل الموضع الى ارضه بسمك كسره ذهب الماء وبقي السمك في ارضه
 او لم يذهب لانه قل حتى صار السمك بحيث يستطيع اخذه من غير صيد فلا سبل
 لاحد على هذا السمك وهو صاحب الارض ومن اخذه منه شيئا ضمنه ولو كان بحيث
 لا يستطيع اخذه من غير صيد فمن اصطاده منه شيئا فهو له رجل يصيد وجرحه جرحه
 لا يستطيع منها التفاوض فلبث كذلك ما شاء الله ثم بدل ويحامل ثم رماه اخر واخذ فاصيد
 الاول ولو رى رجلان صيدا فاصاب بهم احدهما صاحب وجرحه واخرجه من ان
 يكون صيدا ثم اصاب به سهم الاخر فهو للذي اصاب به سهم اول وان رماه معا لو اصاب به
 الصيادان معا فهو لهما والعبرة في حق الملك بحالة الرى وفي حق المملوك بحالة الرى واذا اتخذ
 في داره وكر او في شجرة عشا ليخرج فيه الصيد فالفرج له رجل اصطاد طابرا في دار رجل
 فان انفق على ان على اصل الاباحة فهو لصايد سواء اصطاد من الهواء او من الشجر وان انفق
 فقال ربه الدار اصطدت فتلك وانكر الصياد فان اخذه من الهواء فهو له وان اخذه
 من داره او شجره فالقول قول صاحب الدار مقصبة لانسان فيها ما اخرج ما اخرج
 صاحب المقصبة والى التملك فيها فهو لصاحب المقصبة طيبى ان يكون الصايد
 من اهل الذكوة وذلك بان يعقل الذبح والشمية حتى لا يוכל صيد الصبي والمجنون اذا

السمكة المتبعة للبايع

فاخذ

اصطاد طابرا في داره

كان

كان لا يعقل ان الذبح والشمية وان يكون له ملكة التي حيد دعوى واعتقا كما كالمسلم
 او دعوى لا يعقل ان الذبح والشمية وان يكون له ملكة التي حيد دعوى واعتقا كما كالمسلم
 وسعى للمنع لم يוכל ما لا رسل شرط في الكلب واليانى حتى ان الكلب المعلم اذا
 اسلم من صاحبه واخذ صيدا او قتله لا يוכל فان صاحبه صاحب الكلب المعلم اذا
 اسلم وسعى فان لم يجر صيده بان لم يرد طلبا او حرجا على الاخذ فاحذ الصيد
 لا يוכל اما اذا اوجر صيده اكل استغنا واذا ارسل كلبه ولم يمسك عما ثم رجعه
 وسعى فاجر واخذ الصيد لا يجل ومن شرط الاصطاد ان لا يشاركه في الارض
 والى من لا يجل دمه كالوثى والجوحى وتارك الشمية عما وكذا يشترط ان لا يتغفل
 بل اخر بعد الرى والارسل بل دمع اثر الصيد واذا تولى الصيد والكلب على الرى
 ثم وجره بعد وقت وقت قليل فلهما وجهين اما ان يترك الطلب حتى وجده كذلك و
 الكلب عنده في الاستغنا يוכל وقالوا وهذا الشرط لازم وهو ان يكون الكلب
 عنده فاما اذا وجره لصدا ميتا والكلب قد اخذ عنه لا يוכל قيا سا واستغنا
 واذا ترك الطلب واشتغل بامر اخر حتى اذا كان قد يما من القيل طلبه فوجده ميتا
 والكلب عنده ويخرج اذ لا يدري ان الكلب جرحه او غير كره اكله وكذلك الجوارح
 في الاكل والبارى من كمل الى اخره ودحه الصابى وصيد يجل وهم قوم يقرؤن
 بعيني صلوات الله عليه ويقرؤن الزبور وهم صنف من الصاري وقالهم قوم
 يبدون الشمس فلهما وجهان الاثان فلا يجل ذبحهم والاله نوعان جماد
 كالمراق والعراض وشبابهم احبوان كالكلب والبارى ونحوها والكلب الكرى والاله
 سواء اذا كان فعلا فاذا علم شيئا من السباع حتى جعل صيده مثل عناق الارض
 وغير فلا يباين صيده ولو رى سمك اغر منه سم آخر فزده عن نفسه فاصاب صيدا
 فتلكه لم يוכל وقيل يוכל وتاويل الاول ان الوالى الثانى لم يقصد الرى الى الصيد
 وانما قصد اللعب او تعلم الرى او تركه الشمية عما حتى لو قصد الاصطاد على الاجماع
 ولو كانت الاربع شديدة فذقت السم من نفسه فاصاب صيدا اكل ولو رى اسكا
 او ذببا فاصاب صيدا اكل ولو رى جرادا او سمكا فاصاب صيدا وترك الشمية
 عما والمعنى فيه ان متر وك الشمية عما انما يجره باعتبار ان ترك الشمية عما
 وعد وان يكون الشمية ما مور بها وهذا الشمية في غير ما مور بها فلا يكون
 التركة عصيان او وعد فاذا فلا يحرم الصيد ولو اسلم كلبه على صيد وهو
 خيل انه اثنان وسعى فاذا هو صيد اكل هو المختار ولو وقع رى صيدا فيكر بصيد
 ثم اصاب لسم فقبل اكله ولو رى فوق عيب مجوسى والى عيب بها بقى مقدار ما يقصده
 على ذبحة فمات لا يجل ولو رى صيدا جرحه او اسلم كلبا فغرمه ووقع الصيد
 عنده نائم والنائم حال لو كانت مستيقظا قد علم ان يدكته فمات ولم ينظر الى
 بعير ناد فرماه فاصاب صيدا اكل ولو نظر الى ضيه من بوط او مستامن وهو يظن
 انه صيد فاصاب طيبا اخر لا يוכל ولو رماه فاصاب غيره وقد ذهب لمرى ولا يدري

صدقه

الارسل شرط

الكلب المعلم

قد كان مكر الشمية

الفكان الف فلا بأس بكل صيد الذي صاحبه البعير اذا رماه وهو يظن انه ناد فافا
 صيدا ولا يدري انه ناد او غير ناد لا يوبكل **ط** واذا ضرب البازي الى الصيد بنقار او
 فخله حتى اغتنه او جرحه الكلب ثم جاحا جها ويمكن من اخذه فلم يخذ حقضه
 الكلب والبازي من اخرى ومات الصيد فغامة مشايخنا على انه لا يحل كلة ولوري
 حقا الى صيد واغتنه حتى لم يستطع برحاجه من مكان ثم رماه بهم اخر فاصابه ومات لا يحل
 اكله وهذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية او لم يعلم من انه الرمية مائة اما اذا
 علم انه مات من الرمية الاولى وحل والغير في حق الخلق الوقت الذي صيد صيدا كيف
 فابان منه عصفوا ومات اكل الصيد كله الا ما بان منه لفق عليه السلام ما بين من
 للمنفوق ميت وان لم يكن ذلك الفصونه اكل كله وان كان تغلق منه بجلده فان
 كان بمنزلة ما قد بان منه لم يوبكل وملا ده اذا كان بحيث لا يتقوهم ايضا به علاج فهو
 والميان سواء كان بحيث يتقوهم ذلك فهو جرح وليس مانه يوبكل فان قطعه نصفين
 يوبكل وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فابانه فانه يوبكل الثلثان الذان يليان الراس ولا
 يوبكل الثلث الذي على العجز وان قطع الثلث مما يلي الراس فابانه فانه يوبكل كله ولو رمى طيحا
 وسحق ففقط ظلفه فان ادماه فلا بأس اكله والا فلا ولو ذبح شاة ففقط الخلقوم والادواج
 الا ان الخيق فيها باق ففقط انسان منها عضوا يحل اكل المقطوع لانه لو لم يحل انما يحل لانه
 اسن من اللحم وهذا لا يسمى حيا لا يشترط على الهلاك وليس فيه جوع مستقر **ط**
كتاب الرهن وهي في اللغة حسب الشيء اي سب كان وفي الشريعة هو
 الشيء الملقى يمكن استيفاء من الرهن كالمديون وسببه مطالبته برحب الدين من
 المدين عند تاخر اداكفته وركنه الايجاب وهو قول الراهن رهنك هذا المال بدين
 لك على ان يقره بشرط جواز ان يكون المال المرهون مستقرا مقرا لا يوبكن
 فان غا من الشغل وان يكون الرهن حاصل بحق يمكن استيفاء من الرهن كالمدين
 حتى اذا رهن ما يذكرا استيفاء من الرهن كان الرهن باطلا كالرهن بالخصاص والمديد
 والايان وحكمه موت يدا الاستيفاء المرهون قبل الهلاك في حق الحبس وان لم يكن في حق الهلاك
 ودليل شرعيته قوله تعالى فزها من مقبوضة والسنة وهو انه عليه السلام رهن ذرعه
 الى السهم اليهودي بالمدينة وبغث عليه السلام والناس يتعاملون به فاصم عليه عليه الاجماع
 نه وينعقد بايجاب وقبول ويتم القبض ثم يكتفي فيه بالتخلية **ط** فلما اصل انه قبل القبض
 جائزا لانه غير لانم والراهن لتسلمه والرجوع عنه وانما يلزم من القبض والقبض بيع بالتخلية
 كافي البيع فاذا سلم اليه فقبضه دخل في ضمانه واذا قبضه المرهون يجوز له مفرعا متبركا
 ثم الفقد فيه والجواز المعلق الذي يمكن حياته والمفرغ الذي لا يكون مشغولا بحق
 الغيب والمقيد المقسوم الذي قد تم من نفسه الاجزاء ثم الرهن لا يحل امانا ان يكون
 كان بدين وهو المثالي ربيع وهو غير المثلي فان كان بدين جائز على كل حال باي وجه
 ثبت سواء كان من الاثمان او من غيرها وان كان بغيره فالاعيان على وجهين
 مضمونة بنفسها او مضمونة بغيرها فالمضمونة بنفسها ما يجب عند هلاكه مثل او قيمة

ما بين الرهن

فان

التي الرهن بنفسها

كالقصور

كالمقصود والمهر وبه اللع والصلح عن دم المديون الرهن بها الا انها مضمونة ضمانا صحيا و
 المرهون استيفا الدين منه والمضمونة بغيرها كالمسح في بيع البايع فلا يجوز الرهن بها
 لانه غير مضمون بنفسه ولانه لا يجب بهلاكه شئ حتى يستوفي من الرهن لانه اذا هلك
 البيع بطل ويحيط بالثمن فصار كما ليس بمضمون والاعيان الغير المضمونة وهي الاما
 كالوديعة والغارية ومال المضاربة والشركة والمستاجر ونحوها لا يجوز الرهن بها **ط** فان هلك
 الرهن في يد المرهون يضمن الاقل من قيمته ومن قيمة العين وبأخذ العين وان هلك العين
 قبل هلاك الرهن فالرهن يكون رضا بقيمة واما المضمون بغيره مثل البيع قبل القبض
 اذا اخذ المشتري رهنه فله الرهن بملك بغيره من كذا ذكر الكشي وهذا بخلاف رواية
 البسوط والغنوي على رواية البسوط **ك** ولا يصح الرهن الا بدين واجب في الحال لا بدين
 سجب وهو يضمن باقل من قيمته ومن الدين فاذا هلك في يد المرهون وقيمته والدين سجا
 سقط قيمته وان كان عاقبته اكثر من النضل امانة وان كانت اقل سقطت من الدين
 تقدره ورجع المرهون بالفضل والمرهون ان يطالب الراهن بدينه ويجيبه به واذا طلب
 المرهون دينه او مر باحضار الرهن واذا حضر امر الراهن بتسليم الدين كله
 او لا وان طالبه بالدين في غير البذل الذي وقع العقد فيه ان كان الرهن مالا حلا ولا مونا
 كذلك الجواب لان الامكان كلها في حق التسليم كما في واحد مما ليس محل ومثله
 وان له حل مونة يستوفي دينه ولا يكلف احضار الرهن فلو سطر الراهن العدل
 على بيع المرهون فباعه بعتدا ونسبه جان ولو طالب المرهون بالدين لا يكلف الرهن
 احضار الرهن ولا احضار بدله وهو النش لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا امر
 المرهون ببيع فباعه ولم يقبض النش لا يحضر على احضار النش ولا احضار بدله وهو
 النش لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا امر المرهون ببيع فباعه ولم يقبض النش
 لا يجبر على احضار النش بل يحضر الراس على ادا دينه ولو قبضه بكلف احضار النش
ع والمرهون ان يجبر على الرهن حتى يستوفي جميع الدين قلت قيمته او كثرته ولو
 ناسخا الرهن ثم اراد المرهون حبه بعد التنازع له ذلك ولا يطل الرهن الا بالرد على
 الراهن على سبيل الفسخ ولا يجوز اخذ الرهن باصير مضمونا عليه في الدمة في ثاني
 الحال غوان ياخذ من البايع رهنه بالدمك فهو باطل ولو اخذ رهنه با ثبت له عليه
 في المستقبل فالرهن باطل ثبت بعد او لم يثبت وليس له ان يجبر به واذا هلك
 في يد قبل الحبس هكذا امانة وبعد الحبس مضمون كالغصب ولو اخذ الرهن بشرط
 ان يقرضه فله باقل من قيمته وبما سمي له من الفرض **ط** يجعل عليه دينه لصاحب
 الدين امك هنا حتى اعطيك ما لك هو رهن كالمو لا امك هنا بانك واذا قال
 المرهون اخذ المرهون على انه ضاع ضاع بغيره فله لا الراهن نعم فالرهن جائز و
 الشرط باطل رجل اشترى ثوبا بدينار ثم اشترى ثوبا بدينار ثم اشترى ثوبا بدينار ثم اشترى
 اعطاه ثوبا آخر حتى يكون رهنه بالثمن لم يكن هذا رهنه والمشتري ان يسترد
 الثوب الباقي فان هلك الثوب الباقي عند البايع وقيمتهما سواء بملك غسة دراهم ولو

ما بين الرهن

اخذ الرهن بشرط

وضع الرهن على بدل العدة وامر ان يودعه غيره ففعل ثم جاء المرفق بطلب دينه لا يكلف اخذ
 الرهن ولو وضعه العدة في يد من في عياله وغاب فطلب المرفق دينه والذي في يد
 لقوله او دعني فلان ولا ادري لمن هو محمد الراهن على فضاء الدين وكذا اذا غاب العدة
 بالرهن ولا يدري من هو ولو ان الذي ودعه العدة عبد للرهن فقال هو مالي لم
 يرجع المرفق على الراهن بشيء حتى يثبت كونه رهنا وان كان الرهن في يد ليس عليه
 ان يكتنه من البيع حتى يقضيه الدين ولو قضاه البيع البعض فله ان يجنيه كل الرهن
 حتى يستوفى البقية فاذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن اليه فلو هلك قبل التسليم
 استرد الراهن ما قضاه وليس للمرفق ان ينفع بالرهن الا باستخدام ولا سكنى ولا
 ليس الا باذن المالك وليس ان يسع الا بتسليم من الراهن وليس له ان يواجر
 ويعير فان فعل كان متفديا ولا يطل عقد الرهن بالتفدي والمرفق ان يحفظ
 الرهن بنفسه ورجته وولاه وخادمه الذي في عياله فان حفظه بعينه
 عياله او ودعه ضمن واذا تفدى المرفق في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع
 قبته ولو رهنه خائفا فحضره فهو ضامن والميني والبير في ذلك سوا
 ولو جعله في قبضة الاصابع كان رهنا فيه لانه لا يلبس كمن عادة فكان من باب
 الحفظ وكذا الطبيب ان لبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه فضمن
 ولو رهنه سبعين او ثلثة فقلدها لم يضمن في الثلثة وضمن في السفين
 لان العادة جرت من الشجران بتقليد السفين في الحرب ولم يتركوا الثلثة
 وان لم يسخرا في فخا لم كان هو من يتحمل ليس خائفا ضمن وان كان لا يتحمل
 بذلك فهو حافظ فلا يضمن واجره البت الذي يحفظ فيه الرهن على المرفق
 كذا اجره الماوظ والجرح الراعي ونفقة الرهن على الراهن والاصل ان ما يحتاج اليه
 لمصلحته وسعفه فهو على الراهن سوا كان في الرهن فضل او لم يكن لنفقة رهنه
 وكسوته واجرة عياله واجرة طير ولدا الرهن وسوا الانسان وينفق بحيلة وحلده
 والقيام بمصالحه وكل مكان يحفظه او لردده الحاد الراهن او لرد جرح منه
 كاجرة الطبيب فهو على المرفق مثل اجرة الحافظ واجرة البيت الذي يحفظ الرهن فيه
 وكذا جعل الابن فكذلك المرفق وهذا اذا كان الرهن والدين سوا وان كانت
 قيمة الدين اكثر فعليه بتدبير المضمون وعلى الراهن بتدبير الزيادة عليه بخلاف
 اجرة البيت فان كلها يجب على المرفق وان كان في قيمة الرهن فضل باجرة الطبيب
 والمعلم ومداواة الجراح والنفقة ومعالجة الامراض والعدا على الجناية ينقسم على
 المضمون والامانة والمخارج على الراهن خاصة واقا احدهما وجب على صاحبه
 فهو منتطوع وما انفق احدهما يجب على الاخر باقتراضه رجع عليه كان صاحبه
 امر به **ع** رجل دفع الى صاحب الدين شيئين وقال خذ اهداهما رهنا بدنيك
 واخذها فضاءا وقيمتها على اسوا من هب نصف قيمته كل واحد منهما بالدين
 ان كانا سوا وهما مثل الدين ولو ان المديون قضاه الدين دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا

سداد المرفق

قال فلهما رهنا

بما كان

بما كان رهنه من رهنه واستوفى فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان زائجا
 لان قبض الزيد في استيفاء لا يتصور الرهن بعد الاستيفاء ولو اخذ هذا رهنا بما بقي على
 ولا يدري ان قبضه شيء ام لا فالرهن باطل ولو قال لاخر امر صبي واخذ هذا رهنا فلم
 يسم القرض فخذ الرهن حتى اعتقتك ما يفتيك فرفع اليه رهنا فضاء الرهن على
 المرفق الاقل من قيمة الرهن ومن حنين درهمها ولو اعتق ما في بطن جارية
 ثم رهنها فالرهن جائز وان ولدت ففقدتها الولادة لا يذهب من الدين شيء
 بنفسان الولادة ولو رهنه عند رجل ثوبين وعليه عشرة دراهم فقال احدهما
 رهن عندك بعشرة كل اربعة خذاهما رهنك ففقد باطل فان ضاعا جميعا لم يكن عليه
 شيء ودينه على حاله ولو رهن المديون بالدين متاعا وتبرع اجنبيه فزهره بدمنا
 آخر فان هلك رهن المديون بهلك جميع الدين وان هلك رهن الاجنبيه بهلك نصف
 المال ولو كان على رجل دينك وبه كفيل فخذ الطالب من الاصيل رهنا ومن الكفيل
 رهنا وفي كل واحد من الرهنتين وفا بالدين فلهما احدهما ان علم الثاني برهن
 الا واحد حتى رهن بهلك الثاني بنصف الدين وان لم يعلم بهلك جميع الدين **ط** رجل
 عليه دين فكفل انسان باذن المديون فاعطى المديون صاحب الدين رهنا بذلك المال
 ثم ان الكفيل ادى الدين الى الطالب فلهما احدهما الطالب فان الكفيل يرجع
 على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على الطالب بالدين ولو كان له
 على رجل الف درهم وبها رهنه عند صاحب الدين فنقض رجل دين الراهن نظوما
 سقط الدين وكان المطلوب ان ياخذ رهنه فان لم ياخذ حتى هلك الرهن كان
 على المرفق ان يرد على المظنوع ما اخذ وعود ما اخذ من المظنوع لا الى ملك المظنوع
 عليه المرفق اذا ابرأ الراهن من دينه او وهبه ولم يمنع الرهن بعد الا بركا والهبكة
 فلهما احدهما رهنه بهلك مائة ولو كان رجل على رجل الف وبها رهنه عند الراهن
 الرهن بالمال على رجل ففقد المظنوع وبراء منه ولم يرد الرهن حتى هلك عند فانه يهلك الرهن
 بالدين ويطلب المظنوع ويجوز الرهن بالدين وان شئ المساية وسدد الكناية ولو
 تزوج امرأة بالف درهم ورهنه عندهما بالمهر بياوي الفاهما فلهما احدهما رهنه عندهما بعد
 ما طلقها قبل الدخول بها الا شئ عليها وان هلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها كان
 عليها رد نصف الصداق ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ورهنه عنداهما بالمهر المثل
 رهنا فلهما احدهما رهنه عنداهما وفيه وفاء المثل بهلك المثل ويصير مستوفية مهر
 المثل فان طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد ما زاد على منعة مثلها ولو ارتقت المرأة
 بعد اتمام المسمى رهنا بياوي صداقها ثم وهبت صداقها لزوجها او ابرأته كان
 عليها رد الرهن على زوجها فان هلك الرهن عنداهما بهلك بغير شيء واذا قبض المرفق
 دينه كان عليه رد الرهن فان لم يمنع الرهن حتى هلك الرهن عند بهلك بالدين ويجب
 على المرفق رد ما قبض بخلاف الهبة والبرك ولو استأجر دارا او شيئا واعطى بالاجر
 رهنا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا الاجر وان هلك قبل

اخذ الراهن الكفيل

ما كثر الرهن

اعطى الراهن رهنا

لا يجوز رهن الدبر اه

الرهن الكفيل

كون البيع شرطاً لعقد الرهن

استيفاء المسعفة بطل الرهن ويجوز على المرفق رد قيمة الرهن ولو استأجر خياطاً لخلع
 لثوباً واخذ من الخياط رهنه بالخياطه تجاز وان اخذها بخياطه هذا الخياط بعينه لا
 يجوز وكذا لو استأجر ابداً الى مكة واخذ من الخياط رهنه بالخياطه تجاز ولو اخذ رهنه
 بخياطه هذا الرجل بنفسه او بوابه بعينه لا يجوز ولو استأجر له حلاً من ثوبه
 فاخذ المرفق من الخياط رهنه بالخياطه تجاز وان اخذ منه رهنه بغيره
 بنفسه لا يجوز اذا اشترى من الخياط حلاً واخذ رهنه بالخياطه فضاء الرهن في يده
 ثم ظهر انه كان خمرًا بغيره ولو اشترى عبدًا فضاء الرهن ثم ظهر انه كان حراً لا يجوز
 المرفق شيئا لانه رهن باطل ولا الاول فاسد ولو اشترى شيئا من رجل بدينار بعينه
 واعطى رهنه كان باطلاً ولا يجوز رهنه المديون والمكاتب وام الولد رجل عليه الذم
 لرجل فضله على خسمائه واعطاه رهنه بخسمائه وهذا الرهن ثم تضاد قائم له
 يكون عليه دين كان على المرفق ان يرد على الراهن خسمائه ولو قال لاخر ما يابعت
 فلانك تشتمني على واعطاه به رهنه قبل المباشرة لا يجوز رجل كفيل بغيره على انه ان
 لم يوافق به رهنه فاعطاه المكفول عنه باصل المكفول عنه ثم ان المكفول عنه رهن
 عينا بالدين المكفول به من الكفيل قبل ذلك الكفيل جاز رجلان رهنهما معاً بدين
 عليهما فحدا فاقام البينة على احدهما فانه يثبت على الاخر بانه ما رهنه فان نكل
 ثبت الرهن عليهما وان حلف مرد المرفق الرهن عليهما ولو كان الراهن واحداً
 والمرفق اسدين فله لاحدهما الرهن ايا وصاحب هذه العين منك جالبة درهم
 واقام البينة والراهن والمرفق الاخر يحذر ان نكل العين يكون رهنه المرفق بحجته
 من الدين ولا يطل بجو صاحبه ولو ارفق رجلان من رجل رهنه بدين
 عليه وهما شركيان فيه او لا شرك بينهما فاقبلوا فاقبلوا فاقبلوا فاقبلوا فاقبلوا
 لا يبيع ولو قضى الراهن دين احدهما بعد ما قبله لغيره ان يخرجه نصف الرهن ولو
 ان الراهن قال له رهنك نصف من هذا والنصف من هذا ولا يجوز وان قبل
 رجل الاد ان يدخل خانك فام يديعه صاحب الخان حتى دفع اليه ثوباً ففكك عنده و
 ان رهنه باجر البيت فالرهن بما فيه وان ارفقته لحرف الترقية فان صاحب الخان
 يكون ضامناً ولو تراخيا على ان يكون الرهن في يد المرفق هلك على المرفق
 وليس له ان يدفع الى المرفق بغير رهنه الراهن فان فعل ذلك فله ان يسترده
 ويعيد اليه وان هلك قبل الاسترداد ضمن العدد قيمته ولو قضى الراهن
 والمرفق على ان يكون الرهن في يد عدله آخر ووضعاه في يد المرفق او دفعاه
 الى الراهن جاز وليس للعدله بيع الرهن الا ان يكون مسلطاً على بيعه فانه يبيع
 على البيع على وجهين اما ان يكون مشروطاً في عقد الرهن او لا ولكنه مسلط
 على بيعه بعد ذلك اما اذا كان بالتدبير مشروطاً في عقد الرهن فلا يملك الراهن
 والمرفق عزله ولم ينزل به ونما اذا امتنع العدله عن البيع بحسب ما عليه فانه اذا
 فات العدله بطل التدبير وليس لوارثه ولا وصيه بيعه واذا كان التدبير

البيع

البيع بعد عقد الرهن فالرهن عزله عن ذلك وينعزل بهوتة ولان يتبع عن البيع ولا يحل عليه
 كافي ستر الكالات وان كان مسلطاً على بيعه التمس منه بغيره بما عزمه وان
 وباع منه كان وان باعه بحسب الدين بقضى الدين من ثمنه وان باعه بخلافه ضمن
 سع الثمن بحسب الدين ويقضى دين المرفق واذا باع العدله المرفق خرج من ان يكون
 رهنه ويكون الثمن هو الرهن قبض المشتري ولم يقبض حتى لو بولي ما على المشتري
 ثلثي على المرفق وسقط دينه ان كان فيه وفا ولا ينظر الى قيمة الرهن ولكن ينظر
 الى قيمة الثمن بعد البيع ولو استحق الرهن من يدا المشتري كان له ان يرجع بالثمن على
 العدله لان حقوق العقد في البيع راجعة الى الفاعل والعدله بالخيار ان شاء استرد
 من المرفق ما اوفاه من الثمن وعاد دينه على الراهن كما كان وان شاء رجع بضمنه وبطل
 الرهن بالاستحقاق ورجع المرفق بدنيه على الراهن ولو لم يستحق ولكن المشتري وحده
 عينا كان له ان يرد على العدله ويسترد منه الثمن والعدله بالخيار على ما ذكرنا في الاستحقاق
 وان شاء رجع على المرفق وان كان اوفاه وعاد دينه على الراهن وعاد الرهن المردود رهنه
 بالدين ان شاء رجع على الراهن وان كان المرفق لم يقبض الثمن من العدله فان ردت
 العدله ما قبض من الثمن فلا يرجع على احد ويكون المردود رهنه كما كان في الاصل هذا
 اذا كان بيع العدله الرهن بتسط من جهة مشترط في العقد فاما بتدبير وجدهد
 العقد يرجع العدله بضمنه على الراهن في الاحوال كلها وبطل المرفق باقبض لانه
 وكيل الراهن ولا يجوز اخذ الرهن الا مفرغاً وقدم فان رهن عند رجل داراً
 فيها متاع الراهن وسلم الدار الى المرفق مع المتاع او دون المتاع لا يبيع الرهن
 وكذا نكل الحائز وكذا نكل الجواز دون ما فيها من المنفعة والحيلة في صحة التسليم
 ان يودع او لا ما في الوعاء سلم اليه ما رهنه فحينئذ يبيع التسليم ويبيع الرهن ولو
 رهن عند رجل المتاع الذي في الدار والجواز دون الدار والجواز وخلف بينه و
 بين المرفق مع الرهن والتسليم لان المتاع لا يكون مشغولاً بالدار والوعاء والرهن
 ارضاً وفيها نزع واشجار وعلى الاشجار ثم سلمها الى المرفق صحيح ويحل الرهن كما كان
 مشغولاً بالارض ولو رهن الارض دون ما فيها او ما فيها دون الارض فالرهن في ذلك
 كله باطل سواء سلم ما من خاصته او سلمه مع استحقاق ولا يجوز رهن بعض عبيد ولا بعض
 دار متاعاً وفيما يجتمعت النعمة وفيها لا يجتمعت النعمة من شريكه او غير شريكه فاذا قبضه
 على النقاد فهو امانة على الوجه ولا يذهب من الدين شيء وقيل يملكه الاقل من قيمته ومن
 الدين طح والشيوخ الطاري والمفان سوا فيه والشيوخ الطاري في الرهن ان العدله
 اذا باع بعض الرهن وفل كان وكيلاً بغيره مجتمعا او متفرقا بطل البيع في الباقي وكذا لو رهن
 ثوبا وزنه عشرة فان كسر من نصف القلب فيصره وبطل الرهن ولو استحق بعض الرهن
 سائلاً بطل الرهن لانه شيوخ مقارن هذا كله اذا رهن النصف من واحد ثوبين داراً
 من اثنين اجعل بان قال رهنك الدار سكا حاز وان فضل بان رهن النصف من هذا
 والنصف من هذا لا يجوز وكذا لو رهن الثلث من هذا والثلث من هذا ولو رهن عينا

عبد ابن السمر

رهنها اه

رهن الشارع

رهن عند رجلين او اكثر

واحد عند رجلين بدين كل واحد منهما جاز ومصلحة رهن كل واحد منهما والمضنون
على كل واحد منهما حصته دينه منه فان قضى احدهما دينه كان كله رهنا في يد الآخر
حتى يستوفي دينه فان لم يمسك كل واحد منهما في نوبته كالعقد في حق الآخر ولو اقر
رجل من رجلين بدين له عليه رهنا واحدا جاز والرهن رهن بكل الدين والمرقن ان
يسكه حتى يستوفي جميع الدين ولو رهن عينا واحدا عند رجلين جاز وكذا لو
لو رهن عند رجلين جاز ولا يجوز رهن ثمر على رهن الفحل دون الثفل ولا
زرع في الارض ولا الميراث ولا رهن الثفل في الارض دون الثفل ولو رهن الثفل
بما صنعها جاز ولو رهن عبد بن بالث درهم فاستحق احدهما فالباقي رهن حصته
ولو فكه لا يفتكه الا بجميع الدين وكذا لو كان احدهما حرا او مدبرا ولو رهن غلام
بالث قيمته الف ثم قال للمرءن اني ابيعت الى احدكما فده على ففعل فان الباقي
ذهن بنصف الدين ولو هلك بملك من الدين بنصفه ولا يفتكه الا بجميع الدين **ص** واما
استحقاق رهن بعد صحة بنظر ان كان الباقي بعد ورد الاستحقاق بجل ان يجوز
الرهن عليه فلا يبرطل الرهن فيه ولا يكون تجبوا بجميع الدين ولكنه يكون مضونا
بحصته من الدين ان لم يتم الدين على قيمته وقيمة ما لو استحق منه من حيث
انه لو هلك الباقي هلك حصته من الدين فان كان في قيمته وقا بالدين لا يذهب
بيع الدين ولو رهن عبد بن بالث درهم فنقض حصته احدهما لم يكن له ان ينقض
حتى لا يدي باقي الدين وفي الهداية وان سمي بكل واحد من عيان الرهن شيئا
من المال الذي رهنه فكل ذلك الجواب وفي الزيا طق له ان يقبضه اذا ادري
ما سمي له ولو رهن عبد بن بالث وهلك احدهما وقيمة الهاك اكثر من الدين بطل
بلا يتم الدين على قيمة المقيم الهاك سقط وما اصاب الباقي سقط وكذلك اذا رهن
بالث وخربت الدابة المرقن بتمام الدين على قيمة العينة يوم القبض فما اصاب
الينا بسقط وما اصاب العينة بقي كذا في الميسر والرهن بالدرهم بالمل والكنانة
بالرهن جازق ويبيع الرهن براس ماله السلم ويثنى الصرف والسلم فيه فان هلك
بثنى الصرف ورأس مال السلم في مجلس العقد ثم الصرف والسلم وصار المرقن
مستوفيا حكما وان انتزعا قبل هلاك الرهن بطل ولا يجوز من الحرام والمدين والمالك
وام الدار ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا بالتصاوص في النفس وما دونهما
ولا بالشفعة ولا بالعبد للماني والعبد المديون ولا باجر الناحية والمعدة حتى لو
ضاع لا يكون مضونا ولا يجوز السلم ان يرقن حرك او يرهنه من مسلم او ذمي
الراهن اذا كان ذميا فالخر مضنون عليه للذمي كما ادعاه وانه كان المرقن ذميا
لم يضمنها المسلم كما لا يضمنها الغيب منه ولو اشترى عبدا ورهنه بدينه عبدا
خلا او شاة مذبوحة ثم ظهر العبد حرا والميراث خلا والشاة ميتة فالرهن مضنون
وكذا اذا صل عبدا ورهنه بدينه بدينه حرا وكذا اذا صل على نكار ورهن
باصالح عليه رهنا ثم تضاد فان دين فالرهن مضنون ويجوز للابن بدين

الباقي

ما يجوز رهنه الرهن

بدين

رهن ابو باله الصغير

الرهن

أجر الرهن

بدين عليه عبدا لابنه الصغير والوصي بمنزلة الاب والابن الرهن الرهن مستوفيا
دينه ولو هلك في دينه وبجبر الاب والوصي موفيا له وبضمنه للصبي واذا رهن
الاب مال الصغير من نفسه او من ابن له صغيرا وعبد له ناجر والدين عليه جاز
ولو اقره الوصي من نفسه او رهن عينا له من التميم للتميم عليه لم يجز وان اسند
ان الوصي للتميم في كسوة وطعامه فرض به متاعا للتميم جاز وكذا لو اقر التميم فالرهن
او رهن وكان الاب رهنه لنفسه ففشاء الابن يرجع به في مال الاب وكذلك
اذا هلك قبل ان يفتكه ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز فان
هلك عن الاب حصته من ذلك للولد لا لاهله دينه من ماله لهذا المقدر وكذلك
للجواب الابن فالرهن لا يكره الاب والوصي جاز وكذلك الوصي ولو رهن الوصي متاعا
للتميم في دين استدان عليه وقبض المرقن ثم استقر الوصي لحاجة التميم فضاء
في يد الوصي فانه خرج من الرهن وهلك من مال التميم ولا استقر له حاجة
نفسه ضمنه الوصي ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله لحاجة نفسه
حتى هلك عند الوصي فلو حصة ضامن لقيته ويجوز الرهن الدراهم والدنانير والمكيل
والموزون فان ذهبت بجنسها هلكت مثلهما من الدين وان اختلفا في الموزون
فان رهن ابن بفضة ووزنه عشرة فغشاه فضة فهو بما فيه من الدين معناه
انه يكون بقيمة مثل وزنه او اكثر **ح** وعين الرهن امانة في يد المرقن كالرهن
في كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يبرحها اذا فعل المرقن بالرهن لا يعتد
فلو اجر المرقن بغير اذن الراهن وسلمه الى المستاجر فان هلك في يد المستاجر
غير انه اذا ضمن المرقن لا يرجع بما ضمن على المستاجر لكنه يرجع عليه باجره استوفى
من المسعرة الى وقت الهلاك ويطلب له واذا ضمن المستاجر رجع به على المرقن
ولو سلم واسترده المرقن صار رهنا كما كان وكذلك لو اجره الراهن بغير اذن
المرقن لا يجوز والمرقن ان يطل الاجارة ولو اجر كل واحد منهما باذن صاحبه
او بغير اذنه لكن جاز صاحبه مع الاجارة وبطل الرهن فيكون الاجرة للرهن
ويكون قبضها الى العاقدين ولا يقردها اذا انقضت مدة الاجارة الا
باستيفاء وكذلك لو استاجر المرقن تحت الاجارة وبطل الرهن اذا استأجر
وحدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل مدة الاجارة او بعد انقضائها
ولم يجبه من الراهن هلك امانته ولو حبه من الراهن بعد ما انقضت
مدة الاجارة صار غاصبا وليس للمرقن ان يبيع الرهن فان اعان بغير اذن
الراهن وسلمه الى المستقر كان الراهن ان يطل العارية فان هلك في يد المستقر
فالراهن بالخيار يضمن ايما شاء ولا يرجع احدهما ما ضمن على صاحبه ويكون
الضمان رهنا وان سلم واسترده من المستقر عارضا وان سلم واسترده
من المستقر عارضا هلكا كان ولو اعان المرقن باذن الراهن او اعان الراهن
باذن المرقن بعد الاسترداد بملك الدين وله ان يجبه رهنا بخلاف الاجارة

وكذلك لو عصى المستعقل لا يذهب من الدين شي وكذا لو استعان المرتهن
 من الرهن واستعمله بأذنه بطل ضمان الرهن حتى لو هلك باستعماله هلك امانته ولو
 هلك قبل الاستعارة او بعد الفراغ هلك بالدين وكذلك لو اعاد المرتهن من الرهن والمرتهن
 ان يعيده رهنًا ولا يسطر حصته في الحسن استقال الرهن بأذنه وليس للمرتهن ان يعيده
 برهن الرهن فان رهن بغير اذن الرهن كان للرهن الاول ان يطل الرهن الثاني و
 يعيده الى يده ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالرهن الاول بالخيار ان يشاء
 ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول يكون ضمانه رهنًا ومكدر المرتهن الاول
 بالضمان فضا كان رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن
 الثاني يكون الضمان رهنًا عند المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن
 الثاني على المرتهن الاول بيده ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني بأذن الرهن الاول
 صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فضا كان المرتهن استعارة مال الرهن فزمنه
 وليس للمرتهن ان يبيع الرهن بغير اذن الرهن فان باع بغير اذنه يوقف على اجارة
 فان اجاز جازد يكون الثمن رهنًا وان لم يجز لا يجوز وله ان يبيعه ويبيعه رهنًا
 وله ان يشتري قبل الاجارة لا يجوز الاجارة بعده ولكن الرهن له ان يضمن
 ايها الشا ان ضمن المرتهن جاز البيع والعمره ويكون الضمان رهنًا وان اخذت قيمته
 المشتري بطل البيع ويكون الضمان رهنًا ويرجع المشتري على البايع وكذلك اذ باع
 الرهن بأذن المرتهن او باع احداهما او اجاز الاخر صح البيع ويكون الرهن رهنًا
 بخلاف الاجارة فانه يطل الرهن وليس له على الاخر سبيل وليس له ان يبيع الرهن
 ولا يصدق بغير اذن الرهن فان فعل لا يجوز وللرهن ان يطلعه ويعيده رهنًا
 ولو هلك في يد الموهوب له او المتصدق عليه قبل الاجارة فالضامن بالخيار يضمن
 ايها الشا وايها ضمن لا يرجع على صاحبه بشيء ويكون الضمان رهنًا ولو تضدق بأذن
 الرهن جازت ويطل الرهن وليس له ان يودعه عند اجنبي ليس في عياله وله
 ان يبيع الرهن في عياله وليس له ان ينفع بالرهن بغير اذن الرهن بخلاف ما يكون رهنًا
 لا يباح له القرض فيها وشبه ذلك فان فعل بغير اذنه وهلك من استعماله ضمن وان قطعه
 بأذن المرتهن ان هلك من استعماله هلك امانته وبعد الفراغ من استعماله او قبل ان
 ياخذ في الاستعمال هلك بالدين وبما لا يجد حفظًا ولا يبعد اشتراط فلا يضمن الا ان يضمن
 الدين لهلاكه كالحق اذ ادخله في اصبع لا يضمن به في العرف والعادة والثواب اذا اقام
 طاعة وله بيبه عادة يكون حفظًا للاستعمال فلا يضمن اذا هلك ط ولو رهن جارية
 ذات زوج بغير اذن الزوج حجاز وليس للمرتهن ان يمنع الزوج جاز وليس للمرتهن ان
 يمنع الزوج من غيبتها فان ماتت من غيبتها فضا صار كأنه ماتت باقعة سامة
 فنقط دين المرتهن ولا يمكن ذات زوج حين رهنها ثم زوجها بأذن الرهن
 فضا والاول سوا وان سويها بغير اذن المرتهن جاز النكاح والمرتهن ان
 يمنع الزوج من غيبتها فان غشها الزوج بغير مهر منع الجارية وقيل الغشيان

رهن من اذن الرهن

باع الرهن

وهبا

زوج الرهن

لا يكون

لا يكون المهر رهنًا فان ما شئت المختارة من غشيانها في هذا الوجه كان للمرتهن بالخيار ان
 شأتمت الرهن وان شأتمت الزوج كما لو قتلها الزوج ثم يبيع الزوج على المولى اذا
 لم يعلم الزوج بالرهن وان رهن شاة فاباح للمرتهن ان يشرب لبنها كان للرهن
 ان يشرب لبنها ولا يكون ضامنًا فان هلك الشاة هلك الشاة بعد ذلك عند المرتهن فتمت الدين
 على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن فضا اصاب الشاة ليعطى من الدين بقدره وما
 اصاب اللبن يرجع المرتهن على الرهن بذلك على هذا جميع العا وان زيادة فلو اعاد المرتهن
 الرهن من الرهن وأجره او ودعه كان للمرتهن ان يبيعه والاجارة باطلة ولو
 كان الرهن معصيًا فاذن الرهن في القرضه فذلك قبل ان يبيع من القرضه لا يضمن
 والدين على حاله ولو كان المرتهن اعاد الرهن من الرهن فضا الرهن وعليه دين
 فان المرتهن احق بالدين من القرضه فاذا اذن المرتهن الرهن فان يبيع المهره فبيع
 لا يطل الرهن وله ان يسترد الرهن وبما دام في يد الرهن لا يكون في ضمان
 المرتهن وليس للمرتهن ان يبيع الرهن ولو فاضعا ان ينفع المرتهن بالرهن و
 يكون الرهن صحيحًا فالحيلة فيه ان كان الرهن دان ان بأذن الرهن المرتهن
 ان يمكن في الدار وينبغي لذلك على انه كلما نراه عن ذلك فهو ما دون له فيه اذ تأسف
 ما لم يقضه هذا الرهن دينه ويقبل المرتهن الا باذن وكذلك اذ كان الرهن
 ارهنًا فاذن له في زرعها او شجرها او كرمها فاباح له اكل ثمارها او بيعها فاباح له شرب
 الباقي فالحيلة فيه ان يبيع له ذلك على انه شئ منها عن ذلك فهو ما دون له في
 ذلك فاما متانغا لانه متبيع وللمتبع ان يبيع عن المتبع لانه لا خير فيه ولرهن
 ان يبايى الغالب في درهم فزادت في يد ناخير او في الشعر حتى صارت يبايى في
 درهم فلو اعتقها المولى وهو معسر سعت في الف درهم لاني قد رقيتها ولو لم
 يزد له ولم تلف كرقبتها عند يبايى في درهم ودفع لها فاعتقه المولى اسع
 في الف ايضا رجل رهن عبدا قيمته الف بالعين وازداد في بدنه او في شعره
 حتى صار يبايى الفين ثم دبر المولى وهو معسر من العبد في جميع الدين فلو له
 بيع الدين في شئ حتى اعتقه المولى وهو معسر من العبد في جميع الدين ايضا
 ولو ازداد في النذير حتى صار يبايى الف درهم ثم اعتقه سعى الفين ولو استقال
 رجل من رجل عبدا ليرهنه بدنه فزاد في درهم ثم ان معبر الرهن اعتق العبد المرهن
 وهو مؤسر ضمن المال للمرتهن وان كان معسرا او الرهن مؤسر ضمن الرهن
 المال ولم يرجع على احد والمعبر يرجع على الرهن اذا ضمن وان كان مؤسرا
 ضمن المرتهن ايها الشا وان كان معسرا سعى العبد في جميع ذلك ثم العبد يرجع
 على ايها الشا ولو استعان من آخر عينا ليرهنه مدنية حتى صح الاستعانة فلو ان
 رهنه بالدين قلبه لو كان او كثيرا اذا اطلق المعبر ولم يمس ما يرهنه به وان سعى
 المعبر في رهنه لا يجوز للمستعقل ان يخالفه فاذا خالفه المستعقل رهنه باقل
 ماسا واكثر ونصف اخر لا يجوز له بيعه فضا وكذا لو استعان ليرهنه عند فلان رهنه

دبر الرهن

ولو استعار ليرهن

فزمنه عند غيره لو استعان ليرهنه بالكوفة فزمنه بالبرقة والمعيان ياخذ من المرفق
 وان هلك في يد المستقر ان هلك في يد قتل ان يرهنه او هلك بعد ما رهنه او
 امسكه لا ضمان عليه وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرفق وقال المستقر
 هلك قبل ان ادهنه او بعد ما رهنه وامسكه كان القول قوله الراهن مع يمينه
 وان رهنه المستقر على وجه الذي اذن له المعير كان على المستقر قدر ما يسقط من دين
 الراهن وكذا لو دخله عيب فسقط بعض الدين بغير الرهن المعير قدر ذلك ولو
 كان الراهن عجز من الفكك وقضى المعير بن الراهن كان للمعيان ان يرجع على الراهن
 بغير ما يسقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع بالكثير من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن
 الفاقه فزمنه بالعين باذن المعير وانك المالك بالقي درهم ولا يرجع على الراهن بالكثير من الف
 وليس للمستقر ان ينفع بالرهن لا قبل الرهن ولا بعد الفكك فان فعل ضمن ولو
 استعمل قبل الرهن ولا بعد الفكك فان فعل ضمن ولو استعمل قبل الرهن ثم
 ثم دهنه بمثل قيمته يبرأ عن الضمان وليس هذا كرجل استعان شيئا لينفع به
 فخالف ثم عاد الى الوفاق بحيث لا يبرأ عن الضمان ولو كان رجلا عنده ودعية
 لا فان فزمنها عند رجل فهدمت عنده فجا المالك وضمن الراهن او المرفق
 لا ينفذ الرهن بخلاف ما لو كان مكان الودعية عضيا وقد ضمن المالك الفاسد
 حيث يجوز الرهن ولو كان الفاسد ودع المصوب عند غيره ثم رهنه بعد ذلك
 من المدفوع اليه فهدم الرهن ثم جاء المالك ضمن الفاسد والمدفوع اليه على الرهن
 جازا الرهن في الوجهين ولو رهن ثم دفع ان ضمن الراهن جازا الرهن ولو ضمن
 المرفق لا يجوز وان رجع رجل اعار شيئا له حمل ومومنة ليرهنه المستقر بدنية
 فزمنه قال قالوا ان رد العارية يكون على المعير الراهن اذا اجازا الرهن ان
 يودعه عند انسان اربعين او يواجر فان ادع يكون رهنا على حالها وان
 اعار لا يكون في ضمان المرفق ويخرج عن ان يكون رهنا ولو اذن له الراهن
 ان يرهنه فزمنه من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن الاول ولو رهن شيئا
 بدني موجد وسلط العدل على البيع مطلقا ولم يقبل اذا حل الاجل فللعدل ان
 يسعه قبل ذلك ولو مات العدل وضع على يد غيره آخر عن نراض فان اختلفت
 ذلك وضعها القاضي على يد عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول
 مسلطا على البيع ولو ان العدل باع الرهن في حيوة ومضاد فواعلى بيعه الا ان الراهن
 ينفذ باعه بمائة والدين وقيمة الرهن مائة ايضا وصدة العدل في ذلك ولو
 المرفق لا يبل باعه بخمس كان القول قول المرفق مع يمينه واليمين تينة الراهن
 ولو كان الرهن في يد المرفق ولم يكن ثم غل وسلط الراهن المرفق على بيعه
 استنفذ حقه من ثمنه فباعه بالدرهم وكان الدين ذنانه وعلى العكس كان له ان
 يبيع الرهن في الجبل الدين وكذا لو باعه بالدرهم ودينه حنطة كان له ان
 يشتري بالدرهم حنطة ويستوفي دينه واذا غاب الراهن والرهن على يد

للمعير من انا سلك

رهن الرهن

سلط المرفق على العدل

ضمان الرهن

على نخل المرفق امسك الراهن بالبيع وقال العدل لما برقي بسعه لا يقبل منه المرفق
 عليه ط واذا صنع الرهن من يد المرفق او العدل ينظر الى قيمة الرهن وقت
 القبض والى الدين فان كانت مثل الدين سقط الدين لهلاكه وان كان قيمة
 اكثر من الدين سقط الدين ايضا وهو في الفضل ما بين وان كان اقل سقط
 من الدين قدر قيمة الرهن واذا نظرت الرافق لسقوط المديون في المرفق
 اما ان تصرف مرفقا بيمينه المفسخ كالبيع والكتابة والجارح والهبنة والصدقة
 والاقرار وشوها او تصرف مرفقا لا يحتمل المفسخ كالعتق والندب والاسياد
 واما الذي يلحقه لا ينفذ بغير رضا المرفق ولا يبطال حقه في الحبس فاذا قضى الدين
 وبطل حقه في الحبس بعد ان تصرفات كلها ولو اجاز المرفق تصرف الراهن بعد
 وخرج من ان يكون رهنا والدين على حاله وفي البيع يكون الرهن رهنا مكان
 المبيع وكذلك اذا كان تصرفه في الابتداء باذن المرفق والذي لا يبطاله الفسخ ينفذ
 ويطلب الرهن ثم اذا صار حرا عندنا وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان الراهن
 موسما لاسماية على العبد والضمان على حاله على الراهن ان كان الدين حالا يجر
 على قضاءه وان كان موقفا وحل الاجل فذلك وللرجل بعد العتق واخذ
 من الراهن قيمة العبد ليجبها رهنا مكان العبد ثم اذا حل الاجل ينظر ان كان
 قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه ورد الفضل وان كان من
 خلاف جنس الدين حبسها بالدين كما قيل حلولا الاجل وان كان الراهن مرسما
 للمرفق ان يستعير العبد في الاقل من ثلثة اشياء سواء كان دينه حالا او الى الاجل
 ينظر الى قيمة الرهن وقت الرهن والى قيمته وقت العتاق والى الدين مسما
 في الاقل منها ثم يرجع الى الراهن اذا سوما سقى لانه قضى دينه مضطرا كان
 لو ارش اذا قضى دين الميت لا يكون مستعرا ويرجع المرفق بقيمة دينه
 نحو ان يرهن عبدا بقيمة الف بالدين ثم ان دامت ثم اعتقه فان العبد
 في الالف قدر قيمته وقت رهنه لان الضمان ثبت في قدر الالف فانه لو
 مات سقط ذلك المقدر ولو استوفت قيمة حصة صار خمسائة ثم
 اعتقه احد جميع دينه منه وان كان الدين موقفا باخذ قيمة فيكون رهنا
 مكانه وان كان مرسما والدين حال على العبد ان يبقى في خمسمائة قدر قيمته في
 العتق ولو كان الدين خمسمائة درهم والقيمة الفاضلية ان يسوي في الدين حصة
 ولو لم يعتقه ولكن دير فند نديهم وليس للمرفق حبسهم ثم ينظر ان كان موقفا
 والدين يستعير المديون في جميع دينه بالعاما مبالغ ولو كان الدين موقفا يستعير
 في جميع القيمة ويجبها رهنا مكانه فوقع الفرق بين النديهم والعتق في موضعين
 احدهما في العتاق يجيب على العبد السعاية في الاقل من ثلثة اشياء وفي النديهم
 السعاية في جميع الدين ولا ينظر الى القيمة لكان الدين حالا فاذا كان موقفا فلي
 السعاية في جميع القيمة والثاني في العتاق رجع العتق باسعى على الراهن وفي النديهم

لا يرجع ولو كان الرهن جارية فميت عند الرهن فادعاه الراهن انتمنه فميتا على وجهين اما ان يدعيه قبل الوضع او بعد فان كان قبل الوضع صح دعوته و
 نسب نسبه وصار حراً مثل ان يدخل في الرهن وصارت امر ولد له فخرجت
 عن الرهن ولا سعاية على الولد ويكون حكم الجارية كحكم غيرها من الرهن في جميع ما ذكرنا
 ولو وضعت حملها ثم ادعاه ثبت نسب الولد وصحت دعوته وعقوبته بعد ما دخل
 في الرهن وصارت له حصته في الدين وصارت للجارية ام ولد له وخرجت من
 الرهن فيقسم الدين على قيمة الجارية يوم رخصت وعلى قيمة الدلبوم كانت الدعوة
 فيكون حكم الجارية في حصتها من الدين كحكم المدين في جميع الدين وحكم
 الولد في حصته من الدين كحكم المعتق في جميع ما ذكرنا الا ان ههنا ينظر
 الشئيين الى قيمة الولد وقت الدعوة الى حصته من الدين فيسحق في اقلها قيمة
 وان كان الراهن ميسراً فيرجع باسعى عليه وان زادت في الرهن جارية لاحقة
 بالدين ولا تجازت الزيادة للرهن حسبها جميعاً بالدين ولا يسيل الراهن
 على واحد منها حتى يقضى جميع الدين ويقسم الدين بينهما على قيمة الرهن الاصل
 وقت الرهن وعلى قيمة الزيادة وقت الزيادة وايها حكم بحصته من الدين
 ولا يغير قيمتهما بعد ذلك الى زيادة او نقصان ثم الزيادة على ثلثة اوجه في
 وجه يبيع وفي وجه يوفى صحتها اما الوجه الذي يبيع وهو الزيادة على
 الرهن قبل قضاء الدين فيكون حكمه على ما ذكرنا والوجه الذي لا يبيع هو الزيادة
 بعد قضاء الدين والوجه المختلف فيه هو الزيادة على ثمن الرهن بعد
 الاصل بخوان برهن جارية فولدت ولما تم هلك الجارية عند الرهن
 حصتها من الدين بعد ما تمت على قيمتها يوم الرهن وقيمتها ولدها
 وقت العكاز ثم ان الراهن زاده على الولد مرهناً بعد هلاك الام يحتاج الى
 المدين فيقسم الدين بين الولد والام على قيمة الام وقت الرهن وعلى قيمة
 الولد لخال مسكان بما ادى الدين من الام بهلاكها وما كان بازا الولد في
 يقسم حصته الولد بينه وبين الزيادة على قيمة الام وقت الرهن وعلى قيمة
 قيمة الزيادة وقت الزيادة وحكم الزيادة موقوف على اربعة اقسام الاول ان
 العكاز صححت الزيادة ونسب الذي في موضعين على ما بينا وان ملك
 الولد بطلب الزيادة وسين ان الامر هلك بجميع الدين وان كانت الزيادة
 حصلت بعد سقوط الدين فلم يصب ولو هلكت الزيادة في الزيادة في
 بدل الرهن قبل الرد فلا ضمان على المرهن ويكون امانة الا اذا حبسها عن
 الراهن فصار مضمونة عليه بالحبس ولو لم يملك ولكن هلكت الزيادة
 وبقي الولد الى وقت العكاز هلكت بحصتها من المدين ولو هلك بعد هلك
 الزيادة صار كانه لم يكن ويتبين ان الامر رخصت بجميع الدين وان الزيادة
 كانت باطله وهلكت مائة عنده هذا اذا اراد على الثمن بعد هلاك الاصل واقا اذا

الراهن

زاد على الثمن بعد هلاك الاصل بما اذا اراد عليها فلا عيبه للثمن في حق الزيادة والزيادة
 صحيحة ويتقسم الدين بعد الاصل وان ياد على قيمة الام يوم الرهن وان ياد على يوم
 الزيادة فباذا الام تقسم بينهما وبين ولدها على قيمة الام يوم الرهن وقيمة
 الولد يوم العكاز اربعة الى وقت الاصل وان لم يبق وهذا لو لم يصر كانه
 لم يكن وعادت حصته من الدين الى الام لا يسقط بعباده شئ من الدين فاما
 الزيادة على الدين فلا يجوز على الاصح بخوان برهن عند رجل عبداً بالف درهم
 يباي العبد ثم تسلم منه الفاكه اخرى على ان يكون العبد مرهناً بالالف الاولى
 خالصة ولو هلك يملك بالالف الاولى وان كانت قيمة العبد ولو قضاه الراهن
 الفاكه ان ائتمنا فلهما من الفاكه الاولى فله ان يستر العبد واذا جنى العبد الرهن
 جناية فهذا لا يخلو اما ان يكون جناية في نفسه آدم او في الاموال وجناية في نفسه
 آدم على ضربين موجبة للقصاص والدفع والعدا وقيمة العبد لا يخلو اما ان
 يكون مثل الدبون او اقل واكثر ما اذا كانت جناية موجبة للقصاص بان كان
 القتل عمداً والعامل بالغ عاقل فلولي القتل ان يقتل القاتل قصاصاً فصلاً العبد ما
 حصا له وقد ذكرنا حكمه فاذا كانت جناية موجبة للدفع او العدا بان كان خطأ او
 شبه عمد والقاتل صبي او مجنون او جناية فيما دون النفس عكاز كان او خطأ ينظر
 ان كان العبد كله مضموناً يكون قيمته مثل الدين او دونه فيخاطب المرهن
 او لا بالقدح حتى يظهر رتبة العبد عن الجناية فان اخذنا العدا فجميع الرهن للجناية
 بالثمن ما يبيع ويكون متبرعاً في القبا فظهرت رتبة العبد عن الجناية وله ان يبيعه رهناً
 كان قبل الجناية فان اخذنا الدفع فلا يملك الدفع لكنه يرد على الراهن فيخاطب بالدفع
 والعدا فان اخذنا الراهن الدفع دفعه الى والى الجناية فيصير كانه الرهن
 ملك عند المرهن وان اخذنا العدا ما يار ش الجناية ولا يكون متبرعاً بغيره
 صاددين المرهن فينظر الى قضا والى قيمة العبد فان كان منها وقا سقط الدين و
 ان كان ما قدا اقل من الدين سقط بقدره ومن الدين ويجلس العبد بالباقي
 فان كان قيمة العبد اقل من الدين والعدا قدر الدين او اكثر يسقط من
 الدين قدر قيمة الرهن ولا يسقط اكثر منها وان كان العبد بعضه مضموناً وبعضه
 امانة فقد قدر المضمون منه على المرهن وقد قدر امانة على الراهن فيخاطب
 جميعاً بالدفع او العدا ثم هذا لا يخلو من اربعة اوجه اقام بخنار الدفع او
 العدا وبخنار الراهن العدا والمرهن الدفع او المرهن العدا واما ان يكون
 حاضرين او احدهما حاضر والاخر غائب اما اذا كانا حاضرين واخذنا جميعاً
 الدفع قد قضا صار كالعبد مات عند المرهن وسقط دينه وان اخذنا جميعاً العدا
 ضل كل واحد منهما نصف الا ان شظرت رتبة العبد فيصير رهناً كما كان ولا
 يرجع احدهما قدا على صاحبه وان اخذنا احدهما العدا والاخر الدفع فيقال
 للذي اخذنا العدا ايها كان اقد العبد بجميع الجناية ولا يملك الاخر دفعه ثم ينظر

جاء الرهن

ان كان الذي اخذ الفداء الارش هو المرهق ففداء جميع الارش ظهر من رتبة العبد
 فيكون رهنا كما كان ويكون مطلقا في الفداء ولا يرجع على الراهن الا بدنية خاصة
 وان كان الخنار الفداء هو الراهن ففداء جميع الارش قاضيا لنصف دين المرهق لا
 يكون متبرعا فان كان في نصف الفداء وفادينه سقط الدين وان لم يكن فيه وفا
 رجع بالفضل على الراهن وبجسده رهنا به وان كان احدهما خاضرا فليس للماصر منها
 ولاية الدفع وله ولاية الفداء كله ان يرجع على الراهن بدنية نصف الفداء وبجس
 العبد رهنا بالدين دون نصف الفداء بعد قضاء الدين ولو كان المرهق غائبا كان
 الراهن لا يكون متبرعا في نصف الفداء بالاجماع ويكون قاضيا لنصف الفداء دين
 المرهق كما لو فداء بحضرة المرهق ولو حق العبد المرهق على الراهن او على ماله فهو
 هدر ولو جنى على المرهق او على ماله ينظر ان كان جميعه مضمونا بدنية فجناية
 هدر والعبد اذا كان بعينه امانة وبعضه مضمونا كان جناية على المرهق متبرعا
 فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فاذن فان رفق وقيل المرهق بطل دينه
 كله فضاء العبد كله للمرهق فان اخذ الفداء نصف الفداء على الراهن ونصفه على المرهق
 فما كان حصته للمرهق بطل وما كان حصته الراهن بطل والعبد رهنا على حاله
 ولما سقط العبد المرهق صار كانه ذهب باذنه سماوية وسقط من الدين بقدر
 النقصان اذا كان كله مضمونا وان كان بعضه مضمونا وبعضه امانة يسقط من
 الدين بقدر ما سقط من المضمون دون الامانة ولو جنى على الراهن كانت
 جناية هدر لانه ملكه وكذلك اذا جنى على ماله ولو حق العبد على نفسه وجعل كانه
 ذهب باذنه سماوية وسقط من الدين بقدره ان كان جميعه مضمونا فلو كان الراهن
 عبدا بن جنى احدهما على صاحبه ان كان كل واحد من العبد دين مضمونا فكل واحد
 هدر وجعل كان الجنى عليه هدر باذنه سماوية ولا يتحقق الجاني ما سقط من الدين بلية
 وان كان بعض كل واحد منهما مضمونا وبعضه امانة ينظر في القانع من الجاني
 ان كان نصفه فانما ونصفه مشعورا بالدين يتحقق اليه من جهة الجنى عليه
 الدين نصف ما سقط بالجناية وان كانت ثلثة يتحقق اليها ثلث ما سقط بالجناية
 على هذا القياس هنا كله اذا جنى العبد المرهق فانما جنى عليه لا يخلو اما ان يكون
 في النفس ايراد وزنا ولا يخلو اما ان يكون الجاني جرما او عيبا اما ان كان العامل حرا
 وقتله عمدا لا فضا من على قاتله ويجب على القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلث دين
 ويكون القيمة رهنا ولو قتله خطأ او شبه عمد فالقيمة على العاقله في ثلث دين
 ويكون رهنا وان كان قاتله عيبا او امة يخاطب سيد بالدفع او الفداء بقيمة المقتول
 فان اخذ الدفع قام المدفع مقام المقتول وكان المقتول حيا سواء كان في قيمة القاتل
 وفا بقيمة المقتول او لم يكن ويحمل الدارس الافسك بجميع الدين كما يجبر على افسك
 المقتول بجميع الدين وان اخذ الفداء فداء بقيمة المقتول فيكون القيمة رهنا عند

جزء الراهن

المرهق

المرهق وان كان القيمة من جنس المدين استوفاه المرهق بدنية وان كان من خلاف جنسه
 كان رهنا حتى يسوق في دينه ويحرم الراهن على الامساك وان جنى عليه فيما دون النفس
 لما جنى سوا كان الجناية عمدا او خطأ يجلب الارش في ماله لا على عاقله فيكون الارش
 ومنافع العبد وان كان الجاني ملوكا يخاطب مولاه بالدفع او الفداء بارش الجناية فان
 اخذ الدفع كان الجاني مع الجنى عليه رهنا وان اخذ الفداء فداءها بالارش ويكون الارش
 على الجنى عليه رهنا والخصومة في ذلك على المرهق لا على الراهن وبما الراهن على ضربين
 ما لا يدخل في الرهن ويكون للرجل وما يدخل في الرهن ويكون للمرهق حق الحبس مع الاول
 حتى يسوق في جميع دينه لانه الزيادة التي لا يدخل في الرهن الكسب والهبة والصدقة والتي
 تدخل تحت الرهن ما قلدت من الاصل كالولد والمملوك والصوف والوبر والارش
 والعقود وشبه ذلك من الزوائد المتولدة من الاصل وينقسم الدين على قيمة الاصل يوم
 الرهن ولا ينظر في غير قيمته بعد ذلك وعلى قيمة الزيادة وقت الفسك وما كانت
 قيمته قبل ذلك على اعتبار قيمته بحال والقيمة الحقيقية على اعتبار قيمته وقت
 الفسك فان الزاد من قيمته يعتبر زيادة وان انقصت قيمته بعينه ناقصة وهذا اذا
 انقضى الفسك في وقت الفسك فان هلك قبله جعل كان لم يكن وعادت حصته من
 الدين الى الاصل كما كانت الا في الارش خاصة اذا هلكت يسقط من الدين باذنه
 لانه يدجز من الرهن فقام مقام البدل ولو لم يهلك الفداء ولكن هلك الاصل هلك
 بحصته من الدين بانه اذا رهن شاة تاوى عشر دراهم بعشر فولدت ولبا
 ثم هلك الشاة ينقسم الدين على قيمة الشاة يوم رهنه وعلى قيمة الولد في الحال فان
 كان قيمة الولد في الحال عشرة وذلك درهمان ونصف درهم هلكت الشاة بحصتها
 وهي خمسة دراهم نصف الدين فان ازادت قيمة الولد بعد هلاك الشاة حتى صارت
 تاوى عشرين درهما طلبت تلك القسمة وتبين ان حصته الام كانت ثلثة وثلاثون
 درهم صارت قيمة الولد ثلثين طلبت تلك القسمة ايضا وتبين ان حصته الام ربع الدين
 ولو انقصت فداء الولد بعد ذلك حتى صارت قيمته خمسة دراهم بطلت تلك
 القسمة وتبين ان حصته الام ثلثا الدين وهي ستة دراهم وثلثين فعلى هذا
 القياس ولو اكل المرهق القمار باذن الراهن لا يسقط من دينه شئ وكذلك لو
 اكله الراهن باذن المرهق اكله اجنبى باذنه لا يسقط من الدين شئ ولكن
 لا تقدر حصته من الدين الى الاصل بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كان لم يكن
 وهذا استفادته لانه باذن فلا يوجب الضمان حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند
 المرهق يهلك حصته من الدين وينقسم الدين على قيمته يوم الرهن وعلى قيمة القمار يوم
 الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل ولا والقمار قايم ثم اكل المرهق القمار باذن الراهن
 لو اكله الراهن باذن المرهق او اخفى باذنه فلا يسقط حصته الثمن الدين ويبيع
 على الراهن بخلاف الهلاك ولو اكله الراهن بخبر اذن المرهق او المرهق بغير اذن
 الراهن او اجنبى بغير اذنه فان الاكل بعين قيمته ويبقى مقامه ولولا الراهن

نار الراهن

اكل الرهن او المهر

رعت نصف الدين او ثلثه او ربحه وقال المرهون بل جميع الدين فالقول قول الراهن
مع بيئته على عوى المرهون ولو اقام جميعا البيئتين فالبيئتين البيئتين المرهون ولو هلك الرهن
عند المرهون ثم اختلفا في المرهون كان رهنا ببعض الدين وقد سقط ذلك القدر
لهلاكه وان ارجع الباقي وقال الراهن كان جميع الدين فالقول قول المرهون مع بيئته
ولو اقام جميعا البيئتين فالبيئتين البيئتين الراهن ولو اختلفا في قيمة الرهن بعد الهلاك
فقال الراهن كان فيه وقال الدين وسقط جميع الدين وقال المرهون كانت قيمته مثل نصف
الدين فالقول قول المرهون ولو اختلفا في مقدار الدين فالقول قول الراهن لان الدين عليه
ونفقة الرهن وكسوته على الراهن وكذا الكفر الا اذا مرض او اصابته جراحة او خرجت
به نزوح فدلج ذلك ومداوانه على المرهون لان فيه احيا حقه ولو مات الراهن قبل
البيع وعليه ديون ولا يسر له مال سوى هذا الرهن يباع ويكون المرهون الحقير سائر
الغرماء وان قضى ثمنه عن الدين يكون المرهون اسوة الغرماء بدينه **ط** وان
حضر على مال المرهون فانه لا يقبض اذ كانت قيمة الدين سوا وان كانت قيمته اكثر من
الدين ففيه روايتان في رواية يعبر بمقدار الامانة وفي رواية لا يقبض حكم الجارية
واذا شهد احد الشاهدين بالرهن بامانة وشهد الاخر بالرهن ثمانين فشهدا دهما
وان شهدا احدهما بامانة والاخر بامانة وخمين ان كان المدعي يدعي بامانة لا يقبض
وان كان المدعي يدعي مائة وخمين فالشهادة مقبولة بالمائة ويقضى بالرهن بامانة
رجلان لكل واحد منهما الف على رجل فان تنامنا ارضا بينهما وقبضها ثم قال احد
المرهونين ان المال الذي لنا على فلان باطل والارض في ايدينا محبة بطل الرهن رجل
له على رجل مائة درهم فاعطاه ثوبا فقال هذا رهن ببعض حقتك فملك في يده بذلك
بما شاء المرهون المدعيون اذا قضى الدرهم ولم يمتد القرض فاعطاه بها عينا
وقال ما كان فيها من الذي لا يبرح فخذ هذا رهنا به فان وجدها زيدا قال
يكون ذلك رهنا به قال الاخر اقضني فقال لا ابرهن فزعه رهنا فضاء
قبل ان يقرضه ولم يكن سمي على وصاعا في يدي الدارين لا يذهب شيء من الدين
لانه لم ياخذا احدهما بقدر رهنا وهو بمنزلة من له على آخر عشرين درهما فزعه اليه
المدعيون مائة درهم وقد اخذ منها عشرين فضاءت قبل ان ياخذاها فقي من مال
المدعيون والذي عليه على حاله فكلنا هنا وان قال له المدعيون فخذ الدفعة احدهما
رهن بديك فضاء عند الدارين بهلك نصف كل واحد منهما بالدين رجل عليه الف والآخر
وبهلك الف فخذ الطالب من الاصيل رهنا فاعطاه الكفيل عينا رهنا فاذا هلك الثا
ان علم راهته حين رهنه هلك بالنصف فان لم يعلم هلك بجميع الدين وقيل بهلك
بالنصف بلا شرط العلم من له على آخر الف فزعه اجنبي ليعا عينا بغير امر الدين
ثم رهنه رجل اخر ليعا عينا بغير امر المدعيون جائز والاول دهن بالف والآخر عينا
واوان المدعيون رهن متاعا بالدين الذي عليه وسرع اجنبي فزعه به متاعا اخر
فلو هلك من المدعيون هلك بجميع المال ورهن المتبرع بنصف المال رهن خيرة

اختلفا

الرهن اخذ الرهن

اختلفا في رهن الرهن

نصف

نصف او يبايع مع الورق عشرين فذهب ففقد الاوراق فاستغنى عنه يذهب من
الدين بحصة النفسان لان الاوراق بعد ذهاب وقتها لا يشترى اصلا وكان
كالهالك ولو ابقى العبد المرهون بطل الدين ان كان مثل قيمة العبد ودونه
فان وجد العبد عا دهرهنا وسقط من الدين بحساب عسلا وان كان هذا اول
اباق منه والا لم يمس شيء من الدين ولو جعل القاضى الرهن بما فيه حين ابق
ثم ظهر فهو رهن على حاله ان لقن عبدا بكن حنطة فمات عنه ثم ظهر ان الكرم
يكن على الراهن فعلى المرهون قيمة الكرم دون العبد فاذا هلك الرهن في يد المرهون
بدوا ابرأ الراهن عن الدين او رهنه منه ولم يحدث المرهون متعابدا ولا ابرأ
يملك امانته اذ كان بالدين رهن وكفيل باذن المدعيون فضى الكفيل الدين ثم
هلك الرهن عند المرهون رجع الكفيل على المطلوب دون الطالب **ك** اعطى
المدعيون الطالب ثوبا وقال له امسك حتى اعطيك مائة ففهرهون وكذا لو قال امسك حتى
اتي بك بمائة فان لم ياتي المرهون بالرهن اخذت على انه ان ضاع بغيره شيء ففقد الرهن
ثم قال رهن جازين والشرط باطل ولو ضاع ضاع بالمال رهن عينا كقيمة الفان بالف
واشترط المرهون انه مات العبد لا يطل الدين فهو رهن فاسد المرهون اذ اخذت
بشيء المرهون لم يجب لان لبن الانسان لا يشرب ولو كانت شاة فشرب من سهرها من لبنها
حسبه من رهن محققا وامر رهنه بالفرازة منه فان فزاعه صار عارية وبطل الرهن
حتى لو هلك الرهن في تلك الحالة لم يجبك بالدين فان فزع منه صار رهنا فلو هلك
هناك بالدين لان حكم الرهن هو الخبس فان استعمل باذنه فقد عسر حكمه فبطل الرهن
فاذا امتنع من الانتفاع عا دهرهنا بلبسه او دابة وامر بالركوب ولو اعار
الراهن من المرهون او المرهون من الراهن لا يطل الرهن لان حق المرهون حق
لازم فلا يطل الا بابطانه ولو اجبر الراهن من المرهون او المرهون من الراهن
بطل الرهن لان الاجارة عقد لازم لا سعد على المرهون لا بعد اسعاض الرهن وكذلك
الراهن اذا اجبر من انان بلجارة المرهون او اجبر المرهون باجارة الراهن
بطل الرهن ولو استحق بعض الرهن مشاكا بطل الرهن فيما بقي لان الرهن
في الباقي وقع متاعا ولو رهن عبد تاجر على ان يوضع الرهن على يد سيده لا
يبيع الرهن ولو رهن المولى بشرط ان يوضع على يد سيده جازع وليس المرهون
ان يباقر بالرهن وقيل له ان يباقر وهو المختار عند البعض كرواد رهون لا
يكس عارية داد ودرست انكس هلاك شذو مالا استقال تاوان دارشود
ولا غيظ الخوايب بينهما اذا هلك في حالة الاستعمال وفي غير الاستعمال اذا اخذ
غامة المدعيون يكون رهنا في يده لا يجوز اخذه فاذا هلك هلك هوكل المرهون
اذا اخذ عيين رجل وقال لا ادفعك حتى تعطيني عيني التي قبلك فتنار عا فوضعا على يدي
عند هلك النيان لا يجب الايمان اذ كان ذلك الفين غصبا على يده رهن عند
غير مصحفا واجاز يولد ان يتعلم منه القرآن فيقرأ فيه فذهب الصبي الى العلم في

ابن الرهن

قال اذا ضاع ضاع بغيره

بغير الرهن

رهن

اجاز ان الرهن

السؤال

الرهن عا دهرهنا

اجاز للراهن

عند قضاء لا يضمن وقيل يضمن وهو اختيار الشيخ علا الدين السمرقندي رحمه الله عليه
ط كتاب الجنائيات وهي جميع جنائيات الجنابة وكل فعل محظور يضمن خيرا او يكون
 تارة على نفسه وتارة على غيره ما لا يحصى على نفسه وعلى غيره والجنابة على غيره يكون
 على النفس وعلى الطرف وعلى العرض وعلى المال والجنابة على النفس يسمى قتلا او سلبا اخرها
 والجنابة على الطرف يسمى قطعاً او كسراً او شجاً وهذا الباب يبين هاتين الجنائيتين
 وما يجب بهما والجنابة على العرض نوعان قد فسد وجهه وقد بقاء وجهه وغيره وموجبه
 الاثم وهو من احكام الاخر والجنابة على المال يسمى غصباً او جنابة وقد بيناها قبل
 الجنابة اسم لعقل محرم شرعاً او لاجل مال وانفس ولكن في لسان الفقهاء يترادف إطلاق
 اسم الجنابة للعقل في النفوس والطراف **ف** القصاص مشروط بثبت شرعيته بالكتاب
 والسنة والاجماع واما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في
 القتل فقولوا تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ان يسأل لولييه سلطنة
 القتل والسنة فقوله عليه السلام من قتل مسلماً فقتله فقتله وقوله عليه السلام كتب الله القصاص
 وعليه الاجماع والعقل والمكية يقتضي شرعية ايضا فان الطباع البشرية والانفس
 البشرية بمثل الظلم والاعتداء ويرغب في استيفائه الزائد على الاستيفاء لاسما كان
 البعادي واهل الجمل العاديين عن سبيل العقل والعدل كما فعل من عادتهم فلو لم يشرع
 بالاحريم والزجر عز القدرى والقصاص من غير زيادة ولا اسما من الجبري
 دوى والجمل والمية والانفس لا تميز على القتل في الاستيفاء واصحاب ما جئوا عليهم في
 الاستيفاء فتوى ذلك الى الفساد والله لا يجب الفساد فامضت للحكمة شرع العقوبة
 الزاجرة عن الاستيفاء في القتل والقصاص المانع من استيفاء الزائد الزائد على القتل
 فورد الشرع بذلك هذه الحكمة مسما هذا الباب فقال ولكم في القصاص حكمة يا اولي
 الابصار **ف** القتل القليل بالاحكام خمسة عمد وشبه عمد وخطا وما يجري مجراه
 وقيل بسبب فالعمدان يتعدى ضرب باليفرقة الاحرام كالسيف واللبطة والمرور
 النار ولو قتله عمدا وصغر غير عمد كالعود والسجدة وعينهما فقيه روايتان قال
 في شرح المختار في طاهر الداية هو عمد لانه اصل الالامة وفيه نظر لانه لا يثبت القتل
 بعد لانه لا يفرق الاحرام ولو لم يكن يفرق لانه لا يفرق فخرج فهو عمد لانه اذا فرق الاحرام
 فهو كالسيف ولو ضرب رجل مائة وما يشبهه عمدا فمات لا تعد فيه وهو الاحرام وفي
 المسئلة ونحوها القود وقيل ان عمد بالابرة في القتل فقتل والا فلا وحكمه الماتم والقتل
 اذا لم يصرف لاوليا او وبيالحوا فاذا صالح منه بموضع وشرع في غيره فليكن كذا او كثير
 جاز كما في سائر الحقوق ويجب في مال القاتل فيجب في ماله على ما شرط من التأجيل والتججيل
 والتججيل فان لم يذكر شيئا فهو حال كسرها المعاملات عند الاطلاق فلو صالح بهنهم
 او عفو فيجب له الدية على العاقلة وليس للعاني منه شيء لسقوط حقه بعفوه او
 عند مقتضى استيفائه يشبهه كقتل الابنة فيجب الدية في ماله في ثلث سنين
 ولا كفارة في العود وشبهه العمدان يتعدى باليفرقة الاحرام كالحجر والعصا والبدن

اقسام القتل

موجبه

موجبه الاثم والكفارة والدية تعلطه على العاقلة بلا فود ويجب على ثلثين سنة و
 يتعلق به حرمان الميراث وهو عمد فيادون النفس والخطا ان يرى شخصاً بطرفة عينك
 او حركاً فاذا هو مسدود وهو خطا في القتل او يرى عروفاً وصياداً ميا وهو خطا
 في الفعل وموجبه الكفارة والدية على العاقلة وما جرى مجرى الخطا كالنابم سفل على
 انسان فعلة فهو كخطا في الحكم لان النابم لا قصد له فلا يوصف فعله بالعمد ولا بالخطا
 الا انه في حكم الخطا بخصوص لما هو من فعله كخطا والقتل بسبب كذا في البئر ووضع
 الحجر في غير ملكه وقناه فيعطى به انسان وموجبه الدية على العاقلة لانه لا يراه ولا يات
 فيه لعدم القصد ولا كفارة عليه لانه لم يقبل حقيقة وانما القناه بالقاتل في حق الضمان
 رسوا كان الواقع حركاً او عيباً او دابة قصانه عليه بذلك فتضى شرح محضر من الصحابة من
 غيرهم منهم ولا اشد في جميع ما ذكرنا الا هنا ولو سقنا كما قلناه فهو سبب لانه لم
 يقتله مباشرة ولا هو موضع القتل ولهما يختلف باختلاف الطابع وان دفعه
 اليه فشر به فلا شيء عليه ولا عليه عاقلة لا الشارب هو الذي قتل نفسه فصار كما
 اذا اقتدوا وقع في البئر ولو مات في البئر غرقاً او حرقاً فهو هدر وكفارة عتق خمسة
 مؤمنة فلو لم يجد فضيماً من شهرين من ثياباين ولا يجري فيها الطعام **ف** الخ فاما
 ان القتل اذا وقع بالحديد من الاله وغيره مما يجري مجرى الحديد في ياربى الاجزاء
 تتعلق به وجوب القصاص حد يد اكان الاله او غيره وان شئت قلت لك ما يقع به
 الزكوة اذا وقع القتل فيه فقيه القصاص ومع هذا لو احرق رجلاً بالنار فعليه
 القصاص ولو وضع الحجر في المذبح فقطع ما يجب قطعه في الركاء وسال الدم جيل واذا
 قتله بحد يد لا حد لها مثل عمود او سندان في الميسوط ان فيه الوقاص
 وفي غيره لا قصاص ضرب رجل بحجر فمات لا قصاص عليه بل لا يضمن حرم
 القاتل لو كانت ضربة عقيمة فان كان ضربه بجبل ابا قيس لا يجب عليه القصاص
 وفي مسئلة العمد بالعدل ما جرى مجرى لوطه بجبل ابا قيس على لغة بعض الفراء
 كقوله ان اباها واياها فذبلها في الحجر فاما ماها وفي التبريل ان هذان لحرمان
 فلو ضرب رجل ابا القحمة وهي التي يول لها بالفارسية كقولك ان ضربه من قتل
 للديدين فقيه القصاص فان ضربه من قتل الحشبة فلا قصاص رجل ضرب رجلاً
 بالسيف في عمد فخرق السيف العمد وماله فلا قصاص وفي الاثني قصاص كما في
 المسئلة ولو ان رجلاً لوى موقياً ضرب به لاس رجل فشجه فهو موصحة فهو عمد ولو
 مات من ذلك صار خطا ولو ضرب يده او فخذ او شئ لا يقصد بمثل القتل فمات
 من ذلك لاضربه ضرباً يخاف على مثله القتل ثم مات بعد ذلك فهو خطا ولو ضرب
 يده او فخذ او شئ لا يقصد بمثل القتل فمات من ذلك اذا ضربه ضربة يخاف على
 مثله القتل ثم مات بعد ذلك فهو خطا واما اذا لوى في الضربات حتى مات
 ولا يخاف على مثله الموت فهو حينئذ شبه عمد وهو المختار قطع يده رجل يده
 فعليه القصاص وكذا اذا ضربه بحجر فاما ان بعض اعضاءه من مفصل او موضع

سواء كان

بجبل ابا قيس

ضربه اولى الفراء

تتمتعوا واما كافر

النزول التور او في الجار

ادخل رجلا وسبا او في البيت

يكون ان يتنص فيه حجب الفضا وكما في دور النفس فهو كذلك فاذا تقدم رجل
 شيئا من انسان فاصاب منه شيئا اخر فهو عند فان اصابه غيره ذلك الانسان فهو
 خطا بيان ذلك رجل بعد ان يفرج يد رجل السيف فاحطافا فاصاب عنقه فابان
 لاسه فهو عند ولو قصد يد رجل فاصاب عنقه فهو خطا رجل السيف فاحطافا
 فيما نانا المصتر وفيه حجب الفضا وان لم يكن فيه نار على الصبيح ولو قتل رجلا
 ثم اغلله ما في قدر ضمة حتى اذا صار كانه نار القاه في الماقتات ساعة القاه
 قيل وان كان الماقتا لا يغلي غليا شديدا فاقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات
 سقط جسد او صلبه بقطعة ثم الصبيح الماقتا به والا فلا وان هوى خرج من القاه
 في هذه الوجوه وقد يبلغ فوات من ساعة او من لوجه ومكث اياها معا
 يخاف عليه من ذلك قيل به وان كان يتماثل حية بجح ويزهيب ثم مات من ذلك
 لم يقبل عليه الدية ولو اتى رجلا في ما بارد وفي يوم الشتاء فمات ساعة
 القاه فعليه الدية وكذلك لو جرحه فخبله في يوم شديد البرد ولم يرد كذلك
 حتى مات من البرد وكذلك لو قتل رجلا في الثلج ولو اخذ رجلا فقطعه ثم القاه
 على البحر فرب في الماء ثم طغما ميتا لا يقبل به وعليه الدية مغلظة وكذلك لو
 غلظه في البحر او في دجلة وهو لا يجس السباحة فرب لا يقبل به وعليه
 الدية وان ارتفع ساعة ويخرج ثم غرق ومات وليس عليه فضا ولا دية
 وكذلك لو كان حبل السباحة واخذ بسبح ساعة طرح في البحر لم يزل
 بسبح حتى فنى وغرق ومات فلا فرد ولا دية ولو انه حين طرح نسب في الماء ولا
 يدري مات او خرج ولم ير له شيء عليه حتى يبيد ان قد مات ولو انه ان تشر متين
 او ثلثا به جوق ولم يدر ما جاله ولم يقدر عليه لم يكن على القاتل شيء
 ولو ان رجلا قتل رجلا او صبيبا ثم وضعه في الشمس فلم يتخلص حتى مات من
 حر الشمس فعليه الدية ولو ان رجلا اسك رجلا حتى مات من حر الشمس فعليه
 الدية ولو ان رجلا اسك رجلا حتى قتله الذي والمقتول وهو المسك في
 السجن وعوقب وكنا لو قتلته فقتله ولو ان رجلا ادخل رجلا
 في بيت وادخل معه سيفا واغلق عليهما الباب فاخذ الرجل السيف فقتله
 لم يقبل به ولا شيء عليه وكذا لو لمسه حية او لعتة عقرت لم يكن فيه شيء
 ادخل الحية والعقرب معه او كانا في البيت وان قتل ذلكا صبي فعليه
 الدية رجل اقترانه من فلان تجديرة او قال بسيف ثم فاغما اردت عنى دى
 عنه القتل ولو قتل ضربت فلا تاخذ يدق فقتله ثم قال اردت عنى فاصه لم يقبل
 فذلك منه ويقبل اذا قطع عنق رجل ويؤتى من الخلق مروق فيه الروح فقتله
 رجل فلا يورى عليه لان هذا ميت ولو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة
 ورثه ابنته ولم يرث هو ابنته رجل سوطن رجل وخرج معا وكلاهما سقط
 بالارض الا انها صبيحة بعد فقتله رجل فقتله ولو ان شملت امعا مع من بطشه

ويعني

ويعني البطر خالكا فقتله رجل فلا يورى لان هذا ميت ولو قتل رجلا وهو في القفر
 من الغاقل به وان كان يعلم انه لا يعيش صفان العاصف من المسلمين وقت
 من المشركين فافشلوا فقتل رجل من المسلمين رجل من اصحابه فقتله مشركا فعليه
 الكفارة والدية ولا يورى عليه وعمد الصبي وخطاؤه سوى حتى يجسد الدية
 في الماقتا ويكون ذلك في ماله في فصل العمد وفي الزيادة الدية في فصل العمد
 على العاقلة ولا كفارة عليه في الخطا ولا يجرم عن الماقتا والمعتق كالصبي
 ولو كان ولما احد المقتولين حاضرا او الى احد المقتول غائبا في الحاضر في
 القاتل وطلب الفضا صر بقتله بالقصاص وحضرة الاخر ليت بشرط بخلاف
 ما اذا كان المقتول واحدا واذا كان الدم من اثنين فعفا احدهما ثم ان الساكت
 قتل القاتل عمدا فهو على وجهين ان قتله ولم يعلم بقتل العاق في القبا سران يقتل
 الساكت ويغني الاستحقاق لا يقتل ولكن يجسد الدية في ماله رجل امر فيه بان يقتله
 فقتله بسيف فلا فضا فيه ولا يلزمه الدية في الاصح والامر ان يقطع بين او ثلثا
 فقتل فلا ضمان عليه ولو قتل احدى فقتله فعلى القاتل الدية ولو امر ان يشجه
 فشجه فلا شيء عليه فان مات كان عليه الدية واذا قطع رجل بين رجل فلما
 ان يقطعها بميتة وبما خذاره بينهما ولو عفا احدهما وبطل حقه وكان للاخر القصاص
 ولو قطع احدهما كان للاخر الدية فان قضى القاتل بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما
 فلا ضمان ان يستوفي القصاص ولو قضى القاتل بالدية فمضاها ثم عفا احدهما
 لم يكن للاخر قصاص وكذلك لو اخذ بالدية كفيلا ثم عفا احدهما فلا ضمان للقصاص
 ولو قتل العبد المرحوم في يد المرفق لم يكن لواحد منهما ان يفرج بالقصاص فاذا
 اجتمعا كان للراس ان يستوفي القصاص وقيل لا يثبت لها حق القصاص وهي
 اقرب الى الفقه والمبيع اذا قتل القاتل والعبد المرحوم في يد المرفق او الماقتا عليه
 في يد المرفق لم يكن لواحد منهما ان يفرج بالقصاص فاذا اجتمعا كان للراس ان يستوفي
 القصاص وقيل لا يثبت لها حق القصاص وهو اقرب الى الفقه والمبيع اذا قتل القاتل
 اذا قتل قبل القبض ان رضى المشتري ببيع الفاتل فقتله ما هي ملكه وم فحجب القصاص
 وان طالب بالبيعة فالمالك قد انقضى فحجب القصاص للبايع ولو قتل البيع في يد المشتري
 ولا يشتري خيارا بشرط او خيارا الدية فالقصاص للمشتري فبعض البايع او القبض
 ولو كان الخيار للبايع فان شاء بايع الفاتل وقتله وان شاء ضمن المشتري
 القيمة ولا فضا للمشتري وكذا العبد المرفق اذا قتل في يد الفاتل فقتله
 المالك فحجب القصاص لم يكن للقاصب قصاص ولو كان العبد موصى ببيعة لرجل فقتله
 الاخر فضل عمدا لم يفرج من الموصى لها بالقصاص وبما يملك قبل موت المرحوم
 صحيح وكذلك عفا المرحوم **ط** فيما يوجب القصاص وما لا يوجب القصاص واجب يقتل
 كل محضون الدم على التماسه واذا قتل عمدا وقتل الحر بالحر وبالعبد
 والرجل المرأة والصغير بالكبير والمسلم بالذمي ولا ضمان المستامن ولا يقتل

او غروا نسله

ولا يقتل الرجل اباه

للموت الاول من اعداء كبار

الشرع

مقتل الواحد بالجماعة

الذي المتناهي ويقتل المستامن قيا كالمساواة ولا يقتل استنكا وقيل الصحيح
بالاعى ولا يقتل الرجل اباه وللموت من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا بمنزلة الاب
وكذا الوالد والمجدة من قبل الاب والام قربت او بعدت ونقتل الولد بالوالد
ولا يقتل الرجل غيره ولا صديق ولا مكاتب ولا عبيد ولا ولا يعبد ملك بوجهه
ومن ورث قضاة على ابيه سقط بجرمة الابوة ولا يسقط في القصاص الا بالسيف واذا
قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى وترك ووافله القصاص ولو تركه وفا
ولدارث غير المولى فلا قصاص واذا اجتمعوا مع المولى وان لم يتركه وقوله ورثة الحر
وجبة لقصاص المولى في قتلهم جميعا وان قتل عبيدا لربهم لم يجب القصاص حتى يجمع
الراهن والمرقن واذا قتل في العتوق فلا يه ان يقتل وله ان يصالح وليس
له ان يعفو وكذلك سقطت يد المصنوع عمدا والوجه بمنزلة الاجبة في جميع ذلك
انه لا يقتل ومن قتل له اوليا صغار وكبار فلكبار ان يقتلوا القاتل وان ضرب
رجلا بغير قتله فان اصابه بالحديد قتله وان اصابه بالعنف فليس له الدية وهذا
اذا اصابه بحديد او بغيره فالحرج فكل سبب وان اصابه بغير الحديد ان جرح
يجب على الاصح والافلا وطعنا الضرب لسانه واذا ضرب بالعود يجب
اليه كالضرب بالعصا الكبير ومن غرق صبيا او بالغ في البحر فلا قصاص وقدم
ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص فاذا التفتا
الصفان من المسلمين والمشركون فصل مسلم مسلما طرأه مشترك فلا يرد
عليه الكفارة والدية وقالوا انما يجب الدية اذا كانوا مختلصين فان كان في
صف المسلمين لا يجب ومن شج بغيره وشجه رجل وعقر اسد واصابه حية
فمات من ذلك فعلى المجنب ثلث الدية واذا قتل في الصبي والمعتقة
فلا بوالقاضي ان يقتل به او يصالح وليس العفولة والوجه يصالح غير
مؤمن صل ولا وله فليسلطان ان يستوفي القصاص وكذلك القصاص **ع**
قصاص في التفتيق والتفريق فان لم يرمه ذلك فلا امام قتله سياسة لانه لا يثبت
في الارض بالفساد ويقتل الجماعة بالواحد بخلاف ما اذا اجتمعوا على قطع يد حية
لا يقتلون ويقتل الواحد بالجماعة كالتفان وصورة رجل قتل جماعة فانه يقتل
بهم ولا يجب عليه شئ آخر واذا قتله واحد منهم سقط حق الباقيين ومن دى
انسانا عمدا فمعدمه الى آخر وما تافالا ولعد والثاني خطأ اخ ومن شجر
على المسلمين سيفا فليعلم ان يقتلوه سواء كان ليكا او لها في مصر وغيره ولو
شجر عليه عصا في مصر او لها في غير مصر فقتله المشهور عليه لا قصاص فيه ولا
دية شهر الجنون على غير مصادا فقتله المشهور عليه عمدا فعليه الدية في ماله
كان في الصبح والدية ومن شجر على غيره سلاكا في مصر فقتله ثم قتله الاخر
فعلى لقاتل القصاص معناه اذا ضرب فانصرف هو دخل على غيره ليلا واخرج
السرقة فابتغاه وقتله فلا شئ عليه وهذا اذا كان لا يتمكن من الاسترداد

فيما

الاطراف بيكها مسكها لا تترك

لا تترك الا على الاصل

اشكال العرش

فيما دون النفس ولا يحرك القصاص في الاطراف الا بين مستولما الدية اذا قطعت
من الفضل وماثلت والاطراف بيكها مسكها لا تترك ولهذا لا يقطع الصحيح
بالاسل والكامل بالناقضة الاصابع لاختلافهم في القيمة بخلاف النفس واذا
كان كذلك سعى المماثلة بانفسا المساواة في المالية والمالية معلومة بنقد بالشرع
فامكن اعتبار التساوي فيها ولا يمكن التساوي في القطع الا اذا كان مبرك
الفصل اذا ثبت هذا فيقول لا يجري القصاص في الاطراف بين الرجل والمرأة
ولا بين الحر والعبد لاختلافهما في القيمة وهي الدية ولا بين العبد والاعمى ان
تفاوتت قيمتهما فظاهر وان تساوت وذلك مبني في الحذر والظن فلا يثبت
به القصاص ويجري بين الدي والمسلم لبيبا وبهما في الدية ثم النفسان نوعان
نفس مشاهد كالشدة به يمنع من استيفاء الكامل بالناقض ولا يمنع من استيفاء
كل واحد من الطرفين بالآخر وكذا الاصابع لا يقطع الا في مثلها اليمين باليمين
واليسار باليسار وكذا العين اليمين باليمين واليسار باليسار والناظر
بالناظر والشيبة بالثنية والفرس بالفرس ولا يؤخذ الا على بالاسفل لان
القصاص ينسب على المساواة ولا مساواة الا بالتساوي في المنفعة والقيمة والعنف
فاذا قطعت يد غيره من الفضل قطعت بين الامر ولا يعتبر بكر اليد وصغرها لان منفعة
اليد لا يختلف بذلك وكذلك كل عضو من العضل كالرجل وبارن الانف وهو الا
منه والملاذن ولا قصاص في اللسان ولا في الذكرا لان يقطع المشقة لان
كل واحد منهما سبب في وينسب فلا يمكن المماثلة بينهما وفي القطع فلا قصاص
بخلاف ما اذا قطع المشقة باثة معلومة كالفصل ولو قطع بعض المشقة و
وبعض الذكر لا قصاص لاذن فلا يقبض فيمكن المماثلة سواء قطعا كلها او بعضها
واما الشفة ان قطع جميعا يجب القصاص لاماكان المساواة وان قطع بعضها
لا قصاص لبقيةها **ع** ومن ضرب عين رجل فقلعها لا قصاص عليه لامتناع
المماثلة في القطع فان كانت قامة فذهب عنها فغلبه القصاص لاماكان المماثلة بان
حرمة المرأة ويوضع على وجهه فظن رجل وتقال عينه بالمرأة المحرمة فذهب عنها
وفي السن القصاص وان كان سن المقتض منه اكبر من الآخر وفي كل حجة
تجقق فيهما المماثلة القصاص ولا قصاص في عظم الا في السن ومن قطع يد
رجل من نصف الساعد او جرحه حافة فبطل منها فلا قصاص عليه واذا
كانت يد المقتول معصية ويد القاطع مثلا وناقضة الاصابع فالمقتول
بالخيار ان شاء قطع اليد المعينة ولا شئ له غيرهما وان شأ أخذ الارش كاملا
ولو سقط اليد المعينة او قطعت ظملا فلا شئ عليه ولو قطعت في قصاص او
سقطت فعليه الارش كاملا وكذلك لو كان راس المشاح اصفر ولو كان راس
الشاح اكثر فالمسحوق ان شأ أخذ بغير شحته وان شأ أخذ ارشها لانه
لو اخذ ما بين راس الشاح وراسه من الشاح يطول الشحمة وليس له ذلك

وكذا اذا اسودت الشجة من حرقته الى تقاه ولا تبلغ قضا الشاج بخبر ومن قطع
 بيد رجل خطا من قتله عمدا قتل البراء وخطا بعد او قطع يده عمدا ثم قتل خطا او عمدا
 بعد البراء اخذ بالامرين ومن قطع يد غيره فعفى عن القطع ثم مات فعلى القاطع
 الدية في ماله ولو عفى عن القطع وما حدث عنه فهو عفو عن النفس والشجة كالنفس
 فاذا حضر احد الوالدين واما البنت على القتلى ثم حضر الاخضر فانه بعيد البينة
 ولو كان القتل خطا فذلك لا يعيدها والمخاض لا يقبض حتى يحضر الغائب لاحتمال
 العفو رجلان اقل كل واحد منهما بالقتل فعلى الولي قتلا فله قتلها ولو كان
 مكان الاقربان شهاده فهو باطل وهو ان يشهد شاهدان ان زيدا قتل و
 اخر ان عمر قتل وقيل لا ولو قتل فله فالفارق انه كذب الشهود حيث
 قتل قتله وكذا المقرين حيث قتل قتلاه وتكذبهم يمنع قبول شهادته وتكذب
 المقرين بعض ما اقرب لا يطل اقرب في الباقي فافترقا اخ فاذا ائتمرا رجل شيئا من اثنان
 فاصاب منه شيئا اخر فهو عمد فاذا اصاب غير ذلك الانسان فهو خطا بيان ذلك
 رجل يخذل بغير يد رجل بالسيف فاخطاه فاصاب عنقه فابان راسه فهو
 قتل او اذ يد رجل فاصاب عنقه فهو خطا ولو رمى فقتله رجل على راسه فاصاب
 رجلا فهو خطا ولو رمى رجلا فاصاب حياطة فخرج الدم فاصابه فهو خطا
 ولو رمى طائرا فاصاب حياطة فخرج الدم فاصابه الصيد لا يؤكل ولو لوى ثوبا ففترق
 لاسر رجل فشجعه موضع ففقد لثما دون النفس فلو مات من ذلك صارت خطا
 ع قطع يد رجل يده فغلبه القصاص وكذا اذا ضرب به خشبة فابان بعض اعضائه عن
 مفصل او موضع يمكن ان يقبض بحبل القصاص وكل شيء دون النفس فكذلك **س**
 اذ لوى ثوبا ففترق على راس رجل فاقطع وجب القصاص في سببه دون سببه
 وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في سببه ان يشبه بالحد يد لا يجب القصاص
 ولو مات من ذلك يجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسببه ان يشبه
 موضع تجد يد يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فكذلك يجب القصاص
 وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه ولا في مسببه ان يخرج به خشب عليم
 فيموت لا يجب القصاص كذا ذكره ثمان ولو قتل بحجر حديد بصله وحجر حديد
 يجب الدية ولو رماه بشيء ليس فيها فضل فوصل الى جوفه فمات مله ولو
 ضربه بخشب حتى ارماه او بحجر غير حديد يجب الدية والضرب بحدود او فضة او
 ذهب او شبه او صفر او حصى او قنقه او قدر حديد عمد وكذا فارماه بسج
 الف درهم فمات منه قتل حرجه او لم يخرج وعز الطلوع وان يفتقر الحرج من ضربة
 بغير حديد فمات فلا قصاص كولو لاقترعتك دي بالفت فليس فقتله فغلبه
 القصاص ولو لاقترعتك فقتله فغلبه الدية ولا قتل ابني وهو صغير يجب القصاص
 ولو لاقترعتك فقتله فغلبه الدية لا بانه ولو لاقترعتك فقتله فغلبه
 فغلبه القصاص ولو لاقترعتك فقتله فغلبه الدية لا بانه ولو لاقترعتك فقتله فغلبه

من غاصر

اعمال الله

من اقر بالقتل

من اقر

ما بين النفس

بكر دي وفله

من الضمان

من الضمان لان نفسه مملوكه ولو طرحه في بئر او من ظهر رجل ان سطح لم يقبله
 ولو طين على اثنان بينا حتى مات جرحا او عطشا لم يقبض ولا عليه الدية لانه
 سب يؤدى الى التلف فيجب الضمان وهو الخنار في زماننا منع الظلمة من الظلم جل
 قطع اصبع رجل خطا بجره لآخر وقطع كف عمدا فمات منها بعض للذي قطع
 لانه قطع عمدا واما لآخر فقطعه خطا فمات منه يكون خطا وعلى اقله فاقطع الا
 دية الا اصبع **ع** **س** في لبنانية على الاطراف ومن الفرق الى القدم في الشهر
 ولا قصاص في شيء من الشعر فاذا حلق شعر راس انسان ولم يثبت فغلبه الدية
 كاملة الرجل والكبير والصغير فيه سواء الا انه لا يحاطب بعد الحول وكذلك اذا سفل الحائض
 او الاصاب وكذلك اللحية اذا حلقفت ولم تثبت مكانها اخرى فغلبه الدية ولا
 قصاص فيها بخلاف شعر الصدر والساعد والساقين فانه لا يلزمه شيء وهذا اذا
 كانت اللحية وافرة وان لم يكن وافرة بان لم يكن منفصلا بعضها مع بعض بان كانت
 طاقات فغلبه حكمته عدل فان كانت شعرت متفرقة علقن ذمته فانه لا يجب شيء لانه
 زال عنه السنن ولم يلزمه الدية والحال وهذا اذا لم يثبت ككانت اما اذا ثبت كما
 كانت فلا شيء فيه فان ثبت مكانها بعض كان حرا فلا شيء عليه **ط** وفي الحمدي وفي
 الراس مكومة عدل وفي اللحية كالدية وبه يأخذ وان ثبت بعضه ولم يثبت البعض
 فلا شيء عليه بحسب ذلك **ح** وان كان عبدا حكومت عدل فاذا حلق نصف
 اللحية يجب نصف الدية فاذا حلق كل اللحية ونبت بعضها في بعض الفناء وي يجب
 حكومت عدل وفي الشارب يجب حكومت عدل اذا لم يثبت فاذا حلق اللحية مع الكفا
 يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية **ط** حلق الراس واللحية وناقضها بوجع سنة
 فكيف لرجل البنات كذا الصبي فان نبت فلا شيء عليه سواء نبت اسود او ابيض
 وهو شاب وان لم يثبت كمال الدية فان مات المملوك والمنقوف قبل تمام الحول
 ولم نبت الشعر واللحية لا شيء على الماني **ع** حلق اللحية كوجع فلم يثبت فغلبه حكومت عدل
 بعد ما ينظر سنة وان كانت لحية ممثلة خفيفة او رفيقة او كفيفة ولم يثبت بعد
 ما انظر سنة فعلى قتله الدية اذا كان خطا وفي ماله ان كان عمدا ولو حلق حديد بعد
 انسان سب مكانه ايض يلزم الفضان وطريق معرفته ان ينظر الى قيمته واصوله
 شعر ثابتة يرضى واذا نبت الشعر ولم يثبت حبالا شيء عليه وفي احدى الملاحين
 نصف الدية والاصل ان كان في نفس الانسان زوجين يجب فيه كمال الدية ينقويما
 وينقوي احداهما نصف الدية وفي اثنين من الاهداب نصف الدية وفي احداها
 ربع الدية فاذا قطع صغيرة امرأة او امرء غريم لا يجب شيء في الحال ولو حلق شعر
 جارية وذلك بعضا لانه عليه الا انه يؤدى **ك** ولو كانت لحية مستوية فثبتت
 وهو دقيق بكمال الدية ولو كان على ذفلة شعرات فلا شيء عليه ولو شجعه من ضربة
 فبرأت والضممت ونبت الشعر ولم يبق فيه فان برأت وبقي الاثر فالامر بحاله
ل في الشجاج ولا قصاص في جلد الداس ولا في جلد البدن وكذا في لحم الحذين و

طعن ان زينا

نات اللحية

الظهر والبطن والذقن وكذا لا فضا في اللثة والزكوة والكفة ولا في الوجاه والدفة والرقبة
اي الدرة فاذا سلخ جلد وجه انسان فقيه الدية والشحاح احدى عشرة موضع الشجة
الراس والوجه الى الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة وموضع الحانفة مما يحيط بالذقن
الا بالرجلين فالوجه الخارجة وهي تحصر الجدارى بشقة ثم الدامية وهي التي تذى من غير ان
تسل منها الدم كروح العينين في الجبل فيما القصاص وفي الحنك حكومة عدد ثم الناصع
وهي التي خرجت من الجبل واسخدت في اللحم من البضع وهو القطع ثم الملاحمة وهي
التي تشق اللحم وهي ابلغ من الباصعة وفيهما في القصاص وفي الحنك حكومة عدلا ليس
فيه الرجا والسناء السحما وهي التي تضل الى جلد رقبته فوق العظم يسمى تلك الجلدة
السحاق فتسمى هذه الشجة باسم ما انتهت اليه ثم الموضحة وهي التي تخرج العظم ثم الحان
شمة وهي التي تشتم العظم اى يكسر ثم المنقلة بفتح القاف وكسرها وهي التي يخرج
منها العظم ثم الامنة وهي التي يصل الى ام الدماغ وهي جلدة تحت العظم فوق الدماغ
ثم الدامية وهي التي تشق هذه الجلدة ولم يذكر محمد رحمه الله فلانا منها وهي الخارجة
والرامية والدامعة وهذه الشحاح ينقص الراس والوجه فاذا كانت في الوجه
كانت في مواضع العظم كالجبهة والوجنتين والذقن ويتصور فيها الموضحة وما
قبلها وما بعدها ولا يكون الامنة الا في الراس وفي الوجه في الموضع الذي يجلس
منه الى الدماغ ولا يكون الحانفة في الرقبة ولا في الحلق وانما يكون فيما يصل الى الحلق
من الصدر والظهر والبطن لانها في الخارجة النافذة فالحاصل ان كل ما وصل من
الرقبة الى موضع نزول الشرايب اليه كان مفطرا فهو جانيبه لان ذلك الموضع له
حكم الجوف وما فوق ذلك الاحاطة فيه وكل ما وصل الى الفم فقيه حكومة عدد
وكل موضع يكون فيه موضحة فقيه منفلة وهاشمة وسحاق وباضعة ومتاجمة
دامية وانما ذلك في الراس والصدغين والجبهة والوجنتين اى موضع من اللذين
والذقن كما بينا هنا بيان مواضعها اما احكامها ان كان عمدا ففي الموضحة القصاص
مكان مراعات المائنة في استيفائها وما بعدها لا فضا فيها لقدر مراعاة
المائنة واما ما قبلها فقيه رواية في رواية الاصل فيه القصاص وفي رواية
لا فضا الا في الموضحة ولكل وجه واذا لم يحيط بقصاص وسقط لا بالعق
ففي قبل الموضحة حكم عدد وهوان يقوم الحرق لو كان عبثا وهو صحيح لقوم وبه
هذه الشجة متفاوت ما بين القيمتين كان ارشها من دية الحرق لان الحرق لا يمكن
لعموم القيمة في العبد كالدية في الحرق معص من دية الحر ما ينقص من العيتين
لفوق حكومة العدل في الحرق وفي الموضحة الحنك نصف عشر الدية وهو خمس من الابل
وفي الهاشمة عشر من الابل وفي المنقلة خمس عشر من الابل وفي الامنة ثلث
الدية واليسير في الجراح ان شئ معلوم غير الحانفة فقيها ثلث الدية واذا اعدت
الى الجانب الاخر بعينها ثلث الدية ولا يحكم بقصاص قطع ولا جراحة حتى يكون
الرء منها ولذلك لا يحكم بارشها ولو شيع رجلا اصلع موضحة عمدا فقيه الارش

دون الفصائل لان موضحة الاصع اهلون فان الشاح اصلع ايضا الفصائل لساواة
وان لم يكن الشاح اصلع لكن ضمنا ان يقبض منه ليس له ذلك وعليه الارش بجميع اليد
يطلع اليد الا شلت ثم يرجع فان يقبض منه لم يكن له ذلك ويجب حكومة العدد ^ط موضحة
اصلع العصر من يوضحه غيره مكان الارش اصغر البها والعاشمة مستويان لانهما
كسر العظم وعظم الاصع وعظم غيره سواء اما الموضحة فشق الجلد وجلد الاصع اصغر
رده من قبله غيره فكان منها حكومة عدد ^ر شح بجك فذهب من ذلك بصره او سمعه
او كلامه او شعره ولم تقنت فعليه دية في ذهاب شعره وعقله ولا شيء عليه في الموضحة
يدخل ارشها في الدية ولا يدخل ارشها في غير هذين ويكون في السمع والبصر والكل
اي ما ذهب بالشجة ارش الشجة والدية وان لم يكن فيها ما يدخل فيه ارش الشجة
فعليه ارش الشجة مع الدية ولا يدخل من ديات هذه الاشياء بعض في بعض لان
يموت عن الجناية فيسقط ذلك كله ويجب الدية ان كان الاو خطأ فعلى العاقل وان
كان عمدا ففي مال الجاني فكل ذلك في ثلث سنين وستوى سائر الشجاج في هذا
سواء كانت الشجة موضحة او هاشمة او منقطة اوامة لان ارش هذه السجاج يجب
بنوات الشعر كما لموضحة فيدخل في دية الشعر وكذا يدخل في دية العقل لانه يجري
بجرى دية النفس فان كانت اميتين او ثلثا فكذلك لان موجب ثلث اوام به ربه
وفي شعر الراس الدية وفي العقل دية فاذا كان مثلهين دخل احدهما في الاخر وان
كانت اربع اوام وذهب منها عقلة كان فيها دية وثلث في كل سنة ثلث من ذلك
وقصاص السجوة في طولها وعرضها ومتى كانت الشجة في مقدم الراس او مؤخره
او اوسطه فعل مثل ذلك بالشاح في ذلك الموضع من راسه ولو شجحه موجه فاحذ
ما بين دية المشجوج وهي الاياخذ ما بين قربة الشاح حتر المشجوج ان شاح مقص
وبما من اي جانب شاح حتى يبلغ مقدار طول الاو ولا ان شاح اخذ الارش وان
كانت فاحذ ما بين قربة الشاح ويفصل فان شاح اخذ الارش وان شاح قبض ما
بين قربة الشاح لا غيره وكذلك السجوة اذا كانت في الرأس فحط ما ذكرنا ولو شج
ر ساجد موضحة عمدا فذهب منها بصره لا قصاف في الموضحة وفي البصر الارش ولو
ذهب عيناه ولسانه وجاعه فعليه في الموضحة والعينين قصاص وما في اللسان
والجاء الدية في ما له طعن في اذن رجل فخرج من الاخر فغيبه حكومة عدد وطعن
في فيه فخرج من دماغه حتى بعدت فمن الغم الى الدماغ حكومة عدد ومن الدماغ
اذا سدت ففي امة فغيبها ثلث الدية ولو رماه في عينه فيقدها في قتله ففي عينه
نصف الدية وعليه ايضا حكومة عدد فان اصاب الدماغ ونفذ الحفلة ففي
العينين نصف الدية ومن العين الى الدماغ حكومة وفي الدماغ اذا انفلت
ثلث الدية في شجة موضحة فبرأت ونبت الشعر لا يجب عليه شيء هو الخنار
شج رجل مفلة فبرأت حتى لا يرى لها اثر الشجة ويقم شيء قليل انها نبت اثرها بعد البرا وان كان قليلا
عليها به ولو برأ من اثر الشجة ويقم شيء قليل انها نبت اثرها بعد البرا وان كان قليلا

موضعیہ اصلاح

ماہر قہر فی الشج

ما ذكر في الادب

انما زكاه البصر

فعلية ارش المظلة على الخناركة في العينين وفي العينين اذا سا خطا كل الدية وفي احديهما
نصف الدية وكذا اذا ضرب ولم يبقا ولكنها انخسفتا وذهب عنها واما قاتلين بحية
كل الدية فيها ونصف الدية في احديهما وفي عين الامور نصف الدية ويحقن دها البصر
بان سائل عينه بالنفس مفتوحة فان دمعت علم ان الضياء باق وان لم يدمع علم ان
الضوء قد ذهب وبان لم يبق بين يديه حية فان ضرب من الدية علم ان لم يذهب وتيل
ينظر الى البصر هل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والاشارة القول قوله
الجاني مع مينة على الثبات وفي قطع للمفوق التي لا اهداب فيها حكومة عدل فان كان
الجاني على الاعصاب واحكاما على المفوق واحكاما كان على الجاني على المفوق حكومة
العدل واذا انقضت العين عمدا او ذهبت ضلها ولم ينخسف فيها الضمير فلا
ما اذا انخسفت واذا ضرب عين انسان عمدا فابضت لا يبصر بها لا يجب القضاء
وفي كل عضو يجب القضاء لا فرق بين ما اذا حصل الضرب بالسلاح او شيء غير
السلاح كالاصبع وتحو كان عمدا كذلك لضرب فففيه القضاء فان مات من ذلك فدية
النفس على العاقلة رجل اذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة ومساهمة
مصر له من عيشه اليمنى ويرك اعى الرجل اذا كان عينه اليمنى ميتا فاذهب العين
اليمنى من رجل اخر فالمعفو عنه بالخيار ان شاء اخذ عينه اليمنى ميتا فاذهب العين
الناضجة اذا كان يستطابق فيه القضاء بان يصر شيئا قليلا وان شاء اخذ دية
عينه وان كانت تخمية بضمها ولا يصر شيئا اصلا لا قضاء فيها فان لم يغير
شيئا حتى تقارجل عين الغافي فقد بطل حق الاول في عينه فان اخنار المفق
عينه الاول الدية ثم قفا اخنار عين الثاني ان اصح اخنار ينقل حقه من
العين الى الدية ولا يبطل حقه لفوات العين وان لم يصح اخنار بطل
حقه وصحة اخنار منبني على الخبر للجاني اياه اما اذا اخنار بنفسه لم يصح الاخذ
وحق ذلك الموضع الذي لا يصح الاخذ لانه يرجع الى القضاء اذا اخنار
البياض وفي كل موضع صح الاخذ لانه يرجع الى القضاء ففي عين صبي حية
ولدا بعد ذلك بايام وقال لم يصر بها او قال لا علم بصرها ام لا فالقول قوله عليه
ارش حكومة عدل فيما شابه وان كان يعلم انه بصرها فان شهدا شامدان
بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه النسيان بالشرط
الذي ذكرناه ولا يتبطل اليمنى اليمنى اليسرى واليسرى باليمنى وان كانت
عين الجاني اصغر من عين المجنى عليه او اكبر فما سوا ويجب القضاء وان كان
بعين المجنى عليه حوله لا يصر بصره ولا ينقص فاذهب عنها انسان امصر من
الجاني وان كان بها حوله شديد ينقص من البصر ففيه حكومة عدل وان
كان الحول الشديد بعين الجاني دون المجنى عليه ان شاء امصر وان شاء
فمنه فممنه نصف الدية فالجاني ان القضاء من العين انما يجب اذا ذهب
الضوء والعين قائمة اما اذا قلع للخدمة فلها او وجبا بالسكين وجب الدية دون

العقاص

العقاص ثم اذا ذهب الضوء والعين قائمة فطرية استيفاء ما بهنا واذا وقع الاخذ
بين الجاني والمجنى عليه فادعى الحق عليه ذهاب ضوء عينه وانكر الضارب وقد
يتعرف ذلك ينظر الاطباء والكهالين وما ذكرنا آنفا وقيل يستقل في نصب شيء
تجاه بين يديه وان لم يعلم ذلك بما ذكرنا فالقول للضارب مع مينة على الساد
وان ضرب العين ضربة فاقبض بعض الناظر او اصابها مرج سبل او شيء مما يبيع العين
مصر من ذلك لم يكن فيه فضاصل انما يجب فيه حكومة عدل ضرب عين
لجل عيا باصبعه ضربة حقيقة فذهب ففيها القضاء وان مات من ذلك
ندية النفس على العاقلة حمله عمدا فيما دون النفس شيئا عدل في النفس وقد
تقدم بما نه ضرب عين رجل وابضت من ضربه فذهب البياض وابصر لاشي على
الضارب ولكن هذا اذا عاد البصر كان اما اذا عاد دون الاول ففيه حكومة عدل
في الانف اذا ضرب انفس رجل فلم يجد شتم بل حجة طيبة ولا كرامة فان اقر الضائر
بذهاب شتمه ففيه الدية وان انكر عسرا بالرواج الكريمة واذا قاطع الانف لا يجد
الريح او اخزم الانف وكان ناقصة بشيء اصابه خيل لمقطع انفه بين قطع انف
القاطع وبين ان يخيمه دية انفه في قطع الماذن وهو ما دون قضية الانف
مالان الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففيه القضاء وقيل في الارنية
حكومة عدل وهو الضعيف لانها راس لا انف اذا قطع من اصل لا فضاصل فيه
لانه عظم ليس بمفصل واذا قطع انقب المصبي من اصل العظم ففيه القضاء
كان مجدا للرجح املا وفي الخطأ الدية ومراة من هذا الماذن ومالان مئة
كما تقدم في البالغ وهذا لان عظم انف الصغير وان كان كالنظر وفيه ولكن لا عبرة
بل ذلك في سائر عظامه رجل حن على انف انسان فصار بحيث لا يمكنه النفس
من النفس ولكن يتنفس من فيه ففيه حكومة عدل وطريق معرفة ذهاب
الشتم ان يجترع الرواج الكريمة **في الشفتين** وفي الشفتين كاللدية وفي احدهما
نصف الدية في الطاوي اذا قطع رجل شفة الشفة السفلى والعليا من رجل
وكان يستطاع منه فعليه القضاء بالعليا والسفلى بالسفلى واذا وقع بعض
الشفة لا يجب القضاء وان استوعب القطع كلها يجب القضاء فيه **طرية**
الاذنين وفي الاذنين الشاخصين في الخطأ الدية كالا وفي احديهما نصف الدية
ولا قطع انه فذهب سمعه فعليه ديتان دية في الاذن وسفويت الجاني
سوت السمح يجب الدية الاخرى وطريق معرفة سمعه وان يطلب غنلة
فيتا دي نفسه فان اجاب علم ان سمعه لم يذهب واذا نبت الاذن
وانخسفت فيها حكومة عدل واذا قطع الاذن كلها ففيه قضاء اذا كان استطاع
يعرف والاذن مثل مفاصلة قطع منها شيئا وعلم ان القطع من المفضل امصر
والرجوع في معرفة المفاصل الى اهل البصر فان قالوا الاذن مفاصل وقد حصل القطع
من مفصل بعض من المفضل وان قالوا المفاصل لا يتقطع من اذن القاطع قد يتقطع

استيفاء ما بهنا

مروا الى اصل

وان كان اذن القاطع صغيرا للخلقة واذن المقطوعة كسيرة الخلق كان المقطوعة
اذن بالحجارة ان شاعره نصف الدية وان شاعرها على صغرها وكن لو كانت حرقا
فان كانت النافضة هي التي قطعت كانت فيه حكومة عدل **ط** ولو قطع اذن
رجل فذهب السمع فعليه ديتان دية لسمع ودية الاذنين ولو قطع اذن رجل
فاستأصلها اصغر منه كما صنع ولو قطع شحمة اذنه قطعت شحمة ولو قطع عروق
الاذن قطعا يستطاع فيه القضاء بقصر منه كما صنع سوا فذلك كجحد بيرة او
غيرها اذ انقطع ذلك وانحدر اذنه فانترعها بشحمة فعليه دية قيمته دون النقص
لقد مر مرارعات النساوي **ك في السن** قطع سنك ظلم في موضع لا يفتك بالناظر
وكذلك مله ومن اراد ان يرد المبرد ظلم فلا يفتك به وان كان لا يفتك بالناس اذا
ضرب سن فيتركه ينظر به حولا وان ضربها فستقطعت ينظر حتى يرد موضع السن
ولا ينظر به حولا ولا ينظر بالهرس بالفضرس والسن بالسنه والناظر بالناظر
فلا يبرح العلي بالسن ولا السفلى بالعلياء وبعد ذلك ينظر ان كان الحمار بكسر
بعض السن فيخذل من سن الكاسر بالمبرد ومقتدا المكسور وان كان الحمار
بالفعل يقطع سن القالع وقيل لا يقطع والسن الكبري يقبض بالاصغر والناظر
في السن الزايد وانما فيها حكم من عدل واذا كسر سرج من انسان وسن الكسور
في سرج من الكاسر ولا يكون على الصفر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وان
كسر نصف سنه او ثلثها او ربعها كسرا سويا يستطاع في مثله القضاء قبل
منه ببرد وان كان كسر ليس بموتى بحيث لا استطاع ان يقبض منه فعليه
الارش واذا اجله القاضى للترك ثم جاء المصدروب قبل تمام السنة وقد
منقطعت فذل ايها سقطت من الضربة وقد انضار بها من ترك آخر
فالقول قول المصدروب واذا جاء بعد الحول فالقول قول الضار بغيره
انسان خطأ سقطت استانه كلها ففي كل سن خمسمائة درهم حتى لو كانت ثمانية
وعشرين فعليه اربعة عشر الفا اذا كان الثلثين خمسة عشر الفا وان كانت
اشن وثلثين وستمائة عشر الفا في فضل ادم ينشئ من الاعطاف المشهور اذا
نزع الرجل سن رجل نسب نصفها فعليه نصف ارشها ولا قضاء في ذلك ولو
قطع سن بالغ نسب مكانها اخرى لاشي عليها قلع من غيرها فنبس سودا ومنفجرة
ففيها حكومة عدل ضرب سن حرقا فاصفرت لاجب شيئا وان كان عبدا
ففيه حكومة عدل ولو اسودت او احمرت او احضرت فعليه جميع ارشها
ولو اسودت بالضرر ثم جاء اخر فزعمها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني
حكومة عدل وان نزع رجل سن الجاني سويا او صفرا او حمرا او خضرا فعليه
البيع عليه ان كان معها بنفصا ايضا وان شاعرها من سنه حسمه وان كان المبيع
سن الجان عليه ففيه حكومة عدل واذا اخذ المفلوج سنه فانبثها في مكانها
فثبت فعلى القالع ارش السن كاملا لانها لا تثبت كما كانت حتى لو ثبت بلا نفاق

بالضرب كذا

فلا شيء عليه

فلا شيء عليه قال سن الصبي بوجع سنة منذ يوم قطع لانه يرجع بناقيا ويشفى ان يخذ
من الجاني كفيلا فان ثبت مكانها كما كانت للشيء عليه بخلاف صبي الحرم حيث لا
يسقط الحرام عن قالوها بنباتها ولو لم يثبت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول
لا شيء على الجاني اياه على امره ثبت السن مرد الدار وكذا لو كسر يده فاجبرت
وصحت ولا شيء في سن الصبي الذي لم يثفران لم يسقط وهذا اذا ست
فان لم يثبت فقيه دية كاملة رجلا ن فاما في اللعب يمكن كل واحد منهما صاحبه
كما هو العادة وكذا احدهما الاخر وكسر سنة فعلى الضارب القضاء لان هذا عمد
ولو قتل كل واحد منهما لصاحبه رده فكل واحد منهما صاحبه وكسر سنة لشيء عليه
هو الصبي بغير مال في كل قطع يدي فقطعهما ويعلق السن بالسن بجاذية ضرر كان او لا
والثنية البيني بالثنية البيني ما قبلها ولا يقطع الثنية اليسرى بالثنية البيني السن المزدوجة
اذا كانت اعظم او اطول من سن النان لم يكن عليه الا القضاء على سبيل فكم بعض
اسنانه ليستحق من سن المضارب ذلك القدر **ك في اللسان** وفي اللسان الدية
ان كان خطأ وان كان عمدا فلا قضاء فيه سوا قطع الكلى والبعض وهو الخنار والفوق
لانه لا يمكن اعتبار المائتة فيها لانها ما سعدت وينبسط فان قطع بعض اللسان ان
منه من الكلام فقيه الدية وان منعه من بعض الكلام دون البعض فانه
يجب من الدية بقدر ما فات من الكلام ان كان نصفاً فنصف وكيف يبرق مقتا
النايت من القائم اختلفوا فيه قال بعضهم يحقن بالحروف المعجمة التي عليها مدار الكلام
العرب فان امكنه التكلم بنصفها لا غير يجب نصف الدية وكذا الربط على هذا هكذا حكم
على حروف الهجاء وفي بعضهم لا يحقن بجميع الحروف المعجمة بل يحقن بالحروف المتعلقة
باللسان فان الحروف تستقر مشروك وكلها ليست من حروف اللسان فنفقها
بشيء بالثنتين كالباء والميم وبعضها بالخلق كالعين والها والحاء والقاف والذال
وغير الحروف التي تقع باللسان الالف والتا والياء والجيم والهاء والذال والراء
والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظا واللام والنون
ويقيم الدية على هذه الحروف مما لا يمكنه الاثبات به من هذه الحروف بل من جهة
من الدية وبكل وجه مختارون واذا قطع لسان صبي يجب الدية ان كان
استقل وان لم يكن استقل ولم يتحرك لسانه ففيه حكومة عدل ولو قطع
لسان صبي وكان يصيح قاوعى القالع انه كان اخرس وصياحه صياح اخرس
لم يقبل قوله وعليه الدية وان لم يصيح له صياح فعلى القاطع حكومة واذا ادعى
لغيره عليه ذهاب الكلام بسبقه فله يسمع كلامه او لم يسمع وفي لسان الاخرس
مكومة عدل **في اللحيين** وفي اللحيين كالدية وفي احدهما نصف الدية
فلا يدين وفي اليد القضاء اذا قطعت من المفصل وكذا في الاصابع القضاء
اذا قطعت من مفصلها ولا قضاء فيما اذا كان القطع لامن المفصل امرأة قطعت
ببرجل عمدا يجب الدية دون القضاء ولا حصر الرجل بخلاف ما لو كان الناطق

قال السن بوجع

منه وقوله

مجانا بالكلام

او اهل البيت

رجل يد مثله ولو قطع رجل يد امرأة عمدا قلها دية يديها من غير خيار واليمين لا
 يقطع الا باليمين ولا اليسرى الا باليسرى وكذلك اصابها والحيلة في هذا انه
 لا يؤخذ شي من الاعضاء الا بمثل من القاطع واذ قطع اليد من مفصل الذراع
 خطا في الكف والاصابع نصف الدية وفي الذراع حكومت عدل ولو قطع اليد
 من العضد والرجل من الفخذ ففيها نصف الدية ولا سمع الاصابع غير الكف
 وكذا اصابع الرجل لا يتبعها الا القديم واذ قطع ما زاد على مفصل القدم فان قطع
 منها الفخذ في اصله ففيها نصف الدية كذا في حكومة عدل وفي كل واحد من
 اصابع اليدين والرجلين عشر الدية ولا فضل لبعضهن على بعض وسواء قطع من
 يمينها او من غيرها قبل البر وبعد ولا يفرق الا في فنيهما وما كان من الاصابع
 فيها ثلثة مفصل في كل مفصل فيها ثلثة دية الاصابع فما كان فيها مفصلان
 ففي الواحد منها نصف دية الاصابع لان دية الاصابع ينقسم على مفصلها كما ينقسم
 دية اصابع اليد على اصابعها وفي الاصابع الزائدة حكومت عدل وفي الامثلة حكومة
 عدل والظفر اذا است كما كان لا شيء فيه كما في غيره فان لم ينبت ففيه حكومة عدل
 وان نبت على عيب فحكمته دون الاول مقطوع الا برأى من يده اليمين قطع
 يمين مثله لا قصاص بينهما وكذا مقطوع اليد اليمنى قطع ساعد مثله لا قصاص فيه واذ
 قطع الرجل يد رجل وفيها ظفر اسود عيبا لا قصاص وان لم يكن القاطع اسود لان
 اسود الظفر لا يمكن نقضا في منفعة البشتر كما كان كالعين المولما ثقفا بالعين
 الزرقا وان كانت المولما اصفى من الزرقا اما اذا كانت يد جراحة فان
 كان نفعان للجراحة لا يوجب وهما في منفعة البشتر فانه لا يبيع وجوب
 القصاص وان كان يوجب وهما كانت بمنزلة اليد الشدة والشدة لا يقطع
 الصحيحة واذ قطع رجل يد رجل عمدا ويد القاطع نافضة فذا على وجهين
 اما ان كانت نافضة وقت القطع او انقضت بعد القطع فان كانت نافضة
 وقت القطع فهذا على وجهين اما ان يكون نافضة من حيث الصفه بان كانت
 مثلك او كانت نافضة من حيث القدر بان كانت دابة اصبع او اصبعين
 فان كان النقصان من حيث الصفه المقطوعة يد بالحيان فان اخذ
 القطة فلا شيء له سوى القطة وان سأل يقطع وان سأل يقطع واخذ
 منه دية يد وقيل انما يجب للحيان المقطوعة يد في هذه الصورة اذا كانت
 الشدة مما ينفع به مع الشلل فاما اذا كانت غير منفع بها فهي لميت بحال القصاص
 فلا يجوز الجعق عليه بله دية صحيحة كالموت يمكن للقاطع تلك اليد اصلا وبه يفتى وان
 نافضة من حيث القدر فكل من يخرق على غنما قلنا هذا اذا كانت نافضة وقت
 القطة اما اذا انقضت بعد القطع فهذا على وجهين ان كان النقصان
 حاصلا لا بفعل احد بان سقط اصبع من اصابه بأفة سماوية والجواب
 فيه كالجواب فيما لو كانت نافضة وقت القطع فان فاست بفعل اهل بان قطع

اصبع

اصبع من اصابعه فكلما او قطع القاطع اصبعاً من اصابعه او ففوقها حقاً واجباً عليه ثلثا
 فيه كالجواب فيما لو كانت بأفة سماوية رجل قطع عمن رجل ولا عين للقاطع فحق
 المقطوع يد في الارش في ماله وان كانت يد القاطع ثم فانت بعد ذلك فذا
 على وجهين اما ان فانت لا يبعد بان كانت بأفة سماوية او قطعها انسان فلكا او فانت
 من جهة بان فقتيها حقاً مستحقاً عليه او البها بنفسه بان قطعها فان فانت
 بعد القطع لا يبعد فانه يطل حق المقطوعة يد ولا يضمن القاطع يد لها وان
 لا ينفذ بنفسه بان قطع القاطع يد نفسه او فقتيها حقاً مستحقاً عليه بان قطع
 يد في قصاص رقة يضمن بخلاف النفس ولو قطعت الكف وفيها اصبع واحدة
 يجب ان شل الاصبع لا غير ما اذا كان في الكف ثلث اصابع او اصبع يجب دية الاصابع
 ولا يجب شي للكف ولو قطع رجل ثلثة اصابع من كف رجل خطا ثم قطع آخر اصبعين
 ثم شل الكف من الجرحين فعلى الاول دية ما قطع وعلى الثاني اصبعاً دية ما قطع
 وما بقي من الكف بعد الاصابع ففوق نصفان مما يجب دخل صاحب الاكبر دخل ارش
 الاقل في الاكبر واما النصف الاخر فان كان الاخر قطع اصبعين فعليه دية
 اليد وهو عشر الدية فخر باصبع رجل عمدا فسقط الكف ان كان القطة
 من المفصل والسقوط من المفصل متص منه وان كان احدهما لا من المفصل
 لا يتضر منه ولو قطع مفصل من فشت الكف بما مثل من ذلك دية ولا قصاص
 فان قطع اصبعاً فشتت بجرحها اخرى لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين
 وامل ان الفضا اذا قطع بعضه فشتت بعضه او شل ما هو تبع للمقطوع ولو قطع
 معه لا قصاص فيه واختلفوا في عضوين ليس لاحدهما تبعاً للآخر على نحو ما ذكرنا
 ومن قطع مفصل اصبع فبست نصفه الاصبع لم يكن له القصاص وان ترك ارش
 ما بقي لان الجنابة واحدة الاصل ان الجنابة متى وقعت على جزء فمرت الى
 الجلاء او وقعت على اربع فشرى بالمتبقي لا قصاص فيهما واذ حصل القطع في
 عضو فشرى الى عضو آخر والباقي مما لا قصاص فيه فلا قصص في الاول وفي اليد
 الشدة والرجل الشدة حكومة عدل ولو قطع رجل اصبع رجل ثم قطع آخر
 كف او قطع كف ثم قطع آخر من فقت فمات ان عمدا فقصاص النفس على الثاني ودية
 وقصاص الاصبع او الكف على الاول وان كان خطا فدية النفس على الثاني ودية
 القطة على الاول وان قطع اصبع رجل عمدا ثم قطع آخر كف خطا فمات من
 من قاطع الاصبع على عاقلة الاخر دية النفس وان ضرب رجل على يد رجل فشتت
 اليد فعليه الدية كاملة وان جنى جنابتين على شخص واحد فان احدهما جنسا
 بان كانا عمدا او خطا ومات اعتبرتا واحدة فان شلل البر واختلفا بان كان
 احدهما عمدا والاخر خطا والمجاني واحد واثنان فكل واحد حكم نفسه ولو قطع
 يد عمدا ثم قتله قبل الشتر قطع وقتل ولو جرحه ثم من ذلك مرات ومات
 المرحنة مات قتله ولو ضرب بطن امرأة فانقطع يدها الحسنيين ثم خرج حياً

فرض بطن

فهي خطأ ولو خرج نصف الولد الراس واكثر من النصف مع القدمين فاستعمل فقله
او قطع بربع اقرب وان خرج اقل من ذلك فالدية **م** ولو قطع الاصبع فثلث الكف
او المفصل فثلث ما بقي من الاصبع فلا قضاص وان كان الاقل قطع المفصل ولا طلب
ان شمل يمينه كالموعدة بصير منقلة فلا قضاص ويجب ان شمل الخلة **م** في اسفل اليد
وتن في رجل حكومة عدد وفي احد يمينها نصف دية وفي جملة ثدييه حكومة وفي ثدي
المرأة الدية وكذا في جملة ثدييه واحد بها والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء في الصلبة
وقا لكن بقدر على ان يجمع فيه حكومة وان لم يقدر او صار احدي فدية كاملة
ان عاد الى ماله ولم ينقصه لكن فيه اثر الضرب بحكومة وان لم يكن فيه اثر الضرب
فلا شيء وقالوا اجرة الطبيب وكذا صلب المرأة اذا كسر ما قطع الما فيه الدية وفي
الضلع اذا كسر حكومت وكذا الترقوع وكذا كسر كل عضو فيه حكومت عدل بقدر
ما يرى الحاكم بعد نظره وفي عدد من اطراف الجراحات وفي الذكر كاللديته وفي ذكر
للنهي حكومت عدل سواء كان يتركها ولا يتحرك بقدر الموصى او لا يقدر وكذلك
ذكر العينين وفي الانثيين كاللديته وفي الخشعة كاللديته فان جاع وقطع ما بقي من
الذكر فان كان قبل غيل البرجيت دية واحدة ويجب كانه قطع الذكر مرة واحدة
وان غيل بينهما بر يجب كاللديته وفي الخشعة وحكومت عدل في الباقي واذا قطع
الذكر والاشئين وان بدا بقطع الذكر فنية دينار ولو بدا بالاشئين ثم بالذكر
ففي الاشئين الدية وذلك لا يعلم الا بان يقر المجاني به **ك** قطع ذكر صبي يخرج فنية
القضاص ان قطع من الخشعة او من اصله وان لم يتحرك فحكومت وفي البطن
اذا طعن بربع او غيره او في الدين مضار لا يستك الطعام في جوفه بل يقيته فنية
الدية وفي الايتيين اذا قطعتهما كاللديته وفي احديهما نصف الدية وان قطع
للخشعة كلها عدل فنية القضاص وان قطع بعضها فلا قضاص ولو قطع كل
الذكر فلا قضاص ولم يوجد في الكتب الظاهرة انه هل يجب في قطع الانثيين
القضاص حاله العمد واذا خرب فليس بولد فصار بحال لا يستك فنية الدية
واذا قطع فرج امرأة وصار بحال لا يستطاع وقاعها فنية الدية واذا قطع جامع
امرأة فاقضاها حتى لا يستك الولد او لا يستك فلاته عليه جامع
جارية لا يجمع مثلها فماتت من الجاع فعلى عاقلته ديتها وعليه المهران كان زنا
والا لرفع اجنبية نسفت فذهبت عن رفقها فعليه مهر مثلها والقن برب رجل
وامرأة دفع امرأة فذهبت عن ثنائهم تزوجها وخل بها وجب لها مهران **ك ط**
وماله مقدم من الاطراف في الرجل ففي المرأة نصف ذلك وما ليس له بدل مقدم
يستوى فيه الرجل والمرأة ط فالخالص لان في كل شيء في النفس زوج فيهما الدية
وفي احديهما نصف الدية والمرأة نصف مال الرجل في دية النفس وما دونها
والذي مالم يسم وان وجب كاللديته فيقادون النفس بين علي اصليين
احدهما انه متى فوت حبس منفعة عليا كمالا للديته والثاني ان كل ما كان في

صار ادب او بالاسد على

اجه الطبيب

الذكر والاشئين والذكر والفرج

اقوا

المرأة نصف الرجل

النفس

النفس فدا من اعضا كالانف واللسان والذكر ومن المعاني كالسمع والبصر والعقل والشم يجب
بان لا ينفك الدية وبان لا ينفك احداهما نصف الدية لكن هذين الصليين يعتبران في غير النقص
وان شمل عشرة في القرآن في كل واحد الدية كاملة العقل وشم الرأس حلق او ينصف فلا
ينفك والانف واللسان واللحية يحلق او ينصف فلا ينفك والصلب اذا كسر فامتنع للجراح
او انقطع الما فاحدودت او فاسر بوله وفي الدبر اذا طعنه فلا يمسك الطعام والذكر
والشم والذوق والسمع والبصر واش عشرة اخرى يجب في كل اثنين منها الدية للحاجبان
والعينان والاذنان الشاخصان وسمعهما والشفتان واللحية واليدان والرجلان
والاشنان والايتمان وان كان في كل سن نصف عشر الدية من الذهب الف دينار
ومن الود عشرة الاحد درهم ومن الابل مائة لا غير والدية المغلظة ارباع خمس عشرة
بنت مخاض ومثلها بنات لبون ومثلها حقائق ومثلها جذع اخماس من كل نصف عشر
هنا في الخط **ح** دية اليد اذا وجبت على انسان يجب مؤجلة في سنين ثلثه في السنة
الاولى والثلث في سنة اخرى لان دية اليد نصف دية النفس فيكون ثلثه دية
النفس فاذا وجبت ثلثه في سنة يتبقى في السنة الثانية ثلث دية اليد اعتبارا بدية النفس
فاذا وجب ينصب دية النفس فذلك الجواب يجب مؤجلا في سنين ثلثه في سنة والثلث
في سنة اعتبارا ببعض الكل لا ترى ان جميع دية لما كان يجب مؤجلا في ثلث سنين في
كل سنة ثلث كان البعض منها وان قل يجب مؤجلا في ثلث سنين كل ثلث في سنة كذا هذا
والواجب فيادون النفس اذا كان مالا ان كان خمسمائة الى ثلث الدية يجب مؤجلا الى سنة
وان كان اكثر من الثلث الدية فالثلث في السنة الاولى والزيادة على ثلث في سنة اخرى وان
كان اقل من خمسمائة يجب في ماله حاله **ع** وليس فيادون النفس شبه عمدا ما هو عمدا
وخطا نجب القضاص في العمد فاما المكن ولا يجب لارش ولا قضاص بين الرجل والمرأة فيادون
النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين الحرين والعبد بين يجب القضاص في الاطراف بين
المسلم والكافر وكل جنسية فيما دون النفس ولم يعقل العاقلة دون خمسمائة ففي على المجاني
وحكومت العدل ان كان مثل ارش الموصحة او اكثر ففي على العاقلة والعهد المحض اذا وجب
الدية او جب في ماله في النفس وفيادون النفس والمناظر المحض في النفس وفيادونها
يجب على العاقلة وشبه العمد في النفس يجب الدية على العاقلة وفيادون النفس يجب
على المجاني وان بلغ الواجب دية كاملة وصورة شبه العمد فيادون النفس بان ترتب
امرأة مكرمة فاقضاها بحيث لا يستك الولد معها عليه دية كاملة وكذا اذا ضرب
مساة عين انسان حتى ذهب بصره فانه يجب كمال الدية في ماله لانه شبه عمد وكذا
يعجز في امرأة وكسرها فعليه الارش في ماله لانه شبه العمد وشبه العمد اذا لم يعجز
نفسا كان موجبه في ماله لما ذكرنا ان شبه العمد فيادون النفس **ك** وعمد الصبي و
المجنون خطأ وعلى عاقلته الدية ولا كفارة فيه ولا حرمان ارش **ه** الشهادة في القتل
القضاص ثبت بما للورثة لا ارثا فلا يصير احدهم خصما من البقية ومن قبل وله اثنا عشر
بعض فاقام المحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد البينة وان كان خطا لم

السر

سل

دية اليد مؤجلة

النفس والنفس

شبه العمد فيادون النفس

بعد ما كان في الدين يكون لانهما على الاخر وان كان الفانل اقام البينة ان الغائب قد عفى
ختم وسقط القصاص وكذلك عبد بن رجلين قبل عكما واحدا لرجلين غائب فهو على هذا
فان كان الاول يملك فشهدا ثلثان منهم على اخرانه قد عفا فشهدا ثلثان باطلة وهو عضو منها
لا يهاجران فشهدا ثلثان الي انفسهما يغفوا وهو انقلاب لغو دمالا فان صدقتهما الفانل ولكنهما
المستوفى عليه فالدية بينهما اثلاثا وان كذبهما الفانل فلا شيء لهما ولا تخش ثلث الدية
وان صدقتهما المستوفى عليه وحده عزم الفانل ثلث الدية للشهود وعليه واذا شهد
المستوفى انه ضرب فلم يزل صاحب فلاش حتى مات فعليه العفو اذا كان عكما وهذا
اذا شهدوا انه ضرب لشئ خارج واذا اختلف شاهدان القتل في الايام او في البلدان
او في الذي كان به القتل فهو باطل وكذا اذا كان احدهما قتل بمسك او بالاحمد
لا ادري شئ فقتله فهو باطل واذا شهدا انه قتل وقال لا يدري باي شئ قتل فنبه
الدية ويجب في ماله واذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل فلا كافاة للمولى قتلناه
جميعا فله ان يقتلها وان شهد على رجل انه قتل وشهد اخر ان على آخر يقتله وقال
المولى قتلناه جميعا بطل ذلك كله والعبرة بحالة الذي لا الوصول فمن رى مسلما قارب
المرحلية والعبا ذبا له ثم وقع به السهم على الذي الدية ولو دى اليه فهو من يد قاسم ثم
وقع به السهم فلا شيء عليه وكذا اذا رى حريكا قاسم ان رى عبك فاعتقه مولا
ثم وقع السهم به فعليه قيمته للمولى ومن قضا عليه بالرحم فزماه رجل ثم رجع احد الشهود
ثم وقع به السهم على الذي واذا رى الجوى صبيكا ثم اسلم ثم وقع الدية بالصبي
لم يوكل وان دماه وهو مسلم ثم تجسس اكل ولو رى الحرم صبيكا ثم حل فوفقت اربعة
فعليه الحر وان رى حلال صبيكا ثم احرم فلا شيء عليه **هـ** وما يجب فيه حكومة عليه
تدعى الرجل بالصاعد والزمن والضلع والرقبة والساق واعطاء الصبي قتل ان يجر كراهة
قبل ان يكلم ولا عبرة ان استعمل في نصره قبل ان ينصرفه الرجاء المرجا وذكر العبد
والاذن اليابسة والمخضفة **م** في **الجبن** ضرب بطن امرأة فالقت جنيها
ميتا فغرة غرة نصف عشرة دية الرجل وهذا في الذكر وفي الانثى عشرة دية المرأة وكل منهما
خمسائة درهم ان خنونا دينارا وهي على العاقلة عندنا اذا كانت خمسائة درهم ويؤخذ
فيه الذكس والانثى وان القتل حيا ثم مات فعليه دية كاملة وان القتل ميتا
الام فعليه دية بعل وقرعة بالعاما وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنبين بعد ذلك
ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وما يجب في الجنين مود وشع لانه
يولد فيه فرقة ورثة ولا يرثه الا بيرة الضارب حتى لو ضرب بطن امرأة فالقت ابنة ميتا
على عاقلة الابغرة ولا يرث منها ولا ينجس الامنة اذا كان ذكر نصف عشرة دية
لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وهما في المقدار سواء من حيث الشرع لقيام قيمة كل
واحد منهما مقام الدية وجب عند المعتبر بالنفقات **ط** فان طربت فاعق المولى
ما في بطنها ثم القاه حيا ثم مات فعليه قيمة حيا ولا يجب الدية وان مات بعد القتل
ولا كفارة في الجنين والجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين انما

لم يزل صاحب فلاش حتى مات

في جميع

جميع هذه الاشكام **ح** امرأة خرج منها راس ولدها ولم متفاحي سواء فجا رجل وفتاحه عليه
فعله الدية وليس عليه القصاص والمخرج مع الراس نصفه وقد مرت واذا خرج راس
الولد وصاح بخا رجل وذبحه فعليه العزم لانه جنين ضرب رجل بطن حاملة بسكين
فاصاب يد الولد في بطنها فقتلها ثم ولد حيا فتصفا لدية على عاقلة لانه خطا اشترى
امته حاملة فلم يفتقها حتى اعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا
خبر المشتري ان فعاه اخذ لامة بجميع العن وابيع الجاني بارش الجنين ان ش
المس وطيبه الفصل وان شاقنح البيع في الامة ولزمه الولد حصة لان الجارية
استقت في يدايها املة سرب دوا فلم يتدبه فلا شيء عليه ويشترط ان يوجب
المرقة في ضرب اللدوا صداسقاط الولد في غيرها لم يشترط ذلك ويكون الفرق للزوج
والمرح خمسائة درهم نصف عشر الدية او عيدا وقرس فقيمة خمسائة درهم ذكر
كان الجنين او انثى ولا يجب في جنين الامة يجب في جنين الامة يجب في حال
الضارب وانما حصة غرة لان غرة الشئ اول ومنه غرة الشعر واول مقدار ديات
خمسائة درهم فذلك محى غرة وهي يجب في سنة واحدة والجنين اذا وجد قتيلا
وفي الحلة فلا مائة فلا دية ولو ضرب بطن امرأة فالقت جنين احدهما ميت والاخر
حي ومات للموت بعد الاتصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منهما الفرق
دية الحى الدية كاملة وان ماتت الام من الضرب وخرج منها جنين ميت كان على الضارب
دية الام ولا شيء للجنين حصة مات في الماء وسقط من التسليح او احترق بان رقا
فان كان يحفظ نفسه لاشئ الا يوبن وان كان ما لا يحفظ مثله نفسه فعليه
الكفارة ان كان في حجرها وان كان في حجر احداهما فعليه الكفارة وقيل لاشئ عليهما
الا التوبة والاستغفار وقال ابو الليث لا كفارة عليهما ولا على احدهما الا ان
يستطعن من يده لان الكفارة انما يجب اذا اخل به فعليه الفتي على ما اخذ
ابو الليث رحمه الله **ط** ام ان صنعت المصون بين يدي الاب فذهبت فقتل
ثا وجهين اما ان ياخذ الصبي شئ غيرهما او لا ياخذ فان كان ياخذ ولم يبت
لاب الصبي طيبا حتى مات جوعا فالاب آثم وعليه الفتوى والاستغفار
لا الكفارة وان كان الصبي لا يقتل شئ غيرهما وهي يعلم بذلك فالآثم على الام
لانها هي التي صنعت ولا كفارة عليها الرجل اذا كان يحسن وفقت قتل رجلا
في حاله افاقته فهو بالصحيح سواء كان جنين بعد ذلك ان كان الحارث
مطيحا سقط القصاص والا فلا رجل قتل رجلا عكما ثم صار معتوقا وشهد
عليه الشهود بالقتل وهو معتوق لا يقتل به ولكن يجب الدية في ماله واذا اقتل الفانل
بالتعاسر على اقل من اقل ان يدفع المولى وان القتل جين الفانل لا قصاص عليه ويجب
الدية وان جن بعد الدفع اليه ان يقتله **ط** واذا اعتق ابل الجنين او اواه
قبل الضرب فهو احق من المولى وان القتل ميتين ففراي ولا يتر حال فقتل
الضرب حتى مات فعليه المولى بعد الضرب ثم خرج الجنين فلا شيء للاب والجنين

الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين انما

خرج راس الولد

شرب دوا لاسقاط الولد

المرقة

صبيكا ميتا

قتل الجنين

الجنين

ان يستبين شئ من حلقته من ظفر او شعر او نحو الحرق اذا التفت جنبيا حيا وما
ثم ميتا ثم ماتت الام ولها اخوة والصغار من وجهها ولد بنون من غيرها فكل
عائلة دية للميت الام سدسها والباقي لاخته للبنتين من ابيه وفي الحسين الميت
الفرقة على العاقلة في سنة للام السدس والباقي لاخته الذي خرج حيا ومات
ثم السدس من ذلك الام والباقي لاخته من الاب وما حصل للام فذلك لاختها
فان سرسدا ما سقطت فعليه الفرقة ولا يرث الا ان يشترط له الوفاة **في العفو**
اذا عفي عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى له هو بمنزلة الدين على رجل لرجل
فما تطلب الطالب وايضا الورثة فانه يبرأ فيما بيني اما من طلق المتقدم فلا يبرأ فكذا
القاتل لا يبرأ من ظلمة وعباوته ويبرأ من القصاص وقيل العفو القاتل افضل
لرجل قتل عمدا وله وليان فصالح احدهما القاتل عن جميع الدين على خمين
القصاص الصلح في نصيبه خمسة وعشرين الفا وللآخر نصف الدية خمسة آلاف
فاذا وجب القصاص في النفس او في اهلها فصالح صاحب الحق من ذلك على
مال جاز فليلا كان المال وكثيرا دون النفس وان شئت لم يجز او اكثر بخلاف
القتل الخطأ حيث لا يجوز الصلح منه باكثر من حبين الدية قبل قضا القاتل
بنوع آخر منه ويجوز بعين جنسه وان كان اكثر وكذا يجوز جنسه
اذا كان بعد ما فني القاتل بنوع آخر منه بانه اذا صالح على مائة بعيرا او
دينارا وعشرة الاف درهم جاز وفائدة الصلح بتبيين ذلك النوع فان بدل
ذلك الخيار الى القاضى وان صالح على شئ من هذه الانواع باقل يجوز وبالكثير
لا يجوز الزيادة وان صالح على شئ مما يغير من الدية جاز اذا دفعه
اليه لانه لو لم يجز له بصير دينيا بدين وهذا اذا لم يقض القاضى عليه بالدية
فان تقضى عليه بمائة بعير مثلا فصالح القاتل على من مائة بعير على اكثر من مائة
هو عند دفع اية جاز لان بالقضاء بعين الواجب فاذا صالح على المرفق في الان
ليس مسحوقا وسيع الابل بالبقرة جاز وهذا بناء على قولها اما عندنا
حنيفة رحمه الله عليه النفس والغنم والحلل اذا لم يكن مما يغير من الدية فيجب
ان يجوز الصلح بالتبديل منها والكثير قبل القضا بغيرها وبعد **ن** اجتمعا
على كل عفو فزمنون بسهام فاصاب جارية صفية فماتت وشهد قوم ان
هذا سهم فلان ولم يشهدوا ان فلانا رماه فصالح الاب صاحب التهم على
ثم طلب المصالح ربح الصلح فان كان يعلم ان المصالح هو الجاني وان القصة
ماتت من تلك الجراحة فالصلح جائز وان لم يعلم غير معرفة التهم فالصلح
باطل لانها لما اقبلت بعد الشهادة فكانت اياها معا هو ثابتا بشهادة
ولم يثبت بالشهادة شئ وان يعلم ان صاحب التهم هو الذي رماها فاستقبلها
ابوها فخطبها فمستقطت وماتت ولا يبرى من اللطمة ما نشأ من الرمي فان
كان صالح الاب باذن سائر الورثة جاز البذل له لسائر الورثة ولا ميراث

ابرارهم القصاص والفرقة

الاب وان صالح بان غيرهم فهو باطل لانه لا حق له في موجب الدية حينئذ حيث
حرم عن الميراث فيعتبر اذن الورثة كما في صلح الابن مع الشايع من موته
للخطأ على غمائه ثم ماتت منها حصة عن العاقلة الثلث لانه اذا ماتت بين
ان العقل كان مثلك لا شجة فبطل الصلح وصار المصحح عافيا من مقتضى الخطأ فيعتبر
ذلك من ثلث ماله لان موجب الخطأ مال ويبرأ من الشايع عما دفع لان موجب بغيره
على العاقلة وهذا للاب يجب ان يكون على قولها اما على قول ابن حنيفة رحمه الله
فالصلح او العفو عن الشدة لا ينشأ ولا ما يحدث منها اذا ماتت الشايع حيا
وجود الصلح كعدمه عنده ولو لم يعلم الصلح فالدية على عاقلة الشايع كذا هنا **ك**
واذا قتل الرجل عمدا كذا اخوه فطلب دمه فاقام البينة فادعته لا فادعته له سوا
واقام القاتل بنية ان له ايتا فانه قد صلح على الدية وجبها منه اخبرت الفضلاء
حتى انظر منه فان جاء الابن الغائب وانكر الصلح فان القاتل يحتاج الى اعادة البينة
على الصلح والنبوة ان كان الاخ اكثر سوتة وان اقر بسوتة محتاج الى اقامة البينة
على الصلح اذا انكر الابن الصلح ولو كان القصاص من اخوين احدهما ما يبرأ فادعى
القاتل ان الغائب قد عفى عنه واقام البينة على ذلك فانه يقبل منه وسب العفو
على الغائب فلو جاء الغائب لا يكلف القاتل اعادة البينة هذا اذا اقام القاتل
البينة على ما ادعى من عفو الغائب فان لم يكن له بينة ما ادعى واراد ان
يستخلف الحاضر بغير حتى يقدم الغائب وهذا الشايع في اختلاف ابنته
لان الحاضر لا يستخلف على البنات اما اذا اراد استخفاف على الحاضر على العلم
بالله ما يعلم ان الغائب قد عفى فانه يستخلف على ذلك ولو كان القاتل طاهرا
فما لم يحنك على الف دينار او على عشرة الف درهم ولم يبرأ بذلك احدا
ان كان صلح القاتل وقيل تراصيهما على نوع من انواع الدية فانه يكون
له حلا وان وقع الصلح على حصة عشر القاتل فماتت البينة بعشرة الاف
فهذا الصلح باطل لما فيه من الريوا ان كان المتعفى به مائة من الابل فاصطفا
على مائة وخمين ان وقع الصلح بسبعة لا يجوز وان كان سد يان كان
الابل اعيانها فكل ذلك لا يجوز وهذا وقع الصلح على اكثر مما وقع به القضا اما
اذا وقع على اقل مما وقع به القضا فانه يجوز بنسبة ونفكا وان اصطلاح على
خلاف جنس ما وقع به القضا وقد صالحت على اكثر مما قبض فيه فانه يجوز شئ
يجل موختارين وما يحدث بينهما ثم ماتت منهما اذ كان ذلك باقرار من الشايع
فليه دية فيما له ولا يجوز العفو لانه وصية للقاتل واذا كان ذلك بسببه
فهو وصية للقاتل فهو مبرأ ومذموم عنهم نصف دية اذا كان يخرج ذلك من
الثلث ولو كان السحان عمدا في السئلة بجالحا فلا شئ على الحامي لان العفو
عن احديهما عفو عنهما مضافا كانه عفى عن نصف النفس جل سبع رجلا موصحة
عمدا عفى عنهما ثم شجعه اخري عمدا فلم يعفو عنها فعلى الجاني الدية كاملة في ثلث

امام منه الال للقاتل

الوصية للقاتل

اذا مات منها احدهما قبل ان يفتى لوليه بالقبض على القاتل فاحذر الوكيل رجلا فقتله
ثم انه طلب من اللواتي يعفون عن القاتل فقامت فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو
فعليه الدية ويرجع بذلك على الامر لان الامر على رجل شبع رجلا موشحاً عمداً ومما
المستوح من الموشحة وما يحدث منها على ما لم يسمي وفتنة ثم شجرة رجل آخر
موشحة عمداً ومات من الموشحين فعلى الاخر القصاص والاشء على الاول وكذلك لو كان
الضلع مع الاول بعد ما شججه الآخر ولا بأس بتيقن القصاص لابن الصغير في النفس
وما دونها وان يصالح منها والوصي يستوفي فبادر ون النفس لان النفس وبالصالح فيما
دون النفس وفي الميسر ان كل من كان له ان يفيض فضله جازين والقصاص كالأب
في ذلك رجل وجب عليه القصاص والقتل بالردة فان سنن الاوليا بالخصومة ان
لم القصاص وان تأخر واقبل بالردة واذا عفا احد الوليين عن القاتل يجب نصف
الدية للآخر ولو كان القاتل اثنين فعفا الولي عن احدهما فله ان يقتل الآخر فاما لو
ة عفو عن بعض دم المقتول سقط عنها ولو جرحه رجلان فعفا كل
عن احدهما عن القتل فليس للولي ان يقتل الآخر ويضمن نصف الدية ولو
عفا من الجرح سقط القصاص عنها وكذا اذا صالح عن احدهما سقط
القصاص عن الآخر ويضمن نصف الدية ولو قاتل اذ مات فاعفوا عن ذلك
لم يسقط القتل عن الآخر بخلاف ما اذا عفا بنفسه ولو قاتل لغيره القصاص
اعتفك سقط استحقاقاً ولو صالحه الولي عن الدمين له عليه على الف فقتل
القاتل عن احدهما صح بحسبانه وله ان يقتله بالآخر ولو صالح القاتل الولي عن
الدمين على الف فقتل الولي في احدهما لم يبع ولو كان القصاص واحد فعفو عن
عفو كله وكذا قبول بعضه قبول كله لا يجرى ولو شججه عمداً ففي بعضه عن
المشنة ثم مات فعليه الدية ولو جرح كل واحد صاحبه عمداً فما ناصفاً
او على التقاطع فهو قصاص وان جرحه وارث الجرح الخارج قبل موته
فمات الاول ثم الثاني ضمن الاول ارش الجرح الى الموت ثم يسقط الباقي واذا
قطع بيد انسان ثم قتل المقتول ابن القاطع ثم مات المقتول فعلى القاطع الدية
استحقاقاً **م** ولو قتل رجلاً له وليان فعفا احدهما ثم مات قبل الولي
الآخر القاتل ولم يعلم بعفوه او يسقط القصاص لم يقتل ومنن بالدية
متعاضان النصف بالنصف ان كان الوصي في ماله ولو قتل القاتل رجل
فقتل الولي كنت امراته لم يصدق ولقبقتل والامر الولي رجلاً يقتل من عليه
القصاص ثم عفا ثم قتله المأمور ولم يعلم بعفوه ضمن الدية ويرجع على الامر
فيحقر عفو الجرح في العمد والخطا وكذا العفو الولي في حيوة ولو ورث
القاتل بعض الدية بان قتل اباه او ابوه حتى ثم مات ابوه عن اثنين احدهما
قاتل ضمن نصف الدية للآخر ولو صالح القاتل الولي على انه الخطا وضع فعليه
الدية ولا يبع العفو الموصى له بالمال عن القصاص لانه لا حق له فيه ولو مل وترك

استناد الأب والوصي القصاص

السنة المقتول
او الجرح

عن ابن ابي حنيفة
الجرح

ابن

ابن واما احدهما سنة على رجل ان قتل اياه عمداً او اقام الاخر بينة عليه وعلى آخر انهما
ملا اياه عمداً فلا قصاص ولا دية على الذي اقام عليه البينة ولو اقام احد
اثنين بينة على اخيه ان قتل اياه عمداً او اقام احس بينة على اجنبى وجب للاول
نصف الدية على اخيه والثاني نصف الدية على الاجنبى ولو اقام كل واحد
بينة على اجنبى فلا قصاص وموافقة الاجنبى بينة احدهما لا يبيد الا اذا اقام الاخ
بينة انهما قتلاه فيبينة الاخ والى لانه ثبت الحرمان وبنية الابن على الاخ من بينة الاخ
على الابن ولو اقام احدا الاثنين على رجل ان قتل اياه عمداً او اقام الاخر عليه او على
اخرانه قتل خطأ كان صدق المدعى عليه المدعى الخطا اخذتني الدية بينهما نصفين
ولا شئ والمدعى العمد ولو قاتل الجرح قتلتي فلان ومات فاقام وامرته بينة
على غيره لم يقبل فلو اقام الجرح البينة على نفسه انه لم يخرج به فلان لم يسمع ولو
عفا عن الجناية كان عفواً عن القتل وان لم يقبل وما يحدث منه لان الجناية
اسم يتناول القتل والقتل وكذا لو عفا عن الشججه وما يحدث منها وان لم يقبل وما
حدث منه يضمن الدية ولو عفا رجل من دم عمد وللع الصغير لم يجز و
كنا الوجه لان العفو بغير بدل سريع وهما لا يمكن ذلك وكذلك لو صالح على ما
اقل من الدية لم يحسن ومنن الدية ولو ادعى القاتل العفو والقتل وادعى
ان سبه عانه وحده القاطع الى ان يقع في غالب ماله انه ينصب فيما يدعى
ولو شهد شاهد على القتل حبه في العمد والخطا اياهما فان جازا هذا
آخر والاحلى سبيله كما في الشاهدين المستورين ولو ادعى ان بينة حاكم
في قتله الخطا اخذ منه كفيلاً الى ثلثة ايام ولا ياخذ في العمد بنفس المدعى
ع واذا شهد الشاهد على القتل عمداً فقتل ثم اقر احد الوليين يكن بالشهود
ضمن القاتل للآخر نصف الدية ولو جرح احدا الشاهدين ضمن نصف الدية
في ماله في ثلث سنين ولو قاتل الشهود اخطانا القاتل هذا لم يصدق
في حق الثاني وضمن دية المشهود عليه لوليه وكذا لم يسمع دعوى الولي على
غيره ولو شهد احدا الوليين على صاحبه بالعفو لم يقبل ولا شئ الا ان
يصدق القاتل في العفو فله نصف الدية واذا كان الاوليا ثلثة فشهدا اثنان
على الثالث بالعفو فان صدقهما القاتل فالدية بينهم وان كذبهما فلا شئ لهما
والثلث للثالث ولو شهد احدهما انه ضربه بالسيف وقتله والاخر ان
قتله او رماه او طعنه لم يقتل وكذا لو اختلفا في الآلة او في موضع الضرب
او اختلفا في قطع الطريق ولو اختلفا في رواية البينة جاز ولو شهدا اثنان
انه قطع يده والثالث انه قطع رجله وشهدوا انه لم يزل صاحب خراش
حتى مات وجب نصف الدية ولو شهد بقطع ايدي شاهدان ويقطع
الرجل شاهدان يجب القصاص ولو شهدا اثنان انه جرحه او قطعه واخران
انه رماه بحجر فاصاب فزاده فمات من ذلك فعلى الاول ارش اليد والبراحة

شهد على قتل احد الاثنين

قال الجرح قتل فلان

عفا عن الشججه او عمد او كسر

وعلى الثاني الذي ولو افترانه قتلته بالسيف ثم قال لم افقد صدق وجب عليه فاما
 لو قتل خربته بالسيف فقتلته ثم قال لم افقد صدق وجب القصاص ولو
 قتل قتلته وانا صغير او مجنون صدق اذا عرف جنونه وان كان مجنون
 يتيق وقيل قتلته في حال جنونه لم يصدق والا فزان بالقتل المطلق وجب عليه
 كالشهادة بالقتل المطلق ولو اقر رجل بالسيف والاخر بالسيف فقتل
 صدقنا فلا شيء له لانه كذبهما ولو اقام رجل بنية على رجل انه قتلته وحده
 واقر آخر انه قتلته وحده فقتل لولي ولما والدية على المقر ولو ادعى عمدا فقتل
 قتلته انا وفلان عمدا وان انكر فلان او كان غايكلمه ان يقتل المقر ولو ادعى
 قتل ابني بعد فقتل نعم فهو اقرب ثم قال لم يقتله انت بل قتلته غيره وقتل
 المقر قتلته انا وصدقه لم يصدق ولو قال انت قتلته او لم يقتله غيرك
 وقتل لا احقر لابل انا قتلته فقتل صدقت لم يقتل واحده منها ولو ادعى على رجلين
 عمدا فاقرا احدهما بالخطأ والاخر بالعمد فالدية عليهما ولو ادعى الخطأ ههنا
 لا يجب شيء ولو قطع سن رجل ثم سقط ذلك السن من القاع سقطت الدية
 لفقات محله ولم يضمن شيء وكذا اذا كان سن القاع سودا فسقطت ونبت
 بيبضا ولو لم يسقط ولكن زال السواد عن السن او زال الشلل عن اليد او
 زال اليسار من العين فالقصاص بحاله ولو وقع سن انسان فامتنع منه ثم نبت
 لم يقتل شيئا فلو نبت سن الاقل ضمن سن القاع لانه تبين ان القصاص
 يكن واجبا كما **ما يحدث في الطريق** ومن اخرج الى طريق العامة كنيفا ان
 ميزابا او جرسا او بنا دكانا وسعه ذلك ان لم يضرب بالناس ويكسر واحد من
 الناس ان يصبه وليس لاحد من اهل الدية الذي ينفذ ان يشرع كنيفا
 ميزابا الا اذا نبت لانهما ملوكه لم ولهما وجبت الشفقة لهم على كل حال فلا يجوز
 المقرض ان يصرهم او لم يضرب الا باذنهم لانها ملوكة لهم وفي الطريق النافذ له المقرض
 الا اذا اضطرر الى الشارع في الطريق وشكا او ميزابا او نحو فسقط على انسان
 فغضب فالدية على عاقلته وكذا اذا اقتصر بصبه انسان او عطلت به دابة
 وان عثر بذلك رجل فوقع على آخر مما اتا فالضمان على الذي احده فيهما وان سقط
 الميزاب نظر فان اصاب ما كان في الحائط من رجل بسبله لاضمان عليه وان
 اصاب ما كان خارجا من الحائط فالضمان على الذي وصفه ولا كفارة
 عليه ولا يحرم عن الميراث ولو اصابه الصفران جميعا وعلم ذلك وجب النصف
 النصف كما اذا اخرجاه بسبع وانسان ولو لم يعلم اي طرف اصابه يضمن النصف
 ولو اشترع جنانا الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا بمثل اذا وقع
 خشبة في الطريق فترباع الخشبة ويرى النور بها فنكرها المشتري حتى عطب بها
 انسان فالضمان على الباع ولو وضع في الطريق حمارا فاحرق شيئا يضمنه
 لانه مقدر في نفسه ولو حركته الريح الى موضع آخر ثم احرق شيئا لا يضمنه ليعبر

ولو استاجر رجل الدار العفلة لاجراء الجناح او الظلة فوق قتل انسانا قبل ان يدخل
 من العفل فالضمان عليهم لان التلف يقع عليهم وما يضر غولا لم يكن العمل سلكا الى مرتب
 الدار لانه انقلب فاعلم صلاحه وجب عليهم الكفارة وان سقط بعد فرائضهم
 فالضمان على رجل الدار وكذا اذا اصاب الما في الطريق فغضب به انسان او دابة وكذا
 اذا رشح الما او قوضا لانه مقدر على الحاق الضرر بالمارح بخلاف ما اذا وقع ذلك
 في سكة غير نافذة وهو من اهلهما او قعدا او وقع متاعه وهذا اذا رشح ماء
 كثير بحيث يترى به عادة اما اذا رشح ماء فليذكر كاهو الميعاد والظاهر ان لا يترى له
 ولا يضمن ولو بعد المروسة موضع صب الما فسقط لا يضمن المارح وهذا اذا
 رشح بعض الطريق وان رشح جميع الطريق يضمن وكذا الحكم في الحسية الموضوعة
 في الطريق في اخذها جميعا او بعضها ولو رشح معا حنوت اذن صاحبه
 ضمان ما عصب على الامر والارستار اخر البني في فتاح حنوت فقتل به انسان
 بعد فراغه ضمانات حجاب الضمان على الامر ولو كان امره بالسبا في وسط الطريق
 فالضمان على الجرح ومن حفر بئر في طريق المسلمين او وضع حجرا ثقل به بئر الانسان
 فذنبه على قتلته وان تلف به فقتل فاقى ماله والقصاص والحد الطين في
 الطريق يضمن له القاص والمخشي بخلاف ما اذا كسر الطريق فغضب بموضع كسبه
 حيث لم يضمن لانه ليس بمقصد فانه ما احدث شيئا فيه انما قصد دفع الاذى
 عن الطريق حتى لو جمع الكناسية في الطريق فقتل به انسان كان ضامنا لبعده
 يشغل ولو وضع حجرا فخا عره عن موضعه فغضب به انسان فالضمان على الذي
 عاه بالوجه حفرها الرجل في الطريق فان امره السلطان او اخبره لم يضمن
 والا يضمن وان حفره في ملكه فان كان في فتادان لا يضمن وان حفره في ملكه
 فان كان في فتادان لا يضمن وهذا اذا كان الفناء ملوكا له اما اذا كان مشتركا
 بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه على الصحيح وان استاجر جرحا فحفرها
 له في غير فتاه فذلك على المستاجر والاشية على الاجران لم يعملوا بها في
 غير فتاه وان علموا بذلك فالضمان على الاجر وان قال لم هذا ما في ليس فيه
 حق الحفر فحفره وفات فيه انسان فالضمان على المستاجر وجعل منخله
 بغير اذن الامام ففقد رجل المروسة عليها فغضب فلا ضمان على الذي مطرعه وكذلك
 ان وضع خشبة في الطريق فسقط على انسان فغضب به فهو ضامن فلما اذا
 اذا سقط مع انسان وان كان ردا قد لبسه فسقط فغضب به انسان لم يضمن
 حفر بئر في الطريق وتردى فيها رجل مات جوعا او عطشا او غما لا ضمان على
 الناس وقد مر من رجل احضر بئر في الطريق في آخره وسع ما سقا فسقط
 فيها انسان ومات ان وسع راسها بحيث يعلم ان الواضع وضع قدمه في
 بعينه من حفر الاول وبعينه من حفر الثاني فالضمان عليها اما اذا وسع
 الثاني راسها بحيث يعلم ان الواقع انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني فالضمان

ما كان بالامر

ما كان بالامر

لم ألبس

على الثاني ولو قشر رجل حجر فوقع في حفرة الآخر فان كان الحجر وضعه انسان على الطريق
 فالضمان على الحافر لا على السائر فاما الآخر ونفذه ثم نردى فيها انسان فالضمان على
 الحافر ولو ان الحافر طمها بجانحه او حصن فجاء رجل واخرج الحجر والحجر فوقع فيها انسان
 فالضمان على الذي اخرج الحجر ولو طمها بجنبه او شعير والمسئلة بجملها فالضمان
 على الاول لان هذا لا يعد طمًا ولو حفرت فلاة من الارض فلا ضمان على الحافر لان
 الفلاة موضع مباح فلا يكون للمحفر عداً وانما هو حفرة في الارض الطريق فنزى فيها
 انسان فوقع الحافر هو الذي نفذه فيها وادى الى الواقع لا بل وقع فيها فالضمان
 الحافر ولو حفرت في ملك غيره فوقع فيها انسان فوقع في ملكه لا في ملك الحافر
 به بذلك وانكر ذلك الواقع بصد وصاحب الارض ولو استاجر رجلاً ليحفر له بئر في
 الطريق فنزى فيها انسان فوقع في ملكه لا في ملك الحافر وانكر ذلك وانكر ذلك
 بصدق صاحب الارض ولو استاجر رجلاً ليحفر له بئر في الطريق فنزى
 فيها انسان فان كانت البئر فتاداً للمستاجر فالضمان على المستاجر دون
 الحاجر وان لم يكن في فئانه فان علم الحاجر بذلك فالضمان خاصة ولو لم يعلم
 فالضمان على المستاجر لانه حرم ولو حفرت بئر في الطريق فجاء رجل وسقط فيها
 فتعلق فيها هذا الرجل بأخر وتعلق الثاني بأخر ووقعوا فيها جميعاً وما
 نقا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه ليس
 لموته سبب سوى الوقوع ودية الثاني تكون على الاول ودية الثالث يكون على
 الثاني وان كان بعضهم وقع على بعض عليه الاول ولو لم يكن انتدائها على الحافر
 ولسها على الثاني ولسها هدية ودية الثاني نصفها هدية ونصفها على الاول
 ودية الثالث كلها على الثاني حفرة في الطريق فجاء انسان بيق راحي فوقع
 فيه ثم وقع الاعمى عليه فمات فعلى صاحب البئر دفعها جميعاً لانه كان المثلث لهما
 اخذاناً فافندي وجبه في بيت حتى مات جوعاً فالدية على العاقله على الثاني
 وعليه العقوبة اخذ رجلاً فادخله بيتاً وسر عليه بابه حتى مات فيه جوعاً
 او عطشاً لم يضمن على الاصح وهذا خلافاً لاوله **ع** ادخل نالماً او معي عليه
 او جيباً في بيته مسقط عليه البيت يضمن في الصبح والمعتوق دون النائم
 من دفع الى اخرهما فشره فمات لاشئ عليه ويورث منه وكذا من قال
 لغيري كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو مسموم فمات لا يضمن
 وهذا اذا لم يؤخر فاذا اؤخر ضمن لانه حسن هو العاقل حيث باس
 السلف كدخل دار وهو نائم مع فتية انسان وهو ميت يضمن الدية
 ولا يقبل لانه احتمال ان يكون صادراً للحيوة الغائبة باستصحاب الحاله
 لا يكتفى وجوب التصاهر بل ذات بلع ربما يكسر الطين في الطريق فالتك
 واحد سادار او سرب دار حجر يعني شكك سادار فمات فيقتل
 به انسان وهلكا ان كان بادناً اهلهم لاشئ عليه وان كان بغير اذن الاما

وضع العين

حبه في البيت

او جيبه

فدية

الدار البليج

فدية الضمان سكة فيها دور فرمى اصحاب الدار الشئ فلزق به انسان ومات الصبيح
 لا يضمن لان الناس فيها يلوي عام وبه جرة العادة بين الناس من غير تكبير مكان
 من القاعدة وكما نظرت في الملك واذا حفرت في طريق المسلمين بئر او بني دكانا او
 مانه او اخرج جنبها او نصب ميزانا او وضع خشباً او ساعداً او صب ما او قد
 في الطريق ليس تج ومنه نفذ فقتله انسان او دابة فهو ضامن لجمعه ومكان
 من جنانية في بني آدم وبلغ نصف عشر الدية وهو ان يشي الوضحة فهو على العاقلة
 واذا سبي في الطريق وهو لا يبرئ سبيها وطيلنا فانسقط فقتله انسان فانه
 لاضمان عليه ولو كان حاملاً لسقط منه ضمن لان الاحتراز يمكن بخلاف الاول
 فان الاحتراز عن الناس لا يمكن لان حمله ليس بمقتضود بل هو سعي فلا يتقيد
 بشرط السلامة ولو وضع سيفا في الطريق فقتله رجل فمات وانكسر السيف
 ضمن واضع السيف دية ويضمن العاقل عليه قيمه سيفه ولو انه عثر ثم وقع على
 السيف فمات فمات الرجل ضمن صاحب السيف دية ولو يضمن بالكل حال
 مر على نائم فقتله بربليه فرق ساقه ثم سقط عليه فاعور عينه ثم مات الواقع
 فمات الواقع ان شئ الرجل نائم لانه تلف بصعده وعلى النائم دية الواقع ولو مات
 جوعاً فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم لانه مات بفعل نفسه
 وبفعل النائم فمات من فعله هدر وما كان من فعل الواقع فهو معتبر ولو
 رشت الماء في الطريق معطط به الحمار ويضمن وان لم يربش كل الطريق ولو
 امر السقي او غير بالرش على فتاد كانه معطط به انسان ضمن الامر دون المام
 ولو وضع كناسة في الطريق ملط به انسان ضمن لانه متقدي فيه وان كان
 طريقاً غير نائمة وهو من اهله لم يضمن وكذا اهل بيته بنوا فيه بنوا او
 حفروا بئر او صنقوا خشباً معطط به انسان لاضمان عليه لان ولاية النظر
 لهم ولو بني واحد من غيره او حفروا بئر فالضمان واجب ولو علق اهل المسجد
 ثوباً في الدية او وسط فيه حصيرة او القى فيه حصاة فخطف فيه رجل لم يضمن
 وان كان الذي يخطف ذلك من غير العشرة ضمن ولو جلس به رجل منهم فخطف به
 رجل لم يضمن وان كان في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن سواء كان جالساً
 لقراءة القرآن او التعليم او الصلوة او الام فيه في شأ الصلوة او في غير
 الصلوة او صدقته ما را او فقد فيه بلا اعتكاف وان فقد فيه للاعتكاف بطل
 لا يضمن وان جلس رجل من غير العشرة فيه في الصلوة معمل به انسان سعى
 ان لا يضمن وفي فتاوى اهل السمرقند وان جلس للصلوة لا يضمن بالاجماع
 ولو حفرت في سوق العامة لمصلحة المسلمين او سجد فمات فمات به انسان
 فان كان بغير اذن الامام يضمن مملوك حفرت بئر فوقع فيها انسان فمات
 فقتله المولى بالدية ثم وقع فيها اخر ومات فانه يدفع المملوك كله او سدده
 ولو كان الحافر صبياً فالضمانات كلها في رقبة العبد ويجا طيب المولى يدفع او

دفع سنا

وضع كاس

على فركه

وقد ذكر في
الربيع من هو وابتدا

او بالكلية اجمع الارش ولوح في الطريق في آخر حفر في اسفلها ثم وقع فيه انسان
فالفنا على الاول ولوح في طريق مكة في غير من الناس لاضمان عليه
ولوا استاجرا لدية فخر فيون له بمرافق عليه من حفر فمات احد على كل واحد
من التكتة اليقين الربيع الدية وهذا الربيع ولوا استاجرا لدية فخر فيون له بمرافق عليه من حفر فمات احد على كل واحد
عليه او كاتبا يحفر فيون بمرافق فماتت عليهم لاضمان على المستاجر في الحفر والمكات
لان استلجان فيما ليس بحسبه وبصمن ممة العبد لولا لان استلجان عصب و
جناية عصب في الحايطة المايل واذا كان الحايطة الى الطريق المسلمين فظول صاحب
لنفسه واشهد عليه فلم ينفقه في مدة نقد على بعضه حتى سقط من مائل
به من نفس او مال ثم ماتت به من النفوس بحسبه الدية وبماله العاقلة وما
ماتت به من الاموال كالدواب والفرس من حفرها فيما له وضوهر لا شهاد
ان ينفذ الرجل اشهد فاني قد ينفذ الى هذا الرجل في هدم حايطة هذا
في الحفر في صورة الاشهاد اذا كان الحايطة ما يلك الى الطريق ان ينفذ
واحد من مرض الناس حايطة هذا ما يلك الى الطريق او يحفر او ينفذ فانه
وان كان ما يلك الى ملك الغير يقول ذلك صاحب الملك ولو مله ان حايطة ما يلك
سفي كان لقدمه كان ذلك مشورة والمطالبة بالهدم يكتفي والاشهاد ليس
بشرط الا يجاب الضمان الا انه نصار اليه شي مطالبة هتدا لتجاهد ولا يصح
الاشهاد ببل ان الحايطة لا تقدم التقدي ولو بنى الحايطة فاني يكتفي بالابتداء
بضم مائل بسقوط من غيب اشهاد كافي اسراع الحاح وبمصل شهادة رجل
وامر اثنين على التقدم بشرط الترك في مدة نقد على بعضه فيها ولسوى ان
بطلبه مسلم او دمي او امراه او مكاتب ويصح السعد اليه عند السرطان
ونعيم وان مال الى دار رجل فاططالبة الى مالكا لدار خاصة فان كان
فيها سكان لهم ان يبالوع ولو احده صاحب لدار او ابراه منها او فقل
ذلك ساكني الدار فذلك جارين ولا ضمان عليه فيما تلف بالحايطة لان الحق
لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فاجله القاضي او من شهد عليه حيث لا يصح
ولو باع الدار بعد ما اشهد عليه وقبضه المشتري بربى من ضمانه ولا ضمان على
المشتري لانه لم يشهد عليه ولو اشهد عليه بعد شراء فهو ضمان من فالاصل
انه يصح التقدم الى كل من يمكن من نفق الحايطة ومنع الهوى ومن لا
يتمكن منه لا يصح التقدم اليه كالمعتق والمستاجر والمودع وساكن الدار
ويصح التقدم الى ابراهن لتقدمه على ذلك بواسطة الفحار والى الوصي و
الى اب اليقيم فانه في حايطة الصبي بقيام الغلاية ولو سقط الحايطة المايل على
انسان بعد الاشهاد فقتله فيعثر بالقتل فغير مقطب لا يضمنه وان عطلت
بالنقص حننه والاشهاد على الحايطة شهاد على النفس لان المقصود الا متناع
عن الشغل ولو عطلت بجر كانت على الحايطة فسقطت بسقوطه وهي ملكه فنه

بنى الحايطة المايل الى الدار

لان كان

وان كان ملك غير لا يضمنه فاذا كان الحايطة بين خسة رجال اشهد على احدهم قتل
انما ضمن خمس الدية ويكون ذلك على عاقلة وان كان دار بين ثلثة فخصر احدهم
فيها بمرافق او بنى حايطة فقتل به انسان فعلى عاقلة ثلثة الدية ع حايطة ما يلك الى
الطريق فاشهد على صاحبه فالهدم الحايطة معرب منه دابة فمسلت مرجلا ولا ضمان
عليه الا ان يسقط الحايطة على انسان ودابة وقتله وهذا بمنزلة رجل وضع مسيل
ما على طريق العامة فمردت دابة ووقع على انسان وقتله فلا ضمان عليه كذا هنا
سجد ما حايطة فالاشهاد على الذي بناه وكذلك حايطة الوقت على الساكنين
فذلك يكون على عامله الذي وقف رجل بنى حايطة ما يلك الى ملك غير او
الى الاصل فهو ضمان لما عطلت بسقوطه سواء طوبى العصور ولا ولو بنى في
ملك نفسه فالحايطة ولو اشهد عليه بالعصر حتى سقط فانه لا ضمان عليه
ولو اشهد عليه وزهب بطلبه من سقطه فسقط الحايطة لا ضمان عليه ولو
اشهد عليه في الطريق فماتت من القاضي او ممن اشهد عليه اياها فاحده
فهو باطل لان الحق لجامعة المسلمين فلا يجوز ابطاله ولو كان ما يلك الى دار رجل
فاحده صاحب الدار وابراه جاز وكذلك ان فعله ساكن الدار ولو انكسر
العاقلة ان يكون الدار ملكا لصاحبهم فلا عقول عليهم حتى يشهد الشهود
ان الدار له فالحاصل ان الدية لا يجب على العاقلة في هذه الصورة الا باثبات
ثلثة اشياء احدها ان يكون الدار له والثاني الاشهاد عليه في هدم الحايطة
والثالث ان المقتول مات بسقوط الحايطة عليه فان اقر دوا اليدين
الدار له لم يصدق على العاقلة ويجب عليه دية القتل حايطة العبد الناجر
اذا سقط على انسان وماتت بعين عاقلة مولاة انما يكتفي على العبد دين
وقد اشهد على العبد وكذا اذا كان عليه دين مستغرق وهذا اذا سقط على
الادبي ولو بنى رجل في الطريق او السوق باذن الامام فهو بمنزلة البناء
باذن المالك وهذا في اسواقهم بالكوفة اما في بلادنا السوق لا صاحب
للوامت فلا يكون لاذن السلطان فابرة وقيل الاذن مستقيم اذا كان
سوقا فيه طريق فيه طريق فانه لان الطريق اذا كان نافدا يكون النذر
في ذلك الى السلطان ع ولو جن جنوا مطبقا بعد الاشهاد عليه او ارتد
والسياذ بالله ولحق بدار الحرب وقضى لبقائه ثم ماد مسلما فزدت عليه
الدار ثم سقط الحايطة بعد ذلك وتلف شيئا كان هدرا وكذلك لو افاق
لجنون وكذا لو باع الدار بعد ما اشهد عليه ثم ردت عليه نفقا او غيره او
حيثا روية او بخيرا بشرط المشتري ثم سقط الحايطة وتلف شيئا لا
يجب الضمان الا بالاشهاد مسبقا بعد الرد ولو كان الحايطة المايل ميراثا
فاشهد على بعض الورثة عجب الضمان على الوارث الذي اشهد عليه والحايطة
انما كان مشتركا بين اثنين فاشهد على احدها فهو بمنزلة ما لو اشهد على احد

نرم الطريق النافذ الى الدار

الورثة رجل مات وترك دارا حايطة بالدار ولا يتركها ميت شيكا
 هذه الدار وعليه دين أكثر من قيمة الدار وترك ابنه لا وارث له سواه فان
 الاشهاد على الحايطة المائل يكون على الاب وان لم يملك الابن الحايطة فان
 سقط الحايطة بعد الاشهاد على الابن كان الصمان على عاقلة الاب فقط **ط** حايطة
 لرجل بعينه مائل الى الطريق بعينه مائل الى دار قومه فاشهد عليه اهل الدار
 فقط ما كان ما يليك الى الدار وما كان ما يليك الى الطريق كان صاحب الحايطة ضامنا
 لان اهل الدار من جملة الهامة فضع اشهادهم على البهتين وان كان الذي سقط
 على صاحب الحايطة من غير اهل الدار مع اشهادهم فيما كان ما يليك الى الطريق
 حايطة طويلة وهو بعينه ولم يرد الدار في سقط الواسي وفيما لو اوى وقتل اناسا
 يضمن الحايطة ما اصابه الواسي منه فاشهد عليه لان الحايطة اذا كان بعينه الصنة
 كان بمنزلة الحايطين وان كان ضامنا لكل سفل رجل وعلى الاخر وهو اكل
 فاشهد عليها ثم سقط القتل وقتل اناسا كان الصمان على صاحب الحايطة
 وممان من عطب بالقتل الاول لا يكون على صاحب الحايطة ولو ان رجل
 اخذ رجلا وفيه حيا فمات وجب على عاقلة الدية ولو رمى بالثب من
 دار الى سكة فاذن او الى الطريق فغضب به انسان فعلى اخشيائنا مشايخنا
 في دارنا انه لا يضمن استحقاقا للعرف ولو حفر به في الطريق فوضع
 انسان آخر عرجا على راسه فيعمر به انسان فوقع في البئر وهو لا يملك
 فالصمان على الواضع وان لم يكن وضعه لكن جابه سيل فالصمان على الحائر
 ولو عثر بتره فوقع فيه او وقع من سطحه فيه فهو على الحافز ولو وقع
 وسلم ثم اراد ان يخرج فتعلق بشئ حتى اذا كان في بعضها سقطا وهكذا
 لا يضمن الحافز كالوصي في اسفلها فغضب لمصر في موضعها من الارض
 لم يضمن الحافز الا اذا اقتلعها الحافز فوضعها في ناحية البئر ضمن ولو وضع
 فيها انسان حديرة او حجر جهلك به الواقع فعلى الحافز الصمان على الضمير
 ولو جعل الحافز فيها طامكا او متاعا وسد راسها واستوثقها فجا اخذ
 ورفع الطعام والمتاع فوقع فيه انسان فالصمان على الاول لانه يقهرها
 بعد وضع الطعام والمتاع ولو وسع الاخر فمات فالصمان نصفان وفي بعض
 الفتاوى ان دفع من الجانب الذي وسعه فعلى الثاني وان وقع من الجانب
 الاخر فعلى الاول ولو وقع على رجل في البئر فهلك فالصمان على الحافز ولو كان
 البئر في ملكه ضمن الواقع ولو حرج الواقع فخرج فخرجه آخر خطا فالصمان
 نصفان واذا اهدأت على الاخر فحفر فوقع هدمه ولو كان آخر اهلك
 بعضهم فهو على الباقيين ولو وقع الاخر فيه فزاعه من الهمل ولم يعلم
 فهو على المستاجر دون الاخر ولا يبيع الاشهاد فلان من الحايطة واذا وحي
 بعينه صح الاشهاد حتى لو سقط كله ضمن لان يكون طويلا يعرف انه لا يملك

حايطة طريق بعينه اه

دفع الى خريفا

هفرا

لا يبيع

لا يبيع الاشهاد في الباقي حتى لو سقط ضمن حصة ما وحي ولو اسند على حايطة مال فوضع
 انسان عليه حجر فسقط فري بالحجرة على انسان ضمن الحايطة ولو عثر بالحجرة لم يضمن ولو
 اشهد فسقط على حايطة آخر فماتك به انسان فضمن المقتول الحايطة على الاول و
 النقص له ولا يضمن ما تلف ينقص الثاني ولو كان الحايطان له يضمن ما تلف ينقص
 الثاني ولو وقع الحايطة الصحيح بنفسه لم يضمن ما تلف به فان كان الاشهاد
 على المائل ليلا يقطع على الصحيح ولا يخاف عليه واذا اشهد على حايطة مائل او على
 فبالريح فسقط وهو كسقطه بنفسه والحايطة المنفرد كالمائل ولو وضع
 في الطريق صبيكا لا يقدر على التحول فوطى عليه انسان فوقع على الارض فما تضمن
 الواضع دية الواقع وعلى عاقلة الواقع دية الصبي وان وقع عليه فما تضمن نصفه
 والنصف على الواضع وعليه اجبتا دية الواقع ولو اتى الصبي او قطعه والنه فمات
 السبع فأكله او فحشش او قتل بانه فقتله البرد ضمن عاقلة البالغ ومن قصد
 قتل انسان فحرب فاشد آخر داسكه حتى لحقه فقتله لا ضمان على الميك اذا
 وضع العمل لبيترج فحربه راكب فغرت به الدابة فاضديه ضمن الراكب ولو
 وضع جرحين في الطريق فقتل خرجت احدهما على الاخرى فأكسرتا ضمن صاحب
 القائمة للاخرى لان ملك زالت عن مكانها هذا اذ تخرجت عن مكانها وان
 خرجتها الريح فماتها بوطبها انسان فلا ضمان ولو تخرجتا فأكسرتا ضمن ولو
 بعتيكا في الطريق في المصرد فمات فمات على ضمن ولو اصابه فارسان
 فذية كل واحد على عاقلة الآخر ولو اصابه من السفينان اذا كان يفعل الراكب
 بالملاح يضمن والصمان في النفس وفي المال يضمن الملاح ولو تزدى من جبل
 وهو نايم على رجل او من حايطة له او لغيره فذية الرجل على عاقلة ولو مات
 معايبا فان كان الاسفل يمشي في الطريق لم يضمن لان كان قائما او قاعا فمات
 عاقلة الدية الا اذا كان في ملكه لم يضمن ولو سقط ميتا لم يضمن ما عطب ولو
 ضرب بسقط ميتا او حيلا يطيق الدار حتى مات مكانه ضمن الضارب ما عطب
 ولو ما سبكو فوقعها على وجوهها فعلى عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه فان وقع
 احدهما على وجهه فذية على عاقلة الآخر ولو انقطع الجبل فوقع فلا شيء وان كان من قطع
 انسان ضمن القاطع صبي في يد ابيه حدة انسان والاب يملك فمات ضمن للمادة
 وكذا اذا كان دعيته او لو حدثاه صمنا ولم يرث الاب من ولده ولو عثر رجل
 فجذبه فسقط الانسان فقتل الذراع العاض والاسنان هدر بخلاف الثوب
 مسجذبه صاحب الثوب فضمن النصف ولو اخذ يده لمصافحة فخذ بها لم
 يضمن وان عمرها واذا هضم يضمن الاب والوصي بالضرب ولا يضمن الاسناد
 ونحوه ولو ضرب الاستا بغير اذنتها ضمن ولو خشنه باذن الاب ففقط المشقة ضمن
 كالا لدية ولو مات فالنصف وهذا كمن ضرب انسان فذهب عقله وسمه
 بغيره وشمه وذوقه وشعره مست ومات ولو مات فدية واحدة ولو قتل

دفع الى الصبي

سطح بغير الرزق

دفع الى الرضا

اقتالها بالركب

تخرج بالخنزير

الاصطدام

مراعبا

ضرب الحق

الاب فرجه فمات لم يضمن لانه مباداة ولولا لاضر باعدي ما به سوط فضر بها احدها
 سوطا والاخر ما بقي فله ضمان ولو حال عليه بخون او صبي لم يضمن القتل ويكفر بجهده
 فان ابتلع وقتله ضمن ولو رمى الى مرتد لم يضمن فان اسلم ولو رماه ثم ارتد ضمن
 ولو رمى عبدا فقتل ضمن القيمة للمري جناية البهيمه **والجناية عليها** الركب ضامن
 لما اقطاب الدابة ما اصاب يديها او رجلها او براسها او كدمت او حطت او صدمت
 ولا يضمن ما يجرى عليها او ذنبها ولا اصلان المروى في طريق المسلمين مباح بشرط
 السلامة لانه ينصرف في حقته من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركين
 كل الناس فقلنا بالاباحة مقيلا بما ذكره المتقدم انظر من الجانبين ثم اذا قصد
 بشرط السلامة عما يمكن الاحتراز عنه فلا يضمن فيما لا يمكن التحرز عنه لما فيه
 من المنع من التعرض وسد بابيه وهو مفتوح والاحتراز من الايضا وما صارت
 ممكنة فانه ليس من ضرورات التيسير فتقيدنا بشرط السلامة عنه والنجاة
 بالرجل والذنب ليس يمكن الاحتراز عنه مع السد على الدابة فلم يضمنه فان
 ادفعها في الطريق ضمن السجعة ايضا وان اصاب يديها او رجلها حصاه او
 بيلة او آثار غبارا او حجر صغيرا ففقا عين انسان اذا صدق ثوبه لم يضمن وان
 كان حجرا كبيرا ضمن وان رأت او بالث في الطريق وهو يسير فغلب
 انسان لم يضمن وكذا اذا وقفها لذلك وان وقفها لغير ذلك فغلب انسان
 بر وقفا او بولها ضمن والسابق ضامن لما اصاب يديها او رجلها والعائد
 ضامن لما اصاب يديها دون رجلها والمراد النجاة وتكثير المشايخ
 ان السابق لا يضمن العجبة وان كان يراها صمت اذ ليس على رجلها مما ينفذ به
 فلا يمكن للخصم خلاف الكرم لامكانها كجها محامه ويجوز ان يطوق اكثر النسخ
 وهو الاصح وفي الجامع الصغير وكل شيء ضمنه الركب ضمنه السابق والقابض
 ومن ساق دابة فوق السوح على رجل فقتله ضمن وكذا على هذا سأل
 دابة كاللحم ونحوه وكذا ما يحمل عليها ومن قاد فطارا فقتل ضامن لما اقطا
 فان وطئ بعرا انسانا ضمنه القاييد والدية على العاقلة وان كان معه سابق
 فالضمان عليها وهذا اذا كان السابق في جانب من الابل اما اذا تقسط
 اخذ بزمام واحد فضمن ما عطف بما هو خلفه وضمنان ما تلف بما بين يديه
 فان ربط رجل بعيرا الى القطار والقاييد لا يعلم فوطى المربوط انسانا فقتله فغلب
 عاقلة القاييد الدية ثم يجمعون بها على عاقلة الرابط هذا اذا ربط والقتل
 لانه امن بالقود دلالة فاذا لم يعلم به لا يمكن المحفظ عن ذلك فبكون قرارا
 الضمان على الرابط اما اذا ربط والابل قائم ثم قادها ضمنه القاييد ومن ارسل
 بهيمة وكان لها سابقا فاصاب في فورها ضمن ولو ارسل طيرا وساقه
 فاصاب في فورها لم يضمن ولو ارسل كلبا ولم يكن له سابقا لم يضمن ولو
 ارسله الى الصيد ولم يكن له سابقا فاحد الصيد وقتله حل واذا ارسل دابة

فادفعا

طريق المسلمين فاصاب في فورها فالمرسل ضامن ولو انقطعت بيمته او سيرة انقطع حكم
 الارسل الا اذا لم يكن طريقا آخر سواه وكذا اذا وقعت ثم سارت بخلاف
 ما اذا رقت بعد الارسل في الاضطراب ثم سار فاحد الصيد ولو ارسل
 بيمته فاصدت ذمعا على فورها ضمن المرسل وان مال بينا وشمالا وله طريق
 اخر لا يضمن ولو اعلنت الدابة فاصاب مالا او آدميا ليلدا وقفا لا ضمان
 على صاحبها بشاة لفضاب فصب عينها ففنيها ما نفصها وفي عين بقره الجزار
 وجزوه ربع القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس ومن سار على دابته
 في الطريق فضر بها رجل او جنسها محب حلا او ضربته يديها او ضربته بصدسته
 فقتله كان ذلك على الناخر دون الركب وان كان واقفا دابة على الطريق يكون
 الضمان على الركب والناحر نصفين لانه مقتدى في الاتفاق وان قبح الناخر
 كان دمه هدر وان الت الركب فقتله كانت دية على عاقلة الناخر ولو جهش
 بحده على رجل او قطاه فقتله كان ذلك على الناخر دون الركب والواقف في ملكه
 فالذي ليس في ذلك سواء وان حسمها باذن الركب كان ذلك بمنزلة فعل الركب لو حسمها
 ولا ضمان عليه في حسمها ولو وطأ رجل دابة سرها وقد حسمها الناخر باذن
 الركب فالدية عليهم جميعا اذا كانت في فورها الذي حسمها ولا يرجع الناخر على
 الركب بما ضمنه في الايضا واذا اجتمع الركب والسابق والقاييد والمربط فاشتر كل
 في الضمان ارباعا ولا كفارة على السابق والقاييد وعلى الركب الكفارة اذا
 رطبت انسانا ولو ارسلها في فورها غير ضمن الراد ما اصاب في فورها ولو
 ربطها في الطريق او في ملك الغير اذن اهله بغير اذنه ضمن ما اصابته وان
 حانت في رباطها وان وقعها في السوق الذي يوقف فيه الدواب للبيع فان
 كانت سوق الشيطان او باجر لم يضمن النجاة وغيره وان وقعها على باب الدكان
 وقد تقف الدواب مائة ضمن ولو ربطها على بابه ضمنه في الطريق فامر غيره في
 الخس وهو كبا وليس يركب فالضمان على الركب ولو اكرى حمارا فوقعها في
 في الطريق على اهل مجلس فيعلم عليهم فتحسمها صاحبها او ضربها او ساقها تسحب
 ضمنا وهو كالامر بالسوق ولو بيمتها في مضروب في الطريق ضمن الذي يضره
 ولو ركبها صبي بامر ابيه فامر صبي بالخس نعمت انسانا ضمانا كان ما ذنا فالأ
 غلى ان احسن وان وطئت انسانا وكان سيرها من الخس ضمن عاقلة فمما
 ولا يجوز وكذا اذا امر عبدا بالخس لا يرجع عليه عاقلة الصبي حتى يمتق ولو ارسل
 للرصبا بالخس لعمه مولا بهن الدفع والعتام يرجع بقيمته على الامر وكذا فها
 او قادها العبد بامر الحر وان اجتمع الركب والسابق والقاييد يشتركون في الضمان
 فان كان السابق وسط القطار فعليه ثلث الضمان لانه سابق وقاييد وان كان
 احياا وسطها واحياا يتقدم ويتاخر فهو سابق والضمان نصفان ولو كان
 راكبنا وسط القطار لا يوق شيئا لم يضمن ما بين يديه ويشتركهم فيما اصاب

ضمنه الراب

او قن سبب الزمان
او اعز كلب

بغير ومأخذه ولوا وقف سبكا في الطريق ضمن ما اصابه السبع وكذا الهوام
الا ان ينصرف عن حاله وكذا يضمن اذا التقى شيئا من ذلك على انسان وان اغرى كلبا
فان اخذه على الفور ضمن وان كان بعد ضمن واذا جاز على الباقيين وقد قرنا
فنادها او طردهما تحت احدهما الاخرى يضمن **م** ولوا وقف دابة على بالسيح
ان كان الامام قد جعل المسلمين عند باب المسجد موقفا فلا ضمان عليه ما اصاب
في وقتها وكذلك سوق الخيل والسلاحيين اذا كان الامام اذن فيه فلا ضمان
على واقف الدابة من بعد دسا ورجل او ولد او لعاب وكذلك ان كان
راكبا عليها وكذا ركاب العلاء من الارض وكذلك طريق مكة اذا كان ولها
في غير المحلة فهو كالوقوف على الطريق العام واذا كان سائرا في هذه المواضع الذي
اذن الامام بالوقوف فلا ضمان على احد وان كان الراكب واقفا على بعض الطرق
التي لم يودن الذي له بالوقوف فيها فضرر الدابة انسان معصاة نافية الدية
على الضارب والراكب يضمن على ما قلناه ولا كفارة عليهما ولوان رجلا كان
يعود تقاربا واخر من خلفه لظلمة يسوقه وعلى الابل قوم في الحابل بنام او صرام
فوقطع بعير منها انما تقتله فالدية على عاقلة القايد والسائق والركبان على البعير
الذي وطئ والركبان الذي قتلهم البعير على عواقلهم على عدد رؤسهم ولا كفارة
على راكب البعير الذي وعلى صاحبه لانه بمنزلة المباشر رجل دخل بغير ائذنه
في دار رجل وفي الدار بعير لصاحبه الدار فوقع البعير على بعير صاحب الدار
وقتله ان ادخله به اذن صاحب الدار فلا ضمان على احد وان ادخله بغير
اذن من سعى ان يضمن كما اذا التقى على انسان فنهشته الحية ومات ضمن كذا
مناجذوف ما اذا وقع سكين الى وجهه فضرر الضيق على انسان وقتله فانه
لا ضمان على النافع رجل حمله على دابة بان قطع يديها او رجلها او نجي شاة
فصاحبها بالخيار ان يشأ ضمن قيمته وسلم اللحم والدابة وان شأ مسكه ولا
يضمن شيئا هنا اذا كان له قيمة بعد ما قطع ايدها ما اذا الركن فله التعظيم
لا غير ولو دج حمار فله ان يمسه ويضمنه النضمان لان جلد الحمار له الثمن ولو
قتله لبسره التعظيم بالنضمان بل يضمنه بالقيمة ولو ما عين حماره الخيل
ولو نخس بعيرا بغير امر الراكب فالناحس ضامن ولو نخت الناحس فقتله
فدمه هدم لانه حصل بفعله ولوا وقف دابة في ملكه وملك شريكه لم يضمن
ما اصاب شيئا بيدها او برجلها لان الاتفاق من جملة الكف والمكان من
جملة الكف كان له ان يهل كوضع المتاع في الدار المشتركة فلم يكن مقتله
رجل اخذ بيد انسان فحصد صاحب اليد من دمه وكسر يده ان كان اخذ
المصلحة فلا شيء على الاخذ وان اخذ لانه فله صاحب اليد ضمن الناحس
قيمة اليد رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب
فالسوق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب الا ان اضر بالابن في

متودعها

دم الناس

حرمه لابل وحقه العلم الزرع

الادب

ادبها والموت ضربة اليتيم فمات ضمن وان ضرب المعلم ان كان بغير اذنهم فهو ضامن
وان كان باذنهم فانه لا ضمان عليه رجل ضرب من وجته في ادب فمات ضمن وعلى الادب
في ضرب الابن الكفارة والدية على العاقلة وعلى المسلم الكفارة دون الدية وعلى الزوج
الكفارة والدية جميعا رجلا من صاحبه فقتل رجل الجبل حتى وقفا وما تضمن
القاطع ديتهما وفيه الجبل رجل دخل على رجل فاوى عليه بالنفوس على سادة فجلس
عليها فاذا حشها قارورة فيها دهن ولم يعلم به فادفت القارورة وذهب الدهن
وفرقت السادة فمات الدهن يضمن لانه ينفق بصنعه وفي السادة لانه لا ضمان عليه
لانه جلس بامر ولو كانت القارورة تحت الملاء وقد عطى فاوى بالجوارح عليه
ليس على الجالس ضمان ولو اذن له بان يجلس على السطح ما حلف به فوقه على
ملوك الامر فانه يضمن رجل امر صبيًا بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي
ويجمع عاقلة على عاقلة الآخر ولو اعطاه عصا او حديد او شيئا من السلاح يمسه
او يامر بشيء فقتله ضمن عاقلة الرجل دية الصبي ومن استعمل صبيًا بمحرم
في عمل بغير اذن وليه ونفذ الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامنا لان
استعماله جنائية فما يتولد منها كان مضمونا عليه ولو قتل نفسه لم يضمن ولو
عصب صبيًا حراما ضمن دية ان قتل او اصابه حجر او جرح وان مات حمله به
لم يضمن الا لحياته او اكل سبع او ردى لانه مسبب للثمة ولو حمله على دابة
نسقط ضمنه لو كان مثله يركب او لا يركب فلو ستر الصبي ثم سقط لم
يضمن الرجل لان السير يكون مضافا الى السير الصبي والرجل لم يامر بذلك
فلا يضمن الرجل كما لو دفع سكينًا الى يده فقتل نفسه ولو سارت الدابة والصبي
لا يقدر ان يست على الدابة ولا يستك واخطات رجلا هدم دمه لان يرها
غير مضاف الى الصبي فضا كان لو كان على الدابة رجل ضارب واقطاب رجلا
هدم دمه كذا هذان رجل صاح صبيًا وهو على حائط فوق ومات لاضمان عليه ولو
قال لصبي بحرق احد هذه الشجرة وانفرض في ثمارها فضعه فسقط ضمن وكذلك
لو امر رجل شئ او بكس الخيط بغير اذن وليه فقتل الصبي من ذلك ولو قال
احد هذه الشجرة ولم يقتل الصبي في ثمارها او قال انقض الثمار لنفك فسقط
دمات اخنوخ المشايخ فيه والاصح الضمان وكذلك اذا وقع السلاح الى
صبي ولم يقتل امسكه فقتل الصبي بالسلاح الخنا ان يضمن قوم حاضر
واجيش المشركين ثم جاء رجل ورمى بالمنقب الى حصنهم فاصاب حائط الحصن
ثم رجع واصاب انسانا والرامي وارث المضارب فلا ميراث له وعليه الدية
والكفارة ولو وقع في الحصن فاصابه وهو في الحصن لا شيء عليه لان دمه
هدم وكذا لو قام في صف المشركين لانه منهم وكثر سوء ظنهم الا انه لم يقصد
بذلك رجل يبيت غلاما لانسان في حاجة له بغير اذن سيده ثم ان الغلام
راى صبيًا يلعون فانه يالهيم وان تقى فوق بيت فوق منه فهلك فاضمان على

مأخذه

ارصبتا او اسلمه

المسل لانه باستعمال العبد صار غاصبا جناية المملوك والجناية عليه واذا جنى العبد جناية
خطا قيل مولاه امانا ان تدفعه لها او بعده فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فناه فناه
بارئ منها وكل ذلك يلزمه حاله وان لم يحضر شيئا حتى مات العبد بطل الحق الجاني عليه لغوات
محل حقه وان مات بعد ما اخذ العبد لم يزل الجاني الحق من رتبة العبد الى ذم المولى
فان عارضه في مبدل العبد كان حكمه الجناية الثانية حكم الاول فان جنى جناية ثلثين قيل المولى
امان ان تدفعه الى ولي الجنايتين بينهما على قدر معهما امانا ان بعده بارئ من كل واحد
منهما وان كانا جماعة يقتسمون العبد المدفوع على قدر حصصهم وان قدما جميع
ارواحهم ولو قيل واحدا وقفا عين آخر يقتسمان بالثلاثا والمولى ان بعدى من بعضهم و
يدفع الى بعضهم مقدار ما تعلق به حقه من العبد فان اعتقه المولى وهو لا يعلم
بالجناية ضمن الاول من قيمته ومن اشها وان اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش
وعلى هذين الوجهين البيع والهبة والنذر والاستيلاء ولو باعه بقاء فاستأجره بغير
مختار حتى يملكه ولو باعه مولاه من الجاني عليه فهو مختار بخلاف ما اذا اوهبه منه ولو
ضربه فتغضه فهو مختار فاذا كان عالما بالجناية وكذا اذا كانت مكر فوطئها بخلاف ما على الشيب
ومن لم يدان ان قتل فلا تارا ورعيته او تحتها فانتحر فهو مختار للعقد ان فعل
ذلك وان قطع العبد يد رجل عمدا فرفع اليه بغير مضا فاعتقه ثم مات من اليد
فالعبد صلح بالجناية وان لم يفتقه رده على المولى وقيل لا ولا امانا ان اراد فاعف عنه
ووجه ذلك هو انه اذا لم يفتقه ورأى سببا ان الصلح دفع باطلا لان الصلح كان
من المال لان اطراف العبد لا يجري القضا من بينهما وبين اطراف الحر فاذا سري
سبب ان المال غير واجب وانما الواجب العقد فكان الصلح واقعا بغير بد
فيطل والباطل لا يورث بالشبهة فاذا جنى العبد لما دون الجناية وعليه ان
دفعه فاعتقه المولى ولم يعلم بالجناية فعليه قيمتان قيمة لصاحب الدين وقيمة
لاولياء الجناية واذا استأنست الامة المادون لها ولدت فانه يباع الولامها
في الدين وان حثف جناية لم يدفع الولد معها رجل ولا اذا كان العبد لرجل زعم ان
مولاه اعتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطا فلا شيء له واذا اعتق قبل ان يملك
اذا كان خطا وانا عبيد ولا الاخر ثلثه وانت حر فالقول قول العبد ومن اعتق جناية
ثم قتل لها فطلعت يده وانت امتى وقالت قطعها وانا حر فالقول قولها وكذلك كل ما اخذ
الايلع واحراما مثل فاذا امر العبد المحجور عليه صبيغا بقتل رجل فقتله فعلى عاقلة الصبي
الدية لانه هو الفاعل حقيقة وعمدة وخطا وسواء لا شيء على الامر وكذا اذا كان
صبيغا ولا رجوع لعاقلة الصبي على الصبي الامر بان يكون العبد من صبيغا مأمورا محجورا عليه
العتق وكذلك ان امر صبيغا بمعناه ان يكون الامر صبيغا مأمورا محجورا عليه
مخاطب مولى الفاعل بالدفع او العتق ولا رجوع له على الا ولحقه المال في جيبان يرجع
بعد العتق باقل من العتق وقيمة العبد وهذا اذا كان القتل خطا وكذا اذا كان عمدا
فالعبد الفاعل صغير لان عمده خطا اما اذا كان كبيرا فحجب القضا من حرمانه من الحر والعبد

عند الصبيغا وله الكفاية
في العتق من او عبدا

واذا قيل العبد رجلين عمدا وكل واحد منهما وليان فعتا احد راي كل واحد منهما فان المولى
يدفع نصفه الى الاخيرين او بعده بشرط الاف درهم فان كان قبل احدهما عمدا والاخر خطا فعتا
احد ولي العبد فان فناه المولى فناه بجملة عشر الف الف للذي لم يبيع من ولي العبد وشرة
الاف لولي الخطا وان دفعه اليهم اثلاثا ثلثا لولي الخطا وثلثه لغير العاني من ولي العبد واذا كان
عبد بين رجلين مصل فرما لها فعتا احدهما بطل المبيع **ع** مكره حفر بئر في الطريق فأت فيها
انسان فعتاه المولى بالدية ثم وقع فيها آخر يدفع كل المملوك او بعده عبد حفر بئر في
الطريق فوقع فيها انسان ومات واعتقه المولى وهو عالم بالحيلة فعليه الدية فان وقع
فيها آخر شارك وليه ولما لا في الدية فغضب فيها الاول فعتا بالدية والثاني بمقتدر
القيمة جارية حسب وهي حامله فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجناية صار مختار
العتق ان جاز الطالب قبل ان يضع او بعده ما وضعت ولو لم يكن عالما فان حضر الطالب
قبل ان يضع خيرا نشأ ضمن لولي قيمتها حامله وان نشأ اخذها حامله بجنايتها وكانت له ولو
حر وان حضر بعد ما ولدت خيرا المولى نشأ دفع وان نشأ فدى ولا سبيل له على الولد جارية
من رجلين فولدت فحجف ولدها مادها احداهما وهو علم بالجناية فعليه الدية وان لم يعلم
فعليه القيمة باع جارية فولدت عندا مشرى لافل من ستة اشهر فحجف الولد جناية ثم ادماه
البائع وهو يعلم بالجناية فعليه الدية لاصحاب الجناية لان دعوى السبا عتاق وبالعق يلزمه
الدية وعليه العتق ولو قتل العبد احدكم مريم حتى احدهما ثم صرف المولى العتق الى الجاني ان علم
بالجناية فعليه الدية فلو جنى كل واحد منهما بعد الايجاب ثم تبين العتق في احدهما لزمه الاقل
من قيمته ومن الدية وبقي لان ملكه له فيقول له ادفعه او فدى بالدية ولا يصير عتقا بالدية
عتقا للعقد لانه غير مختار بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة يمكنه صرف العتق الى غير الجاني
وكذلك لو كانت جناية احدهما قطع يد وجناية الاخر قتل نفس لا يختلف الجواب بل
قال العبدية وقيمة كل واحد منهما الف احدكم احريم قتل احدهما انما خطا ثم مات المولى
قبل البان وهو عالم بالجناية عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى في نصف قيمته
ويجب على المولى قيمة العبد للجاني فيسوف في من جميع تركته ولا يصير عتقا للعقد بالموت
من غير بيان ولو ان كل واحد من العبد بين جناية والمسئلة بجاهل باع العتق
فيها رجل لعبدان حتى احدهما جناية فقتل المولى بعد العلم بالجناية احدهما ثم مات
قبل البان فحكم العتق مأمور ويجب قيمته العبد للجاني في مائة ويجب قيمته العبد للجاني في
مال المولى لولي الجناية لوجود ذلك من جميع ماله ثم ينظر في فصل ما بين القيمة الى الدية
يوجد ذلك من ثلث مال الميت لانه فيما زاد على القيمة الى عام الدية مختار لانه يمكنه صرف العتق
الى غير الجاني كيلا يلزمه العتاء وكان متبرعا فيه فصار كما اعتقه ابتداء الجناية اذا كت او قتل
فاختار المولى القطع لم يدفع الكسب ولا الولامها ولو قطعت يدها واحدا لمولى رشتها
يدفع الارش معها اذا اختار الدفع ولو اختار المولى العتاء علم انه فقير مسلم فالدية
لازمة وهو دين على المولى سواء كان اختياري عند قاض او غير العبد المحجور اذا
جنى غير المولى بين الدفع والعتاء فان دفعه بالجناية بيع لاجل الفراء فان فضل شيء كان

مكره حفر بئر

جارية جت

جز العبد الجاني

لأصحاب الجناية وهي دفعه الى ولي الجناية لم يضمن لارباب الدين شيئا ولو دفع الى صاحب
 الدين بدنيهم كان مختارا في الدنيا لا ارش ان كان عالما والقيمة ان لم يكن عالما ولو ان
 القاصي باعه في الدين بعد ان قامت الهيئة ثم حضر صاحب الجناية ولا فصل في المثل
 بطل حق ولي الجناية لان القاصي بمنزلة الامين لا يضمن الهبة فيما يبيع ولو ان المولى
 اخرج العبد للماني عن ملكه او دين فهو مختار للعنق او قتل ولو اقر به بغيره لا يكون
 مختارا للعنق ولو ارسل الماني الجاني الجاني عليه بالاعناق فاعتقه صار المولى مختارا ولو ضربه
 ضربا شديدا اثنى فيه ونقصه وهو يعلم بالجناية فهو مختار وان لم يعلم فعليه الاقل من
 قيمته ومن ارسل الجاني الا ان يرضى ولي الجناية ان يأخذه ناقصا ولا ضمانا على
 المولى ولو ضرب المولى عنه فانصب وهو عالم به ثم ذهب اليه بغير ان يخاصم
 فانه يدفع او يعرض ولو خصم اليه في حالة الياس فضمنه القاصي الدية ثم زال الياس
 فالقصاص لا يرد ولو استقدمه بعد العلم بالجناية فغلب بالخدمة فلا ضمان عليه لان
 الاستقدام لا يختص بالملك ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصير مختارا للعنق الا اذا
 جعلها او كانت بكر لان الوطئ لا يفضيها بل يرد لها حيا وجمالا بخلاف البكارة ترك
 بخلاف البكارة ولو اذن له في التجارة تركه دين لم يصير المولى مختارا للعنق ولو قاتل
 العبد رجلا او عني العنق فادى يرجع عليه بعد عتقه ولو اوجع عتق العبد الجاني وهو
 يعلم فالدية في تركه اذا عتقه الى ماله او الورثة وان لم يعلم فالقيمة في تركه من جميع
 ماله لا ضمان استهلك واذا جنى عبد المولى ولي الجناية وحضر على اعتاقه كالورث
 ولو باعها فولدت تحت الولد فادعاه البائع لزومه الدية ولو شق العبد رجلا واختر
 المولى العنق اتم اسقنت الشبهة فمات المشجوع خيرا مستقبلا من الدرع والعنق ولو قاتل
 بنية على العبد لقتل خطأ واقر المولى عليه يقتل آخر دفعه المولى اليهما نصفين ثم يضمن
 قيمته للاول ولو اقر بثلث دفعه اثلاثا ومن ثلثي قيمته للاول وسدس قيمته للثاني
 ولو قتل العبد رجلين خطأ فعني ولي احدهما دفع نصفه الى الآخر او بعده بالدية
 ولو قطع احدهما يد وقيمته الف ثم دفعه المولى اليهما ضربا لقاطع فيه بتمه الآف
 وخمسمائة لانه يقطع اليد اسقنت في خمسمائة وضربا لآخر بعشرة الآف ثم مولا قتل
 خطأ ثم قتل اخ مولا خطأ ولا وارث له غير مولاه يوفى نصفه لقاتل المولى المملوك
 المفتول او بعده ونصفا لآخر المولى وان كان قتل اخ مولاه او لا يدفع كله الى مولى
 المملوك المفتول او قتيلا فان قتل اخ مولاه او لا يدفع ثلثه او باع العبد مولى
 المملوك المفتول وربيعه للبنت وان كان الضربة معا ولايت فهو بينهما نصفان مملوك
 حضر بغير كراهة عتقه المولى ثم وقع فيها المملوك فمات ضمن المولى قيمته لو ارش العبد
 عتق كحفي وعم ابر السيدانه حر فمات السيد فورثه هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية
 لانه صان مختارا للعنق بقوله هو حر باع جارية فولدت عندا شترى باقل من ستة اشهر
 الولد ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجناية ولا شترى عتقا فلم يقد الشترى وكل وكيل
 بعنقه فاعتقه الوكيل فادى عتق عبد فجنى العبد جناية ارشها درهم نقلا لورثته بعد

ما يكون مختارا للعنق

موت المولى لا بعده فلهم ذلك فاذا ترك العنق دفع بالجناية ويطلق الوصية الا ان يورث العبد
 من غير ما اكتسبه بان يقول لاني ان ارشها ففعل صح وصار ذلك الدرهم دينيا على
 العبد فطالبه اذا عتق كورث العبد الموصى به في ما انصبا ومات وقد جنى قبل العتق
 جنابات فالقيمة بين صاحب الجنابات ولا خيار للمولى لان ارش الجناية اذا كان اكثر
 من القيمة لا قابض في العنق بخلاف ما اذا كان الصيد قائما لان الناس اعراسا في الاعيان
 عين قطع يد رجل يذمه المولى بالجناية ثم مات المظنوعة يدفع على حاله وان احذر
 العنق في الاستحسان عتق حيا كما استقبله ع ومن عتق عبدا خطأ فعليه قيمته لا
 يرد على عشرة الآف درهم فان كانت قيمته عشرة الآف او اكثر مضى له بعشرة الآف
 الا عشرة وفي الامه اذا زادت قيمتها على الدية خمسة الاف لا عشرة ولو غصب عبدا
 قيمته عشرون الفا ومك في يد حبيب قيمته بالغه ما بلغت وفي يد العبد نصف قيمته
 لا يرد على خمسة الآف الا خمسة وان غصب من قيمتها عشرون الفا فمات في يد
 فليه تام بقيتها ومن قطع يد عبد فاعتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة
 غير المولى فلا ضمان فيه ولا اقتصر منه ومن قاتل عبدا احدا كاحد شجيا فوقع
 العنق على احدها فان شها المولى ولو قاتلها رجل يجب دية حر وقيمة عبد ومن قاتل عتق
 فان شها المولى دفع العبد واخذ قيمته واذا جنى المدبر واما الولد جناية ضمن المولى
 الاول من قيمته ومن ارشها وان جنى جناية اخرى وتدفع المولى القيمة الى ولي
 الاول بعضا فلا شئ عليه واذا كان المولى دفع القيمة بغير ضمان فلولي الجنان
 ان شأه المولى وان شأه ابيع ولي الجناية ومن قطع يد عبد ثم غصب رجل ومات
 في يد من القطع فعليه قيمته ان قطع وان كان المولى قطع يد في يد الغاصب فمات
 من ذلك في يد الغاصب لا شئ عليه واذا غصب عبد المحجوع عليه عبدا محجورا
 عليه فمات في يد فهو ضامن ومن غصب مدبر المحجوع جناية ثم رده على
 المولى فجنى عتق جناية اخرى فعلى المولى قيمته بهنما نصفين ويرجع بنصف القيمة
 على الغاصب ومن غصب عبدا فجنى في يد ثم رده فجنى جناية اخرى فان المولى
 يدفع الى ولي الجناتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول
 ويرجع على الغاصب ومن غصب صبي احرا فمات في يد فجاة او محج غير عتقه
 شئ وان مات من صاعقة نفقة تحية على ما تلت الدية وان ادع طلعاما
 فأكله لم يضمن على هذا اذا ادع العبد المحجوع بالافاس فقتله لا يؤخذ بال ضمان
 في المال ويؤخذ به بعد العتق وجناية المدبر ان كان عمكا ففصام سوا كان
 جنوب المولى او على الاحبني واخطا حكمه وجوب قيمته على المولى يوم الجناية
 ان كان الشديرا سابقا وان الشديرا بعد الجناية وهو يعلم بضم قيمته يوم رده
 وجنابات المدبر وان كثر لا يوجب على المولى الا قيمة واحدة يقسم بين
 اوليا الجناية في القسامة واذا وجد القليل في محلة لا يعلم من سله استخلف
 خسون رجلا منهم بصرهم الى بالله ما قتلناه وما علمنا له مالا ولو اخترنا

قتل عبدا

غصب العبد

عنه فادعاه

جاء الدية

اعوان بعد ودا في مد فحار لامين وابير بشهادة فاذا احلفوا ففعل على اهل الحلة
 كبرت الايمان عليهم بحق بيم حسون فان كان العدد كامدا فإراد الولي ان يكر على احدهم
 فليس له ذلك ولا قسامة على صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان وجد ميت لا اثر
 فيه قسامة ولا دية ولا اثر ان يكون بجراحة او اثر ضرب او جرح او خراج الدم من
 عينه او اذنه بخلاف ما اذا خرج من فيه او دبره او ذكره ولو وجد بدن القتييل
 او اكثر من نصفه لبدن او النصف ومعه الرأس في محله فعلى اهلها القسامة والدية
 وان وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد يده او رجله او راسه فلا شيء عليهم
 ولو وجد فيهم جبين او سفت ليس به اثر الضرب فلا شيء على اهل الحلة وان كان به
 الضرب وهو تمام الخلقة وجبت القسامة والدية عليهم وان كان ناقصا للخلقة فلا
 شيء عليهم واذا وجد القتييل على دابة بسوقها رجل فالدية على عائلته دون اهل الحلة
 لانه في يده مضار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان فائدها او ركبها فاذا اصمعوها فاعلموا وان
 مردت دابة بين قريتين وعليها قتييل فعلى القريتين وان وجد القتييل في دار انسان فاعلموا
 عليه والدية على عائلته ولا يثبت السكك في القسامة مع الملك وهو على اهل الحلة ولو
 المشتري وان بقي واحد من اهل الحلة فكل ذلك وان لم يبق واحد منهم بان باعوا
 كلهم فعلى المشتري واذا وجد قتييل فالقسامة على رب الدار ورسه ويخجل العائله في
 القسامة ان كانا حصونا وان كان غايكا فالقسامة على رب الدار بغير عليه الايمان و
 ان وجد السليل في دار مشتركة نصفها الرجل وعشرها الرجل وكأخر ما بقي فهو شيء
 الرجل ومما اشتري دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتييل فعلى عائلته البايع وان كان
 في البيع خيارا لاحدهما فهو على عائلته الذي في يده ومن كان في يده دار فوجد فيها قتييل
 لم يعقله العائله حتى يشهد الشهود انما للذي في يده وان وجد القتييل في سبيته
 فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة فالقسامة على
 اهلها وان وجد في المسجد الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية في بيت
 المال وكذلك على الجسور ولو وجد في السوق وان كان ملوكا فعلى المالك وان لم يكن
 ملكا كالشوارع العامة التي سب فيها فعلى بيت المال كان وجد في الجبل وان وجد في
 التجن وان وجد في برية ليس لغيرها عاقل فهو هدر وليس للزبي ما اذا كانت حية
 يبلغ اهل الصوف بحيث لو استنقوا لافا لثوبهم وهذا اذا لم يكن ملكا لاحد
 اما اذا كانت فالقسامة والدية على عائلته وان وجد بين قريتين كان على القريتين
 بهما وان وجد في وسط القواف منزه المأفوق هدر لانه ليس بدار احد ولا في
 ملكه وان كان محبسا بالشاغل فهو على قريته القري من ذلك المكان وان ادعى الولي على احد
 من اهل الحلة بحسبه لم يسقط القسامة عنهم وان ادعى على احد من غيرهم سقط
 عنهم واذا النفي قمر بالسجوف فاحلوا من قتييل فهو على اهل الحلة الا ان يدعى الولي
 القوم على بعض منهم فلم يكن على اهل الحلة ولو وجد قتييل في معسكر او مواصله من الارض
 لا يمكن لاحد فيها فان وجد في جنات او قطاط فعلى من بيكها الدية والقسامة وان كان

خارجا

خارجا من الصراط فعلى ارباب الاحسنة وان كان القوم لفق قتالا وجد قتييل بين اظهريهم فكل
 قسامة ولا دية لان الظاهر ان العدو قتله وكان هدر وان كان للارض ما كان فالتسك
 كالسكان فيجب على المالك فاذا اقل المستخلف بئله فلان استخلف بالله ما قتلت ولا عرفت
 له ما لا غير فلان واذا شهدا نشان من اهل الحلة على رجل من غيرهم انه قتل القتييل فاعلموا
 الاصل ان كل رجل من نصاب خصما في حادثة ثم خرج من ان يكون خصما لم يقبل شهادته
 كالوكيل اذا اخاصهم ثم عزل فاذا كانت له عروضة ان يكون خصما ثم يطلب تلك العروضة بقتل
 شهادته ولو ادعى على واحد من اهل الحلة بقتله فشهدت اهلها ان من اهلها عليه
 لم يقبل شهادته ومن خرج في تبيله فانتقل اهلها فمات من تلك الجراحة فان كان حيا
 فاشترى مائة فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه
 ولا قسامة الاصل ان كل من انتصب خصما في حادثة ثم خرج من ان يكون خصما لم يقبل
 شهادته كالوكيل اذا اخاصهم ثم عزل فاذا كانت له عروضة ان يكون خصما ثم يطلب تلك
 العروضة فشهدت اهلها بقتله ولو ان رجلا معه حرج به رفق محلة الى اهلها فمات او
 بومين فمات لم يضمن الذي محله ولا يصح ان يضمن ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فدية
 على عائلته لو رثته ولو ان رجلين كانا في بيت وليس بينهما ثالث وجد احدهما مذنوبا فضمن
 الآخر الدية لان الظاهر انه لا يقبل نفسه فكان النظم ساوفا كما اذا وجد قتييل في محلة
 ولو وجد قتييل في قريته لامرأة عليها القسامة تكرر عليها الايمان والدية على ما قلناه
 اقربا لسائل لها في السب والمرأة تدخل على العاقلة في القتل في اخيار المتأخرين لا قاتلا
 ازناها قاتلة والفاتكة تشارك العاقلة ولو وجد رجل قتيلا في ارض رجل لا جانب
 قريته ليس صاحب الارض من اهلها فهو على صاحب الارض لانه احق بها بصره ارضه
 من اهل القريته **٥** والدار اذا كانت معروضة وهي مقفلة فوجد فيها قتييل فالقسامة والدية
 على عاقلة رب الدار ولو وجد قتييل في سوق المسلمين فلا قسامة والقسامة في بيت
 المال وهذا اذا لم يكن في ملكهم فان كانت ملكهم فعلى المالك **٦** والاقاق كائنة بملوكة
 وقدر ما نكحها واذا وجد القتييل مع رجل محلة فان كان على دابة ولها سابق وقابل فعليه
 القسامة والدية ولو وجد المالك قتيلا في دار نفسه فدمه هدر بخلاف ما اذا وجد
 للزبي كنيته في دار نفسه ولو وجد قتييل في دار مكاتب فعليه ان يبع في الاول من قيمته و
 من الدية ويكون حالة ولو وجد المكاتب قتيلا في دار المولى فعلى مولا قيمته في ثلثين
 ولا تجلها العاقلة ولو وجد قتييل في دار عبد ماذون له في التجارة وعليه دين او لا
 بجملة القسامة على المولى وبحسن الدفع والغدا ولو وجد الماذون في دار مولا **٥**
 قتيلا وعليه دين فعلى المولى قيمته لغرضه حاله في ماله وكذلك لو جنى العبد جنابة
 لم يجد قتيلا في دار مولاه وكان قتلته خطأ وهو لا يعلم بالجنابة والعبد المرحون اذا
 وجد قتيلا في دار المرحون او المرحون فالقيمة على رب الدار دون العاقلة ولو اذم
 الناس بدمه لمعة فمضوا رجلا ولا يدرى من قتلته فدية على بيت المال ولو ان رجلا
 الادان بغيره نانا بالسيف فاخذ سيفه ذلك الانسان سلمه صاحب السيف

ادعى الولي على واحد من اهل الحلة

وهو قتل اهل الحلة

وهذا هو القدر الذي
يقتضيه واراء

سبعة من يد ففقط بعض اصابعه فان كان القطع من المفاصل فغلبه القدر لانه عد وان
يكن القطع من المفاصل فغلبه الدية واذا وجد الضيف في دار المضيف ففوق على
بيت الدارط ولو وجد في دار قبيل فالنسامة والدية على عائلته ولو وجد في دار
امارة في حصرها ليس فيها غيرها كرمها لايمان عليها كالرجل والدية على اقرب
القبائل منها نسبيا وكذا لو كان مكافا صبييا او مجنونا فلا نسامة والدية على اقرب
القبائل منها ولو وجد في دار وارثة لا وارثه غيره لم يقتل عائلته ولو وجد
في دار ابيه وبنته ففي بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا ينسب اليه
على عائلته وعائلتها عائلته لان لها ثلثا العسل نصفه وحدث في نصيبه لله ونصفه وهو
الثلث ونصف اخيه ثلث ولها سدس على عائلته اخيهما ولو ادعى الابن القتل على روح
اخيه فلا شيء على عائلته والاصل انه اذا وجد في دار ابيه او ابنه او امراه في دار زوجها
فالنسامة والدية على عائلته رب الدار ولو وجد في سجد او محلة بين قبائل ثلث فلا ينسب
بعد القتل ويكون اثنا وان كان من قبيلة واحدة ولو اشترى رجل دوا وحري
القبائل لثلاث قام مقام الدابة ولو كان المشتري من احد القبائلين الباقين
فالدية نصفان ولو خرج في قبيلة ولا يدري من سواه فلم يزل صاحب قراش
حتى مات فبقيهم الدية والنسامة ولو كان يذهب ويحج ولم يعلم انه مات من ذلك
فلا شيء فيه ويعتبر في هذا كله من اثار القتل ما يصير به شهيدا ولو حملوا خارجا ظاهرا
فاذا هو قبيل فلا شيء فيه **حم العاقلة اهل الديوان** ان كان الثاقل من اهل الديوان
يوجد من اعطاهم في ثلث سنين واهل الديوان اهل الرايات وهو الجيش الذين
كسبت اسابهم في الديوان والعطايا ما يخرج للخدمة من بيت المال في السنة مرة او مرتين
فان خرجت العطايا في اكثر من سنة او قل اخذ منها لمصلحة المفقودين وتاويله اذا
كانت العطايا للسنين المستقبلية بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية
قبل القضاء خرجت بعد القضاء لا يوجد منها ولو خرج للثاقل ثلث عطايا في سنة واحدة
معناه في المستقبل يوجد منه كل الدية واذا كان جميع الدية في ثلث سنين مكل ثلث
منها في السنة واذا كان الواجب بالنقل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة واحدة
وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية
في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية او على الثاقل ان قتل الابن
عكافه في ماله في ثلث سنين ولو قتل مشرق رجلا خطا على كل واحد عشر الدية في ثلث
سنين ومن لم يكن من اهل الديوان فعائلته ينسب اليه ويقيم عليهم في ثلث سنين
لا يراى الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها كذا ذكر الفردوسي وفي هذا
اشارة الى انه يراى على اربعة من جميع الدية وقد نص محمد رحمه الله على انه لا يراى واحد
من جميع الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة ولا يوجد من كل واحد في كل سنة
الا درهم او درهم وثلث درهم وهو الاصح وان لم يكن تنوع القبيلة لذلك ضم اليهم
اقرب القبائل نسبيا ويقيم الاقرب فالاقرب على تقدير العصابة الاخرى ثم يتوهم ثم الاعام

مصلح امور الناس

سوم وعلى هذا حكم الرايات اذا لم يشع لذلك اهل البادية هم اقرب الرايات يعني اقربهم فخر اذا
اصابهم اقربا لا قرب فالاقرب ويعوض ذلك الى الامام ولو كانت عاقلة الرجل صاحب الرزق
كالنقار الذين ياخذون المعاشرة من بيت المال يوما فيوما او شهرا فشهرا او سنة اشهر
ولم يكنوا من العائلة فيقتضى بالدية في انما في ثلث سنين في كل سنة الثلث ثم ينظر
ان كان انما في ثلث سنين في كل سنة كذا خرج رزقا يوجد منه الثلث بمنزلة العطايا وان كان
يخرج في سنة اشهر خرج بعد القضاء يوجد منه سدس الدية وان كان يخرج في كل شهر
يوجد من كل رزق حصته من الشهر حتى يكون المستوفى في كل سنة مستقرا لثلاث
وان خرج بعد القضاء يوما او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر حصته الشهر وان كانت لهم اوراق
في كل شهر واعطيه في كل سنة درمت الدية في الاعطية دون الارزاق لانه ايسر
واكثر واخذل الثاقل مع العاقلة فيكون فيما يودي كاحدهم لانه هو الفاعل فلا معنى لاجراجه
ومواخذة غيره وليس على النسا والدية من كان له خط في الديوان عقتل وعلى هذا لو كان
الشاغل صبييا او امراه لاشي عليها من الدية ولا يسئل اهل مصر عن اهل مصر اخر اذا كان
لاهل كل مصر ديوان على حدة ويقتل اهل كل مصر من اهل سوادهم لانهم اتباع لاهل
المصر ومن كان بمنزلة البصرة وديوانه بالكوفة عقتل منه اهل الكوفة ومن جنى جنائية
في اهل مصر وليس له في الديوان واهل البادية اقرب القبائل اليه وسكنه مصر عقتل
منه اهل الديوان من ذلك المصر وان يشترط ان يكون بينهما وبين اهل الديوان قرابة وقيل
هو الصحيح ولو كان البدوي نازلا في المصر لم يكن له اهل مصر ولو كان اهل
الذمة عواقل معروفه ببعالون بها فصل اخدم القبائل فدية على عائلته بمنزلة المسلم ولو
لم يكن له عاقلة معروفه في الدية في ماله في ثلث سنين من يوم روى بها عليه ولو كان حري
مسلمين في دار الحرب فقتل احدهما صاحبه يقتضيه عليه بالدية في ماله ولا يقتل كافر غير مسلم ولا
سلم عن كافر ولو كان الثاقل من اهل الكوفة وله بها عطايا جعل ديوانه الى البصرة ثم الى الفاي
فانه يقتضيه بالدية على عائلته من اهل البصرة وعاقلة العنق قبيلة مولاة ومولى المولاة يقتل
منه مولاة وماله ولا يقتل العاقلة اقل من نصف عشر الدية ويقتل نصف العشر عتقا وما
يقتض من ذلك يكون في مال الجاني ولا يقتل العاقلة جنائية العبد ولا ما من بالصلح او باعتراف
الجاني الا ان يصدق ومن اقر بصل خطا ولم يرغوا الى العاقلة الا بعد سنين قضى عليه
بالدية في ماله في ثلث سنين من يوم روى ولو قتل دق الثاقل وعلى الجناية على
ان قاتله بالدين فقتل بالدية على عائلته بالدية بالدية ولكن بها العاقلة فلا شيء على العاقلة في
الاجنبي المرح على العبد خطا كان على عائلته والفاصل اذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال
وان عين الملاحنة لعقلة عاقلة امه فان عفا عنه ثم ادعاه الاب حجت عاقلة الام باآء
على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقتضى القاتل لعاقلة الام على عاقلة الاب وذكر
الطحاوي ويعتبر القبائل عند عدم الديوان ثم الدروب والحال وعدم العتار في النسب
والولاة في يعتبر اهل الحرب فلا يجعل عاقلة العاقل على ذلك البلد وكذلك اهل الحرب وانما
اعتبر المحلة ولا يقتل احد الاخرين من الاخر اذا كان ديوان هذا في ديوان مصر اخر

ولا يقتل اهل البادية عن اهل الامصار ولو مل البندى حقيقا فالدية على قومه فيخرج
 الى اهلهم حتى يستق فيها ويخار في القسامة من شكا اولى من الرجال الاحرار ويقتل
 فيه الامي والمحدود ولو ادعى اهل القتل على بعض الفائلة عمدا او خطأ لم يعتبر كما في كتاب
 قتله واحدا لا غيره **ح** فالخاسل ان المعتبر في الباب الثاني والتاسع في حق كل قاتل
 معتبرا به يتحقق الضرر ويقيم البعض اياهم بعض فان كان اهل الحلة او السوق او الرستاق
 او العسرة حال لوقع الواحد لهم وامر ما موافق كفايتها فلم العاقلة والا فلا تناصر
 اهل الديوان بالديوان فذلك كما كان عليهم فان كان الفائل من قوم يتناصرون بالقبائل
 لمعتبر ذلك وان كانوا يتناصرون بالحرف فعاقلة اهل حرفته وان كانوا يتناصرون بالعهدة
 فذلك هو المعتبر ولهم هل عاقلة فاخيرا واكثر الناس لا انهم لم يحفظوا انسابهم ولا
 ديوان لهم ايضا ولا يتناصرون بعضهم بعضا وقيل لهم عاقلة لان لهم عادة في التناصر
 وكل غنارون وبيت المال لا يقتل من له عشرة او فارت معروف سوا كان مستحقا
 للميراث او لم يكن **ط** حسيان يلبسون بالرمي فميت بهم امرأة فري حسيان سبع سنين
 فاذهب عينها فالدية في مال الصبي دون والد له وان لم يكن للصبي مال فتطرق اليه
 ميسرة وهذا بناء على انه لا يرى الجهم عاقلة والعاقلة كانت للعرب لانهم يتناصرون فيما
 بينهم اما الجهم فلا يتناصرون فيما بينهم فلا عاقلة لهم اما اذا كان للصبي عاقلة وشهدوا
 على فعل الصبي فانه يجب على عاقلة واذا لم يشهدوا على ذلك بل ان الصبي به او شهد
 المصيان بذلك لا يجب على احد شيء وان لم يكن للفائل عاقلة ففي فناء بكر الفضل في
 ماله يودي في كل سنة درهم وثلاث واذا وجبت الدية على العاقلة يجب على من كان
 في مصر الفائل ولا يجب على عاقلة في مصر خروفت وفي فناء وكبرى من لا عاقلة له
 فعقلة على بيت المال وقتل في مال الماني وهو اخيرا وان يادوات ويبرخ في العاقلة لا
 والاباء والنزوح لا يجزى المرأة وكذا المرأة عن الزوج والامن لا يكون عاقلة الام الا
 اذا كان من عشيرتها والبيتة على القتل الذي لو حسم على العاقلة لاصل عند غنيمته العاقلة
 ولو حكم الحكم بقتل خطا لا يظهر حكمه في حق العاقلة والله اعلم **كتاب الوصايا**
 وهي جمع وصية والوصية طلب فعل لفعله المحص اليه بعد الفقة او بعد موته فيما
 يرجع الى معالجه المصاديق والقيام بجوارحه ومعالجته وبعده وبعده وصايا
 وغير ذلك يقال فلان سافر فلان مات فاولادهم مات فاولادهم مات فاولادهم مات فاولادهم
 قبول الوصية يقال فلان استوفى من فلان اذا قبل وصيته وهي قضية مشروطة
 بالكتاب والسنة واجتماع الامنة ما الكتاب ففعله تعالى من بعد وصية يوصي
 بها او دين وهذا دليل شرعيتها في السنة ما وى ان سعد بن ابى وقاص مرض
 بكة فعاده رسول الله عليه السلام بعد ثلث قال لا يرسل الله اى لا اسلف لا ابنا فاق
 بجميع ماله قال فقلت قال الثلث والثلث كثير لان نزع ورثتك غنيا خيرا من ان
 تنهم حاله يتكفون الناس اى يبايون الناس كفايتهم وقال عليه السلام ان
 الله يصدق عليكم بثلث اموالكم في اخرا عا كمن يبايونكم فاعمالكم فضعف حيث شتم واما

الرجوع الى امره والى امره

الاجماع فان الامية المهديين والسلف الصالح او صوابه الامية الى يومنا هذا فالخاسل انه يجاب
 بعد الموت كالميراث وهي غير واجبة بل هي مستحبة والقياس بان جوارحه لانه عليك مضاف
 الى حاله والماكية ولو اضيف الى حالها ما كان قبل ملكك غنا كان باطلا وهذا ان
 الا انا اسفنا طلبة الناس اليها فان الانسان معروف بجاهله مقصود في علمه فاذا عرض له
 المرض وخاف الساب محاج الى كذا في بعض ما فرط منه التقريط باله على وجهه لو مضى فيه
 يتحقق مقصود المالى ولو اصره السريرة الى طلبه العالي وفي تنوع الوصية ذلك فشرعنا
 وقد سبق الماكية بعد الموت باعتبار الحاجة كافي قدر التحسين والدين اخ والوصايا على
 اربعة اوجه في وجوه يجوز سوا جازت الورثة او لم يحرموا وفي وجهه ان جازت
 الورثة جاز وان لم يحرموا بطل وفي وجهه لا يجوز وان اجازت الورثة وفي
 وجهه اختلفوا فيه اما الاول اذا اوصى لاجنبى بثبت ماله وكذلك لو اوصى بجميع ماله
 وليس وارث بعد الوصية ولا يحتاج الى اقرار من المال الثاني اذا اوصى بالكثر
 من ثلث ماله لاجنبى فان ما زاد على الثلث لا يجوز الاجارة الورثة وكذلك لو اوصى لواحده
 من الورثة فانه لا يجوز الا باحسان سائر الورثة وهم اصحاب الغون والثالث اذا اوصى
 بحرف وهو في دار الحرب فانه لا يجوز ولو اوصى بحرف مستامن يجوز على الاظهر والوصية
 للذي جاز سوا كان كتابيا او محويا اذا اوصى الذي للسلم او للمستامن يجوز
 وكذلك المستامن اذا اوصى للذي او للسلم يجوز وهو لا حكم لا يجوز وصيته بل
 الذي هو في دار الحرب ولو ان المستامن اوصى بجميع ماله للسلم او للذي يجوز وان كان
 معه ورثة مستامين بعد اقرارهم ان اجازوا واجازوا وان لم يحرموا لا يجوز والرابع
 اذا اوصى لعاقلة فاجاز الورثة يجوز عندنا وعندنا يوسف رحمه الله لا يجوز
 وفي كل موضع يحتاج الى الاجارة انما يجوز اذا كان المحرم من اهل الاجارة محوما اذا
 اجاز وهو بالغ عاقل صحيح ولو اجاز وهو صغير او مجنون لا يجوز اجارته ولو كان
 مريضا وهو بالغ ان يرا من ذلك المرض تحت اجارته وان مات من ذلك المرض
 فان اجارته مات من ذلك المرض فان اجارته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان المولى لو
 كان وارثا لا يجوز اجارته له الا ان عمره ورثة المريض بعد موته ولو كان لاجنبيا
 يجوز واجازته ويعتبر ذلك من الثلث ثم الوصية على ثلثة انواع في وجهه يكون
 الموصى له كالمودع والموصى به يلا الورثة او الموصى كالوديعة وفي وجهه يكون
 الموصى له شريك وفي وجهه كالفهم الاول يجوز ان يوصى بعين مال قائم و
 ذلك يخرج من الثلث لو هلك من غير تقدي لافان عليه كالوديعة والذي يكون شركا
 يحوان يوصى بثبت ماله او ربع ماله فيكون المال مشتركا بينهم ما هلك الحساب
 وما بقي للحساب ويعتبر مال الموصى بعد موته حتى لو اوصى بثبت ماله وماله
 له ثم اسعاده بالاثم مات يعطى للموصى له والذي بمنزلة الفهم ان له بدله ثم
 له درهم او ليس له درهم يعطى له ذلك ان كان حاضرا او ان لم يكن حاضرا يباع
 تركته ويعطى تلك الدرهم وصار كالدين الا ان الفرق انه يبدأ باس الدين

الوصية للذي

ثم بالوصية بما بقي من المال لا يعتبر من الثلث والافضل ان لا
 قليل ان لا يكون اذ كانت له ورثة لان مثلثة الاقارب افضل من الجانب والافضل من
 ياله مال كثير ان لا يحاون من الثلث فيما لا معصية فيه ط والموصى به ملك القبول
 الا فيسلة واحدة وهو ان يموت الموصى ثم يموت الموصى له قبل القبول فيدخل الموصى
 به في ملك ورثته ومن اوصى وعليه دين يحفظ بماله لم يحجز الوصية ولا بيع وصية الصبي
 ووصية المكاتب وان تركه وقا وجوز الوصية للخل والخل ذاصع لا فل منسبة اشهد
 من وقت الوصية ومن اوصى بخاتمة الاملاك وصحت الوصية والاساس ويجوز للموصي
 الرجوع عن الوصية بقوله صرح كاطلت الوصية او سئل مد على الرجوع كايبيع والجهة
 او فعل فلا يرجع بزيادة في الموصى به ولا يمكن تسليم العين للموصى الرجوع كايبيع والجهة
 السوية لثمة يمين والدار بين فيها الموصى والظن بحشو والبرطانية يظن بها والطهارة
 يظهر بها لانه لا يمكن تسمية بدون الزيادة ولا يمكن بيعها رجل غرق نرقا او جبر فل
 ملك الموصى فهو رجوع كما اذا باع العين الموصى به ثم اشتراه ووهبه ثم رجع فيه وبيع الشا
 الموصى به رجوع وعقل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا من محله الوصية لا يكون رجوعا
 ولو في شكل وصية او وصيت به الفلان فهو حله به لو لا يكون رجوعا ولو في شكل
 باطلا لا يكون رجوعا ولو اخرجها لا يكون رجوعا ايضا ولو قال العبد الذي وصيت به
 فهو لفلان كان رجوعا بخلاف ما اذا اوصى له رجل ثم اوصى بالآخر ولو قال فهو
 لفلان ووارثي يكون رجوعا من الاول ويكون وصية للوارث وقد ذكرنا حكمه
 ولو قال فلان الاخر ساحين اوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين
 قال ذلك مريضا مات قبل موت الموصى فهو لورثته الموصى به والقبول على ضربين
 قبول بالصرح وقبول بالدليل فالصريح ان يقول قبلت بعد موت الموصى والدليل
 ان يموت الموصى له قبل القبول والرد بعد موت الموصى فيكون مائة فيولا او
 صيته ويكون ذلك ميل ثلث الوصية والوصية على اربعة اوجه في وجه يحفل الفسخ
 جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحفل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي
 وجه يحمله من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحمله لهما اما الاول هو الوصية
 بالعين لرجل محدد من جهة القول ان يقول صليت الوصية او رجعت من جهة
 الفعل ان سعه او بيعته او خرجها عن ملكه رجوعا من الرجوع والتي لا يمكن البيع بها
 والتي يجوز بالقول دون الفعل الوصية بثلث ماله للموصى عنه يجوز ولو اخرجها
 عن ملكه لا يطل الوصية وينفذ من الثلث الباقي والتي يجوز بالفعل دون القول بخوان
 يقول لم يرد ان مست من مريض هذا فانت حر فهو مدبر ويعيد الرجوع عنه بالفعل
 يجوز بان يبيع ولا يبيع القول ط ولو قال وصيت لفلان الفلان وفلان لفلان
 منها كان رجوعا من الوصية للاول ويكون وصية للآخر ولو قال وصي ثوبت لرجل
 ثم قطعه وخاطه كان رجوعا ولو اوصى بصوف وكتان او الخوج ماله الموصى كان رجوعا
 وكذا لو اوصى بغيره ثم سعه الموصى ولو اوصى بدار ففحصها او هدمها لا يكون رجوعا

الرجوع الى الوصية

الرجوع الى الوصية

وان طينها يكون رجوعا ان كان كبير ولوا وصى بعد ثم رهنه يكون رجوعا ولو اجر
 او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو اوصى بعد ثم اخذ سيف او درعا
 كان رجوعا وكذا لو اوصى بعصه ثم صاعها خاتما او اوصى بعبد لفلان ثم كاتبه او برى
 او اخرجيه عن ملكه بوجه من الرجوع كان رجوعا كمن لو عاد الى ملكه لا يكون وصية ولو قال
 العبد الذي اوصيت به لفلان ففلان وصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفين وكذا لو
 قال فلان وصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو اوصى بثلثه لفلان ثم قال الثلث
 الثلث الذي اوصيت به لفلان وفلان وصيت بنصفه لفلان اخر وقال فلان
 اوصيت بنصفه لفلان آخر لا يكون رجوعا من الاول ويكون الثلث بينهما نصفين
 ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وفلان وصيت بنصفه لفلان آخر كان
 للآخر ثلث الثلث ولو اوصى لرجل ثلثه ففعل انك تيرا فآخر الوصية ففعل
 اخرها لا يكون رجوعا ولو قيل لما تركها فلان تركها كان رجوعا فان صاحب الدين
 اذا قال لمدينه تركت دينك كان ابراء ولو قال اخرت منك لا يكون ابراء ولو
 اوصى براض ثم زرع فيها رطله لا يكون رجوعا وان غرس فيها كرما او نخرا كان رجوعا
 ولما وصى لرجلين بثلث ماله ثم قال الموصى رجعت عن وصية احدهما ولم يبر
 حتى مات يكون الوصية بينهما نصفين فلا يكون الهبات الى الورثة ولو قال
 اوصيت لفلان لهذا الرطل حضرا ثم قال قبل موت الموصى ولو قال اوصيت بثلث
 هذا الفلان فصار رطلها قبل موت الموصى بطلب الوصية ولو اوصى بثلث ماله
 لفلان وهو لفلان حضرا رطله او شعيرة بطلب الوصية ولو اوصى لهذا اكل لفلان
 فصار رطلها قبل موت الموصى لا يطل الوصية ط الواجبات في الوصايا على
 اربع مراتب احدها ما اوصى الله تعالى استبا كما في الزكاة والحج الثاني ما اوصى به المنزل
 عليه بسبب من جهة كفارة اليمين وكفارة الطهارة وكفارة القتل الثالث ما اوصى
 على نفسه من غير شقوة عليه في التزويل كقوله على صدقة او عتق او اشته الرابع
 المطلق كقوله تصدقوا عني بعد وفاتي فاذا اوصى بالحج مع الزكاة سيد الحج الاسلام
 وان اخرج في الوصية لفلان وقيل سيدا بالزكاة وان اخرج الزكاة لفلان وقيل سيدا
 به ولكل محادون وفي كفارة القتل مع كفارة اليمين سيدا بما بدأ الميت به وفي
 عتق كفارة العطر وكفارة قتل الخطا سيدا بكفارة القتل وكل شيء لله تعالى و
 اوصى به او لا وان كان بعضها فرضا وبعضها تطوعا واجبا بدي بالذي اوصى
 على نفسه وان اخرج التطوع وان بعضها فريضة وبعضها واجبا بدي بالذي اوصى
 فان كان مع ذلك اوصى بوصايا لالان بعينه بخاصا بالثلث واعطى ذلك
 الانسان حقة على قدر ما اصابه ثم سمعت ما اصاب هذه الاشياء فيصنع
 به كما بينا او يحلف الاسلام ووجوب العرب ومصلح مسجد بعينه وادعى
 بوصايا اخر له فقام باعبائهم وضاق الثلث من ذلك فانه يقيم الثلث
 على الوصايا كلها فما اصاب الاعيان اخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما

واجبات الوصايا

وما اصاب القرب وليس فيها واجب غير ما يجزى به من اكل وان استفرق اكل جميع ذلك بطل ما سواه
وان بقي من اكل شئ بدي بالذي سواه الميت الاقل فالاول وان لم يكن الميت بدا بفتح
منها ونزع عليها بالحصول وجب بركة وكفارة وثلاث ماله لا يفي بها فالزكاة او الى
والنفذ او الى من الاضحية وصدقة الفطر او الى من النذر وكفارة العسل والظهار و
البجين مقدمة على صدقة الفطر ولو اعتق سبعة بعصاهم اكل يقيم الثلث بينهما
على قدر حصتهما ويعتبر في اكل الوسط وهوان يذهب من الموضع الذي اوجبه
به فلو كان يحتاج في اكل الوسط الى الف درهم وفي العنق الى الف درهم فمظان كان الثلث
الف درهم يقسم بين اكل والعنق نصفين وان كان يكفي للرجل خمسة مائة من الثلث بينهما
اثلاثا ثلثا للعنق وثلثه للرجل ولو اوجبه بشيء بعينه اكل ينقطع حكمه كما في حج الفرض وصدقة
الطلاق افضل من حجة التلوع او هت الى امها ان يعطى بعد مائة درهم
للفقر ومائة درهم للاقارب وان لم يعط الفقر كما تركت من الصلوة ثم مات عليها
صلوات وثلث ماله لا يبلغ جميع هذه الاشياء يقيم الثلث على مائة الف درهم وعلى ماله
الاقارب وعلى ما يبلغ قيمة الطعام لكل صلوة من مائة من حصة فقر الاقارب
فاعطوا من ذلك ودي بالطعام وجعل نقصان في حصة الفقر الاكث وجبه
الاقارب وصية لقوم باعيانهم واعطاء الطعام للصلوة واجبة وللفقراء تطوع
ممن من التلوع وصت بشئ من الحطة فثالث يتصدق بها على الفقراء كفارة
اعانها وفرايت صلواتا وصياتها ونذر وواجبات لله عليها يقسم مقدار الحطة
التي ذكرت على جهة اثنان من ذلك يعطى كيف شاؤا لفقير واحد وكثير واحد
وهما حصة النذر ما لو اوجب خمس من ذلك وهو حصة كفارة الايمان يعطى كل
انسان من مائة درهم اثنان اثنان وهو حصة الصلوة والصلوة فلا بأس بان يعطى انسان
واحد من ذلك كثيرا بعد ان يشفع الانتا او في مرة واحدة ان كانت جامعة
اهل في نهار رمضان نسكوا الفقراء بما يجب على في اكل حكمه فافعلوا ان كان قيمة
الرقبة يخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتقت عنه رقبة واطعم عنه ايضا نصف
صاع من حطة وان كان قيمة الرقبة لا يخرج من ثلث ماله وابي الوثرثة الاجار
الاجار اطعم عنه سنين مكينا لكل واحد مائة من حطة ومائة ايضا لمكين
ان خرج ذلك من ثلث ماله او ان يطعم عنه عشرة مكين كفارة العامين فذلك
الوجي عشرة فما نوال العدي ويعيش فيهمهم ولا يضمن ولو قال لعمري عشرة
سواهم وصل في الفصل الاخير ان الوجي لا يضمن اسفانا وتعدى عشرة سواهم
وعصم وبه يفتى ومن اوجي لرجل ثلث ماله والاخر ثلث ماله ولا يحجز الوثرثة
فالثلث بينهما وان اوجي لاجد بها بالثلث والاخر بالثلث فالثالث بينهما اثلاثا وان اوجي
لاحد هما جميع ماله والاخر ثلث ماله ولا يحجز الوثرثة فالثالث بينهما نصفان ومن اوجي
بهم من ماله فله احسن سهام الوثرثة ومتى كانت الفرضية اكثر من سنة لا يعطى
ويعطى اخص سهام الوثرثة والسهم كالمعروف في عرفنا ولو اوجي بحز من ماله صل للوثرثة

ما شئتم ومن قال سدس ماله لفلان ثم قال في ذلك المجلس اوجبه غيره له ثلث ماله ولجارت
الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه ومن قال سدس ماله لفلان ثم قال في المجلس
غيره سدس ماله لفلان فله سدس واحد ومن اوجي بثلث درهم او بثلث غنم فذلك ثلث
ذلك ولو بثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي ومن اوجي بثلث ثياب فذلك ثلثها
وبقي ثيابها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لا يفيق الا ثلث ما بقي من الثياب قالوا هذا اذا
كانت الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدرهم وكذا
الموزون بمنزلة الدراهم ولو اوجي بثلث ثلاثة من رقيقه فثالث اثنان لم يكن له الا ثلث الباقي
وكذا الدرهم المختلفة ومن اوجي لرجل بالف درهم له وله مال عين ودين فان خرج
الالف من ثلث العين دفع الى الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما يخرج
شئ من الدين احدث ثلثه حتى ياتي في الالف من ثلث عين ومن اوجي لرجل وعمر وثلث
ماله فاذا عمر ميت فالثلث كله لزيد وان قال ثلث مالى بين زيد وعمر وزيد ميت
كان لعمر نصف الثلث ولو قال ثلث مالى لفلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالى
بين فلان وسكت لم يفيق الثلث ومن اوجي بثلث ماله ولا ماله واكتب والا يفيق
الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت ولو اوجي له بثلث غنم فذلك الغنم قبل موته او لم يكن
له غنم في الاصل فالوصية بالجملة وان لم يكن غنم في الاصل فاستفاده ثم مات الصحيح ان
الوصية يبيع ولو قال له شاة من مالى وليس له غنم يعطى قيمة شاة ولو اوجي بشاة وله
يصفى الى ماله لا يبيع ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة ولو اوجي لفلان
او للمساكين فصفى لفلان ونصف للمساكين ولو اوجي للمساكين له صرفه الى مسكين واحد
ولو اوجي لرجل مائة درهم والاخر مائة درهم فالاخر قد اشركك معها فله ثلث كل مائة ومن اوجي
لاجنبى ولو ارثه فلا حجبى نصف الوصية ويظل وصية الوارث ومن اوجي لحي ميت
فالكل للحي ومن كان له ثلثة الثواب جدي ووسط وودي فاولى لكل واحد رجل مصاع
ثوب ولا يورثها والورثة تجوز ذلك فالوصية باطلة ومعنى جودهم ان يبقوا
الى اربث لكل واحد بعينه الثلث الذي هو حقك فذلك مكان المسحق بمجموعها
منع حصة القضا ويحصل المقصود فبطل الا ان يسلم الورثة الثوب بين الباقين فان
سألو ازال المانع وهو الحي فيكون لصاحب الثلث الثلث لا جود ولصاحب الوسط
ثلث المجيد وثلث الادون فاذا كانت الدارين رجلين اوجي لهما سب بينه لرجل
فانهما يقيم فان وقع الميت في نصيب الموصي فهو للموصي له وان وقع في نصيب الآخر
فالموصي له مثل ذراع البيت ومن اوجي لرجل عماره فولدت بعد موت الموصي ولكا
وكلها محرمان من الثلث غنما للموصي له ومن اوجي لآخر بحفظ من ماله او شئ من
ماله او نصيب من ماله او بعض ماله فاولى الى الموصي له مادام حيا واذا مات فالبيان الى
الورثة ولو اوجي بنصيبه او ابنته وله ابن وبنت لا يبيع الوصية لان نصيبهما ثبت
بغير الكتاب فنفذوا بغير نصيب الله تعالى ولو اوجي بنصيب ابن او بنت وليس له
ابن وبنت يحوز الوصية لانه لا يعتبر فيه ولو اوجي بثل نصيبه او ابنته وله ابن او

او اوجي لزوجها

بنت وابنه ابن. وبنت بغير الوصية لانه لا يعتبر فيه ولو وصي بمثل نصيب ابنه او بنته
 ولد ابن او بنت بغير الوصية لانه لا يعتبر فيه فيقر بنصيب الابن ثم يراى عليه مثله فيعطى
 الموصى كنه وان كان اكثر من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة وان كان ثلثا او اقل صح من غير
 اجازة عور ان يوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار موصيا بنصف المال ان اجاز الابن
 وان لم يجز فللموصى الثلث والثلاثان للابن ولو كان له اثنان فاللوصى الثلث ولا يحتاج
 الى الاجازة ولو وصي بمثل نصيب بنته وبنت واحدة يكون للموصى له نصف المال ولو
 كان مائة والمثلثة لهما فله ثلث المال ولو وصي بنصيب ابن ولو كان الابن يعطى له ثلث المال ولو
 اذا وصي بمثل نصيب ابنه ولو وصى بمثل نصيب ابن ولو كان الابن يعطى له ثلث المال ولو
 او وصى لرجل بربع ماله وكذا بنصف ماله ان اجازت الورثة بنصف المال الذي وصى به
 بالنصف والربع للموصى به والثاني للورثة على فرايض الله تعالى ولو لم يجز الورثة
 يبيع من الثلث فيكون بينهما على سبعة اقسام اربعة للموصى به بالنصف وثلثة للموصى به بالثلث
 على مريض وصي به ولا يقد على الكلام لضعفه فاشار براسه وعلم عنه انه يعقل
 ان فهم منه الاشارات جاز فالاملا وهذا اذا مات قبل ان يتقدم على النطق لان عند
 ذلك يظهر انه وقع الناس من كلامه فصار كالآخر من اصابه فالج فذهب اليه او مرض
 فلم يقدر على الكلام ثم اشار بشئ او كتب بشئ وقد تقدم وطال رادته مدة سنة
 فهو بمنزلة الآخر من وصي في مرضه ثم صح وبما مات بعد ذلك بسنين فهو على وصاياه
 الاولى ماله يبيع عنها ان لم يكن له وصية ان مات من مرضه هذا او بالذات
 اكر من ابنه يمارى مرك ايا او يقول اكر من ابنه يمارى يمارى فان قال ذلك ثم ساء ثم
 مات بطلت وصاياه او وصى له رجل ووصى به بغيره من مرضه وعاش بعد ذلك
 عشرين سنة ثم مرض فبطلت وصاياه او وصى به بغيره ثم مات في مرضه فيبطل وصاياه
 الا انه وصية ان شهد له عدول سوى اصحاب الصلاة فهو وصية سند وصاياه الجائز
 من ثلثة ان لم يكن له وصية ان مات من مرضه هذا او وصى به بغيره وكتب بها مكا
 ثم مرض فبطلت وصاياه بعد ذلك فوصى به بغيره وكتب بها مكا ان لم يذكر في الصك الثاني
 انه يرجع عن الوصية الا ولا يعمل بها جميعا او وصى به بغيره ثم جن ان اطبق عليه الجنون فهو
 منقض الى اى القاض ان اجاز جازت ولا بطلت وان مات الحاجة الى النقيب
 فالنقوى على ان الجنون المطبق في حق النقرات بقدر سنة لانه لما حال عليه الفسخ
 الاربعة ولم يفق علم انه استحكم جنونه حينئذ او وصى به بغيره وذهب بعض رقيقة
 ثم وسوس وصار معتوقا فمك ذلك زمان ثم افاق ثم مات فالوصية باطلة الا
 التدبير لان التدبير للملك الرجوع الابه اذا طال ذلك حتى صار مطبقا على اخر
 مريضه لا يخرجوا القدر من ماله او قال اخر جوا الف درهم ولم يدر
 على هذا ثم مات فان كان ذلك في ذكر الوصية جاز ويصرف ذلك الى الفقهاء لان
 الوصية بصدق من دخل مندوحة او وصية في ثلث ماله ولم يدر على هذا حتى مات
 ان قال ذلك على اشارة الى ان هو جواب لما قيل يخرج ثلث ماله ويصرف الى الفقهاء كحقة

قال ابن تيمية

وصي وصي

الوصية

الوفاة فبطلت الوصية لانه لا يعتبر فيه ثلث ماله ولو وصى بغيره حتى مات
 بين كل الثلث الى الفقهاء وقال متصدق منه بالف على المساكين ثم مات وثلث ماله
 الثاني لم يلزمه الا التصديق بالف ولو قال صدق دوم ازم من محسوس كسفالوصية
 باطلة كما قالوا عطاوا ومكوا ولو قال صدق دوم ازم من روات كنت جازت الوصية
 كما لو كان من دهماء وعور ان يوصى بالناس الف درهم فالوصية باطلة ولو قال
 بقصد قوا بالف درهم حاز ويعطى الفقراء او وصى بثلث ماله لا كفارة مولى المسلمين او بغير
 التقويم او في ستاية المسلمين فهو باطل حتى لو قال لا كفارة ولا فقراء المسلمين حاز
 او وصى بثلث ماله وقف ولم يدر عليه ان كان ماله دراهم او دنانير او نحو
 ذلك فله باطل لان من قال هذه الدراهم وقف كان باطلا وان كان ماله ضياعا و
 نحو ذلك صار وقفا على الفقراء كذا هذا اذا بين جهة الوقف والمسلمين فلا يجوز
 على المختار في الصواع ايضا ولو قال بغير انت وكبلى بعد مولى يكون وصيا
 ولو قال انت وصي في حيوتك يكون وكبلى مريض او صحيح كتب بغيره كان
 وصية ولو قال للشهود اشهدوا ولا ينفذ ولا يقر الكتاب عليهم لا يجوز لهم ان يشهدوا
 بذلك لان بيتنا الكتاب عليهم او يقر عليه واذا كنت الرجل وصية بغيره ثم قال
 اشهدوا على ما في هذا الكتاب فهو جاز وان كتبها غيره وقال اشهدوا
 على ما في هذا الكتاب ثم عكرنا في بعض النسخ ولى الوفاة مالى الله تعالى هو باطل
 ولو قال انظر ما كل ما يجوز ان اوصى به فاعطوه هذا على الثلث ولو قال انظر ما
 يجوز لي ان اوصى به فاعطوه هذا على الثلث وثلاث انظر ما يجوز لي ان اوصى به فاعطوه
 فالامر في هذا الى الورثة لا يجوز ان يوصى بهم اواكثر ولو قال لصعوان ثلث مالى حيث
 امر الله تعالى فبان جواب المتقدمين انه يرضع في الورثة ولو قال لآخر في مرضه
 يمارى دار فرزندان من بسوز من فقد جعله وصيا في تركته وكنا الوفاة
 تقدمهم وتهم يمارىهم وما يجرى مجراه ولو قال للمريض لرجل غم كار من وان فرزندان
 غمور تدبوا زوقات من اوقه فرزندان من ضايع بمان يصير وصيا امراة
 او وصى بالثلاث وقالت في ذلك خويشان من بلاد كاريها ندهبت ان ماله من فان
 هذه وصية لمن ليس له وارث وهو من جملة اقربائها والنقش يرضع ذلك لمن
 يخاطبه بذلك فيعطى من ماله افر باها قدر ما ساسا مطلق عليه اسم التكرار ولو وصى
 بان يدين في دار فالوصية باطلة ولو وصى بعمارة للزينة فهو باطل ولو وصى
 باعطاء الطعام للمات بعد وفاته والطعام الذي يجزى لك المعدية يجوز ذلك
 من الثلث وحمل للمدين يطول عندهم اى مكنتهم مقامهم وللمدين يحسبون من مكان
 بعيد يستوى فيها لا غنيا والفقراء ولا يجوز للمدين لا يطول مسافة مقامهم في غير
 طول المقام والمسافة ان لا يستوى في منازلهم فان فضل من الطعام شئ كثير فيمن
 الوصية وان كان قليلا لا يضمن ولو وصى بان يتخذ الطعام بعد موته وللمناشئة
 ايام او وصى بان يطبخ قربة او ضرب على قبره قبة كانت باطلة ولو وصى بان

قال ابن تيمية
ولو قال انت وصي في حيوتك

قال ابن تيمية

يكفن من تركنا فلم يفعل الوصي لاختلاف عليه وان وجد له مشتركاً وذلك الشيء للورثة فالوصية
 باطلة ولو اوصى بان يكفن في ثوب كذا ويدفن في موضع كذا فالوصية باطلة ولو اوصى
 بان يكفن في ثوب كذا ويدفن في موضع كذا فالوصية في تعيين الكفن وموضع القبر
 باطلة ولو اوصى بان يدفن في مسج او فعل بيم او يعقد رجله فذلك وصية باليس
 بشرع فيظل ويكفن كغيره ويدفن كما يدفن سائر الناس ولو اوصى بان يكفن في
 ثوبين لم يساع شرطه لانه خالف السنة ولو اوصى بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يرعى
 شرطه ولو اوصى بان يقبر في بقعة كذا بقرب فلان الزاهد بربا عي شرطه ولو
 اوصى بان يدفن كنبه معه لم يجز ان يدفن الا ان يكون فيما شئ لا يفهم ولو اوصى
 بان يدفع الى انسان كذا من ماله لم ينفذ على قبره الفزان فهو باطل وهذا اذا لم يعين القاري
 اما اذا عينه فنجوز على وجه الصلة دون الارض ط رجل له عبد فوصى ان يجنم ولدين له
 سنة ثم ينفق جازات الوصية ومحمد ماله فذكر ميراثا ذكر كذا كان او انثى وانما يطل الوصية
 اذا كان في الوصية يتخير ما على السواك فيثبت لو كان احدهما ذكر والاخر انثى يطل الوصية
 ولو كان ذكرين جازت الوصية مريضاً او حالاً فبذلك ما بين الدرهم الى خمسين فاعطوا
 ما ادعى ان له بقدر الاطراف الوصية او برأى رجل معلوم فالوصية باطلة ولا يعطى له
 شيئاً الا محبة ولو اوصى بثلاث ماله للشفعة وبجى كل الرسول عليه السلام يتصرف عن ماله
 الموحي لان كل مسلم على هذه الصفة بدنية واسلامه فان كان مراه الدين لم ينفق
 بالميل اليهم فان عدا جازت الوصية لهم لانهم معلومون وان كانوا لا يخشون فان
 باطلة بخلاف الفقراء والمساكين لان تلك اللفظة تدل على الحاجة فصاروا معلومين
 والصحيح انهم اذا كانوا مراه وما دونهم فانهم عدد يخشون وان كانوا اكثر من ذلك فاقم
 لا يخشون امرأة اوصت ان زوجها بان يكفن من المهر الذي لها عليه فالوصية بذلك
 باطلة بل كفها الوصية بما شئت من التركة رجل وصى بخاتمة لرجل وبعضه لآخر فالوصية
 جازية وان لم يكن في فضل ضرر فيفصل ويعطى كل ذي حق حقه وان كان في فضل ضرر
 ينظر الى ايهما اكثر قيمة فيبذل له اقله فالصاحب ولك النقص والمخاطبة جميعاً لرجل او
 ان يحمل عداوة الى موضع كذا ويبنى في ذلك الموضع ربا كذا فالوصية ميتاً او باطلا جازية
 والوصية بالحمل باطلة لانه ليس بقبره وان عمله الوصية ان كان باذن الورثة فلا خلاف
 عليه وان كان بغير اذنهم ففعله صان ما انفق ولو اوصى عبدى لاعمى او عبدى الحبشى
 وصية لفلان وباع عبدى الاعظم او الحبشى واشترى مثله او لم يكن له عبد حبشى او
 عند الوصية فالوصية باطلة بطل مات ولم يخلف وان باع غير امراته ووصى لرجل جميع
 ماله فان اجازت كان له جميع المال وان لم يجز كان لها سدس جميع المال باقى الوصية
 او موثقة ماله للرباط وفيه ينفق اذا كان هناك دلالة بقره له ان اراد بالرباط العتق من
 اليهم والا صرفه الى العانة اوصى بثلاث ماله فضل الفدية فهو باطل ولو وصيت بماله درهم للجد
 كذا ولقطة كذا ان لم يسم مريم ولا صلاحاً فالوصية باطلة على الاصح وان سمى جازت
 ولو وصيت بثلاث مالى للجد لا يجوز الا ان يقول ينفق على المسجد وقيل جاز وان قال

في مقبرة كذا
 فلان الزاهد

اوصى بدين كذا

ان يجنم ولدين

عدد الاموال

اوصى برباط كذا

الرباط او المسجد

لبيت المقدس جازاً وينفق عليه في رجليه ولو كان متقارفاً في مراح المجد يجوز ان يوصى بماله درهم
 لزمه المجد المعين وعادته وفي مثل آجرة وخشبة وغيره ما احتجج اليه وما كان فيه مصلحة
 ويجوز المجد بغير ما كان بالمجد ان ينفق ولو لم يصيبه اهل المحلة جاز ان ينفق منها
 في ذلك عند تبين الضرر اذا لا وصيت بثلاث ماله في الكعبة جاز ويعطى ساكن مكة ولو
 قال ثلاث مالى لعمى فلان او لعمى فلان جاز لان معناه الوضغ في ساكنين ذلك التقوى
 اذا وصى بثلاث ماله في سبيل الله فليسبيل الله العز على الاصح ولو اوصى بدين للمجد حتى
 يجنم المجد ويرد في فيه فخدمة الغلام للمجد جازية واذا كان جازاً لم يجز ان يوصى
 وقن فاعليه ولو كسب الغلام فغول ورثته ولو وصيت بثلاث مالى له فالوصية جازية
 ويجوز ان يوصى بوجه البر على المختار اوصى بثلاث ماله لعمال البر وكل ما ليس فيه فهو ميت
 اعمال البر حتى يجوز من الالى عمار الوصف وشرائح المجد دون ترمسه لان فيه اسوافاً
 وان اراد وان يعطوا البنا التحن ليس لهم ذلك لان اصلاحه على السلطان اوصى بان يجز
 بعشرة اقربان عين مقبرة يدفن فيها المولى جاز وان اوصى بان يحفر عشرة اقربان يدفن فيها
 ابن السبيل والفقراء ولم يبين المقابر لم يجز وهو الاصح بان يصلى عليه فلان بعد موته
 لا يجوز واذا دفن الميت في مكان يجوز دفن ميت آخر اذا ملئ الاول ولم يبق منه عظم
 ولا غيره فارفق فلان يجوز ان يوصى بقرية او بصدقة فقر القران كان محسناً
 اسراة ثلاث زوجات في مرضها اجعل دارى هذه الاولادى حتى يحملوا الى حل
 ان اجازت ورثتها الماه وان ابوا ينفق الوصية اقربا الاولاد وزوجها بشئ يحبه
 اقربا ذلك المندار من قيمة الدار اليهم ثم ينظر الى الباقي ان خرج من ثلث ماله ما يقع
 بينهم او يوصلوا به من الحقوق الواجبة لهم قبلها وان ابوا الصلح والشرا أعطوا
 ما قرئت به الوصية وحلت لهم ورثة المرأة على العلم رجل اوصى بان يعطى كذا
 صلوة ولد وله اندى ليس هو بوارث يعطى ولا يجوز من الكثرة ولو اوصى لعمى
 فم اصحاب تفسير حديث وفقه لا عمر ولو اوصى بثلاث ماله الاصل العلم لا يدخل فيه
 اهل الاصول ولو اوصى لاهل التجار والغارمين وابنا السبيل والارامل واليتامى
 والزمنى يدفع الى الفقراء ثم خاصة واذا اوصى للمملوك سجل ان ينفق عليه كل شهر عشرة دنانير
 الوصية للعبد ويدور معه حيث ما دار بيع او عتق وان صالح مولاه عن ذلك واجاز
 العبد جاز وان اعتق انما اجاز فاجازته باطلة ولو اوصى لعمى فلان ينفق عليه كل شهر
 عشرة فالوصية لصاحب العرس فلو نفق او باعه بطلت الوصية ولو اوصى ان يشتري
 عبد فلان للفقير لم يشتر بالكثر من قيمة ولو اوصى لعمى فلان ينفق عليه كل شهر
 ودرهما كذا لعمى فلان ينفق عليها اوصى بالدي بان يشتري عبداً في بلد كذا
 بانه ويعتق فالمعتق ينفذ البذل الذي كان فيه الموصى لا يتدبر بالعبد ولو اوصى
 لعبد العتق ولا مئة الفنة ثم مات جازت الوصية الا ان في الوصية للعتق
 ينفق ثلثة عمارا وبعده ثلثة فتمت وله ثلث ماله من سائر التركة فيقتا صان ويتراد
 الفصل ووصية الذي مات يقرب به المسلمون واهل الذمة نحو العتق والصدقات

لا على البر

وصية الذمى

جانبه وان اوصى الذي بما سرق به اهل الذمة دون اهل الاسلام يجوز ان يجزيه على
الخيار ووصية ابن السبل الذي هو غائب عن ماله جانب الميراث من من الموت اذا
اعتنقها وصية الورثة قبل الموت فالعبد لا يبعث في شيء ولو اوصى لوارث
بشيء لا يجوز الا باجارة الوارث بعد الموت ولا يعتبر اجازتهم قبل الموت فالعبد لا
يعتق في شيء ولو اوصى لوارث بشيء لا يجوز الا باجارة الوارث بعد الموت ولا
يعتبر اجازتهم قبل الموت ولو اوصى لقريبه وهو غير وارث ثم صار وارثا بطلت وصيته
وكذا الاجنبية الا تزوجها بعد ما اوصى لها ولو اوصى لثمة لا يجوز الا ان يكون القتال
صبيك او مجنون او اوصى لثمة وليس له وارث جازت الوصية ولو اوصى بكاتب
قاتله او لمدير قاتله او لام ولد قاتله لا يجوز الا باجارة الورثة ولو اوصى لابن
وارثه جاز امرأه ماتت وترك زوجا ووصيت بنصف ماله لاجنبي كان له
نصف ماله وللزوج ثلث المال الباقي است المال هذا اذا لم يجز الزوج فان اجاز الزوج
النصف والا والزوج الباقي لبيت المال واذا كان الرجل وصي ثلث ماله لرجل والاخر
ثلث مائة الفين والدين فانه اقتسم ثلث مائة الفين نصفين لان جميعهما ثلث حرج
الدين سواء او كسب بدين له على رجل ان يبرق الى جوع البر لمع الوصية بالدين فان
وهب بعض الدين لمدينه بعد ذلك بطلت الوصية بقدر ما وهب كانه نجوع عن
وصية بقدر ذلك اوصى لرجل بنيا بجد فله ان يلبس من الخياشيم والقميص
والارضية والطبالة والسرويلات والاكنة ولا يكون له من الغلانس و
الحفاف والجوارب شيء امرأة قالت بالفارسية جامة تن من بنين وشيتد
بماي وبدن وبيان دميته هذا على جميع ثياب بدنها الالف اوصى لرجل ببناء
بدره يدخل فيه الفلنوق والحف واللحاف والذئار والفرش لانه يصون لخدمته
الاشيا بدره عن الحرف البر والاذى عنق عبدا واكل كسوته له فله خفاه وقلنسوة
وقميصه وسراويل وازرار ولا يدخل مطعمه وسيفه وان قل له متاعه
دخل السيف والمطعمه ايضا وهو وصية عبدالله ابن المبارك رحمه الله
ولو اوصى بعهده كرمه وفيه قوايم او اوراق حطب لزيد دخل ذلك كله في الوصية
ولو اوصى بعهده عبده سنة لفلان وفلان غائب فني يرجع العبد سنة
ولو اوصى لرجل دار وان يواصر ويدفع اليه عليها فان اراد الرجل ان
يكرهه بنفسه ليس له ذلك على الخيار ولو اوصى لرجل ان يبيع في كل سنة عشرة
اجرة من ارضه فالبدن والسقي والخراج على الموصي له ولو اوصى ان يبيع له في
كل سنة عشرة اجرة من ارضه فالبدن والسقي والخراج من مال الميت ولو اوصى
بشئ غلة او زرع استخصد بالخراج على الموصي له والاصل فيه ان كل شيء لو اصابه
آفة لم يلزم صاحب الارض بالخراج فاذا اوصى به لغيره فليس على الموصي له بالخراج
وكل شيء لو اصابه آفة لم يلزم صاحب الارض بالخراج فاذا اوصى به لغيره فليس
على الموصي له بالخراج وبانه لو اوصى بشئ غلة او زرع وقد استخصد فخرجه على الموصي له

اعتق الزهر

اوصى بزوجته والزوج للبر

قله الترخيص والزمع ثم اوصى لرجل بالخراج على صاحب الارض ولو اوصى لرجل
وباعراسه والخيار لاخر فطع صاحب الارض ولا غراس فطالبه صاحب الارض بتسوية
الارض يوم القانع بتسوية الارض كما كانت ولو قال اوصيت له جميع ما في هذا الكيس
وهو الف درهم فاذا هو الفان فها له ان خزا من ثلثه وكذا لو كان في كيس دنانير
وجواهر وغيرها ففي وصية ولو قوله وهو الف ولو قال اوصيت له بالف وهو
جميع ما في هذا الكيس فاذا فيه اكثر له ان يكون له الف من ذلك ولو كان في الكيس دنانير
وجواهر وليس فيه درهم فله الف من مال الميت ولو قال اوصيت مما في هذا
الكيس بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا فيه الكيس ثلثة آلاف وان كان فيه
الف فقله وان لم يكن فيه الاختصاص فله لا يبرر عليها يعطى مقدار الف درهم
وان كان في الكيس دنانير او جواهر وليس فيه درهم لا شيء له قال ابو الليث سقي ان
يعطى مقدار الف درهم بياضه ان الاستثناء من غير الجنس جائز ولو قال اوصيت
بجميع ما في هذا البيت وهو طعام فوجد فيه اكراما او حنطة او شعيرا فاكله ان خرج
من الثلث ولو قال اوصيت لرجل جميع ما في هذا الكيس له وهو الف درهم ورفع فاذا
هو اكثر من الف درهم او فيه دنانير او جواهر فاضاه هو بجمع الكيس والاصل
في حبس هذه المسائل ان ينظر الى الانشا والاخبار فيعتبر لا تبادون الاخبار ولو
قال اوصيت بثلث مالي لفلان او لفلان كانت الوصية باطلة ولو اوصى بجمع القطن لرجل
وبكمب للاخرا او بجمع شاة لرجل وبكمب للاخرا او بجمع شاة لرجل وبكمب للاخرا
او اوصى بكنيسة في سبلها لرجل وبكمب للاخرا او بجمع شاة لرجل وبكمب للاخرا
ان يملك القطن ويدوشا الحنطة وثلثا الشاة ولو اوصى لرجل فظن في وسادة والاخر
بالسادة كان خراج القطن على صاحب السادة ولو اوصى بدهن هذا التهم لرجل وبكمب
لاخر كانت الضمنية والتقليص على صاحب الدهن ط ولو اوصى بثلثه بستانه فو على
الابن بحدوث بستانه فانه يثبت له الموجود وقت موت الموصي لا غير الا ان بعض
على الابن ولو اوصى على الابن ولو اوصى بثلثه فو على في مروعها موت الموصي
وكذا اذا اوصى بثلثه البطن او بالصوف على ظهرها يتنا وله ما كان موجودا وقت الموت
ولا يتنا وله ما حدث بعدها وان قال بكا ولو ولدت الجارية بعد موته لاقل من ستة
اشهر دخل في الوصية والسعف كالفهر ويطلق واسم الغلة لا يتنا وله الولد ولو اوصى لرجل
من فلان من مائة فعل مرة واحدة بخلاف المذمة والقله ولو اوصى ان يبيد ما
كانه على ثلثين يوما عشرة ايام يبيد ثيابا وشراة وبيع عشرة يوما ويقصد قشنة
فالخيلة في البيع ان يجري الما في الحوض وبيع ذلك الما باذن الورثة المشتري محرم
من قناته الى ارضه ولو اوصى بامانة فظن الموصي له في حيوة لزمه المهر بغير ذلك اليها
فيكون له الثلث منها ولو كان الوطى بعد الموت فله خمسها وعليه ثلثة اخماس المهر
للورثة ولو اوصى بعبد صغير والموصي له غائب فالنفقة في مال الميت فان حصص
وسل من النفقة ان كان با من الفاجبة ولو اوصى بامانة لزوجها فولدت منه ثم علم افضل

يخرج من هذا الكيس

على البستان

اوصى

اوصى بزوجها فوليها اه

ما رخص في الوصية

لم يرد في الوصية

لا م د لا

للمسكين واليتيم

الارملة

فالولد حران خرج من الثلث ولو اوصى ان يجرد فلا تأسنة ثم هو لفلان فلم يقبل الا ان
 او مات حدم الورثة ثم كان لفلان ولو لم يصب له شيء من الثلث لم يرد له شيء
 القايض فقيرا في سبيل الله الله يصنع به ما شاء وان اوصى بان يجرد من المسلمين فحضر
 من ثلث ما د ففارت يحفر من ثلث الباقي ولا يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير
 ويدخل في الدين المنطقتة الدفنة ويدخل في الشجر ما كان متعلقا به دون البلد والبر
 والعمرة ولا يدخل في المصنف غلافه وفي السيف لا يدخل الحفر والمخايل ولا يدخل
 في المعصاة البشابة وفي القوس لا يدخل غلافه وكذا الوفاة لا يمكن مشدودا في النيران
 لا يدخل نزل ودان والسجرات في القبان والقرطوف يدخل ماله وكفنه وفي المنطة
 في الجوانب لا يدخل الجوانب وفي هذا الجواب لعمري والدن الخلق وقصوره الفخر دخل
 للراب والدن والوصية وفي الحبل يدخل الكسوة لا العبدان وفي العبد يدخل ابدن
 ثيابه واسم السلاح يتناول السيف والقوس والرمح والقوس والحلقة المروية مع البطانة
 بخلاف الحرا لان يبين مع البطانة ولو اوصى لاهم وله بماتها فهو المحقة والفقير
 والمقنعة ولا يجوز وصية مسلم لمسلم ولو اوصى لغيره يصح ومن لا يصح فكل من
 يصح كاذن اوصى لغيره وميت ولو اوصى لفلان وبني تميم فالجميع لفلان والفقراء
 ولفلان نصف الثلث والفقراء نصف ولو كان لفلان ولرجل من المسلمين
 ففلان نصف ولو لم يسمع من المسلمين فله العشر ولو اوصى لغيره
 وكله للقرابة ولو اوصى للمساكين يجوز صرفه الى مسكين واحد ولو اوصى لساكنين يجوز
 صرفه الى الساكنين ولو اوصى للناس والفقير والمساكين فعلى ثلثة اسهم ولو لم
 لفلان واليتامى والمساكين فثمة اثلاثا وقيل نصفين ولو اوصى لبني تميم ثم لم يترك
 رجلا لم يصح كذا لو اوصى للبيت ثم اشرك معه ولو لم يترك فلان ولو واحد فلا يرضى
 بخلاف ما اذا سماها واحدا لم يكن او ميت كان لا يخرج جميع الثلث ولو اوصى
 ان يكتسبوا مساكين مسجدهم فكنوا من ثلث الاسماء وخرجت الدراهم من مات منهم بعد ما
 رفع اسم فخصته لورثته ولو اوصى لفلان اهل بيته بالف وبغيره فان فلان هو
 منها اكثر ولو اوصى لحشمه وهم عصور محرم والحشم من يحرم عليه نفقته الا الاولاد
 والزوجات والمدبر وام الولد ولو اوصى لفقير او لعشيرة لم يجز الا ان يفتقر
 لفقراهم ولا يدخل واليهم ولو اوصى لغيره وهو من يحرم من ثلثين سنة ولو اوصى
 بالعتق لافضل عبده او لغيره فهو على الفضل في الدين وفي البيع يصدق ومنه في
 الفضل في القيمة ولو اوصى لذي قرابة او ثابة او ارحامه فغلى اثنين فضا عدا
 من ذوق الرحم المحرم يعتبر الاقرب فالاقرب والمحرم اسم لقرابته من قبل الاب
 دون الام والعيال يعوله سوى الرقيق والاختان ان واج محارمه ومحارم الامه
 والاصهار محارم الزوجة ولو اوصى لزوج بانه يتناول الزوجية عند الموت
 وكذا المعتدة عن طلاق اما البائين فلا والحملان المتلصقون من المدك والسكران
 الايام على الفسخ والفقير وان لم يحصى على الفقراء والارملة ومن التي بلغت وجمعت

ولان زوج

من ان كان الكافر

ولا زوج لها وكذا الشيب والابكار اذا كن محصن محورا والشاب والغني من خمسة
 عشر الى ثلثين او اربعين الا ان يغلب عليه الشيب قبل ذلك والكاهن من ثلثين الى ثلثين
 وقيل من اربعين الى ان يغلب الشيب قبله والشيخ من خمسين والغلام ما دون
 خمسة عشر الا ان يجتلم والعقب من يعقب اياه بعد موته وكذا الورثة ولقد تم من
 القنية الابن على الاب حم وحسه كل زوج ذات رحم محرمة واهله عرسه والـ
 اهل بيته وابنه وحده منهم ولو اوصى لاقابه فهي الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم
 محرمة ولا يدخل فيه الولدان والولد يكون للاس من فضا عدا واذا اوصى
 للاقابه وله عمان وخلان فالوصية لعمه ولو ترك عمه وخاله فخاله فالوصية
 للخالين ولو كان له عم واحد فله نصف الثلث ولو ترك عمه وخاله فخاله فالوصية
 للعم والعمه بينهما بالتوبة واذا اوصى لاهل بيته او لحفنه والشيب عبادة عن يمينه اليه
 والنف يكون من حجة الاباء ومن اوصى لفلان فالوصية بينهم والذكر والانثى
 سوا ومن اوصى لولديه وله مولى اعنقهم ومولى اعنقوه فالوصية باطلة واذا اوصى
 او وصيت لفلان بشيء من ماله او ماله او ماله او ماله او ماله او ماله او ماله او ماله
 فانه لا يبلغ به النصف بل يصرف عنه قليلا ولما اعطاه نصفه لا يكون الموصى به قتيلا
 ولو اوصى لفلان من ماله قليل الخيار للقرعة في الوصية لورثته وان لم يكن له
 ورثة فالخيار الى السلطان يعطى ما شاء من غير ان يبلغ النصف ولو اوصى لفلان
 جزء من ماله فاذا لا يزداد على النصف ويجوز ان يبلغ النصف ولو اوصى بطائفة
 من ماله فالطائفة للبعض من الجملة او وصى ساسا ليدفعها على ثياب الوطن و
 الكنان وهذا على عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يقع هذا الاسم على ثياب الديباج والـ
 الثياب التي يجرد من الابريمن دون الوطن والكنان والحرا والكسا والصوف في ذلك سوا والـ
 بليس عادية والمزير والوطن والكنان والحرا والكسا والصوف في ذلك سوا والـ
 والبساط لا يدخل كالهامة والفسحة واذا اوصى لرجل ماله دخل تحت الوصية للرجل و
 البنان والمزير لا البقر والجاموس ولا الادى ولو اوصى له محرون دخل تحت الوصية
 الشاة والبقر والناقة اسم خاصة للانثى واسم الحمل والبغير اسم جنس يقع على الذكر
 والانثى واسم البقر يقع على الذكر والانثى لانه اسم الجنس واسم الثور خاص للذكر
 لا ينطلق على الانثى واسم الفقرة في الوصية لا ينطلق على الجاموس اسم الحمل و
 البغير ينطلق على المحس والحب وهو ان يكون ابوه عرسا وامه عرسا واسم
 البغل والقبطة يقع على الذكر والانثى لانه اسم جنس للكبش لا يقع الا على الذكر واسم
 الدجاجة اسم خاص للانثى اسم الديك اسم خاص للذكر اسم الحمار يقع على الذكر والانثى
 لانه اسم الاثان والحمار اسم خاص للانثى اسم الخيل يتناول العربي والذكر والانثى و
 البرزون لا يتناول العربي والبرسان ذكر مطلقا لا يتناول العربي والفتق في المرض
 والمهبة الحمامة وصية يعتبر من الثلث والحمام ان لم يمتد على العتق فهو ان يـ
 وان ما حرت شاركته وصورة الحمام ان سمع المربيض ما يواى ماله بخمسين ويشترى

لواله

البقر والوزر وكذا

حيايا الخمر

ما يباي ويخمين بمائة فالزايد على قيمة المثل في الشك والناقض في البيع عباياه وهي كالعبية
 في المرض فاعتبرت وصية وفيه اربع مسائل احدها ان عاى ثم تعقق ثم عاى فان خرج الكل
 من الثلث سلب ولا كلام فيها وان لم يخرج من الثلث ففي المسئلة الاولى سيفد الحماة
 وان فضل شيء ولا يعقق في الثانية يشتركان وفي الثالثة يهرق نصف الثلث
 للحماة لانها شاركت العنق الاول عند ثم ما اصاب العنق الاول قسم بينه وبين الآخر
 نصفين وفي الرابعة الثلث بين الحماة بين لا سقرها ثم اصاب الثانية قسم بينهما وبين
 العنق لغندمة عليها فبشاركة ومن اوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض لاها
 ام من النواقل وان كان الكل فرائض قدم ما قدمه الموصي ان ضاق الثلث
 منها اخذ دفع الى رجل الف درهم وقابله من الف لفلان فاذا امت فافها
 اليه فامت لهذا الرجل ان بينهما الى فلان وان لم يقبل صوله لا يسه ان يدفع
 ذلك اليه اذا مات الامر حقة الموت فقل ان لرجل على دنيا الف درهم المال
 كله يدفع الى الورثة ولا يوفى واسمى فقل لرجل على الف درهم ولا يعرف
 محمد يوفق مقدار الدين وينبغي ان يكون هذا والا قد سوا الجمالة الفاحشة
 ولو قال من ادعى على شأى اوصى ان يفعل ذلك فقل فهذا كلام باطل لا يجوز
 له ان يفعل لانه اقرار بالجهول من يقض اقرار فلان على كذا ثم قال وجا احد فدل على
 ما في درهم الا حسنة فاعطوه ما ادعى لا يبيع الوصية على الاصح ولو قال في مرضه
 لفلان على حق فصدق فانه يصدق في الثلث حاله وبه واحد ولو قال في صحته
 فلان من فلان فهو صادق او لا يصدق ان لم يكن سبق من فلان دعوى
 في شيء معلوم لا يلزمه لهذا القول شيء وان كان سبق منه دعوى في شيء معلوم
 فالزى ادعى ما س وان قال اعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني اكلت من ماله
 شيئا فان لم يجدوه فاعطوا ورثته وان لم يجدوا واحدا منهم فنصدقوا عنه فوجدوا
 امرأة ابن فلان ولم يجد غيرها ان ادعت قبل المتوفى مالا ولم يعرف له وارث
 غيرها وقع اليها اوصى وولد بموضع آخر بثلث ماله للمساكين بدم ولحنه وان
 اعطى مساكين البلد الذي مات فيها جاز اوصى لفقر أهله الكوفة فاعطى الوصى فقر
 اهل البصرة بحرية لانه اراد الله تعالى وهو المختار للفنوى ك اوصى لفقر أهله بلخ
 فالفضل للوصى ان لا يجاوز بلخ وان اعطى في كرم اخرى على الاصح وان اوصى
 بان يصدق بشيء من ماله على فقر الحاج يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقر
 ان اوصى للفقر كالف من ماله وكان في حيوة رجل غنى فافقر بعد موته فذرع الوصى
 الا لف اليه جان ولو خص فقل لفقر هذه السكة والمسئلة بالها لم يجز اوصى ان يصدق
 على كل فقير في سكة بدرهم وفي السكة فقير ملك لا يصدق على ملك الا ان يكون
 على مملوكه دين حتى لا يصير ملكا الفقير درهمان اوصى لرجل بماله واوصى للفقر
 بمال والرجل يحتاج هل يعطى من نصيبا لفقر الاصح انه يعطى اوصى لرجل من جيرة
 بمائة ثم اوصى لجيرة بمال فيما اوصى لهذا وفيما نصيبه من الجيرة فيدخل الاول في الاكثر

اوصى بغير الشرط

الاقرار بالجهول

اوصى بغير الكوفة

ولا وصى

ولو اوصى لرجل بمائة ثم اوصى له بثلث ماله فما كان سوى الدرهم فله الوصى في الثلث
 من ذلك اوصى لرجل ان يصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى واستهلكه
 واراد الوصى ان يجعل ذلك عليه صدقة فاعطى مائة درهم لان فيه فقر المسألة الوصية للمساكين
 بمائة فضاح ثلاثة منهم على عشرة دراهم يجوز لهم العشرة ويؤدى الوصى تعيين ويؤدى الوصى
 تعيين الى المساكين ولو صالحهم على ثوب قليل القيمة لا يجوز له ان ياخذ الثوب
 منهم اوصى بثلث ماله للفقر فاعطى الوصى الاغنيا وهو لا يعمل ولا يجوز له والوصى ضمن
 خلف الوصية لا الى حرا وصى الى رجل وامرأة لم يرق لهما فقه حنطة بعد وفاته
 على الفقراء فقامت في حيوته الوصى بعين ذلك وبعدها بعد وفاته بالملك وان فرقها
 بغير الملك لا يبرأ من الضمان ولو اوصى بالورثة فرق بالهم ان كان فيهم صغير لم يجز والهم
 والجار ويخرج من الضمان اذا فرق وبه يفتى الوصى فقل بثلث ماله الثوب ان شافا
 باعوه واعطوا ثمنه وان شافا اعطوا ثمنه واسكنوا الثوب اوصى لرجل وقابله
 الفارسية ده نعم واجامه كن فاعطى البتيم كل بيتيم من الكرايس مقدار ما يجتهد
 منه ثوبا ان دفع اليه الكرايس واجم المنايله يجوز الا اذا كان في موضع لا يجزى البيتيم خياكا
 لا يجوزون موكولا الى راي القاضي على المختار الوصية للقرابة اذا كانا اوصى بان يدفع الى
 فلان الف درهم ليسرى به الاسارى فامت فلان قتله يدفع الى الحاكم لقول الامم الى
 احد من الناس حتى يفعل ذلك ن مدا الاحصاء قوم لا يجوزون غارس على الاصح ولو
 اوصى لوفى فز ابنه من الكفار يجوز ان يوصى لذوى قرابته وله ولد احد لا يرثون منه
 يدخلون في الوصية على الاصح وعن ابى حنيفة وابى يوسف هما انه لا يدخلون اوصى بثلث
 ماله للفقر ولقرابته ان كانوا لا يجوزون فالوصية بين الفقر والقرابات نصفين
 فان كانوا لا يجوزون فكل واحد منهم سهم وهو المختار للفنوى من يرضى اوصى بان يعطى من
 كفارة صلواته لو ولد وله وهو غير وارث يعطى كما امر ولا يحرمه عن كفارة اوصى بوصايا
 لقوم فليس الوصى بمقتار وصية كل واحد منهم بيتا ذمهم فان يعطيه كيف شاء فاذا
 نوا الى جازان يعطى كيف شاء اوصى لرجل بمائة درهم ثم مات للوصى فقل لا درهم لا
 اجيز الوصية لم يكن له ذلك وكان ملكا للوصى اذا كان يخرج من الثلث ويملك
 الوصى الوارث والدين في رقبته ولو وصيه في حيوة للفنوى ان لا يحرم الوصى فيها
 وسبعة القايض فاحصل من ثمنه فلو اوصى لرجل بمائة مد يون ثم مات الوصى
 له ذلك قال هو حر عتق وذلك منه قبول الوصية كفي الاصل الاسى للرجل ان يتقبل
 الوصية لانها امر على خطر لان الدخول في الوصاية اول مرة تخطى والثانية خيانة و
 الثالثة سرقة اعلم ان الاوصيا بلاد امين قاصر على القيام بما اوصى اليه فانه يقدر فليس
 للقاضي عزله وامين عامر فالفقيه يضم اليه من صدق وقاسق او كافرا وعيد بعت
 عزله واقامة غيره مقامه اخ ولوان رجلا اوصى لرجل ثوبا له اعمال بفلان
 لا يجوز له ان يعمل بغيره بفلان والفنوى على هذا اذا اوصى الى فلان ان ينفق عن حرة
 يجوز على المختار قال لا خفية استاجر فلانا حتى يبتد وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل

اعلم الوصى ان يرضى

صدقة او بمنزلة الثوب

الاوصاء

الرجل في الوصاية

قال الساجي فلما اوتوا
افقر نزل صار وصيا

الاخبار بالشرط

ما في يوم لم يرد

مريض الرجل وصدا ويولد وصيا لان فقرا الذين من عمل الوصاية اوصى الى رجل
فلما اقبل وصيته في اعد ثلث ماله ولا اقبل في فقرا فيك فلما به الوصية الى ذلك
ان لم يند الميت فقرا ديونه الى غيره فالوصية مكلف جميع امور الميت لان الوصاية لا
تقتصر على الموت فقط لصاحبه انت وصي في ان تشترى كفتا وتحمل ثاغى الى
ورثتي فاذا استلمت اليهم فانت خارج من الوصية او لم يقتل استلمت فانت خارج عليه
ديون وقد اوصى بوصايا هو وصي في كل شيء اوصى الى رجل وجعله متى شاء ان
يخرج منها فهو وان يخرج منها شيء اوصى الى رجل وفي ان حدث به الموت
دفلان بعد وهي اوقاف هو وصي مادام ابو صغيرا فاذا كبر فهو الوصى اوقاف
دفن وصي مع فلان دان الوصى هو الاول ادركه ابنه اوله يدرك ولا يجعل ماله
وصي آخر اوصى الى رجل بشرط ان يكون وصيا ماله يقدم الغالب فاذا قدم
ذكان الوصى الغائب على الحاضر ولو اوصى بنصيب بعض ولد الى رجل وينصب
من يلقى الى اخرها يشركا في ذلك كله ولو اوصى الى رجل بدين ولما رجل آخر
باز يمتنع بعد فها وصيان في كل شيء وكذا الوصى يمتنع في بلد الى رجل وبمراة
في بلد اخر الى رجل اخر فهو مثل ذلك فام على سبه وصا واخر على ابنه رجل
احد وصيا على مال حاضر واخر على مال غائب فلو شرط ان يكون كل واحد منهما
وصيا ما الى اخرها ان الامر على ما شرط وان لم يشترط فخير ذكان كل واحد منهما
وصيا فاطب جماعة ففك لهم بغلوا كذا بعد موت ان قبلوا بصير كلهم اوصيا فان
كثروا حق مات الوصى قبل بعضهم فان كان الفانل اثنين او اكثر صار وصيين
او وصا ويحوز لهما او لهم يتقعدا الوصية وان كان واحدا صار وصيا
ايضا وجاز لهما او لهم بعد وصيته ولو قبل واحد وصيا وصيا غير امه لا
يجوز له بعد وصية ماله من فروع امر الى الحاكم مع معه آخر او يطلق له آخر او
يطلق له المضدق بنفسه لانه يصير كأنه اوصى الى رجلين فلا ينفرد احدهما
بالشرع الى رجلين فصل لحدما وسكتا لآخر فقال الفانل لسكتا بعد موت
الوصى اشترا للميت كفتا واشتراه اوقاف فم هو قبول الوصية وكذا لو كان الساكن
خلقا لآخر غير انه حر يعمل عند فام بشرط الكفن للميت فاشتراه اوقاف
نعم هو قبول الوصية ولو اوصى الى رجلين وقاب فكل واحد منهما يحوز
وقاب كل واحد منهما وصى قام فكل واحد منهما ان ينصرف وحد بان يشترى
من ثلث ماله عند يكفنا درهما وله عبد قيمته اكثر مما سمى هل يجوز لثاني ان يشترى
منه بما سمى الوصية من الفان ان كان فرضا الى كل منهما ان يفرد في ذلك فشر لحدما
من صاحبه جائز وان لم يكن فرضا الى كل واحد منهما فالجواب فيه ان يبعده مولا
من رجل ثم يشترى بانه جميعا للميت مات في يوم لم يشترى له وصيان فلم يقدر
الخبون على حمله فاشترى احد الوصيين سما ليرحمه حلوم الى المعترة والوصية
الآخر هناك سكتا استاجر بعض الورثة والوصيان ساكنان فالاستيجار جائز

وهو من

وهو من جميع المال يشترى الكفن ولو كان الميت اوصى ان يتصدق بخطة على الفقرا
بثل ربع الخيانة تفعل احد الوصيين فان كانت الخطة في ملك الوصى جاز رفعه
وليس للاخر ان يتبع وان لم يكن ملكه فاشترها بالخطة للمشرى والصدقة
على نفسه اوصى الى رجلين وقاب لهما فضا ثلث ماله حيث سما ثم مات احد
الوصيين قبل ان يفعل ذلك فطلب الوصية ورجع الثلث الى الورثة ولو قال
جئت ثلث مالى للمساكين بصفه الوصيان فيما شاء من الساكن فمات احد ما جعل
القاضي وصيا اخر معه فاشترى اوقاف لهذا البات اقيم انك وحدك كرجل اوصى
الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصى اولى باسك المال ولا يكون المشرف وصيا
تأثر كونه شرفا انه لا يجوز بقرض الوصية الا بجلط اوصى بوصية من مثله ثم قال
اعرضوا وصيتي هذه على فلان فمات منها فهو مردود وما اجاز فهو جائز فلم يعرض
على ذلك الرجل وعرض عليه فلم يقبل شيئا حتى مات فالوصية تجاز على ما امر الميت
حتى يرد منها الذى فرض اليه ولو قال اجبروا هذه الوصية از ش فلان اوقاف
بعد وما ان اعد فلان قبل ان يقول شيئا فالوصية باطلة ان صا اذ حضره الوفا
ما اوصى الى رجل اخر فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان قال وصيت ليكن مالى
ونى مال الميت ونى هذا الوجه يكون وصيا في التركنين واما ان قال
وصيتا ليكن ولم يرد عليه فنى هذا الوجه هو وصي في التركنين واما ان قال
وصيت ليكن في تركنى فنى هذا الوجه ايضا هو وصي في التركنين جميعا على الاصح ك
ولو اوصى الى حرب ثم اسلم الحربى ثم اسلم الحربى كان وصيا وكذا اذا اوصى الى حرب
ثم اسلم ولو قال الميت مالى ما مات اب هذا الصبي فقدا وصيت له بكن لا يجوز
هذه الوصية اوصى الى رجل واستاجر بانه درهم لان الوصية لم يكن هذا جا
ع قال الرجل لكل جرم مائة درهم على ان يكون وصي الشرط باطل والمائة وصية
له جائزة وهو وصي على الخنارة لا لآخر استاجر نك على ان ينفذ وصاياتي بكذا
فمات لميت باجازه وانما هي وصية مضمنة بالعل فان عمل فانفذ الوصايا استحق
الوصية والا فلا ليس الوصى ان يواخر نفسه من النعم ولو استاجر الوصى النعم
جاز بخله فلا لب فانه اجر نفسه من الصبي واستاجر الصبي لنفسه يجوز رجل
مات وترك اولاد اصغارا وله مال فقال الفاض جعلت فلانا فيما تركته لوارثه
كان فلان ان يحفظ ماله وليس ان يبيع ولا ان يباع لهم ولومات القاضي
فق على قوامه ولو قال جعلت فلانا فيما تركته فلان الميت كان بمنزلة الوصية
وهو قيمة على حاله ولو قال القاضي جعلت فلانا وكذا لو تركته فلان يبيع ويشتاع لهم
ما راى وينفق عليهم جاز ذلك وهو على كانه وان مات القاضي او عمره فهو
بمنزلة الوصية رجل اوصى بجن جنونا مطبقا ينبغي للقاضي ان يجعل
مكانه وصيا اخر وان لم يفعل القاضي ذلك حتى افاق الوصية كان وصيا على
حاله رجل اوصى الى صبي او محبوس جنونا مطبقا او معتوق لم يجز افاق بعد ذلك

صفا طرأ

الشرع على الوصى

اسمى الوصى

جعل الوصية او وكلا

وصى الى صبي او محبوس

اوله ينفق ولو اوصى له وارثه جاز ينفق الوصي والوارث الوصية من مال نفسه
 جازين ويرجع على كل حال على الخائن كالوكيل بالشري يردى الفتن من مال نفسه ويرجع
 الوصي بشرا كسوم صغير او يشترى لهم ما ينفع عليهم لا يكون موقوفاً فحق الوصي
 او الوارث دين الميت من مالها رجاء به في التركة فان مات وله وصي ينفق فلولوا
 ان ينفق دينه ويكفيه بغير امر له ويرجع بذلك في الميراث وصي ووارثا يشترى
 الكفن فلهما الرجوع في مال الميت والاحب من الوصي يرجع بالانفصال والاحب
 علم بالكفن عيب بعد ما دفن فالوارث والوصي يرجعان بالانفصال والاحب
 لا يرجع لانه يشترى لنفسه وما يشترى بالانفصال لان قد لا الكفن باق على حكمه
 الميت ولها ولاية الشرا على الميت تركه ضياعا وعليه دين فاداد الوارثه ان
 لصقوا دينه لبق الضياع لهم ان انفقوا على ذلك وجعلوا قضاء الدين وانفاذ الوصايا
 من اموالهم فلم ذلك وان انفقوا فلولوا ان ينفق الوصيا وينفي الدين من مال
 الميت وباع ما احتاج اليه من مال الميت وباع ما احتاج اليه من الميت ولا ينفق ليه
 قتلهم لانه قائم مقام الوصي او ميت بوصايا وامرت زوجها بانفاذ وصاياها و
 لها صيغة امرت ببضعها لانفاذ وصاياها ولا يحسد الموحي مشركا ينبغي ان
 يتقوا معها ويستغفروا في تقصيرها حتى يفي بسيرتها شي من الفتن ثم يبع من ايمان
 ويبيع اليه ثم يشترى منه وينفذ وصايا من مال نفسه ان اوصيت الى ابنتها
 وزوجها بوصايا من عمو وصله وغير ذلك وتركك ضيعة وثيابا وحلياً
 وحلفت اسلمن رضيعين فقل الزوج انا انفذ وصيتها من خالص مالي فلا
 ابيع الثياب ولا الحلي ان انفذ هذه الوصايا من ماله بامر الوصي الاخذ
 فما كانت من صلاة او وصايا يحتاج فيها الى شيء وقد فعله على ان يرجع
 به في التركة كان ذلك ديناً في تركتها وان فعل ذلك على ان يرجع ذلك بجزء من
 الوصية وما احتج اليه من الصدقة من غير مشترى فلا يجزى من الوصية
 برجوع من الرجوع فان احب الابل ان يبقى الاعيان لا ولاده وينفذ الوصية
 من نفسه بيت من الصغار مالا ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل ويشترى
 الابل للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك وبأكبره يبيع عقاراً يقضى
 بثمنه دين الميت وفي دين من المال ما بقي بقضاء الدين جاز هذا البيع لانه قائم مقام
 الموحي والموحي لو فعل ذلك بنفسه جاز وصي اجر بعض التركة طوبى ليه
 به دين الميت لا يجوز مردون مات ووصي عاى الموحي بعد بعض الدين
 وباع تركه وفقد دينه وانفذ وصايا فاليه فاليه فاسد الا ان يكون باس القايه
 هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين وان لم يكن مستغرقة فنقد بقصر الوارث
 في حصة الا ان يكون البيع بتمامها من الدار واكثر كبيع شيء من تركته
 الميت او من عقار وقد بقى عليه دين وصايا فاداد الوصي ان يرد بعه ان
 كان في بيا الوصي شيء غير ذلك يستطيع ان يبعه وينفذ منه الوصايا وينفي الدين

قضى الوصي والوارث الدين
 بغير الاصل الكفن لا يرجع

هم ترك ضياعا على وريثه

نعم اوصى له

نعم جاز
 وصي باع عقاراً للدين
 من غير احتياج

وارثه يبيع من تركته

فليرد البيع ما نت عن زوج ومات فاح فاصت الى الاخ فضل وصيتها ثم قتل ان ينفذ
 وصيتها وينفي ويشتري بضيق الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم الباع
 مقدار بضيقه والمشتري غير ذلك ان انشدت الوصايا قبل ان يختموا جان البيع
 وان لم ينفذوا اختلغوا الى القايه بطل بعه ونداميون الميت ثم وصايا
 ثم الميراث كما نفلق به الكتاب وقد ذكرنا في فضل الوصية للفقر ان الوصي يبيع
 العاينة والتصدق بثمنها على المسكين اذا صرف ثمنها الى الدين جاز والواجب
 ان يبدأ بالدين وهي باع تركه الميت لانفاذ الوصية بمقدار المشتري من بقية القايه
 وحلفه فحلف والوصي يعلم انه كاذب فان القايه يقول للوصي ان كنت حاداً
 فنذرت البيع بيك ويجوز مثل هذا الضمخ وان كان تعليقاً بالخطا طرقة وهي باع
 صيغة اليتيم من مفلس يعلم لا يمكنه ادا الفتن يبغي ان لا يبيع مثل هذا البيع على
 الصغير لانه اذا ادى المشتري الفتن من اليتيم بطلانه والبيع مصلحه للصغير
 البيع ومتى باع شيئاً من مال اليتيم ثم طلب منه باكثر مما باع ينظر في ذلك اثنان
 من اهل البصر والامانة فان قال ذلك قيمة لا ينفقت الزيادة من يرب
 وان كان في الزيادة يشترى باكثر من السوق باقل لا يجب على الوصي رفع ما بلغ
 بالزيادة بل يرى ذلك اهل البصر واهل البصر واهل الامانة والفقيه بينهم
 فان اجتمع على ذلك رجلا من منهم اعتدوا على قولها باع اشجار الايتام ولا
 وصي لهم ثم ان لما كره جعل فيما لايتام واجاز اليتيم ذلك البيع جازاً استقانا ان كان
 البيع قائماً اذا تصرف واحد من اهل السكة في مال الميت من المبيع والشري
 ولا وصي لبيته وهو يعلم ان الامر لرفع القايه حيث ينصب وصيا فانه
 فانه باخذ المال بعده وقيل ان نقره جازين للضرورة وبه يفتي عرسب
 نزل في بيت رجل فمات وترك دراهم ولم يؤمن برفع رب البيت الامر للمالك
 حتى يامر بشري الكفن من ماله فان لم يجد القايه كفته كفنا وطاقا وهذا اذا
 كان لا يعلم من نفسه في النفع الى القايه اما اذا علم فلا مات وعليه دين
 باق على جميع بركته قيل الوارث لا يكون خصماً اذا اطلب الغرماء وقيل يكون
 خصماً ويقوم مقام الميت في المضوم وهو اخشياً الى التت وبه يفتي تركه مستغرقة
 كلها او اكثرها بالدين ادعى مدعى آخر على الميت ديناً وعجز اقامة البينة فاذا
 تخلف الوارثه واصحاب الدين لا يضمن على الغرماء اصلاً لانه لا يدعى عليهم شيئاً
 واما الوارثه فكان الاعين عليهم ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كانت له بينة
 فالوصي هو الخضم وان لم يكن له وصي جعل القايه وصياً وان كان في المال فضل
 على الدين يحلف الوارث انه لم يبيع اليه شيء من التركة وليبيع عليه
 بينة المدعى لكن لا يخلو قبل ان يظهر للميت ما ادعى ادعى على ميت
 دساو وصيه عايب عيبه منقطعة فالقايه ينصب خصماً عن الميت لتخام
 المدعى الا ترى ان الوصي لو كان حاضراً فاق للمدعى بالدين بالقايه ينصب

وصي باع تركه الميت

لاصح البيع للمفلس

باع الوصي للوكيل ما باه

اجاز الوصي

المالك الزنا

ادعى الوصي فاجر

احدهما الا يكون على الميت دين ولا في التركة وصية والثاني ان يكون على الميت دين او في
 التركة ففي الوجه الاول للوصي ان يبيع كل شيء بلغ من التركة المتاع والعروض والعقار اذا
 كانت الورثة صفاراً على اختيار المتأخرين ولا يجوز بيع العقار لابشرايط احدها ان
 يربح الانسان في شراؤه بضعفت قيمته او يحتاج الصغير الى منته للفقر ويكون على
 الميت دين او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في انفادها الى منته او يكون يبيع
 العقار خيراً لليتيم بان كان خراجه وموئنه تدبر على علامه وان تقاعته او كان العقار
 حائزاً او داراً يخاف عليها النقصان والبداعي في الخراب فيستدملك فان وفقت الحاجة
 للصغير في اذا خراجه فان كان في التركة مع العقار عروض مع ماسوى العقار
 حينئذ يبيع بمثل القيمة او يبيع يبيع هذا اذا كانت الورثة صفاراً فان كان الكل
 كباراً وهم حضور لا يجوز بيع الوصي شيئاً من التركة الا بامرهم وان كان الكبار عيناً
 لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ماعده ويجوز ايجار الكل الا ان يكون العقار
 بحال يخاف عليه الهلاك لو لم يبيع فيئذ يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت
 الورثة كباراً كلهم فبإذن واحد منهم غائب واباثنين حضور فان الوصي يملك بيع نصيب
 الغائب ماسوى العقار لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز يبيع في نصيب الغائب عند
 الكل جاز يبيع في نصيب المتأخر اذا لم يكن دين فان كان فيها دين يستغرق التركة
 فلو يبيع ان يبيع جميع التركة للدين عروضاً كانت او عقاراً فان كان الدين غير متغرق
 ملك الوصي البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك يملك بيع الباقي وكلما لو كان
 في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينبغي الوصية عند الكل فاذا
 ملك بيع البعض مع الباقي ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك
 دين ولا وصية والتركه عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك
 بيع الباقي والاصل انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة يثبت له ولاية مع الكل في
 الحد ووصي وصي الاب بمنزلة الاب ووصي الجد وكذلك وصي وصي التاي في
 بمنزلة التاي في اذا كانت الوصاية عامة واذا مات الرجل وترك اولاداً صفاراً واباد
 لم يوصر على احد كان الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والنظر فيها اي تصرف
 كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب وهو جده الصغير لا يملك بيع التركة
 لقضاء الدين واما الاب فهو جده الاولاد الصفار فله ان يبيع التركة على الاولاد
 والصفار وليس له ان يبيع التركة لاجل قضاء الدين على الاولاد الصفار ولو اوصي
 الى عبد غيره فالوصية باطله وان اجازها مولى العبد والمراد ان القاضي يحجزه
 عن الوصية ولو بضراف العبد قبل ان يحجزه القاضي بعد تفرقه ولو اوصي الى
 عبد نفسه فان كان الورثة كباراً وفيه كثير فالوصية باطله وان كانوا صفاراً
 جاز ولو اوصي الى رجل في ماله فهو وصي في ماله وولده وللوصي ان يحجز
 مال اليتيم وان شك في مضاينة ويعمل بنفسه مضاينة ولا يجوز اضرار الاب و
 الوصي مال اليتيم ويجوز اضرار القاضي ولا يجوز اضرار الوصي بدين على الميت

أوصى إلى العبد

باللوحى ارا نفعه

والوصية اوصى بها الميت لابنائه ولا يباين في يد من تركه الميت اذا ادعى به انسان فاقر
الوصى وليس للوصي ان يرث احكاما من غرما الميت ولا يخط عنه شيئا اما في الدين الذي
وجب بغيره يبيع الابرا الوصى اذا اراد بعد الوصية من مال نفسه فجمع بذلك
على التركة سواء كانت الوصية لله تعالى وللعباد سواء كان الوصى وارثا او غير وارث
الوصى اذا صالح فالمسئلة على وجهين اما ان يصالح عن حق الميت على ميت
انسان او يصالح عن دعوى الدين على الميت في الوجه الاقل المسئلة على اربعة
اوجه ان كان للميت بيعة او كان من عليه فقر او كان القايض فمضى له بذلك لا يحوز
وان لم يكن له بيعة وكان المفهم منكرا او لم يكن تقضى القايض جاز واما في الوجه
الثاني فالمسئلة على ثلثة اوجه ان كان للميت بيعة او كان القايض فمضى بخية او لم
يكن له بيعة وان كان له بيعة او فمضى به القايض جاز والا فلا ولو اوصى الى رجلين
لا يفرق كل واحد منهما بالقرص بل يشترط اجماعها الا في ستة اشياء في تجهيز الميت
وتكفينه وفضا الدين بعد الوصية في الصق وعشق السمعة ورد الواجبات والمفضى
مالا بدل للصغير منه من الطعام والكسوة وصدة كذا على الفقهاء احدا الوصيتين
فاذا باع احدهما من الآخر يحوز ولو كان الميت على احدا الوصيتين دين فاد
الى الآخر لا يحوز ولا يراو لوقد لاحدهما انت وصى في وصى ما على الدين وقال
للآخر انت وصي في العتيق بامر مالي وتي امر ولدي فانهما بصيران وصيين
في جميع الانواع والوصي ان يخرج نفسه من الوصاية ان عرف عجزه او كثر اشتغاله
ع واوصى الى رجل ففيل الوصى في وجهه الوصى وردها في غير وجهه فليس
برد وان ردها في وجهه فهو رد فان لم يستل ولم يتبل حتى مات الوصى فهو
بالخيار ان شاء فمضى وان شاء لم يتبل فلوانه باع من تركته شيئا ففد ولزمته و
ان لم يتبل حتى مات الوصى فقل لا اهل ثم قل فاقبل فله ذلك ان لم يكن القايض
اخرجه من الوصاية حين قل لا اهل فلو قل بعد اخراج القايض اياه اقبل له
يلفت اليه واذا احتال الوصى بال الصغير اى مل الحوالة فان كان حرا لليتيم جاز
وهو يكر ولو شهد الوصيان لواثر صغير بشيء من مال الميت او غيرها نشاهدانها
باطلة فان شهدا لواثر كنى في مال الميت لم يحوزان كان في غير مال الميت جاز
اذا شهد الرجلان لرجلين على ميت بددين الف درهم وشهدا لآخرين بددين
ذلك جازت شهادتهما وان كانت شهادة كل فريق للآخرين بوصية الف درهم
لمحروا وشهدا انه اوصى لهذين الرجلين عارية ولو شهدا الشهود لهما ان الميت
اوصى للثنا هذين بعد جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا انه اوصى لهذين
الرجلين بثلث ماله وشهدا الشهود لهما اوصى للثنا هذين بثلث ماله فالشهادة باطلة و
كذلك اذا شهدا لاولان ان الميت اوصى لهذين الرجلين بعد شهدا الشهود
لهما انه اوصى لاوليين بثلث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه مشبهة للشركة
ع الوصى اما ان ينصبه الميت حال موته او ينصبه القايض وللقايض ان يطل وصاية

مع الشيخ

للمختار

الميت ثم الورثة في مال الصغير الى الاب وصيه ثم الى وصي فان مات الاب ولم
 ير الى واحد فالولاية الى الجد ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي
 ومن نصبه القاضي ولحقا وان كان قد مر بالاشياع بين الناس ولانه الحار بالمحروف
 في مال الصغير فان كان بينهم واجابهم فمثل العتبة او ما قبل بغير ما يتعاقب الناس
 فيه يجوز وهو لا يوقف على الاجازة بعد البلوغ والله اعلم بالصواب
 كتاب الفرائض وهي جمع فريضة معلة من الفرض وهو في اللغة المعدر
 والنطق والبيان قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي ما قدرتم قال فرض الله
 النفقة اي قدرها وقال تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي بيناها والفرض في الشرع
 ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب والسنة والسنن المتواترة والاجماع وسمى هذا
 النوع من النفقة فرائض لانه سهام يتدرج معطوفا مع غيره من الدليل مقطوع به
 فتد اشتمل على المعنى القوي والشرعي وانما خص بهذا الاسم لان الله تعالى قال
 بعد القسم فريضة من الله والشرع عليه السلام ايضا سماه فريضة فتد تعلقوا
 الفرائض فلان الله تعالى ذكر الصلوة والزكاة والصيام وبغيرها من الاحكام بحكم
 ولم يبين مقاديرها وذكر الفرائض وبين سهامها وقدرها لتدبر لا يحتمل
 الزيادة والنقصان والارث في اللغة البقاء قال عليه السلام انكم على ارث
 من اوتى منكم ابراهيم اي على نعمة من بقاء شريعة والارث الباقي وسمى
 الوارث بقاء بعد موت المورث وفي الشرع اسقال مال الغير الى الغير على سبيل القرض
 وكان الوارث بقاء اسقال الميراث ما لا يمتد واذا مات الرجل فانه يدا من تركه بالاقوى
 فالاقوى بيده ولا بالكفن والمخوف وكل ما يحتاج الى تخمين الميت لان اللباس وستر
 المورة من اللواحق الاصلية الضرورية واللواحق الاصلية مقدمة على الديون و
 النفقات وجميع الواضات في مال الحيوة وكذا بعد المات اعتبارا بالاحرى
 بجامع الحاجة ويستثنى من ذلك حق يلقى نصر كالحق والعمد الجاني فان الميراث
 وولي الجناية اول من يتجهز لانها مقدمة على حوائج الاصلية كستر المورة و
 الطعام والشراب حالة حيوة فكذا بعد وفاته ولكن ما يمكن به مثل ما كان
 يليه من الشرب الحلال خالصة للحيوة على قدر التركة من غير تغيير ولا سدس
 اعتبارا لاحد حالته بالآخرى وتقدم على الوصية لان الوصية يزرع وهذا
 لانهم واللائم اولى وعلى الورثة لان انتقال المال اليهم مشروط باستئذنه
 عنه ولهذا فاما حكم معاملة التركة عند قيام خاصة ولهذا فان حال الحاجة
 وهي من الحياة لا سفل اليهم قال عليه السلام اذا بلغكم من سفل ثم
 بالدين الذي ثبتت حالته الفحة ثم يدين المرض بالاقرار وما ثبت بالمعينة اوقاف
 البينة فهو دين الفحة سواء ثم يقضى ولو من جميع ما بقي من ماله ثم سعد
 وصايا من شئت ماله بعد قضاء الدين فان كانت الوصية بعين يعتبر من الثلث
 وينفذ وان كانت بحرثايع كالثلث والربع فالوصية له شريك الوارث وينداد

نصيبه

نصيبه بزيادة التركة وسعر بقصاتها فاحسب المال ويخرج نصيب الوصية كما تقدم
 ثم نصيب الوارث وتقدم على قيمة التركة من الورثة ثم يقسم الباقي بين ورثته على
 فرائض الله تعالى كما نطقت به آيات الفرائض وليستحق الارث باحدى خصال
 ثلث بالنسبة هو القرابة والسب وهو الروضة والولا وهو على ضربين ولا
 عتاقة ولا مولا له وفي كل واحد منهما ميراث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاعلى
 الا اذا شرط فقال ان مت فمالى ميراثك فخير ميراث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاعلى
 العتاقة مؤخر من العتقة ويقدم على ذوى الارحام ومولا المولاة مؤخر من ذوى
 الارحام والمحققون للتركة عشرة اصناف مرتبة ذواتها ثم العتقات
 النسبية ثم النسبية ثم وهو المعنى ثم عصبه ثم الرد ثم ذوى الارحام ثم مولى
 المولاة ثم المقرين ثم بسبب ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم بيت المال لان
 المال متى خلا عن مستحق ومالك مضره بيت المال كاللزقة والضمان فالمانع من
 الارث القتل والرق واختلاف المثلين والدارين حكما والاصل في القتل ان
 كان تلاك يتعلق به وجوب النقصان والكفارة يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق
 به وجوب النقصان والكفارة فانه لا يمنع الميراث فهو ان يسل عملا بالحدود
 او بما يعمل بعد الحد وبما القتل موجب للكفارة فهو ان يقتله بالباشرة
 او بطا دابة المورث وهو ان يسل من النور على مورثه فقتله او
 سقط عليه من السطح فقتله او سقط من يد حجر على المورث هذا كله
 صل بالباشرة فيجب فيه الكفارة وبوجوب حرمان الميراث واما القتل الذي لا
 يتعلق به وجوب النقصان والكفارة فهو كالتصريح اذا قتل مورثه فانه لا يمنع
 به الميراث لانه لا يجب فيه النقصان والكفارة وكذا اذا قتل مورثه فيها ضايت
 وكذا ان كان المورث على قارعة الطريق فيقبل المورث فمات وكذا لو ساق
 دابة او قارها وارطا مورثه فمات اقتله قصاصا ومما فانه لا يمنع الميراث
 وكذا لو مال الحايض فاشهد عليه او لم يشهد حتى سقط على مورثه فمات
 وكذلك لو وجد مورثه معذرا في دار فانه يجب القصاص والدية ولا
 يمنع الارث وكذلك لو قتل المصروع عليه الصل لانه مضطر فيه فلا يمنع وكذلك
 لو قتل العادل الباقي وهو مورثه لم يمنع الارث لانه لم يوجب النقصان ولا
 الكفارة في هذه المواضع كلها واما اذا قتل الباغي العادل وهو مورثه فهو
 على وجهين فان قتل ملب وانما على الباطل والان ايضا على الباطل فانه
 لا يرث بالاجماع واما اذا قتل وانما على الحق والآن ايضا انا على الحق يرث
 لان هذا قتل لا يوجب النقصان ولا الكفارة فاشبه القتل بالرحم والنقصان و
 الردة والابن اذا قتل باه عمًا او خطا فانه لا يرث والاب اذا قتل ابنه
 خطا فانه لا يرث والاب اذا قتل ابنه خطا فانه لا يرث ولا يرث لانه يجب الكفارة
 ولو قتل عمًا فانه لا يجب النقصان ولا الكفارة ومع ذلك يمنع الميراث فيشكل على

النسب عشرة اصناف

مالا منع من التركة الارث

الاصل الذي بيننا الا انا نقول وجب لفصاحم ههنا الا انه سقط المشتبه وهي شبهة
 الابوة واما الرق فهو ان كان في رقبة شيء من الرق فانه لا يرث نحو المكاتب
 وام الولد والمدير فانه لا يرث ولا يرث عنه الا المكاتب فانه اذا مات عن وفا
 فانه يرث لانه يودي كتابته فيحكم بحرية قبل موته ولا فضل يكون من اباس ورثته
 على فرايض الله تعالى واما المستثنى فانه ينظر ان كان لبيقي الحكم رقبة فهو في حكم
 المكاتب كل رقبة يسمى لا فتكاك رقبة ولكن يحق في الرقبة فانه يرث ويرث
 عنه كعبد الرهن اعتقه الراهن وهو معشوقان الرهن يسمى في ثبته ثم يرجع بذلك
 على الراهن وهو في تلك الحالة يرث ويرث عنه واما اختلاف الدين فهو انه
 لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم ولا يرث من الحرب من الذي ولا
 الذي من للمسلم ما هل الذمة يرث بعضهم بعضا وكذلك اصل الحرب لان كل قوم
 ملية واحدة الا اذا كان دينهم مختلفا فانه لا يرث بعضهم من بعض والمرشد
 لا يرث من احد الا من المسلم ولا من الذي ولا من تد مثله ولو قتل المرشد
 او لحق به الحرب وقضى القاتل لمجوفة بهار الحرب فان ماله يرثت ورثته
 المسلمون وهذا اذا كان ذلك المالك كتبه في حال الاسلام وما اكتسبه في حال الردة
 فهو في والوارثون من الرجال عشرة الاب والجدات الاب وان علاظ ابن
 وابن الابن وان سفل والاخ من اى جهة كان وابن الاخ لاب وام لولاب و
 ام اولاب وان انزل والعم لاب وام اولاب وابن العم كذلك وان بعد
 وان زوج والعنق والوارثات من النساء سبع الام والجدات من اى جهة كانت
 اذا لم يكن للبنت وبنت الابن والاخت لاب وام والاب والزوجة والمغنة
 ومن عدا هؤلاء المذكورين كاي لام والاد البنات وبنات الاخ والادالات
 وكالعات والمخالات والادهم فهم من ذوى الارحام واختلف العلماء في ثبوتهم
 ولم يثبتهم الشافعي رحمه الله بل صرف الفاصل عن الورثة المذكورين الى
 بيت المال ولما اندرس بيت المال بعد زمان افق المحققون من الماخزين
 فيهم بقرتهم كذهبا وذو السهام وهم اصحاب الفروض وهم كل من كان له سهم
 مفترضة كتاب الله تعالى او في سنة رسوله عليه السلام او بالاجماع وبيد
 بهم لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت فلا ولي عصبه ذكر وهم
 اثنا عشر نفر عشرة من النسب واثنان من الشبابة العشرة بالسبب فثلاثة
 من الرجال وسبعة من النساء اما الرجال فالا ولاب وله ثلثة احوال الفرض
 المحض وهو السدس مع الابن او ابن الابن وان سفل والنصيب
 المحض وذلك لا يختلف غيره فله جميع المال بالصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذى قرص
 ليس له ولا ولد ابن كزوج وام وحده فياخذ ذوا الفرض فرضه والباقي
 للاب بالصوبة والنصيب والفرض معا وذلك مع البنت وبنت الابن
 فله السدس فرضا والنصف البنت او الثلثان للبنتين فضا عدا ما بالباقي

الوارثون من الرجال

والجمع

الحج المبرور والنسب

والجمع بين الفرض والنصيب فيكون في مركز وج هو معنق او ابن عم او كبا بن عم احدهما
 اخ لام لكنه يستند الى فاما الجمع بينهما بسبب وهو الابوة سدع الاب عن سائر
 الورثة والثاني الجسد الصحيح وهو ان لا يخل في نسبه الى الميت انثى وهو بمنزلة الاب
 عند عدم الاب لا في مسائل والثالث الاخ لام وله السدس ولا شين فضا عدا الثلث
 وان اجتمع الذكور منهم ولا ناسنق وفي الثلث اما النكاح والا والميت ولها
 النصف اذا انفردت وللبنين فضا عدا الثلثان الثانية بنت الابن وللواحدة
 النصف وللبنين فضا عدا الثلثان فمن كالصبيان عند عدم ولد الصلب واذا
 كانت واحدة مع البنت الصلبة فلها السدس بكملة للثنتين واذا استكملت البنات
 الصليات الثلثين سقط سان الابن الا ان يكون في رتبتهن واسفل منهن
 ذكر ففعلهن عصبة فيكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مثاله بيتان وبنت
 الابن للبنين الثلثان ولا شى لبنت الابن وان كان مع بنت الابن اخوها او ابن
 عمها طمس الثلثان لبنت الابن واحدا او ابن عمها الباقي للذكر مثل حظ الانثيين
 سان وست ابن وبنت ابن ابن وابن ابن ابن للسبب الثلثان والباقي بين بنت
 الابن ومن دورها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلث ساما ابن بعض اسفل
 من بعض ولا ساما ابن ابن بعض من اسفل من بعض فثلث بنات ابن ابن ابن
 بعضهن اسفل من بعض وصورة اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولا ابن
 ابنه ابن وبنت ولا ابن فثبات البنون وبني البنات وكذلك ثلث بنات ابن ابن
 وكذلك ثلث بنات ابن ابن ابن على هذه الصورة

ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من الفريق الاول يارها العليا من الفريق الثاني والسفلى من الفريق الاول
 يوارها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق
 الثاني يوارها الوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثالث لا يوارها
 احد فللعليا من الفريق الاول النصف والوسطى من الفريق الاول والعليا من الفريق
 الثاني السدس بكملة للثنتين لاستواءهما في الدرجة ولا شى لباقيات فان كان
 مع العليا من الفريق الاول غلام فالمال بينه وبينها للذكر مثل حظ الانثيين وان
 كان مع السفلى من الفريق الاول غلام فالنصف للعليا من الفريق الاول
 والباقي بين الغلام وبين من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع

وان سفل من الفرائض الا ان يوارها

السعلى من الفرع الاول غلام فالنصف العليا من الفرع الاول والسدس لى سطى
 منع من ولانها بكله للثلاثين والباقي بين الغلام وبين الاول والسدس بكله للثلاثين
 لى سطى منه ولانها بكله والباقي بين الغلام ومن يوانيه ومن هو اعلى منه من لا فرض
 له للذكر مثل حظ الانثيين وسقط البنات وعلى هذا والاصل في هذا ان بنت الابن
 بصيرة عصبية بابن الابن سواء كان في درجتها او اسفل منها اذا لم يكن صاحب فرض
 لان الجارية التي يوانى الغلام انما يرث تشبيه بعدا شكل الصبي الذي لا يها لاه
 لا ورثت فلو ان ترث بسببه جارية اقرب منه الى الميت كان اولى واما صاحب الفرض
 فتداسفقت بفرضها فلا بصيرة تابعة من دونهما في الدرجة في الاستحقاق وسيت
 المسئلة مسألة الشيلان الشيبيل الوصف والبيان ومنها السب في الشعر
 لانه ذكر وصف النساء وبيان صفاتهن الثالثة الام ولها ثلث اموال الترس مع الوالد
 والوالد الابن او ابنتين من الاخوة والاحوات من اى جهة كانت والثلث عند
 عدم هؤلاء والحالة الثالثة ثلث ما يبق بعد فرض الزوج او الزوجة في مسألة
 زوج وابوان او زوجة وابوان لها في المسئلة الاولى الترس وفي الثانية
 الربع وسمي الترس لان عمره في نفسه اود من قضى فيها اربعة اجرة
 المصيبة كام الام فان علت تام الاب فان علا وكل من يدخل في اول سببها
 اب بن امين ففي فاسدة وللواحدة الصحيحة الترس ولواحدة من ابين
 ولهم الترس ايضا للثلاثة الاخوات لاب وام للواحدة منهن النصف والثلث
 مضاعفا للثلاثين السادسة الاخوات لاب وهن كالاخوات لاب وام عند
 عدمهن لان اسم الاخت في الآية يتناول الكل لان الاخوات لا يورثن
 لقرعة قرابتهن فانهم يملكون بجهتين وعند عدمهم بجهل قضية النص وللواحدة
 مضاعفا من الاخوات لاب السدس مع الاخت لاب بن بكلمة للثلاثين وهي
 مع الصليات وتحسن بالاخ من الابوين وبالاخ والاخت ولا تحبون
 بالاخت الواحدة كما يقدم واذا استكمل الاخوات لا يورثن الثلثين سقطت
 الاخوات لاب لان يكون معهن اخ معصهن التابعة الاخوات لام
 للواحدة الترس وللبنين مضاعفا للثلاثين واما الاثنان من السب فالزوج
 والزوجة وللزوج النصف عند عدم الوالد ولوالد الابن والربع مع الوالد
 ولوالد الابن وللزوجة الربع عند عدمها والثلث مع احدها والزوجة و
 الواحدة يشتركن في الربع والثلث والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى بسنة
 النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس اما النصف فرض خمسة
 اصناف فرض الزوج اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد لابن وفرض بنات اهل بي
 فرض بنت الابن عند عدم سببها وفرض الاخت لاب وام وفرض الاخت لاب
 عند عدم الاخت لاب وام اما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان للميت
 ولدا ولدا لابن وفرض الزوجة او الزوجة اذا لم يكن للميت ولدا ولدا لابن واما

احوال الام

الفرع

الفرض فرض الزوجة او الزوجة اذا كان للميت ولدا ولدا لابن واما الثلثان ففرض
 اربعة اصناف فرض بين الصليب مضاعفا وفرض بين الابن مضاعفا وفرض بين الابن
 مضاعفا عند عدم البنت وفرض للاختين لاب وام وفرض للاختين لاب
 عند عدم الاخت لاب وام واما الثلث ففرض صنفين فرض الام اذا لم
 يكن للميت ولد ولا ولد لابن ولا اسان من الاخوة والاحوات وفرض لاشبين
 مضاعفا واما الام ذكورا كانوا او اناثا واما السدس ففرض سبعة اصناف
 فرض لاب اذا كان للميت ولدا ولدا لابن وفرض لجد كذا عند عدم الاب
 وفرض لام اذا كان للميت ولدا ولدا لابن او اسان من الاخوة والاحوات
 وفرض للجد الواحدة او الجدة اذا اجتمعت حين يرث وفرض بنت الابن
 مع بنت الصليب بكله للثلاثين وفرض للاخت لاب مع الاخت لاب وام بكله
 للثلاثين وفرض الواحد من اولاد الام ذكر كان او اناثا او انثى **اصناف**
 والعصبة من اخذ جميع المال عند الانفاد او يأخذ ما فصل عن اصحاب الفرض
 او لا يأخذ شيئا ان لم يفصل والعصبة نوعان عصبة نسبية وعصبة سببية
 اما النسبية فانواع ثلثة عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره واما
 العصبة بنفسه فتعبر عن كل ذكر لا يدخل في سبه الى الميت ويقدم الاقرب على
 الاعدد ويقدم قري القرابة على صفيقتها فانزبب العصباء حرام الميت وهو
 ابنه ثم ابن الابن وان سفل وانما يقدم على الاب لانه تعالى جعل للاب معه
 الترس واعتفاء الباقي وايضا فالابن بعصبته اخيه والاب لا يعصب اخيه
 فاحق بذكر كل على عصوبة وابن بن الواحد ليتفرق جميع المال لانه اقرب
 العصباء وهذا شأن العصبة اذا انفردت لان من خلف بنتا وابنا احدا لابن
 صعب ما احده البنت اذا انفردت ياخذ النصف فالابن اذا انفرد وجب
 ان ياخذ نصفه وهو اكل ثم اصل الميت وهو الاب ثم الجد الصحيح ثم خرايه وهو
 الاخ لا يورث ثم يتوهم كذلك ثم جزل الجد وهو العم ثم يتوهم كذلك ثم اعمام الاب كذلك
 ثم يتوهم ثم اعمام الجد كذلك ثم يتوهم واذا اجتمعت العصباء يقدم في
 الارث اقواهم وان كان معهم لا يورثون فهو ولي من كان لاب لقرعة قرابته فانه
 يورث بجهتين قال عليه السلام ان اعيان السبب لاب والام يتوارثون دون
 بنه العلام وان اجتمعت العصباء وهو في درجة واحدة قسم المال عليهم
 باعتبار اربابهم دون اصولهم مثاله ابن اخ وعشر بنى اخ اخر وابن عم عشر
 بنى ثم اخر المال بينهم على احد عشر سهما لكل منهم سهم البات وهو العصبة بغيره
 وهم اربع من النساء يعبرن عصبته باخوتهن والبنات يعبرن عصبته بالابن
 وبنات الابن بابن الابن والاخوات لاب وام باخيهن وباقي العصباء
 يتفرق بالميت ذكرهم دون اخواتهم وهم اربعة ايضا العم وابن الاخ وابن الخلق
 الثالث العصبة مع غيره وهو الاخوات مع البنات عصبته مثاله بنت واخت

العصبة مع غيره

لابوين واخ او اخوة لاب فالنصف للبنت والنصف للاخت ولا شئ للاخوة لانها لما صارت عصبية صرحت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم احدها اخ لام فلاخ التدريس والباقي بينهما نصفان وكذلك ان كان احدهما ن وبكافله بالنزوجة فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان اخ وعصبية ولد الزنا وولد المملوكية اسموا الى امها وبنه واولادها وعرهم من درهم فلو ترك بنتا وامها والمملوك فلبت النصف والام التدريس والباقي بردها كان له يكن له اب وكذلك لو كان معها زوجة او زوجة احد فرضه والباقي بينهما فرضا وشركا ولو ترك امه واخاه لامه وابن المملوك لان اخ له من جهة الاب ولولمات وولد المملوك وشرته قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثونه قوم حده وهم الاعام واولادهم وبها يعرف بقية سائله وهكذا ولد الزنا الا انها يفرق في مسألة واحدة وهو ان ولد الزنا يرث من نراره ميراث اخ وولد المملوك يرث ميراث اخ لاب وام اما العصبية بسبب فالعقب وهو عصبية نفسه ثم عصبية عيلة ما ذكرنا من الترتيب وهو اخر العصبيات لانه عصبونهم حقيقة وعصبية حكيمية على عليه السلام الولا محمد كله النسب ولانه احياه معنى لاعتناق فاشبه الولادة ثم يوتق ثم الذكور من عصباه على هذا الترتيب فاذا ترك اب مولاه وابن مولاه فالمل كله للاب ولترك جد مولاه فالمل للجد في النكح لفظ النكح يستعمل في ذوى الفروض والنكح على نوعين محجب بنصفان ومحج حرمان فاما محجب النفسان فهو ان محجب ذو فرض من سهم الى سهم الى الرد عن اكل ما يتحققه لولاه الى مادونه ومحجب الحرمان هو المنع عن الارث بالكيلية والورثة في الاولاد الى الميت فثمان مسم بدلى اليه بنفسه وقسم بدلى بواسطة غيره فالذي بيدى بنفقة ستة نفر الاب والام والابن والابن والزوج والزوجة هم لا يرثون اصله اي لا يدخلهم محجب الا سقاط ويدخلهم محجب النفسان جميعا والاقرب منهم محجب لا بعد كالابن فانه محجب واولاد الابن وكالاخ لابوين فانه محجب الاخوة لاب وكذلك من يدلى بشخص لا يرث معه الا اولاد الام كما مر مثله ذكره زوج واخت لابوين واخت لاب للزوج النصف والاخت لابوين النصف والنصف والاخت من الاب التدريس بجملة الثلثين اصلها من ستة غالب الى سبعة فان كان مع الاخت لاب اخ عصبها فلا يرث شيئا هذا اخ مشوم زوج وابوان وبنت ابن اصلها من اثني عشر ويعول الى خمسة عشر فللزوجة الربع ثلثة وللابوين السدس سان اربعة وللبنت النصف ستة وللبنت الابن السدس بجملة الثلثين سمان فلو كان مع بنت الابن ابن عصبها مستقطت وغالب المسئلة الى ثلثة عشر وهذا اخ مشوم ايضا اخفان لابوين واخت لاب فالمل للاختين لابوين فرضا وشركا وولا شئ للاخت لاب فان كان معها اخوها عصبها فلها الباقي وهو الثلث للذكر مثل

ترك اب مولاه

حظ الانثيين وهذا هو الاخ المبارك والحرم لا يحجب كالخاثر والمائل والرفيق لانها ولا حراما لانهم لا يرثون لعدم الاهلية والعلة سيفديفتد الاهلية وينوت بنوات شرط من شرائطها المحكون واذا عدست العلة في حق هؤلاء ليحجبوا بالعدم في باب الارث والمحجوبون الاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحبسون الامن الثلث الى التدريس لان علة الاستحقاق موجودة في حقهم لكن امتنع بالحاجب وهو الاب فجاز ان يظهر محبتها في حق من يرث معها وسقط بنوا لعيان وهم الاخوة لابوين بالابن وابنه بالابن ومنه الجدل خلاف لانهم اقرب ويسقط بنوا العلة وهم الاخوة لابينهم وبهؤلاء وسقط بنوا الاحفاد وهم الاخوة لام بالولد وولد الابن والاب والجد بالاتفاق ويسقط جميع للمبات بالام الاموان والامامات لامات ظاهرا لان الاستدلال الى الميت بالام ويرث بواسطتها فلا يرث معها لما تقدم ان الاقرب يحجب البعيد واما الامامه تحجبها ايضا لانيان لانها تدلى الى الميت بالاب وترث فرضه فالتيسر ان لا يحجبها الام والسبي وقوله عليه السلام انا اعطى الجدة السدس اذا لم يكن للميت ام ويسقط الاولاد بالاب كالجد مع الاب وكذلك سقطن بالجد اذا كن من قبله ولا سقطن ام الاب بالجد لانها ليست من قبله والمبات من قبل الام لا يسقطن بالاب ولو ترك اب وام اب وام ام فام الاب محجوبة بالاب واختلفوا ما اذا لام صل لها التدريس لان ام الاب لما المح لا يحجب غيرها وقيل لها نصف التدريس والعري يحجب البعدي وارش كانت او محجوبة اما اذا كانت وارش فظاهر لانها باخذ الفريضة فلا ينبغي للبعدي شي واما اذا كانت محجومة وصورتها ترك اب وام اب وام ام قبل الكل للاب لانه محجبه وهي محجبه ام الام لانها اقرب منها وقيل لها السدس لان ام الاب محجوبة فلا يحجب فالحاصل ان الجدة القريبة من جهة الام يسقط البعدي من جهة الام ومن جهة الاب والعري من جهة الاب يسقط البعدي من جهته ولا يسقط البعدي من جهة الام لقوة حلالتهما واولاد الابن يسقطون بالابن وكذا ولد ابن ابن الابن يسقطون بالابن والابن واعلم انه لا مدخل واحد من بني آدم من ان يكون له جتان احدهما من قبل الام وهي ام الام والاخرى من قبل الاب وهي ام الاب فالاصل انهن طبعتان طبقة ثابتة داخلية في حلة المحجبة الفريضة وطبقة ساقطة داخلية في حلة ذوى الارحام والفاصل بينهما ان كل حدة لم تدخل في نسبتها الى الميت اب بين امين هي ثابتة سواء كانت من قبل الاب او من قبل الاب والعري من المليات اولى بالتدريس من البعدي سواء كانت من جانب الام الا اذا كانت الفريضة محجوبة كام الاب مع قيام الاب ولا يحجب ام الام فان كانت هي بعدي لان ام الاب محجوبة بالاب فكيف امميتها واختلفوا في الجدة الفا هل يرث مع امها الذي هو عم الميت ام لا قال عامة مشايخنا يرث مع ابنها الذي هو عم الميت لانها تدلى الى الميت به بخلاف ابنها الذي هو اب الميت

الوارث

[illegible]

فہم جدات میمازیات

60

200

وكذا اذا كان في المسئلة جدتان احداهما ذات جمة والاخرى ذات جفتين او احدهما ذات جمة والاخرى ذات ثلث جهات قال ابو يوسف رحمه الله ولا معتبر بكثرة الجهات فيقيم المال بينهما بالسوية وقال محمد رحمه الله يعتبر عدد الجهات فيعطي الى ذات جمة بينهما والاخرى بعد جهاتها وبيان الجدة التي هي من ذات جفتين امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابها فان ولد بينهما غلام فغزاه ما بين المروحة وهكذا المولدان يكون في له جدة من جفتين من جهة ام اب لاب ومن جهة ام ام الام فلومات هذا الغلام وتركه هذه الجدة وجدة اخرى وهي ام ام الاب فعلى قول ابى يوسف رحمه الله يقيم التسدين بينهما نصلا وعلى قول ابى حنيفة رحمه الله يقيم التسدين بينهما ارباعا ط ولما حلفت المرأة زوجا دائما وجدة واخوة من الام واخوة لابوين فليرجع النصف وللام التسدين ولولد الام الثلث والاشقي للاخوة من الابوين وم هذا قول على وابن عباس وابى بكر كعب وابى موسى رضي الله عنهم وبه قال صاحبنا وقال عمر وابى مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم للزوج النصف وللام التسدين والثلث لولد الام بشرطهم فيه وللاب والام فيكون بينهم بالسوية وبه اخذنا في حق الله وليسمى المسئلة المشرك والمارة في العول ان يزيد التهام على الفريضة فيقول المسئلة الى سهام على الفريضة ويدخل النصفان عليهم على قدر حصصهم لرجح البعض البعض كالدين والوصايا اذا صاها التركة عن ابنت الكل فانها يقيم عليهم على قدر انصاهم ويدخل البعض على الكل كذا هذا واعلم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واشت عشر واربعة وعشرون فاربعة منها لا يقول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة لقوله الستة والاشي عشر والاربعة والعشرون والستة لقوله العشرة وترا وشععا واشي عشر لقوله الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعة وعشرون لقوله الى سبعة وعشرين لاشي امثلة يميز بها هذه الاصول اما التي لا نقول فزوج واخت لابوين وللزوج النصف وللأخت النصف وكذلك زوج واخت لاب وليتي هاتان المسئلان المسان لانه لا يورث المال المرأة متا وليتي الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبة نصف وما بقى اهلها من بنين واخوان لام واخ لابوين ثلث وما بقى لثخان لاب وام واخ لاب ثلثان وما بقى من ثلثة اخان لابوين واخنا لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبة ربع ونصف وما بقى اهلها من ثمانية زوجة وابن شين وما بقى من ثمانية امثلة العاملة جدة واخت لام واخت لابوين واخت لابا اصلها من ستة وبيع منها حقة واخنان لام واخت لابوين واخت لاب سدس وثلث ونصف وحده اصلها من ستة وبيعوا السبعة زوج وام واخوان لام ونصف وثلث وسدس اصلها من ستة وليتي مسئلة الاثرام بانها التزاه على مذهب ابن عباس رضي الله عنه لانه انة كمالنا وقدم الامر من الثلث الى التسدين والاخنيين ولا نقوله وان جعل لام الثلث والاخنيين التسدين فنكنا ادخل البعض على اولاد الام وليس ذلك مذهب وهو خلاف المصنف وان جعل لها الثلث فنكنا قال بالعول زوج وام واخت لابوين نصف وثلث اصلها من ستة ويقول الى ثمانية وكيه اولد مسئلة غالب في الاسلام وفقت في صدر خلافه عمر رضي الله عنه فاستار العقابة رضوان الله عليهم فاشارة العباس رضي الله عنه ان يقيم عليهم بنذر جهاتهم فنصار الى ذلك زوج واخنان لابوين اصلها من ستة ويقول الى ثمانية زوج وام وثلث اخوات متفرقات

اور مسدودات

مثال من زوجة وبنت اب وزوجة الترس في سبعة وسهام الرنمة لا يستقيم ولا
 موافقة فاضرب سهام من بن وعليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا ير عليه وهو ثمانية يكون
 اربعين فنها يصح المسئلة مثاله آخر زوج وام وثلاث بنات فمسئلة الام والبنات من ستة
 ويجمع التهام من خمسة واصل مسئلة الزوجة من ثمانية والباقي بعد من صحتها سبعة
 والسبعة لا ينقسم على خمسة فيضرب المسئلة في مخرج فرض الزوجة فيكون اربعين فواصل المسئلة
 للزوجة الثمن خمسة اسهم والباقي خمسة وثلاثون فيقسم على مجموع سهام الام والبنات وهي خمسة
 فيكون للام سبعة اسهم والباقي ثمانية وعشرون للبنات ولا ينقسم على عدد من ولا ينقسمها موافقة
 يرد فيضرب عدد من وهو ثلث ثمانية اربعين فيكون مائة وعشرون فنها يصح المسئلة للزوجة
 خمسة عشر وكان لها من الاربعين سهم فضر بناها في ثلثه وللأم احد وعشرون ان كان لها
 من الاربعين سبعة وكل بنت ثمانية وعشرون في قاسمة الجدة الاخوة ككثر الصحابة
 منهم ابو بكر بن عباس وابي ابيب وعائشة رضي الله عنهم الاب عند عدمه يرث مع الاب ويسقط
 به من يسقط بالاب وهو قوله ابي حنيفة رحمه الله فجعل الجدة بالاب الا في مسئلتين زوج
 وابوان او زوجة وابوان وقاسم على من يدين سبعة ومن يدين ثمانية رضى الله عنهم
 الجدة لا يسقط بنو الاعيان والعلات ويرثون معه واختلوا في كيفية توزيعهم معه ويقول
 زيد اخذ ابو بوبن ومحمد والشافعي رضى الله عنهم الله والشافعي قوله ابي بكر رضى الله عنه عن
 المردد والتوقف ثم يحتاج فيها البيان فلا يرد يعرف مذهبا لفقها المذكور ثم يقول
 ان الجدة الصحيح الوراث لا يكون الا واحدا لانه لا يكون الا من جهة الاب والآخر يسقط
 الابعدة لانه يرد رضى الله عنه اذا اجتمع والاخوة كان الجدة كاحدهم فقام سهم ماله ينقصه القاسمة
 خير جبر واخوان المال بينهم ثم ثلث لان القاسمة والثلث سواء جبر للثلاث في الرزق من الثلث
 والباقي بين الاخوة لان القاسمة موصية من الثلث لان كان معهم صاحب فرض يعطى
 فرضه ثم نظرت في انه هل فضل شيء ام لا فان لم يقصد فله سدس المار ويقتل المسئلة ويطل الاخوة
 وان فضل شيء فان كان الفاصل سدس المال لا غير فهو الجدة ولاشي للاخوة والاخوات
 وان كان الفاصل اقل من السدس فيكمل السدس للجدة ويقتل المسئلة ولاشي للاخوة والاخوات
 وان كان الفاصل اكثر من سدس المال فله في هذه الحالة خيرة الامور الثلثة من الثلث هذا القول
 او سدس جميع المال والمقاسمة مثال زوج وجد واخ فللزوجة النصف والباقي بين
 الاخ والجدة نصفان فالمقاسمة ههنا خير من ثلث الباقي ولو كان مع الجدة اخوان فثلث
 البلية والمقاسمة وسدس جميع سواء ولو كانت اخوة استوى ثلث المال وثلث
 الباقي وهما حصة من المقاسمة فللجد السدس والباقي بين الاخوة ويصح المسئلة من
 ثمانية عشر للزوج تسعة وللجد ثلثة وكل اخ اثنان مثال آخر زوج وام وجد
 واخ فللزوجة النصف وللأم الثلث ولا يبقى الا سدس المال فهو للجد ولاشي للاخ
 فلو كان بولد الاخ اخت فالقيا سرتها اسقطت كالاخ لانه عصبية مع الجدة لكن المذهب
 انما يفرض الاخ والجد النصف لانهما ليست عصبية بنفسها وانما جعلت عصبية للجد فيجعل
 في صورة لا يورث الى الحرمان فاذا ن اصل المسئلة من ستة وقوله الرنمة للزوج

مع من يرث

النصف

النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف فيكون المبلغ تسعة ثم يجمع بين نصيب
 الجدة ونصيب الأخت فيكون اربعة فيقسمها على الجدة والأخت المذكور مثل حظ الانثيين ثم يجمع
 للجد على الأخت ويسمى هذه المسئلة الاكبر لتكون من هبة يدينها فانه فرض لها ولولا يسقط
 كل واحد فرضه بل قسم المفروض لها كما يقيم على الوصية ويصح المسئلة من سبعة وعشرين للزوج
 تسعة وللجد ثمانية وللأخت اربعة والام من الأخت مع الجدة الا في هذه المسئلة مثال آخر
 اخ وبنت وام وجد واخ للزوج الربع وللبنات النصف وللأم السدس فيضرب سدس
 فيكمل السدس للجد ويسدل المسئلة من اثني عشر ويسقط الاخ ولو كان بولد الاخ ولو كان
 بولد الاخ الأخت لم يفرض لها النصف لان الأخت مع البنت عصبية والوصية تسقط
 عند استغراق المال بالصحاب الفرائض اما اذا اجتمع مع الجدة اخوة من الاب والام
 واخوة من الاب فحكم الجدة لا يتغير وانما يتغير حكم الاخوة والاخوات فان اولاد الاب
 والام يتردون اولاد الاب على الجدة في صاحب القسمة فاذا تبين نصيب كل فريق واحد
 الجدة ما حصه استرد اولاد الاب جميع ما في ايديهم ان كان في اولاد الاب والام ذكر وا
 ان تحضوا انا فان لم يكن الأخت واحدة استردت ما يملك النصف وان كانت اثنتين
 او اكثر اسود ما يملك الثلثان ويكون الباقي لاولاد الاب والسببية ان اولاد الاب
 انما يجوبون باولاد الاب والام لا بالجدة فيكون دافعة تجبهم اية لا الى الجدة ثلثا جبر
 واخ من الاب والام واخ من الاب سادس جميع المال في المقاسمة سواء للجد الثلث
 والباقي للاخ من الاب والام وسقط الاخ من الاب وان دخل في حساب القسمة
 المسئلة بما لها لكن بولد الاخ من الاب اخت من الاب فالمقاسمة خير للجدة والمسئلة
 من خمسة اسهم للجدة سهمان والباقي ثلث اسهم للاخ من الاب والام ولاشي للاخت
 آخر جبر واخ من الاب والام فالمقاسمة خير والمسئلة من خمسة اسهم للجدة سهمان في ثلثة اسهم
 واحد للاخت واثنان للاخ ثم يتردد الاخ من الاخ ما يملك النصف وهو سهم
 ونصف يحصل لها سهمان ونصف ويصح المسئلة من عشرة للجدة منها اربعة وللأخت خمسة
 يبقى سهم واحد للاخ وهذه المسئلة يسمى عشرة زيد للفاصل ان لو كان معهم صاحب
 فرض يعطى فرضه ثم ينظر في الباقي للجدة ثلثة احوال المقاسمة او ثلث ما بقي او سدس من جميع
 المال فيعطى ما هو خير منها والباقي بين الاخوة المذكور مثل حظ الانثيين وسواء العلات
 مع الجدة كسوى الاعيان ففعل من اهل زيد رضى الله عنه انه يقول بالمقاسمة ماله ينقصه
 من الثلث ومع صاحب الفرض يترك اصله احوال الثلثة وبعد ولد الاب على الجدة اذراكا
 به ولا يفرض للاخوات المفردة ات مع الجدة ويجعلها عصبية ولا يقول بالعدل ما سطر
 الحقن عصبية في ذوى الارحام في عام القحابة بتورث ذوى الارحام وهو مذهبنا
 وقاسم يدين ثابت رضى الله عنه لا ميراث لهم ويوضع المال في بيت المال وبقا ما ملك
 والشافعي رضى الله عنه وذوى الارحام كل قريب ليس بدعي سهم ولا عصبية وهم كالعصاة
 من المفردة منهم اخذ جميع المال لانهم يملكون بالقرابة وليس لهم سهم مقدم وكافوا كالعصاة
 والاقراب بحسب الابعدة كالعصيات حتى من هو اقرب الى الميت من اي صنف كان فهو

والعصاة

بنت ابن البنت ولما كان معهم ابن بنت بنت ابينا فبنت محمد رحمه الله ثلث الثلثين لبنت ابن وثلثا
 الثلثين لابن ابن البنت وثلث الثلث لبنت بنت البنت وبنت الثلث لابن بنت البنت ومن كان
 له فريان من ذوي الارحام يرث من القراسين جميعا مثله ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت
 وبنت بنت بنت صورة رجله بنان ماسا وحلفت احدهما اسوا الاخرى بنتا فزوج الابن
 البنت فولدت له ابنا ثم تزوجها رجل آخر فولدت له بنتا فالمولود اول ابن ابن بنت
 هو ابن بنت بنت والمولود الثاني بنت بنت فلو ماتت الزوجات ثم ماتت المدة فعنداي يوسف
 رحمه الله المال بينهما اخا فخر المال لبنت بنت البنت وابنة اخا منه لذى القربانين لكان الذكر
 وسهم لبنت بنت البنت وعند محمد رحمه الله سهم المال لبنت بنت البنت وخمس اسماهم
 لذوي القربانين الصنف الثاني وهي البدو والفاسدة والمجذبات الفاسدات اولاهن بالبر
 اقربهم الى الميت كابلام وابلام ام وابلام ابلا مال الاول لقربة وان استوفوا في القرب لم يكن
 الاولاد بوارث موجباً للتقديم في الارث لان سبب الاستحقاق القرابة دون الادلا بوارث
 مثاله ابلام ام وابلام ام فها سوا فان استوفوا في القرب وليس فيهم من مدعي بوارث بطرد
 فان كانوا من جانب واحد من جانب الاب ومن جانب الام وانفقت صفة من يدون بهم
 فالسمة على ابدانهم كانوا ذكرا واناثا بالتسوية وان كانوا مختلفين فللذكر مثل حظ الانثيين
 وان اختلفت صفة من يدون بهم التسم على اولد بطن الى الميت اختلف كما في الصنف الاول
 وان كانوا من جانبين يجعل الثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم ما صار كل فريث
 بينهم فيما بينهم كما لو انفرد واماله بنت لاخت اولد من بنت بنت لاخت لانها اقرب بنت ابن
 الاخ الى من بنت بنت الاخ لانها ولدا لوارث بنت لاخت وابن اخنت فالمال بينهما للذكر
 مثل حظ الانثيين بنت ابن اخ بنت اخ وبنت بنت اخ فعنداي يوسف رحمه الله يعتبر بان
 وعند محمد رحمه الله خمس المال لبنت بنت الاخ وثلث اربعة الاخماس لبنت الاخ وثلث اربعة
 اخماس لبنت ابن الاخ ابن اخنت لابن وام بنت اخ لاب وام فابو يوسف رحمه الله يعتبر بالابان
 دون الاصول وعند محمد رحمه الله ثلث المال لبنت الاخ لاب وام وثلثه لابن الاخنت وام
 والحكام في اولاد الاخوات والافخوة لاب كالحكام في الفريث الاول عندهم الصنف
 الثالث وام الحكام في اولاد الاخوات والافخوات لام فان اولاهن اقربهم ولا يقبل الذكر
 على الانثى مثاله بنت اخ لام وابن اخنت لام بعدهما المال بينهما الاصول بصفان وان اخرج
 ثلثة اولاد اخوات متفرقات وثلث بنات اخوة متفرقات واستوفوا في القرب والدرجة
 فعنداي يوسف رحمه الله يعتبر الاصول مثاله بنت وابن اخنت لاب وام وبنت اخنت لاب
 وبنت اخنت لام فعنداي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخنت لاب وام وعند محمد رحمه
 خمس المال لبنت الاخنت الام وخمس لبنت الاخنت لاب وثلث اخماس لبنت الاخنت
 لاب وام بنت اخ لاب وام وبنت اخ لام فعنداي يوسف رحمه الله المال كله لبنت الاخ لاب وام
 وان اجفقت ثلث بنات اخوة متفرقات وثلث بنات اخوة متفرقين فعنداي يوسف
 رحمه الله المال كله بين بنت الاخ لاب وام وبين بنت الاخنت لاب وام بصفان وعند
 محمد ثلث المال بنت الاخ لام وبين بنت الاخنت لام بصفان وثلث المال بين بنت الاخ لاب

[illegible]

لاب وام وبين بنت الاخت لام نصفان وثلاث المال بين بنت الاخ لاب وام وبين بنت الاخت لام
 اثلاثا كافي الاصول وكذا الاخوة والاحفاد او كانت نزلته ذات جنتين فهو على اختلاف
 قد مر في النصف الاول مثله ابن اخ لام هو ابن اخت لاب وبنت اخت لاب وام نصفان
 الى بن ستم رحمه الله المال كله لبنت الاخت لاب وام وعند محمد رحمه الله المال كله على خمسة ثلاثة
 الخامسة لبنت الاخت لاب وام ونحوه لابن الاخ لام الذي هو ابن الاخت لاب نصف
 الرابع وهم اولاد الاعمام ومنه معنى من كان لاب وام او من كان لام مثله عم لاب
 وام او من عم لاب والتم من الاب والى من الخ لام حاله لاب وام وحاله لاب فالاولى
 حال لاب وحال لام فلحال لاب والى وانما يعتبر هذا الترجيح في جنس واحد مثله عم لاب وحالة
 لاب فالاولى والى حال لاب وحال لام فلحال لاب والى وانما يعتبر هذا الترجيح في جنس واحد
 مثله عم لاب وام وحالة لاب فالمال بينهما اثلاثا ثلثاه للعمة وثلثه للحالة واذ اجتمع الاخوال
 والعمات والمخالات فالثلاث للعمات ستم بالسوية والثلث للاخوال والمخالات بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين والكلام في اولاد هؤلاء الاعمام ان اولادهم اقربهم فان استوفوا
 في القرب فلو كان لاب وام او من كان لاب ومن كان لاب والى من كان لام ثم وكذا
 الوارث والى بان كان احدهما ولدا الوارث غير انه ذو قرابة واحدة والآخر ولد ذو قرابة
 لكن ذاقا بين الصبيح ان ذاقا بين اولى مثله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وام
 فالثاني والى النصف الخامس وهم اقرب بالابوين اولادهم اقربهم مثله عمه الاب والى من عمته
 الجدة فاذا اجتمعت قرابة الاب قرابة لام فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام
 ثم ما اصاب قرابة الاب بينهم بينهم اثلاثا ثلثاه لقرابته من قبل ابيه والثلث لقرابته
 من قبل امه وما اصاب قرابة الام فكل ذلك ثلثاه لقرابته من قبل ابيها والثلث لقرابته
 من قبل امها مثله عم الاب وحالته وعمه الام وحالته والكلام في اولاد هؤلاء كالكلام
 في اولاد الاخوات فيما ينفقون ويختلفون وان كانوا جنسين عموه وجوده لثلاثان لمجان
 العومة والثلث لمجان الحق وكيف كان في العدد والذكر والافواه مثال ذلك
 عم وعشرة اخوال للعمة الثلثان وللأخوال الثلث عمه وحالته خالت للعمة الثلثان وللخال
 والخاله الثلث عمه وحالته خاله للعمة الثلثا وللخال والخاله الثلث والقرابتين
 من احد الجنسين من ذ القرابة الواحد من الجنس الآخر مثله عم الابوين وحالة لاب
 للعمة الثلثا وللخاله الثلث خالة لابوين وعمه لاب كذلك فاذا اجتمع الجنان من جهة
 الاب والجنين من جهة الام فالثلثان لقرابتي الاب والثلث لقرابته الام ثم ما
 اصاب قرابة الام ثم ما اصاب قرابة الاب ثلثاه لقرابته ابيه وثلثه لقرابته امه وكذلك ما اصاب
 قرابة الام مثله عمه لاب وحالته وعمه الاب وحالته الثلثان للعمتين بينهما اثلاثا
 والثلث للخالين بينهما اثلاثا وقد اكره في الثلاث فاضرب ثلثه في ثلاثة تسعة منها يصح حكم
 اولاد هو لا يحكم آباءهم في جميع ما ذكرناه عند عدم آباءهم فالخال لان ذوى الارحام
 خمسة عشر صنفا اولاد البنات واولاد الاخوات وبنات الاخوات لاب وام اولاد
 وام اولاد الاخ والاخت لام والعمة واولادها والعم لام واولاده وبنات العم

ذو الارحام

وكل جد يدخل بنيه وبين الميت اثني عشر وكل جد يدخل بنيه وبين الميت ذكر بين اثنين
 والمال واولاده والحالة واولادها واختلف في قسمة فاحسب التوزيع وهم الذين نزلوا
 كل ذي رحم محرم منزلة الوارث الذي به نزل الى الميت فينزل اولاد البنات واولاد
 الاخوات منزلة امهاتهم ونزل البنات الاخوة وبنات الاعمام منزلة آباءهم ونزل آباء الام
 والاخوات وللثلاث منزلة الام ونزل الاعمام للام والعم منزلة الاب ثم جعلوا
 اولادهم بالميراث اسبقهم الى وارث ما فان استوفوا في التسبق الى الوارث فكل
 واحد نصيب الوارث الذي به نزل الى الميت فيجعل كان هذا الوارث ورث المال من
 هذا الميت ثم ورث عنه هذا الذي يولد به الى الميت والثاني رحمه الله ومتابعي على مذهب
 اهل التتبع بل حسب الفرض من نزلوا اولاد النصف والرابع والثلث والنوع الثلث
 الثلثان والثلث والثلثين ويخرج كل كثر عدد مان في الواحد من امثاله ويخرج الكسر
 المكسر يخرج الكسر المفرد كالثلث والثلثين والثلثين والثلثين فالنصف يخرج من اثنين
 والرابع من اربعة والثلث من ثمانية ويخرج الثلثين والثلث من ثلاثة والثلث من ستة فاذا
 اخذنا النصف من النوع الاول يجمع النوع الثاني وهو الثلثين والثلث والثلثين او بقية
 الى واحد منه اما الثلثان او الثلثا والثلثا والثلثا او بقية من ستة وان اخذنا الرابع
 او بقية من ثمانية عشر وان اخذنا الثلثا او بقية من ثمانية عشر او بقية من ثمانية عشر
 التي يخرج فيها للمساب وهي سبعة اعداد اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية واثنا عشر
 واربعة وعشرون والثلثة الاولى من هذه الاعداد هي خارج الفرج المذكور في التوجيه النصف
 والرابع والثلث والثلثان والثلث والثلثين فان هذه الفروض كسور ويخرج كل كسر هو اقل عدد
 يكون ذلك الكسر منه واحدا يصير الفرج النصف الاثنان ويخرج الرابع الاربعه الفرض المثاني
 ويخرج الثلثان والثلث ثلثة ويخرج الثلثين وكل مسألة فيها نصف ونصفان
 فاصلها من اثنين وكل مسألة فيها ربع فاصلها من اربعة وكل مسألة فيها سدس وسدس
 وثلث او ثلث سدس وثلثان او سدس ونصف فاصلها من ستة وكل مسألة فيها
 ربع وثلث او ربع وسدس فاصلها من ثمانية عشر وانه اقل عدد له ربع وثلث او ربع
 وسدس وكل مسألة فيها ثلث وسدس او ثلثان فاصلها من اربعة وعشرين
 واذا حجت الفريضة فان انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكر
 ولم ينقسم عليهم فاضرب عدد رؤوس من اكثرت سهامهم في اصل المسئلة وعولها ان كانت
 مائة فاخرج تحت منه المسئلة مثله امرأة واخوان للمرأة الرابع سهم بقى ثلاثة لا يسقط
 على الاخوين ولا هو اخوة بين الثلثة والاثنتين فاضرب عدد رؤوسها وهو اثنان في
 اصل المسئلة وهو اربعة تكن ثمانية منها يصح ذلك كان بين سهامهم وعدد رؤوسهم موافقة
 فاضرب وفق عددهم في المسئلة مثله امرأة وستة اخوة للزوجة الربع سهم ثلثه
 لا يسقط على ستة بينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عددهم وهو اثنان في اصل المسئلة
 وهو اربعة يكن ثمانية منها للزوجة سهم مضروب في اثنين يكون اثنين وللأخوة
 ثلثة مضروبة في اثنين يكون ستة كل واحد لهم مثالا اخذت زوجة وستة اخوة وثلث

اخوات لابوين اصلها من اربعة للزوج سهم بثلثه لا ينقسم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة
 بالثالث فيرجع الحصة عشر على ثلثها وهو خمسة فاضرب خمسة في اربعة يكون عشرين منها
 يصح مثال الآخر زوج واسان وسان اصل المسئلة من اربعة للزوج الربع سهم واحد يبقى
 ثلثه فهو بين الاثنين والبنين للذكر مثل حظ الانثيين وثلثه لا ينقسم على ستة
 لكن بموافقتها بالثالث منزلة عدد الرؤس على وفقة وهو اثنان ويضربها في اصل المسئلة
 ليبلغ ثمانية فيها يصح المسئلة وان انكر سهام فريقتين او اكثر فاطلب الموافقة بين سهام
 كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متماثلين فاضرب احدهما في اصل المسئلة فان كانا
 متماثلين فاضرب كل واحد في اثنان فان كانا متماثلين فاضرب كل واحد في اثنان فان كانا متماثلين
 في اصل المسئلة وان كانا متماثلين فاضرب كل واحد في اثنان فان كانا متماثلين فاضرب كل واحد في اثنان
 ذلك ثلثة اعمام وثلث بنات فالمسئلة من ثلثة للثلاث يبقى سهم للاعمام فكذا انكر
 فريقتين متماثلتين فاضرب عدد احدهما وهو ثلثة في اصل المسئلة يكون ثلثة منها يصح مثال
 آخر خمس جارات وخمس اخوات لابوين وعم اصلها من ستة ولا موافقة بين السهام
 والاعداد متماثلة فاضرب عدد احدهما وهو خمسة في المسئلة يكون ثلثين منها يصح مثال آخر
 جد وبنات اخوات لابوين ونسج اخوات لام اصل المسئلة من ستة ونقول السبعة لجد
 سهم وللخوات لام سهمان ولا موافقة وللخوات اربعة وبينهما موافقة بالنصف
 فيرجع الى الثلث النصف ثلاثة وللجارات واحد ولا موافقة للبنات الابن واحد
 ولا موافقة ايضا وللمم واحد سهم عليه وبين رؤس من انكر عليهم موافقة بالنصف
 ثلثة والثلاثة داخل في السبعة فاضرب السبعة في اصل المسئلة وهي سبعة يكون ثلثون
 وستين منها يصح مثال آخر بنت وست جارات وان بنات ابن عم مرتبة اصل المسئلة
 من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهو الستة والاربعة
 المناسبة بعد موافقة بالنصف فاضرب نصف احدهما في الاخر يكون اثني عشر ثم المجموع الاثنى عشر في
 المسئلة تكون اثنين وسبعين منها يصح مثال الآخر زوجة وستة عشر احلام وخمسة
 وعشرون عمارع وثلث وما بقي اصلها من اثني عشر وبين سهام الاخوات وعددهن
 موافقة بالربع فيرجع الى اربعة وبين الاعام وسهامهم موافقة بالمعنى فيرجع الى خمسة وهي
 خمسة ولا موافقة بين الاعداد فاضرب احدا العددين وهو اربعة في الاخر وهو خمسة يكون
 عشرين ثم اضربها في اصل المسئلة وهو اثنان عشر يكون مائتين واربعين منها يصح منها
 هذا اذا انكر على فريقتين وان انكر على ثلث فرق او اكثر فاطلب المباكة او لا بين السهام و
 الاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقتين في المداخلة والمائلة والموافقة
 والمباكية ولا يتصور انكر في الفريقتين على اكثر من اربعة فرق فما حصل من الضرب
 بين الفرق وسهامهم يستحق جزا والسهم فاضرب في اصل المسئلة امثلة ذلك اربع
 زوجات وثلث جارات واثنى عشر سهام اصلها من اثني عشر للزوجات اثني عشر وللجارات
 الربع ثلثة وللجارات السدس بينهما ولا اعام بقى سبعة ولا موافقة بين الاعداد والسهام
 لكن الاعداد متداخلة فاضرب كل واحد في اثنى عشر يكون مائة واربعة وعشرين منها يصح كان

للزوجات ثلثة اي يضرب في اثني عشر مائة وستة وثلثين لكل زوجة سبعة وكان للجدات سهمان
 في اثني عشر اربعة وعشرين لكل واحد ثمانية وكان للاعمام سبعة في اثني عشر اربعة وثمانين
 لكل واحد ثلثة مثال الآخر ست جارات وثلث بنات وخمسة عشر عملا اصلها من ستة للجارات
 سهم لا ينقسم ولا موافقة للبنات اربعة كذلك للاعمام سهم كذلك وبين اعدادهم موافقة
 بالثالث فاضرب ثلث الجارات وهو اثنان في عدد البنات وهو ثلثة يكون ثمانية
 عشر ثم اضرب وفقة وهو ستة في عدد الاعام وهو خمسة عشر يكون ثمانين ثم اضربها
 في اصلها المسئلة يكون مائة واربعين منها يصح مثال الآخر زوجتان وعشر جارات و
 اربعون اخنالا ومثرون عملا اصلها من اثني عشر للزوجتين الربع ثلثة لا ينقسم ولا موافقة
 وللجارات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى نصفها وهي
 خمسة وللخوات الثلثان اربعة لا ينقسم توافق بالربع فيرجع الى ربعها وهو عشرة وللعمام
 ما بقى وهو ثلثة لا ينقسم ولا توافق للثلاثة والعشرة داخل في العشرين فاضرب العشرين في
 اصل المسئلة اثني عشر يكون مائتين واربعين منها يصح مثال الآخر اربع زوجات وخمسة عشر
 جارة وثاني عشرة بنتا وستة اعمام اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثلث ثلثة
 لا ينقسم ولا يوافق وللجارات السدس اربعة لا ينقسم ولا يوافق للبنات الثلثان
 ستة عشر وسهامهم موافقة بالنصف فيرجع الى النصف وهو ثلثة يبقى الاعام سهم وللاعداد
 اربعة وخمسة عشر وثلثة وستة وبين الثلثة والستة موافقة بالثالث فاضرب
 ثلث احدهما في الاخر يكون ثمانية عشر بينهما وبين خمسة عشر موافقة بالثالث ايضا فاضرب
 ثلث احدهما في الاخر يكون تسعين وهي توافق الاربعة وخمسة بالنصف فاضرب اثنين في
 تسعين يكون مائة وثلثين اضربها في اربعة وعشرين يكون اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين
 منها يصح مثال آخر زوجتان وست جارات وسبعة اعمام اصل المسئلة
 من اربعة وعشرين للزوجتين الثلث ثلثة لا ينقسم ولا يوافق للبنات الثلثان
 ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة وللجارات السدس اربعة بينهما موافقة
 بالنصف ايضا يرجع الى ثلثة وللاعام سهم معا اثنان وخمسة وثلثة وسبعة كلها متباينة
 فاضرب اثنين في خمسة يكون عشرة والعشرة في ثلثة ثلثين والثلثين في سبعة تكون مائة
 وبين عشرة اضربها في اصل المسئلة بكر خمسة آلاف واربعين واعلم ان كل عدد من فلا بد
 ان يكون متماثلين او متوافقين او متداخلين او متباينين وبان معرفة هذه
 الامتياز الاربعة اما الهددان المتماثلان فهما العددان المتساويان كالثلثة والثلثة
 والخمسة وهذا لا يعرف بالبدئية واما المتداخلان فكل عدد من احدهما جزا والاخر وهو
 ان لا يكون اكثر من نصفه كالثلاثة مع السبعة والاربعة مع الاثنى عشر فالثلثة ثلث السبعة
 والاربعة ثلثا ثلثا عشر والاربعة نصف الثمانية وكذا الثلثة مع الستة وطريقة معرفة
 ذلك ان يقطر الاقل من الاكثر فان بقي به ففهما متداخلان كالخمسة والاربعة مع العشرين
 فانك اذا سقطت الخمسة من العشرين اربع مرات والاربعة خمس مرات ففهما متساويان
 ففهما متداخلان او يبقو لكل عدد من ينقسم اكثرها على اقلها ففهما متباينين ففهما

مناخون كالعشرين مع الحصة فافضل اذا قسمت العشرين على الحصة بحسب اقسام صحيحة واما النفل
فكل عدد من لا يتقسم احدهما على الآخر ولا يقسمه ولكن بينهما عدد ثالث بينهما كالثمانية مع العشرين
بينهما اربعة فها مشوا فنان بالربع وكذا خمسة وعشرين وعشرين بينهما اربعة فها مشوا فنان
بالربع وكذا خمسة وعشرين وعشرين بينهما فنفوا فنفوا بالحسب وقد بقيت المسئلة والثلاثة والاثنا
فيوخذ جز الوفاق من اكثر الاعداد وطريق معرفة الموافقة ان ينظر احدهما من الآخر فما بقي فخذ
جز الموافقة من ذلك كمنه عشرين مع خمسة وعشرين اذا انقصت منها الحصة عشرين يبقى عشرة فاذا
نقصت العشرة من خمسة عشرين يبقى خمسة فاذا انقصت الحصة من العشرين يبقى خمسة فيأخذ
جز الموافقة من خمسة وطريق معرفة جز الموافقة ان ينسب الواحد الى العدد الباقي
فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء النوافق مثال ذلك ما ذكرنا في خمسة نسبة الواحد اليها
خمس فالموافقة بينهما بالاحسان وان كان الجزء المعنى للعدد من اكثر من عشرة كالنسبة و
الثلاثين والاربعة والخمسين فالذي بينهما ثمانية عشر واثنا عشر وعشرون وثلاثة فالثون
بعينها احد عشر وثلثون وخمسة وان يكون بينهما خمسة عشر فان كان الجزء المعنى فركا او
وهو الذي ليس له جزء صحيح اي لا يركب من ضرب عدد في عدد كاحد عشر فقل الموافقة بينهما جز
من احد عشر لانه لا يمكن التقدير عنه بشئ وان كان العدد المعنى زوجا كالثمانية عشر ففما
ذكرنا او فردا مركبا وهو الذي خبرنا ههنا اواكثر خمسة عشر فان لها جزا صحيحا و
الحصة ثلثة وثلثة خمسة وايضا مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد وهو ثلثة في
خمسة فان شئت ان تفقد كما قلت في المفرد الاول هو موافق بجز من خمسة عشر
وجز من ثمانية وان شئت ان ينسب الواحد اليه بكثيرين مضافا احدهما الى الآخر فيفقد
في خمسة عشر بينهما موافقة ثلث الحسب في ثمانية عشر ثلث الحسب على هذا واما القدران
البائنان بكل عدد من ايسر متساويين ولا متساويين ولا يصحها الا الواحد كالحصة مع التسعة
والسبعة مع التسعة واحدي عشرين وعشرين ونحو ذلك واذا بحثت المسئلة بما تقدم من الطريق
واردت ان يعرف نصيب كل فريق هو الصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربه
في اصلها فما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث ان يضرب سهامه
فيما ضربه في اصل المسئلة يخرج نصيبه مثال ذلك اربع زوجات وست اخوات لابوين
وعشرة اعمام اصلها من اثنى عشر للزوجات الربع ثلثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات
الثلاثان ثمانية ولا يستقيم لكن يوافق بالنصف فاضرب نصف احداهما في الآخر
يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلثة تكن ستمين ثم اضرب الستمين في اصل المسئلة
لكن سبعة وعشرين منها يصح فاذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق فقل
كان الزوجات ثلثة مضروبة فيما ضربه في اصل المسئلة وهي ستون لكن مائة وثمانين
وكان الاخوات ثمانية مضروبة فيما ضربه في وارثه فيقول كان لكل زوجة ثلثة
ارباع سهم مضروب في ستمين يكون ستة وطريق آخر لمعرفة نصيب كل فرد
ان يتقسم المضروب على اى فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الفريق
فال حاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثال ما تقدم من المسئلة المضروب

ستون ينقسم على الزوجات الاربعة يخرج خمسة عشر نصيب الزوجات وهي ثلثة يكون
خمسة واربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمها على الاخوات يخرج لكل اخت عشرة فنفلها
في سهمان وهي ثمانية من كل اخت ولو قسمها على اعمام يخرج ستة بضرها في نصيبهم و
سهم يكون ستة هي نصيب كل هم وطريق آخر ان ينسب سهم كل فريق من اصل المسئلة
الى عدد رؤسهم ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل من اعمام الزوجات مثله في
سلفا سهام الزوجات ثلثة سهم الى عدد هم وهن اربع ثلثة نسبتها الى عدد هم و
صان ربع ثلثة ارباع يعطى لكل زوجة ثلثة ارباع المضروب وهو خمسة واربعون وهكذا
يعطى نصيب اعمام والاخوات واذا كانت التركة دراهم او دنانير فاردت قسمها على
سهام الورثة او سهام الغرما فاضرب سهام كل وارث او غريم من القصص في
التركة ثم انقسم المبلغ على المسئلة فان كان بين القصص والتركة موافقة فاضرب سهام
كل وارث من القصص في وفوق التركة ثم انقسم المبلغ على وفوق القصص يخرج نصيب
ذلك الوارث وكذلك لكل عمل في نصيب كل فريق وان سب علت بطريق النسب ما و
بطريق التسمية او بطريق الفسمة كما تقدم ومعرفة صحة العمل من خطابه ان يجمع مفاصله
ومقابلته بالجمع فان وافق فالعمل صحيح وان خالف فهو خطأ مثال ذلك زوج واخت لاب و
اخت لام اصلها من ستة ويعود الى سبعة والتركة خمسون دينارا فاضرب سهام
الزوج وهي ثلثة في خمسين يكن مائة وخمسين فاصفها على المسئلة وهي سبعة يخرج
احدا وعشرين وثلثة اسباع وكذلك لاخت من الاب وسهم الاخت من الام فضره في خمسين
يكن خمسين انقسمها على سبعة يخرج تسعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين وطريق
النسب ان ينسب سهام الزوج وهي ثلثة اسباع فيكون له من التركة ثلثة اسباعا وهي
احد وعشرون وثلثة اسباع وهكذا يفعل بالباقي وطريق الفسمة ان يقسم التركة
على سبعة يخرج سبعة وسبع بضرها في سهام الزوج وهي ثلثة يكن احدا وعشرون
وثلثة اسباع وهكذا يفعل بالباقي فاصالح احد من الغرما واحدا من الورثة على شئ
من التركة فاطرحه كان لم يكن وارثا ولا غريما ثم انقسم الباقي على سهام الباقين مثال
ذلك زوج وام وعم صلح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه نصيب
كافها ماتت عن ام وعم فاذا انقسم التركة بينهما للام الثلث والباقي لعم **الشيخ** وان يموت
لعمول الورثة قبل قسمة التركة والاصل فيه ان يصغر نصيب الميت الاول ويصح نصيبه للميت
الثاني فان انقسم نصيب الميت الثاني من نصيبه الاقل على تركته فقد حلت المسئلة
مثاله ابن بنت مات الابن عن اثنين فنصيب الاول من ثلثة لابن سهمان و
لبن سهم وفنصيب الثاني من اثنين فيقسم نصيب على ورثة وان كان لا يستقيم نصيب
الميت الثاني على تركته فلا يخجل امانا ان يكن بين سهامه ومسئلة موافقة او لم يكن فان
كان بين سهامه ومسئلة موافقة ضربت كل الصيغ الثانية في الاول فال حاصل يخرج المسئلان
وان لم يكن بينهما موافقة ضربت كل الصيغ الثانية في الاول فال حاصل يخرج المسئلان
ثم طريق السمة ان يضرب سهام ورثة الميت الاول في المضروب ويضرب سهام ورثة

صلح الغرما والورثة

الثاني في كل ما في يد اوفى وهدا لان ترك الميت الثاني بعض فرضية الميت الاول فاذا كان
 جميع في فرضية الاول مضروباً في جميع الفرضية الثاني كان كل بعض منها مضروباً في جميع الفرضية
 الثاني مضروباً في بعض الفرضية الاول وهو ترك الميت الثاني مضروباً لان الضرب يقوم بالظن
 فان مات ثالث فصاح المسئلان الاولين كما ذكرنا وانظر الى سهام الميت الثالث منها
 ان كان منها او من احداهما انقسمت سهامه على مسئلة فقد صحت المسائل الثلاث وان لم
 ينقسم فاضرب مسئلة او فتنها فيما صحت منه المسئلان الاولان ضمن له شئ من الاول
 والثانية مضروب في الثالثة او فتنها ومن له شئ من الثالثة مضروب في سهام الميت الثالث
 او فتنها وكذا ان مات رابع او خامس مثال ذلك ام والامراة واخنت لام وعم ماتت عن ابن
 وبنت المسئلة الاول من اثني عشر والمسئلة الثانية من ثلثة وسهام الم ثلثة مسئلة مستقيم
 فقد صحت المسئلان من اثني عشر والمسئلة الثانية من ثلثة وسهام الم ثلثة مسئلة مستقيم
 على مسئلة فقد صحت المسئلان من اثني عشر زوجة وثلث اخوات متفرقات وعم ماتت
 الاخنت لابوين وحلفت هو لا المسئلة الاولى من ثلثة عشر للاخت من الابوين ستة
 ينقسم على تركتها في صحت المسئلان من ثلثة عشر للاخت من الاب خمسة اسهم سهمان من
 الفرضية الاولى وثلثة من الثانية وللأخت من الام من الاول سهام ومن الثانية سهم
 وللم من الاول سهمان ومن الثانية سهم وللم من الاول سهمان ومن الثانية سهم
 وللم سهمان من الثانية وللزوج ثلثة اسهم من الاول زوجة وثلث اخوات متفرقات
 ماتت الاخنت لابوين عن زوج لاب واخنت لام المسئلة الاولى من ثلثة عشر والمسئلة
 الثانية من سبعة وسهام الميت الثاني من التركة الاولى ستة لا يستقيم على مسئلتها وهي
 سبعة ولا موافقة فاضرب كل الصصح الثاني في الاول سبعة في ثلثة عشر يكون احد
 او تسعين منها يصح المسئلان زوجة وثلث اخوات متفرقات وام اخ لام المسئلة
 من سبعة عشر ثم ماتت لام عن اب وام وابن وبنتين المسئلة من ستة وسهامها
 من المسئلة الاولى سهمان لا يستقيم على اب وام وابن وبنتين المسئلة من ستة وسهامها
 منها سهمان المسئلة الاولى سهمان لا يستقيم على مسئلتها لكن بينهما موافقة بالنصف
 فاضرب وفق مسئلتها وهو ثلثة في الضعيف الاول وهو سبعة عشر يكون احداً وخسين
 منها يصح المسئلان وكل من له شئ من المسئلة الاولى مضروب في وفق الثانية
 وهو ثلثة ومن له شئ من الثالثة مضروب في واحد فيكون للمرأة تسعة وللأخت
 من الابوين تسعة عشر وللأخت من الاب ستة وللأخت من الام سبعة و
 للاخ من الام ثمانية وكل واحد من الابوين سهم واحد اسان مات احدهما من بنت و
 اخ ثم ماتت البنت عن زوج وبنت وعم هو ابن الميت الاول المسئلة الاولى من اسان
 وكذلك الثانية والثالثة من ابطة مضروباً ربعة في مبلغ الفرضيين الاوليين وهي اربعة
 يكون ستة عشر منها يصح المسائل للم من المسئلان الاوليين ثلثة اسهم سهم مسئلة
 الاب وسهام من الاخ اضربها في اربعة يكون اثني عشر وكان للبنت سهم من اسهامها
 مضروب في اربعة يستقيم على ميراثها سهمان وللزوج سهم وللم الباقي سهم فحصل للم

وهو ابن الميت الاول وابن الثاني ثلثة عشر من المسائل الثلاث من الاولى ثلثة ومن الثانية
 اربعة ومن الثالثة سهم رجل مات عن ابنين وبنتين ثم مات احداً الابنين عن زوجة
 وبنت وعصبة المسئلة الاولى من ستة والثانية من ثمانية وسهامه من الاولى
 اثنا لا يستقيم على مسئلة ولكن بينهما موافقة بالنصف فاضرب وفق فرضية وهو اربعة في
 الفرضية الاولى ستة فيكون اربعة وعشرين منها يصح المسئلان كان لابن من الميت الاول
 سهمان مضروبان في اربعة يكون ثمانية فقامت عن ثمانية الزوج سهم مضروب في وفق
 فرضية وهو سهم يكون لها وللبنت اربعة مضروب في سهم سحى ولومات البنت عن زوج
 وام وعصبة يصح من ستة وسهامها من المسئلة الثانية اربعة وسهامها موافقة بالنصف
 فاضرب وفق فرضيتها وهي ثلاثة في مبلغ الفرضيين الاوليين وهو اربعة وعشرون
 يكون اثنين وسبعين منها يصح المسائل وهذا مسئلة يستقيم بها الفرض على الكل وبنت
 لها امثالها في الاول وهو نهران ولا عتاة ولا مولاة وقد بينا احكامها ويذكر هنا
 يتعلق بالارث فيها بر لا العتاة فيقول اذا مات المعتق ولا عصبة له من جملة
 السب والمولى المعتق عصبة ولا يرث الا سفل من الاعلى لانه لا قرابة بينهما فلو مات المعتق
 عن صاحب فرض والمعتق احد صاحب الفرض فرضه والباقي للمعتق وليس للناس من
 الولاء شئ بالارث لعقوله عليه السلام ليس للناس من الولاء الا ما اعتقن واعتقل
 من اعتقل او كما سن او كات من كاتين وهو لا ضرب عصبة المعتق فلو مات عن
 ابن المعتق وابيه فالولاء له لابن ولومات عن جده مولاة واخيه فلكل للجد وصورة
 اذا مات المعتق عن ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات المعتق فولاه لابن
 مولاة دون ابن ابنته ولومات الابن وترك احدهما ابناً والاخر ابنين فالولاء
 على عدد رؤسهم لاستقام في العسوبة واما مولى المواة فان الاعلى يرث الاسفل
 ويعقل عنه اذا حوى ومؤخر من ذوى الارحام بخلاف الزوجين حيث يرث منها
 ولها نفقة في عتق المولاة على ان يرث كل واحد من الآخر ربع ويرث كل واحد منهما
 الآخر اذا لم يكن له عصبة ولذا سهم ولا ذورهم في الفرضية والهدى اذا لم
 يعلم ايم مات او لا فمال كان واحد للاحياء من ورثته وهكذا الحكم في حكم جماعة
 مائة ولا يدبر عايم مات او لا كالفنلى والمترحة وهو قول عامة الصحابة والعلماء
 وعز على وابن مسعود رضي الله عنهم انه يرث بعضهم بعضاً الاما ورثت من صاحبها
 وهو قول ابي حنيفة رحمه الله او لامثاله اخوات غرقا وكل واحد تسعون ديناراً وخمس
 سا واماً وعامة العامة العتاة يقيم تركه كل واحد من ورثته البنت والام والم
 على ستة ولا يرث احدهما من الآخر وان علم موت احدهما او لا ولا يرث عايم من اعطى
 كل واحد اثنين ووقف المسكوك حتى سمن او بيع على الجوى لا يرث بالاكتمه الباطلة
 لظلالها ولا يرث بالقرابة الشوكة لومات وترك املة هي امه واخيه ثم مات بالامو
 او الاخوة دون الزوجة واذا اجتمع فيها قرابان ولو تفرقا في شخصيتين دون تاجها
 وهو مؤدب عامة الصحابة يعني انه عنهم وصورة عيسى بن مريج بن مريج فلو ماتت منه بنتا ثم

مات عن بنين فلها الثلثان والباقي عصبية وسقط اعتبار الزوجية ولو مات بعد البنت
التي كانت زوجة فماتت عزنت هي اخنها فلها جميع المال النصف بالبينه والنصف بالوصية
الاخضية ولو ماتت هذه البنت المولودة فقد حلفت امها وهي اخنها من الاب فلها الثلث بالامومة
والنصف بالاخضية والباقي للعصبية واذا تزاغوا بيتا شمتا بينهم كالنتمة بين المسلمين
الحمل يرث ويوقف نصيبه باجماع الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فان ولدا الى سنين حاضرت
لانه عرف وجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل موجودا قبل الموت حكمه
سلسه لقيام الغرض في العدة وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير
الميت كاذافات وامه حامل من غرابه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من سنة اشهر
نرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك لان نساء الورثة يحلها يوم الموت
وان جاءت به لاقل من سنة اشهر فانه يرث لانها يتاخر جوده عند موته ثم للحمل لا يخلو
اما ان يكون ممن يجب حرمهم او يجب نفصان او يكون مستاركا ام يجب
حرمهم فان كان يجب الجميع كالاخوات والاحوال والاعمام بينهم يوقف جميع التركة الى ان
يبلغوا ان يكون الحمل ابنا وان كان يجب البعض كالاخوة والحيدة يعطى الحدة السدس و
يوقف البنت وان كان يجب بعضها كالزوج والزوجة يعطون اقل النصيبين وكذلك
يعطى الاب السدس لاحتمال انه ابن وان كان لا يجبهم كلهم يعطون نصيبهم ويوقف الباقي
وان كان لا يجبهم ولكن يشك فيهم بان تركه سن او بنات وحملات وقف نصيب ابن واحد
على المختار والفقهاء لا ينفقون لان الغالب المعتاد وما فوقه محتمل والحكم سى على الغالب دون العقل
فان تركه سن وحملات وقف ثلث المال وان ولد ميتا لاحكم له ولا يرث وانما يعرف
حياته بان مس كاولدا واستهل بان سمع صوته وعطش وتحرر عصفونه كعنبه او
شغفيه او يديه لان هذه الاشياء تعلم حيوته فان خرج مستقيما فاذا خرج صدره
ورث وان خرج منكوسا يمتنع خروج سويه فان مات بعد الاستقلال ورث ورث
عنه **المفقود** قد ذكرنا احكامه ونذكر ههنا ما يتعلق بالارث فيقول من مات في حال فقده
ممن يرثه المفقود يوقف نصيبه المفقود الى سنين حاله لاحتمال بقاءه فانه امضت المدّة
المقدرة التي يتناولها يعلم حاله وحكمنا بموته شمتا مواله بين الموجودين واما
المفقود ممن تركه غيره وانه يرد على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كان المفقود لم يكن
والاصل في ذلك ان كان معه وارث يجب لا يعطى شيئا وان كان لا يجب ولكن يعطى
يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنين وابن مفقود وابن
وبنت ابن يعطى البنات النصف لانه ينقض ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد
الابن سالايم يجبون به ولا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يجب
كالجد والاخوة يعطى كل نصيبه كما في **المختفي** هو ذوفرج وذكر واذا كان للمولود
فرج وذكر فهو مختفي وان كان يولد من الذكر فهو غلام وان كان يولد من فرج فهو انثى
وان بالمرأه فالحكم للاسبق وان استويا فشكل وان كانا في السبق سوا فلا معتبر بالكثر
فاذا بلغ المختفي وخرجت لميته او وصل الى النساء فهو وكذا اذا احتمل كالحمل الرجل

تدنى مستوى ولو ظهر له ثري كثرى المرأة او له لبن في ثريه او حاض وحبل او امكن الوصول
اليه من الفرج فهو المرأة وان لم يظهر احدي هذه العلامات او تقارنت هذه المعالم
فهو مختفي بشكل والاصل في المختفي المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والا توثق في امور الدين
واذا وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء لاحتمال انه امرأة فلا يتخذ الرجال
كيلا يفسد صلوتهم ولا لئلا لاحتمال انه رجل فيفسد صلوته فانه قام في صف النساء
اعاد لاحتمال انه رجل وان قام في صف الرجال فصلوته تامة ويعيد الذي عن يمينه
وعن يساره والذي خلفه عن يمينه صلوتهم احتياط لاحتمال انه امرأة والمختفي **يصل**
بصاع لانه محتمل انه امرأة ويجلس في صلوته جلوس المرأة واصل في رفع امراته ان صيد
لاحتمال انه امرأة وهو على الاستقباب وان لم يعذر اجزاه وساع له امره حسه ان كان
له مال يبيع ان يحسه رجل امرأة وان لم يكن له مال ابتاع الامام من بيت المال فان
حسه باعها وورد ثمنها الى بيت المال ويكره لبس الخلع والحرير وان يتكشف تمام الرجال او تمام
النساء وان يحلون غير محرم من رجل وامرأة وان يباين من غير محرم من الرجال وان
مات قبل ان يستبين امره لم ينسله رجل وامرأة وبينهم بالوصيد ولا يحضر وان كان
مراهقا عن رجل ولا امثلة ونسب نسبه حرم واذا مات في صلي عليه وعلى رجل و
امرأة وضع الرجل على الامام والمختفي خلفه والمرأة خلف المختفي ولو دفن مع رجل
في قبر واحد من غير جعل للمختفي الرجل ويجعل بينهما حاجزا من تراب وان كان مع
امرأة قدم المختفي وليكن المرأة ولو مات ابن وخلف ابنا ومختفي فاما مال بينهما له
سهم وللابن سهمان وهوان في الميراث الا ان تبين غير ذلك ولو ترك ابنا ومختفي
وسا قالمال بينهما فصفان فرما ورد المخت لا ب وام وخفق لا ب وعصبية لا
النصف والمختفي السدس بجملة للثلاثين كالاخت من الاب والباقي للعصبية زوج
وام وخفق لا بوبين الزوج النصف والام الثلث والباقي للمختفي ويجعل كانه ذكر
لان ذكره لا اقل من زوج واخت لا بوبين وخفق لا ب سقط ويجعل عصبية لانه
استوى المالمين **فيما يبال عن المنشأ بها** مات رجل مات وتركه اخا لاب وام واخا امرأة
فورث المال اخوا امراته دون اخيه لانه وامه كيف يكون هذا قبل هذا رجل
بن زوج بام امرأة ابيه وابنه حي في لدرت له ابنا ثم مات الرجل الذي بن زوج
ابنه بعد ذلك وترك ابن ابيه وهو اخا امراته وكان له اخ لاب وام فصار ميراثه لابن ابيه
دون اخيه وان سئل عن رجل مات وتركه عم لاب وام خالا لام فورث الخال دون
العم كيف يكون هذا قبل هذا رجل بن زوج بام ام اخيه لا يورث له ابنا ثم مات الرجل الذي
بن زوج بام ام اخيه ثم مات اخوه بعد ذلك وتركه عم لاب وام وابن اخيه لا يورث
انه لابن اخيه لا يورث دون عمه وان سئل عن رجل مات وتركه ابن عم لاب وام وابن اخ
لاب وام فورث المال لابن العم دون ابن اخيه كيف هذا قبل صورة هذا اخوان والاخا
ابن قاسر باجارت عابا بن فادعاه جميعا كان ابنا لهما ثم مات ابن احدهما بعدهما
ولم يترك وما غير لابن الذي كان بين ابيه وبين عمه وكان له ابن اخ لاب وام فورا لاهمه

۱۰۰

فتمت هذا الميراث فان بقيت ولدت غلاما كان لليت اخا لآب كان للام السدس وكان ما بقى
 بين الاخ والاخت وللمجد للذكر مثل حظ الانثيين ثم يرد الاخ من الآب على الاخت من الآب
 والام جميع ما في يد ويخرج بغير شيء وان هي ولدت جارية كانت لليت اخا لآب كان
 للام السدس وما بقى فهو بينهم على اربعة ثم تزد الاخت من الآب على الاخت من الآب
 والام جميع ما في يدها ويخرج بغير شيء فان ولدت غلاما وجارية كان لليت اخا و
 اختا لآب كان للام السدس وللمجد ثلث ما بقى والمقاسمة سواء للاخت لآب والام النصف
 وما بقى بين الاخ والاخت من الآب للذكر مثل حظ الانثيين وان جاءت امرأة و
 قالت لا تقبلوا في شئ من هذا الميراث فاني حيلة ان ولدت غلاما ورثت انا واغلام و
 ان ولدت جارية لم يرث شيئا هو ولا انا قال هذا رجل زوج ابنة بنت ابن له آخر
 ثم مات ابن ابية وبنت ابية حيلة من ابنة بنته ثم مات الرجل وترك ستم وعصبة
 فجاءت بنت ابية هذه وقالت لا تقبلوا في شئ من هذا الميراث فاني حيلة ان ولدت جارية كان
 للثلاثين من الثلثان وما بقى للعصبة وليس لابن ابية شئ ولا لجارية وان هي ولدت
 غلاما كان للبنتين الثلثان وما بقى فهو من ساسه وبين ابنة المذكر مثل حظ الانثيين
 ولوان رجلا سئل من رجل مات وترك خالا ابن عمته وعمه ابن خالته فالمسئل لكان قال
 الرخا لابن عمه ابن خال اخرى فان قال ليس له خال ولا عمه على الميراث بينهما ان لا تقبلوا فان
 ابن عمته ابوم وعمه ابن خالته هي اخت اخي امه فلهما كان للآب الثلثان وللأم الثلث قالت
 حيلة لعقمة تقسمون تركه لا تقبلوا فاني حيلة ان ولدت ذكر ورثت وان ولدت
 انا لم يرث وابن ولدت ذكر وانثى ورثت الذكر دون الانثى هذه زوجة كل عصبة
 سوى الآب والابن ولو قالت ان ولدت ذكر وانثى ورثتا وان ولدت انثى لم يرث
 وهي زوجة الآب وفي الورثة اخوان لآب وام او زوجة الابن وفي الورثة بنتان
 من الصلب ولو قالت ان ولدت ذكر لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة
 الابن الظاهر ونوع وابوان وبنت او زوجة الآب والورثة الظاهرون
 ونوع وام واخوان للام ولو قالت ان ولدت ذكر وانثى لم يرث وان ولدت انثى ورثت
 زوجة الآب وقد مات لآب قبله والورثة الظاهرون ام وجد واخت من الابوين
 ان ولدت ذكر وانثى ففواخ واخت لآب فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجدة والاخت
 والمولود ثم يستر جميع حصص المولود وان ولدت ذكر وانثى احد المحدث الباقي بعد
 فرض الام فما بقى بين الجدة والاخت والمولود ثم يستر الاخت جميع حصص المولود وان
 ولدت ذكر وانثى احد المحدث الباقي بعد فرض الام فما بقى ياخذ الاخت منه قدر النصف
 فما بقى لها شئ ولو قال ان ولدت ذكر على الفتن والباقي له ولدت انثى فالام بينهما شئ
 بالسوية وان استغظنا ساء فلي جميع المال في اسرة اعتقت عبدا ثم كتبه فمات عنها وهي
 حيلة امرأة زوجها احدًا ثلثة ارباع المال واخرى وزوجها احد الربع صورة اخ
 لاخت واخرى لام فابتاع احدهما اخ لام والذي هو اخ لام زوج الاخت لآب و
 الاخ زوج الاخت لام فلما اخت من الآب النصف والاخ والاخت من الام الثلث

مكس

والبلدة

والباقي بين ابني العم بالسوية نجان اخذ ثلث المال واخران اخذا لثمة صورة ابوان و
 بنت ابن ابن في سلع ابن ابن آخر رجل وابية ورثا ساس مصعبين صورة امرأة
 ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت معه رجل وزوجته ورثا المال ثلثة صورة لثمة ابين
 في سلع ابن اخ وابن ابن ابن اخوان لام واب ورثت احداهما عتقت ثلثة ارباع ماله
 والاخر ربع صورة ابنا عم احدهما ونوع دخل جميع على مريض فقال اوصله فاكيف و
 اما رست انت واخوك وابوك وعماك والصحيح اخ المريض لأمه وابن عمه واخوه اخ المريض
 لأمه وابو عم المريض وامه وعماه المريض فالحاصل له اخو لام وام ثلثة اعمام ولو
 قال يرثني ابوك وعماك والصحيح ابن اخ المريض لابنة وابن امية لأمه وله اخوان لأمه
 ولو قال يرثني خديك واخاك وزوجتك وساك ومحمد بالصحيح زوجتنا المريض واخنا
 من قبل الام اخنا المريض من قبل الآب وزوجتنا الصحيح احديهما ام المريض والاخرى اخنة
 من الام وسالصحيح اخنا المريض من الام ولدت لأمه ام المريض فالحاصل من وجنات و
 اخوت لآب ولختان لام وام ترك اربعة وعشرين ركيلة اربعة وعشرين امرأة فاخذت
 كل واحدة منهم دينارا صورة ثلاث زوجات واربع جدات وستة عشر نسوة
 لآب رجلان كل واحد منهما عم الاخر صورة ان يتك كل واحد من عمر ويزيد ام الاخر
 فولد لكل واحد منهما عم الاخر صورة ان يتك كل واحد من عمر ويزيد ام الاخر فولد لكل واحد
 منهما ابن وكل واحد من الابين عم الاخر لأمه رجلان كل واحد منهما اخ الاخر صورة
 ان يتك كل واحد من عمر ويزيد بنت الاخر فولد لكل واحد منهما ابن وكل واحد منهما اخ الاخر
 كل واحد منهما ام ابنا لآخر صورة ان يتك رجلان كل واحد منهما ام ابنا لآخر فولد لهما
 ابنا كل واحد منهما ام الى الآخر فولد لهما ابنا كل واحد منهما ام الى الآخر فولد لهما
 رجلان كل واحد منهما بنت ابن الاخر فولد لهما ابنا كل واحد منهما اخ الاخر فولد
 يتك ابنا كل واحد منهما ام ام الاخر فولد لهما ابنا كل واحد منهما اخ الاخر فولد
 يتك ابنا كل واحد منهما بنت بنت الاخر فولد لهما ابنا كل واحد منهما اخ الاخر فولد
 خال الاخر صورة ان يتك رجل امرأة ويتك ابنة امها فولد لكل واحد منهما ساس
 الاخر فولد له ابنا رجلان احدهما عم الاخر خال الاخر صورة ان يتك رجل امرأة
 ويتك ابنة امها ولد لكل واحد منهما ابن فابن الاب عم ابن الماين وهو خال ابن الآب
 شخص هو خال وهم صورة ان يتك احد الاخرين من الابوين اخت الاخر من
 الام فيولد ابنا فالاخ الاخر عم المولود لابنة وخاله لأمه وايضا اذا تك احد الاخرين
 من الام اخت الاخر لابنة فولدت له ابنا فالآخر خال هذا الابن من جهة الآب
 وعمه من جهة الام رجل هو عم ابية وعم امه صورة ان يتك ابوا ابية ام ابوا امه فولدت
 ابنا فذلك الابن عم ابية من الآب وعم امه من الام رجل هو خال ابية وخال امه صورة
 ان يتك ابوا ام ام ابية فولدت ابنا فذلك الابن خال ام الرجل لأمه وخال لأمه
 لأمه رجلان كل واحد منهما ابن عمه الاخر وابن خاله صورة ان يتك رجلان كل واحد

منها اختلا الآخر وولد لها ابان بكل واحد من الابن ابن عمه الآخر وابن خاله حكيان ابا
حنيفة رحمه الله لما حج حجة الوداع دخل الكعبة وقام بين العودين على رجله اليمنى حتى قرا
القران الى النصف وركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى حتى ختم القران فلما سلم بكى وناجا
وقال اللهم اعبدك هذا العبد الضعيف حق عبادتك لكن عرفك حق معرفتك فبني فنان
علم بكال معرفته فغضبها نطق من جانب ايت يا ابا حنيفة قد عرفت واخلفت المعرفة
وخدعت فاحسنت المقدمة ففدغفرنا لك ولبن بقعد وكان على مذهبه الى قيام الساعة هذا
آخر كتاب خزائنه المفشين وقد است فيه ما شبه من تلك القواعد واجتهدت في التوفيق
بين المسائل فيه ما هو المعول في الباب وذكرت ما هو الاصح في الكتاب والحمد لله رب العالمين
محمد الشاكر بن وصلي الله عليه سيدنا وستاذنا محمد النبي العربي القرشي المكي والمدني الامي
وعليه آله الطيبين الاخيار وصحبه الطاهرين الابرار وعليه من تبعهم من عبادة العباد الى يوم
القران وقد مرغث يد العبد الضعيف الراجي رحمة ربه اللطيف الجامع لهذا الكتاب يستعمل
الامر على جملة الاصحاب من غير تقويل واظنا من تنويده من غير اسهاب وقد انفق
هذا الفراغ لي يوم الخميس السابع من المحرم الحرام من شهر ربه اربعين
وسبعمائة واما العبد المولف العفير الاله تعالى الحسين بن محمد بن الحسين

الحق السبعاني محمد الفريد مدى عز الله له ولوالديه ولجميع
المؤمنين والمؤمنات حامدا لله تعالى ومصليا عليه
ومحدا وآله اجمعين وصحبه الطاهرين :
برحمتك يا ارحم الراحمين :
وقد كتب هذا الكتاب
محمد حسين بن
ملاي
المقدس
عز الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين
والمؤمنات فذا كنت في يوم الاربعاء تاني
شهر ذى القعدة المباركة من شهر